

(فهرست الجزء الاول من الاقتاع في دل ألفاظ أبي شعاع)

مصحف	مصحف
١٣ (كتاب بيان أحكام الطهارة)	١٣ فصل في صلاة العبدین
٣٢ فصل في بيان ما يطهر بالدباغ وما يستعمل من الالة بما يتبع	١٥٤ فصل في صلاة الكسوف للشمس والنسوف للقمر
٣٦ فصل في السواك	١٥٦ فصل في صلاة الاستسقاء
٣٨ فصل في الوضوء	١٦١ فصل في كيفية صلاة الخوف
٤١ فصل في الاحتباء	١٦٣ فصل فيما يجزئ له من الحبر
٤٧ فصل في بيان ما ينشئ به الوضوء	١٦٤ فصل في الجنابة
٥١ فصل في موجب الغسل	١٧٥ (كتاب الزكاة)
٥٤ فصل في أحكام الغسل	١٧٧ فصل في بيان نصاب الابل وما يجب اخراجه
٥٧ فصل في الاغتسالات المستنونة	١٧٩ فصل في بيان نصاب البقر وما يجب اخراجه
٥٨ فصل في المسح على الخفين	١٨٠ فصل في بيان نصاب الغنم وما يجب اخراجه
٦٣ فصل في التيمم	١٨١ فصل في زكاة خبطة الاوصاف
٧١ فصل في ازالة النجاسة	١٨٢ فصل في بيان نصاب الذهب والفضة وما يجب اخراجه
٧٧ فصل في الحيز والنفاس والاحتضاة	١٨٤ فصل في بيان نصاب الزروع والثمار وما يجب اخراجه
٨٥ (كتاب الصلاة)	١٨٦ فصل في زكاة العروض والمعدن والركاز وما يجب اخراجه
٩١ فصل فيمن تجب عليه الصلاة وفي بيان النوافل	١٨٧ فصل في زكاة القطر
٩٧ فصل في شروط الصلاة وأركانها واستنائها	١٩٠ فصل في قسم الصلوات
١٠٤ فصل في أركان الصلاة	١٩٣ (كتاب الصيام)
١١٩ فصل فيما يختلف فيه حكم الذكر واللاتي في الصلاة	٢٠٣ فصل في الاعتكاف
١٢٠ فصل فيما يبطل الصلاة	٢٠٥ (كتاب الحج)
١٢٥ فصل فيما تشتمل عليه الصلاة وما يجب عند الجزع من القيام	٢١٢ فصل في محرمات الاحرام وحكم القنوت
١٢٦ فصل في مجزئ السهو في الصلاة	٢١٦ فصل في الدماء الواجبة الخ
١٣١ فصل في بيان الاوقات التي تكره فيها الصلاة بلا سبب	
١٣٢ فصل في صلاة الجماعة	
١٣٩ فصل في صلاة المسافر	
١٤٤ فصل في صلاة الجمعة	
	(تمت)

﴿ الجزء الاول ﴾

(من الاقتاع في حل ألفاظ أبي تمام)
(للدعي الفاضل والودعي الكامل)
(قلب الاقطاب الشيخ محمد الشريفي)
(الخطيب غفر الله له ونفعنا به وبعلمه)

﴿ آمين ﴾

(وجماعته تهريرا لوالده الامير الفاضل)
(مولانا الشيخ عوض بكاه وبيض تقارير)
(لشيخ الاسلام العلامة الشيخ ابراهيم)
(الباجوري وتقرره من الافاضل رحمه)
(الله اجمعين)

﴿ طبع بالمطبعة الخيرية بمالكها ومديرها ﴾
(السيد محمد حسين الخشاب)
(بمصر القاهرة)



﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيد محمد وعلى آله وصحبه أجمعين (قوله بسم الله الخ) سبأ في الكلام على ما يتعلق بالجملة والجملة (قوله الحمد لله الخ) اشتمل كلامه من هناء الوعد على ثنى عشرة مصبغة منها ثنتان على الميم الموصولة إلف الاطلاق وهذا الولا ثنتان وثمانية على الميم الساكنة وثنتان على النون الساكنة وليس في كلامه مصبغ على الهاء واللام وإن كان كلام العلامة الأجهور يرى يقتضي أن فيه مصبغا على ما حث قال اختار خذله على حبيبه لأجل المصبع غنيته يقرأ فقط وسوله وخليه بهضم الهم لا يسكونها والمصبع فوافق الفاصلتين من التثنية حرف واحد والاولان في الشارح من المصبع المتوازي وضابطه أن تتفق الفاصلتان في الوزن ولم يكن ما قبل الفاصلتين من الثغرين موافقي الوزن كالمصبع من قبيل المصبع المطرف وضابطه أن تختلف الفاصلتان في الوزن وليس في كلام الشارح مصبغ من ضم وضابطه أن تتفق الفاصلتان في الوزن والتقفية ويكون جسيم ما قبل الفاصلتين من الثغرين أو أكثر موافقي الوزن أيضا مثال الاول قول الحروري فهو بطبع الاجماع يجوز لفظه ويخرج الاجماع بزواجر وعظه ومثال الثاني ما لم أبعثت الاجماع بالأذات التي آخرها في البليدي وقوله الحمد لله الخ يحتمل أن يكون حذفا في مقابلة الذات ويكون قوله الذي نشر الخ بياناً لمحال الله في الواقع فكانت لا لخال له محال الله الذي أوقف الحمد لله فقال الذي نشر الخ ويحتمل أن يكون فيه حذفا في مقابلة الذات وهو ظاهر وحذف في مقابلة الصفات يؤخذ من قوله الذي نشر الخ وجهه أن الموصول وصلته في تأويل المشتق فكانت قال الحمد لله الناشر وتعلق الحكم بالمشتق شعر بالعلية فكانه قال وانما أوقف الحمد لذات العلوية لأجل نشرها فالعلماء الخ وانما ذلك حذفا ثانياً لانه انما يوقع حذمه والاشبار بالحمد حذوا جعلنا حذوا لفظاً ومعنى وكذلك يكون حذوا جعلنا خاتمة لفظاً انشائية معنى (قوله نشر)

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

الحمد لله الذي نشر العلماء أعلاماً • وبث لهم على الصراط المستقيم أقداما • وجعل مقام العلم أعلى مقام • وفضل العلماء باقاهم المجمع الغنيبة ومعرفة الاحكام • وأودع العارفين لطائفه فهم أهل المحاضرة والالهام • ووفق العاملين لخدمته فحجروا بالعباد انعام • وأذاق المحبين لذته قربة وأنه فتشاهم عن جميع الانام • أجدد سبحانه وتعالى على جزيل الانعام • وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك العلام • وأشهد أن سيدنا ونبينا محمد صلى الله عليه وسلم عبده ورسوله وصفيته وخليفته امام على الامم • وعلى آله واصحابه وأزواجه وقدرته الطيبين الطاهرين • صلواته سلاما دائما على ملائكته من اليوم الدين • (و بعد)

أى أظهر العلماء أعلاماً أى فضائل تشبه الاعلام علم وهو ارایة له (قوله الصراط المستقيم) ان أريد به الدين الحق فوصفه بالاستقامة أى لا خلل فيه ولا مخالفة للصواب فيه ظاهر وات أودبه الجسر المحدود على متن جهنم فيه تظلال كالسبائك أنفسه سعور وألف استواء وألف هبوط ومجاهاً وصفه بالاستقامة أى لا انعطاف ولا

اعوجاج في كل من أحواله الثلاثة (قوله وجعل مقام العلم) أى سفة العلم أعلى مقام أى أعلى صفته فيقول فلا يواز به وصف غيره من زواجه وتجارة وتوحيه ذلك أو المعنى وجعل أهله أعلى وأشرف من غيرهم أو المراد بالمقام المحل الذي قام به العلم والمعنى وجعل المحل الذي قام به العلم أشرف من أحواله وهم العلماء المتصفون بتأمل اه (قوله لطائفه) من انشافة الصفة للموصوف والمراد به الامور الغنيبة الغنيبة على غيرهم كافي قصة موسى مع الخضر المشار اليها بقوله أما السنية فكانت لسما كين فهذا أمر غريب خفى عن سيدنا موسى أطلع الله الخضر عليه (قوله ووفق العاملين الخ) هذه الصعوبات في الشارح ليست على ترتيبها في الواقع لان الواقع تقدم العلم ثم العمل ثم المعرفة واليداع الاسرار ثم الغيبة والشارح قد قدم المعرفة واليداع الاسرار على العمل المعبر عنه بالتوفيق ويحاج بان الاول لا يقصد ترتيباً ولا تعقيباً (قوله وأشهد) أى أقروا ذهن الخ فلا ذهن الاذعان وهو تسليم القلب وضمان حقيقة ما عمله (قوله) حاصل ما قبل في عدد من أقوال الاول انهم ثلاث وعشرون دخل باحدى عشرة بلا خلاف والباقيات قبل دخل من وقيل لا والاحدى عشرة جمعهم ومات من ثنتان في حياته وهما خديجة ونقيب الواسع الباقية من بعده والقول الثاني انهم خمس عشرة دخل ثلاث عشرة وطلق ثنتين قبل الدخول والقول الثالث ثلاثون لكن هذا شامل لن خطم اولهم بقصد علمها ولن دخلها ولن طلقها قبل الدخول كما هو مبين في محله (قوله وفدريته) شامل للذكور والاناث وذلك بسبعة الذكور ابراهيم والقاسم وعبد الله والناشر بنبوة وقفاطه وأم كلثوم وأما الطبيب والطاهر فهما لقبا لعبد الله لا لدان آخران وتربيتهم في الوادة القاسم قريب فربة فضايلة قام كلثوم فضايلة فابراهيم وكلهم من خديجة ابراهيم فانه من مارية القبطية (قوله ويدخل الخ) من هنالك بجلة المتن فيه كلام مصبغ وفيه كلام غير مصبغ بل ذلك بالتأمل والمصبغ منه أو يعون مصبغة بعضها على الباء وبعضها على الهاء وبعضها على الياء وبعضها على اللام وبعضها على الفاء وبعضها على التاء وبعضها على العين وليس فيه مصبغ على الزاء

وحيث نقول الشارح ترك الأول للآخر ليس مضافاً لعدم نقلها على الراجح فها هو من الضعيف المتوازي وما هو من الضعيف المتطرف ليس فيها معصم مع ثم إن هذا الكلام أشغل على أغراض الأول مدح صاحب المتن والثاني مدح المتن والثالث مدح الشرع والرابع مدح صاحب الشرح والخامس تسمية الكتاب والسدس التوسل إلى الله في الأمانة على أكمل وجهه خلاصاً في ضمن هذه الأغراض بيان السبب الحامل على التأنيف وردن من الصفات العمانية بسبب علم التأمل ثم إن التوازي بعد تحمله وجوه ثلاثة الأول أن تكون عاطفة قصة على قصة وأما قدر في الكلام والفاء والعطف الثاني أن تكون الواو رابطة عن أمان الله الواقعة في جواب الواو النائية عن أمان الله اختصت الواو بالنائية لأنها أم البواب لها فكانت للاستئناف كانت أمانتك أن لا تستأنف والثالث أن تكون للاستئناف وأما قدر (قوله الشرح) أما ضمة مشبهة أو صيغة مبالغة (قوله المتن) من الجواب فأصله مجوب بضم الجهم وسكون الجهم قلت مرة الأولى للجمع فثبت الواو لأنه ترك كسرته قبلية والمراد بالاجتماع بفتح الجاء أمانين بمطلب أو بغيره وهو على ما في الحال الأول المستعمل في ذلك أن أراد الله تعالى أماناً على أمانه في الأمان من ذلك واجب عليه (قوله المتن) إن الله تعالى قال ليس معصياً (قوله من أمد الخ) يقتضي أن الأبدى متعدداً وجنوداً مدحاً لله تعالى وبما أن من زائدة (قوله ضمالي ذلك) يحصل أن يكون اسم الإشارة رجاء الشارح فكبر من ضم الجزء إلى الكل وهو محتمل أن يكون رجاءاً ٣. إلى التوضيح والفتن وهو ظاهر (قوله من

يقول القتيبي رحمه الله: القريب المحبوب * محمد الشريفي الطيب * ان تخصص الامام العالم العلامة * الحارثي الفهمه * شهاب الدين * احدث الحسين بن احمد الاسفهاني شهره باي شجاع السعي بغاية الاختصار * لما كان من امدح مختصر في الفقه صنفه وجمع موضوع له فيه على مقدار حجمة ألف * النفس من بعض الاعرفه على * المتردد الى * ان اوضح عليه شرحا وضعه على شكل منه * ويقتضاه على * ضامالي ذلك من القوائد المستعادات * والقواعد المحررات * التي وضعها في شروحي على التبيين والمناهج واليهجه فاخرت الله تعالى مدته من الزمان بعد ان صليت تركت في مقام اماننا الشافي رضي الله تعالى عنه وارضاه * وجعل الجنة مثليه ومثواه فلما انشرح فلذلك صدرت في شرح تفر به عين اولي الرقيات واجبا بذلك جزيل الاجر والثواب اجاني فيه الايجاز الخلل * والاطناب الملل * حوصالي * القريب لفهم قاصده * والحصول على قوائده * لكنني المستدعي على المطالعة في غيره * والمتوسط من المراجعة لغيره * فاني مؤيد من الله تعالى ان يجعل هذا الكتاب * عمدة * ومرجعاً يري كذا الاكرم الوهاب * فاني مؤيد من الله تعالى ان يجعل هذا الكتاب * عمدة * والفضل مواهب * والناس في القنوت مراتب والناس يتفاوتون في الفضائل * وقد تظفر الاواخر بما تركه الاول * ولكم ترك الاول للاختصار * ولكم تقي خلفه من فضل وجوده وكل ذي نعمه محمود * والحسود لا يسود * ومحبته * (بالاقناع) في حل افاظنا في شجاع) اعاني الله على كماله * وجمعه خالصا لوجهه الكريم بكرمه وفضله * فلا يمانه الا الله * ولا اعتدال اعليه * وهو حسي ونعم الوكيل * واسأله التراب لجميل * قال المؤلف رحمه الله تعالى

المعنى القوي وهو تقبل الفلن والمردا بالكتاب المعنى القوي وهو تكثير اللفظ (قوله حسرا) علا جافى (قوله ليكني) علة ثابته
لأجاف أوعلة حسرا (قوله فاني مؤمل) علة ليكني (قوله فاعلم من سنن الخ) معنى العلة قوله فاني مؤمل (قوله والفضل مواهب)
علة هذه قول تقديره وأنا جدت وقت الماردان الفضل مواهب يكون من باب التحدث بالنعمة وكذلك قوله والناس الخ فكله قال
وإنما خفت على غيري لأن الناس في الفنون من أسيب وقوله والناس يتفاوتون الخ تفسير لما قبله (قوله وقد نظرت الأواخر) جواب عن
سؤال حاسله يؤخذ من كلامه أن خفت المتقدمين عن المتقدمين لأن ذلك قايح بأن الأواخر قد تفقروا الخ (قوله عاركنه
الأرائل) أي لعديهم وعسر عليهم (قوله وكهم ترك الخ) كم التكثير في محل نصب مفعول مقدم تركوا والتقدير تركوا الأول للأخر
أمو وأكثرت لغيركم المتقدمون (قوله كم بالله الخ) كم مبتدأ فكثير وقوله من فضل و جوديان لكم والله طرف الوعد متعلق بكم باعتبار
معناها هو جود فضل والتقدير جود فضل كثيره كان في خلقه (قوله وكل ذي نعمة محسود) جواب عن سؤال حاسله أنه
مفسد هذا الشارح مع أن بعض الناس تكلم فيه فأجاب بأن ذلك قوله الخ في الامين لأن تأييد هذه النعم من التهم على ذي
الفضل محسود (قوله والفضل مواهب) الضمير راجع إلى قوله في هذه النعم كان ذلك قول تمام الشرح ويكون المعنى ومعت الشرح الذي
ذهبه هذا التمسود لأنه يكتبه ويذكره المضارع ويحتمل أن الضمير راجع لشرح المحقق في الخارج أن كانت الخطبة بعد
تمام التأليف ويكون الماضي عن المضارع أيضا (قوله قال المؤلف الخ) يؤخذ منه أمر أن الأول أن يسلمه من كلام المقروء الثاني أنه

تلفظ بوقت الكتابة والهيل على الأول وجودها بالمداد الأحمر والهيل على الثاني أن من كتب شيئاً بلفظ بها (أى ابتدأ الخ) إشارة إلى معناه من حيث أن أرمعه متعلق بالياء وهو الإشارة إلى متعلقها وهذا ما ناعل أنها أصلية (قوله وهذا أول الخ) أى أؤلف أولي وجود ثلاثة أمور كونه فضلاً وأساساً من غير أن قوله اذخل فاعل الخ لتلبيح لكونه خاصاً ترك لتلبيح اثنين ذكرهما المحدثي (قوله اذخل الخ) علم مبتدأ وقوله يبدأ أسفة لتفاهل وقوله يضره غيره (قوله يضر ما جعل الخ) أى لفظ ما جعل أى يلاحظ وبقدرة متعلقا للسهولة يكون لفظه مشعراً بالفعال الذى جعل التسمية مبدأه ومن ملأته (قوله مشتق من السهو) أى وهو الصحيح بدليل حكاية مقابلة قيل (قوله لكثرة الاستعمال) عليه المذوق (قوله وأدخل عليها هجرة الوصل الخ) وبعض العرب لا يدخل هجرة الوصل بل يكفى بتعريف الأول بفتح أو ضم أو كسر كما يأتى فى لغات الاسم (قوله من الوهم) أى بالكرمان لوحظ كونه سلسلة أو بالفتح ان لوحظ كونه مصدر أو يكون على الكسر اسم عين أى ذات وهو الصلابة على الفتح يكون مدلوله الحدوث لأنه مصدر (قوله ثلثت أول الخ) محله فى اسم هذا ابتداءه أى أعاد الوصل فتدنى همة من فلا يكون فيه ثلثت (قوله لهن معناه) ليعين ضبطها والظاهر أنه بالفتح لأنه أفصح (قوله علم على الذات الخ) أى بالقلبة التقديرية منقول من اسم جنس نكرة وهو المشتق لأن تضر بنفسه إلا فى دليل على الاشتقاق ويدل على ذلك قول الشارح وأصله الخ وقيل أنه علم وشى تفضى جزئى مر بجل جامد لا مشتق وإن كان لا يقال فى سفة شخصى ولا جزئى وهذا لا يناسبه كلام الشارح * لأن كلام الشارح أغمايل على المعنى الأول فإذا قيل قوله علم على الذات على المعنى الثاني

يكون قوله رأسه الله من أخاله
ويجاب بأنه على تقدير قبول أصله
المبلغ (قوله الواجب الجسد)
ذكر كونه التام فى الذات للوحدة
لالتأنيث (قوله لم يسم بسواه)
أى مع بقا المعنى فلا ينافى أن
أمره أتمت ولها بالله فترت نار
جميع الصفات فترت وأما فرقته
لأجل عدم إطلاق هذا الاسم
الشرعى على غيره الله (قوله لم يسم
بغيره) أى يسمى يشبه التام
ويجاب بأن معنى تسمى أطلقه
على نفسه ومعنى قبل أن يسمى
أى قبل أن يعرفه الشئ ويطهره
عليه (قوله قال تعالى) دليل لقوله
لم يسم بسواه (قوله هل تعلم
معياً) الخطاب للنبي صلى الله

عليه وسلم وهو استعظامها وذكرى معنا النفى أى لا تعلم بالحمد أجد اسمى الله غير الله أى أعدم وجود ذلك (قوله لا
وأصله) أى أصله الثاني وأما أصله الأول فولاة قلب الواو وهجرة (قوله سائر الخ) أى بعد خمسة أعمال فى الشارح الأول قوله
أدخلوا عليه آل الثاني قوله ثم حذف الهمة الثانية الثالث قوله ونقلت سركتها أى قبل حذف الهمة الرابع قوله ثم سكنت الخامس
قوله وأدغمت سبى سادس وهو التضمين (قوله والافى الأصل) أى قبل دخول ال عليه (قوله ثم غلب) أى بعد دخول ال عليه وقيل
الادغام غلبة تحقيرة وبعد الادغام والتضمين غلبة تقديرية فالحاصل أن الله اسم جنس لا غلبة فيه والاعلم بالقلبة التصيقية والله علم
بالقلبة التقديرية وفى كل أقوال أخر تعلم من المحدثي (قوله عربى الخ) أى أول من استعمله ونطق به العرب وليس المراد أول من وضعه
(قوله وقد ذكر الخ) لتلبيح لكونه اسم الله تعالى الأعظم (قوله واختار) هذا مقابل قوله عند المحققين (قوله قال) أى التوروى دليل
له وهاد وهذا حكاية لكلام التوروى بالحقى (قوله والرحن الرحيم الخ) الثاني يدل أو عطفاً بيان فلا يصح الأخبار بالثنى ويوجب بيان
العطف مقدوراً غير أن حكاية لفظ ما وقع فى البسلة (قوله فينا للغة الخ) فيه تنافى لأن الصفة المشبهة لا تتصاغ إلا من لازم
وصيغة المبالغة تتصاغ من الأزدوم والمتعدى وأيضاً فإن الرحن ليس من صيغ المبالغة والجواب أن المراد المبالغة النوى به وهى الكثرة
فى معناها الذى هو راجع لا التورية ولا اليبانية لأنها أن تنسب الشئ زيادة على ما يستحقه وذلك مستقبل على الله تعالى (قوله من
مصدر رحم) أى وهو رحم يضم ال الراجعة ولا مريحة لأن الاشتقاق من المجرى

(قوله لا زيادة البناء) أي الحروف وهذا منظور فيه لخط الحبيب الضماني لأنه يكتب القامبالمداد الأحمر على السهم أو منظور في ذلك فقط (قوله وهما محاسنهما) أي والفاتح مقدم على الصفة حقيقة كذا تأتوا وقد رافى التعقل كذا تأت الله تعالى (قوله لأنه خاص بالخ) مسلم لكن لا يتبع التقديم لا لخلاف القاعدة من الترتيب بتقديم العلم على الخاص (قوله والخاص مقدم على العام) هذا ممنوع لما علمت من القاعدة فكان الأولى الشاوع أن يقول وقدم الرحمن لأنه أبلغ أو يقول لأن الرحمن لما كانت الكلمتان الاختصاص بالله ناسب أن يذهب كرهق العلم فيبقى الرحمن على الإلتأخير غولقت القاعدة عند ذلك أو يقال أنه لما قدم الرحمن ومعناه المنعم بأصول النعم وجلبها فإن عبادتهم أنه لا يعطى القليل ولا يستل منه فذكر الرحمن دفعاً لهذا التورهم أو غولقت القاعدة لعمالة على رؤوس الأسماء (قوله فائدة الخ) الغرض من ذكر هذه الفائدة بيان فضل الله جل حيث اشقت على ماني الكتب كلها (قوله فاعلموا أنه بعبه) أي والرسول أصحاب هذه الكتب ستة (قوله عشرة) وقبل أن هذه العشرة زلت على آدم ولم يزل على موسى غير التوراة (قوله على الكتب) أي سوى القرآن وكذا بقدر في الباقي (قوله ومعاني القرآن) أي المقصود منها ما ذكر في الفاتحة لأن مدلول الكتب على توحيد الله وأدب العالمين وما لكهم وخلق الهداية فهم ومعهم ■ وإن مصر الخلق إلى الدوا وسعاده أو شقاوة

هذا الثالث: كره الشارع حس عافى قوه وجميع بيماقوه بما بالبعه له من الجملة أى بما عاها هو بسم الله الرحمن الرحيم الخ أو بما عاها
خبر تان منه والفتاب مع ما يحفظ ولا يقاس عليه المسحوق منه جلت ورسمة وحققة وحسبة أذال حذ لنا الله وطاعة أذال
أطال الله قائمًا ودمعة أذال آدم الله عزك وصحة أذال سبحانه الله ومنه أضا ما مع من كلام سيدنا على وهو مشهور (قوله على
أمر الخ) هو بالنسبة للبعه عام فى الاقوال والافعال وبالنسبة للجملة خاص فى الاقوال دون الافعال كالل والثرب (قوله وفى
رواية) عطف على مقدارى هذه المقدمة ورواية وفى رواية أخرى (قوله فالحقنى حصل) أى وكذا الأضافى (قوله والأضافى)
أى فقط فكل حقى اضافى ولا عكس فيه ما للعلوم والخصوص المطلق (قوله أو أن الابداء ليس حقيقيا) أى ليس أمرها متغايلا
بالاشياء واحدا حتى يتعارض كالبعه فقط أو الجملة فقط (قوله بل هو أمر عرفى) أى أمر واسع من أزل التأليف الى التروى
المعصود فبسم أسماء كثيرة (قوله الفعلى) أى جحد الله فلا توصف بغيره ولا عرفى (قوله على الجبل) على التعليل فهو محمود عليه فلذا
قبده بالاختيارى والمراد بالجبل صفة كمال يدرك العقل السليم حسنها (قوله على جهة التبريل) الاضافة ثمانية وعلى معنى متعلقة
بثاءه والتعليل (قوله والجبل الثمانمائة) أى غير الجبل الخ غرض الشارع اخراج التناء على غير الجبل من الجدوى وبه على الخلاف

في معنى التثنية من ابن عبد السلام والجهر وفانسي تعالى رأى ابن عبد السلام يكون الجليل لا يخرج وانسي تعالى رأى الجهور يكون كراجل لا لا احتراز بل لسان ماجة الجدل وهذا كله لا يستقيم لان التثنية على غير الجليل خارج من الحمد مطلقا سواء جرينا على رأى ابن عبد السلام أو غيره ولا كان نسل للشارح هذا الكلام الا لو زاد في تعريف الجليل بعد قوله باللسان وكان قول هنا وخرج بالجليل للتثنية بغير جليل لان قلنا في مثال الشارح ولكن اشبه عليه الحال (قوله عرقا) أي ماله لا لم يتعين بانه رطل خاص ما عين فانه كالغسل وهو مطروف على قوله لانه والمقصود ان لفظة فيفيد ان الحمد العرفي لا يكون الانقياض مع انه ليس كذلك ويحاي بان الكلام فيه بغير بيان براد الحمد لا يشيد كونه لفظيا (قوله فعل) أي لسان أو لفظ أو جوارح أي كائن (قوله من نظم المنعم) أي اعتقاد مظهره وهو ما قيل فاني كان اهل اهل عليه من اللسان والجوارح فالامر ظاهر وان كان اهل عليه فلا قلبيا وهو اعتقاد اتصاف المهور بصفات الكمال فهما وان كانا متباينين لان واحدا اعتقاد اتصاف المهور بالخال خرافا صاف عظمة المهور ولكن كل منهما قلبي فكيف تظهر لانه لا من أحدهما على الاخر ويحاي بان المعنى يتبين بطلان عليه من اهل الله انهم اهل اطلاع على القلوب او يتبين بواسطة اللسان والجوارح فيكون الصادر منهما حدا عرفيا ظاهرا اذ الاعلى حد عرفي خفي وهو اعتقاد اتصاف

المهور بصفات الكمال وهذا الاعتقاد يدل على اعتقاد آخر وهو اعتقاد عظمة المهور (قوله كائين) راجع لقوله سواء (قوله التساماه) يتجمل ان تكون مفردا بمعنى التثنية وان تكون جمعا أو ام جمع (قوله من) متعلق بثلاثة مقدم عليه لاشتماء على التثنية عليه وعلى غيره لانه (قوله يدى) أي اشارة يدى الخ (قوله صرف العبد) أي استعماله خور

الشكر العرفي اعم وهو الجوارح ومتعلقه انص وهو العبادة ومورد الحمد العرفي اعم متعلقه انص لا يكون الا في مقابلة نعمة ومورد الحمد العرفي انص وهو اللسان ومتعلقه اسم لانه انعمه وغيرهما (قوله مطلقا) أي اختياريا بالاول (قوله ما يدل الخ) أي من قول أو فعل أو اعتقاد (قوله على اختصاص) أي انصاف وليس المراد معناه الاصل وهو القصر (قوله مع الاتقان الخ) أي الرضا والسليم لما قاله وهذا يستلزم اعتقاد اتصاف المهور بما انفي عليه به وهذا ضعيف والمعجز ان الوصف للمعلوم اتفاهه عن المهور التثنية عليه حدا فان التثنية العظم (قوله يجوز ان تكون الخ) وتكون خفية شريفة وتكون انشام فظا ومعنى وعلى الاول انشام معنى خفية لفظا (قوله على معنى) متعلق بقوله لله (قوله فلا قدر منه لغيره) أي لا فرد من المهور وقضية لغير الله تعالى لانه اذا انحصر بالكمال فغيره أولى (قوله أولى الثلاثة الجنس) وهو لانه كدعوى التثنية الخ والمراد بالتثنية ثبوت جميع الافراد والمراد بالثنية اختصاص الجنس بالله تعالى بان ذلك ان اختصاص الجنس يستلزم اختصاص جميع الافراد فلو خرج فرد منها لغير الله لثبته الجنس فلم يخص الجنس والفرض انه مختص بالله تعالى (قوله معناه الخ) أي من جملة معناه والمراد معناه مما اشيف اليه (قوله على الخ) تعليل التثنية قوله (قوله العالين) هو أحد الفاظ أربعة معناها هم وفوهي الجهر واسم الجهر واسم الجنس الجهر واسم الجنس الأفرادى (قوله لأن العالم جالح) هذا يسلل الجميع ويسلل اسم الجميع أيضا مع انكسك عن ابطال اسم الجميع (قوله انه الى جمع عالم) أي عام أو خاص على القوانين في القدر دعى ذلك هو جمع شاذ من جهة جمعها بالواو والنون أو بالياء والنون لان مفردة ليس علما ولا صفة ويحاي بان فيه معنى الوصف لانه علامة على خلقه (قوله انه الى أسنان الخلق العظام وغيرهم) أي بالجمع كذلك وفائدة الجمع دفع قوم

من قول أو فعل أو اعتقاد (قوله على اختصاص) أي انصاف وليس المراد معناه الاصل وهو القصر (قوله مع الاتقان الخ) أي الرضا والسليم لما قاله وهذا يستلزم اعتقاد اتصاف المهور بما انفي عليه به وهذا ضعيف والمعجز ان الوصف للمعلوم اتفاهه عن المهور التثنية عليه حدا فان التثنية العظم (قوله يجوز ان تكون الخ) وتكون خفية شريفة وتكون انشام فظا ومعنى وعلى الاول انشام معنى خفية لفظا (قوله على معنى) متعلق بقوله لله (قوله فلا قدر منه لغيره) أي لا فرد من المهور وقضية لغير الله تعالى لانه اذا انحصر بالكمال فغيره أولى (قوله أولى الثلاثة الجنس) وهو لانه كدعوى التثنية الخ والمراد بالتثنية ثبوت جميع الافراد والمراد بالثنية اختصاص الجنس بالله تعالى بان ذلك ان اختصاص الجنس يستلزم اختصاص جميع الافراد فلو خرج فرد منها لغير الله لثبته الجنس فلم يخص الجنس والفرض انه مختص بالله تعالى (قوله معناه الخ) أي من جملة معناه والمراد معناه مما اشيف اليه (قوله على الخ) تعليل التثنية قوله (قوله العالين) هو أحد الفاظ أربعة معناها هم وفوهي الجهر واسم الجهر واسم الجنس الجهر واسم الجنس الأفرادى (قوله لأن العالم جالح) هذا يسلل الجميع ويسلل اسم الجميع أيضا مع انكسك عن ابطال اسم الجميع (قوله انه الى جمع عالم) أي عام أو خاص على القوانين في القدر دعى ذلك هو جمع شاذ من جهة جمعها بالواو والنون أو بالياء والنون لان مفردة ليس علما ولا صفة ويحاي بان فيه معنى الوصف لانه علامة على خلقه (قوله انه الى أسنان الخلق العظام وغيرهم) أي بالجمع كذلك وفائدة الجمع دفع قوم

ان المراد من المفرد نوع خاص (قوله اصناف العقلاء) أي ارجع كذلك وفيه ما تعلم وكان صاحب هذا القولين يكتفي في الجمع بالمسألة لا يفتقر في العموم والخصوص وليس كذلك على الصحيح بل لا بد من كون الجمع أعم من مفردة فيكون العالمين جهات اذ لم يستوف الشروط (فائدة) قوله ان حديث البجعة فيه أمر يناسبه التعبير بالعمل أي أمر مضي اقتراني بيانه انهم الامر الذي لم يبدأ فيه بالسبيل والجدلة بقوله فهو واقطع والزم على الشيء فتضى انتهى عنه فكانه قال لا تتركوا البداهة هي في الامور والشرقة وهذا هي والتي عن الشيء أمر يضده فكانه قال ابدؤا بها في أموركم الشرقة هذا بيانه (قوله ثم قرأ الخ) أي قبل ان اقترا ان لفظ بلفظ ذكره بعده لان وجهه ما لا يعكس (قوله وروى الله الخ) شذوية لفظا ثانياً بمعنى أي اللهم صل (قوله قوله) صلة قرون (قوله كافي صحيح الخ) قليل التفسير (قوله بن يدي خطبته) أي قبلها (قوله وافراد الصلاة الخ) اعتراض على المتن وجاب عنه بقوله ويحتمل (قوله مكرور) أي عند المتأخرين من اعمد المتقدمين فلا كراهة ولذلك أفرد الصلاة عن السلام في أول الامام الشافعي وكذلك صاحب التيسير أبو ابيص ٧ وكذا الامام مسلم (قوله ويخرج بذلك الخ) هذا وجهه من وجوه المعقذاته لا يخرج بذلك والجواب الصحيح ان المصنف

لا يرى انكر اعمدة لكونه من المتقدمين (قوله والصلاة من الله) ظاهر كلام الشارح ان الصلاة من قبيل المشترك اللفظي وهو ما جدد فيه المعنى والوضع والمعتد ان المعنى واحد وهو العطف لكن بحسب ما اضاف اليه لان الاصل عدم تعدد الوضع (قوله واختلف الخ) هذا ليس مرابطاً بل هو متعلق بالآية الشرعية بأما القرن آمنوا الخ فقد أمر بالصلاة والسلام والامر الوجوب فأراد الشارح بيان وقت الوجوب لهما أي الصلاة والسلام وفيه أقوال اخصة (قوله على أقوال) أشار الى عدم الحصر فيأخذ كراه الشارح (قوله على صلاة) أي سواء كانت قرآنية أو لفظية لا تترك من الصلاة وقوله على صلاة فتمتته قولاً قيل لها عمل معين وقيل لا قوله في الأمر

أبو عبيدة الى أنه اصناف العقلاء فقط وهم الانس والجن والملائكة ثم قرأ بانشاء على الله تعالى التشاء على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم بقوله (وصلى الله) وسلم (على سيدنا محمد النبي) قوله تعالى ورضنا ذلك كذا أي لا ذكر الا وذا كرمي كافي جميع ابن حبان وقول الشافعي رضي الله تعالى عنه أحب ان يقدم المرين يدي خطبته أي بكسر النون على أمر طلبة غيرها هذا الله والثناء عليه والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وافراد الصلاة عن السلام مكرور وكافاه التزوي في أذكاره وكذا عكسه ويحتمل أن المصنف أي بما لفظنا راسطاً سقطه خطأ ويخرج بذلك من الكراهة والصلاة من الله تعالى وجهه مقررة بتعظيم ومن الملائكة استغفار ومن الادميين أي ومن الجن تضرع رداً قاله الأزهري وغيره واختلف في وقت وجوب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم على أقوال أحدها كل صلاة واختره الشافعي في التشهد الاخر منها والثاني في العمرة والثالث كذا ذكر واختره الطحاوي من الشافعية والطحاوي من الحنفية والنسبي من المالكية وابن بطنة من الحنابلة والرابع في كل مجلس والطحاوي في أول كل دعا وفي وسطه وفي آخره قوله صلى الله عليه وسلم لا تصحوا في كنفه الا كسبل الجاهل في أول كل دعا وفي وسطه وفي آخره رواه الطحاوي عن جابر ومحمد بن علي بنينا صلى الله عليه وسلم منقول من اسم مفعول الفعل المضعف سمى به بالهام من الله تعالى بأنه يكره جد الخلق له كثره خصاله الجسدية كما روى في السير أنه قيل لجد عبد المطلب قد صاه في سامع ولادته لوت أبيه قبلها لم يفتنا بذلك محمداً وليس من أسماء آباءنا ولا قومك قال رجوت أن يحمد في السماء والارض وقد حصى الله تعالى رجاؤه كسبني في عمله والتي انسان حرز كرم من بني آدم سليمان من منفر طبعاً ومن دناة أبو عثمان أم أوصى اليه بشرع يعمل به وان لم يؤمر بشيئيه والرسول انسان أوصى اليه بشرع وأمر بتطبيقه فكل رسول نبى ولا عكس (و) على (آله) وهم على الاصح مؤمنون بنى هاشم وبنى المطلب وقيل كل مؤمن بنى وقيل آمنه واختاره جمع من المفتين والمطلب مقتل من المطلب واصله شيعة الحمد على الاصح لأنه روى في رأسه شيعة ظاهرة في ذوابه وهاشم لقبوا بجمعه عمرو

مرة) وهو مذهب الامام مالك (قوله وفي وسطه) ليس مدرجاً من الراوى على المعتدل من لفظ الله عليه وسلم (قوله المضعف) أي المكر والعين والقليل جد محمداً بالالف مفعول فيهما (قوله سمى به) أي في عالم الاجسام والافواه ومنهم من ذلك قبل خلق الخلق جميعاً (قوله بالهام) متعلق بهي وقوله بأنه يكره متعلق بالهام من تعاقب السبب بالمسبب والمسمى اللهم جده أنه يكره جد الخلق له فالهمة الله أيضاً أن يسمى باسمه يناسب جد الخلق وهو محمد (قوله لوت أبيه قبلها) أي بشهرين وذلك لأنه أتت زوج أمه آمنه فحملت منه به قبلها لها من الحمل شهران خرج في تجارة الى الشام إلى غزاة ثم وجمع فر بالمدينة وهو مرض فآله عند أخواله بنى عدى من بنى التباقر وقربى بها وأمه حامل به وكان عمره نحو عشرين سنة وقيل ثمان عشرة سنة (قوله وان لم يؤمر بالخ) قيل ان الواو زائدة وقيل اللال وان زائدة (قوله ولا عكس) وهذا القول هو الصحيح وقيل هاشم اذ كان على معنى واحد وهو معنى الرسول وقيل النبي أخص لأنه لا يكون الا من بنى آدم والرسول أعم لا ينقد يكون من الملائكة (قوله وعلى آله) في بعض النسخ قبلها هاشم النبيين ويسد لفظ الظاهرين في بعض النسخ (قوله وقيل آمنه) أي أمه الأجابة ربيعة (قوله مقتل) أي وزهرو مؤمن مقتل (قوله واصله شيعة) هذا خلاف ما في السير لان الذي فيها ان الذي اسمه شيعة هو عبد المطلب بن هاشم لا المطلب الذي هو أخوها هم (قوله فقير ميرزا) أي في كل مرة لا مرة واحدة فقلت

(قوله وسبحه الخ) عطف على الذين نصبوا الأسلحومومخصوص وجهه بالنظر إلى الأول الأسلحومومعطف من عطف العام على الخاص لأنظرنا لأفراد النصب أو من عطف الخاص أنظرنا لأفراد الأسلحوان نظرنا للأفراد على من الأسلحواكان من عطف المفرد على الجمع عطف النصب على الأسلحونظرا للمعنى السابق والثالث فهو من عطف الخاص على العام فقط وبنيهما العموم والنصب وحس المطلق (قوله من اجتمع) أي بعد التوبة على المعتدين قول لا يشترط على كل من اجتمع معي بحاييا (قوله أيضا من اجتمع الخ) مثلت الأنس والجن والملائكة لكن على تفصيل في الملائكة فمن اجتمع به منهم في الأرض بحاييا لأنها اجتماع عرفي في مقام وقيل ليس بحاييا لأنه ليس في عالم الدنيا وأما معي فانه بحاييا لأنها اجتماع في الأرض وهو متعارف بالنسبة له وأما انخرم فقبيل بحاييا وقيل ليس بحاييا (قوله ولو ساعة) غاية للردي من قبول الصلاة بد من طول الاجتماع وقوله ولو لم يرحه غايه للردي من قبول الصلاة بد من روى عنه فهذا قولان ودعيلهما الشارح والقول الثالث قول الشارح لا يشترط طول ولا رايه وهناك قول رابع وهو انه لا بد من الطول إلى راية معا (قوله ولو غير مزمع) دخله في التامه فان كان هو الذي سأل الله عليه وسلم معي النجيم بحاييا وان كان هو النجيم أو كانا نائمين فليس النجيم بحاييا وقيل بحاييا (قوله من حضر النسخ الخ) هو خير مقدم وأما بعد متدا مؤخر وقوله بهذا ذلك ساقطه خير مستبعد زوف أي روى ساقطه الخ (قوله أي بعدما تقدم الخ) بيان لوجه بناها على الضم أي انها كانت مضافه لما ذكره في روى معناه فلذلك ثبت على الضم (قوله يؤتى به الخ) أي شبا أو بناها وهو بعد أو غيرها كهلوا وان قوله تعالى هذا وان المؤمنين أو اعلم قول السوسه أعلم أي الحكم العلي الخ ٨ (قوله يؤتى به بالانتقال) الامم يعني هذا وهو على تقدير مضاف أي ارادة الانتقال

الجزء أو هو أولى لأن المعلق عليه يكون محققاً فكون الجواب محققاً لا المعلق على المحقق تحقيق بخلاف جعلها
من متعلق الشرط يكون المعلق خاصاً فكون جدها الخاص وجدها الجواب والافلاذ تقدر جعلها من متعلق الجزء مهما يكن من
بعد البنية فأقول الخ (قوله لا عسواً) معطوف على مختصراً (قوله لا الخليل) لتبديل قصر السؤال على المختصراً أي لا يحد
والحفظ مناسب للمبدئ أي لا لا لا قدره على القهم (قوله في علم الفقه) من إضافة العام الخاص أو إضافة يائية ثم علم أن الفقه هو
كل علم من العلوم بلغي في معان ثلاثة: أحوال الملوك والأدراك والظرف لا تصح على واحد منها إلا أن يختار القواعد وهو فرع
بالاستعارة التبعية في أن قال شبه المعلق بين الدال والمدلول بالتحقق بين الظرف والمطروق بجماع شدة التمكن واستمر التعلق
الثاني التعلق الأول على سبيل الاستعارة التصريحية الأصلية فمضى التشبيه للجزئيات وهي تعلق خاص بين الدال والمدلول وتعلق خاص
بين الظرف والمطروق فاستمر نافي من معناها الخاص لمضى على سبيل الاستعارة التبعية فصار التقدير أن أهل مختصراً لا إلا
قواعد الفقه وصرح أن يقر والجواب الاستعارة بالكناية بأن قال شبه الدال والمدلول بالظرف والمطرور في بجماع شدة التمكن
في كل واحد وشأنه أشبه به وصرح بالنابض في أن وزمه وهو في سبيل الاستعارة بالكناية وثابت أن تخيل قر يسه الاستعارة
بالكناية (قوله كالات) يفهم منه أن الفقه يستغنى عن الآلات مجرد معرفة أحكامه قال الحاشي وليس كذلك لأن الكلام
الفقه الذي يسمى قفها حقيقته وهو فقه المجهتد والمجهتد لا يحصل للمعرفة الأحكام إلا بالآلات فسمى الآلات حقيقته إلا
يجاب بأن المراد أنها كالات الحسية التي توقف عليها الشيء فلا يثبت أنها آلات معقولة فتوقف عليها فقه المجهتد (ق
تجاءهرت) أي ما توقفوا وتوالت أي تابعت وقوله الدال الخ المعبر عنها بالآيات والأخبار والآلات فكان المقام للأرض

وإثباته بالظاهر لا بل وسبقها قوله الصريح وقوله وتوافق تفسير لما ثبت (قوله هل يستوي الخ) استقام انكاره فنهى الله تعالى
 لا يستوي (قوله له) أي كذا رأيتني ولو بواسطة (قوله يدعي) أي بنفسه أو يكون جيباً في العلم (قوله العلم بحسب) تحليل لقوله خير
 (قوله بالاتفاق) أي العلم والاتفاق فيه التعليم والاتفاق بصرف المال بجامع أن في كل شيء يقع الناس واستقام المشبه بالمشبه
 على طريق الاستعارة الصريحة الأصلية (قوله طلب العلم) أي مطلقاً سواء كان واجباً عينياً وهو ما يتوقف عليه صحة العبادة والمعاملة
 والمناكحة أو كفاً وهو ما زاد عن ذلك أي ما هو غير وجه الفتوى أو مستند وهو ما زاد عن هذا (قوله يحسب نفسه) أي يستغفبه علماً
 (قوله ثم علم الخ) قيل لما تقدم من أفضلية العلم (قوله فهو مذموم) خبر المبدأ وهو أن أراد (قوله من الآخر) أي قواها أو المراد
 بالحرف الزرع فنتبه الثواب بازرع جميعاً ترتب كل على عمل واستقام المشبه بالمشبه على سبيل الاستعارة الأصلية ثم صار الحرف
 حقيقة صريحة في قلب الأرض بالحرث (قوله علماً يتنقم به) أي شأنه أن يتنقم به وهو علم الشرع والأحكام (قوله لا يتنقم به) أي يولي
 لندم عمله به (قوله كما هو بالاسنوي) أي يقل تصويبه عن أهل اللغة (قوله كافي) ٩ قواعد الخ) نراً منه لكونه تعريفاً غير

مشهور (قوله معرفة أحكام
 الحوادث) أي ظن أحكام الخ لا
 مسائل الفقه كلها بنفسه وإنما
 المسائل القطعية فليست منه وإنما
 تذكريه فيما يفتون في الكلام
 مجاز بأن شبه فان المجهول القوي
 بالمعرفة واستعتبر المعرفة قلن
 على سبيل الاستعارة الأصلية
 وبذلك إضافة الظن إلى الأحكام
 تنقضي ظن جميع الأحكام مع أن
 الفقيه كالأمام الشافعي لا يظن
 جميع الأحكام جليل أو يستعمل من
 أو عين مسألة فاجاب عن البعض
 وقال في الباقي لا أدري فيجيب بان
 المراد بالظن الملكة التي تقتدر بها
 على ظن جميع الأحكام لا بما حصلت
 لمجهول فتكون الكلام مجازاً مبيناً
 على مجاز لكن الأول بالاستعارة
 والثاني من سبيل من إطلاق اسم
 السبب الذي هو الظن على السبب
 الذي هو الملكة (قوله أحكام
 الحوادث) على تقدير مضاف أي
 أفعال والمراد بالحوادث المكلفون

والآثار وقوارن وتطابق الدلائل الصريحة وتوافق على فضيلة العلم والحل على قصده
 والاجتهاد في اقتباسه وتعلمه فمن الاتفاق قوله تعالى هل يستوي الذي يعلمون والذين لا يعلمون
 وقوله تعالى وقدر رب زدني علماً وقوله تعالى أياضاً يحشى الله من عباده العلماء والأيات في ذلك
 كثيرة معلومة ومن الأخبار قوله صلى الله عليه وسلم من رداه الله بخيراً ففقه في الدين وراه
 الجارى ومسلم وقوله صلى الله عليه وسلم لم يرض الله تعالى عنه إلا من أدى الله بثلث واحد
 خير لك من حر التوراة وسئل عن ابن مسعود وقوله صلى الله عليه وسلم إذا مات ابن آدم انقطع
 عمله إلا من ثلاث صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له والأخبار في ذلك كثيرة
 معلومة مشهورة ومن الآثار من على رضى الله تعالى عنه كفى بالعلم شرفاً أن يهديه من لا يحسنه
 ويقرض به ذنوباً عليه وكفى بالجهل فساداً أن يترأسه من هو فيه وعن على رضى الله تعالى عنه
 أيضا العلم خير من المال العلم بحسب كانت تقرر من المال والمال تنقصه الثقة والعلم برؤى
 الألفاظ وعن الشافعي رضى الله تعالى عنه من لا يحب العلم لا خير فيه فلا يكون يظن به
 بالافتقار ولا صدقة فانه حياته القلوب ومصباح البصائر وعن الشافعي أيضا رضى الله تعالى عنه
 معرفة ولا صدقة فانه حياته القلوب ومصباح البصائر وعن الشافعي أيضا رضى الله تعالى عنه
 طلب العلم أفضل من صلاة العتاقة وعن ابن جرير رضى الله تعالى عنه ما قال مجلس فقه خير من
 عبادة ستين سنة والآن في ذلك كثيرة معلومة ثم أعلم أن ما ذكرناه من فضل العلم إنما هو من
 طلبه مراد به وجه الله تعالى فمن أراد لغيره في نيل كمال أو رياسة أو منصب أو جوارح أو شهرة
 أو نحو ذلك فهو مذموم قال الله تعالى من كان يريد سرور الآخرة فزده في حرته ومن كان يريد حرث
 الدنيا فأنه منها وما في الآخرة من نصيب وقال صلى الله عليه وسلم من تعلم علماً ينتفع به في
 الآخرة يريد به عرضاً من الدنيا يروح راحته الجنة أي لم يحد به بها قال صلى الله عليه وسلم
 أشد الناس عذاباً يومئذ أُولو المنايا أي من المسلمين عالم لا ينتفع بعلمه وفي ذم العالم الذي لم يعمل بعلمه
 أخبار كثيرة في هذا القدر كفاية لمن رغبه الله تعالى والفقه لغة الفهم مطلقاً كما هو به
 الاسنوي واصطلاحاً كما في قواعدها وكفى معرفة أحكام الحوادث نصاً واستنباطاً (على مذهب)

(٣ - خطيب ل) (قوله واستنباطا) الواو بمعنى رأى تارة بالنص وتارة بالقياس وهذا الكلام من مبادئ الفقه ومنها
 موضوعه وهو أفعال المكلفين ومنها مسائل وهي القضايا التي تذكريه ومنها استمهاده من الكتاب والسنة والاجماع والقياس ومنها
 فائده وهي امتثال الأوامر واستنباط النواهي ومنها غرضه وهي السعادة الدائمة والفراغ البالغة ومنها حكمه وهو ما تقدم من الأقسام
 الثلاثة ومنها سببه المعروف أي أنهم أمر بها كإقدامه المقصود بالذات الخيرية وما وضعه وهو الله حقيقة والتي على الله عليه وسلم
 مجازاً (قوله على مذهب) صفة ثانية تختص على القاعدة أن الظرف والجار والمجرور بعد التكرار صفات بعد المعارف أحوال فينخذ
 أعراب الحشوية بأنه حال من الفقه أو من محتصر بالنظر بمعنى لا إلا عراب وأعلم أن مذهب من يوزن مغفل وهو يصلح المكان والزمان
 والحديث وليس واحد منهما امر افتصاح بل إن مجازاً بان قال شبه الأحكام بالظن بجامع أن كان لا عمل لا تزداد ظناً بل تردديه
 الإقدام بالحسنة والإحكام بترويض العقل واستيعاب لفظ المشبه به المشبه استعارة أصلية ترصد نظر رعايته بان يقال
 شبه التردد في الأحكام بالتردد في الظن واستعارة ناسم المشبه به وهو الذهاب المشبه واستقنم ان الذهاب مذهب واستعارة

للاحكام استعارة وتعبير. فذلك تعلق الجواهر والجوهر ويختصر محتاج لتجوزان يقال شبه الدال والمدلول بجسم استعمل على جسم
وطورنا اسم المشبه بموروث نال به شيء من لوازمه وهو على طريق الاستعارة والكتابة وإثبات على تقييد قرينة الاستعارة بالكتابة
أو يقال شبه التعلق بين الدال والمدلول بتعلق بين جسم استعمل على جسم فاستعارة التعلق الثاني للتعلق الاول فسمى التشبيه الجبرئيات
وهي تعلق خاص بين الدال والمدلول وتعلق خاص بين جسم استعمل على جسم فاستعارة ناهي من التعلق الخاص الذي بين المحسوسين للتعلق
الخاص المعنوي الذي بين الدال والمدلول (قوله أي مذهب الخ) رأى وأعتقد (قوله من الاحكام) بيان لما توطر فنهنا في المسائل معنى
القضايا من لطفه الخ في الكل (قوله مجازا) هو حال من لطف مذهب وقوله عن مكان المذهب متعلق بمحذوف أي متوقفا عن مكان
المذهب وهو معناه الاصل (قوله واذا ذكر الخ) مقول مقدم قوله فلنعرض (قوله محمد أو عبد الله) هو جد أو عطف بيان من حبر الامة
وقوله ابن ادريس بن يرفع ابن بدل أو عطف بيان من أو عبد الله أو من محمد وقوله ابن العباس بالجبر بدل أو عطف بيان من ادريس وكذا
على لفظ ابن مده فهو بالجبر بدل من الذي قبله من غير تنوين في الكل الامجد الاول فانه بالتو بين (قوله جد التبي) بالجبر بدل أو عطف
عليه وسلبه والامام الشافعي رضي الله عنه في عبد مناف فيكون الامام ابن
بيان من عبد مناف فقد اجتمع النبي صلى الله عليه وسلم والامام الشافعي رضي الله عنه في عبد مناف فيكون الامام ابن

هم النبي صلى الله عليه وسلم
 لأن عبد مناف ولد له النبي صلى الله عليه وسلم
 وهاتم الأول في نسب الشافعي
 والثاني في نسب النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم لأن محمد بن عبد الله بن عبد
 المطلب بن هاتم بن عبد مناف
 فيكون المطلب الذي في نسب
 الشافعي هم النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم لأن أخو جده واسطة فيكون
 الإمام الشافعي من أم النبي صلى
 الله عليه وسلم لأنهم سلسلة
 المطلب المذكور ويكون هاتم الذي
 في نسب الشافعي أخو هاتم الذي
 في نسب النبي صلى الله عليه وسلم
 وهاتم الذي في نسب النبي صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم هاتم الذي في نسب
 الإمام لأن الذي في نسب النبي صلى
 الله عليه وسلم أخو المطلب أي هاتم
 الذي في نسب الشافعي والمطلب

إلى مذهب البسه (الامام الشافعي) من الاحكام في المسائل مجازا عن مكان الذهاب واذا ذكر
 المصنف هذا الشافعي (رضي الله تعالى عنه) فلتعرض الى طرف من اخباره تركه لم يقل هو
 حبرا لامة و سلطان الاتمه محمد ابو صيد الله بن داود بن ابراهيم بن عثمان بن شافع بن
 السائب بن عبيد بن زيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف جد النبي صلى الله عليه وسلم لانه
 صلى الله عليه وسلم محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف وهذا سبط عظيم كليل
 نسب كان عليه من نفس الفضيحة فورا ومن فلق الصباح عمودا
 مائة السبب من سبب حائل الكلام والتساق والجودا
 وشافعي بن السائب هو الذي نسب اليه الشافعي الذي نسب اليه صلى الله عليه وسلم وهو مترعر
 واسم ابيه السائب يوم بدو فاته كان صاحب اربعين هاشم فامر في جملة من اسلم وقد ي نفسه
 ثم اسلم وعبد مناف بن قصى بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بالهمز وتركه ابن غالب بن فهر بن
 مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان والاجاج
 منعده في هذا النسب الى عدنان وليس فيها عبد الله آدم طريق صحيح فيها ينقل وهو ابن عباس
 رضي الله تعالى عنهما من النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا اتى في النسب الى عدنان اسلم ثم
 يقول كذب السانون أي بعده واما الشافعي رضي الله تعالى عنه على الاصم فخره التي توفى فيها
 هاشم جد النبي صلى الله عليه وسلم وقيل بصفلان وقيل بنى سبعة تحسين وانه ثم الى مكة وهو
 ابن سبعة بن نفاها وحفظ الهرازي هو ابن سبع سنين والموطا وهو ابن عشر وثقه على مسلم بن
 خالد مقي مكة المعروف بالبخي لشدة شغفه باب امه الاشداد واذا نفي الاثبات وهو ابن
 خمس عشر فسنة مع انه نشأ بفنائى حمير اقله من العيش وشيخ حال وكان في سبابة بياض

الذي في نسب الشافعي ثم عبد المطلب الذي في نسب النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وهذا نسب الخ) وهذا من جهة العلماء
أبيه وأما من جهة أمه فهي فاطمة بنت عبد الله بن الحارث بن الحسين بن علي بن أبي طالب فتكون من قرش وقيل ليست من قرش
بل من الأزد وأما وجهه فهي جديته ثم نافع بن عبيد بن عمرو بن عثمان وروى عنها بثلاثة فاطمة وزينب ومحمد بن سيرين وروى عنها أبو داود
(قوله كان عليه) التردد والاشكال نظر إلى التوراة والحسب والأخلاق ثم روى عنه ثمس النخعي يساننو وأقدم وقوله من خلق
بيان أعمد وأقدم عليه والشافعي والأصناف له يدعيه ومعنى هذا الشطر قريب من معنى الشطر قبله (قوله يوم جبر) أي في
السنة الثامنة من الهجرة وقوله فأمرني جلة من أمراء وكافوا بسبعين (قوله وعبد مناف) مستدأب نقيض خبر وابن كلاب جيران
بلد أو عطف بيان من نقيض وكل لفظ ابن عبد فهو جبر ومن غير تنوين في مقابل لفظ الابن (قوله وعن ابن عباس) دليل لقوله ليس
فيما بعده أي آدم (قوله ونقشه على مسلم) أي أخذ أنواع العلوم عنه وهو مسلم بن خالد وليس هو مسلماً صاحب الحديث (قوله من باب أسماء
الأشهاد) أي فهو جبراً من مسلم (قوله وأذن له في الاقتناء) انظاراً له بأبائنا فلما فعل وبكون واجعا لمسلم وضع بابائنا الله يقول لأعجب من أن
يكون الآذن له لمساووه بها وأما كذا أن رجل إليه في المدينة في سنة خمسة عشر فلما أسماها حاذقاً أذن له في الاقتناء أيضاً فقد
أذن له من مفتي مكة وهو شيخه ومن مفتي المدينة وهو شيخه أيضاً (قوله معناه) متعلق بقوله وحفظ القرآن وما بعده

والشاهد بذلك التعميم لأن من كان شاعري ضيق غالباً لا يكون كذلك (قوله كتابه القديم) وهو المعنى بالأم (قوله وهو طوبى الوجود) أما حال من فاعل انتقل أو مستأنف (قوله عالم قريش) الإضافة على معنى من ويكون ذلك مراد به الشافعي ويكون ذلك اخباراً بالقبيل لأن الشافعي يمكن من وجوده اذذاك ويصح أن يكون ذلك في حق ابن عباس لأنه الذي كان موجوداً اذذاك (قوله أمت مطامعي) أي تركها وفي الكلام مجاز شبه الطامع بأبيات منصف بالرد إلى جميع القدم وطوبى لنا هم المشبه به ورحم ناليه بشئ من لوازمه وهو الموت على طريق الاستعارة بالكناية وأمت تخيل (قوله نهون) الجملة خبران ومصدر بـ في ظرفية متطرفة بنهون (قوله وأجبت الفتوح الخ) هو بضم القاف مصدر بمعنى الفتاحة والمعنى أن الفتاحة كانت عمدت وفتحت من الخلق قبلها وجئت أنا صفت بها ما جئتها في الكلام مجاز شبه الفتاحة بإنسان منصف بالفضل لـ جميع المدح في كل طوبى بناه ورحم ناليه بشئ من لوازمه وهو الأجزاء استعارة بالكناية وتخييل (قوله وكان ميتاً) ذكر باعتبار كونه وصفاً (قوله فني أحيائه) متعلق بمصون مقدم ومصون خير عرضي والتقدير عرضي مصون من الذم بسبب أحيائه في هذا الوصف وهذا التقرير بناء على أن الفتوح بالضم مصدر وقع كرضي بالكسب بمعنى رضى فإن كان الفتوح بالضم مصدر الفتحة بمعنى سأل فلا يكون في أحيائه مدح إلا أن يقال هو ١١ مستعمل في الفتاحة مجازاً من سلام باب

العلماء وكتب ما يستفيد في العظام وهو ما حاقى ملائمتها بما جازى ثم حل إلى ما لا بد منه ولازمه مدة ثم قدم بعد ذلك حسن ونسب ومائة فقام بها ستين فاجتمع عليه علماء حاور جمع كثير منهم عن مذاهب كانوا عليها إلى مذهبه وصف بها كتابه القديم ثم عاد إلى مكة فقام بمائة ثم عاد إلى بغداد سنة ثمان وتسعين ومائة فقام بها شهراً ثم خرج إلى مصر ولزم بها ناشر العلم ملازمه لأن شغل جميعه بالفتوح إلى أن أصابته بضره شديدة فمرض بسببها أياماً على ما قيل ثم انتقل إلى رحمة الله تعالى وهو قلب الوجود يوم الجمعة سابع رجب سنة أربع ومائتين ودفن بالقرافة بعد العصر من يومه وانتشر علمه في جميع الأقطار وتقدم على الأئمة في الخلاف والوفاء وعليه حل الحديث المشهور عالم قريش يلا طابق الأرض علماء من كلامه رضى الله تعالى عنه
 أمت مطامعي فأرحت نفسي • فإن النفس ما طمعت نهون
 وأجبت الفتوح وكان ميتاً • فني أحيائه عرضي مصون
 إذا طمع يحمل قلب عبث • علمته مهارة وعلاءهون
 وله أشعار رضى الله تعالى عنه
 ما حل جلدك مثل ظفرك • تقول أنت جميع أهرل
 وإذا قصدت لمحاجة • فأقصد لمعرف بقدرك
 وقد أفرد بعض أصحابي نفسه وكرمه ونسبه وأشعاره كتاباً مشهوراً وفيما ذكره فذكره لا يرى
 الأبواب ولولا خوف الملال اشحت كتابي هذا منها بأبواب • وذكري في شرح المنهاج وغيره ما فيه
 المكافاة يكون ذلك المختصر (في غاية الاختصار) أي أنبسه إلى أطول منه وغاية الشئ معانها
 ترتب الأثر على ذلك الشئ كما قول غايه البيع المختصر حل الانتفاع بالمبيع وغاية الفائدة للصحة

و يكون التقدير مختصراً لقليل الألفاظ ما أمكن وهذا المعنى لم يجر الشارح عليه ولكن على ذلك المعنى لم يتعرض فيه لعنى الفاعلية لأن تكون زائدة ويمكن أن يقدري المعنى المذكو وتقدر ظهر فيه معنى لها بأن يقال أن أعمل مختصراً بطريقه جلة الكتب الموصوفة يكون غايته الألفاظ بأن صدر واحد منها والمعنى الثاني أن تكون الألفاظ الأربعة متغايرة والإضافة حقيقة وتوجد بقر بعينين الأولى أن معنى الغاية آخر المراتب والاختصاص معناه الخلف من عرض الكلام فيقبل معنى المثاني قولنا مختصراً كأننا في آخر مراتب خلف العرض من الكلام فمورد عليه سؤال وهو أنه ليس في آخر المراتب بل هناك ما هو أقل منه كـ مختصر الثوبى لهذا المتن مثلاً فأجاب الشارح عنه بقوله بالنسبة إلى أطول منه وما فوقه فلا ينافي مذكروا وعرض المعنى على جواب الشارح بأنه لا حاجة إليه لأن كلام المتن يحول على المبالغة فلا ينافي أن هناك ما هو أقل من ذلك السؤال والمعنى الثاني أن الغاية معانها ترتب الأثر على ذلك الشئ والاختصار معانها المتقدم فيقبل معنى المثاني قولنا مختصراً كأننا في ترتب الأثر على الاختصار وهذا المعنى غير ظاهر فتنفسر الغاية عما ذكره جميع بالنسبة لما ذكره من المثاني ولا يظهر عليه كلام المتن الآن بحيث ذلك بأن تفصيل الفاعل بمعنى الباء وتقدر لها عامل متعلق بمختصر بناسبه أو التقدير مختصراً موصوفاً للأثر المرتب على الاختصار ورايد ذلك الأقرب بدوسه وسهولة حفظه فكانت مختصراً موصوفاً بدوسه وسهولة حفظه فاختصر بان هذا المعنى سبأ في المتن ويحاج بان الحطب عمل أطاب (قوله ترتب الأثر) من إضافة الصفة لموصوف

(قوله وفي نهاية) أي أقصى وأبعد وأخر من أجل طول الكلام (قوله وتظهر كلامه الخ) ووجهه أن العطف يقتضي التباين (قوله لغنى الاختصار) الأولى معنى الخ لآن تباينها لا يقتضي (قوله فلا اختصار) بيان لوجه المغايرة (قوله حذف عرض الكلام) أي نكره ومرة بعد أخرى والمراد بالابتیان به سالما من التكرار من أول الأمر لاحذقه بدو وجوده وكذا قال فيما بعده (قوله وقد علم الخ) هذه العبارة لا تتم إلا في كرم معنى النهاية الشارح (قوله قرب) نعت خامس (قوله أي المبتدئ) بالهمز ونكره (قوله درسه) أي قرأه وتعلمه مناه من الغير (قوله أي بسبب اختصاره) هذا لا يصلح سببا للقرب لأن الاختصاص بسبب في بعده الفهم وعصره فكان الأولى حذفه الآن بحاجبان اختصار هذا المتن سبب القرب على خلاف الغالب من الاختصار (قوله تبيينه الخ) المطلق التبيين على ذلك فيه مسامحة لأن مخاطبه عنوان البحث اللاحق تفصيلا بحيث يعلم من الكلام السابق اجبالا الفتح وعدمه لم يقدم له ذكر أصلا لجواب ان المراد بالنتيجة المعنى القوي أي ١٣ الإبقاء (قوله فأجبت) مطوف على سائر وفيه إشارة إلى قوة الجواب على عادة

الكرام (قوله أي مریدا) الأولى سائلا مبتدلا (قوله الثواب) أي من أسفه وأخفاره وهو ظاهر الحديث فان هذا من أفراد الحديث الثاني (قوله قوله صلى الله عليه وسلم) تعطيل لقوله على تصنف هذا المتصنعه كان وأغماط الجزء على التصديف لقوله الخ (قوله أي ملتبسا) بالهمزة فسر به ذلك لأجل تعديه إلى ولا يغناه سائلا مبتدلا (قوله في الإطاعة) هذا محل زائد على معنى المتن لأن معناه لمقتضا إلى الله أن يقدري على الصواب الذي هو مذهب المذهب الإمام الشافعي (قوله يحصل التوفيق) الباء بمعنى مع أو لعلية متعلقة بالإطاعة (قوله الذي هو خلق قدرة) هذا معنى التوفيق في حد ذاته أما الذي في المتن فتعناه مدخل القدرة (قوله بان يقدري الله على إتمامه الخ) هذا أيضا زائد على معنى المتن لأن المتن لم يذكر الإتمام والابتداء (قوله فانه) تعطيل لقوله على

اجزأوا (ر) في (نهاية الإيجاز) بمثابة نصيحة بعد الهمزة أي القصير وتظهر كلامه تباين لغنى الاختصار والإيجاز والغاية والنهاية وكذا فلا اختصار حذف عرض الكلام والأجزاء حذف طرقة كآله ابن المقرئ أشاراته من بعضهم وقد علم ما حقر والفرق بين الغاية والنهاية (قرب) أي سهل لوضوح عبارته (على المتعلم) أي المبتدئ في التعلم شافيا (درسه) أي بسبب اختصاره وهذه في إتمامه (و سهل) أي يتيسر (على المبتدئ) أي في طلب الفقه (حفظه) عن ظهر قلب لما من الخليل أن الكلام يتحصر ليحفظ (تبيينه) حرف المضارعة في التعليل مقتوح (و) سائلي أيضا بعض الاسماء (أن) كترفيه من التفتيح (لما يحتاج إلى) تنقيح من الأحكام الفقهية (التي كافي المباح وغيرهما ما ستعرفه (و) من (حس) أي ضبط (الحصول) الواجبة والندوة (فأجبت) أي السائل (إلى ذلك) أي إلى تصنيفه مختصرا بالبرقية الملبسة وقوله (طالبا) حال من ضمير المفاعيل أي مریدا (الثواب) أي الخزانة من الله سبحانه وتعالى على تصنيفه هذا المتصنعه صلى الله عليه وسلم إذ مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث صدقة جارية أو عسل يتصدق به أو ولد صالح يدعو له وقوله (راغبيا) حال أيضا معاذ كراي ملتبسا (إلى الله) سبحانه وتعالى (الطاعة من فضله على يحصل (التوفيق) الذي هو خلق قدرة الطاعة في العبد (الصواب) الذي هو هذا الخطأ بان يقدري الله على إتمامه كأقدرني على ابتداءه فانه كرم جواد لا يرد من سألوه واعتقد عليه (أنه) سبحانه وتعالى (على ما شاء) أي يريده (قدر) أي قادر والقدرة صفة توفيق الشيء عند تعمله وهي إحدى الصفات الثمانية القدرة الثمانية عند أهل السنة التي هي صفات الذات القديم المقدس (و) هو سبحانه وتعالى (عباده) جمع عبد وهو كإفعال في الحكم الإنسان حرا كان أو رققا فقد أدى صلى الله عليه وسلم بذلك في أشرف المواقف كالجسد لله الذي أنزل على عبده الكتاب سبحانه الذي أمرى بعبده ليلاد والافوضي الخلق ليس المؤمن سفة أنه لا أشرف من العبادة فاقبال الغافل لا تحصى إلا يساعدها ﴿فانه أشرف أعماني﴾

رقوله (الطيب) من أعمانه تعالى بالإجماع والطب الرفعة والرفق وهو من الله تعالى التوفيق والصحة بان يخلق قدرة الطاعة في العبد (فائدة) قال السهلي لما جاء البشير إلى يعقوب عليه الصلاة والسلام أعطاه في البشارة كلمات كان يروحها عن أبيه عن جده

عن تعطيل المتن لقوله انه على ما شاء الخ (قوله انه) بالكسر أو بالضم وعلى كل هو لتعطيل وأخبر عن أن ثلاثة عليهم اختيار قوله بقدر لطيف خبير وكذا كرم معنى قدرته ومعنى الحيف فيه وحذف متعلق خبير استغناء ليس من باب التناقض على أن خرا العالمين أمي لطيف وخبير (قوله أي يريده) فيه إشارة إلى أن الإرادة والمشيئة معناه وأحدوان العالم المحذوف أي يشازر (قوله أي ينادي) أشار إلى أن قبيل بمعنى فاعل ولا يصح معنى مفعول وكذا كل اسم على هذا الوزن فاعل مفعول بمعنى فاعل بمعنى مفعول في حق الخلق فقط (قوله وهو سبحانه وتعالى) يقتضي أن لطيفه قبله لا يحذف مع أنه خبران ويحاجبان به أصل معنى لائل اهراب (قوله قد علم الخ) تعطيل التحميم قبله ولو أخره عن كلام أي على الحق لمكان أولى (قوله لا يخفى الخ) أن كان خطبا بالفرده فهو مجزوم وحذف الواو والذوق والوقاية وإن كان خطبا بالجماعة بدليل البيت قبله فكان حقه لا يخفى في ثبوت الواو وبكره الجازم حذف نون الوقف فما وجه حذف الواو أيضا على هذا الاجتماع ويحاجبان بالواو وحذف الواو والظلم والتوفيق حذف الجازم (قوله وهو من الله التوفيق

عن تعطيل المتن لقوله انه على ما شاء الخ (قوله انه) بالكسر أو بالضم وعلى كل هو لتعطيل وأخبر عن أن ثلاثة عليهم اختيار قوله بقدر لطيف خبير وكذا كرم معنى قدرته ومعنى الحيف فيه وحذف متعلق خبير استغناء ليس من باب التناقض على أن خرا العالمين أمي لطيف وخبير (قوله أي يريده) فيه إشارة إلى أن الإرادة والمشيئة معناه وأحدوان العالم المحذوف أي يشازر (قوله أي ينادي) أشار إلى أن قبيل بمعنى فاعل ولا يصح معنى مفعول وكذا كل اسم على هذا الوزن فاعل مفعول بمعنى فاعل بمعنى مفعول في حق الخلق فقط (قوله وهو سبحانه وتعالى) يقتضي أن لطيفه قبله لا يحذف مع أنه خبران ويحاجبان به أصل معنى لائل اهراب (قوله قد علم الخ) تعطيل التحميم قبله ولو أخره عن كلام أي على الحق لمكان أولى (قوله لا يخفى الخ) أن كان خطبا بالفرده فهو مجزوم وحذف الواو والذوق والوقاية وإن كان خطبا بالجماعة بدليل البيت قبله فكان حقه لا يخفى في ثبوت الواو وبكره الجازم حذف نون الوقف فما وجه حذف الواو أيضا على هذا الاجتماع ويحاجبان بالواو وحذف الواو والظلم والتوفيق حذف الجازم (قوله وهو من الله التوفيق

وهو المراد هنا وثوقه بأن يحقق تفسير لتوفيق وزاد تحبير الصفة لأن المتن لم يذكرها (قوله وهي بالبطا) يشون المقام عمله على الوجهين من كونه من قبيل نداء الموصوفين فينون أو من قبيل وصف المندى فيتركه نونه (قوله خير) متعلقه محذوف أي عبادته وفي بعض النسخ وبالاجابة جذير (قوله واذ قد اخرج) في محل نصب مقول مقدم لقوله فذكر (قوله من محاسن هذا الكتاب) أي ضمنها لأن المذكور محاسن المؤلف (قوله قتل من شغل الخ) من زاد في الأثبات ومتعل به فعل قل والمعنى على التي أي ما تمتعنا بالمرء يقرؤه (قوله قراه) بكسر الشاف ورواه واحدة أي شافقه وأكرامه في نسخة برام فيكون بفتح القاف (قوله في أعلى علبين) ليس المراد به معناه المشهور بل خاص بالتي صلى الله عليه وسلم فالمراد به أعلى الدرجات بالنسبة لآقراه (قوله مع الذين) المراد بالمعية أن يكون قريابهم بحيث يتمكن من زيارتهم والمؤانسة بهم لا كونه معهم في مكان واحد (قوله ولما كانت الصلاة الخ) جواب عن سؤال حاشه أن المقصود من بسطة الرسل انتظام أحوال العباد في الداء والمعاد لا بترك الإقام قواهم النطقية والشهوية والقصية ولا تمتع القوي الايبان الأحكام المنطقية بهار الأحكام المتعلقة بالقوة النطقية في العبادات والأحكام المتعلقة بالقوة ١٣ الشهوية أن كانت شهوة بطن فهي المعاملات

وان كانت شهوة فرج فهي المناكحات والأحكام المتعلقة بالقوة القصية هي الغنابات فلذلك انحصرت الفتحة في العبادات والمعاملات والمناكحات والغنابات ونزوعا على هذا الترتيب وتروا العبادات على ترتيب حديث الصميم فكان مقتضى ذلك أن يسد المصنف بعد اظنية بالعبادات كالصلاة فاجاب الشارح بأن الطهارة لما كانت من أعظم الشروط بدأ بها وهذا الجواب اقتضاه تقدم الطهارة وأما تقدم المياه فوجهه أنه وسيلة لظهور الويسلة مقدمة على المقصد لذلك قدم المياه على الطهارة لان أول الطهارة الوضوء (قوله ومن أعظم) الأولى حذف من فهي زائدة (قوله لقوله الخ) لا يشهد أعظمية الطهارة فلذلك وجه بعضهم الاظنية بالوجوه الثلاثة التي في المحتى

عليهم الصلاة والسلام وهي بالبطا فارق كل لطيف النطق في أمورى كلها كما أحبر رضى في دنياي وآخرتي وقوله (خير) من أجماله تعالى أيضا بالإجماع أي هو بالعبادة وبأفعاله وأقوالهم وبمواضع حركاتهم ومخاضهم وسدورهم واذ قد أنعمنا الكلام بحمد الله تعالى على ما قصدناه من ألقاظ الطلبة فذكر كل طرفا من محاسن هذا الكتاب قبل الشروع في المقصود فنقول ان الله تعالى قد علم من مؤلفه شلو من يشه في تصفيه فم التفع به قتل من متعلم الأقره فنقول أولا ما يحفظوا ما بطله وقد اعتنى بشرحه كثير من العلماء في ذلك دالة على أنه كان من العلماء أولا ما يحفظوا ما بطله وقد اعتنى بشرحه كثير من العلماء في ذلك دالة على أنه كان من العلماء الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وقيل ذلك بناء وبواللهنا ومشايعنا وحبينا ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ولما كانت الصلاة أفضل العبادات بعد الايمان ومن أعظم شروطها الطهارة لقوله صلى الله عليه وسلم مفتاح الصلاة الطهور والشروط مقدم طبعاً تقدم وضاعداً المصنف بالحق

● هذا (كتاب) بيان أحكام (الطهارة) ●

اعلم ان الكتاب لقصة منها الضم والجمع يقال كدت كتابا وكتابه وكنا باومنه قولهم تكذبون فلان اذا اجمعوا وكتبوا اخط بالفتح لخاصية من اجتماع الكلمات والحروف حال أو حيا ولا يصح أن يكون مشتقا من الكتب لان المصدر لا يشتق من المصدر واجب أن المزدب مشتق من المصدر واسطلاحا اسم بجهة مختصة من العلم ويعبر عنها بالباب والفصل أيضا فان جمع بين الثلاثة قبل الكتاب اسم بجهة مختصة من العلم مشقة على أبواب وفصول ومساثل خالبا والباب اسم بجهة مختصة من الكتاب مشقة على فصول ومساثل خالبا والفصل اسم بجهة مختصة من الباب مشتملة على مسائل خالبا والباب لفظة ما يتوصل منه الى غيره والفصل لفظة ما لا يخرج بين التبيين والكتاب هنا خرج مبتدأ محذوف مضاف الى محذوفين كقدرته وكذا يقدر في كل كتاب وأبواب أو فصل حسب ما يليق به واذ علمت ذلك فلا احتياج الى تقدير ذلك في كل كتاب وأبواب أو فصل

ويمكن الجواب عن الحديث بأنه على تقدير مضاف أي معظم مفتاح الصلاة على حدالحج معرفة فبقيد الاظنية (قوله بدأ) جوابا لما (كتاب الطهارة) أل في النفس فيشمل الواحد والأكفر دخلت الطهارات الأربعة وانما يجتمعها لأنها مصدر والمصدر لا يشي ولا يصح واضافة كتاب الى الطهارة اعملى معنى من أوالدم أوفى من ظرفية الدال في المذلول (قوله بيان أحكام) يقتضى ان المقدر ذكر أحكامها التي هي الوجوب والتدبير المزمع له ليد كوشيا من ذلك فكان الأولى حذف أحكام وابقا المتن على ظاهره وكلام المصنف فيه قتل (قوله ومنه) أي من المعنى القوي (قوله بأن المزدب مشتق الخ) وقال له اشتقاقا كبر لا به لا شرط ان تكون كل الحروف التي في أحدهما في الآخر (قوله من العلم) أي من داله لان العلم اسم للعلماء في الكتاب اسم للفاظ (قوله ويعبر عنها بالباب الخ) أي فقهه الالفاظ الثلاثة مترادفة على معنى واحد (قوله فان جمع) مقابلا لحدود فخره وهذا ان يجمع بأن أو بدت برفأ أي واحد كان من الثلاثة دون الآخر فان جمع بين الثلاثة وأر بدت برفأ الثلاثة كانت متغايرة فغير كل واحد جابى الشارح فهي كالفتحة والمسيكين ان اجتمعت اقترقت وان اقترقت اجتمعت (قوله من الكتاب) لان الباب فخر عن الكتاب والفصل منصف من الباب والقبور عن منزلة الجزء من المصنف (قوله الخ) احتراز عما اذا صار بالمبتدأ أو بالفعل

(قوله والخلوص) حذف تفسيراً وطمح على خاص (قوله يقال طهر بالماء الخ) الأول للنية والثاني للمعنى بقوله وأمر من قرب (قوله) وأما في الشرع الخ) عطف هذا المعنى بالشرع وفي الكتاب بالاصطلاح للشارة إلى أن معنى الطهارة المذكورة مأخوذة من الشرع ومعنى الكتاب المذكور مجرد اصطلاح (قوله والتبس) الواو بمعنى أو (قوله فدخل) خرج على قوله أحسن أي إنما كان أحسن من التعريف الثاني لأنه عام يشمل غسل النية والمعنوية وغيره بخلاف الثاني فإنه لا يشمل ذلك ووجه الحسن أيضاً أن الأول تعريف بالوصف وهي خشقة فيه والثاني تعريف بغير لها باعتبار الفعل وهي فيه مجاز (قوله النية) الأولى الكافرة ليشمل الحرية والنية (قوله وكذا القول الخ) أي دخولاً واعتراضاً لقوله فأنزل المتن قوله لدخول وقوله لم يزل به حدث فيه لانه اعتراض (قوله ويرد على فعل الخ) على من التزم بغير خاص يفرض الطهارة فالأولى تعريفها بما عايناه من ركني وهو ما ترتب عليه إباحة ولومين بعض الوجوه أو ما يجرد فيقول طهارة افترض والتقل (قوله ١٤) وتنقسم إلى صرح بالطهارة فكان أولى ليفيد أن القسم لذلك الطهارة أهم من أن تكون بالماء أو تكون طهارة معنوية

اختصاصاً بالطهارة فلهذا النظافة والخلوص من الأدناس حسية كانت كالانجاس أو معنوية كالتعريب يقال طهر بالماء وهم قوم يطهرون أي يتبرأون من العيب وأما في الشرع فاختلَف في تعريفها وأحسن ما قيل فيه أنه ارتفاع المنع الترتيب على الحدث والتبس فيستدل فيه بغسل النية والمعنوية ليعلاجليهما المسلم كان الامتناع من الوطء قد زال وقد قال (قوله) ليس شرعياً لا يلزم برفع حدثاً لم يزل ينجس وكذا القول في غسل الميت المسلم فإنه أزال المنع من الصلاة عليه ولم يزل به حدث ولا نجس بل هو تكريمه لميت وقد يلزم من فعل الصلاة ما ينجس به الصلاة وتنقسم إلى واجب كالطهارة من الحدث ومسبب كتبديد الوضوء أو إفعال المسنون ثم الواجب ينقسم إلى جنس يربط في الغالب كالغسل والعيب والكبر والى ما قال الفراء في معرفة حدودها وأسمائها وطهارتها وعلاجها فرض عين يجب عليه والبس في الماء أو بالتراب أو بما كافي ولو غلب الكلب أو غيره مما كالغريب في الدباغ أو نفضه كغلاب الخمر غسل وقوله (الماء) جمع ماء والماء بمدة على الأصح وأصله موه تفركت الواو وانفتح ما قبلها فتأنيلاً لبنت الماء معزاة من عيب لطف الله تعالى أنه أكرمه ولم يوج فيه أي كثير مما يلزم لعموم الحاجة إليه (التي يجوز التطهير بها) أي بكل واحد منها من الحدث والتبس والحدث في اللغة الشئ الحادث في الشرع يطلق على أمر اعتباري يقوم بالأعضاء يمنع من صحة الصلاة حيث لا مخرج له على الأسباب التي ينتهي بها الطهر وعلى المنع الترتيب على ذلك والمراد هنا الأول لأنه الذي لا يرضيه إلا الماء بخلاف المنع لأنه مسقط للأمر الاعتباري فهو غيره لأن المنع هو الحرمة وهي ترتفع ارتفاعاً مقيداً بضوابطه بخلاف الأول ولا فرق في الحدث بين الأسفر وهو ما تضيء الوضوء والمتوسط وهو ما وجب النفس من جماع أو أنزال والا كبر وهو ما وجبه من حبس أو نقاس والحدث في اللغة ما يستغفر في الشرع مستغفر يمنع من صحة الصلاة حيث لا مخرج له ولا فرق فيه بين الخفيف كبول سبي لم يطعم غير لبن والمتوسط كبول غيره من غير نحو الكلب والمغلظ كبول نحو الكلب وأما تبس الماء في رفع الحدث بقوله تعالى فليغتسلوا ما فهموا أو الأمر للوجوب فلو رفع غير الماء لموجب التعميم عند تقدمه وقيل ابن المنذر وغيره الإجماع على اشتراطه في الحدث وفي إزالة الحدث لقوله صلى الله عليه وسلم في خير الأصحاب من حين بال أحرابي في المصعد سبوا عليه ذو يامن ماء والغوب الذوال المنيعة ماء والأمر للوجوب ككلمة فلو نكر غير الماء وجب غسل البول به ولا نجس به غيره لأن الطهر به عند الامام بعيد وعند

بالماء أو تكون طهارة معنوية وحذف لفظ الطهارة بقضى أن يرجع الضمير لطهارة الماء (قوله) كتبديد الوضوء من أضافه الصفة للموصول وقوله كافي ولو غلب الكلب على قدره رأى كالطهر من ولو غلب الكلب (قوله كالمسح) أي التزج منه (قوله وأبى بها) أي الأمور التي نشأت منها وتوالت منها (قوله ويحوز) أن كان بمعنى صحح وروى عليه عدم صحة الطهارة بالتبس والمستعمل والجواب أنه يجوز رأي بالنظر لذات المياه قبل عرض هذه الأوصاف لها وإن كان يجوز بمعنى يحمل وروى عليه صحة التطهير بالمسح والمغسوب والجواب ما خدم (قوله التطهير) يصح إباحته على معناه المصدري إن فسر الجواز بالحل فأن فسر الجواز بالنقص أو بد بالتطهير المعنى المحال بالمصدر لأنه الذي يصف بالصحة دون المعنى المصدري (قوله بلطف) أي أهم من الأسفر والأوسط والأكبر (قوله يقوم بالأعضاء) أي تصف به والمراد

بها أعضاء الأسفر في الوضوء جميع البدن في الأوسط والأكبر (قوله حيث لا مخرج له) حيث لا يفتقر (قوله يقتضيه) أي دوراه واستمراره (قوله على ذلك) أي الأسباب بواسطة الأمر الاعتباري والأمر الاعتباري من غير واسطة (قوله والمراد هنا) احتراز عن فواض الوضوء فان المراد الثاني وقوله والمراد الأول وكذا يصح إرادة الثالث وهو المنع لأن كل ما فيها يرتفع بالماء ارتفاعاً تاماً لكن بالنسبة للسلم وأماد ما حدث فلا يرتفع الأول في حقه بالماء لأن طهره ضعف وانما يرتفع في حقه المنع وتخاصوا وكذا الطهارة بالتراب فإنها ترتفع بالمنع دون الأمر الاعتباري لضعف التراب (قوله بضوابط التعميم) كوضوء دائم الحدث فان حكمه حكم التعميم (قوله) ولا فرق في الحدث بين الأسفر الخ) تنبيهها بذلك باعتبار ما يحرم بها فإنه يحرم بالأسفر ثلاثة وبالأوسط خمسة وبالأكبر ثمانية وبعضهم جعل النية تنبيهاً أصغر وغيره (قوله كبول سبي) الكاف استقبالة والكاف في بابها حاتمة ليلية (قوله وأما عين الماء)

هذا المقدم لذكر فلكات الأولى ولا يصح التطهير بغير الماء ويقول بعد ما وانما عين الماء (قوله تنبيه الخ) هذا المناسب ذكره بعد كلامه
 المنقول منه متعلق به وأما ما ذكره الشارح من قوله والحادث كذا وكذا الخ كله كلام ذكر كذا لفظا وادعاء الخ ذلك كرا لحدث وان ثبت
 عند قوله أي بكل واحد منها من الحدث والخبث (قوله يسبح) الأولى سبعة لأن المعلوم ذكر وقوله مياه فوكيد لا معلوم من مصدر
 كلامه والمراد يسبح مياه أي مشهور وقامة الوجود (قوله مياه السماء) من إضافة الحال ١٥

المطر على حد قوله إذ أنزل السماء
 بارض قوم وعينها الخ (قوله
 الخ) بارفع سعة السماوي بغير
 سعة مصر عيسى الخ إضافة مياه
 اليه من إضافة الحال للمعلول
 أريد بالمر المكان أو بانيته ولا
 شك أنها من إضافة العلم للناس
 لأن الصبر هو الماء الكثير أريد
 به الماء (قوله اعترض بعضهم) هو
 الفراء وأقره (قوله على الشافعي)
 وقيل على المزي (قوله العلب)
 بالرفع مقسم له لا بالجر صفة تنبر
 لأنه المكان (قوله لما سئل الخ)
 وإفاسل عنها لأنهم كانوا يقولون
 فيها فرق الحسب والثقاف
 (قوله لأن أبا ذر الخ) وإفاسل
 الاستدلال بفعل العاصي لأنه لم
 يفعله بأحد بل بتوقيف وتعليم
 من النبي صلى الله عليه وسلم (قوله
 وأما الجوانية) أي سورة الأولى وأوجه
 جاد يسمى جودا الماء أي
 الزلال فإن يتحقق أنه حيوان كان
 مائي باطنه فيجباله في (قوله مياه
 التلج) الإضافة على معنى من أي
 الناقص والحاصل منهما يسد
 سيلانها (قوله لأنما يتزلزل الخ)
 إشارة إلى جوابين عن سؤال وارد
 على المتن حاصله لذكرهما
 وجعلتهما متعينين مع أنهما دخلان
 في ماء السماء وبالحاصل الجواب
 الأول أنه أعاد ذكرهما باعتبار
 ما عرض لهما من الصفة وهو

قبره معقول المعنى لما فيه من الرقة واللطفة التي لا توجد في غيره (تنبيه) يجوز إذا أضفت إلى
 العقود كان معنى النصة وإذا أضفت إلى الأفعال كان معنى الحل وهو هنا بمعنى الأمرين لأن من
 أمر بغير الماء على أعضاء الطهارة بنية الوضوء أو الغسل لا يجوز ويحرم لأنه قريب من ليس
 موصوفاً للتقريب قصص لتلاجه (يسبح مياه) بتقديم السين على الموحدة أحدها (ماء السماء) قوله
 تعالى وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به ويذهب الأذى عنكم الله بها لشرفها على الأرض كما هو
 الأصح في المجموع وهل المراد بالماء في الآية الجرم المهود والصباب قولان حكماء التورى
 في دقائق الروضة ولا مانع من أن يتزل من كل منهما (و) ثانياً (ماء البحر) أي المالح حديث هو
 المهور وماءه الحل مبتدأ محضة الترمذي ومعنى بحر العميقة واتساعه (تنبيه) حيث أطلق البحر
 والمراد به المالح كما ياريد في العذب كما قاله في الحكم (مائدة) اعترض بعضهم على الشافعي في قوله
 كل ما من بحر عذب أومالح التطهير بجائز لأنه من وانما يصح من بحر ملح وهو غثلى في ذلك قال
 الشاعر
 فلو تفتت في البحر والبحر مالح * لأصبح ماء البحر من ريحها عذبا
 ولكن فهمه السقيم أداه إلى ذلك قال الشاعر
 وكمن من مائت قولاً بصحبا * وأقته من الفهم السقيم

(د) ثالثاً (ماء التهر) العذب وهو يقع الهاوسكونها كالنسل والفرات ونحوهما
 بالاجماع (د) رابعاً (ماء البئر) قوله صلى الله عليه وسلم الماء لا ينجسه شيء لما سئل
 عن بئر بضاعة باليمن لا ينجس ماؤها من بئر رومة (تنبيه) شبه إطلاقه البئر بغير
 زجر من لأنه صلى الله عليه وسلم وتضمنها وفي المجموع حكماء الاجماع على صحة الطهارة به
 وأنه لا ينبغي إزالة العباسية به سيما في الاستجماء لما قيل أنه يورث البواسير ويحكي ويغزو
 ابن المنقن في شرح البخاري وهل إزالة العباسية به حرام أو مكروه أو خلاف الأولى أو وجه
 حكمها الذي يسمي والطيب النشترى من غير تبرج تبعا للأدوى والمعتقد الكراهة لأن أبا
 ذر رضي الله تعالى عنه أزال به الدم الذي أدمته فربش حين وجوهه كاهو في جميع مسلم
 وضلت أمهات أبي بكر وله ما جسد الله في الزبير رضي الله تعالى عنهم حين قتل
 وتقطعت أوصاله جازم من بعضهم من الصابا بغير غيرهم وليس كذلك عليها أحد منهم (و)
 خامساً (ماء العين) الأرضية كالنابسة من الأرض والجبل أو الحيوانية كالنابسة من
 الزلال وهو حق يتقدم من الماء على صورة الحيوان أو النباتية كالنابسة من بين أصابعه على
 الله عليه وسلم من ذهابها على خلافه وهو أفضل الماء مطلقاً (د) سادساً (ماء التلج) بالثلاثة
 (د) سابها (ماء البرد) فتح الزلال لأنما يتزلزل من السماء ثم عرض لها الجو في الهواء كما
 يعرض لها على وجه الأرض فالبرد الرقة في الكفاية فلا ردى على المصنف وكذا البرد
 عليه أيضاً فتح بخار الماء المنقى لأنه حقيقة وينقص من الماء بقدره وهذا هو المعتقد
 محصيه الثو يرى في جموعه وغيره وإن قال الرافضى نازعه فيه عامة الأصحاب وقالوا يسوونه بخارا

الجود في الهواء فغير الماء السماء الساثل حين تزل على الأرض مجردا عن صفتها ولكن هذا يقتضى اتحادها وبجواب الفرق كبير
 قطع التلج وسفر جبات البرد وحاصل الجواب الثاني الذي قاله ابن الرضا أنه أعاد ذكرهما باعتبار ما عرض لهما من الجو وبدل ذكرهما
 على الأرض ودعاه أنه يقتضى اتحادها وبجواب أن التلج يستعمل في جوده والبرد ينما بعد ذلك (قوله فلا يردان) أي لا يرد عليه
 الاعتراض بذكرهما (قوله وكذا لا يرد) أي لا يرد عليه الاعتراض بذكرهما (قوله لا يرد) أي لا يرد عليه الاعتراض بذكرهما (قوله وكذا لا يرد)
 وفتح منه (قوله وإن قال الرافضى) نافية في قوله لأنه لا يرد حقيقة ويجعل الخلاف في النجاسة أما التطهير به فإثره اتفاق

(قوله ولا ما لا يزغ) أي لا يرد عليه الاعتراض لعدم كرهه وجواب قوله لا لا يخرج من أحد الماء وذلك إلا حده ومله السما قوله
 ان قلنا بظهوره مع ما به انفس لانه نفس دابة أي ريقها فهو كاني (قوله ثم الماء الخ) لما فرغ من تسميتها باعتبارها وتبعها شرع بتكلم
 على تسميتها باعتبار وصفها وقوله المذ كورة يقتضي ان تسميتها بوصفها المتقدم وهو جواز التطهير بها فيقتضي ان الاربعه يجوز
 التطهير بهما نعم انما يقتضي باعتبار الطهارة وعدمها والمراد ان الماء يظم النظر عن وصفها فيكون في الكلام تغير بدل المراد أي كل
 واحد من الماء المذ كورة أربعة أقسام القسم الأول المذ كورة أي في المذ (قوله على أربعة أقسام) على إجازة أو على
 أي منقسمة إلى واحدتها كان أولى (قوله بقوله عليه) أي بطل عليه عند أهل اللسان أي القدر والعرف أي حجة الشرع (قوله اسم
 ماء) الإضافة بانه (قوله بلا قيد) أي لا يمان بان يكن له قيد أصلا أو له قيد منفصل فبدأ أفراد المطلق (قوله بإضافة) متعلق بمحذوف
 صفة بقيد بيان الأضواء الثلاثة (قوله إشارات) أي علمت يشمل الأعمى (قوله ولا يحتاج لتقييد القيد) أي إلى التصريح بأن كان
 المعنى على كرهه ووجه ذلك أنه عند كونه لفظ لازم يكون الكلام صادقا بصورته بان يكن قيد أصلا أو كان ولكن كان غير لازم
 وهاتان الصورتان يصدق بهما الكلام ١٦
 عند هذا كونه لفظ لازم وتقدم بيانه أمثله للادنى منهما قلنا هو وأما قوله

أوردنا الماء على الأطلاق ولما الزرع ان قلنا بظهوره بنه وهو المعتقد لانه لا يخرج من أحد
 الماء المذ كورة (ثم الماء) المذ كورة (على أربعة أقسام) أحداهما (ظاهر) في نفسه
 (مظهر) لغيره (غيره كروه) استعماله (وهو الماء المطلق) وهو ما يقع عليه اسم الماء
 قيد بإضافة كونه دابة أو بصفة كونه دابة أو بلام عهد كونه صلى الله عليه وسلم ثم إذا واثق الماء
 يعني إلى قال الولي العراقي ولا يحتاج لتقييد القيد بكونه لازما لأن القيد الذي ليس لازم كما
 البرز مثلاً يطلق اسم الماء عليه بدونه فلا حاجة للاحراز عنه وإنما يحتاج إلى القيد في جانب
 الإثبات كقولنا غير المطلق هو المقيّد بغيره لازم اه (تبيينه) تعريف المطلق بما ذكره
 ملحق عليه في المنهاج وأورد عليه المتغير كثيرا إما لئلا يؤثر فيه كلفه وطبعه وما في مقوله وعمره
 فانه مطلق مع أنه لم يصر عمدا كروا جيب بفتح الف مطلق وإنما أعطى حكمه في جواز التطهير به
 للضرورة فهو مستثنى من غير المطلق على أن الرافعي قال أهل اللسان والعرف لا يستعملون من
 إتيان اسم الماء المطلق عليه وعليه لا يراد ولا يراد المطلق الذي وقت فيه تجاسة ولم يغيره
 ولا الماء المستعمل لانه غير مطلق (و) ثانيهما (ظاهر) في نفسه (مظهر) لغيره إلا أنه
 (مكروه) استعماله غير مناسب في الطهارة (وهو الماء المتضمن) أي المتضمن لما روي
 الشافعي رضي الله تعالى عنه عن عمرو رضي الله تعالى عنه أنه كان يكره الاحتفال به وقال كان
 يورث البرص لكن بشرط الأول أن يكون بلا دحارة أي وينقله الشمس من حاله إلى حالة أخرى
 كما تخلف في البحر عن الأصحاب والثاني أن يكون في آنية منطبعة غير النعدي وهي على ما طرقه
 الجديد والظاهر الثالث أن يستعمل في حال سوانة في البدن لأن الشمس يحدتها تفصل منه
 زهرمة تعالوا الماء إذا لاقى البدن ينفذتها خاف أن يقتضيه عليه فيبس الدم فيفصل البرص
 ويؤخذ من هذا ان استعماله في البدن لغير الطهارة كشرط كالطهارة بخلاف ما إذا استعمل في

متنفا قال في توجيهه الشارح
 لأن ذا القيد المنفصل ينطلق
 اسم الماء عليه بدون القيد فظهر
 دخوله في تعريف المطلق عند
 عدم ذكر لفظ لازم كما هو
 داخل عند كرهه فلذلك قال
 ولا يحتاج لتقييد القيد بكونه
 لازما علمت أن كرهه عدمه
 سواء في قول الكلام للصورتين
 (قوله عنه) أي من كرهه
 من تعريف المطلق (قوله
 الإثبات) المراد الإثبات بقيد
 أي بان يحد محل عليه لفظ النفي
 ومقابلته النفي ومضاه النفي
 للقيد أي بان يدخل عليه حرف
 النفي وهو لا (قوله لازم) أي
 باقائه الثلاثة في الشارح
 (قوله عما ذكر) أي قوله ما يقع
 عليه الخ (قوله عما ذكر) أي

عن القيد للذم بل قال له ما متغير (قوله في جواز التطهير به) وهذا باقتراح وانما الخلاف في كونه مطلقا أو غير مطلق (قوله غير
 على ان) متعلق بمحذوف أي ويحرم تناولها على وجه آخر غير الأول (قوله فلهذا لا يراد) أي الجواب الثاني وهو الطاهر ويصح
 ووجهه الجوابين (قوله ولا يراد) كأنه حقه التعريف لانه مفرغ على الجواب الثاني فبالاقتراضين ان التعريف غير جامع وغير مانع
 (قوله شرطا) الرد على من قال ان الكراهية طيبة فقط والفرق بينهما التواب وعدمه فإذا ترك المكروه شرط من اشتغال الشرع بآب
 وتارك الكراهية الطيبة لا شاب وما في المعنى فيه نظر (قوله تنزهها) أي كراهه تنزهه بخلاف المضائق وأقيم المضائق لانه مقامه فهو
 مشغول مطلق وفي ذلك رد على من قال ان الكراهية لغيره والفرق بينهما ان كراهه لغيره يهيئ جازم غير نص وكراهه التز به يهيئ
 غير جازم والفرق بين كراهه لغيره وبين كراهه ما كان يهيئ جازم نص لا يقبل التأويل بخلاف كراهه لغيره (قوله هو
 الماء الخ) حصر المكروه في الماء ليس قيد ابل الماخذات اذا شغبت بالشرط كذلك واقصره على المتشغول لاجل المبتدئ فليس غرضه
 المحصر (قوله لما روي الشافعي) لعل الشافعي اطلع على ان عمره فنه بتوقيف من النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وتنفذ الخ) ضابط
 للنقل ان تفصل منه زهرمة تعالوا الماء ليس هذا شرط بل هو أجل المسئلة (قوله في البدن) كان الأول أن يقول والرابع أن
 يستعمل في البدن ويشير به إلى شرط آخر (قوله لا الشمس يحدتها) هو حله التي يحدتها الأول ذكره عقب قوله لا يرى الشافعي

وعطفه بالواد فكانت علة ثابتة (قوله بخلاف المضمحل بالنار) محترق المشتمل في المنق (قوله وأما المطبوخ) مقابل لحذوف تغلر وما تقدم
 اذ لم يطبخ فإن طبعه بالبخ (قوله فان كان ماثما كره) أي بشرط ثلاثة أن يكون ماثما والثاني أن يستعمله حال حرارة والثالث أن يكون
 طيب قبل برودة الماء المشتمل (قوله ويكره في الأرض) هو وما بعده الغرض منه التعميم في المنق (قوله عند ضيق الوقت) أي فان كان
 الوقت واسعا كان استعماله مباحا وإن ظن الضرر حرم قتعته بحيث إذا حكم أو بهه الكراهة وهي الأصل والى جوابي التشرع
 والحكمة والاباحة ولا يكون مندوبا بهذه الاحتكام بخبري في بقية الاقسام المذكورة الآية (قوله وما بالبرقي وضع فيها الصبر)
 وواضحة لبيدن العصم اليهودي بصورة الصبر أنه هو والتي صلى الله عليه وسلم شمع وقرأ قهوا على خط من شعر وصار كباقرأ
 بمقدعة وضعت لثلاث طهارات في الثلاثة في البرقي فاجبر الله جبر بل فاجبر الله ١٧ عليه وسلم فجاد التي صلى الله عليه

وسلم وأخرج الصبر منها (قوله
 نفوذ) قبلة وتبين صالح (قوله الا
 بشر الناس) يجب بذلان
 الشاة كانت شربا وموهم
 يشربون يوما (قوله وثالثها الخ)
 وهو قسما مستعمل ومعتبر
 وسياق أن الرابع قسمان (قوله
 من حدث) لكن الاول أي
 المستعمل في فرض الطهارة من
 حدث مستعمل دون نفسه
 الطهارة أما المستعمل في النجاسة
 فمستعمل مطلقا سواء كان في
 فرضها أو نفلها وهو المعفو عنها كما
 ساقى (قوله لانه مستقذر) أي
 فكره شره وقيل يحرم ومحل
 كراهة شره بما يمكن بنية صادقة
 بان كان من شخص معتقد فيه
 لأجل التبرك (قوله فهاذا كره)
 أي في سورة وقضوه ببلانية
 (قوله لان الرابطة) هذه قوله ولا
 أثر لاهتمام الشافعي هنا بخلاف
 الاقتداء وقوله والرابطة هي نسبة
 الاقتداء فلا يأتي بها الشافعي ولا
 يقدم علماء الأذاعلم أن صلاة
 الحنفى صحيحة بخلاف ماذا كانت
 باطلة في اعتقاد الشافعي لكون

وغير البدن كغسل ثوب لفقد العلة المذكورة وبخلاف المضمحل بالنار المعتدل وإن سخن بنفس ولو
 برئت فخر كغسل يده بعد شرب النبي عنه وإلها ب الزهومة لقوة تأثيرها وبخلاف ماذا
 كان بلا دابة أو معتدلة وبخلاف المضمحل في غير المنطبخ كالخوف والحياض أو في منطبخ قد
 لخص جهره أو استعمال في البدن بعد أن يرد أو أما المطبوخ به فان كان ماثما كره والأفلا كاله
 المارودي ويكره في الأرض زانية الضرر وكذا في الميت لا محترق في غير الأرض من الحيوان
 ان كان يكره البرص كالخيل والغنم يحرم المشتمل كالمس لا ضرر ومثلون بخلاف السهم ويجب
 استعماله عند شدة غيره أي عند ضيق الوقت ويكره أيضا قرح أشد من الضخونة أو الماء ودهن
 الطهارة لمنعه الأسياغ وكذا مياه ديار قرد وكل ماء مضروب عليه كإديار قوم لوط وما البرقي
 وضع فيها الصبر رسول الله صلى الله عليه وسلم فان الله تعالى مسح ماها حتى صار كقناعه الحذاء
 وما ديار بابل (و) ثامها ما (ظاهر) في نفسه (غير مطهر) لغيره (وهو الماء القليل المستعمل)
 في فرض الطهارة من حدث كالشاة الاولى أما كونه طاهرا فلا ان السلف الصالح كانوا لا يجتزون
 عما يتعارف عليهم منه في الصحبة ان صلى الله عليه وسلم جازا في من شاة قترأ وصوب عليه من
 وضوءه وأما كونه غير مطهر لغيره فلا ان السلف الصالح كانوا قلة مباحهم لم يجمعوا المستعمل
 للاستعمال ثانيا بل انتقلوا الى التيمم ولم يجمعوه للشرب لانه مستقذر (تنبيه) المزايا القرض
 ما لا بد منه أتم الشخص تركه كنعني قرضا بلانية أم لا كصبي إذا لم يجد صلواته من وضوء ولا
 أثر لاعتقاد الشافعي ان ما لا ينفق في حقه كرم يرفع حدثا بخلاف اقتدائه بمنح من فرجه حيث
 لا يصح اعتباره باعتقاده لان الرابطة معتبرة في الاقتداء دون الطهارة (تنبيه) اختلفت في هل منع
 استعمال الماء المستعمل قبل وهو الأصح انه غير مطلق كصحبه التروى في تصفقه وغيره وقيل
 مطلق ولكن منع من استعماله بعد اكابر به الرافعي وقال النووي في شرح التنبيه انه الصحيح
 عند الاكثرين وخرج بالمستعمل في فرض المستعمل في نفل الطهارة كالغسل المسنون والوضوء
 المجدد فانه طهور على الجديد (تنبيه) من المستعمل ماء غسل قبل مسح من رأس أو نعل وما
 غسل كافر أو نعل لخليلها المسلم أو روى ضابط المستعمل ماء غسل به الرجل بعد مسح الخف
 وما غسل به الوجه قبل طلاق التيمم وما غسل به الخبث المعفو عنه فانما لا ترفع مع التيمم المستعمل
 في فرض واجب عن الاول عن عدم رفعه لان غسل الرجلين لم يؤثر شيئا وعن الثاني بانه استعمال في
 فرض وهو وقع الحدث المستفاد به أكثر من فرضه وعن الثالث بانه استعمال في فرض أصالة (فائدة)

(٣ - خطيب ل) الحنفى من فرجه أو ألقى بماء عند الشافعي يطل الفلاة أو هلم منه الشافعي انه ترك بنية الوضوء
 (قوله في نفل الطهارة) أي من الحدث فضا دون غسل نجاسة النقل (قوله وما غسل كافر) أي وتبعه بعد الاسلام (قوله على ضابط
 المستعمل) أي على مفهوم ضابط المستعمل (قوله غسل به الوجه) وكذا بشاة الاعضاء (قوله فانما لا ترفع) ممنوع في الاول من الثلاثة بل
 يرفع مسلم في الاخيرين (قوله مع التيمم المستعمل في فرض) مسلم في الاول ممنوع في الاخيرين (قوله لان غسل الخ) فانه علم الرفع
 (قوله وهو وقع الحدث) أي من الوجه وبقية أعضاء الوضوء (قوله فائدة) هي من نية بقول المتن هو الماء المستعمل أو شربا الى ضابط
 المستعمل وهو أن ينفسل عن العضو الذي طهره فانما ينفسل فلا يكون مستعملا والحاصل أن شرط المستعمل أربعة الاول أن
 يكون قليلا والثاني أن يستعمل في فرض والثالث أن ينفسل في الرابع عدم بنية الاغتراق ٢٥ في نسخ الشارح التي بأيدنا

(قوله مادام ترددا على العضو الخ) المراد ما يشمل عضو الجنب وعضو المحدث وفي الجنب لا فرق في العضو بين الواحد والمتعدد وأما المحدث فيصير بيان ذلك فيه إذا كان العضو منفردا كالنكاح الواحدة أما إذا كان متعددا كان غرض بقائه بعد غسل الوجه وقصد بوجوه حدثهما ارتفع حدثهما وصار الماء الذي بهما مستعملا فليس أن يفسد واحدة من البسدين أو اعلمت ذلك يقول المحدثي أن ذلك معروف في الحدث الأصغر وفي العضو المنفرد فيه تلزم (قوله للضرورة) المراد ما يطلق الحاجة والضرر حتى لو كان على شط نهر كان الحكم كذلك والفسل على كنهه بعد عرف حدثه ولو أمكن أخذ الماء من غير مشقة (قوله فتأخرى جنب الخ) ومثله المحدث حدثنا أسفر وهذا الفرع من أفراد الفاعل المذكورة (قوله ولو نوى جنب الخ) أي ومثلهما المحدثات وهذا الفرع ليس من القادة وإنما ذكره تنبيها للاقسام (قوله أو مري بالوئيل الخ) وهذا من أفراد القادة (قوله ولو شكا الخ) راجع الأولى والثالثة (قوله أنها ما يطهران) أي جميعهم بمنع ما بالنظر لوجهه الأولى وما في الماسن يذهب ما بالنظر لوجهه الثالثة (قوله والماء المتروك الخ) هذا ما تقدم بعينه أعاده فوطئة لما بعده (قوله أنه لم يتغير) راجع لما أوردنا على وضوحه لما قبله من الجنب والمحدث بيان كان على بدن كل من الجنب والمحدث شيء طاهر كغفران وما ورد ومنه ١٨ مثلا (قوله فان جرى الماء الخ) هذا مختار قوله مادام متروك الخ (قوله وإن لم يكن الخ)

منه في الشارح ومثال ما إذا كان من أعضاء الوضوء كان جرى الماء من وجهه إلى اليد مسح الاتصال فهاتان الصورتان وإن كان الماء متصلا فهو منفصل حكما لذلك كان مستعملا وأما جرى الماء من عضو الجنب إلى عضوه الآخر مع الاتصال فلا يضر لأن بدنه كعضو واحد (قوله ولو من عضو بدن الجنب) أي إلى العضو الآخر أي فانه يكون مستعملا وقولهم أن بدن الجنب كعضو واحد أي عند اتصال الماء به وهذا انفصل (قوله فهو ما يقلب فيه التقاض) استدلال على الشئ الثاني دون الأول لأنه محل التوهم وهو عام للمحدث والجنب مثال ما يقلب فيه التقاض في المحدث في الشارح ومثال ما يقلب فيه التقاض في الجنب كمن الراس

الماسدام متروكا على العضو لا يثبت له حكم الاستعمال ما بقيت الحاجة إلى الاستعمال بالاتفاق للضرر وقوله نوى جنب رفع الجنبه ولوقيل غام الانقسام في ما قبله أجزأه الفصل به في ذلك المحدث وكذا في غيره ولو من غير جنبه كما هو مقتضى كلامه لا يمتنع طرحه مع القاضي وغيره ولو نوى جنبان معا بعد قيام الانقسام في ما قبله فطهر الراس نوا ولو قبل غام الانقسام الأول فقط أو بامعاني اثنا لم يرتفع حدثهما مع ما يوجب ما ولو شكا في المحدث فالتظاهر كما يحتمل بعضهم أنها يطهران لأن الانساب الطهور رتبة لا تسلسل وسليها في حق أحد ما فقط ترجع لما مرجع الماء المتروك على عضو المتوضئ وعلى بدن الجنب وعلى المتوضئ أن لم يتغير طهره وفان جرى الماء من عضو المتوضئ إلى عضوه الآخر وإن لم يكن من أعضاء الوضوء كان جاز منكمبه أو تقاطر من عضو ولو من عضو بدن الجنب صار مستعملا لم يانقلب فيه التقاض في النكاح إلى الساعد وعكسه لا يبرى مستعملا للضرر وإن غرقه الهواء كاجز به بالزأفى ولو غرق في كفه جذب نوى رفع الجنبه أو محدث بد غسل وجهه الفسلة الأولى على ما قلناه الزكشى وغيره أو الفسلات الثلاث كما قاله ابن عبد السلام وهو أوجه أن لم يرد الاتصال على أقل من ثلاث ففي ما قبل ولم ينو الاغتراق بيان نوى استعماله أو أطلق صار مستعملا فلو غسل على كفه يديه لا غير ما جاز أو أما تأخرى الاغتراف بيان قصد غسل الماسن الناموا الفصل بخارجه لم يصبر مستعملا (مثل الماء المستعمل الماء المتغير) طهره أولونه أو روضه (عما) أي شئ خاطئه من الاعيان (الطاهران) التي لا يمكن فصلها المستغنى عنها كسند وزعفران وما شجر ومنه ولمع جيلي فقير اعني اطلاق اسم الماء عليه سواء كان الماء قليلا أو كثيرا لأنه لا يسمى ما مولهذا الحلق لا يشرب ماء أو وكل في شرائه فشر به ذلك واشترائه وكيله لم يحنث ولم يقع الشراء له وسواء كان التبر حسيما أم تقديريا حتى لو وقع في الماء مع غيره فاقه في الصفات كالو والمقطع الزائفة ثم يتغير وارتقراءه بخلافه وسطا كونه العصير وطعم الزمان

الفرقة وما حولها (قوله وإن غرقه) أي فرقه وقطعه أي فيكون منفصلا حتى يحتاج للاستدراك وما قبله ووجه أى مع الاتصال فانه يظن أنه إذا كان متصلا بالضرر خصوصاً والمحل قريب (قوله ولو غرق بكفه جنب الخ) إشارة إلى شرط في الاستعمال وهو عدم تية الاغتراف وقوله غرق جنب أو محدث الخ أي بكتب واحدة أما إذا كان بالكتبين معا فحكمة ما في المحدثي في كل من الجنب والمحدث (قوله بيان نوى استعمالا) تصور يلقى (قوله باقى يده) أي سواء الجنب والمحدث وله أن يفسد على كفه ما شاء من بدنه في الجنب لكن مادام الماء في كفه لم ينفصل عنها (قوله أما إذا نوى الاغتراف) وعرفها في الجنب بظنية الجنبه وقيل بمساحة الماء وفي المحدث بد غسل الوجه ومحل الاحتياج لتية الاغتراف في الماء القليل دون الكثير وقد سقطت تية الاغتراف ولو كان الماء قليلا في صور كان يفرق الماء بكفه قبل التية ثم نوى فلا حاجة لتية الاغتراف الطهارة الكفيتين أو أخذ الماء به بعد المخفضة ثم يفسد به الكفيتين تية الطهارة فلا حاجة لتية الاغتراف أو قصد دفع الجنبه عن الشمال فقط وضرر بالمين فلا يحتاج إلى تية الاغتراف ثم بعد طهارة اليسار يفرقها ويغسل اليمين وقد سقطت أضافي المحدث إذا فرقه في الوضوء أي نوى دفع المحدث عن وجهه فقط فإذا فرغ من غسل وجهه وأخذ يديه وغرق ثم نوى جنبهما لم يحتاج لتية الاغتراف (قوله كونه العصير) أي الأحمر والأسود لا الأبيض

(قوله روي الاذنين) وهو البان الذكر وقيل حتى يعلق شعر المعز ولحاها اذا رعت نفاخا له فظنوه اذ قلتموس (قوله انهم) جواب
لوانا فيه وقوله ضر جواب لوالاوى (قوله والماء المستعمل الخ) الحاصل ان الماء المستعمل اذا وقع في ما قبل ولم يلحق به مجرعه ما قبله
يفرض تخافا وسطا وكذا ماء الورد المنقطع على الخشخشة على المعقد فيه وعلى طريقة ابن ابي عمير ونوعه الذي ياتي بحدريج ماء الورد بدل
الاذنين مع العقطين وقيل يقتصر فيه على ما يورده راحة وقيل يقتصر على فرض مقبر الى جود روي الاذنين واما الماء الذي له
رائحة فيفرض فيه اوتن العسبر وطعم الرمان باتفاق والصفة الثالثة فيه اخلاف قليل يفرض ما يورده راحة والمعد له ان يفرض شيء
لا نه اذ لم يفرض به الموجود فلامعنى يفرض غيره (قوله لا في تكثير الماء) معطوف على مقدري يفرض بخلافه اذ لو سطر في حال فله الماء لا في
حال كثره الماء ومن ذلك ماء الفساق فان الماء المستعمل الواقع فيها من المتوضئين ١٩ لا يفرض وكذا الوضوء الماء المستعمل

الى ما قبل فبلغ المجموع قلتين ولا
تغير به لم يفرض بخلافه الى
آخره في الشايع (قوله وان كانت
وبعينة) غايه لدفعه من قال ان
الريعية تضر دون غيره او قوله او
بعينه غايه للدفع من قال ان
البعينه تضر دون الريعية (قوله
لان طرحت وتفتت) ظاهره
الافرنين تقدم التفتت على
الطرح وانما غيره به قال بان بحر
وقال ان لم يقدّم التفتت على
الطرح والا فلا يضر وقوله وتفتت
فان طرحت ولم تفتت فان تحلل
منها شيء يغير كغيره اضر والا فلا
قوله روي (ناحيا) ليس قد قبل
ولو خشنا وخرج روي ما اذا طرح
بعضه فيفصل فان تفتت فضر عند
ابن قاسم (قوله برباب) اي حقيقة
او حكا كين في فائدة اذا قيل في
هذا القسم فضر التغيير فالمراد بالتغير
الذي يبعث اطلاق اسم الماء اذا
قيل لا يضر التغيير فهو أهم تارة
يكون سببا وتارة يكون كسرا
في التغيير والمجاوز (قوله فهو
حديث الخ) دليل لتغير الحديث

روي الاذنين انهم ضر بان تعرض عليه جميع هذه الصفات لا المناسب لواقع فيه فقط ولا يقدّر
بالأشهاد كون الخبر وطعم الخليل روي المستعمل بخلاف الحديث فاعلم ان الماء الذي لا يضر التغيير
به وان كان كثر لانه متعقد من الماء والماء المستعمل كالمعقد يفرض في وسط الماء في سقائه
لا في تكثيره الماء فانهم الى ما قبل فبلغ قلتين صار ظهورا وان اثنى في الماء يفرضه بخلافه ولا يضر
تغير بسبب طهاره لا يمنع الا من تعدد رصون الماء عنه وليقاء اطلاق اسم الماء عليه وكذا لو شئني
ان يفرض كثير أو يسير نعم ان كان التغيير كثيرا ثم شئني ان التغيير لا يسير أو كثيرا ثم ظهر عملا
بالاصل في الحان قاله الاذنين ولا يضر تغييره كغيره وان غش التغيير وطيب وطيبه وعافى مفر ومعه
ككبريت وزرنيخ وفرة تعدد رصون الماء من ذلك ولا يضر اذ وان تغيرت تازت وتفتت
واختلطت وان كانت ربيعية أو بعينه عن الماء تعدد رصون الماء عنها لان طرحت وتفتت
أو أخرج منه الحليب أو ان روي في ناعها وان في نفسه يفرضه فانه يضر أو يفرض بالسماء السايفة
فيه لا مكان التبرع منها غايه احرار زبيد الخافا من الماورد الطاهر كدودهن ولومطيين
وكافور ولب لا يضر التغيير له لا مكان فصله وبما اتم اطلاق عليه وكذا لا يضر التغيير برباب
ولومسته لا طرح لان تغيره مجرد كدوره فلا يمنع اطلاق اسم الماء عليه نعم ان تغير حتى صالوا يسمى
الاطينا وطباخ وما تروى في التراب المستعمل هو المتعقد وان خالف فيه بعض المتأخرين (و)
راعيه (ما يخص) أي مختص (وهو الذي حلت فيه) أي لاقته (بجاسة) بدو بالبر (وهو)
قليل (دون القلتين) بثلاثة أو طلالا كرسوا يفرض أم لا فهو حديث القلتين الا في الخبر
مسلم اذا استنظأ أحدكم من رومه فلا يمس يداه في الاثاء حتى يضلها فلا فاه لا يدري ان
بات يدونه من النقص خشية القباصة ومعلوم انها اذا غشيت لا تغير الماء فلا انها تبسه بوصولها
لم يبه (أو كان كثيرا) بان يبلغ قلتين فكثر (تغير) بسبب القباصة طروجه عن الطاهر فيكون
التغير يسيرا حسيّا أو تقديره بالوجع بالاجتماع المختص لخبر القلتين الا في الخبر الترمذي
وغيره الماء لا يفسد شيء خاصه مفهوم خبر القلتين الا في فالتغير الحسي ظاهر والتقدير
بانزعت فيه نجاسة مائة روافقه في الصفات كقولنا تفتت رائحته ولوروش بخلافه في أغلب
الصفات كالوت الجبر وطعم الخليل روي المستعمل فانه يحكم بنباسته فان لم يتغير ظهوره ورائحه صلى
الله عليه وسلم اذا بلغ الما قبلين لم يحول الحديث حال الحكم على شرط الشيتين وفي رواية لا في

الماء لا يفسد شيء الخ وقوله خبر مسلم دليل الثاني وهو قوله ام لا وقوله معلوم هو محل الدليل وقوله فلا انها تبسه تبسب دليل (قوله فهو)
نجس) جواب لو بناء على انما الاستثناء في المعامل على انها الغاية في النجس يكون اطلاق قوله فهو نجس منعه والمذهب في المتن لاجل ربط الدليل
به (قوله بالاجماع) أي من الثمة وقوله خبر القلتين هو قوله اذا بلغ الماء الخ وقوله وخبر الترمذي معطوف على قوله خبر القلتين لا على قوله
بالاجماع وقوله كالمقصود الضمير واجب لخبر الترمذي اي ان خبر الترمذي مختص بأمرين بالاجماع ومفهوم خبر القلتين وانما جعلنا
التخصيص بالمفهوم لان خبر القلتين الا في خبر من أفراد خبر الترمذي وقد ذكر حكم خبر الترمذي وهو انه لا نجس والفا عده عند
الاصوليين ان ذكر فرد من أفراد العام يحكم العام لا يخصص العام وانما التخصيص يكون بالتخالف في الحكم وبنطوق الحديث الا في
موافق لمطوق حديث الترمذي في الحكم وهو ان لا ينجس بخلاف المفهوم فان حكمه لا نجس ومطوق حديث الترمذي حكمه
هدم النجس فلذلك جاء التخصيص (قوله فانه يحكم بنباسته) هذا علم بما سبق لانه هو المذهب في المتن

(قوله وفارق كثير الماء الخ) قال بعضهم هذا وليد قائله من الشارح لان حكم المانع لم يقدم فذكر الا ان يقال انه تقدم المانع من قوله وراجهما نجس حيث فصل في المانع فعمل ان غير الماء لا تفصيل فيه فلذلك احتاج للفرق (قوله تنبيهان الخ) الغرض من الاول للتعميم في قوله قلنا ان بان تقول ولو اجماعا لا الغرض من الثاني التقييد للمتن بان تقول ذغير اى كله (قوله لا يجب التباعد عنها) كان الاول تأخيرها عن قوله ظاهر الا ترى ان لم يفرع عليه (قوله هما) اى اولو مستعملا ومتحسزا واد بعضهم اوتجسا كقول (قوله فان زال فقير بمثل) اى في نجاسة انا ربح اى صورة المسئلة ان انما القدر المزال ووجع المسئلة يظهر فلا نجس في الطهارة فان زال اجماعا اركان التفسير الثاني بخلافه بان كان الاول رجحا والثاني لونا رطبا او بالعكس وزال القدر مظهر الحد ينافى الحكم بالطهارة وكذا يقال في الباقي (قوله ويستثنى) حاشاه تسع صور بعضها ٣٠ خاص الماء والمائع وبعضها عام فمما هو في غيرهما وهذا الاستثناء اربع

لقسم الاول للاثني لان الثاني العبرة فيه بالتغير والاستثناء مشروط بعدم التغير فهو خاص بالقسم الاول (قوله لادم لها سائل) اى خلقه بان لم يكن له ادم اولها دم ولا سكن لا يسيل (قوله ان لا يطرحها طارح) اى يجره اختيارا او اذ قد رويها وبهيمة (قوله ولم يقربها) اى غيرته نجس وان زال التغير بعد ذلك (قوله فليغمسه) امر ارشادي لمغايرة اداء البداء وقوله كله لدم فوم الاكتفاء بغمسه البعض وقوله فان في أحد جناحيه ظاهر انه لا نجس الا اذا كان في جودين ويحتل ان قال بالنجس ولو هدموا احدى جناحيه نظر الوجود الدماء في اصلهما (قوله زاد اوداد) من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم زادها اوداد على النضاري وقوله وقد يفيض من كلام الشارح لبيان وجه الدلالة (قوله امض) اى جواز اوجوب (قوله ويستثنى ايضا) وهذا الاستثناء عام في الماء والمائع وغيرهما وقوله لا يشاهد اى لا يشاهده البصر المتبدل من غير عاينة بشي مخرج بذلك

مال واد قولى الصراوة معتدل البصر باطاعته قدس ذاتها في بيانه ولو كان في ظل لم يره في الصورتين وقوله لا يشاهده اى ان بعد فرضه مخالفة لما وقع عليه فان وقع على ايض فرض هو اسود او احمر او بالعكس فان قيل اد فرض كذلك شوه دونه لم يوجب جسد نجس لا يدرك البصر واجيب بانه ان فرض مخالفا بعد الفرض لم يشاهده لفته فيبقى حينئذ عنه ولكن برده ان اذ لم يشاهد فكذلك علم وفرض مخالفا وصورة جماعا في رجل الذباب فانه قليل جدا فاذا احاط الذباب على ذلك حكمنا ان هناك نجاسة على رجحه فيفرض مخالفا لكون ما وقع عليه فان فرض شوهه بغيره والا يعنى عنه (قوله نجس لا يشاهد) اى لا يدرك اى بالشرطين المتقدمين في الميتة لكن بينهما نوع مخالفة وهوان الطارح هنا يشترط ان يكون مكثفا فلا يضر طريح الصبي بالهيمه وهناك المراد بالطارح الذى له تميز وازادة او بديار بهيمة (قوله مثله) بالنسب خبر يكون (قوله من شره ونجس) اى يفيض عنه في المائع وغيره وحمل التقييد في حق من لا يتبين به اما هو يفيض عنه قليلا او كثيرا (قوله من قليل دخان) بترك توين دخان ومحمل

الغواث لا يكون بغيره وأن لا يكون من مقلد والافتلاب يعنى عنه وهذا عند ابن حجر وظاهر كلام الراملى العفو مطلقاً (قوله اذا وقع في الماء الخ) المالمس بهذا (قوله وعن الهم الباقى) أى عالم يختلط بأجناس يعنى عنه ولو غير الماء المقصور وقيل بشرط عدم التغيير على الأصل في المعنويات أما إذا اختلط بالغير يعنى عنه وقيل بعنى عنه في هذه الحالة أيضاً (قوله والقلتان الخ) مرتبط بقوله وهو دون القلتين الخ فكان ساثلًا قاله ومقدرهما فاجاب بذلك فالانف واللام للعلم (قوله بالغدادي) وهو أصغر ٢١ من المصري قليل (قوله لم يتجسه)

أى لم يتغير (قوله ورجع) فخرج
الراء على الحكاية أو روضه وعلى
كل هو مبتدأ (قوله وقيل هي
بالعبرين) اقليم بأقصى اليمن
(قوله ثم روى) أى الحديث وقوله
عن ابن جريج أى بواسطة لان
الشافى أخذ عن مسلم ومسلم
أخذ عن ابن جريج وقوله أنقل
أى ابن جريج (قوله في الأصح)
راجع لقوله نسائه وتقرىبا
ومقابلة في الأول قوله قبل أن
وقيل نسائه ومقابلة في الثاني
قول واحد وهو التصديق (قوله ثم
نضع) أى البطلان (قوله وهذا أولى)
قال بعضهم لا أول له لأنهم اعتبروا
قوله جلدوا النقص الذى أكثر من
وطئ يظهر بنقصه تفاوت
والذى هو وطلان أو أقل لا يظهر
بنقصه تفاوت فرجع القولان
لبنى واحد (قوله والماء الجارى
كرا كد) هذا من جهة شرح المتن
والتيقيد بالماء فيه نظر لان المانع
الجارى كالرا كدته أيضا ينقص
بمجرد ملاحة التماسه إلا ان بين
الماء والمانع فرق وهو الماء الجارى
العبرة بالجربة والمانع يعتبر بجمعه
لالجربة فقط وقوله مخفف أى
قريب من الاستواء أما إذا كان
في هو وتزل إلى أسفل فلا ينقص
الامصال بالنقصا سه في كل من

اذا وقع في الماء المشقة في صوته ولهذا لا يعنى عن آدمى مستعبر وعن آدمى الباقى على العلم
والظن ما يعنى عنه ولو تبين فم حيوان طاهر من هرة أو غيرها ثم غاب أو أمكن وروده ماء كثيرا
ثم نزل في طاهر لم يتجسه مع حكمنا بنجاسة ماء لان الأصل نجاسته وطهارة الماء وقد اعتدأ أصل
طهارة الماء باحتلال ولو غوص في ماء كثير في القبية فرجح (واختلان) بالوزن (خمسائة رطل)
بكسر الراء أفصح من قضا (بالغدادي) أخذ من رواية البيهقي وغيره اذ ابلغ الماخطين بشلال
هجر لم يتجسه شئ والقد في القفة الجرة العظيمة ميت بذلك لان جبل العظيم فلها يديه أى يرفها
وهجر بفتح الهاء واليمين قرية بقرب المدينة النبوية يجب منها الضلال وقيل هي بالجرحن وقوله
الأخرى قال في الخادم هو الاشبه خرصى عن الشافى رضى الله عنه عن ابن جريج أنقل
رايت قال جبر فاذا القلة مناسق قرب شين أو قربين وشيئا أى من قرب الجرحن فاحتاج الشافى
رضى الله تعالى عنه بحسب الشئ نصفان لكان فوقه قال تسع ثلاث قرب الاشياء على عادة العرب
فتكون القلتان خمس قريبه والاب القربة لا تزيد على مائة رطل شددى وهو مائة ومائة
وعشرون درهما وأربعة أسابيع درهم في الأصح فالجودع به خمسمائة رطل (قريباً في الأصح)
يعنى من نقص رطل أو رطلين على ما يحسنه إلى الرضة وصح في التيقن ما جزم به رافعيه
لا يضر نفس قدر لا يظهر بنقصه تفاوت في التقدير قدومين من الاشياء المغيرة كان أخذنا من
قوله وحديثنا وفي الآخر قدوم ما تضع في الآخر قدوم من المقبر وتضع في الآخر قدوم من
يظهر بينهما تفاوت في التقدير لم يضر ذلك ولا ضرر وهذا أولى من الأول لم يسطه وبالمساحة في المربع
ذراع وربع طولاً وعرضاً وهو فى المودود ذراعان طولاً وذراع عرضاً والمراد فيه بالمولد المثلث
والعرض ما بين عاتق البئمن سائر الجوانب والذراع في المربع ذراع الأذى وهو شبران تقريباً
وأما في المودود فالمراد في المودود ذراع القبار الذى هو ذراع الأذى ذراع وربع تقريباً والماء
الجارى وهو الماء في مستو أو مخفف كرا كد قيام من التفرقة بين القليل والكثير وفيما استثنى
لفهوم حديث القلتين فإنه لم يفصل بين الجارى والرا كد لكن الصيغة في الجارى بالجربة نفسها
لا يجوز مع المانحة كفى الجموع للفتنة بين حاشى النهر عرضاً والمراد ما يرتفع من الماء عند
قوجه أى تحقفاً أو قد عرف ان كثرت الجربة لم تنقص الإياتية وهي نفسها منفصلة عما امامها
وما خلفها من الجربان كقارها أصلاً بحسب ما ساند كل حربة طالة لما امامها هو به عما خلفها
من الجربان وعرف كون الجربة قلتين بأن عصبها يجعل الحاصل ميزاناً ثم يؤخذ قدر جمعى
الجربة ويضرب في قدر طولها ثم الحاصل في قدر عرضها بعد ضبط الاقدار من مخرج المربع لو جوده
في مقدار القلتين في المربع فيص القلتين بأن تضرب ذراعاً وربعاً طولاً في مثلها عرضاً في مثلها
محفاً يحصل مائة وخمسة وعشرون وهو الميزان أما إذا كان امام الجارى ارتفاع رده فله حكم

الرا كد

الماء والمائع الجارى بين (قوله بالجربة) بكسر الجيم والمضمة بالضم (قوله بتحقيقاً أو تقدير) وراجع للتوضيح والاول عند طريان الخ
والثاني عند سكونه (قوله حكماً) ومعنى الاختصال حكماً انما يتقوى بما قبلها ولا يعاجلها (قوله بان عصبها) أى حبلها من النهر أى
بان عصبه ويحتدو بقله وكسر طوله وعرضه وعقده بحيث يكون قوله ثم يأخذ قدر جمعى الجربة أى نفسه قيل وقضى لقوله بان عصبها
وقوله بعد ذلك فيص القلتين بأن تضرب الجربة ثم نتيجة لما قبله وقوله ذراعاً وربعاً طولاً أى مثلاً (قوله أما إذا كان الخ) مقابل لمؤخره
تقديره البربة بالجربة نفسها ما لم يكن امامها الخ فان كان امامها ارتفاع تحكيمه كالرا كد

(قوله فصل الخ) وجد في كره عصف المساء من جهة المظهر وان كانت طهارته من قبيل الاستنجاء وهي النقل من طبع الصوم الى طبع الثياب وقد كراوا في لانهاظر وفي المساء (قوله في بيان مظهر) أي وما لا يظهر في كلامه: كتما فيكون الفصل معقودا لا موزعاً بوجه وهذا في نفسه أسقاط فصل عند قوله ولا يجوز الخ أو ما على نسخة ذكر فصل فيكون معقودا لا من وجهه إلا لأن (قوله وجاز) الخ) خرج القرن والظفر والعظم فظهر وان دغف وأما الشرع فيأتي حكمه (قوله أهاها باخ) أي استهفيمه أو شريطة ومازاة ثمة (قوله واهب الجرا باضة) أي أوال فيرسل من أي ٢٣ (قوله واهمسل) فيه نظر لا خا رواه الترمذي ولفظه واهمسل إذا دغف أهاها باخ

الآن يقال واه مسلم إلى أبي
 قيس وسور الملهة بسور الكلمة (قوله
 وفي رواية الخ) كان الأريفي
 حديث آخر أن الأفة مختلفة
 وذ كرا الحديث الثاني وهذا الاول
 لا فائدة له لاي الاول خاص في
 المقصود وهو الطهارة والثاني
 عام وليس فيه دلالة على الطهارة
 الا أي بآله ذكره ثلاثتهم
 خروج هذا القول الخاص من
 العام (قوله ترع فضله) أي
 قلها وأزالتها والقضول جمع
 فضل كقوله جميع قلس (قوله
 ولا يصل أكله) أي بعد الدينغ
 باتفاق ان كان من غير ما كول
 وعلى الأصح ان كان من ما كول
 وأما بل الدياغ فلا يجلب باتفاق
 وهذا كله في جدانية أما جد
 المذابة فيقول قيل الدينغ من
 جنس اللحم ويجوز هذا الدينغ أي
 لم يضر (قوله يعظم الميتة الخ) أي
 ميتا (قوله في فضل الميتة) ما لا
 يؤكل نأذرج (قوله يحرم رموه) لا بد
 حمله أو راحته من طول الحياة
 الأماش الشرع على جواز قتله أو
 ذبه وقوله ما يؤكل وذبحه لغير
 أكله حرام بان ذبحه لاجل جلده
 أو للعبد بجمه ولا يكون من ميتة ذلك
 على المحدث (قوله والجاء المنفصل
 من الحلي الخ) يحجز الأضافة للميتة

وفعل

جله الأولى وإن كان يحيط بالمعنى والثانية الأشعر الأولى وفيها مسامحة لاه أخرج الشعر فقط وبكت به بقية الأجزاء فقتضاهما لتجنبهما معاً فظاهر وهذا بالنظر لكلام المتن في هذا الشعر الشارح جعل الأشعر مضافاً لما كوله الذي يقوم مع أنها كانت متعلقة بلفظ آدمي فكان الأولى الشارح أن يقيدها إضافة على الأولى ثم يذكر حركته شعر المألوم بعبارة مستقلة بأن يقول ومثل شعر الأولى شعر المألوم (قوله الأشعر وأسروني أي أيلولوا احتمالاً كجاسية في خروجنا بالشعر القرن والظفر والسنان كان بعد التذكير فكذلك

وان كان بعد الموت نجسة (قوله ثم اكل الخ) من هذا الى آخر الفصل كلام في غير محله ذكره نجيب الله لانه لا يبيح في باب البصاة
وتركب الشارب غير عرسين لان ذلك كونه من رخص في رخص وفيما ذكره في قوله ثم اكل الخ اعيان جماديو حيوان وفضلنا في الجاد
كله طاهر الا كذا الخ لكان احسن (قوله وانما يحصل الانتفاع) اي بالنظر ٢٣ لما كولات اذ لم تكن طاهرة فلم يحصل

والانتفاع أصلا وقوله أو يدل
بالتنزل للبوس والمفر وش اذله
يكو ناظرهم لم يكمل الانتفاع
لحرمة ليس وفرش النفس وان
حصل الانتفاع من جهة أخرى
قوله كل مسكر) فيخرج غيره
ظاهر وقوله ما قد يفسد في الجاهل
كالشبهة والتبج وهذا بناء على
انهم مسكران وقيل عندوان
فلم يدخلوا لاجل بناء
لاشراجهما (قوله اذ لا يخ) شفع
الام وكسر هاءم باب ورت
ومعهم وقع (قوله ان يشق) في
ناوون مسند خبر ظهور (قوله
طاهرة الخبث) الاضافة على معنى
الام (قوله بلوث) أى يخرج
لسانه من شدة الحر والاعب (قوله
انه أسوأ الخ) أى لانه لا يعمل
اقتناؤه مع ثأنى الانتفاع ولو عملا
وإنما استدلل بالقياس وليس استدلل
بقوله تعالى أو ظلم خبر فانه جرس
الخ لا ينسب لاصلا احتمال حدود
الضيق على المسم والفتل بعضهم
ليس لتأديله واضع على نجاسته
(قوله أو أمان بلادخ) حاله ان
فيه قولين وبقي على الاول انه
لا فرق بين أن يخلق في حال الحياة
أو بعد الموت أو بعد التذكية
ويحل طهره على الثاني ان أخذ
منه حال حياته والا فونجس
(قوله فانه طاهرة الخ) أى ان
أخذت حال الحياة ولو فعل
فأعمل وتكون كالنفس أو بعد

التذكرة ولاحظنا أن كانت من مئة خمسة ومسكها في أيديها الورق والظاهر (قوله الأصح طهارة من غير الكلب الخ) وكذا
بريها أيضا وقابل هذا القول بقول نبجاسة كل الحيوان وبحل الخلاف في غير منه على الله عليه وسلم وغيره التي اتفق خلقه وإمامها
فأما أن اتفاق (قوله تعالى لبنا الخ) وجه دلالة على الطهارة أن الله تعالى ذكره في مقام الامتنان ولا يحصل الامتنان إلا بالطهر
(قوله من الدم) الأولى من الحيوان لا يجوز زائل العلة والمغفرة ولومن مذكي ولو كانا طاهرين وانما يجوز أهل جنين الذكاة (قوله بنفسها)

أي بلا مصاحبة عين وقوله بطرس أي بمصاحبة عين فالطرح ليس قبلًا (قوله بتراب) أي رول كما قبل دخل الطين (قوله في حجره) جفع
الحاء وكسرها وهو مقدم الثوب (قوله لم يسله) أي لم يسلح حتى يجري الماء فالفرق بين التضع والقسل ان الثاني فيه جري الماء.
والاول لا جري فيه بل غمر الخ لقط الماء (قوله ان كانت النجاسة حكيمة الخ) يقتضي ان هذا التقسيم خاص بالموسطة ولا يجري
في غيرها وليس كذلك (قوله عسر وزال الخ) أي ان يزل بعد الاستماع عليه بما يزيل من صاوي واشنان يقول أهل الطبيعة ثلاث مرات
وصاطئ التذران لا يزل الا بالقطوع بعد العسري القوت والاربع يحكم بطهارة المحل واذا سهل بعد ذلك لا نجب انزاله وبعد التذرع يصح
بانه نجس معقونه فصله معه ولا ينقص ما أسماه من الرطوبة واذا سهل بعد ذلك وجب انزاله ولا يبعد ما سهل قبل ذلك (قوله فان بقيما)
أي الماء والثوب أي في محل واحد من نجاسة واحدة (قوله فروع) أي غائبة (قوله يظهر بالقسل الخ) اعلم ان المسئلة لها أربعة أحوال
الاولى ان يكون الصبغ نجس العين كالصمغ الثانية ان يكون مستحسا والنجاسة مبنية منه كالحب فيه الثالثة ان تكون نجاسة غير مبنية
كفارة وقوت فيه مبنية وزعت وأريد تطهيره قبل خفافه فلهذا الثلاثة لا بد في طهارة المصبوغ من فصل الصبغ منها وعدم زيادة
المصبوغ الى آخر مقالته الشارح والراية ان تكون نجاسة غير مبنية وأريد يظهر المصبوغ بعد خفافه فلهذا يكفى فيها غمره بالماء وان
لم ينقل الصبغ ولو بقي القوت وهذه ٢٤
لا تناسب كلام الشارح فكلام الشارح مجمل ينزل على هذا التفصيل بان يقال

الطرح شيء فهم الم تطهر وما نجس بخلافه شيء من كلب غسل سباعا احداها بتراب ظهوره وبع محل
النجاسة والخنزير كالكلب وكذا ما قبله من سباعا اومن احدهما فليقل بذلك وما نجس ببول سبي
لم ينزل قبل مضى حولين غير ان للفتوى تضع بالماء تطهير العينين عن أم قيس أم هانئ تابان
لها فغير لم يخل الطعام فاحسنه رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجره ثياب عليه فذاع ما قضيه
ولم يقسه وما نجس بغير الكلب وقوه والصبي الذي لم ينزل بشارل غير البين ان كانت النجاسة حكيمة
وهي ما يتقن وجودها ولا يدرك لها طعم ولا لون ولا ريح كفي رسول الماء الى ذلك المحل بحيث
يسل عليه زائدا على التضع وان كانت عينه وجب بعد ذلك غسلها ازالة الطعم وان عسر
ولا يضر بقاءه ان يكون الدم او ريح كريح ان عسر وزال واللمعة بخلاف ما اذا سهل فضر
بماؤه وان بقيما محل واحد معاصر القوة لا لهما على ماء العين ويشترط ورود الماء على المحل
ان كان فيسلا لثلاث نجس الماء وعكس والفصلة طاهرة ان انفصلت بالافريه ولم يزد الوزن وقد
طهر المحل (فروع) يظهر بالقسل مصبوغ نجس انفصل منه ولم يزد المصبوغ وزنا بعد القسل
على وزنه قبل الصبغ وان بقي القوت لعسر وزاله فان زاد وزنه فخره ان ينقل عن نفسه فصله
لم يظهر لبقاء النجاسة فيه ولو صب على موضع فهو بول او خر من ارض ماء نجس طاهر اما ان نجس
على نفس نحو البرل فله لا يظهر والبن بكسر الموحدة ان خالطه نجاسة جامدة كالزيت لم يظهر
وان طبع وصار آخر العين القاسة وان خالطه غيرها كالزيت لم يظهر طاهره بالقسل وكذا ما طعن ان
تقع في الماء ان كان خروا بصله الماء كالحب ولو سقطت سكين او طبع علم نجس كفي غسلها
ويطهر الزئبق المنتجس بقسل طاهره ان لم يتغلل بن نفسه وغسله قطعه والالم يظهر كالدهن
ويكفى غسل موضع نجاسة وقت على ثوب ولو عقب عصره ولو نجس ما من غير الماء ولو دنا

بنجس أي نجس العين فراه
بالتنجيس البص أو يقال نجس
ونجاسة مبنية فيه أو يقال
المنجس ونجاسة غير مبنية وأريد
تطهير المصبوغ قبل خفافه فلا
بد من هذا أو قوله لم يزل لاحية
المسئلة لانه لا يتأني الزيادة لما
قالوه ان الصبغ باكل من
المصبوغ غير يصفقه حتى يصف
جسد الا لثلاثي الزيادة وهذا
التفصيل كله اذا صبغ ثوب او هو
مجرد اللون اما اذا صبغ بغيره
بان اتفق الحريم على ذات الثوب
ففسد الا بد من زوال عين الصبغ
مطلقا من غير تفصيل (قوله اما
اذا صبغ على نفس نحو البرل
الخ) ومحل ذلك اذا اجتمعت الفصلة
والنجاسة في محل كان كالثوب
في قصصه مثلا اما اذا امسكت

انثوب بيلد وصيبت الماء على النجاسة والثوب عر وقع وصارت الفصلة تنزل على الارض مثلا فلا ضرر متى زالت
أوصاف النجاسة (قوله لم يظهر) لكن معنى منه في بناط المساجد ونحوها حتى في الكعبة وفي فرش المساحديه ويجوز زامشي عليه مع
الرطوبة وبمناسته مع الرطوبة ومنه في العوا او في المعولة من ذلك الطين فيعني فيها الماء المانع ولا ينقص ما أسماه من الرطوبة
ومنه في العوا والبن المعمول بالانفحة النجاسة فيعني عنه في الاكل ولا يجب غسل الثوب منه ولا الشباب اذا أصابها وقت الاكل (قوله ان
نقم) اما اذا صار اجراما فلا يظهر الاظاهرة (قوله كالحب) أي الحامد هو الذي اذا أخذته قطعة لا يتراد ولا يمتلئ لمجملها عن قرب
فاذا أريد تطهيره فكفى غمره بالماء ونحوه حتى يصل الماء الى جميع اجزائه اما ما قلناه فلا هو الذي اذا أخذته قطعة تراها مجملها عن
قرب (قوله كفي غسلها) ولا يحتاج الى ادخال السكين النار واجامتها ثم نسق ما طهره او كذا يقال في السهم مثلها في ذلك الحين اذا
تجس فانه يكفى غسل ظاهره ووصول الماء الى ما وصلت اليه النجاسة سرا كان ذاهبه أو لا بل لهذا الإطلاق المحض وبعبارة مر ولو
تجس العين ثم جدد لم يظهر فان جدد ثم تجس طهر بنقه في الماء يطلق (قوله ولو عقب عصره) أي سواء كان وقوع النجاسة بعد الحلق
أو قبله وعقب العصر هذه الآية للرعد على من قال انه اذا كان عقب العصر قبل الحلق نجس كله لان النجاسة تسري في جميع
اجزائه ولا فرق في ذلك بين الحامدة والمناهة اما اذا كان وقوع النجاسة قبل عصره والماء ما رفسه فنجس جميعه بالاولى من المسئلة

المقدمة لقوة السر بان هنا (قوله تعذر تطهيره) أي بذاته أصالة تلوهن بالعين المتخس أو بالعين المتخس دقني جامد فكيف في تطهيره
غيره بل ماء ومساكن الماء إلى جميع أجزائه حتى يشرب الماء ولا يشترط طر ح الماء منه (قوله نلتايع) أي لو كان سائما ولو سبقه الماء
حينئذ يفسر (قوله لا شربا) أي غير الماء أما الماء فيقو به لانه يظهر المحل ويصير استعماله شربا المستعمل حازم الكراهة (قوله
آكله الخاصة) أي أوشا وأبو ذؤول آكله عتسولا (قوله ولا يجوز) قيل من الصغار وقيل من الكبار وفيهم من حرمة الاستعمال حرمة
الاستئجار على الفضل وأخذ الاسرة ولا غرم على الكس (قوله استعمال) أي سواء كان على الوجه المألوف أو لا كان فلب الاناء وأكل
على أسفله وسواء كان النضي في الاستعمال حائدا عليه أو كان ينضى بالمقبرة واحتوى عليه أو كان فائدا على غيره كعصير كفن الميت أو الميت
نفسه وكسيلة على غيرك ما ورد على وجه من المصوب عليه فهل فالحرمة على الصابور وعلى الحرمة إذا كان من غير حيلة فإن كان بحيلة
بان نخل الطعام من الصحن ووضعه على ريشة أو نخل الطيب مثالا إلى الشمال ٣٥ ثم استعمله العين أو مد القلم بالشمال وكتب

العين في ذلك لا يحرم الاستعمال
المذكور ولا نه لا يشترط آية الذهب
والفضة لكنها حادثة معترضة لانها
لا تمنع حرمة الوضع الأول ولا
حرمة الاحتذاء فلا ولا حرمة
التقل بناء على حرمة (قوله أواني)
فيمل الصغير والكبير فدخل
الخلخال والمبل والأبرة والمكينة
والضخندوق والكريمى الذى
تجلس عليه التماسا ولا يدخل في
الآية الشراوب من ذهب أو
فضة ولا النقبات ولا الباجوج
منه لانه لا يسمى آنية (قوله
بمسح) نعم المبل والعين على وزن
برش أو بكسر الميم وقفع العين على
وزن منبر وعلى أمعا الألات
بالكسر كفضة ومقرقة ومزودة
ومفتاح الاسططا ومكسلة
ومطاطا ضم في الثلاث (قوله
ما ذكر) أي المأكول والمشروب
(قوله يحمل الخ) هنا نسخ ثلاثة
الأولى ويحمل استعمال كل اناء
طاهر وهي تناسب قول الشارح
ماعد ذلك ونضفو يجوز استعمال

أعذر تطهيره إذا لم يبق الماء على كله وإذا غسل فيه المتخس فليست في الفرجة ليعفل على كل أحد
الظاهر ولا يبيع طعاما ولا شربا قبل غسله ثلاثة يكون آكله آنية (قوله لا يجوز) لا كراهة فيه
(استعمال شئ من (أواني الذهب) أواني (الفضة) بالاجماع لقوله صلى الله عليه وسلم
لا تشربوا في آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافها متفق عليه ويحس غير ذلك على الشرب
عليه ما وافق أخا بالكره لانها ما ظهر وجوه الاستعمال وأغلب ما يحرم على الولي أن ينضى
الصغير بمسح من الماء شجوا ولا فرق بين الأناء الكبيرة والصغيرة حتى لا يخلط به أسنانه والبل الذى
يقتل به الأفسر ورة كان يحتاج إلى جلاء عينه بالمبل فيباح استعماله والوضوء منه صحيح
والأشربة من ماء كحل أو غيره حلال لأن التعريم للاستعمال لا للصبر ماذ كره يحرم
البول في الأناصمها ومن أحدهما كما يحرم استعمالها ما يحرم أيضا احتذاءها من غير استعمال
لأنه لا يجوز استعماله لرجل ولا يفرم يحرم احتذاءه كآلة الملاهي (ويحمل استعمال كل اناء
طاهر) ماعد ذلك سواء كان من نحاس أو من غيره فإن موه غير التقيد كانه نحاس ونحوه آلة
حرب من نحاس أو نحوه لا يتقدم يحصل منه شئ ولو بالعرض على النار أو موه التقيد غيره أو
سدئ مع حصول شئ من الموه به أو أصداحل استعماله لقوله الموه في الأولى فكانت موه معدوم
واحد من الخلاق الثانية فإن حصل شئ من النضى في الأولى لكثرة أو لم يحصل شئ من ضيره في
الثانية فله حرمة استعماله وكذا احتذاءه فله حرمة كية من تضيق التقدين والخليلوا كسر قلوب
الفسق أو يحرم فهو بسفاه البيت جدرانها وإن لم يحصل منه شئ بالعرض على النار ويحرم
استدائه إن حصل منه شئ بالعرض عليها أو الأفلو يحمل استعماله واحتذاءه بنفس كباقت
و زرجدو بابو بكسر الموحدة وقفع الألام ومجان وعقيق والمقذمن الطيب كسند وعنبر وعود
لانه لم يرد فيه شئ ولا يظهر فيه معنى السر في الخيلاء وما ضب من آباء فضة فيه كية وكلها
أو بعضها أو قل لا يشترط استعماله واحتذاءه أو صغيرة فسدر الحاجة فلا تحرم للصغر ولا نكره
الصاحبة ولما روى الجارى من حاصم الأحوال قلنا لا بد من قدس رسول الله صلى الله عليه وسلم عند
أنس بن مالك رضى الله تعالى عنه وكان قد أصدر أي أثنى نفسه بفضة أي شد بهض من
فضة وألفا فاحل هو أنس كراهو البليق قال أنس لقد سبت رسول الله صلى الله عليه وسلم

(٤ - خطيب ل)

غيرهما من الأواني وهذه لانتاسب ونضفو يجوز رأى يحمل استعمال كل اناء طاهر وهي
تناسب (قوله ونمات) ذكره فيه مساهمة لانه جائز من الفضة لرجل وللمرأة مطلقا لأن يحمل على ما إذا كان من حديد وعلى الذهب
لرجل فيبرى فيه التفصيل الذى في الشارح (قوله فله حرمة كية الخ) قد يجتمع الأمران إذا كان كله من النضين واستعمله ظاهرا
لها من وقدس جدا للتضيق إذا كان من نقد على نحاس قليل وقدس جدا للخلادون التضيق إذا كان من نحاس وعلى ذهب كثيرا أو
فضة كثيرة (قوله فسفاه البيت) البيت ليس قيدا ومثله المعجود الكعبة والخوايت ومثل السفاسا رآه البت وكذا يحرم غيره
كسوة الكعبة والمحلل الشرب والفرج على حرام وكلنا ألة نية التي تفعل في عصر (قوله لم يرد فيه شئ) أي شئ يحرم فلا ينافي انه
مكروه لكن حمل الكراهة في النفس لذاته أو كان من الطيب المرتفع أما التقيس لصنعت كزجاج مثلا أو كان من الطيب الغير المرتفع
فلا يكره ويحمل الكراهة في غير خاتم العتيق لانه يبقى الفقر (قوله شبة) مقعول اضيب على انه مقعول مطلق على غير الغالب لأن الغالب
انه يكون حدثا كعمر بت ضى بوهنا مهم ذات

(قوله في هذا القدح) الاشارة قراجعة اليه مع صفته وهي كونه مسدداً أي وأقره النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك فلا استدلال بنفوره
 التي صلى الله عليه وسلم لا يشغل انس (قوله وشبه موضع الاستعمال) هذا قد تم فهمنا انا هذا كانت في موضع الاستعمال تحرم مطلقاً
 والتفصيل المتقدم فيما اذا كانت في غير موضع الاستعمال فذهب هذا التوهم وقال هبنا سوفي التفصيل (قوله فالاصل الاباحة) أي
 فحصل على الصغرة وبذلك ان كانت لازمة كانت مباحة وان كانت زينة كانت مكروهة ظاهراً بالاباحة عليه الحرمة في ما لو شغل
 هي لازمة أو الحاجة فحصل على الحاجة وبذلك ان كانت صغيرة كانت مباحة وان كانت كبيرة كانت مكروهة فحصلوا بذلك أربعة
 (قوله وبالظاهر النص) كان الاولى تقديمه على مسائل الضمة لانه محتمل فيما تقدم (قوله وجهان) أي الا لمحبب وقوله من القولين
 أي لا دام وقوله الاصح الجواز أي تطبيقه لالصل (فصل في السواك الخ) ذكره عقب الباب والابغ كان كلامه وان كان الاولان
 طاهراً تماشية والسواك طاهراً لقوله ٢٦ وقدمه على الوضوء لشارة الى انه من سنن الوضوء الفضيلة المتقدمة عليه

في هذا القدح أكثر من كذا وكذا أو صغيرة وكلها أو بعضها زينة أو كبيرة كلها الحاجة جازم
 الكراهة فيهما ما في الاولى فله صغر وكره فقدح الحاجة وما في الثاني فلها حصة وكره فله كبر وشبه
 موضع الاستعمال لصغر وكرهه فبذلك كرم التفصيل لان الاستعمال منسوب الى الاناء كله
 (تنبه) مرجع الكبير والصغر العرف فان شئت في كبرها فالاصل الاباحة طاهراً في المجموع
 ونخرج القضية الذهب فبالصل استعمال انا مذهب يذهب سواك منه غير أم لا لان الخليل
 في الغيب أشد من القضة وبالظاهر النص كل من شئت من مبسطة فحرم استعماله فيماني بس كاه
 قبل أو مانع لا فيماني بنسب به كاه كثيراً وغيره مع الحفاف (فروع) تيسير الدرهم والدينار في
 الاناء كالغيب فيأتي فيه التفصيل السابق بخلاف طر حواشيه فلا يحرم به استعمال الاناء
 مطلقاً لا يكره وكذا الشرب بكفه وفي أصبه خاتمه أي فيه دواهم أو شرب بكفه وفيما دارهم
 ويجوز استعمال أو في المشركون ان كانوا لا يتعدون استعمال القياسية كاهل الكتاب فانها
 كاه المسلمين لان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ من مزادة مشتركة ولكن يكره استعماله لعدم
 تحريمهم فان كانوا يدينون استعمال القياسية كطائفة من الجوس يمشون بالوال بالقرقر
 في جواز استعمالها وجهان أخذنا من القولين في عارض الاصل والغالب الاصح الجواز لكن
 يكره استعمال أو فيهم ومحبوبهم ما في أسافلهم أي مما يلي الجلباء لدواهم ما فيهم أشف
 ويجوز في وجهان في أو في مدني التحريم والقصاصين الذين لا يمشون زينة عن القياسية والاصح
 الجواز أي مع الكراهة أخذنا من
 (فصل في) السواك وهو بكسر السين مشتق من ساك اذا ذاك (والسواك) لغة الذك
 وألته وشره استعماله حرم من أراك أو نحوه كشان في الانسان وما حولها لا ذهاب التغير
 ونحوه واستعماله (مستحب في كل حال) مطلقاً كما قاله الرازي عند الصلاة وغيره العضة
 الاحاديث في استنباه على وقت (الابدان وال) أي زال الشمس وهو عليها من كبد السموات
 من حيث يذكره تخرج استعماله (القصاصات) ولو فلا لخبر الصعيصين لخلاف قوم اصاغ أطيب عند
 الله من في المسك والخلف بضم تغير واخذه القدم والمراد به الخلف بعد الزوال لطيف عطيت
 أمتي في شهر رمضان خاتم قال وأما الثانية فانهم يمشون وخلف أو فاهم أطيب عند الله
 من ربح المسك والمسابد بعد الزوال وأطيبه الخلف يدل على طلب إبقائه فكرهه إزالته وتزول

فحتملاً يحتاج الى تبينه ومن ذكره
 في أثناء الوضوء فلاشارة الى انه من
 سنن الوضوء الفضيلة المتقدمة
 فحتملاً لا يحتاج الى تبينه وتبنيه
 الاستحباب الامر اربعة الوجوب فيما اذا
 فوقف عليه ازالة القياسية مثلاً
 والحرمة في سواك القصر بقراءته
 والكرامة في سواك في طول الانسان
 والسنه هي الاصل فيه ولا يكون
 مباحاً وهو من اشراج القديعة
 (قوله مشتق من ساك) أي من
 مصدر وهو السواك لان المزد
 يشتق من المجد أو من الفعل على
 مذهب الكوفيين (قوله لغة الذك
 وآلته) أي كل منها منفرد أو
 مجتمعين وقوله وشره استعمال الخ
 يقتضي انه لا يطلق على الاكثرا
 وليس كذلك بل يطلق على كل من
 الاكثرا والفعل لغة وشره ما
 متباينان على خلاف الغالب
 (قوله في الانسان) الاولى في الفم
 ليشمل اللسان ومن لسانه وقوله
 لا ذهاب التغير يقتضي انه لو لم
 يكن تفسيراً لابس ان وكان وارثاً

لم يكن وليس كذلك ويحاج بان هذا بيان لحكمة المشروعية في الاصل ثم صار الحكم عاماً لقوله والسواك الكراهة
 مستحب) محتمل معنيين أي يكون السواك بمعنى الفعل فحتملاً يمتنع الاخبار من غير تقدير وأن يكون المراد به الاكثرا يصح الاخبار
 بقوله مستحب ويحاج به على تقدير مضاف أي واستعمال السواك وهذا امر على الشارع (قوله الابدان وال) استنباه منقطع
 بالظرف لان لا يستثنى بعد الزوال وهو زمان من الاحوال وهي ما عليه الشخص من غير أو شر وأما ما لا ينظر لقول الشارع مطلقاً فيكون
 متصلاً لان معنى مطلقاً أي في كل وقت (قوله الابدان وال) أي بقدر المواسل أما هو فكرهه من التغير وقوله قصاص أي حقيقة أو حكماً
 على المعتمد (قوله وأطيبه الخلف) بيان لوجه دلالة الحديث على كراهة السواك بعد الزوال وهو المطلوب وقوله في الحديث أطيب من
 ريح المسك الخ معناه الحقيق مستعمل في حقه تعالى لان ذلك ينشأ عن الشم فهو من المثابة الذي استأثر الله به فالتأثير في قوله معناه
 الحقيق محال عليه تعالى معناه المراد لا يله الأهو والخلف يقولون معناه الحقيق محال عليه تعالى والمعنى المراد أنه أكثر ثباتاً ومحبته
 من استعمال الطيب في أما كنهه المعروفة كالمسلمين مثلاً (قوله فكرهه إزالته) أي يسواك شره فلا يكره

بما ولا ياء معه ويحذف إذا أزيل منه فان أزاله غيره بقراءته حر على التثنية كدم الشهيد (قوله كن نبي نبي الخ) أي وكن تعاطي مقطرا هذا (قوله ويلزم من ذلك) أي يؤخذ خاتمة التعبير هذا بالزوم وهو فيما تقدم بالاخذتين (قوله أو تناول) عطف عام على خاص لأن الصور ومن التصديق وقوله أم الأولى وبين من لا لأن بين شخصي التعدد فتناسبا الواو وقوله فيكره للمواصل تنوع قوله أم لا وقوله وأنه مقطوع على أن بشر فواو وقوله أنه لا يكره الأولى حذف أنه لأنه جواب لـ ٢٧ فكان يقول لم يكره (قوله في شئ) أي بشئ غالب

الناس لا يشير صاحبه (قوله الثاني) جمع لله وكل من حيث ما مثلت الأم وقوله الثاني فتح الأم وهي مفردة لجهة تلبس فيه ورجل على القلب ولولاها لاحتق القلب من حرارة المعدة (قوله قال التوروي) دفع به قوله أنه ورد بخصوصه المأخوذة من لفظ استحب أشاء بذلك إلى أنه لم يرد بخصوصه (قوله في طول القم) وهو من آخر الشدق من العين إلى آخر الشدق الآخر وعرض القم ما يظهر منه دفع القم لأن العرض هو أقصر الاستعدادين والطول أجدل امتدادين (قوله نعم) استدلوا على الحديث (قوله القم) من باب نصب وهو تعتبر واجهة القم مع صفرة الإنسان أو خضرتها وهو يدل على سوء الباطن (قوله لكن العود أولى من غيره) وفي صنعه ما يحل له أنه يتكلم على بعض مراتب الصفات من كونه مندي وغيره في خلاف مراتب الأصول وهو الأراك وحيد الفضل وغيره فاؤخذ كركلا على حدته مكان (قوله من يه) أي (قوله من يه) الباء بمعنى في أو ما بقية على معناها أو الباء في قوله الباء بمعنى في (قوله من أقم) من باب نصب وضرب فيه صفة ربه يسكون الزاي أو بعضها ومعناه الترك ونفسه الرأح له بالسكوت أو المساك من الأكل تخسير مراد (قوله عند القيام من النوم) لا فرق بين الصائم وغيره

الكرامة بالقر وب لا ليس بصائم إلا أن يؤخذ من ذلك أن من وجب عليه المساك لعارض كن نبي نبي الصوم لئلا يكره له السؤال بعد الزوال وهو كذلك لأنه ليس بصائم خفية والمعنى في اختصاصه بما بعد الزوال أن تخيير القسم بالصوم إنما يظهر حينئذ قاله الرافعي ويلزم من ذلك كآله الأسوي أن يفرضوا بين من تسهر أو تناول في الليل شيئا أم لا يفكره للمواصل قبل الزوال وأنه لو تغيره بأكل أو غيره تناسبا بعد الزوال أنه لا يكره له السؤال وهو كذلك قال الترمذي الحكيم يكره أن يزد طول السؤال على شرب واستحب بعضهم أن يقول في أوله اللهم يضرب أسناني وشدة به ثنائي ويثب به لثاتي ويترك في فيه بأرجم الرحمن قال التوروي وهذا لا بأس به وإن كان يكون السؤال في عرض الإنسان ظاهرا أو باطنا في طول القم لغيره إذا استكنتم فأنسا كوا عرضا وادأ لم يرد في مراسيده ويزجر طولها لكن مع الكرامة نعم من أن يستاك في السان طولها كذا كره ابن دقيق العيد ويحصل بكل خشن يزيل القم كعود من أراك وغيره أو شدة الحصول المقصود بذلك لكن الهدوء أولى من غيره وهو الأراك أولى من غيره من الصائم واليايس المندي بالما أولى من اليايس الذي لم يند من اليايس المندي غير المأخوذة كالأرود وعود القمل وأرود كآله في المجموع ولا يفتى الأسناك بأسه وإن كانت خشنة لأنه لا يبيح أسنا كاهنا إذا كانت متصلة فان كانت منفصلة وهي خشنة أجزأت أوقلتنا بطهارتها وهو الأصح ويسان يستاك بالعين من يه في الله لا يفتى الله عليه وسلم كان يحب التبا من ما استطاع في شأنه فله في طوره وورثه وبعده وسوا كه واه (قوله أو يودود) وهو في ثلاثة مواضع أي أحوال (أشد استعجابا) أعدها (عند التثنية) واجهة (القم) وقوله (من أقم) يضع الهمزة وسكون الزاي هو السكوت أو الأسناك من الأكل (من غير) أي الأرق كقوم أو قل ذي ريح كره (و) ثانيا (عند القيام من النوم) شرب العصير كان صلى الله عليه وسلم إذا قام من النوم يشم فاه أي بذلك بالسواك (و) ثانيا (عند القيام إلى الصلاة) ولو نفل ولا لكل ركعتين من غير القراوع أو لتبسم أو لتفاد الطهورين وصلاة جنازة ولو لم يكن القم منتفرا أو استاك في وضوئها لغير الصبيح ولو أن أشق على أمي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة أي أمرها بالصبايح والظهور وكتنا بسواك أفضل من سبعين ركعة بالسواك رواه الحمدي بإسناد جيد كابتن كد فهاذ كرتنا كذا أيضا للروضة وقوله صلى الله عليه وسلم لو أن أشق على أمي لأمرتهم بالسواك عند كل وضوء أي أمرها بالصبايح ويحصل في الروضة على ما قاله ابن الصلاح وابن القيم في حديثه بعد غسل الكفين وكلام الإمام وغيره يعمل إليه وهذا هو الظاهر وإن قيل الغزالي كالأرودى محله قبل التسمية وقراءة قرآن أو حديث أو علم شرعي وإن كره الله تعالى والنوم ولم يخول منزل وعند الاحتضار ويقال أنه بهل خروج الروح في الصبر ولا يقل بعد الوتر والهاض قبل وقت الخلاف فائدة من فوائد السؤال أنه يظهر أنهم يرضى الرب ويض الإنسان وطيب الكهف وسوى الظهور وشدة الله ويطيئ الشيب ويصفي الخلقه ويركي القطنه ويصاعف الأجر ويسهل القزع كما هو يذكر الشهادة عند الموت ويسن التليل قبل السؤال بعده ومن أثر الطعام كون الخلال من عود السؤال ويكره بالجليد ويحجره

لكن محله في الصائم أن تغيره وفتاؤه لا فرق أيضا بين الصائم وغيره (قوله عند القيام إلى الصلاة) أي إرادة فعلها سواء كان من قيام أو غيره (قوله ولو نفل) محسبات في استعجاب السؤال وهذا في غير الصائم أما الصائم فلا يسن له السؤال الصلاة بعد الزوال ويسن قبله وقوله وصلاة جنازة فالتصديق عطف على نفل (قوله أو علم شرعي) وكذا آتته (قوله فائدة من فوائد الآية) أي من لا يلهي يتصرف أو اعتاد كرمها تقي حرفة فائدة (قوله ييطيئ) من أبطأ فهو بالتصغير وهو لازم نصب الشيب بعده فبه نظرا لأن يقال أنه منصوب برفع الخافض أي

أي الشيب كما هو في بعض التسع وفي بعض التسع ينظر بالشديد من طأ فيكون به شديداً (قوله من هو السواك) فيه مسامحة
 الأولى من هو السواك لأن فيه مسامحة وهو ما يخرج وهو داخل وطيب وهو خارج وهذا الخلاف قيل بوجوه وقيل أنه أفضل من السواك
 لكن هذا الثاني مقيد بكونه عقب الطعام فقط وفي غير ذلك السواك أفضل منه (فصل في الوضوء) (قوله وهو) أي الفعل الخ وهذا
 هو المعنى الشرعي الذي سمي أي قد ذكره مرتين (قوله وهو ما يؤخذ الخ) إشارة إلى معناه لغة (قوله أفضل مخصوصة) يشترط
 الترتيب وقوله أفضل مخصوصة الخ الفعل ليس بقابل المراد وصول الماء بفعل أو غيره على تفصيل يأتي (قوله كان وجوبه مع وجوب
 الصلوات الخ) فيه مسامحة والراجح أنه مشعر في أول البعثة لمجاهة جبريل عليه السلام بوجوب الوضوء (قوله وأوجه) كان الأولى
 أقوال ثلاثة لأن الوجه من غير خرج الاحتجاب وما هنا أقوال منصوصة لفظها (قوله فسرطه) وهي الشعاشر في كل من السليم
 والمرضى ويريد مرض المريض شللاً في الشارب فتكون خمسة عشر في حق المريض (قوله ماء مطلق) أي حقيقة بأن علمه أو استصحاباً
 بأن رأى ما لم يعلم أصله فالصل فيه الطهارة (قوله ومعرفة الخ) هذا ما هو شرط عند الاشتباه بأن يشبه عليه ما تأطهر ونحوه
 فاستند وظن طهارة أحد هما فله الوضوء منه وإن لم يظن أنه مطلق عملاظه ما إذا رأى ماء ولم يعلم أصله فله الوضوء منه وإن لم يظن أنه
 مطلق ولم يظن بقاءه ذلك والحاصل عنده ظن أنه طاهر عملاً بالاصل (قوله وعدم الحائل) أي الحائل ومنه ومن تحت الأنظار جمع
 وصول الماء ونحوه وصيغ ونحوه ٢٨ ان كان جرماً فلا في حق من لا يثبت به أمان إن ثبت به في حق غيره كالناس لا يثبت

والزبالين والأسالكه ومن ذلك
 شركة أو ساء ظاهرة ولو قلها بقي
 محلها غير ملتزم ما إذا كان يقيم
 ويلتزم بعد قلها لا يضر كإسباني
 ذلك (قوله من نحو حبش) هذا
 منافع للوضوء والفعل ومس الذكر
 منافع للوضوء فقط ولو قل ومس
 فرج لك أن أولى (قوله وعدم
 الصارف) بأن لا يفضل الأعضاء
 لتغير الوضوء كغيره من الأجزاء
 لا يطلع للوضوء بان يترك تكميله
 فهذا منافع للنية وأما لا يترك (قوله
 وإسلام) أي أن كان للتقريب
 ليخرج غسل الذميمة لا ليل الوضوء
 وقوله وغيره أي إذا كان هو التاوي
 فإن كان وليه ينوي عنه الوضوء أو
 الفسلي فلا يشترط التمييز وقوله

«فصل في الوضوء» وهو يضم الواو اسم للفعل وهو استعمال الماء في أعضاء مخصوصة وهو
 المراد هنا وضوءه اسم للماء الذي ينوش به وهو ما يؤخذ من الوضوء وهي الحسن والنظافة والاضاءة
 من ظلمة القلوب وإما في الشرع فهو أفعال مخصوصة متبعة بالنسبة قال الإمام وهو تسبدي
 لا يقبل معناه لأن فيه مساواة لا تظن فيه وكان وجوبه مع وجوب الصلوات الخمس كما رواه ابن
 ماجه وفي موجه أوجه أحدها الحديث بوجوبها مع ما كان في الصلاة ونحوها والثاني أنها
 وهو الأصح كافي التحقيق وشرع مسلم وله شرط وفروض وسنن وفترطه وكذا التسليم ماء
 مطلق ومعرفة أنه مطلق ولو ظننا وعدم الحائل وجرى الماء على العضو وعدم المتأني من نحو
 حبش ونحوه في غير أغسال الحجج ونحوها ومن ذكر عدم المصادر وبهره عدم النية
 وأصلها وغيره ومعرفة كيفية الوضوء كظهوره في الصلوات أن يغسل مع المفسول جزءاً متصل
 بالآخر ولا يحيط به ليحقق بالاستيعاب المفسول وتحقيق المقضي الوضوء فلو شك هل أحدث
 أولاً فغسل وضوءه على الأصح وأن يغسل مع المفسول ما هو مشبه به فخلق له وجهان أو يدان
 أو رجلان وأشبهه الأصل بالأنف وجعل الجنب ويرد وضوء صاحب الضرر وضوء شارب
 دخل الوقت ولو ظننا تقدم الاستيعاب التفضيل احتج إليه والمالاة بينهما وبين الوضوء وأما
 فروضه فذكرها بقوله (وفروض الوضوء) جمع فرض وهو الواجب مستداقاً لأن
 بعض أحكام الحجج كاستعرقه إن شاء الله تعالى هناك وقوله (سنة) خبر فرب وضوء
 بعضهم ساء هو الماء الطهور قال في المجموع والسواب أنه شرط كما واستشكل بعد
 التراب ككتفي التيمم واجب بأن التيمم طهارة ضرورية الأول من القروض (النية)

لرفع
 وفروض ما وجب وأما شرطه وما يأتي بالفروض أي الأركان للقرن بينهما لأن الشرع لما وجب واستمر
 والفروض ما وجب وأما شرطه وما يأتي بالفروض أي الأركان للقرن بينهما لأن الشرع لما وجب واستمر
 وأن يغسل الخ) هذا الركن أشبهه بتعلقه بالركن (قوله فلو شك الخ) المعتمد عدم صحة الوضوء في هذه الحالة لأنه يشترط الطهارة وشك
 في واقعها والاصل عدمه والقول الثاني في بعض فإذا توسع في هذا القول فإن قيل أنه كان محدثاً لجزءه وإن لم يقدر مع فيكون قوله في بعض
 وضوءه على الأصح أي سوابين أم لا والتفصيل في التبيين وعدمه إنما هو على القول بصحة الوضوء في هذه الحالة (قوله وإن يغسل الخ)
 هو بالركن أشبهه بتعلقه بالركن أيضاً (قوله بينهما وبين الوضوء) هذه بينة وترك ثلاثيات بين الاستيعاب والتفريط وبين أفعال
 الوضوء وبين الوضوء والصلوة (قوله وفروض الوضوء الخ) أي أركانها وعبر عنها بما افترض وفي كتاب الصلاة بالاركان لأن الصلاة
 امتنع تفريق أفعالها كان كأنها حقيقة واحدة بخلاف الوضوء ويجوز تفريق أقسامه فكان كل واحد فرضاً مستقلاً (قوله والفروض الواجب
 عندنا مترادفات) أي خلافاً للنية خفيفة (قوله في بعض) الأولى حذف بعض لأن جميع أفعال الحجج يفرق فيها بين الفرض والواجب (قوله
 واستشكل الخ) من معنى قول وهو أن ذات التراب وكن والمستبعد أن الركن قل له لأنه (قوله بأن التيمم طهارة ضرورية الخ) وأجاب
 بعضهم بغير ذلك وهو أن المسألة لا غير خاص بطهارة الحدث بل يحسن عدوه ككتاب خلاف التراب فإنه خاص بطهارة الحدث ولا يرد
 في شوبه في طهارة التكليف

لا يظهر الماء بشرط من جهة التراب فهو شرط لا شرط (قوله رفع حدث) الامم زائدة بتقوية العامل أي يرفع حدث وجعله ماذ كره من الصبيغ سبع وهي في السلم غير المجدود وأما ما حدث فيه خمسة منها وأما المجدد فيه نية الوضوء بنية أداء الوضوء وبمقتضى عليه الباقي كما يأتي في الشارح (قوله أي رفع حكمه الخ) انما احتاج لذلك لجهة الحدث على السبب وهو لا يرفع والذى يرفع هو حكمه وأما وجعل الحدث على الامر بالاعتباري أو المتعمد بتقدير لا تنقض هذه رتبة فاعتاد وهذا كله في كلام الشارح أما نية التأدي إذا قلنا يرفع الحدث فتصل على رفع الحكم سواء لا حظ ذلك وقدره أهم بلا حظه (قوله لا تنقض من الوضوء الخ) جواب عما يقال كان الظاهر عدم الاكتفاء برفع النية لأن الذي ينوي هو صاحب الاركان وهو الوضوء بأن يقول في نية الوضوء فأجاب بان نية الرفع كافية لأنما يحصل المقصود من الوضوء (قوله وضابط الخ) وهذه قاعدة تنفع في أبواب الفقه كلها والمراد بالغلط في نقاش المسائل أن الجهل بأن يعتقد أن النية التي تأخذ بها تؤدي مؤدى النية التي كان المقام مقصدها وليس المراد غلط اللسان مع اعتقاد القلب بخلاف ما تلطف به اللسان لأن هذا لا يضر في جميع الأبواب لأن النية بالقلب يوطن اللسان منه مساعدة القلب (قوله فالاول كالغلب من الصوم) وجهه ان الصوم يجب التعرض له بجملة بأن يلاحظ الامساك من المفطرات جميع النهار وتفصيلا ٢٩ بأن يعينه من كونه رمضان أو نزل أو كفاية

وكذا الصلاة يتعرض لها جملة بأن يلاحظ أن كان الصلاة في ذهنه بقصد فعلها وتفصيلا بأن يعين انها ظهر أو غيره وفرض أو سنة (قوله في تعيين الامام) من اضافة المصدر لفعله أي تعيين المأموم الامام بمعنى كون التعرض له جهة بأن يلاحظ رباط صلته بتعيين امامه من حيث هو ومعنى التفصيل بأن يعين كونه زيد أو عمرا (قوله كالخطاها) أي في نية الوضوء وجهه أن التعرض للحدث لا يجب اجالا بأن ينوي الوضوء أو تفصيلا بأن ينوي الحدث ويشغل عن كونه زيد أو غيره فلا يجب التفصيل ولا الاجال (قوله وفي تعيين المأموم) مصدر مضاف للمفعول أي تعيين الامام المأموم (قوله أما إذا وجب كلاما للجمعة أي ان نوي الامام للجمعة سواء كان من أهل الوجوب أم من غيرهم بأن كان

أرفع حدث عليه أي رفع حكمه لا نية الواقعة لا نية ذلك كبرمة الصلاة ولو لماسمع الخلف لأن القصد من الوضوء رفع المانع فإذا أفاض قد تعرض للمقصود خرج قولنا عليه ما لئول في غير ذلك بالولم ينقض يرفع حدث النية فان كان عامدا لم يضر أو غاطا مضر وضابط ما يضر الغلط فيه وما لا يضر كاذ كره القاضى وغيره أن ما يعتبر التعرض له بجملة وتفصيلا أو بجملة لا تفصيل يضر الغلط فيه فالاول كالغلب من الصوم إلى الصلاة وعكسه والثاني كالغلب في تعيين الامام وما لا يوجب التعرض له لجهة ولا تفصيلا لا يضر الغلط فيه كالخطاها وفي تعيين المأموم حيث لا يجب التعرض للامامة أما إذا وجب التعرض لها كاملا لجمعة فانه يضر والاصل في وجوب النية قوله صلى الله عليه وسلم كلني للصين انما الأعمال بالنيات أي الأعمال بالنية حيث لا يضر حقيقة النية القصد وشروطه الثماني مقترنا بفعله وحكمه الوجوب كإمام عامر ومعمله القلب والمقصود بها تقبيل العادة كالخارج في المصداق لا مستحكي نارة ولا استراحة أخرى أو غير ذلك كالمصداق تكون القرض نارة ولا تغفل أخرى وشروطها السلام التأدي وتعيينه وصله بالنيو وعدم نيته بما ينافيه بأن يستصحبها كالأمر أن لا تكون معقولة فقل ان شاء الله فان قصد التعاليق أو أطلق لم ينقض وان قصد التبرك بجمع وهو بقره أو أول القروض كاول غسل جزء من الوجه وأعمالا يوجبوا المقارنة في الصوم ليسمر رتبة القبر وتطبيق النية عليه هو كشيء ما تحتل بحسب الأبواب فيمكنه هنا نية وقع حدث كإمام أو نية استباحة شيء مقترنا بوضوء كالصلاة أو أداء فرض الوضوء أو فرض الحدث انما يطلب لهذه الأشياء أو أفاض قد أدى نية القصد أو أداء فرض الوضوء أو فرض الوضوء ومات كان المتوخى صلبا أو أداء الوضوء أو الوضوء بغيره المقصود فلا ينشترط التعرض للقرينة كالاشتراط في الحج والعمرة وصوم رمضان (تنبيه) ما تقرر من الامور السابقة محله في الوضوء غير المجدد أما المجدد فالقياس عدم اكتفاؤه بنية الرفع والاستباحة

معدنوا كصبي ومسا فرأوا ما إذا نوى غير الجمعة كالصبي أو المسافر فلا يجب التعرض له بجملة ولا تفصيلا (قوله مقترنا أي القصد بفعله أي بنية حقيقة وجمعه حكما) (قوله الوجوب) المراد بالوجوب أنه لا بد منها للأدلة اذ لا بد من الوضوء وليس المراد أنه اذا تركها بما عساه لانه لا يشل الا بالنية في القرض لانه لا ما يقابل على ترك النية في الوضوء السنة فانه أنه يطيل بترك النية (قوله وشروطها السلام التأدي الخ) هذه الشروط الأربعة مكررة لأنها تقدمت في شروط الوضوء لأن حالها معتبرة فوجهها (قوله ووجهها أول القروض الخ) المراد بالقروض الاركان التي لا بد منها في جملة التي تشمل القرض والنقل وبذلك لشيء ما تحتل بحسب الأبواب فيمكنه هنا نية مقترنا بالصلاة دون الصوم والحج والترك (قوله تختلف بحسب الأبواب) بانه ان حقيقتها في الوضوء بأن يستصحب أفعاله في ذهنه وقصد فعلها وأفعالها في الخارج فلا يكتفي بحضورها في ذهنه مع النية من أفعالها في الخارج وفي الصلاة بأن يستصحب أفعالها في ذهنه وقصد أفعالها في مجادها في الخارج فكتبت في الأول غيرها في الثاني (قوله من الامور السابقة) حاصلها ست كليات (قوله بالقياس الخ) انظر ما المراد بالقياس عليه فان أريد به وضوء صاحب الضرورة صح في النية الأولى دون الثانية أو أن أريد بالقياس عليه التيمم فكذلك والجواب أنه ليس مراده القياس الذي يحتاج إلى قياس عليه ومقتضى وصله وحكم وانما المراد قوله القياس أي التي وفيها بقاؤه القهقهة ذلك وقوله أي بالنية المذكورة بصورتها (قوله عدم اكتفاؤه بنية الرفع والاستباحة) ومثلها ما الظاهر في الحديث

(قوله غير ان ذلك) أي الصلاة المعادة وقوله خارج عن القواعد يخرجها عنها مثل ذلك لاصح الأبيّة القرشيّة (قوله قال ابن العباد الخ) والحاكم ان كلام السنوي وابن العباد ٣٠ مؤداهما واحد وهو صحة التقياس والحكم الا ان السنوي اعترض القياس وسلم الحكم

وابن العباد سلم ما عاين بضره
 (قوله ولو قوى الظاهرة) رجوع
 لاصل الكلام لا لقضوه المجدد
 (قوله شاك في أنها عليه) أي أنها
 زعمته بان كان يجتزئاً وأوصيا
 وقال عنه الماتر وشك هل زال
 قبل خروج الوقت فلم يسنه أو
 بعده ولم تكن تصح مع ما بعده
 فلا تفرق في قضائهما بين أنها
 لزمنه لم يجز موافقاً أحسن لهذا
 التأويل لانه اذا كان مكشفاً
 ودخل الوقت وهو مكشوف ينسب
 لزومه (قوله فانه يجزئه
 لقضوة) فذ قال لا ضرورة
 الى هذا الرضوء لان الصلاة
 بالرضوء الاول فكان الاولى أن
 يقول لم يجز بطلانه أو يقال
 مراده بالضرورة مطلق الحاجة
 والضرر وهو مراده الاحتياط
 (قوله فاق فقدت) محترق قوله مع
 نية معتبرة (قوله أمالتوب الخ)
 حاصه أقوال ثلاثة ولكن الثالث
 هو الاول بينه والفرق بينهم ما
 ان صاحب الاول غير يلزم بل
 مستظهر وصاحب الثالث جازم
 وهذه المسئلة غير مستقلة الى باب
 بالعلم بان يقصد بالعبادة ان
 الناس يعلمونه ويقلون عليه
 فهذا يحتمل العمل مطلقاً (قوله وقد
 اختار الفزاري) يقول تان
 وسيا في الثالث في كلام ابن عبد
 السلام والمتمدد كلام الفزاري
 وهو ما مشى عليه م ر ومشي
 ابن حجر على حصول التواب
 مطلقاً سواء كان القصد الديني
 خالفاً أو مقادراً أو مسابياً (قوله

قال السنوي وقد يقال يكفي ما كالمصلاة المعادة غير ان ذلك مشكل خارج عن القواعد فلا يقاس عليه قال ابن العباد ونقص بصره على الصلاة ليس بعد لان قضية التبدل ان جسد التائب
 اعتقه الاولى انتهى والاول أولى لان الصلاة تختلف في حال فرضه الاولى أو اذا نية ولو قبل
 أحسن في الرضوء فمما عرفت بذلك وانما كنفى فيه الرضوء فقط دون نية القبول لان الرضوء
 لا يكون الا عبادة فلا يطلق على غير ما يختلف الفصل فانه يطلق على غسل الجنابة وغسل
 النجاسة وغيرها ولو قوى الظاهرة عن الحديث مع فان يقل عن الحديث لم يصح على الصحيح كافي
 وزاد في رضة وهله في المجموع بان الظاهر قد تكون عن حدث وقد تكون عن خبث فاعتبر
 التمييز من دلم حدثه كمسحاة ومن يسلس يول أوج كفان نية الاستباحة المتقدمة دون نية
 الرضوء المار بها حدثه ويندبه الجع بينه ما خرجا من خلاف من أوجه تكون نية الرضوء
 الحدث السابق ونية الاستباحة أو نحوها لاحق وهذا قد وقع ما قبل التفرع مع نية بين
 مطول وغيره ويكفيه أيضاً نية الرضوء ونحوها مما تقدم كالحصر في الحارر الصغير (تنبيه)
 حكم نية دائم الحدث فيما استبحه من الصلوات الخمس وغيرها حكم نية المتمم كذكره الرافعي
 هنا وأغف في الرضوء وسيا يربط ذلك ان شاء الله تعالى في التسمي ولا يشترط في النية الاضافة
 الى الله تعالى لكن يتسبب كافي الصلاة وغيرها ولو فرض ان الشاك بعد وضوءه في حدثه احتياطاً
 فبان محدثاً لم يجز للتردد في النية بلا ضرورة كالوضوء فاشته الظهور مثلاً شاك كافي أنها عليه ثم بان
 أنها عليه لم يكف ما زاد لم يبين حدثه فانه يجزئه لقضوة ولو فرض ان الشاك وجوباً بان شاك بعد
 حدثه في وضوءه قرضاً أجزاءً وان كان متردداً في الأصل فما الحديث بل لو قوى في هذه الحالة
 ان كان محدثاً في حدثه والافتقار بدفع أيضاً كافي للمجموع ومن قوى وضوءه بعداً أو شيئاً
 يحصل جري قصد كتنظيف ولو في أنما وضوءه من نية معتبرة أي مسطرة اعتدبته التردد أو
 نهوه الرضوء أجزاءً لم يحصل ذلك من غير نية كعمل نوى الصلاة وقوم الغريم فانما يجزئه لان
 اشتغاله من الغريم لا يفتقر الى نية فان فقدت النية المعتبرة كان نوى التبريد وقد غفل عنهم
 يصح غسل ما عليه نية التبريد وهو يلزمه اعادة دون استئناف الظاهرة (تنبيه) هذا بالنسبة
 للصدقات أمالتوب فقال الزركشي الظاهر عدم حصوله وقد اخذوا الفزاري فيما اذا قصد في العبادة
 غيرهما من أمر ديني اعتباراً بالاعتناء على العمل فان كان القصد الديني هو الاعمال لم يكن
 فيه أحراراً كان القصد الديني أغلب فله خذوه وان تساوا باقتضاها واختار ابن عبد السلام
 انه لا أحرفه مطلقاً سواء تساوى القصدان أم اختلفا انتهى وكلام الفزاري هو الظاهر
 واذا بطل رضوءه في أماله محدثاً وغيره قال في المجموع عن الروايات بمحمل أن شباب
 على الماضي كافي الصلاة أو يقال ان بطل باختباره فلا أثر باختباره فممن أمهات بان قال
 لأتوب له بمجال لانه امر بالغيرة بخلاف الصلاة ١١ والأوجه التفصيل في الرضوء والصلاة
 وبطل بالردة التسمي ونية الرضوء والتسليم ولو قوى قطع الرضوء انقطعت النية فيعيد ما بالقي
 ومن قوى وضوءه ما ينسب له وضوء قراءة القرآن أو الحديث لم يجز لانه ما مع الحديث فلا
 يتضمن قصد قد صرف الحديث فالقوله مع نية معتبرة يبقى انه يكفي كالقوى التبريد مع نية معتبرة
 وقد وقعت هذه المسئلة في الفتاوى ولم أر من تعرض لها (فروع) لو قوى ان يصلي وضوءه ولا
 يصلي به لم يصح وضوءه لتلاعه وتناقضه كذلك في الصلاة فكان يحسن ولو سلم في وضوءه
 أو غلبه فان سلم في الفسلة الثانية أو الثالثة نية التثفل أو في اعادة وضوءه أو غسل التسمية ان

ولو قوى قطع الرضوء أي أو التسمي أو الفصل وفارق نية قطع الصلاة فيبطل ونية الصوم فلا ينصر لانه من باب التفرع بخلاف أجزاءه
 قطع نية الحج والعمرة فانه لا يضر لهما شديداً التعلق (قوله وقت الخ) من كلام الشيخ الخطيب وقوله في الفتاوى أي فتاوى الشيخ
 محمد وقوله ولم أر من تعرض لها أي من المصنفين غير محمد (قوله نية التثفل) أي في ثلثه واعتقاداً والافهي أي في نفس الامر لان الاولى

لا يحسب الإعادة الكمال وقوله بنية التمثيل الخ هذا مشكل لأنه إذا قصد التمثيل فكيف يرتفع حدث المصحة والجواب أنه وإن كان مشكلا إلا أن ظاهره يفيد أن مكان الصلاة فيما إذا قصد قلن أنها الثانية بغسل للاستراحة ثم تذكر أنها أولى بكتفيتها لجلب الاستراحة من الجلب الفرض الذي بين المصدين (قوله في تجديد وضوء) أي أو في غسل جمعة (قوله عند غسل الوجه) ومثل غسل المصباح كان عليه جبرية عنه فينوي عند مسحها (قوله عند غسل الوجه) هذا حكم النية لأنها يجب أن تكون عند أول الفرض فأشار الشارح بذلك إلى أن الركن هو التنية لا مجموع الأمرين وكلام المتن شامل لوقوع النية عند غسل أي جزء من الوجه وتهدير وأشار أول وان غسل بمعنى مفصول مقيد للمعنى المتقدم عينه فلا حاجة لهذا التقدير فلا يوجب التنية على ظاهره كان أولى (قوله فلا يوجب إقترانها بعد الوجه) حيث وجب غسل الوجه أو مسحه فإن سقط غسله ومسحه لم يكن به مراجعة عنه من غير جبرية فينوي عند غسل البدن مثلا (قوله ولا يفتقره) أي وعزيت قبل غسل شيء من الوجه فلا تكفي التنية المتقدمة وقوله بأن يفتقر غير قوله عزت أي فتشككي التنية المتقدمة وسورة المسئلة أنه أن أدخل المائي فيه أو أنفه بغاية ثلاثا فالتنية صحيحة والمضمضة والاستنشاق معهما ولا يجب إعادة غسل شيء من الوجه لعدم ما روي إذا ذلك وقوله ولو اقترنت معناه أن التنية تقدمت على غسل الوجه واستغفره غسل شيء من الوجه مع المضمضة والاستنشاق بأن لم يدخل الماء بغاية كالتهدية فهذا هو التي فيها الأحوال الثلاثة وهي أن التنية معتلها مطلقا فانت المضمضة والاستنشاق مطلقا وأعاد الجز فمضى تفصيل كالمعنى من كلام الشارح والمحشى ٣١

أجزأه بخلاف ما لو انسلت في تجديد وضوء فانه لا يجوز لأنه يظهر مستعمل بنية لم ترتفع له في الحدث أصلا ويجب أن تكون (عند أول غسل) أي مفصول من أجزأه (الوجه) لتفترق بأول الفرض كالصلاة وغيرهما من العبادات ما هذا الصوم فلا يكفي إقترانها بعد الوجه قطعاً فخلو أول المنيء ووجوبها ولا يماثلها من السنن إذ المقصود من العبادات أو كانا والسنن تراعى لها هذا إذا عرفت التنية قبل غسل شيء من الوجه فإن بقيت على غسل شيء منه كفى بل هو أفضل لئلا ياتي السنن السابقة لأنها إذا خلعت عن التنية لم يحصل بها إيجاباً ولو اقترنت التنية بالمضمضة أو الاستنشاق وانفصل مضمضة جزء من الوجه أجزأه وإن عزت التنية بعده سواء غسل بنية الوجه وهو ظاهر أم لا أو وجود غسل جزء من الوجه مقروءاً بالتنية لكن يجب إعادة غسل الجزء مع الوجه على الأصح في الروضة ولو جرد الصاف ولا تجزئ المضمضة والاستنشاق في الشق الأول لعدم تقدمهما على غسل الوجه كالمناقضي على التنية لم تفرق مضمضة والاستنشاق حقيقة ولو وجدت التنية في أثناء غسل الوجه دون أوله كفت وجب إعادة المفسول منه قبلها فوجوبها عند أول غسل جزء منه لم يمتدحوا بفهم منه أنه لا يجب استحباب التنية إلى آخر الوضوء لكن عمله في الاستصحاب الذي كرمي أما الحكمي وهو أن ينوي قطعها ولا يأتي بما ينافيها كالردة فواجب كالمعنى على وجهه فالتنية على أعضاء الوضوء بأن ينوي عند كل عضو رفع الحدث عنه كذا ذكره الرافعي لأنه يجوز تفرق أعضائه فكذلك يجوز تفرق التنية على أعضائه وهل ينقطع التنية بنوم يمكن وجهاً أو جهتها والأول الحدث لا يستغفر لأجله على البدن بل أعضاء

(قوله الذكرى) انضم أي القلي وأما بالسكر فهو بالساق وقيل بالسكر فيها (قوله له) أي المتوضي سلوا أمرهم بضموا وكذا الجنب وقوله لأنه يجوز وتفرق أي أعضائه أي السليم (قوله لا يصل كل البدن الخ) وينبغي على الخلاف الإيمان والتعاليق وقوله يرتفع أي على من القولين وقوله وإنما يجوز رد لشبه الضعيف القائل بأنه على كل البدن وقوله فما تقدم قطعها المناسب قطعها وقوله كالردة أي وكقصد غسل الأعضاء من غير الوضوء كالتهدية وقوله يفهم من كلام المصنف أي حيث قال عند غسل وإبرق عند جميع أفعال الوضوء (قائداً) اعلم أن المتوضي له أحوال الأول أن يقتصر على نية الوضوء عند غسل الوجه وهذا ما يصح لتفصيل فيه (إثباتي) أن ينوي السنن وعند غسل الكفين وينوي الوضوء عند الوجه وهذا أيضاً لتفصيل فيه الحال الثالث أن ينوي السنن والفرض عند غسل الكفين بأن يقول في وقت فرض الوضوء سنن الحال الرابع أن ينوي الفرض فقط عند غسل الكفين ففيها بين الصوم وتين إذا عرفت التنية قبل غسل شيء من الوجه لا يعتد بنية التنية المتقدمة فإن بقيت على غسل شيء من الوجه وأدخل المائي فيه أو أنفه بغاية أجزأه التنية المذكورة ولا تفصيل أصلاً وإن لم يدخل المائي فيه بالغاية وانفصل شيء من حجرة الشققتين مقارناً لنية فهدى التي فصل الشارح أحكامها والحاصل أن التنية المذكورة معتد بها مطلقاً فانت المضمضة والاستنشاق مطلقاً والجزء الذي انفصل من حجرة الشققتين مع التنية أن يغسله نية الوجه وحده لا يجب إعادة الوضوء ولا إعادة المضمضة والاستنشاق وأنها الوجه أو الأطلاق وهذه الطريقة هي المعتادة وقيل إعادة في واحدة وهي قصد المضمضة وعدم إعادة في الثلاث الباقية وقيل إعادة في اثنين وهما قصد المضمضة وحدها

أومع الوجه وعدم الاملا في الاثنين الباقيين وقيل لاعادة مطلقا من أجل الاعتداد بالثبة (قوله ظاهر كل الوجه) أشار بهذا التقدير إلى أن المتن على تقديره ضافين ولكن عجز (قوله غير فعل المتروك) والحاصل أن الوجه ليس حكم وجهه إلا إصطفاها حكم حكم الوجه أنه لا بد من قرن الثبة بغير منه سواء كان بفعل المتروك أو بفعل غيره أو بفعل آخر أصلا كنز والظاهر وحكم غير الوجه أن المدار على ٢ عدد من اثنين الملقب وإن لم يكن مستغنى الثانية أو أنه كونه ثبة أن كان الفعل من غيره (قوله وحد الوجه الخ) وأول الوجه أعلاه وآخره أسفله (قوله طولا) منصوب ٣٢ على أن طريقة الاعتبارية أو التقييد (قوله لأن الوجه الخ) لتعديل التقدير المذكور

الوجه خاصة في الحقيقة في التحقيق والجموع وإنما يجوز من المصنف بغيرها لأن شرط الماس أي يكون متظاهرا ورتفع حدث على عضو مجبر قدسه (و) الثاني من الفروض (غسل) ظاهر كل (الوجه) لقوله تعالى فغسلوا وجوهكم والجمع والمردفان للانسفال سواء كان بفعل المتروك أي بغيره وكذا الحكم في سائر الأجزاء وحد الوجه طولا ما بين منابت شعر رأسه وتحت منتهى طبعه وهما يفضي اللام على المشهور والفظان اللذان ثبتت عليهما الإنسان السفلى وعرضا ما بين أذنيه لأن الوجه ما يقع به المواجهة وهي تقع بذلك يخرج إظهارها داخل القدم والآن والعين فانه لا يجب غسل ذلك قطعا وإن اختصا بقطع جفن أو شفة لأن ذلك في حكم الباطن ولا يشكل ذلك على سائر سلة الوجه فانه يجب غسل ما ظهر منه لأن هذا من محل ما يجب غسله فكان بدلا بخلافه إذا ذكر فانه ليس بدلا من شيء مع أنه يمكن غسله قبل إزالة ما ذكره فلا يجب غسله بعد إزالته وهو ظاهر ولا من غسل داخل العين ولكن يجب غسل ذلك أن تجلس والفرق غلط القياسة بدليل أنها تزال من الشهيد إذا كانت من غير دم الشهادة أمام العين فيفضل بالأخلاق فإن كان عليه ما يمنع وصول الماء إلى المحل الواجب كالمراس وجب إزالته وغسل ما يقع به منابت شعر رأسه الأصابع وهو من انحصر الشعر عن ناصيته فانه لا يلزمه غسلها ودخل موضع القدم فانه من الوجه لحصول المواجهة وهو ما ثبت عليه الشعر من الجبهة والقدم أن يسيل الشعر حتى تضيق الجبهة والفتاوى قال الشاعر ولا تنكحني إن فرق الدهر بيننا * أعظم الفتاوى الوجه ليس بأزما وقال رجل أعظم وأمره أن يغسل بالعرب ندمه وهو قدح بالزعم لأن أعظم يدل على البلاهة والجبن والخل والترفع يفسد ذلك (تنبيه) منتهى الجبين من الوجه كآفة وأما موضع الضيف فمن الرأس لأن اتصال شعره بشعر الرأس وهو ما ثبت عليه الشعر الخفيف بين إنباده له اعداد والترعة معنى بذلك لأن إنباده الإشراف في صفة الشعر من الرأس إلى أعلى الجبهة وضابطه كآفته الإمام أي يصبغ طرفي خيط على رأس الأذن والطرف الثاني على أعلى الجبهة وبفرض هذا الخيط مسبقا فأنزل عنه إلى جانب الوجه فهو موضع الضيف ومن الرأس أيضا التزعات وهذا وهذا أيضا ما يتفقان التناضية وهو مقدم الرأس من أعلى الجبين والصعدان وهما فوق الأذنين متصلان بالصدانين فيخولهما في تدوير الرأس ويسعد موضع الصلح والصدانين والتزعتين والصدانين مع الوجه للتلقي في وجهه وفي غصه ويجب غسل جزء من الرأس ومن الخلق ومن تحت الخلق ومن الأذنين ومن الوجه البياض الذي بين الصدان والأذن قدس وله في حده وما ظهر من جرة الشفتين ومن الأذن بالحدود ويجب غسل كل حدب وهو الشعر النابت على أجنان العينين وحاجب وهو الشعر النابت على أعلى العينين معنى بذلك أنه يجب عن العينين شعاع الشمس وعداوه وهو الشعر النابت الحاذي للأذنين بين الصدغ والعارض

وعرض الوجه أكثر من طوله على غير القالب (قوله وإن اختص) هذه التثنية خبر مناسية لأن المتقدم ثلاثة والحكم واحد وذلك لأنه انفتح من غير الغير يكون واجبا لمذكور ونحوه شخص بغير ما يقع وهي ظاهرة وكان على المشرع أن يزيله بعد قوله بقطع جفن أو شفة أو أربعة لايل إلا (قوله فانه يجب غسل ما ظهر) والذي لا يجب غسله هو مؤلف الثلاثة والذي كان مستورا وأما ما شرته السكنى بالقطع فيجب غسله لأنه يدل على ما كان يجب غسله (قوله مع أن يمكن غسله) أي ولم يوجبوه مع التمكن المذكور وفلا يجب بعد إزالته أيضا (قوله أنها تزال من الشهيد) أي وجوب (قوله ما بين العينين) بالأصابع والقدم وقال له موق بالزعم وبالمعنى وقال له ما في قدمه لغتان خسة وهو شعر العين مما يلي الأنف وأما شعرها مما يلي الأذن فيقال له طولا يفضي اللام (قوله كالمراس) أي قال له ومن من غير أنف وهو وسخ العين وأما العاصم فهو زول الدموع (قوله أن يسيل الشعر) فيه مسامحة لأن القدم وهو الشعر السائل فيكون من إضافة الصفة للموصوف (قوله الجبهة والفتاوى)

وذكر القائلين محل القدم لغة ولا الفتاوى ليس مما يجب غسله (قوله وأما موضع الضيف من الرأس) فيه وشاوب مسامحة لأن بعض الضيف داخل في حد عرض الوجه فتصاح إلى خبر بيان يقال للضيف من الرأس أي معظمه وغالنه من الرأس فلا ينافي أن جزءا منه من الوجه وكذا الحال في الصدغين والتزعتين فعبارة (قوله فوق الأذنين) فيه مسامحة لأن أراد بالقوسية أمما بالانقياس وبجائيات للأذنين (قوله ومن الخلق) فيه مسامحة ولعل مراده بما حاذي النازحين من صفتي العنق (قوله ومن تحت الخلق) أي الذنن (قوله ومن الأذنين) عبارة بضمهم ومن وبالأذنين (قوله البياض) أي الخلق عن الشعر ولو كان أسود (قوله ويجب غسل كل حدب الخ) شرع في أحكام شعور الوجه وهي سبعة عشر (قوله كل حدب) فيه لغات ثلاثة ومفردة ذهب وفيه

فمن اثنى الثلاث في الجمع فكله لثمة فجمع جمانا سبها (قوله وشارب) مراده بما يشمل السباين (قوله تظاهاوا باطنها) المراد انظار الطهفة العلما على الوجه والذال ان الطهفة السفلى على الصدر وخلاها الشعر والشرى التي تحت الشعر وقيل الظاهر ما ظهر من الجبهة والباطن ما بينهما واصل الشعر وقوله وان كثف أى سواء كان من رجل أم من امرأه أم من خنثى بشرط ان يكون في حد الوجه (قوله والعبية) مبتدأ وقوله من الرجل حال وما بعده اعتراض وحال ان خثرت ان كثفت خبر ولا فرق في العبية بين كونها في حد الوجه أو خارجة عنه وما غاب عن نظر الفقهاء والكثافة (قوله وكانت طيته الخ) ٣٣ وعدو شعر ما عدا الاثني مائة ألف وأربعمائة وعشرون ألفا أو مائتا ألف وأربعمائة وعشرون ألفا (قوله فان

خف بعضها) واعم العبة ولا يصح رجوعه لمخاطبها لما علمت ان ما قبله الا فرق فيه بين الخفيف والكثيف (قوله وخرج بالرجل) أى المقبضة العبة فيما تقدم وقوله فيجب غسل ذلك ظاهرا وباطنا خفيفا أو كثيفا بشرط ان يكون في حد الوجه ومثلها الخنثى ومثلها الامر الذي لم يبلغ أو ان طلع العبة (قوله واعلم ان هذا التفصيل الخ) قد عرفت ان هذا التفصيل في الداخل والخارج في غير طية الرجل وما رشيها أمهها فيظن فيها النفسة والكثافة لا الداخل والخارج فكان الاولى بتدقيق ذلك على الكثرة على العبة والعارض وأخبرهما عن ذلك والمراد بالخنثى في حد الوجه ان يكون معتدلا منتصبا مستقيما حتى كان كذلك خال له في حد الوجه وان طال حد المراد بالخارج ان يقل ويثقل وينحط ويخرج عن الاستقامة ولو كان قصيرا وهذا هو المعتد من تاريف كثير وقوله وعضه أى وهو شيخ الاسلام حاصل مخالفة انه قول اذا سكنت الشعور كشفه خروجه عن حد الوجه من المرأة والحنث يجب غسل

وشارب وهو الشعر الباق على الشفة الصبا على ذلك للاتفاق في الانسان عند الشرب وشعر ثابت على اللدود منقطة وهو الشعر الثابت على الشفة السفلى أى يجب غسل ذلك ظاهرا وباطنا وان كثف الشعر لان كثافته نادرة تأخى بالغالب والعبية من الرجل وهي بكسر الهمزة والشعر الثابت على الفم خاصة وهي جمع السنين ان خثت وجب غسل ظاهرا وباطنا وان كثفت وجب غسل ظاهرها ولا يجب غسل باطنها اتصال الماء اليه مع الكثافة الغيرة لادوة ولما روى البخاري أنه صلى الله عليه وسلم قضا فرف غرقة غسل بها وجهه وكانت طيته الكرمية كثيرة بالفرقة أو لا حد لا يغسل الماء الى ذلك فاما فان خف بعضها وكثف بعضها فغسل لكل حكمه فان لم يشعر بان كان الكثيف منفرقا بين أثنائه الخفيف وجب غسل الكل كما قاله الحارثي لان افراد الكثيف لا يغسل بشئ وامر الماء على الخفيف لا يجزى وهذا هو المعتد ان ياتي المجموع ما قاله الرازي خلاف ما قاله الاصحاب والشعر الكثيف ما يستر البشرة من الخفاف بخلاف الخفيف والعارضان هما المعتدان عن القدر المأذون كالعبة في جسم مذكور وخرج بالرجل المرأة فيجب غسل ذلك منها ظاهرا وباطنا ان كثف لشدة كثافتها ومثلها الخنثى ويجب غسل سادته بنيت في الوجه وان خرجت عن حد لمصوم المواجهة بها واعلم ان هذا التفصيل المذكور في شعور الوجه اذا كان في حده ما الخارج عنه فيجب غسل ظاهرها وباطنها مطلقا ان خثت كلتي الصابن ظاهرا مطلقا ان كثفت كلتي الرشرة وبعضهم يفرق في هذه الشعور بخلاف ذلك فاحذر (فيه) من هو جهان وكان الثاني مسامتا للاولى وجب عليه غسلها كالدين على عضو واحد أو رأسا كفى مع بعض أحدهم والفرق في الوان الجنب في الوجه غسل جميعه عليه غسل جميع ما يمسى وجهه والرأس مع بعض ما يمسى رأسا وذلك يحصل ببعض أحدهما كونه في المجموع (و) الثالث من الغرض (غسل) جميع (البدن) من كفيه وذراعيه (الى) أى مع (المرقة) أو زهره ان تعدد الماروى مسلم عن أبي هريرة في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قضا غسل وجهه فاسبغ الوضوء ثم غسل يده اليمنى حتى أشرف في العضد ثم اليسرى حتى أشرف في العضد الى آخره ولا جاع وقوله تعالى وأيد بكى المرافق والى معنى مع كفى قوله تعالى من أنصاري الى الله أى مع الله وقوله تعالى ويرد كقوله ان تؤذى كتمان قطع بعض ما يجب غسله من البدن ويجب غسل ما بين منتهى البدن ولا يسقط بالمسح وقوله صلى الله عليه وسلم اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم أو قطع من رقبته بان سدل العظم الذراع وربى العظام المهيمن برأس العضد فيجب غسل رأس عظم العضد لا من المرفق أو قطع من فوق المرفق يجب غسل باقى عضده كالأول كان سليم الدين وان قطع من منكبه زد غسل محل القطع الماء كالمسح عليه ويجب غسل شعر البدن ظاهرا وباطنا وان كثف لندوة وغسل ظفر وان طال وغسل باطن خصي شقوق فم ما لم يكن له غور في اللحم والأوجب غسل ما ظهر منه فقط ويجزى هذا في سائر الاعضاء كما ينضيه كلام المجموع

(خطب ل) تظاهاوا باطنها والمعة رادى يجب غسل ظاهرها فقط وما عدا ذلك من أنصاف الشعر موافق لغيره في حكمه وحاصل ما ذكره من الشعور خمسة عشر وزك اثنين هما السباين (قوله من كفيه وذراعيه) بان اليد (قوله قضا) يحتمل ان المراد أم الوضوء فيكون ما بعده تفصيل له ويحتمل أن المراد أراد الوضوء فيكون قوله غسل طرف على اراد القدر وقوله فاسبغ الوضوء يحتمل ان المراد الوضوء الشرعى أى أغمره وأنى واجباته وسنته وحيث لا حاجة لقوله به عدم غسل يديه بالخ ويجاب بان المراد الوضوء غسل الوجه فقط ومعنى اسبغها اغماره والابن وان اجادته ومنه فليكن يحتاج قوله ثم غسل يديه بالخ أو راد بالوضوء المعنى الشرعى فيكون ما بعده من عطش لغيره على الكل (قوله لا يجب غسل ما ظهر منه) أى لا يجب ان يغسل ما يظهر منه مع

ومرر وهذا اذا كان طاهرا او نجسا وتعدرا خارجا والواجب اخراجه ومن هذا القليل الشوكه وحاصل احوالها ثلاثة الاول ان تكون مستمرة لم يظهر منها شيء فلهذا لا تجب ازالة رصع الوضوء والصلاة معها الثاني ان يكون راسها ظاهرا ولو قطع في محلها فمقتضاها غسل نجس ازالها ولا يصح الوضوء مع قائمها الثالث ما لو قطع رصع في محلها فمقتضاها غسل نجس ازالها وبصر الوضوء معها انما قالوا كذلك الصلاة على المتعمد من غير تقصير في حال الحيثية فيه تنظر (قوله زائدة) ويعرف الزائد من غيره بان ساراه في أصلي وماطر بعد الوضوء فلهذا (قوله) بخلاف ما يجب إذا لم يوجب غسله ٤٤ قيل مطلقا أي لا من جهة العلو ولا من جهة السفلى وقيل ما كان من جهة السفلى يجب

في باب صفة الغسل وغسل يدا زائدة ان ثبت غسل الفرض ولو من المرفق كاصبع زائدة وسلفه سواء جازت الاصلية أم لا وان ثبت بغير محل الفرض وجب غسل ما حاذى منها محله لوقوع اسم اليد عليه مع محاذاته لمحل الفرض بخلاف ما يجب إذا لم يثبت بان زائدة عن الاصلية بان كانتا أصليتين أو أحدهما زائدة ولم يتميز بوضوح فحس قصر وقصص أصابع وضعف بطش غسلها وجوباً سواء آخر جزمنا من المتكبر أو من غيره ليعتق أن بيان الفرض بخلاف نظيره في السرة يقطع أحدهما قط كإساق أن شاء الله تعالى في بابها لأن الوضوء مبنية على الاحتياط لا نه بقاءه والحال منته على الدلالة عقوبة تجري هذه الأحكام في الرجلين وإن ثبتت جلدة العضة منه لم يجب غسل شيء منها إلا الهاذي ولا غيره لأن اسم اليد لا يقع عليها مع خروجها من محل الفرض أو تغطيت جلدة الفراع منه وجب غسلها لأنها منه وإن ثبتت جلدة أحد هاتين الأخرين قطعت من أحد هاتين الأخرين القطع على ألا يخرج من ذلك من كان اعتباراً عما تسمى اليه بقوله لا بما منه قطعهما فيجب غسلها فيما إذا بلغ قطعهما من العضد إلى الفراع وماذا بلغ من الفراع إلى العضد لأنها صارت جزءاً من محل الفرض في الأول دون الثاني ولو انقضت بعد قطعهما من أحد هاتين الأخرين خرجت من محل الفرض منها دون غيره ثم إن تجاف عنه وجب غسل ما تحتها أيضاً لندوة ثوبان سقته كقضى غسل ظاهرها ولا يجب قطعهما فقهه ثم زالت عنه زامة غسل ما ظهر من تحتها لأن الاقتصاد على ظاهرها كان الضرورة وقذازات ولو تراءى فقطعت يده أو انقضت لم يجب غسل ما ظهر والحدث فيجب غسله كظاهره إذا لم يخرج من الوضوء لقطع يده مثلاً وجب عليه أن يحصل من يوضه ولو بأجرة مثل والنية من الأذن فإن تعدد عليه ذلك نيم وصلى وأعاد لندوة ذلك (و) الرابع من الفرض (مع بعض الرأس) بما يسمى مصداً لبعض بشرة رأسه أو بعض شعره ولو واحدة أو بعضها في حد الرأس بأن لا يخرج بالمد منه من جهة زرقه أو خروج به عنه منها لم يكف حتى لو كان متباعدة بحيث لو مد نزع من الرأس لم يكف المسح عليه قال تعالى واسمعوهم وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأطيعوا أئمة الدين والمسح عليه وسلم مع ناصيته وعلى عمامته أو كفى به مع البعض فماذا كررناه المفهوم من المسح هذا إطلاقه ولم يقل أحد وجوب خصوص الناصية وهي الشعر الذي بين الترقين ولا اكتفاءها بغير وجوب الاستيعاب وينع وجوب التقدير بالرأى أو كثر لا يحدوه والباء إذا دخل على متعدّد كالنسيب أو كثر لا يكون للبرص أو على غيره كافي قوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق تكون للاصطفاق فإن قيل لو غسل بشرة الوجه وترك الشعر أو عكسه لم يجزه فهلا كان هذا كذلك أوجب بأن كلامنا الشعر والبشرة يصدق عليه معنى الرأس عرفاً إذا راس اسم الرأس وعسل الرأس وجه ما تقع به الوجه فهو يقع على الشعر والبشرة ما فإن قيل هلا كفى بالمسح على النازل من حد الرأس كما كفى بذلك للتقصير في التمسك أوجب بأن المسح عليه غير ما صح على الرأس رأياً أمور

غسله دون ما كان من جهة العلو (قوله لم يجب غسل شيء) أي ما لم تلتصق بالفراع والواجب غسل الهاذي دون غيره (قوله وجب غسلها) أي جميعها أي ما لم تلتصق بالعضد والواجب غسل الهاذي دون غيره (قوله فيجب غسلها فإذا بلغ) أي سواء الهاذي وغيره أي ما لم تلتصق بالعضد والواجب غسل الهاذي دون غيره (قوله) دون ما بلغ من الفراع إلى العضد فلا يجب الغسل أي ما لم تلتصق بالفراع والواجب غسل الهاذي دون غيره فقهه بعد ذلك ولو انقضت الخ تشييد لجميع ما قبله كاجلعت وإن فرغوا الشارح في مسألة القطع (قوله زامة غسل ما ظهر) أي ما ينتقل إلى عضو آخر والا فلا يغسل في هذا الحدث أي ولم تكن التمسك والافضل في ذلك الحدث (قوله ولو بأجرة) وبغيره فإن تكون فاضلة عما في القطر ولا يعتبر فضلها عن الدين فكذلك الحشوي ضيف (قوله ومع بعض الرأس) أي عضدنا وعند الإمام مالك الجميع وعند أبي حنيفة أربع وعند الإمام أحمد قولان التصف والاستيعاب (قوله قال تعالى) دليل للمسن وقوله واسمعوهم

مقابله الجميع وقوله وروى الخ دليل ثان (قوله بناصره) ابناً زائدة وقوله على عمامته أي على كل على عمامته (قوله لم يقل أحد) غرضه بذلك استيفاء الاكتفاء بجمع أي جزء كان من الرأس وجه ذلك أنه لم يقل أحد وجوب خصوص الناصية فصد عن العمل بظاهر الحديث الإجماع (قوله والباء) بالتصديق على اسمان قبله أو بالرفع على كل من قبله لا كذا بالعضد (قوله على متعدّد) دخولها عليه ظاهره لأنما لها وأما نسخة متعدّد فدخل عليه بل هي بعده ويجوز بأن المراد أن في حينه أو بعده والفرق بين التبعض والالتحاق أن الأول لا يقيد التبعيض والثاني يقيد التبعيض (قوله فإن قيل) الواردة في قوله ولو بشرة أو شعر أوجب المني وقوله فإن قيل

وارد على قوله قال خرج لم يكف المسح عليه (قوله ويكفى) اشارة الى كيفية ثالثة في مسح الرأس وقوله ولو وضع الخ كيفية ثالثة وقوله ولو قطر الماء الخ كيفية رابعة وقوله لانه مسح وزيادة فيه مساحته لا تم اشد ان فكيف يشل أحدهما الا آخر كان الاول ان يشول لمصول المقصود من المسح (قوله لا يذوبان) بشرط ان يكون فيهما رطوبة والا فلا يكفى (قوله لمسح) الاول يكفى كما هو في بعض النسخ لانه لم يتقدم تحليل في الدين (قوله باجماع من يتداخ) رد على الشيعة القائلين وجوب مسح الجبين استندوا في ذلك لفضل الجليل على الرأس في الآية (قوله عند مفصل) وزن مسعوده والمراد هنا وزن من عرفت المسح الساتر ليس مرادنا (قوله لما روى النعمان الخ) لا يظهر كونه دليلا لكونه في كل رجل كميان فالظاهر انه دليل لقوله وهما الظلمان الثاثنان يكون القصد بذلك الرد على الرافضة الذين زعموا أن الكعب هو العظم الذي في ظهر قدم الرجل (قوله قال تعالى ٣٥ الخ) دليل على المتن (قوله لفظا في الاول)

أى لكونه منصوباً بالوجه أى ومعنى أيضاً من حيث الحكم وهو ان الفصل مسلط عليهم وقوله ومعنى في الثاني أى حكما وهو وجوب غسلهما المأخوذ من المصطفى وادواى ولان نظام من حيث انه منصوب عطف على الوجه وان كان مجروراً بالجار ولكن المدحوف عليه اعرابه لفظا واعطفوف الذى هو الارجل من منصوب بقصة مفدوة متضمن ناهو وهما اشتغال الجمل بركة الجواز وقوله بل هو على الجوارح المدحوف أى ولفظا جرحه على الجوار لا ينب من كونه مطروفا لفظا على الوجه (قوله لم يجعل الخ) من كلام الشارح وقوله يجعل أى مفهوم كلام الجواب وهو عدم وجوب الازالة ان وصل الى العجم فيقيد ذلك بما اذا كان في العجم غور وفى العبارة خلافة قوله لفعلى الله عليه وسلم دليل للتقريب وقوله وقوله دليل ثان وقوله ولا نهائى ذكر دليل ثالث وقوله لان الآية دليل رابع (قوله بقرينة) دليل لوجوب (قوله فلو استعان الخ)

في التصريح انما هو شعر الرأس وهو صادق بالنزول وكفى غسل بعض الرأس لانه مسح وز يادو وضع اليد عليه بلا مدحصول المقصود من وصول الماء اليه ولو قطر الماء على رأسه أو تعرض للمطر وانما يوا المسح به أجزاء المسح ويحزى مسحه بعد ونيل لا يذوبان لما ذكره خلق رأسه بعد مسحه لم يعد المسح كالمسح بقطر اليد (و) الخامس من الفروض (غسل) جميع (الرجلين) باجماع من يعتد باجماعه (مع الكميين) من كل رجل أو قدمها ان قلنا كالمري في المرقبين وهما الظلمان الثاثنان من الجانبين عند مفصل الساق والقدم في كل رجل كميان لما روى النعمان بن بشير انه صلى الله عليه وسلم قال أقبروا صغوفكم فرأيت الرجل منال يمسح منكبه بمسك صاحبه وكعبه بكمه وواه الجارى قال تعالى وأرجلكم الى الكعبين فرئى في السبع بالترتيب وبالمرحوف على الوجه لفظا في الاول ومعنى في الثاني على الجوار ودل على دخول الكعبين في الغسل لما دل على دخول المرقبين فيه وقدم (تبيينه) ما لفظه أصحابها من ان غسل الرجلين فرض محمول كقَالَ الرافضى على غير لاس الخ أوعلى ان الاصل الفصل والمسح بدل عنه ويجب ازالة ما في شقوق الرجلين من عرق كنع وحناء قال الجوزي ان لم يجعل الى العجم ويحمل على ما اذا كان في العجم غور أخذنا من العجم من المجهوع ولا أثر من ذائب ولو شحنا هو يجب ازالة ما في شقوق الرجلين من عرق كنع وحناء وقطع بعض القدم ويجب غسل الباقي وان قطع فوق الكعب فلا فرض عليه ويسن غسل الباقي كالمري في اليدين (و) السادس من الفروض (التقريب على) حكم (مأذركناه) من البسادة بفعل الوجه مقر وبالنسبة ثم اليدين ثم مسح الرأس ثم غسل الرجلين لفعلى الله عليه وسلم البين للوضوء المأمور به ورواه مسلم وغيره وقوله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع اجزأها بد الله به واه الثاني باسناد صحيح والعبارة بصوم لفظا لا ينضم السبب ولا نهائى ذكر مجموعا من مقولات وتقرىق المتجاسين لا تركبه العرب الالفاظ وهى عنا وجوب التقريب لا بد بقرينة الامر في الخبر ولان التقريب في كل موضع الواجب فلو استعان بوجه غسلوا أعضاءه دفعة واحدة وفى محل فصل وجهه فقط ولو اغتسل محدث حدثا أصغر بنية رفع الحدث أو نحو هو لم يستند أو بنية رفع الجنابة فاطلح وان لم يمكث قدور التقريب لانه يكفى رضى أعلى الحدتين فلا يصغر أولى وقد روى التقريب في كل موضع لفظا لطفة ولو أحدث وأجنب أجزاء الفصل عنهم حاله راج الا صغروا ان يشترطوا الكبر فلو اغتسل الا رجله والا يديه ملامت أحدث ثم

تقرى مع كل المفهوم واستعان ليس قيدا بل لوقعا معه ذلك من غير طلب منه وفى ذلك قال (قوله ولو اغتسل الخ) بمنزلة الاستئمان التقريب حاصله أو مع مسائل (قوله ولو اغتسل) الاول ولو انفس أو يزيد ويحمل بالاخص لانه لا مقصود واما كان الماء كثيرا أم قابلا خلافا لان المقرئ القليل فاه يقول لا يحصل له الا غسل الوجه فقط (قوله وان لم يمكث الخ) غاية لرد على الضعيف القائل باسقاط ان يمكث قدور التقريب والماصل انها أقوال ثلاثة الاول ما فى الشارح وهو المتعدد الثاني ان يمكث قدور التقريب مع والا فلا الثالث لا يصح مطلقا وقوله وان لم يمكث قدور التقريب أى المسح والا فهاذا ترتيب تقديري (قوله ولو أحدث وأجنب) هذه المسئلة ثابتة لان الفصل لما كفى عن الحدتين صار الوضوء لا ترتيب فيه حيث شئت في الوضوء والمذكور لا فرق بين الفصل بالمسح أو بالانقياس بخلاف

ما قبلها (قوله فَرَضَ) كان الأولى غسل باي الأعضاء الثلاثة ثم غسل الرجلين وتوسطه وتأخيرها عن قدميه أو وسطه فخلق حسنة
 انه وضوئاه من الترتيب المتقدم فخلق حدث الرجلين على وجهه في التقديم أو على ما بعد في التوسط أو ما في آخره فالترتيب موجود (قوله
 وهو انكار صحيح) يشوبه انكاره بكون غرضه توقيه الاضرار على ان القاص يتعمد ان غرضه توقيه كلام ابن القاص وتضعيف
 هراغص الاحتساب ويحتمل ان غرضه توقيه الاضرار وانما غرضه ما غرضه في القاص صحيح واعتراضكم عليه
 لقوله فَوَضَعُوا يَدَيْكُمْ عَلَى رُءُوسِكُمْ وَقَالَ لَكُمُ اللَّهُ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ (قوله طاهر وما بعد) ما لم يندكروا ما لئلا يقتص
 مطلقا ان اخطأ الزم قدره وكن قليل ولا فلاضر (قوله جمع حق) وقيل اجمع وقوله لم يقتصروا لم يقتصروا والافعال متعاصرة
 وان المراد لم يقتصروا أي حصروا اجتماعا ٣٦ بل بالنسبة لما ذكرهنا (قوله أول الضوء) ربي أول العوالب فالخالس ان أول سنته

غسلها من الجنابة تؤمراً ولم يجب إعادة غسلها لارتفاع حدثها بغسلها من الجنابة وهذا وضوح من غسل الرجلين أو اليدين رهما كمشورتان بلا حيلة قال ابن القيم وعن الثوري وعطية الأصمعي أنه إذا غسل رجله بل وضوءه لم يجب غسل الرجلين واليدين قال في المجموع وهو أنكار صحيح ولو غسل يديه الأعضاء الوضوء ثم أحدث لم يجب ترتيبه ولو شئت في ظاهره عضو بل فراغ طهره أو غسل يديه وما بعده أو بعد الفراغ أو زجره ولمافرغ من فروض الوضوء عن نفسه فقال (ومنه عشرة أشياء) بالماء غير مصروف جمع الثمن والمصنف لم يحصر السنن فيأخذ كره وسدّد كره زيادة عن ذلك الأولى (التسمية) أول الوضوء نظير النسيان أو إسناد حديثه من أنس قال طلب بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وضوءاً فلم يجد وماذا فقال صلى الله عليه وسلم هل مع أحدكم نكير ما فأنى عما فوضع يده في الأمان الذي فيه الماء ثم قال تؤمراً باسم الله أي تأملين ذلك قرباً من الماء وهو من بين أصابعه حتى يؤمراً سبعين رجلاً ونظير تؤمراً باسم الله رواه النسائي وإن خزعوه وانما لم يجب لآلة الوضوء الميمنة لوجابته وأما خبر الأولين لم اسم الله فمضى وأقربها باسم الله وكلها كمالها ثم الحمد لله على الإسلام ونعمته والحمد لله الذي جعل الماء طهوراً ورواد الفرائض بهادر بل أوردت من هزات الشياطين وأوردت بلوب وأنس التسمية لكل أمر ذي بال أي حال عتبه به عبادة وغيرها كقتل ونجم ورجوع وجماع وثلاثة قول من أثناء سورة الصلاة وح ذكره ونكره لهم أو مكروه والمراد بأول الوضوء أول غسل الكفين فينوي الوضوء بمجيء الله تعالى عنده بأن يفرق النية بالتسمية عليه عند أول غسلها ثم يتلفظ بالنية ثم يكمل غسلها لآن التلفظ بالنية والتسمية سنة ولا يمكن أن يتلفظ بما في زمن واحد فأتى تركها هو أو جهداً أو في أول طعام كذا: أتى بما في ثلثه فيقول باسم الله أو أخره نظيره إذا قال أحدكم فليذكر اسم الله تعالى عليه فإن نسي أن يذكر اسم الله تعالى في أوله فليقل باسم الله أو له أو أخره رواه الترمذي وقال حسن صحيح ويقاس بالأول الوضوء بالتبقيات السدود لا يسن أن يأتي بها بعد فراغ الوضوء لقضائه كما صرح به في المجموع بخلافه من الأكل طهارة يأتي بها إيقاظ الشيطان أو كلفه أو ينفي أن يكون الشرب لآلة لا (في الثانية) غسل الكفين إلى كونه قبل المصنوع وأن يقف طهرها أو وضوءاً من شورى بل لا بداع ورواد الشيطان فأن شئت في طهرها غسلها (فصل أمثالها)

الصلية الخارجة المتقدمة السوا
بناء على أن عمله قبل غسل الكفين
وأما غسل الكفين فسنة فعلية
دالة وأما استقبال القبلة وقت
الذكر آخر الوضوء فهو سنة فعلية
متأخرة خارجة وأول سننه القولية
التسمية ولسنه قولية خارجة
متأخرة وهي الذكر وهو كعبية
التسمية كما أتى في المارح أن ينوي
قلبه وسمى بلسانه مقارنا للنية
القلبية ويحصل ذلك مقارنا بالأول
غسل الكفين ثم تخلف بالنية بعد
التسمية تأكيداً (قوله قال طلب
الخ) ولم يضره الخاء التيميم لأنه لم يزل
حكمه ذاك (قوله نحو سبعين)
ليس قيداً بل أكثر والوضوء ليس
قيداً بل شرط ورواهاهم ورواهاهم
(قوله ولومن آتاه سورة) أي
لغير المصلي أما ذكره من آتاه
سورة فلا يسهل ولا يشترط لأنه
سهل للماضحة وهي وما بعدها قراءة
واحدة وأما ذكره المصلي من أول
سورة فليس جهلاً ولا يتوهمه وأما
القارئ غير المصلي فإن كان في ابتداء

أفراهة تعوقه بعمل سواء كان من أول سورة أم من اثنا عشر أمّا إذا كان في أثناء القراءة فلم ينقطع قرائته فلا ينعزل ولا يسلم (الأنه إذا انقطعت قرائته تعوقه بعمل (قوة فنيوى) أى قبله ورقعه بأن يقرن التمهيد أى القلبية وقوله لان التلقين لتلخيص لنا وبلى المتقدم وهو انه بنوى قبله وبسمى لسانه كان سالطاً ولانما احتج بالذلك لان الخ (قوة فى اثنا عشر) أى المذكور ورقعه بسم الله والاولى كانها (قوة وبطل كفيه الخ) فيفسد ثلاثة أصل القبول كونه قبل ادخالها بالانام كونه ثلاثاً (قوله فان شك الخ) أثار به الى أن يقول المني قبل ادخالها بالانام. فبقيت مسألة الشك ومنها تبين النجاسة وأما عند تبين الطهارة فصلهما سنة ولا يتقدم بكونه قبل ادخالها بالانام وقوله أو مانع من غير ذلك فاعلم ان فيه انه لا مانعاً فصلهما عن الوضوء ثلاثاً وحاصل المسئلة ان الشخص اذا تبين الطهارة فلا يكرهه خمس مرة في يد الماء قبله - سواء أراد الوضوء بالانام أو ثلاثاً أو بيقين النجاسة فكرهه في الاول الغمس وبجرحه في الثاني قبل غسلها ثلاثاً ثم ان لم يرد الوضوء وغسلها ثلاثاً خارج الانام خاص من كراهة الغمس ولا يفي به ذلك وأما إذا كان مراده الوضوء فغسلها خمس مرات في الاول غسلها ثلاثاً لانها من الوضوء وغسلها ثلاثاً لانها من الغمر ووج من كراهة

التمس فيطران غسلهما ثلاثا بخمس سنة الوضوء خارج الإناء حصل الامران أي وقت غت كراهة التمس وحصل سنة الوضوء وان قصد ان ذلك التمس وجع من كراهة التمس خاص منه وفي عليه سنة الوضوء يغسلهما ثلاثا خارج الإناء وفي الامران قصد أنه غسلهما فالامر ظاهر وهو انه حصل سنة الوضوء ومخرج من كراهة التمس (قوله ٣ بعد التخصيص) فكله قال لمن تردد في نجاسة يده بركه الغسل سواء كان بنوم أو غيره (قوله وهذه التفصلات الثلاث هي المتدبرة أول الوضوء) أي ان أيها بقصد الوضوء أو بقصد الوضوء وقصد التمس وجع من كراهة التمس (قوله الإغسلهما الخ) أي في غير المغلظة وسبعا مع التمس بغيرها وبذلك ان لم يكن يريد الوضوء فلا شيء عليه في غير السبعة وان أراد الوضوء رأت في هذه السبعة من سنة الوضوء كان ٤٧ عليه فسلتان خارج الإناء وأرد أخيه لان

الاناء الذي فيه ما تظلم أو ما تزعج وان أكثر (ثلاثا) فان أدخلهما قبل ان يغسلهما كره لقوله صلى الله عليه وسلم اذا استنظف أحدكم من فوه فلا يغسل يده في الاناء حتى يغسلها ثلاثا فانها لا يدرى أين يأتى به متفق عليه الافظا فلا فاضل قط أشار بما عمل به فيه الى احتمال نجاسة اليد في النوم كان تقع على محل الاستنجاء بطريق لا نهم كانوا يستنبطون به فيحصل لهم السرد وعلى هذا جعل الحديث لا على مطلق النوم كاذكره الزوروى في شرح مسلم واذا كان هذا هو المراد في لم يفر واحتمل في نجاسة يده كان في معنى التام وهذه التفصلات الثلاث هي المتدبرة أول الوضوء ولكن نذب تقديمه عندنا لثقل على غرضه ولا تقول ان كراهة الإغسلهما ثلاثا لان الشارع اذا غلب حكمه على غيره جاز منعه من غير ما يفتى في فقهنا من ان ينعى زوال النكراهة أو احدة لتيق الظهور كما لا كراهة اذا نطق ظهرا عندنا من هنا في خدمته الاذرعان يحمل هدم الكراهة عند نطق ظهرا اذا كان مستندا اليقين بغسلهما ثلاثا فلو غسلهما فافاضى من نجاسة متبقية أو مشكوكة في أمرين كره غسلهما قبل اكمل الثلاثة ومثل المانع فيها ذكر كل ما كرر لم يطالب كل باب فان لم يدر عليه الصب كبر الا بالويل يصعد ما عرف به من استعانة غيره أو أخذ بطرف ثوب تطيف أو غيره أو هو ذلك اما اذا نطق بنجاسة ما فانه يحرم عليه ادخالهما في الاصيل غسلهما للمانع ذلك من التخصيص بالنجاسة وخرج الماء القليل الكثير فلا يكرهه كقوله الزوروى في حقه (و) الثالثة (المضمضة) وهي جعل الماء في القوم لو من غير ادارة فيه وجع منه (و) الرابعة (الاستنشاق) بعد المضمضة وهو جعل الماء في الانف او لم يصل الى الخيشوم ذلك ثلاثا لتابع رواه الشيخان واما غيرهما فمضرا استنشاقا وضعيفا (نتية) تقديم غسل اليدين على المضمضة وهي على الاستنشاق مستحق لا مستحب عكس تقديم المني على البسري وقرئ في الباقي أن الدين مثلا عنوان متفقان اعماله صورة بخلاف الفم والاذن فوجب الترتيب بينهما كالرد والوجه فالواقي بالاستنشاق مع المضمضة حيث دون وان قدمه عليها مضمضة كلام المجموع ان المني مخرج من الفم ووجه لو قدم المضمضة والاستنشاق على غسل المكف بالماء بحسب المكف على الاصح قال الاستوى وسواه بطريق ماني المجموع لم يحسب المضمضة والاستنشاق على الاصح انتهى والمقدم على الوضوء لقوله في باب الصلاة الثالث عشر ترتيب الاوكاف خرج الدين فحسب منها ما وقع أو لا فكله ترك غير مقلا يستدعيه بذلك كما لو تروى في أي خطه الافتتاح ومن فوات غسل الكفين والمضمضة والاستنشاق أو لا معرفة أو صاف الماء بهي الوضوء والظهور والرائحة هل تغيرت أو لا ومن أخذ الماء باليد اليمنى وبمن ان يبالغ في ما غلبه من الله عليه وسلم في رواية مجمع ابن القطا استنادها اذا

السبعة بغير واحدة وان لم يصد أنها عن الوضوء كان عليه ثلاث لسنة الوضوء خارج الإناء وأخذه وأما النجاسة المتبقية اذا رشحها ثلاثا فإن لم يرد الوضوء فسلاتين عليه لظهور الحمل ولا يكره له التمس وان أراد الوضوء كان عليه بعد ذلك ثلاث لسنة الوضوء وهذا اذا وشها أو ما اذا غسلها بغيره فيه التفصيل المتقدم بين القصد وعدمه (قوله فانه يحرم عليه ادخالهما) وهذا التفصيل في الملوك والمباح وأما ما في الصغير فيصير مطلقا فلا أكسيرا وكذا المسبل أو ما القليل فلتنسه وأما الكثير فلا يضره (قوله والثالثة المضمضة والرابعة الاستنشاق) هذه طريقة الشارع وجه سهل التقليل فيما يأتي واحدا وعكس ابن خاتم والقرض من ذلك موازنة التفصيل لقوله سابقا عشرة فأما في التفصيل أحد عشر نصيب واحدة من الطرفين (قوله ان كان المراد المؤخر بحسب المؤخر في الزينة بحسب يكون كلام المجموع معقدا وكلام الاثنى معدودا وكلام الوضوء

ضعفان كان المراد ان المؤخر باليد بحسب يكون كلام المجموع والاستوى ضعه فالوا كلام الوضوء فهو معقد (قوله الجمع) وقاله الوصل ضابطه ان يكون ما هو واحد أو ما يفرقة أو ثلاث والفصل ضابطه ان يكون لكل ما هو ست خرفات أو يفرقتين كما يأتي والوصل أفضل من الفصل وكون الوصل ثلاث أفضل منه بفرقة والفصل خرفتين أفضل منه بستر (قوله والسنة) أي الكفاية والافاضل السنة يحصل بذلك وبغيره (قوله فان الخ) وارد على قوله فان ودعاهما بحسب (قوله نتية) حامل على المسئلة أقوال ثلاثة الاول التفصيل وهو ماني الشارع والثاني يحصل الثواب أي ثواب القرض في الكل بطلها سواء أمكن الجزاء أم لا والثالث شاذ على البعض ثواب القرض ويتأهل على الباقي ثواب السنة مطعها أي أمكن الجزاء أم لا (قوله بعد التخصيص) ليس في نسخ الشرح التي يأتينا

فوثبات فأبلغ في المضمضة والاستنشاق ما لم تكن ما شاعوا بالمبالغة في المضمضة أن يبلغ الماء إلى
 أقصى الحنك ولو جهى الاستنساخ الثلاث وبسن إدارة الماء في الفم ويحجمه وأمر أو أصبح يده
 اليسرى على ذلك وفي الاستنشاق أن يبعد الماء بالنفس إلى الخيشوم وبسن الاستنساخ والأمر به
 في غير الحصىين وهو أن يخرج هذا الاستنشاق ما في أنفه من ماء أو ذي ينحصر يده اليسرى وإذا
 بالغ في الاستنشاق فلا يستعفى فيصير سهو الاستنشاق أنه في المجموع أما الصائم فلا تسن له
 المبالغة بل تكره طواف الإفطار وكافي المجموع • فإن قيل لم يحرم ذلك كقائلا أو يحرم القبلة
 إذا خشي الأتزال مع أن العلة في كل منهما خوف الفساد • أجيب بأن القبلة لا تغير مطلوب بل
 داعية لمباضاد الصوم من الأتزال بخلاف المبالغة فيه فمذكروا به هنا كونه الطين الحلق ويح
 الماء هناك لا يمكنه رد المني إذا خرج لانه ما دافق وبأنه ربما كان في القبلة إفساد لعبادة
 اثنين والأظهر ففضل بل أجمع بين المضمضة والاستنشاق على الفصل بينهما فصحة الأحاديث
 الصريحة في ذلك ولم يثبت في الفصل شيء كقوله النور وفي مجموعهم وكذا أجمع ثلاث غرف
 ينضمض من كل ثم يستنشق مرة أفضل من أجمع ثلثه ينضمض منها ثلاثا ثم يستنشق منها
 ثلاثا وينضمض منها ثم يستنشق مرة ثم كذلك ثانية وثالثة للأخبار الصريحة في ذلك وفي الفصل
 كفيقتان أفضلهما ينضمض بثلاثة ثم يستنشق أخرى ثلاثا والثانية أن ينضمض بثلاث
 غرفان ثم يستنشق ثلاث غرفات وهذه الكيفيات وأضعفها وألست تنأى واحدة من
 هذه الكيفيات لما علم أن الخلاف في الأفضل منها (قائدة) في الفرقة لثقت الفتح والفتح وان
 جعلت على لغة الفتح تعين فتح الرءوان جعلت على لغة الضم جازا سكان الرءومها وفتحها فتخص في
 غرفات أربع لغات (و الخامسة) (مع جميع الرأس) لأننا جردناه الشيطان ونحوه من خلاف
 من أوجهه والسنة في كفيته أن يضم يده على مقدم رأسه ويطبق سبابة بالآخرى وإيمانه
 على صدره ثم يذهب بها إلى قفاه ثم يرد بها إلى المكان الذي ذهب منه أنه كان له شعر ينقلب
 ويحدث بكون الذهاب والإدوية واحدة لعدم قيام المصصة بالذهاب فان لم ينقلب شعره لصغره
 أو قصره أو عذمه لم يرد له لم الفائدة فان رد بها لم تحسب ثانية لأن الماء صار مستعلا فان قيل
 هذا مشترك بين الفم في ما قبلنا أو يرفع الحدث ثم أحدث وهو متغمس ثم يرفع الحدث في
 حال انغماسه فان حدثه يرفع ثانية • أجيب بأن ماء المسح نافع فليس له قوة كقوة هذا ولذلك
 لو أماد ما غسل الأجزاء مثلا ثانية لم يحسب غسله أخرى لأنه تائه بالنسبة إلى ماء الانغماس
 (تنبيه) إذا مسح كل رأسه هل يقع كله فرضا أو ما يقع عليه الاسم والباقي سنة وجهان كظهوره من
 ظهوره إلى الركوع والسجود والقيام وإخراج البحر من خمس في الزكاة واختلف كلام الشيخين
 في كنههما في الترجيح في ذلك ورجح صاحب الغياب أن ما يقع عليه الاسم في الرأس فرض والباقي
 تطوع ومثله في ذلك ما لا يمكن فيه الجزئ كالركوع بخلاف ما لا يمكن كعبزالز كقوله وتفضل حسن
 فان كان على رأسه شعر حمائم تكما وقلسوة ولم يرد على ذلك كل بالمسح عليها وإن لبسها على
 حدث لم يمسح الفصل الله عليه وسلم قرضا فمصح تصانينه وعلى عمامته وسواء نصبت أم لا
 ويفهم من قوله لم كسل أنه لا يكفي الاقتصاد على العمامة ونحوها وهو كذلك (و السادسة
 (مع) جميع) (أذنيه ظاهرهما وباطنهما بما وجد) لأنه صلى الله عليه وسلم مسح في وضوئه
 برأسه وأذنيه ظاهرهما وباطنهما وادخل أصابعه في صمغ أذنيه وأخذ نصمغها أعضاء
 جديدا وكيفية المسح أن يدخل مسجته في صمغيه ويدبرهما في المباطن وغيرهما

(قوله ومسح أذنيه) كان الأول
 الاتيان بالقائمة على الترتيب
 بين مسح الرأس والأذنين لأنه
 مستحق بمعنى أنه إذا قدم مسح
 الأذنين على مسح جميع الرأس
 لم يكن بعد مسح جزء من الرأس
 حسب مسح الأذنين وفات مسح
 الرأس (قوله وبأخذ الخ) من
 كلام الشارح وهذا بالنسبة
 لكل وأما أصل السنة فيكشف
 حال الأذنين

(قوله ثم يلمس الخ) ليس هذا من
 تيمم كفيته المصغر بل هو إشارة
 لسته تانية وكفيته تانية لحفظ
 يظهر ان في الوضوء اثنتي عشرة مرة
 والحاصل ان مسح الاذنين فيه
 كفيتان ثلاث الاولى كفيته
 الافراد بان مسحهما طين الاذنين
 وظهرهما ثانيا ثم ياتي بما جدد
 لهما من ماء ويغسلهما ثلاثا تانية
 كفيته الجمع وفيها كفيتان الاولى
 كفيته اتسروا زرع بان يوزع
 سابعه على الصمغ ومعاطف
 الاذن بان يقل الصمغ بالانملة
 والماء طين الباقي والثالثة من غير
 توزيع بان يغسل الاذن بتماهما
 بالسابع فيانظر لكفيته الافراد
 تزيد الفسولات الثلاث التي في
 الصمغ على الاثني عشرة فتكون
 الجملة خمس عشرة مرة (قوله
 البنية) اي سواء كانت في حد
 الوجه او خارجة عنه كانت من
 وجه او كانت خارجة عن حده من
 امر او من شئ او امر او لم يبلغ او ان
 طوع الصغيرة فقولوا لم شمر من
 طعن العام على الخناس (قوله
 كالخفيف) اي مطلقا سواء كان
 من رجل ام من امرأة ام من شئ
 من سائر شعور او وجه وقوله
 والكثيف الذي في حد الوجه اي
 سواء كان ذلك الكثيف من رجل
 ام من امرأة ام من شئ من سائر
 شعور او وجه غير طينة الى رجل
 وعارضه الكثيفين (قوله قال
 الاسنوي ولم يتعرض الخ) ممنوع
 بل جليلات الفقهاء كلها مصرحة
 بمن تلبسه (قوله والاخذ
 والاعط) اي بما هو من الامور
 الشريفة العظيمة (قوله ثلاثا
 ثلاثا) حال من الطهارة

على ظاهر ادبته ثم يلمس كفيته وهما باصبعين بالاذنين استسقاء او الصمغ بكم الصاد
 وبقال بالبين هو غرق الاذن تأخير صمغ الاذنين عن الرأس مستحق كما هو الاصح في
 الرخصة ولو أخذ بأصابعه ما رآه فليصمعه بما يضعها موضع الاذنين كفى لاتمامه جدد
 (قائده) وروى الدارقطني وغيره عن عائشة رضي الله تعالى عنها أنها قالت قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ان الله تعالى اعطاني خيرا خياله الكور في الجنة لا يدخل احد اصبعي في اذنيه
 الا مع خمر ذلك الشعر قالت يا رسول الله وكيف ذلك قال ادخل اصبعي في اذنيك وسلي
 فالتى تبعه فيهما من خمر الكور وهذا الشعر ينشعب منه أنها والجنة وهو مختصر فينا
 صلى الله عليه وسلم نال الله تعالى من فضله وكرمه ان عين علينا وعلى عبيدنا بالشرب منه فان
 من شرب منه شربة لا يطأ بها ارضا (ر) السابعة (تخليل الكنية) وكل شعر بقي غسل
 ظاهره بالاصابع من اسفله لما روى الترمذي رحمه الله صلى الله عليه وسلم كان يخلل طينه
 الكريمة وما روى ابو داود انه صلى الله عليه وسلم كان اذا قضا أخذ كفنا من ماء فادخله تحت
 خنكته فخلل به طينه وقال هكذا امرني اياما يحب غسله من ذلك كالخفيف والكثيف
 الذي في حد الوجه من طينة غير الرجل وعارضه فيصبا به الماء الى ظاهره باطنه ومنايته
 بتخليل ارجيه (تنبيه) ظاهر كلام المصنف في سن التخليل انه لا فرق بين الحرم وغيره وهو
 المقدس كالمقدس والركن في خادمه خلاف الابن المقر في وضو نعال المتولى لكن الحرم يخلل
 برفق ثلاثا لئلا يقط منه شعر كما روى في تخليل شعر الميت (ر) من السابعة (تخليل اصابع الرجلين
 والبدن) ايضا لغيره من صبرة اصبع الوضوء وخلل بين الاصابع وراه الترمذي وغيره
 ومحموده والتخليل في اصابع البدن بالثني عشر ما في اصابع الرجلين يسد اجفانه الى رجل
 اليمنى ويحتمل مختصر الى رجل اليسرى ويخلل مختصر يده اليسرى او اليمنى كل وجه في المجموع من
 أسفل الرجلين واهمال الماء الى ما بين الاصابع واجب بتخليل ارجيه اذا كانت ملتصقة لا يسهل
 الماء الى الاضطرار ولو كان كانت ملتصقة لم يجز فتهال الا شوى ولم يتعرض النووي ولا
 غيره الى التليث التخليل وقدرى البيهقي راسدا جدد كفاه في شرح المهذب عن عثمان رضي
 الله تعالى عنه انه قضا غفل بين اصابعه ثلثا ثلاثا وقال رأيت رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قبل كذا قلت ومقتضى هذا استحباب التليث التخليل انتهى وهذا ظاهر (و) الثامنة
 (تقديم غسل البدن) غسل (اليسرى) من كل عضو من لاسن غسلها معا كالبدن
 والرجلين معا اذا قضا ثم ياتى بها من كل واحد واحد وانما خزعة وجبان في مسحها ولاه صلى الله
 عليه وسلم كان يحب التباين في شأنه كل شيء مما هو للتركيم كالغسل والاسن والاكحال
 والتقليم وقص الشارب وتشم الابواب وحلق الاراس والسواك ودخول المسجد وتخليل اصعدة
 ومقارعة الخلاء والا على والشرب والمصافحة واستلام الحجر الاسود والركن اليماني والاخذ
 والاعطاء والتباين في شدة كدخول الحلال والاستبراء والامتناع وخلع لباس وازالة القدر
 وكرهه كما ما بين غسلها معا كالجلدين والكفين والاذنين ولا يسن تقديم اليمنى فيهما ثم
 من بعدة لا يجز معها ذلك كات فقلت احدي يديه فيمن به تقديم اليمنى (و) التاسعة (الطهارة
 ثلاثا ثلاثا) ويستوى في ذلك المشغول والممسوح والتخليل المبرح والمسلوب الا بتابع وراه
 مسلم وغيره وانما يجب التليث لانه صلى الله عليه وسلم قضا مرة مرة وقضا من مرتين
 (نبيه) سكت المصنف عن تليث القول كالسمية والشهادة خال الوضوء مع ان ذلك سنة فقد

وروى التلث في القول في التشهد أحدوا بن ماجة وصرح به الروايات وظاهران غير التشهد
 محقق معناه القلبية منه وسبب أن شاء الله تعالى أنه بكرة تلتبث مع الخلف قال الزركشي
 والظاهر الحاق الجسدية والعمامة إذا كل بالمسح عليه بما الخلف وتكره الزيادة على التلث
 والنقص عنها إلا عند كسائي لأنه صلى الله عليه وسلم تواتراً ثلاثاً لما تم قال هكذا الموضوع فمن
 زاد على هذا أو نقص فقد أساء وظلم ورواه أبو داود وغيره وقال في المجموع أنه صحيح قال النووي
 فخلاص الأصحاب وغيرهم فمن زاد على التلثة أو نقص عنها فقد أساء وظلم في كل من الزيادة
 والنقص فإن قيل كيف يكون أساءة وظلماً وقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم تواتراً مرة
 ومرتين مرتين هـ أجب بأن ذلك كان لبيان الجواز فكان في ذلك الحلال أفضل لأن البيان في
 حقه صلى الله عليه وسلم واجب قال ابن دقيق العيد وجعل التكرار في الزيادة إذا أتى بها على
 قصدية أو شوقاً وأطلق قولاً زاد عليها بنية التبرع أو مع قطع بنية الوضوء عنها بكرة وقال الزركشي
 ينبغي أن يكون موضع الخلاف ما إذا تواتراً بما مباح أو مملوك فإن تواتراً بما موقوف على
 من يظهر به أو تواتراً منه كالمداوس والبرط حرمت الزيادة بلا خلاف لأنها غير مأذون
 فيها انتهى «تبيينه» قد طلب ترك التلث كان ضايفاً الوقت بحيث لو اشتغل بغيره خرج الوقت
 فاهصرم عليه التلث أو قل الماء بحيث لا يكفيه إلا الغرض قصر الزيادة لأنها نحو جهه إلى
 التيمم مع القدرة على الماء كذا كره البغوي في فتاويه ويرى عليه النووي في القصة أو احتياج
 إلى الإفاضل عنه لعطش بأن كان معه من الماء ما يكفيه للشرب أو تواتراً مرة مرة ولو تلت لم
 يفضل للشرب يفتي فاهصرم عليه التلث كإفائه الجلي في الأجزاء وادراك الجماعة أفضل من
 تلت الوضوء وسائر آداب ولا يجوز أن يمدد قبل إتمام العضو نعم لم يصح بعض رآه ثلاثاً حصل
 التلث لأن قولهم من سنن الوضوء ثبت الممسوح شامل لذلك وأما تقدم فعه في عضو
 يجب استحبابه بالبطء وبر ولا جد فقام الوضوء فلو تواتراً مرة ثم تواتراً ثانياً ثالثاً كذلك لم
 يحصل التلث كاجزم به ابن المقرئ في وضوءه وفي فروق الجوزي بما يقتضيه وإن أفهم كلام
 الإمام خلافة فإن قيل قد مر في المضمة والاستسقاء أن التلث يحصل ذلك أجب بأن الغم
 والاضطراب كضوءاً حدثاً فذلك فيهما كإبدان بخلاف الوجه واليد مثلاً تلبثا ههنا فينبغي أن
 يخرج من أحدهما ثم ينتقل إلى الآخر يأخذ الشاك باليمين في المغموض ويغسل يمينه
 المنسوب ليدان الأصل عدمه زاد كالوثلث في عدد الدركات فإذا شغل غسل ثلاثاً أو مرتين
 أخذ الألف وغسل أخرى (و) العاشر (الموالاة) بين الأعضاء في التطهر بحيث لا يوجب الأول
 قبيل الثوروع في الثاني مع اعتدال الهواء مزاج الشخص نفسه والزمان والمكان وقد روي
 المسيوح مفسولاً هذا في غير وضوءه صاحب الضرورة كإفادته مالم يضر في الوقت والاعتق
 والاعتبار والقلة الأخيرة ولا يحتاج التفريق الكثيرة في تجديدية عند دعوهم لأن حكمها
 بان وقدر زماناً المنه في بعض سنن الوضوء فيما ذكره قلند كرشياً ما تركه من السن ترك
 الاستعانة بالصعب عليه لغير عذر لانه لا كرم من فعله صلى الله عليه وسلم ولا نهاؤه من التتم
 والتكبر وذلك لا يلبس بالمعبد والاجر على قدر التعب وهي خلاف الأولى أما إذا كان ذلك
 بعد تركه وضوءه فلا يكون خلاف الأولى دفعاً للمشقة بل قد يجب الاستعانة إذا لم يكن
 المشقة الإجماع ولو بديل أجرة غسل والمراد بترك الاستعانة الاستقلال بالأفعال لا طلب الأمانة
 بخطئ أو أماناً غيره وهو ساكت كان الحكم كذلك ومنها ترك ففض الماء لانه كالتبرع من

قوله يحصل بذلك أي بالنقل
 قد قام الوضوء وقد روي
 أي بنظر ذلك فكونه يغسل الغم
 مرة وينقل عنه إلى الألف ثم
 يعود كذلك ثانية وثالثة يظهر من
 تواتراً مرة قوله ترك الاستعانة
 في الصعب الأولى عدم التقيد
 بالصعب ليشمل أقسام الاستعانة
 الثلاثة تركها كلها أساءة وأما
 حكم الاستعانة لو فعلها بالاستعانة
 في الصعب من غير عذر خلاف
 الأولى وأما الاستعانة في غسل
 الأعضاء فمكروه وأما في أحضار
 الماء فلا بأس بها (قوله كالتبرع)
 بالهوس على وزن التعلل لأن فعله
 تبرأ منه وقد طلب الهمز بقاء
 والاضمة كقوله يقال تبرع على
 وقت نسري

(قوله وهو مستقبل) سنة وقوله اعادة سنة ثانية والى السما سنة كالثانية وقوله أشهد لعقول القول (قوله من التوابين الخ) وقول ذلك وان يكن عليه ذنب (قوله زاد البترمذى) فى بعض النسخ زاده بالهاء روى ٤١ ظاهره والتعريف راجع لقوله اللهم اجعلني الخ وأد نسخة حذف الهاء فقولهم أن

مفعول زاد ما بعده هو قوله سبحانه مع انما ليس من كلام السمرمذى وانما هو من كلام الحاكم كما سيذكره ويحاج بان مفعول زاد مضاف تقديره مقدم أى إذا تقدم وهو اللهم اجعلني الخ (قوله) ويحذف قبل الواو زائدة أى أتزعمك مقبلا سجدك أى التماس عليك وقبل انما عطفه داخلية صلى مقدرا أى سجدنا ثم ان هذا السجد والحمد ان هذا الحمد مجمع من ثلاث روايات الاولى رواية عمر بن قنبر وسروى الثانية رواية السمرمذى الى المنطوريين الثالثة رواية الحاكم والاقرب البين (قوله عقب الفراغ الخ) هذا ينظر للافضل والافضل المسندة يحصل ولوطا للزمن حال يحدث رقب لم يزل الزمن وقيل يقولها ما نوت تحمة المحيد (قوله ومن لمس الرجل والمرأة بين الخنثى أو أحد قبليه) أى من مس احداهما غيرهما باق مس الرجل فرج النساء ومس المرأة آفة الرجال اذا لمس كل منهما مثل ما لا تنفص الوضوء بان مس الرجل آفة الرجل والمرأة آفة النساء وهذا اذا كان المماس واضحا فان كان المماس شتى فلا تنفص وضوء الاذا مس الاثنين معاً من نفسه أو غيره

(فصل فى الاستنجاء الخ) كان الاولى ان يزيد وادب فاضى الحاجة لانه ذكره هاتين أيضاً

اعادة فهو خلاف الاولى كما نزهه التوى فى التعريق وان رجع فى زيادة الروضة أنه مباح ومنها ترك تشدق الأعضاء بلا عذر لانه روى أثر العادة ولا نهى صلى الله عليه وسلم بدفعه من الجنابة أنه مبرور بمغذبل فرده وجعل قول بالماء هكذا ينقضه واه الشفان ولا دليل فى ذلك الا باحة التفتش فتدبرون فله صلى الله عليه وسلم ليدان الجرازا ما اذا كان هناك عذر كجر أو رد أو التصاق نجاسة فلا كراهة قطعاً أو كان يتيم عقب الوضوء لا يمنع البلل فى وجهه وديه التيم وإذا شفه فلا أولى أن لا يكون بزيادة طرفه وبوصحها قال فى الخارج قد قبل ان ذلك يورث الفقر ومنها أن يضع اليه شئاً نا الماء من عينه ان كان يتفرق منه وعن يساره ان كان يصب منه على يديه كبرى الخ لا ذلك أمكن فيها ما فى المجموع ومنها تقديم التيم مع أول السن المتقدمة على الوجه ليعمل لئونها كالماء ومنها التلطف بالمتوى قال ابن الحقرى صرنا مع التيم بالقلب فان اقتصر على القلب كفى أو التلطف فلا يخلط بخلاف ما فى فالفصل بالية ومنها استحباب التيم ذكر الى آخر الوضوء ومنها التوجه للقبلة رفته من ذلك أعضاء الوضوء يبالغ فى القلب خصوصاً فى الشتاء فتدبر ودوبل ولا عقاب من النار ومنها البسابة بأعلى الوجه وان باخذاه بكعبه مما ومنها أن يبدى فى غسل كفيه باطراف أصابعه وان صب عليه غيره كاجرى عليه التوى فى تحقيقه خلافاً لما له المهرى من انه يبدأ بالمرفق اذا صب عليه غيره ومنها ان يقتصر على المسافير السرف فيه ومنها أن لا يتكلم بلا حاجة وان لا يلطم وجهه بالماء ومنها ان يتهد موقعه وهو طرف العين القوي على الانقب بالية الايمن واليسرى باليسرى ومثله المما هو الطرف الاخر ومحمد بن سنان انما يكن فيها من منع وصول الماء الى وجهه والافتسارها واجب كاذكره فى المجموع ومضى الاشارة اليه وكذا على ما عطف اغفاله كالتفتش ومنها ان يصرف خافاً يصل الماء الى تحتها ومنها ان يتبقى الرأس ومنها ان يقول بعد فراغ الوضوء وهو مستقبل القبلة رافعا يديه الى السماء كآلة فى الباب أشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد ان محمدا عبده ورسوله تطهر مسلم من قوسا فقال أشهد ان لا اله الا الله الى آخره فقتله ابواب الجنة الثانية يدخل من أى شاء اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين زاد البترمذى على مسلم سبحانه اللهم وبمحمدك أشهد ان لا اله الا أنت الى آخره كتب فى روق الحاكم ويحصى على من قال سبحانه اللهم وبمحمدك أشهد ان لا اله الا أنت الى آخره كتب فى روق ثم طبع طابع وهو بذكر المبادى وقضاها الخاتم فرب يصر الى يوم لم ينطق اليه الجلال برسن أن يصلى ركعتين عقب الفراغ من الوضوء (تمه) يندب اقامة وضوء ومن لقراءة القرآن او معامه أو اولى حديث أو ما به أو روايته أو رجل كتب التفسير اذا كان التفسير أكثر أو الحديث أو الفقه أو كتاباً أو ما رواه أو فرائده أو لا ذات أو جلوس فى المسجد ودخوله والوقوف برفة واللى صلى وزيارة قبره عليه الصلاة والسلام أو غيره ولو لم أو قبلة ويسن من جعل مبتومسه ومن قصد وجهه روى والى لحم جزو رقة معصل ومن لمس الرجل والمرأة بين الخنثى أو أحد قبليه وعند التفتش بكون كله كعبة ولمن قص شاربه أو حلق رأسه وتلطفه غير الجملة والمراد بالوضوء الوضوء الشرعى لا القوي ولا يندب لبس ثوب صوم وعقد كاح وخروج لسفر ولها قادم روى يارنود وسدين وعبادة مريض وشيخ جنازة ولا دخول سوق ولا دخول على ضواير (فصل فى الاستنجاء) وهو طهارة مستقلة على الاصح وآخره المصنف عن الوضوء واعلاما بجواز

(٦ - خطيب ل)

ويحاج بأنهم قبيلى لا كتماناً رآه اقتصر عليه لانه أهو وأما جواب المحشى بأنه ترجم لشئ وزاد عليه فقير فظاهر ولا يصح الاوكالات هذه الترجمة من المتن مع انها من الشارح (قوله وهو طهارة مستقلة الخ) ومقابلته من قبيلى إزالة النجاسة ويترتب على ذلك انه على الاول يحصى فيه الماء وأجبر بخلافه على الثاني يشبه فيه الماء

وأيضاً في الأول لا يجب الاستئذان عليه بإشنان رخصة بما يستأق في بقى العادة لا بعد حذف فيه بدليل أنه لا يضره ما لا يرجع إلى اليد
بعد الاستئذان (قوله لا الاستئذان) كان الأولى أن يقول كان فاقضى الحاجة لأن القطع إنما يكون في متصل الأجزاء كالشرب مثلاً (قوله
فكان فاقضى الحاجة الخ) فيه نظر لأنه لم يطلع منه أن الاستئذان لا يحصل به الطبيب وإنما طلع منه أن الطبيب يحصل بأخراج الأذى
لأن الاستئذان المعبر عنه بالاستئذان الآن يقال المراد بأخراج الأذى إزالته وتخصيصه عن الفرج بالماء أو بالحجر فيحصل منه ميتة
الطبيب حصل بالاستئذان فمعبر عنه بالاستئذان (قوله يطلع) لا يطلع عليه (قوله فاقضى الحاجة الخ) أي على كل واحد منهما أي إذا كانت الإزالة بالحجر بدليل ما عاهد أو يقال
ونظراً للتلاوة أي مجموعهما والمجموع صدق بالعدم ويقيد إذا كانت الإزالة بالماء فالحاصل أن الإزالة كانت بالحجر أطلق عليه واحد
من التلاوة وإن كانت بالماء أطلق عليها الأولان ٤٢٠ (قوله إزالة القباصة) يصح أن يكون على قوله واجب ولكن بره عليه أنه لم
يتمد معه في الفاعل لا فاعل

تقديم الرخصة عليه وهو كذلك بخلاف التيمم لأن الرخصة برفع الحدث وإن فاعله يحصل مع قيام
المانع ومقتضاه كإزالة الاستئذان عدم صحة وضوءه إن لم يحدث قبل الاستئذان لكونه لا يرفع الحدث
وهو الظاهر وإن قال بعض المتأخرين أن الماء أسهل في رفع الحدث فكان أقوى من التراب الذي
لا يرفعه أسلاً (والاستئذان) استفعال من طلب البقاء وهو التخلص من الشيء وهو مأخوذ من
نجوت البشارة وأنتجتها إذا قطعت لأن المستعني يطعم به الأذى عن نفسه وقدر ترجم هذا
الفصل بالاستئذان ولا شئ أن الاستئذان طلب الطبيب فكان فاقضى الحاجة طلب طبيب نفسه
بأخراج الأذى وقد عبرته بالاستئذان من الجوارح وهو أطعم الصغار ونظراً للتلاوة على إزالة
ما على المتخذ لكن الأولان يعلمان الجبر والماء والتلاوة يقتضيان بالجبر (واجب من) خروج (البول
والفائط) وغيرهما من كل خارج ملوث ولو نادوا كدم ومذى ووردي إزالة القباصة لا على القول بل
عند الحاجة إليه (والأفضل أن يستعني بالأجزاء) أرفق معناه (ثم يذهب بالماء) لأن العين تزل
بالجبر أو ماني معناه الأثر يزول بالماء من غير حاجة إلى غفارة التيمم وقضية التعليل أنه لا يشترط
في حصول فضيلة الجمع طهارة الجبر وإنه يكتفي دون التلاوة مع الماء أو البول صرح الجليلي بغيره
الفرق في القول الآن في الثاني المعنى وسبق كلامه بذكره على قوله انتهى والظاهر أن هذا يحصل
أسل فضيلة الجمع وأما كمالها فلا بد من شيء يشترط الاستئذان بالجبر وقضية كلامه أن فضيلة
الجمع لا فرق فيها بين البول والفاضل وبه صرح سلم وغيره وهو المضمحلون جزم الفقهاء
باختصاصه بالفاضل وسوى بالاستئذان وشمل إطلاعه بجارة الذهب واقضه إذا كان كل منهما قائماً
وجارة الحرم فيجوز الاستئذان بهما وهو الأصح (ويجوز له) أن يقتصر فيه (على الماء) فقط
لأنه الأصل في إزالة القباصة (أو) يقتصر (على ثلاثة أجزأ) لأنه صلى الله عليه وسلم جوزه
حيث فعله كالأجزاء والجزاء وأمره بفعله قوله فيما رواه الشافعي ويستنج بثلاثة أجزأ الموافقة له
ملرواه مسلم وغيره من أنه صلى الله عليه وسلم عن الاستئذان بأقل من ثلاثة أجزأ ويجوز في
الاستئذان بالجبر أمر أن أحد هاتين سمعتين بغيره بكل معناه المثل ولو كان باطراً في جبره لم يبر
مسلم عن سلمان بن أسامة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن استعني بأقل من ثلاثة أجزأ وفي معناه
بإزالة أطراف جبر واحد حتى لا يفرى الجوارح يكتفي بجزء ثلاث أطراف عن ثلاث وميات لأن
الصدق ثم عدل الرمي هو عدد المصحات ولو غسل الجبر وجف باق له استعنه ثانياً كما دأب به

بتمد معه في الفاعل لا فاعل
واجب الغفران على الاستئذان
وفاعل الإزالة الشخص وشروط
المفعول لاجله ما ذكرى الاتحاد
وبما بيان الاتحاد حاصل في
المعنى لأن المعنى يستعني الشخص
وجوز بالانفصال فاعل الشخص
فيه ما حثت به يصح أن يكون على
قوله الاستئذان فكان على الإزالة
لاجل إزالة القباصة راجعة ولكن
هذا المعنى لم يجب بأن المراد
بالاستئذان استعمال الماء والحجر
والمراد بالقباصة الوصف القائم
بالعمل بعد خروج الخارج فيحصل
المعنى واستعمال الماء أو الحجر لا لـ
إزالة الوصف القائم بالعمل واجب
وهذا المعنى صحيح (قوله وقال
الاستئذان في الثاني المعنى الخ) المعنى
مبتدأ وقوله وسبق كلامهم معطوف
عليه وجعله لا بد من خبر والجمع من
المبتدأ والخبر معقول قول الاستئذان
(قوله حجارة الذهب) أي وإن طهنت
لأن الكلام هنا في الأجزاء وإن
كان يصح أن يطهر بها ذلك (قوله
وحجارة الحرم) أي غير المبرور

أما السجدة فوكائير المساجد يحرمه بغيره المباحة في وقفه ولا يجزئ (قوله الموافقة) بالجبر صفة لقوله أولاً
وبالنسبة لقوله ويستنج لا يستنج لأنه معقول القول فهو في محل نصب (قوله ويجب في الاستئذان بالجبر أمر أن الخ) في هذا الصنيع مسامحة لأنه
يجعل الأول من الأمرين غير مستفاد من المتن وجعل الثاني مستفاداً من المتن وليس كذلك بل الأول أيضاً مستفاد من المتن لأن قوله
بثلاثة أجزأ المراد به ثلاث سمعات ولو بثلاثة أطراف جبر واحد فاعله الجبر راجعاً لفظ الحديث فكان الأولى أن يذكر قوله
ويجب في الاستئذان أمر أن يقل قول المتن أو يقتصر على ثلاثة أجزأ وقوله وهما مستفادان من المتن الأول من قوله ثلاثة أجزأ والثاني
من قوله يتق من العمل (قوله بأن يصح بكل معناه المثل) فيه مسامحة لأنه تفسير ثلاث سمعات فقتضى أن حقيقة السجدة تعمير المثل مع
أنها صلت في بعض فكان الأولى أن يقول ويجب في كل معناه أن تمام العمل وجوب التعميم لكل معناه والمعتدل قيل التعميم في كل
معناه مستفاد من قوله

(قوله ينقي من الحمل) أي ينقي
فلو شك من حصول الانتفاء، وأولاً
لا ينعزل عما لو شك من استيفاء
فأيه قصر (قوله له جاء بظاهره) قال
غير محتمل، بقينا فان شك من
وجبت شروط الجبر ولا تظن
كان ذلك قبل الشروع في الاستبراء
ضمي لأن النص لا يصرح إلا
لا يقدم عليها إلا بعد تيقن وجود
شروطها، وأما إذا كان الشك بعد
الفرار فإنه لا يضر ولو في العود حتى
لو شك من منع ثلاثاً أو أقل بعد
فراغ الاستبراء بضره في المحنة
ينزل على هذا التفصيل (قوله اسم
معلم) يصح قراءته بتوحيده اسم
وحيث لا يمنع الاستبراء بما هو عليه
سواء لاختصاص النص أنه موضوع
على ذات مظلمة أم لا، يصح
قراءته من غير تبيين وإضافته إلى
ما بعده فحينئذ يبعد منع الاستبراء
ببلاخه أنه موضوع على ذات
مظلمة والأفلا عن (قوله دون
المتفصل عنه) أي وإن انحطت
نسبته ومثل هذا التفصيل يجري
في كسوة الكعبة فهي كسوة كتب
العلم (قوله التبايح) التفرقة
بينها غير سديدة بل هما على حد
سواء متى تغن دخول البسول
مدخل الفكا كراتم الاستبراء
بالجبر لأن البول ينتقل عن محله
وجاز زحله وبني جاز زحله عين
الما، فإما قبل بقوله لأن الكارة فيه
نظر لأن الكارة إنما تغن دخوله إلى
البطن وأما أسهل الدخول في
الشرج فلا تغني الكارة وهو المحل
عليه فلا فرق بين البكر والتيسر

ثانيهما التحمل كالأول (ينقي من) أي بالاجراء وما في معناها (الحمل) فإن لم ينق بالثلاث وجب
الانتفاء مع فأكثر إلى أن لا يبقى إلا أثر لزيد الإماء أو صفاء الخرف ويسن به الانتفاء إن لم
يحصل ببول أو بياض واحدة كان حصول ربه قاتلي بجماسة لما روى الشيخان عن أبي هريرة رضى
الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا استعبر أحدكم فليستعبر وطرأ صرته عن الوجوب
رواية أبي داود وهي قوله صلى الله عليه وسلم من استعبر فليوترقن فعل فقد أحسن ومن لا فلا
سرج عليه وفي معنى الجبر الوارد كل جسد طاهر فالع غير محتمل بتكثيب وخلف لحصول الفرض به
كالجبر فخرج الجسد المانع غير الماء الملهو كالأورد والخل وبالطاهر النص كالبحر
والمتنجس كاللحم القليل الذي وقته فيه نجاسة وبالقاع نحو الزجاج والقصب الامس وبغير
مختر المهرم كالمطعم أدى كالمزور حتى كالنظم لما روى مسلم أنه صلى الله عليه وسلم نسي من
الاستبراء بالنظم وقال أنه إذا خروا منكم أي من الجن فطسوم الأذى ولا تلمس المسح بالبحر
رخصة وهي لا تنطبق بالمعاصي، وأما مطعم البهائم كالحشيش فيبوز والمطعم لها ولا ذى يعتبر
فيه إلا غلب فان استوفى فوجها تبناء على ثبوت الراجحة والإصحح الثبوت فله المأورد
والرأى وإنما جاز بالماء مع أنه مطسوم لأنه يدفع النص من نفسه بخلاف غيره وأما التجار
والفواكه فيها تفصيل، ذكرته في شرح المنهاج وغيره ومن المهرم ما كتب عليه اسم مطعم
أو علم كحديث وقته قال في الممات ولا بد من تعبد الله علم بالمهرم سواء كان شرهما كأمراً أم لا
كسائر وهو واجب وهو فرض ما تنفع في العلوم الشرعية أما غير المهرم كالفلسفة ومنطق
مشمول عليها فلا كآلة بعض المتأخرين أما غير المشتمل عليها فلا يجوز على هذا التفصيل
يحمل عليه الإطلاق من جوزه وجوزه القاطع في روى التوراة والانجيل وهو محمول على ما علم
تبدله منها وخلا من أم الله تعالى وهو أول الحن عافيه علم بمهرم جلده المتصل بدون المتفصل
عنه بخلاف جلد الحصى فإنه يتبع الاستبراء مطلقاً وشروط الاستبراء بالجبر وما لحقه به لأن
يجوز أن لا يبيح النص الخارج فان جفت عين الماء ندم لو بال ثاباً بعد جفاف بوله الأول
ووصل إلى ما وصل إليه الأول كفى فيه الجبر وحكم القاطع المانع كالبول في ذلك وإن لا يتقبل
من الحمل الذي أصابه عند دخوله واستقر فيه وإن لا يطأ عليه أجني نجسا كان أو طاهراً
وطبوا لوبل الجبر أما الجفاف الطاهر فلا يؤثر إن طأ عليه ما ذكره من الماء، نعم البال بصرف
الحمل لا يضر لأنه ضروري وإن يكون الخارج المسذ كرو من فرج معتاد فلا يجوز في الخارج
من غيره كالخارج الفصد ولا في منقح تحت المعدة ولو كان الأصلي متسداً لأن الاستبراء على
خلاف القياس ولا في بول غشني مشكل وإن كان الخارج من أحد قبله لاحتلاله بآذنه ثم
أن كان له أقط لا تشبه آفة لجال ولا لآلما أجزأ الجبر فيها ولا في بول يجب نقيته دخل
مدخل الذي كرا لشاؤه من غير جبه بخلاف البكر لأن البكر لا تغن دخول البسول مدخل
الذكر ولا في بول الأنثاء أو فصل البول إلى المجلدة ويجوز في قديم حيض أو نفاس وفائده فيمن
انقطع دمها وعجزت عن استعمال الماء فاستنحت بالجبر ثم جمعت لصوص فأنها تنصلي ولا إعادة
عليها ولو نذر الخارج كالدم والودي والمذى أو انشرف في عاده الناس وقيل عادة نفسه ولم
يجاوز في القاطع شبعته وهي ما تضم من الأيسين عند القيام وفي البول حشفته وهي ما قون
الغنان أو قدرها من مطبوخها كآلة الاستسوى جاز الجبر وما في معناه أما التادر فلا تنقسم
الخارج إلى معتاد وأدريما ينكر ودوم الجث عنه قبط الحكم بالبحر وما لا ينشرف

(قوله) لخروجه مما علم به بالبلى (الخ) ما رواه على الحل والحل الذى علم به بالبلى أى يكفى رسول المأجور إليه هو ما دون الصفة والحكمة
فما جاوزهما نخرج مما علم به بالبلى فلا بد تبين الماء (قوله) من إزالة النجاسة أو تحقيرها (الخ) الأول فى المار الثاني فى البحر (قوله) والواجب
فى الاستبراء (الخ) سواء كان الماء أو البحر وضابط ذلك أن الماء إذا يستعمل من المقدور أن يذهب عن الظن زال النجاسة به وضابطه فى
البحر أن يستعمل شيأ من الأجبار يقضى على الظن زوال النجاسة به بشرط أن يكون ذلك من الأجبار ذمة كما ذكر (قوله) ولا يضرهم
وبما حلوا (الخ) يرتبش ما أصابهم مع الطوبى وسواء تيقنا باطن الأصبع الذى فيه البحر أو الذى من الشئ الذى لم يزل أو لا كما يجب بخاصة البلى
هذا ما نظروا ما تفصيل بعضهم (قوله) ان تيقنا باطن الأصبع الذى فيه البحر أو الذى من الشئ الذى لم يزل أو لا كما يجب بخاصة البلى
قوله) وإن كسأ على يده (الخ) اصل ان الرجل يحكم به طهارته مطلقا على المعهود تيقنا ان البحر باطن الأصبع الذى كان لا يلاقي
البحر أو لا يلاقي يحكم به بخاصة أو تيقنا ان البحر كان فى باطن الأصبع الذى كان ملاقي للبحر أم لا لكن بخاصة ما دلت تيقنا ان
البحر فى باطن الأصبع الذى كان ملاقي للبحر ظاهر لأن الحكم على جهتها بالنجاسة سوف يوجب بعض الآخر تحكيمه وما دلت فذلك
فوجهه ان ذلك الرجل الذى يثق فيه البحر

[illegible]

(قوله بول ولا غاطط) على التورع الاول للاستقبال والثاني للاستدبار فهو على التقديرين المربعين هذا ضعيف والمثبتان كلام من البول والماء راجع لكل من الاستقبال والاستدبار وقوله بخلاف الشاء

مر دمع الحصراء وسكبه حرمه الاستقبال والاستدبار حيون ساروم رذو كرفعا قبل عند قوله قذا وحكمه ان الاستقبال والاستدبار خلاف الاول في هذا معنى العبارة وفيها نقص ائى والحصراء فلك حكمها الحرمه ان كان غير معدون سائر وخلاف الاول ان كان سائر (قوله اما في المداخل) حمز الزايل وقوله فيما تقدم بدون ساروم رذو قوعه ساروقه اخذ الحزمن على التثنية والشرائشوش (قوله ولا خلاف الاول) بالرفع خبر مبتدأ محذوف واخير لكان محذوفه اولى لا يكون خلاف الاول ولا يصح ان يكون اما الا لا لا لامل في الما ارف (قوله فانه لا يجرمان) ليس المراد انه يجر بينهما بل المراد انه يجر معهما لا نحو ما لو امكناه تعين الاستدبار كما بينى (قوله واذا نعارض الخ) ليس المراد بالعارض انه لم يكن الا احدهما بل المراد انه امكن كل منهما جادون فغيرهما فبين الاستدبار لان الاستقبال الخش (قوله انما اللعان الخ) حاصل المعنى الحقيقى اتقوا خصلة المعوزن قالوا ما خصلة المعوزين قال خصلة الذي يتقلى هذا هو اصل المعنى لغف المضاي وهو خصلة التي ينفذها الى هنا بخلاف ثم لم المفعول الى الفاعل ثم الى صفة المبالغة فصار اتقوا اللعانين مع انهما ليسا اثنين بل معوان ويجب ان يجازع عقل من الاستدبار

الصحيح انه ضى الله عليه وسلم قبل اذ اتم الغاطط فلا تنقلوا اليه لانه لا يستدبر وجا بول ولا غاطط ولكن شقروا اوفروا وفيهما انه صلى الله عليه وسلم تلقى حاجته في بيت حفصة مستقبلاً الشام مستدبراً لكتيبة وقال جابر بنى النبي صلى الله عليه وسلم ان تستقبل القبلة ببول قرأ بته قبل ان يقض حاجه يستقبلها رواه الترمذى وحسنه غلبوا الخبر الاول المتفرد للحرمه على القضاء وما خلق به لسهولته استباح المحاذاة فيه بخلاف الثاني المذكور مع الحصراء فيصير فيه ذكاً كقوله صلى الله عليه وسلم يا ايها الذين آمنوا ان كان الاول ثاثره كراهى اما في المدة فلك فلا حرمه فيه ولا كراهه ولا خلاف الاول فانه في الجمهور ويستثنى من الحرمه ما لو كانت الرجوع غيب عن عين القبلة وتماها فاما ما لا يجرمان فليس ورد كما بينى واذا تارض الاستقبال والاستدبار تعين الاستدبار ولا يجرمان ولا يكره استقبال القبلة ولا استدبارها حال الاستنجاء او اجماع او اخراج الرجوع الى البيت من استنابها واستدبارها مقيد بمجاله البول واذا غاطط وذلك متفق في الشافعية (ويصنف ندب البول) واذا غاطط (في المدا) كذا (المنى عن انبول فيه في حديث مسلم رحمه الله غاطط بل ارى والمنى في ذلك الكراهه وان كان الماء قليلا لمكان طهره بالكتبة وفي القليل اشد كراهه لان الماء بالليل ماوى الجن اما لجارى ففي الجمهور من جماعة الكراهه في امدل منه دون الكثير ولكن يكره في القليل لما في ثم قال ويصنف ان يجرم في القليل مطلقاً لان فيه استناباً عليه وعلى غيره ودجما تقدم من التسبيل وبانه مخاف للنفس وسائر الاصحاب فهو كالاتسجاء بخرقة ولم يقل احد بخرقه ولكن يشكل عيانه من انه يجرم استعمال الماء بنفس في الماء المتقبل واوجب بان مثلاً استعماله بخلافه هنا (فتبينه) على عدم التبريم اذا كان الماء ولم يتبين عليه الظاهر بيان وجد غيره ما اذا لم يكن له كمال تغيره او سبل وله تعين لظهوره فان دخل ثوب ولم يجد غيره فانه يجرم عليه فان قل الماء العذب يورى لانه معلوم فلا يحل البول فيه فاجب بما تقدم ويكره ايضا فاضاءه الحاجة بقرب الماء الذي يكرهه فانه يكرهه فانه معلوم ان من البول في الموارد ببول في الماء كالبول فيه (و) يمتنع ذلك ندبا (تحت الشجرة المثمرة) ولو كان الشجر صاحباً في غير وقت الشدة صيانة لاهن التلويث عند الوقوع فاعتاق النفس ولم يجرمه لان التقيص غير متيقن نعم اذا لم يكن عليه ماء وكان يجري عليه الماء من مطر او غيره قبل ان تسلم لم يكره كالويل تنحها ثم اردو عليه ما طهو راو لا فرق في هذا وفي غيره عما تقدم من البول واذا غاطط (و) يمتنع ذلك ندبا (في الطريق) المسلول لقوله صلى الله عليه وسلم اتقوا اللعانين قالوا وما اللعانان يا رسول الله قال الذي يقتلى في طريق الناس او في ظلمهم تسبياً بذلك في لعن الناس لهما كثيراً فاذن تقب لهما بصيغة المنة اذ اذلهما اللعانان يقول ان الشاة للعبالة واللعننى احذروا سبب اللعان المذكور وتعلموا في دوايد باسار جديا اتقوا الملاعن الثلاثة اجاز في المراد وقارعة الطريق وانظروا الملاعن مواضع اللعن والمواضع طرق الممار التفرط وكذا البراز في القبر ذروه على الطريق الى المختار وقس بالغاطط البول كاصرح في المذهب وغيره بكرهه ذلك في المواضع الثلاثة وفي الجمهور ظاهر كلام الاصحاب قارعة الطريق اعلاه وقيل صدوه وقيل ما يورنه اما الطريق الى المجر ولا كراهه فيه (و) يمتنع ذلك ندبا (في البطل) المنى عن العصى في ظلمه ائى الصيغ ومثله مواضع جماعهم في الشمس في الشاة (و) في (القب) وهو يوم المشاة المستدبر بالارلى المنى عنه في خبر ابي داود وغيره لم يقل امسك الجن ولا قد يكون فيه

السب لان الماء استدبار ذلك في لعن الناس لهما كثيراً فاذن قارعة الطريق لعلنا نعلم انهما لم يكونا في موضع اعتبارية اتقوا الملاعن ائى اسبابا وجبا في التي تنشأ منها في موضع اعتبارية

(قوله لا يضره الرجل الخ) هذاتهي والرجل ليس قدبال المرأان والرجل والمرأة كذلك (قوله وحكم استئصال بيت المقدس الخ) ان اراد حكمه المذكور في المتن فهو مسلم في ٤٩ المقيس ضعيف في المقيس عليه وان اراد الحكم الذي اعتمده فهو ضعيف في

حيوان ضعيف فتأذي أو توى فيؤذيه أو يتبعه ومثله السرب وهو خضع السين والراء الشق المستطيل قال في المجموع وينبغي تحريم ذلك للهي عن الا ان يبعد ذلك ان القضاء الحاجة فلا تحريم ولا كراهة وانما عدم التحريم (ولا يتكلم على البول والغائط) أي سبكت حال قضاء الحاجة فلا يتكلم بذلك ولا غيره أي بركه ذلك الا لضرورة كالذراعي فلا يكره بل قد يجب نظرا لاجتناب الرجلان بغير ان الغائط كالشقي عن هورتهما بقدرتان فان الله بعث على قلنر واهلها كم وصحبه ومعنى بغير ان بان بان وانما البض وهو ان كان على المجموع بعض موجبه مكره فلو عطف الله تعالى قلبه ولا يجوز له ان يتكلم به سماع به نفسه اذ لا يكره الهمس ولا التفتيح وظاهر كلامهم ان الصراة لا تحرم حينئذ وقول ابن كج انها لا تجوز أي جواز استئصال الطير فينكره وان قال الا في الاذن بالاعتظيم المنع ومن ان لا ينظر الى فرجه ولا الى الخارج منه ولا الى السماء ولا يبعث يده ولا يلتفت يمينا ولا شمالا ولا يستقبل الشمس ولا القمر) يقول ولا غائط أي يكره ذلك (ولا يستدرهما) وهذا ما جرى عليه ابن المقرئ في روضه والذئفة التوروي في أصل الروضة عن المجموع وانه يكره الاستقبال وقت الاستدبار قال في المجموع وهو الصحيح المشهور وهذا هو المعتمد وان قال في التحقيق انه لا أصل للكرهة فاعتارا باجتنابه وحكمكم استقبال بيت المقدس واستدباره حكم استقبال الشمس والقمر واستدبارهما ومن ان يبصع من الناس في العصراء وما الخ بامان البناني الى حيث لا يسمع الفناج منه صوت ولا يشم له ريح فان نظرت عليه الا بعد انهم من لهم الابداد عنه كذلك ويستقر انهم يرفع ثلث ذراع فاكبره ويضع لثلاثة اذرع فاقبل قوله صلى الله عليه وسلم من أتى الغائط فليستز فإن لم يجد الا ان يجمع كتيبا من رمل فليستز به فان الشيطان يلبي بما هبني آدم من فضل فقد أسس ومن لا خلاص عليه ويحصل السيرة راحة أو وحدة أو اوارخا ذله هذا اذا كان بمصر أو بذيان لا يمكن استيقفه كان جلوس في وسط مكان واسع فان كان في بناء يمكن استيقفه أي هاد كفي قال في روضه قال في المجموع وهذا الاوب منق على استقباه ومجلاه الم يمكن من لا يرض بصره عن ظهر عورته ممن يحرم عليه نظرها والواجب الاستئثار وعليه يحمل قول النووي في من حرم مسلم يجوز كشف العورة في محل الحاجة في الخلوة ككالة الاغتسال والبول ومعاشرة الزوجة لما بصرة الناس فيصير عليه كشفها ولا يبول في موضع يوجب الرجوع ان يمكن هابة اذ قد ذهب بعض مشروعه في البول فزد عليه الرشاش ولا في مكان مسبل لما ذكر ولا يبول فاعلم المير الترمذي وغيره بانما وجدان تائسة رضى الله تعاليت من حدثنكم التي صلى الله عليه وسلم كان يقول فاعلموا فلا تصدقوه أي فكره له ذلك الا لضرورة فلا يكره ولا خلاف في الايجاب عن الاطباء ان يلقى في الحمام في الشفاة فاعلموا من شر بهدواء ولا يدخل الخلاء حافيا ولا لمشوف الرأس لا ينام فيه مدي قضاء الحاجة على ساره لان ذلك أسهل لخروج الخارج بصدق ان يرفع قضاء الحاجة ثم يعرض عورته شيئا فشيئا الا ان يخاف تخيس ثم يهبطه فيرفع بقدر حاجته ويسبله شيئا فشيئا قبل اقصاء قيامه ولا يستقي عاف في جلسته ان لم يكن معدا ذلك أي يكره ذلك لئلا يعود عليه الرشاش فيضيه بخلاف المستقي بالخروج والعدالة لكشفه في المبدأ ذلك ولقد العلة في الاستنجاء بالخمر ويكره ان يبول في الغسل لقوله صلى الله عليه وسلم لا يبولن احدكم في

المقيس مسلم في المقيس عليه وان اراد الحكم الثالث وهو الاباحة كان ضعيفا فلهذا قوله يرفع ثلث ذراع أي بشرط ان يكون هرضا استرورة وهذا في المجلس اما القائم فلا جد من الشر من ذكره الى هورته ولو كفاه أقل من ثلث ذراع كفي (قوله يمينه يمينه ثلاثة اذرع فاقبل الخ) غير مناسب هنا فهو نافي عن فهم اتحاد ستر القبله واستر من العيون وليس كذلك لما علمت ان يمينها هو ملو خصوصاً من وجهه قوله يمينه يمينه ليس قدبا كملت (قوله الان يجمع ان وما دخلت عليه في تأويل مفسر منصوب على الاستثناء المخرغ المقتضى منه محذور قدره فان لم يجد شيئا الخ) قوله هذا اذا كان بمصر أو بذيان الخ ذكره البناء المسقف والذي يمكن استيقفه والذي لا يمكن والتفصيل فيها غير مناسب ايضا لانه متى كان هالكا بانه حصل السيرة بهن العيون مطلقا سواء كان مسقفا أو لا يمكن تسقفه أو لا جدران جداره أو قريب منه كاجتهد (قوله ومجلاه الم يمكن ثم الخ) صادق لثلاث صور بان يمكن احدا وكان يحرم عليه النظر ولكن بعض ولا يكره عليه النظر كزوجه وجارته فيمن السيرة لكن مسلم في الاخرة والاولى فبعد ما اذا احتل مرور احد عليه والا فلا بد من الستر وما الوسطي فمن الستر فيها ضعف والمعتمد وجوبه وغضه لا يمنع عنه وجوب الستر وهذه الثلاثة هي المنطوق وقوله والواجب هو المقهور (قوله في محل الحاجة) الاضافة مستحقة لادنى ملايه أي اهل الذي يحتاج فيه الى كشف العورة وقوله في الخلوة قيد اي حال كون محل الحاجة خاليا عن الاجانب (قوله اما بغيره الناس فيصير) أي الذين يحرم عليهم نظرها سواء قضوا باصهارهم ام لا على المعتمد (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم الخ)

قليل الوجوب المنقضي وقوله لا

الظاهرية لنفي الوجوب (قوله)
غفرانك) مقول محذوف أي أعف
غفرانك ويكره ثلاث مرات
وكذا ما بعده (قوله أذني لذة)
أي لذة أكله المأكول وكذا ما بعده
(قوله فصل فيما ينتهي به الوضوء)
أي ينقطع به استمراره وينتهي به
مدته هذا المراد (قوله وعلية
النقض الخ) الأولى واختصاص
النقض بالخ (قوله فلا يقاس
عليها غيرها) جازما كونه ثانية
الأربعة الأولى فيها خلاف في
مدتها والخامس والسادس
فيهما خلاف في مذهب الإمام أبي
حنيفة والسابع لم يذكره
المشايخ مقابلوا آثارا في خلاف
الثامن بقوله على الأصح لكن لم
يعل على ذلك المقابل منذ أو عند
غفرانك في كل من السابع والثامن
(قوله قول الخلفاء الراشدين الخ)
مقول القول محذوف أي بعدم
النقض أي فوجاع والاجماع
مقدم على الأحاديث لاحتمال
نسبها أو تنصيرها على سبب
(قوله وما ينعض الخ) هذان
كلام الشارح قوله لكلام
التسويويين هو مقول قول
الخلفاء كأدبهم (قوله فقلقة
ما أصابه) فيه نظر قوله فيه ودمه
يجري ويحجب به في جوابه ينزل
على الأرض ولو كان في نفسه
كثيرا فلا ينافي أن الذي أصابه
منه قليل (قوله ما خرج) بخلاف
ما دلل على أنقض به (قوله ما خرج
أي غير المي) وغير الولد الخلف كما
سيأتي فانه لا ينعض بذلك على
لمعة في الثاني (قوله أي من قبل)
نفسه للسيلين وسأى قوله أورد
فهو عطف على ما عدا الكل بيان للسيلين (قوله ولو من غير ولد الخ) مهم في القيل ثلاث تعميمات

مستعجم ثم يشترط فيه فاق عامة الوسواس منه وعمله إذا لم يكن ثم متقدّم بقدمه البول والماء
وعند غيرهم احترامه قال الأذوي وينبغي أن يحرم عدة جوارا لنفاه وتشد الكراهة عند
قبول الأولى والشهادة قالوا الظاهر نحره عند القبول والتكرار بشم الاختلاط بها أجزاء
الميت انتهى وهو حسن ويحرم على القبول كذا في ما في المسجدة على الأصح ومن أن يستبرئ
من البول عند انقطاعه بنقضه ونزول كمال في المجموع والاحتراز أن ذلك يختلف باختلاف
الناس والقصدان بطلان القبول بغير البول شيء يخاف خروجه فهم من يحصل هذا بآدي
عصر ومنهم من يحتاج إلى تكرره ومنهم من يحتاج إلى تنضخ ومنهم من لا يحتاج إلى شيء
من هذا وينبغي لكل أحد أن لا ينتهي إلى حد الوسوسة وأعمال يجب الاستبراء كإزالة
الفاضل والخبوي وجرى عليه التوروى في شرح مسلم قوله صلى الله عليه وسلم تنزهوا عن
البول فان عامة عذاب القبر منه لأن الظاهر من انقطاع البول عدم عودوه بحمل الحديث على
ما إذا تحقق أو غلب على ظنه بقتضى حاله أنه لم يستبرئ يخرج منه ويكره حشو خرجه البول
من الذكر بنوعه وطاولة المكث في محل قضاء الحاجة لما روى عن لقمان أنه يروى وجا
في الكبد ويندب أن يقول عند وصوله إلى مكان قضاء الحاجة بسم الله أي اتحصن من الشيطان
اللهم أي يا الله أني أعود بك أي اعصم بكن من الحبس بهم الظاهر الباء ج حيث وانجالت
جمع حيثية والمراد ذكر الأشياء ما بين وناهم وذلك للاتباع رواه الشيخان والاستعاذة منهم في
البناء المعد للقضاء الحاجة لأنه ما أهرق في غيره لأنه سيصير ما روى لهم بخروج الخارج ويقول
نداء عقب الأصرف غفراننا الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وطأني من البلاء للاتباع رواه
السنائي وفي مصنف عبد الرزاق وابن أبي شيبة أن فاح عليه السلام قال يقول الحمد لله الذي
أذاقني لذة وأبقني من منفعة وأذهب عني آذاه

(فصل) في بيان ما ينتهي به الوضوء (والذي ينقض الوضوء) أي ينتهي به الوضوء (خمس)
أشياء) قط ولا يخالف من جعلها أربعة كالمحتاج لأن مفهوم قول المنهاج الأقوم يمكن مقطعه
هو منطوق الثاني هنا فتوافقا لمهولة النقض بها غير مقولة لمعنى فلا يقاس عليها غيرها
فلا نقض بالبرغ والسواجس والاصرداخن ولا يجس فرج البهيمة ولا بأكل لحم الجزر
على المذهب في الأربعه وهي التي روى الأخيرة منها من جهة الدليل ثم أجاب من جهة المذهب
قال أقرب ما يبرح إليه في ذلك قول الخلفاء الراشدين وجماهير الصحابة وما ينعض النقض
به أن القائل به لا يذهب إلى شيء وسماه مع أنه لا فرق ولا يفرق في الصلاة والأماناخص
النقض جاكثا التواضع وما روى من أنها نقض فضيف ولا تجاسة الخارجة من غير
الفرج كالقصد والجامة لما روى أبو داود بإسناد صحيح أن رجلين من أصحاب النبي صلى الله عليه
وسلم حرسا المسلمين في غزو فذات الرقاع قام أحدهما يصلي فرماه رجل من الكفار بهم
فنزعه وسلى ودمه يجري وعلم النبي صلى الله عليه وسلم به ولم ينكره وأما سلطانه مع الله فقلقة
ما أصابه منه ولا يشاهد أدام الحدث لأن حدثه لم يرتفع فكيف يصح عذبه الشفاسيا للحدث
مع أنه لم يزل ولا يفرغ الخلف لا تزعمه بوجوب غسل الرجلين فقط على الأصح أحدها (ما) أي
شيء (خرج من) أحد (السيلين) أي من قبل المتوضئ إلى الواضخ ولو من غير ولد أراحد
ذكر من يقول بما أراحد في حين يقول أحدهما ويصلي بالأخر فأن بالاحدهما أراحت به

(قوله اختص الحكره) ظاهره ان الاسترخاء يتعلق به حكر لو كان أصلياً وليس كذلك بل ان كان أصلياً و زاد ما سماناً أو مشتبهاً
 ثبت له نقض الوضوء معه ويخرج من الوضوء فيه ويجب الفصل به ونفس الصور الوطئيه ويجب الحلو طئه وان كان لا يتنقض الوضوء
 لعدم خروجه من حيث فاعل ان المداوى الاصله والمسامة والاشياء لا على الاول ارجح الحضي قوله (ومن دير) مدفوع على قبل
 وانما قصده على انه ينافيه بل بثلاثة قنود والثالث وهو قوله وضع لا يتأني في البحر (قوله سواء كان عيناً أو بحراً) نعم في الخارج من
 كل من قبل البحر وحاصلها سبع تعميمات ويؤخذ منها ثمان وتسعون مسئلة كإفادته في الحاشية (قوله انفصل لا) أي في غير الواد أو
 يفضله اذا خرج ولم ينصل لا يتنقض به احتمال ٤٨ وجوب الفصل به (قوله والاخبار الخ) مراد ما يجمع ما فوق الواحد وما في

الآية والاخبار ثلاثة لان
 الآية فيها انما زاد الحديث الاول
 فيه المذى والثاني فيه الريح
 فاجله ثلاثة (قوله ويستثنى الخ)
 قيد للثمن (قوله لانها غيبان
 جميعه الوضوء) أي ابتدأ فيها اذا
 طرأ الرطوبة على الخبيص او
 النفاس وقوله فلا يجامعها أي
 دواماً ليساً انما طرأ الخبيص أو
 النفاس على الوضوء قد نفى
 منع الغوام على منع الابتداء
 وهما متعارفان بخلاف قول
 الحنفى فيه فترجى الثمن على
 نفسه وكذا يقال في مسئلة المني
 قضى فيها الدوام على الابتداء في
 العضة قضى كل منهما مسلمان
 لابتداءه واما الدوام مقبوس على
 الابتداء في عدم العضة في الحضي
 والنفاس وفي العضة في المني (قوله
 يصح معه الوضوء) بان عصب
 ذكره وقرباً لا ليل الفصل ثم
 ينقل قضى حالة الوضوء التي نازل
 في قصبة الذكر الا ان العصب
 مانع من ظهوره ويشمل ذلك
 العصب والفصل لكل فرض
 المستباحة الصبغة (قوله في سورة
 عيسى المني) أي في حق المريض أما
 السليم فلا يصح وضوءه ومنه

الآية والاخبار ثلاثة لان
 الآية فيها انما زاد الحديث الاول
 فيه المذى والثاني فيه الريح
 فاجله ثلاثة (قوله ويستثنى الخ)
 قيد للثمن (قوله لانها غيبان
 جميعه الوضوء) أي ابتدأ فيها اذا
 طرأ الرطوبة على الخبيص او
 النفاس وقوله فلا يجامعها أي
 دواماً ليساً انما طرأ الخبيص أو
 النفاس على الوضوء قد نفى
 منع الغوام على منع الابتداء
 وهما متعارفان بخلاف قول
 الحنفى فيه فترجى الثمن على
 نفسه وكذا يقال في مسئلة المني
 قضى فيها الدوام على الابتداء في
 العضة قضى كل منهما مسلمان
 لابتداءه واما الدوام مقبوس على
 الابتداء في عدم العضة في الحضي
 والنفاس وفي العضة في المني (قوله
 يصح معه الوضوء) بان عصب
 ذكره وقرباً لا ليل الفصل ثم
 ينقل قضى حالة الوضوء التي نازل
 في قصبة الذكر الا ان العصب
 مانع من ظهوره ويشمل ذلك
 العصب والفصل لكل فرض
 المستباحة الصبغة (قوله في سورة
 عيسى المني) أي في حق المريض أما
 السليم فلا يصح وضوءه ومنه

نأخذ (قوله نعم لو كانت اجاز الخ) غرضه تقييد قوله ان نزول المني يوجب الفصل
 ولا يتنقض الوضوء فتقيد بما اذا لم يصر المني حيواناً ولا قلاباً يوجب الفصل فقط بل ينقض الوضوء أيضاً وهذا هو شعبه والاعتداله
 ولو احتال حيواناً يوجب الفصل فقط (قوله ومن غيرهما) وهذا مدرك القول بان نقض وهو مردود بأنه احتال حيواناً (قوله ومن منبه
 فقط) وهذا مدرك القول بان نقض لكن هذا التبدل شعبه المني يخرج بطريقين جرداً أو (قوله يخرج) أي واحداً أو متعدداً
 والمتعدد انفع مما أوردنا كان بعضه مغالب لبعض أو كان بعضه فوق بعض (قوله على الأصح) مقابلة ثلاث لغات كسر الميم مع سكون
 العين أو مع كسر العين أو وقع الميم مع سكون العين (قوله حديث أبقا) هي صورة ما إذا اندلج في الأضيق فبعضه تحت المنة وله وكان
 الاستدلال عارضاً والحاصل ان التشبه ثبت لها أربعة أحكام نقض الوضوء بالخارج منها ونقضه شوم غير ممكن لها وجواز الوطئ فيها

الخارج

بالخارج

ومعنى كشفها الى جهة القبلة حال خروج الخارج من غير سائر وأما المنسلفا حكمه باقية من نفس الموضوعه والغسل بالاجرة
 وافساد الصوم بالوطء فغير ذلك قول الشارح ان النجاسة انما ثبت لها النفس بالخارج منها ليس بقيد (قوله مقدمه) بالرفع فاعل
 المتكبر وقول الشارح أى اليه لا بنا سببه هذه النجسة وانما يناسب النجسة الاخرى الممكن من غير أن يكون مقدمه بالنجس مفعولا
 والفاعل ضمير هو دحل المتوضى (قوله المباح) أى انفتاح العينين فهو ٤٩ على حذف مضاف من المباح بالخذف والمراد

بالخارج لا يجوز في حقه أن يطروا لا يتنقض وضوءه ولا يجب الغسل ولا غيره من أحكام الوطء
 بالإلحاح فيه ولا يجرى النظر اليه حيث كان فوق العروة قال الماوردى هذا في الاستعداد العارض
 أما الخلق فيتنقض معه الخارج من المنقح مطلقا والمنسحب كعضو زائد من الخلق لا وضوء
 به ولا غسل بالإلحاح ولا الإلحاح فيه قال الماوردى في نكته ان النجاسة ان تعبر بهم بالانسداد
 يشعر بما فيه الماوردى ونحو المنقح ما يخرج من غير المنفذ الاصلية كالقسم والاذن فانه
 لا تنقض بذلك كاهو ظاهر كلامهم (و) الثاني من فواتض الوضوء (التوم) وهو استرخاء أعصاب
 الدماغ بسبب رطوبت الباطنة الصاعدة من المعدة وانما يتنقض اذا كان (على غير هذه المتكبر)
 مقدمه من الارض أى اليه وذلك لقوله صلى الله عليه وسلم التينان وكأله في نام فليوضأ
 رواه أبو داود وغيره والله بين جملة مشددة مقنونة هو حلقه البر والوكاء بكسر الواو
 والمدخلية الذى ربط به الشئ والمعنى فيه ان القنطة هي الحاقطة لما يخرج من النام فليخرج
 منه شئ ولا يشعر به فاقول الاصل عدم خروج شئ فكيف عدل عنه وقيل لا يتنقض ما يجب
 بانه لا محل مظنة لمخروجه من غير شعور به أو غير ذلك من المقدمات المفيدة للثبوت مقام
 اليقين في شغل الذمة أما اذا نام وهو يمكن اليه من مقروه من أرض أو غير ذلك لا يتنقض وضوءه ولو
 كان مستندا الى ما لو زال لسقط اللان من خروج شئ حيث لا من دبره ولا عبرة بما جهل خروج
 روج من فيه لانه نادر وقول أنس رضي الله عنه كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ينامون ثم يمسحون ولا يشعرون دواءه مسلم في رواية لا في داود ينامون حتى تخفق رؤسهم الارض
 فدخل على نوم الممكن جميعا بين الحدين فدخل في ذلك ما لو نام غيبا وانه لا فرق بين النصف وغيره
 وهو ما صرح به في الروضة وغيره ان كان بين مقدمه ومقره تخاف نفس كانه في الشرح
 الصغير عن الرواية وأقول لا تخفى ان نام في نفسه ملصقا مقدمه بمقره من خصائصه صلى
 الله عليه وسلم أنه لا يتنقض وضوءه بنومه من طبعه او بسن الوضوء من النوم ممكن آخر وجان
 الخلاف (و) الثالث من فواتض الوضوء (قوال العقل) القريرى يمينون أو (يسكر) وان لم يأثم
 به (أو) عارض (مرض) كاعطاش أو يتناول دواء لا يقطع من النوم ولا فرق بين أن يكون
 متسكنا أم لا (قائدة) قال الفزاري الجنون يزيل العقل والاعمال بغيره والنوم يسره (تبيه) علم
 من كلام المصنف ان أوائل السكر الذي لا يزول به الشعور لا يتنقض وهو كذلك (و) الرابع من
 فواتض الوضوء (المس الرجل) يستره (المراة الأجنبية) أى بشرتها (من غير طائل) لقوله تعالى أو
 لاسمت النساء أى لست كآثري به فغطف الجسم على الجنى من الغنا تطوّر عليها الامر بالتمسك
 عند تقديمه فدل على أنه لا يحدث لا جامعته لانه خلاف الظاهر اذا لمس لا يحنث بالجامع قال تعالى
 فأسوه بأبدية هم على الله عليه وسلم لعلة ليست ولا فرق في ذلك بين أن يكون بشهوة أو كراهة أو
 نسيان أو يكون الرجل مجسورا أو خضيا أو غيبا أو المرأه تجوز شوهاة أو كراهة بتمسك أو غيره
 أو حرة أو رقبة أو أحد هاتين لكن لا يتنقض وضوءا لمس الجسم بالبدن والمعنى فيه انه

(٧ - خطيب - ل) (الخ) بيان لوجه دلالة الآية على هذا الحكم (قوله خلاف الظاهر) لعدم توافق
 القراءتين على معنى واحد (قوله تعالى الخ) دليل لعدم الاختصاص الذي قبله (قوله وقال صلى الله عليه وسلم الخ) دليل بان لعدم
 الاختصاص (قوله بشهوة كراهة) هذه مقابلة غير حسنة وانما التعيير بالواحد العيش والتعيير بين يقضى المتعدد الآن يقال ان
 الكلام فيه انكشاف التقدير بشهوة وغيره أو كذا يقال في الباقي (قوله والمس الجسم) أى ولو كان عضو زائد ولا فصل فيه تفصيل
 الكف لا بمنزلة السلعة (قوله والمس الجسم بالبدن الخ) هذا مما عطف على عدم قوله لان المس لا يحنث بالجامع بل يكون هو بغيره
 وخير ما فسره الوارد (قوله فغطف)

(قوله استصحاب الأصل الخ) هذه اللفاظ الثلاثة مترادفة في معنى واحد وقوله قد أجمع كل شئ أنه يقول فقد أجمع لأنه لا يخلو العمل بالأصل والقاعدة والواردات على العلماء الشافعية (قوله لأنه يتقن الطهر الخ) قد باهرض بالمثل قال إنه يتقن الحدث أيضاً فلا يتنجس المذهب يجب أن المعنى أنه يتقن أن طهره ووضوئه حدثاً ولا بد أنه الذي قبل الصبر أو الذي بعده ولا يزال ذلك الحدث لأنه لا يمكن أن يرفع طهره إذا كان بعد الطهر ولا يمكن أن يرفعها كان قبل الطهر (قوله أن اعتاد ٥١ العبد الخ) وجهه أن اعتياد العبد يشهد

ظن تقدم الطهر على الحدث فلا

يقال ان حديثه رفعه طهر اولاد

(قوله لأنه ينفق الحدث الخ)

معارض المثل و يقال انه يقين

الطهر ايضا بحاجب أو الحجاب

الظهر الصاوي يجاب بالانحناء
جذبه فوطه اولاه امام الذي

قَالَ الْفَرَسَانِيُّ: لَا يَدْعُوهُ إِلَّا بِأَمْرِ اللَّهِ

فبذل التجار والدي بعده وأما

طهره فيجعل انه بعد الحدث
المنعطف أو بعد الفسخ

الذي طارا بعد الصبح فرقا

و یحتمل آنکه قبله فلم یرفع حدنا

والفرض من هذه التعاليل بيان

انطباق القاعدة على هذه الأمثلة

واہا من جزئیاتہا وافرادہا

(نوله تبعارض الاحتمالين) هما

كونه قبل الفجر محدثاً فهو الاتي

متطهر مطلقا وكونه قبيل القبر

متظہر ا فہو الا آن محسبہ ان

اعتاد التبرع، قبل الم ادا الاحفال،

کہ وہ اللہ سے دعا کرتا ہے کہ

لوق الطهر بعد الحذب اوقبه
اكد فيه اثلا لا شقاه لا

لكن فيه اهلايلا تم قوله بلا

مرجع لاند علی هذا الاجتماع

هناك مرجع وهو اعتياده الجديد

فاته پر جمع ان ماحولہ قبل حدیثہ

لَا تَدْعُوهُ لَآ إِلَهَ إِلَّا هُوَ

طهارة وهذا البحث كما رد على هذا

الاحتمال، وعد الأول قصير

المشمس له عمل الثاني فله نظر

الحسنى على الدنيا والآخرة

«فصل في موجب العمل»
الذي يمكنه العمل في غير السبب

الموجب بدس را بيم بملعى السلب

فهو من إضافة السبب إلى السبب

(قوله انما تستعمله الخ) في هذا

الحصير تظار لأنه يفتي أنه لا يجوز

من الفقهاء والغويني في غسل الجنابة

ان يكون الايجاب على من قام به

ثانيًا: غسل الميت، الأول: وغمره

فما، ان قطع بعضها لا تقدر ولا حب

في المنهج موضحا الفصل ونحوه ما في

وہابیہ کے خلاف ایسا ہی ایک دہشت گردانہ سازش ہے۔

المتن أن لا يقع عليه اسم الذكركا له المألوف وأما قبل المرأة أو بالرجل فالحجة أنه ان في اسمها
بعد قطعهما نقض مذهبهم الا فلا تنال الحكم منوطا لا من وجهه كذا كان نقض المس بكل منهما
سواء كانا مملين أم غير مملين لا زائد مع حامل وجهه كإلزام الاستوى لقول القرافي أن لا يكن
مسامة العامل والأفوق كصبي زائدة مسامة البقية فينقض ومن له كفان نقضتا بالمس سواء
أكانتا مملتين أم غير مملتين لا زائد مع عاملة فلا تنقض إذا كان الكفان على معين بخلاف
ماذا كانا على معص وأحد كات على تمت الأصلية كما لا يصح الزائدة فانها ينقض مساميتها
وينقض فرج الميت والصغير ويحمل الجب أو الميت بالأصل والاشارة وخرج بطن الكف
وروى الأصابع وما بينهما وعرفها وحرف الكف فلا تنقض ذلك لخبر وجهه عن تمت الكف
وضابط ما ينقض ما يستتر عنه وضع إحدى اليدين على الأخرى مع تحمل بسير وخرج الأذى
فرج حبيسة أو طير فلا تنقض عنه قياسا على عدم وجوب قروعه مع تحريم النظر إليه (تتم)

في القواعد المذكورة التي ينبغي عليها كثير من الأحكام الشرعية استصحاب الأصل وطرح الشك
وأباحت على كل من كان قد أجمع الناس على أن الشخص أو الشئ محل طلاق زوجته أم لانه
يبيح زهوطها وأنه لو شئت أمره أن يفعل تزوجها أم لا لا يجوز له وطؤها ومن ذلك أنه لا يرفع يقين
طهر أو حدث بظن ضده فالقبح الطهر والحدث كان بوجدانه بعد القبح ويحمل السابقي
منها ما أخذ به لمقبلها فإن كان قبلها ما حدثت فهو الآن مستطهر سواء اعتاد تجسده الطهر أم لا
لانه يتيقن الطهر وشئت في رافعه والأصل عدمه أو مستطهر وهو الآن حدث ان اعتاد التجسد لانه
يتيقن الحدث وشئت في رافعه والأصل عدمه بخلاف حاله إذا حدثه فلا يأخذ به بل يأخذ بالطهر لان
الظاهر أن خطر طهره عن حدثه بخلاف من اعتاده فإن يشك كما قبلها فإن اعتاد التجسد لم يرفع
الوضوء بتجاوز الاحتمالين بلا مرجع ولا سبيل إلى الصلاة مع التردد للحض في الطهر والاحتياط
بالطهر ومن هذه القاعدة ما إذا شئت من أن ما قاعد احتمالك حال واثبه وشئت فيهما سبق أو شئت
على ما رآه أو ما أحدثت نفس أو هل لمس الشعر أو الشمة فلا تنقض بشئ من ذلك

(أصل) في موجب الفسل وهو قطع الفلين وضمانه سبلان الماء على التي مطلقا والفتح
شهر كانه البروى في التهديب ولكن انقضا وأركهم اعان استعمل باضم ومطرا سبلان
على جميع البدن مع النية والفسل بالكسر ما ينسل به الرأس من نحو سدو وخطى (والذي
يوجب الفسل ستة اشياء) منها ثلاثة تشترط في حال الجبال والساكن) مما (وهي) اى الاولى
التي اخبرنا فيها بانها لا تصدق وكان الذي كراشيل اوزير منشتر اوندروها من
منطقه جابر امن اذ ان موصفة اوكان على الذي كخره مرفوفة ولوعيلته لقوله صلى الله
عليه وسلم اذا التقى ثقتان اذن فخذ وجب الفسل اى وان لم يتزلزلا وما سبلوا انما اخبار المداة
على اعتبار الازلال كبحرهما اما من الماء فمخسوخة وأجاب ابن عباس بان معناه انه لا يجب
النساء الا بحلهم الا ان يتزلزلا كراختانين حوى على الغالب فلا يدخل حقيقته اوندروها من

عندهم فيه القمع انه يجوز الزان قال اغانسة عمله القمها باضم اى على الاشهر وعمل الخلاف
السبب اولى غيره الثانى غسل الميت والاولى في غيره واهم من ان يكون واجبا معينا وكفاية
(قوله واقدرا ما حاله) ولا بد من تحديق قدر المقطوع من اهل سواد كان كلالا ويضاعف بالمشقة الثانى
فصل في دخول الباني في جميع الذكركر (قوله فتسوخ الخ) فيه نظر لانه ساقط يستدل به على

الحديث فيه خجلان اثبات ونفى بانه انما الماهن الماء معناه المني وجوب الفسل ولا وجه غيره غير خروج المني الفاسخ
للنفي واما الاثبات وهو كونه مرجيا ٥٢

هنا لنفي (قوله ان رأى الفقيه) الى
الفتنة والمعدة الثاني (قوله لا ان
هفي الفسل الخ) فيه اجمال فانه
نارة يجب عليه الفسل قطعا وتارة
يختار بين الفسل والوضوء وتارة
لا يجب عليه شيء وهذا بالنظر اليه
واما المولى فيه فان كان ذكر
او خنثى وطئ في دبره ثم وطئ في
دبر المولى فبغير بران وان كان
خنثى وطئ في... له ثلاث في
واحد وان كان المولى فيه انثى
في قبلها او دبرها او خنثى في دبره
فيغير بين الوضوء والفسل وبقي
حالة تبين الفسل فيها عليهم معا
وكل ذلك في الشارح وقوله واما
الوضوء فيجب اى على سبيل
التصريح بينه وبين الفسل فيذكره
بقوله في دبر ذكر او انثى او خنثى
او قبل انثى (قوله لباسا في الخ)
في بعض النسخ كسبائي وهي
ظاهر لان اللزم نقض انه ذكر
فعللا فجابني الا ان قال انه
ذكر لتبيلها فجابني لانه اذا انثى
يعتق أحدهما برئ منه (قوله
ومجهز الذكر) ومنها لخنثى في
الصورة الثانية (قوله فلا يجب
عليه شيء) اى على الفاعل في
الصورتين لاحتمال ان يكون
انثى وما وطئ به عضوا فلا جرم
بالاجماع مع ائمة الثاني فلا نقض
بالسنة لرافعتهما وكذا في الثانية
واما المفعول فيه في الاولى فلا نقض
عليه ايضا لاحتمال كونه ذكر
وما وطئ به عضوا فاذم تقدير
صكون الاول ذكر ايضا واما

المفعول فيه في الثانية فيغير بين الوضوء والفسل (قوله في واضح آخر)
اى يدركه كراد برانثى او قبل انثى في ذلك يقال بانه واضح (قوله وحدث الآخر) اى مع احتمال الجنابة وحديثه بغير الواضع الآخر بين
الوضوء والفسل (قوله جابت ام سليم الخ) وسألت النبي صلى الله عليه وسلم سؤالا ثانيا غير الذي في الشارح بشأن جواب النبي صلى الله

يتقدم

أحدهما المكت لم يغير التي صلى الله عليه وسلم المسجد أو التردد فيه لغير عذر لقوله تعالى لا تقربوا الصلاة وأنت سكارى حتى تعلم ما تقولون ولا جنباً إلا عارى سبيل حتى تغسلوا وما قال ابن عباس وغيره لا تقربوا وأما وضوء الصلاة لأنه ليس فيها عبور وسيل بل في مواضعها وهو المسجد وتطهيره قوله تعالى لهدمت حوامع ويبع وصلاوات ومساجد لقوله عليه الصلاة والسلام لا أحل المسجد لحائض ولا جنب واه أو داود عن عائشة رضي الله عنها وعن أبيها وقال ابن القطن إنهم حسن وخرج بالمكت التردد العبور ولله المذكر وهو كالأجرم لا يكره أن كان فيه غرض مثل أن يكون المسجد أقرب بقره فإن لم يكن له غرض كرهه كافي إلى وضوءه وأصلها وحيث عجل لا يكلف الأمر في المشي بل يمشي على العادة والمسلم الكافر فإنه يمكن من المكت في المسجد على الأصح في الوضوء وأصلها وغير التي صلى الله عليه وسلم وهو لا يجرم عليه قال صاحب التقيص ذكر من خصائصه صلى الله عليه وسلم دخوله المسجد جنباً والمسيح المدارس والباطل ومصل العبد وهو ذلك ولا يهزم إذا حصل له عذر كان احتل في المسجد وتعد عليه الخروج لأغلق الباب أو خوف على نفسه أو عضوه أو منفعته ذلك أو على ماله فلا يجرم عليه المكت ولكن يجب عليه كافي الوضوء أي يتيمم أو وجد غير تراب المسجد فأي مسجد غيره لا يجوز له أن يتيمم به فالخالف وتيمم به مع تيممه كاليتيمم شراب بمقصور والمراد بتراب المسجد الدخول في وقته لا المجموع من دبره وهو أن يجرم على من ذكر كقراءة القرآن باللفظ في حق السائق وبالإشارة في حق الآخر من كآله القاضى في قضاؤه فإنها منزلة منزلة النطق هنا وذلك لحديث الترمذي وغيره لا يقرأ الجنب ولا الحائض شيئاً من القرآن ويجوز زنه به حدث أكابر أجماع القرآن على قلبه والنظر في المفسر وقراءتها ما سقت فلا يجرم بشره لسانه وجمعه بحيث لا يسمع نفسه لأنها ليست بقراءة قرآن فأنشد الطبري يقرأ الفاتحة وجواظاً لفصله لأنه مضطرب إليها أخرج الصلاة فلا يجوز له أن يقرأ شيئاً ولا أن يقرأ الجنب شيئاً وأنتفاء إذا أخطأ دمه أو يحل لمن ذكر كذا كالأقرآن وغيره كواضعه واختاره وأحكامه لا يفسد قرآن قوله عندنا كويصها الذي حضرنا هذا وما كناه مقرنين أي مطبقين وعند المصيبة أن الله وإن أله راجعون فإن قصد القرآن وحده أو مع الله كسرم وإن أطلق فلا كتابته عليه في العاقبة لعدم الإخلال بمرمته لأنه لا يكون قرآنًا بالالفصل قوله النووي وغيره ومن الجنب غسل للفرج والوضوء فلا كل والشرب والتسوم والجماع والجماض والتقصاء بعد انقطاع دمه

(فصل) في أحكام القتل (وفرائض الغسل) ولومسونا (ثلاثة أشياء) على ما جمعه الرافعي من عدم الاكتفاء بفسدة عن الحدث والخبر وفرض على ما جمعه النووي في كتبه من الاكتفاء لها بفسدة وهو المذهب الأول (الثانية) لحديث إنما الأعمال بالنيات فنوى رفع الجناية أي رفع حكمها أن كان جنباً ورفع حدث الحائض إن كانت حائضاً أو تسوطاً كافي الوضوء وأصلها أو القتل من الحيض كآله ابن القري فلو نوى شخص رفع الجناية وحده الحيض أو عكسه أو نوى رفع جناة الجماع وحده باحتمال أو عكسه مصر في الغلط دون العمد كتطهيره في الوضوء كذا في المجموع وقضية تعليلها بحجاب القتل في النفاس بكونه دم حوض مجتمع أنه يصح نية أحدهما بالآخر وهو جرم في السابق ولكن نية رفع الحدث عن كل البدن وكذا مطلقاً الأصح لاستلزام رفع المطلق رفع القتل لأنه ينصرف إلى حدثه لوجود

ومحالة النهج لأنه كرهه الأحكام هنا وأن كان ذلك السابق في المتن (قوله ثلاثة أشياء) أي في غسل الميت ما هو فيه فيه اثان باسقاط التيمم (قوله) فنوى (الخ) حاصل ما ذكره من النيات الله ذكر الجنب شخص هشة نية وذكر الحائض والتيمم سمع هشة وذكر من جلة ذلك أربع نيات فصنع الغلط دون المسجد في كل من الرجل والمرأة كآله من الشارح (قوله) أي رفع حكمها (الخ) الشارح المضاف لأنه جمل الجناية على السبب وهو لا يرفع فلو حلها على المنع أو الأمر الاعتبار إلى يصح تقديره لأنها بمنع هذا كله في عبارة الشارح أمارة التاوي فإنها تفصل على رفع الحكم مطلقاً وإن لم يلاحظ ولم يفسره (قوله) نية رفع الحدث (ومحل ذلك) في غير دأه الحدث ما هو فلا تكفيه إن أراد رفعاً عاماً أو أطلق ولا كفته وإن دأه الحدث الحشو والغضب والقيل لكل فرض

(قوله واشطاً الخ) استشكله بعضهم بان ما كان قراءه انطق التعوي هو شسب الأسنان بخلاف ما في القلب فهذا الاصر ولا يصح قوله
 ارتفعت جنباته من اعضاء الاصر بل خفه ان ترتفع من كل البدن وان اراد انه في نفس الامر عليه جنبه فبها واعتد لها ان الذي
 عليه حدث اصر فواء بقله وله هذا الاسم عطلاً لما في القلب واللسان لا يصح قوله ارتفعت عن اعضاء الاصر بل خفه ان ترتفع من
 لا ترتفع عن شيء من بدنهم واجب بان المراد باللفظ الجمل أي جمل واعتقدان تسمية الاصر تكفي عن الا كونه يندثر ترتفع عن اعضاء
 الاصر بهذا التسمية لانه لا حظ الاكبر وقصدته هكذا يعترض بهذا في الشارح على ٥٥ ظاهرة (قوله ينبغي ان نبين الخ)
 وهذه المسئلة تسمى الدقيقة

والدقيقة تسمى الدقيقة وحاصله ان التور
 له احوال ثلاثة الاولى ان نبين
 هذا الاستبراء دفع الجنابة ويطلق
 والثانية ان نبين رفع الجنابة
 ويحذفها عن البدن وحصل
 الاستبراء فقط في هاتين الصورتين
 يرتفع حدثه الذي يستبقى بها
 أي الاكبر ويطلب اهلها حدث
 اصفر من المس فتجاءل الى عملها
 بغير رفع الحدث بشرط ما خبره من
 غسل الوجه لرعاية الترتيب ولو
 آخرها من قيام الغسل ثم عملها
 بغير رفع الحدث كفي أيضاً فالتسمية
 عند ذلك العمل على الوجه المذكور
 يقال له دقيقة لانها واحتج من
 الامور الثلاثة التي أشار اليها
 الشارح فحصوله لا يقدح في الخ
 وسيله به بهذا في رفع الحدث
 حاله الدقيقة الدقيقة لانها نشأت
 عنها والحالة الثالثة ان نبين رفع
 الجنابة عن غسل الاستبراء فقط
 فيثبت لا يرتفع حدثه فاذا
 اغتسل في وقت خلص واندرج
 الاصر في الاكبر ولا يحتاج الى
 غسل به استقلالاً فتدبر حدث
 الدقيقة ففقط في الصورتين الاوليتين
 وحلت الدقيقة ودقيقة الحقيقة
 (قوله ويجعل الخلافة الخ) حاصلة
 انه اذا كان التمس حكماً او حياء

القرينة الحالية فلو في الاكبر كما نأ كيداً ولو في رفع الحدث الاصر عدم ارتفع جنباته
 لتلاجه او عطلاً ارتفعت جنباته من اعضاء الاصر لان غسلها واجب في الحدثين وقد غسلها
 بغيره الا ان ارتفع عنه لا يغسله ويقع عن مصه الذي هو فرض في الاصر وهو انما في
 المسح وهو لا يفي من الغسل بخلاف باطن الحسية الرجل المكتشفة فانه لا يغسل الوجه هو
 الاصل فاذا غسله فقد أتى بالاصل ما غير اعضاء الاصر فلا ترتفع جنباته لانه لم يزل في المجموع
 ولما شبع على المرأ غسل يحضر جنباته كتمت تسمية أحدهما قطعاً أو نبين استباحة مقترن
 غسل كان نبين استباحة الصلاة أو الطواف مما يتوقف على غسل فان قوى ما لا يعتد به
 كالغسل ليوم الجبل بهج أو في اداء فرض الغسل أو فرض الغسل أو الغسل المفروض أو اداء
 الغسل وكذا الطهارة للصلاة اما اذا في الغسل فانه لا يكفي وتقدم الفرق بينه وبين الوضوء في
 فصله وتكون التسمية مقرونة بأول ما يغسل من البدن سواء كان من أعلاه أم من أسفله اذ لا ترتيب
 فيه فلو في غسل جزء منه وجب إعادة غسله قال في المجموع واذا اغتسل من انا كبريق
 ينبغي ان نبين عند غسل محل الاستبراء بعد فراغه منه لانه قد يغفل عنه أو يحتاج الى المسح
 فينقض وضوءه وأولى كفاية في خرقه على يده (و) الثاني (إزالة النجاسة أي كانت على شيء
 من بدن) هل المصعب عند الرأى وقد عرفت فيما تقدم ضعفه وان الاصح انه يكفي لهما غسل
 واحدة كالواحدة غسلت من جنباته وحيز ولا واجب ما يغسل العضو وقد حصل وجعل الخلاف
 اذا كان التمس حكماً أي المجموع ورفضه الماء معاً ولا يفي في المخلطة حكم هذه التسمية
 فان كان التمس حياءً لم يزل في الحدث اما غير السابقة في النجاسة المخلطة فلا يرتفع حدث ذلك
 العمل لبقاء النجاسة (و) الثالث (إبصال الماء الى جميع) أجزاء (الشعر) نظائر او باطن او ان
 كثف ويجب غسل الضفائر ان لم يصل الماء الى باطنها الا بالنقص يمكن حتى من باطن
 الشعر المقصود لا يجب غسل الشعر الثالث في العين والأذن وان كان يجب غسله من النجاسة
 انظروا (و) الى جميع أجزاء (الشعر) حتى الاظفار وما يظهر من صمغ الأذن ومن فرج
 المرأة عند قعودها قضاء الحاجة وما تحت القلفة وموضع شعر تنفقه قبل غسله قال النووي ومن
 باطن يدوي اتضع (فائدة) لو اتخذ له أظفاراً أو أنعاماً ذهب أو فضة وجب عليه غسله من حدث
 اصفر أو اكبر من نجاسة غير معفو عنها لانه يجب عليه غسل ما ظهر من الاصبع والاثف
 بالقطع وقد تعدلوا للضرورات الاغنية والاثف كالأصليين ولا يجب في الغسل مضغفة
 ولا استئذان بل بسن كافي الوضوء وغسل الميت (وسننه) أي الغسل كثيرة المذكور ومنها هنا
 (نجاسة أشياء) وسند كرمها أشياء بهذا في الأولى (التسمية) مقرونة بالتسمية كحصر معنى في
 المجموع هنا وقد تقدم في الوضوء بياناً لكلامها (و) الثانية (الوضوء) كاملاً (فيه) للتابع رواه
 الشيخان وقال في المجموع وتلاعن الاصحاب سواء أقدم الوضوء كله أم بعضه أم آخره أم ضعه في أثناء

يزول بغيره فالرأى يقول لا بد بذلك من غسله لثبوت التوروى يقول يكفي عن ما غسله واحدة وكذا السابقة في القرباب في النجاسة
 المخلطة من محل الخلاف أيضاً في غيري فيها ما تقدم وما اذا كان التمس حياءً لم يزل في الحدث اما اذا غسل جزء أو اكبر ولم يزل حياءً
 النجاسة لا يكفي من الحدث بانفاق الشين لبقاء نجاسة العمل وبدان نزول العين ويطهر العمل بأن الخلف بينهما وما خلافت
 الست قبل السابقة في المخلطة فلا يمكن من الحدث بانفاق الشين لبقاء نجاسة العمل وما حكم التسمية فانه يكفي اقترانها بغسل
 النجاسة الحكيمة والعيبة التي تزل وعروا لعيبة التي لا تزل بجرعة واحدة مع التراب وما اقتران التسمية بما قبل السابقة فيه

الفصل فهو حصل السنة لكن الأفضل قدعه ثم ان تجردت الحنابة عن الحدث الأصغر كان
استنم وهو جالس متحرك فوى سنة الفصل والأقوى وضع الحدث الأصغر وان قلنا بطلان خروج جوا
من خلاف من أوجه فان ترك الوضوء أو المتخضة أو الاستنشاق كره وهو يسر له أن يتدارك ذلك
(و) الثالثة (أمر أو إلهي) في كل مرة من الثلاث (على) ما أمكنه من (الحدث) فذلك ملو صلت
إليه يد من بدنه احتياطا وخروج من خلاف من أوجه وأغلب يجب عندئذ أن لا يتناول الحاديث
ليس فيها تعرض لوجوبه يشهد مما طهه كان يأخذ الماء بكفه فيصسله على الموضع التي فيها
انطافوا اتوا كالأبواب والاذنين وطبقات البطن ودخل السرة لأنه أقرب إلى التقية بوصول
الماء يوتا كذا في الأذن فيأخذ كفان من ماء يوضع الأذن عليه برقى بمصل الماء إلى معاطفه
وزواياه (و) الرابعة (المرواة) وهي غسل العضو قبل جفاف مقلبه كالمرق في الوضوء (و) الخامسة
(تقديم) غسل جهة (اليمنى) من جسده نظهرا ويطأ (على) غسل جهة (اليسرى) بأن يفيض
الماء على شفة الأيمن ثم اليسرى لا يمسح على الله عليه وسلم كان يحب التبان في طهوره ومتفق عليه
وقد نما عن سق الفسل كثيرة فمن التثنية تأسيبها صلى الله عليه وسلم كان في الوضوء كغيبه ذلك
أن يشهد ما ذكر ثم غسل رأسه وبذلك ثلاثا ثم باقي جسده كذلك بأن يغسل وبذلك شفة الأيمن
المقدم ثم المؤخر ثم الاسم كذلك مرة ثم ثالثة كذلك للأخبار العصرية الدالة على ذلك ولو
انفرد في ما فان كان ياريا كفي في التثنية ان يمر عليه ثلاث مرات لكن قد يشعرون ذلك
لأنه لا يتمكن منه فالتأسيب الماء اذ يجامض في نفسه وان كان وكذا انفس فيه ثلاثا بأن يرفع
رأسه منه أو ينقل قدميه ويتقل فيهم من مقامه إلى آخر ثلاثا ولا يحتاج إلى انفصال جلته ولا
رأسه كذا في السبع من نجاسة الكلب فان حركته تحت الماء بجرى الماء عليه ولا يسجد
الفصل لأنه لا ينقل ولما فيه من المشقة بخلاف الوضوء فبسن تجديده اذا سلى الأول سلاما كما قاله
التوروي في باب التذمر من زوائد الوضوء لمواياه أو داء غيره أنه صلى الله عليه وسلم قال من توضأ
على طهر وكتب الله عشر خيرات ولا كان في أول الاسلام يجب الوضوء لكل صلاة فسخ
الوجوب بقى أصل الطلبو يسر ان تنبع المرأة غير المحرمة والمعدة لحوض أو نفاش أو الداء
مسكة فضله في طهنة وتدخلها القروح وسد فسلها وهو المار بالآثر ويكره تركه بلا عذر كافي
التنقيح والمسلطار من عرب الطبيب المعروفان لم يجزدا المسك أو لم يسمع به فقروه بمقابلة حرارة
كالحق والظفار فان لم يجزدا طبيا فطينا فان لم يجزده كفى الماء أما المحرمة فيصير عليه الطبيب
بأنواعه والمعدة تستعمل قليل قسط أو ظفار وبسن ان لا يفيض ماء الوضوء في معتدل الجسد
من مدقر يساهو وطل وثلاث بغدادى والفسل عن صاع تقريرا وهو أربعة أمداد لحدث
مسلم عن سفينة أنه صلى الله عليه وسلم كان يغسله الصاع ويوضئه المدو يكره أن يغسل في الماء
الراكد وان كثرا وشرعيته كافي المموج وينبغي ان يكون ذلك في غير المستجر (قائده) قال
في الأجساد لا يشي أن يعلق أو يغسل أو يمسح أو يخرج دما أو يبين من نفسه جزأ وهو جنب اذ
تد إليه سائر أجزائه في الأخره فيعود جنبنا ويقال ان على شعرة طالب بيننا بهما يمسو ران
يتكشف الفسل في خلوة أو بهجرة من يجوز له نظره إلى عورتها أو السر أو أفضل ومن اغفل
لجنبه وغفوها كقبض وجهه وضوحا كيد حصل غسلها كالقوى القوض وتحيه المجد
أقوى أحدهما حصل فقط اعتبارا بما فوا أو غام بلوح التفل في القوض لأنه مقصود فاشبه
سنة الظهور مع فرضه فان قيل لو فوى حسنة القرض دون التقية حصلت التقية وإن لم ينوها

خلاف قبيل يكفي وقيل لا يكفي
(قوله ما وصلت إليه يد) قيد فلا
يسر الاستئانة على ما يمكنه
ويدل ذلك قوله ثم وجان خلاف
وهو مذهب الامام مالك وعندهم
المتعمدة لا يجب الا ذلك ما أمكنه
وعندهم قول ضعيف يجب ذلك
لممكنه ولما يمكنه وعلى هذا
القول يكون قوله ما أمكنه ليس
قيدا (قوله وكيف ذلك) أي
الأكلي وليس واجبا للتبليط

الستين فيكون المراد بالثمر بل حصول التيسير منه وان لم يحدد الاثر الذي له ثموه وهذا يؤخذ من عبارة الر على قرايحه وظاهر أن السرا يحصل غير المنوي سقوط طلبه فلا يحصل له ثواب الجنب الا اذا فواها بخلاف القصة فإنه يحصل له ثوابه التي فواها أو أطلق بل وان نقاها على العتداء بغيره (قوله وبني) أن تكون الختاني ذلك الخ ونحو ذلك اذا دخل الختاني وحده أو مع ختاني محاوره ولا يدخلوه ولوع ختاني مثله حرام (قوله ونحو) اذا ذكره بعد انبعاثه الاول لانه ربما يتوهم من الاول اختصاص الفصل بالذ كروان الفصل واجب فأتى بالثاني ليسبقه عام في ال حال والسادس أي بالحدث الرابع لبيان ان الوجوب بالذ في الثاني والثالث غير مراد (قوله وصرف هذا الخ) أي المذكور ومن الاحداث الثلاثة (قوله وقته من الغير) أي وأخره ينتهي بحصول الخطيب على المنبر قبل برقع الامام وأسه من السجدة الثانية من الر كعة الثانية قبل السلام (قوله لا ي أهل السواد الخ) وهو ما يذ لك لا يمشي بثوبين خالداً ولا ينهم بر من البعد سواد (قوله عند الخروج لها الخ) هذا نظاره اذا أرادوا فعلها جماعة فان أراد كل واحد ان يصلي وحده دخل الوقت باردة القبيل ويخرج وقته فعلها وأما في الكسوفين فبعد غسل الوقت بالتغير ويخرج بالانصب لاسواء اذا وادوا فعلها

أحباب ان قصد ثم اشغال البعثة بصلاة وقد حصل وليس قصد هنا النطافة قطعا بدليل أنه يشهد عند عمره عن المأمور من وجب عليه فرضان كغسل جنباً بقروح من كفاه الفصل لاحدهما وكذا لوسن في خمسة ستان كغسل عذو جعة ولا يضر الثمر بل بخلاف فواها ظهر مع سته لان معنى المهاراة على التداخل بخلاف الصلاة ولو أحدث ثم أجنب أو أجنب ثم أحدث أو أجنب وأحدث معاً أي الفصل لا يندرج في الوضوء في الفصل (قوله) يباح للرجل جلد دخول الحمام ويجب غلبه غرض البصر عما لا يحل له من موشى عواهم من الكسوف بحضرة من لا يحل لهم النظر إليها وقد روى ان الرجل اذا دخل الحمام ملأ يافته ملكاً وراه القربى في تفسيره عند قوله تعالى كراما كالبين يعلون ما تلهو افوت وروى الحاكم عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال حرام على الرجل دخول الحمام الاغتسل وأما القصة فيكرهه لانه قد علو عليه ما من امرأة تغلب فياها في غير بينها الا حكت ما بينها وبين الله وراه الترمذي وحسنه ولأن امر من مبنى على المبالغة في الستر وليكن في وجهه واجتماعه من الفتنة والثر ويبنى أن تكون الختاني كالسواء ويجب أن لا يرد في الماء على قدر الحاجة والعادة واذابه أن قصد التطهير والتنظيف لا الترفه والتمتع وإن سلم الاثرة قبل دخوله وأن يسمى الدخول ثم يتوضأ كدخول الخلاء وأيضاً كبريائه حرارة نار جهنم شبه بها قال في المجموع ولا بأس بقوله لغيره فافاك الله ولا بالمصافحة ويبنى لمن يخاف الله الناس بالتنظيف بالسواك والواضع والاشعر واذا اتوا جمع كبريائه حسن الادب معهم والله أعلم (فصل في الاغتسلات المسنونة) والاختلالات المسنونة كثيرة المذكور ومنها ثمانية (سبعة عشر غسل) بتقديم السين على الواو وسأذكر زيادة على ذلك الاول من السبعة عشر (غسل الجمعة) لمن يريد حضورها وان لم يحب عليه الجمعة حديث اذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل ويغسل البيهقي سند صحيح من أن الجمعة من الرجال والنساء فليغتسل ومن لم يأتم اغتسل عليه في وروى غسل الجمعة واجب على كل محتلم أي متأكداً كدور من هذا هو الوجوب بخبر من قضا يوم الجمعة فيها رخصت ومن اغتسل بالفصل أفضل وراه الترمذي وحسنه وقته من الغمر الصادق لان الاخبار هلقت باليوم كقوله صلى الله عليه وسلم من اغتسل يوم الجمعة ثم راح في الساعة الاولى احدث وتقر به من ذهابه الى الجمعة أفضل لانه الخ في المقصود من انتفاء الزمعة الذكرية ولو عارض الفصل والتكبير فراهنا الفصل أولى لانه يختلف في وجوه ولا يطل غسل الجمعة بالحدث ولا بالجنابة فيقتل ويكرهه كبريائه على الاصح (و الثاني والثالث غسل العيدين) النظرة والاحصى لكل أحد وان لم يحضر الصلاة لانه يوم جزية فالغسل بخلاف الجمعة ويدخل وقت غسلها بنصف الليل والبل وان كان المستحب فعله بعد الغسل لاهل السواد يكرهون اليها من قراهم فلو لم يكتف الفصل لما قبل الغير لث علىهم ذلك فطلق بنصف الثاني تقر به من اليوم كقيل في أذان الغير (و الرابع غسل صلاة الاستسقاء) عند الخروج لها (و الخامس غسل صلاة الخسوف) بانتهاء المجبة للغير (و السادس غسل صلاة الكسوف) بالكاف الشمس وتخصيص الخسوف بالغير والكسوف بالشمس هو الاصح كافي الصحاح وحكى عكسه وقيل الخسوف بالكاف وله فيها والخسوف آخره وقيل غير ذلك (و السابع الفصل من غسل الميت) سواء كان الميت مسجداً أم لا وسواء كان الفاسل طاهراً أم لا كما تنص بقوله صلى الله عليه وسلم من غسله ميتاً فليغتسل ومن حله فليغتسل وراه الترمذي وحسنه وانما لم يجب بقوله

جماعة أو فرداً (قوله من غسل الميت الخ) نزع غيره من

(٨ - خطيب ل)

وضوءه معهم ومن غسل الوضوء وقيل من الفصل لها قاساً على غسل جثة البنت (قوله ميتاً) أي كلاً أو بعضاً

صلى الله عليه وسلم ليس عليه كف في غسل ميتكم غسل اذا غسلتموه وواه الحاكم ومن الوضوء
من مسه (و) الثامن غسل (الكافر) ولو مرئدا (اذا أسلم) نظيما للاسلام وقد أمر صلى الله
عليه وسلم بغير كف من عاصمه لما أسلم واغلب يجب لان جماعة أسلموا ولم يأمرهم صلى الله عليه
وسلم بالغسل هذا ان لم يعرض له في كفره ما وجب الغسل والا لا وجب على الاصح ولا يجب بالغسل
في الكفر على الاصح (تنبيه) قد علم من كلامه ان وقت الغسل بعد اسلامه لتصح الشيعة ولا نه
لا سبيل الى تأخير الاسلام بعده بل المصرح به في كلامهم يكفر من قال لكافر جاءه يسلم اذهب
فاغتسل ثم أسلم رضاه ببقائه على الكفر تلك اللحظة (و) التاسع غسل (الجنون) وان قطع
جنونه (و) العاشر غسل (المتعمى عليه) ولو لحظة (اذا أفاقا) ولم يتحقق منه الزوال لا اتباع
في الانحمار وراه الشافعيان وفي معناه الجنون بل أولى لانه حال كمال الشافعي رضي الله عنه قل من
جن الا وازل (و) الحادي عشر (الغسل عند الاحرام) صحيح أو مجرأ أو موارو في حال حيض
المرأة أو نفاسها (و) الثاني عشر الغسل (الدخول مكة) المشرقة ولو كان حلالا على المتعمى من
الام قال السبكي وحيث لا يكون هذا من أغسال الحج الامن حجه أنه يقع فيه ويستثنى من
الاطلاق المصنف ما لو أسرم المكي بعمره من محل قريب كالشعر وأغتسل لم يندب الغسل لدخول
مكة (و) الثالث عشر الغسل (الوقوف بعرفة) والاقصبل كونه بمنزلة يحصل أسبل السعة في
غيرها وقيل الزوال وبعد الفجر لكن تقريره للزوال أفضل كتقريره من ذهبه في غسل الجمعة
(و) الرابع عشر الغسل (الميت مجردة) على طريقة شعبة بعض الراغبين والمذهب
في الروضة وحكاية الزوائد من الجوهري ونص الام احتجابه للوقوف مجردة بعد صبح يوم
التحر وهو الوقوف بالمشعر الحرام (و) الخامس عشر الغسل (في الجوارح الثلاث) في كل يوم من
أيام التمتع بن فلا غسل لري حجرة العقبه يوم العرة قال في الروضة اكتفاء بغسل البدن وروته
منسوخ بخلاف رمي أيام التثريق (و) السادس عشر والسابع عشر الغسل (لظوف) أي
انكل من طواف الافاضة والوداع وهذا ما جرى عليه التروى في منسكه الكبير وقال فيه أيضا
ان الاغتسال للعلق سنوي لكنه في الروضة تبعان كثير قال وزاد في القديم ثلاثة أغسال اطواف
الافاضة وللوداع وللمحلق قال في المهمات وحاصله أن الجديد عدم الاستعجاب لهذه الامور الثلاثة
وهو مقتضى كلام المنهاج انتهى وهذا هو المستدل وقد قد من ان الاغسال المسنونة لا تقتصر فيها
حاله المستغنى بل منها الغسل من الحجامة ومن الخروج من الحمام عند ارادة الخروج
وللاعتكاف لكل ليلة من مضاي وقبيله الاذوي بن يحضر الجماعة وهو ظاهر وقد دخل
الحرم وطلق العانة ولباغ الصبي بالنس ودخول المدينة المشرفة وهي موجودة في بعض النسخ
فيكون هو السابع عشر وعند سبلان الوادي ولتتبر واجحة البدن وعند كل اجتماع من بجامع
الخير أما الغسل للصلوات الخمس فلا ينس لها ما في ذلك من المشقة وكذا هذه الأغسال لا تغسل
الجمعة غير غسل غسل الميت (تنبيه) قال الزركشي قال بعضهم اذا اراد الغسل المسنونات نوى
أسباها الا الغسل من الجنون فانه ينوي الجنابة وكذا المتعمى عليه ذكره صاحب القسرو ع
انتهى ومعمل هذا اذا بن أو أغنى عليه بدلوغه لقول الشافعي قل من جن الا وازل أما اذا بن
أو أغنى عليه قبل بلوغه ثم أطلق قبله فانه ينوي السبب كغيره

(فصل في المسح على الخفين) هو أخبارة كثيرة تكبرها بنو خزيمة وحيات في مصححيها مع ابن
بكره أن النبي صلى الله عليه وسلم أرخص المسافر ثلاثة أيام وباليهين والمقيم يومين اذا ظهر

(قوله والوجب) أي مع
غسل الاسلام (قوله ولم يتحقق منهما
انزال الخ) ظاهره انه عند التيقن
لا يطلب الغسل للافاضة وليس
كذلك بل يطلب الغسل للافاضة
ويجب غسل الجنابة في ثلثه ان
يقبل غسل واحدانية رفع
الجنابة والافاضة من الجنون او
الاجتماع ويقبل غسلين مستقلين
والثانية رفع الجنابة في احدهما
والافاضة من الجنون اما ان يغامر
الاخر (قوله والميت مجردة)
وحيث لا يغسل وقته بالفروب
ويخرج الفبر (قوله الوقوف
بالمشعر الحرام) ويدخل وقته
بمنصف البسل ويخرج برادة
الذهب والسير لي (قوله لري
الجماد) ويدخل وقته بالزوال
ويقبل بالفجروا آخره آخر أيام
التثريق

(فصل في المسح على الخفين)

فليس يخفى أن جميع عليهما وروى ابن المنذر عن الحسن البصري أنه قال حدثني سبعون من
 الصحابة أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين وقال بعض المفسرين إن قراءة الجوف في قوله
 نصلي وأرجلكم للمسح على الخفين (والمسح على الخفين جائز) في الوضوء بدلا عن غسل الرجلين
 فالواجب على لابس المسح أو المسح والفصل أفضل كما قاله في الوضوء في آخر باب صلاة المسافر
 نعم إن ترك المسح رغبة عن السنة أو شكافي جوازه أي لم تطمئن نفسه إليه لأنه لا شغل يجوز له
 فعله ألا وخاف فوت الجماعة أو عرفه أو أخذ أسيرا أو هودك فالمسح أفضل بل بركه تركه كفي
 الأولى وكذا القول في سائر الرخص والالتفات في الأخيرين الوجوب يخرج الوضوء إزالة النجاسة
 والفصل ولو مندوب فلا مسح فيهما والمسح على الخفين مسح خفيف مع غسل الأخرى فلا
 يجوز ولا فصل ليس خفي في السالبة إلا أن يبق بعض المطبوعة فلا يكفي ذلك حتى يلبس ذلك
 البعض خفاري كانت إحدى رجليه عارية لم يجزئ لباس الأخرى الخلف للمسح عليه أوجب
 التيمم من الطلقة فهي كالحصى وإنما يجمع المسح هنا (بثلاثة شرائط) وترك رجليه كاستمره
 الأولى (أن يبتدئ) من يد المسح على الخفين (بمسحهما بعد كمال) أي تمام (الطهارة) من الحدثين
 الحادثين السابقين فلا يمسحهما قبل غسل رجليه وغسلهما في الخفين لم يجزئ المسح إلا أن يترعهما من
 موضع القدم ثم يغسلهما في الخفين ولو أدخل أحدهما بعد غسلها ثم غسل الأخرى وأدخلها لم
 يجزئ المسح إلا أن يترعهما من موضع القدم ثم يغسلهما في الخلف ولو غسلهما في سابق الخفين
 ثم أدخلهما موضع القدم جاز المسح ولو ابتدأ اللبس بدخولهما ثم أحدث قبل وصولهما إلى
 موضع القدم لم يجزئ المسح ولو كان عليه الحدثان ففصل أعضاء الوضوء عنهما وليس الخلف قبل
 غسل باقي يده يمسح عليه لأنه ليس عليه كمال الطهارة قبل أنه يمسح كمال الحاجة إليها لأن حقيقة
 إظهار أن يكون كاملا وذلك اعترض الرافعي على الوجيز بأنه لا حاجة إلى قصد التمام لأن من
 لم يغسل رجليه واحدا لم يظلم أن يقال أنه ليس على طهر وأجيب بأن ذلك ذكرنا كيدا أو
 لاحتمال فهم إرادة البعض (و) الثاني من الشروط (أن يكونا) أي الخفان (سائر من لعل غسل
 الفرض من القدمين) في الوضوء وهو القدم بكتفيه من سائر الجوانب لا من الأعلى فالأعلى ورؤي
 القدم من أعلاه كما كان واسع إلى أن لم يضر عكس سائر الوضوء فإنه من الأعلى والجوانب لا من
 الأسفل لأن القدمين مثلاً في سائر العودة بفعل لستر على البدن والخلف بفعل لستر أسفل إلى الجبل
 فإن قصر عن جعل الفرض أو كان به تخفيف في جعل الفرض ضرر ولو تخفف البطانة أو الطهارة
 والباقى صافين لم يضر والأضرر وتفرقتا من موضعين غير متمايزين لم يضر والمراد بالستر هنا
 المحاولة لا يمنع أن يتركه فيبقى الشفاف عكس سائر العودة لأن قصد هنا منع نفوذ الماء ثم منع
 الرطوبة وقال في الجمع أن المعتبر في الخلف هو غسل الرجل بسبب الساتر وقد حصل والمقصود
 بستر الوضوء سترها بغير من العيون ولم يحصل ولا يجرى منسوج لا يمنع نفوذ الماء إلى الرجل
 من غير جعل الخلف ولو صب عليه لحد صفاقه لأن الغالب في الخلاف أنها تمنع النفوذ تصرف
 إليها التصوم الله تعالى الترخيص فيبقى الفصل واجبا فيما عداها (و) الثالث من الشروط أن
 يكونا معا (معا يمكن تتابع المشي عليهما) لترك مسافر حاجته عند الحط والترحال وغيرهما
 مما سرت به العادة ولو كان لابسهما مفصلا واختلاف في قدر المسدة المترد فيها فنسبطه الحمامي
 ثلاث ألبال فصاعدا وقال في الحمامات المعتمة لمناضبة الشيخ أبو حامد بجانة القصر تقر بي انتهى
 والأقرب الكلام لا أكثرين كما قاله ابن المعاد أن المعتبر المترد فيه طواف سبعة أيام للمقيم

(قوله جائز) أي صحيح أو أنه على
 تقدير رأي والعدول عن الفصل
 إلى المسح جائز لم يتصف بالجواز
 أي الإباحة هو العدول والأ
 فالمسح إذا وقع لا يكون إلا رابعا
 كالغسل (قوله أي لم تطمئن نفسه)
 يصح أن يكون رابعا لقوله رغبة
 ويكون المعنى أي لم تطمئن نفسه
 للمسح لعدم التظافه فيه فها هو
 المراد بالرغبة أي الكراهة وليس
 المراد كراهته من حيث نسبته للنبي
 صلى الله عليه وسلم لأن ذلك كفر
 ويكون معنى لم تطمئن النسبة
 لرجوعه لثقل أي لم تطمئن نفسه
 للمسح للشبهة التي طرأت فيه في
 دليل المسح (قوله في الأولى
 الخ) وكذا الاثنان بعدها
 (قوله ولو لبسهما الخ) شرط في
 مسائل خمسة مفرقة على هذا
 الشرط بعضها على المنطوق
 وبعضها على المفهوم ووردت
 مسائل المنطوق لكان أولى

(قوله ولا تلتحف بل الخ) يؤخذ من هذا التعليل انه لو كان على الرجل شئ أو دهن جامد أو من تحت الأظفار أو شوك أو آفة ظاهرة ولو غلبت بقى عليها فالتفتف باللبس أو كان على الرجل نجاسة أنه لا يصح المسح على النجس به قال بعضهم والراجح ان ما عدا النجاسة لا يمنع من صحة المسح وما النجاسة تمنع وعاصل القول في شرائط المسح طرقتان الأولى كون اللبس على طهارة وكونه ساترا والقرعة ومنع نفوذ الماء بالحكم وهو أنه لا بد أن تكون موجودة وقت اللبس والآخر يصح المسح ولو حصلت هذا قبل لا بد من التزج باللبس بشرطه وأما الطهارة التي في موضع اللبس والنجس ٦٠ ثم إن طهارة قبل المسح ولو بعد الحدث صح والطريقة الثانية تقول ان لم تكن

الأمور المذكورة موجودة وقت اللبس لم يصح ولو حصلت بعد ذلك ولو قبل الحدث وأما أن كانت موجودة وقت اللبس ثم قُضت فإن حصلها قبل الحدث صح والأفلا وأما إن قُضت الشرع بعد الحدث وجب التزج ولا يتفق قصرها بعد ذلك (قوله ليلته) بالرفق فاعل سبق بأن أحدث بعد التزج وقوله أم لا بأن أحدث بعد التزج (قوله فلا أحدث) الأولى ولو أحدث لأنه لا يتفرع على ما قبله بل هو مستأنف (قوله شمل) إطلاقه (أي في جميع ما سبق من قوله والمصح على الخفين جاز من قوله بثلاثة شرائط ومن قوله ويصح التزج ببول أو سلة والمسافر ثلاثة أيام ولياليهن ولا يفتي هذا الثابت كونه يترفع لكل فريض لا يمكن أن يصور بما إذا ترك الفرائض فإنه يصح للتوافق يوما وليدة أن كان مقبلا ثلاثة أيام كان مسافرا جديدا يترفع ولو كانت طهارته باقية (قوله) أما حديثه (الدائم) فقد يقال إن حديثه الدائم كثير الدائم في كلامهم فإذا أراد فريضة أخرى وجب نزح الخلف والظهر الكامل فكيف قوله فلا يحتاج مصعبه إلى استئذان طهرا أي شال أي

بالنسبة للتوافق يعني أنه إذا سئل الفرض أو أراد أن يصلي التفل وحديثه الدائم يصري صلاة التفل ولا يصحاح حق معه إلى استئذان طهر بخلاف ما إذا سئل الفرض وأحدث حدثا غير الدائم فإنه لا يستحب التفل إلا أن تقرأ ومصح على الخلف فافترقا بذلك الاعتبار وإن كان إذا أراد فريضة أخرى لا بد من نزح الخلف والظهر الكامل فلهما (قوله بطل طهره) ظاهره ولو بالنسبة للتوافق وهو كذلك ويكون ذلك في تركه أو طهره غير حديثه الدائم يصري ما تقدم فلهذا أراد في هذه الجملة أن يصلي الفرض أعاد الخشوع والعبادة والوضوء بجمع على الخلف يعني في فريضة أو فلاة أو أي أراد فريضة ذلك بعد الخشوع والعبادة والوضوء بجمع على

والموجود سفره ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر سفر قصر لأنه بعد قضاء المدة يجب نزعه فترفعه تسير بأن يمكن التردد فيه لذلك وسواء في ذلك المخذوم جلد أو غيره كلب أو شئ مطبقه بخلاف ما لا يمكن المتنى فيه لما ذكره كالتلف والحدود وسواء المانع من الثبوت أو وضعه كيجوب بالصوفية والمخذوم جلد ضعيف أو فلقه كالشاة العظيمة أو فلقه سمته أو وضعه أو نحو ذلك فلا يكفي المسح عليه إذا لاحت له مثل ذلك ولا فائدة في إدامته قال في المجموع الآن يكون المصنفين ينع بالمتنى فيه قال في النكاح من قرب كفى المسح عليه باختلاف والشرط الرابع الذي استقضى المصنف أن يكون ظاهر من فلا يكفي المسح على خف المخذوم جلد ميتة قبل الدباغ عدم إمكان الصلاة فيه وفائدة المسح وإن لم تقصر فيها القصد الأصلي منه الصلاة وغيره ما نسب لها ولأن الخلف يدل على الرجل وهو نجس العين وهي لا تظهر من الحدث ما لم ينزل نجاستها فكيف يصح عن اليد وهو نجس العين والنجس كالنجس كافي للمجموع لأن الصلاة هي المقصود لا العظم الأسنى من المسح وما عداها من من المصنف وغيره كتابنا لها كإبراهيم نعم لو كان على الخلف نجاسة مضمومة بها ومع من من الصلاة ما نجاسة عليه مع حصصه فإن مسح على النجاسة زاد التلويث وزنه حيث قد غسله وقبل يده في المجموع (فرع) لو خر خطه بشعر نجس والخلف أو الشعر وطهر بالفضل طهره دون محل الخرز وجب عنه فلا ينعس الرجل المبتله ويصلي فيه الفرائض والتوافل لعموم البلوى به كافي في الروضة في الإطعمة بخلاف ما في الصحيحين من أنه لا يصلي فيه (ويعني المقيم) ولو طهرا ما قامته والمسافر سفر قصر أو طهرا ما قامته بسفره وكذا كل سفر يمنع فيه القصر (ويومولية) كاملين يستنج المسح ما سبق به بالوضوء في هذه المدة (و) جميع (المسافر) سفر قصر ثلاثة أيام ولياليهن يستنج بالمسح ما سبق به بالوضوء في هذه المدة ودليل ذلك الخبر السابق أول الفصل وغيره من من خرج من حائضت في أي طالب عن المسح على الخفين فقال جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر ويومولية للغير والمراد بلياليهن ثلاث ليال متصلة بها سواء أ سبقت اليوم الأول ليلته أم لا فلو أحدث في أثناء الليل أو اليوم اعتبر قدر الماضي منه من الليلة إلى أبعه واليوم الرابع وعلى قياس ذلك يقال في مدة التيمم وما لحقه به (تيمم) مثل إطلاقه دائم الحدث كاستنائه فيصير له المسح على الخلف على الصحيح لأنه يحتاج إلى لبس والأوراق به كغيره ولا يستفيد الصلاة بطهارة يستفيد المسح بصل الخنك لو أحدث بعد لبسه غير حدثه الدائم حتى أن يصلي بوضوء اللبس فربما صح لغيره فقط والتوافل وإن أحدث وقد صلى بوضوء اللبس فربما صح الجمع على الانتقال فقط لأن مصعبه تب على طهره وهو لا يقيد أكثر من ذلك فإن أراد فريضة أخرى وجب نزح الخلف والطهر الكامل لأنه محدث بالنسبة إلى ما زاد على فريضة ونوافل فكأنه ليس على حدث حقيقة فإن طهره لا يرفع الحدث على المذهب ما حدثه الدائم فلا يحتاج معه إلى استئذان طهره ثم أن آخر الخشوع في الصلاة بعد الطهر لغير مصعبه وحديثه يجري بطل طهره (وابتداء المدة) للمسح في

الحف ولا يحتاج إلى ترع الحفان

أودا فرضا آخر وجب ترع الحف

والطهر الكامل (قوله فان مصح في

المضراخ) فيقيد قوله ويصح

المسافر ثلاثة أيام أي بالمصح في

الحضر أو السفر ثم يقيم أو لا يقيم

مصح مسافر ثم إن قوله مصح في

وقوله في الحضر قد كان مصح في

السفر ولم يرد كل مدة المسافر

وان أقام فهو ما ذكره المصنف

فما ذكره الشارح في الثالثة

بعض محض قوله في الحضر وأما

مفهوم قوله مصح في الحضر ما لو

أحدث في الحضر فان مضت مدة

المقيم قبل السفر وجب التزع وان

مضى بعضها ثم سافر ومصح كل

مدة المسافر وان لم يجمع حتى

مضى يوم وليلة وهو مسافر قبل

تفط مدة الإقامة وقيل تطلب

مدة السفر فيجمع بعد اليوم واليلة

ولو أقام قبل الثلاث (قوله فان

مصح في المضراخ) خرج بقوله

مصح ما لو أحدث في الحضر وسافر

ومصح في السفر فانه يكمل مدة

سفر وقوله بعد ذلك أو مصح في

السفر ثم أقام مفهومه انه لو أحدث

في السفر لم يجمع فيه ثم أقام

مقتضى أخذ مفهوم مصح في

الحضر فيما تقدم ان يقال هلاني

هذه الصورة أتم مصح مسافر

مع انه ليس كذلك بل حكم المنطوق

والمفهوم سواء وهو انه لا يكمل

مدة المسافر ويستند فيكون

المصح في الحضر قسدا في الأولى

وهي مسألة المقيم وأما المصح في

السفر في الثانية فليس قسدا بل

سواء مصح في السفر أو لم يصح

في السفر في أحدث في السفر ثم

أقام لم يجمع مسافر

حق المقيم والمسافر (من حين) انقضاء الزمن الذي يحدث فيه (بدل من الحفنين) لان وقت
جواز المسح يدخل بذلك فاعتبرت مدته فانه اذا أحدث ولم يصح حتى انقضت المدة لم يجز المسح
حتى يستأنف ليس على طهارة أو لم يحدث لم تحسب المدة ولو بقي شهر أو مثلا لانه عباد مؤدته
فكان ابتداء وقتها من حين جواز فعلها كالصلاة وعلم مما تقرر ان المدة لا تحسب من ابتداء
الحادث لانها بما يتفرق غالب المدة وشمل اطلاقهم الحادث الحادث بالزوم وليس وليس وهو
كذلك (فان مصح) جدا الحادث المقيم (في الحضر) على نفسه (ثم سافر) سفر قصر (أو مصح)
المسافر على نفسه (في السفر ثم أقام) قبل استيفاء مدة المقيم (ثم) كل منهما (مصح مقيم) فعليا
بغير لاصالته فيقتصر في الأولى على مدة حضر وكذا في الثانية ان أقام قبل مدته كما مر والأوجب
الترجيح ويجزئه ما زاد على مدة المقيم ولو مصح إحدى جلي حضر ثم سافر ومصح الاخرى سافر
أتم مصح مقيم كاحصه الذي تولى فعليا الحضر خلا للرافعي ومثل ذلك ما لو مصح إحدى وجليبه
وهو أصم ثم الاخرى يدق بته فليما يظهر (تقريبه) قد علم من اعتبار المسح به لا عبرة بالحادث
حضر وان تلبس بالمدلة لا يفتي وقت الصلاة حضر وعصيانه اغاها بالتأخير لا بالسفر الذي به
الرخصة ولا بشرط في الحنف ان يكون حلالا لان الحنف تستوفي به الرخصة لانه يجوز للرخصة
بختلاف من القصر في سفر المصيبة اذا جوزه السفر فكيف المسح على المصنوب والديباغ
المصنوب والمتخذ من فضة وزج للرجل كالمصنوب من ثياب مصنوب واستثنى في الأسباب ما لو كان
اللباس الثقب مجرما ينسأ ووجهه ظاهر والفرق بينهما وبين المصنوب ان المصنوب منهى
عن اللبس من حيث هو ليس فصار كالخف الذي لا يمكن تعاقب المشي فيه والتي من
لبس المصنوب من حيث انه متصف باستعمال مال الغير واستثنى غيره جلد لا حتى اذا اتخذ
منه خفايا الظاهر انه كاللمصنوب ولا يجزئ المسح على جرموق وهو ثقب فوق خفان كان
فوق قوى خفينا كان أو ثوب الزود الرخصة في الحنف لمسحها حاجة اليه والجرموق لانه
الحاجة اليه وان دعت اليه ما يمكنه ان يدخل يديه فيها ويجمع الاسفل فان كان فوق
ضعيف كفي ان كان ثوبا لانه الحنف والاسفل كالغائفر والا فلا الاسفل الا ان يصل الى
الاسفل القوي ما في كفي ان كان قصدا مصح الاسفل قط أو قصدا مصحها معا أو لا يقصد
مصح شيء منهما لانه قصدا مسقط القرض المسح وقدره ل الماء اليه لا يقصد مصح الجرموق
قط فلا يكفي يقصد ما لا يكفي المسح عليه قط ويصور وصول الماء الى الاسفل في القويين
بصبه في فعل الخرز (فرع) لو لبس الحنف على جبة لم يجز المسح عليه على الاصح في الروضة
لانه ملبوس فوق مصح كالمصح على العمامة ومن مصح اعلاه وأسفله وعقبه وحرقه خطوطا
بأن يصبغ به اليسرى تحت العقب واليمنى على ظهر الاصابع ثم يمر اليمنى الى آخسها واليسرى
الى أطراف الاصابع من تحت مغرا بين اصابع يديه واستباح به للمسح خلاف الأولى وعليه
يحمل قول الروضة لا يندب ان يجاهو بركه تكراروه وغسل الحنف ويكفي مسح كعب
الراس في عمل القرض ظاهر أعلى الحنف لا بأسفله وباطنه وعقبه وسرقه ان يرد الاقتصاد على
شيء منها كإرداء الاقتصاد على الأعلى فيقتصر عليه وقفا على محل الرخصة ولو وضعه المبتدأ
عليه ولم يجرها أو قطر عليه أجزأ أم لا مصح لذلك في بقاء المدة كان نسي ابتداءها أو أنه مصح
حضر أو سقر الا ان المسح رخصة بشرط منها المدة فلا يشك في جازعها لاصل وهو الغسل
(ويبطل) حكم (المسح) في حق لبس الحنف (ثلاثة أشياء) الأولى (بخلعهما) أو أحدهما
أو يظهر بعض الرجل أو شيء مما ستر به من رجل ولقافة وغيرهما (و) الثاني (انقضاء المدة)
المحدودة في حقهما فان لبس لاحدهما ان يمسح بعد انقضاء مدته وهو طهر المصح في الحالين

(قوله الامن جنبه) استثناء من مقدرواى امرنا عدم التزع من كل حدث الامن جنبه فامرنا بالتزع ١ وقوله لكن من بول وعاط
 ونوم استدراك القصد منه بيان المستثنى وهو قوله الامن جنبه لئلا يعاقبه زرع أو أشارا للمستثنى منه لبيان ما لا تزعم فيه وبقي الكلام
 في الاجهوى وحاصله ان لكن استدراك تطف مقدرا على مفرد وثبت لما بعدها من مقلها ومقلها هنا التزع من الجانبين وبطل
 وهو عدم التزع يكون ثابتا لما بعدها وهو البول وما بعده (فصل) في التيمم هذا هو القصد الثالث من مقاصد الطهارة والاربع ازالة
 القباصة وآخر التيمم عن الوضوء والنقل لانه لا يكون بدلا عنهما سوا كما قالوا بين وضوءه من مسح الخلف لانه لا يرفع الصلاة
 بخلاف مسح الخلف فانه لا يرفع لانه لا يبيح الا فرضا وظل بخلاف المسح فانه يبيح تر وضا كثيرة فكان المسح اقوى من مسح الخلف لانه لا يبيح
 تقديم ازالة القباصة لتوقف صحة التيمم ٢٢ على ازالته او بحاجته لانه لا يكون بدلا عنها (قوله يقال الخ)

حاصل ما ذكره افعال أربعة
 ومصدر الاولين تيمما ومصدر
 الثالث تيمما ومصدر الرابع تيمما
 فليست بقرا أو أمته ذكرته
 بخلاف قول الحنفى بالتخفيف
 كقصره (قوله ابدال التراب الخ)
 اشغل هذا التعريف على الاركان
 السبعة لان الاصل يؤخذ منه
 النقل والقصد والقراب والوجه
 والبدان مذكور في مصحح قوله
 بشرائط يؤخذ منه الترتيب والنية
 وهو ابدال الاصل لانه لا بد من فعل
 عنه أو من مأذونه كما يأتي بخلاف
 الطهارة لما في السداد فيها على
 وصول الماسوا كان فعله ارض
 فمع مع النية كما تقدم (قوله وهو
 رخصة) حاصلة أقوال ثلاثة قيل
 رخصة مطلقا وقيل رخصة مطلقا
 وقيل رخصة في فقد الشرع
 رخصة في فقد الحدوث يعني على
 ذلك تيمم المعاصي قبل نية فعل
 انه من يه يصح وعلى الله رخصة
 لاصح وكذلك التيمم بقراب
 مقصور فصل انه رخصة يصح
 وعلى الله رخصة في جهان والمشهد للصحة (قوله كذا في أكثر النسخ) راجع لقوله
 أشياء أي في بعض النسخ خصال وقوله والمشهد والداخل هذا على كل من التستين وفرشه به الاعتراض على المتن وحاصل الاعتراض كيف
 قول خمسة مع انما هذه الجواب هذه ان قوله والقراب مطوف على قوله خمسة لاهل المعبدون قبله أو يجعل الاعواز والطلب
 شيئا واحدا بناء على تفسير الاعواز بفقد الماء بعد طلبه فيكون من تيمم الثالث وبذلك التصريح عنها بالشرط فيه مسامحة لان منها
 شروطا وأسبابا يجب بان غلب الشرط على الاسباب ومعنى الكل شروطا وبذلك أيضا فيه مسامحة لان تعذر استعماله مكر
 مع قوله وجود العذر سفر أو مرض أو بطلان الاعواز شرط استقلاله من تيمم الطلب وأيضا اعتد بالشرط طمأنينة وركن ويجب
 بانه قصد التوضيح للبدن وان كانت في الحقيقة ترجيح التستين وجود العذر ودخول الوقت (قوله ثلاثة أسباب) أي زيادة سبب
 ثالث على المتن في السبب الثالث نظرا لما في معنى قوله المتن وتعدرا استعماله (قوله قد عده)
 (قوله وقوله لكن الخ) هو من تيمم الحديث وليس مذكورا في المشايخ كما هو ظاهر اه

أحوال

أحوال
 قول خمسة مع انما هذه الجواب هذه ان قوله والقراب مطوف على قوله خمسة لاهل المعبدون قبله أو يجعل الاعواز والطلب
 شيئا واحدا بناء على تفسير الاعواز بفقد الماء بعد طلبه فيكون من تيمم الثالث وبذلك التصريح عنها بالشرط فيه مسامحة لان منها
 شروطا وأسبابا يجب بان غلب الشرط على الاسباب ومعنى الكل شروطا وبذلك أيضا فيه مسامحة لان تعذر استعماله مكر
 مع قوله وجود العذر سفر أو مرض أو بطلان الاعواز شرط استقلاله من تيمم الطلب وأيضا اعتد بالشرط طمأنينة وركن ويجب
 بانه قصد التوضيح للبدن وان كانت في الحقيقة ترجيح التستين وجود العذر ودخول الوقت (قوله ثلاثة أسباب) أي زيادة سبب
 ثالث على المتن في السبب الثالث نظرا لما في معنى قوله المتن وتعدرا استعماله (قوله قد عده)
 (قوله وقوله لكن الخ) هو من تيمم الحديث وليس مذكورا في المشايخ كما هو ظاهر اه

أي حسائلا يشكروهم السبيح الاتيين أو أحسن من الحسنى والشرعى ويكون ما بين من عطف الناس على العام (قوله ان من مع ما بين الخ) اعلم انه في حد الفوت بشرط الامن على سبعة ومن جعلها ٦٣ الوقت ولا فرق فيه بين كون الصلاة تسقط

بالتييم او لا وفي حد القرب بشرط الامن على خمسة ومن جعلها الوقت وعلى اشتراط الامن عليه ان كانت الصلاة تسقط بالتيمم والا فلا يعتبر الامن عليه بل بسى ولو خرج الوقت وأما اذا تشقن المانع في حد الفوت بشرط الامن على الاربعه النفس والعرض والمال والاقطاع عن الرقعة وأما الوقت والاختصاص والمال الذي يجب بذله لمطهره فلا بشرط الامن عليها (قوله الى حد يلقه فيه فوت) ظاهره انه يعنى ذلك القدر من كل جهة وبه قال بعضهم لكن روي انه لو زاد ذلك على حد العذر يمكن ان يحصل على ما اذا لم يحصل له ظن الفساد الا بذلك وقال بعضهم العبارة فيها تصديق بان حال يتردد بمعنى من كل جهة قدرا بحيث ان المجموع يبلغ حد الفوت وبعضهم قدّر قدرا آخر وقال يتردد بمعنى قدر ثلاثة اذ خرج من كل جهة وقوله الى حد الفوت متعلق بمحذوف أى وتقرر بعد المبنى الى حد الفوت ويعد ذلك بأن كان الحصل الذي ينظر فيه مستويا اه فالدار على ظن فقد المانع حصل جهته الامور الاخرى تفي والاعتناء الاول ولا بدليه (قوله فليقتنه الخ) الاولى الواو لا مستأنف وليس مقرا والغرض منه تيسيدقوله فان لم يجد تيمم في الحدود التسليم فكانت قاطلة له واذا لم يجد فعله يتيمم في الحال او لا يجب قوله فلو

أحوال الحالة الاولى ان لا يقين عدم الماء فيتم جثثا لا طلب اذا فائدة فيه سواء كان مسافرا أم لا وقد فقه في السفر جرى على انساب الحالة الثانية أن لا يقين عدم الماء بل جواز وجوده وعدمه فيجب عليه طلبه في الوقت قبل التيمم ولو جازونه مما جوزه فيه من رحله وبقته المنسوبين اليه ويستوعبهم كان شاكى فيهم من مع ما لا يوجد به ثم ان لم يجد الماء في ذلك نظر حواله عينا ومعمالا والماء لا يغتال الى الحد الا ترى شخص موضع الخسرة والطير يز يد احتياط ان كان غيبى منى من الارض فان كان من حوله أو جسد لرددان أمن مع ما بين أى اختصاصا وما لا يجب بذله لمطهره الى حد يلقه فيه فوت وقته لو استغاث بهم فيه مع تشاغلهم باشتغالهم فان لم يجد الماء منهم لظن فقد الحالة الثالثة أن يعلم ما يجعل منه مسافرا طاحنه كاحتياط واحتشاش وهذا فوق حد الفوت المتقدم يسمى حد القرب فيجب عليه منه ان أمن غير اختصاص ومال يجب بذله لمطهره ثننا أو جرة من نفس أو عضو ومال زائد له ما يجب بذله لمطهره أو اقطع من رقبته ونمروج وقت والا فلا يجب عليه بخلاف من معه ما لو توشأ به نزع الوقت فانه لا يتيمم لانه واحد للماء ولم يترعنا الامن على الاختصاص ولا على المال الذي يجب بذله بخلافه فيما لم يتيقن وجود الماء الحالة الرابعة أن يكون الماء فوق ذلك المثل المتقدم يسمى حد البعد فيتمم ولا يجب قصد الماء بعده فلو يقينه آخر الوقت فاطهره أفضل من تعجيل التيمم لان فضيلة الصلاة بالوضوء ولو اذخر الوقت بلزمتها بالتيمم وله وان ظنه أو ظن أو تيقن عدمه أو شك فيه آخر الوقت فتعجيل التيمم أفضل لصق فضيلة دون فضيلة الوضوء السبب الثاني خوف محذور من استعمال الماء بسبب بصره (أو مرض) أو زيادة ألم أو شين فاش في عضو ظاهر العذر ولا ذرية الساقية والشين الاثر المستكره من تغيير لون أو قروح أو استشفاف وثقة تبقى ولجة تزداد الظاهر ما يدور عند المهنه غالبا كالوجه والدين ذكر ذلك الراوى وذكر في الجنائيات ما حاسبه الله ما لا يعد كشفه مستكره وروى ويمكن رده الى الاول ونخرج بالقاش اليسير كقليل سواد والظاهر القاش في الباطن فلا أثر خوف ذلك ويستند في خوفه ما ذكر قول عدل في الرواية السبب الثالث حاجته الى غسل حيوان محترم ولو كانت حاجته اليه لذلك في المستقبل سوا الروح أو غيرهما من التلذذ فيتمم مع وجوده ولا يكاف الطهر به ثم جعه ومشر به لتبريد به لانه مستقدر قد خرج المحترم غيره والعطش المصح للتيمم يعتبر بالخوف في السبب الثاني ولطشان أخذ الماء من مكانه فترابيه ان لم يبدله (د) الشئ الثاني (دخول وقت الصلاة) فلا يتيمم لمؤخر فضا كان أو قبل وقته لانه لا يتيمم لمطهره ضرورة ولا ضرورة قبل الوقت بل يتيمم فيه ولو قيل الا بان شرعا استروا خطبة جمعة وأعمال يصح التيمم قبل زوال الحاجة عن البدن فتصريح جامع كون التيمم لمطهره أو مضغعة لا لكون زوال الحاجة والامام مع التيمم قبل زوالها عن التوب والمكان والوقت شامل لوقت الجواز وقت العذر ويدخل وقت صلاة الخائفة باقتضاء القبل أو بعده ويتيمم للغسل المطلق في كل وقت أو داه الاقرا الكراهة اذا أراد ايقاع الصلاة فيه وبشرط العلم بالوقت فلو تم شاكاه بصح وان صادفه (د) الشئ الثالث (طلب الماء) بعد دخول الوقت بنفسه أو بما جازونه كالماء (د) الشئ الرابع (تعذر استعماله) ثم ما فلو وجد حاجة مضغطة بطريق التبريد بجزء الوضوء منها كافي أو اذ الروضة أو جسا كان يحول بينه وبين سيم أو عذو ومن سوا التمدد غوفة سارقا أو انقطاعا عن رقبته (د) الشئ الخامس (اعوان) أى الماء أى احتياجه اليه (بعد الطلب) لغسله أو غسل حيوان محترم كالماء وهو

يقينه الخ (قوله ومن سوا التمدد الخ) ومثل ذلك على هذه الطريقة تنوف عرفان في السفينة وقيل انها من التعذر الشرعى وبني على ذلك الامامة قال فانه من التعذر الشرعى فلا

الجل يقل فيه الفقار يستوى
الأمر أن يقطع النظر من هذا
الماء الذي فيه السفينة والذي
خاله منه وبينه السبع والعدولا
أعادة وإن كان يغلب فيه الوجود
يقطع النظر عن ذلك بحيث لا إعادة
(قوله فلا يصح القطع بأنه لا يجب
مع الراس به) أي يفعل كالعهد
ويقيم تيمما واحدا من الأعضاء
الأربعة وسن العلول من هذا
الكيفية إلى كيفية أخرى بان
يقيم من الوجه والبدن تيمما
واسدما ثم يجمع الراس بالبدن
أو السدما ثم يقيم من الرجلين
ومقابل الأدهم وجب الكيفية
التي تفي بهذا المبرك معهما يعني
الوجه والبدن والأرجل مع
الراس بالثلث أو بالرد قطعا ثم يقيم
من الرجلين وهذا كله في الحديث
الاصغر أمالا أكبر فالثلث والعهد
فيه كالعهد فبعدل إلى التيمم قوله
بأنه يقدر على المعقد لم يأت
له يصح لاتقاء قصد التراب
بانتفاء الثقل وهذا بخلاف الوجه
والنقل كانه لم يأت في ذلك
وقوى عند الوجه والنقل كنى
(قوله وحدها في المنهاج الخ)
حاصه أربعة طرق والخلاف في
العدول والأربعة معتبره فليقيم
باتفاق الكل (قوله النقل الخ) أعلم
أن هنا ثلاثة الفاظ النقل والنية
والقصد فالنقل معناه تحويل
التراب من محل إلى محل آخر
والنية مضاهية استحبابه
الصلاة ونحوها والقصد معناه
قصد فقول بل التراب للمع به
(قوله الواجب قرن النية به) في
معنى العلة لمناهة وهو دخول القصد في النقل

(قوله وانما صرحوا في آخره) هذه العبارة مؤخره من تقديم وكان حقها ان تذكر ٦٥ عند قوله واما القصد فدخل في النقل

وهي جواب عن سؤال حامد اذا كان دخلا في النقل فلما ذكر ح بعينه فاجاب بان ذلك رعاية للفظ الآية (قوله اذ الكلام الخ) لتعليل التعميم قبله وهو جواب عن سؤال حامد انتم سمعت في الآية مع ان سمعتم به حكمه بخلاف فاجاب بان الكلام الا في صحة التية والتعميم فيه صحيح بخلاف ما يستباح به فيفصل فيه كما في محله (قوله لماس) أي من قوله لان مو جبها واحد والمرد للماس منطوقا وهو ما فطره التعليل المتقدم فيقدم على ما عداه صلات التيمم وهو مفهومه بقوله وجوب إعادة صلات التيمم وهو مفهومه بقوله وجوب إعادة صلات الوضوء لعدم اتحاد الما وجب (قوله فان قوى استحباحه فرض) أي بشرط اضافته الى الصلاة أو تعريضه بالالف واللام فان تكرره ولم يرضه فلا يباح له فرض الصلاة ولا تغلبا به بل ينزل على أقل درجات الفرض وهو عكس الجلب وجعل المصنف لمن نذره أو خاف عليه من كافر (قوله فان قوى استحباحه فرض الخ) ولا يشترط تبينه فلو عينه وأخطأ كالقوى استحباحه قائمه وليس عليه فائتة أو قوى الظهر وليس عليه الا العصر أو قوى الظهر ثلاثا أو مسأ أو مجمل نجس فلا يصح التيمم في ذلك كله (قوله لا بد الخ) اعترض بان الآية ليس فيها تعرض لله وحقين فاجاب المشار بانها متعرضة لذلك بالاستنباط الذي ذكره الشارح بقوله لان الخ فيكون التيمم مقبضا على الوضوء والآية مستندة لقياس بواسطة هذا

سببه فجعل التراب والقصد كثنين وأسقط في المجموع التراب بعد هاسته وجعل التراب شرطا والاولى ما في الخارج اذ لو جنس عدد التراب ركنا لحسن الما ركنا في الطهارة واما القصد فدخل في النقل الى واجب قرن التية به الركن الاول وهو الذي أسقطه المصنف هنا نقل التراب الى العضو الممسوح بنفسه أو بما يؤنه كاهم فلا كان على العضو تراب فردده عليه من جانب الى جانب لم يكف وانما صرحوا بالقصد مع ان النقل المقرون بالتية متضمن له رعاية لفظ الآية فلو نقل التراب من الركن بكفه أو يده ومسح به وجهه أو رجليه في التراب ولو لم يغير عدد أجزاء أو نقله من وجه الى يد بان حدث عليه بعد ذلك تراب مسحه منه تراب أو نقله من يد الى وجه أو من يد الى أخرى أو من عضو وزده اليه ومسحه به كفي ذلك لو جرد معنى النقل (و) الركن الثاني وهو الاول في كلام المصنف (التية أي نية استحباح الصلاة أو نحوها مما تنقهر استحباحه الى طهارة كل وضوء وجعل مصحف ومجتزأ ثلاثة اذ الكلام الا في صحة التيمم واما ما استباح به فني في وقولهم بنية الاستباحه ظنا فان حدثه أصغر فبان أكبرا وعكسه صحيح لان مو جبها واحد وان تعبد لم يصح تلاعبه ولو أجنب في سفره ونسي وكان يتيمم وقتا يتوضأ وقتا أو ما عدا صلات الوضوء فقط لماس ولا تكفي نية رفع حدث أصغرا أو كبرا والطهارة عن أحد هالان التيمم لا يرضه ولو قوى فرض التيمم أو فرض الطهارة أو التيمم المفروض لم يكف لان التيمم ليس مقصودا في نفسه وانما يؤتى به من ضرورة فلا يصح مقصودا بخلاف الوضوء ولهذا استحب تحديد الوضوء بخلاف التيمم ويجب قرن التية بالنقل لا لأول الاركان واستدانتها الى مسح شئ من الوجه كافي في الخارج كما هو فلو عزت قبل المسح لم يكف لان النقل وان كان ركنا فهو غير مقصود في نفسه قال السنوي المنع الاكتفاء باستحضار واحد عند هب وان عزت بينهما وتعليل الرافعي بفهمه وهذا هو الظاهر والتعبير بالاستدامة يجري على الغالب لان هذا الزمن يسير لا تعزيبه التية غالبا ولو ضرب بيديه على بشرة امرأه تنفض وعليها تراب فان خرج منها القاء البشريين صح منه والافلا واما ما يباح به نية فان قوى استحباحه فرض ونقل اجماله ملائيمته أو فرضا فقطه النقل معه لان النقل تابع له فاذا سلمت طهارة لا صل فلما تم اولى أو نقل فقط أو قوى الصلاة وأطلق صلى به النقل ولا يصح به الفرض اما في الاولى فلا في الفرض أصل والنقل تابع له كاهم فلا يصح للمتنوع تاجلا واما في الثانية فقياسا على ما لو احرم بالصلاة فان صلته تنعقد فلا وقوى بجمه جل المصنف أو مصودا الثلاثة والشكر أو قوى نحو الجانب الاعكاف أو قراءة القرآن والحائض استحباحه الوط كان ذلك كله كنية النقل في انه لا يستباح به الفرض ولا يستباح به النقل أيضا لان النافذة كعدم ذلك وظاهر كلامهم ان ما ذكر في نية واحدة حتى اذا تم واحد منها جاز له فعل البقية ولو قوى بجمه صلاة الجنازة فالاحسانه كالتيمم للنقل (و) الركن الثالث هو الثاني في كلام المصنف (مسح الوجه) حتى ظاهر مسترسل طينته والمقبل من أنفه على شقيقه لقوة تعالى فامسحوا بوجوهكم وأيديكم (و) الركن الرابع وهو الثالث في كلام المصنف (مسح كل البدن مع المرفقين) للآية لان الله تعالى أوجب طهارة الاعضاء الاربع في الوضوء في أول الآية ثم أسقط منها عضو من في التيمم في آخر الآية فني العضو ان في التيمم على ما ذكر في الوضوء ولو اختلفا بينهما كذا قاله الشافعي (و) الركن الخامس وهو الرابع في كلام المصنف (الترتيب بين الوجه واليدين لما مر في الوضوء لا فرق في ذلك بين التيمم عن حدث أكبر أو أصغرا أو غسل مسنون أو وضوء مجزأ وغير ذلك مما يطلبه التيمم

(٩ - خطيب ل) الاستنباط وفي ذلك نظر لانه اذا نظر لهذا الاستنباط يكون هذا الحكم مدلولاً بالآية واما من فاس التيمم على الوضوء لا ينظر لهذا الاستنباط فهو ما جوابان من الاعتراض على الآية بعدم تعرضها للمرفقين

(قوله لانه مشروع في المقصود) أي ولما تم من انعامها هذا هو الفرق بين القسم الاول والثاني بخلاف القسم الاول فنبه ما تم من الانعام وهو وجوب الاعادة (قوله ولو رأى المسافر الخ) كان الاولى تأخير عند قول الشارح الا في بطلان سلامه لانه مفرغ عليه ومناسب له وذلك لان سلامه كان قاصرا او فري الاصله فنهاده ان يصلي ويكتم ويحذف بنيه بطلان سلامه فلما انقضى فري الاقامة قد احدث تركه وهو لم ينو استباحتهما فكانه افترضا صلاة اخرى وهو لا يجوز رأى مع ضعف التيميم برؤية ٦٧ الماء قبل نية الاقامة بخلافه مالم ي

تقدمت نية الاقامة على رؤيته الماء فلا ضرر لان حدوث الركعتين حينئذ قبل ضعف التيميم فذلك لم يطل وهذا كله اذا كان الحمل يغلب فيه الفقد او يستوى الامر ان الاقبل لمطلقا من تفصيل بين القبلة وغيرها لكن من جهة رؤيته الماء وهو لها من جهة الاقامة او بينهما مثلا (قوله فليحكم الاقامة) وهو الانعام وهو لم يستج في نية الاسالة مقصودا (قوله فينظر الخ) حاصل القسم الاول ما اذا لم يكن صلى العضو ساترا وكان في غير اعضاء التيميم لم يأخذ من الصحيح شيئا واخذ بقدر الاستمسك ووضع على طاهر فهذا الاعادة فيه فذا شئ في أثناء الصلاة لم يطل وما حصل القسم الثاني ماذا كان الساتر في اعضاء التيميم أو في غيره واخذ زيادة على قدر الاستمسك أو بحدوده وضع على حدث فهذا فيه الاعادة فذا شئ في أثناء الصلاة بطلت (قوله فلم) أي من قوله ولو قسم ميت الخ ويصح أن يكون الاول معاذ من قوله ولو يتم الميت الخ والثاني معاذ بها تدمر قوله ولا فرق فيما ذكر بين فرض عيني كظهور صلاة جنازة (قوله ولو رأت الخ) داخل تحت قوله في غير وقت الصلاة وكذا

من اعدائها وان أعطى التيميم قضاها لم يطل بنيه لانه مشروع في المقصود فكان كالوحد المكفر الزيادة بعد المشروع في الصوم ولا وجوب الماء ليس حدثا لكنه ما تم من ابتداء التيميم ولا فرق في ذلك بين صلاة الفرض كظهور وصلاة جنازة والنفل كمدو وروى رأى المسافر الماء في أثناء صلته وهو قاصر فري الاقامة أو فري القاصر انعم عند رؤيته الماء بطلت صلاته تغليبا لحكم الاقامة في الاولى وحدث ما لم يستجبه فيها وفي الثانية لان الانعام كافتتاح صلاة اخرى وشفا المريض من مرضه في الصلاة كوجده ان المسافر الماء في غير وقت الصلاة كان حدثا مما يقطع التيميم لم يطل وان كانت جملة انقطاع التيميم كان تيميم وقطوع الجيرة على حدث بطلت وقطع الصلاة التي تسبق للتيميم ليتوضأ بصلى بعدها افضل من انعامها كوجوه المكفر الزيادة في أثناء الصوم وليس من خلاف من حرمانها اذا اضاف وقت الفريضة فيجزم قطعها كاجزء من التقنين ولو لم يمتدحى عليه ثم وجده الماء وجب فصله والصلاة عليه سواء اذا كانت في أثناء الصلاة لم يعد لها ذكره البغوي في فتاوى به ثم قال ويحتمل أن لا يصح وما قاله ولا يخلو في الحضي ما في السقر فلا يجب شيء من ذلك كالحى جزم به ابن سراقه في نقله لكنه فرغه في الوحدان بعد الصلاة فقل ان صلاة الجنازة كغيرها ان تيميم الميت تيميم الحى ولو رأى الماء في صلاته التي تسبق بالتيميم بطل بنيه بسلامه منها وان علمه قبل سلامه لانه ضعف برؤية الماء وكان قضاءه بطلان الصلاة التي هو فيها لكن خالفه طرحتها بسم الثانية لانها من جملة الصلاة كاجزءه التروى فيما يروى ولو رأت ما مضى تيميم لنفسه قبل الماء وهو يجمعا معهما على ما تكفيه كقوله القاضي أبو الطيب وغيره وجب الستر على كافي المجموع وغيره بطلان طهر هاولو رآه ودونها لم يجب عليه الترع لبقاء طهر هاولو رأى الماء في أثناء قراءه قد تيمم لم يطل بنيه بالرؤية سواء أقرى قراءة قدر معلوم أم لا بعد اوتياها بعضها بعض فهاو رآه ولا يصحوا زمانا تغفل الذي وحدها في صلاته الذي لم يقدرا ركعتين بل يسلم منهما لانه لا حب والمهوى في النقل هذا اذا رأى الماء قبل قيامه للثالثة فاقفوا والاولا أنهم ما وقفه فان نوى ركعة أو عددا أعده لانه قادرت عليه فاشبه المكثرة بالمسفرة ولا يراد عليه لان الزيادة كافتتاح نافذة بدل لال اعتقاد والى قصد جديد ولو رأى الماء في أثناء الطواف لم يطل بنيه بشاءه على أنه يجوز تفرقه وهو الاصح (و) انشأه من المبطلات (الردة) والعياذ بالله تعالى منها بخلاف الوضوء وقوته وضعف بذهل لكن بطل بنيه فيجب تجديد نية الوضوء (وصاحب الجبار) جمع جيرة وهي خشية أو خوفها كقصبة قوس على الكسر وشدها عليها لضرب الكسر (بسم) بالماء (عليها) حيث سترتها تخوف محنو ومما تقدم وكذا الأصوف بفتح اللام والشقوق التي في الرجل اذا احتاج الى تطهير شيء فيها يمنع من وصول الماء ويجب مسح كلها بالماء استعماله لا ما يمكن بخلاف التراب لا يجب مسحها وان كانت في محله لانه ضعيف فلا يترجم من وراما لا ولا يقد المسح بعد بله الاستدانة الى الاندمال لانه لم يرد فيه تأنيب ولا ان الساتر لا يرفع لانه يتخلف الخف فيه ما يمسح الجنب ويحوى متى شاءوا لحدث وقت

مسئلة الفريضة مسئلة الطواف ومثل الزيادة في الثلاثة التيميم (قوله بطل بنيه) ولا فرق بين كون الحمل فريضة أو الوجود أم لا بدليل قول الشارح لانه يجوز تفرق أدناه فاذا زال الغضو طهره وبني (قوله وصاحب الجبار الخ) الكلام عليها في مقامين جمعة التيميم والاعادة قد تكلم بهما على الترتيب (قوله جمع جيرة) من الجبر وهو الاصلاح بحيث جبره من انعامه وضعة على كسر تكان صفحا ان تسمى كسيرة ويحيى بها ناهيها عن ذلك فهاو الجابر كاصحبت المفاضة مفاضة مع انعامه لمكة أي محل الهلاك فهاو بالفتوى (قوله والشقوق الخ) أي ما تقاطع من الدهن أو اشيع فيها حكم الجيرة لانفس الشقوق والكلام اذا لم يكن لها عور في القدم

والاغلاق التيمم واسع الجبيرة لانها في حكم الباطن (قوله) يشترط في السائر الخ فيه اجبال فكان الاولى وبشرط في وجوب مسح السائر ان يأخذ من الصبح شيئا والاغلاق بمسحه ويشترط في عدم الاعادة ان لا تأخذ زيادة على الاستسكان (قوله) وبتم) عطف بالاولا لانه ترتيب بين المسح والتيمم وحمل وجوب التيمم اذ تم الجبيرة الوجه واليد من والاغلاق تيمم ثم ان لم يكن هناك مسح عبرته الجبيرة فلا مسح عليها ايضا وان كان هناك مسح ستره وجب المسح عليها مع التيمم ثم مسح الرأس وبطلان جلين وبعدم في صورتين لعدم ما هو العضوين المذكورين (قوله) دفع (مفسده الخ) دفع المفسدة هو عبارة عن تقديم مصلحة الواجب فيزيم تقديم

الشيء على نفسه ويحايب باللفظ دفع زائدة وقوله مصلحة الواجب الواجب هو المسح ومصلحته الاعتداده وعدم بطلانه والحرام التضخيم بالجماسة ومفسدته بطلان المسح وعدم الاعتداده فتقدم مصلحة الواجب على ذلك وقوله كوجوب تفخيخ الحرام هو التفتيح ومفسدته بطلان الصلاة والواجب هو الصلاة ومصلحته عدم بطلانها تقدم هذا على ذلك (قوله) واذا امتنع وجوب استعمال الماء الخ) التيمم بالوجوب مشكل لانه يقتضي جواز استعمال المسمع ان فرض المستلثة ان الماء ضرره فيكون حراوا يضايق في قوله فيما يأتي وجب التيمم لانه اذا كان واجبا وعدل منه الى الماء فقد ترك الواجب وتركه خرام مع ان التيمم يمتنع الوجوب فخصي جوازه فكان الاولى حذف وجوب كافتل غيره ويكون المعنى اذا امتنع أى حم وجهه على ما اذا قوم الضر ويغني الاشكال الاول فقط ولا دفع الثاني (قوله) كانت عمل التيمم) فان كانت في غير محل التيمم فلا يجب امره بالارتباط عليها بخلاف الماء فيجب مسحها به مطلقا أى سواء كانت في أعضاء التيمم أم في غيرها بشرط ان يأخذ من الصبح

غسل حله ويشترط في السائر لكي ماذ كران لا يأخذ من الصبح الاما لا بد منه للاستسكان ويجب غسل الصبح لانه طاهرة ضرورة فاعتبر الاتيان فيها بقية الممكن (وبتم) وجوبا لما روي اوداد والدارقطني باسناد كل رجليه فقامت عن جاري المشي ج الذي احتلم وغتسل فدخل الماء فغسله فقلت ان النبي صلى الله عليه وسلم قال انما كان يكفيك ان تدبم وبصم على رأسه خرقه ثم يغسلها بغسل سائر جسد التيمم بدل عن غسل العضو الغليل وسع السائر بدل عن غسل ما تحت أطرافه من الصبح كافي التقبيل وغيره وقضية ذلك ان لو كان السائر بقدر العلة فقط أو بأزيد وغسل الرأس لكانه لا يجب المسح وهو كذلك فاطلاهم وجوب المسح جرى على الغالب من ان السائر يأخذ زيادة على محل العلة والفصل كالجرم الذي يخاف من غسله مما في تيممه ان خاف استعمال الماء وعصا به كالصوف ولما بين جات الجبيرة حكم العضو الخارج عن الخاف من غسله مما واذا ظهر عدم الفصادة من اللصوق وشق عليه زعمه وجب عليه مسحه وبعضه من هذا الدم المقتطع بالماء بتقديم المصلحة الواجب على دفع مفسدة الحرام كوجوب تفخيخ الغرض حيث تعدت عليه القراءة الواجبة واذا تيمم الذي غسل الصبح وتيمم من الباقي وأدى فرضه لفرض ثالث وثالث وهكذا لم يحدث بعد طهارته الاولى لم يعد الخسب وهو غسل ما تحته ولا استعمال الماء والمحدث كالجنب فلا يحتاج الى اعادة غسل ما بعد طهارته لانه لا يحتاج اليه لو بطلت طهارة الغليل وطهارة الغليل باقية اذ ينقل بها وانما بعد التيمم لضيقه من ان يفرض ثاب يتخلف في نسيه اعادة طهارة ذلك العضو فيحصل واذا امتنع وجوب استعمال الماء في عضو من محل الطهارة لتعوضه من وجوبه ولم يكن عليه سائر وجب التيمم ولا يبق موضع العلة بلا طهارة فصر القراء انما يمكن على موضع العلة ان كانت محل التيمم ويجب غسل الصبح بقدر الامكان لما رواه اوداد ودوان جبات في حديث عمرو بن العاص في رواية لهما انه غسل معاطة وتوضأ وضوءا لفصله ثم غسل يمينه قال البيهقي معناه انه غسل ما مكته وتوضأ وتيمم الباقي ونظف في غسل الصبح المحار والليل فضع خرقه مبالاة بقر به وبما مل عليها الغسل المتقاطر منها محال به من غير ان يسيل الماء اليه فان لم يقدّر على ذلك ينقسه استمأن ولو بأجرة فان تسدر في الجموع ان يغسل ولو جرح عضو المحدث أو امتنع استعمال الماء فيه ما للفرج حاجة فيجب تيممنا على الاصح وهو اشترط التيمم وقت غسل الغليل ثم دد الغليل وعلى من البسدين والجلين كعضو واحد ويستحب ان يغسل كل واحدة كعضو فان كان في أعضائه الاربعه جرحا في قسمها فلا بد من ثلاث تيممات الاول للوجه والثاني للدين والثالث للجلين والرأس يكفي فيه مسح مائل منه كامر فان عمت الرأس فأربعه وان عمت الاعضاء كلها التيمم واحد من الجميع لسقوط الترتيب بسقوط الغسل (وبصل)

صاحب شياؤا والاغلاق بمسحها (قوله) واذا امتنع هو مفهوم المتن لا المخذ كحجم الجبيرة وسكت عن حكم الغليل اذ لم يكن عليه جبيرة فينه الشارح (قوله) قال البيهقي الخ في تفسير البيهقي تنظر لانه قصر الحديث بالامور الثلاثة ثم ان الحديث ليس فيه الا الوضوء وغسل الصبح دون التيمم ويحايب بان تفسيره موافق للواقع من ان عمر المذكور فضل الثلاثة ولكن في كلام الشارح نقص لفظة التيمم من الحديث فلو ذكرها الشارح كان تفسير البيهقي لاخبار عليه (قوله) فان عمت الرأس الخ) أى وضوءة المستلثة لا جبيرة فان كان هناك جبيرة فان كان في الرأس مسح لم يستره الجبيرة وجب مسحه ولا يتم وان ستره مسح عليها ولا يتم ايضا وان لم يكن صحيحا صلا تيمم من الرأس

(قوله ولا إعادة عليه الخ) حاشاه أنه لا بد في عدم الإعادة من شرط أربعة أي وضعها على طهر أو أن تكون في غير أعضاء التيمم أو أن يسهر
 زرعها أو أن لا خنزير يذبح على قتلها أو استمسكها فان اختلف شرط من ذلك وجبت الإعادة على تفصيل في بعضها (قوله لنقص البلل) أي
 وهو التيمم بالمدل وهو الوضوء وجهه ان التراب لم ير على الجيرة والماء لم ير على محل الدابة أيضا فكل ناقص (قوله وكذا يجب القضاء
 الخ) ليس مكررا مع قوله فيما تقدم ويجب زرعها ان لم يكن لان ما تقدم في الزرع وعدمه وهذا القضاء وعدمه (قوله ان أمكنه الزرع الخ)
 أمكنه لا يجب الزرع ان أمكنه الا ان أخذت من الصبي شيئا أو كانت في أعضاء التيمم أو في غيرها أو لم يكن غسل الجرح مما إذا كانت في غير
 أعضاء التيمم أو لم يكن غسل العليل فإنه لا يجب الزرع (قوله ولو تيمم من حدث كبر الخ) أي فيكون قوله في أول
 المجلات مأبطل الوضوء أي اذا كان تيممه من حدث أصغر أم اذا كان تيممه من ٦٩ حدث أكبر ثم أحدث حدثا أصغر فان

تيممه عن الأكريل يطل فيباح
 له ما يباح للجنب من قراءة القرآن
 والمكث في المسجد ويحتج عليه
 ما يستحق من الحدث حدثا أصغر
 (قوله تيمم ولا يجوز الطهر منها)
 أي تيمم بالفضل لاجل الحدث
 الأصغر وان كان تيممه بالنسبة
 للحدث الأكبر باقيا راجعا لذكر
 ان الجنب اذا غسل الصبي وتيمم
 ومضى فإن لم يحدث أصلا أصغر
 ولا أكبر تيممه بأن فإذا أراد
 فرضا إعادة التيمم دون ما معه وان
 أحدث حدثا أكبر أم اذا تقدم
 كله من تيمم وما معه وان أحدث
 حدثا أصغر وجد ما بالماضي فان
 لم يصل بالاول فرضا فاضا عن
 الحدث الأصغر وأجبه القرض
 والنفل وإن كان صلى بالاول فرضا
 فان أداه فلا تقط فرضا للأصغر
 ولا تيمم عن الأكبر لان طهره
 بأن بالنسبة له وان أراد أن يصلي
 فرضا فاضا للأصغر وتيمم عن
 الأكبر له وان كان باقيا لكان
 ضعفا عن أداء فرض ثان وأما
 الحدث حدثا أصغر اذا صل ما تقدم
 لم يحدث ثم أراد فرضا آخر أدا
 التيمم فقط وبكيفية تيمم واحدة
 ولو كان مأثرا أو متعددا على

صاحب الجيرة إذا مسح على رأسه غسل الصبي وتيمم (ولا إعادة عليه ان كان وضعها على طهر)
 لأنه أولى من المسح على الخلف للضرورة هنا هذا اذا لم تكن الجيرة على محل التيمم والأوجب
 القضاء قال في الروضة بخلاف نقص البلل والمدل جميعا ونقصه الترويض في المجموع كالراضي
 عن جماعة ثم قال وإطلاق الجهر ويقتضي أنه لا فرق انتهى وبني في الروضة أوجه لما ذكره ان
 وضعها على حدث سواء كان في أعضاء التيمم أو في غيرها من أعضاء الطهارة يجب زرعها ان
 أمكن ولا ضرر ببيع التيمم لأنه مسعى على سائر ما شرط فيه الوضع على طهر كالحق فان تعذر زرع
 مسعى وصلى بقضى القرض فترأى شرط الوضع على طهارة فاشق تشبيهه حينئذ بالخبر وكذا
 يجب القضاء ان أمكنه الزرع ولم يفعل وكان وضعها على طهر ولو تيمم من حدث أكبر ثم أحدث
 حدثا أصغر انتقض طهره الأصغر لا الأكبر كما لو أحدث بعد غسله فصرم عليه ما يجزم على الحدث
 ويسمى تيممه من الحدث الأكبر حتى يجد الماء بالماضي فلو وجد ما يفي به سبيل تيمم ولا يجوز
 الطهر منها لانها لم تضع للشرب بل للقاء بل وبقي مسلاته كالو تيمم بوضوءه يحتاج إليه
 لغسل وصلى بدو لئلا يفسد الماء في رجليه أو أنه في نفسه فبعد ما دعاهما للطلب وتيمم في الحالين وصلى
 ثم ذكر كونه في النساء وحده في الضلال قضى لأنه في الحالة الأولى واحد لما ولكنه قصر في
 الوقوف عليه فيبقى كالو لئلا يفسد الماء في رجليه أو أنه في نفسه فبعد ما دعاهما للطلب وتيمم في الحالين وصلى
 بسبب ظله أو غيرها تيمم وصلى ثم جرده وفيه الماء فان لم يصح في الطلب قضى لتقصيره وان
 أمكن فيه فلا قضاء إلا أنه من حال التيمم وفارق اضلاله في رجليه بأن يحرق الرقعة أو يمسح غلبا من
 شحمه فلا بد من قصره ولو أدرج الماء في رجليه ولم يشعر به أو لم يعلم بشرخية هناك فلا إعادة ولو تيمم
 الاضلاله عن النافذة أو عن الماء أو لتقصير ما فيه فلا إعادة إلا بخلاف ذكره في المجموع (فروع)
 لو أنقض الماء في الوقت للفرس كتب رد ونظف وتغير جيمه لم يصل للعدا وأنتفضه حسبا في الوقت
 أو جده حسبا لقوله لا ينافيه ما دعاه من الطهارة ولا إعادة عليه اذا جمع في الحالين لأنه تيمم هو
 فاقصد للماء ما اذا أنتفض قبل الوقت لا يصح من حيث الاتي ماء الطهارة وان كان بعض من
 حيث انما ضاعه مائل ولا إعادة عليه أيضا لما روي عنه أو به في الوقت بلا حاجة له ولا العشري
 أو المذهب لغسل بل يصح بعه ولا هتة لأنه طاهر من ساءه من حاله من الطهر وجهه انما فرق بجمه
 جمه من لزمه كفارة أو رد في وجه ما يملكه وعليه أن يسترد فلا يصح جمه ما قدر عليه
 لبقائه على ملكه فان هجر من استرداده تيمم وصلى وقضى تلك الصلاة التي فوت الماقى وقتها
 لتقصيره ودون ما سواها لان فوت الماء قبل دخول وقتها ولا قضى تلك الصلاة تيمم في الوقت بل
 يؤخر القضاء الى وجود الماء وأما إعادة بفسط القرض فيها بالتيمم ولو أنقض الماء في هذا المذهب أو

المعقد وأما اذا أحدث أعادته أو لا كاله (قوله ولو وجد نجاسة ماء مسبل) حاشاه أنه لم يصل بالاول فرضا ثم أحدث تيممه الذي يفعله من
 الحدث الأصغر فقط وكذا ان صلى بالاول فرضا أو أحدث كالحق ثم أراد فرضا أصغر من الحدث الأصغر وأما اذا أراد فرضا آخر
 قدمه عن الاثنين معا فالتيمم من حدث أصغر فسد في رجليه ان تيمم من تيمم (قوله وأما إعادة بفسط القرض فيها بالتيمم) بأن يكون في محل
 فليقبل فيه التقيد ليس بضرى الآخرين ولو كان محل الحدث الذي تيمم فيه الأولي أي بشرط تلف الماء المذكور وان كان ظاهر عبارة الشارح أنه
 لا يقضى بالقراب في محل الحدث تيممه الأولي وليس كذلك وحديثك في العبارة مسأحة من جهة التعبير بالقضاء مع كونه في الوقت وهو
 لا يصح قضاء فكان الأولى أن يقول ولا يجب الخ أيضا فهذا الحكم الذي ذكره لا يختص بهذه المسئلة بل كل صلاة فعلت في الوقت وأرد

أعادها إليهم حكمه كذلك أي لا تعاد الطراب إلا في محل ضل فيه الفقد أو استوى الأمران (قوله) بينهم لكل فرضية أي عينية ولو منذورة من الصلوات أو من الطواف دون المنذورة غيرهما فلا يصح حكم الفرض كأي شيء (قوله المعذور) أي سواء كان عذره حسبا أو غير حسبا (قوله) بينهم لكل فرضية (بأن قال) لو ثبت فرض الصلاة أو فرض الطواف أو خطبة الجمعة أو الصلاة المنذورة أو الطواف المنذورة فهي القروض وهي المرتبة ٧٠ الأولى فنية استباحة كل واحد منهم وتبني واحدا فقط سواء الذي فواه أو غيره ويصح في

المرتبة الثانية والثالثة ومثل نية استباحة الفرض ما لو قال في بيت استباحة مفتعرا في طهره ويصرف إلى الأكل وهو واحد من الخمسة المتقدمة المرتبة الثانية غير نية النقل وسأني في قول المتن ويصلي بينهم واحد معا من التوافل وحاصله أنه إذا قل في بيت استباحة الصلاة أو نقل الصلاة أو الطواف أو نقل الطواف أو صلاة الجنازة على ذلك في مرتبة واحدة فإن قوى استباحة واحد من ذلك استباح البقية واستباح على المرتبة الثالثة ولا يبيح الفرض وأما المرتبة الثانية فقد كرهها الشارع وهي أفراد كثيرة كعبدة التسلوة والشكر وقراءة القرآن الجنب وغيره والمكث في المسجد والاعتكاف ومن المصنف وجعله وتعين الحليل كذلك في مرتبة واحدة فإذا تبين لواحد منه استباح ما فواه البقية أيضا ولو متكررا (قوله) بينهم لكل فرضية أي أقام الشارع عليه أدلة ثلاثة الأولى قوله لأن الوضوء الثاني قول ابن عمر الثالث قوله لأن التيمم طهارة ضرورية (قوله) أذ قيل الخ لأجابه للفظ الخ ويجب بانه تعليل لغير المعذور والتقصير لغيره بغيره الأعيان أذ قيل أي لأنه قيل (قائده) الظهور مع الجملة لمن

المشتري ثم بينهم وصلى فلا إعادة عليه لما سبق ويضمن الماء المشتري دون المتبيلات فاستدل عقد كصحة في الثعبان رصدهم ولو لم يعمد في الوقت بعد عنه بحيث لا يلزمه طلبه ثم بينهم وصلى أي أجزأه ولا إعادة عليه لخاص ولو عطف وأبست ما عثر به وعموده وموه الوارث بعينه لا يمتنع ولو كان مثليا إذا كافوا بغيره لهما فيها قيمة ثم رجعا إلى وطنهم ولا قيمة له فيه وأراد الوارث غيرهم إذ لو ردوا الماء المالكات أسقاطا للضمان فإن فرض الغرم عكان الشرب عكان آخر للماء فيه قيمة ولو أدى قيمته عكان الشرب وزمانه غرم مثله كسائر المتبيلات ولو أدى بصرف ماء لا يرى الناس وجب تقديم العطشان المحترم حفظا لمصلحة ثم الميت لأن ذلك خافه أمره فإن مات الإنسان وجد الماء قبله وهو ما قدم الأول لسبقه فإن ما أماء أو جعل السابق أو وجد الماء بعدها قدم الأفضل لأفضليته بقلبه الظن بكونه أقرب إلى الرحلة لا بالحرية والتسبب وهو ذلك فإن استوى أقرع بينهما ولا يشترط قبول الوارث لأنه لا يكتفى المنطوق به ثم المتبسط لأن طهره لا يدل له ثم الحاضر أو التمساعا لعدم خدوهم من التمسع غالبا وللفظ حديثهم فإن اجتماعا قدم أفضلهما فإن استوى أقرع بينهما ثم الجانب لأن حديثه أعظم من حديث الحديث حدثنا أصغر فممن أن كفى الحديث عنه فأحدث أولى لأنه يرتفع به حديثه بكونه دون الجانب (ويقيم) المعذور وجوبه (الكل فرضية) فلا يصح بينهم غير فرض لأن الوضوء لكل فرض قوله تعالى إذا قدم إلى الصلاة والتيمم يدل عنه ثم نسخ ذلك في الوضوء بأنه صلى الله عليه وسلم صلى يوم القرض خمس صلوات وضوء واحد وبني التيمم على ما كان عليه ولما روى البيهقي بأسناد صحيح عن ابن عمر قال بينهم لكل صلاة وإن لم يحدث ولا نه طهارة ضرورية ومثل فرض الصلاة في ذلك فرض الطواف وخطبة الجمعة فجمع الجمع بينهم واحد بين طوافين مغروشين وبين طواف فرض وفرض صلاة بين صلاة الجمعة وخطبة على ما رويه الشيعيات وهو المعتقد لأن الخطبة وإن كانت فرض كقاية الأذليل إنما فاقية مقام ركعتين والصلي لا يؤدي بشيعة غير فرض كالبايع لأن ما يؤديه كالفرض في التنية وغيرها ذم لهم التيمم للفرض ثم لم يجعل به الفرض لأن صلواته نقل كاصحبه في العقيق وقوله في المجموع عن العراقيين فإن قيل لم يجعل كالبايع في أنه لا يبيعهم بينهم فرضين ولا يصح به الفرض إذا بلغ أحبيب بأن ذلك احتسابا للعبادة في أنه يقيم للفرض الثاني ويقيم إذ بلغ وهذا في غاية الاحتياط وخرج عما ذكره يمكن الحاضر من الطود من أرواحه بين فرض آخر بينهم وهذا في ما جازوا والتدريج كعرضه على التيمم على التذوق فاشبهه المكتوبه بقليل من أبيهم مع فرضه أخرى مؤداة كانت أو مقضية بينهم واحد ولو تعين على ذي حديث أكبر لم يفتحه أو جمل معص أو فحوز ذلك كائن أو خطب حبيها وأراد الزوج وطأها وتيمم من ذكر كقرية بنية كان له أن يجمع ذلك معها وكذلك معها أصلا فلا جنازة لأنها ليست من جنس فرائض الأعيان فهي كالنقل في جواز الترك في الجسلة وأما تعيين القيام فيها مع القدرة لأن القيام قوامها لعدم الركوع والسجود فيها فتركة بمعنى صورتها ولتيممها فلا فائدة لأن كان له يصلح به الجنازة لما ذكر (ويصلي يقيم واحد معا من التوافل) لأن التوافل تكرر يؤدي إلى إيجاب التيمم لكل

لزمه إعادة الظاهر يكفي لهما تيمم واحد وكذا المعادة مع الأولى يكفي لهما تيمم واحد وكذا كل قل صلوات في الوضوء أو إعادة تأنيص بينهم الأولى وكذا الصلاة التي أحرمها أو باطلها أو أداها تعني بينهم الأولى (قائده) أخرى المعتمد أن من تيمم بنية وخطب ثم انقل محل آخر ليس له أن يخطب نفسه سواء كان من الأربعة أو زاد إلا أنها التحقت بفرائض الأعيان وإن كانت فرض كقاية (قوله) كالفرض في التنية (ضعيف) إذ لا يصح عليه نية الفرضية على المعتمد وأما قوله وغيره كالقيام وغيره فهو كالبايع فيه اتفاق (قوله) فإن قيل الخ هذا السؤال يأتي من مجموع الحكمين قبله

وهما قول ولا يصح من فرضين وإذا تيمم وبلغ إلى يصلي به الفرض يقتضى كون صلاته كصلاته الباقى انه اذا تيمم لها يصلي الفرض ولو بلغ
فاجاب بان ذلك باطلا (قوله لان بداهة داخل الخ) فتنبيه ان اولها نقل و آخرها فرض وليس كذلك بل كما نقل لكن يحرم قطعها
فوجب اتمامها ثم وجب من الحرمة (قوله لان الاولى وان وقعت فلا الخ) جواب ٧١ من سؤال حامد اذا كانت الاولى فلا فلا

صلاة منها الى الترك أو الى سرج عظيم تخفف في امرها كاخف ترك القيام فيها مع القدرة وترك
القبضة في السجود ولو نذرنا غام على صلاة دخل فيها نية جميعها مع فرض لان بداهة داخل الخ كره
الى وبقى ولو صلى بالتيمم منفردا أو في جماعة ثم اراد ان ياتى بجماعة جاز ان يفرضه الاولى ثم كل
صلاة أو حينها في الوقت وحينها عاينها كيربط على خشية ففرضه الثانية وله ان يعيدها
بتييمم الاولى لان الاولى وان وقعت فلا فلا ياتى بها فرض فان قيل كيف يجمعهما بتييمم من
كل منهما فرض واجب بان هذا كالفنية في خمس يجوز جمعها بتييمم وان كانت فروض لان
الفرض بالثبات واحدة ومن نسي احدى النجس ولم يعلم حينها كفاه لهن تيمم واحد لان الفرض
واحد وما سواه وسيلة فلا يترك كالفنية بل يجب اداؤها كارجح في الجمهور أو نسي منهن
مختلفتين ولم يعلم حينها ما صلى كلاً من تيمم أو صلى كما ظهر والعصر والمغرب والعشاء
بتييمم أو بالعائست منها احدى أي العصر والمغرب والعشاء والصبح بتييمم أو تخييراً فيصين
أو نسي منهن مختلفتين أو شق في اتفاقه ولم يعلم حينها ولا تكون المختلفتان الامن يومين فيصلي
النجس من تين بتييمم فيبرأ بيقين (قوله) على فاذا الطهورين وهما الماء والتراب كجميع من يحمل
ليس فيه واحد منهما أي على الفرض طرمة الوقت وبعد اذا وجد أحدهما وأغما بعد بتييمم في
عمل يسقط به الفرض اذا خافته في الاجابة به يحمل لا يسقط به الفرض يخرج بالفرض النفل
فلا يسقط به وقضى وجوباً بتييمم ولو في سفر لم يرد للندرة قدما يرضى به الماء أو يدثر به أعضائه
ومتييمم فقلما يجعل يندثر به فقلده وهو مسافر للندرة فقلده بخلافه يحمل لا يندثر به ذلك ولو تقام
ومتييمم لم يترك فقلما يوجب في سفر عصبة كقوله لان عدم القضاء خمسة ثلاثاً بغير المصيبة
(فصل) في ازالة التماسه وهي لغة على ما يستقدر وشرعاً مستقدر من جهة الصلاة حيث
لامرخص (وكذا ما خرج من) أحد (السبيلين) أي القبول والرد بسواءا كان معنادا
كالبول والفاطنة أم نادراً كالودي المسد في نجس سواء كان ذلك من حيوان ما كقول أم لا
الحديث الدالة على ذلك قدس روى البخاري أنه صلى الله عليه وسلم لما نسي له يحصر بين روثه
يستحيى بها أخذ بالجرين ورد الى رثه وقال هذا ركس والركس النجس وقوله صلى الله عليه وسلم
في حديث القبرين أماً أحدهما فكان لا يستريح من البول رواه مسلم وقيل به سائر الاوال
وأما امره صلى الله عليه وسلم العربيين شرب اوال الابل فكان للندوى والندوى بالنجس
جائز عند فقد المظاهر الذي يقوم مقامه وأما قوله صلى الله عليه وسلم لم يجعل الله شفاءً أمي فيها
سرم عليها فمحول على النحر والمذي وهو بالجمعة ماء أبيض رقيق يخرج بلا شهوة قوية عند
قراها والودي وهو بالمهمل ماء أبيض كدر تخين يخرج عقب البول أو عند جمل شيء فيقبل
(تنبيه) في بعض نسخ المنكر لما يخرج بلفظ المضارع بالنجس كجزمه البغوي وغيره وحججه
شي (قائلة) هذه المصطلات من النبي صلى الله عليه وسلم طاهرة كجزمه البغوي وغيره وحججه
القاضي وغيره وهو انه متعلق بالماء في التمرح الصغير والتحقق من التماسه لان ركعة الحشية
نرسب في صلى الله عليه وسلم فقال ان تلج النار بطنك بحججه الله اوقفى وقال أبو جعفر الترمذي
دم النبي صلى الله عليه وسلم طاهر لان أبا طيبة تروى فعل مثل ذلك ابن الزبير وهو غلام حين
أعطاه النبي صلى الله عليه وسلم دم جحامة ليذنه فشر به فقال له النبي صلى الله عليه وسلم من
خالط دمه وي لم يسه النار (قائلة أخرى) اختلاف المشايخ وروى في حصة يخرج عقب البول في

تفسير المذبي والودي المتقدمين عند قوله ما خرج (قوله) وفي بعض النسخ وكما يخرج (قوله) وهذه النسخة أولى له والظاهر والظاهر والنسج الحامد
ويخرج جملها من المظاهر كالودي والحصى والبرج وأما النسخة الاولى فهي ظاهرة على المائع ويكون في مفهوم المائع تفصيل فلا تناسب
المبدي (قوله فائدة الخ) عرخته بها تعيد المني (قوله لان ركعة الخ) فان قلت ان فضلاته صلى الله عليه وسلم لا تطهر على الارض بل كانت

الأرض ببلهار وبجبابان ذلك فيعاد أوقعت على الأرض ما إذا جفت في الماء كافي في الواقع التي التي الشارح يفتي وهذه الفضلات من التي صلى الله عليه وسلم على طهارتها لا يجوز الاستنجاء بها إذا كانت حارة عالة ويجوز الوضوء عليها أو كالها لمن تغترف نفسه منها وكذا البول فلا يصح ظاهره بقاءه كان طاهراً (قوله بالجمية) ويجوز لها ضرب القهقهة والخضرة وكذا في الوضوء وبها ينقض ويقل ويقتضي كالثقوبة (قوله والبيض) المأخوذ من حيوان طاهر ولو من غير ما (كولي) وهو ما كولي فيضا زيادة على طهارته فان قيل ما الفرق بين بياض غير الماء كولي ومنه حدث حكم طهارتها فما ٧٢ ومن فته حدث حكم نجاسته أوجب بياض البيض والتي أصل حيوان طاهر والذين ضرب

ومغذرا لاصل أقوى من المربي
فذلك حكم طهارتهما (قوله أورد به
التجاسة المتوسطة) أى فىكون قوله
الأول الصريح استثناء منقطعاً لأن
المستثنى منه تجاسة متوسطة
ولمستثنى تجاسة مخففة وكذا
ذكر الملاحظة بهذا كعزلة الاستثناء
المنقطع ومغذرا للشارح فى ذلك
الحل أن المتن سبذ كرا المخففة
والملاحظة وكان يصح للشارح أى
يقيم أولاً ولا يكون ما بعده فى المتن
تقريباً له والامضى فى ذلك سهل
(قوله حتى جعلت الصلاة خساً
الخ) وهل هذا الجعل لفصل
الجنابة بالسبيل ليلية الإصرار أو
بعدها (قوله على قسمين) وهذا
التقسيم عام فى التجاسات الثلاثة
وإن كان ظاهر الشارح أنه خاص
بالتجاسة المتوسطة (قوله جرى
الماء على امرأة واحدة) أى أن
كانت متوسطة أى أورشه إن
كانت مخففة وأضعه سبعا أحداً
بأنشأ أن كانت مفقطة (قوله
طاهرة) أى مطهرة فى الكثرة
وطاهرة غير مطهرة فى القليلة
واعلم أن تجاسة الحمل تستتر
تجاسة الفلأقول بالكمس وطهارة
أحدهما تستلزم طهارة الآخر
وهذا إذا كان الغسل بالصابن
عليه فإنا وإنه يقتضيه التمساق

فيل سيلانه اليه وما لاقاه من التوب وما زاد على ذلك غير محله وقيل المراد بجملة التي يصعب وقتها شرو وجو يستقر فيه وما لاقاه من التوب فان لم يستقر بان نزل من الرأس ولم يستقر في محله حتى نزل القدم فهو في محله على هذا ٧٣ القول دوت الاول ويبنى عليه ان الذي

في محله يعني به قليل أو كثيرا وما ليس في محله يعني عن القليل فقط ومثال ما جاز محله في معنى الاول أو يخرج من النزاع فحصل الى المرقق (قوله لا جنس الدم الخ) فيه دليل على ان جنس الدم هو العفون القليل والنسبة طلب القليل فكانه قال يعني من القليل قلة وبجواب النظر واليه قوله لا جنس الدم والجنس يصدق بالقليل واكثر فصار الدم العفوي خاصة والدليل عام (قوله وهو موضع الفصدوا الجامة) ولا يضر فعل الفاصدوا الجامة وانما يضر فعله (قوله هو من قيسل بول الخفاش الخ) القليل ليس قيدا للخفاش ليس قيدا بل شبه الطيور وكذلك لكن في البول (قوله ومن وونه) أي القليل فيه وفيما بعده وقيل بالعضون اكثر أيضا (قوله ثم يعني من ماء الطهارة الخ) خرج النتنف والتبريد فلا يفسدان الطهارة وقيل بلحقان (قوله أو جعل على سرجه دواء) أي فلا يضر اشتراطه بالدم وهذا ان كان ذلك الدواء سميما ففسد وخروج الدم كان من قبيل ما خرج بفسده يعني من القليل فقط (قوله وما لا ينسب له سائة) معطوف على اليسير فهو من جهة المستثنى فيكون المعفونه لاثلة وقوله لا ينسب له سائة صفة لما أوصله لها وقوله اذا وقع جدلة مستلزكة لها من الاستثناء فهي زيادة ايضاح وعلى هذا

يرش الماء عليه) ان يرش عليه ما به وبمعه بلا سيلان بخلاف الصبي والخنثى لا بد في بولهما من الفصل على الاصل وبقوى السيلان وذلك لخبر الشين من أم قيس انها جاءت بيان لها صغير لها على الطعام فأجلسه رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجره وقال عليه قد جاء به ففحصه ولم يقبله وتلا بره مدي وحسنه غسل من بول الجار يتورش من بول الغلام وفرق بينهما بأن الاختلاف يحصل الصبي بكثر تخفيف بوليه بأن بوله أرق من بولها فلا يلصق بالحصل كصق بولها به وألحق بها الخنثى وخرج بعيد التقيدي فتنبكه بغير تورش ونسأله نحو سفوف لا سلاح فلا ضمان التضع كافي الجمهور وقبله مضي حولين ما بهما اذا الرضاع حبثت كل طعام كمثل عن النحر ولا يدمع الفحص من ازالة أوصافه كبقية النجاسات وانما سكنوا عن ذلك لان الغالب سهولة نزولها بخلاف الرص كشي من أن جاء اللون والريح لا يضر (ولا يضر عن شي من القياسات) كلها ما يذكر البصر (الالبسير) في العرف (من الدم والمني) الاجنبيين سواء كان من نفسه كان انفصل منه ثم عاد اليه أو من غيره غير دم الكلب والخنزير وفرع أحدهما لان جنس الدم ينطبق اليه العفون يقع القليل منه في عمل المساحة قال في الأم والقيل ما لاقاه الناس أي عدوه عفوا والقيح دم استحال الى نقي وفساد ومنه الصديد امدام فهو الكلب والخنزير فلا يعني عن شي منه لفظه كالمحرم في الباق وقوله عنه في الجمهور وأقره وكذا لو أخذ دما أجنبيا ويطبخ به نفسه أي يده أو يوفيه لانه يعني عن شي منه لتدبيره بذلك فان التضمخ بالنجاسة حرام وأما دم الشخص نفسه الذي لم يفصل كدم الماميل والقرح وموضع الفصد والجامعة فيبقى عن قلة وكثيره ما تنسب بريق أم لا يعني عن دم البراغيث والقمل والبق وروين الغباب وعن قليل بول الخفاش وعن وثرة بول الغباب لان ذلك مجامعهم به البولي ويشق الاختراز عنه ودم البراغيث والقمل وثرثرة فمهما من دهن الانسان وليس له دم في نفسه اذا كره الامام وغيره في دم البراغيث ومثلهما القسول (نفيه) محل الصفون سائر الجامة ما لم يقتلها باجنبي فانها تتخلط بولودم نفسه كأن خرج من جبهته دم أو دميت لثته لم يضر عن شي منه فمعنى عن ماء الطهارة اذا لم يدمه موضعه عليها والا فلا يعني عن شي منه قال الا يرى في مجموعه في الكلام على بقية المسح على الخلق وتنجس اسفل الخلف يجمعونه لا يجمع على أسفله لانه لو مسحه زاد التلوث وزعمه حيث غسله وغسل البدن انتهى واختلاف فيما اذا ليس في بفسه دم براغيث ودهن رطب فقال المتروك يجوز زوال الشئ أو على السببي لا يجوز لانه لا ضرورة الى التلوث بدهنه ويحزم المذهب الطبري ففها ويمكن حمل كلام الاول على ما اذا كانت الطوبية بما وضوه أو غسله لم يطلب بشقة الاحتراز عنه كالماء كانت بريقه على غير ذلك كالمعجاس ويبنى على أن يلحق بماء الطهارة ما ينساقط من الماء حال شربه أو من الطعام حال أكله أو جسه على سرجه دواء فمعه تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج وأما ما لا يذكره البصر فيبقى عنه ولو من النجاسة المظلمة لمشفة الاحتراز عن ذلك (تنبيه) اقتصادا والمستثنى حصر الاستثناء على ما ذكره معنوع كالمعجاس مما تقرو وتقدم في المياه بعض سور منها يعني فيها (وما) أي وبقي من الذي (لا ينسب له سائة) من الحيوانات عند شق عضونها كالغذباب والذئب وور القمل والبراغيث ونحو ذلك (اذا وقع في الاناء) الذي فيه مائع (ومات فيه لا ينسب) أي المائع بشرط أن لا يطرحه طارح ولم يغيره لمشفة الاحتراز عنه ونحوه البخاري اذا وقع الغذباب في شراب أحدكم فليغمسه كله ثم ليغزه فان في أحد جناحيه داء وهو

(١٠ - خطيب ل) يكون كلام المتن مفسر وضاف في المتيه وعلى النسخة التي أشار اليها المشرح يكون مفسر وضاف في الوقتية وقيل صحیح (قوله المائع) ليس قيدا (قوله بشرط الخ) زيادة ايضاح بعد قوله لان ظاهره من غير طرح (قوله ونحو البخاري الخ) ذكره فيه نظرا لانه مفروض فيما اذا وقع وهو حرجي كلا ما فيها اذا وقع وهو ميت.

(قوله انه لا يضر الخ) المناسب انه لا يضره حاله على ما في الفسرة بالحیوان الا في حال التانيث باعتبار الذات (قوله وان كان الخ) غرض الشارح بذلك الاعتراض على هذه النسخة ٧٤ فكانه يقول الحكم ما ذكرته في المسئلة الاخيرة من عدم الضرر وان كان المتن

على هذه النسخة يقتضي الضرر (قوله فيفضل الخ) فيه نظر لان كلامه مفروض فيما اذا وقع بنفسه فكيف يتأني النقصيل فلو قال ومفهوم قوله وقع انه لو طرحها طارح ضرر كان اولي هذا كذا مر اذا الشارح وهذا النقصيل الذي اقتضته هذه النسخة ضعيف لانه ثبت كانت حية فلا تفرق بين ان تقع بنفسها او بطرح طارح فلا يتم للشارح الاعتراض على هذه النسخة الا بهذا التقرير وامان جعلنا الضرر في قوله فيفضل فيها أي في مفهوم الحية وهي الميتة ويقال ان طرح الميتة ضرر وان وقت بنفسها لم يضر فلا يتم للشارح مقصوده من الاعتراض على تلك النسخة (قوله ثم اعلم الخ) كان الاولى ان يجعل الاقسام ثلاثة ويريد الفضلات كاصنع فيما تقدم ويجاب بان مراده بالاجاد ما لا روح فيه فدخلت الفضلات (قوله لم يحدث الخ) غرض هنا الاستدلال على النجاسة وما يات ذكره لاجل وجوب الفصل (قوله ويرد هذا النقص الخ) محصله اننا يدعي التعطيل وهو قوله لا لا يقتضي أي سماعه مجذوب الى قوله ثم تأني الانتفاع به ولا كذلك الحشرات فيها لا انما يندب قتل المؤذي منها ولا يمكن الانتفاع بها (قوله ولو اذميا) وفي كان في أحد اصله غير آدمي فثبت نجاسة ولا يتسلل ولا يصلي عليه لو كان ذلك الغير ممكنا

اليسار كاقبل وفي الآخر شفا من اذميا وادوا به يتقبحه الذي فيه الدم وقد يقتضي نجاسة ميتة ولو نجس المائع لما أمر بوقوس بالذباب ما في معناه من كل ميتة لا يسيل دمه أو فشكلها في سيل دمه المتعين على ما في نصيحة لاله التزاني في فتاويه ولو كانت تلك الحسوانات مما يسيل دمه لكن لا دم فيها أو فيها دم لا يسيل لصغرها فلهذا حكم ما يسيل دمه فان غيره الميتة تكرهها أو طرحت فيه بعلومها فنفسه الخمس جزاء ما يجزى به في الشرع والحارثي الصغيرين ويؤخذ من غيرهم قوله ما بعد موتها قصد انه لو طرحها نجس فلا قصد أو قصد طرحه على مكان آخر فوقع في المانع أو طرحها من لا يميز أو قصد طرحها فيه فوقع فيه وهي حية فثبت فيه انه لا يضر وهو كذلك وان كان في بعض نسخ الكتاب ومات فيه قطا طهره انها لو طرحت وهي حية فيفضل فيها بين ان تقع بنفسها ام لا ثم اعلم ان الايمان جاد وحيوان واجاد كاله طاهر لا تخاف المانع السابولون من الضرر جوهه قال تعالى هو الذي خلق لكم في الارض جميعا وانما يحصل الانتفاع أو يكمل بالطهارة الامان للشارع على نجاسة وهو الممسك بالحيوان وكذا الحيوان كله طاهر لما لا الامان استثناء الشارع اذ صار قد نسيه على ذلك بقوله (والحيوان كله طاهر) أي طاهر العين حال حياته (الا الذكاب) ولو لم يكن الحبر مسلم طهور انا أحد كما اذا وقع فيه الكلب ان يفسله سبع مرات أولا وان بالتراب ووجه الدلالة ان الطهارة اما الحدث أو خبث أو كرمه ولا يحدث على الاناء ولا كرمه فتثبت طهارته اثبت ثبوت نجاسة فيه وهو اطيب اجزائه بل هو اطيب الحسوانات فكيفه لكثرة ما يلهث فيها ثوبا اولي (والغدير) بكسر الخاء المجهمة لانه اسوأ حالا من الكلب لانه لا يختص بحمال ونفس هذا التعليل بالشرع وهو ما لا يقال في التثنية وليس لناديل واضع على نجاسة لكن اذ هي ان المنذر الاجاع على نجاسته وهو من ذلك عذبهما لا روية عن أي حنفية انه طاهر ورد هذا التقصيص بأنه مندوب الى قوله من غير ضرر فيه ولا يمكن الانتفاع به محصله من عليه ولا كذلك الحشرات فيها (وما قوله منها) أي من جنس كل منهما (أو من أحدهما) مع الآخر أو مع غيره من الحسوانات الطاهرة ولو اذميا كالتوبين بن ذيب وكلمة تقليدا للنجاسة تولاه منها ما يضرع وينع الاب في النسب والام في الزنا والحريفة أو أثرهما في الدين وما يجب البسول وتقر بالجزئية أخفها في عدم جوب الزكاة وأخسها في النجاسة وتقر بم النجاسة والمناكة (والميتة) وهي ما زالت حياتها لا بد كانه شرعية كذبيحة الهومي والمهرم بضم الميم وما ذبح بالظن وغيره لما كوله اذا ذبح (كلها نجسة) بلوت وان لم يسيل دمه حرمه تناو لها قال تعالى حرمت عليكم الميتة ونحره ما ليس بمحترم ولا ضرر فيه بل على نجاسته وخرج بالتعريف المذكور والجنيين فان ذكاته بذكاة أمه والصيد الذي لم يذرك ذكاهوا بشرط ان ذكاهما بالاسهم ودخل في نجاسة الميتة جميع اجزائها من عظم وشعر وسفوف وبر وغير ذلك لان كلامها تحلها الميتة ودخل في ذلك ميتة تعود ودخل في انتفاع فانها لا تنجسه لكن لا تنجسه لسر احرازها ويجوز ان كله معه لسر غيرته (الا ميتة) الميتة (الجراد) فطهره ان بالاجاع وقوله صلى الله عليه وسلم اكلت لثاميتان ومعان السهل والجراد والكلد والجلال وقوله صلى الله عليه وسلم في البصر هو الطهور وماءه الحسل ميتة والمراد بالسهل كل من حيوان البصر وان لم يسم سمكا كسباني ان شاء الله تعالى في الاطعمة والجراد ام جنس واحد هو ردة يطلق على الذكرو والانثى (ر) الاميتة (الا دمي) فاما طاهره بقوله تعالى ولقد كرمنابى آدم وقضية

(قوله جرى على الغالب) أي من أحوال التي صلى الله عليه وسلم من أنها ما تعرض لبيان أحكام المسلمين للاحتراز عن التكفار (قوله) ولو مضى غاية الرد بالنسبة للصمد وللتعظيم بالنسبة لغيره والمردود ٧٥ عليه في الصمد أربعة أقوال معلومة هي أن يقول رحمه

أو يكفى غسله مرة أو يعفى عنه أو يغسل سبعاً من غير ترتيب (قوله) وإن كان الحبل وطياً أي بالنسبة لما إذا من جابر جازاً ووضع الماء أولاً ثم القرب يتخلل ما إذا وضع السراويل أولاً والحبل رطب فانه لا يصح لأنه يكفى غسله مرة واحدة رطوبه وحاصل كيفية غسل النجاسة المخطئة أن القرب والماء اما أن يجزأ جازاً أو يوضع الماء أولاً ثم القرب أو بالعكس وبعد ذلك يقال إن كان في الحبل جرم النجاسة فكيف واحد من الثلاثة المتقدمة ولو زال الجرم وإن لم يكن جرم ولا رطوبة فكفى كل من الثلاثة ولو عدا الأوصاف وإن كان العدول لا يحسب البعد زال العين والأوصاف وإن كان هناك رطوبة فكيف موضع القرب أولاً وكفى غيره من الكبريتين فكل من الشارح يجعل ينزل على هذا التفصيل (فرع) لو كان ثوب دمه فبرأه وتوضعه في الأواني غسله وسب عليه الماء والحال أن دم البرأهيت ليس جرم فلا يظهر ذلك التمسك لئلا الماء ينصب بوضعه عن عين النجاسة بل لا بد من أن العين الدم مذهب عليه الماء وهذا إذا رد ظهر الثوب من دم البرأهيت أم إذا رد تنظيفه من الوسخ فلا يضر وضع الماء عليه ولو بقي ثوب الدم (فرع) آخر دخان النجاسة وكذا دخان الدمار المحوي بالخرق ودخان شمعة دهنها نجس ودخان التشاردان آخر العاوف يابيه منعقد من الهباب

التكريم أن لا يحكم بنجاسته ما مات وسواء المسلم وغيره وأما قوله تعالى أنما المشركون نجس فالمراد نجاسة الاعتقاد وأجتنابهم كالتباعد لا نجاسة الأبدان ولو كان نجس لا وجبنا على نجاسة غسل ما أصابها ما أخبرنا لما لم ينسبوا موتاً كم قال المسلم لا ينسب جبالاً ميتاً جرى على الغالب ولا نه تكفى بالموت لكان نجس العين كسائر الميتات ولو كان كذلك لم يضر نجس كسائر الأعيان النجسة فإذن قولنا لكان طاهر المزمع نجس كسائر الأعيان الطاهرة هو أحجيب أنه عهد غسل الطاهر بقليل المحدث بخلاف نجس العين (ويشمل الأياد) وكل جلد ولو معضاً من صيد أو غيره وجوباً (من ولو غ) قل من (الكلب والخنزير) وفرع أحدهما وكذلك لاجتماعه من أجزاء كل منهما وسواء في ذلك أكله أو لم يأكله رطوبته وإنه أجزأه الحافة إذا لاقت رطوباً (سمع مرات) بناءً لظهور (أحدها) في غير أرض زراعية (قرب) ظهوره محل النجاسة بأن يكون قد نزل بكذا الماء ويصل بواسطة إلى جميع أجزاء الحبل ولا بد من مزجه بالماء أما قبل وضعه ما على الحبل أو بعده بأن يوضع أو يمر تبين من جازئ القول وإن كان الحبل وطياً إذا ظهر الوارد على الحبل بأن على ظهوره بخلافه لا يسن في اشتراط المزج قبل الوضع على الحبل والأصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم إذا وقع الكلب في إناء أحدكم فغسلوه سبع مرات أولاً ثم بالثوب رواءه مسلم وفي رواية له وعفوه الثامنة بالثوب أي بأن يصاحب النجاسة كأي رواية أبي داود النجاسة بالثوب وفي رواية مصححها الترمذي أولاً ثم بالثوب وبين رواية مسلم تعارض في محل الثوب فينبغي أن يبين محله ويكتفى بوجوهه في واحدة من السبع كأي رواية البخاري أحدها من باب الطهارة ينصب على الثوب بالحق به ما سواه وإن لعابه أشرف فغسله لأنه إذا ثبت نجاسته بغيره من بول أو روث وعرق وغرغ ذلك أولى (تنبيه) إذا لم يزل عين النجاسة إلا يستغسلت مثلاً حسب واحدة كاصفاه التوروي ولأقل طم ثم يغسل بالثوب بحسب عليه تسبيح محل الاستغناء قاله الر وافي عن النضر (قاعدة) حمام غسل داخله كلب ولم يمسح طهره واستمر الناس على خوله والغسل فيه مدة طويلة وأما انتشار النجاسة في حصر الحمام وفوطه فمقتضى من أصابه ثوب منه من ذلك نجس والأظفار لا تأنى لئلا تنصب بالثوب والشئ يظهر الحمام بمرور الماء عليه سبع مرات أحدها من بطلان الطل يحصل بالتزج كاصح به جماعة ولو مضت مدة بحيث لا يمسح عليه ذلك ولو بواسطة العين الذي في تعال داخله لم يحكم بنجاسته كأي الهرة إذا كلت نجاسة وغابت غيبة يحصل فيها طهارة فهاو ينعين الثوب ولو غبار رمل وإن أقعد الثوب جعاً بين فوي الطهور فلا يكتفى بغيره كشاف وسألو من جميع الفسلات ولا يكتفى برب نجس ولا مستعمل في حدث ولا يجب تزجياً أرض تراه إذا لم ينعين لتزجياً الرب نجس بغيره ما وجدوا أصاب به مثلاً منها حتى قبل تمام التسبيح لم يجب تزجياً به ما أصابه من غير الأرض جدد تزجيه ولو لم ينجس الكلب في أذنيه ما قبل ثم كثر حتى يقطع قتلين طهر الماحوت إلا أن كاذبه البقوى في نهديه عن ابن الحارث أدركه فإن كان في الأناصير كثير لم ينقص بوضعه عن الله تعالى نجس الماء ولا إلا أن كان لم يكن الكلب أصاب جرحه الذي يصله المانع رطوبة أحداهما كأي المجموع وقضيته أنه لو أصاب ماله من الماه ما هو فيه نجس ويكون كثرة الممانعة من تنجيسه وبه صرح الإمام وغيره (تنبيه) حل جيب أرواق الماء الذي تنصب بولوغ الصكيب ونحوه

وكذا لهاب النار المتصاعد من الجمر كذلك نجس قلوا وأردت بدكا وقضية أدوية فإن كان هناك رطوبة ولو من أحد الجانبين تنصب وصار الدخان المتصاعد من الفشة والدواء نجس وإن لم تكن هناك رطوبة فلا تنجس وكذا لو نشفت بوطاً على ذلك الهباب والدخان فانه نجس وأما النار التي تشتعل فإن خلت من دخان طاهر فذلك لا تغلغله بدليل أنه لو وضع شيء أبين عليها ساراً أو دوماً فإنه لا

أو يندب وجهان أحدهما الثاني وحديث الآخر بأرقته محمول على من أراد استعمال الأناة ولو أدخل ثوب وأسفه في أنافه ما قليل فإن خرج منه جاف لم يحكم بنجاسته أو وطبا فكذلك في أصح الوجهين عملا بالأصل ووطوبته بحتمل أنها من لعابه (وبفسل من سائر) أي باقى (النجاسات) الخفيفة والمتوسطة (مرة) وجواباً على قوله (واحد) قدر دليل ذلك وكيفية النقل عند قول المصنف وغسل جميع الأبول والأولات واجب (والثلاث) وفي بعض النسخ والثلاثة بالياء (أفضل) أي من الإقتصار على مرة فينبذ أي يغسل غسلاً من هذه السنة الخربة لعين النجاسة تتكبد الثلاث فإن المزة للنجاسة واحدة وإن تعددت النجاسة كما في غسلات الكلب لا استحباب ذلك عند الشافعي للنجاسة الجذبة إذا استيقظ أحدكم من فومه فعند ضعفها أولى ومثل ذلك المغلظة وبصر صاحب الشامل الصغير فيندب من أتى بعد طهارها وقال الجيلي لا يندب ذلك لأن المكبر لا يكبر كما كان المغض لا يصغر أي تغسل النجاسة الخفيفة والمتوسطة دون المغلظة وهذا وجه (تنبيه) قد علم مما تقرر أن النجاسة لا يشترط في إزالتها بين مختلف طهارة الحدث لأنها عبادة كسائر العبادات وهذا من باب التروك ترك الزنا والغصب وانما وجبت في الصوم مع أنه من باب التروك لأنه لما كان مقصود الجمع الشهوة ومخالفة الهوى التي لا يغسل ويجب أن يبادر بغسل المتنجس خاص بالتحصيل كان استعمال النجاسة في يده بغير عذر شرعي وبا من العصبية فإن لم يكن حاصياً به فلتصو الصلوات يندب أي يجعل به فيما هذا ذلك وظاهر كلامهم أنه لا فرق بين المغلظة وغيرها هو كذلك وإن قال الزركشي ينبغي وجوب المباداة بالمغلظة مطلقاً قال الأسنوي والعاصي بالجناية محتمل الحاقه بالعاصي بالتحصيل والنجاسة بخلافه لأن الذي عصى نهها متلبس به بخلافه ثم وإذا غسله المتنجس قليلاً في الغرة ليعمل على ما في حد الظاهر ولا يبلغ طعاماً لا شراباً بل فسهل ثلاثاً يكون أكلاً للنجاسة نه في المجموع عن الشيخ أبي محمد الجويني وأقره (وإذا تخطت النجاسة أي المحترمة وغيرها المحترمة هي التي عصرت بقصد الحلية أو هي التي عصرت لا يحصل النجاسة) وهذا الثاني أولى (بنفسها طهرت) لأن هذه النجاسة والتصريم الأسكار وقد زال الأولان الصغير غالباً لا يغتسل إلا بعد التيمم فلم يقل بالطهارة لتعذر اتخاذ من النجس وهو حلال أجماعاً ويطهرها معها وإن غلت حتى ارتفعت وتبصيرها ما فوقها منه وتشر بها للضرورة فتركنا تطهر لو غلت من نفس إلى ظل أو عكسه أو فخر أو من الدين إلى وال الشدة من غير نجاسة خافتها (وإن غلت بطرح حتى فيها) كالصلى والخبر الحار ولوقبل التيمم (لم تطهر) التحصيل المطروح فيها فينجسها إذا تخللها خللاً (تنبيه) لو صبر بالوقوف بدل الطرح لكان أولى ثلاثاً وعليه ما لو وقع فيها حتى بغير طرح كالقاصح ما فاعلاً لا تطهر منه هي الأصح ثم لو عصرت العنب ووقع منه جيات في عصيريه لم يكن الاحتذاء عن بائنه أي أنها لا تطهر ولو نزع العين الطاهرة منها قبل النقل لم يضر لقلادة الأصل بخلاف العين النجاسة لأن النجس قبل التحصيل فلا تطهر بالقتل ولو ارتفعت بلا غلبان بدل فعله فاعلم تطهر الذي إذا ضرورة ولا تخسر لأنه الصالح بالمرغم النجس فلو غر المرغم بغير طهرت بالقتل ولو بعد حفاة خلافاً لغوى في تعقيد قبل الحفاة ولو غلت من دن إلى آخر طهرت بالتخلل بمذ لا مال آخر جت منه ثم سب فيه عصير فقصم ثم تخلل والخمرة هي المتخذة من ماء العنب يؤخذ من الإقتصار عليها أن التيسد وهو المتخذ من غيره العنب كالتمر لا يطهر بالقتل وبصرح القاضي أبو الطيب بنجس الماء بمالة الاشتداد فينجسه بعد انقلاب خلا وقال البهوي يطهر واختاره

للدخان الذي فيها وبالبوالة نجسة وقيل طاهرة (قوله وإن غلت الخ) أي بنفسها لا يشغل فاعلم كإثباتي (قوله وكذا تطهر لو نقلت الخ) وهذا النقل قيل صرام وقيل مكره والمحملة الكراهة وفي الصورين لم يحصل هبوط للجمرة عما كانت عليه أو لا وكذا لو غلت من دن إلى آخر بخلاف سسنة وضع العصير موضع الخمر فإن الخلل لا يطهر لأن ما هناك دوام وذلك ابتداء بتغير في الدوام مما لا يقتضي الاستداء (قوله بطرح حتى فيها) أي لا يتحصر معها لا يتخلل أمالها كان كذلك كان وضع عليها عصيراً أو سداً أو سكر أو تيسداً فإنه لا يضر كإثباتي وكذلك لا يضر بعض حبات العنب وزنه إذا وقع حال العصير أيضاً (قوله بطرح حتى الخ) الحاصل أن العين إذا بقيت إلى التخلل ضرر مطلقاً وكذا إذا كانت نجسة وأما إذا كانت طاهرة فإن نزع قبل التخلل ولم يتخلل منها شيء لم يقط النجاسة ونزع العين منها يضر ولا يضر (قوله لأن النجس قبل التحصيل) معناه أن النجس قبل الاستداء يوقع النجاسة فيه طهرت به نجاسة أخرى فإن تخلل أمكن طهره من نجاسة النجس وبقي نجاسته الطاهرة تقود عليه بالتحصيل (قوله بغير الخ) ليس قيلاً ومثله العصير والغسل والسكر والتيسد بخلاف بعض الماء وبصره من سائر الأعیان

(قوله مع الخ) ويلزم من الحكم بالصفة الطهارة لانها فرعها (قوله مؤنثة) أي بالوصف وأستاد أفعال المؤنث اليها وليس المراد التانيث بانها لا فاعله قد ترفع وقد تذكّر كأي ياد عليها ضمائر المذكر وتندله أفعال المذكر (فصل) في الحليخ الخ أي في حقائنها وأحكامها وقد ذكر الكل الا انه لم يشكك على أحكام الاستحاضة فتشكك عليه الشارح تنكيلا للقاعدة (قوله مما يتعلق به الاحكام الخ) جواب عن سؤال حاشية ان ما يخرج من الفرج من الدماء لا يتصرف في الثلاثة بل هناك غيرها كدم الصغيرة والآنيسة فاجاب بان المراد الدماء التي تتعلق بالاحكام هي الثلاثة هكذا مراد الشارح بعد ذلك بعض ٧٧ على الشارح ويقال لدمها مراد بالاحكام التي تنفصها عن دم الصغيرة والآنيسة ان أدت أحكام الحضيض فهي منفية أعضاء دم الاستحاضة التي في المني فكان الحق سقطه أيضا وان أدت أحكام الاستحاضة فهي ليست منفية عن دم الصغيرة والآنيسة بل ثابتة لهما كما هي ثابتة لدم الثالث الذي في المني فكان الأولى حذف قوله مما يتعلق به الاحكام وحذف قوله وأمد دم الصغيرة والآنيسة الخ (فصله) من الدماء الخ) جنواب عما

يقال ان الذي يخرج من الفرج لا يتصرف في الثلاثة بل يخرج منه البول والغائط والمذي والودي فاجاب بان المراد الذي يخرج من الدماء هو حصره ضاني (قوله مرعا دم جيلة الخ) ان أراد الشارح بذلك انه تعريف مستقل فغير تعريف المني فلا يصح لانه يشمل النقاس وضربا اشرف ان يكون مناصوا وان أراد انه تعميم لثلاث فلاحاشية الى معنى قوله دم جيلة هو معنى قوله هي سبيل الصفة فمضى رويها فكان الأولى حذفه (قوله أي الحليخ) أي حقيقته وأحكامه فحقيقته فيها قوله هو أذى وأحكامه فيها قوله خاضعوا للنساء الخ (قوله أي

السبكي وهو المستحاضة لا المسام من ضروره ويدل لدمها صر صوابه في باب ان بالاعلوا بغير غلر بخل غلب أو بخل زبيب بخل رطب مع ولو اختلط عصير بخل مغلوب ضرر لانه لغة الخسل فيه يتغير فتمسك به بعد تحله أو بخل غالب فلا ضرر لان الاصل والظاهر عدم التغير وأما المساوي فبني الحلقه بالخسل الغالب ليدرك (قاعدة) ان مؤنثة كاستعمالها المنصف وقد تذكّر كره على ضعف وقال فيها خروفا لانه في لغة قليلة (قوله) قال الحليبي قد يصير العصير خلا من غير تخمر في ثلاث صور الأولى ان يصيب في الفم المتقي بالخسل الثانية ان يصيب الخسل في العصير فيصير عاصفه خلا من غير تخمر لكن محله كالمجمر ان يكون العصير غالبا الثالثة اذا تخمرت جبات الغلب من عناقيد خلا منها اللين وطين رأسه ويجوز اسماك ظروفه الخمر والانتفاع بها استعمالها اذا غسلت واسماك الخمر تمتصير خلا وغير الخمر تمتصير ارقها فاولم يرفعها فقلت ظهرت على الصحيح كالم (فصل) في الحضيض والنقاس والاستحاضة وقد ذكرها على هذا الترتيب فقال (والذي يخرج من الفرج) أي قبل المرأة مما يتعلق به الاحكام من الدماء (ثلاثة دماء) فقط وأمد دم الفساد الخارج قبل التسم ودم الآنيسة فلا يتعلق به حكم ولا يصح ان يقال لدم استحاضة ودم فساد الاول (دم الحليض) الثاني (دم النقاس) الثالث (دم الاستحاضة) ولكل منها حكمه (فالحليض) لغة السيلان تقول العرب حاضت الشجرة اذا سال صفها وحاض الوادي اذا سال صفه ودم جيلة أي تقضيته الطباع السليمة و (هو) الدم الخارج من فرج المرأة أي من أقصى رحمها (على سبيل الصفة) احتراز عن الاستحاضة (من غير سبب الولادة) في أوقات معالمة احتراز عن النقاس والاصل في الحليض آية وبسبب ذلك من الحليض أي الحليض وخبر الحليضين هذا من كنه الله في نبات آدم قال الحافظ في كتاب الحيوان والذي يبيض من الحيوان أربعة الادميات والانب والضبغ والخفاش وجميعها يعض في قوله

أواب بعضهن والنساء • وضع وخفاش لها ذوات وزاد غيره أربعة أخرى الناقة والكلية والوزغة والجرأ التي من الخيل وله عشرة أسماء حبيص وطيط بالثنية وشعلثا وكبار واصصار ودراس وعراك بالعين المهمة وفران بالقاف وطيس باسين المهمة ونقاس (ولو) أي الدم الأقوى (أسود) ثم أحمر فهو ضيف بالنسبة للأسود وقوى بالنسبة للأشقر والأشقر أقوى من الأسفر وهو أقوى من الكدر وماهرا شفه كرمه أقوى مما لا رائحة له والشبن آفوى من الزقوي والأسود (محمدم) بهامه ما سكته وقال مهمة مكسورة بينهما مثناة فوق أي حار ما غوز من استخدام النهار وهو اشتداد دمه (فناح) بذل معجبة وهي مهمة أي موجه (فنيه) لخلق المرأة فرجها فقياس ما سبق في الأحداث ان يكون الخارج من كل منهما حبيضا ولو حاض الخنثى من الفرج وأمنى من ذلك كحكمنا بيلوجه

الحليض) فصره مع ان كلامهما صدر من أسماء الحليض لظهوره ولجل قوله هو أذى (قوله في قوله) وهو من الرجز (قوله وزاد غيره الخ) وزاد بعضهم القردوب بنوردان (قوله وله عشرة أسماء) بل خمسة عشر ولا كراهة في التسمية بالورد ودعاهي الكتاب والسنة (قوله ولونه أسود الخ) ورد عليه سؤال هو ان اللون لا يتصرف في السواد فاجاب بان السواد اللون الأقوى الخ وكون الأسود أقوى غالب وقد يكون غير أقوى وأجاب بان قلم أي اللون الأصلي والحاصل ان اللون لا يلو ان الدماء وصفاتها ألف وأربعة وعشرون سورة وذلك لان الألوان خمسة كافي الشارح والصفات أربعة اما اثنين أو مثنى أو مفرغا أو مجردة من صفات ثلث صفات الأولى في صفات الثاني ثم الحاصل في صفات الثالث وهكذا بلغت ما ذكرناه استوى دما قد قدم سابق كاسود تحتين والآخر

ثمين منقحاً خادى الصفين بحرفه والآخرى تقابل الأخرى فيستويان وكأجر منقحاً أو شمين مع أسود فيردفهما مستويان (قوله أى بعد فراغ الرحم) انما قصر بذلك لان كلام المتن يشمل اللحم الخارج بعد الولد الاول فقطضاه انه يسمى نفاساً مع انه لا يسمى نفاساً بل ان كان قبله حيض بان حاضت قبل الولد ولم يزد المجموع على خمسة عشر كان حيضاً والا كان دم فساد (قوله في غير أيام أم كثر الحيض) صادق بصورتيه بان تجاوز خمسة عشر أو ينقص عن يوم وليلة وقوله في غير أيام أم كثر انقاس بان جاوز زسنتين ولا يتأني أن ينقص عن أقل انقاس لان ما زده منه وإن قل يكون ٧٨ نفاساً هو صادق بالصورة الاولى فقط (قوله فلا تغن الصوم) أى فرضاً ونفساً وكذا

الصلاة (قوله كستر عورة) أى وكراية الغرض لان النفل المطلق ولها أن تنقل النفل المطلق بعد الغرض في الوقت لاجده بخلاف الرأية لها فعلها قبل الغرض وبعدة في الوقت وبعد (قوله ولو انقطع) أى يعاد وقوله ووسع واجب الثانية وقوله وجب الوضوء أملى الثانية فلهذه وأما الأولى فلان الظاهر من انقطاع الدم عدم عوده والحاصل أن العبرة بوسع الزمن وعدمه لا بالمادة وغيرهما فلهذا يجرد الانقطاع فيحكم بطلان الطهر ثم ان كثرة الانقطاع استقر الحكم بالبطلان وعلى البطلان ان أحست بقوله حتى في حال الوضوء أو بعده أوفى أننا الصلاة لا يبطل الوضوء حتى لو كانت في صلاة واقطع الدم ولم يعد وكانت تلم تزول حتى لا تقسم لم يطل صلاتها وأما اذا عاد الدم عن قرب تبين عدم بطلان طهرها وعدم بطلان صلاتها لو كانت في صلاة وتعود وترجع فيحكم بقاء طهرها لان الحكم بالبطلان كان متبنياً على الظاهر (قوله ولو انقطع منها قبل الصلاة) ليس قيداً وإنما هو في أثنائها (قوله أى مقدار ذلك الخ) قدر ذلك لان كلام المتن لا يصدق الا اذا انطبق اللحم عند الثقب أو الفرج ودون ما اذا انطبق الدم في أثناء اليوم أو الليلة فقدر الشارع هذا التقدير لدخول ذلك في الأقل الاتصال بحيث لو وضعت قلنته لتلوثت (قوله وان لم تنصل الله) بل كان ساعة وضوءاً ساعة فضاء شرط أن يكون مجموع الدماء لا ينقص عن يوم وليلة (قوله است وأوسع) أى وإن لم تنصل الدماء أى كانت لو جمعت ساعات الدماء بلغت أربعة وعشرين ساعة وحذف الشارع هذا هنا اكتفاء بما تقدم (قوله وتسمى الجاوزة الخ) هذا أحذر يقيناً لفقها بان المستحاضة خاصة بمن جاوز ذمها أكثر الحيض وما عداها يقال بدم فساد والطريقة الثانية ان الكل يسمى بالمستحاضة لكن الاقسام السبعة انما تجرى فيمن جاوز ذمها أكثر الحيض (قوله لغيره يوم وليلة)

واشكاله أو حاض من الفرج خاصة فلا يثبت للدم حكم الحيض لجواز كونه رجلاً والخارج دم فساداً في الفرج والجموع (والنفاس) لقلة الولادة وشروطها (والهائم الخارج) من فرج المرأة (عقب الولادة) أى بعد فراغ الرحم من الحمل ومعنى نفاساً لانه يخرج عقب نفس يخرج بمذاكروم الطلق والخارج مع الولد نفاساً بحيث لا يفتن من آثار الولادة ولا نفاساً انقصه على خروج الولد بل ذلك دم فساد ثم المتصل من ذلك بحيث يضم المتقدم حيضاً تنبيه قوله عقب بهذا الية المتتامة هو الاقصى ومعناه أن لا يكون مفراً عما قبله (والاستحاضة هو) الدم (الخارج) اذ من عرق من أدنى الرحم يقال له السائل بذل مقصده وبقال جملة كاحكامه ان سده وفي الصحاح معجبه ورواه (في غير أيام) أكثر (الحيض) غير أيام أكثر (النفاس) سواء أخرج أثر حيض أم لا والاحتضاة حدث دائم فلا تغن الصوم والصلاة وغيرهما مع أنه الحيض كسائر الأحداث والضرورة تقتضي الاحتضاة فربها قبل الوضوء أو التيمم ان كانت نسيماً وبعد ذلك تعسبه وتتنوعاً بعد عصبه ويكون ذلك وقت الصلاة لانها ظاهرة ضرورية فلا تصح قبل الوقت كالتيهم وبعد مذكر بانور بالصلاة تقليلاً للحدث فلا أخرت لمصلحة الصلاة كستر عورة وانتظار جماعة واحتياط في قبلة وذهاب الى مسجد وتحصيل شربة لم يضر لانها تعد بذلك مقصرة وإذا أخرت لغير مصلحة الصلاة ضرف يطل وضوءها وتجب اذنه بواحدة الاحتياط لتذكر الحادث والنفس مع استغنائها عن احوال ذلك بقدرتها على المبادرة وبسبب الوضوء لكل فرض ولو نسيها أو كالتيمم أيضاً الحادث وكذا لا يجب لكل فرض تجديد العصابة وما يتعلق بها من غسل قياساً على تجديد الوضوء ولو انقطع دمها قبل الصلاة ولم تمتد انقطاعه وعوده أو امتدت ذلك بوسع زمن الانقطاع بحسب العادة الوضوء الصلاة وجب الوضوء وإنه تعالى الفرج من الدم (وأقل الحيض) زماناً (يوم وليلة) أى مقدار يوم وليلة وهو أربعة وعشرون ساعة فكل سعة (وأكثره خمسة عشر يوماً بليالها) وإن لم تنصل الدماء أو المراد خمسة عشر ليلة وإن لم تنصل دم اليوم الاول بليالته كان رأت الدم أو لم تهازل واستقر أو أواخر أقل الحيض ثلاثة أيام أو أكثره عشرة أيام فضعف في كافي المجموع (وقال به) أى الحيض (ست أو سبع) وياق الشمر طالب الطهر ظهيراً في دواؤه وغيره أنه صلى الله عليه وسلم قال لحنه بنت جحش رضى الله تعالى عنها تحيض في علم اقدسة أيام أو سبعة أيام كتحيض النساء وبطريق ميفات حيضهن وطهرهن أى المتيمة الحيض وأحكامه قياساً على الحملان الله من عادة النساء من ستة أو سبعة والمراد بالهن لاسفالة اتفاق الكل على ما ذكره ولو طهرت عدة مرة أو ثمان تحيض أقل من يوم وليلة أو أكثر من خمسة عشر يوماً يسبق ذلك على الأصح لانها جئت الاولين أيام واحتمال عروض دم فساد لمرأة أقرب من خوف العادة المستقرة وتسمى الجاوزة لنفسه عشر المستحاضة فينظر فها كان كانت مبتدأة وهي التي ابتدأها الدم بمجرة بأن ترى في بعض الأيام دمها قويا وفي بعضها ما ضعيفاً بالضعيف من ذلك استحاضة والقوى منه حيض ان لم ينقص القوى عن أقل الحيض ولا جاوزاً أكثره ولا تنقص الضعيف عن أقل الطهر ولا وهو خمسة عشر يوماً كما

الا اذا انطبق اللحم عند الثقب أو الفرج ودون ما اذا انطبق الدم في أثناء اليوم أو الليلة فقدر الشارع هذا التقدير لدخول ذلك في الأقل الاتصال بحيث لو وضعت قلنته لتلوثت (قوله وان لم تنصل الله) بل كان ساعة وضوءاً ساعة فضاء شرط أن يكون مجموع الدماء لا ينقص عن يوم وليلة (قوله است وأوسع) أى وإن لم تنصل الدماء أى كانت لو جمعت ساعات الدماء بلغت أربعة وعشرين ساعة وحذف الشارع هذا هنا اكتفاء بما تقدم (قوله وتسمى الجاوزة الخ) هذا أحذر يقيناً لفقها بان المستحاضة خاصة بمن جاوز ذمها أكثر الحيض وما عداها يقال بدم فساد والطريقة الثانية ان الكل يسمى بالمستحاضة لكن الاقسام السبعة انما تجرى فيمن جاوز ذمها أكثر الحيض (قوله لغيره يوم وليلة)

سيما

لكتم في الدور الأول نصبر حتى يعبر الدم خمسة عشر ليلة ينقطع فإذا مضت ولم ينقطع اغسلت وقضت ما زاد على اليوم واليلة وفي الدور الثاني اغسلت بعد مضى اليوم واليلة (قوله وإن كانت معتادة غير مجمرة الخ) كان الأولى تأخير ذلك عن المعتادة الميزة لاجل الاسم الآتية فإنها من غير الميزة (قوله قد رد إليها ما قد راو وقتا) لكن في الدور الأول نصبر حتى قضى الخمسة عشر فإذا مضت اغسلت وقضت ما زاد على مادتها وفي الثاني تفصل بعد مضى مادتها (قوله فكما مضى الخ) فيصبر ويطوؤها والتمتع بها وقراءة القرآن خارج الصلاة ومس المصباح وحده (قوله كصلاة) أي وتفعلها خارج المسجد نعم إن كانت جمعة وتذرع عليها الاقتداء خارج المسجد جاز دخولها المسجد كما يجوز زيارته نحوه للاعتكاف أو الغيبة لترفعها عليه (قوله فيبقى عليها يومان) أي سواء كان رمضان كاملا أو ناقصا لأنه إن كان كاملا يسد منه ستة عشر ويسمى أربعة عشر وفي الشهر الثاني كذلك فالجموع غنائية وعشرون ٧٩ يومان كان رمضان ناقصا يسد منه

سبباني وإن كانت مبتدأة غير مجمرة بأن ربه بصفة واحدة أو قدت شرط غير من شرطه السابقة فحضرها يوم وليلة وطهر حائض وعشرون بقية الشهر وإن كانت معتادة غير مجمرة بأن سبق لها حيض وطهر وهي عليها ما قد راو وقتا قد رد إليها ما قد راو وقتا وتبطل العادة الرب عليها ما ذكر إن لم تختلف مرة أو بحكم المعتادة مجمرة بتغيير عادة مخالفة له ولم يتخلل بينهما أقل طهران التمييز أقوى من العادة فالطهر وفان ثبت ذلك ما قد راو وقتا وهي غير مجمرة كما مضى في أحكامها السابقة لاحتمال كل زمن يمر عليها الحيض لافي طلاق وعادة تفقر لثبة كصلاة وتفضل لكل فرض إن جعلت وقت انقطاع الدم وتصوم رمضان لاحتمال أن تكون طاهرة ثم شهرا كاملا ففصل لها من كل شهر أربعة عشر يوما فيبقى عليها يومان إن تمتد الانقطاع لبلاغان اعتادته لم يبق عليها شيء وإذا بقي عليها يومان فتصوم لهما من غائبة عشر يوما ثلاثه أو لهما ولثانة آخرها فيصلا فإن ذكرت الوقت دون القدر أو بالعكس فليبقى من حيض وطهر حكمه وهي في الزمن المجهول الحيض والطهر كتابه لهما فافهم والأظهر أن دم الحامل حيض وإن ولدت متصلا بآخره بلا يتخلل نفاذ لطلاق الآية السابقة والأخبار والنقاء بين دمها أقل الحيض فأكثر حيض نعالها بشرط وهي أن لا يهاو ذلك خمسة عشر يوما لم تنقص الغاء عن أقل الحيض وأن يكون النقاء محشوا بين دمي حيض فإن كانت ترى وقتا قد راو وقتا فاجتمعت هذه الشروط حكمنا على الكل بأنه حيض وهذا يسمى قول النصف وقيل إن النقاء طهر لأن الدم إذا دل على الحيض وجب أن يدل النقاء على الطهر وهذا يسمى قول القطر (أقل دم) النفاث (مجة) أي دفعه وعادة المنهاج لحظة وهو زمن الجعة وفي الرضوة وأصلها لاحدا أقله أي لا يتقبل بل ما جدمه وإن قل يكون نفاذ لا يوصل جسد أقل من مجة فالمراد من الجبار أن كفاه في الأقل ولو واحد وتقدم تعريف النفاث لغة وأصلا لا وخال ذات النفاث نساء ضم النون وقع القامو مجعها نفاث وتقدم نظرية الإقاعة عشر أضعافا على النفاث وإذا شارطت ونفاث في قوله نفس المرأة ضم النون رفعها وبكسر النفاث مجعها ما أضعف وأما الحائض فيقال فيها نفست بنسخ النون وكسر النون

سبباني وإن كانت مبتدأة غير مجمرة بأن ربه بصفة واحدة أو قدت شرط غير من شرطه السابقة فحضرها يوم وليلة وطهر حائض وعشرون بقية الشهر وإن كانت معتادة غير مجمرة بأن سبق لها حيض وطهر وهي عليها ما قد راو وقتا قد رد إليها ما قد راو وقتا وتبطل العادة الرب عليها ما ذكر إن لم تختلف مرة أو بحكم المعتادة مجمرة بتغيير عادة مخالفة له ولم يتخلل بينهما أقل طهران التمييز أقوى من العادة فالطهر وفان ثبت ذلك ما قد راو وقتا وهي غير مجمرة كما مضى في أحكامها السابقة لاحتمال كل زمن يمر عليها الحيض لافي طلاق وعادة تفقر لثبة كصلاة وتفضل لكل فرض إن جعلت وقت انقطاع الدم وتصوم رمضان لاحتمال أن تكون طاهرة ثم شهرا كاملا ففصل لها من كل شهر أربعة عشر يوما فيبقى عليها يومان إن تمتد الانقطاع لبلاغان اعتادته لم يبق عليها شيء وإذا بقي عليها يومان فتصوم لهما من غائبة عشر يوما ثلاثه أو لهما ولثانة آخرها فيصلا فإن ذكرت الوقت دون القدر أو بالعكس فليبقى من حيض وطهر حكمه وهي في الزمن المجهول الحيض والطهر كتابه لهما فافهم والأظهر أن دم الحامل حيض وإن ولدت متصلا بآخره بلا يتخلل نفاذ لطلاق الآية السابقة والأخبار والنقاء بين دمها أقل الحيض فأكثر حيض نعالها بشرط وهي أن لا يهاو ذلك خمسة عشر يوما لم تنقص الغاء عن أقل الحيض وأن يكون النقاء محشوا بين دمي حيض فإن كانت ترى وقتا قد راو وقتا فاجتمعت هذه الشروط حكمنا على الكل بأنه حيض وهذا يسمى قول النصف وقيل إن النقاء طهر لأن الدم إذا دل على الحيض وجب أن يدل النقاء على الطهر وهذا يسمى قول القطر (أقل دم) النفاث (مجة) أي دفعه وعادة المنهاج لحظة وهو زمن الجعة وفي الرضوة وأصلها لاحدا أقله أي لا يتقبل بل ما جدمه وإن قل يكون نفاذ لا يوصل جسد أقل من مجة فالمراد من الجبار أن كفاه في الأقل ولو واحد وتقدم تعريف النفاث لغة وأصلا لا وخال ذات النفاث نساء ضم النون وقع القامو مجعها نفاث وتقدم نظرية الإقاعة عشر أضعافا على النفاث وإذا شارطت ونفاث في قوله نفس المرأة ضم النون رفعها وبكسر النفاث مجعها ما أضعف وأما الحائض فيقال فيها نفست بنسخ النون وكسر النون

بالألف غير كره في الجموع (أو أكثره ستون يوما) بل بالياء (وقال به) أي وبالياء (أو أكثره ستون يوما) باعتبارها بالوجود في الجميع كإحدى الحيض وأما خبره في داود عن أم سلمة كانت النساء تجلس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعين يوما فلا دلالة فيه على نفي الزيادة أو يحول على الغالب جازو كان طهرا يبقين وقوله ولم تنقص فإن نقصت كان النقاء طهرا يبقين أو لم يكن محتوشا بين دمي حيض بل كان يزيد دمي حيض ونفاث تقدم الحيض أو تأخره فالنقاء طهر يبقين (قوله وهذا يسمى قول النصف الخ) ومحمل القولين في غير الدور الأول من المبتدأة أما هي فإنما مجرد رؤية الدم المستمر أحكام الحيض فإذا انقطع التزم أحكام الطهر وهكذا إذا انقطع على رأس الخمسة عشر حكمنا على الكل بأنه حيض فنقصي الصوم دون الصلاة وإن استمر فتعظر الميزة الخ ما تقدم (فرج) إذا اغتسلت لكل فرض وكان عليها حدث أسفرا لدرجته على المعتد (قوله وأقل النفاث الخ) حاصله عبارات ثلاثة للفقهاء به وهو قوله لحظة بناسب ما بعده وهو قوله وقاله أو يكون يومين أو لا الكل زمن بخلاف قول المنجحة أي دفعه لا بناسب لأنه ذات ما بعده وما في (قوله قبل) بالخروج إليه وقبل أقل الطهر الخ) فبسه نظرا لأنه يقتضي أن ذلك فيه خلاف مع ما باتفاق فكان الأولى حذفه وقول واختلف في أنه فيما إذا تأخر

شروطه من الولد الخ (قوله فاوله الخ) حاصله أقوال ثلاثة ابتداء من الولادة عددًا وحكمًا الثاني ابتداء من الخروج عددًا وحكمًا الثالث ابتداء من الخروج من حيث أحكام ٨٠ النفاس وأما العدد فمستوفى من الولادة وهذه الأقوال فيما إذا تأخر خروج وجه

و

(قوله والنسوى الخ) بالرفع أى
 وتصل التنوى (قوله وجوب
 القضاء الخ) صرط بقوله يجب
 قضاء الصوم فكان ما لا خلاف هل
 ذلك القضاء بالأمر الأول أو بأمر
 جديد فاجاب بأنه بأمر جديد (قوله
 سواء أقصد مع القراءة غيرهما
 أم لا) هذه العبارة لا تحسن إلا لو
 قال أو لا بقصد قراءته ثم يعم
 ويقول سواء أقصد مع القراءة
 غيرهما أم لا مع أنه لم يسل (قوله
 متابعت) وهى اجتماع الزاوية
 شيخ الشيخ وضعا الشواهد وهى
 عدم الاجتماع فى شيخ الشيخ
 ومثابعتها فى الحق (قوله وأما قد
 الماء الخ) اشترط ذلك لأنه محل
 التوهم وهو ما يشال أن التيمم
 المذكور أنزله الأعادة فهو كقائد
 الطهور وبين فاء الفرق فاجاب بان
 هذا متطهر دون ذلك (قوله تليه
 الخ) بمنزلة قوله محل حرمة القراءة
 إذا كانت بقصد القرآن أو بقصد
 القرآن والذكر والا فلا حرمة
 (قوله ولم يه حدثاً كبير الخ)
 بمنزلة قوله وترج بالقرأة غيرها
 فهذا للسائل خارجة بالقرأة
 فكان الأولى وخرج الخ (قوله
 وظاهره) أى كلام التنوى
 وقوله أن ذلك أى التفصيل
 المذكور (قوله فاتخطت
 نية الخ) وضابط انقطاعها أن
 يحصل جلد كتاب وحده وليس
 من انقطاعها إلى جلد المصحف
 بجلد جديد بوزن القديم (فرع)
 الورق الأبيض الذى يحصل فى
 أول المصحف وآخره وكذا واهش
 المصحف وما بين سطوره لها
 حكم المصحف

أو يكره فيه خلاف كره فى المهمات فنقل فيها عن ابن الصلاح والتنوى عن المضامى أنه
 يحرم لأن ناشئة وضى الله تعالى عنها نيات السائلة عن ذلك لأن القضاء محله فيما أمر بصلته
 وعن ابن الصلاح والروايات والحق انه مكره بخلاف المحققين والمضى عليه قيس لهما القضاء
 انتهى والأوجه عدم القصر بجم ولا يؤثر فيه شئ مما شئت والتعليل المذكور مقتضى قضاء
 المحققين والمضى عليه وعلى هذا حال تنقذ سلاهاً لم لاقيه نظراً لأوجه عدم الانقضاء لأن
 الأصل فى الصلاة إذا لم تكن مطلوبة عدم الانقضاء وجوب القضاء عليها فى الصوم بأمر جديد
 فيه من التمسى صلى الله عليه وسلم فلم يكن واجباً حال الحيض والنفاس لأنها ممنوعة منه والمنع
 والوجوب لا يجتمعان (و) الثالث (قراءة) شئ من (القرآن) باللفظ أو بالاشارة من
 الآخر من كآله المتقاضى فى فتاويه فانه منزلة النطق هنا ولو بعض آية لا خلال بالنظم سواء
 أقصد مع ذلك غيرها أم لا لحديث الترمذى وغيره لاقرأ الجنب ولا الحائض شئاً من القرآن
 ويقرأ ويكسر المسموعة على التمسى وبها على الخبر المار به التمسى ذكره فى المجموع
 وضعفه لكن له متابعت بغير ضعفه ولن به حدثاً كبيراً (القرآن) على قلبه ونظيره فى
 المصحف وقراءته ما نصت تلاوته وتقرئ بالسانه وهما بحيث لا يجمع نفسه لأنها ليست بقراءة
 قرأ بوقاد الطهور وبين يقرأ ألتفاحة وجوابها فقط الصلاة لأنه مضطرب لأنه اختلافاً لرافى فى قوله
 لا يجوز قراءتها كثيراً ما خارج الصلاة لا يجوز أنه أنقرأ شيئاً ولا أن يمس المصحف مطلقاً
 ولأن نطقاً بالحائض أو النساء إذا انقطع وهما وأما قد المانع الحظر فيجوز له إذا تيمم أن يقرأ
 ولو فى غير الصلاة وهذا فى حق الشخص المسلم أما الكافر فلا يمنع من القراءة لأنه لا يعتقد حرمة
 ذلك كآله الماء ردوى أما تعليله وتعليله فيجوز أن يحى إسلامه والأفلا (تليه) يحصل لمن به
 حدثاً كبيراً كآله القرآن وغيره كآله وأخبره وأحكامه لا بقصد قرآن كقوله عند
 الركوب سبحان الذى مضى كآله أو ما كآله مقرنين أى مطبقين وعند العبدية أن الله وأما تليه
 راجعون وما جرى به لسانه لا بقصد قرآن قصد القرآن وحده أو مع الذى كرمه وإن أطلق فلا
 كآله عليه التنوى فى بدائنه لعدم الاختلاص بقرآنه لا يكون قرأ بالما بالقصد كآله التنوى
 وغيره وظاهره أن ذلك جارٍ فيما يجرى حديثه فى غير القرآن كآله بين المتقدمين والمتأخرين
 والجدلة وفيما لا يجرى حديثه كآله كسورة الاخلاص وآية الكرسي وهو كذلك وإن خال
 الزركشى لاشترطه بغير ما لا يوجد حديثه فى غير القرآن وتبعه على ذلك بعض المتأخرين كما
 عمل ذلك قول الرضا أما إذا قرأ شيئاً منه لآله قصد القرآن فيجوز (و) الرابع (مس) شئ
 من (المصحف) بثلاث الملم لكن المصحف سواء فى ذلك ورقة المكتوب فيه وغيره وقوله
 ضالى لآله المظهرين ويحرم أيضاً من جلده المتصل به لأنه كالجزء منه ولهذا يتعمد فى
 البيع وأما المتصل عنه فضية كلام البيان حل معه وبصرح الاسنوى وفرق بينهما وبين
 حرمة الاستيلاء لأن الاستيلاء أخش وتقل الزركشى عن الغزالي أنه يحرم مسه أيضاً ولم ينقل
 ما يخالفه وقال ابن الرماد أنه الأصح إجماعاً منتهى قبل انفصاله انتهى وهذا هو المعتمد إذا لم
 تنقطع نيته عن المصحف فإن انقطعت كان جعل جلد كتاب يحرم مسه قطعاً (و) كذا
 يحرم (جلده) أى المصحف لأنه ألغى من المسنوع يجوز جلده للضرورة بخوف عليه من غرق
 أو حرق أو نجاسة أو وقوعه فى يد كافر ولم يتمكن من الطهارة بل يجب أخذه حينئذ كآله كره فى
 التعمد والمجموع فإن قدر على التيمم وجب وخرج المصحف غير كآله أو انجبل ومنسوخ

(قوله في تفسير) والصبرة في الجبل بالجنة وأما في المس فالصبرة بالجبل الذي منه قتلون غيره وهذا إذا لم يمس الجبل ولا العبرة بالكل والعبرة بالقلبة والكثرة في حرف المصنف يرسم المصنف في التفسير بقاعدة الخط وقيل العبرة بالقلة والكثرة باعتبار القتل لا بالكتابة (قوله أو ترد) أي أو صبروا وان خافت التلويث واللا حرمة لكن بكرة (قوله لقوله تعالى الخ) فيه نظر لأن في الجنب ويمن كلامنا في الحائض فكان الأولى مدحها أو قتل بعدها وقس بالجنب الحائض (قوله أي لا تقرأوا مواضع الصلاة) يريد بذلك أن لا تقرأ على قدر مضاعف فتكثرون من قتل الجاهل بالحذف ويصح أن ٨٣ يراد بالصلاة نفس المساجد مجازاً من سلام من اطلاق اسم الحلال وأرادة الحلال

والقربة على ذلك قوله الأما يرى
سبيل لأن العيون في مواضع
الصلاة لا في نفس الصلاة وهذا
كله بالنسبة للجنب أما بالنسبة
للسكران فلا يحتاج للتقدير لانه
ممنوع من الدخول فيها لا في
مواضعها (خاتمة) في كيفية قضاء
المعيرة الصلاة على القول بوجوبه
عليها وإن كان المقصد عدم
الوجوب وحاصلها أن فيه طرأ
منها أن تفعل بكل فرض وتصله
في وقته ثم بعده في وقت الصلاة
التي لا يجتمع معها مثل اتصال
الظهور بالنفل وكذا العصر بفعل
آخر ثم يقيد بها بعد المغرب كل
واحد وضوء أو صلاتها بعد
فصلها المغرب أو بفعل الأول
وضوء الثاني إن صلته قبل
غسلها المغرب وكذا القول في
المغرب والعشاء مع الصبح وفي
الصبح مع الظهر وأما ما عده بعد
طأوع الشمس فلا بد من غسل
وفتيحه ذلك مذكور في
المطولات ومن جملة الطرق أن
تصلي كل فرض في وقته بفعل
واحد من غير قضاء حتى يفتي
سنة عشر يوماً فتفتي خمس
صلاوات لأحد الابدوم الحائض
أكثره يكون اليوم واليلة طهرا

تلاوة من القرآن وإن لم ينسخ حكمه فلا يحرم ويحل حله في متاعه إذا لم يكن مقصوداً بالحل
بأن قصد حل غيره أو لم قصد شيئاً لعدم الإخلال بتعظيمه حيث يشهد بذلك ما إذا كان مقصوداً
بالحل ولو لم يكن إلا التمتع فإنه يحرم وإن كان ظاهر كلام الشافعي يقتضي الحل في هذه الصورة كما
لوقصد الجنب القراءة وغيرها ويحل حله في تفسيره وسواقتين ألفاظه بل هو في معنى المصنف بخلاف
التفسير أكثر من القرآن لعدم الإخلال بتعظيمه حيث ليس هو في معنى المصنف بخلاف
ماذا كان القرآن أكثر منه لأنه في معنى المصنف أو كان حلالاً كما لو تضمن كلام التصدق
والفرق بينه وبين الحل فيما إذا استوى الخبر برع غيره أن باب الحائض أو سبع بدليل جوازه
للنساء وفي بعض الأحوال الرجال كبره وظاهر كلام الأصحاب حيث كان التقدير أكثر
لا يحرم منه مطلقاً قال في المجموع لأنه ليس بمصنف أي لا في معناه وحيث لم يحزم حل التفسير
ولامسه بلا طهارة كرها (و) الخامس (دخول المسجد) بكت أو تردد لقوله تعالى
لا تقرأوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنباً إلا عابري سبيل قال ابن عباس
وغيره أي لا تقرأوا مواضع الصلاة لأنه ليس بالصباح أو رسول بل في مواضعها وهو المسجد ونظيره
قوله تعالى له دمت سوامع سبع وسلاوات وقوله صلى الله عليه وسلم لا أحل المسجد لحائض
والجنب رواه أبو داود عن عائشة رضي الله تعالى عنها خرجت مع النبي صلى الله عليه وسلم إلى مكة
المذكورة إذا لم تحب الحائض لخبره وخرجت مع النبي صلى الله عليه وسلم إلى مكة المذكورة إذا لم تحب
وكذا ما لو قف بعضه من النساء أو قال الاستنوى المقصود الحائض بالمسجد في ذلك وفي النية
للدخول وهو ذلك بخلاف صحة الاعتكاف فيه وكذا صحة الصلاة فيه للأمواد إذا باهذه
إمامه أكثر من ثلاثمائة ذراع (و) السادس (الطواف) فرضه وواجبه ونفسه سواء
أكان في زمن نسك أم لا لقوله صلى الله عليه وسلم الطواف بمنزلة الصلاة لأن الله تعالى أحل
فيه الكلام فمن تكلم فلا يتكلم بالإضطرار رواه الحاكم عن ابن عباس وقال صحيح الإسناد
(و) السابع (الوطء) ولو بعد انقطاعه وقيل النفل لقوله تعالى ولا تقرأوهن حتى يظهروا
وطؤها في الفرج كبيرة من العاصم للعالم بالضرع المختار ويكثر مستحله كافي المجموع
عن الأصحاب وغيرهم بخلاف النامى والجاهل والمكروه لخبر الله تعالى تجاوز عن أمي الخطأ
والنسيان وما استكرهوا عليه رواه البيهقي وغيره وبسن وأطى المتعبد المختار العام
بالهزيمة في أول اليوم وقوله التصدق بمقتال أسلاف من الغنم الخالص في آخر الشهر وشهفه
بشعب مثالي لخبره أو وقع الرجل أهله وحى حاضر إن كان دنماً جحر فيصدق بدينار وإن
كان أصغر فليصدق بنصف دينار رواه أبو داود والحاكم ومعهه ويقاس النشأ على
الحبض ولا فرق في الواطئ بين الزوج وغيره فقيل الزوج مقبض على الزوج الأورق الحديث

والواجب فيها خمس صلاوات فتفعل وتصل الأولى من الجنس وتوضأ بالباقي (قوله سواء أكان في زمن نسك أم لا) والوطء
راجع للنفل أم لا لفرض فلا يكون إلا في نسك وأما الواجب فلا يكون إلا خارج النسك (قوله بمنزلة الصلاة) أي في الستر والطهارة وفي
رواية الطواف صلاة فهو من قبل التشبيه بالصلوة أي كالصلاة (قوله إلا أن الله أحل فيه الكلام الخ) فيه نظر فإنه أحل فيه غير الكلام
أيضا كالأكل والشرب والركوب بحاجب بأنه اقتصر على الكلام لأنهم كانوا يعتقدون تحريم الكلام أو لأنهم كانوا يتكلمون فيه
بالكلام الصحيح فقام عنه وأمرهم بالكلام غير (قوله ولو بعد انقطاعه الخ) هو راجع لجميع ما قبله ما عدا الصوم ولما بعده أيضا فلو
ذكره في الكل لكان أسن وهو الرد على أبي حنيفة في قوله بجوازه حديث (قوله فليصدق الخ) أو يتكبر ويتكبر الوطء

وقوله والوالم بعد الانقطاع الخ) هذا مكرولاه بتقدم عقب كلام المتن الآن خال ذكره فيما تقدم من حيث الحرمة وذكره هنا من حيث التصديق (قوله في المحيض الخ) ان ارد به مكان الحيض مثل ذلك اعتزالهم في غير زمن الحيض وان ارد به زمان الحيض فمحل ذلك جميع البدن انما يخرج منه ما بعد الانقطاع وقبل النفس وانخرج ليس مراداً ٨٢ وان ارد نفس الحيض كانت الطريقة لا معنى

لها الا ان يقال فختاروا الاختسير ونحصل الفاء للسببية ويكون الآتي به بجملة لانها لم تسبق بمحل الاعتزال بحجابه بانه يشته السنة (قوله ونحوه الخ) بالجر حذف على الذكر والمراد قبل الرجل وقوله من الاستمناءات بيان المس ويجوز نصب محصور عطف على المس ويكون قوله من الاستمناءات بياناً للتعبير (قوله والصواب الخ) لما كانت عبارة الاسنوى فيها خطأ لصدقه عساه يدها لما بين سرته وركبته مع ان ليس بحرام قال والصواب والحاصل ان عبارة الاسنوى معترضة من وجوه ثلاثة الاول ما تقدمه والثاني ان العلة في منع تنزع الزج ما قدارة ما بين السرة والركبة وذلك مفقود في الرجل والثالث ان التمتع الذي يأتي من المرأة بالرجل يكون عباداً ما بين سرتها وركبتها كبداهة وسردا ورجلها وذلك لا يحرم (قوله ويحرم هذه فكيها الخ) الاولى ويحرم عليها لمسها بما بين سرتها وركبتها جميعاً بدنه لانه المراد الا ان يقال يلزم من حرمة التمكن عليه حرمة مسها (قوله وغيره الخ) فيه وكذا كلان الطهر المراد به النفس او التيمم فكله قال فيصل قبل النفس او التيمم غير النفس او التيمم او يصل قبل الطهر غير الطهر فيلزم كون الشيء يصل قبل

الوالم بعد انقطاع الدم الى الطهر كالوطى في آخره قد ذكره في المجموع ويكتفى بالتصدق ولو على فقير وسداً وغالباً بحسب لانه وطى محرم للآذى فلا يجب به كفارة كالوطى ويستثنى من ذلك الخمرة فلا كفارة وطى ما وادى سره ولو اقرعته بمحضها لم يكن مسدقها بل تلفت اليها وان امكن وسدقها محرم وطى حاران كذا فلا لئلا يراعى ما عادت ولا في الاصل عدم الضرر بخلاف من علق به طلاقها واخرته بها فانما أطلق وان كذبها لتقصيره في تعليقه على الا يعرف الا من جهتها ولا يكره طلعها ولا استمهاله ما مسه من ماء او عجين او نحو (و) الثامن (الاستمناء) بالمباشرة وطه او صغيره (عما بين السرة والركبة) يولى بلا شهوة لقوله تعالى فاعتزلوا النساء في المحيض وطهوا في داود يساند جده ان صلى الله عليه وسلم سئل عما يصل الرجل من امرأته وهي حائض فقال يصل ما فوق الازار ويحصى مضمومه عرم غير مسلم استنوا كل شئ الا التكاثر وان الاستمناء بما تحت الازار يدعو الى الجماع يحرم بطريق من حام حول الخبي يوشك بالكمى اضعف كذا كره النووي ورياسة ان يقع فيه يخرج عما بين السرة والركبة ما وادى الخبي فلا يحرم الاستمناء بما وادى بالمباشرة الاستمناء بالنظر ولو بشهوة فانه لا يحرم ان ليس هو اعظم من تقيدها في وجهها بشهوة فان الاسنوى وسكتوا عن مباشرة المرأة للزج والقباض ان مسها لا ذكر وقوله من الاستمناءات المتعلقة بما بين السرة والركبة حكمه حكم غشها بها في ذلك الحمل انتهى والصواب في نظم القصاص ان تقول كل ما مضاه منه تغشها ان مسه به فيغيره ان لم يسر بجميع بدنه سائر بدنها الا ما بين سرتها وركبتها ويحرم عليه تفكيكها من لسانها بينهما واذا انقطع دم الحيض لزمن امكانه ارفع منها سقوط الصلاة ولم يصل لولها محرم بقبل النفس او التيمم غير الصوم لان تحرجه بالحيض لا يباحث بدليل حصته من الجنب وقفال وغيره الطلاق زال المعنى المقضى للضرر وهو طويل العذر غير الطهر فانها ما ورد به وما صدق ذلك من الحرمان فهو بان ان ظهر عباداً او تيمم اما ما عدا الاستمناء فلات المنع منه انما هو لاجل الحدث والحديث بان واما الاستمناء فلقوله تعالى ولا تفرحوا حتى يظهرن وقد قرئ بالتشديد والتخفيف اما قراءة التشديد فهي صريحة فيما ذكره واما التخفيف فان كان المراد به ايضا الاغتسال كما قال به ابن عباس وجاءه لقوله تعالى فاعزلوا فانما ظهرت فواضع وان كان المراد به انقطاع الحيض فقد ذكره شرطاً آخر وهو قوله فاذا ظهرن فلا بد منها مما (فائدة) حتى انزال الى الوطى قبل النفس بل هو بالجد في الوطى ويجب على المرأة تعلم ما تحتاج اليه من احكام الحيض والاستحاضة والنفس فان كان زوجها ما لم يرضه عليها ولا افلها انخر وج لسؤال العلماء بل يجب ويحرم عليه منها الا ان يسأل هو ويحضرها فتستغنى بذلك وليس لها انخر وج الى مجلس ذكره او تعلم خيرا الارضاء واذا انقطع دم النفس او الحيض ونظروا فزوج ان طأها في الحال من غير كراهة (ويحرم على الجنب خمسة اشياء وهي) الصلاة والطواف وقراءة القرآن ومس المصحف (وجه) على الحكم المتقدم بما في هذه الاربع سابقاً (و) الخامس (اللبث) أى المكث لاسم غير النبي صلى الله عليه وسلم (في المسجد) او تردده فيه غير ذلك لا يباحة والحدث النار وخرج بالملك والتردد البعير وبالمسلم الكافر فانه يمكن من المكث في المصحف على الاصح

نفسه وبحجابه بان المراد بالطهر الذي دخل عليه قبل هو الاثر الذي هو ارتفاع المنع والمراد بالطهر المتأخر الفقل أى استمهاله الماء أو القربوبما متفاران أحدهما قبل الآخر لان الفقل دخل وقته وحل قبل وجود الاثر الذي هو زوال المنع (قوله لزمه تعليمها) أى فاشترى كرهه اذا عين وان لم يتأهه او كان هناك غيره وسأته فلا يلزم التواكل اما اذا كان هناك غيره ولم يتأهه لم يشره التعليم (قوله لسؤال العلماء) أى وان لم يأت

في الر وضه وأصلها لأنه لا يعتد بمرسه ذلك وليس للكافر ولو غير جنب دخول المسجد إلا أن يكون لحاجة كسلام ومعاذ قرآن لا كالمثل وشرب وإن أذن له مسلم في الدخول إلا أن يكون له خصوصية وقد قصد الحاكم السكينة فيه وإلهاء المسجد حرمة المسجد نعم لو قطع بصاحبه هواء المسجد وقع خارجه لم يحرم كالموصى في بيته في المسجد وبغير النبي صلى الله عليه وسلم هو فلا يحرم عليه قال صاحب التلخيص ذكر من خصه الله صلى الله عليه وسلم دخول المسجد جنباً ومال إليه التوروي بالمسجد المدارس ويضربها ولا بد من حصوله عارضاً كان أحتمل في المسجد وتعذر عليه الخروج لاعتقالي باب أو لحظ على نفسه أو رضوه أو منفعة ذلك أو على ماله فلا يحرم عليه المكت ولكن يجب عليه كافي الر وضه أن يديمه إن وجد تراباً غير تراب المسجد فإن لم يجد غيره لم يحزه أن يديم به فلو خافه وتيمم به صح نيمه كالتيمم بتراب مقصوب والمراد بتراب المسجد الداخل في وقفته لا المجموع من الرمح ونحوه ولو لم يجد الجانب الماء إلا في المسجد فإن وجد تراباً تيمم ودخل واعتزف وخرج إن لم يبق عليه ذلك ولا اغتسل فيه ولا يكتفه التيمم على المتمد كاجته التوروي في جموعه بعدة قلعه من البغوي أنه يديم ولا يغتسل فيه وإطلاق الأفعال جواز الدخول للاستغفار المكت لها بعد حفاظة يحول على هذا التخصيص **(قاعدة)** لا بأس بالتيمم في المسجد لغير الجنب ولو غير أرب فقد ثبت أن أصحاب الصفة وغيرهم كانوا ينامون فيه في زمنه صلى الله عليه وسلم نعم أن ضيق على المصلين أو شوش عليهم حرم النوم فيه قاله في المحجوع قال ولا يحرم إخراج الر في وجهه لكن الأولى اجتنابه لقوله صلى الله عليه وسلم إن الملايكة تأتي مني بمائة أذى منه بنو آدم (ر يحرم على المحدث) حدثاً أو مغرور المراد عند الإطلاق غالباً (ثلاثة أشياء) والأصح أنه مختص بالأعضاء الأربعة لأن وجوب الغسل والمسهح مختصان بها وأن كل عضو يقع حده بغسله في الغسل ومعه في المصحح في المصحح وإتمامه من المصحف بذلك العضو بعد غسله قبل تمام الطهارة لأنه لا بد من تسطير أو قد قال تعالى لا يمسه إلا المطهرون وهي (الصلاة والطواف ومن المصحف وجهه) على الحكم المتقدم بيانه في علم من هذه الثلاثة في الكلام على ما يحرم بالحليض **(تنبيه)** قد علم من كلام المصنف تقسيم الحديث إلى أكبر ومتوسط وأصغر وبصرح على من ابن عبد السلام والزركشي في قواعده **(خاتمة)** فيها مسائل منثورة مهمة يحرم على المحدث ولو أصغر من شرطه وصندوق فيه ما مذهب وأخر بطهراء كالكي من آدم أو غيره ولا بد أن يكونا معدن للمصنف كقوله ابن المقرئ لا تمسها كانه معدن له كالمعدن لا بد من خلاف يبعده والعلاقة كالمصنف أما إذا لم يكن المصنف فهما أو هو فيهما ولم يعدا لم يحرم مسهما من كتب ما كتب لدوس قرآن ولو بعض آية كروح لان القرآن قد أثبت فيه الدراسة فاشبهه المصنف أماما كتب لغير الدراسة كالمصنف وهي ورقة يكتب فيها شيء من القرآن وتعلق على الرأس مثل التلويك والكتاب التي يكتب عليها والدرهم فلا يحرم مسها ولا حملها لأنه صلى الله عليه وسلم كتب كتاباً إلى هو قل وقبه بأهل الكتاب تعالى إلى كلمة سواء بيننا وبينكم ألا يقول بأمر حالها بالمحافظة على الطهارة ويكره كتابة الخروز وتعليقها إلا أن جعل عليها تمسها أو غيرها وينسب التطهر لرجل كتب الحديث ومسها أو جعل للمحدث قلب ورق المصحف بعد وضوءه قال في الر وضه لا يمس بها حمل ولا لمس ويكره كتب القرآن على حائط ولو للمسجد وكتاب وطعام ونحو ذلك ويجوز هدم الحائط وليس الذوب أو كل الطعام ولا تضرباً منه في المعدة بخلاف ابتلاع قرطاس عليه اسم الله تعالى فإنه يحصر ولا يكره كتب شيء من القرآن في أناء بلاسي ماء للشفاة مخلاتاً لما وقع

(قوله نعم) أي بنسبه استباحة دخول المسجد وإذا كان كذلك لا يباح له به صلاة لأنه من قبيل المرتبة الثالثة وأما على قول البغوي فالتيمم يدل عن الفصل في الصلاة أي أن قوى استباحة الصلاة بخلافه على كلام الشارح قبل ذلك فإنه ناهى به استباحة الدخول المسجد ولا بضره وجود المباح في المسجد لأنه ليس بمحلاً لا اغتسال فيه فيه جود الماء فيه كالمعدن وإن أتيم كان له الصلاة في المسجد والصلاة خارج المسجد **(قوله والمكت لها)** الأولى أنه لأنه عائد على الاستغفار وهو مذكر **(قوله على هذا التفصيل)** أي الأول وهو قوله ابن جدر تراباً تيمم ودخل ولا فلا يدخل وفي المداين المراد التفصيل الثاني أي بيان يشال إذا تيمم ودخل أن أمكه نقل الماء وشرب به خارج المسجد فصل والأشهر في المسجد ومكت بقدره والأول أحسن **(قوله كتابة الخروز)** أي بان يصفها على جذه من غير حائل بدليل قوله إلا أن يجعل الخ والمزاد الحر وزمن آخر أن **(قوله بخلاف ابتلاع قرطاس الخ)** أي يلم يعضه أو ما يجتره العلل بنفقه الأعلى هذا الوجه

(قوله المصاحف) أي الأوراق التي سبقت منها المصاحف لا يجمع القرآن من تلك الأوراق التي كانت عند الأصحاب ثم بهذا الحرف نحوها من التبدل والتغيير (قوله ولا يجمع المصاحف) أما البائع فيضعه ولو احتاج للعلم بقوله كالقفل بين الركنات أي يكون بين القراءتين قدر وكما باركانها وسننها والأقلام يطلب نموذجان (فرع) الكرسي من الجريد أو الخشب وعليه المصحف فيه أقوال ثلاثة قيل يحرم من كله وقيل يحمل من كله وقيل يحرم من المهادي دون غيره أما إذا لم يكن عليه لم يحرم مئة قولاً ٨٥ واحداً وأما الكرسي الذي يجلس

عليه القارئ لقراءة العشر يوم الجمعة فلا يحرم الاسم المهادي منه وأما كرسي الرخصة الذي يوضع عليه صندوق أو بسطة في البيوت فلا يحرم مئة وأما بيت الرخصة فيبرم مئة إذا كانت الإضافة وأما الخزانة للكتاب والطلاوي إذا عدل ذلك المصنف لا يحرم الاسم المهادي دون ما زاد الله العلم (فوائد) يحرم المصاحف في المسجد ولو على منبره فيه أو صعد أو خزانة أو على المنبر وأما بين المنبرين بحيث يكون مستقياً عن القبوت لا يحرم من حيث المصداقة وإن حرم من حيث تقديره في التغير وأما تحت المنبر فيجوز لانه بمنزلة دونهما بشرط أن لا يدعكها لئلا يزيد الخلل فإذ لا يجوز إلقاء الفضائل في المسجد ولا كانت ظاهرة وكذا لا يجوز زيب ما لا يورثه بعده مختلف نزول ماء الوضوء حال الوضوء حيث لم يكن مثلاً على قدر فيجوز ولا يجوز إلقاء القمل متنافيه وكذا حياو قسيل يجوز حياو كمثل عن البراسي وكذا لا يجوز إدخال الصائفة في المصعد يجوز إدخال النجاسة التي يؤمن تلوثها وكذلك دخول المستبرئ والمستنبي بالإيجار إذا أضمن تلوث المسجد ويجوز في الظاهر في المسجد الملبس عليه تعذير

لا ينسد السبيل فيناويه من التبريم أو على الطعام كشرب الماء لا كراهة فيه ويكره إحراق خشب نقش بالقرآن إلا أن قصد به صيانته فلا يكره كأثره من كلام ابن عبد السلام وعليه يحصل تحريق عتبات رضي الله عنه المصاحف يحرم كتب القرآن أو شيء من أمهاته تعالى بنسب أو على نجس ومسه إذا كان غير معفو عنه كإلى المصروع لإظهاره من نجس ونسب يحرم المتى على فراش أو خشب نقش شيء من القرآن ولو خيف على مصحف نجس أو كافر أو تلف بشو غرق أو ضياع ولم يتمكن من ظهره جازله مع الحسد في الأخيرة ولو جبن غيرهما صيانته كأمثال الآداة النسيه يحرم السفر به إلى أرض الكفار وإن خيف وقوعه في أيديهم وتوسده وإن خاف مرقته وتوسد كتب علم الألف من نحو مرقه نعم إن خاف على المصحف من تلف بشو غرق أو نجس أو كافر جاز له أن يتوسد به ليجب عليه ويندب كنهه واضحا وقطعه وشكبه ويمنع الكافر من مسه لاصحاحه يحرم تعليمه وتعلمه إن كان معانداً وغير المعاندين جري إسلامه جاز تعليمه والأقوال بتركه القراءة فممنوع بنسب ويجوز بلا كراهة بصحاحه وطريقاً إذا لم يلته منها ولا كرهت ولا يجب منع الصغير المميز من حمل المصحف والروح لعلهم إذا كان محدثاً ولو حدثاً كبري كأي قناري التورى لحاجة قلبه ومشفقة أحقراده منطهر ابن ندب وقضية كلامهم أن محل ذلك في الجمل المتعلق بالدراسة فإن لم يكن لفرض أو لفرض آخر منعه من جزمه كافاً في المهاترات وإن نازع في ذلك إن العباد أفاضل المميز فيصير تخمينه من ذلك تسلياً بانهكه والقراءة أفضل من ذلك كرم يخص بمسح فأن خص به بأن ودال شرع به فيه فهو أفضل منهاو ينسب أن يتعدوا جهراً إن حرم في غير الصلاة أما في الصلاة فيفسر مطلقاً بكيفية تعوذ واحد ما لم يقطع قرأته كلام أو فصل طويل كالقفل بين الركنات أو في المجلس وإن استقبل وإن قرأ بتدريج وشو أو قرأ بثل وأتى عند القراءة أو القراءة ظرافاً المصنف أفضل منها من ظهر قلب إلا أن زاد خشوعه وحضور قلبه في القراءة عن ظهر قلب فهي أفضل في حقه وتحرر بالاشارة في الصلاة ولو خالجه هو ما تامل أحد أقرانه كأيامها في قوله تعالى والشارق والساقطة فاطمأنا أيمانها وهو عند جماعة منهم النووي ما رواه السبعة أو هو منافع وابن كثير وابن عاصم وعاصم وحجة والنكاسي وعند آخرين منهم البغوي ما رواه العشرة السبعة السابقة وأبو جعفر ويعقوب وحلف قائل في المصروع وإذا قرأ بقرأة من السبع استحب أن يتم القراءة بها فقرأ بعض الآيات بها ومعهها من السبع جاز بشرط أن لا يكون مقرأ ما يثابته من بطلا بالولي وقصر القراءة بعكس الآتي لا يكس السور ولكن يكره الآتي لتعلم لانه أسهل للتعليم ويحرم نفسه بالقرآن إلا صلح ونسبانه أو شيء منه كبيرة والسنة أن يقول أو سبته كذا النسبته أذ ليس هو فاعل التسيان ويندب خفه أولها وأولها بعد وحضوره والشروع بعده في خفه أخرى وكثرة تلاوته وقد أورد الكلام على ما يتعلق بالقرآن بالتصانيف وفيما ذكرته

نذكر في الآيات

جمعها لو اتوا في لغة الله يصح قال الله تعالى وصل عليهم أي ادع لهم وتغنم ما عني التعطف عديت يعني وشراً أقوال وأفعال مفتحة بالكبرية محتمة بالنسب شرائط مخصوصة

كقشر القور وفي البطح ووطلة الجب وقشور البطح الشرط المذكور وهو عدم التعذير والآيات على ذلك الغريب كثيراً لانه حيث تعذير (قوله تهنأ الصلاة الخ) من خصائص هذه الأمة من حيث جمع الجنس والكيفية الآتية (قوله وتغنم الخ) هو جواب ثان عما يقال من الآيات في حال وصل لهم فأجاب بأن ما فحنت معنى التعطف عديت يعني فكان الشارع يقول ما إن على معنى الإلام وصل يعني ادع وأما على ما يابسه على معناها وضمت الصلاة معنى العطف وهو يدي يعني (قوله أقوال) أي خمسة

وقوله أفعال أي ثمانية كاهن مبيته في الحصى (قوله قد دخل الخ) فترجم على اعتبار الظبية وفي عبادة الشارح مسامحة حيث هرب في الأول بالترد وفي الثاني بقوله قد دخل فكان الأولى أي يقول ولا ترد صلاة الأخرى وسلا الجنازة أو يقول قد دخل صلاة الأخرى وسلا الجنازة ثم هرب على قلبه (قوله بخلاف عبدة التلوا الخ) فيه نظر لا محبت اعتبرت الظبية بخلافه فحضر جهما فالأولى حذف قوله بخلاف مع سلة الخ ويمكن أي يقال إن صلاة الأخرى تعددت فيها الأفعال وسلا الجنازة تعددت فيها الأفعال فترجم بامن الصلاة فهل أدخلها ما يختلف عبدة التلوة والشكر لما كانتا دوا وحواوين بمدخوله ما في الصلاة (قوله لا تقولهم الخ) تكلم عليها الحشيش وقوله يشعل الواجب الخ ضعيف لأن الصلاة عما لا يتوقف على السن (قوله أفعال) أي واجبة وكذا أفعال واجبة بخلاف قول الشارح يشعل الواجب المنسوب (قوله قولهم) علة لقوله غير التكبير والتسليم وهو ضعيف لاقتضائه ثروجهما مع أنها دوا داخلان وركنات لأن الشيء ٨٦ فنتج ويختص بها هو منه كأنها وقد شفع ويصمت بماليس منه كخطيبة

ولا ترد صلاة الأخرى لأن الكلام في الغالب قد دخل صلاة الجنازة بخلاف عبدة التلوة والشكر لأن قولهم أفعال وأفعال يشمل الواجب والمنسوب غير التكبير والتسليم لقولهم منتهية بالتكبير محتسمة بالتسليم ومعيت بذلك إشتغالها على العمل أطال كلام الجذر على اسم الكل وقد بدأ بالكتابات لأنها أهم وأفضل فقال (الصلاة المفروضة) وفي بعض النسخ الصلوات المقر وضأت أي العينية من الصلوات على يوم ويلة (حسن) معذوبة من الدين بالضر وروا الأصل فيها قبل الإجماع آيات قوله تعالى وأقروا الصلاة أي حافظوا عليها دائما بكل واجباتها وستأقروا قوله تعالى إن الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا أي بحسبة مؤقتة وأخيرا في الصحيحين قوله صلى الله عليه وسلم فرض الله على أمة ليله الإحرام أحسن صلاة فلم أزل أراجعه وأسأله التفضل حتى جعلها خساف على يوم ويلة وقوله للأعرابي حين قال هل على غير هذا قال لا إلا أن تطوع وقوله لمعاذ لما بعثه إلى اليمن أخبرهم أن الله قد فرض عليهم خمس صلوات في كل يوم ويلة وأما وجوب قيام الليل فمخسوخ في حنا وهل ينسخ فيه صلى الله عليه وسلم أكثر الأصحاب لا والصحيح نعم ونفعله الشيخ أبو حاسد عن النص وخرج قولنا العينية صلاة الجنازة لكن الجملة من المقرضات العينية ولم تدخل في كلامه إلا أن قلنا أنها قبل عن الظاهر وهو رأي الأصح أنها صلاة مستغلة وكان فرض الجنس ليله المراجع كما قبل الجمهور بسنة وقيل بسنة أشهر (فائدة) في شرح المستدرق أن الصحيح كانت صلاة آدم والظهر كانت صلاة داود والعصر كانت صلاة سليمان والمغرب كانت صلاة يعقوب والشاء كانت صلاة نوح وأورد في ذلك خبرا لجمع الله سبحانه وتعالى جميع ذلك لتبيننا عليه وعليهم الصلاة والسلام لأمته تعظيما له ولذكراه الأجولة والله والله كانت الظهر أول صلاة ظهرت لأنها أول صلاة صلاها جبريل عليه السلام بالنبي صلى الله عليه وسلم وقد بدأ الله تعالى بها في قوله تعالى أقم الصلاة لوليك الشمس بدأ المصنف بها فقال (الظهر) أي صلواته معيت بذلك لأنها تفعل وقت الظهر أي شدة الحر وقيل لأنها ظاهرة وسط النهار وقيل لأنها أول صلاة ظهرت في الإسلام وكان قبل قد تقدم أن الصلوات الخمس فرضت ليلة الأمر أقم لمبدأ بالصحيح • أجب بغيره إياها الأول أنه حصل التصريح بأن أول وجوب أحسن من الظهر فإله

فقطت بالتكبير وليس منها واختمت بالهاء لولا الأمور وليس منها (قوله من الدين) أي من أدلته (قوله بالضر وروا) أي الآن والأصلها نظرية بدليل أنه استدل على أنها في الكتاب والسنة أو أن المعنى عليها يشابه العلم بالضر وروا الذي لا يتحقق على أحد (قوله أي حافظوا الخ) تفسير حرادات الأمر لا يدل على مداومة ولا يدل على الاتيان بالسنة لأن الأمر للوجوب فكان الأولى أن يقول أي أقروا ولا تتركوها (قوله وقوله تعالى الخ) أي به بعد الأولى لبيان التأنيت (قوله وقوله للأعرابي) أي به بعد الأولى لبيان المحصرات الأولى لا يدل على المحصرات السعد لا مفهوم له (قوله وقوله لمعاذ الخ) أي به بعدما تقدمه في ترجمه نسخ الوجوب كاسخ العدد (قوله وأما وجوب الخ) وأورد على قوله شيخ في كل يوم ويلة (قوله لكن الجملة الخ) حاصلا اعتراض على المتن

حيث لم يعد الجمعة ولزكر كرامع انها من الفروض العينية وأجاب الشارح بأن الجمعة بدل عن الظهر على قول في ضعفه والبدل ينزل منزلة البدل عنه فلذا ذكر الظاهر كأنه ذكر الجملة بالقوة وأما على أنها صلاة مستغلة فإنها خاصة بغيره أو فاردة عليه خصوصا على القول بأنها سادسة ونهوا ويجب بيان مراده الخمسة المبيته بماد كرفي غير يوم الجمعة (قوله للرافعي الخ) متعلق في شرح وأما المستند في كلام الشافعي (قوله والظهر كانت صلاة داود) وقيل كانت لأبراهيم (قوله والعصر لسليمان) وقيل للعزيز وقيل لبونوس (قوله والمغرب ليعقوب) وقيل ليعسى وقيل لداود (قوله والشاء كانت لبونوس) وقيل لبونوس وقيل خاصة بديننا صلى الله عليه وسلم (قوله وقد بدأ الخ) حال من قوله أول صلاة أو مطلق على كانت فالبداءة بالظهر معلة بغيره كقوله على الأول وسطة بغيره على الثاني وقد بدأ بالعبادة وبدأ المصنف بالظهر لأن أول صلاة ظهرت والحال أن الله بدأ بها أولان الله بدأ بها (قوله أي صلاتها الخ) هذا التقرر يفتي أن الظهر معني الوقت وليس كذلك بل هو معنى الصلاة بدليل قوله سمعت بذلك وقوله فيما يأتي وأول وقتها إذا دل الخ ويجب بيان الإضافة بيانية كذا يقال في شبهة الأوقات

(قوله مثل وجهه) ضعف بل هو بالمقدار في المغرب وقوله مثل نصفه ضعيف بل هو ما قاله الاكثرون الى آخر الوقت (قوله وقت جواز الخ) أي لا كراهة لأن الظهور ليس فيها جواز بكرهه وقوله الخ فيه مسأحة لما تقدم فكان الأول أن قول بعده بحيث يبيح ما بعدها قاله الحاصل أن الجواز والاختيار في الظهر مقسدان بمعنى ومقتدان ابتداء وانتهاء ما وجد خلافه بأول الوقت ويخرج عن جوارحه (قوله والعصر) كان الأولى الإتيان بالفاء كقول المنيع ليدل على التققيب وعدم الفاصل بين الظهر والعصر (قوله أي صلاتها) فيه ما تقدم سواء بسواء (قوله عبارة التنبية الخ) انما هي عبارة التنبية وعبارة الامام لأن كلامه الحق يقتضي أن الزيادة من وقت العصر وكلامهما يقتضي أنها ليست من وقت العصر فلما ورد عليهما ما سؤال وهو أن الصبح أنه لا يشترط وجود زيادة وكلامهما يقتضي اشتراطها أجاب الشارح بقوله وليس ذلك مناقضاً للخ فهذا حكمه الإتيان به اثنين الباريين فأتى بما يليان مخالفتها لكلام المتن ولاجل الجواب منهما بالمثل الذي كره (قوله) به دخل الاستواء الخ الرابع للمرين أيضا (قوله) طديت جبريل رابع للمرين بالنسبة للمرين لحرمة الواحد الأولى للدول والثانية للثاني (قوله) الى غروب الشمس الخ) فيه مسأحة لأنه يدخل وقت الحرمة وقت الكراهة وقت الضرورة فكان الأولى التقصير بل كافي الشارح بأن يقول وفي الجواز بلا كراهة الى الاصفر الخ (قوله) ومن أدرك الخ) الاستدلال بذلك على كلام المتن بالقياس لأنه إذا كان بدركه في الوقت والباقي خارجاً ويدرك العصر قبل الأولى ما أدركها كلها قبل العصر وهو قول المتن وفي الجواز الى غروب الشمس (فائدة) الجواز بكرهه يجرى في غير الظهور فقط وأعلم أن وقت الفضيلة والاختيار والجواز بلا كراهة متعده ابتداء وانتهاء في المغرب في غيرهما متعده ابتداء

فضيلة أو له إلى أن يصير ظل الشيء مثل وجهه وقت اختيار إلى أن يصير مثل نصفه وقت جواز الى آخره وقت هذو وهو وقت العصر بل يجمع ولها وقت ضرورة وبأقرب وقت حرمة وهو آخر وقتها بحيث لا يسعها ولا هذو وان وقت أدأو يخرجنا في سائر أوقات الصلاة (والعصر) أي صلاتها ومعت بذلك لما صرحنا وقت الغروب (وأول وقته الزيادة على ظل المثل) وعبارة التنبية إذا صار ظل كل شيء مثله زاد أدأو في زيادة وأشار الى ذلك الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه بقوله فان جاوز ظل الشيء مثله بأقل زيادة فقد دخل وقت العصر وليس ذلك مخالفاً للصحيح وهو أنه لا يشترط حدوث زيادة فاصلة كافي المنهاج كما صرح بل هو محمول على أن وقت العصر لا يكاد يعرف إلا بما وهى من وقت العصر وقيل من وقت الظهر وقيل فاصلة (وأخره) وقت الاختيار (ظل المثلين) به دخل الاستواء كان حديث جبريل المار ومعنى مختاراً ما فيه من الرجوع على ما بعده وفي التقليد معنى بذلك لاختيار جبريل إياه وقول جبريل في الحديث الوقت ما بين هذين الوقتين محمول على وقت الاختيار (وأخره) وقت الجواز الى غروب الشمس (حديث من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر متفق عليه وروى ابن أبي شيبة بإسناد في مسلم وقت العصر ما لم تغرب الشمس (تنبيه) للعصر سبعة أوقات وقت فضيلة أول الوقت ووقت اختيار ووقت هذو وقت الظهر بل يجمع ووقت ضرورة ووقت جواز بلا كراهة ووقت كراهة ووقت حرمة وهو آخر وقتها بحيث لا يسعها ولا قلنا أنها أدأو زاد بعضهم ثماناً وهو وقت النضاء فحما إذا أحرم بالصلاة في الوقت ثم أقسدها عند انقائها بصير قضاء كائن عليه القاضى حين في تعمله والمتولى في التفة والرباني في الجبر ولكن هذا رأي ضعيف (والمغرب) أي صلاتها (ووقت واحد) أي لا اختيار فيه كافي الحديث المار (وهو) أي أوله يدخل بعد (غروب الشمس) لحديث جبريل السابق سمعت بذلك أن فعلها عقب الغروب وأصل الغروب البعد يقال غرب شمس الرأ أي بعد والمراد تكامل الغروب ويعرف في الممران بزوال الشاع عن رؤس الجبال وأقبل الظلام من المشرق (و) يتجدد على القول الجديد (باعتدال ما يؤذن) وقتها ويتوأد ويستمر العزوة وبقيم الصلاة) وبعدها خمس ركعات كافي المنهاج لأن جبريل عليه السلام صلاها في اليوم في وقت واحد بخلاف غيرها كذا استدلل به أكثر الأصحاب وروى أن جبريل عليه السلام اغتايب بين الوقتين المختار وهو المعنى وقت الفضيلة وأما الوقت الجا تزوج محل النزاع فليس فيه تعرض له وإفاه استثنى قدر هذه الأمور للضرورة والمراد بانحسار المغرب واستهائها العبدية وذكر الامام سبع ركعات فزاد ركعتين قبلها بناء على أنه يسند ركعتين قبلها وهو موطن وجه التروى والاعتبار في جميع ما ذكره بالوسط المعتدل كذا

ومختلفة انتهأ مذكها دخل بأول الوقت ثم إذا مضى المقدار المذكور انقطع وقت الفضيلة واستمر الاختيار ثم أطلقه ينقطع وقت الاختيار ويستمر وقت الجواز وأما وقت الفضيلة والاختيار في الظهر ومقتدان ابتداء وانتهاء ومعنى (قوله أي لا اختيار فيه الخ) أي لا آخره من قبته الأوقات التي لغرضها (قوله كافي الحديث) يرجع فهو واحد (قوله حديث جبريل) يرجع قوله بعد غروب الشمس (قوله لا جبريل الخ) دليل لقوله وقتها واحد الخ وهذا تقدم ما أعلاه وطناً لما كره به من الرد على من استدلل به على أن وقتها واحد (قوله هو المعنى وقت الفضيلة الخ) يقتضي اتحادها بمعنى وهو ظاهر في خصوص المغرب (قوله فهو محل النزاع) أي بين القديم والجديد (قوله فليس فيه تعرض له) أي في غير الظهر أمافيه فقد تعرض لوقت الجواز بقوله والوقت ما بين

أي بكرهه وهو الذي عنده
الاسنوي فبما يد وقوله ما يرب
الشك فيه انزل لانه يشمل وقت
الحرمه وكان الاولى أن يقول
بما يربق ما يسهل النكر اذا كان
هذا هو ما قاله الاسنوي يكون
تكراراً ويحجب بأنه انما أجاده
النسبه لقائه (قوله لما سبق الخ)
أي في حديث جبريل بالنسبه
المره الاولى وقوله فما سألني
حديث جبريل أي في المره الثانيه
(قوله بالنسبه الخ) محل ذلك اذا
كان الزمان الذي يقب فيه شق
أقرب البلاد اليهم يستغرق
لبلهم كالمثال الذي ذكره الهنبي
والايات كان لبلهم يزيد على
الزمان الذي يقب فيه شق
أقرب البلاد اليهم كالمثال الذي
ذكره الهنبي
فانهم يصرون بالفعل الى ان يقب
فيه شق أقرب البلاد اليهم
لا يفي من بلهم فيه بذلك
فلا يحظر وفي أصبر (قوله في قول
نصفه) أي بالجواز الى النصفه
(قوله وفي الجواز الى طالع الفجر
الثاني) فيه مسامحه لانه يشمل
وقت الكراهه ووقت الحرمه
ووقت الضرورة فكان الاولى وفي
الجواز بسلامه الى الفجر
الكاذب بمبحث يسبق ما يسهل الى
آخره ما سألني (قوله الذي يجمع
بياضاً وحراً الخ) فيه نظر لان
الفجر انما يجمع ذلك بعدد من
زمن كثير من وقتها يقتضي أنها
تؤخر ذلك عن أول الوقت وليس
كذلك وانما قلنا جل في أول الوقت
والفجر حيث بدأ بياض لاجره فيه

أطلقه الرافعي وقال القفال يستمر حتى قال انسان الوسط من فعل نفسه لانهم يختلفون في ذلك
ويمكن جعل كلام الرافعي على ذلك واعتبر أيضاً قدراً على فهم يكسرهما حادثة الجوع كافي
الشرحين والروضة لكن صوب في التفتيح وغيره اعتبار الشيعه في المعصين اذا قدم المشاء
فايدوا به قبل سلاطه المغرب ولا يجاوزوا على عشاء كحل كلامه على الشيعه الشرعي وهوان
يا على ليلته بمن صلبه وإشافي الحديث يجوز على هذا أيضاً قال بعض السلف انما يحسونه
عشاء كالمثلث انما كان أكلهم بقبامات (فتيه) وغيره المصنف بالمره بدل الوضوء
ليشمل الفسول والشتم وازالة الخبث لكان أولى وعبر جماعة بلبس الشاب بدل ستر الخوة
واستحسنه الاسنوي لتساوله النعمم والتقوى والارتداد من نحوها فانه مستحب للصلاة ويمتد
وقتها على القول القديم حتى يقب الشق الاخر قال النسوي قلت القديم أظهر قال في
المجموع بل هو جديد أيضاً لان الشافعي رضي الله تعالى عنه على القول في الاملا وهو من
الكتاب الجديدة على ثبوت الحديث فيه وقد ثبت فيه أحداث في مسلم مناه وقت المغرب بما يرب
الشفق وأما حديث سلاطه جبريل في اليومين في وقت واحد فيقول على وقت الاختيار كما مر
وأيضاً أحداث مسلم مقدمه عليه لانها متأخرة بالبدنه وهو متقدم بمكة لانها أكثر وادع
استدامته وعلى هذا المغرب ثلاثة أوقات وقت فضيلة واختيار أول الوقت ووقت جواز ما لم
يقب الشفق ووقت غفر وقت العشاء جميع على الاستنوي فتدفع عن الترمذي وقت كراهه
وهو تأخيرها من وقت الجدي انتهى ومما راضع مراراً القول بفسر وج الوقت ولها أيضاً
وقت ضروره ووقت حرمة (والعاشور) يدخل (أول وقتها اذا غاب الشفق الاخر) لما سبق
وخرج بالاجرا للاسفر والابيض ولم يقب فيه في المغرب بالاجرا لاضرار الامم اليه لقلة الاسنوي
المعروف في اللغة أن الشفق هو الاخر كذلك ذكره الجوهري والزهري وغيرهما قال الاسنوي
ولهذا لم يرفع التعرض له في أكثر الاحداث (فتيه) من لهامهم بأن يكونوا انواع
لا يقب فيها شفقهم بدرون وقد ما يقب فيها الشفق فأقرب البلاد اليهم كالمثال القوت الجزي
في القطر يبطله أي ان كان شفقهم يقب عند ريع بلهم مثلاً اعتبر من ليل هؤلاء بالنسبه
لانهم يصرون بعدد ما مضى من ليلهم لانه ربما استغرق ليلهم فيه على ذلك في الحاد (وأخره
في وقت) الاختيار الى ثلث الليل) فخر جبريل السابق وقوله فيه بالنسبه اليها الوقت ما بين هذين
الوقتين يجوز على وقت الاختيار وفي قول نصفه لانه لو ان أشق على أمني لاخر العشاء الى
نصف الليل صحه الحاكم على شرط الشافعي ووجهه النسوي في شرح مسلم وكلامه في المجموع
ينبغي ان لا يكون عليه ومع هذا فالاول هو المفضل (وأخره (في) وقت) الجواز الى طالع
الفجر الثاني) أي الصادق لحديث ليس في النوم تغربوا انما تغرب على من لم يصل الصلاة
حتى يدخل وقت الاخرى واه مسلم خرجت اصبح ليليل فبق على مقتضاه في غير ما خرج
بالصادق الكاذب والصادق هو المثلث مشروعه مصترفاً من احوالي العشاء بخلاف الكاذب فاه
طالع مستطيلاً يسهلوه كاذب السرحا وهو يكسر السنين كما قاله ابن الحاجب الذي ثبت فيه
ظلمه وشبهه بذهب السرحا طوله فلها سبعه أوقات وقت فضيله ووقت اختيار ووقت جواز
ووقت حرمة ووقت ضروره ووقت غفر وقت المختار بان يجمع وقت كراهه وهو كما قاله
الشيخ أبو حامد سليمان الفهرين (والصحيح) أي سلاطه وهو بضم الصاد وكسر هاءه أول النهار
فذلك حيث به هذه الصلاة وقيل لانها تقع بعد الفجر الذي يجمع بياضاً وحراً والعرب تقول
وجه صبح لانيه بياض وحرة (وأول وقتها طالع الفجر الثاني) أي الصادق لحديث جبريل

(قوله تلخير جبريل أي في المرة الثانية) قوله (الطالع الشمس الخ) فيه مسامحة لمخول وقت الحرمة والكراهة فلو فصل كان صل
الشارح مكانك أولى (قوله هنا) احتراز عن كسوف الشمس والأعيان والتعاليق فلا بد من طالع كلها حتى تفرقت صلاة الكسوف
وحتى يقع المعلق عليه ويبحث في الممنوع ٩٠ قوله (وصلاة العصر الخ) وهذه الكلمة قرآن عندنا سنة

فانه علقه على الوقت الذي يحرم فيه الطعام والشراب على الصائم وأما جبريلان بالصادق (وأخره
في وقت الاختيار إلى الاسفار) وهو الأضواء تلخير جبريل السابق وقوله فيه بالنسبة إليها
الوقت ما بين هذين مجمول على وقت الاختيار (وأخره في وقت الجواز إلى طالع الشمس)
لحديث مسلم وقت صلاة الصبح من طلوع الشمس إلى طلوع الشمس والمراد بطاوعها هنا طالع بعضها
بجداً لا غير وجها فيأمر الحاق طالعها بطلوعها فيظهر فيها ما ولا ن وقت الصبح يدخل طالع بعض
الغير فاسبا ان يخرج بطالع بعض الشمس فلها سنة أربعين وقت فضيلة أول الوقت ووقت
اختيار ووقت جواز بلا كراهة إلى الإجماع ثم وقت كراهة ووقت حرمة ووقت ضرر وفي
خاتمة لقوله تعالى وكلاوا واشربوا الآية ولا تخبرنا في هذه المصيبة في ذلك وهي عندنا لاشافي رضى الله
تعالى عنه والأصحاب الصلاة الوسطى قوله تعالى حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى الآية
اذ لا تفرق الا في الصبح وتلخير مسلم قالت عائشة رضى الله عنها ان يكتب لها مصففا كتب الصلاة
الوسطى وصلاة العصر ثم قالت سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ العطف يقضى التغير
قال النووي عن الحارثي الكبير سمعت الاحاديث انها العصر تلخير شغلنا عن الصلاة الوسطى
صلاة العصر ومذهب الشافعي اتباع الحديث فصار هذا مذهب ولا يقال فيه قولان كما هو فيه
بعض اصحابنا وقال في شرح مسلم الاصح انها العصر كما قاله المارودي ولا يكره تسمية الصبح غذاء
كأن في الرضة والاولى عدم تسميتها بذلك وتسمى صبحا وجر الان القرآن جاء بالثانية والسنة
جمعا كما يكره تسمية المغرب عشاء وتسمية العشاء عجة هذا ما جزم به في التصديق والمنهاج وزوائد
الروضه لكن قال في الجمهور نص في الام على انه يستحب أن لا تسمى بذلك وهو مذهب محقق
أصحابنا واثبات طائفة قليلة بكره انتهى والاول هو الظاهر لو روي الله عن ذلك وبكره التزم
قبل صلاة العشاء بعد دخول وقتها لانه صلى الله عليه وسلم كان يكره ذلك ويكره الحديث بعد
فعلها لانه صلى الله عليه وسلم كان يكره ذلك الا في خير كقراءة قرآن وحديث ومذاكرته
وايناس وشعر وزوجه عند ذلك فافها وتكلم عادت الحاجة إلى كتاب ومحدثاته إلى رجل أهله
للأطعمة أو هوها فلا كراهة لأن ذلك خير ناجز فلا يتركه لمفسدة متوهمة وروى الحاكم عن
عمران بن حصين قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يحدث عامته ليلة عن ابن ابراهيم (قائدة)
روى مسلم عن النوايس بن معاذ قال ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم الدجال ولبسه في
الأرض أربعين يوما يوم كسنته ويوم كشره ويوم كبحته وسائر أيامه كما يكم هذه قلنا فلذلك
اليوم الذي كسنته يكفي فيه صلاة يوم قال لا أدروا له أنه قال لا استوى فيستوى هذا اليوم مما
ذكره في الواقيت ويقاس به اليومان التاليان قال في المجموع وهذه مسألة يحتاج إليها
نص على حكمها رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى (تنبيه) اعلم ان وجوب هذه الصلوات
موسم الى ان يسنى من الوقت ما يسهلها اذا أراد المصلي تأخيرها الى أثناء وقتها زسه العزم
على فعلها في الوقت على الاصح في التصديق فان أخرها مع العزم على ذلك ومات أثناء الوقت
وقد بقي منه ما يسهلها لم يصب بخلاف الحج لان الصلاة لها وقت محدود ولم يصر بأخراجها عنه
وأما الحج فقد قصر بأخراجه عن وقته فوجب قبل الفعل والافضل ان يصلها أول وقتها اذا تيسر ولو

بدليل قولها معهما من رسول الله
الأنهم ان اهزاء الشاذة عند
غيرها وذلك بقدر اعتد غير عائشة
(قوله ولا يقال فيه) أي في مذهب
الشافعي الخ وفيه نظره في قد حكي
فيه القولان في مسائل كثيرة
(قوله بعد دخول وقتها) قبل فعلها
وهذا الحكم ليس خاصا بالعشاء
بل على الصلوات كذلك وعمل
الكرامة اذا تيسر بنفسه أن يقوم
قبل خروج الوقت والاحرم وأما
التزم قبل الوقت فتعارض العشاء
غيره فافيه لانه في العشاء يكره
مطلقا أي سواء علم ان يقوم قبل
خروج الوقت أو لا وأما في غيرها
فلا كراهة وان علم انه لا يقوم الا
بعد الوقت (قوله ذكر الدجال ولبسه
في الأرض الخ) أعادنا الله من
الحياة إلى ذلك الزمان وردناه
بقطع الخضر بالسيف نصفيين
وعش بالبحار بينهم ما ثم يحبس
ويقول لم ترددي أنا فان يقول
له ما زودت الانك كذا
وتصدقا بعد صلى الله عليه وسلم
لانه أخبر بذلك في فعل ذلك معه
ثلاث مرات أي يحبس ويقتله
ويحبسه ويقتله فز ياد على المرة
الاولى (قوله فيستوى الخ) وكذلك
يستوى ليلة طلوع الشمس من
مغربها فانها تمتكت فسر ثلاث
ليال فيصير منها ليلة سبى واجبا
وهو المغرب والعشاء والثلثان
يعدان يوم وليلة واجبا

عشاء

ثلاث صلوات فيصير قضاء خمس صلوات (قوله لم يصب الخ) لكن يحج اذا

ظن السلامة أما اذا ظن الموت أو أخرها مع العزم فانها يصبى ولو بقي ما يسهلها أو وقتها لم هل حينئذ اذا أو قضاء الجمهور
اذا وقال القاضي حسين والقاضي أبو بكر قضاء (قوله لان الصلاة لها وقت محدود الخ) كان الاظهر أن يقول لان الصلاة يتحقق فيها
الاعنى الحياة بأخراجها عن وقتها بخلاف

الحج لا يتحقق فيه الاثني عشر الحيلة فمثل بالاثمن من آخره حتى اكمل الحيل فالتفت قائدهم وجوب الحج (قوله سلاة الفلهم) قيد خرج الجعة
والاذا كان فلا يخرجوا (قوله في شدة الخ) قيد (قوله اني بصير السليمان) ليس قيد بل بين الخاير واليكن هناك حطمان (قوله بشرط
ان يكون بسلامة الخ) قيد (قوله لمصلى جماعة الخ) الجماعة ليست قيد او يصلى فرادى في مسجد بعد (قوله يصلى بأوثقه بمسقة الخ) قيد
نعم الامام الربيع انبأ عن غيره بما لا يتأذى بخلاف المجاور والمصد غير الامام (قوله فان الخ) أي ينشقه او ويخترقه (قوله قبل
وقتها) أي قبلها وقت قبل الوقت أو المعضون الوقت ولو تكبيرة الامام قيد غير ما مضى به فبقه فلا فلان لم يكن عليه فرض من جنسه
والاوقته واما اذا لم يبين الحال أو بين انها في الوقت أو بعده فلا عاذه وهذا اذا صلى بالاجتهاد واما اذا صلى من غير اجتهاد فانه بعيد
مطلقا واثنتين اوقات في الوقت أو بعده (قوله وبس ترتيب الفات الخ) أي سواء فات كله بعد أو بغيره عز أو البعض بعدز والبعض
بغيره عز ولو كان الذي بغيره عز من آخره على المتعذر قبل اذا كان الذي بغيره ٩١ عز من آخره مقدمه وجوبا على الذي فات بعدز

هــا، بقوله صلى الله عليه وسلم في جواب أي الأعمال أفضل قال الصلاة في أول وقتها واه
الدار وقى وغيره فمن تأخر صلاة الظهر في شدة الحر إلى أن يصير الشيطان على شئ فيه
طالب الجماعة بشر أن يكون بالمسجد كالجوارصل جماعة يصلى بأقوته كالمومنين، وبهذه
طريقهم إليه ومن وقع من مسلاته في وقتها ركعة فكلها كالأداء ومن جهل الوقت لصوم
أخذه سوا أن قدر على البقاء في الأوقاف يصوم وقد علم أن صلاته بالاجتهاد وقت قبل وقتها
أبداها وجوابا يسار بها نحو جواب أن فات الصلاة وقد أتت بغير وقت كقولهم وسأبداً بن
ترتيب إذا شئت فسمعه في الحاضرة التي لا يخاف فونها أو ركعة كركعة صبر كركعة في
الروضة في صبر كركعة عند الشمس أو الأجر بالجمعة وعند طلوعها وبعد صلاة الصبح
حتى ترتفع كركعة وبعد صلاة العصر أدائها لمجموعة في وقت الظهر وعند اصفرار الشمس حتى
تقرب الإسلا تسب غير متأخر عنها كقائه ولم يقصد تأخيرها هو الصلاة كسوف ونحوه لم يدخل
إليه بنتم فقط ومجدة شكر لا يكره في هذه الأوقات وخرج بصوم مكة الحرم المدينة فانه كغيره
(فصل فمن يجب عليه الصلاة) وفي بيان التوافل وقد مر عن أنوع الأول فقال
(وشمل وجوب الصلاة ثلاثة أشياء) الأول (الاسلام) فلا يجب على كافر أصلي وجوب
مطالبة بني الدنيا لعدم صحتها له لكن يجب عليه وجوب عقاب علي في الآخرة لتكملة من
فعلها بالاسلام (و) الثاني (البالوغ) فلا يجب على صغير لعدم تكليفه في العلم منه كصغير
الحدث (و) الثالث (العقل) فلا يجب على مجنون لما ذكره وسكت المصنف عن الرابع وهو
التقاء عن الحليض والنفس فلا يجب على ناقص ونفسا لعدم صحتها من فاني استبعدت فيه هذه
الشروط ووجب عليه الصلاة بالإجماع ولا نقاش على الكثرة إذ أسلم لقوله تعالى قل الذين كفروا
أن يتوبوا يخسر لهم ما قد سلف نعم المراد يجب عليه نعم قضاء ما فات من الرتبة بعد إسلامه فليظن
عليه ولأنه التزمها بالإسلام فلا ينسقط عنه بالحدوث في الإلزام ولو أدرجت من بعض أيام الجنون
مع ما قبلها فليظن عليه ولو سكر متعدياً من قضى أيام المدة التي يتبس إليها سكره لا مودة
بذاته بعدها بخلاف مدة جنون المريد لأن من جن في رفته من نفي جنونه حكمه كما ومن جن
في سكره ليس سكران في ذوم جنونه فليقطعوا لو أودت أو سكرت من طاعت أو نفس لم يقض من

[illegible]

فالشهر كله بغضه دون ما زاد (قوله مرة) أي في الأوقات من العاصي والمطيع (قوله رخصة) أي بالرخس لا بتناط بالمعاصي لأن العاصي ليس من أهلها (قوله الحائض المرددة الخ) معناها أنها أرادت وحاضت مثلاً ثم جئت مثلاً فمأثراً لبعض (قوله في الحيض بان تقرب الثلاثة في نفسها الخ) بأن طهر الجنون على مثله أو على سكر أو اغشاء هذه ثلاثة أو طهر أسكر على سكر أو على اغشاء أو على جنون فبذلك ثلاثة أو طهر اغشاء على مثله أو على جنون أو على سكر فالحاصل تسعة وخرج ذلك لاجل الخبرة (قوله ويستحب وحده الخ) أي بعد تعليمه كيفية الاستنجاء والأقبل تعليمه

في الروضة الخ) كان الأولى تقديم ذلك على قوله بإمره الأولى تعليم تطهير الطهارة والصلاة والمترافع سابق على الأمر (قوله ولو زالت هذه الأسباب الخ) وهي موانع الوجوب وهي سبعة الكفر الأصلي وأصبا والجنون والأغشاء والسكّر والحض والنفس وقول الحنفى معها أسباباً بعمارة علاقته الضمنية لأنها موانع فيه نظراً لاجتماع بين الطرفين والمجاز لا يصحح فيه بينهما فكان الأولى للشارح أن يقول ولو زالت الأمور والأشياء المانعة الخ (قوله الصلاة الخ) اعلم أن الوقت الذي يشترط تحله فيه عن الموانع أمان وقت التي زالت المانع في وقتها أو من وقت انتهى بعدها الأولى فيما إذا زال في أثناء الوقت وخلا قدر الصلاة ثم دخل وقت الثانية فبأن الصلاة المذكورة ثم ان سلم بعد دخول وقت الثانية مقدار حال زمانته هي أيضاً ثم ان خلا قدر الصلاة على ذلك قدر الظهر مثل زمانته وكذا يقال فيما إذا كان الوقت الذي خلا من الموانع فيه من وقت الصلاة التي بعد الصلاة التي أدرك من وقتها قدر تكبيرة فبصرف ذلك الزمان لصاحبه الوقت ثم ما زاد

الخص والنفس وفارقت الجنون بان اسقاط الصلاة عنها من جهة لانها مكافئة بالترك وعنه وخصه بالمردد والسكران ليسا من أهلها ومارق في الجموع من قضاء الحائض المرددة زمن الجنون نسبته إلى السهو ولا قضاء على الطفل إذا بلغ ريمه الأولى إذا أمر ولو قضاء لحائضه بعد التمييز والتمييز بعد استكمال سبع سنين وبصرف على تركها بعد عشر سنين لم يجرى وأما أصبي أي والصلاة بالصلاة إذا بلغ سبع سنين وإذا بلغ عشر سنين فافترقه عليه أي على تركها بحسب الترمذي وغيره (تنبيه) ظاهر كلامهم أنه يشترط لقصر بقام العاشرة لكن قال الصيمري أنه يضرب في أناسها وصحة الاستوى وجرم به ابن المقرئ وهو الظاهر لأنه مظنة البلوغ ومقتضى ما في المجهور أن التمييز وحده لا يكفي في الأمر بل لابد معه من السبع وقال في الكفاية أنه المشهور وأحسن ما قيل في حد التمييز أن يصير الطفل بحيث يأكل وحده ويترك وحده ويستغنى وحده وفي رواية أبي ذؤانب التي صلى الله عليه وسلم سئل متى يصلي الصبي قال إذا عرف شماته من يمينه قال الدمري والمراد إذا عرف ما يصرفه وما ينفعه قال في المجموع والأمر والنشر واجبان على الولي أي أبا كان أو جد أو وصياً أو قسماً من جهة القضاء وفي المهمات والملة ومالك الرقني في معنى الأب وكذا المردود والمستعبر ونحوهما قال الطبري ولا يقتصر على مجرد صفة بل لابد معه من التهديد وقال في الروضة يجب على الآباء والأمهات تعليم أولادهم الطهارة والصلاة والتمترع ولا قضاء على الحائض أو النفساء إذا طهر تأهل بحرم عليه أو بكره وجهان أحدهما الثاني ولا على جنون ومعنى عليه إذا قال الحد يثرف القلم عن ذلك عن الصبي حتى يبلغ وعن النائم حتى يستيقظ وعن الجنون حتى يوافر أو رد النص في الجنون وقس عليه كل من زال عقله بسبب بعثه ولو زالت هذه الأسباب المانعة من وجوب الصلاة وقد بقي من الوقت قدر تكبيرة فأكثر وجبت الصلاة لا القصر الذي يتعلق به الإيجاب يستوي فيه قدر الصلاة وما دونها ويجب الظهر مع العصر يادراك قدر زمن تكبيرة آخر وقت العصر ويجب المغرب مع العشاء يادراك ذلك آخر وقت العشاء لا اتحاد وقتي الظهر والعصر ووقت المغرب والعشاء في العذر في الضرورة أولى ويشترط لوجوب أن يتناول الشخص من الموانع قدر الطهارة والصلاة أخفى ما يجوز تركه في صلاة المسافر (تنبيه) لو بلغ الشخص في الصلاة إلى سن وجب عليه أتمامها لأنه أدرك الوجوب وهي صيغة فلهما أتمامها كما لو بلغ النهار وهو صانعاً عليه الصلاة فبقيته النهار وأجر أنه ولو جمعه لأنه صلى الواجب بشرطه ووقع أولها فلهما لا يفتقر وقوع آخرها واجبا كصوم من مرض شفى في أنفاته وإن بلغ فعلها بالناس أو غيره فلا يجب عليه أتمامها بخلاف الحج إذا بلغ بعده يجب عليه أتمامه لأن وجوبه في العمر فاشترط وقوعه في حال الكمال بخلاف الصلاة ولو حاضت أو نبتت أو جن أو أغمى عليه أول الوقت وجبت تلك الصلاة أو أدرك من ذلك قدر الفرض اختص ما يمكن والأفلا وجوب في ذمته لعدم التمكن من فعلها ثم شرع في النوع الثاني فقال

عليه لئى قبلها ان يوسه ما زاد يصرف بقدر التي قبلها وسعها (قوله أخفى ما يجوز) والصلاوات وهو ركعتان للمسافر وأربع للقيم (قوله كصوم مرض) أي من حيث لزوم الأتمام أو جواز الترك استثناء من كل وجه لأن صوم المريض كله فرض وشرع فيه وهو كامل بخلاف الصلاة المذكورة فإن أولها نقل وشرع فيها هو غير كامل (قوله ولو حاضت) هذا مشروح في وقت يسمى وقت الإدراك وهو ما إذا طرأت الموانع في الوقت بعد دخوله فإن كان طرها بعد أن أدرك قدر الصلاة لزمته والا فلا والموانع التي يمكن طرها خمسة مع الكفر الأصلي والصبا

(قوله والصلاة المستوتة) أي المستوية فيها الجماعه بدليل قوله خمس العبدان الخ وفيه نظر لانه في التراويح وور رمضان (قوله مترادفة) وقيل بعضها مغاير لبعض. بعضها أعم من بعض فالسنة مغاير لما عليه النبي صلى الله عليه وسلم والمسبق ما تركه أحياناً والتطوع ما ينشئه الإنسان باختياره وأما النقل والمندوب والحسن والمردب فيه فهي أعم الكل (قوله وهو الزائد الخ) العباد فيها نقص تقدير ومناحه واحد وهو الزائد الخ (قوله بعد الإسلام الخ) في نسخة بعد الإيمان وهي ظاهرة أنه عمل قلب هو أفضل من عمل البدن وأما نسخة بعد الإسلام ففيها نظر لأن الصلاة من جملة أركان الإسلام وقد جعلها بعد الإسلام في الفضل فيلزم عليه كون الشيء بعد نفسه وقبلها وبجواب بيان المراد به الإيمان فرجعت هذه النسخة للاولى وبجواب أيضاً أن رادبا الإسلام خصوص النطق بالشهادتين لا المركب من الإركان الخمسة وهذا الجواب فيه نظر لانه يقتضي أي النطق بالشهادتين ٩٣ أفضل من الصلاة لانه جعلها بعده مع أنها أفضل منه وبجواب بيان المراد بالنطق بهم من الكفار لا من المسلموه ذلك أفضل من الصلاة لانه يرتب عليه التوبة من الخلود في النار فقمعه عتق ولا كذلك الصلاة لعدم تحقق فعلها لا احتمال عدمه بقولها (قوله الأوصوم فانه في) فيه اشكال لأن الاعمال كلها لله وبجواب بيان غير الصوم يتمكن فيه الشخص من الاخلاص وعدمه نسب لأن آدم بخلاف الصوم لا يمكن فيه إلا بالاعتق فأثبت الله واعترض بأنه يمكن الرأى الثاني الصوم أي يقول أنا مسلم وبفسد الشهادة مثلاً وبجواب بيان ذلك رادبا القول والابحار لا بد من الصوم (قوله التابعة لقراءة) أي في المشروعية فيشمل القبلة والبسدية (قوله والحكمة تكميل الخ) أي حقا أماني حق الانبياء فهم المكفرة الاحر والثواب (قوله سبعة عشر) وفي نسخة تسعة عشر وعليها يظهر قوله في بعض النسخ وثلاث بعد سنة الشاء وأما على نسخة سبعة عشر فلا يظهر إلا على نسخة

(والصلوات المستوات) والمستوي والمسبق والنقل والمردب فيه ألفاظ مترادفة وهو الزائد على الفرائض وأفضل عبادات الدين بعد الإسلام الصلاة لخبر العيصين أي الاعمال أفضل فقال الصلاة لوقتها وقيل الصوم لخبر العيصين قال الله تعالى على من عمل ابن آدم له الا الصوم فانه لي وأنا أجزي به وإذا كانت الصلاة أفضل العبادات فقرضها أفضل الفروض وطوعها أفضل التطوع وهو ينقسم الى قسمين قسم تنبى الجماعه فيه وهو (مخمس العبدان والكسوف والانسحاق) ورتبته في الأفضلية على حكم ترتيبها المذكور ولها أبواب تدكر فيها وقدم لانس الجماعه فيه (و) منه (السفر) والروايب وهي على المشهور (التابعة لقراءة) وقيل هي ما عرفت والحكمة فيها تكميل ما نقص من القرض بنفسه فهو شروع كتركه بقراءة (وهي سبعة عشر ركعة ركعتا الفجر) قبل الصبح (و أربع) أي أربع ركعات (قبل الظهر) ركعتان بعدها وأربع قبل العصر وركعتان بعد المغرب وثلاث بعد سنة (الشاء) بوزن واحدة منهن (اليمين المصنف المؤكد من غيره) ويانه أن المؤكد من الارب وأربع عشر ركعات ركعتان قبل الصبح وركعتان قبل الظهر وكذا بعدها بعد المغرب والشاء في العيصين عن ابن عمر قال صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ركعتين قبل الظهر وركعتين بعدها وركعتين بعد الظهر وركعتين بعد العشاء مؤكداً كان يرد ركعتين قبل الظهر ولان رابعه مسلم ويزيد ركعتين بعدها الحديث من حافظ على أربع ركعات قبل الظهر وأربع بعدها حرمه الله على الدار واه الترمذي ومعه وأربع قبل العصر تدبره أنه صلى الله عليه وسلم قال رحم الله امرأه صلى قبل العصر أربع ركعات رواه ابن خزيمة وجاب وصحاده ومن شرط المؤكد ركعتان خفيقتان قبل المغرب في العيصين من حديث أنس أي كبار الصلابة كانوا يتدرون السور التي لها أي للركعتين إذا أدت المغرب وركعتان قبل الشاء لخبر من على أن اثنين صلاة والمراد الاذان والاقامة كالظهر فقام فيصلي قبلها أربع ركعات بعدها أربع ركعات مسلم إذا صلى أحدكم الجمعة فيصلي بعدها أربع ركعات رواه الترمذي أن ابن مسعود كان يصلي قبل الجمعة أربع ركعات بعدها أربع ركعات رواه الترمذي وقول المصنف بوزن واحدة منهن أشار به إلى أن القسم الذي لا يسبج جماعة الوتر وان أفرد ركعة تطوع مسلم من حديث ابن عمر وابن عباس الوتر ركعة من آخر الليل وفي صحيح ابن جابر من حديث ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم أمر بوزن واحدة ولا ركعة في الاقتصاص عليها خلافاً لما في الكتابية عن أبي الطيب رواه في الكمال ثلاثاً كل من خمس سبع ثم تسع ثم إحدى عشر قوهي أكونه لا يخبر بالصحة منها خبراً شدة رضى الله تعالى

وثلاث بعد العشاء من غير لفظ سنة وأما على نسخة الأخرى فيصير بان لفظ سنة زائد أو العدد لا يفهمه (قوله وركعتان بعده) لم يجعل البدئية كالقبلية ولا القبلية كالبدئية قلته جارحاً قول ابن الظهري ليس له أربع بعدد وأما على نسخة واثان بعد (قوله لخبر العيصين الخ) لا يدل على التأكد فكان الأولى أن يقول لما خطبته عليها صلى الله عليه وسلم (قوله أربع الخ) بالرفع عطفاً على محل أن يزيد أو العادة لا يخبران وقوله واجمة كالظهر الخ حاصله أن الجماعة أن أغتصم الظهر كان لها أربع قبلها وأربع بعدها وان تغتن حسنه كان لها أربع قبلها وأربع بعدها وأربع قبلها وأربع بعدها (قوله وقول المصنف بوزن واحدة الخ) هذه العبارة لا تظهر إلا على نسخة وثلاث بعد العشاء بوزن واحدة منهن فأما رادان الوتر أقر ركعة والركعتان المبتات من الثلاث سنة العشاء أربعاً على نسخة ثلاث بعد سنة العشاء فلا تظهر عليها عبارة الشارح لانه عليها الثلاثة كلها وتر وبس فصل الثالثة من الاثني

فلم يشر إلى أن الوتر أنه ركعة على هذه النسخة (قوله وليس له في الوصل غير ذلك) أي إذا أحرم بدعة أم لو أراد أن يصلي أحد عشر مثلاً وأراد تأخير ثلاثة يحرم من بدعة وأحرم بالثمة أن يقبلها بأمر واحد جاز له التشهد بين كل ركعتين أو أربعاً أو أكثر فقد زان في الوصل على تشهدين لأنهم يحرم بدعة واحدة ٤٩ (قوله فإن كان له تمجيد الخ) هذه خدمت عند قوله جملة آخر الليل ويحجب بان المراد

صلاته بالليل في الأولى غير التمجيد فطلب تأخير الوتر عنه (قوله ولا فتأخيره أفضل) أي ولو خص فيه العدد وأوقات فيه الجماعه فهذا روعي من يصلي بعض الوتر مع الجماعة ويؤخر بعضه بل الأولى تأخير كل أو الاقتصار على بعضه آخر (قوله وذلك أفضل الخ) هو من الحديث واسم الإشارة راجع للمشهد (قوله بعد الزا وب) أي بالإضافة على معنى (قوله وهو التمجيد) هذا تفسير محرم ادان صلاة الليل بحسب الأصل تشمل غير التمجيد لكن أشهر طائفة عليه (قوله ولقوله الخ) لا يظهر دليل على التأكيد أو التأكيد على إطلاق الطلب وكذا ما بعده (قوله ومن الليل) هي بمعنى بعض مقبول مقدم التمجيد والتمجيد في القرآن والمعنى اقرأ القرآن في تمجيدك في بعض الليل أو أن التمجيد راجع الليل والياء عطف في (قوله صلاة الطوع الخ) هذا بيان لاصل وضعه وأما المراد منه فيقول صلاة الغرض في الليل معذور فقال له تمجيد (قوله طاحت الخ) اعلم أن المصوم من كلام الشيخ المذكور الحث على قيام الليل وليس فرضه أن هذه الامور تنفعه من عدم نفعها انما هو بسبب ما من لا يدبر وهو بعيد من مثل ذلك أن

براني عبادته فلما أراد أن يتنعم نفعاً كاملاً فلا ينافي فيها فتمتع (قوله بصر) أي شأنه ذلك وهو قيام على الليل دائماً ونسب فيكرهه أو يضرب بالفضل أم لا راجعاً بعض الليل فان شأنه عدم الضرر فإن ضرراً لم يكرهه ولا فلا (قوله صلاة الضحى) وهي صلاة الاشراف عند من وقيل غيرها على هذا تحصل صلاة الاشراف ركعتين بعد ارتفاع الشمس ومع ما ينسب على ذلك اننا اذا قلنا انها غيرها يحصل ركعتين فقط ولا تشبه بالعدد الذي لصلاة الضحى وايضا فتوتر بعض ركعة ثم ريق الشمس وارتفاعها ولا تقتدر وال

(قوله لا عرج الخ) وكان ذلك سنة أو بعشر سنة من الهجرة ومقابل ذلك تم جماعه من حين شرفت الترابيخ الإبراهيمية فوهرت في السنة الثانية من الهجرة لمضى إحدى وعشرين ليلة من رمضان غرغ الذي صلى الله عليه وسلم وصلى بهم فكانت إلى ثلث الليل وكان ذلك ليلة ثلاث وعشرين ثم خرج ليلة خمس وعشرين فصلى بهم ثمان ركعات إلى نصف الليل ثم خرج ليلة سبع وعشرين فصلى بهم ثمان ركعات إلى قرب الفجر استقر وليلة تسع وعشرين ثم فخرج لهم وقال ليبيها ٩٥ خشيت أن تفرض عليكم فجزوا وضعا

والنية والاستتارة (قوله الاحرام) أى قبله وقوله والطواف أى بعده وكذا ذكرنا الموضوع وقوله والاستتارة أى قبل البدء وقوله والجماعة أى قبلها وقوله والنوى أى قبلها أو بعدها (قوله عقب الخروج من الحمام) أى صلى على فى المسجد أو فى أى مكان كان لكرهه الصلاة فى الحمام ولو فى الوتة لكن لو لم يلحقها فيها لكانت أدنى كذا (قوله فى المسجد) أى الأكل ذلك وتحصل السنة فى غيره (قوله ومن البدع الخ) أى ما يكون من البدع إذا اعتقد أن الصلاة فى هذه الأوقات لها منزلة على غير العادة الثواب فيها مثلاً لا حينئذ تخاف الشرع لأن الشرع لم ينص على ذلك وماذا اتفق به أم لا أى نفسه خاشعة وأخاليه من الشواغل فلا يكون من البدع وعلى كونه بدعة يتعد

(قوله وأفضل القسم الخ) حاصل التفصيل أي تقول أفضل النفل صلاة عبد الأصم ثم القطر ثم كسوف الشمس ثم خسوف القمر ثم الاستسقاء ثم أوثر ثم ركعتا الصبر ثم شية الرواب ثم كدة ثم الرواب غير المؤكدة ثم القراوج ثم أقصى ثم ركعتا الطواف ثم القصة ثم الاحرام قبل ان الثلاثة سواء هو المتقدم سنة أو هو ثم النفل المطلق في الليل ثم في النهار (قوله سواء) هو المتقدم (قوله ثانى فوق ركعة الخ) فوق صفة تحذير أي عدد أو نوافل أو فوق وقوله بعد ذلك أي نوى عدد الخ يقتضي أنه في الأول لم ينعقد أو ليس كذلك بل عين عدد أو يجاماة تقتضي التسمية مرة أو لا فوق وثانيا بعد أو قد أو أحاده لبيان حكم الزيادة والنقص (قوله بين سنة الفير الخ) هذا بالنظر للعالم من تقدم السنة أو آخرها اضطلع بعد السنة لا قبلها فإن لم يضطجع فصل بكلام غير نوى فإن لم يحصل بكلام انتقل من محل السنة (قوله سن الخ) أي عندنا وعند ٩٦ أي خيفة راحة ولا خوف من بعض الزمان (قوله لقارئ) أي غير فاقد الطورين

والعشائرية أو لجمعة من رجب وسلاوة له نصف شعبان مائة ركعة ولا يفتر عن فعل ذلك وأفضل القسم الذي لا تنس الجماعة فيه الوتر ثم ركعتا الصبر وهذا أفضل من ركعتين في جوف الليل ثم باقي رواتب القرائن ثم أقصى ثم ما يتعلق بفعل غير سنة أو كركعتي الطواف والاحرام والقصة وهذه الثلاثة في الأفضلية سواء والقسم الذي تنس الجماعة فيه أفضل من الذي لا تنس فيه نعم ففضل رابعة القرائن على التراب وهو أفضل القسم الذي تنس فيه الجماعة صلاة العبد من وقضية كلامهم تساوى العبد من في القضية قال في الخادم لكن الأرجح في النظر ترجيح عبد الأصم فصلاته أفضل من صلاة القطر وكبير القطر أفضل من تكبيره ثم بعد الصديق في القضية كسوف الشمس ثم خسوف القمر ثم الاستسقاء ثم التراب وهو لا حصر له في المطلق وهو مما لا يتقيد بوقت ولا سبب قال صلى الله عليه وسلم لا يفي ذو الصلاة غير موضوع استكثر أو أقل فإن نوى فوق ركعة تشهد آخر فقط أو أدخل ركعتين أو أكثر لا يشهد على ركعة وإذا نوى أدناه زيادة عليه ونقص عنه أو نوى بالابتلاء صلاة فإن قام زائد سوا قد ركعة ثم قام للزائد أو شامو النفل المطلق بالليل أفضل منه بالهجر وأوسطه أفضل من طرفيه إن قومه ثلاثة أقسام ثم آخره أفضل من أوله أو قومه قمين وأفضل من ذلك السدس الرابع والخامس ويسن السلام من ثلاث ركعتين فأحدا وأطلق النبي ويسن أن يفصل بين سنته الجروا والغرب بنسبة يضطجع على عينه لا يتابع أو يقرأ في أول ركعة في الغبر والغرب والاحتراق ونسبة المجدل في الثانية الكافرون في الثانية الاخلاص وروينا ذلك كثيرا الدعاء والاستغفار في جميع ساعات الليل والنهار في النصف الأخير كدعوى البصر أفضل (تنبيه) لم يتعرض المصنف لمحدثي التلاوة والشكر ونذكره مختصرا انتهى به الفائدة حافظ هذا المختصر نسن مصداق ثلاثه نفازي وسامع قصد السماع أم لقراءة لجميع أم بالعبادة مشروعة وتنا كد السامع بعدوا نقارئ وهي أربع عشرة عبادة بعد التلاوة والجمع والثلث في الفصل في النعم والانشاق وأقرأ في الحقيقة في الاعراف والحدود أفضل والامر امر من والفرق والنمل وآلم تزلزل يوم العبادة ومجالها معروفة ليس منها عبادة من بل هي عبادة شكر نسن في غير الصلاة ويحتمل فصل لقراءة الامام مرما فعبادة امامه في ثياب عن امامه أو عبادة دورته بطلت صلاته وتكبر المصلي كغيره نداء الهوى ولرفع من العبادة بالرفع في الرغ من العبادة كبير المصلي وأركان العبادة لغيره فصل تحريم رجوعه وسلامه شرطها كصلواته أن لا يطلو فصل

فاته إذا عجز عن الفاتحة وأنى يبدها ولكن في البسمل جوده لا يسجد ركعة فاذا لم يقرأ في إذا عجز عن الفاتحة وأنى يبدها لا يسجد لأن البسمل على حكم المبدل منه والفاتحة لا يسجد فيها فكذلكها فحاصل شروط العبادة أن تكون القراءة مشروعة مقبوضة من قارئ واحد جميع الآية في غير صلاة الجنائز وليس بداهن الفاتحة هذه شروط عامة ويزاد في حق المصل أن لا يفسد بالقراءة العبد في غير يوم الجمعة وكان ما موما أي لا يسجد إلا بالقراءة امامه فقط وقوله لاسمع أي لتفسير الطلبي لما يلزم على السجود من الاعراض عنه أي الشاق ذلك حتى يمنع مجوده معه (قوله أربع عشرة الخ) ركعاتها متفرقة على محلها الأربع عشرة الفصل والنمل وفصل والانشاق كما هو بين في المحتى (قوله في غير الصلاة الخ) من الغير الطواف تشمله ضد بعضهم وعند بعضهم لا تشمله لانه غير الصلاة فلا دخلها في الصلاة حامدا عالما بطلت صلاته ولو كان خلف امام حتى لا يسجد بل يفارقوه بعد ثلاث ركعات فضيلة صرافا الجماعة أو يتقروا ويسجد للسهو في آخر صلاته للخل الذي تطرق اليه من صلاة الامام لأن فصل الامام عن اعتقاد ينزل منزلة السهو (قوله بطلت صلاته) أي يجزئهم به أن يجزئوا الامام أو يجزئوا في سورة عبود الامام ومنه وهذا اقتضاها مخالفة وأما إذا اتفق أن الامام عبود ولم يجزئوا يمكن تأنيدها حاشا أن الأولى أن يعلم بدفع الامام من السهو بطلت صلاته بعد الرفع الثاني أن يعلم قبل رفع الامام فانه يسجد خلفه قبل الرفع من السهو في الآخر ظاهر وان رفع الامام قبل أن يسجد ما مومل كاتفي الهوى رجوعه منه لا يسجد الا أن نوى المفارقة (قوله وتكبر الخ) هذا ليس بتكبير يحرم بل الهوى فلو نطق بالتكبير والنية بطلت صلاته كان حامدا عالما (قوله) وأركان العبادة الخ) حاصله أن أركانها خارج الصلاة النية والتكبير والعبود والسلام مع طمأنينة السجود وزاد بعضهم الجلوس والسلام أو الاضطجاع وبعضهم لا يشترط بعد السجود شيئا وأما الصلاة في الامام والمنفرد

الصلاة حامدا عالما بطلت صلاته ولو كان خلف امام حتى لا يسجد بل يفارقوه بعد ثلاث ركعات فضيلة صرافا الجماعة أو يتقروا ويسجد للسهو في آخر صلاته للخل الذي تطرق اليه من صلاة الامام لأن فصل الامام عن اعتقاد ينزل منزلة السهو (قوله بطلت صلاته) أي يجزئهم به أن يجزئوا الامام أو يجزئوا في سورة عبود الامام ومنه وهذا اقتضاها مخالفة وأما إذا اتفق أن الامام عبود ولم يجزئوا يمكن تأنيدها حاشا أن الأولى أن يعلم بدفع الامام من السهو بطلت صلاته بعد الرفع الثاني أن يعلم قبل رفع الامام فانه يسجد خلفه قبل الرفع من السهو في الآخر ظاهر وان رفع الامام قبل أن يسجد ما مومل كاتفي الهوى رجوعه منه لا يسجد الا أن نوى المفارقة (قوله وتكبر الخ) هذا ليس بتكبير يحرم بل الهوى فلو نطق بالتكبير والنية بطلت صلاته كان حامدا عالما (قوله) وأركان العبادة الخ) حاصله أن أركانها خارج الصلاة النية والتكبير والعبود والسلام مع طمأنينة السجود وزاد بعضهم الجلوس والسلام أو الاضطجاع وبعضهم لا يشترط بعد السجود شيئا وأما الصلاة في الامام والمنفرد

أو كانه التيمم والصلاة فقط وإن كان مأموماً بالعبادة نعمان غير أنه واجب عليه (قوله لهجوم نعمة) أي له أولاده وأزواجه أو
لصدقة أو لعمالة المسلمين كنزول المطر عند العطش أو لطلب العلم النفع أو شجاع كذلك أو كرم كذلك بخلاف شخص أجنبي من المسلمين
(قوله من الصلوة يدى المشايخ الخ) أي سواء كانوا أسياداً أو أمواتاً مثل الصدور كوع وحمل الحرمة إذا كانت متوفية بشرط
العبادة والركوع والافلاحة ولا كراهة وهذا التشديد فيه قصه يختلف من أطلق وأما قبل أعقاب المشايخ فمستحب لأبى به
(فضل في شروط الصلاة الخ) أي شروط أدائها وصحتها وما تقدم شروط ٩٧ لوجوبها وقد مالان الوجوب سابق على الصحة

وقوله وأركانها الخ فيسه نظراً له
سيد ذكر الأركان والسنن في فصل
مستقل فكان الأولى الاقتصاد
على الشروط (قوله نخرج بشرط
الشرط الخ) أي التعريف الذى
تضمنه الفرق بين الشرط والركن
وهذا الخلاف في عد الترتول معنى
على الخلاف في أن الشرط هل
بشروط فيه أن يكون وجوداً فلا
تكون الترتول شرطاً لأنما أهدام
وان قلنا أنه لا يشترط دخل في
الشرط وهذا اختلف لفظي والا
فلا بد من ترك المانع لخص الصلاة
على القولين (قوله جمع شرط
الخ) الأولى جمع شرطه (قوله
المعتبر من الشروط الخ) فيه نظر
لأنه يقتضى أن هناك شروطاً
لا تعتبر وليس كذلك وبجانب
من يمانية لا بعبضية والتقدير
والمعتبر الخ والشروط (قوله
قبل المخرج فيها الخ) أي لا تؤخر
عن القول أهم من أن تنسب
أو تقارن بحيث لا يقع جزء من
الصلاة من غير الشروط (قوله فإن
سبقه الحدث الخ) فبدل السبق الرد
على القديم افعالاً بأنه يبنى بشرطه
من قرب ولا يطل صلته وأما عند
التعمد فيقبل بانقائ (قوله
وطارة الجنب الخ) ظاهر كلام
المحقق أن الجنب عطف على الحدث

عرفانها وبين قراءة الآية وتكرارها وتكرار الصلاة لا تدخل صلاة وتسليم
نعمه أو اندفاع نعمة أو ربه مبتلى أو طوق معلن وظهره الفاسق إن لم يحضره ولا العتبي
ثلاثاً بأذى وهي كعبدة الصلاة ولما فرغها كفافاً وسن مع عبدة الشكر كفى المجموع
الصدقة ولو قرب إلى الله سبحانه من غير سب سحر ومما يحرم ما يقوله كثير من الجهلة من الصلوة
بين يدي المشايخ ولو إلى القبلة أو فصدقه تعالى في بعض صور ما يقتضى الكفر عاقل الله من ذلك
(فضل في شروط الصلاة وأركانها وسننها السنن أحاض وهي التي تغير بصعود السهو وهي
وهي التي لا تغير بصعود السهو والركن كالتسليم في أنه لا بد منه وبفارقته بأن الشرط هو الذى يقدم
على الصلاة ويجب استمراره فيها كالتسليم واستمراره كمن ما تشتمل عليه الصلاة كالركوع
والسجود فخرج بشرط الشرط الترتول كترك الكلام فليست بشرط كاصوب في المجموع بل
مطلبة الصلاة كقطع التيمم وقيل أنها شرط كإثباته الفزلى وبشهادة الأول أن الكلام ليس شرطاً
لا بصرفه لو كان تركه من الشروط لظن (فائدة) قد شبهت الصلاة بالإنسان قال كرك أنه
والشرط كعبادة والبعض كإحضاره والهيئة كشروطه وبذلك بالقسم الأول قال (شرائط الصلاة)
جمع شرط والشرط بسكون أو رائفة العلامة ومنه أشرط الساعة أى علامتها واسطلاً ما يلزم
من عدمه العلم ولا يلزم من وجوده وجوداً لا عدم لذاته والمانع لغة الحائل واصطلاحاً ما يلزم
وجوده وعدمه ولا يلزم من عدمه وجوداً لا عدم لذاته كالكلام فيها عند المعتبرين من الشروط
لخص الصلاة (قبل الدخول فيها) أى قبل التلبس بها (الخمس) الأولى (طهارة الأعضاء من
الحدث) الأصغر وبغيره فالمراد بكن مظهر اعتداله مع القدرة على الظاهر أنه لا تنقصد صلته
وإن أحرم مظهره فإن سبقه الحدث غير الدائم طلت الصلاة بطلان طهارته على ناسب الحدث
أنجب على قصد له على فصله الأقران وضوها بما لا يتوقف على الوضوء فباب على فصله
أيضاً قال ابن عبد السلام وفي إثباته على القراءة إذا كان جنباً نظراً له وإظهار عدم الإثابة
والحدث وولفه الشئ الحادث واصطلاحاً أمر اعتبارى يقوم بالأعضاء يمنع من صحة الصلاة حيث
لا حصر وهو كقول ابن الرقعة معنى ينزل منزلة المحسوس ولذلك يقال في بعضه ارتفاعه من كل
عضو (د) طهارة (الجنب) الذى لا يلقى عنه في ثوبه أو بدنه حتى داخل أنه أوقه أو عينه أو
أذنه أو مكانه الذى يصل فيه فلا تصح صلاته مع شئ من ذلك ولو لمع جهده أو جرده أو بكونه مبطلاً
قوله تعالى وثيابك فطهر وانما جعل داخل الأثر التيمم هنا كظاهرها بخلاف غسل الجنابة لفظاً
أمر الخامسة بدليل أنه لو وقت نجاسة في عينه وجب غسلها ولا يجب غسلها في الطهارة فلو أن
منجساً تصح صلاته ما يغسل فيه ولو أن يأتى ثوب من ريد الصلاة نجاسة لا يعلم جازماً ما إعلامه
لأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على العباد قال ابن عبد السلام كالأمر أو يناسبه في بصيغته فانه
يجب علينا منعها وإن لم يكن عصباً واستسنى من المكالمات كترك الطيب وفاته يلقى عنه

(١٣ - خليل ل) فيكون الكلام في طهارة الأعضاء فقط والشايع جعل التمسح على الأعضاء لاجل أن يكون شاملاً
لطهارة البدن والثوب والمكان ولكن لا حاجة لهذا العموم لأن الثوب والمكان سيأتان (قوله دليل) فيه مصادرة لأن هذا بعض الدعوى
المقدمة في قوله حتى داخل أنه أوقه الخ وأخذ بعض الدعوى في الدليل لا يتبع المدعى إلا أن يقال الغرض الاستدلال على وجوب
غسل الثوب لا أن يغسل العين فلا مصادرة وكان الأولى من ذلك أن يقول بدليل أنها تقول عن الشهادتين كانت من غير دم الشهادة (قوله
واستسنى من المكان الخ) ذكر الشارح لهذه المسألة شرطين في الشرح هو عموم المحل ومعنى عموم المكان لا يكون هذا محل خال يمكن

الوصول اليه من غير مشقة بان يكن هناك محل خال اصلا او هناك محل خال يمكن الوصول اليه بشقة (قوله تنبيه الخ) ذكر فيه فروعا ثمانية متعلقة بهذا الشرط (قوله من ذلك ومن الخ) بيان الامر من واسم الاشارة راجع لآخرة التوب ولكن فرض المستلزمة لانه لا يصلح به فالاصوب بقدر وجود الماء ويعتبره وغيره لا بقدر الماء بل بنظر لآخرة التوب الذي يكثر به فحقى كلام الاسنوي اننا اخذنا كثر من الاجرة للتوب من غير الماء مرة غسل وتهايل بين ذلك الاكثر وبين نقص قيمة التوب فاذا كانت آجرة التوب خمسة وغن الماسع آجرة غسله ستة ونقص قيمة التوب ستة ايضا فانه يقطع على كلام الاسنوي ولا يقطع على كلام الشافعي واما لو كان نقص قيمة التوب هنا في المثال المذكور آجرة فانه يقطع بانفاق الشافعي والاسنوي (قوله او عتين) أي احدهما انقص كله والا خرطاه ركعه وحيدته فلا فرق بين ان يكونا واسعين أو أحدهما اوسيقين بخلاف ما اذا كان النقص بعض البيت واشتبهه والا خرطاه ركعه فاصل فانه كانا ضيقين فلا بد من الاجتهاد واما اذا كانا ٩٨ واسعين فلا يجب الاجتهاد بل له الصلاة فيهما ان يبقى قدر النجاسة وكذا ان

كان أحدهما واسعا والاخر ضيقا فانه يصلح في الواسع الى ان يبقى قدر النجاسة (قوله فانه يجتهد في الكل قرص) اي ان احدث والا فلا يجتهد ولسوا قسما (قوله اذلا يلزم من ذلك نقص اجتهاد باجتهاد) ووجهه ان آثار الاول من الصلوات بهتت وانقضت فلم يبق شيء يطله فذلك محل الثاني بخلاف الماء اذا تغير انتم اعادة العمل بالثاني بل يتألف الماءين ويقيمون بهيئتهما فيعمل بالثاني لانهما غسل ما صابه الاول بما الثاني فقد نقص الاجتهاد الاول أي آثاره الدابقة بالاجتهاد الثاني وهما فلتا من مساس بان فكروا تحكما وان لم يغسل ما صابه الاول بالثاني لزم ان يصل بالنجاسة فلذلك فلتا لم يعمل بالثاني ومحل ان لم يغسل ما صابه الاول عما طاهر يقين والافضل بالثاني حيث سد الانه لم ينقض الاجتهاد الاول بالاجتهاد الثاني بل بقية ما طاهر يقين

للمشقة في الاحتراز عنه وقد قيل في المطالب العوض عما اذا لم يتعمد المني عليه قال الزركشي وهو قيس متعين زاد غيره ان لا يكون طيبا أو رويته مبالغة في تنبيهه لو تنص في بعض الاعيان عنه ولم يجزهاه بغسله به وجب قطع موضعها ان تنقص قيمته بالقطع أكثر من مرة توب يصلح فيه لو اكره هذا ما قاله الشافعيان تعالى وتولى وقال الاسنوي يستبرأ كثيرا من الامر من ذلك ومن غن الماء استبرأه مرة غسله عند الحاجة لان كلامهما لا يوجب تحصيله اه وهذا هو الطاهر وقد قيل شيان أيضا وجوب القطع بمحصل ستر العورة بالطاهر قال الزركشي ولم يذكر ما اتفقوا عليه الطاهر ليس بقيد بناء على ان من وجدهما يستبرأ من العورة لزمه ذلك وهو الصحيح اه وهذا هو الطاهر ولو اشتبه عليه طاهر ونجس من ثوبين أو بيتين اجتهد فيهما للصلاة وصلى فيما ظننه الطاهر من الثوبين أو البيتين فاذا صلى بالاجتهاد ثم حضرت صلاة أخرى لم يصح تجديد الاجتهاد فان قيل ان ذلك بشكل بالاجتهاد في المياه فانه يجتهد فيه بكل فرض أجب ان قضاء التوب والمكان كقضاء الطهارة فالواجتهاد تغير ظننه محل بالاجتهاد الثاني فيصلي في الاخر من غير اعادة كالأجوبة عادة الاولى اذلا يلزم من ذلك نقص اجتهاد باجتهاد بخلاف المياه ولو غسل أحد الثوبين بالاجتهاد صح الصلاة فيهما ولو لم يجبهما عليه ولو اجتهد في التوبين أو البيتين فلم يظهر له شيء صلى عاريا أو باللباس البتة طرفة الوقت وأعاد لتقصيره عدم ادراك العلامة ولان معه ثوب في الاولى ومكان في الثانية طاهر يقين ولو اشتبه عليه امانان برى بالاجتهاد أحدهما اجتهد فيهما وعمل بالاجتهاد صلى خلف واحد ثم تغير ظنه الى الآخر صلى خلفه ولا يبيد الاولى كالمو صلى بالاجتهاد الى القبلة ثم تغير ظنه الى جهة أخرى فان تجرعى من منفرد أو لو تنص بعض ثوب أو بدن أو مكان ضيق وجهه ذلك البعض وجب غسل كله لتصح الصلاة فيه فان كان المكان واسعا لم يجب عليه الاجتهاد فيه فله ان يصل فيه بلا اجتهاد او سكتوا عن ضبط الواسع والضيق والاحسن في ضبط ذلك العرف ولو غسل بعض نجس كتب ثم غسل باقية فان غسل معه جزءا من مجاوره طهر كله والافضل المجاور والمجاور نجس ولا تصح صلاة نحو باقى طرف حتى يجعل متصل بنجس وان لم يشرك به تركته ولا يصح جعل طرفه تحت وجهه ولا نجس بجانبه ولو وصل عظمه لحاجة بنجس من عظم لا يصلح للوصل غيره عند ذلك فتصح صلاته معه ولا يلزم نزعها اذا وجد

الثاني بل بقية ما طاهر يقين (قوله فان كان المكان واسعا الخ) محترز قوله ضيق حتى ان المكان ان كان ضيقا ونجس بعضه واشتبه وجب غسل كله اما اذا كان واسعا ونجس بعضه واشتبه فلا يجب الاجتهاد بل يصل في اي مكان كان حتى يبقى قدر النجاسة فلا يصلح في الباقي حيث ذكره المحدثان الواسع ما زاد على قدر ذلك المصلح والضيق ما كان بقدر بدن المصلح (قوله متصل بنجس) سواء كان اتصاله به على وجهه او بطا ولا وسواء كان النجس يضر بجزءه ام لا وسواء تحرك الجبل بجزءه ام لا واما ان كان طرف الجبل على طاهر والطاهر متصل بنجس فان كان اتصاله به على وجهه او بطا وكان ذلك الذي فيه النجاسة يضر بجزءه بطلت والا فلا مثال ذلك اذار بط جلا بطون كلب او ربة جار او يد سقينة فيها نجاسة وكانت تغير بجزءه فان الصلاة تبطل واما اذا كان الجبل من ميا على طرف الكلب من غير بطا على الجدار كذلك او على حرف السفينة الطاهر فانه لا يضر (قوله نقص وجهه) خرج ما لو جده على ظهر وجهه فانه يضر (قوله ولا يلزم نزعها اذا وجد

الطاهر

الظاهر) ولا ينس ما أصابه مع الرطوبة ويصلى ولو لم يعلموا الحاصل لعمق هذا وضع صلاة ولا ينس ما أصابه مع الرطوبة ولا ينعم من جهة الوضوء والنسل ولو قيل أن ينكس لمحو جلد أو كذا أن لم يضر ونحو من زعمه يحدو ونحو ما إذا لم يحدو وأن من زعمه ضررا يمنع التيمم فإنه لا تضع صلاة مطلقا أي اكتفى لحال ما لم يجد أو لم يجد ذلك التيمم لم يضره نجاسة في غير معدنها لأجابه لجلها ونيس ما أصابه مع الرطوبة والماء المائع لكن محل ذلك إذا لم ينكس لمحو جلد أو لا يغسل ولا ينعم من جهة الوضوء والنسل (قوله ولو عت الخ) فأنما تركه وغسل ويصلى عليه (قوله وعنى عن محل الخ) على تقدير مضاف أي أن تحمل استبعادا وحمل العفو جميع ما يأتي بالنسبة للصلاة وفي حقه هو «فرع» فوفى مصل على مستحب الإجمار بطلت صلاة الغاضب سواء كان مستبأ بالماء أو بالأجار وأما القبرض عليه فقيل بطلت الصلاة لأنه متصل بمحل نجاسة والمقد علم البطان (قوله وقنا وحلا) فيعنى في الشتاء عن أكثر مما يعنى عنه في الصيف ويعنى عن أسفل الثوب والبدن أكثر مما يعنى

٩٩

الظاهر كافي الروضة كصلها فإن لم يصح لوجه أو وجد ما لم يحضره من غير آدمي يجب عليه زعمه أن أمن من زعمه ضرر رايح التيمم لم يضر وسئل الوصل بالعظم في هذا كراو ثم فقيه التفصيل المذكور وعنى عن محل استبعادا وفي الصلاة ولو عرق ما لم يحارز النصفية والحنفية في حقه لا في حق غيره ويعنى عاصرا لا استرازا عنه فالبان طين شارح نجس بقينا العصر نجسه ويحذف المصوفة وقتا وحلا من ثوب بدو من دم وهو راغيت ودما بل كعمل من دم فصد وجهم عمله ما ومن روت ذاب بران كرماء كرولو بالتشارع في المحرم إلى الجوى بذلك لأن كثر بقوله فأن كثر بقوله كان قتل راغبت أو عصر الدم يصف من الكثير عرفا كما هو حاصل كلام الرافعي والمجموع ومن قليل دم أنجس من غير نحو كلب غقله وكالهيم فإذا كثر فنجس وسديد وما نقر وح رمت غقله ربح ولو سلى بنس غير مضمونه لم يعلمه أو علمه ثم ندى فعلى ثم ذكر وجبت الإعادة ويجب إعادة كل صلاة يتبين فعلها مع النجس بخلاف ما أحل حديثه بعدها (و) الثاني (سنة العورة) عن العيون ولو كان خاليا في ظلمة عند القدرة ففعله تعالى باني آدم غدوا في ينكس عند كل مسجد قال ابن عباس المراد به الشياطين في الصلاة فلهذا وجب أن يصلى عاريا أو يتم كونه ومجوده ولا إعادة عليه ويجب ستر العورة في غير الصلاة أيضا ولو في الخلوة إلا حاجة كافتعال وقال صاحب الفخر أن يجوز كشف العورة في الخلوة لادني غرض قال ومن الأغراض كشف الحاجة لغيره وسبب أن الثوب

من الإنسان واللباس عند كس النجس وغيره وانما وجب الستر في الخلوة لا لطلب الأمان بالستر ولا أن الله تعالى أحسن أن يستخفنا منه ولا يجب ستره ورثه عن نفسه بل بكرة نظره إليهم من غير حاجة وعورة إلى جل ما بين سرته وبينه نظير البقي وإذا وجب أحدكم أمته عبده أو أجزره فلا ينظر إلى الامعة إلى هو وقول العورة ما بين السرة والركبة وسئل الذي كرم من يمارق يتابع إن أس على منها ليس بعورة ونجس بذلك السرة والركبة فليس من العورة على الأصح (فائدة) السرة موضع الذي قطع من المولود السرة ما قطع من سرته ولا يقال له سرة لأن السرة لا قطع والركبة موصل ما بين أطراف الفخذ والاساق وكل حيوان ذى أربع وكنياته يديه ورجليه وباه في وجليه وعورة

والرجل الخرى كما يأتي وهي ذلك التمدد وعورة لأنه يستخرج كشفه (قوله المراد به الخ) كان حقه أن يقول بها أي التي ينسها والحوار انه ذكر بالنظر لكونه كلام الله تعالى مثلا (قوله ويجب ستر العورة في غير الصلاة) أيضا ولو في الخلوة يوحى مختلفة أيضا كافي المحشى والمراد من ذلك انه يحرم كشفها حتى في الخلوة وإذا كان كذلك ينافي قوله ولا يجب سترها من نفسه ويجب إبان معنى ما يأتي انه يجوز زله تظهيره المنكر اهه لكن من طرقة لا مع كشفها فاجتهد العبارتان (قوله أيضا) ويجب ستر العورة في غير الصلاة (الخ) جملة مستأنفة استثنائية أي واقعة في جواب سؤال مقدوم أن الكلام السابق كان مطلقا صراحة حكم ستر العورة في الصلاة وأما حكمها في غير الصلاة ما هو فأجاب بقوله يجب الخ وهو جواب مجمل وحاصله أن العورة في غير الصلاة مختلفة كما هو مبين في المحشى وقوله بهذا ولا يجب ستره ورثه عن نفسه ينافي ما قبله حيث قال يجب ستر العورة ولو في الخلوة بحجاب بأنه لا منافاة لأن معنى الأول انه يحرم كشفها من غير غرض ومعنى الثاني انه يجوز زله النظر إليها بأن ينظر من كنه أو طوقه لأنه لا يكشفها بنظر إليها

من غير غرض اه

المحرو غير الوجه والكفين ظهر أو بطن إلى الكوعين قوله تعالى ولا يدين زينةن الا ما ظهر منها
وهو مقصور بالوجه والكفين وانما لم يكن ناهورة لان الحاجة تدعو الى ابرازهما والخشيت كالانثى
وقا حربه فان اقتصرت الخشيت المحرو ستر ما بين ستره من ثوبه كونه لم تنص صلاته على الاصح في الوضوء
والا فله في المجموع الشك في الستر وصح في التصديق الصلة وتوفي في المجموع في فواقض الموضوع
الزكوى وكثيرا قطع به الشك في هويته قال الاستوى وعليه الفتوى اه ويمكن الجمع بين
العبارةين بان يقال ان دخل في الصلاة مقتصر على ذلك لم تنص صلاته الشك في الانتقاد وان دخل
مستورا كالخروج وانكشف شيء من غير ما بين السرة والركبة لم ينص الشك في البطان تظهر ما قالوه
في صلاة الجمعة ان العدد لو كل يختص لم تنقدا لجمعة الشك في الانتقاد وان انقضت الجمعة بالعدد
المعتبر وهناك خشي اذا ند عليه ثم طلعت صلاة واحد منهم وكل العدد الخشيت لم ينل الصلاة لانا
نفيضا الانتقاد وشكنا في البطان وهذا اقبح من الزبر بالرحم ففتح الله من تلقاء بقلب سليم
وشرط السائر جرم جمع ادراك لون البشرة لاجتماعه ولو بطن ونحوه كدر كاه صاف مستراكم
بمضرة ويجب التطين على فاقد الثوب ونحوه ولو لم يخرج الصلاة خلافا لبعض المتأخرين
ويجب ستر العورة من اعلائها وجوانبها من اسفلها ولو كان المصلي امرأ فاقروا في ثوب عورته
من نحيبه أي طوق قميصه لستة في ركوعه وغيره ضرورة ستر بعضها بيده حصول المقصود من
الستر وان وجد من السترة ما يكفي قبله ودره فعين لهما الاتفاق على انها هورة ولا نهما لغش
من غيرهما فان لم يجد ما يكفي قدم قبله وجوابه بالمتوجه بالقبلة بدل القبلة كالقبلة كالوجه
صوب مقصده ويسترا الخشيت قبله فان كان احدهما نظير والاولى به ستر اقل اجل ان كان هناك
امرأة أو آلة النساء كان هناك وجل (تنبيه) لو وجد رجل ثوب غير مفرط لانه السترة ولا يلزمه
قطع ما زاد على العورة ويقدم على المتجسس للصلاة ويقدم المتجسس عليه في غيرهما لاحتياج الى
طهارة الثوب ولو ضلت أمة مكشوفة الرأس فسقطت صلاتها وحدث سرة وجب عليها ان
تستر رأسها بانها لم تجد ما تستر به رأسها بنت على صلاتها وبسن لرجل ان يلبس صلاة أحسن
تباها وان يصلي في ثوبين ظاهر قوله تعالى خذوا زينةكم عند كل مسجد والثوبان أهم الزينة
ونظرا إذا صلى أحدكم فليلبس ثوبه فان الله تعالى أحق ان يرتب ثوبه ويكره ان يصلي في ثوب فيه
سورة وان يصلي الرجل ملتصقا بالمرأة منتقبة الا ان تكون في مكان وهناك أجاب لا يختصرون
عن النظر اليها فلا يجوز زها رفع الثياب ويجب ان يكون الستر (لباس ظاهر) حيث قدر عليه
فان هجره أو وجدته متجسسا يجر عيا يظهره به أو حبس في مكان فحس وليس معه الا ثوب
لا يكتفيه للعورة والمكان صلى طاريا في هذه الصور الثلاث ولا إعادة عليه اذا قدر ووجد ثوبا
لغيره حرم عليه لبسه وأخذه منه فهاز لا يلزمه قبول منه لثمنه عليه على الاصح بل صلى طاريا ولا
إعادة عليه ولو أعاده لزمه قبول لضعف المنة فان لم يقبل لم تنص صلاته لقدره على السترة ولو
باعه اياه أو أجره فهو كالباقي التيم (و) الثالث (الوقوف على مكان ظاهر) فلا يصح صلاة
تخص بلاق بعض بدنه أو لباسه بحجاسة في قيام أو قعود أو ركوع أو سجود (و) الرابع
(العلم بدخول الوقت) المهدود شرعا فان جهل لارض كقيم أو حبس في موضع مظلم وعدم
تقته تغيره عن علم اجتهد جواز ان قدر على اليقين بالصبر أو الخرو ج ورويه الشمس مثلا
والا فوجوب ابرؤ من قرآن ودرس ومطالعة وصلاة ونحو ذلك كباطة صوت دين محجب

(قوله ويمكن الجمع الخ) فسه تقرر
لات العبارة الاولى مفروضة فيها
اذا دخل في الصلاة مقتصرا
والثانية فيما اذا دخل سائرا لجميع
البدن وهذه غير الاولى التي هي
محل التزاع (قوله والوقوف على
مكان ظاهر الخ) تقدم ما بينت
من المكان ما لو كثر ذوق الطيور الخ
وشروطه ثلاثة تقدمت ومن جهة
الشرط ان لا يصح كون هناك
ولو بطن من الجانبين أو احدهما
فالمعنى ظاهر ومفهومه انما اذا
كان هناك وطوبى لا يقع منهم
قالوا ان الانسان لا يكلف تشييف
وجليه والجواب ان المقهور فيه
فخص بسبيل وهو ان كان هناك
وطوبى وتحقق وضعها على الجاسة
أو تحقق وضع رجله الجافة على
الجاسة الرطبة لم يضر وان لم يقق
همن كان في طلبة أو كان اعشى
أو بصبر أو لم يقق ذلك والمفهوم
انما كان فيه تفصيل لا يضر
عليه (قوله والعلم بدخول الوقت
الخ) المراد به ما ينال الظن بالاجتهاد
مثلا أو تقدر الاجتهاد والحاصل ان
مراتب العلم ثلاثة العلم بالنفس أو
بغيره المتقنه عن علم أو مشاهدة أو
المراد العلم بالصحة أو المانكاب الصحيح
أو الساعات العصية أو بينا الارة
الصحيح أو المؤذن الثقة العارف أو
مأذون الدقائي الثقة كل ذلك في
هر تبة واحدة ثم الاجتهاد ثم تقلد
المتهدوه ثم في حق البصير أما
الاعشى فسدله بفتان الاولى
فما تقدم في المرتبة الاولى في حق
البصير ثم بعد ما يخبر بين
الاجتهاد أو تقلد الاجتهاد

(قوله ونسوا البصير والاعمى) راجع لقوله اجتهد بحسبه (قوله ولا اعمى الخ) أى لو كان قدرا كما تقدم (قوله ولا يجوز) أى البصير
 اقاد رايخ لان الاعمى يجوز لذلك كما تقدم (قوله وهل يجوز للبصير الخ) للبصير قبل او منته ١٠١

على العلم بنفسه والاوجب عليه
 الاخذ بقوله لانه من قبل المرتبة
 الاولى (قوله) وكثر المؤذنون
 الخ) تنبيه لدل الخلف فكانه
 قال محله ان تكثر المؤذنون فان
 كثرا كانوا جهة عارفين جاز
 تلبسهم مطلقا للصوم والقيم
 من غير خلاف (قوله جواز الخ)
 الاولى ان يقول وجوبه وقوله ولا
 يقلده غيره اى ما لم يصدقه والا
 قلده وجوبا لم يقدور على العلم
 بنفسه وجواز ان قدر (قوله كما
 يؤخذ الخ) راجع لقوله وبصل
 انهم الخ (قوله بالصبر) أى
 حقيقة في القام والجالس ونحوهما
 وحكا في غيرها وقوله لا بالوجه
 أى مثلا ولا باليد وانما غص عليه
 لانه عمل التوهم وقد نصرت الوجه مع
 الصدوق المضطجع على جنبه وقد
 يعتبر الوجه مع الانحصار في
 المستلق وقوله لا بالوجه لكن
 الافضل ان يتوجه بها (قوله نصير
 السجد) أى حوته فان استقبال
 الجهة واستقبال العين مأخوذ
 من دليل آخر وقد قل بعضهم ان
 الجهة تطلق على العين حقيقة
 واطلاها على غيرها جاز في هذا
 فيستد استقبال العين أيضا ولا
 يحتاج دليل آخر (قوله بان
 ذلك) اى الهادة انما تحصل من
 الاغصان ويجب عنده بأنه
 لا يحتاج للاغصان لان صغير
 الجرم كما زائدة من الهادة
 وانما يحتاج للاغصان اذا استند
 الصفي حتى وصل آخر التكون

وسوا البصير والاعمى وعمل على الغلب في ظنه وان قدر على اليقين بالصبر وغيره كالخروج
 لروية الصبر والاعمى كالصبر العاجز قبله بجهته فجزئه في الجملة اما اذا اخبره ثقة من رجل او
 امرأ ولو يقا بدشوه عن علم اى مشاهدة كان قال وابت الصبر طالما والشق فالرأى ما يجب
 عليه العمل بقوله ان لم يكنه العلم بنفسه وجزان امكنه وفي القبلة لا يستد الصبر عن علم الا اذا
 تستد علمه وقرق بينهما بذكر الاوقات فيصير العلم بكل وقت بخلاف القبلة فانه اذا علم عنها
 مرة اكتفى به مدام مفعلا عمله فلا عسر ولا يجوز ان يخلد من غيره من اجتهاد لان الاجتهاد
 لا يخلد بجهته احب واخبره من اجتهاد ان صلاته وقت قبل الوقت لم يلزمه اعادة ما عمل يجوز للبصير
 قبله المؤذنون الثقة العارفين والا قال الرافعي يجوز في المصود والقيم لا يفيد بجهته وهو لا يخلد
 بجهته وفي الصوم غير من عيان ويصح التورى جواز تنقله فيه ايضا ونحوه عن النص فانه لا يؤذون
 في العادة الا في الوقت فلا يتابعه من الله بل في الحرب قال البند نبي ولعله اجماع المسلمين وكثر
 المؤذنون وغلب على الظن انهم جاز اعتمادهم مطلقا بخلاف ولو سئل بلا اجتهاد اعادة مطلقا
 لثمة الواجب وعلى الاجتهاد التمسك حتى يغلب على ظنه دخول الوقت وتأخير الى خوف القوات
 افضل ويعمل المجتهد بحسبه جواز اول يقلده غيره على الاصح في التصديق وغيره والحاك هو من
 يعتمد منازل الصبر وقد رتبها في معنى التمسك وهو من يرى ان اول الوقت طلوع النجم الثلاثي
 كما يؤخذ من تنبيه في الصوم (و) الخامس (استقبال القبلة) بالصدور لا بالوجه لقوله تعالى في قول
 وسهل شطراى وضو المسجد اكرام والاستقبال لا يجيب غير الصلاة فتعين ان يكون فيها وقد
 ورد انه صلى الله عليه وسلم قال لعيسى سلامته وهو خالدين واقع الزوايا الانصاري اذا قاتل
 الصلاة فاسبق الزوض ثم استقبل القبلة تروا الشياطين وروى انه صلى الله عليه وسلم ترك ركعتين
 قبل الكعبة اى وجهها ثم استقبل القبلة من غير صلاتها كما يأتون اصل فلا تضع الصلاة بدونه
 اجماعا والفرق في القبلة اصابة العين في القرب فبنا في الصدوق فلا تكن اصابة الوجه لانه
 الدلة فالخرج من محاذاة الكعبة ببعض بدنه بان وقت بطرقها خرج منه بعضه بطلت صلاته
 ولو امتد سطو بل غرق الكعبة وخروج بعضهم من المحاذاة بطلت صلاته لا تلبس مستقبل
 لها ولا شلائهم اذا بعدوا عنها طرعا وحجت صلاتهم وان طال الصف لاني صغرا لهم كما زاده
 زادت محاذاته فترض الرامة واستشكل بان ذلك انما يحصل مع الاغصان ولو استقبل الركن مع
 كانه الله ادعى لانه مستقبل البناء والهاو والركن وان كان بعض بدنه خارجا عن الركن من
 الجانبين بخلاف ما لو استقبل بطر بكسر الحاء قط فانه لا يكتفى لان كونه من البيت منظون
 لا مقطوع به لا انما غابت بالاحاد (تنبيه) اسقط المصنف شرط اساسا وهو العلم بكيفية
 الصلاة بان يعلم فرضيتها ويغير فرضها من سننهم انما اعتقدتها كما فرضوا وبعضها ولم يميزها
 وكان عاميا ولم يصدق فرضا بنقل بحمت (ويجوز) للمصلى (ترك) استقبال (القبلة في حالتين)
 الحالة الاولى (في) صلاة (شدة الخوف) فيها يحرم ان يغير فرضا كانت او فلا تلبس
 التوجه بشرط فيها لقوله تعالى فان خفت من رجالا او ركبانا قال ابن عمر عن مستقبل القبلة وغير
 مستقبلها وارجح في التفسير قال في الكفاية انما قد ران يصلى قائما الى غير القبلة
 ورا كمال الى القبلة وجب الاستقبال اكمالاه اكل من القيام لان القيام يسقط في النافذة بغير
 عنه بخلاف الاستقبال (و) الحالة الثانية (في النافذة في السفر) المباح لقاصد محل معين لان

مينا وشمالا فان المحرف آخر الصف بحت والام تضع صلاة الخارج عنها (قوله فيما يباح الخ) الاولى فيما يباح اوان الفاء
 للبيعة

(قوله على الرحلة الخ) فسلمه الا لا توافي اجد منه النفل للماشي المسافر وانه اقصر عليها تركها بالحديث (قوله فان لم توفيه واكب الخ) حاصله ان الراكب (١) ان ١٠٢ حمل عليه التوجه في جميع الصلاة وانما لم يلزم الراكب سواء كان راكبا على

النفل يتوسم فيه بكونه فاعدا للاداء فله مسافر المذكور والنفل ماشيا او ركبا (على الرحلة)
 الحديث جابر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلى على راحلته حيث قويت به أى في جهة
 مقصده فإذا أراد الفريضة نزل فاستقبل القبلة وراه الجارى وجاز للماشي قياها على الراكب
 بل الأولى والحكمة في التفتيق في ذلك على المسافر انما هو محتاج الى ان الاسفار فلو شرط فيها
 الاستقبال للنفل لادى الى تركه او ادهم او مضاعف ما يشبهه فخرج بذلك النفل في الحضر فلا
 يجوز وان استيج للزود كافي السفر لعدم ورود (تنبيه) بشرط في حق المسافر ترك الافعال
 الكثيرة من غير عدو كالحرق والعدو لا يشترط طول سفره لعدم الحاجة قياها على تركها لجمعة
 والسفر القصير قال القاضي والبقوي مثل ان يخرج الى مكان لا يلزم فيه الجمعة لعدم «ماع
 السداد» وقال الشيخ أبو حامد وغيره مثل ان يخرج الى ضيعة مسيرته جميل وأخوه وهما متقاربان
 فان حمل قجه راكب غير ملاح مجرد كهودج وسيفته في جميع صلاته وانما الراكب كان كاهن أو
 حضبا لزمه ذلك يتيسر عليه فان لم يسهل ذلك لم يلزمه الا توجه في تحريمه ان سهل بأن تكون
 الدابة واقفة أو ممكن انحرافه عليها أو قصر فيها أو سارت وتؤدي زمامه وأدى سهولة فان لم يسهل
 ذلك بأن تكون سبعة أو مخطورة ولم يمكنه انحرافه عليها ولا قصر فيها لم يلزمه قصر فيه فله شفعة
 واختلال امر السيرة عليه أما ملاح السقينة وهو سيره حال لا يلزمه قجه لان تكليفه ذلك يقطع
 عن النفل أو عمله ولا يصرف عن سبب طريقه الا ان القبلة لانها الاصل فان انحرف الى غيرها
 طالما اختار اطلب صلاته تركها النسيان أو خطأ طريق أو جراح دابة طال الزمن والاضلال
 ولكن ين أن يصح له السهو لان هذا كذلك يطل وهذا هو المختار في ذلك خلاف في كلام الشافعيين
 وتكفيه ايمان في ركوعه ومجوده ويكون معصوده أخفض من ركوعه للاتباع والمشي يتم
 ركوعه ومجوده يتوجه فيما وفي تحريمه وسأوس بين مجذبه ووصل في فرضه عينا أو غيره على
 دابة واقفة وتوجهه فقبلة وأتم الفرض جاز وان لم تكن معصوفة ولا الانحياز ولا سير الدابة
 منسوب اليه ومن سعى في الكعبة نرضا أو نفل أو على سطحه أو قجه شاخصا منها كتبته
 نثي ذراع قريبا جاز ماسلا ومن أمكنه علم الكعبة ولا حائل بينه وبينها لم يعمل فيه غيره فان لم
 يمكنه اعتمدت فيه غيره من علم كقوله أنا أشاهد الكعبة وليس له ان يحتمل عدم وجود اخباره وفي
 مضاهرو وينحاز يب المسلمين يبد كبير أو صغير يكثر طارقه فان فقد الثقة المذكور أو أمكنه
 الاجتهاد اجتهد لكل فرض ان لم يذكر الدليل الاول فان ساق الوقت عن الاجتهاد أو غير مصلى
 الى أى جهة شاء وأعاد وجوبها فان عجز عن الاجتهاد لم يمكنه علم كاعى المصر أو البصرة فلدقة
 طارفا بذاته ومن أمكنه تعلم أدلتها لزمه تعلمها وتعلمها فرض عين لسفر فان ساق الوقت عن
 تعلمها على كيف كان وأعاد وجوبها فرض كفاية للحضر وقيد السبكي السفوح بما يقل فيه العارف
 بالادلة فان ترك ركوب الحاج فكالحضر ومن صلى باجتهاد دقيق خطأ عينا أو أدلا صلاته وجوبا
 فان يقينه فيها استأنفها وان تغير اجتهاده ثانيا على الثاني وجوب بان ترجع سواء كان في الصلاة
 أم لا ولا إعادة عليه لما فيه الاول حتى لو صلى أربع ركعات لا يرجع جهات بالاجتهاد أربع
 مرات فلا إعادة عليه لان كل ركعة مؤداة باجتهاد لم يتغير فيها الخطأ فان استوى يارب لم يكن في صلاة
 تغير فيها جاز لا من به لاحدها على الآخر وان كان فيها عمل بالاول وجوبا كقوله في اصل
 الروضة عن البقوي يوافق حكم النساء في قولها بأنه عتلت التزم بدخوله فيها جهة فلا يقبل الإبرار جمع
 وشرط الله مل بالثاني في الصلاة ان يظن الصواب مقارنا لظاهره والخطأ فان لم يظن مقارنا بطلت

سقينة أو خروج أو مرجع أو غيرها
 وان اتقى الامر الاول او الثاني
 او اتقى الامر الا مع اليزم له الا
 قوجه في تحريمه ان سهل عليه
 فقد وان لم يسهل لم يلزمه تحريف
 القصر ولا غيره وهذا قد اربا كب
 السرج او القلب او العزقة دون
 غيرها مما تقدم والمراد بالغير
 السقينة وما شابهها كالنيران
 فليس فيما الا قسم الاول وهو
 انما دام العمل التوجه في الجمع
 وانما عمل الراكب في فصل جيند
 والافتراق لانه كالخيل في بيته
 (قوله او حضبا) المراد البعض
 الزكوع والصعود (قوله ٣ وان
 لا يطأ نجاسة) حاصله انه لو طأ
 نجاسة بمحيطه مطلقا وان وطأها
 نهوا فان كانت رطبة فكذلك
 وان كانت جافة فطارقها لا يضر
 والاضروا اذا وطأ نجاسة
 نجاسة فان لم يكن الزمام يده ولا
 وجهه في الراكب لم يضر وان
 كان الزمام يده وفي فهادم أو على
 فريحها أو رجلها نجاسة فضره لانه
 متصل بمصل يمس وان كان
 الر كافي فريحه ولم يكن الزمام
 يده فان كان مقامه لاهية لم يضر
 وان كان راضاه على وجهه فضر
 (قوله ومن أمكنه علم الكعبة الخ)
 حاصل مراد القبلة أربعة العلم
 بالنفس ثم غير الثقة ثم بالاجتهاد
 ثم تقليد المختصين وهذا في حق
 البصر أما الاعشى فلا يجتهد في
 القبلة لان أدلتها بصيرة فتكون
 المراتب في حقه ثلاثة

منها أحواله ثلاثة والحاصل تسعة يان ذلك أما إذا كان قبل الصلاة يتعين الخطأ ويتعين الصواب حمل الثاني وكذا أن ظن الصواب وأما إذا ظن الخطأ وظن الصواب وكل الثاني أوجب حمل بالثاني أيضاً فإن تساوا تغير بينهما وكذا الحكم فيما بعد الصلاة وعيد في الصور بين الأولين دون الآخرين وأما إذا كان ذلك التغير في الصلاة فيسألت فيه في الصور بين الأولين وبين الثاني أن كان الثاني أوجب حمل في الصواب بمقتارنا ظهور الخطأ بأن كان مساوياً للآخر حمل بالأول أي استمر عليه لأنه التزم به بدونه فلا يعدل عنها إلا بينه وبين ما علم أنه ظهر من هذا الكلام أن يتعين الخطأ لا يجمع بين الصواب وظن الصواب وظن الخطأ يجمع ظن الصواب ولا يجمع بين الصواب والصواب وذلك أن أفراد الخطأ كثيرة فبأن يتبين أن فرداً منها خطأ لا يلزم أن غيره صواب يقابل بآراء يفتن الصواب وتارة يفتنه بخلاف أفراد الصواب فإنها ليست كثيرة حتى يتبين ١٠٤ للصواب في فردين أن كل واحد هذا الفرد خطأ وقوله وان تغير جهاده يغير

المتبين وذلك لأن الاجتهاد المتأخذ الظن فكل من فيه يتبين الخطأ وشاملاً لما إذا تعدد الاجتهاد في صلاة واحدة وكان الثاني في كل أربع فانه يعمل به حيث ذن في هذه الخطأ متبين لكنه غير معين فهذه الصور ومحت زوقه معنا وفيما إذا لم يتعد الاجتهاد يكون عدت زوقه يتبين الخطأ انتهى من تقرير كتابه قوله وان تغير اجتهاده حمل بالثاني أي سواء كان في الصلاة أم لا ومعنى العمل به إذا كان في الصلاة التكميل إلى الجهة الثانية مع صحة ما ضل بالأول بالشرط الذي قاله آخرها ومعنى العمل بالثاني إذا كان قبل الصلاة أي يصلي إلى الجهة الثانية وكذا إذا كان بعد الصلاة وفي هذه لا يعدل ما فعله بالأول لأنه لا يتبين الخطأ في الأول لأن الاجتهاد دائماً يفسد الظن (فصل في أن ركعات الصلاة لا يجمع من إضافة الأجزاء للكل وقوله ركعتا غير محمول لا يفتن مفرد وهو غير مزمؤ كدلالة معلوم من قوله

(فصل في أن ركعات الصلاة) وتقدم معنى الركعة واصطلاحها والفرق بين الركعة والشرط (وأركان الصلاة ثمانية عشر ركعة) وهذا معنى التبيين بفصل الطائفة في الركوع والاعتدال والجلوس بين السجدة وبين السجدة ونسبة الخروج أو ركعات في بعض النسخ سبعة عشر وهو ما في الروضة والتفريق لأن الأصح أن نسبة الخروج لا تجب وجعلها في المنهاج ثلاثة عشر ركعة وهو العمل بمجمل الطائفة كالهية التابعة وجعلها في الحواشي أربعة عشر فزاد الطائفة إلى أنه جعلها في الأركان الأربعة ركعة واحداً والخلاف بينهما لفظي فمن لم يدرك الطائفة ركعتا جعلها في كل ركعة كالجزء منه وكالهية التابعة له يؤيده كلامهم في التقدم والتأخر بركن أو أكثر به بشرط إذا اقتضى الصلاة الأتي ومن عدّها ركعاتاً ذلك لاستقلالها وصرف اسم السجود وهو بدونهما وجعلت أركاناً لتغيرها باختلاف محلها ومن جعلها ركعة واحدة فذكرها جنباً واحداً كأحد السجدة وتكون ذلك الأول (التي) لأنها واجبة في بعض الصلاة وهو أولها الأتي جميعها فكانت ركعة واحدة وقيل هي شرط لأنها واجبة عن قصد فعل الصلاة فتكون خارج الصلاة ولهذا قال الفزاري هي بالشرط أنسب والأصل فيها قوله تعالى وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين قال الماوردي والاختلاف في كلامهم نسبة وقوله صلى الله عليه وسلم إنما الأعمال بالنيات وانكلك امرئ ما وفى وأجمع الأمة على اعتبار النسبة في الصلاة وبدأ بها لأن الصلاة لا تنقضي إلا بما فات وأراد أن يصلي فقرأ ولو نذر أو قضاه أو كفايته وجب ففسد فعله التميز عن سائر الأفعال وتعييناً للتمييز عن سائر الصلوات وتوجب نسبة الفرضية لتغير عن النقل ولا يجب في صلاة الصبي كما خصه في التفريق وصوبه في المجموع خلاف ما في الروضة وأصحابه لأن صلته تقع خلافاً كيف شئى الفرضية ولا يجب الإضافة إلى الله تعالى لأن العبادة لا تكون إلا لله تعالى فيتحقق معنى الإخلاص ونسب نسبة استقبال القبلة وعدد الركعات ولو غير العدد كان في الظهر ثلاثاً وأرجحاً لم تعتد وضع نسبة الأداء بنسبة القضاء وعكسه عند جعل الوقت لغيره أو نحوه كان ظن خروج الوقت فصلاً لقضاءه بوقت أو ظن بقاء الوقت فصلاً له إذا بقيت خروجه لاستعمال كل معنى الآخر تقول قضيت الدين وأدبته بمعنى واحد قل فإذا قضيت مناسككم أي أدبته أما إذا فعل ذلك عالم فلا خلاصه من صلته بآثاره كآخيه في مجموع من يصري بهم نعم أن قصد بذلك المعنى القوي لا يضر كقوله في الأفعال ولا

أركان ونسبة ثمانية عشر لطلابه فهو شبه باسم الفعل (قوله فمن لم يعد إلى آخره) هذا انقرب إلى كل الأقوال بشرط وتوجيه لها زيادة على ما تقدم عقب كل قول على الثبوت والنشر المشوش وليس مقراً على قوله والخلف لفظي (قوله لأنها واجبة الخ) هذا وجه الشبه للقباس الذي أشار إليه الشارع بقوله كل ركوع الخ فكان الشارع قال هو ركن كالتكبير والمجامع أن كلا واجب في بعض الصلاة (قوله فتكون خارجة) فيه نظر إذ لا يلزم خروجها عن التكبير فلو أن يكون المجموع من قصد الأفعال المقصودة هي معنى الصلاة ثم أعاد لا تكون خارجة (قوله قصد فعلها الخ) أي الصلاة والمراد بها أنها ماعداً التي لأنها لا تنوي الخ معنى الحشى (قوله بنسبة القضاء الخ) الباء للبدل أي أنه الأداء بدل نية القضاء وقوله بعدها كان ظن خروج الوقت الخ راجع للثاني وهو العكس وقوله وأظن فما الوقت الخ راجع للأول وهو نية الأداء بنسبة القضاء على الثبوت والنشر المشوش

يشترط التعرض للوقت فعين اليوم أو عظم بضر كاهو قضية كلام أسهل الروضة ومن عليه
قوات لا يشترط أن ينوي ظهر يوم كذا بل يكفي به نسبة الظهر والعصر والنفل ذو الوقت أو ذو
السبب كالغرض في اشتراط قصد فعل الصلاة وتعيينها كصلاة الكسوف ورتبة العشاء قال في
المجموع وكسنة الظهر التي قبلها أو التي بعدها أو الرتبة مستتقة فلا يضاف إلى العشاءتان
أو رتبة واحدة أو أكثر وصل في الوتر وان فصل في الوتر واحدة الوتر وتضييق غيرهما بين رتبة
صلاة الليل ومقدمة الوتر وسنة وهي أولى أو ركعتين من الوتر على الأصح هذا إذا نوى عددا
فإن قال أسهل الوتر وأطلق صح ويحمل على ما يرد من ركعة إلى إحدى عشرة وتر أو لا تشتط
نية التقلية ويكفي في النفل المطلق وهو الذي لا يتقيد بوقت ولا سبب نية فصل الصلاة والنية
بالقلب بالإجماع لأنها التصديق بالنطق مع غفلة القلب بالإجماع وفي سائر الأبواب كذلك
ولا بضر للنطق بخلل ما في القلب كان قصد الصبح وسبق لسانه إلى الظهر وتسدب النطق
بالمنى قبيل التكبير ليس بأحد لسان القلب ولا أنه بعد عن الوسواس ولو عجب التنية بلفظ أو
شامها أو أوجها وتصعد بذلك التمر كالأذان الفعل واقع بعينه الله لم يضر أو التعليق أو أطلق
لم يصح للمنافاة (قاعدة) لو نال شخص لا تخسر في فرضك تلك على دينار فصلى في هذه النية
لم يضر في الدينار وأجزأ أنه صلاة ولو نوى الصلاة ودفع الغريم بعت صلاته لا دفعه حاصل وإن
لم ينو به بخلاف ما نوى صلاته من شأوا فلا غير تحية وسنة وضوء ثم يركب بين عبادتين لا تدرج
أحدهما في الأخرى ولو قال أسهل الشرب الله تعالى وألهم من عقاب بعت صلاته فلا تخسر
الرازي (و) الثاني من أركان الصلاة (القيام) في الفرض (مع القدرة) عليه ولو عجز عن أجرة
فأخذه عن مؤننه وموقفه من مؤننه وليته في حاله الإحرام به تنبأ الجارية عن عمران بن حصين
قال كنت في يوم سرقا لنت النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فقال صل فأشفاك من تسلط
فعاها فاقام لم تسلط فعلى جنب زاد النسائي فأن تسلط فحسني لا يكلف الله نفسا الا وسعها
وأجمع الأئمة على ذلك وهو معلوم من الدين بالضرورة وتخرج بإفترض النفل وإقتدار العاجز
وقد يفهم من ذلك بحصة صلاة الصبح الفرض فأصدا مع القدرة على القيام والأصح كافي البصر
خلافه ومثل صلاة الصبح الصلاة المجاهدة واستثنى بعضهم من ذلك مسائل الأولى ما لو خاف راكب
السفينة غرقا أو دواب أو أن أسفانه يصلي من قعود ولا إعادة عليه الثانية ما لو كان به سلس بول
أو قام سال وله بول أو قعد لم يسلم فإنه يصلي من قعود على الأصح بلا إعادة ومنها ما لو قال طيب تيمم
لمن بعثته ما إن صليت مستقيما أمكن مداواتك فله ترك القيام على الأصح ولو أمكن المريض
القيام مفردا بلا مشقة ولم يمكنه ذلك في جماعة إلا بأن يصلي بعضها قاعدا فالأفضل للانفراد
وتصريح بالجماعة وإن عذري بعضهم كالنفي زيادة الروضة الثالثة ما لو كان الغزاة رقيب برب العدو
ولو قام أراه العدو وجلس الغزاة فيمكن ولو قاموا إلى الأمام العدو وقصدت يدهم الحرب صلوا قعودا
ووجب الإعادة على المذهب لندوة ذلك إلا أن خالفوا قصد العدو ولم يقاتلهم فلازمهم الإعادة كما يحصيه
في الفتوى والفرق بين ما هنا وبين ما مر أن العدو غنا أعظم منه ثم في الحقيقة لا استثناء لأن من
ذكر عاجز إما لضر ورة التدوير أو خوف الفرق أو الخوف على المسلمين أو نحو ذلك فإن قيل لم
أمر القيام من النية مع أنه مقدم عليها أي يجب بأنها ركن في الصلاة مطلقا وهو ركن في الفريضة
فقط فلذا أئمت عليه وشرط القيام نصب ظاهرا المعنى لأن اسم القيام دائر معه فإن وقف فحسبنا
أن قد أمه أو غلظه أو ما تلا إلى غيره أو بسا وبعث لا يسمى فأعمال يصح قيامه تركه الواجب

قوله فلا يضاف إلى العشاء بأن
يقول فبأن أسهل سنة العشاء أو
رتبة العشاء بقصد فعل الرتبة
قدم لفظ الوتر بأن قال في رتبة
الوتر سنة العشاء أو رتبة العشاء
قوله يصح (قوله ولو عجز عن الخ)
حاصل مسئلة المعين والعكاز أنه
إذا احتاج إلى العكاز ولو في دوام
الصلاة وجبت وأما المعين إن
احتاج إليه في ابتداء القيام عند
الأمر أو عند ابتداء القيام من كل
ركعة ولم يحمله إليه في دوام القيام
وجب وإن احتاج إليه في دوام
الصلاة لا يجب وهذا هو المتمد
وقيل يجب قياسا على العكازة
(قوله مسائل) أي سبعة الأولى
فيها اثنتان والثانية فيها ثلاث
والثالثة فيها اثنتان (قوله ومنها
الخ) كان الظاهر والثالثة
والرابعة وهكذا الخ إلا أن يقال
الضمير في قوله ومنها ليس واجبا
للمسائل بل للمسئلة الثانية وإنما
جعل ذلك من الثانية لأنه يشبهها
في أن كلا من جنس المرض (قوله)
فالأفضل للانفراد (الخ) سواء كان
ذلك في نفل وهو ظاهر أو في فرض
ولكن يرد على ذلك أنه ترك القيام
في الفرض مع قدرته عليه لأجل
الجماعة ويجب بالإجماع قصد
حصول الثواب بالجماعة كان
عذرا في جواز ترك القيام ولو كان
فرضا (قوله بين ما هنا وبين ما مر
الخ) يقتضى أنه مريض بعدد ما
يجتنبه فكان الأولى أن يقول
والفرق بين هذه والتي قبلها

(قوله فان عجز الخ) مقابل
لهذا في تقديره هذا ان قد عرفنا
عجز الخ وقد كثر في ذلك مرأتان
يعجز عن القيام ويصير كراكم
أو يعجز عن القيام ثم يقبل على
الانكاح أو على القيام على ركبته
وهكذا الخ فان الشارح (قوله
وركع ويسجد الخ) راجع
للمضطجع والمستلقي (قوله فان قدر
المصلي على زيادة الخ) راجع
للمصلي من حيث هو ولا للمضطجع
والمستلقي (قوله ولو عجز عن
الهدوء الخ) راجع للمصلي من
حيث هو أيضا (قوله فان عجز عن
ذلك الخ) راجع للمضطجع والمستلقي
والقاعد لا لقائم لان القائم حكمه
تقدم في قوله وان عجز عن ركوع
ويصودون قيام الخ وأيضا فان
القائم لم يقبل الاجماع فيه وهو
الانكشاف بصلبه للركوع والسجود
كأنهم (قوله للركوع والسجود)
وأما الجاوس بين السجدين
والاعتدال فلا يجلس لهما أي
لا يلزمه بل له فعلهما من اضطجاع
أو اعتدال وهذا قول ضعيف
والعمد ان يجلس لهما (قوله
وعدم ملبأ أكبر لانه ان مدحا
مع فزع الهمة كان جمع كبر وهو
الطبل الكبير الخويل ولو اعتقد
معناه كفر وان ملوك كسر الهمة
كان انحناء أمعاء الخبط ولو
اعتقد كقرا أيضا (قوله ولو بلغ
الخ) ضابطه أن تكون بقدر
أربع كلمات فأكثر أو البسيرة أن
تكون بقدر ثلاث كلمات فأقل
(قوله ثم ارفع الخ) لم ينص على
العلماء يفتن في الاعتدال ويحب
بأنه صرح به في رواية غيره ذلك

بلا صبر ولا اغتمام السالب للام أن يصبر الى الركوع أقرب كافي المجموع ولو استند الى شيء
بكد أو أجزأ مع الكراهة ولو تحامل عليه كان بحيث لو رفع استند اليه لاسقط وجود اسم
القيام فان كان بحيث يرفع قدميه ان شاموهم سندا لم يصح لانه لا يسنى فأقبل معلق نفسه
فان عجز عن ذلك صار كراكم لكن كراكم وغيره وقيل وجوب ذلك لقوله من الانتصاب و زاد
وجوب بانحناءه في ركوعه ان قدر على الزيادة ليعجز عن كذا ولو أمكنه القيام مستكاعا لشيء أو
القيام على ركبته لم يزمه ذلك لانه ميسور ولو عجز عن ركوع وسجد ودق قيام قام وجوبا
وفعل ما أمكنه في انحنائه لهما بصلبه فان عجز فركبته وواسه فان هزا وما اليهما أو عجز عن
قيام بطرق مشقة شديدة فقد كف شأوا فترأسه أفضل من تركه وغيره لانه قد عباد
ويكره الاقام في هذه الصلاة بأن يجلس المصلي على ركبته ناسيا ركبته للهني عن الاقام في
الصلاة وراه الخ كوجهه ومن الاعتناء فرع سنون بين السجدين وان كان الاعتناء
أفضل منه وهو ان يضع أطراف أصابعه عليه يضع اليقظة على عقيقه ثم يضي المصلي قاعدا
لركوعه ان قدر واقفه ان يضي الى ان تحاذي جبهته ما قدر كعبه أو كله ان تحاذي جبهته
يجل معبوده وركوع القاعدي التسل كذلك فان عجز عن القعود اضطلع على جنبه
وجوبا لغير عمران السابق ومن على الامين فان عجز عن الجنب استلقى على ظهره فاعاد رأسه
بأن يرفعه قليلا لشيء ليتوجه الى القبلة في وجهه ومقدم به الا أن يكون في الكسبة وهي
مستقرفة وركع ويسجد فعدا مكانه فان قدر المصلي على الركوع فقط كرره للسجود ومن قدر
على زيادة صلى أو كدل الركوع حيث قال الزيادة للسجود لان الضيق بينهما واجب على
المتكبر ولو عجز عن السجود الا أن يسجد يتقدم رأسه أو سدغه وكان بذلك أقرب الى الأرض
وجب فان عجز عن ذلك أو مبرا رأسه والسجود أخفض من الركوع فان عجز فصره فان عجز
أجرى أقوال الصلاة بسنها على قلبه ولا إعادة عليه ولا تسقط عنه الصلاة وعقله ثابت لوجود
مناط التكليف والقادر على القيام التفضل قاعدا سواء راى أو غيره ما سئل فيه الجاهة
كالمعد وما لائن فيه ومضطجع مع السجدة على القيام على القعود لحديث البخاري من صلى
قائما أو أفضل ومن صلى قاعدا فله نصف أجر القائم ومن صلى قائما أي مضطجعا فله نصف
أجر القاعدا يلزمه أن يسجد للركوع والسجود فان استلقى مع امكان الاضطجاع لم يصح صلاته
ومحتمل نقصان أجر القاعدا والمضطجع عند السجدة الا لم ينص من أمرهما شي (و الثالث
من أن كان الصلاة تسكبيرة الاحرام) بشرطها وهي ان يقاها بعد الانتصاب في الفرض
بلغة العربية للقادر عليها ولفظ الجلالة لفظ أكبر وتقدم لفظ الجلالة تعالى أكبر وعدم
مدهمة الجلالة وعدم مدياء أكبر وعدم تشديد هاء عجزم زيادة أو اسكنة أو غير ذلك بين
الكلمتين وعدم واو قبل الجلالة وعدم وقعة طو بين كتيبة كاقبسه الزركشي في شرح
التبعية ومقتضاه أن البسيرة لا تضرو به صرح في الحواشي الصغير وأقره عليه ابن الملقن في شرحه
وان يسمع نفسه جميعا وفيها ان كان جميع السمع والامناع من لفظ وغيره والا فغيره صوته
بقدر ما سمعه ولم يكن أصم ودخل وقت الفرض تسكبيرة القرائن والتسل المؤقت وذو
السبب وايضا حال الاستقبال حيث شرطناه وتأخيرها عن تسكبيرة الاحرام في حق المقدس
فهذه خمسة عشر شرطان اختلف واحد منها في تعدد صلاته وليس وجوب التسكبيرة خير المسمى
صلاته اذا قلت الى الصلاة فكثير ثم اقرأ ما تيسر معلى من القرآن ثم اركع حتى تلمن را كما تم

(قوله من غير صلوات الخ) أي بعد الانبعاث دفع نوحها لمصونية بالنبي صلى الله عليه وسلم (قوله وسن أن لا قصر التكبير بحيث لا يفهم) أي بأن يزد على تركه ولو سبى لقولنا اقتصار على تركه خلاف الأولى وكذا: أن زاد على سبع أوقات أوست أوقات تكون خلاف الأولى وأما أن نقص عن تركه لم ينص صلاته وكذا أن زاد على سبع أوقات ما لم يطل صلاته فكل كلام الشارع يحل ينزل على هذا التفصيل (قوله ليسع المأمومين الخ) نظاها أنه هذه البصر مع أن الجهر ١٠٧ بقصد الامعاء بطل ويحجب بأن اللام

أرفع حتى تشد لثامها حتى تصدق حتى تطفئ ساجدا ثم أرفع حتى تطفئ جالسا ثم أرفع ذلك في صلاة ثلاث كاهارواه الشيطان والانبعاث مع غير صلوات كالأربعين وأسلى ولا قصر زيادة لا تمنع أهم التكبير كالله الأكرهنا نزل على زيادة مبالغة في التعظيم وهو الاشعار بالتقصيص وكذا الله أكبر وأجل وألله جليل أكبر وكذا على صفة من صفاته تعالى إذ لم يطل بها الفصل فان طال كالله الذي لا اله الا هو الملك القدوس أكبر ضر ولو لم يحزم الزامن أكبر ضر خلافا لما اقتضاه كلام ابن يونس في شرح التنبيه واستدل الله الميرى بقوله صلى الله عليه وسلم التكبير جزم اه قال الحافظان بجران هذا الأصل له وأما هاتون القول في تقدير وجوده هنا عدم التردد فيه ويسن أن لا يقصر التكبير بحيث لا يشبهه وأن لا يعطيه بأن يساغ في مسده بل يأتي به مبدئا والامراع به أولى من مدته ثلاث زل التنية وان يجهر بتكبيره الاحرام تكبيرات الاثنا عشر الامام ليسع المأمومين فيعلوا صلاته بخلاف غيره من مأموم ومنفردا أسنه في حقه الامرار نعم ان لم يبلغ صوت الامام جميع المأمومين يجهر بعضهم ند بارا حدا أو أكثر بحسب الحاجة ليلطف صوته بطرا لتقصين أنه صلى الله عليه وسلم صلى في مرضه باناس رأوا بكر رضى الله عنه بهجهم التكبير ولو كبر الاحرام تكبيرات نوا بكل منها الاقتصاح دخل في الصلاة بالادوات وخرج منها بالاشعاع لان من اقتصر صلاة فنوى اقتصاح صلاة أخرى بطلت صلاته هذا ان لم ينو بكل تكبيرين ثم غرو جأوا فاحتاحوا للاقتصر على التنية ويدخل بالتكبير فان نوى ضم التكبير الأولى شيئا لم يضر لانه تركه وحمل ما ذكره العهد كما قاله ابن الرفعة امام السهو فلا بطلان ومن عجز وهو ناطق عن التطق التكبير بالعربية ترجم عنها بأى لغة شاء وجب التعلل ان قدر عليه ولو سافر الى بلاد آخر لا يلازم الواجب الا به فهو واجب (فائدة) انما سميت هذه التكبير تكبيرة الاحرام لانه يجهر بها على المصل كما كان حاله قبلها من مسداته الصلاة كالاتل والشرب والكلام وهو ذلك ويسن رفع يده في تكبيرة الاحرام بالاجماع مستقبلا بكيفية القبلة بملا أطراف أصابعها نحوها مقرفا أصابعها ثم يقرأ وسطا كاشفا لها ما رفعها مقابل منكبيه حديث ابن عمر رضى الله تعالى عنها أنها صلى الله عليه وسلم كان رفع يده حذو منكبيه اذا افتتح الصلاة قال النووي في شرح مسلم معنى حذو منكبيه ان تقاضى أطراف أصابعه أعلى أذنيه وأمامه مضمعي أذنيه ورواحته منكبيه ويجب قرن التنية بتكبيرة الاحرام لأنها أول الأركان بأن شرعها وأوله يستعملها الى آخره واختار النووي في شرح المذهب والوسط بين الصلوات والقرآن الى اكتفاء المقارنة العرفية عند العوام بحيث يدر مسددا الصلاة اقتدا بالاولين في تسامحهم بذلك وقال ابن الرفعة انه الحق وصوبه السبكي وهي لها أسوة والسوسة هند تكبيرة الاحرام من تلاعب الشيطان وهي تدل على خبل في العقل أو جهل في الدين ولا يجب استحباب التنية بعد التكبير للسر لتسكن بسن ويترجم المنافي كما في عقد الايمان بالله تعالى فان نوى الخروج من الصلاة أو تردد في أن يخرج أو يستمر بطلت بخلاف الموضوع للاعتكاف والحج والصوم لانها أضيق بآمن الاربعه فكان تأثيرها باختلاف التنية (د) الرابع من أركان

في المذهب واسكن هو الذي يقدر عليه البشر وأما الاول فتعذر ولكن الاول يجب على من أمكنه ولا يكفيه التمام الذي لا عكسه الاول فكيفه الثاني قوله بحيث بعد الخ) نظاها أنه متعلق بالمقارنة العرفية ونفسه لها وليس كذلك بل متعلق بمسدوف أي اكفى الامام وغيره بالمقارنة العرفية كما اكتفوا بالامام الاستقصار العرفي بحيث بعد الخ) قوله بخلاف الموضوع الخ) أي فلا يطل ما مضى منه نية اخر وج منه بل تقطع التنية فقط فإذا عاد بنى نية جديدة

(قوله سورة الفاتحة) من إضافة المسمى للأصم وهي مما نزل فليحذفها التي صلى الله عليه وسلم فروها في صلاة التي كان يصليها قبل فرض الصلوات من قيام الليل وكنى الصلاة أو العشي وقد اشغل كلامه على ثلاثة دعاوى وجوب قراءة الفاتحة وكونها في كل ركعة وكونها في جميعها أو بدلهما والحديث الأول ثبت بالأولى والثاني ثبت الثلاثة (قوله الأركعة مسبوق) استثنائه متصل أو منقطع كما وجهه المحدث (قوله زوال عذره والامام راكع) فيه نظيران العذر زال قبل ركوع الامام بكثير كما يأتي وجوابه على انه يتقدر رأيي بما عليه والمحال ان الامام راكع (قوله كل راكع بطي القراءة الخ) حاصله ان الامام اذا كان بطي القراءة والامام معتدل القراءة يتعاقب لقرا تها ويرى على نظم صلاة نفسه ثم ان قام من سجدة فانه وجد الامام قائما وقصده وقرا ما يمكنه معه وان وجدته واكماركع معه وسقط عنه الفاتحة وان وجدته في الاعتدال فابعده واقفه فيه وفاته الى ركعة الثانية فيتدارك بعد سلام الامام وأما ان لم يتم الفاتحة الا بعد ان وقف الامام ورفعت معه وفاته الى ركعة الاولى وان لم يقمها وركع الامام في الركعة الثانية بطلت صلاته ان كان قد اعدا علمه والا فلا تبطل لكن فاته الركعة الثانية كالأولى وهذا التفصيل يجري في سببان الصلاة وفيما لو شل بعد ركوع الامام وقبل ركوعه هو حرفا بحرف وأما اذا زوجه من ١٠٨ السجود فحاصلها انه اذا قرأ مع الامام وركع واعتدل وزوجه من السجود فانه ينظر

الصلاة (قراءة) سورة (الفاتحة) في كل ركعة في قيامها أو بدله لم يبرأ الشيعين لاسلامه لان لم يقرأ بفاتحة الكتاب أي في كل ركعة لما مر في خبر المسمى وصلاته الأركعة مسبوق فلا يوجب فيها يفتي انه لا يستقر وجوبها عليه لصل الامام لها عنه (تنبيه) يصور سقوط الفاتحة في كل موضع حصل للمأموم فيه عذر تخلف بسببه عن الامام بربعة اركان طويلا وزال عذره والامام راكع فيجعل عنه الفاتحة كل راكع كان بطي والقراءة أو سببها في الصلاة أو امتنع من السجود بسبب زحمة أو شغل بعد ركوع امامه في قراءة الفاتحة فقلقت له انية على ذلك الاستسوى (وسم الله الرحمن الرحيم آية منها) أي آية من الفاتحة لما روي انه صلى الله عليه وسلم هذا الفاتحة سبع ايات وعبد سم الله الرحمن الرحيم آية منها واه البخاري في تاريخه وروى الدارقطني عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه انه صلى الله عليه وسلم قال اذا قرأتم الحمد لله فاقروا بسم الله الرحمن الرحيم انها أم الكتاب أو القرآن والسبع المثاني وسم الله الرحمن الرحيم احدى آياتها وروى ابن خزيمة باسناد صحيح عن أم سلمة ان النبي صلى الله عليه وسلم عذب بسم الله الرحمن الرحيم آية والحمد لله رب العالمين أي الى آخره هلست آيات وهي آية من كل سورة الاربعة لاجل العصابة على انائها في المصحف بخطه أوائل السور سوى براءة ذوات الاعشار وتراجع اسم الله تعالى والتعوذ فاصول يمكن قرا نالها بجزا ذلك لانه يحصل على اعتقاد ما ليس بقرآن فقرأت ولو كانت لفصل كاقبل لا يثبت في أول براءة ولم يثبت في أول الفاتحة فان قيل القرآن انما يثبت بالتواتر يجب بان يحذفها بثبت قرا ناطقها اماما يثبت قرا نالها فكيف في فية القرآن كيكفي في كل ظني وانما اثباتها في المصحف بخطه من غير تكثير في معنى التواتر فان قيل لو كانت قرا نالكفر جاحدا • أوجب بانها لو لم تكن قرا نالكفر مثنها وايضا التكفير لا يكون بالظن بل باليقين وهي آية كاملة من أول الفاتحة قطعا وكذا فيها بعد ابراهيم من باقي السور على الاصح والسننة

تمكنه منه فان شكن منه قبل ان يركع الامام في الركعة الثانية جرى على نظم صلاة نفسه وكل ركعة فان قام وجد الامام قائما وقف معه وقرا ما يمكنه وان وجدته واكماركع معه واعتدل عنه الفاتحة وان وجدته اعتدل تبعه وفاته الركعة الثانية وأما ان تمكن منه في ركوع الامام في الركعة الثانية ترك مع الامام ولا يجري على نظم صلاة نفسه وفاته الركعة الاولى ونسبها ركعة ملققة من ركوع الاول وسجود الثانية وأما الركوع والاعتدال الذي يسع الامام فيهما فليتما بجهة وان شكن من السجود بعد شروع الامام في الاعتدال بطلت صلاة الزحوم ولا تنفع فيه المفاصلة لانه سبق بأربعة اركان طويلة وقد شرع الامام في الخامس فقد علمت ان المتغير للمعذور في تخلفه وجره على نظم صلاة نفسه ثلاثة اركان طويلة لأربعة فيكون قول الشارح ان اربعة غير ظاهر وصوابه ثلاثة (قوله وسم الله الخ) مبتدأ خبره آية منها والمراد آية منها معلان من جهة الانبائ بها في الفاتحة لصحة الصلاة مثلا وهذا الذي فيه خلاف وكذا كونها آية قرا نية من كل سورة فيه خلاف وأما كونها من القرآن فلا نزاع فيه وقوله آية منها أي خلا كما تقدم لا اعتقاد أي لا يجب اعتقاد كونها قرا نية منها وكذا من غيرها بل وجد ذلك لا يكفر كما يأتي وأما اعتقاد كونها من القرآن من حيث هو فهو واجب يكفر جاحدا (قوله سبع ايات) بيان صلدها ان البسملة آية صراط الذين على آخرها آية والباقي خمسة وعدها ظاهرا وامان لم يذكر البسملة فبيان السبعة عنده ان صراط الذين الى عليهم أي من غير المغضوب عليهم آية والباقي خمسة عندها ظاهرا (قوله لا جامع العصابة الخ) دليل المستثنى والمستثنى منه (قوله فلو لم تكن قرا ن) أي من كل سورة عند العمل بالخلاف أما كونها قرا نية فانها لا خلاف فيه (قوله فان قيل القرآن الخ) هذا سؤال لم يعلم قائله هو من طرف الخفية أم لا (قوله فيما يثبت قرا ناطقها) أي اعتقاد ان يجب اعتقاد كونه قرا نال البسملة لا يجب فيها اعتقاد كونها آية قرا نية من الفاتحة كما تقدم (قوله لو كانت قرا ن) أي من كل سورة هذا هو المراد (قوله لو لم تكن قرا ن) أي من كل سورة (قوله آية كاملة من أول الفاتحة قطعا) أي من الشافعية والاضحية لا يقرول ذلك فالمراد بالقطع الاتفاق من الشافعية

ان اربعة غير ظاهر وصوابه ثلاثة (قوله وسم الله الخ) مبتدأ خبره آية منها والمراد آية منها معلان من جهة الانبائ بها في الفاتحة لصحة الصلاة مثلا وهذا الذي فيه خلاف وكذا كونها آية قرا نية من كل سورة فيه خلاف وأما كونها من القرآن فلا نزاع فيه وقوله آية منها أي خلا كما تقدم لا اعتقاد أي لا يجب اعتقاد كونها قرا نية منها وكذا من غيرها بل وجد ذلك لا يكفر كما يأتي وأما اعتقاد كونها من القرآن من حيث هو فهو واجب يكفر جاحدا (قوله سبع ايات) بيان صلدها ان البسملة آية صراط الذين على آخرها آية والباقي خمسة وعدها ظاهرا وامان لم يذكر البسملة فبيان السبعة عنده ان صراط الذين الى عليهم أي من غير المغضوب عليهم آية والباقي خمسة عندها ظاهرا (قوله لا جامع العصابة الخ) دليل المستثنى والمستثنى منه (قوله فلو لم تكن قرا ن) أي من كل سورة عند العمل بالخلاف أما كونها قرا نية فانها لا خلاف فيه (قوله فان قيل القرآن الخ) هذا سؤال لم يعلم قائله هو من طرف الخفية أم لا (قوله فيما يثبت قرا ناطقها) أي اعتقاد ان يجب اعتقاد كونه قرا نال البسملة لا يجب فيها اعتقاد كونها آية قرا نية من الفاتحة كما تقدم (قوله لو كانت قرا ن) أي من كل سورة هذا هو المراد (قوله لو لم تكن قرا ن) أي من كل سورة (قوله آية كاملة من أول الفاتحة قطعا) أي من الشافعية والاضحية لا يقرول ذلك فالمراد بالقطع الاتفاق من الشافعية

(قوله والأشعار) أي بأي يكتب مثلاً هذا شعر أو حزب أو نصف حزب أو ربع حزب فهذا من أشعار الجاهل وأما أسماء السور فهو
توزيع بحسب أبيات الذي ابتدعه بالنسبة لأسماء السور وهي إثباتها في المصاحف مع كون ذلك بدعة ليس يجوز لها أن تكون بخلاف نقط
المصنف وشكها فإنه بدعة أيضاً لكنه سنة (قوله ويجوز رواية تسوقها الخ) حاصل ما ذكره أربعة شرط ولها شرط غير ذلك أيضاً
(قوله ثم تصح قرأته) أي ويجوز عليه استئناف القراءة قبل الركوع فلو ركع ذلك عامداً لم يطل صلاته ولا إقامته الركعة وكذلك يقال
فيما يأتي (قوله ان سها بتأخير) ليس قيداً بل المدار على قصد الاستئناف أو الإطلاق ١٠٩ هـ قد قرأته ولو آخره حمد (قوله ولم
يطل الفصل) أي عند انفصلت
بصورتين أو ثلاث أو فصل
بعض من سور أو جهل (قوله ان
تصدق الخ) ليس قيداً بل المدار على
قصد التكميل بالأول ولو آخره
سها (قوله طال) أي عمداً كما
تقدم (قوله يقطعها تخلفاً) كرم
حاصل ما يقطع من ثلاثة تخلف ذكر
بلاؤه وتكميل ما طس واجابة مؤذن
وتخلف سكوت طويل بالأخره
تصبر وقصد بقطع القراءة أما إذا
لم يقصده القطع فلا ضرورة وتختل
ذكر بعض من سور أو جهل أو
تأمنه لقراءة امامه أو قصه عليه
مثلاً وتختل سكوت بعض من سور
أو جهل أو اجابة لا يصبر أيضاً
فالحاصل ان السور والجهل يصلح
رجوعهما (تختل الخ) كروا سكوت
وأما الاجابة فجمع السكوت فقط
والتأمن وما بعده لذك فقط
(قوله وقصه عليه الخ) أي قصد
القراءة أو مع القصد أما قصد الخ
فقط أو الإطلاق فيطلب به الصلاة
وهذا التفصيل كتصنيف الامام
والمبلغ اذا جهل بعمله التفصيل
في العالم العائد والأطلاق لا
تفصيل مطلقاً (قوله وهو رأي
الشافعي المختار) ظاهر كلامه ان
الثاني هو قوله أم وليس كذلك

أن يصلها بالحمد لله أو يصبر بها حيث يشروع الجهر بالقراءة (فائدة) ما أثبت في المصنف
الاثنتين من أسماء السور والأشعار أي ابتدعه الجاهل في زمنه ويجوز رواية بحروف الفاتحة
فلو أني تأذروا ومن أمكنه التعلم بدل حرف منها بآخروم تصح قراءته في تلك الكلمة لتغييره النظم
ولو بدل ذال الذين المجهمة بالمهمل لم تصح كما تنصى إطلاق الرافعي وغيره الجزم به بخلاف
لأن ركعتي ومن يصح كذا أو بدل حاء الحمد قبلها بولون فليبق بالفق مترددة بينها وبين الكاف كما
ينطق به العرب صمع الكراهة كما جزم به الرافعي وغيره وان قال في المجموع فيه تقرر ويجب
رواية تسديدها ثم الأربع عشر مرة ثلاث في السجدة فلو خفف منها تسديدة بطلت قراءته
الكلمة لتغييره النظم ولو شدد الخفف أساءه وأجزأه كقوله المارودي ويجب رواية تزيم بيان
يأتي ما على نظمها المعروف لأنه مناط البلاغة والإعجاز فلا بد أن ينصفها الثاني لم يسميها يعني
على الأول ان سها بتأخير ولم يطل الفصل ويستأنف ان عمداً أو طال الفصل ويجب رواية
مواظبة بان يأتي بكما تها على الولا لا يتابع غير سها كما يأتي بقوى أصلي فليقطعها
ذكر وان قل أو سكوت طال حرفاً بلا عدد فيها أو سكوت قصد به قطع القراءة لأشعار ذلك
بالأحراض عن القراءة بخلاف سكوت قصير لم يقصده القطع أو طويل أو تخلف ذكر بعض
من جهل أو سور أو اجابة أو تخلف ذكر الصلاة كتابه لقراءة امامه وقصه عليه اذا قرأ
فيها فان عجز عن جميع الفاتحة لعدم علم أو مصحف أو غير ذلك فسمع آيات عدد أبياتها يأتي
بها ولو متفرقة لا تنقص حرفها من حرف الفاتحة (تنبيه) ظاهر إطلاقهم أنه لا فرق بين
أن تفيد المتفرقة معنى منظوماً لا كمن نظر قال في المجموع وهو رأي الشافعي المختار كما أطلقه
الجمهور واختار الامام الأول وأقره في الأصل وأصلها قال بعضهم الثاني هو القياس وقال
الأذري في المختار ذكره الامام والأطلاق فهم يحصل على القالب ثم ما اختاره الشيخ أي الذروي
انما ينفذ اذا لم يجد غير ذلك امامه فخطه آيات متواليه أو متفرقة منتظمة المعنى فلا وجه له
وان قصد لها إطلاقاً انتهى وهذا يشبه أن يكون جمعاً بين الكلامين وهو جمع حسن ومن
يحسن بعض الفاتحة يأتي بهو بدل الباقي ان أحسنه والاصح ذكره في الأصح وكذا من يحسن
بعض دولها من القرآن يجب الترتيب بين الأصل والبدل فان كان يحسن الآية في قول
الفاتحة آتي بها يأتي بالبدل وان كان في آخر الفاتحة آتي بالبدل ثم الآية ان كان في وسطها
آتي ببدل الأول غير أماني الوسط ثم آتي ببدل الثاني غير عجز من القرآن آتي بسبعة أنواع من
ذكر أو دواء لا تنقص حرفها عن حرف الفاتحة ويجب تعليق الدعاء بالآخره كما رجحه النوري
في مجموعها فان عجز عن ذلك كله حتى من ترجاه لذكر والدعاء لزمه وقصه قدراً الفاتحة في ظنه لأنه
واجب في نفسه ولا يترجمه فيها بخلافه اكسير لقوات الإعجاز في هادونه وسن هب الفاتحة بعد

بل هذا كاه قول ثان والقول الآخر وهو الأول أنه يشترط أن تفيد معنى منظوماً ولعل مراد الشارح الثاني في كلام المجموع وهو ما هنا
بغامة فلا يقال الشارح رحمه الله يشترط ان تفيد المتفرقة معنى منظوماً ولا يشترط المختار الثاني وعليه فلا فرق بين أن تفيد معنى منظوماً
أم لا كان أحسن (قوله واشاراً الامام الخ) ضعيف والمراد الأول في كلام المجموع (قوله والثاني هو القياس) أي في كلام المجموع أيضاً
والمراد القياس على حرمة القراءة بالبدل لا فرق (قوله وقال الأذري الخ) ضعيف (قوله ثم ما اختاره الشيخ) من كلام الأذري (قوله
غير ذلك) أي الذي لا يشيد (قوله انتهى) أي كلام الأذري (قوله حسن) ضعيف بل المتمدن ما في صدر العبارة وهو أنه لا فرق (قوله
ولا يترجم) أي يصح قراءة شيء من القرآن بترجمة

(قوله قصد الصلاة) قضيته
انه ان قصد معناها الاصلى أو
اطلق بقصره وقيل الشيخ ابن حجر
والمعتمدان لا يضر الا اذا قصد
معناها الاصلى فان قصد الصلاة أو
اطلق أو قصد الصلاة ومعناها
الاصلى فلا يضر (قوله فلهوى
الح) فتح الواو بمعنى سقط من باب
ضرب بجملة بكسر الواو لغناه
الميل للشيء من باب فروح (قوله
فان تركه كسر الح) ولا تترك
صورتان ان قصص على الأقل أو
يزيد على الالكل (قوله الحديث
المس) صلواته (ح) فيه نظر فانه
لم يذكر فيه الطمأنينة في الاعتدال
الا ان يقال وردت الطمأنينة في
الاعتدال في رواية أخرى (قوله
مزين) وكرو لا جابة اللهاء (قوله
وتبرها آله الح) فيه نظر لانه
يقضى ان حقيقة السجود شرعا
تحصل بوضع الجبهة وليس كذلك
فكان الاولى ان يقول أقله وضع
الجبهة مع بقية الاعضاء السبعة
ويجيب بان ما ذكره الشارح
صحيح أيضا لان حقيقة السجود
ما ذكره وما زاد شروطا للاعتدال
والاعتدال بذلك (قوله مباشرة)
اشارة الى بعض الشرط وهو
عدم الحائل وبقي الصائل
والتنكيس وعدم الصارف وان
لا يبعد على متحرك بمرتكبه
والطمأنينة وان يكون مزين

سكنة لطيفة لقارنتم في الصلاة وخارجها آمين للاتباع وراه الترمذى في الصلاة وقيس بها
خارجها تخفصا فيها مجرد قصر والمد انقص وأشهر وهو اسم فعل بمعنى استجب ولو شدد الميم
لم يطل صلاته بقصده الدعاء بسن في جهرية جهرية المصلى حتى يلمأ موم لقراءة امامه تبعاله
وان يؤمن المأ موم مع تأمين امامه لخبر الشيخين اذا أمن الامام فأمنوا فانه من وافق تأمينه
تأمين الملائكة عقوله ما تقدم من ذنبه (قائدة) فاتحة الكتاب لها عشرة أسماء فاتحة
الكتاب أو أم القرى أو أم الكتاب والسبع المثاني وسورة الحمد والصلاة والكافرة والواقية
والشافية والاماس (و) الخماس من أركان الصلاة (الركوع) لقوله تعالى اركعوا وطير
اذا قمت الى الصلاة والارباع وتقدم ركوع الصلوة واما أقل الركوع في حق الصائم فهو ان يضي
اغشاء خلاصا للاختصاص فيه قدر بلوغ راحتي يدي المعتدل خلفه وركبته اذا اراد وضعهما فلا
يحصل باختصاص لانه لا يسمى ركوعا فلو طلعيده أو قصر تأ أو قطع شيء منهما لم يعتبر ذلك فان عجز
عجزا كرايعين ولو باعتماد على شيء أو اختصا على شقة أو زمه والعجز يضي قدر امكانه فان عجز
عن الاغتناء أصلا أو مأ برأسه ثم بطرفه (و) السادس من أركان الصلاة (الطمأنينة) فيه أى
الركوع لحديث المسى صلواته المأ وأقلها ان تستقر أعضاؤه كما بحيث ينفصل رقبته من
ركوعه من هو به أى سقوطه فلا تقوم زيادة الهوى مقام الطمأنينة ولا بقصده الهوى غير الركوع
قصده هو أم لا كغيره من بقية الأركان لان نية الصلاة منحصرة عليه فلهوى الثلاثة فلهو ركوعا
لم يكف لانه صرفه الى غير الواجب بل ينصب لركوع ولو قرأ امامه آية معجزة ثم ركع معهما فظن
المأ موم أنه يسجد للتلاوة فهوى لذلك فقرأه لم يسجد فوقف عن السجود فلا قرب كقائل ان ركشى
انه يسجد فهو يفتقر ذلك للمناجعة أو كذا الركوع نسيه ظهره وحقه أى يدهما باخضاء
خالص بحيث يصيران كالصفيحة الواحدة للاتباع ورواه مسلم فان تركه كرض عليه
في الاموم نصب سابقيه ونفذه وأخذ وركبته بكفيه للاتباع وراه البخارى ونظر في أصابعه
نظرها وسطا لجبهة الصلوة لانها أشرف الجهات والاقطع ونحوه كقصير اليسدين لا يوصل يديه
وركبته يرسلهما ان لم يسلمهما أو يرسل احداهما ان سلمت الاخرى (و) السابع من
أركان الصلاة (الاعتدال) ولولنا فاته كتحصيه في التحقيق لحديث المسى صلواته يحصل
بعود ليد بان حودا على ما كان عليه قبل ركوعه فانما كان أو قاعدا (و) الثامن من أركان الصلاة
(الطمأنينة فيه) لما في غير المسى صلواته ان تستقر أعضاؤه على ما كان عليه قبل ركوعه
بحيث ينفصل ارتفاعه عن هوده الى ما كان عليه ولو ركع في قيام فقط من ركوعه قبل
الطمأنينة فيه حادو جوابا اليه واطمان ثم اعتدل أو سقط عنه جدها من معتدلا ثم يسجد وان
مجد ثم شلل أن اعتدل الله اعتدل وجوبا ثم يسجد لا يقصده غيره فلو رفع خوف من شيء كجبة
لم يكف رفعه لذلك عن وضع الصلاة لانه صار كالمس (و) التاسع من أركان الصلاة (السجود)
مزين في كل ركعة لقوله تعالى اركعوا وسجدوا وطير اذا قمت الى الصلوة وانما عدا ركعا واحدا
لا تحادها كما عده بعضهم الطمأنينة في محالها الاربع ركعا واحدا لذلك وهو لغة النظام والميل
وقيل الخضوع والتذلل وشرطا أقله مباشرة بقص جبهته باصلي عليه من أرض أو غيرها غير اذا
مجدت فمكن جهنم ولا تنقر قرار واه ابن حبان في محصه وانما كفى بعض الجبهة لصديق
اسم السجود علما بذلك وتخرج بالجبهة الجبين والاتق فلا يكفى وضعهما فان يسجد على متصل به
كطرف كماله الطويل أو عمامته جاز ان لم يتحرك بمرتكبه لانه في حكم المنفصل عنه فان تحرك

بحركته في قيام أو قعود أو غيره كسبيل على عاتقه لم يحذف ان كان متعبا لما ظلت صلاته
أو ناسيا أو جاهلا لم يطل وأعاد السجود ولو سلى من قعود فلم يتحرك بركته ولو سلى من قيام
تتحرك لم يضرب العبرة بالحالة الراخنة هذا هو الظاهر ولم أر من ذكره أو يخرج بمسئل به ما هو في
حكم المنفصل وإن تحرك بركته كعوده فلا يضرب السجود عليه كافي المجموع في نواقض
الوضوء ولو سجد على شيء في موضع سجوده كورقة فالتصفت بجهنم وارتفعت معه وسجد عليها
ثانيا ثم وإن سجد على سجود لم يسجد على عصابة سرح أو نحوه وضوءه بان شق عليه
إذا تهافت نازمه لإعادة لأنها إذا لم تزل مع الأيمان للعدو فهذا أولى وكذا لو سجد على شعر بيت على
جبهته لأن ما نبت عليها مثل بشرته ذكره البغوي في قنوه وهو يجب جزمه من ركبته ومن
باطن كفيه ومن باطن أصابع قدميه في السجود لخبر الشيخين أمثرت أن أمجد على سبعة أعظم
الجهة والبسدين والر كبتين وأطراف القدمين ولا يجب كشفه بل يكره كشف الر كبتين كما
نص عليه في الأم «فرع» لو خلق رأسا أو أربع أي أو أربع أو جل هل يجب عليه وضع
بعض على من الجبهتين وما سجد هما أم لا الذي يظهر أنه ينظر في ذلك أن حرف الزا لنفلا اعتبار
به إلا لا كفى في النظر وج من سجدة الواجب وضع بعض إحدى الجبهتين وبعض يدين وركبتين
وأصابع وطين أن كانت كلها أصلية فإن أغشيه بالزائد وجب وضع جزم من كل منهما
(و) العائس من أركان الصلاة (الطهانية فيه) أي السجود لحديث المسألة وسالته وجب
أن يصيب محل سجوده قبل رأسه نعم المار إذا سجدت فكان جبهته ومعنى التقل أن يتصل
بمحيط لو فرض تحته فأن أوحش لا تكس وظهر أثره في بدو فرضت تحت ذلك ولا يجزئ هذا في
شقة الأعضاء كما يؤخذ من عبارة الروضة وعبارة التحقيق ويندب أن يضع كفيه حدوده من كفيه
وينشر أسما بهما مضغوطة للقلبة وتعمل عليهما ويجب أن لا يحوي لغير السجود كما مر في
الر كوع فالسقط على وجهه من الاعتدال وجب العود إليه ليهوى منه لا تتواءم الهوى في
السقوط فإن سقط من الهوى لم يلزمه العود بل بحسب ذلك سجودا إلا أن قصد وضع الجبهة
الاعتدال عليها فقط فإنه يلزمه إعادة السجود ولو سقط من الهوى على جنبه
فأقلب بنية السجود أو بلائيه أو بنيه ونبه الاستقامة وسجد آخره فإن قوى الاستقامة فقط
لم يحز له لوجود الصارف بل يجلس ثم يسجد ولا يقوم ثم يسجد فإن قام فامدا ما ظلت صلاته كما
صرح به في الروضة وغيره وإن كان مع ذلك صرفه عن السجود بطلت صلاته لأنه زاد فصلا
لأنه زاد مثله في الصلاة فاعاد وجب في السجود أن ترفع أسأفه على أعاليه للاتباع كما صححه ابن
حبان فالسوى في سفينته مثلا لم يتمكن من ارتفاع ذلك لئلا يماس على حسب حاله ولزمه
الإعادة لأنه عذر زائد ثم إن كان به علة لا يمكن معها السجود إلا كذلك صح فإن أمكنه السجود
على وسادة تنكس لزمه حصول هيئة السجود بذلك أو بلا تنكس لم يلزمه السجود عليها
لغوات هيئة السجود بل بكتية الاختناء الممكن خلافا لما في الشرح الصغير (و) الحادى عشر
من أركان الصلاة (الجائز بين السجدتين) ولو نفل لانه صلى الله عليه وسلم كان إذا قرأ رأسه
لرسجد حتى يستوي جالسا كافي المحققين وهذا فيه روى إلى جنبه حيث شول بكتي أن يرفع
رأسه من الأرض أدنى رقع كعد السيف (و) الثاني عشر من أركان الصلاة (الطهانية فيه)
لحديث المسألة وسالته وجب أن لا يقصر بضعه غيره كالمر في الر كوع فالوضع فزعاً من ثم لم يكن
وجب عليه أن يعود للسجود يجب أن لا يطول ولا الاعتدال لأنها لو كان قصيرا نالسا

(قوله أو غيره) عطف على قعود

وقوله كسبيل مثال لما يتحرك

بحركته «فرع» لو لم يمسح على

الانقلاب في تركه من الأعتدال

سقط الخراف عن القلعة وعاد فورا

لم يضرب (قوله أن ترفع أسأفه الخ)

هي عبرته وما حولها وأعاليه رأسه

وبذاه ومثله فلو وضع يده

يده على سجدة عالية وضارت يده

عالية عن هيزته أو مساوية لم يصح

(قوله نعم) استدراك على قوله أن

ترفع أسأفه الخ (قوله فإن أمكنه

السجود) فبيد لا استدراك قوله

فما تقدم لا يمكنه إلا كذلك أي

من غير استعانة بشيء (قوله أن

لا يطوله الخ) وشابط الطول المضم

أن يطول الاعتدال بقدر النافحة

زيادة على الدعاء الوارد فيه وشابط

التطويل المضم في الجالس بين

السجدتين أن يطوله بقدر داخل

الشه في زيادة على ذلك الوارد

فيه فإن كان دون ذلك لم يضرب

وهذا التفسير هو المعتمد

مقصودين لذاتهما بل للفصل وأكله أن يكبر بلا رفع يده من فرائضه من السجود للاتباع وراه
 الشيطان ويحسب مفترشا وسبأني بيانه للاتباع وأضاع كتبه على غفيرة يري بامان وكتبه بحيث
 تسامح سمار ورس الاصابع ناسرا أصابعه مضمومة لقبلة كل السجود كالارب اغفر لي وارحمني
 وابجبرني وارفعني وارزقني واهدني وصافني للاتباع من سجد الثانية كالاولى في الأقل والاكل
 (و) الثالث عشر من الأركان (الجلوس الأخير) لأنه محل ذكر واجب فكان واجبا كالقيام
 اقرء الفاتحة (و) الرابع عشر من أركان الصلاة (الشهدة فيه) أي الجلوس الأخير أقول
 ابن مسعود كنا نقول قبل أن يفرض علينا التشهد السلام على الله قبل عباده السلام على جبريل
 السلام على ميكائيل السلام على فلان فقال صلى الله عليه وسلم لا تقولوا السلام على الله فان
 الله هو السلام ولكن قولوا الصلوات لله إلى آخره وراه الدارقطني والله لا يفرضه من وجهين
 أحدهما التعبير بالفرض والثاني الأهمية والمراد فرضه في الجلوس آخر الصلاة وأقله ما رواه
 الشافعي وأحمد بن حنبل وقيل فيه حسن جميع الصلوات لله علينا أي النبي ورحمة الله وبركاته
 سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله الا الله وأن محمدا رسول الله أو أن محمدا عبده
 ورسوله وهل يجزي وإن محمدا رسوله قال الأذني الصواب اجزاؤه ثبوت في تشهد ابن مسعود
 بلفظ عبده ورسوله وقد حكوا الإجماع على جواز التشهد بالروايات كلها ولا أعلم أحدا اشتراط
 رفظ عبده اه وهذا هو الملة قدوا كلمة الصلوات المباركات الصلوات الطيبات لله السلام عليك
 أي النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله الا الله وأشهد
 أن محمدا رسول الله (و) الخامس عشر من أركان الصلاة (الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
 فيه) أي في التشهد الأخير لقوله تعالى صلاوا عليه قالوا قد أجمع العلماء على أنها لا تجب في غير
 الصلاة فتعين وجوبها فيها وإتقان الوجوب بها مرة في غيرهما مجتوجج إجماع من قبله وسبب ذلك
 عرفنا كيف نصلى عليك فقال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد إلى آخره متفق
 عليه وفي رواية كيف نصلى عليك إذا نحن صلينا عليك في صلاتنا فقال قولوا اللهم صل
 على محمد إلى آخره وراه الدارقطني وابن حبان في صحيحه والمناسيب لو كان الصلاة تشهد
 آخرها فتجب فيه أي عبده كما صرح به في المجموع وروى صلى الله عليه وسلم على نفسه
 في الزور كما رواه أبو عوانة في مسنده وقال صلوا كما يؤمنون أصلي ولم يجز جهاتني عن الوجوب
 وأما مسند كرهافي خبر المسمى صلاة فمعلوم على أنها كانت معروفة له وهذه البركة كره
 التشهد والجلوس له والنية والسلام وإذا وجبت الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وجب
 التعوذ لها بالتبعية ولا يؤخذ وجوب التعوذ لها من عبارة المصنف أو قل الصلاة على النبي صلى
 الله عليه وسلم وآله اللهم صل على محمد وآله كلها اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت
 على إبراهيم وعلى آل إبراهيم ياربك على محمد وآل محمد ياربك على إبراهيم وعلى آل إبراهيم
 في العالمين أنت خير مجيب وفي بعض طرق الحديث زيادة في ذلك ونقص وآل إبراهيم أمييل
 واصحق وأولادهما ونص إبراهيم بالذ كر لأن الرحمة والبركة كل جمعة عائني غيره أي من قبله
 قال تعالى رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت (فائدة) كل الأنبياء من بعد إبراهيم عليه
 السلام من ولده أمييل عليه السلام وأما اسمييل عليه السلام فلم يكن من نسله أي الانبياء صلى
 الله عليه وسلم قال محمد بن أبي بكر الرازي وهل الحكمة في ذلك انه فاده بالفضيلة فهو أفضل
 الجميع عليهم الصلاة والسلام والصلوات جمع تسمية وهي ما يعبد به من سلام وغيره والقصد بذلك

(قوله والجلوس الأخير الخ) (قوله الذي يقبضه السلاسل كان أولى
 ليشمل الثانية) (قوله التشهد الخ) معنى بذلك على سبيل المجاز من باب
 تسمية الكل باسم الجزء (قوله والصلاة على النبي الخ) فيه دعوات
 ثلاث وجوبها وكونها في الصلاة
 وكونها في آخرها وقد استدلل
 الشارح على ذلك فلا يتبدل على
 الوجوب والرواية الثانية في
 الحديث تدل على كونها في الصلاة
 وكونها في الأخير من قول الشارح
 والمناسيب لها الخ من قوله وقد
 صلى على نفسه الخ (قوله قالوا وقد
 أجمع الخ) إنما بئرا لأنه لا وجوب
 الصلاة على النبي صلى الله عليه
 وسلم خارج الصلاة فيه خلاف على
 أقوال كثيرة (قوله وقد صلى النبي
 صلى الله عليه وسلم على نفسه في
 الزور إلى آخره) قسبل لأوجه
 لتخصيص الزور مع أنه صلى على
 نفسه في الزور وقسمه أحبب إليه
 بحسب ما طلع عليه الراوي فلا
 ينافي صلاته على نفسه في غيره (قوله
 وآل إبراهيم الخ) أشخاص أمييل
 وإسمييل مع أنه ثلاثة عشر إلا
 أن يقال خصهما لشرفهما وعظم
 قدرهما (قوله من ولده أمييل)
 وهو من سارة أي من ولده
 وهو يعقوب لأن أمييل له ولدان
 يعقوب والعص فيعقوب أبو
 الانبياء العيص أو الملوك والنجارية

(قوله تفرعها) أي الصلاة أي تحرير الأمور التي كانت حلالاً قبلها فالصلوة معنى ١١٣ اسم الفاعل والاضافة لادنى ملاحظة لأن

التحرير ليس للصلاة بل للصلاة الكلام فيها ونحوه وكذا التيسيل ليس للصلاة بل للصلاة الكلام بعدها (قوله) ولأن الآية السابقة منصبة (الخ) معنى العبارة أي نية الصلاة تتضمن أنه يخرج من الصلاة بالصلاة فلا حاجة لنية الخروج عند السلام (قوله فإن ترك ترتيب الأركان عمداً (الخ) فخرج على مفهوم المتن (قوله فإن ترك) أي الأمام والمفسر لأنهما مستقلان يمكنهما الفعل عند التسبب كروا ما للمؤمن فلا يكتسه بل يتابعه ويندرك بعد سلام الإمام وقوله فإن ترك ركعة واحدة (قوله فلو علم (الخ) شروع في فروع أربعة الأول والثالث مفردان على قوله فإن ترك ركعة والخ الثاني والرابع الخ السوادة مفردان على قوله والأجزاء الخ على القلب والنشر المشوشان نظير مجموع الشقار مع القاعدتين فإن نظر الأول والثاني كانا من ألف والنشر المسترب وكذا يقال في الثالث والرابع (قوله فلو علم (الخ) أي سواء كان أماماً أو منفرداً أو أماً معاً بالنسبة لذلك والثانية والأربعة وأما الثالثة فميداً كان أماماً أو منفرداً فإن كان مؤمناً تبع الإمام ويندرك بعد سلام الأمام بأن يأتي بركعة (قوله محل الخ) هو على التوزيع أي محل الاثنين في صورتها والثلاثة في صورتها (قوله وسنمها) أي المكتوبة (الخ) فيكون في كلام المتن استخدام لأنه أراد بالصلاة عند قوله وأركانها الصلاة مطلقاً فرضاً أو ظلاً وأراد الصبر عليها باعتبار المكتوبة

النشاء على الله تعالى بأنعمائك جميع التقيات من الخلق ومعنى البواركات التاميات والصلوات الصلوات الخمس والطيبات الأعمال الصالحة والسلام معناه اسم السلام أي اسم الله عليه وعليها أي الحاضر من من أمام مؤمناً وملاً لكتبه وغيرهم والعباد جمع عبداً صالحين جمع صالح وهو القائم بما عليه من حقوق الله تعالى وحقوق عباده والرسول هو الذي يبلغ خبر من أوامره وحجبه بمعنى محمود ويحسد بمعنى ماحد وهو من كل شرفاً وكراً (و) السادس عشر من أركان الصلاة (السابعة الأولى) ظهر مسلم قصر فيها التكبير وتحليلها التسليم قال الحاكم صحيح على شرط مسلم قال القفال الكبير والمعنى في السلام أن المصلي كان مشغولاً عن الناس وقد أقبل عليهم قال القفال وأقوله السلام عليك يجرى عليهم ولا ينطلي به صلته لأنه دعا لغائب ولا عليك ولا عليك ولا سلامي عليك ولا سلام عليكم فإن هذا معك بالقرين بطلت صلاته ويجزى عليك السلام مع الكراهة كافة في المجموع من النص وأكله السلام عليكم ورحمة الله لأنه المأثور ولا تن زيادة تركه كما صححه في المجموع وسوب (و) السابع عشر من أركان الصلاة (نية الخروج من الصلاة) ويجب قرينه بالسابعة الأولى في قول فلو تركها ما علمها أو أخرها عما بدأ بطلت صلاته والأصح أنها لا تغيب قداماً على سائر العبادات ولأن النية السابقة منصبة على جميع الصلاة ولكن تسنن وجاه الخلاف (و) الثامن عشر من أركان الصلاة (ترتيبها) أي الأركان (كما ذكرناه) في عددها المستعمل في قرن النية بالتكبير وجعلها مع التسوية في القيام وجعل الشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في القعود فالترتيب عند من أطلقه مراد فيها عد ذلك ومنه الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فإنها بعد الشهد كما يرمي في المجموع كما هي فهي حرة بنية باعتبار بن وليس وجوب الترتيب إلا في كافي الأخبار والعصبة مع خبر سألوا كراي في أسنى وعدة من الأركان بمعنى القروض صحيح ومعنى الإجزاء في تعليق ولم يتعوض المصنف بعد الولاء من الأركان وسوره الرافعي تبعاً للأمام بعدم طول بل إلى الركن القصير وابن الصلاح بعدم طول الفصل بدلالة ما نسباً ولم يعبه الأكثرون تركاً لكونه كالجزء من الركن القصير أو لكونه أشبهه بالترك وقال النووي في تنقيح الولاء والترتيب شرطان وهو أظهر من هذين ركنتين ١١ المشهور وعدا للترتيب تركنا الولاء شرطاً وأما السنن فترتيب بعضها على بعض كالاتحاد والتعذر ترتيبها على الفراغ كالنافحة والسورة شرط في الاعتداد بها سنة لأن صفة الصلاة فإن ترك ترتيب الأركان عمداً بتقديم ركن فخطي أو سلاماً كان تركه قبل قراءته أو سجدة أو سلم قبل ركوعه بطلت صلاته أو سهواً فنافه بطلت ركعتاه ولو وقع في غير محله فإن تركه تركه قبل فعل مثله ففعله والأجزاء عن مفروكه ويندرك الباقي نعم إن لم يكن المثل من الصلاة كسجدة ثلاثة أو جزء فوقع في آخر صلاته ترك سجدة من ركعة أخيرة سجدة ثم تشهد أو من غيرها أو شئت لزمه ركعة فيها أو علم في قيام ثانية مثلاً ترك سجدة من الأولى فإن كان جالس بعد صلاته التي فعلها بمصداً قيامه أو بالقبض مطبوعاً ثم سجد أو علم في آخر ركعة ترك سجدة ثنتين أو ثلاث جهل محل الخمس فيصاحو جبر كعتان أو أربع جهل محلها وجب سجدة ثم ركعتان أو خمس أو ست جهل محلها ثلاث أو سبع جهل محلها فسجدة ثم ثلاث وفي غنائ محضات سجدة ثنتين وثلاث ركعتان يتصور ذلك طمأنينة أو سجدة على قيامه وكالهلم ترك ما ذكر الشافعية هو المأثور من الأركان شرع في ذكر السنن فقال (وسنمها) أي المكتوبة (قبل الفخول فيها) أي قبل التلبس بها (شيات) الأول (الأذان) وهو المأخوذة لفظ الإعلام قال تعالى وأذن في

(قوله يعلم به وقت الصلاة الخ) مبني على انفس الوقت وهو ضعيف كالحقول بانه حق الجماعة والمعلم انه حق للصلاة مطلقا أي فرادى أو جماعة أداما قضاء كإبائي (قوله وسعى الذكر المخصوص به) أي بلفظ الإقامة والاولى بها (قوله مشروطان) أي لكل مكتوب ولو فائتة اذا فترت وقتا أو فعلا وقتا فقال ماذا فترت وقتا قط كما اذا صلى فائتة أول الوقت للصلاة من الصلوات وأخرى آخره من ذلك ما اذا صلى الظهر آخر وقتها ثم دخل وقت العصر عقب سلامه ومثال ماذا فترت وقتا فعلا ما اذا صلى فائتة قبيل الظهر ثم دخل وقت الظهر عقب سلامه وكذا اذا صلى فائتة أول وقت الظهر ثم صلى الظهر آخر وقتها ففي ذلك سن الاذان لكل صلاة منهما فالمراد بالاختلاف في الفعل أن تكون احدهما أداما والاخرى قضاء والمراد بالاختلاف في الوقت أن تكون كل صلاة وقت في وقت غير محدود للآخرى (قوله سنة المكتوبة) أي بحسب الأصل وقديسنا لغيرها كالمورد كالاذان والإقامة خلف المسافر وقديس الاذان قط كما اذا تولت القبلة أو كان لغضبان أو موهوم أو لمن ساء خلقه أو لمصرع ويشترط في كل ذكره المؤذن فلا يحصل بإمرأة أو غشي (قوله اذا تولت) أي تصورت وتشكلت وذلك بفعل الله تعالى لكن ١١٤ بسبب أفعال وأقوال بلهم الله تعالى لها اذاتها وأفعلتها ولها الله من

صورة إلى صورة (قوله الأوجع) هذا استثناء من الرفع وأما الاذان فتدلى على كل حال وقوله جماعة وانصر فإليس قسدا بل المدار على وقوع القس على الذين صاوا وانما يسن الاذان للمنفرد ولو جمع الاذان اذا لم يكن مدعوها بذلك الاذان بأن يكن من أهل خطته أو كان مدعوها به ليصل في مسجد تلك الخطه أو كان مدعوها به صلى في مسجد تلك الخطه ولكن لم يحضر معهم بل صلى وحده ففي ذلك يسن له الاذان وإن جمع أذان غيره (قوله للاولى فقط من صلوات والأها) أي اتحدت وقتا وفضلا إن كانت كلها حاضرات كصلاتي الجمع أو كانت كلها غائبات والأها أو اختلفت وقتا وفعلا كفا تامة وحاضرة ولكن دخل وقتها لحاضرة قبل شروعه في الاذان لفائتة أو

إنسان بالمج أي أعلمهم به وشرا فقول مخصص يعلم به وقت الصلاة المقر وضه الأصل فيه قبل الإجماع قوله تعالى واذا ناديتهم الى الصلاة فخيرنا الصبيحين اذا حضرت الصلاة قبل وقتنا لكم احكم وليؤمكم أكبركم (و) الثاني (الإقامة) في الأصل مصدر فأمر وسعى الذكر المخصوص به لانه يقيم الى الصلاة والاذان والإقامة مشروعتان بالاجماع فهما سنة للمكتوبين غيرهما من الصلوات كالسنن وصلاة الجنازة والمنذور لعدم ثبوتها فيه بل يكره أن يفعله كصاحب الأنوار ويشرع الاذان في أذن المولى والعتي والإقامة في اليسرى كإبائي إن شاء الله تعالى في العجمة ويشرع الاذان أيضا اذا تولت القبلة أي شرقت الحان تغير صريح ورفعه وبشدب الاذان المنفرد وإن رفع صوت به الأوجع وقت فيه جماعة قال في الر وضه كاصلا وانصر فوا يؤذن للاولى فقط من صلوات والأها ومعظم الاذان مشروعة ومعظم الإقامة فرادى والأصل في ذلك الخبر الصبيحين أمر بلال أن يشبع الاذان ويوتر الإقامة والمراد منه ما قلناه والإقامة إحدى عشرة كلمة والاذان كلمته تسع عشرة كلمة بالترجيع ويسن الأصراع والإقامة مع بيان سر وفيها تضييع بين كل كلمتين متباينتين والصكامة الأخيرة بصوت والترجيل في الاذان فيضع يده على كتفه يمين بصوت ويسود بان كلمته الأخرى بذلك كما أخرجنا لكم ويسن الترجيع في الاذان وهو أن يأتي بالشهادتين مراقبا لاني يأتي به ماجهرا والتشويب في اذات الصبح وهو قوله بعد الحمدتين الصلاة خير من النوم يمين ويسن القيام في الاذان والإقامة على حال إن احتج اليه والتوجه للقبلة وإن لم يلقه رفقته فسهما يمينه في سعي على الصلاة يمين في الاذان وحرمة في الإقامة وشمالا في سعي الفلاح كذلك من غير تقويل سدره من القبلة وقد مضى عن مكان ما ران يكون كل من المؤذن والمقيم عدلا في الشهادة على الصلوات سنة وكراهة في سعي وصي مجيز وأصحى وسدو حجب ومحدث والكراهة جنب أشد وهي في الإقامة أعظم ويشترط في الاذان

جده لكن قبل فراغه من القائنة (قوله ان) يشع الاذان أي يكره على كلمة منه يمين وقوله ويوتر الإقامة أي والإقامة لا يكره الحكمة من يمين (قوله من الخ) المراد بالسنة أقل مما قبله وأقل مما بعده لاحقية السنة التي هو بقدر ما يدع لانه حينئذ لا ينعجه الحاضر ولا يلائم في لهم إجابته (قوله في أذان الصبح) أي اداء قضاء (قوله القيام) هذه سنة وقوله على حال سنة أخرى (قوله مرة) مفعول لما خفت وقوله في سعي الصلاة متعلق بليقت وقوله يمين حال من سعي الصلاة أي حالة كونه أقره يمين فالحق أن الالتفات مرة فوالقول من يمين في الاذان عينوا وشمالا أو الإقامة لا الالتفات مرة القول من يمين فاعينوا وشمالا (قوله من) يكون كل عدلا في الشهادة) هذا باظر لكل وأما أصل السنة فيفضل بعد الرواية وهذا كله في المؤذن احتسابا أي المأذني بنصبه الإمام أو الناظر أو الواقف فيشترط لجواز نصبه وتوليته أن يكون عارفا بالوقت عدلا ولا حرام نصبه وصح واستحق المعلوم عند غيرنا بجر ما عنده فلا يصح النصب ولا يجوز ولا يستحق المعلوم (قوله من فاسق الخ) أي فباذا أنوا القفر أم لا أنفسهم فلا كراهة في غير المحدث أم هو فيكره مطلقا مع كراهته منهم يحصل به أصل السنة (قوله أعظم) حق في إقامة المحدث مع أذان الجنب لغيره من الصلاة

(قوله تفر بها بالجبر بالسجود من الاجاض الخ) من الاجاض متعلق بغيره وبالحيثية متعلق بغيره وهذا بيان الجامع بينهما وحيثية فالاولى حذف السجود لان الجامع بينهما مطلق الجبر وان كان الجبر مختلفا فالحيثية في الاركان بالتسار وتوفي الاجاض بالحيثية (قوله ولا تسن الصلاة على الا ل في التشهد الاول) بل يذكره ١١٦ قالوا بهما وبغيرهما من ذكر او دعاء لانه مبنى على التخصيف وهذا الحكم

اللهم عذب الكفرة أهل الكتاب الذين يصدون عن سبيلك ويكذبون رسلك بقائون أو يأمركم
اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات واصلم ذات بينهم ومواصلة لهم وأنصف بين
قلوبهم واجمع في قلوبهم الأيمان والحكمة وثبتهم على ملة رسولك وأوزعهم أن يوقوا بهلك الذي
عاهدتهم عليه وانصرهم على عدوك وعدوهم والحق واجد سامعهم وهو مشهور وقد كرت في
شرح التبيين وغيره واليهض الثالث القنوت وهذا الاول والمراد بالتشهاد الاول اللفظ الواجب
في التشهد الاخير وروى ما هو سنة فيه والاربع القيام لقنوت الارب والخامس الصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم بعد التشهد الاول والسادس الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد القنوت
والسابع الصلاة على الال بعد القنوت والثامن الصلاة على الال بعد التشهد الاخير وظاهر
ان القنوت للصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التشهد الاول والصلاة على الال بعد الاخير
كالتسويد للاربع وان القيام بعد القنوت كالقيام بعد القنوت والاربع من ذلك ومجيت هذه السنن
اجامعا تقر بها بالجبر بالسجود من الاجاض الحقيقية أي الاركان ونرجعها بقية السنن كاذكار
الركوع والسجود فلا يجيز تركها بالسجود ولا تسن الصلاة على الال في التشهد الاول خلافا
لبعض المتأخرين (وهي اثنتان) جمع هيئة والمروا بها هنا ماعدا الاجاض من السنن التي لا تجبر
بالسجود وهي كثيرة والمذكور منها هنا (خمس عشرة خصة) الاولى (رفع اليدين) أي رفع كفيه
لقلبة مكشوقتين منشوق الى اصابع مفرقة وسطا (عند) ابتداء (تكبيرة الاحرام) بمقابل
منكبسيه بأن تحاذي اصابعهما على اذنه وباهما ماضعتي اذنيه وراحتاه متكبسيه
(وعند) الهوى الى (الركوع) عند (الرفع منه) عند القيام الى الثالثة من التشهد الاول كما
سوى في المجموع وفي زوائد الاربعة وجزء ما في شرح مسلم ايضا (و) الثانية (وضع) يان كف
(اليمين على) ظهر (الشمال) بأن يقبض في قيام أو بدله بيمين كوع يساره وبعض ساعدها
ورسغها تحت صدره فوق مرفقه لا يتابع وقبل يتخير بين وسط اصابع اليمين في عرض المفصل
وبين نشرها صوب الساعدا المقصود من القبض المذكور وتسكين اليدين فان أرسلها ما لم يبعث
فلا بأس والكوع العظم الذي يلي ايهام اليد والبوع العظم الذي يلي ايهام الرجل يقال النبي
هو الذي لا يعرف كوعه من روعه والرسغ المفصل الذي بين الكف والساعد (و) الثالثة دعاء
(التوجه) فهو وجه وجهي الذي ظهر السموات والارض خفيها مسلما وما آمن المشرقين
ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وآمن المسلمون
للا يتابع (فائدة) معنى وجهي وجهي أي أدبتي وجهي وقيل قصدت عبادتي ومعنى ظهر
ابتداء الخلق على غير مثال والحيث المائل الى الحق وعند الرب بما كان على ملة ربهما والمحا
والمعات الحياة والموت والتسليم للعبادة (و) الرابعة (الاستعاذه) للقرآن قوله تعالى فاذا قرأت
القرآن فاستعاذ بالله من الشيطان الرجيم أي اذا أردت قراءته فقل أعوذ بالله من الشيطان
الرجيم وقول ذلك على كل ركعة لانه يستدعي فيه قراءة في الاولى كدلائق عاينها (فائدة)
الشيطان اسم لكل متمردا خذ من شيطان اذا بعد وقبل من شيطان اذا احترق والرجيم المطرود
وقيل المرجوم ويسن الامراز بدعا ما لا اقتتاح والتعوذ في السرية والجهرية كسائر الاذكار

في الامام والمنفرد وما أمّا المأموم
ففيه تفصيل حاصله ان كان
مؤقتا فالامام بان كان ذلك أولا
لهما وفرع المأموم من تشهده
قبيل الامام فانه لا يأتي بالصلاة
على الال وما بعدها بل يسكت
أو يأتي بذكر أو دعاء وان كان
أولها مأموم وآخر الامام فعند
أجره لا يكمل بل يأتي بذكر أو
دعاء وعند م ويكمل التشهد
لاخره مواظبا للامام وأما اذا لم
يكن أول المأموم وهو آخر الامام
يكمل بالتسليم أو يستغل بذكر
أو دعاء أو ما اذا لم يكن أول المأموم
وهو أول الامام فلا يكمل باتفاق
بل يسكت أو يستغل بذكر أو
دعاء (قوله والركوع العظم الذي
يلي ايهام اليد الخ) على تقدير
مضاف أي أصل ايهام اليد وهذا
هو المعتمد وقل انه أصل الاجام
وهذا الخلاف في الدعاء
وقال له كاع أيضا أو ما البوع فهو
العظم الذي يلي ايهام الرجل لا العظم
الذي هو في آخر الساق (قوله
والرسغ) أي المفصل (قوله دعاء
التوجه) فيه تغيير اهراب المتن
والمنصف يفسد ذلك كثيرا
صحيح كثيرة واقفا بين بشرط
كونه في غير صلاة الخنازوات
يسم الوقت وان لا يضاف المأموم
فوت بعض الفاتحة وان لا يكون
مسبوقا وان لا يدرك الامام كعادها
وبعد معه فان اختلف شرط من

ذلك فلا تسن هذه شروط سن التوعد أيضا الآية سن التوعد في صلاة الخنازاة وسن أيضا اذا أدرك الامام في
المفرد وقدمه لانه لقراءة ولم يشرع فيها (قوله وبذلك) أي بالاخلاص والتوحيد (قوله للقرأة) ومثل القراءة بدله على المعتمد (قوله)
وقيل المرجوم) هو داخل فيما ذكره فكان الاولى أن يقول وقيل التي راجع لانه يرجع بالسوسة والاخوان فيكون راجع معنى راجع على الثاني
ومعنى مرجوم على الاول

وواو قوهما قبل ذلك ملء السموات وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد أى بعدهما
 كالكرسى وسع كرسى السموات والأرض وإن يزيد منفرد وإمام قوم مخصوصين راضين
 بالنظر إلى أهل الشاه والمجد حق ما قال العبد وكلنا كعب لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما
 منعت ولا ينفع ذا الجبد أى العنى من ذلك الجبد لا نابع ويجهز الإمام بسمع الله من
 حجه ويسر رنا لنا الجدد لم يفرقه بهما نعم المبلغ يجهز بما يجهز به الإمام ويسر بما يسر به كما
 قاله في المجموع لأنه ناقل وتبعه عليه جمع من شاربى المناهج وبالغ بعضهم في التشريع على تأريخ
 العمل به بل استقصته في المهمات وقال يذهب معرفة أن العمل غالب الناس على خلافه انتهى
 وزك هذا من جهل الأئمة والمؤذنين (د) العاشرة (التسبيح في الركوع) بأن يقول سبحان
 ربى العظيم ثلاثا لا نابع وإن يزيد منفرد وإمام مخصوصين راضين بالنظر إلى الله ثم ركعت وبذلك
 آمنت ولك أسلمت خشع لك يعنى وبصرى ويخفى وعظمى وعصمى وما استقلت به قدس لا نابع
 وتكره القراءة في الركوع وغيره من شبه الأركان غير القيام كفى المجموع (د) الحادية عشر
 التسبيح (المعجود) بأن يقول سبحان ربى الألهى ثلاثا لا نابع وإن يزيد منفرد وإمام مخصوصين
 راضين بالنظر إلى الله ثم ركعت وبذلك آمنت ولك أسلمت معجود وجهى الذى خلقه وصوره
 وشقى معه وبصره تبارك الله أحسن الخالقين ويسن الدعاء فى المعجود لمسلم أقرب ما يكون
 العبد من ربه وهو ساجدا كثروا الدعاء أى في معجود كثر الجحكمة في اختصاص العظم
 بالركوع والألهى بالمعجود كفى المهمات أن الأعلى أفضل ففضل اليهود في غاية التواضع
 لمضيفه من وضع الجبهة التى هى أشرف الأعضاء على مواضع الأقدام ولهذا كان أفضل من
 الركوع لحيل الابلغ مع الابلغ انتهى (د) الثانية عشر (وضع) رؤس أصابع (البدن على)
 طرف (الفتندين) فى الجلوس بين المجدنين تأخر أصابعه مضومة القبلة كفى المعجود وفى
 التشهد الأول وفى الأخير (يسط) يده (اليسرى) مع ضم أصابعها في تشهده إلى جهة القبلة
 بأن لا يفرج بينها تتوجه كلها إلى القبلة (وقبض) أصابع يده (اليمنى) كلها (الإلهية)
 وهى بكسر الباء التى بين الإبهام والوسطى (قائه) يرسلها (يشير بها) أى يرفعها مع إمامتها
 قليلا لئلا تكونه (منشدها) عند قوله الله لا نابع ويدم رقبها ويقصده من ابتدائه حمزة
 الألفان المعجود واحد في جميعه في توجهه بين اعتقاده وقوله رقبها ولا يحر كمال لا نابع فأنسى كماله
 كره ولم يطل صلاته ولا أفضل قبض الإبهام يمينها بان يضعها تحتها على طرف راحته لا نابع
 فأنسى رسلها معها أو قبضها فوق الوسطى وأحلق يمينها أو وضع أظفار الوسطى بين عقدى الإبهام
 أى بالسنة لكن مذكرا أفضل (د) الثالثة عشر (الاقتراش) بأن يجلس على كعب يسراه
 بحيث يلى ظهرها الأرض وينصب عنقه ويضع أطراف أصابعه من القبلة بقبض ذلك
 (في جميع الجلوسات) الخمسة وهى الجلوس بين المجدنين والجلوس للشهد الأول والجلوس
 المسبوق وجلوس الساجى وجلوس المصلى قاعده القراءة (د) الرابعة عشر (التورك) وهو
 كالإقتراش لكن يخرج يسراه من جهة عيشه وبلعق ورده بالأرض لا نابع (فى الجلوسات
 الأخيرة) فقط وحكمته التمييز بين جلوس الشهدين ليعلم المسبوق طاعة الإمام (د) الخامسة
 (التسليم الثانية) على المشهورة وفى الرخصة الآن ينرض له عقب الأولى ما ينفى
 صلته فيجب الاقتصاد على الأولى وذلك كأن يخرج وقفا لجمعة بعد الأولى أو انقضت مدة المسح
 أو شئت شيئا أو غرق الخلف أو فوى انقاص الأقامة أو انكشفت دونه أو سقط عليه يحس

فالى انتهاء الجلوس ثم يسبح واذن قام
 قامسا كتا (قوله والمؤذنين) أى
 المبلغين لأن الغلبات المؤذنين
 يبلغ (قوله ويرد بالخال) فلو أراد
 الاقتصاد على كل التسبيح أو
 يأتى بانه مع الذكر المذكور
 فالأفضل الذكر مع أدنى التسبيح
 (قوله فى الجلوس بين المجدنين)
 ومنه جاسة الاستراحة والجلوس
 للشهدين وكيفية الوضع مختلفة
 فى الأولين ليسدان ميسوطان
 وفى الأخيرين بينهما المنع قوله
 يسط اليسرى وقبض اليمنى
 (قوله ولا يحر كماله) وقيل يس
 تحريكها ههنا أو تولا وتولى
 هدم العنصر بل هو كقول بكرة
 ولا يطل وقيل يصح تبطيل (قوله
 أو فوى القاصر الخ) فذكر ذلك
 نظر لأن فرض المسئلة أن الذى
 فرض بنافى الصلاة وانما تنافى القصر
 لأن يصدو وما أذاوى الماء
 قبل نية الأقامة وكان متمايلا
 التزم (قوله أو وجد له أى الخ)
 فيه نظر لأنه لو استأثر أى بها الآن
 يغال مادام ريانا

(قوله نأوى بالسلام الخ) أى ابتداء وهذا عام في كل فصل وأما فيه الرد فقصها الشارع وهو نوى مأوم الرد الخ وأصله أنه إذا تأخّر سلام المأومين عن تسليم الأمام فالأمام تأخّر نوى الابتداء فقط بكل من التسليتين وأما المأومون فن على عينه رده على الأمام وعلى من على يساره من المأومين بالتأخير ولا يجب على الإمام الرد لو قصد الابتداء ١١٩ عليه زيادة على الرد وكذا الذين على اليسار

لا يجب عليهم الرد حين قصدوا الابتداء عليهم زيادة على الرد وأما من على يسار الإمام فبنوى الرد على الإمام بالاولى وعلى المأومين الذين على عينه ابتداء بها أيضا ولا نوى عليهم ما ردا لعدم تحمى سلام عليه منهم قبلها وأما الذين على عشرين الإمام فبنوى بها الابتداء اذالم يتقدم سلام منهم عليه قبل اتبانه

وهو بالاولى جوب في سنة (فصل فيما يختلف فيه الخ) أى وجوب بالاولى جوب في سنة النورة والتسليم في غيره (قوله سبح) أى تلفظ بشئ يحصل به قلبه سواء كان تسبيحا أو غيره كما يحى خذ الكتاب الخ (قوله وأعوذ الخ) هذا من أمسدت به يتم المقصود وان كان سيان الحديث في العورة التي يحرم نظرها لا في عورة الصلاة لان العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب (قوله هجرة) كان المناسب ان يقول أو غيره مجزئة ويقول ويتصور ذلك في الطواف (قوله صفقت) أى لو قصد الاعلام ولو أطلقت من باب أولى (قوله مخالفتها السنة) أى الكفاية (قوله والمراد بيان التفرقة بينهما الخ) جواب عن سؤال حاصله الخ فحلت السجدة سنة للرجل

لا ينعى عنه أو تبينه خطؤه في الاجتهاد أو عتقت أمة مكشوفة الرأس وغیره أو وجد الفأري سرة وبن اذا أتى بالسليتين أن يفعل بينهما كآخر مع الفز الى في الاحياء وان تكون الاولى عينيا والآخرى شماليا فتأتي التسليعة الاولى حتى يرى خذله الا عن فقط وفي التسليعة الثانية حتى يرى خذله الا يسر كذلك فيبسدق بالسلام مستقبل القبلة ثم ياتقنوتو يتم سلامه بتمام التسليعة نأوى السلام على من التفت هو اليه من ملائكة ومؤمنين انس وجن فبنوى به عورة العين على من عن عينه وعورة اليسار على من عن يساره ونوى به على من خلفه وأمامه بأعماشامو والاولى أولى ونوى مأوم الرد على من سلم عليه من امام ومأوم فبنوى به من عين المسلم التسليعة الثانية ومن على يساره التسليعة الاولى ومن خلفه وأمامه بأعماشامو بسن للمأوم كافي التحقيق أن لا يسلم الا بعد فراغ الإمام من تسليعته

(فصل) فيما يختلف فيه حكم الذكر والانثى في الصلاة • كاقال (والمرأة تخالف الرجل) حالة الصلاة (في خمسة أشياء) وفي بعض التسبيح أو بعبارة أشياء أوالأول (قال جل) أى الذكر وان كان سيما عينا (بجانب) أى يخرج (مر فنية عن جنبه) في ركوعه ومعبوده الذاباع (و) الثاني (جل) يضم حرف المضارعة أى رفع (بطنه عن تغذيه في المعبود) لأنه لا يرفع عن جنبه الجبهة والاذن من محل معبوده أو بدله من غيرهما (تالكسالى كما هو في شرح مسلم عن العلماء) (و) الثالث (يظهر في مرضي الجهر) المتقدم سيانه في الفصل قبله (و) الرابع (اذا نأى أى أصابه) (ثم في الصلاة) كمنه امامه على سهو واذنه داخل وانذاره أى حشى وقوعه في محذور (سبح) أى قال سبحان الله لخبر المصحين من نأى عن في صلاته فلا يسبح وأما التصديق للنساء معتبر في التسبيح أن يقصده الذكر أو الذكر والاعلام والاطل صلاته (و) الخامس (عودة الرجل) أى الذكر ولو كان صغيرا كان أو غيره ويتصور في غير الميعز في الطواف (ما بين مرتون ركبته) ظهر الميعز وإذا وجأ أحدكم أمته صيده أو أجنبية فلا تنظر أى الامه الى عورته والعورة ما بين السرة والركبة أو الامه السرة والركبة فليسا من العورة وان وجب ستر بعضهما لان ما بينهما الواجب الا به فهو واجب (و) أما (المرأى) أى الانثى وان كانت صغيرة مجزئة ومثلها الخنثى فانها تختلف الرجل في هذه الخمسة أمور الاول أنها (تضم بعضها الى بعض) بان تلصق طرفيها بطنها في الركوع والسجود (و) الثاني ان (تلتصق بطنها بفخذها) في السجود ولا به استرلها (و) الثالث أنها (تخفض صوتها) ان سلت (بمضرة الرجال) الا جانبدة الفتنة وان كان الاصح ان صوتها ليس بورة (و) الرابع (اذا نأى أى أصابها) (حق) بجمام (في الصلاة) أى صلاتها (صفت) للحدث الممارض بطن بطن وأظهرها على ظهره أخرى أو ضرب ظهره كركب على بطن أخرى لا يضرب بطن كل منهما على بطن الاخرى فان فعلته على وجه اللعب ولو ظهرها على ظهره طامسة بالتقريم بطلت صلاتها وان قل لها فانها الصلاة (تنبيه) لوصف الرجل وسجدة غيره بازمع مخالفتهم السنة والمراد بيان التفرقة بينهما فاذا كليات حكم التنبيه والافانذار الاعمى وهو واجب فان يحصل الاذا بالالكلام أو بالقل المبطو وجب تبطل به الصلاة على الاصح (و) الخامس (جميع بدن) المرأة (الخرة) ولو صغيرة مجزئة (عورة) في الصلاة (الاولى) وكشها) ظهرها و بطنها من رؤس الاصابع الى الكوعين لقوله تعالى ولا يبدين زينتهن الا ما ظهر منها قال ابن عباس وعائشة هو الوجه والكفان (والامه) ولو مبعضة (كالرجل) هو رتها

والتصديق سنة للمرأة فظاهر ان التنبيه سنة مطلقا مع ان انذار الاعمى وغیره واجب ويحجب أنه ليس المراد بيان حكم التنبيه بل بيان حكم التفرقة بينهما أى بسن ان يكون تنبيه الرجل بالتسبيح وتبنيها بالتصديق وذلك التنبيه الواقع منها نفسه نأى نذب وثلاثة يجب نأى بها عن غير ذلك

(قوله لجامع ان رأس علم منها الخ) انما اشتمع على رأس العلم من على اتم البست وهو يختلف نحو الصلوات من الامم وبهذا لا فية
تقرر لان شرط الجامع في القياس ان يكون على الحكم المقيس عليه وهذا ليس كذلك ويوجب ان هذا آقاس شبهه والشرط المذكور في
تجاس العلة (قوله وان كان بعدا) وجهه البعدان فرضا لمسألة انه دخل مقتصر على مستتر مابين السمة والركبة فلا يتأتى الجمل حينئذ
وتستخدم ان هذا الجمل ضعيف بل المعقد البطلان مطلقا (فصل والذي يبطل الصلاة) أي ان طرأ بعد انقضاء هاتان طارئتا منع انقضاءها
فقد امكن ان يبطل ما مثل منع الاقتصاد (قوله بصرفين) متعلق بالنطق ولكن فيه ان عاقبه قوله فيما تقدم بكلام فيلزم عليه تعلقي حرفي
بحر عامل واحدا الان يقال ان الثاني بدل من الاول (قوله من الوفاية الخ) أي ان لاحظ كونه من الوفاية سواء قصد به معنى الوفاية أو
غيرها فان أطلق أو قصد انه من القلق لم ١٣٠ تبطل الان قصد الافهام بهذا أثر وهو ناهي آخر وهو انما أطلق أو

ما بين السرة والركبة وألحقت بالرجل بجماع انزال أم على منها ليس بجورة (فائدة) السرة موضع الذي يقطن من المولد والسر مراقبة طعن مرتدوا لاله سر لات السرة لا تقطع كالم (تنبيه) الخنثى كالأنثى في جوارحه فإن انقصر الخنثى الحرة على ستر ما بين سرته وركبته لم يصح صلاته على الأصغر في الروضة والافتقار للمجموع للثلاث السرة ويصح في التبيين العضة ونقل المجموع في فائض الوضوء من البقوى وكثيرا ما قطع به الخنثى في موضعه وقال الاستنوي عليه السلام الفتوى وعلى الأول يجب التضياع ما بين الركبتين الصلاة الأولى وحسب الأول على ما إذا شرع في الصلاة وهو ستر ما بين السرة والركبة والثاني على ما إذا شرع وهو ستر ما بين الركبتين واكتشف منه ما عدا ما بين السرة والركبة لا صلاته فقد انقضت وشككنا في المطالب والأصل عدمه وهذا الجدل وإن كان بعيدا فهو أولى من التناقض كالم

[illegible]

أى بعض أفراد جنس الكلام فهو على تقدير مضامين يتدفق الإشكال الذى فى المحشى أو أن المراد من جنس الكلام غير ما نرى به لا حقيقة الجنس فاللغى انه مجهول تخوم مما نرى به ويعلم تخوم غير (قوله أو التصح الخ) وكان صدور ذلك هذا باختباره (قوله) ولولم امامه الخ) هذا صرح ان يكون محمزه قوله مع العلم تأييد الصلاة وما ظن ان يخرج من الصلاة فلا يضر الكلام منه بشرط ان يكون قد لا يستأفل (قوله كنت ناسيا) أى لئلى من صلاتى قد كرهته وتداركه (قوله فكما جادل) أى المتقدم فلا يطل صلاته ولا يخفى الكلام القليل بعد السلام فلهذا انه ليس فى صلاته ولو كان عالما بخرم الكلام وباللوى ما لو كان جاهلا بخرم الكلام وأن لم يكن قريب عهد بالاسلام ولأنشأ بعدا عن العلم بالنظ لوجه (قوله أما الكثير) هذا محمزه قوله فلا يضايق تقدم (قوله أما الكثير) هذا اختر زلنصر

(قوله) وبغزى البسبغ) ههنا خبر زيد مقدّر قبله بحمل البطاوى التضييق ونحوه فيما قسم اذا ظهر عرفان الخاطى يمكن التقليل فان كان التقليل فغير البسبغ وظهر عرفان فأكبر (قوله) كان ظهر منه عرفان) ظاهره أنه مثال للكمبر من المداوى المكتوبة على البسبغ لاهل الحرف وفادى المكنونه وظهر منه عرفان فلا يضر فكان الاولى أن يقول وظهر منه عرفان كأهوى بعض النسخ (قوله) من أى من المعلى وقوله من ذلك أى من التضيق ونحوه وما سوى الاعتراض على قوله كان ظهر منه عرفان انه لو ذكر التضيق فظهر منه عرفان واحد معقوفه وضد الشارع بالحرفين بقصد عدم الضرر وفيه الاولى سلف قوله كان كأقدم (قوله) انه ابصر من سامعنا) أى بان يبق له زمان حال من ذلك أصلاً ما كان له ذلك وجب عليه التأخير اليه قبل خروج الوقت فان صلى في غير ذلك الزمن الذى يخالفه فكيفه في فصل التضيق ان ظهر منه عرفان وظهر من الاول والاخره وتكريرات الاقتالات) نعم قوله العلم بانتقال الامام على البسبغ وقوله على نفسه ان ظهر منه عرفان وأما قوله بشرط أن يكون ذلك فى الركعة الاولى من الجمعة او بعد طلاقها والشد ونحوها) (قوله) ليجعل ملائكة التضيق) أى كى كان ما تى به من التضيق المبطل الى كثر التقليل وظهر منه عرفان أو كان عندنا ظهر منه ذلك (قوله) بغير الكلام) أى كى كان كلام أى سواء الذى أتى به أو غيره (قوله) لوجعل تحريم ما أتى به) ههنا الذى اتى تقدمت في اول الباب لكن أعادها لاجل سندها صاحبها وشروطها بما لها كاشد من كون الكلام ١٢١ قللا وتوب عهدا الخ (فروع) أو كلى الصلاة

(١٦ - خطيب ل) وزلت تخافة من حد الظاهر وتوقف طردها على حروف طردها ونفقه ذلك لأجل ضرورة هذه الصوم وقبها على التضخ عند تدار القراءه ولو كانت هذه الخفاه محكوماً بنجاسها ولم تستغرق حد الظاهر بل رجعت الى الباطن قبل أن يتمكن من طردها لا يبط الصوم لبعضه من طردها وبغى من حملها لا يبط الصلاة في الحالة المذكورة (فرج) ولتجشأ في الصلاة وهو ما خرج من الجناحين وسنت الى الحد الظاهر فإن كان غداً يبط الصوم الصلاة وان غلبه ذلك لا يبط الصوم وأما الصلاة فانها تفسى زمن ركى عن ذلك بطلت وان طهره قبل فسى زمن ركى لم يبط وأما ان يرجع الى الجوف فواقبل التمكن من طرده لم يبط الصوم. يبقى محله متخفاً من طهره حالاً لم يبط الصلاة والأظلم ولا يجعل عمله كاتمامه المحكوم بفسادها انزالت الى الجوف قبل التمكن من طردها فبغى من عمله الا ان لا يضاعف كرمته التجشأ انتهى وهو قد قبلت قرنه حال الامام الخ إيان كان الشك في التصبر قبل الملامت كثير (فقهه) ولا يضاعف لانه لا يضاعف عليه اعادة النافعة فصلا طاهره أو ناس فيكون خطأ فلا يضاعف على ذلك بل طهره في قوله يستدلون طردها في قولنا لا يضاعف بل ينظر الى الركنه الذي يستدل به بعيد القراءه على الصواب فيما بعد وكذا ينظر الى الثالث ان لم يدها على الصواب في التماسه وهكذا حتى يفرغ من صلاته فيكمل المأموم صلاته منفرداً وينفقه بهذا الخلف لان قبل الامام غير معتد لما وجد المتروك فهو (قوله) قصد عدم التفهم الخ) أى أرسل

(قوله ان لم يقصد تلاوة الخ) بان
 أطلق أو قصد الاخبار بانه بعد
 الله (قوله والعمل الكثير) حاصله
 انه لا يبيط الا بشرط خمسة ان
 يكون كثيرا وان يكون متواليا
 وان يكون متبعا وان يكون نصير
 حجة وان تكون كثرته متبينة
 (قوله ان تواتر) ضابط التواتر
 ان يكون بين الفعلين أقل من ركعة
 بأخف يمكن وقيل ضابطه العرف
 (قوله فيفقد حقه ثلاثة اوجه)
 قيل يضر مطلقا وقيل لا يضر مطلقا
 وفيقول وقت ان يبان الحال
 ولعمد الاول (قوله بالوثنية)
 وكذا بالضربة الفاحشة وكذا
 بقمر يركب بدنه ولو من غير فصل
 قدمه (قوله بلا حركه كنه) اما
 ان تحرر كنه ثلاثا ولا يخلص
 ضرفان كان بعد كسب أو فاجلم
 يضر (قوله وسواء الفعل المبطل
 الخ) أي فان كان كثير اضر مطلقا
 عمدا أو سهوا وان كان قليلا يضر
 مطلقا عمدا أو سهوا ما لم يقصد
 العيب ويستثنى من العمل الكثير
 اجابة التي صلى الله عليه وسلم
 بالفعل الكثير فلا تضي (قوله
 بالايجاع) متعلق بطلان طهارته
 لا بطلان صلاته لان اياحضنة
 يقول بضمها اذا سبقه الحدث
 فتمظهر ويضي وكذا القول
 القديم عندنا كاقدم (قوله فآزالها
 في الحال) أي قبل مضى زمن يسع
 قدر الطمأنينة ومثل الزالة
 الفصل ايضا في التخصيل (قوله
 ولم يعمده) أي مسأحا أو مملوكا

و

فان وجدد الخلاف من غسله بهو لخرج الوقت ولا يصلي عاريا وهذا اتفاق من الشيعين والاسنوي
فعل مخالفة الاسنوي للشيعين فهاذا كان الماهر جودا سامع وقدمه قهر ركازم الاسنوي في باب شعر وطال الصلاة

العودة) عسر بالانكشاف
 للإشارة إلى أنه لا يشترط في بطلان
 الصلاة بكتف العودة فضل قبل
 الفعل لعدم الفعل ككتف الرفع
 والفعل كان كشفه هو أو غيره
 بناء على أن الرفع ليس
 قبداً وما حصل مسئلة الكشف
 أنه متى كشف هو رتبة عمداً
 بطلت ولو سترها حالاً وأمان كان
 ناسياً بالله في الصلاة أو كشفها غيره
 فان سترها حالاً تبطل والابطلت
 وهذا على أن الرفع ليس قبداً
 والمعتقدان الرفع فيسد ينصر
 جميع ذلك ولو سترها حالاً (قوله فان
 أمكن الخ) الأولى حدثه لأن
 المدار على سترها بالفعل لا على
 الامكان (قوله في الحال) أي
 قبل معنى قدر المأثنية (قوله لم
 تبطل) أي كما لم يكتفى بشيئ
 والآخر (قوله فلو قلب سلاته)
 أي فرضاً أو نقلاً وقوله صلاة
 أخرى أي فرضاً أو نقلاً فالصور
 أربع وكلها باطلة مع العدد والعلم
 وصورة ذلك أنه فعل ذلك عليه
 وتيمنه ولم يدع على ذلك شيئاً واستمر
 إلى آخر الصلاة التي قصدتها
 فان ذلك يبطل انتهى كان فيها
 والتي أنشأها ما ذكر في بطلان
 الصلاة التي هو فيها واستأنف
 وكبر لصلاة أخرى فان الثانية
 صحيحة والأولى باطلة بنفسه
 الخروج منها (قوله فسلم من
 ركعتين) أو ركعة لأن الفعل
 المطلق يجوز فيه الاقتصاد على
 ركعة (قوله كما لا يصلي الظهر)

لواشترطه أنه قصد له عند الحاجة لأن كلاً منهما لا يرد ويجب تخصيصه انتهى وهذا هو
 الظاهر وقد اشبهنا أيضاً وجوب القطع بحصول ستر الصورة بالظاهر قال الزركشي
 ولم يذكره المتولي والظاهر أنه ليس بشيء بناء على أن من وجد ما ستر به بعض العودة لزمه
 ذلك وهو الصحيح اه وهذا هو الظاهر أيضاً ولا يمنع صلاة سلاته بعض لباسه نجاسة
 وإن لم يتحرك بركته كطرف عمامته الطويل وخالف ذلك ما لو قصد على متصل به حدث نص
 سلاته إن لم يتحرك بركته لأن احتجاب النجاسة في الصلاة شرع للتكريم وهذا ينافيه والمطلوب
 في العيود كونه مستقراً على غير طرفة عين جبهة لئلا يفتقد على متصل به ولم يتحرك بركته
 حصل المقصود ولا يصح صلاة فاض طرف شيء يحيل على نجس وإن لم يتحرك بركته لأنه حامل
 لمصل نجاسة فكما هو حامل لها ولو كان طرف الجبل ملق على ساجد ونحوه وهو لا يحصل
 في صفته أو مشهوداً بسفينة صغيرة بحيث تغير غير الجبل لم يصح صلاته بخلاف سفينة كبيرة
 لا تغير بغيره فانها كالدار ولا فرق في السفينة بين أن تكون في البر أو في البحر خلافاً لما قاله
 الاسنوي من أنها إذا كانت في البر لم تبطل قطعاً صغيرة كانت أو كبيرة ولو وصل ظمها لا تنكساره
 مثلاً ينقض لفقد الظاهر الصالح لو وصل يحد في ذلك قطع صلاته معه للضرورة قال في الرضة
 كالماء ولا يلزم نزعها إذا وجد الظاهر اه وظاهره أنه لا يجب عليه نزعها وإن لم يصف ضرراً
 وهو كذلك وإن خاف بعض المتأخرين في ذلك أما إذا وصل به مسج وجود الظاهر الصالح
 أو لم يخرج إلى الوصل فانه يجب عليه نزعها إن لم يصف ضرراً بالظاهر وهو ما يجب التيمم فان مات من
 وجب عليه التزم لم ينع له التكرار منه ولسد قواطع التكليف عنه ونقضه التعليل الأول تحرير
 التزم وهو ما نقله في البيان عن عامة الأصحاب (قروع) الوشم وهو غير الجبل الذي لا يرضى يخرج
 الدم في بطنه فهو يسهل بوق أو ينقص بسبب الدم الحاصل بغير الجبل الذي لا يرضى من الناس
 عنه فبأنه إن لم يصف ضرراً بوجع التيمم فان خاف لم يقبأ زلاته ولا ثم عليه بد التوبة
 وهذا انقضاه بضرابه بد بوقعه والأقل لزمه إذا زلته ونص صلاته وأمانته ولا ينس ما وضع فيه
 يده مثلاً إذا كان عليها وشعره ولو أدى بجره بد أو نجس أو خاطه بخط نجس أو شق موضعاً في
 بدنه وجعل فيه دماً فكالبغير بظلم نجس فيأمر (و) الخامس (انكشاف) ثمن من (العودة)
 وإن لم يقصر كالوطير في الحج سترته إلى مكان يسجد فان أمكن ستر العودة في الحال بأن كشف
 إلى الحج نوبه فدره في الحال لم تبطل صلاته لاستفاء المصدور وفتقر هذا العارض اليسير
 (و) السادس (تغيرا لثبة) التي غير المتولى فلو قلب صلاته التي هو فيها صلاة أخرى طال ما عدا
 بطلت صلاته ولو قلب الثبة لم يظن أن شافهاً أو فو أو قصد بذلك التبرك أو أن الفعل واقع
 بالمثنية لم يضر أو التعلق أو أطلق لم يصح صلاته لثباته ولو قلب فرضاً فلا يطلق بالبدل جماعة
 مشروعه وهو متفرق ودسين فسلم من ركعتين لم يدر كها مع ذلك أم لا قلبها فلا معينا كركعتي
 الضحى فلا يصح لاقامته إلى التيمم أما إذا لم تشرع الجماعة كالوكان يصلي الظهر فوجد من
 يصلي العصر فلا يجوز أن يقطع كذا كره في المجموع (و) السابع (استدباو القبة) أو الوصول
 بعض صدوره عنها بغير عذر فإن كان عذر فقد تقدم في موضعه (و) الثامن (الأل) ولو
 قليل لشدته منافاته لها لأن ذلك يشعر بالاعراض عنها إلا أن يكون ناسياً للصلاة أو جاهلاً
 فخر عنه لقرب عهده بالاسلام أو بعده عن العلم فلا تبطل بقلبه لعدم منافاته للصلاة أما
 كثره فيبطل مع النسيان أو الجهل بخلاف الصوم فانه لا يبطل بذلك وفروا بأن الصلاة هيئة

أي أداء أو تضام وقوله العصر أي أداء أيضاً (قوله ولو قليلاً) أي في حالة العمد أم في حالة النسيان أو الجهل فيفتقر القليل
 لا الكثير

(قوله والشرق الصالح) فيه نظر لان كلامنا في المأكل الذي هو الفعل وبعد تسليمه الفعل الكثير لا يقطع هيئته لان هيئته عبارة عن ترتيب أركانها وذلك لا يقطع بالفعل الكثير. وكذلك الحكم مسلم والصواب (قوله المختلط بغيره) أي بين أفعالهم الطم فلا يضر (قوله بغير وجوهين) الباعني هو مثل الحرفين الحرف المفهم وذلك مفروض في الفصل باختراؤه فان كان الغلبة يقال ان كان بسيماة الإيضر ولو ظهر منه ١٣٤ حرقان ولو في كل نغمة وأما إذا كثر من فاقض ولو ظهر منه حرف مفهم (قوله الردة)

مذكرة خلافة وهذا الأصل فرق في جهل التسميم والشرق الصالح لذلك ان الصلوات أفعال منظومة والفعل الكثير يقطع عليها بخلاف الصوم فإنه كف والمكره هنا كغيره استدرة الأكراد ولو كان فيه سكره قبل ذوبها بعض ونحوه لا يقطع صلواتها فإنه الصلاة كأمي اما المضغ فإنه من الأفعال قبيل الكثير وان لم يصل إلى الحرف شيء من المضغ (و) التاسع (الشرب) وهو كالأكل فيأضي ومشل الشرب ابتلاع الرين المختلط بغيره اذا القاعدان كل ما أطل الصوم أطل الصلاة (و) العاشر (التهمة) في الفصل بغير وجوهين فأكثر واليكاه ولو من خوف الأثرة والأتين والتأدوا من الشرب من القسم الاثم مثل الفصل ان ظهر واحد من كسر حرقان فأكثر كرامت الإشارة إليه (و) الحادي عشر (الردة) في أنفائها لأبعد الفراغ منها فإنها لا تبطل العمل الا ان اتصل بالوفا كقال تعالى ومن يرد ومنكم من دونه فقت وهو كافر فأنزلت حطت أعمالهم ولكن تحيط ثواب عمله كائن عليه الشافي رضى الله عنه ومن مطلات الصلاة تطويل الركن القصير عمدا وهو الاعتدال والجلوس بين الصدين لأنها غير مقصودين كافي المنافع وهو المعتمد وتختلف المأمور من عامية تركين قطعين عمدا وكذا تقدم بهما عليه عمدا بغير عمدوا يتبع فامة تركت من رضاء ان أمكنه بها ولم يفعل (تمة) بكرة الالتفات في الصلاة وجهه عنه أو بسرة الالتجاء فلا يكره ويكره رفع يصره إلى السماء وكشف شعره أو توبه من ذلك كافي للجموع ان يصلي وشعره معقوف أو يرد تحت حمامته أو توبه أو كره شعره ومنه شد الوسط وغرز العذبة وضعه على فيه بلا حجة فان كان لها كذا ثمانية فلا كراهة ويكره الضام على رجل واحدة والصلوات حاقنا بالنون أو حاقنا بالياء الموحدة أو حاقنا بالياء أو حاقنا بالميم الأول بالسول والثاني بالفاء والثالث بالي والرايع بالسول والفاظ وتركه الصلاة بحضرة طعام ما كره أو مشى وبثوبت إليه وان يصبق قبل وجهه أو من عينيه ويكره للمصلي وضع يده على خصره أو بالقاء في خفض الرأس من الظهور ركوعه وتكره الصلاة في الأسواق والرحاب الخارجة من المسجد وفي الحمام ولو في ساحة وفي الطريق في البناء دون البرية وفي المزبلة ونحوها كالشجرة وفي الكنيسة وهي معبد التصاري وفي البنية بكسر الباء وهي معبد اليهود ونحوها من أماكن الكفر وفي حطن الأبل وفي القصرة الطاهرة وهي التي لم ينشأ أمال المنبوشة فلا تصح الصلاة فيها بغير ما ذكره واستقبال القبرة في الصلاة قال صلى الله عليه وسلم لمن الله اليهود والنصارى اتخذوا دورا أنبياءهم مساجد (قائدة) أجمع المسلمون الا الشيعة على جواز الصلاة على الصوف وفيه ولا كراهة في الصلاة على شيء من ذلك الاعتدال فإنه كره الصلاة عليه تزعم وقالت الشيعة لا يجوز لأنهم ليس من نبات الأرض ومن ان يصلي لقوم جدار كمود فان عجز عنه فلقوا عصا مغرورة كتاة للأنعام فان عجز عن ذلك بسط مصلى كعبه فان عجز عنه خط أمامه خطا طولا وطول المذكورات ثلث ادراع فأكثر وبينها وبين المصلى ثلاثة أدراع فأقل فإذا صلى إلى شيء من ذلك على هذا الترتيب سن له وتكره دفع ما رينته وبينها والمراد بالمصلى والخط أعلاه ما يحرم الروينته وبينها وان لم يجد المارسيلا أو خروا ذلي إلى ستره فاستان ان يجعلها مقابلة لبيته

ولو حكا كرهه الصبي قبيل صلواته وان لم يرد شرطا (قوله بر كنين) أي عام يقصد الحاقه والافتقار بغيره الهوى للركوع من المأموم أو من الامام (قوله بغير عسندر) راجع لكل من الضطر والتقدم في هذا التأخر كثيرة واما عند التقسيم فالتدبير يشابه هذا الجدل لانه يدلي بعد راما في غير هذا الفعل ففسدته الجهل والسياف فلا يضر غيرها (قوله وكشف شعره) أي منعه من المصود معه اما يديه أو يديه تحت حمامته كأي (قوله وشعره معقوف) أي مضفر ويجعل ذلك اذالم يكن في حله ثم ضفره مشقة والأفلا كراهة (قوله شد الوسط) أي الالتجاء فان كان له كشد وسطه ليقرب على مسننه فلا كراهة (قوله وغرز العذبة الخ) أي بل يجعلها من سلة خلف ظهره (قوله في الأسواق) ولو في مكان ظاهر (قوله في الطريق) أي يصبى في وسطه (قوله الشيعة) طائفة مسلمون خرواج بانغوا حب سبيدنا صلى وقالوا انه أفضل من أبي أي بكر وهو انه أحق بالخلقة منها وانما تعدا عليه في أخذها وليس كذلك فيهم الله (قوله الاعتدال) وهذا القول غير مشهور عند المالكية قبل الامام وجمع عنه أوان

علماء المالكية لم ينقله لشدة ضعفه (قوله وطول المذكورات الخ) المراد بارتفاعها إلى جهة السماء في الجدار أو المعصا أو على السجادة والخط بقطبها إلى جهة القبلة (قوله وبينها) أي بين أصل الجدار والمعصا بين طرفي السجادة والخط وبين المصلى (قوله والمراد بالمصلى والخط أعلاه) كان الأول ذكروا قبل قوله فإذا صلى إلى شيء الخ لانه تفسير لقوله وبينها بانسبة الخط والسجادة (قوله ويحرم المرور بينه وبينها) البيهقي في الجدار والمعصا أن يمر بينهما وأما في الخط والعبادة فالمراد ان يمر عليها ويقطعها

فيكون المعنى بالنسبة اليهما أي بين المعلى وأخر الصلاة (قوله أو وشماله) وهو أفضل لأن الأذنين الشيطان (فصل فيما تشتمل عليه الصلاة الخ) ذكر هذا الفصل لزيادة الشفقة والرحمة للمبتدئ زيادة (١٢٥) الاصباح وفيه الباعث هذا الفصل تحت

عنه غالب الكتب المطولة (قوله سبعة عشر) سواه سبع عشرة لأن الملعود مؤث مذكوراً لا أن يقال أنه منحرف من السناخ (قوله فإن النهار المعتدل الخ) فيه نظر لأن المعتدل الناري يومين في السنة فقط وأيضاً قوله وسهر الانسان ساعتان الى الغبر فيه نظر لأن ذلك لبعض ناس قليلين وأيضاً كلامه يقتضي أن ما بعد الغبر إلى طلوع الشمس من النهار مع أنه من الليل عند علماء الفلك فهذه حكمة كالورود بينهما ولا تحكما (قوله وجلة الأول كالخ) هذا لا يستقيم إلا بإسقاط رابعيتين وإسقاط الترتيب وجعل كل جمعة ركناً (قوله الأولى سبع وعشرون الخ) حيث اعترض الشارع على الحق وزاد الترتيب كان حقه أن يقول سبع وعشرون لأن الصلوات ثلاثة فيها ثلاث ترتيبات زيادة على الستة والعشرين مع أن الشارع هنا جعل الترتيب كله ركناً واحداً وفيما يأتي بعده ركناً في كل صلاة من الثلاثة فآخر كلامه بخلاف أوله (قوله الحديث) فانه قال فيه فإن استطعت فاعدا ولم يبين كيفية الغفود (قوله على أي صفة) متعلق بشبهه جالساً لا بتوابعه لاجتماع وقوله لا لطلاق الحديث متعلق بقوله على أي صفة شاء (قوله وجمع بين القولين الخ) ٣ فيه نظر لأن حقيقة الجمع قول ثالث مريب من القولين بأن يجعل كل قول على شيء وحده ليس كذلك ويجب أن يراعى

أو وشماله ولا يصح له الباطن الميم أي لا يجعلها تقاوم وجهه (فصل) فيما تشتمل عليه الصلاة وما يصح عند العجز عن القيام وبدأ بأقسام الأول فقال (وعدد ركعات القرائن) في اليوم واليلة غير يوم الجمعة وسفر القصر (سبعة عشر ركعة) قال الامام الرازي والحكمة في ذلك أن زمن اليطوف في اليوم واليلة سبعة عشر ساعة فإن النهار المعتدل اثنا عشر ساعة وسهر الانسان من أول الليل ثلاث ساعات ومن آخر ساعتان إلى طلوع القمر فجعل لكل ساعة ركعة اه (وفيها) أي القرائن (أربع وثلاثون جمعة) لأن في كل ركعة جمعة (د) فيها (أربع وتسعون تكبيرة) بتقديم المائة على السبع لأن في كل ركعة اربعين وعشرين تكبيرة تكبيرة الاحرام فيصنع منها ست وستون تكبيرة وفي الثانية احدى عشرة تكبيرة وفي الثالثة سبع عشرة تكبيرة فجعلنا أربع وتسعون تكبيرة (د) فيها (تسع تشهدات) لأن في الثانية تشهد واحد وفي كل من الباقي تشهدين (د) فيها (عشر تسليمات) لأن في كل صلاة تسليمين (د) فيها (مائة وثلاث وخمسون تسبيحة) لأن في كل ركعة تسع تسبيحات مضر وفيها سبعة عشر تسليمات كره تفصيل ذلك في الثانية ثمانية عشر وفي الثالثة سبعة وعشرون وفي الرابعة مائة وثمانية ايام يوم الجمعة فعدد ركعاتها خمس عشرة ركعة فيها خمسة عشر ركعة ثلاثون جمعة وثلاث وعشرون تكبيرة ومائة وخمسة وثلاثون تسبيحة وثلاث تشهدات واما سفر القصر فعدد ركعاتها خمس عشرة ركعة فيها احدى عشر ركعة واثنتان وعشرون جمعة واثني وستون تكبيرة وتسعون تسبيحة بتقديم المائة على السبع فيها اوست تشهدات واما السلام فلا يختلف عدده في كل الاحوال (وجلة الاركان في الصلاة) المفروضة وهي الخمس (مائة وستة وعشرون ركناً) الأولى سبع وتسعون تسبيحة وعشرون اذا الترتيب ركن كاسبق ثم ذكر تفصيله بوجه (في الصبح) من ذلك (ثلاثون ركناً) التسعة وتكبيرة الاحرام والقيام وقراءة الفاتحة والركوع والطأ تسعة وقسه والرفع من الركوع والطأ تسعة فيه والسيور والاول والطأ تسعة فيه والجلوس بين السجدة بين والطأ تسعة فيه والجمعة الثانية والطأ تسعة فيها والركعة الثانية كالاولى ما عدا التسعة وتكبيرة الاحرام ويزيد الجلوس للشهد وقراءة الشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعده والتسليم الأولى وسكت عن الترتيب وقد علمت أنه من الاركان وعدل كل جمعة ركناً وهو بخلاف ما قدمه في الاركان من عددها ركناً واحداً وهو بخلاف نظري (وفي المغرب) من ذلك (اثنتان وأربعون ركناً) الأولى ثلاث وأربعون لما عرفت ان الترتيب ركن أولها التنية وآخرها التسليم الأولى (وفي كل من الصلاة (الرابعة) من ذلك (أربع وخمسون ركناً) الأولى خمس وخمسون زيادة الترتيب أولها التنية وآخرها التسليم الأولى كالمثل ذلك من عددها في الصبح فلا تظلم بذلك * ثم شرع في اقسام الثاني بقوله (ومن عجز عن القيام) في الغرض (على جالساً) الحديث السابق ولا جماع على أي صفة شاء. لا طلاق الحديث المذكور ولا ينقص ثوابه من ثواب المصلي فأما لانه معدوم قال الراغب ولا تعني بالجزء عدم الامكان فقط بل في معناه خوف الهلاك والفرق أو زيادة المرض وأخوف مشقة شديدة أو دو وإن الراس في حق راكب السفينة كما تقدم بعض ذلك كله قال في زيادة الرضة الذي اختاره الامام في ضبط العزاز ان تلقه مشقة تذهب خشوعه لكن قال في المجموع ان المذهب خلافه اه وجمع بين كلاي الرضة والمجموع بان ذهب الخشوع بنشأ عن مشقة شديدة واقرانه أفضل من غيره من الجلسات لانها فيه مشروعة في الصلاة فكانت أولى

معنى العزازين واحد والخلف في اللفظ والعبارة (قوله واقرانه الخ) مرتبط بقوله على جالساً على أي صفة شاء.

٣ (قوله وجمع بين القولين الخ) الذي في لفظ الشارع وجمع بين كلاي الرضة والمجموع اه

(قوله ثم يفتي) مغطوف على قوله نيل جالساً (قوله لو قدر على القيام أو القعود) أي في أثناء القراءة أخذ من باقي كلامه هاتان اثنتان وقوله وأجبر غنه هاتان اثنتان أيضاً وقوله أي بما قد ورد به واجبه للرب بعبارة كذا وقوله وبني راجع للادعاء وأما إعادة القراءة في الأولىين وقوله لو قدر على القيام قبل القراءة الخ ثم روي عن أبيه هذه هي الأولى والثانية ما لو قدر في الركوع قبل الطلأ ينسأ أو بعدها روي الاعتدال قبل الطلأ ينسأ أو بعدها ١٢٦ وأراد قوتاً ولا وكلها مقصدة في الشارح (قوله وجب قياماً بطلأاً ينسأ) فلو طأ

من غير ما يكره الأقامة هنا وفي سائر فعدات الصلاة بأن يجلس للمصلي على روكبه وهو ما أصل فذهبنا صابراً كينته بأن يلصق أي به موضع صلاته نصب فذهبنا وساق به كونه المستوفز ومن الاعتناء نوع مستحب عند التوروي وهو أن يقرض رجليه ويضع أي يسه على قدميه ثم يفتي المصلي قاعداً الركوع بحيث تقابل وجهه قدما كينته وهذا أقل وركوعه أو كله إن تجاوزت جهته موضع سجوده لأنه يضاير ركوع القائم في المخاض في الأقل والأكمل (ومن يجزعه من الخلو) بأن ناله من الخلو من المشقة الخاصة من القيام (صلى مضطجعا) لجنته مستقبل القبلة توجهه ومقدم ذنبه وجو بالحديث عمران السابق وكلما في الفضل الأفضل أن يكون على الأيمن ويكره على الأيسر لا عند ركاز جزم في المبدوع (ومن يجزعه) أي من الاضطجاع (صلى مستقبلها) على ظهره وأخصاه القبلة ولا بد من وضعه وسادة تحت رأسه ليستقبل وجهه القبلة إلا أن يكون بالكمبة وهي مسقوفة فالمقبه جواز الاستلقاء على ظهره وكذا على وجهه وإن لم تكن مسقوفة لأنه كيفما توجه فهو متوجه بغيره من ركوعه يسجد سجداً مكانه فإن قدر المصلي على الركوع قطع ركوعه السجود ومن قدر على زيادة على الكامل الركوع نعتت تلك الزيادة للسجود لأن الفرق بينهما واجب على المتكبر (فإن هز) مما ذكر (أوما) بهمة (برأسه) والسجود أخفض من الركوع فإن هز فيصير هزاً غير آخرى أفعال الصلاة ينسأ (نوي قبله) ولا إعادة عليه ولا تسقط عنه الصلاة غفلة نالت وجود مناط التكليف (فته) لو قدر في أثناء صلاته على القيام أو القعود أو غير غفلة أي بما قد ورد له وبني على قراءته بسند أعادته في الأولىين لتقع حال الكمال فإن قدر على القيام أو القعود قبل القراءة قرأ قائماً وأعاد ولا تجزعه قراءته في نهوه لصدوقه عليها فها هو ككمل منه فلو قرأه شيئاً أعاده وتجب القراءة في هوي العاجز لأنه أكل ما بعده ولو قدر على القيام بعد القراءة وجب قيام بلا طأ ينسأ ليركع منه لغيره عليه وإتمامه قبل الطأ ينسأ لأنه غير مقصود لنفسه وإن قدر عليه في الركوع قبل الطلأ ينسأ أو تقع لها أن سجداً ركوع من قيام فإن انتصب ثم ركع طلت صلاته لما فيه من زيادة ركوع أو بعد الطأ ينسأ قد قدم ركوعه ولا يلزمه الانتقال إلى سجداً كمين ولو قدر في الاعتدال قبل الطلأ ينسأ قام وطأ ينسأ وكذا بعد أن أراد قوتاً في سجده والأقل يلزمه القيام لأن الاعتدال ركن قصير فلا يطول وقضية الملل جواز القيام وقضية التحليل منعه وهو أوجه فإن قنت قاعداً طلت صلاته (فائدة) سئل الشيخ عن الذين ينسأ بعد الصلاة عن سجود بقى الشهوات فيقتصر على ما كثر بعد الرق من نبات الأرض وهو فضة فببذلك عن الجملة والجماعة والقيام في المفروض فأجاب بأنه لا يخفى ويرجع إلى إسقاطه فرائض الله تعالى (فصل) في سجود السهو في الصلاة فرضاً كانت الصلاة أو نفلها ولو غفلة نسيان النبي والفتنة عنه واسطلاحاً الفتنة عن الشيء في الصلاة وإتمامها بنسيان عند تركها أمور به من الصلاة وأفضل منهي عنه ولو بالشك كسأني وقد بدأ بالقسم الأول فقال (والمرؤ من الصلاة) فرضاً كانت أو نفل (ثلاثة أشياء) وهي (فرض وسنة) أي بعض (وهيئة) وتقدمها بها (فالفرض) المسترك وسهوا (لا ينوب) أي لا يؤتم (هذه سجود السهو)

وأعاد الفاتحة كانت أو كل ولو ترك القيام في هذه الحالة حامداً ما طأ بطلت صلاته أو ناسياً أو جاهلاً فلا تبطل ويصحب السهو ولكن لا تنصب هذه الركعة تركه الواجب فيها وكذا يقال في كل على تركه واجبا لزمه (قوله ولا يلزمه الانتقال إلى سجداً كمين الخ) يفهم منه جوازه به قال به وهو بهضمه قال جمعه وجمع بين القولين قال بالجوهر جعل كلامه على ما إذا انتصب متعباً ولم يطمئن ومن قال بالفتح جعل كلامه على ما إذا انتصب معطلاً فلو سأل إلى حد الركوع بعده يوهى من القيام طأ ينسأ (قوله الملل الخ) هو قوله ليركعه والتحليل قوله لأن الاعتدال ركن قصير ما الخ والمعتد لا أخذ بمقتضى التحليل وقوله فإن قنت قاعداً راجع لقوله وكذا بعدها إذا أراد قوتاً ٣ ووجه البطال حيث ذم أن المصلي يفتقره جلسة بين الاعتدال والقعود ويوجب بأن المفسر بقدره سبحانه الله وهذه أزيد (فصل في سجود السهو الخ) من إضافة السبب إلى السبب وقوله والفتنة عنه هفتة على التبان هفتام أو مرادف (قوله من الصلاة) أي بأن يكون بعضها مخرجاً من التوبة وسجدة التلاوة فلا بد تركها (قوله ولو بالشك) واجبه للفتنة لكن رجوعه

لثاني يبعد بما إذا استعمل الفعل الزيادة كما يأتي في قوله وأخاض في حداد الخ ويخرج به ما لو شك هل تكلم قليلاً ناسياً ولا أولاً يسجد (قوله ثم شرع في الأولى الخ) مقتضى هذا الصنيع أي يقول عند القسم الثاني ثم شرع في القسم الثاني عند قول المترادف شك الخ مع أنه لم يقل ٣ (قوله ووجه البطال الخ) ليركع تركه وله سقط من السباح وقد ير فيه ظاهر مثلاً ٨٤

(قوله اذا خلعه) (قوله متعلق بمحذوف أي ويبدل تخلفه اذا خلعه الخ أي ويحوي) اذا خلعه في المجلسين بين السجدة الأولى وما اذا علم انه لا يلحقه الا بعد هو بالسجدة الثانية فيجب عليه تركه اوبنه المخارفة (قوله جلوس تشهد الخ) زانك الخ ليرجى حال جلوس الامام للاستراحة فان ذلك لا يجوز له الا موم الاختلاف لانهم يشتركون معه في الاسم لان فعل الامام بمعنى جلوسه استراحة وفعل المأموم بمعنى جلوسه تشهد فلم يصح للمأموم التخلف بخلافه في سجدة القنوت اشتراك في اسم القيام الا ان الامام صوره والمأموم طوله (قوله وقوله المأموم الخ) هذه الثانية عين الاولى الا انها زالت عليها بعد الاداء قبل قيام المأموم (قوله لا ما مضى) أي ناس أو جاهل تقصص مقابلته بالاعاد والاعاد مضطرب أيضا (قوله واذا انتصب ١٣٨ المأموم ناسيا الخ) وهذا في الشهود ومنه في القنوت فاذا تركه المأموم سهوا وجب عليه العود فان لم يجد بطلت صلاته وان تركه عمدا تخير بين العود والانتظار (قوله لزومه العود) وان سلم الامام فبعد وجل جلوس الامام ثم يقوم (قوله بعد فراغ الصلاة) أي صلاة الامام بتمام أفعالها وأقوالها ثم يق من الصلاة السلام (قوله بخلاف الثاني) فان فيه غير معتد به الخ) مقتضى المقابلة فانه انتقل الى غير واجب ولكن هذا لازم لما ذكره الشارح لانما كان ناسيا كان فعله غير معتد به فلم ينتقل لواجب (قوله كالولم يتم) تنبيه في لزوم المناهضة فيقتضى ان المأموم اذا لم يتم يلزمه مناخة الإمام مع أنه لا يلزمه بل يجوز له ترك الشهود عمدا فيظن في القيام فكان الاولى حذق ذلك (قوله ليحتمل آخرة) متعلق بيلزمه (قوله كالقوله في الاولى مقفوت بالتسلسل (قوله فيقيد فرق الزركشي) أي اشق الثاني منه المتعلق بالناسي أي انسان لم يقيد فرق الزركشي بذلك ورد علينا مسألة ال كوع وان قد سادنا فلا نرد عليها بأن زيد في قوله بخلاف الثاني فان فعله غير معتد به أي مع غش الخائفة فخرجت مسألة الركوع للسوء

قيل قد صرحوا بأنه لو ترك امامه القنوت فله ان يتكلف ليقبث اذا خلعه في السجدة الاولى اوجب بان في ذلك لم يحدث في تخلفه وقفا وهذا الحدث فيه جلوس تشهد وقوله المأموم ما انتصب الامام ثم ط قبل قيام المأموم صرح بقوده مصلح وجوب القيام عليه بانتصاب الامام ولو انتصب امعاه عاد لم يعد المأموم لانه لم يخلط به فلا يوافقه في الخطأ وأما فصلنا باطالة بل بشارته أو ينتظره حذرا حتى أنه عاد ناسيا فان عاد معه حامدا اطلأ بالانصر ثم بطلت صلاته أو ناسيا أو جاهلا فلا راد ان انتصب المأموم ناسيا وجلوس امامه للشهد الاول وجب عليه العود لان المتابعة أكد ما ذكره من التلبس بالقرض ولهذا سقطت جميع القيام والقراءة عن المسبوق فان لم يعد بطلت صلاته اذا لم يوافق في المخارفة فان قيل اذا ظن المسبوق سلام امامه فقام ازمه العود وليس له ان ينوي المخارفة اوجب بان المأموم هنا افضل فلا يلزم ان يفعله ولا كذلك في المشكك لانه لا بعد فراغ الصلاة فجاز له المخارفة فان كان اذا نعد الترك فلا يلزمه العود بل يسن له كل وجه التوى في التصديق وغيره وان صرح الامام بتصرعه حيث لا يفرق الزركشي بين هذو وبين ما لو قام ناسيا بحيث يلزمه العود كما مر بان الامام انتقل الى الواجب وهو القيام بغير بين العود وحده لانه تخير بين راجعين بخلاف الثاني فان فعله غير معتد به لانما كان معذورا كان ناسيا فاحقه كالمعتد فانزله المتابعة كالولم يتم ليحتمل آخرة والاعاد كافة وتلك السنة تبعه فلا يلزمه العود اليها ولو ترك قبل امامه ناسيا فخير بين العود والانتظار وفارق ما مر من أنه يلزمه العود فلو قام ناسيا الغش الخائفة ثم فقيده فرق الزركشي بذلك وأما ما سئل في العود ولو ظن المصلي قاعدا أنه تشهد الشهد الاول فانتفى القراءة لثلاثة لم يعد الى قراءة الشهود وان سبقه اسانه بالقراءة وهذا كراهه لم يشهد جاز له العود الى قراءة الشهد لاق تعدد القراءة كعمد القيام وسبق السان اليها غير معتد به ولو نسي قنوتا فذكره في سجوده لم يعد له تلبسه بفرض أو قبله بان يضع جميع أعضاء السجود حتى وضع الجبهة فقط أو بعض أعضاء السجود بل قوله العود لعدم التلبس بالفرض ومجمل السوء وان بلغ أقل الزركشي هو لا نرد كوعا سهوا والاعاد بمبطل لاق ضابط ذلك ان ما بطل عمده كركوع زائد أو وجود مجمل سهو ومالا كالاتفات والخطوتين لم يعد له سهو ولا عمده لعدم ورود السجود له ولو قام لخامسة في رابعة ناسيا ثم ذكر قبل جلوسه عاد الى الجلوس فان كان قد تشهد في رابعة أو لم يترك حتى قرأ في الخامسة أجزأه ولو ظنه الشهد الاول ثم بسجل سهوا وان كان لم تشهد أي به ثم بسجد

فلا نرد عليها بأن زيد في قوله بخلاف الثاني فان فعله غير معتد به أي مع غش الخائفة فخرجت مسألة الركوع للسوء (قوله ولو نسي قنوتا الخ) التيسار ليس قيد بل مثله العمد والجلول وهذا في الامام والمنفرد وأما المأموم فيفرض بين تركه سهوا أو عمدا فان تركه سهوا أو رفعه سهوا وجب عليه العود ولا مانع من بعد عاد اعلمنا بطلت صلاته وماذا تركه محمد أفلا يلزمه العود بل يخير بين العود والانتظار وكذا اذا فعله المأموم عمدا لا يلزمه تركه والرد لا مانع بل يندب له اتمام القنوت ان كان يلحقه في السجدة الاولى ويحوي ان كان يبقه في المجلسين بين السجدة الثانية ثم يندب له اتمام القنوت ان كان كان يبقه في السجدة الاولى ويحوي المنهى عنه وكان الاولى بالشارح ان يبينه على ذلك بقوله ثم شرع في السبب الثاني الخ (قوله أولم يترك الخ) محتمر زقوله سابقا فان ذكر (قوله ولو ظنه الشهد) غاية للتعميم (قوله وان كان لم تشهد الخ) محتمر زقوله فان كان قد شهد الخ

(قوله بخلاف الشك في ترك مندوب في الجملة) صوره بصورتين في الحواشي وكل صحيح (قوله وبخلاف الشك في ترك بعض مباح)
صوره أيضا بصورتين صورة في الشارع وصورة في المحض وصورة الشارع غير صحيحة لأنها عين التي قبلها تصور مباحا وتعليلها
والصحة صورة المحض (قوله انصفه بالاجام) فنه نظر لان الاجام قد يصح في الصورة الاكتم (قوله معنى) أي مفهوم وشخص
وهو المذهب (قوله ويشك في ارتكاب منهي الخ) أي ولم يحتمل زيادة الاحصاء كإبائي في المتن (قوله أو يثنى الخ) أي أو يقتضي المصود
بخلاف ما يقتضي التصود كالثبات وخطوتين (قوله بنى على اليقين) أي المتيقن لان البناء عليه لا على اليقين بدليل قوله وهو العدد
الاقل (قوله وبأنى مما في الخ) سابق في بعض النسخ وهو أولى لان ما قبله يعني عنه ١٢٩ وعلى فرض ثبوته تفسير ما قبله وكان

السووسم ولو شاك في ترك بعض معين فكانت مبدلان الأصل عدم الفعل بخلاف الشك في ترك
مندوب في الجملة لان المتروك قد لا يقتضي المصود بخلاف الشك في ترك بعض مباح كان شك
في المتروك هل هو بعض أو لا انصفه بالاجام وهذا علم ان التشديد للمعين معنى خلافا لمن زعم
خلافه فجعل المباح كالمعين وانما يكون كالمعين فيما اذا علم انه ترك بعضا وشك هل هو قوت مثلا
أو تشدد أولى أو غيرهما من الابعاض فانه في هذه بعد له يقتضي المصود أو شك في ارتكاب
منهي عنه وان أبطل عمده ككلام قبل فلا بعد لان الأصل عدمه ولو سها وشك هل سها
بالأول أو بالثاني بعد يتيقن مقتضيه ولو سها وشك هل سها بعد له أو لا بعد لان الأصل عدمه
أول بعد واحدة أو اثنين بعد أخرى (والهبة) كالتيصيات وهو ما يجب بالحبس بالمصود
(لا بعد) المعنى (الها بعد تركها أو لا بعد له وهو ما) سواء تركها عمدا أم سهوا (وإذا
شاك في عدم ما أتى به من الركعات) أي ثالثة أم رابعة (ين على اليقين وهو) الصد
(الاقل) لانه الأصل (وبأنى) وجوبا (بما في) فبأنى ركعة لان الأصل عدم فعلها
(ومجد له وهو) للتردد في زيانته ولا يرجع في قوله إلى قول غيره كما لو اذانسى حكمه لا يأخذ
بقول المصود عليه فان قيل أنه صلى الله عليه وسلم راجع أم صاهبه ثم جادل صلابة في خبر ذي الدين
أجيب بان ذلك محمول على تركه بعد صلى الله عليه وسلم قال الزركشي وينبغي تخصيص ذلك بما اذا لم
يبلغوا حد التواتر وهو بحيث تحسن وينبغي أم اذا صلى في جماعة وصلوا إلى هذا الحد انه يكتفي
بفعله والاصح أنه بعد وان زال شكه قبل سلامه بان تركها رابعة لفعله مع التردد
وكذا حكم ما بعده من تردد وان احتمل كونه زائدا أنه بعد للتردد في زيادته وان زال شكه قبل
سلامه بان تركه بانها رابعة بعد للتردد في زيادتها أم لا لا يحتمل زيادة كان شك في ركعة من
رابعة أي ثالثة أم رابعة تذكر فيها انها ثالثة فلا بعد لان مفعله منها مع التردد لا بد منه
ولو شك بعد وان قصر الفصل في ترك فرض غيرية وتكبيره فحرم لم يؤثر لان الظاهر وقوع
السلام من تمام كان الفرض نية أو تكبيره فحرم استأنف لانه شك في أصل الانقضاء وهل
الشرط كالقصر اختلف فيه كلام الزوي فقال في الجموع في موضع لو شك هل كان
مظهرا انه يؤثر في الركعات الشك في الركن بكثر بخلافه في المهور وبأن الشك في الركن حصل
بعد يتيقن الانقضاء والأصل الاستمرار على الصحة بخلافه في المهر فانه شك في الانقضاء والأصل
عدمه قال الاستوى ومقتضى هذا الفرق أن تكون الشرط كلها كذلك وقال في الحاد
وهو فرق حسن لكن المنقول عدم الاعادة مطلقا وهو المنبهي عنه بالمشقة وهذا هو المستند
كما هو ظاهر كلام ابن المقرئ وقوله في الجموع بالنسبة إلى المظهر في صحيح الخلف عن جمع والموافق

الأولى أن يقول وأنى مما في
بالمعنى (قوله إلى قول غيره) في
بعض النسخ لفظ قول في بعض
النسخ حذفه وهو أولى لأن ذكره
يقتضي أنه يأخذ بفعل التبرع أنه
ليس كذلك فلا يأخذ بقول الغير
ولا يشك الا اذا بلغوا حد التواتر
الخ (قوله والاصح ما بعده الخ)
مرتب بكذا لم يستأنف فكانه قال
بصحة سبوا تذكر أولم تذكر
(قوله وكذا حكم ما بعده الخ)
هذا عين قوله والاصح أنه بعد الخ
فهو محض تكرار ولا يقال ان
الثاني أهم من الأول من جهة أن
الأول مفروض في صورة ما اذا شك
أسلى ثلاثا أم أربعا وهذا أهم
(قوله بان تذكر قبله الخ) صادق
بأن جزءا كان من التي تمام إليها (قوله)
قد ذكر فيها ان ثالثة) أي أو
رابعة والحاصل أنه ان كان
التذكر في الركعة التي شك فيها
قول أن يتقرب إلى غيرها لا يصود
وأما اذا ذكر بعد اقسام الركعة
أخرى غير التي شك فيها فانه بعد
فظهر الفرق بين قوله هنا ورابعة
حيث لا يتقرب بين قوله فبأنى
أو انها رابعة في بعد لانها ذكر
في التي شك فيها في قولنا تذكر
في ركعة بعد التي شك فيها (قوله استأنف) أي ما لم تذكر

(١٧ - خليب - ل)

ولو بعد طول الزمان وهذا اذا كان الشك بعد السلام كان الشك فيها أثناء الصلاة فان تذكر قبل مضي قدر الطمانينة لم يضر
والأخر (قوله وهل الشرط كالقصر) اعلم أن المعتدان الشك في الشرط بعد السلام لا يؤثر وان الشك فيها أثناء الصلاة يضر
كالتكبير والتكبير ما لم يذكر عن قرب يوكذا اذا شك فيها قبل الصلاة لا يدخل الصلاة على هذا الشك فأنكره المحض في مسئلة الطهارة
ضعيف (قوله فقال في الجموع) في تركه قلافة لا في قوله أنه يؤثر ان كان معقولا لقول الجموع اقتضى ان قوله لو شك ليس من المنقول وان
يجعل الجموع معقولا لقول لا يستقيم فكان حق العبارة لو شك هل كان متطهرا أم لا لعل يؤثر أو لا راجع أنه يؤثر مثلا

(وقد مثل من الشيخ الخ) غرضه بذلك هو بطلان ما من ان الشك بعد السلام لا يضر روعة الثبوتية بان الامام المذكور يجوز المشغول فيها بظهر مشكوك فيه مع ان الاستدلال بالانقضاء يحاط به بعد فراغها وانما لا يضر الشك الاول (قوله وظاهر الخ) جواب من سؤال حاله ان كلام الامام في ذلك يخالف لظاهر عدو هو ان الاصل عدم الظاهر واما ما حدث فاجاب بان صورته انه بعد الشك ذكره كان متطورا فقد دخل الصلاة بظهر متيقن ١٣٠ حيث ذكروا ان قبل ذلك مشكوك فيه (قوله يجعله امامه الخ) أى غير

المحدث بدليل تنقيده فيما يأتى وكان الاولى ذكره هنا ومعنى حل الامام له ان المأموم لا يبعد سواء كان مسبوقا أو موافقا (قوله ويلحق المأموم بالخ) ومعنى طوقه انه يبعده السهو على تفصيل حاله ان ان كان موافقا فان وجد امامه وجب عليه ان يبعد الى ان كل تشهد عند حرمان لم يكمل عند ابن حجر كما يأتى في القولية قريبا فان تخلف بعد الجلوس لم ينو المراقبة وان خلت فهو اميد وجوبا ولو بعد سلام الامام فان سلم عند ان غير مبيد بطلت الصلاة أو سهوا أو قرب الزمان لم يتركه وان طالت استأنف وأمان كان مسبوقا فان بعد امامه يبعده وجوبا ولو قبل قيام التشهد بانقضاء وجوب الجلوس للمتابعة أكد من تشهده لانه من خلاف الموافق اذا بعد الامام قبل كل التشهد فغدا ان يجزئ منه صاحب الخادم وصاحب الصلوة والى ياتي بسجد المأموم وجوبا ثم بعد ذلك يكمل التشهد وجوبا بانه استأنف كما لو بعد مع الامام تسلاوة فيكمل الفاتحة بعد ذلك ولو طالع ولا يبعد الصلوة ثانيا بصل المصنف ولو اذا كان ذلك في الموافق مع ان تشهده واجب فيسبق في المسبوق بالاولى وعند حر يجب عليه ان يتصف

لما خله هرعن القائلين عن النص انه لو شك بعد طواف نسكه هل طاف مشطرا أولا لا يزمه اعادة الطواف وقد نقل عن الشيخ ابي حامد جواز دخول الصلاة بظهر مشكوك فيه وظاهر ان صورته ان يذكره متطورا قبل الشك والافلا تعقد (تنبيه) لا يخفى ان مرادهم بالسلام الذي لا يؤثر بعده الشك سلام لا يحصل بعده هوداى الصلاة بخلاف غيره ولو سلم ناسبا لصعود السهو ثم عاد وشك في ترك ركنا زعمه نذر انه كايضا يبعده كلامهم ومما هو المأموم حال قدرته الحسية كان سها من التشهد الاول والحكمة كان سها من التفرقة الثانية في ثابتهما من صلاة ذات الرقاب يحمله امامه كما يتصل منه الجهر والسرور وغيرهما كالقنون وشي من حال السهو وسهو قبلها كالسها وهو منفرد ثم اقتدى به فلا يبعده وان اقتضى كلام الشيعين في باب صلاة الخوف ترجيح تحمله لعدم اقتدائه به حال سهوه وسهو بعد سها كالسها بعد سلام امامه سواء كان مسبوقا ام موافقا لانتهاى القدوة فلو سلم المسبوق بسلام امامه فذكره حاله على قيامه بصلاته لم يبعده للسهو لان سهوه بعد قضاء القدوة وتوخذ من العلة انه لو سلم معه لم يبعده وكذلك قاله الاذهرى ويلحق المأموم سهوا امامه غير المحدث وان احدث الامام بهذا لتطرق الخلل لصلاته من صلاة امامه ولتعمل الامام عنه السهو اما اذا بان امامه بعد ذلك فلا يبعده سهوه ولا يتصل هو عنه الا قدوة حقيقة حال السهو فان بعد امامه السهو لم يزمه متابعتة وان لم يعرف انه سها جلا على انه سها فلا ترك المأموم المتابعة عمدا بطلت صلاته لخلل حال القدوة فان بسجد الامام كان تركه عمدا أو سهوا بعد المأموم بعد سلام الامام غير الخلل ولو اقتضى مسبوقة من سها بعد اقتدائه اذ قبله بعد معه ثم يبعده ايضا في آخر صلاته لانه محل السهو والذى قلناه فان لم يبعده الامام بعد السهو سبق آخر صلاة نفسه لم يضر (ومعجود السهو) وان كثر السهو بعد ثابا لا يقصاره على الله عليه وسلم علمها في قصة ذى الدين مع تعدده فانه صلى الله عليه وسلم سلم من تسنين وتكلم موسى لانه يجبر ما قبله وما وقع فيه وما بعده حتى لو بعد السهو ثم سها قبل سلامه بسلام أو غيره أو بعد السهو فلا تسها ولا يبعده ثانيا لانه لا يأتى من وقوع مثله في الصلوة ثانيا فينا سأل قال الدميرى وهذه المسئلة انى سأل عنها أبو يوسف الكسائي لما دعى ان من يصر في علم اهتدى به الى سائر العلوم فقال له أنت امامي في التصور الادب فهل تهدي الى الفقه فقال سلم ما شئت فقال لو بعد سجود السهو فلا تاكل يلزمه ان يبعده قال لان المصغر لا يصغر وكيفيتهما كمسجد الصلاة في واجباته ومندوباته كوضع الجهة والطمأنينة والقامل والتكيس والاقتران في الجلوس بينهما والتركيز بعد سجوداى يذكر سجود الصلاة فهم ما هو (مسئلة) الاحاديث المارة فلا تبطل الصلاة بتركه (ومحله) بعد تشهده (قبل السلام) لانه صلى الله عليه وسلم سلم على جم الظاهر فقام من الاليتين ولم يجلس فقام الناس معه حتى اذا قضى الصلاة وانظر الناس تسليمه كبروه جالس فبعد بعد ان قبل ان سلم ثم سلم رواه الشافعى قال الزهرى وقفه قبل السلام وهو آخر الامر من قد صلى الله عليه وسلم وقد يبعد سجود السهو سورة كالسها امام الجماعة ومجدوا السهو فيبان

لا تخاف تشهده ظاهر ولو في المسبوق لان كلام ابن جرير طمأنا كما علمت ولكن الاقرب ان معنى التشهد الركنا التشهد فوثقا الذى بعده المسبوق فهو سهو والمتابعة واجبة تقدم عليه فان بعد ذلك اكاه عمدا بطلت صلاته اذا تخلف المسبوق من السجود مع الامام عمدا بطلت صلاته وان تخلف سهوا لم يطل وسقط عنه وجوب السجود ان استمر سهوه حتى فرغ منه الامام فانزال في اثنا له وجب عليه الاتيان بما ذكره وسقط عنه الباقي

(قوله قبل طول الفصل) بان يكون بينهما أقل من ركعتين بأخص يمكن (قوله فاستأخض الصلاة) الاضواء والدم للمعد أي الصلاة التي نزل
 انه يكملها أما الاستأخض صلاة أخرى تخكمها انه ان تدرك قبل طول الفصل عشاء المتقدم بنى على الأولى ولعالمنا بنى من الثانية
 وان تدرك بعد طول الفصل بطلت الأولى واستأخضها وأما الثانية فهي باطلة ١٣١ على كل حال (قوله تمت بها الأولى الخ) هذا

ظاهراً كان الثانية قد تم
 الأولى فان زادت فلا يظهر قوله تمت
 بها الأولى ويجب بان مضاه
 قامت الثانية مقام الأولى
 وبعضهم أبقى قوله تمت بها الأولى
 على ظاهراً كانت الثانية قد تم
 الأولى فان كانت الثانية
 زائدة على تتمم الأولى فتمت
 بها الأولى أي يؤخذ منها قهر
 تكبيل الأولى ويقو بالباقي انتهى
 ومما سأل وهو ان هذا الكلام
 يقتضي محبة الاحرام بالأولى
 ويضاه مع أنه قد علم انه اذا كبر
 للاحرام تكبيرات ناوياً بطل منها
 الاقتراح دخل في الصلاة الا انوار
 وخرج منها بالاشاع ويجب بان
 فرق بينهما لما هنا قلنس أنه لم
 يكبر الأولى فترتد الاحرام في
 قلنس وأما ما تقدم فقد تقدم
 الاحرام بقينا فندخل بالاولى

وخرج الاشغال

﴿فصل في بيان الاوقات التي
 تكروه فيها الصلاة بلا سبب﴾
 (قوله كراهة تحرير الخ) الفرق
 بينهما ان الأولى ما كنت بنى جازم
 والثانية ما كانت بنى غير جازم
 والفرق بين الاحرام وكراهة
 التحريم ان الأولى دليل لا يمتثل
 التأويل والثاني يمتثل له (قوله نزع
 الشمس وترفع الخ) كان الأولى
 خلق قوله وترفع لانه عين الوقت
 الذي جسده ويجاب بان كلام
 الشارح صحيح لانه قبل الطلوع
 تكون الكراهة من حيث كونها

فوتها أعوها ظهر وجوبها وانما آخر الصلاة لتبين ان السجود الاول ليس في آخر الصلاة ولو نزل
 سهواً فجد فيها من عدم السجود مع السجود لانه زاد بعد تنهوا ولو وجد في آخر صلاة مقصورة
 فخره الامام مجد فانها قدما بما يتقدمه السجود وصورة الحكماء (تمه) لو نسي من صلاته ركناً
 وسلم منها بسفر اغفاهم أحرم عقباً بخبري لم يتعد لانه محرم بالأولى فان تدرك قبل طول الفصل
 بين السلام وتيقن الترتل بنى على الأولى وان نفل كلام يسير ولا يتدعها بنى من الثانية أو
 بعد طوله استأخضها بطلانها بطول الفصل فان أحرم بالآخرى بعد طول الفصل انعدت الثانية
 بطلان الأولى بطول الفصل وأعاد الأولى ولو دخل في الصلاة وظن أنه لم يكبر للاحرام فاستأخض
 الصلاة فان علم بعد فراغ الصلاة الثانية انه تكبعت بها الأولى وان علم قبل فراغه بنى على الأولى
 ومجد للسوق في المطايع لانه بنى ناسجاً بوضعه حامداً بطلت صلاته وهو الاحرام الثاني
 ﴿فصل﴾ في بيان الاوقات التي تكروه فيها الصلاة بلا سبب وهي كراهة تحريم كراهة في
 الرخصة والمجموع هنا وان صحح في التقدير وفي الطهارة من المجموع انها كراهة تحريم (و
 هي خمسة) (أوقات لا يبلى فيها) أي في غير محرم (الصلاة لا سبب) غير متأخرانها نص
 كشافته وصلاة كسوف واستسقاء وطواف تحية وسنة وضوء ومجدة تلاوة وشكر وصلاة
 جنازة وسواء كانت الفاتحة قرأاً أو نقلاً لا صلى الله عليه وسلم صلى بعد العصر ركعتين وقال
 هذا المثنى بعد الظهر أما السبب متأخر كفي الاستخارة والاحرام فانها لا تنعد كالفصل
 التي لا سبب لها (تمه) هل المراد بالمتقدم وقبجه بالنسبة الى الصلاة كافي المجموع أو الى
 الاوقات المذكورة كافي أصل الرضة رأياً أظهرهما كقوله الاسوي الاول وعليه جرى ابن
 الرضة فعليه صلاة الجنازة وغفوها كعتي الطواف قد تقدم على الثاني وقد يكون متقدماً
 وقد يكون متأخراً بحسب وقوعه في الوقت ومحل ما ذكرنا لم يضر به وقت الكراهة ليرفعها فيه
 والا بان قدما تأخير الفاتحة أو الجنازة ليرفعها فيه أو دخل المصدوق الكراهة بنية التضييق
 أو قرأ آية مجدة ليرفعها فيه ولو قرأها قبل الوقت لم يصح للاخبار المعصية تكبر لا تحروا
 بعد انكم طالع الشمس ولا تحرو بها ثم أخذ المصنف في بيان الاوقات المذكورة فقال مبتدئاً
 بالاولى (بعد صلاة الصبح) اداء (حتى تطلع الشمس) وترفع الشمس عنه في العجيين (و
 ثانياً (بعد مقارنة طلوعها) سواء أسمى الصبح أم لا (حتى تسكامل) في الطلوع (وترفع)
 بذلك (فدرج) في رأي العين أو بالأسانيد بعيدة (و ثانياً) (عند الاستواء حتى تزل) لما
 روى مسلم من عتبة بن عاص ثلاث ساعات كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينادي ان نصل
 فبين أن يقرئهم من آيات من تطلع الشمس بأغص حتى ترفع وحسين يقوم قائم الظهيرة حتى تغرب
 الشمس وحسين تضيف المغرب والظاهرة شدة الحر وقائمه البعير يكون باركافيقوم من شدة حر
 الارض ونضيف بناء مشاة من فوق ثم ضاربجة ثم مشاة من تحت مشددة أي تقبل والمراد
 بالفرن في هذه الاوقات أن ترقب النقص هذه الاوقات لاجل الخوف وسبب الكراهة ما جاء في
 الحديث أنه صلى الله عليه وسلم قال ان الشمس تطلع ومعها قرن الشيطان فاذا رفعت فارفعها فاذا
 استوت فارفعها فاذا زالت فارفعها فاذا دنت فرفعها وبفارفعها فاذا غربت فارفعها رواه الشافعي بسنده
 واختلف في المراد بقرن الشيطان قبل قومه وهم عباد الشمس معجون لها في هذه الاوقات

واقعة بعد الصبح وأما من الطلوع الى الانقضاء فهي من حيث الفتل ومن حيث الزمان ان صلى الصبح وان لم يصل الصبح فتكون من حيث
 الزمان فقط وكذا حال غيبتها في قوله حتى تقرب وعمل الجواب أن الوقت الاول عام والوقت الثاني خاص بالزمان (قوله ان نعلي) أي
 تحوي بما قوله أو تخبر أي تترها (قوله تقرب) من باب ضرب بوضعي أو من أقر

(قوله يذوقه) أي كيف هذا منع ان الشمس في السماء الاربعة والستين في الارض ومجاهاً بآثار المردة لميل رأسه بجهة الشمس وهذا المعنى والتعليل لا يظهر في كل الاوقات بل عند الطلوع وعند الاست واما ان قياتهم جهة الشمس وأما عند الغروب فالساجد لا يصعد خطوة الشمس ولا تخلفه (قوله ليكون الساجد لها) أي لجهتها والافاضلي مؤمن بعبادة الله والشيطان يعلم أنه لا يلقى العبادة الا بالله فلا يذوق السجدة لكن روعاً كثيراً بحسب الظواهر ١٣٣ المبحر في الاوقات التي يذوق الشيطان رأسه فيها يكون له (قوله وعند

الغروب (الخ) فيه أن الكراهة المتعلقة بالزمان من الأصفراء الآمن الغروب فقط وما يزيد الإشكال قول الشارح مشاورة بالنون فاقول مقار بالباء لكان أولى لأن قرب الغروب يشمل وقت الأصفراء (قوله) وبعد صلاة الصبح (أي حتى ترفع وقوله) وبعد صلاة العصر (أي حتى تغرب فبى هذين كراهة متعلقة بالفاعل وهو ظاهر أن على الصبح والعصر فإن لم يصل قضاؤه أن الصلاة لا تكسر من الطلوع إلى الارتفاع ولأن الأصفراء إلى الغروب مع أنها تكسر فهذا مما يعضف كلام المنهاج ونقصه المذكور (قوله) وزاد بعضهم كراهة وقتين: يجب أنه بأن كلامنا في الصلاة غير المنقذة والصلاة في هذين منقذة (قوله) فالحال (الخ) ليس قيدا للبث ليس قيدا للبث المراد جميع الحرم (فصل في صلاة الجماعة) (الخ) المبررة مقابلة والإضافة بعد التلج على معنى في وقت العارة في الجماعة في الصلاة وأغلا وتنا ذلك لأن حكم الصلاة تقدم (قوله لأن القليل الخ) أي الإخاء به والافادات القليل تنافي ذات الكثير (قوله) وأنه أخير (الخ) هذا الجواب: وقد عرفت على صحة ثبوت تقدم رواية القليل (قوله) مكث الخ فرضه بذلك المحاولة

(قوله في المكتوبات) انما قيد بذلك لاجل حمل الخلاف والافعال نظر بقول المتن سنة لا يحتاج الى التقييد لانها سنة في غير المكتوبات كصلاة العيدين مثلا (قوله سنة) أي سنة عين وقيل سنة كناية (قوله سامن الخ) من زائدة ومدخولها مبتدأ ووجه الاستفاد خبر عنه (قوله سامن ثلاثة) وجه دلالة على القرشية من قوله فليقل بالجماعة لانه يعني الزم ١٣٣ وكونه فرض كفاية من قوله لا تقام فيهم حيث لم يقل لا يقفون فان الاول

صحيح بتقدير تبيين (قوله بحيث يظهر الشعائر الخ) غايته لظهور الشعائر ان تسهل بالجماعة على كل من أرادها فخرج ما لو امتنع بطرف البلد كبر وكان من في الطرف الاستر لا يجي بالصلاة العجزة فلا يحصل الشعائر بذلك بالنسبة للمسافر الاخر ولا بد ان لا يقتضي احدهم دخول محل الجماعة فخرج بذلك ما لو اقتضيت بحيث يحصل الاصحاب من دخوله فلا يحصل الشعائر بذلك (قوله شعار الجماعة) الاضافة تباينة أي شعار هو الجماعة والمراد بالشعار العلامة بالجماعة علامة على الصلاة والصلاة علامة على الايمان ويحمل ان الاضافة من اضافة الموصوف للصفة أي شعار موصوف بالجماعة والمراد بالشعار الصلاة لانها علامة على الاسلام (قوله وان قلت) أي حيث ظهر بها الشعائر (قوله وهكذا لو تركها الخ) أي وكان الشعائر متوقفا عليهم (قوله فلا تجب) بل تسن ولا يكره تركها (قوله لا على المسافر) بل تسن فيه وفيما قبله ولا يكره تركها (قوله سواء) فلا ثواب فيها (قوله فلا تسن) أي ولا تتركه لكنها خلاف الاولى وقيل مكروهة وعلى كل حالها ثواب الجماعة (قوله بل لا تسن)

غير الجمعة (سنة مؤكدة) ولولنا الاحاديث السابقة وهذا ما قاله الرافعي وبعده المصنف والاصح المنصوص كقوله النووي وانها في غير الجمعة فرض كفاية لجال احوال مقيمين غير عرفة أداء مكتوب (قوله صلى الله عليه وسلم) مامن ثلاثة في قرية أو بدوا لا تقام فيهم بالجماعة الا استفاد عليهم الشيطان أي غلبه على الجماعة فقام بأكل الذنب من القتم القاصية واداء بوداد والتساقط ويحتمل ان حيا ولو اقام كم تجب بحيث يظهر شعائر الجماعة بانقامتها يحصل في القرية الصغيرة وفي الكبيرة والبلد عيال يظهر بها الشعائر ويسقط المطلب بطلان نفسه وان قلت فلا طيقا على اقامتها في البيوت ولم يظهر بها شعائر بسقط الفرض فان امتنعوا كلهم من اقامتها على ما ذكرناه الامام وانابه دون اعداء الناس وهكذا لو تركها أهل محل في القرية الكبيرة أو البلد فلا تجب على التساو ملتهن الخنا وبلا على من فيه رقى لاشتغالهم بخدمة السادة ولا على المسافرين كما جزم به في التحقيق وان قيل السبكي وغيره من نص الامام بانما تجب عليهم أيضا ولا على المرأة بل هي والا فتراد في فقههم سواء الا ان يكونوا عبيدا وفي طلبة نقشب ولا في مقضية خلقه مقضية من فقهها بل تسن امام مقضية خلف مؤداة أو بالعكس أو خلف مقضية ليست من فقهها فلا تسن ولا في متذكرة بل ولا تسن اما لجمعة فالجماعة فيها فرض عين كالمسافر في بيما ان شاء الله تعالى وبالجماعة في المسجد لغير المرأة ومثلها الختني أفضل منها في غير المسجد كانت وجماعة المرأة الختني في البيت أفضل منها في المسجد لغير المصيبة من سواها الخ الناس في بيوتكم فان أفضل الصلاة صلاة المرأة في بيته المكتوبة أي فهي في المسجد أفضل لان المسجد مشتمل على الشرف واطهار الشعائر وكرامة الجماعة ويكره فوات الهبات حضور المسجد مع الرجال لما في الصعيص من عائنة وفي الله تعالى فيها انها كانت لو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى ما أحدث النساء لمنهن المسجد كانت نساء بني امير ابل ولحوف الفتنة أمامه في فلا يكره لهن ذلك قال في المجموع قال الشافعي والاصحاب يؤمر الصبي بحضور المسجد وجاهاات الصلاة ليعتادوا وتحصل فضيلة الجماعة للشخص يصل تنفي به أو تحضره من وجه أو ولد أو وثيق أو غير ذلك وأقلها اثنا عشر وما كثر جهم من المسجد كقوله الماوردي أنه ضل ما قل جمعه منها وكذا ما كثر جهم من البيوت أفضل مما قل جمعه منها وافتى الغزالي أنه لو كان اذا ضل منفردا شفع واذا ضل في جماعة لم يشفع الا في أفراد أفضل وتبعه ابن عبد السلام قال الزركشي والخزاز بل الصواب خلاف ما قاله وهو كقولنا قد يكون قليل الجمع أفضل في صورته ما لو كان الامام مبتدئا كعتري ومنها ما لو كان قليل الجمع يادارامه بالصلاة في أول الوقت المصوب فان الصلاة معه أول الوقت أولى كقوله في المجموع ومنها ما لو كان قليل الجمع ليس في أرضه شبهة وكثير الجمع يضل لانه لا يسبيل نظام عليه فالسالم من ذلك أولى ومنها ما لو كان الامام سريعا القراءة والمأموم بطيئا لا يدرك معه الفاتحة قال الغزالي قالوا أن يصلي خلف الامام على القراءة وادوا في تكبيرة الاحرام مع الامام فضيلة وانما يحصل بالاشتغال بالقرع عقب تحريم امامه مع حضوره تكبيرة احرامه طلبة الشيعين اغما جعل الامام لم يؤتم به فانا كبر فكبروا وانما ملته فقب فاباطوا

أي لا تتركه أي ولا خلاف الاولى (قوله في المسجد) أي وان قل جمعه (قوله في البيت أفضل) أي لو قل جمعه (قوله فهي في المسجد أفضل) ومثلها التعل الذي تسن فيه الجماعة وكذا الفضي صلاة الاستسقاء وسنة الوجوه وسنة مسفره (قوله ولا يكره فوات الهبات) أي اذا خرج من اذان الزوج ولم تكن قسمة ولا نظر بحرم والاحرام (قوله اثنا عشر) أي عندنا عند أي حنفية ثلاثة وهذا في غير الجمعة (قوله لا يسبيل نظام) أي وفرض المسئلة ان يعلم الذي شاء نظام مشهور بالنظم ولم يتفق ان يحمل الصلاة بجنبه سرام والافعال فيه حرام

المكتوبة مع غيره) اي ممن يرى
جواز الاعادة فاذا كان المبدأ ماماً
شافعيًا فيه لم يمتنع ما موم شافعي
لانه يرى جواز الاعادة ما موم حتى
اوبالكي وما اذا كان المبدأ
ما مومًا فبعضها في بيدها ولو مع
امام حتى او ملكي فلا يشترط
الشتر في التقدم (قوله وعلى المأموم
الخ) هذا شرط وكذا قوله ولا يأتى
وجبل يأمركم انكوا قوله ولا يأتى
بأى وكذا قوله وهو عالم بصلاته
وكذا قوله ولا حال وكذا قوله قريباً
منه والشراح سلك في تقرير
الشرط وجه آخر (قوله ولا يشترط
تعيين الامام) اي بالاسم ولا
بصفة ولا اشارة بل يكفي
الاطلاق كقولنا اقتدا (قوله
فان عينه) اي بالاسم (قوله واذا
قوى في اناء الصلاة) بخلاف حال
قوى المأموم الاقتداء في اناء
صلاته فانه بكرة ولا اوبالكيه
ولكن تصح القدوة وتفضل
أسكنهما من تحمل السهو
والقراءة وغيرهما والفرق ان
الامام مستقل في الاتيين بخلاف
المأموم فانه يرضى باتباعه ان
كان مستقلاً فخطب وحده بغير
مسئلة نائبه رضى ما لوى المأموم
الاقتداء من أول صلاة نفسه
ولكن كان ذلك في آخر صلاة الامام
فان المأموم يدرك الغيبة كلها
كما تقدم (قوله لم تصح جهته) واما
جهته فان كان زائدا على
الاربعين ولم يحاول اجالته لمصلحتهم
والا فلا (قوله لم يشترط ان ذكر) اي
قصص صلته مطلقاً واما مسالته
المأمومين فان كان زائدا على

(قوله أما ذاتي ذلك في الجمعة) هذه نسخة وهناك نسخة أخرى وهي بأن كان ذلك أي الخطأ في تخيير المأموم في الجمعة وهذه هي الصواب (قوله الثاني من شروط الاقتداء عدم تقدم) جدير بالذكر أن مقتضى ما علم أنه يعلم من قوله ما لم يتقدم عليه (قوله والاعتبار بالخ) وحاصله أن أحوال الامام سنة وأحوال المأموم سنة فمقتضى ما يستفاد من سبعة ما بين ١٣٥ وأربعين (قوله بما اعتبروا به في المسابقة) وهو في ذي الحنفية بالكتف وفي ذي

الحافز بالعتق (قوله) وبسن أن هفتاج) شروع في تحفيقه الاقتداء وحاصله أنه تأويل بمحرم كرهه ثم يبيح ذكراً خروا يبيح ذكراً فاكراً وأما ما ذكرنا من حال حاضر من ثم عبادان ثم غنائى ثم ناسوا فذكرها للشارح على هذا الترتيب فإن جاز كرم ثم امر أجد الذكور وقت الذكور من بين الامام ثم المرأة خلف الذكور ولا خلف من إساءة الامام جاء بعد الذكر غنائى ثم امر أجد وقتا لخلف الذكر والمرأة خلف الغنائى ولا يخجل الثلاثة صفاً (قوله فغنائى) وإن لم يكمل صف الغائبين وقوله قسما ماى وإن لم يكمل صف الغنائى فلو قصدت الصبيان ثم جات إلى جال لم يؤخر عنهم بل يخلف ما إذا تغلبت الغنائى أو النساء ثم حضرا إلى جال فانهم يؤخرون (قوله للاتباع) أي في الجمعة والأقل يمكن في زمن النبي صلى الله عليه وسلم غنائى (قوله وإنما يتقدمه تقطى الرقاب) أي إذا كان شخص والامام بخطب يخطب ويؤخره فامام الصوف ولا يصل إليها إلا أن تقضى فيه تقضى صف اوصفين فقط لا يزيد بخلاف ما إذا كان شخص فوجد القوم دخلوا في الصلاة ووجد امامهم فرجع أوسع فله أن يترك الصفوف ويصل اليه ولو أكثر من صفين (قوله بالمر) هذه نسخة وهناك نسخة أخرى وهي

على تركها أما ذاتي ذلك في الجمعة أو ما لحقهم فإنه بضربان ما يجب التعرض له بضرب الخطأ فيه الثاني من شروط الاقتداء عدم تقدم المأموم على امامه في المكان فإن تقدم عليه في أثناء الصلاة بطلت أو عند القوم لم تنفعه كالمتقدم بكيفية الاحرام قياسا المكان على الزمان فغير سبئي من ذلك صلاة شدة الخوف كسبائي فإن الجماعة فيها أفضل من الانفراد وإن تقدم بعضهم على بعض ولو شغل هل هو مقدم أم لا كان في ظلمة بحيث حاله مطلقا لأن الأصل عدم المسكدا نقله النووي في فتاوى بهن النص ولا تضرب مساواة المأموم لامامه والاعتبار في التقدم وغيره للقيام بالعباد وهو مؤخر القصد لا الكعب فلو ساءل في القعب وتقدمت أصابع المأموم لم يضرب نعم كان اعتمادا على رؤس الأصابع غير كما يجنبه الاستوى ولو تقدمت عقبه وتأخرت أصابعه ضرب (تنبيه) لا يعتمد على إحدى رجليه وقدم الأخرى على رجل الامام لم يضرب ولو قدم إحدى رجليه واعتمد عليها لم يضرب كما في فتاوى البغوي والاعتبار للقاعد بالآلية كما أتى به البغوي أي ولو في الأقدام ما في حال السجود فيظهر أن يسجود المستعبر ورؤس الأصابع ويشمل ذلك إلا كبوه الظاهر وما قيل من أن الأقرب فيه الاعتبار بما اعتبروا به في المسابقة فيسدى المضطجع بالجنب وفي المستقي بالأس وهو أحسن وجهين يظهر اعتمادا وفي المقطوع هو وجه بما اعتد عليه وفي الصواب بالكتف وبسن أن عقب الامام خلف القائم عند الكعبة وإن يستدير المأموم من حوله ولا يضرب كونه أقرب اليها في غير جهة الامام منه اليها في جهة كالأوقاف في الكعبة واختلاف جهة ولو وقف الامام فيها والمأموم خارجا جاز له التوجه إلى أي جهة شاء ولو وقفا بالعكس جاز أيضا لكن لا يتوجه المأموم إلى الجهة التي توجه إليها الامام تقدمه حينئذ عليه وبسن أن عقب الذكور ولو صلبا بين الامام وإن تأخر عنه قليلا للاتباع واستحالة للادب فإن جاز كترأصهم من يساره ثم تقدم الامام أو يتأخران عنه في قيام وهو أفضل هذا إذا أمكن كل من التقدم والتأخر والأفضل الممكن وإن يصطف ذكراً خلفه كأمه أو فاكراً وإن بقى خلفه جال ففضلهم فصيدين لكن هذه إذا استوعب رجال الصفوف أو كلهم أو بعضهم غنائى لا يحال ذكورهم ففصلهم ذلك للاتباع وأن عقب امامتهن وسطهن فلو أمهن غير امرأة قدم عليهن وكل امرأة طارم امرأة بصراء في ضوء كرمه لما موم انفراد عن صف من جنسه بل يدخل الصف وان وجد معه فله أن يخرج الصف الذي يليه فأكبره اليها فتصبرهم تركها ولا يتقدمه الصفوف بصقين كازعمه بعضهم وإنما يتقدمه تقطى الرقاب لأن في الجمعة فإن لم يجلسه أكرم ثم يجلد امرأته جالته فخص من الصف لصفط معه وبسن لمجروه مساعدته (ويجوز) للمصلح المتوخى (أن يأتم) بالتميم الذي لا إعادة عليه وما سمع الخبز يجوز للقاتل أن يقتله بالقاء أو المضطجع لأنه صلى الله عليه وسلم صلى في مرض موته فاجتهدوا في تركه والناس قياما وإن يأتم العدل (بالحر) الفاسق ولكن تركه خلفه وإنما سمحت خلفه لما رواه الشيطان أن ابن عمر كان يصلي خلفا لجاهل قال الشافعي رضي الله تعالى عنه كفى به فاسدا وليس لأحد من ولادة الأمور زهر فرائض أعماني الصلاة كآله المار ودى فإن فعل لم يصح كآله بعض المتأخرين والمبتدع الذي لا يفرق بينه وبينه كالفاقد (والعدل) أي يجوز للجهل أن يأتم بالعدل لأن ذكراً مولى فاشته كان يؤمها لكن الحار لو كان أعز أولى منه (والاتباع بالمرافق) لأن عمرو ابن سلمة بكسر اللام كان يؤم قومه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ابن ست أوسبع

ويجوز أن يأتم بالمرأة بعدد وعليها يكون الشارح غير اعراب المتن بخلافه على الأول (قوله ولكن نكره) أي والى الثواب فيه خلاف كاتقدم (قوله من ولادة الأمور) أي وظلوا بالمرأة (قوله لم يصح) أي ويجوز ولا يسقط العلم وهو المعتمد هنا بخلافه إلا إذا كان فيه يسقط العلم مع صحة التصديق وقيل يسقط هنا كالأذان

(قوله ولا ياتيه رجل بامرأة) ثم المارح ويكون من عطفها لجل ولا يصح أن يقرأ بأنم بالنصب عطفها على بأنم المتقدم لانه يصح
المضي ويحوز أن يأتى بالمرأة وهذا غير متناه لانه ليس مقصودا واما المقصود عدم التحية لاجزاء عدم الاتمام واما قول
الشاور ولا يصح أن يأتى بالمرأة فهو محل معنى لاجل اعراب (قوله رجل) أى ولو احتملا فهو صادق بصورتين وكذا المرأة
فالصواب بالماضي منطوق المتن (قوله وصح ٣٦) اقتدا بخشي بانت انوته الخ) أى سوابت قبل الصلاة وهو ظاهر وأربأت

رواه البخارى لكن البالغ أولى من العصى والمر بالبالغ العدل أولى من الرقيق والعبد البالغ
أولى من الحر العصى وفى العبد القنينة والحر غير القنينة لانه أولى به أمهاته مساواة والمحص
أولى من كامل الرق والاعشى والبصرى الامامة سواء يقدم الوالى بعمل ولايته الاعلى فالأعلى
على غيره فامام راتب ثم ان ولاد الامام الاعظم فهو مقدم على الوالى وقدم السالك فى مكانه
ولو باعارة على غيره لا على معرلسا كن بل يقدم المعير عليه ولا على سيد غير سيد مكاتبه فاقه
فاقر فأورع فأقدم هجرة فاسن فأنسب فالتفنى يارب دنا وصنعة فأحسن موتا فاحسن سورة
ولقد يمكن لاصفات تقدم لمن يكون أهلا للامامة (ولا) يصح اقتداؤه بمن يعتقد بطلان
صلاته كشافى اقتدى بخشى مس فرجه لان اقتدا اعتبارا باعتقاد المتقدمى وكعبهذين
اختلافى انا من من الماء طهر ومتنيس فان تعدل الطاهر صرح اقتدا بهضهم بعضهم بغير نية انا
امام فليجاسة فواشنة خمسة من آية فيها نجس على خمسة قلن على طهارة انا منهم فاقصوا بمرأى
بالباقي فى سلامة من النجس اهد ما تهم آخر اولا يصح اقتداؤه بمقتدواين لازمه اعادة كنتم
ليرد ولا يصح ان (يأتى) ذكر (رجل) أو سبى عمن ولا خشي مشكل (يا) نهي (امرأة) أو سبى
هجرة ولا خشي مشكل لان الاتي ناقصة عن ال رجل والخشي المأموم يصوزان يكون ذكر
والامام أتى قوله صلى الله عليه وسلم لم يغفر قوم ولو أمرهم امر أو وى ابن ماجة لا تؤمن
امرأ من جلاو يصح اقتدا بخشي بانت انوته بامرأة ورجل بخشي بانت كونه مع الكراهة
قوله الماوردى يصح قدوة المرأة بالمرأة والخشي كاصح قدوة ال رجل وغيره بال رجل فخص من
ذلك تسع صور وخمس مخصصة وهى قدوة رجل برجل خشي برجل امرأ برجل امرأ بخشي امرأ
بامرأة وأربعة باطله وهى قدوة رجل بخشي ورجل بامرأة خشي بخشي خشي بامرأة ولا يصح
ان يأتى (قارى) وهو من يحسن الفاتحة (بأى) أمكنه التسليم أم لا والامى من يحصل بحرف
كتشف مشدود من الفاتحة بان لا يحسنه كانت عتاة وهو من يقدم بالبدل فى غير محل الادام
بخلاته بلا بدل كتشديد اللام أو التكافى ما لك أو أتت عتاة وهو من يبدل حرفا بآنى
بغيره بآنى بالثلاثة بدل السين فيقول المقيم فان أمكن الاى التعل لم يعلم نصح صلاته
والاصح كقائداته عتله فيما يحل بهو كراهة الاقتداء بخشونا كقائدوا لاجل بما لا يشر العصى
كتم هامة فان غير معنى فى الفاتحة كاعتيم بضم أو كس ولم يحسن اللان الفاتحة كشافى
فلا يصح اقتداء القارى بىوان كان السين فى غير الفاتحة بخير اللام فى قوله تعالى ان الله يرى
من المشر كين ورسوله صحت صلاته القدوة بحيث كان عاجزا عن التسليم أو جاهلا بالقرآن
أو ناسيا كونه فى الصلاة أو أن ذلك لمن لكن القدوة مكرهه اما القادر العالم العاقل فلا تصح
صلاته ولا القدوة به العالم بجاهل كالفاتحة فيها ذكر بدله ولو بان امامه بعد اقتدائه بكافرا
ولو غفيا كفره كزندقى وحيث ال اعادة لتقصير بقر البت عنه نعم لو لم يكن كفره الا بوجه
وقد أسلم قبل الاقتداء به قال بعد الفراغ لم يكن أسلمت حقيقة أو أسلمت ثم اردت لم تحب
الاعادة لانه كافر فلا يقبل خبره لانه بان ما حدثت ولو حدثت اكبرا أو ذا نجاسة خفية

بعد هادو دخل فى الصلاة فلان ان
امامه رجل أو لم يعلم منه شيأ (قوله
بانت كونه) أى قبل القدوة
وهو ظاهر وكذا بعد فراغ الصلاة
ان دخل ال رجل فى الصلاة جازما
بان وجعل أو لم يتن من حاله شيأ
(قوله من الفاتحة) فسد خرج
غيرها اما التكبير فان كان محل به
مع القدرة واتبه القارى فان
دخل فى الصلاة طلبا بان امامه
يحصل بالتكبير لم تعتقد وان لم يعلم
الا بعد فراغ الصلاة بحيث
الاعادة وان علم فى الانسحاب
الاستئناف ولا تنفع فيه المشاركة
واما اذا كان الامام محل بالتكبير
مع العجز عن الصواب فلا يضر فى
صحة اقتداء القارى به واما الاخلال
فى التمسك فان دخل عالما بالعدم
تعتقد سلامة المأموم لم يحسم
الا بعد فراغ الصلاة وبسلامة
أى المأموم لا اعادة وان كان قبل
سلام المأموم مع المأموم السهو
وسلم ولا اعادة أيضا وان علم فى
أنما الصلاة فتقر له بعبده
على الصواب فلا سلم ولم يعتد معبد
المأموم السهو أيضا وحكم السلام
كذلك وهذا هو المعتد من كلام
طويل وقيل لا يضر الاخلال فى
الثلاثة المذكورة فى صلاة المومن
بين يحل به ولو كان المأموم يحسنها
لانه لا دخل لتصل الامام فيها من
المأموم اه (قوله صحت صلاته

والقدوة به) أى ولو علم بحاله حيث كان حازا الخ وهذه شرط لصحة صلاته ولقدوة معا بدليل
آخر كلامه فى المشر زات (قوله ولو بان امامه كافرا) أى أو اميا ومقتديا وامرأة أو عتيا أو مجنونا أو سكرانا أو نارا كالفاتحة
فى الجهر به أو نارا كالتكبير الاسرام أو قاردا على القيام أو قاردا على السيرة أو ساد على كتمه كحج ذلك كله واحد وهو ان بان
بعد الصلاة وحيث ال اعادة أو فى انانها وحب الاستئناف ولا تنفع نية المشاركة وان دخل المأموم فى الصلاة طالما لم يخل لم تعتد
صلاته ولا بدق ذلك من قصد بدق الخبر (قوله لان بان ما حدثت الخ) أى أو نارا كالنيسة أو الفاتحة فى السرية أو نازمه ال اعادة

وان دخل المأمومها إلى المالح لم يتقدم وان دخل في الانتهاء فغته نية المفارقة وكذا حكم من طر في غير النافذة خلفه نية المفارقة وكان
اماماً وكان قد راعاهما انما كان صلاة المأموم خلفه فيها هذا التفصيل المتقدم في القسم الثاني وهو ان علم المأموم بالمالح بعد فراغ
الصلاة لا إعادة وان طر في الانتهاء فغته نية المفارقة وان دخل في الصلاة بالمالح لم يتقدم ولا حكم السن في النافذة من الامام
ان تهدأ السن أو سبق لسانه ولم يعد القراءة على الصواب راجع عبارة الضرير في ١٣٧ هذا المثل قوله اجتماع الامام والمأموم

(الخ) والمردد لا يجتمع أن لا تزيد
المسألة بينهما على ثلاثمائة ذراع
وان لا يحصل حائل بالتفصيل
الآتي في المصدر وغيره (قوله عالم
يتقدم عليه) هذا ليس خاصاً منه
المسئلة بل كل صور الاقتداء كذلك
(قوله الامام في المسجد الخ) فيه
تفريق فاعلم على وجهه بعدد على
المأموم والشايع جعل القائل
الامام فقير اعراب المتن وان كان
المعنى واحداً على الاعراب (قوله
وهو عالم بصلاة الخ) ليس خاصاً
بهذه الصورة بل كل صور الاقتداء
كذلك (قوله ولا حائل) المراد به
ما يمنع مروراً وان لم يمنع الرزية
كالتشاك أو ما يمنع الرزية وان لم
يمنع المرور كالباب المردود بخلاف
الحائل الذي بشرطه في نفسه في
المسجد فالمراد به ما يمنع الوصول إلى
الامام وان لم يمنع الرزية فيمنع
التشاك فان لم يمنع الوصول لم ينص
وان منع الرزية كالباب المردود
أو المغلق ولذلك قال فيما تقدم
سواء أغلقت أبواباً أم لا ولا ينص
الاستيعار في الابتداء في السوام
فلا بشرط خلافها في الحاشية
ومثل ذلك والسلم المذكوراً
خلق الباب في غير المسجد فيمنع
مطلقاً وأما رد فيمنع الابتداء
دون الانتهاء فيكون قول الشارح
فمن لم يكن الباب مفتوحاً وقت
الاحرام فأنقذ لم يضر منعها على
هذا وإن كان قال بعضهم المراد بالفتح

في قوله أو بدنه فلا تجب إعادة على المتسدى لانتفاء التمسيد بخلاف الظاهرة فصب فيها
الإعادة كالأمر امامه أو مبالواً أو قد زجل يعني فإني الامام وجملاً يسقط القضاء لعدم صحة
القدوة في الظاهر لتردد المأموم في صفته صلواته عند ما وثق الشرط اجتماع الامام والمأموم
يكون كما عهد عليه اجتماع في العصر الخالية والاجتماعهما أوسع أحوال لانجامه أمان يكونا
يعبد أو بغيره من قضاء أو بناء أو يكون أحدهما يعبد الآخر خارجاً (و) إذا كانا
يعبد (أ) أي موضع في المأموم (أي المسجد) ومنه وجهه (ب) الصلاة الامام فيه أي المسجد
(وهو عالم بصلاة) أي الامام ليسكن من متابعه برؤيته أو بعض صف أو هو ذلك كسماح
صوته أو صوت مبلغ (أجزاء) أي كفاه ذلك في صحة الاقتداء به وان حدث مساقته وحالت انبنة
نافذة اليه كثيراً وطمح سواء أغلقت أبوابها أم لا سواء كان أحدهما أعلى من الآخر
أم لا كان وقتاً أحدهما على سطحه أو منارة والآخر في سرداب أو برفقه لانه كلفه مبنى
لصلاة فالجتماع فيه يجمعون إقامة الجماعة مؤدون لشايعاً وان لم تكن نافذة اليه بعد
الجماع لهما مسجد أو أحد فيض التشاك والمسجد المتلاصقة التي تقع أبواب بعضها إلى
بعض كالمسجد الواحد أو تفرد على منها بامام وجعله وعلى ذلك (ما لم يتقدم) المأموم (عليه)
أي الامام في غير المسجد الحرام كما (وان صلى) الامام في المسجد والمأموم (خارج المسجد)
حالة كونه (قريباً منه) أي من المسجد بان لا يزيد بينهما على ثلاثمائة ذراع تقريباً معتبر من
آخر المسجد لان المسجد كله شيء واحد لانه على الصلاة فلا يدخل في الحد الفاصل (وهو عالم
بصلاته) أي الامام الذي في المسجد باحد الامور المتقدمة (ولا حائل هناك) بينهما كالباب
المفتوح الذي لا يمنع الاستطراق والمشاهدة (جاء) الاقتداء حينئذ فلو كان المأموم في المسجد
والامام خارجه اعتبرت المسافة من طرفه الذي يلي الامام فان حال جدار لا باب فيه أو باب مغلق
منع الاقتداء لعدم الاتصال وكذا الباب المردود والتشاك يمنع حصول الحائل من وجهه اذ الباب
المردود مانع من المشاهدة والتشاك مانع من الاستطراق قال الاستوى انهم قال البيهقي في
قوله لو كان الباب مفتوحاً وقت الاحرام فأنقذ في أثناء الصلاة لم يضر اهـ أما الباب المفتوح
فغير زائد الوقت بحذائه والصف المتصل به وان خرجوا عن المحاذاة بخلاف الدال من
محاذاه فلا يصح اقتدائه به لئلا وان كان الامام والمأموم بغير مسجد من قضاء أو بناء شرط في
قضاؤه ولو هو طاً أو مسقفات لا يزيد ما بينهما ولا مابين على صفين أو شخصين ممن اتموا الصلاة خلفه
أو يجابه على ثلاثمائة ذراع بذاكر الادنى تقر بيباً أخذ من عرف الناس فانهم بعدد ما
في ذلك يجمعونه فلا تضر زيادة أذرع كلفي التهذيب وغيره وان كان في بناء من كعبين
وصف من دار أو كان أحدهما بناء أو الآخر بفضاء شرط ما عدا أنفاً امامه حائل بينهما
يمنع مروراً أو روية أو وقوفاً أحدهما منفذ في الحائل ان كان فان حال مانع مروراً
كالتشاك أو روية كباب مردود أو يقف أحدهما في موضع الاقتداء داخل المسئلة بذلك تنقح
الاجتماع واذا صح اقتداء الزايف فيهم فيصحب اقتداء من خلفه أو يجابه وان جسد بينهما وبين
الامام لم يكن ذلك كالامام خلفه أو يجابه لا يجوز تقدمه عليه كالأبوي وتقدمه على الامام

(١٨ - تخيل) (رد) (قوله فان حال الخ) معتز وقول المتن ولا حائل (قوله هو طاً أو مسقفاً) أي أوهما فإمراناً منعتوا فقبول الجمع
لكن كيف يقال فضايع كونه هو طاً مسقفاً وهو طاً وهو طاً وجواب بان المراد بكونه قضاء أن لا يكون بين الامام والمأموم بناء من
جميعهما مكان من غير بناء بينهما قاله فضايع بذلك الاعتبار (قوله لم يقف أحدهما في) معطوف على قوله فان حال ومن المعلوم
والمعطوف عليه معتز ما تقدم من قوله امامه حائل أو وقوفاً الخ وجمع أن يكون

الثاني معطوف على قوله مردود أي أو غير مردود ولو بدلت أحد فيهما الخ (قوله تعظيم الامام) فيه نظر لان من شرط الصلاة العلم بالكبشة قبل الدخول في الصلاة فكيف يدخلون غير عالين بها ويعلمون ما بين ما يعلمون من الامام ويحجب بان الكبشة التي تشترط معرفة ما قبل الدخول في الصلاة غير الفرائض من السنن وهذا معصوم لهم وامام معرفة كبشة صواب الفروض والسنن فاذا اراد الامام تعليمهم بعد دخولهم في الصلاة (قوله المتقدمي في نحو ١٣٨ الخ) نفي عن قوله وفي طويلة قصيرة وقوله وبذلك المتقدمي في صريح الخ

ولا يضر في جميع ما ذكره كشر او ولو كثر وطويلة ولا يضر وان اخرج الى سباحة لانهم بعدا للدلالة كره ان ترفعاه على امامه وهكذا حيث امكن وتوقفه على مستوى الاحاطة تعظيم الامام المأمور من صفة الصلاة وتبليغ المأموم بكيفية الامام فحين ارتفاعه سجد ذلك قيام غيره من مربي الصلاة بعد فراغ الاقامة لانه وقت الخوض في الصلاة سواء اقام المأمون أم غيره أما المقيم فقوم قبل الاقامة ليقيم قائما كره ابتداء فعل بعد سر وع المقيم في الاقامة فان كان في النقل أفعه ان لم يحش اقامه فوت جاعة بسلام الامام والادب له قطعه دخل بانها اولي منه والاربع من شروط الاقتداء موافق نظم صلاتها في الاصل الظاهرة فلا يصح الاقتداء مع اختلافه ولو كسوف أو جنازة تصدرا المتابعة وبمع الاقتداء لمؤد بشا من مفترض عتقل وفي طويلة قصيرة كظهر يصح وبالعكس ولا يضر اختلاف نية الامام والمأموم والمقتدي في نحو الظاهر يصح أو مغرب كسوف فتم صلاته بسلام امامه والافضل متابعته في قنوت الصبح ونحوه رخص في المغرب وله فراقه بالنية اذا اشتغل بها والمقتدي في صبح أو مغرب ونحوه ظهران أم صلاته فارتبه بالنية والافضل انتظاره في صبح لسلام معه بخلافة في المغرب ليس له انتظاره لانه يحدث جلوس تشهد لم يفعله الامام فينقض الصبح ان أمكنه انقوت بات وقت الامام يسيرا والآخر كولا لا يصور عليه تركه وفراقه بالنية لفتت قصيلة السنة والحامس من شروط الاقتداء موافقة في سنن بعش مخالفة فيها فقدرت تركها كسوف ثلاثة وثشهد اول كل تفصيل فيه بخلاف ما لا تخش فيه المخالفة كجلسه الاستراحة والسادس من شروط الاقتداء نية امامه بان تأخر نحره من نحر امامه فان خالفه لم تنعده صلاته وان لا يسبقه بركنين فذلكين ولو غير طوولين كما عدا ما لا بالسر مما هو لا يضاف عنه مما لا يضاف فان خالف في السبق او انقضاهما ولو غير طوولين بطلت صلاته لنفسه المخالفة بلا عذر بخلاف سبقه مما اناسيا أو جاهلا لكن لا بعد تلك الرخصة فيأتي بسلام امامه ركعة وسبق بخلاف سبقه بركن كان تركه له وان عاد اليه أو ابتداء رفع الاعتدال قبل ركوع امامه لا لا ذلك ليس له في الفعل بلا عذر حرام وبخلاف سبقه بركنين غير طوولين كتره وركوع أو تشهد وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ولا تجب اعادة ذلك بخلاف خلفه بفعل مطلقا أو بفعلين بذكر كان ابتداء امامه هو السجود وهو في قيام القراءة والسبق بهما يباحس بالخلاف بهما وبخلاف المفارقة في غير التزم لكتبا في الاعمال مكر وهم موقوفه لفضيلة الجماعة كاجرم في الركعة وهل هي موقوفه لما كان فيه فقط أو لجميع الصلاة الظاهر الاول واما انواب الصلاة فلا يثبت بان كتاب مكره وقد صدر جوابه اذ صلى بأرض مفسومة ان الفقهاء على حصول التوباء بالمكر وأولى والعذر للتعذر كان اسرع امام قرائته وركع قبل ان تمام موافقه في الشافعية وهو بطي والقراءة فيها فتمها وبسعى خلفه ما لم يسبق بأكثر من ثلاثة أركان طويلة فان سبق بأكثر من الثلاثة بان لم يرفع من الفاعية الا الاوامر قائم عن العبود والجلوس للتعذر بنيه فيما هو فيه ثم تدارك بسلام امامه ما فاتته كسجود فان لم يتمها الموافق لشغله بسنة كلفها افتتاح قد دوز كبطي القراءة فيأتي فيه ما لم يركع أو سجد قبل ركوعه وسجد ركوع امامه

تفريع على العكس بالنسبة لطويلة قصيرة (قوله وله فراقه) ولا تضره فضيلة الجماعة بذلك (قوله ليس له انتظاره) أي في الجلوس وله انتظاره في العبادة الأخيرة (قوله بان تأخر نحره) أي ابتداء نحره من نحر امامه في جميع نحرين الامام (قوله وان لا يسبقه بركنين قليلين ولو غير طوولين) صادق بطويلة مع قصير وهو ظاهر وبغيره يمكن وطوولين وصوره وان يصح ما لموم العبادة الأخيرة ويقوم ويركع ثم كمل ذلك والامام في الجلوس بين السجدة تين فقط فسبقه بالسجدة الثانية وبالقيام وهما طوولين وصوره أيضا بان يصح ما لموم العبادة الثانية ويجلس للشهد ثم يركع في القيام أو في السلام كل ذلك والامام في الجلوس بين السجدة تين قد سبقه بالسجدة الثانية والجلوس للتعذر سواء كان الاول أم الأخير ولا يتم الركن الثاني الا بالسر وع في القيام بعد التشهد أو في السلام ولو فوى المفارقة مقدارنا بشر وع في السلام لو القيام لا تنفعه لانه اجتمع مانع من العبادة وهو سر وع في الركن الثالث ومقتضى لها هو نية المفارقة فقلب المانع على المقتضى (قوله كان تركه قبله وان عاد) الاول لجهل (قوله والآخر

للتخلف الخ) أي كثيرا ما دلل المتقدمين على ذلك بالانسياق والجهل (قوله كان اسرع الخ) المراد بالاسراع الاعتدال انه واما الاسراع حقيقة بحيث لا يمكن المأموم من تكميل الفاتحة فيركع معه وتسقط عنه الفاتحة ولو في كل الركعات (قوله ما لم يسبق بالترك الخ) المراد بالاكثر ان ليس الامام بالاربع فان تعامليه والامام في الرابع فان يتابعه أو يفارقه فان فرغ امامه من الرابع وشرع في الخامس والمأموم في قرائته لم يتمها بطلت صلاته وكذا اذا أعياها مقدارنا بشر وع في النظامين ولا تنفعه نية المفارقة (قوله التشهد)

أي. وإن كان الأول والأخير لا والاول ولا كان سنة إلا أنه على صورة أن كن فهو بمنزلة (قوله تبعه وجوب الخ) هذا الجواب لادراك
 الر كمة فان لم يركع معه لم يطل صلاته ولو عدوا فاعاد يطل بخلفه بقلعين ١٣٩ عامدا عالما بان دوى الامام للصمود هو

في القيام واذ لم يخلفهم
 لا يطل صلاته ولكن فاته
 الر كمة فتابع الامام أو ينوي
 المارقة (قوله قسراً وجوباً
 بقدرها) فان ترك قبل قراءة
 قدر ما عليه طلت صلاته ان كان
 عامدا عالما والا فلا يطل
 ولا تحسب له هذه الر كمة (قوله
 فان أدركه في ركوع) فتربعه
 بالماضي هو أنه مفرع على ما قبله
 مع أنه لا يتفرع عليه فكان
 الاول التبع بالواد (قوله
 والطمان فينا الخ) أي بزيعة
 الامام في التبصر أو وضعبه
 على ظهره في الاعي أو ماسعه
 تسبيح الامام في الركوع ولا يلقى
 في ذلك الظن ولا مسمع صوت
 المبلغ وكذا يقال في كل موضع
 تفصل الامام عن المأموم شيئاً
 من الفاتحة (فرع) لو جلس
 المـبـوـق بعد سلام الامام فان
 كان في محل جلوسه لو كان منفرداً
 جاز له التطويل أو اما اذا لم يكن
 في محل جلوسه لو كان منفرداً
 فان طـوـل و زاد على قدر
 الطمانينة عامدا عالما طلت
 صلاته والا فلا

(فصل) في صلاة المسافرين الخ
 (قوله فقال عيت عما عيت منه)
 محصل جواب سـدنا عمر أنه
 عرشت له هذه الشبهة كما عرشت
 ليعلى قال عنها النبي صلى الله
 عليه وسلم فاجابه بما ذكر (قوله
 أهم هذه الخ) انما كان أهم لانه
 منفق عليه بين الائمة بخلاف الجمع
 ففيه خلاف بين الائمة بعضهم

أنه ترك الفاتحة فانه معدوم في ركوعها ويسعى خلفه كما يرى على القراءة وان كان على ذلك أو
 شك فيه بعد ركوعها لم يعد إلى محل قراءتها ليعرفها فيه لقوته بل يسعى امامه ويصلي ركعة بعد
 سلام امامه كسبوق وسن المسوق أن لا يشتغل بعد صومه بسنة كنعوذ بل بالفاتحة إلا أن يظن
 ادراكها مع اشتغالها بالسنة واذ كان امامه لم يقرأ المسبوق الفاتحة فان لم يشتغل بسنة تبعه
 وجوبا في الركوع جزاء وسقطت عنه الفاتحة وانما اشتغل بسنة فقرأ وجوبا بقدرها من
 الفاتحة لتقصيرها بعده وان فرض ان سنة سواء أقر أو شأب من الفاتحة أم لا فان ركع مع الامام
 بدون قراءتها بعد ما طلت صلاته (ثم) تنقطع قدوة بخروج امامه من صلاته يحدث أو غيره
 والماضيه عليها بسنة المارقة وذكره طهارة العذر كرض وطول امام وتركه سنة مقصورة
 كشهد أول ولو نوى القدوة منفردا أثناء صلاته جاز وتبعه فيها وفيه فان فرغ امامه أولا وهو
 كسبوق أو فرغ هو أولا فاستطاعه ان يضل من مفارقتها ليسلم معه وما ذكره مسروق فأول صلاته
 فيجب في ثمانية صبح الغنوت في ثمانية مغرب التسهل لانها معلوما فان أدركه في ركوع محسوب
 للامام والطمان يتناول ارتفاع امامه عن أنه أدرك الر كمة ويكره مسروق أدرك الامام في
 ركوع انعم في ركوع ولو اكبر واحده فان نوى في البصر فقط واقبله «و ما انفصلت صلاته والا
 لم ينعقد ولو أدركه في اعتداله فاجعله واقفه فيها وفيه وفي ذكره أدركه فيه من تعجده وتبجح
 وتشهد ودعا وفي ذكره انما له منه من تكبير لا في ذكره انتفاله اليه واداسلم امامه كبرضاه او
 بذهن ان كان محل جلوسه والا فلا يجاء في الجملة ثم صبح الجماعة ثم صبح غيرها ثم التشاء ثم

العصر أفضل وأما جماعة الظهر والمغرب فهما سواء

(فصل) في صلاة المسافرين من حيث التصبر وراجع المختص المسافر يوازها تخفيفا عليه لما يلقه
 من مشقة السفر فراجع كعبه الصلاة بخلافه والاصل في العصر قبل الاجماع قوله تعالى و اذا
 خسرتم في الأرض الا الاصل على من أمة قلت لعمري انما قال الله تعالى ان خفتموه قد آمن الناس
 فقال عجبت مما عجبت منه فأسأت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هي صدقة تصدق الله بها
 عليكم فاقبلوا صدقته واه مسلم والاصل في الجمع اخبار تأتي ولما كان العصر أهم هذه الامور بدأ
 المصنف بكيفية فقال (ويجوز للمسافر) افترض جمع (صلاة الصلاة) المأخوذ بدون
 الثانية والثالثة (بمجلس شرايط) وترك شرط اخر مستكاف عليها الاول (ان يكون سفره في
 غير معصية) سواء كان واجبا كسفر حج أو مندوبا كزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم أو باحا
 كسفر تجارة أو مكروها كسفر مفرد اما العاصي بسفره ولو في آثامه كآتي ناشزة فلا يفسر

لأن السفر سبب للرخصة فلا تناط بالمعصية كبقية رخص السفر فله بل عليه التيمم مع وجوب
 اعادة ما صلا به على الاصح كافي للجميع فان تاب فأول سفره محل قوته فان كان طويلا لم يشترط
 للرخصة طوله ككل الميتة للمبطل فيه رخص والا فلا ولو لم يخطئ بسفر المعصية ان يعقب نفسه أو
 دأبه بالركن لا يفرغ من شيء ذكر في الرخصة كاصلها (و الشرط الثاني ان تكون ساقطة)
 أي السفر المباح ثمانية أو أربعين ميلا خاتمة ذهابا وهي من حلتان وهما سير يومين معتدلين
 يسيرا لا انقال وهي (سنة عشر فرسا) ولو قطع هذه المسافة في لحظة في بر أو بحر فقد كان ابن عمر
 وابن عباس يقصران ويظن ان في أربعة دروسه انما جعل عن توقف وخرج ذهابا بالاياب
 معه فلا يحسب حتى لو صدق ما كان في حلة ثبته ان لا يقم فيه بل يرجع فليس له القصر وان ناله
 مشقة هي حلتين متواليين لانه لا يسعى سقراط ولا الغالب في الرخص الاتباع والمسافة تحديد

يقول الجمع اسقرو بعضهم يقول الجمع لئلا يقطع (قوله لا يخطئ سفر المعصية الخ) أي ولو كان سفر طاعة كالخج لكن لما كان شجعا
 ذا بدع ففرض كان كائنه معصية من أمه ولو وقع ذلك في آثامه وبعضهم قال ان كان يشعب ابنه وكان أمه طاعة فانه يفرص

(قوله أو بعد آلاف خطوة) بالضم واختلف فيها قيل خطوة البعير واخرى بان قوله ثلاثة أقدام نافية لأن البعير لا يقدم له وقال بعضهم إنها خطوة الأدمى واخرى بان ما بين قدمي الأدمى لا يسع ثلاثة أقدام وأجيبنا بقول المراد خطوة البعير والمراد بالقدم قدم الأدمى (قوله أو الضروى الخ) فيه نظرا لأنه ان سور عبادا أدرك من وقت الظهور ثلاثين تكبيرة بان كان بهما مع وهو مسافر فزال وقد بقي قدر تكبيرة فهو حينئذ فائتة سفره فنقص لكتها قضاء فلا تدخل في قوله مؤدب الصلاة وإذا صور عبادا أدرك من وقت الظهور أكثر من ركعة فلا يصح أيضا لها ١٤٠ وان كانت أداموا دخلت في قول المتن مؤدب ولكن بقي عنه قوله قبله في أحد أوقاتها

لا تضر بثبت التقدير بالإقبال عن الصلاة ولأن القصر على خلاف الأصل فيصطاد فيه بضيق المراد بالمؤدى المائل للصلاة
أهم من الأداء أو القضاء فصح التصريح بالأول ويحاج عن الثاني بأنه وان كانت داخل لكتها امتاز صفة وهي كونه وقت ضرة فذكره من ذكر الخاص بعد العام (قوله فأنواه بعد نية القصر الخ) شروع في فروع أو بصفة على مفهوم الشرط (قوله من ابن عباس الخ) قد يقال هذا قول صحابي وفعله وقوله لا يصحح بمسماوي بابان ذلك في حكم المرفوع أى المنسوب إلى النبي صلى الله عليه وسلم فكان النبي صلى الله عليه وسلم له لأن قول الصحابي السنة كذا أو من السنة كذا في حكم المرفوع وكذا قوله أمرنا أو منينا (قوله ولو اقتدى بمن ظننه الخ) هذان فروع هذا الشرط وهو مفسر على مفهوم الشرط كما ان الفروع الأولى كلام الشارح تفرع على المفهوم وأما مسألة الأعادى فهو تفرع على منطوق الشرط (قوله فبان الخ) أى في أثناء الصلاة أو بعدها بان اقتدى بالامام في جزء منها وأنها مقصورة ثم

لا تضر بثبت التقدير بالإقبال عن الصلاة ولأن القصر على خلاف الأصل فيصطاد فيه بضيق المراد بالمؤدى المائل للصلاة
أهم من الأداء أو القضاء فصح التصريح بالأول ويحاج عن الثاني بأنه وان كانت داخل لكتها امتاز صفة وهي كونه وقت ضرة فذكره من ذكر الخاص بعد العام (قوله فأنواه بعد نية القصر الخ) شروع في فروع أو بصفة على مفهوم الشرط (قوله من ابن عباس الخ) قد يقال هذا قول صحابي وفعله وقوله لا يصحح بمسماوي بابان ذلك في حكم المرفوع أى المنسوب إلى النبي صلى الله عليه وسلم فكان النبي صلى الله عليه وسلم له لأن قول الصحابي السنة كذا أو من السنة كذا في حكم المرفوع وكذا قوله أمرنا أو منينا (قوله ولو اقتدى بمن ظننه الخ) هذان فروع هذا الشرط وهو مفسر على مفهوم الشرط كما ان الفروع الأولى كلام الشارح تفرع على المفهوم وأما مسألة الأعادى فهو تفرع على منطوق الشرط (قوله فبان الخ) أى في أثناء الصلاة أو بعدها بان اقتدى بالامام في جزء منها وأنها مقصورة ثم

بان أن الامام مقبض فانه يلزمه اعادة تأممه (قوله ثم محدثا) فان كان ذلك في أثناء الصلاة نوى المفارقة وأنها مقصورة اذ كان ظاهر وان لم ينو المفارقة عند حله محدث الامام ودام على المتابعة حامدا طالما بطلت صلاته فيدها تأممه وان كان تبين الحديث هداما فلا يفرغ منها تأممه فظاهر وأما لو تبين به بدفعها مقصورة بان اقتدى بالامام في جزء من آخر صلاة الامام وصلها مقصورة ثم تبين له ان الامام مقبض ثم محدث فيلزمه اعادة تأممه وأما الامام فيجب عليه اعادة تأممه على كل حال أى سواء كان دخل في الصلاة معها ثم طرأ له الحديث أو دخل فيها محدثا وانها تبين له ذلك وأما تفصيل المأموم فجاءه

بصدلة

(قوله بالمتنص) أي: بفتح الصاد أي: المرتب على التمام لا من وجب التمام ومقتضاه أن ان قصر الإمام قصر وان أم أم (قوله قصد موضع معين) وهو الخ (الخ) المواد بقصد الموضع المعلوم أن قصد قطع مرتين من أي جهة شاء وأمن جهة معينة (قوله ولا يطلب عزم الخ) أي: لا يطلب عزم مرتين فان جاز زعمنا قصر فبالعباه وهذا غير الاستدراك ١٤١ انتهى (قوله ونوى الهرب بقصر) أي:

بصلواته عليه. بل تنهها والمذهب خلافه هو هذا وانظروا وكذا يقال فمن سأل تبين من تلمذه
الاحادة بنسبة الاقوام ثم اعادها ولو اقصدي بما فرغ وشك في نية القصر فخرج من نية القصر جازله
القصر ان بان الامام قاصر الان الظاهر من حال المسافر القصر فان بان ان مترزمه الاقوام فان لم
يجز من بانئذ بل قال ان قصر قصرت والبان انهم اغتت جازله القصر ان قصر امامه لانه نوى ما في
نفس الامر فهو وتصريح بالتقصي فان لم يظهر لمامه فاداء الامام زمة الاقوام احتياطاً لهذا
آخر الشرط التي اشترطها المصنف والمأثر ان اذ عليها قامو والاول بشرط كونه مسافراً في جميع
صلاته فلو انتهى سفره فيها كان يفتق سبقتة دارا فانه او شئت في انتهائه ان لم يزلوا بسبب
الخصه في الارز والشك في نية الثانية والثاني بشرط قصد موضع معين او غير معين في اول
سفره بل علم ان هو بل يقصر او لا فلا قصرتها ثم هو من لا يدرك ابن بنو جوده وان طال سفره
لا تنفاد عليه طوله او له ولا طاب فرج ثم او ابن رجعتى وجده ولا يعلم موضعه نعم اقصي سفر
مرحلتين او لا كان علم ان لا يحتاج لمطو بقوله ما جازله القصر كافي في روضة واسلوفا وكذا لو قصد
الهاثم سفره مرحلتين كاطلعة عبادة الحمر وروى علم الاسرايين سفره طويل روى المهراب ان تمكن
منه لم يقصر بل مرحلتين وبعضهم بعدهم ومثل ذلك باقى الزوجة والعبد اذا فوات الزوجة
انها تم في خطفت من وجهار جبت والعبد انه في عتق رجب فلا يترخص ان يقبل من مرحلتين
ولو كان المقصود طر بقاء طويل يبلغ صافه القصر وقصره بل يابطلها فذلك الطويل لتعرض
دين او دينوى كسولة طر بقاء او من جازله القصر لوجود الشرط وهو السفر الطويل الباس
وإن لم يجر القصر او لم يقصد شيئاً كالمجموع فلا قصر له طول الطريق على نفسه من
غير عرض ولو تبع العبد او الزوجة او الجندى فذلك امر في السفر ولا يسرف على واحد منهم
مقصود فلا قصر لهم وهذا قبل بلوهم صافه القصر فان طفقوا القصر او لا في الامور وقوا
صافه القصر وذهبهم دون متوهمهم قصر الجندى غير الميثب في الدوان كونه لا يمتنع
ليس تحت بد الامر وقوة ومخلافهما فنبينا كما قدم اما الميثب في الدوان فهو متامنه لا محذور
تحت بد الامر ومشله الجيش والثالث بشرط القصر مجاوزة سو وتخص بما فر منه كبد
وقر به وان كانت داخله اما كن خر بومر اوع لان جميع ما هو داخله معدود بما سافر منه فان
لم يكن له سو وتخص به بات لم يكن له سو ومطلفاً في صوب سفره او كان له سو وغيره يتخص
به كقرى متفصلة جمعها سو وقوله مجاوزة هجران وان تخلفه خراب لا يجاوز خراب طرفه هو
بالصو يسطى العاقر اوزر عمر بنه ما بانى واندوس بان ذهب اصول حطانه لا تاملس
محل اقامته بخلاف ما ليس كذلك فانه بشرط مجاوزة كاصحه في المجموع ولا مجاوزة سائين
ومزارع كالموت بالاولى وان انصتد اعاد فرقه ركزات متحوط بن لا جمالا لينشدان للازمة
ولو كان الباسان قصو وارودو تسكن في بعض فصول السنة لم بشرط مجاوزتها على الظاهر في
المجموع خلافاً لما في الروضة واسلوفا لا يمتنع من البلد المرقى بان التصلتان بشرط
مجاوزتها وأرأه ان لا سكن خيام كالاعراب مجاوزة لا تقطع من مجاوزة عرض وادان سافرى في عرضه
ومع مجاوزة نهبط ان كان يروى وقع مجاوزة قصه دان كائى وهذه هذا اعتدلت الثلاثة
فان افرط سعتها ان كفى مجاوزة الحلة عرفا ينتهى سفره بيلوغه مبدأ سفر من سوزا وغيره من

الإقامة أقل من أربعة أيام فلا يشترى سفره ويوصل السور وانما ينتهي بإقامة أربعة أيام محاج غير يومي الدخول والخروج وفرض المسئلة يمكن له حاجة وفي هذه الصورة لو فرض بهذا الدخول انطلق سفره بنية الإقامة لا بالتوقف على معنى الإقامة بما اذا كانت له حاجة أول يومه هال جزأها لا تقتضي إلا اربعة انتهى سفره بمجرد المكث والاستقرار سواء في بعد الوصول أو لا في توقفه اقل وقت لم يقضه سفره الاغنى ثمانية عشر يوما غير يومي الدخول والخروج

(قوله لا إلى غير وطنه لحاجة) هذا النفي صادق بسلامة صور باقوى الرجوع إلى وطنه مطلقا أى سواء كان لحاجة أولا رؤى الرجوع إلى غير وطنه لتغير حاجة قفى هذه الثلاثة ينتهى السفر بمعنى أنه ليس له العصر إلا لاجتماع مدام مقبى إلى أهل الذى يؤى فيه الرجوع ووجه أخذ هذه الصور من هذه العبارة أن قوله إلى غير وطنه نفى ولا ساعة عليه للنفى ونفى الثبوت فإذا أدخلنا الأصل غير وطنه صار معناها الرجوع إلى وطنه أى مطلقا سواء كان لحاجة أم لا وإذا أدخلنا الأصل لحاجة أو شينا غير وطنه صار معناها أنه يرجع إلى غير وطنه لتغير حاجة فهذا هو فهم هذا البنى فصوره واحدة وهى ما إذا رجع إلى غير وطنه لحاجة فلا ينتهى سفره فيها (قوله والافضل لآخر ١٤٣ الخ) تفصيل لقوله تقديم أو تأخير إفكاه قبل وما الافضل منها فقال

وطنه أو من موضوع آخر يرجع من سفره إليه أولا وقد يؤى قبل باوجه وهو مستعمل إمامة به وإن لم يصلح إماما مطلقا أو أمانة أيام محاربا أو إمامة وقد علم أن أرباب ينقص فيها لو أن تؤخذ لكل وقت قصير ثمانية عشر يوما صاعدا أو غير محاربا ويذهب أفاضل سفره بنسبة وجوعه ما كنا ومن طوى إلى غير وطنه لحاجة بأن يؤى رجوعه إلى وطنه أو إلى غير وطنه لحاجة فلا يقصر في ذلك الموضع فان سفره جلد بان كان طوى بلا قصر والافضل فان يؤى إلى رجوع ولون قصير إلى غير وطنه لحاجة لم يفسد سفره بذلك وكتبه الرجوع التردد فيه كان في الرجوع والاربع بشرط العلم بجواز السفر فلو قصر جلد بان لم تصح سلامة تملأه كفى إلى روضة وأصلها بل الافضل فيها التأخير قسم إلى التثنية فيكون التقديم في صورة والتأخير في ثلاثة (قوله ولو ذكر بعده الخ) شروع في شروع أو ربعة حتى هذا الشرط (قوله أمادها) هذه دعوى يدلها قوله لا احتمال (الخ) وقوله بغير جمع تقديم دعوى أخرى هى أنها بعضهم قوله لطلول الفصل بها أى بالعصر في المسرة الأولى وبالظهر المعادة بعدها فى المسرة الثانية فيكون تقديم بين الظهر فى المسرة الأولى وبين العصر فى المسرة الثانية بصر المسرة الأولى بظهر المسرة الثانية وهذا الاحتمال مبنى على كون ترك الزمان من الثانية قوله وظاهر الخ اقتضت هذه العبارة أنها لو أخبرت إلى وقت بصر ركعة من الأولى أو أقل من ركعة أنه يصح تأخير الثانية إلى ذلك الحد وأن الصلاة المذكورة تكون

والافضل لآخر رجوع من سفره إليه أولا وقد يؤى قبل باوجه وهو مستعمل إمامة به وإن لم يصلح إماما مطلقا أو أمانة أيام محاربا أو إمامة وقد علم أن أرباب ينقص فيها لو أن تؤخذ لكل وقت قصير ثمانية عشر يوما صاعدا أو غير محاربا ويذهب أفاضل سفره بنسبة وجوعه ما كنا ومن طوى إلى غير وطنه لحاجة بأن يؤى رجوعه إلى وطنه أو إلى غير وطنه لحاجة فلا يقصر في ذلك الموضع فان سفره جلد بان كان طوى بلا قصر والافضل فان يؤى إلى رجوع ولون قصير إلى غير وطنه لحاجة لم يفسد سفره بذلك وكتبه الرجوع التردد فيه كان في الرجوع والاربع بشرط العلم بجواز السفر فلو قصر جلد بان لم تصح سلامة تملأه كفى إلى روضة وأصلها بل الافضل فيها التأخير قسم إلى التثنية فيكون التقديم في صورة والتأخير في ثلاثة (قوله ولو ذكر بعده الخ) شروع في شروع أو ربعة حتى هذا الشرط (قوله أمادها) هذه دعوى يدلها قوله لا احتمال (الخ) وقوله بغير جمع تقديم دعوى أخرى هى أنها بعضهم قوله لطلول الفصل بها أى بالعصر في المسرة الأولى وبالظهر المعادة بعدها فى المسرة الثانية فيكون تقديم بين الظهر فى المسرة الأولى وبين العصر فى المسرة الثانية بصر المسرة الأولى بظهر المسرة الثانية وهذا الاحتمال مبنى على كون ترك الزمان من الثانية قوله وظاهر الخ اقتضت هذه العبارة أنها لو أخبرت إلى وقت بصر ركعة من الأولى أو أقل من ركعة أنه يصح تأخير الثانية إلى ذلك الحد وأن الصلاة المذكورة تكون

أذا إذا اضطررنا في وقت الثانية اعتبار الوقت التى فيها إذا كان الباقي وقت الثانية يصح ركعة أم ماذا قال الباقي بصر أقل من ركعة فتكون قضاء موقوف في العبارة الثانية أو أرواه في وقت لاسعها صادق بالصورة والمقدمتين وقد حكم المشار بأق الصلاة قضاء فيها فبذلك العبارة الأولى في صورة ما إذا كان وقت الثانية يصح ركعة فان العبارة الأولى تقتضى أنها إذا كانت الثانية تقتضى إتمامها وأما الاثني عشر فكان الأولى حدى العبارة الأولى والاقصا على الثانية وعلى تقدير وجودها يكون قوله وإن وقت أداءها (قوله فلو أقام قبله صارت الأولى قضاء) صادق بصورتين أى سواء أقدم الظهر على العصر أو بالعصر على الظهر وإن كان التحليل ظاهرا في صورة ما إذا أقدم الظهر على العصر دون العكس (قوله في المجموع الخ) غرضه بسكاية خلاف في الصورة التى يظهر فيها التعليل وهى ما إذا أقدم الظهر على العصر أو أقام في أثناء العصر يقول صاحب المجموع من أى الظهر أداء

في المسئلة الاخرى وهي ما اذا
 قدم العصر وأقام في الظهور وقول
 السبكي انها اذا قيسا بالجمع
 التأخير في جمع التقديم وهو
 ضعيف (قوله وأجرى الطاموسي
 الخ) هو المعتمد والمراد بالطلاق
 انه من أقام قبل تمامها صارت
 الظهر قضاء، سولقدم الظهر أو
 العصر (قوله فقال وانما اكتفى
 الخ) غرضه به الفرق بين جمع
 التقديم والتأخير (قوله الذي هو
 الاصل الخ) زاده جوابا عن سؤال
 حاصه ان الاختلائين على حد
 سواء فالمرجح لاقامة فأجاب
 بأنها الاصل فكانت أروج من
 الاختلاف الآخر (قوله وتلازم
 غيره يقتضيه الخ) يقتضي ان
 ما قاله الطبري ليس هو موضوع
 مسئلة الجمع بالمطر لو كان
 كذلك لما قال وتلازم غيره
 يقتضيه لان الجمع بالمطر مخصوص
 عليه لاستثنا وما اقتضاه
 كلامه من انها ليست موضوع
 الجمع بالمطر ظاهرا وانما موضوع
 الجمع بالمطر هو ايحيى الرجل
 من محله وقت المطر وهو يريد
 الصلاة في المسجد فإذا استسفر
 المطر بالشروط جاز الجمع (قوله
 وتلخيص الوقت) يعني انه من كل
 صلاة في وقتها ولا يحل وقتها من
 صلاته ولكن ورد نص من
 الشارع بالخلاف بعض الاوقات من
 الصلاة بسبب خاص وهو السفر
 والمطردون غيرها فعملنا بذلك
 النص وأقتبنا خبر المواقيت
 على ظاهره في تخيير السبعين
 المذكورين وخالفناه في هذين
 فهما مستثنان منه

قال السبكي رحمه الله الاستسوى وتعليقهم منطبق على تقديم الاولى فلو عكس وأقام في انما الظاهر
 قد ورد العذر في جميع التسوية وأول التامة وقياس ما عرفت في جمع التقديم انها اداء على
 الاصح أي كالفهم تعليلهم وأجرى الطاموسي الكلام على اختلافه فقال وانما اكتفى في جمع
 التقديم بتمام السفر الى عقد الثانية ولم يكتف في جمع التأخير بل بشرط دوامه الى اتمامها
 لان وقت الظهور ليس وقت العصر الا في السفر وقد وجد عند عقد الثانية فيحصل الجمع وأما
 وقت العصر فهو زفة الظاهر بهذا السفر وغيره فلا يصرف فيه الظاهر الى السفر الا اذا وجد
 السفر فيها والازمان يصرف اليه لوقوع بعضها فيه وان يصرف الى غيره لوقوع بعضها
 في غيره الذي هو الاصل اه وكلام الطاموسي هو المعتمد ثم شرع في الجمع بالمطر فقال
 (و يجوز للعاشر) أي القمى (في المطر) ولو كان ضعيفا بحيث يدل التوب ونحوه كمن ورد
 ذاتين (ان يجمع) ما يجمع في السفر ولو جسه مع العصر فلا فالروابي في منعه ذلك فتدعا
 (في وقت الاولى منها) لما في العصم عن ابن عباس صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة
 الظاهر والعصر جعاز المغرب والعشاء جعاز ادم سلم من غير خوف ولا سفر قال الشافعي كائن
 أرى ذلك في المطر ولا يجوز ذلك تأخير الان استدامة المطر ليست الى الجامع قد يقطع فيؤدى
 الى اضرابها عن وقتها من غير عذر بخلاف السفر بشرط التقديم ان يوجده المطر عند تحريمه
 بهما البقار الى الجمع وعند محله من الاولى ليقصبل بأول الثانية فيؤخذ منه اعتبا وامتناده
 بينهما هو ظاهر ولا يضر انقطاعه في أثناء الاولى أو الثانية أو بعدها بشرط ان يصلي جماعة
 يصلي بحد من باب دونه عرفا بحيث يتأذى بذلك في طريقه اليه بخلاف من يصلي في بيته منفردا
 أو جماعة أو على المعلى في كن أو كان المصلي قريبا فلا يجمع لا قضاء التأذى وبخلاف من
 يصلي منفردا لا تنافا لجماعه فيه وأما جسه صلى الله عليه وسلم بالمطر مع اتيوت في راجه كانت
 يجتنب الصلاة بأجل احسنه بأن يترجم كانت مختلفة وأكثرها كان عيدا فله حين جمع لم يكن
 بالقرى وأوجب أيضا بأن لا يعلم أن يجمع بالمؤمنين وان لم تأذ بالمطر صرح به ابن أبي هريرة
 وغيره وقال الهب الطبري ولن تأخذ له وجود المطر وهو بالمسجدان يجمع والاحتاج الى صلاة
 العصر أو العشاء في جماعة وفيه مشقة في رجوعه الى بيته ثم عوده أو في اقامته وكلام غيره
 يقتضيه (تنبيه) قد علم مما عرفت أنه لا جمع غير السفر وهو المطر كمرض ورجوع وظلمة وخوف
 ورحل وهو المشهور ولا علم بنقل وتغير المواقيت فلا يخالف الا بصريح وحكي في المجموع عن جماعة
 من أصحابنا جوازها بالذكوات قال وهو قوى جدا في المرض والرحل واختاره في الرخصة لكن
 فوضه في المرض ويرى عليه ابن المقرئ قال في المهمات وقد نظرت بتقله عن الشافعي اه وهذا
 هو الاتفاق بحسبنا الشريعة وقد قال تعالى والمسلم عليكم من الدين من حرج وعلى ذلك يسن
 ان يراعى الارفق بنفسه فمن يجمع في وقت الثانية يقدمها بشرائط جمع التقديم أو في وقت الاولى
 يؤخرها بالامر من المتقدمين وعلى المشهور وقال في المجموع انما يلقى الرجل بالمطر كافي صدور
 الجمعة والجماعة لان نازكها يأتي يبدلها والجامع يترك الوقت بالبل ولا يلزم العذر فيها
 ليس مخصوصا بل على ما يلقى به مشقة شديدة والرحل منه وهذا الجمع مضبوط بجماعات بالسنة
 ولم يثن بالرحل (تنبيه) قد جمع في الرخصة ما يخص بالسفر والظلمة ولا يخصص فقال الرخص
 المتعلقة بالمطر بل أربع العصر والمطر والمسيح على الخلف ثلاثة أيام والجمع على الاظهر والذى
 يجوز في القصير أيضا أربع ترك الجماعة أو كل الميتة وليس مختصا بالسفر واستقل الى الرحلة

(فصل في صلاة الجمعة الخ) أي في بيان أمور ولزومها وأمر ولا يتعداها و آداب لها دون غيرها (قوله بضم الميم) وهي لغة الحجاز والتخفيف لغة قوم السكون لغة عقيل وهذه الغات في المفرد حالة كونه أمما اليوم أما إذا كان أمما للاسبوع فبالسكون لا غير وقوله وجمعها جمعات أي بضم الميم أن كان المفرد بضمها أو بالتخفيف أن كان المفرد بضمها أو بالكسرة أن كان بكسر هاو أما إذا كان المفرد ساكن الميم جاز في ميم الجمع السكون والضم والتخفيف وقوله وجمع هذا جمع السكون قط (قوله ويومها أفضل الأيام) أي ما عند اليوم معرفة وهذا عند الأئمة الثلاثة وقال الإمام أحمد أنها أفضل ١٤٤ حتى من يوم عرفه وأما يلتمها فهي أفضل الأيام ما عند الية القدر وهذا عند الأئمة

الثلاثة وعند الإمام أحمد أنها على المشهور والتيم واسقاط القرص به على الصحيح فيها ولا يتخص هذا بالسفر أيضا كتابه عليه الرافعي هو يدهي ذلك سو منتهما قالوا سفر المودع ولم يجد المال لا ولا كونه ولا الحاكم ولا الامين فله أخذها معه على الصحيح ومنها ما لو استحب مع مضره زوجته فله قضاء عليه ولا يتخص بالطويل على الصحيح ووقع في المهمات تصحيح عكسه وهو كما قال الزركشي هو (فصل) في صلاة الجمعة بضم الميم واسكانها وقتها وحتى كسر هاو جمعها جمعات وجمع محبت بذلك لا ابتغاء الناس لها فيقول لما جئ في يومها من الخير وقيل لأنه جع فيه خلق آدم وقيل لأجتماعه فيه مع حوائج الأرض وكان يسمى في الجاهلية يوم المعروية أي البين العظيم وهي أفضل الصلوات ويومها أفضل الأيام وخبر يوم طلعت فيه الشمس يعق الله تعالى فيه سبعائة ألف عتق من النار من مات فيه كتب الله تعالى له أجر شهيد ووقى فتنة القبر وهي بشر وطها الآية فسر عن قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا نذرتن للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى أمصوا إلى ذكر الله وقوله صلى الله عليه وسلم رواح الجمعة واجب على كل محتلم وفرضت الجمعة والنبي صلى الله عليه وسلم لم يصلها حينئذ إنما لم يكل عددها عنده أولان من شعارها الاظهار وكان صلى الله عليه وسلم بمكة مستغفرا واجتمع ليستظهر ما قصروا وإن كان وقتها وقتة وتساووك ببل صلاة مستغفلة لأنه لا ينبغي عنها يقول هو رضي الله تعالى عنه الجمعة وكتمان تمام من فروع صلى الله عليه وسلم قد خاب من اقترى واد الإمام أجدو غيره وتخص بشرط للزومها ومشرط لمحضتها وآدابها سبقتي كلها وقد بدأ بالقسم الاول فقال (شرائط وجوب) صلاة (الجمعة سبعه أشياء) بتقديم السين على الموحدة الاول (الاسلام) وهو شرط فقبرها من كل عبادة (و) الثاني (البلوغ) الثالث (العقل) فلاحقه على الصبي ولا على المجنون كغيرها من الصلوات والتكليف أيضا شرط في كل عبادة قال في الروضة النعمي عليه كالمجنون بخلاف الكران فإنه يلزمه قضاءها ظهرا فقبرها (و) الرابع (الحرية) فلا تجب على من فيه رق لتقصه ولا شتغاله بمحقق السبد عن التهيئ لها أو عمل ذلك المكاتب لأنه صلبا على غيره (و) الخامس (الذكورية) فلا تجب على امرأ أو غشي لتقصهما (و) السادس (العصه) فلا تجب على مريض ولا على معذور بعرض في ترك الجماعة مما يتصورهنا من الاضرار الاشغال شجهر الميت كاتقضاء كلامهم وسهال لا يضبط الشخص نفسه معه ويخشى منه ثوب المجد كافي التسهة وذكر الرافعي في صلاة الجماعة أن المجلس محذور الركن مقصر فيه فيكون هنا كذلك وأقي الغوي بأنه يجب اطلاقه لضعافها والفقراء بأن القاهي ان رأى المصلحة في منعه منع والا فلا وهذا أولى ولو اجتمع في المجلس أو بعون فضا هذا قال الاسنوي فاهيا ان الجماعة تتركهم وإذا كان فيهم من لا يصلح لأقامتها فهل لواحد من البلداني لا يصير فيها الاجتماع إقامة لجمعة لهم أم لا والظاهر كما قاله بعض

لا يصلي ورا من يقول زيد امامه الجمعة فهل يصلي ويكون مكرها شرعا كن حلفا لا يلحق ثابا فاجنب المتأخرين وقيل ترك الجماعة ويكون ذلك عذرا في ترك الجمعة كن أجنب عذرا في ترك الفصل وتيمم وردبأ للفصل بدلا وهو التيمم في ذلك نظر فان الجماعة بدلا أيضا وهو الظاهر والحاصل ان كل من المستثنين قولين (فروع) سافر يوم الخميس لبلد نقضاه حاه زمانه لا يقيم فأصبح يوم الجمعة متقيا لا يتنظر قضاء حاجته فلا يلزمه الجماعة في ذلك المثل لأنه في حكم المسافر ومن ذلك المسافر للسبب قبل يوم الجمعة ويعزم أن يقيم فيه إقامة لا تخط السفر فلا يلزمه الجماعة انتهى (قوله لواحد من أهل البلداخ)

وهذا التردد في إذا كان البلد لا يحتمل الاجتماع فيه بأن يكون يمكن اجتماع المجرمين وغيرهم في مكان واحد أم لا إذا كان البلد يحتمل الاجتماع فيه فوجه هذا التردد بل يجوز قول واحد أو لا واحد من أهل البلد بل يجب أن لم يرتب عليه قتل الجعة لاهل البلد (قوله) ان له ذلك أي ويكون من التعدد ملحة (قوله رشاش) أي كقارص وفرسان وفي نسخة وشباب (قوله) واستنبط بعضهم ذلك أي مجموعهم لان الدليل لا يشاب فيه (قوله قبل احرامه) أي ولو حدد دخول الوقت سواء ١٤٥ حصل ضرر أم لا بخلافه بعد احرام

فلا يجوز زيا فيه من تمام الغرض الا بعد رد يد (قوله) الا نحو مرض تأهي حاصله أو أنه الانصراف ان كان قبل الوقت أي سواء حصل ضرر أم لا وكذا بعد دخول الوقت وقبل احرامه اذا دضر به بالانتظار ولم تقم الصلاة أو أتيت لكن حصل ضرر ولا يحتمل في العادة أما بعد احرامه فليس له الانصراف الا لمرض شديد جدا لا يحتمل عادة (قوله) فهو مرض كاشح (كاشح) وكذا كل ما من خفى عذره كشدة الطوع وانطش والخوف من غريم أو عفو به وقدمه كواب لاقي ورحيل ومطر وتعملا المشقة وخمرا (قوله) والفرق بين المستتي والمستتي منه (قوله) والمستتي والمستتي وهو المرض وحاصل الفرق أن عذر المرض ونحوه زال بالحضور وعذره كاشح بالمسراة والخفي والابدي لم يزل بالحضور (قوله) وأهل القرية (الخ) القدر الاصل ليس فيسابل واحد كذلك القرية ليست قيدا بل النصرا لمن أقام بها كذلك (قوله) ولو ساءت لهم (الخ) اختصافي معنى المساواة قيل انه بقدر زوال الارتفاع وتبطل على مكانه على وجه الأرض وهذا المعقول منتهان تبطل مسافة الارتفاع منهذة على وجه الأرض الى جهة بلد اللند أو تبطل على كل طرفه

المتأخرين ان له ذلك وتزيم الشيخ الهرم والزمن ان وجداهم كبا ملكا وأجازه وأعاره ولو آدميا كما قال في المجموع ولم يثنى ان كواب عليهما كشفة المني في الرجل لانتفاء الضرر ولا يجب قول المرويه بل ما منه من المنسة والشيخ من جاز الأربعة في الناس صفار وأطفال وصبيان وذراري الى البوغ وشباب وقسا إلى الثلاثين وكهول إلى الأربعة وعشرين وبعد الأربعة من الرجل شيخ والمرأة شقيقة واستنبط بعضهم ذلك من القرآن العزيز قال تعالى ولا ينشأ الحكم شيئا قالوا معصا في كرههم بكلم الناس في المهد وكهلا ان به أيا شيا كبريا والمهرم أقصى الكبر والزمان لا يشاء والمعاينة تزيم لا هي ان وجد قاندا ولو باعرة مثل يجهدها أو مشيرا أو ملكا فان لم يجد لم يلزمه الحضور وان كان يحسن المني بالصبي خلافا للقاضي حينئذ لما فيه من التعرض للضرر نعم ان كان قريبا من الجامع بحيث لا يتصور بذلك بغير وجوب الحضور عليه لان المعتمد الضرر وهذا لا يتصور بذلك ومن مضطوره من لا تلزمه الجمعة تمت جعته لانما اذاعت من تلزمه فمن لا تلزمه أولى ونفى عن ظهوره أن ينصرف من المصل قبل احرامه بما الا نحو مرض كاشح لا يحتمل قاندا فليس له ان ينصرف قبل احرامه بما ان دخل وقتها ولم يرد في زمانها فعملها أو أقيمت الصلاة لم لو أقيمت الصلاة وكان ثم مشقة لا تحتمل كمن به اسهل ظن انطاعه فاحس به ولو بعد عزمه وحسن نفسه انه ان مكث سعة فالتجبه كمال الاذعان ان الانصراف والضرر بين المستتي والمستتي منه ان المانع في ضرر المريض من وجوبه مشقة الحضور وقد حضر معمله لها والمانع في غيره صفات فاقه به لا تزل بالحضور (و) السابغ (الاستيطان) والاوليان يسير بالاقامة فلا جعة على مسافر سفر ارباعا ولو فصر بالاشتغاله وقد روى مرفوعا لا جعة على مسافر لكن قال البيهقي والصحيح رفعه على ابن عمر وأهل القرية ان كان فيهم جمع نصح به الجمعة وهو أربعون رجلا من أهل الكلال المستوطنين أو بلغهم صوت عال من مؤذن يؤذن كما ذكر في صفات الصوت والاصوات هذبة والرباعا كدة من طرف يلهم لبلدا الجمعة مع استواء الارض لزمهم والمعتبر بهما من أصغى ولم يكن أصغر ولا جاوز معه حده اذ قد ولو لم يسمع منهم غير واحد وعشرين مؤذن على الارض لا على طائ لا لا شبط لحده قال القاضي أبو الطيب قال أمعا بنا الا أن تكون البلد في أرض بين اعتبار كلمستان وتابه في المجموع فانها بين اعتبار نعم بلوغ الصوت فيعتبر بها العلوي مناسا في الاعتبار وقد يقال المتبصر السماع لو يكن مانع وفي ذلك مانع فلا حاجة لاستثناؤه وهو معروا النداء من بلدان الحضور والاكثر جماعة أو في قان استويا فراقا أو الأقرب أولى كظن في الجماعة فان لم يكن فيهم الجمع المذكور ولا بلغهم الصوت المذ كور لم يلزمهم الجمعة ولو ارتفعت قرية فمعت ولو سارت لم تسمع أو انخفضت فلم تسمع ولو سارت لم تسمع الثانية دون الاولى اعتبارا بقدر الاستواء ولو جدت قرية فيها أربعون كاملون قد ساءوا بلدا وصلا فها سقطت عنهم سواء أجمعوا النداء أم لا ولا يجوز عليهم ذلك تعطيلهم الجمعة في قرية منهم ولو واقع العيد بمجمعة فضر أهل القرية الذين يبلغهم النداء لمصلحة العيد ولو جروا الى عليهم فاتهم بالجمعة فلمهم الرجوع وترك الجمعة على الأصح نعم لو دخل وقتها انصرف عنهم

(١٩ - خطيب ل) من جهة بلد النداء أو بقدر مسافة الارتفاع من جهة خلف البلد السابعة وتجعل البلد السابعة على طرفه من جهة النداء وهذا الوجه يرجح الاول وكذا يقال في المسئلة الثانية (قوله) ولو جدت قرية (الخ) هذه تقدمت فهي مكررة الا ان قال ان هذا أعم مما تقدم باعتبار قوله ساء مع النداء أم لا (قوله) ولو جروا الى بلداهم أو أرادوا الرجوع الى الجمعة لم يرد كوا

(قوله أو ينصرف فتنقله الخ) أي كانت وقته نحو ما قبل الغبر ولم تكن هوم من الخروج أجد الغبر أو كانت وقته لا تليهم الجمعة كالصلاة مثلا (قوله وقيل الزوال الخ) مبتدأ خبره قوله كبدوه وما بينهما اعتراض لكن فيه نظر لأن قبل وبعد عند ذكر المصائب إليه تليهم النصيب على الظرفية أو أطر من وهما من بالكاف وجعلت مبتدأ أو المبتدأ لأن ظرف الخ لا أن يقال أنه ليس مبتدأ حقيقة بل صفة للمبتدأ والغدو والسفر قبل الزوال الخ ١٤٦ وقوله كبدوه التقدير كالسفر بعده فلم يدخل الكاف على بعد لم يخرج قبل عن

ظاهرا أنه ليس لهم تركها ويحرم على من لزمت الجمعة السفر بعد الزوال لأن وجوبه ساقط به بمجرد دخول الوقت إلا أن ينقلب على ظنه فيصير لها الجمعة مقصود أو طرقة حصول المقصود أو ينصرف فتنقله إياها عن الرقعة فلا يحرم دفعها لأمر رغبة بالمجرد انقطاعه عن الرقعة بلا ضرر وليس بعد ذلك خلاف نظيره من التيمم لأن التيمم يتكرر في كل يوم بخلاف الجمعة وبأنه يتعذر في الزوال وإن لم يدخل وقتها لأنها مضافة إلى اليوم ولذلك يجب السعي قبل الزوال على بعد الدار ومن لم يبر من لزمه الجمعة ولو جعلها جماعة في ظهره وأغلقها ما كان غني عنه ثلاثتهم بالرغبة عن صلاة الأمام ومن لم يبرج زوال عنده قبل فوات الجمعة كعبد رجا المتيقن تأخير ظهره إلى فوات الجمعة أمانا لا يرجو زوال عنده كأمي أنه تعجيل الظهر أفضل لجبر وقضية أول الوقت ثم شرع في القسم الثاني وهو شروط الجمعة فقال (وشرائط الجمعة) مع شروط غيرها (ثلاثة) بل غائبة كـ... قراها الأول (أن تكون البلد) أي أن تقوم في خطه بأنه أوطان المجمعين من البلد سواء كان باب المسقف أو الساحتين والمساجد ولو أتممت الأبنية وأقاموا على حمارتها لم ينصرف إمامها في الجمعة وإن لم يكن فوائظ مغلالاتها بأنهم ولا تنعقد في غير بناء إلا في هذه وهذا بخلاف حال زواياهم وأما ما رواه فيهم من قوله لا يصح جمعهم فيه قبل البناء استيعابا للأصل في المأوى وكذا وصلت طائفة خارج الأبنية خلف جماعة متعقدا لا يصح اجتماعهم لعدم وقوعها في الأبنية المحيطة وإن خالف في ذلك بعض المتأخرين فيجوز في القضاء المأمور من خطه البلد (مصر كانت أوقرية) بحيث لا تقصر فيه الصلاة كافي التمكن الخارج منها المدعود منها بخلاف غير المدعود منها فمن أطلق المنع في التمكن الخارج عنها أراد هذا قال الأذري وأكثروا أهل القرى يؤخرون المصلي عن دار القرية قبل الإصالة عنه في جماعة إلى أبنائها وعدم انعقاد الجمعة فيه بعد دخول القاضي أي الطبيب قال أصحابنا لو بنى أهل البلد معيذهم خارجها لم يجز لهم إقامة الجمعة فيه لا فصله عن الساجور على انحصار لأبعد من القرية اه وفي فتاوى ابن البرزني أنه إذا كان أي البلد كبيرا أو غربا مالحا إلى المسجد بل حكم الوصلة منه ويجوز إقامة الجمعة فيه ولو كان بينهما فروع اه والضابط فيه أن لا يكون بحيث تقصر فيه الصلاة قبل مجاوزة أشد إحكامي ولو لازم أهل الأيام موضعان الصغار لم يلزمهم التمام محل الجمعة فلا حاجة عليهم ولا تضع منهم لأنهم على هيئة المستوفين من رؤسهم أبنية المستوطنين ولا يقال إن العرب كانوا قاصمين حول المدينة وما كانوا يصابون ما هم مسلم على الله عليهم وسلم ما (و) الثاني من شروط الجمعة (أن يكون العدد أربعين) يرسلوا ورؤسهم ومنهم أهل (من أهل الجمعة) وهم الكفو والحرار المكلفون المستوطنون بمحله لا يفتلون عنه شتاء ولا صيفا إلا الحاجة لا منه على الله عليه وسلم لم يجمع بحجة الإجماع مع عزمه على الإقامة أياما لعدم التوطن وكان يوم هرفة فيها يوم كافي المصلي بهم الظهر والعصر تقديمه كافي خبر مسلم ولو قصر أوقافها بطلت لأشراط العدد في دواها كالوقت وقد فات قيمتها الباقون ظهرا أدنى

النصيب (قوله إن خفى عنده) والمدخل الخفى كالخروج والعطش والخوف من الغمر والخوف من العقوبة وقد ذكر الركوب الملاقاة والوجل والمخارطة كافي في هذين خضا لاحتمال أن يكون ذلك الشخص يعيش في كن أو له من كوف يركبه ويحمل عدم ذلك (قوله) مصر كانت أوقرية لا جملته من يدا يلفظ البلد السوداء الذي في الشارح فلو قدومه يجب المتيقن كافي أحسن لأن تأخيرها لم يضر شيئا (قوله) مصر كانت أوقرية (ظاهرا) أن مصر أخيرا فكانت وقرية معطوف عليه وكانت التي بينهما زائدة فقضاء انقسام البلد إلى مصر والى قرية مع أنها مقاربة لهما فأجاب أن قاصم بأن تكون تامة والمراد بالبلد مطلق الأبنية وهذا أحسن مما حمل به الشارح إلا أن يقال إن الإضافة في قول الشارح خطه أبنية ببيان أي خطه هي أبنية فراجع لكلام ابن قاسم لكن كان الأولى للشارح حذف لفظ بلدين التقسيم لا ذكره بجمع الاعتراض ثانيا (قوله) بحيث لا تقصر (بيان لكونه معدودا من البلد) قوله (تيسر) أي كلام الأذري (قوله) وفي فتاوى ابن البرزني أنه يكفي اتصال المسجد بالما قبل أو باعتبار مكانه وهو وضع

(قوله والضابط الخ) أي لصحة الجمعة في المسجد المنفصل عن البلد (قوله ولو قصر الخ) المراد بالانقضاء وإطلاق صلاة خطية بعضهم يحدث أو غيره كالوقت أو أخرج نفسه من الصلاة أو التعبير هنا بالانقضاء وقفا بأن بالانقضاء نقض (قوله) قيمتها الباقون ظهرا أي إذا خرج الوقت أو أسفر وأعلى التقصير فإن كل المدعو حيث الجمعة كافي أي بناء أو شتاء (قوله) قيمتها الباقون ظهرا) ما يبعد المنفصلون فو رايد ركوا الفاتحة قبل ركوع الإمام وكان ذلك في الركعة الأولى والأخيرة لهم الجمعة فينبو على ما مضى من الأحرار ومثل ذلك في أدراك الجمعة مع أكرم أن يكون صغيرهم

كانوا معهما الخاطبة وكان في الر كمة الاولى وايدركوا الفاتحة قبل ركوع الامام فان اخلت الشرط الاول والثاني وجب استئناف الجمعة على من طرد على من كان مع الامام وعلى الاربعين الذين أحرموا عقب الاولين أمام الخطبة إن طال الفصل أو من غير خطبة إن لم يطل (قوله ولو أحرم أو بعون قبل انقضاء الأولين الخ) المراد ان العدد كل قبل بطلان صلاة أحد من الأولين فيصديق بما إذا دخل واحد منهم في الصلاة ثم بطلت صلاة واحد فكذا على ما أحرم واحد بطل ١٤٧ صلاة واحد فلا يتقيد بالحكم بكون الاربعين يحرمون دفعة واحدة قبل

خطبة لم يحسب ركع منها قبل حال فقصصهم لعدم معاهمة له فان عادوا في ريعان عاجز بناء على ما مضى منها فان عادوا بعد طول الفصل وجب استئنافها الانتفاء والمواصلة التي فعلها النبي صلى الله عليه وسلم والاعية بعده فيجب اتباعهم فيها لقصصهم من الخطبة والصلاة فانهم ان عادوا في ريعان عاجز البناء والواجب الاستئناف لذلك ولو أحرم أو بعون قبل انقضاء الأولين غفلت لهم الجمعة وإن لم يكونوا معوا الخطبة وإن أحرموا عقب انقضاء الأولين قال في الوسيط تستمر الجمعة بشرط أن يكونوا معوا الخطبة وتصح الجمعة خلف عبدوسبي عيز ومساقر ومن بان محمد ثار لو حدثنا أكبر كثير هان ثم العدد أربعين غيرهم بخلاف ما إذا لم يتم الأربعين (و) الثالث من شروط الجمعة (الوقت) وهو وقت الظهور فلا بد من راء التحية مع غير مسلو كما رآه في أصله في شرط الاحرام جارهو (بان) بحيث يسبها جميعها (فان خرج الوقت) أوضاع منها ومن خطبتها أو شلت في ذلك (أو) عدمت الشروط (أي) شروط معتمتها وبعضها كان قد العد أو الاستيطان (حليت) حينئذ (ظهورا) كانوا فان شرط القصر رجوع إلى الانعام فلم أنها إذا غفلت لا تقضى جمعة بل ظهر أن يخرج الوقت وهم فيها وجب الظهور بناء على ما قلناه في الامام فيسبها قراء من حيث قد بخلاف حاولت في خروجه لان الأصل حاقه وأما مسلو في وقت المدوك مع الامام منها كفة فهو كغيره فيها تقدم فإذا أخرج الوقت قبل سلامه فانه يجب ظهور بناءه وان كانت تابعة لجمعة فجمعة ولو لم الامام الاول وتسعة وثلاثون في الوقت وسبها بالوقت خارجة صحت جمعة الامام ومن معه أما المسلون خارجة أو فيه لونهن صاوعن أربعين كان سلم الامام فيه وسلم من معه أو بعضهم خارجه فلا تصح جمعتهم فان قبل لو تبين حدث المؤمن دون الامام صحت جمعته كأنه لا يضيق من البيان مع عدم انعقاد سلامه فلهما كان هنا كذلك (أجيب بان المحدث تصح جمعة في الجمعة بان يجد مسلو انما يترا بخلافها خارج الوقت والرايين من الشروط وجود العدد كاملا من أول الخطبة الاولى إلى انقضاء الصلاة فتخرج مسألة الانقضاء المتقدمة والحاصل من الشروط أن لا يسبقها ولا يجازيها جمعة في محلها أو عظمها كقوله الشافعي لانه صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين لم يفرحوا في جمعة واحدة ولان الانقضاء على واحدة أهمل في المقصود من اظهار شدة والاجتماع وانقضاء الكلمة قوله الشافعي ولا يجوز لظاهره في مسجدين طار في مسجد العشار ولا يجوز اجاءة الا اذا كبر أهل وعسر اجتماعهم في مكان أو في مكان في محل الجمعة موضع منعهم بلام شدة ولو غير مسجد فغيره تعدد الجمعة بعبسبها لان الشافعي رضي الله عنه دخل بغداد وأهلها يقولون فيها جمعتين وقيل ثلاثا فلم ينكر عليهم فلهذا أكثر وعلى عصر الاجتماع قال الرازي ولا يمتثل مذهب الشافعي غيره وقال الصبري هو أقوى المذاهب وعصر والظاهر ان العبارة في العسر بن يسهل لا بمن تازمه ولم يحضر ولا يجمع أهل البلد كأمير بذلك وظاهر النص منع التعدد مطلقا عليه انقصر صاحب التبيين كالشيخ أبي حامد ومناجيه فالأختياطن على جمعة ببلده نددت فيه الجمعة بحسب الحاجة ولم يمتسبب جمعة أن يعيد ما ظهر أو لم يسبقها جمعة في محل لا يجوز التعدد فيه فالصحة السابقة لاجتماع التراط فيها والافقة بما لا يوافق المعبر سبق العزم تمام التكبير وهو الرازي ان

فكانه قال محل القول بانتم ما إذا بعصر الاجتماع والاجاز (قوله كبر الخ) بكسر الهمزة في المحسوس وفي السن وأما في المعاني فهو بالضم فهو كبرمة نافع الله أن يقولوا لا تغفلون (قوله وظاهر النص الخ) وعبارته ولا يجمع عصر ولو عظم الاجماد واحد (قوله لا احتياط الخ) هي نبط قوله يجوز التعدد بحسب الحاجة ويحل كون ذلك احتياطا ومندوبا إذا أدى رواية القول الضعيف بنع التعدد مطلقا أما إذا لم يراع فلهذا لا يجازي الظهور ولا يتعقد

سبغه الاكثر بالهمزة فلو وصفا معاً وشك في المعية فلم يدروا وقتاً معاً ومن تباستؤنفت الجمعة ان
 اتسع الوقت لتواضعا في المعية فليست احداهما أولى من الاخرى ولان الاصل في سورة الشك
 عدم وقوع جمعة مجزئة قال الامام وحكم الامة بانهم اذا اعدوا الجمعة ثبوت ذمتهم مشكل
 لاحتمال تقدم احداهما فلا تخفى الاخرى فاليقين ان يقولوا جمعة ثم ظهر اقال في المجموع وما قاله
 مستحب والا فالجمعة كافية في البراءة كما قالوا لان الاصل عدم وقوع جمعة مجزئة في حق كل
 طائفة وان سبقت احداهما ولم تعين كان معهم مريضان تكبيرين متلاحقين وجهل المتقدم
 فأخبر بذلك أو عرفت ونسيت بعده صاوا ظهور الاثباتنا وقوع جمعة حصصه في نفس الامر ولم يكن
 اقامة جمعة بعدهما ولذا ثقة التي سمحت بها الجمعة غير معلومة والاصل بقاء الفرض في حق كل
 طائفة فوجب عليهما الظهور (فاثمة) اجمع المحتاج اليها مع الزائد عليها كالجمعتين المحتاج الى
 احدهما فاقضى ذلك التفصيل المذكور فيها كافتقارها الى البرهان ان في أمره وهو ظاهر
 (وقرأناها ثلاثه) وهذا الاختلاف من غير بالشروط كالجموع فان الشرط ثمانية كما مر
 الفرض والشرط قد يصح معان في أي كلامهم مالا بد منه الا وهو الشرط السادس (خطبتان)
 لتعبر الحصص من ابن عمر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم بخطبتين يوم الجمعة خطبتين يجلس
 بينهما وكونهما قبل الصلاة بالاجماع الا من شذ عن خبره صاوا كما لا يتم في أصلي ولم يصل صلى الله
 عليه وسلم الا بعدهما قال في المجموع ثبتت صلاته صلى الله عليه وسلم بعد خطبتين وأركانها خمسة
 أولها حمد الله تعالى لا يتابع وثانيها الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم لانها عبادة
 افترقت الى ذكر الله تعالى فافتقرت الى ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم كالصلاة ولفظ الحمد
 والصلاة متعين للاتباع فلا يجوز الشك والثناء لاله الله تعالى وهو ذلك ولا يتعين لفظ الحمد لله بل
 يجوز تحميد الله أو ثلجه الحمد وهو ذلك ويتعين لفظ الحمد فلا يجوز الحمد للرحمن أو ثنوه
 ولا يتعين لفظ اللهم صل على محمد بل يجوز صلى أو صلى وهو ذلك ولا يتعين لفظ محمد بل يكفي
 أحمد أو النبي أو المصطفى أو الحمد لله ولا يكفي رحم الله محمداً أو صلى الله عليه وآله
 الوصية بالتحقير لا يتابع رواه مسلم ولا يتعين لفظ الوصية بالتحقير لان الفرض الوعظ والحث على
 طاعة الله تعالى فيكفي أطبعوا الله وراقبوه وهذه الثلاثة أركان في كل من الخطبتين وراهما
 قراءة آية في احداهما لان الغالب ان القراءة في الخطبة دون تعيين قال الماوردي انه يجوز أن
 يقرأ بين قراءتهما قال وكذا قبل الخطبة أو بعد قراءته منها ونقل ابن كنج ذلك عن النص صريحا
 قال في المجموع ومن جعلها في الاولى ولو قرأ آية بعدة نزل ومعدان لم يكن كفاه فان خشى
 من ذلك طول فصل محمد مكانه ان مكته والآخره وخامسها ما يقع عليه اسماء للمؤمنين
 والمؤمنات بأخروي في الخطبة الثانية لان الدعاء بلسانهم والتوسل بهم ولو خص به الحاضر من
 كونه ورحمكم الله كفى بخلاف ما لو خص به الغائبين فيما يظهر كما يؤخذ من كلامهم
 ولا بأس بالدعاء لسلطان عينه كفي زيادة الروضة ان لم يكن في وصفه مجازفة قال ابن عبد السلام
 ولا يجوز وصفه بالهـ فان الكاذبة الاضر وروى عن الدعاء لامة المسلمين ولادة أمورهم
 بالصالح والاعانة على الحق والقيام بالعدل وهو ذلك ويشترط ان يكونا عربيين والمواد
 أو كانهما لاتباع السلف والخلف فان لم يكن ثم من يحسن العربي ولم يكن قائلها خطب بغيرها
 أو أمكن حملها وجب على الجميع على سبيل فرض الكتابة فيكفي في عملها واحمد

(قوله استؤنفت الجمعة) ان
 يصحتم الفرقان و يصاوا الجمعة
 ان أمكن فان لم يكن هو دهم
 واجتمعا همهم و جب الظهور على
 الجميع ولو من أول الوقت وقوله
 قال الامام الخضر بطبيعة الشك
 فقط (قوله وقرأناها الخ) تعبيره
 هنا بالفروض وفيما تقدم الشرط
 فتن والافكارها شرط (قوله اذ
 اقرض الخ) تباين لقوله
 لا يضائف والا لى حذف قد أو
 يقال انه التبعيق (قوله الابعدهما
 الخ) أي بعد نزول الآية وأما
 قباها فكان بخطب بعد الصلاة
 (قوله ولفظ الحمد والصلاة الخ)
 المراد باللفظ الحروف أي حروف
 الحمد والصلاة متعينة (قوله ان
 يقرأ بين قراءتهما) أي قراءة
 احداهما فهو على حذف مضاف
 (قوله بأخروي) وان لم يحفظ
 الا الدينوي فان مجزئ من
 الاخرى سقط وقيل ان لم يحفظ
 الاخرى دعا بالدينوي فياسألى
 الصلاة

وان يقوم القادر (فيمسح) جميعاً فان غمز عنه خطب بالسا (و) ان يجلس بينهما) لا تباع عما ينشأ في جلوسه كافي الخاضعين بين المحدثين ومن خطب فاحذر فصل بينهما بمسكة وجوباً ويشترط كونهما في وقت الظهر ويشترط ولا بينهما وبين أن كانهما بينهما وبين الصلاة وطهر من حدث أصغر وأكبر ومن نجس غير مغفوع عنه في ثوبه يرد منه مكانه وسرعه وتعلقه في الخطبتين وجماع الإبراهيم الذين تعهد بهم الجمعة ومنهم الامام أركانها لا تقصدها ودعا وظهورهم وهو لا يحصل الا بذلك فسلم انه يشترط سمعهم أيضاً وان لم يسمعوا معانها كالاعلى بقراً الفاتحة في الصلاة ولا يفهم معانها فلا يكفي الاسرار والاذان ولا اجماع دون ذلك ولا حضورهم بدون جماع لهم أو بعد أو نحو ذلك من ترتيب أركان الخطبتين بأن يسد باب الحمد ثم الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ثم الوصية بالتقوى ثم القراءة ثم الدعاة كما جرى عليه السلف والخلف وانما يجب لحصول المقصود بكونه وسنن لمن يسمعهما سكوت مع اصفاة لهما بقوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم تتقون ثم انزلت في الخطبة وميمت قرأ لا تشتملها عليه وهو جبر في الصلاة بوسن تسميت العاطس ورفع الصوت بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عند قراءة الخطبة ان الله ولا تكنه بصوت على النبي وان اقصى كلام الرضة اباحة الرض وصرح الشافعي أبو الطيب بحكاهته وعلم من سن الانصات فيما عدم حرمة الكلام فيما لا نهى الله عليه وسلم قال بن ساه متى الساعة ما عدت لها قال حب الله ورسوله فقال انما منع من أحببت ولم ينكر عليه صلى الله عليه وسلم الكلام ولم يبين له وجوب السكوت فالأمر في الآية للسند بجماع بين الدليلين اعمان لم يسمعهما جاسكت أو يشتغل بالذکر أو القراءة وذلك أولى من السكوت وسن كونهما على منبر فما لم يكن منبر فلي من تقع وان يسلم على من عند المنبر وان قبل عليهم اذا صعد المنبر أو نحوه وانتهى الى الدرجة التي يجلس عليها الجماعة المستراح وان يسلم عليهم ثم يجلس فيؤذن واحداً لا تباع في الجميع وان تكون الخطبة قصيرة من لة لا متدلة كيكه قرسه لفهم لا غريسه وحشية اذا بقى جمعاً أكثر الناس متوسطة لان الطول على والقصر يغفل وأما خبر مسلم أطبلوا الصلاة وأقموا الخطبة قصصهما بالنسبة الى الصلاة وان لا تنفث في ثوبها بل يستتر مقبلاً عليهم الى فرغها ورسن لهم ان يقولوا عليه مستمعين له وان يشغل بمرأه وضوضيف وعناء بحرف المنبر وان يكون جلوسه بين الخطبتين بحدسورة الاخلاص وان يقيم بعد فراغه من الخطبة مؤذنين ببادر ويبلغ الغراب مع فراغه من الاقامة فيشرع في الصلاة والمعنى في ذلك المبالغة في تحقيق الولاء الذي هو وجوبه وان يقرأ في الركعة الاولى بعد الفاتحة الجمعة وفي الثانية المناقشون جهراً لا تباع وروى انه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الجمعة تسبيح اسم ربك وهل أتاك حديث الفاتحة قال في الرضة كان يقرأها بين وقت وهاتين في وقت فهم استأن (و) الركن الثاني وهو الشرط السابع ان (تصلي ركعتين) بالاجماع ومراها صلاة مستقلة ليست ظهور مقصودة والركن الثالث هو الشرط الثامن ان تقع (في جماعة) ولو في ركعة الاولى لانها تقع في عصر النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين الا كذلك وهل يشترط تقدم احرام من تعبد بهم لتصح لغيرهم أو لا يشترط البغوى ذلك وتغلب في الكفاية عن القاضي وروح البلقيني الشافعي وقال الزركشي ان الصواب انه لا يشترط تقدم

(قوله لهم الخ) الحاصل انه اذا كان المانع من الجماع العمل لا يكفي وان كان المانع غيره كبعد وفوم خفيف ونظور وضع الاصابع في الاذن فان كان بحيث لو سفي لم يسمع لم يكف وان كان لو سفي لسمع كفي (فرع) السن الغير المعنى في أركان الخطبة يضران طال الفصل بالذي لمن فيه لانه كلام اجنبي عيشة يختلف ترك الشدات اذ لم يغير المعنى انتهى (قوله وان تصلي ركعتين الخ) في هذا من الشروط نظرون العدد لم يعد من شروط الصلاة في صلاة من الصلوات فكيف يعد شرطاً في الجمعة (قوله قال البلقيني الخ) حاصله انه اختلف هل يشترط تقدم احرام من تعبد بهم لتصح لغيرهم أو لا يشترط وهذا الخلاف مبنى على خلاف آخر وهو هل تصح الجمعة خلف المصلي والعدد أو لا فان قلنا لا تصح قلنا يشترط الخ وهذا قياس مع الفارق لان تقدم احرام غير الكاملين ولا يلزم من عدم جواز الصلاة خلفه عدم جواز تقدم احرام غير الكاملين

ما ذكر وهذا هو المعتقد قال القليوبي وله مقالته القاضى أى يوم تبعه من عدم الصحة مبنى على الوجه الذى قال انه اقتباس وهو انه لا تصح الجمعة خلف الصبحى والمبدي والمسا فزادهم العبد بغيره والاصح الصحة ثم شرع في القسم الثالث وهو الاداب وتسمى هيات قتال (زحيا تها) أى الحالة التي تطلب لها المذكو ومنهانا (أربع) الاول (الغسل) لمن يريد حضورها وان لم يحب عليه الجمعة حديث اذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل وتغسل الجمعة العبد حديث لم يغتسل عن حضوره بالزينة واظهار السرور وهذا للتنظيف ودف الاذى عن الناس ومثله يأتى في التزيين وروى غسلا الجمعة واجب على كل محتلم أى متأكد وقته من الغفر الصادق وتقرىسه من ذهابه الى الجمعة أفضل لانه أفضى الى المقصود من انتفاء الرائحة الكريهة ولو تمارض الغسل والتبكير فزاعة الغسل أولى فان يغتسل من الماء كان قوضا ثم عدها وكان جريحا غير أعضاء الوضوء، ثم منية الغسل بأن ينوى التيمم عن غسل الجمعة أحرز القفضلة كإزالة الغسل (و) الثاني (تنظيف الجسد) من الروائح الكريهة كالصناعات لانه يتأذى به فزال الماء أو غيره قال الشافعى رضى الله تعالى عنه من تلقى ثوبه قبل طهره ومن طاب برصه زاد طهره ومن السراويل وهذه الامور لا تختص بالجمعة بل تن لكل حاضر مجمع كخمس عليه ككها في الجمعة أشد استقبالا (و) الثالث (أخذ القفر) ان طال والشعر كذلك فينتفأ بطه ويقص شاربوه ويحلق رأسه ويقوم مقام الحلق القص والتفت وأما المرأة فتشفت عاتقها بل يجب عليها ذلك عند أمر الزوج لها به على الاصح وان تفاحش وجب قطعها والعانة الشعر النسب ذكرنا جل وقيل المرأة أما حلق الرأس فلا يندب الا في نسلتوفى المولود في سابع ولادته وفى الكافرا اذا أسلم وأما في ذلك فهو مباح ولذلك قال المتولي ويستزى الذكر بحلق رأسه ان سرت عاتقه بذلك وسيا في الاضحية ان من أراد أن ينقص يكره له فعل ذلك في حاشى الأضحية فهو مستحب (و) رابعها (الطيب) أى استعماله والتزيين بأحسن ثيابه حديث من اغتسل يوم الجمعة ولبس من أحسن ثيابه ومن من طيب اذا كان عنده ثم إلى الجمعة ولم يقط أعنان الناس ثم سلى ما كتبه ثم أنصت اذا خرج امامه حتى يفرغ من صلاته كان كفارة لما بينه وبين الجمعة التي قبلها أو أفضل ثيابه البيض لحب البسوا من ثيابكم ابيض فانه خبيث ثيابكم ركعتوا فامسوا كما هم بسن للامام ان يزى في حسن الهيئة والعمامة والارداء لا يسارع ولا معتزلا به (و) رابعها (الطبخ) لكل سامع الخطبة (الاغتسل) الى الامام (في وقت) قراءة الخطبة الاولى والثانية وقد مر دليل ذلك ويكره كائن عليه في الام أن يغتسل وقلب الناس لانه صلى الله عليه وسلم رأى رجل لا يغتسل وقلب الناس فقال له اجلس فقد آذيت وأنت أى تأخرتو يستحب من ذلك سور منها الامام اذا لم يسل المتأخر او ان غلب الا بالخطبة فلا يكره له الاضطراره اليه ومنها ما اذا وجد في الصلوة من التي بين يديه فرجة لم يملأها الا بالخطبة رجل أو رجلين فلا يكره له ذلك وان وجد غير هاتين القوم باخلاء فرجة لكن بسن اذا وجد غير هاتين الا يغتسل فان زاد في الخطبة عليه حاد ولمن صف واحد ورجا أن يتقدموا الى الفرجة اذا أقيمت الصلاة كره البكرة الاذى ومنها ما اذا سبق للصيانت أو العبد أو غير المستوطنين الى الجامع فانه يجب على الكاملين اذا حضروا الخطبة لسماع الخطبة اذا كانوا لا يسمعونها من العبد ويسن أن يقرأ الكهف في يومها وليتها لقوله صلى الله عليه وسلم من قرأ الكهف في يوم الجمعة أضاء له من النور ما بين الجمعتين

ما بسن ولم يجبر به بعد السور (قوله أى الحالة الخ) كان الاولى أى الحالات لانه تفسير الجميع الا أن يقال الاثني واللام لليقين فيشمل الواحد والجميع (قوله) ومثله يأتى في التزيين بأن يقال يسن لمن أراد الحضور في الجمعة وفي العبد يسن مطلقا (قوله) فان (الخ) أى ساء كالمثال الاول أو شرعاً كالمثال الثاني (قوله) وجب قطعها أى ان أمرها الزوج وقوله قطعها أى يثاق بخلاف اني قبلها فبها خلاف (قوله فلا يندب الا في نسل الخ) استعرض بأن كفى في النسل فكيف يجعل سببه وتوجب بأن السنة استيعاب الرأس وأما الركن فهو ثلاث عمرات (فرج) استئصال الشارب بالخطبة سنة عند غير الشافعى ومكره عنده (قوله البسوا من ثيابكم الخ) هو أمر من البس من ثياب صبرى المسوسات وأما في المعاني فمن ياب ضرب قوته والبسنا عليهم الخ (قوله في وقت قراءة الخطبة) خرج به حال مبعوده على المنبر فلا يكره الكلام (فرج) الكلام حال الخطبة مكره عند الشافعى حرام عند غيره فلو تكلم شافعى مع غيره حرم لانه اعانة على معصية كسب الشطرنج مع الجنه وقيل لا يجرم الكلام المذكور وقرى بينه وبين الشطرنج بأنه لا يتحقق الا بين اثنين بخلاف الكلام فاذا تكلم الشافعى مع غيره فأياه كان جوابه بالتأخير من غير اجبار من الشافعى (قوله فرجة) فيسد

شرح به سالو كان ودخل بينهم وسوءه فلا يغتسل

الثواب أي يصبه الله في الوحي
للمؤمنين المكاتبين ويحتمل أن
يكون ذلك كناية عن غفران
الذنوب (قوله فتنى العصمين الخ)
غير مقرر وأشار به منذ أمّوس
والعقد وهذا اللفظ ثابت في
العصمين (قوله بئني) أي من
النبي صلى الله عليه وسلم (قوله)
ويحرم البيع الخ) محمل ذلك إذا
جلس لبيع خارج المسجد فباع
وهو سائر فلا يحرم ولا يكره أو
جلس لبيع في المسجد فباع
البيع من سائر الحرف ومثل البيع
خارج المسجد مطلق مجلس لغيره
خارج المسجد لبيعة ككتابة
وقراءة بعد الأذان المسد كور
فيحرم (قوله في الخطبة) ليس قيداً
ومثله جلوسه على المنبر وقيل
قراءة الخطبة (قوله هذا الخ)
مقابل لجلوسه أي محمل كون
الركعتين تحية المسجد كان صلى
سنة الجمعة والأصلا وحصلت
التحية فزاد أو أطلق ما لم ينهها إلا
فلا تنعقد لأنها ناقصة بها التحية
(قوله والأصلا) أي سنة الجمعة
أي فقط فلا يجوز غيرها حتى لو
تذكر فرض الصبح أو سنة فزاد
فلا يصح ولو تولى معه التحية وقال
إن قاسم صرح كسنة الجمعة (قوله)
فأطالقوم) مفرع على قوله فلا
يصل شيئا ويكون مفرعاً في
داخل وكان الإمام يخطب وكان
المكان غير مسجد ولا يصح أن
يقرب في المجلس إذا قام بشيء
سلاة والإمام يخطب (قوله لم
تنعقد الخ) والفرق بينهما وبين
الصلاة في المكان المنصوب أن

وروى البيهقي من قرأها ليلة الجمعة أضاء له من التور ما ينه ومن البيت العتيق ويكثر من الدعاء
يومها ويلتزمها أيامها فذكر جاداً يصادق ساعة الأجابة قال في الروضة الصحيح في ساعة الأجابة
ما ثبت في صحيح مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى في مجلس الإمام إلى أن تنقضي
الصلاة قال في أهماته وليس المراد أن ساعة الأجابة مستوفية لما بين الجاهل وآخر الصلاة كما
يشعر بظاهر عبارتيه بل المراد أن الساعة لا تنقضي عن هذا الوقت فإنها لحظة لطيفة فتنى
العصمين عند ذكرها وأشار بيده بها وأما قلتها فقول الشافعي رضي الله تعالى عنه بلغني
أن الدعاء يستجاب في ليلة الجمعة والقباح على يومها ويسن كثرة الصدقة وتفضل الخبر في يومها
وليتها بكثر الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم في يومها وليلتها لخبرين من أفضل
أيامكم يوم الجمعة فأكرهوا على من الصلاة فيه فإن سلاتكم معروضة على خيرها أكثر وأعلى من
الصلاة ليلة الجمعة يوم الجمعة فمن صلى على صلاة صلى الله عليه بها عشر أو عن أي هر بره رضى
الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى على يوم الجمعة غفر له سبعين ذنوبه غفر له سبعين
سنة ويحرم على من تلمز الجمعة التنازل بالبيع وغيره بعد الشروع في الأذان بين يدي
الخطيب حال جلوسه صلى المنبر (قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة
فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع) فورد النص في البيع وليس عليه غيره فأتى ببيع مبيعة لأن
النهي مطلق خارج عن العذر ويكره قبل الأذان المذكور وبعد الزوال لدخول وقت الوجوب
(ومن دخل الصلاة) الجمعة والإمام غرضاً (في الخطبة) الأولى أو الثانية أو وهو جالس بينهما
(على ركعتين خفيقتين ثم يجلس) لغير مسلم جاء سليل الخطبة في يوم الجمعة والتي صلى الله عليه
وسلم يخطب مجلس فقال له يا سليل فكم ركعتين ويخبر فكم ركعتين ثم قال إذا جاء أحدكم يوم الجمعة
والإمام يخطب فابكر ركعتين وليتجزئ فكم هذا إن صلى سنة الجمعة والأصلا مخففة وحصلت
التحية ولا يزيده ركعتين بكل حال فإن لم تحصل تحية المسجد كان كاف في غير المسجد صلى شيئاً
فأطالقوم ومنهم من الرواية مع قيام سببها فتقضى أنه إذا نكح في هذا الوقت فرض الأذان بهوانه
لأنه لم ينه قد هو الظاهر كقوله بعض المتأخرين أما الداخل في آخر الخطبة فإن غلب على ظنه أنه
إن أصلا فإنه تكبير الإحرام مع الإمام لم يصل التحية بل يفت حتى تمام الصلاة ولا فعدلاً
يكون جالساً في المسجد قبل التحية قال ابن الرفعة ولو صلاها في هذه الحالة استغنى للإمام أن يزيد
في كلام الخطبة ثم يذكرها بما قاله نص عليه في الام والرد بالتفتيق فيما ذكره الاقتصار على
الواجبات كقوله ان ركعتي الام لا مراعاة قبله لما ذكره من أنه إذا شاق الوقت وأراد الوضوء
أقصر على الواجبات ويجب أيضاً تخفيف الصلاة على من كان فيها عند صعود الخطيب المنبر
وجلوسه ولا تراعى غير الخطيب من الحاضرين نافية بعد صعود المنبر وجلوسه وإن لم يصح الخطبة
لأمره عنه به بالكعبة وتفضل فيه المارودى الإجماع والفرق بين الكلام حيث لا بأس به
وإن صد الخطيب المنبر على بدئ الخطبة وبين الصلاة حيث يحرم حدثان قطع الكلام
حين متى ابتدأ الخطيب الخطبة بخلاف الصلاة فاقه قد يفوتها معاً أول الخطبة وإذا
حرم لم تنعقد كقوله الباقى إلى أن الوقت ليس لها (تتمه) من أدرك مع الإمام الجمعة ركعة
ولو لم تكن ركعة الجمعة فصلت بعد زوال قدرته غفر عنه أو سلاة ركعة ويسن أن يجهر فيها
قال صلى الله عليه وسلم من أدرك من صلاة الجمعة ركعة فقد أدرك الصلاة فإن أدرك دون الركعة
فأتمه الجمعة فهو من الخير فتمت بسلام امامه ظهر أو سئوى وجوباً اقتداً به جمعة موافقة للإمام

النهي هنا فئات الصلاة وهذا لا يخرج وهو شغل مثل الغير بغيره (قوله ولو لملقه الخ) وسأني أن لها حوا ثلاثة في آخر
الخاتمة بل لها أربعة

(قوله جاز) أي سواء كان واقفا أو قائما وعلى كل في الجمعة وغيرها الصلوات رابعة (قوله وكذلك خلفه الخ) مفهوم قوله مقتد وقيد بقيد في الأول صحة الاستقلالي ١٥٢ والثاني لعدم الاحتياج لنية الإقضاء (قوله ثم إن كان الخليفة الخ) حرط

بقوله وإذا بطلت صلاة امام بالنسبة للجمعة (قوكذا ذكره الشينخان الخ) رابع قوله والآخر فتم الجمعة لهم لاه (قوله ولو منفردا الخ) سورة ذلك انه استمر على جهه أو فساده حتى قام قرا وركع ومجسد وحده فبطلت البجود الثاني ونكون الركعة ملفقة ايضا من هذا البجود الثاني مع الركوع الاول وهما سورة أخرى أتت ذكر الحال والامام ساجد البجود الاول في الركعة الثانية فيبجده معه حامدا فبطلت له هذا البجود الثاني وبضم للركوع الاول فتكون ركعته ملفقة أيضا وقد صوره ثالثة وهي ماذا تمكن من البجود والامام ركع فركع معه للنجاة وبجسد وبجسد البجود مع الركوع الاول فركعته ملفقة وزاد سورة رابعة وهي ما لو نسي ركعتين صلاته ولم يعلم غلطة تكمل احداهما بالآخرى ويأتي بركعة بعد سلام الامام (قوله ولو منفردا) أي سواء أعبد هذا البجود الثاني منفردا وحده أو معجده مع الامام ومجسد فيها على الخديجان وقع الاستقلالي في التشم كاتقدم في التصور

(فصل في صلاة العيدين) (قوله ففي سنة) تفريع على الدليلين قبله (قوله لا إلا أن تطوع) أن كان استثناء من الواجب كان استثناء منقطعاً والقصد به الايضاح لانه علم من قوله لان ما زاد على الجنس تطوع وان كان الاستثناء من قوله لا فلا حاجة اليه

ولان الباس لم يحصل منه الا بالسلام وإذا بطلت صلاة امام جمعة أو غيرها فاحتجبه عن قرب مقتد قبل بطلانها جاز لان الصلاة امامين بالتعاقب جائزة كأي قصة أي بركع التي صلى الله عليه وسلم في مرضه وكذلك خلفه غير مقتد به في غير جمعة أن لا يخالف امامه في نظم صلاته ثم إن كان الخليفة في الجمعة أدرك الركعة الاولى غت جمعة الخليفة والمقتدين والاقتم الجمعة لهم لانه لا نهم أدركوا ركعة كاملة مع الامام وهو لم يدركها معه فيتمها نظرا كذا ذكره الشينخان وقصبت أنه يتها نظرا وإن أدرك معه ركوع الثانية ومجسد لكن قال الغوي فيها جمعة لانه صلى مع الامام ركعة ويراعى السوق نظم صلاة الامام فاذا أشهد أشار اليهم بما يفهمهم فراغ صلاتهم وانتظارهم ليسلوا معه أفضل ومن تخلف عن الصلاة لم يضر من مجوده ما كتبه على من أناس أو غيره لزمه البجود فكتبه منه فان لم يكنه فقد نظرت عنه منه ندبا ولو في جمعة ورجو باقي أولى جمعة على ما جئنا الامام وأقره عليه الشينخان فان عكس منه قبل ركوع امامه في الثانية مجزئان وحده بعدم مجوده قائما أو كما فكتسب وقوان وحده فرغ من ركوعه واقفه فبها وفيه ثم يصلي ركعة بعده فان وحده قد سلم فاتته الجمعة فبتمها نظرا وان عكس في ركوع امامه في الثانية فليركع معه وبحسب ركوعه الاول فركعته ملفقة فان مجزئان في ترتيب صلاة نفسه طامعا ما بطلت صلاته ولا فلا تبطل لعذره ولكن لا يحسبه مجزئان المذكور خلفا لنفسه الامام فاذا مجسد

تأنيلا ومنفردا حسب هذا البجود فان كل قبل سلام الامام أدرك الجمعة والا فلا (فصل في صلاة العيدين والعيد مشتق من العود والسرور وبعده وجمعه أعياد وانما جيم بالياء وان كان أصله الواو لئلا يوهن في الواو احد وقيل للفرق بينه وبين أعياد الخشب والاصل في صلاته قبل الاجماع مع الاخبار لا رتبة قوله تعالى فضل لربك وأمرأه بسلامة الاغصى والذبح وأول هذا صدر رسول الله صلى الله عليه وسلم عبدا لظرفي السنة الثانية من الهجرة فهي سنة قال قال (وصلادة العيدين سنة) لقوله صلى الله عليه وسلم لسا لل عن الصلاة خمس صلوات كتبه الله على عباده قال هل على غير هاتل لا إلا أن تطوع (مؤكدة) لمواظبة على الله عليه وسلم عليها وتشرع جماعة وهي أفضل في حق غير الحاج عسى اما هو فلا تسن له صلاتها جماعة وتسب له منفردا وتشرع أيضا المنفردا والعيد والمرأة والخشي والمسافر فلا تتوقف على شروط الجمعة وقتها ما بين طلوع الشمس وزوالها يوم العيد وسن تأخيرها لترتفع الشمس كرجح لا بناج (وهي ركعتان) بالاجماع وحكها في الأركان والشروط والسن كسائر الصلوات يحرم بها سنة صلاة عبيد الظلم والأغصى هذا أهلها بيان اكملها ما ذكر في قوله (بكر في الركعة الاولى يسعا) بتقديم السين على الموحدة (سوى تكبيرة الاوام) بهد دعا بالاعتناق وقيل التمزؤ لما رواه الترمذي وحسنه أنه صلى الله عليه وسلم بكبر في العيدين في الاولى يسعا قبل القراءة وفي الثانية خمس قبل القراءة وعلى من عبادة المصنفات تكبيرة الاحرام ليست من السبع وسجلها مالك والمزني وأبو زر ومنها يقف ندبا بين على فتبين منها كاية مستقلة حمل ويكبر ويحسد ويحسن الترمذي أن يقول سبحانه الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر لانه لا يتبع بالحال على التانيات الصالحات ثم يتعز به لتكبيرة الاخيرة ويقرأ الفاتحة كغيرها من الصلوات (و) يكبر (في) الركعة الثانية) بعد تكبيرة القيام (خمس أو تكبيرة القيام) بالصفة السابقة قبل التعوذ والقراءة التسبيح المتقدم ويحجر ويرفع يديه ندبا في الجميع كغيرها من تكبير الصلوات ويسن

أبضع يده على يمينه تحت صدره بين كل تكبيرين كافي تكبيرة الاحرام ولو شئني عدد
التكبيرات أخذ بالاقل كافي عدد الدركات وهذه التكبيرات من الهبات كالتعوذ ودعاء
الافتتاح قلن فرشوا وبضاً فلا يستدل كهن وان كان الترتل لكهن أو بعضهم مكررها
وبكر في قضاء صلاة العبد مطلقاً لأنه من هذا استحكامي ولتوسى التكبيرات وشعر في القراءة
ولو لم يتبع الفاضلة لم يندارها ولو قد كرها بعد التعوذ لم يقرأ كبر بخلاف ما لو تعوذ بل الاستفتاح
لاباقي الصلاة بعد العوذ لا يكون مستغنياً يندب أن يقرأ بعد الفاضلة في الركعة الأولى في
وفي الثانية اقترمت الساعة أو سمع من وراءه الأعل في الأولى والثانية في الثانية جهرا لا يتابع
(ويخطب بعدها) أي الركعتين (خطبتين) جماعة لا منفردا تخطب في الجمعة أو كان وسن
لا في شرط خلافه الجرح جاني وسرعة قراءة الجانب الأيمن في الركعة الأولى كافيها بل لكون
الآثار قد رتب لا يفتي أنه يصح إذا ما سالت الإجماع والجماع وكوّن الخطبة عربية وسن
بهم في عيد الفطر وعيد الأضحية (فرع) قال أئمتنا الخطيب المشر وعه مشر
خطبة الجمعة والعيدين والكسوفين والاستسقاء وأربع الحج وكلها بعد الصلاة الاخطي
الجمعة وعرفه بقوله لا تقرأ منها ثلثين الاثلاث الباقية في الحج فرادى (ويكبر) ندبا (في)
افتتاح الخطبة (الأولى تسعا) بتقديم التسعة على السنين (و) يكبر (في) افتتاح (الثانية سبعا)
بتقديم السنين على الموحدة ولا خلاف في الافتتاح في الجمعة بتسعة الخطبتين بعد الدركتين
الأولى تشمل على تسع تكبيرات فان فيها سبع تكبيرات وتكبيرة الاحرام وتكبيرة الركوع
والركعة الثانية على سبع تكبيرات فان فيها خمس تكبيرات وتكبيرة القيام وتكبيرة
الركوع والواحدة في التكبيرات وكذا الأذواق لا تخلو ذكر بين كل تكبيرتين أو مرة
بين كل تكبيرتين جاز والتكبيرات المذكورة وان لم تكن في الخطبة بل مقدمة لها كافي عليه
الشافعي واقتراح الشيء قد يكون بمقدومه التي ليست منه وسن فصل العيدين وان لم يرد
الحضور ذكر يوم زينة ويدخل وقتها نصف الليل ويكبر بعد الصبح لغير امام وان يحضر
الامامة والصلاة ويكمل الحضور في أعضى ويؤخره في فطر قلبه وحكمته اتساع وقت
الضجعة وقت صدقة الفطر قبل الصلاة وقوله لم يجز بعد أفضل لشره الا لمذكر كضيقة وإذا
خرج لغير المسجد استخلف ثديان يصلي ويخطب فيه وان يذهب الصلاة في طريق طويل
ما شاب منتهى ويرجع في آخر قصر بجمعة وان ياتى قبلها في عيد فطر والاولى ان يكون
على غير وان يكون زوا وجس من الأهل في عيد الأضحية ولا يكره فصل قبلها بعد ارتفاع
الشمس لغير امام أما بعد ما كان لم يسبق الخطبة فكذلك لا كراهية بل لا يضر عرض من
الخطيب بالكيفية وأما الامام فيكره التثنية قبلها بعد ما استأخذه غير الأهم (ويكبر) ندبا
كل أحد غير حاج (من غروب الشمس من ليلة العيد) أي عيد الفطر والأضحية يرفع
صوت في المنازل والاسواق وغيرهما وليد في الأول قوله تعالى ولتكموا الصدقة أي عدة
صوم رمضان ولتكموا الله أي عند اكملها وفي الثاني القياس على الأول وفي رفع الصوت
اظهار شعار العبد واستئني الرافعي منه المرأة وظاهر أن عمله اذا حضرت مع غيرها معها وغفوم
ومثلها التثنية ويسمى التكبير (التي يدخل الامام في الصلاة) أي صلاة العبد اذ الكلام
مباح اليه فالتكبير أولى ما يستقل به لأنه ذكر الله تعالى وشعار اليوم فان صلى منفردا للصلاة
بأمره (و) يكبر (في) عيد (الأضحية خلف صلاة الفرائض) والتوافل ولو فاتته وصلاة

راجع لقوله ندبا وهو رجوعه
لقوله يرفع ويكون تشبهاً في معظم
تكبير الصلاة لأن الرافعي في التحريم
والركوع والرفع من التشبه الأول
دون غيرها يصح رجوعه لقوله
بجهر ولكن فيه نظر لأن هذا
التكبير صهره مطلقاً بخلاف
تكبير الصلوات اغما يهره عند
الاحتجاج إلى الجهر فيكون تشبهاً
في الجهر (قوله) وسرعة قراءة الجانب
الحج اعتراض واراد على قوله لا في
شروط فكان مقتضى ذلك أنه
لا يحرم قراءة الآية لأن الطهارة
ليست شرطاً فاجاب بأن سرعة
القراءة لكون الآية قراءاً لا لكون
الطهارة شرطاً وكان الأولى ان
يبدل قوله ركنا قوله شرطاً ويكون
الضمير في قوله لا يكره ركناً راجعاً
لطهارة ولا بد من قصد القراءة
لتسعة الخطبة وان حرم فان لم
يقصد لم تصح الخطبة ولم يحرم
(قوله افراداً) يرفع الهمزة وكسر حا
الأول جمع والثاني مفرد (قوله)
تشبهاً الحج) راجع لقوله تسعا
وسبعا (قوله ودليله الحج) ذكر أدلة
ثلاثة الأول الآية والثاني
القياس والثالث اظهار سرور
العبد بليل دعوى بمقابلة (قوله)
ويكبر في الأضحية الحج) دخل فيه
التكبير عقب الصلوات تدلله
الأضحية فيقضى ان فيها تكبيرة
مقبداة به قال بعضهم وأما ليلة
عيد الفطر فالتكبير الواقع فيها
بعد الصلوات لا معنى مقبداً وهو
المعتمد بل هو مرسل

جنازة (من) بعد صلاة (صبح يوم حرفة الى) بعد صلاة (العصر من آخر أيام النثر بق)
الثلاث للتباعد وأما الحاج فيكبر عقب كل صلاة من ظهر يوم النثر لئلا أول صلاته بعد انتهائه
وقتا للتبعية الى عقب صبح آخر أيام النثر بق لانها آخر صلاته يعني وقيل ذلك لا يكبر بل يلبس
لان التبعية شعاره وخرج عنه ذكر الصلوات في عبد القدر فلا ينسب التكبير عقبها لعدم وروده
والتكبير عقب الصلوات معنى مقسدا وما قبله مطلقا وهو سلاما وصيته المحروبة الله كبر الله
أ كبر الله كبر لا اله الا الله والله كبر الله كبر والله الحمد واستحسن في الام أن يزيد بعد
التكبير الثالثة الله كبر كبير او الحمد لله كبر او سبحان الله بكرة وأحيلا لا اله الا الله ولا
نعبدا الاياه مخلصين لا اله الا الله ولا اله الا الله وحده صدق وعده ونصر عبده وأمر
جنده وهزم الأحزاب وحده لا اله الا الله والله كبر وقبيل شهادة حلال زال يوم الثلاثاء
فقط شران كانت شهادتهم قبل الزوال زمن بيع الاجتماع والصلوة أو وكمة منها صلى العيد
حينئذ أو لا الاقتضى قضاء متى أريد قضاءها ماشاء الله بهم بعد اليوم بأن شهدوا بعد انقروب فلا
تقبل في صلاة العيد فتصل من الغد أو تقبل في غيرها كوقوف المطلق والعق المعلقين
برؤية الهلال والعمرة فما لو شهدوا قبل الزوال وعدوا بعد وقت التعديل (تمة) قال القموني
لم أر لأحد من أصحابنا كلاما في التهنية بالعيد الا دعوا والاشهر كما يفسده الناس لكن نقل
الحافظ المنذرى عن الحافظ المقدسي انه أجاب عن ذلك بأن التماس لم ير او لمحتفلين فيه والذي
أراه انه مباح لانه فيه ولا بدعة وأجاب الشهاب ابن حجر بعد اطلاعه على ذلك بأنهم شرعة
واحتج بأن الهيبى فعند ذلك بإقتضال باب ما روى في قول الناس بعضهم بعضا في العيد تقبل
الله منا ومنه وسأف ما ذكر من أخبار وأثار ضعيفة لكن مجموعها يصح في مثل ذلك ثم قال
ويحتج لعموم التهنية بما جعلت من نعمة أو يندفع من نعمة بغير وعيد مجرد الشكر والتعزية
وعيان الصميمين من كتب ما لك في قصصه توبته لما تخلف من فزوة توبته انما يشرى بقبول
توبته ومعنى الى التي صلى الله عليه وسلم قام اليه طلحة بن عبيد الله فنهأه ويثدب احبا لميلة
العيد بالعبادة ويحصل ذلك باجابه معظم الليل

«فصل في صلاة الكسوف للشمس والقمر والقمر وهذا هو الاصح كافي الصحاح وقال
فيها كسوفان وخسوفان قال علماء الهيئة ان كسوف الشمس لا حقيقته لعدم تغيرها في
نفسها الاستفادة من ثوبان جرهما راعا القمر يحول بظلمته بيننا وبينها من قضاها وها فيرى
لون القمر كداني وجه الشمس فيظن ذهاب ضوءها وأما خسوف القمر فحقيقته بهجاب ضوءه
لان ضوءا من ضوء الشمس وكسوفه بحسب قوة ظل الارض بين الشمس وبينه فلا يبق فيه ضوء
ألبته والاصل في ذلك قبل الاجماع قوله تعالى لا تعبدوا الشمس ولا القمر وامضوا والله أي عند
كسوفهما وأخبار كثير مسلم ان الشمس والقمر آياتان من آيات الله لا ينكسفان لموت أحد ولا
حياته فإذا رأيت ذلك فصلوا وادعوا حتى يشكف ما بينكم (وصلاة الكسوف) الشامل للشمس
(سنة) للدليل المذكور وغيره (مؤ كدة) لانه صلى الله عليه وسلم فعلها لكسوف الشمس كما
وواه الشخان وتلخوف القمر كما رواه ابن حبان في كتابه عن الثقات واطب عليها وأغام
تجب عليها الصميمين هل على غيرها أي الشمس قال لا الآن تطوع ولا نهات ذركوع وميمود
لا أذان لها كصلاة الاستسقاء أو ما قول الشافعي في الام لا يجوز تركها فمبول على كراهته
لأن كدها بالوافق كلامه في مواضع أخرى والمكرورة تدعى بغير علم الجواز من جهة إطلاق

(قوله الى عقب صبح الخ) ضعيف
والعقد انه كسوفه في الانتهاء
بالقرب واما هنا فليس في الابتداء
(قوله فلا ينسب التكبير عقبها) أي
من حيث انه تابع فلا ينافي انه ينسب
من حيث انه في ليلة العيد (قوله
كثيرا) خال أو مجهول لهذرف أي
كثير كثيرا (قوله كثيرا) سفة
لهذرف أي جدا كثيرا (قوله بكرة)
هي أول التمار (قوله أصيلا) هو
من بعد العصر الى القروب (قوله
وتقبل شهادة حلال شوال الخ)
ويكن فيم واحدا بالنسبة للأحرام
بالطبع واخر ارج الزكاة وصلاة
العيد والقطر أو ما لوقوع طلاق
أو عتق فلا بد من اثنين
«فصل في صلاة الكسوف»
(قوله يحول بظلمته) أي بجرمه
المظلم (قوله ظل الارض) أي سورها
(قوله واطب عليها) أي أمر
بالطواظية

الجانح على مستوى الطرفين (فان قامت) وفوات صلاة كسوف الشمس بالانحلال وبغيرها كسفة وفوات صلاة خسوف القمر بالانحلال ومطلع الشمس لا يطلع العجر (لم تنقض) زال المعنى الذى لا له شرعت فان حصل الانحلال أو الغروب في الشمس أو طلوع الشمس في القمر في أثناءها لم ينطل بالاختلاف (ويصلى) الشخص (لكسوف الشمس وخسوف القمر ركعتين) في كل ركعة ركوعان كسائين في كلامه فيصير بنية صلاة الكسوف ركوعاً بعد الاقتران والتعود الفاتحة وركع ثم يستدل ثم يقرأ الفاتحة ثانياً ثم يركع ثانياً ثم يستدل ثانياً ثم يسجد السجدة الثانية بالطمأنينة في محلها فهذه ركعة ثم يصلى ركعة ثانية كذلك لا يتابع وأما قولهم ان هذا أقلها أى اذا سرع فيها بنية هذه الزيادة والافنى المجموع عن مقتضى كلام الاصحاب أنه لو سلاها كسفة الظهر بحيث وكان تاركاً لافضل أو يجعل على أنه أقل الكمال ولا يجوز زيادة ركوع ثالث فأكثر طول مكث الكسوف ولا يجوز اسقاط ركوع فلا يخفى كما ترى المسائل لا يزاد على ركعاتها ولا ينقص منها وورد ثلاث ركعات وأربع ركعات في كل ركعة وأجاب الجمهور بأن أحاديث الكوعين في العصرين فهي أشهر وأصح فقد تمت على بقية الروايات وأكملها (في كل ركعة قيامان) قبل السجدة بطليل (الضراء فيهما) يقرأ في اقسام الاول كائن عليه في الام بعد الفاتحة وسواها من افتتاح وتؤذ البقرة بكلمة الله أو اسمن أو الاقصدوها وقرأ في القيام الثاني كائن آية من آوى القيام الثالث كائن وخسين منها وفي القيام الرابع كائن منها تقرى في الجسج ونص في البيهقي أنه يقرأ في القيام الثاني آل عمران أو تدرها وفي الثالث النساء أو تدرها وفي الرابع المائدة أو تدرها والمحققون على أنه ليس باختلاف بل هو لتقريب (وفي كل ركعة) ركوعان بطليل السبع فيهما) فيسبح في الركوع الاول من الركعات الاربعة في الركعتين قد مر منه من البقرة وفي الركوع الثاني قد مر شأين منها وفي الركوع الثالث قد مر سبعين منها بتقديم السين على الموحدة كافي المنهاج خلافاً لما في التنبيه من تقديم المنة القوية على السين وفي الركوع الرابع قد مر سبعين منها تقرى في الجسج لشعور التطويل من الشارح لا تقدر (دون السجدة) أى فلا يطيلها كالجلوس بينها والاعتدال من الركوع الثاني والتشهد وهذا مسمى عليه الراعى والصحيح كقوله ابن الصلاح ونيه التوروى وثبت في العصرين في صلته صلى الله عليه وسلم لكسوف الشمس ونص في كتاب البيهقي أنه يطولها فصور الركوع الذى قبلها قال البيهقي السجدة الاولى كالركوع الاول والسجدة الثانية كالركوع الثاني واختار في الرضة وظاهر كلامهم استصحاب هذه الاطالع وان لم يرضها المأمومون يفرق بينها وبين المكتوبة بالندوة ولو قى صلاة الكسوف أطلق على جعل على أقلها وهي كسفة الظهر وعلى ادنى الكمال وهو ان يكون ركوعين قياساً ما قالوه في صلاة الوراخ عشرين الأقل وغيره أن يكون هنا كذلك ولم أر من ذكره ونسب الجماعة فيها لا يتابع كافي العصرين ونسب المنفرد والعبد والمرأة والمسافر كافي المجموع ونسب للنساء غير ذوات الهيات الصلاة مع الامم وذوات الهيات بمصلين في يومهن منفردات فان اجتمعن فلا بأس ويسن صلاتها في الجماعة كتطير في العيد (ويخطب) الامم (بعدها) أى بعد الصلاة (خطبتين) كتطير عيد كأمير لكن لا تكبير فيهما لعدم ورودها وانما تنسب الخطبة للجماعة ولو مسافرين بخلاف المنفرد ويبحث فيهما السامعين على فعل الخير من توبة وصدقة وعق وحقها الامر بذلك في التباين وغيره وبن الفصل لصلاة الكسوف وأما التنظيف بمثل الشعر وقلم الظفر فلا يسن لها كما صرح به بعض فقهاء الذين فاه

(قوله ثم يستدل الخ) معناه اعتد الاوهر كذلك لانه يقول فيه مع الله من جسده في الزرع ويحول وبذلك الحد بعد الاتصاف فلو كان قياماً فقام مكباً ولا ذلك الشخص به الركعة وليس كذلك فهم ما (قوله) والصحيح كقوله ابن الصلاح (الخ) مستدركه أنه بطوله آخر (قوله) قياس ما قالوه) مستدركه أنه بخبر (قوله) لكن لا يكبر فيهما) أى في الخطبتين أى ولا في الصلاة أيضاً لكن لو استغفرها في الخطبة الاولى تسعاً وفي الثانية سبعاً كتبت الاستغناء كان حسناً لانه لا تنى بالخال

(قوله ويسرى كسوف الشمس) أى عالم تقرب الشمس فى أثناء الصلاة والأصحح روفوه ويحرف فى خسوف القمر أى عالم طلوع الشمس فى أثناء الصلاة والأصحح (قوله فى صورتها) أى إذا اجتمعت الجمعية مع الكسوف (قوله وأن يصلى) أى صلاة الكسوف لكن فرادى (قوله ثلاثا يكون الخ) علة ١٥٦ جميع ما قبله وقوله لانه على تقدير الواو أى ولا نه الخ (قوله اللهم اجعلها رايحا) أى

رحمة وانجدها رايحا أى هذا الخ نظر لوجه هذه التفرقة بين الجمع والمفرد حيث جعل الجمع بمعنى الرحمة وجعل المفرد بمعنى العذاب مع ان الرياح جميع ووجع والريح نأتى بالرجة ونأتى بالعذاب ويحب بأنه لشقته صلى الله عليه وسلم يجعل دعاءه بالريح لطلب الرحمة ودعائه بغيره لطلب العذاب

معنى العذاب (فصل فى صلاة الاستسقاء الخ) من اضافة المسبب الى السبب لان الما مل على الصلاة طلب الشيا (قوله طلب سقيا العباد الخ) من اضافة المصدر لمفعوله فيهما والتقدير أن يطلب العباد أن يسقيهم الله وأن يسقى الله العباد (قوله من الله الخ) بهذا امتاز المعنى الشرى عن القدوى (قوله ويستأنس لها الخ) أى تطمئن النفس وتسكن الحكم بوجوده فى الامم السابقة (قوله ما هم) أى الاتباع وهو دليل لسنه أى لا لئلا كد دليل التاكيد والمطابقة أو أمرها بها (قوله وينقسم الى ثلاثة أنواع الخ) رابع للمعنى الشرى لانه الذى ينقسم الى ذلك وليس راجعا لكلام المن وكان الاولى ذكره عند ذكر المعنى الشرى (قوله وانما تصلى لطاعة) مرتب بكلام المن (قوله من استطاع الماء الخ) ليس

بأنه لا يجوز له ان يتكلم بالماء بل تعليل وقوله ولا تتراداة عطفا على الجملة مع أنه من جملة ما لا أن قال انه من عطف خلاص على العالم

جميع

جميع المعاصي العقلية والقلبية المتعلقة بحقوق الله تعالى بشرطها الثلاثة وهي الذم والقلاع والعزم على أن لا يعود (د) بالاكثار من (الصدقة) على المأجور وبالتوبة من حقوق الأديمين (د) هي المبادرة إلى (الخروج من المظالم) المتعلقة بهم من دم أو عرض أو مال مضاعف ذلك إلى الشروط الثلاثة المذكورة (و) بالمبادرة إلى (مصالحة الأعداء) المشاكسين لا مردوي و لفظ نفس لغري الهجران حيث تقول ثلاث (د) بالمبادرة إلى (صيام ثلاثة أيام) متتابعين يصوم معهم وذلك قبل عياد يوم الخروج فهي بأربعة لأن لكل من هذه المذكورات أثر في إجابة الدعاء قال تعالى ويقوموا يستغفروا ربكم ثم فزوا إليه يرسل السماء عليكم مدراراً وقد يكون منع القيت بترك ذلك فقد روى البيهقي ولا منع قوم الزكاة إلا حبس عنهم المظروف خير الترمذي لأنه لا ترد دعوتهم الصائم حتى يقطر والامام المادل والمظالم وروى البيهقي دعوته الصائم والوالو المسافر وإذا أمرهم الامام بالصوم لم يمتثل أمره كما أتى به التوروي وسبقه إلى ذلك ابن عبد السلام لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله الآية قال الاستنوي والقياس طرده في جميع المأمور به هنا انتهى ويحل له قوله في باب الامامة انظمي تحجب طاعة الامام في أمره ونيهه ما لم يتعارض حكم الشرع واختار الأذوي عدم وجوب الصوم كالأمرهم بالعتق وصدقة التطوع قال القزويني القياس تطرلان ذلك أخرج مال ودة فقال إذا أمرهم بالاستعفاف في الجذب وجبت طاعته في قياس الصوم على الصلاة فيؤخذ من كلامهما أن الأمر بالعتق والصدقة لا يجب امتثاله وهذا هو الظاهر وإن كان كلامهم في الامامة شاملاً لذلك إذ نفس وجوب الصوم منازع فيه فبالك باخراج المال الشاق على أكثر الناس وإذا قيل وجوب الصوم وجب فيه ثبوت التوبة كقوله الاستنوي وإن اختار الأذوي عدم الوجوب وقال يبعد صوم من لم ينو ليلا ليل البعد (ثم يخرج بهم) أي بالنام (الامام) أو نائبه إلى الصيام حيث لا يهتدون تأسيه صلى الله عليه وسلم ولأن الناس يكتفون فلا يسهم المعبد غالباً وظاهر كلامهم أنه لا فرق بين مكة وغيرها وإن استثنى بعضهم مكة وبيت المقدس بفضل البقعة وسمنها أو لاناماً مورويا بحضور الصليان وأمورون بانحجبهم المساجد (في) اليوم (الرابع) من صيامهم صياماً لحديث ثلاثة لا ترد عنهم المقدمون فيبقى الخارج أن يخففوا كله وشربه ذلك البسلة ما مكن ويخرجون غير متطيبين ولا متزئين بل (في ثياب بدلة) بكسر الواو وسكون المجهية أي مهنة وهو من إضافة الموصوف إلى صفته أي يلبس من الثياب في وقت الشغل ومباشرة الخدمة ونصرف الإنسان في بيته (د) في (استكافة) أي خشوع وهو حضور القلب وسكون الجوارح وخفض الصوت وراية أيضاً التذلل (د) في (تسريح) إلى الله تعالى وسن لهم التواضع في كلامهم ومشهور وجلسهم للأناج ومنتظون بالسواك وقطع الرأغ الكريمة بالنفس ويخرجون من طريقه يخرجون في أخرى مشافة ذهابهم أن لم يبق عليهم لاحقة مكشوف الرأس ويخرجون معهم نداء الصليان والشيوخ والجهانز ومن لا يهتدون من النساء والخنثى القبيح المنظر كقوله بعض المتأخرين لأن دعاهم أقرب إلى إجابة إذا تكبيرا رفقاً وبالله الصغير لا ذنب عليه وقوله صلى الله عليه وسلم وهل ترزقون وتنصرون إلا بشفاعةكم واء البخاري وروى بسند ضعيف لولاشباب شنع وبعثوا نزع وشيوخ ركب وأطفال رضع أصعب عليهم العذاب سباً وتعلم بعضهم ذلك قال

(قوله وبالتسوية من حقوق الأديمين) انتهى صديقه أن كلام الحق على التوزيع أي بالتوبة من حقوق الله بالنظر وج من المظالم في حقوق الأديمين مع أن التوبة بعض الذم وغيره مما تقدم معتبرة في حقوق الأديمين أيضاً وما يقوى للاقتراض عليه قوله مضاعف ذلك إلى الشروط الثلاثة (قوله وهي المبادرة إلى) كان الأولى صدقه لأن التسوية هي الخروج للمبادرة إلى (قوله) لأن ذلك أثراً لدليل الحق واقتضى بان الله يحجب بشرطه ولزم بقبوجاب بان هذه الأمور تدعى إلى إجابة مع الشروط (قوله وقالوا الخ) في قوة قوله في القياس نظر لا يقاس مع الفارق فكان الأولى للاذوي أن يقتبس الصوم على الصلاة في الوجوب بأمر الامام لأن كلا منهما عبادة (قوله عدم صحة الصوم الخ) يقتضي أي بعضهم قال بعد الفصة إذا لم ينو ليلا وليس كذلك بل قالوا بالصحة مع الأمر بترك التيمم (قوله) تأسي بالخ) أنام أدلة ثلاثة الأول التي هي والثاني قوله ولأن الناس الخ والثالث قوله ولأنهم روت الخ

عليه قلبه على آتاه وحصلا من معاصيل الطرف الأسفل الذي على شقه الأيمن على آتاه
 الأيسر ومكة وهذا في الراد المربع وأما المدور والمثلث فليس فيه إلا القبول كآل القبول
 لأنه لا يتم ما فيه التتبع وكذا الراد الطويل ومراحه كثيرة أن ذلك متمسك لا متمسك ويقع
 الناس وهم جاحوس مثله ليعمل ذلك مندوب (ويكثر في الخطبتين (من الدعاء) ويبلغ فيه
 سر أوجهه وارفح الحاضر ون أدمجهم بالدعاء مشيرين بظهور أكتفهم إلى السماء الأتباع
 والحكمة فيه أن القصد وقع البلاغ بخلاف القاصد حصول ثمر (و) من (الاستغفار)
 والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم أيضا لأن ذلك أرى حصول المقصود (ويذكر) في
 الخطبة الأولى (بدعاء) سيدنا (وسول الله صلى الله عليه وسلم) الذي أسنده أماننا
 الشافق في المقصود وهو (اللهم سقارحه) يضم السين أي اسقنا سقارحه فقهه نصب
 بالفضل المقدر (ولا سقارح عذاب) أي لا يسقنا سقارح عذاب (ولا همق) بفتح الميم واسكان
 المهمة هو الألف في زهاب العروة (ولابلا) بفتح الواو والمدة وبالمد هو الاختيار ويكون بالغير
 والشر كآل الصباح والمراد هنا الثاني (ولا هدم) باسكان المهملة أي ضارح عدم الساكن
 ولو تضرر وبكثرة المطر فأنه أن يألو الله فوه بأن يقولوا كما قال صلى الله عليه وسلم حين
 اشتكى إليه ذلك (اللهم على الغراب والبالا^٢ كام) بكسر الميم جمع طرب بفتح أوه وكسر
 ثابته جيل صغير والبالا^٢ بالمد جمع أكم ضعتين جمع أكم بوزن كتاب جمع أكم ضعتين
 جمع أكم وهو التل المرتفع من الأرض الذي يبلغ أن يكثر جبالا (ومنايت الشبر وطون
 الأودية) جمع واد وهو اسم للفرجة على المشهور (اللهم) اجعل المطر (حوالينا) بفتح
 اللام (ولا) تحمله (علينا) في الأينية والبيوت وهما في موضع نصب على الظرفية أو
 المفعولية كقوله إن الأثر ولا يصلي إنك لهدوم ود الصلاة فهو دعوى الخطبة الأولى أيضا
 بمراد الشافق في الام والتخصر عن سالم بن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كان إذا استسقى قال (اللهم) أي يا الله (أسقنا) بفتح الهمزة من أسقى ووصلها من سقى
 فقدر وراد الماضي ثلاثا وباعيا قال تعالى لا يسقناهم ماء غدقا وسقاهمهم ثم رايطه
 (غيتا) بجثة أي مطرا (ميتا) يضم الميم أي متقدما من الشدة بارواثة (هيتا) بالمد
 والهمزة أي طيبا لا ينقصه شيء (مريتا) بوزن هيتا أي محمودا لله آتية (مرمتا) بفتح
 الميم وكسر الراء بسا مشاة من تحت أي ذاربع أي غاء مأخوذ من المراهة وروى بالوحدة
 من تحت من قولهم أربع البصر أربع إذا أعل الريع وروى أيضا بالمشاة من فوق من قولهم
 رفعت المشاة إذا خلعت شاة والمشي واحد (غدتا) بفتح الميم وفتح الدال معجمة
 مفعولة أي كثير الماء والخير وقيل الذي قطره كبار (مجتا) بفتح الميم وكسر اللام بجمل
 الأرض أي بها بجمل الفرس وقيل هو الذي بجمل الأرض بالنبات (حما) بفتح السين
 وتشديد الحاء المهمة أي شديد الوقوع على الأرض يقال مع الماء يسع إذا سال من فوق إلى
 أسفل وساح يسع إذا جرى على وجهه الأرض (طقتا) بفتح الطاء والياء أي مطبقا على
 الأرض أي مستويا لها فصيح كاططبق عليها يقال هذا مطبق به أي ماله (دقتا)
 أي مستمر اتقه إلى التهاد الحادة لأنه فأن دوامه عذاب (اللهم اسقنا القيث) تقدم شرحه
 (ولا تهم لنا من القاطنين) أي لا تسب بتأخير المطر (اللهم) أي يا الله (ان باليد
 والبلاد) واليا هم الخلق كآل في سياق التخصر (من المجهود) بفتح الجيم وضمها أي المشقة

(قوله به) الضمير راجع
 للاستغفار أو راجع للغير (قوله
 اللهم على الظسراب الخ) كان
 الأولى تأخير ذلك عن الدعاء لأنه
 لا يقال في الخطبة لاصل الاستغفار
 بل عند التضرع بكثرة المطر
 بفتح أخرى (قوله في موضع
 نصب على الظرفية) أي في الأول
 وقوله أو المفعولية أي في الثاني
 فهو على الترتيب ولكن قوله في
 موضع ظاهر في الثاني أما الأول
 فهو محرب بالياء ويجاب بانهم قد
 يطلقون المحل على ما ليس مصرى
 بالجر كقوله (قوله إذا سال) أي
 بالنيل أيام زيادته أو بالمطر

وقيل البلاد كذا في مختصر الكفاية وقيل هوة الخبير والهزال وسوء الحال (والجوع) لفظ
الحديث والآراء وهو يفتح اللام المشددة بالهمزة الساكنة والمشددة الجوع فغيره
المصنف بعناه (والضنك) يفتح المعجمة المشددة واسكان التوت أي الضيق (ملا تشكوا الا
البدل) لاننا قد روي التثنية والضم وشكروا بالمتن في أوله (اللهم أنت لنا الزرع وأرد لنا الصرع)
بالأين وهو يفتح الهمزة وكسر الهمزة وقع الزاء المشددة من الادرار وهو الاكثار والصرع
يفتح الصاد المعجمة يقال أصرعت الشاة أي تزل بينها قبل السج قاله في الصحاح (وأزل علينا
من ركات السماء) أي غيرناها وهو المطر (وأبت لنا من ركات الأرض) أي غيرناها
وهو النبات والتبادر وفيها أقوال أخر حكاه الشيخ أبو حامد قال وذلك أن السماء تجري مجرى
الاب والارض تجري مجرى الامم ومن حصل جميع الخبرات بخلق الله سبحانه (واكتف
ضامن البلاد) بالمدحالة الشاقة (ملا يشكفه غيلك) وفي الحديث قبل قوله واكتف
ضامن البلاد اللهم ارفع عنا الجهد والجوع والعري (اللهم اننا نستغفرك) أي نطلب مغفرتك بكرمك
وفضلك (انك كنت غفارا) أي كثير المغفرة (فاثمة) ذكر الشاعري في قوله تعالى ان الله
كان على كل شيء حسيبان على موضع حديثه ذكر كان موصولا بالله سبحانه وتعالى يصلح
للماضي والحال والمستقبل واذا كان موصولا بغير الله تعالى يكون على خلاف هذا المعنى (فأرسل
السماء) أي الغظة لان المطر ينزل منها إلى السحاب أو السحاب نفسه أو المطر (علينا مددوا)
بكرم الميم أي كثير القدر والمعنى أرسله علينا كثيرا ومن لكل أمدان يظهر لأول مطر السنة
ويكتشف عن جسده غير هو رتبه بخصيه شيء من المطر تغير كالانباغ (ويفضل) أو يتوشأ
نذا كل أحد (في الوادي) ومن تفسيره (اذناس) ماؤه والافضل ان يجمع بين الغسل والوضوء
قال في المجموع فان لم يجمع فليتوشأ والمتبوع كلتي المهمات لجمع ثم الاثمة ما روي الغسل ثم
على الوضوء والغسل والوضوء لا يشترط فيهما التنية وان قال الاستسوى فيه نظر لأن ابا صاف
وقت وضوء أو غسل لان الحكمة فيه هي الحكمة في كثرة البسود لينال أول مطر السنة
وبركته (وبسج للرعدي) أي عند الرعد (والبرق) فيقول سبحانه من يسبح الرعد بحمده
والملائكة من خيفته كما رواه مالك في الموطأ عن عبد الله بن الزبير وقيل بالرعد البرق
والتسبيح ان يقول عنده سبحانه من يركم البرق خوفا وطعنا وتقل الشافعي في الامم عن التنية
عن مجاهد ان الرعد ملاء والبرق أجسته يسوقها السحاب وعلى هذا فالمجموع صوته أو
صوت سوقه على اختلاف فيه والاطلاق ذلك على الرعد مجاز. وروي انه سئل الله عليه وسلم
قال يا رب الله السحاب فخطقت أحسن النطق وخصكت أحسن الضمك قال الرعد نطقها والبرق
ضمكها وينسب ان لا يتبع صرعه البرق لان السلف الصالح كانوا يكرهون الإشارة إلى الرعد
والبرق ويقولون عند ذلك لا اله الا الله وحده لا شريك له سبوح قدوس قال الماوردي
فختاروا الاقديس بهم في ذلك وان يقول عند نزول المطر كافي البخاري اللهم صيبا صادمهم
وتشدب المشاة الضربة أي مطرا شديدا فاعبار يدعو عباده لما روي البيهقي ان الله
يستجاب في اربعة مواطن عند التقاء الصقوف ونزول الفيت واقامة الصلاة وروية الحكمة
وان يقول في أثر المطر ما يفضل الله علينا وحسنه لنا وكره مطرنا بنوء كذا يفتح فوه وهو
آخره أي وقت التجم الغلات على طاعة العرب في اضافة الامطار الى الانواء لانهما من التواء
فاعل المطر حقيقة فان اعتقد انه الفاعل له حقيقة كسر (نعمه) بكرة سب الرب ويجمع على

(قوله تجري مجرى الاب) فالطر
منها منزلة النطفة والارض بمنزلة
وحمل المرأة (قوله فالمجموع صوته
الخ) وجبته يكون كلام المتن
محتاجا لتقدير أي عندهما صوت
أو صوت سوقه فاطلاقنا الرعد
على ذلك مجازي من سبل علاقته
التعلق وأنه مجازي يحدف المضاف
وقول الشارح فاطلاق ذلك على
الرعد ادخ العياوة فيها قلب والتقدير
واطلاق الرعد على ذلك مجاز (قوله
فالرعد نطقها) وعلى هذا لا يحتاج
كلام المتن الى تحديد بل الرعد
يعني النطق والبرق يعني الضمك

(قوله ثور بن) بالجزم في جواب الامر وبالرفع على الاستئناف كذا يقال في معنى (قوله ثور بن) أي لو راق
 (فصل في كيفية صلاة الخوف الخ) الخرف مصدر بمعنى الخائف اسم الخافعل أي ١٦١ النقص التام أو أتيقن على معناه

والإضافة على معنى في وحاصل
 الصلاة التي تفعل في الخوف أنها
 إن كانت فرضاً أو ضلماً مؤقتاً
 تنصرف في الجماعة جائز في
 الأنواع الأربعة وإن كانت بخلاف
 مؤقتاً لتنصرف في الجماعة جائز في
 الأربع وهو شدة الخوف أو ما لا يدخل
 المطلق فلا يفعل أصلاً وما دونه
 السبب فيفعل منه الخسوف
 والكسوف في الأربع فقط وهذا
 كله في الأداء أما القضاء فإن كان
 فاتاً يجزى فلا يفعل إلا أن خاف
 الموت وإن كان فائتاً يجزى فعل
 في الأنواع كلها (قوله) إذا كانت
 فيها الخ) فتتم صلاة بطن نخل
 وصلاة ذات الرقاب وتتم صلاة
 صفاء على بعد (قوله) ثلاثة
 أصراً) إذا اقتصر على الثلاثة
 لأن الرابع وهو بطن نخل يجوز
 في الخوف والأمن (قوله) ذكر
 الشافعي راجعاً إلى أي كراهية
 والأهواز ثالثهما والمخني اختص
 به الشافعي دون غيره أي اختص
 بجوازه حضراً وسفراً ويجوزها
 بحضور العدو وغير العدو
 كصلاة الخوف من نار أو
 ماء أو سبب أو عند خطف نفسه
 فيصير المختص به الشافعي ومثله
 الإمام أحمد التعيم لما ذكر
 بخلاف غيره فإنه لا يجوزها إلا
 بحضور العدو وإن كان يعمهاني
 الحضر والسفر أيضاً (قوله) وحله
 به القرآن أي صريحاً لا يقتد
 بتقديم الآية فتتم الأنواع
 الثلاثة (قوله) فيفرقهم الإمام الخ

رباح وأرواح بل من الدنيا عند خلوها من روح الله أي رحته تأتي بالرحمة وتأتي بالعداب
 فإذا أتيتموها فلا تسبوهوا وأسألوا الله خبرها واستعينوا بالله من شرها وروى البيهقي في شعب
 الأعيان عن محمد بن حاتم قال قلت لابي بكر الوائلي عن شياخه عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم
 من الناس فقال أما الذي يقرب إلى الله تعالى فساكنه وأما الذي يبعد عن الناس فزلة مسأله
 ثم روى عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من لم يسأل الله غضب عليه ثم أنشد
 لأنسان بنى آدم حاجة * وسأل آدم أبوابه لا تحب
 الله غضب ان تركت سؤاله * وروى آدم عن بسط غضب

(فصل في كيفية صلاة الخوف وهي ضد الأمن وحكم صلاته حكم صلاة الأمن وإنما أفرد
 بفصل لا يعمد في الصلاة عنده في الجماعة وغيره مما لا يحتمل فيها عند غيره على ما سبأني
 بيانه والأصل في قوله تعالى وإذا كنت فيهم فأقتلهم الصلاة الآية والأخبار الآتية
 مع خبر صلواتها كالأخبار في الخبر كالسفر خلافاً لما ذكر (وصلاة الخوف على
 ثلاثة أصراً) بل أربعة كما سترأها ذكر الشافعي وبها وجه القرائن واختار بقيتها من
 ستة عشر فوما ذكر في الأخبار وبعضها في القرآن (أحدها أن يكون العدو في غير جهة
 القبلة) أو في ما وراءه أو في القبلة أو في الجانبين كونه في غير جهته (فيفرقهم الإمام فرقتين)
 بحيث تكون كل فرقة تقاوم العدو (فرقة تقف في وجه العدو) الحراسة (فرقة تحف
 خلفه) فصل بالفرقة التي خلفه (ركعة) من الثانية بعد أن يضاز جسم إلى حيث لا يلحقهم سهام
 العدو (ثم) إذا قام الإمام الثانية فارتفع بالنية بعد الانتصاب ندباً وقوله بعد الرقعة من السجود
 جوازاً (تم لنفسها) الركعة الثانية (وقضى) بعد سلامها (إلى وجه العدو) السواك وبس
 للأمام تخفيف الأولى لاشتغالهم بغيرها فيه وبس لهم كلهم تخفيف الثانية التي انصرفوا
 بها للتلاطيل والانتظار (وتجى بالفتحة) أي الفرقة (الأخرى) بعد ذهاب الأولى والثالثة جهة
 العدو والأمام فأم في الثانية وبسبيل القيام ندباً إلى طوفهم (فصل في) بعد اقتداءها به
 (ركعة) فإذا جلس الإمام للثالثة قامت (تم لنفسها) ثابتهما وهو منتظر لها وهي غير منفردة
 عنه بل مقترنة به ولحقته وهو جالس (ثم يسلم بها) لقوة فضيلة الفصل معه كما حازت الأولى
 فضيلة الصبر معه وهذه صفة صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم يذتال راقع مكان من يجده
 بأرض غطفان وإها الشيطان وجبت بذلك لأن الصلاة رضى الله تعالى عنهم لقول أن جلوسهم
 الخوف لما تفرقت وقيل باسم شجرة هنالك وقيل باسم جبل فيه مياض وجره وسواد يقال له
 الرافع قيل ترفع صلاتهم فيها وقرأ الإمام بعد قدامه للركعة الثانية الفتحة وسورة بعدهما في
 زمن انتظار الفرقة الثانية وينتهي جلوسه لانتظارها قال صلى الإمام مغرباً على كيفية ذات
 الرافع بفرقة فوكتين والثالثة ركعة وهو أفضل من عكسه الجائز أيضاً ويستظهر بجي الثانية
 في جلوس شهده أو قيام الثالثة وهو أفضل وأولى ورابعة فبكل ركعتين فلو فرقه أربع فرق
 وصلى بكل فرقة ركعة صحت صلاة الجميع وسهل كل فرقة بحجول في أولاهم لاقتدائهم فيها وكذا
 ثالثة الثانية لثانية الأولى لا أفرادهم وسهل الإمام في الركعة الأولى يلحق الجميع وفي الثانية
 يلحق الأولى لمشارقة قبل السهو (و) الضرب (الثاني) أي يكون العدو في جهة القبلة (ولاسر
 ينشأ وينسهم فوينا كثره بحيث تقاوم كل فرقة العدو (فيصنعهم الإمام صفتين) فأكثر خلفه

(٢١ - خطيب ل) أي لو لم ينزل أول الوقت وانرجى حصول الأمن قبل وقت الوقت
 (قوله) بكل فرقة ركعة الخ) وبطلب السجود من الإمام والفرق الثلاثة تسجد الثانية والثالثة على آخر صلاتها والأربعة تسجد مع الإمام
 ما لا يؤتى فلا تسجد لما ذكره في الخبر الخلل وإنما طلب السجود من الإمام

(وبحرمهم جميعا ويستمر وقت معه الى اعتدال الركنة الاولى لان الحراسة الثانية محلها الاعتدال لا الركنة كما علم من قوله (فاذا اعتدال) الامام في الركنة الاولى (معه مدحه أحد الصقنين) معبدته (وقب الصفا الآخر) على حالة الاعتدال (بحرمهم) أي الساجدين مع الامام (فاذا رفع) الصفا الساجدين للصلاة الثانية (معه دوام) أي الحارسون لا كالأول وكنتهم (ولو هو) في الركنة الثانية ومعه دوام الامام في الركنة الثانية من حرس أو لا وحسرت الفقرة الساجدة أولا مع الامام فاذا جلس الامام للثمة معبد من حرس في الركنة الثانية ونشهد الامام بالصقنين وسلم بهم وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بعساق بضم العين وسكون السين المهملين قرية بقرب خليص بينها وبين مكة أو بمكة برحمت بذلك الصفا السيول فيها عبارة المصنف كقوله في هذا صا دقة بأن يصعد الصفا الاول في الركنة الاولى والثاني في الثانية وكل منهما فيها عكاه أو يتحول عكاه آخر وعكس ذلك فهي أربع كفيات كما جاء في الآية ان تكبر أفعالهم في القول والذي في خبر مسلم معبود الاول في الاولى ومعبود الثاني في الثانية مع القول فيها أنه لا يرتبهم صفوا فترحم من صفات فأكثر وانما اختصت الحراسة بالمعبد ودور الركنة لان الركنة عكسه المشاهدة ولا يشترط أن يحرس جميع من في الصفا بل لو حرس في الركنتين فرقة تناصف على المناو بقودام غيرهما على المتأخر جاز بشرط أن تكون الحراسة مقاومة للعدو حتى لو كان الحارس واحدا يشترط أن لا يزيد التكفار على اثنين وكذا يجوز لو حرس فرقة واحدة لحصول الغرض بكل ذلك مع قيام العدو ويكره أن يصلي بأقل من ثلاثة وإن يحرس أقل منها (د) الضرب (الثالث) أن يكون صلهم الصلاة (في شدة الخوف) وإن لم يلهم القتال بحيث لم يأمنوا هجوم العدو ولو لمواعنه أو ألقوا (والصام الحرب) أي القتال بأن لم يقتلوا من تركه وهذا كتابة من شدة اختلاطهم بحيث يلتصق لهم بعضهم بعض أو يقارب التصاقه (فيصلى) كل واحد حينئذ كيف أمكنه راجلا أي ماشيا (أو ركبا) بقوله تعالى فان خفتم فركبا أو ركبا وليس له ترك الصلاة عن وقتها (مستقبل القبلة وغير مستقبل لها) فيعد كل منهم في ترك فوجه القبلة عند الفرع عنه بسبب العدو للضرورة وقال ابن عمر رضي الله تعالى عنهم جاني تفسير الآية مستقبل القبلة وغير مستقبلها قال نافع لا أراه الأمر فو عاب قال الشافعي إن ابن عمر رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم فلو انحرف عنه أجهماح الدابة وطال الزمان طلعت صلاته ويجوز اقتداء بعضهم ببعض وإن اختلفت الجهة وتقدموا على الامام كاصحاب جابر الرفعة وغيره للضرورة والجماعة أفضل من أفرادهم كافي الامن لعموم الاخير في فضل الجماعة ويعدوا أيضا في الاعمال الكثيرة كاصحابات والطلعات المتوالية لحاجة القتال فباسا على ما ورد من الشيء وترك الاستقبال ولا يلغى في الصباح امدم الحاجة اليه لان السالكات اهيوب ويجب أن يلقى السلاح اذا دمي دما لا يصح عنه فان عجز عن ذلك شربا بان احتاج الى امساكه أسكه للساجدة ويقضى خلفا لما في المنهاج لندرة عدوه كافي المجموع عن الاصحاب فان عجز عن ركوع أو سجود أو ما بهما للضرورة وجعل السجود أخفض من الركوع ليحصل التيقن بينهما وله حاضرا كان أو مسافرا صلاة شدة الخوف في كل مباح قتال وهرب قتل عادل باعذ في ذي مال لقاصد أخذته لمأهر ب من حريق وسيل وسيع لا معلل عنه وغيره عند افساره وهذا كله ان خاف فوت الوقت كما صرح به ابن الرفعة براه وليس لغيره خاف فوت الحج فوات وقوفه يعرف أن صلى العشاء ما كذا

لانه انظر في غير محسب الانتظار المطلوب لا الانتظار المطلوب يكون في قيام الثالثة من الرابعة أو قيام الثالثة من الثالثة أو في التثنية الاول من الرابعة أو في التثنية وكذا الانتظار في قيام الثانية في الثانية بخلاف الانتظار في قيام الثانية من الرابعة أو في قيام الثانية من الثالثة أو في قيام الرابعة من الرابعة فلذلك طلب من الامام المعبود كذا اكل من كان معه وقت الخلل أو جأوا قاتدي به بعد الخلل بخلاف من فارقه قبل الخلل فلا يصود عليه (قوله ولطفوه الخ) أي ويكفون كالسبيوق فان علقوه في القيام أو في الركوع أو ركوا الركنة وإن أدركوه في الاعتدال بطلت صلاتهم إن لم ينووا المغاربة قبل شروعه في الاعتدال (قوله بحيث لم يأمنوا الخ) بيان لشدة الخوف (قوله على ما ورد من الشيء الخ) أي في النوع الرابع

(قوله ولو صلا صلاة شد الحروف الخ) هذا جار في الأنواع الاربعه لكن قوله فضا احتياج لتبديدان يقال فضا من اشغلت صلا على
مطال احد في الحروف ولم يصل في الامن كطوبى بل الاعتدال في صلاة صفان والا فرادى كعه في صلاة ذات الرقاب مثلا وقوله وان جازت
في غير الحروف أي من غير تدب في الحروف مندوبه يعني ان الامام بسن له في الحروف ١٦٣ ان يشرقه فموقته يصلي بكل مرة

ان يصلها سائر الامة بحض فوث حاصل فثوت نفس وحمل له ان يصلها كما وثرت الخ
لعظم حزم الصلاة أو يحصل الوقوف اصوبه قضاء الخ وسهولة قضاء الصلاة وجهان ربح
الراعي منهما الاول والثاني والثاني بل هو به وهو المتخذ وعليه قأ غير مل واجب كافي الكفاية
ولو صلا صلاة شد الحروف لشي ظنوه صدوا أو أكثر من ضعفه فبان خلافه فضا اذا صعبه
بانظر البين خطوه بالضرب الراجح الذي استطاعه المستنف أن يكون المدوي في غير جهة القبلة أو فيها
وشتما وهو قليل وفي المسلمين كثرة وخيف به ومعه قريب الامام القوم فرتين يصلي بهم
مرتين على مرة بشرقه جميع الصلاة سواء كانت الصلاة وكنتين أم ثلاثا أم راعي بما تركت الفرقه
الامرئ تجاه العبد والمحرر ثم تذهب الفرقه المصلية الى جهة العبد وتأتي الفرقه الحارسة
فيصلي بجماعة أخرى جميع الصلاة وتضع الصلاة الثانية للامام نافله وهذه صفة صلا رسول الله
صلى الله عليه وسلم يطن محل مكان من يجذب أرض غطافا وهي وان جازت في غير الحروف فهي
مندوبه وبقيته مندوبه كقوله المسلمين وقلة عدد وعرف عموهم عليهم في الصلاة (نعم) تجمع الجملة
في الحروف حيث وقع بل بعد كصلاة صفان وكذا الرقاب كصلاة بطن فخل اذا قام جماعة حدد
أخرى ويشرط في صلاة ذات الرقاب أن يسمع الخطبة حدد تصح به الجملة من كل فرقة يختلف
ما لو خطب بفرقة وصلى بالآخرى ولو حدثت نفس من السامعين في الر كعة الاولى في الصلاة بطلت
أولى الثانية فلا لصاحبه مع سبق اعتقادها وتجهز الملائكة الاولى في الر كعة الثانية لا لهم منفردون
ولا تجهز الثانية في الثانية لا لهم مقتدون بها في ذلك في كل صلاة جمهرية
(فصل) فيما يجوز لبسه من الحلو والحراب وغيره وما لا يجوز ووجه هذا فصل (ويصرم
على الرجال) المكشوفين في حال الاختيار وكذا الخنثى خلا للفتال (ليس الحرير) وهو ما يصل
عن الدودة بعد متهوا الفز وهو ما قطعته الدودة وغر جت منه وهو كالدق ومثلها ليس
سائر أنواع الاستعمال بغير شرب ورجلوس عليه بالاحال واستناد اليه ونسب به كقبي الروضة
ومنه بغير محرم التوم في الناموسية التي وجهها حر رأماله الحر الجال فجمع على قصر عيه وأما
الخنثى فاحتياطاً وأما ما سواه فقلول حادثة نها رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس الحرير
والديباغ وان يلبس عليه رواء البضاي وعلل الامام والفز الحرمة على الرجال بان في الحرير
خنثية لا تلحق بشهامة الرجال وأما في حال الضرورة تكبر ورومهلين أو مضرين كالحنوف
على عضو أو مضعه فيجوز ازالة للضرر ودون يؤخذ من جواز اللبس جواز استعماله في غيره
بطريق الاولى لأنه أخص ويجوز أيضا للعباد عروب ليصعد غيره قوم مقامه وطباجة تكبر
ودون قل لأنه صلى الله عليه وسلم أرخص ابدال الحرير بن عوف في لبسه لذلك وسره عورته في
الصلاة وعن عيون الناس وفي الخلق اذا أوشبها وهو الاصح اذا لم يجد غير الحرير (د) كذا
يصرم على الرجال ومثلهم الخنثى (القتن بالذهب) ثياب في داود بن ساند جميع أسن على الله عليه
وسلم أخذ في عيشه قطعه حر وفي عماله قطعه ذهب وقال هذا ان أي استعمالها حر على
ذكور أمتي حلال لانهم والحق بالذكور والخنثى احتياطاً واحتراز بالنسبة من اتخاذ آتف
أو أتملة أو سن فانه لا يصرم اتخاذها من ذهب على مقطوعها وان أمكن اتخاذها من الفضة
(ويحل للنساء) لبس الحرير واستعماله بغير شرب أو غيره والقتن بالذهب والعتلى به الحديث المار

لكان أولى لبش للسمين (قوله بغير شرب) أي من غير حال فيه وفيما بعده ولا يشترط تحيطه عليه (قوله وعلى الامام الخ) هذا لا يصح
هله لان العلة خازن الماحول وجودا وصلا فيقتضي انه لو اتى من الرجال الشهامة كبعض الرجال لا يصرم أو وجدت في بعض
الصليان بصرم وليس كذلك لهما إلا أن يقال هي حكمة لاهة والحكمة لا يصرم خلفها (قوله القتن بالذهب) وكذا سائر أنواع الحلي

(قوله طر زالح) اعلم ان النظر بغير صور تاي الاولى ان يسبح الحزب بالاربع على الثوب فهذا بشرط فيه شرط واحد ان لا يردونه على الثوب والصورة الثانية ان يسبح الحزب رخوا كالشرط ثم يوضع على الثوب فهذا بشرط ان يكون عرضه بقدر اربع اصابع وان لا يردونه على الثوب واما الطول فلا يتقيد بقدر واما الترتيب فليس قطع حررنا الصفة فوضع في محل من الثوب للزينة وحكمها كالصورة الثانية من صورتي النظرين واما التطريف أى التعريف فهو معتبر بحداده أمثاله (قوله تسعة الخ) هى مناسبة للباب من جهة الحل تارة وعدمه تارة (قوله لابس نجس الخ) ١٦٤ خرج باللبس غيره فيجوز مطلقا كالغرض والجلبس عليه والاستناد عليه أما المخط

(وسبح الذهب وكثيره) حكم (التصميم) على من حرم عليه (سواء) بالذوق (وإذا) كان بعض الثوب ابريسما وهو يكسر الهمزة ويقع الرءوف قصه وافتق الهمزة وكسر الراء ثلاث لغات الحزب (و) بعضه قطناً أو كتناً ناجز ليه ما يمكن الاربع بسم غاليا) فانه يحرم تغليبا أكثر بخلاف ما اكثروه من غيره والمستوى منه ما لان كلا منهما لا يسمى ثوب سرى والاصل الحل وتعليبها للذكر في الاولى والولى الياس ماذ كرم من الحزب روماً اكثروه منه صلبا اذ ليس له شهامة تنافى خنوته الحزب بخلاف الرجل ولا نه غير مكلف وألحق به الغزالي في الاحياء المهنون ويحل ما لم يردوا روق بصر يردوا اربع اصابع لو روده في غير مسلم أو طرف به بان جعل طرف ثوبه معصفاً بقدر عذاه أمثاله لو روده في غير مسلم وقرق يته وبين اربع اصابع بان النظر في جعل الحاجة وقدس الحاجة لزيادة على الاربع بخلاف ما سقاه مجرد ربه فتقيداً بالاربع (ثم) يحل استصباح يدهن نجس كالنكيس لانه صلى الله عليه وسلم سئل عن فاروق فقتل في السمن فقال ان كان جامداً فاقروها ولما حله وان كان مائساً فاستصحبوا به أو فاقروها لادنه فوجب تنجزه فلا يحصل الاستصباح بلفظ نجاسته ويحل ليس ثوب من تنجزه بالروط لان نجاسته عارضة سهلة الازالة لابس نجس بكلامه نجاسته من التعبد باجتناب النجس لقائمة البصاة الاضرورة بحزب وهو عامهم ولا يصح استعمال القضاء وهو المتخذ من القمع في الثوب والاولى تركه وتركه دق الثياب ومقلمها قال الزركشي ويبنى على الثياب أى ذكروا كرام الله عليها الماروى الطبراني اذا طويتم ثيابكم فاذا كروا اسم الله تعالى عليها الثلاث ليس بالليل وأنتم بالنهار قتل سرى بها (فصل) في الجنابة فخرج الجنب وكسها الفتيان مشهورتان اسم الميت في النعش فان لم يكن عليه الميت فهو سرى ونعش وهو من جنزه يجره اذا حتره ولم اشتمل هذا الفصل على الصلاة ذكره المصنف عند الفرائض فقال (ويكره في الميت) المسلم غير الشهيد (أربعة أشياء) على جهة فرض الكفاية الاول (غسله) اذا يمين موته بظهوره من اماراته كاسترخاء قدم وميل انحراف عن صدق فان شك في موته اغروحو به كإفائه الى الجوع الى اليقين بتغير الرضاة أو ضميره أو قل الفصل تعميم جسده بالماء لانه ذلك هو الفرض كإلى الفصل من الجنابة في حق الحي فلا يشترط تعميم ازالة النجاسة عنه كإفائه به كلام الجوع خلافاً لوجهه عبارة النهاج من أنه بشرط تقدم ازالته لوانه لا يجب فيه الفاسل لان القصد بغسل الميت النظافة وهي لا تتوفر على نية فيمكن غسل كافر لا فرق ما دام موقون بنسبه فلا يسقط الفرض هنا الاغفلناوا كنه أن يغسل في خلوة لا يدخلها الا الفاسل ومن بينه والولى وفى قصص بال أو مضيق لانه استقر على من رفع كالح لإبصائه الرشاش بما يرد لانه شد البدن الاحبابية الى المسن كوخ وردوا من يغسله الفاسل على المرتفع رفق ما لا الى ورائه ويضع

فلا يجوز ليه الاضرورة وقوله من التعبد أى التكليف وهذه هى قاصرة على حالة الصلاة والحكم عام في الصلاة وخارجها (فروع) زر الطروش حرام وقيل حلال (فصل) في الجنابة الخ (قوله فان لم يكن عليه الميت الخ) مفرغ على محذوف قدره وقيل بالفتح والكسر اسم للنعش وعليه الميت فان لم يكن الخ لو ذكر هذا المحذوف لكان أولى (قوله من جنزه) هو على كل الاقوال لوجود السمن في كل لان النعش سائر والميت مستور به (قوله في الميت) في السبيعية أو التجليل (قوله المسلم الخ) خرج الكافر فيه تفصيل فان كان سرى فلا يجب فيه ثوب ومثله المرتدان كان ذمياً ما معاهدا أو مؤمناً وجب الذفن والتكفين وجزا الفصل وسرحت الصلاة (قوله غير الشهيد) خرج الشهيد فيجب فيه اثان ويحرم فيه اثان (قوله على جهة فرض الكفاية) أى ان تعدد العاقلون به ولا يفرض عين واحكمهم عليه بانه فرض كفاية على الاقوال واما الاعيان كمن المارورة الفاسل وقرن الكفن فهو من تركه على ما أتى والاظن من عليه نفقته

الخ (قوله وأقل الفصل الخ) في صنيعة مساجدة لان المتر فصل الاربعة فيما أتى واما هو الا أن فرضه الاجال فلا يناسب بساط الكلام عليها هنا وانما يناسبه عند تفصيلها في المتن والمناسبت هنا الاقتصاد على أقل شئ فيها (قوله برأ) كنه أن يغسل الخ بهذه الاتصال كلها منصوبة (فائدة) يرى أن سيدتنا فاطمة لما علت بنود الكشف انما مقبوضة غشت نفسها ونظمت وتجهلت باحسن ثيابها وأتت لا تقبل في مقبوضة الا أن ولها ما كانت مجتهداً فاذا اها اجتهدا الى ذلك وان كان ذلك لا يسقط الفرض هنا وسكني ان سيدتنا عابد الله المتوفى غسل نفسه كرامة

يحيه

(قوله عا ق ا الخ) وهذه الفصلة هي المطلوبة والعشرة لان غيرها متغير (قوله والزجل اولى بالجل) أي وجوبان كان المعنى اولى من المرأة الأجنبية نبدأ بان كان المسرد اولى من المرأة المحرم كذلك يقال في قوله والمرأة اولى بالمرأة أي وجوباً وان بدأ بكامل (قوله وله غسل حليلته) مستثنى من قوله والمرأة اولى بالمرأة وقوله بهذا ولزوجة الخ مستثنى من الاول وهو قوله والزجل اولى بالزجل فيكون على اللب والشر المشوش وبشرط في الزوجة في الاول ان لا تكون مستعدة عن شبه (قوله بلاص منهاه) راجع لقوله ولزوجة وقوله ولا منه لارجع للاول وهو قوله وغسل حليلته على اللب والشر المشوش والمراد ١٦٥ أتذلك نبدأ لانه يجوز لكل منهما

مس الاخر وظهوره غير مشدود
 ولولا كل البدن (قوله فان لم يحضر
 الاجنبي الخ) راجع للامرين
 الاولين على اللب والشر المشوش
 (قوله بيم الميت) أي يمه الرجل
 أو المرأة بلاص ولا تظن ان ممكن
 (قوله ومثله الخ) وكذا عكس
 ذلك أي ان الخفي يغسل القرين
 ويقتصر على هذا التعليل على حرة
 للضرورة (قوله والاول بالرجل
 في غسلة الخ) هذه أولوية تدب
 فلا تقدم الا بهل محرم (قوله
 الاول بالصلاة عليه درجة الخ)
 فيه حواطة على مجهول لان الاول
 بالصلاة عليه درجة لم يعلم برباب
 بانه اتكل على المملى (قوله ثم
 الولام) وتربيم كترتيب الارث
 (قوله ثم ذوالارحام) فيقدمهم
 أو الام ثم أبوه ثم الاخ للدم ثم
 أولاد البنات ثم الخال ثم العم للدم
 (قوله الاول بالصلاة صفة) المراد
 بالصفة خصوص الاسنية
 والاقرية فانهما يقتضيان
 التقديم في الصلاة دون القتل
 والمصفة التي يقدم بها في القتل
 الاقضية فيقدم بها من غسل
 الاسنية والاقرية (قوله والبعد)
 أي الاجنبى المقصود أي الاقفة
 وقوله والاقرى أي القرب وقوله

عنه على كتفه واجامه في قرة قفاه للتقليل رأسه ويستظهر مربيته العني ويمر بساره على
 طئه بعبارة يخرج نفسه من الفضلات ثم يضعه لقله ويغسل بقرة مملوقة على بساره
 سوانته ثم يلقها ويلب خرقه أخرى على اليد وينظف أسنانه متخربة ثم يوضه كالتي غرغسل
 رأسه فليشه بغوس سدو ويسح شعرهما ان تلبس غط واسع الاستان رفق ويرد المنقب من
 شعرهما اليه ثم يغسل شقه الايمن ثم الايسر ثم يحصره الى شقه الايسر فيغسل شقه الايمن مما يلي
 قفاه ثم يحصره الى شقه الايمن فيغسل شقه الايسر كذلك مستبنا في ذلك كله بغوس دمر ثم يزيله عما
 من قرة الى قدميه ثم يمسحه كذلك عا ق ا ح نفسه قليل كافر وكأني بحيث لا يشر الماء فلهذه
 الاصل المذكي وغسله وتس ثمانية وثلاثة كذلك ولخرج بعد الغسل نجس وجب ازالته
 عنه وبشدب اي لا ينظر الفاسل من غير عورة الا قدرا الحاجة وأما عورته فيصير النظر اليها وان
 يغفل وجهه بخرقه وان يكون الفاسل أمنا فان رأى خيرا من ذكره أو ضده حرّم ذكره الا
 لمصلحة كبدية ظاهرة أو تعدو غلبه على غسل الجنابة ولا يكره لتوضيحه غسله والرجل
 اولى بالرجل والمرأة اولى بالمرأة غسل حليلته من زوجه غير وجبة ولو نكح غيرها وأمة
 ولو كاتبه ولزوجة غير وجبة غسل زوجها ولو نكح غيره بلاص منهاه ولا من الزوج أو
 السيد لها فان لم يحضر الا اجنبى في الميتة المرأة والأجنبية في الرجل عيم الميت نعم الصغير الذي لم
 يبلغ حد الشهوة ينسب اليه حاله والنسب موثقه الخفي الكبير عند قداهم حال في المجموع ويغسل
 فوق ثوب ويحتاط الفاسل في غرض البصر والمس والاولى بالجل في غسلة الاول بالصلاة عليه
 درجة وهم رجال العصبة من النسب ثم الولاء ثم الاحام أو انية ان تتطهت المال ثم ذوالارحام
 واخر بدو في الاول بالصلاة صفة اذا الاقفة اولى من الاسن والاقرى والبعدا فبقية اولى من
 الاقرى غير المقصود هنا عكس ما في الصلاة والاولى بالجل في غسلة اباها وأولادها وان ذات محرمية
 وهي من لو قدرت ذكر كرام لم يحل له نكاحها وبعد القرابة اشدات ولا محاببة فزوج رجال محارم
 كترتيب صلاتهم فان تنازع مستوي اقرع بينهما والكافرا حق بغيره الكافرون ولو أهل بيت
 كاصفائه قليل وجهه ولا بأس بالاعلام عورته بخلاف نهي الجاهلية وهو السنداء بموت الشخص
 وذكر كرامته ومفاجره (و الثاني) تكفنه) بعد غسله عليه لسه حيا من حي و غيره وكره
 مغالاة فيه وكره لاني فهو معصفر من حي وروى عن اقل الكفن ثوب واحد واختلف في قدره
 هل هو ما ستر العورة أو جميع البدن الاراس المحرم ووجه المحرمه وجهان جميع في الر وضه
 والمجموع والشرع الصغير الاول فيصنف قدره بالذكورة والاقفة كاصرح به الراضى لا يارنى
 والمحرمه ويصح التروى في مناسكه الثاني واختاره ابن المقرئ في شرح ارشاده كالانزى بما
 جلهو والخراسانيين وجمع بينهما في وضه فقال واقفه ثوب بجمع جميع البدن والواجب ستر العورة

غير الفقيه أي غير الاقفة فعنا انضقه قريب مع بعد اقفة فيقدم هنا الاقفة البعد في الصلاة يقدم القرب ببالفقيه (قوله قرباها
 الخ) جمع قربا وهي التعلق والارتباط بين الاقارب وهي معنى من المعاني لا حقها فكان الاول قربا بها جمع قربة لانها التي لها حق
 (قوله اقرع) أي وجوبان كان عندنا كم لاجل قلم النزاع والافند باوان كان لو تقدم أحدهم من غير قرعة لم يحرم (قوله وجمع بينهما
 الخ) أي ذكرهما في عبارة وليس المسردان حل على قول على من لانه لم يصد منه ذلك (قوله قبل الاول الخ) هو البناء ما فعل لا
 بالنسبة لاقبل التلازمهم عوده لابن المقرئ والمراد الاول والثاني في صدور العبارة قبل كلام ابن المقرئ

قوله ولا تنفذ وصيته باسقاطه على الاول) أى فى كلام الشارع قبل كلام ابن المقرئ وكذا الثانى والا ترى (قوله قد صرح الخ) استدلال على عدم تنفيذ الوصية على الاول بدليل قول الشارع رحمه الله للخلاف وأما عدم تنفيذها على الثانى فظاهر يحتاج الى دليل لانه وصية باسقاط الواجب على القول الثانى فلا تنفذ ١٦٦ (قوله ولو لم يوص) شروع فى فروع ستة (قوله وفى الثقة انه على الخلاف) أى

الخلاف فى مسألة الاختلاف على الاول على انه حق الله تعالى والثانى على انه حق الميت ولا تنفذ وصيته باسقاطه على الاول وكذا على الثانى قد صرح فى المجموع عن القريب والام والقرى وغيرهم انه لو وصى بساتر العورة فقط لم تصح وصيته أى رحمه الله للخلاف ولو لم يوص فقال بعض الورثة يكفى ثوب يستتر جميع البدن وبعضهم سائر العورة فقط وقد اجازوه كفى ثوب ذ كره فى المجموع أى لانه حق الميت ولو قال بعضهم يكفى ثوب وبعضهم ثوب وثلاثة كفى بها ما صرح بقل ثوب ولو اقر على ثوب ففى التهذيب يجوز فى الثقة انه على الخلاف قال النووى وهو اقرب أى فيجب أن يكفى ثوب ثلاثة أو سائر ولو كان عليه دين مستغرق فقال الغرما يكفى فى ثوب ولو رثة فى ثلاثة يجب الغرما ولو قال الغرما يكفى سائر العورة والورثة بساتر جميع البدن يجب الورثة ولو انقضت الغرما والورثة على ثلاثة جاز للاختلاف وما حمله ان الكفن بالنسبة لحن الله تعالى سائر العورة فقط وبالنسبة للغرما سائر جميع البدن وبالنسبة للورثة ثلاثة فليس للوارث المتع منها قد عطل على المالك وفارق الغرم بان حقه ما يوجب من منفعة صرف المال له تعود الى الميت بخلاف الوارث فيها هذا اذا كفن من تركه اما اذا كفن من غيرهما فلا يلزم من يجهز من قريب وسيد وزوج وبنت عمال الاقرب واحد سائر جميع بدنه بل لا يجوز ان يادة عليه من بيت المال كما يعلم من كلام الروضة وكذا اذا كفن جماعة وقتل للكفن كما فى به ابن الصلاح قال ويكون ما سأل أى فلا يكفى سائر العورة لان الزائد عليها حق الميت كما هو اما الافضل للرجل والمرأة فسأى فوسن مقبول لانه للصديق وان يسدوا أحسن القفا ونحو أو سها والباقي فوقها وان يزرع على كل وعلى الميت حنوط وان يوضع الميت فوقها مستلقيا وان تشد أربابه بخرقه وان يعمل منى من نافذة نحو قطن عليه حنوط وتلف عليه القفا فنف تشد القفا تشد او خوف الانتشار عند الحمل الا ان يكون محرما ويحل الشدا فى القبر ويحل تجهيز الميت تركته الا زوجة وخادمها فقهرهما فى زوج غنى عليه نفقهما فان لم يكن للميت تركه فقهره على من عليه نفقته حييا فى الجملة من قريب وسيد فان لم يكن للميت من تركه نفقته فقهره على بيت المال (و) الثالث (الصلاة عليه) وهو من خصائص هذه الامة كما قاله الفاكهاني المالكي فى شرح الرسالة قال وكذا الا بصا بالثالث وشروط لصحة شرط غيرهما من الصلوات وتقدم طهر الميت لانه المنقول عن النبي صلى الله عليه وسلم فلو اعتذر كان يرقى فى حفرة وتعدى اخرجه وطهره لم يصل عليه وتكره الصلاة عليه قبل تكفينه لما فيه من الازداء والميت ولا بشرط فيها الجماعة كالكتابة بل لمن طهر مسلم ما من رجل مسلم لم يقوم على جنازة أو بهوت رجلا لا يشركون بالله شيئا الا شفهم الله فيه ويكفى فى اسقاط شرطه كروى صاحبنا فى الحصول المقصود به لان الصبي يصلح ان يكون املا للرجل لا غيره من ختى وامرأته مع وجود الذكر لان الذكر اكمل من غيره فدهاؤه اقرب لاجابة ويحب تقديمها على الدفن وتصح فى قهره بانيه لا تباع رداء الشياطين وتصح على غائب عن البلد ولو دون سافة الله رقا او انا تصح الصلاة على القبر والغائب عن البلد من كان من أهل فرسه او وقت الموت قال ومقتضاه انه لو بلغ أو أفاق هده وقبل الغسل لم يؤثر وتاريخ الاستوى فى اعتبار وقت الموت قال ومقتضاه انه لو بلغ أو أفاق هده وقبل الغسل لم يؤثر والصواب خلافه بل لو زال بعد الغسل أو الصلاة أو دفن زمانا يمكنه فعلها فيه فكذا لا انتهى وهذا

الخلاف فى مسألة الاختلاف على الثانى على انه حق الله تعالى والثانى على انه حق الميت ولا تنفذ وصيته باسقاطه على الاول وكذا على الثانى قد صرح فى المجموع عن القريب والام والقرى وغيرهم انه لو وصى بساتر العورة فقط لم تصح وصيته أى رحمه الله للخلاف ولو لم يوص فقال بعض الورثة يكفى ثوب يستتر جميع البدن وبعضهم سائر العورة فقط وقد اجازوه كفى ثوب ذ كره فى المجموع أى لانه حق الميت ولو قال بعضهم يكفى ثوب وبعضهم ثوب وثلاثة كفى بها ما صرح بقل ثوب ولو اقر على ثوب ففى التهذيب يجوز فى الثقة انه على الخلاف قال النووى وهو اقرب أى فيجب أن يكفى ثوب ثلاثة أو سائر ولو كان عليه دين مستغرق فقال الغرما يكفى فى ثوب ولو رثة فى ثلاثة يجب الغرما ولو قال الغرما يكفى سائر العورة والورثة بساتر جميع البدن يجب الورثة ولو انقضت الغرما والورثة على ثلاثة جاز للاختلاف وما حمله ان الكفن بالنسبة لحن الله تعالى سائر العورة فقط وبالنسبة للغرما سائر جميع البدن وبالنسبة للورثة ثلاثة فليس للوارث المتع منها قد عطل على المالك وفارق الغرم بان حقه ما يوجب من منفعة صرف المال له تعود الى الميت بخلاف الوارث فيها هذا اذا كفن من تركه اما اذا كفن من غيرهما فلا يلزم من يجهز من قريب وسيد وزوج وبنت عمال الاقرب واحد سائر جميع بدنه بل لا يجوز ان يادة عليه من بيت المال كما يعلم من كلام الروضة وكذا اذا كفن جماعة وقتل للكفن كما فى به ابن الصلاح قال ويكون ما سأل أى فلا يكفى سائر العورة لان الزائد عليها حق الميت كما هو اما الافضل للرجل والمرأة فسأى فوسن مقبول لانه للصديق وان يسدوا أحسن القفا ونحو أو سها والباقي فوقها وان يزرع على كل وعلى الميت حنوط وان يوضع الميت فوقها مستلقيا وان تشد أربابه بخرقه وان يعمل منى من نافذة نحو قطن عليه حنوط وتلف عليه القفا فنف تشد القفا تشد او خوف الانتشار عند الحمل الا ان يكون محرما ويحل الشدا فى القبر ويحل تجهيز الميت تركته الا زوجة وخادمها فقهرهما فى زوج غنى عليه نفقهما فان لم يكن للميت تركه فقهره على من عليه نفقته حييا فى الجملة من قريب وسيد فان لم يكن للميت من تركه نفقته فقهره على بيت المال (و) الثالث (الصلاة عليه) وهو من خصائص هذه الامة كما قاله الفاكهاني المالكي فى شرح الرسالة قال وكذا الا بصا بالثالث وشروط لصحة شرط غيرهما من الصلوات وتقدم طهر الميت لانه المنقول عن النبي صلى الله عليه وسلم فلو اعتذر كان يرقى فى حفرة وتعدى اخرجه وطهره لم يصل عليه وتكره الصلاة عليه قبل تكفينه لما فيه من الازداء والميت ولا بشرط فيها الجماعة كالكتابة بل لمن طهر مسلم ما من رجل مسلم لم يقوم على جنازة أو بهوت رجلا لا يشركون بالله شيئا الا شفهم الله فيه ويكفى فى اسقاط شرطه كروى صاحبنا فى الحصول المقصود به لان الصبي يصلح ان يكون املا للرجل لا غيره من ختى وامرأته مع وجود الذكر لان الذكر اكمل من غيره فدهاؤه اقرب لاجابة ويحب تقديمها على الدفن وتصح فى قهره بانيه لا تباع رداء الشياطين وتصح على غائب عن البلد ولو دون سافة الله رقا او انا تصح الصلاة على القبر والغائب عن البلد من كان من أهل فرسه او وقت الموت قال ومقتضاه انه لو بلغ أو أفاق هده وقبل الغسل لم يؤثر والصواب خلافه بل لو زال بعد الغسل أو الصلاة أو دفن زمانا يمكنه فعلها فيه فكذا لا انتهى وهذا

والامر بالمعروف ونحوه من فرض الكفاية ولو لمع وجود الكاملين (قوله قالوا لان غيره الخ) اعني انبأته لانه معترض اما الشق الاول وهو قوله لان غيره مستعمل ظاهر ان سلى وهو وصى أما الثاني وهو بالغ لم يكن متفاد مع ان المدعى المنع منه مطلقا سوا سلى وهو وصى أو بالغ وقوله وهذا يستعمل ما عمنوع لانها من الصبيان مع البالغين نقل ومن النساء مع الرجال نقل أو أبعادها جماعة ثانية كانت الثانية فلا يمكن يجب عن الثانى بان معنى لا ينقل بها الا ترى يصح ونها من غير سبب بان لم يكن ميتا أصلا فاحصا

ولا فاعا هذا هو المنفى (قوله هو عدل الخ) فيه أنه مقر ببدليل قوة عبد أقرب (قوله قلاقح) تفريع على قوله والاولى الخ لا على ما نقله
 (قوله) وقدم العبد القريب على الحر الاجنبي أي ان كان متساويين في البسوخ وعلمه بدليل ما بعده وعرضه قد مقدّر بدقوله
 عدل أي قريب (قوله والله بالبالغ الخ) هو تعيد لقوله وقدم هو عدل على ١٦٧ هـ أن رب الخ أي يقطع النظر من قوله عدل
 لانه لا يكون الا بالفا فكانه قال
 محمد اذا استرو يا نوحا وعنده فان

كان العبد بالظاهر مقدم على
 الحر المصلي ويكون ذلك بمنز
 قد يعلم من قوله عدل وهو بالغ
 لان العدل لا يكون الا بالظاهر
 اذا كان الحر هو البالغ فتدبره
 على العبد المصلي ظاهر واذا كان
 ذلك من عدله ووجه فيكون مع
 اتحاد الوجه كذلك (قوله لكن
 لا يصلي على الشجرة الواحدة)
 أي ولا تفصل ويدفون ويوبا
 ويندب سترها بخزقة (قوله
 فتؤذي الحى) بالنصب ان مقبرة
 معروفة على ظهور رافعا بعض
 مع أي تخرج الظهور مع أدية الحى
 وكذا قوله فيا على الميت وتنتس
 الخ ولا بد من منع هذين الامرين
 ولو كان الميت مجلد لا يدخله أحد
 يتأذى ولا يصل اليه سباع انتهى
 (قوله) واثان لا يصلح الخ هذا
 عتقة الاستئناس من قوله ويلزم
 في الميت أو بعد أشياء فكانه قال
 الا ان يهودا والسقط الخ ولكن
 كلامه يقتضي أن كلامه ما يجب
 فيه اثان ويحرم فيه اثان مع
 أنه ظاهر في الشهيد وأما السقط
 فليس انما سقط بحقه فيه أمران
 ويحرم فيه أمران بل أحوال
 السقط ثلاثة كما سيأتي الا أن
 يقال ان كلام الحق بالنظر
 لاجموع والمجموع يصدر
 بالبعض وهو الشهيد (قوله قبل
 انقضاء الخ) هو ظرف لفتنى أي
 انتهى ذلك القبول وهو صادق

هو الظاهر بالتعبير بالوت حرى على الغالب الاول بامامة صلاة الميت أبوان أو صهي ما يقرب
 فالمراد عا لا في فانه وان سفل فباب العصة بترتيب الارث فتدبره وقدم هو عدل على عبد
 أقرب منه ولو أنه وأسن لانها ولا ية قلاقح في الزوج ولا المرأة لكن محله اذا وجد مع الزوج
 غير الاجانب ومع المرأة ذكر أو أنثى والا فزوج مقدم على الاجانب والمرأة انصلي وقدم بترتيب
 الذكر وقدم العبد القريب على الحر الاجنبي والعبد البائع على الحر المصلي وشرط تقدم أن
 لا يكون قاتلا كافي النفس فلو استوى اثنان في درجة قدم الاسن في الاسلام العدل على الاقرب منه
 عكس سائر الصلوات لان الغرض هنا الصلوة والاسن أقرب إلى الاجابة ويندب أن يقف غير
 المأموم من امامه ومنه عند رأس ذكر أو عجيبة غيره من أنثى رختي لا لتابع وتجاوز على جناز
 صلاة واحدة برضا أو لا بها لان الغرض منها الصلوة وقدم على الامام السابق من الذكور والاولات
 أو الخائفين وان كان المأثور أفضل فلا يثبت أنثى ثم حضور رجل أو صهي آخرت عنه ومنها المأثري
 ولو حضر خنثى معاً أو مرتين جلوسا فصفى عنه رأس على واحد منهم عند رجل الا تشر لثلا
 تتقدم أنثى على ذكر ولو وجد جن ميت مسلم غير شهيد صلى عليه بدفعه وستره بخزقة ودفن
 كاليت الحاضرون كانا مطرظا أو أشعر الكفن لا يصلي على الشجرة الواحدة كما قاله في القعدة
 وان خلفه بعض المأثورين ورافعا يصلي على الجنب بقصد الجثة لا نهائي الحقيقة صلاة على نائب
 (و) الرابع (دفعه) في قبره وأنه حفره فتنع بعدوها ظهور رافعة منه فتؤذي الحى وتنعم بنش
 سبع لها في الميت فتتبعها حرمته قال الرافعي والغرض من ذكرهما ان كانتا لازمين بيان
 فائدة القفن والايان وجوب رعايتهما فلا يكتفى أحدهما انتهى والظاهر الثاني يخرج بالحفرة
 ما لو وضع الميت على وجهه الارض وحمل عليه ما يمنع ذلك حيث لم يسنوا الحفر وسياق في آكله
 في كلامه واثان لا يصلح ولا يصلي عليها لم يرد ذلك في حقهما الاول (الشهيد) ولو أنش
 وريقها وغير بالغ اذا مات (في معرفه المشركون) تخبر الضاري عن جابر أن النبي صلى الله عليه
 وسلم أمر في قتلى أحد بدلتهم بدعاهم ولم يصلوا ولم يصل عليهم أما خبر أنه صلى الله عليه وسلم خرج
 فضلى على قتلى أحد صلاته على الميت فالمراد جعابن الادلة تعالهم كدعائه للميت كقوله تعالى
 وصل عليهم أي ادع لهم ومعنى شهي في الشهادة الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم قبل الجنة وقبل
 غير ذلك وهو من ليق في حياة مستقرة قبل انقضاء حروب المشركون بسببها كان قتله كافرا أو أساه
 سلاح مسلم خطأ أو دابة إليه سلاحه أو رغبته دابته أو سقطت عنها أو نودي حال قتاله في بر أو انكشف
 عنه الحرب ولم يعلم سبب قتله وإن لم يكن عليه أن يردم لان الظاهر أن موته بسبب الحرب بخلاف
 من مات بعد انقضائها وفيه حياة مستقرة بجرحة في وقت قطع عونه منها أو قبل انقضائها لا بسبب
 حرب المشركون كان مات بمرض أو فضاء أو في قتال فداء فليس يشهد بغيره في قتال المشركون
 كونه مباحا وهو ظاهر أما الشهيد العاري عما ذكر كافر بنى والمبطون والمطوق والميت عشقا
 والميتة طلقا والمقتول في غيرا قتال المذكور فليما يفضل ويصلى عليه ويجب غسل نجس أساه
 غير دم شهادة وان أدى ذلك الزوال دما ويسن تكفينه في ثيابه التي مات فيها ان اعتقد
 بسببها ثيابا أما ثياب الحرب كدر وهو حيا على اعتاد لبسه غالباً فكيف وفرة فيسند بزها
 كسائر الوثي فان لم تكفه ثيابا موجد ثيابه بما استرجع بدنه لانه حق الميت كما هي (و)
 الثاني (السقط) بثلاث السين (الذي لم يسهل صارخا) أي بالتم علم حياته لم يظهر خلفه فلا يجوز

صورتين بل تنكح حياة أصلاً أو كانت وهي غير مستقرة لان السالبة تصدق بنفسى الموضوع (قوله بالتم علم حياته الخ) في هذا
 الجمل تقرر لان سياق المتن يقتضي أنه يجب فيه أمران ويمنع فيه أمران والشراح يفسره بمن يجب فيه شيء الا أن يقال هل الشراح

الصلاة عليه ولا يجب غسله وبين ستره بحرقه ودقه دون غيرها أما إذا عجلت حياته بصباح
أو بغيره أو ظهرت أمواتها كانت لاج أو تحرق فكبير في غسله ويكفن ويصلى عليه ويدفن
تتبع حياته وموته هذا في الأولى وظهوره وأمواتها في الثانية وإن لم تعلم حياته وظهوره فخطفه وجب
تجهيزه بلا صلاة عليه وفارقت الصلاة غيرها بأنه أوسع يا مائة بل ليل أن الذي يغسل ويكفن
ويدفن ولا يعمل عليه والمسقط مستحق من السقوط وهو التازل قبل غمام أشهره فان بلغها
فكالكبير كما أتى به بعض المتأخرين والاستهلال الصباح عند الولادة كقوله أهل الفقه قوله
صاحتاً أكيد (ويغسل الميت وتراً) ندبا كالم (ويكفن في أول غسله سدر) أو خطمي
(وفي آخره) الذي يكون وتراً (شيء من كافر) تقويه للجسد ومنعاً للهوام والنتن وهو مندوب
في كل صلاة إلا في الأخيرة آكل وغسله في غير الحرم أما الحرم فلا يقرب طيباً كأي الروضة وغيرها
وصفه أكل الفسل قد تقدمت (ويكفن الميت الذكراً في ثلاثة أثواب بيض) تلبيس البوام
ثيابكم البيضاء فانها خير ثيابكم وكفوا فيها موتاكم (ليس فيها قبض ولا عمامة) هذا هو الأفضل
في حقه ويجوز أربع وخامس فزيادة قبض إن لم يكن محرماً رحمة تحت القفا ثم بالفضل في حق
المراة ومثلها الخش خمسة أزارق قبض فحما وهو ما يفي به الرأس فلفا قتان وأما الواجب فقد
تقدم الكلام عليه ثم اعلم أي أركان الصلاة على الميت تسعة ذكر المصنف بعضها ١ الركن
الأول التسمية كنية غيرها من الصلوات ولا يجب في الميت الحاضرة تعيينه باسمه أو غيره ولا معرفته
بل يكفي فيه في حق غير كنية الصلاة على هذا الميت أو على من يصلي عليه الإمام فان عينه
كزبد أو رجل ولم يشرب السبه وأخطأ في تعيينه فبان عمراً أو أمراً لم تضع صلته فان أشار إليه
صحت كافي بزيادة الروضة تغليبا للشارة فان خسر موت في الصلاة عليهم وإن لم يعرف عددهم
قال الر وباني فلو صلى على بعضهم ولم يعنه ثم صلى على الباقي لم تضع ولو أحرع الإمام الصلاة على
جنازة ثم حصرت أخرى وهو في الصلاة تركت حتى يفرغ ثم يصلي على الثانية لأنه لم ينهها أولاً
ذكره في المجموع ولو صلى على حتى وميت صحت على الميت إن جهل الحال والإفلا ولا يجب على
المأموم نية الاقتداء والركن الثاني قيام القادر عليه كغيره من المرائض (و) الركن الثالث
(يكبر عليه أربع تكبيرات) للاتباع وإيهام الشيطان فإزاد عليه لم يطل صلته لأنه اغتازاد
ذكرها وإذا زاد إمامه عليها لم يسن له متابعتها في الركن لعدم سته للأمام بل بخارقه وبسمل أو
ينظره ويسلم معه وهو أفضل والركن الرابع قراءة الفاتحة كغيره من الصلوات ولعموم
خير بلا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب وقوله (يقرأ الفاتحة بعد) التكبيرة (الأولى) هو
ظاهر كلام الفقهاء ونسبه الرافعي وحسنه النووي في تنبيهه ولكن الراجح كراهية النووي
في متابعتها من زيادة أنها غير في غير الأولى من الثانية والثالثة والرابعة وجزم به في
المجموع وفي المجموع يجوز أن يصح في التكبيرة الثانية بين القراءة والصلاة على النبي صلى
الله عليه وسلم وفي الثالثة بين القراءة والميت ويجوز إخلاء التكبيرة الأولى من القراءة
انتهى ولا يشترطاً قرب بين الفاتحة وبين الركن الذي قرئت الفاتحة فيه ولا يجوز أن
يقرأ بعضها في ركن وبضها في ركن آخر كما يؤخذ من كلام المجموع لأن هذه المصلحة لم
تثبت وكالفاتحة فبما ذكر عند الهز بدله (و) الركن الخامس (يصلي على النبي صلى الله
عليه وسلم بعد) التكبيرة (الثانية) للاتباع وأقلها اللهم صل على محمد ولسن الصلاة على

في ذات أنه ليس لنا سقط يجب
فيه أمران ويمنع فيه أمران
(قوله ويجوز أربع وخامس الخ)
أي برضا الورثة المطلقين
التصرف والاحرم الزيادة فيه
وكذا قال في الأثر (قوله تسعة)
أي يجعل التكبيرات ركناً والـ
كانت عشرة فزاد ناقراً التنية
بالتكبير كانت أحد عشر (قوله
فلوزاد) أي هذا أو غيرها إماماً
أو مأموماً ومنفرداً (قوله وقوله
يقرأ الفاتحة الخ) صحيحه فيه
مسألة لأن كلام المتن
يفيد أمرين كون الفاتحة ركناً
وكونها بعد الأولى والشارح جعل
الركنية من هذه حيث قال
والرابع وقصر كلام المتن على
أعادة المعنى الثاني (قوله ولا يجوز
أن يقرأ الخ) ومتى شرع فيها
عقب تكبيرة تعين

الاول كالذلة والمؤمن والمؤمنات عقبها والحمد لله قبل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
 (و) الركن السادس (يدعو الميت) بخصوصه لانه المقصود الاغتم من الصلاة وما قبله مقدمة
 له فلا يكفي الدعاء للمؤمنين والمؤمنات والواجب بانطلق عليه الاسم كاللهم ارحمه او اللهم
 اغفر له واما الاكل فمباح في قول الاذري الاشبه ان غير المكلف لا يجب الدعاء له لعدم تكليفه
 قال الفزري باطل ويجب ان يكون الدعاء (بعد) التكبيرة (الثالثة) فلا يخفى في غير هابل خلاف
 قال في المجموع وليس لتخصيص ذلك بالعمود الاتباع انتهى ويكفي ذلك ويسن رفع يديه في
 تكبيراتها حذو منكبيه ويضم يديه بدقل تكبيرة تحت صدره كغيرها من الصلوات وتقول قل انا
 وامراره وقرائه لا اوتوا رزقا اقتناحوسو رة لظواهرها وظاهر كلامهم ان الحكم
 كذلك ولو صلى على قبر او غائب لانها مبنية على التصفيف اما كل الدعاء (فيقول) بدقوله
 اللهم اغفر لنا وبنينا وميتنا واهلنا وانا بنينا وصغيرنا وكبيرنا واذكرنا وانا بنينا اللهم من احببت
 من افاضه على الاسلام ومن قويته من اقوته على الايمان (اللهم) أي يا الله (هذا) الميت
 (عبدك وابن عبدك) بالتثنية تغليظا للبعد (خرج من روح الدنيا) بفتح الراء وهو
 نسيم الريح (وسجتها) بفتح السين أي الانساع والجر عطا على الجرور المضاف (ومحبوبه
 واحباؤه فيها) أي ما يحبهم ومن يحبه (الى ظلة القبر وما هو لاقية) من هول منكره وتكبير
 كذا في المجموع عن القاضي حسين قال في المسحات لكن اللفظ يتناول ما يقام في القبر وفيما
 بعده (كان يشهد ان لا اله الا انت) وحده لا شريك لك (وان) سيدنا (محمد) صلى الله
 عليه وسلم (عبدك ورسولك) الى جميع خلقك (وانت أعلم به) أي منا (اللهم انه نزل بك)
 أي صبغك وانت اكرم الاكرمين وضيف الكرام الىضام (وانت خير منقول به) ويدكر
 اللفظ مطلقا سواء كان الميت ذكرا أم أنثى لانه تعالى الله تعالى قال الدمري وكتبوا ما يظن
 ذلك (واصبح قبري الى رحمتك) الواسعة (وانت غني عن عذابنا وقلبك جنانك) أي قصد ذلك
 (راغبين اليك شفعا له) هناك (اللهم ان كان عشنا) لنفسه (فزدني احسانه) أي احسانك
 اليه (وان كان مسببا) عليها (فجازعنه) بكرمك (واقسه) أي أنه (يرجئك
 رضاك) عنه (وقه) بفضلك (قنه) السؤال في (القبر) باحاته على التثنية في جوابه
 (د) قه (هذه) العلوم يصعبها من الاحاديث العجيبة (واقصره) بفتح السين أي وسعه
 (في قبره) مد البصر كما صغ في الخبر (وجاف الارض) أي ارضها (عن جنبه) بفتح الجيم
 وسكون النون بسد هاتين نسبة جنب كاهو عبارة الاكثرين وفي بعض نسخ الام العجيبة عن
 جنبه بضم الجيم وقع المثنية الشديدة قال في المسحات وهي احسن لدخول الجنين والبطن
 والظهار انتهى (ولقه) بفتح اللام من عذابك) الشامل لما في القبر ولما في القيامة
 واعيد باطلاقة بعد تشييدهما بتقديم اهتماما بانها اذ هو المقصود من هذه الشفاعة (حتى
 تبعه) من قبره يبعده وروحه (آمننا) من هول الموقف مساكن في زمر المتقين (الى
 جنتك برحمتك يا ارحم الراحمين) جمع ذلك الشافي رحمه الله تعالى من الاخبار واستغفنه
 الاصحاب ووجدني نسخة من الروضة ومحبوها وكذا هو في المجموع والمشهور في قوله ومحبوها
 واحباؤه الجرير ويحور وفيه يجعل الواو للمال وهذا في البالغ الذي كره ان كان أي عبدا لامة وانت
 ما يعود اليها وان ذكر قصد الشخص ليرض كل الروضة وان كان متقي قال الاسنوي فالتجبه

(قوله بعد قوله اللهم اغفر الخ)
 قال اول ما في كل ميت والذي في
 المتن خاص بالبالغ والذي باق في
 الشاوخ خاص بالنسبي فان اقتصر
 على الذي في المتن كفى في كل
 ميت وان اقتصر على ما يأتي كفى
 في الصغير وان اقتصر على الاول
 فلا كفى الا ان قصد خصوص
 الميت (قوله اللهم) مقول القول
 (قوله كان يشهد الخ) تعليل لما
 قبله أي دعونا له لانه كان يشهد
 الخ (قوله اللهم ان كان عسنا الخ)
 هذا هو الدعاء وما قبله مقدمة
 واستقبال للرحمة واستعطاف

التعسير بالماء أو غيره قال فان لم يكن الميت أباً كان وله زنا فباسم أن يقول فيه وابن
 أمثلة انتهى والقياس انه لو لم يعرف ان الميت ذكر أو أنثى أن يعبر بالماء أو غيره ويجوز أن
 يأتي بالقضاء منذ مرة على ارادة الميت أو الشخص ومؤتة على ارادة لفظ الجنان فإنه لو سئل
 على جمع مع يأتي فيه بما يناسبه وأما الصغير فيقول فيه مع الاول فقط اللهم اجعله فرطاً لا يؤيه
 أي سابقاً مهتلاً لمصداً للجماع في الاستحرام وسلفاً وشرطاً لئلا يذهب عنه عطف واعتباراً وشيخاً وتقبل
 به موزان بينهما وأقرغ الصبر على قلوبهما لأن ذلك مناسب للعال وزاد في المجموع على هذا ولا
 تقتضيهما بعده ولا تحرمهما أجره ويؤت فيها إذا كان الميت أنثى ويأتي في الجنين ماضٍ ويكنى
 هذا الدعاء للطفل ولا ينافي قولهم أنه لا بد في الدعاء الميت أن يخص به كما في لزوم النص في
 هذا بخصوصه وهو قوله صلى الله عليه وسلم والسقط يصلى عليه ويدهى لوالديه بالعافية والرحمة
 ولكن لو دعه لم يخصه كفى ولو تردد في بلوغ المراهق فلا حوط أن يدعو به هذا ويخصه بالدعاء
 بعد الثالثة قال الاستوى سواء فيما قاله مات في حياة أو بعد الموت لا فرق في ركعتي محله في الإيتين
 الحيتين المسلمين فان لم يكونا كذلك أتى بما يقتضيه الحال وهذا أولى ولو جهل إسلامهما
 فالأولى أن يعلى على إيماناً مخصوصاً في ناحية يكثر فيها الكفار ولو علم كفرهما كتبت في الصغير
 السابع حرم الدعاء بهما بالمغفرة والشفاة ونحوهما (ويؤلف في التكبيرة الرابعة) ندباً
 (اللهم لا تحرمنا) بفتح الحاء المثناة الفوقية ونحوها (أجره) أي أجر الصلاة عليه أو أجر المصيبة
 به فأتى المسلمين في المصيبة كالشئ الواحد (ولا تقتله بعده) أي بالابتلاء بالمعاصي وزاد
 المصنف كاتفيه (واغفر لنا وله) واستحسنه الأصحاب وبس أن يطول الدعاء بعد الرابعة
 فكان الرخصة ثم لو خيف تغير الميت أو انتحار لو أتى بالسنة فباسم كقال الأذرى الاقتصاد
 على الأركان (و) الركن السابع (يسلم بعد التكبيرة الرابعة) كسلام غيرها من
 الصلوات في كفيته وتصدده ويؤخذ من ذلك عدم سن وبركته خلافاً لمن قال بسن ذلك وأنه
 يلتفت في السلام ولا يقتصر على تسليمة واحدة يجعلها لقضاء وجهه وان قال في المجموع أنه
 الأشهر وجعل الجنائز بين المسجدين يأتي بضعهما رجل على عاتقه وأسه بينهما ويحمل
 المؤخر في رجلان أفضل من التربع بان يتقدم رجلاص ويتأخر آخران ولا يجعلهما ولو أتى
 إلا الرجل لضعف النساء عن حملها فيكره لهن ذلك وحرم حملها على هيئة من ربه كحملها في
 قفص أو هيئة يخاف منها سقوطها أو المشى أمامها ورجم بحيث لو التفت لراها أفضل من
 غيره وسن اصراعها أن آمن تغير الميت بالاصراع والأذنى به فان خيف تغيره بالأتى أيضاً
 زد في الاصراع وسن لفرد كوما يستره قفصه وكره لفظ في الجنائز بل المنسوب للتفكر في
 الموت وما بعده وكره اتباعها بنار في مجرة أو غير هار لا يكره الكوب في رجوعها ولا اتباع مسلم
 جنازة قريبه الكافر قال الأذرى ولا يعدد الحاق الزوجة والماء بالقرى يقال وهل يلحق به
 الحار كافي العبادة فيه نظر انتهى ولا بد فيه وتحرم الصلاة على الكافر ولا يجب طهره لأنه كرامة
 وهو ليس من أهلها ويجب علينا تكفينه ودفنه حيث لم يكن له مال ولا من تلزمه نفقته وفاء
 بذمته ولو اخلط من صلى عليه بغيره لم يغير كسليم بكافر غير شهيد بشهيد وجب تجهيزه على
 إذا لم يتوابعه إلا بذلك ويصلى على الجميع وهو أفضل أو على واحد أو أحد بقصد من يصلى عليه
 في الكيفيتين ويخفف والتردد في التنية لقصر وده ويقول في المثال الاول اللهم اغفر للمسلم منهم في
 الكيفية الاولى وقول اللهم اغفر له ان كان مسلماً في الكيفية الثانية وتسن الصلاة عليه عسجد

(قوله فلا حوط الخ) فلا يقتصر على
 الواحد بل يكفي لا احتمال بلوغه وان
 دعه بالرجعة كفى والإحوط الجمع
 بينهما (قوله التردد في التنية) أي في
 الكيفية الثانية أمالكيفية
 الاولى فلا تردد فيها لأنه يقول
 فرب أملى على من تصح الصلاة
 عليه فهو جازم بالتنية (قوله في المثال
 الاول) وهو مسلم بكافرو أمثال
 الثاني وهو الشهيد بغيره فلا يلزم
 ذلك لأن الشهيد يجوز له الدعاء

(قوله) وثلاثة صنفون (وهي في الفضيلة على حدسها وما زاد عليها فالاول أفضل وما بعده أقل منه فان كان معه اثنان وقفوا واحده من بين الامام واثاني خلف الامام فان كان معه خمسة وقفوا واحدهم الامام ثم على اثنين صفان كان معه ستة وقف كل اثنين صفان (قوله) كنيان اي للقراءه ويكون كلام الشارح غير ضعيف ومثل نسيان القراءة بطء القراءة واما ان جعل كلامه على نسيان الصلاة والاقتداء فلا يخلو وتختلف بالنسيان كنيان كلها فيكون كلام الشارح ضعيفا (قوله) كالصنف أي لا من كل وجهه فقال ان سبق بكبريه واحده لم يخل فان سبق بها طاعتا ولو كان العذر نسيان الصلاة أو القله (قوله) مسبو (الخ) والمراد به من لم يدرك اسرار الامام وسأله ادرك كل الفاضله أو (قوله) بشر الفاضله أي جو يا عقب الاولين بقسرا ما عكسه منها كذا أو بعضا وان قصد تأخيرها القبر الاول ليس له ذلك والخلاف المتقدم في الموافق وبعضهم قال المسبوق كبريه فيكون قوله وبشر أي ان شاء وان شاء آخرها (قوله) الموهود بذكره أي عند قول المتن وقته (قوله) يعني الواد يعني أو وهي مانعة خالجه من الجمع واذا كان كذلك صدقت العبارة بثلاث صور الاولى ان يحقر وسطا فيرقط من غير بناء الشاهد ان بني جانيه القبر فقط من غير حفرة الثالثة ان يحقر وسط القبر ويبنى جانيه القبر أي يدخل الخ) كان الاول أن يقول أي يخرج لان السبل هو الاخراج

و ثلاثة صنفون فأكثر ظهر من مسلم جوت فصلي عليه ثلاثة صفوف الاغفر ولا تن اعادتها ومع ذلك لو اعيدت وقت نفل أو لا تؤثر في روى امامه وقت شمله لم يفت تغيره ولو روى امامه ميتا حاضرا أو غائبا أو موم أو غير ذلك جاز لان اختلاف بينهما لا يضر ولو تخلف المأموم عن امامه بلا عذر بتكبيره حتى شرح امامه في أخرى طلعت صلاته الا اقتداءا عنها اغا يظهر في التكبيرات وهو تخلف فاحش يشبهه الخلف بركه فان كان ثم عذر كنيان فلا يخلو الا يتلفه بتكبيره بن على ما اقتضاه كلامهم ولا شذات ان تقدم كالصنف بل اولى ويكره المسبوق ويقرأ الفاضله وان كان الامام في غيرها كالدعاء لا يقرأ ما ذكره اول صلاته ولو كبر الامام أخرى قبل قراءته كبره معه وسقطت القراءة عنه كأي غيرها من الصلوات واذا سلم الامام دارك المسبوق حتما باقي التكبيرات ياذر كارها وجوباني الواجب وندبا في المسند وبسبب ان لا ترفع الجنازة حتى يتم المسبوق ولا يضر رفعه قبل ان تمامه ثم شرع في كل الدفن الموعود بذكره فقال (ويذكر في الحد) وهو يقع اللام وضعها وسكون الحاء فيها أصله الميل والمراد ان يحقر في أسفل جانب القبر القبلي ما لا يعن الاستواء قدر ما سمع الميت ويستتره وهو أفضل من الشق بفتح الهجمة ان صابت الارض وهوان يحقره من القبر كالنهر ويبنى جانيه بلين أو غيره غير ما سمته النار ويجعل الميت بينهما اما الارض الخوفة الشق فيها أفضل خشية الانهيار ويوضع في القبر المدفون فيه (مستقبل القبة) وجوبا بقوله ثلاثة المصلي فلو وجهه لغيره انش ووجه القبة وجوبا ان لم يتغير والا فلا ويوضع الميت ندبا عند مؤخر القبر الذي سيظهر عند أسفله وجل الميت (ويصل) بضم حرف المضارعة على البناء المفعول أي يدخل (من قبل) بكسر الشاف وفتح الموحدة أي من جهة (رأسه بفتح) الماروي أصله على القبة عليه وسلم من قبل رأسه ويدخله الا حق بالعادة عليه وجهه فلا يدخله ولو اثنى الا لا زال لكن الا حق في الاثنى زوج وان لم يكن له حق في الصلاة فمصرم فبعد حاله لا كالحرم في النظر وضوءه فمصرح فمحبوب فغشى الضعيف فهو ثم فأنجي صالح ومن كون المدخل زوايا احدان أكثر بحسب الحاجة ومن ستر القبر بشوب عند الدفن وهو اقبح كرم من اثنى وخنق كذا احتياطا (وبقول الذي بعده) أي يدخله القبر ندبا (بسم الله وعلى ملة) أي دين (وسئل الله صلى الله عليه وسلم) لا لا تا عوفي رواه على سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم (ويصح في القبر) على عينه ندبا كافي الاضطجاع عند النوم فان وضع على يساره كره ولم ينش ويندب ان يقضى بجمده الى الارض (بعد ان) يوسع بان يراد في طوله وعرضه وأن (يعنى) القبر وهو بضم حرف المضارعة وفتح المهملة الزيادة في القول (قائمة وسطه) من رجل معتدل لهما وهما أو به أذرع ونصف كاحويه التورى خلا للرافعي في قوله انهما ثلاثة أذرع ونصف بعمامة المعالي ويندب ان يسند وجهه ورجلاه الى جدار القبر ويظهر بغير لبنه كحجر حتى لا يتكسر ولا يستأق وأن يسد فقه بفتح الفاء وسكون الشاء بقولين كليهما بان يعني بذلك ثم يسد طرفه بكسرين وطين أو نحوهما أو كره أن يجعل له فرش ومخدة وصندوق لم يخرج اليه لان في ذلك اشاعة مال اما اذا احتج الى صندوق لندوة ونحوها كرخاوة في الارض فلا يكره ولا يفتد وصنعه الاحتذاء ولا يكره دفنه للاطلاق وقت كراهة صلاة لم يضره بالا جاع فان تمحوا كره كافي المهورغ (ولا يبنى) على القبر نحو قبة كبت (ولا يصحص) أي يبني بضم الباء وهو الجبس وقيل الجير والمراد منها هما أو أحدهما أي يكره البناء والتحصن للشيء عنهما في جميع مسلم وخرج بجمع بضم طينه فانه لا بأس به كائن عليه في الام وقال في المهورغ انه الصحيح

ونكره الكتابة عليه سواء كتب عليه اسم صاحبه أو غيره ويكره أن يجعل على القبر مقالة لا غير
 رضى الله عنه رأى قبة قصاها وقال دعوه بطله عمله ولو بنى عليه في مقبرة مسبلة وهى التى جرت
 عادة أهل البلد بالدفن فيها سمى وهذا لأنه يضيئ على الناس ولا فرق بين أن يبنى قبة أو يتأوى
 مبيدا أو غير ذلك ومن المسبل كقوله الاميرى قرافة مصر قال ابن عبد الحكيم ذكر فى تاريخ
 مصر أن عمرو بن العاص أعطاه المقوقس قفلا من الجوز بلاؤذ كراهه وحرق الكتاب الاول انها
 نية أهل الجنة فكانت من الخطأ فى ذلك فكتب اليه انى لا أعرف نية الجنة الا الاجساد
 المؤمنين فاجابوا لما تكلم ويندب أن يرش القبر بما لا يهوى الله عليه وسلم فعليه شعر ولده
 ابراهيم والاولى أن يكون طهورا يارده وخرج الماء ما لا يورده فالرش به مكره لانه اشاعه حال
 وقال السبكي لا بأس بالسر من ان قصديه حضور الملائكة فامتحب الرشحة الطيبة انتهى ولعل
 هذا هو ما عظماء الحرم من اشاعة المال ليس وضع الجريد الا الخضرة على القبر وكذا ان يحرقه
 من الثوب والطيب ولا يجوز للغير اخذه من على القبر قيل يسهل لاق صاحبه ليه يرض منه الاعتد
 يسهل ولا نفع الذى كان فيه وقت وطوبى وهو الاستغفار وان يضع حنظل رأسه حجرا أو خشبة
 أو حصى ذلك لانه صلى الله عليه وسلم وضع عند أس عثمان بن مظعون حصى فقال أنتم يا قريبي
 لا دفن فيه من ملئت من أهل ويندب جميع أطراف الميت في موضع واحد من المقبرة لانه أسهل
 على الزائر والدفن بالمقبرة أفضل منه بغيرها لينال الميت دعا الملائكة والزائر من يذكره الميت بها
 لما فيها من الوشحة ويندب زيارة القبور التى فيها المسلمون للرجال بالإجماع وكانت يزار منها بها
 عنها ثم نعت بقوله صلى الله عليه وسلم كنت نعيمكم من زيارة القبور وفروا بها ويكره زيارتها
 للنساء لانها مظنة للطلب بكتائهن ورفع أصواتهن نعيم يمتنع لهن من زيارة قبر رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فقام من أعظم القبريات ويضى أن يلقى ذلك بقية الانبياء والصالحين والشهداء
 ويندب أن يسم الزائر قبور المسلمين مستقبلا لوجه الميت قائلا ما عليه صلى الله عليه وسلم
 لاصحابه اذا خرجوا للسلام على أهل الدارين المؤمنين والمسلمين انما شاء الله بكم
 لاحقون اسأل الله فى ونكم الصافية أو السلام عليكم دار قوم مؤمنين وانما شاء الله بكم لاحقون
 وواهما مسلم زاد أو دأوا لله لا تحرمنا أجرهم ولا تفتنا بعدهم لكن بسند ضعيف وقوله
 ان شاء الله لتسبركوا وخرأ بعدهم ما يسر من القرآن فان الرحمة تغزل في محمل القراء والميت
 كما تضرع ربه الرحمة ويدعوه عقب القراء لان الدنيا ينفع الميت وهو عقب القراء أقرب
 الى الاجابة وان قرب ذممه كضر به منه في زيارته حبا احترامه قاله النووي ويستحب
 الاكثر من الزيارة وان يكثر الوقوف عند قبور أهل الخير والفضل (ولا بأس بالبكاء على الميت)
 قبل الموت وبعدة قال فى الروضة كاسلها والبكاء قبل الموت أولى من بعده لكن الاولى عذمه
 بحضرة المختص والبكاء عليه بعد الموت خلاف الاولى لانه حيث يكون أحقا على ما مات فعليه
 فى المجموع عن الجمهور ولكن يكون (من خرف وج) وهو رفع الصوت بالندب قاله فى المجموع
 وهو حرام لتغير الناحية اذا لم تنب قوم يوم القيامة وعدها سبال من قطران ودرع من حرب
 رواه مسلم والنسب بالقيمين والدرع قص فوقه (ولا شئ حب) ونحوه كنشر شعر وتسويد
 وجهه والافاد على رأسه ورفع صوت بافراطى البكاء أى يحرم ذلك لخبر الشيخين ليس من مان
 ضرب الخلدود وشق الجيوب ودعا دعوى الجاهلية والجلب وقبورهم وضع دخول رأس
 الذئب من التوب قاله صاحب المطالع ويحرم أيضا الخزع وضرب صدره ونحوه كضرب بحد

(قوله أعطاه المقوقس الخ) وكان
 كافرا وهو اسم لكل من ملك مصر
 (قوله ويندب أن يرش) أى يقب
 الدفن (قوله بالبكاء) بالقصر والمد
 فهو بالقصر ترؤل المجموع وهذا
 لا بأس به وبالمد رفع الصوت سواء
 كان معه موع أم لا وهذا أيضا
 لا بأس به اذا كان من خرف وج ولا
 شئ يجب وقصه مما يدل على عدم
 الرضا (قوله بالندب) وهو ذكر
 صفات الميت كقوله واكفاه
 واكرهه وقبره

ومن ذلك أيضا تخيير المزي وليس غير ما جرت به العادة والضابط لكل فعل تنفعن اظهار جرحه بنافي
الاتياد والاستسلام لقضائه تعالى ولا يذهب الميت بشئ من ذلك ما لم يوص به قال تعالى ولا تزر
واز وقوز ولا أخرى بخلاف ما اذا أوصى به وعليه جعل الجمهور والأخبار الواردة تعذيب الميت على
ذلك والاصح كقوله الشيخ أبو حامد ان ما ذكره يجوز على الكافر وغيره من أصحاب الذنوب وتندب
المبادرة بقضاه من الميت ان تدمر حال قبل الاشتغال بغيره لخبر نفس المؤمن أي روحه معلقة
أي مجموع من مقامها الكريم بدنه حتى يفضى عنه وواه الترمذي وحسنه ونسب المبادرة
هند طلب المستحق حقه وبنقطة وصية وتجب عند طلب الموصي له المعين وكذا عند المكتنة في
الوصية للفقراء ومثوبهم من ذوى الحاجات أو كان قد أوصى بتجهيلها ويكره غنى الموت لضر
نزل به في بدنه أو ضيق في دنياه الا لقتنة ذل فيكره كافي المجموع اما تنبيه لقرض أخرى
فمحبوب كتمني الشهادة في سبل الله بين التداوى لخبر ان الله يضع داء الاجل له دواء غيره
الهرم قال في المجموع فان ترك التداوى ترك الله وهو أفضل ويكره اكرام المريض عليه
وكذا اكرامه على الطعام ويجب ان يستعد للموت كل مكاتب نوبة بأن يسأروها الثلاثة
الموت المفوت لها وليس أن يكثروا من ذكر الموت لخبر أكثر وامن ذكر هادم اللذات فانه ما يذكر
في كثير الاقله ولا قبل الاكثره أي كثير من الامس في الدنيا قليل من العمل وهادم الجمعة
أي قاطع يجرم نقل الميت قبل دفنه من محل موته الى محل أبعد من مقبرة محل موته ليدفن فيه
الآن يكون قريبا مكة أو المدينة أو بيت المقدس نص عليه الشافعي لفضله (ومضى) ندبا
(أهل) أي الميت كبيرهم وصغيرهم وذكورهم وأنثاهم لما رواه ابن ماجه والبيهقي باسناد
حسن ما عن مسلم يعني أخاه عبيدته الا كساه الله من حلل الكرامة يوم القيامة ثم الشاة
لا يعجزها الجني وانما يعجزها محارها وزوها وكذا من الحق سم في جواز التظفر فما ينظر
وصرح ابن خيران بأنه يستحب التعزير بالماء بل قال الزركشي يستحب أن يعزى بكل من
يحصل له عليه وجد كان كراه الحسن البصري حتى الزوجة والصديق وتغيرهم بالاهل جرى
على الغالب وتندب البداة بأضعفهم عن حمل المصيبة ونسب قبل دفنه لانه وقت شدته الجرح
والحزن ولكن بعده أولى لا شغلهم قبله بغيره الا ان أفرط حزنهم وتقديعها أولى ليسبرهم
ونياتها (الى) آخر (ثلاثة أيام) تقرى ما تضي (من) وقت الموت لحاصر ومن القسودم لغائب
وقبل من وقت (دفنه) ومثل الغائب المريض والمحبوس فذكره التعزير به بعد هذا الفرض منها
تسكين قلب المصاب والغائب سكونه فيها فلا يجبر على حزنه بها وقال في تعزير المسلم بالمسلم
أعظم الله أجرك أي جعله عظيما وأحسن عزاءك أي جعله حسنا وغفر ليلته وقال
في تعزيرته بالكافر الذي أعظم الله أجرك وصبرك وأخلف عليك أو جبر مصيبتك أو نحو
ذلك وقال في تعزير الكافر بالمسلم غفر الله ليلته وأحسن عزاءك أما الكافر غير المحترم
من سري أو مرء كما جهته الا ذرى فلا يعزى وهل هو سرام أو مكر وه الظاهر في المهمات الاول
ومقتضى كلام الشيخ أي حامد الثاني وهو الظاهر هذا ان لم يرج اسلامه فارجى اسلامه استحب
كما يؤخذ من كلام السيدي واما تعزير الكافر بالكافر فهي غير مندوبة كما اقتضاه كلام
الشرح والروضة بل هي جائزة ان لم يرج اسلامه وصيقتها أخلف الله عليك ولا تنقص عدلك لان
ذلك تنفعنا في الدنيا بكثره الجزية وفي الآخرة بالفساد من النار قال في المجموع وهو مشكل
لانه دعاء بدوام الكفر واختار تركه ومنعه ابن النقيب لانه ليس فيه ما يقتضى البقاء على الكفر

(قوله يجوز على الكافر وغيره من
أصحاب الذنوب الخ) ضميم
والمعقد انهما مثل غيرهما لا يندب
بذلك الا اذا أوصى بذلك (قوله ومن
القديم لغائب) أي وكان الغائب
المعزى بضع الزاى أما اذا كان
الغائب المعزى بكسر الزاى فلا
يندب له التعزير بعد القسودم وكذا
يقال في المريض والمحبوس (قوله
قال في المجموع وهو مشكل الخ)
حاصل ان التوى نظر القيد وهو
كثرة العسود والى القيد وهو كثرهم
أهل ذمة قبلهم من مجموع الامرين
دوام الكفر وخاؤه والبهاء بذلك
ممتنع فلذلك قال الأولى تركه وحاصل
جواب ابن النقيب انه ينظر لمعقيد
وهو كثرة العسود والى القيد كثرة
العدد تصديق بكونهم مسلمون
فلذلك قال وليس فيه ما يقتضى
البقاء على الكفر فلذلك كان جائزا
وقوله ولا يحتاج لتأريه الخ هذا
اشارة الى جواب آخر حاصله انه
يسلم ان الله المالك كونه يقتضى
البقاء على الكفر لكن جاز ان
كثرتهم تنفعنا في الدنيا بخير وفي
الآخرة بالفساد من النار

ولا يحتاج الى تأويله بتكثير الجزية (ولا يدفن اثنان) استدام (في قبر واحد) بل يفر كل ميت جبر
حالة الاختيار لا اتباع فلو جمع اثنان في قبر واتحد الجلسن كجلين أو امرأتين كره هذا المأوردى
وحرم عند السرخصى وشبهه عنه التوروى في مجمره مقتصر عليه وعقبه بقوله وبعبارة الأكثرين
ولا يدفن اثنان في قبر وما روى في الصريم السبكي وسأى ما يهوى القصرىم (اللاحاجة) أى لضرورة
كأنى كلام الشيخين كان كقول التوروى وعصر افرد كل ميت بقبر فجميع من الاثنين والثلاثة والأكثر في قبر
بحسب الضرورة وكذا في قرب الأتباع في قتلى أحدرواها البشارى فيقدم حينئذ أفضلها من دياره
الإحق بالإمامة الى جدار القبر القبلى لأنه صلى الله عليه وسلم كان يسأل في قتلى أحد عن أكثرهم
قرأنا بقدمه الى المدفن لا يقدم فرع على أصله من جنسه وإن سلا حتى يقدم الجدد ولو من قبل
الامر كذا الجدة قاله الاسنوى فيقدم الاب على الابن وإن كان أفضل منه لحرمة الإوة وتقدم
الأم على البنت وإن كانت أفضل منها أما الابن مع الأم فيقدم لفضيلة الكثرة وتقدم الرجل على
الصبي والعصى على الخنثى والخنثى على المرأة لا يجمع رجل وامرأة أو امرأة قبل الأضر ورده فيصم عند
عدمها كأنى الحياة قال ابن الصلاح رحمه الله لم يكن بينهما جرمه أوزو وجبه ولا يفوز بالجمع قال
الاسنوى هو ممتنع واللهى فى الممرو ع أنه لا يفرق فقال ابن حرام حتى فى الأم مع ولدها وهذا هو
الظاهر إذا الصلاة في منع الجسم الأبداء لأن الشهوة قد انقطعت فلا فرق بين الحرم وغيره ولا بين أن
يكونا من جنس واحد أم لا والخنثى مع الخنثى أو غيره كالانثى مع الذكر والصغير الذى لم يبلغ
حد الشهوة كالحرم مع مجزى بين المبتلين بتراب حيث يجمع بينهما إذا كان جرمه بين المقتضى
فى شرح ارشاده ولو أضحى الجنس وأمانته بعددشه وقبل الأهل عند أهل الخبرة تلك الأرض
للتقل وغيره كالصلاة عليه وتنكفيه غرام لأن فيه هتكاً لمقامته الأضرورة كان
دفن بلا غسل ولا نيم بشرطه وهو ممن يجب فيه لأنه واجب فاستدرك عند غيره فيجب
على المشهور ونشبهه وغسله إن لم يتغير أو دفن فى أرض أو قرب مفصول بين وطالبهما
مالهما فيصالب النش ولو تغير الملبس وصل المستحق الى حقه ويسن أصحابهم ما التواك
ومحل النش فى الثوب إذا وجد ما يكفن فيه الميت والأفلا يصوز النش كما قضاه كلام
الشيخ أبى حامد وغيره قال الراعى والكفن الحر رأى الرجل كلفه وب قال التوروى
وفيه نظر ويغنى أن يقطع فيه بطم النش انتهى وهذا هو المعتمد لأنه حق الله تعالى أو وقع
فى القبر مال وإن قل تكاتم فيصالبه وإن تغير الملبس لأن ترك فيه اضاعة مال وقصد فى المذهب
بطلب مالكة وهو الذى يظهر اعتماد قبا على الكفن والفرق بأن الكفن ضرورى
لا يعدى ولو لم يلا لا لقبره وطيله صاحبه كأنى فى روضه ولم يمتن مثلاً وفيتمه أحد من الورثة
أو غيرهم كأنى فى روضه تيش وشق خوفه وأخرج منه ورد لصاحبه أما إذا ابتلع مال نفسه فإنه
لا ييش ولا يشق لاستهلاكه فى حال حياته أو دفن بقبره المشقة فيجب تشبهه بالميت وغيره
لقبره بخلاف ما إذا دفن لا تنكف فيه فإنه لا ييش لأن الغرض بالسكنين السقر وقد حصل السقر
بالتراب (تفه) يسن أن يشف جماً بعددته عند قبره ساعة يبالون له التثبيت لأنه صلى
الله عليه وسلم كان إذا فرغ من دفن ميت وقف عليه وقال استغفر وأستغفر وأسأله التثبيت
فإنه لا يتسئل ويسن تلقين الميت المكلف بعد الدفن لحديثه وردفه قال فى الروضة
والحديث وإن كان ضعيفاً لكن اعتضد بشواهد من الأحاديث الصحيحة ولم يزل الناس على
العمل به من العصر الأول فى زمن من يتقضى به وهذا المفن عند رأس القبر أما غير المكلف

(قوله وأمانته بعددته) أى ولو
لقبره الدفن عليه وهذا مفهوم قوله
ابتداء لكنه أهم من المفهوم لأن
المفهوم ما إذا نيش بعددته لأجل
الدفن عليه فيه تفصيل فإن كان
بعدلى الأول جاز والأنداء أما إذا
فهو أهم من تشبهه للدفن عليه وتلقه
والصلاة عليه وتنكفيه (قوله) أى
لضرورة) مثلاً الشارح بمحضة
أمله (قوله بشرطه) أى شرط عدم
الفصل والتيم وهو عدم الماء
والتراب وصح أن يراد بشرطه أى
التيم وهو ما إذا تم غسل يلب فيه
وجود الماء ودفن ثم وجد الماء
فإنه ييش لأجل الفصل (قوله بعد
دته) أى تمامه (قوله ساعة) أى
قدر زج الجمل وطرقة طقه وهذا غير
التلقين والحاصل أن السؤال عام
لكل مكلف لم يسل منه إلا لبيان
وشهدا المهركة وعمر بن الخطاب
وامام الحرمين وهرون الرشيد وأما
ضفة القبر فهو خاصة لكل ميت
وإن لم يكن مكلفاً لم يسل منها إلا
الافياء وقاطبة بنت أسد من قرأ
فى مرضه الذى يموت قبله فوافقه
أحد

(كتاب الزكاة) قبل هي من الشرائع القديمة بدليل وأوصاني الصلاة والزكاة ملائمتها وقيل من خصوصيات هذه الأمة وجمع بانها
الاول بالنظر للاصل والثاني بالنظر لكيفية والشروط الاتية وقد تم الزكاة على الصرم والحج مع انهما افضل منها نظرا للعديد المشهور
ولا قد اتفاد ما قرأت (قوله قال الخ) دليل المعاني الثلاثة قبله (قوله أي غدحوها) أي على جهة الإعجاب بأمر باب الصدقة بالتبعة فلا
بأس به (قوله لم قد راج) هذا لا يشمل زكاة القطر الا لأن يقدروا وقال ١٧٥ أو هن بدت (قوله وسعت) كان الاولى وليسمى
أي القدر الخ وأشارنا شرح بذلك

وهو الطفل وقوله لم يقدمه تكليف فلا بد من ثابته لانه لا يفتن في قهره ومن لم يصب حيرت
أهل الميت كأنه البعد الاول كافي بالبدو وهو باخرى منه طعام يشبههم ويؤاخذون لشغلهم بالحزن
وان بلغ عليهم في كل ثلاث اضعفوا بتركهم منه شهته لغيره نأخذ كتابه لانها آتاة على معصية
قال ابن الصباغ وغيره وأما صنفاع أهل الميت طعاما وجمع الناس عليه فبدعه غير مستقيمة
في الثيبات تكون أمانة أو في
الآخر بيان تصوره بصورة
تمضي بشهده بصفة الاعان (قوله)
وأما الزكاة الخ قبل هي بمجهلة
تخص ذلك لانه لا يتم بين المال
الذي يجب فيه ولا القدر الخارج
ولكن السنة بنت ذلك وقيل صامة
وقيل مطلقة والراجح الاول
لان الزكاة على خلاف الاصل
وهذا يختلف قوله أو حل الله البيع
فان فيه الاقوال الثلاثة المتقدمه
والراجح انها صامة أي حل على بيع
الامتنع بدليل لان الاصل في
البيع الحبل (قوله المختص فيها)
هي زكاة الارز وروض التجارة
وزكاة مال العبيد وأما زكاة
القطر فليست من قبل ذلك لان
خلاف ابن السان فيها خفيف
جدا (قوله في خمسة) أي اجالا
والاخرى ثمانية أو تسعة تفصيلا
(قوله من أنواع المال) الاول
أحسن (قوله وهذه الأنواع)
الاولى أحسن وقوله أصناف الخ
فيه مسامحة لان الابل مثلا ليس
صنفان نوع بل هو مسوق من
جنس وهو ماشية (قوله ثمانية)

وهو الطفل وقوله لم يقدمه تكليف فلا بد من ثابته لانه لا يفتن في قهره ومن لم يصب حيرت
أهل الميت كأنه البعد الاول كافي بالبدو وهو باخرى منه طعام يشبههم ويؤاخذون لشغلهم بالحزن
وان بلغ عليهم في كل ثلاث اضعفوا بتركهم منه شهته لغيره نأخذ كتابه لانها آتاة على معصية
قال ابن الصباغ وغيره وأما صنفاع أهل الميت طعاما وجمع الناس عليه فبدعه غير مستقيمة
في الثيبات تكون أمانة أو في
الآخر بيان تصوره بصورة
تمضي بشهده بصفة الاعان (قوله)
وأما الزكاة الخ قبل هي بمجهلة
تخص ذلك لانه لا يتم بين المال
الذي يجب فيه ولا القدر الخارج
ولكن السنة بنت ذلك وقيل صامة
وقيل مطلقة والراجح الاول
لان الزكاة على خلاف الاصل
وهذا يختلف قوله أو حل الله البيع
فان فيه الاقوال الثلاثة المتقدمه
والراجح انها صامة أي حل على بيع
الامتنع بدليل لان الاصل في
البيع الحبل (قوله المختص فيها)
هي زكاة الارز وروض التجارة
وزكاة مال العبيد وأما زكاة
القطر فليست من قبل ذلك لان
خلاف ابن السان فيها خفيف
جدا (قوله في خمسة) أي اجالا
والاخرى ثمانية أو تسعة تفصيلا
(قوله من أنواع المال) الاول
أحسن (قوله وهذه الأنواع)
الاولى أحسن وقوله أصناف الخ
فيه مسامحة لان الابل مثلا ليس
صنفان نوع بل هو مسوق من
جنس وهو ماشية (قوله ثمانية)

(كتاب الزكاة)

وهي لغة التمسو والبركة وزيادة الخير قال زك الزرع اذا غمره زكبت الثمرة اذا غمرها زك
وفلان زك أي تكبر الخير وتطلق على التطهر يقال تعالى قد أغمر من زكها أي طهرها من
الاذناس وتطلق أيضا على المدح قال تعالى فلا تزكوا أنفسكم أي غدحوها وشرع الله الصدقة
مخصوص من مال مخصوص يجب صرفه الى أصفاء مخصوصة بشرائط تأتي وسبب ذلك لان
المال ينمو بركة آخر اجتهاد ولا يتخذ لولاها تطهر من شر جهنم الاثم وتقدس حتى تشهد له
بصفة الاعان والاصل في وجوبها قبل الاجماع قوله تعالى وآتوا الزكاة وقوله تعالى خذ من
أموالهم صدقة وخبرك بغيري الاسلام على خمس وهي أحد أركان الاسلام لهذا الخبر يكفر
باجدها رأت أي جاهوها في الزكاة لجمع عليها اختلاف المقتضف فيها كالزكاة وقال المصنف
من آدابها عليها أن تؤخذ منه قهرا كقول الصدوق رضي الله تعالى عنه وفرضت في السنة الثانية
من الهجرة بعد زكاة القطر (تجب الزكاة في خمسة أشياء) من أنواع المال (وهي المواشي
والاشجار والزرع والثمار وروض التجارة) وهذه الأنواع غالبة أصناف من أجناس
المال الابل والبقر والغنم والاسية والذهب والفضة والزرع والفضل والكرم ومن ذلك وجبت
الثمانية أصناف من طبقات الناس (فاما المواشي) جمع ماشية وهي تطلق على كل شيء من
الدواب والاعنام ولما كان ذلك ليس بمراد بين الصف المراتب منها بقوله (تجب الزكاة في ثلاثة
أجناس منها) فقط (وهي الابل) بكسر الباء اسم جمع لا واحد له من لفظه وتسكن باؤه للتخفيف
ويجمع على آبال كحمل وآحمال (والبحر) وهو اسم جنس واحد برة وباقورة لذكر والاشي
سمى بذلك لانه يقر الأرض أي يثقبها بالحرارة (والغنم) وهو اسم جنس للذكر والاشي
لا واحد له من لفظه فالتجب في الخيل والافي الزيق والافي المتولد من غنم وطيور أو ما المتولد من
واحد من الثم ومن آخرها كالتولدين ابل وبقرة فضية كلامهم انها تجب فيه وقال الولي
العراقي ينبغي القطع به قال والظاهر انه مركب زكاة أخفها والمتولد بين الابل والبقرة زكي
زكاة البقر لانه لا يتنقن (وشرائط وجوبها) أي زكاة الماشية التي هي الابل والبقرة والغنم
(سنة أشياء) الاول (الاسلام) القول الصدوق رضي الله عنه هذه فرضة الصدقة التي فرضها
رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين فلا تجب على كافر وجوب مطالبة وان كان يعاقب
على تركها في الأثرة لانه مكاف برفع المشربة نعم المريد تؤخذ منه بعد وجوبها عليه أسلم

يدكره وروض التجارة مع انها مذكورة في الاجال الا أن قال انها داخلة في الذهب والفضة (قوله ومن ذلك الخ) أي من أجل ذلك وهذا
فيه نظر لانه لا يظهر الا لو كان نوع من ذلك يدفع لصفوا احدهم الثمانية مع انه ليس كذلك بل كل ذلك نوع من الأنواع الثمانية يدفع
لثمانية (قوله في ثلاثة أجناس) الاول أجناس (قوله وهو اسم جنس) أي جنس بدليل قوله يفرق بينه وبين واحد بانها (قوله وهو اسم
جنس) أي افرادي لانه يصدق على الذكر والاشي والقطر والكثير وقبل اسم جمع لا واحد له من لفظه

(قوله موقوف) أي زوم الاداء الاخراج أو ما لوجوب ثبات لا وقف فيه (قوله ولا تجب في مال وقف لبنين) بفتح زيم مقدر تقديره ويشترط كون المالك حيا متحققا بوجوده وهذال صفة ما وجوده ولا جباة أي شأ بذلك حتى لو أخرج به معصوم فالحكم كذلك وكان الأول تقديمه على قوله وتجب في مال محجور عليه لأنه ذكر في خلال ما تجب فيه الزكاة (قوله وعروض تجارة) له سر زان الأولى أن عرض عروض التجارة وتسمى عليها الحلول وهي في ذمة المقرض فيلزم المقرض زكاتها والثانية أن يسلم في قاض مثلا بنوى التجارة فيه ويحصى عليه حول في ذمة المسلم إليه ١٧٦ فجب على المسلم زكاته (قوله فيستويان) أي في التعلق أي لا يتقدم أحدهما على الآخر بعد ذلك يوزع

المال الموقوف على قدرهما بالتسوية فإذا كان قدر الزكاة خمسة وألحج أربعة عشرة فالجميع خمسة عشر فإن زكاة ثلث فغصنها الثلث وألحج الثلثا وبنذ ذلك في صورة الزكاة التي يجب سبب سبب ذلك أو ما الجمعان كان الذي خصه يوفي بأمره بان يوجد من رضى بذلك فظاهر وان كان لا يفي فإنه يحفظ إلى أن يقضى الله من يكمله أو يجمع ولا يكسبه الوارث هكذا قرر به بعضهم وبعضهم أخذوا بظاهر العبارة وقال المال الموجود يقسم بينهما بالنسبة لا استواءهما في التعلق (قوله ولكن لتناج الحل) استدراك على منطوق المتن أو على مفهومه وقيد بقبول ثلاثة أن يكون تناجا وأن يكون نتاج نصاب وأن يملك سبب ملك النصاب ويحترز أن ينافي الهشي فخرج بالاول ما لو ملك دون نصاب ستة أشهر ثم اشترى كآلته فلا ضم بل يندى حولان من حين تمام النصاب وخرج بالثاني ما لو كان ملكا لأربعة وتبع منها واحدة فلا ضم بل يندى الحل من من اقام وأثبات ما لو ملك نصابا بآسته أشهر ثم هجم لعل خمسة أو اوصى له بجمعها فلا ضم بل يفرد حول

لام وأخذت به حكم الاسلام هذا اذ الزكاة قبل رده وما لم يرد منه في رده فهو موقوف كانه ان عاد إلى الاسلام لزمه أداءها للبنين فانه ملكه والا فلا (و) الثاني (الحرية) فلا تجب على وثيق ولو مديرا ومعلقا عنه نصفه ومكاتب نصفه ملك المكاتب ولحد ملك غيره نعم تجب على من ملك بعضه الحر نصابا تمام ملكه (و) الثالث (الملك التام) فلا تجب فيما لا يملكه ملكا تاما كمال كتابة الذمة اسقاطه متى شاء وتجب في مال المحجور وعليه والمخاطب بالاخراج منه وليس له ولا تجب في مال وقف لبنين اذ لا يوفى بوجوده وجباة في مقصود وضال ويجوز وغائب وان تعذر أخذه ويحملك بفقد قبل قبضه لانها ملك ملكا تاما في دين لازم من تقدمه وعروض تجارة عموم الاداة ولا ينعين دين ولو جبره وجوبه ولو اجتمع كانه دين أدنى في تركه بان مات قبل أدائها ولو شافت القرعة عفا قدمت على الدين فتدفعه عن الدين الله تعالى وفي خبره المصنفين دين الله حق بالقضاء يخرج دين الادنى من دين الله تعالى كزكاة وجب فاجبه كقوله السبي أن يقال ان كان النصاب موجودا قدمت الزكاة والا فيستويان وبالتركة ما لا اجتماع على حتى فان كان محجور عليه قدم حتى لا الذي ذالم يتعلق ان كذا العين والا قدمت مطلقا (و) الشرط الرابع (النصاب) بكسر التاء اسم لقد رملوهما تجب فيه الزكاة قال النووي في تحريره لا زكاة فيعادونه (و) الخامس (الحلول) نظيرا لكونه في مال حتى يحول عليه الحلول وهو وان كان ضيقا محجورا بما تارجمه من الخلفاء الاربع وغيرهم والحول كافي بالحكم سنة كاملة فلا تجب قبل تمامه ولو لحظة ولكن لتناج نصاب ملك سبب ملك النصاب حول النصاب وان ماتت الامهات قبل عمر رضى الله عنه لسابعه احتسب عليهم النصفه أيضا المعنى في اشتراط الحلول أن يحصل النماء والتناج غنا عظيم فيبيع الاصول في الحلول ولو ادعى المالك التناج بعد الحلول صدق لان الاصل عدم وجوده قبله فان اتهمه السائس حتى يخلقه (و) السادس (السوم) وهو اسامه مآلها كل الحل واخصت الساعة بالزكاة لتفرق مؤنتها إلى في كذا صياح أو مملوك قيمته بيرة لا يعد مثلها كغفة في مقابلتها لكن لو علفها قد ارتعش بدونه لا ضرر وبين ولم يقصده قطع سوم لم يضر ما لو سمات نفسه أو اسامها غير ملكها كغاصب أو اعتقت ساعة أو علفت معظم الحلول أو قدرا لا ارتعش بدونه أو ارتعش لكن يضره بن أو بلا ضرر بين لكن يقصده قطع سوم أو رذلها لم تضرها ولم يضره فلا زكاة لقصده اسامه المالك المذكور والماتية صهر من العلف ولو لم يمين لا ثلاثة (وأما الايمان فشيئان) وهما (الذهب والفضة) والاصل في وجوب الزكاة في ذلك قبل الاجماع قوله تعالى والذي يكرزون الذهب والفضة وانكسرهما الذي لم نورد كله ((نبية)) قضية تفسير كلام المصنف الايمان بالذهب والفضة كقول الايمان بغير المضروب فان الذهب والفضة يطلق على المضروب وعلى غيره وليس في ادواغها في الدينار والدرهم خاصة كقوله النووي في تحريره وجب

التناج يحول وما عنده قبل ذلك على حوله من حين الملك (قوله لكن لو علفها) استدراك على قوله السوم فهو طائفا بمنزلة الاستثناء من شرط السوم (قوله تبس الخ) فرضه بذلك الاعراض على تفسير الايمان بذلك بانه غير مطابق للغة لان الايمان لغة المضروب منها وما هي الذهب والفضة بشملان المضروب وغيره وبذلك أجاب بان فرض المتن بيان المعنى المراد هنا لا المعنى القوي لان الحكم المعنى انعام بالنصاب والحكم هو وجوب الزكاة بالشرط الآتية (قوله وليس مراد) أي لغة (قوله وسيتن) أي وحين إذا كان الذهب والفضة شاملا للمضروب وغيره والايمان خاص بالمضروب

(قوله وإن كان حسنا) أي شرعا
وعند الفقهاء، (قوله فانه) أي
الشعول (قوله لما تقدم الخ) أي
من كون الشروط عامسة في
المعصية وبغيره بخلاف رجوع
الفرد للأشياء بعينها أو اختصاص
الشروط بالحكم بالمعصية وب (قوله)
بقصد القرار) أي فقط (قوله)
وبالاختيار الخ) لم يتقدم ذكر
الاختيار في المتن فكان الأولى
وتخرج عما يزعمه الأديميون
الخ إلا أن يجب بان المتن يعبر
عن الاختيار بما يزعمه الأديميون
فكأنه ذكر الاختيار (قوله وأجل
المصنف الخ) يخفى أن قوله بما
يزعمه الأديميون يخفى من قبل
الاختيار مع أنه قد يزعمه
الأديميون ولا يقتضيه اختيارا
ويجب بأنه يخفى عنه بالنظر إلى
المفهوم أي ما لا يزعمه لا يقتضيه
اختيارا فاختبار المفهوم يخفى
وباعتبار المنطوق لا يخفى (قوله)
يستثنى الخ) وهذا الاستثناء
صوري لأن عدم وجوب الزكاة
هنا لعدم المالك المعنى لا لكونه لم
يزعمه الأديميون (قوله وغلة
القرية) وصورة ذلك أن الغلة
نبتت من حب مسباح أو يزورها
الناظر من مال الوقت أم لا أو استأجر
شخص الأرض الموقوفة وزورها
يبدل من عند نفسه فيهلك زورها
ويجب عليه زكاته (قوله على
المساجد) أي على نفس المساجد
أما على شخص معين كالامام مثلا
ووضع يده عليه وزورها فيجب
عليه زكاته

فأطلاق المصنف غير مطابق لتفسير الأشاعرة وإن كان حسنا من حيث معمول المعصية وبغيره فانه
المراد هنا (وشرائط وجوب الزكاة فيها) أي الأشاعرة ولو قال فيه ما يعود على الذهب والفضة
لكان أولى لما تقدم (خمس) وهي (الاسلام والحريّة والمالك التام والتصايب والحول) وبخبر زانها
معلومة مما تقدم ولو زال ملكه في الحول عن التصايب أو بعضه ببيع أو غيره ضابطا بشرأ أو غيره
استأنف الحول لاشطاع الأول بعاقبه وصار ملكا جديدا أقل به من حول السديت المتقدم وإن
فعل ذلك بقصد الفراق من الزكاة كراهة تزيده لا تفراق من القرية بخلاف ما إذا كان لحاجة
أولها وللقرار أو مطلقا على ما فهمه كلامهم فإن قيل بشكل عدم الكراهة فيها إذا كان لحاجة
وقصد القرار بما إذا اتخذت حصة صغيرة أو زينة فحاجة أوجب بأن الضبة فيها اتخذت أقوى المنع
بختلاف الفراق ولو باع النقد بعضه ببعض التجارة كالصياغة استأنف الحول كالمبادل وقدك
قال ابن مرج شر الصبار فبان لازم كاهلهم (وأما الزروع فتجب الزكاة فيها بثلاثة شرائط)
الأول (أن يكون مما يزرعه) أي يتولى أسبابه (الأديميون) كالخنة والشعير والأرز
والدس (د) الثاني (أن يكون) الزروع (قوله تدمرا) كالحصن والبناقل وهي بالتشديد
مع قصر القول والنزوح وهي بحسب مضمومة ثماء مخففة والهرطمان وهو بضم الهاء والماء
اسم الجبلان بضم الجيم والماء وهو بالهمزة نوع من الجبلين فتجب الزكاة في جميع ذلك
لورودها في بعضه والحق به الباقي وأما قوله صلى الله عليه وسلم لا في موسى الأشعري ومعناه
حين يبعثها إلى اليمن فيأمره الحاكم لأخذ الصدقة إلا من هذه الأربعة الشعير والخنة
والقروا والربط فالمعصية ضابط بالنسبة إلى ما كان موجودا عنهم ونخرج بالقول غيره
بكونه روماد وبنزول وزو فحاج ومشمش وبالاختيار ما يقتضيه في الجلب اضطرابا كحبوب
البودى كحب الخنظل وحب الفاسول وهو الأشنان فلاز كانهما كالأرز كاه في الوشبات من
القبائل يزورها بدل المصنف بغيره بقيد الاختيار بما يزعمه الأديميون وبإزالة التيسير
عما يستنبته الأديميون لأن ما لا يزعمونه ولا يثبتونه ليس فيه شيء فثبات اختيارا (تيسره)
يستثنى من إطلاق المصنف ما لو حمل الميل على ما يجب فيه الزكاة من دار الحرب فثبت بأرضنا
فانه لا زكاته كالتفليس المباح في النصر أو كذا اتحاد البستان وغلة القرية الموقوفين على المساجد
والربط والقنطرة والشعر أو المساكن لا يجب الزكاة فيها على الصحيح إذ ليس لها مالك معين
ولو أخذ الإمام الخارج على أن يكون بدلا عن العشر كان أخذ القربة في الزكاة بالأجناد فيسقط
به الفرض وإن قص من الواجب عنه (د) الثالث (أن يكون نصا) كاملا (وهو حصة
أوسق) لقوله صلى الله عليه وسلم ليس في أدق حصة أوسق صدقة ورواه الشيخان والوسق
بالفتح على الأثر وهو معدن يجمع إلى الجعسمى به هذا المقدار لأجل ما جبه من الصبيان
قال تعالى والبلد والوسق أي جعسمى وسبأني بيان الأوسق بالوزن في كلامه
وقدوها بالكيل في الشرح وبه تقرر في الحصة الأوسق أن تكون مصفاة من تبها (لا تشر عليها)
لأن ذلك لا يؤكل معها وأما ما ذكر في قوله لم يؤكل معه من أوزعس شخص الصبي والام فوع
من البرصا به عشرة أوسق فأبانا اعتبارا بعشره الذي إدخاره فيه أصغله وأبقى ولا يكمل في
التصايب خمس كالخنة مع الشعير ويكمل في تصايب فوع بالخر كبر ليس لانه
فوع منه كالمزج ويخرج من كل فوع من التوزيع بقسطه فان عصاره ككثرة الأنواع
وعلة مقدار كل فوع منها أخرج الوسط منها لا أعلاها ولا أدناها راية الجاهلين ولو تكاف
وأخرج من كل فوع قسطه جاز بل هو الأفضل والسلب بضم السين وسكون اللام جنس مستقل

(قوله ان التل افضل) ذكره أدلة خمسة مجموع الأدلة خامس بالنسبة وان كان بعضها هو حلق العنب مثلا الأول قوله لو ورد والثاني انها خلقت من طينة آدم والثالث ان التل مقدم على العنب والرابع انه شبه التل بالمؤمن والخامس انها الشجرة الطيبة وهذا ما يدل على افضلية التل فلذلك فزع ١٧٨ عليه قوله فكانت افضل (قوله عين الهبال) التي التي يصبرها واما الاخرى

فهي مسبوحة (قوله بحجة العنب) أي المظاهرة عن أخواتها (قوله فلا زكاة في مالكم غنير معاوضة كهيئة الخ) مثلا اذا رهب اليه عشرة مقام طعناش تقبل وروي البصرة فلا تكون غير هذه التل هي ورض تجارة أما اذا كان منها أو اشقوى بها وروي البصرة فلا تكون عرض تجارة وكذا قيل في الارث والوصية (قوله حال التل) أي هو رقت عقد التسكاح أو الخلع أو الصلح ولو فوي فيه أو بعده فلا يكفي وقيل اذا كانت بعده في مجلسه يكفي كالأوصية في العقد (صل) في زكاة الأبل (قوله وهو الخس الخ) يحصل أن يكون الخس من كل بغيره يكون ذلك في مقامه بغيره أي بحجته فهذا مضى بالمالك من جهة الضر والمشاركة ومن جهة كونه بغير ارباب كان موزعا ومضى بالفقراء أيضا من جهة ضر المشاركة وأما إخراج بغيره بحجته فهو مضى بالمالك فلو لم يحصل أن يكون الخس من بغيره يكون مضى بالفقراء من جهة ضر المشاركة وان كان أخف على المالك من بغيره كامل (قوله بضر به) بضم الباء اذا كان متدبا بالياء فان تعدى بنفسه كان بضره بالياء كقوله ضره (قوله هو الشاة الخ) تأوها للوحدة والالف واللام للجنس فيشمل الذكر والاثني والواحد والثنى وان

لانه يشبه الشعر في برودة الطبع والخنطة في اللون والملاسة فاكتب من تركب الشبهين طبعاً انقربه وصار أصلاً رأسه فلا يضم الى غيره (وأما العلق فبما ان كافي شيتين منها) فقط وعما (غرة التل وغرة الكرم) أي العنب لانها من الأقوات المدخرة ولو صعد المصنف بالعنب كان أولى لو وردا التل عن تنفيتها بالكرم قال صلى الله عليه وسلم لا تهروا العنب كرم ما غدا الكرم الرجل المسلم رواه مسلم قبل معنى كرم ما من الكرم بفتح الهمزة والفتحة منه يحمل عليه فكره ان يسمى به رجل المؤمن أحق ما شئت من الكرم يقال رجل كرم ساكن الراء وقضه أي كرم هو غرات التل والاعناب افضل الثمار وشبهها افضل بالاعتاق واختلاف في أم ما افضل والراء ان التل افضل لو وردا كرموا حاتم التل المطهيات في الحلق وانما خدعت من طينة آدم والتل مقدم على العنب في جميع القرآن وشبهه صلى الله عليه وسلم التل بالمؤمن فأنما يشترى بربها فانها اذا قطعت ماتت ويقطع جميع ما في الشجرة الطيبة المذكرة كورق القرآن فكانت افضل وليس في الشجر شجرة ذكر أو أنثى تحتاج الاثني فبسه الى الف كرسوا وشبهه صلى الله عليه وسلم عين الهبال بحجة العنب لانها مثل الشجرة وهي أم الهبالث (وشرأنا وجوب الزكاة فيها) أي الثمار (أربعة أشياء) من خمسة كما ستعرفه وهي (الاسلام والحربة والمالك التام والصاب) وقد حلت محتر زاتها بما تقدم والخامس بدر الصلاح وهو بولغة صفة يطلب فيها غايات فلا تتمه في الثمالمأ كقول المتأول أخذه في حرة أو رواد أو صقرو في غير المتأول منه كالتب الا بضر لينة وتجره وهو صفاؤه وحران الماء فيه أو حرق بل الصلاح لا يصلح للآل (واما عرض التجارة) جمع عرض بضم العين واسكان الراء اسم لكل مقابل للثمن من سنوف الاموال (فبما الزكاة فيها) طلبوا لها كما يساندين مصحين على شرط الشقيين في الأبل صدقة ما في الثمن صدقة ما في البر صدقة وهو يقال لامتعة البراز والسلاح وليس فيه زكاة عين فضدقته زكاة تجارة وهي تغليب المال بمعاوضة لقرض الراجح (بالشاة) الخمسة (المذكور في) زكاة (الاعنام) ونزل سادسا وهو ان علق بمعاوضة كهر وعرض خلع وبلغ من دم فلا زكاة في مالكم بغير معاوضة كهيئة بلا ثوب وارث وصية لا تنفاد المعاوضة وساجا وهو ان ينوي حال التل البصرة لتغيره عن القنينة ولا يجب تعديدها في كل تصرف بل تستمر ما لم ينشأ القنينة فانها اذا قطعت الحول فيحتاج الى تعديدها فيه مقررة بمصرف

(فصل في بيان نصاب الأبل وما يجب إخراجها) (وأول نصاب الأبل خمس) لحديث ليس في بدوت خمس ذود من الأبل صدقة (وقبها شاة) وانما وجبت الشاة وان كان وجب ما على خلاف الأصل للفقهاء لانها يجب البعير بضر المالك وما يجب جزء من بعير وهو الخس مضى به بالفقهاء (وفي عشر ثمان وفي خمسة عشر ثلاث شاة) وفي عشر من أربع شاة) والشاة الواجبة في بدوت خمس وعشرين من الأبل بدعة شأن من الغنم لها سنة أو اجذعت مقدم أسنانها وان لم يتم له سنة كان له الرافعي الاضحية ونزل ذلك منزلة البلوغ بالنسبة أو الاحتلام أو نفيه معزها لسان فقير غير بين البلغة والنية ولا يتعين غالب غنم البلد تطرق على خمس شاة وثلاثة تطلق على الضأن والمعرز لكن لا يجوز ان لا يتصل الى غنم بلطه أخرى الاغتمالي القنينة أو خير منها ويحيز الى الجذع من الضأن أو التي من المعز لا اضحية وان كانت

والمعز لكن بشرط أن تكون سبعة ولو كانت اربعة لمعها لانها من غير الخس بخلاف شاة من أربعين فانه لا يشترط كونها سبعة الا اذا كانت شاة غير معية ولا اجاز العيب (قوله غالب غنم البلد) الأولى حلق غالب البلد غنم البلد لا تعين غلبت أولا (قوله تطريقا) مرتبط بقوله فغيره فكان الأولى قدع به بحجته وقوله لكن محض ربط بولاه تعين غالب غنم البلد

الأبل

والتامع مقابل المذهب لعدم الاثنية ولهذا أخرجه عن بيع نبيعة أجزأت قطعا (قوله بنسب الخ) مثله كقَالَ الهشبي أربع
خلاف فيها أوجهاثة ورخص بنات بلون فيها أوجهاثة ونسب وقد أخذ الساعى الحان من غير قصير منها فيجوز التفاوت
المبضمين من التقط أو بما يقابلها من بنات بلون وهو خمسة أنساع بثلث بلون كل بثلث بلون فيها تسعون ونسبة الخمسين إلى ذلك
خمس أنساع ولا يجوز جز من غير الاضط وهو نصف حقه ولو كانت فيه قدرية الجز من الاضط (قوله بلون لم يوجد أو أحدهما)
شامل الاحوال الثلاثة الباقية وقوله كذا رابع لكل من الاحوال الثلاثة يحصل ما عاضده كالعدم وقوله أو بعضها رابع لما اذا وجد
بعض أحدها أو بعض كل منهما (فصل ١٨٠ في نصاب الفتم) (قوله ولو جذعة) أي فيخرج حتى يلبس أو حتى

أوثية والفاية للردعي الذي ينع
الصهرود الثانية (قوله أو يزل
الخ) ولا يشترط أن يكون إليه
سليمه يكون متسببا بزيادة
الجبران (قوله برعاية القيمة)
رابع لجميع مقابلة وهو صادق
إذا قصد النوع كالأنا كانت
كاهنات مثلا فخرج منها معزا
أو كانت كلها معزاة فخرج منها
نعم فلا بد من رعاية القيمة فإن
تكونت العتري الأولى تساوي قيمة
الثمة لو أخرجهما كالأنا تكس
ومثال ما إذا اختلف النوع مقابلة
النازح (قوله بقية ثلاثة
أرباع معزور ربع نعمة) مثلا إذا
كانت قيمة كل دينارين بقيمة كل
عقود دينار ونصف المثل المذكور
هستين تساوي ثلاثة أرباع عقود
وربع نعمة فإن تكون فيها دينار
وربع كذا ولو أخرج نعمة بشرط
أن تكون فيها تساوي ربع
نعمته وثلاث أرباع عقود ذلك دينار
وربع وفضا كان الفتم ثلاثين
والعشر عشرة ينكس الحكم بأن
يخصر جعزاً أو نعمة تساوي
ثلاثة أرباع نعمة وربع عقود ذلك
ديناران الأرباعان الثلاثة

أرباع الدينارين دينار ونصف وربع الدينار وربع دينار والجموع ديناران الأرباع (قوله ولو جذعة ناقص الخ) أو
أسباب التخص خمسة العبر المرض والصغر والذكورة وروادة النوع (قوله واتخذوا) أما إذا اختلفا فواقع قد بينهما الهشبي
اليلبسي (قوله برعاية القيمة) مثالي في الهشبي وإيضاح قول الهشبي بأن تكون نسبة قيمة المأخوذ من الزكاة إلى قيمة النصاب كنية
المأخوذ نفسه إلى النصاب ففي المثال المذكور وهو مائتان نسبة الشاتين إليها نصف شخص العشران عشر المائتين عشرون وخمس
العشرين أربعة ونصف الأربعة اثنتان فإذا كانت قيمة المائتين على واحدة ديناراً كانت قيمتها مائتين فيشترط أن الشاتين المأخوذتين
يساويان دينارين لئلا يصف شخص عشر المائتين وإن شئت قلت خمس نصف عشر المائتين (قوله ولو جذعة) أي إذا كانت
إليه مبيعة أو فيها مبيع بليل الاستدلال الذي جده

(قوله فلا يؤخذ منها حامل) أي الأرضي المالك (فصل في الخلطة) (قوله ونسبى خلطة أو صاف) أي لا يناسب الإتحاد في الشروط الآتية فاجتمع الشروط بسبب تحققها لذلك أضيفت إلى ١٨١ الأوصاف (قوله ولو في غير مالبة الخ) راجع

لقوله والمطلبات وكأله قال
بركيان زكاة الواحد سواء كان في
مالبة أو غيرها وليس راجعا
لقوله ولا أحدهما نصاب لانه
لا يصح (قوله على واحد الخ) على
بمعنى (قوله نصيبا) متعلق
بأبدل (قوله بأن تكون الخ)
الناثبة باعتبار معنى الأكثر

أو شهران كقوله الجوهرى الأرضي مالكها بأخذها ثم إن كانت كلها اختيارا أخذ الجواهر منها إلا
الحوامل فلا يؤخذ منها حامل كقوله الأمام استحسنه وتؤخذ زكاة ما عداه من دور وهما لانهما
أقرب إلى الضبط حيث شدة ولا يكلفهم الساعى ودعاه إلى البلد كالألزمه إن بيع المرعى فإن ترد
الماء بأن اكتفت بالكل وقت الربيع فتدبوت أهلها وأقنتهم ويصدق بحر جهات عددها
إن كان قسمة ولا تعدد الأعمال عددها عند مضيق غرضه واحدة واحدة ويصدق بل من المالك
والساعى أو نأبهم فاضرب بشران به إلى كل واحدة أو بصبيان به يظهر حال ذلك أبعده عن الغلط
فإن اختلفا بعد العدول كان الواجب يختلف به أمد المد

(فصل) في زكاة خلطة الأوصاف ونسبى خلطة جواردهى المذكورة في كلامه (والطيطان)
من أهل الزكاة في نصاب أدنى أقل منه ولا أحدهما نصاب ولو في غير مالبة من نقد أو غيره كما
سأى (بركيان) وجواب (زكاة) بالنصب على زرع الخاض أى كزكاة المال (الواحد) أجماعا كما
قوله الشيخ أو أجماعا (بشرط السبعة) بل عشرة كاستمره مع أنه جرى على واحد ماذ كره على رأى
ضعيف كاستمره مع إبداله بغيره خصما لما ذكره من المدة الأولى (إذا كان المراح واحد) وهو
بضم الميم اسم موضع ميت المشابهة (و) الثانية إذا كان (المسرح واحد) وهو وقع الميم واسكان
المهمة اسم للموضع الذى يجتمع فيه ثم نأق إلى المرعى (و) الثالثة إذا كان (المرعى واحد)
وهو وقع الميم اسم للموضع الذى جرى فيه (و) الرابع إذا كان (الغسل) الذى يضربها (واحد)
أو أكثر فإن تكون مرسله تفرق على من الماشيتين بحيث لا تقتصر مالبة هذا بفعل عن مالبة
الآخر وإن كان ملكا لأحدهما أو معاراه أولهما إلا إذا اختلف النوع كضأن وكعز
فلا يضر اختلافه قطعا للضرورة (و) الخامس إذا كان (المشرب واحد) وهو وقع الميم
موضع شرب المشابهة سواء كان من نهر أو من غيره (و) السادس إذا كان (الحلب)
وهو الذى يحلب اللبن (واحد) على رأى ضعيف وهذا هو الشرط الذى تقدم الأعلام بأن
المصنف جرى فيه على رأى ضعيف ولا يصح أنه لا يشترط اتحاده بزمان أو مال أو مالبة الذى يحلب
فيه كآلة الجزو يسدل باتحاد الرعى فله شرط على الأصح وعناء كافى إلى روضة أنه لا يخصص
أحدهما بزمان ولا بشرط سدة الرعاة (و) السابع إذا كان (موضع الحلب واحد) وهو
بفتح اللام يقال اللبن وللمصدر وهو المراد هنا وحى سكنه نار الشامن إذا كانت الماشيتان
نصبا با كاملا أو أقل من نصاب ولا أحدهما نصاب كما مرر الإشارة إليه والتاسع مضى الحول
من وقت خطه ما إذا كان المال حوله أو فاق كل منهما أو بعين شاة فى أول المحرم وخطا فى أول
سفر فله بداهة لا خلطة في الحول بل إذا جاء المحرم وجب على كل منهما شاة ولو تفرقت ماشيتهما
فى أثناء الحول نظران كان زمانا طويلا عرا فلول لا قصد ضر وإن كان يسيرا ولم يحلب به لم يضر
فإن حلب به أو أقرا أو قصد ذلك أو حله أحداهما قطع ضرر كقوله الأدرى والعاصر أن يكونا
من أهل الزكاة كما مرر الإشارة إليه فلو كان النصاب المختلط بين مسلم وكافر ومكاتب
توزع هذه الخلطة شأبلى متسوية بينهم من هو من أهل الزكاة إن كان بلغ نصابا بى زكاة المنفرد
والألاز كانه عليه ولا يشترط نسبة الخلطة فى الأصح لأن خفة المؤنبة باتحاد المراق لا تختلف
بالقصد وعدمه وإنما اشترط الاتحاد فجامر ليجتمع المالكان للكل الواحد ونصف المؤنبة على
الحسن بالزكاة (تنبيه) مثل خلطة الجوار خلطة الشركة ونسبى خلطة أعيان لأن كل عين

وهو الفحول والتد كبرى بعض
النسخ بالنظر لفظ الأكثر (قوله
كألة الخ) كان الأولى التفسير
بالوعدة على جاز القنم الآن
يقال أنه ليس مطبوعا على المثال
بل هو مقبس عليه والمقبس
الآتية فيه فيختل نظر الآتية
بالرفع مبتدأ بالاجر (قوله فله
ملك من مثل الخ) حاصل ذلك
انهما إن اتفقا على إبداء الملك
واستداء الحول على الانفرد ثم
خطا بزمان كزكاة الأفراد فى العام
الأول وفيما بعده زكاة الخلطة
وإن ملك أحدهما أولا ثم ملك
الثانى بعده ومضى زمن على
ملك الثانى منفردا يؤثر فى العلف
ثم خلطه كذلك فى الشارح
وأما ذالم بعض بين ملك الثانى
أو الخلطة زمن يؤثر فى العلف ثم
خطا فهو بى زكاة الخلطة لعدم
ابتداء حول على الانفرد الأول
بى زكاة الأفراد لتمامه الأول
وزكاة الخلطة العام القابل وهذا
إذا كان مال كل منهما نصبا
فإن كان أقل من نصاب لكل منهما
ثم خطا بزمان كزكاة الخلطة أبدا
لعدم تقدم حول لتمامه سواء

ملكهما أو ربحيا وأما إذا كان ملك الأول نصبا والثانى أقل من نصاب فالثانى بى زكاة الخلطة أبدا والاول بى زكاة الأفراد
بله وزكاة

الخطلة لحونها فان انعكس هذا المثال بأن تقدمه من له أكل من نصاب ثم من له نصاب ابتدأ حول الأفراد ثم خلطوا في
الاولى زكاة الخطلة ايها والثاني زكاة ١٨٣ الأفراد في العام الاول و زكاة الخطلة فيما بعدها (فصل) في بيان نصاب

الذهب والفضة (قوله والذين يكتزون الخ) وجه دلالة الآية على وجوب الزكاة أنه وقعد على صدم الزكاة بالصلاب والوجه على الثاني يقتضي النهي فكانه قال لا تتركوا الزكاة والنهي عن الثاني أمر بضده فكانه قال أدوا الزكاة وهو أمر والأمر للوجوب (قوله وفيها زاد) معطوف على قوله وفيه ربع العشر وقوله فيصاها الفداء ثالثة وهو غير ملتزم بمعرفة التقدير فزكاة تصاها أو ان الفداء واقعة في جواب شرط تقديره اذا علمت قدر الزائد فزكاة تصاها (قوله وفيها ربع العشر الخ) أي لكل عام كان النصاب فيه كاملاً بخلاف الجروب يجب فيما زاد سنة فقط ولو بقيت سنين والفرق ان الذهب والفضة معدنان للامانة باقين فيجب زكاهما بخلاف الجروب فانها معرضة للفساد (قوله وما زاد الخ) مبتدأ وقوله فيصاها خبره ويزيد الفداء لان المبتدأ شبه الشرط في الهموم وهذا التركيب غير التركيب المتقدم في الذهب (قائمة) في مصروفة قدر النصاب في الذهب والفضة والخاصة ان ذلك يختلف باختلاف الاعصار ولأن قدر بعضهم نصاب الذهب بالبندي يسبعة وعشرين الاوربا وبالجبوب بثلاثة وأربعين قيراطا وتسبع قيراطا وذلك لاختلاف قدر الفضة في الأزمان وأما في

الذهب والفضة وما يجب أخراجه والاصل في ذلك قبل الاجماع مع ما يأتي قوله تعالى والذين يكتزون الذهب والفضة والكثرة هو الذي لم يؤدز كانه (ونصاب الذهب) الخاص ولو غير مضر وب (عشرون مثقالا) بالاجماع وزن مكة لقوله صلى الله عليه وسلم المكال ميكال المدينة والوزن مكة وهذا المقدار تحديد لقصص في ميزان وحق آخرة زكاة على الاصح فثبت في النصاب والمثال لم يتغير جاهلية ولا اسلاما هو اثنتان وسبعون حبة وهي شعيرة معتدلة لم تقشر وقطع من طرفها مادي وطال (وقه) أي نصاب الذهب (ربع العشر) وهو نصف مثقال تحديد لقوله صلى الله عليه وسلم ليس في أكل من شترين دينار أو في عشرين نصف دينار (على النصاب (فصاها) ولو بسيرا (ونصاب الورق) وهو بكر الرأ الفضة ولو غير مضر وب (ما تادوم) خالصة وزن مكة تحديد لقوله صلى الله عليه وسلم ليس في ابدون خمس أو ان من الورق صدقة والواقعة بضم الهمزة وتشديد الباء على الأشهر أو بعون درهما بالنصوص المشهورة والاجماع قاله في المحمورع المراد بالدرهم الدرهم الاسلامية التي كل عشرة منها يسبعة مثاقيل وكل عشرة مثاقيل أو بعة عشر درهما وسبعان وكانت في الجاهلية مختلفة ثم ضربت في زمن عمر رضي الله تعالى عنه وقيل عبد الله في هذا الوزن وأجمع المسلمون عليه ووزن درهم ستة دواق والدة اثنان حبات وخمسة قالدورم خمسون حبة وخمسة وثمانون دقة على الدرهم ثلاثة اسباعه كان مثقالا لومتي نقص من المثقال ثلاثة أعشاره كان درهما لان المثقال عشرة اسباع فاذا نقص منها ثلاثة بن درهم (وفيها) أي الدرهم المذكورة (ربع العشر) منها (وهو خمسة دواهم) لقوله صلى الله عليه وسلم في الرقة ربع العشر (وما زاد) على النصاب ولو بسيرا (فصاها) والفرق بينهما بين المراتي ضرر بالمشاكة ولحق في ذلك ان الذهب والفضة معدنان للامانة كالمشاة وهما من أشرف نعم الله تعالى على عباده إذ هما قوام الدنيا وتظام أحوال الخلق فان حاجات الناس كثيرة وكلها تقتضي بها اختلاف غيرها من الاموال فمن كثرها فقد أبطل الحكمة التي خلقها كما ان حبس قاضي البلد ومنعه أن يقضي حوائج الناس ولا يكمل نصاب أحد النقادين لا يتراخا لاختلاف الجنس لا يكمل نصاب الثمر بالزبيب ويكمل الجبد بالردى من الجنس الواحد وعكسه كافي المشاة والمراد بالحدودة الثعومة وتحوها وبالرأاة الخشونة وتحوها يؤخذ من ثقل نوع يسقطه أي سهل الاخذ

الفضة في اليال البطاقة بثمانية وعشرين رين بالانوصف بأن

منه على أن كل رينال فيه درهما من الناصب بعضهم قدره بخمسة وعشرين رينال ابتداء على كل رينال فيه درهم من النصاب وأما بالنصاب المعروفة قدره بعضهم باستمارة نصف فضة وستة وعشرين نصف رينال نصف عشرة منها ثلاثة دراهم

ولعل ذلك كان خالصا من الغش

والا فلا كان مفشوشا فلا يبلغ ذلك
ما حتى يدرهم أي هي الذئب
وبهذا لا يخل في عبارة نصري
بان يقال بل ستة وعشرين نصفها
وثلاثي نصف ستة وستون نصفها
وثلاثي نصف حتى يستقيم (قوله)
وبسم المخرج الذي اراد الخ جراب
مما حال اذا جاب عليه دينار
فلا يأتى دفعه الا ستان الثانية
لانه خمس كلهم وجمعهم على
الاخذ لا يمكن دفعه لو احدث
الاستان لا يجوز واداه فقهه
وتفرق فقهه عليهم لا يجوز فما
الخص فجاب بما ذكره وانهم
يكونون مخصصا منهم أو من غيرهم
(قوله سلم دينار الخ) وذلك
لانه لا يمكن أن يدفع قيمة النصف
اهم لانه لا يجوز وليس عند
نصف فخره ان يسلم لهم الدينار
نصفه من ان كاه ونصفه أمانة
الى آخر ما قاله الشارح (قوله ولو
خالصة الخ) الثانية فنعينه لانه
لا يجوز لمجرد الامام ضرب
المفشوش بل يصح ويكره ضرب
السام وأما الامام فيكره لضرب
المفشوش اذا كان مستهلكا لا
يكره ضرب السلم (قوله ولا يكره)
أي من احتياجه اليه أو زينة
أو تينة (قوله فالبعض قيمته) أي
مع وزنه وقوله لا يرى أي قط
والا لا يرى مقبر (قوله وزنه)
أي قط ولا يعرفه فالبعض (قوله أو)
يخرج خمسة مصروفة أو يلزمه
أن يخرج سبعة ونصف مصروفة
لكن لو أخرجهما جاز وكان متريفا
بالزائد (قوله ولو لكل أسبع) أي
غير الاجسام (قوله على الرجل)
ومثله الخشي (قوله لرجل ليس

بأن ظلت أنواعه فان كثرت وشق اعتبار الجميع أخذ من الوسط كافي المشرقات ولا يجوز
من جرد لا مكسور ومن صحيح كالأخرج مريضه من صحاح قالوا ويجزئ عكسه بل هو أفضل
لانه زاد خبرا فبطل المخرج اليه بنار الصحيح أو الحداد من يوكاه الفقراء منهم أو من غيرهم قال في
الهمز وان لزمه نصف دينار سلم اليه دينار نصفه عن الزكاة ونصفه يبقى له معهم أمانة ثم
ينفصل هو وهم فيه بأن يده له لأجبي ويقاموا عنه أو يشتري وامنه نصفه أو يشتري هو
نصفه لم يكن يكره له ثم ساء صدقة فمن تصدق عليه سواء فيه الزكاة وسدقة التطوع ولا شيء في
المفشوش وهو المختلط بما هو أدون منه كذهب بقصة وقصة نقاس حتى يبلغ خالصه نصا فإذا
بذبه أخرج الواجب خالصا ومفشوشا خالصه قدر الواجب وكان منطوقا بالناس ويكره
الامام ضرب المفشوش غير المصنوع من غشاقليس منا ولا يفتش به بعض الناس بعضها فان علم
معيها راجعت المعاملة بها وكذا اذا كانت مجعولة على الاصح كبيع الغالبية والمهورات ويكره
لغير الامام ضرب الدراهم والدينار ولو خالصه لانه من شأن الامام ولا في فيه اقتيا عليه (ولا
يجب على المولى المباح) من ذهب أو فضة كالحال لامرأة (زكاة) لانه معد لاستعمال مباح
فأشبهه العوامل من النعم وبكى المحرم من على ومن غيره كالواقي بالاجاع وكذا المكروه
كالفضة الكبيرة من الفضة العاجية والصغيرة تارة ومن المحرم المسبل للمرأة وغيره فيصير
عليهم ما لم لو اتخذ شخص ملامن ذهب أو فضة جلابه حينه فهو مباح فلاز كاه فيه والسوار
والخيل ليس بالرجل بأن يقصد بالتخذه ما فيها من محرمات بالفسد والخشي على النساء
كل رجل على الرجل كالأمرأة احتياطا لثقل في البحث فلا يتخذ الرجل سوارا مثلا لا يقصد
لالبس ولا غيره أو يقصد اجازته لمن لا استعماله الا كراهة فلاز كاه فيه لا تشاء القصد
المحرم المكروه وكذا لو انكر المولى المباح للاستعمال وقصد اصلاحه وأمكن بلا صوغ
فلاز كاه أو انكر ان دام أو حال الامور صورة على وقصد اصلاحه وحيث أوجبنا الزكاة
في المولى واختلاف قيمته ووزنه فالعبرة بقيمته لا بوزنه بخلاف المحرم ليسه كالواقي
فالعبرة بوزنه لا بقيمته فلو كان له حتى وزنه ما تادروهم بقيمته ثلاثا في تخيير بين أن يخرج
ربيع عشرة مشاعا ثم يبعده الساعي بغير جسده وبقدر ثمنه على المستحقين أو يخرج خمسة
مصروفة قيمتها سبعة ونصف نقدا ولا يجوز كسره على منته خمسة مكسورة لان فيه
ضرر وعليه وعلى المستحقين أو كان له اناء كذلك تخيير بين أن يخرج خمسة أو يكسره
ويخرج خمسة أو يخرج ربيع عشرة مشاعا ويحرم على الرجل على الذهب ولو في آلة
الحرب لقوله صلى الله عليه وسلم أحل الذهب والحرب لثلاث أمي ورم على ذكر زها
الاولا اذا جدد فانه يجوز أن يتخذ من الذهب لان بعض الصحابة قطع أنفه في غزوة
فأخذوا ثيابا من فضة فأثني عليه فأمره صلى الله عليه وسلم أن يتخذ من ذهب والاولا غنمة
فانه يجوز ان يتخذها لمن قطعت منه ولو لكل أسبع من الذهب قياسا على الات
والا ليس فانه يجوز لمن قطعت منه ان يتخذ من ذهب وان تصدقت قياسا أيضا على
الات ويحرم من ثلثان من الذهب على الرجل وهي الشبهة التي يستدل بها الفاضل
ويحل الرجل من الفضة الخاتم بالاجاع ولا نهى الله عليه وسلم ان يتخذ خاتما من فضة بل ليس
سنة سواء كان في اليمين أم في اليسار لكن اليمين أفضل والسنة التي يحل الفاضل مما يلي كفه
ولا يكره المرأة لبس خاتم الفضة (تنبيه) لم تعرض الاحتياط لاحتياط المباح ولعلهم
اكتفوا فيه بالعرف أي عرف تلك البلدة وعادة أمثاله فيها وهذا هو المقصد وان قال الاذوى

(قوله جل) أي أن كان عادة أمثاله ولا كراهة ولا كره وقيل يحرم ووجبت الزكاة (قوله ما يؤدى إلى صرف) والاحرم ووجبت الزكاة (قوله حلية آفة الحرب) وكذا التوبة على المتعدس أو حصل منه شيء بالعرض على الترام لا بخلاف التوبة في الأمان فانه يغسل فيه (قوله وكذا ما يصح به المالح) أي له البسه ما فرشه والاستناد إليه فلا يجوز (قوله المابقة) أما أصل الصرف فهو مكره وأما صرف الرجل فمأخوذ وقيل صرف المرأة حرام سواء كان بماله أو لا (قوله تحلية المصنف المالح) خرج التوبة فلا يجوز على المتعدس (قوله المصنف) ومثله التمام وكذا جلد موكبه وعلاقته وخيطه لا كرسبه (قوله ومن كتب المصنف المالح) هو شامل للرجل والمرأة وبعضهم قال الكتابة كطليعة فبحر زفر جل بانفذه وإلهامها (فصل) في الزروع والثمار وجمعها لا اتحادها أيضا بأوابها (قوله وما يجب أخراجه) أي من العشر وأنصفه أو ثلاثة أرباع العشر أو ثلاثة أرباع العشر وربع نصف العشر أي بأني (قوله جمع ورسق بالفتح) ويجمع أيضا على وسوق وكلس وفلس أو بكسر الواو فيجمع على أوساق كحل أو حال (قوله مني) أي مدونه بهذا الاسم وفي الصارة قصير والقدور معناها جمع ومعنى المالح (قوله استظهارها) أي استيفاء الجميع والتقدير الواردة في المسألة أو ليس المراد الاحتياط لانه يقتضى أن يكون لابد من الوزن مع الكيل ١٨٤ وليس كذلك (قوله ستة أرباب المالح) بهر فله لانه بعد ألف تكسيرة ثلاثة

الصواب ضبطه بدون متقال ولو اتخذ الراجل خواتم كثيرة ليلبس الواحد منها بعد الواحد حجاز كافي الرضة وأصلها فان لبسها معا جاز ما يؤدى إلى صرف كما يؤخذ من كلامهم ولو تفتح الراجل في غير المنصر جاز مع الكراهة كافي شرح مسلم ويحل للرجل من النصف تحلية آفة الحرب كالبس من الرزق والمنطقة لا ماله عليه كالبس رجرج السهام وليس للمرأة تحلية آفة الحرب بذهب ولا فضة ولها ليس أنواع على الذهب والفضة كالبس أو كذا ما منسج بهما من الثياب وتصرم المابقة في الصرف كالتال ورضع ثانيا ديار وكذا يحرم صرف الراجل في آفة الحرب ويجوز تحلية المصنف بفضة للرجل والمرأة ويجوز لها بذهب لعموم أحل الذهب والحرير لآلات أممي قال القرطبي ومن كتب المصنف بذهب فقد أحسن لازم كافي سائر الجواهر كالأثقال واليوقيت لعدم ورودها في ذلك (فصل) في بيان نصاب الزروع والثمار وما يجب أخراجه (ونصاب الزروع والثمار خمسة أوسق) قوله صلى الله عليه وسلم ليس في جرادون خمسة أوسق صدقة الراشقين جمع ورسق بفتح الواو وكسر هامي به لانه يجمع الصبيات (وهي بالوزن ألف) رطل (وستمائه رطل بالمراري) أي التبادي لأن الوسق سترق صاا والصاع أربعة أمداد والمد رطل وثلاث بالبنادى وقد ثبت لانه الرطل الشري وهو مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم ونصاب المذكور تحلبد كافي نصاب المواشي وغيرها والعرة فيه بالكيل على الصبي وانما قدرت بالوزن استظهارا أو اذا وافق الكيل والمد عنى الوزن من كل نوع الوسط فانه يشتمل على الخفيف والوزن وكيفية بالأدب المصرية ستة أرباب وأرباب كانه القمولى يجعل القديمين صاا كزكاة الفطر وكفارة العين خلافا للسبكي في جعلها خمسة أرباب ونصف وثلاث لانه جعل الصاع قديمين الأسبعي مد (تنبيه) لا يضم غرام وزرعه في كمال النصاب إلى

أحرف وسطها ليس كاتسالة بل رضاء للادغام فهو كالنكة وطراصة (قوله ستة أرباب المالح) وهي بالأرباع مائة وخمسون وبعالها بالإقداح ستمائة قدح لاد المائة بأرباعها والمائة خمسين جاتين من الإقداح وصلى كلام السبكي قدرها مائة وأربعون وبعالها بالإقداح خمسمائة وستون قدما فيكون النقص عشرة أرباع وبتين ونصف هي قدر التفاوت بينهما (قوله الأسبعي مد المالح) حاصل ذلك أن السبكي والقمولى اتفقا على أن الصاع أربعة أمداد واختلفا في قدر القديمين فقامولى يقول الصاع قدحان كاملان والسبكي يقول قدحان الأسبعي مد فيكون التفاوت بينهما ستمائة سبع مد لأن الأصل ثلاثا فصاع كل صاع قدحان

قدحان الأسبعي مد فتكون الأرباع النافسة ستمائة سبع فاذا أردت تصحيحها أمدادا كاملة فكل ما يطع منها ثمر أو برة عشر مد وسبعة أمداد فأرباع ستة في عشرة تبلغ ستين ثم الأربعة في الستة عددا ستمائة بارة وعشرين فيكون المجموع أربعة وثلاثين مد ثم ضرب الستة في سبعين باقي عشر سبعة أمداد وخمسة أسباع مدمضم ذلك إلى الأربعة والاثنيان يكون المجموع خمسة وثلاثين مدا وخمسة أسباع مدمضم فاذا أردت أن تجعلها صاا فالتفاوتين مدا بشر من صاا وذلك بشرة أرباع وذلك بيتان ونصف وهي التفاوت ولكن القمولى يقول ذلك المذكور ومن الوبتين ونصف كامل بالاحتياج إلى تكميل والسبكي يقول كل قديمين ناقصان سبكي مدمضم كلها باقي وهو صاع ومد وخمسة أسباع مديان نيسط الصباغ أسباعا فيكون ثمانية وعشرين سبعا يضاف إلهام بسبعة أسباع تبلغ خمسة وثلاثين ثم يضاه لها خمسة أسباع الباقية تكون أربعين سبعا اذا أضفها على عشرين صاا فيصير كل قديمين سبعة مدمضمون حيث عشرين صاا كاملة على كلام السبكي يقول المشي التفاوت وبيتان ونصف أي على كلام السبكي من أن الصاع قديمين الأسبعي مد وأما على كلام القمولى وهو أن الصاع قدحان كاملان فيكون التفاوتين بيتين ونصف صاا ونصف صاع الأسبعي مد (قوله ونصف وثلاث المالح) كان الصواب نصفًا وثلاثًا بالنصب لانه مطوف على المنسوب إلا أن يقال انه على لغة وبيعة الذين يرمون المصوب بصورة المرفوع والمجروف يقرأ بالنصب ويكتب من غير ألف

(قوله صريه) أي حلاله (قوله بالضم) الباء بمعنى في وقوله هنا أي التدار (قوله باطلاعهما) أي ظهورهما ويزيد (قوله الخ) سورة الاستدراك ان التمر الذي ظهر ثمانية من نفس الخيل الذي طلع غرما أولا وامام سورة ما قبل الاستدراك فان ثقلين ظهر غرما أحدهما قبل الآخر فيضم الثاني الى الاول الخ ولكن سورة الاستدراك المرجع فيها لاهل الخبرة فان قالوا الله من شبه الخ لاهل الاول ضم الثاني الى الاول وان قالوا اهل مستقل بالضم بخلاف الغلب اذا انغمروا فيهم لانه قد ١٨٥ ينهمر بين (قوله روح العالم الخ) العام ليس قبله بل ولو كانا زحاما عين

ثم زرع عام آخر وضم غرما العام الواحد بمضه الى بعض في كمال التصاب وان اختلف ادراكه لاختلاف اوقاعه وبلاده حارة وبرودة كجودها قامة قامة حارة يسرع ادراك التمر بها بخلاف تجدد لهما والربا بالعام هاتان اثنا عشر شهرا هريفة والعبرة بالضم هنا باطلاعهما في عام يقسم طلع خيل الى الاثنان اطلع الثاني قبل جسد الاول وكذا بعده في عام واحد لم لو ان غرقتل من يترقى عام فلا ضل من هيا كثيرة عامين وزرع العام بضمان وان اختلفت زراعتهم في الفصول والعبرة بالضم هنا اعتبارا لورود حصاده في سنة واحدة وهي اثنا عشر شهرا هريفة كالح (و) يجب (فيها) أي في خمسة أو سبعة وازداد (ان سقيت بجاء الماء أو بجاء) (السيح) وهو بفتح المهملة وسكون المثناة تحت السيل أو بجاء انصب اليه من جبل أو نهر أو عين أو شرب برودة لغيره من الماء وهو البلي سوا في ذلك التمر والزرع (العشر) كاملا (و) يجب فيها (ان سقيت بدولاب) يضم أوله وقعه وهو ما يديره الحيوان أو الدابة وهي البكرة أو ناعورة وهي ما يديره الماء بنفسه (أو ينضج) من تحوهر بحيوان ويسمى الذكر ناضعا والآنثى ناضعة أو بجاء اشتراه أو وجبه لظلم المثناة فيه أو غصبه لوجوب ضحائه (نصف العشر) وذلك قوله صلى الله عليه وسلم فيما سقت السما والميراث أو كان صغرا العشر ووجبا سقي بالنضج نصف العشر وانضج الاجاع على ذلك كما قاله البيهقي وغيره والمعنى فيه كثرة المؤنة وخضها كافي المعروفة والساقية والعنبري بفتح المهملة والمثناة ما سقى بجاء السيل الجاري اليه في حفره أو سقي الحفرة عاقر وانبتت المار بها اذا لم يعلها والقنوات والسواقي المعروفة من النهر العظيم كما المطرق في السقي بجاء يجرى فيها منه العشران مؤنة القنوات انما يخرج لعمارة القري والانهار انما غاضف لاجل الارض فاذا انتهت وصل الماء الى الزرع بطبعه مرة جدا أخرى يضاف السقي بالتواضع وهو المؤنة للزرع نفسه وفيما سقى بالزرعين كالنضج والمطر فقط باعتبار مدة عيش الثمر والزرع وغنائها لا بالكرها ولا بسدد السقيات فلو كانت المدة من يوم الزرع مثلا الى يوم الادراك ثمانية أشهر واحتاج في أربعة منها الى سقية فسقى بالمطر وفي الاربعة الاخرى الى سقيتين فسقى بالنضج وجب ثلاثة أو باع العشر وكذا في جهل المقدار من نفع كل منهما باعتبار المدة أو أخذ بالاستواء احتاج في ستة منها الى سقيتين فسقى بجاء السماوي في الشهرين الى ثلاث سقيات فسقى بالنضج وجب ثلاثة أو باع العشر وروى نصف العشر ولو اختلف المالك والساعي في الله سقى بماء صدق المالك لان الاصل عدم وجوب الزيادة عليه فان اتمه الساعي لحقه ندبا وتجب الزكاة فيها ذكره بسد وسلاح غير ان لا يستغنى عنه كاملا وهو قبل ذلك يلحق بغيره وبوجه سقى طلب فيها فالدارع لانه حينئذ عام وهو قبل ذلك قبل والصلاح في غير غيره بلوغه سقى طلب فيها فالدارع لانه في الثمر لما كثر المتلون اخذ في حرة أو سودا وصفرة كيطع وصاب وشمش وفي غير المتلون منه كالغلب الابيض لينه وغو به وهو صفاه وجران الما فيه و بدو صلاح بعضه وان قل كظهوره

(٢٤ - خطيب - ل) وبعاد قدسا (قوله ثلاثة أو باع العشر وروى نصف العشر) ردد ذلك ثلاثة عشر بها ونصف قدح (قوله بدو صلاح بعضه وان قل كظهور الخ) القرض منها ان بدو صلاح البعض كبدو صلاح الكل في ان كلا منهما سبب لتعلق الزكاة بهذا الثمر وأما هنا فما قلنا من ادائها انما ذكره شيخ الاسلام في باب البيع وهو انه اذا بدو صلاح بعض الثمر جاز بيعه بالشرط قطع كالمال بدو صلاح كله وقاس ذلك على مالو باع فخلا عليه ثم ظهر منه وضمه لم يظهر فقالوا ان الظاهر يكون بالبايع وكذا على ظهوره تعالى على المال لا يظهر على ماله بل على ماله في الاول ثمينة على الثانية

(قوله على مالكه) أي بشرط أن يكون موصرا والاقلاحيو والخرص ولا ينقل الحق الى الذمة لكن كسب بمتاجر لهذا الشرط وهو غير قد تعرض عليه ويحاط به قد يكون عليه ١٨٦ دين مستغرق لذلك التمر (قوله وقبول) أي فورا (قوله بما يجد) كالربح

وسنخرص أي حرز كل غرضه زكاة إذا بدا صلاحه على مالكه لا أن يباع فطروفا الخارص بكل شعبة أو بقدر غرتها أو شرة كل نوع وطباخرها يساوي ذلك تضمين أي لنقل الحق من الدين الى الذمة فقرأ أو زكاة يخرجه بعد صفاته وشرط في الخارص المذكور عليه أهلا للشهادات كلها وشرط تضمين من الإمام أو نائبه فخرج من ملكه أو نائبه وقبول تضمين فلهما كسب ميتة تصرف في الجميع فإن ادعى حيف الخارص فبما خرصه أو غلظه بما يجد بل يصدق لا يبيته ويحيط في الثانية القدر المختار وإن ادعى غلظه بالتمثيل بعد تلف الخارص صدق بيمينه ندبان أنهم هو الأباين وإن ادعى تلف الخارص كله أو بعضه فكأن ادعى لكن اليمين هنا شبهة بخلافها في الوديع فأنما واجبة (فصل) في زكاة العروض والمعدن والركاز وما يجب أخراجه (وتقوم عروض التجارة عند آخر الحول بما شترت به) هذا إذا ملك مال التجارة بقدر الوقت ذمته أو غير خد البلد الغالب أو دون نصابه فانه يقوم به لأنه أصل ما يبدد وأقرب إليه من خد البلد فلو لم يبلغ به نصاب لم يجب الزكاة وإن بلغ فيه ما إذا ملكه بغير خد عرض وشك وخلع فغالب بقصد البلد يقوم به فلو حال الحول بجملة لا تشفيه كبلد يتعامل فيه شواش أو غيرها اعتبر أقرب البلاد إليه فإن ملكه بقصد غيره قوم بما قبل التشفيه والباقي خالص البلد فإن غلب فقد انحل على التساوي وبلغ مال التجارة نصيبا أحدهما دون الآخر قوم به لتحق مقام النصاب بأحد التقديرين ومن هذا فإن قوت النصاب في ميزان دون آخر أو بقدر لا يقوم به دون تشفيه قوم به وإن بلغ نصيبا بكل منهما خسر المالك كافي شاق الجبران ودراهمه وهذا هو المعتمد كما يحسمه في أصل الزكاة وإن جمعت في المنهج كاله أنه يمين الأضعف المستحقين ويضم ربح حاصل في أثناء الحول لاصل في الحول إن لم يرض بما يقوم به فلا واشترى عرضا جات في درهم فصار ذمته في الحول ولو قبل آخره بخلقة ثلثمائة زكاهما آخره ما إذا انصرف درهم أو نائبه بما يقوم به أو مسكه الى آخر الحول فلا يضم الى الاصل بل يرى الاصل بوجهه بغير ذراهم بوجه (ويخرج من) قيمة (ذلك) لامن العروض (ربيع العشر) أما ربع العشر فكان في الذهب والفضة لأنه يقوم بهما وأمانته من القيمة فلا تنقله فلا يجوز أخراجه من عين العرض (وما) أي رأى نصاب (استخرج من معدن الذهب والفضة) أي استخرج ذلك من هو من أهل الزكاة من أرض مباحة أو مملوكة (يخرج منه) أي النصاب (ربيع العشر) العموم الأدلة السابقة تكفي في الزكاة ربع العشر وملاذ في نصابه إذا لا توص في غير الماشية كلها ولا بشرط الحول بل يجب الإخراج (في الحال) لأن الحول إنما اعتبر لاجل تكامل النماء والمستخرج من المعدن يغني نفسه فاشبه الثمار والزروع ويضم بعض الخراج الى بعض أن اتحاد المعدن وتتابع العمل كما يضم المتلاحق من الثمار ولا يشترط بقاء الاول على ملكه ولا يشترط في الضم اتصال التسليم لأنه لا يحصل غالبا إلا متفرقا وإذا قطع العمل بغير صلاح آلة أو أرض ضم ورائط طال الزمن عرفا فان قطع بلا عذر لم يضم طال الزمن أم لا لأخراجه معنى عدم الضم أنه لا ضم الاول الى الثاني في أقال النصاب ويضم الثاني الى الاول إن كان باقيا كإرضه الى ما ملكه بغير المعدن كارت وحب في أقال النصاب فإذا استخرج من الفضة خمسين درهما بالعدل الاول ومائة وخمسين بالثاني فلا زكاة في الخمسين وتجب في المائة والخمسين كما يجب فيها لو كان المالك يجمع بين غير المعدن (تنبيه) خرج قولنا وهو من أهل الزكاة المكاتب فإنه يملك ما يبايعه من المعدن ولا زكاة عليه

والثالث (قوله ويحيط في الثانية) كواحد من مائة (قوله غلظه بالتمثيل) غمزز قوله بما يجد (قوله بعد تلف الخارص) أي وكان بعد التمكن من الزكاة والاقلاحيو لم يزل حتى يدهي الغلط فيه على الخارص وأما إذا كان التمر موجودا وادى غلط الخارص بالتمثيل فانه بعد التمكن (قوله وإن ادعى تلف التمر) أي وكان ذلك قبل التمكن من الزكاة ليكون له هذه الدعوة فائدة وهي ستطرز كافة ما تنضم من كل المال أو بعضه وأما إذا كان بعد التمكن من الزكاة فلا معنى لهذه الدعوة لأنها استقرت في ذمته تلف أو بقي (قوله ويضم ربح الخ) ولو كان الربح من عين العرض كتمر وورل وبن وسوق (قوله إن لم يرض الخ) صادق بصورين ياد بالرض أصلا أو نرض بما يقوم به والشاوخ مثل الاول ومثال الثانية ما إذا اشتراه بفضة ثم باعه في أثناء الحول بذهب فبضم الربح لاصل في هاتين الصورين ويرى ببول الاصل أما إذا انض من الجنس كثال الشاوخ الثاني فلا يضم بل بغير ذراهم ببول والاصل ببول وإن كان يضم الربح لاصل في أقال النصاب وقوله وأما ليس قيد بل لو اشترى به عرضا أيضا كان الحكم كذلك (قوله) من أرض مباحة أو مملوكة. أمالو وجده في ملك غيره فهو لصاحب

المالك أن اداه وهكذا كافي الزكاة وإن وجد في مسجد أو موقوف على مسجد أو شخص أو جهة كالتقوى إن قال أهل الخبرة أنه حدث بهذا المسجد أو الوقفية فهو من ربح الوقت والمسجد فيكون ملكا لله بصد أو

الموقوف عليه وان ظهرا انه كان موجودا قبل المسجدة أو الوفقية فيكون من أجزاء المعبود أو الوفاق لا يجوز ان تصرف فيه وقيل انه يكون لصاحب الارض قبل ذلك حتى رذق وان وجد في طريقه كان حدث ١٨٧ بعد جعلها طرا يقابل أهل الخربة

لمن وجده وان كان موجودا قبله فان كان مالكا للارض قبل ذلك على قياس ما تقدم (قوله ولو تنازع الزكواخ) هذا مشكل لانه ان كان في ملك شخص فهو له غلبة بل يكون البايع والمؤجر أو المعير ولا يتأتى هذا النزاع ويجب بان المراد بان كان المعنى القوي وهو ان المصدق بان يقول أحدهما نافذته وغول الآخر أذنته

(فصل في زكاة الفطر الخ) هو لفظ اسلامي لم يعرف في الجاهلية لانها من خصوصيات هذه الامة وأما زكاة الفطرة فهو لفظ لا يعرف ولا يعرف بل هو موك من تصرفات القضاة واستعمالهم لم يستعمله العرب وقالوا زكاة الفطرة وزكاة الصوم وزكاة البدن (قوله) كانوا من الفطرة الخ) فيه مسامحة لان الفطرة المأخوذة بمعنى القدر الفرج والفطرة المأخوذة بمعنى الخلقة فلم يقدح في استعمالها خذ منه في المعنى الا ان يقال ان بينهما فروع تعلق من جهة أن الزكاة مطهرة للنفقة وهذا الذي سهل الامر (قوله) تجبر قصاص الصوم الخ) هذا إشارة الى وجه التسمية بهما وهذا من غير العال لان العالبان الجار يكون من جنس الجبر ولا مانع من ذلك لان الله ماسع قوما من الفرائض الا انهم لم يوافقوا من التواضع بغيره (قوله فرض

فيه وأما ما أخذ الرقيق فليس به فليزعمه والله يمنع القمي من أخذ المصدق والى كاز بدار الاسلام كل من من الاجابة بان الله ارسله فيهم وهو دخیل فيها والمانع الحاكم فقط فان اخذه قبل منه ملكه كالأحاطة وبما قضى ما جاء به من وقت وجوب حق المصدق حصول النيل في يده وقت الاخراج عقب التخصيص والتسوية من التراب وغیره وكان وقت الوجوب في الزرع اشتداد الحار وقت الاخراج التسوية (وما) أى وای تصاب من ذهب أفضة (يؤخذ) بالما المعجمة (من الزكاة ففسده الخ) رواه الشيخان وخالف المصدق من حيث انه لا مؤنة في تحصيله ومؤنة قليلة ففكر واجبه كالعشرات ويصرف هو والمصدق مصر في الزكاة لانه حق واجب في الاستفادة من الأرض فاشبه الواجب في الزرع والثمار (فتبينه) قد علم انه لا بد ان يكون نصا بامن التقدير لا يشترط فيه الحلول والى كاز معنى المكون وهو دخیل الجاهلية والمراد بالجاهلية قبل الاسلام أى قبل بعث النبي صلى الله عليه وسلم كاصرح به الشيخ أبو علي معوا بذلك لكثرة جهالاتهم ومثقفون المدفون الجاهلي ركاز ان لا يعلم ان ملكه بلغته المدفون فان علم أنها بلغته المدفون طاعة وحلف بنائه أو بلده الى أنشأها كزفليس ركاز بل هو في كاحكامه المجموع من جماعة وأقروا ان يكون مدفوناً في جسد ظاهر فان علم ان السبل أظهره فر كاز أو انه كان ظاهره فقط وان شئت فقلوا شئت ان أنه ضرب في الجاهلية أو الاسلام وسمايت فان وجد بين اسلامي كان يكون عليه شيء من القرآن أو اسم ملك من ملوك الاسلام فان علم ملكه انه قبيب رده من ملكه لا قبل المسلمين بالاعتلاء عليه فان لم يعلم ملكه فلفظه ولم ان لم يعلم من أى الضرب بين الجاهلي أو الاسلامي هو بان كان عمالاً أثر عليه كالنبر وانما عاك في كاز الواجب وهو يلزم زكاة اذا وجد في موان أو في ملك أحياء فان وجد في معبد أو شارع فقط وان وجد في ملك شخص أو في موقوف عليه فلتخص ان ادعا فان لم يدعه بان نفاه أو سكت فلن ملكه منه وهكذا حتى ينتهي الامر الى الهي الا ان الأرض فيكون له وان لم يدعه لانه ملكه في المأثور تنازع الزكاة في الملك بايع ومشترا أو مكر ومكتر أو معير ومستعير صدق وذاليد

بمنه كالوتنازع في أمتعة المدا

(فصل في زكاة الفطر وقال صدقة الفطر معيت بذلك لان وجوبها بدخول الفطر وقال أيضاً زكاة الفطرة بكسر الفاء التام في آخرها كانوا من الفطرة التي هي الخلقة المرادة بقوله تعالى فطرة الله التي فطر الناس عليها قال وكيع بن الجراح زكاة الفطر لشهر رمضان كسجدة الدهم للصلاة تجبر قصاص الصوم كالجبر للوجود نقصان الصلاة والاصل في وجوبها قبل الاجماع خبران من روى الله عن جعفر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعان غر أو صاعان شعير على كل حر أو عبداً كروا حتى من المسلمين (وجوب زكاة الفطر بثلاثة شرائط) بل أربعة كما ستعرفه الاول (الاسلام) فلا زكاة على كافر أصلي لقوله صلى الله عليه وسلم من المسلمين وهو اجماع قاله الماوردي لانها طهرة وهي ليس من أهلها والمراد انه ليس مطالباً باخراجها ولكن بعاقب عليها في الآخرة وأما فطرة المرتد من عليه مؤنته فموقوفة على عودته الى الاسلام وكذا البطل المرتد فغرضه التمس ومن يلزم الكافر ففقهه مرئ لم يلزمه فطر حتى يعود الى الاسلام ويلزم الكافر الا في فطرة رقيقه المسلم وقريبه المسلم كالغفقه عليهم (و) الشرط الثاني (إخراج) كل (الشعير من آخر يوم من رمضان) لانها مضاه

الخ) أى أظهر أو بلغ أو نقل (قوله على الناس الخ) إشارة الى المؤدى ولا يشترط اسلامه وشرطه الحار به والبار وقوله على كل من مرعى بمعنى عن إشارة الى المؤدى عنه وشرطه الاسلام (قوله صاعاً) بدل أو حال من زكاة الفطر (قوله أو صاعاً الخ) وألحقه بالزكوة لا للتعبير (قوله) فهو بالخ) المراد من هذه العبارة أدركه من زكوة وضاع وجو لا يكتفى في الوجوب فكان الاولى ان يزاد وادله أول شق قلنا

قال الشارح ولا جرم ادراك الخ (قوله أوفى) أي قوله ولا جرم الخ وهو وجوب الفطرة تازه وعدمها أخرى وقرع عليه أربع صور (قوله بآلة توم) يحصل أن يكون المعنى بآلة تومها لكل منهما وان يكون ليلة لاحدهما يوم الله - خلا يختلف الحكم وهذا محله في المثال الأول إذا كان الليل سابقا كان النهار سابقا واليلة بعده معه فقد وجد الجزآن معاني فبه أحدهما فيخص الوجوب به (قوله فمى عليها) أي على السيدين أو الذين يبين في الأخيرين رأى كان ظاهر كلام الشارح وجوبه للارضة وأما الأولى فلا فطرة فيها على أحد وأما الثانية فتعيقها على ١٨٨ العتيق (قوله لا وقت الوجوب يحصل في فتيها) المراد أن جزأ من جزأه

وقع في فية أحدهما والجزء الثاني في فية الآخر وفي الحقيقة وجوب الفطرة للأجل المهيأة لانها لأخيه وأخاهو الملكية أو الصراية (قوله عن مات بعد الغروب) أي جنبنا فلو شئت الموت بعده أوفى فلا وجوب (قوله دون من بعد) أي أو معه أي ولو احتمالا (قوله وجود الفضل الخ) وليس من الفضل ما يحتاج إليه في العبد ما جرت به المادة في العبد من كمال ومعدن وتقل فلا يخرج منه إذا يزده على الحاجة وهذا إذا هب وأصله قبل الغروب والافترج منه الفطرة (قوله من زوجية) يصح أن تكون تعليلة للزوم النشفة ويصح أن تكون بياناً لمن تلزمه نفقة وحقوق مضاف أي من ذى زوجية الخ (قوله وبشرط أيضا أن تكون الخ) أي إذا كان ذلك ابتداء لوجوب الفطرة أما إذا ثبت في ذمته صارت دينافيع فيها ذلك (قوله فببين) المراد أنها غير لاثنين ببيعها ويبدلها بلانق ويصرف الزائد ففطرة ولو أفقها بخلاف الكفارة لا يباين إذا أنفها لان الكفارة لها بدل (قوله ضابط ذلك الخ) إذا تأملت الضابط وتأملت المسمى منه

في الحديث إلى الفطر من رمضان في التحريم الماضي ولا جرم ادراك يزم من رمضان وجزء من ليلة شوال ويظهر أن ذلك فيما إذا قلنا بفسده أنت صرح أول جزء من أول ليلة شوال أو مع آخر جزء من رمضان أو كان هناك مهاباة في رقبين اثنين بآلة توم يوم أو نفقة قريب بين اثنين كذلك فمى عليه ما لا وقت الوجوب يحصل في فتيها فخرج عن مات بعد الغروب ودون من ربه بعد ميسن أن يخرج قبل صلاة العيد لا باع وهذا جرى على الغالب من قبل الصلاة أول النهار أو آخرت استقب الاداء أول النهار ويحرم تأخيرها عن يوم العيد بلا عذر كغيبه ماله أو المستحقين (و) الثالث من الشروط (وجود الفضل) أي الفاضل (عن قوله قوت) من تلزمه نفقته من (عابه) من زوجية أو بضعية أو ملكية (في ذلك اليوم) أي يوم العيد (وبليلة) وبشرط أيضا أن يكون فاضلا عن مسكن وخادم لا تقيين بهحتاج إليهما كافي الكفارة بجامع الظهور والمراد بما جرت به أن محتاجا تلزمه أو خدمه بمجته أما حاجته لعهده في أرضه أو ما شئته فلا أثر لها يخرج باللاتق بهما أو كافي فببين يمكن إبداءها بالاتيق به يخرج الفاترات لزومه ذلك كاذر الرافعي في الخ نعم لو ثبت الفطرة في ذمة إنسان فانه يباع فيما مسكنه وخادمه لانما حيثما التقى بالدين وبشرط أيضا كونه فاضلا عن دستوب يلحق به ومجته كانه يبي في الدين ولا بشرط كونه فاضلا عن دينه ولولا ذلك كان به في المجموع والشرط الرابع الذي تركه المصنف الحرة فلا فطرة على رقيق لآعن نفسه ولا عن غيره أما غير المكاتب كتابه عصبة فندوم ملكه وأما المكاتب المذكور فبضعة فملكه لا يجب عليه زكاة ماله ولا نفقة قريبه ولا فطرة على سيده عنه لاستغلا به بخلاف المكاتب كتابه قاسدة فان فطرته على سيده وأنما يجب عليه نفقته ومن عهدهم يلزمه من الفطرة بقدر ما فيه من الحر به وباتها على مالك الباقي هذا حيث لا مهاباة يذمه وبين مالك بضعة فان كانت مهاباة اختصت الفطرة بمن وقعت في فية ومثله في ذلك الرقيق المشترك (وزكي عن نفسه وعن تلزمه نفقته من) زوجته وبضعة ووقعه (السيد) • فتيه ضابط ذلك من لزومه فطرة نفسه لزومه فطرته من تلزمه نفقته بملك أو قرابة أو زوجية إذا كافوا ماله بين ووجدما يؤدى هضم واستثنى من هذا الضابط مسائل منها لا يلزم المسلم فطرة الرقيق والقريب والزوجة الكفارة وان جبت نفقتهم (قوله صلى الله عليه وسلم في التحريم السابق من المسلمين ومنها لا يلزم العبد فطرته وزوجته مرة كانت أو غيرها وان أوجبتا نفقتنا كسبه ونحوه لانه ليس أهلا لفطرة نفسه فكيف يضمحل عن غيره ومنها لا يلزم الابن فطرة زوجته أبسه ومستوراته وان جبت نفقته جماع في الولد لان النفقة لازمة للاب مع اعساره فبضعتها الولد بخلاف الفطرة ومنها عديت المال تجب نفقته دون فطرته ومنها الفقير الماجر من الكسب يلزم المسلمين نفقته دون فطرته ومنها ما نص عليه في الام أنه لو أكرع عبده وعطرقته على السيد ففطرته على السيد ومنها عبد المالك في المساقاة والقراض إذا شرط مع له من العامل فنفقته عليه وفطرته على سيده ومنها

وجدت فيه مسامحة لان الأول لم يبدخل في الضابط وقوله ومنها العبد الخ فيه نظرا إلى ما لا يقد به قوله من لزومه فطرة نفسه فلا يبدخل العبد فكان الأحسن أن يقول كل من لزومه نفقة نفقة شخص لزومه فطرة فربما يفتنى منها وهذه المستثنيات من منطوق القاعدة ويستثنى من مفهومها المكاتب كتابه قاسدة فان نفقته لا تلزم السيد وتلزم فطرته وكذا الامه إذا كانت مسلمة لزومها فلا يلزم سيدها نفقة تهاو يلزمه فطرته إذا كان في وجهها عبدا أو عبدا (قوله فان الفطرة على سيده) كان الأولى ولا فطرة على المكنترى

(قوله فلا تجب فطرهما) أي الاجرة بالنفقة الحج وعبد المسجد أما نفقة عبد المسجدان كان له أو كالمعجوبة أو هبة فهي من ربح المسجد وأمانا كان متوقفا على مسد أو غيره فان عينه الواضحة أتت ١٨٩ والآخرى بيت المال والأرض أغنياء

المسلمين وعلى كل لا تجب فطرهما (قوله عن نفسه الخ) انما قصر على ذلك لاجل قوله من غالب قوت بلده ما إذا كان يركب عن غيره فاعية قوت بلده المؤدى عنهه وقد رآه أيضا وإن كان ظاهر الحق أن قوة صاحب من غالب قوت بلده راجع لما إذا كان من نفسه أو غيره فلذلك بين الشارح المراد منه (قوله أو أخرجه) معطوف على قوله أو أخرجه الصاع من اثنين (قوله فيتم الخ) حاصل ذلك أن فيها قولين القبول الاول يقول ان هذه مستثناة وعلى هذا يخرج من قوت السيد أو من أشرف الأقوات والقول الثاني انها ليست مستثناة فيخرج من قوت آخر محل همد وموله إليه وهذا هو المختار (قوله أو يخرج لها كم) أي يرضى الوار وجميع لقولين أي أن قلنا انها مستثناة وأخرى من قوتها ومن أشرف الأقوات وقلنا ليست مستثناة ويخرج من قوت آخر محل لا يدفع الا لهما كم لأن له قتل الزكاة وهناك تقريران يعمل أو في قوله أو يخرج لها كم على باهوا يجعله قولنا لا يملك ما قبله من القولين ضمه فيا (قوله والاصل فيه الكيل) أي الغالب فيه ذلك فلا بد من وقوعه (قوله ذكر الفقهاء) هذه الحجة لا تظهر لأن الصاع لا يختص به شخص واحد بل هو الاصناف

ما لو حج بالنفقة ومنها عبد المسجد فلا تجب فطرهما وإن وجبت نفقته ما سواها إذا كان عبد المسجد ملكا له أو متوقفا عليه ومنها الموقوف على جهة أو معين كرجل ومدوسه وروابط ولو أعرم الزوج وقت الزوج أو كان عبد الزوج أو زوجة الأمة فطرهما لا الحرفة فلا يزنها ولا زوجها لا تتفاء بساره والفقير كمال تسليم الحرفة نفسها بخلاف الأمة لا استخدام السيد لها ويركض عن نفسه (صاعان) غالب (قوت بلده) ان كان يلد في غيره من غالب قوت محله لأن ذلك يختلف باختلاف التواصي والمستمري غالب القوت غالب قوت السنة كافي المجموع غالب قوت وقت الزوج بخلاف الفطر إلى في وسطه ويجزى القوت الأعلى من القوت الأدنى لا يزداد فيها ولا عكس لنقصه من الحق والاعتبار إلى الأعلى والأدنى بزيادة الأقيان لأنه المقصود فالغير من التمر والأرزون من الزبيب والشعير والشعير غير من التمر لأنه أبلغ في الأقيان والتمر غير من الزبيب فالشعير غير منه بالأولى وينبغي أن يكون الشعير غير من الأرزون لأن الزخير من التمر وله أن يخرج من نفسه من قوت واجب ومن كثره فطرته كزوجته وعبد وقريبه أو من يرب عنه باذنه أعلى منه لا يزداد فيها ولا يفيض الصاع المخرج من الشخص الواحد من جسد وان كان أحد الجسدين أعلى من الواجب كالأب يرى في كفارة اليمين أن يكسو خمسة ويطعم خمسة أمالو أخرجه الصاع من اثنين كان هك واحد نصفى عبد من أو مريضين يلدن يختلف القوت فانه يجوز بيع الصاع أو أخرجه من زوجين فانه جائز إذا كان من الغالب ولو كان في بلد أقوات أو غالب فيها فخير أو الأفضل أعلاها في الأقيان قوله تعالى لن تناووا البرحق تنفقوا على ما يحبون (تنبيه) لو كانوا يتناوون الجميع فلو لم يكن أحد من الأقيان كان الخليطان على حد سواء فان كان أحدهما أكثر وجب منه فان لم يجد الا نصفه من ذوات صفات ذافوجها أو وجهها أنه يخرج النصف الواجب عليه ولا يجوز إلا التمسك أنه لا يجوز أن يفيض الصاع من جسد واحد وأمان يركب عن غيره فاعية غالب قوت محل المؤدى عنه فلو كان المؤدى يعمل آخر اعتبر قوت محل المؤدى عنه بنا على الأصح من أن الفطر تجب أولا عليه ثم يفضله عنه المؤدى فان لم يفرص محله كعبد أو فيعتدل كمال جماعة استثناء هذه أو يخرج فطره من قوت آخر محل همد وموله إليه لا الأصل أنه فيه أو يخرج لها كم لأن له قتل الزكاة فان لم يكن قوت المصل الذي يخرج منه يجوز باعتباره أقرب الحال إليه وان كان يفر بملكان مسأوا بان قريان غير بينهما (وقدره) أي الصاع والوزن (خمس أوطال وثلث) رطل (بالعراق) أي إلى البندادى وقدم الكلام في بيان رطل بغداد في موضعه والاصل فيه الكيل وانما قدر بالوزن استظهارا أو العبرة بالصاع التبري انه بدو معارفه فقد أخرجه قدران يبين أنه لا ينقص عن الصاع قال ابن الرضا قل جماعة الصاع أربع فدان بكفى رجل متقدما انتهى الصاع بالكيل المصري قدسان وينبغي أن يرضى سيرا لاحتلال اشتغال المعالي طين أو تين أو نحو ذلك قال ابن الرضا كان فاضى القضاء محمد الدين السكري رحمه الله تعالى يقول حين يخطب عصر خطبة عبد الفطر والصاع قدان بكيل بلدكم هذه سالم من الطين والعبس والثلث لا يجوز في بلدكم هذه الا الصاع اه (مائدة) ذكر الفقهاء الشافعي في حاشية الترمذية عن أبي حنيفة إيجاب الصاع وهو ان الناس غنيت غالبا من الكسب في العبد وثلاثة أيام بعده لا يجد الفقير من يستعمله فيها لأنها أيام سرور وراحة عقب الصوم الذي يفضله من الصاع عند جسه خبر انما ية أوطال من الخبز فان

الثمانية الآن مثال اه قد من يجوز دفعها الواحدة أو دفع لها كم هو الحاكم خص به واحدا أو أيضا لا تظهر في التمر والبن ويوجب بانها بالنظر للغالب

(قوله بجزى) أي زاد على ما يجب فيه العشر (قوله زكاة موله) وهو الصغير والمجنون والسفيه وقيل القتي لاجل قوله وله والا
لولا يكن غنيا كان واجباً عليه (قوله ١٩٠) بخلاف غيره موله (الخ) أي إذا لم تزم نفقته والإرثت عليه فطرته وكانه

أخرجها من غير أنه وكذا
المالوك والزوجة

(فصل في قسم الصدقات) هي

جميع صدقة تهل الواجبة

والتدبير والمراد الواجبة ولو قال

في قسم الزكاة لكان أولى (قوله

ومعيت أي الزكوات (قوله

هذه وجود هدم) سبأ في محترزه

في المتن في قوله وإن من يوجد

منهم (قوله من المحرم) ويهي

قصر أروهم قسم الصدقة

وهي الصدقات على الموصوف

والمعنى عند الإمام الشافعي أن

هذه الزكوات مقصورة على

الاصناف الثمانية ولا يجوز

لتغيرهم ويجب جمعهم بها وعند

غيره أم لا يجوز لتغيرهم ويحوز

دهها لصنف منهم ولا يجب

التعميم (قوله بالمسكين المثل)

المراد أنهم يمكنهم بعد الأخذ

من غير شرط (قوله وتقدم)

أي أنهم لا يمكنهم بعد الأخذ

بل بشرط صرفها أخذوه

هذه المراد وانما فصل بين

الأربعة الأخيرة يعني ثانيا لاشارة

إلى أن الأولين أخذوا لتغيرها

والآخرين أخذوا لنفسها

وهذه المعاني استنبطها الإمام من

أدلة خارجية وتزاهي الآية

فلاية ثم قد ذلك فيصورها لكانها

جاءت واقعة لما استنبطه الإمام

(قوله لا مال له ولا كسب الخ)

صادق بثلاث مسدود وإن يكن

له مال ولا كسب أصلا أنه

الصاح خمسة أروطال وثلاث كاهم ويضاف إليه من الماء والثلث ثباتي منه ذلك وهو كفاية
الفقير في أربعة أيام لكل يوم رطلان (تمه) جنس الصاح الواجب الفوت الذي يجب فيه
المشرا ونصفه لان النص قد ورد في بعض المعشرات كالنور والشعر والتمر والزبيب وقيل
الباق عليه بجماع الاقتبات ويجزى الاقل لثبوته في المعصم وهو لين وباس غير متزوع الزبد
وفي معناه لين ويمن لم يترع زبد هسا وأجر أقل من الثلاثة لمن هو قن سواه أكان من أهل البادية
أم الحاضرة أما متزوع الزبد من ذلك فلا يجوز كذا لا يجوز الكسب وهو يفتح المكاف معروف
ولا الخفيض ولا المصل ولا السهم ولا اللحم ولا الملح من الأقطا فسد كثره الملح جوهه بخلاف الملح
السير فيجزى لكن لا يحسب الملح فيخرج قد وادرك بعض الأقطا منه صاعا ولا لاصل أن يخرج
من خلقه زكاة موله القسي لانه مستقل بملكه بخلاف غيره موله كزبد شيد أو سني لا يجوز
أخراجها عنه إلا بذنه أو لئس تركه موصرا أو موصره موصرا في رقيق أو موصره موصره موصره
لأن واجبه كالوقوف في المساجد بل من قوت عمل الرقيق كاعلم بجماعه ومصر به في المجموع شاء على
ماهر من أن الأصم أنه انحصار ابتداء على المؤدى عنه ثم ضمها للمؤدى

(فصل في قسم الصدقات) أي الزكوات على مستحقها وسبب ذلك لاشارها بصديق بالذلة

وذكرها المصنف في آخر الزكاة تبعا للإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه في الإمام وهو أنسب من

ذكر المنهاج لها تبعا للمزني بعد قسم الفس والمفجعة (وذكره الزكاة) من أي صنف كان من

أصنافها الثمانية المتقدم بها (إلى) جميع (الاصناف الثمانية) عند وجودهم في محل المال وهم

(الذين ذكرهم الله تعالى في كتاب العزيز في قوله تعالى إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعالمين

عليها والمؤلفة قلوبهم في الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل) قد قدم من المحصر بانها

إنها لا تصرف لتغيرهم وهو جمع عليه وانما خرجت في استيعابهم وأضاف إلى الآية أنكره

الصدقات إلى الاصناف الأربعة الأولى بلام الملقب إلى الأربعة الأخيرة في الظرفية للإشارة

بإطلاق الملقب في الأربعة الأولى وتقييده في الأربعة الأخيرة حتى إذا لم يحصل الصرف في مصارفها

استرجع بخلافه في الأولى على ما يأتي وسكت المصنف عن تعريف هذه الاصناف زائد كرههم

على نظم الآية أنكره فالأول أفقر وهو من لا مال له ولا كسب لا تقي به جمعها أو مجموعها

موقعان كفايته مطعما وملبسا ومسكنا وقبرها ما لا بد منه على ما يلقى بحاله وحال مجتمعه كمن

يحتاج إلى عشرة ولا يملك ولا يكتب إلا درهمين أو ثلاثة أو أربعة وسواء أكان ما عليه نصيبا

أم أقل أم أكثر أو الثاني المسكين وهو من له مال أو كسب لا تقي به وضع موقعان كفايته ولا يكتبه

كن يملك أو يكتب سبعة أو ثمانية ولا يكتبه الا عشرة والمراد أنه لا يكتبه العمر الغالب ويتبع فقر

الشخص ومسكنه كفايته بنفقة قريب أو زوج أو سيد لا نه غير يحتاج ككسب كل يوم قدر كفايته

واشتغاله بنواقل والكسب عهدها لا اشتغاله على شئ من متاعه أو كسبه أو كسبه بغيره منه

لانه فرض كفايته لا يمنع ذلك بضم مسكنه وخلده وشايعه وكتبه بجمعها أو لاله فأناب

بحر حشمتين أو مؤجل فيعطى بملكه إلى أن يصل إلى ماله أو يصل إلى أجل لانه لا تقتر أو مسكين

وإنما المال على الزكاة كساع يجيبها أو كاتب يكتب ما أعطاه أو باب الأموال وقام حاشم

بجمعهم أو يجمع ذوي السهمان لا غنى والافلاح لهم في الزكاة بل زكاة في خمس الخمس

المردد لمصالح والأربع المؤلفة قلوبهم جمع مؤلف من التأليف وهو من أسلم بنية ضعيفة فيتألف

ليقوى

كفايته

كفايته

كسب غير لائق أو له مال أو كسب لا ضمان موقعان

(قوله لائق) بالفتح صفة كل اسم لا قبل دخولها لا نعه وضعه ولا يشاء في ما قبل كان المناسب تنوين اسم لانه موصوف

بغيره وشبهه بالضاف ويجب أن يعرف بعد دخولها

يقوى إيمانه أو من أسلم وقبته في الإسلام قوبة ولكن شرف في قومه يتوقع باعطائه اسلام
غير أو كاف لنا من بليته من كفار أو ما تسمى كفة هذان القسمان الاخيران انما يطبان
اذا كان اعطاهما أو حق علينا من جيش يمتثلنا نقول المارودي يتصرف اعطاء المؤلفة
احتياجا لهم بمحول غير الصنفين الاولين اما هذا فلا يشترط فيه ما ذك كما هو ظاهر كلامهم
وهل تكون المرأه من المؤلفة زوجان امهما ونحو الخامس الرقاب وهم المكاتبون كتابة
ههنا لتصرفهم في عطلون ولو فيه اذن ساداتهم أو قبل حلول الجرم ما بينهم على العتق ان
لم يكن معهم ما يفي بنحوهم أو ما مكاتب المزكى فلا يعطى من زكاته شيأ لعود القائد اليه
مع كونه ملكه السادس الفارم وهو ثلاثة من تدين لنفسه في مباح طاعة كان أم لا وان
صرفه في معصية أو في غير مباح تكبر وتاب وطن صدقة أو صرفه في مباح يعطى مع
الحاجة بان يحصل الدين ولا يشترط على وفائه بخلاف ما لو تدين لمعصية صرفه فيها ولو بغير فلا
يعطى وما لو لم يخرج له بط أو تدين لاصلاح ذات الدين أي الحال بين القوم كان خلاف فتنة
بين قبيلتين تنازعا في قبيل لم يظهر فاته فله ففصل الدين تكتسب الفتنة يعطى ولو غنبا رغبيا
في هذه المكرومة أو تدين لصاحب يعطى ان أعصر مع الاستيصال أو أعصر وحده وكان مشربا
بالغنا بخلاف ما إذا ضمن بالأذى والسابع سبيل الله تعالى وهو يؤخذ كونه مطبوع بالمهاد
فيعطى ولو غنبا طائفة على الفزو والتاسم ابن السبيل وهو متشقى سفر من بلد مال الكازة
أو يجتاز به في سفره ان احتاج لمعصية يسفره (تنبيه) من علم المدافع من امام أو
غيره حاله من استحقاق كذا وعده من عمله ومن لا يعلم حاله فان ادعى ضعف اسلام صدق
بلا عين أو ادعى فقرا أو مسكته فكذلك الا ان ادعى حاله لا أو تلف مال عرفاته فله فكلف بيته
لتسويلها كعامل ومكاتب وقارم وقية المؤلفة وصدق فاذ وابن سبيل بلا عين فان خلفا عما
أخذ الا حله استمر من جاعا أخذاه والبيته هنا اخبار عدلين أو عدل واحد أو اثنين ويخفى عن
البيته استفاضة بين الناس وتصديق دائن في الفارم وسبيل المكاتب يعطى قصور وسكن
كفاية من رقاب تشتريان بما يعطيه ان عصارا استغفانه وللإمام أن يشتري لذلك كافي الفارز
هذا فيمن لا يحسن الكسب بحرفة ولا تجارة أو آمن بحسن الكسب بحرفة يعطى ما يشتري به
آلاتها أو تجارة فيعطى ما يشتري بها بحسن التجارة فيه ما يفي بهه بكتافاته غالباً ويعطى مكاتب
وقارم لتعير اصلاح ذات البين ما عجز عنه من رقابهم أو يعطى ابن السبيل ما هو له مقصده أو
ماله ان كان له مال في طريقه ويعطى فاقرب جاته في فزو وهذا بابا وأما ما قاله له رصا له وملكه
فلا يسترد منه ويأمر كروب ان لم يطق المشى أو طال سفره وما يحمله زاده ومناعه ان لم يجد
منه حلجها كابن السبيل والمؤلفة يطعمها الإمام أو المالك ما يراه والعامل يعطى أجره مثله من
فيه صفتا استحقاق تكثير وقارم بأخذ واحد اهما (و) يجب تعميم الاصناف الثمانية في القسم ان
أمكن ان قسم الامام ولو ذائبه وجدوا فظاهر الآية فان لم يمكن ان قسم المالك اذ لا عامل أو
الامام وجد بعضهم وجب الدفع (الى من يوجد منهم) ونعم من وجد منهم وعلى الامام تعميم أحد
كل صنف وكذا المالك ان انحصر وبالدلو وفيهم المال فان لم ينحصروا أو انحصروا (ولا)
وفيهم المال لم يميز الاقتصار (على أقل من ثلاثة من كل صنف) المذكور في الآية بصيغة
الجمع وهو المراد بفي سبيل الله وابن السبيل الذي هو للجنس (الا العامل) فانه سقط
اذ قسم المالك نحو يسوز حيث سكن ان يكون واحدا ان حصل به الكتابة ويجب

لا قبله (قوله أو سيد) الأولى
حذفه لأنه ان كان المكاتب كاتباً
تفتقنه على نفسه لا على سيده
حتى يقال له مكاتب بفتنة سيده
وان كان غير مكاتب فتفتقنه على
سيده مسلم لكن لاحق لفي
الزكاة حتى يقال ان كتابته تمنع
قصره فلا يعطى (قوله فله هذان
القسمان) الأولى بالوارع لم تقدم
شيئ يتفرع عليه (قوله وهو ثلاثة)
أي أجالا لا الأول وهو المدين
فتمتد ثلاثة والثاني من تدين
لاصلاح ذات الدين والثالث من
تدين الغنا (قوله هنا) احتزبه
عن الشاهد في غير ما هنا لا يد فيها
من لفظ أشهد ولا يد من استشهد
ودعوى عندها حكم بخلافه هنا
يفك في ولو بلفظ الاخبار (قوله
ويعطى فقرا) ما تقدم في بيان
الصفات التي تقتضي الاستحقاق
وما هنا الخ الفصل في كيفية الدفع
وقدر ما يأخذ كل واحد (قوله أيضاً
ويعطى فقرو مسكين) أي على
واحد من الفقراء على التخييل
الآتي فالكلام هنا في اعطاء
الافراد وما يأتي في قوله ويجب تعميم
الاصناف والسوية في أصل القسمة
بين الاصناف وكان الأولى تحديد
الثاني على الأول لان الاعطاء الأول
من الاقسام الثمانية المسارية
لكل قسم فيكون العسنى ويعطى
فقير أي كل فقير من القسم الذي له
من أصل القسمة (قوله ما يفي
وبه الخ) بدل من قوله ما يحسن
التبارة فيه (قوله الا العامل الخ)
اغترجه لان الكلام في قسمة
المالك واذ قسم المالك فلا عامل
واذا لم يكن فلا نسوة يشهرون
غيره ولا عدما

النسوية بين الاصناف غير العامل ولو زادت حاجة بعضهم ولا تجب النسوية بين آحاد الصنف
 الا ان يضم الامام وتساوى الحاجات فجب النسوية ويحرم على المالك ولا يجوز به نقل الزكاة
 من بلدهم جميعا وجوب المستحقين الى بلد آخر فان عدت الاصناف في بلدهم جميعا او فضل
 منهم شيء وجب نقلها والفاضل الى مثلهم باقرب بلد الى والى عدم بعضهم او فضل عنه شيء رد
 نصيب البعض او الفاضل عنه على الباقي ان نقص نصيبهم من كتابتهم اما الامام فله ولو بنائبه
 نقل الزكاة مطلقا او امتنع المستحقون من اخذها فقلوا (فرع) لو كان شخص عليه دين فقال
 المدينون لمصاحب الدين ادفع لي من زكاتي حتى أقضيك بدينك ففعل أمرا من الزكاة ولا يلزم
 المدينون الدفع اليه من ديشه ولو قال صاحب الدين اقض ما عليك لاداءه البتة من زكاتي ففعل
 صح القضاء لا يلزمه رده اليه فلو دفع اليه وشرط أن يقضيه ذلك من دينه لم يجزه ولا يصح قضاءه
 به لورؤيه بلا شرط جاز ولو كان عليه دين فقال بطلته من زكاتي لم يجزه على الصحيح حتى
 يقضيه ثم رده اليه وقبل يجزيه كالأول ودية (وخصة لا يجوز دفعها) أي الزكاة (اليهم)
 الاول (التي جبال) حاضر عنده (أو كسب) لا تقي به يكفيه (و) الثاني (العبد) غير المكاتب
 اذا لحق فيه المان به فرغ المالك (و) الثالث (بنوهانم وبنو المطلب) فلا تلزم لهما
 قوله صلى الله عليه وسلم ان هذه الصدقات انما هي أوساخ الناس وانما لا تحصل لحمد ولا لآل
 محمد واه مسلم وقال لا أحل لكم أهل البيت من الصدقات شيئا أن لكم من خمس الخمس
 ما يكفكم أو يفتكم أي بل يفتكم ولا تلزم أيضا واليهم لغيرهم من القوم منهم (و) الرابع (من
 تلزم المولى بنفقته) بزوجية أو بعضية (لا يدفعها اليهم باسم) أي من سهم (الفرغوا) الامن
 سهم (المساكين) لغناهم بذلك ولهدية منها اليهم من سهم باقي الاصناف اذا كانوا بذلك المصنف
 الا أن المرأة لا تكون عاملة ولا تاز به كافي الروضة (تنبيه) أفرد المصنف الصنف في نفقته حلا
 على لفظ من وجعه في اليهم حلا على مناه ولا حاجة الى تنقيده بالزكاة من تلزم غير المانزكي
 بنفقته كذلك فلو حذفه لكان أخصر وأشمل (و) الخامس (لأنص للكاثر) تجز الصنفين
 صدقة تؤخذ من أضيائهم فتدفع لقرائهم فتم الكيال والجمال والحائظ ونحوهم ويجوز
 كونهم كفارا مستأجرين من سهم العامل لان ذلك أجرة لازكاة (تنبيه) يجب أداء الزكاة
 فوراً اذا تمكن من الاداء مستحوقا ولا يأخذ قسرا من امام أو ساع أو مستحق ويصافى قسرا
 وتنقصة حبس أو خاوماك من مهم ديني أو ديني كصدقة أو كل بقصدرة على نائب قار أو على
 استيفاء دين حال ويزوال بمجرد قس أو بغيره قبض ولا يشترط تقرر صدقات عمت أو وطأ
 وفارق الاجرياتها مستحقة في مقابلة المنافع فغيرها ينفع الصدقة بخلاف الصدقات فان آخر
 أدائها وتلف المال ضمن وله أدائها المستقيمة الا ان طلبها امام من مال ظاهر فيجب أدائها له
 وله دفعها الى الامام بلا طلب منه وهو أفضل من نفعها بنفسه ويجب نية في الزكاة كبداهة
 زكاة أو فرض صدقة أو صدقة مالي المفروضة ولا يكفي فرض مالي لانه يكون كفارة ونذرا ولا
 صدقة مالي لانها قد تكون نافلة ولا يصح في النية تعيين مال فان عينه لم يقع من غيره وتلزم الولي
 عن مجبوره وتكفي النية عند عزلها عن المال وبه عند دفعها اماما أو وكيله والفضل أن
 ينوي عند تقرب أو ابتداء أو بطل في النية ولا يكفي نية امام عن المولى بلا إذن منه الا عن مجتمع
 من أدائها فتكفي وتلزمه إقامة لها مقام نية المولى والزكاة تتعلق بالمال الذي تجب فيه تعلق
 شركة قدرها فاعايع ما تعلقت به الزكاة أو بعضه قبل اخراجها بطل في قدرها الا باع مال تجارة

(قوله ولا تجب النسوية بين
 الاحاد) أي ولو تساوت الحاجات
 (قوله فان عدت الاصناف الخ)
 محترز قوله مع وجود المستحقين
 (قوله فرع الخ) كان الاول فروع
 لانها ثلاثة الاول ولو كان شخص
 والثاني ولو قال شخص والثالث
 ولو كان عليه دين الخ (قوله)
 وخصة لا يجوز زكاة) ومثلهم
 الصبي والمجنون والسقبة لعدم
 فهم بعضهم فلا يصح الاضواء الولي
 عنهم (قوله لا يدفعها اليهم الخ)
 جملة مستأفة بتقدير لا استفيد
 من العطف من انما لا تدفع لمن
 تلزم المولى بنفقته وظاهره مطلقا
 لا باسم الفقراء ولا باسم غيرهم
 فلذلك يرد قوله باسم الفقراء الخ
 اما بقوله فغير زكاة فقير اليوم
 (قوله والكاثر) معطوف على
 الثاني وهو تمام الصدقة في بعض
 النسخ ولا تصح للكاثر وفيه نظر
 لانه يقتضي أن يزداد على الخصة
 مما له منهم (قوله من الخ) أي
 بان يدفع ما كان بدفعه هندو وجود
 الحال وهذا بعد التمكن اما قبله
 فلا ضمان وهذا في التلف اما
 اتلافه بعد الحول فيضمن مطلقا
 تمكن أم لا لا يخالفه قبل الحول فلا
 ضرر فيه (قوله لم يقع من غيره)
 وينبغي على ذلك انه لو تبين تلف
 المدفوع عنه الذي عينه لم يجز
 جعلها من غيره بل يرجع بها على
 من أخذها الا ان حلق سلامة المعين
 بان قال والافن غيره كان له جبه
 من غيره اذ بان تلف المعين

(قوله صدقة التطوع سنة) وهي أفضل من الغرض وقيل الغرض أفضل منها (كتاب الصيام) قدمه على الحج لكثرته أفراد من يجب عليه بخلاف الحج فيكون أفضل والحج أفضل لأنه وطيفة لله وهو يكفر الصغار والكبار ويؤجر زكاة الصيام بالمال وبالوالاتن كلاً منهما مائة الأساك وكل منهما مصدر لصيام وأصل الصوم من الشرائع القديمة وأما هذه البكيفية فن خصوصيات هذه الأمة وفرض في السنة الثانية من الهجرة في شعبان فصام صلى الله عليه ١٩٣ وسلم تسع سنوات غائبة وقصص واحدة كالمسألة فطمنا لامتة من حيث

مسألة الكامل للناقص أى من حيث الشواب المرتب على أصل الصوم أما ما زادها لكامل على الناقص عند فطره ومعه وروايات اليوم الزائد فهذا أمر يزيد به الكامل على الناقص (قوله وأركانها) كان الأولى حذفه لأنه سبأ في قول المتن وقرأنا الصوم (قوله) بإحد أمرين (الحج) الأولى عام أى يجب الصوم على عامة الناس والثاني خاص بالرأى ومن صدقه وأما قوله وثبت رؤيته فهو سبب عام أيضاً أحكام الحاكم بشهادة العدل ويؤكد على هذه الثلاثة ظن دخوله بالاجتهاد أو الأمانة الله عليه كتحليل القتال بل تجسسه ما يجب بالصوم أو بغيره (قوله قوله صلى الله عليه وسلم) دليل لما قبله على الكف والنشر المشوش (قوله فإن غم عليكم) أى هلال رمضان ومثله إذا غم هلال شوال فيكمل رمضان ثلاثين (قوله) أخبرت النبي صلى الله عليه وسلم أى بلفظ الشهادة أو الإلتزام بالصوم على العموم وأما على الحديث الثاني فغير الاختيار وإن المراد بلفظ الشهادة (قوله) مؤثوق به (الحج) ليس قدما مع اعتقاد الصدق فإن المدعى على أحد أمرين إما كون المخبر مؤثوق به أى عدلاً

بلا عيبه فلا يظن أن متعلق الزكاة البقية وهي لا تقوت بالبيع وسن اللامع ان يعلم شهره لاخذ الزكاة وسن أن يكون الحرم لأنه أول السنة الشرعية وأن يسم نحر كاة وفي طائفة في محل صلب ظاهر الناس لا يكثر شعره وحرم الوسم في الوجه انتهى عنه (قوله) صدقة التطوع سنة لما ورد فيها من الكتاب والسنة وتحمل لغتي ولذي القربى إلى النبي صلى الله عليه وسلم وتحمل لكفار ودفعها إسرائيل ومضان وقصير قريب كزو وجه وصدقني بخاراً قرب فاطر بأفضل وعظم بما يحتاجه من نفقة وغيره المأمونة من نفسه وغيره أولئك لا يظن له وقاطب تصديق بوسن ما فضل عن حاجته لنفسه ومعه يومه وليته وفضل كسوته وقادته ان صبر على الاضاعة والا كره كافي في المذهب وسن الاكثار من الصدقة في رمضان وإمام الحاجات وعند كسوف ومريض وسفر وحج وجهاد وفي أزمته وأمكنه فائضة كشرى الجبة وأيام الصيد ومكة والمدينة وسن أن ينص بصدقة أهل الخير والمحتاجين ولو كان التصديق بشئ يسير في الصعيص انقوا التناول ولو بشئ خمره وقال تعالى فن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن تصديق بشئ كره أن يظلمه من جهة من دفعه إليه جعاً أو غيره هو يحرم من المال بالصدقة ويظلم به في إجماعه وسن أن تصديق بما يصعب قال تعالى لن تناووا البر حتى تنفقوا مما تحبون (كتاب الصيام) هو والصوم لغة الأساك ومنه قوله تعالى حكاية عن مريم التي نذرت للرحمن صوماً أى مساكاً وسكوناً من الكلام شرطه مساكاً عن المفطر على وجه مخصوص مع التنية والإصلا في وجوبه قبل الإجماع أية كتب عليكم الصيام وخبر بني الإسلام على خمس وفرض في شعبان في السنة الثانية من الهجرة وأركانه ثلاثة صائم وثنية ومساك عن المفطرات ويجب صوم رمضان بأحد أمرين إما كمال شعبان ثلاثين يوماً أو رؤبة الهلال ليلة الثلاثين من شعبان لقوله صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فإن غم عليكم فاعكفوا عدة شعبان ثلاثين يوماً وجوبه معلوم من الدين بالضرورة فمن جحد وجوبه فهو كافر إلا أن يكون قريب عهد بالإسلام أو أنشأ بعذر من العلماء ومن ترك صومه غير جاحد من غيره كمرض وسفر كان قال الصوم واجب على ولكن لا صوم جنس ومنع الطعام والشراب نهار الفصل له صوم ذلك وثبت رؤيته في حق من لم يره بعد شهادة قول ابن عمر أخبرت النبي صلى الله عليه وسلم أني رأيت الهلال فصام وأمر الناس بصيامه واه أبو إدريس وهه ابن حبان ولم يروى الترمذي وغيره أن أعرابياً شهد عند النبي صلى الله عليه وسلم رؤيته فامر الناس بصيامه والمصري في ثبوته بالواحد الاحتياط للصوم وهي شهادة حسيه طائفة منهم البغوي ويجب الصوم أيضاً على من أخبره مؤثوق به بالرؤبة إذا اعتقد صدقه وإن لم يره عند التقاضي يكفي في الشهادة أشهاداً أو إثبات الهلال وتحمل ثبوت رمضان بصدق الصوم قال الزركشي وقوايه كصلاة التراويح والأحرام بالمعيرة والاعتكاف المطلق بدخول رمضان لا في غير ذلك كدبر من جل وقوعه طلاق وعقن معلقين به هذا كقوله البغوي ان سبق التعليق الشهادة فلو حكم القاضي

(٢٥ - خطب اول) وان لم يستقد صدقة أو اعتقاد صدقة وان كان كافراً (قوله) يكفي في الشهادة أشهاداً (الحج) غرضه بهذا الرد على أبي النديم حيث قال لا يكفي ذلك لأنه شهادة على فعل نفسه وهو لا يصح كشهادة المرأة أنها أرضعت هذا الولد أو شهادة النيامة بن هذا الحائط بل يشهد بأنه رأى الهلال وإن غدا من رمضان أو يشهد بطول الهلال وإن غدا من رمضان والمعتد مقامه الشارح وإن لم يقبل وإن غدا من رمضان ولما كان حكم شهادة العدل وإن دل الحساب على عدم إمكان رؤبة الهلال خلافا لبعضهم (قوله المطلقين) بالثنية صفة للأحرام بالمعيرة والاعتكاف وكذا قوله بعد ذلك معلقين بالثنية صفة لغيره من المطلقين والغنى (قوله هذا) أى كونه لا يثبت رمضان في غير الصوم والحج وحاصل ذلك فقدان بشرطان وأخذ بشرط زهما الشارح

فيه فصل والغنى عليه بقضى مطلقا بخلاف الصلاة بقض فيها المجنون ان تصدق ففى والا فلا سكران قبل المجنون وقيل كالمجنون عليه والمعتد الاول والكفاية انه اذا جازأ جزاءه وتجه عن الاصحاب وهذا هو الظاهر والحاسب وهو من يعتد منازل الشهر بنقد وسيرى معنى المجتهد وهو من يرى ان اول الشهر طالع التمتع الفلاني ولا عبرة أيضا بقول من قال أخبرني النبي صلى الله عليه وسلم في النوم بأن الليلة أول رمضان فلا يصح الصوم بها لاجتماع لقصد شرط الرأى بالثبوت في الرواية (وشرائط وجوب الصيام) أى صيام رمضان (ثلاثة أشياء) بل أو به كاستمره الاول (الاسلام) ولو فيها مضى فلا يجب على الكافر الاصل وجوب مطالبة كحرمي الصلاة (و) الثاني (البويع) فلا يجب على صبي كالمصلاة ويؤمر بالمسح ان أطافه وضرب على تركه لعشر (و) الثالث (العقل) فلا يجب على مجنون الا أعجز بل عقله من شراب أو غيره فيجب ويلزم قضاءه بعد الاطافه والشرط الرابع الذي تركه المصنف اطافه الصوم فلا يجب على من لم يطقه حسا أو شرعا كالكبر أو مرض لا يرجى برؤه أو حبس أو نحو (تنبية) سكنت المصنف عن شرط الصحة وهي أربعة أيضا اسلام وعقل ونقاء عن حبس ونفاق وولادة وقت قابل لليضج العبدان وأيام التشريق كسأبى (وفرايض الصوم أربعة أشياء) الاول (النية) لقوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات ومحلها القلب ولا تكفى باللسان قطعا ولا يشترط التلفظ بها قطعا كما قال في الرواية (تنبية) ظاهر كلام المصنف انه لو تصبر ليقوى على الصوم لم يكن نية وهو صريح في العدة والمعتد انه لو تصبر لمصوم أو مشرب لدفع العطش نهارا أو امتنع من الاكل أو الشراب أو لاجتماع خوف طلوع الفجر كان ذلك نية ان خطر بباله الصوم بالصفت التي يشترط التعرض له تضمن كل منها صمد الصوم ويشترط لغرض الصوم من رمضان أو غيره كقضاء أو نذر التبتيت وهو شاع النية بلا قوله صلى الله عليه وسلم من لم يبيت النية قبل الفجر فلا صيام له ولا بد من التبتيت لكل يوم ظاهر الخبر ولان صوم كل يوم عبادة مستقلة فكل اليوم بما ينقض الصوم كالمصلاة بقضها الاسلام والعصم في نية النية لصحة صومه كالبايع كافي المجموع وليس على أسلم صوم نقل بشرط فيه التبتيت اهذا ولا يشترط في التبتيت النصف الاخير من الليل ولا يضر الاكل والجماع بعدها ولا يجب تجديدها اذا نام بعدها ثم تبه ليلا ويصح النقل بنية قبل الزوال بشرط حصول شرط الصوم من أول النهار بأن لا يسبقها منافع الصوم ككفر وجامع (و) الثاني (تعين النية) في الغرض بأن ينوي كل ليلة انه صائم فدا عن رمضان أو عن نذر أو عن كفارة لانه عبادة مضافة الى وقت فوجب التعيين في نيتها كالصلوات الخمس وخرج بالفرض النقل فانه يصح بنية مطلقة فان قيل قال في المجموع هكذا أطلقه الاصحاب وينبغي اشتراط التعيين في الصوم الراتب كمرة وجاؤوا وأيام البيض وسنة أيام من شوال كرواتب الصلوات * أجب بأن الصوم في الايام المذكورة متصرف فيها بل لو نوى بغيرها حصل أيضا كنية المسجد لان المقصود وجود صومها (تنبية) قضية سكوت المصنف عن التعرض للفريضة لا يشترط التعرض لها وهو كذلك كما يحصى في المجموع بما لا ذكرين وان كان مقتضى كلام المنهاج

فيه فصل والغنى عليه بقضى مطلقا بخلاف الصلاة بقض فيها المجنون ان تصدق ففى والا فلا سكران قبل المجنون وقيل كالمجنون عليه والمعتد الاول والكفاية انه اذا جازأ جزاءه وتجه عن الاصحاب وهذا هو الظاهر والحاسب وهو من يعتد منازل الشهر بنقد وسيرى معنى المجتهد وهو من يرى ان اول الشهر طالع التمتع الفلاني ولا عبرة أيضا بقول من قال أخبرني النبي صلى الله عليه وسلم في النوم بأن الليلة أول رمضان فلا يصح الصوم بها لاجتماع لقصد شرط الرأى بالثبوت في الرواية (وشرائط وجوب الصيام) أى صيام رمضان (ثلاثة أشياء) بل أو به كاستمره الاول (الاسلام) ولو فيها مضى فلا يجب على الكافر الاصل وجوب مطالبة كحرمي الصلاة (و) الثاني (البويع) فلا يجب على صبي كالمصلاة ويؤمر بالمسح ان أطافه وضرب على تركه لعشر (و) الثالث (العقل) فلا يجب على مجنون الا أعجز بل عقله من شراب أو غيره فيجب ويلزم قضاءه بعد الاطافه والشرط الرابع الذي تركه المصنف اطافه الصوم فلا يجب على من لم يطقه حسا أو شرعا كالكبر أو مرض لا يرجى برؤه أو حبس أو نحو (تنبية) سكنت المصنف عن شرط الصحة وهي أربعة أيضا اسلام وعقل ونقاء عن حبس ونفاق وولادة وقت قابل لليضج العبدان وأيام التشريق كسأبى (وفرايض الصوم أربعة أشياء) الاول (النية) لقوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات ومحلها القلب ولا تكفى باللسان قطعا ولا يشترط التلفظ بها قطعا كما قال في الرواية (تنبية) ظاهر كلام المصنف انه لو تصبر ليقوى على الصوم لم يكن نية وهو صريح في العدة والمعتد انه لو تصبر لمصوم أو مشرب لدفع العطش نهارا أو امتنع من الاكل أو الشراب أو لاجتماع خوف طلوع الفجر كان ذلك نية ان خطر بباله الصوم بالصفت التي يشترط التعرض له تضمن كل منها صمد الصوم ويشترط لغرض الصوم من رمضان أو غيره كقضاء أو نذر التبتيت وهو شاع النية بلا قوله صلى الله عليه وسلم من لم يبيت النية قبل الفجر فلا صيام له ولا بد من التبتيت لكل يوم ظاهر الخبر ولان صوم كل يوم عبادة مستقلة فكل اليوم بما ينقض الصوم كالمصلاة بقضها الاسلام والعصم في نية النية لصحة صومه كالبايع كافي المجموع وليس على أسلم صوم نقل بشرط فيه التبتيت اهذا ولا يشترط في التبتيت النصف الاخير من الليل ولا يضر الاكل والجماع بعدها ولا يجب تجديدها اذا نام بعدها ثم تبه ليلا ويصح النقل بنية قبل الزوال بشرط حصول شرط الصوم من أول النهار بأن لا يسبقها منافع الصوم ككفر وجامع (و) الثاني (تعين النية) في الغرض بأن ينوي كل ليلة انه صائم فدا عن رمضان أو عن نذر أو عن كفارة لانه عبادة مضافة الى وقت فوجب التعيين في نيتها كالصلوات الخمس وخرج بالفرض النقل فانه يصح بنية مطلقة فان قيل قال في المجموع هكذا أطلقه الاصحاب وينبغي اشتراط التعيين في الصوم الراتب كمرة وجاؤوا وأيام البيض وسنة أيام من شوال كرواتب الصلوات * أجب بأن الصوم في الايام المذكورة متصرف فيها بل لو نوى بغيرها حصل أيضا كنية المسجد لان المقصود وجود صومها (تنبية) قضية سكوت المصنف عن التعرض للفريضة لا يشترط التعرض لها وهو كذلك كما يحصى في المجموع بما لا ذكرين وان كان مقتضى كلام المنهاج

بالبل (قوله تعين النية) أى المتحرى ولو بالجنس كنية صوم الكفارة وان لم يعين كونها ظاهرا أو غيره وكيفية الاشتراط بالبل وان لم يعين كونه نذرا أو باجاء أو غيرها وكيفية القضاء وان لم يعين سببه (قوله حصل أيضا) أى التواب المخصوص المرتب

علموا وان في الصوم عن الايام المذكورة وقبل يحصل التواب على أصل الصوم (قوله ولا يشترط تعيين السنة) وكذلك الصوم فان عين
ووافق ظاهرا وإذا اختلفا كان عامدا عالميا لم يصح لتلاجه وان كان ناطقا صرح راجع الى الشهر في هذا المقام (قوله الا اذا اعتقد
الح) فهذا اذا احتجنا اليه اذا علمنا كانهما توين انه من رمضان فيصح فان لم ١٩٥ يكن من رمضان لم يصح عن شعبان لعدم

تعيينه فان جزم بالنسبة صح وان لم
يكن أمارة والحال ان بان من
رمضان (قوله بعد الفجر) أي في
الواقع (قوله بيان خلافه) ليس
قبدا بل أول بين شيئين كما يأتي في
الشارح لان المراد انه أفطر من
غيبه اجتهاد وأما بالنظر لقول
الشارح معتقدا اذا كان معناه
عن اجتهاد فيكون قوله بيان
خلافه قيدا فان لم يبين شي مضى
سومه (قوله مع صومه) أي وان
يسبقه شيء الى جوفه في الاولى
أي مسبقه الطرح لعدمه بخلاف
مسبقه الاسماك لتقصيره بامساكه
(قوله والذي يقطر به الصائم)
هذه المفطرات مفاهيم ما تقدم
من الاسلام العقل والتفاهن
الحض والتفاس والامساك عن
الاكل والشرب والجماع والتي
واخذ كرها المصنف وان لم يكن
من عادة المتون أخذت اختراعات
زيادة الايضاح على المتسدى
(قوله من عين) خرج الرغ والطعم
(قوله سواء) كان يحل (الح) نعمه
في الجوف (قوله كاطن الحلق)
مثال لقوله أم لا بعده مثال
لقوله يحل هوائه ونشر مشوش
وبقي مثال ما يحل الدواء فقط
كاطن الرأس أو الاذن (قوله فلا
يفرخ) مختار فزيد مقدار من
منفذ مفتوح افتحا كما ظاهرا
يخص (قوله ولا يصح وصول
رفقه) مختار فزيد مقدار من
أجنحة طارئة من خارج البدن

الاشتراط والفرق بين صوم رمضان وبين الصلاة ان صوم رمضان من الباقي لا يقع الا فرضا
بخلاف الصلاة فان المعادة تغل ويصوم وذلك في الجمعة بان يصلي في مكان ثم يترك جماعة في
آخر يصلونها فليصلها معهم فانها تقع نافلة ولا يشترط تعيين السنة كالاشتراط الاداء لان
المقصود منها واحدة ولو في ليلة الاثنين من شعبان صوم فله من رمضان ان كان منه فكان
منه لم يقع عنه الا اذا اعتقد كونه منه بقول من يثق به من صيدا أو امرأ أو فاسق أو مراهق
فيصوم ويقع عنه قال في المجموع فلو صوم غدا فقلان كان من شعبان والا فغدا رمضان
ولا أمارة بيان من شعبان مع صومه فقلان الاصل بقاؤه وان كان من رمضان لم يصح فرضا
ولا فقلان أو في ليلة الاثنين من رمضان صوم غدا ان كان من رمضان أجراه ان كان منه لان
الاصل بقاؤه (و) الثالث (الامساك عن) كل مفطر من (الاكل والشرب والجماع) ولو بشبر
انزال وقوله تعالى أحل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم والرفث الجماع (و) عن بعد
(النبي) وان يثق انه لم يرجع شيء الى جوفه لمساكني (و) الرابع من الشرط (معرفة طرفي
النهار) فبينما وهذا الصقي أسالك جميع النهار (تنبيه) انظر للمصنف بهذا الرابع وكانه
أخذ من قولهم لو في بعد الفجر لم يصح صومه أو كل معتقد انه ليس وكان قد طلع الفجر
لم يصح أمصارا كذلك أو كل معتقد ان الليل دخل بيان خلافه لزمه القضاء وما صل ذلك انه اذا
أفطر أو شرب بالضرر لم يبين الحال مع في تحصره لا في افطره لان الاصل بقاء الليل في الاولى
والثاني في الثانية فان بان الصواب فيهما مع صومهما أو القلط فيهما لم يصح ولو طلع الفجر
وفي فقه طعام فليعلم شيئا منه بان طرعه أو أمسكه بقية مع صومه أو كان طلع الفجر
بهما معا فزح حلا يصح صومه وان أنزل تلوه من مباشرة مباشرة (والذي يقطر به الصائم
عشرة أشياء) الاول (ما وصل) من عين وان قلت كمنه عند اختيار عالميا بالضرر
(الى) مطلق (الجوف) من منفذ مفتوح سواء كان يحل الغذاء والدواء أم لا كباطن
الحلق والطن والامعاء (و) باطن (الرأس) لان الصوم هو الامساك عن كل ما يصل الى
الجوف فلا يصح وصول دهن أو كحل يشرب به صومه كمالا لا يصح اغشاه بالماء وان
وجد ان رباطه ولا يصح وصول ريقه من معدنه خوفه أو وصول ذباب أو بعوض أو غبار
طريق أو شيء دس في جوفه ليس الفجر زنه والتقطير في باطن الاذن مفطر ولو سقي ماء
المضمضة أو الاستنشاق الى جوفه نظرا بان باطن الاذن والاذن لا يوصل طعام بين أسنانه فغيره
رفقه من غير قصد لم يفطر ان عجز عن غيظه لا منه مدد رفقه غير مفطر ولو أوجر كان حب
ماني حلقه مكرها لم يفطر وكذا ان أكره حتى أكل وشرب لان حكم اختياره ساقط وان أكل
ناسيا لم يفطر وان كثر تجربا يصح من نسي وهو صائم فأكل أو شرب فليزم صومه فانما اطعمه
الله وسقاه (و) الثاني (الحقنة) وهي بضم الهاء ادخال الدواء في الفرج فتغيره بها (من
أحد السيلين) فيه تجوز فالتقطير في باطن الاحليل أو ادخال حود أو غيره فيه مفطر وكالحقنة
دخول طرف أصبع في الفرج حالة الاستسقاء فيفطر به الا ان أدخل الميسور معتقدا بامساكه
فلا يفطر به كما يحسنه السقوي لا شرطه اليه (و) الثالث (ان) (و) وان يثق انه لم يرجع
منه شيء الى الجوف كان نقايا منكبا لخبر ابن حبان وغيره من ذرعه التي أي غلبه وهو صائم

(قوله باب) مختار فزيد مقدار من رسل العز عنها ولا يشي (قوله ليس الفرخ) (قوله لا) به قدره فضيلة أنه لو تعدد في فيه
الوجه يضر وليس كذلك على المعتد ويجب بان المراد ما عسر العز فزيد من لاجل وصراها لا يضر وبعضهم قال بان
التعدي في الاذن من املا ولا ان يفصل فيها بان تعدد في فيه لاجل دخول ذلك في الاذن (قوله ان عجز عن غيظه) أي وصل

فليس عليه قضاء من استقاء فليقض وخرج قوله هذا لو كان ناسيا ولا بد أن يكون عالما بالصوم يختار ذلك فإن كان جاهلا بقرب عهده بالإسلام أو نشأ بعيدا عن العلماء أو مكرها لم يضر كالمغلبه التي وكذا لو اقبلت فقامت من الباطن ورمها سواء اقبلها من دماغه أو من بطنه لان الحاجة الى ذلك تتكرر ولتوزلت من دماغه وحصلت في حد الظاهر من القوم وهو مخرج انما المجبة وكذا المهمله على الراجح في الروايد فليقطعها عن مجراها وبعدها ان أمكن فان تركها مع القدرة على ذلك فوصلت الجوف أظرف لتقصيره وكان في التفتش فان قعد ولم يخرج شيء من معدته الى حد الظاهر أظرف وان غلبه فلا (و) الرابع (الوطء) بأدخال شفتيه أو قنطرة من مبطوعها (هذا) مختارا عالما بالصوم (في الفرج) ولو دبر من آدمى أو غيره أنزل أم لا فلا يضر بالوطء ناسيا وان كثر ولا يكره عليه ان قلنا بتصوره وهو الاصح ولا مع جهل بغيره كسبي في الاكل (و) الخامس (الانزال) ولو قنطرة (عن مباشرة) بتفليس كقبلة بالأحبال لانه يضر بالبلاغ بغير انزال قبل الانزال مع نوع شهوة أولى بخلطه لو كان بجال أو ظن أو فكر ولو شهوة لانه انزال بغير مباشرة كالاحتلام وحرم بتفليس كقبلة ان حركة شهوة خوف الانزال والواقره أولى (و) السادس (الحيض) للاجماع على تحريمه وعدم حصته قال الامام وكون الصوم لا يصح منها لا يدرك معناه لان الطهارة ليست مشروطة فيه وهل وجب عليها أم سقط أو لم يجب أصلا وانما يجب القضاء بأمر جديد وجهاً أهمهم الثاني قال في البسيط وليس لهذا الخلاف فائدة فقهية وقال في المجموع ظهور هذا وشبهه في الآيات والتعليق بأن يقول متى وجب عليك صوم فانت طالق (و) السابع (نفاس) لا يندم حيض مجتمع (و) الثامن (الجنون) لمنافاته العبادات (و) التاسع (الردة) لمنافاتها العبادات وسكت المصنف عن بيان العاشر والظاهر أنه الولادة فانها مبسطة للصوم على الأصح في التحقيق وهو المعتدل خلاف ما في المجموع من إلحاقها بالاحتلام ووضوح الفرق وعلل المصنف تركه لهذا الخلاف أو نسيان أو سهو (و) يسفب (في الصوم) ولو غفلت أشياء كثيرة المذكور منها هنا (ثلاثة أشياء) الأولى (تفليس الفطر) اذا تحقق غروب الشمس بخبر المصنفين لانزال أم في غير ما عجلوا الفطر وإذا امام أحد أو أخروا الصوم ولم يفي ذلك من مخالفة اليهود والنصارى ويكره له ان يؤخره ان قصد ذلك ورأى ان فيه فضيلة والا فلا بأس به تفهله في المجموع عن نص الام وسن كونه على وطب فان لم يجده صلى عرفان لم يجده صلى ما ظهر كان النبي صلى الله عليه وسلم بطريقه ان يصلي على وطبات فان لم يكن صلى غرات فان لم يكن حاسحات من مائة نطوور واه الرمدى وسن السجود خبر المصنفين تسع واثان في السجود بركة ونظيرها كفي مصعبه استعينا بطعام الصحر على صيام النهار وبقبولة النهار على قيام الليل (و) الثاني (تأخير السجود) ما لم يقع شك في طلوع القمر لخبر لا تزال أم في غير ما عجلوا الفطر وأخر والسجود ولانه أقرب الى التقوى على العبادة فان شك في ذلك كان ترددي بقاء الليل لم يسن التأخير بل الأفضل تركه للتخير الصحيح مما يربك الى ما لا يربك (تنبيه) لو صرح المصنف بسن السجود كما ذكرته لكان أولى فان استعاب به جميع عليه وذكر في المجموع انه يحصل بكثر المأكل أو قبله في صميم ابن حبان تسع واولو بجرعة ما يؤخذ قبل وقت نصف الليل (و) الثالث (ترك المهر) وهو بضع الهاء ترك المهران (من الكلام) جميع النهار لانه صلى الله عليه وسلم رأى خلقاً فقال حسأل عنه فقالوا هذا أوامر ائبل نذر أن يقوم ولا يقعد ولا يستظل ولا يتكلم بصوم فقال صلى الله عليه وسلم مروا أن يتكلم وليستظل وليقعد وليتم صومه واه البخاري ولهذا يكره

ثم الى الحروف هذا يحصل التفصيل والا فلا ضرر (قوله في التفتش) بالهسوف في آخره كالدير ويجوز تخفيفها بقلب الهمزة التي في آخرها بقلب ضمة الشين كسمة (قوله الانزال الخ) حاصله أنه متى قصد اخراج المني أظرف مطلقا والا فان كان بجال فلا ضرر وان كان بغير جائل أظرف أي وكان المومس مما يقضى له الوضوء كالجنسية أما اذا كان مجرما فان كان بشهوة من غير جائل أظرف أو أمر أو مضوا مباناً بغير الفرج فلا (قوله الردة الخ) أي ولو طلقه مثلها الجنون والحيض والنفاس وأما النوم وما يضر وان استغرق كل اليوم وما السكر والاعاء فلا ضررا اذا استغرق جميع النهار (قوله فانه طهروا الخ) فيه نظر لانه في مقام بيان فعل النبي صلى الله عليه وسلم والماء ليس فلا ضرر وقوله قبله على رطب أي ولو كان عكة فيقدمه على ما فرغ من (قوله ترك المهر) هو بالنفع مصدر هجر كضرب ومعناه الترك وقد أضافه الشارح ترك ونفي النسق اثبات فصار معناه التكلم بهذا الضمت لفظ ترك الذي هو من كلام المتن لذلك صاوا المعنى ترك التكلم وهذا ليس مما اذا فكان الاولى حذف لفظ ترك الذي أدخله الشارح على المهران وهذا كاه على النفع وأما بالنقض فيكون اسم مصدر لاهجر بمعنى أفضى والمضى بسن ترك الكلام الفاحش

صحت اليوم الى الليل كما حرم به صاحب التقييه وأقره وأما الهجر بضم الهاء وهو الامم من
 الاخبار وهو الاغاش في النطق فليس مراد المصنف اذ كلامه فيما هو سنة وترك غش
 الكلام من غيبة وغيرها واجب وبعضهم ضبط كلام المصنف بالقسم واعترض عليه كاعتراض
 على المتأخر في قوله في المنسوب وليصن لسانه عن الكذب والتقييه بأن صون اللسان عن
 ذلك واجب واجب بأن المعنى ان يصن للصائم من حيث الصوم فلا يطل صومه بارتكاب
 ذلك بخلاف ارتكاب ما يجب اجتنبه من حيث الصوم كالاستقامة قال المبكي وحديث
 جحس يظنون الصائم التقييه والتقييه الى آخره ضعيف وان صح قال الماردي فالمراد
 بطلان الشواب لا الصوم قال ومن هنا حسن عدم الاحتراز عنه من آداب الصوم وان كان واجبا
 مطلقا ويسمى ترك شهوة لا يطل الصوم كشم الى باحيتين والنظر اليها لما فيها من الترفه الذي
 لا يناسب حكمه الصوم وترك تحميم كفسد لان ذلك يضعفه وترك ذوق طعام أرضيه
 خوف وصوله حلقه وترك عطف العين لانه يجمع الى بان يطلع أنظر في وجهه وان أفضاه
 عطشه وهو مكروه كافي المجموع ويسمى أن يغسل من حدث أكبر لئلا يكون على ظهره من
 أول الصوم وان يقول عقب ظهره اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت لانه صلى الله عليه وسلم
 كان يقول ذلك واه الشيطان وأن يكثر تلاوة القرآن ومدارسته بأن يقرأ على غيره ويقرأ
 غيره عليه في رمضان لما في التحيين ان جبريل كان يلقى النبي صلى الله عليه وسلم في كل سنة من
 رمضان حتى يبلغه فيعرض عليه صلى الله عليه وسلم القرآن وأن يعكف فيه لاسماني
 العشر الاوخر منه الا في ذلك ولعل جاهد يصادف ليلة القدر اذ هي مقصورة فيه عندنا
 (ويعبر صيام خمسة أيام) أي مع طلاق صيامها وهي (البسندان) الفطر والاضحى بالاجماع
 المسند الى النبي الشارع صلى الله عليه وسلم في خبر التحيين (وأيام التثريب) الثلاثة بعد
 يوم القصر ولولم تمتع النبي عن صيامها كما رواه أبو داود وفي صحيح مسلم أيام منى أيام اسلم
 وشرب من كراهته تعالى (ويكره صوم يوم الثلث) كراهة تنزيه قال الاسنوي وهو المعروف
 المنصوص الذي عليه الاكثر والتمسك في المذهب بقرينه كافي الروضة والمنهاج والمجموع
 نقول صهار بن ياسر من صام يوم الثلث فقد عصى أبا القاسم صلى الله عليه وسلم (تنبه) يمكن
 حل كلام المصنف على كراهة التبريم فيوافق المرجع في المذهب (الا أن وافق) صومه (عادة
 له) في طروعه كان كان يسرد الصوم أو يصوم يوما فطر يوما والاثنين والتيس فيوافق صومه
 يوم الثلث وله صومه عن قضاء ونذر تخيره من الصلابة في الاوقات المكرهه من تبرير لا تقدموا
 رمضان يصوم يوم أو يومين الا لاجل كان يصوم صوما فلقبه وقيس بالوارد الباقي يجامع السبب
 فلو صامه بلا سبب لم يصح كيوم العيد يجامع التبريم وقوله (أو يصوم بما قبله) مبنى على جواز
 ابتداء صوم النصف الثاني من شعبان تطوعا وهو وجه ضعيف الاصح في المجموع تحريمه بلا
 سبب ان لم يصله بما قبله أو صامه عن قضاء ونذر أو وافق عادة لتبريد اذا انتصف شعبان فلا
 تصوم واراه أبو داود وغيره فلي هذا الا يكفي وصل صوم يوم الثلث لا بما قبل النصف الثاني
 ولو وصل النصف الثاني بما قبله ثم أظفر فيه صوم عليه الصوم لأن يكون له عادة قبل النصف
 الثاني فله صوم أيامها فان قيل فلا استحب صوم يوم الثلث اذا لم يكن خروجا من خلاف
 الامام أحمد حيث قال في وجوب صومه حيث لا استحب صوم يوم الثلث اذا لم يكن خروجا من خلاف
 وهي هنا غير اذ اعلم عليكم فاكوا عدة شعبان ثلاثين ويوم الثلث هو يوم الثلاثين من

(قوله وليصن لسانه) هو مقول
 القول (قوله بظنون الصائم) أي
 حقيقة وهو مذهب سيدنا عائشة
 وكذا مذهب الامام أحمد (قوله
 وهو مكروه) أي المكروه
 (قوله ومدارسته) عطف خاص
 على عام لان المدارسة أن يعيد
 الثاني مقاراة الاوّل (قوله في عرض)
 بفتح الباء بمعنى يلق عليه وليس
 بضم الباء لان معناه التزكك وليس
 مرادا (قوله ويكره) أي كراهة
 تنزيه يدل لذلك فصله عن الحرام
 والا لو كان مراده انه حرام لقال
 ويوم الثلث عطف على ما قبله (قوله
 أو يصله بما قبله الخ) بان وصل يوم
 الثلث بيوم أو أكثر من نصف
 شعبان فصدق بكل النصف
 وبعضه وهذا وجه ضعيف كما قاله
 الشارح وجري في قوله ويكره
 صوم يوم الثلث على ضعيف والمعتقد
 انه حرام والله لا يجوز وصل يوم
 الثلث لا بما قبل النصف الثاني
 بأن يصوم آخر النصف الاول
 وسنحرر اليوم الثلث (قوله الا أن
 يكون له عادة) أي أو يصوم عنه
 قضاء أو نذر

شعبان اذا تحدث الناس برونه أو شهدها عددت وشهدتهم كصبيان أو نساء أو عبيد أو
فسقة وظن صدقهم كما قاله الأفعى وأما الصوم فمعه من رمضان لأنه لم يثبت كونه منه أهم
اعتقد صدق من قال أنه رأى من ذكر يجب عليه الصوم كما تقدم عن الباقين وطاعة أول
البايع وقد قدم في أثناء حجة تبة المعتدل ذلك وقوم الصوم عن رمضان ذاتين كونه منه فلا
تتأني من يذ كرفي المواضع الثلاثة لأن يوم التثنية الذي يحرم صومه هو على من لم يظن الصدق
هذا موضع وأما من ظنه أو اعتقده صحت التثنية منه وجب عليه الصوم وهذا من رمضان
فقول الاستوى أن كلام الشيعين في الرضة وشرح المذهب من أقص من ثلاثة أوجه في موضع
يجب وفي موضع يجوز وفي موضع يمنع جموع أما إذا لم يصدق أحد بالربوة فليس اليوم يوم
شك بل هو يوم من شعبان وإن أطبق النعم لم يجره فانهم عليه السلام «فرع» الفطر بين الصومين
واجب أو الوصال في الصوم فربما كان أو نفى لأحكام التثنية عنه في الصبيح وهو أن يصوم
يومين فأكثر ولا يتناول بالليل مطعوماً ولا يهتدز كرمي المجموع وقضيته أن الجماع ونحوه
لا يمنع الوصال لكن في الجسر هو أن يستديم جمع أو صاف الصائمون في ذلك الجسر جاني وابن
الصالح ونحوه وهذا هو الظاهر ثم شرع فيما يجب به الكفارة فقال (ومن وطئ) فتصحيح
الحشفة أو قدرها من مقطوعها (حامداً) مختاراً عما لم يصرح به (في الفرج) ولوربما من آدمى
أوفيرة (في نهار رمضان) ولو قبل تمام الفروج وهو مكلف سائم أو لم يوطئه بسبب الصوم
(فعله) وعلى الموطوءة المكلفة (القضاء) لا فساد صومها بالجماع (و) عليه سدة (الكفارة)
دونها نقصان صومها بتعرضه للطلاق يرض الحضيض أو نحوه فلم تكمل صومته حتى تنقضي
بها الكفارة فتقتضي بالرجوع إلى الوطئ ولا تهاجر من طلق بالجماع فلا يجب على الموطوءة
ولا على الرجل غسل الموطوءة كما تفهه ابن الرضا والأوطاء وأما إن البهيسة حكم بالجماع فيماد كركمها
مذ كرفي الحد فخرج بقيد الوطئ بغيره كالأكل والشرب والاستبراء والمباشرة فيبادون
الفرج المفضية إلى الانزال فلا كفارة به وبقيد جميع الحشفة أو قدرها من مقطوعها الدخول
بعضها فلا كفارة به لعدم فطره به بقيد العمد النسيان لأن صومه لم يفسد بذلك والاختيار
الأكراه لما ذكره يعلم الصريح بهله تقرب عهده بالسلام أو ينشئه بمكان بعيد عن العلماء فلا
كفارة عليه لعدم فطره به نعم لو علم التمر به وجعل وجوب الكفارة وجبت عليه إذ كان من
حقة أن يمنع وبالفرج الوطئ فيبادونه فلا كفارة فيه إذا أنزل ونهار رمضان غيره كصوم نذراً أو
كفارة فلا كفارة فيه لا بذلك من خصوص رمضان بالكسوف الصبي فلا قضاء عليه ولا كفارة
لعدم وجوب الصوم عليه وبالصائم مالم يوطئ فطر بغير وطئ وطئ أو نسي التبة وأصبح بمسكا
وطئ فلا كفارة حيث نزل بالأمم مالم يوطئ المريض أو المسافر ولو بغير تبة الترخص والمالوظن
وقت الجماع بقاء الليل أو شدة فيه أو ظن باجتهاد دخوله فيان جماعه نهاراً لم يلزمه كفارة لا انتقاء
الام ولا كفارة على من جامع حامداً بعد الاكل ناسياً وظن أنه فطر بالاكل لأنه يعتقد أنه غير
سائم وإن كان الأصح بطلان صومه بهذا الجماع كالأصح على من جامع في الليل فيان خلافه
ولا على مسافر أو فطر بالزنا تمترخصاً لأن الفطر جائزه وإنه بسبب الزنا لا بالصوم «تقيبه» قيد
في الرضة الجماع بالتمام تعال الفرج إلى احترام من المرأة فأنها تقطر بدخول شيء من الذكرفي
فرجها ولو بدون الحشفة ونحوه بغير وج ذلك بالجماع إذا فساد فيه بغيره ومن جامع في يومين
لزمت كفارة وإن كان كل يوم عبادة مستقلة فلا تدخل كفارة أحدهما سواء أكرر عن الجماع

(قوله وظن صدقهم) فيه ظن لانه
إذا ظن صدقهم بهج ثبت التبة
وبجوز الصوم إذا ثبت أنه من
أ رمضان فليس يوم شك حيث ذيل
من رمضان فكان الأولى حذف
قوله وظن صدقهم لأن يجب بيان
الحق وظن صدقهم لم يثبت وأنه
من رمضان (قوله وأما الصوم
صومه الخ) فيه ظن بل إذا ظن
صدقهم بهج صومه وليس يوم شك
كما تقدم ويحتمل أنه لما لم يثبت
كونه من رمضان صار يوم شك فلم
يصح صومه والحاصل أن يوم
الثلاثين نازية يحكم عليه بأنه يوم
شك فيصوم صومه وتارة يحكم عليه
بأنه من رمضان فيصوم صومه أو
يجوز ظن جواب على من اعتقد
الصدق والجواز أن ظن الصدق
(قوله صحت التبة) واجمع لها
وقوله واجب راجع للثاني (قوله
الفطر الخ) أي تعاطى المفطر
واجب والأحق اليسل يحكم على
الشخص بأنه مفطر وإن لم يمتط
مفطراً (قوله الكفارة) أي العظمى
لأنها المرادة عند الإطلاق وغيرها
يقال له فدية غلبا ومن غير الغالب
تطلق الكفارة على الفدية كافي
قوله وإللكفارة من كل يوم صد
والحاصل أن المفطرات السابقة
قبضان قسم فيه الكفارة العظمى
وهو الوطئ وما عداها من المفطرات
لا لكفارة فيه وإعاقبه القضاء فقط
وقد تكفل الشراح والطواشي
بالكلام على الكفارة المذكورة

(قوله من ملت الخ) أى بالافرا
كان أو يفقد كرا أو أتى بشرط
أن يكون مسلماً وانما قيد بالمسلم
لأجل جريان الخلاف بين القديم
والجديد أما المذهب ففيه الإطعام
فقط والحاصل أن الصور أربعة
لأنه إما أن يفوت بعد زوال
العذر وعلى كل ما أن يتمكن من
القضاء أو لا أو استدراك في ثلاثة
أوقات يفتر عذر مطلقاً وكذا يفتر
وتستمكن من القضاء ولم يفتر
فهذه الثلاثة بعينها كلام المذنب
والرابعة أوقات بعد زوال
من قضاؤه فلا تدرك عنه والشارح
جعل كلام المذنب مفتر وضاعفا
إذا فات بعد زوال وتمكن من القضاء
وجعل حكمه إذا فات يفتر عذر
مستغفاً من خارج ففيه مسامحة
فكان الأولى أن يقول حاصل
المقام كذا وكذا المتيقن
كذا وكذا ويخرج منه كذا وكذا
(قوله وسواء استمر) أى المرض
والسفر (قوله أم حصل الخ) أى
أول يوم يسهل بل زال وحصل الموت
في رمضان (قوله ولو بعد زوال
العذر) المطوى تحت الغاية مألوف
حاصل الموت قبل زوال العذر
ومصرح الغاية ما إذا حصل زوال
العذر ثم حصل الموت بعده
في رمضان وحينئذ فلا حاجة
لهذه الغاية لأن ما فاتته هو عين
الصورتين يلقها في التعميم (قوله
أطعم عنه وله الخ) في نية أطعم
عنه بالبناء المفعول وهو أولى
ليسهل الأجنب ولومن غير أن
لأنه من باب وقادير القبر (قوله
ولا يجوز أن يصوم) مطوف على
المذنب وهذا من تنبيه القول الجليد

الأول قبل الثاني أم لا كحسين جامع فيها ولو جامع في جميع أيام رمضان لزمه كفارات بعدها
فإن تكرار الجماع في يوم واحد فلا تعدوان كان بأربع زوجات وحديث السفر ولو طويلا
بعدا لجامع لا يسقط الكفارة لأن السفر للثبوت لا لبيع الفطر فلا يؤثر فيه واجب
من الكفارة وكذا حدوث المرض لا يسقطها لأن المرض لا ينافي الصوم فيصحق هتك حرمة
(وهي) أى الكفارة المذكرة مرة بغير عيب أو لا (عنى وقية مؤمنة) سلبية من العيوب
المضرة بالعمل والكسب كسباً في أنشا الله تعالى في الظاهر (فإن يحد) ها (فصيام شهرين
متتابعين فإن لم يستطع) صومها (فأطعم ستين مسكينا) أو فقيراً الخبر المصحين عن أبي هريرة
جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال هل كنت قال وما أهلك قال وأقمت امرأتى
في رمضان قال هل تجد ما تعق رقبة قال لا قال فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين قال
لا قال فهل تجد ما تطعم ستين مسكينا قال لا ثم جلس فأتى النبي صلى الله عليه وسلم بعرق فيه قر
فقال تصدق بهذا فقال على أقر من أبا رسول الله فوالله ما بين لأنيها أى جليها أهل بيت أحوج
اليه من أفضحت رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى بدت أنابه ثم قال أذهب فأطعمه
أهلاً والفقير بضع العين والارام كل بنسج من خوص النخل وكان فيه قدر خمسة عشر صاعاً
وقيل عشرين ولو شرب في الصوم ثم جدد رقبته نذب عتقها ولو شرب في الإطعام ثم قدر على
الصوم نذب ولو جف عن جميع الحاصل المذكرة كورة استقرت الكفارة في ذمته لأنه صلى الله عليه
وسلم أمر الأحرار بأن يكفرو عاده اليه مع أخباره به فزهد في الدنيا بنية في الذم لأن
حقوق الله تعالى المأبأة إذا عجز عنها المصدق وجوبها فإن كانت لا بسبب منه كزكاة الفطر
لم تستقر وإن كانت بسبب منه استقرت في ذمته سواء كانت على وجه البذل بجزء الصبد
وفدية الخلق أم لا ككفارة القتل والطهار واليمين والجماع ودم القتل والقران * فإن قيل
لو استقرت لأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم المواقع بأخبارها بعد * أجب بأن تأخير البيان
لوقت الحاجة جائز وهو وقت القدرة فإذا قدر على خصلة منها فعلها كالأمر كان قادراً عليها وقت
الوجوب فإن قدر على أكثر رتبته العذر عن الصوم إلى الإطعام لشدة القلة وهي بغير
معيضة ولا ماسا كمن شدة الحاجة للسكاح ولا يجوز لغير صرف كفارة إلى عباده كالزكاة
وسائر الكفارات وأما قوله صلى الله عليه وسلم في الخبر أطعمه أهلاً في الأم قال الرافعي
يحتمل أنه لما أخبره بفقده صرفه له صدقة وفي ذلك أجوبة أخر ذكرتها في شرح المنهاج وغيره
(ومن مات) مسلماً كافيه في القوت (وعليه صيام) من رمضان أو نذر أو كفارة قبل إمكان
القضاء بأن استمر مرضه أو سفره المباح إلى موته فلا تدرك للفائتة بقضية ولا بإقتضائه عدم
تقصيره ولا إثم به لأنه فرض لم يتمكن منه إلى الموت فقط حكمه هذا إذا كان القوان
بعد زوال وسواء استمر إلى الموت أم حصل الموت في رمضان ولو بعد زوال العذر ما غيّر
المعذور وهو المتعذر بالظفر فإنه يأثم بتدراك عنه بالقدية كما صرح به الرافعي في باب التذمر
وإن مات بعد التمكن من القضاء لم يقض (أطعم عنه وليس) من تركه (لكل يوم) فإنه
صومه (مد طعام) وهو وطول وثقل بالطل البشادى كالحرم بالكيل المصرى نصف فسخ
من غالب قوت بلغة الخبر من ملت وعليه صيام شهر فليطعم عنه وليه مكان كل يوم مسكيناً ولا
يجوز أن يصوم عنه وليه في الجليل لأن الصوم عبادة بذنية لا تدخلها النيابة في الحياة فكذلك
بعد الموت كاصلة وفي القديم يجوز وليه أن يصوم عنه بل يندب له ويجوز له الإطعام فلا بد
من التدارك على القولين والقديم هنا هو الأظهر المقتضى بالاختيار النصيحة المقتضية عليه كثير

(قوله ومع ضعفه قاله لا طعام الخ) أي فهو اجتمع على القولين (قوله على المختار الخ) راجع للثلاثة قبسه (قوله يبطل اشتمال الخ) الأولى يبطل تعين الصوم به والاولا به الذين قيل يتعين كل منهما (قوله قياسا على الحج) أي حج الذل لان الفرض يجوز من الوارث والاجنب من غير اذن الميت أما النقل ففيه خلاف فتبطل يجوز من الوارث باذن الميت ومن الاجنب باذن القريب والمعتد انه لا يجوز الا باذن الميت سواء كان من الوارث أو من الاجنب (قوله ومالي نذر الخ) أي ويستثنى مولود (قوله ان قلنا انه لا يفرد الخ) أما اذا قلنا يفرد فقصوم ولا يتكف عنه ثم على الاعتكاف مع الصوم ان كان الناذر أطلق يكنى لحظفه مع الصوم وان نذر اليوم كله اعتكف اليوم كله (قوله فهذا الخ) اسم الإشارة راجع ٣٠٠ للولي ويتكف بائنا للفاعل ضميره للولي ويحتمل ان اسم الإشارة راجع للميت ويتكف بائنا للمفعول

المعجمين من مات وعليه صيام صام عنه وله قال النووي وليس للبديد حجة من السنة والمطير الوارد بالاطعام ضعيف ومع ضعفه قال طعام لا يتبع عندنا قائل بالصوم وعلى القدم الولي الذي يصوم عنه كل قريب للميت وان لم يكن حاصبا ولا وارثا ولا وليا على المختار لما في خبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم قال لا امرأة قالت له ان أمي ماتت وعليها صوم نذرا فأصوم عنها قال سوي عن أمم قال في المجموع وهذا يبطل أحفال ولا به المال والصوم به وقد قيل بكل منهما فان انقضت الرونة على أن يصوم واحد جازان تنازعوا في فوائد المذهب للفقاري أنه يقسم على قدر موارد بينهم وعلى القدم لو صام عنه اجنبى بذاته بان وصى به أو باذن قريبه مع قياسا على الحج قال في المجموع ومذهب الحسن البصري انه لو صام عنه ثلاثون بالاذن لم يواحد اجزاء قال وهو الظاهر الذي اعتقده وخرج بهذا المسلم فيعصر الموارث ويمنعهم عنه ويتعين الاطعام فلما كافاه في القوت ولومات المسلم وعليه صلاة أو اعتكاف لم يمتثل ذلك عنه ولا فدية لعدم ورودها ويستثنى من ذلك ركعتا الطواف فانها يجوز أن تبطل الحج والموت نذر ان يتكف صائغا فانما يغوي قال في التهذيب ان قلنا انه لا يفرد الصوم عن الاعتكاف أي وهو الاصح وقتنا يصوم الولي فهذا يتكف عنه صائغا وان كانت النية لا تجزى في الاعتكاف (والشيخ) هو من جازوا الاربعين والجوزو والمرضى الذي لا يرجي بروه (ان جهر) كل منهم (عن الصوم) بان كل يلحقه به مشقة شديدة (بسطرو يطعم) ان كان صوما (عن كل يوم مدا) لقوله تعالى على الذين يطيقونه فدية طعام مسكين فان كلمة لا مقدرة أي لا يطيقونه وان المراد يطيقونه حال الشباب ثم يجزى عن عنه بعد التكمير (تنبيه) قضية اطلاق الصنف انه لا فرق في وجوب الفدية بين الغني والفقير وفائدة استقرارها في ذمة الفقير وهو الاصح على ما يقتضيه كلامه الى روضة وأصلها وحري عليه ابن المقرئ وقول المجموع ينبغي أن يكون الاصح هنا عكسه لانه جاز عنه حال التكليف بالفدية من مردود بان حق الله تعالى المالى اذا عجز عنه الصمد وقتل الواجب يثبت في حق من ذكر بدل عن الصوم أو واجبة ابتداء وجها في أصل الى روضة أحصهما في المجموع الثاني وخرج بالحارثي في الفدية عليه اذا أظفر لكسيرا ومعرض ومات رقيقا (والحامل) ولوم وزنا (والمرضع) ولو لم يتأخر أو متبرعة (اذا خافتا) من حصول ضرر بالصوم كالضرر بالحامل الممرض (على أنفسهما) ولوم الولد (أظفرا) أي وجب عليهما الاطعام (و) وجب (عليهما القضاء) بلا فدية كالمرضع فان قيل اذا خافتا على أنفسهما وجب له فدية فطرا نفق به ثمضان فكان ينبغي الفدية قياسا على مسابغتي أوجب بان الآية وهي قوله تعالى ومن كان مرضيا إلى آخرها

(قوله والمرضع الخ) أي ولو نذر أدى بشرط أن يكون معصوما وسواها كاتحارين أم رفقتين وان كان الرقيق ولا يلزمه فدية ٣ (قوله وكذلك ان أطلقنا) بان قصدت نفسها وعضلات عن الولد اثباتا وضميا (قوله أحجبنا الآية) الخ فخر لان الآية ساكتة عن الفدية اثباتا ونقيا ومصرحة بالقضاء فقط وقوله فيما اذا خافتا الخ فدية فطرا لان الآية إنما هي في المرض الخ والمساقر لاني الحامل والمرضع فكان الاولى حذف الجواب لامل بعد ضيا وحذف السؤال ايضا لانه في جهة واحدة في جهة ويجوز ان يقال ان المراد بالمرض في الآية حقيقة وعظا هو حره أو حره أو مرضي وهو الحامل والمرضع اذا خافتا على أنفسهما فهما حينئذ في معنى المرض فصاروا الآية شاهدا لهما فيصح الجواب المذكور ٣ قول التقرير بقوله وكذلك ان أطلقنا ليس في نفيها الشارح هذه الآية كثرى

ورود

20.

20.

with *Brachycephalus*

انظر

أولاً

الكفر

عـا

فمنه

44

11

id.

20

...

هو يا

4

روم

وآخر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اور

پیر و

2

مضاد

11-20

11 1

11

11

back!

•

ولا

•

تامة

امام

الف

is

30

• 1

السلامة

م. الما

10

١٠٠

— الكلب

(۳۶ - خطیب اول) (الی مصنفین) ای اذا کان لازماً للمحصن واحد

حصة لواحد (قوله المحرم) ليس قبلاً بل المحرم، والواجب والمباح سواء (قوله ويحرم النكاح) ٥

رسوئیه انداخته بغیر عذر و تمکن من قضائیه امدادات بذریعہ فدیہ و آخر القضاء فلا یحرم

(قوله ولا شيء على الهرم الخ) يحترق وقوله فضاء رمضان (قوله ولا الزمان الخ) هذا من جملة مفهومات قد علم في شروط الوجوب لا ثم ما جازان
 شراوان كاتقلا دين حسا (قوله ولا من اشتدت مشقة الصوم عليه) المراد به المرض الذي لا يرجى برؤه (قوله والمرضى الخ) أى
 سواء كان المرض سابقا على الصوم أو بالعكس (قوله والمرضى) أى الذى يرجى برؤه أما لا يرجى برؤه فهو مخاطب بالعبادة ابتداء ولا
 قضاء (قوله والمسافر أى إذا كان السفر سابقا على الصوم بان سافر قبل الفجر فبينا بخلاف ما لا ذنوب الصوم ثم سافر في أثناء النهار فلا
 يجوز الفطر في هذا النهار أى العاشقة ٣٠٣) قوله ولا بد في فطر المريض الخ) قد تكفل المشي بيان ما فيه من المناقشة والجواب

ان الحالة الاولى حالة الجوارح والتم
 يتحقق الضرر ولم يظن والحالة الثانية
 حالة الوجوب وتعمد على ما اذا
 تحقق الضرر وظنه والجواب
 الثاني ان المشقة في حالة الجوارح المراد
 بها ما عدا الهلاك أو ذهاب المنفعة
 وحالة الوجوب المراد بالمشقة فيها
 خوف الهلاك أو ذهاب المنفعة
 (قوله وقت الشروع) المراد به قبل
 الفجر الذى هو وقت النية (قوله)
 ولن غلب عليه الجوع أو العطش
 حكم المريض) أى في جوارح الفطر أو
 وجوبه وعدم وجوب الامساك
 ويجب عليه نية التوبة ثم ان
 احتاج الى الفطر ففطر وانفلا
 وليس تركه التوبة أصلا كلمة
 الاول من المريض فيكون تشبيهه
 بالمريض في القسم الثاني منه لا
 من كل وجه (قاعدة) الذين يجب
 عليهم الامساك من فطر بعد ما
 بالكل أو غيره أو انهم أسلم أو
 جامع أو نسي التوبة بيلا أو أصبح يوم
 الثالث ففطر ثم ثبت ضمن رمضان
 وأما الصبي اذا بلغ ففطر أو الحنون
 اذا أفان أو الكثر الاصل اذا أسلم
 أو الحائض أو النفساء والمرضى
 أو المسافر أو الحامل أو الموضع
 فهو ولا يجب عليهم الامساك

ولكن يجب الامساك والامساك من خواص رمضان (قوله ففطر زلة الفطر الخ) هذا الكلام محتمل فصله
 بكونه نارة انظر أفضل أو اصوم أفضل أو وجوب الفطر وحرمة الصوم الخ (قوله الصوم أفضل) أى ما لم يتضرر (قوله أما اذا ضرر)
 فمما قبل الخذف تقديره أفضل ان لم يتضرر الخ (قوله ولولم يتضرر الخ) غرضه ان الخوف من الصوم بصير الفطر أفضل
 أهم من ان يكون في الحال أو المستقل (قوله وكان فرج جسد الخ) ليس قيدا (قوله في سبيل الله) أى الجملة أو رطاعة الله (قوله وأما ما سألتم)
 أى حقيقة ان كان العرض قبل الفجر أو أنى أثر الصوم بغير بيانه ان كان به والفجر وب (قوله على الله) أى من الله فى معنى من
 (قوله عقب العيد) الاولى وعقب العيد لانه سنة ثمانية (قوله افراد يوم الجمعة) أى لا سبب ان كان نالما ففطر (قوله وسوم الدهر الخ)

مبتدأ خبره مكروه (قوله ومستحب) مبتدأ خبره لقوله (قوله بصوم تطوع) ومثله فرض التكفأة والالحج والعمرة والجهاد وصلاة الجنازة منفردة وأما غسل الميت بعد الشروع فيه فإن قام غيره مقامه فيه جاز قطعه ولا إلا (قوله بصوم واجب أو صلاة) أي سواء كان ذلك أداء أو قضاء (قوله ثم باقي الأشهر) وذوالحجة أفضل من ذي القعدة وقيل ٣-٣ بالعكس وعشرة من رمضان أفضل من عشر ذي الحجة

به ضرر أو أوقوت حتى واجب أو مستحب ومسحب لله به لا طلاق الأدلة بمحرم صوم المرأة تطوعاً وزجها صافراً إلا بدليل معتبر للصحيح لا يحل لامرأة أن تصوم وزجها شاهداً إلا إذا هـ ومن تأم بصوم تطوع أو صلاة نافعة فله قطعها أما الصوم بقوله صلى الله عليه وسلم الصائم المتطوع أمير نفسه إن شاء صام وإن شاء أفطر وأما الصلاة فبما سأل الصوم ومن تلبس بصوم واجب أو صلاة واجبة حرم عليه قطعها سواء كان قضاءً أو على الفور كصوم من تعدى بالفطر أو أخر صلاة بلا عذراً لم لا بأن لم يكن تعدى بذلك (تنبيه) أفضل الشهور بعد رمضان شهر الله المحرم ثم رجب ثم باقي الأشهر الحرم ثم شعبان

(فصل في الاعتكاف) وهو لغة البث والحبس وشروط البث في المسجد من شخص مخصوص بنية والاصل فيه قبل الإجماع قوله تعالى ولا بأسوا ومنهم من كفون في المساجد وخبر الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم اعتكف العشر الأوسط من رمضان ثم اعتكف العشر الآخر منه ولا زمه حتى فوّه الله تعالى ثم اعتكف أزواجه من بعده وهو من الشرائع القديمة قال تعالى وعهدنا إلى إبراهيم وإسماعيل أن طهرا بيتي للطائفين والمكثفين (والاعتكاف سنة مؤكدة وهي مستحبة) أي مطلوب في كل وقت في رمضان وغيره بالإجماع ولا طلاق الأدلة قال الزركشي قد روي عن اعتكف فوق نافعة فكأنها اعتق اسمها وهو في العشر الآخر من رمضان أفضل منه في غيره لطلب ليلة القدر فيصعبها بالصلاة والقرأة وذكره الهادي فأما أفضل بياني السنة قال تعالى ليلة القدر خير من أنفس شيء أرى العمل فيها خير من العمل في ألف شهر ليس فيها ليلة قدر وفي الصحيحين من علم ليلة القدر إيماناً أو احتساباً فغفر له ما تقدم من ذنبه وهي منصرف في العشر الأخير كأيضاً عليه الإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه وعليه الجمهور وأما تلزم ليلة بينهما وقال القرني وابن خزيمة أنها منتقلة في بياني العشر جبا بين الأحاديث واختاره في الجيوع والمذهب الأول قال النووي في شرح مسلم ولا ينال فضلها إلا من أطلع الله عليها لكن قال النووي يستحب التبعية في كل بياني الشهر حتى يجوز الفضيلة على اليقين فظاهر هذا أنه يجوز فضيلتها سواء أطلع عليها أم لا وهذا أولى نعم حال من أطلع أكل إذا قام بوطئتها وروى عن أبي هريرة عن فروط عن علي بن الشاذلي الأخيرة في جماعة من رمضان فقد أدرك ليلة القدر وميل الشافعي رحمه الله تعالى إلى أنها ليلة الحادي والعشرين وأثناء الثالث والعشرين وقال ابن عباس وأبو هريرة سبع وعشرين وهو مذهب أكثر أهل العلم وفيها نحو الثلاثين قولاً ومن علاماتها أنها مظلمة لا حارة ولا باردة وتطلع الشمس في صبيحتها بيضاء ليس فيها كبير شعاع ويندب أن يكثر في ليلتها من قول اللهم ائلف عقوكم بحسب العواطف عني وأن يجتهد في يومها كما يجتهد في ليلتها ونصحت بها هذه الأمة وهي باقية إلى يوم القيامة وليس لمن رآها أن يكتمها (وله) أي الاعتكاف (شرطان) أي ركنا نفراد بالشرط ما لا بد منه بل أركانه أربعة كاستنزه الأول (النية) بالطلب لكثير من العبادات وتوجب نية فرضية في نذره ليقين عن النفل وإن أطلق الاعتكاف بأن لم يقدره مدة كفته ينشئه وإن طال مكثه لكن لو خرج من المسجد

من رأتان المعلقة حول المكعب ومن القدر ما قبل أن غنم سيدنا إسماعيل كانت نيت في الحج (قوله مستحب) تأكيدها وتأسيس أن أو يدل بالنسبة الطريقة (قوله فيصعبها) حرثاً لاجتماع ثلاثة الأول أن يصح كل الليل بأقوال أعيان الشاذلية أن يصح معظم الليل الثلاثة أن يصلي العشاء الأخير من كل ليلة في العشر في جماعة ويصوم على صلاة الصبح في جماعة الأول أن الربط ثم الثانية (قوله خبره الخ) رابع قوله التوبة وأقول بالقلب ودبالي على من قال لا بد أن تكون بالسان (قوله وإن أطلق الخ) مشروع في مراتب ثلاثة

من رأتان المعلقة حول المكعب ومن القدر ما قبل أن غنم سيدنا إسماعيل كانت نيت في الحج (قوله مستحب) تأكيدها وتأسيس أن أو يدل بالنسبة الطريقة (قوله فيصعبها) حرثاً لاجتماع ثلاثة الأول أن يصح كل الليل بأقوال أعيان الشاذلية أن يصح معظم الليل الثلاثة أن يصلي العشاء الأخير من كل ليلة في العشر في جماعة ويصوم على صلاة الصبح في جماعة الأول أن الربط ثم الثانية (قوله خبره الخ) رابع قوله التوبة وأقول بالقلب ودبالي على من قال لا بد أن تكون بالسان (قوله وإن أطلق الخ) مشروع في مراتب ثلاثة

النية (قوله ولو فيه عدة الخ) أي مطلقه سواء كان شذراً ولا وحكمهما ما في الشارح إلا أن الاستئناف في المنذور واجب وفي غيره سنة وقوله لأن نذر مدة متناهية تكفل ما الشارح ومثلها في التفصيل إذا كانت المدة معينة منذورة على المعبد أما إذا كانت متعينة عدة متناهية من غير نذر واجب من غير نذر ففيها التفصيل المذكور ولكن لا يجب الاستئناف لانه نقل (قوله بل يكتفي الترد الخ) أشار به إلى أن المراد بالباس حقيقة أو حكماً ٢٠٤ يشترط وقوع النية حال السكن في ما على المعبد بخلاف المر ولا بد من وقوع

النية حال السكن على القول بصحصول الاعتكاف به وإن كان ضيقاً (قوله فلا يصح الخ) أي على المعبد ومقابلته يصح في وجوهه ما إذا أعدت المرأة لصلاتها محل من بيتها فإنه يكون كاللمسجل لها فإن الاعتكاف فيه على هذا القول (قوله لا تشد الرحال) أي لا يطلب السعي والذهاب لزيارة بقعة أو لصلاته فيها إلا لاهذه البقاع الثلاثة وأما غيرها فالسعي والذهاب لزيارة الأولياء المستحق في ذلك إلا ما ذكر (قوله مسجدي هذا الخ) الإشارة لما كان موجوداً في زمانه لأن ما يذنبه بعده (قوله مسجدي مكة) المراد به الكعبة أو المسجد يتقاهم على اعتكافه لا المطلق قط (قوله ولو فيه مبدعة ولا تنابع) صانعي شلالت صو المنذور المقدم ما والمنذور المقدم عدة من غير تنابع والمطلق فيقتضاه أنه لا يجوز زلزال في الثلاثة إلا لهذه الأعداد من ناهي ذلك بل المطلق يجوز زلزال مع منه مطلقاً والمقيد عدة من غير تنابع يجوز زلزاله من جهة مطلقاً إن كان تبرز أو تبرز وعزم على العود فلا يحتاج لتبديديه وفيه على ما مضى أما إذا لم يصر على العود فأنزله جازاً لكن إذا عزم

الاعزم عوداً وعداً جدها سواء أخرج تبرزاً أم بقية لأن ما مضى عبادة تامة فإن عزم على العود كانت هذه العزم عاقبة مقام النية ولو فيه عدة كيوم وشهر وأخرج تبرزاً وعداً جده النية أيضاً وإن لم يطل الزمان ينقطع الاعتكاف بخلاف خروجه للتبرز فإنه لا يجب عليه تجديد ما وإن طال الزمان فإنه لا بد منه فهو كالسنة عند النية لأن نذر مدة متناهية ينقطع جرحه لا يخطم التنابع فلا يلزمه التجديد سواء أخرج تبرزاً أم بقية (و) الثاني (الثالث) بقدر ما يسمى عكوفاً أي إقامة بحيث يكون منها فوق زمن الطمانينة في الركوع وبحره فلا يكتفي بغيره ولا يجب السكن بل يكتفي الترد فيه وأشار إلى أن الركع الثالث بقوله (في المسجد) فلا يصح في غيره للاتباع رواد الشيطان وللإجماع ولقوله تعالى ولا تناسروهن وأنها مكفون في المساجد والجامع أولى من بقية المساجد لكثرة الجماعة فيه ولا يحتاج إلى التبرز للجمعة وغيرها من خلاف من أوجب بل لو نذر مدة متناهية فيها لم يجمعه وكان من نذر مة الجمعة ولم يشترط التبرز وجب الجامع لأن خروجه لها يطل تنابعه ولو عين التنازع نذره مسجد مكة أو المدينة أو الأقصى فحينئذ يقوم عبرها مقامها لمزيد فضلها قال صلى الله عليه وسلم لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد مسجدى هذا والمسجد الحرام والمسجد الأقصى رواد الشيطان ويقوم مسجد مكة مقام الآخرين لمزيد فضله عليهما ويقوم مسجد المدينة مقام الأقصى لمزيد فضله عليه فلو عين مسجد آخر الثلاثة لم ينعين ولو عين زمن الاعتكاف في نذره تعين والركع الرابع معتكف وشرطه اسلام وعقل وخلوص حدث أكبر فلا يصح اعتكاف من أنصف بضدثن منها بعدم عصية أو الكفر ومن لا عقل له وحرمة مكث من به حدث أكبر بالمسجد (ولا يخرج من) المسجد (الاعتكاف المنذور) وغيره مقيد عدة ولا تنابع (الاطاحة الإنسان) من قول وفائط وما في معناها كف من جنازة ولا يصح ذهابه لتبرزه بذال لم يقش بعده عن المسجد ولا هو دار أخرى أقرب منها أو غش ولما يحبط بقية مكاناً لا تنابع فلا ينقطع التنابع به فلا يجب تبرزه في غير داره كسقاء المسجد وادرسقه المحاوره للمشفقة في الأول والمدة في الثاني أما إذا كان له دار أخرى أقرب منها أو غش بعدها وجذب بقية مكاناً لا تنابع فلا ينقطع التنابع بذلك لاغتنامه بالأقرب في الأولى وأما في الثانية البول في جوعه في الثانية فبقي طول يومه في الذهاب والرجوع ولا يكلف في خر وجهه لذلك إلا المراجعات على صحبته المعهودة وإذا فرغ منه واستحب قلبه أن يتوضأ على جرح المسجد لا يقع تباهي ذلك بخلاف ما لو خرج له مع مكان في المسجد فلا يجوز وضبط البقوى القمش بأن يذهب أكثر الوقت في التبرز إلى الدار ولو عاد من يضافي طريقه أو زار داراً في طريقه قضاء حاجته لم يضر ما لم يعدل عن طريقه ولم يطل وقوفه فإن طال أو عدل انقطع بذلك تنابعه ولو صلى في طريقه على جنازة فإن لم ينتظرها ولم يعدل إليها عن طريقه جاز ولا فلا ولا ينقطع التنابع بخر وجهه بعد زكسان

النية ويبنى على ما مضى فهذا الغاية نظر فكان الأولى أن يقول ولا يخرج من المنذور لا اعتكافاً بل هو التنابع وأجاب المحشي بأن المعنى لا يخرج إلا هذه الأمور وأى مع بقائه على الاعتكاف أما إذا خرج تبرزه هذه الأمور فلا يبقى على الاعتكاف أي حال خروجه (قوله ولا يودار أخرى الخ) أي أو غش ولا يودار أقرب الخ (قوله أو غش ولم يبد الخ) كان الاعتكاف يتم ذلك على قوله ولا يودار أخرى ويكون نظم العبارة أو غش ولم يبد مكاناً لا تنابع ولا يودار أخرى أقرب فالحاصل أن الدار أو جبهة المسجد مغفورة أخرى (قوله لا تغتنامه بالأقرب) أي أو احتمال أن يأتيه البول وقوفه ولا يخال الخ في الثانية أي

لا اعتكافه

ولا غناؤه إلا بقدر قد حلف من كل شهر ما أنبته في الأرض خروجه واحبالاً (قوله بأن كانت لا تغسل الخ) خابطها في الحيض أن تكون أكثر من خمسة عشر يوماً أو النفاس أن تكون أكثر من تسعة أشهر إذا لم تكن وقت السجدة حلالاً فإن كانت حلالاً نذرت شهرين أول الشهر التاسع فلا ينقطع التسابع أما إذا نذرت عشرة أيام أول الشهر التاسع وأخرتها حتى في ثمانية فاعتكفت وطهره النفاس فإنه ينقطع لانها مقصورة أما المسألة التي لا تغسل من الحيض فضابطها أن تكون خمسة عشر فأقل وأما في النفاس فضابطها أن تكون تسعة أشهر فأقل (قوله أو مرض الخ) فإن لم يخرج من المسجد حسب زمن ٢٠٥ المرض أو الاعتمادون الجنون لأن الجنون ليس أهلاً للعبادة (قوله وأب) وكذا نأيه (قوله للذان) وكذا ما يصل في الليل من الأولى والأبد والتسابع بخلاف يوم الجمعة فلا يفتقر إلا إذا نذر من السلام والأبوية وقيل بفتقر ذلك (قوله كمن من حيض) وكذا من الجنون (قوله وأذن) وكذا من الاعضاء (قوله بخلاف ما يطول زمنه) هذا أقدم وأما إعادته لاشتماله على زيادة وهي المرض والعدة (قوله كمرض الخ) والمراد بكونه يقضى ذلك أي يقضى منه بقدر ما عليه من الاعتكاف لا جمعه لانه يزاد على ما عليه (قوله وعدة) أي لم تكن باختيارها فان كانت باختيارها أبطلت الاعتكاف كأن قال لها ان شئت فانت طاهري فطاهرت وهي معتكفة شئت (قوله ويطل الخ) حاصل ما يطله نفسه الوطء والانزال والتسكع المتعدى به والردف والحيض والنفاس على ما تقدم والخروج من غير عذر والخروج لاشتياء عقوبة ثبت بأمره وكذا الخروج لاشتياء حتى يطلب به والخروج لمدة باختيارها حتى طهر أو أحسد من ذلك على الاعتكاف المقيدة وتتابع أطله وخرج منه وجب

اعتكافه وإن طال زمنه (أو عذر من حيض) أو نفاس إن طال مدة الاعتكاف بأن كانت لا تغسل منه فأبداً وجنابه من احتلام لعزم المكث فيه حيث لا (أو عذر من مرض) ولو جنونا أو أجهل (لا يمكن المقام معه) أي يشق معه المقام في المسجد لحاجة فرش وخدم وزد طبيب أو يخاف منه ثوب المسجد كسهال وادار بول بخلاف مرض لا يخرج إلى الخرج كصداع وجع خفيفه فيقطع التسابع بالخروج له وفي معنى المرض الخوف من لسان أو حرق ولا ينقطع التسابع بخروج مؤذن أو نائب إلى منارة منفصلة عن المسجد قريبة منه للذان لانها مبنية له معدودة من فواجه وقد اعتادوا أن يصبغوا لها أو يصبغون لها صوته فيعذر فيه ويجعل زمن للذان كالاستسنى من اعتكافه ويجب اعتكاف من نذر ومتتابع قضاء زمن خروجه من المسجد ليدل على قطع التسابع كمن من حيض ونفاس وجنابة غير مفطرة لانه غير معتكف فيه إلا من تخويف زعماء طلبة الخروج لهم بطل زمنه عادة كالمغسل جنابة أو أذن مؤذن راتب فلا يجب قضاءه لانه مستسنى إذا لم يدمه لانه معتكف فيه بخلاف ما يطول زمنه كمرض وعدة من حيض ونفاس (ويطل) الاعتكاف المندور وغيره (بالوطء) من حال يخرجه إذا كان الاعتكاف سوا موطن في المسجد خارجه عند خروجه لقضاء حاجه أو نحوها لما فيه العادة البدنية وأما المباشرة بشهوة فعبادون الفرج كس وقلة تقبضه أن أنزل ولا فلا يطله لما في الصوم وخروج بالمباشرة إذا نظر أو فكر فأنزل فإنه لا يطل وبالشهوة ما إذا قبل بقصد الإكرام ونحوه أو لا قصد فلا يطله إذا أنزل والاستبراء كالمباشرة ولو جامع ناسياً الاعتكاف أو جاهلاً فكجميع الصائم ناسياً صومه أو جاهلاً فلا يضر كإمري الصيام ولا يضر في الاعتكاف التقيب والتزين باغتسال وقص شارب وليس ثياب حسنة ونحو ذلك من دواعي الجاهل لانه لم ينقل عنه صلى الله عليه وسلم أنه تركه ولا أمر به تركه ولا أصل بقاؤه على الإباحة وإن يزوج ويزوج بخلاف الحصر ولا تركه له الصلاة في المسجد كالحياطة والكتابة ما لم يكن منها فإن أكثر منها كرهت لم يضر منه الكتابة العلم بالكتابة لا كثار منها لأنها طاعة كتليم العلم ذكره في المجموع وله أن يأكل ويشرب يغسل يده فيه والارتيان يأكل في سفره أو نحوها وإن يغسل يده في طست أو غيرها لم يكن أنظف المسجد ويجوز نفضه بمسح على خلاف المأجري عليه القوي من الحرمة لا تقاوم على جواز الوضوء فيه واستقامته في أرضه منه أنه مستعمل ويجوز الاحتياط والنفد في أمه الكراهة إذا أمن ثوب المسجد ويحرم البول فيه في أثناء الفرق بينه وبين ما تقدم أن اللهاء أشتف من لمسها أنه يعني عنائها فعملها وإن كثرت إن لم تكن بفعله وإن اشتغل المعتكف بالقرآن أو العلم فإداه خير لانه طاعة في طاعة (خاتمة) من المعتكف الصوم للتتابع والخروج من خلاف من أوجبه ولا يضر الفطر بل يصح اعتكافه الليل وحده طهره الحيض إن عمرض

الاستسقاء وإن أنيب على ما مضى في أذنه وإن كان مقيداً بجمدة من غير متتابع فعني بطلانه أن زمن ذلك لا يحسب من الاعتكاف فإذا زال ذلك جسد اللبنة وبني على ما مضى وإن كان قطعاً فعني بطلانه أنه انقطع استقراره ودوامه ولا ينال ولا يتجدد به ولا غيره وما مضى معتد به وحصل به الاعتكاف (قوله يغسل يده فيه) أي أن كانت أرضه ترابية تشرب الماء الأحرار للتشديد (قوله ويجوز نفضه) أي وشه أي ما لم يحصل منه تقصير ولا حرم (فرع) البناء في هو المسجد إن بقي قبل المسجدة فليس له حكم المسجد وكذا إن بني مع المسجد به أو مالى بني المسجد به فله حكم المسجد (قوله إن لم تكن بفعله) راجع لقنايه فقط فإن كانت بفعله لم يفت الأعران القليل وإن

كان ظاهرها أنها مكي كانت بقوله لا يجزئ عنها **(كتاب الحج)** هذا هو آخر أركان الإسلام وأخوه عن الصوم نظر القول بان الصوم أفضل لكثرة أفراد من يجب عليه الصوم واقتداء بالحدث وأركان الإسلام تنقسم ثلاثة أقسام بدني بعض كالشهادتين والصلاة والصوم ومالي بعض كالزكاة وصركم منها وهو الحج (قوله لا يقصد) أي لا يقصد إلا ما لا يقصد نفسه وقياسه على الصلاة فقام الإعمال والصوم فانه الإعمال قصد الكعبة (الح) نفسه مسامحة لان الإعمال هو الإعمال لا شيء لا يقصد نفسه وقياسه على الصلاة فقام الإعمال والصوم فانه الإعمال فكان الأولى ان يقول الإعمال الآية ٢٠٦ ويجب بان العبارة فيها غلب وانظر الإعمال المقصودة وعذر الشارح كثيرا

في هذا التعريف موافقة أقامة وهي ان المعنى الشرعي يكون أخص من المعنى الفقهي ومقتلا عليه فلما فسر والمعنى الفقهي الحج بالقياس اضطروا الى ان يقولوا معناه ثم اقامه القصد لا على ان آخره (قوله حج البيت الخ) ومن استطاع بدل من الناس وفيه نظر لانه يصير المعنى انه يجب على كل الناس ان يحج مستطيعهم وليس كذلك الا ان يجعل كل في الناس للهدوم المستطيعون فيكون بدل من كل (قوله وروى ان آدم الخ) قول الهنسي ان هذا لا يدل على انهم الشرائع القديمة وانما يدل على ان العواف من الشرائع القديمة فيه قتل بل الابل من قوله ان آدم حج والشرائع اولها من حين وجود آدم اقبله فليس فيه شريع وقبل الملائكة ليس بشريع ولا تكليف وانما هو تلوع (قوله على الشرائع) وهذا الامام مالك والامام احمد انهم على الفور وانما هو حجة فلو جده قول في المستوفى واذا وجد له صاحبه فقال محمد انه على التراخي وقال ابو يوسف انه على الفور (قوله وروى في السنة السادسة) وجع الهنسي

بفض الممادة وكسر هاء فتان فري بما في السبع وهو لغة القصد وشر ما قصد الكعبة للانسك الآتي بيانه كما قاله في المجموع وهو فرض على المستطيع لقوله تعالى ولي لله على الناس حج البيت الآية ولحديث بنى الاسلام على خمس وحديث جوا قبل ان لا تجزئ احوال كيف يخرج قبل ان لا يصح قال ان قصد العرب على بطون الاووية فيبعثون الناس البديل وهو معلوم من الدين بالضرورة ويكثر رجاءه الا ان يكون قريب عهد بالاسلام او شأنا يباديه ببعدة عن العلماء وهو من الشرائع القديمة عز ويان آدم عليه الصلاة والسلام قال له جبريل ان الملائكة كانوا يطوفون قبل هذا البيت بسبعة آلاف سنة وقال صاحب التيجان اول من حج آدم عليه السلام وانه حج اربعين سنة من الهند ماشيا وقبل ما من نبي الاوجه وقال ابو امام لم يبعث الله نبيا بعد ابراهيم الا قد حج البيت وادعى بعض من أتى في المناسك ان الصبح انه لم يجب الا على هذه الامة واختلفوا حتى فرض قبل قبل الهجرة وكفا في النهاية والمشهور به هذا وعليه قبل فرض في السنة الخامسة من الهجرة وحزم به الرافعي في الكلام على ان الحج على التراخي وقيل في السنة السادسة وعصا في كتاب السير ونقهي في المجموع عن الاصحاب وهذا هو المشهور ولا يجب باصل الشرع الا مرة واحدة على الله عليه وسلم لم يجب بعد فرض الحج الا مرة واحدة وهي حجة الوداع ولغير مسلم اجماعا هذا لما قال لا بد للابل للابل بل لا بد لها من حديث البيهقي الاصر بالحج في كل خمسة أعوام فمحمول على الذنب لقوله صلى الله عليه وسلم من حج حجة ادى فرضه ومن حج فانيه ادى ربه ومن حج فانيه عرف الله شعروا بشره على النار وقد يجب أكثر من مرة لعرض قدر قضاء عن افساد التطوع والعمره فرض في الاظهر لقوله تعالى واتقوا الحج والعمرة لله أي اتقوا ما تمنين وعن عائشة رضي الله تعالى عنها انها قالت يا رسول الله

في هذا التعريف موافقة أقامة وهي ان المعنى الشرعي يكون أخص من المعنى الفقهي ومقتلا عليه فلما فسر والمعنى الفقهي الحج بالقياس اضطروا الى ان يقولوا معناه ثم اقامه القصد لا على ان آخره (قوله حج البيت الخ) ومن استطاع بدل من الناس وفيه نظر لانه يصير المعنى انه يجب على كل الناس ان يحج مستطيعهم وليس كذلك الا ان يجعل كل في الناس للهدوم المستطيعون فيكون بدل من كل (قوله وروى ان آدم الخ) قول الهنسي ان هذا لا يدل على انهم الشرائع القديمة وانما يدل على ان العواف من الشرائع القديمة فيه قتل بل الابل من قوله ان آدم حج والشرائع اولها من حين وجود آدم اقبله فليس فيه شريع وقبل الملائكة ليس بشريع ولا تكليف وانما هو تلوع (قوله على الشرائع) وهذا الامام مالك والامام احمد انهم على الفور وانما هو حجة فلو جده قول في المستوفى واذا وجد له صاحبه فقال محمد انه على التراخي وقال ابو يوسف انه على الفور (قوله وروى في السنة السادسة) وجع الهنسي

بين القولين فيه نظر لانه لا معنى لكون الفرض في الخامسة الا قوله الطبري الخطاب نعم يمكن هل يصح ذلك بان اتفق ان فرض الحج في الخامسة كان بعد وقت الحج فحينئذ لا يطلب الحج بالفعل الا في السنة السادسة (قوله حرم الله شعروا بشره على النار) أي انما سحر على قوله ومع كونه كذلك فالصلاة أفضل منه خلافا لقاضي حسين وهو يكفر المنصير والوكبار حتى انبجعت ان مات فيه أو بعده أو قبله ومات قبل ان يمكن وعزم على أدائها وهذا بالنظر لا لا خيرة وأما في الدنيا فلا يزول عنه وصف الحق بالآخرة ومضى مسد الاستبراء برده غصبه من اصحابه أو يبق عنه من تركه ويزاد على الحج غرق الله اذا كان في جهاد الكفار فانه يكفر الصغار والكبار حتى السبعات

(قوله سبعة الخ) فيه ظن ان المصدوق كلامه ثمانية وايضا جعل الزاد والراحلة وما بعدهما شرطا والواجب مع انهما شرط للاستطاعة ويجب عن الاول بان عد الزاد والراحلة واحدا وعن الثاني بان يجوز جعل شرط الشرط شرطا (قوله فان اخرج مالوماته لا يجمع منه وان كان لا يعاقب عليه زيادة على عقاب الردة) (قوله ومات قبل التمكن الخ) ليس قبل ابل بده بالاولى (قوله فلا يفي في ناسده) أي لا في حال الردة وهو ظاهر ولا اذا أسلم لبطان اعراسه (قوله وانما من الاستطاعة الخ) على الشارح مؤاندة من وجوه الاول انه ذكر الاستطاعة والمصنف لم يذكرها والثاني انه ٣٠٧ جعل الزاد والراحلة شرطا للاستطاعة

والمصنف جعلها شرطا والواجب والثالث انه قال ولو لم يشرط ولم يذكر الا اثنين والزاد انه جعل الزاد والراحلة شرطا للاستطاعة وجعل تخليه الطريق وامكان المسير شرطين للوجوب كائنا معهما شرطان للاستطاعة ايضا ويجب عن الاول بان لم يزد الاستطاعة بل هي مأخوذة من ذكر الزاد والراحلة وما بعدهما فكأن المتن ذكرها بالقوة وعن الثاني بان عدته موافقة الواقع من انهما شرطان للاستطاعة لا للوجوب بخلاف المتن ذلك من الثالث بان مراده ولها شروط أخرى الواقع وهي عشرة فضع الجمع وعن الرابع بان عدته في ذلك تعميم العدد السنين اذ لو جعلها شرطين للاستطاعة كلفين قبلها لزم كون الشرط خمسة بالنظر للاستطاعة أو أربعة بغيرها وكان الاولى للشارح من ذلك كله ان يجازي المتن وبعده عن بقول قد تسامح المتن وعد شرط الشرط شرطا (قوله لها شرط) أي عشرة أو أربعة في المتن وهي الزاد وما بعده والبقية في الشارح أو أنه قوله وجود ما زاد عقبه دابة هذان اثنان وخروج نحو زوج امرأة هذا واحد وقوله وجود محمل وشرط

هل على النساء جهاد قال نعم جهاد لقتال فيه الحج والعمرة وامتنع الترمذي عن جابر مثل الذي صلى الله عليه وسلم عن العمرة وأوجه هي قال الا وان يمتنع خبر قال في المجموع اتفاق الحفاظ على ضعفه ولا تخيب العمرة الا مرة واحدة (وشرائط وجوب الحج) أي والعمرة (سبعة) بل ثمانية كما ستعرفه الاول (الاسلام) فلا يجبان على كافر أسلى وجوب مطالبة كافي الصلاة أما الرد بعد الاستطاعة فلا سلطان عنه فان أسلم مصر استقر في ذمته بشك الاستطاعة أو موثرا ومات قبل التمكن حج واعتبر عنه من تركه ولو اردت في اتانك بطل في الأصح فلا يفي في نفسه (و) الثاني والثالث (البلوغ والعقل) فلا يجبان على سبي ولا يجتنب لعدم تكليفهما كسائر العبادات (و) الرابع (الحرية) فلا يجبان على من فيه رد لان منافاه مستحقة لسيده وفي الإيجاب ذلك عليه أضرار لسيده (و) الخامس (الاستطاعة) كما يبين ذلك من كلامه فلا يجبان على غير مستطيع للمفهوم الآية ولا استطاعة فومان أحدهما استطاعة مباشرة ولها شروط أحدها (و) جود الزاد الذي يكفيه أو عينه حتى السفرة وكفاه ذهابه لمكروه وجوه منها إلى وطنه وان لم يكن فيه أهل وعشرة فلو لم يجد ذلك كرو ولكن كان يكسب في سفره ما ين زاد وفاق مؤنته وسفره طول بل حلتان فأكثر لم يكلف الشغل ولو كان يكسب في يوم كفاية أيام لا يفتقر قطع عن الكسب ايا أرض وينتقد بردهم الاقطاع فاجمع بين تعب السفر والكسب فيه مشقة عظيمة وان فسر سفره وكان يكسب في يوم كفاية أيام الحج كلف الحج بان يخرج لفته المشقة جند وقدر في المجموع أيام الحج ما بين زوال سابق ذي الحجة وزوال ثالث عشره وهو حق من لم ينقر النفر الاول فلان لم يجد زاد او اذع ان يسأل الناس كره له اعتمادا على السؤال ان لم يكن له كسب الا منع نداء على تحريم المسئلة للمكسب كما بهتته الاذرى (و) الثاني من شروط الاستطاعة وجود (الراحلة) الصالحة لثقله بشرأ أو استبعاد شمن أو أجرة مثل ما بينه وبين مكته حلتان فأكثر قدره في المشى أم لا لكن يندب للقادر على المشى الحج خروجا من خلاف من أو جبهه ومن بينه وبين مكته دون محلتين وهو قوى على المشى يلزمه الحج لعدم المشقة فلا يفتري حقه وجود لراحلة فان ضعف عن المشى بان هزأ وطقه ضرر ظاهر فكأنه يبدع من مكته بشرط في حقه وجود لراحلة فان خلفه بالراحلة مشقة شديدة اشترط بحمل وهو المنعوبة التي يركب فيها يسع وأجارة بعوض مثله دفع القسرى حق الرجل ولأنه أسير للذئب أو حوط للذئب واشترط شريك بضام وجود المحمل بحمل في الشئ الاخر فتدركوب بشئ لا يعادله شئ فان لم يجد له يلزمه النسل وان وجد مؤنة المحمل بقائه أو كانت الهادة جارية في مثله بالمعدلة لا بالقتال كما هو ظاهر كلام الاصحاب ويشترط كون ما ذكر من الزاد والراحلة والمحمل والشرائط فاضلين عن دينه حالا كان أو مؤجلا وعن كفاية

هذان اثنان وقوله وان ثبت على المركوب واحد (قوله بناء على تحريم المسئلة الخ) هو ضعيف والمعتد انما التحريم (قوله أو أجرة مثل) لا بزيادة وان كانت (قوله ان ينسبه وبين مكته الخ) سواء كان رجلا أم امرأة أو خنثى أو دعي المشى أم لا (قوله لكن يندب الخ) أي ولو لامرأة (قوله يلزمه الحج) أي لو كان من أهل المروءات وقبل بالزمنه ان كان من أهل المروءات وهذا في المشى أما الدابة التي يركبها فيلزمه لا ينسب له ولا بشرط والمعتد عدم الاشتراط بخلاف ما يجمع في شرط لياقة الدابة بل لان لها بدلا كان القادر على المشى امرأة فقبل يلزمها الحج قياسا على الرجل والمعتد لا يلزمها لان شأنها الضعف (قوله فان فية بالراحلة مشقة الخ) هذا التقيصيل في الرجل

ولما المرأة واخذت فيعتري فيفسرها وجود الحمل مطلقا لا أنه شرطي وأحوط التحق وان كان ظاهر كلامنا في التفسير في الكل وحسبنا فقد رتب في كلامنا الشارح وانما ٢٠٨ يشترط الحمل في حق الرجل ان طلقه ضرر وأما المرأة واخذت فيعتري مطلقا

وكذا الآية تفتري فيفسرها مطلقا على المعتقد (قوله) يلزمه صرف مال تجارته وكذا أرض يستقلها وظنفة وموقوف عليه يمكن ايجاره فصل من ذلك ما عرفت في المخرج لكن بشرط أن يكون خلافا عن كفاية ميمونة والأغلا بخلاف كتب الفقه والآيات المحترفة وبها ثم الزايدة فلا يلزمه مرفعه (قوله) ثم من مثل وان زاد زيادة قليلة لزمه المخرج بخلافه استبعاد العادة بأجرة مثل إذا زادت عن ذلك ولو سيرا لا يلزمه الاستبعاد والفرق ان نفع المشرى يدوم بذلك بخلاف المخرج (قوله) فخر ورج (الخ) ولا يشترط فيه ولا في الحرم أن يكون نفعه لكن يشترط أن يكون له فدية عليها يشترط في العبد أن يكون نفعه وفي النسوة كونهن نقات أن كن غير محارم والأغلا يشترط ولا يشترط في النكاح السواغ ولا البصر بل الشرط أن يكون وجودهم معها منع من تطلع أمين الناس له ولو المراد الجبل كالأمكن لا يخرج مع مثله وان كان (قوله) اغرضها (الخ) خرجها التقل فلا يجوز خروجها مع النسوة ولو كثر الامع الزوج أو الزوج أو السيد (قوله) أو يوجد مطيع معطوف على قوله ما يباعه أي أو مطيع فيمري كل منها في كل من المبت والمعتوب وفي المطيع من المست لا يشترط الاذن دون المعتوب (قوله) أو يكون (الخ)

خرج الاجنبي فيلزمه الاذن له ولو ماشا وانعقد انه لا فرق بين البعض وغيره في اعتبار عدم المشي (قوله) الانسان لا مطيع بحال (الخ) ويستثنى من ذلك أمه وأبوه وأخوه وأختاه واستأجر وأذا فاعل الاجرة وأذن لي وأنا استأجر عتدنا

من عليه نفقتهم مدة ذهابه وبأية وعن مسكنه اللاتي به المستغرق طاحته وعن عبيد يلقي به ويحتاج اليه لخدمته ويلزمه صرف مال تجارته الى الزاد والاحلة وما يتعلق بها (و) الشرط السادس الى جواب (تخلية الطريق) أي أمنه ولو طئاني كل مكان يجب ما يلقي به فلو طئاني في طريقه على نفسه أو عضوه أو نفس محترمة معه أو عضوها أو ماله أو يسير أسبعا أو عدوا أو رسدا ولا طريق له سواء لم يجب التسليم عليه لحصول الضرر والمرد بالامن الامن العام حتى لو كان الخوف في حقه وحده فمضى من تركته كما تفقه البلقيني عن النص ويجب ركوب البصران غلبت السلامة في ركوبه وتعين طريقا كسواك طريق البر عند غلبة السلامة فان غلب الهلاك أو استوى الامر ان لا يجب بل يحرم لنفسه من الخطر (و) السابع (امكان السير) الى مكة بان يكون قد بقي من الوثائق ما يمكن فيه من السير المتعاد لا داء التسليم وهذا هو المختص كما تفقه لرافعي عن الأئمة وان اعترضه من السلاح بانه يشترط لاستقراره لا الوجوه بقصد صواب التروى وقوله ان رافعي قال السبكي ان نس الشافعي أيضا يشهد ولا بد من وجود رفقته يخرج معهم في الوقت الذي جرت عادة أهل بلده بالخروج فيه وان يسير والسير المتعاد فان خرج جوقه أو آخر والخروج بحيث لا يصلون مكة إلا بأكثر من مرحلة في كل يوم أو كافو يسيرين فوق المادة لم يلزمه الخروج هذا ان استجيب الى الرقعة لدفع الخوف فان أمن الطريق بحيث لا يتألف الواحدة فيها زمة ولا حاجة للرقعة ولا نظر الى الوشعة بخلافها في التيم لا لانه لا بد منها بخلافه ثم الثامن من شروط الوجوب وهو من شروط الاستطاعة أن ثبت على الرحلة أو في محل رخصه بلامشقة شديدة فن ثبت عليها أصلا أو ثبت في محل عليها أكن مشقة شديدة لتكرار أو غيره انتهى عنه استطاعة المباشرة ولا تضمن مشقة تعطل في العادة ويشترط وجود ما هو زاد جمعا لعداد جملتها منها بمن مثل زمانا وما كان وجود علف دابة كل مرحلة وخروج فخر ورج امرأة كحرمها أو عبدا أو نسوة نقات معها التأم على نفسها ونظرا للصعدين لا سفر المرأة يومين الاممهاز وجها أو محرم ويكن في الجواز لغير زوجها امرأة واحدة وسفرها وحدها ان امتنعت لو كان خروج من ذكر بأجرة فيلزمها أجرته اذا لم يخرج الاجابة فشرط في لزوم التسليم لها قدرتها على أجرته ويلزمها أجرته المحرم كفاؤا دأحمي والمحصور عليه بسعة كغيره وجوب التسليم عليه فيصع احرامه وينفق عليه من ماله لكن لا يدفعه المائل ثلاثا ليدل به يخرج مع الولي بنفسه ان شاء لينفق عليه في الطريق بالعرف أو ينصب له شخصه بشفقة بنوب عن الولي ولو بأجرة مثله ان لا يجد متبرعا لينفق عليه في الطريق بالعرف والظاهر ان أجرته كاجرة من يخرج مع المرأة من النوع الثاني استطاعة بغيره فقيس بانه من ميت غير حر عليه نسل من تركته كما يقضى منها بونه ولو فله عنه اجني جاز ولو بلا ذن كان يقضى بونه بلا ذن وعن معصوب بضاد محبة أي عاجز عن التسليم بنفسه لكبر أو غيره كشقة شديدة بينه وبين مكته فحلتان فأكثر ما بأجرة مثل فحلت محارم في النوع الاول غير مؤنة عياله سفر الا انه اذا لم يفرقه يمكنه تحصيل مؤنتهم أو وجود مطيع بنفسه سواء كان أصله أم فرعه أم اجنبا بشرط كونه غير معصوب مؤنته أو أدى فرضه وكون بعضه غير ماش ولا معة ولا على الكسب والمسؤال الا أن يكتب في يوم كفاية أيام وسفره دون من حلتين ولا يجب عليه اناية مطيع عمال الاجرة لعظم المنفعة بخلاف المنفعة في ذل الطاعة بنسلك دليل ان

فيلزمه الاذن أو الاستبصار وقيل لا يستثنى ذلك و زاد بعضهم على دفع الابدالين ما لا يستاجر به فيلزمه التبول أيضا (فرغ) يشترط في شروط الاستساعة وجودها من وقت خروج أهل البلد إلى عودهم في كان ذلك استقرار الحج في ذمته فإن انتفت الاستساعة بعد ذلك فيطلب منه الحج ولو قبلها كان اختلا شرط من شروطها في المدة المذكورة لم يكن مستتبها إلا يلزمه فيها بعد هذه السنة إلا باستساعة أخرى وهذا في حق الحلي أما إذا استطاع ثم اختل شرط من شروطها في أثناء المدة بعد مضى أعمال الحج لم يضرب ويستقر الحج في حقه فيجوز من تركه انتهى (قوله تنبيه الخ) حاصل ما ذكره مراب ثلاثة النسخة المطلقة وصحة المباشرة والوقوف عن فرض الاسلام (قوله ان كلا بعده الخ) خرج ما إذا كلاكيا اثنا والوقوف أو قبله أدنى ٢٠٩ طواف العمرة وتعا الأعمال فإنه يجزئهما

لكن إن كانا فلا شيء من الأركان قبل الوقوف كالسعي أعاده بعد الوقوف في محله (فرغ) الاعتناء بالجنون أن حصل لابل الأحرار يجب الحج لكن يجب والوقوف أن يجزم من الجنون ويحضر المرافقة الخ في الشارح ولا يجوز الأحرار عن المعنى الاعتناء برضى زواله عن قرب دون الجنون وإن حصل ذلك بعد الأحرار انظر زواله فإن كان أحراره بصره أنه لا اله الا الله آخر لوقتها إن كان يجزئ فإن ألقى قبل فوات الوقوف أنه وإن لم يقف ولم يرج أفاقته قبل الوقوف كل عنه وليه ووقع بجهة تغل انتهى حرور راجع طسبة القصر يرفي هذا الجمل (قوله وأركان الحج الخ) لما فرغ من الكلام على الشروط شرع يشكلم على الأركان وقدم الأولى لأنها خير من الماهية سابقة عليها (قوله والأحرار مع التنية الخ) العبارة فيها قلب أي التنية المصاحبة للأحرار أي الدخول فلذا قال أشار ح أي تنية الدخول وإلما أن الأحرار مناجي الدخول ولا بد وأما ما كان مفردا

الإنسان يستكف عن الاستعانة بغيره ولا يستكف عن الاستعانة بيده في الأشغال (تنبيه) سكت المصنف عن شروط صحة التكليف بشرط لصحة الاسلام فلا يصح من كافر أو مسلم أو غير المسلم أو غير المسلم من عبادة ولا يشترط فيه تكليف فلولي مال ولو باذنه أحرار من صغير ولو غير بالغ ومسلم من ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم لقي ركباً بالرواح ففرغت امرأة فأخذت بهضد صبي صغيراً فخرجته من محبتها فقال يا رسول الله هل لهذا عمل قال نعم ولك أجر وعن مجنون قد أساعى المصغير ويشترط للمباشرة مع الاسلام التبعيز ولو من صغير ورفيق كافى سائر العبادات فلهذا إن يجزم بالذن وليه من أب ثم جد ثم صهي ثم جأكم أوقبه ويشترط لوقوفه عن فرض الاسلام مع الاسلام والتبعيز بالغوغ والحرية ولو غير مستطيع فيبزي ذلك من فقير لكل حال فهو كالو تكلف المرفيض المشقة وحضر الجماعة لا من صغير ورفيق إن كلاله تلبر أياً صبحي ثم غف عليه بجهة أخرى وأجابه صبحي ثم غف عليه بجهة أخرى فالمراب المذكورة لصحة ولو حوب أربع أو حوب واحدة المطلقة وصحة المباشرة والوقوف عن فرض الاسلام (وأركان الحج أربعة) بل ستة كما ستعرفه الأول (الأحرار) به (مع التنية) أي تنية الدخول في الحج بغيره أو بالأعمال بالنيات (و) الثاني (الوقوف بعرفة) نظير الحج عرفة (و) الثالث (الطواف) بقوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق (و) الرابع (السعي) لما روى الدارقطني وغيره بأسناد حسن كافى المجموع أنه صلى الله عليه وسلم استقبل القبلة في السعي وقال يا أيها الناس اسعوا فإن السعي قد كتب عليكم (و) الخامس (الحلق) أو التقصير شوقاً لفعل عليه مع عدم جبره بدم كالطواف والسادس ترتيب المعظم بأن يقدم الأحرار على الجميع والوقوف على طواف الركن والحلق أو التقصير والطواف على السعي إن لم يفعل بعد طواف القدوم ودله الاتباع مع خبر خذوا عني مناسككم وقد عده في الروضة كاصلا زكاً وفي المجموع شروطاً والأول أنسب كافي الصلاة ولا دخل البعير في الأركان (وأركان العمرة أربعة أشياء) بل خمسة كما ستعرفه الأول (الأحرار) الثاني (الطواف) الثالث (السعي) الرابع (الحلق في أحد القولين) القائل بأنه تسليط وهو الاظهار وهو تسليط التقصير والخامس الترتيب في جميع أركانها في مذكراته «تنبيهات» الأولى الأفضل أن يصرف في أحراره التسليط الذي يحرم به أن يشوي جبا وعمرة أو كاهما فلو لم يصحبتين أو محسرتين نعمدت واحدة فإن أصره وأطلق بأن لا يبرد على نفس الأحرار فإن كان في أشهر الحج صرفه

(٢٧ - خطيب أول) عن التنية فله استعمال أن يكون معنى التنية أو معنى الدخول في التسليط والتنية والمعنى الأول يدر كذا والمعنى الثاني يكون مورد الصحة والفساد كقولك صح الأحرار أي الدخول باتباع في الحج والتلبس وفسد الأحرار أي الدخول باتباع في الحج والتلبس (قوله والمخني) طسب على طواف الركن فهو بالجر والتقصير عطف عليه وقوله والطواف بالنصب معطوف على الأحرار (قوله على ماذ كرناته) يحتمل أن تكون على التعليل أي لاجل الذي كرناته فيسلب الترتيب في الحج ويكون دليل اعتبار الترتيب في العمرة ويصح أن تكون متعلقة بعدد طواف حال التقدير حال كون ذلك الترتيب على الوجه الذي كرناته هذا الأركان من تقديم الأحرار الخ (قوله أنه قد تبادله) بصح فروعاً واحدة على أنها فاعل ونصبها مفعول والفاعل فعير أي أنه قد تبادله (قوله فإن أصره وطاف الخ) وله سورتان الأولى أن يقول بيا الأحرار الثانية أن يقول بيا الأحرار بالانسك

عند ان الصر) المراد منه الوقوف
بالشعر الحرام وهو يس له الفصل
ان لم ينقل القلب قد سقط ما في
الحق (قوله ونضرب يدى امرأه)
الخ) وهو وان كان لا يمنع الحرمه
لكن يخفف لون البشرة (قوله
ليكن الخ) متى اسلمه ليهنك
حسد فتونه للزيادة واللام
للتخفيف والعامل فيه محذوف أى
الهي لينك وايضا الثانية تأكيد
وكذا الثالث ويسرقة لطيفة
على التامه رضى ليلك مسد
لاشربك ووقفه على الثالث قبل
لاشربك (الخ) وان الهدى بكسر
اين وانها (قوله واذا فرغ من
تليته الخ) أى من تلى دورته بان
يكرو والتية ثلاثا على ثلاثا (قوله
وسأل الله الجنة) بان يقول اللهم
اقرى سألك رزاقك والجنة فى الثاني
الهم اقرى استسبحك لمن فضيل
والثالث (قوله بسد الخ) ولوطال
الزمان سواء كان حمد الله وسواها فان
زل الطهر بالايجاب أو الجنون
استأنف (قوله والعباد باقه تعالى
الخ) أى من الحياة والبقاء الى
ذلك الوقت والاقرضه محقق لان
على ما كان من الجسده فلا بد من
وقفه وعوده اليها (قوله الخارج
عن عرض جدوا لبيت) أى من
الجهات الاربعه وان لم يبق منه
الآثار الا الذى جهة الباب وما
بقية من الجهات الثلاثة قد
سويت بصدار الكعبة ولا يمكن
المشى عليها وكذا الذى جهة الباب
(قوله بان لم يشبهه نسل) أما
ما شغل النسل عليه كطواف

الى ماشا بالنية من النكس أو كليهما ان صلح الوقت لهما ثم عدالتى بأق عاشار فلا يجزى العمل
قبل التية فان لم يصلح الوقت لهما بان فات وقت الحج صرفه للعمرة وان كان غير أشهر
انقضت عمرة فلا صرفه الى الحج فى أشهر لان الوقت لا يقبل غير العمرة و يسن التطق نية
وتليه يقول بقله ولسانه يأت الحج أو العمرة أوهما ليكن اللهم ليكن الى آخره كاسمى ولا
نسب البلية فى طواف ولاسى لان فيها اذكار خاصة و يسن الفصل للأحرام ودخول مكة
والوقوف بعرفة ومعرفة غداة الصر فى أيام التشريق الرسمى فان عجز عن الفيل نعم و يسن أن
يطيب يمد الأحرام بدنه للأحرام ولا بأس باستدامته بعد الأحرام ولا يسن تطيب يمد به خلافا
فى المنهاج و يسن خضب يدى امرأه للأحرام الى الكوعين بالحناء لا خضابا ينكشغان ومسح
وجها بئى منه و يسن أن يصلى من يد الأحرام فى غير وقت الكراهة وكثير من الأحرام والافضل
أن يحرم الشخص اذا فوج به لطريقه و يسن الحصر من كثار التليسة فى دوام احرامه ويرغى الذكر
صوته بها وتأتا كدغته فى الاحوال كركوبه وصعوده و هبوطه واختلاط رفته واقبال ليل أو
نهار و وقت عصر ونظها ليلك اللهم ليكن ليلك لاشربك كليلك ان الحدو وانعمه كذا والمك
لاشربك واذا رأى ما يجبه أو يكرهه ندب أن يقول ليكن ان العيش عيش الاخرة واذا
فرغ من تليته صلى وسلم على النبي صلى الله عليه وسلم وسأل الله تعالى الجنه وضواها واستعاذ
بمن النار والافضل دخوله مكة قبل الوقوف بعرفة والافضل دخولها من ثنية كدما بافتح
والمدوى الصليان لم تكن طريقه ويخرج من ثنية كدما بالضم والقصر وهى السفلى والثنية
الطريق الضيق بين الجبلين واذا دخل مكة رأى الكعبة أو وصل محل رؤيتها ولم يرها لمعى
أو ظلمة أو تحوذ قال نذبا رافعا يديه اللهم زد هذا البيت ثمرات وبقا وتطهيرا وتكرما عارها
وزمن شرفه وكرمه من جهة أو عقره وثمرتها وتكرما عارها وتطهيرا وكرما عارها
ومنك السلام فحينئذ بنا السلام ويدخل المسجد من باب بنى شيبة وان لم يكن طريقه ويبدا
بطواف القدوم الامتزركامة جماعة وضيق وقت صلاوة يتخص بطواف القدوم حلال وحاج
دخل مكة قبل الوقوف ومن دخل الحرم لا تسلك بل لصوت تجاز من له احرام نسل (التليسة
الثاني) واجبات لطواف باقواه غاية الاول ستر العورة والثاني طهر عن حدث أصغر
وأكبر وعن تجسس كافى الصلاة ما وزا لافى الطواف جدد الستر والطهر وبنى طوافه والثالث
جعل البيت عن سارده ملا لتمام وجهه والرابع بدو به بالجر الاسود محاذياله أو لجرته فى محوره
بيده فلو بدأ غيره لم يحسب ما طافه فاذا انتهى اليها بدأ منه ولأول بل بالجر والعباد بالله تعالى
ويجب محاذياله ولومضى على الشاذ وان الطارح من عرض جددوا لبيت أو من الجدار
فى مرآته أو دخل فى احدى قضى الحجر المحوط بين الركنين الشاميين لم يصح طوافه ونالخص
كونه سبعا والسادس كونه فى المسجد والسابع نية الطواف ان استقبل بان يتشمه
نسل وانما من عدم صرفه بغيره كطلب غيرهم وسنة أى مشى فى كله الا لعدركض وأن يستلم
الحجر الاسود أول طوافه وان قبله وبجده عليه وفعل فعله اذا زل والعباد بالله تعالى كذلك
فان عجز عن التصيل استلم بيده فان عجز عن استلامه أشار اليه بيده ويرى ذلك الاستسلام
وما بعده فى كل طوفة ولا يسن تقبيل الركنين الشاميين والاستلامهما و يسن استلام الركن
اليمانى ولا يسن تقبيله ولطواف سن آخر وأدعية ذكرتها فى شرح المنهاج وغيره (التليسة
الثالث) واجبات السعى ثلاثة الاول أن يبدأ بالصفاء ويحتم المروة والثانى أن يسعى سبعة اذابه

القدم والاضافة فلا يحتاج الى نية بخلاف طواف الوداع وطواف طوع
طوع به المحرم فمتناجى نية (قوله وعدم صرفه لغيره) أى بوجهه فلا يضر التشرىك (قوله واجبات السعى) أى شروطه وأفرغ فيه كل
من

من الصفا إلى المروة مرة وعوده منها إليه مرة أخرى والثالث أن يسمى بعد طواف ركن أو قعود
بحيث لا يتقل بين السعي وطواف القدم أو الوقوف بحرفة ومن سعى بعد طواف قدم لم تسن
لما عدته بعد طواف الأفاصة ولسنن ذلك كنه في شرح المنهاج وغيره (التنبيه الرابع)
وأجبات الوقوف بحرفة حضوره ويجز من أرضها وإن كان ملزماً بطلب آتٍ بشرط كونه محرماً
أهلاً للعبادة لا مقصداً عليه جميع وقت الوقوف ولا بأس بالنوم وقت الوقوف من وقت
زوال الشمس يوم عرفة إلى فجر يوم النحر ولو وقفوا اليوم الصائم غلطاً ولم يقفوا على خلاف
العادة أجزأهم وقوفهم فإن قفوا على خلاف العادة وجب القضاء (وأجبات الحج غير الأركان
ثلاثة أشياء) بل خمسة كما ستعرفه وغاي المصنف بين الركن والواجب وهما متماثلان إلا في
هذا الباب فقط فالقصر واجب إذا لم يركب ما يجزئ كبدن لا يتوقف وجود
الحج على فعله الأول (الأحرام من الميقات) ولو من آخره والأفضل من أوله والميقات في القعدة
الحديث المراد به هذان من العبادة ومكانهما الميقات الزماني للحج شوال وذو القعدة وعشر ليل من
ذي الحجة فلو أحرم في غير وقتها انقضى عمره وجب السنة وقت لأحرام العمرة وقد تنوعت الأحكام
بها أرواح منها ما لو كان محرماً مع حج فإن العمرة لا تدخل عليه ومنها ما لو أحرم بها قبل نفسه
لا شغاله بالرمي والمبيت ومنها ما لو كان محرماً بمرة فإن العمرة لا تدخل على أخرى وأما الميقات
المسكن للحج في حق من يمكنه سواء كان من أهلها أم لا فسن مكة وأما غيره فحقائق المتوجه
من المدينة داخل الحليفة وهي على نحو عشر مراحل من مكة وميقات المتوجه من الشام ومن
مصر ومن المغرب بالحفصة وهي قربة كبيرة بين مكة والمدينة قال في المجموع على نحو
ثلاث مراحل من مكة وميقات المتوجه من نهامة العين يطم وهو موضع على مرحلتين من
مكة وميقات المتوجه من مسجد العين ويحسد الجواز قرن وهو جبل على مرحلتين من مكة
وميقات المتوجه من المشرق العراق وغيره ذات عرق وهي قربة على مرحلتين من مكة
والأصل في المواقيت خبرا المصنفين أنه صلى الله عليه وسلم وقت لاهل المدينة ذا الحليفة و لاهل
الشام ومصر والحفصة و لاهل نجد قرن المنازل و لاهل اليمن يطم وقال من لهن ولن أني عليهن
من غير أهلهن من أراد الحج والعمرة ومن كان دور ذلك فن حيث أنشأ حتى أهل مكة
من مكة (فائدة) قال بعضهم سألت الإمام أحمد بن حنبل في أي سنة أفت النبي صلى الله
عليه وسلم موافق لأحرام فقال سنة عام حج ومن سلك طريقاً لا تنتهي إلى ميقات أحرم
من محاذاته فإن حاذى ميقاتين أحرم من محاذة آخرهما إليه فإن استويا إلى القسرب إليه
أحرم من محاذة أبعدهما من مكة وإن لم يحاذ ميقاتاً أحرم على مرحلتين من مكة ومن مسكنه
بين مكة والميقات فبقائه مسكنه ومن جاوز ميقاتاً غير ميقاته ثم أراد فبقائه موضعه
ومن وصل إليه ميقاتاً لم يجز مجاوزته بغير إحرام بالإجماع فإن جاوزته بعد الدود لم يحرم
منه إلا إذا ضاع الوقت أو كل الطريق نحو ظان لم يعد لندرا أو غيره ثم قدم وإن أحرم ثم عاد
قبل تلبسه بنسك سقط عنه الدم والأفلام وميقات العمرة المسكن في هونار حج الحريم ميقات
الحج ومن بالحرم يلزمه الحرس وج إلى أدنى الحسل ولو بأقل من خطوة فإن لم يحضر جازى
بأفعال العمرة أجزأه في الأظهر ولكن عليه دم فلو خرج إلى أدنى الحسل بعد إحرامه وقيل
الطواف والسعي سقط عنه الدم أفضل فباع الحلل الجمرات ثم التمتع ثم الحليفة (و الواجب
الثاني رمي الجمار الثلاث) كل يوم من أيام التشريق الثلاث ويدخل رمي كل يوم من أيام
التشريق بزوال شمسهِ ويحضر وقت اختياره بشرط وجهاً وأما وقت جواز فاني آخر أيام

ذلك يعني واحد قوله لم يفرق بين
القصر والواجب باب الحج أي
إذا أضيف إلى الحج أما إذا
أضيف لقصر فمعنى الكل واحد
(قوله بحرفة الخ) حاصله أنه إن
وقف بأرضها صوم وكذا على غصن
ثمرة أصلها في حرفة والغصن
أيضاً في هواء حرفة أما لو طاف
هواها أو وقف على غصن ثمرة
في هواء حرفة والأصل خارج فلا
يكنى وأما إذا كان أصل الشجرة
في حرفة والغصن خارج فبقائه
حلال فيسئل يصح قياساً على
الاعتكاف وقيل لا يصح وهو
المعتمد (قوله اليوم العاشر) خرج
الثامن والحادي عشر وأعطى
المكان (قوله على عشر مراحل)
فيه نظر بل هي على أكثر الأثران
يصل على السرا الشديدي (قوله على
ثلاث مراحل) فيه مسامحة على
أكثر الأثران يحصل على السير
الشديدي (قوله والأصل في المواقيت)
أي في غالبها لا يزيد كرا أهل
المغرب ولم يذكر المشرق

النشر يقان نفر ولوا انفصل من منى بعد الغروب أو ما دشن في اليوم الثاني بعد رميه
 جاز سقط ميت الليلة الثالثة ورمى يومها وشرط لحيمة الرمي ترتيب الجرات بأن يرمى أولاً إلى
 الجرة التي على مسجد الخيف ثم إلى الوسطى ثم إلى جرة العقبة **(تنبيه)** لوقال المصنف والرمي
 لكان أحسن وأجود ليشمل رمي جرة العقبة يوم القرع فانه واجب بغير تركه دم ويدخل وقته
 بنصف ليلة القمر ويبقى وقت اختياره إلى غير وبشس يومه وأما وقت الطواف فإلى آخر أيام
 النشر يق وشرط في رمي يوم القصر وغيره كونه سميعاً مراً وكرهه يسد لانه لو اورد وكرهه بغير
 فيضئ بأفواهه وقصد المرمى وتخطى أصابته بالجرع الطوي لم يذكروا في الرمي حداً معاً
 غير أن كل جرة عليها علم فينبى أن يرمى تحتها على الأرض ولا يعد عنه احتياطاً وقد قال الشافعي
 رضي الله تعالى عنه الجرة يجمع الحصى إلى ما سال من الحصى وحده بعض المتأخرين بثلاثة
 أذرع من سائر الجوانب إلا في جرة العقبة فليس لها إلا جرة واحدة وهو قريب مما تقدم
(و) الواجب الثالث **(الحلق)** على القول بأنه استباحه محظور وهو مرجوح والعمدانه
 ركن على القول بالظهور أنه نسك كما قبل نقل الامام الاتفاق على ركبته وحيداً بهضم المصنف
 سلكه من العدد بإدخال هذا المرجوح بالمبيت عز ذقته فانه واجب على الأصح وبغير تركه دم
 والواجب فيه ساعة في النصف الثاني من الليل فإذا دفع قبل النصف الثاني لزمه العود فلم
 يحد حتى طلعت الشمس لزمه دم وبس أن يأخذ منها حصى لرمي وهو سبعون حصاة منها سبع
 لرمي يوم القصر والباقي وهو ثلاث وستون حصاة ليام النشر يق كل واحد أحدى وعشرون
 حصاة لكل جرة سبع حصيات وبس أن يرمى بقصد وحصى الخذف وهو دون الأغلة طولاً
 وعرضاً بقصد الباقين من حجر من الرمي أناب من يرمى عنه ولو ترك رمياً من رمي أيام القصر أو
 أيام النشر يق يذرك في باقي أيام النشر يق أو ما لا لزمه بترك رمي ثلاث رميات فأكثر
 والواجب الرابع المبيت على ليالي أيام النشر يق معظم الليل كالخلف لا يستمكن لا بحث
 الأعميت معظم الليل فإن تركه لزمه دم ومحمل وجوب ميت الليلة الثالثة لمن لم ينفر القصر
 الأول كما مر الإشارة إليه والواجب الخامس القصر زعن مجرمات الاحرام وأما طواف
 لوداع فهو واجب مستقل ليس من المناسك على المتمدن فيجب على غير نحو ما مضى كفساء
 بفرائ مكة ولو مكباً أو غير حاج ومعتراً أو فراقها السفر قصر كافى المجموع وبغير تركه دم فإن
 عاده فراقه بالطواف قبل مسافة قصر وطاف فقدم عليه وإن مكث بعد الطواف لا صلاة
 أقيمت أو شغل سفر كثر أم زاد أعاد الطواف **(تنبيه)** بسن دخول البيت والصلاة فيه
 والشرب من ماء زمزم وزبارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم ولقبر حجاج ومعتز وسن من قصد
 المدينة الشريفة لزيارته أن يكثر في طريقه من الصلاة والسلام عليه فإذا دخل المسجد قصد
 الروضة وهي بين قبره ومنبره وصلى تحية المسجد بحجاب المنبر ثم وقف مستدير القبلة مستقبل
 رأس القبر الشريف وبعد عنه نحو أربع أذرع فارغ القلب من علق الدنيا وبسمل بالأربع
 صوت وأقبله السلام عليه يا رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يتأخر صوب عينيه ثم يذرع
 فيسلم على أبي بكر ثم يتأخر فذرذاع فيسلم على عمر رضي الله تعالى عنهما ثم يرجع إلى موقفه
 الأول قبالة وجه النبي صلى الله عليه وسلم ويتوسل به في حق نفسه ويستشف به إلى قبره وإذا
 أراد السفر ودع المسجد ركعتين وأتى القبر الشريف وأعاد نحو السلام الأول **(وسن الحج)**
 كثيرة المذكور منها هنا **(سبع)** بتقديم السبع على الموحدة ومشي المصنف في بعضها على
 ضعيف كحلتعرفه الأول **(الأفراد)** في طم واحد **(وهو تقديم)** أعمال **(الحج على)**

(قوله فيضئ بأفواه) ومنه
 الباقية والحق والبلور وبجارة
 الذهب والفضة والحديد قبل
 تخليصها والكلام في الأجزاء
 وبعد ذلك أن لزم على الرمي بذلك
 كسره وتضييع ما بينه وحرم أجزاء
(قوله ليس لها إلا جرة واحدة)
 أي لأنها يجنب جبريل **(قوله طواف)**
 الوداع **(حاصله)** أنه إن فارق مكة
 لمسافة قصر أو طوف لزمه طواف
 الوداع مطلقاً في الرجوع أم لا
 وإن فارقها السفر قصر في الرمي
 الرجوع إليها فلا طواف من خرج
 من مكة لصرفة أو لغيره أو لتتيم
 وأو ادالرجوع إليها وإن لم ينسو
 الرجوع إليها لزمه طواف الوداع
(قوله لا الصلاة) **(الخ)** ومثلها شرب
 ماء زمزم ومشرأ زاد بل طواف زمنا
 ويشد حول بل طواف زمنا وانتظار
 رقصة واعتمادوا كراه وإن طاف
 زمنا ولا يذرع زبارة صدديق
 وقضاوين **(قوله بحجاب المنبر)** **(الخ)**
 الأولى أن يكون في الحرم الذي كان
 يصلي فيه النبي صلى الله عليه وسلم

(قوله ليلة صرفه) وهي ليلة التاسع وهذه السنة تركت الا^٢ن وصاروا يبتغونها في خرفة (قوله) ويجوز ان يلج (الخ) سياتي ان فيه قولين
 قبل بالو جواب وقيل بالتدب الخ وجميع الحشوي ينهوا لايصلح لان جل الخ جواب على ما هذا الاحرام أو معناه التدب على ما قبل الاحرام مع
 ان فرض المتن انه عند اعادة الاحرام فيسعين ان الخلف مضى لا نظري ووجه القول بالسنة حديثان الاحرام الذي هو سب الحرمات
 الابنية لا يوجب جديكون التردد سنة ووجه القول بالو جواب ان ترك لبس الثياب واجب على المحرم ولا يثم ذلك الا بالاجرة وقبله
 فيكون واجبا من باب ما لا يثم الواجب الا به فهو واجب (فصل في محرمات الاحرام الخ) من اضافة المسبب الى السبب فلذلك ذكرها جاد
 ما تقدم من الاركان ووجه ان يرد بالاحرام النية أو الدخول مع النية ٢١٣ ويشترط في كل المحرمات العمد والعلم بالتعريم

والاختيار فان اتفق شئ من ذلك
 فلا حرمة وآ. الفسدية فيها
 تفصيل آخر فان كانت من باب
 الاتلاف: الحش كقتل الصيد
 وقطع الشجر فلا يشترط في
 وجوبها وعدم ولا علم وان كانت
 من قبيل الترفه كالطيب واللبس
 والدهن اشترط في وجوبها ذلك
 وان كانت فيها شائبة من الاتلاف
 وشائبة من الترفه فان كانت حلقا
 أو قطعاً لم يشترط ما ذكره المحدث
 وان كانت جهاها اشترط ذلك على
 المحدث (قوله) ويجرم على المحرم
 (الخ) أي سواء كان اصرامه مضمما
 أو فسادا وسواء كان فسادا في
 الابتداء أو في الدوام (قوله) ليس
 الخياط (الخ) أي مع احاطته ليفرج
 الملازمة والازار الخياط فلا يحرم
 (قوله) ليس الخياط (الخ) هو وما
 بعده خاص بالذكري شيئا وما
 بعده خاص بالمرأة والخش
 والباقي عام في الكل (قوله) في جسد
 بدنه متعلق بلبس وهو ليس
 فيسدا بل وفي جزءه أيضا
 كسرطة لبعثه أو وجهه أو
 أسنانه (قوله) قال لا بلبس (الخ)
 أي بلبسه أمر وتحرم عليه

أجمل (المعمر) فان الحج والعمرة يؤدى على ثلاثه اوجه الاول هذا الاحرام والاشي
 المتع وهو عكسه والثالث القرآن بأن يحرم بهما ما في أشهر الحج أو بعمرة ثم يجمع قبل
 شرعه في طواف ثم يعمل على الحج فيمسا أو أفضلها الا افرادان عقرهما ثم اتفق أفضل
 من القرآن وعلى كل من المتع والقارن دم ان لم يكونا من حاضري المسجد الحرام وهم من
 مساكينهم ومن حلقين منه (و) الثانية (التلبية) الا عند الرمي فيسب التكبير فيه دونها
 وتقدمت سبقها ومن لا يحسنها بالمرأة يأتي بها بلسانه (و) الثالثة (طواف القدوم) وتقدمت
 بمختص بحلال وجماع دخل مكة قبل الوقوف فلا يدخل بعد الوقوف تعين طواف الاقاصم لدخول
 وقته (و) الرابعة (المبيت بزدلفة) على وجه ضعيف والصحيح انه واجب كالم (و) الخامسة
 (ركعتان الطواف) خلف المقام فان لم يتيسر في الحجر فان لم يتيسر في المسجد فان لم يتيسر فحيت
 شام من الحرم (و) السادسة (المبيت) ليلة صرفه لانه للاستراحة لا للتسلو وخرج بقدر معرفة
 المبيت بما ليلي التشرع فانه واجب كالم بيبانه (و) السابعة (طواف الوداع) على قول
 من جوع والاظهاره واجب كالم بيبانه وقد بقي للمع من كثيره ذكر مناهج في شرح التنبية
 وغيره (و) ويجوز ان جل عند الاحرام من الخيط (و) جويا كاجز من التتوي في مجموعه وهذا
 هو المحدث وان خالف من مناسكه الكبري فقال فيه بالاستقبال ولو صبر بالحيط بضم الميم وجماع
 مهمله بدل الخيط بانها المحمية لكان أولى ليشل الخلف والبدن والمنسوج (و) بلبس) ندبا
 (ازار او داء) أي يضيئ جديدين والافمصولين وتعليق ونسج بالمرأة والخش اذ لا تزع
 عليها في غير الوجه والكفين
 (فصل) في محرمات الاحرام وحكم الفوات وقد بدأ بالقسم الاول فقال (و) يحرم على المحرم
 يجمع أو عمرة أو بهما أمور كثيرة المذكور منها هنا عشرة أشياء الاول (لبس الخيط) وعلى
 معناه كالنسج على هيئة من والملزوق بالسدا سواء كان من قطن أو من جلد أو من غير ذلك في
 جميع بدنه اذا كان معمولا على قدره على الهيئة المألوفة فيه لفرج ما اذا ارتدى يقيص أوقفاء
 أو أنزرسا ويل فانه لا فدية في ذلك والاصل في ذلك الاخبار الصحيحة بتكرار النص من عن ابن
 عمر ان رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم ما لبس المحرم من الثياب فقال لا بلبس الخوص ولا
 العمام ولا السراويل ولا البراس ولا الخفاف الا أحد لا يجد ثوبا من الخفين وليقطعهما
 أسفل من الكعبين ولا بلبس من الثياب شيئا مسه زعفران أو ورس زاد البخاري ولا تنتقب
 المرأة ولا تلبس الخفاف من فان قيل السؤال عما لبس فأجب بما لا يلبس فما الحكم في ذلك

(قوله أسفل من الكعبين الخ) أي خوار الخفين بشرط ثلاثة عدم وجود ما يجوز لبسه من اتسومه وهي صرمة تلبسها الارام
 لها حاجز يستر حيط بالاسابع والعصا القيقاب الذي يسهو سيره والبدل المعروف بكل ذلك يهدم على الخفين المقطوعين لانه أخف
 منها في الاحاطة وأما المنز المعروف بالباجو والركوب فلا يجوز ان كانت على هيئة الخلف المقطوع لان النبي صلى الله عليه وسلم
 لم يستن الا الخفين (قوله) ولا بلبس من الثياب (الخ) فان لبسه على الهيئة المضادة حر من جهتين: لبس والطبوسان لم يكن على الهيئة
 المضادة في لبسه حر من جهة الطبيب فقط

أجيب بأن ما لا يلبس محصور بخلاف ما يلبس إذا لاصل فيه الإباحة وفيه تنبيه على أنه كان ينبغي السؤال عما لا يلبس وبأن المعتبر في الجواب ما يحصل المقصود وإن لم يطابق السؤال صريحا (و) الثاني (قطعية) بعض (الرأس من الرجل) ولو الباس الذي رواه الأذن سواستر البعض الآخر أم لا عايد سائر آخر قطعية كان أو غيره كالماء أو الطيبان وكذا الطين والخناء الثنتين غير العيصين أنه صلى الله عليه وسلم قال في الحرم الذي خر من على بصره ميتا لا تخمره وأسه فانه يمت يوم القيامة عليه اختلاف ما لا يعد سائر استئلالا يجعل وإن مسه قال ليس أو ستر ذلك بغير عذر مرم عليه ولزمته القدية فإن كان لعذر من حرا ورد أو مداؤه كان حرج وأسه فسد عليه خرقه فيجوز لقوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج لكن لزمه القدية قيا ما على الخلق بسبب الأذى (و) الثالث ستر بعض (الوجه والكف من المرأة) ولو أمه كافي المجموع بما يعد سائر الإحاطة فهو زعم القدية وعلى الحرة أن تستر منه ما لا يتأخر ستر جميع رأسها إلا به احتياط للرأس إذا لم يكن استيعاب ستره الاستيثار بستره مما يلي الوجه والاحتياط على ستره بكافة لكونه عورة أولى من الاحتياط على كشف ذلك المقدم من الوجه ويؤخذ من التعليق أن الأمانة لا تستر ذلك لأن رأسها ليس بعورة فإذا أرواها المدراء ستر وجهها عن الناس أرخت عليه ما يستر به نحو ثوب يحجب عنه بصر خشية بحيث لا يقع على البشرة وسواء فعلته حاجة كبر أو لم ولو الباس الخيط وغيره في الرأس وغيره الاقتضائين لها ستر الكف والوجه ما به العبدت المتقدم وهو من يعمل الدين بخصي بطن ويكون له أن رافق زعم الساعدين من البرد تلبسه المرأة في يدها ومراها الفقهاء ما يشمل المحشور وغيره (تنبيه) يجرم على الخلق المشكل ستر وجهه مع رأسه ويلزمه القدية ولست وجهه مع كشف رأسه ولا فدية عليه لا لا في جيبها بالثقل قال في المجموع ويسن أن لا يستتر بالخيط لحوازي كونه بدلا وعكبه ستره بغيره (و) الرابع (تربيل) أي تدرج (الشعر) أي رأس الحرم أو طبعته ولو من امرأه (بالدهن) ولو غير مطيب كزيت وضع مذهب لما فيه من التزين المنافي لحال الحرم فانه أشعث أغبر كما ورد في الخبر ولا فرق في الشعر بين القليل والكثير ولو واحدة كاهو ظاهر كلامهم ولو كان شعر الرأس أو اللحية محلو المانفاه من تزين الشعر ونجسته بخلاف رأس الأقرع والأصلع وذقن الأحمري لا تنافا المعنى ولدهن بدنه ظاهر أو باطنا سائر شمره بذلك وله أكله وجمعه في ثيابه ولو برأسه والخلق المحب لطبى شعر اللحية وشعر الوجه كالحاجب وشارب وعققة وقال الولي العراقي التصريح بظاهر فيما اتصل باللحية كالشارب والعققة والعذار أما الحاجب والهدب وما على اللحية أي وألحف فيه بعد انتهى وهذا هو الظاهر لأن ذلك لا يتزين به ولا يكره غسل بدنه ورأسه يخطي ويغوى كسد من غير تنف شعر لأن ذلك لا يقع لافق التزين والتشبه لكن الأولى تركه وتركه لا اكتمال الذي لا يطبق فيه والمعسر الاحتياط المقصود ما يقطع بهما شعر (و) الخامس (حلقه) أي الشعر من سائر جسده ومثل الخلق النصف والاسراق ونحو ذلك قال تعالى ولا تتحلقوا رؤسكم أي شعرها وشعر سائر الجسد لمحق به (و) السادس (تقليم الأنظار) قياسا على الشعر لما فيه من الترفه والمراد من ذلك الخلق الصادق ببعض شعرة أو ظفر (و) السابع (الطيب) سواء كان الحرم ذكرا أم غيره ولو أشتم بما يقصد منه رائحته فأبوا ولوم غير كالسنة والعود والكافور والورس وهو أشهر طيب بلاد اليمن والزعفران

وقوع في القرآن كثيرا كقوله تعالى يسألونك ماذا ينقضون فأجابهم بالنطق عليهم (قوله من الرجل الخ) راجع لثلاثة بين فيه (قوله ستر بعض الوجه الخ) كان الأولى قطعية لأنها المذكرة في المتن (قوله من المرأة) راجع للآخرين قوله وهو ليس بقدر لأنها محرمات على الرجل أيضا إذا كانا غيبطين ويمكن أن يقال إن بين الرجل والمرأة فرق في ذلك فإن المرأة لا يجرم عليها في الكفني الاقتضائين بخلاف الرجل يجرم من عليه وغيرهما من كل محيط (قوله وعلى الحرة الخ) جواب عن سؤال حاصله المرأة إذا كانت في الصلاة وينب عليها ستر رأسها ووجبه عليها كشف وجهها للأحرام فما الخلف لها فاجاب بأنها تراى الصلاة (قوله الخ) حاصله أنه إن سترها ما حرم ووجب القدية وإن ستر الرأس وكشف الوجه فهذا هو الواجب عليه لأنه كالرأس وإن كشف الرأس وستر الوجه مرم لأنه كالرأس ولا فدية لاجتماع كونه بدلا وعكبه كنهها معا وكان في مسد لا أو بضره الإجاب مرم ولا لافلا لكن الحرمه لأن حيث الأحرام (قوله بالدهن الخ) بالضم مله من به وينافق الفصل والمراد الأول وحاصل الإقوال فيه ثلاثة قول المتن وقول المحب الطبري وقول الولي العراقي والمعتد كلام الطبري (قوله الطيب) إن كان المراد به العين فهو على تقدير مضاف أي

(هره أو لوكيه) الصواب أو
لموكله سواء كان الموكل محرماً
أم حلالاً أو لوكيل محرماً ولا بد
(قوله والمباشرة) حاصلها إن
الاستثناء هو ما كان يباحل أم
لا أنزل أم لا ولا تجب الفدية إلا
إذا أنزل وأما النظر بشهوة فحرام
ولا فدية وإن أنزل وأما اللبس
مع الحائل بشهوة فحرام ولا فدية
وإن أنزل وأما المباشرة بشهوة
من غير حائل فحرام وإن لم ينزل
وتجب الفدية وإن لم ينزل (فرج)
بأشهر شهوة واستثناء وأنزل ثم
جامع بعد ما دخلت فديتها في
فدية الجماع سواء كان ذلك الجماع
ناشئاً عن ذلك أم لا سواء أطل
الزمن أم لا بخلاف ما لو حصل بعد
الجماع أو بعده فلا بد من الفدية
أنه في الأولى دخول قوى على
ضعيف فيضمل معه دون ذلك
انتهى (قوله المتبوع بالنسي) فإن
لربيع لم يحصل القتل الأول إلا إذا
كان نسي قبل الوقوف بعرفة فلا
يتوقف القتل على نسي بسبب
الطواف

وإن كان مطلقاً لم يصبه وأيضاً سواء كان ذلك في ملبوسه كئيه أم في رداءه بقوله صلى
الله عليه وسلم في الحديث المار ولا يلبس من الثياب مامسه ورس أو زعفران وسواء كان
ذلك بأقل أم بأكثر أم احتقان فيصم التحريم في ذلك الفدية واستعماله إن يلبس الطيب
بذنه أو ملبوسه على الوجه المعتاد في ذلك بنفسه أو مأذونه ولو استنكح الطيب في الخاطبة لم يأن
لم يبق له يحرم ولا طهر ولا لون كان يستعمل في داء واستعماله أو كلفه ولا فدية وما يقصده الأكل
أو التداوي وإن كان له عطر طيبة كالنفاق والسبل وسائر الألبان الطيبة كالصلصكي لم يحرم
ولم تجب فدية فدية لأن ما قصده من الأكل أو التداوي لا فدية فيه (و) إن كان من يحرم على الحرم
(قتل الصيد) إذا كان مأكولاً أو حبشياً كغير وحشٍ ودجاجة أو كان متولداً بين المأكول
البري والوحش وبين غيره كنبوة بين حمار وحشٍ وحمار أهي أو بين شاة وطيرٍ أما الأول فلقوله
تعالى ويحرم عليكم صيدا البري أخذته مادته محرماً وأما الثاني فلا احتياط ويخرج مما ذكرنا قوله
بين وحشٍ غير مأكولٍ وأنسى مأكولاً كالتوليد بين ذئب وشاة وما قوله بين غير مأكولٍ بين
أحد هما وحشٍ كالتوليد بين حمار وذئب وما قوله بين أهليين أحد هما غير مأكولٍ كالتوليد فلا
يحرم التعرض لشيء منها ويحرم أيضاً اصطداد المأكول البري والمتولد منه ومن غيره في الحرم
على الحلال بالاجماع كقوله في المحرم ولو كان كافراً ملتزم بالحكام ونظر المصنفين أنه صلى الله
عليه وسلم يوم قطع مكة قال إن هذا البلد امرئ مجرم لا يضره شجرة ولا ينفر صيده أي
لا يصور وتنفير صيده يحرم ولا لئلا في التفتير أولى وقيل عكة باقي الحرم (و) التاسع (عقد
النكاح) بولادة أو وكلته كذا بقوله أو لوكيه وأحرز بالصدق عن الرجل جبهه فلا يحرم عليه
على الصحيح أنها استدامة نكاح (و) العاشر (الوطء) بإدخال الحشفة أو قدره من مقطوعها
فاته يحرم بالاجماع ولو لم يصب في قبل أو دبر ويحرم على المرأة اللعن عكيز زوجها الحرم من
الجماع لأنه إفاته على مصيبة ويحرم على الحلال جماع زوجته المحرمة (و) كذا يحرم
(المباشرة) قبل القتل الأول فمادون الفرج (شهوة) لا يغيرها وكذا يحرم الاستئنا بالبدن
(و) يجب (في) كل واحد من (جميع ذلك) أي المحرمات المذكورة (الفدية) التي يباحثها
في الفصل بعده (الاعتد النكاح) أو بقوله فلا فدية فيه فإنه لا ينعقد فوجوده كالعقد ولو
جامع بعد المباشرة بشهوة أو الاستئنا سقطت عنه الفدية في الصورين لدخولها في فدية الجماع
(ولا يفقه) أي الإجماع من محرمانه (الأوطاف الفرج) فخطوان لم ينزل إذا وقع في العمرة
قبل الإفرغ منها في الحج قبل القتل الأول قبل الوقوف بالاجماع وبه خلافاً لا يثبت فدية لا بد
وطء صادقاً ما حصل به يحصل فيه القتل الأول ولو كان الجماع في العمرة أو الحج وقفاً أو
صدائماً لقوله تعالى فلا رمى أي لا رمى فاقطعه خبر ومعناه انتهى ولو بقي على الخبر امتنع
وقوعه في الحج لأن أخبار الله تعالى صدق قطعاً من ذلك وقع كثيراً وأصل في النهي القضاء
بالفساد فاقوا العمرة على الحج ما غلب الميز من صبي أو مجنون فلا يفسد ذلك بجماعه وكذا
الناسي والمجاهل والمكره ولو أحرماً بما لم يفسد إجماعه على الأصح في وأندالروضة لو أصرم
حال التزعم صفة أحد الوجهين يظهر ترجيحاً لأن التزعم ليس بجماع (تنبيه) يحصل لقتل الأول
في الحج بفعل اثنين من ثلاث وهي رمى يوم النحر والحق أو التقصير والطواف المتبوع بالنسي
إن لم يكن فصل قبل وفصل بعده لئلا يستأثر رأس الرجل والوجه للمرأة والحق والقتل
والطواف والصداء لا يحصل به عقد النكاح ولا المباشرة فيه مادون الفرج لحاروى النسائي
بإسناد جيد كقوله التورى إذا رميت المرأة حمل لكرم كل شيء إلا النساء وإذا فصل الثالث بعد

(قوله ومن فاته الوقوف الخ) أي من غير حضرة أمام المحصر فقيه تفصيل يأتي (قوله يمدن) أي غير المحصر (قوله تحلل) أي وجوبا
قوله ولا يصار إلى الأحرار في غير وقته وهو حرام كابتدائه في غير وقته أي منه لا من غيره (قوله بعمرة) ولا يشترط في ثلث الأعمال
الترتيب ولا يشترط فيه العمرة وإنما ٢١٦ الواجبية التحلل أي الخروج والتصل من الأحرار الأول ويكون ذلك عند كل

فصل من أقوال العمرة المذكورة
فلا يكتفى به في أول فصل (قوله فوراً الخ) ولا يشترط الاستطاعة بل
يجب عليه ولو ماشيا ولو كان بينه
وبين مكة حائلان فأكثروا هذه
العمرة التي حصل التحلل بها لها
تحللان الأول يحصل بفعل
الحلق أو الطواف المتزوج بالنسي
إن كان هناك نسي والتحلل الثاني
بفعل الآخر فقولهم العمرة لها
تحلل واحد أي في غير عمرة
القوات (قوله ويلزمه قضاء عمرة
الاسلام الخ) أي بان كان حرمه
الذي فاته قرأ بفصرم بالقضاء
قراوا يجوز أن يقضى العمرة في
عام القوات لأنه لا وقت لها (قوله
كلها نفس الخ) حاصله أنها إن
كانت من أهل مكة أو قريبة منها
لزمها مصابرة الأحرار حتى تأتي
بالطواف ولو طال الزمان ويحرم
عليها محرمات الأحرار وأما
إذا لم تكن كذلك ورحلت القافله
وخافت على نفسها لو تحللت
فخرج معهم حتى تفصل لعل
لا يعتكف فيه الرجوع إلى مكة
فتحلل كالحصر ويستقر الطواف
حتى يلقه به بأحرار أي مطلق أو
تقول لاجل الطواف لأن أسرارها
بطل بالتحلل ولا تحرم عليها المحرمات
(قوله فصل في الدماء الخ) أعلم أنه
ذكر هذا الفصل بعدما تقدم
من المحرمات لأنه ناشئ عن فصل

الاثنين حصل التحلل الثاني وحل به باقي المحرمات بالإجماع ويجب عليه الاتيان بما بقي من أعمال
الحج وهي الرمي والمبيت مع أنه مضى يحرم كما أنه يخرج من الصلاة بالسجدة الأولى وتطلب منه
السجدة الثانية لكن المطلوب هنا على سبيل الوجوب هناك على سبيل التسبب أما العمرة
فليس لها إلا التحلل واحد لأن الحج يطول زمنه وتكثر أعماله فاجب محرماته في وقت وبعضها
في وقت آخر بخلاف العمرة وتطلب ذلك الحضي والجنازة لما طال زمن الحضي جعل لا ارتفاع
محظوره أنه تحللان انقطاع الدم والغسل والجنازة لما قصرت زمنها جعل لا ارتفاع محظوراتها جعل
واحد (و) إذا جامع المحرم (لا يخرج منه) أي الأحرار (بالفاد) بل يجب المحضي في فاسد نسكه
من حج أو عمرة لا طلاق قوله تعالى وأتوا الحج والعمرة لله فإنه لم يفصل بين الصبي والفاسد وسورة
الأحرار بالحج فاسد أن يفسد العمرة بالحج ثم يدخل عليها الحج فاته يصح على الأصح وينقذ
فاسدا على الأصح في الرخصة في باب الأحرار قال في الجواهر وإذا سئلت عن أحرار ينقذ فاسدا
فهذه صورته ولا أعلم له أخرى انتهى وما إذا أحرارهم جميعا فلم ينقذ أحرارهم على الأصح في
زوائد الرخصة ثم شرح في القسم الثاني وهو القوات فقال (ومن فاته الوقوف بعرفة) يمدن
أو غيره وذلك بلوغ بجر يوم الترقيل حضوره عرفات وفواته بقوت الحج (تحلل) وجوبا كما
في المجموع ونص عليه في الامتلا بصير محرما بالحج في غير أشهره واستداهه الأحرار كابتدائه
وابتدائه حينئذ لا يجوز يحصل التحلل (عمرة) أي بعملها يأتي بارتكابها الخمسة المتقدمين بانها
نعم شرط لا يجب السعي أن لا يكون سعي بعد طواف قدوم فإن كان سعي لم يصح لعادته كافي
المجموع عن الأصحاب (وعليه القضاء فوراً من قابل السعي الذي فاته بقوات الوقوف سواء كان
فرسا أم فعلا كافي الأضاد أنه لا يتصلون تفسيره وأما يجب القضاء في قوات لم يشأ من حصر
نشا عنه بأن أحصر ذلك طريقا آخر فاته الحج وتصل بعمل عمرة فلا إعادة عليه لأنه بذل ساق
وسمه فإن قيل كيف توصف حجة الإسلام بالقضاء ولا وقت لها لا يجب بان المراد بالقضاء القضاء
الدفوي لا القضاء الحقيقي وقيل لأنه لما أحرم به تضيق وقته ويلزمه قضاء عمرة الإسلام مع الحج
كما قاله في الرخصة لأن عمرة التحلل لا تجزئ عن عمرة الإسلام (و) عليه مع القضاء (الهدى)
أضاده هو كدم التمتع وساق (ومن ترك ركنا من أركان الحج غير الوقوف أو من أركان للعمرة
سواء أتركه مع إمكان فعله أم لا كلها نفس قبل طواف الأضحية (المبجل) بضع المشاة الخمسة
وكسر الجملة أي لم يخرج) من أحرارهم حتى يأتي به أي لتروك ولو بعد سنين لأن الطواف
والسعي والحلق لا آخر لوقتها أما ترك الوقوف فقد عرف حكمه من كلامه سابقا (ولو ترك
واجبا) من واجبات الحج أو العمرة المتقدمة ذكره سواء أتركه محذرا أم سهوا أم جهلا (لزمه)
تركه (دم) وهو شاة كاسية (ومن ترك سقن من سقن الحج أو العمرة أو لم يلزمه بتركها منى)
كثر كراهيها من سائر العبادات
(فصل في الدماء الواجبة وما يقوم مقامها) والدماء الواجبة في الأحرار بترك ما هو به

أو
ثم منها أو من ترك شيء من الواجبات في الباب قبل ذلك وأعلم أن الدم يطلق على
الحيوان وما يقوم مقامه من طعام وسياحه يطلق على نفس الحيوان فقط والشارح جرح على هذا الثاني حيث قال وما يقوم مقامها
والمراد بيان أحكامها من كونها على الترتيب والاشارة ديروا وغيره كما يأتي فهو على تقدير مضاف

(قوله) أو ارتكاب منهي عنه (أي شأنه ذلك والافتداجب الفدية ولو كان جازاً كالابس لعدو (قوله خمسة أشياء) الخ) اعلم أن غير المصنف جعلها أحد عشر من كابين المقرى وغيره أيضاً جعلها تسعة أنواع كالشارح وغيرهما جعلها أربعة والنظر في الواقع واحدا منها ويحاجبان الاختلاف في ذلك لفظي، أي من حيث العدد والبيان فالأحد والعشرون في كلام غيره داخل في الخمسة وكذا التسعة داخل في الخمسة كما بين ذلك الشارح وكذا الآية لأنها لا تختلف الخمسة فإن الثاني في كلام من جعلها أربعة تحتها تسعة دم الإحصاء ودم الوطء فاخذ المصنف من الإحصاء وحده وجعله فصا تاما وأخذ من الوطء وجهه فصا تاما ساء آخره عن الكل لنفسه فرجعت الخمسة للأربعة بذلك الاعتبار (قوله بطريق الاختصاص) أي الاختصاص والكل والجال الكلي بالنسبة للأحد والعشرين أو التسعة (قوله) ويطريق البسط) أي بالنسبة للخمسة وإن كان اجبالا بالنسبة للأحد والعشرين ونسبتها أوقافا ظاهرا لأن المراد بالبيع مادل على تعدد لان كل واحد منها تحتة أفراد كثيرة وأما قول المصنف فيه تغليب الأديس فيها الأنواعان الدم المنوط بترك ما مور ودم الاستمتاع فظهر ظاهر (قوله اخل المصنف الخ) قد يقال لا اخل لا داخل في الأزل وهو دم ترك النسبة لان القرآن فيه ترك ميقات أحد التكليف فانه يحرم بهما مع ميقات واحد (قوله شامل الثلاثة) فيه مساحبة بل شامل التسعة (قوله من ميقات بلده الخ) ليس قيد ابل التمتع فيه ترك الميقات بالنسبة للجم (قوله جدا لقتل الخ) نظير لحدوف قد يرد ويحوز ذبحه بيد القتل بعد عمرة وإن كان لا يجذب ذبحه إلى عام القضاء (قوله الدم المنوط بترك ما مور به) ونحوه تسعة ٢١٧ كابل من كلام ابن المقرئ (قوله وهو على الترتيب شاة الخ) وهو مبتدأ على

أو ارتكاب منهي عنه (خمس أشياء) بطريق الاختصاص ويطريق البسط تسعة أنواع دم القتل ودم الفوات والدم المنوط بترك ما مور به ودم الحلق والقلم ودم الإحصاء ودم قتل الصيد ودم الجماع ودم الاستمتاع ودم القرآن فهذه تسعة أنواع أخل المصنف بالآخر منها والهامية معاومة من كلامه اذ الثلاثة الأول داخل في تبعية بالنسبة كما سيظهر لك ودم الاستمتاع داخل في تبعية بالترتيب كما سيظهر لك أيضا وستعرف التاسع أن شاة الله تعالى (أحدها) أي الدماء الدم الواجب بترك النسبة وهو شامل لثلاثة أنواع الأول دم التمتع وانما يجب بترك الاحرام بالجم من ميقات بلده والثاني دم الفوات للوقوف بعد القتل بعد عمرة كالمس والثالث الدم المنوط بترك ما مور به من الواجبات المتقدمة (وهو) أي الدم الواجب في هذه الأنواع الثلاثة (على الترتيب) والتقدير وسأبين التقدير وأما الترتيب فهو ما أشار إليه بقوله (شاة) تجزية في الإحصاء أوسع بذنه أوسع حرقة وقت وجوب الدم على المقتن إحرامه بالجم لا يحد في تبعية متعطا بالعمرة إلى الجمع ويجوز ذبحه إذا فرغ من العمرة ولكن الأفضل ذبحه يوم التمر وشروط وجوبه أن لا يكون من حاضري المسجد الحرام وهو من مسكنه دون مسافة القصر من الحرم وأن يحرم بالعمرة في أشهر الحج من ميقات بلده وأن يحج بعدها في سنها وأن لا يعود إلى الإحرام بالجم إلى الميقات الذي أحرم منه بالعمرة بعد مجاوزة الميقات وقد بقي بينه وبين مكة مسافة القصر فقلبه دم الإساءة (فان لم يجد) تارك النسبة لأن يحز عنها حسا بان قد حذا أو غنما أو شرا بابان

(٢٨ - خطيب أول) أحرم منه بالعمرة ليس قيد ابل لو عاد إلى أي ميقات كان ولو أقرب من ميقات العمرة فلا دم (قوله بعد مجاوزة الميقات الخ) يستحيل أن يكون نظرا للعود والتقدير أن لا يوجد بعد مجاوزة الخ ومفهومه أنه إذا عاد لادم وهو صحيح لكن لا حاجة بقوله بعد المجاوزة لأنه لا يمتنع من قوله أن لا يعود أو جاز ويصح جعلها طريقا بقوله أحرم أي أحرم المقتن بعد مجاوزة الميقات الأصل للعمرة ثم الأعمال للعمرة فان لم يجد في الحج لزمه دم وإن عاد إلى ذلك الذي أحرم منه بالعمرة فلا دم له وهذا صحيح أيضا لكنه يكون قاصرا على هذه الصورة وهي ما إذا أحرم بالعمرة بعد حجا وزعم أنه ليس قيداً فكان الأولى حذفها كما فعل بعضهم (قوله) وقد بقي بينه الخ) جلة حاله تبدل لقوله أن لا يعود أي انتهى عنه الوجود والحال أنه كان بينه وبين مكة مسافة القصر وقت الإحرام بالعمرة فيلزمه الدم حيث قلنا فلا دم ومفهوم الحال أنه ان كان بينه وبين مكة دون مسافة القصر وقت الإحرام بالعمرة لا يلزمه الدم لأنه من حاضري المسجد وهذا المعنى صحيح لكنه يكون مكررا مع قوله أن لا يكون من حاضري المسجد الحرام فكان الأولى حذفها أيضا كما قال الشيخ الفيلسوفي (قوله فقلبه دم الإساءة) تفريع على ما قبله فكانة قال إذا وجدت الشر وطأ دم الإساءة ولكن نسيت دم إساءة يشتر عن الفقهاء ما عدا المشهور وأندم تمتع والمراد الإساءة بترك الإحرام من الميقات بالنسبة للجم (قوله أو غنما أو

(قوله أو نحو ذلك) كتحذر الوصول إلى الموضع أو كان له مال
 فأتى ببلده (قوله ثلاثة في الحج الخ) ٢١٨ بالجر بدل من عشرة وسبعة كذلك بدل مفصل من مجل وأمر بنا كذا بأعراب

وبدوها بأكثر من ثمن مثلاً أو كان محتاجاً إليه أو غاب عنه ماله أو نحو ذلك في موضع وهو الحرم
 سواء أقرر عليه ببلده أم لا بخلاف كفارة العيّن لأن الهدي يختص بوجه بالحرم والكفارة
 لا تختص به (فقسام عشرة أيام) بدلهما وجوباً (الثلاثة) منها (في الحج) لقوله تعالى فمن لم يجد
 الهدي فقسام ثلاثة أيام في الحج أي بعد الإحرام بالحج فلا يجوز تقديمها على الإحرام بخلاف
 الدم لأن الصوم عبادة بذنية فلا يجوز تقديمها على وقتها كالصلاة والدم عبادة مالية فأشبهه
 الزكاة ويستحب سومها قبل يوم عرفه لأنه ينسب إليها جوارحه فيوم قبل سادس ذي الحجة
 وبصومه وثانيه وإذا أحرم في زمن سبغ الثلاثة وجب عليه تقديمها على يوم الترفان
 آخرها عن يوم الترميم وصارت قضاء وليس السفر عذر في تأخير سومها لأن سومها متعين
 إيقاعه في الحج بالتمسك وإن كان مسافراً فلا يكون السفر عذراً باختلاف رمضان ولا يجوز
 سومها في يوم الترميم وكذا في أيام التشريق في الجبل ولا يجب عليه تقديم الإحرام من يمكن
 من سوم الثلاثة فيه قبل يوم الترميم بخلاف بعض المتأخرين في وجوب ذلك إذ لا يجب تحصيل
 سبب الوجوب ويجوز أن لا يصح في هذا العام وبسبب الموسر أن يحرم بالحج يوم التروية
 وهو ثامن ذي الحجة للاتباع وللامر به في كافي المحققين ومسمى يوم التروية لا ينقلهم فيه من
 مكة إلى المدينة (و) صام بعد الثلاثة (سبعة) أيام (إذا رجع) إلى أهله ووطنه أن أراد
 الرجوع إليهم لقوله تعالى وسبعة أذكار حتى وقوله صلى الله عليه وسلم فمن لم يجد هدياً فليصم
 ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله واه الشيخان فلا يجوز سومها في الطريق فقلت
 فإن أراد الإقامة بمكة صامها بها كافاً في البصر وبسبب تأخير الثلاثة والسبعة أدا كانت أو
 قضاء لأن فيه مبادرة لقضاء الواجب وخروج من خلاف من أوجه نعم أن أحرم بالحج سادس
 ذي الحجة لزمه سوم الثلاثة متتابعة في الحج لضيق الوقت لاقتناع نفسه ولو فاتته الثلاثة في
 الحج بعد رأه فصره لزمه قضاءها ويفرق في قضاءها بينها وبين السبعة بقراءه إجماعاً يوم الترميم
 وأيام التشريق ومدة إقامته في مكة أو السفر إلى أهله على العادة الغالبة كإقامة فلو صام عشرة فوفا
 حصلت الثلاثة ولا يندب بالقبية لعدم التفرق (والثاني) الدم الواجب بالحج والتزقة) كاقبل من
 البدأ أو الحل وتكمل الفدية في إزالة ثلاث شعرات أو إزالة ثلاثة أطفار ولا بد أن يتخذ الزمان
 والمكان وذلك لقوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم أي شعروا وشعر سائر أسد ملحق به يجماع التزقة
 وأما الظفر فقبضاً على الشعر لما فيه من التزقة والشعر يصدق بالثلاث ويقاس به الأظفار
 ولا يعتبر جميعه بالإجماع ولا فرق في ذلك بين النامي للإحرام والجاهل بالحرم لمصوم الآية
 وكسائر الألفاظ وهذا بخلاف النامي والجاهل بالحرم في التمتع بالنس والطيب والذهن
 والجماع ومصدقاته لا اعتبار بالعلم والقصد فيه وهو منتف في سائر أحواله لا يجوز أن
 مغمى عليه أو صبي غير مميز لزمه الفدية والفرق بين هؤلاء وبين الجاهل والناسي أنهما
 يعقلان فلهما ما ينسبان إلى التخصيص بخلاف هؤلاء على الإجماع على قاعدة الانطاف وجوبها
 عليهم أيضاً ومنهم من في ذلك التام ولو أن ذلك يقطع جلد أو عضر لم يجب فيه شيء لأن ما زل
 ناس غير مقصود بالأزالة وإنما يرمز في الشعرة الواحدة أو الظفر الواحد أو بعض شيء من
 أحدهما مد طعام في الشهرين أو الشعر من مبدان وللعذر في الحلق بإذنه أو نحوه
 كرسوخ أن يحلق ويضدي لقوله تعالى فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من الأسنوى وكذا لزمه

المجموع (قوله فيحرم قبل سادس الخ) صادق بأن يحرم في الخامس
 وبأن يحرم قبله السادس (قوله) وليس السفر عذر (الخ) أي إذا
 أحرم بالحج وكان مسافراً لا يكون
 السفر عذراً بل يصوم في السفر
 إن لم يتضرر بخلاف سوم
 ومضان فإن السفر عذره فيه
 (قوله) ولا يجب عليه (الخ) خرج
 ماله أحرم بذلك في زمن يسع
 الثلاثة قبل يوم العيد فيصومها
 قبل يوم العيد فإن أخرجه يومه
 يسع الثلاثة أي كلاً أو بعضها
 أمكنه يجب عليه تقديمه ويحرم
 عليه تأخيرها من كلها أو بعضها
 (قوله للاتباع) أي فعل النبي صلى
 الله عليه وسلم الخ يقتضي أن
 إحرام النبي صلى الله عليه وسلم
 من ذي الحليفة كان بالمسرة
 ودخل مكة وأقامها أحرم بالحج
 وهذا قول ضعيف وقيل كان أحرم
 بالحج من ذي الحليفة أفراداً
 لما دخل مكة أو دخل البصرة على
 الحج خصوصه هو ولا يجوز لغيره
 وقيل كان إحرامه قرأوا بعضهم
 جمع بين هذه الروايات فن قال
 أفراداً نظر فلا بد أن هو من قال قرأنا
 نظراً للادوام (قوله صامها بها) أي
 ويفرق بين الثلاثة والسبعة
 بأربعة أيام سواء كانت الثلاثة
 أدا أم قضاءً بان يمكن صامها قبل
 العيد (قوله والمكان) أي مكان
 الإزالة الخ قبل هو الأرض التي
 يجلس عليها وقت الإزالة فيقول
 مكان الشعر والمعدة الأول بل

أزال الشعر في ثلاث مرات فإن اختلف المكان أو الزمان لزم ثلاثة أمداد وإن انحدر قبل فدية كاملة
 وقيل مد واحد وهو المصعد ولو شق الشعرة تصفيم لزمه شيء لأنه لم يزلها

القذبة

المواقف الإيجابية (قوله من جمع

مع التمسك والخلق مع التمسك وإن قال أصبر

[illegible]

1000

(قوله لا تأكلوا من الرزق) مقابله أنه لا بد من استعرق في ذمته إلى أن يقدر (قوله بقعة الشاة) أي وقت الوجوب بحمل الاحصار (قوله الرزق) أي التكامل وكذا البعض أن لم تكن مأىة أو كانت ووقع في ذمة السيد (قوله فبئس ما عصى) ويظهر أنه إن كان الحلق بشيئة ولم يرض به سيده فعين التصدير فإن لم يكن برأسه شعر تحلل بنية فقط ولا يلزمه ذبح ولا طعام أهدم ملكه وأما الصوم فقبل يلزمه والمعتد لا يلزمه لأنه بدل عما يجب (قوله أو أخرج) أي أن زاد إخراجها على إخراجها والأفلا ولا فرق في الزوج بين الرشد وغيره والبالغ وغيره إذا كان يمكن وطؤه ولا دخل فوق الزوج وكيفية فعلها إذا كانت مرة كحلل المحصر المتقدم وإن كانت رقيقة كحلل الرقيق المتقدم (قوله وله) تحللها أي قوله منها ابتداء بالأولى ٢٢٠ وسكت عنه هنا اكتفاء بما تقدم (قوله الآية) فالمراد الأصول مطلقاً أحراراً أم

و يشترط تأخره عن الذبح لآية السابقة فإن فقد الدم حسا كان لم يجده ثم أو شراً كان احتاج إلى غنى أو وجده غالباً فلا ظهر أن له بدلاً قياساً على دم المتنج وغيره والمبدل طعام بقعة الشاة فإن هجر عن الطعام صام حيث شاء من كل مذهب وما قياساً على الدم الواجب ترك المأمور به وله إذا انتقل إلى المصوم الصلوات في الحال بالحلق بنية الصل عند له لأن الصل انما صار مع دفع المشقة لتضرره بالمقام على الإحرام وثالث المواضع لرق فإن أحرمت الرقيق بلاذن سيده فله تحليله بأن يأمر به الصل لأن إخراجها بغير إذنه حرام لأنه يعطل عليه منافعه التي يستحقها فله قدر يد منه ما لا يباح للمصوم كالاصطيد وله أن يتحلل وإن يأمر به بذلك سيده فإن أمره به لزمه فيحلل وينوي الصل فحلل فإن إخراجها بغير إذنه صحيح وإن سهر عليه فإن لم يتحلل فله استشفاء منتهى منه والأثم عليه ورابع المواضع الزوجية فله زوج الحلال أو المحرم فتحلل زوجته كالمعتد منه إذا من سحر أو عورة تطوع لم يأن في نفسه وله تحليلها أيضاً فرض الإسلام من سحر أو عورة بلاذن لأن حقه على القود والنسل على التراضي فإن قيل ليس له منعه من فرض الصلاة والصوم فله لأن كان هنا كذلك أجيب بأن مدته لا تطول فلا يلزم الزوج كبير ضرر وخمس المواضع الآية فإن أحرمت الولد ينقل بلاذن من أوجه فكل من منعه وتحليله وتحليلها له كتحليل السدر رقيقه وليس لأحد من أوجه به منعه من فرض النسل لا ابتداء ولا وراما كالصوم والصلاة وفراق الحج الجهاد بأنه فرض عين عليه وليس الخوف فيه كالخوف في الجهاد ويسر الولد استثناء هذا إذا كان مسلمين في التسلسل فرضاً أو طوعاً وقضية كلامهم أنه لو أذن الزوج زوجه تسلسل كان لا يوجب منعه وهو ظاهر الآن بأسرها الزوج وسادس المواضع الدين فليس أحرمت من المدين تحليله إذ لا ضرر عليه في إخراجها وله منعه من الخروج إذا كان مومراً والدين حالاً يوجب حقه بتخلف ما إذا كان مومراً أو مومراً والدين مؤجلاً فليس له منعه إذا لم يلزمه أدائه حيث كان الدين يصل في غيبته استسحب أن يؤكل من يقضيه عنه حال حله وقضاء على المحصر المتطوع لعدم وروده فإن كان نسكاً فحرام استسحقاً كحكمة الإسلام فيما بعد السنة الأولى من سنى الامكان أو كان قضاءً ونذراً يقي في ذمته أو غير مستقر كحكمة الإسلام في السنة الأولى من سنى الامكان اعتبرت الاستطاعة بعد زوال الاحصار (والرابع الدم الواجب بقتل الصيد) المأكول البرى الوحشى أو المتوكل من المأكول البرى الوحشى ومن غيره كدواب الجوارح وحشى وجارأهلى واعلم أن الصيداً ضرباً به ماله مثل من التمس في الصوروق والخلقه فقر يباح فيه وبما لا مثل له في ضمن

أوقافه مسلمون أم كفار حتى لا يعد المنع ولو مع وجود الأقرب ولكن المنع بشرط أربعة أن يكون الحج خلاواً أو يكون من غير إذنه وأن يكون الولد من غير أهل مكة وأن لا يكون أصله مساجلة في الشر ولا فرق في الولد بين الصغير والكبير إذا كان جبهه نفلان كان غير مستطيع وإن كان موقع يقع فرضاً فالأقدام عليه منه (قوله كحلل السيد الخ) أي من جهة الإحرام بأن يأمره فله بالصل كما يأمر السيد رقيقه هذا هو المراد بالتمشيه وبعد ذلك إن كان حراً فكحلل الحراً ورقيقاً فكحلل الرقيق (قوله فليس لغريم الدين الخ) وحيث تقدم من المواضع مساجلة نعم إن منعه من الخروج بعد الإحرام لم يمكن من إتمام النكاح وخاف الفوات لتحلل لكن لا من حيث الدين بل من قيل المجلس المتقدم (قوله ولا قضاء على المحصر المتطوع الخ) أي أن فاتة الوقوف برقة وهو سلال بأن تحلل من إخراجها ثم فاتة الوقوف وهو سلال أما إذا فاتة الوقوف

برقة وهو باق على الإحرام فيفصل فإن استمر ما كثرت حارقه وصار الإحرام غير متوقف زوال المحصر بالقبه أو مساوياً وقاته الوقوف برقة فحرم من زمه القضاء وأما إذا سلك طريقاً أطول لزمه القضاء كذلك إذا سلك طريقاً آخر أقصر من الأول أو مساوياً وقاته الوقوف برقة فحرم من زمه القضاء وأما إذا سلك طريقاً أطول من الأول أو مساوياً الإحرام متوقفاً زوال المحصر ففاته الوقوف برقة وهو حرم فلا قضاء عليه وهذا كله في التطوع أما الفرض فإن كان مستقراً كحكمة الإسلام فيما بعد السنة الأولى أو كان قضاءً أو نذراً لزمه قضاءه من غير تفصيل وإن لم يكن مستقراً كحكمة الإسلام في السنة الأولى فلا يلزمه استطاعه فإن وجد دعوته وجب عليه القضاء والأفلا (قوله والرابع الخ) هذا هو الثالث في نظم ابن المقرئ وتحته الصيدوا الأجناب (قوله أو المتوكل الخ) أي مع كونه غير مأكول لأن الفرع ينبع أخس الأصلين في الكل وأشد بهما في وجوب الجزاء

(قوله ومن الأول الخ) أي وبعضه الآخر يحكم عليه عدلان ويكون مثلياً بذلك (قوله بين ثلاثة) فيه قصور لأنه خاص بالثلاث فكان الأولى أن يقول بين ثلاثة أن كان مثلياً أو اثنين أن كان غير مثلي وقوله على

٢٣١

التقدير أي أو التصديق وقوله أن كان

الصالح يسانى التقدير (قوله

عن سيأتي الخ) الأولى عن سلف

وهو النبي صلى الله عليه وسلم

والصالح (قوله وفي الكبير كبير)

أي وجوباً (قوله وفي الصغير صغير)

أي جوازاً (قوله وفي الذكر ذكر

الخ) أي الأولى ذلك ويجوز فداءه

الذكر بالأنثى وعكسه (قوله وفي

الصغير جميع) أي وجوباً (قوله

وفي العيب عيب) أي أن يتخذ

جنس العيب أي جوازاً (قوله أو

بما هو عنده) معطوف على قوله

بقيته ولا معنى له بل يجب بانه

متعلق بمحذوف أي أو أخرج ما

عنده (قوله الذي وجب فيه الدم

الخ) الأولى الذي وجب فيه الجزاء

لأنه لا دم هنا (قوله أخرج بقيته)

أي لو كان جبالاً من مثله لأخبرته

(قوله وقد حكمت الصالح بها)

أي القيمة لا بما في غشيه بل بالجراد

فيما تقدم لما انفصل فيه لأن

ما تقدم المراد منه لا ينقل فيه

بل هو الفرج وهذا نقل القيمة

فـ لا تنافي أو أن في النقل فيما

تقدم عن الجنس وأما بالقل

هنا في فرد خاص من الجنس

ولا يلزم إطراده في جميع الأفراد

(قوله في الواحدة منه شاة)

أي بمنزلة في الواحدة وإن صغرت

الحامة تد أو قبل بكني شاة وإن

لم تجز في الواحدة (قوله قيمة المثلي

الخ) في بعض النسخ لفظ المثلي من

غير باقي آخره وهي ظاهرة

لأن الذي يقوم هو المثل كالبدة

لا المثل الذي هو العامة وفي بعض

باليقية أن لم يكن فيه نقل ومن الأول ما فيه نقل بعضه عن النبي صلى الله عليه وسلم وبعضه عن

السلف فيشيع وقد شرع المصنف في بيان ذلك فقال (وهو) أي الدم المذكور (على التقدير)

بين ثلاثة أمور (أن كان العبد) المقتول أو المزمع (بما مثل) أي شبه سورى من الدم

وذكر المصنف الأول من هذه الثلاثة في قوله (أخر المثل من النعم) أي يطبخ المثل من النعم

ويعقد على مساكين الحرم وقرائه في الألف العامة ذكر كان أو أنثى بدة كذلك

فلا تجزى بقره في الأصح شياء أو أكثر لأن جزء العبد يراعى فيه المماثلة وفي واحد من الحرم

أو حله بقره وفي الغزال وهو ولا الطية أن أن يطبخ قرناه مع صغيره في الذكر جدي وفي

الأنثى صانق فإن طلع قرناه على الذكر عليها والأنثى طيسه وفيها عتروهي أنثى المعز التي تم لها سنة

وفي الأنثى عتروهي أنثى المعز إذا قويت مع ما تبلغ سنة وفي البرجوع بقره وهي أنثى الغرذا

بلفت أربعة أشهر وفي الضبيع كبش وفي الثعلب شاة وفيها لا نقل فيه من الصيد عن سيأتي يحكم

فيه بثمن من النعم عدلان قوله تعالى يحكم به ذراع عدل منكم الآية والبيعة بالمائة بالحققة

والصورة تقر بها بالحققة فأما في العامة من البدة لا بالقيمة فيلزم في الكبير كبير وفي الصغير

سفير وفي الذكر ذكر وفي الأنثى أنثى وفي الصبي جميع وفي العيب عيب أن يتخذ جنس

العيب وفي العين عين وفي الهريل هريل ولوفدي المرض بالصبي أو العيب بالسليم أو الهريل

بالسليم فهو أفضل ويجب أن يكون العدلان فقيرين فطنين لأنهما مجتهدان أحرف بالشبهة

المعتبرة وما زاد كرم وجوب القيمة يحول على الثقة الخاص بما يحكم به هنا وما في المجموع

من الشافعي والأصحاب من أن الثقة محبب محمول على زيادته (تنبيه) لو حكم عدلان

بأنه مثله عدلان بدم فهو مثل كاجر من في الروضة ولو حكم عدلان بمثل وآخران مثل

آخر فخير على الأصح ثم ذكر الثاني من الثلاثة في قوله (أو قزمة) أي المثل بدراهم بقيته مكة

يوم الأخراج (وأشترى بقيته) أي بقدرها (طعاماً) يجز باقي الفطرة أو مما هو عنده (وتصدق

به) أي الطعام وجوباً على مساكين الحرم وقرائه القاطنين وغيرهم لا يجوز له التصديق

بالدراهم ثم ذكر الثالث من الثلاثة في قوله (أو صام من كل مد) من الطعام (يوماً) أي

مكان كان (وإن كان الصبي) الذي وجب فيه الدم (بما لا مثله) مما لا نقل فيه كالجراد

وبقية الطيور وما عدل الحمام المسائي سواء كان أكبر جنة من الحمام أم لا (أخرج بقيته)

أي بقدرها (طعاماً) وأما قيمته القيمة عملاً بالأصل في المتقومات وقد حكمت الصالح بها

في الجراد ولأنه مضمون لا مثل فضمن بالقيمة كالأدمى ويرجع في القيمة في قول

عدلين أو أماناً لا مثله أفيته نقل وهو الحمام وهو ما عاب أي شرب الماء بلا مص وهدر أي جمع

صوته وفرد كالغالب والقمرى والفاخنة كل طوطى في الواحدة منه شاة من شأن أوصم

بجمل الصالح برضي الله تعالى عنهم وفي مستذهبهم وجهاً أو صهماً أو قوف بلغهم فيه والثاني

ما بينهما من الشبهة وهو الفاسيوت وهذا اقتضائي في بعض أنواع الحمام أذلاً بتأني

الفواخنة وهو ما يتصدق بالطعام على مساكين الحرم وقرائه كامراً (أو صام من كل

مد) من الطعام (يوماً) أي موضع كان نياً على المثل (تنبيه) تعتبر قيمة المثل والطعام

في الزمان بحالة الأخراج على الأصح وفي المكان بجميع الحرم لأنه محل البيع لا لبيع الألف

على المذهب وغير المثلي تعتبر قيمته في الزمان بحالة الألف لا الأخراج على الأصح وفي المكان

السخيفاً في آخره وهي غير ظاهرة لأن المثلي قدمات والتقويم لثله لا يفقد مضاف أي قيمة مثل المثلي

باليهنا لأنه لا مثل يعزوم حاصل ذلك أن الصعدان كان له مثل تعتبر قيمته يوم الأخراج وسعر الطعام في الحرم

(قوله وغير المثلي الخ) هو

لا وقت الوجوب ولا مكان الاتلاف وفيه شبه المثلث تعتبر وقت الوجوب لا وقت الإخراج وتعتبر جعل الاتلاف بالاحرم مثال ذلك إذا أنفقت نعمة مثلاً يوم الجمعة في الحل وأراد الإخراج يوم الاثنين ففي القسم الأول تعتبر القيمة يوم الاثنين بسعر مكة لا يوم الجمعة لجعل الاتلاف كالحل مثلاً في القسم الثاني ولو كان المتلف حراد يوم الجمعة تعتبر قيمته يوم الجمعة لجعل الاتلاف بالاحرم يوم الاثنين وأما قيمة البدن في الوط فتعتبر ٢٢٢ يوم الوجوب بسعر مكة وأما قيمة الدم في جزاء الشريعة فتعتبر وقت الوجوب لجعل

جعل الاتلاف بالاحرم على المذهب (والخامس الدم الواجب بالوط) المفسد (وهو) أي الدم المذكور (على الترتيب) والتعديل على المذهب فيصير (بدنة) على الرجل بصفة الشخصية لقضاء الصحابة رضي الله تعالى عنهم بذلك وخروج بالوط المفسد مستلزم أن يكون في الجمع في الحدين الصليين الثاني أن يجامع ثانياً بعد جماعه الأول قبل الصليين في الصورتين أعلاه ثم شاة وبالرجل المرأة وأن جعلتها عبارة فلا بدية عليها على الصحيح سواء كان الواط زوجاً أم غيره محرماً أم حلالاً (فتبينه) حيث أطلقت البدنة في كتب الحديث والفقهاء والمراد بها البعير ذكرها كان أو أنثى (فان لم يجد) أي البدنة (فبقرة) (فجوز) أي الأضحية (فان لم يجد) أي البقرة (فبسم من الغنم) من الضأن أو من المعز أو منهما (فان لم يجد) أي الغنم (قوم البدنة) بدراسم بسعر مكة حالة الوجوب كقوله السبكي وغيره وليست المستثنى في الشرحين والروضة (واشترى بقبعتها) أي بقدرها (طعاماً) أو أخرجه مما عنده (وتصدق به) في الحرم على ما كبته وقراءه (فان لم يجد) طعاماً (صام عن كل مديونة) في أي مكان كان ويكمل المنكسر (فتبينه) المراد بالطعام في هذا السبب ما يجرى عن القطرة ولو قدر على بعض الطعام وهز عن الباقي أخرجه ما قدر عليه وصام مما جاز عنه وقد عرفت مما تقدم أن المذكور في كلام المصنف ثمانية أنواع وأما النوع التاسع الموعود بذكره فيما تقدم فهو دم القران وهو حكمه كدم التمتع في الترتيب والتقدير وسائر أحكامه المقدمة وإنما يدخل هذا النوع في تبينه بترك النسك لأنه دم جبر لادم نسك على المذهب في الروضة وسيأتي جميع الدماء خاتمة آخر الباب إن شاء الله تعالى (ولا يجوز له الهدى ولا الأضحية) مع الإقرار على ما كبته وقراءه وبالنسبة عندها ولا يجوز له على أقل من ثلاثة من الفقراء أو المساكين أو منهما ولو فرغ من ما لا يجوز له على كل شيء منه ولا تقه إلى غير الحرم وإن لم يجد فيه مسكيناً ولا فقيراً (فتبينه) أفضل بقعة من الحرم فيج معتر المروة لأنها موضع تقهه ولذبح الحاج في أي موضع تقهه وكذا حكم مساقه الحاج والمقر من هدى نذر أو نقل مكاناً في الاختصاص والافضلية ووقت ذبح هذا الهدى وقت الأضحية على الصحيح والهدى كما يطلق على ما سقوه الحرم يطلق أيضاً على ما يلزمه من دم الجبريات وهذا الثاني لا يخص وقت الأضحية ويجوز أن يصوم ما وجب عليه عند التقدير والعز (حيث شاء) من حل أو حرم كما إذا امتنعه لأهل الحرم في صيامه (ويجب فيه نيت التنية وكذا تعيين جهته من تمتع أو قران أو نحر ذلك كما قاله القسولي (ولا يجوز) لحرم ولا لحلال (قتل سيد الحرم) أحرم مكة فبالاجماع كما قاله في المجموع ولو كان كثر الملتزم بالاحكام ولو لم يكن للصليين أن صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة قال إن هذا البلد حرم امرئ فيه ولا يعز عليه ولا ينفر صيده أي لا يجوز زنته صيده محرماً ولا لحلال ضير التقدير أو قيس بكم في الحرم فإن (أنت نفسك صيدا ضمنه كاحرم في الحرم وأما الحرم المدينة فحرام قوله صلى الله عليه وسلم إن إبراهيم حرم مكة وأني حرم المدينة ما بين لابتيها لا يقطع عضاهها ولا يصاد صيدها ولكن لا يضمن في الجسد إلا أنه

الاتلاف وكذا دم الإحصار تعتبر قيمته وقت الوجوب لجعل الإحصار (قوله انما لزمه شاة) وتشكر وتشكر الوط وحكمها انها كدم الحل قد تم تخيير وتقدير (قوله دم جبر لادم نسك الخ) فيه نظراً لأن أرباب ترك الأضحية من المقاتل فهو دم نسك وإن أراد غير ذلك فليبينه ولعل المراد جبر الخلل الخاص في نسك من جسد أنه أدى النكسين بجسد واحد ماله كان حقه أن يفرد كل نسك بدل فصاح بجبر ذلك بدمه والمراد جبر الخلل المذكور وإن كان يلزم منه جبر ترك الأضحية من المقاتل إلا أنه حاصل غير مقصود (قوله الهدى الخ) اعلم أن الهدى يطلق على ما يسوقه الحاج للكبنة تطوعاً أو وجوباً بالنذر ويطبق على ما يلزم من دم الجبريات والمراد هنا الأهم وإن كان ظاهره الأول (قوله ذبح معتر الخ) أي ضحيراً فإن سواء كان مفرداً أم مبتعاً وكان الدم لجبر العمرة كترك الأضحية من ميثاقها (قوله) وذبح الحاج) أي سداً وكان مفرداً أو قراناً أو متعماً وكان الجبر للعز (قوله عند التبشير) أي سواء كان مع تعديل أو تقدير (قوله وألجج) أي عند الترتيب

سواء كان مع تقدير أو تعديل (قوله قتل سيد الحرم الخ) هذا تقدم وأما إعادته لأن ما تقدم خاص بالحرم وما هنا عام له وللحال وإتمامه (قوله سيد الحرم الخ) أي حرم مكة وحرم المدينة بدليل تفصيل الشارح (قوله ما بين لابتيها الخ) بدل الشمال من المدينة لأن اللبنتين يشتملان على المدينة وزيادة (قوله عضاهها)

ليس

بها من جع عضاهة أو عضه والهاء الأولى في الجمع من عامه والهاء الثانية مضاف إليها طائفة العبدية (قوله وخرج بن شبيب غير المستحب الخ) ظاهره أن الحنطة خاضعة في غير المستحب وأنها لا تدخل في المستحب وهو غير مستحب فلا حاجة للخروج فكان الأولى حذف غير لأن المستحب حيث دخل الحنطة والشجر فيتنازع لأخراج الحنطة بقيد الشجر لأنها لحلال وهو حرام هكذا بعض الحواشي وفيه نظر لأن الشجر لم يرفع قيدا بل وقع مقسوما وعم فيه المستحب وغيره وموقد لا يقدح فكان الأولى الشرح أن يقول وخرج بالشجر غيره ففيه تفصيل فإن كان شأنه

٢٢٣

أن ينبت بنفسه حرم التعرض له أيضا وإن كان شأنه أن ينبت به الناس لم يحرم (قوله مرة الخ) أي مجزئة في الأصح بأن يتم لها ستان وتدخل في الثالثة وهي دم تقدير وتعديل إن شاء الله وأما قوله فورها واشترى بهما طعاما أو صام عن كل مد يوما (قوله في معنى البقرة) وكذا سبع شياه (قوله شاء) أي شجر زئي في الأصح وسكها ما تقدم فلوزادت عن السبع فقبل ما زاد بحسبه ففي كل سبع شاة في سبع شياه وقيل لا يجب إلا شاة إلا أنها تقتضي العظم فلا في السبع أعظم من الشاة في السبع وإن لم تأو شاة من (قوله والواجب الخ) كان الأولى أن يبين حكمه من الحرم ثم يذكر الضمان (قوله يذبحه) أي يذبحه ويرده (قوله ويجوز رمي الخ) أي يفعل حرمه التعرض لما نبت الحرم إذا أخذته فذلك كالبيع مثلا أما أخذته ذلك أرى الدواب فيه بالفضل وكذا رمي الدواب للشجر يجوز ولو كان العلف وما عده في المستحب وأما أخذ الشجر لعل الدواب فلا يجوز بخلاف النبات (قوله يجوز أخذ عود السواك) أي يذبحه فيحرم به والسواك

ليس محل الفسلف بخلاف حرم مكة (ولا يجوز قطع ولا قطع) (شجرة) أي حرم مكة والمدنية لما مر في الحديثين السابقين وسواقي الشجر المستحب وغيره لمعوم النهي ومحل ذلك الشجر الرب غير المؤذى أما اليابس والمؤذى كالشوك والعوسج وهو ضرب من الشوك فيجوز قطعه (تنبيه) علم من تعبيرة بالقطع تحريم قطعه من باب أولى وخرج بالحرم فحل إذا لم يكن بعض أصله في الحرم فيجوز قطعه وقطعه ولو بعد غرسه في الحرم بخلاف عكسه علا بالاصل في الموضعين أما بعض أصله في الحرم فيحرم قطعه الجرم وخرج بتقييد غير المستحب بالشجر الحنطة ونحوها كالشجر والخضراوات فيجوز قطعهما وقطعهما مطلقا لا خلاف كقوله في المجموع (تنبيه) سكت المصنف عن ضمان شجر حرم مكة فيجب في قطع أو قطع الشجرة الحرمية الكبيرة بأن تنهى كبيرة عن فائدة سواء أخلقت أم لا قال في الروضة كالصلها والبدن في معنى البقرة وفي الصغيرة أن تاربت سبع الكبيرة شاة فإن سمرت جدا ففيها القيمة ولو أخذ قصصا من شجرة حرمية فأخلف منه في سنته بأن كان لطيفا كالسواك فلا ضمان فيه فإن لم يخلف أو أخلف لأمته أو مثله لا في سنته فله الضمان والواجب في غير الشجر من النبات القيمة لأنه الضمان ولم يردس يذبحه ويحل أخذ نباته لعل البهايم والدواب كالخنظل والتفدى كالرجل الساجدة إليه ولأن ذلك في معنى الزرع ولا قطع ذلك إلا بقدر الحاجة ولا يجوز قطعه لبيع عن يمينه لأنه كالطعام الذي أتبع أكله لا يجوز بيعه ويؤخذ منه أن يجب جواز أخذ السواك كسباي لا يجوز بيعه ويجوز رمي شجيرة الحرم وشجرة كائن عليه في الأم بالبهايم ويجوز أخذ أو راق الأشجار بلا خط ولا يضر بها وبخطها حرام كافي في المجموع فلهذا لا أصحاب ونقل اتفاقهم على أنه يجوز أخذ ثمرها وعود السواك ونحوه وقضيه أنه لا ضمن للصنن الطيف وإن لم يخلف قال الأذري وهو الأقرب ويحرم أخذ نبات حرم المدينة ولا يضمن ويحرم سيدوج الطائف ونباته ولا ضمان فيما قطعها فائدة يحرم نقل تراب من الحرمين أو أجزأ أو ما حل من طين أحد هما كالأباريق وغيره إلى الحل فيصير به إلى الحرم بخلاف ما ذكر من أنه يجوز قطعه ويحرم أخذ طيب الكعبة في أراد التبرك مصحبا بطيب نفسه ثم يأخذه وأما سواه فالأحرى فيه إلى رأى الإمام بصرفه في بعض مصارف بيت المال بعبادته وإعطائه ثلاثين بالبلد وهذا قال ابن عباس وشافعي وأسلمة رضي الله تعالى عنهم وجوز وابن أخذه لسه ولو جنبيا واطنضا (والحل والحرم في ذلك) أي تحريم حرم حرم حرم وقطع شجرة والضممان (سواء) بلفرق لمعوم النهي (قاعدة) نافذة فيسبما كان اتلافها كالصيد وجبت القدية فيه مع الجهل والنيان وما كان استنقاها أو زرعها كالطيب والنبس فلا ذمة فيه مع الجهل والنيان وما كان فيه شائبة من الجانبين كالجماع والحلق والقلم ففيه خلاف الأصح في الجماع عدم

الآن ليست من شجر الحرم بل من شجر الحل (قوله وإن لم يخلف) ضيف والمحمد التفصيل للمتقدم (قوله يحرم نقل تراب الخ) وعند أبي حنيفة يجوز ذلك للتبرك فينبغي تقليده والأباريق الآن ليست من طين الحرم بل من طين الحل (قوله إلى الحل الخ) ليس قيدا وكذا من أحدها إلى الآخر وأما نقل تراب الحل إلى الحرم فقبل خلاف الأولى وقيل مكروه (قوله فالأحرى فيه إلى الأم) أي أن كسبت من بيت المال فإن كسبت من موقوف عليها وروى شرط الواقف أن علم والاتباع ما جرت به العادة أما إذا كساها فخص من عند نفسه وقصد غلب الكعبة فانها تصرف في مصالح الكعبة (قوله شائبة من الجانبين) أي جانب الاتلاف والاستنقا

وجوب الضحية مع الجهل والسيان وفي الحلق والقلم والجوب معهما (حاشي) حيث أطلق في
 المناسك الدم فالمراد به كدم الأضحية فتجزئ البدنة أو البقرة عن سبعة دما وإن اختلفت
 أسباب الخلو فبهما عن دم واجب فالقرض سبحانه أخرجه عنه وأكل الباقي (الأي جزء الصبي
 المثلث فلا يشترط كونه كالأضحية فيصبي في الصبيرة صغير وفي الذكيير كبير وفي العيب معيب كما
 بل لا تجزئ البدنة عن شاقو حاصل الدما ترجيح باعتبار حكمها إلى أربعة أقسام دم ترتيب
 وتقدير دم ترتيب وتعدل دم تخيير وتقدير دم ترتيب وتعدل القسم الأول يشتمل على دم
 التمتع والقران والقوات والمنوط بترك ما ضرره هو ترك الأحرار من الميتات والمرى والميت
 بمنزلة ومنه وطواف الوداع فهدية الدما دما ترتيب بمعنى أنه يلزمه الفصح ولا يجوز العدول
 إلى غيره إلا إذا هجر عنه وتقدير بمعنى أن الشرع قد رما بعلل الله بما لا يزد ولا ينقص والقسم
 الثاني يشتمل على دم الجماع فهو دم ترتيب وتعدل بمعنى أن الشرع أمر به بالتقويم
 والعدول إلى غيره بحسب القيمة فيصبي فيه بدنه ثم يشره ثم سبع شياه فإن هجره فدم البدنة بدواهم
 واشترى بها طعاما أو تصدق به فإن هجره صام عن كل مدوي وما يكمل المنكسر كما في دم
 الإحصار فقله شاة ثم طعام بالتعديل فإن هجره صام عن كل مدوي وما يكمل المنكسر الثالث يشتمل على
 دم الحلق والقلم فتبشر إذا حلق ثلاث شعرات أو قلم ثلاثة أظفار ولا بد بين دم و طعام ستة
 مساكين لكل مسكين نصف صاع وصوم ثلاثة أيام على دم الاستنقاء وهو التطيب والذهن بفض
 الدال للراس أو السية وبعض شعر الوجه على خلاف تقدم واللبس ومقدمات الجماع والاستنقاء
 والجماع غير المقدس والقسم الرابع يشتمل على جزء الصبي والصبيرة بحدثة هذه الدماء
 عشر وزن دما وكلها لا تقتصر بوقت كما هو توافق النسك الذي وجبت فيه ودم القوات يجزئ
 بعد دخول وقت الأحرار بالقضاء كالتمتع إذا فرغ من عمرته فإنه يجوز له أن يذبح قبل الأحرار
 بالحج وهذا هو المعتقدون قال ابن المقرئ لا يجزئ إلا بعد الأحرار بالقضاء وكلها أو بدلها من
 الطعام تختص بقرنته بالحرم على مساكينه وكذلك يختص بالذبح الإحصار فيذبح حيث
 أحصر كما هو فإن علم المساكين في الحرم أو غيره كما هو حتى يجهلهم كن ذرا تصدق على فقراء
 بلد فلم يجهلهم ويسن لمن قصد مكة فبج أو حجة أن يهدي إليها شيئا من النعم لطرا الصبيح أنه سئل
 الله عليه وسلم أهدى في حجة الوداع مائة بدنة ولا يجب ذلك إلا بالندى ويسن أن يقاد البدنة
 أو البقرة فعلمين من النعال التي تلبس في الأحرار وينصدق بهما بعد ذبحها ثم يجر حصة فدية
 ستمها البني بحديدة مستقبلا لها الضحية ويلطنها بالدم تعرفوا القم لا يجرح بل تقاد عرى
 القرب أو ذأخلوا يلزم بذلك ذبيها

وهذا ظاهر في الحلق والقلم وأما
 الوطء فليس فيه الاستنقاء لأن
 البضع باق إلا أن يقال إن المراد
 اتلافه (النسك) أو نفضه بالوطء
 فالأول إن كان قبل التعديل والثاني
 إن كان بعدهما وأما القول بأن
 المراد اتلاف البضع يصور ذلك
 بما إذا كانت بكر أو فهو صحيح في نفسه
 لكن الحكم لا يقتضي بالكر (قوله)
 الأول يشتمل على دم التمتع (الح)
 جهة ذكره غائبة ويراد عليها
 المشي إذا نذرته فخطفها (قوله)
 والقسم الثاني (الح) فحاشي ثمان
 الإحصار والوطء أي دمه (قوله)
 على دم الجماع) مطوف على دم
 الإحصار (قوله) بعد دخول وقت
 الأحرار (الح) ليس قبلها تقدم
 أنه يجوز ذبحه في عام القوات (قوله)
 وهذا هو المعتقد (الح) راجع لقوله
 ويجوز بعد دخول (الح) (قوله) بعد
 ذبيها (الح) طرف لقوله تصدق وقوله
 ثم يصرح عطف على قوله يعلق
 وكذا (الح) (قوله) وآذانها (الح)
 عطف تفسير على العري والمراد
 آذان الحيوان الذي تؤخذ منه
 التسرب وأن لم تكن لا ذئاف في
 التسرب فأضافها إليها لادني ملازمة

(الجزء الأول من شرح تلخيصه عليه الجزء
 الثاني وأوله كتاب اليوم)

(فهرست الجزء الثاني من الاقتناع في حل ألفاظ أبي حنيفة)

صفحة	صفحة	صفحة
٢	١٢٠	٢
٦	١٢١	٦
١٧	١٢٢	١٧
٢١	١٢٣	٢١
٢٤	١٢٤	٢٤
٢٧	١٢٥	٢٧
٣٢	١٢٦	٣٢
٣٤	١٢٧	٣٤
٣٧	١٢٨	٣٧
٤٠	١٢٩	٤٠
٤٤	١٣٠	٤٤
٤٨	١٣١	٤٨
٥١	١٣٢	٥١
٥٤	١٣٣	٥٤
٥٩	١٣٤	٥٩
٦٢	١٣٥	٦٢
٦٤	١٣٦	٦٤
٦٩	١٣٧	٦٩
٧١	١٣٨	٧١
٧٢	١٣٩	٧٢
٧٥	١٤٠	٧٥
٧٩	١٤١	٧٩
٨٣	١٤٢	٨٣
٨٦	١٤٣	٨٦
٨٧	١٤٤	٨٧
٨٩	١٤٥	٨٩
٩٢	١٤٦	٩٢
١٠١	١٤٧	١٠١
١٠٦	١٤٨	١٠٦
١١٢	١٤٩	١١٢
١١٦	١٥٠	١١٦
	١٥١	
	١٥٢	
	١٥٣	
	١٥٤	
	١٥٥	
	١٥٦	
	١٥٧	
	١٥٨	
	١٥٩	
	١٦٠	
	١٦١	
	١٦٢	
	١٦٣	
	١٦٤	
	١٦٥	
	١٦٦	
	١٦٧	
	١٦٨	
	١٦٩	
	١٧٠	
	١٧١	
	١٧٢	
	١٧٣	
	١٧٤	
	١٧٥	
	١٧٦	
	١٧٧	
	١٧٨	
	١٧٩	
	١٨٠	
	١٨١	
	١٨٢	
	١٨٣	
	١٨٤	
	١٨٥	
	١٨٦	
	١٨٧	
	١٨٨	
	١٨٩	
	١٩٠	
	١٩١	
	١٩٢	
	١٩٣	
	١٩٤	
	١٩٥	
	١٩٦	
	١٩٧	
	١٩٨	
	١٩٩	
	٢٠٠	
	٢٠١	
	٢٠٢	
	٢٠٣	
	٢٠٤	
	٢٠٥	
	٢٠٦	
	٢٠٧	
	٢٠٨	
	٢٠٩	
	٢١٠	
	٢١١	
	٢١٢	
	٢١٣	
	٢١٤	
	٢١٥	
	٢١٦	
	٢١٧	
	٢١٨	
	٢١٩	
	٢٢٠	
	٢٢١	
	٢٢٢	
	٢٢٣	
	٢٢٤	
	٢٢٥	
	٢٢٦	
	٢٢٧	
	٢٢٨	
	٢٢٩	
	٢٣٠	
	٢٣١	
	٢٣٢	
	٢٣٣	
	٢٣٤	
	٢٣٥	
	٢٣٦	
	٢٣٧	
	٢٣٨	
	٢٣٩	
	٢٤٠	
	٢٤١	
	٢٤٢	
	٢٤٣	
	٢٤٤	
	٢٤٥	
	٢٤٦	
	٢٤٧	
	٢٤٨	
	٢٤٩	
	٢٥٠	
	٢٥١	
	٢٥٢	
	٢٥٣	
	٢٥٤	
	٢٥٥	
	٢٥٦	
	٢٥٧	
	٢٥٨	
	٢٥٩	
	٢٦٠	
	٢٦١	
	٢٦٢	
	٢٦٣	
	٢٦٤	
	٢٦٥	
	٢٦٦	
	٢٦٧	
	٢٦٨	
	٢٦٩	
	٢٧٠	
	٢٧١	
	٢٧٢	
	٢٧٣	
	٢٧٤	
	٢٧٥	
	٢٧٦	
	٢٧٧	
	٢٧٨	
	٢٧٩	
	٢٨٠	
	٢٨١	
	٢٨٢	
	٢٨٣	
	٢٨٤	
	٢٨٥	
	٢٨٦	
	٢٨٧	
	٢٨٨	
	٢٨٩	
	٢٩٠	
	٢٩١	
	٢٩٢	
	٢٩٣	
	٢٩٤	
	٢٩٥	
	٢٩٦	
	٢٩٧	
	٢٩٨	
	٢٩٩	
	٣٠٠	
	٣٠١	
	٣٠٢	
	٣٠٣	
	٣٠٤	
	٣٠٥	
	٣٠٦	
	٣٠٧	
	٣٠٨	
	٣٠٩	
	٣١٠	
	٣١١	
	٣١٢	
	٣١٣	
	٣١٤	
	٣١٥	
	٣١٦	
	٣١٧	
	٣١٨	
	٣١٩	
	٣٢٠	
	٣٢١	
	٣٢٢	
	٣٢٣	
	٣٢٤	
	٣٢٥	
	٣٢٦	
	٣٢٧	
	٣٢٨	
	٣٢٩	
	٣٣٠	
	٣٣١	
	٣٣٢	
	٣٣٣	
	٣٣٤	
	٣٣٥	
	٣٣٦	
	٣٣٧	
	٣٣٨	
	٣٣٩	
	٣٤٠	
	٣٤١	
	٣٤٢	
	٣٤٣	
	٣٤٤	
	٣٤٥	
	٣٤٦	
	٣٤٧	
	٣٤٨	
	٣٤٩	
	٣٥٠	
	٣٥١	
	٣٥٢	
	٣٥٣	
	٣٥٤	
	٣٥٥	
	٣٥٦	
	٣٥٧	
	٣٥٨	
	٣٥٩	
	٣٦٠	
	٣٦١	
	٣٦٢	
	٣٦٣	
	٣٦٤	
	٣٦٥	
	٣٦٦	
	٣٦٧	
	٣٦٨	
	٣٦٩	
	٣٧٠	
	٣٧١	
	٣٧٢	
	٣٧٣	
	٣٧٤	
	٣٧٥	
	٣٧٦	
	٣٧٧	
	٣٧٨	
	٣٧٩	
	٣٨٠	
	٣٨١	
	٣٨٢	
	٣٨٣	
	٣٨٤	
	٣٨٥	
	٣٨٦	
	٣٨٧	
	٣٨٨	
	٣٨٩	
	٣٩٠	
	٣٩١	
	٣٩٢	
	٣٩٣	
	٣٩٤	
	٣٩٥	
	٣٩٦	
	٣٩٧	
	٣٩٨	
	٣٩٩	
	٤٠٠	
	٤٠١	
	٤٠٢	
	٤٠٣	
	٤٠٤	
	٤٠٥	
	٤٠٦	
	٤٠٧	
	٤٠٨	
	٤٠٩	
	٤١٠	
	٤١١	
	٤١٢	
	٤١٣	
	٤١٤	
	٤١٥	
	٤١٦	
	٤١٧	
	٤١٨	
	٤١٩	
	٤٢٠	
	٤٢١	
	٤٢٢	
	٤٢٣	
	٤٢٤	
	٤٢٥	
	٤٢٦	
	٤٢٧	
	٤٢٨	
	٤٢٩	
	٤٣٠	
	٤٣١	
	٤٣٢	
	٤٣٣	
	٤٣٤	
	٤٣٥	
	٤٣٦	
	٤٣٧	
	٤٣٨	
	٤٣٩	
	٤٤٠	
	٤٤١	
	٤٤٢	
	٤٤٣	
	٤٤٤	
	٤٤٥	
	٤٤٦	
	٤٤٧	
	٤٤٨	
	٤٤٩	
	٤٥٠	
	٤٥١	
	٤٥٢	
	٤٥٣	
	٤٥٤	
	٤٥٥	
	٤٥٦	
	٤٥٧	
	٤٥٨	
	٤٥٩	
	٤٦٠	
	٤٦١	
	٤٦٢	
	٤٦٣	
	٤٦٤	
	٤٦٥	
	٤٦٦	
	٤٦٧	
	٤٦٨	
	٤٦٩	
	٤٧٠	
	٤٧١	
	٤٧٢	
	٤٧٣	
	٤٧٤	
	٤٧٥	
	٤٧٦	
	٤٧٧	
	٤٧٨	
	٤٧٩	
	٤٨٠	
	٤٨١	
	٤٨٢	
	٤٨٣	
	٤٨٤	
	٤٨٥	
	٤٨٦	
	٤٨٧	
	٤٨٨	
	٤٨٩	
	٤٩٠	
	٤٩١	
	٤٩٢	
	٤٩٣	
	٤٩٤	
	٤٩٥	
	٤٩٦	
	٤٩٧	
	٤٩٨	
	٤٩٩	
	٥٠٠	
	٥٠١	
	٥٠٢	
	٥٠٣	
	٥٠٤	
	٥٠٥	
	٥٠٦	
	٥٠٧	
	٥٠٨	
	٥٠٩	
	٥١٠	
	٥١١	
	٥١٢	
	٥١٣	
	٥١٤	
	٥١٥	
	٥١٦	
	٥١٧	
	٥١٨	
	٥١٩	
	٥٢٠	
	٥٢١	
	٥٢٢	
	٥٢٣	
	٥٢٤	
	٥٢٥	
	٥٢٦	
	٥٢٧	
	٥٢٨	
	٥٢٩	
	٥٣٠	
	٥٣١	
	٥٣٢	
	٥٣٣	
	٥٣٤	
	٥٣٥	
	٥٣٦	
	٥٣٧	
	٥٣٨	
	٥٣٩	
	٥٤٠	
	٥٤١	
	٥٤٢	
	٥٤٣	
	٥٤٤	
	٥٤٥	
	٥٤٦	
	٥٤٧	
	٥٤٨	
	٥٤٩	
	٥٥٠	
	٥٥١	
	٥٥٢	
	٥٥٣	
	٥٥٤	
	٥٥٥	
	٥٥٦	
	٥٥٧	
	٥٥٨	
	٥٥٩	
	٥٦٠	
	٥٦١	
	٥٦٢	
	٥٦٣	
	٥٦٤	
	٥٦٥	
	٥٦٦	
	٥٦٧	
	٥٦٨	
	٥٦٩	
	٥٧٠	
	٥٧١	
	٥٧٢	
	٥٧٣	
	٥٧٤	
	٥٧٥	
	٥٧٦	
	٥٧٧	
	٥٧٨	
	٥٧٩	
	٥٨٠	
	٥٨١	
	٥٨٢	
	٥٨٣	
	٥٨٤	
	٥٨٥	
	٥٨٦	
	٥٨٧	
	٥٨٨	
	٥٨٩	
	٥٩٠	
	٥٩١	
	٥٩٢	
	٥٩٣	
	٥٩٤	
	٥٩٥	
	٥٩٦	
	٥٩٧	

« الجمن الثاني »
« من الاقناع في حل ألفاظ أبي شجاع »
« للعلامة الفاضل والروعي الكامل »
« قلب الاقطاب الشيخ محمد الشريفي »
« المطبوع غفر الله له ونفعنا به »
« وبعونه آمين »

« وبه امسه تقرير الاوحد الامني »
« الفاضل مولانا الشيخ عوض بكاله »
« وبعض تقارير الشيخ الاسلام العلامة »
« الشيخ ابراهيم الباجوري وقديره من »
« الافاضل رحمهم الله أجيبين »

« طبع بالمطبعة الخيرية لمالكها ومديرها »
« السيد محمد حسين المنشاب »
« بمصر القاهرة »



﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾

(كتاب البيع الخ) وهذا القسم الثاني من أركان الشريعة لما تقدم ان المقصود من عبثه ازالة انتظام أحوال العباد في الدنيا ولما دلائل الأثر فواهم النطقية واشهر بقوى الغضبية والتمت القوى الايبان الاحكام المتعلقة بها فان تعلقت الاحكام بنظام القوى النطقية فهي العبادات وان تعلقت بنظام القوى الشهوية بقا كانت شهوة بطن فاسمها هي المعاملات وان كانت شهوة فرج فاسمها هي المناكحات وان كانت الاحكام لقوى الغضبية فالحيات واعلم ان البيع مختصر في أطراف خمسة الخاصة والقساد عقدوا له باب الاركان والشروط والجوز والفرو وعقدوا له باب التامير وحكم المبيع قبل القبض وبعده وعقدوا له باب المبيع قبل القبض وبعده وعقدوا له باب المبيع قبل القبض وألفاظ منها غير مما هانئة وعقدوا له باب الأصول والثمار والمراعاة والمحاطة وغيرها والعالف وما ملكت اليمين وهو آخر الاطراف والمتن هنا دليل على الاثنين الاولين وليس كذلك الكل الاشياء الاسلامية التي تنهج (قوله غيره الخ) ان أراد بالعاملة المتصرفات المالية الواقعة من اثنين فيكون الامر والنفس وضوفا هما يكون من واحدنا ادعائي الترجحة وان أراد بالتصرف المالي أعمن أن يكون من واحد او اثنين دخل كل ذلك فلا زيادة (قوله بطريق الاختصار) معطوف على لا يتوقف عليه لا اعتراض واضافة طريق

بيانية (قوله نظرا) جواب عن
 الامراض التي أشار اليه بقوله
 وعبر الخ (قوله الابد) بالنسب
 منسوب على الحال أي الابد
 سفة المقابلة (قوله مقابلة الخ)
 فيه ظن من وجوده لانه يقضى أن
 البيع نفس المقابلة مع انه العقد
 المركب من الاعجاب والقبول
 وأيضا من قبيل الاعم لا يتحمل
 القرض وأيضا من قبيل حوالة القلي
 معمول فكان الاولى أن يرفعا
 قالة المحشى وطلق البيع ثم صاحي
 قسم الثمار وروى علي بن موسى وطلق
 على الاتحاد اللازم للصحة ويتعدى
 البيع واللام قبل باوعين كبر الاقوله
 أي امر به) أهم من أن تكون
 الرؤية توفقت لعدد أوقته ولم يعض
 فمن تغير فيه الوقت العقد وأمر

(كتاب الیوم)

(غير هامن) أنواع (العاملات) كقرض وشركة وعبر بالبيع عدون البيع المناسب للآفة
الكرهية قوله تعالى وأحل الله البيع والحرفين الاختصاص نظر إلى تنوعه وتقسيم أحكامه فإنه
يتوعدون البيع إلى أربعة أنواع كسابية وأحكامه تنقسم إلى صحيح وفاسد والصحيح ينقسم
إلى لازم وغير لازم كما يعلم ذلك من كلامه والبيع لغة مقابلته انتهى فشي قال الشاعر
ملبصكم مهبتي الإيوسمكم * ولا أسلمها إلا يدايد
وشرعاً بما قبله قال جمال على وجه مخصوص والاصل فيه قبل الإجماع أي بات كقوله تعالى وأحل
الله البيع وأما حديث كقوله صلى الله عليه وسلم أغل البع عن رض (البوع ثلاثة أشياء) أي
أنواع أول أربعة كسابية الأول (بيع مع مشاهدة) أي مع ثبوت المتبايعين (خاتماً) انتفاء الغرر
(والثاني بيع عن) بيع السلم فيه (موصوفى في اللغة) بلفظ السلم (خاتماً) إذا وجدت
الصحة (المشروطة) كراهية (على ما وصفه) العين المسلم فيها مع بقية شروطه الأربعة في باب
(و الثالث بيع عن غائبة) عن مجلس العقد وأحضره فيه (في شاهد العاقدين (فلا يجوز)
هي عن بيع الغرر (فيه) مراد بالجو أن في هذا النوع ما يمنع الصحة والأبادة إذا

من أن تكون الزوية لكل المنيع كبيع الصبرة بتمامها أو أجزأ فيبعضه كبيع صاع من الصبرة أو كانت الزوية نظيره تعامل
كأمران وغيره مما يأتي لأنه صوابه (قوله يبيع من صوف) صورته أن يقول يبعث عبدًا صفته كذا وكذا فيقول أو يقول المشتري
أشتر بثلثي ثعبان صفته كذا وكذا فحينئذ يباع فيه من الصورتين بخلاف ما قاله شيخنا العبد الذي حذى الذي صفته كذا وكذا
أو قال المشتري أشتر بثلثي العبد الذي عندك الخ فإذ يبيع فيه ألاما جعل الوصف بتمام مقام الزوية بخلافه في التصوير الذي قد
أعده في الصفه أو كان المنيع بصفه فإنه لا يصح (قوله يبيع السلم الخ) كان الأولى حذوفه لأن ما كان في البيع في الذمة بلفظه
البيع وهو لا يشترط فيه ثبوت السلم بل يصدق فيه السلم كإيمان بوقته كمالا لاولئ كما يروى عنه فان حذفت الذمة وصفت وعقدت
السلم بغير من وعقد بلفظ السلم بلفظه لا يصح (قوله يفظل السلم الخ) كان الأولى حذوفه لما تقدم من أن السلم له أحكام وأحكام
فأحكام السلم يشترط قبض رأس المال في المجلس ولا يصح الاستبدال عنه ولو الجوا قبله ولا عليه ويصح ذلك كله في الثمن في البيع
في الذمة ولا يشترط قبض الثمن في المجلس (قوله إذا وجدت الصفه الخ) متعلق بمعدون لا بتمامه لأنه جازع متعلقا بوجدت الصفه أو لا
وتقدر المحذوف وإن لم يشترط قبضه إذا وجدت الصفه والا فلا يلزم قبضه بل له التخييار (قوله ما يبيع شروطة الخ) كان الأولى
حذوفه لأنه بناء على أن المراد عقد السلم وقد عرفت أن المراد عقد البيع (قوله لم تشاهد الخ) هو تفسير للعائنه فيقول الصورتين
التي بين الشراخ والتارخ - هو تقدير على أنه يقتضى أن الأولى لا يصح متعلقا وإن شردت وإيس كذلك بل على التفسير لا وجه
الأولى وأما أن قالوا أن المتعلق من الأول به لا لآلة الثاني

(قوله فلا يصح بيع المتنجس الخ) هذا مكر مع ما يأتي في المتن فالأولى حذفه (قوله وكذا الدهن الخ) فصله الخلاف فيه (قوله عاتم) خرج المعجون بما دخل فيه بصره كالخبز بالزبد والسرحين ثم يصح بيع الأتية المأخوذة منه ٣ ولا ينسب ما أساءه مع الرطوبة ولا المائع

ولا الماء القليل الذي فيها ويعنى

عن الاسير المعجون بما الرماذ في

بناء المساجد ومشاها ولا ينسب مع

الرطوبة (قوله منشفة) أى ولوفى

الآخرة كالمدد الزمن للثقل بخلاف

الحار الزمن (قوله أى أن يكون الخ)

انما قسر بذلك لان كلام المسن

قاصر على المسألة فأشار الى أن

المدار على ألا يذهبك أو يولاه

كألب الجلود الوصى مثلا وأذن

من الشارع كالنطق فيها بخلاف

فساده فله يفسد الطائر بغير جنس

سفه فله يجنس حقه ثم بذلك

(قوله يبيع غير ضعى الخ) ومثل

البيع الضعى ما كان المقصود

منه العتق كان يشتري أمه أو

فرعه أو من شهد بصره أو أقر

بها فليشترط القدرة على التسليم

لان القصد العتق (قوله ان استأجر

فيه الى مؤنة) ولو جعلها البائع

(قوله يبيع من) أى الشخص كن

هنا الى هاهنا ما المعين بالقدرة

كالنصف ونحوه فيصح ويكون

شرى وكأولهم كمين من الامه

مثلا قاطل الجهل (قوله العرج

للعاقدين عينا وقدروا وسعة الخ)

اعترض بانه ليس بتاييب بشرط

فيه ذلك فلا بد من تأويل بان يقال

العلم أى فقط لا يبيع لم

يختلط بغيره كإياى في قوله وكفى

معاية عوضا عن العلم بقدره الخ

وقوله وقد أرى مع العين أى في

المبيع المختلط بغيره كإياى في قوله

ويصح بيع صاع من صبرة الخ

وقوله وصفه أى مع القدر

نماطى العقود فإسادة حرام والاربع بيع المسافره والجار قوسياى وللمبيع شرط خمسة

كفى المباح ذكر المصنف منها ثلاثة الأولى منها أنه ذكره بقوله (ويصح بيع كل شئ طاهر)

عينا أو بطله بفسه فلا يصح بيع المتنجس الذي لا يمكن نظيره كالخل والبن لانه في معنى جنس

المعين وكذا الدهن كانه ينفك عنه نظيره في الاصح فانه لو أمكن لما أمر بإسادة السمن فيها

وراد ابن ميان أنه صلى الله عليه وسلم ظفر في الفأرة التي غوت في السمن ان كان جامدا فألقوها

وما حولها وان ما عافا ريقه أملا يمكن نظيره كالثوب المتنجس والا سحر المعجون عاتم بنفس

كبول فانه يصح بيعه لا مكان طهره وسياى محتر زقه طاهر في كلامه والشرط الثاني ما ذكره

بقوله (منقوبة) شرطه في المال كالخش الصغير وسياى محتر زقه في كلامه والشرط الثالث

ما ذكره بقوله (مملوك) أى أن يكون العاقد عليه ولا ينفك يصح عقد فضولى وان أجازه المالك

لعدم ولا يشع على المعقود عليه ويصح بيع مال غيره طاهر ان بان بعد البيع انه كان باع مال

مورثه طائسانه فبان ميتا لثنتين له ملكه والشرط الرابع قدرة تسلفه في بيع غير ضعى يورث

بمصول العوض فلا يصح بيع نحو ضال كابق ومقصود من لا يقدر على رده العجز عن تسلفه

حالا بخلاف يمه لقادر على ذلك نعم ان احتاج فيه الى مؤنة في المطلب ينبت المنع ولا يصح بيع

جز معين تنقص بقطعه قيمته أوقية الباقى كبرياء أو ثوب بنفس ينقص بقطعه ماذ كالعجز

عن تسليم ذلك شرط لان التسليم فيه لا يمكن الاكسبر أو القطع وفيه نقص وتضييع مال بخلاف

مالا ينقص بقطعه ماذ كبرين بخلاف كراس لا تقا المحدثور والشرط الخامس العلم بالمعاقدين

عينا وقد أروا وصفه على ما يأتي به من الغرر لما روى سلم أنه صلى الله عليه وسلم نهى

عن بيع القرر ويصح بيع صاع من صبرة وان جهلت صعيانها علمها بقدر المبيع مع تساوى

الأجزاء لا غرر ويصح بيع صبرة وان جهلت صعيانها كل صاع بدرهم ولا يفرض بمجودة

الصعيان الجهل بمجودة الثمن لانه معلوم بالتفصيل ويصح صبرة مجهولة الصعيان عاتم قدرهم كل

صاع بدرهم ان خربت مائة والا فلا يصح لتعدد الجمع بين جلة الثمن وتفصيله لا يصح احدونين

مثلا ميهما لا يصح باحدهما وان تساوى ففهما أو عى ذالبيت وأوزنة ذى الحصاة ذهابول

البيت وزنة الحصاة مجهولان أو بأفدرهما هو ذانير الجهل بين المبيع في الأولى وبين الثمن

في الثانية وبقدرة في الباقي فان عين الكواكب قال بعث لعل ذالبيت من ذالبر صاع لا مكان

الاخذ قبل ثلثه فلا غرر وقد بسطت الكلام عليه في غير هذا الكتاب ثم أخذ المصنف في محتر

قوله طاهر بقوله (فلا يصح بيع غير نجسة) سواء أمكن نظيره بالاشتراك كبراء الميتة أم لا

كالسرحين والكب ولو معلقا ولو محترمة لم يحرمة لم يحرمة بين الصعيان انه صلى الله عليه وسلم نهى عن غن

الكب وقال ان الله تعالى حرم بيع الخمر والموتى والخنزير وبيعها ثم أخذ في محتر

قوله منقبة به بقوله (ولا) يصح بيعا لا منقبة فيه لانه لا يعدلها ما أخذ المال في مقابلته بمنع

للثمن عن اشاعة المال وعدم منقبة منقبة كالخشرات التي لا تنفع فيها كالخنافس والحية

والعقرب ولا عبرة بتأيد كرم من مضافها في الخواص ولا يصح كل سبع أو طير لا ينفع كالأسد

والذئب والحدأة والغراب غير المأكول ولا تفرق لثمنه الجلود ولا لثمنه الى بش في

النبل ولا لثمنه المأكول لبعضها للهيبة والسياسة أملا يقع بمن ذلك كالفهد للصيدوا النبل

وذلك في باقى النجاسة كإياى في السلم وكأقدم في المتن فلا بد من هذا التأويل (قوله يبيع) كان الأولى الايمان بالقضاء لانه شرع

في فروع غائبة الثلاثة الأولى على منطوق الشرط والخامسة بعدها على المفهوم (قوله ناب عن العراج) والفرق بين هذه والمصورة

الباطلة انه هنا ما كان البيت معتبرا بالبرصا ويمكن لاخذ قبل تلف البيت والبرصا الامر فيها بخلاف الأولى فان العلوم البيت

فقط والعرج البيت لا يتأخر في الذمة فكثير الجمل يفسد

وذلك في باقى النجاسة كإياى في السلم وكأقدم في المتن فلا بد من هذا التأويل (قوله يبيع) كان الأولى الايمان بالقضاء لانه شرع في فروع غائبة الثلاثة الأولى على منطوق الشرط والخامسة بعدها على المفهوم (قوله ناب عن العراج) والفرق بين هذه والمصورة الباطلة انه هنا ما كان البيت معتبرا بالبرصا ويمكن لاخذ قبل تلف البيت والبرصا الامر فيها بخلاف الأولى فان العلوم البيت فقط والعرج البيت لا يتأخر في الذمة فكثير الجمل يفسد

(قوله فلا من يأنه) لو كانا التذلل لصونه وكذا القرد والرساة والهرة إلا عليه لفتح الفاء وأما الوشعة فلان يؤخذ منها الزاد من الأفلو وكذا البرزخ والغيب، المثل لص الدم والدود لفتح (قوله تنبيهه سكت المصنف الخ) أي عن التصريح والأهمل معلومة فقفا من قوله عين الخ لان السبع ينضم الدادين والعوين والايحاب والقول (قوله كعثن الخ) أي بالكاف إشارة إلى عدم المحصر في الاستقبال الدائر على مليل على الزاويلو عند ذوات (قوله واشترى الخ) أي يلفظ الأصر بخلافه يلفظ المضارع مع الاستفهام كقوله أنشترى مني أو من غير استفهام كقوله أنشترى مني لأنه في تقدير الاستفهام وكذا اشترى منه مني يلفظ الماضي لأنه على نية الاستفهام (قوله وكسبه الخ) فسهل لان ما قبله صريح وأما وفكنا به فتصاح إلى نية أو أشار بالكاف في الكتابة إلى عدم المحصر في ذلك باعتبار الله التثنية بكذا وياعن الله بكذا (قوله كعثن الخ) أي بالأمر بخلافه في المضارع والماضى على ما تقدم والذي من طرف اليان بفتح الهمزة لانه الاستقبال قائم مقام الإيجاب والى من طرف المشتري يقال به استيعاب قائم مقام القول (قوله لا يبيع عباطة) أي السكونين من الجانبين أو أدهما ٤ ولا فرق في عدم الصلة بين الحقيق وغيره وعدا الأماهك يتعدها في كل مني ولو جليلا بشرط الزاويلان العوض (قوله

القتال والقتل والعلل والطاوس اللانسي، لونه فيصم، واما قلته كبحي الخطه والشعر ولا نرى
لضمير ذلك الى أماته أو وضعه في فخ مع هذا يجمع غصبيه ويحبه رده ولا ضمان فيه ان تلف
اذ لاماله ولا يصح بيع آية الله والحرمة كالطنبور والمزمار والرباب وان اتخذت المذكورات
من نقد اذ لا يقع بها شرها ولا يصح بيع آية الذهب والفضة لانها المقصود ان لا يشكل عيار
من صنع بيع آلات الملاهي اتخذت منها لان آيها ما باح استعمالها الحاجة بخلاف ذلك ولا
يصح بيع كتب الكفر والتبصير والتشبهة والفلسفة كالحرم في المجموع ولا يصح البعق في الماء
الا اذا كان في ركة صغيرة لا يمنع المار و يشوه سهل أخذه فيصم في الاصح فان كانت البركة
كبيرة لا يمكن أخذه الا بجمعة شديدة فيصم على الاصح وبيع الحمام في البرج على هذا التفصيل
ولا يصح بيع الطير في الهواء ولو جاما اعتمادا على ما عودها على الاصح لعدم التوقف بعودها
الاصل فيصم بعه طائر على الاصح في الزواجر تدريس في الجهات تبعاً لابن الوفة بان يكون
المسبوق في الكورة قارقيته و بين الحمام بان اتصل لا يخصد بالحوارح بخلاف غير هامن
الطيور فانها تقصد بها يصح بيعه في الكورة ان شاهد جبهه والا فهو من بيع الغائب فلا يصح
(ثانيه) سكت المصنف من اركان البيع وهي ثلاثة كافي المجموع وهي في الحقيقة ستة عائد
بائع ومشتري ومغرد عليه فغن ومشن وصفه ولو كانت هي اي يجب كيمتد وممكنه واشترى
وكبعته فكذلك انا بالبيع وقبول كاشترى وتعلكت وقبلت وان تقدم على الايجاب كيمي
بكذلك لان البيع منوط بالرضا لمخرضا انما البيع من رضاء والرضا في فاعترضا بل عليه من القفظ
فلا يصح بيعا طاعة ودرك كما أخذ بها أو بدله ان تلف وشرط في الايجاب والقبول ولو بكتابة أو
إشارة أخرى ان لا يقتلها كلام أبي حنيفة عن العتدو لا سكون طول وهو ما أشهر بأمره من
القبول وأن يوافق الايجاب والقبول معنى فلو أوجبنا لم يكتفى بقبول حصه أو عكسه
الاصح ويشترط أيضا عدم التعليق وعدم التأنيب فقال ان مات أبي فقد بعنت هذا بكذا أو
عكسك بكذا أشهر البصع وشرط في العاقد باعاً كان أو مشتري بالاطلاق تصرف فلا يصح

وهو الرأى على سبكه التنفس أو التقصير أو قصدية الإعراض بخلاف السكوت الطويل لعذر من جهل أو نسيان فلا عقد
ضمركا لخاصة (قوله يعنى) أما غنلا فلا يشترط لاقوال بالتب بقرش فقال بل لاثنين نصف فضة صغر قوله بكسرة (المراد ما قطع من النقد
لم تقم بالصغير وهو عليه غنم المأهولة ومنه أرباع الريال ونحوها (قوله عدم التعليق) الإعتضاى الحال كان كان ملكي بقدره
أو أن كان وكفى فلان فى بيعه بقدره وان كان مات أى بقدره (قوله عدم التأقيت) ولوليكما الدنيا (فرع) يشترط فى
الصيغة أن يدل على الرضا بخلاف كبر عريف بنصف فيقال له خمسة واقصصر على ذلك ووقع النصف ودفعه إلا أن الرضا يشترط على
المسكوت منهما أن كتما معا تقدم لربك لأنه لا يدل على الرضا لأنه استفهام وجواب (قوله شرط فى العاخذ) حاصل شرطه أن
يضعها وهو الأول ومنها فى العموم الأضرار إذا كان المعقود عليه معينا وأما قوله وإسلام الخ فهو من الشروط الخاصة ومنها
عدم إخراج من يشترى له سيدي وحش وعدم حرايته من يشترى له عذوبة (قوله إطلاق تصرف) غير بدون الرشد لان المدار
عليه لأعلى الرشد فيقبل الرشد وهو ظاهر ومن بلغ مصفا المأهولة ثم نذر ولم يحجر عليه الحاكم فهو مطلق التصرف وإن كان
ليس رشدا ودخل النفس إذا عجز على عاقبة نية أو أثره فجمع خلافا لما إذا انعقد على العيب ودخل بيع البهائم فإنه يفسخ

لان بيان المقدسه كالاذن له وهواذا اذن له يصح تصرفه (قوله فلا يصح عقد سبي الخ) ثم ان ثلث او اقلهم يقبضه فان قبضه من
 وشيخه ضاع على صاحبه لانه مضى عليه ولم ير الشهود الثمن للمولى فلا يراد لهؤلاء وامان قبض من غير رشيد قبض من كل ما
 اشد من صاحبه ان كان غير اذن (قوله فان كان باذن المولى فالحصان على الولي لانه الذي يوطئه (قوله وعدم اكره الخ) صادق
 بصورتين الاختيار والا كراهه حتى (قوله في النظم بالارث ورد سبب الخ) واجبا للعقبة القهري وصورتان سبب العقد ثم عوت سببه
 وقوله كراهه فبشره وصورة الرد ان يرى في العقد عيبا بعد ان أسلم فبشره على البائع ويدخل في ملكه فقرا (قوله اقامة) بالجرح على تقدير
 حرف اللطف وهي وبشره والرجوع في الهبة ترجع لقوله ما يبعد فبشره وصورة الاقامة ان يقبل البائع المشتري من المبيع بعد
 اسلام العبد ففيه فبشره بلفظ الاقامة وصورة الضم ان يختلف البائع والمشتري في قدر الثمن مثلا ولا يثبت ثم يتخالفان ويضرب العقد
 وكان ذلك بعد ان أسلم المبدق بجمع العبد لا بفتح وصورة الهبة ان يحب الاصل

العبد قاضا خذوه لو كان مسلما (قوله
 وما استعقب عتقا) بجمع لقوله
 وما يقيد العتق بان اشترى الكافر
 اياه المسلم او ابنته المسلم او من اقر
 بجره او شهد بها بعد ان أسلم
 العبد في ذلك وما يصح الشراء في
 الاخبار لعدم استقرار ملكه
 (قوله ولو باع بنقذ الخ) أي نوع
 من التقذكار بالات وقوله أي
 في محل العدم من قربة أو بلدة أو
 بادية فبشره أي منصف من ذلك
 النوع كالزبال أي طاقة أو سيكة
 فانه يضمن ان يكون الرالات
 المعقود عليها من الغالب ولو اطله
 السلطان أو كان ناقص القسمة
 أو باع غيره وقوله أو رشدان
 معطوف على فبشره والمعنى أو
 صفان من النوع ولا غالب منهما
 في فصل فان استنوا الخ (قوله ولو
 مبيعا ومكسرا الخ) أي اذا فرضنا
 ان الزبال يطلق على السيكة وعلى
 قطعة مصر وبه من غير شتم عليها
 في فصل فان كانت تلك القطعة
 مساوية للسيكة لم يشترط تعيين

عقد سبي أو مجنون أو محجور عليه بشفه وعدم اكرهه بغير حق فلا يصح عقد مكره في ماله بغير
 حق لعدم رضاه يصح حتى كان قربة عليه يسع ماله لو ادين فأكرهه الخاكم عليه ولو باع مال
 غيره باكرهه عليه مع لانه ابلغ في الاذن واسلام من يشتريه ولو كان نصف أخوه
 ككتب حديث أو كتب فيها آثار السلف أو مسلم أو غير ذلك لا يفتق عليه لمالك الكافر
 للمعصية وغيره من اهانته والمسلم من الاذلال وقد قال الله تعالى ولن يجعل الله للكافرين
 على المؤمنين سيلا ولقاء عطفه الاسلام في المرتد بخلاف من يفتق عليه كآبائه أو ابنته فيصم
 لا تنفاه اذ لا به عدم استقرار ملكه (قاعدة) بتصريح دخول الرقيق المسلم في ملك الكافر في مسائل
 نحو الاول بغير صورة وقد ذكرتها في شرح المنهاج وأفردها بالقبضي بتصنيف دون الكرواسة
 والشامل لجميعه ثلاثة أسباب الاول ملك القهري الثاني ما يقيد الضم الثالث ما يستعقب
 العتق فاستفدناه فانه شاطبهم ولبعصم في ذلك تطم وهو

ومسلم يدخل ملك كافر * بالارث والرد يجب تظاھر

اقوله فقبضه وما وبه * أصل وما استعقب عتقا بسبب

وتقدم شروط المعقود عليه ولو باع بنقذ مثلا ثم تقذبال تعيين لان الظاهر اذ تم جماله
 أو نقدان مثلا ولو مبيعا ومكسرا ولا غالب بشرط تعيين لفظا ان اختلفت قبضتهما فان استوت لم
 يشترط تعيين وتكنى معناه عوض من العلم فقدره كتابا لتعيين المعقود بالغايبة وتكنى
 رؤيته قبل عقد فبشره لا قبل تغيره الى وقت العقد بشرط كونه ذكرا ولا وصاف عند العقد
 بخلاف ما قبل تغيره كالا طعمة وتكنى رؤيته بغير مبيع ان دل على بانيه كظاھر صبرة
 بخبر كشمير أو لم يدل على بانيه بل كان صوا نال باقي لقائه كشمير مانيه بغير وقشرة سفلى
 لجوز أو لو زفني رؤيته لان صلاح طمعه في ابقائه فيه وخرج بالسفلى وهي التي تكسر طمعه
 الاكل العليا لانها ليست من مصالح طمعه انعم ان لم تنقذ السفلى كالقوز لا حصر كفت
 رؤيته العليا لانها جميع ما كحل ويجوز بيع فبشره الا على لان قشره الاسفل
 كباطنه لانه قد عين معه وان قشره الا على لا يسترجعه ويصم سلم الاعشى وان عني قبل تجزئه
 بعرض في ذمته بغير عين المجلس ويكمل من قبض عنه أو من قبض لرأس مال السلم والسلم

وان كانت أزيد أو أنقص اشترط تعيين لفظا بان يقول بشرة من الرالات القطع أو السيكة مثلا (قوله من العلم فقدره) أي كلفاني
 المكمل ووزناني الموزن وقرطاني المنروع وعدائي المدود وكذا تكنى عن معرفة الجنس والصمة ولو ظهر مبيعا لا خاره لتقصيره
 بعدم العتق والتأمل (قوله كظاھر صبرة بخبر) أي من كل ما استوت أجزاؤه وكذا تكنى رؤيته السمن في طرفه ان لم يعلم ان الرالات
 فيه غلط ورقة بان علم الاستواء أول علم شيئا كذا اذا كان الرق ظاهر الارض ولم يعلم بان الارض في المنطاف وانخفاض بان ظن
 المساوي أول بظن شيئا والا فلا يصح البيع اهتماما على هذه الرؤية (قوله بل كان صوا نال باقي) سواء كان الصوان خلقا كالامشة
 المذكورة أو صناعا كالخشب المشعشع والطاقيّة والمخوذة فيكون رؤيته ظاهرها بخلاف اللب والفرش والمحدث فلا بد من قطعها
 رؤيته بغير من الذي ياطمأن القطن على المعتمد (قوله فبشره السكر) أي ان لم يستر القشر جميعه والا فلا ماله البرص القارص
 في هذا الفصل (قوله لمسلم الا هي الخ) من اذاعة العبد لخاله ومعه لهما أي لو ان الاخي مسلما أو مسلما إليه

(قوله نحوها) أي من كل ما كان مستورا بضعة كان فعله والجوزوا لتمامه واللائنة نعمان لم تعد الأسفل صم بيه في قشره ويشتي الخس والكرنب يجمع معهما لأن المستور في الأرض يقطع ويرى ويصعق الوبيق في قشرها ويبس شمر الزرق قشره لأنه من مساحله (فصل في إخراج) في كتابته ثلاث كفيات بالآب أو الباء أو الواو أو الألف مع ما ينكتب الواء منفصلة بالباء ويكتب قشرها بالفاء إلا الجر ألف تشبها لها أو الواو الجمع وهذه طريقة المحقق الضعيف وألفه بدل من واو أو واء وألفاته سبعة تكسر الزاء مع القصر وقصتها الماد وبدايل الباء مع الكسر والغنة والمد والقصر ويقال فيه مربية أيضا (قوله وشراخ) هذا نعرف للبر بالخرام الباطل فإن اجتمعت الشروط التي فيه كان باطلا حراما لا فلا (قوله غير معلوم) القائل أي قوله أو مع تأخير إخراج صادق بأربع سور معلوم التفاضل كارب ٦ بارديو نصف مجهول القائل والتفاضل ككوم يكوم من الطعام معلوم القائل لا في معيار الشرع كقنطار قع منه أو

فيه ولو كان رأى قبل العلم شيئا بالما لا يتغير قبل عقده صم عقده عليه كالصبر ولو اشتري البصير شيئا ثم عصى قبل قبضه لم ينسخ فيه البيع كاصححه النووي ولا يصح بيع البصل والجوز ونحوهما في الأرض لأنه غرر (فصل في إخراج) بالواو هو بالقصر لغة لأن يادقة قال تعالى اهتزت وبت أي زادت وتعت وشرا عتد على عوض مخصوص غير معلوم القائل في معيار الشرع حالة العقد أو مع تأخير في البديل أو أحدهما وهو على ثلاثة أقواع بالفضل وهو البيع مع زيادة أحد العوضين على الآخر أو بالبدل وهو البيع مع تأخير قبضهما أو قبض أحدهما وبالنساء وهو البيع لاجل (والإباحة) أي قوله تعالى وحل الله البيع وحرم بالواو وقوله صلى الله عليه وسلم لعن الله كل إبل إبل إبل ومركله وشاهده وكتابه وهو من الكبار قال الماوردي يصل في شربه قط قوله تعالى وأخذهم بالواقعة فباعه بني في الكتب السابقة والقصد هذا الفصل بيع الإبل ويؤى وما يعتبر فيه من زيادة على مأمي وهو لا يصح كون الإبل الذهب والفضة ولو غير مضر وبين (إرفي) (المطعومات) لا في غير ذلك والمراد بالعلوم ما تصد لطم تقوأت أو تفكها أو تدأو كما يؤخذ ذلك من قوله صلى الله عليه وسلم الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعر بالشعر والتمر بالتمر والمخ بالمخ مثلا يمثل سواء بنوا وما يبدى فإذا اختلفت هذه الأجناس فيعوا كيف شئت إذا كان يبدى أي مقابضة فانه نص فيه على البر والشعر والمقصود منهما التوثيق فالحق بهما ما في معناهما كالزاد والزرع ونص على التمر والمقصود منه التفكه والتأم فالحق بهما في معناه كالزبيب والتمر وعلى المخ والمقصود منه الإصلاح فالحق بهما في معناه كالصطكي والزبيب ولا فرق بين ما يصلع الغذاء أو يصلع البدن فإن الأغذية تحفظ الصحة والادوية ترد العفة ولا ياتي في حب السكان ودونه ودرن السجل لأنها لا تصد للعلم ولا فيها تخلص به الجن كالغظم أو البهائم كالتين والحشيش أو غلب تناولها إماما إذا كان على حدسوا فالاصحاب يثبتون الرافيه أو إرفا في الحيوان مطلقا سواء أجاز بلعه كصغار السجل أم لا لأنه لا بد للذئ على هيئته (ولا يجوز بيع) عين (الذهب بالذهب) لا يصح عين (الفضة كذلك) أي بالفضة (الا) بثلاثة شروط الأول كونه (مقتبلا) أي منسوبا في القدم من غير زيادة حبة ولا نقصها والثاني كونه (تقدا) أي حاله غير نسيئة في شيء منه والثالث كونه مقبوضا قبل التفرق

وقد قضت عنه أو مجهول القائل وقت القصد علم بعد ككوم يكوم وكيلوا وخر جاسوا فكل ذلك ربا وباطل (قوله والبر بالبر) أي الذهب (إخ) ظاهره أنه متى كان ذهب بذهب أو فضة بفضة أو ذهب بفضة أو مطعوم بمطعوم يكون ربا وليس كذلك بل إنما يكون إذا اختلفت الشروط الآتية أو بعضها فإن وجدت فلا يكون ربا وإن كان ذهب بذهب فهذا كلام يحمل بآتي تفصيله (قوله وما قصد للعلم) أي قصد الله وأراد به يعلم ذلك بأن يلقى الله علما ضروريا لبعض أصفيائه كآدم مثلا إن هذا الشيء قصد الله للآدميين أو البهائم أو الزواجا ونشر ذلك ومضى حتى وصل أرباب المذهب بلفظونه ويحصل أن المراد قصد الآدميين أي بأن قصد الآدميين تحصيل ذلك الشيء بزرع أو شرا أو غيرهما للآدميين فقط أو للبهايم فقط أو للبهايم مع قوله تقوأت الخ) منصوب على المفعول لاجله أو التمييز الموصول عن نائب الفاعل أي ما قصد تقوأت الخ

(قوله كما يؤخذ الخ) الكاف للتعليل وما صدق به أي أغنا تحصر الطعم في ذلك لاجل أخذ ذلك من البحر أي بعضه بالنص أو بعضه بالتباس (قوله الذهب بالذهب) أي يباع بالذهب كذا يضر في الباقي (قوله مثلا يمثل) حال وكذا سواء سواء والثاني في الحديث أن المعاملة في الكيل والمساواة في الوزن (قوله يدايد) حال أي مقابضين ولا زمن منه الحلول فأخفت الشروط الثلاثة من المحدث (قوله إذا كان يدايد) ويلزمه الحلول (٢) قوله أو غلب تناولها أو استوى الخ) هذا أيضا موضع للهما ما منظر للتناول أو لملا موضع للآدميين فقط فروى مطلقا وإن لم تأكله الآدميون أو أصلا ومواضع للبهايم فهو غير ربي ولا غلبت فيه الآدميون (قوله عين الذهب الخ) قال بعضهم لإحاجة الرب إلى هي مضره لا أن تقتضى أنه إذا وقع العقد على ما في الذمة لا يصح ولو وجدت الشروط وليس كذلك وقال بعضهم استزجها عن الحيلة لا تية فإن العقد لم يقع على عين الذهب مثلا وقال بعضهم استزجها عن القيمة قلها لا تعتبر في الحوازي ولا في عدم الحوازي بل المظن وبالله أو

(٢) قوله أو غلب تناولها أو استوى الخ) ليس في نسخة النسخ التي بأيدينا أو استوى تناولها أو استوى الخ

(قوله أو التنازل) هي بمعنى الواو أي أن القبض يكون ملهما لهما أو التعبير بأو يقتضي أنه إذا وجد القبض قبل أحدهما بكن وقيل
 كان بعد الآخر وليس كذلك أو يقال إنها باقية على حالها ويكون جاريا على طرقة شبهة الإسلام الذي يكتفى بوجود القبض قبل
 أحدهما ولو بعد الآخر (قوله بنسبة الأئمان) أي جنس الأئمان غالباً، فهما إيمانان يجريان إلى إيمانهم (قوله يجره إلى الأئمان)
 أي أصلاها وأثرهما وكان الأولى أن يعبر بالكمية لأن الحكم يدور مع علته وجودا وعدما فيقتضي جعل ذلك على أن الشبهة إذا
 وجدت في غيرهما يتحقق الربا وليس كذلك (قوله ويشترى منه) أي أنه الذهب بعد التقاض (أي أن جرى العقد الثاني بغيره عليه
 المقد الأول ولا لا يشترط أن يكون العقد الثاني بعد قبض العرض قبل العقد الأول لهما عقدان مستقلان لا ارتباط لاصدهما
 بالآخر وإنما يشترط كون العقد الثاني بعد القبض بأن جرى العقد الثاني بغيره عليه العقد الأول لمساكنة من قوله ولا يصح بيع
 ما ابتاعه حتى قبضه (قوله ولم يتعار) أي لم يلزم العقد أي باللفظ ولا بالتصرف المذكور فسه الإزام للعقد الأول لكنه لا لفظا بل
 بالتصرف (قوله ولا يصح ما ابتاعه) هذه المسئلة وكذا بيع اللحم والبطيخ وكذا بيع الفر ودخل في هذا الباب لأن القصد بيان
 مسائل (قوله وهذه ليست منها) (قوله ما ابتاعه) معاوضة على مبيع أي سواء كان مبيعا أم في الغنم كافي قوله ولا يصح بيع المملوقة
 وخرج بالمبيع الثمن فيه تفصيل فان كان مبيعا فكالمبيع وإن كان في الذمة صح ٧ الاستبدال عنه كأي (قوله قال ابن عباس

الخ) هو قول صحابي وهو يستدل
 به بحجابه بلغة بتوقيف من
 النبي صلى الله عليه وسلم أجمع
 عليه الصحابة فتعجب به (قوله يسه
 البائع كغيره) أي ما لم يكن بعين
 المقابل أو مثله إن كان في الذمة أو
 تلف فيزويكون القاض المبيع
 وأما إذا كان بغير المقابل أو أزيد أو
 أنقص فلا يجوز (قوله ولا إجارة
 الخ) مبتدأ خبره كالبيع الآتي وأشار
 بذلك إلى البيع في المثل ليس قيدا
 (قوله والصدق) أي أو النكاح
 صحيح ويرجع للمهر المثل (قوله
 وجعله عوضا الخ) مكررم
 الصدق ويمكن أن سوره أنه جعل
 المبيع قبيل القبض عوضا عن
 صدق في ذمته فلا يجوز والصدق
 على حاله بذمته (قوله أو غير ذلك)

أراختار للخبر السابق وعدة إلى باقي الذهب والفضة بنسبة الأئمان غالباً كما صرح في المجموع
 وبعبر عنها أيضا بجره إلى الأئمان غالباً وهي متفقة عن الفلوس وغيره من سائر العوض
 واحتراز غالباً عن الفلوس إذا راجت فأنها أربابها كأمرو لا أثر لقيمة الصنعة في ذلك حتى لو
 اشترى بدينار ذهباً مصوغاً فباعته بدينار ذهباً اعتبر المثل ولا تنظر إلى القيمة والمثل في
 غلبت إلى يوي بنسبه متفاضلا كبيع ذهب متفاضلا إن بيعه من صاحبه بدينارهم
 أعرض ويشترى منه بها أو به الذهب بعد التقاض فيزويكون لم يتفرق ولم يتعار (ولا يجوز)
 أي ولا يصح (بيع ما ابتاعه) ولا الأثر فيه ولا التولية عليه (حتى قبضه) سواء كان
 متوقفاً أم عقاراً أو كان البائع وقبض الثمن أم لا الخبر من ابتاع طعاماً لا يبيع حتى يتوقفه قال
 ابن عباس ولا أحسب كل شيء إلا مثله وراه الشيطان وبعه للبائع كغيره فلا يصح لعموم الأخبار
 ونصف المثل أو الإجارة والكتابة والرهن والصدق والهبة والاقراض وجعله عوضاً في نكاح
 أو صلح أو صلح أو صلح أو غير ذلك كالمبيع فلا يصح بقاءه على أن يملك في المبيع ضعف المثل ويصح
 الاعتاق لنسوة الشارع إليه ونقل من المنزلة الإجماع سواء أكان للبائع حق الحبس أم لا
 إفرته وضعف حق الحبس والاستيلاء والقرض والوقف كالعتق والتمن المعين كالمبيع قبل
 قبضه فبما وله التصرف في ماله وهو في غيره أمانة كوديعة ومشارك وقراض ومردون
 بعد انشكاكه وموروث ولاق في يديه بهذا المجره تمام ملكه على ذلك ولا يصح بيع
 السلم فيه ولا اعتناض عنه قبل قبضه ويجوز الاستبدال عن الثمن الثاني في الذمة فان
 استبدل موافقا في مثله لم يكدواهم عن دينار أو عكسه اشترك قبض العرض في المجلس حلزاً

منه العارية وقسمة الإرداء ما يبيع (قوله ويصح الاعتاق الخ) مستثنى من عموم قوله وغير ذلك مثله الوصة والتدبير وقسمة غير
 الرداء وإجارة الطعام للفقراء (قوله وسواء أكان البائع الخ) يصح رجوع المسائل المتروكة لمساكنة الخوازيون كان ظاهر الشارع أنه لما نزل
 (قوله كالعتق) والحاصل أن الأربعة صحيحة ويحصل القبض بغيرها تزويج ومثل التزويج الوصية وما بعد ما فلا بد من قبض بعدها
 (قوله التصرف في ماله وهو في غيره) هذا مجرد فائدة وقوله أمانة ليس قيدا وكذا المضمون ضمان يدك كالغار والمضروب والمستأجر
 وبقي قسم ثالث وهو المضمون ضمان عقده وهو الثمن والمبيع والصدق فيفضل فيها فان كانت معينات فلا يصح التصرف قبل القبض
 وإن كانت في الذمة صح التصرف قبل القبض في الثمن والصدق دون المبيع في الذمة (قوله ولا يصح بيع السلم فيه) أي لا يقر من هو
 عليه وقوله ولا الاعتناض عنه أي أن مواعيله على عادة الفقهاء من تسعة الأول ويعاود الثاني اعتناضاً واستدلالاً بهذه المسئلة من
 جهة خمس مسائل لا يجوز والتصرف فيها قبل القبض والثالثة رأس المال في السلم والثالثة الأخرى إجارة الذمة ورابعة المبيع
 في الذمة لفظ السلم وأما ثمة الثمن في الذمة في بيع روي بروي أهم من أن يكون من جنسه أولاً (قوله عن الثمن الثالث) أي
 بغيره من أخذ من المسئلة الثانية فيكون حذف من الأول دلالة كافي (قوله اشترط قبض العرض الخ) قال لم يكن موافقا في مثله إلا
 اشترط تعيينه لأفضيه بخلاف المسئلة الثانية فلا بد من قبض العرض سواء كانت على الرابطة أم لم يكن ربا كقوله عن درهم فلا بد
 من قبضتها

(قوله غير دين) أي ياتس من قبل بان يكون عيناً أو ديناً مشاعلاً لا يخرج الدين الثالث من قبل فلا يصحح لافي الأولى ولا في الثانية (قوله كارجع الخ) راجع القسبة إلى القسبة (قوله موقوف غير منقول الخ) من يتوقف المثل حتى يقبضه فكان سائلاً لخال الميراث الذي يحصل به القبض فقال وقض الخ وحاصل ذلك أن الشر فيه ست صور إتيان تحت قوله غير منقول أي حاضر أو غائب وأعلى كل تحت بدغير المشتري وقوله يقتضيه وقض الخ إمام غير مضي زمان بان كان حاضر أو بعد مضي زمان يمكن الوصول إليه فيه ان كان غائباً وقوله موقوف بنقله تحت صور تان حاضر أو غائب وعلى كل تحت بدغير المشتري وقوله بنقله أي من غير اعتبار زمن ان كان حاضر أو مع مضي زمن يمكن فيه الوصول إليه ان كان غائباً وقوله بنقله أي من مكان إلى مكان فلو رخصه على ظهره واستمر كذلك يحصل القبض حتى يقبضه في مكان (قوله لو يكتفي في قبض الثوب الخ) بمنزلة الاستدانة من المقل في المقول فكأنه قال لافي الخلف فلا يشترط نقله بل يكتفي باستدائنه في البداية (قوله ولو اتلاف المشتري المبيع الخ) ذكرها هنا فيه نظراً لكان منافق القبض القيد لصحة التصرف وهذه معنى القبض فيها أنه انتقل من ضمان البائع لضمان المشتري (قوله ولو كان المبيع الخ) تحته صور تان أي منقول أو غيره وعلى كل هو تحت بدالمشتري (قوله صار ٨ مقصو ضالح) ضحيف بل لا بد من مضي زمن يمكن فيه نقله ان كان منقولاً أو مضي زمن

من الربا ولا يشترط تعيينه في القيد لأن الصرف على مائتي الذمة جائز ويصح بيع الدين بتغير دين
لغيره من موعيله كل ما عكركم ولعمرو مائة على زيد جائز كيومه من موعيله كل ما عكركم في الرضا
وإن ربح في المنهاج البطال أمابيع الدين بالدين فلا يصح سوا اتحاد الجنس أم لا للهسي عن
بيع الكائي بالكاكي وقسر بيع الدين بالدين وقض غير منقول من أرض وشجر ونحو ذلك
بالتخيل المشترى بأن يكتنه منه البائع وسيله الفئاض وقضه من منافع غير المشترى نظر القرف
في ذلك وقض المنقول من سفينة وحيوان وغيرهما بنقله مع فروع السفينة المشحونة
بالانصة نظرا للصرف فيه وتكفي في قبض الثوب ونحوه ما يتناول اليد التناول وانلاق
المشتري المبيع قبضه ولو كان المبيع تحت يد المشتري لمانته أو مضوا وهو حاضر ولم يكن
البائع حتى الحبس صار مقبوضا بنفس المقدر بخلافه ما إذا كان له حق الحبس فإنه لا بد من اذنه
ولو اشترى الانصة مع الدار سفينة اشترط في قبضها نقلها كالو افرده وتولوا اشترى صبرة ثم اشترى
مكاهم لكشف السفينة من المتولات كما هي ان الرضا فلا بد من قبولها وهو ظاهري الصغيرة
وفي الكبيرة في ما نسب به أما الكبيرة ففي الرضا كالمكاهم فكيف في القبلة لفسر النقل (فروع)
المشتري استقلال قبض المبيع ان كان الثمن مؤجلا وان حل أو كان حالا كله أو بضعه
وسلم الحال المستحقة وشروط في قبض ما بيع مقدرا مع ما هو ذرع من كيل أو وزن ولو كان
لكرطام مثلا مقدرا على زيد كشرة أو سم ولعمرو عليه مثله فيكتل نفسه من زيد ثم يكتل
لعمرو ويكون القبض والاقاض صحيحين وتكفي استدامة في نحو المكاهل فلو قل بكرة لعمرو
اقبض من زيد بذلك عليه فافضل فسد القبض في الاتحاد الاقاض والقبض وراكل من
العادين حبس عوضه حتى يقبض مقابله ان خاف فله حرج أو غيره فان لم يقبض فونه تنازعا
في الاتحاد بغير ان عين الثمن كل مبيع فان كان في الذمة أجزا البائع فلا زام أجزا المشتري ان
حضر الثمن والا فان أعسر به فالبائع الفسخ بالقبض وان أفسر فان لم يكن له مال بما عاها القصر

يمكن فيه تخليه ان كان غير منقول
وان كان فيه امتعة لغیر المشتري
فلا بد من تفریغه منها وان كانت
مشتري فلا بد من مضي زمن
يمكن فيه التفریغ علی قول فقهاء
السنة وبنی صورته ان لم يدكرهما
الشرا ح وهما المنقول وغيره
الثان ان قسّم المشتري وحكمهما
انه لا بد من مضي زمن يمكن فيه
الوصول اليه ويقبل قرض قبله
وتخليه في ذلك ايضا فالمراد
بالتخلية بالقرض لا بالفعل
وان كان فيه امتعة لغیر فلا بد من
تفریغه منها وان كانت للمشتري
مضي زمن التخلية علی قول (قوله
في بعضها) أي الامتعة تخلوها وأما
الدار فلا بد من التخلية قطعا كانت
خاصة بید غیر المشتري أو موصی
زمن يمكن فيه التخلية اذا كان يبد
المشتري انما قصد (قوله للمشتري
استقلا الخ) أي لا يوقف

على ان البائع في القبض (قوله وشرط في قبض ما يبيع مقدرا الخ) سورة ذلك بعتله هذه الصبره كل صاع ب درهم
مثلا فلا بد من النقل من الكيل وكذا قال في الموزن والمذووع وما قد فيه في الشارح كله ان حاق القبض المقيد له تصرف
المشتري اما القبض ناقلا للمضاعف من البائع الى المشتري فلا شرط فيه ذلك كله بل المدار على استئثار المشتري على المبيع بأي
وجه ولو بغير ان البائع فبصرف من مضاعفه فقلت هو ان كان لا يجوز له ان تصرف فيه والفرق بين ضمان البذووعمان التقيد الاول
اذا تلف المبيع ضمنه بائنا بالشري والثاني انه اذا تلف المبيع ضمنه بائنا (قوله فيكفل لنفسه الخ) أي طلب ان يكال له ان
الكيل على الدين له عليه (قوله فسد القبض له) أي له ورواها ما لم يكره فصح نرا بتمه مدنيه (قوله لكل من العاقدن الخ) أي سواء
كانا معتمدين أو في القعة ومما حالان (قوله ونارعا) أي حرز زوم البيع والاطلاعتي للزراع فيكتمحما من اشخص وفصلهما من طرف
الحاكم باس باهم كانهما باسحار عوضه عنده او عند عدل ثم سلم هو والعدل المبيع للمشتري والتمن البائع (قوله ان عين التمن
كالبيع) أي او كان في الدمة (قوله وان كان في الدمة) أي وهو حال فيبيع البائع ويبي في المشتري أربعة احوال في الشرح وان كان
التمن مضاعفا لمبيع في الدمة فيبيع المشتري ويوفي البائع الاربعة احوال الاربعة التي في الشرح (قوله فالبائع الغنى) أي بعد بيع الحاكم

حجر عليه في أمواله كلها حتى يسلم الثمن وإن كان ماله بقا فله الفسخ وإن صبر
 فاجزأ كأمه ومحل الجزأ هذا وما قبله إذا لم يكن محجورا عليه بفسخ والا فلا حجر أما
 الثمن المؤجل فليس بالبيع حتى يسلم المبيع بل شراء بتأخير ولو قبل التسليم فلا
 حبس أيضا (ولا يجوز بيع السلم) وما في معناه كالشعر والكبد والقلب والكلى والطحال
 والالية (بالحيوان) من جنسه أو تغير جنسه من ما كوله كبيع لحم الثور والنار وغيره
 كبيع لحم ضأن بجملته عن بيع اللحم بالحيوان أما بيع الجلد بالحيوان فصح مدد بغيره
 بخلافه (ولا يجوز بيع الذهب بالفضة) وعكسه (متفخلا) أي إذا أحدهما على الآخر
 بشرطين الأول كونه (نقدًا) أي مالا والثاني كونه مقبوضا يسد كل منهما قبل تفرقهما
 أو تفرجهما (وكذلك المظومات) المتقدم بيانها (لا يجوز بيع الجنس منها) أي
 المظومات (بجنه) سواء اتفق في حقه أم اختلف إلا بثلاثة شروط الأول كونه (متفخلا)
 والثاني كونه (نقدًا) والثالث كونه مقبوضا يسد كل منهما قبل تفرقهما أو تفرجهما
 كأمه بانه في بيع السعدية والمطاة تغصير في المكمل كيلوان تفاوت في الوزن وفي
 الموزون وزان وان تفاوت في الكيل والغصير في كون الشيء مكملًا أو موزونًا فالعادة بطلان
 في غصير رسول الله صلى الله عليه وسلم نظروا به أطلع على ذلك وأقره وما لم يكن في ذلك
 العهد أو كان وجه حاله بجرمه كالنحر برأيه فيه عادة بالبيع وإن كان أكبر منه فالوزن
 ولو باع خرقة نقدًا أو طما ما ينجسه فنجسها بالبيع وان خرجا سواء بالكيل بالمائة عند
 البيع وهذا معنى قول الأصحاب الجبل بالمائة كتحقيقه المفاضلة وتعتبر المفاضلة في مال
 الشكال فتعتبر في الثمار والجسوب وقت الحقايف وتنقيتها فلا يباع رطب المطعم ومات به لم يباع
 الزايفها ولا يجافها إذا كانت من جنس الأفيستلة الغرايا ولا تكتفي بمائة الدينق والسوق
 وانجز بل تعتبر المفاضلة في الطوبى جاف في جوب الدهن كالجسم بكسر السين ما أوردنا
 وفي الرطب والغصير بيا أو قرأ أو شل شنب أو رطب أو عصير ذلك وفي اللبن لبنًا أو متجانسًا
 مصفى يشمس أو نار فيوزع بعضه ببعض وزنا وإن كانا على النسب ولا تكتفي بمائة
 ما أثرت فيه النار بالطين أو القلي أو الشئ ولا يضر تأخير تغيير كالسمل والسمين (ويجوز بيع
 الجنس منها) أي المظومات (بغيره) كالخطبة بالشعر (متفخلا) بشرطين الأول كونه
 (نقدًا) أي مالا والثاني كونه مقبوضا يسد كل منهما قبل تفرقهما أو تفرجهما (ولا يجوز بيع
 الغرر) وهو غير المعلوم قطعي عنه ولا يشترط العلم به من كل وجه بل بشرط العلم بغير المبيع
 ودره وصفته فلا يصح بيع الغائب إذا كان رأه قبل العقد وهو محال بتغيير غالبًا كالأرض
 والأواقي والحدود ونكاح ويحذف ذلك كأمته الإشارة إليه في الفصل قبل هذا وتعتبر رؤية كل
 شئ بما يليه به في الكتاب لا بد من رؤية ورؤية ورؤية وفي الورق البياض رؤية بجمع
 الطائفتين في الدار لا بد من رؤية جميع البيوت والسقوف والسطوح والحدود والنكاح
 والباوعة وكذا رؤية الطريق كافي في المجموع وفي البستان رؤية الأشجار ويجزأ عنه وكذا
 بشرط رؤية الماء الذي يدور به إلى أخلاطه لا ينقص في الاختلاف الغرض ولا يشترط رؤية
 أساس جدران البستان ولا رؤية عروق الأشجار ونحوها وبشرط رؤية الأرض في ذلك ونحوه
 ولو رأى ألقابها والحمام وأرضها قبل شائها لم يكف عن رؤيتها كالأبكتي في التمر ورؤية طينها كالأ
 رأى سطله أو صيفًا فكلا لا يصح بيعهما بل رؤية أخرى بشرط في الرقيق ذكر كانت أو غيره رؤية
 مساوي العورة والأسنان والأسنان بشرط في الدابة رؤية كلها حتى شعرها فيصير بدم السرج

(قوله حجر عليه) أي ولا يفسخ ويصير
 الجزأ الفسخ ريب لانه يخالف الجزأ
 المشهور في أمورها أنه لا يتوقف
 على طلب ونفك بتسليم الثمن من
 غير ذلك فاقضو بيق عليه نفقة
 المومنين ولا يباع سكنه ونخله
 فيه ولا يمدى السادة به الجزأ
 غير ذلك (قوله أما الثمن المؤجل
 الخ) محترز قد مدد ريبه قد قوله
 ولكل حبس عرضه أي إن كان الثمن
 حالًا (قوله أو تفرجهما) هي بمعنى
 الأوراد كانهن (قوله وكذا المظومات
 الخ) محل الشروط الثلاثة أو الاثنين
 في البيع أما الغرض فيعتبر فيه
 أنه ثل فقط (قوله وما لم يكن) كالبين
 فانه لم يكن زمانه (قوله كالسهم)
 أي فلهما ثلثان بل ثلاثة التائسة
 كسب النخل قوله (قوله وفي الرطب
 والسمين) أي فلهما ثلث حالات (قوله
 وفي اللبن) أي فله حالاتان (قوله بيع
 الغرر) أي البيع المشتمل على
 الغرر أو البيع الذي فيه الغرر
 (قوله من كل وجه) أي من جنس
 وقوع وصفه وغير ذلك (قوله وتعتبر
 رؤية الخ) كان الأولى ذكر ذلك عند
 شروط المبيع عند قوله والخامس
 العلم به الخ (قوله عروق الأشجار)
 أي جذورها ونحوها كقوله متفخلا
 (قوله لا الأسنان الخ) ولا باطن
 القدم

ولا بالمان حادثة على العقد (قوله ولا يصح بيع العيني بالضرع) أي أوفى منه وهو في الضرع (قوله قبل الجز أو التذكية الخ) أو بمعنى الواو أي لا بد في عدم الصحة من عدم ما كان كان البيع بعد الجز أو بعد التذكية بآز وسورة البطلان يطل البيع فيها ولو شرط الجز قبل اختلاط الحادث بالقديم أو سامحه البائع من الحادث القلة التي قالها المحشي وهو الجعزن سلج له لا يمكن إلا باستئصاله وهو مؤلف للبيوع ولو نظر القلة لشارح لما ذلك عند شرط الجز أو الماسة (قوله في فآرته أي مداته أي معها أو دونها) (قوله كالصنف في الجلد) أي قبل البيع وكذا بعد السطخ وقبل تنقته مافي جوفه إن سمعوا: فأرا الحاز قبل تنقته مافي جوفه بخلاف السعلر الجراو يجوز فيه قبل تنقته مافي جوفه مطلقا أي بيع روزنا أو جزا فالتنقته مافي جوفه (قوله والاصل في البيع الأزوم الخ) اعترض بأنه ليس لما صورة يكون البيع فيها لازما ابتداء أو سلاويا يجب بيان المراد أن مقتضى العقل ذلك وإن لم يوجد في الخارج فهي أم لا عقلية لا شرعية

(قوله لأن القصد منه الخ) أي عقلا وشرعا (قوله وكلاهما قرع الزرم) أي عقلا ولا عقلا ممنوع أيضا أي شرعا لأنه ينتقل الملك للمشتري في زمن خياره ويجوز التصرف للبائع في زمن خياره وكذا المشتري وإن لم يوجد الزرم الآن يقال المتوقف على الزرم الملك القوي والتصرف القوي ومذكر ليس قويا (قوله لأن الشرع الخ) أي إلغاء الشرع مخالفا مقتضى العقل (قوله خيار تنقته الخ) أي بالشهوة والخبرة الخ وهذا ظاهر في خيار الشرط أما خيار المجلس فثبت قهره أو يجب بيان المساردا ميث أصله بالشهوة وهو خيار الشرط أو دواعه واستقراده في خيار المجلس فانه باختيارهما أو ان الموصوف بالشهوة هو أثره من الفسخ والإجازة وهذا التقدير يجري في قوله ما يتطاع الخ (قوله والمنايا بان الخ) تثنية متباين بمعنى بائع والمراد البائع والمشتري فهو تغليب وقوله بالخيار أي موصوفان به والخيار اسم مصدر من الاختيار بمعنى طلب خيرا لأمرين (قوله مالم يتفرقا) مامصدرية ظرفية أي مدة

والا كاف ولا يشترط أحرأه لا يعرف سيرها ولا يشترط في الدابة روبة والسان والاسنان ويشترط في الثوب بشره لبري الجميع ولو لم يشترطه الاعتد القطع ويشترط في الثوب روبة وهو ما يختلف منه كان يكون صفيقا كدياج منقش بسط بخلاف ما يختلف وسماه ككر باس فتسكن روبة أي أحدها ولا يصح بيع العيني بالضرع وإن طلب منه شيء ورؤي قبل البيع للنهي عنه ولعدم رؤيته ولا يصح الصفوف قبل الجز أو التذكية لا اختلاطه بالحادث فإن قبض قطعة وقال بطل هذه صم ولا يصح بيع مثل اختلط بغيره لطل المقصود كصوفين مختلط بضمود ثم إن كان مجعوا بغيره كإغالبه والسودم لأن المقصود جديها لا المثل وحده ولو باع المثل في فآرته لم يصح ولو تغير رأسها كالصنف في الجلد فإن رعاها فغرة ثم أشت مسكاله ثم رأى أعلاه من رأسها أو رعاها ثم اشتراه بعد ردها بالمان يجوز والمصرف من محبة العقد وفساده شرع في زومه وجوازه وذلك بسبب الخيار والاصل في البيع الأزوم لأن القصد منه نقل الملك وقضية الملك التصرف وكلاهما قرع الزرم لأن الشرع أثبت فيه الخيار بقا للمتعاقدين وهو فوعان خيار تنقته وخيار تنقيصة تغير للنهي ما يتطاع المتناقدان باختيارهما وشهوتهما من غير قوف على قوت أحر في المبيع وحيه المجلس أو الشرط وقد بدأ بالنسب الأول من النوع الأول قوله (والمنايا بان بالخيار مالم يتفرقا) يدلنها من مجلس العقد أو يختار الزوم العقد كقولها ما تخارنا فلوا اختارا أحدهما زومه سقط حقه من الخيار في الحق فيه لا غير لما روى الشيطان أنه صلى الله عليه وسلم قال البيعان بالخيار ما لم يتفرقا أو يقول أحدهما لا تخارنا فترو ثبت خيار المجلس فهراف كل بيع وإن سعت عقب عتقا كثيرا بعضه وذلك كروى وسلم وقوله ونشرطه لافي بيع عهده منه ولا في بيع فسخي لأن مقصودهما العتق ولا في قسمة غير رد ولا في حوالته لا في أروا صم حطيطه وتكا وبهية سلاو اب ومجوز ذلك ما لا يسمى بالعتق بالخبرافه أو رد في البيع أما لهية بنواب فانها بيع فثبت فيها الخيار على العقد خلافا لما سري عليه في المنايا وهو يعتبر في التفريق اعرف فاعده الناس تفريقا يلزم به العقد وما لا يقل لأن ما ليس له حد شرطه ولا لافه يرجع فيه إلى العرف فلو قلوا عتاقا ما نازل دام خيارهما كالوطال يمكنهما وإن زادت المدد على ثلاثة أيام أو أعرضاعا يتعاق بالمدد وكان ابن جرير رأى الخبر أن ابتاع شيئا فطرح صاحبه فلما كان في دكره

عدم تفريقهما وانتبه ليست قد ابل مافي طار أحدهما مختارا فطرح خيارهما بخلاف اختيار الأزوم ماله لا يقطع فالتفريق الاختيار من اختيار الزوم العقد وقوله مالم يتفرقا الخ وزاد على ذلك ولم يختار فثبت كون الحق ناقصا (قوله مالم يتفرقا) ولو كان شيئا ما أو جهلا بشرط الاختيار (قوله عن مجلس العقد الخ) لم أر الدالة التي كافوا عليها حال العقد من جلوس أو قيام أو سطا ع أو مشي فقي انقضا لعرفا على الشرع لزوم البيع (قوله وإن استعقب عتقا) أي بالنسبة للبائع والمشتري في شراء الأصل والفرع فكل من البائع والمشتري الخيار فلا يحكم بالفتى حتى يلزم من بينهما أو من جهة البائع وأما في شراءه أو غير يته أو شهدا فثبت للبائع فقط مافي شراءه بد نفسه من سيده فلا خيارا سلاويا للبائع ولا للمشتري (قوله يعتبر في التفريق الصرف) مرتبط بالفتى (قوله فلو مالم الخ) تفريع على منطوق المتن (قوله وإن كان ابن جرير الخ) دليل على ظهور الحق (قوله فلو كان في دوا الخ) تفريع على قوله يعتبر في التفريق العرف

(قوله قليلا) ضابطه ثلاثة أذرع فأكثر (قوله في مغبته) أي صغيرة أما الكبيرة فكلها الكبيرة فضعف في الشرح وراجع لهما (قوله) والثانية الخ والاولى فيها الحاكم قطع بخلاف الجنون فان الاولى التي لم يلد ثم الحما كونه فاذا فاق في زمن الخيار ورجع لهما الخيار قوله ولهما أن يشترط الخ (الخ) الجار والمجرور خبر مقدم قوله منهما ومن أحدهما أو يوافقه الآخر بشرط لهما أو البائع أو المشتري فهذه ثلاثة والمشرط له الاثر هذه الثلاثة أو أجنبي واحد أو اثنين فيكون الاثر خمسة تضرب في الثلاثة المتقدمة فيكون خمسة عشر وعلى هذه الطريقة قد يكون الذي شرط له الاثر غير من شرط له الخيار وهذه طريقة ضعيفة تحرى عليها الشيخ الاسلام ولم يسبق اليها أحدهم ولا يجوز عليها شرط الخيار لأجنبي والطريقة المتقدمة أنه يجوز شرط الخيار لأجنبي واحد أو اثنين فيكون المشرط له الخيار هذين والثلاثة السابقة وهي التي يشترط لهما وقوع الاثر ويكون على هذه الطريقة الخيار لا اثر ملازمان بشرط الخيار لا بد منه الاثر وعلى الطريقة الاولى المتقدمة ان الاحبي لا يجب عليه رعاية المصلحة من فسخ أو اجازة لانه عليه ١١ وليس له عزل نفسه ولا ان هو وكيل عنه عن ولا يمسك له وليس لمن وكله ايقاع

الاثر وادامات الاجنبى يرجع الاثر للموكل ويشترط تكليفه لاشدته ويجوز ذلك منه ولو كان كافرا وليس بعد مسلم أو كان محرما والمبيع صيدى وحشى (قوله) وليس لشارطه الضمير راجع للآخر لانه الذي يبيع وشروطه لا الحبي على هذه الطريقة وقوله خيار أي خيار وأما الخيار فثالث له قوله وليس لو كسبل أحدهما شرطه الضمير راجع للآخر بدليل قوله بغير ان يذنه بقضى أنه يجوز بازديان الذي يجوز له على هذه الطريقة وهو الآخر وقوله وتفسه (الخ) وعليه رعاية المصلحة من الفسخ والاجازة لا يوجب كسبل في صل العقد (قوله) ولا يجوز شرطه (الخ) ولا يذ يذ على ذلك من تعيين من له الخيار فلا يكتفى بشرط الخيار فيصل العقد ولو ذكر معلومة (قوله الى ثلاثة أيام) اولى من قوله ثلاثة أيام لان الاولى تنفذ سواء مدت أو انقضت والثالثة

فالتفقه فيها بالخروج من البيت الى الصحن أو من الصحن الى الصفة أو البيت وإن كان في سوق أو ابنه يولى أحد هما الآخر ظاهره وعنى قليلا ولو لم يحدد من صاع خطا به وان كان في سوق أو دار صغيرة فغير وجأ أحدهما منها ولو تباديا بالمبيع من سد ثبث لهما الخيار وأما في عالم يشارق أحدهما مكانا فإخاره ووصل الى موضع وكان الآخر معه يجلس العقد تنقرا بطل خيارهما ولومات أسد هما في المجلس أو من أو ألقى عليه انتقل الخيار الى الاولى التي اوارث ولو طاف في الثانية والثالثة الى الاولى من حاكم أو غيره ولو أجاز الوارث أو فسخ قبل علم بيعت مورثه نفذ ذلك بناء على أن من باع مال مورثه فلان حايته فان مباحص ولو اشترى الولى لطفه شيأ فليخبر رشيد اقبل التفوق لم يتقبل اليه الخيار كافي البصر ويبقى للولى على الاوجه من وجهين حكاهما في البصر وأجراهما في خيار الشرط ثم شرع في السبب الثاني من النوع الاول بقوله (ولهما) أي المتعاقدين (أن يشترط الخيار) لهما أو لأحد هما سواء اشترط البائع أو غيره منهما أو من أحدهما أم من أجنبي كالمعد المبيع وسواء اشترط ذلك من واحد أو اثنين مثلا وليس لشارطه للأجنبي خيار الا أن بيعت لأجنبي في زمن الخيار وليس لو كسبل أحدهما شرطه لا تخروا للأجنبي بغير ان يذنه بشرطه لموكله وتفسه وانما يجوز شرطه مدة معلومة متصلة بشرطه متوالية (الى ثلاثة أيام) فأقل بخلاف ما لو طعن أو قد وجد مجهولة أو زادت على الثلاثة فذلك الخبر المحصين عن ابن عمر رضى الله عنهما قال ذكر رجل لرسول الله صلى الله عليه وسلم أنه يتخذه في المبيع فقال له من يابست فقل لا خلابه ثم أنت بالخيار في كل سلمة اشبعها ثلاث ليل أو رواية جعل للمعدة ثلاثة أيام وخابه بكسر المجهمة والميلوحة الغبن والخدبة قال في الروضة كاصلها اشترط في الشرع ان قوله لا خلابه عبارة عن اشتراط الخيار ثلاثة أيام ونحسب المدة المشرطة من حين شرط الخيار سواء اشترط في العقد أم في محله ولو شرط في العقد الخيار من العقد بطل العقد والادى الى جواز بعده ومنه ولو شرط لاحد المتعاقدين يوم والاخر يومان أو ثلاثة جاز والمالك في المبيع في مدة الخيار ولنا انه رده من بائع أو مشتري فان كان الخيار له ما عوقف فان تم البيع بان أن المالك لم يفسد تحرى من بين العقد والافبايع وكأنه يضرع عن ملكه ولا فرق فيه بين خيار الشرط أو المجلس وكونه

بخلاف الثانية فانها عين الثلاثة (قوله بخلاف الخ) شروع في مفهومه اشروط نفسه على البائع واشترط المخط (قوله ثم انما الخ) أي ان قلها ومحل ذلك ان عرفها منها والاربع فيخذل بعد لان له هو ثلاثة أيام (قوله عهدة ثلاثة أيام) بالاضافة على معنى في والمراد بالعهدة الاعطى بالمبيع بالسخر ولا يجوز ويجوز تنوين عهدة ويكون ثلاثة بدل شغل لان اثنائه تستعمل على التعلق فيها بالمبيع (قوله) ولا خروبا أو ثلاثة أي من جهة ذلك اليوم الاول فيكون اليوم الاول لهما والرائد بشرطه (قوله والمالك في المبيع الخ) وكنا فوائده من لبن وصوف وبض وأجرة ومهر في ثابته للملك فان كان الملك بائعا في أمور لزم البيع والمشتري ان كان الملك له وان فسخ البيع كان لهما ما عوقف وحكم المدة في المالين الا ان يظاهر لانه تابع للملك وأما الحالة لما ذكره فثان فتعلق على ان واحدا يتفق فالأمر ظاهر فان كان هو الذي تمه الملك ملاز وجع الاربع على صاحبه وان لم يتفق فان اتفق أحدهما بان الحما كونه أو بالاهد اعند عدم الحما كان تمه البيع فلا وجع وان بان الملك لتغيره وجع على من له الملك فان اتفق من غير ان الحما كونه من غير شاهد فلا وجع

(قوله والتصرف الخ) مبتدأ وقوله من البائع حال من المبتدأ وقوله والخيار الخ حال ثانية وقوله فسخ خبر المبتدأ والخالف أنكر
لتصرفات البائع أحوالا ثلاثة الأولى قوله فسخ وأثابته قوله وضع ذلك والثالثة قوله وهو طوطو حلال الخ فكان قال وكلها حلال إلا الوطو
ففيه تفصيل، فاولها التصرف المذكور من المشتري الخ) مبتدأ وقوله من المشتري حال وقوله الخيار الخ وأولها حال ثانية وقوله فسخ خبر
قوله (قوله والاعتقاد نافذ) ذكره أربعة أحكام أقفد، اثنين وبالفي واحد وموقوف في واحد (قوله وهو طوطو الخ) كان الأول أن يؤخر عن
قوله البقية صحبه لأنه من تمام الحالة الثانية وحكم الوطو هو الحالة الثالثة (قوله البقية صحبه) من كان الخيار له وأذن له البائع الخ) فان
قلت البقية الفرقين تصرف البائع إذا كان الخيار له ما حثتم لتوقف صحة ذلك على إذن المشتري دون العكس أعجب بان تصرف البائع
قوي لأن أصل الملك له واعلم أنه يشترط كون الوطو فضوا وإجازة أن يكون الوطو ذكرا كريما وبينا والوطو، أني كذلك وأن لا يقصد الزنا
وأن يعلم أنها الممسوعة وأن يكون مختارا وأن لا تكون محرمة له وأن يكون الوطو طوي القبل والأقلا يكون فضوا لإبازة ولا فرق في ذلك كله
من حد قوله الخ في زمن الخيار أي هنا بين خيار الشرط والمجلس وقبل القبض وبعده وذلك من بدعيان يأتي (فرع) أوله المبيع
أخفى في زمن الخيار قبل القبض أخفى وبرد الثمن إلى المشتري وكذلك في أنفاه البائع أيضا وما إذا تيسر بنفسه أو عبه البائع أو أجنبي
أو أنفاه أو أجنبي أو أعضاء بنته الخيار فان فسخ ١٢ استرد الثمن وإن أجارا استقر عليه الثمن وبرسع بالارث في تعيب الأجنبي

أو بالقيمة في التلف لا الأجنبي ولا
أشرف في تعيب البائع أو تعيب
المبيع نفسه شاء أم لا كان ممكناً
من الفسخ وأما إذا كان ذلك بعد
القبض فإن كان الخيار للبائع وتلف
المبيع بآفة أو تلفه البائع انفسخ
وأما إن صبه أجنبي أو تلفه أجنبي
فثبت الخيار كما تقدم وإذا عيبه
البائع أو تعيب نفسه فإن فسخ
المشتري بظواهر أن أجاز فلاش
لهما تقدم وأما إذا كان الخيار
للمشتري وله ما وتلف المبيع بآفة
أو تلفه أجنبي فالخيار باق فإن فسخ
استرد الثمن ويقرم القيمة للبائع
في صورة التلف بقرمها الأجنبي
في صورة التلف له البائع وإن أجاز
المشتري استقر عليه الثمن ولا شيء
في صورة التلف لأنه من ضمانه.

لا حدهما في خيار المجلس بأن يختاروا الآخر لزوم العقد وحيث حكم بملك المبيع لاحدهما حكم بملك الثمن للآخر حيث وقف وحيث ملك الثمن ورعصل فسخ العقد في مدة الخيار فهو فضض البيع كقوته والاجازة فيها بانصهرت البيع كاضيقه والنصرف فيها كوطواعتها ويبيع واجازة فترتج من بائع والخيار له اولهما فسخ البيع لاشعاره بعدم البقاء عليه وصد ذلك منه ايضا لكن لا يجوز وطؤه الا اذا كان الخيار له والنصرف المذكور من المشتري والخيار له اولهما واجازة للشرا لاشعاره بالبقاء عليه والاعتاق نافذ منه ان كان لخياره اوله فان به البائع وغير نافذ ان كان البائع وموقوف ان كان له اوله بل ياذن له البائع ووطؤه حلال ان كان الخيار له والاغرام والبقية محصنة ان كان الخيار له اوله فان به البائع والاغرام بما يكون الوطء فسخا او اجازة اذا كان الموطوء انقضى لا ذكر او اخشى فان كانت اوتته ولو باخباره تعلق الحكم بذلك الوطء وليس عرض المبيع على البيع في مدة الخيار والتوكيل فيه فسخا من البائع ولا اجازة من المشتري لعدم اشعارهما بالبائع بعدم البقاء عليه ومن المشتري بالبقاء عليه * ثم شرع في النوع الثاني وهو المتعلقة بقوات مقصود مظنون نشأ الظن فيه من قضاء عرفي او التزام شرطي او تفرع برفعي مبني على الامر الاول وهو ما ينظر حصوله بالعرف وهو السلامة من العيب فقال (واذا وجد بالمبيع عيب فمشتري) حيث ذكر (رده) اذا كان العيب باقيا ونقص العين به نقصا بقوت به عرض صحيح او ينقص قيمتها وتغلب على جنس المبيع عدده اذا غلبت على الاعيان السلامة ونزع جالبه الاول ما لو زال العيب قبل الرد وبالثاني قطع اسبغ زائدة وقطع بغيره من غدا واساق لاوثر شيئا ولا بقوت غرضا فلا رد بها وبالثالث

القبض وبأخذ الشيعة من الأجنبي صورة اتلاف الأجنبي وأما ادّعاء نسيب بقوله فان الجور ظاهراً هو أماناً فسخ قبضه عن الارش ما
للبائع لأن من غناه وأما ادّعاء نسيب البائع فان فسخ ثلاثي عليه وإن أجاز فاشترط لأنه لا يمكن من الفسخ وأما اتلاف المشتري للمبيع فقبض
كأقصد انتهى للمخاض من من المنهج من زيادة طبعه وقوله مستند بالامور الأولى الخ فيه نظر لأنه يقتضي أن المنذر كوالا من الاسترخ مع
أنه لا يرد كرهها وانما ذكرها المتأخر لأن قال المراد أنها أوزار كرا (قوله وهو ما يظن الخ) أن كان الصغير را جالاً للمقصود والمظنون
وهو أولى الثلاثة خصوصاً اخباره بقوله وهو السلامة وأما إذا كان الصغير راجعاً للتباعد فلا يصح قوله وهو ما يظن الخ لأن يقال أنه على
قدر يرى وهو متعلق بفوات ما يظن الخ ويؤكد قوله وهو السلامة را حاشا لما يظن لا القبر (ار قوله وإذا وجد الخ) أي المانع للمشتري وعلم أن
المشتري معبر بقبضه على المبيع والبائع را هو مودعه المشتري كالزائن فان كان في العيوب لا يشترط وجودها عند المودعة بل يكفي العلم
بوجودها عند البائع كالمودعة بالسرقة والأمان ما يلحقها بما في العيوب بخلافها في ضمان والمبطل وجودها عند المشتري
زيادة على ذلك ودعا عند البائع فلفظاً وجد في المتن من يوجد والم لا في المتن (قوله فقهتمشترى المودعة) سباني معنى (ار) أنه ما لم يفسد الخ
صالح وأخذ من المرفوع عليهم وقتاً لإطلاع على العيب وأما السعي والدعاب للمرد عليه فورا عقب الإطلاع على العيب الخ سباني
(قوله نعماً بيوت الخ) سباني لنقص مكان الأولى تأخير عن القيمة أيضاً لأنه لا بد منه فيها لأن يقال حذف من الثاني دلالة الأولى

(قوله كقولهم من الخ) أي سوا غلب وجوده كان ستن أو استوى وجوده وعلمه كان أو جين (قوله كخصاص حيوان الخ) أي يظن فيه عدمه كالآدي فإنه عيب فيه مطلقا وإن زادت قيمته وكالجمبر والخليل وكفيل الضراب بخلاف ما يظن وجوده كالأفلا والبراذين وخل الصنآن والأفلا والثران للقتل (قوله كشيوية) أي سوا غلب وجوده ككتيسيم واستوى الأحران ككتيسيم (قوله واستند لبيب متقدم الخ) أي أول يستند لكن كان الخبر للبايع وحده فإنه حيثئذ من ضمانه (قوله مثلا) أي وكفصاص أو قتله بخرابة أو بسب ترك الصلاة (قوله بعرض سابق) ومثل جرح سرى أو طلق جل سابق على البيع سواء أحدث بعد العقد وقبل القبض الخ ما تقدم أم لا (قوله إلى أن يموت الخ) ليس قيد بل لو زاد المرض فلم يغتفاه رجوع بالاروش (قوله للمشتري ارش المرض الخ) اعلم أن المشتري إذا رجع بالاروش رجع بجزء من الثمن أي من عينه سواء كان نقدا أو عرضا نسبة ذلك الجزء إلى الثمن بقدر نسبة ١٣ نقص العيب إلى القيمة سلبا بخلاف البايع إذا رجع بالاروش على المشتري فإنه إنما يرجع بغير نقص القيمة لا بجزء من الثمن سواء كان النقص قليلا أو كثيرا (قوله وأما الأمر الثاني وهو الخ) إن كان الضمير راجعا لثاني من الثلاثة وهو المفسود المظنون الخ يكون الإخبار بقضوله وهو الخ محصيا وأما إذا كان الضمير راجعا للثبات ففصحا في تقدير رأي وهو المقتضى بقضوات ما ظن الخ (قوله بشرط براءة) أي البائع كقوله بشرط أن يرى من عيوبه أو أنه لا يرده على سبب أربعة رسالة أو عظميا فقه أو قرنا راجعا أو أن به جمع العيوب أو أن كل شجرة تحتها عيب بهذا كله كحكمه في الشرح أما إذا ظن بالبيع برى سالم من العيوب فلا تفصيل فيه ولا يبرأ البائع من شيء أصلا لأن ذلك نفس (قوله فيبرأ من عيب الخ) حاصل ذلك ستة عشر صورة لأن العيب ما يبيع حيوان أو غيره وعلى كل ظاهر أو باطن وعلى كل موجود حال العقد أو بعده وعلى كل عله البايع أو لا يفذه ستة عشر يبرأ منها في صورة دفعه ونفوله فيبرأ من عيب

ملا لا يغلب فيه ما ذكر كقولهم من في الكبير وشيوية في أو أنها في الأمانة فلا رده وإن نقصت القيمة به وذلك العيب الذي يشتبه بالرد كخصاص حيوان لنقصه المفقوت الغرض من القليل فإنه يصلح لما لا يصلح له بالمضي رقيقا كان الحيوان أو بجمعة تمام الغالب الثيران المخاصة فيكون كبيرة الأمانة وجاحه وعضه وريحه لنقص القيمة بذلك وزيادتين وسرقته وبقائه وإن لم يتكررها منه أو أناب عنه ذكرها كان أو أنى صغيرا أو كبيرا خلافا للهرو في الصغير وبقره هو الناسئ من تغير المعدة أو تغير الفم كقبح الأسنان فلا زوالها والتنظيف وصنائه إن كان مستحكما أما الصنآن لعارض عرف أو اجتماع مرض أو نحو ذلك كتركه عتقة فلا يوله بالفرش إن خالفت المادة سواء أحدث العيب قبل قبض المبيع فإن قانون العقد أم حدث بعده قبل القبض لأن المبيع حيثئذ من ضمان البايع فكذلك رده وصفته أو أحدث بعد القبض واستند لبيب متقدم على القبض كقطع يد الرقيق المبيع بجماعة سابقة على القبض جعلها المشتري لأنه لتقدم سببه كالتقدم ظان كان حاله بالخيار فلا رادش وبضمن البايع المبيع بجميع الثمن بقتله ردة مثلا سابقة على قبضه جعلها المشتري لأن قتله لتقدم سببه كالتقدم فتشقيخ المبيع فيه قبل القتل فإن كان المشتري طائلا فلا شيء بخلاف ما لو مات بعرض سابق على قبضه جعله المشتري فلا يضمنه البايع لأن المرض يرد دسبا فشيئا إلى أن يموت فلم يحصل بالبايع للمشتري ارش المرض وهو ما يبرأ منه المبيع محصيا وفي بضع من الثمن فإن كان المشتري طائلا فلا شيء وهو يتبرع على مسئولية الردة والمرضى ردة تظهر نفسي على البايع في تلك وعلى المشتري في هذه وأما الأمر الثاني وهو ما يظن حصوله بشرط فهو كالوفاة حيوانا أو غيره بشرط برأته من العيوب في المبيع فيبرأ عن عيب باطن بحيوان موجود فيه حال العقد وجهه بخلاف غير العيب المذكور ولا يبرأ عن عيب في غير الحيوان ولا فيه لكن حدث بعد البيع وقبل القبض مطلقا لانصراف الشرط إلى ما كان موجودا عند العقد ولا عن عيب ظاهر في الحيوان عليه إلا أنه لا يبرأ عن عيب باطن في الحيوان عليه ولو شرط البرائة عما يحدث منها قبل القبض ولو لمع الموجود منها لم يصح الشرط لأنه اسقاط للشيء قبل ثبوته ولو تلف المبيع غير الروي المبيع حينئذ عند المشتري ثم عر عيبا به جمع بالاروش لتعد زلزال وفوات المبيع أما الروي المدكور على ذهابه بغيره ذهبا قبان معيابا بدفعه فلا ارش فيه والآنقص الثمن فيصير البايع منه مقابلا بأكثر منه وذلك بالاروب والبايع (على المورد)

باطل الخ ولا يبرأ في خمسة عشر ذكرها في قوله فلا يبرأ عن غير العيب المذكور ثم فصلها بقوله فلا يبرأ عن عيب غير الحيوان أي ظاهر أو باطن موجود حال العقد أو بعده عليه البائع أو لا يفذه ثمانية (قوله وقبل القبض مطلقا) أي ظاهر أو باطن أعلمه لا يفذه أربعة (قوله ولا عن عيب ظاهر الخ) تحت صور رطل (قوله ولا عن عيب باطن الخ) صورة فإذا أصحمت ذلك بعضه إلى بعض تحت خمسة عشر لا يبرأه (قوله لم يصح الشرط) أما البيع فصحيح وقوله لم يصح الشرط قيل بالنسبة للعاقد والقديم وقيل بالنسبة للعاقد وأما بالنسبة للقديم فيبرأ فيه ما تقدم (قوله فلا ارش الخ) أي بل يضيض ويغرم قيمة إنباته لأنه من ضمانه ويسترد الثمن وهذا لا يرد العقد على معين فإن ورد العقد على ماني الدفعة فإنه لا يضيض بل يغرر بقيمة التآلف ويطلب سلبا بدلا لتآلف (قوله والردي الفوق) بمقتضى المعنيين المتقدمين (قوله والردس ورهما القرضان صادف أحد الوقت الاطلاع على العيب والسعي والذهاب إلى المورد عليه أن لم يصادف أحداهما فإن رآه في جانبهما عليه

سقط حقه. (قوله فيبطل بالتأخير بلا عذر) (المعنى المدعى لا يبطل كالجمل بان له الرد أو بكونه على الفور وكان مدعوا رافى ذلك بان كان قريب عهد بالإسلام بالنسبة إلى الأول أو عامه بإجماله بالنسبة إلى الثاني وكلا عذرا الذي ظاهرا الشارع فلا يستعمل في مدة العذر سقط حقه من الرد على مقاله ابن جرير ولا يسقط على كلام غيره والأول هو المعتقد (قوله فيرده المشتري على البائع الخ) أى بنفسه عند واحد من ذلك أن صادقه وقت الإطلاع على العيب فإن لم يصادف أحدا فالواجب عليه السعي والذهاب فورا وحاصل الكلام فيما ذكرنا يصادف أحدا من المردود عليهم أنه تأخير يرد الرد بنفسه تأخير يرد الرد بالوكيل ويكون الوكيل ليس أهلا للشهادة ككفار وفاسق فالواجب على كل منهما السعي فورا إلى ما أم وألمردود عليه أن كان كل منهما حاضرا بالبلد فهو عيبر بينهما حتى يأتى بالفسخ عنده ولا يجب عليه البحث عن الشهود بل أن صادف عدلا أو عدلين فسخ عنده وأشهد وسقط عنه الفور ولا يبطل حقه بالتأخير ولا بالاستعمال لأن البيع انفسخ وأما إذا كان مدعوا راجع عرض أو خوف ولم يخلصه كيلا فيصيب عليه البحث والتفتيش عن الشهود فيفسخ عنده فإن ترك ذلك سقط حقه فإن وجدوا أشهد سقط وجوب الفور كما تقدم فعلى هذا ينزل كلام الشارع فيصير قوله فيرده المشتري على البائع الخ على الحالة الأولى ويحمل قوله عليه شهادة الخ على الحالة الثانية وهى ما ذكرنا يصادف واحدا وقت الإطلاع على العيب (قوله ولو بوكيله) أى في الرد أو كان وكيلا عنه في البيع وتوله في جانب البيع أو بوكيله أى ١٤ في البيع أو في قبول المبيع المصيب بفسخ كل (قوله ويرفع الأمر للحاكم الخ) المراد

بالرفع في صورة ما إذا كان المردود عليه حاضرا بالبلد أم لا الفسخ ثم يدعى على غيره وهو يطلب أحضاره فإن بدا بالدعوى بطل حقه (قوله وواجب في غائب الخ) المراد كونه واجبا أنه لو عدل عنه إلى المردود عليه الغائب بطل حقه والرفع في صورة الغائب المدعى سوى كافي شرح المنهج بان يقول اشترى من فلان كذا شئ وقبضه وأنه ظهر بالبيع عيب وانى فسخت البيع ثم إن لم يكن فسخ في طريقه يكون هذا انشراحا وان كان فسخ يكون هذا انشراحا بغير البينة على دعواه ثم يحلف عين الاستظهار ثم يأخذ الحاكم المبيع فإن كان لقائما حال ومنه فالدعوى والأباح المبيع (قوله فلا رد ولا رشاخ) أى الالعدز كسبه لحكم أو كان رفضه

عنها يضرها أو كان يشق عليه جله أو لا يليق به (قوله سقط الرد القهري) وهذا تنبيه لقول المتأخره بعددها رده أى لم يملك عيب حديد (قوله سقط) أى حيث لم يكن خيار مجلس أو شرط أو الفسخ بذلك (قوله ثم إن رضى الخ) هذا قسم (قوله رده المشتري الخ) أى بخير بين الأمرين المذكورين (قوله لم يرض الخ) مقابل بقوله ثم إن رضى الخ (قوله ولا أوجب الخ) مقابل بقوله إنه انشراحا للرد أو بالإسالك أجازة المقدم قوله فلا رد ولا رشاخ الخ إلا إذا كان الحادث قريب الزمان والظاهر أنه يردده سالما فلم يزل يضرى فيه ما تقدم (قوله ولو حدث عيب الخ) تنبيه لقوله سقط الرد القهري أى إلا إذا كان انقضى المدة لم يعرف إلا بالجدد فيرد للعدز (قوله ككبير يرض نعم الخ) أى بقدر الحاجة ولا خلاف رد (قوله مددوه حقه) أو عارض أو أفرغ في كثرة البطيخ (قوله وهو ما يظن حصوله) إن كان الصغير واجبا للأمر الثالث وهو المقصود المتضمن الخ فلا يصح الانشراح بقوله فهو التصريفة إلا أن يقال على تقدير مضاف أى فهو موجب التصريفة وهو كثرة البر (قوله عدا الخ) ليس قيدان جهة الحكم وهو بثبوت الخيار ولا في كونها مصرية أنتم هو قيد في الحرمة (قوله فيثبت المشتري الحد الخ) هذا أهم ما نحن فيه لأن قلنا البين يثبتها بالخيار سواء أم لا هناك نصرة أم لا (قوله فإن كانت الخ) أهم من أن تكون مصرية أم لا وسواء ردها بغير التصريفة أو بغير انشراحا فلا يؤثر

(قوله سواء ألق الخ) تعميم في رد الصاع (قوله والعبرة في التراخ) فيه قولان قيل غرض هذا البيع كان قد قصته بأقرب البلاد إليه وقيل بغرض المدينة الشريفة كان قد قصته بها وقت رد الصاع لم يوافق لأحد ولا أحد (قوله قرع الخ) أي ثلاثة الأول غرضه به بتدبير ما تقدم من رد المبيع العيب فكانه قال قد رده أي كاه لا بعثه والقرع الثاني تعبير أيضا أي قد رده أي أن ثبت العيب بالينة أو بأقاربها فإن اختلفا الخ صدق البائع ولا رد والقرع الثالث قصد به التعميم أي قد رده ولو عجز بانه المنصلة (قوله لا رد فيه الخ) أما بالرد فيضويح على المعقد (قوله بعيب الخ) أي لا غيره كغيره بغيره أو شرط بل لما لم يرض بالكل أو رد الكل وإذا رضى بالعيب فليس له أن يشترط له أن يفتكه من المفتح ومنه رد المبيع بعد الفسخ على المشتري وكذا كل ذي شاة بخلافه ١٥ الإمامة فخره أن رد على المالك (قوله ممن) أي وكبره تعبير ومنه صفة (قوله كمل

الخ) انكاف للتبديل لأنه ليس من الزيادة لأنه بعض المبيع حيث كان موجودا عند العقد (قوله فانه يبيع أمة في الرد) أي أن لم يحصل بها نقص بالرد أو لا امتنع الرد بالعيب وله الأرض (قوله المنفصلة) أي كونه حدث هذا العقد سواء انفصل أم لا وأجره ومهره وغيره فلا يبيع في الرد هو ظاهر في غير الرد أم لا والله إذا ظهر بامه عيب مثلا وأودرها قبل أن يستقن في فلاهين يجوز بل يأخذ الأرض وأمان استقن أو ملكه بغيره لا أم (قوله لا الخ) جواب الرقيق الخ أو كذا أو قد يرفع عن العيب وكذا أشتباهها بالعيب فيقوم المشتري بغيره العيب أو العيب فلا يرد (قوله فيضويح الخ) في بعض النسخ بالو وهي ظاهرة لأنه عطف على ما فهم من المتن من جواز بيعها بعد رد الصلاح من غير شرط قطع وأما الفاظ ما فهمه أن بيان لغير المتن وليس كذلك والحاصل أن الذي في المتن بغيره بعد رد الصلاح من غير شرط قطع وأما فهمه فانه يجوز قبل رد الصلاح بشرط القطع (قوله سواء ألق الخ) تعميم في النهي والظن (قوله لا مصلح

بعددها كائن عليه في الأم هذا الذي يتفقا على رد غير الصاع من البين وغيره سواء ألق البين أم لا بخلاف ما إذا انحلب أو افتاع على رد العبرة في القرب للوسط من غير البلاد كان قد قصته بالمدنية الشريفة وقيل بأقرب بلاد القرب له وبثت الجوار للماهل بأخصر بقى القرب ولا يختص بخارها بل يتم بل ما كمل من الجوارين والجارين أو الاتان ولا يرد معها ما شابه بدل البين لأن البين الجارية لا يمتنع عنه غالبا ولأن الاتان يفسد لا عوض له (قوله لا رد فيها بعيب بعض ما يبيع صفة ثانية من فقر بين الصفة والاختلاف في عدم عيب عكس حسنة صدق البائع بعينه لموافقة الأصل من استقر العقد ويختلف بكوابه الزيادة في المبيع أو الثمن المنصلة كمن تبعه في الرد إذا لم يكن إفسادها كمل فإن يضافه يبيع أمة في الرد والزيادة المنفصلة كالولد والأجرة لا تخضع الرد بالعيب وهي إن حصلت في ملكه من مشتر أو بائع وإن رد قبل القبض لأتباعه ملكه وجس ما الفتاة وما المرحى الذي يديرها الطين المرسل ما على منعهما عند البيع وتعبر الوجه وسوء الشعر وتجبده بثبت الجوار لا الخ ذوب الرقيق عداد تعيبا لكتابه فظهر كونه غير كمال قد رده ليس فيه كثير غرور ولا يجوز بيع الثمرة مطلقا) أي بغير شرط قطع ولا تقيده (لا يفسد بدو صلاحها) فيضويح بشرط قطعها بشرط أيضا سواء أ كانت الأصول لأحدهما أم لغيره لأنه لا يفسد عليه وسلم حتى عن بيع الثمرة قبل بدو صلاحها فيضويح بعددوه وهو صادق بكل من الأحوال الثلاثة والمغنى أما رد بينهما أمن العاهة بده غالبا لفظها وكبر فوارق قبل الصلاح إن بيعت منفردة عن الثمرة لا يجوز البيع ولا يضمن الثمرة المذكورة بالأشراط القطعي في الحال وإن كان الثمرة للمشتري وأن يكون المقطوع من ثمرتها وإذا كان الثمرة للمشتري لم يوجب الوفاء بالشرط إذا لمعنى لتكليفه قطع غره عن شجره وإن بيعت الثمرة مع الثمرة جاز بالأشراط لأن الثمرة هنا تقع الأصل وهو غير متعرض للعاهة ولا يجوز بشرط قطعها لأنه فيه جرح على المشتري في ملكه ولا يصح بيع البطح والباذنجان ونحوهما قبل بدو الصلاح بالأشراط القطع وإن بيع من مالك الأصول لأحدهما ولو باعه مع أصوله فكبيع الثمرة مع الثمرة على المعذور بشرط بيع الزرع والثمر بعدد الصلاح ظهور المقصود من الحب الثمرة الثلاث يكون يبيع غائب كغيره عيبا لهما مالا كام لم يشعر ظهوره في مثله وما لا يرى حبه كالخنة وأندس في السبيل لا يصح بيعه دون مثله لاستناده به ولا معة لأن المقصود منه مستتر ليس من صلاحه كالخنة في ثباتها عند الفاسد وبدو صلاح ما من غير غيره وبوجه صفة يطلب فيها ثابرا هلا منه في الثمر المأكول المتناول أخذته في حرة أو نحوها كسود في غير المتناول منه كالعنب الأبيض لونه وجوان الماء فيه وفي نحوها أن تجبي

الله عليه وسلم الخ) دليل لمطرق المتن ومفهومه لكن مطروق الحديث دليل لمفهوم المتن ومفهوم الحديث دليل لمطروق المتن (قوله وقال الصلاح الخ) هو مفهوم المتن (قوله الثمرة المذكورة الخ) فيه نظران ظاهر الجاهل من بيع قبل بدو الصلاح طحاها إلا يقال خصه الإجماع بغير شرط القطع وقوله الثمرة أي هو أسطة تخصيصه بالإجماع (قوله وإن بيعت الثمرة مع الثمرة الخ) مجتزأ قد تقدم وهو قوله إن بيعت منفردة الخ (قوله بعدد بدو الصلاح الخ) ليس قبله بل لا بد من ظهور المقصود ولو قبل بدو الصلاح (قوله كين الخ) مثال لما يصح ومنه على ظاهره كائس وانكره شجر الز والقوة العو بجه

(قوله كظهوره الخ) الشبيه في مطلب الشبهة وان كان كل مستلزمهما في جهة غير جهة الاخرى وبؤخذ من الشبهة انه لا بد في الشبهة من الشروط الاربعة في الشبهة وهو اتحاد اجل والجنس والستان والعقد والاكلل حكمه (قوله ما بد اصلاحه) قبله وجوب السقي بعد القلة أم قبلها فيجب السقي مطلقا ويحل وجوب السقي اذا باع الثمر وحده فان باعها معا فلا ارباح الثمرة لما لثا الثمر فلا سقي وأن لا يمتد زراعتي والاك ان حارت المير أو نشفت ١٦ فلا سقي ولا يكلف ما غيره (قوله لا يجوز بيع ما فيه الربا الخ) هذه كان المناسب ذكرها في باب الربا عند قوله وكذا

المطعمات الخ لانه اشارة الى شرط المطعم في المائة السقي هي شرط في بيع المطعم مع له فكماله وان يعسر في المائة أن تكون محل الحظا لا ما استثناء المتي والشارح (قوله أو في أحدهما الخ) لم يبق تحت الغاية شي فكان الاولى أن يقول ولو في أحدهما (قوله الا ان الخ) فيصير بيع بعضه بعض اذا كان غير مقل بالثمن غير مخلوط بالماء والافلا يصور لا فرق في اللبن بين الحليب وقبره فيصير حليب بحليب أو رائب رائب أو مخيض خالص من الر بدعته أو اقل مثله خالص من الحلو ويجوز بعض هذه بعض ما اذا انقضى فلا يصور بعهه بغير الحاض ولا يجوز بيع اللبن بالزبد ولا بالهجن ولا بالحض ولا بالهجن ولا بالهجن بالهجن ولا بالزبد ولا بالافلا عيشه اذا كان فيه ملح ولا المصل مثله (قوله لا ما فيها الخ) تحته صورتان (قوله والا الخ) مقابل قوله واتحد تحته صورة فلا يشترط فيها القائل (قوله أن كان من جنس) تحته صورتان قوله وان كان من جنس تحته صورة واحدة (قوله وهما حسان) تحته صورتان وترك مفهوم قوله وهما حسان وتحته صورتان قمت العشرة (قوله والمائة التي الخ) من غام العلة لان الجسد الاول منها هو جد في خسل الربا بغير ما أنه

لا يجوز (قوله وكذا العرايا) أي نسبت الخ (قوله يجوزها أي مع خرصها أو خرص يضي الخ) وهو على تقدير خرص أي قدر خرصها (قوله فمادون خمسة أوسق) متعلق بمحذوف أي ويحل الحواجز فمادون الخ (قوله فما دون خمسة أوسق) بدل من قوله في بيع العرايا الخ (قوله ولا يجوز بيع مثل العرايا باقى الثمار كالخوخ والوزر) أي باى يباع خرص على الشجر عنق ناشف على الأرض ولو زرع على النجر لم يرضى (قوله لا يجوز بيع مثل الخوخ مثل النارجون) فيجوز شرط الحياض

فلا

قوله يجوزها أي مع خرصها أو خرص يضي

الخوخ وهو على تقدير خرص أي قدر خرصها (قوله فمادون خمسة أوسق) متعلق بمحذوف أي ويحل الحواجز فمادون الخ (قوله فما دون خمسة أوسق) بدل من قوله في بيع العرايا الخ (قوله ولا يجوز بيع مثل العرايا باقى الثمار كالخوخ والوزر) أي باى يباع خرص على الشجر عنق ناشف على الأرض ولو زرع على النجر لم يرضى (قوله لا يجوز بيع مثل الخوخ مثل النارجون) فيجوز شرط الحياض

والتفاضل فقط اذا كان ماعلى الشجر ظاهر غير مستود بالادوار والله اعلم (فصل فى السلم) لما فرغ من الكلام على تنوع الاحكام شرع يشكك على يوسع اقدم بلفظ السلم هو حق عن اليسوع الا انه بلفظ جلس وانما اقرده بضم الهمزة لان له شروطا ائدة وتفاضل زائدة على انواع اليسوع وكل من السلم والسلف باسم مصدر واسلم والتسليم لفظ السلم خاص بمكان الباب بخلاف لفظ السلف فمشتق من السلم والقرض (قوله بدين الخ) الباء زائدة أى تحملته وبنوا هو السلم فيه (قوله وقد تهرىف الخ) أى شربا واما لفظة فلم يذكر الشرب لغيره معناه لفظة ونجاسة كرم ملاسكين من الخنزيرة ان معناه لفظة الاستسجال وكان وجهه ان الشرع لما اوجب تسليم رأس المال فى المجلس فكما استجبه (قوله لا الخ) أى خلافة لفظة الثلاثة ١٧ (قوله لا وامرؤثا) أى بالباسية فليس فيه فيكون

حالا ومجلا فالين من السلم بمعنى العقد على سبيل الاستناد المجازى من اسناد الشئ لغيره من هولة كنى الامر المدونة (قوله بان يصرح بهما) أى أو يطلق وينعقد حالا (قوله فان قيل) هذا وارده على قوله اما الحال الخ فهو من طرف المحققين (قوله ويشترط تسليم الخ) هذا ما يأتى فى المتن (قوله وانما قيل) يتفاضل التفرق فيكون مكررا معه (قوله فلو أطلق) أى رأس المال أى معين وان كان مقيدا بكونه فى الذمة وكذا يشترط حوله فلو شرط ارجلا ولو قصر اضروا فلو يتفاضل التفرق (قوله لان) اودية لاستدعى الخ) أى لا تتوقف على لزوم بل ولو كان جائزا كما عاين قد عجزوا اودية ولو لم يكن مالكا أصلا فى بعض صور اودية كان أراد السفر وخاب عليه فى الطريق فله أن يهرعها كائنا فى بلد يصور التصرف على هذه الحال ولو كان انصرف يشوق على لزوم الملك كالهبة والقرض ومثله الدين (قوله ان يكون مضبوطا الخ) أى أن يكون له صفات فى الواقع تعضبطه ويميزه فيضربها ليس كذلك (قوله الخ) أى لا يبرأ بالوجود بها) فبذلك فى الصفقة

فلا يأتى فى الموضع فيها ولا يختص بيع الرعايا الفقراء لا إطلاقا حديث الرخصة (فصل فى السلم) ويقال له السلم بضم السين وسلفوا وسلموا السلم لفظة أهل الجواز والسلف لفظة أهل العراق قاله المارودى معنى سلفا تسليم رأس المال فى المجلس وسلفا تقديم رأس المال والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا تدابروا فليمنعوا فليمنعوا قال ابن عباس رضى الله تعالى عنهما تزل فى السلم وخبر الصحبين من أسلفنى شئ فليس فى كبل معلوم ويزن معلوم الى أجل معلوم وتقدم تعريف السلم فى كلام أول اليسوع (ويصح السلم حالا وامرؤثا) بأن يصرح بهما أما المجل فبالنص والاجماع وأما الحال فبالأولى بعده عن القدر فان قيل الكتابة لا تصح بالحال ونصح بالمؤجل أجب بان الأصل فيها إيجاب بعد عدم قدرة الرقيق والحلول ينافى ذلك ويشترط تسليم رأس المال فى المجلس العقد بل لزومه فلو تفرق قبل قبض رأس المال وألزماه بطل العقد وقبل تسليم بضعة بطل فيما لم يقبض وبها يقال به السلم فيه فلو أطلق كانت اليد نارا فى ذمى فى كذا ثم عين الله بنادوسم فى المجلس قبل التنازل ذلك لان المجلس حرم العقد ولو قبضه المسلم اليه فى المجلس وأودعه المسلم قبل التفرق جاز لان اودية لا تستدعى لزوم الملك وكذا يجوز دونه اليه من دينه كما اقتضاه كلام أصل الروضة فى باب الرابح يجوز كون رأس المال منفعة وقبض قبض العين ورؤيته رأس المال تسكن عن معرفة قدره ولا يسلم الا (فيها كمال) أى اجمع (فيه خمس شرائط) الاول (أن يكون) السلم فيه مضبوطا بالصفة التى لا يبرأ الوجود بها كالطوب والادهان والتمار واليابس والذهب والارقاء والاسواف والاشباب والاحجار والحديد والراسن وغير ذلك من الاموال التى تعضبطها بصفات لا يخطئها كالتبلى لاصح السلم فيه وكذا ما يبرأ من دونه كالأشجار والاكباد والياقوت وسائر الجواهر والجارية وأختها اودية لها (ثاني) أن يكون (المسلم فيه) جنسا واحدا (المختلط به) جنس (غيره) اختلاطا لا ينضب به بمقصوده كالمختلط بالمصود والاركان التى لا تنضب كهريرة ومجوق وغالية وخف مركب لاشتمال على ظاهرة وباطنة فان كان الخلف منفرد اصح السلم فيه ان كان به يد او اقتصد من غير يد او لا يمنع ولا يصح فى الترياق المختلط فان كان مفردا جاز السلم فيه ولا يصح فى رؤس الحيوان لانها تجميع اجناس مقصودة ولا تنضب بالوصف (ولم تخله النار لاحتاله) أى فيضرب غير مضبوط فلا يصح السلم فيه خبر مضبوط وشوى لاختلاف الغرض باختلاف تأثير المارفة وتعدد الضبط بخلاف ما ينضب تأثيره كالعمل المصنوع بهاراسكو ولقائده والديس واليابس السلم فيها كمال الى ترجيح النوى فى الروضة وهو العقد وقبل لا يصح

(٣ - خطيب نافي) فيضرب بها يبرأ وجوده فلا يبرأ وجوده ولكن قوله لا يبرأ لوجودها الخ ينشأ فى المتن قوله ان يكون موجودا عند الاستحقاق الخ فيكون ذلك مكررا معه الا أن يقال ان ما يأتى أعظم ما هنا (قوله الجارية واختها الخ) هذا كثير شاذ فكيف يكون عزيزا نادرا وجوابنا انه ان كان يحتاج الى وصف كل منه باصناف على حدته كان اجتماعها باصنافا نادرا (قوله لا ينضب به بمقصوده الخ) هذا اصلا من الشايع للفتن لان ظاهر المتن جاهر على جواز فى جنس واحد فقط مع انه يجوز فى المركب اذا كان منضبطا الخ فاصله بالزيادة المذكورة وصار سادسا للصورتين وجه لا ينضب صفة لا خلاطار ابطعة أى به يدوعلى الاختلاط (قوله وقبل لا يصح كذا الخ) أى لا يفتن بيع بعضها ببعض فى الرابا كذلك يمنع السلم فيها بالعقد الا بطل الخ لا يفتن فى جميع العمل والصلو واليمن امامها

ثاناً في الما بين قوله معلولة أي مخفوفة بالآسواء كانت من جبر أو تخفيف مثلاً أو مدقوفة بالمطر أي بان كانت من حديد قوله ولا يصح السلفي الجلد أي الكلام الخ وكان الأولى تأخير ذلك عن الأساطيل (قوله يصح في أساطيل) أي سواء كانت مخفوفة بالآسواء من الأجزاء أو لا خشاب أو مطروقة بالمطارق أو مصبوغة في قالب بشرط أن تكون واسعة الرأس وأن يكون جنسها واحداً غير مختلط بغيره إن كانت من حديد (قوله بشرط في رقيق الخ) كان الأولى ذكر ذلك عند قوله أن يصفه بعد ذكر جنسه الخ لأن كلامنا في صفات المسلم فيه في الواقع لا في ذكرها في الفضل لأنه يأتي (قوله هذا الثوب الخ) تبيين رأس المال ليس في ذلك البطلان بل المدار فيه على تعيين المسلم فيه سواء كان رأس المال معناه أي الأمة (قوله لا اختلاف في اللفظ) أي منافية لأوله لا تخرد لأن أوله يقتضي الدينية وآخره يقتضي عدم الدينية قصد اللفظ

كافي الزاد فرق بين باب الزاد لا يصح في مختلف أجزاءه كقصد وكوز وقصم ومناورة ومنت مسبوبة لتعدد رتبها وتخرج بمسبوبة في قالب يصفح المسلم فيها ولا يصح في الجلد لا اختلاف الأجزاء في الرقة والغلظ ويصح في أساطيل مرة أو مدبورة ويصح في الدراهم والدنانير غيرهما لا يمتثلها ولا في أحدها بالآسواء لا تخرداً لأن أو مولا بشرط في السلم في الرقيق ذكر فوعه كتركي فإن اختلف صنف النوع كرومي وجد كره وذكروني أن اختلف كايض مع موصفه كان يصف بياضه بعمرة وذكروني كان يصف سنيته وذكروني طوله أو غيره تقر بياني في الوصف والسن والقصد بشرط كونه من سبع سنين مثلاً بل الزيادة ولا نقصان لم يجوز ذلك وقد يستعمل الرقيق في الإسلام في السن إن كان بالغاً والأقول سيده إن ولد في الإسلام والأقول التقاسيم أي الدالين فلو لم يولد كونه أو أوثقه وشرط ما يشاء من شروط بل وغيرهما ما ذكر في الرقيق إلا ذكر وصف القانون والتقدير بشرط ذكرهما وبشرط في طير ومحل فوع وشبهه وفي لحم غيره صيد وطير فوع كسهم وذكروني كسهمي ويصنع مما فوق جلد أو شدها من غداً أو غيرها ككتف ويقتل عظم اللحم معناده وشرطي ثوب أن يذ كرجنه كقطن وقوعه وبلده الذي ينسج فيه أن اختلف به الغرض وطوله وعرشه وكذا غلظه وصفاته ونموته أو شدها وطلق الثوب يحمل على الخاتم ويصح السلم في المنقوص وفي مصوغ قبل نسجه وشرط في غر أو زيب أو دب كراي يذ كرجونه كبري ولونه كاجر ولونه كدق يجرمه كبر أو صغرو عتقه أو حدائنه وشرط في عمل نخل مكانه كعيلي وزمابه كسبي ولونه كايض (و) الثالث (أن لا يكون) المسلم فيه (معيناً) بل بشرط أن يكون ديباً لأن لفظ السلم موضوعه فلو أسلم في معين كان قال أسلمت البك هذا الثوب في هذا البلد فقبل لم يتحدد سلباً لا تنقاه الدينية ولا يبعاً لا اختلاف اللفظ (و) الرابع (أن لا يكون) المسلم فيه (من) موضع (معين) لا يؤمن انقطاعه فيه فلو أسلم في غن قر بصفيرة أو بستان أو بضيعة أو في قدر معلوم منه لم يصح لأنه قد يقطع بجماعته ونحوها وظاهر كلامهم أنه لا فرق في ذلك بين السلم الحال والمؤجل وهو كذلك أما إذا أسلم في غر ناحية أو قرية فحظية صعب لأنه لا ينقطع غالباً (و) الخامس (أن يكون) المسلم فيه (مما يصح بيعه) لأنه يبيع شيء موصوف في الأمة ويشترط فيه لفظ السلم قال الزركشي وليس لنا بعد خصيص بصفته إلا هذا أو النكاح ويؤخذ من كون السلم بيعاً أنه لا يصح أن يسم الكافر في الرقيق المسلم وهو الأصح كافي المجموع ومثل الرقيق المسلم رقيق المرتد ثم عتقه (عقد المسلم فيه) حينئذ أعتابه شرائط الأولى (أن يصفه بعد ذكر جنسه وفوعه بالصفات التي يختلف بها الغرض) اختلافاً ظاهراً وينضبط بها

فلم يكن بيعاً أيضاً (قوله لا يؤمن انقطاعه الخ) هذا إصلاح من الشارح المعين لأن المتن يقتضي أنه متى عين لفظ لا يصح وليس كذلك فأما الشارح أن التعيين المضر الذي لا يؤمن منه الانقطاع بل يخاف منه (قوله فلو أسلم) تفرع على قوله معين لا يؤمن منه الانقطاع وقوله أما إذا أسلم في غر ناحية تفرع على منطوق قول المتن أن لا يكون من معين لا يؤمن الخ بأمر يكون معيناً يؤمن معه الانقطاع الخ وظاهر الشارح أن المداد على صغر الغرية فلا يصح أو كبرها فيصح وليس كذلك بل المداد على الثمر فلو كثرة وإمكان تأنيسه من ذلك المحل فيصح صغيراً كان المحل أو كبيراً أو لا يلا يصح كذلك بحسب صغرها كان المحل أو كبيراً وهذا كله إذا أسلم في قدر منه كما قال الشارح أما إذا أسلم في جميعه فلا يصح القطع بثلث بضعه (قوله وأن يكون معيناً يصح بيعه الخ) كان الأولى حذفه لأنه ليس من الشروط الثلاثة والفصل عما هو مفقود ليس الزائد على البيع لأجل السلم (قوله بعد ذكر الخ) هذا الترتيب ليس قد

بل لو قدم ذكر الصفات ثم ذكر الجنس والنوع صح (قوله بالصفات الخ) أي التي تقدمت في قوله وشرطي رقيق الخ (قوله المسلم يختص بها) الغرض الخ في نسخة الثمن ولكن الذي أخرجه وهو الكيل والدين يختص بها الثمن فلا يصح على هذه النسخة قوله يخرج لأنه يختلف به الثمن فهو داخل خارجاً فالصواب النسخة الأولى ويصح الإخراج لأن ذلك لا يختلف به الغرض الخ ولكن فيه نظر أيضاً لأن اكتمال ما يختص به الغرض وجوابه أنه لا يختلف بالنظر لما هو المقصود من الرقيق في الأصل وهو الخدمة وأما المحلة فثاني زائد (قوله أن يصفه بالصفات الخ) أي لئلا يترفع القاعد أو عدلاً غيرهما ليرجع إليها عند التنازع وإن لم يكنوا حاضرين عند العقد بخلاف الأجل يكفي معرفة أوصافه أو عدلين يقررون أن لا يخل بغيره فيه مالا يقتضي العقود عليه قوله أن يصفه أي في العقد الخ أي بجعله الوجه

وهو واحد من الاربعة الالهة المتكبل ومباده (قوله قويا) أي زائد القوة الخ هذا هو المراد (قوله أو أميا) الاولى حذفة لانه لما جعل ان
 المكتبة الاصل عدمها تكون الالهة الاصل وجودها (قوله أو عذ قيا بعد) كاطربوا القاسول (قوله أو ذرع الخ) كاشفاش وقد
 يحتاج الى العدد للذرع فلا بد منها كما لو أسلم في بسط أربعة فهذا عذ يحتاج ان يذكر ان عذ في كل واحد واحد من مائة على المبيع
 من كبل أو وزن أو وحل محل القبض يكون على البائع وما يتعلق بالتمسك يكون على المشتري فالب شرط ذلك أجرة استحقت والا فلا أجرة
 على قاعدة لا أجرة لعمل بلا شرطه فان حصل خطأ ضمن التكبل والوزن والعدد لا أجرة لهم وان أخطأ القاد لم يضمن لانه يجهل
 ولا أجرة له أيضا (فرع) دلالة المبيع على البائع فلو شرطت على المشتري ١٩ بطل العقد ومن ذك قوله بمشروء سالما

لان عناء انهاء على المشتري (قوله
 مقصد) بان يقول أسلمت البثني
 مائة بطنية لكل واحدة وزنها
 طرلان مثلا وكذا لا يصح في
 الواحدة بان يقول أسلمت البثني
 بطنية وزنها طرل وهذا اذا أريد
 الوزن القديدي والا فصح (قوله
 ون لم يقل الخ) أي سواء كان من
 نوع اختلافه بالخط والرقعة قليل
 أو كان من نوع اختلافه بالخط
 والرقعة كثيرا وانما يقرر على من
 فصل بخر في الاول وينفع في الثاني
 مطلقا (قوله ولو عذ الخ) أفضة الواو
 ظاهرة وما أفضة القامعة ظاهرة
 لاها لم يتقدم ما ينفع عليه وقوله
 كبل أي آلة كبل أي آلة الخدع
 ولو ذراع أحد العاقدين وفي النكل
 لم يعرف قدره فان عرف قدره صح
 فاذ ائتمن ابد العقد العقد (قوله وان
 كان سبلا ذكروا في محله) معناه
 ان كان مؤخر فلا وجب أن يذكر
 أجلا معلوما وانما شرط عليه
 اشرار قوله فييب الخ لان ظاهر
 المسكن ان مطلق بيان الوقت يكفي
 وليس كذلك (قوله نعم ان وقع الخ)
 استدراك على قوله ونعم الاول الخ
 (قوله) اكتب يا شهر الخ معناه
 ان لا تكمل من شهر ذراع مثلا ان

المسلم فيه وليس الاصل عدمها متفق عليه من المباشرة ويخرج بالقيد الاول ما يشاع باهمال ذكره
 كما تكمل والتمس في الرقبين بالثاني لا يضبط كل واحد بالثالث كون الرقبين قويا على العمل
 أو ضعيفا أو كتابة أو أميا أو نحو ذلك فانه وصف مختلف به افترض اختلافهما مع انه لا يجب
 التعرض له لان الاصل عدمه (و الثاني) أن يذكر قدره أي المسلم فيه (بما ينفي الجهالة عنه)
 من كبل في كبل أو وزن في باوزن للحدث المار أول الباب أو عذ قيا بعد أو ذرع في
 بذرع قياسا على ما قبلهما ويصح سلم المتكبل وزنا والموزون الذي ينأى كبله كيلا وحل
 الامام اطلاق الاصحاب واز كبل الموزون على ما بعد الكيل في مثله ضابطا فلا يصح أن يسلم
 في قنات المسكوت نحوه كيلا وقيل يصح كاللأن الصغار وفقر بكثرة التفاوت في المسكوت ونحوه
 بالثقل على الحمل وتراكمه بخلاف الأول لا يحصل بذلك تفاوت كالقصير والفول واستثنى
 الجرجاني وغيره التقدير أيضا فلا يصح السلم فيها الا بالوزن ويشترط الوزن في البطح
 واقفا والوازن لثبات ما أشبه ذلك مما لا يضبطه الكيل اتفاقا في التكبل كقصب السكر
 والبقول ولا يكتفي فيها بالعدد لكثرة التفاوت فيها واجمع فيها بين العد والوزن مفسدا لانه يحتاج
 معه الى ذكر الجرم فيشودء زنة أو وجوده ويصح في الوزن والوزن لم يقل اختلافه وزنا
 وكذا كيلا قياسا على الجيوب والنمر وغيره كيلا فسد السلم ولو كان حاله ان لم يكن ذلك
 التكبل معتمدا ككوز لا يعرف قدر ما يصح فان كان التكبل معتمدا بأن عرف قدر ما يصح لم
 يفسد السلم ولو عذ قيمته كسائر الشرطيات لا غرض فيها (و الثالث) ان كان السلم مؤجلا
 ذكر وقت عمله بكسر الميم مة أي وقت حاول الاجل فييب أن يذكر العاقد أجلا معلوما
 والاجل المعلوم ما يعرفه الناس كسهر العرب أو افرس أو الروم لانها معلومة مضبوطة
 ويصح التأقيت بالنروز وهو زل الشمس برج الميزان وبعد الكفار ان عرفه السلون
 ولوعدين ثم أو المتفادان وان أطلق الشهر جعل على الهلال وهو ما بين الهلالين لانه عرف
 الشرع وذلك بان يقع العقد أول الشهر وان كسر شهر بأن وقع العقد في ثمانه والتأجيل
 بالشهر حسب الباقي بعد الاول المتكسر بالا هلقم الاول ثلاثين مما بعدها ثم وقع العقد
 في اليوم الاخير من الشهر اكتب بالشهر بعده بالالهة تامة كانت أو ناقصة والسنة المطلقة
 تجعل على الهلاية دون غيرها لانها تعرف اشرع قال تعالى يستوفون ثمن الالهة لعل هي
 مواقيت الناس والمخ ولوقا لا في يوم كذا أو شهر كذا أو سنة كذا حل بأول حزمته ولوقا لا
 في يوم كذا أو شهر كذا أو سنة كذا لم يصح على الاصح أو قال الى أول شهر كذا أو آخره صرح
 على الجزء الاول كما قاله البصري وغيره ويصح التأجيل بالقيس وجادى ويصح ونفسا الج

كل التأجيل بثلاثة وأما التكميل من الشهر الاخير فهل يكتم منه أوله فيه تفصيل قال كان ناقصة ذك كميل بل يحل بأول الشهر الزايع
 وأما ان كان كاملا فيكمل ذلك اليوم من اليوم الاخير من الشهر الاخير فاعنى منه ما يكمل اليوم الذي وقع فيه العقد حل بالاجل ولا
 يشترط على فرغ الشهر (قوله أو آخره) أي أول آخره أو قوله حل على الجزء الاول وهو أول الشهر المذكور الذي أضيف اليه لفظ
 أول وهذا ظاهر في الاول وأما ثانيا ففهمه اقوال الاول انه يصح ويحل بأول النصف الاخير من لشهر المذكور لانه أول آخره وقيل
 يحل بالنصف الاخير أي بقدر انهاء هذا هو المعتمد وقيل بأول النصف الاخير أي يتعين بهلال الشهر الذي بعده ان الاجل حل بأول
 النصف الاخير وقيل يحل بأول الشهر كالمسئلة التي معها

(قوله نعم الخ) لو أني به فرماستقلال كان صوابا (قوله أن يكون موجودا الخ) يحصل هذا الشرط أن يكون موجودا عند التسليم وبحصل الذي بعده أن يكون وجوده في الغالب أي كثيرا لا نادرا واعترض بأنه يعني عن الأول قوله فيما تقدم وأن يكون مما يصح بيعه لأنه إذا كان معدوما كان موجودا عن تسليمه فلا يصح بيعه فليزم من عدم صحة البيع عدم صحة السلم لأن يقال ذكره فوطئة لقوله في الغالب (قوله وكذلك الخ) فصله التناقض فيه (قوله صح الخ) ضعيف كما تقدم (قوله ولو لم يكن الخ) يحترز بقدم قدر أي كان موجودا أي من غير مشقة لا تضلل ولا يلازم (قوله فإن كان ٣٠ السلم الخ) يحترز بقدم قدر أي كان موجودا بل لا يصدق أن لم يكن موجودا

بهاضه تفصيل (قوله وجارية) واختار الخ) إنما كان ذلك نادرا قليلا لمع أنه كثيرا لا يحتاج إلى وصف كل واحدة صفه على حدتها واجتماعهما بصفتها نادرا (قوله في السلم المؤجل الخ) ليس قيدنا في جميع الصور ولقوم غنا بين الحال والمؤجل وفصل فيما بهما كان أولى بالمحال أن الصور ثمانية إما حال أو مؤجل وعلى كل حاله مؤنة أم لا وعلى كل حاله العقد صالح أو غير صالح فيجب البيان في خمسة وهي ما إذا كان غير صالح سواء كان حالا أو مؤجلا وسواء كان له مؤنة أم لا فإنه أربعة أن كان صالحا وله مؤنة وكان مؤنلا لا يجب البيان أيضا في الخمسة والثلاثة التي لا يجب فيها البيان إذا كان السلم حالا والمحل صالحا لا يحتاج إلى بيان سواء كان له مؤنة أم لا أو كان صالحا ولا مؤنة والسلم مؤنلا لا يجب البيان كما علم ذلك كله من الشرح (قوله تفاوتت الأغراض الخ) على ما تم (قوله ويكتفي بتعيينه الخ) بيان معنى المتن وقوله يكتفي إحضاره الخ معطوف على قوله ويكتفي بتعيينه (قوله أم لا السلم المؤجل الخ) يحترز المؤجل (قوله بشرط البيان) أي سواء كان له مؤنة أم لا (قوله

و يحصل على الأول من ذلك تحقق الاسم به فعلى القول بعدم العقد القطراني المصدق على الأضحية لأنه الذي على العقد فالعين الرضة (و) الأربع (أن يكون) السلم فيه (موجودا عند الاستحقاق) أي عند وجوب التسليم لأن المجهوز عن تسليمه يمتنع بيعه فبفتح السلم فيه فإذا سلم في منقطع عند الحلول كالرطب في زمن الشتاء لم يصح وكذا لو أسلم مسلم كافر أو عبد مسلم نعم أن كان في يد الكافر وكان السلم حالا صح ولو كان في حياضه لم يحصل السلم فيه بشقة عظيمة تقدر كثير من الباكورة وهي أول الفاكهة لم يصح فإن كان السلم فيه موجودا لم يصدق عليه أنه عند تسليمه غاليا منه البيع ونفوه من المماثلات وإن بدلت المسافة للقدرة عليه والأفلاص السلم فيه لعدم القدرة عليه ولو أسلم فيما به وجوده فاقطع وقت حاله لم ينقص لأن السلم فيه يتعلق بالذمة فأنشبه أفلاص المشتري بالتمسك بغيره والمصري حتى يحدد فطالب به دفعا للضرر ولو لم قبل المثل اقطعاه عنده فلا خيار قسله لأنه لم يدخل وقت وجوب التسليم (و) النظام (أن يكون) وجوده (في الغالب) من الزمان فلا يصح فيما يندرو وجوده كعلم الصيدعيل بمزج وجوده فيه لا تنفاه الوفاق بتسليمه نعم لو كان السلم حالا كان السلم فيه موجودا عند المسلم إليه بمزج ندر فيه صح كأي الاستقصاء أو لقيما أو استقصى وصفه عز وجوده كالآتي الكبار والسواقيت وجارية وأنها وأختها أو غيرها ولو لها أو شاعر مضطها فان اجتماع ذلك بالصفات الشروطة فيما نادر (و) السادس (أن يذكر) في السلم المؤجل (موضع قبضه) إذا عقد بموضع لا يصح التسليم كالبدانة أو يصح والمحل السلم فيه مؤنة تفاوتت الأغراض فيما راد من الأمكنة أما إذا صلح للتسليم ولم يكن له مؤنة فلا شرط ما ذكره ويشتم مكان العقد للتسليم للعرف ويكتفي بتعيينه إن يقول تسلم في بلدة كذا إلا أن تكون كبيرة كبداد البصرة فيكتفي إحضاره في أوها ولا يكتفي إحضاره إلى منزله ولو قال في أي البلدة شئت أو في أي مكان شئت من بلد كذا فان أنس لم يحجزوا لاجاز أو يلد كذا أو بلد كذا فقل يفسد أو يصح وينزل على تسليم التصسف بكل بلد وجهاً أحدهما كقَالَ الشافعي الأول قال في الطلب والفرق بين تسليمه في بلد كذا حيث يصح وتسليمه في شهر كذا حيث لا يصح اختلاف الفرص في الزمان ودون المكان فوقع من مكان ما غرّب وخرج من صلاحية التسليم تعيين أقرب موضع صالح على الأقرب في الرضعة من ثلاثة أوجه أما السلم الحال فتعين فيه موضع العقد للتسليم نعم أن كان غير صالح للتسليم اشترط البيان كقوله ابن الرضا فان عيناه غيره تعيين بخلاف المبيع الحسين لأن السلم قبل التأجيل قبل شرطا يتضمن تأخير التسليم بخلاف المبيع والمراد بموضع العقد تلك الجهة لا نفس موضع العقد (و) السابع (أن يقاضا) أي المسلم والمسلم إليه بنفسه أو نائبه وأمس مال السلم وهو الثمن في مجلس العقد فقاضا حقيقيا (قبل

فان عيننا الخ) وأرجح لسأله الحال إذا كان صالحا ومساءله المؤجل إذا كان صالحا ولا مؤنة لتعلقه (قوله التفريق) بخلاف المبيع المعين مقابل قوله السلم الحال أي أن السلم الحال فيه تفصيل بخلاف المبيع المعين يتعين فيه محل العقد للتسليم فلو شرط تسليمه في محل غير محل العقد فسد أو كان محل العقد صالحا للتسليم أم لا (قوله لأن السلم الخ) أي من حيث هو قبل التأخير أي بخلاف المبيع المعين (قوله قبل) أي السلم شرطا يتضمن تأخير التسليم وهو بيان محل غير محل العقد للتسليم أن كان محل العقد صالحا بخلاف المبيع المعين لا قبل التأجيل فلا قبل شرطا يتضمن تأخير القبض عن محل العقد (قوله والمراد بموضع العقد الخ) وأرجح لمأني الحال إذا كان محل صالحا ولا مؤنة أو مؤنلا

(قوله أو التنازل) أوجبه الزوا على المتخذ عندم وعند ابن حجر وشيخ الإسلام على إيجابه وهو ضعيف (قوله لكان في معنى الخ) أعلم يكن
 منه لأن بيع الدين بالدين أن يكون الدينان ثابتين من قبل وهما متشأنان لا ثابتان من قبل (قوله ما لو أحوال الخ) يحتمل رفضا حقيقيا (قوله
 وقضه الخ) وبالأول اذ لم يقضه (قوله سواء أذن الخ) أي إذا جدد أضراف الخ (قوله بعده بذنه) أي غير أذن الخ (قوله
 ولا يشترط تعيين الخ) هذا تقدم فهو مكرر (قوله لا يدخله خيار الشرط) تفسير بقوله ناسخ (قوله لا لأنه لا يحتمل) أي بالنسبة لمراس المال
 أم للمال فيه فيقبل (قوله لا نه) أنه لا يكون الخيار أعظم غروا (قوله ما منع من الملك) أي أن كان الخيار لهما أو للمسلم وقوله أو من زومه أي
 أن كان له لمسلم إليه (قوله لو أحضر الخ) قيد سيأتي يحتمل زومه وقوله المؤجل قيد سيأتي يحتمل زومه ٢١ (قوله أجبر على قبوله) أي عينا (قوله
 سواء كان للمؤي الخ) فالنظر هنا

لجانب المسلم لكونه قبل وقت التسليم
 (قوله فإن أصرا أخذها الحاكم له)
 وكذا يأخذها الحاكم إذا أتى به بعد
 الحول فوجد المسلم تأثبا أو أخذ ولو
 كان له مؤثقة في هذه الحالة (قوله ولو
 أحضر الخ) يحتمل زوم في ظل والمراد
 الحال أصالة أو عرضا (قوله أجبر
 المسلم على قبوله) والمطلوب إليه هنا
 هو جانب المسلم إليه لأنه في وقت
 التسليم وفي محله (قوله ولو ظفر الخ)
 يحتمل زوا حصر الخ (قوله ولو لقه مؤثقة)
 المراد بهما ما تمسك مؤثقة أنقل
 وارضاع الأسعاف في حبل الظفر
 (قوله ولم يقضه للمسلم) في صورتان
 بأن يدفع الإجرة للمسلم إليه أو
 يكتري ويُدفع الإجرة بصلاته فيما
 يأتي إذا تمسك المسلم إليه المؤثقة
 فالمراد به أن يكتري ويؤجره بالاكراه
 ودفع الإجرة ولا يجوز دفع الإجرة
 للمسلم يكتري بها لأنه في معنى
 الاعتراض وهو منتهج
 (فصل في الزهن) ما فرغ من
 الطرفين الذين ذكرهما من
 أطراف البيع الخمسة نخرج في
 الترجمة الثانية وهي قوله وقبضها
 من المعاملات أي سواء كانت جائزة
 من أحد الجانبين أو من الجانبين

التقرب أو التنازل لأن الزوم كما تفرق كما في باب الخيار فلو تأخر لكان في معنى بيع الدين
 بالدين أن كان رأس المال في الهمة ولا في قبض المسلم غروا فلا يقض إليه غروا بخير رأس المال
 ولا بد من حلول رأس المال كالصرف فلو تفرق قبله أو الزم به بطل العقد أو قبل تسليم بعضه بطل
 فبالم قبض وفيما يقبضه من المسلم فيه وصح في الباقي بقسطه ونخرج بقيد الحقيقي ما لو أحوال المسلم
 المسلم إليه رأس المال وقبضه المسلم إليه في المجلس فلا يصح ذلك سواء أذن في قبضه لم يجل أم لا
 لأن الحول ليست قبضا حقيقيا فإن الحال عليه يؤدي عن جهة نفسه لاعتناء جهة المسلم نعم
 أن قبضه المسلم من الحال عليه أو من المسلم إليه بعد قبضه بذنه وسلم إليه في المجلس صح ولا
 يشترط تعيين رأس المال في العقد بل الصحيح سواء في الهمة فلو قال أسلمت إليك دينارا في ذمتي
 في كذا مدين الدينار في المجلس قبل التنازل جاز ذلك لأن المجلس حريم العقد فله حكمه فإن
 تفرقا أو تخارفا قبله بطل العقد (و) الثامن أن يكون العقد ناسخا لا يدخله خيار الشرط (لهما
 ولا لاحدهما لأنه لا يحتمل التأجيل والخيار أعظم غروا منه لأنه لا ضمان من الملك أو من زومه
 واحتراز بقيد الشرط عن خيار المجلس فإنه ثبت فيه لمعوم قوله صلى الله عليه وسلم البيان
 بالخيار ما لم يتفرقا والمسلم يبيع شيء موصوف في الهمة كأمي (قوله) أو لأحد المسلم إليه المسلم فيه
 المؤجل قبل وقت حلوله فامتنع المسلم من قبوله فغرض صحيح أن كان حيا ناسخا يحتاج لمؤثقة لها وقع
 أو وقت انقضاء أو كان غرا أو جازا بدأ كله عند أهل طرأ أو كان مما يحتاج إلى مكان للمؤثقة
 كالخطة أو كثيرة لم يصبر على قبوله فإن لم يكن للمسلم غرض صحيح في الامتناع أجبر على قبوله
 سواء كان للمؤثقة غرض صحيح في التعجيل كقولهم نحن أو ضمان أو يجبر بدراة ذمة أم لا كما
 اقتضاء كلام الرضا لأن عدم قبوله نعت فإن أصبر على عدم قبوله أخذها الحاكم له ولو
 أحضر المسلم فيه الحال في مكان التسليم لغرض غير البراءة أجبر المسلم على قبوله وألغى غرضه أجبر
 على القبول أو الأبراء ولو ظفر المسلم بالمسلم إليه بعد الحل في غير محل التسليم وطالبه بالمسلم فيه
 ولقاه مؤثقة لم يقضه للمسلم من المسلم إليه لم يزل له الأدب ولا يطالبه بقبضه وإن امتنع المسلم
 من قبوله في غير محل التسليم لغرض صحيح لم يجبر على قبوله تنصرون بذلك فإن لم يكن لغرض
 صحيح أجبر على قبوله أن كان للمؤثقة غرض صحيح في تعجيل براءة الذمة ولو أتى كون رأس مال
 المسلم بصفة المسلم فيه فحضره المسلم إليه وجب قبوله
 (فصل) في الزهن وهو هولة التثبت ومنه الحالة لراهنه وشروطها جل عين مالية وثيقة بدين
 ينسوي منها عند تعذر وفاءه والأصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى فمن مقبوضة قال القاضي
 معناه فآرهنوا وأقبضوا لأنه مصدر يجعل جزا للشرط بالفاء فجري مجرى الأمر كقوله تعالى

وسواء كانت من اثنين أم من واحد (قوله جل عين الخ) اشتمل هذا النوع على أركان الزهن الثلاثة لأن الجعل يستلزم جاعلا ومجعولا
 منه وصيغة وثيقة الأركان صريحة فيه (قوله منها من لا يشاء فيصدق بها إذا كانت) أكثر من الدين أو أسوأ به أو أقل كسبة يثبت
 مثلها فلا تكون من هونة وأما البت فلا يصح غروا لا بقيد آخر (قوله قال القاضي الخ) انما يحتاج لذلك لأن من الخ جواب الشرط
 وجواب الشرط لا بد أن يكون جملة فليجابه بالجملة تأيلا لا بتعيني أو هنوا الخ وهو خطاب لأصحاب الديون فيكون أو هنوا بمعنى
 أو هنوا أو أقبضوا أصل المهمة لأنه من قبض وانظرا هراهنه خطاب للمدين بدليل سابق الآية ويكون أو هنوا أقبا على معناه لا بمعنى أو هنوا
 أو يكون وأقبضوا قطع المهمة من أقبض وأجاب بعضهم بجواب آخر وهو أن من خبر مبتدأ محذوف أي والذي يتوق به من أو بالعكس

(قوله زنة) وهي ذات الفضول تعدل بحسب ما اقصه أو يكثر بعد موته (قوله أر بع) أي اجالا والأقوى منه تفصيلا (قوله فلا يصح) ومن دين ولا منفعة (الخ) بخبر زعين (قوله ولا رهن عين لا يصح) بخبر زبيع (قوله ولا يصح) ومن المشاع) تنعيم في المتن فكانه قال لا فرق بين العينين أن تكون مشتركة أو غيرهما كذا لا فرق بين المصلحة والموصوفة في الزمة (قوله ولا يجوز) قوله (الخ) خبر ذلك بالمقول قضيةه ان الفناء يجوز فيه ولا يكون ٢٢ ضمانه لحصة الشريك والفرق ان اليد على المقول حصة وعلى الفناء حكمية

فقر برؤية خبرها الصحيح انه صلى الله عليه وسلم رهن درعه عندى حمودى فقال له ابو الشعم على ثلاثين صاعا من شعير لاهوا والى ثاق بالحقوق ثلاثة شهادتو رهن وخمان فالتشهادة تلخوف الجحد والاشتران تلخوف الافلاس وأركانها أو بعثه من حورن وبوصفة وطاقدان وقد بدأ بكر الركن الأول وهو المرهون فقال (وكل ما جاز به) من الاعيان (جاز رهنه) فلا يصح رهن دين ولو من هو عليه لانه غير مقدور على تسليمه ولا رهن منفعة كان رهن سكنى داره سدة لان المنفعة تلخف فلا يحصل بها استيثاق ولا رهن عين لا يصح بيعها كوف ومكاتب أو مملو ويصح رهن المشاع من الشر ولو غيره ويصح فليس كله كافي للبيع فيكون بالقضية غير المنقول وبالتقليل المنقول ولا يجوز تخلفه بغير اذن الشرطيان أي الاذن فان رضى المرهن بكونه في يد الشرطيان جاز ما عنه في القبض وان تنازعا تصب الحاكمة على ان يكون في يده لهما ويستثنى من منطوق كلام المصنف صورتان لا يصح رهنهما ويصح بيعهما الأولى المذبر رهنه بامل وان جاز بيعه لما فيه من المرو لان السيد قد عرت حاجة فيظلم المقصود الرهن الثانية الارض المزروعة يجوز بيعها ولا يجوز رهنها ومن مفهومه صورة يصح رهنها ولا يصح بيعها وهي الامه التي اهلها غير عير لا يجوز افراد أحدهما بالبيع ويجوز بالرهن وعندنا الحاشية باعلان ويقوم المرهن منهما موسوقا بكونه حاضرا أو محضوفا ثم يقوم الاسترخاء اذ على قيمته اقل الترخو ووزع الثمن عليها بتلك النسبة فإذا كانت قيمة المرهون مائة وقيمتها مع الاسترخاء وخمسين فالتسبة بالاثلاث فتسقط حق المرهن بثلثي الثمن ثم شمر على الركن الثاني وهو المرهون به فقال (في الدين) أي بشرط المرهون به كونه ديناً فلا يصح بالعين المضبونة كالخمس بقوا المستعارة ولا يميز المضبونة كمال الفراض والمودع لانه ماله كرا الرهن في المدايسة فلا يثبت في غير حوا لها لا يستوفى من غن المرهون وذلك مخالف لفرض الرهن عبد البيع تنبيه ويؤخذ من ذلك مسألة كثيرة الوقوع وهي ان الواقف يقف كتابا وشرط ان لا يخرج منها كتاب من مكان يصبها فيه الا برهن وذلك لا يصح كاصح ما مروردى وان ابقى الفقال بخلافه وضعف بعضهم ما اتى به الفقال بان الرهن أحد المتصفين والراهى لا يكون مستحقا اذ المقصود بالرهن الوفا من غن المرهون عند الخلف وهذا الموقوف لو تلف بغير تعدل لا يفرط بغيره وعلى الفاء الشرط لا يجوز اخراجه برهن ولا يغيره فكانه قال لا يخرج مطفا ثم ان تعذر الانتفاع في المحل الموقوف فيه ووقع من يتفق به في غير ذلك المحل أن يرداه الى محله بقضاء حاجته جاز اخراجه كافي به بعض المتأخرين ويشترط في الدين الذي برهن به فلا يشترط الأول كونه ديناً فلا يصح بغيره كتنقية وجهه في اقتدال الرهن وثيقة حتى فلا تقدم عليه والثاني كونه معلوما لادين فلو جهلاه أو أحدهما لم يصح والثالث كونه لازماً أو اطلاقاً في الزوم فلا يصح في غير ذلك كمال الكتابة ولا يبيع الجاهل على الفراض من المحل ويجوز الرهن بالثمن في مدة الخيال لا تؤول الى الزوم والاصل في وضعه الزوم بخلافه عال الكتابة وجعل الجعالة زنا مفسداً ان اكمل حيث قلنا ملك المشتري المبيع لملك البائع الشر كالأشياء البسيطة لا ملام ولا حاجة لقول المصنف (اذا استقر

فلا يظهر فيها التعدي (قوله صورتان) بل أكتروا انما اقتصر عليهما بكثره وقوعهما (قوله الارض المزروعة (الخ) هذا ضعيف والمقصد به يصح بيعها ورهنها (قوله التي اهلها) أي من غير السيد بان كان من زوج أو من زنا (قوله في الدين (الخ) في معنى على أو العينية (قوله لا مال الاستوفى (الخ) لا لمعاداة العين بابقية قالوا جوبوها وان تلتفت فان كانت غير مضبونة فلا غرم ولا دين وان كانت مضبونة فان قيمتها وان كانت ديناً في ذمة الناسب مثلاً لا يمكن الاستوفى من المرهون لان الدين المذكور اختلف بعد الرهن ويشترط في الدين أن يكون موجودا قبل الرهن وهذا الدين وجد وثبت بعد الرهن (قوله من ذلك) أي من قوله فلا يصح الرهن عين أرض قوله لا مال استوفى (الخ) (قوله وذلك) أي بشرط الرهن (الخ) (قوله اذا قصود (الخ) ظاهر انه لتقليل لما قبله ولا يظهر وهو في الحقيقة وجه ان تضعيف كلام الفقال فقولاً ولان الخ كان أول (قوله بغير تعدل (الخ) ليس قيدا وهذا اذا كان الرهن من جهة الموقوف عليهم وأما اذا لم يكن فهو قيد في عدم الضمان والاعلم ان قوله لم يضمن (الخ) أي فلا تؤوله للمرهن فكان شرطه باطلا بشرط الضمان لا فائدة للرهن لانه لا يستوفى من المرهون لان قيمته بعد تنقيته

حدث بعد الرهن فلا يستوفى (قوله على افاء الشرط (الخ) بكانه قول ٢٤ مخرج اصلاى ان تيسر الانتفاع به في محله ولا يخرج قوتها وأما اذا بلغ شرط الرهن بان أوله من القوي فلا يخرج الا رهن ولكن ليس رهنها شرعا بل للتوقف فقط (قوله نعم ان تعدنا (الخ) بان شرطاً ان لا يخرج من زنا أو مسجداً أو رواقاً (قوله آيل الى الزوم) أي بنفسه (قوله ونظا (الخ) تفصيل لقوله آيل الى الزوم (قوله ملك المشتري المبيع) أي بان كان النبا رهنه عدم (قوله ولا حاجة (الخ) غرض الشارع الاعتراض على المتن بان تغييره بذلك مفسر وهذا انما يبيع

ثبوتها أي الدين (في الذمة) بل هو مضر لا فرق بين كونه مستقرا كتمن المبيع المقبوض
و بين السلم وارش الجناية أو غير مستقرا لاجرة قبل استيفاء المنفعة وسكت المستغنى عن
الركنين الأخيرين أما الصيغة فيشترط فيها ما هو في البيع فإن شرط في الرهن مقتضاه
كتقدم المرتهن بالمهر من عند تزعم القراءه وأشرط فيه مصلحته كشهادته أو ما لا غرض فيه
كان يأكل العبد المهر من كذا صم العقد ولغا الشرط الأخير ما يضر المرتهن أو
الراهن كان لا يباع عند الحل أو أن منفعة المرتهن أو أن تحدث زواجره من هرقم بصح الرهن
في الثلاث لا خلال الشرط بالغرض منه في الأولى وتغيير قضية العقد في الثانية وبلهالة لزوائد
وعدهما في الثالثة وأما العاقدان فيشترط فيهما أهلية التبرع والاختيار كإتي البيع ونحوه
فلا رهن الولي أبداً كان أو غيره مال الصبي والمجنون ولا برهن لهما الاضرورة أو غيبته ظاهرة
فيبطله الرهن والارتها فيهما دون غيرهما مثلهما للضرورة أن يرهن على ما يشترط حاجة
المؤقتة في حماية من غلبه أو حلول دين أو نحو ذلك كتنافق منافع كسد وأن يرهن على
ما يقرضه أو يبيعه من جلا للضرورة سب أو نحو ذلك ومثلهما لقطعة أن يرهن ما يساوي ماله على
عقن ما اشتراجه بجملة نسبة وهو يساوي ماله وإن يرهن على عمن ماله نسبة لقطعة ولا يراهم
الرهن الا بقضية كإتي البيع باذن من الراهن أو إقباض منه من يصح عقده للرهن وللعاقدة
أناة غيره فيه كالقيد لا نابة مقبض من رهن أو نائبه ثلاثاً يؤدى الى الاتحاد إقباض والمقبض
(وقرار الرجوع فيه) أي المهر من (ما يقبضه) المرتهن أو نائبه ويحصل الرجوع قبل
قبضه بصرف ريل ملكا كهبه مقبوضه والى محل الرهن ويرهن مقبوضه لتعلق حق الغير به
وتقييدها بما يقبضه وما يقبضه به النقصان وقضيته ان ذلك بدون قبض لا يكون رجوعاً لكن
نقل السبكي وغيره عن النسي والاصحاب الرجوع وسوسه الاذرى وهو المقعد ويحصل
الرجوع أيضاً بكتا بقوله يبرو حبال لان مقصودها العتق وهو مناف للرهن ولا يحصل وطء
وتزويج لعدم منافقاتهما ولا يحوت عاقد وجنونه وانما ناه وتغمر عصبه وابق وقبض وليس
لراهن مقبض رهن ولا وطء وان كانت من لا تحبل ولا تصرف ريل ملكا كوقف أو ينقصه
كزويج ولا ينفذ شيء من هذه التصرفات الا ائناقاً مؤسراً وبلاده ويقرم قبضه وقت اعتناقه
واجاله وتكون رهنه ما كانت بغير عقد فيها مقامه والى ذلك الحاصل من وطء الرهن حوسب
ولا يقرم قبضه واذا ينفذ العتق والبلاد لكونه معسراً فانفذ الرهن نفسه الا بلاد الا اعتاق
لان الاعتاق قول فاذا راعا في البلاد لافضل لا يمكن نفاذ ازال الحق ثبت حكمه والراهن انتفاع
بالمهر من لا ينقصه كركوب وسكنى لا يناو غرض لانها ينقصان قبعة الارض من ان يمكن بلا
استرداد المهر من انتفاع ربه الرهن منه بل يستردوا الا فيسترد كان يكون داراً يسكنها أو يشهد
عليه بالاسترداد انهم وله باذن المرتهن ما منعاه منه وله رجوع عن الاذن قبل تصرف
الراهن كالعمول الرجوع قبل تصرف الوكيل فإن تصرف بعد رجوعه لغا تصرفه كصرف
وكيل عنه لموكله وعلى الراهن المالك مؤنة المهر من كنفه وريق وعلفه بقبول امره سق عبيرة
ولا يمنع من مصلته المهر من كنفه وحماة وهو أمانة بيد المرتهن (ولا يضمنه المرتهن) بمثل
ولا يملك اذا تلف (الا بالعدوى) أي التقر بفيضه حيثما خرج به عن الامانة ولا يسلط
بنته فوق من يمين ويصدق المرتهن في دعوى التلف بعينه ولا يصدق في الردع الا كترين
وهو المقعد (ضابط) كل أمين ادعى الرجوع من اثنته صدق بعينه الا المرتهن والمستاجر
(وذا قضى) بمسئ أدى الراهن (بعض الحق) أي الدين الذي تعلق به الرهن (لم يخرج)

الشارح على ان المقتضى اده بالمستقر
ما لا يستوفى مقابله كتمن المبيع
للمقبوض والاجرة بعد استيفاء المنفعة
والصدق بعد الدخول فهذا مستقر
يجوز الرهن عليه ومفهوماً انه غير
المستقر لا يصح الرهن عليه كالصدق
قبل الدخول والاجرة قبل استيفاء
المنفعة والثمن قبل الالتزام مع انه
يجوز الرهن هذا امر اشاره
ولا يمكن اشارة أن يحصل
الاستقرار في كلام المتن على الرجوع
فيتم ذلك كله ولا اعتراض حيثما
(قوله أهلية التبرع الخ) اعترض
بان الراهن طالب بشيء بشئ بل
فوائد العين المهرونة لمرتهن
دينه بماله فلا تبرع هنا فكان الاول
التعريض بالرد (قوله كافي البيع)
فيه مسامحة لان الوكيل يصح بيعه
مع أنه لا يتبرع في الموكل فيه فكان
الاولى ان يقول كالقرض الا ان يقال
المراد التبرع في ماله والى أصل
للتبرع في ماله (قوله من غلة) المراد
بها ائناقاً التي تنتظر في المستقبل
من جامكية مثلاً أو دين يحمل (قوله)
لا نابة مقبض الخ) أي ان المرتهن
يتمتع عليه نابة الراهن أو نائبه أو
عبدته في القبض لما ذكره وأما
عكسه وهو نابة الراهن المرتهن
في الاقباض فصح وكأنه أذن لغيره
قبضه لانه لا قباض (قوله ريل
ملك الخ) ليس قيداً (قوله مقبوضة)
الخ) ليس قيداً فيه وما بعده (قوله)
وله باذن المرتهن ما منعاه منه الخ)
والذي منع منه الرهن الوطء الوقت
والتزوج والا اعتاق ولا يلدو لبياء
والفسر اس فكل ذلك بعد القبض
عقده فان ادعى المرتهن جاز

(قوله ولو من نصف الخ) غرضه تعيين المتن أي ان كلام المتن مقدر بثلاثة أن يكون القعدوا احوالاً أن لا تعدد الزمان أو المزمين (قوله فروع الخ) هذه الفروع من معنى المتن (قوله كالزسهما الخ) هذه نسخة ظاهرة وهناك نسخة ساءة فقير المتن راجع للعبدين والمفرد الذي بعده المرتين فهما ضمير اغنية فكان الواجب الفصل في الثاني بان يقول سلهما باءه وبحاجبانه قد يجوز الوصل عند اتحاد الرتبة كما قال ابن مالك هو في اتحاد الرتبة الزم فصلها الخ ٢٤ (قوله كرهون) أي فليس له تصرف فيها إلا بأمر ولا يسع ولا غيرهما ويحل المنع في

غيرها التصرف لو فاء الدين ولا فيصور ومثله الاعتاق أو الأيلاد من موصه أي فيصور (قوله كرهون الخ) قضية التثنية ان الوارث لو أدى قدر قيمة التركة لم ينفق وليس كذلك الا أن يقال التثنية في مطلق التعلق لامن على وجه (قوله فلا يتعلق الدين بزوائد التركة) أي التي حدثت بعد الموت كولد بان حلت بعد الموت وغير ومهر مثلاً فهي الوارث يتصرف فيها بأقواع التصرفات ومن ذلك ما لو مات عن زوج آخر وعليه دين فان الدين يتعلق بشتر ما كان موجوداً من الزرع وقت الموت وما زاد حتى الاستئصال فهو الوارث (قوله ولو ارثت اسماً كها الخ) أي فلا يجبر على بيعها باحتمال زيادة لان المال قد زاد أو لا يذاد ولا يلزم الوارث ما زاد من قيمة التركة (فصل في الجبر) ذكر بعد الزهن لان الزهن من جملة المحجور عليهم كإساق (قوله المنع من التصرفات المالية) أي وسوا كانت في الدين أو في الذمة بالنسبة لغير المقتس أو في العين فقط بالنسبة له والمالية ليست قدراً وكذا الولايات والعبادات في الجنون والولايات في الصبي وتيجاب باءه اقتصر على ذلك لانه عام في أنواع المحاجر (قوله وابتلوا البنائي أي اختبروهم قبل البواغ لانه جئتديهم لا بعد البواغ

أي لم ينفق) من الزهن حتى يقضى (أي يؤدى جسيمه) لتعلقه بكل جزء من الدين كرقبة المكاتب ينفق أيضاً فيخرج المرتين ولو بدون الزهن لان الحق له ولو بالبراءة من جميع الدين ولو من نصف عبدين ونصف بائع في صفقة أخرى فبرئ من أحدهما انفق قطعه لتعدد الصفقة بتعدد القعد ولو وهما بدين فبرئ من أحدهما عليه انفق نصيبه لتعدد الصفقة بتعدد القعد ولو رهنه عند اثنين فبرئ من دين أحدهما انفق قطعه لتعدد مستحق الدين (فروع) لو رهن شخص آخر عبدين في صفقة وسلم أحدهما كان موهو بجمع المال كالزسهما وانفق أحدهما ولو مات الزهن عن ورثة فوفى أحدهم نصيبه لم ينفق كافي المورث ولو مات المرتين عن ورثة فوفى أحدهم ما يخصه من الدين لم ينفق نصيبه كالأوفى مورثة بعض دينه وان خالف في ذلك ابن الرقة (تنه) واختلف الزهن والمزمن في أصل الزهن أو في قدره صدق الزهن المالك بعينه لان الأصل عدمها فيه المرتين هذا اذا كان رهن بربع اماله من المشروط في سيم بان اختلفا في اشتراطه فيه أو اختلفا عليه أو اختلفا في شيء مما غير الأولى فيقتضيان فيه كسائر الصور السبع اذا اختلف فيها ولو ادعى انهما رهنه عندهما بمائة واقضاء وصدقه أحدهما فنصيبه رهن يضمن مؤنذة له بأقراره وحلف المكذب لأمه وتقبل شهادة المصدق عليه تلحقها عن التهمة ولو اختلفا في قبض الموهو وهو يسد الزهن أو مزمن وقال الزهن غضبه أو أقبضته عن جهة أخرى كاعارة صدق بعينه ومن عليه الفان مثلاً باءه رهن يذى الفان قال أدبته من ألفها الزهن صدق بعينه لا أعظم بقصد وكيفية أدائه وان بنو شياجه عشاء منهما ومن مات وعليه دين تعلق بتركته كرهون ولا يمنع التعلق أو انفصاله عن الدين بزوائد التركة ولو ارثت اسماً كها بالاول من قيمتها والدين ولو تصرف الوارث ولادين فطر أدنين فهو وجميع نصيب نفق غنمه ولو بسط الدين ياداً أو أبراهه ونحوه فمض التصرف لانه كان سائغاً له في الظاهر

(فصل في الجبر) وهو لغة المنع وشراً المنع من التصرفات المالية والأصل فيه قوله تعالى وابتلوا البنائي حتى اذا بلغوا النكاح الآية وقوله تعالى فان كان الذي عليه الحق سفيهاً الآية (والجبر) يضرب (على) جماعة المذكور ومهاها (سفة) والجبر فروع من فروع لمصلحة المحجور عليه وفروع لمصلحة الغير فالتابع الاول الذي شرع لمصلحة نفسه يضرب على ثلاثة فقط الاول الجبر على (الصبي) أي الصغير كرا كان أو أنثى ولو عجزاً الى بلوغه فينفق بالفاض لانه حجرت بالفاض لا بوقوع زواجه على ففاض وعصرى المنهاج ككتير بلوغه وشهدا قال الشياخ وليس اختلافاً فحقاً بل من غير بائني اراد الاطلاق الكلى ومن غير بالاول اراد حجر الصبا وهذا أولى لان المصداق مستقر بالجبر وكذا التبذير وأحكامهما متغايرة (و) الثاني الجبر على (الجنون) الى فاقتة منه فينفق بالفاض كأمير الصبي (و) الثالث الجبر على البالغ (السفيه البذر لخاله) كان ريمية في حجر أو شخره أو يضيعة باحتمال غبن فاحش في معاملة

(قوله لمصلحة المحجور عليه) أي فقط ما هوهم ثلاثة فقط (قوله لمصلحة الغير) وقصر المصعب على ثلاثة منهم أو وصلها غيره الى سببين (قوله أو أحكامهما متغايرة) أي لان السفيه تصح عبارته في الاقرار بموجب عقوبته وبالسبب في النكاح والطلاق وتصح عبارته كباقي ولا يصح من الصبي لا العبادات فلو كان السفيه والصبا سبباً واحداً لجازت من الصبي التصرفات المذكورة وليس كذلك (قوله الملبدين) أي بعد بلوغه رشده وجب عليه الحاكم ان يبلغ معصم الملبدين منه وهذا الثاني محجور عليه شرعاً والاول محجور

عليه حاشا وشرا وفي قسم ثالث وهو من بلغ مضلا لما هو دينه ثم بذروا لم يصبر عليه القاصي فهو غير رشيد أيضا لكن تصرفه صحيح ويقال له شبهة مهمل (قوله ان استقل) أي بان كان رشيدا (قوله مال موله الخ) فان قلت موله لا يصح تصرفه فنحن أين لزمه الدين وهو سورت بدن الاتلافات (قوله بطله) أي مع طلب الترماعا لهم والا فلا خير (قوله ولا بد من ساوا أو ناقص) لكن لو طلب الترماعا حقهم وامتنع من الترماعا وجب الجرح لكن ليس جرح فاس فلا يخبر على أحكامه (قوله والمراد ٢٥ ٤٠ الخ) جواب عن سؤال ثان سا لا قال

ما دار بالمال الذي يصبر زيادة الدين عليه فأجاب به المال العيني أو الذي في يده يتيسر الاداء منه بان تكون الدين حاضرة لم يتعلق بها حق والدين حال على موصي مقر أو به بينه بخلاف غير ذلك فلا يصبر في المال بغير ذلك اذا جرح تعدى الجرح للماله كله سواء تصرفه من الاداء أم لا وسواء كان أعباء أو ما دفع وتعدى لما حدث أيضا به سواء فرض أو شرعى ذمة أو كسب (قوله رمتانم) أي التي لا يتيسر الاداء منها بان لم تكن اجازتها والا اعتبرت وذلك المنافع مذكها بوجوبه أو فسخه (قوله ويبيع) أي بعد الجرح وجوب على القاصي فورا ويكون البيع محضرة أخصا ويبيع كل من في سوقه ويقدم صاحب قضاء ثم الحيوان ثم الثمار (قوله فخلية البيعة) أو يشتريها أن تكون البيعة فخر بطنه بجوار أو يبيع في سفر أو معاملة (قوله المريض) أي خفية أو كيان وصل حاله به مع عونه فيها كاتدبير قتل واضطرابه اريح فرا كب نفسه والعام اصاب وأسر من اصاب الاسر فكفار وقلمهم ههنا كله مطلق للمرض ولجرح على المريض بالنسبة لقربات كزوجة وبه وصية وسدقة وعق وأما البيع وعبره وهو ما دبر في الشرع فصحيح (قوله ليعاد الخ) راجع عليه بالنسبة

أو يصرفه في عمره لاني خير كصدقة ولا في نحو مطاوع وملابس وشرا اما كنية القتم وان لم يلحق به لان المال يتخذ للتلفع ولتذبه وقضيه أنه ليس بحرام وهو كذلك نعم ان صرفه في ذلك بطريق الاقتراض له لا يمكن لعمال بوجبه في غرام (و) النوع الثاني الذي شرع لصلحه الغير يضرب على (المفلس) وهو (الذي ارتكبته الدين) الحاققة اللازمة الزائدة على ما له اذا كانت لا شيء يصبر عليه وجوابي ما له ان استقل أو على وليه في مال موله ان لم يستقل بطله أو سؤال القراء ولو بنوا بهم كاربائهم فلا خير بالمؤجل لانه لا يطلب به في الحال واذا جرح بحال لم يعمل المؤجل لان الاجل مقصوده فلا يفوت عليه ولو من المديون لم يعمل دينه وما وقع في أصل لروحه من تصحيح المطلوب به نسبة الى السهو ولا يعمل الا بالمرت أو الزدة المتصلة به أو استرقاق المهر في كافته الرافعي من النص ولا بد من غير لام كجور كتابة تمكن المديون من انقامه ولا بد من ساو أو ناقص منه ولا بد من تعالي وان كان فوريا كاياله لا ينوي خلافا لما يجبه بعض المتأخرين والمراد به المال العيني أو الذي يتيسر الاداء منه بخلاف المافع والمقصود بالثالث وهو ههنا وبيع في الدين بعد الجرح عليه مسكنه وخلاصه مكره وان احتاج الى خادم أو مكره بانماته أو منصبه لان تحصيلها بالكره أسهل فان تسد زرع المسلمين ويترك الذمت فوجب يلحق به وهو قبيح وسراويل وسنديل ومكعبوز اذ في الشئنا جبه أو فزودة لا يجب عليه أن يجر نفسه لبقية الدين لقوله تعالى وان كان ذو عسرة فخففه الى ميسر وإذا ادعى المديون أنه ميسر أو قسم بالله من غير ما به عزمه أنه لا عقاب غيره ونكره وما زعمه فان لزمه الدين من مقابلته كشرأ أو فرض فخله البيعة باساره في الصورة الأولى وباه لا عقاب غيره في الثانية وان لزمه لاني مقابلته سواء كان اختياره كعاه وصادق أو غير اختياره كارش جانه صدق بيته (و) يضرب على (المريض المحرق عليه) بما تصرفه في انشاء الله تعالى في الوصية (فما زاد على الثلث) خلق الورثة حيث لا بد في الجميع ان كان عليه دين مستغرق (و) يضرب على (العبد الذي لم يؤذن في التجارة) لخلق سيده وعلى المكاتب خلق سيده وله تعالى زاد الشئان في هذا النوع وعلى الرهن في العين المروقة لخلق المرتن من وعلى المرتد خلق المسلمين وأورد عليه ما في المهمات ثلاثين في غنيها لخلق الرقبة وسببه الى بعضها شاعبه السبكي فن أراد قتل راجع ذلك في المهمات وقيل من سار له همة فذلك (وتصرف) على من (الصبي) ويحتمل واسفه) أي ماله (غير صحيح) أما المصبي فانه موقوف لصاحبه ولو لولية الأما استسقى من عبادة سمير وادنى دخول وبسال هدية من محير تامون وأما المخرجون فسلوب العبارة من عبادة وغيرها والولية من ولاية انتكاح وغيرها وأما السقيه فـ اوب العبارة في التصرف المالح كبيع ولو بقبضه أو باذن الولي بضع افراده بموجب عسوة كغلو ودون وضع عبادة بدينه كانت او مابة واجبا لكن لا يدفع المال من زكاة وغيره با لاذن من وليه ولا يبين منه المدفوع عليه لانه تصرف مالي أما المالية المدفوعة كصدقة التطوع فلا تصح منه فان رول

(٤٠ خطب ثاني) قلتم فانت مطلق اذا كان غير مكاتب وأما المكاتب فخرج عليه في التبرعات كالبه والقرض والصدقة وأما تصرفه بغيره سواء كانت في الذمة أو الايجاب (قوله غير صحيح) بما يقضيه ان تلقى اذهم أو تلقوه بضع على صاحبه ان كان رشيدا وتقبل بطلبه صاحبه وقبضه ببلده ردا شين مثلا لا رايانهم وأما اذا تلقوا من غير رشيد أو من رشيد بطلبه طهقه ومنتاعهم من رده أو قرضه ومنه خبر اداهه بضمه فعنونه في ماله ان كان غير ذلول ولا فاضل على الولي واذا كان ذك في التلف في الاطلاق الجبر أو ما دبر في الشئ إلى أن يكلوا أو تلقوه أو تلج فلا شئ في الضمان يجمع ان تمام العبادي (قوله سامون) ارجع

ثلاثين قهراً وأما التمييز فثلاثة (قوله أما يكمل خمس عشرة سنة الخ) هذا عام لكل من الأتق والذكور والخفسى والامناء بصلوفى
 المذكور والوضع والأتق دون الثاني وقوله أو خمس خمس بالأتق (قوله أو أمانه) أى أن لم يخرج إلى ظاهر البدن كالأحس بالمتى
 فيه وكسلة الحبل الأتية ولا بد من تحقق الامناء والاقتبال بحكم بلوغه فلو حلت زوجه صبي لم يتحقق زوال المتى لحسنه ولو لم يحكم
 بلوغه لازال الوفاً بلنى بالامكان والبلوغ لابد من تحقيقه (قوله ولم يشهد يحصل ابتداء الخ) وبما ضابط حصوله أن غضى

حله مدة بعد البلوغ نظر فيه اصلاح حاله ما ولدنا ولا يقدر ذلك زمن ولا جادة (قوله ابتداء الخ) أى أن الزمان ابتداء لا بد فيه من صلاح الامر من جوارى ما فى الدوام فكفى فيه صلاح المال فقط (قوله بان لا يطعن على الاول الخ) لو كان مقتضى ذلك أن يقول ولا ينفى فى الثانى الا أن يقال لا مكان ذلك فعدمه فنقول المتى المبني سكنت منه هنا وقوله ولم تغلب الخ ارجع لثانية فقط وأما ارتكاب خاتم المسودة كالا كلفى السوق غير السوفى فانه لا يسطر الرشد وإن أسقط العدداً فإشادة (قوله وبسمل للمال) فلو تغلب المال نعمت بدو لا ضمان على الولي لانه تغلب نعمت صاحبه للضرورة (قوله بان يتحقق على القوام) أى يدفع لهم ما شرطه لولى لم يرد رقبته الذى ويظهر هل دفع أقصى ما شرطه الولي أو أكثر وأن معنى ذلك أن يشارط الاجراء وينفق معهم ثم يقد الولي (قوله جميع الخ) كان الاول حلقها لا غنى عنها وقوله يصح ذمته لأنها امرته من عبارة غيره وهي ولو بالغ الخ مع (قوله الموت) أى قلين على اخبر ما وهذا نعمت التصرف وقوله فى الحياة حال من التصرف وكذا ما بعد نفوس شيوع أربعة بطلان التصرف فى الاعيان فان قدوا وجد مع (قوله كان باع الخ) مثال لما وجدت فيه

المانع بالبلوغ والاقافة والشرع تصرف من حيث ذلك والبلوغ يحصل أما يكمل خمس عشرة سنة أمربة بتحديدية وابتداء هاهنا من انفصال جميع البدن أو أمانه لاية تراذ بالغ الاطفال منكم الحلم والحلم الاحتلام وهو لغة مراه النائم والمراه هنا خروج المتى فى نوراً وقته بجماع أو غيره وقت امكان الامناء كمال تسع سنين قهراً بالامتناع قهراً هو تحديده بخلاف الحليض فان السنين فيه قهراً أو حبس فى حق أتق بالااجاع وأما حله فاعلامه على بلوغه بالامناء فليس بلوغه ميسوق بالازال فحكمه هذا الوضع بالبلوغ قبله سنة أشهر وشئ أو رشت يحصل ابتداء بصلاح دين ومال حتى من كافر ككسرية أى فان آتت منهم رشداً بان لا يقبل فى الاول محرماً يسلط العدداً من كبيرة أو أصراً على صغيره فلو تغلب طاعته على معاصيه ويختبر رشداً السبي فى الدين والمال يعرف رشده وعدم رشده قبل بلوغه لا يتوانا البتة والى البتة أما يقع غير البالغ فوق مرة بحيث ينظر وشده فلا تنفى المراه لا قد يصيب فيها انفاً فأما فى الدين فبما هذه حاله فى العبادات بقيامه بالواجبات واجتنابه المحظورات والتشبهات وأما المال فيختلف بمراتب الناس فيستبرأ ولا تجر عشا حق فمطاعته بسم له المال لينشأ لا يسقط ثم إن أريد العقد عقد وليه ويختبر رشداً زواج زواجه وثقة عليها بأن ينفق على القوام بصلاح الزرع المراه بأمر غزله ورسون غواطعية من ضرورة فلو نفي بعد بلوغه رشداً فلا جرح عليه أو بغيره بذلك جرحه القاضى وهو بالأخيرة وهو وليه أو جرح بعد ذلك قوله وليه فى الصغر وولى الصغیر أباً فاه وان علا كولى النكاح فوصى فاضى ويصرف بمصلحة ولو كان نصرته بأجل بحسب العرف وبعرض وأخذ شفعه يشهد حتماً فى دعه لاجل ورهين بالثمن وهو اذ يولى بنى عقاره بطين وأبى ولا يبيعه الا بالحاجة كنفقة أو عيطة بان يرغب فيه بأكثر من مائة وهو يحسد مثله ببعض ذلك الثمن أو أخيراً منه بكمه وركبته وهو بى المعروف فان ادعى بعد كاله يعا بلا مصلحة على وصى أو أمين حلف المدعى أو ادعى ذلك على أب أو أیه حلفاً لانها غير منهمين بخلاف الوصى والأمين أما القاضى فيقبل قوله بالتحليف ونصرف المقتضى) بعد ضرب طر عليه فعلة (بمع) فعما يشته (فى ذمته) كان باع سلطاناً عاماً أو غيره واشترى شيئاً بشئ فى ذمته أو باع فيها لا بلفظ السلم أو اقترض أو أساء بجمع وبثب المبيع والتمن ونحوهما فى ذمته اذ لا ضرر على القترام فيه (دون) تصرفه فى حق من (أعيان ماله) الموت فى الحياة بالانشاء مبتدأ كان باع واشترى بالعين أو اعتق أو أجر أو وقف فلا يصح لتعلق حق القترام به كالمهر من ولا به معجور عليه بحكم الحاكم فلا يصح تصرفه على من ائتمه مقصود الجرح كالفه ونخرج بقيد الحياة ما يتعلق بما بعد الموت وهو التبرير والوصية فيصع منه وبقيد الانشاء الاقتراف أو اقتر بعين أو دين وجب قبل الجرح قبل حق القترام وان أسند حو به الى ما بعد الجرح بجماعة أو لم يشده بجماعة ولا غير عالم بغيل فى فقههم وإن قال من جناية بعد الجرح قبل فزاحهم الجنى عليه لعدم قصيره وبقيده مبتدأ رد ما كان اشتراء قبل الجرح ثم اطلع على

مبني

القبول دونه (قوله أو دين الخ) هذه زيادة مما ضمن فيه لان الكلام فى التصرف فى الاعيان فهو مجرد فائدة (قوله ليعاد الجرح على الخ) وبني مسألة ثالثة وهي ما إذا أقرب دين ولم يقبله بكونه قبل الجرح أو بعد. فهي مثل الاقنين لثنتين الشرع لان الأصل فى كل حكمات تقدره بالقر زمن وهو كونه بعد الجرح (قوله وبمع نكاحه) أى جهرى الذمة ما بينه فسد المسمى ويرجع لغيره المثل وان نكاح صحيح على كل حال (قوله ووجهه) ولو بعين من المرأة لانه لا ضرر فيه بل فيه فائدة للقوام على كل حال فانه فائدة فان

اشتغلت بعين فسد المعنى ووجب مذهب المثل أو بدنه من المعنى (قوله أذ لا يتعلق بهذه الاشياء) أي من أعيان ماله بقوت على الفروقات
فصدق بعدم المال أصلاً كالطلاق والقصاص أو بحال من الزوجة في الطلغ أو بحال منه فكأن في الذمة في مسئلة السكاح (قوله جميع
الروثة) ليس قد ابل أو أجاز البعض فقط فصدق حصته (قوله من بعده) راجع لقوله ثلث ولو، ثم ولا حصة فلا يتبرك ذلك إلا بعد الموت
(قوله فكأنه قال الخ) هذا المعنى بعيد من كلام المتن فكان الأولى أن يقول رخصت رخصت عيدين ثلاثة أقسام (قوله الذي يصح تصرفه لنفسه
أو كان حراً) بان يكون رشيداً أهلاً للتعظيم والافتقار لتفسير بل كها بالطله ولو أذن السيد (قوله كالزواني الخ) فيه نظر لا نهايتها تصرفات
واجب بانه على سبيل مضاف أي أنها كالزوج مثلاً أو الحكم ٢٧ (قوله والشهادات) فيه نظر أيضاً لا نهايتها تصرفاً إلا

أن يقال مراده بالتصرف الأفعال
وهي فعل لاسي ودخل العبادات
والطلاق أيضاً (قوله فإن لم يأذن
السيد الخ) هذا التصريح من الشارع
المتن فإن ظاهر المتن أن تصرف
العبد صحيح ويثبت عوضه في الذمة
مع أن تصرفه بغير إذن السيد باطل
وبعد ذلك بفصل فإن كان الشيء إقبياً
رده لأصحابه وان تلف تحت يده
تعلق بده بذمته بعد عتقه كله
وبساره (قوله يشوبه رخصاً مستحقه
الخ) إشارة لقواعد ثلاثة لما تفت
تحت يد العبد أو ألقه (قوله تعلق
الضمان برقبته) أي سواء أذنه
السيد أم لا فيصاح فيه أن إلقه
السيد (قوله وإن تلف في يد السيد
الخ) محتر زوجه فيما تقدم تحت يد
السيد (قوله هذا المتن) أي لكه
والسائر والقرار على السيد فإن
غرم العبد فله الرجوع على السيد
بخلاف العكس (قوله السكاح) أي
لا بعد لنفسه ولا لأمه التجارة (قوله
ولا يؤجر نفسه) بخلاف أمه التجارة
(قوله ولا يعمل بسيد) ولو وكبلاً
عن غيره ولا وكيل بسيد عال بسيد
(قوله المأذون له) أمّا غير المأذون
فصرفه باطل (قوله ولا يمكن من
عزل نفسه) لأنه يشبه الاستقدام

عيب فيه بعد، بطرادا كانت اقبطة في الزد ويصح نكاحه وطلاقه وتخلعه وزوجته واستغافره
القصاص واستغافره القصاص ولو جازاً لا يتعلق بهذه الاشياء ويصح استغافره القصاص
ونفيه للعائن (وتصرف الرخص) للتصريح منه بالموت (ففيما زاد على الثلث) من ماله
(موقوف) تنقيحاً على إجارة (جميع) الروثة بما يقود إلى كتيباً نهائي الوصية (من بعده)
أي بعد موته لا قبله ولو حدث له عطف من لكان أنصر (وتصرف العبد) أي الرقيق قال ابن خزم
لفظ السيد يشمل الأمة فكأنه قال الرقيق الذي يصح تصرفه لنفسه لو كان حراً ينقسم إلى ثلاثة
أقسام حالاً فيكون أذن فيه السيد كالزواني والشهادات وما يشبهه بغير إذنه كالعبادات
والطلاق وما يتوقف على إذن كالبيع والإجارة فإن لم يأذن له بالتجارة لم يصح شرائه بغير إذن
سيده لأنه محصور عليه حتى يسده كغيره فيسده البائع سواء كان في يد السيد أم في يديده
فإن تلف في يد العبد فله (يكون في ذمته) يبيع به إذا عتق يشوبه رخصاً مالكة ولو لم يأذن فيه السيد
والضابط فيما يتلفه السيد أو يتلف تحت يده أن لم يصر رخصاً مستحقه كالطلاق أو تلف فصب
تعلق الضمان برقبته ولا يتعلق بذمته وإن لم يصر رخصاً مستحقه كافي الماملات فإن كان بغير إذن
السيد تعلق بذمته يبيع به بعد عتقه سواء أراه السيد في يد العبد أم لا بذنه تعلق بذمته
وكسبه ومال تجارته وإن تلف في يد السيد كان البائع ضمن السيد ولو ضم عليه وله مطابقة
العبد أعضاء العتق لتلفه بذمته لا قبله فله معسر وإن أذن له سيد في التجارة تصرف
بالإجماع بحسب الإذن لأنه تصرف مستفاد من الإذن فاقصر على ما أذن فيه هل أذن له في
فوع لم يتجاوز كالوكيل وليس له إلا في التجارة المكاح ولا يؤجر نفسه ولا يتبرع له ليس من
أهل التبرع ولا يعمل بسيد ولا يرقبه المأذون له في التجارة يبيع وشراء وغيرهما لا تصرفه
للسيد ولو رقب السيد كالسيد بخلاف المكاتب ولا يمكن من عزله نفسه ولا يصير مآذراً له
يسكون سيده ويقل أقراره بدين المعاملة ومن عرف برقب شخص لم يصر له معاملته حتى يعلم
الإذن له بسماع سيده أو يشبهه أو يشيوع بين الناس ولا يمكن قول العبد أنا مأذون في لأنه
منهم ولا عتق العبد بغير سيده ولا يقبلن غيره له ليس أهل المالك لا يملك فأنشأه البهيمه
(فصل في الصلح) وما يدكر معه من اشترائه أو الرق في الطريق هو الصلح لنفسه قطع النزاع
وشراء عقد يصح به ذلك وهو أنواع صلح بين المسلمين والكفار وبين الإمام واليهود وبين
الزوجه وبين عند الشقاق و صلح في الماملات وهو المرادها والأصل فيه قبل الإجماع قوله
نعالى والصلح غير محرر الصلح جائز بين المسلمين الأصل أحل حرماً أو حرماً لطلاقه ونفى
العتق ولو بين من دلهما أخوة دعي والياء غالباً وهو صمان صلح على أقراره و صلح على السكا

لامن قبل التوكيل (قوله ويقل قراره) رومي قوله بان يؤذى من كسبه ومن مال التجارة فدى بيده (قوله أو بيته) ولو عدل واحدا
ولا يسلط إلا زوجت، سيد أو أمهاته أو جونه ولا يباقي بعده فله أن التصرف فيما أتى إليه (فصل في الصلح) ذكره بعداً بطر ليس فيه
كبره مناسبة فكان مناسباً تأخير معاني المكاتب كله لا يجرى فيها غايباً فيكون يباع وأصله (قوله من اشترى من الرق الخ) كان المناسب
أن يزوج ويخرج الباب الخ (قوله عقد الخ) وهذا من غير لقائهم إلا أن الغالب أن المعنى اشترى يكون أحسن من المعنى العتق وها
متعارفان لأن الله غير القطع (قوله بين المسلمين) وعقدوا الباب الحرة والهدنة والامن وبين أداما والبقا وعقدوا الباب الباقا وبين
الزوجين وعقدوا الباب القسم والشور (قوله الأصل أحل حرماً الخ) استثناء منقطع لا خلاصه حرماً مما قبله صحيح حال (قوله على التكال)

ممكن الاول ان يقول عن غير اقرار من انكار أو سكوت (قوله الثابتة الخ) كان الاول حذفه لأنه ليس قد لا يجوز في الاعيان أيضا
(قوله ثم تصالحا عليه الخ) أي قصور الصلح بالاطاعة ثلاثة وكل واحدة تحتاج دليل فذكر الشارع دليل الأخيرة بقوله لأنه في الصلح الخ
أو أما الاثنان الاولان فسبقتي دليلهما قوله ويلحق بذلك (قوله أو بعضه) كان لا ولي حذفه لأنه تصد الصلح على غير المدعي (قوله
ويلحق) أي في البطلان الخ وغ كان مغلغلان التحليل لا بآتيان فيه وأما الثاني الاول منهما ما كان صادقا ولا بآتيان الثاني أو بآتيان
الثاني ان كان كاذبا ولا بآتيان الاول كما هو مبين في المحشو والاصلح يحتاج اليه في الاول أي ذاسا على نفس المدعي دون الثاني أي اذا
صالح على بعضه فآتي التحليل فيه بذلك ٢٨ قال الشيخ القلوبي لا ولي حذف قوله أو بعضه ها (قوله ويلحق بذلك الصلح على المدعي
به الخ) وله صورتان أي سواء كان
المدعي يتركها للعدى عليه أو
يأخذها المدعي من المدعي عليه
وكل منهما باطل كالتقدم (قوله
فقول لمناج) مفرع على ما تقدم
من تعريض الصلح بالباطل عامر (قوله
فقول المناج الخ) مبني أو قوله ان
يجرى معقول القول وجواب الشرط
محدوف أي في بطل قوله بهم خبر
ولفظ المناج النوع الثاني صلح
على الاسكاذيب بل ان جرى على
نفس المدعي وكذلك بعضه (قوله
وان لم يكن في المحرور ولا غيره)
والذي في المحرور والتدويع الثاني
الصلح على الانكار فيبدل ارجى
على غير المدعي (قوله وله لولاه
لا يستقيم الخ) فالحال ذلك الاسرى
ولفظ قول مبني (قوله له على
والباء الخ) رجي له لا عثر ض
ان وضع الصلح أو يكون حسنا
شيان أحدهما متروك فندخل عليه
من الثاني ما أخذ فندخل عليه على
وليس هنا الاثنى واحد دخلت
عليه من وعن (قوله مردود) خبر
وحاصل الردجوابان الاول بالتسليم
والثاني بالتمنع وحاصل الرد تصحيح
تصوير المناج (قوله ولقد
الصفة الخ) كان الاول حذفه لأن

وقد بدأ بالقسم الاول فقال (ويصح الصلح مع الاقرار في الاموال) الثابتة في الغنة فلا يصح
على غير اقرار من انكار أو سكوت كما قلنا في المطلب من سليم الرازي وغيره كان ادعى عليه دارا
فأنكر أو سكبت ثم تصالحا عليها أو على غير ذلك كتب أو دين لأنه في الصلح على غير
المدعي صلح محرر للسلال ان كان المدعي صادقا لقصر م المدعي أو بعضه عليه أو عمل المبرام
ان كان له مدعي كاذبا باحذفه مالا يستحق ويلحق بذلك الصلح على المدعي أو بعضه فقوله المناج
ان جرى على نفس المدعي بهمجه وان لم يكن في المحرور ولا غيره من كتب الشخفين والقول بأنه
لا يستقيم لأن على والباء بدلان على المأخوذ من وعن في المنزك مرد وديان ذلك جرى على
الانجاب كاحترام الاشارة اليه وبأن المدعي المدكور مأخوذ م ترك باعتبار بن فانه ان الفاء
الصلح في ذلك لا انكار ولقد اصبحت في اتحاد المؤمنين وقوله صالحني محمد عليه ليس اقرارا
لأنه قد برده بقطع الخصومة ويستقي من بطلان الصلح على الانكار مسائل منها اصطلاح
الورثة فيما وقف بينهم ادم يبدل أحدهم عوضا من خاص ملكه ومنها ما ذ أسلم على أكثر من
أد بع نسوة ومات قبل الاختيار أو طلق إحدى زوجتيه ومات قبل البيان أو التعين وقف
الميراث بينهما فاصططن ومنها ما لو اعدا عدة عند رجل فقال لا أعز لا بكما هي أو دارا
في يدهما أو أقام كل بينهما ثم اصططاروا داتصالا ثم اختلفا في انهما تصالحا على اقرار أو انكار
ولقي نص عليه اشافني أن القول قول مدعي لا نكار لأن الاصل ان لا عقد ولو اقيمت عليه
بيته عدل الانكار جاز الصلح كما هو المأوردى لان لزوم الحق بالبينه كلزومه بالاقرار ولو اقر ثم
أنكر جاز الصلح ولو أنكر فصول ثم أقر كان الصلح باطل فله المأوردى (و) يصح الصلح أيضا
في كل (ما عدا نفي) أن يؤل (اليها) أي الاموال كالغفوع من الغصاص كن ثبته على نخص
فخاص فصاله عليه على مال يلفظ الصلح كصالح من كذا على ما حذفه في من نخص
فاه يصح أو يلفظ البيع فلا (وهو) أي الصلح غير ما صلح على دين و صلح على دين وكل منهما
قوتان فالاول من فوى الدين وعليه انقصر المصنف (ابرام) أو سبقتي في كلامه والثاني من فوى
الدين وترك المصنف اختصار معاوضة وهو الجارية على غير العين المدعاة فان صالح عن بعض
أموال (الرباعى على ما يوافقه في العلة اشترط قبض العوض في المجلس ولا يشترط تعيينه في نفس
الصلح على الاصح وان لم يكن العوضان رويين فان كان العوض شيئا مع الصلح وان لم يقبض
في المجلس وان كان ذينا مع على الاصح ويشترط تعيينه في المجلس والنوع الاول من فوى العين
وتركه المصنف اختصار صلح المطيطة وهو الجارية على بعض العين المدعاة كن صالح من دار
على بعضها أو من فوى عين على أحدهما وهذا به بعض العين المدعاة كن هوى يده ويشترط لصحته

يدل على خساد التصور بالقصد حصصه ما تقدم (قوله وبسبقتي الخ) فيه نظر فإنه صلح على رجل
لا على انكار الا أن يقال زل المثل منزلة الانكار (قوله اذا لم يبدل الخ) فان دخل أحدهم عوضا فلا يصح الصلح لأنه بشئ بالملكية مع
انها غير محققة لا أحدهما أو لم يمت قول الاختيار (أي أو أسلمة ل مونه (قوله أو طلقا) أي بطلان الثاني أي يحتاج للصلح أمال رجيته
فقررت لا تحتاج الى الصلح (قوله ومات قبل البيان) أي ان كانت معلومة عند في قصد (قوله والذين) أي في ملبه عند اطلاق
(قوله وأه كل بينة) أي أولهم أقدم الأدعية لأن البينين كاهدم لتعارضهما (قوله فوعان أو كل منهما) فوعان فذكر كرفي الدين الاراموزك
المعارضة لمكونه ذكره في العين وذكر في العين المعاوضة وترك صلح المطيطة لمكونه ذكره في العين فوعان في كلام المصنف
بشيء احتياطك (قوله على غير العين) كان الاول حذفه لأن الكلام في الدين لا العين وكل يقول على غير

القول

الدين المديهي (فهو يصر في البعض المتروك) والماصل انه ان جرى بلفظ الهبة لا يحتاج الى سبق خصوصه وان جرى بلفظ الصلح شرط او بلفظ الصلح مع لفظ الهبة اشترط سبق خصوصه واما القبول فلا بد منه في الكل (قوله لا ابراء الخ) حاصله ان كان بلفظ الابراء ونحوه لا يشترط سبق خصوصه ولا قبول وان جرى بلفظ الصلح والبراء معا فلا يحتاج الى ٢٩ القبول على المقته ولا بد من سبق خصوصه

وان جرى بلفظ الصلح فقط اشترط القبول على المقته ولا بد من سبق خصوصه (قوله اختلاف في جميع) أي عند اختلاف في اشتراط القبول مبنى على الاختلاف في ارجاع فان قلنا انه قبلنا اشترط القبول وان قلنا انه اسقطا لم يشترط القبول والمذهب انه لا يحتاج الى القبول مطلقا (قوله عنى الابراء الخ) كان الاولى حذفه لانه لا يختص بالبراء بل انواع الصلح كلها كذلك (قوله على ثوب) أي او بعد أي معينين أما الذي في النسخة فيبقى (قوله صحيح) كان الاولى حذفه لان المقام مقام تصور لبيان الحكم (قوله على منتهى) وهو صور ان يتساجر حينان المديهي عليه ويجعل هذه الاداء المدة اجرة لها هي مراد الشارع والذاتية أن يؤخر لعين المدة لاجدي عليه وأخذ منه حيناً اجرة في مقابلتها وهذا في المشى (قوله فان صالح على منتهى العين الخ) هذا المثال من غير الغالب لان المتخلف متروك لهدي عليه ودخلت عليها على فلو جرى على القاعدة فقال من منتهى اذ ابراء الخ (قوله ولو قال صالح الخ) مفرع على ثوب محذوف فلو ذكره الشارع لكان اوله وقد قدره المحققون بشرط ان جرى بلفظ الصلح سبق خصوصه فلو لم يسبق خصوصه لم يصح فلو قال صالح الخ (قوله لانه وعد في الاولى الخ) أي لو وعد لا يلزم الوفاء به

القبول ومضى مدة امكان القبض وبعض في البعض المتروك بلفظ الهبة واختلف وتسميها وكذا بلفظ الصلح على الاصح كصالحين من الله او على وجهها ولا يصح بلفظ البيع لعدم الثمن (و) الثاني من فوى العين وعليه اقتصر المصنف (معارضة) يوساقي كلامه (بالبراء الخ) الذي هو التوقيع الاول من فوى الدين (اقتضاه من حقه) من الدين المديهي (على بقضه) ويسمى صلح الحبيطة ويصح بلفظ الابراء والخط ونحوهما كالوضوح والاسقاط للماني الصحيحين ان كتب ابن مالك طلب من عبد الله بن أبي حذروف ثبته عليه فارتفعت أصواتهما في المسجد حتى سمعهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرج إليهما ونادى يا كعب فقال ليسك يا رسول الله فأشار بيده أن شتم الشطر فقال قد فعلت فقال صلى الله عليه وسلم فارتفعت أصواتهما فذكر ذلك بصيغة الابراء كما رأيت من خمسة من الألف فذكر على علياً ونحوهما ما تقدم كونهما أو سقطا اعتدلا بشرط القبول على المذهب سواء قلنا الابراء اسقاط أم غلب وكوه اسقاطاً أو غلباً: خلافاً لـ ربيع أوصفت في شرح المناهج وغيره ويصح بلفظ الصلح في الاصح كصالحين من الألف الذي على علياً في خمسة أو هل يشترط القبول في هذه الحائقة خلاف مدركه مرادة اللفظ والمعنى والاصح ما دل عليه كلام الشيخ هنا: اشتراطه ولا يصح من الصلح بلفظ البيع كظن في الصلح عن العين ولا يجوز (أي لا يصح) (قوله) أي تعليق الصلح بمعنى الابراء (حتى شرط) كقوله ذابار أس الشرف قد صالحتنا (والمعارضة) الذي هو النوع الثاني من فوى العين (عهد ولمن حقه) المديهي (الى غيره) كان ادعى عليه داراً ورخصاً منها فأقره بذلك وصالحه منه على ثوباً وفردك كعب دهم (ويجوز عليه) أي على هذا الصلح (حكم البيع) من الرد بسبب وثبوت النسخة ومنع تصرفه في المصالح عليه قبل قبضه وقضاه بما خرج والظاهر التواتر وطافا قدس في غير ذلك سواء اعتد بلفظ العلم أم غيره لان حد البيع يصدق على ذلك ولو صالح من العين على دين كان ذهاباً أو ضعة فهو يسع أيضاً وان كان عبداً أو ثوباً مثلاً موصوفاً بصفة السلم فهو سلم ثبت فيه أحكامه وان صالح من العين المدة على منفعة لغير العين المدة كخدمة عبد مدة معلومة فاجارة ثبتت أحكام الاجارة في ذلك لان حد الاجارة صادق عليه فان صالح على منفعة العين فهو عارية ثبتت أحكام العارية فيها فان عين مدة فاعارة مؤقتة والا فخلقة ولو مالحن عن دارك مثلاً بكذا من غير سبق خصوصه أجاه فلا يصح بطلانه لان لفظ الصلح يستدعي سبق الخصوص سواء كانت عينه شخصاً أم لا (تنبيه) قد علم مما تفسر وأن أقسام الصلح أربعة: ابراء والعارية والهبة والسلم والبراء والمعارضة من دم العبد ومنه ما يشاء آخر منها أطلق كصالحين من كذا على ان تطلق طاعة ومنها الجماله كصالحين من كذا على رد عدي ومنها الفسدة كقوله سلم في صالحين من كذا على اطلاق هذا الاسم ومنها الفسخ كان صالح من المسلم فيه على رأس المال (تفه) لو صالح من دين حال على مؤجل مثله أو صلح من مؤجل على حال مثله في الصلح لانه وعد في الاولى من الدائن بالخاف الاجل وصفه لاجل لا يصح الحقها في انشائه وعد من المدين باسقاط الاجل وهو لا يسطق فلو صالح من عشر ناله على خمسة مؤجلتري من خمسة ربح خمسة حالة لا يصح

فبيق الدين حاله (قوله وصفة الحلول لاصح المانها الخ) كان الاول أن يقول وصفة أنا حل لايصح المانها البال الا ان يقل المفعول محذوف أي حلها في الاجل شرحه لما ذكر في المسمى (قوله وعد من المدين) أي لو وعد لا يلزم الوفاء به حتى لا يفسد الاجل وكان الاولى أن يأتي بما تقدم هنا وقول وصفة الحلول لايصح المانها أي الاجل (قوله لان حصة الحلول لا يصح الحاقها) المعنى ان المؤجل لا يفتنه حصة الحلول وهو انما أسقط الحصة في مقابلته لحلول الأخرى وهي لا تحل فيمنع الوصلح

(قوله ويجوز للإنسان أن يشرح) أي بشرط ثلاثة الأسلام وعدم الضرر وإن لا يظلم الموضع وهذه طاعة في الرفض والسباط وتزده السباطة لأنه لا بد من إذن صاحب الحداد في الوضع عليه بعوض أو غيره ومحل جواز إشراع الرفض في غير هوا المسجد وما الحق به ولا امتنع مطلقا وأما المقبرة فلأن امتنع البناء بها كان موقوفة أو سبيلة امتنع أيضا وإن كانت موقوفة على غير بشرط عدم الضرر (قوله أي بنماذج) يعني بمنازل كجهاز الاستعارة لمصرحة بأن شبه السباط الخراج من جانب الحداد ببيع الطائر بجماع الانتفاع بكل أو المبلى في كل أو استعارة اسم الجناح أيضا المذكور الخ (قوله في طريق نافذ الخ) أي في طريق غير زفه في قوة ولا يجوز في العرب الخ وحاصله أنه إن كان في طريق نافذ فشرطه ثلاثة فقط أما إذا كان في الحرب المشرك الخاضع عن نحو مسجد فينادي على ما تقدم إلا أن (قوله وصبر عنه بالشارع) أي فيكون مرادها (قوله امتناع وإفراق) أي من جهة واحدة فيكون بينهما العزم هو المخصوص المطلق (قوله بصحت لا يضر الخ) متعلق بيجوز إشارته لقيد (قوله ٣٠ منها الخ) فيه نظر لأنه لا يجعل فاعل يضر محذورا فتقديره بل منها ما كان في المتن

عائدا على الرفض فقط لأنه الذي في المتن (قوله العمل) أي التقيد وهو متعلق في جانب البعير يركب فيه (قوله المظلة) أي المارة رضى ياتشفه وهي أعود في جانب العمل يظلل عليها يستريحه الركاب الحر أو البرد ويجوز العمل والمظلة يقال في عرف العامة تاية ومروية (قوله لا نذ لك قد يتفرخ الخ) فيه نظر لأنه فرضه عرفان وقوافل فيكون وجود ذلك فيه غالبا والتعير بقصد يقتضي أنه نادر فكان الأولى أن يقول لأن منسج ذلك ضرر كإزالة نسيجه لأن يقال ذلك لا يتحقق (قوله الأصل في ذلك الخ) فيه نظرا لأن الدليل فيه العزب والذي في المتن الجناح لأن يقال بالقياس (قوله كان شارها) أي في شارع فهو منصوب على نزاع الخافض (قوله لا ضرر) أي لا ضرر نفسا ولا ضررا أي لا ضرر غير أول لا يضر بعضهم بعضا (قوله من وقع الفتنة) يؤيده أنه لو لم تكن

بعض البعض ووجدت أجيل الباقي والوعدا يلزم والخط صحيح وعكس بأن صالح من عشرة مؤلف على خمسة حالة إنما الصالح لأن سفة الحلول لا يصح الحاقها والخمسة الأخرى اعتبار كها في مقابل ذلك فإذا لم يحصل الحلول لا يصح الترك (ويجوز للإنسان أن يشرح) يضم أوله واسكان ثلثه أي يشرح (ووشا) أي جناحوه ونثاره من نحو الخشب وسباطا وهو السقيفة على حائطين والطريق بينهما (في طريق نافذ) ويعبر عنه بالشارع وقيل بينه وبين الطريق إجماع وإفراق لأنه يخص بالبيان ولا يكون إلا نافذا الطريق يكون شيئا أو محررا نافذا أو غير نافذ وذكره في وقت بحث (لا يضر) كل من الجناح والسباط المارة في ممر وهم فيه فيشترط ارتفاع كل منهما بحيث يرتفعه الماشي منتصباً من غير احتياج إلى أن يطأ على رأسه لأن ما يصح ذلك الضرر حقيقي ويشترط مع هذا أن يكون على رأسه الحولة الغالبة كقوله المارودي وإن كان من الضرر سائر والقوافل دليل في ذلك بحيث يرتفعه العمل على البعير مع أشتاب المظلة لأن ذلك قد يتحقق وإن كان نادرا أو أصل في ذلك أنه صلى الله عليه وسلم نصب يسده الشريفه ميز باقي دبره العباس رواه إمام أحمد والبيهقي وقال ابن السبكي كان شارها للمسجد صلى الله عليه وسلم فإن فعل ما منع منه أو بل لقوله صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار في الإسلام ولم يلح على كل أحد ما فيه من وقع الفتنة لكن لكل أحد ما يلزمه بآرائه لا من إزالة المنكر (فتبينه) ماذا كرم من جواز إشراج الجناح غير الضرر في المسلم إلا أن الكفر ليس له لإشراج الخشوع لمسلمين وإن جاز استطرافه لا كإعلامه بئانه على المسلم المنع ويجهون أيضا من آثار حشوشهم في أخيه دورهم قال الأذري هو شبه أن لا يعنوا من إشراج الجناح ولا من حفر آبار حشوشهم في محالهم وشواوهم المختصة بهم في دار الإسلام كما في رفع البناء وهو بحث حسن وحكم الشارع الموقوف سكم غيره فيعلمي كإقتضاه كلام الشافعيين والطريق ما حل عند إحياء الدار أو قبله طرعا أو وقعه المالك ولو بغيرها كإدراكه وصريح في الرفض فلا عن إمام لأنه لا يباح في ذلك في لفظ قال في المحامد وعده فاعدا كذلك أمانيه فلا بد من لفظ يصبر به ورضا على قاعدة الإيقاف انتهى وهذا ظاهر وحجته وجدنا طارفا اعتمدنا فيه

فتنه كان لكل أحد حده (قوله لا من إزالة المنكر) يؤيده أنه لو لم تكن أمم الكافرين والصهاريج فيصعب على الحاكم إذا ألغى التوليس من المنكر ما جرت به العادة من جهن الطين ورمي الجارة والأشتاب وقت البناء إذ في قدر ما ير فيه الناس والرضى التعير المفرط (قوله فليس له الإشراج الخ) شوارع المسلمين وقولنا شرى بكتفي الدرب التي ولو أذن الشر كما لا يجوز (قوله كإعلامه بئانه ومثله المساراة) بهذا الإلهاء أمم الدوام في غفلة كان اشترى دار مسلما بغير زبائنها لا تها رضاء بحق بخلاف ما لو بناها عليه ثم شرى أمم المسلم تقدم لا تها رضاء تعبير في قوله أعلم هو هل تنفي أو لا إلا راجع إلى نفي وهذا حكم الرفض للكارف مانع الباب للكافرين كان الطريق غير نافذ وفيه مسجد قديم أو نافذ فوقع الرباب من غير عوض وأما إذا كان الدرب مشتركا لليس فيه مسجد قديم جازع الباب أيضا بشرط عدم الضرر رواه فن وأما القسم الأول فشرطه عدم الضرر فقط ويجوز في هذا الثاني أخذ العوض على الغرض من الأول (قوله وسكن الشارع الموقوف الخ) أمر بربط المتن والموقوف ظاهر وغير الموقوف هو الذي جعل عند إحياء البلد طرعا (قوله في ذلك) أي سير وروا الطريق موقوفة (قوله في جاهد أمهكم)

هو كون الباب ابلد من أسس الحروب أو اقرب من طرق من القديم فهذا ليس قديما في الروشن وإنما هو قديم في فتح الباب والقبلة الذي بناسب الروشن كون المخرج مسلما قديما لقال الشارح فلا يجوز إلا خارجا لا فيفتح عبده السابق مع أن يراد بالقبلة بالنسبة للباب ماذا كره الحنفي والنسبة للروشن الاسلام وكانت تستقيم العبارة (قوله لا يفتح لتطريق بقدر انهم) أي كلما كان داخل الحروب أو متاخرا عن الباب المفتوح وصور ذلك ان الحروب بعدد وليس فيه مصدقته ولا نحوهم (قوله ولما لا تفتح الطعافات) أي ولو اشترقت على حرم جاره وليس لجاره منه من النظر لانه مستمكن من رفع الضرر بينا ستر يده ويمنه ويجعل ذلك اذا لم يكن لها باب يقفل عليها ولها دكان في داخل ملكه أما اذا كان لها باب يفتح لهوا الطريق كان حكمها كالروشن ففتح منها لا شرط جوارها عدم الضرر وهذا فيه ضرر (قوله ولو تنازعا جارا الخ) هذه العبارة لا تنضم الاخرى اجماعا ٣٣ عبارة شرح المخرج في هذا المثل (فرع) اذا كان في الشراكه ناقص وضاع الامر

(فصل) في الحراسة • وهي وفتح الحاء، أفصح من كسر هاءه القول والانتقال وشراعه قد يفتنى بخل من من ذمة إلى ذمة أخرى ويطلق على انتقالهم ذمة إلى أخرى والاول هو رقاب شتمعال الفقهاء والاصل فيها قبل الاجماع خيرا المصعبين مطلب الغنى ظلم واذا انبع أحسنكم على ملي، فليقع باسكان الثاني في الموضوعين أي فيفضل كراهه وهكذا البيهقي وبن قبولها على ملي لهذا الحديث وصرفه عن الوجه القياس على سائر المداوات وبعتبر في الاستصحاب كما يحته الاذرى أن يكون المني وافوا لا شبهة في مله ولا حيه أما بسعدين بن حوز للعاجبة ولهذا الحديث يعتبر لتفاضل المجلس وان كان الدينان يروين وأركانهما تسمى بعمل وعمل رجال عليه ودين الحسنة على العمل ودين العمل على المال عليه وصفة وكلها تؤخذ بما يأتي ون معنى بعضها شرط كمال (شرائط محبة (الحوا الفارسية) بل تحية كما تعرفه الاول (رضا المجلد) الثاني، فيقول المجلد لان العمل اعماء خلق من حيث شاء، لا يلزم بمحبة وحق العمل لا يذمة العمل فلا يتقبل الارضاء لان الذمم تتفاوت ولا امر لوارد للذب كما (تنبه) انما عبر بالقول المستدعي للاريجاب لانه لا بد من ايجاب العمل كافي لسمع وهي دقة حسنة لا يشترط رضا المجلد عليه لانه عمل الحق انصرف كالمذهب المبيح ولا ان الحق للعمل فله أن يستوفيه بغيره كالقول في غير ما استيفاء (و) اشانت (كون الحق) أي الدين المجلد عليه الزما وهو لا خيار فيه ولا بد أن يجوز الاعتراض عنه كما بن بعد زمن اخبار وان لم يكن

بالله أن البائع خافه عليه بخلافه في بيع الدين بدين فإنه لا عليه (قوله الأول وشاء الخيل) إن أراد (مستقرا)
الاجاب اعترض عليه بأنه من الأركان لا من الشروط فإن أراد به الرضا فعلى الاستدراك يجب عن الأول بأن مراده بالشرط
اللا بد منه فقبل أن يركب عن الثاني أنه ليس بذكر الرضا بل المعنى مقصود أنه لا يكون وسيلة وقشة للأجباب لأنه لا يعرف الرضا
بالاستيفاء في المأمور وأراد الأول بمعنى الأول ويحتمل أن المراد بالرضا عدم الإكراه وعلى هذا يكون من الشرط ولو يكون
استفاده لا يتبادر عن كراهية قول الشرح (قوله وقيل إن الشرع اعترض جملته من الشرط مع نفي من الصيغة الآن) قال في مراده
بالشرط ما لا بد منه (قوله لا للمصلي) دليل الأول وقوله دليل التحال دليل لا لشرط الرضا المتعلق (قوله والامه الوارداخ) جواب
سؤال وارد على قوله لا يتقبل، الرضا مع أن أحد شيئين على وجوب قبولها (قوله كون الحق).

مستقر الخ) اعراب البائع مستقر اخر من الكون والشارح غير ابراهو جعل خبر الكون محذره فقلده شوية لازما جعل مستقرا اخر
 لكون متنى قدره بقوله وان لم يكن مستقرا وغدا مذهب الا أن يقال عذرا للشارح ان ابقاء المتي على اعرابه المذكور وقبسه خلل لانه
 يقتضى اشتراط الاستقرار مع انه لا يشترط فذلك غير الاعراب عدا كره وهذا نظير ما تقدم به في الرهن من الاعتراض على الاستقرار
 وهذا مبني على أن المراد بالاستقرار ما استوفى مقابلته هذا ليس لازما بل للمعنى آخر نعم ارادته هو أن المراد به اللزوم فقول كل كلامه
 على ذلك اسلم من الاقراض واستغنى عما ذكره (قوله سواء انت الخ) تعميم الحق الذي في المتن (قوله لا تصح البائع الخ) محترز لان
 المراد به الدين (قوله ولا يجوز الاعتياض الخ) محترز جواز ٣٣ الاعتياض والذي لا يجوز الاعتياض عنه دين السلم
 الشامل لراس المال والمسلم فيه

والمبيع في الذمة والتمن في الربوي
 المبيع يروي والابرة في ابارة
 الذمة من كان ذابا والذمة في قول
 (قوله لا تمتنع الاعتياض الخ) حلة
 الغاية وما عداها المطرقة تحت الغاية
 فلها حديثا احيانا مشتركة
 وايضا حدة فلا بد منها النابة
 (قوله ونصح الخ) بمقتضى قوله ولا
 فرق في الحال عليه بين الحي والميت
 (قوله وانما في مدة الخيار وليس
 هذا مكررا مع ما تقدم لان ما تقدم
 قبل قبض المبيع بخلاف ما هنا
 أو ما تقدم كان الاختيار فيه بخلافه
 هنا (قوله عليه بان يجعل البائع
 انسانا الخ) ويطلب خيارا للبائع
 سواء كان المشتري خيارا أم لا ثم ان
 ثم البيع سقرت الحوة وان فسخ
 البيع جبارا للمشتري خيارا مجلس
 أو شرط بطلب الحوة التقدير المحتال
 ما أخذ على المشتري وبيعه حقه
 على البائع كما كان لكن هذا شكل
 مما يأتي من أن البائع اذا أحال على
 المشتري لا تبطل الحوة اذا اطل
 البيع الا ان يقال ما هنا من رضى
 في بطلان البيع بالخيار بخلاف
 ما يأتي في طلبه بغير الخيار (قوله
 باسم الخ) أى من المشتري

(مستقر في الذمة) كالصداق قبل الدخول والموت والابرة قبل مضي المدة والتمن قبل قبض
 المبيع بأن يجعل به المشتري البائع على ثالث وعليه كذلك بأن يجعل البائع غيره على المشتري
 سواء اتفق الدين في سبب الوجب أم اختلفا كأن كان أحدهما غنا والآخر ضرورة أو قرضا
 فلا تصح البعدين لما فيهما اسم دين يدين ولا يجوز الاعتياض عنه كدين السلم فلا تصح
 الحوة قبله وعليه وان كان لازما لا تصح الحوة قبله ولا للمضيق بالزكاة من ماله عليه
 ولا عكسه وان تلف النصاب بعد التحكك لا تمتنع الاعتياض عنها ونصح على الميت لانه
 لا يشترط رضا المالك عليه وانما صحته عليه من غير اذنه لان ذلك انما هو بالنسبة للمستقبل
 أى لم يقبل ذمته شيئا بعد موته والا فذمته من ماله ذمته حتى يقضى وظاهره انه لا فرق بين أن
 يكون له تركه أو لا وهو كذا وان كان في الثاني خلاف ولا تصح على التركة لعدم الشخص
 المال عليه ونصح بالدين المتلى كالنقد والحرب والمقوم كالسبد والشياب بالشر في مدة
 الخيار بأن يجعل المشتري البائع على انسان وعليه بأن يجعل البائع انسانا على المشتري لانه لا يمل
 الى القرض ونفسه والجواز فرض فيه ويطلب الخيار بالحوا القاش من تراضيا ما تقدمه وان
 مقتضاها القرض فلو بقي الخيار فقام مقتضاها في الحوة عليه يبطل في حق بائع شاء بالي
 حتى مشتر لم يرض فان رضى باطل في حقه أضافي أحد الوجهين وجه ان المقرى وهو المعقد
 ونصح حوالة المكاتب بسببه بان يقرى ولو جود القرض من جهة السيد والمحال عليه فبشر القرض
 منه بدون حوة لسببه عليه عيال الكتابة فلا يصح لان الكتابة جارة من جهة المكاتب
 فلا يمكن المحتال من مطالبة الزامه وخرج بقوم الكتابة ما لو كان السيد على المكاتبين
 معاملة وأحال عليه فانه يصح كافي زائد والرضة ولا نظرا في سقوطه بالتعجيل لا من المعاملة
 لازما في الجسلة لا يصح جعل الجمال على قبل تمام العمل ولو بعد الشر وقبضه اعدم ثبوت
 دينها حيث لا يختلف بعد التمام (و الرابع) اتفاق أى موافقة (على ذمة المجل) للممتنان من
 الدين الحال به (و ما في ذمة) الحال عليه) الميسر من الدين الحال عليه (في الجنس) فلا تصح
 بالاراهم على الدائره وعكسه وفي القدر فلا يصح بخساسة على عشرة وعكسه لان الحوة لتمامه ورضه
 ارفاق جوزت الساجه فاعتبر فيها الاتفاق فمبدأ كذا كالتراض (في النوع والحلول والتأجيل)
 وفي قدر الاجل وفي الخصه وانكسر الحوا لتفاوت الوصف بتفاوت الفسخ (تبيينه) ٥٥ كلام
 المصنف انه لا يستبعا اتفاقا في الرهن ولا في الضمان هو كذلك بل لو أحال بدين ارضى بدين
 رهن أو ضمان انفذ الرهن وبرى الضمان لان الحوا على كاشف والخاص العلم بما يحال به
 وعليه فدر او صفة بالصفات المتغيرة في السلم (وتبرأها) أى بالحواالة الصحيحة (ذمة

(٥ - خطيب ثاني) ويطلب لخيار في هذه الحال سواء كان للمشتري أو للبائع أو لهما لما نص به في الحوا لانه كان
 ذلك اجازة للقدور وتكون كيف تصح حوالة المشتري للبائع اذا كان الخيار لهما أو للبائع مع أن البائع يملك الثمن في العصورين الا أن يقال
 فوضوا اتفاق ذلك كجوز واهم انما يصح بدين الخ ففرض بطلان البيع بسبب آخر كدفع ربح أو نحوه تبين بطلان الحوة التقدير البائع
 ما أخذ من الحال عليه للمشتري وان لم يكن قبض امتنع عليه القبض (قوله لا يدين الحوا لانه لازم في الجسلة) أى الى يحصل تعجيل أو كان
 السيد أحال على المكاتب (قوله الحوا الخ) حلة لقوله في النوع الى آخره (قوله أنهم الخ) أى حيث اقتصر على مذكوره ولم يتعرض رهن ولا
 ضمان (قوله العلم الخ) أى اياها أى ان يظن العاقدان تساوى الدينين (قوله تبرأها الخ) شروع في حرة الحوا لانه بعد اجتماع شر وطها

(قوله وقال العقد الخ) المراد بالقد قوله فثبتت أو كلفته وهذا من غير الغالب لان الغالب أن العقد من كتب من إيجاب وقبول (قوله وقيل ذلك) كصير وقيل وحل وضمن وهذه الألفاظ قبل مترادفة وقيل متفارقة بالنظر للعرف فان العرف يخص الضامن والضمن بالمال والاحتم بالمال العظيم والحقيل بالدين والكتفيل بالبدن وأما الصيرور فكيف فهم الكل (قوله والاعمال الخ) هذا قاطعة من حديث لفظ الحديث العارية مؤداة والاعمال عار من معنى (قوله وأركان ضمان المال الخ) خرج به كفاة آيلين ففى أربعة لأنه بسطة بالمضمون له وأما ضمان رد العين فهى خمسة على العقد فاية الأمر أن تبديل المضمون به بالمضمون وهى العين (قوله فثبتت بأشراط انضمام الخ) مطلق على عقد وفى أى قد كثر شرطها فثبت الخ (قوله فيخص بضمان من سكر الخ) ٣٥ فخرج على المطلوب والمراد السكران

المستدعى (قوله وسقيه) أى بعد رشده ولم يصح عليه التنازع وهو الشبهة المهيول (قوله لا من صي الخ) تفرع على المفهوم (قوله ويجوز عدم سقه) أى بان بلغ غير رشيد أو بلغ رشيد أو بلغ وهو عليه الحكم (قوله ومن صي الخ) وطلان فعائه ظاهر فان يرى من الدين أو ليس تبين صحة ضمانه (قوله ولو باكره سبده الخ) هذا مشكل لأنه لا بلغ من الأذن المجرد بدليل مالى أضكوه شخصاً على بيع مال المكره بكمين الرابض لأنه لا بلغ في الأذن وأجابه من ذلك بان صورة المسئلة ان العبد لا يحسبه له ولا رادة له في الضمان (قوله ضمان رقيق) من إضافة المصدر لفاعلها وهو المفعول بخلاف وهو صادق بصورته أو أجنبياً لأجنبى أو سيده لأجنبى (قوله لا ضمانه لسيده) أى أن يضمن أجنبياً لسيده ولا بد من إذن السيد وان تعدد ولا بد من معرفة السيد للمضمون وهو لتعدد الدين (قوله فان عين اللدائن الخ) تفصيل لقوله وصر ضمان رقيق الخ (قوله بعد الأذن) أى لو قبل وجود الضمان لان المضمون هنا ثابت بوقت الأذن بخلاف مالى أذن له في الكساح

احضار عين مضمونه أو بدن من يستحق حضوره وقال العقد الذى يحصل بذلك ويسمى المترام ذلك ما نازحها وكفيل وغير ذلك كما يشتهر في شرح المناهج وغيره والاصل فيه قبل الاجماع أخبار كثر من اعلم فاعلم وحسنه وغيره كما يستأنس به صحيح انه صلى الله عليه وسلم تحمل عن رجل عشرة دنانير وأركان ضمان المال خمسة ضمان ومضمونه له ومضمون عنه ومضمون به وصيغة اذا علم ذلك فثبت بأشراط انضمام فقول (وبصر ضمان) من يصح تبرعه ويكون مختاراً فيبصر الضمان من سكران وسقيه لم يصح عليه ويجوز قول كثر انه في الزمة وان لم يطلب إلا بعد ذلك الجهر لا من صي ويجوز وسقيه ومهرض مرض الموت عليه ومن مستوفى له ومكره ولو باكره سيده وصر ضمان رقيق بالذن سيده لا ضمانه لسيده وكلا رقيق المعضن ان لم تكن مهابة أو كانت ضمن في قوة سيده فان عين اللدائن جهة ذلك والأما يكسبه بعد الأذن في الضمان وبما يبد ما ذن له في التجارة وبشرط في المضمون كونه سقياً ثابتاً حال العقد فلا يصح ضمان مالى يجب كنفه ما بعد اليوم للزوجة وبشرط في (الديون) المضمونة أن تكون لازمة وقول المصنف (المستقرقة في الزمة) ليس بقيد بل يصر ضماناً وان تكن مستقرقة كالمهر قبل الدخول أو الموت وعن المسيح قبل قبضه لأنه آيل الى الاستفرا لا كصوم كتابة لان المكتات باسقاطها بالتفخيض فلامعنى الترتيق عليه ويصح الضمان من المكاتب بغيره لا أجنبي للسيد بناء على أن غير هانقط أيضاً عن المكاتب بهزوه وهو الأصح ويصح بالثمن في مدة التجار لأنه آيل الى الزم بنفسه فألحق باللازم وبجهة الضمان في الديون مشروطاً بما (أذاعل) الضامن (قدراها) وبسبها وصفتها إلا انبات مال في الزمة لا تسمى بعضه فاشبه البيع والاجارة ولا بد أن يكون ضمناً فلا يصح ضمان غير المعين كأحد الدين والارام من الدين المهيول جنساً أو قدراً أو صفة مالى لان البراءة متوقفة على الرضا ولا بعدل مع الجهالة ولا تصح البراءة من الاعيان ويصح ضمان رد على عين من هي فيه مضبوطة عليه كخصو بتمسكارة كايصع بالبدن بل أولى لان المقصود هنا المال ويرأ الضامن رد ما المضمون له ويرأ أيضاً تلفها فلا يلزمه قيمته كالموت المكفول بسدنه لا يلزم الكفيل الدين ولو قال فثبتت جملة على زيد من درهم الى عشرة صح وكان ضماناً بقسمة ادخال الطرفين الاول لأنه مسدد الالتزام وقيل عشرة ادخال الطرفين في الالتزام فان قيل رجع النوى في باب الطلاق أنه لو قال أنا طلق من واحدة الى ثلاث وقوع الثلاث وقياسه تعيين الثمرة أوجب بان الطلاق محصور في عقد ظاهر استيفاءه بخلاف الدين ولو ضمن ما بين

فلا يردى إلا بما يكسبه بعد الكساح لعدم وجود المهر والموت وقت الأذن (قوله تائناً) أى موجوداً متحققاً ولو باعتراف الضامن وان تبين أنه لا بد من على المضمون (قوله وجهه الضمان الخ) قال هنا وجهه الضمان وقال فيما تقدم شرط تفن (قوله الارام من الدين المهيول الخ) هذه مسئلة استطراداً من سببه عدم صحة ضمان المهيول وحاصل ذلك انه ان كان المبرى جاهلاً فلا يصح مطلقاً وان كان عالماً فلا بد ذلك الارام في مقابلته كبراه الزوج من دين زوجته في مقابلته فكذا العصة فلا بد من علمها را كان لا في مقابلته حتى صح (قوله باطل الخ) أى الدين أمانى الا تخروفاً لمطالبة به بل ضماناً بحاجه (قوله ويصح ضمان رد الخ) كان الاولى تأخيرها حتى يتم الكلام على ضمان الدين (قوله من الخ) متعلق برد أى رد الدين من حيث تحصيله (قوله ولو قال الخ) كلف الرد في كره قبل الارام من الدين الذى قاله

لأنه متفرع على العلم في المثل (قوله وشرط في الصيغة الخ) كان الأولى للشارح تشدعه على قوله وبمع ضمان رد كل عين الخ (قوله بشرط برائة أصيل الخ) وهذا ظاهر في المضمون لأنه يسمى أصيلاً أما الكفول فلا يسمى أصيلاً بضمه فمع تسميته أصيلاً وهو رد كل بصريين الأولى أن يكفل شخص شخصاً

دوم وعشر لزمه غناية كافي الأقرار وشرط في الصيغة للضمان والكفالة الآية لفظ شعر بالاتزام كتمت بذلك الذي على ظلال أو تكفلت بيده لا بصحان بشرط برائة أصيل بخلافه مقتضاهما ولا يمتنع ولا يثبت ولو كفل بدن غيره وأجل احضاره ما جيل معلوم مع الحاجة كضمان حال مؤجلاً بل معلوم ويثبت الاجل في حق الضامن ويصح ضمان المؤجل حالاً ولا يلزم الضامن تعجيل المضمون وإن التزمه حالاً كالوالتزمه الاصيل (واصحاب الجلق) ولو زناً (إطالبة من شأمن الضامن) ولو متبرعاً (والمؤمن عنه) بأن يطالبهما جميعاً أو يطالب أحدهما شأماً للجميع أو يطالب أحدهما ببعضه والاستحبابية أما الضامن فليس له إجماع غارم وأما الإصيل فلأن الدين باق عليه ولو ربي الأصيل من الدين برئ الضامن منه ولا عكس في إبراء الضامن بخلاف ما لو ربي بغير إبراء وكذا ولو مات أحد هاتين الدين مؤجل حل جليسه لأن منه غيرت بخلاف الحل فلا يحل عليه لأنه يرفع بالاجل وانما يعفى المطالبة (إذا كان الضامن) بصحاً (على ما بيناه) فيما تقدم من كون الدين لازماً لغير المقدور والمنس والصفة بشرط في المضمون وهو الذي أن معرفة الضامن عنه تفاوت الناس في استيفاء الدين تشديد أو تسهيل لمعرفة وكيفية كمرقته كآفته به ابن الصلاح وإن أفتى ابن عبد السلام بخلافه لأن الغالب أن الشخص لا يؤول إلا من هو أشد منه في المطالبة ولا يشترط رضا لأن الضامن محض التزام بوضع على قواعد المعاداة ولا رضا المضمون عنه وهو المدين ولا معرفته طراز التبرع بأداء دين غيره بغير إذنه ومعرفته (وإذا غرم الضامن) الحق أصاحبه (رجع) بمقرمه (على المضمون عنه) إذا كان الضامن قضاءً (لدين) (بأذنه) أي المضمون عنه فيها لأنه صرف ماله على منفعة الغير بأذنه هذا إذا أدى من ماله أموالاً أخذ من سهم الثمار من تجدي به الدين فإنه لا يرجع كاذكره في قسم الصدقات وإن اتفق أنه في الضامن والأداء فلا يرجع له تبرعه فإن أدنى في الضامن فقط وسكت عن الأداء يرجع في الأصح لأنه ذن في سبب الأداء ولا يرجع إذا ضمن بغير الأذن وأدى بالأذن لأن وجوب الأداء بسبب الضامن ولو بأذن فيه يتم لو أدى بشرط الرجوع يرجع كغير الضامن ويجب ثبت الرجوع في حكمه حكم القرض حتى يرجع في المقوم عنه صورة كآله الإضافي بسبب ومن أدى دين غيره بأذن ولا ضمان رجوع وإن لم يشترط الرجوع للعرف بخلاف ما إذا أداء بالأذن لأنه متبرع وأغراض مؤدولو ضماناً إذا أشهد بذلك ولو جلا ليلف منه لأن ذلك همه وأدى بصرة مدين ولو مع تكذيب الدائن وأوغيته لكن صدقة الدائن لسقوط المطالب بإقراره (ولا يصح ضمان) الدين (المجهول) قدره أو جهته أو صفته لأنه اثبات مالي في الغصة بعد قاضيه البيع الا في ابل دية فيصع ضمانها مع الجبل بصفتها لاها معلومة السن والعدد ولا نقد اعتقر ذلك في ثباتها في ذمة الجاني فيقتضي الضامن ويرجع في صفته إلى غالب ابل البلد (ولا) يصح ضمان (مالي محجب) كضمان ما يستره من هو ثقة أو زوجة المستقبلة وتسليمه بوجهه شخص ولم يسلمه كآله في الروضة (الا) ضمان (درك المبيع) أو (شأن) بعد قبض ما يضمن كان يضمن المشتري أن أو باع المبيع أن خرج مقابلة مستحقاً

لأنه أصيل بالنظر الثاني والثانية أي يكفل شخص شخصاً عليه دين ثم يصره أو يرضيه من الدين بشرط برائة الكفيل الأولى لأنه يسمى أصيلاً باعتبار الكفيل الثاني (قوله واصحاب الحق الخ) هذه مرة الضامن وقامت بغيره ولو ربي أي لا يجدي بل الخ أي باده أو أبراء أو نحوه (قوله ولا عكس في إبراء) أي لو أبرأ الضامن لا يبرأ الاصيل وهو محمول على ما إذا أبرأ من الضامن أما لو أبرأ من الدين فإن الضامن يبرأ إذا ساقط عنه فقط لغير الاصيل وإن قصد إسقاطه منهم بركي قوله وشرط في المضمون (الخ) كان الأولى تقديمها على المتن لأنهم قام الكلام على شرط الأركان (قوله) هم لو أدى الخ (أي) أي المسبوبة الأبرية (قوله كغير الضامن الخ) التثنية بطلان الرجوع لأنه دالم يكن ضماناً وأدى بالذن يرجع مطلقاً وأما إذا ضمن بغير الأذن وأدى بالذن فإن شرط الرجوع يرجع والأصل (قوله لو ثبت ثبت الرجوع) وهو في ثلاثة مسائل (الضامن ومسئله من غير ضمان) في الجميع أربعة (قوله لأن ذلك جهة) أي يكسفي في اثبات الحق ولو كان المال كمنه في أن كان ذلك ليس جهة منهم نعم إن كان الأقليم كله ضامياً لم يكف ذلك (قوله لا أدرك المبيع) يجوز ذلك بدلائل ما لو بالنصب على الاستثناء (قوله بعد قبض ما يضمن)

أهم إراد تضييعه وهو البيع البائع أو الثمن المشتري (قوله مستحق الخ) ثم إن عين شي من ذلك لا يضمن إلا به ومبيعا وإن أطلق حل في حربه مستحقاً كيفية الضمان إن الضامن إذا ضمن للمبيع للبائع ثم خرج الثمن مستحقاً طالب الضامن رد البقرة أن كانت بأفقه وسهل رد ما كان تذكروها وهي باقية ضمن قيمتها لسهولة كان تلف المبيع ضمن الضامن بدله من مثل في المثل أو أجنبي في المنقوم لسهولة في الرجوع الضامن على المشتري التفصيل المتقدم وكذا حال في ضمان الثمن المشتري وهذا الضامن خارج عن حكم

فهمان الاعيان الذي تقدم على ما قاله بهنهم واما الشوط في فهمان الحسن العشري فمقتضى هنا في فهمان الدورك بخلاف فهمان الحسن في غير الدورك يصبح فهمانه قبل رفضه لان الفهمان هنا معناه ما تقدم بكيفية واما معناه بغير الدورك فهو فهمان دفع واداء فلا يتوقف على قبض (قوله ولو لم يصبه ادخال) حاصل الجواب عنه من وجهين الاول تسليم الاعتراض وان هذا مقتضى واثنان جواب بالنعم وانه من فهمان ماوجب وثبت لكن باعتبار آخر الامر عندئذ وجع مقابل المجهول مستحقا للاعتراض ناظر لابتداء واظهار والجواب ناظر لانتهاها ونفس الامر (قوله لم يرجع اليعاخر) وهو بعض المائتين الاولى وفيه الترتيب الثانية وان كان ٣٧ مقتضى ما تقدم انه يرجع ثوب سبقه

فإن كلا منهما راى لنفسه
(فصل فى كفالة البدن) (قوله
باب البدن) البان زائدة أى كفاية البدن
أو بمعنى الآخر (قوله استدال الاستدلال)
أى إقامة الدعوى على الخصم وبمعنى
الاستدلال أى طلبا حشوا بالخصم
من مسافة عدوى (قوله جائز) أى
محسنة بشرط معرفة المكفول
والمكفول له وتعين المكفول
ورضاه وأذن وليه. إن كان غير
ملكف (قوله لله) أى مالى (قوله
أوحى لا دى) سواء كان مالا أو عبودية
وسواء كان ديناً أو عبداً مضمرة أو
غير مضمرة على ما لا بد بعضهم (قوله
سيداً ومجنوناً) وسورة ذلك فى
اللائق ليشهد على سوطهما (قوله
أو محبوساً) أى لا تكتفى بإذنه وأذن
ولي له على ما لا بد المحشور (قوله كالأبدن
الخ) تكميل للمعنى وهذا إلى أى
المستفاد من كفايته بكماله (قوله
ثم إن عين الخ) لا بد من موافقة

وميتجاوز أو انقصا النفس صفة شرطت أو صفة أي وزن و ودون ذلك الحاجة اليه وما وجبه
المقول بطلانه من انه ضمان ما لم يجب أوجب عنه به ان يخرج المقابل كذا كرتين وجوب
رد الضموم ولا يصح قبل قبض الضموم لانه انما يضمن ما دخل في ضمان البائع أو المشتري
(تتمة) لو صالح الضامن عن الدين الضموم بجلده كان صالحا عن مائة بعضها أو ثوب
فبته دونها لم يرجع الباعا فم لا نه الذي به تم لو ضمن ذي لثني دين على مسلم ثم تصالحا على
خلافه لم يرجع لطلبها بالسلم ولا قيمة الضموم عند موالة الضامن الضموم له كالأداني ثبوت
الرجوع وعدمه ولو ضمن اثنان الفأ الشخص كان له مطالبة كل منهما بالألف لان كلاهما
ضامن للألف قاله المنولي

(فصل) في كفالة اليتيم وهو أيضاً كفالة الوجه وهو فتح الكفاية اسم لفعل الحاضر دون المال (والكفالة باليتيم) أي يدين من يتفق حضوره مجلس الحكم عند الاستدعاء (جاءة إذا كان على المكفول به حق) تعالى أوصى (لأبي) العاجلة إلى ذلك واستؤنس لها قوله تعالى سكاية عن يعقوب عليه السلام أن أرسله معكم حتى تؤثروا من مقام الله تعالى به بخلاف عقوبة الله تعالى وأما غصص كفالة بدن من ذكره بأنه ولو تنابوه ولو كان من ذكره سيئاً أو جنوناً يابزون له وأجبروا وإن تحذر تحصيل الغرض في الحال أو ميتة قبل دفنه يشهد على صورته إذا احتمل الشاهد عليه ذلك ولم يعرف اسمه ونسبه قال في المطلب ويظهر أثره إذا كان الوارث إذا اشترط أن ذن المكفول وظاهر أن محلهم في اعتبارهم والأصل اعتبار ذن عليه فإن كفل بدن من عليه مال شرط زومه لأجل ما بعد لزومه للكفيل ولو كابدن الجزء السابع كلفه والجزء الذي لا يعيش بدونه كرسه ثم إن عمل تسليم في الكفاية فذلك والأمين محلهما كل في التسليم فيما وير أي التكفيل تسليم المكفول في محل التسليم المذكور لإحاطة تكليفه نفسه عن الكفيل فإن غاب أزمه أحضاره أن يمكن أن يعرف محلهما من الطريق ولا حاجة لو كان عسافاً بقصر ويجهل مدة أحضاره بأن يجهل مدة ذهابه وإيابه على العادة وظاهر أن كان الشرط لو بلا أهل مدة إقامة المسافر وهي ثلاثة أيام غيروه إلى المختل والطرز حرج ثم إن مضت المدة المذكورة ولم يحضره حبس الآن يتخذ أحضاره المكفول عتاً أو غيره أو يوفى الدين فإن وفاه تم حصر المكفول قال الاستثنى من المتعبد أنه الاسترداد أو بإطالب كقيل بحال ولا عقوبة وإن فات التسليم عتاً أو غيره لا تملك بقرته ولو شرط أن يقرم المال ولو عتقه أن فات التسليم فكذلك إن تمص الكفاية لأن ذلك خلاف مقتضاها

(فصل) في الشرع كفو هي بكسر الشين واسكان الراء موقع الشين مع كسر الراء واسكانها لغة الاختلاف وشرعاً تبوت الحق في شيء لاثنين فأكثر على وجه الشروع وهذا الأولى أن يقال هي

لأنك تقول على المكان المحزن ولا فلا تلخص وتكلم به تعيين المجل كالسم قوله أهمل مدة قامة المسافر الخ وكذا أهمل لا انتظار رقة يخرج
منهم وانقطاع نحو مطر وكلمه وول قوله وثمر طرائف وليس من انشراط طاول كملت بدنه فان مات قبل ضمان المال تنصص انقذالة
وهذا وداعلا يلزم قوله (صلى في الشرائع) خايل ماذا كرهه أو ميفات ثلاثه في اشرار و لربما كرهك بحذف الناموس
الذين وسكون المكان اربع مشتركة في اشرار كرهية في الصبي من الشئ وقال هنالك و هو من مصادره كره في قوله
الاستطاع أو سواه كالاعتقاد لا مع غير أو لا في قوله تراهي أو لا في الاستطاع والمثواه كما مع مصادره انصرف في قوله
وسواء كان انتفاعا أو ملكا لا بعد (قوله هذا) مفعول لحذفه أي افهم هذا المقدم قوله لا إلى الخ إما كان أولى لأن المقصود الفصل

الشركة التي لها أركان وتعمد وأما الشركة التي لا تسمى بمالها المتعمد الأول فلا توقف على سفة تدل على الشركة ولا يحتاج لطلب ولا تكون المال مثلبا بخلاف الشركة المقصودة بالفصل فيشرط لها ذلك فذلك كان التعمد الثاني أولى (وقوله ذلك) أي الحق لكن لا يحتاج المتقدم كله بل المراد به جواز التصرف على الوجه الثاني (قوله أمانات الشركة) أي أرباب الثلاثة وخامس الأربعة وهكذا وهذا من انتباه السلف بقضون علمه إلى الله تعالى والخلف بوثوقه بما في الشارح وطريق السلف أسهل وطريق الخلف أعلم (قوله يكون بينهما كسهما) أي مكسوبا مع ما هو مقصود بمعنى المفعول (قوله بردهما) أي فقط وتفاوت شركة الإبدان بالشرط الذي قاله (قوله أو مالهما) أي فقط وتفاوت شركة الإنسان ٣٨ بعدم الخطأ وبالشرط الذي سبذكره وأوامنة خلافتها والجمع قصدت

بالمال والبسدين معا وحك ذلك المذكور من الأقسام الثلاثة أنه إذا لم يكن هناك مال فهي شركة الإبدان في تفصيلها المتقدم وإن كان هناك مال من غير خلط فظاهر أن مال ~~ال~~ كماله غنمه. وعليه غنمه ومع الخلط يكون الزائد على قدر المالكين بينهما للمسا على قدر المالكين ورجع كل على الاشتراك بجزء عمله وإن كان مع المال المخلوط كسب فذلك (قوله ما يشترطه) أي ما يشترط لكل نفسه ثم بعد ذلك قصد أنه لنفسه وصاحبه وهذا وجه البطلان الثاني بين الاشتراك وبين قصد صاحبه منه بذلك (قوله ما يشترطه) التثنية ليست قيد بل لو اشترى واحد لنفسه ثم قصدت له صاحبه فذلك وسكها فيها من المال بل اشتراه لنفسه فإن عمل فيه الاشتراك بجزء المثل (قوله لمسا) أي يكون ما يشتر على نفسه بسد ذلك لمسا (قوله لأنها شركة في غير مال) أي في المظهر أو المخلوطة فيها مال (قوله نعم) استدرك على قوله بأجله (قوله أن فيا) كان الأولى أن يقول إن وجدت شروط

عقد يقتضى ثبوت ذلك والأصل فيها قبل الإجماع خبر السائب بن زيد أنه كان شريكا لثني سلى الله عليه وسلم قبل الميث واقترن شركته بخبر يقول الله أن ثالث الشريك ما لم يرض أحدهما صاحبه فإذا طاعه خرجت من بينهما والمضى أنامعها بالخلط والامانة فأمدها بالمعونة في أموالهما وأزل البركة في تجارتها فإذا وقعت بينهما الحليا بترفع البركة والامانة عنهما وهو معنى خرجت من بينهما وهي أربعة أنواع شركة الإبدان بأن يشترط اثنين يكون بينهما كسهما يدينهما وشركة مقارضة يكون بينهما كسهما يدينهما وأمالهما وعليهما ما يرض من غنمهم وشركة وجوه بأن يشتركا يكون بينهما ما يرض ما يشترطه بمثل أو حال لمسا ثم يدينانه وشركة عنان بكسر العين على المشهور من عن الثني ظهر وهي الصيغة ولهذا انقصر المصنف عليها دون الثلاثة الباقية فباطلة لأنها شركة في غير مال كالشركة في احتساب أو صلياد وكثرة الغرو فيها لا سيما شركة المقارضة نعم إن في المقارضة وفيها مال شركة العنان صحت وأركان شركة العنان خمسة فأحد ومفقود عليه وعمل وصيغة ذكر المصنف بعضها وذكر شروطا خمسة فقال (ولشركة) المذكورة (خمس شرائط) أو الخاص منها على وجه ضعيف وهو الملبس به في كلامه بقوله (أن تكون على ناس) أي مضر وب (من الدرهم والدينار) لا على التبر والسائت وتوفاك من أنواع المثل والأصح معناه على كل مثل أما النقد الخاص فبالإجماع وأما المفشوش فيه وهما أنهما كافي وزائد وشروطه جواز إن استقر وواجه وأما خبر المتقدم من المثليات كالبر والشعر والمديد فعل الأظهر لأنه إذا اختلط بجنسه أو نفع البقية فأنشأه القدين ومن المثل تبر الدرهم والدينار قصص الشركة فيه فبالطلقة لا تكون هناك من منع الشركة فيه ولعل منهم المصنف معنى على أنه مقوم كاتبه عليه في أصل الروضة وهي لا تصح في المقوم إذا لكان الخلط في المقومات لأنها أعيان متبرزة وحينئذ قد يفت مال أحدهما أو نقص فلا يمكن قسمه الا ترى بينهما إذا علمت ذلك فالعقد حسنتان الشرط أربعة فقط الأول منها (أن يتفقا) أي المالان (في الجنس والنوع) دون النقد وإذا لم يحدروا في التفاوت فيه لان الرب والخسران على قدرهما (أو الثاني) (أن يخطأ المالكين) بحيث لا يتميزان لما في امتناع المقوم ولا بد من كون الخلط قبل العقد لأن وقع بعده ولو في المجلس لم يصحك ألا اشتراك حال العقد فماد العقد بعد ذلك لا يكتفي الخلط مع إمكان التمييز لغير اختلاف جنس كل واحد منهما ودينار أو وصفه كصالح ومكسرة وحنطة جديدة وحنطة عتيقة

شركة العنان صحت (قوله أو كان شركة كعادان) أي لشركة المبددة لجواز التصرف بعد العقد (قوله وعمل الخ) أو اعترض بأنه غرة وخارج عن عقد الشركة فلا توقف حقيقة عليه لأنها قد قد قولها اشتراك فقط ويجب أن المعدوم من الأركان ذكره في العقد بأن يقول اشتراكا وإذا نفي التصرف وهذا توقف عليه حقيقة الشركة المبددة للتصرف (قوله وصيغة الخ) المراد بها مجموع قوله اشتراكا وإذا نفي التصرف لاجل حصول الشركة المبددة للتصرف وليس المراد بالصيغة فقط شركته لأنه لا يرتب على هذه الشركة جواز التصرف (قوله ذكر المصنف الخ) بل ذكرها كمالها لئلا يصرح بالعقد أن من قوله أن يخطأ المالكين والمعامل والعمل من قوله أن يأخذ الخفاء إشارة إلى الصيغة (الخ) (قوله الأول الخ) فيسقط تقديره الأول لأن أصل المتن وأن يتفقا فتكون الواو وجهه فكان حق الشارح يكتبه عند قوله إذا علمت أو عند قوله الأول

(قوله فيه كلام المصنف) أي حيث اقتصر على الاتفاق في الجنس والنوع (قوله ما الخ) متعلق بصرف معنى العبارة أننا إذا قطعنا النظر عن التساوي في القيمة سمحت الشركة في الصورة المذكورة والأفلا تسمى والمتمم للصحة فلا نظر للقيمة وهذا من حيث صحة العقد وأما من حيث صحة الرجع فهي بالظن للقيمة ولا بد (قوله أو ثلث ثلثين) مثال ذلك لأحدهما ثلاثون ونحوه ولا يخرجنا عن ذلك صاحب الظن لثباتها بثبات المقرض في النعم والمزايا لثبات وسار ولا يخرجنا عن ذلك النعم ٣٩ وثبت المزايا بالنسبة لأكثر من المقرض أن قيمة

الثلثين قد وقية الثلث قسم الرجع
أصفا قانون كان المال (ألا) قوله
إشارة إلى الصيغة) يحتمل أن يكون
المراد بالصيغة) مجموع قوله اشتركا
وأذن في التصرف بدليل قول المنهج
وشرط في الصيغة لفظ يشتركون
تجارية فيقتضي أن الصيغة شيء كثير
من جملته الأذن في التجارة ويحتمل
أن يكون المراد ما انقطع قوله أذن
في التصرف لأم لا تقتصر على
الأذن من غير لفظ اشتركا كقوله
إشارة إلى الصيغة) أي واللعلم
أيضا (قوله لمن ينصرف) متعلق
بالأذن والمضى أن المنصرف ما هما
أو أحدهما لكن أن كان المنصرف كل
منهما يكون الأذن من كل منهما وأن
كان المنصرف أحدهما يكون الأذن
من الآخر فقطع عن ظاهر الشارح
أنه لا بد من الأذن من كل منهما في
الصورتين لأنه قال الأذن من كل
منهما لمن ينصرف من كل منهما أو من
أحدهما إلا أن يقال الأول نفسه
تقدير أي الأذن من كل منهما أو من
أحدهما فيكون حذف من الأول
للاشارة إلى فيكون الأول واجبا
للأول والثاني الثاني (قوله إلا بأن
صاحبه) أي في حصة صاحبه أما
حصة نفسه فيجوز التصرف ولا
يتوقف على إذن (قوله ولا يلزم من
حصولها الخ) محرم بتعريفه أي
وغيره كون ذلك إنشاء لشركة
بالفعل لا يدل على جواز التصرف

أو أيضا وسواء لا يمكن التميز وإن كان فيه عسر (تنبيه) قضية كلام المصنف أنه لا يشترط
تساوي الثلثين في القيمة وهو كذلك فلو خلتا ففينا مقوميلهما بقدر متقومين مضمين حصو كانت
الشركة فلا ينافي على قطع النظر في المثلي عن تساوي الأجزاء في القيمة والأفليس هذا التعريف
مثلا ذلك القفيز وإن كان مثليا في نفسه ولو كان كل منهما يعرف ما به علامة لا يعرفها غيره
ولا يتحقق من التمييز هل تصح الشركة نظرا إلى حال الناس أولا نظرا إلى حالهما قال في البحر
يحتمل وجهين انتهى والأوجه عدم الصحة أخذنا من هجوم كلام الأصحاب ومحل هذا الشرط أن
أن شرط ما بين عقد فإن كان ملكا مشتركا كما تصح فيه الشركة أولا كالعرض يارث وشراء
وغيرها وأذن كل منهما فلا تخفى في التجارة وقت الشركة لأن المعنى المقصود بالخط حاصل ومن
الطبيعة في الشركة في التقويمات أن يبيع أحدهما بعض عرشه ببعض عرض الآخر ككشف
بنصف أو ثلث ثلثين ثم إذا نزل به حد التفاضل في غيره ما شرط في البيع في التصرف فيه لأن
المقصود بالخط حاصل في ذلك أبلغ من الخط لأن ما من شيء هنا إلا هو مشترك بينهما وهذا
وإن وجد الخط فمال كل واحد مما جاز على حال الآخر وحده فلا يملكه بالسوية أن يبيع نصف
بنصف فإن يبيع ثلث ثلثين لاجل تفاوتهما في القيمة ملكاه على هذه النسبة (و) الثالث أن
يأذن لكل واحد منهما لصاحبه في التصرف بهذا الخط وفي هذا الشرط إشارة إلى الصيغة وهي
ما يدل على الأذن من كل منهما فلا تخفى في التصرف لمن ينصرف من كل منهما أو من أحدهما
لأن المال المشترك لا يجوز لأحدهما التصرّف بغير إذن صاحبه ولا يعرف الأذن إلا
بصيغة يدل عليه قال أحدهما فلا تخفى أو تصرف في غير ما يبيع فيأخذ ولو لم يقل فيما
شئت كالعرض لا ينصرف القائل إلا في نصيبه ما يذنه إلا تخفى في التصرف في الجميع أيضا
فإن شرط أن لا ينصرف أحدهما في نصيب نفسه لم يصح العقد لما فيه من الجهر على المال في
ملكه فلو اقتصر كل منهما على اشتراكه في كسبه لا يذنه المذكور ولا ينصرف كل منهما إلا في
نصيبه لا احتمال كون ذلك اجبارا عن حصول الشركة في المال ولا يلزم من حصولها جواز
التصرف بدليل المال للمورد وث شركة (د) الرابع (أن يكون الرجوع والخسران على قدر
المالين) باعتبار القيمة لا بد من تساوي شرط ذلك إلا أن تساوي الشركة يكون في العمل أم لا هوذا
فيه لأن ذلك غرض المالين فكان ذلك على قدرهما كالأول كان بينهما شيء طغرت أو رشة فثبت
فإن شرط خلافا بين شرط التساوي في الرجوع والخسران مع التعاضل في المالين أو التفاضل في
الرجوع والخسران مع التساوي في المالين فسد العقد لأنه بخلافه موضوع الشركة وقول شرط
في إيداع الرجوع فلا كثر منهما ما بلط شرط كالو شرط التفاوت في الخسران فبرجح كل منهما
على الآخر بوجه في مال لا تخفى كقراض إذا قسدت وتعدا التصرفات منهما لوجود الأذن
والرجوع بينهما على قدر المالين ويتبادل كل منهما على التصرف إذا وجد الأذن من الطرفين
بلا ضرر ولا يبيع نصيبه للرجوع ولا يغير تعدا البلد لا يشتري بغيره ولا يسافر بالمال المشترك
لما في السفر من الخطر فإن سافر ضمن فإن باع بضم البيع وإن كان ضامنا ولا يدفعه لمن به مال

لأنه لا يلزم الخ (قوله وإن يكون الخ) ليس المراد أنه بشرط التصريح بملك بل المراد أنه لا يشترط خلافا سواء أصرح به أو أطلق كما قال
الشارح شرط ذلك أم لا (قوله فإن شرط خلافا الخ) حاصله سواء أصرح به أو كاد بالباطل (قوله الرجوع والخسران) أي في حد القاسد (قوله
فيرجع) فربح على قدره بطل وقوله وتعدا التصرفات مطوق على قوله فيرجع (قوله ويتبادل الخ) هذا الرجوع لاصل الباب وليس
مربط بما على أن القاسد (قوله بلا ضرر) كان الأولى أن يقول بطله كقوله في هذه الثلاثة يبيع البيع في خمسة دون خمسة

شريكه الا في مسئلة البقرة اذا خالفه واستقر ببيع بعض البيع في الكل (قوله هذا كله) أي كون البيع لا يصح في حصه الشريك فيما اذا كان غير الاذن (قوله أهليه فوكيل الخ) يجوز للولي أن يشارك على مال مولى اذا كان الشريك أمينا ان كان يتصرف بخلاف تصرف الولي فلا يشرط في الشريك ذلك وتصح شركة المالك مع غيره ان لم يكن يتصرف بخلاف ما يذن السيد لان في ذلك تبرأ به (قوله ويجوز ان يشفع كل منهما) أي اذا ضاع أحدهما فعلا بخلاف العزل فان جلدتهما معا انزلا والا انزل المزدول فقط (قوله أي انقضت) انما أول ذلك للتأويل بطلانها من أصلها فبطلت التصرفات الماضية وليس كذلك (قوله وظاهر كلام الأصحاب الخ) معتمدا بعد الإزالة ان شاق قسم وأخذ ماله ٤ وان شاء أعاد الشريك ولو بلفظ التقرير يان يقول ردت الشركة (قوله في التلف) وكذا في رد المال بالنسبة لحصة الشريك

لا يات حصة على الشريك
(فصل في الوكالة الخ) مصدر وكن بالتصديق واسم مصدر وكن أو كلف بالتشديد فيها رد كراهة بعد الشركة لان كلامهما متفق فبطلت وكن منها ما يفسخ الموت وقوة الوكيل امنين كالشريك في الشركة معنى اشرك في التوفيق (قوله تفويض شخص الخ) اشتمل التصرف على الأركان الاربعة ثلاثة مبرحة والصيغة بالاسم لان التقويض لابد له من صيغة واشتمل هذا التصريف على قود ثلاثة وهذا التصريف منطوق هو ان الذي يضعه في حياته يوكل فيه ومفهومه ان الذي لا يجوز له فعله لا يوكل فيه وكل منهما في الغالب فهو كمن منطوقا ومفوما (قوله ليعقل في حياته) كان الأولى لانفعله بعدموته فصدق باعاده قال تفعله في حياته أو أطلق (قوله وكل ما يلزم الخ) حاصل ما تضمنه كلامه أربع قواعد اثنان بالمطوق واثنان بالمفهوم بيان الأولى كل ما يلزم الإنسان التصرف فيه

بنفسه جاز له أن يوكل فيه ومنه قوله كل ما لا يجوز للإنسان التصرف فيه بنفسه لا يجوز له أن يوكل فيه
والثانية كل ما يلزم الإنسان أن يتصرف فيه بنفسه جاز له أن يوكل فيه ومنه قوله لا يجوز للإنسان أن يتصرف فيه بنفسه لا يجوز له أن يوكل فيه عن غيره (قوله لا يذم بقدر الخ) تنليل المفهوم وهو مصرح به في بعض النسخ (قوله وهذا الخ) الإشارة للمنطوق والمفهوم (قوله طردا وعكسا) منصوبان على التمييز الماحول عن المضاف أي من طرده وعكسه حذف المضاف ثم أتى به وحل غير أن قوله فلا يوكل في كسر الباب الخ وان جاز على المعتمد (قوله وكوكيل الخ) أي بالمكان على قومه وجودها فاقبله وكانه قال يستثنى مسائل كذلك وكوكيل الخ والا لحقه حذف الكاف ووقفه عطف على الظرف (قوله في تكاح الخ) أي قوله (قوله ومن العكس كالح) تركبه فيه فلا يفتنح على تقدير أحدهما من العكس مسائل كالح الخ

بنفسه جاز له أن يوكل فيه ومنه قوله كل ما لا يجوز للإنسان التصرف فيه بنفسه لا يجوز له أن يوكل فيه
والثانية كل ما يلزم الإنسان أن يتصرف فيه بنفسه جاز له أن يوكل فيه ومنه قوله لا يجوز للإنسان أن يتصرف فيه بنفسه لا يجوز له أن يوكل فيه عن غيره (قوله لا يذم بقدر الخ) تنليل المفهوم وهو مصرح به في بعض النسخ (قوله وهذا الخ) الإشارة للمنطوق والمفهوم (قوله طردا وعكسا) منصوبان على التمييز الماحول عن المضاف أي من طرده وعكسه حذف المضاف ثم أتى به وحل غير أن قوله فلا يوكل في كسر الباب الخ وان جاز على المعتمد (قوله وكوكيل الخ) أي بالمكان على قومه وجودها فاقبله وكانه قال يستثنى مسائل كذلك وكوكيل الخ والا لحقه حذف الكاف ووقفه عطف على الظرف (قوله في تكاح الخ) أي قوله (قوله ومن العكس كالح) تركبه فيه فلا يفتنح على تقدير أحدهما من العكس مسائل كالح الخ

بشكل

(قوله بعد الطل) نظرف هذا فوفى أى ويقعد بعد الطل أو يطلق ويقعد الوكيل بعد الطل (قوله فيصم فوكيل الخ) تفريع على منطوق
المتن (قوله أن ملكه الموكل الخ) فيه أن الضمير راجع للموكل فيه وهو قاصر لانه لا يشمل الولي في مال المولى عليه فإنه ليس مالكاً لعين مال
موليه ويجب أن المراد أن ملكه أى عتق التصرف ومعنى ملكه التصرف أن يصح منه ويقدر على أنشاء له سواء كان عتق العبد أو لولاية
(قوله إلا بعد) استثناء من قوله فيما لا عليكه وسواء كان التابع من جنس المتبوع أم لا كقولك في طلاق من سبيكها تبعاً ليس هذا
العبد (قوله فيصم الخ) تفريع على المنطوق (قوله وقبض وأقباض) أى دين ٤١ أولعين من مالكها قبض وثل منها بخلاف

يوكل خلافاً في النكاح بعد الطل فيصم فوكيل وفى عن نفسه أو موليه من سبي أو مجنون أو سفیه
لحمه مباشرة فيه وسكت المصنف عن شرط الموكل فيه وشرطه أن ملكه الموكل حين التوكيل
فلا يصح التوكيل فيما سلكه وطلاق من سبيكها لانه ليس بشرك بنصفه فكيف يستنبط
غيره إلا تبعاً فيصم التوكيل ببيع ما لا عليكه تبعاً للممول كأن نقل عن الشيخ أن حامد وغيره
وبشرط أن قبل الذم بما فيصم التوكيل في كل عقد كبيع وهبة وكل فسخ كقوله ورد عيب
وقبض وأقباض ونحوه من دعوى وجواب وعقل مباح كما جاءوا أسطفاً واستفتاء عوفية
لأن إقراره لا يصح التوكيل فيه وفى التقاط وفى عبادة كصلاة إلا أن ينشئ من حج أو عمره
ودفع خوض كاه ككفارة وزعم نحو ما تحب كعقوبة ولا يصح في شهادة الحقائق بالعبادة ولا في
نحوها وإرقتل ولا في نحو عين كإلا بولاً بدأن يكون الموكل فيه معلوماً من وجه كوكلتني
بيع أمولى وعنى أرقمى لافى فوكل أمولى ككل قليل وكثير وإن كان تابعاً لمعين والفرق
بينه وبين ما مر بأن التابع من معين بخلافه هنا ويجب في كونه في شرعية عديان فوجه كتركه
وفى شرعية إدارته وسكو ولا يجب بيان عن فى المسألة لأن فرض الموكل قد يتعلق واحداً من
ذلك فبما كان ذلك أو عسيما على ما مر بيان ما ذكرنا فى رصد التجارة والأفلاحيين بيان من
ذلك وأشار إلى كويل بقوله (أو يوكل) فيه (عن غيره) فأمرنا بتقسيمه أى شرط التوكيل
بمباشرة التصرف المأذون فيه لنفسه والأفلاحيين فكله لأنه لا يقدر على التصرف لنفسه
فغيره أولى فلا يصح فوكل سبي ومجنون ومغنى عليه ولا فوكل امرأته فى نكاح ولا عومر ليعقده
فى إسمه وهذا فى الغالب والأفلاحيين من ذلك مسائل منها المرأة فتتوكل فى طلاق غيرها
ومنها السفية والعبد فتتوكل فى قبول النكاح بغير إذن الولي والسيد لافى إيجابه ومنها
الصبي المأمون فتتوكل فى الإذن فى دخول دار وإصالح عديان لم تصح مباشرة له إلا إذا
وبشرط تعيين الوكيل فقولاً لاثنين وكفى بيع كذا كذا يصح ثم لوقال وكلتني
فى بيع كذا مثلاً وكل مصلح مع كايته بعض المتأخرين وعليه العمل وشرط فى الصفقة من
موكل ولو بنائبه ما يشتر براءة كوكلتني فى بيع كذا أو بيع كذا كذا العقود والأول
إيجاب والثاني فاقم مقامه أمال كويل فلا يشترط قبوله لفظاً وأضوه الحقائق للتوكيل
بالإباحة وأما قوله معنى وهو عدم رد الوكيل فلا بد منه فهو رد فقل لا أقبل أو أرفض
طلبت ولا يشترط فى القبول هذا الفور ولا المجلس وبصرف فوكل كالة نحو وكلتني كذا
الرجب وتعلق التصرف نحو وكلتني فى بيع كذا أو لاتبعة حتى يحيى رمضان
لا تعليق الوكيل كالة نحو إذا ما شيتان فقد وكلتني كذا فلا يصح كذا العقود لكن نفذ تصرفه
بعد وجود الملق عليه للأذن فيه (و) الوكيل فويل يميل غير لازمة من جانب الموكل والوكيل
فيؤز (لكل واحد) منهما (فصحها منى شأ) ولو بعد التصرف سواء يتعلق بها حق ثالث

(٦ - خليب ثاني) على أكثر من أربعة ومثل المرأة الخنثى (قوله وهذا فى الغالب الخ) الإشارة إلى المفهوم وأما المنطوق
فقال بعضهم لا يستثنى منه عن وبعضهم استثنى منه الفاسق فإنه يتصرف عن نفسه ولا يتوكل فى مال سبي أو مجنون أو سفیه (قوله ولا
يشترط فى القبول الخ) هذا مناف لاول العبارة لأنه فى فيها القبول وهما أشبهه ويجب أن هذا على قول ضعيف وعليه فلا يشترط فور
ولالمجلس (قوله لا ينفذ تصرفه الخ) وعلى هذا ما الفرق بين الحقيقة والفاسدة حيث ينفذ التصرف فى كل منهما موجب بانها إذا
كانت يميل فى الحقيقة يستثنى المعجبى وفى الفاسدة يستثنى أجرة المثل (قوله يميل) غاية تدعى عن جعلها مجتهداً لاجرة لازمة بل هي

جاءة بائنة (قوله كبيع المهر) أي فيما إذا أذن المهرن الزاهن في بيعه قول في بيعه ثم جرح الزاهن فيها (قوله سكا) أي من غير لفظ (قوله وشرا) أي بلفظ وسدس فترت ظاهراً بل كله فسح شري (قوله بطروق) أي على كل من الموكل والموكيل وكذا السفة أما الفلن فطر وعلى الموكل بطلها وأما طر ود على الوكيل فانه لا يطلها فانه لا ضرر على الغرماء تصرفه كشرائه في الذمة إلا أن يصور عبداً أو كله يخص أن يشتري للموكل بعين من أعيان ملك الوكيل ثم جرح عليه بالفلن فان الوكالة تبطل لا دفع العين من ماله أما قرص أو ربه وكل منهما مختص على الفلن وإلى هذا يشير قول الشارح مما لا ينفذ الخ (قوله لا ينفذ الخ) متعلق بشعر المقدوم ولو ما فقه على تصرف (قوله وبضقه) أي سواء كان الوكيل أو الموكل (قوله تنبيه لوجع الخ) ظاهراً كلامه أن الناس مفرطون لا يضمن مع أنه يضمن بل بعضهم بجهلهم تعدوا يثبت قال ومن التعلد بالوضاع منه المال ولم يعرف كيف ضاع أو وضع المال في محل ونسبه فضاع (قوله في دعوى التلف والرذ) والسرة على ما في بيانه ٤٣ (قوله على غير الموكل) كرسوله أو وارثه أو وكيله وكذا دعوى الرذ من رسول

الوكيل أو وارثه أو وليه على الموكل فلا بد من بيعة في ذلك كله (قوله ضمن الخ) أي صار متبني في الضمان بمعنى أنه لو تلف بصدك ولو بغير قرض بضمه (قوله ولو لا يضمن الثمن الخ) جواب عن سؤال حاصله أن الضمان كان مضطرباً والتمن بدل عنه والبدل يطل حكم المبدل عنه فيكون مضموماً فأجاب بقوله ولا يضمن أي إذا تلف بغير تقصير (قوله ياد الضمان) أي لو تلف بغير تقصير ضمنه وليس له بيعة إلا بالذن بعد بدلان لا يبيع الأول كان خصيصاً قد انتهت الوكالة فلا بد من إذن بخلاف ما لو كان البيع الأول باطلاً ودفعه ببيعه بالاذن السابق (قوله بالوكالة المطلقة الخ) الباء بمعنى القامو هو على تقدير مضاف أي في صورة الوكالة المطلقة أو أنها زائدة أي الوكيل وكالة مطلقة أو أنها على باها متعقبة بالوكيل أي

الوكيل المتلصق بالوكالة والمصرف بها والمراد بالوكالة غير المقيدة بشن أو حلول أو أجل أو مشترى (قوله إذا لم يحدد الزمان الخ) قيد للمتن لأن ظاهره أنه يجوز له البيع ضمن المثل مطلقاً ولو مع وجود الرغب وليس كذلك وحاصله أن هذا أو بيع موعود مع وجود رغب أو وجود رغب على كل أمان أن يبيع بأقل من ثمن المثل في صورة عدم الرغب أب كثر مما يتسامح به أو بما يتسامح به وإن كان راغباً فإن يبيع بأقل من الزيادة المرغوب فيها بما يتسامح به مع أو لا فلا (قوله عشرة) أي عشرة دراهم أو أنصاف مثلاً أو أومات ولأدناير (قوله نبذة) ولو بأكثر من ثمن المثل ولو برهن وأق وأشاهد (قوله بنقد البلد) المراد به ما يتعامل به فيها ولو عرفه وأضاف العدل عنه فقبه ما باق في محل اشتراط نقد البلد أن لم يرد التجارة ولا الجازي البيع بغيره ولو عرفه بشرط المصلحة (قوله على أحد هذه الأنواع) أي ما فهمه الأنواع والأقواع في ثمن المثل وما بعده فكل ما للشارح على تقدير مضاف أي غير أحد أو ما فهمه أحد مثلاً (قوله ضمن بدله الخ) سواء قيمته لأنها الجبلولة (قوله ولا يضمن ثمنه) أي في البيع الثاني وأما الثمن في البيع الأول لو قبضه فضمنه لتعديه بقبضه لأن العقد فاسد

فحرم

(قوله غرم الموكل بالمال) التعبير بالبدل هنا صحيح فالمراد به البدل الشرعي من مثل أو قيمة هذا البدل التسليم للوكيل وأما المشتري فيضمن المثل ان كان مثلياً أو قسي القيم ان كان متقوماً له متقوض، بقصد فاسد (قوله لزمه البيع باغلبها) مقابل لحذف أي ان كان قد ائتم الله واحداً فقط رزوم البيع بخلاف تعدد قوماته وحيث خالفنا لزمه لم يصح البيع ويجري فيه ما تقدم (قوله بشرط الشهاد) أي وأن يكون المشتري ثقة وموسراً أو الا لا يصح (قوله صاع البيع) أي بشرط ثلاثة تفهم من الشارح (قوله فرع الخ) الاولى فروع المقتصد عند الشيخ مدر ان الحكم فيها ما ذكر ان يعرف معناها المذكور اما قدان ورجع لمعناها الموضوعه لعله قال بان حرجان عرف معناها المذكور فظاهر والافان عرف لهما عرف مطرد فيها فظاهراً أنها تحصل عليه والافان يصح البطلان لمراد الموكل قوله أو عاشت أو بما ترام ومثلها بما في شئ وثبت أو بينهما شئ (قوله من نفسه) من معنى اللام لان البيع يتعدى عن واللام أو أكثر (قوله لزمه منهم الخ) العلة الصحيحة اتحاد الموجب والقابل وإغلاهاز قول الجدل طرفي تزوج نفقاً بنسبه ابنه استرخان الوالي به أنه أصالة من الشرع (قوله كايه وولده الرشيد الخ) لان تمام التهمة وجوب البيع عليه شمن المثل بخلاف مالى ٤٣ فوض اليه أمر القضاء فولى أباه أو ابنه فلا يصح التهمة (قوله ضمن قبته) أي ليلولة وسراة كان مثلياً أو متقوماً (قوله وليس لو كبل الخ) حاصله أنه ان كان عالماً بالبيع واشترى بعين مال

الموكل، يسمى الموكل أو فواضق البائع على ذلك بطل البيع وان اشترى في القصة وقع الوكيل وان مسمى الوكيل ونفسوا النسبة وان اشترى بالعين ولم يرضوا الموكل ولم يرضه أو جماعه أو فواضق البائع على ذلك وقع وكيل أيضاً وأما ان كان الوكيل جاهلاً بالبيع وقع الشراء للموكل مطلقاً سواء اشترى بعين مال الموكل أو في القصة وسواء مسمى الموكل أو فواضق البائع أو لا ثم رضى به الموكل فذاك والافان كان الشراء في الذمة ومسمى الموكل أو فواضق البائع على ذلك فخل من الموكل والوكيل رد على البائع وان لم يرض الموكل أو لم يوافق البائع على ذلك فبدد الموكل على الوكيل والوكيل رد على البائع وأما ان كان الشراء

غرم الموكل بدله من شاء من الموكل والمشتري والقار عليه (نفسه) لو كان بالبدل قدان لزمه البيع باغلبها فان استوفى بالعمالة ناع بأنفعها للموكل فان استوفى بغيرها فبما عجزه عما قال الامام فيه تردد ولا حجاب والمذهب الجواز ولو كلفه لبيع مؤجلاً صريحاً وان أطلق الا لاجل وجعل مطلقاً أجل على عرف المبيع بين الناس فان لم يكن عرف ربحاً الوكيل الا لاجل للموكل وبشرط الشهاد وحيث قدرا لاجل اتبع الوكيل ما قدسه الموكل فان باع بمال أو قرض عن الا لاجل كان باع الى الشهر مقابل الموكل بعه الى شهرين صاع المبيع ان لم يرضه الموكل ولم يكن عليه فيه ضرر كقصص عن أخوف أو مؤثمة حفظ وبقى كالأل استوفى جملة على ما اذا لم يعين المشتري أو الا لا يصح لظهور قصد الهابا (فرع) لو قال لوكيله بيع هذا بكم شئت فله بعه بغير فاحش لا ينسبته ولا يغير نقد البلد أو عاشت أو جماعه فله بعه بغير نقد البلد لا يغير ولا ينسبته أو يكف شئت فله بعه بنسبته لا يغير ولا يغير نقد البلد أو جماعه فله بعه بعرض وغب لا ينسبته وذلك لان كمال للعد فمثل القتل والكثير وما الجس فمثل النقصد والعرض لكنه في الاختلاف قرن بمره وان شمل عرفاً القليل واكتبر أيضاً وكيف لئال فمثل الحال والموكل (ولا يجوز) لو كبل (أن يبيع) ما وكل فيه (من نفسه) ولا من مولى وان أذن له في ذلك لانه منتهى ذلك بخلاف غرمها كايه وولده الرشيد وله قبض عن حال ثم يسلم المبيع المعين ان تسله لانها من مقتضيات البيع فان يسلم المبيع قبل قبض الثمن ضمن قبضه وقت التسليم لتعديده وان كان الثمن أكثر مما فاذا غرمها تم قبض الثمن دفعه الى الموكل واسترد ما غرمها الثمن الموكل فله فيه تسلم المبيع وليس له قبض الثمن اذا دل الا باذن جديدي وليس لو كبل بشراء مريب اقتضاء الاطلاع عرفاً التسليم وله فوكيل بلاذن فيما لم يأت منه لكونه لا يابى به أو كونه طارئة معلماً بالعرف لان التفويض لثل هذا لا يقصد منه عينه فلا يوكيل العارض الا في القدر الذي يجر عنه ولا يوكيل الوكيل فيما ذكر عن نفسه بل على موكله (ولا يجوز) انه (يرضى موكله) بما يلزمه (الاباذن) على وجه ضعيف لا يصح عدم صحة التوكيل

بالتسليم ومسمى الموكل أو فواضق البائع رد الموكل على البائع ولو اراد الوكيل فان لم يرض الموكل رد الموكل على الوكيل والوكيل رد على البائع اه من المنهج وسواء (قوله لان التفويض لثل هذا الخ) بشرط يعلم الموكل بما له فان كان جاهلاً بما له امتنع التوكيل (قوله على موكله) على معنى من (قوله الا باذن) أي باذن جديدي غير الاذن الذي تضمنته الوكالة وصورة المسألة أن يقول وكلفنا لتسرعني ففان بكذا امشلا فيقول مثل ما له الموكل باذن جديدي اذن الوكالة فصل كلام المتن بضع واضح أنه لا يصح التوكيل في الاقراره مطلقاً سواء كان باذن جديدي أو لا وأما كون الموكل يكون مقرباً التوكيل أو لا فاحصه أربع أحوال اما ان يأتي بلفظ تعني فيكون اقراوا على الاصح سواء مع الامر أو المضارعة وان جمع بينهما أي حتى وعلى كان اقراوا قطعاً وان كان اقراوا قطعاً وان كان على فقط لم يكن اقراوا على الاصح وان كان الشارح قال قطعاً هذا تصور لشارح المتن وسوره بعضهم بان وكلفه بياضه في دعوى فافهم بان الدين متعلق بالموكل أو اقراوا بالاراء من الدين أو بالمرأه به أو بخوذلك فلا يجوز ذلك الا باذن جديدي غير اذن الوكالة والعقد أنه لا يصح اقراوا مطلقاً باذن أو بغيره بل يشترط باقراوا بالاراء أو بالحواله أو نحوهما

(قوله ولو تلافى عنه) أي الوكيل رسوالتشقي يدل على أن في يد الوكيل بلا تخصيص (قوله واستحق مبيع) أي باعه الوكيل (قوله ولكن يجوز له دفعه ان صدقه) فإن رجع الموكل وأنكر الوكالة كانت السنين سابقة في يد الوكيل أخذها صاحبها منه وإن تلفت من غير تخصيص رجع صاحب المبيع على كل منها ما كان غرم أحدهما لا رجع للغازم على الآخر لأنه مظلوم فلا يرجع على غير ظالمه وإن تلفت بتقصير فإن رجع على المدفع على الوكيل لا يفرض قبضه وإن رجع على الوكيل لا يرجع المدفع وإن كان المدفع قد تناهوا بآق في يد الوكيل ٤٤ رجع الموكل على الأصل ورجع المدفع على المدفوع به بالدين (قوله وأما إذا) أي أنه محتمل

(الخ) فان رجع أى الحبل وأنكر
الحوالة أخذتهم من الحال عليه
ولارجع الصالح عليه على
التمثال لانه اعترف بانقال الحق
فهو مظالم فلا يرجع على غير ظالمه
(قوله أو وارث) أى مستفرد وال
فلا يجوز المدفنه

«فصل في الأقارب» ذكره عجب
الوكالة لان المال تحت يد المفسر
وهو نفس الامر ليس فهو شبهه
بالوكيل (قوله من قراخ) مقتضى
أخذه من نقأ أن لا قورل وهولقة
الاثبات بل الثبوت ومقتضى قوله
الاثبات أن يقول من أقرفا ول
الكلام ينافي آخره وأجاب عنه
الحاشي (قوله من قر) من باب
ضرب ومن باب تعب (قوله
يا أنيس) هو أنيس بن الضحاك
الأسدي لأنس خادم النبي صلى الله
عليه وسلم لان الأول أسدي والثاني
نضاري وأما اختاره النبي صلى
الله عليه وسلم للأرسال لانه
يقلد أمر أو العروب نكره أن يؤمر
بإمر يأمرون غيرة قبلها (قوله أربعة)
الاشتراط مقروءه عند من حاكم
وشاهد على المعتد (قوله
شبهة) أي الطريق في سقوطه
شبهة كالاجوع عن الأقارب
عوى الاكرام مثلا أو ان الزنى
أزوجه (قوله الذي يسقط

في الأقرار مطلقا فإنما لا يقرب وكلتاهما لتقرعي فلان بكذا فيقول الوكيل أقربت منه بكذا أو جلسته مقرا بكذا الرصع لأنه اختصار عن حتى فلا يقبل التوكيل كاشهاده لكن الموكل يكون مقرا بالتوكيل على الأصح في الروضة لا شاعره بثبوت الحق عليه ومحل الخلاف إذا قال وكلتاهما لتقرعي فلان بكذا كاشته فلو قال أقرعتي فلان بألفه على كان اقرارا قطعاً ولو قال أقرعه على بأنني يمكن اقرارا قطعاً صرح به صاحب التعييز (نقطة) أحكام عقد الوكيل كروية المبيع ومعارفة مجلس وتقاض فيه تتلق به لا للموكل لأنه العاقد حقيقة وللبائع مطالبة الوكيل كاللواك ضمن أن يقضه من الموكل سواء اشترى بعينه أم في الذمة فإن لم يقضه منه لمطالبة ابن كان الثمن معتبلاً لأنه ليس بيده وإن كان في الذمة طالبه به إن لم يعترف بوجوبه كاشته بأن أنكرها أو قال لأعرفها فإن اعترف بها طالب كالأمنها بما به الوكيل كضامن والموكل كاصيل إذا غدره بجمع ما غرمه على الموكل وتلف ثمن يقضه واستحق جميع طالبه مشتر ببلل الثمن سواء اعترف المشتري بالوكالة أم لا لإقراره على الموكل فيرجع الوكيل بما غرمه عليه لأنه غرمه من ادعي أنه وكيل يتقاضى ما على زيد لم يجد دفعه إلا بالبيعة فوكاله لا احتمال انكار الموكل لها ولكن يجوز له دفعه إن صدقه في دعواه وإلا لم يحن منه أراد ما أنه محتمل به أو وارث له أو وصي أو موصي له منه وصدقه وسدقه لا لإقراره بانتقال المال إليه

«فصل في الأقرار وهو لغة الإثبات من قر الشئ إذا ثبت شرط أخبار الشخص بحق عليه
فإن كان له على غيره فدعى أو غيره على غيره فشهاده الأصل فيه قبل الإجماع قوله تعالى
أقرتم وأخذتم على ذلك إصري أي عهدي قالوا أقرنا أخبرنا الصبي عن أجدائنا أنس إلى امرأه
هذا إن اعترف فخرجها وأجبت الامة على المؤاخاة به وأركانها أربعة مقر ومقره وصيغة
ومقره والمقر به من الحقوق (ضربان) أحدهما حق الله تعالى وهو ينقسم إلى ماسقط
بالشهارة كالنأشرب والخمر وقطع السرقة وعليه أقصر المصنف وإلى ما لا يسقط بالشبهة كالزكاة
والتكافؤ (و) الثاني حق الادي كحد القذف لشخص (حق الله تعالى) الذي يسقط بذلك
إذا أقر به بصح الرجوع فيه عن الأقرار به لأن مبناه على الدوام والستر ولأنه لله عليه
وسلم عرض لما به الرجوع فلو لم يكن قبلت لعلمت ليست أبن جنون وللقاضى أن يصرح له
بذلك لماد كرو لا يقول له أرجع فيكون آخره بالكدب ونخرج بالأقرار أو الموثب بالينة فلا
يصرح بوجهه مما لا يسقط بالشبهة (و) الضرب الثاني (حق الادي) إذا أقر به لا يصح
الرجوع فيه عن الأقرار به لتعلق حق المقر به لا إذا كذبه المقر به كإسما في حق مروا المقر به
ثم صرح في شرط المقر فقال (ويفترحه الأقرار في المقر إلى ثلاثة شرائط الأول (البوغي)
لا يصح أقرا من هو دون البوغي ولو كان غير بائع القلم عنه فإن ادعى ذلك بائعا يمكن أن
يستكمل نسبين صدق في ذلك ولا يحلف عليه وإن فرض ذلك في خصوصه لظلال تصرفه

مثلا

بذلك (الخ) يفهم من كلام الشارح الاعتراض على القول بأنه أطلق في جعل التقيد فكان الأولى التقيد ويجب أن يتبين من ادعى الحق بالله الحضور مذهب الأقدمين الحضر أو ما يفهم من قوله تعالى (قوله) يصح (الرجوع) بل يجب بل الأولى عدم الإقرار بالمرءة والتيروا بباطنوا وكذا الشهود ويندب لهم عدم الشهادة إذا كان فيه مصلحة وتقتصر صحة الإقرار) أو سواء كان في حق الأولى (قوله) لا ادعى ذلك (الخ) عليه مسئلة مستقلة بأن ادعى أنه بلغ لاجل أخذ المال من غيره مثلاً أو ادعى ذلك في خصوصه كقوله الشارح

(قوله لان ذلك لا يعرف) لتعليل لقوله صدق وقوله ولانه لتعليل لقوله ولا يهتف عليه فهو لشئ من تسب (قوله كمالا منافي ذلك الحيف) نعم لو علم طفلها عليه وادعاه واتهما - لقت (قوله ان يضرب ليقرب) صورة ذلك ان يدعى عليه بسرعة فيجيب بالنفي فلا يكتفي منه بذلك فيضرب ليقرب بخصوص ما ادعاه الخصم (قوله ليدقق الخ) صورة ذلك ان يدعى عليه بشئ فيسكت ولا يجيب لانفيا ولا اثباتا تاركان يكتفي منه باى شئ قال فاضرب لينطق بالصدق فاجاب بالاثبات فيؤخذ به لانه لم يكره على ٤٥ شئ معين (قوله وان كان بال الخ) ظاهر امره انه

حلف حتى حن الله تعالى وحتى الا دعى
وخاص بالمال والشارح حرمه عنها
فزاد على المال الكساح وخصه حتى
الا ترى قولوا بقاءه على ظاهره لكان
أولى والعصوم مراد لان حق الله
تعالى المالك بتسريفة الرشد حتى
الا ترى لان الشبهة لا يستقل
بأخراج الزكاة والكفارة من غير
أعين من الولي القسور المدفوع
والشخص المدفوع اليه ظهران
الرشد معتبر حتى الله تعالى المالك
حتى الا دعى (قوله وهو الرشد)
المراية بالاطلاق التصرف فيشمل
الرشد حقيقة والشبهة الماهل
(قوله فلا يصح اقراره) أى
سواء بلغ غير مصحح للمأهر به أو
بلغ مصححا وبذر وجرحه الحاكم
(قوفد على الجراؤم) طرف الدين
أو تلافى أو مال الأقرار وهو الجرح
(قوله وسدقة) محتمل (جدة) حالية
فهي من جملة العتقة وشارقة الى
شرط في المفسر وهو كون سدقة
محتملا لم يحتمل لأبصر كالأمانة
التي قالها الشارح لكن كلام
الشارح فيه مسامحة من جهتين
الاولى أن الكلام في شروط المقر
وهذا من شروط المقر والثانية أنه
ذكر محتمل ز الشارح لا ان يثبت ان
يذكر محتمل ز الشرط الاصل وهو
استحقاق المقر للمقر به (قوله عقب
الكساح) أى القبول لانه قبل القبول

مثلا لان ذلك لا يعرف لانه وان كان صادقا فلا يحتاج الى عين والاقلا فاذن فيها الانهين
الصغير غير منعقدة واذن يهتف عليه مرفعا يقطع فيه بلفظه قال الامام ظاهر أيضا أنه
لا يهتف لاثباتها لخصوصه وكالا منافي ذلك الحيف (و) الثاني (العقل) فلا يصح اقراره بجهنم
ومعنى عليه ومن زال عليه بعد كسر بدواه أو كراه على شرب خمر لا امتناع نصر فهم
وساقي حكم السكران ان شاء الله تعالى (الطلاق) (و) الثالث (الاختبار) فلا يصح اقراره بكره
بما كره عليه لقوله تعالى الا من كره وقليه مطعون بالايمان جعل الا كراه مسقطا لحكم الكفر
في الاول ما عداه وصورة اقراره ان يضرب ليقرب فاضرب بالصدق القضية فاحال الضرب
أو بعدلته ما أثر به لانه ليس مكره هاذم المكره من كره على شئ واحد وهذا الحافض
ليصدق ولا ينصير الصدق في الاقرار قال الا دعى والواقي هذا الزمان بأنهم من بينهم بسرعة
أو قتل أو ضوفا مضربونه ليقرب بالحق يراد بذلك الحق الاقرار بما ادعاه خصمه والاصواب
ان هذا كراه سواء أقر في حال ضرر به أم بعده وعلم انه لو لم يقرب بذلك لضرب ثانيا انتهى وهذا
متمين (وان كان) حتى ادى كآثره (بمال) أو نكاح (اعتبر فيه) مع ما تقدم (شرط رابع)
أيضا (وهو الرشد) فلا يصح اقراره بغيره يدن أو تلافى مال أو يحوز ذلك قبل الجراؤم بعده ثم
يصح اقراره في الباطن فيغير بعد ذلك الجراؤم كان صادقا فيه وخرج بالمال اقراره بوجوب عقوبة
كذلك ونودوا حتى عنه على مال لعدم تعلقه بالمال وأما شروط المقر له ولم يذكرها المصنف فيها
كون المقر له معينا في نوع معين بحيث يتوقع منه ادعى والطلب فلو قال لانس أو لواحد من
بنى آدم أو من أهل البلد حتى أنف لم يصح اقراره على الصحيح ومنها كون المقر له فيه أهلية
استحقاق المقر له لانه جئت بصادق محله وسدقة محتمل وهذا يخرج ما إذا أقرت المرأة
بصدقها عقب النكاح بغيرها أو الزوج بذل الخلع عقب الخالعة لقهره وألغى عليه بالارض
عقب استحقاقه بغيره فلو قال لهذه المرأة على كذا لم يصح لانها ليست أهلا لذلك فان قال على
بسيما فلان كذا صح - لا على أنه حتى أقرها أو كآثرها أو استعملها تصديا كصحة الاقرار
لحصيل هندوان أسند الى جهة لا تكتفي في حقه كقوله أقرضته أو باعني به شيئا ويلقوا لانساد
الذكر وهذا ما صححه الرافعي في شرحه وهو المتمدن وما رقى في المنهاج من أمه اذا أسند الى
جهة لا تكتفي في حقه لغرضه ومنعاهم تكذيبه المقر فكذلك في اقراره له بمال زك فيد
المقران به ونحوه بالمظن ظاهر واسقط اقراره بوضو النكاح حتى لو رجع بعده الكذب
قبل رجوعه سواء قل غلط في الاقرار أم تعددت الكذب ولو رجع المقر عن التكذيب
لم يقبل فلا يلحق الاقرار بجدوى ما شرط الصيغة لم يذبح كراه المصنف أيضا في شرط
فيها فطهر رجع أو كسايه تشعير بالتزام في معناه الكتابة مع النسبة وإشارة آخر من مقفمة
كقوله لا يدعى أو عندى كذا المأخوذ حتى على أو عندى فلم يكن اقرارا الا ان يكون
المفسر به معينا كهذا الشراب فيكون اقرارا على أو في ذمى الدين ومضى أو عندى

بطظه كان في ذلك الزوج ولم يحتمل في هذا الزمان الضيق أن يتنقل من الزوج اليها ومنها انقربها (قوله وما رقى الخ) مبتدأ وقوله ضيف خبر
وقوله من انه يمان لما أويد منها وقوله لغرضه ان قوله اذا أسند الخ محمول لقوله لم يقدم عليه (قوله حتى لو رجع) لا حاجة
لرجوع لان الاقرار بطل بمجرد التكذيب (قوله أمالو حذف على أو عندى الخ) أو بمعنى الواو فاذن بمن حذفهما (قوله لم يكن الخ)
سواء لم يكن (قوله للدين الخ) أى سواء كان نكاحا أو متقوما كزوج صفته كذا وكذا ويكون في النعمة بفرض أو ميعا في النعمة

(قوله العين) أي سواء كان من جنس الشدة وهو ظاهر أو من المتشابهة لهذا الثوب وبقره على ذلك أنه في الأقرار بالعين إذا ادعى أنها ودية وتلفت قبل منه وما إذا أقر بدنه وادعى أنه دية وتلفت لا قبل لأن الودية لا تكون في ذمته ولا عليه (قوله جواب الخ) مبتدأ خبره أقرار الاتي بعده (قوله نعم) وكذا في ادعائها كالجواب ويروى بكسر الهمزة وسكون اليا موني نعم وجه بانها لا تكون أقرارا لأنها غير التي فلا تزل على الأقرار بما قبلها وهذا الوجه روي عن ابن عباس في قوله تعالى ألست بكنم قال ابن عباس إذا قولوا نعم لكم لقروا لانهاتقير التي يتخالف على لانهالاداني وفي التي اثبات ولكن المعتمد انهم أقرار بنظر العرف ولا ينظر لمدار كل واحد من المتقاتل والأقرار لا يناسبه اعتبار ذلك (قوله كسواب ٤٦ الخ) انما فصله لم يسطع على ما قبله لانه مختلف فيه بخلاف ما قبله فإنه متفق عليه

(قوله لأن مثل ذلك الخ) ظاهر في غير الخامس والسادس أما وجهه في الخامس فلا نه محتج بالأقرار في غير الالف كوجه ادعاء الله تعالى وأما وجهه في السادس فلا نه عدلا يلزم الوقاية (قوله فشرطه الخ) الأولى صدقة لأنه قد من قوله فشرطه وكان يقول فهو أن لا يكون لأن الحدث عنه الشرط لا المشروطه (قوله أن لا يكون الخ) أي أن لا يأتي في صفة تبادل على أنه ملكه وانما احتجنا لذلك لأن ما كان ملكا لخص لا يصح الأقرار به لغيره فلا حاجة لجعله شرطا (قوله داري الخ) هذا إذا لم يرد أن اضافته إليه اضافة مسكن وان الدين اضافته إليه لما شرته سبه ككونه وكلا متلازمان إذا ذلك كان أقرارا وان أطلق استغنى وبعمل بتفسيره وهذا في اضافة الجرامد كإحسانا أما اضافة المشتق كمر كوي ومسكن وملبس حتى تسدل الاضافة على الاختصاص لا المقتضى يكون أقرارا (قوله اعتبارا بالوجه الخ) ليس قيدا وكذا بالآخر لأن آخره لا ينافي أوله (قوله ثم اشتراه) أي مثلا أو وجهه أو ورثه أو وصى به (قوله فله

للمين وجوابي عليه أنا وأليس لي عليه أنا بل أؤتم أو سدت أو أنامقر به أو نحوها كبراتي منه أقرار كسواب اقتضى الالف الذي على سبيلك بنهم أو بقوله أفضى غدا أو أمهلني أو حتى أفض الكيس أو أجد المفتاح مثلا أو نحوها كما بحث من يأخذها لجواب ذلك أنه أو أخذه أو أتم عليه أو أبا حلفي كسب أو أنامقر أو أقر به أو نحوها كهي صحاح أو ودية فليس بأقرار لأن مثل ذلك يذ كر الاستهزاء وأما شرط المقر به ولم يذ كره أضاف شرطه أن لا يكون ملكا للمقر به بشر به قوله داري أو بئ الذي عليه العمر ولو أن الإضافة إليه تقتضي الملك لفتنا في الأقرار لغيره أو قوله هذا الغلات وكان ملكي إلى أن أرت به فليس لقوا اعتبارا بأوله وكذا لو عكس فقال هذا ملكي هذا الغلات فأنه أقرار بعد انكار وان يكون بيده ولو ما لا يسلم بالأقرار المقر به حيث لا قول يمكن بيده حالما شر بها حمل يقتضي أقراره بان يسلم المقر به حيث لا قول أو بصره يقتضي بد غيره ثم اشتراه حكمه وكان شراؤه اقتضاه ويصاح من جهة البائع فله الخيار دون المشتري (وإذا أقر بمجهول) كشي وكذا صح أقراره (ووجه إليه في بيانه) فقول له شي أو كذا قبل تفسيره بغير عبادته من بض ودسلام وبض لا يقتضي تكتيز برؤاه كمالا وان لم يقول كفسل وجب برأه لا كقود وحق شفعة ونسحق فوز بل لصديق كل منها بالشيء مع كونه محترما وان أقر بمال وان وصفه بشيء عظم كقوله مال عظيم أو كبير أو كثير قبل تفسيره بمال من المال وان لم يقول كعبة ربو يكون وصفه بالعظم ونحوه من حيث أتم وصفه قال الشافعي رضي الله تعالى عنه أصل ما يأتي عليه الأقراران الزم اليقين وأطرح الشك ولا يستعمل الغلبة وقوله له على أو عندي شيء شي أو كذا كذا زمة شي واحد لأن الثاني ناكس فأنفق شي شي أو كذا وكذا الزمة شيان لا اقتضاء العطف المغارة ولوقال له على كذا درهم رفع أو نصب أو سكون أو كذا كذا بالاحوال الأربعة أو قال كذا وكذا درهم بلانصب لم درهم فأن كرهه بالنصب بان قال كذا وكذا درهم الزمة درهمان لأن التمييز وصف في المعنى فيجوز أن يجمع ولوقال درهم التي أقرت بها ناقصة الوزن أو مشوشة فإن كانت درهم البطل التي أقر بها كذلك أو وصل قوله المذكو بالأقرار فيسل قوله ولوقال له على درهم في عشرة فإن أراد مئة فاحد عشر أو حسابا صرفه ف عشرة وان أراد ظرعا أو حسابا لم يعرفه أو أطلق زمة درهم لانه المتيقن (ويصح

الخيار) أي شيار المجلس وشيارا الشرط وشيارا العيب إذا كان في الثمن (قوله دون المشتري) الاستثناء أي فلا خيار له ولو وجد فيه عيبا فليس له رد ولا رث لبعته (قوله وإذا أقر بمجهول الخ) بمال لم يخوف تقديره ثمن أقر معلوم فذلك ظاهر وان أقر بمجهول من كل الوجوه حسا وقدرا وصفه كالمثال الأول أو قدرا وصفه لا حسا كقوله له على مال (قوله وإذا أقر بمجهول) أي سواء كان ابتداء أو جوابا للدعوى لانه اخبار عن حق فيصع محملا ومفصلا (قوله رجع إليه الخ) فإن امتنع جيس فإن مات مقام وارثه مقامه فإن لم يقبل المقر لمعينه المقر فليس المقر به أو ليدع به ويحلف المقر على شيء (قوله له على شي الخ) خرج ما لو قال له عندي شيء فإنه يقبل تفسيره بنفس لا يقتضي لانه لا يشترط إلى جواب (قوله كتنزير) أي ونحو غير محترمة (قوله وزيل) أي أو جلد مسمومة ونحوه محترمة (قوله أصل ما يأتي الخ) مبتدأ خبره قوله إن الزم اليقين وما بعده تفسيره أو عطف لازم له ملزوم و اضافة أصل لما بعده بيانه أي

أسئل هوأبني عليه الإقرار الخ (قوله الاستثناء) من التي هوأبني جوم أي لان المستثنى جمع عن مقتضى كلامه الاول (قوله بشرط) متعلق بصيغ (قوله إذا وسته) أي الاستثناء بمعنى المستثنى فيكون فيه استثناء (قوله سكتة نفس) أي إمام قصد بها القطع (قوله وان زبه) أي الاستثناء بمعنى المستثنى أي شوي الانبان به سواء قصد معنى الاستثناء وهو الإخراج أو أطلق (قوله بنهامة) أي وقامة بنهامة المستثنى منه (قوله فان استغرقه صر) ما لم يشعه باسثناء آخر المستغرق ما طل ٤٧ سواء كان وسطا كله عن عشرة الا عشرة

الاستثناء بالآخر أو إحدى أخواتها (في الأقرار) وغيره لكثرة وروده في القرآن والسنة وكلام العرب وذلك بشرط الأول وعليه أقصر المصنف (أذا وصله به) أي اتصل المسقى بالمسقى منه عرفاً فلا ينصرف سكتة تنصرف ويؤتى كروا قطع صوت بـضلاف الفصل بسكون طو يـ وكلام أجني ولو يسيراً والشرط الثاني أن يشوبه قبل فراغ الأقرار لأن الكلام إذا غلبت عليه بناءه فلا شرط من أوله ولا يكفي هذا الفراغ والزم دفع الأقرار بدل زومه والشرط الثالث عدم استراق المسقى بالمسقى منه فإن استغرقه فحول على عشرة أو عشرة عشر بوضع فيلزمه عشرة ولا يجمع مفرق في استراق لأن في المسقى منه وفي المسقى ولا فيهما فلو قال له على درهم ودرهم ودرهم الأدرهم مائة ثلاثة درهم وقل له على ثلاثة الأدرهمين ودرهم مائة درهم لأن المسقى إذا لم يجمع مفرق لم يلغ الأما يحصل به الاستراق وهو درهم فيبقى الدرهمان مستثنين ولو قال له على ثلاثة درهم الأدرهم مائة درهم ودرهم مائة درهم لأن الاستراق إذا حصل بالآخر ولو قال له على ثلاثة درهم الأدرهم مائة درهم ودرهم لجواز الجمع هنا إذا لاستراق أو الاستثناء من إثبات في من في إثبات فلو قال له على عشرة الأسبعة الأثمانية لزمه تسعة لأن المعنى الأسبعة لا يلزم الأثمانية يلزم جزمه الثمانية والواحد الباقي من العشرة ومن طرف بيانها أيضاً أن تجمع كلام من المثبت والمسقى وتسقط المعنى منه فالباقى هو المقر به فالعشرة والثمانية في المثال مثبتهن بجوهها ثمانية عشر والتسعة منه في المثال أسقطتهن من الثمانية عشر في تسعة وهو المقر به ولو قال له على عشرة الأسبعة الأسبعة الأسنة الأربعة الأولى الأربعة الأثلاثة الأثنين الأولى الأربعة خمسة لأن الأعداد الماثنة هنا ثلاثون والمثني خمسة وعشرون فيلزم الباقي وهو خمسة والآخرين كالمثني في أن يخرج المسقى الأخير مما قبله وما بقي منه يخرج مما قبله فخرج الواحد من الأثنين وما بقي فخرج منه من الثلاثة وما بقي فخرج منه من الأربع وهكذا حتى تنتهي إلى الأول ولك أن تخرج الواحد من الثلاثة ثم ما بقي من الخمسة ثم ما بقي من السبعة ثم ما بقي من التسعة وهذا أسهل من الأول ومحصل له ما بقي فهو المطلوب ولو قال ليس له على شيء الأربعة لزمه خمسة أو قال ليس له على عشرة الأربعة لزمه ثمانية عشر لأن الأربعة خمسة فكانت ما قبله ليس له على خمسة فجعل الأول من وجوهاً في شيء لأن العشرة الأربعة خمسة فكانت ما قبله ليس له على خمسة فجعل الأول من وجوهاً في مجموع المسقى والمسقى منه ومن خرج من قاعدة أن الاستثناء من إثبات أو إثبات أو إثبات في الأول خمسة لأن في مجمل فيبقى عليه ما استأنده ولو قدم المسقى على المسقى منه مع كونه الرافى وضع الاستثناء من غير نفس المسقى منه وسعى استثناءه منقطعاً كقوله على ألف درهم الأول أو اثنين شوب في خمسة دون ألف فإن بين شوب قيمته ألف فيلزم أن يكون ويطل الاستثناء لأنه بين عما أراد به أنه لفظ به وهو مستغرق في وضع أيضاً من معين كقوله هذه الدار لبد الأهد البيت أو هؤلاء العبيد له الواحد أو خلق في بيان الواحد لانه أعرف بمراده حتى لو ما قبله بقتل أو دونها الواحد أو ضم أنه المسقى صديقه أنه الذي أراد به الاستثناء لاحتجال ما زاد أو قد كرت في شرح المناهج وغيره فواللهم في احتمالها هذا

القاعدة وهو أن المشتري عند التي يكون متناظلا قبل الشارح رزمة خمسة وقول الشارح فجعل التي متوجها إلى مجموع المشتري والمشتري منه فيه سامحة لأن لا يباين التي كلام مركب معناه لفظ خمسة وليس هناك مشتري منه ولا مشتري الآن يقال ذلك بحسب الأمر قبل التي (قوله أو خرج الخ) يظهر عبارة الشارح أن فيها اعتقاراً بأنها إناث وليس خارجاً من التي فيكون مشتري من القاعدة وقد عرفته أنه كله كلام واحد مني وليس وليس بعد مشت (ولهو لقدم المشتري الخ) ولابد من الشروط التي حصلت تكون عند المشتري لأن جعل المشتري منه (قوله معين) كمال الشارح وقوله كخمسة مائة يعني عشرة الأخسية

الترتين أو الضرب الخ خلف من الأول لانه الثاني (قوله هذا) اجتمعت الخ فيه تغيير اعراب المتن لان قوله جازت خبر فحجه جواب الشرط
مقدور اني المبني على المتن من غير خبر ويحجب عنه بانه حل معنى (قوله بانقص) فيه مسامحة لان الذي بانقص اثر المفرد وانما الجمع الذي
هنا في المدخل الشارح صرح على نسخة المفرد فقال بانقص (قوله اى باقية الخ) فيه مسامحة لان بقاء المعنى فيكون كأنه قال
مع بقاء عنه وهذا قد تقدم فيكون مستدركا فكان الاول ان يقول اى منافع غير اعيان ٤٩ كمال غيره ودر عليه انه يلزم التكرار
ايضا فكان قال اذا كانت منافع

منافع ويحجب بان المنافع في الاول
المراد بها الثمرات اعم من الايمان
والا ثاروا الثاني المراد به الاثا فقط
فيكون الثاني اخص فتبيد الدليل
(قوله فخرج بالمنافع الخ) فيه مسامحة
فان المنافع التي في المتن لم يقبل شرطا
وقيد او يجب بانها على تقدير مضاف
اى قيد المنافع وهو قوله ثاروا وهذا
الاخراج ضيق والمفقدان العاربه
صغيرة مستفاد منها ما وقع وهي
فوقك نفسك من البين وتصور اما
البين فهو ما عوذ بالاباحه لا العاربه
(قوله ولو اثاره شاة الخ) كان الاولى
الاقتصار على الثاني لانه اذا اثاره
الشاة وما كرهها ونسألها كانت
الاعارة محضه على ما تقدم واما العار
والنقل فما عوذت بالهبة الفاسدة
واما الثانية ففساد العاربه لم يدم
الصحة (قوله استعاره فرع الخ) من
اضافة المصدر لقاعه وقوله واعارة
فرع بمحمل اضافة المصدر لقاعه
اول لمعوله ونصو بذلك في الحاشية
(قوله واستعاره كافر الخ) من اضافة
المصدر لقاعه في الاول ومن اضافة
المصدر لمفعول في الثاني (قوله فلا
تخص من صبي الخ) ويضمنه ان
أخذها مطلقا (قوله ولا له صبي
ويجنون الخ) ولا ضمان عليهم ان
أخذوا من شيدوا الاضمار (قوله
وان تأخر أحد ههنا الخ) هذا معلوم

طبعها منقحة ضعيفة قلما قصد ومعلم منقحة في الاذنا والاشراج نعم ان صرح المترين
أو الضرب على طبعه ما يؤيد ذلك كما يجب بعضهم تحت لا يتخذ هذه المنفعة مقصدا وان
ضعفت وينبغي تحججه هذا الاستثناء في الطعوم الا في خروجها بقيد الثالث ما لو كانت منفعة في
اذا باب عنه فلا يصار للمعطوع ويحرمه فان الانتفاع به اثارها والاستهلا في الثاني المقصود من
الاعارة هذا اجتمعت هذه الشر وطى المعاري (جازت اعارته اذا كانت منقحة اثارا) بالقصر
اى باقية كاشوب ولابد كاش فخرج بالمنافع الايمان فلو اثاره شاة لطلبها أو شجر لثمرا
أو نحو ذلك لم يصح ولو اثاره شاة أو دفعها له أو ملكه ودرها ونسألها لم يصح بل يضمن أخذها القدر
والنقل لانه أخذ هبما به فاسدة ويضمن الشاة بحكم العار به الفاسدة (أو يجوز) اعارة جارية
تلخدمه امرأه أو كحرهم الجارية لعدم المحذور في ذلك وفي معنى المرأة والحرم الممسوح
وزوج الجارية وما لهما كان يستعيرهما من مستأجرهما أو الموصى بهن فتعاقبوا ونفى بالجارية
الامرء الجليل كانه قال انه ركش لاسم ابن عرقيا للعبور وقال الاسنوى وسكنوا من اعارة العبد
للمرأة وهو كعكس بلا شئ ولو كان المستعير أو المعارض حتى امتنع استأجر أو يكره كراهه تنزيه
استعاره واعارة فرع أصله تلخدمه واستعاره واعارة كغيره من المسايطة لهما من الاذلال
(تنبيه) سكت المصنف من شرطه بقاء الاركان فيشترط في المبره صحة تبرعه لانه ما عدا ما عدا
المنفعة فلا تخص من صبي ويجنون ومكاتب بشرا ذن سدة ومحجور بسفه وفلس وان يكون مختارا
فلا تخص من مكره وان يكون مالا كالمنفعة المعار وان لم يكن مالا كالعين لان الاعارة لا تخرى على
المنفعة دون العين فتخص من مكره لان مستعير لا يضمن ملك المنفعة وانما البيع في الانتفاع فلا
يملك نقل الاباحة ويشرط في المستعير تعيين واطلاق لتصرف فلا تخص لغير معين كان قال أعرت
أحد كولو لصبي ويجنون وسفقه الا بعدد ولهم اذ لم تكن العار به مضمونة كان استعار من
مستأجر والمستعير اياه من يستوفى له المنفعة لان الانتفاع راجع اليه بشرط في الصحة فقط
بشرع بالاذن في الانتفاع كاعترافه أو بطريقه كاعرف مع لفظ الاخر أو فعه وان تأخر أحد ههنا
عن الاخر كإني الاباحة وفي معنى اللفظ لكن بما عمن نية وإشارة أخرى مفهومة ولو قيل أعرت
أخرى مثلا لتعلقه بانسأ أو لتعريفه فقولك واعارة اعارة نظر الى المعنى فاسدة لجملة الامدة
والعوض فوجب أجر المثل ومؤنة رد المار على المستعير من مالك أو من غيره مكره ان رد عليه فان
رد على المالك فالؤنة عليه كالو رد عليه المكتري يخرج بمؤنة رد مؤنته قلزم المالك لانها من
حقه المالك وان خاف القاضي وقال انها على المستعير وتصح (العار به مطلقه) من غير تعييد
بمن (ومقدمة عدة) كشهرا فلا يفرق الخ لاجل بينهما فمؤنة يجوز فيها تكرر المستعير واستعار
له فاذا استعار أو اضاء أو غراس جاز له أن يبي أو يفسد المرة بعد الاخرى ما لم تنقض الامدة
أو يرحم المعبر وفي المطلقه لا يفضل ذلك الامر مرة واحدة فان قلع ما بناء أو غرسه لم يكن له اعادة
الاباذن جديدا الا ان صرح له بالتجديد به بعد أخرى سواء كانت الاعارة مطلقه أو مؤقتة

(٧ - خطيب ثاني)
قانه لا يدمن التأخر فكان الاول وان تراخى أحد ههنا (قوله كان) الاباحة الخ) فله نظر لان
الاباحة لا تنو من الطرفين الاخر عن لفظ ولا قبل فكان الاولى كإني الوديعه (قوله فنظر الى المعنى) راجع الى الجارة المنقحة والاعارة
المنقحة (قوله لجملة الامدة والعرض) راجع للصورتين (قوله فوجب أجر المثل) راجع للصورتين واما حكم العلف فيرجع بقى الصورة
الاولى واما الثانية فان فعل ذلك باذن الاخر أو باذن الحاكم عند عدم الحاكم رجوع والا فلا (قوله فلا
يفرق الخ) اى في الاحكام الامنية لا في افعالها بعد ذلك

(قوله لزمه قلعه) أي ونسبة الحفر الحاصلة بالعلم لا الحاصلة بالبناء إلا أنها مأذون فيها (قوله قلعه المعبر) أي ومؤنة ذلك على المستعير بان رفع المعبر الأمر العام أو بالإشهاد من المعبر عند عدم الحاكم ومؤنة نقل المهدود والمغروس على المستعير أيضا (قوله ضمان ارض نفسه) ومؤنة القطع على المعبر أم مؤنة نقل المقطوع على المستعير وإذا اختار المعبر شيئا كلف المستعير مؤنته والا كلف تقريره في الأرض (قوله وهي) أي العارية فيه استندام الاتفاق الأولى بمعنى العقد وهما على العين (قوله إذا تلفت) خرج به الاتفاقان كان من المستعير لزمه بدل الشئ ويؤان كان
 ٥٠
 من غيره كان للمالك مطالبة كل حال غرم المتفبر على المستعير وان

غرم المستعير القيمة للسلوثة ثم غرم المتفبر رجوع المستعير ضمانه (قوله ولا يضمن الخ) أي ما يفرط فيه وفيه يبعد غير الآخرين أمهما فلا ضمان مطلقا لاتباع من جلة المستحقين (قوله أما مات قبل الاستعمال المأذون فيه) ولو بدو هو المستعير إذا ادعاه وانكره المالك فإن المستعير يصدق وأما ما يامتنع قدمت بينة المالك أنها ناقلة الأخرى مستحقة (قوله ولو قال من يبيده عين) حاصله أن المالك إذا ما ندى الأجرة أو القصب وعلى كل العين باقية أو تلفت وعلى كل من ضمت مدة لملكها أجرة أو لا فالجمل ثابتة بوضع البيد على الأجرة (قوله صدق المالك بعينه) أي عينا بجميع نفيها وإثباتا بان ينسب الأجرة ويثبت دهرها فإذا تلفت أفسد العين في الصورتين وبأخذ الأجرة أيضا فإن تلفت العين والحالة هذه أخذ الأجرة في صورتين وأما لفحة فهو بدعي أقصى القيم وراض اليد بدعي القيمة فقد انقضا على القيمة فيأخذها ويترك الزائد بدعي المستعير في البيان (قوله فصدق في من يبيده العين بعينه) أيضا كالمقدم وبأخذ العين مالها لأن انكاره للأجرة لا يخرج عنها ولا أجرة له من مضى زمانها فإن تلفت فالعبر مقر

بأقبية والمالك ينكرها فتنزل بد المستعير إلى البيان (قوله ولو ادعى المالك الخ) هذا عكس ما تقدم وحاصله أنه ولو إن كانت العين باقية ولم يرض مدة لها أجرة فيأخذ العين صاحبها وان تلفت فلا بد بدعي القيمة والقاص بدعي أقصى الزم فيأخذ المالك القيمة ويترك الزائد إلى البيان وأما إذا مضت مدة لها أجرة والعين باقية فيأخذ العين صاحبها وتركت الأجرة في يد العاصب إلى البيان وان تلفت العين فيأخذ المالك القيمة ويترك الزائد على القيمة إلى البيان (قوله ولا معنى للتزاع الخ) أي فيأخذ المالك العين ولا أجرة فإن تلفت العين فهو بدعي أقصى القيم والمستعير بدعي القيمة فانقضا على القيمة فيأخذها المالك ويترك الزائد إلى البيان

(قوله جالرجوع المعبر الخ) خرج بالرجوع الموت أو الجنون أو الابطال فانه لا رجوع له لعدم التصبر من المالك حيث لا يزال أياح الطعام يخرج ثم يحكم كله المباح لهما على الرجوع فانه يفرم لان اباة المناقب اُتبع من اباة الاعيان فضيقت فيها (فرع) لو عثر العادة بسبب الجمل المأذون فيه وكان الجمل على العادة من الاحكام والاتقان ولم يرضعها المستعبر وكانت الطريق معتدلة فلا ضمان والاخر ومن الاستعمال المأذون فيه انقضى الثوب وانصافه الاول معنى انقضى والثاني معناه انقضى ومن التناقص الاستعمال المأذون فيه فخرج ظاهر الدابة بسبب الجمل المأذون فيه وكذا خرجها وكذا كسر السيف في القتال فلا ضمان في ذلك (فصل في النصب الخ) ذكره بعد العارية لما نسبته اليها في الضمان في الجمل ولان كلامهما فيه وضع اليد على مال الغير (قوله أخذ الشيء) أي مالا أو غيره وجها أو لا فدخلت السرقة لان أهل اللغة لا يفرقون بينها وبين النصب (قوله طلبها جوار الخ) هو أخص مما قبله حيث قيده بالجهل وأبقاءه شاملا للمال وغيره (قوله استيلاء الخ) أي سواء كان الحق مالا أو منفعة أو اختصاصا وسواء كان عدوا أو لا ولها إذا أحسن التعاريف لا شامل للاقسام النصب إلا بعهدها وهي ماله أو ضمان أو أم فقط أو ضمان فقط أو انتقاما أو هضمهم بعرفه باعتبار أحد هذه الأقسام فقط (قوله على حق الغير) أي لو في الواقع ونفس الامر وكذا قوله بغير حق وليس من الاستيلاء ٥١ ما لو منع خصما عن سقي زرعه أو منعه حتى تلف

لانه لم يجر منه فعل بخلاف ما لو انتفد دابة فيها لبن فقات وقد هانته بضم الراء القتل الذي وجدته وهو لا يلا غدا أنه (قوله لا تاكلوا أموالكم الخ) هو من باب الكيبة أي لا يأكل كل واحد منكم مال غيره (قوله ان دماكم) أي سفك دماكم بعضهم بضموا على أموال بعضهم مال بعض والحوض في أراض بعضهم فهو على حدة مضاف في النكاح (قوله ودخل في التعريف الخ) قد جعلت ابن التعريف المذكور شاملا للربعة لا خصوص هذه الصورة الآن يقال انما اقتصر عليها لاجل المناقشة مع الرافي فيها (قوله وقول الرافي الخ) يهتدأ وقوله ان التائب الخ مقول القول وقوله مجموع خبر (قوله لا حقيقة) أي ليس هو من افراد حقيقة النصب ولا من خبرياتها

ولو اختلف المعبر والمستعبر في رد العار فيصدق المعبر بعينه لان الاصل عدم الرد ولو استعمل المستعبر العار في جوارج المعبر لزمه أجرة * فان قيل الضمان لا يفرق فيه بين الجهل وعدمه أجب بان ذلك عند عدم تسلط المالك وهذا بخلافه والاصل خفاء السلطة وان المالك مقصر بترك الاعلام (فصل في النصب) وهو لغة أخذ الشيء ظلما وقيل أخذته ظلمها وأمرها استيلاء على حق الغير بغير حق والاصل في نفي عنه قبل الإجماع آيات قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل أي لا تأكل بعضكم مال بعض بالباطل وأخبار كثيرين دماكم وأموالكم وأمر ائمتكم حرام رواه الشيخان ودخل في التعريف المذکور ما لو أخذ مال غيره بظنه ماله فانه غصب وان لم يكن فيه اثم وقول الرافي ان التائب في هذه حكم النصب لا حقيقة مجموع وهو ناظر إلى أن النصب يقتضي اثم مطلق وليس مراد اوان كان ظالما فهو ركب دابة لغيره أو جلس على ذواته فغاصب وان لم ينقل ذلك ولم يقصد الاستيلاء (ومن غصب مالا) أو غيره (لاحد) ولو ذمبا وصكان باقي (لزمه رد) على القول عند التمكن وان عظمت المؤنة قيوده ولو كان غير مقبول كغيره أو كتب يقتضيه لقوله صلى الله عليه وسلم على الدما أخذت حتى تؤذي بقولني الغاصب المالك عفاة والغصوب معه فان استرد لم يكلف أجرة النقل وان امتنع فوضعه بين يديه بريء ان لم يكن لنقله مؤنة ولو أخذته المالك بشرط على الغاصب مؤنة النقل لم يجز لانه ينقل ملك نفسه ولو رد الغاصب الدابة لا سطيل المالك بريء ان علم المالك به بمشاهدة أو اخباره فتقول لا يراعى قبل العلم ولو غصب من المودع والمستأجر والمرحمن يرى ايراد كل من أخذ منه الا لا المتلف لانه غير مأذون له من جهة المالك وفي المستعبر والمستموع بهما

(قوله وليس مرادا) أي الاقضاء وقوله وان كان أي الاقضاء بعد ذلك هذا اصنع من الشارع فيه مسامحة لان الرافي عرف الغصب باعتبار اثم فقط فخرج هذه الصورة من تعريفه صحيح والمصنف عرف بنوع عقابم شامل لها وغيره وجعلها له صحيح ولا يترش بافراد تعريف على تعريف آخر (قوله ظن ركب الخ) نفي على التعريف والركوب ليس قيودا أي أو صمها أو ساقها أو زاول لها بشئ بشرط عدم الرضا من صاحبها وبهي هذا صواب ولو كان صاحبها يسيرها لم (قوله أو جلس الخ) ليس قيد ابل الوقوف والمشى كذلك بشرط عدم الرضا من صاحبه ثم ان كان انفرش صغيرا كان فاصلا وان كان كبيرا كان غاصبا المستولى عليه منه على المجتهد ولو تعدد الجالسون وكان كبيرا كان كل واحد غاصبا المستولى عليه لاجمعه (قوله وان لم ينقل ذلك الخ) وهذا مستثنى من غصب المنقول فانه لا بد من نقله من محله الذي كان فيه أو فاصلا عنه سواء أعاده اليه أولا لا هذين فلا بشرط نقلها (قوله مالا الخ) انما قيد بذلك لان الاحكام السابقة انما تأتي في المال والشئ زادوا وغيره واعترض عليه بان الاحكام كلها لا تجري فيه ويحتاج بان زاده بالنسبة لقوله لزمه رد فقط (قوله فلو نقل الغاصب الخ) نفي على المتن لانه صادق برده في أي مكان (قوله ولو أخذته المالك بشرط الخ) هو مرتبط بقوله فان استرده المالك وكانه حال فلذا استرده من غير شرط أجرة على الغاصب ولا اجبار على التزامه كلفه الغاصب حيث نذرته

(قوله فضية كلام المصنف الخ) أي حيث اقتصر على الرذول بذكر فيه ولا غيرها (قوله ما لو غصب أمه الخ) والحال أنها لو صدقت فيها قص ولحق مدتها أجرة (قوله غفلت) أي منه أو من غيره يشبه (قوله السبيلة) وأصبح إنه ملكها ما لم تقرض فنصرف فيها فان سلبت الأمة رذولها للغائب (قوله وعلى الغائب التعزير) أي في هذه الصورة وكذا في غيرها (قوله ولو للغائب) غاية الرد (قوله لا ثلاثة الخ) أي سواء ثبت الغصب أو عليه أو لم يثبت على المعتمد (قوله إنه زمن يسير) أي أشانه ذلك حتى لو طال كان له التأخير (قوله وإذا وجبت أجرة

أو وجهها أنه يرا أنهما مادون لهما من جهة المالك لكنهما ضامان (تنبيه) فضية كلام المصنف أنه لا يجب على الغائب مع رد العين الموصوبة بحالها شيء ويستثنى ما لا يجب فيها مع الرد الفدية وهي ما لو غصب أمه غفلت بحر في يده ثم رد هلاكها فإنه يجب عليه قيمتها بالسبيلة لأن الحال لم يجر لانباذ ذكره المحب الطبري قال وعلى الغائب التعزير لحق الله تعالى واستيفاءه للامام ولا يسقط بأمر المالك ويستثنى من وجوب الرد على الفور مسألتان الأولى ما لو غصب لوطا أو رذول به في سفينة وكانت في بلة وشيف من زعمه هلاكها بحتر في السفينة ولو للغائب على الأصح فلا يتعز في هذه الحالة الثانية تأخيره للأشهاد وإن طالبه المالك فإن قيل هذا مشكل لاستقرار الغصب أجب بأنه زمن يسير أعترف للضرورة لأن المالك قد ينكره وهو لا يقبل قوله في الرد (وإن زعمه مع رده) أرض خصه (أي نفس عينه) كقطع يده أو صفته كسلبان صنعة لا نفس قيمته (و) لزعمه مع الرد والارث (أجرة مثله) لمدة إقامته في يده ولو لم يستوف المنفعة ولو تفاوتت الأجرة في المدة ضمن في كل بعض من إباحة المدة أجرة مثله فيه وإذا وجبت أجرة فخذ له نفس فإن كان بسبب الاستعمال كلبس الثوب وجب مع الأجرة أرشاه على الأصح وإن كان بسبب غير الاستعمال كان غصب عبدا اقتضت قيمته بأجرة معاوية كسقوطه عضو جرح وجب مع الأجرة الأرض أيضا ثم الأجرة حيث لا قبل حدوث النفس أجرة مثله سلبا وإباحة أجرة مثله معاوية أو إطلاق المصنف فلائلك (فإن تلف) الموصوب المتمول عند الغائب بأجرة أو اتلاف كله أو بعضه (ضمنه) الغائب بالإجماع ما عدا الموصول بغيره بركب يفتق وزيل وحشر أو يحوط ذلك فلا ضمانه ولو كان مستحق الزيل قد فرغ من نقله أجرة لم يجر بها على الغائب ويستثنى من ضمان المتمول إذا تلف مسائل منها ما لو غصب الحرفي مال مسلم أو ذمي ثم أسلم أو عقدت له خدمة بعد التلف فإنه لا ضمان ولو كان باقيا وجب رده ومنها ما لو غصب عبدا وجب له لحق الله تعالى ردة أو وضعا فنه فلا ضمان على الأصح ومنها ما لو قتل الموصوب في يد الغائب واقتض الممالك من الثاقل فإنه لا شيء على الغائب لأن المالك أخذ رذوله فإنه في الإصر (تنبيه) قول المصنف تلف لا يتناول ما إذا تلف هو أو أجنبي لكنه ما خذ من باب أولى وإذا تلف أو اتلاف لكن لو تلفه المالك في يد الغائب أو تلفه من لا يعل أو من يرى طاعة الأمر بإصر المالك يرى من الضمان نعم لو مال الموصوب على المالك فقتله دفع مال يرا الغائب سواء أعلم أنه عبده أم لا لأن الاتلاف بهذه الجهة كتلف العبد نفسه ونرج يقولنا عند الغائب ما لو تلف بعد الرد فإنه لا ضمان واستثنى من ذلك ما ورد على المالك بإجارة أو وهن أو رده بغير علم المالك كتلف عند المالك فإن ضمانه على الغائب وما لو قتل بعد رجوعه إلى المالك بردة أو جناح يفتق يد الغائب فإنه يضمنه ويضمن الموصوب تلف (بمثله) كان له مثل (موجود والمثل) ما صرح به كليل أو وزن وجزا لسلامة فيه كما لو ركب وأغرى وهاض وسبيل وطعن وإن لم يتعز به ودفق ونحاله ابن الصلاح وأغاضه بن مثله لا يتعز اعتدى عليكم ولأنه أقرب إلى التالف ومعاذ ذلك متقوم وسيأتي كاللذر وعو المعدود وما لا يجوز السلم فيه كمجنون

الخ) فوضع ويان قوله ولو تفاوتت الأجرة الخ وذكر ذلك من ثلثين الأول فيه خلاف والثاني باقنا (قوله على الأصح) ومقابل بهن الأكثر من ارش النفس الخ وأجرة المثل (قوله كله أو بعضه) بدل أو عطف بيان على الموصوب والمبدل منه في نسبة الطرح فكما يقال فإن تلف كل الموصوب أو بعضه (قوله منها الخ) إشارة إلى عدم الحصر في هذه الثلاثة (قوله فقتله الخ) سواء قصدا أو استيفاء حتى الله أولا (قوله لكن لو تلفه المالك الخ) ثم روع في ثلاث مسائل لا ضمان فيها أيضا تضمير الثلاثة المتقدمة تكون سنة ولو قبلدهما على التنبيه لكان أولى وتغييره بلكن فيه مسامحة لأن مقابلته خاص بالغائب أولا لأجنبي فكان الأولى أن يشول ولو تلفه (قوله بامر المالك) راجع للصورتين (قوله ويضمن الموصوب الخ) جعل كلام المصنف متعلقا بذلك المصروف مع أنه في المثل متعلق بضمه فلو أبقاه من غير تقدير كان أولى الآن يقال سل معنى (قوله موجود الخ) إشارة إلى شرط وسيأتي في الشارح الإشارة إلى شرطين والحاصل أن الشرط خمسة أن يكون المثل موجودا وأن يكون لفقيه وأن لا يصير المثل متقوم وأن لا يترأضيا على دفع الفقيه وأن يقع التقويم في مكان

التلف فإن وقع بغيره فضية فبغيره فإن كان له مؤنة لم يضمن بالمثل والاضمن بالمثل (قوله كما الخ) أي سواء كان ملحا أو عبدا أعلى أو ألعى المعتمد (قوله لوطن) يوسف وشعرو ورسائر الأدهان والخلف والبعيريات والفواكه الرطبة (قوله لوطن) فيه نظرا لأنه لا يجوز السلم فيه لا خلافه إلا أن قال الحكم مسلم والنجس وارد (قوله أقرب إلى التالف) أي من غرم الفقيه

وطاية

(قوله وأورد إلى الثغر) أي على مفهومة وهو ما لا يجوز السلم فيه لا يكون مثليا فلا يضمن المثل فور دخلي ذلك البر الخلو بالشرية فإنه لا يجوز السلم فيه فليس مثليا فلا يضمن المثل مع أنهم أوجبوا فيه المثل فيكون مثليا وأوجب عن ذلك الحيوان الأول منع قوله أوجوا فيه رد المثل فيكون مثليا لأن رد المثل لا يستلزم كونه مثليا كإني رد بدل مثل القرض المتقوم كعبد فيرد منه صورة هوان على كونه متقوما والجواب الثاني بضم قوله أنه لا يجوز السلم فيه ومنع قوله فلا يكون مثليا لأن امتناع السلم فيه عارض من الاختلاف وأما بالنظر لكل من جزأه على حدة فالسلم فيه جائز ورد المثل بالنظر إليها فالحاصل أنه باعتبار جعله لا يجوز السلم فيه ويحذف عن كل من جزأه فهو مثلي بالنظر لكل من جزأه ويجوز السلم في كل منهما (قوله فيخرج القدر المحقق منهما) ٥٣ مثلا إذا غصب اردنا غنظا وشككنا هل

البر النصف أو الثلث فالقبح أن يجعل البر النصف والشعير الثلثين فيخرج اردنا وسدا وقال بعضهم معناه أننا إذا غنظا قد رد كل منهما آخره وألا لدنا إلى القيمة (قوله بضمن المثل عثله في أي مكان الخ) يعني أن الغاصب إذا قل المصسوب من كذا إلى كذا ثم تلف ثم ظفر به المالك فله مطالبته بعثله في أي مكان - ج - بولو كان الظفر به في طريق ذلك الحمل (قوله والمالك الثاني الثاني بخير بين الثلثين) كان الأولى تعديه على قوله إلا أن يكون الآخر أ كثرية (قوله كما يرد بضم الخ) فيه ظفره في الأثر هو المتقوم وهنا المتقوم سياتي فكان حقه أن يقول كما يأتي إلا أن يقال صرته هذه القابلة من المنهج لا تقدم المتقوم ثم ذكر المثل ثم ذكر هذه

العبارة (قوله إلى حين فقد المثل) من غير باقيه وفيها بعد (قوله إذا لم يكن المثل مفقودا) أي لم يكن مفقودا بعد تلف المصسوب بان

تلف المصسوب في شوال ووجد المثل في الحصر مثلا فقد (قوله والا) بأن فقد المثل قبل تلف المصوب

وقال به ومعب وأورد إلى الثغر) أي الثغر الخلو بالشعير فإنه لا يجوز السلم فيه مع الواجب فيه المثل لأنه أقرب إلى التالف فيخرج القدر المحقق منهما وأوجب بان الجواب منه لا يستلزم كونه مثليا كإني أوجب رد مثل المتقوم في القرض وإن امتناع السلم في جلته لا يوجب امتناعه في جزأيه السابقين بحالهما وأورد المثل تخارجهما بالنظر إليها والسلم فيما جاز و بضمن المثل بعثله في أي مكان - ج - بولو كان الظفر به في طريق ذلك الحمل (قوله والمالك الثاني الثاني بخير بين الثلثين) كان الأولى تعديه على قوله إلا أن يكون الآخر أ كثرية (قوله كما يرد بضم الخ) فيه ظفره في الأثر هو المتقوم وهنا المتقوم سياتي فكان حقه أن يقول كما يأتي إلا أن يقال صرته هذه القابلة من المنهج لا تقدم المتقوم ثم ذكر المثل ثم ذكر هذه العبارة (قوله إلى حين فقد المثل) من غير باقيه وفيها بعد (قوله إذا لم يكن المثل مفقودا) أي لم يكن مفقودا بعد تلف المصسوب بان

تلف المصسوب في شوال ووجد المثل في الحصر مثلا فقد (قوله والا) بأن فقد المثل قبل تلف المصوب

(قوله فان تغيب بسماء الخ) تحميم لقوله بعثته يوم التفت فكانه قال ما لي يكن التفت بسماء في جنابه ولا فيهم بالآثار من الجنابة الى التفت وكان الاولى تشديعه على قوله ولو تغيب عبد امتصبا الخ فيه حذف تقديره هدم البيت كسرت الهواء لتخلص ما ذكره لا غرم (قوله لا غرم الارض الخ) تحت الاصور فان ما اذا كان يتفرط مالك الفصيل اول الدنيا ولا يتفرط أحد أسلا (فصل في الشفعة) سياتي وجه مناسبه ذكرها عقب النصف وهو أنها بمنزلة الاستثناء منه (قوله لغة النصف الخ) أي لما فيها من ضم حصصه الى حصصه أو ما أخذوه من الشفع ضد الوتر أو من الشفاعة لأنها كانت في الجاهلية تؤخذ بالشفاعة والتعطف بالمشترى الجديده (قوله من غلق) أي استحقاقا مستبلا ٥٤ ونسقط على غلق الخ (قوله هيرى) بالرفع صفة غلق وهو ظاهر لانه ثبت تهرار عن

الشرية القديم وبصع بالجر صفة التمتع فيه فسه نظرا لانه لا اختيار ويحجب بانه من الاستناد الخاضى أى قهرى سببه كعيشة راضية أى ارض صاحبها وقد اشتمل التبريق على الاركان الثلاثة (قوله فيما يرسم) أى لم يقع فيه قسمة ولكن ضيها على الفاحصة في المني لم يلفظ ما تفسره الرواية الثانية بتكون معنى ما أرض أو ربح وأما ط فلذلك أتى بها بعد ما تفسيرا لها (قوله صرفت) عطف على اذنى أو تفسير (قوله واستحدثت) عطف على قسمة والسبب وانما زاد ثلثان والمراد انه اذا لم يأخذ بالشفعة ربح ما وقع بينهم اقسمة وطلعت المراقق بالسدد فخصاج القديم الى احداث مرفق فاذا أخذ بالشفعة اندفع عنه ضرر ذلك وقوله في الحصص متعلق باستحداث وشية العبارة سنأتى في التاراج وهو وهذا الضرر حاصل قبل البيع الخ فكان الاول ذكرها هنا (قوله فكانا مستثناء الخ) انما يعبركان لانها لم تدخل في النصف تحميمه بكونه بلائق (قوله والمصلحة انما تغيب الخ) جواب عن سؤال لم جعلت الاركان ثلاثة ولم تصد

الحسن كذلك فان تلف بسماء جنابه ضمن الاقصى من الجنابة أى التفت لا نأذا اعتبرنا الاقصى بالنصف ففي نفس الاتلاف أولى (تفه) لو وقع فصل في بيت أو دينار في محبرة ولم يفرج الاولى لا يهدم البيت والثاني لا يكسر المحبرة فان كان الوقوع يتفرط بـ صاحب البيت أو المحبرة فلا غرم على مالك الفصيل والدنيا والاعرم الارض فان كان الوقوع يتفرط بطهما فالوجه كقول الماوردى انه انما يغرر النصف لا اشتراهما في التفرط كالتصاوين ولو ادخلت بهيمة رها في قدر ولم تخرج الا يكسرها كسرت لتصلصها لا ذبح الما كقولنا ذبح ثمن صبيها مالكها فعليه الارض لتفرطه فان لم يكن معها فان تعدى صاحب القدر وضعها موضع اخر فلهه أو فله حتى لكنه قدر على دفع البهيمه فله دفعها فلا ارش له ولو تعدى ثل من مالك القدر والبهيمه حكمه حكم ماله من الماوردى ولو ابلعت بهيمة جوهرا لم يذبح لتصلصها وان كانت ما كوتلة يغرر مالكها ان فرط في حفظها فية الجوهرة السبلو لكان ابلعت ما عصى بالانلاع غرم قيمته للتصولة

(فصل في الشفعة) وهي باسكان الفاء وكسب ضمها الفضة والضم وشرا حتى غلق قهرى ثبت الشريك القديم على الشريكة الحادثة فيها لثبهما وضة والاصل فيها جابر انما يجرى عن جابر رضى الله تعالى عنه قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة فيما لم يقسم فاذا وقعت الحدود وعرفت الطرق فلا شفعة وفي رواية له في أرض أو ربع أو حائط أو رابع المنزل والحائط البستان والمعنى فيه دفع ضرر مؤنة القسمة واستحداث المراقق كالصعدو المنور وبالوعة في الحصص الصائرة اليه وذكرت عقب النصف لانها تؤخذ بغير اتفاقا هاستثناء من تعميم أخذ مال الغير قهرا وأركانها ثلاثة أخذ ما أخذ منه وما أخذوا الصبيغة انما تجب في التملك وبدا المصنف بشرط الاخذ فقال (والشفعة واجبة) أى ثابتة للشريك (بالملطه) أى خلطه الشيوع ولو كان الشريك مكاتباً أو غير ما قل كسجد له شقص لم يوجب باع شريكه ياخذها بالتأخر بالشفعة (دون) خلطه (الجوار) يكسر الجيم ثلاثين ليا ولو لملاصقا لشريكه انما يجرى المار واورود فيه يهول على الجار الشريك ما عين الا عايد ولو قضى بالشفعة الجار حتى لم يرض حكمه ولو كان الغضاب الشافعي كتنبيه من المسائل الاجتهادية ولا ثبت ايضا للشريك في المنفعة قط كان ملكها بوصية وتثبت لذي على مسلم وكتاب على سيد ككسها وما ولو كان بيت المال شريك في أرض فباع شريكه كان الاقدام الاخذ بالشفعة ان واده مصلية ولا

الصبيغة وهي قوله تملك فاجلب بان كذا سأتى اركان الاستحقاق وهو لا يتوقف ثبوته على صيغة هذا امر ادا شارح وصدقه نظرا فان الاستحقاق لا بد له من صبغة فانه اعلم بالبيع بادروا بقوله انما طالب الشفعة متلاجا لم يقل ذلك من غير عذر فلا يجبه ويجب بان هذا اللفظ هو الام الاستحقاق واستمراره وأما ما لا يثبت بغيره البيع ولو لم يعلم الشفع (قوله) وبدأ المصنف الخ أى يثب بشرط الماخوذ حاصل ما يؤخذ من كلام المتن أنه يشترط فيه كونه شريكاً بغيره كذا في الشارح أنه لا بد أن يكون شريكاً عين وأهلاً لا بد أن ينصف بكونه مالكاً لخصته (قوله وما ورد فيه) أى في الخبر الماراج وأعرض عن الخبر الماراق الشفعة الجار هذا يقتضى اثباته فيه الا أن يقال ان الغير ما تدعى الجار أنه راجع الخبر من حيث هو لا بقيد المار والمار بالخبر الحديث (قوله) ولا شفعة لشريك في المنفعة كان أوصى له بنصف منعة المار ثم بعد ذلك أراد الوارث أن يبيع بعض الله ايريس للموصى له بنصف

المنفعة أن يأخذ الشفعة (قوله لا متناع قسمه الوقت) تطيل الصورتين وقوله ولا تمام الخ تطيل الأولى (قوله لا متناع قسمه الوقت من الملك) أي وإذا امتنع قسمه الوقت اتفق الضرر وإذا اتفق الضرر امتنع الشفعة (قوله نعم) استدراك على قوله ولا لشريكه الخ وأما الأولى فلا شفعة فيها بأضافي وهذا الاستدراك معتقدان كانت قسمه اقرازا ٥٥ (قوله فيما ينقسم) متعلق بخطة أو فواجبة

وجهه الشارح من تلقا بمخالف
وخاص ما ذكره المتن شرطان الأولى
هذا ومعناه أنه لا بد أن لا يطل
نصفه وقسمه والثاني قوله وفي كل ما لا
ينفصل الخ ومعناه أن يكون أرضا
قطعا أو أراضعا تابعها وبسائر شرط
ثالث وهو أن يكون عوض (قوله
ومن حق الأجنبي الخ) فقبضه
ذلك أنه لو عرض عليه البيع
فامتنع أو أهمل له الأخذ بالشفعة
وليس كذلك ويجب أن ذلك
حكمه لاهل (قوله بان يكون أرضا
بتابعها أي مع تابعها فإلزام
عقب مع وكان الأولى أن يقول ولو
بتابعها ليشمل الأرض الخالصة
(قوله غير فهو يخرج) حال من الأرض
(قوله لاغنى عنه) راجع لهما (قوله
ولا في غيره من أراض الخ) أعاده تابعا
لأجل التصور (قوله لتباع داره)
أي كلها يخرج ما كانت مشتركة
وباع حصته وتبعها حصتها في المرفقان
لشرط أن يأخذ الحصة مع غيرها
من المرفق (قوله من كلام المصنف)
أي من مفهومه (قوله ومن المتقول
الخ) وكان الأولى أن يقول ويستثنى
من غير المتقول البناء على الأرض
(قوله المختكرة) أي المملو عليها
أجرة مرفقة بأن كانت مرفقة وأجرها
النظر لئلا يفهم بأجرة أو كانت ملكا
وأجرها ملكها البناء عليها (قوله تاجر
سبب ملكه الخ) هذا أدق من التعبير
بتاجر الملك لأنه لا يشترط أن يسيرة
تقدم سبب ملكه الخ أخذ على سبب

شفعة لأصاحب شخص من أرض مشتركة موقوف عليه إذا باع شريكه نصيبه ولا لشريكه إذا
باع شريكه لأن تخصيصه كافيه بالقبض لا متناع قسمه الوقت من الملك ولا تنافس ملك الأولى
من الرتبة نعم على ما اختاره الروائي والتوروي من جواز قسمته عنه لا مانع من أخذ الثاني وهو
المعتد أن كانت القسمة قسمة اقرازا يشترط في المأخوذ هو الركن الثاني أن يكون (فيما
ينقسم) أي فيما يقبل القسمة إذا طلب المشرطان لا يطل نصفه المقصود منه لو قسم بان يكون
حيث ينتفع به بعد انقسامه من الوجه الذي كان ينتفع به قبلها كطاحون وحمام كبيرين وذلك
لأنه لا يثبت الشفعة في النقسم كما دفع ضرر مؤنة القسمة والحاجة إلى افراد الحصة الصادرة
للمشرط بالمرافق وهذا الضرر حاصل قبل البيع ومن حق الراغب فيه من الشرطيين أن يخلص
صاحبه منه بالبيع لطلبه باع لغيره وسلطه الشرع على أخذه منه (دون ما لا ينقسم) بان يطل
نصفه المقصود منه لو قسم كحمام وطاحون صغيرين وذلك علم أن الشفعة ثبت لما عثر دار
صغيرة أن باع شريكه فبطلت بالاعكس لأن الأولى يخرج على القسمة دون الثاني (و) أن يكون (في
كل ما لا ينقل من الأرض) بان يكون أرضا بتابعها كخبر وعمر غير مؤنوسا وقوا به من
أرواب وغيره خارجي غير مكرس غير لاغنى عنه فلا شفعة في بيت على سقف ولو مشتركا ولا في
شعر أو رد بالبيع أو يسع مع غيره سعة فقط ولا في مخرج جاني شرط دخوله في يسع أرض لا تنافس
الشفعة ولا في غير دار لاغنى عنه فلو باع داره وشريكه الأرض الذي لاغنى عنه فلا شفعة
فيه حذر من الأضرار بالمشتري بخلاف ما لو كان لاغنى عنه بان كان لداره أخرى أو أمكنه
أحد من رطلها إلى الشارع أو غيره ومثل المصنف لا لا ينقل بقوله كالقمار) بضع الدين وهو اسم
المعزول للأرض والضياع كأي تذهب النوى ويغيره حكمية عن أهل اللغة (وغيره) أي
القمار بما في معناه كالأجرام الكبيرة إذا أمكن جهة حامين والبناء أو الشرب على الأرض كما تقدم
(تنبيه) قد علم من كلام المصنف أن كل ما ينقل لا يثبت فيه شفعة وهو كذلك أن لم يكن تابعا
كأجر ومن المتقول الذي لا يثبت فيه الشفعة البناء على الأرض المختكرة شفعة فيه كما ذكره
الدميري وهي مسألة كثيرة في الوقوع وان ملك المأخوذ بعرض كبيع ومهر وعوض خلع وصلى قدم
فلا شفعة فيه بالمعنى وان جرى سبب ملكه كاجل قبل السراخ من العتق ولا في عام ملك بغير
عرض كارت ووصية وجبة بلا فوارب بشرط في المأخوذ منه وهو الركن الثالث تأخر سبب ملكه
من سبب ملكه الآخر باع أحد الشرطيين نصيبه بشرط الخيار لغيره لا لا آخر نصيبه في
زمن الخيار يسع من الشفعة للمشتري الأولى وان لم ينتفع بانه لتقدم سبب ملكه على سبب ملك
الثاني والثاني وان تأخر عن ملكه ملك الأولى لتأخر سبب ملكه عن سبب ملك الأولى وكذلك
باطحري بتأخر شرط الخيار له وادون المشتري سواء أجاز أمعا أو أحدهما قبل الآخر بخلاف ما لو
اشترى اثنان دارا أو بعضها معا فلا شفعة لأحدهما على الآخر لعدم سبقه بأخذ الشفعة
الشخص من المشتري (بالتن) بالعلوم (الذي وقع عليه) عقد (البيع) أو غيره فبما خلفت عن
مثلي كقد وجب بطله ان تسمى والواقعية وفي مقنوم كمدور ببقته كأي الغصب وتعتبر
قبته وقت العقد من بيع وتكاح وخط وغيره لا لا وقت ثبوت الشفعة ولأن ما راد في ملك المأخوذ

ملك المأخوذ منه (قوله فالشفعة للمشتري الأولى) أي بعد لزوم البيع لا قبله (قوله وان لم ينتفع بانه) أو بالمال (قوله بخلاف ما لو اشترى
اثنان الخ) هذا تقريره لتأخر سبب ملكه الآخر في هذه تقارنا (قوله بالتين الخ) الإشارة إلى شرط المأخوذ هو أن ملكه وبوض ولفظ المتن
بأعوض لكان أولى وأعم (قوله بالتين) أي بطله أن كان مثليا أو بقيته أن كان مقنوم فغيره على حذف مضاف (قوله في ملك المأخوذ
منه) أي أصالة فهو البائع لأن المراد بقبضه البين وهو تحت يد البائع وليس المراد بقبضه الشخص حتى يقول المأخوذ منه هو المشتري

(قوله غير الشفيع الخ) مقابل لحدوف تحذيره فإن كان الثمن حال السط الشفيع على الاخذ لا وان كان مؤجلا غير (قوله لا اختلاف الذمم) أي ذمة الشفيع وذمة المشتري وهو على لحدوف تحذيره لانه لو أزم بالاحكام بالي في الثمن في ذمته الى الحلول أضمر بالمأخوذه وهو المشتري لا اختلاف الذمم لان ذمة الشفيع صعبة وذمة المشتري سهلة (قوله وعلم بذلك) أي هو لنا لا اختلاف الذمم (قوله) ولو بيع مثلا نقص وغيره (تعميم في المثل والتقدير بالثمن كله ان كان المأخوذ كل المبيع أو بعضه ان كان المأخوذ بعض المبيع كما هنا (قوله يميزان) أي ما شاهد لبصع البيع ٥٦ وهذا تحذير القيد الذي قدوره (قوله يميزان) أي وخطئه غيره أو أنقلقه قبل معرفة قدره

منه وغير الشفيع في ثمن مؤجل بين تعجيله مع أخذه حالا وبين صبره الى الحلول ثم بأخذوا حل المؤجل حل بوجوه لا اختلاف الذمم وان أزم بالاشتغال بنظره من الحال أضمر بالشفيع لان الاجل يقابل قسط من الثمن وعلم بذلك ان المأخوذه لورضى بذمة الشفيع لم يحضر هو الاضمر ولو بيع مثلا نقص وغيره ككتاب أخذ الشفيع بقدر حصته من الثمن باعتبار القيمة فلو كان الثمن مائتين وقيمة الشئ غائبن وقيمة المعلوم اليه عشرين أخذ الشفيع ياربعة أخماس الثمن ولا خيار للمشتري بتفريق الصفقة عليه لدخوله فيها حالما بالحال وتخرج بالمعلوم الذي قدرته في كلامه ما إذا اشترى يميزان فقد كان أو غيره امتنع الاخذ بالشفعة لتعذر الوقوف على الثمن والاخذ بالمجهول غير ممكن وهذا من الجبل المسقط للشفعة وهي مكروهه لما فيها من إغناء الضرر وصورها كثيرة منها أن يبيعه الشفيع أكثر من غنمه بكثير ثم يأخذ بعرضا يساوي ما تراش عليه هو ضامن الثمن أو يحط من المشتري ما يزيد عليه بعد انقضاء الخيار ومنها أن يبيعه بمجهول مشاهد حل ويقبضه ويخطئه بغيره بالوزن في الموزون أو ينقعه أو يتلفه ومنها أن يشتري من الشفيع جزءا بقية الكل ثم يهبه الباقي ومنها أن يبيع كل من مال الشفيع وأخذ فلا تخربان يهبه الشفيع لثواب ثم يهبه الاخر قدر قيمته فان خشي عدم الوفاء بالهبة وكلا أمينين يقبضهما معا منها ما يهبه الشفيع ويحمله في ذمته أمين يقبضه ياب ثم يتقاضى حال القوادة ومنها أن يشتري بمجهول قيمته بمجهول كقص ثم يبيعه أو يخطئه بغيره فإن كان غائبا لم يلزم البائع احضاره ولا الاخبار بقيمته ولو عين الشفيع قدر من الشفيع كقوله للمشتري اشتر بته بائة درهم وقال المشتري لم يكن ذلك الثمن معلوم القدر حلف على نفي العلم بقدره لان الأصل عدم علمه به فان ادعى الشفيع علم المشتري بالثمن ولم يعين له قدر لم يسمع دعواه لانه لم يدع حقه (تنبيه) لو ظهر الثمن مستقفا بعد الاخذ بالشفعة فإن كان مبيعا كان المشتري بهذه المائة بطل البيع والشفعة لعدم المثل وان اشترى بشئ في الذمة ودفع مما فيها فخرج المدفوع مستقفا بدل المدفوع وبقي البيع والشفعة وان دفع الشفيع مستقفا لم يطل الشفعة وان علم أنه مستحق لانه في مصرفي الطب والاعسواء أخذ جميعا لا فان كان معينا في العقد احتاج على كالحا جدا وكثروا كذا كرمشقا فترجعه لخاصا ولشتر تصرف في الشفيع لانه ملكه والشفيع قبضه بأخذ الشفيع سواء أكان قبضه شفعة كبسب أم لا كوقف وجبة لان حقه سابق على هذا التصرف وله أخذ باقيه شفعة من التصرف كبسب فلا تلوا لانه بما كان العوض فيه أقل أو من جنس هو عليه أسير (وهي) أي الشفعة بعد علم الشفيع بالبيع (على الفور) لانها حق ثبت لدفع الضرر فكان على الفور

(قوله وهذا من الجبل الخ) وكلها حادثة على عدم الاختصاص مكانه ولو رضى الشفيع الاضمر بالمجهول الذي لا يمكن معرفته فلا يمكن الاخذ فليس المراد بالجل ما يتعذر منه الوصول للمقصود بل المراد الباعث على التملك (قوله ان يبيعه الشفيع الخ) ايضاحه أن يتوافقه باطنا على ثمن قبله ثم يبيع بين الناس أكثر منه ثم يدفعه رشا يساوي ما تراش عليه باطنا ويحمله عوضا عن الثمن المحسوس ظاهر (قوله ومنها ان يبيعه الخ) هذه مكررة مع الذي تقدم في أول الجبل (قوله ثم يتقاضى الخ) فيه حذف تقديره ثم يهب الاخر الفضة ويقبضها الا من ثم يتقاضى (قوله) ومنها أن يشتري الخ) فيه مسامحة لانها مكررة مع الذي تقدم (قوله فان كان غائبا الخ) مقابل لحدوف تحذيره ثم ان كان الثمن مبيعا معلوما حاضرا فظاهر سطر الشفيع على الاخذ فان كان غائبا أو مجهولا لم يلزم البائع الخ (قوله ودفع مما فيها) أي بعد مفارقة المجلس وأما الواقع في المجلس فهو كالواقع في العقد (قوله ولشفيع فضة بأخذ الخ) الدال على قصر رأي صورة الفضه هي الاخذ بالشفعة فان أخذت فضة فقلت بالتصرف ولا

بحاجة لتقديم فضة على الاخذ وحاصل ذلك أن تصرف المشتري الاول ان كان وقتا أو بة تبين على الشفيع الاخذ من المشتري الاول وان كان تصرفه بيبا كان الشفيع مخيرا بين أن يأخذ من المشتري الاول أو من المشتري الثاني لانهم بما كان العوض في الثاني أسهل الخ ما قاله الشارح (قوله وهي على الفور الخ) مستأنف استئنافا بما بناجوا بعا عن سؤال وهو هل الشفعة على الفور أو لا فاجاب بقوله وهي على الفور والكل على تقدير مضاف أي وطلبها على الفور الخ فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه أو أن الكلام على ظاهره وان الشفعة بمعنى الطلب يكون في الكلام استخدام فذكر الشفعة أو لا بمعنى الاستحقاق وأعاد عليها الصريح بمعنى الطلب (قوله بالبيع الخ) أي مثلا كبسب صح بقبضه باقيا وانما اقتصر عليه هنا مجازاة لقول المتن بالثمن الخ

(قوله والمراد بكونه على الفور هو طلبها) أي بان يقول أو أعطى الشفعة أو أخذها لكن يقول ذلك إذا صادف واحدا من المشتري أو وكيله أو وارثه أو وليه أو الخ كما هو مقتضى قوله بالبيع مثلا فلا يلزم قبل ذلك من غير عذر بل حقه فإن لم يصادف واحدا منهم وقت حله بالبيع فإن لم يكن معذورا وجب عليه السعي والمضارب فوراً والى واحد من تقدم يطلب عنده أو وكيل من يسعى ويذهب إلى واحد من ذكره يطلب عنده فإن ترك ذلك مع القدرة بطل حقه وإن كان معذورا وبإعراض الخ وجب عليه التوكيل إن كان في الأصل فوراً وإن عجز عن التوكيل أشهد بالطلب فوراً فإن ترك معذوره من ذلك من غير عذر بطل حقه (قوله وإن تأخر التملك الخ) ظاهر أنه لا بد بشرط أن يورث التملك والتعبد أنه يجب السعي فوراً في سببه أيضا كروية النقص مثلا والسؤال عن الثمن الخ (قوله وهو ممن يحق عليه ذلك) أي بان كان قريب عهد بالسلام أو تبا بعدا عن العباد لأن ذلك من الظواهر التي لا تخفى على أحد فشرط فيها ذلك (قوله ما قاله العاقل الخ) وإن لم يكن قريب عهد الخ لأن هذا من الدقائق (قوله فإذا علم الخ) فخرج على كلام المتن (قوله ٥٧ فليأدر) أي بالطلب بان يسعى إلى كل من هذا

فخرج فأسرى على ما إذا كان للمشتري قابلية حينئذ يكون الفسور بالذهب والنسي أما لو كان حاضرا فالقوري في التلطف بالطلب الخ ما تقدم (قوله ولا يكلف الأشهاد على الطلب) المعنى أنه إذا سعى إلى المشتري لطلب عنده لا يكلف التلطف بالطلب والأشهاد به لأن السعي كاف في ذلك (قوله أو رطل الخ) معناه أنه إذا رطل في الطلب لا يكلف أن يشهد على أنه وكل في الطلب والفرق بين ما هنا وبين الرد بالبيع أنه إذا طلع على العسر صادف شهيدا باره أن يعضو ويشهدهم أو وكيل ويوجد شهودا غير التوكيل فعضو وأشهدهم وأخافنا غير التوكيل بان كان التوكيل لا تقبل شهادته كقاسق فإن كان التوكيل تقبل شهادته فعضو وأشهد بالشفع فوكله في الرد لا يحتاج إلى شهود غيره وحاصل الفرق أن المقصود من الفور هنا الظاهر الرغبة في طلب الشفعة والسعي كان في ذلك والمقصود من الفور في الرد بالبيع حصول الشفع بالفعل والسعي

كالمرد بالعب والمراد بكونه على الفور هو طلبها وإن تأخر التملك واستثنى من القسورة عشر سوزد كرتا في شرح التنازع منها لقوله لم أعلم أن الشفعة وهو ممن يحق عليه ذلك ومنها ما قاله العاقل لا أعلم أن الشفعة على الفور فإن المذهب هنا في الرد بالعب قبول قوله فإذا علم بالبيع مثله لقلبي وأدع بقوله بالشرع على العادة ولا يكلف السداد على خلافها بالعدو وبغيره بل يرجع فيه إلى العرف فمأخذ العرف قصير أو تبا كان مسقطا وما لا (فإن أخرها) أي الشفعة مع العلم بالبيع مثلا بان يطلبها (مع القدرة عليها) بان لم يكن عذر (بطلت) أي الشفعة لتقصيره وخرج بالعلم ما إذا لم يعلم فإنه على شفعته ولو مضى سنون ولا يكلف الأشهاد على الطلب إذا سارط إلى الحال أو وكل في الطلب فلا تبطل شفعته بتركه مخرج بعدم العذر ما إذا كان معذورا وكونه مريضاً مضاعفاً من المطالب لا كصداع عسير أو كان عجوزاً طالما أو بدين وهو معسر وجلس من البيعة أو فاسقا من بلد المشتري فلا تبطل شفعته بالتأخير فإن كان العذر يزول عن قريب كالصبي أو العليل أو القاضي الخليفة والذي في الإجماع كان له التأخير أيضا إلى زواله ولا يكلف القطع على خلاف العادة ولا يكلف الاقتصاف في الصلاة على أفضل ما يجزى بل أنه أن يستوفي المستحب المنفرد فإن زاد عليه فلا ينافي بظهوره أنه لا يكون عذرا ولو أرمز فترض بذلك فخصر وقت الصلاة أو الطعام أو قضاء الحاجة جازة أن يفسد مهواً وليس ثوبه فإذا غرض ما بالشفعة فإن كان في ليل فغنى بصبح ولو أخر الطلب بها قال لم أصدف الخبر ببيع الشريك لشفع لم يصدرا أن أخبره عدلان أو عدل واحد أو أن يذلل وكذا أن أخبره ثمة سراً أو عبداً وأما أدق الأصح لأنه انجبا وخبر الشفعة مقبول ويصدق خبر من لا يقبل خبره كقاسق وسعي ولو جاز ولو أخبر الشفعين بالبيع بالفسور ترك الشفعة فيان خصمائه يبق حقه في الشفعة لأنه لم يتركه إذا دل فلما طلب من مقصرا وإن بان باكثرهما أخبر به بطل حقه لأنه ادعى رغب فيه بالاقبل في الأكثر إلى ولو لقي الشفعين المشتري فسلم عليه أو سأله عن الثمن أو قال له بارك الله فيك فسقطت طلب حقه أما في الأولى فلا السلام يستقبل الكلام وأما الثانية فلا جاهل الثمن لأنه من معرفته وقدير بالمعارف فأمر المشتري وأما في الثالثة فلا أنه قد بدع بالبركة لئلا يخذل حقه مباركة (وإذا زج أمره) أي أخافها (على شخص)

(أ - خطيب ثاني) لايخصه إلا من يبل بعد سوره إلى الرد وعليه (قوله فلا تبطل شفعته) فخرج على قوله ولا يكلف الخ (قوله أو كان عجوزاً الخ) تبخيره بكان يقتضى أنه معطوف على معذوره المتقدم فيقيد أنه ليس من المزمع أنه منه فكان الأولى حذفه كان ويكون معطوفاً على مريضاً أو ياتي بعد وكان ويقول أو كونه عجوزاً أو يكون معطوفاً على مريضاً (قوله فلا تبطل شفعته الخ) كلام مجمل يحتاج لبيان يقول فإن كان مريضاً بالخ وجب عليه التوكيل إن قدر عليه فلا يقدر عليه وجب عليه الأشهاد على أنه طالب الشفعة فيثبت فعل واحد من ذلك لا تبطل شفعته فإن ترك مقدوره منهما بطل حقه (قوله فإن كان العذر يزول الخ) أعما فصله عما قبله ولم يعطه لأن حكمه مخافاً لما قبله أنه لا يجب عليه التوكيل ولا الأشهاد طالما العذر بخلاف ما قبله (قوله كالصبي الخ) أي كصلاة المصل الخ لانهما من العذر (قوله أو الطعام) يصح بالرفع وبالجر (قوله فسلم عليه الخ) أي قبل طلب الشفعة وكذا يقال فيما بعده وأما عتقوا فحقوا جميع (قوله فلا السلام سنة) أي بان لم يكن سنة كالسلام على الناس سقط حقه

(قوله أي سرية المصدر) بكسر الهمزة والميم بعد فتح الهمزة والميم الثاني بكسر الهمزة الأولى والراء الثانية الزوج (قوله من المراء) متمم ما قبله يفتكون المراء في الشكاح كما تباع بضمها وأخذت الشقص وكان الزوج في الخلق بضمها وأخذت الشقص (قوله لا تبغض الصفة الخ) حق وأرضي لم يكن التصغير ذلك (قوله لهدرني أن لا يأتني ثم يؤخذ من الخ) أن وما دخلت عليه في تأويله مصدر مجزوء بني وهي السببية وما مفعول بأخذ الأولى وهي يفتيح الباب يؤخذ الثانية ضمها صفة لما وما أفتع على شخص والمعنى بعد الحاضر في عدم أخذ خبرها عنه الغائب فوضر والمعنى لهدر بدم استمرار ذلك الجزلة. وبأضاح ذلك أن الحاضر يقول لأحاجة في أخذ الكل الذي تازعوني بالآتي لا تأخذني بدم كله ٥٨ بل يأخذ منه القاصصة فوضر وهذا متمم إذا كان بالإزمان

وسمى في تلك الخ) حاصل الكلام هنا ما قام الال والحق وانما في الحديث المذكور الشارح من روية الشفص وعله مجلسه
بأنه وافظ تلك مع واحد من قوله قبض مشتري الخ انما بشرط العلم مع ان الشارح جعله بشرط العلم وانما الذي بشرط العلم
رؤية الشفص وعلمه انن ولفظ تلك فقط وان لم يقبض المشتري انن ا ولم يرض المشتري بدمه ا ولم يحكم حاكم فكان الاولى أن يقول
وسمى في ذلك الشفص للشفص كذا وكذا الخ (فوقه لفظ تلك) كانه في الشفعة ا فذلك بالشفعة وهذا من الشفيع غير ان الاول وبعد
ذلك ان في واحد من ذلك الاجابة الى لفظ من جانب المشتري وان قال اشترى او تمكلك فقط فلا بد من لفظ من جانب المشتري ٤ و يكون
بمعنا الشفعة (فوقه ولا راي) ا راجع لمقابلة لمعاجده فلو اخرجوه عنها كان أولى الا ان يقال حدث من الثاني فلا لاقا الاول

(قوله حقه فيها الخ) لامعنى لهذه الطريقة لان الحق هو الشفعة فلزم طريقة الشئ نفسه فكان الاولى حذفها اولى بان يضر مد كرا وشول فيه ويكون ما اذا اعلى مجلس الحكم (فصل في القراض الخ) ذكره عقب الشفعة لان الحاجة داعية الى جواز كل منسأ لكن الحاجة في الشفعة تدفع الضرر وهما لضم المال والعامل (قوله مشتق الخ) وانما جاز اشتقاقه مع أن كلاهما مصدر والمصدر لا يشتق من المصدر أو بسبب ان المزيد يشتق من الجذر أو ان المراد بالاشتقاق الاخذ (قوله معنى) أى القراض الشرعى بئلا: أى بلفظ القراض لان الخ فكان الاولى تأخيرهم عن قولهم حقيقته الشرعية (قوله ضارب لخدمته الخ) سبب ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم كان في كفاة عه أبه أي طالب فلما ضاع عليه الماش قال له يا ابن أخى لو ذهبت لخدمتي ٥٩ فسألتها من المال لتجربته وتعيش منه لم تزك فليرض على الله عليه وسلم لشرف نفسه فأخبرت خديجة بذلك ورفضه المال وأرسلت معه عبداهما معاد ومأوفاه فلما بان لها العلامات طلبت تزوجه فكان وكان سنة خمسة وعشرين سنة وسنها أربعين سنة وكانت أجمل أهل عصرها وكان النبي صلى الله عليه وسلم ثالث أزواجه وأما قبل الهجرة بثلاث سنين وسنها خمس وستون سنة ووجه الدليل الله صلى الله عليه وسلم سكه بعد البعثة مقرراه (قوله وحقيقته الخ) اشغل هذا التعريف على الأركان الستة لانها صير صفته الا الصفة فانها تؤخذ بالانتماء من قوله توكل (قوله يجعل) الباء بمعنى مع (قوله يعرف بعضها) يستعمل أن يكون على ظاهره وان يكون على تقدير مضاف أى شروط بعضها وقسوه وباقيها أى شروط باقيها (قوله هو أحد الأركان) كان المراد به السادس (قوله على ماقى الذمة) شامل لذمة المالك أو العامل أو أجنبي وقوله من دين راجع لذمة العامل أو الأجنبي وقوله أو غيره أى غير دين كان في ذمة المالك لان ما في ذمة المالك لا يسبى وينا

مجلسه وأثبت حقه فيها وطوله (فصل في القراض وهو مشتق من القرض وهو القطع معنى بذلك لان المالك قطع للعامل قطعة من ماله بصرف فيها وقطعة من الربح ويسمى أيضا مضاربة ومقاربة والاصل فيه الاجماع والحاجة واحتج المهورى بقوله تعالى ليس عليكم جناح أن تتعاضوا بفضلا من ربحكم وانه صلى الله عليه وسلم ضارب لخدمته ورضى الله تعالى عنها مالها الى الشام أو أفدت معه عبده اميرة وحقيقته توكل كمال مال يحصل ماله يسد آخر لتجربته والربح مشترك بينهما وأركان ستة مالك وحمل وطاعل ورجع وصيغة ومال يعرف بعضها من كلام المصنف وبقائها من شرحه (ولقراض أربعة شروط) الاول (أن يكون عقده على ناض) بالمد وتشديد المحبة وهو مضارب (من المراه) انفضة الخالصة (و) من (الذاتير) الخالصة وفي هذا إشارة الى أن شرط المال الذى هو أحد الأركان أن يكون خدنا خالصا ولا بد أن يكون معلوما جسا وقدرا ووضعه وأن يكون معينا لا يعمل فلا يصح على عرض ولو قلسا وتبرأ وحليا ونفعة لان في القراض اغراض اذ العمل فيه غير مضبوط والربح غير موقوفه وانما جاز الحاجة فأنضى عما يروج بكل حال ونهسل الصابة ولا على تقدير مشوش ولو راسا لانتفاء خلوصه نعم أن كان فشه مستهلكا حارقه اجر جارى ولا على مجهول جسا أو قدرا أو نصفة ولا على غير معين كلن قارضة على ماقى الذمة من دين أو غيره وكان قارضة على أحد صرت ولو متباينين ولا يصح بشرط كون المال يذخر ليعمل كالمالك ليقى منه عن ما اشتراه العامل لا وقد لا يجود عند الحاجة بشرط في المالك ما شرط في العامل ما شرط في وكيل وهما الركنان الاولان لان القراض توكل وكيل وتوكل وأن يستقل العامل بالعمل ليمتكن من العمل متى شاء فلا يصح شرط عمل غيره معه لان انقسام العمل يقتضى انقسام البدل ويصح شرط اعانة مجلوك المالك معه في العمل ولا بد للمجلك لان مال ليعمل عمله بتمال المال وشروطه أن يكون معلوما برؤية أو وصف وان شرطت نفقته عليه جاز (و) الشرط الثاني (أن يأذن رب المال للعامل في التصرف) في البيع والشراء (مطلقا) وفي هذا إشارة الى الركن الرابع وهو العمل فشرطه أن يكون في التجارة وأشار بقوله مطلقا لاشتراط أن لا يثبت العمل على العامل فلا يصح على شرط ربحه ويحذر أو غزول بنسبه وبسببه لان الطعن وماعه أعمال لا تسبى بقرارة بل أعمال مضبوطة بتأجر عليها ولا على شرط امتناع معين كقوله لا تشترى الا هذه السلطة لان المنصور من العقد حصول الربح وقد لا يحصل فيما يمينه فيقتل العقد (أو) أى لا يضر في العقد اذنه (فيما لا ينقطع وجوده غالبا) كالبرو بضر فيما يند وجوده كالباقوت الاخرو والخيل

(قوله وان يستقل) معطوف على قوله ماقى وكسبل (قوله مجلوك المالك) أى سواء كان مالا كالعين أو مائلا كالذمة فان كان الذمة كالجبر حرو لو كان ذلك باجرة على العامل لا بد من تقدير النفقة أن ذكرت ومثل ذلك قال في مجلوك العامل (قوله في البيع الخ) بدل من التصرف بل جاز ويجوز ومن جاز ويجوز أو ان الفاعل على الباء (قوله مطلقا) صفة مصدر محذوف أى اذا تم مطلقا وحل من التصرف (قوله الى الركن الرابع) سواء الى الركن الثالث (قوله في تجارة) من نظرية العام وهو العمل في الخاص أو ان الفاعل اذمة (قوله فلا يصح) فشرط قوله في تجارة (قوله ولا على شرط امتناع) فشرط قوله لا يضر في (قوله معين) أى بالتخصيص خرج المعين بانواعه فيصم (قوله أو فضا لا ينقطع) معناه أى أن يأذن له ان ينفذ اذما لا ينقطع والشارح قد رد غير ذلك بقوله أى لا يضر في العقد الخ وهو غير ملائم لكلام المتن وان كان محصيا نفسه (قوله بضر فيما يند) فشرط قوله غالبا

(قوله وان يستقل) معطوف على قوله ماقى وكسبل (قوله مجلوك المالك) أى سواء كان مالا كالعين أو مائلا كالذمة فان كان الذمة كالجبر حرو لو كان ذلك باجرة على العامل لا بد من تقدير النفقة أن ذكرت ومثل ذلك قال في مجلوك العامل (قوله في البيع الخ) بدل من التصرف بل جاز ويجوز ومن جاز ويجوز أو ان الفاعل على الباء (قوله مطلقا) صفة مصدر محذوف أى اذا تم مطلقا وحل من التصرف (قوله الى الركن الرابع) سواء الى الركن الثالث (قوله في تجارة) من نظرية العام وهو العمل في الخاص أو ان الفاعل اذمة (قوله فلا يصح) فشرط قوله في تجارة (قوله ولا على شرط امتناع) فشرط قوله لا يضر في (قوله معين) أى بالتخصيص خرج المعين بانواعه فيصم (قوله أو فضا لا ينقطع) معناه أى أن يأذن له ان ينفذ اذما لا ينقطع والشارح قد رد غير ذلك بقوله أى لا يضر في العقد الخ وهو غير ملائم لكلام المتن وان كان محصيا نفسه (قوله بضر فيما يند) فشرط قوله غالبا

(قوله في الأول) وهو ما لا ينقطع والثاني هو ما يشر وجوده (قوله ولا يصح على معاملة تفضيل الخ) مكان الأولى كره عقنوق الشارع
ولا على شراء مناع الخ لا يمنع أن لا يتحقق والمراد شخص معين بخلاف أشخاص متعين بناتق من جهة المبيع فيصع (قوله
وهو الركن الخامس) سواءه الأربع (قوله أو أن تغير هامة شأ الخ) خوة ذلك كما قدم في المن فقه نظرا عما نحن جوعولنا وأن يكون
الرم لهما فيغير مما ذكرنا في غير هامة شي ٩٠ إلا أن حال عكس استفاد تبصيل لهما الذي ذكره الشارع بسبل الهم

حالا من الرجح مقدمة فقيده خروج
فذلك بل وتقيده خروج ما قبله من قوله
فلا يصح على أن لا حد لها الخ وما
يدل على ذلك قول الشارح لعدم
كونه لهما (قوله) وشروطا للصقة
الخ) لم يحصل الشارح قول المتروك أن
لا يفسد العمل بمدة إشارة الى
الصقة كإقتضى الأركان السابقة
مع أنه لا مانع من ذلك (قوله) والركن
السادس (صوابه) الخامس (قوله)
أم الشرائخ) ظاهره وسواء خاله
متصلا بلفظ سبعة أو منفصلا
وبالمعتمد التفصيل أن خاله متصلا
مع وإن خاله منفصلا لم يصح
لنصف التانيق في حالة الاتصال
(قوله) ويجوز تعدد عمل من المالك
والعامل (أي) بشئ واحد أو ما كان
خارجا عن العامل آخر لا يشارك في
المسبل والرجح لم يصح سواء أذن
المالك أم لا فإن قوله سبعة ينفرد
بالعمل ولا يخفى أن كان بذن المالك
مع والأول وتصرف العامل في
الصورة الأولى أو التانية يفترقان
المالك فصب فإن اشترى بغير مال
القرض لم يصح أو في ذمه له الرجح
الدليل من المأمول وعليه الثاني
أخره أن عمل عاملا وهذا أقوى
بالشراف في الذمة العامل الأول أو
المأخوذ خان قوي نفسه كان الرجح له
ولا أجره على الأول (قوله) وإذا
فسد القرض أي القوت بشرط

فان كان وكلاء غيره أو ليا وقد افترض فلا يجوز تصرف العامل وكذا لو كان المقلد صديقا أو عضوا أو سفيها (قوله لا بين) أي لا يسع له إلا ما رواه وكذا النسبة (قوله إن فقدت مصلحة الإبقاء) أي وحده إن كانت في رد فقط أو انقضت فيها أو وجدت فيها (قوله) فان اختلف المخ عاقل لم يخوف فتدبر ثم إن اتفاق الأعمى ظاهر فان اختلفا بان قال أحدهما بالمصلحة في الرد وقال الآخر لا الإبقاء فلا رد على المصلحة أي عمل الحاكم لأن ظنهما أو سمعتهما وكذا الحكم

(قوله الا ان اشترى في ذمته) حاصله انه اذا كان يجوز شراء المثل للقرض واشترى بعين مال القرض كان القرض انوى غيبه وان كان لا يجوز كرجح المالك والمدة يثبت عليه متلا فان كان بعين مال القرض بطل مطلقا وان كان في الذمة وقسح لمطلقا وان في القرض وابقان الشراء في الذمة وكان يجوز شراء القرض فانوى القرض كان له ان يوفى نفسه كان له (قوله وعليه فعل ما بعد ادخ) ومعنى كونه عليه انه ان فعله بنفسه لا اجرة وان اكثري عليه فالاجرة من ماله ولما ليس عليه فان فعله بنفسه من غير ان فلا أجر وان كان باذن فله الاجرة من مال المالك وان اكثري عليه فالاجرة من مال المالك ايضا زاد بعضهم او من مال القرض وانظر وجهه ولعل وجهه ان المال للمالك في الذمة (قوله وان عكف العامل حصته بقسمة) سواء كان مقسم من عين القرض او قد لا ولكن ملكه ذلك مراعى ولا يستقر الاعماله الشارح (قوله وليس كذلك) اى بل يجب بالرجح ٦٦ خسر حصل (قوله حتى لو حصل بعد القسمة

قطعة من جوارح) بان يسترد من الرجح بقدر الخسر فيسترد من العامل ما اخذ واسترد من المالك ما اخذ بمعنى انه لا يجب على العامل (قوله بعده) ليس قيدا بل اوقبله (قوله) بعد تصرف العامل (راجع لتلف والخسران يعيب او رخص ومثل الامة الصاعوبة بالخباية اذا اجتذر اخذ بدلها كان كان الخافي حريها فافان يسترد اخذ بدلها قامت مقام بدلها أى عام بدلها الخ (قوله ولو اخذ المالك بضعة الخ) أى سواء كان ما اخذ المالك من القرض او من القرض الذى اشتراه العامل وكذا يقال فيما بعده (قوله فلما اخذ رجح ورأس المال) قدر النسبة الحاصلة من مجموع رأس المال والرجح وذلك مائة وعشرين فقسمة الرجح الى ذلك سدس فضص كل عشرين سدس الرجح وهو ثلاثة وثلاث فيكون من الذى اخذ المالك ثلاثة وثلاث من الرجح وباقى وهو ستة عشر وثلاث من رأس المال فاذا أسقطت من المائة ستة عشر وثلاثين بقي ثلاثة وثلاثون وثلاث وهو الباقي من رأس المال واذا أسقطت

الزائد فيها وانصرفه باضاح النكاح ونفوت المال في غيرهما الا ان اشترى في ذمته فيقع العامل ولا يسافر بالمال بل اذ كان سابقا من الخطر فان اذن له جاز لكن لا يجوز في الجرا لا يبعث عليه ولا يجوز منه نفسه خسر او اسفرا وعليه فعل ما بعد ادخه على قوب ووزن خفيف كذهب (ولا ضمان على العامل) بتلف المال او بضعة لانه أمين فلا ضمان (الا بد وان) كخسر بط او سفر في الرجح غير اذن وقبل قوله في التلف اذا اطلق فان أسند الى سبب فضل التفتيش الا في الرجح وبذلك العامل حصته من الرجح بقسمة لا يظهر ولا يظلم ذلكها فانظروا ان كان شرب بكفى المال فيكون النقص الحاصل بعد ذلك حصوا على ما وليس كذلك لكنه انما يستقر ملكه بالقسمة ان شرب من المال ونقص القدر حتى لو حصل بعد القسمة فقط نقص جبر بالرجح المقسوم ويستقر ملكه ايضا بنقص من المال والنقص بالقسمة والمالك ما حصل من مال قرض كثير ونماذج كسب ومهر وغيرهما من سائر الزوائد العينية الحاصلة بغير تصرف العامل لانه ليس من فوائد التجارة (واذا حصل) فبما يده من المال (رجح وخسران) بعده بسبب رخص او عيب حادث (جبر الخسران) الحاصل برخص او عيب حادث (بالرجح) لاقتضاء العرف ذلك وكذا لو تلف بضعة باقعة معار به بعد تصرف العامل يسع وشراء قياسي عام ولو اخذ المالك بضعة قبل ظهور رجح وخسران رجح رأس المال الباقي بعد الماخوذ أو اخذ بضعة بعد ظهور رجح فمال الماخوذ رجح ورأس مال مثاله المال مائة والرجح عشرين واخذ عشرين فسد سها هو ثلاثة وثلاث من الرجح الى أن الرجح سدس المال فيستقر للعامل المشر وط فتمت وهو واحد وثلاثان من شرطه نصف الرجح اخذ بضعة بعد ظهور رجح فالحسر موزع على الماخوذ والباقي مثاله المال مائة والحسر عشرين واخذ عشرين فخصهما من الحسر ورجح الحسر فكانه اخذ خمسة وعشرين فيقدر رأس المال الى خمسة وسبعين ويصدق العامل في عدم الرجح في قدر مرقفته فيما بقا للإسبل وفي شرائه أو للقرض وان كان خاسرا ولو اختلفا في القدر والمشر وط في تخالفوا كانتلاف المتباينين في قدر الثمن والعامل بعد الفسخ اجرة المثل ويصدق في دعوى رد المال لانه لا ذمة كلودع بخلاف ظهيره في المهر من المستاجر (قاعدة) كل أمين ادعى الزدعي من اثنته صدق بعينه الا المهر من المستاجر (تمت) القراض جائز من الطرفين لكل من المالك والعامل فضحه متى شاء ونقصهما بنقصه به

ثلاثة وثلاثين من الرجح الذى هو عشرين وثلثين ستة عشر وثلاث واذا اخذ المالك ذلك بقي من العامل ارباعه رصرا حيا لاشاعة أو اقلها فان خصا الاختدال الرجح اختص به أو رأس المال اختص به فان اختلف قصد دهما عمل بقصد المالك (قوله يستقر للعامل الخ) حتى لو نقص المالى ورجح الثمانين لم يسقط حق العامل في الثلاثة والثلث الذى اخذها المالك ولكن يكون تخافا لما ذكره فان خصه العامل لاستقرار الأمانتوس مع الفسخ وانقصه وهذا يحصل ذلك الآن يقال ان هذا مستحق فعل ما تقدم ان ارجح اخذ المالك بضعة بعد ظهور رجح (قوله في قدر رأس المال خمسة وسبعين) أى مكملا رجح شيئا يجبره الحسر ولا يشتر حتى يصير المال خمسة وسبعين بالفعل فاذا رجح بعد ذلك خمسة مثلا تكون بين المالك والعامل (قوله وان كان خاسرا) بان اشتراه باذنه أو ان الخسران حصل بعد الشراء (قوله) لكل فضة الخ) أى ما يلزم من فضح العامل ضياع المال والا فلا يجوز له الفسخ ولا يتفقد وضوح وجعل جواز للمالك اذا لم يلزم عليه تسليم حق العامل من الرجح والا فلا ينقد نفسه

(قوله استيفاء الدين) بأن باع نسيئة فإنه لو كان باع ولم يسلم المبيع ولم يضيئ الثمن ثم جن المالك مثلاً فإنه يستوفى الدين المذكور في الصورين (قوله لانه ليس قبضته) أي ليس قبضه وهو قيد عهد ودور رأس المال كما أخذ (فصل في المساقاة الخ) لما أخذت شيئا من القراض من جهة ان كلامهم عام في شيء ببعض غائته والعمل مجهول وأشبعت الاجارة من جهة القرض والتأجيل فذكرت بينهما (قوله هو عليه) مأخوذة من (قوله الخ) فيه مسامحة لان العطف متعلق بالمعاني والاشتقاق متعلق بالانطاف فكان الأولى ان يقول وهي مأخوذة من السقي ومعناها عانة كذا في الخ (قوله المحتاج) بالبرصفة للسقي جواب عما يقال لماذا أخذت من السقي واشتق لها منه اسم مع أنها تشتغل على الحرج مثلاً فكان يصح ان يقال لها عانة مستغفلة من الحرج فإليك بيان السقي يحتاج اليه أكثر من غيره (قوله لانه أنفع الخ) صلة لقوله المحتاج فهو علة لانه أولى تأنيبه على تقدير حرف العطف أي لانه الخ (قوله ان باع الخ) اشتمل هذا التعريف على الأركان الستة لانه صريحة فيه الآية الصيغة ذات التضمن ٦٢ والتقدير ان باع أي بصيغة (قوله والتربة) عطف عام على خاص (قوله على

ان) متعلق بقوله باع الخ (قوله عام) أهل خبير الخ أي عام فصح خبر لما فيها صراحة ومثل أرضها وتخلها وتجمعها بين الثغابين ثم رد لهم القفل والارض ليكونوا اعمالا يهابها المشروط وأما دعاوى النبي صلى الله عليه وسلم العقدي بانه من الثغابين ولكن هذا ظاهر في جواز المساقاة وأما دفع الارض فهو من قبيل الخاتبة اذا كان البذر من عندهم وهي بالطة ولو تبعا لان يحمل دفع الارض على انه مزارعة والبذر من عند النبي صلى الله عليه وسلم مثلاً وعسر افراد الارض بالزرع واتخذ العقدو العامل وقد تمت المساقاة على المزارعة فيجوز تصحيح مزارعة نيبا (قوله لان مالك الانجار الخ) فوجه الدليل العقلي (قوله ولو أكرى المالك الخ) من عام التعليل (قوله وعمل) أي ذكره على ذكر غيره في ما صرح القراض والشركة (قوله هذا أحد الأركان) أي هو السادس (قوله ويشترط فيه الخ) ان كان

الوكالة كوت أحدهما أو جنونه للمعارة فكيل وتقول ثم هذا الفسخ أو الانقضاء يلزم العامل استيفاء الدين لانه ليس قبضته ورد ودور رأس المال مثله بان ينضه وان كان قد باعه يتقدم على غير صفته أو لم يكن مع لانه قيد عهد ورأس المال كما أخذ هذا إذا طلب المالك الاستيفاء أو التضييض أو الاغلا بانه ذلك الآن يكون له جوره عليه وسقطه فيه ولو تعاقد على نقد وتصرف فيه العامل فاطل السلطان ذلك النقذ ثم فسح العقد فليس للمالك على العامل الا مثل النقذ المعهود عليه على الصحيح في الروايد (فصل في المساقاة) وهي لغة مأخوذة من السقي ففتح السين وسكون القاف المحتاج اليه فيها فالبا لاسياني الجاز فانه يسقون من الابار لانه أنفع أعمالها وبسقيتها ان يعامل غيره على قفل أو شير غيب ليشهده بالسقي والقرية على ان الثمرة لهما والاصل فيها قبل الاجاع خبر العيصين انه صلى الله عليه وسلم عامل أهل خيبر في رواية دفع اليه جود خيبر فخلها أو أرضها بشرط ما يخرج منها من غر أو زرع والمجاجة داعية اليها لان مالك الاجارة قد لا يحسن تعداها أو لا يتفرغ له ومن يحسن ويتفرغ قد لا يعاك الأضبار فصاح ذلك الى الاستعمال وهذا على العمل ولو أكرى المالك زمته الاجرة في الحال وقد لا يحصل له شيء من الثمار وبنهاون العامل قد دعت الحاجة الى تحويرها أو كراهته فانه ان وعمل وغر وسقيته ومورد العمل والمصنف ذكر بعضها وقد كثر الباقي في الشرح (والمساقاة جارة) الحاجة اليها كما مر ولا يصح عقدها (الاي) خبر (القفل والكرم) هذا أحد الأركان وهو المورد لما القفل فقبضها السابق ولو ذكر كما كثر قضاء اطلاق المصنف وصرح به الخلفاء ويشترط فيه أن يكون مقر ومسميها نيبا يبدع عامل ليريد صلاحه ومثله الغنم لان معنى القفل يجتمع وجوب الزكاة ونافي الحرم ونسيه الغنم بالكرم مورد النهي عنها قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تسلموا الغنم كرم الخائض الكرم الرجل المسلم واهمهم واختلفوا أيها أفضل والراجح ان القفل أفضل لو ورد الحديث أكرموا عما نكم افضل المظلمات في الحل وانها خلقت من طينة آدم القفل مقدم على الغنم في جميع القرآن وشبه النبي صلى الله عليه وسلم القفل بالرجل المؤمن فانه يشرب بر أسها وإذا

الضبر ربحا المعود فالأمر ظاهر وان كان الضبر ربحا القفل الخ انقضت ان ذلك لا يشترط في الغنم مع ان لا بد منه فيه أيضا فكان الأولى تأخير ذلك عن قوله ومثله الغنم وعامل ماذا كرهه شروط خسة وزاد عليها كرون المورد فخلأ وعنا وسيلان أن الشارح يأخذ بحتم زاتها على الف والشر المخط (قوله ونسيه الخ) غرضه الاعتراض على المتن بانه وقع في النهي وجواب من المتن بانه أشار بذلك الى النهي للتميز لا للتحريم قوله واختلفوا أيها أفضل (أي في جواب هذا الاستفهام (قوله ان القفل أفضل الخ) انظر معنى الافضلية فان القفل ليس محل عمل يترتب عليه زكاة فواب حتى يكون أفضل من غيره ويجب بان المراد الفضل الشرف والمزينة في النفوس وهذا ينفع في أمثال ذلك كقوله فضل الردي على الطعام والحاصل ان الشارح أتمام على هذه بالدعوى أربعة أدلة الأول قوله لو ورد والثاني قوله وانها خلقت والثالث قوله القفل مقدم الخ الرابع قوله وشبه الخ قوله وانها خلقت وفي بعض النسخ فانها خلقت ويكون تعليلا لقوله أكرموا الخ ولكن هذا لا يمتنع بالفضل بل الزمان والغنم كذلك الا ان يقال القتل من ياقطين اجتماع الأربعة فقه (قوله بالرجل المؤمن) ووجه الشبه أمور ثلاثة

(قوله فلا تمنع الخ) شروع في المحترقات (قوله لا يمتنع الخ) فيه نظر فكان الاولى أن يقول اقتصا وعلى مورد النص (قوله بفرسه) أي
 العامل الخ وهو ليس قبل أجل جعل الفرس على المالك كذلك لا يصح (قوله وهما الركن الثاني والثالث) أي بالنظر لتفصيل الاركان اما
 بالنظر للأجل فهو الاول والثاني ان عدد اثنين أو الاول ان عدوا واحدا (قوله ما فيهما في القراض) لا لانه لا يجوز أن يكون المالك أحى
 لأن المقود عليه مشاهد وأما العامل فإن كانت المساقاة على عبته فكذلك لا يجوز كونه أعمى (قوله من كرا المصنف منها شرطين الخ) فيه
 نظر فإن الشرط الاول ليس في الشرط بل هو متعلق بالصيغة أو بالعامل كقَالَ ابن قاسم ٧٣ أنه على تقدير مضاي أي أن بقدر عملها الخ
 (قوله فلا تمنع مؤبدا ولا مطلقا)

محترقا التقدير عدة وقوله ولا يادراك
 الشرع محترقا قوله معلوم في هذه
 الثلاثة يسقط العامل أجرة المثل من
 غير تفصيل وكذا وقد وعدة لا يبق
 إليها التفصيل وأما تفصيل الشارح
 فهو في الرأفة فقط بقى ما لو أقر الشر
 في المدد وقرغت المدد ولم يدر صلاحه
 فهل يبقى إلى أوانه أو يقطع الظاهر
 بقاؤه وهل العمل فليهما أو هل
 المالك أو على العامل الظاهر أنه
 عليه لأن الثمرة بينهما أو مآل آخر
 وبداصلاحه لم تنفرد المدد فهل
 يلزم للعامل العمل أو لا يلزمه
 الظاهر الأقوم كذا يلزم لو غصب
 الثمر أو لم يثمر وفيها الشيء أو ما
 ادخله مستحقا فيلزمه العمل وله
 أجرة المثل (قوله فلا يجوز شرط بعضها
 الخ) محترقا الثاني وهو اقتصاصها
 به وقوله لا كلها محترقا لئن فهو لف
 ونشر مشوش (قوله السادس)
 سواء الخاف من الان قال باعتبار
 التفصيل لا في الأجل المتقدم أو
 أنه سادس باعتبار حجة ليدفعه
 الازان لأنه لا ترتيب بينهما (قوله
 لا تفصيل الأعمال) أي سواء عقد
 بلذات المساقاة أو غيرها على المقتد
 وهو موقوف على قوله فيما سبق
 ما في البرم (قوله) يعمل المطلق

قطعت مانت وينتفع بجميع أجزائها وشبهه على الله عليه وسلم عين الله جبهه العنب لانها أصل
 الخمرة وهي أم الخبائث فلا تمنع المساقاة على غير نقل وعنب باستقلال كين وقاح ومشمش
 ويطبخ لانه ينمو من غير تعهد بخلاف النسل والعنب ولا على غيره من ولا على ميم كاحد
 البساتين كافي سائر عقود المعاوضة ولا على كونه يبد غير العامل كان جعل يده ويبد المالك
 كافي القراض ولا على ودي بفرسه وبشبهه الثمرة بينهما كالوسيلة بزرايعه ولأن الفرس
 ليس من عمل المساقاة فضعه الله بقصد هاولا على ما بدأ اصلاح غيره فوات منظم الأعمال وشرط
 في العاقدين وهما الركن الثاني والثالث ما فيهما في القراض وتقدم بيان وشروطها كاجنب
 فتصع مساقاته لانه شرط له زيادة على حصته وشرط في العمل وهو الركن الرابع أن لا شرط
 على العاقد ما ليس عليه فالو شرط ذلك كان شرط على العامل أن يبنى جدارا لحد بقة أو على المالك
 تنقية التمر ليرى بصح العقد وشرط في الثمر وهو الركن الخامس من شروط ذكر المصنف منها شرطين
 بقوله (ولهما شرطان أحدهما أن يقدرها) العاقدان (بعدة معلومة) بشرط فيها الشجر قابلا
 كسنة أو أكثر كالأجار فلا تمنع مؤبدا ولا مطلقا ولا مؤقتة بأدراك الثمر ليعمل وقتها
 بتقدم نارة وبنائها أخرى ولا مؤقتة زمن لا بشرط فيه الشجر قابلا لمخلو المساقاة من العوض ولا
 أجرة للعامل ان علم أو ظن أنه لا يثمر في ذلك الزمن وان استوى الاحتمال ان لا يجهل الحال فله
 أجرة لانه عمل طاععاون كانت المساقاة باطنية (و) الشرط الثاني أن يعين المالك (العامل
 جزا) كثيرا كان أو قليلا (معلوما) كالثبات في الثمرة التي وقع عليها العقد والشرط الثالث
 اختصاصها بالثمر فلا يجوز شرط بعضها لغيرها واولا كلها أيا كانت في الروضة وفي استيفان
 الأجرة عند شرط ذلك المالك وجها كقراض أصحهما المنع وشرط في الصيغة وهو الركن
 السادس ما فيهما في البيع غير عدم التاقبت بخرينة مامر أنفا كسافيتا أو ما تملك على
 هذا على أن الثمرة يبتنا فيقبل العامل لا تفصيل الأعمال بناحية بها عرف غالب في العمل
 عرفه العاقدان فلا يشترط أن يكون فيها عرف غالب أو كان ولم يعرفه اشترط ويجعل المطلق
 على العرف الغالب الذي عرفه في ناحية (ثم العمل فيها على ضربين) هذا شروع في بيان
 حكمها الاول (عمل بعد تنقعه على الثمرة) أن يادتها أو صلاحها ويترك ركن سبعة كسني تنقية
 بجري الماء من طين ويغوصه وصلاح أجا حين يقف فيها الماء حول الشجر وليس به شبهت
 بأجابه النسل جمع باجاة وتلفح التل وتصبه حشيش وقصبان مضرة بالشجر وتعرش
 للعب ان جرت به عادة وهو ان تصب أحواد أو بظلالها ورضه عليها ويحفظ الثمر على الشجر
 وفي اليد من السرقة والشمس والطير بان يجعل كل عقود في وجهه المالك كفوصرة
 ويطعمه ويحفظه (فهو) كه (على العامل) دون المالك لاقتضاء العرف ذلك في المساقاة قال

الخ) عطف على قوله فلا يشترط (قوله هذا شروع في بيان حكمها الخ) يقتضي أنه لا يتعلق به شيء من الاركان مع أنه متعلق بالعمل إلا أن
 قال عذره في ذلك أن العمل الذي ذكره المتن ليس كه من تعلق عمل المساقاة لأن ما على المالك ليس من عمل المساقاة (قوله أو يتكرر)
 أو يعنى الواو وهو منصوب مضافا على قوله نيات على حد هو ليس عبادة أو تعري عن الخ (قوله كل سنة) ليس قبله بل المراد أنه يتكرر كلما
 احتجج إليه (قوله كسني الخ) بين العمل الذي على العامل بعشرة أمور (قوله حشيش) اسم للوطب فكان الاولى التفسير بالكلام ليشمل
 البابس أيضا (قوله بظلالها) أي يجعلها كالظل (قوله يحفظ) بانصب عطف على قوله كسني على حد هو ليس عبادة أو تعري عن الخ (قوله)
 فهو كه على العامل الخ) هذا كان شرايعا قوله عمل بعد تنقعه في المتن والشارح جعل قوله عمل بعد الخ شرايعا على محذوف تذكيره الاول

فبلى هذا يكون قوله فهو على العامل مفردا على غير المبدأ المحمل له من الأعراب فيلزم تفسير أعراب المتن (قوله وآلات العمل الخ) بالرفع
 حلف على قول المتن جمل يعوذ نفسه إلى الأرض ولا يصح جرحه عطفًا على ما قبله لأنه ليس من العمل (قوله والعمول) أو انقاس العظيمة فلفظه
 على ما قبله من عطف الخاص على العام (قوله وعك العامل حصته من الثمر الخ) فلفظه يغري للمذنب أدرك فيها أو طلع به بعد المدة ثم
 أدرك فهل يختص المالك بالثاني أو يشترك العامل الظاهر اختصاص المالك به (قوله والكرناف) وهو غطاء الثمر قبل تنشقفه (قوله
 والجلب) ومثل ذلك العرجون وهو ساعد القنوع ٦٤ وأما القنوع وهو جميع الشارب مع الشارب فيشتري كان فيه (قوله وتبرع غيره عنه)

ولا بد من قصد العامل بالعمل حتى
 يبقى حقه (قوله بلى حق العامل الخ)
 أي سواء المساقاة التي على العين
 والتي على الذمة (قوله فإن لم يشرع
 غيره ووقع الأعراب الخ) هذا في المساقاة
 بجلى الذمة أي ما على العين فلا
 يرفع الأعراب فيها الساكن يكثر على
 العامل بل يختص المالك بين الفسخ
 وعليه الإجراء لمصلحة العامل أو
 يعمل متبرعا أو يعمل بشرط الإشهاد
 بأجرة مثله أو بما أنفق كما يؤخذ
 ذلك من الاستدراك (قوله نعم الخ)
 استدراك على قوله كثرى (قوله
 ثم ان تعذرا كثر أو أي وكانت
 المساقاة على الذمة (قوله وأما بجره
 أو بما أنفق) فهو بشرط
 العمل الاكتفاء بالإشهاد في الرجوع
 إليها فلو لم يكن له إلا الرجوع فإن
 لم يأت العمل ولا الاتفاق فإن
 ظهرت الثمرة فمضى بينهما ولا فسخ
 وإن لم تظهر ففسخ وعليه الإجراء
 على العامل (قوله المساقى على ذمته
 الخ) يخرج المساقى على عتبه فإنها
 تنفسخ بمجرد الموت كما لا يجزى العين
 وبذلك أن لم تظهر الثمرة فلا شيء
 للوارث لأن عمل المورث لم يحصل
 منه فائدة وإن ظهرت استحققت
 الوارث منها بفسط ما عمل مورثه
 (قوله ولو أعطى شخص) صورة
 ذلك أخذ هذه الآية بجره أو ما

في الرضة وإنما اعتبر التكرار لأن ما لا يتكرر يبقى أثره بعد فراغ المساقاة فكيف العامل
 مثل هذا الجفاف في (و) الضرب الثاني (عمل يعوذ نفسه إلى الأرض) من غير أن يتكرر كل سنة
 ولكن يقصد به عقد الأصول كبناء حيطان البستان وعقر نهر أو إصلاح ما نهر من النهر
 ونصب الأبواب والدولاب ونحو ذلك وآلات العمل كالفأس والمغول والمخيل والطمع الذي يقطع
 به التل والجمية التي غير الدولاب (فهو) كله (على رب المال) ذون العامل لاقتضاء العرف
 ذلك على العامل حصته من الثمر بالظهور أن عقد قبل ظهوره وفارق اقتراض حيث لا عقاب
 فيه إلى الأبد القصة كما هي بان الرجع وقاية من المال والثمر ليس وقاية للثمر أما ما إذا عقد بعد
 ظهوره فملكها بالعقد وخرج بالثمر الجرد والكرناف واللب فلا يكون مشتركا بينهما ما لم
 يختص به المالك كجرم به في المطلب بما الماوردى وغيره قال ولو شرط جعله بنفسه على حسب
 ما شرطه في الثمر فوجاهة في الحاوى انتهى والظاهر منهما الصحة كإثباته الزكشي وغيره عن
 الصبري ولو شرطه العامل بطل قطعا وطامس المساقاة أمين بانفاق الأصحاب ولا يصح كون
 الفسخ غير الثمر فلو ساقاه بذرهم أو غيره عام تنفذ مساقاة ولا إجارة إلا أن فسخ الأعمال
 وكانت معلومة ولو ساقاه على نوع بالتصريف أن ينساقه على آخر بالثالث فسد الأول للشرط
 الفاسد وأما الثاني فإن عقده باحلا فساد الأول كذلك والافسخ (نقطة) المساقاة لازمة
 كالإجارة فهو حرب العامل أو يجوز عرض أو نحوه قبل الفراغ من العمل وتبرع غيره بالعمل
 بنفسه أو بما يتيقن العامل فإن لم يشرع غيره ووقع الأمر إلى الحاكم أكرى الحاكم عليه من
 يعمل بعد ثبوت المساقاة وهرب العامل مثلاً تعذرا حضاره من ملكه كان له مال ولا أكرى
 بمزاجل أن تأتي ثم إن كانت المساقاة على العين فلا يجرم به صاحب العين والتمشي أن
 لا يكرى عليه تحكيم المالك من الفسخ ثم إن تعذرا كثر أو اقتضى عليه من المالك أو غيره
 ووقع من نصيبه من الثمر ثم إن تعذرا اقتضاه عمل المالك بنفسه أو أفضى بأشهاد بذلك شرط
 فيه وجوب بجره عمله أو بما أنفقه ولو مات المساقى على ذمته قبل تمام العمل وخلف تركه عمل
 وأثره ما ضاها بان يكرى عليه لأنه حق واجب على مورثه أو من بعده أو نفسه وبسبب المشروط
 فلا يجبر على الاتفاق من تركه ولا يلزم المالك عكبه من العمل بنفسه إلا إذا كان مساقاة
 بالأعمال فإن لم تكن تركه فلو أرت العمل ولا يلزمه ولو أعطى شخص آخر دابة ليعمل عليها أو
 يتعهدا وقواتها بينهما لم يصح العقد لأنه في الأولى عكبه إيجار دابة فلا حاجة إلى إيراد عقد
 عليها فيه ضرورة في الثانية القواعد لا تحصل بعمله
 (فصل) في الإجارة وهي بكسر الهمزة أشهر من غيرها وقسمها خمسة اسم الإجارة وشرها فليس
 منفعة بموضع بشرط قاتن بالاصل فيها قبل الإجماع أي قاتن أو ضمن فكيف وجه الدلالة أن
 الإجماع لا يعقد تبرع لا يوجب أجره وانما يوجبها ظاهر العقد قصين وغيره مسلم أنه على

وذلك نصف ما حصل منها من الأجرة صورة الثانية خلا هذه الدابة وأن ينظر عليها ومزتها من عندى ولا نصف الله
 ما حصل منها فالقواعد كلها المالك عليه للعامل أجره مثله في الأولى وكذا في الثانية أن كان عمله يقابل بأجرة (فصل في الإجارة) ذكرها
 بعد المساقاة لتنبيهها على لزومها والتأنيث (قوله اسم الإجارة) أي ثم اشتهرت في العقل (قوله عقيل منفعة الخ) الشغل هذا التعريف على
 الأركان الأربعة لأن المنفعة والموضع صرحان فيه والتعجيل يتضمن الصيغة والعائد من (قوله أرضه) أي الزجبات أي بعد دليل قوله
 فأتوا نحن أو جرحه فخر بياته الإجارة وهي إنما تجب بالعقد إلى آخر ما قاله الشارح (قوله ظاهرا) أي في الظاهر فهو منصوب بزرع الخافض

واستمر بذلك حاله حتى مات في سنة ثمان مائة وثمانين للهجرة فمضى مدته لها أحرقة فبين عدم الحرب هكذا قال بعضهم فظهر في ذلك حين علم اليقين بان
 يقال سقط الحرب ولم يستقر فلذلك قال بعضهم فظهر لها الأحرار منهم له بل بحسب العدة وظاهر ارباطها الخ ويجعل توقف الأحرار على العقد
 بالنسبة للمسمى الصحيح أما أحرار المثل فقد تضمن غير عقد كالقراض والشركة والساقاة إذا خدست من ارباع عقد اجارة ولو وقع
 عقد في الاجارة الفاسدة فهو لا يوجب شيئا بل المرجح هو استيفاء المنفعة (قوله رامي) أي جواز أدن (قوله أريفة) أي اجالا لا لافقي
 سنة تفصلا (قوله عقادان) مقتضى قوله أريفة أن يقول وعقد (قوله ولما أمكن الخ) حاصل ما ذكره شروط غائية لجعل البذل
 والاباحة واحدا لو اختلف الامكان مستقلا (قوله وهو الركن الثاني) أي تفصيل الاركان ٦٥ تقدم المنفعة في المتن وأما تفصيل الاجال

الله عليه وسلم عن نسي المزارة وأمر بالمزارة والمعنى فيها ان الحادثة داعية اليها وليس لكل
 أحدهم كرمه أو مكنه ولا مدخل في حوزة تلك كجوز بيع الاعيان وأركانها أربعة سيفعة وأحرار
 ومنفعة وعقادان مكر ومكتر وأشار المصنف رحمه الله تعالى إلى أحد الاركان وهو المنفعة بقوله
 (ولما أمكن الانتفاع به) منفعة مقصودة معلومة قابلة للبذل والاباحة بوضوح معلوم (مع
 بناء عنه) مدة الاجارة (بصحاح اجارته) بصيغة وهو الركن الثاني كاستيفاء هذا الثوب مثلا
 فيقول المستأجر قبلت أو استأجرت وتنفذ أيضا فيقول المؤجر قد أمنت لا استأجرت فتنفذها سنة
 مثلا على الأصح فقبل المستأجر فهو كقول الجاني أن يكون ذكر المنفعة تأكيذا كقول البايع
 بثلثين هذه الدار وقضائها خرج بضعه العين وبمقصوده التأني كاستيفاء رباح على كلمة
 لا تنعبر بمجموعه القراض والاطاعة على عمل مجهول وبما يلائم كمنفعة البضغ فان العقد
 عليها لا يسي اجارته بوضوح بناء على الوسيعة بهاء الشركة والأطاعة وبمجموعها المساقاة
 والاطاعة على عمل معلوم بوضوح مجهول كالخمر بالرزق ودلالة الكافر لنا على قلعة بجماعة منها
 وببناء عنه ما نذهب عنه في الاستعمال كالشمع السراج فلا تنص الاجارة في هذه الصور
 وذكر ثلثها شروطا آخر أو أخصها في طرح المناهج وغيره وانما تنص اجارة ما أمكن الانتفاع به
 مع هذه الشروط إذا فادت منفعة في العقد (بأحد أمرين) الأول أن يكون (بشعين مدة)
 في المنفعة المجهولة كاستيوان الرضا وسق الأرض وغو ذلك إذا سكني وما يشيع الصبي
 من العين وما تروى به الأرض من السقي يختلف ولا ينضبط فاحتمل في منفعة التي تقدر بعد عدة
 (أو) أي والأمر الثاني بتعيين محل (محل) في المنفعة المعلومه العقد في نفسه كتماطة ثوب
 والركوب إلى مكان بتعين العمل فيأمر بقوله لا يفتقر إلى شرط بل يصح بل بشرط أن
 يبين ما يريد من الثوب بضم قميص أو غيره وان يبين نوع الطباطة أي رومية أو فارسية إلا أن
 نظردادة نوع فيفضل المطلق عليه (بنييه) يقي على المصنف قسم ثالث وهو تقديرها
 جهاما كقولها في استيفاء عين استأجرت ثوبا فعمل في كذا شهر المال جمع بين الزمن ومحل
 العمل كاستيفاء ثوب في هذا الثوب بياض النهار بل يصح لان العمل قد تقدم وقد تأخر
 كالأمر في تعيين حنطة بشرط كون وزنه كذا لا يصح لاحتمال أن يريد أو ينقص وهذا اندفع
 مقالاه السكيني من انه لو كان الثوب صغيرا يقطع بقرأه في اليوم فإنه يصح بشرط في العقادين
 وهو الركن الثالث ما شرط في المتبايعين وتقدم بهانه ثم نعم اسلام المشتري شرط فيما إذا كان
 المبيع عبدا اسلموا هذا لا يشترط فخص من الكفار استيفاء المسلم اجارة ذمة وكذا اجارة
 من على الأصح مع الكراهة ولكن يؤمر بإزالة ملكه عن المنافع على الأصح في المبيع

(٩ - خطيب ثاني) الاستحلال مقابل له (قوله والاطاعة) خروجه اياه نظرا لها لا لملكها فإما تدخل (قوله كالخمر بالرزق الخ)
 مثالان للعبادة ومثال المساقاة ظاهرة فانه إذا فصل له الأعمال وبين حصته من الثمر حال ان العمل معلوم بالعرض مجهول أي من جهة
 انه يعلم كم يخص حصته من الثمر أو وسق أو وسق مثلا وان كان معلوما من جهة كونه نصف مثلا (قوله ويجعل الخ) أشار انشراح
 الى ان كلام المتن على تقدير مضاف لان ذكر العمل فقط لا يكفي (قوله فلو قال لقطي الخ) تفريع على مفهوم المتن (قوله بل بشرط
 الخ) اقرب انقال لان الحكم بعدم الصلة ثابت وانتقل عنه حكم آخر وفي عبارته نقص تقديره بل بشرط ان يعين الثوب وان يبين الخ
 (قوله جهما) أي بكل منهما منفردا عن الآخر ويكون راجعا للقدم الثاني وهو ما إذا كانت المنفعة معلومة فكيف فيها التقدير الواحد
 من محل العمل والزمن بخلاف المنفعة المجهولة فلا يصح فيها التقدير بالزمن (قوله مع الكراهة) راجع لهما

(قوله السلم) الص قيد وهذا في اجارة العين فقط (قوله ولا تنفذ الاجارة) هذا امر بطل بالصفة فكان الاولى ذكره فيها (قوله بعضهم) هو شيخ الاسلام (قوله وزد الاجارة على عين) أى على منفعة مرتبطة بعين (قوله واجارة العقار الخ) ومثله السابقة (قوله وعلى ذمة) أى منفعة من بطله بشئ موصوف بالذمة (قوله ومورد الاجارة المنفعة الخ) هذا ينافي ما تقدم من وجوب بان معنى ذلك أن المستأجر لا يأخذ من العين الا منفعة فلا يستحق خرا من العين وهذا عام سواء كانت واردة على عين أو على ذمة (قوله وهو الركن الرابع) أى في تفصيل الأركان والأهلي في الأجل ثالث (قوله الا ان تكون) مستثنى من الثلاثة (قوله بصارة أو علف الخ) وإذا صرف في قصد الجوع وسرع والاشترى يرجع عليه بامرة المثل ويصدق المستأجر إذا ٦٦ ادعى قدر الثقل والا فلا بد من بينة ولا تقبل شهادة الصناع إذا قالوا صرف على أيدينا

بأن يؤجر مسلم ولا تنفذ الاجارة بقطع البيع على الأصح لان لفظ البيع موضوع للملك الاعيان فلا يستعمل في المنافع كالان ينفذ البيع بقطع الاجارة وكلف البيع لفظ الشراء ولا يكون كتابة فيها أيضا لان قوله يملك ينافي قوله سنة مثلا فلا يكون مريحا ولا كتابة بخلاف ما يثبت بعضهم من أنه فيها كتابة وزد الاجارة على عين كاجارة معين من عقار وريق ونحوهما كما ثبت كذلك سنة اجارة العقار لا تكون الا على العين وعلى ذمة كاجارة موصوف من دابة ونحوها لعل مثلا والزاد ذمة محسلا كضابطه وبناء ومورد الاجارة المنفعة لا العين على الأصح سواء أوردت على العين أم على الذمة وشرط في الاجارة وهو الركن الرابع ما مر في الثمن فيشترط كونها معلومة جنسا وقدر او صفة الا أن تكون معينة فيمكن رؤيتها فلا تصح اجارة دار او دابة بعمارة أو علف للبعول في ذلك فان ذكر معلوما أو أن له خارج العقد في صرفه في العمارة أو العلف صححت والسالم الشاة يجلدها ولا يطن البر مشا لبعض ذمته كئله للبهل شثانة الجاهل وبقدر الدقيق ولعله لا القدرة على الاجرة فالأولى معنى الحقن الضاقت تصح اجارة امرأة مثلا بعض وريق حالا لأرضاع باقية للعلم بالاجرة والعمل المكترى له أغراض في ملك غير المكترى بما وشرط في صحة أحلوه لثمة تسليم الاجرة في المجلس وأن تكون حالة كترس مال السلم الا سلم في المنافع فلا يجوز فيها تأخير الاجرة ولا تأجيلها ولا الاستبدال عنها ولا اطالة بها ولا عليها ولا الإبرامها واجارة العين لا يشترط في صحتها تسليم الاجرة في المجلس معينة كانت الاجرة أو في الذمة كالثمن في البيع ثم إن عين لمكان التسليم مكانا معينين والأوضاع العقد ويجوز في الاجرة في اجارة العين تعجيل الاجرة وتأجيلها إن كانت الاجرة في الذمة كالثمن (وأطلانها يقضى بتعجيل الاجرة) فتكون حالة كالثمن في البيع المطلق (الأن يشترط التأجيل في صلب العقد فتأجل كالثمن ويجوز الاستبدال عنها والحوالة بها وعليها والإبرامها فإن كانت معينة لا يجوز التأجيل لان الاعيان لا تؤجل وتعلق في الحال بالعقد سواء كانت معينة أم مطلقة أم في الذمة ملكا كما هي بمعنى أنه كل مامضى زمن على السلامة بان أن المؤجر استقر ملكه من الاجرة على ما يقابل ذلك ان قبض المكترى العين أو عرضت عليه ما تمتع فلا تستقر كلها الا بمضى المدة سواء انتفع المكترى أم لا ثلث المنفعة تحت يده وتستقر في اجارة فائدة اجرة مثل ما يستقر به معنى في جميعه سواء كانت مثل المسمى أم أقل أم أكثر وهذا هو الغالب وقد غشاها في أشياء منها التخليق في العقار ومنها الوضع بين يدي المكترى ومنها العرض عليه وامتناعه من القبض ان القضاء المدة فلا تستقر فيها الاجرة في انقاسه ويستقر بها المسمى في الصصة وشرط في ايجار دابة اجارة عين كركب أو حمل أو به الدابة كافي البيع وشرط في اجارتها اجارة ذمة كركب كرجفها

كذلك ان الشاهد على قبل أنفسهم (قوله خارج العقد الخ) خرج ماله أن في صلب العقد كقوله أنكرتها بعشرة على ان تصرفها في ذلك بعض لاشغال العقد على شرط ليس من مقتضيات العقد (قوله بجهادها) أو بحد غير حاجل سلمه (قوله بعض ذمته) أى أو رقيق غيره قبل طئنه (قوله ويشترط في صحة اجارة الذمة الخ) دخول على كلام المتن لأن كلام المتن ظاهر في اجارة العين فكل الشارح ذلك ببيان اجارة الذمة وبغية حكم اجارة العين (قوله وتعلق في الحال بالعقد) أى سواء كانت اجارة عين أو ذمة وقوله ملكا كما هي الخ هذا راجع لاجارة العين فقط وأما اجارة الذمة فتستقر بالعقد لانها لا تنقش بالتلف بل يبدلها بغيره أو يبنى على ملكها بالعقد انه تصرف فيها بانواع التصرفات حتى بالوطء وكانت أمه أو كانت اجارة وقف على بطون على الترتيب (قوله أم مطلقة الخ) هذه مقابل بغير حسنة لان الاطلاق لا يقابل العين والذي يقابل العين هو مافى الذمة فكان الاولى تأخير قوله أم مطلقة عن قوله أم في الذمة ويقول أم مطلقة أم حالة أم مؤجلة ويكون قسمها في قوله في الذمة (قوله كل مامضى زمن الخ)

كل بالرفح خبره ولو واقع على زمن فيكون ذكر زمن بعده اظهارا في مقام الاضمار (قوله الوضع بين يدي الخ) أى في المنقول كابل وقوله العرض في المنقول وغيره وقوله امتناعه بالنسب على المعية راجع لثلاثة الروايات بعضها مع والمأصل انه متى حصل استيفاء المنفعة فربح المسمى ان كانت الاجارة صحيحة وتجب اجرة المثل ان كانت فاسدة ولا يختلف الحال بينهما الا اذا لم يحصل استيفاء المنفعة ففي الصصة يجب المسمى وفي القاسدة لا يجب بشئ الا اذا استولى على العين وقبضها فوجب اجرة المثل وان لم ينقبض لزمه صيره (قوله وكوب) في اجارة الذمة يخرج به الجمل فلا يشترط له كركب بل يشترط رؤية الممولى الى آخر ما ياتي في الشارح الا ان كان حل وراجح أركان في النظر بين ماء أو حمل فيشترط (قوله رؤية الدابة) أى مع ذكره في سرى وبنا وبنا بالنسبة لركوب رؤية الممولى أو ما يماثلها بانه العمل

(قوله بخر الخ) وهو ارم ثم مغرب بشفعة ظاهرة (قوله سري) هو ارم مقصور (قوله هو الحقة) أي المعجمة بالخاء الموحدة الى اى (قوله ونصح الاجارة الخ) مرتبط بقوله المنجدة فكانت له قال والمدة التي تقدر بها الاجارة هي التي تبقى فيها العيين وكان الاول ذكره فيه (قوله ولا تبطل الاجارة الخ) شرع في احكام الاجارة وذكرها اسكامة ثلاثة (قوله وتنفس عوت الاجار) أي ويرجع المكترى بفسط الاجارة (قوله لانه مورد العقد) أي من حيث منفعته لامن حيث ذاته (قوله لانه عائد) أي في الاجار المعين جهتان كونه مورد اركونه فطارد الانقضاء من الاولى لامن الثانية فلذلك لا يستثنى (قوله لكن استثنى الخ) استثناء سورى فان الانقضاء في الثلاثة لاجل التقى وفوات المدة لا لاجل موت الماعذ حتى لو لم يمت الماعذ في الاولى تبطل ٦٧ الاجارة (قوله ولا تنفس عوت ناظر الوقت

الخ) تخصيص في المنفعة فكان قال ولو كان الصاعد غير مالك لا تبطل عونه كالناظر المذكور (قوله وجر دون اجرة المثل) قبلوا الا فلا تبطل وزرع البطن الثانية على تركه الاول بفسط لاجرة من حين منعت ولا يرجع على المستأجر ولا على الناظر (قوله انقصت) ويرجع المكترى على تركه المؤجر بفسط الباقي فان لم يكن لغيره فضاة ذلك عليه (قوله ولو اجر البطن الاول الخ) انما في منفصلا ولم يفسقه وقول ومالوا الخ لان بينهما فافا لا لا تبطل الا اذا اجر دون اجرة المثل وأما اثنائية تبطل ولو اجر اجرة المثل لان الاول كان شرط الناظر للمؤجر مطلقا بخلاف الثانية فانه مقيد بجهة استحقاقه (قوله انقصت في الوقت) أي يرجع المكترى على تركه الاول بفسط ما بقي ولا يستثنى المستأجر المنفعة الا بعقد جديد (قوله ولا ولاية عليه ولا ياتيه) يخرج الاولى اذا اجر لغيره المثل فانها لا تنفسخ الاجارة فيها لانه لا ولاية اوتيا به (قوله أي وتنفسخ الخ) اعاد اوله بالنفسخ لانه يوجب طردها من اصلها مع أنها لا تبطل الا من حين عروض المانع والبطان مقيد

كابل او خيسل وقوعها كفتاى او عرابو ذكره أو أوفته وصفة سهرامن كونها معلجة أو جيرا أو قوطا لان الاغراض تختلف بذلك وشرط في اجارة العيين والمدة للركوب ذكر قدر سري وهو السير لا أو قدر تاوب وهو السير نهارا حيشلم بطرد صرف فان اطرد عرف حل ذلك عليه وشرط فيها محل رؤيته مجهول ان حضر أو امضاه يبد أو تصد به حضر أو غاب وذكره جنس مكمل وعلى مكرى دابة تركوب كاف وهو ما تحت البرذعة ورضعة وحرام ونظر وربة وهي الحاشية التي تجعل في انف البعير وعظام وهو زمام يجعل في الحلقمة ويتسع في فخر مخرج وجر وكل وشط وسبع ونحو ذلك عرف مطرد بين الناس في محل الاجارة لانه لا ضابط له في الشرع ولا في اللغة فن اطرد في حق من العاقدين في شيء من ذلك فهو عليه فان لم يكن عرف أو اختلف العرف في محل الاجارة وجب البيان ونصح الاجارة مدة تبقى فيها العيين المؤجرة غالبا فيؤجر الرقيق والد اثنائين سنة والامة عشرين سنين والثوب سنة أو سنتين على ما طبق به الارض مائة سنة أو أكثر (ولا تبطل الاجارة) سواء كانت واردة على العيين أم على الذمة (عوت أحد المتعاقدين) ولا يعوت بها لى تبقى الى انقضاء المدة لا ناعقد لازم فلا تنفسخ بالموت كالبيع ويختلف المستأجر وازنه في استيفاء المنفعة وتنفسخ عوت الاجير المعين لانه مورد العقد لانه طارد فلا يستثنى ذلك من عدم الانقضاء لكن استثنى منه مسائل منها مالوا اجر عبد والمعلن شقة بشفعة فوجدت من عوته فان الاجارة تنفسخ عوته على الاصع ومنها مالوا اجر ام ولد ومات في المدة فان الاجارة تنفسخ عوته ومنها المدة كالمعلن عتقه بشفعة واستثنى غير ذلك مما ذكره في شرح البهجة وغيره ولا تنفسخ عوت ناظر الوقت من حاكم أو منصوبه أو من شرط له الناظر على جميع البطون ويستثنى من ذلك مالوا كان الناظر هو المشتري للوقت وآخر دون اجرة المثل فانه يجوز له ذلك فاذا مات في أثناء المدة انقصت كائنا ما بين الرضعة ولو اجر البطر الاول من الموقوف عليهم العيين الموقوفة مدة ومات البطر المؤجر قبل عتادها وشرط الواظ لكل بطر منهم الناظر في حسنة مدة استحقاقه فقط أو اجر اول صيدا أو ماله مائة لا يبلغ الصبي فيها بالنس فبلغ في مال احتلام وهو رشيد انقصت في الوقت لان الوقت انتقل استحقاقه عوت المؤجر انزهر ولا ولاية له عليه ولا ياتيه ولا تنفسخ في الصبي لان الولي تصرف فيه على الصلعة (وتبطل) أي وتنفسخ الاجارة في المستقبل (تبلغ) كل (العين المستأجرة) كاتخدام على الغار والوال الاسم وفوات المنفعة بخلاف المبيع المقبوض لا تنفسخ البعير تنفسخ وفي المنسرى لان الاستيفاء في البيع حصل على جلة المبيع والاستيفاء على المنافع المعقود عليها لا يحصل الاشياء

بقيد ثلاثة التلف وكونه لكل العين وكون الاجارة اجارة عين أما التعيب وتلف البعض فيثبت الحار لا الفسخ وأما التلف في اجارة الذمة فيجب فيه الابدال فلا نفع ولا خيار والحاصل أن العين المؤجرة اذا تلفت في أثناء المدة وسلم التئ المستأجر له كوت الدابة وسلم المحمول وعرف السفينة وسلم الخيل وموت الخياط والناما والصباغ والمعلم وسلم الثوب وابنا واصاغ والصبي والمعلم وجب قسط الاجرة في ذلك كله ما عكس ذلك كأن عرفت الجول وحن السفينة أو انكسرت الحرة المحمولة وسلم الحامل فلا اجارة له باضى لان لم يظهر اثره على المحل وأما اذا تلف الثوب أي معى كان سري بعد خياطة بعضه أو قبل تكميل صفة أو تلف الصبي معنى بان هرب ولم يعلم بحقيق أثناء التعليم فان كان ذلك العمل مسلما بان كان بحصرة المالك أو في بيته وجب القسط فان كان التلف في ذلك حقيقة بان احترق الثوب وهدم البناء ومات الصبي في اثناء المدة لم يجز البسط كقرن المحمول وسلامة السفينة وسياق مثل ذلك في البعالة

(قوله غير مكتر) من مكرو أو اجنبي ولو كان حبس المكرو لاجل الاجرة أو المجلس الاجنبي فيشترط أن يكون ظاهرا أو عن جهة المكرو
 كدرك عليه فان كان عن المستاجر فلا تنفع مدة الحبس (قوله مدة حبسه) ظرف لتنفيع ومعناها ان تنحب على المستاجر وإذا
 رجعت العين له كمال عليها ما بقي من المدة فقط وأمامدة النصب فلا يستوفى بدله الا بمقتضى جدي (قوله قبل القبض الخ) ظاهره انه معقد
 بما قبل القبض للعين وليس كذلك ويجيب ٦٨ بان المراد قبل قبض المنفعة أي قبل استيفائها سواء كان قبل قبض العين أو بعده

(قوله ولا باعتاق ودين) أي وكانت
 الاجارة سابقة على العتق سواء كان
 العتق معلقا أو متغيرا (قوله يجوز
 ابدال مستوف الخ) فان شرط عدم
 ابداله فقد انعقد بخلاف ما بعده
 فانه لا يفسد ويحل بالشرط (قوله
 ولا ضمان على الاجراء) أي سواء
 كان العقد مخصصا أو قاسدا وكان
 الاجير مكلفا فان كان سييا بالاجرة
 منه فلا ضمان الا بالالتزام وان
 كانت الاجارة من وليه فلا ضمان
 الا بالتفسير والضمان على وليه
 لاجله (قوله الاجراء) اصطلاح
 الفقهاء بان الخياط ونحوه يقال له
 أجير وصاحب الثوب يقال له
 مستاجر وأما أخذ الدار والاداءة
 فيقال له مستاجر ومكتر وصاحب
 الدار والاداءة يقال له مؤجر ومكتر
 وحديثنا ما كان راد بالاجر خفيته
 ويقال ومثله المستاجر كمال ابن
 قاسم أو يقال المراد ما شمل المستاجر
 على وجه التغليب (قوله لانه أمين)
 حلة للأجير بمعنى المستاجر (قوله
 لانه لا يمكن الخ) حلة لهما ما فكان
 الاولى حطه بالوادى ويكون حلة ثانية
 (قوله ولو بعد الخ) فالحق في المتن (قوله
 استحبابا حلة للقاية (قوله لم ينفع)
 ليس قيدا (قوله فقلت) أي بأية
 معارضة أو أخذ المأجور (قوله الا
 بعدوان) وليس منه ضرر الاداءة
 اذ لم ير بها خصوصا اذ كان الضرر

من عاداتها (قوله كان ترك الانتفاع الخ) كدرك
 غيره وقيل ضمان بدفعه به وبغيره كخ الحبة والقرب وتزول ساعة من السجود مرة بعد اخرى لانه لم يوجب حذنه فعل وأما
 ما عدا ذلك فهو ضمان جنابة بآفاق (قوله ما نهى عن الخ) وجهه ان جرم التشهير حثيثا كجرم القمع فيعتلى هواه فيقتل
 عليها أو يصير كالقطع على ظهرها (قوله أو عكسه) وجهه حيث اذن القمع أو مضى وأثبت لا يشترك فيضرب باختلاف التشهير به بترك
 ولا يثبت في جمل واحد والحاصل ان ابدال الموزون غيره يضرب مطلقا ولو أشنع بخلاف ابدال المكمل بان كان باقيا ضررا الا فلا

(قوله ويجب على المكري الخ) معنى الوجوب على المكري أنه إن أبادر وفعل ما عليه فلا خيار للمستأجر وليس معناه أنه يأثم بشيء أو يجبر عليه - قوله ورقع الثلج عن السطح) أي أن كان يتعمقه المستأجر وقد عرفت معنى كونه على المكري (قوله على المكري) معناه أنه لا خيار له ببقائه وليس معناه أنه يجبر على فعله وإنما يحرم عليه عدم فعله وهذا في دوام الاجارة أما بعد فراغ المدة فيجبر على نقل الكساسة دون الثلج ومثل الثلج الحش فانه في دوام الاجارة على المكري بالمثل السابق وبهذا الاجارة وانقضائها على المؤجر بالمثل المتقدم فيه (فرع) إذا أجزأ الصين مدة لا تفي فيها فهل ينطبق الكل أو في الزائد المقتضى أنها تنطبق في الزائد وتفرق الصنفه (فرع) آخر لو أنكر صاحب الثوب وقال أنه ليس ثوبه صدق الدافع من خياط أو صباغ وترك الثوب بيده حتى يعود المالك ويصرفه بانه حق (فرع) آخر لو جدد الصباغ الثوب ثم أتى به مصبوغا فهل له أجره أو لا إن كان صبغه قبل الجدد استحق ٦٩ الاجرة أو ما إن كان بعد الجدد فصل فإن قصد

الصبغ لنفسه فلا أجره والابان قصدا به عن الاجارة استحق الاجرة (فرع) آخر لو أنهدمت الدار على منافع المستأجر فهل يضمن صاحب الدار أم لا وهل يكلف رفع النقص عن منافع المستأجر أم لا الجواب أنه لا يضمن ويلزمه رفع النقص

(فصل في الجملة) ذكرها عقب الاشارة تشبهتها بها في غالب الاحكام الاطلاقه الشارح (قوله وجهها مثلثة الخ) وفيها نقان آخران جسيمة

ورجل (قوله التزام) أي بصيغة الخ واشقل هذا التزام على الاركان الآتية لأن العوض والعلم مذكوران والالتزام يتضمن ملتزما ملتزمه وصيغة وسواء كان الالتزام من المالك أو أجنبي كإتاني (قوله معلوم) أي غايها ومن غير الغالب المستثنان والذان في الشارح عند ذكر العوض وتقييده بالمعلم لزومه بعينه والا فيجب أجزا المثل (قوله معين الخ)

أي كرد الضمان معين أي لأجرام فيه ولا عود فيه وقوله معلوم أي سكونه من ديباط أو جهه سكونه من الشام (قوله أي بة

قطعه قباء والثاني ما بين قيمته مقطوعا فصا ومقطوعا قباء واختاره السبكي وقال لا يتبعه غيره وهذا هو الظاهر لأن أصل القطع ما دون فيه وعلى هذا لو لم يكن بينهما تفاوت أو كان مقطوعا قباء أكثر قيمته فلا شيء عليه ويجب على المكري تسليم مفتاح الدار إلى المكري إذا سلمها إليه تنوفق الانتفاع عليه فإذا نسله المكري فهو في يده أمانة فلا يضمنه بلاقطعه وهذا في مفتاح غلق مثبت أما القفل المنقول ومفتاحه فلا يضمنه المكري وإن اعتسده وعمارها على المؤجر سواء أقرن الخلل العقد كدرا لا بابها أو عرض لها دواما فإن يادروا صلحها فذلك والا فله مكثري الخيار ورقع الثلج عن السطح في دوام الاجارة على المؤجر لانه كعمارة الدار وتظيف عرصه الدار من ثلج وكساسة على المكثري ان حصل في دوام المدة فإن انقضت المدة أجزأ على نقل الكساسة دون الثلج ولو كان التراب أو الرماد أو الثلج موجودا عند العقد كانت إزالته على المؤجر جازية يحصل التسليم التام

(فصل في الجملة هو وجهها مثلثة كما قاله ابن مالك وهي لفه اسم لما يجعل للإنسان على فعل شيء وشراعا التزام عوض معلوم على عمل معين معلوم أو مجهول عسر عمله وذكرها المصنف كصاحب التنبيه والغزالي ونحوهم في الوضعية عقب الاشارة لاشترائها في غالب الاحكام إذا الجملة لا تخاف الاجارة إلا في أربعة أحكام بعضها على عمل مجهول عسر عمله كرد الضمان والالتزام وبعضها مع ضمير معين وكونها جائزة كون العامل لا يستحق الجعل الا بعد تمام العمل وذكرها في المناهج كما شبه بها الجمهور وعقب باب القبط لا تطلب لقطا الضالة والاصل فيها قبل الاجماع خبر الذي رواه الصحابي بألفاظه على قطع من الغنم كافي الصحيين عن أبي سعيد الخدرى رضى الله عنه وهو الرافى كرواه الحاكم والقطيع ثلاثون رأسا من الغنم وأيضا الحاجة قد تدعو إليها فاختازت كالاجارة ويستأنس لها بقوله تعالى ولن يجابه رجل يبرر وكان معلوما عندهم كالوسق ولم تستدل بالآية لا شرع من قبلنا ليس شرعنا وإن ورد في شرعنا ما يفرره وأركانها أربعة عمل وجعل وصيغة وقاعدت شرطي أو عاقدة وهو الركن الاول اختيار أو إطلاق تصرف ملتزم ولو غير المالك فلا يصح التزام مكره ومسيى ويجوز أن يحجور سرقه وعلم عامل ولو مهما بالالتزام فلو قال إن زنه زيد فله كذا فدره غير ما يذكرك ومن رد أتى فله كذا فدره من لم يعلم ذلك لم يستحق شيئا وأهلية عمل معين فيصع من هو أهل لذلك وعودا وصبا ويجوز أن يحجور سرقه ولو بلاذن بخلاف صغير لا يرد على العمل لأن منفعة معلومة كاستعجارهمى السقف والجملة الفائزة من الحائزين

أحكام بل في أكثر كدم اشتراط القول هنا وبهالة العوض وعدم التاقيت هما (قوله عمل) أي ذكر عمل وكعرض الخ والمراد بالعدم ما لا يعمل المالك ولكن في جعل العامل من الاركان مساهمة لانه لا يشترط القول منه ولا حضوره وقت خطاب المالك إلا أن يقال يجعله من الاركان بمعنى أنهم هم المقصود من العقد ويحصل ثمرته (قوله اختيار) هذا على المالك والمعامل وما بعده خاص بالمالك والذان بعده خاصان بالمعامل (قوله وصيا الخ) أي وكفى الخطاب معه فرد في حال قدرته بعد ذلك لم يضمن وأما إذا لم يكن الخطاب معه ورد بعد انقضاء يستحق العوض (قوله ويجوز) أي إذا كان الجنون مقارا بالقد فظن طرأ الجنون بعد العقد فإن كان العامل معينا والعقد معه ثم من بعد ذلك انفسخ العقد فإن لم يكن الخطاب معه وكان هناك شخص عاقل يسمع النداء ثم من بعد ذلك ورد في حال الجنون أو بعد انقضاء استحق العوض

قوله (وهي الخ) نخصه بالتأنيث ويكون باعتبار صفة الجملة التي تسمى بالتد كبريكون باعتبار الخبر هو أن يشترط لانه في تأويل مصدر وهو على تقدير مضاف أي دال أن بشرط جند فخصر الشارح ضمير المؤنث لفظ الجملة فيه مسماة الا أن يقال أنه مؤنث معنى لانه معنى الصيغة (قوله الصادق الخ) المراد به المتزم لمأبضه والعمل (قوله في رد ضالته الخ) الرد ليس بقيد بل غيره كالمباينة مثلا كذلك والاضالة ليست بقيد بل غيرهما من المال كذلك والاضافة ليست بقيد بل ضالته غيره كذلك (قوله ان كان المبرقة) أي وصفه فالمراد على التصديق وعدمه لا على كون المبرقة نخصة وغيره حتى لو سلف غير المبرقة استحق (قوله جارية) ليست بقيد بل المراد ان يجهول (قوله وما لو وصف العمل الخ) صورته ان رددت عبدي فقلت الثوب الذي عندي سفته كذا أو كذا حتى صار بالصفات كالشاهد فانه يصح جعله عوضا ولا يصح جعله غنا و ما قال ثوباني ذمتي سفته كذا أو كذا فانه يصح هنا في البيع والقرقر أنه في الأول جعل وصفه فالحاقه ما رويته بخلاف الثاني فانه اعتد على الصفات (قوله فاعمل من مع النداء الاول خاصة ومن مع النداء الثاني الخ) أي عملان أول العمل وما وأما عمل الأول فبعض العمل ثم شاركه من سبع النداء الثاني فان الأول يأخذ أجرة المثل لما نفرد به من العمل وله قط أجرة المثل لما شارك فيه وهو بالمعنى الثاني فقط المسمى الثاني قبل ما دخلنا شارك فيه فقط المسمى الثاني يوقع على هذا المثل يظهر

فلكل من المالك والمال الفسخ قبل تمام العمل وإنما تصوره الفسخ ابتداء من العامل المعين وأما غيره فلا تصوره الفسخ منه إلا بدغم الشروع في العمل فان فسخ المالك أو العامل المعين قبل الشروع في العمل أو فسخ العامل بعد الشروع فيه فلا شيء في الصورين أما في الأول فلا يلزم به عمل شيء وأما في الثاني فلا يلزم به عمل شيء بل يحصل غرض المالك بان فسخ المالك بعد الشروع في العمل فعليه أجرة المثل المثل الجملة أي الصيغة فيها وهي الركن الثاني (ان يشترط) للعقد المتكسر المسمى كسائر العقود لكن عمل العامل وقع بمخرقا فلا يثبت عليه شيء بل هو أجره المثل (وهي) أي لفظ الجملة أي الصيغة فيها وهي الركن الثاني (ان يشترط) للعقد المتكسر ذكره (في رد ضالته) التي هي اسم لما ضاع من الحيوان كقوله الأخرى وغيره أو في رد ما سواها أيضا من مال أو أمتعة وغيرها أو في عمل بمباينة ثوب (عوضا) كثيرا كان أو قليلا (معلوما) لأنها معارضة فاختصت إلى صيغة تدل على المطالب كالأجرة بخلاف طرف العامل لا يشترط له صيغة فلو عمل أحد يقول أجبني كان قال زيد يقول من رد عنه سدى فله كذا وكان كاذبا فلا شيء له لعدم الالتزام فان كان صادقا فله على زيد ما التزمه ان كان المبرقة ولا أفعو كالورد عبد زيد غير عالم بأنه و التزامه ولم يرد منه من أقرب من المكان المعين قطعه من الجبل فان رده من أحد منه فلا زيادة لعدم التزامها أو من مثله من جهة أخرى فله على الجبل حصول القرض وقوله عوضا معلوما إشارة إلى الركن الثالث وهو الجبل فيشترط فيه ما يشترط في الثمن فبالأصح غنا الجبل أو نجاسة أو فقرهما بقصد العقد كالبيع ولا مع الجبل إلا بجهة الاحتمال هنا كالأجرة بخلاف في العمل والعامل ولا بد كالأجرة غير في العمل مع جعلها للجبل فلا يحصل مقصود العقد ويستثنى من ذلك مسئلة المخرج إذا جعل له الأمان أن ندنا على قلعة جارية معها ومالو وصف الجبل بما يفيد العلم وان لم يصح كونه غنا لان البيع لازم فاحتيط به بخلاف الجملة وشرط في العمل وهو الركن الرابع كلفة وعدم تعيينه فلا يجزى فيمال كلفة فيه ولا فيما عين عليه كان قال من دلتني على مالي فله كذا والمال يد غيره أو تعيين عليه أو لوصف غيب وان كان فيه كلفة لأن المالا كلفة فيه وما عين عليه شرعا لا يقابلان بعوض ولا بتعيين شامل للواجب على الكفاية كمن حسن ظنا فبذل المالان يتكلم في خلاصه بجماله أو غيره فانه جائز أن كلفه النوى في تناوبه وعدم تأنيته لأن تأنيته قد بقوت القرض فيفسد سواء كان العمل الذي يصح العقد عليه معلوما أو مجهولا لا عسر عليه الساجدة كافي القراض بل أولى فان لم يسر عليه اعتبر ضبطه إذا لا حاجة إلى احتمال الجبل في تناوبه كذا كروم وشبهه وطوله وعرضه وارتفاعه وما يبين به في المباينة ويستر وصفه و وصف الثوب (فلا زورده) أي الضالة أو رد غيرها من المال المقعود عليه أو فرغ من عمل المباينة مثلا (استحق) العامل حينئذ على الجامل (ذلك العوض المشروط له) في مقابلته وله المالك أن يتصرف في الجبل الذي شرطه للعامل زيادة أو نقصا أو بتغيير جنسه قبل الفراغ من عمل العامل سواء كان قبل الشروع أم بعده كما يجوز في البيع في زمن الخيار بل أولى كان يقول من رد عبدي فله عشرة ثم يقول فله خمسة أو عكسه أو يقول من رده فله دينار ثم يقول فله درهم فان جمع العامل ذلك قبل الشروع في العمل اعتبر ان رداه الأخير والعامل ماذكر فيه وان لم يسعه العامل أو كان بعد الشروع استحق أجرة المثل لان النداء الأخير الأخير فسخ للاول والفسخ من المالك في أداء العمل يقتضي الرجوع إلى أجرة المثل فلو عمل من مع النداء الاول خاصة ومن مع الثاني استحق الاول نصف أجرة المثل والثاني نصف المسمى

و هو بالمعنى الثاني فقط المسمى الثاني قبل ما دخلنا شارك فيه فقط المسمى الثاني يوقع على هذا المثل يظهر في قول الشارح وأجرة المثل لجميع العمل لا للمباينة وأما على المثال الاول فلا يظهر قوله للمباينة

فكان الأولى حذفه بنى مسئلة وهي ما لو علم النداء الاول وعلم النداء الثاني قبل ٧١ الشروع في العمل وشاركهم مع النداء

الثاني فالنما يشتر كان في المسمى الثاني (قوله تسمية الخ) حقه تسمية فيه نظرا لانه مفهوم المثنى

(افصل في المزارعة) ذكرها عقب الحاشية لجهالة العمل في كل منهما (قوله فالنما ع الخ) هذا معنى المثنى الا في ذكره تكرار معه (قوله فلو كان الخ) لم يقدم ما ينصرف عليه فكان الأولى ان يقول وكل منهما باطل الا ان كان الخ وكان يؤشر عن قول المثنى لم يجوز ويكون استثناء من عدم الجواز (قوله مطلق التصرف) قبل لزوم العوض وهو اجرة المثل والا فلا أجر على صاحب الأرض لان اذنه لا يغ (قوله الى رجل) أى ولو كان غير مطلق التصرف (قوله وشروط الخ) صادق بما اذا كان الشرط من مالك الأرض مع البذر وهو المزارعة وبما اذا كان من مالك البسند فقط وهي الخابرة والشارح قصره على المزارعة وجعل الخابرة من عنده فقبه مساهمة

(قوله لم يحصر) صحت بالاجارة صادق بصورتين بان يؤجرها لغير عوض معلوم أو يستأجرها ليعمل فيها بعوض معلوم والمضعة كلها للمالك فلا حاجة للمزارعة والخابرة بخلاف الشجر لا فسخ اجارته بان يؤجره لاختصه وجريده فلا يجوز اما استأجره ليعمل فيه فليس من اجارة الشجر بل الاستئجار لاجله (قوله ولا بد في هذه الاجارة من رعاية الزرع) الى العوض والاجرة فالنما فوجد الشروط وجمع البذر فان كان من المالك فزرع

للمالك وان كان من العامل فالزرع له تعالى البذر (قوله وان أكره اياها) وفي بعض النسخ وان أكره الخ اسماءه فإعطياها أو عدعه فان كان بدون اياها يكون الضمير في أكره الى المالك وأما ما وجد فقط اياها فليس في المذكر فقط

الثاني والمراد بالجماع العلم وأجرة المثل فبما ذكره جسم العمل لا المقاضى خاصة (قوله) لو تلف المردود قبل وصوله كان مات الا بغير قتل المالك له في بعض الطرق ولو بقرب دار سده أو غصب أو تركه العامل أو هرب ولو في دار المالك قبل تسليمه له فلا شيء للعامل وان حضرا الا بغير لانه لم يرد بخلاف مالوا أكثرى من يصح عنه فأتى بعض الاعمال ومات جسد فيسقط من الاجرة بقدر ما عمل وفوقها بينهما بأن المقصود من الخ الثواب وقد حصل بعض العمل وهنا لم يحصل شيء من المقصود واذا ارد الا بغير على سيد فليس له سببه لقيض الجعل لان الاحتفاظ بالتسليم ولا حبس قبل الاحتفاظ وكذا لا يجبهه ما لا يتفاه ما أنفق عليه باذن المالك وصدق المالك بينه اذا أتكسر شرط الجعل للعامل بان اختلافه فقال العامل شرطى جعلا وأتكسر المالك أن أتكسر على العامل في رد الا بغير بان قال لم يرد وانما رجع بنفسه لان الأصل عدم الشرط والرد فان اختلف الملتزم من مالك أو غيره والعامل في قسده الجعل بعد فراغ العمل فخالفا وفسخ العقد وجب للعامل أجره المثل كما لو اختلفا في الاجارة

(افصل) في المزارعة والخابرة وكذا الأرض بالمزارعة تسليم الأرض لرجل ليزرعها ببعض ما يخرج منها والبذر من المالك والخابرة كل زراعة تكن البسند من العامل وكذا الأرض سباق فلا تكون بين الشجر بخلافه كان أو غنبا أرض لازرع فيها صحت المزارعة عليها مع المساقاة على التجبر بغير المساقاة الى ذلك ان اتحد عقده عامل بان يكون عامل المزارعة هو عامل المساقاة وعصر افراد التجبر بالسقي وقد تمت المساقاة على المزارعة لتفصيل التبعية وان تفاوت الجزآن والمشرطان من الشجر والمزرع وخرج بالمزارعة الخابرة فلا تصح بغير المساقاة له وهو ردوها كذلك (واذا) أفردت المزارعة والخابرة بانيان (دفع) مطلق التصرف (الرجل ليرضا) أى يمكنه منها (ليزرعها) وكان البذر من المالك (وشروطه) أى العامل (جرا) كثيرا كان أو قليلا (مطلوبا) كانت (من ريعها) وهو المسمى بالمزارعة وكان البذر من العامل وشروط المالك عامر وهو المسمى بالخابرة (ليجز) في الصورتين فليس من الأولى في مسلم ومن الثانية في العيصين والمعنى في المنع فيما أن تحصل منفعة الأرض يمكن بالاجارة فلم يصح العمل فيها ببعض ما يخرج منها كالواشي بخلاف الشجر فانه لا يمكن عقد الاجارة عليه فجوزت المساقاة للمجاة والمخلف في الخابرة للعامل لان الزرع يتبع البذر وعليه للمالك أجره مثل الأرض وفي المزارعة للمالك لانها ملكه وعليه العامل أجره مثل عمله ودوابه وعمل ما يتعلق به من الاتسواء أصل من الزرع حتى أم لا أخذ من تظهيره في اقراض وذلك لانه لم يرش بطلان منفعة الا ليحصل له بعض الزرع فاذا لم يحصل له وانصرف كل المنفعة للمالك احتقن الاجرة وطريق رجل الغلة لهما في صورة افراد الأرض بالمزارعة أن يستأجر المالك العامل بنصف البسند شأنا يوزع له ان نصف الأرض يزرع ويصير نصف الأرض شأنا أو يستأجر العامل بنصف البسند شأنا ونصف منفعة الأرض كذلك يزرع له ان نصف الأرض يزرع والبسند في النصف الآخر من الأرض فيكونان شريكين في الزرع على المناصفة ولا أجره لاحد هما على لا آخران العامل يستحق من منفعة الأرض بقدر نصيبه من الزرع والمالك من منفعة بقدر نصيبه من الزرع وطريق رجل الغلة لهما في الخابرة ولا أجره أن يستأجر العامل نصف الأرض بنصف البسند ونصف عمله ومنافع دوابه والله أو بنصف البسند وشريعه العمل والمخاض ولا بد في هذه الاجارة من رعاية الزرع وتأخير المدة لغيرهما من شروط الاجارة (وان أكره اياها)

للمالك وان كان من العامل فالزرع له تعالى البذر (قوله وان أكره اياها) وفي بعض النسخ وان أكره الخ اسماءه فإعطياها أو عدعه فان كان بدون اياها يكون الضمير في أكره الى المالك وأما ما وجد فقط اياها فليس في المذكر فقط

(قوله نصف الدر) أي يورج عليه الاستيعاب جميع العلف لا أجرة مثله (قوله فالنصف المشروط الخ) ويضمن له الاسترجاع العلف كما قاله المحقق وقال بعضهم يضمن له نصف العلف فقط لأن النصف الاستيعاب وقع في نصه الذي ملكه في ظنه فهو مشروط به فلا يرجع به وأما قولنا خذها بكذا من أولاده فهو باطل أيضا وهي على ملك صاحبها وكذا ما حصل من أهل الأثر يرجع للمؤنة لأنه صر فيها على ظن الملك (فرع) موت العامل وهو في المزارعة الصحيحة كالساقية وكذا كل من التزم في ذمته عمل مائة قبل تمامه فلا يترك العامل السقي في المزارعة الصحيحة حتى تلف الزرع ضمن دون الفاسدة وأزوع بعض الأرض في المزارعة دون البعض الآخر لا ضمن شيئا بخلافه في المزارعة ذات البروع بعض الأرض يلزمه أجره وكذا الزرع إذا أصاب وجوده بدمه عليها (فصل في أحياء الموات الخ) حاصل ما ذكره في تعريف الموات أربع عبارات عبارة ٧٢ الرافعي وعبارة لماوردى وعبارة ابن الرضا وعبارة الزركشي وهي متقاربة المعنى

أي الأرض المزارعة (يذهب أوفضه) أو بهما أو بغيره والشافعي والحنابلة (أو مشروط له طعاما معا وما في ذمته) قدره وجسه وقوعه وسفقه عنده وعند المكثرى (جاء) قاله على المذهب المنصوص بل نقل بعضهم فيه الإجماع (تمة) أو أعطى شخص آخر دابة ليعمل عليها أو ينعدها وفوايدها بينهما بمصر ليعتدلا في الأولى يمكنه إيجار الدابة فلا حاجة إلى إيراد عقد عليها فيه غير وفي الثانية الفوائد لا تحصل بعهده ولو أعطاه ليعطيه فمن عنده نصف درهما ففعل ضمن له الملك العلف وضمن الاستيعاب نصف الدر وهو القدر المشروط له ليعمل به بحكم بيع فاسد ولا يضمن الدابة لأنه غير مقابلة بوضوئها قال لعلها بصفها ففعل فالنصف المشروط مضمون على العلف لمصلحة بحكم الشراء الدابة لا بد من النصف الآخر (فصل في أحياء الموات الخ) وهو دفع الميم والواو والأرض التي لا ملك لها ولا يتفق بها أحدا له الرافعي وقال لماوردى هو الذي لم يكن عامرا ولا عاريا العامر بغيره من العامر أو بعد والاصل فيه قبل الإجماع أخبار تكبر من عمرها والى استلحاقها حق بغيره وأه البقاري (وأحياء الموات جائز) بل هو مشكوك كره في المذهب وأوقعه عليه النووي وطول حديث من أحياء أو رضائية فله فيها أجر وما أكلت العراق أي طلب الرزق منها فهو صدقة زكاة الإنسان وغيره وقال ابن الرضا وهو قسمان أصلي وهو ما يملك مشروط وطاري هو ما يملك بغيره بغيره وقال الزركشي فباع الأرض ما ملوكة أو مجبوسة على الحقوق العامة أو الخاصة ومنفكة عن الحقوق العامة أو الخاصة وهو الموات وأحياء الموات أي ما أحياء (بشرطين) الأول (أن يكون الميم مسلما) وغير مكلف إذا كانت الأرض ببلاد الإسلام ولو يجرم أذن فيه الأمام أم لا بخلاف الكفار وإن أذن فيه الأمام لأنه كالاستعلاء هو عنده عليه بدارنا وقال السبكي عن الخواري يضمن الميم من أحياء ما كان موات الأرض كان ملكا للبي على الله عليه وسلم ثم رده على أمته ولقضى والمستأمن الاحتطاب والاحتشاش والاستطباب إن أرادوا ليجوز أحياء عرفه ولا المزدلفة ولا منى لعلحق حق الوقوف بالأول والميت بالآخرين قال الزركشي ويتبين الحقائق المصعب بذلك لأنه ليس الجميع الميت به انتهى لكن قال الولي العسافى ليس ذلك من مسائل الحنفية من أحياء ما ملوكة انتهى وهذا هو المعقد أما إذا كانت الأرض ببلادهم فلهما أحياء لأنه من حقوقهم ولا ضرر علينا فيه وكذا المسلم أحياءها إن لم يمتنعنا بخلاف ما يذهبون عنها أي وقد صولوا على أن الأرض لهم (و) الشرط الثاني (أن تكون الأرض)

أوبين بعضها للعموم والخصوص المطلق أو التام (قوله ولا يتفق بها أحدا الخ) خرج الشوارع والمقابر وحرم العامر (قوله لم يكن عامرا) أي في الإسلام سواء عرف في الجاهلية وجهل ماله أي كان ذميا أو الأقال الخواري يملك بالظاهر والاستيلاء فالتفصيل في جملة الذي وكذا الحكم أن يعرف في الجاهلية أصلا (قوله من عمر) بفتح الميم والتخفيف من العماره وهي تهيئة الأرض لما يراد منها ومنه قوله تعالى اغيا بغير مساجد الله الخ بخلاف عمر بكسر الميم من باب تعب أو عمر بالتشديد تخنيها الميم في الس ومنه قوله تعالى أولم تعمركم الخ (قوله فلهما) أي سبيها وأقالا سبيها (قوله منها) أي من زرعها فمصر على حذف مضاف فيكون خاصا بالهايم والطيور وأوان من التليل أي من أحياءهم العمل الذين يتخذون لعبادتها (قوله أو الخاصة الخ) هي بمعنى الواو لأنه لا بد من فهم ما على كونه مواتا (قوله وأحياء الميم الخ) في هذا الصنيع مسامحة لأن ظاهر المتن أن ما ذكر مشروط لجواز

الأحياء الشارع جهر مشروط بالملك وإن كان يلزم من حوازا لأحياء الملك والعكس ويجيب بأن عذر الشارع في ذلك أن قوله فيما يأتي وإن تكون الأرض حرة بمعنى الموات فكان المتن قال وإنشاء الموات جاز بشرط كونه مواتا وهذا قد قصره الشارع على الملك ليس المتن من الاعتراض وإن كان يمكن الجواب عن المتن بأن مراده بالموات في الأول الأرض الخراب (قوله وغير مكلف) أي ولو غير ميم جاز لا يتوقف على قصد كحياء المسكن والزريبة بخلاف حقها بالبرق الموات إذا حفرها غير الميم فلا يملكه إلا أن ملكها يحتاج إلى قصد الملك وقصد لاغ ثم جعل على ارتفاع فيكون أولى بها من غيره (قوله ببلاد الإسلام) المراد ما بين أيدي الإسلام كيمداد والبصرة أو أسلم الله عليه كالدنية وفتح فخر كيمر وسواد العراق أو صلحا على أن الأرض لنا كقري يفتح مصروا (قوله ولو يجرم) تعميم ثان أي ما لم يتق به حتى كإباني (قوله على أمته) أي أمة الأجابة لا لأمة قبله وإن كان يجرم جوعه لأمة الدعة فبشأ أحياء

الكفا في بلادهم وهي ما تقتضى لها على ان الارض لهم فصارها مملوكة لهم ومواتها متصرف لهم (قوله ثم ان كانت الارض الخ) هذه العبارة تقدمت فهي مكررة (قوله لانه مملوك) أي كالمملوك في الاختصاص ٧٣ فتمنع غيره بما تضمنه دون الارض (قوله بشر

قناة الخ) قال بعضهم هي حفرة يصب فيها من غير أو غير ثم يفيض منها وينزل في القناة وقبل يوصل في بعض بلاد القويم تخبر بشر ثم اذا خرج ماءؤها ملا الشروفا في فسقل في القناة (قوله ولا حريم لدار الخ) أي بحياة الموات (قوله ولا حريم لدار الخ) فيه ثبوت (قوله ولا حريم لدار الخ) فيه ثبوت لان في حريم الموات ثبوت قوله لان ما يصير الخ فان ذلك يقتضي ان هناك حريم واجب بان الثبوت الاول الاختصاص والثبات المشترك والتقسيم لدار حريم مختص أي بل مشترك لان ما يصير الخ (قوله وصفه لاجاء الخ) مبني وقوله ما كان الخ ما وافقه على فعل وجلة كان عبارة عن فعل ورفع صفة لما (قوله الذي يعدم الخ) محتمل قراءة بعد مبني القاء ويكون الضمير راجعا للعرف والضمير في مثله هاء على ما لاقه على (وصفه لاجاء) الذي يملك به الموات شرطا (ما كان في العادة) التي هي العرف الذي يعدمه (عبارة للعبارة) ويختلف ذلك بسبب الفرض منه وشاطئة ان يبين الارض لما يرد فعدمه في مسكن تحوط للبيعة يا حرا ولين أو طين أو الواح خشب بسبب العادة ونصب باب ونسقف بعض البيعة ليعينها للسكنى وفي زويزة للدواب وغيرها كتما وغلغل الصويط ونصب اباب لا السقف علما بالعادة ولا يسكن الصويط نصب سقف أو جدران غير دواب في منوعة جمع غور اباب نصب وشوك حولها لينفصل الحيض عن غيره ونسويتها بطمس مخفض وكسح مسطح وبتحريكها ان لم تزرع الاباء فان لم يتيسر لاجاء بسان اليها فلا بد منه تنميلا للزراعة ونهتة ما لها ان لم يكن لها طرعة في بستان تحوط ولو يجمع تراب حول أرض ونهتة عما به بسبب الدافوق غرس يسع على الارض اسم البستان ومن شرف في اجاء ما رعى اجاء ثم ولم رعى كفايته أو نصب عليه علامة كتعب أو اجار أو قطع له ايام تخبر ذلك القدر وهو مستحق لدون غيره ولكن لو اجاء آخر ملكه ولو طالت عرفا فعدمه بلا عذر ولم يجرى قال له الامام هي أو اترك فان استعمل للدار أهل مدقة فريسة (نقبة) من اجاء ما انما ظهر فيه معدن ظاهر وهو ما يخرج بلا علاج كنفط وكبريت وقار وموميا أو معدن باطن وهو ما يخرج البلاع كذهب وفضة أو معدن ملك لا من اجزاء الارض وقيل ملكها بالاجبار يخرج بظهوره ما لو علة قبل الاجاء انه اغاها المصلن الباطن دون الظاهر كما رجح ابن الرضا وغيره وأقر النوري عليه صاحب النسيه أما بقسم ما قلنا ملكها باجاءها مع

(١٠ - خطيب في) (قوله أو أقطعه لها مام) أي أقطاع اراضي مختلف ما اذا اقصه اقطاع غلبت عليه ملكه بغيره بالاقطاع

وليس لغيره ان يصبه في مياهه لعله

عليهما الفساد قصد لان المحدث لا يتجدد اوارا ولا يستأثر ولا مزرعة ارضوها والمياه الباحية
من الاودية كالنيل والغرات والعيون في الجبال وغيرها ويسول الامطار تستوى الناس فيها
لغير الناس شركا في ثلاثة في الماء والكلال والثار فلا يجوز لاحد ضميرها ولا للامام اقطاعها
بالاجاع فان اراد قوم سقي اراضيهم من المياه الباحية فضايق الماء عنهم سقى الاعلى فالاعلى
وحبس كل منهم الماء حتى يبلغ الكمين لانه سقى الله عليه وسلم قضى بذلك فان كان في الارض
ارتفاع وانخفاض افر ذلك طرف سقى وما اخذ من هذا الماء الباحي في اناه او بركة او حفرة
او وضو ذلك مكان على الاصع كالاخطاب والاششاش وحكى ابن المنزفة الاجاع وحاصر
بمخيمات لا تتفق بل للارتفاق بها لنفسه مدة اقامته هناك اولى بهامن غيره حتى يرتحل
لحديث من سبق الى ما لم يسبق اليه مسلم فهو اقرب به والبشر المحفورة في الموات الثلث اوفى
ملكه على الحافرها هالان ماء ملكه كالتمرقو الغين (ويجب) عليه (بذل الماء بثلاثة
شرائط) بل سنة كاستنرفه الاول (أن يفضل من حاجته) لنفسه وما يشبهه وشبهه وزرعه
(و) الشرط الثاني (أن يحتاج اليه غيره لنفسه) فيجب بذل الفاضل منه عن شربه لشرب غيره
المحترم من الاممين وقوله (اولمجة) أي ريب بذل ما فضل عن ماشيته وزرعه ليهيمة
غيره المحترمة لغير المحصين لا تنعوا فضل الماء لتعويها به الكلالة (تنبيه) أطلق المصنف
الحاجة ويقدرها المارودي بالتأخر فقال فلو فضل عنه الاثنا وحاج اليه في ثلثي الحال وجب
بذله لانه يستغنى ويخرج بقيد المحترم غيره كالزافي المحسن وتبارك الصلاة وكذا تارك الوضوء
على الاصع في الروضة والمرقد والحري والكتب العقود واليهيمة المأكولة او طمشت حتمرة
فلا يصح أنها لا تخرج فيجب البذل لها (و) الشرط الثالث (أن يكون) الماء الفاضل عما تقدم
(عما يخلف) بالناسا لمفعول أي يحفظه ما فيه (في شرأوصين) في جبل أو غيره وأما الذي
لا يخلف كالقار في اناه أو حوض مسدود فلا يجب بذل فضله على الصحيح والفسق أنه في صورة
الاختلاف لا يلحق ضرر بالاحتياج اليه في المستقبل بخلافه في غيره والشرط الرابع أن يكون
يقرب الماء كالمباح رعاة المواشي والا فلا يجب على المذهب لغير المحصين لا تنعوا فضل الماء
لتنعوا به الكلالة أي من حيث ان الماشية انما ترضى بهرب الماء فإذا منع من الماء فقد منع من
الكلالة والشرط الخامس أن لا يجد ملك الماشية عند الكلالة ماء مباحا والا فلا يجب بذله
والشرط السادس أن لا يكون على صاحب البئر في ورود الماشية الى مائه ضرر في زرع ولا
ماشية فان لحقه في ورودها ضرر منعت لكن يجوز لراعاة استغناء فضل الماء لها ولا يجب بذله
زرع الغير كسائر الملوكتات وانما وجب بذله لماشية لحرمة الزرع ولا يجب بذل فضل الكلالة
لانه لا يستخاف في الحال ويسمولى في العادة ومن زرع به بطول بخلاف الماء بحيث لزمه بذل
الماء الماشية لزمه أن يحكم من ورود البشران بضرر به والا فلا كهم وحيث وجب البذل لم يحز
أخذ عرض عليه وان صعب بيع الطعام لم يضطر لصفحة انتهى عن بيع فضل الماء رواه مسلم ولا
يجب على من وجب عليه البذل اعارة اقله الاستقاء (تنبيه) بشرط في بيع الماء التقدير
بكيل أو ووزن لا بوزن الماشية والزرع والقرق بينه وبين جواز الشرب من ماء السقاء بعوض أن
الاختلاف في شرب الا الذي أهون منه في شرب الماشية والزرع ويجوز الشرب وسقى الدواب
من الجداول والانهار المملوكة اذا كان السقى لا يضرها كالحماة اقامة الاذن العرفي في مقام الفضلى
قاله ابن عبد السلام ثم قل نعم لو كان النهر لمن لا يستمرانه كالنيل والارواق العامة فتدنى

(قوله والمياه الباحية الخ) دخول
على المسق لان المن بين حكم الماء
المملوك بقوله الفاضل عن حاجته
فكعمل الشارح الفائدة ببيان حكم
الماء الباح (قوله اولى بهامن غيره)
فله منع الغير ولكن لو اخذ الغير ماء
منها لم يملك مع الاثم ان كان من غير
رضا (قوله وقوله الخ) مبتدأ خبره
بأنه من قوله أي يجب تقديره مناه
أي يجب (قوله عن ماشيته وزرعه)
ضميغ بل يهيمه الغير مقدمة على
شرب الماء وزرعه ثم الا الذي المحترم
مقدم على ماشية الماء (قوله)
واليهيمة الخ) مبتدأ وقوله محترمة
خبر وقوله اذا طمشت معترض بينهما
(قوله) فالاصع أنها لا تخرج أي
لا يجب ذهابها بل بسبب (قوله ولا
يجب بذله) أي الماروزع الغير
محترم وقوله نفسه وليهيمه وقوله
ولا يجب بذل فضل الكلالة محترم
قول المتن ويجب بذل الماء (قوله)
تنبيه الخ) فيها بيان لوجه الاولى
تقدير الماء بكيل أو ووزن الثانية
جواز الشرب من الجداول الخ
الثالثة كقبضة قسمة الماء المشترك
الرابعة لو غصب ماء الحماصة
فواشعل ناراً في طلب مباح الخ
والمراد بالاستسلامة تدفق المراد
بالاستصحاب الاسراع

(فصل في الوفاء الخ) ذكره عقب احياء الموات لمناسته له في ان في الاول اثبات المقتضا وحده وفي الثاني ازالة المقتضى من جملة العلامات
الضدية (قوله ليس مال الخ) اشترك هذا التعريف على الاركان الاربعة لان مالها هو الموقوف وقوله على مصرف هو الموقوف عليه
والجس ينضم ما يباشره الواقف وينضم صيغة (قوله بقطع الخ) اليه بالتصور رأى الجس مصور بقطع التصرف والمراد بالقطع المنع
ويحتمل انها للملازمة متعلقة بمجذوف أي حالة كون الجس ملتصقا بقطع أو انا السببية (قوله على مصرف) متعلق بجس (قوله أو
على يتقعه) من عطف المغاير ان أردنا بالصدقة الخارجية الوفاء ومن عطف الخاص ٧٥ على العام ان أردنا ما يشمل الوفاء وغيره قوله

أورد صالح الخ افادة التقييد بالولد
الخير بين والخت على دواته في الوفاء
والا فداء الصير ينفع الميت أيضا
(قوله معبر عنه بالشروط الخ) فيه
مساعدة لانه يقتضي ان المتن عبر
بالشرط ومراعاة الاركان وليس
كذلك فكان الاولى ان يقول وما

ذكره من الشرط ينضم بعض
الاركان (قوله وهذا الخ) الإشارة
راجعة لقوله مختار أهل تبرع وهذا
الوجه أحسن من الوجه الذي قاله
الحشي (قوله فيصم الخ) تفريع على
المنطوق (قوله لا من مكره الخ)
تفريع على المضموم (قوله وقوله
الخ) مبتدأ وقوله ثلاثة شرطاً لقطع قول
القول والخير مخلوق تحذره غير
سديد غير مستقيم وقوله ذكر أربعة
فصل لهندوف أي لا ذكر أربعة
أي فكيف بعدها ثلاثة وسبب ان
المتن مع المتن (قوله وهو الركن
الثاني) فيه مساعدة لان الشرط غير
الركن لان الركن غير يكون والشرط
قوله مما يتقعه ما يخرج بتمامه على
تقدير مضاعف أي متعلق بالركن الثاني
أو مضمون (قوله مما يتقعه ما يخرج)
جملة الشرط عشرة منها اثنان
مكرران وهما قوله لا يفيد ما يفوته
وقوله نفعاً بالنية غير مكررة (قوله
كشاع الخ) قبيل العن وكذا ما بعده
(قوله ككثري وموصى بنفعته) أي

فيه وقفة انتهى والظاهر الجواز والقناعة أو العين المشتركة بقسم ماؤها عند صدقه عنهم نصب
خشية في عرض التبرع فيها تنبيه على أن مقتضى دفعه على قدر الحصص من القناعة أو العين
والشرط كما انقضى بها ما هو أي أمر تراشون عليه كل بسى على منهم وما أو مضى ويؤمل بعضهم
أكثر بحسب حصته ولو سيقى زرعها مع موصوب ضمن المدايد له لأنه لا مال له بالدين فان
غير المبدل والمحال من صاحب المال كانت القلة أعظم له مما لو غرم المبدل فقط ولو أشعل ناراً في
حطب ما يحتمل جمع أحد الانتفاع بها ولا الاستصباح منها فان كان الحطب لغيره المنع من الاختد
منها لا اصطلاحاً بها ولا الاستصباح منها

(فصل في الوفاء هو والخصيص والتسليم يعني وهو لفة الجس يقال وقفت كذا أي حبسته
ولا يقال أوقفته لأن لفة تنجيسة وهي رتبة وعليها العامة وهو عكس جسد فان الفصيح الجس
وأما حبس فلفته رتبة وشرط حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقائه بقطع التصرف في رقبته
على مصرف مباح موجود ويجمع على وقف ووقف والأصل فيه قبل الإجماع قوله تعالى ان
تناولوا البرق تنفخوا مما تمسحون فان أطلعت على ما سمعنا رغب في وقف يربح وهي أحب أمواله
إليه وخبر مسلم إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح
يدعوه والصدقة الجارية هي عمولة تعد الخلاء على الوقت كافة الرافعي وأركانه أربعة واقف
وموقوف وموقوف عليه وصيغة والمنصف ذكر بعضها معبر عنه بالشرط فقال (والوقف)
أي من مختار أهل تبرع (جائز) أي صحيح وهذا هو الركن الاول وهو الواقف فيصم من كافر ولو
لجسد ومن بعض الأمان كره ومكاتب ومحجوب عليه بغسل أو غيره ولو بغيره وبسببه وقوله
(بثلاثة شرطاً) ذكر أربعة وأسقط خاصاً وسادساً وما بواو ثانياً كما استعطفه الشرط الاول
وهو الركن الثاني وهو الموقوف (ان يكون مما يتقعه) عينا مضمينا (مع فاء حبسه) جملة
الواقف فيصم وقف الامام من بيت المال ولا بد أن يقبل النقل من ملك شخص إلى ملك آخر
و يفيد لا بد من نفع احياء مقصود أو سواه كان النفع في الحال أم لا كوقف عبيد وجيش
صغيرين وسواً كان مقاراً أم مقولاً كشاع ولو مسجد أو كبر ومعلق عتقه بصفة قال في الرتبة
كاشلها وبقائه في جود الصدقة وبطل الوقف بغيرها ما بناه وقرعها وضمانها بوضي
فلا يصح وقف نفعه لأنها ليست بسبب ولا مطلق الأمانة ولا حادثة لعدم تعيينها ما لا لا يعاين
لواقف ككثري وموصى بنفعته هو سر وكب ولو محلولاً مستوفدة ومكاتب لأنها لا يقبلان
النقل ولا آلهة ولا دراهم لأنه لا آلهة الهو محسوسة وان نفعه غير مقصود ولا لا لا يفيد
نفعاً كمن لا يرعى برؤه ولا لا يفيد إلا بذواته كلامه ربحان غير مزروع لأن نفسه في فوته
ومقصود الوقف التوام بخلاف ما يدوم كسب متغير وريحان مزروع (و الشرط الثاني
وهو الركن الثالث وهو الموقوف عليه (أن يكون) الوقف على أصل موجود في الحال

وكان يقف العبيد ما لم يثبت ملكه وما عدى به وقف المنفعة فعل ما تفقد هو المالك المكي بالوارث فيصم وقفها لعين للملك ما لها (قوله
وجاز الخ) أي أو وقفه أو وقفه أو وقفه خارج بقوله محلول (قوله لا لا يفيد الخ) كان الاول يتقدم على قوله آلهة لا لا يفيد
فيلحقه عدل الشهود (قوله كسب) أي الشيء لا لا كل وقوله غير أي الشيء لا لا للغير بوقفه وريحان أي الشيء لا لا للذالك (قوله وهو الركن
الثالث) فيه ما تقدم من أن يقال على تقدير مضاعف أي متعلق بالركن الخ أو مضمون (قوله أن يكون على أصل موجود الخ) يحتمل
وجهين الاول أن يكون المراد بقوله أصل موجود أي موقوف عليه معين وقوله موقوف لا ينقطع أي غير معين والواقف أي رأى الشرط

أحد الأخرين أما كونه مفسداً أو كونه غير معين وعلى هذا يكونان شرطاً واحداً إلا أنه مرددين أمراً وهذا هو المصلحة كما يأتي والثاني يحصل أن يكون قوله موجود تفسير الأصل وقوله لا ينقطع تفسير القول برفع والواو على معناها وتكون معنى الأولى بشرط أن يكون الموقوف عليه أن يكون موجوداً متحققاً عند الوقت فنخرج منقطع الأول ومعنى قوله برفع لا ينقطع أن يكون الموقوف عليه دائماً فيخرج منقطع الاستمرار فلا يصح وهي طريقة ضعيفة والمفهوم منه كما يأتي وعلى هذا التقدير يكونان شرطين وهو ما جرى عليه ما جاز وشدة وتبين أنه قول الشارح في غير الأول فلا يصح الموقوف على رده ولا رده لا يخفى قوله في الشرط الثاني الشرط الثالث أن يكون مؤبداً على برفع لا ينقطع أي دائماً فيخرج منقطع الاستمرار (قوله هو على فحين ٧٦ معين وغير معين) ظاهر ما نه تفسير لقوله أصل موجود فيه نظراً من جهتين الأولى أنه جملة

تعيين ولا يذكر ثانياً وأيضاً الثاني من هذين التعيينين هو الثاني في المتن فكيف يكون الأول في المتن شاملاً لنفسه ولثاني في كلام المتن فكان الأولى أن يقول قول قول المتن على أصل موجود دائماً الموقوف عليه فمعان معين وهو معناه المتن بقوله على أصل موجود وغير معين وهو معناه المتن بقوله برفع لا ينقطع وهذا الاعتراض على جعل الضمير وإجماله قوله أصل موجود ويمكن روجه للموقوف عليه من حيث هو ويكون الشارح ترك القسم الثاني في التفصيل لكونه سابقاً في المتن (قوله الشرط إمكان تخليكه أي بشرط قبوله) والشارح قد ذكر أن كان حاضراً وعند بلوغ الخبر أن كان غائباً بالقبول منه أن كان مكافئاً ومن وليه أن كان غير مكلف بشرط أيضاً عدم المعصية ولا بشرط رد وبغلا تبين وأما الموقوف على الجهة كالتفريط لا يشترط فيه قبول (قوله نعم إن الفصل دخل معهم) أي من حين انقضاءه وإن لم يكن موجوداً عند الوقت (قوله أن يكون الوقت مؤبداً الخ) أن كان مراده علم التأنيث فهذا يأتي في الشروط الزائدة وإن كان مراده الدوام وعدم الانقطاع لا يكون مكرراً

وهو على قسمين معين وغير معين فإن وقف على معين اشترط إمكان تخليكه في حال الوقف عليه بوجوه في الخارج فلا يصح الوقف على رده وهو لا رده ولا يفيده راء أولاده ولا تفسير فيهم فإن كان فيهم تفسير وضى صح ويعطى منه أيضاً من افتقر بعد كماله البقوى ولا على جنسين لعدم صحة تخليكه وسواء كان مفسوداً أم باحياً ولو كان له أولاده لجنين عند الوقف لم يدخل نعم إن الفصل دخل معهم إلا أن يكون الوافق قد سمى الموجودين أو ذكر عددهم فلا يدخل كقوله الأذرى (نفسه) قد علم بما ذكر أن الوقف على المبتلى لا يصح لانه لا يخفى وبه صرح الجرجاني ولا على أحد هذين التعيينين لعدم تعيين الموقوف عليه ولا على نفس العبد لانه ليس أهلاً للملك فإن أطلق الوقف عليه فإن كان له يصح لانه يقع الوقف وإن كان لغيره فهو وقف على سيده وأما الموقوف على البعض فظاهر أنه أن كان مهيأ به وصدر الوقف عليه بوفوئنه فكالحز أو بوفوئنه سيده فكالعبد وإن لم تكن مهيأ به أوزع على الرق والحرة ولو وقف على بهيمة مما لا يملك به يصح الوقف لأنها ليست أهلاً للملك بحال فإن قصد بهما العكس فهو وقف عليه وخرج بالمالوك الموقوفة كالحمل الموقوفة في الثور وغروها فصم الوقف على علفها يصح على ذي معين بما يمكن تخليكه فيقتنع وقت مصف وكتب علم والعبد المسلم عليه ولا يصح الوقف على م ذو حر ولو وقف الشخص على نفسه لأن الأولين لا دراهم كقرها والثالث لانه زليله الإنسان ملكه نفسه لانه حاصل وتخصيل الحاصل محال (و الشرط الثالث أن يكون الوقف مؤبداً على (رفع لا ينقطع) سواء أظهر فيه شبهة قر به كالوقف على الفقراء أو العلماء أو المجاهدين والمساكين أو بط أم تظهر كالأغنياء أو أهل الأمانة والنسقة لأن الصدقة عليهم جائزة ولو وقف شخص على الأغنياء وأدى شخص أنه غني لم يقبل إلا بينة بخلاف ما لو وقف على الفقراء أو على شخص أنه فقير ولم يعرف له مال فقبل بلاينة نظراً للأصل فيها (نفسه) قضية عطف المصنف قوله برفع لا ينقطع على ملقيه أنها مشروطة واحدة ولهذا أضاف الشرط ثلاثة والثاني في روضة أنها مشروطة كالثروت بكلامه (و الشرط الرابع (أن لا يكون في محذور) بالمال الموهلة والمطاه المشاة أي يحرم كسبارة الكنائس وقصورها من تصدقات الكفار للتعبد فيها أو حصصها أو قناديلها أو غيرها أو كتب التوراة أو الإنجيل أو الأسلحة لقطع الطريق لانه أمانة على معصية والوقف شرع لتغرببهما متضادان وشرط في الصيغة وهو أن الرابح لفظ يشر بالمراد كالنعت بل أولى وفي معاه ما جرى في الضمان وصريحه كوقف وسبب وجبت كذا على كذا أو تصدقت بكذا على كذا صدقة محرمة أو مؤبدة أو موقوفة أو لأبناح أو لأقرب

أو لكن يقتضي أن الوقف غير الدائم وهو منقطع الاستمرار يصح وهو صدقة الموقوف المصنف (قوله راسداً الخ) ولا بشرط أن يظهر أو قبول الوقف بخلاف الوصية تصدق بشرط أن يقبل له الماطر والفقراء الوصية تخليق بخلاف الوقف (قوله نظر الأصل الخ) غرضه بذلك نفعه على القاعدة أن من خالف قوله أظهار يكون صدقاً عليه البينة ومن وافق قوله أظهار يكون مدعى عليه فيكتفي منه البينة (قوله أن لا يكون في محذور) أي أن لم يكن في الطبقة الأولى كوقف على أولادى ثم على الكنية للتعبد (قوله بل أولى) وبوجه ذلك أن المتن أن لا يملك لآل مالك واشترط فيه الصيغة والوقف عليه أن لا يملك فأولى اشتراط الصيغة فيه (قوله أنه يند) أي عدم التأنيث فيصدق بصورته أي سواء صرح بالابن أو أطلق وسواء كان الوقف على مير أو غير معين وإن كان الشارح أقتصر على غير المعين

(قوله كالقفة الخ) فهذا يقال به تأيد أي غير مؤقت وإن لم يصرح فيه بالتأيد (قوله لا يضاهي) لا يشابه وجه عدم المشافهة في غير المسجدان المتفق فيه إزالة الألامات وقت غير المسجد فيه إزالة المالك وهو الموقوف عليه ووجه المشافهة في المسجدان كلاهما فيه إزالة الألامات (قوله وهو لا يضاد) تعليل لما قبله أي لأنه لا يضاد الخ والضمير ٧٧ راجع لما مضى التبرير كوقتة مسجد

بشرط أن لا يصلي فيه وقوله فيما تقدم كاهل الذمة أي والمسقة والظلمة وقطاع الطريق سواء ذكر أماً أو أخصاً وكافاً أو متصفين بهذه الصفات في الواقع أو ذكر صفاتهم كالصفة الخ فصيح لأن قصد التعليل لا التبرير بما يقصد مادام هو في تلك الصفة فلا يصح لانه يعينهم على المصيبة (قوله بيان المصروف الخ) هذا مكررم قول المتقن أصل موجود الخ لا فيه بيان المصروف (قوله لم يذكر مصرف) هو المحققون أو أضافه الله تعالى (قوله كجملته مسجد الخ) ولا يكون مسجد إذا جاز رمضان وعنت عليه بيعه وهبته لم ينق الوقت (قوله وكاهن وصية الخ) المراد الوصية حكم الوصية في حساباته من الثلث ويجوز الرجوع عنه وامتناع الوارث من غير إجازة وله حكم الوقت في منع بيعه وهبته وعدم إرضائه (قوله وكان قد عين له ماشاء أو من شاء) أي عين قبل الوقت (قوله عند وقته ظاهره أنه متعلق بقوله عين مع أن التعيين متقدم على الوقت كما يؤخذ من قوله كان قد عين الآن يقال قد عين قبل أو أنها متعلقة بمعدن في حال مجئها أي حالة كون مدلول ذلك واقعاً وما دواعد وقته أو على حذف مضاف أي عند إرادته الخ (قوله أو أخذ يمينه) أي لو سئل عن شاء أو ماشاء وقال

أوجبت هذا المكان مسجداً أو كذايته حكومت وأبدت هذا الفقراء لأن كلاهما لا يستعمل مستقلاً أو جازاً كونه فلا يكون صحراً كصفتهم مع إضاقته جامعاً كالقفا، والحق المارودي بالانقضاء أيضاً مالي بنى مسجداً بيمينته ومات والشرط الخامس التأيد كالوقت على من لم ينقش قبل تمام الساعة كالقفا أو على من ينقش ثم على من لا ينقش كزيد ثم الفقراء فلا يصح تأييد الوقت فلو قال وقت هذا على كذا سنة لم يصح لغضد الصفة فإن أعقبه بمصرف كوقته على زيد سنة ثم على الفقراء صح وروى فيه شرط الواقف وهذا فيما لا يضاهي التبرير لما مضى فيه كالمسجد المقبره أو بالباط كقوله جعلته مسجداً سنة بضم مؤيد كالوقت فيه شرطاً لا يفسد بالشرط الفاسد ولو قال وقت على أولادى أو على زيد ثم نسبه أو أخرجه عمالاً يوم لم يرد على ذلك من يصرف إليه بعدهم صح لأن المقصود بالوقت التبرير والهدم فإذا تبين مصرفه ابتداءً سهل إدامته على سبيل التبرير وبه منقطع الاختلافان انقراض المذكور مصرف إلى أقرب الناس إلى الواقف يوم انقراض المذكور ويخص المصروف بوجوب بقائه وقوله إلى أحد الملام لا يورث في الأصح فيقدم من بنت على ابن عم ولو كان الوقت منقطع الأول كوقته على من سبى ولحق على الفقراء لم يصح لأن الأول باطل لعدم إمكان مصرف إليه في الحال فكذا ما ترتب عليه أو كان الوقت منقطع الوسط كوقته على أولادى ثم على رجل منهم ثم على الفقراء صح لوجود مصرف في الحال والمآل ثم بعد أولاده يصرف للفقراء والشرط السادس بيان مصرفه فلو اقصر على قوله وقت كذا لم يذكر مصرفه لم يصح لعدم ذكر مصرفه ولو ذكر مصرفه أجازا كقوله وقت هذا على مسجد كذا كفى مصرف إلى مصالحه عند جمهور الشرط السابع أن يكون مختصاً فلا يصح تعلقه كقوله إذا جاز يذيق وقت كذا على كذا لأنه عقد يقتضي نقل الملك في الحال لم ين على التغليب والسرابة فلا يصح تعلقه على شرط كالبيع والهبة وعمل البطال في ما لا يضاهي التبرير إماماً يضاهيه بجعلته مسجد إذا جاز رمضان فظاهره صحته كذا كره ابن الرافعة ومجمله أيضاً إمام بغيره بالموت فإن علقه به كقوله وقت هذا على الفقراء لم يصح في الشجران وكاهن وصية يقول القفال أنه لو عرض بالبيع كان رجوعاً ولو تجزى الوقت وعلق الاعطاء للموقوف عليه بالموت جاز فله الركن من القاضي حين لو قال وقت على من شئت أو فيما شئت وكان قد عين له ماشاء أو من شاء عند وقته صح وأخذ يمينه أو لا فلا يصح اليهالة ولو قال وقت فيما شاء الله كان باطلاً لأنه لا يعلم مشيئة الله تعالى والشرط الثامن أن لا يترك فلو قال وقت هذا على كذا بشرط أن لا يرضى في إقامته وقته أو الرجوع فيه متى شاء أو شرطه لغيره أو شرط عوده إليه بوجه ما كان شرطاً أن يبيعه أو شرط أن يدخل من شاء أو يخرج من شاء لم يصح قال الرافعي كالقفل قال السبكي وما قضاه كلاً من بطلان المتفق غير معروف وأفتى القفال بأن العتق لا يبطل بذلك لأنه معنى على الغلبة والسرابة (وهو أي فوق) على ما شرطه الواقف سواء أفتنا الملك له أم الموقوف عليه أم ينقل إلى الله تعالى بعد نفي أنه نفي لما عن اختصاص

كذا قبل منه لأنه لا يعرف إدامته (قوله والوا) أي وإن لم يكن عين قبل الوقت فلا يصح للجهل وإن عين بعد ذلك لأن ما وقع باطلاً لنقله حصصاً (قوله وهو على ما شرطه الواقف الخ) فشرطه كمن الشارع فلا يجوز العمل بخلافه (قوله على ما شرطه الواقف الخ) متعلق بمعدن أي مبنى وجازاً لمواضعه على صفته وحقه فترفع عليها الوقت

(قوله اذ مبنى الوقف الخ) فيه تعليل الشيء نفسه فكان الاول أن يقول لان شرط الواقف كسب الشارع أو يقول رغب في تفرغ الواقف وجعل بشرطه (قوله من تقدم الخ) بيان لما أوجدهما يعني عن الآخر فهو من عطف أحد المتنازعين على الآخر (قوله وتفضيل) من عطف المقار (قوله ترتيب) مستدرك لان التقديم والتأخير يلزمهما الترتيب (قوله وادخال من شاء بصفة وأخرجه بصفة الخ) الصفة الثابتة التي حصل بها الإخراج هي التي حصل بها الإدخال لصفة أخرى غيرها فهو اظهار في مقام الاضمار فكان حقه ان يقول بها لكن القاعدة أن النكرة اذا عُدت نكرة تكون غير الاولى ويحاج بان ذلك من غير الغالب (قوله فان فضل شيء الخ) هذا من لفظ الواقف والمراد فضل عن كفاية الورع (قوله ومثال ٧٨ النسوية الخ) مكرره لجمع فان فيه تسوية كباقي الا ان يحاج بان التسوية

الاداميين كما هو الاظهر اذ مبنى الوقف على اتباع شرط الواقف (من تقدم وأخير وتسوية وتفضيل) وجمع وترتيب وادخال من شاء بصفة وأخرجه بصفة مثال التقديم والتأخير كقوله وقفت على أولادي بشرط أن يتقدم الاربع منهم فان فضل شيء كان الباقي ومثال النسوية كقوله بشرط أن يصرف لكل واحد منهم مائة درهم ومثال التفضيل كقوله بشرط أن يصرف لزيد مائة درهم وخسون ومثال الجمع خاصة كقوله وقفت على أولادي وأولادهم فان ذلك يقتضي التسوية في أصل الاعطاء والمقدار بين الكل وهو جوع أفراد الاولاد وأولادهم ذكورهم وانهم لان الواو يطلق الجمع للترتيب كما هو الصحيح عند الأصوليين ونقل عن إجماع الصائغ وان زاده في ذلك ما تناسلوا أو بطنا بعد بلن لان المراد بالتعميم في النسل ومثال الترتيب خاصة كقوله وقفت على أولادي ثم على أولادى أو الأعلى فالأعلى أو الأول فالأول أو الأقرب فالأقرب دلالة اللفظ عليه ومثال الجمع والترتيب كقوله وقفت على أولادى وأولاد أولادى فإذا انقرضوا فبلى أولادهم ثم أولاد أولادهم ما تناسلوا فتكون الاولاد وأولاد الاولاد مشتركين بعدهم يكونون مرتبين وحيث وجد لفظ الترتيب فلا يصرف البطن الثاني شيء فاقى من البطن الاول أحد ومكذاف جميع البطن لا يصرف إلى البطن وهناك من بطن أقرب منه الا أن يقول من مات من أولادى فقصيه لولده فينبع شرطه ولا يدخل أولاد الاولاد في الوقف على الاولاد لانه لا يقع عليه اسم الوهسقية ويدخل أولاد البنات في الوقف على الذرية وعلى البنات وعلى القسور وعلى أولاد الاولاد لصديق اللفظهم اما الذرية فقفوه على من ذريته داود وسليمان الى ان ذكر عيسى وليس هو الاولاد البنات والنسل والتعقيب في معناه الا ان قال على من ينسب اليه منهم فلا يدخل أولاد البنات فيمنه ذكر كقول القليد المذموم هذا اذا كان الواقف رجلا فان كان الواقف امرأة دخلوا فيه بجعل الانساب فيها لقولنا لا شرعية فالتعقيب فيها ليس ان الواقف لا يخرج ومثال الادخال بصفة والاخراج بصفة كقوله على أولادى الارامل وأولادى الفقراء فلا تدخل المتزوجة ولا يدخل القتي فلعادات أرملة وأحد فقير إعادة الاستعانة وتنقص غير الرجعة في زمن عدتها كما قال في الزوائد تعقب (تمة) المولى يشعل الأعلى وهو من له الولاء والاسفل وهو من عليه الولاء فلو اجتمعوا اشتراكا تناول اسمه لهما والصفة والاستثناء يلحقان المتعاطفات بحرف مشترك كالوار والفاء وغان لم يتخطها كلام طويل لان الأصل اشتراكهما في جميع المتعاطفات سواء أقدما عليها أم تأخرا أم توسطتا كقوله هذا على يحتاج اولادى وأحفادى وأخوتى أو على اولادى وأحفادى وأخوتى المحتاجين أو على اولادى المحتاجين وأحفادى أو على من ذكر الام ينسق منهم والحاجة هنا معتبرة بيجواز عند كفايته

مأخوذة من شرط الواقف هنا وما يأتي من الاطلاق وجوهه اللفظ فلا تكرار (قوله وهو) أى الكل (قوله وانهم) أى بوطننا ناهيهم وكذا لو جمع بين البنين والبنات معاين قال وقفت على بنى وبناتى فله دخل الختلى (قوله لا لترتيب) أى ولا للمعية أيضا كما قيل بذلك (قوله) وان زاد غايته في قوله فان ذلك لا ينصرف إلى أصل الاعطاء والمقدار (قوله بطنا بعد بلن) منصرف على الطاهر بعد نصب على الظرفية ويصح رفع بلن مبتدأ أخبره بحذوف تقديره منهم بطن الخ قوله أو بطنا الخ وأما نسخة شافعية فيجوز الجمع بان يقتصر على الاول فقط أى الثاني فقط أو بجميع بينهما والاولى اتفاق أهل التعميم وما يسدها على المحدث (قوله فينبع شرطه) مثلاً اذا قال وقفت على اولادى ثم أولاد اولادى على انه ان مات زيد فقصيه لولده فمات زيد وخلف ولده اخص ولده بنصبيه فان مات آخر شاركه ولمزيد اجماعه في حصته عما لا يات مقام أبيه ولو كان أموه موجودا شارك حتى لو كان لهبة الميت وله يأخذ نسباً لأنهم في الطبقة الثانية ولم ينص الواقف على أنها بنسب حصه أبيه الا على زيد ثلاثا

مات أعمامهم وكلهم وخلفوا أولاد اخص ولهم زيد نصيب أبيه واشترك معهم في الباقي لانه ولهم ما هم من المال
 حيث الطبقة الثانية افعال اما اذا نص الواقف في مثال المذكور على أن كل من مات فقصيه لولده فكل من مات اخص بنصبيه ولهم وان مات بعضهم لم يخلفوا مشترك الاولاد مع بقية أعمامهم في حصته فان ما قاله المهر خلفوا اولاداً انتقوا من استحقاقه قسم حصه آبائهم بالبناء به أو استحقاقهم بالاصالة من حيث انهم من أهل المرتبة الثانية (قوله ومن ذريته) أى فرج كجاري عليه بعض المفسرين ويقتل اباهم كجاري عليه بعض آخر (قوله الا ان قال) تعقيب لكل ما قبله من الذرية وما بعده (قوله والصفة الخ) المراد بها ما لا مدعى في غيره أي - وإن كانت صفة محبة أم لا وكذا الاستثناء المراد بها بعد الاخراج سواء كان اصطلاحاً حياً أو نفياً

(قوله الامم يرضى) فان فسخ ثم تاب وجس حاله استحق المالم بقصد بقوله مادام عدل اهلان فسخ ثم تاب لم يرضى لان القومومة انقضت
(قوله فيقول القاضي) بار صرح انه لا يطلق (قوله عدالة) أى باطنه مطلقاً منصوب لقاضى منصوب الوافى على العقد وقيل
باطن على اول ظاهره في الثاني وهذا في غير القاضي أمامه فلا يشترط لاعتقالي الولاية العامة (قوله ولو افضنا نال الخ) خرج الوافى اذا لم يكن
ناظر اقبليس عزله (فصل في الهبة) ذكرها عقب الوقت لان كلامها تخرج وتعليقها لا تقدم ان الموقوف عليه عطف المنافع مع ضرورة
من هب اذا لم ياترهم من يد الى اخرى وقيل من هب أى استبى ظ لان طاعها تيقظ ٧٩ من غفلته (قوله لما يهب) أى تطلق على معنى
عام شامل الثلاثة وهو ما يأتى في قوله

الفضل فان تخلف المتعاطفات ماذا كركفت على اولادى على ان من مات منهم وأعقب
قتضيه بين اولاده لهد كرمثل حظ الاشبين ولا نصيبه لمن في ذريته فذا اخر صواصر
الى اشوق المتحابين أو الامم يرضى منهم اختص ذلك بالمتطوف لاخير ونفقة الموقوف ومؤنة
تجهيزه ومصارف من حيث شرطها الوقت من ماله أو من مال الوقت والا فمن منافع الموقوف
كسكب الصدوقه المقار فذا انقضت منافعها فنفقة ومؤنة التجهيز لا المصارف في بيت المال
واذا شرط الوقت نظر النسخة أو غيرها أتبع شرطه والاقوه والقاضى وشرطه الناظر عدل القركفاية
وروي طيفته بمارة وأجرة وسفط أسئل وغلو جمعها وقدمها على مستقيمها فان فوض له بعضها لم
يقدعه ولو اوقف ناظره لم يزل من ولاء الطريقه ونصب غيره مكانه

(فصل في الهبة) يقال لما يهب الصدقة والهبة لما يهبها واستعمل الاول في تصرفها
والثاني في اركانها وسبأ في ذلك والاصل فاعلى الاول فيسب الاجماع آيات كسوفه تعالى
وتما وفعلى البر والتقوى والهبة وقوله تعالى وآتى المال على حبه الآية وأخبار كثير
الصعيين لا تخفى جلة تجارتها ولورس شاة أى ظلفها وانعة ر الاجماع على استنباط الهبة
بجميع أنواعها وقد يعرض لها أسباب تفرها عن ذلك منها الهبة لأرباب الولايات والعمال
ومنها ما كان المهيب يستعين بذلك على معصية وهى بالمعنى الاول غلبة تطوع على حياءه فخرج
بالتعليق العار به والاضافة والوقف والتعلق غيره كالبيع والركن من مكاتل حاجات أو ثواب
آخرة فصدقة أيضاً وأخذه المذهب اكرامه الهبة وأركانها بالمعنى الثاني المراد عند الاطلاق
ثلاثة صبغة وقادروه وبوب وعصره المصنف بقوله (وكلم ملطير مع جله) بالاولى لان
بابها أوسع فان قيل لم حذف المصنف منها ان شاء من جازيته أجب بان تأتت الهبة غير مخبرق أو
لشاكلة جازيهه (تنبيه) يستثنى من هذا الضابط مسائل منها الجارية المرفوعة اذا استوفىها
الراهن أو أعتقها وهو مصرفه لا يجوز بيعها للضرورة ولا يجوز بيعها لامن المرتهن ولا من غيره
ومنها المكاتب يصع بيع ما في يده ولا تصع بيعته ومنها هبة المنافع فانها تباع بالاجرة وفي هبتها
وجهاً من أحد هباتها ليست بتعليق بنا على ان ما وهبت منافعها به وهو ملزم به المارودى
وغيره ر وجه الز وكفى والثاني انها تعليل بنا على ان ما وهبت منافعها به وأمانه وهو ما يحرم
ابن الرقصة والسبى وغيرهما وهو الظاهر واستثنى مسائل غير ذلك كترها في شرح الهبة
وغيره ومفهوم كلام المصنف ان لا يجوز بيعه كسبيل ومنصوب لغيره على اتزاعه وشال
وأبى لا يجوز بيعه بجماع انها تليق بالحياة واستثنى أيضاً من هذا مسائل منها اجتماع المظنة
ولجوها من المحقرات كشيء فانها لا يجوز بيعها وتجهيز هبتها كإحدى عليه في المنافع
وهو المعتقد لتفاد المقابل لهما وان ظال ابن التقيبان هذا سبق قلم ومنها حق التصرف فانه يصح

بيعها فان بيع ذلك يجوز بيع أشياء لا يجوز بيعها الآن يقال من جهة ان بعض افراد الهبة لا يحتاج الى صبغة وهو الصدقة والهبة
(قوله وهو مسمى) راجع لكل مما قبله أما اذا كان موصراً فقد لا يجوز وكل من البيع والهبة (قوله هبة المنافع الخ) كان الاولى حلف هبة
لان الكلام في الاشياء التي يجوز بيعها لا هبتها (قوله في هبتها وجهاً) كان الاولى في بابها وجهاً أو يقال معاها به باعتبار القول
الثاني أو اعتبارها بالصورة (قوله أيضاً هبة ما ليس بتعليق) والا فوضع أو قول أحد هبة ما لها اية لا تعليل بنا الخ وكان يقول والثاني
اهبة وتعليق بنا على ان الخو يبنى على القولين ان الذين على الاول مضعون وعلى الثاني غير مضعون وأما الثالث فله الرجوع على شاه
على كل من القولين (قوله ومنها حق التجيز الخ) أى اذا صرح في اجسامه موات أو ذهب عليه علامة أو أقطع له امام فهو متصرف له أى ما يقع فيه

فقدور فيه لايه وعرض بان شرط الواهب ان يكون مالكا وهذا غير مال الا ان يقال ان له في موعدا ان يبيع من جهة ان له منع غيره وله ملكه بملك ابيه (قوله وصف الشاغل لينا الخ) فيه نظريان الواهب شرطه ان يكون مالكا بهذا زال ملكه عن ملكه بالذات لان قال له بغيره من جهة ان له بصل الصوف بجهة نفسه او فاشا وشرب اللبن فكان كالمالك (قوله سامر الخ) ومنه الرتبة فلا تصح الهبة انما من الاعشى ولا كايتمتع البيع والشراء واما الصدقة والهبة فيعبران منه وعليه (قوله راطلاق التصرف الخ) كان الاول ان يرد وأهله بغيره بصلع اخر ارجا لولي مال محجور والمكاتب مع انهما مطلقان التصرف أي غير محجور وعليهما ولكن ليسا من اهل التبرع وهذا الشرط في كل من الهبة والصدقة والهبة (قوله ان يكون اهل للملك) أي وان لم يكن مطلقا التصرف بل دليل قوله غير المكلف الخ (قوله وغير المكلف الخ) شغل ان الهبة للبعد الصغير او الجنون اذ اقصدا الواهب سيده او اطلق فان القبول من السيد فيكون بجهة الولي (قوله فلا تصح لخل الخ) وقارة بملكه للذات لان ذلك قهري وقارقت بجهة الوصية لانا اوسع باا من الهبة (قوله نفسه) بدليل لائق كيد لانه نكرة والتوكيد للمعارضة في نفسه بنفسه وهو يدل بما قلناه واما الهبة للمكاتب فصحة وعملها لنفسه لانه مستقل واما الهبة للبعض فان كانت معها باء ملحق وسدت في فوته فان وجدت في قوة المدعى فالامر ظاهر وان وجدت في فوته السيد فان اطلق الواهب أو قصد السيد مع وكان القبول من المدعى وان لم يكن ٨٠ تمكن معها باء فخاص البعض الحر تصح فيه ومقابل البعض الرقيق يجري فيه

هبة ولا يصح بيعه ومنها صوف الشاة المحصلة أخصية لغيرها ومنه التماثل بدو الصلاح فيقول هبنا من غير شرط انقطع بخلاف البيع واستثنى مسائل غير ذلك كونه في شرح المناهج وغيره وشرط في العاقد وهو اكن الثاني ما في البيع فيشترط في الواهب الملك واطلاق التصرف في ماله فلا يصح من ولي مال محجور وله من مكاتب فبراذن سيده بشرط في الموهوب ان يكون فيه أهلية الملك الما هو لم يكن مكلف وغيره وغير المكلف بصل له وله فلا تصح لخل ولا لجهة ولا لريق نفسه فان اطلق الهبة له فهي لسيده (ولا تلزم أي لا تملك الهبة) للصحة غير الضمنية وذات الثواب الشاملة للهبة والصدقة (الابا قبض) فلا تملك بالعدا روى الحاكم في صحيحه انه صلى الله عليه وسلم اهدى الى القاضي ثلاثين أوقية مسكا ثم قال لام سلمة اني لارى النجاشي قد مات ولا أدري الهبة التي اهدت اليه الاسترخاء ردت فهي لك فكان كذلك ولانه عقد ارفاق كالعرض فلا تملك الابا قبض وخرج بالصحة الفاسدة فلا تملك بالقبض وبغير الضمنية الضمنية كالقول اعتق عبدك مني بما قاله يعق عنه وبسطا قبض في هذه الصورة كايستقل القبول اذا كان القاس العتق تعرض كاذ كروفي باب الكمارات وغير ذات الثواب ذاته فانه اذا سلم الثواب استقل بالقبض لانه بيع (نفيه) شغل كلامه هبة الاب لابنه الصغير انها لا تملك الابا قبض كاه ومقتضى كلامهم في البيع وشعوه خلافا لما حكاه ابن عبد البر ولا بد ان يكون القبض باذن الواهب فيه ان لم يقضه الواجب سواء كان في يد المتهب أم لا فلو قبض بلاذن ولا اقباض لم يملكه ودخل في ضمانه سواء اقبضه في مجلس العقد أم بعده ولا بد للموهوب به من امكان اسير اليه ان كان غائبا وقد سبق بيان القبض الا انه هنا لا يكتفي بالاتلاف

ما تقدم من قصد السيد والاطلاق فيصع وقصد العبد نفسه فلا يصح (قوله ولا تلزم الهبة الخ) اعلم ان ظاهر كلام المتن ان الهبة تملك بالقبض لكن لا يلزم ذلك الابا قبض وقول الشارح أي لا تملك أي ان العقد لم يقصد ملكا أسلاوه اما حل به ابن قاسم كلام المتن الا ان بقدر اى ملكا تاما او افاضل الملك حصل باء بعد (قوله الشاملة الخ) فكل من الأقسام الثلاثة لا تملك الابا قبض أي من يبيع عقده ذلك فالقبض سبي او مجتري أو شبهه هبة أو صدقة أو هدية فلا يملكها ولما حكاه الرجوع فيها وان تلفت الا ضمان ان كان المانع مطلقا التصرف وانما يلزم العقد المذكور

اذا قبض الولي وأما اذا كان المانع فذلك غير مطلق التصرف فانما لا تملك ولو قبضت ولو كان القابض مطلقا التصرف فلولي من ذكر الرجوع ان كانت باقية فان تلفت ضمان من أخذها ولو تلفت بنفسها (قوله فكان كذلك) أي فردت الهبة له ووجه الدلالة ان ذلك يدل على ان الهبة والهبة لا تملك الابا قبض والنجاشي مات قبل القبض فذلك ردت النبي صلى الله عليه وسلم وقسمها بين نسائه ولم يخص بها أم سلمة لما صدر من النبي صلى الله عليه وسلم وعده هو لا يلزم الوفاة وأيضا معلق على رجوع الهبة لا يبيع تعليقها (قوله الفاسدة) أي لغوات شرط من شرطه والموهوب مثلا فلا تملك القبض ولا ضمان ولو تلفت وأما الفاسدة بقوات شرط في الواهب والمتهب فقد صرفت حكمها فيما تقدم (قوله استقل بالقبض الخ) مقتضى مقابلته لكلام المتن أنه روى فلا ترضى على قبض ويجاب بانه خارج بقصد مقدور بقصد من اذن أمادات الثواب فلا تنقضي الى الاذن اذا سلم المقابل (قوله انها لا تملك الخ) يدل من هبة الواقعة مفعولا بدليل اشتغال (قوله ودخل في ضمانه) أي ضمان غصب (قوله من امكان السراية) أي مع نفيه ان كان خروفا تقدم في قبض المبيع (قوله الاتلاف) أي وان لم يأن فيه الواهب وبه ذلك ان كان باذنه فلا ضمان والا ضمان وعنى كل ايقال له قبض ويستثنى من الاتلاف ما اذا كان باء لاول الاحتياق مع اذن الواهب في ذلك فيكون قبضا املعن غير اذن فلا يكون قبضا ضمنيا الما كقول ولا ينفذ العتق

(قوله بغير اذنه) أي الموهوب له بخلاف ما إذا كان باذنه فإنه يكون قبضاً وأما موضع البائع المبيع بين يدي المشتري فهو قبض ولو من غير اذن المشتري بل ولو ناله المشتري (قوله لأنه غير مستحق القبض) يحتمل أن الضمير ٨١ راجع للمتب فقراً أسبق بذكر الحال ويحتمل أن الضمير للموهوب فقراً

والأوضح بين يديه بغير اذنه لأنه غير مستحق القبض بخلاف البيع فلو ناله الوهاب أو الموهوب فإنه ما وارث الوهاب مقامه في الأقباض والأذن في القبض ووارث المتب في القبض ولا تنفع بالموت ولا بالجسور ولا انضماماً لنقل إلى الزم كالبائع في زمن الخيار (إذا قبضها الموهوب) أي الهبة الشاملة للهبة والصدقة (المركن للوهاب) حيث ذكره جوع فيها (الآن يكون) الوهاب (والله) وكذلك أثر الأصول من الجنتين ولو لم يمتد اختلاف الدين على المشهور وسواء أقبضها أو لم يأخذها كان أم يقبض أصغراً أم كبيراً لم يمتد إلى محل أن يعطى عليه أو يجب عليه غير جمع فيها إلا الوالد فيأبى عليه وله واء الترمذي والحاكم وصحاه والوالد يشغل كل الأصول إن حل اللفظ على حقيقة وعجزه والحق به بقية الأصول جميعاً من لكل ولادة كأي النفع وحصول الفتح وسقوط القود (تبيينه) محل الجوع فيها إذا كان الولد أما الهبة للهبة للرفق فبها ليس له وجه أيضاً في هبة الأعيان وأما الوهب للهبة للهبة فلا رجوع سواء قلنا أنه غلبت أم اسقاطاً إذا قلنا لا بد من قبضه وأما وجهه شيئاً فنفسه شرط رجوع الأب أو أحد ما إذا كان الوهب في سلطة الولد يدخل في السلطة ما لو أبق الموهوب أو غصب حيث ثبت الرجوع فيه ما خرج به ما لو جنى الموهوب أو أغلس المتب وجبر عليه فيفتح الرجوع ثم قيل أنا نأزي أرض الشياخ توارج مكن في الأصح ويمنع الرجوع أيضاً ببيع الولد الموهوب أو وقفه أو وقفه أو نحو ذلك مما لا بد للملك عنه وقضية كلامهم امتناع الرجوع للبائع وإن كان البيع من أبيه الوهاب هو كذلك ولا يمنع الرجوع رهنه ولا هبته قبل القبض بلقاء السلطة لأن الملك هو ما بعد القبض فلا رجوع له في السلطة ولا يمنع أيضاً تعليق وقفه ولا ترويح الرجوع ولا زراعة الأرض ولا جاراته لأن العين باقية بحالها ثم يستثنى من الرجوع مع بقا السلطة صور منها ما لو من الأب فإنه لا يصح رجوعه حال جنونه ولا رجوعه بل إذا أطلق كأنه لا رجوع ذكره القاضي أبو الطيب ومنها ما لو أكرم والموهوب سببته لأب رجوع في الحال لأنه لا يجوز إثباته على المصديق حال الإحرام ومنها ما لو رد الولد وفرغنا على وصف ملكه وهو الرابح فإنه لا يرجع لأن الرجوع لا يقبل الوقف كالأقبل التعليق فلو حل من إجماعه أو وادى الإسلام والموهوب باقى على ملك الوالد رجوع «فروع» وهو بولده شيئاً وجهه الولد لله بولده يرجع الأول في الأصح لأن الملك غير مستفاد منه ولو وجهه بولده وجهه الولد لآخيه من أبيه لا يثبت للأب الرجوع لأن الوهاب لا يملك الرجوع غالباً ولو وجهه بولده وجهه الولد لآخيه ثم الجسد لله بولده الرجوع للبدن ولو زال ملك الوالد عن الموهوب وعاد إليه بارت أو غيره لم يرجع الأصل لأن الملك غير مستفاد منه حتى يرجع فيه ولو زرع الولد الحب أو غرس لبس لم يرجع الأصل فيه كآخيه من ابن المقرى وإن جزم المقتضى بخلافه لأن الموهوب صار مستهلكاً ولو زال الموهوب رجوع فيه بزيادته المتصلة كالمن دون المنفصلة كالقود الحادثة فإنه يبقى للمتب بدونه على ملكه بخلاف الجسد المتعلق للهبة فإنه يرجع فيه وإن انفصل وبحصل الرجوع رجعت فيما وهبت أو أسترحت أو ردت إلى ملكي أو فقت الهبة أو هو ذلك كإعطائه أو رفضه أو لا يحصل الرجوع ببيع ما وجهه الأصل لفرعه ولا وقفه ولا هبته ولا باعتاقه ولا وطء لامة لا بد في صحة الهبة من صفة وهو الركن الرابع وتحصل باليجاب وقبول لفظان الناطق مع التواصل المعناد كالبيع ومن صرائح الإيجاب وهو بدو متخذ

مستحق فتح الحال وأما الركن مستحق لأن الملك لا يحصل إلا بالقبض كما تقدم على كلام ابن فاسم (قوله إلا أن يكون والله) أي أنه لا رجوع أي في كلها أو بعضها إن أم أراد الرجوع في النفع دون العين امتنع (قوله سواء أقبضها الخ) تعميم غير مستقيم لأن فرض الكلام أنه بعد القبض وأما قبل القبض فلا بد كونه لكل الرجوع (قوله ومنها ما لو أريد الوالد) أي وكذلك الولد أيضاً (قوله وفرغنا على وقف ملكه الخ) فيه مسامحة لأنه لا ينبغي على وقف ملكه عدم رجوع الأب وأما ما يتوقف على وقف نصرة فهو عدم وقفه وجاز في باب الرد وتصرفه إن لم يحتمل التعليق كبيع وجهه باطل وإن أحصل التعليق وقفه ما لا سلام بقدره البطل والرجوع تصرف لا يقبل التعليق فلا يقبل الوقف فيطلب (قوله لآخيه من أبيه الخ) ليس قيداً بل التعليق والغنى للام كذلك لا أن يقال أخا قيد بذلك لأنه يحصل التوهم دون الغنى للام فلا يتوهم الرجوع فيه لأنه أجنبي عن الوهاب (قوله ولو وجهه الولد الخ) بعضهم صرحوا بأن وجهه الولد لآخيه وجهه المولد لآخيه وله المذكور أو غيره أي والرفد غيره أي غير الوهاب فلا رجوع للبدن لأنه أصل الولد والرفد بعضهم صرحوا بما إذا وهب الأب لابنه ثم وجهه الابن للبدن ثم وجهه المولد لآخيه وله الوهاب فرجاً يقال لمن الأب أو الجسد وأب ذلك فكل

(١١ - خطيب - تلقى) الرجوع مع أن الرجوع للبدن لأن الملك مستفاد منه دون الأب لأن الملك الذي منه زال بالهبة ليس له وجهه بعد الزوال في هذا الباب كذا في بعد كالأب

في البيع والقرض في الصدقات • جكن هذا الحكم بانفاق (فرع) لو اقترض جابوا بذره فأراد القرض الرجوع هل يرجع في جب مثله أو يرجع في الزرع الجواب أنه يرجع في البذل وهذا بخلاف ما لو قرض جابوا بذره فثبت خان ماله رجع في الزرع ويلزم انفساد ريش النقص ان فرض ان الزرع نقص من الحب (قوله لا يشترط الإيجاب والقبول في الهدية ولا في الصدقة الخ) وأما شروط الموهوب وشروط المانق فلا بد منها لتكون الهدية والصدقة صحيحة فإن اختلفت شروط الموهوب كانت فاسدة فلا تملك ولو قبضت ولمالكها الرجوع فيها فإن تلتفت فلا ضمان وإن اختلفت شروط المانق أو البذل فقد عرفت حكمها في أول الباب (قوله وتصح بصري ورجي) هذا فرع من الهدية الآتية بصيغة خاصة ٨٢ فيشترط فيه ما يشترط في الهدية (قوله أي جعلته لك عمرك الخ) الأولى وأجعلته

لك عمرك لا لجل قول الشارع ومخرج يقولنا عمرك الخ فيكون مذكورا في المباداة (قوله ميراث لاهلها) أي ولا صبرة بالشرط المذكور أي بالصبراسة في العمري والقرقي الرقي (قوله ان اعتبد) أي ويكن حار ينال الاستعمال (قوله يسن للوالدان هلا البذل) أي عالم يعلم من تركه ضرر الله أو ولاده ولم ينظن ذلك والحرع عدم العدل (قوله فلا كراهة) أي ان لم ينظن الضرر أو يعله والاحرم (قوله فلا يجزى فيهم هذا الحكم) أي وكراهة عدم التسوية في عطية الاصول للفرع وبالعكس وجه ذلك أن التسوية بين الاصول والفرع متأكدة تأكيداً فإذ كان تركها مكروهاً بمختلف التسوية بين الاخوة فإن طلبها أقل من تلك فليكن تركها مكروهاً لكنه خلاف الأولى (قوله ما من بها) أي على سبيل الاستحاب فإذا أخذت كان قطعها حراماً من الكبار ممن غير عذر وسواهم حصلت بمال أو كلام أو رسالة أو غيرها ثم قطعها وسبئ فقال كيف يكون ترك السنة حراماً من الكبار رجيحاً بأنه لا مانع من ذلك أو يقال ان الحرمة من حيث الازالة التي حصلت

وبمكنتك بلاغ ومن صرا ثم القبول قبلت ورضيتو قبل الهدية للصغير ونحوه من ليس أهلاً للقبول الولي لا يشترط الإيجاب والقبول في الهدية ولا في الصدقة بل يكفي الاعطاء من المالك ولا انخذل من المدفوع له (و) تصح بصري ورجي في العمري (إذا أعمرشاً) كأن قال أعمرتك هذا أي جعلته لك عمرك أو حيائت أو ما عشت وإن زاد فذا من عادى لغيره الصبي العمري ميراث أهله وأخرج فلو أ جعلته لك عمرك ما قال جعلته لك عمري أو عجز بذره لا يصح نظروجه عن اللفظ المتأدب فيه من تأميت المالك فإن الواجب أو زيادة دعوت أو لا بخلاف العكس فإن الإنسان لا يملك إلا ماله حياته ولا يصح تعليق العمري كذا جابوا فلان أو رأس الشربة هذا الشيء لك عمرك أو في كذا قال جعلته لك رقي (أو أرقبه) كأن قال أرقبتك أي ان ستقبل عادى وان ستقبل استقر لك (كان ذلك الشيء للعمري في الأرقب) أو أرقب في الثانية بلفظ اسم المفعول فيهما (ولو رقت من بعده) ويقال شرط المدكور في العمري والرقبي لغيره أي داود لا تصبر وأولاد لا ترقبوا إن أعمرشاً أو أرقبه فهو رقت أي لا تصبر وأولاد لا ترقبوا ما عاين أن يعود اليك فإن مصبره الميراث والرقبي من الرقوب فكل منهما رقب موت الأعمش والهدية أن أطلقت بياناً لم يقيد بشواهد ولا صدمه فلا جواب فيها وإن كانت لأعلى من الواجب أو قديت بشواهد مجهول ككتاب قباطة أو معلوم فيبيع نظراً إلى الحق وظرف الهدية ان لم يعتد به كقصة غريبة أيضاً ولا خلاف إذا لم يكن به حرم استعماله إلا في كل الهدية منه ان اعتد (تبه) بين الواهوان هلا العدل في عطية أو ولاده بان يسوي بين الذكر والأنثى لغيره البخاري اتقوا الله واعدوا لوالدين أو لآدم بكره تركه لهذا الظهور محل الكراهة عند الاستواء في الحاجة أو عددها والأقل كراهة وعلى ذلك يجعل تفضيل المصباح لان الصدق فضل البيرة عايشة على غيرها من أولاده وفضل عرابته عاصماً بشي وفضل عبد الله من عمر بعض أولاده على بعضهم رضى الله تعالى عنهم أجمعين ويسن أيضاً أن يسوي الولد إذا وهب والديه شيئاً ويكره ترك التسوية كما في الولد إذا فضل أحداهما كالأم أولى لغيره ان الله تعالى البر والاخوة ونحوهم لا يجزى فيهم هذا الحكم ولا شك ان التسوية فيهم مطروبة لكن دون طلبها في الاصول والفرع أو تفضل البر بالوالدين بالاحسان اليهما وفضل ما سرهما من المصلحة لله تعالى وغيرهما مما ليس بجبي عندهم وكل منهما من الكبار وهو ان يؤذيه أو يذلي ليس بالهين عالم يكتفى إذا جابوا جابوا صدقة انفقها وهي فذلك مع قرينة ما تعد به واصلها موهباً وتحصل بالمال وقضا الخواص والزيادة والمكافاة والمراسلة بالاسلام ونحو ذلك

فصل

لو اختلف الواهب والمتهب

بالقطع لا من حيث ترك السنة (فرع) لو اختلف الواهب والمتهب في الاذن في قبض وعدمه صدق الواهب لان الاصل لعدم ولو اختلفا عليه واختلفا فقال الواهب وجعت قبل القبض وقال المتهب بل بعد صدق المتهب لان الاصل في كل حادث تقديره بالقرب من ولو قال المتهب يخرج عن ملكي ثم عاد وقال الواهب لم يخرج صدق الواهب لان الاصل عدم خروجه وأما قول المتهب يخرج عن ملكي وقال الواهب لم يخرج صدق المتهب لانه أعلم بذلك (فرع) النقوط المتأدب في الافراج ان قبضه صاحب الفرج أو ذن في ذمته لخائنه ونحوه وكان دفعه لما ذكره بضره جمع بمصاحبه سواء كان ما كولا أو غيره ولا خلاف في (فرع) لو قال الولي عند غرض من غير أن يباه أخيه لولده أو أبنيه لولده أو حليفه لم يكن ذلك ملكاً لوالده لانه

وقد هذا اللفظ ممدوم وهو لا يفتك (فرخ) البس وله خليا أو زوجته ولم يقد صيغة نقل على التثنية فهو بان على ملكه ويكون عارية ولود بقية منه له أزوجه ومهما جهازا هو بعد من الاب اقراو به جهازا لم يفتك له الرجوع فيه واصل في دعوى عدم ملكه لها فان قال عند ذلك الفرخ ج هذا اجازة بنى ملكته على اقراره (فصل في القطعة الخ) ذكرها عقب الهبة لان كلاهما كتاب وروا احسان لا في أخذها براوا احسان (قوله هو يضم اللام الخ) وفيها لغتان قاطبة بضم اللام ولقط كسب (قوله لغة التي المقطوعة) ظاهرا انه اجمع للفتين وهذا من غير القالب من أن فصلة عمر كالفا على رطلها يسكنون لا معقول كرجل ضعهما بالصر بذا أى صاحبه على الغزو والسكن مضموك عليه (قوله ما وجدنا الخ) من مال أو اختصاص حيوان أو غيره (قوله من حق محترم) خرج مال اخر في فاته غشية لا قطعة لا يمكن بداء الحرب مسلم يمكن كونهه والا كان قطعة أى من حيث الحكم وهو انشر بلامن كل وجه لانه لا يبعد التعريف لان ملكها الملقط بل تكون مؤنة التعريف بيت المثل وقد اشتمل ٨٢ هذا التعريف على الاركان الثلاثة لان فيه

المنطوق واللفظ ورازهما لقط وعدها التعريف ناقص فيود بان ببال ما عاض أى بضعة أو فم اما اقامه الخ في دارك أو جرك فليس لقط بل مال مانع وكذا ما حله السبل الى أرضك فان أعرض عنه صاحبه كان ملكا لا لقطعة وان لم يعرض فهو ملكه ورا ما وجدنا أى غير مملوك والا فملكه ورا ما يضى أى وغير حيوان يتمتع من سفار السباع فانه اذا وجد في الفهره الا كنية لم يضر لقطه التملك ويجوز الملقط ولو ادر لقط مثلا فان كان غلطاً فهو لقطه ولا يجوز استعماله الا بعد التعريف فان كان محمدا فهو من قبيل الظاهر كائناً (قوله في حقن) (العبد) أى ائنه كلمة والا فافق عون كل عبيد قول في موت أو طري (قوله أى أو غيره) كسجد ومدرسه ومغربه وجام وقهوة أو وكر من كل ما لا يخص به أحد (قوله ولو شئ الخ) تقييد لقوله فله أخذها أى يباح (قوله غشية الضياع الخ) غلقتا بسده على

(فصل في القطعة هو يضم اللام وقع القاف واسكانه الفة التي الملقطه شرط ما وجد من حق محترم غير محمول لا يعرف الواحدة مستحقة والاصل فيها قبل الاجاع الايات الاحتمية بالبر والاحسان اذ في أخذها الملقط والرد وروا احسان والاخبار الواردة في ذلك كثير مسلم والله في حون العبد ملام البص في حون انية (واذا وجدنا) أى اخر (قطعة في موت أو طري) بل يثنى بامانة نفسه في المستقبل وهو آمن في الحال غشية الضياع أو طروا الخيانة (قوله أخذها) جواز لان خيانتهم لا تصق في الاصل عدمها وعليه الاحتراز (وله تركها) غشية استهلاكها في المستقبل ولا يضمن بالترك فلا يندب له أخذها ولا يكره له الترك يخرج بالخرار في حق فلا يصح التقاطه بغير اذن سيده وان لم يمه لان القطعة امانة وولاية ابتداء رطلها انتها وليس هو من اهلها فان التقط بامانه مع وكان سيده هو الملقط وأما بغير اذن سيده فن أخذها منه كان هو الملقط سيدها كان أو اجنبيا ولو اقرها في يده سيده واستغفله عليها ليرفها هو أمين جاز والاصلا يصح اللفظ من مكاتب كتابه صحيحة لانه مستقل بالمك والتصرف يخرج بابوات المملوك فلا يندب منه التملك بعد التعريف بل لصاحب اليد فيه اذ ادعاه والاطن كان مانعاً قبله وهكذا حتى يتسنى الى المهيمن فان لم يدعها كانت لقطه كقوله التولى وأقره الى روضة وبغير الوافق بنفسه الواقع بها واية أشار بقوله (وأخذها أولى من تركها) فهو مضب (ان كان على ثقة) من نفسه (من القيام بها) لما فيه من البر بل يكره تركها لو س اشهادا مع تعريف شئ من القطعة كقاف الودية وحلوا الامر بالاشهاد في خبر أبي داود من التقط لقطه فليس هذا عدل أو فدى عدل ولا يكتفى ولا يفتيم على السند بها بين الاخبار وتضع لقطه البعض لانه كالحرفي المثار التصرف والذمة ولقطته وليس له في غيرها بأية غير رطلها وبذلك كتابا بحسب الرق والحربة كخضصين التلقا في منا وبذلك فية كباقي الا كتاب كوسية وجبة وكرز والمون كخبرة طبيب وجم وغن ودا ولا كسابلن حصلت في فية والمون على من وجد سبها في فية وأما ريش الخيانة في شتر كان فيه لانه يتعلق بارقة وهي مشتركة والخيانة عليه كطبا منه كاجتهه الركني وكلام المناهج شملها وكره اللفظ لفساق ثلاث دعوى نفسه الى الخيانة فيصع الملقط منه كيصع من مر ذو كافر معصوم

التوزيع ازل الاول والثاني في (قوله لان خيانتهم) كان الاولى ولان تعليلنا بانها لوهية فله أخذها (قوله غشية استهلاكها الخ) كان الاولى وغشية الخ علة تأتية لقوله لوه تركها (قوله بلا ندب له أخذها الخ) تضييع على الحق (قوله فان التقط يادنه) أى ولو في مطلق الا كتاب (قوله والا فلا) أى وكان متعديا وكان ضامنا (قوله لموات) الاولى عماد كرتشيل الطرييق (قوله بل هو لصاحب اليد) أى بملك أو اجارة أو اعادة أو غضب أو استياع فان دعاها على من ذلك فله (قوله كانت لقطه) ضعف والمعتد بها للمهيمن وان ساعا (قوله مع تعريف) أى بيان شئ من أوصافها فلو سعيها كره ولم يضمن بخلاف استياعها عند التعريف خرام يضمن به لعدم اتمته عند كونه بحضرة الشهود (قوله ولا يجب) أى لا يترك تعريفها فيكون الثاني أكيد الاول وقيل معنى الاول لا يترك تعريفها ومعنى الثاني لا يترك ذكر صفاتها الشهود فيكون مغايرا والنسب الاول الضريح والثاني للتعريف على المعنى الثاني ما على المعنى الاول فهو للتعريف فيها (قوله بين الانبياء) أى بالافضل عليه السلام وروى عن هذا الخبر المال على الوجهين

(قوله دار الاسلام) ليس قيدا او كذا في دار الفتنة تخرج دار الحرب وهذا التقييد لا يخص هذه الصورة بل كل الصور كذلك وقوله وتترع القطعة) والنارح لها القاضي فان قصر فلا ٨٤ ضمان ويجعل القرع من الكافرا اذا لم يكن عدلا (قوله مشرف الخ) أي وأخرجه في بيت المال

وأمأونة التمر يفصلهم ان قصده والتمك (قوله غلغلا) أي حتى المردز تكون موقوفة كسائر أمواله (قوله لا أنه يصح تعريفه) أي وعنده بان الولي ولا يتصور اقراره عليه بل يصح تعريفه الولي لانه ليس أملا لوجوده على المال (قوله أو قصد أحدهما) أي التيمانه وغيرها وجهه في قصد الخيانة أنه لما سبها انقص قصده فكان أمينا وان كان الضمير راجعا للقطعة أو التملك فالآخر ظاهر (قوله وان قصد الخيانة الخ) غاية فيما قبله (قوله ما لم يملك) متعلق بقوله أمين وبعد التملك أو الاختصاص يكون ضمانا في المال برده بذاته ان كان باقيا أه يتركه ان كان ناقصا وفي الاختصاص ان كان باقيا برده أو الاصل ضمان (قوله ويجب تعريفها) هذا السطر اد لأن محله سابق (قوله وان أخذها التيمانه) أي الحقيقة فضا من ولوم غير تعريفه بخلاف الاول (قوله وليس له تعريفها) أي التملك ولا يملكها المورفها ومؤنه التعريف عليه ويبرأ من الضمان بردها للقاضي أو المالك ان عرفه (قوله فوسما الخ) كان الأولى حذفه لأن التوسع ان يكون القطر موضوعا لمعنى خاص ثم يغفل ويتوسعه ويراد به معنى عام شامل للموضوع والمورفها وليس كذلك لأنها ليست واحدة (قوله أمروية الخ) صفتان للثياب (قوله سنة) وقيل واجبة وجعل يحمل الأولى على من انتقل للقطعة والثاني على من انتقل للتمك وقيل الأولى عقب الاخذ والثاني عند اعادة

في دار الاسلام كاصطيادهم واحتطابهم وتترع القطعة منهم وتسلم لعدل لانهم ليسوا من أهل الحفظ لعدم أمانتهم ويضم لهم مشرف في التمر ضمان ثم التمر يغلغلا وتوصع من سبي ويجنون ويسنزع القطعة منهم ولهم ما ويرفهاو يملكها لهما ان رأيت يجوز الاقتراض بهما لان التملك في معنى الاقتراض فان لم يره حفظها وسلمها للقاضي وكاسبها والجنون السقيه الا أنه يصح تعريفه دونهما ومن أخذ قطعة لا خبايا بقاها لقطعة حفظ أو عقاب أو اختصاص أو لم يقصد الخيانة ولا غيرها أو قصد أحدهما ونسبه فأمين وان قصد الخيانة بعد أخذها ما لم يملك أو يمتنع من هذا التمر فهو يجب تعريفها وان حفظها لحفظ وان أخذها التيمانه فضا من وليس له تعريفها ولو وقع القطعة لقاض لزمه قبولها (واذا أخذها) أي القطعة الملتصقة بالوقت بنفسه أو غيره (فعلية) حينئذ (أن يعرف) بفتح حرف المضارعة (سنة أشياء) وهي في الحقيقة ترجع الى أربعة وترك معرفة اثنين كما يظهر الأول أن يعرف (وعاها) وهو بكسر الواو والمد ما هي فيه من جلد أو غيره (و) الثاني أن يعرف (عفاها) وهو بكسر العين المهملة وأصله كافي تحسر بالتيه عن الخطأ بالجلد الذي يلبس رأس القارورة وهي مراد المصنف كصاحب التيمانه لانها جبا بين الوطأ والعفا والتحكي في تحسر بالتيه من الجهور ان العفا هو الوطأ وذلك قال في الروضة فيعرف عفاها وهي الوطأ من جلد وتعرفه وغيرها انتهى فاطل العفاض على الوطأ (وسا) الثالث أن يعرف (ركها) وهو بكسر الواو والمد ما يربط به من خيط أو غيره (و) الرابع أن يعرف (جنسها) من عهد أو غيره (و) الخامس أن يعرف (عددها) كالتين فأكثر (و) السادس أن يعرف (وزنها) كدورها فكذا ما كونها ترجع الى أربع فان العفاض والوطأ واحد كاطليه للجهور والعدد والوزن بهما عفا بالقدرة ان معرفة القدرة شاملة للوزن والعدد والكيل والذرع والسابع وهو المتروك من كلامه أن يعرف سننها أمروية أمروية والثامن أن يعرف سننها من جهة تكسير وضوحها ومعرفة هذه الارصاف تكون عقب الاخذ كما قاله المتولي وغيره وهي سنة كفاها الاذرى وغيره وهو المعتقد وهو قضيه كلام الجهور وفي الكافي أنها واجبة وجرى عليه ابن الرقة وبند كتب الارصاف قال الماوردي وانه القطع في وقت كذا (و) يجب عليه (أن يحفظها) لما ملكها (في حوزتها) الى ظهوره لأن فيها معنى الاعاق والولاية والا ككتاب فالامانة والولاية ولا الا كتاب آخر اعيد التمر فهل المقلب فيها الامانة والولاية لانها ناجزان أو لا ككتاب لانه المقصود وجها في الرضة وأصلها من غير نرجع والمرجع فيها انقلاب الا كتاب لانه يصح النطاق الناسق والذي في دار الاسلام ولو لا أن المقلب فلك الماص لقطعها (ثم اذا أراد) الملتصق (فعلها عرفها سنة) أي من يوم انعرف تحمدا او المعنى في ذلك ان السنة لا تتأخر فيها القبولات والباقي في الفصول الاربعة قال ابن أبي هريرة لانه لم يعرف سنة لضاغت الاموال على أربابها ولو جعل التعريف ابدا لانتفع من القاطعها فكان في السنة نظرا لغير تسعين معا ولا يشترط أن تكون السنة متصلة بل يكفي ولو مفرقة على العادة ان كانت ضيقة فحيرة ولوم الاختصاصات فغيرها أو لا كل يوم من تسعين طرفه اسبوعا ثم كل يوم مرة طرفه اسبوعا أو اسبوعين ثم كل اسبوع مرة أو مرتين ثم كل شهر كذلك بحيث لا ينسى أنه تكرار لمضى وانما جعل التعريف في الازمة الاول أكثر لان طلب المالك

التعريف بملك يعرف ما يعرفه او يملكه (قوله في وقت كذا) أي وفي مكان كذا (قوله ثم اذا أراد الخ) أفهم ان التعريف فيها لا يجب على الفور وهو كذلك (قوله غلغلا) ليس قيدا على المتعد لان من انتقل للقطعة يجب عليه التعريف (قوله ان كانت) متعلق بقوله سنة (قوله ثم كل اسبوع الخ) أي الى سبع أسابيع وأول ذلك من التعريف الثالث (قوله ثم كل شهر كذلك) أي الى اثنا عشرة

(قوله لال الزركشي) مقابل التعريف الاول لا مصرح في مخالفته والمشهد الاول (قوله لانها قطعة واحدة) نزيل لكلام السبكي (قوله) الى من يلزم الخ) أي الى ما حكم مذهبه يرى لزوم الدفع على الملتقط لمن وسفها (قوله) ٨٥ ومقتضى ذلك) أي قوله ولا نه جمع الناس

(قوله ولا يتقدم الخ) ان كان الضمير راجعا للتفسير فالعبرة بظاهره ويكون قوله ان ينظر هو التعريف لانه متعلق بقوله وهو عرف وان كان الضمير راجعا للتعريف ورد عليه اعتراض الاول ان جملة يخلب على الظن مسوقة لما الواقعة على زمان وهي خالصة عن ضمير يرتبط بها والشافعي انفسوا له ان ينظر هو عين التعريف فيكون حكرا والجواب عن الاول ان الرباط مقدور تقديره فيه وعن الثاني انه متعلق بمحذوف تقديره مستتر في التعريف أي ان ينظر فهو من قام التعريف والاشكال مبني على أنه متعلق بعرف اه (قوله وعلمه الخ) راجع لقوله ثم اذا اردت قلها الخ (قوله وان لم يتكلم أي بالفضل بان ظهور ما لكها يبعد التعريف (قوله فان لم يقصد التملك) مقابل لقول المتن قلها (قوله ولم يقصد غلظا) قديهما والمضى أنه استمر على قصد الحفظ أو استمر على الاطلاق ولم يطرأ عليه قصد ملك ولا اختصاص (قوله في بيت المال) أي قرضا بالشافعي المقتد (قوله زعموه داه بزيادتها) ومنها حدث بعد القطعة وقبل التملك وكذا أرض حصص يبيع حدث بعد التملك أو قبله وكان بتقصير (قوله والقرار على المدفوع له) فان غرم لم يرجع على اللاذق وان غرم اللاذق مع عليه ان لم يقره بالملك والا فلا رجوع له عليه ومحل غرم اللاذق ان سلم بنفسه فان

أيضا كقول الزركشي قبل ورم ادهم أن يعرف كل مدة من هذه المدد ثلاثة أشهر ولو مات الملتقط أثناء المدد بني وروته على ذلك كالجثة الزركشي ولو انقطع اثنان لقطه عرفها كل واحد نصف سنة كمال قال السبكي انه الاشبه وان خالف في ذلك ابن الرضا لانه لقطه واحدة والتعريف من كل منهما لكلها لا لتصفها لانه انما تقسم بينهما عند التملك (تنبيه) قد ينصور التعريف مستثنى وذلك اذا قصد الحفظ عرفها سنة ثم قصد التملك فلا بد من تعريفه سنة من حيثئذ ويبين التعريف زمن وجدان القطعة ويذكر ندب الاطلاق ولو نائبه بعض أوصافها في التعريف فلا يستوعبها الثلاث بعد هذا الكاذب فان استوعبها ضمن لانه قد رفعه الى من يلزم الدفع بالصفات ويعرفها في بلد الانشطة (على أبواب المساجد) عند خروج الناس لان ذلك أقرب الى وجود صاحبها (و) يجب التعريف (في الموضع الذي وجدها فيه) وليكثر منه في لان طلب الشيء مكانه كخروج قوله على أبواب المساجد المساجد ففكره التعريف فيها كجزءه في المجموع وان أفهم كلام الرضا التعريف لا المسجد الحرام فلا يكره اشترى فيه اعتبارا بالعرف ولا يجمع الناس ومقتضى ذلك ان مسجد المدينة لا أقصى كذلك ولو ارد الملتقط سقرا استباح بادن الحاكم من عرفها وان سافر بها أو استباح بفروان الحاكم مع وجوده ضمن نقصه ودان النقط في الصرا وهذا كافيتها وعرف فيها أنذلا فاندفع التعريف في الاماكن الخالصة فان لم يرد ذلك في بلد قصدها قوت أو بعد تساوي أقصد هاتين الدلتا لا حتى لو قصد بعد قصده الاول بلدة أخرى ولو بلدته التي سافر منها عرف فيها ولا يتكلم المدول عنها الى أقرب البلاد الى ذلك المكان ويعرف حقيرا ليعرض عنه غالبا ومتولا كان أو محتصرا ولا يتقدم بشئ هو ما يطلب على الظن ان فاقده لا يكثر أسفه عليه ولا يطول طلبه له غالبا لي أن ينظر امر اض فاقده عنه غالبا وعليه مؤنة التعريف ان قصد غلظا ولو بعد قطعه السقط أو مطلقا وان لم يملك لجوب التعريف عليه فان لم يقصد التملك كان لقطه السقط أو أطلق ولم يقصد غلظا أو اختصاصا مؤنة التعريف على بيت المال أو على المالك بان يرتبها الحاكم في بيت المال أو يفترضها على المالك من اللاذق أو غيره أو يأمره بصرها ليرجع على المالك أو يبيع بعضها ان رواه وانما يلزم اللاذق لان الحظ فيه المالك فقط (فان لم يوجد صاحبها) بعد تصرفها (كان له ان يملكها بشرط الضمان) اذا ظهر مالها ولا يملكها الملتقط بمجرد مضي مدة التعريف بل لا بد من لفظة أو مضي مائة كملكت لا تملك مال بديل فافترق الى ذلك كالتملك بشرط او بحث ابن الرضا في لقطه لا تملك كسر وكتب أنه لا بد فيها من حمل على نقل الاختصاص فان علقها فظهر المالك ولم يرخص بديلها ولا تعلق بها حتى لا يمتنع بيعها لزوم داه بزيادتها المتصلة وكذا المنفصلة ان حدث قبل التملك بما لقطه فان تلفت حسا أو شربا بعد التملك فموتها ان كانت مثلية أو قتيلا ان كانت متحركة وقت التملك لانه وقت دخولها في ضمانه ولا دفع لقطته لادعيها بالوصف ولا جهة الا ان يعلم اللاذق أنها له فيلزمه دفعها له وان وسفها وطعن سقها فدفعها له علانية بل يسرهم ان تمدد الواسف لم يدفعها الا بحجة فان دفعها بالوصف ثبتت لا شجر بحجة حولته لعلها بالجهة فان تلفت عند الواسف فلما لك تضمين كل منهما والقرار على المدفوع له واذ غلظ الملتقط لقطه بعد التعريف ولم يظهر لها صاحب فلا شيء عليه في اتفاقها فانها كسب من اكسبه لا طابا عليه بها في اذ لا لا تخره

سلم ما لم الحاكم لم يفرغ (قوله لا مملو الخ) أي ان غرم على ردها أو بدلها عند ظهور ما لكها (فروع) محل وجوب مؤنة التعريف على الملتقط لانه ان كان مطلقا التصرف والا فلا يجوز لوله اذا قصد غلظا لقطه صرف المؤنة من مال المدين بل يفرغ الامر بالسالك يبيع جزأها التعريف

(فصل الخ) لما فرغ من الكلام على حكم اللفظ الذي هو المثل من اباؤه ونذبه كراهنه ومن الكلام على بعض اقسام القطع شرع
 بتكليمه على بيان ما يفعل في الشيء المقطوع (قوله في بعض النسخ) يجعل انما حال من فصل وهو غير من محذوف أي هذا فصل ويتخذ
 أن فصلا مستأرقا وقوله في بعض النسخ خبره وسوغ الابتداء بالكرة ارادة لفظه فيصير معرفة (قوله ويدين حكم كل منها الخ) من عطف
 اللازم على المعلوم بلزم من بيان الاسم بيان الاحكام (قوله واعلم الخ) حاصله أربعة اقسام لان غير المال قسم والمال الذي قسم
 وغيره الذي وهو حيوان قسم والمال غير الحيوان قسم فذكر المثل المال غير الحيوان والحيوان غير الذي وركب الاختصاص والادنى
 فحينئذ قوله يعلم غائب ذلك غير ظاهر لان ٨٦ المذكورة والمتروك فكان الاولى ان يقول ويعلم بعض ذلك (قوله في قوله) نظرف

بقوله كلامه من ظرفه العام في
 التماس أو ان الفا بمعنى من بيان
 للكلام (قوله على أربعة أضرب)
 أي اجالا والافعى بالنظر للتفصيل
 تريد على ذلك (قوله وما كراهي
 الفصل) أي في قول المتن فان لم يجد
 صاحبها كان له ان يتكلم كما
 وكان له ادامة - قطعا (قوله وغير)
 أي سواء القطعة من مفارقة أو عمران
 (قوله بين غلظه الخ) أي ان القطعة
 للثمن فان القطعة للثمن تعد
 الامرا الثاني وبسبب الاكل يجب
 التعريف فإذا مضى التعريف ان
 شاء أتى البديل في ذمته لما ملكه وان
 أراد على البديل أقرضه وسيله للفاضي
 ثم غلظه وفي صورة البيع يجب
 التعريف ثم ان تم التعريف ان شاء
 أتى الثمن لما ملكه وان شاء غلظه
 (قوله في فعل ماضيه المصلحة أي
 سواء القطع للثمن وسواء
 القطعة من مفارقة أو عمران ويجب
 التعريف فان تم التعريف في غلظه
 المقطوع ان جفقه أو غنه ان باعه
 أو ادام حفظ ذلك لما ملكه (قوله
 فلا دعى الخ) مبتدأ مشعر بمحذوف
 أي يتكلم عليه أي قوله فيجب لفظ
 رقيق غير رافعا زائدة أو على فوم

(فصل) في بعض النسخ وهو في اقسام القطع وبيان حكم كل منها واعلم ان الشيء الملقط
 قسمان مال وغيره والمال فوعان حيوان وغيره والحيوان ضربان آدمي وغيره وبعضه فالبذل
 من كلامه رحمه الله تعالى في قوله (واللفظة) أي بالنظر لما يفعل فيها (على أربعة أضرب
 أحدها ما يبق على الدوام) كالأهبة الفضة (فهذا) أي ما ذكرناه في الفصل قبله من الصغير
 بين غلظه ما بين ادامة حفظها إذا صرفها عنه ولم يجد مالها هو (حكمه) أي هذا الضرب
 (و) الضرب (الثاني) ما يبق على الدوام بل يفسد بان تأخير (كالطعام الرطب) كالرطب
 الذي لا يتغير باليقول (فهو) أي الملقط (غير) فيه (بين) غلظه (ثم أكله) وشربه
 (وغيره) أي غرم بدله من مثل أو قية (أو يسهل منه) وحفظه (بالمالك) (و) الضرب
 (الثالث) ما يبق على الدوام لكن (يعالج) بكسر الميم (كالرطب) الذي يجف (في فعل)
 الملقط (ما فيه المصلحة) لما ملكه (من بيعه) بشئ مثله (و حفظ غنه) له (أو تحفظه) وسقطه
 لما ملكه ان تبع الملقط بالتجفيف أو لا يبيع به بعه باذن الحاكم ان وجد وسقطه على
 تجفيف الباقي المراد بالغير الذي يباع ما يداوى به مؤنة التجفيف (و) الضرب (الرابع)
 ما يحتاج إلى نفقة كالحيوان آدمي وغيره فلا دعى وركب المصنف اختصاصا بالبدنة وقوله
 فيص لفظ رقيق صغير غير مميز ومميز زمن نهب بخلافه زمن الامن لا يستدل به على سببه
 فصل إليه وعمل ذلك الامه اذا انقطعت الحفظ واللقط وتصل له كسبوسية ومجرم بخلاف
 من تحمله لان غلظه القطعة كالاقتراض وينفق على الرقيق مدة الحفظ من كسبه فان لم يكن له
 كسب فان تبعه بالانفاق عليه قد ان وان أراد الرجوع فلينفق باذن الحاكم فان لم يجده أشهد
 وأذيع ثم ظهر المالك وقال كنت أعتقته قبل قوله وحكم فساد البيع وأما غير الذي
 عليه اقتصر المصنف لقلية وقوله فاشأ إليه بقوله (وهو ضربان) الاول (حيوان لا يبيع
 بنفسه) من صفات السباع كشاة وجمل وفضيل والأكبر من الابل والخيول وفحول كما
 اذ تركه ضيع بكسر من السباع أو يحنان من الناس فان وجدته مفارقة (فهو غير) (فقه) (بين)
 غلظه (ثم أكله وضم غنه) لما ملكه (أو تركه) أي اسما حكمه عند (والتعلق بالانفاق
 عليه) ان شاء فان لم يتطوع وأراد الرجوع فلينفق باذن الحاكم فان لم يجده أشهد كما
 في الرقيق (أو يسهل منه) وحفظ غنه (بالمالك) ويرفعها ثم يثبت الثمن وخرج بفسد
 المفارقة العمران فإذا وجدته فيه فله الامساك مع التعريف وله البيع والتعريف وغلظه الثمن
 وليس له أكله ورغم غنه على الاظهر وله البيع في العمران بخلاف المفارقة فقد لا يجد

أعلى الكلام ولكن الجهة لا رافعة بها بل لا يثبت دواجا بعبه به بمقدور تقديره بعبه لفظ رقيق منه أي
 الادنى وأعادة المبتدأ إعرافه وتخفيف هذا رقيق بين أمرين سواء انقطعت الحفظ أو التعلق بيه أو اسما كونه يجب التعريف ثم اذا
 تم التعريف غلظه الثمن أو باللقط أو أتى ذلك لما ملكه ويرف كونه رقيقا بعلامة فيه كعبه البنية أو ان لا يعرف كونه بمجرم بان
 كانت في ديار مجوس أو اخبارها ان كانت مجرة (قوله لا يستدل به الخ) بالبناء للفاعل وغيره للفرق والباقي بالامن للسببية أو
 الظرفية أو أنه مني للفضول وشغلته عن ذكر أي بالسؤال على كل من الاحتمالين (قوله وحكم فساد البيع) أي وضاعت النفقة
 على الملقط (قوله فهو غير الخ) أي اذا انقطعت للثمن وان انقطعت الحفظ فله اخلاصه ان الآخرين (قوله ثم أكله الخ) ثم يجب
 التعريف في الثمن ان شاء بعد التعريف غلظه أو ادام الحفظ لظهور ما ملكه وكذا يقال في اخلاصه ان الآخرين

من الثانية والثانية أولى من الثالثة (قوله فبها الخصلة) أي من سواء النقط العظيمة أو لثمت أي ولا يفي، خصية المارودي أن كان ذلك كرايان كان أي كبحشة جاءت خصية المارودي فيتملك في الحال ثم يعرف (قوله فيميز العالكم الخ) ويحيز في الخصلة أن الأخيرتان (قوله فيميز قطعه للتهلك أي ويحيز في الخصلة الثالثة) (قوله غير بين الأشياء الثلاثة) ضيف والأولى أي يقول غير بين الأمرين الأخيرين (قوله لفظهم مكة) بلفظ المصدر وواضحة لما بعده على معنى من ولا حاجة لقطعه بالضم للجمع قطعة بـل لا يصح لأن القطعة ذات والمذاق لا يتعلق بها الحكم الذي هو الحال (فصل في القبط) أي لقطه فهو على حذف مضاف ووجه ذكره بعد القطعة أنه فرع خاص منها (قوله ويسمى مقبوطا) أي من مجاز الأول ومنبذ أي باعتبار ما كان وقوله ودعا أي باعتدال الآخر (قوله شارع الطريق) الإضافة يمانية أو من إضافة السقف للموصوف والمراد المكان الذي هو فيه طريقا أو غيره (قوله هو أم الطفل) أي تهده (قوله كانه من عطف العام على الخاص لأن الكفاية تشمل الحفظ والترسية التي هي الأفعال (قوله المراد بها الخ) احتراز عن الكفاية التي الضمان فاتها التزام أعضاء البدن (قوله ومن أحيائها) في الاستدلال بذلك على حلقن فيه نظر لأن المرد أحيائها ترك القتل إلا أن يقال المرد أعظم من أحيائها ترك القتل أو بانيه ألقطها فان فيه أحيائها أيضا

فيها من يشترى ويشق النقل إليه والخصلة الأولى من الثلاث عند استوائها في الخلية الأولى من الثانية والأولى من الثالثة وزاد المارودي خصية واحدة وهي أن يملكه في الحال ليستفيحها يانرا ونسل قال لا يملكها استباح فملكه مع استهلاكه فأولى أن يستفيح فملكه مع استبقائه هذا كله في الحيوان المأكول فاما غيره كالبحش وصغار المايوئل ففيه الخصلة أن الأخيرتان ولا يجوز تملكه حتى يعرفه (د) على المادة (د) القرب الثاني (حيوان يتبع من صغار السباع كذئب وغرغره) (نفسه) اما فضل قوة كالابل والخيول والبغال والحمير وما يشبه هذه كالارنب والظبا والملاوكة والماطراة كالخام (فان وجدته) الملقط (في الصغرة) الآتية وأراد أخسده للتملك بعز (ركه) وجوبه بالانه مصون بالامتناع من أكثر السباع مستقر بالري إلى أن يجد صاحبته لتطسه له ولأن طريق الناس فيها لا يعمق من أخذ للتملك ضعه ويرأمن الضمان يدفعه إلى التماسي لارده إلى موضعه وخرج بقيد التملك إرادة أخسده السقف فيميز لعلكم يعرفوه وكذلك اللاد على الأصغر في الروضة للتلاصيح بأخذها من خرج بقيد الآتية مالمو كان في صحراء زمن نهب فيجزو لقطه التملك لا يمتد بضرب بامته إذا ليد الخاتمة إليه (وان وجدته في الحضر) بلدة أو قرية أو قرية منها كان له أخسده للتملك وحيث (فهو مخير) فيه (بين الأشياء الثلاثة) التي تقدم ذكرها (فبها) فيه أي القرب الرابع في الكلام على القرب الأول منه وهو الذي لا يمتنع فأنه عن عادته أمانا وانما جاز أخسده هذا الحيوان في العمران دون الصحراء الآتية بامته للتلاصيح بامته إذا ليد الخاتمة إليه بخلاف الصحراء الآتية فان طريق الناس بها أندر (نفسه) لا يحمل لقط حرم مكة إلا لحظ فلا يحمل إلا لقط التملك أو أطلق ويحب تر ضما للقطعة المنة لغيره من هذا البلد حرمه الله تعالى لا يملكه قطعه إلا من عرفها بالزم الألفاظ الآتية للتعريف ودفعها إلى الحاكم والسرس في ذلك أن حرم مكة مثابة للناس يعودون إليه المرة بعد الأخرى فرغما يمدون ما كان من أجلها أو بيعت في طلبها فكانت تحمل ماله بحفظها عليه كالحفظ الذي فيه وخرج بحرم مكة حرم المدينة الشريفة على ساكنيها أفضل الصلاة والسلام فانه ليس بحرم مكة بل هي كسائر البلاد كاقترضاء كلام الجمهور وليست قطعة عرفه صلى الله عليه وسلم كقطعة الحرم (فصل في القبط) هو يسمى مقبوطا ومنبذ ودعا والاصل فيه مع ما يأتي قوله تعالى واقطعوا الخبر لعلكم تفلحون وقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى وأركان القبط الشرعي لقط وقطبوا لا طمخ شرع في إلكن الأولى وهو القبط بقوله (واذا وجد لقط) أي مقبوطا (بقارة الطريق) أي طريق البلد أو غيره (فأخذه وتربته) هو أم الطفل عما يصله (وكفاته) والمراد بها هنا كافي لروضة حفظه وتربته (واجبة) أي فرض (على الكفاية) بقوله تعالى ومن أحيائها كافئة أسبا الماس جميعا ولأنه أدى بحرمه فوجب حفظه كالخضر والى طعام غيره وقارب القطة حيث لا يجب قطعها بأن أغلب فيها الا كذاب والنفس قيل إليه فاستغنى بذلك عن الوجوب كالنكاح والوفاء فيجب الإشهاد على القبط وإن كان لا لقط ظاهر الصدق فهو من أن يسترقه وقارب الإشهاد على لقط القطة بان الغرض منها المال والشاهد في التصرف المالي مستحب ومن القبط حفظ حريته ونسبه فوجب الإشهاد كافي النكاح وبان القطة يشيع أمرها بالاعتق ولا تعرف ولا تعرف في القبط ويجب الإشهاد أيضا على مامعه نكاحا وسلا يملكه بالخبر كالأشهاد لم تثبت له ولاية الحفظ وجازعه منه في الوسط

على حلقن فيه نظر لأن المرد أحيائها ترك القتل إلا أن يقال المرد أعظم من أحيائها ترك القتل أو بانيه ألقطها فان فيه أحيائها أيضا

(قوله (الافيد أمين الخ) الامين والعدل مترادفان لان الامين غير الخائن وغير الفاسق والعدل غير فاسق وغير خائن واما بين العدل
والرشيد فمعوم وبخصوص وجهي يستحسنان فمن اصطلح ٨٨ دینه وماله وحافظه على حرمه ومثله وينفرد العدل في الذي لم يترك كبيرة ولم
بصر على صغيرة فحافظ على مروة

والمحاسب الاشهاد فياذكر على لاقط نفسه اما من حمله الحالكه فالاشهاد مستحب قاله
الماوردي وغيره والقط وهو الركن الثاني صغير او مجنون منبذ ولا كافل له معاول ولو مجرما
لما حمله الى التعبد ثم شرع في الركن الثالث وهو الاذقط بقوله (ولا يشر) بالبناء له معول
أي لا يترك الاقط (الافيد أمين) وهو الحار الرشيد العدل ولو مستورا فلو قطعه غيره من به
وقر لو مكاتباً وكفر أو صبا أو جنون أو فسق لم يصح فبفتح القبط قطعه لان حق الحصانة ولا به
وليس من أهلها لكن لكافر لقط كافر لما ينه من الموالاة فان أذن لرقبه غيره المكاتب في
لقطه أو أقره عليه فهو الاذقط ورقبه نائب عنه في الأخذ والقرية أذبه كيدته بخلاف
المكاتب لاستقلاله فلا يكون السيد هو الاذقط بل ولا هو أيضاً كما علم مما مر فان قاله السيد
القطي قال السيد هو الاذقط والمبعض كالرقيق ولو أذم أهل الان لقط على قبط قبل أخذه
بان قال كل منهما أنا أخذته عين الحالكه من راءه ولو من غيره ما بعد أخذه قدم سابق لبسته
وان لقطاً معاقداً غنى على فقير لانه قد يواسيه ببعض ماله وعدل باطنه على مستورا شيطانيا
لقبط فان استويا أقرع بينهما ولاذقط نفسه من بادية لقرية ومنها البلية لانه أرق به ولا نفسه من
قرية لبادية أو من بدقرية أو بادية عاشوته عيشهما وفوات العلم بالدين والصناعة فبما علم
لوقته من بلد أو من قرية لبادية قريبة سهل المراد منها جاز على النص وقول الجمهور وروى نفسه
من بادية وقرية وبلد مثله (فان وجد معه) أي القبط (مال) عام كزوجه على القبط مال أو الوصية
لهم أو خسر كتاب حلقه أو عليه أو ملبوسة له أو مغطى بها أو قخته مفروشة ودناير عليه أو
تخته ولو مشورة ودار هو فيها وحده أو حصته منها ان كان معه قرية لا يداير فيها
كالبائع ولا راع الحرة مثله يعرف غيرها أو نفق عليه الحالكه) أو أذنه (منه) يخرج عما ذكر
المال المدفون ولو قخته أو كان فيه أو مع القبط وروى مكتوب فيها انه فلا يكون ملكا له كالمكاتب
نعم ان حكم بان المكان فهو له مع المكان ولا مال موضوع يقر به كالبيدته بخلاف الموضوع
قرب المكاتب لانه رعاية (فان لم يجد معه مال) ولا عرف له مال (تفتقته) جئت (من بيت
المال في سهم المصالح) فان لم يكن في بيت المال مال أو كان ثمها أو أهم منه ففرض عليه الحالكه
فان صر الاقراض وجبت على موسر بناقرضنا بالشاف عليه ان كان مراد الاقط بسدده والاذقط
استقلال بحفظ ماله كحفظه وانما غيره منه بان الحالكه لان ولاية المال لا تثبت للقط أب وجد
من الاقارب فالاجني أولي فان لم يوجد الحالكه أنفق عليه باسناد فان أنفق بدون ذلك ضمن
(تتمة) القبط مسكن تبعا للدار وما الحق بها وان استغنى كافر بلايينه ان وجد قبله ولو بدار
كفر به مسلم يمكن كونه منه ويحكم بإسلامه غير قبط صبي أو مجنون تبعا لاحد أصوله ولو من
قبل الامور تبعا لاسبابه المسلم ان لم يكن معه في السبي أحد أصوله لا صار تحت ولا به فان كفر
بعد كما كانا للبولغ أو الافاق في التبعية الاخيرين فربما يسب الحكم بإسلامه بخلافه في التبعية
الاولى وهي تبعية الدار وما الحق بها فان كافر أسلى لامة بذلناته على ظاهرها وهذا معنى
قولهم تبعية الدار ضعيفة وهو حوران ادعى رقة لاط. وأخبره الان تقام قرية بتعرضه
لسب الملك كارتش وشرائه أو يقر به بعد كاله ولا يكذب بالقرية ولو سبب اقتراده بعد كاله
بحرية ولا يقبل اقراره بالرقى تصرف ماض فبغيره ولو زعمه دين فآخر برئ ويسد له
قضى منه ولا يجعل للقرية لمارق الا ما فضل من الدين فان في من الدين شيء اتبع به بعد عقته

مثلة ولكن كان يضيغ المال باحتمال
غبن فاحش وينفرد الرشيد فمن
اصطلح ماله ودينه ولم يحافظ على
مروءته مثله (قوله لكن الكافر الخ)
استدراك على المضموم لا شامل
للكافر في لقط الكافر (قوله فان أذن
لرقبه الخ) تفصيل لبعض صور
المفهوم فكانه قال الرقيق لا يصح
لقطه مالا ياذن لسيده (قوله فان
قال الخ) تفصيل لعدم الخصم في
المكاتب (قوله والمبعض كالرقيق)
أي ان لم تكن مهاباة أو كانت ولقط
في به السيد فلا بد من الاذن فيها
أما في رفته فلا يصح بخلاف لقط
المالك لان الاقط هنا المقلب فيه
الولاية وهو ليس من أهلها فبما
مر الاكتاب وهو من أهل (قوله
معه الخ) تسمية الوقت والوصية
معه من حيث جواز الصرف اليه
منها ففكنا كما معه بالقرية (قوله أو
خاص الخ) ظاهره التغيير بين الاثبات
من هذا أو من جذوايس كذلك بل
الخاص مقدم (قوله ولا مال الخ)
معطوف على فاعل يخرج وكان
الاولى والمال الموضوع الا أنها
سرت له من عبارة التبع ونصها بعد
ما تقدم الامال مدفون ولا مال موضوع
الخ وذلك صحيح (قوله من بيت المال)
أي فرضا لتمام (قوله على موسرنا
قرضا) أي على المتعبد (قوله القبط
مسلم الخ) حاشا له أنه مسلم في صورتين
اذا وجد بدار الاسلام أو بدار كفر
بها مسلم وكافر في صورتين اذا وجد
بدار كفر ليس بها مسلم أو اقام الكافر

تتمة بنسبه (قوله فان كافر أسلى) أي ذفر على دينه بالخ ولا يقتل بخلاف الاول ان لم يسلم قبل (قوله وهو حراك) اما
أي الافى صورتين أن تقوم بيته متعرضة لسب الملك أو يقره الخ (قوله ولا يقبل اقتراده الخ) تفصيل لقوله أو يقره الخ فكانه قال
وان كان الرق شبيها لقرانه لا يمكن له من كل الوجه ويل من حظه بادليل ما له

(قوله ولو كان القبط امراً) مطلق على قوله فلما قرأ بالزوج (قوله لم ينفذ) أي لا ينفذ في غير الزوج ولو طلق اعتدت بثلاثة أقراء كالحرار ولو مات الزوج اعتدت عدة الأمه لان عدة المطلق للزوج فلا يقبل الاقرار بالزوج فيها وعدة الوفاة لله يقبل (قوله ولو دعا قبل اقرارها سر) ولا يلزم الزوج قيمته تعالونه انهم لمرة (فصل في الودعة) (قوله نقال على الابداع) أي المقدور وهذا شرعي وقوله وعلى العين وهذا غير شرعي (قوله ظاهرة) أي في أن كل أمانة (قوله ان الله يامركم بالخير) أي بأمر كل من كان عنده أمانة وطالبها صاحبها ان يرددها له فيوفى بمقابلتها مع ما لم يفسد اقراراً (قوله ولا تخمن من خائلك) نسبة الثاني خيانة مشاكلة لان الثاني استنصار وتخليص حق وهذا اذا كان الامر الثاني مما حرم الشرع المحاذرة له أو أماناً لم يحرم الشرع المحاذرة ذكر في امر أهلك فزيت أنت بما أنه في الاول خيانة والثاني خيانة أيضاً فلا مشاكلة (قوله بمعنى الابداع) أي العقد أم لم يمتص العين فلا وكان لها (قوله ما مرقى موكل وركل) يؤخذ منه أنه يصح فوقيت الودعة وتخليق اعطائها بعد تقييد عقدها كالوكالة بخلاف تعليق ٨٩ نفس الودعة فلا يصح كتمليق الوكالة فتسكون كل

منها ما فاسدة ويجوز كون كل من المودع والوديع أممي أو كلاً في الإقباض والقبض (قوله ولو أودعه غوسسي) أي المودع ناقص وأما الوديع فيشمل الكامل والناقص (قوله وإن أودع شخص غوسسي) هذا صورة واحدة وهي أن المودع كامل والوديع ناقص وبقي صورة رابعة وهي أن يكون كل منهما كاملاً فلا ضمان إلا بالتقصير (قوله وعدم الرد) صادق بثلاث صور اللفظ والفعل والسكرت ولكن السكرت غير مرقى اذ لا يكتفي (قوله اللفظ من أحدهما) أي أو الفعل ومن الآخر كذلك أي لفظ أو فعل (قوله أمانة الخ) أو يكتفي على ذلك أنه يقبل قوته في الرد وإذا فعل فلا تعدياً ارتفعت وجب الرد فوراً بخلاف الرهن فيها أي فلا يقبل قوله في الرد إذا تعدي فيه لم يرتفع الرهن وإن كان ضامناً (قوله يسحب قبولها أي أخذها) ناقص من ذلك نظراً لكون الضمير راجعاً للوديع بمعنى

أما التصرف الماضي المضرب فيه قبل اقراره بالنسبة إليه ولو كان القبط امراً متزوجة ولو لم ينحل له نكاح الأمانة أو قرنت بالرق لم ينفذ نكاحها وتسلم زوجها ليلاً ونهاراً ويسافر فيها زوجها بغير إذن سيدها ولو دعا قبل اقرارها سر وبعد رقيق

(فصل في الودعة) في قتال على الابداع وعلى العين المودعة ومناسبة ذكرها بعد القبط ظاهرة والاصل فيسأله تعالى ان الله يامركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وغير ذلك الأمانة التي من التمسك ولا تخمن من خائلك لاننا من حاجة بل ضرورة إليها وأركانها بمعنى الابداع أربعة وبيعة بمعنى الدين المودعة وسبعة ومودع ووديع وشروط في المودع والوديع ما مر في موكل وركل لان الابداع استباحة في الحفظ فلما أودعه غوسسي كمتنون ضمن ما أخذه منه وإن أودع شخص غوسسي اغناي ضمن بالآلاف وشروط في الصيغة ما مر في الوكالة فيشرط اللفظ من جانب المودع وعدم الرد من جانب الوديع نعم لو قال الوديع أودعني مثلاً دفعه له ساكتاً فيشبه أن يكتفي ذلك كالعار بقوله عليه فالشرط اللفظ من أحدهما بنه عليه الزكشي والاحتجاج بما صرح به عندنا هذا أو ما تحفظت عليه أو كتماناً مع التبعة كنهذه (والودعة أمانة) أصلاً في الوديع (يذهب) له (قوله) أي أخذهما من قائم الأمانة فيها) بأن قدر على حفظها ووثق بأمانة نفسه فيها هذا إن لم يذهب عليه أخذهما لم يمسح بالله في عون الصلح مادام الصلح عون أخيه فان تعين بان لم يكن غير وجه عليه أخذهما لكن لا يصح على اتلاف منقصة ومنفعة حرزهما نافعاً من حفظها لم يمسح به عليه فيها لأنه يرضى بالتلف قال ابن الرقعة ومجملها إذا لم يعلم المالك بحاله والأفلاخر هو هذا هو المقدور وإن خالف في ذلك الزكشي وإن قدر على الحفظ وهو في الحال أمين ولكن لم يثق بأمانته بل خاف الخيانة من نفسه في المستقبل كره له قبولها خشية الخيانة فيها وهذا هو المصدق على النهاج قال ابن الرقعة يظهر هذا إذا لم يعلم المالك الحال والأفلاخر هو ولا كراهه كما عظم عاصم (تنبيه) أحكام الودعة ثلاثة الحكم الاول الأمانة والحكم الثاني الرد والحكم الثالث الجواز وقد أشار إلى الاول بقوله والودعة أمانة وقد نصير موضعونه بعوارض غايباً يؤخذ من قول المصنف (ولا يضمن إلا بالتعدي) في

(١٢ - خطيب - ثاني) العيون يصح أن يكون الضمير راجعاً للوديع بمعنى انفق ويكون المراد بالتعدي عدم الرد ويكون في الكلام استخدام (قوله يسحب الخ) فيسده الشارح بقوله ثلاثة وهي قوله بان قد ووفق ولم يتعين عليه وأخذ الشارح محترزاً ما على القبول والنشر المشروش (قوله والأفلاخر هو) أو تكون مباحة (قوله وأحكام الودعة ثلاثة) المراد بالاحكام الاحوال والصفات والأقوال كورليس - كما ترميها أو أرباد الاحكام الاحكام اللغوية وهي النسب التامة كثيروت الأمانة وثبوت قبول قوله في الرد وثبوت جواز الرد لكل من المودع والوديع (قوله وقد أشار إلى الاول بقوله الخ) ظاهره أن هذه الجملة هنا غير ما تقدم في المتن ولعل الشارح قوله نغضة كذلك وإن كانت مكررة إلا أن يقال أن كلام الشارح يحتاج لتدبر أي أشار بقوله الجواز للودعة أمانة الخ (قوله والودعة أمانة) أي إذا كان كل منهما مطلق التصرف لم يكن ولياً ولا وكلاً ولا ضمن الوديع مطلقاً أي سواء قصر أم لا (قوله بعوارض الخ) أي ضمان يد أي في غير مائة الشارح وكذا مسألة الرقادة على الصندوق أمأها فها من قبل ضمان الجنابة وينادى بها من قبل ضمان البسد والقسوق بين الضمانين أنه في ضمان البسد يضمن ما تعدي به في غير وفي ضمان الجنابة لا يضمن إلا الإجماع

تعدى به رضى كان منها لا فرق بين التصدير وعدمه وانما يفرق بما تقدم (قوله بعروض) أى عشرة ذكر الشارح سبعة خمسة أدخل عليها كان راثنين ذكرهما فى قوله أول عليها من يصادر المالك أول عليها سار فاؤذ كرا تين فى المتن فى قوله وعليه أن

يحفظها الخ وقوله واذا طوبى بها الخ (قوله كان ينقلها من محلة الخ) أى وسيله المالك الخ رضى على هذا يصح قول الرادى ولو كان الثاني حرز مثلها اما اذا لم يعينه المالك الخ رضى كان الثاني حرز مثلها فانه لا يضمن عليه يحمل كلام الاجهورى على ما يمكن الثاني حرزها (قوله وان يهبه الخ) الوار المال (قوله فيه) أى ولو رضى عنه أوله أو عبده (قوله واستعانة الخ) تقييد لما قبله ولا يضمن كون المستعان به آمينا أو امرأته (قوله الاعلام بها) أى اعلام أهلها أو امرأته مبردا فيكون عطف عقابا وأن المراد بالاعلام الاصر بردها فيكون عطف تفسير (قوله يجب الاشهاد) أى فى غير القاضى وأمينه والمالك (قوله لم يذكر) أى الاربعة (قوله كذا كر) أى الترتيب (قوله وقد علمها) أى علم أنها ثابتة وصرف علم احتياجا لذلك أى يمكنه من ذلك بان أعطاه المفتاح (قوله لان نهام الخ) أى وكان مائلا وليا ولا وكلا والا ضمن الوديع (قوله وقول المودع الى آخره) تقييد أول وقوله على المودع قد علم وقد أخذ الشارح محسنه رضى على اللقب والنشر المشوش (قوله فان ادعى الرضى غير من ائتمنه) محتمر الثاني (قوله أو ادعى وارث المودع) محتمر ولا بد (قوله وعليه أن يحفظها الخ) كان الاوضح فان يحفظها فى

نقلها كان ينقلها من محلة أو دار لا أخرى دونها حرزا وان لم يهبه المودع عن نقلها لاه عرضها الخاف نعم ان نقلها بطن أنها ملكه ولم يستقم به المضمن وكان يودعها غيره ولو قاضيا بلاذن من المودع ولا عذر له لان المودع لم يرض بذلك بخلاف ما لو أودعها غيره لعذر كرض وسفوره استعانة بغير يحملها الحرز أو يلفها أو يبقها لان العادة حرت بذلك وعليه لعذر كرا دة سفر ومرض رد المالكها أو وكيله فان قدّمها رد المالكها وعليه أخذها فان قدّمه رد المالكها ولا يكلف تأخير السفر يفتى عن الرادى القاضى أو الامين الوصية بها اليه فهو غير عند قدّم المالك أو وكيله بين رد المالكها والقاضى اليه وعند قدّم القاضى بين رد المالكها وبين الوصية بها اليه والمراد بالوصية بها الاعلام بها والامر بردها مع وصفها بما تميز به أو الإشارة لغيرها ومع ذلك يجب الاشهاد كفى الرضى عن الرضى فان لم رد المالكها لم يوص بها لمن ذكر كذا كرض من ان تمكن من ردّها أو الايصا بها لانه عرضها الفتاوى وكان يدينها بغير عرض وسافر ولم يعلم بها امتيازها فاه عرضها الشياخ بخلاف ما إذا علم من ذكر لان اعلامها جاء بغير ايداعه فشرطه قدّم القاضى وكان لا يدفع متلفاتها كترك توبة ثياب صرف أو ترك لبسها عند حاجتها لذلك وقد علمها لان الرد قدّمها وكل من الهوى وصبر قد اتى الاذى بها يفسده أو ترك علفها لا يسكون القلم لانه واجب عليه لانه من الحفظ لان نهام عن التهور واللبس والنفق فلا يضمن لكنه يهوى فى مسئلة الهابة لمصره فان أعطاه المالك علفها فله منه والا راجعه أو وكيله ليعطها أو يستردّها فان قدّمها راجع القاضى ليقترض على المالك أو يجرها أو يبيع جزأها فى علفها بحسب ما رآه وكان تلفت بمخالفه حفظ ما مبر به كقوله لا ترد على الصندوق الذى فيه الوديعه فلو انكسر شغلوه تلف ما فيه بالتكساره لان تلف غيره كسرته فلا يضمن ولان نهام عن فليس يفتقر لعلها لا تردّه وقوله لذلك زادة فى الحفظ ثم شرع فى الحكم الثاني وهو ترد بقوله (وقول المودع) بفتح الهمزة (مقبول فى ردّها على المودع) بكسر هاء يمينه وان أشهد عليه بما عنددها لانه ائتمنه (تبيينه) ما قاله المصنف يجرى فى كل أمين كوكيل وشروطا مل فراض وجابى رضى ما جاء على الذى استأجره للجباية كما قاله ابن الصلاح وشا بط الذى يصدق يمينه فى الرد هو على أمين ادعى الرد على من ائتمنه صدق يمينه والاستأجر فاجها لا يصدق فى الرد لهما أخذ العين لغرض أنفسهما فان ادعى الرد على غير من ائتمنه كوارث المالك أو ادعى وارث المودع بفتح الهمزة رد الوديعه على المالك أو أودع المودع عند سفره أمينا فادعى الامين الرد على المالك طوبى لمن من كريبه بالرد على من ذكر اذا لاصل عدم الرد لم يأتى (وعليه) أى الوديع (أن يحفظها) أى الوديعه لما تكلمها أو وارثه (فى حرز مثلها) فان أضرها رضى ما مع استئجاره أول عليها سار فان عين له مكانا وشاعت بالسرقه أول عليها من يصادر المالك بان عين له مودعها انصاف بذلك فمنها المناهضة ذلك للعطف بخلاف ما إذا علمها غيره فلا كره الوديع ظاهرا على تسليم الوديعه حتى سلها اليه فلما تلفت فعين الوديع لتسله ثم يرجع على الظالم لاستئجاره عليها ويجب على الوديع انكار الوديعه من الظالم أو الامتناع عن اعلامها بما جهده فان ترك ذلك مع القدرة عليه ضمن وله أن يحلف على دال الحسنة يحفظها قال الاذخرى ويضه

حرز مثلها الخ (قوله فان أضرها الخ) التأخير ليس قبل الدار على أنه اذا لم يضعها فى حرز مثلها ضمن سواء أضرها أو بشر (قوله فصاعت بذلك) أى بالسرقه وأخذ المصادرة بذلك لان تلفها بغيره لا ضمان فيه (قوله بخلاف ما إذا أعلمها غيره) أى يعلم عينه مكانها

وجوب

(قوله وسلم الخ) فبذلك أقدم أنه إذا سلموا بالكره ضمن (قوله ولو أعلم المصروع الخ) هذا أقدم ولكن أقدمه وطرفه عليه (قوله أي طالب المالك) أي مطلق التصرف أما الممتنع والمضيق الوكيل إذا طلبها كل منهما فلا يجوز له الدفع هنا لأن انتظار الولي مثلا لا رد عليه لأضمان (قوله أي علم بردها) كان الأولى به تحمل عبثه وسفاهه إلا أن يقال فسر ذلك بجواز التكلم بالدين ثم فسر الدين بمعنى يناسب بقوله وليس المراد الخ (قوله ضمنها) أي مع الأثم وهو ضمان غصبه في هذه وفي صور التعدي كلها (قوله بل يحصل الخ) الأولى بالقبض الخ (قوله ولو قال من عنده الخ) هذا من جهة ترويج الحكم الثالث فكان الأولى تأخيرها إليه (قوله مكتوب فيها الخ) كان حقه مكتوبا بالنسب صفة لورقة إلا أن يقال أنه غير مقدم والحق مبني أمؤرخا لوجه صفة لورقة في محل ٩١ نصب أو أنه على لغة رعية الذين يرفعون

المصوب بصورة المرفوع والمجروح المنسوب بصورة المرفوع والمجروح (فرع) لا عبرة بكنا به المثلث على شيء أوفى فترقه ان هذا دونه فلان أوصية فلا يلزم الوارث التسليم بذلك لا احتمال ان المورث أو غيره كتب ذلك تلبس أو أنه اشتراه وهو مكتوب عليه ذلك ولم يحمله أو أنه الوديعه بعد الكتابة ولم يعم الكتابة وإنما يلزم الوارث التسليم باليئنه أو بقرار الوارث أو المورث قبل موته (قوله في أول الحاشية وهي أي العوارض من قبيل ضمان اليد) فيضمن بما اعتدى به وبغيره سواء كان بتقصير أو لا وستنتي من ذلك مالي قاله لا ترد على الصدوق وفرقه رافئ بن كسر الخ فانه سسم قالوا إذا تلف ما فيه بالكسر ضمن وان تلف بغيره كسرقه لم يضمن مع أن مقتضى كونه ضمانا أن يضمن حتى بالسرقه فيضمن استثناء ذلك وكذا قول الشارح أو دل عليها سارقا أو من يصادر المالك فإن الشارح قصد الضمان بما إذا تلفت بذلك أي بأخذ السارق أو المصادر مع أن مقتضى كونه ضمانا أن يضمن بغير ذلك ولو بغير قصير فيضمن استثناء ذلك وقوله سابقا ومع ذلك يجب الإشهاد أي في غير الرد إلى القاضي وأمينه والمالك

وجوب الحلف إذا كانت الوديعه رقيقا والظاهر يرد قوله أو الفجور به ويحب أن يرد في عينه إذا حلف وأمكنه التوريق بأن يعرفها بالسلاح خلف كاذبا فإن لم يرد كسر عن عينه لأنه كاذب فيها فإن حلف بالطلاق أو التفت مكرها عليه أو على اعترافه خلف حيث لا ترد في الوديعه بزوجه أو رقيقه وان اعترف بها وسلمها ضمنها لا ترد في زوجته أو رقيقه بها ولو أعلم المصروع بكنائها فصاحت بذلك ضمن لما قلنا ذلك للفظ لا لأن أعلمها بأنها عنده من غير تعيين مكانها فلا يضمن بذلك (وإذا طوب) أي طالب المالك أو وارثه الوديع أو وارثه (بها) أي بردها (فتمخرجها) أي لم يرد عليها مع القدرة عليها وقت طلبها (حتى تلفت ضمنها) بدلها من مثل أن كانت مثلية أو رقيقه أن كانت متقومة لتركها أو الجواب عليه فإن الله تعالى قال إن الله يأمر بالكره والتؤدة والأمانات إلى أهلها وليس المراد برده الوديعه عليها إلى المالك بل يحصل بان يحل بيته وبينها فقط وليس له أن يلزم المالك الإشهاد وان كان أشهد عليه عند الدفع فإنه يصدق في الدفع بعينه بخلاف مالي طلبها وكيل المودع لأنه لا قبل بقوله في دفعها إليه ولو قال من عنده وديعه لما انكها خذ رد بعينه لزمه أخذها كافي البیان وعلى المالك مؤنة الرد ونج قوله مع القدرة عليها ما إذا لم يرد على ذلك لعذر كان في كان في جنح ليل والوديعه في خزائنه لا يأتى قسمها في ذلك الوقت أو كان مشغولا بصلاة أو قضاء حاجه أو في حمام أو بأكل طعام فلا ضمان عليه لعدم قصوره الحكم الثالث الجواز فمودع الاسترداد والوديع الرد في كل وقت أما المودع فلأنه المالك وأما الوديع فلأنه مستبرع بالحفظ فإن ان التفتير ينبغي أن يقيد جواز الرد الوديع بحالة لا يلزمه فيها التحمل والاحرم الرد فإن كان بحالة تدب فيها القبول لا رد بخلاف الأولى أن لم يرض به المالك وتفتير عما تنفخ به الموكلة من موت أحدهما أو جنونه أو اجتماعه أو نحو ذلك مما مر فيها (خاتمة) وادعى الوديع تلف الوديعه ولم يذكر له سببا أو ذكره سببا خفيا كسرقه صدق في ذلك بعينه قال ابن المنذر بالإجماع ولا يلزمه بيان السبب في الأولى نعم يلزمه أن يصف له أنها تلفت بغير تقريره وان ذكر سببا ظاهرا كسرقه فإن عرف الحر يقرب وهو موهوم لم يحصل سلامة الوديعه كقوله ابن المقرئ صدق بلايين لأن ظاهر الحال يغني عن الجمين أما إذا احتل سلامتها بان علم ظاهرا لا يقين فحلف لاحتمال سلامتها فإن عرف الحر يردون وهو موهوم صدق بعينه لاحتمال ما ادعاه وان جهل ما ادعاه من الظاهر طلب بيته عليه ثم يصف على التلف لاحتمال انهم تلفت به ولا يكف البيئنه على التلف بل لأنه ما يمتنع ولو ادعاه ورقة مكتوب فيها الخ المخرجه كانه تدبرنا وتلف بتقصيره من قيمتها مكتوبه وأجرة الكتابة كقوله الشيطان بخلاف ما لو تلفت بباطر ظاهره يلزمه قيمته ولا يلزمه اجرة التطير لأن التطير رتبة التوب غالبا لا كذلك الكتابة فانها قد تنقصها والله تعالى أعلم

بالكان الرد على الوكيل وعلى أمين عاين القاضي أو أوصى عباه برده الله ضي أو ألامن فذلك يجب عليه الإشهاد ويبني على وجوب الإشهاد إذا تركه يضمن وقوله مدارب الوديعه من خارج ضمن يابعد السارق وان بطلها من داخل يضمن ياخذ السارق لأنه إذا كان الرابط خارجا يضمن اغرا بالسارق بخلاف ما إذا كان داخلا أو ما إذا ضاعت بغير السارق في الحين فقالوا في الحاطة لا يلزم في الثانية يضمن وقيدوا الأولى عاين كانت الوديعه تملكه أو تحمل الرابط فلا ينسب إلى تقصير في رابط بخلاف ما إذا كانت خفية فيضمن فإن التصدير ينسب إليه من جهة عدم أحكام الرابط الشد فقتضى هذا أن يشار في الحاطة الثانية إذا كانت خفية ضمن بالاسترسال وان كانت مقبلة فلا يضمن بالاسترسال هذا هو الذي يظهر وأما إذا كان التوب الذي طلبه الوديعه من تحت توب آخر فلا يضمن

الوديع بأخذ السارق سواء كان إلى بد أو دخلاً أو خارجاً وأما إذا ضاعت حيث نذراً لاستمرار دفعه لما تقدم من كونها قضية أو خفيفة فيضمن في الخفيفة دون التقبلة والله تعالى أعلم (كتاب أحكام القراض والوصايا) قال بعضهم الأولى حذف أحكام ووجهه أن المتن تكلم على ذوات القراض بقوله الفروض ستة وقد كرر أحكامها بقوله فالتصنيف فرض خمسة الخ ويجب إثباته باعتدال الأحكام لأنها المقصودة إذ يلزم من بيان أحكامها بيان ذواتها وقيل وجه كون الأولى حذف الأحكام المراد بالقراض مسائل قضية الموارث ككون المسألة من اثنين مثلاً وهذا العدد لا حكم فيه ويجب إثباته إذا كانت المسألة من اثنين كزوج وعم كان فيها قضاياء بعد الورثة وكل قضية مشتملة على حكم وهو النسبة بين الموضوع والمحمول لأن المراد بالأحكام القبرية هي النسبة وذلك مذهب طرقة وليذكر المترجم له لأن قوله والوارثون الخ ليس فيه مسائل قضية الموارث بل هي ٩٣ المتقدم وهو كون عدد المسألة اثنين لأن قال إن قوله فيما يأتي للزوج والتصنيف مثلاً متضمن لكون المسألة من اثنين

(كتاب بيان أحكام القراض والوصايا)

والقراض جمع فرضة يعني مفروضة أي مقدرة لما فيها من السهام المقدرة فقلت على غيرها والقرض لغة التقدير قال الله تعالى فنصف ما فرضتم أي قدتم وشرط ما يصيب مقدس طوارث والأصل فيها قبل الإجماع آيات الموارث والأخبار كعبا الصيين وأحقوا القراض بأهلها فإني فلا يرى رجل ذكر في خان قبل خلافة ذكر كذا بعد رجل أوجب بأنه لنا كيدنا لا يتوهم أنه مقابل الصبي بل المراد أنه مقابل الأنثى فإن قيل أو قصر على ذكر كذا في خانة ثم ذكر رجل معه أوجب بأن لا يتوهم أنه عام مخصوص وكان في الجاهلية موارث وورثون الرجال دون النساء والكاربون الصغار وكان في ابتداء الإسلام والحلف والصرة ثم نزع فتواربوا بالإسلام والهجيرة ثم نزع فكانت الوصية واجبة للوالدين والأقرب ثم نزع باق الموارث فلما نزل قال صلى الله عليه وسلم إن الله اعطى كل ذي حق حقه إلا لأوصيه وأورث واشتهرت الأخبار بالحلف على تعليمها وتعلمها منها تعلم القراض وعلمه أي علم القراض الناس فإني أمر ومقبوض وإن هذا العلم سبقت وفيه اختلاف بين حلقين يختلفان في الفرض فلا يجدان من يقضي فيها ومنها تعلموا القراض فانه من دينكم وأنه نصف العلم وأنه أول علم ينزع من أمي وإنما هي نصف العلم لأن الإنسان حالتين حالة حياة وحالة موت ولكل منهما أحكام تخصه وقيل التصرف يعني العصف قال الشاعر إذا مت كان الناس نصفان شامت * وأومض بالذي كتبت أسنع وأعلم أن الأثر يتوقف على ثلاثة أمور وجود أسبابه ووجود شرطه وانتفاء موانعه فإما أسبابه فلا يسه قربة ونكاح ولا موهبة الإسلام وفروطة أيضاً أربعة تحقق موت المورث أو الحالف بالموت حكماً كافياً حكماً القاضي بموت المفقود أو جهاداً أو تحقق حياة المورث بعد موت مورثه ولو بلحظة ومعرفة أدلته للميت بقربه أو نكاح أو لولا الوجهة المتضمنة للأثر تفصيل الموانع أيضاً أربعة كما قال ابن الهيثم في شرح كاشفة الرق والقتل واختلاف الدين والورث والحكمي وهو أن يلزم من قوت ثبوت شخص عدم قوته كخ أقر ابن الميت فثبت نسب الابن والابن لا يرث (والوارثون من) جنس (الرجال) لينحل فيه الصغير (عشرة) بطريق الاختصاص منهم اثنان من أسفل النسب وهما (الابن وابن الأبن وابن سفل) فثبت الفاضل على الأفضل أي نزلوا من أصله (و) هما (الأب والجد) أبو (الأب (وإن علما) وأربعة من الحوامي (و) هم (الأخ) لأبوين أو من أسدها

فيكون هو المترجم له ما قبله وطئته (قوله لما فيها من السهام الخ) تعليل لمخوف تقديره وإتمامها من مسائل الموارث بالقراض لما فيها الخ (قوله فقلت الخ) لم يتقدم ما يتفرع عليه فكان الأولى أن يفسر القراض بغير مسائل قضية الموارث الشاملة لمسائل القرض ومسائل التعصيب ثم يقول فقلت أي القراض في الدنيا بما هو بطلب التعصيب يقال كتاب التعصيب الخ (قوله لنا كيدنا) فيه مسامحة فكان الأولى أن يقول لقد صدق التعصيم في رجل يدل قوله لا لا يتوهم (قوله لا لا يتوهم) الأولى والثانية فيكون جواباً ثانياً (قوله في الجاهلية) أي قبل بعث النبي صلى الله عليه وسلم وسماها موارث للمسا كامة أو باعتبار اصطلاح أهل الجاهلية وقال فيما بعد الأولى ثم نزع دون الأولى لأن الأولى بالأي والابتداء فكان إبطالها لا يسيء ضايفاً بقية المراتب فأنها بالشرع فكان إبطالها نصاً (قوله بالحلف الخ) ويدل به

والذين ما قدت أمّا نكح والتعصيب الذي كان لهم السهم (قوله بالإسلام والهجيرة) يدل به قوله والذين آمنوا وهاجروا (وإنه) أي قوله أو ثلث بعضهم أولياء بعضهم أي من أسلم مع شخص أو هاجر معه ورثه سواء كان بينهما قرابة أم لا (قوله ثم نزع) أي قوله وأول الأرحام بعضهم أولى ببعض (قوله وإن هذا العلم يفيض) أي بموت أهل لا يترفع من العدد ويختلف القرآن والمصاحف فأنما يترفع من الصدور والورق فيصير رجل لا يجد معه شيئاً مما يحفظه ويجد المصنف ورثاً أيضاً (قوله وإن الأثر يتوقف الخ) وكذا كل حكم شرعي وإتمامه الأثر لأن الكلام فيه (قوله والجهة) أي وأنعم بالجهة أو هذا يعني عن قوله ومعرفة أدلته للميت وذلك لم يذكر الشرط الأول بعضهم يتكون الشروط ثلاثة (قوله من جنس الرجال الخ) أشار بذلك إلى أن المتن على تقدير مضاف وفائدة هذا الحلف أدخل الصبيان لأن المراد بالحلف مطلق لا كقوله في المانع والعبي يتخلل الرجال فإن المتبادر منها البائع

(وابنه) أي ابن الأخ للابن من أولاد فقط ليخرج ابن الأخ للام فلا يرث لأنه من ذوى الأرحام
 (وان تراخيا) أي وان سفل الأخ المذكور وابنه (والعم) لابن من أولاد فقط ليخرج العم للام
 فلا يرث لأنه من ذوى الأرحام (وابنه) أي العم المذكور (وان تباعدا) أي العم المذكور وابنه
 والمعنى لا يفرق في العم بين القريب كعم الميت والبعد كعم أبيه وعم جده إلى حيث ينتهي وكذلك
 ابنه واثنا عشر بقدر النسب (و) هما (الزوج) ولوفى عدة رجعية (والمولى) ويطلق على نحو عشرين
 معنى المراد منها هذا السيد (المعتق) بكسر التاء والمراد منه من صدر عنه الاعتاق وأورثه
 فلا يرث في المحصر في العشرة عصبية المعتق ومعتق المعتق وطريق البسط هنا أن يقال الوارثون
 من المذكور خمسة عشر الأب وأبوه وان علا والابن وابنه وان سفل والأخ الشقيق والأخ
 للأب والأخ للام وابن الأخ الشقيق وابن الأخ للأب والعم لابن من أولاد الم لا يرثون
 وابن العم للأب والزوج والمعتق (والوارثات من) جنس (النساء) ليدخل فيهن الصغيرة (سبع)
 بتقديم السين على الموحدة طريق الاختصاص منهن ثنتان من أسفل النسب وهما (البنات وبنات
 الابن) وفي بعض النسخ وان سفلت وهي في بعض نسخ المحرر أيضا وسواء وان سفلت بمسند
 المشاة أو الفاعل ضمير يعود على المضاف إليه أي وان سفل الابن فان بقية ترث وبنات المشاة
 يؤدي إلى دخول بنت بنت الابن في الإرث وهو خطأ قل أمه وثنان من أعلى النسب (و) هما
 (الأم والجدة) المدلية بوارث كام الأب والأم (وان علت) نخرج بالمدلية بوارث أم أبي الأم
 ولا يرث (و) واحدة من الحواشي وهي (الاخت) لابن من أو من أحدهما (و) اثنتان بقدر النسب
 وهما (الزوجة) ولوفى عدة رجعية (و) السدة (المعتقة) بكسر التاء المشاة وهي من صدر عنها
 المعتق وأورثته كامر (نسيه) الأنصع أن يقال في المرأة زوج والزوجة لغة مرفوعة قال
 النجاشي واستعمالها في باب الفرائض متعين ليحصل الفرق بين الزوجين اهـ والشاقي رضي
 الله تعالى عنه يستعمل في عبارته المرأة وهو محسوس وطريق البسط هنا أن يقال الوارثات من
 النساء عشرة الأم والجدة للأب والجدة للام وان عداوا البنات وبنات الابن وان سفل والاخت
 الشقيقة والاخت للأب والاخت للام والزوجة والمعتقة فلما جمع كل المذكور فقط ولا يكون إلا
 واليت أختي وورث منهم ثلاثة الأب والابن والزوجة فقط لأنهم لا يحبسون ومن بقي محبوب
 بالإجماع فابن الابن والابن والجدة الأب ونقص مسألتهم من اثني عشر لأن فيها بما ولسا الزوج
 الأربع والأب السدس وللبن الباقي أو اجتمع على الأنث فقط ولا يكون إلا الميت ذكره الوارثات
 منهن خمس وهي البنات وبنات الابن والأم والاخت لابن من والزوجة والباقي من الأنث محبوب
 للجدة بالأم والاخت للام بالبنات وكل من الاخت للأب والمعتقة بالشفقة لكونها مع الميت
 وبنات الابن عصبية تأخذ الفاضل عن القروض ونقص مسألتهم من أربعة وعشرين لأن فيها
 سدسا وغذا للام السدس وللزوجة الثمن والبنات النصف وبنات الابن السدس من وللاخت
 الباقي وهو سدس أو اجتمع الذين يمكن اجتماعهم من الصنفين المذكورين والأنث بان اجتمع كل
 المذكورين على الأنث إلا الزوجة فلها المنة وأغل الأنث والذكر كالأزواج فانه الميت يورث منهم
 في المسألتين الابن والأبوان والبنات واحد الزوجين وهو الزوج حيث الميت الزوجة وهي حيث
 الميت الزوج بطبقهم من عداهم فالأولى من اثني عشر للابن السدس أربعة وللزوج الأربع
 ثلاثة والباقي وهو خمسة بين الابن والبنات أن لا تار لثلاثه جميع فنقص ثلاثة من اثني عشر تبلغ
 ستة وثلاثة من منها نقصوا ثمانية أصلها أربعة وعشرون للزوجة اثني عشر وللأب من السدس
 والباقي وهو ثلثه عشر بين الابن وبنات أن لا تار لثلاثه جميع فنقص ثلاثة من أربعة
 وعشرين تبلغ اثنين وسبعين ومنها نقص (ضابط) كل من انقرض من المذكور جميع بتركه إلا
 الزوج والأخ للام ومن قال بآراء لا يستثنى الأزواج وكل من انقرض من الأم لا يجوز جميع المال

(قولوا ان تراخيا) أي الأخ وابنه
 ففيه تطلب لأن الأخ لا يتصف
 بذلك وفي نسخة تراخيا من غير ياء
 فتكون الألف لاملاذق الضمير
 راجع لابن الأخ فقط وهو ظاهر
 (قوله المعتق) ضمير للمولى

الاعتققة ومن قال بالرد لا يستقيم من حوز جميع المال الا الزوجة (نفسه) قد علم من كلام المصنف كغيره أن ذوى الارحام لا يرثون وهم كل قريب ليس بذى فرض ولا عصبة وهم أحد عشر صنفاً جدد ساقطان كابى أم أو أم أبى أو ابن عليا وهذا من صنف واحد وأولاد بنات لصلب أولان من ذكور وانثى بنات اخوة لاوين أولاب أولام وأولاد اخوات كذلك بنوا اخوة لاوم وعلم أى أخوات الاب لاهمه وبنات اصحاب لاوين أولاب أولام وعلمت بالرقم وأحوال وخالات ومدلون بهم أى بما عدا الأولاد الذين فى الأول من يدلى به ويحصل هذا اذا استقام أمر بيت المال فان لم يستقم أمر بيت المال ولم يكن عصبة ولا ذوفرض مستغرق ورث ذوى الارحام كما يخصه فى الزواني فى كيفية توريثهم مذهبان أحدهما وهو الأصح مذهب أهل التتزيل وهو أن ينزل كل منهم منزلة من يدلى به والثاني مذهب أهل القرابة وهو من قبل الأقرب

منهم إلى الميت فى بنت بنت بنت ابن المال على الأول بينهما أربابا وعلى الثاني قبلت البنت لقرىها إلى الميت وقد سلت الكلام على ذلك فى غير هذا الكتاب هذا كله اذا وجد أحد من ذوى الارحام والا تخفكه كما قاله الشيخ من الدين بن عبد السلام انه اذا جارت الميت فى مال اصالح فلغيره أحد يصرف المصارف أخذ وصرفه فيها كما يصرفه الامام العادل وهو ما جرى على ذلك قال والظاهر وجوبه ثم شرع فنهى بحسب من لا يجب بقوله (ومن) أى والذى لا يسقط بطل أى الذى لا يجب بحسب حرمان والجبى القصة هو المانع وشرط مانع من قام بسبب الارث من الارث بالنكحة أو من أوفر حظيه ويسمى الأول بحسب حرمان والثاني بحسب نقصان فإنا فى كسب الولد الزوج من النصف إلى ربع ويمكن دخوله على جميع الورثة والارث قسمان بحسب بالوصف ويسمى منعا كالفيل والرق وسباني ويمكن دخوله على جميع الورثة أيضا وبحسب بالنقص أو الاستغناء وهو المراد هنا كما يؤخذ من قول المصنف ومن لا يسقط بحال (خمس) الزوجان والأولاد وولد الصلبي ذكر كراكال وأنتى وهذا إجماع لأن كلامهم يدلى إلى الميت بنفسه بنسب أو نكاح وليس قرابة غير ذلك الأصل مقدم على الفرع يخرج بقولنا وليس قرابة لغيره والمقتضى ذكر كراكال أو أنتى فانه وان أدلى إلى الميت بنفسه بحسب لانه فرع لغيره وهو أنسب بهذا أولى من قول بعضهم وضابط من لا يدخل عليه الحب بالنقص بحسب حرمان كل من أدلى إلى الميت بنفسه الملتحق والمعتقة ثم شرع فى الحب بالوصف بقوله (ومن) أى والذى لا يرث بحال أى مطلقا (سبعة) بل أكثر كما ستعرفه الأول (العبد) قال ابن حزم وهو يشمل الذكور والأنثى وقال فى الحكم العبد هو المملوك ذكر كان أو أنثى (و) الثانى الرقيق (المسروق) الثالث (أم الولد) الرابع الرقيق (المكاتب) انقصهم بإزق وكان الأصغر لمصنف أن يقول أو سبعة بدل بسبعة بعضهم هؤلاء الرقيق آخر كلامه (نفسه) اطلعه مشعره أنه لا فرق بين كامل الرقيق وغيره وهو كذلك اذا الفصح أن البعض لا يرث بقدر ما ينسبه من الحر لانه ناقص بالرقى والتكاح والطلاق ولا لانه يقرت كالفن ولا يورث الرقيق كله وأما البعض فيورث عنه ما ملكه بعضه الحر لانه تام الملك عليه فيرث عنه غيره من الحر أو ممتق بعضه وزوجته ولا لاشئ لسيده لا يستفاد منه فله ما كتبه بالرقبة واستثنى من كون الرقيق لا يورث كافر لانه أمين وجبت له سبابة حال حره وأمانه ثم نفى الامان فبني واسترق وقصد الموت بالنسب إليه فى حال رقه فإن قدر الرار من مقتبه لورثته على الأصح قال الزوكشى وليس بتاريخ كله يورث الا هذا (و) الخامس (القاتل) فلا يرث القاتل من مقتوله مطلقا تلحق لزمذى وغيره ليس للقاتل شئ أى من الميراث ولا لانه يورث لم يؤمن ان يستجبل الارث بالقتل فاقتضت المصلحة حرمانه ولان القتل قطع الموالاة وهى سبب الارث سواء أكان القتل عمدا أم ضرا مضمونا أم لا بعشرة أم لا قصد مصلحته كضرب الاب أو الزوج أو المملوك أم لا مكرها أم لا فكل ذلك تناوله اطلاقه (و) السادس (المرد) ونحوه كهردى نصر فلا يرث أحد ادليس يشهه وبين أحد من الأتقى الذين لا نزل دينا كان يقر عليه ولا يقر على

(قوله وعم لام) هو بالفتح فانه بعيد أن نفس العم اللام من ذوى الارحام ويلزم منه أن أولاده كذلك أو أنهم يكونون داخلين فى قوله ومدلون بهم وقال المحقق انه بالجسرو التقدير ونحوه لام لكن يلزم عليه أن يكون تارك الحكم العم اللام فالرفس أولى (قوله اذ لم يسق إلى الأول الخ) أى قوله وان علنا وهذا هو معنى قوله ومدلون أو ان المولى بالجد والجد المذكورين من الخالات والعصبات والاعمام وذلك مذكور صريحافى الاقسام (قوله وهذا أولى الخ) الاشارة لقوله لان كلامهم الخ لانه يؤخذ منه ضابطه من لا يسقط وهو كل من أدلى الخ ووجهه أولى به أن فيه بيان سبب الارث بخلاف الثانى (قوله والمرد الخ) من عطف الخاص على العام

كان حيوانا الخ) أخرج الميت وقوله
ولا أصل حيوان لانخراج النطفة
(قوله متوارثان الخ) فيه تنافي بين
الشرط والجواب وهو قوله لم يرث
فأثبت الإرث ثم نفاه ويحاج بأن
المرد الأول من وجديتهم سبب
الإرث (قوله والجمل بالسبق الخ)

فيه مساهمة في ادخال الصورة الأولى
لأنه علم فيها السابق وإن أريد بالسبق
السبق دخلت الأولى كالثانية لكن
يكون مكر رافع قوله أو جهل
أسبقهما حيث قال بعد هاتين سبق
أو جهل (قوله بجمل) أي الاستارة
المصرحة بأن شبه الردة أو إجماع وقت
الموت أو العلمان بالقتل مثلا يجماع
منع الإرث بكل واستعبراهم المشبه
بالمشبه (قوله وعكسه) أي إرث

وإيرث بالقسم الثاني عكس الأول
والرابع عكس الثالث (قوله وأقرب
العصبات الخ) شروع في بيان الإرث
بالتعصيب وقوله على بيان الإرث
بالفرض ما قبل أن الإرث بالتعصيب
أقوى وأشرف لأن الوارث به يستغرق
التركة ذاتا وفرضا بخلاف صاحب
الفرض ومن قدم الإرث بالفرض
تطرل كون الشارع اعقني به وقدره
ولأن صاحبه لا يسقط أصلا بخلاف
العاصب فإنه يسقط ذاتا واستغرقت
الفروض التركة كل من القسمين
الإرث بالفرض والإرث بالتعصيب
متضمن لبيان مسائل قسمة
الموارث فيكون هذا هو المرجح
بقوله كتاب الفرائض وما قدم عليه
قطعه قوه وأقرب العصبان
الخ) أقسم كلام المتن أن كلامهم
يقاله أقرب مع أن الأقرب عسلى
الاطلاق والإبن وما قبل عسلى أن
لعبه بالإبن وما بعد ويحاج عن المتن بأن

دينه الذي انتقل إليه وظاهر كلامهم أنه لا يرث ولو عاد بعده إلى الإسلام بعد موت مورثه وهو
كذلك كما حكي الإجماع عليه الأستاذ أبو منصور البغدادي وموافق لابن الرضا في المطالب من
تقييدها بآيات من حديث أبيه أنه إذا أسلم نبيز ارثه غلظه في ذلك صاحبه السبكي في الانتهاج وقال
أنه فيه خارق للإجماع (تنبيه) تناول إطلاق المصنف المعلن وغيره وهو كذلك وإلا ليرث
المرد لا يرث لما لم يكن له قطع شخص طرف مسلم فإنه المقطوع ومات سراية ويجب قود الطرف
ويستوفيه من كان ورثه لو لا إرادة ومثله هذا القذف (و) السابع (أهل ملتين) مختلفتين كلتي
الإسلام والكفر فلا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم لا قطعاً للموالات بينهما عند الإجماع
على أن الكافر لا يرث المسلم واختلفوا في ثوبت المسلم منه فالجمهور على المنع فإن قيل يرث على
ما ذكره كمالومات كافر من زوجة كافرة حامل ووقف الميراث فأثبت ثم ثبت فإن الولد يرث
منه مع حكمنا بإسلامه بإسلام أمه أحب بآنه كان محكوما بكفره يوم موت أبيه وقد وثق
مد كان خلاؤه قال الكنتاني من محقق المتأخرين أن لنا جادا علق وهو النطفة واستحسنه
السبكي قال العمري وفيه نظر إذا لم يجرأ ما ليس بحيوان ولا كان حيوانا ينعى ولا أصل حيوان
وخرج بمقتضى الإسلام الكفر مثل الكفر من وثق بالهكوس لأن جميع مال الكفر في الطلن كاملة
ونصراني من يمجوس ويمجوس من وثق بالهكوس لأن جميع مال الكفر في الطلن كاملة
الواحدة قال تعالى فإذا بدع الحق إلى الضلال فها نحن كيف ينصرون إرث اليهودي من
النصراني وعكسه فإن الأصم أن من انتقل من ملّة إلى ملّة لا يقر أحبيب بنصرون لأن في الولاء
والنكاح وفي النسب أيضا فإذا كان أحد أو يمجوس بالآخر لا يقر أحبيب بنصرون إرث اليهودي من
فانه يفتقر بعد بلوغه كإنا له ألقى فيسلك نكاح لمشر حتى لو كان وقد ان واختار أحد هما
اليهودية والآخر النصرانية جعل التوارث بينهما بالأبوة والأمومة والأخوة مع اختلاف
الدين أما الحرف في غيره كذوي ومعه فلا يرث بين الحرفي وغيره لا قطع للموالات بينهما
والثامن إجماع وقت الموت فلو مات متوارثان يفرق أو حرق أو هدم أو قتل بلا ذرعه بما أوجع
أسبقهما أو علم سبق وجهل لم يرث أسدهما من الآخر شي لأن من شرط الإرث كالمحقق
حياة الوارث بعد موت المورث وهو هنا متنف والجمل بالسبق صادق بأن يمل أصل سبق
ولا يعلم السابق وإن لا يعلم سبق أصلا وصور المسألتين العلم بالمعصية العلم بالسبق وعين
السابق الجهل بالمعصية والسبق الجهل بعين السابق مع العلم بالسبق التباس السابق بعدمعرفة
عينه في الصورة الأخيرة وقف الميراث في البيان أو الصلح وفي الصورة الثانية قسم التركة
وفي الثالثة الباقية تركه كل من اثنين يفرق وهو لباقي ورثته لأن الله تعالى فوارث الأحياء من
الأموات وهما لم يلم حياله عند موت صاحبه فلم يرث كالجنين إذا نتج من ميتة والتاسع الدور
الحكمي وقدم مثله والعاشر العلمان فانه يقطع التوارث ذكره الغزالي وقال إن الهاتمي شرح
كفايته الموانع الحقيقية أربعة الفعل والرق والاختلاف بين والرق والحكمي وما زاد عليها
قدسية ما صاحب روقا في غير هاتساة لاربع المذكورة والردة واختلاف اليهود وما زاد عليها
مجازا وانتفاء الإرث مع لانه مانع بل انتفاء المشرط كأي جهل التارخ وهذا وجهه وعد بعضهم
من الموانع البقرة لغير الصبي من ماضى الإنبياء لا يرث مائر كناه صدقة والحكمة فيه أن
لا يقضى أحد من الورثة موتهم فذلك فيه وأن لا يظن بهم الرغبة في الدنيا وأن يكون ما لهم صدقة
بعد فقامت بغيرها لاجورهم وقد علم ما تقر أن الناس في الإرث على أربعة أقسام منهم من يرث
وبورث وعكسه فيهم ومن يرث ولا يرث وعكسه فالأول كزوجين وأخوين والثاني كزوجة
ومرثه والثالث كبعض وجنين في غرة فقطلها أو قرث عنه لا غيرها والاربع الإنبياء عليهم الصلاة

كلامهم أقرب بل انشراح حيث جعل خبر المندم قد قرره بقوله العصبه نفسه ثم بين لعبه بالإبن وما بعد ويحاج عن المتن بأن
في ادخاله أقرب بحقيقة أو لا إضافة لمن بعده ملحقين بالإبن والإضافي من بعده كل واحد بالأسبقية لأن بعده لكن التقدير بالأقرب في غير

الأشوة وفيهم والاهمام وفيهم ما فيهم فهو باهوتة لاتصادهم في العرجة ويحيا بأن مراد المثنى ما شبل الأولى (قوله لانه يبدلي في المثنى بنفسه الخ) هذا اليتج قد يجع لان الاب شارك في هذا المعنى وكذا الحق فكان الأولى أن يقول لقوته في المصوبة دليل حبه الاب من التعصيب و رده الى الأرب باقرض (قوله يبدلي بنفسه الخ) ظاهر انه خسران لكنه يتأني ما قد مر من أن كل العصاة تدري وأسطه الأب ويحيا بانما حل من الاب لا خسران أو أن ٩٦ المراد بذلك كونه عصية بنفسه وهذا الجواب الثاني نعم بقا في أن بعد ذلك دون الأولى

والسلام فانه يروى ولا يروى (وأقرب العصبات) من النسب العصبية بنفسه وهم (الابن) لا يبدى الى الميت نفسه (ثم انه) وان سفل لا يقوم مقام أبيه في الارث فكذلك في التعصب (ثم الاب) لا دلالة لاسرار العصبية به (ثم عم) وان علا ثم الاخ لا بوالام أى الشقيق ولو عبر به كان أخضر (ثم الاخ للاب) لان كلا منهما ابن الاب يبدى بنفسه (ثم ابن الاخ لا بوالام أى الشقيق (ثم ابن الاخ للاب) لان كلا منهما يبدى بنفسه كايه (ثم عم على هذا القريب) أى يقدم العم الشقيق على العم للاب لان كلا منهما ابن الجد يبدى بالعمية بنفسه (ثم انه) أى العم على ترتيب أبيه فقدم ابن العم الشقيق على ابن العم للاب ثم عم الاب من الابوين ثم من الاب ثم بنوها كذلك ثم عم الجد من الابوين ثم من الاب ثم بنوها كذلك الى حيث ينشعب فاقف في الروضة وتركها المصنف اختصاراً (فأخذت العصبات) من النسب الذين ينشعبون بأنفسهم (فالحنى المقتى) والعصبات جمع عصبية ويسمى به الواحد الجمع والمذكر والمؤنث قاله المطرزي وبعده النووي وأتكران الصلاح إطلاقه على الواحد لانه جميعاً عصب بمعنى العصبية بغية قرابة الرجل لأبيه وشتر ما من ليس لهم مقدس من الورثة فهو تركه إذا انفرد أو ما فضل بعد الفروض فتولى تركه إذا انفرد صادق بالعصبية بنفسه وهو ما تقدم ونفسه وصبره مما والعصبية بشيرته من البنات والأخوات غير وله الأم ثم أخيه وقرننا وأفضل الى أخوه صادق بذلك وبالعصبية مع غيره وهن الأخوات مع البنات وبنات الابن فليس لهن حال يستغرقن فيه تركه والمحقق يشعل الذكروا الاثني لا ملاقوه صلى الله عليه وسلم اغتالوا لمن اعتق ولان الانعام بالاعتناق موجود من الرجل والمرأة فاستوفى الارث وحكى ابن المنذرية الاجماع وانما تقدم عليه فليقتصر على الوالد لانه كلمة العصبية به وبوالشبه دون المشبه به (ثم عصبية) أى العصبية نسبت المصنفون بأنفسهم كائنه أو أبيه لا بكنيته وأخسه ووقع آخرهما المصنفين لهما لانهم من أصحاب الفروض لا بالعصبية ثم غيره والمعتنى به ان الوالد أضعف من النسب المتراخي وإذا تراخى النسب ورتب المذكورين اثالث كبتى الابن وبني الابن دون اخواتهم فاذم ترتب بنت الاخ وبت العم فبنت المقتى أولى ان لارث لها أخاً مدنها ثم ما العصور أقرب عصباتهم موت العتق فلو مات المقتى وشق ابنه ثم مات أحدهما وشق ابنا ثم مات العتق فلولاهن الابن المعتق دون ابن ابنة (تنبيه) كلام المصنف كالصريح ان الوالد لا يثبت للعصبية في حياة المقتى بل اغنايت بعده وليس جبراد بل الوالد ثابت لهن في حياة المقتى على المذهب المنصوص في الام ذلول يثبت لهن الوالد الا بعد موته يروى وقال السبكي تلخيص المصنفات وجهان أحدهما انه لهم همه لكن هو المقدم عليهم فبما حكم جعله كارت المال ونحوه أو ترتيبهم كما كانت ترتيب المتقدم في النسب الا في مسائل منها إذا اجتمع الجد والاب الشقيق أو الاب مقدم الابن حاتى الوالد على الاظهر بخلافه في النسب فلو اجتماعهما فلا يقدم أولاد الاب على الجد على الأصح بل ينقسم الجد مع الشقيق فقط ومنها ما إذا كان مع الجد ابن الاخ فلا يظهر تقديم ابن الاخ على الوالد لقوة النسوة ومنها ما إذا كان للمعتق ابنا عام أحدهما أم لا فالذهب قلعه وسكت المصنف عما إذا لم يكن للمعتق عصبية وحكى ان تركه للمقتى ثم نصبت على

عصبة أمهم جلس يصلي على الواحد والمتعد والذكر والأنثى أو هو جمع عاصب كطالب وطالبة فكأن عصبته جمع العصب على هذا (قوله قرابة الرجل الخ) الرجل من قسده أو كذا قرابة المرأة وقوله لا يهيه اللام للتغلب على أي من أجل أبيه وهذا يخرج عصبه الوالد إلا أن يقال إن هذا تعريف للعصبة من النسب (قوله قرابة) فيه اخبار بالمصدر عن العصبه وهم ذوات ويحجب بانه أي ظهير مضاف أي ذو قرابة أو ان المراد بها الأقارب (قوله من ليس له سهم مقدرا الخ) أي ولو في بعض الأحوال فيدخل الاب والجد والبنات والابن والاختوات إذا رتوا بالعصبة وان كان لهم سهم مقدور فغير حالة العصبه وهذا الشرع يشمل للعصبة بإقامه اثلاثه بخلاف تعريف الشئ ثمانية بمختلف نفسه ثم إن هذا التعريف يشمل ذوي الأرحام إذا رتوا ولكن لهم نصيب بمقدور كما كان للام مثلا فيقفى الله يقال له عصبه حينئذ ويحجب بانه لا يمنع من ذلك أو ان المراد أن رتة الجميع عليهم (قوله أو) ما فضل بعد القر والخ) صادق بالإقسام الثلاثة (قوله رتبة ركة إذا انشرد) أي من أصحاب القروض فيصعد بالاعصاب بنسبه

الترتيب

والمراد ارتباطا وتعلق بين المعقود والشيء كالزينة بانها غير متصلة بالاقارب (قوله كالتبقي المتقدم الخ) بيانه ان يقول الابن ثم ابنه ثم الاب ثم الاخ ثم ابن الاخ ثم الجد ثم العم ثم ابن العم ثم اولاده اما ترتيب النسب فقد قدم (قوله فلا بد واولاد الاخ) أى ولا يشاركونه وكان الاوضح ان يقول فلا تقسم الا نحوه على الجد في النسب لئلا يشاركهم على فصل فيهم (قوله فلا تذهب بقدره أى هـ) او يوجب الاتصاف

وأما التسبب فآخذ السدس بأخوة الأم ثم شارك مع أمه في الباقي (قوله فحق ٩٧) (الاب) أي أي المقتضى فذلك لأنه إذا اشجع

معتق أي المقتضى ومعتق أي المقتضى
قدم الأول حكماً بظاهره من ذلك (قوله)
وقدر الخ معطوف على الفروض
أو أمها بها ولكن لم يقدح في شيء
لأنه يلزم من بيان الفروض وأمها بها
بيان قدر ما يخصه وبحاجب بأنه يلزم
لجواز أن يذكر الفروض
وأما أمها بها مردداً لم يبين قدر نصيب
كل فاستجاع لعطفها ذكر (قوله أي)
القدرة) الحاجة إلى ذلك بل كلام
المتن واضح (قوله إلا ما عرض لعول
فيتنص الخ) في الرزق زيادة في قدر
الأصهار يخص من عدد المسألة
وفي العول زيادة في عدد المسألة
وتخص من الانصاف (قوله بعبارة)
أي أو حقوقي خاصة وهي الثمن
والسدس ونصف كل ونصفه
وهذه طريقة الترتيب والذى في المتن
طريقة الترتيب والذى في عبارات
الشارح طريقة التوسط وما بعدها
من العبارات معناه كعبارة المتن إلا
أنه اختلاف في اللفظ (قوله فانه من
قبيل الأخذ) تعليل لقوله وثالث
ما بين (قوله من جنس البنوة والأخوة
الخ) أحد ما بين عن الاستحسان
المراد البنوة المبيتة بنوة المبيت هي
أخوها الآن يقال من خلفها للزوم
على المزموم (قوله إذا انفردت الخ)
كان الأول تأخير عن الأول به لتفوق
المباين في زعمه الشارح عليه (قوله
وتفصيل) أي وعن حاجب كالمصلي
وإن أب أقرب منها (قوله من جنس
البنوة والأخوة) ما يحتاج إليها
هنا لأن المراد البنوة المبيتة والأخوة
لها هي وهما متقاربان لأن بنوة
المبيت بنون لها أولاداً هي
وأما خواتمهم أولاداً هي وكذا
يقال في الاختلاف (قوله أو من
غيره) أي ولو من زلاته ينسب إليها

الترتيب المعترض عصبان المقتضى لم يقتض مذهبنا وهكذا كما في الرضة فإن شهدوا لمقتضى
الاب ثم عصبته ثم مقتضى الجده ثم عصبته وهكذا فإن لم يكن وارثاً لتقبل المال ليت المال أو ثلث
للسبعة إذا انتظم أمر بيت المال أما إذا لم ينتظم لم يكن إلا ما غلب عليه من رضى أهل الفروض
غيراً للزوجين لأن عقاراً من القرابة وهي مفقودة فيهما وتقبل من سرج فيه الإجماع هذا إذا لم يكن
من ذوي الأرحام فلو كان مع الزوجة رحمهم رضى عليهم كما ثبتنا لما تفرقت المالكين المصروف إليها
من جهة الأب من جهة الأم من جهة الزوجية وإما رد ما فضل عن فروضها بالنسبة إلى سهام من رضى عليه
طالباً للعدل فيهم في بنت وأبنت بقدر ما خرج فروضها سهمان من ستة للأم ربعها نصف سهم
ولبنت ثلاثة أرباعها فقصص المسئلة من ابنتي عشر وربع بالاختصار إلى أربعة للبنت ثلاثة
والأم واحد وكرت أشياء من ذلك مما لا يحتمل هذا المختصر في شرح التفسير وغيره ثم شرع في
بيان الفروض وأمها بها كل من سهم مقدور شرعاً لا يزيد ولا ينقص وقد مر باستحقاق سهمهم
بقوله (والفروض) جمع فرض عن نصيب أي الانصاف (المذكورة) أي المقدرة أي المحصورة
الورثة بأن لا زاد عليها ولا ينقص عنها إلا ما رضى كقول فيتنص كقول فيتنص (في كتاب الله تعالى)
لورثة وخبراً للفروض (سنة) عول يرد به ويصرف عنها بصارات أو ضياعها (النصف) والربع والثلث
الثلثان والثلث والسدس) وأما خبرها والربع والثلث ونصف كل ونصفه وإن شئت قلت النصف
ونصفه ونصف نصفه والثلثان ونصفه ونصف نصفها وإن شئت قلت النصف ونصفه
وربعه والثلثان ونصفهما وربيعهما وخرج بقوله في كتاب الله تعالى السدس الذي العول قلت
الابن الآن قال السدس مذكور في كتاب الله تعالى لأمر كون من يستحقه أما لو جده أو بنت
ابن والسبع والربع مسائل العول الآن قال الأول سدس مائل والثاني ثلث مائل وثالث ما بين
في الفرائض كز وج وأبو بن أو زوجة وأبو بن وفي مسائل الجد حيث معه وفروض
وجدة وخوة فانه من قبيل الإجماع (في الفروض الأول) (النصف) بدأ المصنف به كسيرة
أن يكون أكبر كمرشرد قال السدي وكنت أود أن يردوا بالثلثين لأن الله تعالى بدأ بها
حق رأيت أبا لقضاء والحسين بن عبد الواحد الوقي بدأ بها فأعجبني ذلك وهو (فرض خمسة)
أحدها (البنت) إذا انفردت عن جنس البنوة والأخوة لقوله تعالى وإن كانت واحدة فلها
النصف (و) ثانياً (بنت الابن) وإن سفل بالاجماع (إذا انفردت) عن نصيب وتفتيخ فخرج
بالنصف ما إذا كان معها أخ أو بنت أو غيرها فيكون لها نصف ما حصل له وبالنصف
ما إذا كان معها بنت صلب فلها معها السدس تكملة الثلثين (و) ثانياً (الاخت من
الاب والأم) إذا انفردت عن جنس البنوة والأخوة ولو عبر بالشقيقة فكان أحصر (و) رابعاً
(الاخت من الأب) إذا انفردت عن جنس البنوة والأخوة لقوله تعالى وأختها نصف
مشارك قال ابن الرقعة أجابوا على أن المراد بها الاخت الشقيقة والاخت من الاب وخرج بقوله
الانفراد عن ذكرى الأربعة التي هي بجان لكل واحدة مع وجود النصف أيضاً (و) خامساً
(الز) (و) إذا لم يكن لها) أي لا زوجة (وله) منه أو من غيره بمصدق الوالد بالذكور والابنتي
(والأولاد) وإن سفل لها منه أو من غيره فأمع عدم الدفقولة تعالى ولهم نصف ما شارك
أزواجكم إن لم يكن لهن ولدوا وانفرد الإجماع على أن ولد الابن كولد الصلب في حجب الزوج
من النصف إلى ربع أما لمصدق أم أو ولد عليه بمجاوراً وأما ما سألنا على الأول والثمة صلب فانه
فيها كولد الصلب أجباً (و) الفرض الثاني (الز) ربع وهو فرض (ثنتين) فرض (الز) جمع
(الولد) (ز) وجته منه أو من غيره (أو) مع (ولد الابن) لها وإن سفل منه أو من غيره فأمع قوله
فقله تعالى فإن كان لهن ولد فلكم الربع وأما مع ولد الابن فلهما وخرج بقوله الابن هنا وفيها

(فصل في الوصية) ذكرها عقب الفرائض المتعلقة بالموت لان الاجازة والرد والقبول وثلاث المال انما يقع بعد الموت وهذا يجب عن الاعراض لاني (قوله الشاملة لا يصالح) حاشه انما تطلق على اوجه معان على الصبي وعلى مقابل الايصاء وتعرف عاقبة الشارع وتطلق على ما يشمله له الايصاء وتعرف باثبات حق بعد الموت سواء كان فيه تبرع أم لا وتطلق على الايصاء وتعرف باثبات نصرف بعد الموت (قوله من وصي الخ) كوصي بنوه والتفصيل (قوله لان الموصي الخ) كان الانسب تأخير من المعنى الشرعي لانه في حبه لتجسده وصية (قوله وصل خير ذرية) الاضافة على معنى في حبه وفيها بهد والمراة ويجوز ذرية الطاعات الواقعة في حال الحياة والمراد بخير عقباؤه الثواب الذي يحصل بعد الموت أو قبول الوصية أو دفعه للموصي فكذلك الانسب وصل خير عقباؤه بعد زيارته لان الاوق نسبة الاتصال للمتأخر المتقدم وبعد ذلك الذي بعد الموت ليس وانما من الموصي فكيف ينسب اليه انه وصية بما قبله أو وصل ما قبله بعد فكان الاول وصل خير ذرية بضمه بعض لان الذي وقع من الموصي هو الملقط والعصبة ١٠٩ وهو خير انصل بما قبله من الطاعات الا ان

يقال لما كان الموصي تسبب فيها بعد الموت بلفظه المذكور ونسب اليه ما ذكر (قوله كال تبرع الخبز) تشبيه في العوق بالوصية (قوله لان الانسان يوصي الخ) فيه حسنة تقديره فتخرج ثم تقسم ركنه هاهو الذي يتبع تقديمها الجواب مقدم ثم بعد ذلك يقال كل منهما متعلق بالموت فالمرجح لتقديم الفرائض أيسبأها الزم من الوصية لان كثير ما عرفت الناس ولا يوصون (قوله المحرم من حرم الوصية الخ) أي من هذا الجهة بخصوصه والا فتبطل على مفسده من الطاعات (قوله وصية) تفسير وقوله وشهادة أي تصديق بما جلفها من الله ورسوله وانما حق ومشر وعه وليس المراد أنه يعطى أجر الشهيد وسدنا الحديث ظاهر في المسئلة اما الكافر وان سمح وصيته فلا ينصف بكل ما في الحديث (قوله في الثلث الخ) قيد وقوله له سائر الوارث قد رآه ولا كره فيها (قوله لو ذكر البقية) أي من يحق الانشائي ان الصيغة

(فصل في الوصية الشاملة لا يصالح) في اللغة لا يصالح من وصي الشيء بكذا واصله به لان الموصي وصل خير ذرية بخير عقباؤه وشرا على الايصاء تبرع بحق مضاف ولو قصد المبادء الموت ليس بتقدير ولا تعليق حق بصيغة وانما لها بها حكا كال تبرع الخبز في مرض الموت أو الملقط به وكان الانسب تقديم الوصية على الفرائض لان الانسان يوصي ثم يجوز تقسم ركنه والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى في اربعة مواضع من المواريث من بعد وصية يوصي بها أو دين وأخبار تكثير ما جبه المحرم من حرم الوصية من مات على وصية مات على سبيل وصية وفي وشهادة ومات مغفورا له وكانت أول الاسلام واجبة بكل المال للوارثين والآخرين ثم نسخ وجوبها بآية المواريث وتبقى استحبابها في الثلث فأقل لغير الوارث وان دخل المال ذكر العيال وأزكا ما ربه صيغة وموص وموصي بواسط المقتض من ذلك الصيغة وذكر انفق بهد الموصي به بقوله (وتجوز الوصية بما الشئ المعلوم) وان قل كجبي الحنطة ويقيم الكتابه وان لم تكن مسفرة وبالكاتب وان لم يقل انجز نفسه وبغيره وان لم يقل ان ملكتك وبغاية جعل الاتقاع بها ككتاب معلوم أو قابل للتعليم ويجوز بل مما يتنفع به كعماد وجدل منسقة قابل للذراع وذو منسقة وعينه علم الجوارح كآلة القافى أو الطبيب المعالج أو غيره محترمة أثبتت الاختصاص في ذلك ولو أوصى بكتاب من كتابه أعطى الموصي له أحداهما فان لم يكن له كتاب جعل الاتقاع به لغرضه ولو كان له مال وكلاب وأوصى بها كلها أو بعضها فأنفذ وصيته وان كثر الكلاب وقيل المال لان المال خير من الكلاب (و تجوز الوصية بالاشئ المجهول) عينه كالوصية بذكر يدالي الغائب أو عبد من عبيدي أو قدره كالوصية بهذه الدراهم أو نفعه كالوصية بصاع حنطة أو جنسه كالوصية له بنسب أو صفة كآكل الحبوب وكان ينقل بحال وقت بعلم وجوده عند لان الوصية تخصم الجاهل عما لا يقدر على تسليمه كالبراطون والعدا لان لان الموصي به يخلف المبت في ثلثه كإخلفه الوارث في ثلثه (و تجوز بالاشئ الموجود) كالوصية بهذه المائة لاما ان سمح بالمعدوم قبل الموجد أو (و تجوز بالاشئ المعلوم) كان يوصي بشار واصل سجد لان الوصية أحق قيا وجوه من الغرور وقابا بالناس ونفسه ولان المعدوم يصح

تؤخذ من قوله وتجوز الوصية لانها لا دلالة لها من صيغة قوله نفذت وصيته الخ وهذا التفصيل يجري في السر بين الذي جعل الاتقاع به (قوله لو قتل وهو موجود عندها) بأن تلذهه من سنة أشهر من الوصية وهذا في حال الذي ما جله البهية غير جيع فيه لاهل الخبرة بالهاتم وقوله حسا أي أومنة معصونا كنعين الأمة يتخلف جيل الدابة اذا انفصل من القابل مطلقا سواء كان مضمونا أم لا والارث للوارث حيث لا يد له الوصية له ورعلا الاحتياج لهذه كلة اذا قال أو صيت بهذا الجمل الموجود ما لو أوصى بالحل ولم يقل الموجود فصح وان لم يحدث الابد الوصية (قوله لان الوصية تختص بالجاهل الخ) فيه تعليل الشئ نفسه فكان الأولى أن يقول ان أقدم من عبيده يا تصرف في ثلثه ردا ليرى الشخص ماله في آخر عمره لانا انفسه أو أمر من مثلا (قوله لان الموصي له يخلف لمن قبله كإخلفه الوارث الخ) لم يتبع فيه حذف تقديره الوارث عكس التلخيص ولولم يقدر على التسليم فكذلك الموصي له عكس التلخيص وان لم يقدر على التسليم (قوله يجعل أو غير سجدت) أي قال ذلك أو قال يجعل أو غير ما تطلق ثم ان عم أو ألقى استغفه الموصي له على الدوام وان قبله لم يبعث

(قوله موقنة ومو بدو مطلقه) ثم انه في التأييد أو الاطلاق تصغير فيه الدين بخفضها ما بين الثلث وأما ان قد عده معلومه باعتبار قيمه المنفعة فمطمئن الثلث مثلا اذا كانت قيمة الدين بمنفعة ما مائة وبدون المنفعة ثمانين اعتبر المائتي في الاول والعشرين في الثاني من الثلث وأما اذا قدمت هذه حياته أو حياته بزيادة أيا حمله فلا فرق عنه وكذلك يكون أباحه أذا قيد بجهالة وكذا لو أوصى له ان يسكنها فانه أباحه لا فرق عنه بخلاف ما لو أوصى له ١٠٢ بسكنها فانه يملك فيقول عن الموصي له (قوله هو الثلث القاضل الخ) سواء ثلث القاضل أم لا أو زاد أو قل

فذلك بعد الاسم والمساقاة والإجارة فكذلك بالوصية وتجوز بالمهر كما عدي به لان الوصية تضمن الجاهة للطلاق وتزويجها الإجماع وبعبين الوارث وتجوز بالمنفعة الباحية وحدها موقنة ومؤبدة ومطلقة والاطلاق يقتضي التأييد لانها أموال مضافة بالأعراض كالأعيان وتجوز بالعين بدون المنفعة وبأعين الواحد بالمنفعة لا تجوز وأما ما بحث في الدين وحدها الشخص مع عدم المنفعة فيها لا يمكن عبودية المنفعة له بزيادة أو أباحه أو قسوه ذلك (تنبيه) بدترط في الموصي به كونه مقصودا كافي الرضوخ فلا تصح بما لا يقصد كالمهر وكونه قبل النقل من شخص إلى شخص فلا يقبل النقل كالمقصود وحدها القرض لا تصح الوصية به لانه ما وان انتقل بالارث لا يترك مسقطها من نقله ما تم أو وصى به لمن هو عليه صح كالمهر حوايه باب المهر عن النكاح (وهي) أي الوصية معتبرة (من الثلث) سواء أوصى به في حياته أو مرضه لاستواء الكلي والجزء في الميراث (وهي) الموت (تنبيه) يعتبر المال الموصى بثلاثة يوم الموت لان الوصية تملك بعد الموت فلا وصى بعد الموت لا يملكه ثم ملك عند الموت بعد ان نقلت الوصية به ولو زاد ما له نقلت الوصية به ولا يضمن ان الثلث الذي تنفذ فيه الوصية هو الثلث القاضل بعد الدين فهو كالصحيح دين مستغرق لم تنفذ الوصية في شيء لكنها تنفذ في شيء فذلك هو أبو القاسم أوصى عنه الدين كالجهر به بالرضي وغيره ويشتر من الثلث تبرع بخير مرضه الذي مات فيه كوصية وبه عتق وبراء استبران الله تعالى تصدق عليكم عند وفاتكم ثلث أموالكم زيادة لكم أي أجهلكم رواه ابن ماجه وفي استاده مقال ولو وهب في الصحة وأقبض في المرض اعتبر من الثلث أيضا إذا لم يترك قدم الهبة وتخرج تبرع ماله أو تبرع في مرض من ماله فليس يراد بالثلث واستثناء فهو من رأس المال وبمرضه تبرع بخير في مرضه فيصير من رأس المال لكن يستثنى من العتق في مرض الموت عتق أم الوفاة إذا اعتقها في مرض من ماله فانه ينفذ من رأس المال كإسباقي في محله ان شاء الله تعالى مع انه تبرع بخير في المرض (هاتفة) قيمة ما يورث على الورثة تتسبب بوقت التفتوت في المتبرع بوقت الموت في المضاف اليه وفيما بقي للورثة يعتبر بأقل قيمة من يوم الموت إلى يوم القبض لانه ان كان يوم الموت أقل فالزيادة حصلت في ملك الوارث أو يوم القبض أقل بما نقص قبله لم يخل في يده فلا يصح عليه وكيفية اعتبارها من الثلث انه اذا اتفق في وصية تبرعت متعلقة بالموت وان كانت من نية ولو يوفى الثلث بها كان بعض العتق كان قال اذا مات فانت سرار أو غنام وسامو بكر أو حرا أو فرع بينهم قرع عتق منه ما بقي بالثلث ولا يضمن من كل بعضه لان المقصود من العتق تخلص الشخص من الرق والغنام تعتبر بغيرها مع اعتبارها الموت لا شرأ كما هي وقت وفاتها وهو وقت الموت نعم ان اعتبر الموصى وقوعه ما به كان قال استغنى المالك بدمي ثم غنام بكر أو دابة قد ماله لان الموصي اعتبر وقوعه ما به كان فانه فلا بد ان يقع كذلك بخلاف ما مر وأما بعض تبرعات غير العتق فثلث على الجميع باعتبار القيمة أو المقدار كما تفسد التركة بين أرباب الدين أو اجمع عتق وغيره كما إن أوصى بعتق سامو ولم يذبحه فثلث على الثلث عليها بالقيمة العتق لا بخلاف وقت الاستغناء فإذا كانت قيمته مائة

الشارح الثلث القاضل بلا الجبر مع التعريف غير فاجتهد لا الجبر فحصل المثل (قوله قيمة ما يورث الخ) حاشه ان التبرع ان كان متبرعا فيه ما يورث وهو الذي أخذ منه المتبرع له بوقت الاصل لا بوقت الموت وما يورث الورثة وهو الثلث يعتبر بوقت الموت فقط وأما اذا كان متبرعا بالمسجد الموت فيعتبر قيمة ما يورث بوقت الموت فقط وما يورث الورثة يعتبر بأقل قيمة من الموت إلى القبض فحاشا تعلم ان قوله فيما يورث الورثة راجع للثاني لانه مع الاول وان كان ظاهر كلامه يرجع لهما ويكون سكت فيه قيمة ما يورث في المتبرع (قوله فلا يحسب عليه) أي لان شرط النكاح دخول المتبرع في هذا الضامن وهي قبل القبض لم تحسب في أيديهم (قوله وكيفية اعتبار ما الخ) مر بطلان المتن وهي من الثلث ولكن يقتضي ان القاضل في الآية كلها الوصية مع انها عامه في الوصية وغيرها فكان الأولى وكيفية اعتبار التبرعات (قوله في وصية تبرعات الخ) الوصية تبرع فيلزم ظرفية انشئ في نفسه فكان الأولى حذف وصية ويقول وإذا اتفق تبرعات في تركة أو مال (قوله وان كانت من نية الخ) سواءه غير تبرع نية أو لا والوالد دليل الامثلة التي ذكرها أو ان الوارث

لغاية أي سواء كانت من نية أو لا أو بالترتيب المذكور كالنكاح مثال الثاني أو في الوجودي الخارج كالوصية يوم الارواح الثلث ويوم النكاح ويوم الجمعة مثلا من يوم السبت وليس مراده الترتيب المذكور عليه يحرف من نية (قوله في المعتبر بغيرها) أي المعنى المتقدم بأن كان في الذكر أو في الوجود الخ وأما لو كان مراده الترتيب المذكور عليه يحرف من نية لا يشترط ان يكون في الأول فالأول كما يأتي فيكون على هذا جاريا على ضعيف وهو ان المرتبة لا يشترط فيها بل دليل الاستدراك بعدمه يدل على ان المرتبة لا يشترط فيها

(قوله قدم المتخير) أي مطلقاً أي سواء كانت عقفاً أو غيره أو البعض وسواء كانت مربة أو غير مربة أي أو غير مربة أي البعض والبعض فلهذا
 تسعه وبؤخذ من قوله قبلها أو أجمع تبرعات مغيرة تسعة لا محالة أن كانت مربة قدم الأول فالأول سواء كانت عقفاً أو غير عقفاً أو البعض
 والبعض ومن قوله أو وقت دفعة ثلاثة لأنها ان كانت عقفاً أفرع أو غير عقفاً أو البعض والبعض فسطوي من هذا القسم ما كان البعض
 مربة والبعض غير مربة القرض أي ما مضى وتحت ذلك ثلاثة عتق أو البعض عتق والبعض غير عتق قدم الأول فالأول من
 المراتب فثبت النسبة في هذا القسم التسعة الباقية فتؤخذ من القسم الأول وهي المعلقة ١٣ بالوت يبيّر ذلك أي أن كانت مربة تملك

الأول فالأول سواء كانت عقفاً أو غيره

أو البعض والبعض وإن كانت

غير مربة فإن غلبت عقفاً أفرع

أو كانت غير عقفاً عتقاً وقدره قسط

الثالث فهذه ثلاثة أيضاً وإن كان

البعض مربة والبعض غير مربة

والقرض أي ما مضى بالوت قدم

المرتبة الأول فالأول سواء كانت عقفاً

أو غيره أو البعض والبعض فثبت

السبعة والعشرون وهذا كله إذا لم

يضاف الثالث في قولنا غير مربة

تسعة فراجع (قوله لا يكتفى بالرجوع

فيه) أي لا يكتفى بغيره وهو لا يرجع

فيه بعد الفسخ إلا بالوالة (قوله

وتسبب بالوصى أي لا يوصى الخ)

دخول على المتن (قوله الثالث الخ)

مبتدأ آخر محذوف أي يوصى به أو

مفعول أي المثلث (قوله

والثالث كثير) مبتدأ آخر (قوله

يزاد على حصته) ليس قيداً بل

وقدر حصته وأقل من حصته ثم

المفهوم فيه تفصيل وهو أن يقال إن

لم يعمل كل ورثة بالوصية فثبت على

الأجزة سواء كانت الوصية بشرط

الحصة أو بأقل أو بأكثر من عمل كل

الورثة فإن كانت لكل واحد بقدر

حصته شائعة بطلت وإن كانت بائناً

من حصته أو بقدرها مع ما يصح

وقوف على الأجزاء فيثبت

الشارح بالزاد لهذا التفصيل (قوله

والثالث مائة عتق نصفه ولا يحسن نحوه فغيره وقته مائة أو وصى له مائة وثلاث مائة مائة

فأيه يعنى كله ولا يوصى الوصية على الأصح أو أجمع تبرعات مغيرة قدم الأول منها فالأول حتى يتم

الثالث سواء كان فيه عتق أو لا أو موقوف سابق على إجازة الوارث فإن وجدت هذه التبرعات

دفعة أمانته أو وكالة أو اتحاد الجنس فيها كعتق عبيد أو إراة جمع كقوله أعفيتكم أو أراة أنكم

أفرع في العتق خاصة حذر من التشخيص وقسط بالقيمة في غيره كما هو وإن كانت التبرعات مغيرة

ومعها بالوت قدم المتخير لأنه يفيد المطلق لا لازم لا يكتفى بالرجوع فيه (قوله لو قال إن

أعفيتكم فإني أملك من مائة عتق عتقاً في مرضه تدين للعتق أن يخرج وحده من الثالث ولا

أنزع ولو أوصى بمجاهرة ورثته مائة وأقبله نائب لم يسقط موصى به على من مائة أو أوصى

بالثلاثة عتقاً ودين دفع الموصى به ثلث العين وكل ما مضى من الدين حتى دفع لثلاثة وتسبب

لموصى أن لا يوصى بأكثر من ثلث مائة والأولى أن ينقص منه شيئاً غير الخصم الثالث والثلاث

كثير (فإن زاد) على الثلث الزيادة عليه مكرهة وهو المعتقد كإفالة المتولى وغيره وإن قال

القاضي وغيره إنها مكرهة (وقب الزائد على أجرة الورثة) فبطلت الوصية بالزائد إن رده

وارث خاص مطلق للصرف لأنه حق به وإن لم يكن وارث خاص بطلت في الزائد لأن الحق للمسلمين

فلا يجوز أن كان وغيره مطلق للصرف فإلما هو كاشته بعضهم أنه إن وقعت عليه وقت الأمر

المبا والابطلت وعليه يحمل ما أفق به السبكي من البطال وإن أجاز إجازة تنفيذ الوصية

بالزائد ولا يوصى الوصية) أي تكراهه تنزيه (وارث) خاص غير جائز بزائد على حصته

أقوله صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث رواه أصحاب السنن (الآن يميزها باقي الورثة) المطبقين

التصرف بقوله صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث لأن يميزها باقي الورثة رواه البيهقي بإسناد

قال القاضي صالح وقياساً على الوصية لا يجزى بالزائد على الثلث يخرج بخاص الوارث إمام كالأ

أوصى لسان بشي ثم انتقل أرته ليستألم فإن ذلك يصرف إليه ولا يحتاج إلى إجازة الإمام

وبغير جائز ماله أو لحاقه حاله كله فإنها بإذالة على الأصح وبزائد على حصته ماله أو وصى لوارث

بقدر أرته فإن فيه تفصيلاً يأتي بين المشاع والمعين بالمطبقين التصرف ماله أو وصى لغيره أو

مجنون أو مجبور عليه بسبعة فلا تصح منه الإجازة ولا من وليه تنبيه في معنى الوصية لوارث

الوقف عليه وأراة من دين عليه أو حبه شيئاً فإنه يتوقف على إجازة بقية الورثة ثم يستوى

من الوقف سورة واحدة وهي ماله أو وقف ما مضى من الثلث على قدر نصيبه من الدين وبنت

وله أن يخرج من ثلثه فوقف ثلثها على الابن وثلاثها على البنت فإنه يتقدر ولا يحتاج إلى إجازة في

الأصح (فائدة) من الحديث في الوصية لوارث أن يقول أو وصيت بزاد بالفاصلان يرجع لولي

بجماعه مثلاً فإذا قبل زاده فلهما السبعة ولا عبرة برؤية الورثة وإجازة ثم الوصية في حياة

الآن يميزها باقي الورثة استقامت مع قطع بالنظر لقول الشارح أي يكره لأنه استوى انفق عند إجازة الورثة الكراهة والكراهة

بأنه ولو مع الإجازة ثم وقال الشارح أي لا تنفذ إلا أن يميزها أي تنفذ كان متصلاً (قوله صالح) بالمرصفة إساءة (قوله ثم انتقل أرته

ليت المال الخ) والفرق بين هذا ما أوصى برائد وكان أرته ليت المال فإنها تبطل في الزاد تضع قيداً أنه أنه ماله أو أطلقاً لها أو أطلقاً

كلها الموصى بالمرّة بطلاق في ثلثها بالزائد لم يبطل بالمرّة بل صح في الثلث (قوله به كاله) ليس قيداً بل يراعى ما مضى منها

فإنها تبطل أيضاً (قوله ماله أو وصى لوارث) أي لكل وارث الخ لأنها التي فيها التفصيل بين المشاع والمعين الخ (قوله يستثنى من الوقف صالح)

أما لو كان ذلك الوصية فإن كانت حصته من ماله أو وصى به الوقف على الإجازة وإن كانت شائعة بطلت لذلك القيد بالوقف

(قوله الوصية لكل وارث الخ) مبتدأ وقوله لغو خير قال ابن حجر ولا ثم عليه في ذلك لأنه مؤكد للشرع لا يخالفه فلا يسكت على النقص
 القاسد (قوله الوصية الخ) مبتدأ وقوله بصفة خبر (قوله ولكن الخ) راجع للمعصية (قوله ولو مكاتباً) أي ما لم يأذن السيدان ذهبت
 ثم إن عتق فلا يظهره وإن مات قبل الأداء معهما الكتابة تعلق الوصية له على ما به من المال والكسب كاستبرائه بما بذله وأما إن لم
 ينق الكتابة وماتت فبقاها طلبت الوصية (قوله ١٠٤) والسكران (أي المتعدي بسكره لأنه المراد عند الإطلاق) (قوله تنصص وصيته) أي
 إن عاد إلى الإسلام (قوله وقول

الرافعي الخ) مبتدأ وقوله أنه لو أوصى
 الخ معقول قول الرافعي وقوله ليس في
 الحقيقة الخ خبر ثم إن هذا الاختيار
 غير صحيح ولا قاعدة فيه لأن نفس قول
 الرافعي ليس وصية لآل أبي وليست
 وانما هو أخبار عما وقع من الوصية
 فكان الأولى أن يقول لا يقتضي صحة
 الوصية للعتيق (قوله بل لولي له) فيه
 مسامحة لأنه بقوله أنه لا بد أن يكون
 لولي وليس كذلك (قوله لأنه لا يلقى
 يتولى أمره الخ) فيه مسامحة لأنه إن
 أراد أن العبدان من ماله فقبر مسلم
 بل العبدان من تركه الميت وإن أراد
 أنه يباشر الأفعال فهو كغيره لأنه
 فرض كتابية على عامة الناس (قوله
 يؤخذ من اعتبار الخ) هذه اللازمة
 محمولة لأنه لا يلزم من اشتراط
 ما ذكر في الوصية له كون الوصية
 حال كونه المتقدم أنها تنص ولو كان
 الوصية به معدوماً بالسرعة فكيف
 يؤخذ اشتراط الملك وفرض ذلك
 فأخذه من قول المتكلم أقرب
 وأولى من أخذه من ذلك فكان
 يقول تنبيه مسلم من قوله ملك
 اشتراط الخ (قوله وتنص لكافر الخ)
 تنصم في قول المتن لكل متك
 (قوله ولو كسراً أو مراً) سورة
 ابن عيسى لزمه تلاوة حرفي نفس
 الأمر حرفي أو مراً فهذا يصح اتفاقاً
 وأما قوله لزمه حرفي أو مراً

فقبل تنصم وحرفي بطلان لا يتعلّق بالسكيم على المشتق فيشتر بالعدّة فكان قال لا يلزم منه أو حرأته وذلك معصية وكذا
 قول الحريرين أو المرتدين أو طلاق الحريرين لا يصح لأنه جهة معصية (قوله فيه حياة مستقرة) فإن انفصل ميتاً كان قبل موت
 الوصية بطلان وإن كان مراً بعد موت الوصية لم يطل فإن كان الولي قبل الوصية للعدل أحداً ورثته الخ وإن كان قبل الوصية قبل الاستنواء أخذ
 الوصية ورثته الخ أيضاً (قوله لأنه كان مراً) أي سواها كانت مراً (قوله لا يردن ثمنه) أي من الأولين (قوله أنه لم يطله ما عاقبها)
 وقوله أولاد مع سنين خال فتكون الأربعة ملطحة فبأنها (قوله لم تكن المرأة فراشاً) راجع لقوله أو لا يقر بهما والمراد لم تكن فراشاً

الرافعي

الراعي صحتها بان المصير ملكا عليه وقفا قال النورى هذا هو الاقصا الاربع ثم شرع في
 القسم الثاني وهو الوصية لغير معين بقوله (و) تجوز الوصية (في سبيل الله) تعالى لانه من
 القرابت وتصرف الى القرابة من أهل الكاة ثبتت هذا الاسم له في عرف الشرع وبشرط
 في الوصية لغير معين أن لا يكون جهة معصية كعمارة كنيسة للتعبد فيها وكتابة التوراة
 والانجيل وقراءتها وكتابة كتب الفلسفة وسائر العلوم المحرمة ومن ذلك الوصية لدهن
 سراج الكنيسة تعظم مالها أما اذا قصد انتفاع المصيرين والمجاورين بصورتها كالوصية جائزة وإن
 خالف في ذلك الا ذرعى وسواء أوصى أم كافر أو ذا نية انتفت المعصية فلا فرق بين أن
 تكون قربة كالشعراء وبناء المساجد وما بها لا يظهر فيها قربة كالوصية للأغنياء وفي
 أسارى الكفار من المسلمين لأن القصد من الوصية تدارك ما فات في حال الحياة من الاحسان
 فلا يجوز أن تكون معصية «فتية» سكت المصنف رحمه الله تعالى عن الصيغة وهي الركن
 الرابع بشرط فيها لفظ يشعر بالوصية وفي معناه ما في الضمان وهي تنقسم الى صريح
 «كأوصيت له» بكذا أو أعطوه أو وهبه أو وصيته به بدموتى في الثلاثة وتلى كتابة كوهبه
 ما في ومعالم أن الكتابة تقتصر الى التبرع بالكتابة كتابة فتشعر بهام التبرع كالبيع وأولى
 فلو اقتصر على قوله وهبه فقط فاقترأ الوصية وتلزم الوصية بحوت لكن مع قبول بعده ولو تراخ
 في موصله معين وان تعدد ولا يشترط القول في غير معين كالقراءة يجوز الاقتصار على ثلاثة
 منهم ولو تجب أسوية بينهم وانما بشرط الفورى القول لانه انما يشترط في العقود السلي
 بشرط فيها ارتباط القول باليجاب ولا يصح قبول ولا رد في حياة الموصى اذ لاحق قبل
 الموت فأشبه اسقاط الشفعة قبل البيع قلن قبل في الحياة الرد بالموت والتكس ووضع الرد
 بين الموت والقول لا به دهما وهذا القبض وأما بعد القبض وقبل القبض فالوصية عدم
 البعثة كالحصة النوروى في الرضة كالحاها وان يجمع في حصته البعثة فان مات الموصى لم يقبل
 الموصى بطلت الوصية لانها قبل الموت غير لازمة فبطلت بالموت وان مات بعد الموصى وقبل
 القول والرد خلفه وارثه فيها فان كان الوارث ييت المال فاقبل والاراد هو الامام ومكان
 الموصى له المدين الموصى به النجاس باعتراف بدموت الموصى وقبل القول موقوف ان قبل
 بان انه ملكه بالموت وان رد بان انه لا وارثه يتبعه في الوقف لقوا ائدا الحاسلة من الموصى به
 كتمرة وكسبر المؤنة ولو طرقت وطالب الوارث للموصى له أو الرقيق الموصى به أو العائش
 مفاهما من روى بالثبوت ان وقف في قول ورد كالأمتنع مطلقا احدى زوجتيه من
 التعيين قلن لا قبل أو لم رد غيره الحام كن القول والرد بان يفعل حكم باليطان كالشعير
 اذا امتنع من الاحياء أمالي أوصى باعتراف رقيق فالخلفه الوارث الى اعاقه فالؤنة قطعه
 والعموصى رجوع عن وصيته وعن بعضها بشرطها كابطها وبشرط قوله هذا الوارثي مشيرا
 الى الموصى به بشرط رجوع وعن كتابة الموصى به ولو لا قبل ووصية بالوقف كسبل به
 وعرض عليه وخلطه بامرأة نأوى به وخلطه سيرة وصى بصاع منها بأجودتها وطعنه برا
 وصى به بنزله وبهجنه دقعا وصى به غزله قطعا وصى به ونسبه غزلا وصى به وقطعه ويا
 وصى به صاوبه ونه غراسه بأرض وصى بها ثم شرع في الإصاء وهو اثبات تصرف مضاف
 لما بعد الموت بقوله (وتصح الوصية) معنى الإصاء في التصرفات المالية المباحة بخلاف
 أوصيت لفلان بكذا وأوصيت إليه ووصيته اذا جعلته وصيا وقد أوصى ابن مسعود رضى الله
 عنه فكتب وصيتي الى الله تعالى والى الزبير وابنه عبد الله وأركان الإصاء أربعة موصى روى

أى بعد الوصية (فهو ككتابة
 التوراة الخ) أى المبدلين (قوله
 تعظيها) متعلق بسراج (قوله
 وسواء أوصى أم كافر) أى كافر
 راجع لما قبله من الجائز والمبطل
 (قوله لان القصد الخ) متعلق بقوله
 أن لا يكون الخ (قوله بدموتى)
 واضح الثلاثة فلو لم يقل بدموتى في
 سورة وهبته يكون هبة ولا عبرة
 بنية الوصية لو فزها ثم ان كان في
 البعثة فبذلك من رأس المال وان كان
 في المرض حسب من الثلث وأما في
 صورة هو فيكون اقترأ أو ألقى
 صورة أعطى سوره يكون كتابة في
 الوصية في التلخيص في الحياة (قوله
 وان مات بدموت الموصى الخ) أما
 لو مات ما بطلت (قوله الموصى له
 المدين الخ) اقتصر على الجاهة فلا يوجبها
 (قوله لذي ليس باعتراف) قيد سباني
 هجرته (قوله من روى وصى) رجحان
 للوارث وأما الرقيق الموصى به فيقوم
 مقامه الحاكم ان كان ناقصا (قوله
 ظلف في هالوارث) وأذا اعتقه
 الوارث فلا يحتاج المدين الى قبول
 للفقن بخلاف مال أوصى به رقيقته فانه
 يحتاج لقبول وان كان يتي اذا قبل
 (قوله بأجود منها الخ) راجع للثانية
 أما الأولى فهو رجوع مطلقا (قوله
 وبهجنه دقعا) خرج بهجنه العين لانه
 يقيد بالتأخير فيرجع بمقتضى دفعه
 للموصى له (قوله بجمعا) مفعول
 لقطعه وجهه وصى به بسعة لثوب
 والمراد بأثوب القماش مثلا قبل
 تفصيله والمعنى انه أوصى بقطع قماش
 ثم فصله فصا أو غيره فله رجوع
 (قوله بناته) وغراسه الخ) خرج
 زرع الأرض فلا يكون رجوعا (قوله
 يقال أوصيت الخ) أشار بذلك الى
 أن الفعل يتعدي باللام وبأنى
 وبه قد يفهم بالتعريف

(قوله ابتداء من الشرع) وهو
 الاب والجد الجاهل بالشرط
 (قوله لا يتقوض الخ) فغير قوله
 ابتداء (قوله وأم وعم وصي) خرج
 بقوله ابتداء (قوله عند الموت) أي
 وعند القبول (قوله وكلاهما) أي
 التعبيرين يصح أي لتراffic الامانة
 والعدالة أو كلاهما (قوله
 كاو صبت البك) أي في كذا لابد
 من بيان ما وصي فيه كما يأتي (قوله
 كوكالة) أي هو عدم الدفيع صدق
 باللفظ والفعل (قوله فيكتني بالعمل)
 تفرع على قوله كوكالة (قوله مع
 بيان الخ) متعلق بما يجب لان بيان
 ذلك من الموصي لان الوصي وان
 كان ظاهر الشارع من ربط
 بالقبول (قوله ولو وصي اثنين الخ)
 بان قال أو صبت تزددهم وأزيد
 وعمرو وصي (قوله الابادة الخ)
 من الاذن أدنى لكل متك
 بالانفراد ومنه لوقال أو صبت لكل
 متكافاه اذن في الانفراد والله أعلم
 (كتاب النكاح)
 هذا هو الركن الثالث من أركان
 الفقه وقدم العبادات لانها أهم ثم
 المعاملات لان الاحتياج اليها أهم
 ثم ذرى القرائن في أول النصف
 الثاني للامارة الى أنها نصف العلم
 كافي الحديث ثم النكاح لانه يكون
 بعد استيفاء شهوة البدن ثم
 الجلبات لانها تقع بعد استيفاء
 شهوة البطن والفرج واعلم ان
 النكاح من الشرائع القديمة من
 اذن آدم وبيته له اثنى الجملة أيضا
 والمراد من النكاح العقد المركب
 من الايجاب والقبول وأساسه
 الاباحة وهذا لا يعتقدونه وان
 عرض له الاستحباب وقد يخرج
 عن الاباحة الى شبه الاحكام (قوله
 عقد الخ) يستلزم الاركان الخمسة
 الآتية

و موصي فيه وصية وشروط في الموصي بقضاء حتى كذا ونفذ وصية ورد ودية وطار به ماض
 في الموصي بمال وقد مر بيانه وشروط في الموصي بشئ أو مطلق كمتنون ومحبوسه مع ماض
 ولا ينفذ عليه ابتداء من الشرع لا يتقوض فلا يصح الايصاء من فقد شيئاً من ذلك كصبي ومجنون
 ومكره ومن يرق وأم وعم وصي لم يؤخذ له فيه ويصح الايصاء (المن اجتمعت فيه خمس
 شرائط) عند الموت وترك سادساً وسابعاً كاستشفاء الاول (الاسلام) في مسلم (و) الثاني
 (البوغي) الثالث (الغلو) الرابع (الحرير) الخامس (الامة) وغير بعضهم عنها بالعدالة
 ولو ظاهرة وكلاهما صحيح والسادس الاخذ الى التصرف كما هو الصحيح في الروضة والسابع
 عدم عداوة منه للمولى عليه وعدم جهالة بصره الا بصاء الى من فقد شيئاً من ذلك كصبي
 ومجنون وفاسق ومجهول ومن يرق أو عداوة وكافر على مسلم ومن لا يكتفي في التصرف لبقه أو
 هرم أو لغير ذلك لا اهلية في بعضهم ولتجه في الباقي ويصح الايصاء ان كافر معصوم عدل في
 دينه على كافر واعتبرت الشروط عند الموت لا عند الايصاء ولا بينهما لا يورث التسلط على
 القبول حتى لو وصي لمن خلا عن الشروط أو بعضها كصبي ووقن ثم استكملها عند الموت
 صح ولا يصرحى لان الاعيى ممكن من التوكيل فيما لا يشك منه ولا أفعه لما في سنن أبي داود
 أن عمر رضي الله عنه أوصى الى حفصة والام أولى من غير هاذما حصلت الشروط فيما عند
 الموت وينزل ولي بنسب الامام تعلق المصالح الكلية بولائه وشروط في الموصي فيه كونه نصرانياً
 ما يمايل على ايصاف تزويج لان غير الاب والجد لا يزوج الصغبر والمسقية والافى
 معصية كبناء كنية لما فيها له لكونه قربة وشروط في الصيغة ايجاب بلفظي بغير الايصاء وفي
 معناه ماض في الضمان كاو صبت البك أو فوضت البك أو جعلت وصيها ولو كان الايجاب مؤقناً
 ومعلقاً كاو صبت البك الى ابني أو قدم ويطغى بالغ أو قدم فهو الوصي لانه يحتمل الجهلان
 والاختلاف وقبول كوكالة فيكتني بالعمل ويكون القبول بعد الموت متى شاء كافي الوصية بمال
 مع بيان ما وصي فيه فلو انقصر على أو صبت البك مثلاً لكان (حققة) بغير ايصاء بأمر محو طفل
 كمتنون وبقضاء حتى ان لم يجز عنه حالاً أو جهز بشئ هو دولا يصح الايصاء من أب على نحو
 طفل والجد نصفه الولاية عليه لان بته ثابتة شرطا ولو وصي اثنين وقبله لم ينفرد أحدهما
 بالتصرف الا بانه له انفرادهما لا بانه له انفرادهما في الحقوق ونفذ وصية معينة
 وقضاء دين في التركة حصة وان لم يأذن له ولكل من الموصي والموصى جوع عن الايصاء متى
 شاء لانه عقدياً لا لأن يعين الوصي أو يغلب على ظنه تلف المال باستيلائه ظاهراً من خاض
 وغيره فليس له ال جوع وصدق بعينه ولي وصيا كان أو قوماً أو غيرهم في اتفاق على موالبه لان
 بالمال لا في دفع المال اليه بعد كماله فلا يصدق بل المصدق موالبه الا بعرض اقامة البيت عليه
 بخلاف الاتفاق ولوقال أو صبت الى الله تعالى والذي يدل ذلك كراهة تعالى على التبرك ولو خاف
 الوصي على المال من استيلائه فله تخليصه بشئ منه والله يعلم المفسد من المصلح قال
 الذرعي ومن هذا ما لو علم أنه لو لم يبدل شيئاً لقضى سوء ارتفع عنه المال وسله لبعض حوته
 وأدى ذلك الى استئذائه ويقرب من ذلك قول ابن عبد السلام يجوز تضييع مال اليتيم أو
 الشفيه أو المجنون لطفه اذ تخلف عليه الفصيح كافي قصة اخضر عليه السلام ونفثنا الله
 تعالى به ركنه في الدنيا والآخرة آمين

(كتاب النكاح)

هو لغة الله والمجمع ومنه تناكح الامتياز اذا قايلت وانضم بعضها الى بعض شرطاً عقد

(قوله بلاطف) متعلق بقوله (قوله انكاح الخ) أى شئ مقبها لانها مصدران والمصدر كناية لا يبعد به النكاح (قوله بمعنى العقد والوطء) أى يطلق على كل منهما فهو من قبيل المشترك فيكون حقيقة فيهما (قوله ولا يجابا الخ) يعال في قول العرب نستعمله الخ (قوله لا يرد على ذلك قوله تعالى الخ) ويرد على ما قبله امشكلا لاجل ما رواه من ما قبله أى أن كلاً النكاح في معنى العقد فكان الأولى تقديم الآية ثم يقول وقضية الآية أن المطلقة تلحق بغير العقد وليس كذلك وأجيبان الوطء مستفاد من الأدب وهذا تقرير فى الآية فيها تقرير آخر وهوان النكاح عني الوطء فردد عليه أن القالب استعمال النكاح في العقد وقد استعمل في الآية بمعنى الوطء ويجاب بأنه جل على ذلك من غير القالب يوافق الخارج من أن المطلقة لا تلحق إلا بالوطء (قوله على الأصح) ومغالبه اجاز من جهة من حيث أن له رفعه بالطلاق والفسخ بسبب من أسبابه وأما دفعه من غير سبب من أسبابه فلا يتأتى ١٠٧ لامن الرجل ولامن المرأة (قوله ملك أم

سواء قصد امتثال الشارع أم لا، لأنه لتكميل ترمي وهو العقبه مختلفه الارشاد المحض لا الاشهاد والعامه المأخوذ من قوله تعالى
واشعروا ذنابكم فلاب ان عليه الا اذا قصد امتثال الشارع والصوم خاص بالرجال فلا دخل لعن النساء (قوله ما عسر الشاغل) (الخ)
العشر اجماعه الذين يجهه وصف واحد كشايد كونه توشيحونه وانما يخص الشباب باذنه لان الشهوة فيهم أغلب والافضل لهم مثله
(قوله بل يتزوج) أي يباح له (قوله او غيرها) يكون من ظاهرا واشتغال بحزن (قوله لا عليه) أي والحال ان غير تائب (قوله افضل) افضل
التفضل عليه بالان في فصلان قصد ام عقه (قوله فالتكاح افضل) أي من تركه افضل التفضل هاتين علي باب لان الترك
لا فضل له (قوله الشروط) مراد ما يباح ما فوق واحد لانه ذكر شرطين: قوله من سن ان يتزوج بيكر الخ او من نظيره هذا دخلت
فيها ايضا (قوله فلا يكره الخ) خلاف قوله تعالى اي باعني في الذم الذي دخلت على ما في غالي منها وقصتي في الذم ما بغير فان دخلت
على مضارع تكون التخصيص وهو المطلوب حيث وان

قدمت الدينية الى آخرها في الحش
قوله ولو لم يخالج فهو بائع بغيره من
الصفات والكالات قوله يجوز
البشر أي الكامل قوله بين أربع
أي سواء كن حرًا أو مملوكًا كما
بأن تصوره أو البعض والبعض بأن
تقدم نكاح الامام ثم تزوج المرات
قوله ولا ينكح الحر أي الكامل
ولو خصا بعينها ويجوز بأوسعها
قوله أمه ولو صغيرة أو أخته أو
مبعدة ومثل الأمومة أو أودها
أركان أعنفها الوارث فلا تنكح
الأبشر ولو الأمه هارقيق بين
حرين وسبأ عكسه وهو الحر بين
الرقيقين قوله ولا ينكح الحر المملوك
لأن فيه إرفاقًا للحر وهو مذهبنا
ومقتضى ذلك حل نكاحها إذا اتفق
ذلك بأن كانت عقيمة أو عقمها
وليس كذلك لأن الحكم قد عزم
بحسب ما راه الاجتهاد والمأصل أن
الرقيق المسلم بشرطه حر واحد
وهو أصلنا وهو الرقيق الكافر
لا بشرطه حتى والحر المسلم بشرط
له الثلاثة والحر الكافر بشرط له
الأولان قوله أو قدر على صداقتها
معطوف على المنزوقه أو وجدها
عطف على قوله لم يجد هار قوله أو لم
ترض به عطف على قوله ولم ترض الخ
قوله أو كانت فتحة من الاتصال الخ
لم يظهر عطفه على هذا فكان الأولى
بجعله غاية أي فعل له الأمانة داعية
عن الحرقة ولو كانت فتحة مرة قوله
فلو قدر على حرقة فتابه الخ مقابله
لحسرتوف أي ما تستدعي في الحرقة
الحاضرة أما الغائبة فالحاكم بها فقال
فلو قدر على قول الحش فالنشرط
ثلاثة لكن الأولان أحدهما يكفي
فهو شرط من دود بين أي من قوله
ولو قدر على حرقة الخ من جهة منطوق
المتن فذكر كونه زيادة إيضاح

الاقتضا أو احتياجه لمن يقوم على عياله وبنه لأفاسقة جليله ولو لم يلحق الصبيح تنكح المرأة
لأمر مالها ولجأها وطلبها ولديها فأنظر بذات الدين ترتب بذلك أي اقتضت أن لم تفعل
واستغنى ان فعلت وشبه تزوجوا ولو الدود فاني مكاتبكم اليوم الامام والقائمة ويعرف
كون البكر ولو بأثار بهانسية أي طيبة الأصل لغيره والتطفيح غير ذات قرابة قريبة
بأن تكون أجنبية أو ذات قرابة بعيدة فقصص الشهوة في القرية فبقي بالولد خفيا
و يجوز للحر أن يجمع في نكاح (بين أربع حرائر) فقط قوله تعالى فانكروا مطالب لكم
من القسام متى وثلاث ووباع وقوله صلى الله عليه وسلم خليلان وقد أمد وتحنه عشرين سنة
أمدك أربعة وفارق سائرهن وإذا امتنع في الدوام في الاستبداء أولى (فائدة) ذكر ابن
عبد السلام أنه كان في شرعية موسى عليه السلام الجواز من غير حصر تغليبا لمصلحة الرجال
وفي شرعية عيسى عليه السلام لا يجوز غير واحدة تغليبا لمصلحة النساء واعت شريعة
نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى سائر الأنبياء والمرسلين مصلحة النوعين قال ابن عقيب
والحكم في تخصيص الحر بالأربع من المقصود من النكاح الألفة والمؤانسة وذلك بدون مع
الزيادة على الأربع ولأنه بالنسبة يفتقر عن كل واحدة منهن ثلاث لبال وهي مدة قريبة اه
وقد تدبر في الواحدة للحر وذلك في كل نكاح ينوقف على الحاجة كالبسيفه والجنتين وقال
بعض الخوارج الآية تبدل على جواز تسع مثني باثنين وثلاث وثلاث ووباع أربع ومجموع ذلك
تسع وبض منهم قال دخل على ثمانية عشر مثني اثنين اثنين وثلاث ثلاثة وثلاثة ووباع أربعة
أربعة ومجموع ذلك ما ذكره هذا خرق للجماع (فيها) استفيد من تنقيح المصنف بالحرار
جواز الجمع بين الامامات العبد من غير حصر سواء كن من الحرائر أم مفردات وهو
كذلك الإطلاق قوله تعالى فان خستم أن لا تعدوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم
(و) يجوز (للبدن أن يجمع بين اثنين) فقط لأن الحكمين عتبة تشمل إجماع العصاة فيه
ولأنه على النصف من الحر ولو أن النكاح من باب الفضائل فلم يلحق العبد فيه بالحر كما لم يلحق
الحر بنصف النسوة في الزيادة على الأربع والمبعض كالنحر كاحر به أو حامد والمأورد
غيرهما فلو تنكح الحر خمس أملا بسعد واحد أو العبد ثلثا كذلك ظنن أذ ليس بإبطال نكاح
واحدة بأولى من الأخرى فبطل الجميع كالجمع بين أختين أو زمين ثانياً لتمامه البع والناشئة
العبد يطل نكاحها لأن الزيادة على العدد الشرعي حصلت بها (ولا ينكح الحرامة) لغريه
(الأبشراطين) بل ثلاثة وإن عم الثالث الحر وغيره واختص بالمسلم أول الثلاثة (عدم) قدرته
على (صدان الحرمة) ولو كتابية تصلى تلك الحرمة للاستعانة أو قدر على صدانها لم يجدرها
أو وجدها لم ترض الأبرياء على مهر مثلها أو لم ترض نكاحه لقصور نسبته ونحوه أو كانت
تحتة من لم تصلى للاستعانة كصغيرة لا تحتمل الوطأ أو رقاً أو رقاً نأماً أو حرمة أو خذوا فافعلوا
قدر على حرقة فتابه عن باده حلت له الأمانة لحقه مشقة طاهره في قصدها وضبط الإمام
المشقة بأن ينسب متحملها في طلب الزوجة أي الأعراس ومجاورة الحسد وأضيق زاندة قصده
الحرمة ولا فلا فعل له الأمانة وبسبب السفر الحرمة لكن محله كإلزامه إذا أمكن انتقامه
أي وطئه والافهسي كلمه ومعلماني نكليه المقام معها هناك من انتقر يب والرخص لا يتحمل
هذا التضييق ولا يمنع ماله الغائب نكاح الأمانة ولو قدر على حرقة بيع مسكنه حلت له الأمانة
ولو وجد حرة ترضى بمؤجل ولم يجد المهر أو ترضى بدون مهر مثل وهو واجده حلت له الأمانة

(قوله العنت) أي الزامية الزائدة بمجاز اسم المصباح على السبب لان الزامية السبب المشقة وامهيا عنت (قوله وله نفوى) وان تكن قوية (قوله في ذلك) أي فيما ذكر من الشرطين وان كان فيها ١٠٩ زيادة الاعيان لان اشتراطه سائر (قوله حتى لو افلح) حتى تفروعه أي

فما اعتبر بالخصوص حلت له الامه المذكورة وليس كذلك (قوله والوجه ترك التقيد) اعراض على لرواق (قوله مع أن وجود الطول الخ) رقيق الاعراض عليه فالحاصل أن أحد الأمرين يكفي أي اعتبار عموم العنت أو وجود الطول فالجزم بينهما مضر أو لا حاجة اليه (قوله فيما ملكت أيمانكم) ممول لهذا دون أي فليس (قوله مع يسر مبعضة) وكذا ولودع يسر مبعضة وكذا أمه أجنبي مع يسر أمه أصله لاهم يتقون على أصله عليهم (قوله لانه رفاق الخ) تمثيل لهذا دون تقديره الرابع المنع أو اختار المنع (قوله ولا موصى به بضمها أي على الهواء والاقتل (قوله ونظر الرجل الخ) وهذه الحرمة من الصغار والمصدر من هذه السبعة هو النظر لاجل النكاح وأما ذكر بقية الاقسام فلهما مناسبة وتكميل القاعدة (قوله التمسك) المراد به مقابل المصوح فيدخل فيه المصوح والمحسوب وما يأتي في الشارح في التمسك (قوله البالغ) ذكره تأكيذا لان الرجل هو البالغ أو يقال ذكره لاجل دفع قولهم الرجل مراده به ما قبل الاثنى فيشمل الصغير بل المراد به ما قبل الصبي (قوله كالبالغ) أي ظلمة على ربه لا عليه لانه غير مكلف ولا يحكم بتعلق به غير مكلف وأما في قصصهم فلهما أن تغرب اليه (قوله إلى بدن امرأة أجنبية) ولو جزأين منها كدم

في الصورة الاولى لان ذمته يصير مشغول في الحال وقد لا يجده عند حلول الاجل دون الصورة الثانية لقد رعى في نكاح حره والمنقذ في ذلك إعادة المساجعة في المهور ولو رخصت حره بلا مهر حلت له الامه أيضا لوجوب مهرها ولو (د) ثاني الشرط (خوف العنت) وهو الوقوع في الزنا بان تغلب شهوته وتضعف تقواه وان لم تغلب على ظنه وقوع الزنا بل وقوعه لاهل يذوقن ضعف شهوته تقوى أمره أو حياء يستقيم معه الزنا أو يتوشه شهوته وتقوم له فعل له الامه لانه لا يخاف الزنا فلا يجوز له أن يرق ولده لقضاء وطرا أو كسر شهوة أو أصل العنت المشقة معي به الزنا لانه سببا بالدفن له ذنبا والعقوبة في الآخرة والاصل في ذلك قوله تعالى ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فيما ملكت أيمانكم ائكم اقل قوله ذلك لمن خشى العنت منكم والطول السعة والمراد بالمحصنات الحرائر قال الرازي وبالعنت عمومها لا خصوصه حتى لو افلح العنت من أمه بغيرها القوة مسددا اليها وجبه لها فليس له أن يتزوجها إذا كان واحد الطول لان العنت لا معنى له باعتبار هذا لان هذا تخرج من المطلة والمطلة انفسك وكم من انسان ابتلى به سلاواه والوجه ترك التقيد بوجود الطول لانه يقتضي جواز نكاحها عند تسديد الطول فيفوت باعتبار عموم العنت مع أن وجود الطول كاف في المنع من نكاحها وهذا الشرط علم أن الطول لا ينكح أمه من أن المصوح والمجرب ذكره لاجل له نكاح لامة مطلقا وهو كذلك اذ لا يتصور منه الزنا ولو وجدت الامه زوجا محجوبا أو أودت باطل النكاح وادعى الزوج سند وثب الجب بعد النكاح وأمكن حكمه بفسخ نكاحه فان لم يمكن حذره بان كان الموضع منه ملاما وقد عقد النكاح أمس حكم بطلان النكاح والشرط الثالث اسلامه بالمسلم أو غيره كما لم يفتخل بكتابة المهر فلو قلوه تعالى فيما ملكت أيمانكم من قبلياتك المؤمنات والمأخوذ من النكاح من نكاحها كفرها فصارى الحر كالمرتدة والمجربة ومن بعضه رقيقين باقيهما حكمهما كزني كلها فلا ينكحها الحر الا بالشرط السابقة لان رفاق بعض أولادهم وذوي جواز نكاح أمه مع يسر مبعضة تردد لام لان رفاق بعض أولادهم من رفاق كاه وعلى تمثيل المنع اقصر الشضان قال الزركشي وهو المرجح أما غير المسلم من غيره ككتابين فيجوز له أمه كتابية لانه متروك في الدين ولا بدق نكاح الحر الكتابي لامة الكتابية من أن يخاف الزنا بفقد الحره كالفهمه السبكي من كلامهم وعلم أنه لا يصل للحر مطلقا نكاح أمه ولده ولا أمه مكاتبه ولا أمه موقوفة عليه ولا موصى به بضمها (نظر الرجل) الفصل البالغ العاقل (أي المرأة) ولو غير متناهة (على سبعة أضرب) بتقديم السبع على الموحدة فخرج بقيد الرجل المرأة وسأقي حكم نظر المثلها لكن عبارة فخرج بالنسبة المشكل والصحيح أن حكمه في النظر حكم الرجل وبقيد العمل المصوح فنظره للأجنبية جائز على الأصح كنظر الفصل إلى محارمه (تنبيه) جعل قول الله ستف الرجل الفصل والمصوح وهو من قلعت أثنياء ويذكره والمجرب بالمرتدة وهو من قطع ذكره وبق أثنياء والمثنين والشيخ الهرم والمخت وهو بكسر النون على الأصح المشقة بانثاءه وبقيد البالغ المصبي ولو غير المكن المراهق هنا كالبالغ على الأصح بقيد العاقل المحنون فنظره لاوصف بضم كاليهم (أحد ما نظره) أي الرجل (إلى بدن امرأة أجنبية) غير الوجه والتكفي ولو غير متناهة قصد (غير حاجة) محاسباتي (غير جائز) قطعا وان أمن الفتنة

وشعره والعبره فوقه لا فناء بين من أجنبية ثم نكحها ونظر بعد ذلك حرم وان أبين من زوجته مثلاً من طلقها ونظر بعده فيصير أيضا احتياطاً باعتبار أوقته نظراً للمعتمد لا بجرم اعتبار أوقته الاياه (قوله غير الوجه والسكن) قيد بذلك وان كان كلام المتن شاملاً لهما لاجل الخلاف الذي ذكره

(قوله وأما نظره إلى الوجه الخ) هذا التفصيل على طريقة الرافعي وأما على طريقة النووي فيجزم من غير تفصيل (قوله تدعو إلى الاختلاء) كان الأولى حذف ذلك بقول من قصد جامع أو مقدمانه (قوله هي قصد التلذذ) من إضافة اللفظة إلى الموصوف أي هي التلذذ بالنظر المقصود ذلك التلذذ (قوله وأمن الفتنة الخ) تفسير لمثليه (قوله ويروجه) أي تجرم النظر من غير شهوة ولا فتنة (قوله هذا الباب) أي باب النظر (قوله وقيل لا يحرم) هذا مقابل القول الاستثنائي إذا خلا من شهوة وفتنة وهذه طريقة الرافعي (قوله والرجع بقوة المدرك) أي المأخذ الدليل فإن نظرت لقوله تعالى ١١٠ قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ولقوله هذا الباب بحث الحرامه وأما نظرت

لقوله تعالى ولا يبدين زينتهن إلا ما ظهر منها وجت جواز النظر وهذا بالنظر لدليل أما الفتوى والمذهب فحسب كلام المنهاج من الحرمة مطلقا (قاعدة) حيث حرم النظر حرم السن لأنه لا يغمر منه وأما إذا جاز النظر فقد عجزوا عن المس وقد لا يجوز كما يحتمل ما يأتي (قوله نظره) وكذا منه حتى الفرج من غير كراهة في المس بخلاف نظر الفرج فحرمه (قوله التي يحمل الخ) قصد فيها وسبأتي محترمة فيهما (قوله حال حياتهما) قصد فيها لكن لا يذكر محترمة في الأمة لأنه يعلم القامية (قوله معاد الفرج الخ) ظاهر المتن كراهته إلى الفرج مطلقا فلا بد من إدراو الشارح قد يباح فاقضى عدم كراهة النظر للدراو وحسنه والحاصل أن القليل فيه أقوال ثلاثة قبل يباح النظر إليه وقيل بكرهه وهو المحذور وقيل يحرم (قوله ما يرى منه ولا رأى مستثنى) ليس صريحاً في الكراهة لا احتمال عدم الرؤية حيا موفيه (قوله كنظره إليها) لكن لأمن كل وجهه فلا يكرهه نظرها فحرمه لأن المتن أغمار وقد قيل المراد (قوله كلامهم) أي الأئمة وأما كلام الشارح فينبغي بالمباح فأنرج الدبر (قوله مستثنى الخ) كان الأولى يخرج محل الفتنة الخ أو

وأما نظره إلى الوجه والكفين فحرام عند حوق فتنة تدعو إلى الاختلاء بها بل جامع أو مقدمانه بالإجماع كما قاله الإمام ولو نظر إليها ما بشهوة وهي قصد التلذذ بالنظر المحذور وأمن الفتنة حرم قطعاً وكذا يحرم النظر إليها مع أمن من الفتنة فيها بظهوره من نفسه من غير شهوة على الصحيح كما في المنهاج كاصله وجهه الإمام باتفاق المبلين على منع النساء من الخروج سافرات الوجه وبأن النظر منتهى الفتنة ومحرك للتهوة وقد قال تعالى قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم والافتق بمحاسن الشريعة سد الباب والأعراض عن تفاصيل الأحوال كالخلق بالجنسية وقيل لا يحرم لقوله تعالى ولا يبدين زينتهن إلا ما ظهر منها وهو مفسر الوجه والكفين ونسبه الإمام للجمهور وبأن الشفتين لا تبرز وقال في المهمات أنه الصواب يكون لا تبرز عليه وقال البلقيني التبرج بقوة المدرك والفتوى على ما في المنهاج ١١ وكلام المصنف شامل لذلك وهو المعتمد ونرج حفيد اقتصد ما إذا حصل النظر اتفاقاً فلا شيء فيه (و) الضرب (الباقى نظره) أي الرجل (التي) بدت (زوجته) إلى بدن (أمته) التي يحمل الخ الاستئذان بها (فيجوز) حينئذ (أن ينظر إلى) كل بدنها حال حياتها لأنه محل استئذانه (معاد الفرج) المباح منها فلا يجوز جوازاً مستوى الطرفين فيكرهه النظر إليه بلا حاجة وإلى بطلانه أشد كراهة قالت عائشة رضي الله تعالى عنها ما رأيت منه ولا رأى مني أي الفرج وأما خبر النظر إلى الفرج بورت الطمس أي العبي كارد ذلك فرواه ابن سبان وغيره في الضعفاء بل ذكره ابن الجوزي في الموضوعات وقال ابن عدى حديث منكر حكاه عنه ابن القطان في كتابه المعنى بالنظر في أحكام النظر وخالف ابن الصلاح وحسن أسنده وقال أخطأ من ذكره في الموضوعات مع ذلك فهو محمول على الكراهة كما قاله الرافعي وأن كان كلام المصنف هو الحرمة واختلفوا في قوله بورت المعنى قبيل في النظر وقيل في الوجه وقيل في القلب ونظر الزوجة إلى زوجها كنظره إليها (تنبيه) شمل كلامهم الدبر وقول الإمام والتلذذ بالدبر بلا إجماع كما نرى صريحه وهو المعتمد وأن خالف في ذلك الدبري وقال بجرمة النظر إليه ويستثنى زوجته المحضة عن وطء الغير شبهة فإنه يحرم عليه نظرها من السرة والركبة ويحسب مساواة على الصحيح قال الزكشي ولا يجوز للمرأة أن تنظر إلى عورة زوجها لأنه منتهى ما منه بخلاف العكس لا يملك الفتية بها بخلاف العكس ١١ وهو ظاهر وأن توقيفه بعضهم ومخرج بقصد الحياتة بسد الموت فيصير الزوج في النظر حينئذ كالهرم كما قاله في الجموع ومقتضى التنبيه بالهرم أنه يحرم النظر إليها بشهوة في غير ما بين السرة والركبة وإلى ما بينهما بغير شهوة ومثله الزوج السيد في أمته التي يحمل الخ الاستئذان بها أما التي لا يعمل فيها بذلك بكتابة أو شربة أو فكر كونه وردة وعدة من غيره ونسب ورضاع ومساورة وبخلاف فيصير عليه نظرها من حيث ما بين سرة وركبة دون ما إذا ما منحرمة بعرض قريب الزوال كقبض ورهن فلا يحرم نظرها إليها (و) الضرب (الباقى نظره إلى

يقول أما التي لا يحمل الخ الآن يقال هذا بالنظر لكلام المتن في حد ذاته (قوله ويحمل مساواة) أي بغير شهوة (قوله دوات ومقتضى التنبيه الخ) ضعيف المعتمد أنه يجوز النظر بعد الموت لجميع الدين بالاشهودة (قوله مثل الزوج الخ) راجع للامه محل الحياة فأخذ محذور القيد الأول فهو ما لا يختار القيد الثاني فيها فافهم بأنه قد وجد حكمه فيه كالزوجة (قوله ومساورة) بأن كانت أم زوجته أو زوجة أيمه أو ابنة أو بنت زوجته (قوله ما بين سرة وركبة) ولو من غير شهوة (قوله أما الهرم لما روى الخ) راجع لكل من الزوجة والأمة فقوله كقبض راجع لهما وقوله ورهن راجع للأمة (قوله فلا يحرم نظرها إليها) أي لكل بدنها ولو بشهوة وأما من الحائض فيجوز لها بعدا

فوات شهاوصه (من نسب أو ر ضاع أو ه ساهره أو) إلى أمة الخروجة ومثلها الخى يحرم
الاستمتاع بها كالكافئة والحمدة والمشرقة والمردة والمحوسبة والوثبة (فيوز) فيه شهوة
فكما عدا ما بين السرة والركبة) سهن لان الحرمة معنى يجب سومة لنا كما فكنا كما كل جليل
والمرأه من الممانع المذ كور في الامه صيرها كالحرم أماما بين السرة والركبة فيصير منظر في
الحرم اجابا و مثل السرة المذ كورة وأما النظر إلى السرة والركبة فيصير زنا نعم ليسا
دورة بالنسبة لنظر الحرم إلى السرة هذه العبارة أولى من عبارة أن الخرى معا فليدة عاقوت
السرة وحت الزنا صيغ مخرج بقصد عدم النظر بها فيحرم مطلقا في كل ما لا يباح له
الاستمتاع به ولكن النظر في الخطية يجوز ولو شهوة كسأني في قوله (و) الضرب (الرابع
النظر) المضمون (لأجل التسكاح فيوز) بل ين إذا قصد تسكاحا ر جار جاء تظاهرا أنه
يجاب إلى خطيته كإفائه من عبد السلام لقوله صلى الله عليه وسلم العفيرة من شعبة وقد خطب
امرأه اقرا اليها فانه امرأى يوم ينكح المودة واللفة ومضى يوم أى يوم قدم الواو على
الذال وقيل من الآدم ما خوز من آدام الطعام لانه يطيب به حتى الأول المارودى عن المحدثين
والثاني عن أهل اللغة وقت النظر قيل الخطية وبعد العزم على التسكاح لا قبل العزم لأحاجة
اليه وبعد الخطية قد مضى الحال إلى الترتيب فيش عليها ولا يشوق النظر على أذنا ولاذن ولها
اكتفاء بادن الشارع وللا تتر في فبوت غرضه وتكر بظران احتاج اليه ليعين هيتها
فلا يندم بعد التسكاح والضابط في ذلك الحاجة ولا بتقدير ثلاث مرآت وسواء كان شهوة أم
بغيرها كإفائه لإمام إلى وياتى وقال الأذرى في نظره شهوة ونظر وينظر الحرة (الى)
جميع (وجه الكفيع) ظهرها وبطلانها مواضع ما يظهر من الزينة المشار إليها في قوله تعالى
ولا يبدن زينةن إلا ما ظهر منها ولا يجوز أن ينظر إلى غير ذلك والحكمة في الاقتصاد عليه أن في
وجه ما يستدل به على الجبال وفي البدن ما يستدل به على خصب البدن أما المرأة ومبعضه
فينظر منها عدا ما بين السرة والركبة كما صرح به ابن الرفعة وثقل المفهوم كلامهم فأنتم
ينسبر نظره إليها أو يربده بها ثم أذأ نحوها تاملها وتصفها له ويجوز للمصون أن يصف
لما تحت زنا لداعي ما ينظره فينستفيد بذلك ما لا يستفيدة بنظرو ومن المرأة أن تضان نظر
من الرجل غيرة ونماد أراد تتر ويجه فلها يبعها منه ما يبعه منها تستوصف كما مرفى
الرجل (تنبيه) قد علمنا متفقرا أن كلام من الزوجين ينظر من الآخر ما عدا عورة الصلاة
ونخرج بالنظر للفسق لا يجوز أن لا حاجة اليه (و) الضرب (الخامس) النظر للدواة) كقصد
وحجامة وعلاج لوفى مخرج (فيغير زالى المواضع التي يحتاج إليها) فقط لان في العزم حينئذ
حرجا فقل بل دواة المرأة ومكسها وليكن ذلك بحضرة عزم وزوج أو امرأة أو نعمة أن جوزنا
خساسة أجنبي باهى أن روعوا إلى الخ ويشترط عدم امرأه يمكنها تعاطي ذلك من امرأه أو عكسه كما
يصح في زيادة روضة وان لا يكون ذميا مع وجود مسلم وقبائه كإلال الأذرى أن لا تكون
كافرة أجنبية مع وجود مسلمة على الأصح ولو لم يندلج لمرأة إلا كافر ومسلما فانظران
الكافرة قد قبل أن تظرها ومسا أخف من أن جل بل الاشبه عند الشيعين أنها تنظر من أماما يبدو
عند المذنة بخلاف الرجل وفيه في الكافي الطبيب الامين فلا يدل إلى غيره مع وجوده وشروط
المأوردى أن يأمن الاقتان ولا يكشف الاقتدار والحاجة وفي معنى ماذ كرتلر الخان إلى
فرج من يحتمه ونظر القابة إلى فرج الخى فها هو بعرفي النظر إلى وجهه والكفيع مطلق

ثم المرأة بان يقدم أو لا المرأة المسلمة في مسلحة ثم حبي مسلم غير مراهق ثم كافر غير مراهق ثم مراهق مسلم ثم مراهق كافر ثم المحرم المسلم ثم المحرم الكافر ثم الموسع المسلم ثم المرأة الكافرة ثم الموسع الكافر ثم المسلم الأجنبية ثم الكافر الأجنبية والزوج مقدم على الكل

(قوله بغيره) أي العالج لابد أن يكون أني كانه مثلا لا ذكر كراهيه وأما محرم المخالطة فيكون ذكر كراهيه أو أني كاهما (قوله للشهادة) أي الموضع المشهود عليه (قوله فحجلا) بأن شهدان هذه المرأة اقترحت كذا ومثالا لا ادان يؤدى هذه الشهادة عند انقاضي فيجوز النظر عند الفصل والاداء ويجوز للمس ومن النظر للشهادة لخرج المرأة عند اولاده وأوفر ج الزا بين عدل الزنا أو لثدي عند الشهادة بالزنا وعلم أن قوله فحجلا واداء ليس المراد أنه في كل مسئلة من مسائل الشهادة ينظر الم شاهد عند العمل والاداء بل بعضها ينظر فيما مضى

١١٢

فإذا باع لامرأة ولم يصرها فأنظر
لوجهها ليرد عليها الثمن بالبيع
ويجوز لها أن تنظر لوجهه لترده عليه
المبيع بالصيب (قوله في عانة) أي
الكافي أي إذا سبي وهو صغير ولم
يعرف بل بلغ فغيره إمام أو لم
يبلغ فغيره لا يصر فيجوز النظر إلى
عانة (قوله ويجوز للفسوخ) أي إذا
نصحت بالفسوخ لا يطلع عليها
الانسان (قوله إلا أن يشين) راجع
لكل من الشهادة فحجلا واداء راجع
في غير الزنا ما فيه فإنه لا يتصور فيه
التعين في الفصل لأنه بين الشاهد
الستر وعند الاداء لو فرض أنه يعمل
لا يحتاج إلى النظر عند (قوله
فيجوز الخ) أي ويجوز عليه من
حيث الفتنة وما يتبعه من حيث
الوجوب عليه فتعين وقيل لا يحرم
عليه لأن الشهوة لازمة للنظر
فليس للانسان فيها اختيار (قوله
أولى بدن عبد ادخ) ذكره
للمناسبة لأن الكلام في نظر
الرجل للمرأة أو ما نظر المرأة إلى
الرجل فبأي (قوله فيجوز النظر)
وأما المس فلا يجوز (قوله واختلاف
الشراخ) أي على ثلاثة أقوال
الاول يخص الجواز بالوجوب المتعين
الثاني يخص الجواز بالامرد

والثالث بعدمه وأما ما ساجد ذلك فبعدمه بين كلامي المنهاج لأنه قال هنا يجوز أنظر للتعليم وقال في باب الصدق
لو أصدقه تعلم أن فراف قبل التعليم فبعدمه التعليم وهذه الأقوال يندفع الخلاف (قوله بشرط التعذر من وراء حجاب) أي كتعلم
كتابة أو خياطة مثلا ولا كتراف تعليم علم فتعين من وراء حجاب (قوله بشرط التعذر) أي بعدم الشهوة والفتنة وكل من العلم والمنعم
هدل ولو بخلافه في الامر بخلاف المرأة فلا بد من حضور محرمة زيادة على ما تقدم (قوله وهو أي التعليم الخ) أي النظر الجائز للتعليم هو
النظر للامر عند تعليمه (قوله وأما منع الخ) أي فهو ممنوع على كل الأقوال لمخالفة الشارع (قوله بحيث يظهر من نفسه) أي بوضوح هذا
قول بعضهم أن ينظر في ثيابه شهوة أو فتنه (قوله بحيث) تصبر لما نأثر

(قوله فيصير عند النور) أي إذا كان جبلا لا مظنة الشهور والفتنة وإن كان غير جبل فلا يحرم إلا إذا كان بشهوة والحاصل أنه عند الرافعي يحرم قطره إذا كان بفتنة أو شهوة أو لا يحرم ولا فرق بين الجبل وغيره عند النور بحسب سواء كان بشهوة أم لا بشرط أن يكون جبلا وهذا حكم النظر وأما المفسر فيصير مطلقا ورحل النظر ولو عند الرافعي وأما الخلو فتامة للنظر إن حل حلت والا فلا وهذا كله حيث لا حرمه ولا ملك أو مأمومها فلا يحرم إلا مع الشهوة أو الفتنة با اتفاق عند الشيخين (قوله فهو معها كبدها) أي- مثا يمكن مشتركا ولا مكاتباً ولا معضوا، والأجبر زلة للنظر في منها فهو كالاجني بخلاف الرجل إذا كانت أمه مكاتبه أو مشتركة أو مبغضة فهي منه كالحرم كما تقدم والفرق أن ملك الرجل أقوى من ملك السيدة لبدها (قوله فهو معها كبدها) أي وكذا أم الرجل أيضا كالألفة فيظن منه ما عدا ما بين السرة والركبة (قوله كشعره وظفره) أي لأول ولبن ومنى ١١٣ ولعاب (قوله اضطجاع ورعيل) وأما (ابن

فيجوز لهما النظر إليها كما أقي به الذوق في المأوكه ويسته الزك في الحرم وهو ظاهر (قته)
حتى حرم النظر بحرم المس لأنه أبلغ منه في اللذة وأثار الشهوة بدليل أنه لو من قائل أظن ولو
نظروا قائل من يظن وكل حرم نظره متصلا بحرم نظره متصلا كشرعائه ولو من رجل وقلامه
ظفوسه ولو من يد أو يجرم اضطجاع رجل أو امرأة في ثوب واحد إذا كانا غريبين وإن كان
كل منهما في جانب من الثوبين نظير مسلم لا يفض الرجل إلى الرجل في الثوب الواحد ولو المرأة
إلى المرأة في الثوب الواحد وتس مصاحبة رجلين والمرأة في ثوبين من مسلمين ملتصقين
بصاغان الاغفر لهما قبل أن يتفرقا ونكره المعانقة والتقبيل في الرأس الا لتمام من سفر
أو تباعدا، وعرفنا ذلك للتابع وسن قبيل بدائي لصالح ويحرم من الامور الدينية كعلم
وتمسكو بكرة ذلك لفناه ويحرم من الامور الدنيوية كشوكه وتوباجاهه وسن القيام لاهل
الفضل اكراما لا بد وتضمنا

(١٥ - خطيب - قافى) ففى الاكرام الآن يقال الاول المعقود لوانشا فى اللقاء أى يكون قيامه لله لا بتخيم نفسه لولاها . (فصل فى أركان الخ) تقدم أن النكاح معناه العقد المركب من الإيجاب والقبول وهذه الأمور التى ذكرها من تركب منها هيته كما هو مقتضى التعبير بالأركان لأن الركن ما تركب منه الماهية كما ركن الصلاة ويوجب بأن المراد بالركان ما لا بد منها فيه هل أمور الخارجة كإكائها (قوله أو وضه) أى حرمة أو زمن أو أكر وغلب طاعة على معاصية فإن من تغلب الله انتقلت إليه ولا يزج لما كرم كإبائى (قوله عدل الخ) من إضافة الموصوف للصفة ولم يشأن الصفة لأن عدلا مصدر يستوى فيه الواحد وغيره وحسن العدالة لأن الأول ثلاثة والثانى (قوله بل تشاور الخ) ههنا بقية الحديث (قوله الخفى فى حضار الشاهد الخ) عرهنها بالاحضار فبما تقدم **الغرض** وللإشارة إلى أنه بكنى الحضور أى من غير طلب أو مع الطلب وهو بالاحضار

(قوله ومن احضار جمع) و من العقد في شوال وان يكون المخلوق فيه انضوا وان يكون العقد في المحبط وان يكون المخلوق في رافق
 اول النهار (قوله وبمقتضى الولي والشاهدان) وهذه الشرط معتبرة في الشاهد عند العقد والاداء بخلاف شروط غير النكاح فمقتضى عدد
 الاداء فقط (قوله وهو في المسئلة) أي دليل قوله الا أنه لا يقتصر نكاح الفدية الخ فالسلام شرط فيها الخ كلف هذا مع ان نكاح
 الكفار صحيح ولو وقع من غير ولي ولا شهود بالمرأة ويحجب بان سورة ذلك انهم رافقوا اليها او ارادوا وقوع العقد باليد ينال فلا يخسر شهود الا
 مسلمين (قوله بالان) أي بان يأذن لها الولي في الايجاب أو هي تأذن لا جنسي في الايجاب وقوله ولا غيره أي بان يتحول لشخص زوجة
 تقضى (قوله سواء الايجاب الخ) كان الاول ذكره عند قوله ولا تزوج غيره لانه يتناسبه ما هنا فلا يتناسب لان الذي من طرفها الايجاب
 فقط (قوله الرجال قومون من النساء) أي ١١٤ سلطان عليهن يؤدبون في يأخذون على أيدين وقوله بما فضل الله الخ

ما مصدرة أي بتفضيل المثل جال
 على النساء بالنقل والدم والولاية
 والتفقه (قوله ولا تزوج غيرها)
 معطوف على قوله فلا تترك زوج
 نفسها (قوله نكاح الزوج المراءخ)
 لغير نشر مشوش (قوله بما ماسة)
 امرأة) وكذا سبي أو قرق أو فاسق
 لا كافر فلا تزوج وان كانت أحكامه
 تنفذ للضرورة ولو تغلب على الإمامة
 (قوله وليست أهلاً) معطوف على
 قوله فلا تترك زوج نفسه الاول
 للولاية والثاني الشهادة (مصدرة
 والعقد الخ) من طرف الخاص
 على العام أو المأموم على اللازم لانه
 يلزم من العقد المتأمله وهذه مريعة
 المثنى والمعتد ان الشرط في الولي
 عديم الفسق سواء كان عدلاً أو
 واسطاً كاسمائي (قوله ولو صغار
 النسبة) أي التي تدل على نسبه
 فاعلموا دوائه وهي مريعة لقمة
 أو طعيف بمرقة فافر من ذلك أو
 من الكبار ينفي العداوة أو صغار
 غير النسبة ككذبة لا ضر فيها
 وقلة الاجنبية فلا تنفي العدالة لا
 بالاصرار ولم تغلب طاعته على
 مما عاصيه (قوله والرائل المباحة)

عن الجود ومن احضار جمع زيادة على الشاهد من اهل الحسب والدين (و يقتصر الولي
 والشاهدان) المعتبرون اخص النكاح (السنه شرائط) بل إلى أكثر كسبائي الاول (الاسلام)
 وهو في المسئلة اجابوا سبائي ان الكافر في الكافرة وأما الشاهدان فالاسلام شرط فيها سواء
 أكانت المنكحة مسلمة أو ذمية اذ الكافر ليس أهلاً للشهادة (و الثاني (البلوغ) والثالث
 (العقل) فلا ولاية لصبي ومجنون وليسان من أهل الشهادة (و الرابع (الحرية) فلا ولاية لرق
 ولا يكون شاهداً (و الخامس (الذكور) به) فلا تترك المرأة زوج نفسها بحال لا بان ولا
 بغيره سواء الايجاب والقبول اذ لا يلزم في محاسن العادات دخولها فيه لما قصد منها من الحياء
 وعدم ذكره أصلاً وقد قال الله تعالى الرجال قومون من النساء ولا تزوج غيرها ولا ولاية لراكلة
 لتسرى لزوج المرأة المرأة ولا المرأة نفسها من أولادنا والعباد لله تعالى بما ماسة امرأة ان
 أحكامها تنفذ للضرورة كقوله ابن عبد السلام وغيره وقباضه صحيح تزويجها ولا يعتبر ان
 المرأة في نكاح غيرها الا في ملكها وهي سفيه أو مجنون هي وسفيه عليه وليست المرأة أهلاً للشهادة
 فلا تنفذ النكاح بشهادة النساء ولا يرسل وأمر أمين لانه لا يثبت بقولهم (تنبيه) أنهم كلامهم
 أنه لا ينقض بخشيتين ولو بانارجلين لكن الاصم في زيادته وشه الصفة فان قبل لوقعه على
 غننى أوله ثم تبين كونه أنثى في الاول أو ذكر في الثاني لا يصح احسب بان الخشيت أهل للشهادة
 في الجسدية فاذا بان رجلاً اكتفى بذلك في النكاح بخلاف الصمد على الخشيت أوله فانه ليس أهلاً
 لقد ان نكاح عليه ولا في حال من الاحوال (و السادس (العدالة) وهي ملكة في النفس
 تمنع من اقتراف الذنوب ولو صغاراً ونسبة وارذائل المباحة فلا ينقض في فاسق غير الامام
 الاعظم مجبراً كان أم لا فسق شرب الخمر أو أعلن نفسه أم لا حديث لا نكاح الاول من مرد
 قال الامام الشافعي رضي الله عنه والمراد بالمرشد العدل وأقضى الغزالي رحمه الله تعالى بأنه لو
 كان لو سلب الولاية لا تقتل إلى حاكم فاسق ولي ولا فلا ذل ولا سيلا إلى الفتوى بغيره اذ الفسق
 قد علم البطلان والعباد والاولا به اطلاق المتن لان الحاكم يزوج للضرورة وقضاؤه نافذ ما لا امام
 الاعظم لا يشدح فقه لانه لا ينزل في تزوج بناتوه بنات غيره ولا ولاية العامة تعييناً لنشأه
 فقله اغا يزوج بناته اذ لم يكن لهم ولي غيره كبنات غيره (تنبيه) لا يلزم من ان الفاسق لا يزوج
 اشتراط ان يكون الولي عدلاً لان بينهما واسطة فان اعد الفقه كمنع صاحبها مما هو والصبي اذا
 بالغ ولم تصد منه كبيرة ولم تحصل له تلك الماكلة لا عدل ولا فاسق وقد نقل الامام الغزالي الاتفاق

معطوف على الذنوب فالنكاح الفرد منها أيضاً ينفي العدالة (قوله وأقضى الغزالي الخ ضعيف)
 ولكن العمل به الآن أولى (قوله اطلاق المتن) أي أي بشرط طالع - د الفتى كان الولي فاسقاً انتقلت إليه - د مطبقاً فان لم يكن فاسقاً لكان
 قوله اما لا امام الاعظم يحتمل قوله غير الامام الاعظم لكن يكون مكرراً لان حكم الامام الاعظم على محاميه الا ان يقال ما تقدم مقرر
 فيما اذا كان هنالك ولي فاسق هل تنقل الحاكم أو لا وهما مقرر في عدم الولي الخاص بالمرأة (قوله اذ لم يكن) فان كان نكاحاً يزوج
 وهذا اذا كان فاسقاً فان كان عدلاً به يزوج فانه لا يلا به الخاصة ولا اجباراً ان كن مجبراً بخلاف ما اذا كان فاسقاً ولا الا امرأه في
 تزويج بناته فانه لا يجبر على العقد كبنات غيره لان الولاية العامة لا اجبار فيها (قوله وتنبيه الخ) غرضه الاعتراض على
 المتن من حيث ان العدة الشرط في الشاهد في الولي بل شرطه عدم الفسق سواء كان عدلاً أو واسطاً بينهما (قوله وقد نقل الامام الخ)

شهوة لما قبله وقياس لما بعده عليه وهو قاس أدنى على أعلى لأن الثاني مشصف بالعدل الثوان كانت ظاهرة والأول بإشغال بعدل ولا فاسق
(قوله وهي التي عرفت بالخالطة الخ) وقيل هي التي لم يعرف صاحبها مفسق أخص ١١٥ فهو المعقد (قوله يختلط فيه المسلمون الخ)

أي ولا غالب فإن كان هناك غالب
فالحكمه (قوله الكافر الأصلي الخ)
سيأتي محتمره ولم يأخذ بخبر الأصلية
لأن المرتدة لا تحل لأحد فلا ولاية
حينئذ (قوله إلا أنه لا يقتصر الخ)
استثناء من الإسلام في الولي وقوله
ولا نكاح إلا ما حل استثناء من
العدل الخ الولي إلا أنه استثناء محوري
لأنه بالملك بالولاية والشروط
لأولاً بالنسب (قوله كالآثار الخ)
يؤخذ من ذلك أن المسلم لا يزوج
الكافرة وبالعكس بل لا تنتقل الولاية
للأب من المواقف في الدين (قوله
مرتكب الهرم المفسق الخ) غرضه
تقييد أمثلي أي من محل تزويج
الكافر أن كان عدلاً في دينهم ولا
فلا يزوج (قوله محض ولاية الخ)
المراد أن الشاهد لا يحل في
الشهادة بل الخلط المشهور فاعتبرنا
العدالة لأجل حق الغير وأما الولي
فالخلط ولوليته ما كفتها بصداته
في دينهم دون شهادة أهل دينهم
(قوله فاضمهم) أي بل يزوجه فاضمنا
(قوله إلى عدالة السيد الخ) أي أن
السيد الفاسق يزوجه أمته سواء
كان مسلماً وهي مسلمة أو كانت كافرة
أو كان السيد كافراً وهي كافرة أما إذا
كانت مسلمة والسيد كافراً فلا يزوجه
بل يزوجه السلطان (قوله وأما لأغلا
الخ) ومثل السكران خير المتعدي
أما المتعدي فقد فسق بذلك فتنقل
للأب (قوله أو الزوجة) معطوف
على قوله أحد العاقلين (قوله باني

عن ابن المسيب وبني وجبت معنا ولاية الفاسق فقال البغوي إذا تاب زوج في الحال وو-هه
بان الشرط في ولي النكاح عدم الفسق لا قبول الشهادة ولا انعقد شهادة فاسق لأنه لا يثبت
بهما وإنه قد عتوى الدالة وهما المعر وفان ما ظاهر الألبان بان عرفت بالخالطة دون
انتركة عند الحاكم لأن الظاهر من المسلمين العد التوالف فرق بين أن يعدهما الحاكم أو غيره
على المعقد لا يمتنع رى الإسلام والحريه بان يكرن في موضع يختلط فيه المسلمون بالكفار
والأحرار بالأقارب لا بد من معرفة حالهما باطناً لسهولة الوقوف على ذلك بخلاف الدالة
والفسق ثم شرع في كون الكافر الأصلي يلى الكافرة الأصلية بقوله (إلا أنه لا يقتصر نكاح
الغنية إلى اسلام الولي) ولو كانت الغنية عتيقة مسلم وإن اختلف اعتقاد الزوجة والولي فزوج
اليهودى نصرانية النصراني ودية كالآثار أقوله تعالى والذين كفروا بعضهم أولياء بعض
وقضية القسيه بالآثار أنه لا ولاية لغيره على ذميه و بالعكس وأن المستأمن كافى وهو
ظاهر كالمصلحة البلقيني ومركب الهرم المفسق في دينه من أولياء الكافرة كالفاسق عندنا فلا
يزوج موليته بخلاف ما إذا لم يرتكب ذنب وإن كان مستورا فزوجهما كالتقريب وفرقوا بين وليته
وشهادته حيث لا تقبل وإن لم يكن في تكذيبه لأن الشهادة محض ولاية على الغير فلا يؤول لها
الكافر والولي في التزويج كإبراهيم حظه موليته راعى حفظ نفسه أضافي شخصيتها ودفع أمار عن
النسب (قسيه) ظاهر كلامه أنه لا فرق بين أن يكون زوج الكافرة كافراً أو مسلماً وهو
كذلك لكن لا يزوج المسلم فاضمهم بخلاف الزوج الكافر لأن نكاح الكفار محكوم به حصه وإن
صدر من فاضمهم المأمر بدفعه فلي مطلقاً على مسلمة ولا على مرتدة ولا على غيرها لا تنفاد
المواصلة بينه وبين غيره (ولا يقتصر نكاح الأمة) من عبد أو حر شرطه (إلى عدالة السيد)
لأنه يزوج بالملك بالولاية لا بعقله القمع ما في الجلة التصرف فيما يمكن استيفاءه ونفسه إلى
الغير يكون بحكم الملك استيفاء سائر المناصير فلي بالاجرة فيزوج مسلم ولو فاضلاً ومكانها
أتمته الكافرة الأصلية بخلاف الكافر ليس له أن يزوج أمته المسلمة إذ لا علة القمع بها أصلاً
بل ولا سائر التصرفات فيها سوى إزالة الملك عنها وكتابتها بخلاف المسلم في الكافرة وإذا ملك
المعصية بعقبه الحر أمسه زوجهما كقالة البغوي في تهذيبه وإن غايب في فتاويه كالمكاتب
بل أولى لأن ملكه تام وله ما ذهب عليه الزكاة (قسيه) مما تركه المصنف من شرط
الولي أن لا يكون مختل النظر بهم أو خيل وأن لا يكون محمواً وأعليه بسفه ومتى كان الأقرب
بعض هذه الصفات المانعة للولاية فلا ولاية للأغلاء فتتغير أفاقته منه ولا بدح
العمى في ولاية التزويج حصول المقصود بالبحث والدعاء وإسراع أحد العاقلين من روى
ولو ما كما زوج أو وكيل عن أحدهما وأزوجه بنسلاً ولو صدقنا بحجة النكاح لحديث
الهرم ينكح ولا ينكح الكاف مكمسوقتها وإياها مفسوقة في الأول مضمومة في الثاني
ولا ينقل الأحرار ولاية للأب مدعى زوج السلطان عند إتمام الأحرار الولي الأقرب لا لا يعدو مما تركه
من شر وط الشاهدين البيع والبصر والضبط ولوم القبان عن قرب ومعرفة لسان
المتعاقدين وكونه غير متعين للولاية كإب أو منفرد وكل وحضرع الاتصرو بعدد النكاح
باني الزوجين وعدو عموماً لأنهم من أهل الشهادة وينتقد بهما النكاح في الجلة ومما تركه
من الأولان الصبغة وشرطها ما شرط في صبغة البيع وقدمي يانهم منه عدم التعليق

الزوجين) صادق بل يزوج صوابي الزوج أو ابني الزوجة أو ابن الزوج وابن الزوجة أو بينهما عاكر كذا يقال في- وهو عدو عموماً
ومع كونه بعدد الزوجين في الزوجة لا يزوج في غير الأب لا يثبت على تفصيل يأتي (قوله وينتقد النكاح الخ) الأولى ويثبت له هو الذي بعض الصور
أما إذا انعقد في كل الصور (قوله في الجلة) أي إذا شهد في نكاح غير ذلك فثبت نكاحه ولو ما إذا شهد للزوج أو لولده أو للزوجة أو لولدها

فلا ثبت وكذا لو شهد على الزوج عدواه أو عليها عدوا فلا ثبت ما لو شهد على الزوج ابتداء أو شهد عليها ابتداء أو شهد للزوج عدواه أو شهد للزوجة عدوا فلا ثبت (قوله بكلمة الله الخ) هي النكاح والتزويج الأول في قوله تعالى فأنكحوا ما طاب لكم الخ والثنائي لما قضى زيد منها وطرا الخ (قوله وزوجي الخ) وبمعنى استيجابا مقام القبول وقوله بزوجها بمعنى استقبالا مقام الإيجاب (قوله في المعقود عليه) أي زوجا أو زوجة على المعقود (فرع) الآخر من كان وليا وله إشارة بفهمها على أنه عقد بها وإن فهمها الفطن أو كان له كراهة أو أمكن التوكيل من جاور كل الزوج الأعداء أو كان زوجا كان زوجا كان أشاؤه صريحة عقد بها وإن كانت كتابة فإن أمكنه التوكيل وكل واحد العقد بهما للضرورة وتعرف بغيره بأشياء أخرى أو كراهة وقيل يكون كالمجنون في تزوجه الحاكم عند فقد الأب والجد (قوله وعلم بجل المرأة) هو شرط الصحة بالنسبة للعقد على الخفي وأما بالنسبة لمن جهل حالها لكان شذفاً كونه بمجرماه أو لا فلا يجوز الاندماج على العقد ثم إن تبين كونها ١١٦ غير محرم تبين صحة العقد على العقد وأما الخفي فوعد عليه وتبين كونه أمراً فلا

يصح ويشترط في الزوج أن يعلم اسمها ونسبها أو يعرفها بخلاف الشهود لا يشترط ذلك فيهم على المعقود لأنهم يشهدون على جريان العقد بين الولي والزوجة (فصل في بيان الأولياء الخ) لفظ فصل مدكور في بعض النسخ سابق في بعضها (قوله ترتيب الخ) منصوب على التمييز كذا ما بعده وهو تمييز بمحصول من المضاف والتقسيم في بيان أحكام ترتيب الأولياء واجبارهم وعدمه خلف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فأنهيت النسبة فأتى بالمضاف وحل تمييزاً وبيان الترتيب يؤخذ من التفسير يتم والاجبار من قوله فالتوكيد يصح للاب الخ وعدمه الإيجار من قوله والاب والابن الخ والخطبة من قوله ولا يجوز أن يصح خطبة معتدة (قوله كما قاله إنا في) أسنده ليشعر من بعده أن عمره غير مستقيم لأنه قد مضى الجد والاختوة وأما الأعمام وبنوهم

والأخوات فقط ما يتحقق من تزويج أو انكاح ولو بجملة يفهم معناها العقدان والشاهدان وإن أحسن العقدان العربي اعتبار بالمعنى فلا يصح بغير ذلك كلفظ بيع وعقيل وبهية تجبر مسلم اتقوا الله في النكاح أنكم أعدوه من بامانة الله واستسلمت فروجهن بكلمة الله وضع النكاح بتقدم قبوله وزوجته من قبل الزوج وبزوجها من قبل الولي مع قول الآخر عقبه زوجت في الأول أو تزوجتها في الثاني لوجود الاستسما لهما بالخازم المال على الرضا لا بكتابة في الضيغة كالحقبة التي إذا بدى الكنية من النية والشهود كن في النكاح كما رواه الإطالع لهم على النية أما الكنية في المعقود عليه كالقول زوجت بنتي فقبل وفي يمينه فيصنع النكاح بها ومما ذكره من الأركان أيضاً الزوجة وشرط فيها حل وتعيين وخلو من نكاح وعدة فلا يصح نكاح محرمة قبلها سابق ولا إحدى امرأتين فلا يهاجم ولا منكره ولا معتدة من صبره ليقطع حق الفسوخ بها ومما ذكره من الأركان أيضاً زوج شرط فيه حل واختيار وتعيين وعلم بجل المرأة له فلا يصح نكاح محرم ولو بوكيل الغير السابق ولا منكره ولا غير معين كالبيع ولا من جهل حالها فاحتياطاً للعقد النكاح (فصل في بيان الأولياء ترتيباً واجباراً وعدمه وفي بعض أحكام الخطبة بكسر المعجمة وفي بعض النسخ ذكر هذا الفصل واسقطه في بعضها فقال وأول الولد) أي من الإخوة في التزويج (الاب) لأن سائر الأولياء يدلون به كما قاله الرافعي (ثم الجد الأب) وإن علا لاختصاص كل منهما على سائر العصبات بالولادة مع مشاركته في العصوبة (ثم الأخ للاب) لا لأنه بهما (ثم الأخ للاب) لأنه لا لأنه بهما أقرب من ابن الأخ (ثم ابن الأخ للاب والام) وإن سفل (ثم ابن الأخ للاب) وإن سفل لأن ابن الأخ أقرب من الأم (ثم الأم) لاوين ثم الأم (ثم ابنه) أي الأم لاوين وإن سفل ثم ابن الأم لأن سفل وهذا معنى قوله (على هذا الترتيب) زيادة القرب والشفقة كالآلة وهي هذا لطلب الشقيق لم يزوج في باب بل السلطان ثم لو كان ابتاعهم أحدهما الأبوين والأخت لطلب لكنه اشترط من أمها والثاني هو الولي لا يبدل بالجد والام الأول يبدل بالجد والجد ولو كان ابتاعهم أحدهما ابتاعهم الآخر أو كان

فإن

فإن الجد وأبيه الخ فهو تامل

لغة وما قبلها (قوله لا دلالة بهما) أي الأب والابن يصح رجوع الضمير للاب والجد لكن للاب من غير واسطة والجد واسطة (قوله وإن سفل الخ) كان الأولى حذفه هنا فبما يأتي في باب الأم لأنه يقتضي أن النازل من ابن الأخ الشقيق وابن الأم الشقيق يسبق من ابن الأخ للاب العالي وابن الأم العالي وليس كذلك يدل ذلك قوله كالآلة بل ابن الأخ للاب وابن الأم العاليان مقدمان على النازل من الشقيق من أولاد الأخ وأولاد الأم الشقيقين (قوله وإن سفل الخ) الأولى وإن تراخى على طريقة القرصين أنهم يعبرون بالنسفل في الأولاد وبالتراس في أولاد الأخوة والأعمام وإن كان المني واحداً (قوله وعلى هذا الخ) أي كون الولية للشقيق دون الذي لا ب أي فهي حق عليه فيقوم الحاكم مقامه (قوله لم يكن الخ) استدراك على قوله قدم الشقيق ولفظ كان تامة في المواضع الثلاثة فلا بد رفع ما بعده

[illegible]

باعتنا من الزوج بعد أمر القاضي له به أو بدية تشهد بصله (قوله الأب أو الجد) يرد وقوله المحبر قد (قوله ثم شرع في أحكام الخطبة الخ) واعلم أن الخطبة لها حكم النكاح المرتب عليها من وجوب وندب لأن الوسايل لها حكم المقاصد (قوله أو في معنى الزوجة) أو التزويج في التعبير أي أنت الحايرين ١١٨ أن تعبر بهذا أو بهذا (قوله بمخوفة) أي بغرضه مبدعة متروكة (قوله ورب راعب

فيل) ومثله في وأغب فيل وان فلهم إلى مصر في حبس جهره القنظ (قوله في غير صاحب العدة الخ) صادق بصورتين إما بان يكون غير صاحب عدة المرأة أو صاحب عدة لا يصلح له النكاح ففصل كأن تقدم في الرجعية بمنع مطلقا وفي غيرها يجوز التصرع بأصاحب العدة الذي يصوره نكاحا كان حاله غير صحيح في العدة فيجوز التصرع والتصرع لأنه يجوز له نكاحها وأما الرجعية فلا يجوز لأصاحب العدة ترضع ولا تصرع لأنه لا يجوز له نكاحها وإنما يجوز له رجعتها وصاروا من صريحة في جواز نكاحها لأصاحب العدة فيصوره الترضع والتصرع وهي ضعيفة إلا أن يريد انعقد على الرجعية الرجعة فإنه يكون كذا في الرجعة فإن قواها حصلت فلا يحصل ولا يصح عقد النكاح المذكور (قوله لأصاحب عدة الشبهة أن يضبط الخ) كلام مجمل وقد تقدم فصل هو أنه أن كانت رجعية يمنع مطلقا وإن كانت بائنا جاز الترضع لكن العقد يكون بعد انقضاء عدة الطلاق بدو الوضو وكذا المطلقة فيها هذا التفصيل تأمل وراجع (قوله لقب) بالجر بدل من البيت أو بالرفع خبر مبتدأ محذوف أي أولها لقب (قوله المظن اهراخ) وحاصله لا يجوز غيبته إلا بشرط ثلاثة أن يذبحه بما تجاهر به قط وأن يكون ذلك نصفا للأنس

ليزدور وأن لا يكون علما بشدي به قوله بمرأته المراد من لم يزل نكارتها وطفي فيها بان نوطا أصلا ووطئت الصكر ولم يزل نكارتها وأخلفت بلكارة أوزانت بأسمى أو حبس (قوله وثيب) المراد من زالت نكارتها وطفي قبلها ولو بغير أدى كقوله (قوله ولو كبيرة) طاعة أو مجنونة (قوله بينهار) بين الولي وداوة (هذا شرط البصحة

كأنت أو سقمه إلى كف وامتنع الولي من تزويجه ولو عنت كفوا وأراد الأب أو الجد المحبر كفوا غيره فله ذلك في الأصح لأنه أكل نظر أمها ثم شرع في بعض أحكام الخطبة وهي بكسر الخاء القاس الخاطب النكاح من جهة المخطوبة بقوله (لا يجوز أن يصرح بخطبة) امرأة (معتدة) بأنها كانت أو رجعية بطلاق أو فسخ أو فسخ أو موت أو معتدة عن شبهة منهم وقوله تعالى ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء الآية وحتى ابن عطية الإجماع على ذلك والتصرع ما يقطع بالرجعة في النكاح كإدخال أنكم كنوا إذا انقضت عدلتكم فكذلك ذلك لأنه إذا صرح بتحقيق رغبته فيها فربما تنكبت في انقضاء العدة ولا يجوز ترضع لرجعة لها زوجة أو في معنى الزوجة ولا أنها بمخوفة بالطلاق فقد تنكبت أو تقام أو الترضع بمنحتم الرغبة في النكاح وعدمها (قوله أنت جيلة ورب وأغب فيل) من يحد ملة (لا يجوز أن يرضع) (غير الرجعية) (نكاحها) قبل انقضاء العدة (سواء كانت عدة وفاة أم بائن) بضع أو طلاق لعموم الآية ولا تقاطع سلطنة الزوج عنها (نفسه) هذا كله في غير صاحب العدة الذي يحصل له نكاحها فيها أما هو فيصل الترضع والتصرع وأما من لا يحصل له نكاحها فيها كالوطئها بائنا أو رجعا فوطئها أحق بشبهة في العدة فملت منه فإن عدة الحمل تقدم ولا يصل لأصاحب عدة الشبهة أن يضبطها لأنه لا يجوز له العقد عليها حيث نكح حكم جواب المرأة في الصور المذكورة ترضعها وتعرض حكم الخطبة فيما تقدم ويحرم على عالم خطبة على خطبة جائزة عن صريح بإباحته إلا بالأعراض باذن أو غيره من الخاطب أو المحجب لخبر الشبهة والقف للبخاري لا يضبط الرجل على خطبة أخيه حتى يترك الخاطب قبلة أو يأذن له الخاطب المني في ذلك لما فيه من الإيذاء وبجسد كزعيوب من أريد إجماع عليه لما كرهه وأفعوا كما كرهه وأخذهم لم يحد بذلك للضعفة سواء استشير الذكور فيه أم لا فإن اندفع بدونه بان لم يصحح الذي كرهها أو احتج إلى ذكر بعضها من ذكر شيء منها في الأول وثمن من البعض الآخر في الثاني قال في زيادة الرضة والغيبه

تباح لسته أسباب يذبحها أو غيرها في هذا البيت فقال تقبوا مستفتى وفق ظاهر * والتم تقدر من قبل المنكر قال القرطبي في الأحياء إلا أن يكون المتظاهر بالمعصية طالما بقدي به فتنه غيبته لأن الناس إذا اطلعوا على زلته تساهلوا في ارتكاب الذنب اه وسن خطبة بضم الخاء قبل خطبة بكسرهما وأخرى قبل العقد لخبر كل كلام لا يذبحه بجمدة الله فهو أقطع أي عن البركة وتوصل السنة بالخطبة قبل العقد من الولي أو الزوج أو أخيه ولو أوجب الولي العقد بخطب الزوج خطبة قصيرة عرفا قبل صرح مع الخطبة الفاصلة بين الإيجاب والقبول لأنها مقدمة التقبول فلا تقطع الولي كالإقامة وطلب الماء والتميم بين ملاقى الجمع لكنها لا تنس بل يسن تركها كإصرح به ابن قيس (والنساء) بالنسبة إلى إيجابها من التزويج وعدمه (على ضربين) الأول (بكر) بخبر (ب) الثاني (ثيب) لا بخبر (فابكر) ولو كبيرة ومخوفة بلكارة أو زالت بلاوطه كقطة أو حدة حبس (يجوز ويصح) (الأب والجد) أي الأب وإن علا عدمه الأب أو عدم أهلته (إيجابها) على النكاح أي تزويجها بغير ذهاب الخبر المداقطين الثيب أحسن بنفسها وأبكر بزوجه أو هوأولها لم تمارس الرجال بلاوطه فهي شديدة الحياء (نفسه) تزويج الأب أو الجد

(قوله ان يزوجه من نفسه) هذا شرط الصفة أيضا (قوله ان يزوجه امرأته المثل) هذا شرط لجواز الانقاد هو ما به ذلك (قوله ان لا يكون مفسرا) هذا شرط لخاصة بنحو مداتهم لتأجيل لكل المهر فلا تنفذ الوار (قوله فيه ما عاين) الضمير واجع لجد كوراني المذكور وما عاين قولنا منها ما هو ذلك الخ لكن ارفع ويبنى على شروط الصفة انها ان خولفت بطل العقد واسم شرط وجاز الانقاد اذا خولت يصح المهر المقدم يصح مهر الحال الا من تعد البذل (قوله موسرا الخ) اي شقيقة او حكامون الحكمى ما يوقع الولي المهر عن مرله قبل العقد وكذا الوجه له قوله قبل التقدم من اليسار والواقرضن المهر وانما على ١٩ المستعاران ان كان لا يعتز به فلا يصح

الذي يظهر أنه لا يجوز زوال السد نزوح أمه المولى إذا كان المولى ثيباً عاقلة لا لأنه لا زوج المولية تأمل وكذا أمه الجنون المصغر لأنه لا زوج به (قوله خلافه) أي أنها كالثيب وليس كذلك بل هي كالبركة (قوله فضله كلامهم) أي تعليهم به وغيره فتنا (قوله كذلك) أي أنها كالبركة مع أنها كالثيب (قوله في دعوى البركة) أي بولي بعد العقد وسواء إذا دعي الزوج الثيب أو بطل العقد لكونها زوجت بلاذن أو غابت البركة فتمسكوا وكذا في دعوى الثيبه لكن بيننا في القضية في مطلق التصديق (قوله عند العقد) متعلق بمعدن وفي متعلق بشهدات محذوفات التقدير شهدت أن زوجة هذا العقد أنها كانت ثيباً عند العقد فلا تنطبق لثبوتها حين

(فصل في محرمات النكاح) أى فى الذى يحرم نكاحه ولا يصح والمراد التحريم الذى لان له المذکور هنا لا العارض بسبب حیض أو إحصاء أو زنا أو ذوات ١٣٠ تحريم مؤبد كذا بعد فى الثانى لیصح الابدال (قوله المؤبد النص الخ) فى هذا

وتحرم غيرهم بدمن الاول وان لم يلد كره الشيطان اختلاف الجنس لا يجوز ولا ذمي نكاح
الجنسية كما قاله ابن ونس واقفي به ابن عبد السلام خلافا للقولين قال تعالى هو الذي خلقكم من
نفس واحدة وجعل منها زوجها والمؤبد (بالنصب) القطعي في الآية لا يكره الآية الثانية عن قرب
(اربعة عشر) وله ثلاثة اسباب في اقترانها ومصارها وقد بدأ بالسبب الاول وهو القرابة
بقوله (سبح) بتقديم السين على الواو هذه أي يحرم من (بالنصب) لقوله تعالى حرمت عليكم
أمهاتكم وبنايتكم وأخوانكم الآية وما يحرم بالنسب الرضاع ضابطان الاول تحريم نساء
القرابة الامن دخلت تحت هذه المجموعة اولها الخوف والثاني يحرم على الرجل أصوله وقصوه
وقصول اول أصوله اول فصل من كل أصل بعد الاصل الاول فالاصول الامهات وانصهر
البنات وفصول اول الاصول الاخوات وبنات الاخ وبنات الاخت وأول فصل من كل أصل
بعد الاصل الاول العمات والخالات والضابط الاول ارج كما قاله الرافعي لا يجازة ونصه على
الاثبات بخلاف الثاني (وهي) أي السبع من النسب الاول منها (الام) أي يحرم المقد عليها
وكذا يقدر في الباقي وضابط الام هي كل من ولدت نفسي أمك حقيقة أو ولدت من ولدت كرا
كان أو أنثى كأم الاب (وان علت) وأم الأم كذلك نفسي أمك جازا وان شئت قلت كل شيء
ينتهي اليها نسبا واسطة أو غيرها (و) الثاني (البنات) وضابطها كل من ولدتها بنتك حقيقة
أو ولدت من ولدت كرا كان أو أنثى كبنات بن وان زل و بنت بنت (وان سفلت) فبنتك جازا
وان شئت قلت كل شيء ينتهي اليها نسبا بالولادة بواسطة أو غيرها (و) الثالث (الاخت)
وضابطها كل من ولدتها ابنة أو أختها فاختك (و) الرابع (الخالة) وضابطها كل أخت
أنثى ولدتها بنتا حقيقة أو بواسطة كخالة أمك فاختك جازا وإذا تكون الخال من جهة
الاب كانت أم الاب (تنبيه) كان الاول ان يؤثر الخالة عن العمه ليكون على ترتيب الآية
(و) الخامس (العمه) وضابطها كل أخذ ذكر وله بلا واسطة فعمته حقيقة أو بواسطة
كعمه أي كعمته جازا وإذا تكون العمه من جهة الام كانت أبي الام (و) السادس والسابع
(بنت الاخ وبنت الاخت) من جميع الجهات وبنات اولادها وان سفلن (تنبيه) علم من كلام
المصنف ان البنت المخلوقة من زنا مساواة تحقق انها من أمه أم لا تحمل لها أباً حقيقياً إذ لا ممة
لها انا بديل انتفاء سائر أحكام النسب من ارب وغيره عنها فلا تنقض الاحكام كما يقول
الخالف فان منع الارث اجماع كما قاله الرافعي ولكن يكره نكاحها فهو وجان خلاف من حرما
ولوا رضى المرأه بغير الزاني صغيرة فحبيته قاله المتولي ويحرم على المرأه على سائر محارمها
ولها من زنا لا اجماع كما جوعا على انه بينهما والفرق ان الابن كالعضو منها وانفصل منها انسانا
ولا كذلك النطفة التي خلقت منها البنت بالنسبة لآب ثم شرع في السبب الثاني وهو الرضاع
بقوله (وتان بالرضاع وهو الام المرصع) وبنت الاخت من الرضاع لقوله تعالى وأمهاتكم والآب
أرضتكم وأخوانكم من الرضاعة فمن أرضع من أمه أنصارت بنتها له لوجودات قبله
والخالات بعده أخوات وبغناذ كرت ذلك مع وضوحه لان كثير من جهة العوام يظنون
ان الاخت من الرضاع هي التي أرضعت معه دون غيرها وبالقول عنه كثيرا فخرعتك ومن
أرضعها أو ولدتها أو ولدت أبان رضاع وهو الفصل أو أرضعها أو أرضعت من ولدت بواسطة

نفس واحدة وجعل منها زواجها والمؤبد (بالنص) القطعي في الآية لكرهية الآية عن قرب

بقوله (سبع) بتقديم السين على الموحدة أي بحر من (بالنسب) لقوله تعالى حرمت عليكم

أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم الآية ولما يحرم بالنسب والرضاع ضابطان الأول يحرم نساء القرابة الآمن دخلت تحت هذه العمومة أو ولد الحرة والثاني يحرم على الرجل أصوله وفصوله

وفصول أول أصوله وأول فصل من كل أصل بعد الأصل الأول فالأصول الامهات والفصول

بعد الاصل الاول العمات والخلالات والضابط الاول ارجح كما قاله الرافي لا يهازه ونفسه على

الامات بخلاف انشائي (وهي) اي السبع من النسب الاول منها (الام) اي يحرم العقد عليها وكذا بقدر في الباقي وضابط الام هي كل من ولدت فهي أمك حقيقة أو ولدت من ولدت ذكرا

كان أو أوتيتي كام الاب (وان علت) وأم الام كذلك فهي أمك مجازا وان شئت قلت كل أمي

أُولَئِكَ مِنْ دُونِ هَٰؤُلَاءِ كَرِهُوا أَنْ يَأْتِيَهُمُ الْيَوْمَ الَّذِي يَأْتِيَهُمُ فِيهِ يَحْمَلُونَ

وان شئت قلت كل انثى ينتهي اليها نسبها بالولادة بواسطة اوصفيها (و) الثالث (الاخت)
وضابطها كل من ولدها اولا أو أحدهما فاختلت (و) الرابع (الحالة) وضابطها كل أخت

أشئ ولدتك فغالبته حقيقة أو بواسطة كماله أم من فغالبته مجازاً أو قد تكون الخالصة جهة

(و) الخامس (العمه) وضابطها كل أخذ ذكر ولدك بلا واسطه فعمتك حقيقه أو بواسطه

كعبه ايبن قعمنك مجازا وقد تكون العمة من جهة الام كاخت ابي الام (و) السادس والسابع (بنات الاخ وبنات الاخت) من جسيم الجهات وبنات اولادهما وان سفلن (تفسيه) علم من كلام

المصنف ان البنت المخلوقة من زنا وسواء تحقق انها من مائه أم لا تحل له لانها أجنبية إذا حرمة

المخالف فإن منع الإرث إجماع كما قاله الرافعي ولكن يكره نكاحها خروجا من خلاف من حرمها

ولما أرضعت المرأة بلبن الزاني صغيرة فكبنته قاله المتولي ويحرم على المرأة وعلى سائر محارمها ولها من زنا بالاجماع كما أجمعوا على أنه يرثها والفرق ان الابن كالعضو منها وان فصل عنها انسانا

ولا كذلك النطفة التي خلقت منها البنت بالنسبة للاب ثم شرع في السبب الثاني وهو الرضاع

أَرْضُكُمْ وَأَخْوَاتِكُمْ مِنَ الرُّضَاعَةِ فَإِنْ رَفَعَ مِنْ أُمَّهُ سَارَتْ بَنَاتُهُمَا لِمَوْجُودَاتِ قَبِيلِهِ

والحاديات بعده احوال له وانما ذلك مع وصوحيه لان تسير من جهه العوام ينشون
ان الاخف من الرضاع هي التي ارتضعت معه دون غيرها وبالسؤال عن كثرة الرضعات ومن

أرضعتها أو ولدتها أو ولدت أباً من رضاع وهو الفحل أو أرضعته أو أرضعت من ولدك بواسطة

الصنيع مسامحة لان الاخر من ذلك المذنب ليس يحرمهما بمقابل البيع فكان الاولى بما المستحق على ظاهره وحذف هذا المقدران الاربعة عشر بصدق عليها كلها مرام أهم من المؤبد وغيره قوله في الآية أي جنس الآية قوله أرع عشر الخ كان الاوفى باقاعدة أربع عشرة لان المعدود مؤث والجواب ان المعدود محذوف فيسوز ثلث من الوجهن (قوله وله) أي التحريم المؤبد (قوله صوم عليك الخ) فيها ثلاث عشرة وقوله قتلها ولا تنكروا ما نكح أوأمكم الخ فيه واحدة الاربعة عشر تؤخذ من الآتين (قوله ضابطان الخ) لكن دخول قضاء الرضاع في الاول بعيد لانه قد فيه بالرابة الآن يقال القوامع المطوف مقدرة والتقدير نعم نسأ الرابة والرضاع ويدل على ذلك أن بعضهم عرعن الضابط الاول بقوة يصرم من الرابة والرضاع من ادخل الخ (قوله وهى) مستند وما جدا حابر رواية الطهطا في الاخبار والشواهد جعل الخبر جلا بعد الجملة حيث قدر الاول منها كذا الخ (قوله والبنت) أى وى احتمالاً كالنفسية بلان كان الاحكام ثابتة بينهما وبين النافى فلا يصح بدفعها ولا يقطع بسرقة مالها ولا يقتل بها ولا يحرم عليه نظرها ولا الخلو بها ولا السفر بها ولا ينتقض الوضوء معها وشاف ابن حجر في الاربعة الأخيرة (قوله من كلام المصنف أى حيث ذكر سبع

للجمع فكان الاولى ابنا المستنصر

الاربعة عشر: صدق عليها انها

كلها حرام اعم من المفرد وغيره
(قوله في الآية) أي جنس الآية

(قوله أربعة عشر الخ) كان الاوفق
بالأربعة أربعة عشر لأن العبد

مؤثر والجواب ان المعدود محذوف

فَيَسُوذُ كُلُّ مَنْ الْوَجْهَيْنِ (قوله
وله) أَيْ لِلتَّعْزِيمِ الْمُسَوِّدِ (قوله

حرمت عليكم الخ) فيها ثلاث عشرة
مقالة او اولا تنكبوا انك يا ك

الخفيه واحدة فالاربعة عشر تؤخذ

من الآتينين (قوله ضابطان الخ)
لكن دخول قضاء الرضا في الأول

بعد لأنه قد فيه بالقراءة إلا أن
قال بالدوام السلف في مقابلة

والتقدير نعم من نساء القرابة والرضاع

ويدل على ذلك ان بعضهم عبر عن الضابط الاول بقوله يحصر من

المقاربة والرضاع من لا دخلت الخ
(قوله وهـ) منسباً ما بعده من

برعاية العطف قبل الاخبار والشارح

جعل الحبر جلا بعدد السبعة حيث
قدر الاول منها كما في الخ (قوله

والبفت) أى ولو احتمالاً كالمنفية
بإعان فإن الأحكام ثالثة منها وبق

النافي فلا يصح سد بقدرتها ولا يقطع

بسرقة ماله ولا يقبل بها ولا يحرم
عليه نظرها ولا الخلوة بها ولا السفر

بها ولا ينتقض الوضوء بمسها وخالف
ابن عمر في الأضحية والاشربة

کلام المصنف (ای جیٹ فال سبع

بالسوء عدم ذلك الفاعل أنهم لم يسفروا تحت الشمس الزا (قوله فان منع الارث الخ) لتبيل بقوله كما يقول المخالف او فانه اذا قلنا منع الارث سوء معناه فقال بعض الاحكام (قوله واثنان الخ) في بعض النسخ واثنان وهي اوقف بالمعنى لان المعلوم مؤث واعا اقتصر عليها لانها مسمى بحان في الآية (قوله فريضة لنا الخ) منه او قوله او فريضة ما عطف على ارثها وقوله او اياه عطف

وَأَمَّا اقْتِصَارُهَامَا لِأَنَّهُمَا فِي الْآخِرَةِ (قَوْلُهُ غَرَضُهُ تِلْكَ الْخَاتَمَةُ) مِنْهُدُ أَوْ قَوْلُهُ أَوْرَدَهَا مَعْطُوفٌ عَلَى ارْضَعَهَا وَقَوْلُهُ وَإِذَا مَعْطُوفٌ

فصل العاطق ولها قولة أو أرشدته معطوف على ولدت وقوله أم رضاع غير (قوله وقس الخ) أي في التصور لاني الحكم لانه يابن الاثني في الحديث (قوله لا ذكر الخ) لاحاحه اليه مع قولة على ذلك الا ان يقال ان الباعث على وهو يدل من قوله على ذلك والمبدل منه في نية الطرح والري (قوله ولا تحرم عليك الخ) شروعه في أربع مسائل مستتاة من الحديث (قوله فهذه الأربع الخ) وزاد بعضهم أمهاتهم والعمة وأي الخلال والخاله أي من الرضاع في المضاف اليه (قوله المصاهرة الخ) أي ١٢١ وصغيره يعني بشبه القرابة فزوجة الاب

وام الزوجة قائم بها وصغيره مني
 أشباهه أم القسب وزوجة الابن
 وبنت الزوجة قائم بها وصغيره مني
 أشباهه بنت القسب (قوله فان قيل
 الخ) لا يخفى على السؤال والجواب
 من المسألة فان التعبير بالجل
 تساهل لاهتمام فدرات وقوله عقب
 الجمل العقبة ليست قدسا وأيضا
 فان السؤال في جهة والجواب في
 جهة لأن السؤال يرجع إلى قاعدة
 أصولية وهي ان الصفقة تؤيد جميع
 المتعلقات تقدمت أو تأخرت أو
 قطعت والجواب يرجع لقاعدة
 تحسوبة وهي اداءه كان هناك
 حاصلان ومعمولان وسبقنا
 للعمولين واتحد العاملان معنى
 وعملوا باتباع الصفقة وسوقها
 في الاعراب والاتفقت صفته
 الاعراب بان تجعل مفعولا لهذون
 مثلا فكان الأولى في الجواب ان
 يقول صدق العمل بذلك الاجماع
 (قوة الاتباع) أي الاتباع لا قبلها
 أي رجوع الصفة لجمع ما قبلها
 وقوله القطع أي تخصيصها بما وليته
 فقط وقد عرفت ان هذا المعنى غير
 المعنى الذي يقصده التعويص (قوله
 وكل من وطئ امرأته الخ) أي سواء
 كان الوطئ القبيح أو الفحش ومثله
 استثنى المسمى المحترمة وكما ثبتت
 التعريم ثبت الحرية فيجوز ان
 ينظر الى ام الموطورة وبنتها والخلف
 بها والسفر بها ولا تنقض الوضوء

أو غيرهما أم رضاع وقس على ذلك الباقي من السبع بالرضاع بما ذكره قوله صلى الله عليه
 وسلم يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة وفي رواية من القسب وفي أخرى حرمان الرضاع
 ما يحرم من القسب ولا يحرم عليك مرضعة أخيك أو اختك ولو كانت أم نسب حرمت عليك لأنها
 أمك أو موطأة أو بنت ولا مرضعة فاختك وهو له ولو كان نسب حرمت عليك لأنها
 بنتك أو موطأة أو بنتك ولا مرضعة فاختك ولو كانت المرضعة ولو كانت المرضعة أم نسب
 كانت موطأة أو بنتك فحرم عليك أمها وبنتها فهذه الأربع يحرم في النسب ولا يحرم في الرضاع
 فاستدأها بعضهم من قاعدة يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب والمحققون كافي الرضعة
 على انها لا تفتي لعدم دخولها في القاعدة لأنهم انما يحرمون في النسب لانه في الرضعة في
 الرضاع كافر ومول لا يحرم عليك أخت أخيك سواء كانت من نسب كان لان ذلك لا يوجب أخت
 لام فلا تخيه نكاحها أم من رضاع كان ترضع امرأته زيدا صغيرة أجنبية منه فلا تخيه لايه
 نكاحها وسواء كانت الاخت أخت أخيك لا يملك لامة كما مثله أم أخت أخيك لا يملك لايه مثاله
 في النسب ان يكون لاني أخيك بنت من غير أمك فثمة نكاحها وفي الرضاع أن ترضع صغيرة بطن
 أبي أخيك لا يملك فثمة نكاحها ثم عرعر في السبب الثالث وهو المصاهرة بقوله (وأربع بالمصاهرة
 وهي أم الزوجة) بواسطة أو بغيرها من نسب أو رضاع سواء أدخل بها أم لا لاطلاق قوله تعالى
 وأمها نسائك (والربية اذا دخل بالام) بقصد جميع أوقافه لاطلاق قوله تعالى وربائبكم
 اللاتي في بيوتكم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن فان لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم ذكركم
 الجور خرج مجزعا فالعالم مفهومه فان قيل لم أعيد الوصف الى الجسلة اذ انه لم يعادى
 الجسلة الأولى وهي وأمها نسائك مع ان الصفات عقب الجمل تعود الى الجميع أوجب بان
 نسائك الثاني مجرد ويرجع لجور نسائك الأولى غير وبما يضاف واذا اختلف العامل لم يميز
 الاتباع وتبعين القطع (تنبيه) قضية كلام الشيخ أي طه وغيره انه يعبر في الدخول أن يقع
 في حياة الام فلو مات قبل الدخول ووطئها بعد موتها لم تحرم بنتها لان ذلك لا يجرى دخولا وان
 زردنية أو ياتي فان قيل لم يفسروا الدخول في تحريم أصول البنات واعتبروا في تحريم
 البنات الدخول أوجب بان الرجل يبتلى عادة بكاملة أمها عقب العقد لترتيب أموره فحرم
 بالعدول لانه لا يخلو بخلاف بقية (تنبيه) من حرم بالوطء لا يشترط صحة العقد كالبطية ومن حرم
 بالعد فلا يفرقه من صحة العقد ثم لو وطئ في العقد الفاسد حرم بالوطء لا بالعد (قاعدة)
 الربية بنتان وزوجة بنتان أو زوجه بنتان ذكره المأورد في تفسيره ومن هذا
 بعلم تحريم بنت الربية وبنت الابن يربا لها من بنات اولاد زوجته وهي مصافة بنفسه يقع
 السؤال عنها كثيرا وكل من وطئ امرأته فحرم عليه أمها وبنتها وأخوتها مني على آياته
 تحرر عما يبدل الاجماع وكذا الموطورة الحلية بشبهه في حقه كان ظاهرا وبنته أو أخته يحرم
 عليه أمها وبنتها وتقرم هي على آياته وأبناؤه كما ثبت في هذا الوطء القسب ويوجب العدة

(١٦ - خبيب - في) (قوله وكذا الموطورة الحلية بشبهه) أي شبهه فاهل كافي الشارح أو شبهه فاهل كوطه
 الامة المشتركة وامة ولها أو شبهه طريق كوط في نكاح غلديان كل من غير في الأولى لا توصف بجل ولا حرمة والثانية حرام والثالثة
 ان قادمه قال بهام تحريم والا حرم ولا يحد على كل حال الشبهة ثم ان كانت الشبهة منهما ثبت القسب والدة والمهور كان منه فقط
 ثبت ما عد المهور ان كانت منها فقط وجب المهر قط وعلى كل لا تثبت الحرمة لا الموطورة بشبهه ولا بنتها يحرم عليه فظهرها والخلف
 بهما والسفر بهما ينقض وضوءه فلهما نكح الموطورة فذكر بها والابنت المحرمة لا مأواه بقية (قوله ونحوه على آياته وبناؤه)

أي دون أمها وبنتها فأنهما لا يحرمان على أصول الوطئ ولا فروعهما سواء كانت موطوءة بشبهة أو ملك (قوله فلا ثبت) أي المهر وقوله كالنسب أي كالأب ثبت النسب بالزنا (قوله وزوجة الأب) خرج أمها وبنتها وكذا يقال في زوجة الابن (قوله ولا تحرم بنت زوج الامح) شروع في عشر مسائل لا تحرم والتصرح ١٢٢ بهازيادة ايضاح لانها معلومة من مفاهيم ما تقدم في قوله زوجة الاب وزوجة

الابن والرببة (قوله ولو احدث من جهة المباح الخ) ضابط من يحرم الجميع بينهما كل امرأتين بينهما نسب أو رضاع ولو رضعتا احداهما ذكرا حرمتا تنكحهما سر جمعهما في نكاح أو في وطئ علق حسين (قوله لا الكبرى الخ) انه ونشر مشوش راجع بل جمع ما قبله (قوله وقد مناخ) غرضه زيادة الدلالة من الرضاخ غير السبعة وقد يقال انهن داخلات في السبعة لان زوجة والده من الرضاخ وبنت زوجته من الرضاخ غرضه بقية (قوله ونفت زوجته كذلك) أي من الرضاخ لكن فيه أن هذه من تقدم فكان الاولى ابدا لها بام الزوجية (قوله فان وطئ) أي سواء كان في القبل أو بالدرج خرج استعمال المتى فلا يحرم الاخرى منها فالوطئ قبدها بخلاته فيما تقدم في قوله ما ابين والشبهة (قوله واحدة منهما) أي المعلومتين أمما المتكسوة والمطوكة فسيأتي (قوله بخلاف غيرها) أي الثلاثة (قوله كحرم الخ) صورته ما اذا كانت أمم بريقية مثلا ولها بنت بريقية شأن زوج أمم تزوج بريقية بشرطها وإن منها بنت نفسية الثانية الاولى أنختها من أيها ونسبة الاولى كالتسليم من أمم فاشترت البنتين من سبيدهما ثم وطئت أمم لا لا تحرم الاخرى لان الحرمان لا يحرم بالجلال (قوله حلت المتكسوة) وان سبق وطئ المألوكة فهذا الوقت ما تقدم ولو فارق المتكسوة حلت المألوكة (قوله

لان فراش الخ) اضافة القرعة لفراش احتراز عن المألوكة اقوى من النكاح بديل انه اذا طرأ المألوكة على النكاح ابطه دون (ورد العكس فلا يتصور ورود نكاح على مألوكة علق به الرقة والمنفعة بخلاف النكاح فانه انما علق به ضرر يامن المنفعة (قرله ثم شرع في مثبتات الخيارات) شروع في الترجمة الثانية من الفصل السابق والمذكور منها هنا قسم واحد وهو العيوب المذكورة ومنها خالف الشرط

وخلط الطن وعصفها تحت من برق والاعصار بالمهر قبل الدخول والاعصار بالنفقة الشاملة للنفقة مطلقا كما لم يفصل ذلك من محله وحاصل العيوب المذكورة هنا عشرة تفصيل سبعة اجمالا (قوله خيار فسخ الخ) الاضافة على معنى قول خرج بالزوج وله وسيله فلا خيار لهما مطلقا لانه لا ضرر عليهما ولا يلزم بهما ما علم ان فوائد الفسخ أربعة المطلق الثانية اذا علم بالعيوب قبل الدخول وفسخ فلاشئ واما اذا طلق فليس نصف المهر والاشارة اذا تبين العيب بعد الوطء يلزمه مهر المثل اذا فسخ وان طلق يلزمه المسمى والزوجة انما لا نفقة لها وان كانت حاملان فسخ عقاونه العقد بخلاف ما اذا طلق في الحالة المذكورة فليس نصفه واما السكنى فحبس حيث كان الفسخ بعد الدخول (قوله وان كان قابلا للخ) في قوة قوله وان كان غير ١٢٣ مستحب (قوله بالمرض) ليس قيلا بل المدار على البأس من زواله وعدمه فان

أسسه فهو كالجنون والافلاسواه كان عرض أو غيره فقولوه وكذا ان بقي بعد المرض يقتضى انه ثبت به الخيارات وان لم يحصل بآس من زواله وليس كذلك بل مقيد بالبأس منه (قوله الخليل الخ) من باب ضرب وهو فروع خفيف الخ ولذلك أحقه بالجنون الكامل لان الناقص لا يلحق بالكامل (قوله والجذام والبرص) أي وان كان مثله في ذلك اما الجنون فان كان مثله اذ اختار له ولولا له ولاله ايضا يرضى الخيار لغيرها ان كان الجنون مقارنا للفسق والى آخر ما يأتي (قوله وحكم أهل الخيرة الخ) ظاهره انه لا بد منها معا وليس كذلك بل أحدهما كافى في استحكامه فكأن الواو بمعنى أو أى ان الاستحكام على القول به يكتفى فيه الاسوداد أو حكم أهل الخيرة (قوله الرق والقرن) أى لو كان الزوج مجبوا أو عتقا والحاصل انه يثبت للزوج الخيار بسبب الزوجة سواء كان العيب مقارنا للعقد أو حدث بين العقد والوطء أو حدث بعد الوطء لا خيار له بغير ما في المتن كفتين للنفس والقروح المسالة والبول عند الجماع والخنونة الواضحة قبل العقد (قوله أى ثبت

وزد المرأة) بالبنا المقبول أى ثبت للزوج خيار فسخ نكاحه (بضمسة عيوب) أى بواحد منها وان أوجعت عبارته انه لا بد من اجتماعها أشار الى الاول بقوله (بالجنون) وان قطع وكان قابلا للملاحة والجنون زوال الشعور من القلب مع زوال الحركة والقدرة في الاعضاء واستئى المتولى من المنقطع الخفيف الذى يطرأ على بعض الزمان واما لا غيا بالمرض فلا يثبت به خيار كما ترا الامراض ومحلها كالزكام ركنى فليقتضيه من الافاقه كما هو الغالب اما الجنون من زوال الفكر بالجنون كما ذكره المتولى وكذا ان يبقى الاعضاء بعد المرض فيثبت به الخيار كالجنون والحق الثاني ليسل بالجنون والامراع فروع من الجنون كما قاله بعض العلماء (د) الثاني (الجذام) وهو علة يجرى منها العوض ثم يقطع وينتشر وينصو ذلك على عضو ولكنه في الوجه اعلم (د) الثالث (البرص) وهو بياض شديد يقع الجلدي ذهب دونه هذا اذا كانا مستحكمين بخلاف غيرهما من اوبال الجذام والبرص لا يثبت به الخيار كما شرح به الجوابى قال والاستحكام في الجذام يكون بان يقطع وزد الاما فيه وجوز الا كفا باسوداده وحكم أهل المعرفة باستحكام العلة لم يشترطوا في الجنون الاستحكام قال الركنى ولعل الفرق أن الجنون ينفع الى الجانية (د) الرابع (الرق) وهو دفع الرادوا المشاة الفوقية استسداد الفرج بالمهم ويخرج البول من بقية سفيره كالحيل الى رجل فاه في الكفاية (د) الخامس (القرن) وهو بفتح القاف وكدال على الاربع استسداد الفرج بظلم على الاصع وقيل بلم وعليه قال الرق والقرن واحد فيثبت له الخيار بكل منهما لانه يحل بمقصود النكاح كالبرص واولى لان البرص لا يعتبه بالكمية بل بنقصه وليس لزوج اجبارها على شق الموضع فان شقته وامكن الوطء فلا خيار ولا تمكن الامه من الشق قطعا الا بالشد (د) والرجل ايضا بالبنا المقبول أى ثبت للمرأة فسخ نكاحها منه (بضمسة عيوب) أى بواحد منها كما مر واشاد الى ثلثه منها بقوله (بالجنون والجذام والبرص) على ما مر بيا ونحوه رافى على منها (د) الرابع (الجب) وهو بفتح الجيم قطع جميع الذكر مع قاء اثنين أو لم يسق منه قدر الحشفة اما اذا بقي منه ما يجتمع قدره فاختار له على الاصع لاحتوائه على مكان الوطء به فليس قوله على الاصع وخرج به النص وهو من قطعته ابتداء بوقد ذكره فلا خيار به على الاصع لقدرته على الجماع قال ابن المنذر في شرح الحاوى وقال انه اقدر عليه لانه لا يستعمل قبلاته في فتره (د) الخامس (العتة) في المكلف قبل الوطء قبلها وهو بضم المهملة وتسديد النون علة في القلب والكبد أو الدماغ أو الالات سقط الشهوة النائرة للاثارة فخرج بقيد المكلف الصحيح والجنون فلا تنع دعوى العنة في حقهما الا ذلك

المرأة) أى سواء كان العيب مقارنا للعقد أو حدث بين العقد والوطء أو حدث بعد الوطء فلا خيار كما يأتي واما حكم ولها ففسد ما أتى في الشاوع (قوله على ما مر الخ) خبر ليسد يمحذوف أى هو كما تفتى على ما مر معنى وخلاف الخ أو منصوب على الحال أى حالة كون الثلاثة جارية على ما مر (قوله بيا ناخ) مصروبان على التميز المحول عن المرفوع أى حريته ونحوه والمراد باسباب المعاني والمراد بالبرص رأى من كونه يشترط الاستحكام أولا (قوله والجب والعتة الخ) أى لو كانت رقما أو رقنا (قوله قدرها) بالرفع بدل من ما أو بالنصب على الحال وان كان معرفة (قوله وخرج به) أى بالجبوب المفهوم من الجب (قوله فلا خيار به) أى الخصلة المفهوم من النصى وقول فخرج بالجب الخصلة فلا خيار له لكان أولى (قوله في المكلف الخ) فيموت ثلاثة في ثبوت الخيار (قوله قبل الوطء)

أى النكاح الذى يراد فسخه وإن سبق منه وطئ نكاح سابق (قوله وأقرارها لغوا) تحليل ناصى لأنه خاص بقوله لا يثبت إلا بأقرار
 وتركه لقوله أو بينهما بعد نكوله فكان منه أن يزيد والدعى عليها غير مسعومة فلا نكول ولا عين مردودة (قوله وعزل) أى استند عليه
 فى الحكم بشروط النكاح واستدل به (قوله لأنه لا يلزم) جواب عن سؤال هو أن الشافعى يجتهد وهو لا يقاد بجته أو أوجب أن يحمل ذلك فيما
 طر به الرأى والاجتهاد وما هنا تركه فافهم (قوله لا يثبت) حقيقة تضاد الذى صلى الله عليه وسلم بذلك لا ينعقد بعد نكاحه (قوله وفى الصحيح
 الخ) بيان استند التوفيق (قوله قال الشافعى الخ) أشار به إلى أن الفسخ بذلك معقول المعنى لا يتجدى (قوله بزعم) أى يقول ويعتقد
 ذلك وليس المراد أن ذلك كلف لأنه حق ثابت لأن ١٢٤ الغالب أن الزعم يقال عند القول بالاطل (قوله كأمرت بالإشارة إلى الخ)
 المراد بالإشارة إلى ذكره والافتقار ذكر

صرح بما فيها تقدم (قوله ولا خيار
 لفرق) أى لى الزوج (قوله بمحدث)
 أى من الخمسة وقوله بمقارن جب
 الخ من إضافة المصنف له وسوق
 لأنه لا ضرر عليه فى الحب والعتة
 المقارنة (قوله ويضرب بمقارن جنون)
 وجذام ويرى لأن فيه عار عليه
 (قوله وإن رضى الخ) أى بعد العقد
 أو قبله وهو مجبر بقيدى القبلية لأن
 لولى حق فى التكفأ وتصلت بشروط
 اختيار لولى بذلك أما إذا رضى
 بقبل العقد وهو ضريحه بمقتضى
 خيار لولى وهذا حكم خيار لولى عند
 رضاها ما هو فيها حتى علت باليبس
 ورضيت به تركت الرغبة فى الفاضى
 سقط حقها فى جميع العيوب كالو
 رضيت بإعساره بالمهر فلا ترجع
 وتطلب بخلاف النفقة إذا رضى
 فلها الرجوع وكذا فى الإيلاء إذا
 تركت الرغبة فى الرجوع والطلب
 (قوله بأقرار الزوج) أى عند
 الغاضى (قوله لأنه لا مطلق الخ) تعبد
 لحدوث أى لا يثبت لأنه لا مطلق
 الخ (قوله فإن قال طمئت) أى وهى
 تمس على المعتد ما لو كانت بكر أو لو
 غوراء تعطف هى لاهو (قوله استقلت
 بالفسخ) أى بعد قول الغاضى بتمت

أما ثبت بأقرار الزوج أو بينهما بعد نكوله وأقرارها لغوا وبقيد قبل الوطء العتة الحادثة
 بعده ولو حرمة بخلاف حدوث الحب بعد الوطء فإنه يثبت بخيار الفسخ على الأصغر فى الرضا
 وفرق بتفرع زوال العتة بمصون الشفاء وعود العتة لا يستأنع ففى مترجسة لحصول
 ما بعدها بخلاف الحب لباها من وقوع حصول ما بعدها (تنبيه) ثبوت الخيار بهذه العيوب
 قال به جمهور العلماء وحدث به الآثار ومع ذلك من عمر رضى الله تعالى عنه فى الثلاثة الأولى
 وهى المشتركة بين الزوجين ورواه الشافعى وعول عليه لأن مثله لا يكون إلا عن قوت وفى
 الخصم فمن المحدثم ففرار من لاسد قال الشافعى فى الأم وأما الجذام والبصر فهى كالأ
 منها بعدى الزوج والوطء وقال فى موضع آخر الجذام والبصر مما يرفع أهل العلم بالطلب
 والقباب فيه بعدى كثير وهو مانع الصباغ لا نكاح لنفسه أن تطيب أن تجامع من هو به
 والوطء فلابس لم منه فإن سلم أدرك أنه لم يخل كيف قال الشافعى أنه بعدى وقد مرعى
 الحديث لا يدعى أوجب بأن مراده أنه بعدى بفعل الله تعالى بنفسه والحديث ويرد لما
 يعتقده أهل الجاهلية من نسبة الفعل لغيره تعالى وحدثت بالزوج بعد العقد عيب كان
 جسد كره ولو بعد الدخول ولو بفعلها ثبت الخيار بخلاف حدوث العتة بعد الدخول كما
 مر فى الإشارة إليه وإلى الفرق بين الحب والعتة وحدثت بها عيب بخبر الزوج قبل الدخول
 أو بعده كالأحدث به والخيار لولى بمحدث وكذا بمقارن جب وعنه للعقد يتغير بمقارن جنون
 الزوج وإن رضى الزوجية به وكذا بمقارن جذام ويرى فى الأصغر للار والخيار فى الفسخ
 بهذه العيوب إذا ثبت يكون على الفور لأنه عيب فكان على الفور كفى البيع ويشترط
 فى الفسخ رضى العتة وكذا باقى العيوب رضى أى كره لأنه مجتهد فيه فأشبهه بالفسخ بالأصهار
 وتثبت العتة بأقرار الزوج أو بینه على إقراره لأنه لا مطلق له ووطء عليها وتثبت أيضا بينهما بعد
 نكوله وإن ثبت ضرب الغاضى به سنه كقوله عمر رضى الله تعالى عنه بطلب الزوجة لأن
 الخلق لها فإذا تمت رفعت إلى الغاضى فإن قال وطئت طمئت فإن نكح حلفت واستقلت الفسخ كما
 يستقل بالفسخ من زوج بالمبيع عيبا (حاشية) حيث اعتلما الزوجان فى الإصابة كان المصدق
 نأفيا أخذ بالاصل فى مسائل الأولى العين كأم الثانية المولى وهو كالعين فى أكثر ما ذكر
 الثالثة إذا دعت المطقة ثلاثا أو الحمل واثنتا عشرة أو طمئت عدتها منه وأنكر الحمل
 الوطء قسم صدق بينهما للحمل الأول الرابعة إذا علمت طلاقها بعد الوطء ثم ادعاه وأنكره صدق
 بيمينه لأن الأصل بقاء النكاح وقد كرت صورة أخرى فى شرح المنهاج من أرادها فليراجع
 (فصل فى الصداق * وهو يقتضيه الصادق أشهر من كسرهما ما وجب بنكاح أو وطء

عنه مثلا وإن قبل حكمه بشروط العتة ولم يأن لها فى الفسخ (قوله فالمصدق نأفيا) من ذلك ما إذا كانت بكر أو ادعى العين الوطء أو
 وأنكرت الوطء فتصدق وكذا المولى إذا أنكرت الوطء وهى بكر فتصدق ومن ذلك إذا قال إن وطئت فطمئت طمئت فطمئت أو وطئت فطمئت
 فتصدق وهذه غير التى فى الشارح آخر لأنه هنا معنى على ثبوت وفى مسألة الشارح معان على عدم (قوله فى أكثر ما ذكر) لفظ أكثر
 وأكثر وليس هناك إلا واحد (قوله للحمل الأول) أما بالنسبة لرفع المهر كما فلا تصدق بل يصدق فهو بغيره نصف المهر (فصل فى
 الصداق) (قوله ما وجب الخ) هذا معناه شرعا وأما ما هنا فانه فهو ما وجب بنكاح فقط فيكون المعنى الشرعى أعظم من القوى على خلاف
 القاعدة (قوله بنكاح) أى عقد هو المسمى أن كان مجبيا أو مهر المثل أن كان المسمى فاسدا أو لم يسم شي لم يكن نفق بفس (قوله أو وطء)

ولا يكون الأهرام المثل وذلك في وطء الشبهة أو الوطء في النكاح الفاسد أو في نفوذ (قوله أو نفوذ) بثبوتها أي بان كان بغير إذن الزوج والافلازمها شي وفيما إذا كان بغير الإذن المعقد انه لا يلزمها من نفسها شي وأغابنا يلزمها نصفه من المثل للصغيرة (قوله) ورجوع شهود داخ) ويحل رجوع عليهم بشرط أن لا يصدهم الزوج وان تكون شهادتهم على عي ولا فلا غرم عليهم وان لا يثبت عدم النكاح بالبره فان شهدوا بالطلاق ملامتة به وأجران أنها أجنه من الرضا فلا غرم أيضا (قوله) ورجوع شهود داخ) وبغرمون نصف المهران كان قبل الفحل وكل المهران كان بعد الفحل وقبل بغرمون كل المهر مطلقا لا يفتع الذي فوقه وهو العقد (قوله) ويسوى غلخا (الخ) الأولى وسمى الخان التسجعة من الله تعالى لامن أهل الجاحلية (قوله لان المرأة) (الخ) لتدليل للتسجعة من الله تعالى (قوله) ويسوى تزوج النبي صلى الله عليه وسلم له من هبت نفسها النبي صلى الله عليه وسلم لم يرش بذلك كابل الله صدق الحديث فأن دفع ما غلخا كان الأولى تزوج (قوله للزوج) كان الأولى العاقد ليشمل الولي والزوج فإن ١٢٥ التسجعة منهما الآن يقال المهرهم فيه

تقصير جيل فان الولي تارة تسن له التسجعة وتارة تحجب وتارة تحصر (قوله) يؤخذ من هذا أي من التعديل الاخير وكذا من الاول أيضا لامن الثاني (قوله صدق الخ) ظاهر في قراءة المتن بإنشاء الفاضل وان ضميره عائدة الى الزوج لتقدم ذكره وفيه نظر لانه لا يناسب المسائل بعد ذلك لان التسجعة فيها من الولي ولو أبقى المتن على ظاهره مبنيا للمفعول وضميره عائدة لصدائق كان أولى أو يحل الضمير عائدا للعاقد الخاص بالزوج (قوله) وإذا خلا العقد (الخ) غرضه هذا اصلاح المتن فإن المتن يقتضي انه اذا لم يصر في العقد صدائق لا يجب مهر المثل الا واحد من ثلاثة وان لم يكن هناك نفوذ وليس كذلك بل اذا لم يصر الصدائق ولم يكن نفوذ وجب مهر المثل بالاعتدال لا يوقف على فرض ولا وطء وما اذا كان هناك نفوذ فلا يجب بالعقد شي وإنما يجب واحد من ثلاثة وهذه

أو تفوت بضع فمهرها كرجوع شهود والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعاد وأقوا النساء صدقاتهن خفية أي عطية من الله سبحانه والمطابق بذلك الا وراج عندنا لا كثيرين وقبل الاوليا لانهم كانوا في الجاحلية يأخذونه وسبعونه لانه المرأة تستمتع بالزوج كاستمتاعها أو أكثر فكانت تأخذ المصدق من غير مقابل وقوله تعالى وأقوهن أجورهن وقوله صلى الله عليه وسلم للمهر الزوج والنفس ولو خافا من حد بدروا الشان (ويستحب للزوج تسجعة المهر) للزوجة (في صلب النكاح) أي المقد لانه صلى الله عليه وسلم لم يخل نكاحا عنه ولا نه أدفع للشصومة وثلاث تسجعة نكاح الواحدة نفسها صلى الله عليه وسلم ويؤخذ من هذا ان السيد اذا زوج عبده أمته انه يستحب له كالمهر وهو ما في الروضة تبعا لبعض نسخ الشرح الكبير وهو المعتمد اذا ضرر في ذلك وانما في ذلك بعض المتأخرين ويسن أن لا يدخل بها حتى يدفع اليها شي من الصدقات ورجا من خلاف من أوجبه (فان لم يصر) صدقا بان أخطى المقد منه (مع العقد) بالاجماع لكن مع الكراهة كما مر في المار ودي والمتولى وغيره فان قد تجب التسجعة في صور الأولى اذا كانت الزوجة غير جائزة التصرف أو محلوكة لتصرف جائز التصرف الثانية اذا كانت جائزة التصرف وأذنت لوليها أن يزوجه أو لم تفرض فزوج بها أو وكسبه الثالثة فان كان الزوج غير جائز التصرف وصل الاتفاق في هذه الصورة على أقل من مهر مثل الزوجة ونفعا ما حصل أكثر منه فتبين تسجعة مما وقع الاتفاق عليه ولا يجوز خلاؤه منه وإذا خلا العقد عن التسجعة قلنا لم تكن مفوضة استفتى مهر المثل بالعقد (وان كانت مفوضة بأن قالت رشيد فوليها زوجي بلا مهر فعلى) (وجب المهر بثلاثة أشياء) أي واحد منها الأول (أن يفرضه) أي يقدره (الزوج على نفسه) قبل الفحل ولها حبس نفسها لم يفرض لها لتكون على بصيرة من تسام نفسها ولها بد الفرض حبس نفسها لتسلم المفروض الحال كما هي في العقد اما المولى فليس لها حبس نفسها له كالحي في العقد وبشرط رضاها ما يفرضه الزوج لان الحق لها فان لم يفرض به فكانت لم يفرض وهذا كإكمال الأذرى اذا فرض دون مهر المثل اما اذا فرض لها مهر مثلها حلالا من نقد البلد وبذلك البلد وسدقته

هي من المصنف بقوله فان لم يصر مع العقد وجب مهر المثل الخ (قوله مفوضة) بكسر الواو لا نافوضة أمرها الى الولي أي في تزويجها لا مهره ويصح بفتح الواو لان الولي نفوذ أمر بضعها الى الزوج من حيث انه جعل له ذلك في إيجاب المهر أو الى الحاكم (قوله بان قالت رشيد) أي ومثلها الشبهة الممهلة وقوله زوجي بلا مهر مما قيد ان وقوله فعلى أي زوج بلا مهر فاصروا ومثلها ما لو كانت أو زوج بدون مهر المثل أو بغير نقد البلد في ذلك بقولها كره الولي ولا يحب المهر الا واحد من الثلاثة التي في المتن فخرج بالرشيد فقال كانت صغيرة أو كبيرة بجنونه أو بدنية فله حبس المهر المثل بمجرد العقد ولا يتوقف على فرض أو وطء خرج بقوله لها زوجي ما لم تأذن وكانت مجبرة فحبس مهر المثل بمجرد العقد ولا يزال لها مفوضة خرج بقوله لها بلا مهر ما لو كانت زوجي بمهر المثل وزوج بغير ماله لا يكون نفوضا ويجب مهر المثل بالعقد وان زوج بمهر المثل بالامر ظاهر وهذا في نفوذ الحرة أو أما نفوذ الامه فتدبره فان أن يشول سبدها فوجبه لها بلا مهر أو يسكت وان لم يسكن قول من الامه لان الحق للسيدة والمال زوج الامه بدون مهر المثل أو بغير نقد البلد ولا يكون فيه نقد ولا يكون نفوذ بضال ان اخطى فيه له (قوله كالحي في العقد) أي الحال بقوله بعدها كالحي في العقد أي المولى

(قوله ولا بشرط علم الخ) محل ذلك قبل الدخول أما بعد الدخول فلا بد من علمه، بالنسبة للزوج تعيده وبتأني للزوج سعة المطالبة به فإن كان مجزوا لم تثن المطالبة عنها ولا التعيين منه (قوله ١٣٦) وبشرط علم الخ) وهذا شرط لجواز الإقدام ولننفذ الحكم ولأنه

على أنه مهر مثلها فلا يعتبر وضاعا لأنه حدث ولا بشرط علم الزوجين حيث ترضا على مهر بقدر مهر المثل لأنه ليس بدلائمه بل الواجب إعددها ويجوز فرض مؤجل بالتراضي وفوق مهر المثل والثاني ما أشار إليه بقوله (أو يفرضه الحاكم) إذا امتنع الزوج من الفرض لها أو تنازعا في قدر المفروض كما يفرض لأن منصبه فصل الخصومات ولكن يفرضه الحاكم كما لا من تعدد البلد كافي قيم المتعلقات لا مؤجلا ولا بعينه تعدد البلد وان ربيت الزوجة بذلك لأن منصبه الإلزام حال من تعدد البلد ولها إذا فرضه حالاً تخبر القرض بل لها تركه بالكلية لأن الحق لها يفرض مهر المثل بلا زيادة ولا نقص وبشرط علم الحاكم بمهر المثل حتى لا يزد عليه ولا ينقص عنه إلا بالتفاوت اليسير ولا يصح فرض أجني من ماله لأنه خلاف ما يقتضيه القصد الفرض الصحيح كمنه في العقد فيشترط بالطلاق بعد عقد وقبل وطء سواء، أكان الفرض من الزوجين أو من الحاكم والثالث ما أشار إليه بقوله (أو يدخل بها) بأن يطأها ولو في حيز أو سرام أو دبر (فقيب لها) (مهر المثل) وإن أذنته في وطئها بشرط أن لا مهر لها لأن الوطء لا يباح إلا بالباحة لما فيه من حق الله تعالى والمعتسرى في مهر مثل المفروضة أكثر مهر المثل من العقداني الوطء لأن البضع دخل في ضمانه واقتضى به الاتفاق فوجب ألا أكثره كقبوض إشراء نفسها ولو طلق الزوج قبل فرض وطء فلا شرط وإن مات أحد الزوجين قبلها وجب مهر المثل لانه كالوطئ فيقرر المسمى فكذا في إيجاب مهر المثل في التفويض وهبل يعتبر مهر المثل هنا لا أكثر كما هو الحال بالعقد أو الموت أو حة في الرضة وأصلها بالترجيح أو جهوها وأهلها لأن البضع دخل في ضمانه بالعقد وقرر عليه بالوطء وقول السيد أمته أو وقتلت نفسها قبل دخول سقط مهرها بخلاف ما قولها أيخني أو قتلت طرفة نفسها قبل دخول لا يسقط مهرها ومهر المثل ما رغب به في مثلها بعد وطءه وكنه الأظم نسب في النسيئة وقوع التنازع كالكتفا في النكاح وظاهر كلام الأكرين اعتبار ذلك في النكاح كالمرء هو المقتد لأن الرضايت تختلف بالنسب مطلقا في الأقرب من نسب إليه فأقربهن أخت لابي بن ثم لا بن ثم بنات الأخ لابي بن ثم لا بن ثم محات لابي بن ثم لا بن لأن المسمى يجهن بقدم على المدعى بجهة ثم بنات الأحكام لابي بن ثم لا بن لأن تعدد اعتبار النساء العصبية اعتبر بذوات الأرقام كالحداث والحيالات لأنهن أولى من الأجانب ويقدم من نساء الأرقام الأم ثم الجدات ثم الأخوات ثم بنات الأخوال والمراد بالأرقام هنا قرابات الأم لا ذوا الأرقام المذكورون في القرائن لأن أمهات الأم لسن من المذكورين في القرائن و يعتبر مع ما تقدم من رغبة وعقل وجمال وسار وقصاحة وبكارة وثوبه وما اختلف به غرض كاعلم والشرف لأن المهور تختلف باختلاف الصفات و يعتبر مع ذلك المثل لأن نساء العصبية يلدن هي في أحداها اعتبر بعصبان بلدها فإن كن كلهن ببلدة أخرى فالاعتبار بين الأبا جينات بلدها كإخاها في الرضة (وليس لأقل الصدقات ولا أكثره) بل شاطفه كل ماصح كونه ميسعا عوضا أو معوضا ص كونه صدا أو مالا فلا فلو عقدت لبا بفلان أو بقال بفلان تجب خنفة ثم نص التسمية ورجع لمهر المثل وكذا إذا أصدقها ثوبا أو بقال بفلان فلا يصح لعلن حق الله تعالى به في ستر العورة كإقال الزكشي مبدل بقوله صلى الله عليه وسلم الذي أراد التزوج على أزاره أو زار هذا إن أعطته أباها جلست ولا أزارك وهذا داخل في قولنا ماصح ميسع ص أو ميسر إن لا ينقص المهر عن عشرة دراهم ثم وجامن خلاف أبي حنيفة وإن لا يردعي خمسة

الرضا من الزوجين فإن لم يعلم بلم يجزله الإقدام ولم ينقد كنه ولم يلزم الزوجين الرضا به ولو صادق مهر المثل (قوله ولا يصح فرض أجني) أي لا يلزم الزوجين الرضا به فإن رضيت به صريح والمراد بالأجني ما ليس وليا ولا سيديا ولا وكلا ولا وليا يلزمه اهتلاف أصله قوله بأن يطأها) خرج استدخال المني وإزالة البكورة بأسبغ غلاو جبان المهر (قوله ووقتلت السيد أمته) استدرك على كون الموت يوجب المهر فكأنه قال إذا كان يقتل السيد للامة أو وقتلت نفسها أو قتل الحرة لزوجها ولا فرق في ذلك بين التفويض وغيره (قوله اعتبار نساء العصبية الخ) المراد من بنو قدرت ذكرها كانت عصبية والمراد بذوي الأرقام هنا قرابات الأم أي الأم وقرابات الأم (قوله الجدات الخ) فتقدم القرى بمنهن فإن استوى اقتتان منهن فالأصح أنهما سواء مثال ذلك أم أم أم أم أبي أم وأظهر ما صحت الاستواء الذي هو الأصح وما مضى به (قوله ثم بنات الأخوال) ومثلهن بنات الخالات فيما يظهر فهما في رتبة واحدة (قوله قرابات الأم) لعل العبارة فيها قلب أي الأم وقرابات الأم (قوله حد) أي معين وقتصه بد فلا يزد عليه ولا ينقص عنه وهذا عدا أو ما عدا الإجماع إلى حنيفة فاقوله عشرة دراهم ويبنى على ذلك أنه لو تزوجها من له ولا يمتز ويصحب عشرة دراهم من غير أن نأخذها أن تزوجها يكون ذلك باذنها كان لها الاستمرار

على ذلك وكان لها الرزق وطلب العشرة لأنها أقل المهر (قوله عوضا أو معوضا) تعميم في الميسر لأن كلامهما ميسر (قوله ثم بنات الأخوال) والمراد بالأم الميسرة (قوله لم يصح التسمية) وأما النكاح فصح لأن النكاح لا يقصد بفساد التسمية إلا في صورتين

الشه أو ما يجعل رقة العبد صداقا لزوجته الحرة فإن النكاح أيضا يطل الدور لانه لو موص به صدقا للملكة ولو ملكته لا ينسخ النكاح ولو انسخ النكاح لم يجب مهر فلزم من جعله صداقا عدم جعله صداقا (قوله وأما صداق أم حبيبة الخ) لأنها كانت تحت عبد الله بن نضش فهاجرت معه إلى الحبشة فتمسرو بقيت على الإسلام فبعث صلى الله عليه وسلم عمرو بن أمية الضمري في تزويجها من النجاشي فاصدقها النجاشي أربع مائة دينار ووجهها من ضده. وأرسلها النبي صلى الله عليه وسلم مع سرجل منة تسع (قوله على منقعة معلومة) حاصله أن لها شراطين كونها معلومة وكونها تستوفى بعد الاجارة بأن تكون مباحة ١٢٧ (قوله على منقعة الخ) هذا ظاهر غير الخيرة أما الخيرة فلا يجوز لأن شراطينها أن

لهم كاصفة بناته صلى الله عليه وسلم وزوجاته وأما صداق أم حبيبة أو مائة دينار فكان من النجاشي أكرام الله صلى الله عليه وسلم (ويجوز أن يتزوجها على منقعة معلومة) تستوفى بعد الاجارة كتحليم فدية كاهن وخياطه ثوب وكاهن وغوها إذا كان يحسن تلك المنفعة فإن لم يكن يحسنها لم يلزم في الفدية جاز وبسائر لها من حسناتها وإن التزم العمل بنفسه لم يصح على الأصح لهجزه وشتر قيد المعلومة المنفعة المجهول فلا يصح أن تكون صداقا ولكن يجب مهر المثل لأطلاق التعليم بقا تقدم شامل لما يجب تحله كالفاضة وغيره والقرآن والحديث والفقهاء والشعر والخط وغير ذلك مما ليس يحرم وتعليمها أي أوولها الواجب عليها تعليمه وكذا عيها على الأصح في أروضة قطي هذا لا يتعد تعليم غيرها بإطلاقها أما إذا أسدقها تعليمها بنفسه فطلق قبل التعليم بعد دخول أو قبله تنزل تعليمها لأنها صارت محرمة عليه لا يجوز اختلاؤه بها فإن قبل الأجنبية بباح النظر إليها التعليم وهذه صارت أجنبية فلهما جاز تعليمها أجب بان كلام من الزوجين تعلقت ألامه بالاعتراض وحصل بينهما فروع ودفعوا التهمة فامتنع التعليم فحرم الفتنه تختلف الأجني فإن قوة الوشع بينهما انقضت جوار التعليم وقيل المراد بالتعليم الذي يجوز النظر هو التعليم الواجب كترامة أو الفاتحة فهاضحة في غير الواجب ورجع هذا السكوت قبل التعليم الذي يجوز النظر الخاص بالامر بدخول الأجني ورجع هذا الجلال الخطي والمعتقد قبل (نفسه) أقدم تعليمهم السابق أنما لم يحرم الخلوة بها كان كانت صغيرة أو صارت محرما لم يراع أو نكحها ثانية بعد التعليم وهو كذلك (فروع) أو أصدق وزوجه الكتابية تعليم قرآن مع أن توقع إسلامها أو الإقرار أو أصدقها تعليم التوراة أو الإنجيل وهما كافران ثم أسلم أو أرفعا إليها بعد التعليم فلا شيء لها سواء أوقله وجب لها مهر المثل ولو أصدق الكتابية تعليم الشهادتين فإن كان في تعليمها كلفة صعب والأفلا كما قاله الأذري (وسقط إطلاق) وبكل فرقة وجدت أمنا ولا يسبها (قبل الدخول) كسلامه وردنه ولعاه وأرضاع أمه لها أو أمهاله (نصف المهر) أما في الطلاق فلا يقان طلقوهن من قبل أن تحسهن وأما الباقي فلفقياس عليه وأما الفرقة التي وجدت منها قبل الدخول كسلامها بنفسها أو بالتبعية لاجد أو جوار أو فضها بغيره أو ردنها أو أرضاعها زوجة صغيرة أو وجدت بسببها كفضه بغيره تسقط المهر المبهي ابتداء والمفروض الصحيح وأمه المثل في كل ما ذكر لها أن كانت هي الفاتحة فهي المختارة للفرقة فكانها قد أغفلت العرض قبل التسليم فسقط العرض وإن كان هو الفاتح بسببها فكانها هي الفاتحة (تنبيه) لو اردت أمها قبل هو كرتها فيسقط المهر أو كرتها فينصف ويجهان صحيح الأول الروايات والناسي والأذري وغيرهم جميع الثاني المتولى والتأري وإن أبي عصرون وغيرهم هو وأوجه (تنبيه) يجب إطلاقه قبل وطمئنته أن لم يجب لها شطر مهر

دوم كاصفة بناته صلى الله عليه وسلم وزوجاته وأما صداق أم حبيبة أو مائة دينار فكان من النجاشي أكرام الله صلى الله عليه وسلم (ويجوز أن يتزوجها على منقعة معلومة) تستوفى بعد الاجارة كتحليم فدية كاهن وخياطه ثوب وكاهن وغوها إذا كان يحسن تلك المنفعة فإن لم يكن يحسنها لم يلزم في الفدية جاز وبسائر لها من حسناتها وإن التزم العمل بنفسه لم يصح على الأصح لهجزه وشتر قيد المعلومة المنفعة المجهول فلا يصح أن تكون صداقا ولكن يجب مهر المثل لأطلاق التعليم بقا تقدم شامل لما يجب تحله كالفاضة وغيره والقرآن والحديث والفقهاء والشعر والخط وغير ذلك مما ليس يحرم وتعليمها أي أوولها الواجب عليها تعليمه وكذا عيها على الأصح في أروضة قطي هذا لا يتعد تعليم غيرها بإطلاقها أما إذا أسدقها تعليمها بنفسه فطلق قبل التعليم بعد دخول أو قبله تنزل تعليمها لأنها صارت محرمة عليه لا يجوز اختلاؤه بها فإن قبل الأجنبية بباح النظر إليها التعليم وهذه صارت أجنبية فلهما جاز تعليمها أجب بان كلام من الزوجين تعلقت ألامه بالاعتراض وحصل بينهما فروع ودفعوا التهمة فامتنع التعليم فحرم الفتنه تختلف الأجني فإن قوة الوشع بينهما انقضت جوار التعليم وقيل المراد بالتعليم الذي يجوز النظر هو التعليم الواجب كترامة أو الفاتحة فهاضحة في غير الواجب ورجع هذا السكوت قبل التعليم الذي يجوز النظر الخاص بالامر بدخول الأجني ورجع هذا الجلال الخطي والمعتقد قبل (نفسه) أقدم تعليمهم السابق أنما لم يحرم الخلوة بها كان كانت صغيرة أو صارت محرما لم يراع أو نكحها ثانية بعد التعليم وهو كذلك (فروع) أو أصدق وزوجه الكتابية تعليم قرآن مع أن توقع إسلامها أو الإقرار أو أصدقها تعليم التوراة أو الإنجيل وهما كافران ثم أسلم أو أرفعا إليها بعد التعليم فلا شيء لها سواء أوقله وجب لها مهر المثل ولو أصدق الكتابية تعليم الشهادتين فإن كان في تعليمها كلفة صعب والأفلا كما قاله الأذري (وسقط إطلاق) وبكل فرقة وجدت أمنا ولا يسبها (قبل الدخول) كسلامه وردنه ولعاه وأرضاع أمه لها أو أمهاله (نصف المهر) أما في الطلاق فلا يقان طلقوهن من قبل أن تحسهن وأما الباقي فلفقياس عليه وأما الفرقة التي وجدت منها قبل الدخول كسلامها بنفسها أو بالتبعية لاجد أو جوار أو فضها بغيره أو ردنها أو أرضاعها زوجة صغيرة أو وجدت بسببها كفضه بغيره تسقط المهر المبهي ابتداء والمفروض الصحيح وأمه المثل في كل ما ذكر لها أن كانت هي الفاتحة فهي المختارة للفرقة فكانها قد أغفلت العرض قبل التسليم فسقط العرض وإن كان هو الفاتح بسببها فكانها هي الفاتحة (تنبيه) لو اردت أمها قبل هو كرتها فيسقط المهر أو كرتها فينصف ويجهان صحيح الأول الروايات والناسي والأذري وغيرهم جميع الثاني المتولى والتأري وإن أبي عصرون وغيرهم هو وأوجه (تنبيه) يجب إطلاقه قبل وطمئنته أن لم يجب لها شطر مهر

قوله بعد ذلك أم المفروض أي في المفوضة وقوله ومهر المثل أي فماذا أرى رسم مهر في العقد فبمهر المثل بعد العقد (قوله في كل ما ذكر) متعلق بنسقط (قوله أن لم يجب لها شطر مهر الخ) صادق بصورتين وإن وجب لها كل المهر كذا كانت مدخولاً أو لم يجب لها شيء وإن كانت مفوضة وفورقت قبل وطمئنته فبمهر المثل المدخول بها وتجب ودها في المفوضة المذكورة والحاصل أن المطلقة إن وجب لها نصف المهر لم يجب المثل إن كانت الفرقة لا أمنا ولا بسببها كطلاقه وإسلامه وردنه ولعاه ورطه أيه أو أربشه لها أو ملكه لها أو أرضاع أمه لها أو أمهاله وكل ذلك قبل الدخول في غير المفوضة أو في المفوضة بعد الفرض وأما إذا كانت المرأة مدخولاً بها فبمهر المثل مع المهر أو كانت مفوضة وفورقت قبل فرض ووطمئنتها المهر المتصف فقط ويشترط في كل من المدخول بها والمفوضة أن تكون الفرقة لا بسببها ولا بسببهم ولا لئلا يها ولا عبرت بأن كانت من جهة الزوج كطلاقه ولعاه إلى آخر ما تقدم أما إذا كانت بسببها كسلامها

ووجدت شبه الشروط (قوله وأما غير هذا الخ) ومن الغير ولادة التسري وقيل حكمها كولاية العرس (قوله لما في مسند أجد الخ) فيه نظر
لأنه لا يتبع أسنفة فكان الأولى أن يقول لا تجب لما في مسند أجد (قوله فتناهم) خرج ما لو شخص الفقراء لمقرهم فلا يمنع ذلك من وجوب
الاجابة بقوله أن لا يخصص الاغنيا ما خ صادق ثلاث صور بأن عم التوعين أو شخص الفقراء لمقرهم أو شخص الاغنيا لمقرهم أهل حرته
فلا يمنع ذلك من وجوب الاجابة (قوله وهو أب أجد الخ) ليس قيدا أي أو أم هي وصية عليه (قوله وتباح الاجابة الخ) كلام مستأنف
وأيضا راجعا لقوله ولا الاقلال فيه الكراهة كما تقدم (قوله اذا كان في ماله شبهة) أي ١٢٩ سواء عسر أم يسر بان الحرام مستأنف والفرق

بين الأولى والثانية أن الأولى الحرام
له وقع وإن لم يكن أكثر ماله بخلاف
الثانية فإن الحرام قليل وقوله ولكن
لا بد الخ) استدراك على كلام
الزركشي (قوله وإن لم يحمل بها) أي
عند عدم المحرم بأن جلس في مكان
وهي في مكان أوسع من جود العرس
فلا تنافي العا به وتجب الاجابة ولكن
يشترط في محرمه أن يكون أثني لا
ذكر لأن خلوة الاثنين باهية
حرام وإن كان الرجلان عريانين وأما
محرمها فيكون ذكر أو أنثى (قوله أن
لا يكون الداعي ظالما الخ) أي
وأجابه لا لجل كونه ظالما إنما اجابته
لا لجل دفع ضرره منه فقبيل دفع
الضرر (قوله في وقت الولية) وهو
ما تقدم بأن بدعوى في اليوم الأول أو
الثاني أو ما لو دعا قبل وقتها كان جاحا
الولية العرس قبل العقد فلا تجب
الاجابة ويحصل وجوب الاجابة في
اليوم الأول وسنها في الثاني أن لم
يكن الحامل له على ذلك غرضا أما اذا
كان غرضه وعذرك أن جعل لكل
طائفة نوعا أو لضعف منزله من كلهم
أو بهز عن طعامه يكتفي بالجمع دفعة
واحدة فقبيل الاجابة في جميع الايام
ولو شهر (قوله ربه) هي ما كانت
بالظن القوي والتهمة ما كانت
بالتوهم والمستلزم على منهما جمع
القلب والافتراض جمع القناعة بكلام

ثم دعوى الله ورسوله فالو المراد ودية العرس لانها المعهودة عندهم ويؤيد ما في الصحيحين
من قوله اذعي أحدكم الى ولاية العرس فليقبض وأما غير هذا من الولاة فلا يجاب اليها مستحب لما في
مسند أجد من الحسن قال دعي عثمان بن أبي العاص الى ختان فلم يجيب وقال لم يكن يدعيه
على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وقوله (الاعلندر) أشار به الى أكثر شروط وجوب
الاجابة فان شروطه كثيرة منها أن لا يخصص بالدعوة الاغنيا فتناهم فليعسر الطعام ومنها أن
يكون الداعي مسلما ومنها أن يكون المدعو مسلما أيضا ومنها أن يدعو في اليوم الأول فتن
الاجابة في اليوم الثاني وتكرره في الثالث ومنها أن يكون الداعي مطلقا للتصرف نعم ان اتخذها
الولى من ماله وهو أب وأجد فالظاهر كقوله الاذعي الوجوب ومنها أن لا يدعو بخوف منه لولا
لم يحصر أو طمعه في جباهه أو اعاقته على باطل ومنها أن يدين المدعو بنفسه أو بتأنيبه لأن نادى
في الناس كان دفع الباب يقول ليحضر من أراد ومنها أن لا يستدرك المدعو الى الداعي ويرضى
بثقله ومنها أن لا يسبق الداعي غيره فان أجمعاً أجاب أقربهم ما راجعاً داراً ومنها أن لا يدعو
من أكثر ماله حرام فمن كان كذلك كرهت اجابته فان علم ان عين الطعام حرام حرمت اجابته
والا فلا تباح الاجابة ولا تجب اذا كان في ماله شبهة ولهذا قال الزركشي لا تجب الاجابة في زمانها
هذا انتهى ولكن لا بد أن يغلب على الظن ان في مال الداعي شبهة ومنها أن لا يكون الداعي
امراً أو أجنبية وليس في موضع الدعوة محرم لها ولا لاهل دعوى وان لم يحمل بها ومنها أن لا يكون
الداعي ظالماً أو قاصداً أو شريراً أو متكلفاً لطلب العياهاة أو الخضر قاله في الاجابة ومنها أن لا يكون
المدعو حراً أو دواعياً من أهله أو أذن له سيده وكذا المكاتب ان لم يرض بحضوره بكمه فان
ضره وأذن له سيده فوجهاً والأوجه عدم الوجوب والتجوز عليه في اجابة الدعوة كل شديد
ومنها أن يدعو في وقت الولية وقد تقدم وقتها ومنها أن لا يكون المدعو قاصداً وفي معناه
على ذي ولا يضاية ومنها أن لا يكون معذراً بغير خص ترك الجماعة ومنها أن لا يكون هناك
من يتأذى بحضوره أو لا تلقى بهما لسنه كالراذل ومنها أن لا يكون المدعو أمراً يدفع من
حضوره ربه أو تهمة أو فاقة ومنها أن لا يكون هناك منكراً لا يرضى بحضوره كشراب الخمر
والضرب بالآلات الملاهي فان كان يرضى بحضوره وجب بحضوره والدعوة واقعة المنكر ومن
المنكر فرض غير حلال كالغصوب أو المسر وقد فرض جلود المورور فرض الحر للرجال ومنها
أن لا يكون هناك مسورة حيوان في غير أرض وبساط ومخدة والمسر إذا دعت النساء ذكراً
ذكر أن في الرجال قاله في روضة وقياس ما مر عن الاذعي في الأمر أن المرء اذا اخلف من
حضوره ربه أو تهمة أو فاقة لا تجب عليها الاجابة وإن أذن الزوج والولى عدم حضورها
خصوصاً في هذا الزمان الذي كثرت فيه اختلاط الاجانب من الرجال والنساء في مثل ذلك من غير
مبالاة لا تكشف ما هو عورة كما هو معلوم مشاهد ولا ينالح المالك اعننا زائد الكلام على

(١٧ - خطيب ثاني)

تجبع في حق الأمر والمرأة (قوله وفرض الحر للرجال) أما النساء فلا يمنع
من الاجابة وأما نصب الحر على السقوف والمسدان فحرام على الرجال والنساء فجميع الاجابة فيقيم المحذور والنظر اليها أو ما مجرد
الدخول فمكروه (قوله مسورة حيوان) قيد وان تكون من فوعة قيد وان تكون على هيئة يعيب عليها فلا تجب الاجابة ويجوز النظر اليها
والنشرج عليها فانما تنافي (١) من ذلك فلا تختص الاجابة بصحرة والنظر والتفريح من ذلك خيال الظل العرب فالتفريح عليه جائز ما
نفس التصور غير حرام مطلقاً

(قوله الضيف) معنى بامم ملك يأتي برزنا، ان يضيقه قبل مجيئه باربعين يوما وفي الاصل القريب والمراد به ثمان على طعام غير موزعة الطبقى نسبة الى طبلور - ورواها في كل ما يأتي الى الراعي من غيره وهو (تصل في القسم والنشور) ذكره صاحب الوافية بعد العقد لا سيما يعقبان المذمومين (قوله ويجب القسم الخ) أي بان بات عند البعض أو أراد الميت والا فلا يجب وقوله فلا مدخل لامله الخ لكنه بس (قوله فان ختمت أن لا تدلوا) أي عدم الدليل وقوله فواحدة مقفول لمخدوف أي خاتموها واحد (قوله في الميت الخ) لعل الشارح يفهم من النسبة أن المراد النسوية في ١٣٠ قدرا الاقامة عند الزوجات والاستقرار عندهن وذلك خاص بالدليل دون النهار

وليس ذلك مما ادا به المراد أن يجعل لكل واحدة من الزمان من ليل أو نهار قدر الاخرى فكان الاولى حذف قوله في الميت أو يزيد والنهار (قوله الخرائر) ليس يتبادر كذا الاماء الخالص فكان الاولى زباد ذلك (قوله على الزوج) أي ان كان مكلفا وصلى عليه ان كان غير مكلف فواجب غير المكلف فلا شيء عليه ولا قضاء عليه لو جازوا بأمر الولي العصى بالميت ويدور بالمعنى عليهن لمصلحة نفسه كشفاؤه أو طلب الزوجات تكميل قسم وقع منه قبله (قوله أوم ففعله الخ) اعترض بأن ذلك من الخدمة وهي لا يجب عليها إلا أمران ملازمة البيت والتعيين وأوجب بانها كانت أقلته وأن المراد من عتقه من التمتع لكون المفتاح معها أو أنه أراد قضاء حاجته منها وتوقف على التمتع (قوله الاولى) له أن يدور الخ (مقابل محذوف) أي ثم ان كان للزوج مسكن يلزمه من دماهن اليه ولزمهن الاجابة فان لم يكن فالاولى أن يدور عليهن (قوله وأقره الخ) أي ولو خرجت القرعة على شريفة لم تعد البرور ولا ينافي ذلك ما في الحاشية من أنه اذا كان الزوج مسكنا ودماهن اليه لزمهن الاجابة الا أن كانا تداد قدور أرض فلا ينفذها الاجابة بل يلزمه الذهاب اليها لان ذلك فيما

مثل هذا أو اشباهه باعتبار زمانه فكيف له زمان خرق فيه السباح وزاد بحرف فساد وهو اج ولا تسقط اجابة بصوم فان شق على الداهي سوء نفل من المدعوف لظطره أو أفضل وأى على الضيف بمقدمه بلا نطق ولا يتصرف فيه الا بالكل وعلى الضيف ما تقدمه وضعه في حقه كاجرم به ابن المقرى والضيف أخفيا سلم رضا المضيف به ويحل تركه وغيره في الاملاك ولا يكره النثرى الاصح ويحل التفاضل ولكن تركه أولى بسن الضيف وان لم يأكل على أن يدعو المضيف وأن يقول الملك الضيفه وغيره كزوجته وولده اذا فرغ يده من الطعام لم يكره عليه ما يتحقق أنه اكتفى منه ولا يزيد على ثلاث مرات وكذا في شرح المنهاج وغيره مسائل مهمة تتعلق بهذا الفصل لا بأس بمراجعتها

(فصل في القسم والنشور) وهو القسم ففتح القاف وسكون السين مصدر قسمت الشيء وأما القسم فالتصيب والقسم بفتح الهمزة وسكون العين والنشور هو الخروج من الطاعة ويجب القسم لزوجتين أو زوجات ولو كن اماء فلا مدخل لامله غير زوجات فيه وان كن مستولات حل تعالى فان ختمت أن لا تدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم وقد شق على القسم الاول وهو القسم قوله (والنسوية في القسم) في الميت (بين الزوجتين والزوجات) الخرائر (وابية) على الزوج ولو قام بها أو من عذر كرض وحض ورتق وقرن واحرام لان المقصود بالانس والاطواء لا يجب النسوية بينهما أو يبين في التمتع وطوعه وغيره ولكنها تسن ويخرج بقولنا الخرائر ما لو كان عتقه حرة أو مائة فطهره ليلتان والامه ليله لم يحد بثغفه من سل وإذا قام بالزوجة نشور زمان لم يحصل به اثم كجسونه بأن خرجت عن طاعة زوجها كان خروجت من مسكنه بغير إذنه أو لم ففعله الباب لا يدخل أو لم عتقه من نفسه لا لا تنفق قسما كالا تنفق بفتح والزوج اعراض عن زوجه بأن لا يبيت عندهن لان الميت حقه تركه وبس أن لا يعطلهن بأن يبيت عندهن ويحصرهن كواحدة ليس تحته غير ما قلنا الاعراض عنها وبس أن لا يعطلهن أو أدق در جاتها أن لا يحلها سكن أربع ليل من ليله اعتبارا بمن له أربع زوجات والاولى له أن يدور عليهن بسكنهن وليس له أن يدعوهن لسكن احداهن الا رضاهن ولأن يجمعهن مسكن الا رضاهن ولأن يدعو بعضا بسكنه وبعضا بعض آخر لم ينفقه من التخصيص الموحش الا رضاهن أو قرعة أو غرض كقرب مسكن من بعض اليهودن الاخرى والاصل في القسم لمن عمله نهار الليل لانه وقت السكن والنهار قبله وبعده تسب لانه وقت المعاش قال تعالى هو الذي جعل لكم الليل لتسكنوا وبه والنهار مبصر والاصل في القسم لمن عمله ليل كما سحرس النهار لانه وقت سكونه والليل تسب لانه وقت معاشه فلو كان يعمل نارا بالنهار وتارة بالليل لم يجز أن يقسم لواحدة ليله تابعة ونهارا متبوعا لاخرى عكسه (ر) من عباده قسمة الليل (لا يدخل) نهارا (على غير المقسوم لها لغير حاجة) لغيره حينئذ لما فيه من ابطال حق

اذا كان بغيره قسمة وهذا بغيره (قوله لم يجز أن يقسم لواحدة الخ) مثلا اذا كان في جعة عمله ليلتان والنهار قد صار الليل تابعا والنهار أصلا فكل واحدة من الزوجات الليل في حقها تسب والنهار أصل فاذا قصد أن يغير هذا الوصف بأن يجعل الليل أصلا والنهار تابعا في حق بعض الزوجات لم يجز أي قصد تغيير تلك العصة التي اقتصاها الحال وهذا اذا كان يعمل ليلتا كاملا ونهارا كاملا مدونة بغيره بحيث تسب المد التي الليل فيها تابع والنهار أصل ان كل واحدة تأخذ ليله وتومئلا والاخرى مثلها من ذلك فلو كان يعمل بعض ليل وبعض نهارا فالاصل في حقه وقت فراغه والتابع وقت عمله فليلا منها أو كتبها

صاحبة

(قوله القضاء) أي جميع المدة (قوله الحديث عائشة الخ) يقيدان دخوله كان لحاجة مع أنه لم ينفذ فودخول فبرحاجة ولم يحرم لانه بالرضا أو ان الله خصه بساعة لاحل الزوجات فيها يحض بها من شاء وان ذلك ١٣١ معنى على عدم وجوب القسم وعلى كل

فكان الاول تأخير الحديث عن قوله وله مأسوى وطول حديث عائشة

الخ وقوله في الحديث من غير ميسر أي وطه أي في بعض الاحيان والا

فقد ثبت وطوه بل وعاد على الجميع واغسل وغسلوا احدا (قوله وان

طال الزمن) أي حيث كان يقبلر الحاجة أمان أطاه فانه يقضي

الزائد فقط (قوله فيصير عليه الخ) أي يقضي ان طال عرفا الا فلا قضاء

(قوله ثم طال) أي وأطاهه بالاولى فيقضي الجميع (قوله ويرصف

العر الخ) معنى العبارة أن الاقدام على الجماع وهو الحرام أو

أن صرف الزمن إلى غير صاحبة النوبة وهو الحرام (قوله ولا يجوز

الخ) كان الاول نفي عنه بانقضاء وقوله تبعصها أي يغير الرضا (قوله

ولا بطله) بعض أخرى أي يغير رضا (قوله فاذا تمت النوبة أقرع للابتداء

وكذا تمام الدور فاذا تمت الدور الثاني بانقضاء رايه ذلك في الدور الثالث

ومابعد (قوله واذا أراد السفر الخ) غزلة الاستئنا بما قبله فكان قال

التوسية واجبة الا اذا أراد السفر فيقصر وربما أخذ بعضهن خيطة فالتزمت

التي أخذها وتعين من ضرراتها (قوله لنفقه) هذه ليست من معنى

المسكن لكن إذا ما الشارح تكبلا لقائله (قوله قضى لمن مع الوكيل

لانهم بمنزلة المستغلات فكانت لهم مسافران (قوله وفي باقي الاستفاد

الخ) المراد بذلك سفر غير النفقة ويكون مختار قوله لنفقه (قوله أقرع

أي بشر وط الاول أن يكون السفر مباحا والثاني أن يريد أخذ البعض

والثالث أن يطلب منهن السفر أو يجتمعن منه وكلها وجه رواها في الشارح (قوله كان اذا أراد الخ) ولو لفظ كان عند العلماء لا تقتضي

صاحبة النوبة وطال مكته لزمه لصاحبة التوبة القضاء بقدر ذلك من فوه المدخول عليها ما دونه الحاجة كوضع مناع أو أخذ أو تسليم نفقة أو غير ذلك فثبت الحديث عائشة رضي الله تعالى عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوطئ عليا جميعا فيدنون من كل امرأ من غير ميسر أي وطئ حتى يبلغ إلى التي هو يومها فيبيت عندها ولا يقضي إذا دخل الحاجة وان طال الزمن لان انتهاء ناي مع وجود الحاجة وله مأسوى وطمن استناع الحديث السابق وخرج بقيد النهار الليل فيصير عليه ولو لم حاجة إلى الصبح لمناقبه من ابطال حق ذلك النوبة لا يفسر وروى كرها الخوف وشدة الطلق وخوف النهب والحرقة ثم ان طال مكته عرفا قضى من فوه المدخول عليها مثل مكته لان حق الاى لا يسقط بالعدول ان لم يطل مكته لم يقضى لقلته وان لم يقضى بالمدخول وان لم يطل مكته ولو جامع من دخل عليها في فوه غيرها صهي وان قصر الزمن وكان لضر وروى قال الامام والملاحق بالتقنين القطع بأن اجماع ايروصف بالقرع ويرصف القرع إلى ايقاع المصيبة لا الملوقة به المصيبة وطامه أن يخرج جماعا لا لعينه بل لاهم خارج ويقضي المدخولون اجماع لان قصرت ومحل وجوب القضاء سادها بقيت المظلومة في تكاسه فلو كانت المظلومة سادها فلا قضاء مطلقا من الحق للباقيات ولو فاروق المظلومة بمنزلة القضاء اما من عداقته النهار فله كبره وغيره وهارة كل غير في جميع ما تقدم هذا كله في المقيم اما المسافر فمما دفعه وقت نزوله ليل كان أو هاراق ليل كان أو كثيرا فانه في الرخصة (تنبيه) أقول في القسم لقم عملها نارا ليل ولا يجوز تبعصها لافيه من نشو يش العيش وعسر ضبط اجزا الليل ولا بطله وبعض أخرى وأما طاهه صلى الله عليه وسلم على نسائه في ليلة واحدة فمسمول على رضاهن اما المسافر فقد عركه وأما من عداقته النهار كالخارص فظاهر كلامهم انه لا يجوز له تبعصه كتبعص الليل من يقسم ليلها وهو ظاهر ويحتل أنه يجوز له سهولة الضبط والاقتصار على الليلة افضل من الزيادة عليها اقتداء به صلى الله عليه وسلم وليقرب عهده من ويجوز للميتين ولا ينافي رضاهن ولا يجوز الزيادة عليها بغير رضاهن وان تفرق في البلاد ولا يؤدى إلى المباحرة والابحار بالباقيات بطول المقام عند الضرورة وقد دعيت في المدة الطويلة فيفوت حقهن وتجب القرعة لابتداء واحدة منهن عند عدم رضاهن بحرزا من الترجع مع استوائهن في الحق فيسجدن خرجت قرعتها فاذا مضت فنها أقرع من الباقيات ثم بين الاخيرتين فاذا تمت النوبة راعى الترتيب ولا حاجة الى اعادة القرعة بخلاف مالي بدأ بالقرعة فانه يقرع من الباقيات فاذا تمت النوبة أقرع للابتداء (واذا أراد الزوج السفر) لثبوت الوفاة فغير اصر عليه أن يستعجب بعضهن دون بعض ولو بقرعة فان سافر ببعضهن ولو بقرعة قضى المستغلات ولو قبل بعضهن بنفسه وبعضهن بوكيله قضى لمن مع الوكيل ولا يجوز أن يتركهن بل يلقهن أو يطلقهن لما في ذلك من قطع أطباعهن من الوفاة فأشبهه الا بخلق خلقا مالوا متنع من الدخول اليهن وهو حلال لانه لا يفسد طهر جاوره وفي باقي الاستفاد الطويلة والمقصرة المباحة اذا أراد استعجاب بعضهن (أقرع بينهن) وجوبا كما اقتضاها اراد الرضا أو لمها عند تنازعهن (وخرج بالتي تخرج عليها) سهم (القرعة) لما روى الشيطان أنه صلى الله عليه وسلم كان اذا أراد سفره أقرع بين نسائه فأيمن خرج سهمها خرج جامعه وسواء أكان ذلك في يومها أم في يوم غيرها وانما خرجت القرعة

والثالث أن يطلب منهن السفر أو يجتمعن منه وكلها وجه رواها في الشارح (قوله كان اذا أراد الخ) ولو لفظ كان عند العلماء لا تقتضي التكرار وتصدقوا بوجه

(قوله لصاحبه التوبه الخ) معنى ذلك انه اذا خرجت القرعة لما شئت مثلا يوم السبت ولكن هو يومها خرج من الظهور فلا فلا يصحبها بما
ذلك بل اذا خرج من السفر وقادها او اما اذا كان يوم السبت فاطامة وتخرجت القرعة لما شئت وتخرجها شئت قاله اذا رجع لا يوفي لفاطمة
بقية اليوم المذكور بل حكمه بقية أيام السفر (قوله فلان رضى) محتمر قوله تنازعهم (قوله وسقط القضاء) أى لمدة السفر ذهابا
وابا يات اقامه ان لم يساكن المحصور فى الإقامة مدة الاقامة (قوله واذا سافر الخ) راجع للمتن (قوله الامران) وهما راحة
في مقابلة راحة ومشقة في مقابلة مشقة في كل منهما (قوله ولا يغيرها) المراد بالغير غير الرضا اما اذا رضى فلا يصح عليه أخذ البعض وان
كان السفر سرا ملان المنع كان لظهن وقدره (قوله ويخرج بالزوجات) أى الاختلاط تحت قوله أقرع بينهما فان ضميره راجع
للزوجات في أول الباب (قوله فان وصل ١٣٢) (المقصود الخ) راجع لقول الشارح لا يقضى للزوجات مدة السفر وقوله فيها

تقدم فلان رضى من جاز وسقط القضاء
وليس راجعا لمسألة الامام (قوله من
وهبت الخ) تنويها بها بالضرر
الصورة والله لا نالها هو بليس
عينا ولا منفعة ويجوز للواهبية
الرجوع متى شئت ولا يغير رضا
غير الموهوب له في غير هذه الهمية
أما هنا فيغير رضا الزوج وهو غير
موهوب له (قوله لما هبت سوده
الخ) وذلك من حسن عقلها لمارات
التي صلى الله عليه وسلم يحب طائفة
وهي صارت كبيرة لا تنهى
خافت ان يكرهها التي صلى الله
عليه وسلم ويطلقها فقلت له
يا رسول الله اني لأرى يد من لم تاريد
الفساويل لكن أحب ان أحشرني
زهره نسا ئا، هات المؤمنين واني
وهبت قولي لما شئت (قوله قسم ذلك
على الرؤس) قبض الواهبية
كالمدة وقبضا على قبضة الواهبية
تقسم على الزوج والضرر فيفرض
كل واحد قسما وفي الدور الثاني
كذلك وفي الدور الثالث كذلك وفي
الرابع كذلك فن أرحمة
أدوار يجتمع لكل واحد من الزوج

لصاحبها التوبه لا تدخل فبها في مدة السفر بل اذا رجع وفي لها وفيها اذا خرجت
القرعة لواحدة فليس له ان يزوج بغيرها وله تركها ولو سافر واحدة أو أكثر من غير قرعة
عصى وقضى فلان رضى من جاز وسقط القضاء راجع الى الرجوع قبل سفرها
قال الماوردي وكذا بعد ما لم يجاز وسقط القرعة أى يصل اليها اذا سافر بالقرعة لا يقضى
للزوجات الاختلافات مدة سفره لانه لم يندم المعنى فيه أن المستحب وان فازت بحسبه فقد
لحقها من ثعب السفر ومشقته ما يقابل ذلك والمنخلة وان فازت بها من الزوج فقد رتفت
بالراحة والأقامة فقبلا بالامران فاستوى او خرج بالاسفار المباحة غير ما قلنا لأن يستحب
فيها بعضهم قرعة ولا يغيرها فان فعل عصى وزعم القضاء للمنفقات ويخرج بالزوجات الامام
فله ان يستحب بعضهم غير قرعة فان وصل المقصد وصار مقيما ففى مدة الإقامة طروجه
عن حكم السفر هذا ان ساكن المحبوبة أما اذا اعتزلها مدة الإقامة فلا يقضى كزوج به في
الماورى ولا يقضى مدة الرجوع كالا يقضى مدة الذهاب (تنبيه) من وهبت من الزوجات
حقها من القسم لغيرها لم يلزمها زوج الرضا بذلك لانها لا تغلب اسقاط حقها من الاستمتاع
فان رضى بالهمية وهبت لجنينة منهن بات عدها ليلتهما كما فعل التي صلى الله عليه وسلم
لما وهبت سوده فبها لما شئت ورضي الله تعالى عنها وان وهبت للزوج فخط كالان التخصيص
واحدة فأكثر لانها لم تعلق الحق له في نفسه حيث شاء ولو وهبت له وبعض الزوجات اوله
ولجميع قسم ذلك على الرؤس كما يحتمل بعض المتأخرين ولا يجوز للواهبية ان تأخذ على المسحاة
بحقها عوضا من الزوج ولا من الضرا تر لانه ليس بعين ولا منفعة لان مقام الزوج عندها
ليس بمنفعة ملكها عليه وقد استنبط السبكي من هذه المسألة ومن خلق الاجنبى جواز
الفرز عن الوظائف والذى استقر عليه رأيه ان أخذ العوض فيه جائز وأخذ حلال لاسقاط
الحق لا لتعلق حق المقول بل ليق الامر في ذلك انظر الوظيفة بفعل ما فيه المصلحة شرعا
وبسط ذلك وهذه مسألة كثيرة الوقوع فاستفادها للواهب الرجوع متى شئت فاذا رحت
خرج فوروا لا ترجع في الماضي قبل العلم بالرجوع وان بات بالزوج في ثوبه واحدة عند
غيرها ثم ادعى آثاره حقهها وانكرت لم يضل قوله الابينة (واذا تزوج) سواء وهبت
دوام نكاحه (جديدة) ولو معادة بعد البينونة (خصها) كل منهما وجوبا (يسحب)

والضرر اوله وذلك أربع لباي تقسم بينهم بالقرعة في اخص الزوج يخص به من شاء ثم يفرع بين الزوجات حتى اذا
فرغت الأربع لباي رجع على ترتيب القسم قبل الهمية وهذه الأربع متوالية ليس فيها منى من البالي الا صلح ثم كلما اجتمع أربع لباي
يفعل كذا (قوله وقد استنبط السبكي الخ) لكن الاستنباط من مسألة الخلف ظاهر لان كلامها فيه عوض بخلاف مسألة الهمية
هنا لا عوض فيها فخذ مسألة الفرز عن الوظائف فمما يجيبه الا أن يقول كلام الشارع أى استنبط جواز الفرز عن الوظائف بعوض
وبغير عوض ويكون الفرز بعوض مأخوذا من علم الاثني والفرز من غير عوض مأخوذا من مسألة الهمية (قوله واذا تزوج جديدة
الخ) بمنزلة الاستنابة من قوله والنسوة في القسم واجبة فكأنه قال الا اذا تزوج جديدة الخ (قوله في دوام نكاحه) المعنى ان عنده غيرها
وبات عنده بالفرز فان لم يكن عنده وكان ولم يبت فلا يجيب التخصيص ولكن ينس

(قوله وقضى المفسر) أي الذي

بأنه عسدها دون ما ينافي في المسجد
مثلا وكيفية قضائه كإني قضاء
السبع في الثيب (قوله بامسلة)
قال بعضهم واختار أمسلة
الثالث (قوله وهذا جرى الخ) أي
من التفصيل بين الليل والنهار
فإنه لا ينافي فيه على المعتمد
والليل يضاف فيه لكن جوازا
ويكون هنا على المعتمد لا جوازا
فقول المشرح جوابا عن عسدها
(قوله وإذا أخال الخ) حيث جعل
المصنف المرات ثلاثة وعطو
وضرب من ثمة يفسر الخوف بمعنى
الظن فيقتصر أو لا على الوطء عند
الظن فإن تحقق النشوة جهر ثم
نشرت ضرب بهذه طريقة وهوانه
لا يضر إلا في الثالثة وهي ضعيفة
والمعتمد أنه إذا تحقق النشوة وجاز
الوطء والمفسر والضرب وإن لم
يذكر رشوها (قوله إلا أن النشوة
الخ) استثناء والمسمى منه محذوف
وهو استثناء مفرغ ولكن المفسر غ
لا يفهم من في وجوب بيان هنا
نفيها كقولنا قد رأت أن أنت لم على
الامتناع وهو ينفي النشوة وهو
استثناء منقطع والتمسك برهان
امتنت من كل شيء يرضى الزوج
إلا النشوة وهو لا يرضى وما قبله
يرضى وهذا بانظر لفظ وإن نظر
لمعنى احتمل أن يكون متصلا لأن
معنى امتنت من الذي يرضى فقلت
الذي يغضب ومنه النشوة فيكون
متصلا يصح أن يكون متصلا
بالنظر لفظ أيضا يكون التقدير
امتنت من كل شيء لا يرضى إلا
النشوة وقد عتنت منه (قائدة)
وجد في بعض شراح البخاري أن
جعل كون المفسر فوق الثلاث حراما
واجبه ولم يكلمه ولو بالسلام ما إذا
لم يوجهه أسلا فلا جرمه ولو سئ

ليال) مترواية بلا فضاء بالباقيات (إن كانت بكرا) على خلقها أو زالت بغير وطء (و بشرات)
ليال مترواية بلا فضاء بالباقيات (إن كانت ثيبا) لغير ابن حبان في صحيحه سبع البكر وثلاث
الثيب والمعنى في ذلك والالحقة بينهما ولهذا سوى بين الحرة والامة لأن ما يتعلق بالبيع
لا يختلف بالزنى والحرة كدعة العترة أو لا يلازم زيد للبكر لأن حياها أصكو والحكمة في
الثلاث والسبع أن الثلاث مغفورة في الشرح والسبع عدد أيام الدنيا وما زاد عليها تكرار وفان
فرق ذلك لم يحسب لأن الحشة لا تزول بالمفروق وإنما وقضى المفسر في الثلاث (نبيه)
دخل في الثيب المذكورة من كانت ثوبا أو طمحلل أو حرام أو وطأ شبهة وخرج بها من
حصلت ثوبا غير عرض أو وثبة أو نحو ذلك بسن تحريم الثيب بين ثلاث بلا فضاء بين سبع
بقضاء كافل صلى الله عليه وسلم بأم سلمة رضي الله تعالى عنها حيث قال لها إن شئت سمعت عندك
وسعت عندك وإن شئت قلت عندك ودوت أي بالقسم الأول بلا فضاء لا يقال وثقت
عندك كقَالَ وسعت عندك ولا يتلف بسبب ذلك عن النحر ورجع الجماعة وسائر أعمال
البر كعبادة المرقى وتشييع الجنائز مدة الزفاف إلا لا يفتل وجوبه بأشياء لا واجب وهذا
جرى عليه الشيخان وإن خالف فيه بعض المتأخرين وأما ما في القسم فقب التسوية بين في
النحر وجوهره فاما أن يخرج في ليلة الجمع أو لا يخرج أصلا فإن خص ليلة بعضه بالنحر وج
أن يخرج ثم رعى في القسم الثاني وهو النشوة رشوه (وإذا خاف) الزوج (نشوة المرأة) بأن ظهرت
أمارات نشوة فصل كان يحسد منها عرضا أو عرسا بعد لطف وطلاقة وره أو قولا كان
تحجبه بكلام خشن بعد أن كان يلين (وعطها) استعابا بقوله تعالى واللاتي تخافون نشوة من
فطوهرن كان يقول لها إني ألقى الحق وأبجل عليا وحذري العقوبة بالهجر ولا ضرب
وبين لها أن النشوة ليست سقط النشفة والقسم فطماها بقدي عذرا أو تنوب عما وقع منها بغير عذر
وحسن أن يذكر لها ما في الصحيحين من قوله صلى الله عليه وسلم إذا باتت المرأة هاجرة ففراش
زوجها فلعن الله الملائكة حتى تصبح في السترمذي عن أم سلمة رضي الله عنها قالت قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم أيما امرأة باتت وزوجها را ض عنها دخلت الجنة (فإن أبت) مع وعظه إلا
النشوة جهرها في المضجع أي يجوز له ذلك لظاهر الآية ولأن في الهجر أثر الظاهر في تأديب
النساء المراد أن يجر فرأته فلا يضا جهرها فيه وخرج بالمهر إن في المضجع المهر إن في
الكلام فلا يجوز الهجر إلا بالزوجة ولا لغيرها فوق ثلاثة أيام ويجوز فيها الحديث المصعب
لا يحصل لمسلم أن يجر أمهات فوق ثلاثة أي من أي داود بن جعفر فوق ثلاثة أيام قلت دخل
النار وجل الأفرح وغيره الضرم على ما إذا قصد جهرها وهما لفظ نفسه فإن قصد بردها
عن المصيبة وإصلاح دينها فلا يجر جهرها مأخوذ من قولهم يجوز جهر المبتدع والفاسق
وتجهرهما ومن رجا بهجر ملاح دين الهجر أو المجهور وعليه يحمل هجره صلى الله عليه وسلم
كعب بن مالك وساحبه رضي الله تعالى عنهم ونبيه صلى الله عليه وسلم الصحابة عن كلامهم
وكذا هجر السلف بعضهم بعضا (فإن أقامت عليه) أي أصرت على النشوة بعد الهجر
المرتبة على الوطء (ضربها) ضربا يجر مبرح لظاهر الآية فتعذر ردها واللاتي تخافون
نشوة من فطوهرن فإن نشزن والهجر وهن في المضجع واضر وهن والنشوة هنامن
المسلم كقوله تعالى من خلف من موص جفنا وأثما (نبيه) ظاهرا كلام المصنف أنه
لا يضر إلا إذا تكررها النشوة وهو ما رجه جهروا لعائنين وغيرهم ورجحه الرافض

(قوله وان لم يتكرر) المعتد هو قول النورى وعليه فالحقوق في الآية بمعنى العلم لان الآية أشبه بالوارد المطلق على الجميع ولا يجمع الثلاثة الحالة العلم بالخلاص ان الآية فيها تقدير ان الاول يحصل الخوف بمعنى العلم كما هو ظاهر التعبير بالواو الثاني يحصل الخوف بمعنى الظن ويقدر عند قوله فاهمرون ١٣٤ فان علمت شروهن فاهمرون واضربوهن (قوله ويسقط بالتشور الخ)

حاصله ان التشور ان صادف أول فصل منع وجوب الكسوة وتوايها وان حصل في أثناء فصل أسقط ماوجب ثم ان عادت في أثناء اليوم فالكسوة لا تعود لها بل بأخذها الزوج ونكسوا نفسها الى تمام الفصل وكذا تنقذ اليوم الذي عادت الطاعة فيه لا تعود وسكنى اليوم تعود وتود تنقذ اليوم المستقبل والسكنى دون الكسوة (قوله ومما ادر الخ) فيه نظير بل مما ادرهم ما هو اعم من عدم الوجوب بالمرء واسقاط ماوجب فائصال الذي ذكره بعده فيه الامر ان فاقبل الفحص اسقاطا كان وجب والمقارن للعلم يجب معه شيء الان يجب عن كلام الشارح بان قوله مما ادرهم منع الوجوب أى ما يستفصل منع ماوجب وقسوله لاسقط ماوجب أى لاخصوص بسقوط ماوجب (قوله لو منع الزوج الخ) ثم روى في تشور الزوج أن تشورهما (قوله ولا يعزوه) أمأهى فيعزوهما أى مرة (قوله فان أشد الشقاق) فيه مربية حديثها الشارح فقد رهاها لم يمنع الظالم منهما من ظله أحوال القاضى بينه وبينها ينقله من عندها أو هي من عنده فان شدد الشقاق بعد ان أحوال بينهما إلى آخر ما في الشارح (فصل في الطلح الخ) ذكره عقب التشور والشقاق لترتبة عليه قالوا والأفكان فقه أن يذكر بعد الطلاق لانه فرع من منه والهام يقدم في الذكر على الخاص ولقظ

والذى يحكمه النسو وي جواز الضرب وان لم يتكرر والتشور لظاهر الآية وانما يجوز الضرب اذا أقدمت على ما في ظنه والافسار يضرب بها كاحسب به الامام وغيره وخرج بقوله غير مروج المرح فانه لا يجوز مطلقا ولا يجوز على الوجه والمالك والاولى له العفو عن الضرب وغيره انى عن ضرب النساء يجوز على ذلك وعلى الضرب بتعريب مقتضيه وهذا بخلاف على الصي فالاولى له عدم العفو لان ضربه للتأديب مصلة لمعرض الزوج جزو جنة مصلة لنفسه (ويسقط بالتشور فقهها) الواجب لها والتشور يحصل بغير وجهان منزل وزوجها بغير اذنه لاى القاضى لطلب الحق منه والاولى ان كتابها الثقة اذا عسرهما الزوج ولا انى استغناء اذالم يكن زوجها قويا ولم يستفصلها يحصل ايضا بغيره ان زوج من الاستغناء ولو غير الجماع حيث عذر لان منه الهمة فلا الا لا لا الشتم هو ولا الا لا الهامان أو غيره بل تأثم هو يستحق التأديب (و) تسقط به أيضا حيث لا عذر (مفتحا) وقربها كالسكنى والآلات التلطيف ونحوها فان كان بها عذر كان كاتى حريضة أو مضادة لا تختل الجماع أو بغيرها قروح أو كانت مسفحة أو كان الزوج عسلا أى كبر الألة بغيرها ولو فلا تسقط نفقتها لعذرها (نفيه) قضية المطلق المصنف كغيره تناوله تشور بعض اليوم وهو الاصح ومما ادرهم بالسقوط هنامنع الوجوب لاسقاط ماوجب حتى لو نشرت قبل الفجر وطلع الفجر وهى ناشرة فلا وجوب ولا يقال سقطت لان السقوط فرع الوجوب وسكت المصنف عن سقوط الكسوة بالتشور اكتفاء بمجملهم الكسوة تابعة للنفقة تحجب وجوبها وتسقط بسقوطها وسيأتى غير ذلك في فصل نفقة الزوجية ان شاء الله تعالى (تمة) لو منع الزوج جزو جنة حقا له وقسم نفقة الزمة القاضى فوفيه اذا طلته لغيرها عنه فان أسأله قبله أو اذا أضر به أو غيره لم يسلب نه عن ذلك ولا يعزوه فان عاد اليه وطلبت تعزيره من القاضى عزربا بابق به لتعديه عليها وانما يعزوه في المرة الاولى وان كان القياس جوازه اذا طلته لان اساءة الخلق تعزيرين الزوجين والتعذير عليهما ورتو حصة بينهما فقهصر أو على النهى لعل الحال يلزم بينهما فان عذره وان قال كلم من الزوجين ان صاحبه متعدي عليه تعرف القاضى الحال الواقع بينهما نفقة بغيرهما ويكون الثقة جارهما فان علم أسكنهما يجب تمة لتعرف حالهما ثم ينهى اليه ما عرفة فإذا تبين القاضى حالهما منع الظالم منهما من عوده فله ظلمه فان أشد الشقاق بينهما بحث القاضى حكما من أهله وبجائهم أهلها لينظر اى أمرهما والبشوا وجب من أهلها مسنة وهما وكيلان لهما الاسكان من جهة الحاكم فيقول هو حكمه بطلاق أو خلع ويقول هي حكمها ببدل عوض ويقول طلاق ويقرها بينهما ان رأيه سواءا بشرط فيهما اسلام رضى به وعدا الفواهنداء الى المقصود ومن يهتولها واما اشترط فيهما ذلك مع انهما وكيلان لطلاق وكالتهما بنظر الحاكم كفى أمية ومن كونهما ذكرين فان اختلفت أجهما بحث القاضى اثنين غيرهما حتى يجمعهما على شيء فان لم يرض الزوجان بيعت الحاكمين ولم ينقضى على شيء أدب القاضى الظالم منهما واستوفى له ظلمه حقه

(فصل في الخلع) وهو لغة مشتق من خلع الثوب لان كلاما من الزوجين لباس الا ثم قال تعالى حين لباس لكم وأنتم لباس لهن فكانه بمقارفة الا ثم روى في لباسه وشرها ففرقة بين الخلع اسم مصدر لا خلع مصدر وما على الخلع والاملاص والقيامى فهو خلع بفتح الخاء (قوله فكانه بمقارفة الا ثم روى في لباسه وشرها ففرقة بين الخلع) لا وجه لفظ كان لانه لا يشان والظن ونزع الزوج بعد بحقوقه وبحجاب كان تأتى التعق أو ان الابن بكن نظر التزج (قوله ففرقة) أى لفظ دال عليها

(قوله ولو بلفظ مفاداة) الباء بحمل انما زائدة أي ولو كان ذلك اللفظ لفظ مفاداة أو انما التصور ومن تصور العام بالخاس أي ولو كان لفظ انشروا مصورا بلفظ مفاداة (قوله على عوض معلوم) كان الأولى حذفه لأن الخلع يصح ولو كان العوض مجهولا لكن بعض جهل المثل وكان يذكر بدل قوله مقصود راجع لجهة الزوج لانها شرطان لصفة الخلع كاذ كذا شارح الأمان يقال ذكر معلوم لا يستفاد المسعى بذاته لصفة الخلع (قوله نخرج بمقصود الخ) أي وكان الخلع معها فان كان مع اجنبي فلا يقع شيء (قوله من فرد) ومثله الذين أي وبسقط القود والذين عن الزوج وتبين ولا شيء عليه غيره لانه عوض صحيح يقابل بحال (قوله أو غيره) أي كذا حذف أو فغير روبرو الزوج من ذلك وتبين وظهر معها المثل فزوج لانها من العوض الفاسد وهو يرجع على المهر المثل وكان مقتضى ذلك أن لا يسقط حد القذف والتعزير ولكن لما تضمن ذلك منها إضرار المسامحة منها مسقط (قوله فيمرد حيا) أي ويرى الأجنبي من ذلك ولا شيء عليها فزوج وأما علوق على ربه وبراءة أجنبي فأمرتها فقبل بنظر الجانب الزوج فقبتين أو طاب الجانب الأجنبي فيقع رجسا حرم ذلك والأقرب الأول (قوله نخرج بمعلوم العوض المجهول الخ) أي وكان الخلع معها فان كان مع أجنبي وقم رجبا والأما (قوله فان طين لكم الخ) فيه نظر لانه لا دلالة فيه على الخلع وإنما يدل على الهدية أو الهبة للزوج وبجواب بيان المعنى فان طين أي ولو في مقابلة ذلك العصاة (قوله امرأة ثابت الخ) وفيه نظر لانه خاص بالخلع بكل الصداق والمدة أي أعم من كل الصداق أو بعضه وغيره لأن يقال إن غير الصداق باقيا س عليه (قوله أبغض الحلال إلى الله الطلاق الخ) فيه نظر لانه يقتضي أن الحلال ١٣٥ مغيض لله والطلاق منه أشد فيضام أن الحلال

لا يبغضه الله تعالى وبجواب أن القصد الزوج والتعريف عن الطلاق أو أن المراد بالطلاق الحائز المكروه كالمصل وشرب الدخان مثلا وهو مغيض لله تعالى والطلاق في بعض أحكام المكروه وبغض الله تعالى له في تلك الحالة أشد من بغضه للمكروه أو أن المراد بالبغض عدم الرضا وعدم المحبة (قوله لا في حلتين الخ) استثناء من الكراهة (قوله أن يحلف بالطلاق الثلاث على فصل شيء الخ) وهذه المسألة المشهورة بأن الخلع يحصل من الطلاق الثلاث سواء كان في التخي المطلق أو التقيد أو الأتبات المطلق

الزوجين ولو بلفظ مفاداة عوض مقصود راجع لجهة الزوج فقوله المصنف (والخلع جائز على عوض معلوم) بقيد عاذ كر خر في مقصود الخلع فهم يتخونه فانه ربي ولا مال ودخل برابع لجهة الزوج وقوع العوض للزوج وليسه وما لو خالف عاينتها لها من قود أو غيره وخرج به ما لو علق الطلاق بالبراءة ما علقها على غيره فيقع رجسا ونخرج بمعلوم العوض المجهول كسب غير معين فيقع بانها غير المثل والأصل في ذلك قبل الإجماع قوله تعالى فان طين لكم عن شيء منه نفسا فكلوا منها مما يوالا امرءة يعني خيرا لئلا يرى امرأته ثابت من نفس بقوله أقبل الحديفة وطلقها طليقة وهو أول خلع وقع في الإسلام والمعنى فيه أن الخلع لا يقع إلا بالزوج لا بالاتفاق بالبيع عوض جائز أن يزل ذلك الملك عوضا كاشرا أو ليسع كالشرا أو الخلع كالبيع وأيضا فيه دفع الضرر عن المرأة غالباً ولكنه مكر وملافة من قطع النكاح الذي هو مطلوب الشرع لقوله صلى الله عليه وسلم أبغض الحلال إلى الله تعالى الطلاق قال في التنبية الإتيان حالتي الأولى أن يخافا أو أحدهما أن لا يقع ما حد والله الثاني أن لا يحلف بالطلاق الثلاث على فعل شيء لا يملكه منه فظلمه به ثم فعل الأمر المحلوف عليه وذكر في شرحه سور أخرى لا كراهة فيها فمن أراد ذلك فليراجعه وأركان الخلع خمسة ملتزم للعوض وبيع وعوض وصيغة وزوج وتبرأ فيه صحة طلاقه فيصير من عبد ومحجوب عليه بسفه يدمع العوض لما أمرهم

أو التقيد أو الثلاثة الأولى بأشاق وأربع على العقد وحمل الخلاف في الرابع إذا وقع الخلع بعد التمكن من فعل المحلوف عليه والافضل باتفاق مثال التخي المطلق على الطلاق الثلاث لا أدخل الدار والمقيد كقول لا أدخل الدار في هذا اليوم ومثال الأتبات المطلق على الطلاق الثلاث لا بد من دخول الدار أو بد من دخول الدار في هذا اليوم (قوله ثم فعل الأمر المحلوف عليه) أي سواء كان قبل عودها لعصمة أو بعد عودها على العقد (قوله خمسة) إذ كر المثل منها اثنين صريحاً للعوض والزوجة (قوله وبيع الخ) إذ كره مع ملتزم مع أن المرأة هي الملتزمة فأحد هما يفتي عن الآخر إلا أن يقال قد يكون الملتزم غير الزوجة كوكيلها أو أجنبي فيخرج بالبيع الأجنبية وإلّا وإن والامة ويخرج بالملتزم ما لا يمكن هناك ملتزم أصلاً (قوله وصيغة) وهي إيجاب قبول غالباً كقبول الزوج غائلاً على كذا فتقبل وتسمى ملتزمة وقابلان بتدافعها على كذا فقال قبيل فقال لها ملتزمة للعوض وملتزمة للطلاق فلذلك علم فيها تقدم في الملتزم بقوله غالباً أو ملتزمة قد تكون الصيغة إيجاباً فقط كإذ قال لها أن أعطيتي أو دفعتي كذا فطابق فلا تنحاز إلى قبول أو إيجاب يحتاج إلى الإيعاء أو الدفع فوراً فان لم ينعقد ولم يدفع فوراً تطلق ثم إن التعليل بالإيعاء أو الدفع لا فرق بينهما في إزدياد العوض بخلاف غير الشيد فالتعليل بالإيعاء أو الدفع يملكه بالدفع ولكه بل يرد للزوجة أنظر بقية الكلام في محله المذكور وحرره (قوله ويدفع العوض لما أمرهم) أي أو لها ما يذن الولي وعلى الاكتفاء بأحد الأمرين مالم يقل لزوجة الشديدة أن أعطيتي أو دفعتي فانها لا تطلق إلا بالدفع أو الإيعاء إليه فوراً ولو من غير أن السيد أو اصحابها عليها لو تلف العوض في يدها قبل أخذ الولي لانها معذورة ولكنه في صورة التعليل بالإيعاء يملكه من غير شرط وفي صورة التعليل بالدفع لا يملكه إلا إذا ضم ذلك قوله أن دفعتي كذا لا صرح في وجوبها والإيعاء

بله بكونه بل رد لها وبغير وجعيا (قوله طلاق تصرف مالي الخ) كيف ذلك مع ان خلق الامه صحيح على ما ذكره من التمسك صلب مع انها غير مطلقة التصرف الآن يجب بأه شرط الصحة ولزوم المطالبة بالآخر بكونه للصحة خلق الصفة وخرج بكونه للزوم المطالبة حالا الامه فانها لا تطالب الاباء العتق واليسار فصح التفرع بقوله فلو اختلفت امه الخ وهو تفرع على المشهور (قوله فلو اختلفت امه الخ) وذكر لها خمسة احوال اثنين عند عدم الاذن وثلاثة عند الاذن ولا فرق بين المكاتب وغيره الا ان المأذون اختلفت بدين فالكاتبه تبين مهر المثل وغيره هاتين بالدين الذي سمته وحاصل المصداق خمسة انها ترجع خمسة عشر مائة اذا اختلفت بدين بغير اذن فلان تكون العين قدر مهر المثل أو أقل أو أكثر وان اطلق لها الاذن فيه ثلاثة أيضا واذ قدر لها قدر اقل من قدره أو أقل أو أكثر واذ عين عينا فثارة تختص بدرجة العين أو تنقص أو تزيد والرائق الكل يتعلق بذمتها بهما العتق واليسار (قوله وبسبب مهر المثل في كسها) كان الاولى أن يقول وجب ما سمته في كسها ان كان ١٣٦ مهر المثل أو أقل اما ان اذنيته على بذمتها الخ (قوله طلقت وجعيا) أي ان كان بعد

الدخول وقبلت وكان مغيرا فان كان قبل الفسخ وقع ما شاء ولا مال وان كان معلقا كان قال ان أبرأتني من دينك فانت طالق فأبرأته لم تطلق لعدم وجود العلق عليه وان قبل لم يقع وكذا في جميع صور الخلع كما قال في المنهج ولو خالها فلم يقبل لم يقع من مالم يشو الطلاق ولم يفجر قوليها والافقح رجعا (قوله وبسبب من التلث اذ الخ) فان وسعه التلث أو اجازة الوارث نفسه في الكل والاضحى الزوج بين فضخ العوض وأخذ مهر المثل وان لا يأخذ قدر ما حقه التلث مع الذي حسب من رأس المال (قوله الاشكاح جدد) استثناء منقطع ان أردت الرجعة الاصطلاحية وان أردت مطلق العود كان استثناء منصلا (قوله وبسبب عوض الخلع الخ) كان الاولى ذكره عقب كلام المتن في قوله عوض معلوم (قوله لم تطلق) أي ما لم يقبل أنت طالق بهذا فان قاله وقصد

يسدو ويشرط في المترجم قائلا كان أو ملقة اطلاق تصرفها في فلو اختلفت امه ولو مكاتبه بلاذن سيدها بعين من ماله أو غير ما يات به مهر المثل في ذمتها أو بدين فبالدين تبين ثم ما ثبت في ذمتها انما غلط السبب بعد العتق واليسار وان اختلفت بذمتها ان اطلق الاذن وجب مهر المثل في كسها وما في غيرها من مال تجارة وان قدر لها بذمتها فعلق المقدر بذلك انصارا من عين لها عتقا من ماله تصيف ولو اختلفت بحجوة بنفسه طلق رجعا ولغاذر المال أو بضعة من ماله من موت عيم وجب من التلث اذ على مهر المثل (وقلت المرأة) المختلصة (به نفسها) أي بضعة الذي استقصته بالعوض (ولا رجعة له عليها) في العدة لا يطاعا سلطنته بالبيوتة المانعة من سلطه في نفسها (الاشكاح) أي بعد (جديد) عليها بان كانه وشروطه المتقدم ايها في موضوعه وبسبب عوض الخلع قليلا أو كثيرا وشا وبسبب منفعته لعدم قوله تعالى فلا جناح عليهما فيها فتدب به ولو قال ان أبرأتني من صداقك أو من دينك فانت طالق فأبرأتني بها حرة بقدره لم تطلق لان الارامل يصح فلم يوجد ما علق عليه الطلاق ولو خالها على ما في كفاها ولم يكن فيه شيء وقع بانكها مهر المثل على الاربع في الزنا ودوسر في الصيغة ما في ذمتها في البيع على ما يأتي ولكن لا يصح هنا تخلف كلامه وسير ولو اطلق صريح في الطلاق فلا يحتاج معه لنية لا تنكر وعلى لسان حلة الشرع وهذا ما جرى عليه في المناجاة بقوله بقوى وغيره وقيل كناية في الطلاق وهذا ما نص عليه في مواضع في الام لا يصح كناية في الروضة ان الخلع والمفاداة ان ذكر معها المال فهما صريحتان في الطلاق لا نذكر بهما صريحتان بالبيوتة والافكنايتان (وبجوز الخلع في الطهر) الذي جامعها فيه لانه لا يفقه ندم بطله وراجل نساء ياخذ العوض ومنه علم جواز في طهر لم يجامعها فيه من باب أولى (و) يجوز ايضا في (الحيض) لانها يندلها الفدا والخالصه ارضيت لنفسها بطول العدة (ولا يلحق المختلعة) في عدتها (طلاق) بلفظ صريح أو كناية ولا ولا ولا يظهر امر بروتها اجنبية باقتداء بضمه واخرج بسبب المختلعة الرجعية فيلحقها الطلاق الى انقضاء العدة بقا سلطنته عليها اذهي كذا في رجعة في حقوق

الاخبار وطابق لم يقع الثاني أيضا وان قصد الانشاء وأطلق أو لم يطابق كان الاول واحدة والاثني تبين وقم الشاق فخطره هذا اذ قال ان أبرأتني فانت طالق فان قال طلقت فأبرأت أو طلق والحال انها جاهلة كانهما البراءة فاسدة ولا بد واما الطلاق فنفسه اذ ان تمام منها وبغير وجعيا وكذا ان ظن صحة البراءة وقع الطلاق وجعيا واما اذا قال قصدت ان صححت براءة فلما صدق لم يقع شيء من عدم صحة البراءة في عكس مسألة الشارح هي ما لو قالت ان طلقني فانت بري ومن صدق في طلق فبراءة فاسدة ولا بد لانها لا تعلق واما الطلاق فقبل يقع وجعيا وقيل بانكها مهر المثل في ما لو قالت أبرأتك فطلقني فقال ان صححت براءة فلما صدق فانت طالق وكانت رشيده طلبة بالفسد وقالها بصحبة والطلاق رجعي والافسار براءة ولا وقع نعم في الحالة الاولى ان قالت أردت البراءة في مقابلة الطلاق وصدقها الزوج وقع ما يشاء على البراءة (قوله لم يكن فيه شيء) أي سواء علم الزوج أم لا اما اذا كان فيه شيء فان كان معلوم بالزوج صحبها ووقع وان كان من عدم المفسد أكثر وقع به مهر المثل وان كان فاسدا غير مقصود كدمه فان علم به الزوج ورجع وجعيا وان لم يعلم به وقع ما يشاء بمهر المثل

(قوله صدق بعينه) أي فإذا مات لآثرته ولا نفقة لها إن لم تكن حاملًا وإذا ماتت زوجها (قوله ولها نفقة العدة) أي إذا أوفرت بالطلاق حائنا
أما إذا أنكرت الطلاق وأسفلها النفقة أبداً وإذا ماتت ثمة إذا ماتت في العدة وإذا ماتت لآثرها بما حمل بعد عوا (قوله ثلاث طلقات) وبعد
الغائب القول قول الزوج في عدد الطلاق بعينه (قوله وفي الخ) كان اختلاف بينهما لما انفار وجب مهر المثل (قوله فما تقدم فيسحقه)
أي ولو من غير انفار جديد من الزوجة يتخلف ما تقدم في الانفار فإن المقررة إذا كذب المقر ثم رجع وعترف لا يسحقه إلا بانفار جديد لأن
ما هنا في ضمن معاوضة وبقتصر في ضمن ما لا يقتصر في المستقل (فصل في الطلاق) ١٣٧ ذكر بعد الخلع لأن كلامهما فرفقة (قوله

حل القيد) أي سواء كان حيا
أو ميتا يفتكون أعسم من المعنى
الشرعي على القاعدة (قوله حل عقد
النكاح) أي قطع دأمة واستقراره
لأنه يطل من أصله (قوله وبصفة)
وستأتي في قوله صريح ركنا به وقوله
محل سيأتي في قوله ولو باق الطلاق
قبل النكاح فيؤخذ منه أنه لا بد أن
لا يكون أجنبية وقوله ولو لاية
بضر الجاني والأجنبي (قوله
وقصد) أي قصد استعمال القضي
معناه وهذا اقتضاهاج إليه عند
وجود الصارف كالطالكي طلاق
غيره والمدوس ونحوهما (قوله وشرط
في المطلق الخ) مذكوره من
الشرطين يؤخذان من قوله الآتي
وأويع لا يقع طلاقهم الخ (قوله رفع
العلم الخ) أي قلم التكليف وأما قلم
خطاب الوضع فهو ثابت بدليل ضمان
ما نلفوه ولكن رد على ذلك أن
الطلاق من باب خطاب الوضع وهو
ربط الأحكام بالاسباب فكان
مقتضاها وقوعه عليهم وهو يجب أن
خطاب الوضع يلزم حكم تكليفي
تكرمة الزوجة عليهم وخطاب
التكليف مرفوع فيلزم من رفع
الالزام وهو خطاب التكليف رفع
الملزوم في خصوص مسألة الطلاق
وأما خطاب الوضع في غير هاتين

الطلاق والابلا وظهورا للعلم والميراث (تمه) لو ادعت خلعاً فذكر الزوج صدق بعينه
لأن الأصل عدمه فإن أقامت بينة وجعلت عملها ولا مال لانه ينكره إلا أن يعود ويعترف بالخلع
فيسحقه قاله الماوردي وأداهي الخلع فأنكرت بأن قالت لم تطلقني أو طلقني بحائنا ثابت بقوله
ولا عوض عليها إذا الأصل عدمه تنص على نفقة ولها نفقة العدة فإن أقامت بينة به أو شأ هذا
وحلف معه ثبت المال كقوله في البيان وكذا لو اعترفت بعد مجئها بما ادعاه قاله الماوردي
ولو اختلفا في عدد الطلاق كقولها سأنت ثلاث طلقات قالت فأنشئت فقال واحدة بأن
فأجبت أنه وفي صفة عوذه كذا رهم ودانير أو صحاح ومكسرة سواء اختلفا في اللفظ بذلك
أو في إرادته كان خالماً بأنف وقال أرونا دناير فقال تدواهم أو قدره كقوله خالعتك عاتنين
فقالا لجانه ولا يثبت لواحدهما أو لكل منهما يثبت وتعارضتا خالفاً كالتبايعين في كيفية
المالك ومن يسدأ به ويجب بينهما ما يشفع العرض منهما ومن أحدهما أو إلحاق مهر
ممثل وإن كان أكثر مما ادعاه لانه المراد بأن كان لاحدهما يثبت عملها ولو خلع بأنف مثلاً
وفوفاً ومن فوعين بالطلاق الخالق للمعنى بالمقووظ فإن لم يشو بأشياء على الغائب كان
والأزم مهر المثل

(فصل) في الطلاق وهو لغة حل القيد وشرط حامل عقد النكاح بلفظ الطلاق ونحوه وصره
النور في نهديه بأنه تصرف مملوك في خروج محدثه بالاسباب فيقطع النكاح والأصل فيه قبل
الإجماع الكتاب كقوله تعالى الطلاق من أن طلاقاً جمع ورف وأوسر مع باسنان والسنة
كقوله صلى الله عليه وسلم ليس شيء من الحلال أبغض إلى الله تعالى من الطلاق وأركانه خمسة
صبيغة ومحل وولاية وقصد ومطلق وشرط في المطلق ولو بالتعلق تكليف فلا يصح من غير
مكلف فلا يرفع العلم عن ثلاث الإسكان فيصع منه مع أنغير مكلف كالتلف في الؤنة عن
أصحابنا وغيرهم في كتب الأصول تغليظاً عليه واختيار فلا يصح من مكروه وإن لم يورط لطلاق خبر
لاطلاق في أغلاق أي اكراه وشرط الاكراه قدرة مكروه بكسر الراء على تحقيق ما ذهب به وولاية
أو تغليب جالب لظالم أو غير مكروه يقع الزاعن نفسه بغيره وغيره ولكنه أنه امتنع حق
ما دعه به وبمحصل الاكراه بضعف محذور كضرب شديد أو نحو ذلك نجس ثم شرع المصنف في
الركن الثاني وهو الصيغة بقوله (والطلاق صريان) قط (صريح) وهو ما لا يحتمل ظاهره غير
الطلاق فلا يحتاج إلى نية لا قاع الطلاق كسبائي فقولاً لم أوفيه الطلاق لم يقبل وحكي الخطابي
فيه الإجماع (وكاية) وهو ما يحتمل الطلاق وغيره فيحتاج إلى نية لا بقاها كسبائي فأنصهر
الطلاق في هذين القسمين وما وقع للدمعي من قوله لنا طلاق بغير لاصري ولا كناية وصورة
باعتراض الزوجين بقى الشهود حالة العقد على وجه ضيق والصحيح في الؤنة أنها فرفقة
فصح (تنبيه) أقدم كلام المصنف أنه لا يقع طلاق بنية من غير أن يظن هو كذلك ولا يضر بئانه

(١٨ - خطيب - في) (قوله لا السكران) وهو من زال عقله شراباً تعدى بشره قال بعضهم مثله لمن تعدى

بجزيل عقله فيدخل في الجنون المتعدى وبعضهم فصل في الجنون المتعدى فقال إن زال عقله شراباً مسكر كان مثل السكران والأقلا هو
المعقد والسكران من اختل كلامه المنطوق وانكشف سره المكتوم (قوله وإن لم يور) بأن يقصد غير زوجته أو قصد بطلت الأخبار
كأنها (قوله والصحيح في الؤنة الخ) ضعيف ولغة، ان يبين بطلان النكاح من أصله فلا طلاق ولا فسخ وإن حصل وطء يكون وطء شبهة
إن لم يعلل بالحال ولا بالكان (قوله لا يقع طلاق بنية الخ) خرج بالطلاق العبد فيقع بالنية فإذا قال أنت طالق أو واحدة فوئى ثلاثاً أو اثنين

رفع أوقال أنت واخذت زوى ثلاثاً أو اثنين أو أنت طالق ويؤى ما ذكره (قوله الصريح ثلاثه الخ) أى بنفسه فلا بد من الجمع والمفاداة
 لهما صريحاً بوجوب إتيان ما ذكر المال أو نية ولا بد من جواباً لن قال أطلقته وجئت قصد السائل الإتيان مقابله نعم فيجب بالطلاق
 وهي صريحة وجوباً بانها قائمة مقام طلقها فليست زائدة (قوله كطلقت الخ) إشارة إلى انه إذا حلف المنعول لا يقع إلا إذا دلت عليه
 قرينة ولا حلفه كذا قال فالحق في طلاقه من طلقه المعنى طلقها فإذا أخذ ذلك وقع ولا خلاف أن طلاقه في قول طلقته ويؤى
 المنعول أى طلقته وكذا المبتدأ أو خبراً إذا حلف أحدهما لا يقع إلا إذا دل عليه دليل ولا حلفه كذا قال فالحق في طلاقه من طلقه
 طلاق التقدير زوجي طلاق أوى طلاق فلذا ١٣٨ لاحظ ذلك وقع ولا خلاف مال الخبر ما إذا قال نساء المسلمين طوانى وأنت يا زوجي

أو زوجي التقدير طاننى ولا حظ
 ذلك وقع ولا خلاف في مال وقال
 طلقته نساء المسلمين وزوجتي فلها
 طلق وان لم يقدر شيئاً لأن العامل
 مسيطر على الكل فهو من عطف
 المفردات (قوله باطاني) أى لا بد
 من ذكر حرف النسبة لأن حذفه
 فلا يقع (قوله لا أنت طلاق الخ) أى
 إذا جعلت اخباراً كان كذا جعلت
 مفعولاً كافٍ وقعت عليه الطلاق
 فبمعنى أو جعلت مبتدآت كقوله على
 الطلاق فيقع (قوله توسماً) أى بماذا
 والمراد باسمه ما لا يجرها عليها
 والاشبار بها عنها (قوله فروع الخ)
 غرضه بذلك تقييد كون ما تقدم
 صريحاً بماذا أياً كانت به من الزيادة
 في معنى أو قال أنت طالق ويؤى
 مما منه أو فرسه أو عصاً في بدنه فانه
 يقبل منه باطناً يدين أى يؤكل بدنه
 وقيل لا يؤكل بدنه فكل كان
 صادقاً لجه الحلو والقتع وان كان
 كذا فاسلاً واما ظاهره فيفرق بينهما
 وأما إذا كان اسمهم أنه طاننى فقال
 لها باطاني وقال أردت نداء فيقبل
 ظاهراً وباطناً (قوله على الاصم)
 أى عند اقتضاها وان كان ضعيفاً
 عند الأصوليين والمعتد عنهم انه
 بدخيل في محوم كلامه (قوله إلى

بكلمة الطلاق إذا لم يرفع صوته بقدر ما يسمع نفسه مع اعتدال صوته وعدم الممانعة لأن هذا ليس
 بكلام (الصريح ثلاثه الخ) فكذا قاله أصحاب (الطلاق) أى ما شئت منه لا يشاهد فيه لغة
 وعرفاً (و) كذا (الفراق والسراح) بفتح السين أى ما شئت منها على المشهور وفيها ورودها
 في القرآن بعنا وأمثلة المشتق من الطلاق كطلقت وأنت طاننى وباطنات لا أنت
 طلاق وبالطلاق قلباً بصريحين بل كناية لأن المصدرانما تستعمل في الإيعان توسعاً وقاس
 بما ذكره فارقته وسرحته فها صريحاً بجهان وكذا أنت مفارقة وسرحه وأما مفارقة وسرحه
 وأنت ففراق والفراق وسراح والسراح كناية (قوله فروع) لقول أنت طاننى من ولقاء أو من
 العسل أو سرحته كذا كذا كان كناية أن قصد أن ياتي به سرحه أو يادة قبل فراغه من الحلف
 والاصم يجرى ذلك فيحلف بالطلاق من ذراعه أو فرسه أو رأسه أو نحو ذلك ولو اتى
 بالثالث المانعة من فوق بدل الطام كان يقول أنت تلقى كان كناية به كقوله بعض المتأخرين سواء كانت
 لغة كذلك أم لا ولو قال نساء المسلمين طوانى لم يطلاق وجسه أن لم ينوط لهما بناء على
 الاصم من أن التسكلم لا يدخل في محوم كلامه ورجحه لفظ الطلاق بالجمعة صريحاً لشهرة
 استعمالها في معناها عند أهلها دون رجح الفراق والسراح فلها كناية به كقوله في أصل
 الروضة فلا خلاف في صراحها بالعبودية ففصلها بالترجمة (ولا ينفق) وقوع الطلاق بصريحه
 (إلى النية) اجاباً لا في المكروه عليه فانه يشترط في حقه إتيان نية أو نواه وقع على الاصم والأفلا
 وكذا الوكيل في الطلاق يشترط في حقه إذا طلق من موكله بالصريح النية أن كان موكلاً زوجة
 أخرى كرجحه في الخادم لتروده بين يديه وبين يديها من غير نية أو نواه غير هاتفي
 اشتراط النية نظراً لتعيين المحل المقابل للطلاق من أهله انتهى والظاهر انه يشترط أن قبل
 كسب يقال ان الصريح لا يحتاج إلى نية بخلاف الكتابة مع انه يشترط قصد لفظ الطلاق
 لمنه ولا يفي قصد صرف الطلاق من غير قصد معناه أوجب بأن كلام من الصريح والكتابة
 يشترط فيه قصد لفظ المعناه والصريح لا يحتاج إلى قصد الإتيان بخلاف الكتابة فلا بد فيها
 من ذلك (فروع) قوله الطلاق لا يملك أو واجب على صريح بخلاف قوله فرض على العرف
 في ذلك ولو قال على الطلاق وسكت في البصر عن النية في كتابه وقال الصريح انه صريح قال
 الزكشي وهو الحق في هذا الزمن لا شهادته في معنى التطبيق وهذا هو الظاهر وقوله
 لم يطلقت الله ولغيره أرى الله ولا مته أعتقت الله صريحاً في الطلاق والإبراء والعق
 إذ لا يطلق الله ولا يبرأ الله لا يقول لا يعق الا الوزوجه طاننى والفرج يجرى والاعامه معلقة بخلاف
 ما لو قال باع الله أو أعتقت الله فانه كناية لان الصبح هنا هو في الاستقلال بالمتصور بخلاف
 صبيغ البيع والأقالة (والكتابة ككل لفظ احتمل الطلاق وغيره) ولا يخالفه ما أقول

نية) أى نية إيقاعه هذا المعنى إماتة الطلاق لمعناه فلا بد منها ان كان هنالك صارف في كل من الصريح والكتابة
 (قوله لا في المكروه الخ) فانه يحتاج إلى قصد الإتيان بقصد الإتيان لمعناه فصرح كناية (قوله كذا الوكيل) ذكره فيه نظراً لأن النية في
 الوكيل نية الزوجه لا نية الطلاق وسورة ذلك ان المولى له زوجان وعين له واحدة ووكله في طلاقها يشترط في الوكيل قصد ما بالطلاق
 ولو كان لفظه صريحاً وهذا ضعيف والمعتد انه لا يشترط ويحصل إطلاقه على ما ذكرناه في المحل فكان الأولى أن يقول ما المالك
 الخ (قوله إلى النية) أى نية الزوجه (قوله لا يطلاق الله الخ) المعنى ان الله لا يصحك بالطلاق أو العتق أو الإبراء لا بعد صدور طلاق من
 الزوج وصدور عتق وصدور الإبراء وهذا هو المراد

(قوله ينشئ عن الفرفة) أي ابتداءً غير ظاهر وغير قوي ولا ظاهري مع ينشئ عن الفرفة لكن لا لتطاهره فوجه (قوله هو في بعض المعاني أظهر) ولو كان ذلك المعنى غيراً لطلاق قوله الجار والمجرور (أو أي فيصدق في كل محل ما يناسبه من عن أو على أو الماء أو المتعول كما يدل على ذلك صريح الشارح) (قوله كعبرم الميتة) الكاف ١٣٩ منطقة بقوله شبه وهي بمعنى السباح (قوله

وان جعله المطر زى خطاً) الأصح جزاءه أيضاً (قوله ما أشبه ذلك) من ذلك أنت بارزة ذهبياً بمضمه وبالمطمة وبارك الله وأنت وشأنه والزى الطريق ودعسى ودعيني وأمانك طلق أو بان وفطري وعلى الحلال ولك الطلاق وعلبك الطلاق وكذا وحلف شخص بالطلاق فقال له لا آخر وأمان داخل يمينك فيكون كتابته حتى الثاني وأما على النكاح أو الطام فليس صريحاً ولا كتابته ومن الكتابة أحلتك للزواج وكذا أنت حرة أو لأحاجة فليكن أو لا يسلل عليك (قوله فيه) لأحاجة إليه وعلى ذكره يكون قوله بكل القفظ لأنه يجعل اليمين على النكاح (قوله من المال) الأولى من الحيوان (قوله والبقرة) وكذا من النساء أو الطير أو الوحش فيكون الأولى أهم (قوله فيه) متعلق بنوى الصبر وجميع الصبر وقوله بكل القفظ يدل من فيه ومعنى العبارة فإن نوى بكل لفظ من ألفاظ الطلاق لكنية وكانت نيته مقفولة بكل القفظ وقع ويكون المستحب جاري على هذا القول وهو اشتراط إقرار النية بكل القفظ وهو ضيق كذا القول الثاني والمعتد الثالث (قوله وقع انقترن بكل القفظ) كان الأولى تأخير لفظ وقع كعبرم في التسخ (قوله وشعب ما بعده الخ) فيه قلب والتقدير وشعب الأول على ما بعده (قوله بتعريف النية) أي كذا على الأول أو بعضا على القولين

البغوى في تهذيبه هي كل فظ ينشئ عن الفرفة وإن قد ولا قول الرافعي هي ما حتمل معنيين فصاعداً وهي في بعض المعاني أظهر لجوع ذلك كله إلى معنى واحد (وتفقير في وقوع الطلاق بها) (التي تية) إجماعاً للفظ متردداً بين الطلاق وغيره ظاهراً من تية غير بينهما أو غائلاً كثيرة لا تكاد تنحصر كالمصنف بعضها في بعض التسخ بقوله (مثل أنت خلية) أي حلية متى وكذا بقدر الجار والمجرور فيما بعده (و) أنت (بته) بئشة قبل آخره أي مقطوعة الوصلة مأخوذة من البتة هو القلع (تية) تنكير البتة جوزه القراء الأصح وهو مذهبيو به أنه لا يستعمل ولا معرفاً باللام (و) أنت (بان) من البين وهو الفراق (تنبيه) قوله بان هو اللفظة الفصحى القبلية بئشة (و) أنت (حرام) أي حرم على جنوسة للفرفة (و) أنت (كالبتة) أي في القبر شبهه بغير جميعها عليه بالطلاق كعبرم الميتة (واغري) بجمعة ثم رأى أي صير قربة بلا زوج وأما عري بالمهمة والزا في ذكره المصنف عنه كسبائي (واستبرئ رجل) أي لاني طلقته وسواء في ذلك المدخول به أو غيره (واقضى) أي استبرأ أسكن بالقتل لاني طلقته القناع بكسر القاف والمفتحة بكسر الميم ما تعطي به المرأة رأسها ومحاسنها (وابعد) أي مني لاني طلقته (واذعي) أي مني لاني طلقته وهما بمعنى عازي بالمهمة والزا (والخ) يهلك بكسر المهملة ورفع الحاء وقيل بالعكس وجعله المطر زى خطاً أي لاني طلقته سواء كان لها أهل أم لا (وما أشبه) من ألفاظ الكتابات كعبرم ويزودي أي استعدي للزواج يهلك ولا حاجة في فعله لاني طلقته وزودي أي حرة الفراق وجعله على طارئة أي خلت مسكك كما يعني البعير في الصبر أو ماله على غار به وهو تقدم من الظهر ورفع من العنق ليرى كيف شاولاً أنه دمر بطن من اللذ وهو الزا يرى لأهم شأنه لاني طلقته والسرب بفتح السين وسكون الراء المهملة واللام وماري من المال أما بكسر السين فالجماعة من الغنم والبقر ويجوز كسر السين هنا يخرج قيد شبهه مذكوره مالا يشبهه من اللفظ أو نحو بارك الله فليكن وأطعني واسمعي وزودي ونحو ذلك فلا يقع به طلاق وإن فاء لان القفظ لا يصلح (فان نوى جميع ذلك) أي لفظ من ألفاظه (الطلاق) فيه (وقع) انقترن بكل اللفظ كذا في المنهاج كاسله وقيل يكتفى إقرارها به ولو يشعب ما بعده عليه وجه الرافعي في التشرح الصغير وهو الزركشي والذير رحمه ابن القري وهو المعتقد أن يكتفى إقرارها ببعض اللفظ سواء كان من قوله أو وسطه أو آخره إذا لم يمتنع أنما تعتبر بتمامها (تنبيه) اللفظ الذي اعتبرت من النية به هو لفظ الكتابة كعبرم به الماء وودي والرافعي واليدين يعني لكن مثل الرافعي تبعاً لجماعة يقرنها بتمن أن تياتي مثلاً وصوفي المسحات الأولى لان الكلام في الكتابات والأروحة الاكتفاء بما عاها الرافعي لان أنت وان لم يكن جزاً من الكتابة فهو كالجزء منها لان معناها المقصود لا يتأدى بدونه (وان لم ينو) لفظ من ألفاظ الكتابات المذكرة (و) يقع بغير حلاق لعدم قصده وأشاره ناطق وان فوسها على أحد بطلاق كان قالت له زوجته طلقني فأشار بيده أنه أذيع فغلا يقع به شيء لان عدوله عن العبارة إلى الإشارة بفهم أنه غير قاصد بطلاق وان قصده ما فهمي لا تقع لافظها فام لا تداء ويعد بأشارة أخرى ولو قدر على الكتابة كعبرم به الإمام في العقود كالبيع وفي الأقارب وفي الذواوي وفي الحلول كالطلاق والسكن

الآخرين (قوله هو لفظ الكتابة) الحاصل ان اللفظ الذي يجب إقرار النية به فيه أقوال ثلاثة قيل آخره وقيل المبتدأ وقيل المصموم قوله لغو (أي في الطلاق) أما العدد فلا تفي فيه فإذا قال أنت طالق وأشواً بصعين وثلاث وقع العدد بلاشارة ويصدق في العدد (قوله لغو) أي لاني تأمين الحري أو الإيجته أو الأتساء أو الألف في المدخول

(قوله ولا يحسن) أي سوا حلف وهو ناطق أو أخرس وإذا حلف وهو أخرس العين مستغنى عنه فائدة اعتقادهما الإيمان والتعاليق وإذا زال عنه الخرس وتكلم وهو ناطق يحسن (قوله فكنائية) أي لم يفهمها أحد فلقوه ويقوم عليه مقامه (قوله لانه تعلق بحض) أي لأن الأجنبية لا عرض لها في الطلاق زوجته فكان تعلقها بمحض وعلى فرض غرض لها فهو نادر بخلاف زوجة خان لها غرض في طلاق نفسه أو ملك بعضها فكان تعلقها على البراءة فكان باناً (قوله هو) أي نفسه بعضهم بما بعدها ألف. بدل الألف هو من مضمومة والذى في اللغة أن أصله هاوون بدليل جمع على هاء بن ثم خفف بحذف الواو الثانية فصارها بن ضم الواو ثم خفف بقع الواو فصارها بن كمالاً ففتح اللام (قوله لم تطلق) أي سأتى بإصحاح ذلك في آخر الباب (فصل الخ) ذكره بعد الطلاق لانه أقسام ثمانية منه والعام مقدم على الخاص (قوله وغيره الخ) الفرع هو البديهي فقط بناء على أن التسمية ثنائية أو تحتها البديهي والذي لا ولا على أن القسمة ثلاثية وتكون الذي لا ولا على هذه الطريقة داخل في السني على الطريقة الأولى (قوله أحدهما الخ) وعلى هذا جرى المصنف في المنهاج (قوله أسقط) أي قلته الأقسام وكما قلت الأقسام كان أقرب إلى الحلف والضبط ١٤٠ (قوله إلى سني الخ) الباء ليست للنسب بل هي نسبة اصطلاحية إذ لو كانت للنسب

لاقتضى أن هذا القسم لا يكون إلا سني مع أنه يجري فيه الأحكام التي في القائمة مما عدل الحرام فيكون المراد به الجائز ويصح أن تكون الباء للنية والسنة المنسوب إليها بمعنى الطريقة فيصدق بما تقدم من الأحكام (قوله وبدي الخ) الباء فيه أيضاً ليست للنسب والالكان خاصاً بالطرح مع أنه يحصل فيه المنسوب والمكر وهو المباح بل والواجب فيكون التقسيم السني أو بديهي والى واجب وغيره مما في القائمة نفسها باعتبار اجتماع فيه الأقسام بعضها مع بعض لا تحقيقاً (قوله إلى الأحكام) أي الذي الأحكام والمعنى أن الطلاق ينصف به هذه الصفات (قوله واجب الخ) المراد به المطلوب طلباً بشده أي أهم من أن يكون أثاره يعاقب أو إذا تركه يلام ويعاقب وأن لم يعاقب فيشمع الأقسام التي ذكرها المحقق في هذا القسم (قوله مستغنى) أي وهو

واستغنى في هذا تنبيهاً على ما أشارت في الطلاق فلا يتبدل بها ولا يحسن بها في الحلف على عدم الكلام فإن فهم طلاقه مثلاً بإشارة إلى أحد من فطن وغيره فصرح به لا يحتاج لنسبة وإن اختص بطلاقه مثلاً بإشارة فطن فكنائية فتحتاج إلى التبيين (قوله لو قال لزوجته أن أرى نبي من دنبلت طلاقاً فأرأى امرأة مصححة وقع الطلاق بإختلاف ما قال أو قال أفسرها أن أرى نبي من دنبلت فزوجي طلاقاً فأرأى امرأة مصححة وقع الطلاق رجماً لانه تعلق بحض ولو قال لزوجته أن دخلت الله أرو وجدت فيه شيئاً من أعتولم أكرمه على رأستها طلاقاً فوجدت في البيت هو ألهام الطلاق كإخراجه الخوار زوى وجه الزكشى للإسقاط وقيل تطلق قبيل موته أو موتها بالسأ ولو قال لزوجته أن قبلت خيرت طلاقاً قبلها منه لم تطلق بخلاف تعلقه بتقبيل أمه فإنها تطلق بتقبيلها مائة أو قبلته الزوجة قبلته شهوة ولا شهوة بعد الموت والام لا فرق فيها بين الحياة والموت لأن قبلتها قبلت شقته وكرامة أكرمنا الله سبحانه وتعالى وجميع أمنا وما نحن بمحتا وأصحابنا والمسلمين بالقرآن الكريم (فصل) والترجمة بالفصل سابقة في أكثر النسخ وهو في الطلاق السني وغيره وفيه اصطلاحان أحدهما هو أسقط ينقسم إلى سني وبديهي ثانيهما هو أشهر ينقسم إلى سني وبديهي ولا ولا وبمعنى ذلك من كلام المصنف (قائمة) قسم جماعة الطلاق إلى الأحكام الخمسة واجب كطلاق الحكم في الشقاق ومنسحب كطلاق زوجة ما لها غير مستقيم كان تكون غير عفيفة وحرام كالطلاق لبديهي كإسباتي ومكره كطلاق مستغنى الخيال وعليه جل أبيض الحلال إلى الله تعالى الطلاق وأشار الإمام إلى المباح بطلاق من أظهارها إلى وجع لا يسمع نفسه مجزئاً من غير استئذانها (والسأ فيه) أي حكم الطلاق (ضريان ضرب في طلاق سنة) أي لا تحريم فيه (وبدعه) أي حرام (وهن ذوات الحضيض) وأشار إلى القسم الأول بقوله (السنة) أي السني (أن يوقع الطلاق) على مدخول ليس بصالح ولا صغيرة ولا آسة (في طهر غير جامع فيه) ولا في حضيض قبله وذلك لاستعقابه الشرع في العدة وعدم التدمم فمن ذكرت

ويوها وبجها (قوله وأشار الإمام الخ) وجه الإشارة أن الإمام ذكر الأحكام الأربعة المذكورة ثم قال وفي المكره طلاق الخ وقد فسر أنه مباح (قوله من لا يهاجرها) أي هي مستغنى عن الطلاق (قوله والنساء فيه ضريان الخ) والمصنف جرى على جعل القسمة ثلاثية (قوله لا لا تحريم فيه الخ) فيه نظر لانه يصح القسم الذي لا ولا فيه لا تحريم فيه فكلان الأولى أن يقول إن يقع الطلاق في طهر الخ أو قال لا تحريم فيه مع إمكان وصفه بالقرم فيض الذي لا ولا لانه لا يمكن فيه الضريم (قوله أسوام) أي من جهة البدعة وإن ذنب أو أبيض أو كره من جهة أخرى (قوله ومن الخ) عائد إلى الضرب وأنه باعتبار الظاهر وهو أبيض (قوله فائدة أن يوقع الخ) من المدلول أن السنة صفة مخزوف هو المبتدأ أي أن يخطأ في قوله أن يوقع خبره أي المصدر المخوف منه وهو الإتياع ولا يصح هذا الخبر لأن الخبر لا بد أن يكون عين المبتدأ في المعنى والإتياع غير الطلاق لأن الطلاق لغطي على الإتياع فعل نفاضي فيجيب بشدة ومضاف إلى أي يوقع (قوله وذلك) أي صبي كونه سنياً الخ الحاصل أن مدركه نفسياً على وجود أمرين الشرع في العدة عقب الطلاق وعدم التدمم (قوله لاستعقابه الشرع) يرفع لفظاً الشرع لانه فاعل المصدر وهو الاستعقاب فيكون من إضافة المصدر لمفعوله وتكون السين والتأنيذ تبييناً والتقدير أن يعقب الطلاق

الشرع بالرفق وبهم أن يكون من إضافة المصدر لفاعلها ونصب الشرع والشكران طلب المطلاق الشرع على المدة عقبه (قوله وقد قال تعالى الخ) أعلم بطقه من عاقبته لأن الإيتمة تصدق عن طهارة ما قبلها وهو ما تضمنه قوله وبالقسم الذي لا ولا إختار المرأة شرع في المدة عقب المطلق في الكل مع أن المطلق ليس سنيا لأن قال الأبي فيها تقدير رأى مع عدم الندم تكون مفسرة على المطلق السني (قوله على مدخول ما هنا) كان الأولى أن يرتد لقبوله التي تقدمت في السني هنا ولا يحدفها من القسمين ويذكرها في القسم عند قوله وهو ذوات الحيض ويجب أن يغير الماشح قول المخنف في الحيض فيجوز ١٤١ لأحاطة لقبيلها بصغيرة الآية لأن المخنف يخرج من إضافة قوله إلى الماشح

وقد قال تعالى اذ طلقتم النساء فظوهن لعدهن أى في الوقت الذى بشرن فيه في العدة
وأشار إلى القسم الثاني بقوله (والبعدة أى بوقوع الطلاق) على مدخلها (بإى الحضي) أى في طهر
بجاهها فيه أى هي من تجبل أى فيض قبهر ان سأنه طلاقاً بلا عوض أو اختلها أبني وذلك
لخافتها فيها اذ طلقها في حيض لقوله تعالى فظوهن لعدهن وزمن الحيض لا يحسب من العدة
ومنه النفاس والمعنى في ذلك قصرها بطول مدة القربى ولا دأه إلى التدم فين تجبل اذا
ظهر حملها فإن الانسان قد يظن الحمل دون الحمل وعند التدم قد لا يمكن التداءن فيقتصر
هو والولد خرج بقصد الانبعاث لعلق الملاق فلا يخرج من الحيض لكن ان وجدت الصفقة في
الظهر معنى سبوا وان وجدت في الحيض معنى بدعياً يرتب عليه أحكام البسدى إلا أنه لا ثم
فيه باتفاق الأصحاب في كل الطرق كما قاله في الزوائد ان اوقع الصفقة في الحيض باختياره
فدينى كما قاله الرافى انه يأثم بما قاعه في الحيض كأنشأه الطلاق فيه وخرج بقصد الطلاق في
السنى والبسدى الفسوق فأنها لا تنقسم إلى سنى ولا بدعى في الوضه لأنها شرعاً لا بدع
مضار زائدة فلا يلحق بها كالبسدى اقبه الأوقات ويقدر قوله في الحيض ما ذاق قوله أنه
زمن الطهر وطأ لزمن الحيض فيقول بغير سنى أو بدعياً وهو مسأله غزيرة التفتل ذكرها
ابن الرعد في غير مظنتها في باب الكفارات ونقل فيها ان مريح وأقره أنه قال بحسبها
الزمن الذى وقع فيه قوله أن لا يقطع قرأ ويكن الطلاق سنياً قال وهو من باب ترتيب الحكم على
أول أجزائه ثم قيل قوله أنه يفسره اتفاقاً وانما لم يجمع مجموع قوله أنه طالق انتهى

(فتاوى) أحداهما قضية تقيد البسدى بصفاء الجماع قصر الحكم عليه وليس مراد بل
استدخلت معه المحرم كان الحكم كذلك وكذا الوطى الفرعى الأصغر كإى الوضه تثبت
النسب وجوب العدة به (التنبيه الثاني) ظاهر كلامه حصراً البدعى فإما ذكره وليس مراد
بل بل ينقسم آخره ذكر في الوضه وهو حق من له زوجان وقسم لا أحدهما ثم طلق
الأخرى قبل الميتة: هاو لو تكلم محاملاً من زمانه دخل بها ثم طلقها نظر ان لم تحض بدعى
لأنها لا تنزع في العدة إلا بعد الوضع والنفاس والأخاف طلقها في الطهر فسنى أو في الحيض
فبدعى كما يؤخذ من كلامهم وأما المواوغة فيسببه إذا سببت عنه ثم طلقها طاهر فإنه بدعى
(التنبيه الثالث) يستق من الطلاق في الحيض صور منها الحمل إذا حاضت فلا يحرم طلاقها
لأن عدتها بالوضع ومنها لو كانت الزوجه أمه أو قال لها سيدان بطلقة الزوج اليوم فأن حرة
فسأنت الزوج الطلاق لأجل العلق فطلقها لم يحرم فأنه واطمأ أن أرضى بها من طول بل العدة وقد
لا يسع به السيد بسد ذلك أو يموت فيقدم أمرها الزوجه الأذرى بمثا وهو حسن ومنها
طلاق الخسيرة فليس سنى ولا بدعى ومنها طلاق الحكمين في صورة الشقاق ومنها طلاق
المولى إذا طوب وان توقف فيه الرافى ومنها لو طلقها في الطهر بطلقة ثم طلقها في الحيض
ثانية ومنها لو خالها على عرض لا طلاق قوله تعالى فلا جناح عليكم فيها أفادت بمحلها

العدة (الخ) أي ولو كانت العدة بالأشهر على المعتد (قوله إلا بعد الوضع الخ) أي أن كانت العدة بالأقوام أو ماذا كانت بالأشهر فيه
الوضع ولو ساء أيام النفاس (قوله خان طبقه أي الطهر) أي وإن ساء منه ما فيه أي أو في حضرة قلبه (قوله ثم طلقها ظاهر) أي ولو جامعها
وفي الحضي الأول وسواء كانت محضاً ولا لا تنقسم عدة الشبهة مطلقاً وذلك ما رقت في قلبها (قوله يستقي من الطلاق) أي
الحكم عليه بأنه بدعي وسواء فهدت الأحكام لا يقال لها بدعي ولا تخبر بل يقال لها بدعي وهو بدعي في الدليل وأما بدعيه وأما كبره
والوجوب بقوله ثم (قوله طلق الأحكامين) أي إن زواجه سواها (قوله على عرض) أي منها أي وسواء نشرت الخلع أو أذنت لاجنبي بخلافه
ما إذا كان الاجنبي مخالفاً من

عالمه فحدي ولو باذنه (قوله وهذا) أي المذكور في التنبه الثالث (قوله وهو وارد الخ) الضمير راجع إلى التنبه الثالث أودرج
 للآخر فقط وإنما كان الأخير وارداً مع أن المتقدم ذكره لأنه قبله يأتي بدخولها وهذا أهم (قوله وهو الخ) عائداً إلى الضمير وأنت باعتبار
 الخبر (قوله التي ظهر عليها) قيد للحكم بالأسنى ولا بدعي وأما الذي يمكن جعلها ظاهراً وطليقاً في طهر جامعها فيه أو في حيض قبله كان
 بدعيًا (قوله من طلق بدعيًا) وهو من طلق في حيض أو في طهر جامعها فيه أو في حيض قبله وإن كان الذي في الحديث هو الأول فقط فكون
 غيره بالقياس عليه وينتهي من الرتبة بزوال ٤٤ زمن البدعة وزمن البدعة أن طلقت حائضاً هو بقية الحيضة وإن طلقت طاهراً

موطوءة فيه أو في حيض قبله بقية
 الطهر الذي طلقت فيه والحيضة
 التالية فإذا شمرت في الطهر بعد
 ذلك انتهى من الرتبة (قوله بعد عام
 الخ) ليس قيداً بل بأوله يجوز
 الطلاق بأربعة ينقطع الأثم
 من أصله لأن الرتبة أما كفارة
 للذنب أو فدية وتل منها بسيطة
 الأثم وإنما يمكن الرتبة واجبة
 لأن التوبة لا تنصرف فيها لجواز أن
 تسامحه من بعدها (قوله السنة الخ)
 اعلم أن اللام إن دخلت على ما تكرور
 كانت لتوقيف كانت طلاق
 لرمضان المعنى إذا جاء وقت
 رمضان طلقته وإن دخلت على
 ما لا يشكر وكانت لتعجيل تطلق
 في الحال فتسوية أنت طالق لرضا
 زيد تطلق وإن مضى (قوله
 فكالسنة) صارة غيره فكمقره للسنة
 وهي ظاهرة وكذا يقال فيما بعدها
 (قوله ويلقوا الخ) وقيل يختلف
 بالقصد فإن قصد التنبه بالخطي
 الصفاء والنار في القضاء طلقت
 في الحال إن كانت طاهراً والأخوين
 طهروا بقصد التنبه بالخطي في
 البرورة وبالنار في الآخر وكان في
 حال حيض وقع حالاً والأخوين تحيض
 بدلتهم

(فصل فيما علكه الخ) (قوله فلو
 كان الخ) بيان لوجه الخلاف وقوله
 نظراً لأنه محتمل أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يهتبه ليكون طلاقه لا يترتب عليه شيء إلا ما بان
 منه بالعمان فلا بد من عدم نهيه على جواز الجمع لكن الحكم مسلم (قوله وفيه الاستثناء الخ) مقتضى أن الذي أودع والصرف
 لأن المتكلم وجع عن مقتضى كلامه ومصرعه عن ظاهره بالاستثناء (قوله خمسة) أي يجعل التلفظ مع الإصغاء شرطاً وأنما شرطين
 بدليل أخذهم من كل منهما ما اختلفت به في الخمسة معرفة معناه ورد بأنه يقتضي عنها قصد رفع حكم الإين لأنه لا بد من ذلك معرفة معناه
 وزاد بعضهم عدم جمع الفرق في الاستقراء كما تقدم في الأقوال (قوله أي اليمين) فيه نظر من وجهين الأول أنه يقتضي أن الاستثناء

اليمين
 (فصل فيما علكه الخ) (قوله فلو
 كان الخ) بيان لوجه الخلاف وقوله
 نظراً لأنه محتمل أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يهتبه ليكون طلاقه لا يترتب عليه شيء إلا ما بان
 منه بالعمان فلا بد من عدم نهيه على جواز الجمع لكن الحكم مسلم (قوله وفيه الاستثناء الخ) مقتضى أن الذي أودع والصرف
 لأن المتكلم وجع عن مقتضى كلامه ومصرعه عن ظاهره بالاستثناء (قوله خمسة) أي يجعل التلفظ مع الإصغاء شرطاً وأنما شرطين
 بدليل أخذهم من كل منهما ما اختلفت به في الخمسة معرفة معناه ورد بأنه يقتضي عنها قصد رفع حكم الإين لأنه لا بد من ذلك معرفة معناه
 وزاد بعضهم عدم جمع الفرق في الاستقراء كما تقدم في الأقوال (قوله أي اليمين) فيه نظر من وجهين الأول أنه يقتضي أن الاستثناء

ليس من العيين مع انه من تمامها والثاني ان بسفاه المطلق فلا يكون على وجه العيين بان قال أنت طالق ثلاثا الا واحدة لان العيين والحلف
ما يتعلق به بحث أو متع أو يحقق خبر والمثال المذكور ليس كذلك (فرع) لو شئت قصد الاستثناء أو لا طلقت لان الأصل عدم
القصد وكذا لو شئت في أصل الاتيان به (قوله) ولم تطلقه الخ (قوله) اختل الزوج والزوجة في الاتيان بالاستثناء أو بالمشيئة لا يثبت صدق لان
الأصل عدم خلاف ما لو أنكرت جماعها لم يصدق لانه لا يلزم من عدم جماعها عدم اتيانه به فلو قال أنا نيت بالاستثناء في قلبي ولم أنطق
به لم يقبل لظاهره ولا يمتنع خلاف ما لو قال أنا نيت التعليق على دخول الفار مثلا أنكرت فلا يصدق بظاهره ولا يفرق بينهما أو يدين
باطنا فيجعل بذلك فيها وبين الله تعالى (قوله) فلو فصل الخ شروع في المحترقات على القلب والشرع المرتب (قوله) أو ما بينهما أي الأولى
والأخر (قوله) والمستغرق باطل (بقرعة) التعليق لما فيه ومن المستغرق ما لو قال ١٤٣ كل امرأة طالق غيرك ولازم أنه ليس هو وأما هذا
الأقدم طاقا على أدلة الاستثناء فان

العين وتلفظ به معناه نفسه ولم يشرع في انقضاء سكتة التنفس فمر ما لو سكت
التنفس أو انقطع صوت فانه لا يضر لان ذلك لا يمتنع أصلا بخلاف الكلام الاجنبي ولو سيرا
أو راه بعد فراغ العيين ضرر بخلاف ما إذا فاعلها لان العيين إنما يعتبر تمامها وذلك صادق بان
ينوبه أو لها أو آخرها أو ما بينهما أو لم يقصد برفع حكم العيين أو قصد برفع العيين ولم تطلق به أو
تلفظ به ولم يسمع به نفسه عند اعتدال سمعه أو استغرق المستثنى منه ضرر والمستغرق باطل
بالإجماع كما قاله الأمام والأمدى فلو قال أنت طالق ثلاثا الا ثلاثا بضم الاستثناء لم يطلعت ثلاثا
ويصح تقديم المستثنى على المستثنى منه كانت الواحدة طالق ثلاثا والاستثناء يعتبر من المفوظ
لا من المسلول فلو قال أنت طالق خسا الا ثلاثا وقع طلقان ولو قال أنت طالق ثلاثا الا نصف
طلقة وقع ثلاثا لانه اذا استثنى من طلقة بعض طلقة بقي بعضها متى بقي كملت (تنبيه) يطلق
الاستثناء بشرط على التعليق بمشيئة الله تعالى كقوله أنت طالق ان شاء الله تعالى أو ان لم يشأ الله
تعالى طلاقك وقصد التعليق بالمشيئة في الأولى وبعدمها في الثانية قبل فراغ الطلاق لم يثبت
لان التعليق عليه من مشيئة الله تعالى وعندها غير معلوم فان لم يقصد بالمشيئة أو التعليق بان سبق
الى لسانه لتوذيها كما هو الادب أو قصد ما بعد الفراغ من الطلاق أو قصد التبرك أو ان قال
شي بمشيئة الله تعالى أو لم يعلم قصد التعليق أم لا حشوت كما ان أطلق كما هو قضية كلامهم
وكذا عين التعليق بالمشيئة انعقاد نية وضوء وسلا فوسوم وغيرها عند قصد التعليق وانعقاد
تعليق وانعقاد حق وانعقاد دين وانعقاد نذر وانعقاد كسر مما حقه الجزم
كسب وقرار واجارة ولو قال باطاني ان شاء الله وقع طلقة في الاصح نظر الصورة لانه المشرع
بمصول الطلاق حالته والحاصل لا يعلق بخلاف أنت طالق فانه كاتال الرافعي قد يستعمل عند
التبر من وقوع المحصول كما يقال التبر من الوصل أنت واصل والعرض المتوق شفاؤه
ان صحيح فنظام الاستثناء في مثله ثم شرع في القسم الثالث وهو التعليق بقوله (ويصح
تعليقه) أي الطلاق قياسا على العتق (بالصفة) فتلحق عند وجود هذا قال لها أنت طالق في
شهر كذا أو في غرة أو في رأسه أو في أوله وقع الطلاق مع أول جزء من الليلة الأولى منه أو أنت
طالق في شهر كذا أو أول يوم منه فتلحق بأول خبر يوم منه أو أنت طالق في آخر شهر كذا
أو سلمه فتلحق يا آخر جزء من الشهر وان علق بأول آخره طلقت بأول اليوم الأخير منه لانه
أول آخره ولو علق يا آخر أوله طلقت يا آخر اليوم الأول منه لانه آخر أوله ولو علق يا نصف

العين وتلفظ به معناه نفسه ولم يشرع في انقضاء سكتة التنفس فمر ما لو سكت
التنفس أو انقطع صوت فانه لا يضر لان ذلك لا يمتنع أصلا بخلاف الكلام الاجنبي ولو سيرا
أو راه بعد فراغ العيين ضرر بخلاف ما إذا فاعلها لان العيين إنما يعتبر تمامها وذلك صادق بان
ينوبه أو لها أو آخرها أو ما بينهما أو لم يقصد برفع حكم العيين أو قصد برفع العيين ولم تطلق به أو
تلفظ به ولم يسمع به نفسه عند اعتدال سمعه أو استغرق المستثنى منه ضرر والمستغرق باطل
بالإجماع كما قاله الأمام والأمدى فلو قال أنت طالق ثلاثا الا ثلاثا بضم الاستثناء لم يطلعت ثلاثا
ويصح تقديم المستثنى على المستثنى منه كانت الواحدة طالق ثلاثا والاستثناء يعتبر من المفوظ
لا من المسلول فلو قال أنت طالق خسا الا ثلاثا وقع طلقان ولو قال أنت طالق ثلاثا الا نصف
طلقة وقع ثلاثا لانه اذا استثنى من طلقة بعض طلقة بقي بعضها متى بقي كملت (تنبيه) يطلق
الاستثناء بشرط على التعليق بمشيئة الله تعالى كقوله أنت طالق ان شاء الله تعالى أو ان لم يشأ الله
تعالى طلاقك وقصد التعليق بالمشيئة في الأولى وبعدمها في الثانية قبل فراغ الطلاق لم يثبت
لان التعليق عليه من مشيئة الله تعالى وعندها غير معلوم فان لم يقصد بالمشيئة أو التعليق بان سبق
الى لسانه لتوذيها كما هو الادب أو قصد ما بعد الفراغ من الطلاق أو قصد التبرك أو ان قال
شي بمشيئة الله تعالى أو لم يعلم قصد التعليق أم لا حشوت كما ان أطلق كما هو قضية كلامهم
وكذا عين التعليق بالمشيئة انعقاد نية وضوء وسلا فوسوم وغيرها عند قصد التعليق وانعقاد
تعليق وانعقاد حق وانعقاد دين وانعقاد نذر وانعقاد كسر مما حقه الجزم
كسب وقرار واجارة ولو قال باطاني ان شاء الله وقع طلقة في الاصح نظر الصورة لانه المشرع
بمصول الطلاق حالته والحاصل لا يعلق بخلاف أنت طالق فانه كاتال الرافعي قد يستعمل عند
التبر من وقوع المحصول كما يقال التبر من الوصل أنت واصل والعرض المتوق شفاؤه
ان صحيح فنظام الاستثناء في مثله ثم شرع في القسم الثالث وهو التعليق بقوله (ويصح
تعليقه) أي الطلاق قياسا على العتق (بالصفة) فتلحق عند وجود هذا قال لها أنت طالق في
شهر كذا أو في غرة أو في رأسه أو في أوله وقع الطلاق مع أول جزء من الليلة الأولى منه أو أنت
طالق في شهر كذا أو أول يوم منه فتلحق بأول خبر يوم منه أو أنت طالق في آخر شهر كذا
أو سلمه فتلحق يا آخر جزء من الشهر وان علق بأول آخره طلقت بأول اليوم الأخير منه لانه
أول آخره ولو علق يا آخر أوله طلقت يا آخر اليوم الأول منه لانه آخر أوله ولو علق يا نصف

(قوله) ولو قال باطاني الخ (قوله) فيصير ذلك كون التعليق بالمشيئة يمنع من الوقوع عند قصد التعليق فكانه قال الا في حالة النداء والفرق ما قاله
الشارح من ان النداء بشر بمصطلح الطلاق والحاصل لا يعلق بخلاف أنت طالق فقد يستعمل عند التبر بضعفه التعليق (قوله)
فيصير أي يصح (قوله) ويصح تعليقه بالصفة اعلم ان المتن مراده بالصفة ما يشمل الأوقات ومراده بالتعليق ما يشمل المصير والمعنوي
والشارح قصر على الأوقات وعلى التعليق المعنوي ومثل ابن خاقم التعليق بالصفة بأن طالق طلاقا حاشا مشاعرا لم تكن في وقت
حسن ومثال التعليق المصير اذا جاء أول الشهر فانت طالق وفي الصفة اذا جاء وقت حسن طلاقا فانت طالق (قوله) فتلحق عند وجود
الصفة) أي لا فعلها حتى لو قال عجلت الطلاق المعلق لم يقع قبل وجود سفته وهو على ذلك اللفظ طلاق لا قبل يقع طلقة وهو المعتمد
(قوله) فاذ قال لها الخ) حاصل ما ذكره ثلاثة عشر مثالا (قوله) في شهر كذا الخ) القابضين مع فيه وفيما بعده دليل تفسيره لها بذلك (قوله)
وان علق بأول آخر أي قبل هذا اللفظ بأن قال أنت طالق في أول آخره

(قوله ونصف) أي من ليلة وقوله ونصف أي من يوم (قوله فيقال نصف ليلة الخ) المراد باليلة الثامنة واليوم الثامن أيضا والمراد بنصف الليلة نصفها الثاني والمراد بنصف اليوم نصفه الأول وإيناح ذلك أنه إذا مضى من الشهر سبعة أيام كان معها ثمان ليال وباليلة الثامنة نصفهما من النصف الأول ونصفهما من الثاني واليوم الثامن نصفه من النصف الأول ونصفه من النصف الثاني وهذا معنى قوله لأن نصف نصفه سبع ليال ونصف سبعة أيام ونصف معنى أنه وفيقال نصف ليلة أي النصف الثاني منها الذي يستقفه النصف الثاني من نصف الشهر وقوله بنصف يوم أي نصفه الأول الذي يستقفه النصف الأول يعني أننا نعطي النصف الأول من اليوم الثامن للنصف الثاني من النصف الأول من الشهر وتأخذ به ليلة النصف الثاني من الليلة الثامنة فنصير النصف الأول ثمان ليال وسبعة أيام والنصف الثاني ثمانية أيام وسبع ليال (قوله والشرط) مملووف على الصفة عطف معاير لأن المراد به الالوان (قوله عند بشر وظهم) أي لا يتجاوزونهما وإنما كان استثناء سالاه ليس يمر بحاق لتعلق الطلاق (قوله بالشرط الخ) المراد به فعل الشرط فهو غير معناه في المتن وقوله والصفة كان الأولى حذفها لأن التعلق معنوي لا أدوات له ويجب بانه عطف مادي لأن فعل الشرط يقال له شرط وقال له صفة بدليل قوله نطلق عند وجود الصفة وهي فعل الشرط ويصح ٤٤٤ إن راد بالصفة غير الشرط وبصورها أوقع فيها تعلق يمرحها فيكون بهذه الأدوات أيضا وحاصل ما ذكره من

الشهر طلقت بغير وبثمن يوم الخامس عشر وإن نقص الشهر لانه المفهوم من ذلك ولو علق بنصف نصفه الأول طلقت بطول فجر الثامن لأن نصف نصفه سبع ليال ونصف وسبعة أيام ونصف والليل سابق النهار فيقال بنصف ليلة ونصف يوم ويجعل ثمان ليال وسبعة أيام نصفًا أو سبع ليال وثمانية أيام نصفًا ولو علق بثمان ليال والنها رطلت بالثروب ان علق نهارا وبالغجر ان علق ليلًا كل منهما عبارة عن مجموع جز من الليل وجز من النهار لا فاصل بين الزمانين وقوله (والشرط) مجر وعطفًا على الصفة كالم في المطلب وقد استؤنس بطوار لتعلق الطلاق بالشرط بقوله صلى الله عليه وسلم المؤمنون عند بشر وظهم انتهى وأدوات التعلق بالشرط والصفات ان وهي أم الباب نحو ان دخلت الدار فانت طالق ومن يقع الميم كن دخلت من نسائي الدار فهي طالق وإذا نسى متى ما راد بما راد ما كان هو كادخلت الدار واحدة من نسائي فهي طالق وأي كأي وقد دخلت الدار فانت طالق ومن الأدوات ادعائي رأى سيديو ومهما وهي بمعنى ما لما الشرطية وانما واما كلمة وأيان وهي كفي في تعميم الأزمان وأن وحشما التسيم الامكنة وكيف وكيفما التعلق على الأحوال وفي فتاوى الفخر إلى أن التعلق يكون بالفي بلدهم العرف فيها كقول أهل بغداد أنت طالق لا دخلت الدار ويكون التعلق أيضا كالنت طالق ولو دخلت الدار كقوله الدار ردى وهذه الأدوات لا تقتضي بالوضع فوراني المعلق عليه ولو تراخيا ان علق كالم دخول في غير خلع أمافيه فانه اقتيد الفور به في بعض مسيحه كان وإذا كانت فتمت وإذا ضمنحت في أضافات طالق وكذا اقتيد الفور بفي التعلق بالمشيئة نحو أنت طالق أن وإذا شئت لانه تخلف على الصحيح خلاف متى شئت لا تقتضي هذه الأدوات تكرار في المعلق عليه بل إذا جرد واحدة من غير تبيان ولا كراه انحلت الجين ولم يؤثر وجودها ثانيا لا في كلفات التعلق بما يقتيد التكرار فلو قال من

الادوات سبعة عشر أداة (قوله ان دخلت الخ) ويصح أنت طالق ان دخلت (قوله فانت طالق) ولو علق القاء على المعفاته وتعلق وقيل لا يكون تعلق المدم الرباط بل تعيين (قوله كما دخلت الخ) راجع للاربية قبله (قوله هي رأى سيويه) فيه نظر لأن خلافه في أهميتها وحرقيتها امداد لها على التعلق بباتفاق (قوله وما الشرطية الخ) فيه نظر لانه لغزعا لعاقلة والادوات هنا مستحيلة في الزوجة الآن يقال انها قد تدخل على العاقل مجازا (قوله وادما الخ) مبتدأ وقوله كلمة خبر وهذا مجرد فائدة لانه لا تعلق بها على الكلام فيه وهذا الاخبار مسلم في ادما (قوله وهذه الأدوات لا تقتضي الخ) شرع في أحكامها من الفور وعدمه والتكرار وعدمه (قوله

بالوضع) فان قصد الفور في حالة التراخي عمل به أو قصد التراخي في حالة الفور عمل به أو قصد عدم التكرار عند عدم انقضائه عمل به فهذا مختار وقوله بالوضع واحترز أصحابه من القرينة المعلقة الفور نحو ان دخلت أنت فانت طالق فهي للفور بالقرينة أو قال المذهب في بدسته فانت طالق فهي للتراخي بالقرينة (قوله كان وإذا) وراد عليها لا ولو ما ولو فهي خسة اموالها فانه امتناع جوابها لامتناع شرطه امتلا إذا قلت لو دخلت الدار فانت طالق معناه امتنع الطلاق لامتناع الدخول ومفهومه انها تطلق ان دخلت فيكون تعليقا لجود جود على جود بل هو مأمال لا ولو ما فانه امتناع جوابها لو جود شرطها امتلا إذا قلت لو دخلت فانت طالق معناه امتنع الطلاق لجود الدخول فمفهومه وجود الطلاق عند عدم الدخول فان قصد هذا المعنى عمل به وإن قصد التعريض على فعل الشرط أو أطلق كان تعليقا للطلاق على الدخول فكانه قال ان دخلت الخ (قوله في غير تبيان الخ) والحاصل ان ان علق بفعل نفسه ففعل نائباً راجعاً اليه المخلوف عليه أو مكره بالبحث ولم تعمل الجين وكذا إذا علق بفعل غيره ان قصد بطله منعه من الفعل وكان المخوف عليه من يبالى أي يبق عليه حيث الخلف كايه وابنه وأخيه وصديه ورجل ساع من المجلبين والرجس من يبالى باعتبار الشأن من ان محل عدم اعتبار فعل التامس ومن ذكره إذا كان تعليقا على الفعل كان تعليقا على العدم كان له تدلي في مثلها في

طابق فدلخت ناسه أو جاهله بأنها الخالف عليها أو مكرهه في عينه ولم يحث (قوله أو اثنتين الخ) كان الأولى العطف بالواو لأن المراد أنه يجمع هذه التماثل الأربعة (قوله خمسة عشر الخ) بينا الشارع وجهن ١٢٥ الأولى قوله لأن فيها أربعة أجد الخ والثنائي قوله

فيعتق واحد الخ والفرق بين الوجهين أنه في الأول لم يبين المكرر من غيره وفي الثاني بينه (قوله طلاق واحدة) أي في ضمن الاثنين (قوله وطلاق اثنين) أي بانضمام هذه إلى التي قبلها وكذا تقول فيما بعده (قوله طلاق واحدة) أي في ضمن الأربعة وقوله وطلاق اثنين أي غير الأوليين وقوله وطلاق أو مع أي بانضمام ههنا لتي قبلها (قوله ولا يقع الطلاق الخ) سادس جازا فجزا الطلاق قبل الشكاح ورجا إذا علقه ثم تكهها والشارح قصره على الثاني والأولى يعلم منه بالآلى (قوله الجنون) وكذا الغنى عليه وإن تعدى عنهما إلا أن طر الجنون من سكر تعدى به كسابق في الاستدراك (قوله هم تصرفه) أي ومن جلسته الطلاق (قوله لأنه لوطق الخ) كان الأولى لا يعلو طلق في هذا السكر أي فكذلك الجنون الثاني عنده وأما كلام الشارع ففيه تعليل للثني بنفسه أو كان يأتي بقاء النفي ويعو قول فلو طلق (قوله المبرم الخ) هو من أصابه مرض البرسام وهو جوع في الرأس يفسد العقل (قوله ففككي) بالتخفيف والتشديد والضابط في عدم وقوع الطلاق عليه أن لا يتخلف ما ذكره عليه وإن لا ينوي الطلاق فإن أكرهه على ما به الطلاق فيطلق واحدة لأن الماهية تتحقق بها وقبل لا يطلق حتى يستفصل من الذي أكرهه فإن طلق من غير استيفصال وقع لوطق واحدة

له عيب ونحته أربع نسوة إن طلقت واحدة فبعد من عبيد سوا الاثنين فبعدان أو ثلاثا فثلاثة أو أربعة أو ما عداهم تبعاً بقى عشرة واحد يطلق الأولى واثنين يطلق الثانية وثلاثة يطلق الثالثة وأربع يطلق الرابعة ويحجر ذلك عشرة ولو علق بكلمة خمسة عشر لاها نقض التكرار كما لا يفيها رجة أجدوا اثنين من ثين وثلاثة وأربع فيعتق واحد يطلق الأولى وثلاثة يطلق الثانية لا صدق عليه طلاق واحدة وطلاق اثنين وأربع يطلق الثالثة لا صدق عليه طلاق واحدة وطلاق ثلاث وسبعة يطلق الرابعة لا صدق عليه طلاق واحدة وطلاق اثنين غير الأولىين وطلاق أربع ويحجر ذلك خمسة عشر ثم شرع في القسم الرابع وهو ائحل بقوله (ولا يقع الطلاق) المعلق (قبل الشكاح) بعد وجود لقوله صلى الله عليه وسلم لا يطلق إلا بعد نكاح صحته الترمذي ثم شرع في القسم الخامس وهو شروط المطلق بقوله (وأربع لا يقع طلاقهم) بتبيينه ولا تعليق الأول (الصبر) الثاني (الجنون) الثالث (النائم) قوله صلى الله عليه وسلم رقم القسم عن ثلاث من الصبي حتى يبلغ وعن الجنون حتى يفيق وعن النائم حتى يستيقظ صححه أبو داود وغيره وحيث ارتفع عنهم القلم بطل تصرفهم ثم لو طر الجنون من سكر تعدى به صم تصرفه لأنه لوطق في هذا الجنون وقع علاقته على المذهب المصوح في كتب الشافعي رضي الله تعالى عنه كما قاله في الروضة والمبرم والمعنوه وهو الناقص العنقل كافي الصحاح كالجنون (و) الرابع (المكره) بفتح الراء على طلاق زوجته لا يقع طلاقه خلافاً لا يحمق في حق الله تعالى عنه لقوله صلى الله عليه وسلم رفع عن أمي الخطأ وأنسيان وما استكرهوا عليه وغيره لا يطلق في أغلق أي أكرامه أو داود والحاكم ومهم استناده على شرط مسلم فإن ظهر من المكره رغبة اختياره منه لا يطلق كان أكرهه على ثلاث طلاقات طلق واحدة أو على طلاق صر حتى يفيق وتوى أو على تعليق فخير أو بالعكس لهذه الصور وقع الطلاق في الجميع لأن مخالفة شعيرة اختياره فيما أتى به شرط حصول الأكره قدرة المكره بكسر الراء على تحقيق ما عده به المكره فبعداً جازاً لا يلايه أو تغليب وجه المكره بفتح الراء عن دفع المكره بكسر ما هرب وغيره كسختاته بغيره وظنه أنه إن امتنع من فصل ما أكره عليه حتى فعل ما خوفه به لأنه لا يتحقق الجزاء لهذه الأمور الثلاثة تفريج ما جازاً ما لو قال لا تطلقن غداً فطلق بكراً أو نكاحاً ما لو قال ولي القصاص فيما يطلق زوجة جئت والاقصصت منكم لم يكن أكرهاه أو يحصل الأكره بضمير يضرب شديد أو جسد طوبل أو تالف مال أو نحو ذلك مما يترى القائل لاجله الإقدام على ما أكره عليه ويختلف الأكره باختلاف الأشخاص والأسباب المكره عليها فقد يكون الشيء أكرهاً في شخص دون آخر أو سبب دون آخر فالأكره لا يطلق مال لا يضيئ على المكره بفتح الراء فكسمة دواهم حتى المومر ليس بأكرهه على الطلاق لأن الإنسان يضمه ولا يطلق بخلاف المال الذي يضيئ عليه والجسد في الوجه أكرهه وإن قل كما قاله الأذخري والضرب اليسرى أهل المر وأت أكرهه وخرج بقيد طلاق زوجته فيما تقدم هذا إذا أكرهه على طلاق زوجة نفسه بأن قال له طلق زوجتي ولا تطلقن طلقها وقع على الصحيح لأنه لا يفي في الأذن كما قاله في الروضة (أنه) لو قال لزوجه إن طلقن ففأنت طالق قبله فلا تطلقها طلاقاً أو أكرهه على التخيض فقط ولا يقع معه المعلق لأنه يذنه على الملوأ وقيل لا يقع شيء لأنه لو وقع التخيض لوقع المعلق قبله بحكم التعليق ولو وقع المعلق لم يقع التخيض وإذا لم يقع التخيض وقع المعلق وهذه المسألة تنجى السريحية منسوبة

(قوله) فطلق الخ) وهذا لأقل إيمان على ثبوتها كأن تصعد على المصاطب طلق أو غيرها وقع حالاً بالأس و يكون أولهم ان في النكاح
الشرعي أي في الممكن اما المسجل فلا فرق بين أن غيرها وأعلم ان بين الطلاق واليمين مخالفة في الحالف على المسجل في الآيات والتي
كأنه في ذلك عبارة أول كتاب الأيمان (فرع) استثنى بغيره فمقتضى أن يحل لا ينفعه مطلقاً وعند مو ينفقه إذا اعتقد أنه ينفقه
مادام لم يوفان علمه أنه لا ينفعه وقم من الآن (فرع) ١٤٦ وقع عليه الطلاق ثلاثاً قال على الطلاق الثلاث لأفضل كذا ثم فعله

لا ينمى ويحرم على كثير من الأصحاب والاول هو ما يحكمه الشبان وهو المعتد بالشيخ
عز الدين لا يجوز التلبس بغير عدم الوقوع وقال ابن الصباغ وددت لو عييت هذه المسألة فتراب
مصر يري، مما نسب اليه فيها ولو ملق بالطلاق يستحيل عرفا كصعود السماء والطران أو عقلا
كلهم من الضدين أو شرعا كمنع من رمضان لم يلق لانه لم يفرض الطلاق وأما عاقبته على
صفة الحق والعين فيأخذ كرسوة قد يحتمل العلق في الحلف وقالوا لزوجته ان كنت
زينا فانت طالق فكلمت حاطة شلوا هو سمع بصحت في أصح الوجهين لأن المنة كماله
وقالها ان كنت - بلا فانت طالق فكلمت أباه أو أرحام من يحارها ملقت بوجود الصفة
فان قلنا فصلت منها من مكالمه إلا جانب قبل منه لانه الظاهر وقوع الطلاق لا تقتصر في
هذا القدر كقاية من وقف الله لهذا الشخص الذي هم نفعه في الوجود فنع الله تعالى به ورحم
مؤلفه وشارحه

«فصل» في الرجة ينفذ اراء اقصم من كبرها عند الجوهري والكنس كترغند
الازهرى وهي لغة المنة من الجوع وشرب الماء الى النكاح من طلاق غريبان في العدة
على وجه مخصوص كما يؤخذ من لسانى والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى وبعثن آفاق
برهن في ذلك اى في العدة ان ارادوا اصلاح اى رجع كما قاله الامام الشافعى رضى الله عنه
وقوله صلى الله عليه وسلم اناى جبريل فقال راجع حفصة فانها صامه وقامه وانها روى جثا في
الجنة رآكاتها ثلاثة محل وصيغة وم تخرج أما الطلاق فهو بد لا ركن و بد المصنف بشرط
الركن الاول وهو المحل بقوله (وشروط) خمسة (الرجه أربعة) وتركها ماسا سا
ستعرفه الاول (أن يكون الطلاق دون الثلاث) في الخردون اثنين في الرقي ولوقال كافى
المهاجى بربوف عدد الطلاق ثلث ذلك اما اذا استوفى ذلك فانه لا سلطان له عليها (و) الثاني
(أن يكون) الطلاق (بعدها حولها) فان كان قبله فلا رجعة له ولها وكا لو ما تدخل
الى المهرتم (و) الثالث (أن لا يكون الطلاق بعوض) منها أو من غيرها فان كان على عوض فلا
رجعة كما تقدم في طبعه في الطلع (و) الرابع (أن تكون) الرجة (قبيل انقضاء العدة) فاذا
انقضت فبأنى في كلام المصنف في الفصل به مع أن هذا الفصل ساقط في بعض النسخ
والخامس كون المطة قابلة للعلل للفرج فلو أسلمت الكفرة واستقر زوجها ورجعه ما رجعته
كمره بل يصح أو ردت لنفسه بل تصح ما جثا في حال ردت الان مقصود الرجة الحل والردة
نافية وكذا في الرد والرجع أو ردتا معا وبطل ذلك انتقال أحد الزوجين الى دين يتبعه دوام
النكاح والسادس كونها معينة فلو طلق أحد زوجيها وبطل الرجعة في ذلك ما جثا في
ثم راجع أحدهما لم تصح الرجعة إذ ليست الرجة في إباحة مال الإجماع كما حلق تشبهها
أنه كاح وهو لا يصح من الإجماع ولو تمت وتثبت أن تصح رجعتها بالصلى الأصح (ثم) لو علق
الطلاق على شرط وشلى في حصوله فراجع ثم سلم أنه كان حاسلا في خمسة الرجة ورجعها أنصحها
فأله شيخ النوى السكال سلا في محضر الجرائم تصح
«فصل» في بيان ما يتوقف عليه حل المطلقة (واذا طلق) الحر (امرأته) بغير عوض منها

هو سيد الطلاق بان كانت نحن لم نحبب حجةها ولا ملائكة. انصح الرجوع لو لم علمنا: بعدا الطلاق قصص الرجعة (قوله ولو است) حرة
 أي بعد الطلاق (قوله ثم راجع) بان قال راجعت المطلقه (قوله ثم راجع) بان قال راجعت احدها (ان قال راجعت احدها) (الصل في بيان ما يوقوف
 عليه الخ) وهو الرجعة في الرجعة وتو: يد العقد في البائن دون الثلاث (الصل في المطلقه ثلاثا) والرجعة بالصل ساقطة في بعض النسخ
 وفي بعضها بانه وماذا على ثبوت الفضل السابق على ما حكي سقوطه (هنا ثابت ولاه) قوله واذناطلي امي انما الخ يقول الحمي هذا نص في

بعضهم ما تقدم من قوله دون الثلاث وقوله قبل خمسة عدتها غير تلازم بل هو عين ما تقدم لا فهو ملة بل المفهوم قوله ألا في هذا انقضت
عدتها وقوله فلا يطلق فلا إلا أن لا يجب من المحشى بان مراده ان هذا قوله للمفهوم (قوله فله من اجتناب الخ) أي بشرطها المتقدمة في
الفصل السابق (قوله بقوله تعالى الخ) كان المتسبب كره عند قوله فيما يأتي فإذا انقضت عدتها الخ الآن قال انه دليل على ما عابا المفهوم
لا بالنسبة ودلائلها على ما يأتي بالنسبة (قوله اذا انحاط الخ) جسيمة الخ كبر الحاصل انه ١٤٧ اذا نشرها بلاوط أو بوقفس غير جبر فلها

تنقضي العدتي فتمت أحكام عدم
الرجعة وعدم النفقة والكسوة
وعدم التوارث وعدم صحة الأبداء
والظهار وعدم صحة العان وذلك
باتفاق وأما صحة نكاح نحوأختها أو
أربع سوا ما قبل يصل وقيل لا يصل
ولا تنقضي العدة في أربعة أحكام
لحق الطلاق وجوب السكنى وعدم
صحة نكاح الاجنبي وعدم الجدة
وطولها وسأني بقية الأحكام المتعلقة
بذلك في الصدق (قوله بشرط في
المرجع الخ) هذا في المتي مطوف
على قوله في اول الفصل السابق بدأ
بشرط الحمل وكان الاول ذكر ذلك
في الفصل السابق ليكون الكلام
على الأركان كلها في محل واحد وقوله
كثر وقلة الخ) ولو كان ذلك مع
سبق إيجاب النول فإنه كتابة أن
قوى الرجعة حصلت الرجعة والأفلا
تتمصل ولو في كروا ما لا يبر (قوله
ان شئت الخ) أي يكسر إقاده كسر
الهزة أمان ضم النام من شئت
فبصح أو فتح الهزة من أن أو أبلها
بأنه في رجعة لا فرق بين القوى
وقير وقيل بفتح بين القوى وقير
وهو المتقدم فبصدق الهزة أو
الانبات أو كان نحو باع الرجعة
دون (أي) قوله كروا مقدماته
الخ) مثال للمتي وهو الفعل الموصوف
بكونه غير انكاتب (قوله كتب الخ)
سورة ان تأتي بول فيقول الزوج
هو مستعار لم يلازم فيصلى لزوج
ولا قبل قولها الابينة على ولادتها أو أمانا زادها على أنها ولدت أنكر كونه منها فلها تصديق لا يثبت عنه بالأعلان بل بالذي وحضهم
صوابا نسب بأن يدين الولد من طوط بدشمة أو بذكر الزوج وبعده منه فالقول قول الزوج ولا قبل قولها الابينة على إقرار
الواطي بأنه وطئ بشمة (قوله واستلاد الخ) في كرهه استلاد أي لان الكلام في الرجعة وهي متعلقة بالنكاح وأما الاستلاد فتعلق بملك
الميم وصورة ذلك أن تدعى الأمانة أن السبطوطها وان هذا الولد منه ينكر السبطوط فاقول قول السبطوط لا قبل قولها الابينة
على إقرار السبطوطها (قوله ولحظة الخ) وأما ان العدة في جميع الصور رئيس من العدة قبل تبين غم أهله إلا الحيرة فلا تصح

مرة كانت أو مرة واحدة أو اثنتين) بعد طوطها ولو في نساء على أنه وجب العدة وهو
الاصح وكذا لو استعدت مائة المحترم فإن الرجعة تثبت على المتقدم (فله من اجتناب الخ) بغير ادائها
وأذن سيدها (ما تنقض عدتها) لقوله تعالى فيلن أجلهن فلا تعضلوهن أن ينكحن
أزواجهن ولو كان حق الرجعة باقيا لما كان يباح لهن النكاح (تنبيه) برده على ما إذا انحاط
الرجعة بمخالفة الأزواج بلاوط فإن العدة لا تنقضي ولا رجعة بعده إلا إقرار أو الا شهر كافي
الروضة وانها ج واجب عليها وان خالف في ذلك بعض المتأخرين ودخل في كلامه ما إذا وطئت
بشمة فخلعت طوطها فإن لم يجر رجعة في عدة داخل على الاصح مع أنها ليست عتق ولكن لم
تنقض عدتها وبشرط في المرجع وهو الركن الثاني الاختيار وأهلية النكاح بنفسه وان
توقف على إذن قصر رجعة سكان وسفيه ومحرر لا يجتوز ومكره ولو لم يجر وتدفع عليه
طال الرجعة حيث يزوجه بانحتاج إليه وبشرط في الصيغة وهو الركن الثالث فقط بشعر
بالراد في معناها معنى الضمان وذلك ما صرح وهو كرو ذلك إلى وراجعت وأرجعت
وأرجعت وأمسكت لشهرتها في ذلك وورد في الكتاب والسنة وفي معناها سائر ما شئت
من مصادر ما كانت مائة رجعة وما كان بالجمية أن أحسن العربية وأما تسمية كثر وقلة
ونكمتها وبشرط في تغييره وعدم تأتيت فخر قال راجعت ان شئت تقاقت شئت أو راجعت
شهر الفحصل الرجعة وسن شهاد عليها نحو جاد خلاف من أو جبهه وغالب الجب
الخ) في حكم استدامة النكاح السابق وانما وجب الشاهد على النكاح لا ثبات القرين
وهو ثابت هنا (تنبيه) قد علمت أن الرجعة لا تفصل بفعل غير الكتابة وإشارة إلى أن
المفهوم ككوط ومفسد ماله وان قوى به الرجعة اعدم دلالة عليها فإذا انقضت عدتها
بوضع حمل أو إقرار أو أشهر (كانه) إعادة نكاحها بعقد جديد بشرطه المتقدمة في باب
ليبنوتها جديت في انقضاء العدة بغير أشهر من إقرار أو وضع إذا أنكره الزوج فقصص
في ذلك ان أمكن وان خافت حادثها لان النساء مؤتمنت على أرحامهن ونحر بانقضاء العدة
غيره كتمت واستلاد فلا قبل قولها الابينة وبغير الأشهر وانقضاءها بالاشهر وبالأمكن
ما إذا لم يكن لصغرا أو يأس أو غيره يصدق بعينه ويمكن انقضاء وهو موضع شامب تة أشهر
وطلعتين من حين إمكان اجتماعهما بعد النكاح والمصور جماعة وعشرين يوما وطلعتين ولحظة
بشائين يوما وطلعتين وبإقامة طلعتين طهر سبق يحض اثنتين وثلاثين يوما وطلعتين وفي
جذب سبعة وأربعين يوما وطلعة ولغير مرة طلعتين طهر سبق يحض ستة عشر يوما
وطلعتين وفي حبس بأحد ثلاثين يوما وطلعة (و) اذا انقضت عدتها ثم جدد نكاحها
(ينكر مع على ما في) له (من) عدد الطلاق لما روى البيهقي عن ٤ روى الله تعالى عنه
أنه أتى بذلك واقفه عليه جماعة من العلماء ولم يطور لهم مخالف (فان طلقها) أي أحر
(ثلاثا) أو العبد ولو مبعضا لطلعتين معا أو ميا قبل الدخول أو بعد في نكاح أو أنكحة

ولا قبل قولها الابينة على ولادتها أو أمانا زادها على أنها ولدت أنكر كونه منها فلها تصديق لا يثبت عنه بالأعلان بل بالذي وحضهم
صوابا نسب بأن يدين الولد من طوط بدشمة أو بذكر الزوج وبعده منه فالقول قول الزوج ولا قبل قولها الابينة على إقرار
الواطي بأنه وطئ بشمة (قوله واستلاد الخ) في كرهه استلاد أي لان الكلام في الرجعة وهي متعلقة بالنكاح وأما الاستلاد فتعلق بملك
الميم وصورة ذلك أن تدعى الأمانة أن السبطوطها وان هذا الولد منه ينكر السبطوط فاقول قول السبطوط لا قبل قولها الابينة
على إقرار السبطوطها (قوله ولحظة الخ) وأما ان العدة في جميع الصور رئيس من العدة قبل تبين غم أهله إلا الحيرة فلا تصح

الرجعة فيها (قوله وعلى وجود الخ) في شبره ثلاثة وكان حقا وهو جود الخ (الأن قال إن علي بن جعفر بعد (قوله وأصابها الخ) عطف
تفسير (قوله طلاق) أي بآثار رجوعها انقضت عدتها (قوله لا ستر رجوعها) أي إذا كان بالغاً المألف الصبي فالعدة فيه للتعبد بضرورة وقوع
الطلاق بان سكت بها كبراء كالمطلي (قائدة) في مذهب الإمام أحمد بن حنبل إن الولد إذا كان دون عشرين سنة بصر نكاحه لنفسه
وبصر طلاقه ولا عدة عليه فإن بلغ عشرين ١٤٨ وجبت العدة وهذه العمل بها أحسن من العمل بالملقة فإن بعض العلماء ادعى من

يعمل بها (قوله تنبيه الخ) اشتمل هذا
التنبيه على أربعة شروط كون
النكاح صحيحاً وكون الزوج من يمكن
وطؤه وكونه غير رقبي وغير صبي
والانتشار بالفعل وسأقي في التنبيه
الآخر اشتراط الإقضاء إذا كانت
بكرًا (قوله ونفسه) أي في كلام
غيره لأن كلامه (قوله فعل ذلك
الخ) بهذا باطل عند الشافعي ويتمد
الخفية صحيح فإن قلدهم في ذلك
مع والأفلا (قوله لم يصح النكاح)
وعليه حل الحديث عن الله المحلل
والمحلل له وهذا عندنا وأما عند
المالكية فعلى ظاهره فلا يصح
التحليل مطلقاً بهذا الشرط سواء
وقع صلباً لعداً أو قبله (قوله لم
يصح النكاح إن كان الشرط من
جهتها الخ) أي أومن ولها وعملها
بشرطها عذرنا إلا أن بعض الشراطين
ولأن ولها (فرع) إذا فترت
بالوعد ثم رجعت فإن كان قبل العقد
قبل أو بعده فلا ما يصدفها الزوج
والولي وإن ادعت الوطء فأنكر المحلل
صدقت وإن ادعت الطلاق فأنكر
الحلل فإن علم الزوج بالطلاق صح
عنده والأفلا وإن ادعت المرأة أن
زوجها طلقها ثلاثاً ثم رجعت فحل
بطلان الزوج العقد بالحلل أو لا قال
بعضهم يحل لأهل البدع مخالفين
والتحليل حتى الله فيصير الرجوع
عنه بعد الأقرار به ويحل لا يحل

(لم يحل) أي المطلقة (له الأبد وجوده أشياء) في الدخول به وعلى وجوده الأول
منها في غيرها الأول (انقضاء عدتها) أي المطلق (و) الثاني (تزوجها بغيره) ولو عدداً
أو جنتاً (و) الثالث (دخولها وأصابها) بدخول حشفته أو قد رها من مقطوعها ولو كان
عليها حائل كان لفعلها شرفاً فإنه يكتفي بتخييمها فيها خاصة لا في غيره كدبرها كما لا يصلح به
التقصين وسواء أبلغ هو أم زلت عليه في بقعة أو قوم أو أوجع فيه وهي ثالثة (و) الرابع
(ينتهي أمره) أي الزوج الثاني بطلاق أو فسخ أو موت (و) الخامس (انقضاء عدتها) من
لا ستر رجوعها لا يحل عاقلها من أنزال حمل منه (تنبيه) بشرط الانتشار إلا لقوان
ضعف الانتشار واستعان بأصبعه أو أصبعها بخلاف ما لو نشر لشلل أو عنه أو غيره والمعتبر
الانتشار بالفعل لا بالقوة على الأصح كما أفهمه كلام الأكرين وصرح به الشيخ أبو حامد وصاحب
المذهب والبيان وغيرهم حتى لو أدخل السليد ذكره بأصبعه بلا انتشار لم يحل كاطفل فما
قبل أن الانتشار بالفعل لم يقل به أحد ممنوع ولا بد أيضاً من صحة النكاح فلا يحل الوطء في
النكاح الفاسد ولا ملك العين ولا وطء النسبة لأنه تعالى على المحلل بالنكاح وهو أغا يتناول
النكاح الصحيح بدليل ما لو حلص لا ينكح لا يجتنب إذا كروا كونه الزوج ممن يمكن جماعه لا طفلاً
لا بئناً منه ذلك أو بئناً منه وهو رقيق لأن نكاحه أغا يتأني بالاجبار وقد مر أنه ممنوع فليحذر
مما وقع لبعض الرؤساء الجاهل من الحبسة لدفع العار من نكاحها لمجمل كالمغبر ثم بدوطئه
عليه كما ينسخ النكاح وقد قيل إن بعض الرؤساء فعل ذلك وأعادها فلو بوقت الله بينهما
وتفرقا وانما عرفت عليه إلى أن تحلل تنفير من الطلاق الثلاث وقوله تعالى أن طلقها أي
الثالثة فلا يحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره (تنبيه) بكنى وط محرم وسلباً وحصى ولو
كان سائماً أو كانت حائضاً أو صائغاً أو مظهراً منهن أو معة من شبهة وقتت في نكاح المحلل
أو عزمه بنفسه لأنه وطء زوج في نكاح محجج وبشرط في تحليل البكر لا نقضاً كما قاله
الشيخان وتحلل كتابه لمسلم بطوط محرم أو وثني في نكاح نفقهم عليه ولو تنكح الزوج
الأنثى بشرط أنه إذا وطئها طلقها أو فلا نكاح بينهما بشرط ذلك في صلب العقد لم يصح النكاح
لأنه شرط بجمع دوام النكاح فاشبه التأكيد ولو طأها العاقلان على منى من ذلك قبل العقد ثم
عقد بذلك القصد بلا شرط كره ولو تنكحها بشرط أن لا يطأها أو أن لا يطأها إلا نكاحاً أو لا
مرة مثلاً لم يصح النكاح إن كان الشرط من جهتها المنافاة مقصوداً العقدان وقع الشرط منه لم
يضر لأن الوطء حق له فتركه والتمكين حق عليها ليس لها تركه بقول المطلقة ثلاثاً
التحليل يمينها عند إمكانه والاول تزويجها وإن ظن كذبها لكن يكره فإن قال هي كاذبة
مع من تزويجها إلا أن قال هل يدين لي صدقها ولو حرمت عليها زوجها إلا ما بازاً له ما لم يكن
عليها من الطلاق ثم اشتراها قبل التحلل لم يحل له وطؤها الظاهر القرآن (فصل) في الإيلاء
وهو لغة الخلف قال الشاعر

والعقد واليمين على ذلك
أنه لو وقع الطلاق بالثلاث لخل الإجماع ولو كان العقد وقع بالوطء أو بالطلاق أو بالزواج من غير ما يمين
بعضه في حقه ما وقال الشارح رحمه الله تعالى كالحلل فلا يسقط فلو طلقها ثلاثاً ثم اتفقا على عدم شرط مثلاً أو شهدا شاهدان
بما يقضي الطلاق فكذلك لا يسقط المحلل وما يميني أيضاً على كون الطلاق في حقه ما أنه لو وقع طلاق رجعي بينهما ثم تبين بطلانه
بواحد مما هدم لم يقترن رجوعها لأن ثبوت الرجعة من جهة حق الزوجين بل لا بد من تجليده عقد (فصل في الإيلاء الخ) ذكره

بعد اربعة اشهر منها وكذا يقال في ذكر الطلأ والامان عقبها وكان طلاقها الثاني الجاهلية لا وجه بعده ابدأ فغير الشرع حكمه الى ما باتى من سدورها اربعة اشهر ثم بعدها تعال به بالفدية أو الطلاق فان امتنع منه المطلق عليه القاضى (قوله حلف زوج الخ) اشتمل هذا التعريف على الاركان الاربعة بعضها بانصر محو بعضها بالاشارة وقوله حلف زوج أى غير مجبور وغير مشلول وغير صبي وغير مجنون وغير مكره وقت الايلاء بخلاف حالوطر الشلل أو الجنون بعد الايلاء فلا يمنع من ترتب الاحكام وهو من اضافة المصدر لفاعله ودخل في الزوج المسلم والكافر والحار والعبد (قوله وجته) أى غير اهل تقاضوا القرضا سواء كانت مسلمة أو كافرة حرة أو أممة (قوله وانما عدل الخ) جواب عن سؤال حاصله ان الايلاء ينجى الحلف والحلف يتعدى على لا عين وحاصل الجواب من وجهين الاول ان الايلاء فيه تضمين يأتى وضاهية ان يكون هاتفل مذكور ولا يناسب الحرف المذكور فيبقى باسم فاعل من فعل محذوف يناسب الحرف المذكور ويجعل اسم الفاعل حالاً من فاعل الفعل المذكور كما قدره الشارح بقوله أى مبعدين ١٤٩ الخ والجواب الثاني ان الكلام فيه تضمين

نحوى وهو اشرب كل شئ معنى كل شئ أخرى تتوذى معناها وتتعدى تعديتها كما اشار له الشارح بقوله لانه ضمن معنى البعد فلي هذا يكون معناه مبعدين (قوله ومدة الخ) أى حقيقة وهو ظاهرها وحكما بان يطلق أو يؤيد (قوله وزوجان) الاولى وزوجة لان الزوج هو الحالف وقد تقدم وكان يصدق الحالف فيها تقدم والجواب انه اشار بذلك الى ان الحالف لا بد وان يكون زوجا (قوله بعضها الخ) المرده ما عدا المحلوف به (قوله أو بالتزام الخ) محطوف على باسم فهو من مدخول الحلف فيقال الحلف لان الحلف مانع من حث أو منع أو تحقيق خبر وقوله ان وطئت فمى صلاة أو صوم مثلاً أو فصر لئلا طلق أو فبغى حرم من قيل الحلف لان فيه منع نفسه من ذلك الوطء فاقاله المحشى من قوله الاولى أى يقول او التزم ما يلزم الخ أو على طلاق أو صفقا عطفاً على حلف فبقيده انه ليس من الحلف غير ظاهر كما حملت (قوله

واكتب بما يكون أو المتي * اذا آتى عينا بالطلاق وشرع حلف زوج بصح طلاقه على امتناعه من وطئ زوجته مطلقاً أو في ربة أشهر كما سبأني والاصل في ذلك قوله تعالى الذين يؤثرون نساءهم ترص أو ربة أشهر الآية وانما عدى فيها بن وانما هو عدى على لانه ضمن معنى البعد كما قال الذين يؤثرون مبعدين أنفسهم من نساءهم وهو كما لا يذاموار كانه ستة حلف ومحلوف به محطوف عليه ومدة وسبعة زوجان والمصنف ذكر بعضها بقوله (واذا حلف) أى الزوج باسم من اسمائه تعالى أو صفة من صفاته أو بالتزام ما يلزم بندراً وتعليق طلاق أو عتق (أن لا يطأ زوجته) الحرة أو الأمة وطأ شرعياً فهو مول فلا ايلاء يعلقه على امتناعه من قتعته بها غير وطء ولا من وطئها في دبرها أو في قبلها في محرجين أو احرام ثم اشار الى المدة بقوله (مطلقاً) بأن يطلق كقوله والله لا أطولك أو مدة تريد على ربة أشهر كقوله والله لا أطولك خمسة أشهر أو قبسه بعد المحصول فيها كقوله والله لا أطولك حتى ينزل السيد عيسى بن مريم عليه الصلاة والسلام أو حتى أموت أو حتى أغنى أو حتى يموت فلان (فهو مول) انصر دها منع نفسه مما لا يفقه حق العفاف وخرج بقصد لان ربة أمته فلا يصح الايلاء منها وبقيد الزيادة على ربة أشهر ما اذا حلف لا يطؤها مدة وسكت أو لا يطؤها ربة أشهر فلا يكون مولاً فيها اما الاول فتردد اللفظ بين القليل والكثير واما الثانى فخصبرها على الزوج في هذه المدة فإذا قال والله لا أطولك ربة أشهر فادامضت قوله لا أطولك اربعة أشهر فليس بمول لا تنفائة المدة الايلاء وكنهه يأثم لكن اثم الايلاء لا اثم الايلاء قال في المطلب وكانه دون اثم الاولى ويجوز أن يكون قوله لان ذلك يقدر فيه على رفع الضرر بخلاف هذا فإنه لا رفع له الا من جهة الزوج والوطء هذا اذا ادا حلف القسم فلا يقال والله لا أطولك أو ربة أشهر فادامضت فلا أطولك ربة أشهر كما لمولاً لا يابى بين واحدة اشتملت على أكثر من ربة أشهر ووقال والله لا أطولك خمسة أشهر فادامضت قوله لا أطولك ستة أشهر فلا يأن لكل منهما حكمه وشرط في الصيغة لفظ بشر بالايلاء في معناه ما صرى ذلك المامصرح كتيب حشفة بفرج ووطء وجاع كقوله والله لا أعجب حشفة بفرج أو لا أطولك أو لا أجامعك أو عتق عتق على طلاق أو على ما يلزم (قوله فهو مول الخ) كان الاولى حذفه لانه سبأني في المبتن (قوله فلايلاء الخ) لكنه حالف فيصحت ان خالف عينه وتزومه الكثرة وان لم يقرب عليه احكام الايلاء وكذا يقال في كل الصورتين ينتق فيها الايلاء (قوله أو قبسه يستبعد المحصول الخ) أى قول عيسى بعد وكذا الموت بعد في ظن ابن آدم لما جيل عليه من عبادة وطول الامل وان كان الموت اقرب من كل شئ (قوله فإذا قال الخ) محترق قد مد في الموت أى تريد على ربة أشهر بين واحدة وما هياميتان (قوله فليس بمول) أى لم حالف يلزمه بالخالفه كقوله وان كانت لا تقرب عليه الاحكام الا بنية ومدارته كوليس مولياً على اعادة العيبين الثاني سواء حال فإذا مضت أم لا فان لم يعد العيبين الثاني كان مولاً (قوله فلايلاء الخ) أى ان ادا العيبين الثاني وأدا قوله فادامضت وان حلف العيبين الثاني فيعين واحدة وكذا ان ادا العيبين الثاني ولكن حذف قوله فادامضت فتكون عينا واحدة (قوله كتيب حشفة الخ) أى مشتق ذلك

أوعتق عتق على طلاق أو على ما يلزم (قوله فهو مول الخ) كان الاولى حذفه لانه سبأني في المبتن (قوله فلايلاء الخ) لكنه حالف فيصحت ان خالف عينه وتزومه الكثرة وان لم يقرب عليه احكام الايلاء وكذا يقال في كل الصورتين ينتق فيها الايلاء (قوله أو قبسه يستبعد المحصول الخ) أى قول عيسى بعد وكذا الموت بعد في ظن ابن آدم لما جيل عليه من عبادة وطول الامل وان كان الموت اقرب من كل شئ (قوله فإذا قال الخ) محترق قد مد في الموت أى تريد على ربة أشهر بين واحدة وما هياميتان (قوله فليس بمول) أى لم حالف يلزمه بالخالفه كقوله وان كانت لا تقرب عليه الاحكام الا بنية ومدارته كوليس مولياً على اعادة العيبين الثاني سواء حال فإذا مضت أم لا فان لم يعد العيبين الثاني كان مولاً (قوله فلايلاء الخ) أى ان ادا العيبين الثاني وأدا قوله فادامضت وان حلف العيبين الثاني فيعين واحدة وكذا ان ادا العيبين الثاني ولكن حذف قوله فادامضت فتكون عينا واحدة (قوله كتيب حشفة الخ) أى مشتق ذلك

(قوله لم يشرب في الظاهر) أي تجرى عليه أحكام الإيالة مظاهر أو مبطنة فلا يبحث أذا وطئ الأولى ولا يلزمه كفارة ولا غيرها مما علق به من طلاق أو غيره لأن نيته عدم الوطء بالقدم واليخالف ذلك بخلافه في الثانية إذا وطئ حيث ظاهره وأباطناه بلزم من الجماع الإجماع وهو حلف على عدم الاجتماع وقد فصل الاجتماع في ضمن الوطء يمكن لأبنا ثم الإيالة أنه لم يخلف على الامتناع من الوطء وكذا في الأولى لا لأنه لا يلاقي نيته (قوله فيفقتر إلى نية الوطء) أي فإن فرغ من حركته - كلام الإيالة وان لم يشرب لم يكن اليقين منعقة فحقت فيها من مخالفتها بالمس أو بالياضة أو نحو ذلك (قوله في زال ملكه) يخرج به آثاره وتبدلها واستيلاده فلا يزال به الإيالة (قوله فصر نطقاً) وأوقات طلاق على المعتمد تجرى فيه أحكام الإيالة (قوله قولان وطئ الخ) ما قبل الوطء فليس مولى بالية لو مضت السنة وهو بمنزلة لا يبحث لأن معنى كلامه أنه إن حصل منه وطء لا يكون الأمرة غيراً بأحد أمرين بالوطء مرة أو بالامتناع من الوطء حتى تفرغ السنة (قوله بل حلف) فإن وطئ ثانياً بحث وزعمته الكفارة بالوطء الثاني (قوله ويؤمل الخ) ثم روي في أحكام الإيالة من أنالي آخر الفصل (قوله إن سأت ذلك) ليس قيداً كتابياً (قوله أربعة أشهر) ٥٠، يجوز دلالة أربعين شهراً ولا قوله بل لو تأمل الفاعل قوله ولم يحتمل أن يكون

بالفرغ نائب فاعل وله معنى فيقول وإن كان ظاهر الشارح يقتضي أنه مقعول ونائب الفاعل خبر يعود على المولى حيث قال ويجعل المولى (قوله ويقطع المدة الخ) مناهها إذا فاورت أول المدة منعت حسابها أيضاً وإن طرأت في الأثناء منعت حساب الماضي وإن طرأت بعد الأربعة أشهر منعت حسابها أيضاً وزمن الرد لا يصح على كل حال وبهذا زوال الردة إن كانت العين مطلقاً فتأخر أربعة أشهر من حين الإسلام وكذا إذا كانت العين مقيدة وبالباق بعد زوال الردة أكثر من أربعة أشهر فإن كانت أربعة فأقل فلا ضرب لزول حكم الإيالة لكن العين منه فدان وطئ في أثناءه الباقي - فتشعر كذا يقال في المانع الذي بالربعة إذا فاورت أول المدة أو طرأ في أثناءها ما فاضراً

فإن قال أردت بالوطء الوطء بالقدم وبالجماع الاجتماع لم يشرب في الظاهر ويدن وما كتابة كلامه ومباضة ومباشرة كقوله والله لا أمسك ولا أنجبحت أولاً بأمر! فيفقتر إلى نية الوطء لعدم اشتراطها فيه ولو قال إن واصلته فعبس في حرف أو لمسكه عنه موت أو غيره من زوال الإيالة لأنه لا يلزمه بالوطء بعد ذلك شيء ولو قال إن وطئته ففعلت ففعلت نطقاً في قول من المخاطبة فإن وطئ في مدة الإيالة أو بعد طلاق النمرة لوجود المعاق عليه وزوال الإيالة فلا يلزمه شيء فوطئها بعد زوال الإيالة لا أطول سنة الأمرة مثلاً قولان وطئ ويؤم في السنة أكثر من الأربعة لوصول الحنف بالوطء بعد ذلك بخلاف ما لو بق أربعة أشهر فأقل فليس بمول بل حلف (ويؤجل له: بمعنى جعل المولى وجوباً) إن سأت) زوجته (ذلك أربعة أشهر) سواء الحرة والرقبة في الزوج والزوجة من حين الإيالة غير رعية وبهذا في رعية إلى منهما من حين الرجة ويقطع المدة مرة بدخول ولومن أحدهما بعد المدة لارتفاع النكاح أو اختلاله بما إذا لا يصح بينهما من المدة وما عسى أو شيء غير خصوص كنفاس وذلك كرض وجنون ونشوز وتلبس بغير شيء وصوم كاعتكاف وإحرام فرضين لا تمتناع الوطء معه ما عمن من قبلها وتسنأ المدة بزوال الطامع والابتنى على ماضى (قوله) ما ذكره المصنف من توقف التأجيل على سؤالها ممنوع فهو مخالف لقول الإمام الشافعي والاصحاب فقصد قال الإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه في الام كافي المطلب ما نصه ومن حلف لا يقرب امرأته أكثر من أربعة أشهر فتركه امرأته لم تطالبه حتى مضى الوقت الذي حلف عليه فقد خرج من حكم الإيالة لأن المين ماضقة عنه انتهى فلو كان التأجيل متوقفاً على طلب الماحسب المدة وصرح الاصحاب بغير المدة بنفسها سواء علمت بثبوت حلفها في الطلب وتركه قصداً لم تعلم حتى انقضت المدة ولا تحتاج إلى ضرب القاضي لثبوتها بنفسه انظر آن العظمى حتى قال في الروضة لو آلى غيب وآلى وهو غائب حسبت المدة ثم انقضت

بدها فلا يصح ولا يمنع من اعتبار المدة (قوله وجد المدة الخ) من جملة الغاية أي ولو كانت الردة بعد المدة فلا حاجة المدة بتأويل الغنى بقوله أي بعد الشروع في المدة (قوله لا رتماع النكاح) أي إن أصغر المرد على ردة حتى انقضت المدة وقوله وأختله أي إن عاد إلى الإسلام في المدة (قوله فلو منع وطئ الخ) خرج المانع بالزوج فلا يمنع (قوله فرضين) ففة فلا عتكال والأحرام يخرج به الأحرام لنقل فلا يمنع من حساب المدة وإن امتنع الحرج منه (قوله فلو كان التأجيل الخ) هذا بيان الوجه دلالة كلام الإمام على أن المدة تنصرب بنفسها وتحسب ولا تنوق على ضرب القاضي لكن فيه نظر فإن كلامه مفرض فيما إذا بعد وصيرت حتى فرغت المدة فقدر به في نفسه فليس ماض في لآن كلامنا في الإيالة مطلق فغنى فيه الأربعة من غير ضرب القاضي وكلام الشافعي لا يدل على ذلك (قوله فلو كان التأجيل الخ) هذا من جملة لأنه فراغ المدة انحلت العين سواء أطلبت أم لا فلا يظهر لهذا الخلاف في المقيد بمدة فائدة وأما تطهير فأنه في المطلق (قوله بغير المدة بنفسها الخ) المراد بغيرها بنفسها حسابها من غير توقف على طلب ولا ضرب أو إماتة

(قوله من غير ما بالزوجة) أما إذا كان بها مطلق فغير الزوج والمراد ما عدا طرأ به الأربعة أشهر (قوله بغير) أي بغيره القاضى بطلها أو بغيره من إفاضة القاضى لها في ذلك (قوله بين الفسقة) بفتح القاف وكسرهما (قوله بقبل الخ) نخرج الفسقة في البر وحاصلها أنه ان حلف لا بطنى القبل فوطئ في البر فلا يقال فيه فية ولا يحث ولا تنقض المظالمه وإن حلف لا بطنى أو أطاق فوطئ في البر حث ولزمته الكفارة وسقطت المظالمه وانحلت الميمن لكن لم تحصل الفسقة ورتب على عدم حصولها الإيمان وانعالتين وأما إذا وطئ في القبل حامداً عالماً بمختاراً حث وانحلت الميمن وسقطت المظالمه وحصلت الفسقة (قوله كفيته المظالمه الخ) ظاهره أنه بيان لكيفية المظالمه على طريقة المتن وليس كذلك لأن المتن التخيير لا الترتيب إلا أن ١٥١ يقال هذا بيان للمظالمه على عدة الضعيف لا التل

بالترتيب المقابل للمتن (قوله فإن كان المطلق الخ) مختار قوله من غير ما بالزوجة فكانه قال أما إذا لم يزوج فلا يمتنع من التخيير (قوله طلقه) وإن بازت بهما كان كالتخيير قبل الدخول أو كانت استيفاء ما تلت (قوله ولا جابر على الفسقة) أي بخلاف المطلق فيدخسه الإجماع لأنه كراه بحق (قوله من فلان) فلو حلف من لم يقع (قوله ولا ينفذ طلاق القاضى في مدة إهماله الخ) لم ينفذ مدة الإهمال ذكرك فيه حواله على مجهول ولا يصح أن يراد بها الأربعة أشهر لأنه لا يشترط نفوذ طلاق القاضى فيها وعلى المبرأ منها أن المولى إذا طلق الإهمال بعد الأربعة أشهر فإنه يعمل بما قاله فلا ينفذ طلاق القاضى فيه (قوله بشرط حضوره) فلو شهدت بینه بإيلائه وأمنته أي من الفسقة والطلاق فطلق الله فله فلا ينفذ حتى يحضر ويثبت عليه الامتناع إلا إذا اعتذر بحضوره فسكنى اليئس أي على الامتناع من الفسقة والطلاق (قوله لأن الأصل عدمه) أي للمذكور من

المدة ولم يطمأن من غير ما بالزوجة (بغير) المولى بطلها (بين الفسقة) بأن يزوج المولى حشفته أو قدرها من مقطوعها بقبل المرأة متى وطئ فية لأنه من طهر إذا رجع (والشك في الميمن أن كان حلفه بالله تعالى على ترك وطئها (أو الطلاق) للمعاقب عليها (تنبيه) كفة المظالمه أنها نطالسه أو لا بالفسقة التي امتنع منها فإن لم يرض طالعها بطلاق لقوله تعالى فإن فاقوا فإن الله غفور رحيم وإن عزوا المطلق فإن الله مبيح عليهم ولو تركت حلفها كان لها المظالمه بعد ذلك لتجدد الضرر وليس لسيادة المظالمه لأن التمسح بها ينظر بلوغ المراهقة ولا يطالب فيها بذلك وما ذكرته من الترتيب بين مطالبها بفسقة والطلاق وما ذكره الرافعي رحمه الله تعالى يتعارض مع النص وإن كان قضيه كالأمر المنهاج أم أن رد الطلبي بينهما فإن كان المنهاج بالزوج وهو طبعي كرض قضا له بالفسقة بالاسان بأن يقول إن قدرت فثبت ثم إن لم يرض طالعها بطلاق أو شرى كإكرام أو سوم واجب قضا له بالطلاق لأنه الذي عكسه طهره وطئ من حصى وطئ لم يطالب بالانحلال الميمن (فإن امتنع) منهم أي الفسقة والطلاق (طلق عليه الحاكم) طلقه بناءً عنه لأنه لا دليل على عدم استمرارها ولا إيجاباً على الفسقة لأنها لا تدخل تحت الإيجاب والطلاق قبل التباينة فتاب الحاكم منه عند الامتناع فيقول أوقف على فلاته من فلان طلقه كما سكتي عن الأملاء وحكمت عليه في زوجته بطلقة (تنبيه) بشرط حضوره يثبت امتناعه كالحضول إلا أن تعدلوا بشرط الطلاق حضوره ولا ينفذ طلاق القاضى في مدة إهماله ولا بعده وطئه أو طلاقه وإن طلقه ما وقع الطلاق وان طلق القاضى مع الفسقة لم يقع الطلاق لأنها المقصود وأن طلق الزوج بعد طلاق القاضى وقع الطلاق إن كان طلاق القاضى وجباً (تنبيه) وأما إذا تزوج في الإيلاء أو اقترضا مدته بأن ادعه عليه فأنكر صدق بيئته لأن الأصل عدمه ولو اعترف بالوطء بعد المدّة وأنكر مدته قطعهما من الطلبي عملاً باعتدافهما ولم يقبل وجوبها عنه لا اعتدافاً أو صول حلفها إليها ولو كرر بين الإيلاء من غير أن يكثر وأما بغيره الرافعي أنما كبسدها ولو تعدد المجلس وطال انغصص صدق بيئته كظهيره في تعليق الطلاق وقرئ بينهما وبين تغيير الطلاق بأن التخيير انشأوا به ما عدا الإيلاء والطلاق معاً فلو كان الأمر مستقلاً لما كبسدها ألين أو أراد الاستئناف بعد ذلك الإيلاء وإن أطلق ولم يرد تأكيدها واستئنافاً فواحدة أو تعدد المجلس حلالاً على التأكيدها ولا تعددت بعد التأكيدها

مع اختلاف المجلس

(فصل في الظاهر وهو أنه ما أخذ من الظاهر لا من رده الأصلية أن يقول الرجل لزوجته

الإيلاء في الأولى ولا تنقضي في الثانية فسقط ما قبل هذا ظاهر في الأولى

إما في الثانية هي ما متفقان على الإيلاء فليس الأصل عدمه (قوله وقرئ بينهما) أي بين الإيلاء وتعليق الطلاق وبين تغيير الطلاق الخ وحاصل الفرق أن تغيير الطلاق يتعدد عند قصد الاستئناف أما الإيلاء فتعلق بتعددان عند قصد الاستئناف كالتخيير للطلاق ما عتد الإيلاء في الإيلاء والتعليق فلا يزداد أن اتخذ المجلس بخلاف تغيير الطلاق فيتعدد عند الإطلاق كقصد الاستئناف وقرئ أيضاً بين تغيير الطلاق وبين الإيلاء والتعليق عند قصد التأكيدها لا عند قصد الإيلاء أو طال الفصل أم لا يختلف تغيير الطلاق عند قصد التأكيدها بشرط عدم التعدد عدم طول الفصل وعدم اختلاف المجلس (قوله أن اتخذ المجلس) أي لو بطل الفصل ويحتمل وإن طال (فصل في الظاهر الخ) ذكره عقب الإيلاء ما سببه في أن كراه ما وكل منها ما كان طلاقاً في الجاهلية وكل منها ما يصح من الرخصة (قوله لأن صورته الخ) يصح أن يكون تعليلاً لا تخفى من الظهور يصح أن يكون تعليلاً للمعنى الشرعي أي لا يشبهه ظاهراً وقوله لأن

صورته أي صبغته وقوله الأصلية أي التي كانت في الجاهلية (قوله ونحو الظاهر الخ) يصح أن يكون تعليلاً لأننا لا نأخذ من الظاهر فكأنه قال وإنما أخذ من الظاهر لأن صورته الخ ولأن الظاهر موضع الكوب أي والمرأة هم كوب الزوج في قول المظاهر أنت على كظهر أي كتابة تلو حجة لأنه ينتقل من الظاهر إلى المركوب ومن المركوب إلى المرأة لأنها هم كوب الزوج فكان المظاهر يقول أنت على حمرة لارتكبين كصبر ركوب أي (قوله والمرأة هم كوب الزوج) أي في الجملة لا تهازك على بطنه إلا على ظهرها (قوله وحقيقته الشرعية الخ) أي أما اللغو فيبقى المظاهر الخ (قوله وهي نصف القرآن) أي أول النصف الثاني عدد أول عشر باعتبار الأجزاء (قوله وهو الركن الخ) الذي كبر باعتبار الخبز (قوله أي هم كربي الخ) ٢٥٢ أي محل ركوبه على أنه بمعنى المكان أو نفس ركوبه على أنه بمعنى المصدر (قوله

أنت على كظهر أي ونحو الظاهر دون غيره لأنه موضع الكوب والمرأة هم كوب الزوج وكان طلاقاً في الجاهلية كالإبلاء فقبر الشرع حكمه أي تحريمها بعد العود وزوم الكفارة كسباني وحقيقته الشرعية تشبه الزوج زوجته في الحرمة بغيره كما يؤخذ مما ساقى في أوله قبل الإجماع أي وآية الفلين فظاهر من أناسهم وهومن الكبار ثل قال الله تعالى وأنهم ليقولون منكر من القول وزورا (فائدة) سورة المجادلة كل آية منها اسم الله حمرة أو من أولنا من فليس في القرآن سورة تشابهها وهي نصف القرآن عددًا وعشر باعتبار الأجزاء وأركان الظاهر أربعة صفته ومظاهر ومظاهر وعشبهه وكلماته أخذ من قوله (والظاهر أن يقول) أي وصفته وهو الركن الأول أن يقول (الرجل) أي الزوج وهو الركن الثاني (زوجته) أي المظاهر منها وهو الركن الثالث (أنت على) أومني أو ميني أي عدي (كظهر رأي) أي كرمي منك حرام كرمي من أي وهذا هو المشبه به وهو الركن الرابع فقد حصل من كلام المصنف جميع الأركان ولكن لها شروط في الصيغة لفظ بنصر المظاهر وفي معنى ما مر في الضمان وذلك إما ما مر في كات أورأساً أو ذلك ولو بدون على كظهر أي أو كدها أو كناية كانت أي أو كمينها أو غيرهما على كركب الكرامة كرامها وشرط في المظاهر كونه زوجاً يصح طلاقه ولو عبداً أو كافراً أو غصبياً أو مجبوراً أو مسكراً أو لا يصح من غير زوج وان تكلم من ظاهر منها ولا من سبى ويحتمل ومكره وشرط في المظاهر كونه زوجة ولو أمه أو صغيرة أو مجنونة أو وقتاً أو قرناً أو رجعية لا أجنبية ولو غفلة أو أمه كالطلاق فلو قال لأجنبية أن تكسب فلما نأت على كظهر أي أو قال السيد لا شئت أنت على كظهر أي لم يصح وشرط في المشبه به كونه على أني محرم أو جزائي محرم بنسب أو رضاع أو مصاهرة لم يكن حلالاً للزوج بكنهه وأخته من نسب وهي نسبه أبيه أو أمه وزوجه أبيه التي تكسبها قبل ولادته أو معها فيما يظهر بخلاف غير التي من ذكر كزوجتي لأنها ليس على الفتح ويختلف من كانت حلاله كزوجه أبنته ويختلف أزواج النبي صلى الله عليه وسلم لا تخرج عن ليس المحرمية بل لشرفه صلى الله عليه وسلم وأما أغنمه من الرضاع فإن كانت ولادته قبل إرضاعه فلا يصح التشبيه بها وإن كانت بعده صح وكذا أن كانت معه فيما يظهر (تنبيه) يصح تأنيث المظاهر كانت على كظهر أي وما قبلها الجين فلو قال أنت كظهر أي خمسة أشهر كان طهاراً مؤقفاً وإبلاء أو امتناعه من وطئها فوراً أو بعه أشهر يصح تعليقه لأنه يتعلق به القصر فاشبهه بالطلاق فلو قال إن طاهرته من ضربت فأنثت على كظهر أي مظاهر منها فطاهر منها ما جعل مقتضى التخيير والتعليق (فالذا قال) المظاهر (ذلك ولم يشبهه بالطلاق) بأن يسكنها بعد طهاره

تزوجت بغيره وأنت منه بنت فهي محرمه من حين وجودها فصح التشبيه بها (قوله ويختلف أزواج النبي ومن صلى الله عليه وسلم) يهتز وقوله محرم (قوله تغليب الجين) أي إن الطاهر فيه شبه بالجين من حيث لزوم الكفارة وفيه شبه بالطلاق من حيث أنه يرتب عليه القصر فلذلك صيرت به نظر الأول وتطبيقه نظر الثاني (قوله كان طهاراً مؤقفاً بإبلاء) أي فقصر عليه أحكامهما فقصر عليه المرأة أربعة أشهر ثم طاله بالفسخ أو بالطلاق فإن وطئ أو انحلت حكم الإبلاء وسار جازاً في الطاهر فلا يجعل له وطئاً ما تأنى يكفر أو تفرغ المدة وهل يلزمه كفارة للإبلاء أو لا وحاصله أنه إن حلف بالله أن قال والله أنت على كظهر أي خمسة أشهر ككفارة أو إن قال أنت كظهر أي خمسة أشهر يلزمه للإبلاء كفارة وإن حرت أحكام الإبلاء من ضرب المدة الخ (قوله بان يسكنها)

أي من غير طلاق (قوله ولم يفعل) أي في زمن الأساك ويكون عطف تفسيرا لا في معنى الأساك أما الفعل بعد الأساك فلا يفيد شيئا (قوله صاروا ثلثا الخ) اعلم أن العود له مان ثلاثا الأساك زمن الفراق ولم يشارق وهذا في المبدأ والمطلق والعود إلى جهة في الرجعة والعود في الموقت إلى ما في المدة (قوله وما تقدم الخ) ظاهره أنه تقييد لما قبله من غير مع أنه عينه لأن قوله لم يفعل بالظهور فرقة هو عين قوله في المتن ولم يتبعه بالطلاق وجواب بأن هذا أعم من كلام المتن لأن الفرقة أعم من الطلاق وكان الأول من ذلك أن يقول عقب المتن ومثل فرقة الطلاق غيرها (قوله فلو اتصل الخ) ١٥٣ هو مفهوم قوله قبل لم يفعل بالظهور فرقة هو مفهوم قوله لم يفعل (قوله لم يتبعه بالطلاق لكنه

أعم من مفهوم المتن) قوله أو فرقة بسبب طلاق الخ هذه هي مفهوم المتن في الحقيقة وصرح بها زيادة ابصار وأبين كون الطلاق شاملا للباقي والرجعي (قوله أو حسن الزواج) كان الأول أو حنون عطا على فرقة أو يقول فوجن الخ (قوله وهل وبسبب الخ) وينبغي على ذلك أنه على الأول يجوز تفديدها على العود لأنها احتشدت لها سببان بخلافها على الأخير ين لا يجوز تفديدها لأنها لها شرط وبسبب على الثاني وبسبب قسطة على الثالث وجوز تفديدها على العود على الأول أن كانت بغير الصوم أما إذا كانت به فلا يجوز أصلا لأنها عبادة دينية لا تقدم على وقتها (قوله وهو الستر الخ) المراد سترها الذي يحجبها من صحف الملائكة أو تخفيها أو عدم المأخذ به وقوله استرها الذي أي شأنها ذلك لا يقتضي وجوب أن يكون ذنب قاتل الخطأ وهذا مضاعفا لقصة وأما شرطها فهي مال أو بدله يحترجه بسبب طهار أو قتل أو إجماع أو حشوت في عين (قوله وخصاله الخ) أي في كفارة الظهار والجماع وأما القتل فهي إنسان العتق والصوم (قوله عتق)

زمن إمكان فرقة ولم يفعل (صارعا ثانيا) لأن تشبيهه بالمال مقتضى أن لا يعكها وجه كان أسكها وجه بعد عقد فادعى قال لأن العود للقول مخالفة يقال قال فلا نكاح لم يحد وعاد فيه أي خالفه ونقضه وهو قريب من قوله ما دفي حبسه (تنبيه) هذا في الظهار والمزاج وأدوا المطلق وفي غير الرجعة لأنه في الظهار الموقت إنما يصير ثلثا بالوطئ المدة كسائي لا بالامساك والعود في الرجعة إنما هو بالرجعة واستثنى من كلامه ما إذا كرولفظ الظهار وقصد به التأكيد فانه ليس بعود على الأصح مع عكسه بالاثبات بلطف الطلاق بدل التأكد وما تقدم من حصول العود عاذا كرجله إذا لم يتصل بالظهار فرقة بسبب من أسبابها فلو اتصل بالظهار فرقة جوت منها أمون أكدها أو دفع نكاح بسببه أو بسببها أو بانفساخ كردة قبل الدخول أو فرقة بسبب طلاق بائن أو رجعي ولم يرجع أو حسن الزواج عقب ظهاره فلا عود ولو رجع من طلقها عقب ظهاره أو رتد بعد دخول متصلا ثم أسلم حردت في المدة صار ثلثا بالرجعة وإن لم يمسكها عقب الرجعة بل طلقها بالاسلام لم هو ثلثا بعده إن مضى بعد الاسلام من زمن يس فرقة والفرق أن مقصود الرجعة الاستباحة ومقصود الاسلام الرجوع إلى الدين الحق فلا يحصل به امساك وإنما يحصل بعده (أو إذا صار ثلثا) (زمنه الكفارة) لقوله تعالى والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا الآتيه ول يجب الكفارة بالظهار والعود أو بالظهار والعود شرط أو بالعود فقط لأنه الجزء الأخير أو جهه ذكرها في أصل الزوجه فلا يجب والاول هو ظاهر الآية الموافقة لترجيحهم أن كفارة العين تحجب العين والحنث جميعا ولا ينقطع الكفارة بعد العود فقط لمن ظاهرها بطلاق أو غيره لاستقرارها بالامساك ولو قال لزوجه الأربع استن على ظهار أو فظاها منهن فإن أسكهن زمانا يسع طلاقهن فعادته من قبله أربع كفارات فإن ظاهرهن بأربع كانت صار ثلثا من كل واحدة من الثلاث الأول وزمه ثلاث كفارات وأما الرابعة فإن ظاهرها عقب ظهارها فلا كفارة عليه فيها ولا فعليه كفارة (والكفارة) مأخوذة من الكفر وهو الستر لسترها الذي تخففها من الله تعالى ومعنى الزراع كافر لأنه يسترا بذنوب وتنقسم الكفارة إلى نوعين غنيرة في أولها وهي كفارة الكفار الذين ينفق ظهارها كفارة القتل والجماع في نهار رمضان والظهار والكلام لا ين في كفارة الظهار ونصا لها ثلاثة الأولى (عتق رقبة) الثانية الكريمة والرقبة المحترقة في الكفارة أو بعت بشر وطذ كالمصنف منها شرطين الشرط الأول ما ذكره بقوله (مؤمنة) ولو بالاسلام أحد الإيوان أو نكاحا للسبي أو الدارقال تعالى في كفارة القتل قصير رقية مؤمنة والحنث بها غيرهما فبما عليها أو جلالا لطلاق آية الظهار على المفسد في آية القتل كعمل المطلق في قوله تعالى واستشهدوا شهود من رجائكم على المفسد في قوله تعالى وأشهدوا ذوي عدل

(٢٠ - خطيب ثاني) أي اعتاق فلا بد من العتق ولو في دفعين بأن اشترى نصفه عبد وهو مفسر عتقه عنها ثم اشترى نصفه الآخر وأعتقه بنية الكفارة وكذلك لو كانت الرقية ملققة من شخصين بأن ملك نصف رقيقين وبأنهما أو بأبي أحدهما فقط حسوا كان مرسرا أو حرسا أما إذا كان باقيا مع رقيقا ففصل فإن كان مرسرا مع العتق عن الكفارة والأخا (قوله والدار الخ) سورة كان تقيدا بدار كقربها مسلم فادعى شخص رقة بنية فكون رقيقا بنية والبدنة ومسلما بنية الدار فيصحب عتقه عن الكفارة (قوله قياسا عليها أو جلا) قيل بالرقبة بينهما وهو أن الأول يحتاج للجامع والثاني لا يحتاج رديا عنه لا بد من الجامع فيهما فكون الجمع بينهما افتقارا للجامع حرمة السبب من الظهار والقتل وفيه نظر لأن القتل الذي لا يخطأ هو لا يتم فيه إلا أن يجب أن القتل شأنا حرمة أو نزال الجامع بينهما عدم الأذن في كل من الظهار والقتل (قوله خلا طلاق آية) الأولى المطلقة في آية الظهار لئلا يسببها بعده

(قوله كالإرخاخ) المراد بكال الرق أن لا يستحق العتق بجهة أخرى غير الكفارة كالكتابة والابتداء والكفارة فلا عبر بذلك لكان أولى (قوله أو على أجنبي) الأولى من أجنبي (قوله لا يجوز ذلك الاعتناق كقارنه) أي ويعتق بالوص (فخرج) لو اعتق عبداً حتى عن قوله ولم يذ كره وضاعفق ولزم الطالب البقية عتق من الكفارة فان قل من كفارة عتق ولا يلزم فيه (قوله يلزمه العتق الخ) كان الأولى حذفه لانه معلوم من أول الكلام إلا أن يقال ان خبر عن قوله كل من ملك الخ والجملة خبر بقوله وضاعفق الخ وقوله بالعم الغالب أي بقيته (قوله ولا يجب على المكفر بيع ضيعته الخ) أي وينقل إلى الصوم (قوله لا يفضل) أي بأن كان قدرها أو انقص (قوله ولا يجب شراء بغير الخ) أي ولا ينقل إلى الصوم بل يصير حتى يجدو نيفاً فيحقه (قوله بنية الكفارة) وكذا يجب البنية في الاعتناق أو الأ طعام (قوله بنية الكفارة) ولا يشترط تعيين كونها ظاهراً أمثالاً (قوله بان عبداً طعام الخ) العسرة في الجز وقت ارادة الأخراج لا وقت الوجوب العسرة في الشوت بغوت بلد المؤذي عنه وهو المكفروا العسرة في القوت ببالب السنة لا وقت الوجوب لا وقت الأخراج كقيل بكل من ذلك وذلك كله ما أخوف من قوله كافي القطر ولا فرق في ذلك بين كفارة العين وغيرها على المعتد (قوله المستفاد) بالنصب بدل من ظناً وعطف بيان لانها لانه سحر وفة والاول نكرة

منكم الشرط الثاني ما ذكره بقوله (سليمة من العيوب المشفرة بالعب) اشترطوا ابتلاان المقصود تكميل حاله ليتفرغ لوظائف الارحام وانما يحصل ذلك اذا اشتغل بكفاية نفسه والاقصير كلاله على نفسه وعلى غيره (تنبيه) قال الاصحاب ملاحظة الشافعي في العيب هنا ما يضر بالعمل نظير محتله في عيب الاصعية ما ينقص النعم لانه المقصود فيها وفي عيب النكاح ما يخل بعقود الجاه وفي عيب المبيع ما يخل بالمالية فاعتبر في كل موضع ما يلحق به فيزير صفه ولو بان يوم حكمه بالسلامة لا طلاق الآية الكريمة ولا يبري كبره كالبري برعي برؤه وأقرع وهو من لا يثبت برأسه وأجر عتقه تابع المثل بان يكون عرجه غير شديداً وأعو لم يصف عور بصريته السليمة وأصم وهو فاقد السمع وأنرس اذا فهمت اشارته وفهم بالاشارة فاقد أذنه وفاقد أصابع رجليه ولا يجوز زمن ولا فاقد رجل أو خنصر ونصر من يد أو فاقد أظفان من غيرهما ولا فاقد اغلة الأهم ما تعطل منفعة اليد ولا يجوز هرم عاجز ولا مريض لا يبري برؤه فلا يثبت الأجزاء على الأصح الشرط الثالث كال الرق في الاعتناق من الكفارة فلا يجوز شراء عبث حتى عليه عبود الشراء بأن كان أصلاً أو فرما بنية عتقه عن كفارة لان عتقه مستحق بجهة الرقابة فلا ينصرف عنها إلى الكفارة ولا عتق أمرك لاحتفاءهما العتق ولا عتق ذي كتابة صحيحة لان عتقه يقع بسبب الكتابة ويجوز مدير ومعلق عتقه بصفة الشرط الرابع خلوا الرقبة عن شوب العوض فلو أعتق عبداً عن كفارة بعوض بأخذ من الرقيق كاعتق من كفارة على أن زرعى أنشأ وعلى أجنبي كاعتق عبدي هذا عن كفارة بأن فاعلى عليك فقبل لا يجوز ذلك الاعتناق عن كفارة وضابط من يلزمه العتق على من ملك رقيقاً أو غنمه من قتل أو عرض فاضلا عن كفارة نفسه وعباله الذين تلزمه مؤتهم شرعاً نفقه وكسوة وسكنى وأنما لو اخذ مالاً بدنه لزمه العتق قال الرافعي وسكوثران تقدير مدة النفقة وشية المؤن فيوزان بقدر ذلك بالعم الغالب وأن بقدر سنة وصوب في الرضة منهما الثاني وقضية ذلك انه لا تقل فيها مع ان منقول الجهر الاول وهو المعتد ولا يجب على المكفر بيع ضيعته وهي هضج التضاد المعار ولا بيع أو مال تجارته بحيث لا يفضل دخلهما من غلة الضيعة ورعي مال التجارة عن كفارة لمونه لتفصيل رقيق بعتقه ولا بيع مسكن ورقيق تقسيم ألفهما العسرة فارقته المأوف ولا يجب شراء بغير وأظهر الأقوال اعتبار البسار الذي يلزمه الاعتناق وقت الاداء لا وقت الوجوب ولا بأي وقت كان ثم شرع في الحسلة الثانية من خصال الكفارة فقال (فان لم يجد) رقية بعتقه بأن عبدها بأشراً أو شراً (فصيام شهرين متتابعين) الآية الكريمة فلو كتبت الاعتناق بالاستقراض وغيره أجزاء لا ترق إلى الرتبة العليا وبغير الشهران بالهلال ولو نقصا يكون صومهما بنية الكفارة لكل يوم منهما كما هو معلوم في صوم القرض ويجب تثبيت النية كافي صوم رمضان ولا يشترط بنية التتابع اكفاء بالتتابع الفعلي فإن بدأ بالصوم في أثناء شهر حسب الشهر بعد بالهلال وأن الأول من الثالث ثلاثين يوماً بغوت ابتداء بخرت يوم بلا عذر ولو كان اليوم لا خير أماد ألتا بعد ذلك كان يكون لم يضر لانه ينافي الصوم أو كرض مسوغ للظفر لانه المرض لا ينافي الصوم ثم شرع في الحسلة الثالثة من خصال الكفارة فقال (فان لم يستطع) أي الصوم المتتابع لهم أو مرض يدوم شهرين فلما المستفاد من العادة في مثله ومن قول الأطباء ولا شقة شديدة ولو كانت المثقة الشبق وهو شدة الغلة أي شدة الوطء أو خوف زيادة مرض (فأطاعا مدين مسكيناً) الآية

(قوله كل مسكين من الخ) يستعمل انه مبشور أو غير ويصح نصب كل منهما الاول بذلان من سبب باعتبار الحال والشأن معنوا ثانيا اطعام
و يصح الاول بذلان من سبب باعتبار اللفظ لانه محروم بالاضافة ويصح رفع الاول على انه نائب فاعل فعل محذوف أى ولطعم كل مسكين
(قوله لم يجز) أى الاقتصاد على ذلك لم يرأذنه وأما ذالم يقتصر على كل لكل من أخذ أقل من مملوئانه يكتفى وأما من أخذ أزيد فانه بحسب
منه مدد أما الزائد فان أحله ما كفارة رجع عليه به والا فلا (قوله ولو قال خذناه) للقرع بين هذه وسبب الاطلاق انه هنا ناول النسوية
وهنا لا نسوية لأعضائها في جديول وبأنه قد فعل قائم مقام القول بخلاف الاول فانه وجد في قبول الفعل لفظا (قوله فان تفاوتوا
لم يجز الخ) أى اذا كان تفاوتهم قبل القبض اذا اذ ملكوه شأنهم تفاوتوا لم يضر ١٥٥ (قوله لم يجز الامداد) أى لانه المتحقق
فان علم هناك من أخذ مددا كاملا

حسب أيضا ومن أخذ أزيد بحسب
منه مدد في الزائد ما تقدم هذا ظاهر
بصورة الشارح وبهضم قال المدار
على العلم فكل من علمه أخذ مددا
حسب فان لم يعلم ذلك لم يحسب شئ
وفي همدد ظاهر كلام الشارح انه
بحسب مدد (قوله وكالتكفير مسمى
الوقت الخ) أى انه اذا جازى الوقت
بالوطء حرم عليه الوطء ثانيا حتى يكفر
فاذا كفر حصل الوطء وان لم يفرغ
المدة أو لم يكفر ولكن فرغت المدة
فبطل الوطء ثانيا وبطل التكفير
وهذا كله اذا جازى بالوطء وان لم يعدوسه
حتى فرغت المدة فلا يلزمه شئ لانه
لم يعد (قوله لانه بها) الاولى به
أى الوقت المؤقت به (قوله ولا تنظر
الى فوهم الخ) كان لا بد أن يقول
ولا تنظر الى فوهم سقوط الباقي من
الكفارة بما فعله منها ويكون غرضه
بذلك الرد على الوجه الضعيف
القاتل بقوط الباقي بما فعله منها
(فصل في اللعان) ذكره عقب
الظهار لان اللعان قد يكون حراما في
بعض الاحيان كما بان ويحل من
الله ان والظهار يصح من الرجعة
(قوله اللعان) هو مصدرا لا عن قال في
الخلاصة للفاعل والفاعل

الكريمة السابقة أو غير لانه أشد حاله منه ويكتفى كون البعض مسا كين والبعض فقرا
(تنبيه) قوله فاطعام تسع فيه لفظ القرآن الكريم والمراد عليهم كقول جابر رضي الله تعالى
عنه أظلم النبي صلى الله عليه وسلم الجدة السدس أى ملكها فلا يكتفى بالتعدي ولا التسمية
وبل بشرط القنط أو يكتفى بالدفع عبارة الى وشه تنقضى القنط لانه عبر بالتبليغ قال الاذرى
وهو بعد أى فلا يشترط لفظ وهذا هو الظاهر كدفع الزكاة ولا يكتفى عليه كافر ولا هاتما ولا
مطلبا ولا من نازمه نفقته كزوجته وقرية ولا لا مكنى بنفقة قريب أو زوج ولا الى جدد
ولو مكاتبه لانها حق الله تعالى فاعتبر فيها صفات الزكاة ويصرف للسبب المذكورين سبب مدد
(كل مسكين مد) كان يضعها بين أيديهم وعليها لهم بالسوية أو يطلق فاذا قبلوا ذلك أجر على
الصحيح ففعلوا بينهم قبلها واحد من آخر مد أو نصف مد لم يجز ولو قال خذناه ووفى
فأخذه بالسوية أجر فان تفاوتوا لم يجز الامداد واحد مالم يقين معه من أخذ مددا آخر وهكذا
وجنس الامداد من جنس الحب الذى يكون قطرة فيخرج من غالب قوت بلد المكفر فلا يجزى
نحو الدقيق والسويق والخبز والحب ويجزى الاقطر كما يجزى في الفطرة (ولا يحمل) للظاهر
ظهور المطلقة (وطؤها) أى زوجه التى ظاهر منها (حتى يكفر) لقوله تعالى فى العنق تقرير
رقبه من قبل ان يغاسا ويغدر من قبل ان يتماسا فى اطعام جلاله المطلق على التقيد لاختار
الواقعة وخرج بالوطء غيره كالسهم ونحوه كالمدة يشهده فانه جائز في غير ما بين السرة والركبة أما
ما بينهما فيصير كاربعة الى اثنى عشر الصغير ويصح الظهار المؤقت كما هو مقرر وموافق عليه
انما يحصل العدوقية بالوطء في المدة لان الحمل منتظر بعد المدة فالامساك لا يحصل أن يكون
لا انتظارا لحمل أو الوطء في المدة والاصل برأيه من الكفارة وكالتكفير مضى الوقت لانها بها
(نعم) اذا عجز من زعمه الكفارة عن جميع الخصال بقيت في ذمته الى أن يشدر على شئ
منها فلا يبطأ المظاهر حتى يكفر ولا يجزى كفارة ملققة من خصلتين كان يعنى نصف فريقين
ويصوم شهرا أو يصوم شهرا ويطلع ثلاثين فلان وجد بعض الرقبة صام لانه حرم لها بخلاف
ما اذا وجد بعض الطعام فانه يجزىه ولو بعض مدله لا يبدله والميسور لا يسقط بالمسور ويبقى
الباقى في ذمته في أحد وجهين يظهر ترجحه لان القرصان العجز عن جميع الخصال لا يسقط
الكفارة ولا ينظر الى فوهم كونه قول شيا واذا اجتمع عليه كفارتان لم يقدر الا على رقة اعتقها
عن احدهما وصام عن الاخرى ان قدر والا فاحم
(فصل في اللعان) وهو لغة المساعدة ومنه لانه أى أهدم طرده ومضى بذلك بعد الزوجين
من الرحة أو بعد كل منهما عن الاستمرار فيهما معا أبدا وشرطا كانت معلومة جلت حجة
للمضطر الى ذلك من طلع فواش وأطلق العرب سميت هذه الكلمات لعنا نقول الرجل عليه

ويصح أن يكون جعافا كسب وصعب (قوله ومعنى بذلك الخ) لضربا جمع للمعنى الشرعى لا لى وكان الاولى ذكره عقبه (قوله
كانت أى خمسة (قوله حجة) أى فى اثبات زنا المسترفة وفي دفع الخلع عن القاذق وقوله المضطر أى بحسب الغالب والافه اللعان ولو لمع
قدرته على البينة فلا مضطر استجند (قوله من طلع الخ) من واقعته على امرأته والعنقيرى الطلع ما يند اليها زكركه نظر اللفظ من وان كان
معناها مؤثرا والمراد بالفرش الزوجة نفسها فكانت قال المحدث نفسه (قوله والحق الخ) عطف تفسير والمراد بالطلع الخ والتوث ونسبها
لزننا (قوله لقول الرجل الخ) أى فهو مجاز مرسل من اطلاق اسم الجزع على الكل ثم صار حقيقة شرعية فى الكلمات الخمس ثم توسع فيه
فأريد به ما هم الواقع من الرجل والمرأة تغليبا على الشارح

(قوله بين الخ) التنون الحسن لانها اربعة اعمان (قوله بلفظ الشهادة) متعلق بعين وقيل شهادات وثبت على ذلك انما اذا كذب فيها فان قلنا اعمان يلزمه اربع كفارات وان قلنا شهادات لا يلزمه عند الكذب شي (قوله فلا يصح لان صي الخ) تفريع على قوله بين لان العين لا تصح من غير المكلف (قوله قد ذهبوا) مصدر مضاف لفاعله والمفعول محذوف أي لجزءها وقوله لانا مفعول ليقضي المنع (قوله ولا عقوبة) أي حد او اما التعزير فيجب بقذفهم فان عزرا قبل الكمال فظاهر والا عزرا بعد الكمال (قوله واذا روى الخ) أي سبها وتخاصر في عرضها عيانا كرفشه ذلك برى السهم الحسى بجماع الايام بكل واستعير الرى الحسى للسب والخوض في عرضها على سبيل الاستعارة المصروفة ثم اشق من الرى الحسى رى بمعنى سب وخلس استعارة تبعية (قوله قد خالف الخ) من القذف ومعناه لغة الرى وشروا الرى بان زان في معرض التمييز فخرج ١٥٦ الرى بغير الزان كالسرقه وبقام التمييز اذا شهد اربع بارز ناقيل قد خالف شهادة وكذا قد خالف

صغيرة لا قوطا فليس قد خالفه وان عزر عليه لالتا ديب وخرج مرج الشاهد قري وشهادته (قوله المحصنة) قيد بذلك لا بل قول المتن فليح حد القذف لان غير المحصنة الواجب قذفها التعزير فكان الاولى سلفه او حرم وزيد عند قوله الحد او التعزير (قوله في الجبل الخ) ليس قيدا (قوله هو الصعود) أي من جلة معناه الصعود يستعمل ايضا في الزنا والافظاظ الشارح فصر على ذلك وقوله من وطء بعد به صادق بان لم يبق لهوطا أصلا أو يبقو لكن لا بعد كوطء شبهه ووطء بلاوى وشوود ووطء أمته المزوجة أو المعتدة أو أمة ابنه فكل ذلك لا بعد به فلا يثنى المحصنة ودخل فيه وطء زوجته أو أمة في دهرها فان لا يصحبه ووطء أمته المحرم مطلقا أي القبل أو الدهر فان لا يصح به مع أنه يثنى المحصنة فكان الاولى أن يردع عن وطء زوجته أو أمة في دهرها وعن وطء غيره مما هو مطلقا قوله فلا يصح دقن وزوجه هذا خارج بالمكلف (قوله التي لا تختمل الخ) ليس قيدا لان الصغيرة خارجة

بالمكلفه سواء اجتمعت الوطء أم لا الا ان يقال قيد بذلك لانه لا يلاعن ازوج حينئذ دفع التعزير الذي يلزمه بخلاف ما اذا قوطت الوطء فلا يلاعن لاسقاط التعزير (قوله ولا البكر الخ) كان الاول حذفه لانه لم تقدم ما يخرج به يضاف ما يأتي في الفرع الاستثنائي الشارح (قوله بشرط الخ) جلة الشروط خمسة وهذا وهو راحل كما أو ثابته وتلقينه للعان والاول بعدم تبدل لفظ بغيره من كانت العان وعدم تقديم الن على شبهة التكاليف وكذا الغضب (قوله لان اللعان اغماشع الخ) علة لقوله شرط الخ وقوله قال في المذهب الخ حجة للعلة (قوله قد ذهبوا) أي يجوز أي اذا لم يكن هناك وقد كان كذلك ولا يعلم أنه ليس منه وجب القذف والعلن وهذا ان القسمان قبيحا اذا لم زانها أو ظنه فان لم يعلم ولم يظن حرم القذف والعلن ولو كان هناك ولانه يلحق بالفراس

لغة اللعان كان من الكاذبين واطلاقه في جانب المرأة من مجاز التغليب واختبر لفظه دون لفظ الغضب وان كانا موجودين في اللعان لتكون العنة مقدمة في الآية ولان لعنة قد ينقل عن لعانها ولا ينكس والاصل فيه قوله تعالى والذين يرمون أزواجهن ايات وسبب ولها ذكر في شرح البهجة وغيره وهو يمين مؤكدة بلفظ الشهادة كما هو في الروضة من الاحكام فلا يصح ايمان سبى ومجنون ولا يقضى قذفهما لعاناً بانهما لا عقوبة كافي في رضة ولم يقع بالمدينة الشريعة لعان بعد اللعان الذي وقع بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم الا في أيام عمر بن عبد العزيز رضي الله تعالى عنه (واذا روى أي قذف (الجل) المكلف (ز) وجسه) المحصنة (بازنا) مصرعا كزيت ولوم قوله في الجبل أو بازائه أو زفر جلت أو يا حبة كافي به ابن عبد السلام أو كناية كزنا في الجبل بالهمز لان الزنا هو الصعود بخلاف زنا في البيت بالهمز فصرح لانه لا يستعمل بمعنى الصعود في البيت ونحوه زاد في الروضة ان هذا كلام البعوى وأن غيره قال ان لم يكن البيت درج يصعد اليه فيه فهو صريح فلعان أو بافاعة أو أنت تحبين الخ لوطا بال جال أول أمك بكر أو قوى بذلك القذف (ففيه) لها (حد القذف) الابداء وخرج بقيد المحصنة غير ها والمحصن الذي يحذفه مكلف ومثله السكران المتعدي بسكره مسلم حقيق عن وطء بعد به فلا يصح دقن وزوجه الصغيرة التي لا تختمل الطول ولا البكر قبل دخولها (الا ان يتم اليه) زناها فترفع عنه الحد أو التعزير لان النبي صلى الله عليه وسلم قال لعل ان أمة حين قذف وزوجه بشرطين سمعا اليه أو حذفتي ظهورك فقال والذي بعثني بالحق نبيا اني لصادق وليست ان القذف امرى ما يبرئ ظهري من الحد فنزلت آية اللعان الحديث وهو بطوله في صحيح البخاري فدل على ارتفاع الحد بالبينة (أو يلاعن) لدفع الحدان اختاره حديث هلال وله الامتناع وعليه حد القذف كافي في رضة ويشترط لفظه اللعان سبق قذفه وزوجه تقديم السبب على المسبب كما هو مستفاد من منعه المصنف وبصرح الاحكام لان اللعان اغماشع خلاص القاذف من الحد قال في المذهب لان الزوج يثنى بذكر امرأته لدفع المار والقب السائد وقد تعذر عليه إقامة البينة فخل اللعان بنية له فذهبها اذا تخفق زناها بان زانها تثنى أو ظن زناها ظنا مؤكدا ورثه العلم كشعاع زانها زان بد مصوب بشرية كان زانها موطوءة واحدة في خلو أو زانها مخرج من عندها أو هي مخرج من عنده أو روى رجلا معها امرأته في محل ربه أو مرة تحت شعاع في هيئة متكررة لا مجردة الا شعاع فقط أو قوله

فقط فلا يجوز له الاعتمادوا حدينهما اما الاشاعة فقد بشعه عدولها ومن طمع فيها قبل نظر
 بشئ وامجدد القربى المذكرة فلا نرى عا دخل عليها الخوف أو سرقة أو طمع أو نحو ذلك
 والاولى له كافي زوايا دلالة الرضا أن يستعملها ويطبقها ان كرهها لما فيه من ستر الفاحشة وإزالة
 العثرة هذا حيث لا بد منه فان كان هناك ولد بنفيه بان علم أنه ليس منه زمة نفيه لان تركه
 التي يتضمن استحقاقه واستحقاق من ليس منه حرام كما يحرم نفي من هو منه وانما يعلم ان ذلك
 بطأها أو وعدها ولكن ولدتها دون ستة أشهر من وطئه التي هي أقل مدة الحمل أو لقوف أربع
 سنين من الوطء التي هي أكثر مدة الحمل فلو علم زناها واحتل كون الولد منه ومن الزنا وان لم
 يستبرأ بعد وطئه حرم التي رعاية للفرأش وكذا القذف والعان على الصحيح لان العان بجهة
 ضرورية انما يصار إليها دفع النسب أو قطع النكاح حيث لا بد على القرائن المألوفة وقد
 حصل الولد هنا فبقوله فائدة والفرأش يمكن بالطلاق ثم شرع في كيفية العان بقوله (فيقول)
 أي الزوج (عند الحاكم) أو نائبه اذا العان لا يعتبر بالبحضرة والمحكم حيث لا بد
 كالحاكم اما اذا كان هناك ولد فلا يصح التصديق لأن يكون مكلفا وبرضى يحكمه لانه حقا
 في النسب لا يؤثر رضاهما في حقه والسيد في العان بين أمته وعنده اذا زوجهما كالحاكم
 لانه أن ينزى لمان رقيقه ومن التغلظ في العان بالمكان والزمان اما القسم الاول وهو
 التغلظ بالمكان فيكون في أشرف مواضع بلاد العان لان في ذلك تأديرا في الزرع من المين
 القاصرة فان كان في غير المساجد الثلاثة فيكون (في الجامع على المنبر) كحجته صاحب الكافي
 لان الجامع هو اعظم من ثلث البلدة والمنبر أولى فان كان في المسجد الحرام فيبن الركن الذي
 فيه الجوا السوردين مقام ابراهيم عليه الصلاة والسلام ويسمى ما بينهما بالحطيم فان قيل
 لا شئ في مكة أشرف من البيت أعجب بان عدولهم عنه صيانة عنه ذلك وان كان في مسجد
 المدينة فعلى المنبر كافي الام والخمصر لقوله صلى الله عليه وسلم من حلف على منبري هذان
 أنما تبوأ مقعده من النار وان كان في بيت المقدس فعند المنبر لأنها أشرف بقاعها لانها قبل
 الانبياء عليهم الصلاة والسلام في صحيح ابن حبان انها من الجنة وتلا عن امرأ عاتق أو نساء
 أو متبرعة مسلمة بباب المسجد تحريم مكثها فيه وبالباب أقرب الى المواضع الشرعية وبلاعن
 الزوج في المسجد فاذا فرغ خرج الحاكم أو نائبه إليها ويغلق على الكافر الكتابي اذا تزوجوا البنا
 في بيعة وهي بكسر الموحدة مسجد النصارى في كنيسة وهي مسجد اليهود في بيت نازر وهي
 لايت أسام وثني لاخر معة وأما القسم الثاني وهو التغلظ بالزمان في المسلم فيكون بعد
 صلاة عصر كل يوم ان كان عليه شيئا لان البين الفجرة بعد العصر أغلق عقوبتها للصبيان
 عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ثلاثة لا تكلمهم الله يوم القيامة ولا يكلمهم ولهم
 عذاب أبدي وهم رجل حلف على بين كاذبة بعد العصر يقطع هامل امرئ مسلم فان لم
 يكن طلب حديث بعد صلاة عصر يوم الجمعة لان ساعة الأجابة فيه كراهة أو دوا ودوا للناسي
 وصحبه الحاكم وروى مسلم أنها من مجلس الامام على المنبر الى أن تنقضي الصلاة وأما
 تغلظه بالزمان في الكافر فيعتبر بأشرف الاوقات عندهم كاذ كراهة المارودي وان كان قضية
 كلام المصنف أنه كالمسلم ونقله ابن الرضا عن السند يعني وغيره (تنبيه) من لا يتقبل دينا
 كالدهرج والزندقي الذي لا يتدين بدين وعابدين لا يشترع في حقهم تغليظ بل بلاعنون
 في مجلس الحكم لا لهم لا يظلمون زمانا ولا مكانا فلا يترجون قال الشيخان ويحسن أن يحلف

(قوله والاولى له الخ) هذا راجع
 لحالة حوا اصدق ولعدم جوازه
 (قوله وأما العان) العان أي كبتها وعدم
 افشاها (قوله فلو علم) كان الاولى
 أن يأتي بالواو ويحذفه فلو علم مستغلا
 لانه لم يتقدم ما يشرع عليه (قوله
 وان لم يستبرأ) والواو السال (قوله
 بعدوطه) أي الفاذن (قوله
 فيقول) بالنسب معطوف على
 بلاعن وقوله عند الحاكم هذا شرط
 وتوقيف الجامع على المنبر جماعة
 سنة (قوله في غير المساجد الخ)
 الاولى في غير مسجد مكة أو الاقصى
 لان مسجد المدينة كغيره العان فيه
 على المنبر (قوله بالحطيم الخ) سعى
 بذلك لان المنبر يحتمل أي تستقط
 فيه من الطائفتين (قوله تبوأ
 مقعده) أي اتخذوه وأعد (قوله
 مسلمة) فيخرج به الكافرة اذا
 تلاعت في مسجد ناقلا عن فيه ولو
 حائضة (قوله بيت نازر الخ) الفرق
 بين الوثني والمجوسي أن المجوس لهم
 شبهة كتاب فروى اعتقادهم ولا
 كذلك الوثني (قوله من لا يتقبل) أي
 لا يقرب دينا (قوله الذي لا يتدين
 الخ) كان الاولى أن يقول أي الذي
 يخفى الكفر ويظهر الاسلام والا
 فالحق في الكفر كره مكرور مع توقيف
 الاول من لا يتقبل دينا

من ذكر بالله الذي خلقه ورزقه لانه وان غلاف كفره وجد نفسه مذمومة لما ان مدبر ويسر
التخليط ايضا (في جملة) أي بحضور جمع عدول (من) أعيال (الناس) وصلاتهم من بلد
اللعان لقوله تعالى وليس بعد هذا يسماطاً ثقة من المؤمنين ولا في رده دواعي الكذب وأقلهم

كافي المنهاج كاسله أربعة ثبوت الزنا بهم فاستحب أن يحضر ذلك العدد ويدان اللعان بالزوج
فيقول (أشهد بالله أنني لن الصادقين فيما ريت به زوجي) هذه (من الزنا) ان كانت حاضرة
فان كانت غائبة عن البلد أو عن مجلس اللعان لمرض أو حبس أو نحو ذلك معامها ورفع نسبها

بما عيرها عن غيرها دفعا للاشتباه وان كان ثم ولد يشبهه عنه ذكره في كل كلمات اللعان الخمس
اللاتية لينتفي منه فيقول في كل منها (وان هذا الولد) ان كان حاضرا أو ان الولد الذي ولدته
ان كان غائبا (من الزنا وليس) هو (منى) لأن كل مرة عزلة شاهد فلما غفل ذكر الولد في بعض
الكلمات استباح الى إعادة اللعان لنفسه (تنبيه) قضية كلامه أنه لو اقتصر على قوله من الزنا
ولم يقل ليس منى أنه لا يكتفي قال في الشرح الكبير وبه إيجاب كثيرون لأنه قد بطل ان وطء
النكاح الفاسد والشبهة وتناول الرابح أنه يكتفي كما يحسنه في أصل الروضة والشرح الصغير

حلاف للزنا على حقيقته وقضيته أيضا أنه لو اقتصر على قوله ليس منى لم يكتف وهو الصحيح
لأجل أن يريد أنه لا يشبه خلقا ولا خلقا فلا بد أن يستد مع ذلك إلى سبب معين كقوله من زنا
أو وطء شبهه ويكرر ذلك (أربع مرات) لا يات السابقة أول الفصل وكررت الشهادة
تأكيدا لا لاحتياجها إلى أربع مقام أربع شهود من غيره ليقام عليها الحد ولذا كانت مهمات شهادات
وهي في الحقيقة أعيان وأما الكلمة الخامسة الاتية فهو كدفع الحد الرابع (و يقول في)
المرأة الخامسة بعد أن يعظه الحاكم) نذبا يان يخوفه من عذاب الله تعالى وقد قال صلى الله
عليه وسلم لهلال اتق الله فان عذاب الدنيا أهون من عذاب الله الآخر وروى أحمد بن حنبل أن
يذكر في فيه لعله يترجم أن أبي بعد مباينة الحاكم وفي عظه إلى المسمى قال لعل (وعلى لعنة الله
ان كنت من الكاذبين) فصار ميتا به من الزنا وشيرا إليها في الحضور وبغيرها في الغيبة كافي

الكلمات الأربع (تنبيه) كان من حق المصنف أن يذكر هذه الآية لئلا يتوهم أن
الخامسة لا يشترط فيها ذكر ذلك وسكوته أيضا عن ذكر كراهية في الخامسة يقتضي أيضا أنه
لا يشترط في نفسه ذكره فيها وليس مراداً كما مر أنه لا بد من ذكره في الكلمات الخمس وسكت

أيضا عن ذكر المرافاة في الكلمات الخمس والأصح اشتراطها في كل الروضة فثبت الفصل الطويل
وهذا كله ان كان قد قذف ولم يشبهه عليه بيينة ولا إبان كان اللعان لنفي ولذا كان استعمل كونه من وطء
شبهة أو أثبتت فذقة بيينة قال في الأول فيما رمتها به من أصابعه غيري لها على فراشي وان هذا
الولد من نكاح الأصابع إلى آخر الكلمات في الثاني فيما أثبتت على من رمي بإيهاب الزنا إلى آخره
ولألا من المرافاة في الأول إذ لا حد عليها بهذا اللعان حتى تسقط بطلانها (و يشترط بطلانها أي
بقضاء من غير توقف على لعانها ولا قضاء القاضي كافي الروضة خمسة أحكام وعليها اقتصر
أيضا في المنهاج وذكر في الزوائد زيادة عليها كإسباغ مع غيرها الأول (سقوط الحد) أي سقوط
حد قذف الملائعة عنه ان كانت محصنة وسقوط التعزير عنه ان لم تكن محصنة ولا سقط حد

قذف الزاني عنه الا ان ذكره في لعانها (تنبيه) كان الأولى أن يعبر بالعقوبة بدل الحد ليشمل
التعزير (و) الثاني (وجوب الحد) أي حد الزنا (عليها) أي زوجته مسلمة كانت أو كافرة ان لم
تلاص لقوله تعالى ويدرأ عنها العذاب الآية فدل على وجوب عليها بطلانها وعلى سقوطه

(قوله وفي الولد) أي استقام فلا
يحتاج لنفي غير اللعان (قوله يمكن
كونه منه) أي شرطا وعقلا أي مع
علمه انه ليس منه فلا تنافي (قوله

فان تعد كون الولد منه) أي شرطا
(فسوله أو كان الزوج صغيرا الخ)
كان الأولى اسقاطه لانه لا يصح لعانه
كما تقدم لأن يقال بلغ وأراد
اللعان فلا يلزم (قوله ان تعسر الخ

و يسددم التوكيل في النفي على
الإشهاد ان قدر عليه فلو ترك
مقدوره منه ما حقه الولد (قوله هو
نفي حل الخ) كانه تنقيح لقوله والنفي
فورى أي الولد أما الجدل فيجرب الخ
(قوله والخامس الخ) وهذا يعني
عن الثالث والثالث لا يفتي عنه
فإذا كذب الملائع نفسه حد عليه
الحد وحقه الولد وسقط عنها الحد

وأما النكاح فلا يعود له صحت
مؤددا ولو أكلت نفسه (قوله
وتأبذ حرمة المرأة) أي وثبت
زناها فيجب عليها الحد (قوله لا سقاط
الحد) أي حد الزنا والزوج (قوله
زنا المقنن) أي أنها في مقام الإحصار
فكان يقول زناه أو ياتي بالجار
والجار وهو به كالذي قبله وكذا
يقال فيما بعد (قوله فخرج الخ) يؤخذ
من ذلك أنه لا يشترط في الملائع أن
يكون نوزج أو لعان بسل وقت
تعلق

(قوله وان هذا الولد الخ) هو مطوف

بلعناها (و) الثالث (ذوال القراش) أى قراش الزوج عنها لا تقطاع النكاح بينهما ما فى
الخصمين أنه صلى الله عليه وسلم فرق بينهما ثم قال لا دليل لك عليها وهى فرقة فسخ كالزواج
لخصولها بغير لفظ وتوصل ظاهر أو باطنا وفى سفسف داود المتلاعنان لا يجتمعان أبدا
(نفيه) تغيير المصنف بالفراش مراده هنا الزوجة كما سنبعا جمع من أمه اللغة وغيرهم
(و) الرابع (بنى) النسب (الولاء) اليه ان تغافل لعنا فقيرا الخصمين أنه صلى الله عليه وسلم
فرق بينهما وألحق الولد بالمرأة وإنما يحتاج الملاصق الى بنى نسب ولا يمكن كونه منه فإن تعذر
كون الولد منه كان طلقة ما فى مجلس العقد أو نكح امرأه وهو بالشرق وهى بالمغرب أو كان
الزوج صغيرا أو محسورا لم يلحقه الولد لاستحالة كونه منه فلا حاجة فى انتفاؤه الى لعانه والنسب
فورى كالزواج بغير مجامع الضرر وبالأمسال إلا العذر كان بلفظه أنحر لئلا فخر حتى يصح أو كان
مرضا أو مجوسا ولم يملكه اعلام القاضي بذلك أو لم يجده فأعز فلا يطل حقه ان تضر عليه فيه
اشهاد بأنه باقى على النكح والابطال حقه من النكح بشرطه كالأخر بلا عذر فليحقه الولد وهى
جل وانتظار وضعه ليحقق كونه نكاحا أو قال عليه ولذا أو أخرت جاء موضعه ميتا فكنى اللعان
بطل حقه من النكح بشرطه فإن أخرت قال جعلت الوضع وأمكن جعله صدق بهينه ولا يصح
فى أحد قولين بأن لم يقل بينهما حسنة أشهر بأن ولد امعا أو قتل بين وضعمها دون سنة
أشهر لأن الله تعالى لم يجز العادة بأن يجمع فى الرحم ولد من ماهر جلد وقد انما مات خولان
الرحم اذا اشتغل على الخى انسده فلا يثنى قوله منيا آخر ولو عتق ولد كان قبل له منعت فذلك
فأجاب بما يتضمن اقرارا كمين أو نكح بلفظه بخلاف ما إذا أجاب بما لا يتضمن اقرارا كقوله
جزأه لغيره إلا ان انظره انه قصد مكافأة الله اعني بالدهاء (و) الخامس (الترجم) أى تحرر عما
عليه (على الابد) فلا يصلح له نكاحها بعد اللعان ولا طؤها معك العين لو كانت أمه واشترها
لقوله صلى الله عليه وسلم فى الحديث المار لا دليل لك عليها أى لا طر بقاء لك اليها ولما فى
الحديث الاخر المتلاعنان لا يجتمعان أبدا (نفيه) بقاء على المصنف من الاحكام أشياء لم
يذكرها وقد تقدم الوعد بدكرها منها سقوط حد ذنن الزاني بها عن الزوج ان عفا عنه لعانه
كما مر فى الاشارة اليه فان لم يذكر فى لعانه لم يسه طعنه حد ذننه لكن به أن يعيد اللعان ويذكره
فان لم يلاعن ولا يثبته وحد ذننها بطاها فطال به الرجل المقدوف به بالحدوث فلنا بالاصح انه يجب
عليه حدان فله اللعان وتأديت حرمته المرأة باللعان لاجل الرجل فقط ولو ابتعد الرجل
فطال به بحد ذننه كان له اللعان لاسقاط الحد فى أحد وجهين يظهر تر بيعة بناء على أن حقه
يثبت أصلا لا يتبعها كما هو ظاهر كلامهم وان فى أحدهما فله آخر مطا لفته بجهه وحيث
قتل باللعن المقدوف به لا يثبت بلعانه من المقدوف ولا يلاعن المقدوف ولها كما نذكره سقوط
الحد من العاقبة ومنها سقوط حصانتها حتى ان الزوج ان امتنع من اللعان ومنها نشط طير
الصدوق قبل الدخول ومنها ان حكمها حكم المطلقة بالتألف بلحقها بطلاق يصل للزوج نكاح
أربع سواها ومن يحرم جمعه معها كاختها وعمها وغير ذلك من الاحكام المرتبة على البنوثة
وان لم تنقض حديثا لا يتوقف ذلك على قضاء القاضي ولا على بقاءها بل يحصل بمجرد لعان
الزوج وموتها لانه لا نفقة لها وان كانت حاملا اذا نكح الحمل بلعانه كالجزم فى الكافي (فرع)
لو قذف زوجا وجسه وهى بكر ثم طلقها وتزوجت ثم قذفه الزوج الثاني وهى ثيب ثم لعانوا
لنعلن جلدت ثم جت (ويستطاع الحد منها) أى حد الزنا الذى وجب عليها بتمام لعان الزوج

(قوله وانزال العقوبة بالخ) أى فاعضب لا يدق فيه من عقاب يختلف اللعن فعناء الإبعاد عن الرحمة أعم من أن يكون معه عذاب أولا (قوله) ثم استشفه ليس قد ابل لا يقتل به طلقا للشبهة (قوله) يجلد عتق أى فى كل من القاذف والمقدوف وكذلك قوله روق وأما قوله اسلام أى فى المقدوف لانه الذى يترتب عليه فائدة لان القاذف لا يختلف حسدا لاسلام والكفر فهو لا يشارف فى القاذف والمقدوف راجع للأولين (فصل فى الرد الخ) أخرها الى هنا لما تسبب من اللعان والطلاق وسلا بلا ولاظهار بينهما لانهما كانا ملان فى الحاملية والطلاق علقنهما كما تقدم والعدة ١٦٠ اسم مصدر لا عند المصدر الاعتداد وقوله مأخوذة الخ أى فعنا هاته

الصدد بدليل قول الشارح فى الشرع الخ وهو من التراجع التقية ومما يؤيد من الدين بالضرورة بالنظر لاصحها وان كان بعض أحكامها خفية (تسوية خالبا الخ) احترزه عن وضع الحاصل فانه لا عدد فيه ومن عدة لامة بشهر ونصف مثلا (قوله) دفعه فارة رجسها أى ذبوله وكانت الزوجة عن تحصيل وكانت فرقة حياة وقوله أو لتعدي أى فمين لا يولد له أو كانت صغيرة أو آيسة وكانت فرقة حياة وقوله أو لتفصيحها الخ أى فى فرقة الموت وهذه أمثلة انفراد كل قسم من الأخر وقد يجمع التبعيد مع التجميع فمين لا يولد له فى فرقة الموت وقد يجمع التجميع مع معرفة برائة الرحم فمين يولد له فى فرقة الموت وقد يجمع ثلاثة كفى هذا المثال لان العدة ههنا فى من التبعيد أبدا واحتماع الاقسام بعضها مع بعض مأخوذة فى كراؤها ما مائة خصل وتعدو زالجع (قوله) صيانة للانساب أى الأصل فيها ذلك والا فقد تكون التبعيد (قوله) وتخصينا عطف تفسير (قوله) رعاية ههنا تامة على تقدير سبب العطف (قوله) خلق الزوجين) أما الزوج فلفظ مائه عن الانبساط وأما الزوج فالتفقه

(بأن تلعن) بعد تمام لعانته كما هو مستقام من لفظ السقوط لانه لا يكون الا فى واجب ولم يجب عليها الا بتمام لعانته وباشتراط البعد به جزم فى الروضة ودل عليه قوله تعالى ويدرأ عنها السذب الآية (فتقول) بعد أن يأمرها حالها كفى جمع من الداس كامن التظليل فى حقه كامن (أشهد بالله أن فلا هذا) أى يزوجه ان كان حاضرا أو يقره فى الغيبة كفى جانبها (من الكاذبين) على (فيمارنى به من الزنا أو بجمع مرات) لقوله تعالى ويدرأ عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله الآية (وتقول فى) فى المرة الخامسة بعد أن يعظها) أى يبلغ الحاكم نكاحا هذه المرة باقوى وهو التقدير كان يقول لها عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة ويأمر امرأته تضع يدها على فيها لمعها أن تنزح فأن أبى اللعن قال لها فولى (وعلى غضب الله ان كان من المصدقين) فيمارنى به من الزنا كفى الروضة (تنبيه) أنهم سكونه فى لعانها عن ذكر الولد أنها لا تحتاج اليه وهو الصبي لانه لا ينطق بذلك كونه فى لعانها حكم فلم يتجسس اليه ولو تعرضت له لم يضرب (تنبيه) لو بدل لفظ الشهادة بلفظ أو نحوه كاقسم بالله أو حلف بالله الى آخره أو لفظ غضب بلعن وغيره كالأباعد وعكسه كأن ذكر الراجل لجل الغضب والمرأة اللعن أو ذكر اللعن أو الغضب قبل تمام الشهادة بل بعض فذلك ابتداء للعن كفى الشهادة والحكمة فى اختصاص لعانها بالغضب ولعان الراجل اللعن ان جزمه ان الزنا أعظم من جرعة القذف فهو بلل الأعظم عليه وهو الغضب لان غضبه تعالى ارادة الانتهام من العصاة وانزال العقوبة بهم واللعن الطرد والبعد فخصت المرأة بالانتماء أغفلت العقوبة ولو نزل الذى ولد أو لم يولد لم يبعثه فى اسلام فلو مات الولد أو لم يولد لم يبعثه فى رتبته الكفار ثم استشفه خلقه فى نسبه واسلامه ورتبه وانتقضت القصة ولو قتل الملاعن من نكاحه ثم استشفه خلقه وسقط عنه القصاص والاعتبار فى الحد والعزير بحالة القذف فلا يختار ان يحدوث عتق أو روق أو اسلام فى القاذف أو المقدوف (فصل فى العدد) جمع عدة مأخوذة من العدد لا شفاها على عدد من الاقراء أو الأشهر خالبا وهو فى الشرع اسم لعدة تنوب فيها المرأة لمرة فمرة راجعها أو لتعبد أو لتعبد على كل زوجيهما والاصل فيها قبل الإجماع الايات والأخبار لا تيسر وتشرعت بسياسة للانساجر تخصينها من الاختلاط رعاية لخلق الزوجين والولد وانما كفى الثاني المذهب فيها التعبد بدليل أنها لا تقضى بغير واحد مع حصول المرأة (والمقتضى) من النكاح على ضربين متوفى عنها وغير متوفى عنها) سلك المصنف رحمه الله تعالى فى تقسيم الاحكام الآية طريقة حسنة مع الاختصاص بدليل بالضرر الاول فقال (طلوني عنها) مرة كانت أو أمة (ان كانت حاملا) يولد لى الموت (فعدتها بوضع الحمل) أى انفصاله عنه ففى ثلثي يؤمن ولو بعد الوفاة لقوله تعالى وأولات الاحمال أجعلن أن يضعن حملهن فهو مقيد لقوله تعالى والذين

والكسوة وأما الولد فلا حل ان يترأ أو وقوله انما كفى الثاني أى لاجل ان يعلم هل الولد منه أولا (قوله) يشوقون ولو بعد الوفاة أى وضعه الثانى بعد الوفاة والاول قبلها (قوله) بقوله لتعلم الامتن (قوله) أولات الخ) مبتدأ أول وأجعلن مبتدأ ثان وان يضمن خبر الثانى والثانى وخبره خبر الاول (قوله) فهو مقيد بالخ) انما حصله من باب التعبد لانه تعبد له وأن واجهوه جمع متكررا وعموم فيه فهو من المطلق فانه التعبد (قوله) الذين الخ) مبتدأ يشوقون صلتة جملة يترصد خبر لكن لا يصح الاخبار لان الخبر ليس عن المبتدأ لان المبتدأ الذين هم الأزواج و يترصد راجع للزوجيات ويحجب بأنه على تقدير مصافى قبل المبتدأ أى يزوجيات الذين الخ وبعضهم يظن لهذا المضاف المقدر فيل الآية الأولى من باب التخصيص لان الجمع المعروف من صيغة العموم فوجب نسبه التخصيص

(قوله وقوله) عطف على قوله تعالى الخ (قوله ثان عدتها الاشهر) أي في زمن الحمل ان كان من زنا أو بعد الوضوء ان كان من شبهة (قوله يمكن ان أباعد الخ) وعدن في ذلك أنه كان يجتهد أي اجتهد قوياً لملطوق وقد اقول الضعيف القائل بلوق الولد بالمسوح (قوله فغلبه) أي جل المسوح والمواسير يخ القاضى ويترض ١٦١ عليه (قوله الى هذا القاضي الخ) إشارة الى ما في الخارج فهو عهد على خارجي على

يتوفون منكم ويلدرون أزواجاً يتر من بأفهن أربعة أشهر وعشر وقوله صلى الله عليه وسلم لبيعة الألبية وقد وضعت بدموت وزوجها نصف شهر قد حملت فأنكس من شئت متفق عليه وخرج قولنا يلحق المبتحاملت صبي لا ولده لثله عن حامل بان عدتها بالاشهر لا بالوضع لانه منتف عنه فينال عدم الزوال وكذا لو مات مسوح هو المخطوع جميع ذكره وأتية عن حامل عدتها بالاشهر لا بالوضع اذ لا يلقه ودلى المذهب لانه لا ينزل بان الاشهر محل المني الذي يتدفق بعد انفصاله من الظهور ولم يعد لثله ولادة (قائدة) حتى أن أباعيد بن حر بو بعد قضاء مصر وقضى به فغلبه المسوح على كشفه وطاف به في الاسواق وقال انظر والى هذا القاضي يلحق اولادنا بالخدام ويلحق الولد بحبوا قطع جميع ذكره وبني أتية فتعبد الحامل بوضع لبناء أو عبيدة التي وما فيها من القوة الحيلة للدم كذا مسلول خصيناه وبق ذكره بلحقه الولد تنقضي به العدة على المذهب لان آفة الجماع باقية فقدياً لث في الابراج فيلتون ينزل ما رويها (وان كانت) أي المعتدة عن وفاة (حائلاً) وهي حمزة مكسو وغير الحامل (فعدتها) ان كانت حرة وان لم تكن أو كانت صغيرة أو زوجة صبي أو مسوح (أربعة أشهر وعشر) من الايام بقوله تعالى والذي يتسوفون منكم ويلدرون أزواجاً يتر من بأفهن أربعة أشهر وعشر وهو محمول على الحر ان كان صبي وعلى الحائلات بقرينة الآية المتقدمة وكالحالات المماثلة من غير الراجح وهذه الآية ناضجة بقوله تعالى والذي يتسوفون منكم ويلدرون أزواجاً وصية لا زواجهم مناعاً الى المحول فان قيل شرط الناضج أن يكون متأخر عن المنسوخ مع ان الآية الاولى متقدمة وهذه متأخرة أجب بانها متقدمة في التلاوة متأخرة في التزول وسبقها بالاشهر لا بالعدة امكن وبكامل التمسك بالعدد كنظائره فان خضت عليها الاية كالحبوسة اعتدت بمائة وثلاثين يوماً ولو مات عن مطلقه رجعية انتقلت الى عدة وفاة الاجماع كما حكاه ابن المنذر وأولدت عن مطلقه بان فلا تنقل لعدة وفاة لانها ليست بزوجة فتكمل عدة الطلاق وخرج بقيد الحرة الامه وسأني في كلامه ثم شرع في الضرب الثاني فقال (وغير المطلق منها) المعتدة عن فرقة طلاق أو فسخ عيب أو رضاع أولهان (ان كانت حاملاً فعدتها موضع الحمل) بقوله تعالى وأولات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن فهو مخصوص بقوله تعالى والمطلقات يتر من بأفهن ثلاثة أشهر وولان المعتدة من المصدرة براءة الرحم وهي حاصلة بالوضع بشرط امكان نسبتها الى صاحب العدة وزواجاً كان أو غيره ولو اختلفا لا كفي بلعان لانه لا ينافي امكان كونه منه ولهذا الواستقله لحقه فان لم يكن نسبتها اليه لم تنقض بوضعه كذا اذ مات صبي لا يتصور رمسه الا تزال أو مسوح عن زوجة حامل فلا تعد بوضع الحمل كما شر وكذا ان من أتت وزوجته الحامل فولد لا يمكن كونه منه كان وضعت له من سنة أشهر من النكاح أو لا كثر وكان بين الزوجين مسافة لا تقطع في تلك المدة أو لفرق أربع سنين من الفرقة ثم تنقض عدتها بوضعه لكن لو ادهت في الأخيرة أنه راجعها أو جدد نكاحها أو وطئها بشبهة وأمكن فهو وان اتى عنه تنقض به عدتها بشرط انفصال كل الحمل فلا اثر لظروجه بعضه متصلاً أو منفصلاً في انقضاء العدة ولا في غيرهما من سائر أحكام الجنين لعدم قيام انفصاله وظاهر الآية واستنتج من ذلك وجوب الغرة بظهور رمي منه لان المقصود تحقيق وجوده

حدس قوله ثانياً لانه ظن ظن الغرض انه وقت الإشارة يعطى القاضي ويشير اليه (قوله بالخدام) جمع خادم أي من يتخدم النساء والذي يتخدم النساء الطواشيات وصح قسراً تعالاهم والزاي وهو من قطع ذكره وأتية وهسم الطواشيات فالظن ان معنى واحد (قوله ويلحق الولد بحبوا) كلام مستأنف راجع الى (قوله كما شر الخ) لم يتقدم عدتها الحمل فلو أخرجه عن قوله وكالحالات الخ لكان أولى (قوله قيل الخ) وليس لنا آية ناضجة متقدمة الا هذه وقيل ان الآية الثانية ليست منسوخة بل واردة في غير عدة الوفاة (قوله انتقلت) أي مع عدم حساب ما مضى (قوله فخصص) انما كان مخصوصاً لان المطلقات جمع معروف وهو من صيغ العموم فيناسب فيه التخصيص بخلاف الآية المتقدمة في أول الفصل (قوله كما اذامات صبي الخ) الكفا للتقدير لا التنبيل لان كلامنا في فرقة الحياة لا الموت وكان الاول أن يقول كما لو خضت نكاح صبي أو مسوح وهي حامل (قوله فلا تعد بوضع الحمل الخ) بل بالاقراء أو الاشهر ثم ان كان الحمل من زنا اعتدت زمن الحمل وان كان من شبهة اعتدت بعد الوضوء (قوله) وأمكن الخ أي أن مضى بين الرجعة أو النكاح الجدد أو وطئاً شبهة والولادة زمن يمكن كونه اولاد منه فحينئذ يمكن كونه منه فتنتفي

(٢١ - خطيب ثاني) العدة بولايلحقه لانه يشكره ولا يئنه لها بما قالت (قوله بشرط الخ) معطوف على قوله بشرط امكان نسبته الخ (قوله من ذلك) أي من قوله ولا أثر لظروجه بعضه (قوله وجوب الغرة) أي اظهار بعضه مستجاباً به الى أمه فجب الغرة وان لم يشقصل وكان ذلك البعض رأسه على ما يأتي تفصيل ذلك في باب الغرة ان شاء الله تعالى

(قوله اذا خرج الخ) أي حدث ظهور مرضه فحبس القودون لم ينقل (قوله اذا مات بعد صياحه) أي بعد خروج بعضه حيوات ميتا به على أمه (قوله ونقض العدة الخ) راجع للميتة التجميم (قوله لظهورها عندهن) أي أرع منهن أو رجل وامرأتان أو رجلان من أهل الخربة ولومن غير لفظ شهادة فيكن الأخبار ما لم تقع دعوى أو الا فلا بد من لفظ الشهادة وحمل اشتراط الأربع من القول الخ بالنسبة لظهورها الما الباطن فيكن ولو واحدة ولها أن تزوج باطن أو ما ظاهرا فتقع (قوله مسألة انصوص) لأن فيها نصوصا ثلاثة للامام (قوله هنا) أي باب العدة (قوله وعلى أنه لا يجب ١٢٣) فيها الغرة الخ وكذلك لا يجب الغرة اذا لم ينفق حياتها ثم موته لأن الأصل رادة الدفعة

(قوله في الافتاء) أي القدر في قوله ان الواضع مقول قول السوروي وآخره اختلف المصريون وقوله والظاهر الخ من كلام الشارع وقوله بعد ذلك انتهى أي كلام البقعي (قوله والظاهر الثاني) هو قوله لا تنقض ولها في هذه المدة السكنى والنفسه لأنها محسوسة لحقه وله وجبته ان كان المطلق وجبا وقيل تنقض النفقة ونحوها مذهب الجاهل المعتادة وهي أربع سنين والمعتد الاول وسكن إسقاط الولد بالهواه فعدنان يحرمهم مطلقا فنقض فيه الروح أولا وعند مربيون قبل نفي الروح ويحرم بعده وأما استعمال الهواه لعدم الحمل فثبت كان لعدمه أبدا فلا يجوز أن كان في بعض الأيام كان لعذر كترية صبي مثلا فلا كراهة ولا أكره (قوله ومن أطلقه على الحبس الخ) أي ومن أطلقه على الطهارة قوله تعالى ثلاثة قروء (قوله في الاصطلاح) أي عند فقهاء الشافعية وعند الحنفية هي الحبضات (قوله ولقوله تعالى الخ) روحه الله لا تارة أمه بالطلاق في العدة أي في الوقت الذي شرع فيه في العدة وقت الحبض لا يحجب منها فيصرف إلا أن كان المطلق في زمن الطهر قبل ذلك على أن زمن الطهر هو

وجوب القود اذا خرجت رقبته وهو حي وجوب الله بالجنابة على أمه اذا مات بعد صياحه وتنقض العدة عيت وعضفة فيها صورة أدى غيب على غير القوال اظهر رها عندهن فان لم يكن في المصنفه سورة لا ظاهرة ولا خفية ولكن قلن هي أصل أدى ولو بقيت لتصورات انقضت العدة بوضعها على المذهب المنصوص لحصول براءة الرحم بذلك وهذه المسألة تسمى مسألة النصوص فإنه نص هذا الشافعي على أن العدة تنقض بها وعلى أنه لا يجب فيها القرة ولا يثبت بها الاستبدال والفرق ان العدة تتعلق براءة الرحم وقد حملت والأصل براءة الأم في الغرة وأمومة الولد إنما تثبت بعد الولد وهذا لا يسمى ولما خرج بالمصنفه الملقية وهي متى سخي في الرحم فبصيرد ما غفلنا فلا تنقض العدة بها لأنها لا تسمى حلا (قائلة) ونفع في الإقضاء ان الولد لومات في بطن المرأة وعذرت وله هواء أو غيره كما يفتي بعض الحوامل هل تنقض عدتها بالاقراء ان كانت من ذوات الاقراء أو بالاشهر ان يكن من ذوات الاقراء أو لا تنقض عدتها مادام في بطنها اختلف المصريون في ذلك والظاهر الثاني كما صرح به جلال الدين البقعي في حواشي الزر وشه قال وقد وقعت هذه المسألة واستفتينا عنها فاجابنا بذلك انتهى وبل ذلك قوله تعالى وأولات الاحمال أجلن أن يرضعن حملهن (وان كانت) أي الحامدة عن قرينة طلاق ومال معناه مامر (حائلا) بالمعنى المتقدم (وهي من ذوات) أي سواها (الحبض فعدها ثلاثة قروء) جميع قروءه لثقة القاف وضمها - حقيقة الحبض والطهر من إطلاقه على الحبض ماني خبر التثاني وغيره ترك الصلاة أيام أقرأها (وهي في الاصطلاح) (الإطهار) كما روى عن عمر وعلى وعائشة وغيرهم من الصحابة رضى الله تعالى عنهم أجمعين وقوله تعالى فطووهن لعدهتهن والطلاق في الحبض يحرم كما مر في الحبض فيصرف إلا أن زمن الطهر ان طلق طاهرا وبق من زمن طهرها متى انقضت عدتها بالطن في حبضة ثالثة لأن بعض الطهر وان قل يصدق عليه اسم قرة قال تعالى الحج أشهر معلومات وهو شهران وبعض الثالث وأطلقت في حبض انقضت عدتها بالطن في حبضة رابعة ولا يحجب طهر من محض قرة بناء على أن الطهر هو الاحتش بين دى حبس أو حبس ونفاس أو دى نفاس كما صرح به المولى وعدة مستحاضة غير متبررة باقرئها المردودة إليها وعدة متبررة بثلاثة أشهر في الحال لا اشتغال كل شهر على طهر وحبض غالبا (وان سكنت) أي المتشدة (صغيرة أو) كسيرة (أية) من الحبض (فعدتها ثلاثة أشهر) خلاصة بأن تطبيق الطلاق على أول الشهر قال تعالى والذين يشتن من الحبض من نسائكم ان رتبتم فعدهن ثلاثة أشهر والذين لم يحضن أي فعدهن كذلك كما قاله أبو القاف اعرايه وقوله تعالى ان رتبتم حنانهن لم نعرفوا ما تعد به الله إلى يشتن من ذوات الاقراء فان طلقت في ثلثه شهر كلته من الرابع لثلاثين وما سواه كان الشهر تاما م ناقصا (تنبيه) من انقاع حبضها لعارض كرضاع أو نفاس أو مرض تصبر حتى تحيض فتعقد

وجوب القود اذا خرجت رقبته وهو حي وجوب الله بالجنابة على أمه اذا مات بعد صياحه وتنقض العدة عيت وعضفة فيها صورة أدى غيب على غير القوال اظهر رها عندهن فان لم يكن في المصنفه سورة لا ظاهرة ولا خفية ولكن قلن هي أصل أدى ولو بقيت لتصورات انقضت العدة بوضعها على المذهب المنصوص لحصول براءة الرحم بذلك وهذه المسألة تسمى مسألة النصوص فإنه نص هذا الشافعي على أن العدة تنقض بها وعلى أنه لا يجب فيها القرة ولا يثبت بها الاستبدال والفرق ان العدة تتعلق براءة الرحم وقد حملت والأصل براءة الأم في الغرة وأمومة الولد إنما تثبت بعد الولد وهذا لا يسمى ولما خرج بالمصنفه الملقية وهي متى سخي في الرحم فبصيرد ما غفلنا فلا تنقض العدة بها لأنها لا تسمى حلا (قائلة) ونفع في الإقضاء ان الولد لومات في بطن المرأة وعذرت وله هواء أو غيره كما يفتي بعض الحوامل هل تنقض عدتها بالاقراء ان كانت من ذوات الاقراء أو بالاشهر ان يكن من ذوات الاقراء أو لا تنقض عدتها مادام في بطنها اختلف المصريون في ذلك والظاهر الثاني كما صرح به جلال الدين البقعي في حواشي الزر وشه قال وقد وقعت هذه المسألة واستفتينا عنها فاجابنا بذلك انتهى وبل ذلك قوله تعالى وأولات الاحمال أجلن أن يرضعن حملهن (وان كانت) أي الحامدة عن قرينة طلاق ومال معناه مامر (حائلا) بالمعنى المتقدم (وهي من ذوات) أي سواها (الحبض فعدها ثلاثة قروء) جميع قروءه لثقة القاف وضمها - حقيقة الحبض والطهر من إطلاقه على الحبض ماني خبر التثاني وغيره ترك الصلاة أيام أقرأها (وهي في الاصطلاح) (الإطهار) كما روى عن عمر وعلى وعائشة وغيرهم من الصحابة رضى الله تعالى عنهم أجمعين وقوله تعالى فطووهن لعدهتهن والطلاق في الحبض يحرم كما مر في الحبض فيصرف إلا أن زمن الطهر ان طلق طاهرا وبق من زمن طهرها متى انقضت عدتها بالطن في حبضة ثالثة لأن بعض الطهر وان قل يصدق عليه اسم قرة قال تعالى الحج أشهر معلومات وهو شهران وبعض الثالث وأطلقت في حبض انقضت عدتها بالطن في حبضة رابعة ولا يحجب طهر من محض قرة بناء على أن الطهر هو الاحتش بين دى حبس أو حبس ونفاس أو دى نفاس كما صرح به المولى وعدة مستحاضة غير متبررة باقرئها المردودة إليها وعدة متبررة بثلاثة أشهر في الحال لا اشتغال كل شهر على طهر وحبض غالبا (وان سكنت) أي المتشدة (صغيرة أو) كسيرة (أية) من الحبض (فعدتها ثلاثة أشهر) خلاصة بأن تطبيق الطلاق على أول الشهر قال تعالى والذين يشتن من الحبض من نسائكم ان رتبتم فعدهن ثلاثة أشهر والذين لم يحضن أي فعدهن كذلك كما قاله أبو القاف اعرايه وقوله تعالى ان رتبتم حنانهن لم نعرفوا ما تعد به الله إلى يشتن من ذوات الاقراء فان طلقت في ثلثه شهر كلته من الرابع لثلاثين وما سواه كان الشهر تاما م ناقصا (تنبيه) من انقاع حبضها لعارض كرضاع أو نفاس أو مرض تصبر حتى تحيض فتعقد

القرء فتكون الافتاء في الآية بمعنى الإطهار (قوله تنبيه الخ) بالاقراء غرضه بذلك زيادة صورة على ظاهر المتن لأن قوله أرأيت لظاهر منها من يلقن من البأس وانقطع حبضها لم يقطع قبله فقال الشارع ومثل ذلك من انقطع حبضها لعارض أو غيره فانصبر حتى تحيض أو تبأس وينقطع من البأس منقطع بالاشهر مثل الصورة التي هي ظاهر المتن (قوله حتى تحيض الخ) ولها في هذه النفقة والكسوة والسكنى مدة عدم الحبض وله وجبته ان كان المطلق زوجها وقيل بحد ثلاثة أشهر

(قوله هي من لم تحض الخ) هي الصغيرة والكبيرة التي لم يسبق لها حيض وقوله من حرة أو غيرها التي هو الأمة وهذه النسخة العنيفة وهذا نسخة ثانية من عدة أو غيرها وهي تصرف أوسق فلم هناك نسخة ثالثة من هذه أو غيرها واسم الإشارة راجع لمن انقطع حيضها لعارض أو غيره أو غيرها هو الصغيرة والكبيرة التي لم يسبق لها حيض وهذه النسخة غير ١٦٣ صححة لأن التي انقطع حيضها تصبر حتى

تحض أو تبأس فإن حاضت فليست مما نحن فيه وإن أبست كانت هي الثانية التي قالها بقوله أو أبسة فليس لنا امرأه انقطع حيضها وحاضت أثناء العدة بالأشهر وهي غير أبسة (قوله كذلك أي من حرة أو غيرها) قوله فهي كآيسة الخ كان الأولى حذف ذلك لأن فيه تشبيه الشيء بنفسه ويجب أن المراد بالآيسة المشبهة هي من انقطع حيضها وبلغت سن اليأس وورد بالآيسة المشبهة هي التي لم ينقطع قبل سن اليأس وانقطع بعده التي هي ظاهر المتن (قوله وعدة الأمة) والعدة في كونها حرة أو أمة بله أن كان ظنه العدة في أكثر من الذي في الواقع كما إذا وطئ أمه غيره بطن أنها زوجته الحرة فتعد ثلاثة أقراء نظرا لظنه لا بشر أين ظنرا الواقع وإن كان الذي في الواقع أكثر كما إذا ظن زوجته الحرة أنها زوجته لأمة فوطئها فتعد بثلاثة أقراء نظرا الواقع لظنه (قوله كالطلاق) أي فإن الرقيق على النصف فيه فكان مقضاه أنه علة طلاقه ونصف ما مع أنه بمثل طليقتين تعدل التبييض (قوله حسد لا البارز الخ) راجع لقوله إن طلق أول الشهر اعتدت بشهرين أي على المعتد وماله في البارز يعني على أن الأشهر في حسد أصل والاقراء بدل عنها (قوله أن تعد بشهرين وخسة أيام وقد يتصور أنها اعتد بأربعة أشهر

بالاقراء أو حتى تبلغ سن اليأس فتعد بالأشهر وما بالعدة طول مدة الانتظار وإن انقطع لآيلة تصرف ذلكا لانقطاع لعارض على الجسد قصير حتى تحض أو تبأس (قائدة) قال بعض المتأخرين ويتعين انقطاع لتعليق جهة الشهود هذه المسألة فانهم يزعمون منقطعة الحيض لعارض أو غيره قبل بلوغ سن اليأس ويسمون بمعددا لانقطاع آيسة ويكتفون بخصي ثلاثة أشهر ويستغفرون القول بصبرها إلى بلوغ سن اليأس حتى تصبر عبورا فليحذر من ذلك انتهى أي لأن الأشهر إنما هي للحيض والآن آيسة وهذه غيرهما فلا حاشية من لم تحض من حرة غيرها أو حاضت آيسة كذلك في الأشهر اعتدت بالاقراء لأنها الأصل في العدة وقد وردت عليها قبل النزاع من بدلها فتشترط اليأس كالتيمم إذا وجد الماء في أثناء التيمم فإن حاضت بعدها الأولى لم يؤثر لأن بعضها حادثة لا يمنع من القول بأنها عند اعتدادها بالأشهر من الذي لم يحض أو الثانية فهي كآيسة حاضت بعده ولم يترك زوجها آخرها اعتدت بالاقراء التين أنها ليست آيسة فإن تكلمت آخر ثلاثي عليها لا قضاء عدتها ثم تعلق حتى الزوج بها والمشروع في المقصود كإقرار التيمم على الماء بعد الشروع في الصلاة والمعتبر في اليأس بأس كل النساء بحسب ما بلغنا خبره لا طوف نساء العالم ولا بأس بشهرتها فقط أو قصاصه ثمان وستون سنة وقيل ستون وقيل تحسون (والطلة قبل الدخول بها لعدة عليها) لقوله تعالى بأنها الذين أنشأنا ذنابكم المومنات ثم طلقهن ومن قبل أن يقرهن فمالكم عليهن من عدة تعتدونها وأما فيه عدم اشتغال رجها بغير استبراء (وعدة الأمة) ومن فيها رقة بالحل أي وضع بشرط نديته الذي العدة بها كان أو ميتا أو مضعة (كعدة الحرة) في جميع ما فيها من غير فرق لعموم الآية الكريمة (و) عدتها (بالاقراء) عن فرقة طلاق أو فسخ ولو مضاعفة غير معينة (ان تعد بشهرين) لأنها على النصف من الحرة في كثير من الأحكام وأما كملت القر الثاني لتعد بتعيينه كالطلاق لا يظهر نصفه إلا بظهور وكذا فلا بد من انتظار إلى أن يعود الدم فإن عتقت في عدة رجة فكسرة فتكمل ثلاثة أقراء لأن الرجة كالزوجة في كثير من الأحكام فكانها عتقت قبل الطلاق بخلاف ما إذا عتقت في عدة يتونه لأنها كالأجنبية فكانها عتقت بعد انقضاء العدة أما الصغيرة فهي إن طلقت أول الشهر فبشهرين وإن طلقت في أثناء الشهر والباقي أكثر من خمسة عشر حسب رقتك بعدة شهر هلال والأيام بحسب أقراء تعد بعده شهرين هلالين على المعتد بخلاف البارز في كفايته بشهر ونصف (و) عدتها (بالشهر وعن الوفاة) قبل الدخول أو بعده (ان تعد بشهرين) هلالين (وخسة أيام) بلياليها وبأقرب إلى الانكسار ما (و) عدتها (من الطلاق) ومافي مئة ما تقدم (بشهر هلال) (ونصف) شهرا لا يمكن لتعدي في الأشهر وهذا هو الظاهر وقال المصنف من عند نفسه (فإن اعتدت بشهرين كان أولى) أي لأنها تعلق الأقراء بقرين في اليأس فتعد بشهرين بدلا عنهما قال بعض المتأخرين وما إذا ما من الأولى لم يسبق له أحد من الأصحاب لقائلين بالنصف فقال وجه ما في المسألة ثلاثة أقوال أظهرها ما تقدم وثانيها وحسب شهرين والثالث وجوب ثلاثة أشهر والخلاف في الوجوب

وعشرة أيام كالحرة وذلك إذا ظن زوجها الأمة أنها زوجته الحرة ووطئها واستمر على ذلك حتى مات فتعد كالحرة لأننا إذا قلنا ما من الأمة البراءة في فرقة الحياة تعاطلها فتقبلها البراءة في الوفاة تبعاً لظنه أيضا (قوله وقال المصنف من عند نفسه الخ) غرضه به الاعتراض على المتن (قوله قال بعض المتأخرين) غرضه أيضا الاعتراض على المتن (قوله ثم قال) أي بعض المتأخرين

(قوله وقد يقال الخ) شروع في دفع الاعتراض على المتن وقد عجزوا عن الأول بالمنع أي منع قولكم أنه من عند نفسه بل يمكن أنه اطلع على ذلك ومن حفظه على من لم يحفظ وقوله ولا شأن جواب ثان للتمسك أي أنه من عند نفسه لكنه فيه احتياط فيه رغبة لأقول الضعف القائل بوجوب الشهرين لأن المعتمد لا يقطع النظر عن الضعف بالمرّة (قوله يروى) أو لا للفرق نفع ريع على الجواب الثاني (قوله بلا روى) أي مع حيل يان لم يكن وطء أصلاً أو وطء لاحق فإن كان وطء حيل انقضت العدة ولو طءوا أولاً والحاصل أن الحيلة المعاصرة أحكامها قد تمت في باب الرجعة وأما البائن فان طءها بلا وطء أو وطء نافي لا يضر بتنقضي العدة وإن كان وطء شبهة مع حيل انقضت بوضع الحمل وإن كان وطء شبهة من غير حيل لم تنقض العدة في حكمين عدم نكاح الاجنبي لها ووجوب السكنى وانقضت العدة بالنظر لجميع الأحكام (قوله وإن لم تنقض بذلك العدة الخ) وتستأنف عدة من زوال المانع وهو المعاصرة إن كانت المعاصرة من أول العدة فإن كانت في أثناء العدة وزالت المعاصرة بنت على ما مضى قبل المعاصرة (قوله ففيه التفصيل المار) فإن كان الطلاق جبراً تنقض في أربعة وتنقض في تسعة وإن كان أثناء انقضت سواء كانت المعاصرة وطء أو لا وهذا التفصيل ضعيف بل هي كل جعية مطلقاً سواء كانت وطء أم لا سواء كان شبهة أم لا كان الطلاق بائناً أو رجعياً كونه كل جعية في عدم نكاح الاجنبي ووجوب السكنى فقط (فصل فيما يجب معقدة الخ) ذكره عقب العدد ١٦٤ لأنه متعلق بما ورد ذكره مما أنسب من ذكر الاستبراء لأنه يكون خلاصين

الحدود بين الأحكام المتعلقة بها وإن كان له نوع مناسب من جهة أنه فيه الإلزام لاعتبار رافة الرحم كالعدة (قوله فيما يجب الخ) وهو ما ذكره أولاً وقوله وعليها وهو ما ذكره بقوله وعلى المتوفى عنها زوجها الإحداد الخ فيكون كلام المتن بالنسبة للرجعة على القفا والنشر الميراث (قوله وقد بدأ بالقسم الثاني) أي من التعميم لأن الرجعة تبدأ به بالقسم الثاني باعتبار ما يجب لها (قوله ثم شرع في القسم الأول) أي من التعميم أي باعتبار ما يجب لها أيضاً (قوله بجمع أو ثلاث) ليس قيداً أي أو وفاة أو فسخ أو عقار أو انقضاء ولكن هذا الشارح في ذلك لاجل قوله لا أن تكون حاملاً فإنه لا يجب لها التشفيع مع السكنى إلا إن كانت

فإن أراد الأول به من حيث الاحتياط على القول بالرجع فلا حياط إنما يكون بالقول الثالث ولم يقلوا به أيضاً انتهى وقد يقال إن المصنف قد اطلع على ذلك في كلامهم ولا شأن بالاحتياط بالشهرين أو أولى من الاقتصار على شهر ونصف وإن كان بالثلاثة أو يروى على الأول الوجه الضعيف فيصحه من باب الاحتياط (تتم) لو طلق في بطنه وطءها بلا وطء في عدة أفراد أو أشهر فإن كانت بائناً انقضت عدتها بما ذكر وإن كانت رجعية لم تنقض عدتها بذلك وإن طالت المدة ولا رجعة بعد الإقراء أو الأشهر وإن لم تنقض بذلك العدة وبلغها الطلاق ولو طلق زوجته الأمة وطءها سداً كان كالوطء لها وإن رجع فيه التشفيع المار وأما غير الزوج والسدة فكمعاصرة البائن تنقض عدتها بما ذكر (فصل) فيما يجب المعقدة وعليها سواء كانت بائناً أم رجعية وقد بدأ بالقسم الثاني فقال (ولعدة الرجعية) ولو حاملاً أو أمة (السكنى والنفقة والكسوة) وسائر حقوق الزوجية الآلة التنظيف لبقاء حبس النكاح ولسنونه ولهذا يسقط بنشوزها ثم شرع في القسم الأول فقال (وبالبائن) الخائل يخلع أو ثلاث في غير بنشوز (السكنى دون النفقة) والكسوة لقوله تعالى سكنوهن من حيث سكنتم فلا سكنى لمن أبانها نائمة أو نثرت في العدة إلا إن حادثت إلى الطاعة كافي الروضة ثم استثنى من ذلك قوله (الآن تكون) البائن (حامل) بولده يلقى الزوج فيجب لها من النفقة بسبب الخلع على أظهر القولين ما كان سقط عنه عدمه إذا توافقا على الخلع أو شهد به أربع نسوة لم تنشرف في العدة فإن نشرت فيها سقط ما وجب لها بناء على الظاهر المتقدم ونرجع بقيد البائن المعقدة من وفاة فلا نفقة لها وإن كانت حاملاً تلجب ليس العامل المتوفى عنها

بالتفصيل أو ثلاث دون غيرها ولكن كما يمكن الشارح أن يعزم هنا ويقتضي الاستثناء بقوله بشرط أن تكون بالتفصيل أو ثلاث (قوله في غير بنشوز الخ) ذكره في البائن دون الرجعية مع أنه لا بد من عدم النشوز فيها أيضاً إلا أن يقال استثنى من ذكره فيها بقوله ولهذا يسقط بنشوزها فدل على أنه لا بد من عدم النشوز فيها (قوله أسكنوهن) أي المطلقات وقوله من حيث من بمعنى في وجبت بمعنى مكان أي أسكنوهن في المكان الذي سكنته فيه معها قبل الفراق وهو أمر الوجوب (قوله ثم استثنى قوله الخ) وهو بالنظر المتن في حد ذاته متصل لأن المتن شامل للعامل والخائل وأما بالنظر لقول الشارح الخائل يكون استثناء منقطعاً (قوله حاملاً) أي بشرط أن لا تكون بائناً عن وفاة أو فسخ أو انقضاء أو فلا نفقة لها ولو كانت حاملاً (قوله فإن نشرت) أي بآبى نرجعت من محل العدة لغير حاجة أي فإن حادثت الطاعة حادثت السكنى بغير الطاعة ولا تعود نفقة اليوم الذي أطاعت فيه ولا تعود كسوة الفصل الذي نشرت فيه (قوله ونرجع بقيد البائن الخ) يقتضي أن المتوفى عنها الآن وليس كذلك ذلك الاعتراض مبنى على أن الإجماع يدينه فإن جعلت الأضافة حقيقية فلا اعتراض وراد باليد قوله فيما تقدم بطل أو ثلاث ولكن خروج المتوفى عنها ونحوها بالنظر لما هذا السكنى من الكسوة ونحوها أما السكنى فثابتة لكل معتدة والحاصل أن السكنى واجبة لكل معتدة إلا الناشئة والصغيرة التي لا تطبق الوطء الأمة غير المسجلة والمعتدة من شبهة والمؤن يجب للرجعية والبائن الحامل وأما البائن الخائل فلا شيء لها إلا السكنى

(قوله القريب سقطت شقته الخ) هو من تمام النقة أى أن النقة معها أمر أن الزوجية أو القربى على منها منتفان الزوجية انتفعت بالموت والقريب المنقوب الذى هو الابن بنت بخلاف البان في حال الحياة فان الزوجية وان انتفعت بالطلاق فالقريب هو الابن موجود وذلك كله مبنى على القول بأن النقة للسعل (قوله وعلى المنقوب عنها الخ) شروع في القسم الثاني من الترجة (قوله وعلى المنقوب عنها زوجها الخ) يدخل فيه ما لو مات من حامل من شبهة مع انها الاحداد عليها ١٦٥ مدخل الحبل مع انها يصدق عليها أنها منقوبة عنها

ويعتبر فيه أيضا ما لو أحبلها بشبهة ثم تزوجها ثم مات عنها فانها انتعدت بالحبل على الجهتين فيصدق عليها انها منتدة عن الوفاة وان شاركتها الشبهة (قوله أربعة أشهر الخ) معمول لحدوث أى فتوهم أن تنقض عليه أربعة أشهر وعشرا وهذا إذا كانت غير حامل فان كانت حاملا ومكث الحبل أقل من الأربعة أشهر وعشرا احتسبت مدة الحبل لا يزيد وان مكث أكثر من ذلك احتسبت المدة المذكورة لا يزيد (قوله ولا يجب الخ) أعاده مع طهه بمقتضى لاجل التعليل بعده لأنه لا يقع السنة ويتم عدم الوجوب (قوله محققة) أى محققة منقوضة لا يثبتها الحزن والاحداد ومن كلام بعضهم من جفأ فافسده ومن لم يرش به كملأ عينه فلا ترش يجعله نكاحا نقديا (قوله بحسب) بضم الحاء وكسر هاء (قوله أو شباب مصبوغة) معطوف على قوله بحسب (قوله المشعان) صفة للزرق والآخر مرفوع الفوق قوله الكلدان صفة ثانية كذلك فهو بكسر النون (قوله تجميل فراش) أى تجميل البيت بالفراش وكذا يقال في الثامات ويصعب إيقاظه في ظاهره (قوله فالأشبه أنه كالكتاب) أى فان كان فيه زينة حرم يلاوتها والافلا (قوله وان خصه) أى التشبيه الخ (قوله وان تكحل الخ) معمول لفعل

زوجها وتفقه واده الدارقنى بإسناد صحيح ولانها بابت بالوفاة والقريب سقط مؤنته بها وانما لنقط فمما لو في جسد بنتها لانها وجبت قبل الوفاة فتعذر بقاؤها في الدوام لانه أقوى من الابتداء (و) يصعب على المنقوب عنها زوجها ولوامة (الاحداد) طهرا يصحيب لاجل لامة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تعد على ميت فوق ثلاث الا على زوج أربعة أشهر وعشرا أى قيل لها الاحداد عليه أى يجب لاجل جراح على ارادته والتقصيد بإعلان المرأة جرحى على الغالب لان غيرهما لها أمان بلزما الاحداد على ولى صغيرة ويضمنونه متعها مما جمعت منه غيرها ومن المفارقة ولو زوجية ولا يجب لانها ان غورقت طلاق فهي محققة به أو ضحى فالنقض منها أو لمضى فيها لا يثبت فيها سيما انجاب الاحداد بخلاف المنقوب عنها زوجها وامة كمن ان الرجعية بين لها ذلك هو ما نقله في الوضوء واسهلها عن أى ثور عن الشافعى ثم نقل عن بعض الأصحاب ان الأولى لها ان تزني بماله هو الزوج الى رحمتها (وهو) أى الاحداد من أحد ويقال فيه الحداد من حدلغة المنع واسطلاحا الاعتناع من الزينة في البدن حتى يذهب أو فضه سواء كان كبيرا كالخيل والسوار أو صغيرا كالخاتم والقرط لما روى أبو داود والنسائي بإسناد حسن ان النبي صلى الله عليه وسلم قال المنقوب عنها زوجها لا تلبس الحلى ولا تكحل ولا تفتش بواغها من ذلك لا يزيد حتى تكحل

وما الحلى الا زينة لنفسه * بضم من حسن اذا الحسن قصر
فاما اذا كان الجمال موقرا * كحسبك لم يصبغ الى أن يزورا

وكذا الزائر يحرم القرين بقى الا بعد ان زينة نفقه ظاهرة أو شباب مصبوغة زينة حديث أى دار بإسناد حسن المنقوب عنها زوجها لا تلبس المعصر من الثياب ولا المشقة ولا الحلى ولا تختضب ولا تكحل ولا المشقة المصبوغة بالشقوى بكسر الميم المفرقة فتحها ويقال طين أحرشها ويباح لبس غير مصبوغ من فطن وصفو وكان وان كان فنياسورا اذا لم يحدث به زينة ويباح مصبوغ لا يشغل زينة كالأسود وكذا الأزرق والآخر المشبعان الكلدان لان ذلك لا يقصد للزينة بل لغيره حلى ومنع أو مصبغة فان تردد بين الزينة وغيرها كالآخر والأزرق كان برايا صافى اللون حرم لانه مسخن يزين به أو كدرا أو شبعا فلا لان المشبع من الآخر والأزرق يقارب الأسود وخرج بقيد البدن تجميل فراش وهو ما رقد أو قد عدله من نطق موريتة وسادة ونحوها وتجميل أمات وهو وضع الهمة ومثلثين متاع البيت فيصور ذلك لان الاحداد في البدن لا في الفراش ونحوه وأما الغطاء فالأشبه أنه كالكتاب يلاوتها وان خصه الزكوى بالها (و) الاعتناع من استعمال (الطيب) في بدن أو ثوب لغيره يصح من أم طيبة كانتهى أن تعد على ميت فوق ثلاث الا على زوج أربعة أشهر وعشرا وان تكحل وان تطيب وان تلبس أو مصبوغا يحرم أيضا استعمال الطيب في طعامه وكان غير محرم قياسا على البدن وضابط الطيب المحرم عليها ما حرم على الحرم لكن يلزمها إزالة الطيب الكائن معها حال الشروع في العدة ولا بد من طهارة طهارة كالمطهر والقربى المحرم في

محدوف معطوف على فعل يلزم من الاستئثار التقديرا على زوج فتوهم أن تحلل الخ ولا يصح عطف قوله وان تكحل على قوله ان تحلل الأولى لانه مقدم بالاستئثار والمعطوف يعطى حكم المعطوف عليه فيحل المعنى كانتهى أن تعد على ميت الخ الا على زوج وكانتهى ان تكحل الا على زوج فلا تنهى ان تكحل وذلك غير صحيح (قوله تل معرو على الحرم) وهو كل ما فيه طيب مقصود وضعا يخرج ما كان المقصد منه التذوق أو الاكل ولو كان هراقة طيبة كالصلى والقربى ونحوها

الخ كونه كل ما لم يحرم عليها فيجوز للضرورة وتزويجه بعد الضرورة قورا (قوله أو الصباغ) فيه ثلاث لغات سكنون المباح مع فساد كسرها وقبح الصاد مع كسر الباء ولذلك قال بعضهم

الصبر في جلدان بانه كسرت وانه يسكن الباه فقروا معنى ذلك انه اذا كسرت باؤه يكون معنى القوام المصروف وان سكنت الباه يكون معنى رضا النفس بالرضا والتقدير وهو بالمعنى الاول موجود دون المعنى الثاني (قوله بالاسقيداج) وهو بيض الوجه والدام يحمره (قوله وتجعد شعور صدقها) أي ليه وارسلها على صدقها (قوله بلا ترجل) الترحل التمشط فيحصل المحنى ويحل غشط بلا تمشط فلو حصد لفظ ترجل لكان أولى والمعنى ويحل امتشاط بلادهن (قوله على غير زوج) أي بشرط أن يكون قويا وفي معنى كالصديق والقصير أي يزوجهما أو أي زوجها أو أم زوجها أو مملوكا أو سبدا أو طملا أو املا عا ولا أفضاها أو كرها والضابط كل ما جاز لها الخروج لجنازة فجاز لها الاحداد عليه والا فلا (قوله المبثوثة) ليس قيد أعلى المحدث بل مثلها الرجعية وانما اقتصر عليها لانها متفق عليها (قوله أو مستحقا) أي بمك أو بأجرة أو طارة أو وصية (قوله بثنى) أي ثمن وباه ضرب وقوله على أهل زوجها ليس قيذا (قوله أو بعدة وطهشيه) هذا اذا لم على ما نحن فيه لان الكلام في المفارقة الآن يصورعا اذا وطئت بشبهة في العدة وجلت من وطء

ذلك واستثنى اسمها لها عند الطهر من الحيض وكذا من النفاس كقوله الا ذروني وغيره قليلا من قسط أو أنظفار وهما فوان من الجنود يحرم عليها شعر رأسها وطبها ان كانت لها طبخة لمافيه من الزينة وكذا لها باعد وان لم يكن فيه طبخ حديث أم عطية انار لان فيه جالا وزينه وسوا في ذلك البياض وغيره أما كذا لها البياض كالزينة فلا يحد. اذ لا زينه فيه وأما الاسفروه والصبر فيجوز على السوداء وكذا في البضا على الاصم لانه يحسن العين ويجوز الا كحال الاغدر والصبر خاصة كرمه كتحلل بل لا روقه نهارا لانه صلى الله عليه وسلم اذن لام سلمة في الصبر ليلتين اخناحت اليه نهارا ايضا جاز وكذا يحرم عليها طلي الوجه بالاسقيداج والمام وهو كافي للمحاجات بكسر الهمزة وتعين بينهما انما على به الوجه للتسكين المسح بالجمرة التي يوردها الخد والاختصاص بهما ونحوه فيما يظهر من بدنها كالوجه والذين والرجلين ويحرم تطريظ اصابعها ونصف شعر طرفيها وتجعد شعر صدقها وحشر حاجبها بالكحل وقد بقيه بالحلف (فتنه) فدهل من تفسير الاحداد بما ذكر جواز التلطف بصل رأس وقم أنظفاروا استحداد ونفس شرطوا والزقوس ولو طاهر الان جميع ذلك ليس من الزينة أي الداهية الى الوطء وأما إزالة الشعر المتضمن زينة كاذنما حول الحاجبين وأعلى الجبهة فمتنع منه كما يحتمل بعضهم وهو طاهر وأما إزالة الشعر طبعه أو شارب نيت لها فينزل ازالته كقوله النوى في شعر مسلم ويحل امتشاط بل لا رجس بل يدهن ونحوه ويجوز زسد روقه ويحل لها ايضا دخول حمام ان لم يكن فيه خروج محرم ولو ترك الحدة المكلفة الاحداد الواجب عليها كل المدة أو بعضها عصمت ان علمت مومة التزوا وانقضت عدها مع العصبان ولو بلغها وقاة زوجها أو طلائعها فاضاء العدة كانت متغصية ولا احداد عليها ولها احداد على غير زوج ثلاثة أيام فأقل ويحرم ان يادة عليها بقصد الاحداد فلو تركت ذلك بلا قصد لم تأثم ونخرج المرأة الرجل فلا يجوز له الاحداد حتى قريبه ثلاثة أيام لان الاحداد انما شرع لفساد النفس عقلهن المتقضى عدم الصبر (وب) يجب على المتوفى عنها زوجها ان على (المبثوثة) أي المقطوعة عن النكاح بينة صغيرة أو كبرى اذ البت القطع ملازمة البيت أي الذي كانت فيه عند الفرقة بموت أو غيره وكان مستحقا للزوج ان نقابا قوله تعالى لا يخرجوهن من بيوتهن أي يوتن أزواجهن واضافتها اليهن للسكنى ولا يخرجن الان يأتيين بفاحشة معينة قال ابن عباس وغيره الفاحشة المينة هي أن يبدوا على أهل زوجها وليس للزوج ولا غيره اخراجها ولا لها الخروج منه وان رضى به الزوج الا بعد زكاسياني لان في العدة حقائقه تعالى والحق الذي لله تعالى لا يسقطا تراضيه ونحوه بقصد المبثوثة الرجعية قال للزوج اسكنها حيث شاق موضع يلق بها وهذا ما في حار الماوردى والمذهب وغيرهما من كتب العراقيين لانها في حكم الزوجة وبهزم النسوي في نكته والذي في النها به وهو مفهوسم كلام المهاج كاسله انها كثير ما هو انص عليه في الام كقوله ابن الرضا وغيره وهو كقوله السبكي أولى الاطلاق الا انه قال الا ذروني انه المذهب المشهور والركشي انه الاصواب ولا ية يجوز له الخلوة بها فضلا عن الاستمتاع فابست كالزوجة فاستثنى من وجوب ملازمة البيت قوله (اللاحقة) أي فيجوز لها الخروج في عدة وفاة وعدة وطهشيه ونكاح فاسد وكذا بانان ومفوسخ نكاحها وضابط ذلك كل مستعدة لا تقب نفقتها ولم يكن لها من بقضيها حاجتها لها الخروج في النهار لشرا طعام وقطن وكثان ويبيع فزل ونحوه للساجدة الى ذلك اما من وجبت

نفقتها

نفقتها

الشبهة فلما انقطع عدها لنكاح حرم في عدة الشبهة فحينئذ يجوز لها الخروج (قوله ونكاح) (قوله وهو مفوسخ نكاحها) (قوله ولا حلالا)

آخر ثبت عند الجمهور (قوله أو لحقت من لم تحض) وهي الصغيرة والكبيرة التي لم يسبق لها حبس (قوله من تحض) متعلق بالحقت وغير
عنها بالالحاق وفيما تقدم بالقياس فنقار الحق والقاس هو الشافعي وأجمعه في الثاني العلم بان الحق هو صاحب المذهب (قوله مثل
أريق القضية المراد به السيف لشدة بقاءه لأن السيف يسمى أريق القضية في اللغة) (قوله ولم ينكر عليه) أحدا من الصحابة (فصار
اجماعا واضح الاستدلال به) (قوله بحضه الخ) لا يصلح ان يكون جوابا للشرط فاصله الشارح يجعله متعلقا بحذفه والمحدوف خبر مبتدأ
محدوف قدره الشارح بقوله فاستبرأوها يحصل بحضه وكذا بقدر في الباقي (قوله وإما يكف) هذا مريب بقوله فلا يكتفي بقية الحبضة
فلو ذكر بحضه لكان أنسب (قوله ونظروا ذات الاقراء) المعنى ان الامه اذا كانت تحض ثم انقطع حبسها فانما يصبر حتى تحض فاستبرأ
بحضه كاملة أو تلبس من لباس قسبراً
بشهر (قوله لصغر) المراد به الصغيرة والكبيرة التي لم تحض

١٦٨

وأخذ من الاطلاق في المسببة أنه لا فرق بين البكر وغيرها والحقت من لم تحض أو است
عن تحض في اعتبار قدر الحبس والطهر غالباً وهو شهر كاسيأتى ولما روى البيهقي عن
ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أنه قال وقعت في سهمي جارية من بني جلولاء فظفرت اليها فافدا
عنها مثل أريق القضية فلم أعفك ان قبلتها والناس ينظرون ولم ينكر عليه أحدا من الصحابة
و جلولاء ففتح الجليم والمدفوعة من فواحى فارس والنسبه اليها جلولاء من غير قياس فقت
يوم الحرم سنة سبع عشرة من الهجرة فلفت غنائمها ثمانية عشر ألف ألف وفارقت
المدينة غير هابان فانيها أن تكون مستولدة حربي وذلك لا يمنع المك وإعاسهم وطؤها
صداقة لما نه الاثمه لطمع عمار حربي لا طمره ماء الحربي ثم (ان كانت) أي الامه التي يجب
استبرأؤها (من ذوات الحبض) فاستبرأوها يحصل (بحضه) واحدة بعد اتقانها اليه في
الطهر للغير السابق فلا يكتفي بقية الحبضة التي وحد السبق اثانها ونظروا ذات الاقراء
الكاملة التي من لباس كالحدة وإما يكف بقية الحبضة كما اكتفي بقية الطهر في العدة لأن
بقية الطهر تستعقب الحبضة الكاملة على البراءة وهذا يستعقب الطهر ولادالة على البراءة
(وان كانت من ذوات الشهور) الصغرى أو يأس فاستبرأوها يحصل (بشهر) فقط فانه كقروى
الطرة فكذلك في الامه والتحية تستبرأ بشهر أيضاً (وان كانت من ذوات الحمل) ولو لم يزن
فاستبرأوها يحصل (فوضعه) لعموم الحديث السابق وان المقصود معرفة براءة الرحم وهي حاصلة
بذلك (نتبه) لومضى زمن استبراء على أمة والمك وقيل الحبض حسب زمنه ان ملكها
بارت لان المك بذلك مقبوض حكوا وان لم يحصل الحبض حسا بدليل محبة بيعة وكذا ان مكنت
بشراء ونحوه من المعاضات بعدل ومنها لان المك لا يزم فاشبه ما بعدل الحبض أما إذا جرى
الاستبراء في زمن الحيوان فانه لا يمتد به لضرب المك ولو وهبت له وحصل الاستبراء بعد عدها
وقيل الحبض لم يمتد به لتوقف المك فيها على القبض ولو اشترى أمه محبوسية أو نحوها كرتة
فخاضت أو وجد منها ما يحصل به الاستبراء من وضع حمل أو مضى شهر لتغير ذات الاقراء ثم اسلمت
بعد انقضاء ذلك أو في اثانته لم يكف هذا الاستبراء في الأصح لانه لا يستعقب حل الاستبراء
الذي هو المقصد في الاستبراء (فروع) يجب الاستبراء في مكاتبه كتابه صحيحة فحفظها
بلا تعجز أو عجزت بتجيز السيد لها عند عجزها عن العوم لعدم مكاتبه التمتع بعدل واله فاشبه

ولو لم يلبس من لباس (قوله ولو لم يزن) أي سواء كان من زنا أو لم يكن
من زنا بان يكون من حر في أمته
أو زوجته وأربع المدا يعني هذه
المسئلة فانه بينها وعمل نفق
الاستبراء على وضع الحمل ان كانت
لا تحض أيام الحمل وتحض بعده
فان كانت تحض أيام الحمل وسقط
الحبضة وضع الحمل حصل الاستبراء
بما قبل وضع الحمل أو كانت لا تحض
أشهر مضى شهر قبل وضع الحمل
حصل الاستبراء به فالحاصل انها
تستبرأ بالأسبق من الثلاثة على هذا
التفصيل وهذا في حل الزنا ما حصل
غير الزنا فلا يدين وضعه (قوله تنبيه
الخ) فرضه به التحميم في الأقسام
الثلاثة في كتابه يقول يحصل
الاستبراء بحضه الخ سواء بعد
القبض وهو شرطه أو قبله على
ما ذكره من التفصيل في التنبيه
(قوله بعدل ومها) ظرف لمحدوف
أي وجرى الاستبراء بعدل ومها
(قوله أما إذا جرى الخ) محتمز قوله
ببذل ومها وقوله ولو وهبت له
مستوفى على أما إذا جرى الخ فهو

مالو

من جهة المحترم (قوله ولو لمك أمة الخ) غرضه به تقييد ما تقدم أي محل حصول الاستبراء

بحضه وما بعد هذا إذا جرى من غير مقارنه ماخ أما إذا صابه ماخ فلا يحس بل لا يدين من الاستبراء به وهو (قوله كرتة) أي أو مضوجه
(قوله فروع) أي ستة وعرضه بيان السبب الثالث وهو حدوث حل التمتع بعدل واله وأما البيان الثاني آخران فذكرهما المتى الاول
في قوله ومن استحدث الخ والثاني في قوله وإذا مات سيداً أو ولد الخ وفي بيان آخران ومن الفروع أي إذا أراد تزويج أمته الموطوءة فيجب
عليه استبرأؤها والثاني الظن إذا وطئ أمه غيره يتنزه زوجته الامه فاستبرأ بقمر (قوله في مكانة) وكذا أمتهار أمه المكاتبه إذا فسخ
الكتابة ورجع السيد (قوله أو عجزت الخ) المراد ان السيد دفع الكتابة عند عجزها عن العوم ولا يظن هو العبارة عن هناك تجيزين
منها أو لا من السيد ثانياً وليس كذلك

(قوله حلت من جنس الخ) أى وكانت في ملكه أما إذا ملكها عاتضة أو غيرها وجب الاستبراء وبشبه الاستبراء ولو زمن الاحرام أو الاعتكاف (قوله ولو اشترى زوجته) أى بشرائه لا خيار فيه أملا فيه خيار فإن كان الخيار للبائع لم ينفسخ النكاح لعدم المالك المشتري ويحوز الوطء بالنكاح فإن كان الخيار للمشتري انفسخ النكاح ووطئ بالمثوان كان له المالك ينفسخ لعدم المالك واستمر الوطء (قوله انصب) على المعقود وقيل يجب وعمل الاستبراء ان ملكها في النكاح فإن ملكها مستعدة وجب الاستبراء ويشترط أيضا الاستبراء ان يكون حراما كان ملكا انفسخ النكاح واستمتع وطءا عاتية السمين لنفسه ملكه ولهذا لا يجوز زمان يشترى ولو باذن السيد (قوله الولد أم) ومثله المدبرة والموطوءة (قوله كغير الموطوءة) أى إذا اعتقه السيد فإنه لا استبراء ١٦٩ عليهما قروا ج (قوله مستودنه) ليس قيدا

وكذا موطوءة (قوله فله) قيد خرج غموره فلا بد من الاستبراء (قوله لو وطئ الخ) غرضه بذلك أنه نازلة يجب استبراء واحد وتارة يجب أكثر كما حاز (قوله ولو باع جارية الخ) حاصله تارة يفروطها وتارة لا تارة يستبرئها وتارة لا تارة يمكن من البائع فقط أو من المشتري فقط أو منهما كما يؤخذ من الشارع (قوله على الأوجه) قسمين (قوله فإن أقر بوطئها) هذا قسم قوله بقر بوطئها (قوله فإن كان ذلك) أى اليسع (قوله إن لم يكن بوطئها) أى بوطئها يمكن كونه منه بأن لم يوطأ أصلا أو وطئ ولم يكن كونه منه بأن يكون بين وطئه والولادة دون ستة أشهر (قوله وإن لم يستبرئها) مقابل قوله فإن كان ذلك بعد استبراءها (قوله وأمكن كونه منهما) يعنى قسم ثالث وهو ما إذا انحصر الامكان في المشتري بأن كان بين وطء البائع والولادة فوق أربع سنين وبين وطء المشتري والولادة أربع سنين فأقول فلو لاحق بالمشتري (قوله وأقرت للسيد

ما لو باعها ثم اشترىها أم لا لقاسده فلا يجب الاستبراء فيها كما قاله الرافعي بآيه وكذا يجب استبراء أمه عند نكاحها إلى الإسلام زوال ملك الاستبراء أيضا لما ذكره ولو زوج السيد أمته ثم طلقها الزوج قبل الدخول وجب الاستبراء على وان طلقها بعد الدخول فاعتدت بدخول الاستبراء في العدة بل يلزمه ان يستبرئها بعد انقضاء عدتها ولا يجب استبراء أمه حلت من جنس ونفاس وصوم واعتكاف وحرام لان حرمتها بدلالة الخل بالمثان بخلاف الكتابة والردة ولو اشترى زوجته الأمه انصب استبرئها لا يستبرئها والمثان من ولد النكاح لانه بالنكاح ينفسد والرد فيها حتى فلا يكون كفوا لحرمة أمه ولا تعير به أم ولو بعثت العيين بنفسك الحكم (وإذا مات سيد أم الولد) أو اعتقه ما دعى خالته من زوج أو عدة اشترت نفسها (ووجوب الكالامة) على حكم التفصيل المتقدم فيها فلو كانت في نكاح أو عدة وقت موت السيد وعقته لها يلزمها استبراء على المذهب لاها ليست فراشا للسيد بل وزوج فهي كغير الموطوءة ولان الاستبراء محل الاستمتاع وهما مشغولتان حتى الزوج ولو أعتق متوفاه فله نكاحها بلا استبراء في الأصح كما يجوز له ان ينكح المعتدة منه لان الماهل واحد (نفق) ولو أمه شرى نكاح في جنس أو طهر ثم باعها أو أقراد أو تزويجها أو وطئ اثنتان أمه رجل كل طئها أمته وأراد الرجل تزويجها وجب استبراء آن كالعدين من مخصمين ولو باع جارية لم يفروطها فظهر بها حمل وأداه فأقول قول المشتري بيمينه أنه لا يعلم منه وثبت نسب البائع على الأوجه من خلاف فيه إذا لضرر على المشتري في المأبى والاقبال بخلافه عليه بأن ثبوته يقطع إرب المشتري بالولادة أو بوطئها وباعها فظهر ان كان ذلك بعد استبراء فأنشأ ثبوتها قبل سن ستة أشهر من استبراءها منه لحقه ووطئ البيع ثبوت أمه الولد وان ولدته لسته أشهر فأكثر فلا بد من حمل المشتري إن لم يكن بوطئها والأفان أمكن كونه منه بأن ولدته لسته أشهر فأكثر من بوطئه لحقه وصارت الأمه متبوءة له وان لم يكن استبراءها قبل البيع فالولد ان أمكن كونه منه الآن ووطئه المشتري وأممكن كونه منها فتعرض على الثأق ولو زوج أمته فطلقت قبل الدخول وأقرت للسيد بوطئها قوله لو ان زمن الحمل كونه منها لم يخل كونه منها لم يخل بالسيد عملا بالظاهر وصارت أم ولد للسيد لم يخل قوله

عليك العيين
(فصل في الرضاع) هو بضع الرضيع يجوز كسرها وإثبات اناء معها لقصة اسم الصبي الذي وشرب لبنه وشربها سم لحصول لبن أمي أو أمه حاصل منه في مدة طفل وأدماغه والاصل في

(٢٢ - خطيب ثاني) السيد إذا أقر بوطئها والاقبال لحقه وان اختل بها وأممكن كونه منه بخلاف النكاح فإن الولد يخلق به بمجرد الامكان وان لم يقرب الوطء (قوله يحتمل كونه منهما) بأن كان بين وطء السيد والولادة أربع سنين فأقول وبين نكاح الزوج والولادة أقل من ذلك في ما لو انحصر الامكان في السيد فله أو في الزوج فله (فصل في الرضاع) ذكر المصنف هنا لأن أمه الرضاع يجب على من يجب عليه نفقة الرضيع وكان ذكر النفقات يأتي على الأثر فتصل الرضاع عما يناسبه (قوله وإثبات اناء معها) أى مع الفضع والكسرو ويجوز إبدال الضاد تاء مع الفضع لراء والكسرو ومع إثبات اناء هو عدم آخرها فلا تثنان لغات (قوله وشرب لبنه) معطوف على مص فلا بد من قيد في المعنى القوي فيكون أخص من المعنى الشرعي على خلاف القاعدة (قوله وشرعا الخ) اشتمل هذا التعريف على الأركان الثلاثة الآتية (قوله في مدة طفل) أى من منفذ مقيم حتى لو كان من حواشي كاتفة في بطنه وصل منها العين

التي أودمته في رأسه وصل منها اللبن إلى دماغه (قوله وأضعت الخ) هذا إذا أسند الفعل المرأة أما إذا أسند الفعل للرضع ففيه لغتان من باب سجع يقال رضع الصبي رضعاً ومن باب ضرب يقال رضع الصبي رضعاً رضعاً (قوله ولم يحكم بلوغها الخ) ان كان راجعاً لقوله تقر بما تكون الوارثا وان كان راجعاً لقوله امرأتك تكون القامة (قوله ثم أشار الخ) كان الأولى أن يقول ذلك عند اللبن ليوافق أول كلامه وأخره (قوله ولو عبر بها لكان أرى) هذا من الشارح مبني على ان لفظ المرأة يشمل الجنية ولفظ الادمية لا يشملها وليس كذلك بل هما سواء في عدم بالانس وانما يشملهما لفظ ذكر

١٧٠

بحرجه قبل الإجماع الآية والخبر لا يمان وأما أنه ثلاثة فموضع وضعه وحين وقد شرع في الركن الأول فقال (وإذا أرضعت المرأة) أي الادمية خلية كانت أو من وجه الحية حياء مستقرة حال انفصال لبنها بلغت تسعين قمرية تحريماً وان لم يحكم بلوغها بذلك (لبنها) ولو متغيراً من هيئة انفصاله عن الثدي بموضوعة أو غيرها ثم أشار إلى الركن الثاني بقوله (ولما سار الرضع وولدها) من الرضاع فخرج بالمرأة ثلاثة أمور أحدها الرجل فلا تبت حرمته بلينه على الصحيح لأنه ليس بمد التثنية فلم يتعلق به التحريم فغرمه من المباحات لكن بكراهة ولو أغرسه نكاح من أرضعت منه كائن عليه في الام والوطى تأنيهاً للخلق المشكل والمذهب توقفه إلى البيان فان كانت أم أو ثمة حرم والا فلا فلو مات قبل لبنها ثبت التحريم فموضع نكاح أم الخنثى وفحوا كائنه لا الذي عن المتولى ثالثاً التهمة فلما وضع سفيراً من شاة مثلاً لم يثبت بينهما أخوة ففعل ما حكمهما الا أخوة فخرج الامومة فاذ لم يثبت لاصلاً لم يثبت الفرع وخبر جارية دمية ولو عبر بها بدل المرأة كجارية الشافعي رضي الله تعالى عنه لكان أولى الجنية ان تصور أرضاعها بناء على عدم صحة مناهجهم وهو اراج لان أرضاعه تعالى بالنسب بدليل يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب والله تعالى قطع النسب بين الجن والانس والجنية بين المبتغاة

والانس وانما يشملهما لفظ ذكر وأما قوله تعالى يرضون رجال من الجن فلما حله قوله قبلها بجمال من الانس (قوله فان انكسر السدس) أي باعتبار انفصال الزمان ثم انفصاله في أول شهر الحولان بالهلل وان تم انفصاله في أثناء شهر فهو ما قاله الشارح ولا يتناول رسول اللبن أو وضع الثدي في الفم فلا حرجة لما قاله الهشي (قوله في الرضة الخامسة) يحصل ان الفاعل يصل بابها من الطرية ويكون المعنى انه ابتداء الرضة الخامسة وتيق من السنة الثانية متى وقعت الرضة مقارفة تمام الحولين فيصدق عليه انه ابتداء وهو دون الحولين فلذلك قال الشارح وتظهر كلام المصنف الخ فيكون كلام الشارح ظاهراً لا ضميراً عليه ولا تعارض بين قول المتن دون الحولين وقول الشارح فان بلغها الخ ويحصل ان الفاء بمعنى مع وانه ابتداء الرضة الخامسة مقاماً للجزء الأخير من السنة الثانية فلا يصدق عليه انه وقت الرضاع دون الحولين فكلام المتن يقتضي عدم التحريم وقول الشارح كان بانها لم يحرم يقتضي التحريم في حسده لأنه يصدق عليه وقت

ابتداء الرضة الخامسة انه لم يبلغ الحولين فوق التماز بين عبارة المتن وعبارته المشار إلى هذه الصورة والمعمل عليه كلام الشارح فهو المعتقد فكان الأولى لعلم ان يقول ان لا يبلغ الحولين بدل ما قاله (قوله لان ماوصل إلى الجوف) ارجع الى قوله لم يحرم على المذهب وهو واجب وقال حاصله كيف حرم الرضاع في ذلك مع ان الذي وصل من اللبن قليل جداً فاجاب بقوله لان الخ قوله فيما أنزل الله خبراً كان مقدماً وجملة عشر رضعات معلومات يحرم في يحمل رفع اسم كان مؤثراً أي كان هذا التركيب كافياً في أنزل الله الخ وقوله عشر رضعات متبداً ومعلومات صفة ويحرم خبر (قوله فلهن من جنس معلومات) نفس تبيد أن معلومات صفة واخبر بمسند في أي يحرم (قوله أي ينزل حكمهن الخ) جواب عما يقال كيف تقول عائشة رضي الله عنها

فتوفى رسول الله صلى الله عليه وسلم الختم ان القرآن تحررو دون قبل وفاته وهذا اللفظ نسخ في حياة النبي صلى الله عليه وسلم فأجاب بان المراد بالقراءة تلاوة الحكم أي ذكره أو اعتقاده لاحقة قراءة ١٧٩

حقيقته لكن من غرض لم يخلصه
نسيها فهو مغلوطا بلفظ النسخ
تر كما (قوله متفرقات) منصوب
سقة تمنح في كلام المتن الشارح
جده سبب المكون الذي قدوره
فغيرا مراب المتن ويحجب بأنه لم
يفره تغييرا حقيقيا لأنه منصوب
على حال (قوله وإطالته) ليس
قدرا كاحو في عبادة الرمي وابن
جبريل لو طاف قورا (قوله لم تعدد)
ضمه في الثانية كأنه قد تقدم من
ابن حجر ومرو (قوله لا يجزأ أو
استعاط) فهو منتشر مرتب
فلا يجزأ الجوف والإعطاء للبعث
(قوله) أو غير ذلك) كما نفسه أو
دافعة وصل التي منها إلى الجوف
أو الإعطاء (قوله) أو حلب منها
خسالا) ولوحلب منها في خمس
مرات وأرضعه في اثنين حسب
اقتبان وكذا العكس (قوله) إلى
المعدة) أي أو إلى الفم فكان
الأولى زيادة (قوله) أو إلى أصنافها
أي كورا أو أناسن نسب أو
رضاع واسطة أو غير هذا وكذا
يقال فمما بعده (قوله) الذي ينسب
إليه (قوله) أشار الشارح إلى أن
التعبير بالزوج جرى على الغالب
بل المراد أنزل من نسب إليه
الولد فهو صاحب اللبن ويسمى أبا
سواء كان ذكرا أو أنثى بغيره
أو بغيره (قوله) (قوله) أو بغيره
الباء هنا فمما بعده (قوله) تنبيه الخ
هذه الاعراض مني على أن
المراد بكل من نسبها من ينسب
نسب يمين قرابة فلا يشمل ما كان
من رضاع ليس كذلك بل المراد كل

لم يلقه النسخ وقبل نكحي رضة واحدة وهو مذهب أبي حنيفة وماك والحنس رضعت ضطن
بأنه مغلوطا بل هي اللقطة ولا في الشرح فربما إلى العرف كالحرز في السرقة فتأقضى
بكونه رضة أو رضعت اعتبر والأفلاذ لا خلا في اعتبار كونها (متفرقات) عرف فلو قطع
الرضع أو الرضاع بين كل من الجنس امرأه من الثدي بعد حملها بأدرف ولو قطعت عليه
المرضة لشغل وإطالته مما لو أرضع على امرأة ناقة أو أوجرت لبنا وهو قائم وإذا ثبت ذلك
وجب أن يعتد بقطعها كما يعتد بقطعه ولو قطعه لله أو نحوه كومة خفيفة أو نفس أو زرداد
ما جبه من اللبن في فمه وطاف في الحالب لم يحد بل الكل رضة واحدة فان طال لله أو فمه فان
كان الثدي في فمه رضة والأفرضعتان ولو تحول الرضيع بفسه أو بغيره إلى المرضعة في
الحال من ثدي إلى ثدي أو قطعه المرضعة لشغل خفيف ثم عادت لم تعدد حيث كان لم يتحول
في الحال تعدد الأوضاع ولو حلب منها لبنا دفعة وصل إلى جوف الرضيع أو دماغه لا يجزأ
أو إعطاء أو غير ذلك في خمس مرات أو حلب منها خسا أو جره الرضيع دفعة فرضة واحدة في
الصورتين اعتبارا في الأولى بجالة الانفصال من الثدي وفي الثانية بصلته وتوصوله إلى جوفه
دفعة واحدة ولو شغل في رضيع هل رضع خسا أو ثقل أو هل رضع في حواشي أو بعده فلا تحريم
لان الأصل عدمه كروا يعني الورع الشرط الثالث وصول اللبن في الجنس إلى المعدة فلو لم
يصل إليها فلا تحريم ولو وصل إليها بقايا بقايا بقايا التحريم والشرط الرابع كون الطفل حيا كما
في الرضة فلا أثر لوصول إلى معدة الميت أو علم أن الحمة تنتشر من المرضعة والطفل إلى
أصولها وفروعها وحواشيهما ومن الرضيع إلى غيره وعنه فقط إذا علمت ذلك ووجدت
الشروط المذكورة فتصير المرضعة بذلك أمه (وبصير زوجها) الذي ينسب إليه الحمل بشك
أو وط شبهة (أبالة) لان الرضاع تابع للنبأ ما لم ينسب إليه الحمل كذا في فلا يثبت
حمة من حمة وتنتشر الحمة من الرضيع إلى أولاده فقط سواء كافوا أم النسب أم من الرضاع
فلا تنسب الحمة إلى آباءه وأخوته فلا يثبت له أخيه نكاح المرضعة وبناتها وزوج المرضعة أن
يتزوج بأم الطفل وأخته وبصير آباء المرضعة من نسب أو رضاع أو أحدا للرضيع لما
من أن الحمة تنتشر إلى أصولها وتصير أمهاتها من نسب أو رضاع جدها لها وأولادها
من نسب أو رضاع أخوتها وأخواتها لها من أن الحمة تنتشر إلى غيرها وتصير أخوتها
وأخواتها من نسب أو رضاع أحواله أو أخواتها لها من أن الحمة تنسب إلى حواشيهما وإذا
علمت ذلك فمتنع عليه أن يتزوج بها كإشراك في ذلك قوله (ويحرم على المرضع) بفتح الصاد
اسم مقعول (التزوج إليها) أي الرضة لأنها أمه من الرضاعة فحرم عليه نص القرآن
(و) تنتشر الحمة منها (أي كل من نسبها) أي من نسب إليها أو أنسب إليها من القروع
(قوله) كان الأولى أن يقول إلى كل من نسب إليها أو نسب إليها أو رضاع لها من
الاضابط (ويحرم عليها) أي المرضعة (التزوج إليها) أي الرضيع لأنها أمه
معلوم لكن ذكره المصنف فيضا ليعتد في ليعتد أن الحمة المنتشرة منها ليست كالحمة
المنتشرة منه فإن الحمة التي منها منتشرة إلى ما تقدم بيانه والحمة التي منها منتشرة إليه (و)
إلى (ولده) الذي ذكر وإن شغل من نسب أو رضاع لها (دون من كان في درجته) أي
الرضيع كاختيه فلا يحرم عليها تزويجه لما من من أن الحمة لا تنتشر إلى حواشيه وعطف

من ينسب إليها أو نسب إليها أو رضاع لها من نسب إليها أو رضاع لها (قوله) (قوله) ليس قيدا لأن النسبة تخصص كلام
المتن وهو تزويج المرضعة فإنما ينسب إليها لا يكون إلا ذلك كروا أم الحمة من حيث بنو قال رضاع فلا تنسب بكونه ذكرا

(قوله أو أعلى) معطوف على قوله في درجته أي باعتبار زعمه لأن عمله نصب خبر كان وطبقه منصوب على التقدير أو دون من كانت طبقته أعلى منه فغذى المضاق وهو طبقه وأقيم الضمير مقامه فافصل وصار ضمير وقع متصفا مستتر فصار أو دون من كان هو أعلى منه فأنهت النسبة فأق المضاف وجعل غيراً قوله سارانه أي فصرم على الرضع كل من ينقي إلى الرجل من أصول وفروع وحواش من نسب أو رضاع وأما النساء التي أرضعن منهن فصرم منهن ففقط لأن جهة الرضاع بل من جهة أمهن وطولت آيته ولا يحرم عليه من اتقى لهن من أصول وفروع ١٧٢ وحواش وفي هذه الصورة يقال للثلب لب وليس له أم وقد يكون له أم

وليس له أب كسكن البكر والزانية والملاعبة وقد يكون له أب وأم وهو الغالب (قوله المتعضات) كان الأولى حذقه لأنه يقتضي أنه يكفي شهادة رجل واحد وأن ليس كذلك (فصل) في نفقة الزوج عيب الرضاع عقب الرضاع لأن أجرة الرضاع من جهة نفقة الزوج يرضعهم ذكر نفقة الزوجة عقب الرضاع لأن الغالب أن الذي يتعاطى الرضاع هو الزوج عيبه ولأن نفقة الزوجة أهم من نفقة الزوج من جهة أنها تقدم عليها في الخارج ولا تسقط بعض الزمان ولا ناهية مقدرة بقدره وذود (قوله في سقوط الخ) بيان لوجه المناسبة بينهما (قوله كذلك) أي من ذكروا وأنات وزاد هنا وخاتمت دون الأول فلا يقال فهم خفي لأن الخفي لا يكون أباً ولا أملاً دام مشكلاً (قوله على منها) الخ حاجة إليه لأن كلام المتن واضح إلا أن يقال دفع به فوهم أنه سكم على الجميع فيصدق بالبدن وليس حرماً إذا أوانه جواب عن سؤال خالصه المبني على تعدد وهو النفقة التي في المتن والتي قد وادها الشارع فكانت أنه إن يقال واجبتان فأجاب بأن المعنى كل منهما واجبة فحصل المطابق بذلك (قوله في القروع)

كان حقه أن يقول كذلك الأعرار ولا يخفى ما تقدم لأن ما مدعى المدعى عليهم وهما الخفي من الأصول المفسر والقروع (قوله خفي ما كذب) لأن الخفي سبب هذا الحديث أن زوجة أبي سفيان جاءت من نسوة يباين النبي صلى الله عليه وسلم على أن لا يشركن بالله شيئاً ولا يسرقن الخ لا يمتنع أن يباين النبي إذا جلت المؤساتخا أي من النبي بالصالحه مع الخذل وقيل من غير مصاحفة فلما سمعت ولا يشركن الخ قالت ما جاشني قلبه أن أشرك ولما سمعت ولا يمتنع أن يباين النبي بالصالحه مع الخذل وقيل من غير مصاحفة يقتل أولادهن قالت ما تعلقنهم ولكن بينهم صفاء وتعلقوهم كباراً تريد له الذي قيل قبل ذلك في القروع الخ (قوله هي مفقودة هذا خلاف الدين) كان الأولى أن يزيد أي أن نفقة الخ الحاجة وانصرف وروى ذلك موجود عند اختلاف الدين فلا يمتنع الفرق لا بذلك

(قوله بشرطين) أى أحد شرطين (قوله آخرين) أى زيادة على الحريق العصمة (قوله والزمان الخ) ذكر الزمان والجون مع الفقر الحاجة اليه لأن المدار على الفقر ويحجب بالزيادة كذا تحقق الاحتياج وعدم التفصيل بخلافه عند عدم ذلك ففصل فإن كان أقوى كسب بالفعل فلا تجب وإن لم يكن سببا بالفعل لكن لهم قدرة على كسب فحجب فقهم والمفهوم ١٧٣

(قوله مع كبر السن) يس قيدا (قوله) وكما يجب الاعفاء معطوف على قوله لأن الفرع الخ (قوله شروطا) أى أحد شرط أو آخرى زيادة (قوله) زيادة على ما تقدم أى من الحرية والعصمة (قوله الصغر الخ) في ذكر الصغر والزمان أو الجون ما تقدم في الأصول وإذا تعدت الفروع أو الأصول أو اجتمع الصفتان يصل حكمه من مراحله المنهج متناوئهما في هذا المثل خارج عنه (قوله أو نحو ذلك) معطوف على قوله باقتراض فاض ما بعده مثاله وليس معطوف على قوله بغيرية ويكون الذى بعده نظيرا (قوله) وإن جعلنا النفقة للسجل الخ) حيثئذ فقر لهم في فصل النفقات أن جعلنا النفقة للسجل استقوا وجعلناها لاهلها لا تسقط كالماله فيه تسامح (قوله) والقريب) أى أبوا وأبنا وأمهات والأولاد والنسب من الأقارب ما بينى من التفصيل بين الأب والجد والأم والأولاد في غير حالة الامتناع (قوله والأب والجد الخ) هذا غير ما تقدم لأن ذلك فيما إذا امتنع المنفق وهذا فيما إذا لم يمتنع (قوله ولهما إيجار الخ) أى إن الأب والجد يجران بين أخذ النفقة من مال مولاهما وبين إيجار مولاهما (قوله ولا تأخذها الأم الخ) أى استقلا بل ترفع أمره هالي الحاكم وقوله ولا لأن أى يأخذها استقلا بل يرفع أمره الحاكم (قوله في القاضى الخ) مقابل

المعسر والمعسر لا تجب عليه نفقة قريبه وأما المعسر فإن كان منفقا فله نفقة فامة تمام ملكه فهو كرا لكل وإن كان منفقا فله نفقة فقضى نفقته على القريب والسبب التمسك بما فيه من رزق وربة وأما المكاتب فإن كان منفقا عليه فلا يلزمه قربة نفقته لبقا أحكام الرق عليه بل نفقته من كسبه فإن عجز نفسه فعلى سيده وإن كان منفقا فلا تجب عليه له ليس اهلا للمواصلة وخرج بالمعصوم غيره من مدسري فلا تجب نفقته إذا حرمة له ثم ذكر المصنف شرطين آخرين بقوله (فأما الولدون فحجب نفقتهم) على الفروع (بشرطين) أى أحد شرطين (الفقر والزمان) وهى بضع الزاى ابتلاوا بالعاهة (أو الفقر والجون) لتعق الاحتياج حيثئذ فلا تجب الفقره الإجماع ولا الفقره الضلع إذا كان أقوى كسب لأن القدرة بالكسب كالقدرة بالمال فإن لم يكن قوى كسبه وجبت نفقتهم على الفروع على الأظهر في الرضة وزواها لها فإن الفروع ما مور بها مشرة أصله بالعرف وليس منها تكليفه الكسب مع كبر السن وكما يجب الاعفاء ويقتضى المصالح ثم ذكر شروطا زيادة على ما تقدم في قوله (وإذا لم يولدوا) فحجب نفقتهم) على الأصول (بثلاثة شرائط) أى أحدها الفقر (والفقر الصغر) البصرهم (أو الفقر والزمان) أو الفقر والجون) لتعق احتياجهم فلا تجب للباقين أن كانوا أقوى كسب قطعا وكذا أن لم يكن قوى على المذهب سواء فيه الأب والجد والجد والجد (تبيينه) لم تعرض المصنف لاشتراط الباقين من تجب عليه منها لوضوحه والمعتبر في نفقة القريب التكافؤ لقوله صلى الله عليه وسلم خذنى ما يكفىك ولعلنا بالعرف ولا تأخذها إلا ما يسجد الخ الحاشية الناجزة بعتر حاله في سنة وهادى رغبته ويجب أشباعه كصاحب ابن بونس يصيبه الإدم كإيجابه القوت ويجب له مؤنة خادم إن احتاجه مع كسوة وسكنى لا تقتضيه وأجرة طبيب وقن أدوية والنفقة وما ذكر معها امتناع أن يقطع بغير الزمان وإن تعدى المنفق ياتع لا تأخذها حيث يقع الحاجة الناجزة وقد زلت بخلاف نفقة الزوجة فاما معاوضة وحيث قلنا بسقوطها لا نصير دينيا فمنه إلا باقتراض فاض بنفسه أو مأذونه غيبة أو منعه أو نحو ذلك كما لو نى الأب والجد نفقت عليه أمه ثم سلمته فإن الأم ترجع عليه بالنفقة وكذا لو لم يكن هنالك حاكم واستقرضت الأم من الأب أو شهدت قطعية قضا ما استقرضته أماد إلى تشهد فلا رجوع لها ونفقة الحامل لا تسقط بغير الزمان وإن جعلنا النفقة للسجل لأن الزوجة لما كانت هى التى تنفق بما كانت تكسبها والقريب أخذ نفقته من مال قريبه عند ما شاعه أن وجد نفسها وكذا أن لم يسجد في الأصح ولا استقرض أن لم يسجد مالا أو عجز عن القاضى ويرجع أن تشهد بحد الطلق المحتاج أو يؤد عاتق مثلا للأب والجد أخذ النفقة من مال فريعهما الصغير أو الجون يحكم الولد ولهما إيجار لهما ما يطبقه من الأعمال ولا تأخذها الأم من ماله إذا وجدت نفسها عليه ولا الأب من مال أصله المضمون بقوله القاضى الأب الزن من اجرة أبيه المضمون فاضل لصنعة لنفقته ويجب على الأم إرضاع ولدها اللبأ وهو بمنزلة قصر اللبن النازل أول الولادة لأن الرضاعة لا يبدش جوده غالباً لأنه لا يشق ولا يشدبته إلا به ثم مداراهه اللبن أن لم يوجد إلا الأم أو أخته ويجب على الموجود منهما إرضاعه إبقاء ولدها لطلب الإجرة من ماله أن كان ولا فمن تلزمه نفقته وإن وسدت الأم والأخيرة لم يجز إلا لو كانت في نكاح أبيه على إرضاعه بقوله تعالى وإن تعامرتن بسرضه لآخرى وإن امتنع حصل التسامع فإن رغبنا في

لحذف أى هذا إن كان له مال فإلى من يقوى القاضى لأن إيجار ولدها أو لى الأم إيجار ولدها نفقة (قوله ويجب على الأراضع ولدها الخ) فإن امتنع قلب الولد قليل فممن والمعد عدم الضمان لأنها لم تحدث ضلاليته والامتناع لا يقتضى الفعل كالامتناع من إعطاء المضرط حتى مات (قوله يجب على الموجود) وإن امتنع الموجود لأخيهما غلبا ففاق

أرضاه وهي منكوبة أي الرضيع فليس لهم منها ماع وجوز غيرهما كصحته الأكثر لأن فيه
 أضرارا بالولد لأنها عليه أشق ولينها لها صم ولا تزداد فقته للارضاع وإن احتاجت فيه إلى زيادة
 الغذاء لأن قدر النقة لا يختلف بحال المرأة وساحتها ثم صرح في القسمين الآخرين وهما نقة
 الرقيق واليهام ثم قوله (ونقة الرقيق واليهام راجعة بقدر الكفاية) أما الرقيق فله ملك ملوك
 طعامه وكسوته ولا يكف من العمل ما لا يطيق فيكفبه طعاما وادماو تنسب كفايته في نفسه
 زهاده و رغبة وإن زادت على كفاية مثله فالباو عليه كفايته كسوة كذا سائر وهو يجب
 على السيد ملشرا ما يطهره إن احتاج إليه وكذا شرائه إن تجمعه إن احتاج ونص في المختصر
 على وجوب اشباعه وإن كان رقيقه كرويا أو مضغقا منافعه وصية أو غيرها أو أمي أو زمنا
 أو مدبرا أو مستولفا أو مستأجرا أو ماعرا أو أربالقا والمالك في الجمع ولعموم الخبر السابق يتم
 المكاتب ولو فسد الكتابة لا يجبه شيء من ذلك على سيده لاستقلاله بالكسب ولهذا ألزمه
 نفقة أرقائه نعم إن عجز عنه ولم ينفخ السيد الكتابة فله نفقة وهي مسألة عجزه عن النقل
 فاستقد كذا الأمانة المروجة حيث أوجبتا فقته على الزوج ولا يجب على المالك الكفاية
 المذكورة من جنس طعامه وكسوته بل من غالب قوت رقيق البلد من قمح وشعير وغوز ذلك
 ومن غالب أدمهم من نخوعه و زيت ومن غالب كسوتهم من خرقة قطن وصوف لخبر الشافعي
 لملوك فقته وكسوته بالمعروف قال والمعروف عندنا المعروف لثله ببلده براهي حال السيد
 في بشاره وحصاره و ينفق عليه الشرى كان بقدر ملكه كما ولا يكتفى بشر العورة رقيقه وإن
 لم يتأخر ولا يرد لفساده من الأذلال والخصر هذا ببلادنا كإقامة الغزالي وغيره وأما بلاد
 السودان ونحوها فله ذلك كإثبات الطلب ونسقط كفاية الرقيق بمضي الزمان فلا تصدق بنا عليه
 إلا باقتراض القاضي أو أذنه فيه وافترض كنفقة القريب بجامع وجوبها بالكفاية ويسع
 القاضي فيها ما له أن يمنع أو يوجب له حق واجب عليه فإن قصد المال أمره القاضي ببيع
 أو إجارته أو اعتاقه وفعل الضرر فإن لم يفعل أمره القاضي فإن لم يتيسر إجارته بعه فإن لم يشتره
 أحد أنفق عليه من بيت المال وأما غير الرقيق من اليهام جمع به جمعة سميت بذلك لأنها
 لا تتكلم وهي كإقاله الأدهي كل ذات أربع من دواب البر والبصرة التي وفي معناها كل
 حيوان محترم فيصحب عليه عاقبه وسقيها الحومة الروح وخبر الصحابي دخلت امرأته الأرقى
 هرة حبستها إلا هي أطعمتها ولا هي أرسلتها نأكل من خشاش الأرض يفض الخوا وكسرها
 أي وهماها والمراد بكفاية الدواب وصولها لاول الشبع والى يدون فأنهم ما يخرج بالمحترم
 غيره كالغواص النخس فلا يلزمه علفها بل يحملها بل يجوز له حبسها القوت جو طعمها إذا
 قتلهم فأحسنوا القلة فإن امتنع المالك لم يملك كسوته مال أجبره الحاكم في الحيوان المأكول
 على أسد ثلاثة أموريع أو نحوها مما يوزل ضرره به أو علف أو ذبح وأجبره في غيره على
 أحد أمرين بيع أو علفو يحرم ذبحه للنهي عن ذبح الحيوان إلا أكله فإن لم يفعل ما أمره
 الحاكم به ناب عنه في ذلك على ما مره يقتضيه الحال فإن لم يكن له مال باع الحاكم الدابة
 أو زبأ منها أو أكرها عليه فإن تمد ذلك ففصل بيت المال كفايتها (ولا يكلفون) أي
 لا يجوز لمالك الرقيق واليهام أن يكلفهم (من العمل ما لا يطيقون) الدوام عليه ولو رد للنهي
 عنه في الرقيق في جميع مسلم وهو للضرب وقيس عليه اليهام في شباع حصول الضرر قال في
 الروضة لا يجوز للسيد تكليف رقيقه من العمل إلا ما يطيق الدوام عليه فلا يجوز له أن يكلفه
 عملا يقدر عليه يوما أو يومين ثم يجز عنه وقال أيضا يحرم عليه تكليفه الدابة ما لا يطيقه

(قوله ولا تزداد فقته) أي لا تزداد
 فقته التي تستحقها بسبب الزوجية
 لأجل الارضاع لأنها انما تستحق في
 مقامه أجرة لا مؤنة (قوله نعم
 المكاتب الخ) وكذا قوله وكذا الأمانة
 إذا سلمت الخ مستثنيان من قوله
 ونفقة الرقيق واجبة (قوله فصل
 في المال) أي أرضا فلا بد وجوب
 به ثم على مباسير المسألة أي أرضا
 فيرجع به كالقبط (قوله الدوام
 عليه) هذا هو المتي وأما العمل
 الشاق في بعض الأيام فأن تزداد أن
 لا يضطره وأخشا ولم يقصد
 المداومة والمعنى أنه إذا كلف دابته
 أو رقيقه عملا لا يطيق الدوام عليه
 مع قصد المداومة حرم بخلاف ما إذا
 كلفها عملا شاقا في بعض الأحيان
 للزجة من غير قصد مداومة ولم
 يضطره وأضر انما شاقا فانه يجوز

(قوله) لا تطبق الدوام عليه يوما ونحوه (المعنى) انه لو جعلها شيئا قليلا تطبقه مرة أو مرتين ولا تطبقه قبيلة النهار أو النهارين مع عدم الدوام طول اليوم أو اليومين فلا يجوز (قوله) يخرج عايفه روح الخ (لم يقدّم التقييد بدنى الروح) لان قال انه مقابل بل مخلوق أى ما تقدم قهائنه و خرج حلالا روحه الخ (فصل فى النفقة) تقدم وجه تأخير نفقة الزوجة عن نفقة القرب الذى يصنع المولى والنفقة مأخوذة من الانفاق ولا يستعمل الا فى غير خلاف الانفاق فيستعمل فى الخبر المشرى (قوله) عليه أى يجب عليه أى ان لم يصبر ولا افلا يصبر يجوز تقدم غيره عليه وهو مدح قال تعالى ويؤثرون على أنفسهم الخ (قوله) ابد أنفس الخ أى تم بعد ذلك الزوجة ثم خادما ثم ابناء الصغار ثم الام ثم الاب ثم الابن الكبير (قوله) واورد على الحصر ١٧٥ الخ) وأوجب بان الناذر لانه كورثه المالك من جهة ان له الانفاق بذلك بما

لا يضر أو أنه كان مالا كما يقتضيه ما كان (قوله) نصيب الفقراء الخ) وكذلك الخ من وجه وأوجب بان الاول يشبه المالك أيضا باعتبار ما كان لانه لا تبرأ منه الابدغه لا يصحبه وعن الثاني بأنه من علق التكاسخ فهو تكفئة الزوجة (قوله القمين) انساب السبين وهو على تقدير مضاف أى متعلقه ومسببه (قوله) ونفقة الزوجة) مراده الزوجة حقيقة أو حكما قد دخل الزوجة واليان الحامل فصيل لهما ما يجب للزوجة ماعدا آتات التزويج (قوله) ونفقة الزوجة الخ) المراد النفقة لجميع ما وجب لها حكمه كالنفقة لأخصوص القوت (قوله) بالتكفين (النام) خرج التمكين غير التام كما إذا كانت صغيرة لا يلبس الوطاء وتوقع بالقدومات وماذا كانت غير مسلمة أو كانت مسلمة نهرا لا يلبأ أو بالعمس أو فروع من التمتع دون آخر أو كانت معقدة عن شبهة أو ناشرة فلا نفقة في ذلك كله (قوله) وعلى المولود الخ (ليس) فبأن المراد من شأنه ان يوله أى يلقه الولد (قوله) ولو حصل التمكين الخ) أى ابتداء من غير سبق

من نقل الخ وإدامة السيرة وغيرهما وقال فى الزايد يصح تحصيلها ما لا تطبق الدوام عليه يوما ونحوه كسابق فى الرقيق (تنبيه) لا يجب المالك من لبن دانه ما يضر ولا يهانه غداؤه كزواله أو ما يضره ما يضره من روى ولا يهانه ان يهدل به الى ابن غير أمه ان استقر أو ما لا يضره أمه ولا يجوز الخ لابل اذا كان يضربا ليهمة لقلة عقها وترك الخ لابل أيضا اذا كان يضربا فان لم يضرها كره لا ضاعة ويسن أن لا يستعصى الخ لابل فى الحب بل يدرم فى الضرع شيئا وان قص أظفاره ثلاثا يؤذيها ويحرم جزا الصوف من أصل الظهر ونحوه وكذا أحلقها فيها من تصيب الحيوان قاله الجوزي ويجب على مالك الفحل أن يبقى لشيا من الصل في الكوارة بقدر حاجته ان لم يكفه غيره ولا فلا يجب عليه ذلك قاله الرافعي وقد قيل بشوئله دجاجة وبه فيها باب الكوارة فيأكل منها على مالك ودوا الفرس عاقسه يورق لتوت وأختبته لا كرامة لملكه بغير فائدة ويبيع نفسه مائة كالبهيمة ويجوز تخفيفه بالشمس عند حصوله وان هلك لم يضر فائدة كذلك الحيوان المأكول وخرج عايفه روح حلالا روحه كضارة دار لا يجب على المالك ما جازت حاله ذلك تنبيه لقال ولا يجب على الانسان ذلك ولا يكره تركها الا اذا أدى الى الخراب فبكرهه

(فصل فى النفقة) والنفقة هى ما يقع من قسمة نفقة تجب للانسان على نفسه اذا قدر عليها وعليه أن يقدمها على نفقة غيره لقوله صلى الله عليه وسلم ابد أنفسكم ثم بمن تقول ونفقة تجب على الانسان لغيره قال الشافعي وأسباب وجوبها ثلاثة النكاح والقربة وذلك ما أورد على المحرفى هذه الثلاثة صرورها الهدى والاختصة المذكوران فان نفقتهم ما على الناذر والمهدى مع انفصال المالك فيما للفقر أو من نصيب الفقراء بعد الحول وقبل الامكان تجب نفقته على المالك وقدم المصنف القسمة الأخيرة ثم شرع فى القسم الاول بقوله ونفقة الزوجة المحكمة نفسها واجبة) بالتمكين التام لقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف وأخبار يحكماتوا الله فى النساء فانكم أخذتوهن بأمانة الله واحتقن فروجهن بكلمة الله ولهن عليهن رزقهن وكسوتهن بالمعروف واه مسلم ولا ناسلت ما علمت عليها فاقبها ما جاء بهن من الاجرة لها والمراد بالوجوب استحقاقها يوم كاصروا به ولو حصل التمكين فى أثناء اليوم فالظاهر وجوبها بالتسطول التمكين سبب أو شرط وقته وجان أوجهها الثاني فلا تجب باعقل لانه موجب للمهر وهو لا يوجب عوضا مختلفين ولا نكاحا ولا يوجب العسل لا يوجب الايجها ولا لانه صلى الله عليه وسلم تزوج عائشة رضى الله عنها وهى بنت مسكين ودخل بها بعد مسكين ولم يقل انه انفق عليها قبل الدخول ولو كان حياها لسهه اليها ولو وقع لنقل فان لم تعرض عليه زوجته منه مع

تسوقا سبق تسوقا طاعتى فى أثناء النهار فلا يجب له تسديها وتغليظا عليها (قوله) أوجهها الثاني الخ) فيه نظرا لانه لا يناسب تصرف الشرط به ما يلزم من عدمه العدم لا يلزم من وجوده وجوده لعدم التام التمكين بلزم من وجوده الوجود من عدمه العدم فلما نسب جعله سببا لشرطها (قوله) فلا يجب الا بعد الخ) ان كان مفرا على ما استوجبه فقير ظاهرا لانه اذا كان التمكين شرطا كان العقد سببا للمضرورة وإذا كان سببا كان له دخل فى الوجوب فكيف بنى عنه الوجوب وجواب بيان المعنى فلا يجب بالقدرة والى وملكه فلابا فى ان له دخلا فى الإيجاب وان كان فقيرا على مقابل ما استوجبه كان ظاهرا والوضع من ذلك كونه فقر بقاء فى قوله بالتمكين (قوله) ولا نكاح بجهولة الخ) أى بالنظر لمال الزوج من حيث الجنس (قوله) بان لم تعرض الخ) مفهوم قوله فيما نصيبه بالتمكين لان التمكين يحصل

بالعرض والمراد لم يحصل عرض لها من قبلها (وقوله ولو عرضت الخ) اعلم ان المصدر على أحد أمور ثلاثة عرض الزوجة نفسها ان كانت بالغة عاقلة أو عرض الولي ان كانت صغيرة أو بمجنونة أو نسلم الزوجة وقضه لها فاحدها هذه الثلاثة كافي وجوب النفقة والعرض اما على الزوج ان كان حاضرا أو بالرفع الى القاضي ان كان غائبا بالمرضى الا في الشارح (قوله كان بعثت الخ) ومثل ذلك اتيناها الى منزله (قوله في مسلة) أي بأبي الخ (قوله كتب الحاكم الخ) هذا ان عرف بمجهول الا كتب القاضي الى قضاة البلاد الذين ردد عليهم الموقوفات فان ظهر بذلك والاقرضها القاضي وبأخذ منها كقبلا (قوله وهو امة) أي غير بالغة والمراد امة ليست قيد اهل العبر بان حال الوطد ولو قيل ذلك وكان الاول ان يقول ١٧٦ معصر لان الاول مسقة لذلك فقول لمر امة ويقال للذئبي امرأة معصر ولا يقال امرأته (قوله وهو مقدرة الخ) كلام

سكتوا عن طلبها ولم يتقدم فلا نفقة لها لعدم التكين ولو عرضت عليه وهي بالغة عاقلة مع حضوره في بلدها كان بعثت اليه فقهره في مسلة نفسي المثل فاختران آتيل حيث شئت أو تأتي الى زوجت بعثت من حين بلوغ الخيرة لانه حيث قدمه قصر فان عاب عن يادها قبل عرضها عليه ورفضت الامر الى الحاكم منظره له التام كتاب الحاكم لما كمل بلدا الزوج فبطله الحال فيصير أو بول كان لم يفعل شيئا من الامرين ونفى زمن امكان وصوله فرفضه القاضي في ماله من حين امكان وصوله والعرة في زوجة بمجنونة وهي امة عرض ولها على أزواجها لان الولي هو المطلب بذلك ولو اختلف الزوجان في التمكين فقالت مكنت في وقت كذا فافكر ولا يثبت صدق بمكنته لان الاصل عدمه (وهي) أي نفقة (الزوجة) مقدرة على الزوج بحسب حاله ثم (ان كان الزوج) سرا (ومعرا فدان) عليه لزوجه ولو امة وكتابه من الحب (من غاب قوتها) أي غالب قوت بلدها من حنطة أو شعير أو تمر أو غيرها حتى يجب الاطعام في حق أهل البوادي والقرى الذين يشادونه لانه من المعاشرة بالمعروف المأمور بها وقياسا على الفطرة والكفاية لتعسير البلد جرى على الغالب (و) يجب لها مع ذلك (من الادم) ما جرت به العادة من ادم غالب البلد كزيت وشيرج ومن وزيد وغرغل لقوله تعالى وعاشروهن بالمعروف وليس من المعاشرة بالمعروف تكليفه الصبر على الخبز وحده اذ الطعام غالب الا بساغ الا بالادام قبل ان عباس ورعى الله تعالى عليهما في قوله تعالى من اوسط ما طعموهن اهل كل فصيل لها في كل فصيل ما يتعاده تعالى منه الخبز والبنج ويختلف قدر الادام باختلاف البلدان اربعة فصيل لها في كل فصيل ما يتعاده الناس من الادم قال الشافعي وقد تغلب الفقه في أوقاتا فوجب وبقدرا لا دم عند تنازع الزوجين فيه فاضربا جثاه اذ لا تقرب فيه من جهة الشرع ويطاوع في قدره بين موسر وغيره فتنظر في جنس الادم وما يحتاج اليه المذيق فترضه على المعسر ونضاقة الموسم ووسطه فيها المعتوسط ويجب لها عليه علم ياتي بيسار وتوسطه وعساره كعادة البلد ولو كانت عاتدا نا على الخبز وحده وجب لها عليه الادم ولا نظر لما دناها لثقلها (و) يجب لها عليه من (الكسوة) لفصل الشتاء والصف (ما جرت به العادة) لقوله تعالى وعلى المولود له زكوة ونكته وكسوته بالمعروف والمأوى الترمذي رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في حديث وحقن عليكم ان تحسنوا اليهن في كسوتهن وطعامهن ولا بد ان تكون الكسوة تركيفها للاجماع انه لا يكتفى ما ينطلق عليه الاسم ويختلف كتابتها بطولها وقصرها ومنها هزاهما باختلاف البلاد في الحر والبرد ولا يختلف عدد الكسوة باختلاف يسار الزوج وعساره ولو كنهما نوثران في الجودة والارادة ولا فرق بين البسوية والحضرية ويجب لها عليه في ستة أشهر

مرأته (قوله وهو مقدرة الخ) كلام مجمل ضله بعد ذلك بقوله ان كان الزوج الخ لكن تبينه بقرينة نظر لانه يقتضي ان ليس تفصيله الا ان يقال ان رتبة التفصيل متأخرة عن رتبة الاجال فالمعبر به صحيح (قوله سرا) أي ولو صغيرا الا ان ياتي بحسبه بخلاف العكس لا يجب كاتقدم لعدم امكان طلبها (قوله لزوجه) أي غير الصغيرة التي لا تطبق الوطء الخ ما تقدم (قوله ولو امة) أي مسلمة (قوله من الحب الخ) ليس قيد (الزوجة) الا ما الخ انطيس لافتي (قوله لتعسير الخ) فصرح صلي قوله مسقة يجب الاطعام (قوله من اوسط ما طعموهن اهلككم) الاستدلال بذلك فبسه نظر لانه في بيان كفاية البمين والكلام في نفقة الزوج وبجواب بان مجمل الدائسل من قوله من اوسط ما طعموهن اهلككم لان المراد بالاهل الزوجة أي وهي والاغراب فلقد ان طعام الكفاية من جنس طعام الزوجة فلقد ان الزوجة لها طعام وادم بعد ذلك فبسه نظره من جهات الاولى انه يقتضي ان الكفاية تبقى فيها الخبز لذي نكهة الزوجية وليس كذلك وبجواب بان هذا مذهب محكي لا مذهبا أو بجواب

بأنه على تقدير اى من أسل ما طعموهن وهو الحب وأيضا يقتضي ان الكفاية فيها ادم وليس كذلك وبجواب بأنه صدق ذلك الاجماع (قوله الخبز والزيت الخ) اختلاف التفسير باختلاف البلاد والاما كن (قوله وقد تغلب الفقه الخ) الغلبة ليست قيدا بل متى جرت اعادة بذلك وجب الزوجية منه ما يدين بالزوج ولو كانت نادرة وهل يجب مع الادم أو تكتفى عنه براهي حال الزوج وعادة أمثاله (قوله ولا فرق بين البسوية الخ) ان كان راجعا لقوله ولا يختلف عدد الكسوة الخ كان حقيقا لان المعتمد الفرق بينهما في عدد الكسوة لان البسوية لها كسوة والحضرية لها كسوة وان كان راجعا لقوله ولا بد ان تكون الكسوة تركيفها كان صحيحا وايضا بان أن عددا لكسوة لا يختلف في كل مكان ليسا والاعمال فقيص في كل مكان ما جرت به العادة عندهم ولا يختلف عدده بيسار

وقصير وسراويل وخمار ومكعب وزبدان وجز وجهه على ذلك في الشتاء بسببه محشوة طنا
 أو غيره بسبب العادة تدفع البرد ويجب لها أيضا قرايع ذلك من كوفية القرامس ونكة لباس
 وزر القمص والجببة ويحويها ويغسل الكسوة من قطن لانه لباس أهل الدين وملزاد عليه
 تزدحم وورعته قان جرت عادة البلد للسل الزج بكتان أو حر وجب مع جوبيا لتفاوت في
 هرايب ذلك الجنس بين الموسر وغيره عملا بالعادة ويجب لها عليه ما تعد عليه كزينة أو بدني
 اشتاء وحصى في الصيف وهذا الزينة الممسرا ما زينة الموسر فيجب لها تطعيم في الصيف
 وطنفسة في الشتاء وهي بساط صغير تفضله وبره كبيرة ويجب لها عليه فراش للنوم غير
 ما تفرشه نهار العادة الغالبة ويجب لها عليه مخدة وطباق أو كسافي الشافق بلدياره وملحفة
 بدل الكسافي أو الكسافي الصيف (وان كان) الزوج (معسرا) قد واحد من غالب قوت محلها
 كامر (ر) يجب لها مع ذلك ما ياد به الممسرون ويكسونه قدرا وجسا على ما مريانه (وان
 كان) الزوج حرا (متوسطا) بين اليسار والاعصار (قد نصف) أي نصف مدم من غالب قوت
 محلها كامر (ويجب لها عليه مع ذلك) من (الادم) قدرا وجسا على ما مريانه (و) من (الكسوة
 الوسط) في ثلث منها على ما مريانه واختيار الاصل التفاوت بقوله تعالى لينفق ذو سعة من
 سعته واعتبر صاحب النفقة بالكفاية في جامع كل ما منها مال يجب بالشرع ويستتقر
 الفدية وأكثروا جوبيا في الكفاية لكل مسكين مدين وذلك في كفارة الاذي في الحج وأقل
 ما وجب له مد في نحو كفارة الظهار فأوجبوا على الموسر الاكثر وهو مدين لانه قدر الموسر وعلى
 المسر الاقل وهو مدين لان المال الواحد يكفي به الزهد ويقنع به في غير على المتوسط ما بينهما
 لانه لو ازاد المدين فضره ولو اكنى منه بعد فضره هالكم مدر نصف والمسر هنامسكين ان كان
 لكن قدرته على الكسب لا تخرجه من الاعصار في النفقة وان كانت تخرجه عن استحقاق سهم
 المسكين في الزكاة ومن فوق المسكين ان كان لو كلف انفاق مدين يرجع مسكينا فخطوط وان
 لم يرجع مسكينا فموسر ويختلف ذلك بالعرض والفساد وقلة العيال وكثرتهم أو ما من قسبه وقرى
 ولو مكاتب ومعضان كرماله فخص نصف ملك المكاتب وقصص حال البعض وعدم ملك
 غيرهما ولو اختلفت قوت البلد والغالب فيه أو اختلف الغالب وجب لائق بالزوج لا بما فلو كان
 بأقل فوق الملاق به تكافؤا بكلف ذلك أو دونه فخلا أو زهد أو جبالا لائق به يعتبر اليسار وغيره
 من مؤسرات واعصار بطواع انصهر على كل يوم اعتبارا لوقت الوجوب حتى لو أيسر بعده أو عسر
 لم يتغير حكم نفقة ذلك اليوم هذا اذا كانت ممكنة حين طالع الفهر اما الممكة بعده فغير
 الحال عقب تمكينها وعليه عليها تكليفها الطعام حيا لمجاو عليه مؤنة طسنة وعينه وخبره بئلا مال
 أو بئلا ذلها بنفسه أو غيره فغن غلب غيرا لم يغير ونظم وألف فهو الواجب ليس غير لكن
 عليه مؤنة العلم وما يطبخ به كإفاله أو إفرو أو طلب أدهما بدل الحب خيرا أو فقهه لم يصح الممتنع
 منها لانه غير الواجب فان اعاضت عما وجب لها نقد أو غيره من العروض جاز لا خيرا
 ودقيقا فخرهما من الجنس فلا يصح زلفاه من الزاوي أو كلف مع الزوج على العادة سقطت
 نفقتها على الاصح بل بان العادة في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وبعده من غير نزاع ولا
 انكار ولم ينقل ان امرأة طالبت بنفقة بعد الا أن تكون الزوجة غير رشيدة كصغيرة أو
 نسبية بالندة ولم ياذن في أكلها معه وإيصالا لانتقظ نفقتها بأكلها معه ويكون الزوج
 متعاطوا يجب الزوجة على زوجها أن لا تنظف من الاوساخ التي تؤذيها وذلك كشط ودهن

يستعمل في ترجيل شعرها وما يغسل بها الرأس من سدر أو خطمي على حسب العادة وهي تلك
 وغوره دفع سنان في الدرع فم بدونه كما هو راب ولا يجب لها علبه كحل ولا طيب ولا خضاب
 ولا ما تزين به فان عباد لها وجب عليها استعماله ولا يجب لها عليه دواء مرض ولا أجرة طبيب
 وحاجم ونحو ذلك كقصاصه وخاتن لأن ذلك لحفظ الأصل ويجب لها طعام أيام المرض وأدويةها
 لانها محبوسة عليه ولها صبر فيه في الدواء ونحوه ويجب لها أجرة حمام بحسب العادة ان كان
 عاتدا نزوله للباحة اليه عملا بالعرف وذلك في كل شهر مرة كما قاله الماء ودي تخرج من دس
 الحيفض الذي يكون في كل شهر مرة غالبا وينبغي كإزالة الأذى ان ينظف في ذلك لعادة مثلها
 وتختلف باختلاف البلاد خرا وراو ويجب لها غنم ما يغسل جماع ونفاس من الزوج ان
 احتاجت لشراؤه لاما يغسل من حيفض واحتلام اذ لا صنع منه ويجب لها آلات أكل وشرب
 وألوان طبخ كقدر وقصعة وكوز وجرة ونحو ذلك مما لا غنى لها عنه كخرفة وما قفل فيه ثيابها
 ويجب لها عليه عيشة مسكن لأن المطابقة يجب لها ذلك لقوله تعالى ألكسوة من حيث يسكنكم
 فازوجه أولى ولا بد ان يكون المسكن يليق بها عادة لانها لا تغلق الانتقال منه ولا يشترط في
 المسكن كونه ملكه (وان كانت) تلك الزوجة (من يتخدم مثلها) بان كانت من يتخدم بيت أبيها
 لكونها لا يليق بها خدمة نفسها (فعلية اخداهما) لا من المعاشرة بالمعروف وذلك اما بجمرة
 أو أمة أو أولها أو مستأجرة أو بالاتفاق على من يحببها من حرة أو أمة تخدمه بطسول المقصود
 بجميع ذلك وسواه في وجوب الاستخدام مومس ومتوسط ومعسر ومكاتب وعبد كسائر المومن
 لأن ذلك من المعاشرة بالمعروف المأمور بها فان أخذها الزوج بجمرة أو أمة بأجرة فليس عليه غير
 الأجرة وان أخذها بأتمته أنفق عليها بالمثل وان أخذها من يحببها بجمرة أو أمة فزمه
 نفقتها وقطرتها (فائدة) الخادم يطلق على الذكرو الأنثى وفي لغة قبطية يقال للثلاثي خادمة
 وجنس طعام الخادم جنس طعام الزوجة وقد مر وهو مد على المعسر فزما على المتوسط على
 الأصح قياسا على المعسر وعلى المتوسط مد وثلاث على النص وأمر بما قبل في توجيهه ان نفقة
 الخادم على المتوسط وهو ثلث نفقة الخادمة والمدور الثلث على المعسر وهو ثلث نفقة الخادمة
 ويجب لل خادم أيضا كسوة تليق بماله ولو على متوسط ومعسر ولا يجب له سروا بل لانه لا يزنه
 ويكال السرو ويحبب له ادم لان لبس لا يمتدونه وجنسه جنس ادم الخادمة ولكن فوعه دون
 فوعه على الأصح ومن يتخدم نفسها في العادة ليس لها ان تتخذ خادما وتنفق عليه من مالها الا
 باذن زوجها كأي الروضة وأصلها ان احتاجت حرة كانت أو أمة إلى خدمة لمرضها أو زمانة
 ويجب اخداها لانها لا تستغنى عنه فاشبهت من لا يليق بها خدمة نفسها بل أولى لان الحاجة
 أقوى مما تنقص من المروءة ولا اخدا مال الصبيز وبجدة رقيقة الشكل أو البعض لان العرف
 ان يتخدم نفسها وكونت جيلة (تنبية) يجب في المسكن والخادم امتناع الخليل لا يشترط
 كونه مملوكه ويجب فيها سبيل الصمد بقا عينه كلعام وادم قليل وتصرف فيه الحرة
 ما شئت اما لامة فلما يصرف في ذلك سيد هان فلو تبت بعد قبض نفقتها بما يشترها منه ما
 زوجها من ذلك وما دام نفسه مع شاء عينه ككسوة وفرش ونظف وطعام وشرب وآلات
 تنظيف ومث طخليل في الأصح وتعطى الزوجة الكسوة أول فصل شتا وأول فصل صيف لقضاء
 العرف بذلك هذا اذا وافق الشكاح أول الفصل والواجب اعطاها الكسوة في أول كل سنة
 أشهر من حين الوجوب فان أعطاها الكسوة أول فصل متلا تلت فيه بلا تقصير منها لم تبدل

(قوله تلك الزوجة) أي المكنة
 سواء كانت مسلمة أو كافرة بشرط
 الحرية (قوله من يتخدم) أي شأنها
 ذلك وان لم يتخدمها بالفعل ليجل أو قفر
 (قوله في بيت أبيها) وكذا بيت
 أمها أو أخيهما أو غيرها
 لافي بيت زوجها سابق (قوله اما بجمرة)
 أي مستأجرة (قوله أو مستأجرة)
 أي الامة (قوله أو أمة) أي
 لا يبا أو أخيهما فلا تكرار مع ما
 تقدم (قوله المقصود) وهو اله شرة
 بالمعروف (قوله ولا ذلك الخ)
 تعليل التعميم فتسوله سواء الخ وما
 تقدم عقب المتن تعليل المتن (قوله)
 وان أخذها الخ) ليس مكر رابع
 ما تقدم لان ما تقدم بيان لا تقاسم
 الخادم وما يبا بيان لما يجب لل خادم
 (قوله ويجب لل خادم أيضا كسوة)
 أي بان كان ملكا له أولها ولم يستأجره
 منها أو صحبها من بيت أبيها أما
 المستأجر فليس له الا الأجرة (قوله)
 امتناع الخ) الذي ينشئ على ذلك أنه
 ليس لها أن تصرف فيه ولا يشترط
 كونه مملوكا ولا يسقط تجبى الزمان
 (قوله بلا تقصير) ليس قبلها

(قوله لم ترد) نظا هرفيا بقلا القبض وكذا فاعيا قوله على المحدث في الكتوة والثقة ٢٧٩ (قوله ينقته) أي بأقل نقطة بأن عجز عن مد

ومثل الثقة الكسوة والمسكن بان
عجز عن أقل كسوة أو أقل مسكن
لتفاته أو عدمه أصلا وعدم
قدرته على الثقة بطريق من
الطرق (قوله فإن سبوت بها
وأنفقت) ليس قدرا بل تصديرا
ولو قدمت بالجوع وإن لم يضرها
القاضي (قوله صار دينا) أي ما
اقتضته والاقتصد صارت الثقة
نفسها دينا سواء اقتضت أو لا
(قوله بالطريق الثاني) أي بان ترفع
المرء إلى القاضي وتثبت عساره
ثم يجعلها القاضي ثلاثة أيام ثم يرفع
القاضي أو يرضى بالثقة بغيره (الرابع
قوله تعين الثاني الخ) فيه نظران
النسب عن من صبح الطلاق وهو من
جانب الزوج لا من الزوجة ولا يقال
له دفع فكان الأولى الاستدلال
بحدوث ورود في الرجل الذي لا يحد
شيأ ينقعه من زوجته بشرق بينهما
وقضى به جهر وبغيره ولم ينكر عليه
أحد من الأهلية فصار جاحلا
سكتيا (قوله موسر) ليس قيداني
الامتناع (قوله فلما دفع) أي
بالطريق الثاني (قوله عن زوج)
أي وسلمه للتسريح لها أما إذا سلمها
للزوج وسلمها الزوج لها لمزمها
القبول (قوله وقيدرة الزوج على
الكسب) أي وحصله بالفعل (قوله
نعم الخ) لا يقال هذا مكرم مع
الاستدراك المتقدم لأن ما تقدم

لأنه إذا ما عليه كالشفقة أو انقلبت في يد هافان مات أو أبانها بطلاق أو غيره أو ماتت في أثناء
فصل لم ترد ولو بكس الزوج مدته قد نفي عليه والواجب في الكسوة الثياب لا قيمته وأول عليه
خباطتها ولها بهما لا ينكحها ولو لم يستد منها لم يضر حتى يجهلها (وان أعسر)
الزوج (ينقته) المستقبلة لنفسه ماله مطلقا صحت بها أو انفقت على نفسها ماله أو بما
اقتضته صار دينا عليه وإن لم يضرها القاضي كس أو دون المستقرة فإن لم يصبر (فلما دفع
النكاح) بالطريق الثاني (قوله تعين الثاني) أي بالشفقة أو بغيره أو تسريح أو بغيره فإن عجز عن
الأول تعين الثاني ولا ما إذا قضت بالجب أو العدة فيا عجز عن الثقة أولى لأن البدن لا يدرم
بدونها بخلاف الوطأ أمالو أعسر ينقته ماضى فلا دفع على الأصح ولا دفع أيضا بالاعسار
بنقطة الحداد لا بامتناع موسر من الاتفاق سواء أحضر أم غاب عنها النكاح من تحصيل
حقها بالحاكم ولو حضر الزوج غاب ماله كان غائبا عاقبة القصر فأكفر فلما أنفق ولا
يلزمها الصبر للضر فإن كان بدون مسافة القصر فلا دفع لها أو يوم بأحضار سرعه ولو تبرع
نفس بها عن زوج معسر لم يضرها القبول بل لها الفسخ ثمانية من المنعة نعم لو كان المسرح أبا
أو حوا أو زوج تحت حجره وجب عليها القبول وقدره الزوج على الكسب كالقدرة على المال
وإنما ينقص الزوج بغيره من نفقة معسر فلو عجز عن نفقة موسر أو متوسط لم تنفس
لأن نفقة الثاني نفقة معسر فلا يصبر الزائد دينا عليه والأصار بالكسوة كالاعسار
بأن نفقة الأول لا بد منها ولا يبين البدن بدونها بل لا تنفس عساره عن الإدم المسكن لأن
النفس تقوم بدونها بخلاف القوت (وكذلك) ثبت لها خيار الفسخ (ان أعسر باسداد
قبل الدخول) للعجز عن تسليم الموضع مع بقا الموضع فأشبهه ما إذا لم يقض المبيع المتين حتى
يجر على المشتري بالنفس والمبيع باق بفسه ولا تنفس بعده لقب الموضع وسيرة العوض
وبنات الفدية (تنبيه) لو قبضت بعض المهر قبل الدخول كما هو المتأدو أعسر بالباقي كان لها
الفسخ كما في به البارزى وهو مقتضى كلام المصنف لصدق العجز عن المهر بالعجز عن بعضه
وبه صح الجوزي وقال الأذرى هو الوجه قتلا ومعنى انتهى وإن أتى ابن الصلاح بأنه
لا دفع إذا لم يرضى بقاءه أجزا الزوجه على تسليم نفسها بتسليم بعض العدة أو ولو أجبرت
لا تغد الأزواج ذلك إذ ربه إلى إبطال حق المرأة من حبس نفسها بتسليم درهم واحد من دنان
هو ألف درهم وهو في غاية البعد (تنبيه) لا دفع بأعسار زوج بشئ مما ذكر حتى يثبت
هذه فاض بعد الزرع إليه عساره بيبنة أو فراق دفعه بنفسه أو ثأبه بعد الثبوت أو يأنذ
لهافيه وليس لها مع عليها بالعجز الفسخ قبل الرغ إلى القاضي ولا بعده قبل الأذن فيه نعم
عجزت عن الرغ إلى القاضي وقت نفقة طاهر أو باطنا للضرورة ثم على ثبوت الفسخ
بأعسار الزوج بالنفقة يجب أماله ثلاثة أيام وإن لم يطلب الزوج الأمهال ليحقق عساره فإنه قد
يجزأ عساره ثم يزول وهي مدته ربه يترفع فيها القدره بغيره أو غيره ولها ثم وفيها
تفصيل بنقطة مثلا بكس أو سؤال وعليها رجوع لمسكنها باللائمة وقت الدعة وليس لها منعه
من الفسخ ثم بعد الأمهال يدفع القاضي أو يرضى بالثقة أو يرضى بالثقة أو يرضى بالثقة أو يرضى بالثقة
الثانية فاض ولا يحكم في الوسيط لا خلاف في استدلالها بالفسخ فافسلف نفقة اليوم
الرابع فلا دفع لتبين زوال ما كان الفسخ لاجلها فإن أعسر بعد ما سلمت نفقة اليوم الرابع
بنقطة اليوم الخامس ثبت على المدونة تستأنفها كالأيسر في الثالث ثم أعسر في الرابع
فأما ينسب ولا تستأنف ولو رضى قبل النكاح أو بعده بأعساره فلا ينسب لأن الضرر

(قوله ولا تستأنف الخ) بل يجعل الرابع ثالثا ونفسه حتى الخامس والمضابط أنه إذا انحلت بين البسار والأعسار أقل من ثلاثة بنت وإن
تخلل ثلاثة تستأنفت

﴿فصل في الحضانة﴾ ذكرها المصنف عقب ثبوت الزوجية لأن موطن الحضانة على من عليه النفقة والقالب أن الذي يتولى الحضانة هو الزوجة (قوله وهو الجنب الخ) أي هو من جلة معانيه ومنها الصدور والعقدان وما بينهما وما منها الساجية والجنب الجنب الذي هو من الحضن بالكسر من الأبط إلى الكشح وانكسح من آخر الضلع إلى الخاصرة (قوله لضم الحاضنة الطفل الخ) يصح أن يكون أعبلاً لا دليلاً ويصح أن يكون تعليلاً لا تنهياً المعنى انشرعي حضانة أمي ما كانت الحاضنة تضم المحضون إلى منها وهو يسمى حسناً أخذ للمعنى الشرعي أهم من الحضن وهو الحاضنة (قوله بفعل الخ) أشار بالأفعال إلى أن الواجب على الحاضنة الأفعال وأما المأمون فهي المحضون إن كان غنياً والأفقي من عليه نفقته (قوله لكن الآثاء أبقى الخ) بشرى إلى أن الرجال فيها مذكلاً وحالاً لكن الآثاء أبقى والأوضح من ذلك أن يقول وهي تثبت للرجال والنساء على التفصيل الآتي وأصلها أنها تسمى حضانة وكفالة مواد كانت قبل التمييز أو بعده وسكمتها قبل التمييز وبعد التمييز والتمييز وينتهي بالزوج والأقافة بعضهم قال أم قبل التمييز يقال لها حضانة وبعده كفالة وانظر ما يترتب على ذلك والتظاهر أنه شلف لفظي (قوله وإذا انفارق الخ) المفارقة ليست قد بانظر للعكم الأول وهو الترتيب وأما بالنظر للعكم الثاني فهو التقدير فهي بقصد خان لم يفرقاً فالتمييز بل يكون بينهما (قوله بطلاق الخ) ومثل ذلك فرقة الموت (قوله فهي أحق بحضانته) ولها أن تطلب عليها أجرة كالها إن تطلبها للزواج فإن أغضت مدة أو أرفضت مدة من غير طلب أجرة استحق (قوله فهي أحق بحضانته الخ) هذه إذا لم يكن للمحضون زوج أو زوجة يمكن غنم بل بالأسخرو الأقفو ١٨٠ أولى من كل الأقارب (قوله ثم بعد الأم أمهات الخ) جعل ذلك ما بين المحضون

بنت والافتقار عند عدم الأولين
 على الجدات كما يأتي في النسخ (قوله
 إن هلكت الأم الخ) يعني عنه قوله
 فأهانت لها الخ ويجاب بأنه دفع
 به فوه من أن المراد الأقرب من
 أمهاتها (قوله فأهانت أم الخ)
 ينافي بما يأتي من أن الأب مقدم على
 أمهاته وهذا قد علم عليه ويجاب
 بأن ما هنا عند عدم الذكور وما يأتي
 مع وجود الذكور (قوله كما أي أمي)
 هنا يقتضي الزوال لأن في أمهات الأم
 ومما لا يخفى أن الزوال مراتب من أمهات
 أمي أمي أمي أمي أمي (قوله فاهانت
 أمي) مطلقا شقيقة أولاد أولاد
 وكذا الباقي (قوله كالأخت مع
 الأخ) أي إذا اجتمعت الأخت مع

أولاد ابن عم كذلك فإن استويا قريبا واشتقاق ذكوره أو أنثوته قدمت الاشئ على الذكر كقضى أو حوت أو حوت أو حوت أو أخ فانه استويا ذكوره أو أنثوته أربع (قوله تترسب لولاية النكاح) أى فى الجلة لان الاخ ١٨١ اللام له حق حداد ولاية النكاح بل لم على

وبنت عمه وله كرف بدارث محرما كان كاخ أو غير محرم كان عم لوفور شفقته وقوة رابته بالارث والولاية ويريد المحرم بالهرمية بترتيب ولاية النكاح ولا تلم مشتبه لغير محرم حذر من الخلوة المحرمة بل تلم شفقة بينهما هو كفته وان أبعد ذكر وروايات قدمت الام فأما هنا وان علت ثياب فامهاته وان عللها من الاقرب فالأقرب من الحواشي ذكر كان أو أنثى فإن استويا قرأ قدمت الاشئ لان الاناث أصبروا بصرفان استويا ذكوره أو أنثوته قدم بصرعه من خرجت فرعته على غيره والحق هنا كاذب كرف لا يقدم على الذكر فلوا دعى الأنثوة صدق بمنته (ثم المسيز) (مخير) ندبا (بين أوبه) ان صلح الحضانة بالشروط الآتية ولو فصل أحدهما الآخر ديننا أو مالا أو عجة (فأما اختار سلم اليه) لانه صلى الله عليه وسلم خير فلاما بين أبيه وأمه وراه الزمضى وحسنه والقائمة كالقائمة بالاشباب ولان القصد بالكتابة الحفظ لا الوقوف المعين أعرف بحفظه فيرجع اليه ومن التمييز فالباب سبع سنين أو ثمان تفر بيا وقد تقدم على السبع وقد تأخر عن الثمان والحكم مداره عليه لانه السن قال ابن الرفعة ويعتبر في غيره ان يكون عارفا بأسباب الاختيار أو لا أخر الى حصول ذلك وهو موكول الى اجتداد القاضي ومخير بضامين أم هو علت جد وغيره من الحواشي كاخ أو أمه أو ابنة كالأب بجامع المعصية كاخ غير بن أب وأخت لغير أب أو اخته كالام وله هذا اختيار أحدهما فتقول للآخر وان تكرر ومنته ذلك لانه قد يظهر له الامر على خلاف ما ظنه أو يغير حال من اختاره قبل نعم ان قلب على الظن ان سبب تكرر ذمة تمييز ترك عند من يكون عنده قبل التمييز فان اختار الأب ذكر لم يمتعه ز يارة أمه ولا يكلفه الطر وج ز يارته مثلا يكون ساعيا في الموقوق قطع الرحم وهو أولى منها بالطر وج لانه ليس بضرورة وهل هذا على سبيل الوجوب أو الاحتياط فيل في الكفاية الذى صرح به الشنف نبيس يدل عليه كلام الماورى الاول ويخفى الأب أنثى اذا اختارته من ز يارة أمها لثالث الحضانة وعدم البروز والام أولى منها بالطر وج ز يارته ولا يمنع الام ز يارة ولها على العادة كيوم في أيام لا في يوم ولا يمنعها من دخولها بيته واذن ارت لا تليل المكتوى أولى بشهر مضى ما عندنا لأنها اشفق وأهدى اليه هذا ونرضى به والاقتضاء وجودها ويحترق على الحاملين من الخلوة بها وان اختارها ذكر كرفضها بسلا وعنده نهار العيلة الامور والدينية والدنيوية على ما يلحق به لان ذلك من مصالحه فن أدب وله صغيرا سر به كبير يقال الادب على الا باقوا الصلاح على الله تعالى واختارته أنثى أو خشي كاجته بهضهم فندمها ليلتها را لستوا من سنين في حقها ورها الاب على العادة ولا يطلب احضارها عند من اختارها ميم أرفع بينهما ويكون عند من خرجت فرعته منهما أو لم يخرج واحدا منهما فالام أولى لان الحضانة لهما لم يخرجها (وشرايط) استحقاق الحضانة (سبعة) وزك سنة كاستعرة أو لهما (النقل) فلا حضانة للمجنون وان كان جنونه منقطعاً لانه لا يتولى من أهلها ولانه لا يتأني منه الحفظ والتعهد بل هو في نفسه يحتاج الى من يحضنه نعم ان كان يسيرا كيوم في سنة كفى الشرح الصغير لم تسقط الحضانة كرض يار أو يزول (و) ثانيا (الحرية) فلا حضانة لزيق ولومعضان وأذن له سيده لانها ولا يترس من أهلها ولانه مشغول بخدمة سيده وانما يؤثر أدنه لانه قد يرجع فيشوش أمر الوالدين ويستحيى ما لو أملت أم ولدا الصغار فان ولدها ببقيةها وحضنته لها اذام تنكح كاحكامه في الر وضعت في أمهات الاولاد ولعن فيه كفى

و رقيب الارث لان الحمد ما تقدم على الاخرى في الارث بشرط كان (قوله لهما) (م) ان كان تعليل لا تقدم الام فاذى من هر قوله لوفور شفقته وان كان تعليل لا تقدم الاب فاذى من هر قوله لوفور شفقته وقوة رابته بالارث والولاية والهرمية في المحرم (قوله أصبر) أى أشد صبرا وتحملا على تحمل المشاق وقوله أبصر أى أشد بصيرة أى علما بأمر الحضانة (قوله ان صلح) أى أن يفلح بل يصلح الا واحدين (قوله أيضا صلح) أى وافترقا من النكاح والا فلا تخيير (قوله فاجما) موصولة مبنية أو جلة اختاوصلة والعا تدخول أى اختياره وجهة سلم خبر (قوله في الانتساب) أى عند الانتساب فاما اذا ولى رجلان امره بشبهة وأنت فوليكن من كل منهما ما يعرض على القائم فان الحقة بأحدهما فالامر ظاهرا من لوفور شفقته أو تخيير أو نقاش عنها أو الحقة بها ان نسب بد كاله لمن يمل طبعه اليه سواء أكان الولود كرام أم أنثى (قوله) ويعتبر في غيره (الخ) ظاهر كلامه ان ذلك داخل في حصد التمييز وليس كذلك فكان الاولى ان يقول في اختياره الان يجب بان القابض مع (قوله باسباب الاختيار) أى من المحبة والنفى والدين والمصالح (قوله ويخير بين أمور الخ) أشار بذلك الى ان قول المتخير بين أوبه ليس قيدا (قوله به) أى بوجوب أى عدم المع والجب فالومع حرم عليه تركه الواجب (قوله ويخير

الاب أنثى) أى ندبا فالومع نهما محرم (قوله لم تسقط الحضانة) (الخ) اظها ان الحضانة قد تولى للمجنون وأم الحمى عليه فان كانت ثالثة فاعل انتظر وينيب الحاكم من يحضنه منه في تلك المسئلة فان زاد عليها انتقلت للام (قوله ان لم تنكح الخ) فان نكحت كانت الحضانة للاب ان لم تنكح على الولد منه الافتقار بان كان الولد غير مجزى بالعمد له لا حضانة له ما لم يقل بل يحضن الولد آثاره بالجلون والا فلا جاب

المسلمون (قوله وصفنا الاسلام) أي خالق بالشهادتين (قوله والامانة الخ) فرب بعضهم آمنه من عطف الغائبين وأوليا لمانته عدم عطف ضرور
يلقى الولد من الحاضنة وراد بالشفة العكس عن الفواحش والشارح جعله من عطف أحد المتلازمين بالطريق الذي ذكره واعتض
عليه بأن العفة تشمل العفة عن الحلال ١٨٣ وتاركها لا يسمى خائفا بأن أكب على الحلال وأكثرتهم ومقتضى جعلهما متلازمين

أنه يقال له تان لأنه لم يصف عن
الحلال فالصحيح أن بينهما العموم
والخصوص المطلق بالنظر لعموم
كل منهما فكل خائن غير عفيف
وليس كل غير عفيف خائن كما
أكب على الحلال ويقال له عفيف
ولا يقال له تان (قوله ولو بعد بالعدالة
الخ) أن أراد البسطة التي في
الشهادات فلا يصح أنها تنافي عن
طالب الشرط لأن الثالث وما
بعد وان أراد العدالة الزاوية فلا
يصح لأنه يدخل فيه الرقيق وهو
لا حضانة له نعم ولو عبر المنة بعدم الفسق
لكان أولى (قوله بأن يكون أبوه
الخ) الأولى من له الحضانة والحاصل
أن من له الحضانة أن أراد سر غير
نقطة كان الولد مع المقيم حتى يرجع
المسافر وان أراد سفره نقلة كان الولد
مع العصبه سواء كان المقيم والمسافر
إذا آمن الطريق والمقصود ألا
فالمقيم أولى (قوله وقد علم مما هي الخ)
فرضه تقي بقوله فالعصبه أولى
ولو غير محرر (قوله كم الطفل وابن
هه) ذلك ظاهر وزاد بعضهم وأخيه
وابن أخيه وهو مشكل لأنها تكون
أمه أو موطأة أبيه في صورة الأخ
أو حنيفة أو موطأة جده في صورة
ابن الأخ وصورها بعضهم برجل
تزوج بامرأته بنت من غيره وله
ابن من غيرها ورضي منها ابن
صورت الحضانة لانه من أمه
نفسه مودود وأقرب نياحم أنما
للحضانة لا يسه تزوج بالحاضنة
المذكورة لأنها أجنبية منه وكذا

لها مات فراعها لمنع السيد من قربانها وفور شفقها (و) ثالثا (الدين) أي الاسلام فلا
حضانة للكافر على مسلم ولا ولاية عليه ولا نهر بمجانفته في دينه فيحضانها له المسلمون على
الترتيب للملأكلان بل يوجد أحد منهم حضانة المسلمون ومقتضى ماله فان لم يكن له مال فلي من
تألمه نفقته فان لم يكن فهو من محامو جميع المسلمين وينزع ديان الأقارب الغائبين ولدي وصف
الاسلام وثبت الحضانة للكافر على الكافر ولا مسلم على الكافر بالأولى لأن فيه مصلحة له
(و) رابعها وأسمها (العفة والامانة) جمع المصنف بينهما متلازمهما إذا العفة بكسر الميم
الشفة عملا بحبل ولا يحمي قتاله في الحكم والامانة ضد النجاسة فكل عفيف أمين وعكسه
فغيره المصنف من الثالث أني هنا بالعدالة لكان أنصر فلا حضانة لفاسق لأن الفاسق لا يلي
ولا يؤتمن ولا ين الحضانة لاحت له في حضانته لأنه ينشأ على طريقته ويصفي الصدالة
الظاهرة كشهود السكاك نعم ان وقع نزاع في الأهلية فلا بد من ثبوتها عند القاضي (و)
سادسها (الأقامة) في بلد الطفل بأن يكون أبوه معه مقيمين في بلد واحد فلو أراد أحدهما
سفره لانتقله مع تجارة فالمقيم أولى بالولاية من كان أجنبي عن بلد واحد فلو أراد أحدهما
فالعصبه من أب أو غيره ولو غير محرر أولى به من الأم حفظا للنسب أن آمن خوفنا طريقه
ومقصده والأفلام أولى وقد علم مما هي أنه لا تسلم مشبهة لغير محرر كان عم حذرا من الخلوة
المحرمة بل لتقترافه كقته (و) سابعها (انطوا) أي خلوا الحاضنة (من زوج) لا قوله في
الحضانة فلا حضانة لمن تزوجت وهو أن يدخل بها وان رضى أن يدخل الولد أو يطهر امرأة
قالت بارسول الله أن ابني هذا كان يطني له وطا ويحججه له واما ثلثي له سقا وان أباه طلقني
وزعم أن ينزعه مني فقال أنت أحق به مما تنكسي ولانما مشغولة عنه بحق الزوج فان كان له
فياحق كتم الطفل وان جمه فلا يطل حقهما بنكاحه لأن من نكحته لمحق الحضانة وشفقته
يحميها على رأيته فيباعدان في كفالته وثالثها أن تكون الحاضنة مرضية للطفل أن كان
المحزون رضعا فان لم يكن لها ابن أو امتعت من الأوضاع فلا حضانة لها كما هو ظاهر عبارة
المنهاج وقال البقيني حاسله أن لم يكن لها ابن فلا خلاف في استحقاقها وان كان لها ابن وامتنعت
فالأصح لا حضانة لها انتهى وهذا هو الظاهر وناسه أن لا يكون مرضع دائم كالمسل والفاطج
أنه ان تألمه عن نظر المحزون بأن كان بحيث شغفه تألمه عن كفالته وتدر أمره أو عن حركة
من يباشر الحضانة فتنسقط في حقه دون من يدير الامور ونظروا بياشر هافير وعاشرها أن لا
يكون أبرص ولا أجذم كان قواعد الثلاثي وحادي عشرها أن لا يكون أعشى كافئ به بعد
المثاني إبراهيم المقدسي من أفتنا وهو من أقرن ابن الصباغ وأقره عليه جمع من محقق
المؤثرين وثاني عشرها أن لا يكون محقلا كاله الجرباني في الثاني وثالث عشرها أن لا يكون
صغيرا لا أهلا ولا ولاية وهو ليس من أهلها (فان اختلف منها) أي من الشروط المذكورة (شرط)
فقط (حقت) حضانتها أي لم تنسحق حضانة كافر ورغم لوانه بالاب على ألف مثلا وحضانة
ولم الصغير سنة فلا يسط حقها في تلك المدة كما هو في الرضة أو أخرج المصلحة حكاية عن القاضي
حين معقل له بأن الأجرة عقد لازم ولوقوعه مقتضى الحضانة ثم وجد كان كلفت ناقصة بأن
أسبت كافره أو تابت فأسقة أو أفاقت مجنونة أو اعتقت رقيقه أو طلقت منكوبة بالثأر

لو كان للأخ المذكور ابن تزوج أباه بالحاضنة وقد تزوج ابن الأخ بالحاضنة وهي أجنبية منه
وصوره الأدهوري في الجدة فارجع إليه (قوله وقال البقيني حاسله الخ) ظاهره أنه حاصل ما تقدم مع أنه غير موجب بان المراد حاصل
القول فيها بقطع النظر عن كلام الشارح (قوله أن لا يكون أعشى الخ) ضميم أو مجمل على من لم تكنه الباصرة ولم يحد من بصره (قوله
أي لم تنسحق الخ) هذا قاصر لأنه لا يشمل ما إذا وجدت الشرط ثم فقدت (قوله فلا يسط حضانة الخ) فيه سقط قبل ذلك تقديره ثم طرأ

وجبة

مانع على الامكان تزوجت مثلاً وسفقت (قوله لم يخ) أي من الترتيب قبل التعيين والتغيير بعده (قوله كالصبي) ان أراد انه كالصبي
أي بدم حضائه فلا يصح لانها انتهت بالبوغ وان أراد انه كالصبي من جهة ثبوت ولا بهالة فصحيح لكن لا يلازمه كلام ابن كعب بعده
لا به تفصيل في ثبوت الحضائه وعدمه والحاصل ان المعتد انه ١٨٣
يكن حيث شاء حيث لا يريه ولا بهالة للاب
فكان الاولى حذف العبارة بالمره

(قوله لم يرفسه) أي المذكور ومن
الحضائه والكفالة (قوله حتى يبيح)
(الخ) هي تفرعية (قوله وجهان الخ)
بمقتضى انه ذكر في استغلال البكر
وجهين فما تقدم مع انه لم يذكر
وجواب بان المراد وجهان في كلام
الاصحاب (قوله محام) أي ان بلغ
رشداً أو غير رشيد إلى آخر ما ذكره
الشارح (كتاب الجنائيات)

أي على الابدان وأما على الاسباب
والاضرار والاموال والمقولي
والاديان فسيأتي في كتاب الحدود
وشرعت هذه الحدود وصيانتها للكلبات
الجنس التي ذكرها القائل في قوله
وحفظ دين نفسه مال نسب
ومثاله عقل وعرض قد وجب
(قوله لشمله) أي الجراح وقد ذكر
وكان حقه لشمله أي الجراح لان
هيشة الجرح مؤثمة في وجاب بما ذكر
باعتبار المذكور وقوله لا يقطع من
ذكر الناصر بعد العام لانه من جهة
الجسارح (فه مما وجب حداً أو
تدبراً) هذا من الشارح بمقتضى
ان الترجمة شاملة للعناية على غير
البدن من قيمة الكميات الجنس
وهو موافق لقوله في كتاب الحدود
وكان الاولى ان يهجر بيب لانه
منسدر ج نصت الكتاب السابق
وليس ذلك من ادالمين بل مراده
الجنابة بمعنى الإبدان فقط فكان الاولى
ان يثبت النصوص بالخصوص أو بالزالة
المعاني (قوله القصاص الخ) هو
عقوبة الجنابة بقتل ما قتل أو

رجعية على المذهب حضرت وال مانع وتحقق المطلقة الحضائه في الحال قبل انقضاء العدة
على المذهب ولو جازت الام أو امتنع من الحضائه للعدة أم الام كالومات أو جنت وضابط ذلك
ان انقضت اذا امتنع كانت الحضائه لمن يليه وتظاهر كلامهم عدم اجبار الام عند الامتناع
وهو مقيد بما لا يجب انفسه عليها لولادة المحضون فان وجبت كان يمسك له أب ولا مال
أجبرت كافأه ابن الرقة لانها من جهة النفقة فهي حينئذ كالآب (خاتمة) ما مر اذ لم يبلغ
المحضون فان بلغ فان كان غلاماً أو بلغ رشيداً أو لم ينفقه لانه لا يستغناؤه عن بكفله فلا يجبر على
الاقامة عند أحد أبويه ولا ولياً إلا بقهرهما بغيره ما قال الماوردي وعند الأب أولى المعامسة
نعم كان أمره وخيف عليه من انفراد في العدة عن الاصحاب انه ينفع من مفارقة الأبوين
ولو لم يمسك عاقلاً غير رشيد فاطلق مطقون انه كالصبي وقال ابن كعب ان كان اعمد اصلاً
عليه فيسكن ذلك ان كان له بنة فقتل تمام حضائه الى ارتفاع الخطر والمذهب انه يسكن حيث
شاء قال الرافعي وهذا التفصيل حسن انتهى وان كان أمي فان بلغت رشيدة فالاولى ان
تكون عند أحد هما حتى تزوج ان كانا مفترقين بينهما مانع كالجمعة عين لانه أبه عن التهمة
ولها ان تسكن حيث شاءت ولو تكرار هذا اذا لم تكن بنة فان كانت قلام اسكنها معها وكذا
الولى من العصة اسكنها معه اذا كان عمرها ما لا يفي موضع لائق بها يسكنها ولا يظلمها
لعمارة النسب كاعتنائها كاح غير الكفء ويجبر على ذلك والامر مثلها فاذ كر كرمات الإشارة
اليه ويصدق الولي بمنته في دعوى الريبة ولا يكف البينة لان اسكنها في موضع البراءة أهون
من القضية لو أقام بنة وان بلغت غير رشيدة ففيها التفصيل المار قال النووي في افض
الوضوء حضائه الخفي المشكل وكفأته بعد البلوغ لم أرفقه وتلا ويغني أن يكون كالبيت البكر
حتى يبيح في جواز استقلاله وانفراذه عن الأبوين اذا نشأ وجهان انتهى بهلم التفصيل فيه
محامس والله أعلم

(كتاب الجنائيات)

عبر بهاد الجراح لشمله واقطع وانقتل ونحوه مما مما وجب حداً أو تدبراً وهو حسن
وهي جمع جنابة وجعت وان كانت مصدر التزويجها كإسباغى الى عمد وخطا وشبه عمد
والاصل في ذلك قبل الاجماع قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى
وأخبرنا بغير المصعبين اجنبوا السبع المؤذات فيسمل وما هن يارسول الله قال الشرك بالله
والصبر وقتل النفس التي حرم الله بالحق وأكل الربوا وكل مال الربيم والتولي يوم الزحف
وقد في المصنعات الغلات وقتل الذي عمد بغير حق من أكبر الكبائر بعد الكفر وقد
سئل النبي صلى الله عليه وسلم أي الذنب أعظم عند الله تعالى قال ان تجعل لله نداً وهو خلقك
قل ثم أي قال ان تقتل ولداً مخافاً ثم يطعم ملته وأما الشيطان وتصريحه القاتل عمد الان
الانكشاف لرفع شبهة فهذا أولى لا يتعمد عذابه بل هو في خطر المشيئة ولا يتخذ عذابه ان عطف
وان أصر على ترك التوبة كسائر ذنوب الكبائر بغير الكفر وأما قوله تعالى ومن يقتل مؤمناً معقداً
فجزاؤه جهنم خالداً فيها قال المراد بالحدود المكث الطويل فان الدلائل تظلمت ما هرت على ان عصاة
المسلمين لا يردم عذابهم أو مخصوص بالمسجل كاد كره عكرمة وغيره وان اقص منه الوارث

قطع أو جرح أو داراة معنى (قوله التولي) أي انفرادي اذا وجدت المقاومة لا معصراً فقتل أو معصراً الى ذنبه (قوله الزحف) أي التها
صف الكفر مع المسلمين (قوله المصنعات) ليس قيدا المراد بالغلات التي لم يقع منها ما يقتضي القتل (قوله وقتل الذي عمد الخ) مبتدأ
والمراد بالادنى ما يشبه السلم واليكافر المعصوم وان كان قتل السلم أعظم (قوله ولدك) ليس قيداً وقوله مخافاً أن يطعم محل ليس قيداً واذا

قوله لم يشابه قوله ولا اختلوا أولادكم من املائكم فمن ترككم وياهم (قوله فظواهر الشرع الخ) هذا كلام مجمل وحاصله انه يتعلق بالقاتل حقوق ثلاثة لله وحق الميت وحق الوراث فان تاب فدية محمية وسلم نفسه راضيا واقتص منه أو عني عنه أو أخذ الدية سقط حق الله بالتوبة وحق الوراث بالعمو والأدب أو القصاص وأما حق الميت فيبقى لكن بعوضه الله تعالى عنه ويصل بينهما فان لم يتب واقتص منه مثلا سقط حق الوراث فقط (قوله سقوط المطالبة) أي من حيث القتل وإن بقيت المطالبة بالنسبة للأقدام على القتل (قوله القتل على ثلاثة أصناف) (نصف القتل بالكلية) أو الغالب أو الأقل الأقسام الثلاثة تجري في القتل والجرح حوازاله المحنى (قوله ومعدنطا) بالاضافة ويقال له معدنطا يقال له شبه معدنطا شبه معدنطه أو شبه أسيما أو آخر عنهما لانه أخذ من كل شيء (قوله ان لم يقصد عين الخ) صادق بصورين بان لم يقصد الفعل أو قصد الفعل دون الشخص (قوله أي الشخص المقصود الخ) أي قوماً ومضاهة الشخص لظاهر والنوع بان روي الى جميع فاصداً أصابة أي واحدة منهم فانه عمد ١٨٤ أيضا لان كل واحد مقصود بالجناية بخلاف ما لو قصد أصابة واحد فقط

غير معين فليس عمداً بل خطأ وخرج بالمقصود مالى أشار على أنسان بسكين فاصداً تخوفه فسقط عليه من غير قصد قتله فليس عمداً بل خطأ وخرج (قوله بما يقتل غالباً) ما وقع على آله وأهله لا ينظر لآله وللشخص الجنى عليه ولحل الجناية ولو زناها فإن الآلة كارة تقتل وتارة لا تقتل وتارة تؤرق شخص دون شخص آخر روي محل من البندين دون محل آخر روي زمان دون زمان (قوله ولم يقصد قتله الخ) ليس يقصد بل الأولى حذفه (قوله وعدواناً من حيث كونه الخ) كان الأولى حذفها لأن تعريف العدا لا يوقف عليها وإنما هو شرطان في القود فكان يذكروها بعد القود بقوله إذا كان عدواناً من حيث كونه من حق الروح الخ وبجواب بان المتن من أده العمدة الموجب للقود فذلك يذكروها هناك (قوله النادر) وكذا المساوي في القتل به وعدمه (قوله في غير مقتل) كورك ونحوه وخرج ما إذا كان يقتل كعين وسلق ودماع وأجلد ورجل

أو عقا عنه على مال أو مجاً ناقطوا هو الشرع يقتضى سقوط المطالبة في الدار لا لاخرة كما في به النور ويؤذى كرمته في شرح مسلم وهذا به أهل السنة ان مقتول لا عوت الأ بأهله واقتل لا يقطع الأجل خلافاً للعترة فانه قالوا القتل يقطع ثم شرع في تقسيم القتل بقوله (القتل على ثلاثة أصناف ضرب عمد محض وخطأ محض ومعدنطا) وجه الحصر في ذلك ان المطاني لم يقصد عين المحنى عليه فهو الخطأ وان قصد هافان كان عاقلاً غالباً فهو المعدنطا والمعدنطا لا يقتل هذه الثلاثة من قوله (فالعامة المحض) أي الخاصص هو (عن يمدل) بكسر الميم أي يقصد إلى ضرب به أي الشخص المقصود بالجناية (بما يقتل غالباً) كجرح ومقتل وعصر (ويقصد) بفعله (قوله بذلك) عدواناً من حيث كونه من حق الروح كأي الرضة فخرج بقدر قصد الفعل مالم يقتل جرحه فوقع على غيره فقات فهو خطاً ويقصد الشخص المقصود مالم يورثي بدافاً فاصاب غيره فهو خطاً ويقصد الغالب النادر كالورغز زارة في غير مقتل ولم يعقبها أو دموات فلا تقاص فيه وان كان عدواناً وبقيد العدو وان القتل الجائر بقيد الحيثية لا يزاعج الروح مما إذا استحق جزا وبقيد صداقة نصفين فلا تقاص فيه وان كان عدواناً في الزواجة لا ليس عدواناً من حيث كونه من حق الروح أو عدواناً من حيث أنه عدل عن الطريق (فاذنة) يمكن انقسام القتل الى الأقسام الخمسة واجب وحرام ومكر ومعدنط ومباح فالأول قتل المرتد إذا لم يشرب الحربى إذا لم يسلم أو يعطى الجزية والثاني قتل المعصوم بغير حق والثالث قتل الغازي بغيره الكافر إذا لم يسب الله تعالى أو وسوله والاربع قتله إذا سب أحد هما والخامس قتل الامام الاسير إذا استوت الخصال فانه يخبر فيه وأما قتل الخطأ فلا يوجب جلال ولا سرام لانه غير مكلف فعا خطأ فيه فهو كقتل المذنوب واليهيمة (فيجب في القتل العمد لا في غيره كما سبأني (القرود) أي القصاص لقوله تعالى كتب عليكم القصاص في القتل الآية سواء أ مات في الحال أم بعده بسراية جراحه أو ماعدم وجوبه في غيره فبأنى وجهي القصاص قود الأهم بقرودون الحياتي بجعل وغيره الى محل الاستيفاء وإنما وجب القصاص فيه لانه بدل متلف فتمن حنسه كسائر المتلفات (فان عقا المستحق) (عنه) أي القود مجاً ناقطاً لا دية وكذا ان أطلق القول لا دية على المذهب لان القتل لم يوجب الدية والعفو اسقاط ثابت لا إثبات معدوم أو عقا على مالى (وجبت دية مغلطة)

كما

ومثناة وهي جميع البول فله مدان لم يظهر دم ولا ألم (قوله ولم يعقبها دم) أي ولا ألم فأن

ألمها جنى مات بعد (قوله ومات) أي عقبا أي الجناية فانه يكون شبه مدان راضى الموت فقدر (قوله يمكن انقسام القتل الخ) المراد به قتل المعصوم وشبهه بدليل ما يأتي في قوله وأما الخطأ فلا يوجب لاجل ولا حرمة الخ (قوله قتل المرتد الخ) روي به قتل الامام (قوله الخصال أي الارابه توى المن والقداء والقتل والارواق (قوله فان عسا عنه وجبت دية الخ) كلام المتن شامل لما عفا مجاً ناأ ما عفى مع انه في ذلك لاشي فلذلك أمله الشارح المقتضاه وقوله على مالى المراد به الدية بان يقول عرفت عن القود على الدية أما لو قال عرفت عن الدية فظن (قوله والله فواسطاً طائت) وهو القصاص لا إثبات معدوم وهو الدية (قوله مغلطة الخ) يحتمل ان مراده بما كونها مغلطة من الوجوه الثلاثة لا لا يفيق باب الدية فيكون ذكر قوله طائت على القاتل تأكيداً ويحتمل ان يراد بقوله مغلطة انها مثلك فيكون تأسيلاً مغاي

قوله وان لم يرض الجاني الخ) يحمل ذلك اذا عاقل العدة أو بعضها من جنسها اما اذا عاقل على غير جنسها أو على أكثر منهن فلا بد من الرضا والقبول والا فلا يلزم شيء ولا يسطر القود وقوله خيرها بين الامرين الخ) يقتضى انه من الواجب التحريم أن اقله يوجب أولا الا انقود ويحاج بان التعيير بالنظر للمستقبل والردام بالنظر لحرة الوارث لا باطنظر لادبها ولا يحجب الا القود (قوله أي ذكر) تعبير بل جلاله فمع نوه من المراد به البالغ وقوله أو غيره معطوف على رجل (قوله مخففة ١٨٥ الخ) يحصل ان يكون مرادها انها مخففة من

الوجود الثلاثة ألا تبتغى باب الدية فيكون ذكر كرماء عسكها تكميدا ويحصل ان مرادها الخمسة فيكون ذكر كرماء عسكها تكميدا (قوله) على سبيل الموازنة أي الاحسان من العاقبة وهى وان كانت واجبة عليهم ففاعل الواجب يسمى محسنا ومن جهة الاحسان أن الشرع رحم العاقبة وأجل الدية عليهم جزاء لتعلمهم الدية عن القاتل قال تعالى هل جزاء الا حسن الا الاحسان أي ما جزاء الا حسن منك بمكرم الدية الا الاحسان منابا عليها عليكم (قوله والمعنى فيه الخ) كان الاولى ناخبره عن قوله على العاقبة مؤجلة لانه دليل عليه والدليل يكون بعد المدلول (قوله متروك الخ) أي شبه العمد من حيث قصد الفعل والخطأ من جهة أن الآية لا تقتل غابا (قوله) صلى العاقبة مؤجلة) كأنه في كلام المتزحله رفع صفة لدية وغيره انشراح أي انصب خبر المكون الذي قدره (قوله جهات تحمل الدية الخ) هذا مر تبين قوله فيجسد على العاقبة قدم والا لا عاقبة ثم يثبت الدليل انتم (قوله) الهمة الاولى الخ) صفة فيه نظرا لانه هنا عبر بالارى ولم يحصر عن الجهتين الآخرين بالثانية والثالثة بل ادبرهما في خلال الاولى وذلك غير حسن (قوله أو الوالا) الاولى حذفه

(٢٤ - خطيب ثاني) لان النكاح في الاقارب والاولاء الجهة الثانية (قوله كذا ابدأ) ثم بعد ذلك معنى الامور صفة ثم معنى الجدة للام وعصبة ثم معنى الاب ثم عصبة ثم معنى أبي الام ثم عصبة (قوله ومعنوق في تحملهم كعق) مثال ذلك اذا كان معنوقا غيبس يحملان نصف دينار على قدر المال وان كان متوسطين يحملان ربع دينار على قدر المال لا على قدر المال وان كان معنوقا وحدها نصف الدينار على قدر المال (قوله وكل شخص من عصبة كل معنى الخ) مثال ذلك المالك لكل واحد عصبة متعددة فيعمل كل واحد من العصبة نصف الدينار في المثال الثاني يحمل كل من العصبة نصف الدينار بحسب طالع العصبة

كما يتصرف فيما ساقى (حاشي مال انا قل) وان لم يرض الجاني لما روى البيهقي عن مجاهد وغيره كان في شرع موسى عليه السلام تحت القصاص جزاء في شرع عيسى عليه السلام الدية فقط تخفف الله تعالى عن هذه الامة وغيرها بين الامرين الجاني الا ان ازام باحد هاتين المشقة ولان الجاني يحكم عليه فلا يعتبر رضاه كالحال عليه ولو عفا عن عض من اعضاء الجاني سقط كله كما ان تطبق بعض المرأة بالحق لكلها ولو عفا بعض المستحقين سقط ايضا وان لم يرض البعض الاستحلال القصاص لا يتغير أو يغلب فيه جانب السقوط (واختلط الخوض هوان) يقصد الفعل دون الشخص كان (يرى الى شئ) كشيء أو سيد (فصيب) اسنانا (ولا) أي ذكر أو غيره (فقتله) أو يرى زيد الفصيب عمرا كامرا أو يقصد أصل الفعل كان زلت فسقط على غيره مات كامرا ايضا (فلا قود عليه) قوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ قصير روبة مؤمنة ودية مسلمة الى أهله فان وجب الدية لم يتعرض القصاص بل تجسدية (لا تية المذكورة) مخففة على العاقبة كاسته رف في فصلها (مؤجلة) عليهم لانهم يحملونها على سبيل الموازنة من المراساة تأجيلها عليهم (في ثلاث سنين) بالاجتماع كما جاءه الشافعي رضي الله تعالى عنه وبغيره (وعمد الخطا) المسمى بشبه العمد (هوان) يقصد به مر أي الشخص (بما لا يقتل غابا) كسوط أو عصا خفيفة ونحو ذلك (فيعتو بسببه فلا قود عليه) لفقد الآية القاتلة قالوا بقرته بغيرها مصارفة قدر بل تجسد به مغلظة (قوله على الله عليه وسلم) لأن في قتل عمد الخطا قتل السوط أو العصا مانعة من الابل مغلظة منها أو يعون خلقه في بطونها أو لادها والمعنى فيه ان شبه العمد مترددين العمد والخطا فاعطى حكم العمد من وجه تقلبها وحكم الخطا من وجه كونها (على العاقبة) الجاني المصعبين اهل الله عليه وسلم قضى بذلك (مؤجلة) عليهم كأي دية الخطا (تبيه) جهات تحمل الدية ثلاث قرابة وولا وبيت مال لا غيرها كزوجية وقربا بليست بعصبة ولا الفردي الذي لا عشرة له فدخل نفسه في قبلة ليعدها الجهة الاولى عصبة الجاني الذين يؤونه بالنسب والاولاد اذا كانوا كورا وكان في قال الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه ولا أعلم مخالفا في ان العاقبة لعصبة وهم القرابة من قبل الاب قال ولا أعلم مخالفا ان المرأة والصبي وان اسير الا يحملان شيئا وكذا الامتو عنده انتهى واستثنى من العصبة أصل الجاني وان عملا وفرعه وان سفل لانهم اباعه شيئا لا يتصل بالجاني لا يتصل اباعه شيئا يقدم في تحمل الدية من العصبة الا اقرب فالاقرب فان لم يلف الا اقرب بالواجب بان يبق منه شيء وزع الباقي على من يليه الا اقرب فالاقرب ويقدم من ذكر مدلل بأقرين على مدلل باب فان لم يرض ما عليهم بالواجب فعقن ذكر نظير الولاء لغة كلمة النسب ثم ان قصد المعنى أو لم يرض ما عليه بالواجب فصيته من نسب غير اصله وان علا وفرعه وان سفل كامرا في أصل الجاني وفرعه ثم معقن المعقن ثم عصبة كذلك وهكذا ماعدا الاصل والفرع ثم معقن أب الجاني ثم عصبة ثم معقن الاب وعصبة غير اصله وفرعه وكذا ابدأ وعقن المرأة بعصبة عاقلها ومعنوق في تحملهم كعق واحد وكل

المثال الثاني لا كانوا أغنياء كان على كل واحد نصف نصف الدينار وان كان على المعتق نصف الربع (قوله وعلى الفتي الخ) خبره مقدم نصف دينار ومثله أو أخر وما بينهما اعتراض وقوله فافلا مضاعف على ذلك وقوله عشرين بدل أو عطف بيان وكذا يقال في العبارة الثانية (قوله قدر ثلث دية الخ) والماصل انه اذا كان الواجب ثلثا قاتل أخذ في سنة وان كان ثلثين في سنتين وان كان قدرية في ثلاثة أو قدر بثلثين في ثلاث ولا يرتد في الثلاث وقد ينقص عن الثلاث (قوله ومراط وجوب الخ) مرتبط بقوله فيص القود (قوله أربعة) الثلاثة الاول في القاتل والاخير في المقتول (قوله لانه لا يقبل الرجوع) جواب عن سؤال حاصله هل انتظر افاقته لديه يرجع عن الافرار بالقتل فيقطع فاجاب بانه لا يقبل الرجوع فلا فائدة في الانتظار اى بخلاف حدان اذا كان بعد افاقته ينتظر له يرجع فيسقط عنه لانه يقبل الرجوع (قوله ان لا يكون والد الخ) وفي القاتل شرط وهو التزام الاحكام فيدخل فيه السرطان المشددي والمتردد ويخرج الحربي فلا ضمان عليه اسلوا بخرج الصبي والمجنون فلا قصاص وعليه ماله (قوله والد الخ) أى من النسب وبقي القتل شرطان وهما كونه ضلما وكون الظلم من حيث الازهاق كما تقدم (قوله لا قصاص للولد على الوالد الخ) الفرق بين ذلك والذي في المسئلة ان الذي في المتن الجنانية

مقتص من عصبة كل معتق يحمل ما كان يحمل ذلك المعتق في حياته لا يقبل عقوب من معتقه كما لا يرثه فان فقد العاقل من ذكر عقل ذو الارحام اذا لم ينظم أمر ميت المال فان انظم عقل ميت المال فان قصديت المال فكلها على الخافي بناء على أنها تاركة ابتداء تم تعلمها العاقلة وهو الاصح وصفات من يعقل نفس الذكور وعلم الفقروا الحرة والتكليف وانفاق الدين فلا تقتل امرأة ولا غنى ثم ان بيان ذكر اخرم حصته التي اذا هاجر ولا فقير ولو كسوبا ولا رفيق ولو مكاتب ولا صبي ولا مجنون ولا مسلم عن كافر وعكسه ويسقط جودي عن نصراني وعكسه كالارث وعلى الفتي في كل سنة من العاقلة وهو من عاقل فافلا عما يقتل في الكفارة عشرين دينارا أو قدرها اعتبارا بالازكاة نصف دينار على أهل الذهاب أو قدره درهم على أهل الفضة وعلى المتوسط منهم وهو من عاقل فافلا عما كروى العشرين دينارا أو قدرها وغوى ربع دينار للثلاثي فقير أربع دينار أو ثلاثة دراهم لانه واسطة بين الفقير الذي لا شيء عليه والفتي الذي عليه نصف دينار وتحويل العاقلة الجنانية على البسد لانه بدل آدمي ففي آخر كل سنة يؤخذ من قيمته قدر ثلث دية وتو قتل شخص وجنين مثلا في ثلاث سنين والاطراف كقطع البسدين والحكومات وأوش الجنانيات تؤجل في كل سنة قدر ثلث دية كاملة أو تجل دية النفس من الزهوق وأجل دية غير النفس كقطع يد من ابتداء الجنانية ومن مات من العاقلة في أثناسنة سقطت من واجب ثلث السنة سقطت (وقرأنا وجوب الفصاص) في العمد (أربعة) بل خمسة كما ستعرفه الاول (أن يكون القاتل بالغاً) والثاني ان يكون (طافلاً) فلا قصاص على صبي ومجنون بلغ اقله هجا وتضمنها متاعها ما اغما هو من خطاب الوضع قصب الدية في مالهما (تنبيه) محل عدم ايجابه على المجنون اذا كان جنونه مطبقا فان قطع فله حكم المجنون حال جنونه وحكم العاقل حال افاقته ومن لم يمه قصاص ثم من استوفى منه حال جنونه لانه لا يقبل الرجوع وقال كتب يوم القتل سببا أو مجنوناً وكذبه على المقتول صدق القاتل ببعثه ان أمكن الصبا وقت القتل وعهدا الجنون قبله لان الاصل بقاؤهما بخلاف اذا لم يكن صبا ولم يمه وجنونه والمذهب وجوب الفصاص على السرطان المتعدى بكره لانه مكاتب عند غيرنا لوى وكذا لا يؤدى الى ترك الفصاص لان من وام القتل لا يجوز ان يسكر حتى لا يقص منه وهذا كالمستثنى من شرط العقول وهو من قبيل ربط الاحكام بالاسباب والحق من تعدى شرب دواء بل العقل لا ما غير المتعدى فهو كالمعتوه فلا قصاص عليه ولا قصاص ولا دية على من قتل حال حرايته وان هجم بعد ذلك باسلام أو عذمه قبل اقترام فعله على الله عليه وسلم والصلابة بعده من عدم الفصاص عن السلم كوحشي قاتل جزء وعدم التزامه الاحكام (و الثالث) (أن لا يكون) القاتل (والد المقتول) فلا قصاص يقتل والد القاتل وان سفل نظرا لهما كم والبيوت وهما لا يقاد للذين من ابيه ولو كافرا ولما به حرمة ولانه كل سباني جوده فلا يكون سباني عذمه (تنبيه) هل يقتل بولده المنسب باللمان ويهان ويجري مان في القطع بصر فماله وقبول شهادته قال الاذرى والاشبه انه يقتل بمدا م مصر على النقي انتهى والوجه انه لا يقتل بمطابقا للشبهة كما قاله غيره ولا قصاص للولد على الوالد كان قتل زوجة نفسه وله ما ولد أو قتل زوجة ابنه أو لم يمه قود قوت بضمه وله كان قتل اباؤ زوجته ثم ماتت الزوجة وله منها ولد اذا لم يقتل بجنابه على

(قوله فلان لا يقتل الخ) مبتدأ منسب من ان والفعل وقوله أولى خبر أى فقدم قتله الخ أولى (قوله الا انه يستثنى منه الخ) أى من قتل الوفاة بكل من والديه المكاتب اذا أمكأ أباه الرقيق ثم قتلناه لا يقتل به وهذا استثناء صوري لأن عدم قتله نكسه داو السب لا يقتل به وهذا لو كان أبوه الرقيق جملوا كغيره وقتلناه يقتل به لتساو جميعا في الرقة ولذلك قيد الشارح بقوله هو عليه (قوله معصوم بالاسلام الخ) أى ولو كان تارك صلاة بعد أى الامام وخرج بالاسلام الذي والمعاهد والمؤمن والمراد فاتهم بقاؤون بازاني المحسن ويقتل المرتد بالذي والمعاهد والمؤمن وبالزاني المحسن فان قتل قصاصا فلا زان قتل في الردة أخذت الدية من تركه لا نهاده من بقى من تركه وأما اذا قتله مثله فإنه يقتل به اذا كان عدا فلان كان خطأ أو شبهه عدا أو معدا وعفا على ماله فلا يجب ذلك الماله ولا دية الخطأ على المرتد لان المرتد المقتول مهمل وأما بالنسبة لقصاص من مثله فليس هدر (قوله ويقتل رجل بامر الخ) فترجع على منطوق الشرط وما تقدم فترجع على مفهومه قوله وانما خص عصمة القاتل الخ) هذا يعني عنه قوله فيما تقدم أو مهمل ١٨٧ دم الخارج باحد هما خارج بالآخر فأحدهما

يعنى عن الآخر فكلان الاولى حذف هذا من هنا (قوله قوله تعالى فاستأذنيهم) دفع الجرة به فدل على أنهم قبلها مهذرون وقوله فابعد الخ وجه الدلالة انه امر بإيجاز اذا استجاره فسدل على انه قبل الايجاز مهذر (قوله فيهدر المحرم الخ) فرع على مفهوم الشرط المذكور اربع مسائل (قوله ولو سبوا امر الخ) قيد بقال انه يحرم قتلهما فيكونا مخرجين ويحجب بان حرمة قتلهما لاجل حق الغائبين لا لحرمتهم جاني ذنبتهم فلذلك كانا مهذرين (قوله في حق معصوم) أى اسلام ورجوعه عهد أو أمان ولو كان مهذرا من جهة أخرى ككونه زانيا محصنا أو تارك صلاة فاتهم معصومان بالنسبة للمعتمد وان كانا مهذرين بالنسبة لمسلم غير زان وغير تارك صلاة وأما من دعى مثله معصوم وتارك صلاة على مثله فيقتل فلا بالآخر (قوله مسلم معصوم الخ) خرج بالمسلم المرتد الذي والمعاهد وخرج بالمعصوم غيره كسمر زان

وله فلان لا يقتل بجنايتي على من له في حق أولى وأقرب كلامه ان الولد يقتل بكل واحد من والديه هو كذلك بشرط التساوي في الاسلام والحرية الا أنه يستثنى منه المكاتب اذا قتل أباه هو عليه فلا يقتل به على الاصغر في الرق وشبهه ويقتل المحارم بعضهم وبعض ويقتل العبد بسبب الوفاة (و) الرابع (ان لا يكون) انقول أنقص من القاتل بغيره (و) أو هدر دم تحقيقا لتمام كفاية المشروطية - فوجب القصاص بالادلة المعروفة فان كان انقص بأن قتل مسلم كان أو حر من فيه رق أو معصوم بالاسلام زانيا محصنا فلا قصاص حيثما خرج بنقيد العصمة بالاسلام المعصوم بجزية كاذبي فانه يقتل بالزاني المحسن وبذى أيضا وان اختلفت ملتهم فيقتل يهودى نصراني أو معاهد مستأمن ويحرمى وعكسه لان الكفر كله ملة واحدة من حيث ان النسخ شمل الجميع فلا سلم الذي القاتل لم يسطر القصاص لثقتهم حال الجنابة لان الاعتبار في العقوبات بحال الجنابات ولا تفرق بالهتد بعدها ويقتل رجل بامر أو ونفى كعكسه وعالج بجاهل كعكسه وشريف بتسليم شيخ شاب كعكهما وانما خص عصمة القاتل باعنان أو أمان كقصد دمه أو عهد له تعالى فإلوا الذين لا يؤمنون بالله الآية وقوله تعالى وان أحد من المشركين استجارك الا به فيهدر المحرم ولو سبوا امر أو عهدا لقوله تعالى اقتلوا المشركين حيث وجدوهم فمهدى في حق معصوم غير مبدى بل ذنبه فأتقوه كزنى محسن قوله مسلم معصوم كامل لا يستأمنه حق الله تعالى سواء أمنت زناه باقراة أو بينة ومن عليه ذود لقائه لا يستأمنه حقه ويقتل فن ومدبر ومكاتب وأم ولد بعضهم وبعض وان كان المقتول الكافر والقاتل المسلم ولو قتل عبد عبدا ثم عتق القاتل فكبدت الاسلام الذي قتل وسكبه كاسبق ومن بعض من قتل مسلمة سواء أذارت حرية القاتل على حرية المقتول أم لا لا قصاص لانه لا يقتل بالعضو الحر البعض الحر ذبال في الرقيق بل قتله جمعه بجميعه حر بكر أو عا شاة بل قتل حره حره بجزية موزونة وهو متبرك الفضيحة بل نقص لا تخيرا انقص فيه وهذا الاقصا من عبد مسلم وحر لان المسلم لا يقتل بالذي والحر لا يقتل بالعبد ولا تخير فضيلة بل نه انقصته (ويقتل الجماعة) بان كروا (بالواحد) وان تفاضلت حرامتهم في العدد والنفس والارض سواء أقتلوه بمعد أو بغيره كان القوم من شاهق أو في بحر لار وى مالا ان عمر رضى الله تعالى

محسن فانه غير معصوم على غير الزاني المحسن أما بالنسبة له فهو معصوم فلذلك قتل أحدهما بالآخر فالمراد بالمسلم المعصوم الذي يهدر الزاني في حقه غير زان محسن مثله (قوله ومن بعضهم الخ) مبتدأ أو قوله لا قصاص عليه خبر وما بينهما اعتراض (قوله لانه لا يقتل) نص قرأته بالبنا بالفاعل والبنا بالفعول (قوله بل قتله جمعه الخ) يصح قرأته فلا مضيا رجيعة معقول ويصح قرأته مصدرا فهو شرطه لا تخير معصوم بمفعول المعصود ويكون من إضافة المصدر للفاعل ويصح رجيعة بل من الضمير وتكون الاضافة على هذا من إضافة المصدر لمفعوله (قوله لا تخير فضيلة الخ) كان الأولى حذفه أو تفرع به بالفاء (قوله ويقتل بالجماعة الخ) جواب عن سؤال حاصله فترجعا شامدا القود يثبت الواحد على الواحد هل يثبت الواحد على الجماعة أو لا فاجاب انه يقتل الجماعة لا يقتل ليس قيدا بل مثله قطع الطرف والجرح المقدور اذ لا يمتنع في قوله والارواح بان كل من خرج أحدهم يوجب ثلث الدية وخرج الاخر يوجب عشر الدية أو نصف عشرها (قوله سواء أقتلوه بمعد أو بغيره) حاصل ذلك انهم اذا القوم من شاهق جبل أو في ماء أو في نار قتلوا مطلقا أى سواء قتلوا أم لا فإلوا فأتقوه

بجراحات أو ضربات فيقتل فإن كان فعل كل يقتل أو انفرد قتلوا مطلقاً بضاوان كان فعل كل لا يقتل أو انفرد لكن لا دخل في القتل فيقتل فإن قتلوا قتلوا أو لا قتلوا وتجب الدية وتل ذلك إذا كان فعل كل لا دخل في القتل فإن كان خفي فلا يؤثر أصلاً صاحب ذلك القتل لا يدخل له في القصاص ولا دية وأما إذا كان فعل بعض يقتل أو انفرد وفعل بعض لا يقتل أو انفرد لكن لا دخل في القتل في الجسلة فكل حكمه فصاحب الأول يقتل مطلقاً وصاحب الثاني يقتل إن قتل أو أطاق مع الباقي والأفلا يقتل وتجب حصته من الدية على التفصيل الآتي قوله رجل أوجعه أصيل وسب قتله زوجة أبيه (قوله بأن يحدع) الأولى بأن يحدعه ويقتلوه أو يجاب بان مراده تفسير المجدبة بقطع النظر عن كون فاعله جماعة (قوله على الدية) الأولى بخصته من الدية كأي صارة غيره (قوله إن كان القتل الخ) راجع لكل من صورتين قبله (قوله وزعت الدية) أي كلاً أو بمضافي الثانية فتوزع على الدية وفي الأولى يوزع حصته من مئة عنه (قوله على عدد الضربات الخ) وهو المقتول وقيل ١٨٨ على عدد الرؤس هذا إن عرف عدد الضربات وأقل على عدد الرؤس (قوله

ومن قتل جماعة الخ) هذا عكس ما في المتن (قوله من بئى) أي يميناً وقوله دفعة أي زلوا أحماً لا يقيد بدخول الثمانية الثلث في المعبية والترتيب والمراد بالترتيب نزول الروح لا بالجماعة (قوله وكل شخصين جرى القصاص بينهما في النفس) بأن وجدت الشروط السابقة فهذا غرضه قوله والشرائط المقدمة في النفس مبنية في قصاص الأطراف مع زيادة (قوله وفي الجرح المقدور الخ) أشار الشارح بذلك إلى أن الأطراف ليست قيدا والمراد بالمقدور المنضبط الذي يؤمن منه الزيادة على المقتضى بفتح الحاء وليس المراد بماله ارض مقدراً لأنه لو لم يذلل دخلت الهامشة والمنقولون المأموم من الجائفة والدامغة فأنها لها ارض مقدرة إذا كانت في الرأس أو الوجه وتخرج الموضوعة في غير الرأس والوجه فإنه لا ارض لها مقدرة فلا تصح إرادته ذلك المعنى فتبين أن المراد بالقصد المنضبط وذلك الموصلة لأغراضه كانت في الرأس

أو الوجه أو غيرهما فكأن استقصائه والحاصل أن الموضوعة فيها القصاص في أي محل كان وأما كونها فيها نصف عشر خالف دية صاحبها الخاص ما إذا كانت في الرأس أو الوجه فإن كانت في الجروح فإن كان في غيرهما فحقها حكمه وأما بجهة الجروح فإن كان في الرأس أو الوجه ففيها الأثر المقدرة فيها كما هو معلوم من محله وأما إذا كانت في غير الرأس أو الوجه ففيها حكمه من أي غير الحاجة أمانه فيها الأرض المقدرة فيها ولو كانت في غير الرأس أو الوجه وهذا في الجروح، وهذا الموضوعة وأما التي قبل الموضوعة من الدامة والدامغة والباضعة الخ فإن عرفت نسبتها من الموضوعة ففيها بقدر النسبة من أرض الموضوعة والالحكومة وهذا إذا كانت في الرأس أو الوجه أما في غيرهما ففيها حكمه ولو عرفت نسبتها من الموضوعة (قوله كضوء العين) بأن أسماء مع بقا الحدة وتبي الكفاف الكلام (قوله الجنى بالعمى) نائب فاعل لنعل محذوف تقديره فتقطع الجنى الخ (قوله في البدن) بالنون وفي نسخة البيل باللام والمراد بالبدن الدية ومعنى الاشتراك في البدن أي في اسمه أو صفته (قوله أن لا يكون بأحد الطرفين الخ) أي فالمفهوم فيه تفصيل يعلم من كلام الشارح (قوله أي الجنى) لعل العبارة بالجنى يحذفها التسامح أو أنه على تقدير مضاف أي طرفي الجنى

قوله وتقطع ذاهبة الاطفار الخ) أي بان كانت من غير اطفال خلقة (وهو وان يصحح الشم الخ) أي لان الشم ليس في الالف وكذا السمع ليس في الاذن وهاتان مستثنيتان من قولهم اكمل لا يؤخذ النقص أي الالف هاتين (قوله والس) أي الاصلية التي لم تبطل منفعتها كما يأتي في آخر الباب (قوله نعم ان أمكن) بان كان أصل الجناية يقتضيه وأما ١٨٩

مقابل الاستدلال فكانت الجناية فيه بجس مثلاً (قوله مشغور) ليس قيداً بل مدار على كون الجاني مشغوراً أم لا مشغور سواء كان الجاني مشغوراً أم لا (قوله الواضع) هي الاربع الشنايا اثنان من فوق واثنان من تحت قسمة غير هارواض سمح محاز المماورة (قوله لانها تعود) فان عادت خضراء أو سوداء فلا قود لكن تجب حكومة فلان مات قبل تبين الحال فلا قود لان الأصل براءة القمعة لكن تجب حكومة (قوله) وجب القصاص فان مات قبل القصاص قصص الوارث أو عفا على الارض (قوله ولو قاع شخص سن مشغور) أي سواء كان الجاني مشغوراً أم لا (قوله) لا تقتصر الصور والاربع (قوله) فحينئذ القصص (قوله) ثم ان لم يكن قبل محل الجناية مفصل معين موضع الجناية وان كان قبله مفصل فله الأخذ من محل الجناية وله الأخذ أقرب مفصل ولهذا ذلك الرجوع وقطع الزائد الذي تركه أهله أخذ حكومة ترك قطعه (قوله ولا يضر في القصص الخ) يحتمل أن يكون واجبا لقوله أو لا الاشتراك في الاسم الخاص وكان الاول ذكره مقصده ويحتمل أن يكون واجبا لقوله وكل عضواً (قوله عند مساواة المثل) أي الاتفاق في الصفة ككون العضو في الجهة اليمنى مثلاً هذا يناسب الاحتمال الاول ويحتمل ان المراد بالمساواة في المثل الاتفاق في المفصل وهذا يناسب الاحتمال الثاني (قوله) وجب القصص في حق معين الخ)

خالف صاحب الشلاء وقيل القطع خير اذن الجاني لم يقع قصاصاً لانه غير مستحق بل عليه ديتها وله حكومة بده الشلاء فلو سرى القطع فليده قصاص النفس لتقويتها بغير حق وتقطع الشلاء بالشلاء اذا استويا في الشلل أو كان شلل الجاني أكثر ولم يفتقر في الدم والافلا قطع وتقطع الشلاء أو ضاباً للجمجمة لانها دون حقه الآن يقول أهل الخبرة لا ينقطع الدم بل تنفتح أفواه العروق ولم تنسد بجسم النار ولا غيره فلا قطع مع ما وان رضى الجاني كأنص عليه في الام حذراً من استيفاء النفس بالطرف فان قالوا ينقطع الدم وقسمها مستوفياً بأن لا يطلب أو شال الشلل قطعت لاستوائهما في الحرم وان اختلفا في الصفة لأن الصفة المجردة لا تقابل بحال وكذا القتل الذي بالمسلم والعدو بالحرم يجب لفظة الصلة الاسلام والحربة شئ يقطع عضو سليم باسم وأخرج اذا خلل في العضو والعسم معهما من مقتوحين شئ في المرقق أو قصر في الساعد أو العضو ولا أثر في القصاص في يد أو رجل مخضرة أو أظفار أو أسوداها لانه علة أو مرض في الظفر وذلك لا يؤثر وجوب القصاص وتقطع ذاهبة الاطفار يسلمها لانها دون حقه عكسه لان الكامل لا يؤخذ بالنقص ولذا كرحمة وشالاً كاليد صحيحة وشالاً الذي كرا لاشل منقبض لا ينبطو عكسه ولا أثر للذئشار وعدمه فيقطع ذ كرهل بد كرخي وعين وأنف صحيح الشم باخشم وتقطع اذن سمع باسم ولا تؤخذ عين مصححة بحدة عيها ولا لسان ملحق بأخرى وفي قطع السن قصاص قال تعالى والسن بالنسن ولا قصاص في كسرها كالأقصاص في كسر العظام نعم ان أمكن فيها القصاص فمن النص انه يجب لان السن عظم مشاهد من أكثر الجواب ولا هل الصنعة آلات خطاعة فيتمسك عليها في الضبط فكيف تم كسائر العظام ولو قطع نضض مشغور وهو الذي سقطت رواضه من كبير أو صغير لم تسقط أسنانه ال واضح ومنها المقلوقة فلا ضمان في الحال لانها تعود غالباً بقاءه وقت نجاته إيان سقطت البراق وتبش دون المقلوقة وقال أهل الخبرة فسد المنتبج بوج القصاص فيها جسد ولا يستوفى الصغير في صفه لان القصاص للثقتن ولو قطع شخص من مشغور فثبتت لم يسط القصاص لان عودها نعمة جديدة من الله تعالى (وكل عضو أخذ) أي قطع جنابة (من مفصل) يفتح الميم وكسر المهملة كالمرقق والأامل والكوع ومفصل القدم والركبة (فقهه القصاص) لانها اذا لمع الا من من استيفاء الزيادة ولا يضر في القصاص عند مساواة المثل كبروغر وقصر طول وتوة بطش وضهفه في عضواً سراً أو أزدوم من المفاصل أصل القصد والمنكسب فان أمكن القصاص فيها بلا حافة اقتص والا فلا سواء أحاق الجاني أم لا نعم ان مات الجاني عليه بذلك قطع الجاني وان لم يكن بلا حافة ويحب القصاص في فقه عين وفي قطع اذن وجفن شفة سبلى وعليا ولسان وذ كروا تبش وشفرين وهما بضم الشين المصحفة ثنية شفر وهو حرف الفرج في العين وهما العماما التائمان بين الظهر والفتخذ ولا قصاص في الجروح في سائر البدن لعدم ضبطها وعدم أمن الزيادة في نقصان طولها وعرضها (الأي) الجراحة (الموضحة) للظلم في أي موضع من البدن من غير كسر فيها القصاص ليس بضرطها (تمه) يستمر قدر الموضحة بالساحة طولاً وعرضاً في قصاصها لا بالجزئية لان الزاوية مثلاً قد يختلفان صغراً وكبراً ولا يضر تفاوت غلظ لحم وجلد في قصاصها ولو أوضع كل رأس

ه غرض تكميل ما فيه القصاص لان المقن لم يستوفه والمراد بفق عين إزالة حدقه ليتكون من الجناية على الاطراف (قوله وفي قطع اذن) أي كلاً أو بعضاً وفيها يندوه بشر بالجزئية من نصف أو ثلث بخلاف الموضحة فانها تقدر بالساحة بالجزئية كإكمال الشارح (قوله في الجروح) أي الاحد عشر ماعدا الموضحة (قوله ولو أوضع كل رأس الخ) شرع في سائر ثلاثة الاولى ان تكون رأس الشايج أصغر لثابة عكس ذلك الثلاثة اذا أوضع ناصبه وناصبه الشايج أصغر وترك الشارح رابعة وهي ما اذا كانت ناصبه الشايج أكبر

(قوله والخيرة في تعيين محلها الخ) فذلك إذا استوجب رأس المني عليه والا تعين محل الجنابة عندنا أو شاعراً أم لا (قوله فان كان الزائد خطأ) أي غير اضطراب الجنابة وحده بان كان باضطراب المقتض أو باضطرابهما أو من غير اضطراب ان كان باضطراب الجنابة فله رد فلو
اختلفا فقال المقتض حصل باضطراب الجنابة وقال لا صدق الجنابة لأن الأصل عدم الاضطراب (فصل في الدية) (قوله على الصحيح) يصح رجوعه لقوله بدل ويكون مقابله أنها أصل أي على الصحيح بخير بين القود الدية وبصرف رجوعه لقوله عنه أي بدل عنه على الصحيح
ومقابله أنها بدل عن نفس المني عليه ويرتّب عليه أنه لو قتل المرء جلا عدا أو عني عن القود فقلنا أنها بدل عن القصاص الذي هو
قتل الجنابة وجسده به أي أو وان قلنا أنها بدل عن نفس المني عليه وجسده به جلا وكذا يقال في عكس المثال ١٩٠

المذكور ولا يظهر الخلاف فائدة إلا إذا اختلفت هذه القائل والمقتول والافلا فائدة الخلاف إلا إيمان واتعاليق ومحل الخلاف في العمد أماني غيره فهي بدل عن المني عليه قولاً واحداً (قوله من ثلاثة أوجه) وذلك في العمد المقتض وقوله من وجه واحد وذلك في شبه العمد وفي الخطأ في مواضع الثلاثة ولكن قوله من ثلاثة أوجه زائدة على ماني المني لأنه لم يذكر إلا التثنية من وجه واحد (قوله مخففة من ثلاثة أوجه) وذلك في الخطأ وقوله ومن وجهين وذلك في شبه العمد والخطأ في مواضع الثلاثة ولكن ذكر المخففة من ثلاثة زائدة على كلام المستر لأنه لم يذكر إلا التثنية من وجه واحد (قوله قد يبرهنها الخ) التعبير بالعروض ظاهري في الخطأ في مواضع الثلاثة وأماني العمد وشبهه فالتعليق أصح فكان الأول أن يقول وأسباب تعليل الدية نجسة إلا أن يقال إنما كان لا ينبغي للمؤمن أن يقتل لا خطأ فلا صدق إلا العمد مثلاً فكانه تيسبب في التعليق فيقال له طرأ بذلك الاعتبار (قوله أو دحار جم الخ) على تقديره

المشعور ورأس الشاج أصغر من رأسه استوجبهما أيضاً ولا نكتفي به ولا نجسمه من غيره بل نأخذ قسط الباقي من أرض الموصفة ولو زرع جيهما وإن كان رأس الشاج أكبر من رأس المشعور أخذ منه قدر موصفة رأس المشعور فقط والخيرة في تعيين موضع الجنابة ولو أضع ناصية من شخص وناصيته أصغر من ناصية المني عليه تم الباقي من باقي الرأس لأن الرأس كله عضو واحد ولو زاد المقتض عمداً في موصفة على حقه لزمه قصاص الزيادة لتعمده فإن كان الزائد خطأ أو شبهه عمد أو عمداً وعفاه عنه على مال وجب أرض كامل ولو أضعه جمع تصاعدهم على آلة واحدة أو أرض من كل واحد منهم موصفة مثلها كالواشتر كواقي قطع عضو (فصل في الدية وهو في الشرع اسم للعالم الواجب جناية على المرفق نفس أو عضو أو نهي وذكرها المصنف عقب القصاص لأنها بدل عنه على الصحيح والأصل فيها الكتاب والسنة والاجماع قال تعالى ومن قتل مؤمناً خطأ قصير رقبته مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله والأحاديث الصحيحة ظاهرة بذلك والاجماع منعه على وجوبها في الجبهة (والدية الواجبة ابتداءً أو بدلاً على ضربين) الأول (مقطعة) من ثلاثة أوجه أو من وجه واحد (والثاني مخففة) من ثلاثة أوجه أو من وجهين (تنبيه) الدية قد يبرهنها بما يظنها وهو أحد أسباب نجسة كون القتل عمداً أو شبهه عمد أو في الحرم أو في الأشهر الحرم أو ذي حرم محرم وقد يبرهنها بما يقصها وهو أحد أسباب أربعة الأثمة والرق وقتل الجنين والكفر فالاول يرد إلى الشرط والثاني إلى القية والثالث إلى الفرة والرابع إلى الثلث أو أقل وكون الثاني أنقص جرى على الغالب والافتقار تزيد القية على الدية ثم قصر المصنف في القسم الأول وهي المقطعة فقال (فالمقطعة مائة من الإبل) في القتل العمد أو واجب فيه قصاص وعني على مال أو لا يقتل أو الهولاء (ثلاثون حقة وثلاثون جذعة) وتقدم بهما في الزكاة (وأر يهون خلقه) وهي التي (في طبرستان) ولأدها) خبر الترمذي بذلك والمعنى أن الأربيعين حوامل أو يشتغلها بقول أهل الخبرة بالابل وذلك في قتل الذكر الحرام المسلم المحقون الدم غير جنين انفصل بجنايته ميتاً والقاتل لا لرقبه لأن الله تعالى أو جسيب الآية المذكورة دية وبينها النبي صلى الله عليه وسلم في كتاب عمر بن حزم في قوله في النفس مائة من الإبل رواه النسائي وتخل ابن عبد البر وغيره فيه الاجماع ولا تختلف الدية بالفضائل والذائل وإن اختلفت بالأدیان والكورة والأثمة بخلاف الجنابة على الرقيق فإن فيه القية المختلصة أما إذا كان غير محقون الدم كانت الزكاة كسلاً والزاني المصنن إذا قتل كلامها مسلم فلا دية فيه ولا كفارة وإن كان القاتل رقيقاً الغير المقتول رومكاناً

كاهم فمضى عطفه على مقابله وتجعل في معنى اللام لأنه لا معنى لظرفية وبعضهم قدر اللام من أول الأمر (قوله رقيق يبرهنها ما يقصها الخ) فيه نظراً لأن الأثمة والرق فيهما راضح يقال سب التحقير طرأ فكان الأول أن يقول وأسباب تنقيص الدية أربعة لأن يقال لما كان القتل شاملاً لرجل والمرأة والعمر والرق في الخطأ عدل عن الرجل مثلاً إلى المرأة أو الرقيق فكانه تيسبب في التنقيص فيقال له طرأ بذلك الاعتبار (قوله فالمقطعة مائة الخ) فيه نظراً لأن المخففة مائة أيضاً وبما بيان انقضاء نظر لقوله ثلاثون حقة الخ (قوله في القتل العمد الخ) ليس قبله بل يكون مثله في شبه العمد والخطأ في مواضعه ويجاب بأنه انقصر على العمد لا على الكل في التعليق لأنه من ثلاثة أوجه وإن ذكر المني التثنية فقط وقوله والمعنى أن الأربيعين حوامل) غرض الإشارة أن المني عريض الحمل بالولد بحاراً واعتباراً به يخل إليه بعد انفصاله (قوله وذلك في قتل الخ) أي كرهاً مائة مثله وذلك في طرأته (قوله لأن الله الخ) فيه نظراً لأن الدية التي في الآية

في الخطأ بيان النبي صلى الله عليه وسلم لها والتي في المتن العمد للعلو عليه في ذلك الاجماع (قوله فالواجب أقل الامر من الخ) محل ذلك اذا منع السيد بعه في الجناية وصدة فيها ما اذا اجمع فيه فباع فيها فان كانت فدية فان كان كالتاثير الزائد للسيد وان كانت أقل ضاع الباقي على وعلى النبي عليه ولا يتبع به بعد العتق وأما اذا ارصدته السيد لم تثبت الجناية بيينة فتتعلق الفدية بذمته يتبع بها بعد العتق واليسار (قوله من قتيها) أي جهة الرقة أي قدرها (قوله والدية) ١٩١ أي حصصة الدية المقابلة لخصه الرق لا لغيره ويرى في ذلك البعض الرقيق

وأوله فالواجب أقل الامر من قتيها والدية وان كان مبعضاً من مملوطة الحرية القدر الذي يناسبها من نصف أو ثلث مثلاً بلطمة الرقيق أقل الامر من من القتيه والدية وهذه الدية مغلطة من ثلاثة أوجه كونها على الجاني وحاله ومن جهة السن والخلفة بقض الحاد المحبة وكسر اللام وبالقابل لاجع لهم لفظه عند الجمهور بل من معناه وهو مخاض كأمه أو نساء وقال الجمهور في وجهه خلف بكسر اللام أيضاً وان سده خلقات في شبه العمد مغلطة من وجه واحد هو كونها مائة (والمخففة) بسبب قتل الذكر الحر المسلم (مائة من الابل) وهي في الخطأ مخففة من ثلاثة أوجه الأول وجوبها بمخففة (عشرون خمسة وعشرون خدعة وعشرون بنت لبون وعشرون بنت مخاض وعشرون ابن لبون) وتقدم بيانها في الزكاة والثاني وجوبها على العاقلة والثالث وجوبها مؤجلة في ثلاث سنين وفي شبه العمد مخففة من وجهين وهما وجوبها على العاقلة وجوبها مؤجلة في ثلاث سنين والابن لا يقبل في ابل الدية معصية بائنة الرق في البيع وان كانت ابل من لزمته معصية لان الشرع اطلقها فاقضت الدلالة وخالف ذلك الزكاة لتعلقها بعين المال وخالف الكفارة أيضاً لان مقصودها تخليص الرقية من الرق لتستقل باعتبارها السلامة بما مؤثر في العمل والاستقلال الارضا المستحق بذلك اذا كان اهلاً لا تبع لان الحق لفظه اسقاطه ومن ارشده بقوله ابل فتؤخذ منها ولا يكلف غيرها لانها تؤخذ على سبيل المواساة فكانت مما عنده كاجب الزكاة في نوع النصاب فان لم يكن له ابل فن قال ابل ببلدة بلدى وأطالب ابل ببلدة عند كاجب الزكاة في نوع النصاب فان لم يكن له ابل فن قال ابل ببلدة بلدى وأطالب ابل ببلدة بلدى لا ابل ببلد متلف فوجب فيها البدل الخالف كافي فبسة المتلفات فان لم يكن في البلدة أو القبيصة ابل بصفة الاجزاء فتؤخذ من جالب ابل اقرب البلاد أو اقرب النصاب الى موضع المؤدى فلو لم تكن ابل كافي زكاة الفطر ما لم تبلغ مائة فخذ مع قتيها ان كثر من غن المثل ببلدة أو قبلة العدم فانه لا يجب حينئذ قتلها وهذا ما مر عليه ان المقرى وهو أولى من الضبط بحسافة القصور واذا وجب نوع من الابل لا بد له ان يقع من غير ذلك الواجب ولا الى جهة عنه الا بضر من المؤدى والمستحق (تنبيه) ما ذكره المصنف من التغليظ والتخفيف في النفس يحوى مثله في الاطراف والجروح (فان عدت الابل) حساباً لم توجد في موضع يجب قصصها منه أو شرباً بأن وجدت فيه ما كثر من غن مثلاً (انقل الى قتيها) وقت وجوب تسليمها بالنسيه ما بلغت لا تاخذ بل متلف فيرجع الى قتيها عند اهواز أصهوا تقوم بنقد ببلدة انساب لانه اقرب من غيره وأضبط فان كان فيه نقدان فأكثر لأطالب فيما تخير الجاني بينهما وهذا هو القول الجديد وهو الصحيح (وقيل) وهو القول القديم (ينقل) المستحق عندهما (الى) أخذ ألف دينار من أهل الدناير (أو) ينقل (الى اثني عشر ألف درهم) فضة من أهل الدواهم والمعتبر فيها المضروب المتألف (و) على القديم (ان غلظت) الدية ولو من وجه واحد (فهد عليها) لاجل التغليظ (الثالث) أي قدره على أحد الوجهين المقرعين عليه ففي الدناير ألف وثلاثمائة وثلاثة وثلاثون دينار وفي الفضة ستة عشر ألف درهم والمصنف في هذا

يقال ان كانت بحسافة القصور أقل وجب قتلها أو أكثر فوجب قتلها (قوله وادوا وجب نوع الخ) محل الجاني أو ابل طالب الحصول أو ابل اقرب الهلاك الخ (قوله وقت وجب تسليمها) أي وهو وقت طلبها لا وقت الجناية (قوله عند اهواز أصهوا) أي فقد أصهوا لاضافة بيانها أي أصل لقيمة هو أي الأصل هي أي الابل ولو قال عند اهوازها أي الابل لكان وضع المراد من العبارة ان الابل بدل ابل من النفس والقيمة بدل ثان عن الابل لا بل أصل باعتبار أو بدل باعتبار (قوله على أحد الوجهين الخ) أي ان القول القديم ينقرع عليه وجهان للاجاب ان زيادة أرعدهما وأجمعهما عدم الزيادة والقديم وما ينقرع عليه من الوجهين خدعة والعقد انه ينقل الى قتيها

(قوله وأصحهما) أي الوجهين بالنسبة إلى قول التلظيط وعدمه وإن كان كل منهما خفيفاً بالنسبة للجد (قوله أوفى الأشهر الحرم) أي سواء كان المقتول مسلماً أم كافراً وأولاد ١٩٢ من وقوع الحناية والزهوق فيها (قوله وجعلها من ستين) أي كانت من ستين

لأن الأبدان بالافسدة تكون هي واجبة من السنة القعدة يكون المحرم ورب من السنة الثانية (قوله) أو قتل ذات رحم محرم (الخ) أي سواء كان مسلماً أم كافراً وسواء كان المقتول ذكراً أم أنثى وإعسلى أن قوله ذات رحم صفة لموصوف محذوف أي قتل ذات رحم فيمثل الذكور والآنات وقوله بهاء محرم أن كان تفسير الرحم لا يصح لأن الرحم القرابة لا المحرم وإن كان تفسيراً لذات كان حقه أن يقول محرمها لأن ذات منصوب فالمتعين أنه بالرفع فاصل قتل أو خير لينبدا محذوف أي هي محرم ولكن الجارية على الالسنه أن محرم مجرور فيثبته جعل بدلاً من رحم بدل اشتغال لأن المحرم تشغل على الرحم أي القرابة بقدره فخير يعود على المبدل منه أي محرم لها مثلاً وأما تقدير الشارح محرم فاقبه نظراً من وجهين الأول أنه يفني عنه قوله محرم في المقت واثاني يومهم اختصاص الحكم بالآنات مع أنه لا يقتضيه قوله أي قريب إن كان تفسير الرحم لا يصح لأن الرحم القرابة لا الأقرب وإن كان تفسير الذات فكان حقه النصيب بأن يقول أي قسرو بها فكان الأولى حذفه وإبقاء المتن من غير تقدير ثم بعد ذلك كله ورد على العبارة برمتها أي وهو أنها تشغل بنت السهم إن كانت أختاً من

تابع لصاحب المذهب وهو ضعيف وأصحهما في الروضة أنه لا يرادش لأن التلظيط في الأول أتماً ودرجاً من والصفة لأزيادة العدد وذلك لا يوجد في التأثير والدرهم وتلظيط به (خطاً) من وجه واحد وهو وجوب امتثاله (في) أحد ثلاثة مواضع الأول (أذا قتل) خطأ (في الحرم) أي حرم مكة فإنما ثبت فيه لأن له تأثيراً في الأمن بدليل إيجاب جزاء الصيد المقتول فيه سواء كان القاتل والمقتول فيه أم أصيب المقتول فيه ورمى من خارجة أم قطع السهم في ممره هو الحرم وهما باطل (تنبيه) الكاذب لا تعلق بدنه في الحرم كقائه المقتول لأنه ممنوع من دخوله فلا دخله لضرورة اقتضائه فهل تعلق أو يقال هذا نادور الوجه الثاني يخرج بالحرم الإحرام لأن حرمة عارضة غير مستمرة وبكفة حرمة المدينة بناء على منع الجزاء بقتل سيده وهو الأصح والثاني على كره بقوله (أو) قتل خطأ (في) بعض (الأشهر) الأربعة (الحرم) وهي ذو القعدة بفتح القاف وبذو الجحى بكسر الجاء على المشهور وفيها معاً بذلك لتعودهم عن القتل في الأول ولو وقع الحج في الثاني والحرم تشديد الرأى المفتوحة معى بذلك لحرمة القتال فيه وقيل لحرمة الجنة فيه على أليس حكاها صاحب المستعذب ودخلته اللام دون غيره من الثهور لأنه أرفعها فرفه كأنه قبل هذا الشهر الذي يكون أبدأ أول السنة ووجب ويقال له الأصم والأصم هذا الترتيب الذي ذكرناه في عد الأشهر الحرم وجعلها من ستين هو الصواب كقوله النووي في شرح مسلم وعدها الكوفون من سنة واحدة فقالوا الحرم ووجب وذو القعدة وذو الحجة قال ابن دحية وتظهر فائدة الخلاف فيما إذا نذر صامها أي حرمة فعل الأول يبدأ بقية القعدة وعلى الثاني بالحرم وإن الثالث كره بقوله (أو قتل) خطأ محرمها (ذات رحم) أي قريب (محرم) كالأم والاخت لما في ذلك من قطعية الرحم ويخرج محرم ذات رحم صورته الأولى ما إذا انفردت المحرمية عن الرحم كافي المصاهرة والرضاع فلا يفتظ بها القتل قطعاً الثانية أن انفردت المحرمية عن المحرمية كالأولاد والأعمام والأخوال فلا تعلق فيهم على الأصح عند الشيعين ما بينهما من التقارب في القرابة (تنبيه) يدخل التلظيط والتضييق في دية المرأة والذى وهو ممن له عصمة وفي قطع الطرف وفي دية الحرح بالنسبة لدية النفس ولا يدخل قيمة الصيد لتلظيط ولا تخفيف بل الواجب فيه يوم التلف على قياس سائر المقتولات ولا تغليظ في قتل الجنين بالحرم كما يقتضيه الخلافهم وصرح به الشيخ أبو حامد وإن كان مقتضى النص خلافه ولا تغليظ في الحكومات كقتله الزركشي عن نصر بن الحر المودري وإن كان مقتضى كلام الشيعين خلافه وتقييد المصنف بالقتل بالخطأ إشارة إلى أن التلظيط إنما يظهر فيه أماً إذا كان عدداً أو شبهه بخلافه بضعاً عتف بالتلظيط ولا خلاف فيه كقوله العمري أن الشئ إذا نذر ما يشبهه في التلظيط لا يشعل التلظيط كالأيمان في القسامة وتقريره المكبر لا يكبر كسدم التثنية في غسالة الكلب قاله العمري والزركشي وهو ما فرغ من مغلطات الدية ثم عرج في مقصاتها فنها الأوفته كقَالَ (ودية المرأة) الحرة سواء أقتلها رجل أم امرأة (على النصف من دية الرجل) الحر من هي على دية نفسها ورجل الماروى للبيهي خير دية المرأة نصف دية الرجل والحق بنفسها حرها والخمسة كالمراة هنا في جميع أحكامها لأن دية عليها مشكوك فيها في قتل المرأة أو الخمسة خطأ عشرين بنت مخاض وعشرين بنت لبون وهكذا في قتلها عدداً أو شبهه خمس عشرة حقة وخمس عشرة جعده وعشرون خفة (ودية) كل من

الرضاع أو أم الزوجة مثلاً فصدق عليها أنها قريبة وتحرّم مقتضى ذلك حرمان التلظيط مع أنه لا تغليظ فيها فكان الأولى أن يقول ذات محرم بحرمها إضافة محرم لرحم ويكون من إضافة المصنف السبب أي نشأت من ميثمها من القرابة فصرح بنبذ اللم المذكورة لأن محرمها نشأت من الرضاع والمصاهرة (قوله بالنسبة لدية النفس)

(اليهودي)

فقد يكون ثلثاً كالمؤمنين والخالفة أو يكون عشرين مثلاً ونصف عشر أو قوله والمعاهد والمستامن (الخ) كتاب الأولى خلفه لآله ابن
 كان من اليهود والنصارى أغشى عنه ما قبله ما كان من غيرهما لم يجب فيه ثلثة مسلم بل بدعي عيسى أو كان يقول بل ثلث ودبة
 اليهودي والنصراني والذكي أو المعاهد والمؤمن (قوله إذا كان معصوماً) يخرج ما إذا انتقل أحدهما من اليهودية إلى غيرها أو كان زانياً
 محصناً وقتله معصوم (قوله لعل ما أكتفه الخ) ولا يفي عنه قوله معصوم لأنه لا يكون معصوماً ولا نخل من كنهه بان اختل شرط من
 شرط من نكاحه لأن اليهودي والنصراني إذا كان من دية إسرائيل فيشترط أن لا يعلم دخول أول آبائه في ذلك الدين بعد عشرته تنصحه
 وإن لم يكن من دية إسرائيل فيشترط أن يعلم دخول أول آبائه في ذلك قبل سنة ١٩٣ تنصحه فيعلم في هذه من كنهه ويخرج من علمها

دخوله بعد سنة تنصحه أو
 شككتها (قوله قروي من فوقها) أي
 الذي صلى الله عليه وسلم ثم بين ذلك
 بقوله قال الشافعي (خ) (قوله من
 المرتدين) فيه نظر لأن المرتد أصله
 مسلم فلم يدخل في القسم حتى يخرج
 بذلك وبحسبان المراد المرتد مسلماً
 وهو المنتقل من دين إلى آخر وقوله
 ومن لا أمان له بأن لم يعقد بحرية
 ولا عهد ولا أمان (قوله إن لم
 يكفرهم الخ) أي بان صدقت
 السامرة عيسى والتوراة والصابئة
 صدقت عيسى والأقبيل وأمان
 كفر وهم بأن كذبت الأولى وعصى
 التوراة والثانية كذبت عيسى
 والأقبيل فيكونان كالجورس قوله
 الذي له أمان (بأن عقدت له بحرية
 أو عهد أو أمان) (قوله من له أمان)
 راجع للكل (قوله من لم تنلفه
 دعوة الإله لأم) (بأن كان في شاطئ
 جبل (قوله بدین لم يدل) ليعارة
 فيها قلب والمعنى غسل باحكام
 لم يدل من دين قد قبل وأما قلنا
 ذلك لأن الأديان كلها بدلت (قوله)
 والافتكدة بجحوى) صادقاً بان غسل
 بايدل من دينه أو لم يمسك بشئ
 أصلاً إن لم تنلفه دعوة نبي أصلاً

(اليهودي والنصراني) والمعاهد والمستامن إذا كان معصوماً نخل من كنهه (ثلث دية) (الخ)
 (المسلم) فصار غير أمان في النفس قروي من فوقها قال الشافعي في الام قضى بذلك وهو عثمان
 رضي الله تعالى عنهم وهذا التقدير لا يفعل بلا توقف في قتله هذه أو شبهه محمد عشر حقائق
 وعشر جذعات وثلاث عشرة خلقة وثلاث وثلاثون سنة وثلاثين من كل من بنات
 المخاض وبنات اللبون وبني اللبون والحقان والجداع فجموع ذلك ثلاث وثلاثون وثلاثون
 أو حنيفة دية مسلم وقال مالك نصفها وقال أحد أن قبل عهد أفدية مسلم أو نخل نصفها ما عاين
 المعصوم من المرتدين ومن لا أمان له فإنه مقتول بكل حال وأمان لا نخل من كنهه فهو كالجحوى
 وأما الأطراف والجراح فبالقياس على النفس (تبيينه) السامرة كالمسلمين ودوا أصابته
 كالنصارى إن لم يكفرهم أهل ملهمم والافكين لا كتاب لهم (دية الجحوى) الذي له أمان أخس
 الديار وهي (ثلاثة شريعة) (المسلم) كقال ابن عمر وعثمان وابن مسعود رضي الله عنهم فيه
 عند التغلظ حقتان وسدختان وخلفتان وثنا خلقة وعند التخفيف بيروث من كل من
 فجموع ذلك ست وثلاثون وأفي في ذلك أن في اليهودي والنصراني خمس فضائل وهي حصول
 كتاب دين كان حقاً لا باجاء وصل من كنهه وذا فجمعهم وقروا بالجزية وليس للجحوى من
 هذه الخمسة إلا القدر بالجزية فكانت دية على الخس من دية يهودي والنصراني (تبيينه)
 قوله ثلث عشر أولى منه ثلث خمس لأن في الثلثين تكبروا أو يضافوا والموافق لتصويب أهل
 الحساب به يكونه أخسر وكذا أتى ونحوه كما به دشع وقمر وزديق وهو من لا يقتل ديناً من
 له أمان كدشع لارسلوا أمان لا أمان له فيها ووسكت المصنف دية المتولين كتابي ووسى
 مثلاً وهي كدية الكتابي اعتباراً بالانصراف سواء كان أياً ما أمان المتولين تبع أشرف الأولين
 رواه الصمان نظيف في جانب التغلظ ويحرم قتل من له أمان لآله دية تباين عثمان من ذكر
 على النصف من دية رجالهم ولو لآخر المصنف ذكر المرأة إلى هذا ذكر معها الخبثي مثل الجعج
 ويراعى في ذلك التغلظ والتخفيف ومن لم تنلفه دعوة الإسلام غسل بدین لم يدل فدية أهل
 دية دية والأد كدية بجحوى ولا يجوز قتل من لم تنلفه الدعوة يقتضيه أن أسلم بدار الحرب
 ولم يهاجر منها به إسلامه وإنه كن دية المصنف وجه الله تعالى دية النفس شرع في بيان
 ما دونهما وهي ثلاثة أقسام أمانة طرف وأمانة منفعة وجرح بخلافه تبيينها كاستغفوه بسدنا
 بالآخر الأول بقوله (ونكمل دية النفس) أي دية نفس صاحب ذلك لغضون ذكره وغيره
 تغلظاً وتحققاً (في) أمانة (البدین) الأصلين لغير عرو من حرم بذلك رواه النسائي وغيره

(٢٥ - خطيب ثاني) غسل بدین حق ولم يعلم عنه (قوله ولا يجوز قتل من لم تنلفه الدعوة) أي دل وعاته إلى الإسلام (قوله وهي
 ثلاثة أقسام الخ) الضعيف راجع لما كان حقه أن يقول وهو لأم لم يظلمه ذلك وجواب بيان معناها من ثلاث نواحيها ما عدا دية الأطراف
 أو لعل في الخ وهيئة الجمع وثمة قوله أمانة طرف أي آخره لا يصلح بدلا من الأقسام إلا أن حاله من إضافة الصفة له وصوف أي
 أطراف مما تم وكذا ما بعده أو يقال أي بيان دية بقادون النفس والقدرة بآية طرف الخ (قوله بخلاف الخ) حال من فاعل شرع الخ
 وسيأتي بيان وجه الإخلال وهو أنه دية من الأطراف ثم ذكر الماني ثم ذكر الجرح ثم ختمت بالنسب وهي من
 الأطراف (قوله تغلظاً وتحققاً) حال من الدية تأويل المصدر باسم المقول (قوله في أمانة البدین الخ) ونذ فيه دية البطش
 والحاصل أن الصفة أن كانت حالة في العضو ورأت زوال العضو لا يجب لها شيء كالبطش في الدين والمشى في رجلين والكلام في

الأسنان والبصر في العين وأما إذا كانت الصفة ليست حادثة في العضو كالشمي في صورة زوال الانقباض والسمع في صورة زوال الالتهاب والذوق في صورة زوال لسان تقبب دية المعنى غير دية العضو لأن المعنى ليس فيه وقوله إبانة ليس قديراً بل مثلاً اشترك لهما (قوله) فإن قطع من فوق الكف (الخ) صادق بالقطع من الحرق أو المشبك ١٩٤ قصب حكومة زبادة على دية اليد (قوله الرجلين) وإن دخل فيه دية البطش (قوله والكعب كالكتف) كان الأولى أن

يقول وأقدم كالكتف وقوله والساق كالمساعد الخ يقتضي أنه ذكر حكم المساعد والعضد في تقدم مع العلم يذكره الآن يقال ذكره في ضمن قوله فإن قطع من فوق كفت الخ (قوله) نقص في التقصيد أي مثلاً أو الساق أو الركبة (قوله) أما الأصبع الزائدة الخ أي إن قطعها وحدها فإن قطع اليد وفيها أصبع زائدة دخلت حكومتها في دية اليد تكون العضو واحداً بخلاف ما لو قطع ودا أصبعه مع يد زائدة فصب الزائدة حكومة زبادة على دية الأصبع (قوله) وفي كل ألتة الخ فرضه بذلك زيادة أو طرف على مافي المتن (قوله) ملون الألف الخ قد وافقنا من الإشارة إلى أن وجوب الدية فيه لا يستوفى على زوال القصبة بخلاف ظاهر المتن ولا تدخل دية الشفي في دية الأنف (قوله) والأذن الخ فإن زال معها السمع وجبت دية أخرى (قوله) وفي بعض الأذن قسطه البازا زائدة في اليد (قوله) العينين إن قطعها من عظمها وإن دخل دية البصر في دية الخدقتين (قوله) علاياضها الخ بعض أن تكون علاياضها ضامياً وبياضها مفصول والمعنى صعد البياض بياضها أو سوادها وبعض أن تكون على حرف جرائ أن البياض مستعمل على بياضها الخ (قوله) وأمكن شيطاً (نقص) بأن علم عليه ما يراه قبل حدوث البياض وبعد حدوث البياض ثم جنى على عينه

(نقصه) المراد باليد الكف مع الأصابع الخمس هذا أن قطع اليد من مفصل كعب وهو الكوع فإن قطع فوق الكعب وجب دية الكف حكومة لأن ما فوق الكف ليس بتابع بخلاف الكف مع الأصابع فإنها كالعضد والواحد بذليل تطعمها في السرعة بقوله تعالى فاقطعوا أيديهما وفي أحدهما نصفها بالأجزاء المستدرة التي النص الواردة في كتاب عمرو بن حزم الذي كتبه له النبي صلى الله عليه وسلم (و) تكمل دية النفس (في) إبانة (الرجلين) الأصلية إن أقطعتا من الكعبين حديث عمرو بن حزم بذلك والكعب كالكتف والساق كالساعد والعضد كالعضد ولو الأعرج كالسليم لأن الساق ليس بنفس العضو وإنما العرج نقص في التقصيد وفي أحدهما نصفها بالمخاروف على أصبعين أصبعين بدو أو رجل عشرة دية صاحبها فإن ذكر حرم عشره أربعة كجاء في خبر عمرو بن حزم أما الأصبع الزائدة أو اليد الزائدة أو الرجل الزائدة ففيها حكومة وفي كل ألتة من أصابع اليدين والرجلين من غير ألتة من ثلث العشر لأن كل أصبع له ثلاث أنامل إلا ألتة من الأصابع ففي ألتة نفسها عمل بقط وأوجب الأصبع (و) تكمل دية النفس في المقتارن (الأنف) وهو ما من الأنف ونحوه من العظم فحرم عمرو بن حزم بذلك وإن فيه جالاً ومنفعة وهو مشتمل على المرفقين المسجيين بالخضرم وعلى الخاضعين بينهما وتلحق حكومة تصبغة في دية كل جهة في أصل الرضة ولا فرق بين الأنف وغيره وفي كل من طرفيه والخاضع ثلاث قوز بماله دية عليها (و) تكمل دية الأنف في إبانة (الأذنين) من أصلهما بغیراً بضاح سواء كان جميعاً أم أصم فحرم عمرو بن حزم في الأذن خمسون من الأذن ولو ألتة أو قطنى والبيق ولا نهما ضحراً نهما جالاً ومنفعة فوجب أن تكمل فيها الدية فإن حصل بالحنية إضاح وجب مع دية الأذن بعض الأذن بقسطه وبغيرها وجب ولو ألتة نهما بالحنية عليهما بحيث لو كانتا خيراً كان دية كل واحد منهما بدية فشتت ولو قطع أذن يميني بخنيتها أو غيرها حكومة (و) تكمل دية النفس في إبانة (العينين) فحرم عمرو بن حزم بذلك وحتى إن انتزعت الإجماع ولا نهما من أعظم الجوارح ففقدتاً ولو ألتة العينين فحرم عمرو بن حزم في عينيه خلل دون بصره وعين أحشى وهو من يسيل دمه غالباً مع ضعف رؤيته وعين أعور وهو ذاهب حس إحدى العينين مع بقا بصره وعين أحشى وهو صغير العين المبصرة وعين أحشى وهو من لا يبصر بلبلاً وعين أبهر وهو من لا يبصر في الشمس لأن الدفعة آفة بأعين من ذكره مقدار المنفعة لا ينظر إليه وكذا من عينه بياض علاياضها أو سوادها أو ناظرها وهو يرقق لا ينقص الضوء الذي فيها يحبب قلعها نصف دية لاهم فإن نقص الضوء أو أمكن ضبط النقص قسط ما نقص يسقط من الدية فإن لم يضبط النقص وجبت حكومة (و) تكمل دية النفس في إبانة (الحنون الأربعة) وفي قطع كل جفن وضعجه وكسر ما هو قسطاً العينين دية سواء الأعلى والأسفل ولو كانت لاهمي وبلا هذب لأن فيها جالاً ومنفعة وقد اختصت عن غيرهما من الأعضاء بكونها باعراً عند خل حكومة الأهداب في دية لاجفان بخلاف ما لو انتزعت الأهداب فإن فيها حكومة إذا فسد منبتها كما تراها شعور لأن لها ثاب قطعها الزينة والجمال دون المقادير الأصلية والألتة غير وفي وطح الجفن المستحشف حكومة وفي إشفاف الجفن الصحيح ومع يدق في بعض الجفن الواحد قسطه

من العينين عليها بأن عصبها العليلة التي عليها البياض وعرفنا مقدار نظر الصفة ثم عصبها وأطقتنا العليلة من يعرفنا مقدار نظرها ثم جنى على العليلة فييب القسط (قوله) كاشاً (الشعور) أي التي فيها جال شعور الحاجبين وبقية شعور الوجه جيون الألب والبالغة شيئاً إذا فسد منبتهما فلا يحكمونه ولا تعزير بخلاف ما قبلهما (قوله) دون المقادير الأصلية) كاللبش أو المشي مثلاً

الاطراف والكلام الاتي في المعاني مع بقا الاطراف (قوله في ابانة اللسان الخ) اعلم ان ازال اللسان فقهه وبه لا يدخل دية الكلام ومنفعة الاعتماد في اكل الطعام فيها وانما قوله فان زال بذلك وجب له دية وحده زيادة على دية اللسان (قوله ابانة اللسان) أي كنهه اما ابانة بعضه فبب الاكثر من قدر القص من اللسان أو الكلام فان قطع نصف لسانه فزال ربع كلامه وجب النصف من الدية أو أزال الربع من اللسان فذهب نصف الكلام وجب نصف الدية أيضا اعتبارا بالاكتر (قوله كل ذلك لا طلاق الخ) كلام مستأنف (قوله وادارته في الهوات) فيه مسامحة لأن ادارة الطعام اغماهي تحت الاضرار لا الهوات (قوله أو ان النطق والتصرُّط) أي ثم جنى عليه حينئذ (قوله قال الراعي الخ) تعليل لما قبله ولذلك وجد في بعض النسخ بلام التعطيل (قوله فذل اللعين الخ) من اضافة الصفة للموصوف أي اللعين المفقوكان أي المتفصلان من بعضهما وهذا أوضح من جعل فذل بمعنى أحد (قوله ذهاب الكلام) أي بان جنى على اللسان مع ثمانية (قوله ثم عاد استردت) وقد نظم بعضهم ذلك بقوله ديات المعاني استردت يعودها وديات الاجرام امنع لروها واستثنى ما غير مقفورة كذا افضاؤها والجلد ثالث عددها (قوله ولو ادعى) أي باننا للمفعلين أهم من أن يدعى هو بالإشارة أو

من اربع فان قطع بعضه فقلص باقية فضحية كلام الراعي عدم تكميل الدية (و) تكمل دية النفس في ابانة (اللسان) لتناطق بسلم الفرق ولو كان اللسان ولكن وهو من في لسانه لكنه أي جمعه ولو لسان ارتبعت أوتع ثلثه وسبق تفسيرها في صلاة الجماعة ولو لسان طفل وان لم ينطق على ذلك لا طلاق حديث عمرو بن خروفي اللسان الله به صحه ابن جابر والحاكم ونقل ابن المذرفه الاجاع لان فيه حالاً ومنفعة فيقيم الانسان عن اليه اثم في البيان والعبارة هما في الضجيرة وفيه ثلاث منافع الكلام والفرق والاعتقاد في اكل الطعام وادارته في الهوات حتى يستكمل طبعه بالاضراس نعم لو بلغ الطفل أو ان النطق والتصرُّط لم يوجد منه ففيه حكومة لاديه لا شعاعا لحال ويجزى وان لم يبلغ أو ان النطق قد به أخذنا بظاهر السلامة كما يجب الدية في يده ورجل وان لم يكن في الحال بطش ولا مشى وخرج بقيد التناطق الاخرس فالواجب فيه حكومة ولو كان خرسه عارضا كافي قطع البدن السلام بسلم الفرق عدده خزم الماردي صاحب المذهب بان فيه حكومة كالاخرس قال الاذري وهذا بناء على المشهور ان الفرق في اللسان وقد بناه قول البغوي وغيره اذا قطع لسانه فذهب ذوقه لزمه ديتان انتهى وهذا هو الظاهر لقول الراعي اذا قطع لسان أخرس فذهب ذوقه وجبت الدية للثوق وهذا يعلم من قوله من ان الفرق الدية وان لم يقطع اللسان (و) تكمل دية النفس في ابانة (الشفتين) لو روده في حديث عمرو بن خروفي الشفتين الدية في كل شفة وهي في عرض الوجه الى الشدين في طوله ماسترا منه كافي في الحمر نصف الدية على أو سفل رقتا وظلقت مسخرت أو كبرت والاشلال لا قطع وفي شفههما بلا ابانة حكومة ولو قطع شفة مشقوفة وجبت بها الا حكومة. لث. وان قطع بعضه ما فقلص البعضان الباقيان وبقيما كقطع اجمع ورجعت الدية على المنقطع وبقي كالتنضاد نص الا به ول يسلط من قطعهما حكومة الشارب أو لا وجهان أظهرهما الاول كافي الادب مع الاجتنان ويصحب كل على نصف دية وهو يفتقر لاه وكسرهما واحد اللعين بالفتح وهما عظمان ثبت عليهما الانسان السفلى وملقهما الفتن أما العليا فبها عظم الرأس ولا يدخل ارض الانسان في دية فذل اللعين لأن كلامهما مستقل برأسه بدل مقدارهما بمخصه فلا يدخل أحدهما في الآخر كالاستان واللسان ثم شرع في القسم الثاني وهو ازالة المنافع فقال (و) تكمل دية النفس في (ذهاب الكلام) في الجنبه على اللسان تخبر اليه في اللسان الدية ان منع الكلام وقال ابن أسلم مضت السنة بذلك ولان اللسان عضو مضمون في دية فذل اللعين فقلص المنفعة العظمى كاليد والرجل وإنما تؤخذ الدية إذا زال أهل الخيرة ولا يعود كلامه فان أخذت ثم عاد استردت ولو ادعى نوال نطقه امضى بان يروع في أوقات الخلو وتظهر هل يصدر منه ما سبق به كذنه فان لم يظهر منه شيء حلف المعنى عليه كما يحلف الاخرس هذاني ابطال نطقه بكل الحروف وأما في ابطال بعض الحروف فيعتبر قطعه من الدية هذا اذ في كلام مفهوما والاضلصة كمال الله كجزءه صاحب الاقوال والحروف التي توضع على الله ثمانية وعشرون حرفا في لغة العرب بحدف كلمة لا اله الا الله والافوهما معه ودان في ابطال نصف الحروف نصف الدية وفي ابطال حرفين منها ربع سبعها وخرج لغة العرب غيرها فتوزع عليها وان كانت أكثر حروفا وقد انفردت لغة العرب بحرف الضاد فلا يوجد في غيرهما وفي اللغات حروف ليست في لغة العرب كالخرف المتولد بين الجيم والشين وحروف اللغات مختلفة بعضها احدى وعشرون وبعضها احدى وثلاثون والفرق في توزيع الدية

الكتابة أو يدعى (قوله وهما معه ودان) فيه نظر لأن المعدود الهمزة والمراد هنا بالالف الالف الهينة فقوله ربع سبعها الخ المستبعد أهار بجمع وثن لان الحروف تسعة وعشرون

على الحروف بين الأسماء وغيرها كالخروف الحلقية ولو عجز الحسنى على لسانه عن بعض الحروف خلقة كارت وأنتج أو بألفه معارفة فدية كاملة في إبطال كلام كل منهما لأنه ناطق ولا كلام مفهوم إلا أن في نطقه ضعفا وضعف منفعته الضعف لا يقدر على كمال الدية كضعف الطش والبصر فعلى هذا الوابل بالجناية بعض الحروف فالتوزيع على ما يحسنه لا على جميع الحروف (و) تكمل دية النفس في (ذهاب البصر) من العينين نظيره الذين جيل في البحر الدية وهو غريب ولا من منعه النظر أقوى وفي ذهاب بصر كل عين نصفها سفيرة كانت أو كبيرة حادة أو كالهصيفة أو عسيلة عشاء أو حولا من شخ أو طفل حيث البصر سليم فلو قلنا أنه يرد على

نصف الدية كالأول قطع يده ولو ادعى الجني عليه زوال الضوء أو أنكر الجاني سئل عدلان من أهل الخبرة أو رجل واحد أن كان خطأ أو شبهه محمد فأنهم إذا وقفوا الشخص في مقابلة عين الشمس ونظروا في عينه عرفوا أن الضوء ذهب أو موجود فإن لم يوجد ما ذكر من أهل الخبرة امتنع الجني عليه بتقريب عقرب أو حديدته جهمة أو بضوئها من عينه بقعة ونظر هل يترجم أولا فإن أجمع صلت الجاني بعينه والألمني عليه بعينه أو نقص ضوء الجني عليه فإن عرف قدر النقص بأن كان يرى الشخص من مسافة قصار لا يراه إلا من نصفها مثلا فسدته من الدية والا تخكومه (و) تكمل دية النفس في (ذهاب السمع) بغير السبوح وفي السمع الدية ونقل ابن المنذرية الإجماع ولأنه من أشرف الحواس فكان كالبصر هو أشرف منه عند أكثر الفقهاء لأن به يدرك الفهم ويدرك من الجهات الست وفي الأور والظلمة ولا يدرك بالبصر إلا من جهة المقابلة بواسطة من ضياء أو شعاع وقال أكثر المتكلمين بتفضيل البصر عليه لأن السمع لا يدرك به إلا الأصوات والبصر يدرك به الأجسام والألوان وليأت فلما كان تقاطعا أكثر كان أشرف وهذا هو الظاهر (تنبيه) لا بد في وجوب الدية من تحقق زواله فلو كان أهل الخبرة يورد قدر والله مدة لا يستبعد أن يعيش إليها النظر فإن استبعد ذلك أو لم يقدر الله مدة أخذت الدية في الحال وفي الزمان من اذن نصفها لا تعدد السمع فانه واحد وإنما التعدد في منفذ بخلاف ضوء البصر إذ تلك البيئة متعددة ومحلها الحدقة بل لأن ضبطه نقصا بالمدغذ أقرب منه بغيره وهذا من نقص الدية في الأم ولو ادعى الجني عليه زواله من أذنيه وكذب الجاني وأزعج بالصباح وروم أو غفلة فكاذب لأن ذلك يدل على التصنع وإن لم يترجم بالصباح وضوء فصا دعى دعواه وحلف حقيق لا احتمال قبله وأخذ الدية وإن نقص معفه فسدته من دية إن عرف والا تخكومه باجتهاد قاض (و) تكمل دية النفس في (ذهاب الشم) من المتضررين كجاني خبر حمرون حرم وهو غريب ولأنه من الحواس النافعة فكملت فيه الدية كاسمع وفي الزمان على منصرفه الدية ونقص الشم وجب بقسطه من الدية إن أمكن معرفته وأخذ حكومة (تنبيه) لو أنكر الجاني زواله من الحسنى عليه في غفلته بالزور وخ الحادة فإن هب الطبيب وعين نظيره حلف الجاني بظهور كذب الجني عليه والاحلف هو الظاهر وصدقه لأنه لا يعرف الامته (و) تكمل دية النفس في (ذهاب العقل) إن لم يرج عوده بقول أهل الخبرة في مدة ينظر أنه يعيش إليها كجاني خبر حمرون حرم وقال ابن المنذر أجمع كل من يحفظ عنه العلم على ذلك لأنه أشرف المعاني وبه يتميز الإنسان عن البهيمة قال الماوردي وغيره والمراد العقل الغوري الذي به التكليف دون المكتسب الذي به حسن التصرف فبقية حكومة فإن رجع عوده في المدة المذكورة استقر فإن عاد فلا ضمان (تنبيه) اقتصا والمصنف على الدية يقتضي

(قوله فعل الخ) محترز قوله خلقة أو بآية فكانه قال يخرج ما لو كان إبطال بعض الحروف يجتنبه ثم جنى عليه أو بطل بعض الحروف فتوزع الدية على ما يحسنه ماعدا الحروف الباطنة بالجناية الأولى (قوله وذهب البصر الخ) ليس هذا مكررا مع ما تقدم لأن ما تقدم جنى على العين فإنها وهذا أعماها مع وجود الحدقة وكذا يقال في السمع والشم والذوق (قوله إذا كان خطأ الخ) راجع لقوله رجل واحد أن كان عسيلة فانه لا يكفي ذلك بل لا بد من رجلين لأن نقصا لا يطام عليه المسامحة (قوله وذهب السمع) أي مع بقاء الأذنين أو قطعهما كاتقدم (قوله الفهم) أي المفهوم (قوله من تحقق زواله) المراد بالتحقق غلبه الظن

(قوله في الاثنين الخ) حاصله أنه ان قطع الاثنين بالجلدتين ففيهما الدية وقيل دخل حكومة الجلدين وان قطع الجلدين مع بقا الاثنين وجبت حكومة ران سل البضتين وجبت دية ناقصة حكومة (قوله ولو لعظم الخ) تعميم في موضحة الرأس وقوله ولو لماتحت المقل تعميم في موضحة الوجه وقوله ولو سقرت تعميم في موضحة مطلقا (قوله فيها لمسلم غير حين الخ) وخرج الجنيين فاذا أوصعه وهو في بطن أمه فان مات بغير الاضاح وجب نصف عشرة مرة وان مات بالاضاح وجبت غرة كاملة وان انفصل حياته من بغير الاضاح وجب نصف عشرية وان مات بالاضاح بعدما انفصل جوارب وجبت دية كاملة (قوله فان فيها الحكومة) ومثل الموضحة بغيره من الجروح اذا كانت في غير الرأس أو الوجه ففيها حكومة وأما القصاص فلا قصاص فيها كلها إلا الموضحة بجوارب كانت في الرأس أو الوجه أو قبضة اليد (قوله نصف عشر الخ) أشار بذلك إلى قصه وقول المتن نخبة وأه كالأولى إن يبرم مثل ما عبر الشارح (قوله ولا يختلف ارش موضحة الخ) هذا تقدم ولكن أظنه موطئة للتبليغ الذي ذكره (قوله راجع كل من المسمى ثلثين أي بناء على ظاهر المتن من جعل الجوارب والجروح غيرا مقصدا وقوله خمس مئة دأ مؤخر وأما انظر لتقدير الشارح الفعل في الموضع فيكون من باب التنازع والتنازع يكون المذكور واجلا للاحاطة به ويقدر ولا حرم ما يحتاجه

عدم وجوب القصاص فيه وهو المذهب لا اختلاف في محله قتل القلب وقيل الدماغ وقيل مشترك بينهما لا يكررون على الأول وقيل مسكه الدماغ ويذيره في القلب ومعنى عقل لانه يعقل صاحبه عن التورط في المقاتلة ولا يراد شئ على دية العقل إن زال بالآرشفة فان زال بغيره أرش مقدور كالوضعة أو حكومة وبسبب الدية والارش أو هي الحكومة ولا يندرج ذلك في دية الأسفل لانها جنابة أطلبت منقصة في محله في محل الجنابة فكانت كأثر نفوذ الجنابة عن زوال العقل ولو أدى إلى الهني عليه زوال العقل وانكر الحائي فان لم ينظم قول الهني عليه وفعله في خلواته فدية بلاء من لان بيته ثبت جنونه والمجنون لا يحلف وهذا في الجنون المطلق أما المنقطع فانه يحلف في زمن افاقته فان انتظم قوله وفعله حلف الحائي لاحتمال صدور المنقطع اتفاقا أو جريا على المادة وخرج بالغير يرى اسفل المكتسب الذي به حسن التصرف فوجب فيه حكومة فقط كما هو المأوردى (و) تكمل دية النفس في (الذكر) السليم لم يعمرو بن حزم بذلك ولو كان أصغر وشيخ وعين وعصى لا يطلق الحرس المذكور ولا يذكر الحصى سليم وهو قادر على الإبلاغ وإنما انقالت الأيلاد والمنة عيب فيرا الذكرا لاشهوة في القلب والمنفى في الصلوة ليس الذكر يحمل لواحد منهما فكان سلبا من العيب بخلاف الأشل وحكم الحشفة حكم الذكرا لان ما عداها من الذكر كالنابع لها كالكتف مع الأصابع لان أحكام الوطء تدبر عليها وبعضها ينسب منها لأن الدية تكمل بقطعها كما مضى على بعضها (و) تكمل دية النفس في (الاثنين) ملدث عمرو بن حزم بذلك لانهما من غمام الخلفه وحمل النسل روي احداها نصفها سواء البقي واليسرى ولو من عشرين ويجوز بوطء طفل وغيرهم (تنبيه) المراد بالاثنتين البضتان كما صرح به في بعض طرق حديث عمرو بن حزم وأما البضتان بالجلدتين فان الاثنين في البضتان (و) يجب في الموضحة أي موضحة الرأس ولو لعظم الثاني خلف الأذن أو الوجه وان سقرت ولو لماتحت المقل من البضتين نصف عشرية صا بها فقها لمسلم غير حين (خمس من الأبل) لما رواه الترمذي وحسنه في الموضحة خمس من الأبل فترأى هذه النسبة في حق غيره من المرأة والكتابي وغيرهما وخرج بقيد الرأس أو لوجه ماعد هما كالساق والعذر فان فيها الحكومة وقيد الجوارب فقيس فيه نصف عشرية وقيد الجسم الكتابي ففي موضحة بغيره ثلثان وبالجحوى وهو موقوف موضحة ثلث بغيره ولا يختلف أرش الموضحة بغيره ولا يصغر حالنا مع كالطراف ولا لكونها بارزة أو مستورة بالشرع ويجب في هاشمة سم الاضاح عشرة أو بصره وهي عشر دية الكامل بالحرية لما روي عن زيد بن ثابت أنه صلى الله عليه وسلم أوجب في الهاشمة عشر من الأبل ويجب في هاشمة ذن الاضاح خمسة أبعرة ويجب في منقعة الاضاح وحشم خمسة عشر ميرا كما رواه النسائي عن النبي صلى الله عليه وسلم (و) يجب (في) قلع (السن) الأصلية الأمانة المتفورة غير المقلقة صغيرة كانت أو كبيرة يضاء أو سردا نصف عشرية صا بها فقها المذمور مسلم (خمس من الأبل) حلف يث عمرو بن حزم بذلك فقوله خمس من الأبل راجع لكل من المستثنين كما تفردوا لافريق بين التنبية والنايب والضرر وان انفرد كل منهما باسمه كالسبابة والوسطى والضرر في الأصابع وفيها الاثني حرة مسلمة بغير ان ونصف ولحق بغيره ثلثان وبالجحوى ثلث بغيره ولحق نصف عشرية (تنبيه) يستثنى من إطلاقه سورتان الأولى وانتهى سفر السن إلى أن لا يصح المنع فليس فيها الا الحكومة الثانية أن الغالب طول الشايات على

(قوله وحده السن الخ) هذا في المعنى مفهوم قوله بأن طلعت من معتمده وفي غيره بوقلاعه وقوله حكمها مستند إلى المعنى من التشبيه إلا أن يقال هو مبتدأ ومؤنر وماله جبر مقدم وفي بعض النسخ في حكمها وهي ظاهرة (قوله وفي بل عضلا من متعة فيه الخ) لما فرغ من بيان الخانية التي لها الرأش مقدّر شرع بتكلم على الخانة التي ليس لها الرأش مقدّر وكذا في كسر العظام أي غير الرأش وأما قوله وأما ما فيها فقدّر الرأش مقدّر نصف عشرية صاحبها

الرباعيات فلو كانت مثلها أو أقصر فقضيه كلام الرضة وأصلها أن الأصح أنه لا يجب الخمس بل ينقص منها بحسب نقصانها ولأفرق في وجوبه بين السنين أن ينقصها من السنخ وهو بكر المحلة وسكون النون وأصابع الخاء أصلها السنخ وبالجموع وبكسر الظاهر مهاده وبان السنخ تابع فاضيه الكف مع الأصابع ولو أذهب منفعه السن وهي باقية على حالها وجبت ديته وخرج بقيد الأصلية الزائدة وهي الشاغية الخارجة من تحت الاستئان الأصلية الثلاثة تباعها فيها بحكومة كالصالح الزائدة ويقيد التامة ما لو كسر بعض الظاهر منها فبقيت قطعه من الأرض ونبت المكسور إلى ما بقي من الظاهر دون السنخ على المذهب وقيد المنقورة ما لو قلص من صغيراً وكبيراً بفكر نظران بأن فساد المذنب فكذلك المنقورة وإن لم يبق الحال حتى مات فيها الحكومة ويقيد غير المتعلقة لثقله فإن بطلت منفعته فاضها بحكومة وحركة السن لكبر أمرض إن قلت بحيث لا تؤدي العقلة إلى نفس منفعته تباعاً من صغيره فكذلك حصص حكمه البناء الجبال والمنفعة (و) يجب (على عبثوا) منفعته (كالبذر السلاوة) كالأشلال ونحو ذلك كالأصابع الأشل (حكومة) وكذا في كسر العظام لأن الشرع لم ينص عليه ولم يبيحه فوجب فيه حكومة وكذلك يجب تنوع الرقبة والوجه ونحوه في حتى الرجل والحنق وأما حلة المرأة فتبيح ديتهان منفعه الأضراس وجبال الثدييها كمنفعته لسدين وجهالهما بالأصابع وإن أهداها فبعضها والحلله كأي الأهرار المجتمع الثاني على رأس الثدي (تنبيه) لو ضرب يدي امرأته قتل بفم السنين وجبت ديته وإن استرسل بحكومة لأن الثنائين مجرد جبال وإن ضرب يدي حتى فاسترسل لم يجب فيه حكومة حتى يبين كونه امرأته أختاً لكونه رجلاً فلا يلحقه نقص الاسترسل ولا يشوّه حاله فلا اثنين امرأته وجبت الحكومة وهي حق من الله تسبته إلى دية النفس نسبة نقص الجناية من قيمة الجنى عليه لو كان وقياسه به فإنه حتى هو عليها مثله بحسبه فقال كم قيمة الجنى عليه بصفاته التي هو عليها بفجر جناية أن كان فيه فإذا قبل مائة فقال كم قيمته بعد الجناية فلا قبل أسعون فلذلك أوتوا العشر فيب عشرية النفس وهي عشر من الأبل إذا كان الجنى عليه حراً كما سئل الجلبه العشرة فبأنه بة ضمن الأجزاء من غير ما كان يظهر من غير المبيع (تنبيه) تقدم أن المصنف أدخل ترتيب صور الأقسام الثلاثة فاقبله في فراغه من الأمانة الأطراف ذكر الثاني أن شللتنافع ثم جادل الأول ثم ذكر الثالث أعني الجراحات ثم ختم بالسن الذي هو من جلدته صور دلل وكان حق الترتيب الوضوح ذكر الأول على نسق الآن الأمر فيه سهّل ثم أنه اقتصر في أول على إيراد إحدى عشرة صورة وأكمل من سورة ستون في الثاني على خمسة وأكمل من وره تسعة كما أوصفت كل في شرح المنهاج وغيره (ودية العبد) أي والجناية على نفس يقيق المصوم ذكر كل أو أتى ولو صدراً أو مكاتباً أو أمراً (فتنه) بالصفة ما يلتصق كان كانت الجناية في عهد أم غلام وإن زادت على دية الحر كالأموال المنذرة ولو

أدوية النفس فإن لم يكن نقص وقت العمل أعز ما قبله أو الخلق الحشيش أقوله لا يكفي ظلمهم من عيب المبيع) فإن جملته مضمونة على البائع عبر
بجهته ضمن وكذا لم يضمنه من الزمن وكذا على المشتري فإنه يضمن عليه بجمله الزمن ويضمنه معونه عليه بيان ذلك أن المبيع
إذا تلف قبل القبض ضمنه البائع بالثمن بأن رده على المشتري وأن كان المبيع مريضاً وقضه المشتري جاهلاً بالمرض ثم مات المبيع فإن
المشتري يرجع على البائع بجزء من الثمن بأن يقوم المبيع ويعرف قدر التفاوت فيصيب من الثمن بقدره وأما إذا قضه المشتري وتلف عنده
فضمنه بالثمن بأن يدفع الثمن للبائع وأن عطف هذا المشتري عيب والمطلوع على عيب قد عطفه فالحق البائع مع المشتري على أخذ البائع أو يفرم له

المشترى ارض النقص وهو قدر ما نقص قوله ولو عبراخ فيه مسامحة لان القيمة التي صوب التعبير هاهنا كور في المتن لا يعبر بها الصادر
التقدير وقمة العديته ولا معنى لهذا كان الاولي في الاعتراض ان يقول ولو قال في العديته لكان اولي كايديل عليه ان خذ كلامه (قوله
ولا يبلغ الخ) بالنماء المقبول وهذا راجع لقوله ما نقص من قيمته وقوله وقمة تصور راجع لقوله لم يتبع مقدرا وقوله لا يبلغ بالحكومة
الخ لم تقدم بالحكومة ذكر الان يقال تقدمت ضمني قوله ما نقص من قيمته وبعد ذلك فقه مسامحة لان الحكم خاصة بالخ لا بالناس
من الدية الخ الا ان يقال متى ذلك الحكومة فجز المشابهة وقوله على ما سبق لم تقدم ذلك حتى يحتمل عليه الا ان يقال فهم ان سبق ذكر ذلك
في الحرو هذه العبارة ذكرها في المنهج في الحر واحال عليه الرقيق ١٩٩ والشارح ذكرها في الرقيق في غير محلها ثم ان قوله

ولا يبلغ بالحكومة قيمة حلة الرقيق
محال لا تصور ولا يصح فيه لان
الحكم على الشيء فرع عن تصوره
فهو فرض محال (وقوله ولا قيمة
عشوه) هذا عنك ففيه صحيح الا انه
طريقه ضعيفة بالنسبة للعدلان
للمزدان الحناية في العبد اذا كانت
لا راس لها مقدروا كانت على عضو
له ارض مقدور يجب فيها ما نقص من
قيته سواء كان قدر قيمته العشرة
التي وقعت الحناية عليه أو أقل
أو أكثر بخلاف نظير ذلك في الحر
فيشترط في ارض الحناية المذكورة
أن لا تبلغ ذلك العصفوان لاعتبار
نقص منها في قوله وفي دية الجنتين
الخ) وأوسط في لسان اولي لاعلم
بظهور طريفة الغرق الدية لانها
فصلها (قوله الجنتين) الا انفس والدم
فيه الجنس فيشمل الواحد والمتعدد
وكذا انفس وفي غرة الجنس
فيشمل الواحد والاكثر قوله برك
تتوون الخ) أي بالنظر لكلام
المتن في حد ذاته امام كلام الشارح
فيتمتع التوون للفصل بينهم سما
بقوله الجنتين (قوله وانما الجنتين
الخ) اشارة الى شربوط وجها
وحاصل ما ذكره شافعية قد كرهنا

عبر بالقيمة بدل الدية لكان اولي يقول في العديته لما سبق في تعريف الدية اول الفصل
ولا يدل في قيمته الخلط اما المرد فلا ضمان في اتلافه قال في البيان وليس انما شيء يصح به
ولا يجب في اتلافه شيء سواه ويجب اتلاف غير نفس الرقيق من أطرافه ولطائفه ما نقص من
قيته ملجأ ان لم يتعد ذلك الصغير من الحر ولم يشع مقدرا ولا يبلغ بالحكومة قيمة حلة الرقيق
الجنين عليه اربعة عضوه على ما سبق في الحر وان قدرت في الحر كجحة وقطع عضو فيجب مثل
نسبته من الدية من قيمته لا بالنسبة لحر الرقيق في الحكومة يعرف قدر التفاوت ليرجع به في
المشابهة اولي ولا تأنس به بالحر في أكثر الاحكام بدليل التكليف فالحقنا به في التقدير في
قطع يده نصف قيمته وفي يديه قيمته وفي اصبعه عشرها وفي مرفعه نصف عشرها وعلى هذا
القياس ولو قطع كره أو تشابه وضوحها مما يجب للحر فيه ديتان وجب بقطعها اقيتان كما يجب
فيهما للبرد ديتان ومن نفعه حر قال الماوردي يجب في طرفه نصف ما في طرف الحر ونصف
ما في طرف العبد في يده ربع الدية وربع القيمة وفي اصبعه نصف عشر الدية ونصف عشر
القيمة وعلى هذا القياس فما زاد من الجراحة أو نقص (و) في دية الجنتين الحر المسلم (غرة)
لغير العيصين انصلى الله عليه وسلم قضى في الجنتين بغرة (عبد أو أمه) بترك توين غرة على
الاضافة اليها فهو يتوون على ان ما بعد ما بدل منها أو نسل الغرة البيضاء في وجه الفرس
ولهذا شرط مجربون العلل أن يكون العبد الأبيض والامه يبيضا وسواء انما كان في شرح
والفصل عن ابن عبد البر ايضا ليشترط الا يكون ذلك وقالوا النعمة من الرقيق غرة لانها غرة
عناك أي افضل وغرة على شيء خياره وانما يجب للفرق في الحسنى اذا انفصل ميتا ميتا به
امه الحية مؤثرة بمسواء كانت الحناية بالقول كالتبديد لغير المتفدى التي تقطعوا الجنتين
أهل الفعل كان يضربها أو يوجعها أو آو غيرة فقلنا حينئذ لم يتركها كان ينعها الطعام
أو الشرب حتى تلي الحسنى وكانت الاجنة تسقط بذلك ويودعها ضرره الى ضرب اده جديعي
كأهل لزكشي اما لانهم سيده وليس من الصبر وده اسوم ووي رمضان اذا خشي منه
الاجناس اذا همت واجهت صدمه فلهما الماوردي ولرب عبد اهما طاهر سواء كان
الجنتين أو لم غيره لاحاق الخبر لان يهسا وواحد سميراد خنسلاني كويده كرا
أو غيره فسوى اشرار بينهما وسواء كان جنتين ام الأعضاء ام باعها ثابت النسب ام لا
لكن لا بد أن يكون معصوما معصوم على الجاني بالعرضة عدا بة وانما نحن امة معصومة
أو موضوعة عندنا ولا أثر لخواطمة خفيفة كالا نؤثر في الدية ولا لضربة قوية اطاعت بعدد اهل

أربعة وسبب ان ذكر اثنين عند قوله لا بد أن يكون معصوما شعرتا وتقدم ذكر اثنين عند قوله الحر المسلم وان كان الاولي عدم التقيد
بالمسلم لان الكافر كذلك معجون بالفره الا ان يقال قد بذلك لاجل قوله برد أو أمه لان ذلك انما هو في المسلم اما الكافر فقه أقل من ذلك
كما سيأتي أو يقال المفهوم فيه تفصيل لان كان معصوما فذلك والافلا ضمان (قوله سواء) كانت الحناية الخ) اشار الى تعميمات تسمة
بعضها في نفس الحناية فهو ما نثاره مؤلفه وبعضها في الجنتين وهو ثلاثة ايضا كرهنا بقوله سواء كان ذكر أو أن الخ) وبعضها في أمه
وهو الجنتين كرهنا بقوله سواء انفصل في حياتها أو بعد موتها الخ) قوله انها انفس أي لانها مذكورة ولكن لانه لانها مذكورة في
القتل (قوله لا بد أن يكون معصوما) كانت في قوله لا يطلق الحريرة ثانية (قوله ثابت النسب) أي بان كان من زوج أو
وطه شعبة وقوله لا بد أن كان من ذنا (قوله ولا أن الخ) شي وعني بعض المعتزلات (قوله ولا لضربة قوية الخ) يصح أن يكون محترق فوله

مؤثراً لأن هذه غير مؤثرة لأنها لم تأت بعدد بلام كانت لا تؤثر فيها ، ويصح أن يكون محقر وقوله بجناية لأنه حال المالم تؤثراً للجناية في الألام فكما أسقطته من غير جناية (قوله أو انفصل بعد موتها بجنايتها في حياتها) فإنها فيجب الغرة بأخبارها ما عكس الآخر وهو ما لو ضيق عليها بعد موتها فأحياها الله وألقت جنايتها ما أقبلت بجنايتها وقيل لا تجوز الغرة وهو المجمع (قوله ولو ظهر بعض الجنين الخ) أشار به إلى أن قوله فما تقدم إذا انحجب إذا انفصل أي كلاً أو بعضاً ٢٠٠ كفاً في هذه المسئلة - قوله ولا يظهر للجناية على أمه (ش) مشهورة منه وإذا

الم ألفت حينئذ قلته في البحر عن النص وسواء انفصل في حياته بحياة أو انفصل بعد موته
بحياته في حياتها ولو ظهر بعض الجنين بلا انفصال من أمه تخرج أمه من حيث أمه وجب فيه الغرة
لتحق وجوده فإن لم يكن معصوما عند الحناية تكفي حرمية من حي أو من اسم أحدهما بعد
الحناية أو لم يكن معصوماً كان يكون الحاني مالاً كالجنين ولما به ابن حي السدعي أمه الحامل
وجنينا من غيرهم وهما لك فقدت ثم ألفت الجنين أو كانت أمه ميتة أو لم تفصل ولا ظهر
بالجنانية على أمه شين فلا شين فيه لعدم احترامه في الصورة الأولى وعدم ضمان الحاني في الثانية
وطهور مونه مجتمعا في الثالثة ولعدم تحقق وجوده في الأخيرين ولو انفصل حيا بقي أحد
انفصاله زمنا بلا أم فيه ثم مات فلا ضمان على الحاني وإن مات حين خرج بعد انفصاله أو دام له
ومات منه فذهب نفس كاملة على الحاني (تنبيه) لو ألفت امرأة أختها بعد صلحها جنينين ميتين
وجبت غرتان أو ثلاثا فقلت أو قلت بعد أو رجلا وماتت وجبت غرة لأن العلم قد
حصل وجود الجنين أو ما لو عاشت الأم لم تلق جنينا فلا ضمان بالنصف غرة كان بد الخالي لا يجب
فيها بالنصف بد ولا ضمان ببقائه لأن ما تحقق قلته ولو ألفت لجمال أهل الخبرة فيه صورة أدنى
خشية وجبت فيه الغرة بخلاف ما لو قالوا بقي تصور أي تخلف فلا شين فيه وإن انفصلت بعد العدة
كحرم في العدد والخبرة في الغرة إلى غارم ويجوز المسحق على قولها من أي نوع كانت بشرط
أن يكون العبد والإمامة من الأئمة لا يزمه قبول غيره سليمان عيب مبيع لأن المبيع ليس من
الجار والأصح قبول رقيق كبريل بحزبهم لأنه من الخيام ما لم تنقص منافعها وبشرط بلوغها
في القيمة نصف مضرها بد من الأب المسلم وهو عشرة دية الأم المسلمة في الحر المسلم رقيق قيمته
خمس أعمرة كبر روى عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنهم فإن فقدت الغرة حسا
بأن لم يولد أو شربا بأن وجدت بأكثر من ثلثها خمسة أعمرة بدلهما الأتمعة فدية جهواهي
لو وثق الجنين على قرأه الله تعالى وهي واجبة على حافظها الحاني والجنين اليهودي أو النصراني
بالبيع لا وبه يجب فيه غرة كل غرة مسلم كافٍ دينه وهي بعروثنا بعروفي الجنين الجرمي
ثلث خمس غرة مسلم كافٍ دينه وهي ثلث بعير وأما الجنين الحر والجنين المرتد فما لا وبه ما
فيه ودان ثم شرع في حكم الجنين الرقيق فقال (ودية الجنين المملوك) ذكرها كان أو غيره
فيه (عشرة قيمته) فدية كانت أو غرة أو مكاتبه أو مسنونة قياسا على الجنين الحر وإن
الغرة في الجنين مضربة بشر ما ضمن به الأم وأعماله بعير وأبقية فيه نفسه لعدم قبول استقلاله
بانتقاله ميتا (تنبيه) يستثنى من ذلك ما إذا كانت الأم هي الحانية على نفسها فإنه لا يجب في
جنينها المملوك للب بدشين إذا لم يجب للسدعي رقيقه مني وأخرج رقيق المبيض فأدى بدشين
نوع الغرة فيه على الرق والحره بخلاف المصالح في قوله أنه كالحرم واستبرجة الأم كافٍ أصل
الروضة بأكثر ما كانت من جن الحنابلة إلى الأجزاء خلافا لما جرى عليه في المنهاج من إهمالهم
الجنانية هذا إذا انفصل ميتا كالم من التعديل السابق فإن انفصل حيا ومات من أثر الجنانية

(قوله لاسيد الام) متعلق بمحذوف خبر ان وليس متعلقا بمحذوف نظر فالقوله لا يترجم عليه ان خلاه ان من الطير (قوله والجنين سلهما) أى وكذا العكس (فصل فى القسامة) ذكرها عقب القتل متعلقة به وأول من قضى بها الوليد بن المغيرة وجاء التشرع بتقريبها (قوله اسم للايمان التى قسم) وهذا معناها لغة وشربا وقوله تقسم أى توزع فتكون على على باجاء بعضهم جعل على بمعنى من ويكون معنى تقسم تختلف أى يقع الحلف منهم بها وقوله تقسم صفة للايمان نظر الكون القسامة فيها معنى التقسم فى الايمان الذى هو المدعى مناسبة (قوله وقيل اسم للاولياء) أى لنفسه فقط (قوله على اراد أى ذكر) (قوله وأدرج) أى ذكر الخ على على وجه الاستطراد لان حق الكفارة أن تذكرم القصاص والولاية فذكر كروا مع القسامة فى غير محلها المناسبة وهو ان كلاما من الكفارة والقسامة متعلق بالقتل وهذا هو معنى الاستطراد (قوله عندنا حكم الخ) هو بيان الواقع لا الخيال لها دعوى الا عندنا ومثل الحاكم الحكم (قوله وهو التلطيع) يقال لو ثبوت بدنه بالمداد وغيره أى لظنه به ولو ثبوت بسوء فيه اليه وهذا ٣٠١ من جملة معنى اللوث ويطبق على القوة وعلى الضعف وهذا كله معناه لغة وأما

فان فيه قيمته يوم الانفصال وان تقسمت عن عشر قيمه أى كآتله فى الجرح من النص وسكت المصنف عن المسحق ذلك والذى فى الروضة ان بدل الجنين المملوك لاسيده وهو أحسن من قول المنهاج لاسيد هاء أى أم الجنين لان الجنين قد يكون لشخص وصلى له به وتكون الام لا تخر قابيل لاسيده لا لاسيد هاء وقد يتدبر من المنهاج بأنه جرى على القالب من ان الحمل المملوك لاسيد الام (قوله) لو كانت الام مقطوعة الأطراف والجنين سلهما قومت بتقدير هاسلهما فى الاصح سلامته كالجو كانت كافرة والجنين مسلم فانه يقدر فيع الا سلاما وتقوم مسلمة وكذلك كانت حرة والجنين رقيق فانه تعدد رقيقه وصورته ان تكون الام لشخص والجنين لا تخر بوسية فيعتقها مالكها ويحصل العشر المذكور وقلة الخافى على الاظهر

(فصل) فى القسامة هو دوى شفع القاض اسم للايمان التى تقسم على اولياء الدم مأخوذة من القسم وهو اليمين وقيل اسم للاولياء وترجم الشافى رضى الله تعالى عنه ولا كثر من باب دعوى الدم والقسامة والتهاد على الدم واقصر المصنف على ارادوا ومنها وهو القسامة طلبا للاختصار وأدرج فيه الكلام على الكفارة فقال (واذا اقترن بدعوى القتل) عند حاكم (لوث) وهو باسكان الواو وبالثلثة مشتق من التلوث وهو التلطيع (يقم به أى اللوث فى النفس صلق المدهى) بان يطلب على الظن صدقه بقرينة كان رد قتل أو بعضه كراسه اذا تحقق موته فى محلة منفصلة عن بلد كبير ولا يعرف فانه ولا يثبت نفسه أو فى قرية صغيرة لاعدائه سواء فى ذلك العداوة الدينية أو المدنية اذا كانت تبعت على الانتقام بالقتل أو وجد قتيلا وفرق عنه جمع كان ازدها على شرأ باب الكسبة ثم تفرقوا عن قبيل (حلف المدهى) بكسر الميم على قتل اعداء لنفس ولواقعة كأمرة أودى (خمس عينا) لثبوت ذلك فى الضعيف ولا يشترط موالاتها فحل نفسه القاضى خمسين عينا وخمسين بواصم لان الايمان من جنس الحجج والجزم يجوز تفرقها كاداشه الشهود متفرقين ولو غفل الايمان بنون أو أعاد بنى اذا أفاق على ماضى ولولمات الولي المقسم فى أثناء الايمان لم يرس

(٣٦ - خطيب ثاني) الخ على محل العمل تقيد ببعض فيجذب له لا بد من كون ذلك الجزأ لا بعينه بدونه وقوله اذا ائتمن الخ راجع البعض وقوله كراسه يقضى عنه كآتله فكان الاولى أن يقدمه ويؤخر قوله كراسه وتكون الكفالت التثليل (قوله فى محلة) متعلق بوجوده (قوله منفصلة) اغنا فيه بذلك لتكون أهلها محصورة تصح الدعوى عليهم والمراد بانفصالها ان تسمى باسم مخصوص كآرة بنى فلان مثلا وقوله لا يعرف فانه الخ) يقيد مسائل القسامة أما اذا قامت بينة فلا قسامة أو على باقرار مثلا وعلم القاضى بكونه قاتلا فلا قسامة بناء على ان القاضى يقضى عليه (قوله صغيرة) قيد بذلك لتكون أهلها محصورة (قوله لا عدائه) راجع للجهل والقربى معا وكثرهم اعداءه ليس قيدا أى أو أعداء أو أسوة أو أعداء قبيلته (قوله اذا كانت الخ) راجع للعداوة وتبين واحترز بنى الاولى عن عداوة الفاسق وفى الثانية عن شومال فانه جدا (قوله حلف المدهى) أى على طبق مله كاسار الايمان ولو كان المدهى كافرا أو عبدا أو مريدا كباثى واحدا أو متعددا (قوله كأمرة الخ) أى وكريق (قوله ولولمات الولي المقسم) كذلك لو عزل القاضى أو مات ولوى غيره فاف المدهى يستأف ولا يبنى بخلاف المدهى عليه فى الثلاث

(قوله لان الاعيان كاخذه) أى والجهة اذا بطل بعضها الاصح البناء عليه فكذلك الاعيان (قوله ولا يجوز) تعليل ثان (قوله لان شهادة كل شاهد مستقلة) أى فلو بطل شهادة الاول لم يمت المورث فكذا صح البناء (قوله والفرق) أى بين ما لو مات المدعى عليه فى أثناء الابعان أو عزل القاضى أو مات فى أثناء الابعان ٢٠٢ وولى غيره حيث يبنى عليه بخلاف المدعى فيستأنف هذا امر اذا الشارح لكن

لم يذكر الشارح مسألة عزل القاضى وموته وقوله غيره فى أثناء ابعان المدعى فكان المناسب ذكرهما مع ذكر الفرق وكذا مخالف المدعى عليه فى أن الابعان قوزع على المدعى بقدر الارث وفى جانب المدعى عليه لا قوزع بل يخلف كل منهم تحسين عينا قاله الشارح (قوله وهل تقسم الابعان بينهم على قدر الفرق) الخ وقد تكفل الشارح بذلك وأما على مقابلة يقال ان زوجة ثلاث من ستة نسبتها لها نصف فكل نصف الابعان والام سددس الابعان والاشيرة للام ثلث الابعان والاشوات اللذين ثلثي التحسين فترد الابعان على الخمسين فتبلغ خمسة وثلاثين (قوله والعين المردودة الخ) فى هذه الصورة يجب القصاص ان كانت الدهوى يقتل عمدا لان العين المردودة كالافرار أو كالعينه والقصاص يجب بكل منهما وكذا يقال فى عين ماردة وكان ينبغي لشارح ان يبين على ذلك (قوله مرة ثانية) وليس لنا حين نرصد تسين الاتى القسامة (قوله الوارث الخ) هو المدعى فيها تقدم وعبر عنه بالوارث فنحن (قوله وفى قتل العمد) أى واستحق فى قتل العمد (قوله الحكم بالدية) بلل اشتمال من الشبهة لان النظر يشتمل على الحكم والرابط مفيد رأى فيه ويصح أن يكون نعتا للغير على أحد الوجهين فعدل (قوله كل من استحق الخ) ميتة أو قوله أقسم خبر (قوله لقتل عبده) متعلق بمحذوف أى يخلف لاجل قتل عبده (قوله ولو عجز المكاتب) أى وقسم السيد الكتابة (قوله كالمات الولي) أى فان الوارث يأخذ الدية (قوله وأقبله) أى الاقسام المشهورة من أقسم (قوله فلا) أى فلا يخلف السيد بل يخلف المدعى عليه ويخلص من الحلف

اثباته

ميتة أو قوله أقسم خبر (قوله لقتل عبده) متعلق بمحذوف أى يخلف لاجل قتل عبده (قوله ولو عجز المكاتب) أى وقسم السيد الكتابة (قوله كالمات الولي) أى فان الوارث يأخذ الدية (قوله وأقبله) أى الاقسام المشهورة من أقسم (قوله فلا) أى فلا يخلف السيد بل يخلف المدعى عليه ويخلص من الحلف

(قوله لو) أي مشترط صدق عماد المير وجلوت أصلأ و جلدو غير معشر (قوله بان تعذر إثباته) أي العلم بوجوده (قوله وأظهر في أصل القتل الخ) صورته أي المدعى على شخص قتله عددا متلاو بقيم شاهد افشدها شاهد يكون المدعى عليه قتل المقتول ولابد ذكر صفة القتل من غير غيره فلذلك كان لو ناغير معتبر (قوله أو أنكر المدعى عليه الوث في حقه) كان قال ليست أنا الذي روى معي السكن مثلاً وأست أنا الذي كان خار جيان عند المقتول (قوله أو كذب بعض الورثة) المفعول محذوف أي بعضهم في نسبة القتل للمدعى عليه (قوله فإعين الخ) جواب الشرع (قوله فكان الأولى الخ) يجاب منه بيان لافساد المقتول والعين اليهودي في القسامة بخسوف (قوله بعد استحقاقه بدل الدم الخ) أي بعد وجود سبب استحقاق بدل الدم وهو ٢٠٣ موت مورثه وما عقد وذلك لان الاستحقاق

أثبتة وأظهر في أصل القتل بدون كونه عمد أو خطأ أو أنكر المدعى عليه الوث في حقه أو شهد عدل أو عدل ان نزاد قتل أحد هذين القتيلين أو كذب بعض الورثة فهذه خمس صور يسقط فيها الوث كإثباته في الرخصة (فإعين على المدعى عليه) لسقوط الوث في حقه والاصل برأيه ذمته (تنبيه) فقتية تعبيره العين أنه لا يفاظ في حقه بالعدل المذكور وهو أحد المقتولين وأظهرهما كما في الروضة أنه يفاظ عليه بالعدل المذكور كما في الإشارة إليه لأنها عين دم فكان الأولى ان يقول بالأعين إلى آخره (تنبيه) من ارتد بعد استحقاقه بدل الدم بان يموت المجروح ثم يرتد وليس قبل أن يقسم فالأولى تأخير أقسامه ليسم لأنه لا يتورع في حال رده عن الإيمان الكاذبة فإذا عاد إلى الاسلام أقسم لما إذا ارتد قبل موته ثم مات المجروح وهو حر فلا يقسم لأنه لا يرتد بخلد ما إذا قتل العبد وارتد سيده فإنه لا فرق بين أن يرتد قبل موت العبد أو بعده لان استحقاقه بالمال لا بالارث فإن أقسم الوارث في الردة صحت أقسامه واستحقاقه لأنه عليه الصلاة والسلام اعتد بإيمان اليهودي وقد علم أن عين الكفار بحجة والقسامة نوع اكتساب للمال فلا تنقض منه الردة لا احتساب ومن لا وارث له لخاص لا قسامة فيه وان كان هذا لو لم يعدم المستحق المعين لان دينه لعامة المسلمين وتحليفهم غير ممكن لكن ينسب الناضي من يده على من نسب القتل اليه وبحلفه فإن نكل فهل يقضى عليه بالنكول أو لا وجهان جزمي الأول ومقتضى ما صححه الشافعي من مات بلا وارث فادى القاضي أو متصوبه ديناً على آخره فأنكر وتكفل أنه لا يقضى له بالنكول بل يحبس ليطلب أو يقصر ترجيع الثاني وهو أوجه ثم شرع في كفارة القتل التي هي من موجبات قتال (وعلى قاتل النفس المحرمه) سواء أكان القتل عمداً أم شبه عمد أم خطأ (كفارة) قوله تعالى ومن قتل مؤمناً خطئاً فرب رقية مؤمنة وقوله تعالى فإن كان من قوم أم في قوم عدوكم وهو مؤمن ففرض رقية مؤمنة وإن كان من قوم ينكم ويهجم مثاق فدية مسلمة إلى أهله ويحرق روقه وخبره وثلاثين الأسع قال أنبا السلي على صل الله عليه وسلم في صاحب لنا قد استوجب النار بالقتل فقال أعتقوا عنه رقية يعتق الله بكل نفس منها عضو منه من النار وراه أو داراً وبهجه الحاكم وغيره وخرج بالقتل الأطراف والبروح فلا كفارة فيها بالعدل وم روده ولا يشترط في وجوب الكفارة تكسيف بل تجب وان كان القاتل صدياً أو مجنوناً لان الكفارة من باب الفضل فحبس ما لها فافتقن التي عنها من مالها ولا يصوم ضمنها بحال فإن صام الصبي المميز أجزأه ولا يشترط في وجوبها أيضاً الحر بل تجب وان كان القاتل عبداً كما يتعلق بقتله القصاص والتمهيان

أثبتة وأظهر في أصل القتل بدون كونه عمد أو خطأ أو أنكر المدعى عليه الوث في حقه أو شهد عدل أو عدل ان نزاد قتل أحد هذين القتيلين أو كذب بعض الورثة فهذه خمس صور يسقط فيها الوث كإثباته في الرخصة (فإعين على المدعى عليه) لسقوط الوث في حقه والاصل برأيه ذمته (تنبيه) فقتية تعبيره العين أنه لا يفاظ في حقه بالعدل المذكور وهو أحد المقتولين وأظهرهما كما في الروضة أنه يفاظ عليه بالعدل المذكور كما في الإشارة إليه لأنها عين دم فكان الأولى ان يقول بالأعين إلى آخره (تنبيه) من ارتد بعد استحقاقه بدل الدم بان يموت المجروح ثم يرتد وليس قبل أن يقسم فالأولى تأخير أقسامه ليسم لأنه لا يتورع في حال رده عن الإيمان الكاذبة فإذا عاد إلى الاسلام أقسم لما إذا ارتد قبل موته ثم مات المجروح وهو حر فلا يقسم لأنه لا يرتد بخلد ما إذا قتل العبد وارتد سيده فإنه لا فرق بين أن يرتد قبل موت العبد أو بعده لان استحقاقه بالمال لا بالارث فإن أقسم الوارث في الردة صحت أقسامه واستحقاقه لأنه عليه الصلاة والسلام اعتد بإيمان اليهودي وقد علم أن عين الكفار بحجة والقسامة نوع اكتساب للمال فلا تنقض منه الردة لا احتساب ومن لا وارث له لخاص لا قسامة فيه وان كان هذا لو لم يعدم المستحق المعين لان دينه لعامة المسلمين وتحليفهم غير ممكن لكن ينسب الناضي من يده على من نسب القتل اليه وبحلفه فإن نكل فهل يقضى عليه بالنكول أو لا وجهان جزمي الأول ومقتضى ما صححه الشافعي من مات بلا وارث فادى القاضي أو متصوبه ديناً على آخره فأنكر وتكفل أنه لا يقضى له بالنكول بل يحبس ليطلب أو يقصر ترجيع الثاني وهو أوجه ثم شرع في كفارة القتل التي هي من موجبات قتال (وعلى قاتل النفس المحرمه) سواء أكان القتل عمداً أم شبه عمد أم خطأ (كفارة) قوله تعالى ومن قتل مؤمناً خطئاً فرب رقية مؤمنة وقوله تعالى فإن كان من قوم أم في قوم عدوكم وهو مؤمن ففرض رقية مؤمنة وإن كان من قوم ينكم ويهجم مثاق فدية مسلمة إلى أهله ويحرق روقه وخبره وثلاثين الأسع قال أنبا السلي على صل الله عليه وسلم في صاحب لنا قد استوجب النار بالقتل فقال أعتقوا عنه رقية يعتق الله بكل نفس منها عضو منه من النار وراه أو داراً وبهجه الحاكم وغيره وخرج بالقتل الأطراف والبروح فلا كفارة فيها بالعدل وم روده ولا يشترط في وجوب الكفارة تكسيف بل تجب وان كان القاتل صدياً أو مجنوناً لان الكفارة من باب الفضل فحبس ما لها فافتقن التي عنها من مالها ولا يصوم ضمنها بحال فإن صام الصبي المميز أجزأه ولا يشترط في وجوبها أيضاً الحر بل تجب وان كان القاتل عبداً كما يتعلق بقتله القصاص والتمهيان

أو يشر هذا هو المراد (قوله بمقتضى ما صححه الخ) مبتدأ أو قوله ترجيع الثاني خبر وقوله لا يقضى الخ بدل مما صححه الشافعي وقوله أي للميت أي لا يقضى للميت بالنكول على المدعى عليه بسبب النكول بل يحبس الناكل إن كان يحل أو يهر الخ (قوله المحرمه) أي التي يحرم قتلها أو هو بمعنى الموصومة (قوله فإن كان من قوم عدو لكم) محتمل أن تكون من بمعنى أي ان المقتول مؤمن وانقب في صف الكفار أو دارهم وظنه القاتل حربياً فإنه مهدر لأضغان فيه لكن فيه الكفارة وذلك لم يقل ردية مسلمة إلى أهله ويحرق روقه ويحرق روقه وثلاثين الأسع ان المقتول من العدو بل الحر بين لكن أسلم وقته شخص يعلم أنه مسلم فاه مضعون ونجيب الكفارة لم يقل ردية مسلمة إلى أهله لأنهم لا يرتدون حكم الديانة كان له الورثة مسلمون أخذوها ولا كانت لبيت المال (قوله استوجب النار الخ) يفيد أنه قتل عدواً وبفسهم من قوله اعتقوا عنه أعتقت وأما اعتقه واستحقاقه النار أخذاً عن قوله تعالى ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه عند ربنا عظيم الخ فلو كان

لكن بمكر الصوم لهدم ملكه ولا يشترط في وجوبه المباشرة بل تجب ان كان القاتل متنبها
كالمكره بكسر الهمزة وواو هاء الراء وواو جافر بقرع وانا (تنبه) دخل في قول المصنف النفس
الهمزة للسلم ولو كان يدار الحرب والذى المستأنس والذين المتعجبون بالقرع وعبد النفس
نفسه ونفسه لانه قتل نفس معصومة يخرج بذلك قتل المرء أو الصبي الحر بين فلا كفارة في
قتلهما وان كان حراما لان المنع من قتلهما ليس حرمة مما يلصق بالمسلمين لئلا يفتهم
الا اتفاقهما وقتل مباح الدم كقتل باغ واصل لانهما لا يضمنان قاتلهما الحر في وجهي ووزان
محض بالنسبة لغیر المساوي والحر في ولوقته مثله ومقتص منه بقتل المستحق لانه مباح الدم
بالنسبة اليه وعلى كل من الشر كافي القتل كفارة في الاصح المتصوص لانه حق يتعلق بالقتل
فلا يبيح بعض كالتقصص والكفارة (عن رقية مؤمنة) بالاجماع المستند الى قوله تعالى ومن
قتل مؤمنا خطأ قصر روقية مؤمنة (سليمة من العيوب المضرة بالعمل) اغترار اينا كاسلة
الرق خالصة عن عوض كما قدم بيان ذلك مبسوطة في الظاهر فهي كفارة الظهار في السرتيب
فيقتل ولا (فان لم يجد) رقية بشر وطها أو جدها عرس عن غنها أو وجدها وهي تباع بأكثر
من ثمن مثلها (صام شهرين متتابعين) على ما تقدم بيانه في الظاهر (تنبه) قضية
اقتصار على ما ذكره أنه لا اطعام هنا عند العجز عن الصوم وهو كذلك على الاظهر اقتصار على
الوارد فيها اذ المتبع في الكفارات النص لا القياس وليد كراهة تعالى في كفارة القتل غير
العقوب والصيام فان قيل لم لاجل المطلق على التقدير في الظاهر كاعتصاف بقيد الايمان حيث
اعتبر به ثم جلا على المقيد هنا يجب بان ذلك الحائض في وصف وهذا الحائض في أصل واحد
الاصلي لا يلحق بالآخر بل ان البدل المطلق في التيمم جلت على المقيدة والمرافق في الوضوء
ولم يحصل افعال الرأس والرجلين في التيمم على ذكرهما في الوضوء وعلى هذا الوصية في
الصوم اطعم من تركه كفائت صوم رمضان (خاتمة) لا كفارة على من اصاب غيره بالعين
واعترف انه قتلهما وان كانت العين حيا لان ذلك لا يقضي الى القتل غالبا ولا يهدم ملكا ويندب
للعائن ان يدعو بالبركة فيقول اللهم بارك فيه ولا تضره وان يقول ماشاء الله لا قوة الا بالله فيقتل
وينفي للسلطان ان يمنع من عرف بذلك من مخالطة الناس و بأمره يلزم يشهروا رقه
ما يقبضه ان كان فقيرا فان ضرره اشد من ضرر المهدوم الذي منعه عمر رضي الله تعالى عنه من
مخالطة الناس و ذكر القاضي حسين ان نبييا من الانبياء عليهم الصلاة والسلام استكثروا
ذات يوم فمات الله منهم مائة الف في ليلة واحدة فلما أصبح استكثروا ذلك الله تعالى فقال الله
تعالى انما استكثرتهم فقتلهم فهل لا حصتهم حين استكثرتهم فقال يارب كيف احصيتهم فقال
تعالى تقول حصتهم بالحق القيم الذي لا يموت ابدا ودفعت عنكم السرور بألف لا حول ولا قوة
الا بالله العلي العظيم قال القاضي وهكذا السنة في الرجل اذا رأى نفسه سليمة واولاه معدلة
يقول في نفسه ذلك وكان القاضي يحسن تلامذته بذلك اذا استكثروا وسكتوا عن القتل
بالحال واقر بعض المتأخرين بأنه يقتل اذا قتل به لان فيه اختيارا كالمساخر والصواب انه
لا يقتل به ولا يلداه عليه كالتقل ذلك عن جماعة من السلف قال مهرا بن ميمون حدثنا
غيلان بن جبر ان مطرف بن عبد الله بن الشخير كان يشهروا بجن كلام فكذب عليه
فقال مطرف الهام ان كان كاذبا فامته غريمنا فرغ ذلك الذي ياد فقال قتلنا في رجل قال
لا ولكننا دعوة واقفت أجلا

(كتاب الحدود)

العدل لا كفارة فيه (قوله لم لا الخ) أي
لا شيء وأي سبب عدم الحمل (قوله)
وعلى هذا الوصية (الخ) أي على عدم
وجوب الاطعام في حال الحياة
ولمات أطعم عنه الخ لكن هذا
لا يتفرع على عدم وجوب الاطعام
في الحياة فكان الاولى أن يقول
ولمات قبل الصوم أطعم عنه الخ
وعلى وجوب الاطعام ان مات بعد
التيمم من الصوم والا فلا تدارك
(قوله لا كفارة الخ) أي ولا كفارة
غيره لكن يصح لانه حد (قوله)
وان كانت العين حيا (قوله)
تدخل الرجل القبر والجل القدر
(قوله فقتل الخ) هذا من قبيل
الحسد وهو محال على الانبياء فلا بد
من التأويل بان يقال فقتلهم أي
انفقتهم غير قصد وفيه نظر فالعمل
عليه في الجواب عن مثل ذلك ان
الحكايات لا يعتمد على ما يقع فيها
لانه ينسأ هل فيها بل يادق التقصص
وبعضهم قال ان ذلك لا أصل له (قوله)
والصواب انه لا يقتل به لكن يصح
عليه (قوله ففرغ ذلك الخ) أي
وكان أمرا من تحت يدي بن سيدنا
معاد وبقي كان قاضيا والله أعلم
(كتاب الحدود الخ)

وذكر كذا الزنا عيب القتل لانه يلبس في عظم الذنب (قوله الملح) ومنه معنى الواجب حداد الاثم نعم من المذنب على الامير (قوله عقوبة)
وهي قتل او قطع او ضرب (قوله ضرب) أي في الدنيا وما ذكر من الامرين في المؤمن وكذلك الكافر ايضا لان الكافر ان حذى الذنب اعلى على ذلك الذنب
في الاخرة وقيل انما زواجر حتى كل من المؤمن والكافر وقيل جوار في حق المؤمن وواجر في حق الكافر (قوله ما وجبه الخ) خفان
بقول ما وجبه لانه طاع على العقوبة الا ان يقال ذكر باعتبار معنى العقوبة وهو الحد او باعتبار المالك كورد (قوله لكان أولى الخ) الا لولى
ما صنعته المتن لان ذلك في الجنابة على الابدان فلم يشمل ما هنا فكان ما هنا جسا آخر في ناسبه التعيين بالكتاب (قوله للسود) أي
لا يسبها لان الحدود ليست جنابية (قوله بالزنا) أي بحده (قوله وهو بالقصر الخ) تكلم عليه من جهة نظره وترك الكلام عليه من جهة
معناه لغة وشرعا وذكره الخشعي (قوله أشد الحدود الخ) وجهه انه ان كان بالرجم فهو أشد من القتل بالسيف وان كان بالجلد فهو ما هو
أشد من ثغمين فمادروا من أنواع الحدود (قوله لا جنابة على الاعراض) أي من جهة ان عرض المرأة الزانية يطلع بنسبها الزنا
وكذا الزاني والعرض محل المذنب وهو النفس أو الحسب وقوله والانساب من جهة اختلاط بعضها ببعض وعدم معرفة بعضها من
بعض (قوله وهو مكلف) أي ولو كان المولى فيه غير مكلف فيبدل المكلف وكذا لو كان ٢٠٠ المولى فيه مكلفا والمولى غير مكلف فبعد
للمولى فيه فالحاصل انه بعد المكلف

جمع حدوه ولفظه الملح وشرعا فهو بمقدوره جيتز حواصن ارتكاب ما وجبه وعبر عنها جمعا
لتنوعها ولو عبر بالباب لكان أولى لما تقدم أن الترجمة بالجنابا باشا ملة للسودوه أمنا بالزنا
وهو بالقصر لغة مجازية وبالمادة تعميمية واتفق أهل الملل على تحريمه وهو من أخش الكبار
ولم يحل في ملقط ولهذا كان حده أشد الحدود لانه جنابة على الاعراض والانساب فقال
(والزاني) أي الذي يجب حده وهو مكلف وأما كورد أو لم يحش فذكره الاصل المتصل
أو قدره ما منه عند فقد هاء في قبل وأضغ الألفه ولو غوراء كاجتهه از وكش فارقا بين ما هنا وما في
باب التحليل من عدم الاكتفاء بالإبلاج فيها بناء على تكميل اللذة محرم في نفس الامر عين
الإبلاج خال من الشبهة المسقطه للحدومشني طبعيا بان كان فرج آدمي حتى فهذه قيود لا يجب
الحدود خرج بالاول الصبي والمجنون فلا حد عليه ما بالثاني الخشعي المشكل اذا أوجب آلة
الحد كورد فلا حد عليه لاحتمال أوقته وكون هذا غير ثابتا وبالثالث ما لو أوجب بعض
الحشفة فلا حد عليه وبالرابع ما لو خلقه كان مشتبها فوجب أحداهما فلا حد للثاني
كونه أصليا كما قاله الأذهرى بانها نفس الذكر الحليان فلا حد فيه والسادس ما لو أوجب فرج
خشعي مشكل فلا حد لاحتمال كورونه وكون هذا المحلل زائدا وبالسابع المهرم لا امر خارج كوط
حائض وصاعقه ومهرمه ونحوه بنفس الامر ما لو وطئ زوجته طائها أجنبية فلا حد عليه
وبالثامن وطء البهيمة والمبينة فلا حد فيه وبالتاسع وطء شبهة الطريق وانفاه والمحل الا في
جاء به بيت المال فيصلب طائها لانه لا يفتق الا عاف فيه وان استحق النقعة ثم هو بالنسبة الى
نقسم الحد في حق (على ضربين محصن) وهو من استكمل الشروط الاربعة (وغير محصن)

هذا المحلل زائدا) أي ويكون هذا المحلل زائدا على حد خشعي لانه كان لا يفتق الرجال ولا النساء أما إذا لم يكن الا آلة واحدة أو لم يفتق
المحل على الفاعل لانه ان كانت آلة النساء فظاهر وان كانت آلة كورد فشكل لان آلة كورد يجب الإبلاج فيها الحدوسا ثم الأحكام
(قوله المهرم لا امر خارج الخ) هذه المحترقات الاربع متخلفة اقرب الحد في الاجمال لان قوله لا امر خارج مختار لمن الإبلاج هو بعد نفس
الامر من اذ كرمته ربه وهذا وقته وطء البهيمة والمبينة ولا خير منه اذ كرمه قبل عترة خال عن الشبهة مع انه مقدم على قوله
مشني طبعيا (قوله ما لو وطئ زوجته طائها أجنبية الخ) ولا امر عليه وكذا لا يحرم عليه لو وطئ زوجته مثلا لها بأجنبية بان ينصير
أجنبية خال وطئ زوجته وما لو وطئ زوجته في نفس الامر طائها أجنبية فلا حد عليه مسلم لكن يحرم عليه الاقدام على القتل (قوله
شبه الطريق) أي المذهب هو الذي يقول به أهل كثر ونحو المرأة نفسها هم المشهود من غير ولي وهو مذهب أبي حنيفة وكثر ويجهان
غير ولي وهو مذهب داود الظاهري فلا حد بذلك للشبهة سواء قلنا لا لكن اذا قلنا فلا حرمه والآخر (قوله الا في حارة بيت
المال) استثناء من شبهة المحلل وهو استثناء منقطع لانه لا شبهة له في هذه الجارية وان كان له شبهة النقعة الآن يقال ان له شبهة في ثلاث
الامه في الجارية لان الاماير جالبا الجارية وصرق فيها لحاشه (قوله ثم هو على ضربين الخ) جعل الشارع على ضربين الذي قدره
بعد ان كان شعبان الزاني الذي في المتن ولم يقدر له شبهة لولا يقال هذه الجملة خبر عنه لان من تخم من الاخبار لانها تقتضي الانقطاع والخبر

يقضي التعلق (قوله لم يضمن خذه الرجل الخ) يجعل الحد الذي قطع آله كقطع البدن السرقه لانه لا يطرد في المرأة و ايضا ابتداء التعلق
كالقطع بالمرأه في الصديق اشارة للعارف والمعاذلة (قوله حسده الرجل) وكذا قوله ما لم يخطو قتل من التوطين بكني ولو عزم من كثرة
من حيث اثم الذنب اما من حيث اثم الاقدام فيحتاج لتوبة منه غير الحد لولا بسقوط الحد بانوبة النظر الدنيا (قوله ما عزم والقامه الخ)
بل هو زني باعراه وهي زنت رجل آخر (قوله حد حرم) لانها
ظاهره ان ما عزم الزاني القامه به ليس كذلك

عصو بنان مختلفا الجنس فيصم
بينهما بخلاف ما اذا اتحد فيدخل
الافضل في الاكثر كما اذا نفي وهو
رقيق من عتق وزنى وهو بكر فيص
مائه وتدخل الخمس للزنا الاول
فيها وكذا لو كان خرا وزنا وهو بكر
فجلد تسعين ثم لم تلد زنا ثانيا
وهو بكر فيجلد مائة ويخل بقية
الحد الاول فيها (قوله وجين) أى
دخول الجلد والرحم وعدد دخوله
(قوله وميت عليه الخ) اعتبار من
الشارح لانه عرض التنبيه فيكون
الضمير له (قوله لوصول الى الحد)
فيكون تنبيهه بذلك من مجاز التعليل
(قوله فيها) الا لا في فيه أى مادن
وهو كذلك في بعض النسخ ويجب
عن التأنيث بالانه اعتبار معنى مادن
وهو مسافة (قوله فافوقها) عطف
على قوله الى مسافة (قوله لا ينع
الخ) ضعيف وعليه لا بد أن يكون
بين المدا التي انتقل اليها بين بلده
مسافة القصر أو أكثر (قوله يجوز
ان يعمل معه جارية الخ) رابع
المتن (قوله اهل) أى زوجته (قوله
وقضية هذا) أى قوله استؤثفت فجعل
ذلك استثناءا للتغريب فلا ينعين
البلد التي كان فيها أولا وقوله
وتغريب زان غرب أى وتدخل
مسدة التغريب الاول في الثاني
وحاصل ذلك ان الزانيان زنى
وطنه فالامر بظاهره كالمزني والشارح
وان كان غريبا زنى فان وطنه

والغير مقصده وان زكى البلدة التي غربها انتقل منها الى محل بينه وبين بلد الزنا مسافة العصر وكذا بينه وبين بلد الاصل (قوله وشرايب الاحسان الخ) اعلم ان الاحسان يطلق في القصة على معان منها المنع كقوله تعالى تصنعكم من اُسكم ومنها البوغي والاعمال كقوله تعالى فاذا احسن على ابن يداشعة الخ ومنها الحرية كقوله فطينم نصف ما على المحسنات من العذاب وعلى الوطء

في تكاح صحيح مع الشروط وهو المراد هنا (قوله أربعة) أي زيادة على ما تقدم فأنشروط عامة العدد والرجوع (قوله عاذا كره الخ) مبشداً وقوله صحيح خبر وقوله في الإحصان مستلحق باعتبار وقوله ولو كره الخ معترض بين المتعلق والمتعلق (قوله من اعتبار التكليف) فيه نظر لأنه يصح به ويجاب عليه بما يدل عليه وهو البلوغ والعقل (قوله الإشارة الخ) ٢٠٧ المراد بها مطلق الذكر (قوله الخرية) أي

الكلمة (قوله ولو كان الخ) غائبة في
الحربة (قوله ومثل الذي المرتد)
أي فان وطئ زوجته وهو مسلم ثم
ارتد فهو في فعله بالرجوع إلى حال الزدة
اعتبارا بمسؤول الاحصان في
الاسلام فلا تخرج منه الزدة (قوله
المستأن) ومثله المعاهد أيضا
(قوله فاذا وطئ الخ) قبل الشرط
وقوله فقد استوفىها جواب الشرط
وقوله ولو كانت الموطوءة الخ معترض
بين الشرط وجوابه (قوله يكمل)
أي يقوى ويثبت المراد بطريق
الحل المسند وقوله بدفع متعلق
يكمل والبالسية وقول بطلقة
متعلق بالبنونة الخ مقالة المحشي
(قوله والاصح الخ) هذا التعبير
نوهه ما سبق خلاف (قوله وقوله)
أي الوطء وقوله لأنه أي الوطء وقوله
حصوله أي الوطء (قوله حتى لا يرجع)
حتى تفر بعبارة (قوله ناقص) أي
بصيا أو جنون أو فؤاد (قوله البعرة
بالكمال الخ) مكروه لا يورث حلفه
أو تفر بصيافا (قوله في الحالين)
أي حالة الوطئ التكاح وحالة الزنا
(قوله ناقص) متعلق بحلوف صفة
لكامل أي ان الكامل المتزوج
بناقص الخ (قوله ولا تغرب المرأة)
أي سواء كانت حرة أو أمة ومثلها
الامرء والجيل وكان الأولى ذكره
الصراحة في الكلام على التتريب
قبل الاحسان (قوله وأجرهم) ومثله
نسوة ثقات وثقة واحدة ومسوح
ثقة وعندها الثقة إذا كانت ثقة وكذا

سفرها وحدها ان انت الطريق والمقصود كافي الحجل اولى والمراد بصحبه من ذكر معها بحسب هذا بابا بالافاقه (قوله ولو بأجرة) فوجب عليها ان تقدرت والاضل بيت المال لان الجسد فيه شيء فخر الثوب الى ان يقدر على الاجرة وقيل: تصحكون على مباسير الحسين (قوله المكلفين) نعم معطوع (قوله فلا احسن) اي تروى عن الخ واليس قيدا وانفاذا بدفعه فهم ان الاما انتر وجن يكن كالخرام

قوله ولعموم الأتيان فيه نظر لانه جلها أولا على الجلد وقوله شبه الجلد الخ فيه نظر لانه على فرض غوم الآية يكون بالنسب لا بالشبه فكان الأولى حذف إحدى الكلمتين (قوله ان كان حرا) فان عجزت عن من عليه نفقته فان لم يكن في بيت المال والاقل ميساير المسكين (قوله وجهان الخ) هما ضعيفان (قوله والاوجه انه لا يقرب) هو المعتمد لافرق بين الحر والعبد وطول مدة الاجارة وقصر هاهنا شبه ان يكون جانا بين القولين (قوله وقضية كلامهم) ٢٠٨ أي حيث قالوا ان العبد حده نصف حد الحر وغرضه بذلك الرد على من قال ان

الزقي الكافر لا يجد لانه لا جنة عليه وردية ملتزم بالحكم حكما تبعاسيده وان لم يكن عليه جنة كان المرأة الكافرة تحسد وان لم يكن عليها جنة لا تنهات باعثة لزوجه (قوله باحد أمرين) أو يزداد اللعان في حق الزوجة فلا يثبت الزنا باليمين المردودة ولا يصح للمراة ان يوهي خلية خلافا للمالكية (قوله وتعرض للشفعة) تفصيل للكيفية (قوله وقت الزنا) أي وقت الزنا وكذا مكناه لا بد منها لان المرأة قد فعلت في زمان دون زمان وفي مكان دون مكان (قوله فليست تراخ) ويحل فذهب الستر اذا لم يكن عند شيخ رشدها وذهب أبو ذر كره كسر انفسه أولا لجل الندم أو لصحة التماس لاجل ان يبعد وانه قال كره للذهب أو لئلا ذلك له والمنهى عنه كره افتقارا أو لتذاته من الأفعال بالعصية (قوله وأمه) أي غير الحرم أما الحرم فان وطئها في القبل فلا حد للشبهة وان وطئها في البرة فقبل بعد وقبل لا يحدوه المقتدود حيث لم يحد لم يعز و أي في المرة الأولى (قوله في القبل) متعلق بان (قوله على المذهب في مسئلة الواط) ومقاله انه يقتل مطلقا وفي كفيه قتله أقوال أربعة قبل بالسيف وقبل بالزجر وقبل يهدم جدار عليه وقبل بالقتل من شاهن جبل (قوله والثاني القتل الخ) وفي كفيه الأقوال الأربعة المتقدمة في الواط وأما قتل البهيمة فقبه خلاف والراجح منه ان قتلها بدتبعها كانت دون ما كونه يغرم الفاعل غاميا بين فتهما جنة مدفوعة لان ذبحها المصلحة ولا يجوز قتلها بغير الذبح (قوله باقتلوه واقتلوه) قتله على القول به واجب وأما قتلها فهو مدفوع بأبى الذبح والمعتمد ان الحديث منسوخ بالحديث الآتي أو يحول عن من اجتله (قوله ومن وطئ الخ) لما فرغ من حد الزنا المقدور عدمه شرع يستكمل على التعزير وهو لغة المنع وشرعا عقوبة غير مقدرة وكان الأولى تأخيرها عن جميع الأبواب الآتية لانه يكون في مقدمات الزنا ومقدمات القذف ومقدمات شرب الخمر ومقدمات السرقة والزردة اذا تكررت كما يؤخذ من كلام الشارح

المصنات من العذاب والمراد بالجلد لان الزحم قتل والقتل لا يشتمل وروى مالك وأحمد عن علي رضي الله تعالى عنه انه أنى بعدوا مرة زنا بخلدهما خسين خسين الاذرق في ذلك بين المذكور والاثني بجميع الرق ولهم المصنف عن فيه رق لم المكاتب وأم الولد المعصوم وغرب من فيه رق نصف سنة كائنه ذلك قول المصنف نصف الحر ولهم الا في نفسه الجلد (نفسه) مؤنة المغرب في مدة تغريبه على نفسه ان كان حرا وعلى سيده ان كان رقيقا وان زادت على مؤنة الحر ولو زنى العبد المزرع حذوه ليقرب في الحال ويثبت للمستأجر الخیار أو يؤخر على مضي السنة وجهان حكاهما الدارمي قال الأذرق يقر بآن يفرق بين طول مدة الاجارة وقصرها قال ويثبه ان يحجب ذلك في الإيجار أيضا انتهى والاوجه انه لا يغرب ان تعذر عمله في الغربة كالأحمس لغربه ان تعذر عمله في الحبس بل أولى لان ذلك حق آذى وهو هذا حق الله تعالى بخلاف المرأة اذا زوج عليها حبس فانها تحبس ولو مات التمتع على ان وجب لانه لا غاية له وقضية كلامهم انه لا فرق بين العبد الحر والكافر وهو كذلك ويثبت الزنا بأحد أمرين اما بينة عليه وهي أربعة شهود ولا به والذي يأتي من الفاحشة من نسائك أو اقرار حقيقي ولو مرة لانه على الله عليه وسلم رجما معا زوا الفاحشة باقرارهما واه مسلم وشرط في البينة التفصيل فتذكر من زنى لجواز ان لا حد عليه وطئها والكيفية لاحتمال ارادة المباشرة فبادون الفرج وتعرض للشفعة أو قد هارت الزنا فتقول وأنا أدخل كره أو حشقت في فرج فلانه على وجه الزنا لا يصح كون الأقرار مفصلا كالشهادة وخرج بالاقرار الحقيقي التقدير وهو البين المردودة بعد تركي الخلف فلا يثبت الزنا ولكن يسقط به الحد من القاذف ويس للزاني وطئ من أن مصيبة السرة على نفسه تغبر من أن من هذه القاذورات شيئا فليست بستر الله تعالى على من أبدى لنا فسفته أفعاله الحد والاحكام واليقين باسنادنا جيد (حكم القوط) وهو بلا ج الحشفة أو قد هارت في برز كرو لوعبده أو أتى غير زوجته وأمه (وأيان البهائم) مطلقا في وجوب الحد (حكم الزنا) في القبل على المذهب في مسئلة الواط فقط فبرحم الفاعل المحصن ويجلوه بغرب غيره على ماسبق وأما المفعول به فيصلى وغرب مطلقا احصن أم لا على الاصح وخرج بقيد غير زوجته وأمه الواط بهما فلا حد عليه بل واجبه التعزير فقط على المذهب والرضا أي اذا تكررت منه القتل فان لم يكره فلا تعزير كذا كره البقوي والروائي والوجه والامة في التعزير مثله وأما ما ذكره المصنف من أن أيان البهائم في الحد كان ناهي أحد الأقوال الثلاثة في المسئلة وهو مروج عليه بفرق بين المحصن وغيره لانه يجب بالوط كذا علة صاحب المذهب والتهذيب والثاني ان واجبه القتل محصنا كان أو غيره لقوله صلى الله عليه وسلم من أتى بهيمة فقتلوه واقتلوهام معه واهلها كم ويصح اسناده وأظهرها لا حد فيه كافي المنهاج كاسله لان الطبع السليم يأباه فلم يتجنى الزنا بغير مجمل يعز في النساء عن ابن عباس ليس على الذي يأتي البهيمة حد ومثل هذا لا يقوله الا من زويف (ومن وطئ) الأولى ومن يأسر (فما

(قوله أو سفع الخ) من عطف الخاص على العام لأن الصنع هو الضرب على القضا بالكف مقبوضه أو مبسوطة أو التوسيع وضع أن تكون المطلق الجمع لأنه يجوز للامام أن يجمع بين نوعين أكثر بحسب رأيه أو يجب على الامام أن يجتهد بما يليق بالشخص ويحاسبه فلا يرتقي إلى أملاوه يرى مذهبنا كافيا (قوله على التوبيع) أي أن يأخذ (قوله أدنى الحدود) أي أن كان العز من جنس مقبوضه العز رطل لم يكن من الجنس كقنق أو من وسو يد الوجه والجنس على اجتداد الامام (قوله حقله) كخدمات الوطء في أجنبية (قوله قتال يمز الخ) محله إذا لم يقصد القتال القذف والافلاواج الحد كما يأتي أن ذلك كتابة (قوله اقتضى الضابط المذكور ثلاثة أمور) الأول منطوق الضابط والثاني مفهوم قوله لاحد فإلا فلا قدرة الثالث مفهوم قوله معصية تستثنى من كل مسائل (قوله الاسل لا يمز رطل القفرع) أي إذا ضرب به من غير حق كان لا يقصد التأديب أو سبه بما ليس بخلق كما ظاهرا ٣٠٩ أجور في ذلك كاسار (قوله ما إذا ردت

الخ) فيه نظر لأن الردة فاحده هو القتل فكيف استثناه أو يجب بالنسبة أسلم سقط الحد فضع الاستثناء (قوله أو كفارة) أي عظمى أو سفري وهي القذبة (قوله ويستثنى منه الخ) لكن الثلاثة الأول من الذي فيه كفارة والرابع من الذي فيه كفارة وحدهما (قوله لنقطع رجه) أي ما يترتب على الرجم من الشقة والحبس (قوله ما يبرز عليه البالغ) وكذا ما يحد عليه أيضا (قوله لو كان لم يكن الخ) الواو للتمال (قوله البور) أي سواء كان صاحبا كطب الشرع والمجل والمدحسين أو كان محرما كالحواة والا كسباب بالان كالمسزير والطبيرة ولا يملكه الا عندلكن ان كان الهوميا حقا لاستثناء ظاهر وان كان محرما فلا استثناء لأنه على القاعدة (قوله مع انه) أي الغنث المفهوم من الغنث (قوله ليس بمعصية) كيف ذلك مع انه ردت عن الله المنشبه من الرجال بالنسبة فيكون معصية ويجب بان ما نهى عن العمل على الخلق الذي لا اختياره فيه والحديث يجوز على ما كان باصنع

دون الفرج) بمشاهدة أو معانقة أو قبلة أو نحو ذلك (عز) بما رآه الامام من ضرب أو سفع أو حبس أو نفي وحمل بما رآه من الجمع بين هذه الامور والاقصا على بعضها ولا الاقتصار على التوبيع باللسان وحده فمما يتعلق بحق الله تعالى كافي الرخصة (ولا يبلغ) الامام وجوبا (بالتعز أدنى الحدود) لأن الضابط في التعز ربه مشروعي كل معصية لا حد فيها ولا كفارة سواء كانت حقله تعالى أم لا دعى وسواء كانت من مقدمات ما قبله حد كباشره أجنبية في غير الفرج وبسرقة فلا قطع فيه والسب بما ليس بخلق أم لا كالترز وروشادة الزور والضرب بغير حق ونشور المرأة ومنع الزوج حقها من القدرة والاسل فيه قبل الاجماع قوله تعالى والذين يتخافون نشوزهن الا انه فأناب الضرب عند الخالفة فكان فيه تنبيه على التعز وروى البيهقي ان عليا رضي الله تعالى عنه سئل عن قال رجل يا فتى يا غيبث فقال يمز (تنبيه) اقتضى الضابط المذكور ثلاثة أمور الراسل الاول تعز في المعصية التي لا حد فيها ولا كفارة ويستثنى منه مسائل منها الاسل لا يمز رطل القفرع كالا يحد بحدقه ومنها ما إذا ارتد ثم أسلم فانه لا يمز رطل حره ومنها ما إذا كلف السيد بحدقه ما لا يحد عليه فانه يحرم عليه ولا يمز الاول حره واغيا قبله لا تعد فان حاد عز ربه ما إذا قطع النقص اطراف نفسه الامر الثاني متى كان كالمعصية كذا كان تأ وكفارة كالمعصية بطبي الاحرام يستثنى التعز ولا يجب الثاني الحد والثاني الكفارة ويستثنى منه مسائل منها افساد الصائم يومان رمضان بجماع زوجته أو أمته فانه يجب فيه التعز بجمع الكفارة ومنها المظاهر يجب عليه التعز بجمع الكفارة ومنها البين القموس يجب فيها التعز بجمع الكفارة ومنها ما ذكره الشيخ عز الدين في القواعد الصغرى انه لو زنى بأمة في حوزة الكعبة في رمضان وهو صائم معتكف يحرم لزمه العتق والبدنة ويحد له ناويعر رطل رجه وانتهال حرمة الكعبة * الامر الثالث انه لا يمز رطل غيره معصية ويستثنى منه مسائل منها العصي والخنوع يمز رطل اذا فضلا يمز عليه البالغ والماعول وان لم يكن قطعها معصية ومنها ان المعتكف يمنع من مكسب بالهوى يؤدب عليه الاخذ والمطوى وظاهره تناول الهوى المباح ومنها نفي الغنث نص عليه الشافعي مع انه ليس بمعصية واغما هو قيل للمصلحة واستثنيت في شرح النجاشي من ذلك مسائل عديدة مهمة لا يحفلها شرح هذا المختصر وفيما ذكره كذا في الابواب (تم) للامام ترك تعز رطل الله تعالى لا عراضه صلى الله عليه وسلم عن جماعة استخفوه كالغفال في الخبة ولاوى شدة في حكمه لزم

(٣٧ - خطيب ثاني) (قوله واغما هو) ظاهره ان الضمير راجع للغنث فيقتضى انبا اختياره واجب بان هذا الضمير راجع للنبي والمصلحة فيه حفظ المسلمين عن التلم منه والتقل منه ففي ذلك الصنيع تشبث الضمير (قوله لا عراضه الخ) أي لشدته حله وتأنيفا للسان (قوله كالغفال الخ) وقال النبي صلى الله عليه وسلم في حقه يشعل بها نار يوم القيامة وكان قد سرق شملة (قوله ولاوى شدة الخ) حاصله ان الزبير فخاصم مع رجل في سبي أرض فحكم النبي صلى الله عليه وسلم لزمير بأن يسقي أولا لا يكونه أسيا لا راقال الخصم يا رسول الله ان كان ابن عمك يفسد هذه ان تعبلا لحدود أي حكمته لكونه ابن عمك ولاوى شدة فاعلم النبي صلى الله عليه وسلم ونظر عليه الغضب فحكم النبي تأنيبا لزمير بالهوى وسقي ويحبس الماء الكعيبين وكان ولا امر الزبير بان يساع خصمه من بعض حقه فلو لم ين

انهم ماذ رجع النبي صلى الله عليه وسلم وحكم بما ذكر

كانت لا تؤذي ملكه كونه ساهرا
(فصل في القذف الخ) قوله
 وألفاظ القذف الخ فيه ظهران
 الثالث تعرض لأقذف فيه
 لا يصح ولا كتابة بالاولى ان يقول
 وألفاظ التعبير الخ ويجازيان
 المعنى والألفاظ التي يفهم منها
 القذف وتعمل فيه سواء فهم منها
 من ذاتها أو من قرأتين الاحوال
 فدخل القسم الثالث وهو التعريض
 (قوله ويد بالاول) أي فيه ظهران
 كلام المتن شامل لما ذكره بالاصح
 أو الكتابة فهذا من الموضح
 للمعنى على بعض معناه (قوله يفتح
 التاء وكسرهما) على القذف والنشر
 المرتب وسبأ في حكمه في الموضح
 (قوله ينطق) أي ان ينطق فهو
 على تقديره من الاستفهام (قوله
 والرمي الخ) مبني أو قوله والرمي الخ
 عطف عليه وقوله صريح خبر عما
 وسورة الاول ان يقول أو بليت
 ذكر ك أو حشفة ذكر ك في قبل ايلاج
 محر ما صرح عا مطلقا أي في كل حال
 ووقت وسورة الثاني ان يقول
 أو بليت ذكر ك أو حشفة ذكر ك في
 در وان لم يقل ايلاج محر ما الخ فهو
 صريح بشرط ان يضيف الدر إلى
 ذكر أو حشفة أو أرائتي خلية بان يقول
 في در ك أو حشفة أو أرائتي خلية
 فان قال في وجه فلا يكون صريحا
 الا اذا قال ايلاج محر ما صرح عا على
 وجه اللواط فان لم يقل ذلك لم يكن
 صريحا لاحتمال در وجه فلا
 يكون قذفيا وجب الحد فيه
 الجوزي ويحتمل ان يرد در أرائتي

ولا يجوز تركه ان كان لا ذي عند طلبه كالقصاص على المعتد وان خالف في ذلك ابن المقري
 ويعز من وافق الكفار في أعيادهم ومن عسل الحلية ويدخل النار ومن قال الذي باعج ومن
 يسمى زائر فيور الصالحين جالوا ليعرضوا لآلام الصلوات والحدود ليعرضوا لشفاعة فيه وتس
 الشفاعة الحسنة الى ولادة الامور وقوله تعالى من يشع شفاعته حسنة الآية وما في الصحيحين
 عن أبي موسى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا اطلب الحاجة اقبل على جلسائه وقال
 اشعوا أو شجروا أو يفضي الله على لسان تيسه ماشا

(فصل في حد القذف) وهو بالذلل للمجتهدة لسه التي وشهر ما إلى بالزاني في معرض التعبير
 وألفاظ القذف ثلاثة صريح وكناية وتعرض وبدا بالاول فقال (واذا قذف) (مخصص) (غيره
 بالزنا) قوله لرجل أو امرأته أو زنته بفتح التاء كسرهما أو زاني أو يازانية (فصله
 حدا القذف) للمقذف بالاجماع المستدلى عليه تعالى والذين يرمون المحصنات الآية
 وقوله صلى الله عليه وسلم له لعل بن أمية حين قذفه وجهه بشر يدين سحما لبينة أو حد في
 ظهورك ولما قال صلى الله عليه وسلم له ذلك قال يا رسول الله اني رأيت أحدا على امرأته رجلا
 ينطق بيمينه البينة فجعل النبي صلى الله عليه وسلم يكرره ذلك فقال هلال والنبي يبعث بالحق
 نبيا في اصادق ولينزل الله ما يرى تلوه من الحد فقلت آية الحد ان يقول الرجل يازانية
 ولمرأته يازاني كان قذف ولا يضر اللعن بالذ كير الموت وعكسه كاصح صريح المحرر ولو خاطب
 خشي يازانية أو زان وجب الحد لكنه يكون صريحا ان اضاف الزاني فرجيه فان اضافه الى
 أحدهما كان كناية والرمي لشخص بالايج ذكره أو حشفة منه في فرج مع وصفه بالايج بصريح
 مطلق أو الرمي بالايج ذكر ك أو حشفة في در صريح وأما الشرط الوصف بالقرص في قبل دون
 الدر لان الايج في المبر لا يكون الا مطلقا لم وصفه الاول بالقرص فليس بصريح لمصفه
 بالحد لاختلاف الثاني وأما اللفظ الثاني وهو الكتابة فكقوله زان بالهمزة في الجبل أو السلم
 أو غيره فهو كناية لان ظاهره يقتضي الصعود وزنته بالياء في الجبل صريح لظاهره فانه كالمو
 قال في الدار ذكر الجبل يصلح فيه ارادة محله فلا يصر في صريح عن موضوعه وقوله لرجل
 يا قيس يا قيس يا خبيث ولا مرأته يا خبيثة يا خبيثة أنت تحبب الخلو أو الظلمة أو لا
 تريد لا مس واختلاف في قول بعض لاخر بالوطى هل هو صريح أو كناية لاحتمال ان
 يريد انه على دين قوم لوط والمعتد انه كناية بخلاف قوله لا يطافه صريح قال ابن القطن ولو
 قال له يا قيس يا خبيث فهو كناية والذي أدى به ابن عبد السلام في راجعه انه صريح وهو
 الظاهر وأقوى ايضا بصراحة ما بحثت العرف والظاهر انه كناية فان أنكر مخصص في الكناية
 ارادة قذفها صدق بيته لانه امر في عيراده خفيط أمه ساراد فذنته فانه لما ردى ثم عليه
 التعزير للزنا بموقده الماء ردى عا اذا خرج لفظه مخرج السب والاذم والاولا تعزير وهو ظاهر
 وأما اللفظ الثالث وهو التعريض فكقوله لغيره في خصوصه أو غيرها يا ابن الحلال وأما أنا
 فليست بران ويحرم كليات أي زانية وليست بن خيلاء أو اسكاف وما أسكن أم حبل في الحيران
 ليس ذلك بقتل صريح ولا كناية وان فاه لان الآية اذا أنزلت اذا احتمل اللفظ المنزوي هو
 يس في اللفظ اشعار به وأما يفهم قرأتين الاحوال فلا يؤثر فيه فاللفظ الذي يقصد به القذف
 ان لم يحصل غيره فصرح والافاض فهم منه القذف وشبهه فكناية والاقتصر على وليس الرمي
 بابان البهايم فنها وانسبه الى غير الزنا من الكبار وغيرهما فانه ايداء كقوله لها زنت

من المي والحج ومجاريه الخلد فلذلك كان كتابة (قوله لكن بعززان) فان كشافه سقط على ما قاله تابع (قوله فلا يجد أصل) لكن بعز (قوله فلا جد على مكروه) أي لا حرمه ولا تعز ريشته لا كراه لان الاكراه يبيع جميع الحرمات الا القتل والزنا وأما المكروه فكذلك لا جد عليه لكن يحرم عليه لانه امانة على الايمان (قوله فلا جد على حوي) ولكن يحرم عليه وبغز ولا بد الا لا مكلف بفروع الشريعة (قوله فلا جد) أي ولكن يحرم عليه وبغز وقائدة الاذن اسقاط الخلد سقط (قوله ٢١١ تنبيه برخال) حاصل ذلك التنبيه اعتراض

على تقييد العفيف ببقته عن وطء بعد بقاء ذلك يدخل فيه وطء خيلته في درهمان من الزوجه أو الامه المملوكة له وحى اجنبية يدخل فيه وطء محرمة المملوكة مطلقا أي في القسمل أو أله رفاة لا بعد بطل ذلك فقتضاه انه يقال له عفيف فصد فاذنه وليس كذلك فكان الاولى أن يقول كقائل في المنهج عفيفا عن وطء بعده وعن وطء سلاته في درهما وعن وطء محرمة المملوكة مطلقا (قوله ليس صور الخلد بقتل الخ) هذا هو بطل قوله لان اعداد ذلك نقص وهذا بخلاف الاستئمان من ذلك المملوكة وهو استئمان من ذلك المشهور وهو استئمان بصورتي لما يأتي انه لا يباح له اخافته القذف طاعة الكمال (قوله ثم اختار الامام فيه الرق واساله ان اغاصم دمه من القتل ويقتير الامام بينه وبين الحاصل الباقية التي منها الرق أي فقد قذف به ضرب الرق واشتب القذف الى ما قبل الرق وهو قبلها هو مسلم فلذلك حذر القاذف (قوله وتبطل العقبة الى قوله كوطء محرمة) هذه حكمها حكم وطء خيلته في درهما التي ذكرها عقب التنبيه فكان الاولى ضمها لها هناك (قوله ولا تبطل العقبة وطء حرام الخ) هذه المسائل الى القسوع حكمها حكم وطء الامه المشتركة التي ذكرها قبل التنبيه فكان الاولى ذكرها قبل التنبيه لسبب الكلام (قوله ولا

بطلانه أو أصابته فلا ينفق التعز بالزنا الا الخلد لعدم ثبوته (وشراطه) أي حد القذف (ثمائية ثلاثة منها) بل ستمة (في القاذف) كاستعرفه (وهو ان يكون بالغافلا) فلا جد على صبي ومجنون لنفي الايذاء بصدفهما لعدم تكليفهما لكن بعززان اذا كان لهما فوج عقيب (و) الثالث (ان لا يكون واهدا) أي أصلا (لعمدة ذوق) فلا يجد أصل يشذق وفرصة وان سقط والرق كونه مختارا فلا جد على مكروه بقتل الرافق القذف والخامس كونه ملتزما لا حكم فلا جد على حوي لعدم التزامه والسادس كونه مجموعا من غير ما لو اذن محصن لغيره في ذنقه فلا جد كالمصرح به في الزوائد (تنبيه) قد علم من الاختصار على هذه الشرط في القاذف عدم اشتراط اسلامه وسرته وهو كذلك (وخسه) منها (في المصدوف) وهو ان يكون مسلما بالغافلا حرا عتقا عن وطء بعده بأن لم يوطأ أصلا أو وطئ وطأ لا يحلده كوطء الشرط الامه المشتركة لان أعداد ذلك نقص وفي الخبر من أشر بالله فليس بمحصن وانما حاصل الكافر محصن في حد الزنا لان حده امانة له والجد بصدفه كرام له واعتبرت العقبة عن الزنا من رضى لا يعتبر به (تنبيه) رد على ما ذكره وطئ وجته في درهما فانه تبطل بحصانه على الأصح مع انه لا يحلده ويصور الخلد بقتل الكافر بان يذبحه من ذراعا يضيفه الى حال اسلامه وصدق الجنون بأن يصدفه بزنا يضيفه الى حال افاقته وصدق العبد بأن يصدفه بزنا يضيفه الى حال حرته اذا طرأ عليه الرق وصورته فيما إذا أسلم الا يبرئ اختار الامام فيه الرق وتبطل العقبة المعتبرة في الاحصان وطء شخص وطء حراما وان لم يحلده كوطء محرمة برضا أو سب كاخت مملوكة مع حله بالعزم لولا لته على قلته لا انما بالزنا بل عشيان الحرام أشد من عشيان الاجنبيات ولا تبطل العقبة وطء حرام في نكاح صحيح كوطئ زوجته في عدة شبهة لان التحريم عارض يزول ولا وطء أمة واهة لثبوت النكاح حيث حصل علوق من ذلك الوطء مع اشتقاء الجسد ولا وطء في نكاح فاسد كوطء منكرته بلاوى أو بلاشهود بطوعة الشبهة ولا تبطل العقبة وطئ زوجته أو أمتة في حيض أو غفاس أو احرام أو صوم أو اعتكاف ولا وطئ زوجته الرجعية ولا وطء مملوكة له مودة أو مودة أو قبل الاستبراء أو مكاتبته ولا ترانسبي ومجنون ولا وطء جاهل بتحريم الوطء لمقر به بالاسلام أو نشته اذ به بعيدة عن العلم بالوطء مكره ولا وطء مجوسى محرمة كاهه بشكاح أو مودة لا لا بصدق تحريمه ولا بعددات الوطني الاجنبية (فروع) لو رضى مقتدوف قبل ان يحد قاذفه سقط الحد عن قاذفه لان الاحصان لا يثبت بل بظن وظهور الزنا بخدشه كالشاهد ظاهر العدل القهده في ثم ظهر فسته قبل الحكم ولو اورد لم يقط الحد عن قاذفه والفرق بين الردة وانائه بكمه ما أمكن فاذا ظهر أشعر سبق مثله لان الله تعالى كرم لا يثبت الاسترأول مرة كقائه بمحرور رضى الله تعالى عنه ولردة عقيدة والمقاتلة لا تخفى غالبا فافهم حاله لا يدل على سبق الاخلاء وكالردة السرية والقتل لان ما صدر منه ليس من جنس ما قذف به ومن رضى مرة ثم صلب بان تاب وصلى حاله به دمه حاصلا ببداء ولو لازم العدة لردت وارسا من أو رضى خلق الله أو هدمه لان العرض اذا اختير بالزنا لم يزل خلقه باطر من العفة فإن

وطء أمة مكره) أي أسوأ حصل علوق أو لا قوله لثبوت السب ليس عقلة لعدم سقوط العقبة بل العلة انتفاء الحد بالوطء المذكور (قوله ولا وطء مجوسى الخ) أي وأسلم بذلك وقذف فلا تبطل عقبة عارفة في الكفر (قوله وظهور الزنا بخدشه) العبارة ناقصة وعلمها فظهر الزنا على سبق مثله أي فكأن وقت القذف كان غير محض فلذلك سقط الحد (قوله فاذا ظهر أشعر) أي فكأن وقت القذف غير محض (قوله فظاهره لا يدل) أي فيكون وقت القذف محضا فذلك لم يسقط الحد

(قوله ويحد المحارخ) أي سواء كان مسلماً أو كافراً ذكراً أو أنثى وكذلك قوله الرقيق وشكر والحد بشكر والقذف لأن حق الاتي لا يتداخل بخلاف سدا الزنا والسرية والشرب والعيرة بالحر بوقت القذف ولو طرأت الرقة القذف ولو طرأت الحرة بعد القذف (قوله ويحد المحارخ) والذي يتولى حد القذف الامام يطلب الحسنة فلو ضل القذف ولو باين الامام لم يكتف لانه يؤمن من الزنا سواء كان الذي عليه الحد حراً أو مكاتباً أو مبعوضاً فان كان رقيقاً فالامام أو السيدان تنازلاً فالامام ومثل هذا القذف في ذلك حد الزنا وشرب الخمر (قوله حدوا) ولهم تخفيف المقدوف فان حلف سدا وان نكل حلفوا وخصوصاً ولا يثبت زناه بينهم لانه لا يثبت بآبائهم المردود فان نكلوا حدوا ٢١٢ فان نكل البعض وحلف البعض حدنا نكل (قوله وارث المقدوف) ليس قيد ابل مثله المقدوف نفسه (قوله كما تقدم

فيل قد ورد التائب من الذنب كن لا ذنب له اوجب بان هذا النسبة الى الاستخارة (ويحد المحارخ) في القذف (ثاني) جلدة لقوله تعالى والذين يرمون المحصنات الا ان يستفيد كونها في الاحرار من قوله تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة ابد (و) (يحد الرقيق) فيه ولو مبعوضاً (اربعين) جلدة بالاجماع وحد القذف وتعميره عورت كسائر عقوق الا مبعوض ولو مات المقدوف من حد اقبل استيفاء الحد لولا وجه انه لا يسقط بل يستوفيه وارثه لولا انه لا يثبت في كافي نظيره من قصاص الطرف (ويحد القذف) عن القاذف (ثلاثة) بل بخمسة (اشياء) الاولى (اقامة البيعة) على الزنا المقدوف وتقدم انها اربعة وانما تكون مفصلة فلو شهد به دون اربعة حدوا كما فصله عمر رضي الله تعالى عنه والثاني ما اشار اليه بقوله (أو عقوق المقدوف) عن القاذف عن جميع الحد فلو عصى عن بيعة لم يسقط منه شيء كان ذكره الرافعي في الشفعة والسقي في الر وضمنه التفسير بالحد فقال انه يسقط بمعهه أيضاً ولو عصى وارث المقدوف على حال سقط ولو عصى المال كافي فتأري الحناطى ولو قذفه ففصاحته ثم نذقه لم يحد بكلمته الزركشي بل بعدد الثلاث ما اشار اليه بقوله (أو لعان) أي لعان الزوج القاذف (في حق الزوجه) المقدوفه ولو وقع قدرته على اقامة البيعة كما تقدم نوبه في الرابع اقرار المقدوف بالزنا والخامس ما لو رث القاذف الحد (ثم) رث الحد جمع الورثة الخامس حتى الزوجين ثم بعد ذلك السطوات كالمال والقصاص ولو قذف بدموته هل للزوجه حتى ألا وهما وجوبها المنع لقطع الوصلة حال القذف ولو عاقب الورثة عن حقه بما ورثته من الحد فلياقين منهم استيفاء جميعه لانه طار والعار يلزم الواحد كما يلزم الجميع وفرق بينه وبين القود بانه اعفاء بعض الورثة عنه سقط بان له بدلا بعدل اليه وهو الذي يتخلفه هذا اذا كان المقدوف حراً فلو كان رقيقاً واسحق التعزير على غير سيده ثم مات فهل يستوفيه سيده أو عصمته الاحرار أو السلطان وجوباً أمعها أولها والقاذف تخفيف المقدوف على عدم زناه ولو وقع قدرته على البيعة عند الاكثرين فان حلف حد القاذف والاسقط عنه

(فصل في حد شارب المسكر من خمر وغيره وهو شر به من كباشر المحرمات والاصل في تحريمه قوله تعالى انما الخمر والميسر الاتوا فعقدا لاجاع على تحريم الزنا وكان المسلمون يشربون في صدر الاسلام واختلاف اصحابنا في أن ذلك كان استحباباً بينهم بحكم الحاله أوشرع في اياحها على وجهين رجع الماوردي الأول والنوى الثاني وكان شرعها في السنة الثانية من الهجرة بعد أحد وقيل بل كان المباح للشرب لا ما ينهى الى المسكر المزبل العقل فانه حرام في كل مسلة سكاك القسري في نفسه من العقل الشاشي قال النوى في شرح مسلم وهو باطل لأصله

فيل قد ورد التائب من الذنب كن لا ذنب له اوجب بان هذا النسبة الى الاستخارة (ويحد المحارخ) في القذف (ثاني) جلدة لقوله تعالى والذين يرمون المحصنات الا ان يستفيد كونها في الاحرار من قوله تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة ابد (و) (يحد الرقيق) فيه ولو مبعوضاً (اربعين) جلدة بالاجماع وحد القذف وتعميره عورت كسائر عقوق الا مبعوض ولو مات المقدوف من حد اقبل استيفاء الحد لولا وجه انه لا يسقط بل يستوفيه وارثه لولا انه لا يثبت في كافي نظيره من قصاص الطرف (ويحد القذف) عن القاذف (ثلاثة) بل بخمسة (اشياء) الاولى (اقامة البيعة) على الزنا المقدوف وتقدم انها اربعة وانما تكون مفصلة فلو شهد به دون اربعة حدوا كما فصله عمر رضي الله تعالى عنه والثاني ما اشار اليه بقوله (أو عقوق المقدوف) عن القاذف عن جميع الحد فلو عصى عن بيعة لم يسقط منه شيء كان ذكره الرافعي في الشفعة والسقي في الر وضمنه التفسير بالحد فقال انه يسقط بمعهه أيضاً ولو عصى وارث المقدوف على حال سقط ولو عصى المال كافي فتأري الحناطى ولو قذفه ففصاحته ثم نذقه لم يحد بكلمته الزركشي بل بعدد الثلاث ما اشار اليه بقوله (أو لعان) أي لعان الزوج القاذف (في حق الزوجه) المقدوفه ولو وقع قدرته على اقامة البيعة كما تقدم نوبه في الرابع اقرار المقدوف بالزنا والخامس ما لو رث القاذف الحد (ثم) رث الحد جمع الورثة الخامس حتى الزوجين ثم بعد ذلك السطوات كالمال والقصاص ولو قذف بدموته هل للزوجه حتى ألا وهما وجوبها المنع لقطع الوصلة حال القذف ولو عاقب الورثة عن حقه بما ورثته من الحد فلياقين منهم استيفاء جميعه لانه طار والعار يلزم الواحد كما يلزم الجميع وفرق بينه وبين القود بانه اعفاء بعض الورثة عنه سقط بان له بدلا بعدل اليه وهو الذي يتخلفه هذا اذا كان المقدوف حراً فلو كان رقيقاً واسحق التعزير على غير سيده ثم مات فهل يستوفيه سيده أو عصمته الاحرار أو السلطان وجوباً أمعها أولها والقاذف تخفيف المقدوف على عدم زناه ولو وقع قدرته على البيعة عند الاكثرين فان حلف حد القاذف والاسقط عنه

حينئذ (قوله انما الخمر والميسر) أي القمار كما يأتي في المسابقة (قوله بحكم الحاله) الباعني اللام والرماد باحكم العادة لانه لا يمكن قبل الشرع (قوله أو بشرع) معطوف على قوله استحباباً أي هل كان استحباباً بالعادة الحاله أو لم يكن استحباباً بل هو بشرع لا بالاجتهاد وليس معطوفاً على قوله بحكم الحاله لانه بصير المعنى أو استحباباً بالشرع مع أنه لا شرع فيمنع صحت (قوله وكان تحريمها في السنة الثانية) سواء في الثالثة لان احدا كانت في السنة الثالثة في شوال أي ثم ابيحت ثم حرمت فتكر رقيباً الأسخ لانها ابيحت ثم حرمت أي ثم ابيحت ثم حرمت في السنة الثانية في شوال أي ثم ابيحت ثم حرمت وشربونها أي حتى الكثير المزبل العقل وهو المعتقد

(قوله في وقوع) أي اطلاق وإن شافه اسم لمجاهد يانتم قوله حشفة أي لتوبة فتكون لفظ الخمر موضوعا للصبر منه ولما خوذ من عصير
غير العنب فيكون مشتركا كثيرا كالقطنيا واستعمال المشترك في كل من معنيته حقيقة وبين الشارح على موضع لفظ الخمر للمأخوذ من
عصير غيره العنب بقوله لأن الاشتراك الخ وجعل ذلك من التماس في اللغة وهو جائز عند الأصوليين (قوله الانحياز) أي لفظ واو الفرق
بينه وبين الاول أنه على الاول يكون لفظ الخمر موضوع للصبر التمييز لفظا لخصيصا كما هو لفظ مأخوذ من عصير العنب وشما تخصصا باختلافه
على الثاني لكن يرد على ذلك المعنى الجواز موضوع له اللفظ أيضا ويجاب بأنه على الاول وضع لفظ الخمر لعصير العنب ولعصير التنبذ
كل موضع مخصص مستقل وأما على الثاني فيكون موضوعا لعصير غيره العنب وشما عوضا كوضع الجوازات بيان بقول وضعت كل لفظه معنى
حقيقا ليستعمل في معناه الحقيقي ويستعمل في معني غيره وبين المعنى الحقيقي علاقة بهذه القاعدة لها وقوع من جعله قهر وعما لفظه
مثلا وهذا الخلاف كله في اللغة وأما في الشرع فصار الخمر حقيقة شرعية ٢١٣ في كل مسكر سواء كان من عصير العنب أو غيره.

فذلك قال الشارح أماني الصريم
الخ أي ان الاختلاف المتقدم افما
هو في الحقيقة (قوله أي من المكلفين)
جمع باعتبار مسمى من وقوله
المكلفين بالرفع صفة لمن باعتبار اللفظ
والحاصل ان الشروط المذكورة
شروط في الحد والحرمه فاذ اتفق
واحد منها فانه يفتي بالحد والحرمه
وتارة يفتي بالحد من قضا بالحرمه
دون العكس فلا يفتي بأيهما ذلك
مما يأتي في المناهي (قوله ما
بالصريم) أي ويكونه مسكرا (قوله
أو شراب الخ) أي في ذلك بنا على
ان الخمر حقيقة في عصير العنب دون
غيره وأما في عمومه لكل مسكر فلا
حاجة لقطع وقوله مسكر ليس
قيدا لأن يقال المراد الشأن (قوله
المرالح) هو بدل من التفسير
المستتر في بحثنا راجع إلى الشامل
للمس والرقيق فيكون بدل بعض
من كل والرايع مقدرا أي الحرف فرد
منه ولا يصح أن يكون نائب فاعل
لجده لأنه لا يحذف ولا تفسير الصبر

والخمر المسكر من عصير العنب واختلف أصحابنا في وقوع اسم الخمر وعلى الأنبياء هل هو حقيقة
قال المزني وجماعه نعم لأن الاشتراك بالصفة تقتضي الاشتراك في الاسم وهو قاس في اللغة
وهو جائز عند أكثرين وهو ظاهر الاحاديث ونسب الإقضى إلى الأكثر لأنه لا يشع عليه الجواز
أما في الصريم والحد فكل مسكر كما هو أحد من قول المصنف (ومن شرب) أي من المكلفين
المتزهد بالحكم مختار الصبر ضرورة ما بالصرم (خرا) وهو المختص من عصير العنب كما
(أو شرب) (شرابا مسكرا) غير الخمر كالأنبياء المنجزة من غراب أو لب أو زبيب أو شعير أو ذرة
أو نحو ذلك (بحد) الحرف (أربعين) جلد في كل مسكر عن أنس رضي الله تعالى عنه كان النبي صلى
الله عليه وسلم يصر في الخمر الجريد والمهال أو بعين وحدث الرقيق ولو بمضغ عشرين لأنه حد
فأنصف على الرقيق بحد الزنا (تنبه) هو تعدد الشرب كفي ملاكرو حدث الأحرى بقتل الشارب
في الرابعة منسوخ بالاجماع (تنبه) كل شراب أسكر كثيره حرم هو قله ولو حذر به لما في
الصبيح من حاشته رضي الله عنها صلى الله عليه وسلم قال كل شراب أسكر فهو حرام وروى
مسلم خبر كل مسكر خمر وكل خمر حرام وأنحرم القليل وحذر به وإن كان لا يسكر حسما
لمادة الفساد كما حرم تقبيل الأجنبية والمطلوب بها القضاء أنه إلى الوطء المحرم ونسب حديث رواه
الحاكم من شرب الخمر جلد ووقس به شرب التنبذ يخرج شرب الحقيقة به بأن أدخله
في دبره والسرط بأن أدخله أنه قلده بذلك لأن الحد للزجر ولا حاجة إليه هنا وبالشراب
المفهوم من شرب النبات قال الحميري كالخشبة التي تأكلها الحرافيش وتغل الشجان في باب
الاطعمة على الروايات أن أكلها حرام ولا حد فيها وبالمكلف العصي والمجنون رفع القلم عنها
وبالمكلف الحربي لعدم التزامه والفقير لأنه لا يلتزم بالذمة ما لا يعتقه وبالمختار المصوب في حلقه
قهرا وبالمسكرة على غير حد يدرغ من أمي الخطأ والنسيان وما استكر هو عليه وبغير
ضرورة والوقس أي شرب بقلعة ولم يحد غير الخمر فأساغها فما جلد عليه لو جوب شرها
عليه اتفاقا النص من الهلاك والسلامة بذلك قطعية بخلاف الدوا وهو من رخصة وأجبه قالو
وغيره هاولو ولا حرم أساغها بالخمر وجب حده وبما بالصرم من جعل كونها خرا
فشرها ظنا أو كونها شرابا لا يسكر ليعملوا ولا يلزمه قضاء الصلوات الفاتية هذه السكر

لعدم أدلة التفسير ولأن التفسير أخص من المفسر (قوله كل شراب أسكر الخ) لما ينص المتن على حرمته بين الشارح الحرمه وهذه
دعوى وقوله خداح ثانياً ثم أقام على الأولى حديثين وقوله فيما بعد حديث دليل الثانية (قوله أسكر) ليس قيذا (قوله وكل خمر حرام)
أي قبيلا أو كثيرا (قوله حسما) أي متعاطا (قوله ولا حد فيهما) بالضم انقل لمناسبة الصفة لأنها الفعل (قوله بأن أدخله أنه) أي وأذنه
(قوله فلا حد) أي ويحرم لأنه لا يطبخ بقلعة وأدخلها جوفه من غير ضرورة (قوله المفهوم من شرب الخ) لاحاجة لذلك لأنه مصرح به في
المتن ويجاب بأنه راجع لشرب في الحديث أو أنه أقام ذلك لأجل أن يكون بما للمفهوم الشرب في كل من الخمر والتنبذ بخلاف ما كان
معترا والشرب في المتن يكون سائعا عن تحريم الشرب في الخمر (قوله الحرافيش) جمع حوشش كقصفير (قوله أن أكلها حرام) أي الكثير
منها دون القليل ولا حد على كل حال (قوله وبالمكلف العصي الخ) أي فلا حرمه ولا حد لغيره بعرضه (قوله وبالمكلف الحربي) فلا حد ويحرم
عليه لأنه مكلف بفرع الشريعة وكذا يقال في الذم (قوله والمسكرة) أي فلا حرمه ولا حد (قوله وجب حده) ضعيف والتجديلا حد
(قوله وبما بالصرم الخ) الأولى أنه خارج قيد مقدور فكان يقول وخرج بكونه طلبا به مسكرا لا ذريع الخ (قوله بحد) أي لم يصح

(قوله في ذلك) أي في حرب الإسلام (قوله ولكن جهلت الجدل) ومثلهما لو قال عليه خبر الكن ثلثت أنه لا يسكر لثقلته أي فانه يحرم ويحد
قوله ولا يفسد استهتاك الخ) محترق قد عتقد أي خبر الوضوء إذا كان صرقاتين كان مخلوطا فبقية تفصيل (قوله فيما أسهلكم) أي صرما فنبه
المسامحة والمنازع والمحال أنهم يتولاهم علم ولا لون ٣١٤ ولا يرجع والاحرم وحد (قوله ولا يجزئ) أي ولا يأكل خبر هو عطف مغاير ان

خص الاول بالمناجات أو خاص
على عام ان عام الاول المانع وغيره
(قوله وبني الحبز متبصرا) وذلك
حرم فيه وفيما قبله لكلا التباسا
(قوله ولا يجزئ من عطف العام
على الخاص الذي هو الحبز (قوله
مخس) من باب ضرب وترو من
باب قتل (قوله لهواء) أي ان
وبخبره (قوله أو عطف) أي
لومع عدم وجود غيره كأي (قوله
ما صرما ما زاد أي حين صرما
أو مصدرية أي حين تجربها (قوله
هذا إذا تدأوى بصرفها الخ) لم تظهر
هذه المحابلة لأن حكم التدأوى بها
صرفه ككيفية مخلوطا وهو أنه ان
وجد خبره حرم ولا حسدان لم يجد
غيره لا حرمه ولا حذف كل منهما
وظاهر الشان ح أن التدأوى بها
صرفه حرام مطلقا ولومع عدم وجود
غيرها وقد علمت أنه ليس كذلك
وأما حكم العطش فصرفه مطلقا ولومع
عدم وجود غيرها إلا أن أدى عدم
الشرب إلى تلف نفس أو عضو أو
منفعة فيجوز إلا أن يحجب عسن
الشارح بأنه من الصرف والمخلوط
فرقان جهة أخرى وهي أنه إذا
كانت صرفه وجد خبرها يحرم
ولا حدة على الأصح وقيل بمحو أماناد
كانت مخلوطا فوجد خبرها وادأوى
بالمخلوط لا أحدا فافاد أيضا إذا
وجد خبرها وادأوى صرفه تكون
الحرمة حرمه التجرد كان مخلوطا
وجد خبرها وادأوى بالمخلوط

كأغنى عليه ولو قال السكران بعد الإصباح كنت مكرها لم أعلم أن الذي شر به مسكر صدق
بيمينه فإنه في العرف كتاب الطلاق ولو قرب إسلامه فقال جهلت خبري ما بعد لانه قد بقي عليه
ذلك والخبر أو بالشبهات ولا فرق في ذلك بين من شافى بلاد الإسلام أو لا ولو قال علمت خبري
ولكن جهلت الحدشس بما حدلان من حقه إذا علم الحريم أن عتق بعد بدوي مسكرو لا
بعد بشره فيما استهتاك فيه ولا يجزئ عن دفعه بل ان عين المسكر كانت النار وبني الحبز
متبصرا ولا يجزئ هو فيه لاستهلاكه ولا بأكل لحم طيب به بخلاف حقه إذا شر به أو غس فيه
أو تروى فإنه بعد لقاء بعينه ويحرم تناول الخمر فداء أو عطش ما صرما هو الدماء فإنه صلى
الله عليه وسلم لأسئل عن التدأوى بها قال ليس بدواء ولكنه واهو المعنى أن الله سبحانه
وتعالى سلب الخمر منافعتها حين ماسرهما وماد عليه القرآن من حيث أن فيها منافع للناس إنما
هو قبل تجربها وان سلم فقاما المنفعة فصر بها متطوع به وحصول الشفاء بها مظهر فلا يقوى
على إزالة المخلوط به وأما خبرها فالحطش فلا يزال بل يزده لان طبعها حار يابس كقائه
أهل الطب وشربها دفع الجوع كشرها دفع العطش هذا إذا تدأوى بصرفها أما الشرايين
المجهر بها وخبرها مما استهتاك فيه فيجوز التدأوى به عند تقديمه مقامه مما يحصل به
التدأوى من الطار كأن تدأوى بنص كظم جبهه وتبول ولو كان التدأوى بذلك تعجيل شفاء
بشرط اختيار طيب مسلم هل ذلك أو مضرته كظم جبهه والتدأوى به والتدأوى المجزئ بخبر لا يجوز
ببعضه لتمامه ويجوز تناول ما يزيل العقل من غير الأشر به لقطع عضو من كل أمانا لشر به فلا
يجوز تعاطيها ذلك وأصل الجدل أن يكون بسوط أو يد أو أمانا أو أطراف ثياب لما روى
الشان أنه صلى الله عليه وسلم كان يضرب بالجر يد والتعال وفي البخاري عن أبي هريرة رضي
الله تعالى عنه قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم بسكران فأمر بضربه فقامن ضربه بيده ومنا من
ضربه بنعله ومنا من ضربه بشو (ويجوز) الإلام (أن يبلغ به) أي الشارب الحمر (ثمانين)
على الأصح المنصوص لما روى عن علي رضي الله تعالى عنه أنه قال جلدنا النبي صلى الله عليه
وسلم أربعين رجلا أو بكر أربعين وعمر ثمانين وعلى سنة وهذا أحب إلى لانه إذا ضرب سكر
واذا سكره حتى وإذا هذى أقرى وحد الاضربا ثمانين والزيادة على الأربعين في الحرو على
العشرين في غيره (على وجه التعزير) لأنها لو كانت حدة لا تجزئ كها وقيل حدلان التعزير
لا يكون إلا عن جنابة محقة أو اعتراض الاول بأن وضع التعزير النقص عن الحد فكيف
يساو يوجب بأنه جنابات فقلت من الشارب بولهذا استحسن صير المنهاج تعزيرات على
تعبير المحرر بتعزير قال الرافعي وليس هذا الجواب شافيا فان الجنابات لم تنقق حتى يعز
والجنابات التي تنوق من الخمر لا تنصق فلتجزأ زيادة على الثمانين وقد منعوا فقال وفي قضية
تبليغ الصحابة الضرب ثمانين الفأط مشرة بأن الكل حدو عليه نقد الشارب مخصوص من
بين سائر الحدود بأن يضرب بعضه ويتعلق بعضه باجتهاد الامام انتهى والمحقدم ان تعزيرات
وإنما تجزئ الزيادة اقتصا راعى ما ورد (ويجب عليه) أي الشارب القيد بما تقدم (الحد باحد
أمرين) اما (البينة) وهي شهادة رجلين أو شرعيا خبرا أو شرعيا ما شرب منه غيره فسكرته

تكون الحرمه حرمه المنهيه وهي أقل من حرمه الخمر قول الشارح بعد مسئلة أساغه اللقمة بخلاف
الدواء ما يقتضي الإصرام مطلقا أي وجد غيرها ولا يحجب بانه راجع لقوله والسلامة بذلك قطعة أي بخلاف الدواء فانها مظهر وليس
راجعا لقوله ولو غلبت بقية أي لا تقتضي أن التدأوى حرام مطلقا وليس كذلك (قوله وهذا أحب إلى) الإشارة لآراء يعين
ببقوله لانه إذا سكر راجع لقول المتن ثمانين (قوله على وجه التعزير) الأولى على وجه التعزير ثلاث

(قوله لما يأتي في السرقة) أي وهو ان القطع حق لله وهذه نسخة وهي ظاهرة ونسخة كغيرها في السرقة واعترض بأن السرقة ستأتي في محاب
بأنه نقل عبارة غيره والسرقة تقدمت في عبارة من نقل عنه ويكون الذي هو على هذه النسخة أن المدين المردودة وإن كانت كالأقرار ولكن
لما كان مستمرا على الإنكار كان ذلك عتزا فترجع جوعه عن الأقرار والأقرار بذلك قبل الجوع عنه فلا بد لا يقطع وقيل يقطع بالمدين
المردودة (قوله عليه) أي المذكور من الأصل والغالب (قوله يؤخر وجوبا) وقيل جوازاً وينبغي على ذلك أنه على الجواز لو حذر حال
السرقة اعتد به قطعاً وإن قلنا بالوجوب في الاعتدال بالحلف في الحالة المذكورة بخلاف المعتد بالاعتداد بمحمل القولين إن كان له نوع
احساس والألف في حال السكر قطعا لكن يشك على الوجوب أنه يقتضي إن حده حال السكر مع ما من أن النبي صلى الله عليه وسلم
حده في السكر كما هو ظاهر الحديث المتقدم ويحجب بان قوله فيما تقدم أي ٢١٥ بسكران أي من هو في أوائل السكر معناه
عقله وما هنا استغرق في السكر فلا

منافاة أو أن المضي فيما تقدم فأمر
ببصره أي بعد الألف (قوله وسوط
الحدود الخ) ههنا مقام جميع
الحدود بمقدار جيل فافهم المراد
جائسة ويجعل حد المرأة محرم أو
أمرأة تلف عليها شيئا إذا
انكثفت ويجعل حدنا في محرم
لا رجل أجنبي ولا امرأة أجنبية
وبعض ما نقله أهل العراق من
ضربها في غرافة يادة في السر
(قوله وبشرق الضرب الخ) أي
وجوبا فيه وقبيل بعده فإن خالف
حرم ومع ذلك أن تلفه لا لتحمان
حيث لم يزد على الحد (قوله أضر
الأس الخ) مجمل على ما إذا كان
جائز ولم يحصل محذور نعيم أو هو
ضعيف من جهة الأطلاق وعدم
التفصيل (قوله ولم يضبط الخ)
هكذا في خط المؤلف وهو محرم
لأنه في ضبط مع أن ما بعده فيه
ضبط وفي نسخته بهم يضبط ويكون
المضي وبأي شيء يضبط فتكون
مالة في فهم وحدت ألفها كما
قال ابن مالك ومافي الاستفهام الخ
ويكون قوله قال الإمام الخ جواب

(أو الأقرار) بما ذكر لأن كلام المين في الأقرار حجة شرعية فلا يحجب به حد رجل وامرأة
لأن البيعة ناقصة والأصل براءة الذمة ولا بالمدين المردودة لما يأتي في السرقة ولا يرجع خرو سكر
وق لا لاحتال أن يكون شرب غائطا أو مكرها والحدود لا يستوفيه القاضي عليه
على الصعيق بناء على أنه لا يقضي بطله في حدود الله تعالى نعم سيدنا العبد يستوفيه بطله لإصلاح
ملكه ولا يشترط في الأقرار أو الشهادة تفصيل بل يكفي الأطلاق في أقرار من مضمض بأنه شرب
خروفي شهادة بشرب مسكر شرب فلان خرو لا يحتاج أن يقول وهو مختار ما لم لا الأصل
عدم الإكراه والغالب من حال الشارب عليه بما شربه فقل الأقرار والشهادة عليه وقيل
رجوعه عن الأقرار لأن كل ما ليس من حق آدمي يقبل الجوع فيه (نق) لا يحل سكره
لأن المقصود منه الردع والجر والتشكيل وذلك لا يحصل مع السكر بل يؤخر وجوبا إلى أخته
ليردع عن حد قبلها في الاعتدال به وجهاً أحدهما كما قاله البلقيني الاعتدال به وسوط الحدود
أو التمايز بين نصيب وهو الفصن وعصا غير معدة وبين وطيب يابس بأن يكون معشعل
الجرم والوطيب بالذئابة لا يصح حواجره هذا ولا يندبه بقتضيه كلامهم إلى وجوب كفايته
أو وكفى وبشرق الضرب على الأعضاء فلا يجمعه في موضع واحد لأنه قد يؤدي إلى الهلاك
ويجانب القتال وهي مواضع سرع القتل إلى ما بالاضرب كقالب وثغرة مخروقة ويحجب
الوجه أيضاً فلا يضرب به بغير مسهل إذا ضرب أحدكم فليشق الوجه ولا يجمع المحاسن فيقطع أثر
شبهه بخلاف الرأس فإنها مقطعة فلا يخالص تشويه بالاضرب بخلاف الوجه وروى ابن أبي
شيبه عن أبي بكر رضي الله تعالى عنه أنه قال السداد ضرب الرأس فإن الشيطان في الرأس ولا
تشديد المحذور لا يفرد به الحنفية في ألتع أثار الضرب ما ما تمنع كالجبهة المشوة فتخرج عنه
مراعاة المقصود الحدود إلى الضرب عليه بحيث يحصل زجر وتشكيل فلا يجرى زان يفرق على
الإمام والساعات لعدم الإلزام المقصود في الحدود ولم يضبط التفريق الجائز وغيره قال الإمام
أن لم يحصل في كل دفعه ألمه وقع كسوط أو سوطين في كل يوم فهذا ليس بمحذور إن لم أره مما له وقع
فإن لم يغلظ زمن يزول فيه ألمه الأول كفي وإن تخطل لم يكف على الأصح وتكره إقامة الحدود
والتمايز في المسجد كما مر به الشيخان في آداب القضاء
(فصل) في حد السرقة الواجب بالنص والاجماع هو لغة أخذ المال خفية وشرعاً أخذه
خفية طلباً من حرز مثله بشرط تأتي ولما نظم أبو الصلا المعري البيت الذي شكله به على

الاستفهام وفي نسخة بما ألق بعدم ما هو بمعنى ما قبلها لكن إثبات الألف مخالف للقاعدة (قوله أضر في الجائز) أي الذي يستدعيه
بالحد وغير الجائز هو الذي لا يستدعيه بالحد (قوله كل دفعه) أي مرة من التفریق (فصل في حد السرقة) ذكرها عقيباً تقدم لمناسبتها
لأنه إن كلام من الكليات الخمس ولولها أشار حتى سدد السرقة وشروطها لكن أولى لا نذكرها إلا من (قوله أجد المال الخ)
ليس قبل بل مثله الاختصاص من أن أخذ سعى سرقة لغة وأخذ كالمال في المعنى الشرعي فهو قيد فيخرج الاختصاص من أن لا يسمى سرقة
شروطاً أو بنسخة يخرج المختص والنسب وقوله طلباً يخرج به ما لو أخذ مال الغير بظنه ماله فإنه لا يقع نظر الفتنه وكذا عكسه وهو ما لو أخذ
ماله بظنه مال غيره فلا قطع النظر المادي (قوله أبو العلا الخ) وكان من الخواص وكان طلباً فصاحباً بغيره كان بغير الناس من الزواج
ويقول لهم تترجون قياتي بالآل ولا يقيصه من الله فيكتبني فيها فتكم ولأنه مكث طول عمره لم يترج و كان يلزم منه وقد أجاز

(قوله خصم من الخ) أي على القول القديم عند عدم الإبل (قوله عصب) يدل من خمس مئين (قوله وقاية النفس) أي قصد وقاية النفس الشامل لوقاية أجزائها وأطرافها (قوله وقاية المال) أي قصد وقاية المال الخ (قوله أركان القطع الخ) الأولى وأركان السرقة كما قال غيره لأن الأركان لا لا له لأنه حكم يترتب عليها وعذر الشارع أنه لو قال ماذا كرر لم يرد عليه جعل الشيء ركنًا لنفسه وإن كان يمكن الجواب عنه بأن صاحب الأركان السرقة الشرعية والركن السرقة القفوية (قوله والمصنف اقتصر الخ) الأول ذكره في قوله وقطع بد السارق الخ والثاني في قوله أن يسرق ضامًا الخ (قوله بل يسرق) أي يعضها في السارق وهو ستم وبعضها في المسروق وهو أربعة كما في المدا يعني (قوله ومراهه بالشرط الخ) فيه نظر لأن ما عر به المصنف أعناه هو الشرط وهو قوله أن يسرق الخ والمال الذي هو الركن فلم يعر به فكان الأولى إبقاء المتن على ظاهره (قوله ضامًا) ٣١٦ أي يقينا فلا نقص في ميزان ونفي ميزان فلا قطع (قوله وإن يكون الخ) هذا

من الإشار ح زيادة على المتن فهر معطوف على المتن وكان بكفيه ان يقول خالصا بد قول المتن نصا ويستغنى عن هذا التطويل والبدل عن المتن (قوله ما يقته) أي فقط أو ما وزنه قته الأقسام الثلاثة (قوله لأن الأصل الخ) تعليل للقول بل بد دينار (قوله وتنفقته الخ) هذا التقدير من الشارح فيه مسامحة لأنه غير أعراب المتن ومعناه بيان تغيير الأعراب أن قوله فته ربع دينار مبتدأ وخبر في محل نصب صفة لتصابوا الشارح جعل يقته نائب فاعل فعل محذوف وجعل ربع دينار منصوب بآثره الخافض واما بيان تفسير المعنى فإن كلام المتن مفروض في غير الذهب لأنه أتمنى بالتمه فقط والشارح جعل أول كلامه على الذهب المضروب وجعل آخر كلامه في غير الذهب فجعل قول المتن فته هي بطلاعه قدره بقوله ومثل أربع دينار الخ فجعل الجلبة الثانية منقطعة ليس لها ارتباط بأول الكلام فلو قال المصنف أو ما فته ربع دينار بعد قوله ربع

أهل الشرع في الفرق بين النجف والقطع في السرقة وهو بد خمس مئين محمول ديت * ما بالها فطعت في ربع دينار أجابه القاضي عبد الوهاب المالكي بقوله وقاية النفس أقلها وارخصها * وقاية المال ناقص حكمه المبرار وقال ابن الجوزي لماسئل عن هذا ما كانت أمينة كانت غنية فلما خانت هانت وأركان القطع ثلاثة مسروق وسارق والمصنف اقتصر على السارق والمسروق فقال (وتقطع بد السارق) والسارقة ولو ذم من أو رقيقين (بست) بل بعشرة (شرائط) كما سرفه ومراهه بالشرط هانما لا بد منه الشامل للركن وغيره لأنه ذكر من جعلها المسروق وهو أحد الأركان كما في الأول (أن يكون) السارق (بالغا) فلا تقطع بد مئى لعدم تكليفه (و) الثاني أن يكون (عاقلا) فلا تقطع بد مئى لمذكر (و) الثالث وهو المشار إليه أنه من الأركان (أن يسرق نصا) أي هو ربع دينار وأكثر ولو كان ربع جليعة أو حوزهم غير مسلم لا تقطع بد سارق الأقر ربع دينار فصاعدا وإن يكون خالصا لأن ربع الغنوش ليس ربع دينار حقيقة فإن كان في الغنوش ربع خالص وجب القطع ومثل ربع الدينار ما يقته ربع دينار لأن الأصل في التقوم هو الذهب الخالص حتى لو سرق درهم أو غيرهما فوتمت به وتعتبر (قته) ربع دينار (وقت) الإخراج من الحرم فلو قصت فته بعد ذلك لا يسقط القطع وعلى أن التقوم يتر بالهضوب ولو سرق ربع دينار مسبوكا أو حليا أو نحوه كقراشة لا يساوي بها مضربا فلا قطع به وإن ساواه غير مضروب لأن المذكور في الخبر لفظ الدينار وهو اسم له مضروب ولا يقطع بخاتم وزنه دون ربع وقته بالصغير ربع دينار نظرا إلى الوقت الذي لا بد منه في الذهب ولا بما يخص قبل إخراجها من الحرم نصا بأك أو غيره كما حرق لا لتفاء كون المضرب نصا ولا بما دون نصا بل أشرك الإنسان في إخراجها لأن كلامهم جاء بسرق نصا وبالقطع شوب وث في حذيه تمام نصا وإن جعله السارق لأنه أخرج نصا من حوزه هذا السرقة والجله يمينه لا يؤثر كالجمل بصفته ونصاب ظه فلو أنساو به ذلك ولا أراضته والاربع ان أخذه (من حوزته) فلا قطع بسرقة ليس محرر لخبر أبي داود لا تقطع في شيء من الماشية إلا فجا أو أء المراح ولأن الجلبانة تعظم بمسطرة أخذه من الحرم فحكم بالقطع ونحو اختلاف ما ذكره المالكا ومكنه بضعيه

دينار وتكون أرماته تناقصت وأجمع فيصدق كلام المتن ربع دينار مضروب ونافطو بغير الذهب أصلا والأحراز قد تنرفقه القدم فقط ويصدق بالذهب الغير المضروب فإنه لا بد فيه من الوزن والقيمة معال للكان أول (قوله لا يساوي) بعامض وبا الخ) هذا تناقص لأول الكلام لأنه يساوي وما زنا لأن يقال لا يساويه أي قيمة فلا تنافي (قوله وإن ساواه الخ) لا يصح جعلها للقيمة لأنه نصير المعنى سواء سوى أم لا فإن لم يساوا في أول الكلام لم يساوى في تكرار الخ ما تقدم فكان الأولى حذف هذه الجلبة (قوله أشرك الإنسان الخ) أي مكلفان فإن كان أحدهما غير مكلف أو أعجميا قطع المكلفان أمر الإعجمي أو غير المجرب لأنهما كالا لأنه وهذا التخصيص لا يؤثر كالأثر امتنازل عامر فكل حكمه (قوله إن يأخذه) ليس بقيد بل المداور على إخراجها من الحرم زوان لم يأخذ (قوله أو أء المراح) بد الهمة من آراء أو قصرها (قوله ومكنه) تفسير لمأقطه والباء بمعنى من كما هو في بعض النسخ ويكون صفة مكنته ويصح أن تكون الباء البسيطة وصلة مكنته محذوفة أي من أخذه وقوله بضعيه أي ضعيح المالك للمال -

(قوله لحاظ دائم) وجوبه مسئله المتاع موضوع في محراء أو شراع أو مسجد وقوله أو حصانة موضعه مع لحاظ الخ يقتضي أنه لا بد من
 الامرين انما هو ابتداء وليس كذلك بل على تفصيل يعلم من مرآة المتع في هذا المثل فكان ينبغي ان يقول أو حصانة مع لحاظ في بعض
 الصور وحاشا ان المصل ان كان حصانة مفسلة عن العماره فلا يشترط دوام الملاحظة بل الشرط كون الملاحظة يقظا باقيا سواء كان
 الباب مفتوحا أو مغلقا وانما مع إغلاق الباب وان كان المصل في العماره فلا يشترط قوة الملاحظة ولا يقظة بل في الشرط كون الباب
 مغلقا مع وجود هذا الملاحظة أو إغلاقه مع غيبته زمن أمن خازن أو أمان كان الباب مفتوحا بل كان الملاحظة سبقة كانت محروقة
 والأفلا (قوله مع لحاظ له) ولا تغمر الفترات العارضة فإذا أخذ السارق حينئذ قطع (قوله وضبطه) أي الشيء المحرور الخ (قوله فعرصة)
 دار أي وهي السمان في العرق بالصحن وقوله وصفتها كالكثرة والمصاطب التي في جوفها (قوله بيوت الدور) أي عرفها وقوامها وقوله
 وإطانات أي وبيوت الخانات وهي الوكائل وبيوتها والحواصل والطبقات التي فيها وقوله أو اسواق أي وبيوت الاسواق وهي الدكاكين
 وقوله وبيوت الدور الخ اعلم ان اذا كان باب الدار مفتوحا وباب الغرفة ٢١٧ أو القاعة مغلقا ودخل السارق فاشترج الشيء

من داخل الغرفة مثلا لا يحسن الدار
 قطع بذلك وان لم يأخذ لاه أخرجه
 الى محل الضياع وهذا كان محرزا
 وأمان كان باب الغرفة مثلا مفتوحا
 سكب الدار وأخرجه السارق من
 داخل الغرفة في ضمن البيت فلا
 قطع وكذا ان أخذ منه لاه المال غير
 محرز وأمان كان البابان معقنين
 أبواب الدار ومغلقا دون باب الغرفة
 فكذلك لا قطع اذا أخرجه من
 داخل المحرور الى ضمن البيت لانه
 لم يخرج من تمام المحرور فان أخرجه
 الى خارج المحرور قطع كما يعلم من
 المنهج (قوله لو رفع قطع الخ) ما لم ينقله
 السارق عما قسمه أو ما قسم عليه والا
 فلا قطع لانه أزال المحرور قبل السرفه
 بخلاف ما يجوز من تحته فانه يقطع
 والفروق انه في الاول أزال المحرور في
 الثانية سرقا المحرور والقطع في
 الثاني دون الاول ولذا أسكره ثم
 أحسنه مناعه لا قطع أو أزال النام

والاحراز يكون بالحفاظ له بكسر اللام دائم أو حصانة موضعه مع لحاظ له المحكم في المحرور
 العرف فانه لم يحد في الشرع ولا الله فخرج فيه الى العرف كالقبض والاحياء والاشياء
 يختلف باختلاف الاموال والاحوال والالوقت فقد يكون الشيء محرزا في وقت ودون وقت
 بسبب صلاح احوال الناس وفسادها وقوة السلطان وضعفه وضبطه الفزالي بما لا يدع صاحبه
 مضطرا فعرصة دار وقتها حرز خيس آية وثياب اما تقيسهما محروقه بيوت الدور والخانات
 والاسواق المنيعه وتخزن حرز على وقد وحقوها وقوم فخرهم كسبوا شرعا على متاع ولو
 قسده حرزه ومعه في قسده فيما بعد التسدس زاله والا كان قسده كسابقه فقد أوجر
 فلا يكون حرزا كما ذكره الماوردي ويقطع نصاب نصاب من وعاء يقيه لوان انصب شيئا
 فشيئا لا سرق نصابا من حرزه ونصاب أخرجه ففتن بان ثم في الثانية لذلك فان تحلل بينهما
 علم المالك واعادته الحرز فالثانية سرقه أخرى فلا قطع فيها ان كان المحرر قيدان نصاب
 والخامس كون السارق (اللاه له فيه) أي المسروق فلا قطع بسرقه ما له الذي يدعيه وان
 كان هو ناه أو مؤد أو مؤسرق ما اشتراه من يدعيه ولو قيل تسليم الشئ أو في زمن الخيار
 أو سرق ما فيه قبل قبضه لم يقطع فيها ولو سرق مع ما اشتراه ما لا آخر به تسليم الشئ لم يقطع
 كإحدى الرصة ولو سرق الموصى له قبل موت الموصى أو بعده وقبل القبول قطع في الصورتين
 أما الأولى فلا تفرق بالوصية وأما الثانية فتبا على ان المالك فيما لا يحصل بالموت
 فلا قيل قدم انه لا يقطع باليه بهذا القبول وقيل القبض فلا كان هنا كذلك أوجب بان
 الموصى له مقص بعدم القبول مع تمكنه منه بخلافه في الهبة فانه قد لا يتمكن من القبض وأضا
 القبول وجد ثم ولو لم يدعنا ولو سرق الموصى به بغيره بعد موت الموصى والوصية للفقراء لم يقطع
 كسرقه المالك المشترك بخلاف ما لو سرقه الغني (تذبه) لو ملك السارق المسروق أو حظه
 بارث أو غيره كثر ما قبل أخرجه من الحرز أو نقص في الحرز عن النصاب أهل بعضه أو غيره

(٢٨ - خطيب ثاني) على الجبل وأخذ الجبل لا قطع لانه أزال الحرز فان أخذ النام ثم جمل لا قطع لانه لم يمسح هذا الحرز
 ومثل قسده المتاع في كونه غير زاعمة على رأس النام والمركوب في رجله وما على الحكم والمامه من الدارام إذا كان من يوطأ والمحل
 بيد المرأة أو رجلها ان كان ثابتا لا مختلا كما الختم في يد النام (قوله لم يمسح) بينهما علم المالك واعادته الخ) منزهة ذلك ثلاث صور عدم
 العلم والاعادة مع تحلل العلم دون الاعادة وتحلل الاعادة دون العلم من المالك بالنقب في هذه الثلاثة يعني فعل السارق الثاني على فعله
 الاول ثم ان الصورتين الأولىين ظاهران وأما الثالثة فقال بعضهم انها مستحيلة لا وجود لها وبضمهم ص وهاذا اشتبه عليه حرزه
 بمجرد غير طاعة ولم يعلم ان النقب بسرقه أو غير هاتفي هذا التصور يرى فعل السارق الثاني على الاول كالصورتين المتقدمتين (قوله
 وان كان هو ناه الخ) بمنزلة قوله وان تلقى بغير الغير (قوله ولو سرق مع ما اشتراه الخ) أي وكان دخوله بذمه وكان مقاصد الشرار والافطع
 (قوله فان قيل الخ) وارد على اصورة الثانية من مسئلة الوصية (قوله كثر ما قبل أخرجه من الحرز) أي وكذا بعد قبيل الرفع الى الجبل كم
 من مال يزعم ان المولى دخل حرزه لترض فانه ذلك الشيء الموكل في شرائه على قصد السرفه فكان الوكيل في ذلك الوقت يقدم مع
 صاحب المال والموكل في الحرز قيمته قبل أخرجه من الحرز (قوله قبل أخرجه من الحرز) أي وكذا بعد قبيل الرفع الى الجبل كم

(قوله ملك المسروق) أى أو ماله
أصله أو ملك فرعه أو سببه أو عيد
أو أنه إذن له في دخول الحرز وأنه
وجد الحرز مفتوحا وإن الحرز
ملكه على ذلك لا قطع فيه وإن ثبت
كذبه وكذا أن أنكر السرعة لا قطع إلا
أن ثبت عليه فيقطع (قوله شبهة
الملك الخ) قد شبهوا شبهة المال
المشتركة شبهة ملك وفيما تقدم
جعلوا شبهة محل والمحل واحد فهو
تسفين في التعبير (قوله لا يذهب
الخ) أى يعمده له شبهة استحقاق
التسفة (قوله لم يقطع) أى لأنه
شبهة استحقاق التسفة في مال الأغنيا
فهو عليهم (قوله بسرعة طلب الخ)
أى بعد حيازتهما أو كانا في محراز
محرازين عارس وكذا التماس على
الأشعار إن كان لها محراز وما
نفس الأشعار فإن كانت في البيوت
كانت محرزة والأفلاذ من عارس
(قوله وبما ورتب الخ) وقبل لا قطع
بسرقة المأكل يفرم قيمته أى أن
لم يكن لملكه قيمة والأضمن بالمحل على
هذا القول نقل يرمي في التصيب
(قوله كونه محترما) فيه نظر لأن
ما أخرجه به ففي حقه قول المتن
يسرق نصا لأن ما ليس مالا لا يسمى
نصا وأيضاً فإنه أخرج بالمحترم
ما ليس محترماً مع عدمه فيخرج
بقوله ولو محترمة وأيضاً فإن معنى هذا
الشرط كون المسروق مالا محترماً
فخرج بالمأكل ماله وخرج بالمحترم
مال الحرز في الخ فكان الأولى حذف
هذا الشرط والاستغناء عنه بالمتن
المتقدم (قوله فإن بلغ الخ) أي
مقابل لحذف أى محل عدم القطع
لذلك لم يقطع الخ

كسراره لم يقطع أمافي الأولى فلا نهما أخرج الامام كوفي الثانية فلا نهما يخرج من الحرز
نصا بما لو ادعى السارق ملكا المسروق أو بعضه لم يقطع على النص لا احتمال صدقة فصار شبهة
دائرة للقطع ويرى عن الإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه أنه ماله السارق القطر يقضى
الغيبه ولو سرق ثابان مثلاً نصا بين وادعى المسروق أنه أحدهما أنه أو لهما فكذبته الآخر لم
يقطع المدي للمام وقطع الآخر في الأصح لأنه أقر بسرعة تصاب شبهة فغيبه وإن سرق من حرز
شريكه مالا مشتركا بينهما فلا قطع به وإن قل نصيبه لأن الحق في جزئه فحاشا أن يقطع شبهة
فأشبهه وطه الجارية المشتركة (و) السادس كون السارق (لا شبهة) له (في مال المسروق
منه) لحديث إدريس الحدود عن المسلمين ما استطعتم صحح الحاكم استناده سواء في ذلك شبهة
الملك بين سرق مشتركة بينه وبين غيره كما هي أو شبهة الفاعل كمن أخذ مالا على صورة
السرقة فظن أنه ملكه أو ملكه أصله أو فرعه أو شبهة أهل كسرقة الابن مال أحد أصوله
أو أحد الأصول مال فرعه وإن سفل الما بينهما من الاتحاد وان اختلفا فيهما كما يشبه بعض
المؤرخين وإن مال كل منهما مصادرها لا آخر ومنها أن لا قطع به بسرعة ذلك المال
بملاص سائر الأقارب وسواء أكان السارق منهما سارقاً أم رقيقاً كما صرح به الركني تفقها
مؤيداً بهما ذكره من أنه لو وطئ الرقيق أمة فرقه لم يقطع له شبهة ولا قطع أيضاً بسرقة رقيق مال
سيده إلا بإجماع كما حكاه ابن المنذر لشبهة استحقاق التسفة وبه كيد سيده والمبعض كالقن
وكذا المكاتب لأنه قد يجهز نفسه كما كان (قاعدة) من لا يقطع بمال لا يقطع به رقيقه
فكأن لا يقطع الأصل بسرقة مال الفرع والعكس لا يقطع أحدهما بسرقة مال الآخر ولا يقطع
السيد بسرقة من ملكه ماله ولا يقطع المالك المبيع بعضه الحر كما يجز به الماوردي لأن
ملكه بالحرز يبقى الحقيقة لجميع بدنه فصار شبهة (فروع) لو سرق طعما من القسط ولم يرد
عليه لم يقطع وكذا من أدن له في الدخول إلى دار أو حاوطني بشراء أو غيره فسرقت كان مجرمه ابن
المقرى ويقطع بسرقة طلب وحشيش ونحوهما كصيد لعموم الأدلة ولا أثر لمكرونها بما حة
الأصل ويقطع بسرقة معرض للتلقي كهريرة وفواكه يقول ذلك عياض ورتاب ومصحف
وكتب علم شرعي وما يتعلق به وكتب شعر نافع مباح للمام فإن لم يكن ناقصا ما قاوم الورق
والجلد فإن بلغا نصا يقطع والأفلاذ السابع كونه مختاراً فلا يقطع المكروه بفتح الراء على السرقة
لرفع التهمة عنه كالسبي والمجنون ولا يقطع المكروه بكسرهما أيضاً من كان المذمة بالفتح غير مجرم
لجسمه أو غيرهما قطع المكروه للمام والثامن كونه ملتزماً بالحكام فلا يقطع ماله لعدم التزامه
ويقطع مسلم وذمي بمال مسلم وقيل ذمي أما قطع المسلم بمال المسلم فبالإجماع وأما قطعه بمال
الذمي فبالمشهور لأنه معصوم بذمته ولا يقطع مسلم ولا ذمي بمال معاهد ومؤمن كالأقطع
أما معاهد المؤمنين بسرقة مال ذمي أو مسلم لأنه لم يلتزم بالحكام فاشبه الحرز والتاسع كونه محترماً
فلو أخرج مسلم أرضي خرا أو محترمة وختر براو كلباً ومؤمنين وبلدية مبلد يقطع لأن
ما ذكر ليس بمال أما الدار فيقطع به حتى لو بدنه السارق في الحرز ثم أخرجه وهو يساوي
نصاب سرقة فإنه يقطع به إذا قلنا بأنه ماله معصوب منه إذا بدنه الغاصب وهو الأصح ومثله كقال
البلقيني إذا صار الخمر خلاصاً ووضع السارق يده عليه وقيل أخرجه من الحرز فإن بلغ ما دونه
نصاباً يقطع به لأنه سرق نصا بما من حرز لا شبهة له فيه كما إذا سرق أمانة يقطع بها حتى إذا قاله

(قوله في الاولى) هي قوله اذا قصد تغييرها بلحقولها الثانية هي قوله وانما جعل قوله وسواء ارجع لكل منهما وقوله بقصد السرقة أم لا متعلق بانما جعلها وقوله أو دخل على وجه التنازع (قوله فان بلغ مكسوره الخ) المراد بمكسوره خشبه وأجزاء من الجبال على قرص لوفصلت وآزيت سورته وليس المراد الكسر الحقيقي لا تنسب إلى كلامه ثم ان قوله فان بلغ الخ مقابل لمخزنه أي محل عدم القطع ان لم يبلغ الخ (قوله لا يحمل الخ) ليس هذا أمكرا مع ما تقدم بل هو أعم لان ما تقدمه خاص بالشرو وما هنا أعم من الشعر وغيره (قوله والقرطاس الخ) حاصل الفرق بين تقوم بالمباح والحرمان بالمباح يقوم بهيته مكتوب مع الجلود والحرمان يقوم بالورق بفرض كونه أبيض من غير كتابة (قوله انما التقط الخ) وتعتبر قيمته بهيته وصورة والفرق بينهما وبين آلات الملاهي ان هذا مخرجها لعارض دون تلك ولعل الانباح الاخرى (قوله ولو كسر انما الخ) مقابل لمخزنه أي ما تقدمه اذا سرقتها حقيقة فان كسر هابل انما جعلها مخرجها فكذلك أي ان بلغ نصا يقطع والافلا تحكم الصحيح وحصل القطع في الجميع مالم ٢١٩ بقصد ازالة المسببه سواء قبل الدخول أو وقت

الاخراج والا فلا قطع (قوله والعاشر

الخ) قال بعضهم الاولى حذف هذا الشرط وما أخرجه به يخرج بالشرط السادس وهو عدم الشبهة وأيضا فاجتمع كون المالك تملكها وما معنى كون المالك غير تام وغير قو في المسائل التي أخرجه الا أن قال المراد بالمالك التام القوي أن يكون ملكه مينا سواء كان واحدا أو متعددا والمراد بكون المالك فيما أخرجه غير تام الخ أن الحق لجميع المسلمين لا يخص به واحد دون آخر أو تغييرا للمالك فيه فوجع ما سجد لانه لا ملأ وأما هو استحقاق انتفاع (قوله حصر المسجد الخ) أي اذا كان عاما ما اذا كان خاصا جميعا فهو موقوف عليهم يفصل فهم التفصيل الذي في الشارع وأما غيرهم فيقطع مطلقا (قوله ولا يسأروا يفرش فيه الخ) أي كالسبب والعصبات ولوفى بعض الأيام كما جمع وقوله المصدرة لقرينة انظر المراد بالبعده للزينة فان المصدرة أفرشت ولو لم يوجد فهي معدة للاستعمال لفضل المراد

المأدود وغيره هذا اذا قصد بئرا حة ذلك المسرفة أما اذا قصد تغييرها بدخوله وانما جعلها فلا قطع وسواء أخرجه في الاولى أو دخل في الثانية بقصد السرقة أم لا كما هو قضية كلام الرض فيه ما وكلام أصله في الثانية ولا قطع في استنساخه الشارع على كسره كزمر وصنم وصلب وطنبور لان التوصل الى ازالة المسببه مندوب اليه فصار شبهة كإرافة الخمر فان بلغ مكسوره نصا يقطع لا يسرق نصا من سره هذا الم قصد التغيير كأي الروضة فان قصد بئرا حة يسرق تغيير فلا قطع ولا فرق بين أن تكون مسلم أو ذمي ويقطع سرقة مالا يحمل الانتفاع به من الكتب اذا كان الجلود القرطاس يبلغ نصا يقطع بسرقة اناء التقيد لان استعماله يباح عند الضرورة لان أخرجه من الحرم وليس له بالكسر ولو كسر انما انخرأ والطنبور وقضوه أو انا التقيد الخرز ثم أخرجه قطع ان بلغ نصا يحكم الصحيح والعاشر كون المالك في النصاب تملكها كما قاله في الروضة فلا يقطع مسلم سرقة حصر المسجد المعد للاستعمال ولا يسأروا يفرش فيه ولا فتايل سرقة لا يقطع لان ذلك لصحة المسلمين له فيه حتى كمال بيت المال وخرج بالبعده حصر الزينة فيقطعها كما قاله ابن المقرئ والمسلم الذي يقطع لعدم الشبهة وينبغي أن يكون بلاط المسجد يحصر المعد للاستعمال ويقطع المسلم سرقة باب المسجد وجذعه وتأزيره وسوايه ويسقوه وقناديل زينة فيه لان الباب التحصين والجذع وقضوه للعمارة ولعدم الشبهة في القناديل ويطبق هذا سر الكعبة ان خط عليها لانه حينئذ يخرز وينبغي أن يكون ستر المنبر كذلك ان يخط عليه ولو سرق المسلم من مال بيت المال شيئا نظران أفرز لطائفة كذوى المقرئ والمساكين وكان منهم أو أسله أو فرعه فلا قطع وان أفرز لطائفة ليس هو منهم ولا أصله ولا فرعه قطع اذا شبهه في ذلك وان لم يفرز لطائفة فان كان له حق في المبروق كمال المصالح سواء كان فقيرا أم غنيا وكصفه فهو فقير وأغرام ذات البين أو أفرز فلا يقطع في المسائين أمافي الاولى فلان له حقا وان كان غنيا كما هو لان ذلك قد يصرف في عمارة المساجد والباطات والقناطر فينتفع به الفقير والمسلم لان ذلك مخصوص بهم بخلاف الذي يقطع بذلك وانظر الى اتفاق الامام عليه عند الحاجة لانه انما ينفع عليه للضرر ودفوع بشرط الضمان كأي في على المضطر بشرط الضمان وانتفاعه بالقناطر والباطات بالتبعية من حيث

بها حصر أو مساعدات تتعلق على الحيطان في بعض الايام التي لا يستعمل حينئذ (قوله وجذعه) أي كضفة مقروسة فيه وقوله وتأزيره هو خشب يوضع في أساس البنيان لاجل الاتقان والكمال في غير البواب وأما هو فلا قطع مطلقا ومثله المجاورون فيه انما فيه غير محرز عليهم (قوله ويسقوه الخ) وكذا ستر المنبر ومصادرة الامان كانا يخرزين بخلاف المنبر والمال كزمر كرمي الواظ فلا قطع ولو كان السارق غير غني لم يوزن واطع وكذا بكرة البئر المسلبة (قوله وان لم يفرز لطائفة الخ) لعل المراد بطائفة معينه والانه مفرز من غير غنائه من أموال بيت المال (قوله وبشرط الضمان) أي بأن يقول له الامام انفق عليك وأرجع اذا قدرت وقوله كأي في على المضطر الخ أي كأي في الضمان على المضطر بشرط الرجوع عليه اذا قدر وهذا اذا كان غنيا لكن ما غائب مثلا ولا اقل الرجوع عليه وحمل الاحتياج للشرط اذا كان يمكن معه المعاقدة والا فلا يكون فرضا حكما ولا فرق بين الغني والفقير في هذا التفصيل

(قوله فان لم يكن له في بيت المال حق الخ) كان الاولى حذفه لانه ان كان متعلقا بعمل المصالح الغني والفقر له حق فلم يبق غيرهما حتى يخرج به بذلك وان أخرجهما الذي قصد كره الشارح وان كان متعلقا بعمل الصدقة فان كان المراد به الغني فقد أخرجه قبل ذلك تعين خدم كره حيث ذلوا به عن رادبه الذي لا الشارح أخرجه أيضا (قوله الموقوف على القراءة) أي على كل من يقرأ فيه (قوله عوقوف الخ) أي سواء كان مصحفا أو غيره فذلك صرح أن يكون من عطف العام على الخاص وان نظرنا نكون الموقوف عليه فبقا تقدم طامونا خاصا كان من عطف المغارب (فرع) لو أخرجه لمسروق على دابته أو في ماء أو ربح ما يوقه بقر أخرجه قطع (فرع) مال الزوج ان كان في محل مختص به فهو محرر زعي الزوجه وكذا اذا كان في محل مشترك بينهما لكن في صندوق مثلا ومقتضا معه فان كسرت الصندوق وأخذت ما فيه قطع لان المتاع في الصندوق ٢٣٠ محرر وان أخذت الصندوق بما فيه فلا قطع لان المكان الذي فيه

الصندوق ليس محررا علموا وكذا يقال في متاع الزوجه بالنسبة للزوج (قوله وتقطع يده الخ) فرغ من شروط السرقه ومن بيان التهمة المستطعة للقطع شرع بتكم على كيفية القطع في السرقة (قوله وتقطع يده) أي بعد طلب المالك للعالم والأفلاطع في الحال لا لحال أن يفزع من المالك فيسقط القطع أو يقرأ المالك بأن المالك السارق فيسقط أيضا وان كذبه السارق (قوله قال تعالى الخ) دليل لقوله قطع يده وقوله والقراءة الشاذة الخ دليل لقوله الجنى واعلم ان البدائي ان كانت موجودة فبالمر ظاهر وان كانت مفقودة فان كان قبل السرقة انتقل للرجل اليسرى وان فقد ما بعد استحقاق قطعها في السرقة سواء كان الفدية مضابة أو آفست سقط القطع ولا ينتقل بها بدوها وكذا ان كانت شلا ومخيف زرع الخ فان كان ذلك قبل السرقة انتقل لما بعد ها وان كان بعد استحقاق قطعها في السرقة سقط القطع وهذا اذا كانت الجنى واحدة فان تعددت أو ممكن قطع كل واحدة على حد قطع في السرقة الاولى الأصلية أن عرفت أو واحدة ان لم تعرف الأصلية ثم الثانية في السرقة الثانية وهكذا سواء كانت كلها أصولا أو زوائد أو مشبهة فان لم يكن قطع واحدة وحدها قطع الجميع وهكذا يقال في بقية الأعضاء (قوله على الاجام) أي أصل الاجام فأصل الاجام فاصل بين الكوع والاجام (قوله عند أصل الاجام من الرجل) المراد بالاندية انه متصل باهام من الرجل فليس بينهما فاصل (قوله من العظم الخ) كان الاولى حذف من وزيادة اسم العطف ويقول باهام الخ ويكون يدري معنى وهو يصل للمنى لا لاسم ما اسم العظم الذي عند اجام يدورها اسم العظم الذي الخ أو انه كان يحذف ما عند تجوله ما سم ويريد لفظ اسم مع من الداجلة على لفظ العظم ويكون يدري معنى غير ويصل للمنى ما غير اسم العظم الذي عند اجام يدورها اسم العظم الذي الخ (قوله فان سرق ثانيا الخ) لو قد قطع الرجل اليسرى أولا كاتدم

فان تعددت أو ممكن قطع كل واحدة على حد قطع في السرقة الاولى الأصلية أن عرفت أو واحدة ان لم تعرف الأصلية ثم الثانية في السرقة الثانية وهكذا سواء كانت كلها أصولا أو زوائد أو مشبهة فان لم يكن قطع واحدة وحدها قطع الجميع وهكذا يقال في بقية الأعضاء (قوله على الاجام) أي أصل الاجام فأصل الاجام فاصل بين الكوع والاجام (قوله عند أصل الاجام من الرجل) المراد بالاندية انه متصل باهام من الرجل فليس بينهما فاصل (قوله من العظم الخ) كان الاولى حذف من وزيادة اسم العطف ويقول باهام الخ ويكون يدري معنى وهو يصل للمنى لا لاسم ما اسم العظم الذي عند اجام يدورها اسم العظم الذي الخ أو انه كان يحذف ما عند تجوله ما سم ويريد لفظ اسم مع من الداجلة على لفظ العظم ويكون يدري معنى غير ويصل للمنى ما غير اسم العظم الذي عند اجام يدورها اسم العظم الذي الخ (قوله فان سرق ثانيا الخ) لو قد قطع الرجل اليسرى أولا كاتدم

(قوله مكابرة) أي جباهه رجال من البروز وقوله اعتاد انصوب على أنه مفقود لاختلافه عن اللزوم (قوله يرفع البذل عن الفوت) أي حقيقة بأن يدواع العمارة أو سكانها فروا من الممازة لكن كان بأهل الممازة ضعف عن الأمانة (قوله يخيف) صفة للمترجم وحده خيفة بالانصب في بعض النسخ على الحال ٣٣٣ . وقوله يشاوم الخ في حصل رفع صفة تخيف تفسيره فهما قيد واحد (قوله بحيث

الخ) الباب يعني في حيث يعني مكان وجدة يبدلها صفة تخيف في محل جر وهو متعلق بيسر زأي في مكان موصوف ذلك بأنه يبعده عنه فوت أي حقيقة أو حكما كاقدم (قوله ويحتل الخ) هذا مختار تخيف وقوله ومنتهب مختار زي ببعده غوث أي وأما المنتهب إذا حضر معه غوث فلا يس قاطع طريق فصوله ومنتهب أي مع حضور الغوث وقربه (قوله وإن شرطه في المنهاج الخ) عذر المنهاج أن الأحكام الآتية التي منها الفصل والصلاة لا تأتي فيه لأن مفهومه فيه تفصيل فإن كان الكافر ذميا كان كذلك والا فلا والمفهوم إذا كان فيه تفصيل لا يعتز به (قوله مع قوة السلطان الخ) هو وما بعده ليس فصيحا وإنما قيلهما لأنها محصل التوهم ومفهومهما بالآل (قوله المال الخ) أي اليهود وهو نصاب السرقه بأن لم يأخذوا شيئا أصلا أو أخذوا أقل من نصاب أو نصابا باخل فيه شرط من شرط السرقه (قوله وهو محصل تختمه إذا قتلوا لأخذ المال) أي وإن كان قصدهم أخذ أقل من نصاب وسواء أخذوه أم لا إن لم يأخذوه قتلهم القتل فقط ظاهر وإن أخذوه وكان نصاب سرقه الخ تختم القتل والنصب (قوله قيل للمال) معتدق اليد وما بعده في اليد شعب (قوله للمال وقيل المصارعة) ضعف وقوله وقيل المصارعة معتد

لكن مع ملا حظة المال ويرتفع على ذلك أنه لو عفا صاحب المال سقط القطع لأنه العوا به وقدم أي تأب منها ولو كان للمال لم يسقط (قوله أن قتلا) الفعلة كلفظ الآية بفتح أن الخ (قوله كافي قوله تعالى) راجع للتوبيخ (قوله قالوا كوفي هودا) أي نكاح اليهود لبعضهم كوفي هودا أي ابتوا عليها كذا الحضاري قال بعضهم لبعض كوفي أنصاري أي ابتوا عليها

الطريق هو البروز لأخذ المال أو قتل أو لأرباب مكابرة واعتادا على القوة مع البذل عن الفوت ويشت رجلين لا رجل واحد وأمنين وقاطع الطريق ملتمزم الأحكام ولو سكران أو ذميا مختار تخيف الطريق يقوم من يرزوه بأنه يساويه أو يغلبه بحيث يبعده معه غوثا بعد عن الممازة أو ضعف في أهلها وإن كان البارز واحدا أو أنشأ أو بلا سلاح خرج بالقيود المذكورة أضافا هافليس المتصف بها أو بشئ منها من حري ولو معاهدا وصبي ويحتون ومكر ومختلس ومنتهب قاطع طريق وقد وصل مما قفر وإنه لا يشترط فيه اسلام وإن شرطه في المنهاج كاصله ولو دخل جسم الليل دار أو منعوا أهلها من الاستغاثة مع قوة السلطان وبصوره فقطاع (وقطاع الطريق على أربعة أقسام) فقط لان المجر مناهج المال لا يقتصر على القتل أو الجمع بينه وبين أخذ المال أو الاقتصا على أخذ المال أو على الاختلاف وتبها المصنف على هذا مبتدئا بالاول فقال (إن قتلوا) معصوما مكافئ لهم مجدا ولم يأخذوا المال قتلوا) حقا الآية السابقة ولا نعم شعوا إلى جنائهم أخافة السبل المقضية زيادة العقوبة ولا زيادة هنا لا تختم القتل فلا يسقط قال البندنيي وعمل تختمه إذا قتلوا لأخذ المال أو الاختصاص ثم أشار إلى القسم الثاني بقوله (فإن قتلوا أو أخذوا المال) المقصر بنصاب السرقه وقياس سابق اعتبارا لحرز وعدم الشبهة (قتلوا) جنبا (وسلوا) زيادة في التشكيل ويكون صلهم بعد صلهم وتنفبهم والصلاة عليهم والغرض من صلهم بعد قتلهم التشكيل بهم هو جريرهم هو يصب على خشية وضوها ثلاثة أيام لم يستمر الحال و يتم النكاح ولأنها اعتبارا في الشرع وليس لما زاد عليها قابلية ينزل هذا إن لم يصف التفسير فإن خيف قبل الثلاث أزل على الأصح وحل النص في الثلاث على زمن الرد والاعتدال ثم أشار إلى القسم الثالث بقوله (فإن أخذوا المال) المقدر بنصاب سرقه بلا شبهة من حرز محاصرياته في السرقه (ولم يقتلوا قطعت) بطلب من المالك (أبدىهم) وأر جلهم من خلاف) بأن تقطع اليد اليمنى والجل اليسرى دفعة أو على الولاء لانه حد واحد قلن مادوا بعد قطعهما ثانيا قطعت اليد اليسرى والجل اليمنى لقوله تعالى أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف وإنما قطع من خلاف لما في السرقه وقطعت اليد اليمنى للمال كالسرقه وقيل للمصار به والجل قبل للمال وقيل للمصارعة تنز بلا ذلك منزلة سرقه ثانية وقيل للمصار به قال العمراني هو أشبه ثم أشار إلى القسم الرابع بقوله (فإن أخافوا السبل) أي الطريق بوقوتهم فيها (ولم يأخذوا مالا) من المارة (ولم يقتلوا) منهم أحدا (حبوا) في غير موضعهم لانه أحوط وأبلغ في الزجر والإحاش كاهو في الرضة حكايه عن ابن سريج وأقره (وعزروا) بغيره الامام من ضرب بغيره لارتكابهم معصية لاحدقوا ولا كفارة (تأنيبه) عطف المصنف التعزيز على الحبس من عطف العام على الخاص إذ الحبس من جنس التنزيير واللام تركه إن شاء مصلحته وبما تقره ابن عباس الآية الكريمة فقال المعنى أن يقتلوا أو يصلوا مع ذلك أن قتلوا وأخذوا المال أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف إن اقتصر على أخذ المال أو ينقضوا من الأرض إن أصرعوا ولم يأخذوا شيئا فجعل كله أرفع التنزيير لا التغيير كقوله تعالى وقالوا كوفي هودا أو نصاري

(قوله بغير أحد الخ) المفعول محذوف أي من هو جاعته (قوله بغيره معنى القصص الخ) فيه إشارة إلى أن فيه ثابتين وفرع على جانب كونه فيه شائبة القصص ثم عاوى قوله فلا يقتل بغيرك ، وقوله ولو مات بغير قتل وقوله ويقتل بواحد الخ وفرع على كونه فيه شائبة الحد وقوله ولو عفا المستحق وقوله وراعى فيه المماثلة وفرع على كونه فيه شائبة القصص فلا بد كرم المذنب ولو عفا أحسن (قوله فلا يقتل بغيرك) أي ولا يقتل المرأبة أيضا لأن القتل للمرأبة ثبت تبعاً للقصص فإذا اتفق الأصل اتفق التابع وكذا يقال في مسئلة التوقيع (قوله كان قطع يده فاندمل) أي وعفا المستحق فلا يقطعها الإمام وأما ٢٢٣ قيد بغيره فإما مل لأنه لو سري إلى النفس كان قتلاً متعمداً فقتله لا يملكه ولو عفا

قتله متعمداً فقتله لا يملكه ولو عفا عنه المستحق (قوله من يمتنع القتل والصلب الخ) بمعنى أنه لو انقص المستحق بعد التوبة لا يصب أو عفا المستحق بعد التوبة لم يقتل ولم يصب وقوله وقطع اليد والرجل بمعنى أنه إذا تاب قبل القدرة سقط قطع الرجل لأنه لا مرأبة وقد تاب منها وإذا سقط قطع الرجل سقط قطع اليد لأنها معقوبة واحدة وإذا سقط بعضها سقط كلها وقوله والصلب مطوف على قتل أي ومن يمتنع الصلب وقوله وقطع مطوف على تمتع فلا يمتنع فيما (قوله فلا يسقط عنه) أي من قطع الطريق الذي تاب قبل القدرة (قوله من حد زنا) أي قبل الحراة أو قبلها وقوله وسرقة أي قبل الحراة أما السرقة في الحراة فيسقط حكمها بالآية قبل القدرة وقيل لا يسقط وهو المعتمد (قوله وشرب خمر) أي في الحراة أو قبلها وكذا ما بعده (قوله ولا يرد لمرتد) جواب عن سؤال حاصله هل استثنى المرتد من الذين قبله لأن قوله تسقط حده فأجاب بأن قتله كفر لا حد وكلاهما في الحدود (قوله أي في الحق) أي شهدوه وهم أقبته فإذا ثبت ذلك المقام له إلى ورأى الأول أخص من الثاني وإن كان كلاً في نفسه استغفر من الأول

أي قالت اليهود كوفوا هوداً وقالت النصارى كوفوا نصارى إذا لم يصبر أحد منهم بين اليهودية والنصرانية وقتل القاطع بغيره معنى القصص لا الحد لأن الأصل فيما اتفق فيه حق الله تعالى وحق الأذى بغيره حق الأذى لئلا يمتنع على الضيق ولا يلو قتل بالبحار به يمتنع العود فكذلك يمتنع بغيره فلا يقتل بغيرك ، كوفوه ولو مات بغير قتل فده نجيب تركته في الحرم أي الرقيق يمتنع بغيره مطلقاً ويقتل واحد من قطعهم ولا يدين حياته فإن قطعهم من يتأصل بالأول منهم ولو عفا على القتل عفا على المال وقتل القاتل حد القتل قطعته وراعى المماثلة فيما قبله ولا يشتم بغير قتل وصلب كان قطع يده فاندمل لأن القتل تغليباً لخلق الله تعالى فأخص بالنفس كالتفارة (ومن تاب منهم قبل القدرة عليه) أي قبل الظفر به (سقط عنه الحدود) أي العفو بات التي قصص القاطع من تمتع القتل والصلب وقطع اليد والرجل الآية إلا الذين تابوا من قبل أن تصدروا عليهم (وأؤخذ) من المؤاخاة مبنى المفعول بمعنى طوبى (بالفوق) أي بما فيها فلا يسقط عنه ولا عن غيره بالتوبة قوداً ولأول ولا باقي الحدود من حد زنا وسرقة وشرب خمر وقتل لأن المموآت أو أوردت فيها لم تفصل بين مقبل التوبة وما بعدها بخلاف قاطع الطريق نعم تارك الصلاة كساقط عنه الحد كاضيق إلى وضعة عن النص سقط القتل قطعاً والكافراً إذا زاناً مع أسلم فإنه يسقط عنه الحد كاضيق إلى وضعة عن النص ولا يرد المرتد إذا تاب حيث تقبل قبضه ويسقط القتل لأنه إذا أصبر قتل كفر إذا وحمل عدم سقوط باقي الحدود وبالنسبة إلى الظاهر أو ما بينه وبين الله تعالى فيسقط قطعاً لأن التوبة تسقط أثر العصية كآية عليه في زيادة إلى وضعة باب السرقة وقد قال صلى الله عليه وسلم التوبة لله ما قبلها وورد التائب من الذنب بكن لا ذنب له (ثم) التوبة لله الرجوع ولا يرد أن تكون عن ذنب وعطيه قوله صلى الله عليه وسلم إن لا توب إلى الله سبحانه وتعالى في اليوم سبعين مرة فإنه صلى الله عليه وسلم يرجع عن الاشتغال بمصالح الخلق إلى الحق قال تعالى فإذا فرغت فانصب وانصتوا لعل الله عليه وسلم ذلك نشر يعاوب يقض باب التوبة للامة يعلم كيف الطريق إلى الله تعالى وقد سئل بعض الأكرام من القوم عن قوله تعالى لقد تاب الله على النبي من أي شيء فقالني يسألني من لم يذنب على توبه من ذنب يسألني بذلك أنه لا يدخل أحد من أمة ما من المقامات الصالحة إلا تاب الله عليه وسلم فلا توبه من ذنبه صلى الله عليه وسلم ما حصل لا حد له وأصل هذه التوبة أخذ العقبة من قلبه الكريم صلى الله عليه وسلم وقيل هذه حظ الشيطان مثل نشر الرجوع عن التوبة إلى سائر الطريق المستقيم وشروطها أن كانت من حقوق الله تعالى التمدد والافلاح والعزم على أن لا يعود وأن كانت من حق الآدميين زبد على ذلك رابع وهو الخروج من الخطأ وقد بطن الكلام على التوبة مع ذكر جل من النقائص المتعلقة بها في شرح المنهاج وغيره

وتاب منه أي وجع إلى العافي (قوله ذا فرغت) أي من التبليغ فانصب أي انصب في العادة على أحد التفسير (قوله أو أسأل هذه التوبة) أي سبب هذه التوبة لشي من غير ذنب (قوله حظ الشيطان مثل) أي من توبه وحسنه والافلاح للشيطان عليه ولو بقيت لانه مصوم (قوله وشرا) مقابل قوله لله وقوله التمدد كرهه بغيره الذين بعده إلا أن قال أن أجزا الحقيقة لا يظن فيها إلا لا إلا لا يتأمل بل يحسد كبر الأجزاء كلها وإن كان بعضها يستلزم بعضاً

(فصل في حكم الصيال الخ) ذكره المصنف بعد الاواب المقدمة لانه قد يكون على النفس وعلى الانساب وعلى الاموال والعقول مثلا وكان الاولى تأخيرهم عن الرد ايضا لانه قد يكون على الدين ايضا (قوله هو الاستطاعة والتأويل) قيل عطف تفسير وقيل عطف مقار لان الاستطاعة هي العلو والقهر للغير والتأويل هو العدو وشدة ثم ان هذا المعنى قيل لغوي وشري على خلاف القاعدة من تقاربها بالعموم والتخصيص وقيل انه لغوي فقط والشري غير زائد على ما تقدم تبديلا ظاهريا بخلاف التقوي فانه اعم (قوله انصر ائمتنا الخ) امر بالنصر والامر بالشيء نهي عن شدة فمكون النصر واجبا وعدم النصر منها عنه مع انه فلا يجب النصر ويحب بان يحمل على حالة يجب فيها الدفع كما يصلح مما يأتي (قوله من أدى الخ) بيان للصائل (قوله أي ما يؤذيه) ما واقعة على فعل جليل قول الشارع كقطع الخ يكون أطلق المصدر وهو الاذى واداء اسم الفاعل والتقدير بفعل مؤذو بعضهم جعل ما واقعة على الاقرب وناسبه قول الشارع كقتل الخ (قوله في نفسه الخ) هي وما يبدى في ٢٢٤ المعنى من الحال والحرم ليس قيد او الاضافة اليه في الثالثة ليست قيد كما دلت من الشارح

(قوله فقال من ذلك الخ) ضمن قائلا (فصل في حكم الصيال وما تنافه البهائم) * والصيال هو الاستطاعة والتأويل والاصل فيه قوله تعالى فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه مثل ما اعتدى عليكم ونهر البخاري انصر ائمتنا ظالما أو مظلوما والصائل ظالم فنعن من ظلمه لان ذلك نصره ثم شرع في القسم الاول فقال ومن قصد بضم أوله على البناء المفعول يعني قصده صائل من أدى مسلما كمن أو كافر أو قاتلا أو مجنونا أو غافرا أو غيرا قريبا أو أجنبيا أو بهيمة (بأذى) بنون المجهمة أي بما يؤذي (في نفسه) قتل وقطع طرف وإبطال منفعة عضو (أو في) ماله ولو قتلوا كدرهم (أو في) حرمة فقال من ذلك ليندفع عنه (قتل) الموصول عليه الصائل (فلا تثنى عليه) من قصاص ولأدبه ولا كفارة ولا قيمة بهيمة وغيره ما خبر من قتل دون دمه فهو شهيد ومن قتل دون ماله فهو شهيد ومن قتل دون أهله فهو شهيد رواه أبو داود والترمذي وصححه ووجه الدلالة أنه لما جاهد شهيد ادى على أهله القتل والقتال كأن من قتل أهل الحرب لما كان شهيدا كان له القتل والقتال ولا تامة عليه أيضا لانه ما مورده في الأمر بالقتال والضمان منافاة حتى لو صال العبد المقتصر أو المستعار على ما ذكره فقوله ما يبرأ الغائب ولا المستعبر ويستثنى من عدم الضمان المضطر اذا قتله صاحب الطعام فدعا فان عليه التوردة كما قاله ابن بلي في آداب القضاء ولو صال مكرها على أنفاله ماله غيره لم يجز دفعه بل يلزم المالك أن يني روحه بالله كما يبال المضطر طعامه ولكل منهما دفع المكره (تنبيه) تفسير المصنف بالمال دفعه حتى ما ليس عال كالنكاح المقتنى والمسرير وقضية كلام المأذون وغيره الحاقه به وهو الظاهر ولقد دفع سم عن نخعو والدع ولده وسبده له لا هم معصومون ولا يجب الدفع عمالا روح فيه لانه يجوز ابا حته للغير امل عليه روح فيجب الدفع عنه اذا قصد اتلافه ماله ينحس على نفسه لحرمته الروح وجب الدفع عن وضع لانه لا دليل في ابا حته وسواء بضع أهله وغيرهم ومثل البضع مقد ما منع عن نفسه اذا قصدها كافر ولو معصوما غير المعصوم لحرمة له والمعصوم بطنت حرمة بصلاته ولان الاستسلام للكافر ذي الدين يؤقتده بهيمة لانه لا تبيع للاستبقاء الا ترى فلا وجه للاستسلام لها وظاهره ان عضوه ومنفخته كنفه لا يجب الدفع اذا قصدها وفي الأمر بالقتال والضمان الخ من

جله بيان وجه الدلالة لقص الحديث المتقدم ويكون ما بينهما اعتراضا بين المظوف والمطوف عليه (قوله حتى لو صال الخ) ولو تفرع على قوله فلا تامة عليه أو على قوله وفي الأمر بالقتال الخ (قوله فان عليه الشوق) أي وان رتب لان الصائل مددور ويحصل ذلك ما يمكن صاحب الطعام مضطرا أو الاقل ضمانا على صاحب الطعام حيث نسب (قوله بل يلزم المالك أن يني روحه الخ) يحمل ذلك اذا قال المكره للمكره ان لم تنصف مال بلان والاختلاس أو قطعت يدك أو جرحتك جرحا شديدا أو اذاتك ماله أو صرمت بشدة فاشهد فلا يلزم المالك ان يسلم له خصوصا اذا كثر المال الذي ربه بداتة عظيمة (قوله وله دفع مسلم عن ذي) أي بل يجب مطلقا لو صال عليه مسلم لعدم حصول فضيلة الشهادة للكافر وقوله والدع ولده أي يجب حيث وجب عليه الدفع عن نفسه ويحرم بيعه وعلى التفصيل الا في (قوله لا يجب الدفع عمالا روح) أي لنفسه ولم يتعلق بحق للغير كرهون ومسأحو والواجب الدفع؛ قوله كافر ومثله الزاني المحصن وتارك الصلاة بد أمرا الامام واطاع الطريق اذا ختم قتله (قوله قصد ما مسلم) أي معصوم الخ وأما قوله تعالى ولا تقربا بأيديكم الخ فانه مجهول على ما اذا لم يكن في الهلاك فضيلة من غير ذل ديني والا فلا يكون منها ما به على بسن الاستسلام ومجمله ما لا يمكنه الهرب

أو يكون عالمه متوحداً أو ملكاً متوحداً أو كركياً أو شجاعاً كذلك أي متوحداً أو إغلاخياً جزءاً الإسلام ومحمل من الإسلام إذا كان المقصود أن لا تفنن النفس إما أن لا تفنن في العضو أو للعضو فلا يجوز الإسلام فيه فالنفس تبتدئ بان قيل إذا كان المنظور إليه حصول فضيلة الشهادة فلا اتصال كافر على مسلم فإن المسلم إذا مات يكون شهيداً فكان مقتضاه حواز الإسلام له مع أنه لا يجوز أن يجب بأن المنظور إليه فضيلة الشهادة من غير ذلك يعني في ذلك حيث دلل الإسلام فذلك وجب البقي (قوله من أدل عنده الخ) محمول على حال التيسر الدفع فيها أو لا فليس له هذا الوعيد (قوله بكلامه واستأنافه) ظاهره التصبر بهما وإن كان ٢٥٥ ظاهر النهج التزيين بالمعتمد (التصغير) (قوله

(٢٩ - خطيب ثاني) قوله فهو على العاقبة أي لأن ذلك خطأ وهذا في النفس إمامي المال عليه وبحل ضمان العاقبة إمام يؤمده فعل يقتل غالباً ولا فقيه الضمان لأنه عديم حثيث قوله ويستقي من إطلاقه الخ ليس المراد أنه في هذه المستنبطات يتفق الضمان بالمرء بل المراد أنه لا ضامن إلا على الراكب أعم من نفي الضمان بالمرء أو وجوبه على غير الراكب قوله أجنبي ومثله الولي بضاعلي تفصيل إن كانت الهبة بضاعتها مثلاً فلا ضمان على الولي والأضحية الضمان وهذا التفصيل في الولي في الأجنبي إذا كان فقه ذلك إبان الولي والأضحية الضمان مطلقاً من غير تفصيل قوله فالضمان على الأجنبي ولو كان مثلاً يضبط الدابة على المعتبر قوله فمريض أو عارض ديم يؤخذ من شرح الرمي أنه غير مسلم فهما بل المعتبر الضمان

(قوله) أو أنفلتت دابته من يده (الخ) خرج ما لو غلبت الدابة راكبه أو لم يقدر على منعها فأنشأ ثأته بضعن لانه مقصر حيث ركب دابة لا يقدر على ضبطها (قوله ولو واقفة (الخ) يحصل ذلك اذا كان وقوفها جائزا بان كان وقتها بحيث لا يقضي حاجه من دكان أو يكمل شخصه على شيء فالت أو رات وثابت به شيء فلا ضمان اما اذا وبطها أمام الدكان أو أنفلتت شيئا بذلك ضمن مالكها وكذا ما بطله الملائخون من وقوفها وغيره في محل من الكركم انما أنفلت شيء يولها أو وثقها ثم ورا أو أمال بال أدى الطريق أو فترط وتلف بذلك شيء فلا ضمان لانه لم يحدث في التالف فعلان فرض استردك مثلا بالتراب (قوله) وإنما بضعن صاحب الدابة (الخ) تقييد لقول الحق وعلى راكب الدابة (الخ) (قوله) وان كانت الدابة وحدها (الخ) مقابل قول الحق وعلى راكب الدابة وحاصل هذا انقسم هذا اذا كان التمسير من مالك الدابة فقط ضمن الا ان قصر صاحب ٢٢٦ المال فلا ضمان على صاحب الدابة (قوله) أو ليلاضمن) أي ان قصر صاحبها في ارسالها.

ليسلاما اذا اقتضت الابواب وحدها أو قطعت الجبل وشتر حصوه ها لم يضمن ويحصل ضمانه اذا لم يضر صاحب المال فان قصر بان يضره وليد غير عنه او كان له باب يترك مفتوحا أو وضعه في طريق فلا ضمان على صاحب الدابة وقوله وهو على وفق المادة تفسير لمعنى الخبر (قوله) مطلقا أي ليلأونها راما يفرط صاحب المال ويحمل التمسير في ارسال الدابة بين اليأس والتفاهر في ارسالها الى الصرء أما ارسالها في البلدي ضمن مطلقا ليلأونها راما ويحمله اذا لم يفرط صاحب المال (قوله) ضمن مالكها أي ما لم يضر صاحب الماعام (قوله) أو صاحبها أي مصاحبها حال الصميال أعم من المالك أو غيره (قوله) مولى أي له شغل ورضيه في ذلك (قوله) أو غير ذلك كالانس بصيرها (قوله) وان كان الداهل بصيرا غاي في الضمان

(فصل في قتال البغاة) هذا شروع في طوائف ثلاثه جوز لنا التمسير فتأثم البغاة والمريدون والمكفرون وذكر البغاة بعد

على الراي في الاظهر للغة كالو بدعيه أو أنفلتت دابته من يده فأقصدت شيئا بخلاف حاله تفرقت الغنم لثومه فضمن ولو ان فتح ميت فتمسك برجله شيء يرضه بخلاف طفل سقط على شيء لانه فلا بخلاف الميت ولو بالتدابة أو رأت علة بطريق ولو واقفة قلقته بنفس أو مال فلا ضمان كأي المنهاج كاصله لان الطريق لا تخلو عن ذلك والمنع من الطريق لا يسلب اليه وهذا هو المختار ان نزع في ذلك أكثر المتأخرين وإنما بضعن صاحب الدابة ما أنفلتت دابته اذا لم يقصر صاحب المال فيه فان قصر بان وضع المال بطريق أو عرض له الدابة فلا يضمن لانه انضبع لما هو ان كانت الدابة وحدها فألقت زرها وغيره نهارا لم يضمن صاحبها أو ليلاضمن لتقصيره بارسالها الى الاختلافه نهارا الخبر المصعب في ذلك راء أبو داود وغيره وهو على وفق المادة في حفظ الزرع وغيره نهارا والدابة ليلأولو تعود أو سل البلد ارسال الدواب وحفظ الزرع لبلادون النهار انعكس الحكم فبضعن مرسلها ما أنفلتت نهارا دون التمسير انما على الخبر والعادة ومن ذلك يؤخذ ما يحتمل البقيتي انه لو حرق ما يحتمل الجبل لا يضمن نهارا ضمن مرسلها ما أنفلتت مطلقا (قوله) يستثنى من الدواب الحمام وغيره من الطيور فلا ضمان بالتلافه مطلقا كما حكاه في أصل الرضة عن ابن الصباغ وحمله بان العادة ارسالها يدخل في ذلك الفصل وقد أفتى الباقين في فصل الانسان قتل جلا لا يضر عدم الضمان وعلمه بان صاحب الصل لا يكتفه شرطه والتقصير من صاحب الجبل ولو أنفلت المهره طير أو طعاما وغيره ان هذا ذلك منها ضمن مالكها أو صاحبها الذي يؤجرها ما أنفلتته ليلأول كان أو نهارا وكذا كل حيوان مولى بالتعدى كالجمل والحمار اللذين عرفا بقصر الدواب وأنلافها أما اذا لم يهدم منها أو تسلفها كرفلا ضمان لان العادة حفظ ماد كرضها الارطها (فائدة) سئل الفقه عن حبس الطيور في أقفاص اسمع أصواتها أو غير ذلك فأجاب بالموافق اذا تعهد صاحبها بما يحتاج اليه كالبهيمة تربط ولو كان دارة كلب عقور أو دابة جوحد دخل شخص باذنه لم يملكه بالمال بغضه الكلب أو غيره الدابة ضمن وان كان الداهل بصيرا أو دخله بالذن أو أعلمه بالحال فلا ضمان لانه المنسوب في هلاك نفسه (فصل في قتال البغاة) جمع باغ والباغى الظلم ومجازة الحسد اذ ذلك الظلم هو وعد له من الحق والاصل فيه آية وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا وليس فهاذا كرا خروج على الامام صريحا لكنهما اتفقا لمعومها أو تفضيه لانه لا يطلب القتال ليعطى طائفة على طائفة فلهذا على الامام أو لى وهم مسلمون يحذفوا امام ولو جازا بان خرجوا عن طاعته بعدم اقتيادهم له أو منع

الصيال لما يأتى انهم يردون الى الطاعة بالاختلاف لا يخفى في قوله رايها قلنا لهم الامام حتى يبعث الخ وقام الاجماع على جواز قتال البغاة ومقتده قبل سيدنا على طائفة قاتل أهل الجبل بالدمرة وقاتل أهل صفين بالشام وأهل النهروان وهم طائفة من الخوارج ناجية أو كوفة وأخذوا قتال المريد من قتل أبي بكر وأخذوا قتال الكفار من قتل النبي صلى الله عليه وسلم (قوله) وان طائفتان تتبعض طائفة طائفة على الواحد وغيره (قوله) لكنها تشبه لمعومها أو تفضيه (الخ) وجه هذا التردد الاختلاف كون التكررة في سياق الشرط نعم أو لا على الاول تشبه يجعل الامام طائفة والباغين على طائفة وعلى الثاني لا تشبهه ويكون معنى الاية وان طائفتان من المؤمنين يفتاحا هما على الاخرى الخ فيقاس الخروج على الامام بالخروج على غيره فيبوزله القتال بالاولى (قوله) مسلمون (الخ) ليس قيد بل بالمريدون اذا كان لهم شك في ذلك على المبتدع.

(قوله بالشر وطاعة الأئمة) فوجودها لا يمتنع في تحقق البغي (قوله وما قال أهل البغي الخ) ظاهره أن البغي هو جدد بنو هذه الشريعة وهذه شروط القتال وليس كذلك بل لا يحصل الإجماع بذلك فيقالون فلو قلنا بشرط في الإباحة كذا أو كذا لكان أولى وأخلاقاً في المنهج هم مسلمون الخ ثم قال ولا يقال نهلم الإمام الخواص علم أن وصفه البغي في الصدوق الأول ليس وصف مذم ولا يقتضي الفسق ولا العصيان ولا يزول معه وصف الأيمان بخلاف الخواص فهم أعتقوا ذوال آل الأيمان معه ورد عليه بالإلابة ولاهم فاعتبروا عن طاعة الإمام بأول وشبهة (قوله أي شوكه بكرة أوقوه) فيه مساححة لأن المنعة والشركة والقوة معناها واحد فكان الأولى أن يقول أي قوة بكرة أو تحصن يصحس (قوله فقاتل أهل الجمل) أي أهل الرقعة التي عقر فيها جمل عائشة ومن جله أهل نفاة الواقعة سيدنا طلحة والزبير وبني نائمة مات فيها طلحة والزبير وعقر جمل عائشة حتى سقطت ٣٢٧ من عليه وحصل ما حصل ولم تسقط كان أسوها

تأويل باطل لقيام الإجماع على قتاده أنه (خ) قوله على تفصيل يأتي في ذي الشوكة (ع) علم هذه عبارة المنهج رحمه الله
بالتفصيل فيه التفصيل بين كونه مسلماً فيكون كالباغ أو أرمي به فلا يكون كالباغ أو كان ذلك متعمداً أو أرمي به بقوله يعلم عما يأتي هو
بالتفصيل بين كونه مسلماً أرمي به فلا تذكر في المنهج بعده (ع) والبراءة وما لها في يأتي في السراح فهو ما إن كان به شوكة كمن غير تأويل
فهو كالباغ وإن كان له تأويل من غير شوكة فليس كالباغ وهذا غير الذي أرى (ع) شدنا لإسلام قوله على تفصيل في ذي الشوكة كعاجلة
الأولى كمنه قوله في ذي الشوكة (خ) أو يقول على تفصيل فبياناً لقتل الأمل من أي الشوكة والتأويل لأن هذا الذي يأتي
(فعله) وما تركن (خ) إن قلنا نأرك (خ) الإجماع يقتل أجباب بن تركهم ذلك لشبهة فلاحنا نأركون لشبهة (قوله ولا يفتح (خ)
أو لا يفتح المقصود من القائل بسقط القتل

ما اذا كان بلا تأويل مع انه اذا كان من غير تأويل يفتي الكفار الا ان يقال بلا تأويل معتبر معتد به وان كان مثلاً تأويل في الجمل فذلك لم يكفر وانما افقوا فقط قوله وما آتاهه باخ (الخ) مبتدأ وعكسه عطف عليه وقوله ضمن الخ جواب الشرط والجملة خبر المبتدأ وقلمهم هذا لا يوصف لا يصرح ولا اباحة بل هو خطأ مقروءه (قوله في غير القتال) أي مطلقا سواء لضر ورة القتال أم لا (قوله والثاني له شوكة الخ) أي سواء كان مسلحاً أم ردياً على المعتد (قوله ولا يقتل الامام الخ) أشار به الى ان قتال البغاة ليس قتال الكفار من وجوه ثلاثة الاول هذا بخلاف الكفار فيقتلون من غير بحث والثاني انهم لا يقتلون بجماع بخلاف الكفار الثالث انهم لا يحاصرون بخلاف الكفار (قوله فان أصروا عليهم بالقتال) قبل ذلك هي تبه ذكرها في المنهج وهي فان أصروا عليهم بالمناظرة أي المباحثة بيننا وبينهم في بطلان شبهتهم او اثباتها (قوله والاصح انه لا قصاص) أي بل تجب دية وكفارة وهذا في خصوص المديرين لان شبهة أي حنيفة قبيهم وامامية الاقام فقيهم القصاصان وجدت شروطه (قوله ويحرم أي وتجب الاجرة) ويضمن منائف منه ولو لضر ورة القتال لاجل وضع اليد عليه بخلاف التفصيل المتقدم لعدم وجود وجه على ذلك قبل اطلاقه (قوله والضر ورة)

الشافعي رضي الله تعالى عنه الا ان يكونوا من يشهدون لمواقفهم تصد بهم كاطلا بية وهم صنف من الرافضة يشهدون بالزور ويقصون بمواقفهم تصد بهم فلهذا تقبل شهادتهم ولا يتخذ حكم قاضيه ولا يتخص هذا بالبغاة نعم ان بنوا السبيلت شهادتهم لا تنفذ التهمة حسنة ويقبل قضاء قاضيه بعد اعتبار صفات القاضي فيه فيما يقبل فيه قضاء قاضينا لانهم تأويل يسوغ فيه الاجتهاد الا ان يسئل شاهد البغاة أو قاضيه مدته أو امره ان يفتل يقبل شهادته ولا قضاء له ليس بعدل وشرط الشاهد والقاضي العدل هذا ما نقله الشنخاني في الروضة وأصلها هنا من المتحررين وجرى عليه النووي في المناهاج ولا ينافي ذلك ما ذكره في زيادة الروضة في كتاب الشهادات من انه لا فرق في قبول شهادة أهل الأهواء وقضاة قاضيه بين من يسئل الدماء والأموال أم لا لان ما هنا عول على من استعمل ذلك بلا تأويل ولا يملك على من استعمله بلا تأويل وما آتاهه باخ من نفس أو مال على عادل وعكسه ان لم يكن في قتال لضر ورة بان كان في غير قتال أو فيه لا لضر ورة فمن كل منهما ما انقلع من نفس أو مال جري على الأصل في الانكافيات نعم ان قصد أهل العدل بالعدل انفسا فمهم وهم غيرهم بل يضمنوا كماله المار ودي وان كان الخلاف في قتال لضر ورة فلا ضمان اقتداء بالسلف لان الواقع التي جرت في عصر الصحابة رضي الله عنهم كوقعة الجمل وصفين لم يطلب بعضهم بعضا ضمان نفس ومال ولا هذا عند اجتماع الشوكة وانما تأويل فان فقد أحدهما فله حالان الاول الباغي المتأويل بلا شوكة بضمن المنقش والمال ولو حال القتال كقاطع الطريق والثاني له شوكة بلا تأويل وهذا كباغ في الضمان وعدمه لان سقوط الضمان في الباغي قطع الفتنة واجتماع الكثرة وهو موجود هنا ولا يقتل الامام البغاة حتى يبعث اليهم اميناً فظان ان كان البعث للمناظرة لخاصة بهم بل يضمنهم بما يكونون اقتداء بجلى رضي الله عنه فانه يبعث ابن عباس الى أهل النهروان فرجع بعضهم وأبى بعضهم فان ذكرنا مغلطة أو شبهة أزالها لان المقصود بقتالهم ردعهم الى الطاعة فان أصروا ونهضهم ووعظهم فان أصروا عليهم بالقتال لان الله تعالى أمر ألا يصلاح ثم بالقتال فلا يجوز تقديم ما أخره الله تعالى من طلبوا من الامام الامهال اجتهاد وفعل ملاءمه صواباً (ولا يقتل) مدبرهم ولا من اتى سلاحه وأعرض عن القتال ولا (أسيرهم ولا يذبح) بالمعصية أي لا يسرع (على جرحهم) بالقتل (ولا يغممهم) لقوله تعالى حتى نفي ما لي أمي الله والفتنة الرجوع عن القتال بالهزيمة وروى ابن أبي شيبه ان علياً رضي الله تعالى عنه أمر مناديه يوم الجمل فنادى لا تبسح مدبر ولا يذبح على جرح ولا يقتل أسير ومن أعلق بابيه فهو آمن ومن اتى سلاحه فهو آمن ولان قتالهم شرع للدفع عن منع الطاعة وقد قال (تبييه) قد يفهم من منع قتل هؤلاء وجوب القصاص قتلهم والاصح انه لا انصاف لشبهه أي حنيفة ولا يبطي أسيرهم ولو كان سبياً أو امرأة وعبد حتى ينقضي الحسب وينتفرق جمعهم ولا يتوقع عودهم الا ان يطبع الاسير باختياره فيطلق ل ذلك وهذا في الرجل الحروك كالذي أصيب والمرأة والعبد ان كانوا أمثالين والا لطفوا بمجرد انقضاء الحرب وردد لهم بعد ما شرعهم بعودهم الى الطاعة أو انفرقهم وعدم توقع عودهم ما أخذ منهم من سلاح وخيل وغير ذلك يحرم استعانة شيء من سلاحهم وخيلهم وغيرهما من أموالهم لمعوم قوله صلى الله عليه وسلم لا يعمل مال امرئ تسلماً الا لطيب نفس منه الا لضر ورة كاذن اخنا انهم أهل العدل لم يجر غير خيلهم فيبوز لاهل العدل ركوبها ولا يقاتلون بغير كسار وميتيق ولا يستعان عليهم بكافر لانه يحرم تسلطه على المسلم الا

(قوله والامام) أي امام الجيش (قوله الاعلى رأى الامام) أي امام الحرمين وقوله في اهل قلعة أي في اقلية قلاية يجوز (قوله ولا يجوز عقربوهم) ثم ان كان في غير القتال وفيه لاضرر ورنه ضمنوا مالهم بفصدوا اشباعهم وهزجهم والافلاحة وان كان في القتال لضرر ورنه فلامان وكذا يقال فيما بعده (قوله الا اذا كانوا عليها) أي فيجوز ولا ضمان ان كان لضرر وردة القتال او لقصدهم (قوله في شرط الامام الخ) لما كان قتال البقاء متعلقا بالامام ناسد كطرف انتقاد امامته في هذا الفصل (قوله فشرط الامام الخ) وهذا في الابتداء فلا يضطر والفلسي او الجنون اذا كانت الافة اكثر (قوله ببيعة اهل الحل الخ) بأن يقولوا بجلدك اماما لا بد من القبول ولو معنى (قوله كاعده ابو بكر الخ) الكاف للتمثيل ولا بد ان يكون اهلا (قوله وبشرط انقبول) أي ولو معنى (قوله كجعله الخ) الكاف للتظهير أي ان يقو بض امر الخلافة لجماعة ليستقوا على واحد منهم مثل ٢٢٩ تعيين الامام الاول وادنى حياته الخلافة فتعتقد

الامامة بكل (قوله كاجعل عمر الخ) الكاف للتمثيل لما قبله من قبيل العام للخاص وهذا التظهير في المعنى طريق رابع لانه نقاد الامامة (قوله فتقوا على عثمان) أو بعد موت عمر ويجوز في هذه الحالة ان يتقوا في حياته على واحد لكن بان ان الامام الاول (فصل في الردة الخ) هذا مروع في الطائفة الثانية وهي اهل الردة وجوب قتالهم ما خرو من فعل أي بتركه لا نهائل اهل الامة ما ارتدوا بعد موته صلى الله عليه وسلم (قوله من أشخ الكفر) الاولى حسنت من لانه لا أخا لاهي ووجه غلظها من جهة ان المرتد لا يشر بالفرقة ولا ينفقه امان ولا تقل ذبصته ولما نكته بخلاف الكفار الادى في ذلك (قوله من يصح طلاقه الخ) دخل فيه المرأة فانما تطلق نفسها بشرط رض الطلاق اليها وتطلق غيرها بالوكالة كالقدم وهذا من ريب الردة الحقيقية اما ولد المرتد الذي اعتنق في الردة فهو من يد حكماء لم يقطع اسلامه وكذا المنتقل من دين الى دين

الاضرورة بان كثر واواحاوا بنا فينا نون عايم كسار ومجبين ولا يمن يرى قتلهم مدبرين لعداوة واعتقاد كالحق والامام لا يرى ذلك ابا عليهم ولا يجوز احصارهم بجمع طاموشرات الاعلى رأى الامام في اهل قلعة ولا يجوز عقربوهم الا اذا كانوا عليها ولا قطع اشبارهم أو زرعهم ويزن الواحد كقال المتولى من اهل العلل مصارة اثنين من البقاء كيجب على المسلم ان يصبر لكثير من فلاوى الا مضرا فالقتال او معتبرا الى منه قال الشافعي بكرة لعادل ان يهدى الى قتل لذي رحمه من اهل البني وحكم دارا لبني حكم دار الاسلام فاذا يرى فيها ما يوجب اقامة حد اقامه الامام المستولى عليها ولو سي المشر كون طائفة من البقاء وقد رآه العدل على اساقه فاهم منهم ذلك (تتمه) في شرط الامام الاعظم وفي بيان طريق انتقاد الامامة وهي فرض كفاية كالقضاء فشرط الامام كونه اهلا للقضاء قرشي خيرا لانه من قريش شجاعا ليغزو بنفسه وقصير سلامته من نقص يمنع استعفاء الحركة وسرعة الهوى كذا في الحل الشجاعة وتعتقد الامامة بثلاثة طرق الاولى ببيعة اهل الحل والقدم من الطلاء ووجه الناس المتيسر اجتماعهم فلا يتصرف باعدو يعتبر اتصاف بالمابع بصفة الشهود والثانية باختلاف الامام من عينه في حياته كاعده ابو بكر لعمر رضي الله عنهما وبشرط القبول في حياته كجعله الامير في الخلافة تشاورا بين جمع كاجعل عمر الامر شورى بين سبعة والى يزيد وعثمان وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن ابى وقاص وطه فاتفقوا على عثمان والثالثة باستدلاء شخص متغلب على الامامة ولو غير اهل لها تم الكفار اذا تغلب لا تتخذ امامته لقوله تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا وتجب طاعة الامام وان كان جائرا فيما يجوز زمن امره ونهيه خير اسمعوا واطيعوا وان امر عليكم عبيد حشش يجمع الاطراف ولان المقصود من نصبة اتحاد الكلمة ولا يحصل ذلك الا بوجوب الطاعة (فصل في الردة) اذ كان الله تعالى منها وهي لغة الجوع عن الشيء في غيره وهى من أشخ الكفر واغلظها حكما بجملة العمل ان انصبت بالموت والابط نوابه كاتفه في المهمات عن نص الشافعي وشرط قطع من يصح طلاقه استقرار الاسلام ويحصل قطعه بامر رنية ككفر أو قتل مكفر أو قول كفر سواء اقاله استنزه أم اعتقاد أم عناد القوله تعالى قل يا ابناءه وآياته ورسوله كنتم تستهزون لا تغفلوا فاد كفرتم هذا عاتكم في الصانع وهو الله سبحانه وتعالى وهم الذين يوزعون العالم بزل موجودا كذلك بلا صانع أو في الرسل

فحكمه كالمرتد ولم يقطع اسلامه كذا الذي ينفق فانه وان فلع الاسلام طاهرا لا يصحى مرتد حقيقة لعدم الاسلام عنه حتى يقطع فردته حكمية (قوله بامور) أي ثلاثة (قوله رنية ككفر) بان يؤى ان يكفر في الحال أو ان يكفر في غيبة ككفر بالاختلاف ما اذ اردت في فعل مكفر فانه لا يكفر الا اذا اتى به بالفعل (قوله استنزه) أي استغفقا أي احتقار قوله أو عناد أي معانة فالتخص وهو انغمه ونحاجة له وقوله او اعتقاد بان قال لشخص يا كافر معتقدا ان المخاطب منصف بذلك حقيقة وظاهر كلام الشارح ان هذا استعجم راجع القول فقطر لكن بعضهم رجع لما قبله من لا يمن وهو يمكن في الفعل بعد في النية (قوله في في الصانع الخ) من موصولة مبتدأ ووجه ككفر فيما ياتي خبر أو ان من شرط طاعة الجملة جواب الشرط (قوله نوادى محض ان النبي صلى الله عليه وسلم سلم عليه لم يكفر لان فاشته

أنه يدعي أن النبي صلى الله عليه وسلم
راض عليه وهذا لا يقتضي الكفر فإن
كان صادقا فإذ لا تظاهر ولا فهو مجرد
كذب (قوله حالا الخ) حال مقدمة من
فاخل كزرو ويصح تلقافا. ترد أي
تردد في الكفر حالا أو غدا فيكفر
حالا (قوله صريحا) صفة للاستهزاء
ولاحاجة اليها وقوله بالدين منه لق
باستهزاء وقرله أو جرد اعطف على
استهزاء والصغير في أنه كان راجعا
للفضل فلا يعنى إلا به بصير المعنى
أنه فعل الفعل المكفر حانة كونه
جاءد الفعل ولا معنى لذلك وإذا
قال بعضهم يتأمل معنى ذلك ويحتمل
أن يكون الضمير راجعا للدين
والعنى وصل الفعل المكفر حالة
كونه جاءد للدين الخ أي الذي
يقضى عدم هذه الفعل المكفر
(قوله وجوبا) أي وقيل نجا على
على قبل حالا وفي عمل ثلاثة أيام
وقيل تذكر الزمنية ثلاث مرات
(قوله فوجاهت له شبهة) أي
كاهل اليأس (قوله في قول يعمل
فيما ثلاثا) ظاهره أنه يترك من غير
قوة حتى غشى الثلاثة ويحتمل
أنها تذكر فيها كل يوم مرة وقيل
التوقيف في الحال واختلاف أفعالهم في
أعيانهم فعمل يعمل فعمل حالا وقيل
يعمل ثلاثة أيام (قوله بالعدوى
الاسلام) أي بالنطق بالشهادتين
الخ كما قاله الهشبي ولا يشترط النطق
بالشهادتين بالمرئوي أو أن أحسنها
(قوله ولو كان زندقا الخ) وكان في
الصدور الأول يسمى منافقا (قوله
وبابى صفة الخ) بلط التثنية مفرد
باب معطوف على اسم الإشارة
فلهذا لا يشرأ فلام ضارعا من الأيا
أي الامتناع (قوله من لا يستعمل)
أي لا يشتغل على دين

بأن قال لم يرسله الله تعالى أو نفي نبوة أي أو كذب رسولاً أو نبيا أو شبه أو استغنى به أو باسمه
أو باسم الله أو بأمره أو وعده أو بخديته من القرآن مجمعا على ثبوتها أو زاد فيه أنه مبتدأ
النهائيه أو استغنى بسنة كقول قيل قلم أغفارك فإنه سنة فقال لا أقبل وإن كان سنة فقص
الاستهزاء بذلك أو قال لو أمرني الله ورسوله بكذا ما فعلته أو قال إن كان ما قاله الأبياء مصدقا
فجوابا أو قال لا أدري النسي أنسى أو جدي أو قال لا أدري ما لا يعين احتقارا أو قال لمن حول
لا حول لا تقوى من جوع أو قال المظلم هذا منقذ الله تعالى فقال الظالم أنا أقبل بغير تقديره
أو أشار بالكفر على مسلم أو على كافر أو الإسلام أو لم يلقن الإسلام طالبيه منه أو كفر مسلما
بلا تأويل للمكفر بكفر النعمة كقوله في بار وضعة عن المنوى وأقروا وحمل مجرما بالاجماع
كان زنا الوطواط والظلم وشرب الخمر وأحرم سحالا بالاجماع كالسكاح والبسيع أو نفي وجوب
جميع عليه كان نفي كصحة من الصلوات الخمس أو اعتقدو جود ما ليس بواجب بالاجماع
كز يادز كعه في صلوات الخمس أو عزم على الكفر غدا أو ترد فيه حالا كقضى جميع هذه
المسائل المذكورة وهذا باب لا ساحل له والفعل المكفر ما عده صاحبه استهزاء صريحا
بالدين أو جرد الله كالفا المكلف وهو اسم للمكروب بن العدين بقا ذورة ومجود فخلق كصم
وشمس وخرج شولنا قطع من يصح علاقه العصبي ولو عجز أو الجهنون فلا تصح ردتها لعدم
تكليفهما والمكره لقوله تعالى الأمن أكره وقلبه مطمئن بالإيمان ودخل فيه السكران
المتحدي بسكره فتصريحه كطلاق وسائر تصرفاته وإسلامه عن ردة (ومن أريد) من وجعل
أو أمر أنه (عن) دين (الاسلام) بشي مما تقدم بيانه أو بغيره مما تقرر في المنسولات وغيرها
(استتيب) وجوب قبل قتله لأنه كان محترما للإسلام فربما عرّضت له شبهة فيسعى في إزالتها
لأن الغالب أن الردة تكون عن شبهة عرضت وثبت وجوب الاستتابة عن محرر رضى الله تعالى
عنه وروى الدارقطني عن جابر بن امرأه قال لها امرأه وما ن أردت فأمر النبي صلى الله عليه
وسلم أن يعرض عليها الاسلام فان تاب ولا تقتل ولا يعارض هذا النهي عن قتل النساء الذي
استدل به أبو حنيفة لأن ذلك مجهول على الحريات وهذا على المرددات والاستتابة تكون حالا
لأن قتله المرتب عليها - لا ثلاثا - كسائر الحدود نعم إن كان سكران سن التأخير إلى العفو في
قول يعمل فيها (ثلاثا) أي ثلاثة أيام لا ترضع محرر رضى الله تعالى عنه في ذلك وأخذ به الإمام مالك
وقال لا ترضي يدي هي إلى الاسلام ثلاث مرات فان أتى قتل وحمل بعضهم كلاما لم ين على هذا
وعلى كل حال هو ضعيف وعن علي رضى الله تعالى عنه أنه بتأنيب شهرين (فان تاب) بالمدود
إلى الاسلام مع اسلامه وترك ولو كان زندقا أو ترك رمنه ذلك لا ية بقل لأنهم كفروا إن
يتنبروا بغيرهم ما قد سلف وتسير فادافوا عاصوا من دماءهم وأموالهم لا يبقى الاسلام
والزندقا من يخفى الكفر ويظهر الاسلام كقوله الشناني في هذا الباب وبابى صفة الأفاع
والفراتس أو من لا يستعمل ديناً كالأفاعي للغان وصوبه في المهمات ثم والام أي وإن لم يأت
في الحال (قتل) وجوب الخبر البخاري من بدل دينه فقتله أي يضرب عنقه دون الإحراق وغيره
كأجر به في الرضة كلاما يسان القتل (وليفعل) أي لا يجب غشه لخر وجهه عن أهليه
أو جوب بالردة لكن يجوز كقوله في الرضة في الجفائز (ولم يصل عليه) لقصرهما على الكافر
قال تعالى ولا تصل على أحد منهم مات أبدا (تبيينه) سكت المصنف عن تبيينه وسكته الجواز
كتسبه (ولم يدفن) أي لا يجوز دفنه (في مقابر المسلمين) لخر وجهه عنهم بالردة ويجوز دفنه في

(قوله ويجب تفصيل الخ) المراد بالتفصيل ذكر كسب الربا دون أن يقل وهو عالم بختار وشد التفصيل الإطلاق وهو عدم بيان سبب ربه بأن يقول الربا أكثر وقوله ثم قبل مني على اشتراط التفصيل وهو ضعف فالحق عليه ضعف وقوله: فإن بين مني على اشتراط التفصيل وهو ضعف فلو ثبت وأما ضعف فأنكر وقال لم أره قبل منه وعلى ما بينته على القول بعدم اشتراط التفصيل وعلى مقابله لا يدل جهاداً إذا أنكر فإن لم ينكر وادعى أكرهاه فإن كانت هناك شبهة تدل على صدقه في دعوى الأكره كما صدقنا ولا على ما بينته المظنة أي على القول بعدم اشتراط التفصيل والأعلى باتقاراه ولا عبرة بدعواه الأكره أما إذا فصلت بأن شهدت بفصل كقرض فادعى أكرهاه فلا يصدق مطلقاً وأجبت فيه أنه لا لاه في كذب الشهود: (قوله راجع) ٣٣١ أصول الخ) راجع لقضية لأن الأولى انعقد

(قوله لو انفردي أي عن القتل) (قوله لا ن ذلك تكذيب الخ) (قوله لم تز وليس على تقوله أولى) (قوله قول جميع عليه) أي سواء كان من أحكام الدين أو لا فيدخل في ذلك جحد معك والدنية فهو كفر وكذا انكار التواب والعقاد والحساب وانكار الجنة والنار أي في الآخرة أما انكارها هو عدم وجودها الآن فليس بمفروض وكذا انكار الصراط والميزان ليس كفرًا لوجود خلاف فيها) (قوله ما امن أنكر ما جاهل الخ) غير تقوله لمعلوم الخ (قوله كمال) أي استغناء لقوله أو هو أن أي لا يبالى بتركها (قوله فاستتاب الخ) كقصة ذلك أن الامام أو نائبه يترقب الشخص ويأمره بالصلاة المرة بعد المرة ولومن أول الوقت يتوعد بالقتل إن لم يصل وآخر يجعاهن قتها كما يأتي في المشرح فلا عبرة بقوله ذلك من غير الامام أو نائبه وكذلك إذا قال في قوة المريد ترك الصلاة في القسم الأول فله يستتاب بان الأول يطلب منه النطق بالشهادتين مع الأذان والأقرار بوجوبها فإن تاب على ذلك الوجه فذاك والاقتل ولا يترتب القتل إلا إذا كان ذلك الطلب من الامام أو نائبه (قوله وهي: لتدبره) أي (الطاب منها) أعني في ٢٢٢ الصلاة فهي واجبة قطعاً (قوله لا يكونه يقتل الحد الخ) نظاها عنه أنه لا لحاقه وهذا

أمر في الدنيا فلا يقابل غلظ عقوبة المرء السيئ في الآخرة بالخلاوف في الآفاق، كان الأولى أن يقول والفرق أن المرء يقيم عباده قطعاً بخلاف ترك الصلاة كإفلاته تحت المشيئة أن شاء الله أو أن شاء سامعته وهذا الأمر المحتمل أن خفف من الأمر المحتمل فكيف ينفاه في الآخرة فتنسب المقالة (قوله والاستعجال الخ) جواب عن سؤال حاصله أنه كان لازماً على تركها في المستقبل فأجاب بأنه لم يخطأ بالمستقبل (قوله فإن تاب وصلى) أي بالفضل فلا يمكن قوله أصلها على المعتمد والفرق بين الجمعة وغيرها حيث يمكن في الجمعة الوعد بقوله أنها إنما تختلف غيرها أن الجمعة لا يمكن فعلها بعد الوقت بخلاف غيرها أي يمكن فعلها بعد الوقت فلا تحصل التوبة الإبانة (قوله بل حلال الخ) معمول بخلاف (قوله) أي رخص مما سألنا عن إعتاق الصلوات الخمس عن اسم إعتاق ولما أمكن ذلك لما لا خلاف فيه وهو المصداق على الحد بجموعه بالقرينة لا يمكن ذكره كالحج بجموعه بالقرينة فلذلك لم يبق سقلاً لحد ثانوية (قوله) أمرت أن أقابل الناس الخ المراد

بهم الكفار وقوله فإذا أوالها أي كلمة الشهادة وفي نسخة فإذا أوالها والمراد بالفعل قول طمعي الشهادة لأن مدار عصية القوى
الدم على ذلك وإن لم يصل إلى دم حيث اعتقد الجواب وهي عصية من الكفر وإن أهدر بسبب استحقاقه نزل الحصن وغير ذلك (قوله فإن
استمتع بقتل الخ) ظاهر في العذر الصحيح أما إذا كان العذر باطلا وعلنا بطلانه وقذالة فعله وامتناعه فبقتل (قوله فإن قال نعمت الخ)
ظاهر وإن لم يسبق طلب من الإمام تخذيل به قال بعضهم ويكون مدار القتل على أحد أمرين إما التوعد من الإمام أو التهديد أو قول
شخص تعدت تركها بالأعذار والمصلحة لا بد من تقدم الطلب من الإمام أو تأييده (قوله فما لا خلاف فيه) أي شرط أن يكون الخ من قوله
أوفيه خلاف وإياه أي ضعف مثله إلا أنه لا يجمع بينهما فمنه قول ضعيف جدا فإنه نازل لها كبقية قتله ترك الأمر شرط أن يكون بان يؤم
بفصل الأركان والشرط وتوعد على تركها بالقتل فإذا خرجت العذر قتل كفى ترك الصلاة المردة وقيل بقتل الخ بغيره
بفصل الأركان والشرط وتوعد على تركها بالقتل فإذا خرجت العذر قتل كفى ترك الصلاة المردة وقيل بقتل الخ بغيره

الأصلي احتياطاً للشرط (قوله والصحيح الخ) أي من خلاف ذكره الرملي في كتاب الصلاة قبل الجنازة عند الكلام على ترك الصلاة (قوله بصلاً فقط) أي أقل ما يحصل به القتل فقلته بالصبح أو العصر أو العشاء أو بعد القتل على ترك الظهور وقعد بالقتل على ترك العصر فغربت الشمس ولم يصل فيقتل بهما وإن قعد على الظهور فقط ثم غربت الشمس ولم يصلها قتل بهما وإن صلى العصر (قوله فلا يقتل) أي إن قال صليت وإن ظن كنيته أي أو تخفى ٣٣٣ (قوله إذا ضاق) ظرف للاداء أما الطلب فيكون ولو مع سعة الوقت (قوله

القوي في قتارى الفبال لورثه فقد اظهره بن الصلاة محمد أو مسمى شافعي الذكر أو لمس المرأة أو رؤساً أو يميناً وصلّى بمعددا لا يقتل لأن جواز صلاته مختلف فيه والصحيح قتله وجوبا بصلاة فقط لظاهر الخبر بشرط آخر احرازه عن وقت الضرورة فيها أو وقت ضرره وبأن تقوم مع الثانية في وقتها فلا يقتل ترك الظهور حتى تغرب الشمس ولا يترك المغرب حتى يطعم الفقيم ويشقى في الصبح بطاوع الشمس وفي العصر يغربها وفي العشاء بطاوع البحر فقط لا بدائها إذا ضاق وقتها ويتعد بالقتل إن أخرجهما عن الوقت فإن أصروا أخرجهما استوجب القتل فقول الرضا يقتل تركها إذا ضاق وقتها يجوز على مقدمات القتل شرهه كلامها بعد ما قيل من أنه لا يقتل بل يعزى ويحبس حتى يصلى كترك الصوم وإن كانه والحج ونسب لا يجلب دماً حتى يمسك الأبا بحد ثلاث الذبب الزاني والنفس بالنفس والتارك لذنبه المخافق للجماعة ولا يقتل تركه القضاء في ديوان القياس متروك بالنصوص والخبر عام مخصوص بمذاكره وقته خارج الوقت انما هو للترك بلا مدعى على التعميم أنه لا يقتل ترك القضاء مطلقاً بل فيه تفصيل يأتي في خاتمة الفصل ويقتل ترك الجمعة وإن قال أسلمها ظاهراً كافي زيادة الرضا عن الشافعي لتركها بالصلاة إذا الظهور ليس قضاء عنها ويقتل بفروج وقتها بحيث لا يمكن من فعلها إن لم يقسم فإن تألم يقتل وقته إن يقول لا تركها بعد ذلك كسلوا هذا فيمن تاركة الجمعة اجماعاً من الأحقة يقول لا جاعة إلا على أهل عصر جامع وقوله جامع صفة لمصر (وحكمه) بعد قتله (حكم المسلمين في وجوب (الفقن في مكارم المسلمين) (و في وجوب (الفصل والصلوة) عليه ولا يظن صفة كسائر أصحاب الكبار من المسلمين (خاتمة) من ترك الصلاة بعد تركهم أو سبها إن لم يزلهم قضاؤه أو فورا لكن نسيه أو الجاد بها أو بلا عذر لزمه قضاؤه أو فورا ثم صيره إن لا يقتل بقائه فاقته بعد ذلك وقتها موسم أو بلا عذر وقال أسلمها لا يقتل لقوته بخلاف ما إذا لم يقل ذلك كاهن الإشارة إليه ولو ترك مذكرة مؤقتة لم يقتل كاهن من تشييد الصلاة بأحدى الخمس لأنه انتهى أو جها على نفسه قال الغزالي ولو زعم زاعم أن ينيه بين الله تعالى حالة أسقطت عنه الصلاة وأحتله شرباً نجساً أو لم يبال السلطان كزعمه بعض من ادعى ان تصوف فلاشك في وجوب قتله وإن كان في خلوة في النار

(كتاب أحكام الجهاد)

أي القتال في سبيل الله وما يتعلق ببعض أحكامه والأصل فيه قبل الاجماع آيات قوله تعالى كتب عليكم القتال قوله تعالى وقالوا المشركين كاهن قولة تعالى واقتلوهم حيث وجدتموهم وخذلهم وأخبار تكثير المحصنين أمروا أن أقل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله وخبر مسلم لقتلوه أو روحه في سبيل الله غير من الدنيا وما فيها وقد حذر عامة أصحابنا بما لا يوافقهم الشافعي رضي الله تعالى عنه أن يذكروا مقدمته في صدر هذا الكتاب فلقد كرمنا ابتداء على سبيل التبرك فقول بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الاثنين في رمضان وهو ابن أربعين سنة وقيل ثلاث وأربعين

(٣٠ - خطيب ثاني) (كتاب أحكام الجهاد) شروع في الطائفة الثالثة وهي النكاح والصلوة وجواز قتالها ما أخذ من فعل النبي صلى الله عليه وسلم في غزواته والغزوة ما خرج فيها بنفسه والبعث جمع بعث وهو ما أرسله وأمره عليه أميراً والمراد بأحكامه كونه فرض عين أو كفائية وقوله ومن أسمرن الكفار فاعلى ضرب بين الخ (قوله وما يتعلق الخ) فيه خلافة مع التعبير بقتله بالأحكام إلا أن برادها عنه قوله ومن أسلم قبل الأسراخ لا منه متعلق بالامر الذي هو من أحكام الجهاد (قوله بعث الخ) أي نبينا لاجل ما جبريل عليه السلام قال إقرأ إلى آخر ما يحدث البخاري وليس المراد بالبعث إلا إرساله نسبتي في قوله ثم أمره بقلبع قومه أي بالرسالة يقولها لهم المذنبون فأنذرا الخ

أقوله إلى بيت المقدس) متعلق بالصلاة وفيه مع قوله الاستي ثم باستقبال الكعبة تتنافى لأن المقر وأن الصلاة صبيحة الأمر كانت إلى الكعبة فكان الأولى عكس ما قاله الشارح ٢٣٤ بان يقول ثم تسبح بالصلوات الخمس إلى الكعبة ثم أمر باستقبال بيت

المقدس وهو مبني على تعلق قوله إلى بيت المقدس بالصلاة فإن ملق بالأمر فلا إشكال بـ يكون أشار مع أسقطه هي وفي قوله تسبح باستقبال الكعبة باستقبال بيت المقدس وأما قوله ثم حلت القبة أي من بيت المقدس إلى الكعبة فهو على كل من التقديرين المتقدمين في تعلق الجار والمجرور (قوله ثم حلت القبة) أي من بيت المقدس إلى الكعبة أي إلى الأديب فالحاصل أنه أمر ألا باستقبال بيت المقدس ثم تسبح بالصلاة الكعبة ثم تسبح استقبل الكعبة باستقبال بيت المقدس ثم تسبح استقبل بيت المقدس باستقبال الكعبة (قوله وأما قرأ ما بلغ) وهي عمرة القضاء التي وقع فيها التقاضي والمصلحة لـ القضاء الاصطلاحي والثانية عمرة الجعرانة والثالثة عمرة الحديبية والرابعة العمرة التي كانت في ضمن حجة بناء على أنه كان فاروقيل كان مقردا بان أحرم أولا بالبحر ثم أدخل عليه العمرة خصوصية وهو كان لا يجوز لغيره (قوله بعد الهجرة) أما قبلها فكان مجموعا فيه وبما رواه البصري والتعمل ثم بعد الهجرة أي بعد قتال من قاله إلى آخر ما في الحاشي (قوله ففرض كفاية) وقيل فرض على وجها وهو الخ) الثلاثة ليست كذلك لأن آية الصلوة فيها بدون بالصلوات وبراءة فيها آيات بالصلوات استأنوا وجها وهو الخ وآية بالصلوات

بأوامركم وأنفسكم الخ زعمنا الشرح ليس واحدا من ذلك نعم جدو مجاهدون في بعض النسخ وعليها ظاهر (قوله ولمرض الخ) فتمسكنا تقدم من أن المرض ونحوه لأجهاد عليهم أي إذا كان ذلك في ابتداء أماد كان ذلك في الدوام فيفضل على الشرح (قوله الزم) أي يوجب بالزعم أي بالغيرة وقوله على تناقض وقع له أي لصاحب الرفض وقوله فيه أي في الزم

وقع

(قوله والدين الحال) أي أئمة آل علي وعمر بن عبد الله بن مسعود كان مسلم وأقربهم من أئمة تلك الكلازمة زيادة شرايين على ما تقدم وربما أن لا يكون عليه دين حال وهو موسر وأذن أصوله وتعلل توقفه على إذن رب الدين عالم بل عليه من يقضيه عنه (قول على رجل) وزمته إلا انتهى (قوله جهاد بسفر وغيره) اعترض بها يأتي من أنه إذا دخل الكفار بلدًا فلا يتوقف على إذن الأنصار، بصوره إذا سافر لاجتماعه لا لآخر فيها فتعلق به الجهاد فلا بد، من الأذن من الأصول مع أنه سافر للجهاد، فقصده جهاد بلا سفر، وتوقف على إذن علماء بلاد بسفر أي للجهاد فلا ينافي أن هؤلاء سفراء الكين للجهاد (قوله ولو أن أصله أو رب الدين الخ) مقابل لخلاف أي على توقف الجهاد على إذن من ذكر في الابتدائيات أو أنموذجها في الأئمة فحقه التخصيل في إشارته (قوله ٢٣٥ ولم تنكس) أي وإن لا تضر بحمل (٢) (قوله

قوله فيما يأتي أن علم وقوله أو تأمن بمختر زقوله وأمن هو قدم المفهوم على النطق وفاجعلنا الأول مفهوماً والثاني هو عبارة
 المتخبر به الأول عبارة شرح المتخبر فدل على المتخبر بقدم المفهوم على النطق ويصح أن يجعل الثاني مختر زقوله والأول مفهوماً ومما حصل
 الاشتراك بينهما منطلق الرجل مقبلة بقيدن ومشتق من المرأة (قوله أو جزمنا من الخ) مختر زقوله علم كل من قصد الخ (قوله أن علم
 أنه الخ) مختر زقوله أو علم (قوله وأمن المرأة) مختر زقوله أو تأمن (قوله أو أحكامها الخ) كان الأولى أن يقول في بعض أحكام
 الجهاد أن لا يقدم أحكامها أيضاً (قوله ولو لمسلمين) أراجع العبد بأن أسلموا تحت بدادته (قوله ومثلهم فيما ذكره كرمهضون)
 أي بالنسبة لبعض الرقيق والبعض الآخر يخرجوا بغيرها ما فيه من المن والادوار في يمنع القتل فاز ضرب عليه الرق الظاهر ظاهر
 أو فداءه كذلك وأن من عليه فقد فوت البعض الرقيق على الفائقين فضمنه كالأقلته
 (٢) قول التبر زقوله فلا يجب الرجوع الخ تأمل عبارة الشارح تجد هام في المقصود كما هو ظاهر اهـ

(قوله فان قتلهم الامام الخ) ومثل الامام غيره وهذا في قتل الناقصين اما قتل الكاملين من الامام فلا شيء فيه امام غير الامام فان كان بعد اختيار الامام القتل او قبله فلا ضمان ٣٣٦ الا التعزير وان كان بعد اختيار الامام للعدا فان كان بعد قبضه القداء وقبل وصول

الكافر لما منه ضمنه بالدية لورثته وان كان بعد وصوله لما منه ضمنه وان كان قبل قبض القداء وقبل وصوله لما منه ضمنه بالدية وما شذ الامام من اقرار القداء والبقاء لورثته وان كان بعد وصوله لما منه فلا ضمان وان كان القتل بعد المن فان كان وقبل وصوله لما منه ضمن بالدية ولو رثعوا وان كان بعد وصوله لما منه فلا ضمان (قوله ولولو تني) المراد به غير العربي (قوله او بعض شخص على المصح) ولا يسرى الرق الى البعض الجبر والبعض الجبر لا يسرى للبعض الرقيق ويبقى في البعض الجبر (قوله او مسلمين) يصح بالجمع والتثنية وكذلك قوله او مشركين بعده قوله يتخذ الامام الخ) صفة لا سيرا ما اذا اسلم بعد ان اختار الامام قبضه نصبة بعنت فلا يتخذ غيرها (قوله فاذا قالوا الخ) هذه ما قبل الامر وبه قوله واما الهم خص ما قبل الامر (قوله ومن اسلم الخ) هذا مفهوم قوله الا في قبل الامر فقد الم مفهوم على المنطوق بجبلا للقائده واما اولاده فان اسروا قسله وقوا وان لم يسبوا عصمهم واما ماله وزوجه فلم يصحهما (قوله ومن اسلم الخ) أي او بذل الجزية (قوله فان استرقت الخ) هي تبطل بقوله ولا يصح وزوجه وحاصله انها ان رقت انقشع النكاح اما اذا الم تزوج فان كانت كتابية دام النكاح ولو كان زوجها مسلما هي كافرة وان كانت مجوسية او وثنية فيفصل فان جهما الاسلامي العدا دام النكاح والا فلا (قوله و تزوج وجه الذي الخ) حاصل ذلك ان

يقال ان زوجه المسلم الاصل لا تزوج حتى يمسلم لا يزوج زوجه التي الموجودة وقت عقد الجزية لا تزوج ما لم تزوجها الحر و اذا اسلم زوجها الذي اذا لم يذبح بعد عقد الجزية فهو عتيق الذي خير فون

المسلم

(قوله ولو سبت زوجته الخ) ماحله انه ان حدث الرق في الزوجين أو أحدهما انفس التكاح وان لم يحدث رق لم ينسخ التكاح وقد علمت ان الزوجة التي طهر عليها الرق هي زوجة الحربي الذي لم يسل ولم يبط الجزية أو أسلم وزوجه الذي اذا حدثت بعد عقد الجزية (قوله أو زوج ح) قيد وقوله ورتب نسوا كان الرق بعدد الاسر بأن كان صغيرا مثلاً أو بالضر بآن كان كمالاً واختار الامام فيه الرق (قوله ان غنم يدرقه) ولا يتأني فضاء الدين منه ووال ملكه عنه بالرق كالميت يزول ملكه بالوت ويقتضى الدين من تركه اما اذا غنم قبل رقه أو معه فيشعق الدين بذمته بعد العتق واليسار (قوله لم يسط) ٣٣٧ أي في قضائي عتقه فيأخذ منه مات قبل

المسلم الحر به: اذا سبت كصحته في المنأج وأصله هو المعقه وان كان مقتضى كلام الرق وسد الشرجين الخوارق من سحاسوا في حربان الخلاف بينها وبين زوجة الحربي اذا أسلم لان الاسلام الاصل أقوى من الاسلام الناطق أي لو سبت زوجة حرة أو زوج ح حر وقدر انفسم التكاح لحدث الرق فان كانا قيعين لم ينفسخ التكاح اذ لم يحدث رق وانما انتقل المقت من شخص الى آخر وذلك لا يقطع التكاح كالبيع واذ ارق الحربي وعليه دين لغير حربي كسليم وذي لم يسط فيقتض من ماله ان غنم يدرقه فان كان حربي حر في يورق من عليه الدين أو رب الدين فيسقط ولو رق رب الدين وهو على غير حربي لم يسط وما أخذ من أهل الحرب بلا ضمان عقار أو غيره بسرعة أو غير ما غنمته تحبسه الا السلب خمسها لاهلها والباقي للاخذن كذا ما وجد كقطعة مما نطق انه لهم فان أمكن كونه اسلم وحب تسره وهو يعرف سنة الا ان يكون حقيقاً كسائر القنطاط (و يحكم للصبي) أي للصغير ذكر كرا كان أو أنثى أو غشي (بالاسلام عندو جيد) أحد (ثلاثة أسباب) أولها ما ذكره بقوله (أن يسل أحد أو به) والمجنون وان جن بعد بلوغه كالصغير بأن يعلق بين كافر ثم يسل أحدهما قبل بلوغه فانه يحكم بالاسلام الا لو أسلم أحدهما قبل وضعه أو بعده قبل تغييره أو بعده وقبل بلوغه لقوله تعالى والذين آمنوا أوتيهناهم ذرياتهم بايمان الحقناهم ذرياتهم (تنبيه) قول المصنف ان يسل أحد أو به يومهم قصره على الايو من وليس مراد بل في معنى الايو من الاجداد والحداد وان لم يكونوا واردين وكان الاقرب حياً فان قبل الطلاق ذلك يقتضي اسلام جميع الاطفال بالاسلام ايهم آدم عليه الصلاة والسلام اجيب بان الكلام في حديث يرف النسب اليه بحيث يحصل بينهما التوارث وان النسبة في اليهودية والنصرانية حكم جديد وانما هو ادم وانه أو ينصرانه والمجنون المحكوم بكفره كالصغير في تبعه أحد أصوله في الاسلام ان يقع مجنوناً وكذا ان يقع قاتلاً ثم جن في الاصم واذا حدث للادب ولد بعد موت الجد مسلمة تبعه في أحد احتمالين وجه السبكي ودواظره ان بلغ الصغير ووصف كفراً ابد بلوغه أو افان المجنون ووصف كفراً بعد افاقة فترد على الاظهر لسبق الحكم بالاسلامه فاشبهه من أسلم بنفسه ثم اراد وان كان أحد أو به الصغير مسلوب عقول فهو مسلم بالاجاع وتقليد الاسلام ولا يضرم طاراً بعد العاقل منهما من ردة فان بلغ ووصف كفراً بان أعرب به عن نفسه كأي الحر فترد قطعاً لانه مسلم ظاهر أو باطناً وثانياً ما ذكره بقوله (أو يبيعه) أي الصغير أو المجنون (مسلم) وقوله (متفرداً) حال من ضمير المفعول أي حال انفرداه (عن أو به) فيحكم بالاسلامه ظاهر أو باطناً تبعاً لسان له عليه من رة لاية وليس معه من هو أقرب اليه فيبعه كالاب قال الامام وكان اسباباً لا ابطل حرته بقبلة قلباً كليا عندمهما كان واقفتم له وجو نحت يد الساقب و لاية فاشبهه قوله بين الايو من المسلمين سواء كان السابى بالغاً قاتلاً أم لا اما لاسبى مع أحد أو به

أو أمه انه لا يتعد ذلك الجد وليس كذلك (قوله وان النسبة الخ) بالحكم المذكور اليهودية متلا واسطة بين ادم وادم قطع التبعية لان المتأخر ينسخ المتقدم (قوله جديد) أي طارئ على الاسلام بدليل قوله كل مولود يولد على فطرة الاسلام وانما ابراهمه وانه أو ينصرانه (قوله والمجنون الخ) هذا تقدم واما عادة لختلاف فيه فتكون النافية المتقدمة للرؤية هذا بخلاف قوله فان الخ اقرع على قوله ويحكم للصبي بالاسلام أحد أو به (قوله مسلم) أي زوجه أو معرى على المعقد وصورة المسئلة اذا لم يكن معه في الغيبة أحد أو به بان كان وحده في الغيبة أو كان معها أو أحد هما لكن سبي قبل اسلمه فانه يتبع السابق في صورتين اما اذا سبي أسلمه قبله أو سبي معه فينبغ الاصل لا السابق

(قوله لان تبعية الأصل الخ) تعليل لقوله لا يشيع السابى ولو ذكره يجنبه لكان أولى (قوله فى الأصح الخ) راجع للذى فعل التمسلاف فى الذى اذا كان طائفاً دارا للاسلام أما المؤمن فلا خلاف انه على دينه وكذا الذى اذا لم يكن طائفاً بل داراً لقوله لقيطاً) حال من الفغير (قوله وما الخ) الخ) وهى دار كفر بها مسلم ٢٣٨ يمكن كونه منه (قوله وان اسلمه كافر الخ) أى لاستعمال أن يكون من

قائه لا يشيع السابى جزموا معنى كون أحد أبوى الصغير معه أن يكون فى جيش واحد وغنيمة واحدة وان اختلف سابىهما لأن تبعية الأصل أقوى من تبعية السابى فحين أورد بالاستماع ولا يؤثر موت الأصل بعد لأن التبعية عامة ثبتت ابتداء السابى وخرج بالمسلم الكافر ولو سباه ذى نجدة الى دار الاسلام أو مستأمن كما قاله الدارلى لم يحكم بإسلامه فى الأصح لأن كونه من أهل دار الاسلام لم يؤثر فيه ولا فى أولاده فكيف يؤثر فى منبه ولا تبعية الدار انما تؤثر فى من لا يعرف حاله ولا نسبه نعم وعلى دين سابه كذا كره الماوردى وغيره وتألهام كره بقوله (أو وجد لقيطاً فى دار الاسلام) فحكم بإسلامه تبعاً لدار وما الخ) بها وان اسلمه كافر بلا تبعية بنسبه هذا ان وجد جعل ولو بدار كفر به مسلم يمكن كونه منه ولو أسيراً غنائماً أو تاجراً أو حجازاً أو غلباً للاسلام ولا يقدح حكم بإسلامه فلا يغير بمجرد دعوى الاستسلام ولكن لا يكتفى بجباية بدار كفر بخلافه بدار ناخرتها ولو فاته مسلم قبل فى نفي نسه لافى نفي اسلامه اما اذا اسلمه الكافر بينة أو وجد القطع بميل منسوب للكفار ليس به مسلم فهو كافر (تنبيه) اقتصاره كغيره على هذا الثلاثة المذكورة يدل على عدم الحكم بإسلام الصغير المميز وهو الصبي المنصوص فى القديم والجديد كما قاله الامام لانه غير مكلف فاشبهه بغير المميز والمجنون وهما لا يصح اسلامهما اتفاقاً ولان نطقه بالشهادتين ما خبره واما إنشاءه فان كان شهراً فغيره غير مقبول وان كان انشاءه فهو كعقوده وهى باطلة واما اسلام سيدنا على رضى الله تعالى عنه فقد اختلف فى وقته فقيل انه كان بالغاً حين أسلم كما نقله القاضى ابو الطيب عن الامام أحمد وقيل انه أسلم قبل بلوغه وعليه الاكثرون وأوجب عنه البيهقى بات الاكمام انما صارت معه لثقة بالبلوغ بعد الهجرة قال السبكي وهو صحيح لان الاحكام انما تطبق بجمعة عشر عاماً ما لم يطق فقد تكون منوطه قبل ذلك بسن التمييز والقياس على الصلاة ونحوها لا يصح لان الاسلام لا يتقبل به وعلى هذا حال بينه وبين أبويه الكافرين لثلاثين عاماً وهذه الحيلة مفسدة على الصبي فى الشرع والروضة فيستلطف به انه لم يؤخذ منها فان أياً فلا محاولة (تنبيه) فى أطفال الكفار اذا امنوا ولم يتلقوا بالاسلام خلاف منتشر والأصح انهم بدخلون الجنة لان كل مولود يولد على الفطرة فحكمهم حكم الكفار فى الدنيا فلا يصلح عليهم ولا يدفنون فى مقابر المسلمين وسكهم حكم المسلمين فى الآخرة لما

(فصل) فى قسم الغنيمة وهى لغة الرمح وشمره مال أو ما الخ) به كتمه محترمة حصل لثامن كفار أصليين حربيين مما هو لهم بقتال مناواً بحافى خيل أو ركاباً أو نحو ذلك ولو بعد انزاعهم فى القتال أو قبل شهر السلاح حين التقى الصفان ومن الغنيمة ما أخذ من دارهم سرقة أو اختلاساً أو لقطه أو ما أهدهوا أو ما صلوا ناعليه والحرب فائقة وخرج عاذ كرماحله أهل الذمة من أهل الحرب بقتال النص أنه ليس بغنيمة فلا يقرع منهم وما أخذ من تركه المريد فائقة لا لغنيمة وما أخذ من ذى بكرة فائقة أيضاً ولو أخذ من الحربيين ما أسخروه من مسلم أو ذى أو نحوهم بشرى حق لم تكن له ولو غنم ذى مسلم فبطل خمس الجميع أو نصيب المسلم فقط وجهان أظهرهما الثاني كإباحته بعض المتأخرين ولما كان يقدم من أصل من الغنيمة

وقوله ما قيل (قوله ولا يبيع خيل الخ) عطف على القتال من عطف الامام على الخاص لان هذه الامور تكون السلب القتلى وغيره (قوله ومن الغنيمة الخ) اعترض عليه بأن الغنيمة لا بدق من قتال ولا قتل هنا وجواب بأنه لما خطر بنفسه ودخل دارهم على هذا الوجه نزل ذلك منزلة القتال (قوله والحرب فائقة) حال قيد فى الامر من ما خرج به ما لم تكن الحرب فائقة فى سورة الاحزاب يكون المهدى اليه وفى صورة العلي يكون فائضاً عنهم فيه تفصيل (قوله وخرج عاذ كراخ) خبر على محترراً لا يورد على الف والنسي

234

السب بادئ به فقال (ومن) أء اذا (قتل) المسلم سواء كان مسلماً أم لا إذا كفر أم لا بانعام لا فارسا أم لا (قتيلاً أعطى عليه) سواء أضرطه له الإمام أم لا لخبر الشيخين من قتل قتلاؤه عليه وروى أبو داود أن الباطل رضي الله تعالى عنه قتل يوم خيبر عشرين قتيلاً وأخذ مسلمهم (تنيبه) يستقي من أطافه الذي قاله لا يسقط السب سواء أضرطه بآذن الإمام أم لا والمختل والمرح والخائن ونحوهم من لا سب له ولا رضى قال الأزدى والمطرق استحقاق الحد المسلم السب ويجب عقيدته بكونه مسلم على المذهب بشرط في المقتول أن لا يكون منهم ما قبله فلو قتل صلياً أو أمراً لم يقا لا فلا سب له فان قالوا فلا يستحق في الأصح ولو أعرض مسلم السب عليه لم يسقط طحة منه على الأصح لأنه ممنوع له وإنما يسقط القاتل السب ركوب غرور يقتضي به شر كافر في حال الحرب وكفاية شره أن يزل امتناعه كأن يبقا عينيه أو يقطع يده ورجليه وكذا لو أضره أو قطع يده أو رجله وكذا القطع يداور ولا فلو ردى من حسن أو من صف المسلمين أو قتل كافراً ثامناً أو أسيراً أو قتلوه وقدرتهم الكفار فلا سب له لأنه في مقابلة الخطر والتعريض بالذنس وهو منتف ههنا والسب ثاب القاتل التي هي عليه والخوف أو الحرب كدع وسلاح ومركب أو أنه تخوض رجلاً م أو كذا سوار ومنطقة رخام ونفقة معه وكذا ذبذبة فنادمعه في الأظهر لا حقيقته ورواه يجمع فيه المتأخر يجعل على حق الجبر مشدودة على الفرس فلا يأخذها ولا ما فيها من الدرامم والأمتعة لأنها ليست من لباسه ولا من جلسته ولا من جلية فرسه ولا يخص السب على المشهور ولا نه صلى الله عليه وسلم قضى به للقاتل وابدأ السب يخرج مؤنة الحفظ والقتل وغيرهما من المؤن اللازمة كالحرب والجل وراع وقدم الفقيه (وجواب) هذا (ذلك) أي بعد اعطاء السب وانواع المؤن خمسة أخاص منسوباً (في بعض) أربعة أخاصها) من عقار ومنقول (من شهد الواقعة) بنية القتل وهم الغافلون لا لاطلاق الآية الكريمة على ما بعده عليه السلام بارض خيبر سواء أقاتل من حضر بنية القتال مع الجيش أم لا لأن المقصود التنبه للجهاد وحصوله هناك فان قلت الحاقه بالمتابعة على القتال ولا ينأ عن في الغالب لا لعدم الحاجة إليه مع كثرة سواد المسلمين وكذا من حضر لا بنية القتال وقال في الأظهر فن لم يحضر أو حضر لا بنية القتال ولم يقاتل لم يستحق شيئاً ويستقي من ذلك مسائل الأولى ما لو بعث الإمام جاسوا فقتل الجيش قبل رجوعه فإنه يشار كهم في الأصح الثانية لو طاب الإمام بعض العسكر ليحرس من هجوم العدو وأقر من الجيش كينافاه بسهم لهم وإن لم يحضر والوقعة لأنهم في حكمه بذكره المأوردى وغيره الثانية لو دخل الإمام أرباباً به دار الحرب فبعث سرية في ناحية فقتلت شار كها جيش الإمام وما جكس لا ستمطه ركل منها بالأسحر ولو بعث سرية إلى جهة أشتكر الجميع فيما يقتل كل واحدة منهما وكذا لو بعثهما إلى جهتين وإن تابعدا على الأصح ولو شئ لمن حضر بعد انقضاء القتال ولو قبل جيازة المال ولو مات بعضهم بعد انقضاء القتال ولو قبل جيازة المال لقتله لو أرت كسائر القاتل ولو مات في أثناء القتال لم يخصص أنه لا شيء فلا يتحققه وارثه فيه ونص في موت الفرس يستأذ به يسحق سهمهما

أحدتهم يهيمون على العدوى غفلة (قوله وبعث من شين الخ) الفرق بين هذا وبين بقوله إن السرية هناك تشارك الحبش وهنا تشارك الأخرى السرية أقسام عند أهل السير وقها بها أجماعه وما زاد على ذلك أتى غائبا بقوله منس بكرة السنين وفتح الميم وما زاد على ذلك لى أربعة آلاف قاله بحقل وما زاد على ذلك قاله الخيس وأما البعث فهو فرق من السرية وأما الكيت فهو المجتمع الذي لم ينتش (قوله جئت) أى من مات في الآت

والأصح تور النصين لأن الفارس متبوع فإزمات فلت الأصل والفرس تابع فإزمات جاز أن
 يبقى سهمه للمتبوع والظاهر أن الإجماع الذي وردت الإجارة على عينه مدة معينة لإجهاذ بل
 لسياسة دواب وحفظ أمتعة ونحوها والتاجر والمشتري كالخياط والبقال يسهم لهم إذا قاموا
 لشهودهم الوقعة وقتالهم ما من وردت الإجارة على ذمتهم أو غير مدة كخياطة ثوب يذيعه
 وإن لم يقاتل وأما الإجماع ليهاد فإن كان مسددا فلا جرة لبطان إجارته لأنه بحضور الصف
 تسعين عليه ولم يستحق السهم في أحد وجهين قطع به البغوي واقتضى كلام الرافعي رحمه
 لا عراضه عنه بالإجارة ولم يحضر معجدا ويدفع (الفارس ثلاثة أسهم) له أسهم ولفرسه سهمان
 للاتباع فيهما وإه الشيطان ومن حضر فرسه يركبه يسهم له وإن يقاتل عليه إذا كان
 يمكنه ركوبه وإن حضر ولم يعلم به فلا يسهم له ولا يعطى الأفرس واحد وإن كان معه أكثر منها
 لأنه صلى الله عليه وسلم لم يربط إلى بر الأفرس واحد وكان معه يوم خيبر أفراس عربيها كان
 الفرس أربعة كالعزق وهو ما أتوا عجمان والمهين وهو ما أتى دون أمه والمعرف
 بضم الميم وسكون القاف وكسر الراء عكسه لأن الفكر والفر يحصل من كل منهما ولا يضر
 تفارهما كالرجال ولا يعطى لفرس أعف أي مهزول بين الهزال والاملا لا تقم فيه كالحرم
 والكبير لعدم فائده ولا يعبر وغيره كالفيل والبغل والحمار لأنها لا تصنع الحرب صلاحة
 الخيل له ولكن يرضخ لها ويفاوت بينها بحسب الذعر (و) يدفع (الرجل سهم واحد) لفعله
 صلى الله عليه وسلم ذلك يوم خيبر متفق عليه ولا رد اعطاه النبي صلى الله عليه وسلم سلمة بن
 الأكوع رضي الله تعالى عنه في وقعة سهمين كاص في مسلم لأنه صلى الله عليه وسلم رأى منه
 خصوصية فخصه بذلك (ولا يسهم) من الغنجة (الآن استكمل فيه خمس) بل ست (فما رابط
 الاسلام والبلوغ والعقل والحرية والكورة) والصحة (فان اختلف شرط من ذلك) أي
 معاذ كالكافر والصبي والمجنون والرقيق والمرأة والمخفى والزمن (رضخ له ولم يسهم)
 (في أحد منهم) لأنهم ليسوا من أهل فرض الجهاد والرضخ بالاضاداة الخ الحسنيين لغا الغطاء
 القليل وشرط اعطاهم لمادون السهم ويجهد الامام أو أمير الجيش في قدره لأنه لم يرد فيه تحديد
 فيرجع إلى ما يراه يفاوت على قدر نفع المرضخ فغير مع المقاتل ومن قتاله أكثر على غيره
 والفارس على الرجل والمرأة التي تدرك الحرب وتسقي العطاش على التي تحفظ الرجال
 بخلاف سهم الغنمية فإنه يستوى فيه المقاتل وغيره لأنه منصوص عليه والرضخ بالاجتياز
 لكن لا يبلغ به سهم الرجل ولو كان الرضخ لفارس لأنه تسع السهام فينقص به من قدره ما
 كالحكومة مع الاروش المقدرة ويجعل الرضخ الاجناس الاربعة له سهم من الغنمية يستحق
 بحضور الوقعة إلا أنه ناقص وانما يرضخ لذي مال الحق به من الكسفا حضر بلا حرة وكان
 حضوره باذن الامام أو أمير الجيش وبلا كراه منه ولائرا لأن الاحاد فإن حضر بآجرة فله
 الاجرة ولائرا لسواها وإن حضر بلائرا الامام أو الأمير فلا يرضخ به بل يعززه الامام إن آده
 وإن أكرهه الامام على الخروج استحق آجرة مثله من غير سهم والرضخ لاستهلاك محله عليه كما
 قاله الماوردي (ويقسم الخمس) الخامس بعد ذلك (على خمسة أسهم) فالقصة من خمسة
 وعشرين لقوله تعالى واعطوا انما غنتم من شئ فإن الله خمسة الاثقال (ول) سهم رسول الله
 صلى الله عليه وسلم للآية ولا يسقط وفاته صلى الله عليه وسلم بل (بصرف بعده) صلى الله
 عليه وسلم (المصالح) أي لصالح المسلمين فلا يصر فيه لكافر من اصالحه الشفوق وشهدها
 بالعدو المقاتله وهي مواضع الخوف من أطراف بلاد الاسلام التي تليها بلاد المشركين يخاف
 أهلها منهم وجماعة المساجد والقناطر والحصون وأركان القضاة والاعمة والعلماء بلهم تتعلق

وقيل يسحق الرضخ (قوله
 للفارس) أي من معه فرس بحيث
 يتمكن من ركوبه والقتال عليه وإن
 لم يركب وقت القتال أرضها غيره
 أو ضاعت منه وقال عليه غيره مع
 حضور المالكة (قوله الحسين الخ)
 وهذه صفات الخيل وقد تقرر في
 الآدي (قوله الفكر) أي الاقدام
 والفرار أي الفرار أو اتولى (قوله ولو
 كان الرضخ لفارس) وهل يستحق
 فرسه سهمين كفرس غيره أو يرضخ
 له بدون سهمي فرس غيره وهو
 الاقرب (قوله ويقسم الخمس الخ)
 لما فرغ من وقعة الاجناس الاربعة
 شرع بتكسمل على خمسة الخمس
 الخامس (قوله بذلك) أي على
 سبيل التدبير يجوز بالعكس (قوله
 على خمسة) لا على حذف على لأنها
 تقتضى مضموما ومفعولاً عليه
 كقصة الرغيف على رجلين وهنا
 ليس كذلك لأن الاقسام هي نفس
 الخمس أو يقال انها بمعنى إلى أي
 متعلقة بمحذوف يتابع أي تضيفا
 مشتملا على خمسة (قوله فالقصة
 من خمسة وعشرين) أي بمقتضى
 قواعد الحساب أنه إذا كان هناك
 صحيح وكسرى وسط العيص من جنس
 الكسر والكسر الخمس جعل خمسة
 أخماس فيجعل لكل واحد من
 الاربعة الاخرى مثله والافانيس
 ذلك واجب ولا مندوب فيجوز
 جعل الاربعة التي للغانين من غير
 تخميس (قوله سهم رسول الله الخ)
 وكذا يجوز له أخذ الاربعة أخماس
 المتقدمة لكن ليرحمه بل كان
 يصرفها على الغانين بحسب ما رآه
 (قوله وأرزان القضاة الخ) وكذا
 زواجهم وأولادهم بعد موتهم كتابي (قوله والعلماء) أي والمتعلمين

(قوله وعلى القرآن) أي المتعلقين أيضا لا فرق في ذلك بين الأغنياء والفقراء (قوله فمضى قضاء العسكر) بأن كانوا ماضون في البلاد (قوله) وهم الذين يحكمون لاهل التي في معزاهم) أي غزوهم بأن أخذوا معهم قضاء حال الغزو وكذا أقدموا مؤذون الخ (قوله من الاخماس الاربعة) أي من التي لا من النعمة (قوله بقدم الامم الخ) مقابل لحذف أي يوم الامام هـ ذل اسم كل الأفراد ان وفي فان لم يوف قدما الامم بالهم (قوله فيه آر بعة مذاهب) أي أقوال أي في جواب هذا الاستفهام آر بعة أقوال (قوله وهذا غلغل) باللام أي خيانه و يكون اسم الإشارة راجعا لاخذو يكون غرضه بذلك تقوية القول بعدم الاخذ وتصفية القول بالاختلاف في نسخة غلوا بالواو من غير لام أي تعمق وتشدد أي قد غلبنا عنهما ويكون ٢٤١

تصفية القول بعدم الاختلاف وتقوية القول بالاختلاف (قوله) يأخذ ما يبطي أي ما كان بطاه وقسم الامام وعلل وقوله وهو حصته بيان لما يبطاه والمراد بخصته كفايته لان حصته غير معلومة (قوله لان المال الخ) رد لدليل القول الاول أي اذ لو كان مشتركا لم يجز اخذ منه الاذن الشرعي فلا كان غير مشترك جازا لاخذ فظهر أنه رد لدليل القول الاول وقوله كالنعمه مثال للمعنى وهو لفظ مشترك وقوله لان ذلك الخ تعليل للنعمه والميراث أي لم يكنهما من قبيل المشترك وقوله حتى ماوافقا فرع على كونه ملكا والنفير في ما توافقا غير الوفرة (قوله وهذا) أي مال بيت المال لو مات الشخص لم يسبق ورثته شأ أي لكونه غير مشترك فهو غير مملوك وانما لهم فيه نوع اختصاص واستحقاق (قوله وأقره) أي أقر الغزالي النووي الخ (قوله) وهو سهم الذي القرني أي بشرط الاسلام وبم الامام جميع افرادهم ان وفي المال والاقدام الاحوج وكذا يقال في بقية الاقسام (قوله بنوهاشم) أي كورهم واناهم في كلامه

بمصالح المسلمين كتفسير وحديث وقعه وعلى القرآن والمؤذنين لان بالتقوى حفظ المسلمين ولا يتدخل من ذكر بالاكتساب عن الاشتغال بهذه العلوم وعن تنفيذ الاحكام وعن التعليم والتعلم فمضى قون ما يكفيهم لم يغفروا ذلك قال الزركشي تقيلا من الغزالي في الجهاد والقضاء مع الغني وقد راعى على الرأى الامام بالمصلحة ويختلف بضيق المال وسعته قال الغزالي ويطي أيضا من ذلك الجاهل من الكسب لجمع الغني والمراد بالقضاء غير قضاء العسكر اما قضاء العسكر وهم الذين يحكمون لاهل التي في معزاهم فمضى قون من الاخماس الاربعة لا من خمس الخمس كما جاء في الحديث وكذا أقدمهم ومؤذونهم وعما لهم يقدم الامم فالامم منها وجوبها كما في التنبيه سد الغلغل لان فيه حفظا للمسلمين (تنبيه) قال في الاجاء لو يدفع الامام الى المستحقين حقوقهم من بيت المال فهل يجوز لاحد اخذ شيء من بيت المال فيه آر بعة مذاهب أحدها يجوز أخذ شيء أصلا لانه مشترك ولا يرى قدر حصته منه قال وهذا غلغل والثاني يأخذ كل يوم قوت يوم والثالث يأخذ كفايته سنة والرابع يأخذ ما يبطي وهو حصته قال وهذا هو القياس لان المال ليس مشتركاً بين المسلمين كالنعمه بين الغافقين والميراث بين الورثين لان ذلك ملك لله حتى ولو ماوافقا قسم بين ورثتهم وهذا لو مات لم يسبق وارثه شيء انتهى وأقره في المجموع على هذا الرابع وهو الظاهر (و) الثاني (سهم الذي القرني) الآية الكريمة (وهم) أهلى الله عليه وسلم (بنوهاشم وبنو المطلب) ومنهم انما الشافعي رضي الله تعالى عنه دون بن عبد شمس وبنى قول وان كان الاربعه اولاد بعد مناف لا قصاره على الله عليه وسلم في القسم على بنى الاولين مع سؤال بنى الاخيرين له وراه يضاري ولا ينهم يضاري قوه في الجاهلية ولا في الاسلام حتى انما مات صلى الله عليه وسلم بالرسالة نصر وهو ذو بعائه بخلاف بنى الاخيرين بل كانوا يؤذونه والثلاثة الاول اشقاء وقول أخوهم لا بينهم وعبد شمس جد عثمان بن عفان والعبرة بالانساب الى ابا امام ان ينسب منهم الى الامهات فلا بد مشترك في هذا الغني والفقير والنساء يفضل الله كركارث وحكي الامام فيه اجاع العمامة رضي الله تعالى عنه (سهم الليثي) الآية جمع بينهم وهو صغير ذكر أو أنثى لا لاهلها كونه صغيرا فغير اليتيم بعد احتلام وما كونه لا لاهلها فمقروض والعرف سواء كان من اولاد المرتقة أم لا فقلل أهوه في الجهاد أم لا له جدم لا (تنبيه) كان الاولى للمصنف ان يفيد اليتم بالمسلم لان اتمام الكفا لا يعطون من سهم الليثي شيأ لانه مال أخذ من كفار فلا يرجع اليهم وكذا بشرط الاسلام في ذوى القرى والمساكين وابن السبيل لذلك وندرج في تفسيرهم البيت قوله الرزاق القليل والمثني لمعان ولا يسهون أيتام لان

(٣١ - خطبة ثاني) تعقيب الذي كور على الاناث والاشراف الا ان من بني هاشم لان جد هم سيدنا علي وهو هاشمي (قوله) لا قصاره الخ وقال غنوي وبنو المطلب في واحد وشك بين أصابعه (قوله) والعبرة بالانساب الى الاباء وبنيتي خلقك ان لو كانت الام غير هاشمية والاب هاشمي أو بالعكس تبع اولاد الاب لا الام لقوله تعالى أدهموا لآبائهم وهذا المراد وان كانت أحكام الانساب من الارث وغيره تجري بين الولد والاب والام لا تخص الاب (قوله) كركارث الخ لكن لان كل وجه لا معنا يعطى المدمع الابواب ابن ابن مع الابن والاب لا مع الابن والابن لا مع الاب (قوله) وندرج الخ أي بعد ان بدأ لاهلها معروفا ثم ما يصدق حينئذ من لم يكن له آباء أصلا أو كان له آباء في نفس الامر لكن لا ينسب اليه شيأ كالزاني أو ليس معروفا كالقبط (قوله) ولا يسهون أيتام الخ كان الاول

حذفه لأنه مناقض لاول الكلام ولأن ما بعده من التعليل لا يناسبه وقوله فلا توصف بالبيت كان الاولى حذفه لأنه مناقض لاول الكلام فكان الاولى الاقتصاد على صدر العبارة (قوله فقره أو مسكنه) وقضية اعطائه بالبيت أنه يعطى ولو غلبت عليه ليس كذلك لأن يقال المراد أنه يلاحظ وصف البيت فبعض من سهم البنايوان كانت المسكنة موجودة ولا يلاحظ وصف المسكنة فبعض من سهم المساكن (قوله والفرق بين الغزو والمسكنة) أي إذا اجتمع الغزو والقراءة أخذ بها وإذا اجتمع المسكنة مع القراءة يأخذ بذي القري ففرق بينهما الشارح لكن كان الاولى ان يقدم عدم الاختصاص للمسكنة إذا اجتمعت مع ذوى القري ثم يفرق الخ لا لأن ذلك من الفرق فالحاصل أنه إذا اجتمع صفتان كانتا احدا هما الغزو والآخرى ٢٤٢ ذوى القري أخذ بها وأما إذا لم تكن إحدى الصفتين هي الغزو

فأه يأخذ باللازم ومعنى كون البيت لازما مع أنه يزول بالبوغ أن زواله خير فرب بخلاف المسكنة فإنها كل لحظة معرضة للزوال (قوله وإن اتهم) راجع لقوله بلا عين (فصل في النية) ذكره بعد الغنمة لأن نية المسكنة لها أن لا يتعلق بالأمم والتي هي مصدر رغبة أو رنج فالمسار والمال الرابع أو المال المردود من اطلاق المصدر وإرادة اسم الفاعل أو اسم المفعول والمشهور تغار النية والغنمة كما يؤخذ من تعريضهما وتيسل النية يشعل الغنمة ون العكس فيكون بينهما مجموع ومخصوص مطلق فكل في رخصة ولا عكس (قوله من كفار الخ) اطلق هنا قيد قومه تقدم بالحري بين قيد شمل هنا الحريون والمرشدون وأهل الذمة (قوله بلا قتال) أي لا حقيقة ولا حكا فلا رما أخذ سرقة أو اختلاسا أو لقطه ويزاد قيد آخر أي بغير صورة عقد لصحج الهدية في غير حالة القتال فإنها تملك للمهدي إليه لا غنمة ولا في (قوله ورجالة الخ) جمع راجل أي ماش ويجمع أيضا على رجل كصاحب وحمير ويجمع على رجال وأما رجل مقابل المرأة

فيجمع على رجال وعلى رجلة كتمه فرجال جمع مشترك بين راجل بمعنى ماش ورجل مقابل المرأة (قوله وخراجه ضرب باسم جزية) صورته ان اقتصد البلد صلحا على أهلهم ويؤدون خراجا فيكون حكمه حكم الجزية ويسقط باسلامهم فيكون خراجا بالنظر للفظ وجزية في المعنى وحيد فتدلل الفرق بين أن يعقد بهم الجزية ولا تقتصد الشارح ضعيف مثال ما إذا عقد باسم الجزية أن يقول سالتكم على أن الأرض لكم وتؤدون عن كل فدان كذا جزية وما لعدم ضربه باسم الجزية أن يقول وتؤدون عن كل فدان كذا ويسكت أما إذا سوا على أن الأرض لنا ويؤدون خراجا فهو خراج حقيقة ولا يكتفى عن الجزية بقولنا يسقط باسلامهم (قوله ولو يترخف الخ) أي سواء كان يخوف أولا ما عدم الخوف فظاهر وهذا الخوف أن كان من غيرنا أو منافي غير حالة القتال ولا كان غنمة (قوله قوله تعالى الخ)

خمس أخماس متساوية كالفدية خلافا للربعة الثلاثة حيث قالوا لا يحتمس بل جميعه لمصالح المسلمين ولنا قوله تعالى ما آفاه الله على رسوله إلا ما طلقها من الغنية فحمل المطلق على القيد جعلا بينهما اتحاد الحكم بأن الحكم واحد وهو رجوع المال من المشركون للمسلمين وإن اختلفت السبب بالقتال وعدمه كما قلنا الرقيق الطاهر على المؤمنة في كفارة القتل وكان صلى الله عليه وسلم يقسم له أربعة أخماسه وخمس خسه ولكل من الأربعة المذكورين معه في الآية خمس الخمس كما في الفصل قبله وأما بعده على الله عليه وسلم فيصير ما كان لهم من خمس الخمس لمصالحنا كما في الأيضاف الفصل قبله (ويطى أربعة أخماسها) التي كانت له صلى الله عليه وسلم في حياته (المقاتلة) أي المرتزقة لعمل الأولين لأنها كانت رسول الله صلى الله عليه وسلم لحصول النصره وبالمقاتلون بعدهم المرعدون للقتال (في مصالح المسلمين) تبين الامام لهم مواضع ترتقه لأنهم أوصدوا أنفسهم للذب عن الدين وطلبوا الرزق من مال الله وخرجهم المطعونه وهم الذين يغزون اذا نشطوا وانما يطعون من الزكاة لامن التي عكس المرتزقة (تسمه) يجب على الامام ان يصح عن حال كل واحد من المرتزقة وعن تلزمه نفقتهم من أولاد وزوجات وريق ملجأة غز وأوتلدمه ان اعتادها لارقيق زينب وبخارة وما يكفيهم فيعطيه كفايته وكفايتهم من نفقة وكسوة وسائر المؤن بقدر الحاجة ليتفرغ للجهاد ويراعى في الحاجة طهارة مرو وتوضؤها والمكان والزمان والرخس والغلاء ومادة البلدي المطاع والملاص وي زاد ان بزيادة حاجته بزيادة ولد وحديث زوجة ومن لا رقيق له يعطى من الرقيق ما يحتاجه للقتال معه أو تطلمته اذا كان من يخدم وتعطى زوجته وأولاده الذين تلزمه نفقتهم في حياته اذا مات بعد أخذ نصيبه لثلاث شغل الناس بالسكب عن الجهاد اذا علوا ضياع عيالهم بخدمه وتعطى الزوجه حتى يتكبح لاحتقائها بالزوج ولو استغنت بالسكب أو ارث أو آخره كوصية له تعطى حكم أم الولد كالزوجه وكذا الزوجه وتعطى الأولاد حتى يستقروا بالسكب وأخوه كوصية واستنط السبي رجحه الله تعالى من هذه المسئلة أن الفقيه أو المفسر أو المدرس اذا مات تعطى زوجته وأولاده من كان بأخذها يقوم بهم ترغيبا في السلم كالترغيب هنافي الجهاد انتهى وقرئ بعضهم بينهما بأن الاعطاء من الاموال العامة وهي أموال المصالح أقوى من الخاصة كالإوقف فلا يلزم من التوسع في تلك التوسع في هذه لأنه لا معين آخر به شخص لتخصيص مصلحة نشر العلم في هذا المثل المخصوص فكيف تصرف مع استيفاء الشرط ومقتضى هذا الفرق الصرف الأولاد العالم من مال المصالح كفاتهم كان يصرف لانيهم وهذا هو الظاهر

(فصل) في الجزية تطلق على العقد وعلى المال المترتب به وهي مأخوذة من المجازة لكفنا عنهم وقبل من الجزية بمعنى القضاء قال تعالى وأتوا بما لا يخفى نفس عن نفس شيأى لا تقضى إلا لاسل فيها قبل الاجماع لأنه قالوا الذين لا يؤمنون بالله وقد أخذها النبي صلى الله عليه وسلم من مجوس مهر وقال سنوهم سنة أهل الكتاب كما رواه البخاري ومن أهل فخران كزاره أو دارود المعنى في ذلك أن في أخذها معونة لنا وأمانة لهم ويرى بعضهم ذلك على الاسلام وفسر اعطاء الجزية على الآية بالتزامها والتصار بالتزام أحكامها وإن كانا خمسة طرود معتقوده ومكان ومال وسبعة وشرط في الصيغة وهي الزك الأول ما في شرطها في البيع والصيغة ايجابا كقولهم أؤذنتني في أمتكم بدار نامتلا على ان تلزموا كذا جزية

الاستدلال بها على معنى المتن وكيفية قسمة التي أو قسمة الفدية انما يظهر بعد حمل المطلق على القيد كما يأتي (قوله خلافا للربعة الخ) حاصل مذهبهم ان موضع جميعه في بيت المال ويترك على الخمسة المذكورين ولا يعطى المرتزقة شيئا وهذا هو المراد بقوله بل موضع جميعه لمصالح المسلمين بخلاف الفدية فان أربعة أخماسها للقائين وخمسها للقبضة المذكورين كذهبتنا (قوله أربعة أخماسه أي التي) (قوله في مصالح المسلمين) متعلق بالقاتل والقاضيه اللام (قوله وعن تلزمه نفقتهم) أي من الأولاد الذين لا من القواب فيعطاه مؤنتها لاجل ان يحمل عليها زاده ومتاعه أو يقاتل عليها (قوله من هذه المسئلة) أي مسئلة جواز أخذ أولاد المرتزقة وزوجاتهم من مال المصالح (قوله ما كان أي من وقف الخ) (قوله فرق بعضهم بينهما) أي بين أخذ أولاد المرتزقة من مال المصالح وعدم جواز أخذ أولاد العالم من وقف كان يأخذ منه أبوه (فصل في الجزية) (قوله تطلق على العقد) أي شرط وقوله وعلى المال المترتب به أي لفظة وشرطا (قوله لكفنا عنهم) أي والتزامهم أحكاما لان المجازة مقاعة من الجانبين أي جانبنا وجانبهم

(قوله الركن الثاني) أي بالنظر للجمال السابق في هذا الركن وأما أنظر لفضلها بذكر شرطها فيكون ثالثا لتقديم الكلام على الصيغة والعاقلة يمكن أن يقال إن ثمة أيضا ولو نظر لالتفصيل نظر المواقف لهم من التكرار حيث أعاد الكلام على العاقلة فيما يأتي فلم يتقدم حينئذ إلا الصيغة (قوله وجوب الخ) ٢٤٤ الأولى صحة بدل وجوب الخ لأن هذه شرط للصحة لا لوجوب لأن جعلها

شرط لا لوجوب يقتضي أنها متى وجدت وجب ضرب الجزية وليس كذلك بل لا يجب عقدها إلا إذا طمأن الكافر وأمن الأمان ضررهم زيادة على هذه الشروط (قوله لا صل أهل الكتاب الخ) متعلق بالدين أي دين أسل أهل الكتاب أي دين أسلولهم السابقين عليهم انظر الحاشي (قوله كالجوس الخ) فانه قيل أنه أرسل اليهم في يقال له وادش (قوله ولا تحصل ذبيحتهم الخ) وأجبع للجوس أي ان الجوس تنعقد لهم الجزية ومع ذلك لا تحصل ذبيحتهم ويصبر جوعه لقوله ولو بعد التبديل وإن لم يتقبل المبدل الخ (قوله لمن شككنا) أي لا ولد من شككنا لأن حكمه قد تقدم عند قوله لم يعلم دخوله في الدين بعد نهضة الألفا صافي بصورتين المع بال دخول قبل النسخ والنشد في ذلك (قوله لم يتخلفهم) وهين ماقبله فيكون تفسيره (قوله ومن أحد أبويه كتابي) أي سواء اختار من الكتابين أو لم يختار شيئا أما إذا اختار دين الوثني فلا تنعقد (قوله ولا تحرم ذبيحته) أي من ذكر من غسك بالخصف المتقدمة ومن أحد أبويه كتابي (قائد) على من لا يصح عقده الجزية به يصح عقده إلا أنه لأن الأمان أوسع من الجزية (قوله ولو بلغ ابن ذئ) أي وصورة المستنة أنه عقد على الاوصاف أما إذا كان العقد على

الانحصار فلا يتوجه عليه طلب لأنه لم يشر إلى عقد في بيع غيره وإن كان يبلغ المأمن لأنه كان معصوما تبعا لانه ومثل البلوغ الأفاق من الجنون والعتق فهما كذلك في التفصيل المتقدم (قوله المذهب وجوب الخ) محل الخلاف إذا عقد على الاوصاف أم أن عقد على الانحصار فواجبه حرما (قوله ثم شرع في الركن الثالث الخ) سواه الرابع لأنه تقدم الكلام على الصيغة والعاقلة المتقدمه ويجب ما تقدم من أملا أحد الكلام على العاقلة

المال

فكلمته بتقدم الاثنان (قوله وأقل الجزية دينار الخ) ظاهره يقتضي انه يجوز الاختصاص على دينار ولو قلنا ومتوسط ويمكن حمله على ما إذا كانت المالكه كسنة بأن استدل ان يجيبوه في دعوى الغنى أو التوسط وأن يجيبوه في دعوى ترك المالكه بعد دينار ويصدقهم في دعوى الفقر وما إذا كانت المالكه واجبة بأن علم أولئك أنهم يجيبون في دعوى الغنى أو التوسط فلا يجوز ترك المالكه كسوة يعقد دينار ويصدقهم في دعوى الفقر لانه متى أمكنه السقيا بكر من دينار لا يجوز له عقد بدونه وان علم عدم اجابته لملاذ كر كانت المالكه كسوة مباحة (قوله من المعافر) قيل هو مفرد على صور ما لم يجمع كضايرو ولا رد وقيل جمع مقفرا كعقد جمع مقفرو هو اسم رجل يقال له معافر أو قبيلة من اليمن ثم سميت القبيلة به ثم سميت النساب باسم من نسبها من هؤلاء وإذا كان كذلك فحقه أن يقول أو عدله من المعافر فيسببه معافر (قوله ان أقبله دينار) أو فلا تعقد الا به (قوله عن المذهب) بتقديم المذال على الهاوي يضم الميم واسكان المذال وكسر الهاء اسم كتاب يقال له الطراز للمذهب (قوله كما كس الكافر) أى مشاحته في أو صافه من الغنى أو التوسط والحاصل ان الامام تارة يعقد على الاختصاص فله المالكه عند العقد فقط بأن يقول الكافر أنا فقير أعقدلى ٢٤٥ دينار فيقول له الامام أنت غنى أو متوسط

فما كس حتى يعقد له دينار بن
ان اتفقا على التوسط أو بأربعة
ان اتفقا على الغنى ومضى مقدر بشئ
لزم سواء استمر الكافر على الحالة
التي عقد له عليها أم لا لان العبرة
بما اتفقا عليه ثم ان هذه المالكه
ان كانت سنة جاز تركها ويصدق
الكافر في دعوى الفقر ويعقد
دينار وان كانت واجبة فلا يجوز
تركها فلو تركها أو قصد بدونه
الدينار أو الأربعة لم يصح
ان يعقد على الأوصاف فيجوز له
ان يعا كس عند العقد بأن يقول
الامام أهل هذه الجهة أفتبها
مثلا فاعقد لهم بأربعة فيقولون له
نحن فقراء فاعقد لنا دينار فاذا
اتفق معهم على التوسط مثله عند
العقد وعقد دينار بن فيجوز له
عقد الاخذ ان يعا كس ويده
عليهم الغنى أو التوسط ان ادعوا
الفقر أو أخذ منهم ما يلحق بما يتفقون
عليه من الأوصاف وفي الحالاتين
أى المالكه عند العقد وعند

المال بقوله (وأقل الجزية دينار في كل حول) من قل واحدا واراه الترمذى وغيره عن معاذ
انه صلى الله عليه وسلم لما وجه الى اليمن أمره أن يأخذ من كل حال دينار أو عدله من المعافر
وهي ثياب تكون باليمن (تنبيه) ظاهر الخبر أن أقبله دينار أو ما قيمته دينار وبه أخذ
القبضى والمنصوص الذى عليه الاصحاب كإظهار عبارة المصنف ان أقبله دينار وعليه اذا
عقد به جاز ان يفتأض منه ما قيمته دينار وانما امتنع عقد ما قيمته دينار لان قصته قد تنص
عنه آخر المدة لم يجعل كون أقبله دينار أعقدق مساو لا قد تقل الدار على المذهب أنه يجوز
عقد ما بأقل من دينار نقه الا ذرى وقال انه ظاهره وقصته وكلام المصنف يعلق الوجب
بأنقصا الطول وقال الفقهاء اختلف قول الشافعى ان الجزية تجب بالعقد وتستقر بانقضاء
الحول أو تجب بانقضائه بنى على ما إذا مات في أثناء الحول هل تسقط فان قلنا بالعقد تسقط
والاستسقط حكمه القاضي حين في الاسرار ولا حلا لا كثيرا الجزية تو شدب للامام بما كس
الكافر والمأخذ قبله نفسه أو لوكه في قدر الجزية حتى يزبد على دينار (و) على هذا يؤخذ من
التوسط دينار ومن الماوس أربعة دنانير ومن الفقير دينار (استنباطا) اقتداء بمروى
الله تعالى عن كاره واه النبي ولان الامام منصرف للمسلمين فينبغي أن يخطأ لهم فاذا أمكنه
أن يعقد بأكثر من أربعين أن يعقد بدونه الى المصلحة (تنبيه) هذا بالنسبة الى ابتداء العقد فاما
اذا انعقد العقد على شئ فلا يجوز أخذ شئ من ثأد عليه كائس عليه في سيرة الواقدي وقوله
ان ركش من نص الامور وعقدت الجزية بكفارة بأكثر من دينار ثم علوا بعد العقد جواز
دينار لهم من الماترموه كن اشترى شأ بأكثر من ثمنه ثم علم انفق فان أو ابلل الزيادة بعد
العقد كما في ناقض العهد كالماترموه وان ادأ أصل الجزية ولو أسرى أو نبذ العهد أو مات
بعدين وله وارث مستقر أخذت من ثمنه في الاولين ومن تركته في الثالثة مقدمة على
حق الورثة كالخراج وسائر الدون أما إذا لم يخلف وارثا فترك كسفة أو أسلم أو نبذ العهد

الاخذ ان كانت سنة جاز تركها ويعقد في الاول دينار وعند الاخذ تركها أو أخذ دينار أو اضاوانا كانت واجبة فلا يجوز تركها والعقد
دينار ولا تركها عند الاخذ وأخذ دينار (قوله استنباطا بالخ) اعترض بأن أخذ ما ذكره واجب لا مقسب وجاب يهوا بين الاول اربع رابع
فلما كس لا لا أخذ والثاني انه رجع للاخذ لكان يحتاج الى تأويل بأن يقال انه سمعت الاختصاص على الدينار بن أو الأربعة وعدم
الزيادة وان كان لا خلاف في وجوب أى يسبب أن لا يزيد على زادر شاهبيل وأما النقص فلا يجوز وقوله يؤخذ من المتوسط أى عقد
لانه مفر وضى المالكه اذا عقد على الاختصاص وهي تكون عند العقد فقط وانما قيل الشارح بما كس حتى يزبد على دينار ولهذا
يؤخذ من المتوسط أى يعقد الخ (قوله تنبيه هذا) أى ندب المالكه عهدا اذا عقد على الاختصاص اما اذا عقد على الأوصاف
فلما كس عند العقد الاخذ عهدا (قوله كافر ناقض العهد) سبأ في حكمه فان ادعوا بطلوا العقد ه دينار أجابهم (قوله ولو أسلم ذى
الخ) ومثلهما يجوز عليه بسفه أو فأس أيضا لكن الامام أو نائبه يضارب مع الغرما بقدر الجزية (قوله بعدد سن) ارجع لذلك (قوله
وله وارث) ارجع لثبات قوله أما اذا لم يخلف وارثا أى مستقربا بأن يكون له وارث أو أصلا وارث غير مستقر كبن أو مثل ذلك غير
السفه أو الفاسى الى الائمة فهو البنت لها النصف الباقى للبنت المال فيؤخذ من حصه البنت ما عليه من الجزية سواء كان الحرب

بعدستين أوقاً اثناستة ولا يتخذ من رأس المال لأن بيت المال لا جزم عليه (قوله ويجوز أن بشرط علم الخ) كلام مجمل حاصله أنه
إن احتيل أن يوافقوه على شرط الضيافة ٣٤٦ وإن لا يوافقوه كان شرطها سنة وإن علم أن يوافقوه أو ظن وجب شرطها وإن علم عدم

اجابتهم كان الشرط مباحاً وكل هذا
عند رضاهم وطيب أنفسهم والاحرم
شرط الضيافة (قوله من غيرهم منا)
ليس قيداً أي ومن أهل الذمة
(قوله فضلاً) حال من الضيافة
يتأوى إليه باسم الفاعل على أحد
الوجهين في زيد عدل (قوله أي
فاضلاً) الأولى فاضلة لانه حال من
الضيافة وهي مؤنثة والحال وصف
لصاحبها (قوله ثلاثة أيام) فاقول
أي على كل مرة (قوله كان يقول الخ)
أي وكان يقول عقدت لك يا فلان
بدينارين وتضيف خمسة من
المائة وخمسة من المئزر من المسماة
بالعقبة التي هي منازل الحج هذا
هو المشهور وقيل بلدة بالشام على
ساحل البحر على النصف من مكة
ومصر (قوله على ثلاثين دناراً) الخ
يقضي أنهم فقراء بشرط الضيافة
يقضي عدم الفقر ولا أن يقال
إنهم في نفس الأمر غير فقراء ولم
يمكنه تقديمهم إلا بدینار (قوله
والركن الرابع) الخ هذا مكرولانه
تقدم الآن يقال لأخذه لاجل قوله
وعليه اجابتهم الخ (قوله بل يبلغ
مأمنه) أي محلاً يأمن فيه مناهو ودار
الحرب (قوله إذا لم يصف الخ) عبارة
غيره بأن يصفه وهي واضحة فلو عبر
بذلك لكان أولى (قوله ولا يدخل
حرم مكة) كلام مستأنف وليس
مربطاً بقسمة الحرم قبله بل عام في
الحرم وغيره ويجوز أن يكون
مختصاً بقرية بصرى مكة (قوله ولو

أومات في خلال سنة فقصط للمأضي كالأجرة) ويجوز (كأهوقضية كلام الجهور والراجح
كافي المنهج أنه يجب للإمام أن بشرط) بنفسه أو نائبه (عليهم) أي على غير فقير من
غنى أو متوسط في القدر رضاهم (الضيافة) أي ضيافة من غيرهم من اختلاف الفقير لانه
تتكرر ولا تتيسر له (فضلاً) أي فاضلاً عن مقدار الجزية (لانه ما يذبحه على الإباحة والجزية
على التملكين يجعل ذلك ثلاثة أيام فأقول وبذلك عدد الضيفان رجلاً وخيلاً لا أنفي الفقر
وأقطع النزاع بأن بشرط ذلك على كل منهم أذعى المجموع كان يقول وتضيفون في كل سنة
ألف مسلم وهم يتوزعون فيما بينهم أو يعمل بعضهم عن بعض وبذلك مرتزاهم ككتيبة أو
فاضل مسكن وجنس طعام وادم وقدرهما لكل مناد بذلك الطاف للرب ولا يتشرط ذكر
جنسه ولا قدره ويجعل على تين ونحوه بحسب العادة إلا الأشعير ونحوه كالقول إن ذكره
فقدرة ولو كان الواحد وادب لم يعين عدداً منهم بل على الواحدة على الأصل في ذلك
ماروى البيهقي أنه صلى الله عليه وسلم سأل أهل أيلة على ثلاثمائة دينار وكانوا ثلاثمائة رجل
وعلى ضيافة من غيرهم من المسلمين وروى الشيخان خبر الضيافة ثلاثة أيام أو كان المنزل
بجيت جعفر الحرو البردوالر كن الرابع للعاقدة بشرط فيه كونه أماً ما يفقد بنفسه أو نائبه
فلا يصح عقدها من غيره لأنها من الأمور الكسبية فتصالح إلى ظنوا وبحثوا لكن لا تغفل
المقوله بل يبلغ مأمنه وعليه اجابته إذا طلبوا وأمن إذا لم يمتنعاً عنهم ومكدهم فإن خاف
ذلك كان يكون الطالب جالساً يخاف شرمهم بل يحجم من الأصل في ذلك خبرهم من ردة كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أمر أميراً على جيش أو سرية أو ساء له أن قال فات هم أبا
فاستلم الجزية قال أباؤنا فاقبل منهم وكف عنهم ويستقي الأسير إذا طلب عقده فلا يجب
تقريبه أو الركن الخامس المكان بشرط فيه وله التقريب فيه فيمنع كافر ولو ذمياً أمانة
بالجاز وهو مكة والمدينة واليمامة وطرف الثلاثة وقراها كالطائف لمكة وخيبر للمدينة قالوا
دخله بغير إذن الإمام أخرجه منه وعززه إن كان عالماً بالضرر لم يأنزل فيه دخوله لاجل غير
حرم مكة الأصلية لما كرسا لقبحه فيها كبر حاجه فإن لم يكن فيها كبر حاجه لم يأنزل فيه إلا بشرط
أخذت من متاعها كالشرع فلا يقيم فيه بعد الإذن له إلا ثلاثة أيام فلو أقام في موضع ثلاثة أيام
ثم انتقل إلى آخر بينهما مسافة القصر وهكذا فلا يمنع فإن مرض فيه وشق قلبه منه أو خيف
منه موته تركه فإلا لعظم الضرر فإن مات فيه وشق قلبه منه دفن فيه للضرورة ثم
الحري لا يجب دفنه ولا يدخل حرم مكة ولو لمصلحة لقوله تعالى فلا يقربوا المسجد الحرام بالمراد
جميع الحرم لقوله تعالى وإن خفتهم عيلة أي اقترابهم منهم من الحرم وانقطاع ما كان لكم بقدمهم
من المكاسب فسوق بغنيمة الله من فضله ومعلوم أن الجلب اغتيا عيل إلى البلد إلى المسجد
نفسه والمعنى في ذلك أنهم آخر جوار النبي صلى الله عليه وسلم منه فقربوا بالمنع من دخوله بكل
حال فإن كان رسولاً خرج إليه الإمام بنفسه أو نائبه يسمعه فإن مرض فيه أخرج من حرمه وإن
خيف موته فإن مات فيه لم يدفن فيه فإن دفن فيه نبش وأخرج من حرمه إلى الحبل لأن بقاء جبقته فيه
أشد من دخوله لاجل ما يجري هذا الحكم في حرم المدينة لا اختصاص حرم مكة بالنسبة ثبت أنه
صلى الله عليه وسلم أدخل الكفار وسجدوا وكان ذلك بدعوى ولوا و (وتضمن عقد الذمة)
أي الجزية المشتمل على هذه الأركان الخمسة وقد قال البلقي نفس العقد يشمل الإيجاب

لمصلحة وقال بعضهم ولو للضرورة وقيل يجوز للضرورة (قوله ولا يجري هذا الحكم الخ) لكن يسن فعله
كحرم مكة (قوله وتضمن) أي يقضي ويستأنم وليس المراد أنه يشمل على هذه الأربعة وبذلك كوفيه إلا الثاني منها
(قوله وقد قال البلقي الخ) دليل على كون العقد مشتملاً على الأركان وليس اعتراضاً على المتن

(قوله غالب الأركان) أي لانه يذ كر المكان (قوله يضطر) معطوف على لا يتقدمه أو على يتقدمه نفسه (قوله فتؤخذ برق) تفرع على تضيء الصغار بما ذكر كراما تأتي (قوله وانما وجب التعرض الخ) لم يتقدم ذكر ذلك الا ان يقال معلوم من خارج انه لا بد من ذكره في الصيغة (قوله لان الجزية) أي المال الخ (قوله وهذا في حق الرجل) أي ٣٤٧ محل كون عقد الذمة يستلزم أو بعضه حق

الرجل المعقولة أي املزوجه وبنته فلا يضمن عقد الذمة له في حقهن أربعة بل يضمن الثاني منها وهذا من الشارع فيه مسامحة لانه يقتضى أن المرأة تذكرون الاسلام بشئ وتعمل ما فيه ضرر للمسلمين وليس كذلك (قوله انتقض عهدهم الخ) ويرتفع على ذلك أن الامام قائلهم بل يجب ولا يجب عليه ان يبلغهم المأمون ولكن الامام ان يختار فيهم الرق أو المان أو القدام أو القتل وهذا فحسن انتقض عهده اما ذراريه وزوجه فلا ينتقض عهدهم فيقرون ولا يتعرض له في طلبوا ادا الحرب اوجب الذم والخنائى دون الصبيان والمجانين فيقرون في دار الاسلام الى البلوغ أو الاقعة ثم بعد ها ان طلبوا دار الحرب اوجبوا عبادة المنهج ومن انتقض عهده فقتل قتل ولا يبلغ المأمون وان انتقض عهده بغير قتال فالتخيره فيه للامام بين الامور الاربعة فان أسلم قبلها عين من ومن انتقض عهده فلا ينتقض امان ذراريه ومن نبذ العهد واختار دار الحرب بامانها وهي امانته (قوله ويعتبرون ايضا من سقيم خراج الخ) ولا ينتقض عهدهم بذلك مطلقا أي سواء شرط الانتقاض أولا وكذا اعيانهم فولا شر كالكافة ثلثة والله (قوله من احدثات كنيسة الخ) ولا يقال هنا ولا يقرن على كنيسة كانت فيه لانه ما حدث الا في الاسلام وقوله كلابنة لاجل انهم

والقبول والقدر والمأخوذ والموجب والمقابل فجعله متضمنا غالب الأركان ثم بين ما ضمنه بقوله (أربعة اشياء) الاول ان يؤذوا والجزية عن يد أي ذلة (وصغار) أي احتقار واشتد على المرائن بحكم عليه بما لا يتقدمه ويضطر الى احتما له في الخ والتدقؤخذ برق كاستر الديون ويكن في الصغار المذكور في أيها ان يجري عليه الحكم بما لا يتقدمه كاستر الاصحاب بذلك وتفسيره بان يجلس الاخذون يقوم المكافر ويأطعن رأسه ويخني ظهره ويضع الجزية في الميزان ويقبض الاخذون خطبته ويضرب لوزمته وهما مجتمع للهم بين الماض والآن من الجانبين مردود بان هذه الهبة باطلة ودعوى استعابها أو وجوبها أشد إبلا تأمل ينقل أن النبي صلى الله عليه وسلم ولا أحد من خلفاء الراشدین فعل شيئا منها (و الثاني) أن تجري عليهم أحكام الاسلام في غير العبادات من حقوق الاذمين من المعاملات وغرامة البلىقات وكذا ما يعتقدون نحره كالزنا والسرقة دون ما يعتقدون نحره كشرب الخمر ونكاح الجورس وانما وجب التعرض لذلك في الاعياب لان الجزية مع الاضيقاد والاسلام كالعرض من التقرير فوجب التعرض له كالتن في البيع والاجرة في الاجارة وهذا في حق الرجل والمأمنة التي في فيها الاضيقاد الحكم الاسلام فقط (و الثالث) ان لا يذكروا دين الاسلام الا بغير الاعازة فلو قالوا نعمنا فبأنه أوفى القرآن العظيم أو ذكرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بل لا يلقى بقدره العظيم عززوا والاصح أنه ان شرط انتقاض العهد بذلك انتقض والا فلا (و الرابع) ان لا يشعروا ما فيه ضرر للمسلمين كان قتلهم ولا شبه لهم أو امتنعوا من اداء الجزية أو من ابراءكم الاسلام عليهم فان فعلوا شيئا من ذلك انتقض عهدهم وان لم يشترط الامام الانتقاض به يمتنعون ايضا من سقيم خراجا وطعامهم خيرا وامامهم فولا شر كقولهم الله ثالث ثلاثة تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا ومن اظهار خمر وتخزين نفاقوس وعبدوسى أظهر وخورهم اذ يقت وقياسه اطلاق النفاقوس وهو ما يضرب به الناصري لوقوف الصلاة اذا أظهر وهو من احدثات كنيسة وبيعة وصومعة للرهبان وبيت نار للمجوس في بلاد ائمتنا كخداو والقاهرة أو أسلم أهله عليه كلابنة الشرقة والخن لما روى أنه صلى الله عليه وسلم قال لا تبنى كنيسة في الاسلام ولان احدثات ذلك معصية فلا يجوز في دار الاسلام فان نبذ ذلك عهدهم سواء شرط عليهم أولا ولا يحدون ذلك في بلادهم فقتل عنوة كصر وأصبهان لان المسلمين ملكوها بالاسلام فمتنع جعلها كنيسة وكلا يجوز احدثاتها لا يجوز احدثاتها اذا احدثت ولا يقرن على كنيسة كانت فيه لمصر ولو قضى البلد صلحا كبيت المقدس بشرط كون الارض لشرطوا اسكانهم فيها خراج ارباء الكنائس أو احدثاتها جائز لانه اذا اذنا الصلح على أن كل البلد لهم ففي بعضه أو في فلو أطلق الصلح ولم يذ كوفيه بقاء الكنائس ولا عذمه فالاصح المنع من ابقائها فيهم مقامها من الكنائس لان اطلاق اللفظ يقتضى صيرورة جميع البلد لنا بشرط الارض لهم ويؤذن خراجها قدرت كما تسهم لانها ملكهم ولهم الاحدثات في الاصح ويعتبرون وجوب بامن وقبضها لهم على بناء مبارهم مسلم لحبر الاسلام بعلو ولا يعلى عليه ولا يطلع على عودا تناو لا فرق بين أن رضى الخراج بذلك أم لا لان المنع من ذلك لحق الدين لا المنع من اصدار والاصح المنع من اصداءه أيضا فان كان جملة

يعتبرون من دخولها مطلقا أو أما البين فيمنعون من احدثات فيه عهدهم ان وجد (قوله والقاهرة) الهبة مصر التي (قوله كصر) وهي مصر العنقة (قوله كانت فيه) أي ففاض عنوة أو بقاء الكنائس ولهم احدثاتها اذا احدثت أي بالاقعة دون الجلبدة ان امكن فان لم يكن الا بالجددة احدثوها ولهم طينها من داخل وخارج وتبييضها كذلك (قوله احدثاتها) هذا ضيق أو محول

منفصلة عن المسلمين كطرف من البلد لم يعنوا من دفع البناء (ويعرفون) يضم حرف المضارعة مع تشديد الراء المفتوحة على البناء المفعول أى عرفهم وتأمرهم أى أهل الذمة المكلفين فدار الاسلام جوبا أنهم يتميزون عن المسلمين (بليس الفتيار) بكسر الميمجة وان لم يشترط عليهم وهوان بحيث كل منهم من ذكر أو غيره معرض لا يستأخذ الجباية عليه لا لتكليف على قوبه الظاهر باصطفاً لقولونه قوبه وبلبسه وذلك التمييز لان عمر رضى الله تعالى عنه صالحهم على تغيير زيجهم بمحض من الصحابة كإراءه البيهقي فان قيل لم يفعل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك يهود المدينة أجب بانهم كانوا قليلين معروفين فلما كثروا في زمن الصحابة رضى الله عنهم أجمعين وخلفاؤه من التباسهم بالمسلمين احتجوا الى تغييرهم والقاء منديل ونحوه كالجباية والاولى باليهود الاسفر والنصارى الازرق والاكهوب يقال له الرماذى وبالمجوس الاحمر أو الاسود (وشد الزنار) أى يؤمرون بذلك أيضاً وهو يضم المجعة خيط غليظ شدنى الوسط فوق الشيا لان عمر رضى الله تعالى عنه صالحهم عليه كإراءه البيهقي هذا فى الرجل اما المرأة قد شددت تحت الأزار كما صرح به فى التثنية وحكمه الرافعى عن التهذيب وغيره لكن مع ظهور بعضها حتى يحصل به فائدة قال الماوردى يستوى فيه سائر الألوان قال فى أصل الروضة وليس لهم إبداله بمنطقة ومنديل ونحوهما والجمع بين الفتيار والزنار أولى وليس واجبو من لبس منهم قلنسوة غير هاهن فلا نسبنا بسلامة فيها وادخل الذى مجرد إحكامه فاسهلون أو مجرد عن ثيابه بين المسلمين فى غير جام جعل وجوباً فى عنقه خاتم حديد أو سائر أو نحو ذلك فلا يجبه من ذهب ولا فضة قال الزركشى والخامطون يكون فى العنق قال الأذرى يجب التقطع عنهم من التشبه بلباس أهل العلم والقضاة ونحوهم لما فى ذلك من التعاطف قال الماوردى ويمتنع من الغتم بالذهب والفضة لما فيه من التعاطف والباهة أو نحو جعل المرأة خفة الوثين ولا يشترط التمييز بكل من هذه الوجوه بل يكفي بعضها قال الحلبي ولا ينبغي أقبلة المسلمين وصياغهم أن يعموا المشركين كنيسة أو سلباً أو أمانج الزنار فلا بأس به لان فيها شعارهم (ويعنون) أى الف كور المكلفون فى بلاد المسلمين ونحوه (من ركوب الخيل) قوله تعالى ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم فأمر أوليائه بأعدادها لا عدائهم ولما فى الصحيحين من حديث عروة البارقي الخيل معقود فى واصل الفتيار أى يوم القباية (تنبيه) ظاهر كلامه أنه لا فرق فى منع ركوب الخيل بين النفس منها والخيس وهو ما عليه الجمهور بخلاف الخبر والبالغ ولو تقيسه لانه فى نفسه أخسية وإن كان أكثر أعيان الناس يركبونها ويركب بالكافى وركاب خشب لا حديد ونحوه ولا صرح أبا عاقل الكتاب بعمر رضى الله عنه والمنع فيه أن يتميزوا عن المسلمين ويركب عرباً بأن يجعل رجليه من جانب واحد وظاهر من جانب آخر قال الرافعى ويحسن أن يتوسط فيفرق بين أن يركب إلى مسافة قريبة من البلد أو بعيد وهو ظاهر ويتعم من حل السلاح ومن البسم المزينة بالتقديز وأما التساو اصبهان ونحوهما فلا يمتنع من ذلك كالأجربة عليهم قال ابن الصلاح وبقضى متعم من خدمة الملوك والأمراء كما يعنون من ركوب الخيل (ويجوزون) عند زجة المسلمين (الى أضيق الطريق) بحيث لا يقعون فى وهدق ولا يصدعهم جذار لقوله صلى الله عليه وسلم لا يبدؤوا اليهود والنصارى بالسلام وإذا أقيمت أحدهم فى طريق فاضطر وهم إلى أخيه أما إذا دخلت الطريق من الزجة فلا حرج قال فى الحاوى ولا يعشون الأفرادى متفرقين ولا يوقروا فى مجلس فيه مسلم لان الله تعالى أذلهم

على حالة الضرورة (قوله) يعرفون (الخ) المراد ان الامام أو نائبه بازمه أن يأمرهم بما يخيرونه به بشرط التكليف وإن يكونوا بدار الاسلام والا فلا يجب على الامام (قوله) أهل) بالنصب تفسير للضميرى تأمرهم وقوله المكلفين بالنصب تحت لاهل وفى بعض النسخ رفعه ويكون تمام مقطوعاً يصح رفع أهل تفسير القواوى يعرفون (قوله) يتخطأ الخ) تفسيره اذ لان الفتيار معناه الذين الخالف للون غيره وهو لا بليس فيكون المتن على تقدير مضاف أى بليس ذى الفتيار (قوله) يهود المدينة أى يهود وما حوالى المدينة من غيرا لحال لان المدينة أسلم أهلها عليه فغير يهود وما حوالى من الصحابة فاحتج بذلك التاويل (قوله) وشد الزنار) يصح أن تكون الواو على بابها ويكون الجمع للتأكيد ويصح أن تكون الواو بمعنى أولان المقصود حصو القبيز وهو حاصل بإحدهما (قوله) يستوى فيه سائر الألوان) المراد انه لا يفرقه من تعدد الألوان (قوله) بمنطقة أى تقطع فى الوسط وكذا منديل يحصل على الوسط بذله (قوله) والزنار) وزن تفاعل ويجمع على زناير (قوله) والخامطون الخ) ليس هذا متعينا بل يصح إبقاء الخاتم على حقيقة (قوله) أوليائه) أى وهم المؤمنون والاعداء هم الكفار

(قوله تحرم مودة الكفار) أي المحبة والميل بالقلب وما الخاطلة الظاهرة في الفكر وهه (قوله لا تجذبوا إلخ) نزلت في أي عبدة من الجوارح حيث قتل أباه في غزوة بطرو كذا سيده نأوي بكر طلب لأنه المبالغة وكذا مصعب بن عمير قتل أباه كذا سيده نأوي قتل عشرته (قوله وحليته) أي صفته (قوله وتحرض) تحريض للبلية والله أعلم (كتاب الصيد الخ) أي بيان ما يعتد به في المصادم من الشروط وبيان ما يعتد به في المذبوح من الحيوان المقدور عليه من الشروط هكذا مرادوا بالشارح جعل الذبائح شاملة للمصادم الجارية فيكون عطف الذبائح على الصيد من عطف العام على الخاص وكان على التقدير الأول عطف مقارن وبعضهم قال المراد كتاب بيان ما يعتد به الصيد وبيان ما يعتد به في المذبوح وبسبب هذا المعنى اعترض على المتن بأنه ترك جملة شيء ونقص عنه وهو موجب لبيان الطريق التي عمل بها الصيد والتحرر الأول أحسن لعدم الاعتراض عليه (قوله ٢٤٩) ولا تقتلوا الصيد الخ الثلاثة بلا واء (قوله لأنها تكون

بالسكين الخ) هذا بيان لاختلافها من جهة الآلة وتختلف من جهة الذات كبشر وغنم ومن جهة كيفية الفتح من كونه في البسة أو الحلق إلى غير ذلك (قوله وبها) (عزق) ووجه المناسبة أنه ذكر من أجل ذبحه وسببه من الكفار ومن لا يصل والكتاب قبل ذلك كان مقدورا لبيان أحكام الكفار (قوله وما بعد) كالأطعمة والأضحية والحقائق (قوله ما بين قاسم) أي الغزى في شرحه على المنهاج (قوله انتهى) أي كلام ابن قاسم (قوله ذبح) أي الملقى أصدرى أعلم أن الذبح له معنيان مختلفان فإن كان في حيوان مقدور عليه فبعضه قطع الحقوق والمرى وإن كان في غير المقدور عليه فبعضه عقره في أي محل كان وقد ذكر المعنى الأول بقوله وما قدر على ذكائه فإن المراد بقوله في حلقه الخ قطع الحقوق والمرى وذكر المعنى الثاني بقوله وما قدر على ذكائه الخ (قوله من الحيوان المأكول) بيان لما (قوله في حلقه وبه) الأول أن

والظاهر كقوله الأذرى تحريم ذلك (خاتمة) تحريم مودة الكفار لقوله تعالى لا تجذبوا بؤسهم بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله فإن قيل قد مر في باب الواجبة أن مخالطة الكفار محرمة وأوجب بيان مخالطة ترك جميع الخ الظاهر والمودة إلى الميل القلبي فإن قيل الميل القلبي لا اختيار لتفض فيه أوجب إمكان دفعه بقطع أسباب المودة التي ينشأ عنها ميل القلب كإقبال الأسياسة بقطع عرف المحبة والاولى للامام أن يكتب بعد عقد المذمة اسم من هدد له وبذنه وحليته ويعرض لسنه أو شيخ أم شباب ويصف أعضائه الظاهرة من وجهه وحليته وحاجبيه وعينه وشفتيه وأفقه وأسنانه وآثار وجهه إن كان فيه آثار ولونه من امرأة أو شقرة أو غيرهما ويحمل لكل من طوائفهم عرفا مسلما بضبطه ليعرفه عن ماله أو أسلم أو بلغ منهم أو دخل فيهم وأما من يحضره ليؤدى كل منهم الجزية أو يشكى إلى الأعلام من تسمى عليهم منا أو منهم فيجوز بطلان ذلك وكان كافرا وانما اشترط إسلامه في الغرض الأول لأن الكافر لا يعتمد خبره

(كتاب الصيد)

مصدر صادي بصيتم أطلق الصيد على الصيد قال تعالى ولا تقتلوا الصيد وأنتم حرم (والنباخ) جمع ذبيحة بمعنى مذبحه أو مكان الصيد مصدر أفرده المصنف وجعل الذبائح لأنها تكون بالسكين أو السهم أو الجوارح والاصل في ذلك قوله تعالى وإذا علمتم فاسطوا وقوله الأماذ كنتم وقوله تعالى أحل لكم الطيبات والمذكى من الطيبات (تنبيه) ذكر المصنف كالمناج وأكثرا للمحباب هذا الكتاب وما بعده هنا قال العزق وخالف في الروضة فذكره آخر ربيع العادات بما لا يتفق من الاحتجاب قال وهو أنسب قال ابن قاسم ولعل وجه الأنسية أن طلب الحلال فرض عين انتهى وأركان الذبح بالمعنى الخاص بالمصدر أو بمعنى ذبحه وذبحه وذبحه في بيان ذلك فقال (وما قدر) بضم الصادف على البناء المعقول (على ذكائه) بالمعجمة أي ذبحه من الحيوان المأكول (فذكائه) استغلا (في حلقه وليته) اجزاء هذا هو الركن الأول والثاني وهو الذبح والذبح والحلق أهلى العنق واللبة بفتح اللام المشددة أسفله وقيدت إطلاقه بالاستقلال لأنه مراد فلا يدخل الجنين الموجود ميتا في بطن أمه ولم يذبح ولم يعقر لأن حله بطريق النسيئة لذكائه كسبأ في كلامه ويشترط في الذبح القصد فلا سقطت مذبحة على مذبحة شاء أو احتجت

(٣ - خطيب ثانی)

باعتبار تفصيل الأركان في المتن وإن كان ثالثا إلا جمال عند ذكر الأركان (قوله وهو الذبح والعزق) راجع للأول والثاني على ألف والنشر المرتب (قوله فلا يدخل الجنين الخ) وجهه وروده أنه إن كان مقدور عليه فتم قطع حقوقه ومهرته وإن كان غير مقدور عليه بغير عقره أو غير هذا لرويه فلذلك قيد بأنه مضروب في الحيوان المستقل وقال بعضهم لا حاجة لتفصيل وهو داخل لأن المراد الذكائه حقيقة أو حكما فيقدر في الجنين أنه قطع حقوقه ومهرته (قوله القصد) أي العين وإن اختلفت النظر وإن اختلفت الأسباب والمراد القصد ولو في الجنة ليدخل الصغير غير المعين والجنون والسكران وقد فسر على مفهوم الشرط قوله فلو سقطت مذبحة إلى قوله لأن ظنه جوارحه على المطوق قوله لأن ظنه جوارحه الخ وتقدم الكلام على المفهوم اعتناء به

(قوله أو أرسل سهما لا يصيد الخ) يخرج ما لو أرسل سهما لصيد فأصاب غيره فعيل (قوله وفابت تم جوده) الأولى وفاب لأنه المراد وسواها فابت أو لا الآن يقال غابت أي معه (قوله تلته حجرا) أي أو خنزرا أو كلبا أي وأصابه هو فانه محل اعتبار أي في نفس الأمر بخلاف ما إذا أصاب غير هذا المظنون المقصود فلا يحل (قوله ولا اعتبار بظنه) أي ولا اعتبار أيضا بخلاف الأصابع (قوله ولم يقدر الخ) والعبرة بالقدر وعدمها وقت الأصابع لا وقت الفيل في الرماة غير مقدور وأصابه وهو مقدور لم يحل إلا أن أصابه في مذبحة وإن رماه وهو مقدور وعليه وأصابه غير مقدور وحل (قوله في أي موضع كان الخ) ٢٥٠ هو معنى قول المتن حيث قدر عليه لأن معناه في أي محل من بدنه الخ فلو أخرها

الشارح وشرح بها المتن وحذف لفظ الظفر لكان أولى والتكرار بالنظر والظاهر ولا بالشارح فرض كلامه أو لا في المتدوش الأصل و جعل في قول المتن حيث قدر عليه منطوقا بمثله ما إذا كان نسبيا وتوش فلا تكرار وعلى كل حال لاولى حذف قوله بالنظر لأنه يؤهم أنه مقدور عليه (قوله تنبيه تناول اطلاق الخ) أنما أفرد ذكره فيم خلاف ومثله باتفاق (قوله قطع الحلقوم الخ) أي سواء كان من أعلى العنق أو من أسفل سواء كان من تحت الجوزة المصروفة أو فوقها لكن يشترط أن كان من فوقها إن بقي منها شيء متصل باصل العنق وبدونه فلو لم يبق في أصل العنق إلا العروق التي اتصلت بها الجوزة لم يحل ولا يشترط في قطع ذلك أن يكون دفعة واحدة بل ولو أكره لو رفع السكين فاعادها فقصروا أو ألقاها أو أخذ غيرها أو سقطت منه فأنزاعها أو قلبها أو قطعها بما بين وكان فوق راحل ولا يشترط وجود الحياة المستقرة وقت الفعل الثاني أو ماذا طال الفصل بين الفعلين فلا بد من وجود الحياة المستقرة أول الفعل الثاني (قوله لأنه أوحى) بالها من الوحي وهو السرعة ومعناه أمرع وأسهل (قوله مع وجود الحياة المستقرة الخ) هذا إن وبد بسبب محال عليه الهلاك ولا فلا يشترط وجودها بل يحل ولو أخرج

بها فأنزعت أو استرسلت حارجه بنفسه فقتلت أو أرسل سهما لا يصيد فقتل صيد حارم كحارجه أو أرسلها وفابت عنه مع الصيد أو حرمته ولم يفته بالخرج إلى حركه مدفوع وفابت ثم وجده ميتا فمات فانه يحرم لا حلال إن موته بسبب أخروما ذكر من التعريم في الثانية هو ما عليه الجمهور وإن اختار التووي في فصله الحل ولوروى شيئا طنه حجرا أو رمى قطع طباء فاصاب واحدة منه أو قصدر واحدة منه فأصاب غير هائل ذلك كصحة قصده ولا اعتبار بظنه المذكور (وعلم يقدر) بنصف حرف المضارعة على البناء للمفعول (على ذكاته) لكونه متوحشا كالصبي (فذا كانه عقرة) أي يجزى حق اللوح حتى أي موضع كان العقر من بدنه بالإجماع ولو توش أنسى كغير ندفعه كالصيد يحل بجرحه في غير مذبحة (حيث قدر عليه) بالنظر به ويحل بإرسال الكلب عليه كقوله في الروضة (تنبيه) تناول اطلاق المصنف ما ورد في غيره ولم يقدر على ذكاته فيصل بجرحه في غير المذبحة وهو كذلك على الأصح في الزوائد ليحصل بإرسال الكلب عليه كصحة في المنهاج من زيادته الفرقان الحديد يستباح به الذبح مع القدرة بخلاف فعل الجارحة ولوروى بعير فوق بعير فزود في الأولى حتى نفذ منه إلى الثاني حل وإن لم يلم بالثاني فانه القاضى بأن مات الأسفل بشق الأعلى لم يحل ولو دخلت الطعنة إليه وشق لها مات بها أو التقت لم يحل كاهو قضية في قتلى البعير (وبسبب في الذكاة) أي ذكاة الحيوان المقذور عليه (أربعة أشياء) الأولى (قطع) كل (الحلقوم) وهو مجرى النفس (و الثاني قطع كل (المرى) وهو فتق الميم والمد والهمزة آخره مجرى الطعام والشراب (و الثالث الزايع قطع كل (الوردجين) بقص الواو والدال المهملة والياء وهو ما عرفان بقص العنق بصطبان بالحلقوم وقيل بالمرى وهو الواو يداق من الآخرة وأهل لغزو ج الروح فهو من الإحسان في الذبح ولا يصب قطع ما رواه ذلك (تنبيه) مراد المصنف أن قطع هذه الأربعة مستحب لأن قطع كل واحد مستحب على انفراد من غير قطع الباقي إذ قطع الحلقوم والمرى واجب وبالله أشار بقوله (والجزي منها) أي الأربعة المذكورة في الحل (شيئان) وهما (قطع) كل (الحلقوم) كل (المرى) مع وجود الحياة المستقرة أول قطعها لأن الذكاة صادقة وهو حتى كالأول قطع بدنه وإن ثم ذكاته فإن شمرع في قطعها لم تكن فيه حياة مستقرة بل انتهى حركه مدفوع لم يحل لأنه صار ميتة فلا يفيد الذبح بمثل ذلك (تنبيه) لو ذبح شخص حيوانا أو أخرجه آخر أمعاءه أو فخص خصره مع ما لم يحل لأن التدفيع لم يمتنع بقطع الحلقوم والمرى قال في أصل الروضة سواء كان مطلقا أو الحلقوم مما يذبح أو فزود أو كان بين على التدفيع ولو أقرن قطع الحلقوم بقطع رقبته الشاة من فقاها بأن أجرى سكينانم الفقا وسكينانم الحلقوم حتى التقيا ففسي ميتة كصحره في أصل الروضة لأن التدفيع إنما يحصل بالذبح ولا يشترط العلم بوجود الحياة المستقرة عند الذبح بل يكفي الظن بوجودها بقرينة ولو عرفت بشدة الحركة

أو المستقرة الخ) هذا إن وبد بسبب محال عليه الهلاك ولا فلا يشترط وجودها بل يحل ولو أخرج (قوله فإن شمرع في قطعها الخ) مقابل قوله مع وجود الحياة المستقرة وهذه نسخة مصحفة وأصحها هناك نسخة فإن لم يسرع بالسكين في قطعها لم يكن فيه حياة مستقرة ومعناه أنه شمرع في قطعها وفي حياة مستقرة ولكن زور أنى حتى انتهى الحيوان إلى حركه مدفوع قبل تمام قطعها فلهذا الإيجل ويكون في هذه النسخة محتر وقيد مقدور فقام تقدم تقديره ويجب عليه الأمر في الذبح فإن لم يسرع فيه هذا التوصل ظهر أن كلامنا العنقين صحيح

(قوله ويحل ذلك ما لم يتقدمه الخ) صوابه ان يتقدم ما يحال عليه الهلاك الخ أي محل اعتبار الحياة المستقرة ولو بانظر ان تقدم سبب محال عليه الهلاك فان لم يتقدم ذبح خر من حلقه بل ذلك قوله بعد في مرض الخ (قوله وفيه شدة الحر) أي قبل الذبح وقوله ثم ذبح أي ولم يوجد منه حركة شديدة بعد الذبح ولا انفجار دم (قوله فان مرض) ومنه الطاعون (قوله فلا يحل على المعتدل) وقال ابن جرير هذه الصورة يحل قتل الممرض (قوله) بسن غير الخ) المعنى أن قطع الحلق هو الممرض واجب وسن ان يكون من أسفل العنق وكذا يقال في قوله وسن ذبح بقرو الخ ضد الضر لان الاول في أعلى النوق والثاني في أسفله ٢٥١ (قوله شفرته) بفتح الشين تجمع على شفاط مثل كلبسة وكلابو وتجمع على شفرات كجدة وصدات وهي السكين العظيم والمسراد ما طبق السكين (قوله بسم الله) والافضل كاله (قوله لاهامه التشرية الخ) محل الاهام ادراج فان رفع فلا اهام لاه مستأنف حيث دلوه هذا في

التحوى والا فلا فرق بين الجرو والرفع (قوله ويجوز الاصطباح الخ) تقدم من الاركان اثنان وهذا شرع في الكلام على الا لا فكان المثنى يقول ان كان الحيوان غير مقدور عليه فلا بد في الا لا أن تكون جازحة مطعمة وان كان الحيوان مقدورا عليه فلا بد ان تكون محدودة الخ (قوله أي) على المصاد اعترض ذلك مع التقييد بحل ذاته من أن الاكل جائز سواء أكان لم يتحل ذكاه أو لغيره الا ان يقال المفهوم فيه تفصيل وهو ان لا يتحل ذبحه ان كان الصائد لذاته مسلما حل لم يتحل ذكاه الا كل من ذلك الصيد وان كان هو الصائد فلا يحل له ولا لغيره أو يقال ان اللام بمعنى من أي يصوز من يتحل ذكاه أي على مصاد أي سواء كان الاكل من الصائد الذي يتحل ذكاه أو كان من غيره وهو من لا يتحل ذكاه (قوله بالشرط الخ) المسراد الجنس فشم الاربعة الا لا في بيان مراد بالشرط هو ان لا يدرك فيه

أو انفعار الدم ويحل ذلك ما لم يتقدمه ما يحال عليه الهلاك فهو وصل يجرح الى حركة المذبوح وفيه شدة الحر حركة فخرج محل وحاصله ان الحياة المستقرة عند الذبح تارة يتيقن وتارة ظن بعلاجات وقرائن فان شككنا في استقراره حرم قتلنا في المبيع وتقليبا للحریم فان مرض أو جاع فذبحه وقد صار خر من حلقه لا يوجب سبب محال الهلاك عليه ولو مرض على نبات مضر حتى صار خر من كان سببا محال عليه الهلاك فلا يحل على المعتدل ولا يشترط في الذكاة قطع الجلد التي فوق الحلق هو الممرض ولو أدخل سكيناً بادن ثلثه مثلاً وقطع الحلق هو الممرض داخل الجلد لاجل جلده وبه حياة مستقرة وحل وان حرم عليه للتعذيب وسن غير ابل في اللام وهي أسفل العنق كما في قوله تعالى فصل ربك وأغمر ولا يراه في العيصين والمعنى فيه انه أسهل لخروج الراح لظول عنقه وقياس هذا كقوله ابن الرضا ان يأتي في كل ما طالع عنقه كالعام والاوز والبط وسن ذبح بقرو وغنم ونحوهما تكبيل لقطع الحلق هو الممرض للاتباع ويجوز بلا كراهة عكسه وسن ان يكون غير البعير فالحق ما عقول ركبته وهي البسري كافي المجموع لقوله تعالى فاذا ذكروا اسم الله عليها صواف قال ابن عباس أي فيما يصل ثلاثة رواه الكاظم ويحتمل وان يكون غير البقرة والشاة مضغعة لجنها البسر وتترك وجلها البسري بلا شدة تشد باقي القواجم وسن الذابح ان يحبس كينه لغير مسلم ان الله كتب الاحسان على كل شيء فاذا قتلتم فاحسنوا القتلة واذا ذبحتم فاحسنوا الذبح وايدأ أحدكم شفرته فليرح ذبيحته وان وجه القلبة ذبيحته وان قتل عند ذبحها بسم الله وان يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم عند ذلك ولا يقول بسم الله وامم محمد لاهامه التشرية (ويجوز) ان يتحل ذكاه لا لغيره (الاصطباح) أي اكل المصاد بالشرط الا في غير المقدور وعليه (يكل جازحة من سباع البهايم) كالكلاب والفهد أي الموضع ان جرحها حيث لم يكن فيه حياة مستقرة بأن أدرك ميتا أو في حركة المذبوح أما الاصطباح يعني اثبات الملك فلا يختص بالجوارح بل يحصل بكل طريق ويسمى والجازحة كلما يجرح ممي بذلك جرحه الطير ينطقه أو بانه وقوله (معلقة) بالجرح صفة للجازحة (و) من (جوارح الطير) كالبايز والصقر لقوله تعالى أحل لكم الطير والمسلمة من الجوارح أي سيد ما علمتم (ومرأط وعلفها) أي غارة السباع والطير (أربعة) الاول (أن تكون) الجازحة معلقة بحيث (إذا أرسلت) أي أرسلها صاحبها (استرسلت) أي راحت كافي الروضة والمجموع لقوله تعالى مكلبين قال الشافعي اذا أهرت الكلب فاستمر وإذا أهرت فأتيت فهو مكلب (و) الثاني (إذا زحرت) أي زجرها صاحبها في ابتداء الامر وبه (انزحرت) أي وقفت (و) الثالث (إذا قتلت) صيدا (لم تأكل من الصيد) أي من لجه أو غيره كجلده وشوشه (شياً) قبل قتله أو عقبه وما قرنته بلام المصنف من اشتراط جرح هذه الامور في جازحة اصباح والطير هو ما صن عليه الشافعي كقوله البيهقي كثير من قال ولم يخالفه أحد من

حياة مستقرة الخ (قوله ممي بذلك لجرحه الخ) فيه قصور لانه سبأ ان الميت يقتل الجازحة حلال ولو من غير جرح في المصباح الجازحة تطلق على الكرو وغيره مأخوذة من الجرح هو الكلب لانها تكسب الصيد على صاحبها ومنه قوله تعالى يعلم ما جرحتم أي كتبتم (قوله معلقة الخ) كان الاول تأخير عن جوارح الطير لا شرط فيها ايضا لان يقال ان الصفقة المستوسطة تعزله بعد ما يصعد الاصولين (قوله الاول ان تكون الجازحة معلقة) الاول حذف قوله معلقة لان التعليم لا شرط لانها واحدة (قوله وشوشه) بكسر الحاء جمعها (قوله أو قضيه) أما اذا أكلت منه بعد ما سكن غضبه فلا يصير (قوله ما قرنته بكلامه الخ) كان الاول تأخير هذه العبارة

عن الرابع لان فيه الخلاف أيضا وظاهر صريح الشارح ان الرابع متفق عليه فيه ما مع انه فيه الخلاف (قوله ترك الاكل فقط) أي وان تجب بالاغراء، جتري فيها شرطان و بترك ٢٥٢ فيهما اثبات (قوله ولو ظهر بعد كرم الشرط والح) ومثل الاكل ما اذا انخسل

شرط آخر فالحكم كذلك (قوله لم يحل) أي واستوفى عليها قوله لم يقدح أي ولا يشأف تعديها وما الصديق السابق على الاكل فهو حلال على ما كان (قوله في الركن الثالث) أي بعضه أي وبعضه لا يخر تقدم وهو الجارحة الخ وتعميته ثالثا اعتبار تفصيل الأركان وان كانت الآية ناسبا عند احوال الأركان (قوله كمدد حديث) بالاضافة وهي على معنى من سواء كان حله صنفها أم لا وماله حد المأكل فصيل الذبح بلانه ليس سن ولا عظم وكذلك الشعر اذا كان له حدود يربح له احدى وجه الخلق (قوله وقد كرام الله عليه) أي على المنتهى المفهوم من أنه مرقوقه فكلوا المفعول محذوف أي كونه وضمره ناد على التمهير والضمير في ليس ناد على المنتهى بصيغة اسم الفاعل المفهوم من أنه مرقوقه وسأحدثكم من ذلك أي من عدم حل الذبكية بالنسب والظفر أي أحدثكم من ذلك في زمن قريب من زمن التكميل ثم أخبرهم بقوله اما السن الخ (قوله يشيتن الخ) فيه سقط قدره فلا نهات يشيتن الخ (قوله كتابي وكتابية) اعلم ان المستأخر فيهما لو يقتان الأولى حل ذباضهم طلاقا أي سوا ما وجدت شروط حل النكاح كونه الأول جرى عليه البقيس وأقبحه بالسبي والثاني ان يصير سبي ذباضهم ما يستعمل من نكاحهم من الشرط المنتهية في الأثر انبلي وغيره

الاصحاب وهذا هو المتعدون كان ظاهر كلام المنهاج كل وضه يضاف ذلك حيث خصها بجراحة السباع وشرط في جراحة الطير ترك الاكل فقط (و) الرابع (ان يشكر رزقك) أي هذه الامور والمعتبرة في التعليم (منها) بحيث يظن تأديبا للجوارحه ولا يضيق ذلك به ردل الرجوع في ذلك الى أهل الحسية بالجوارح (فان عدم أحد) هذه (الشرط) (المعتبرة في التعليم) (لم يحل) أكل (ما أخذته) أي جرحه من الصيد بحيث لم يبق فيه حياة مستقرة بالاجماع كما قاله في المجموع (الا أن يدرك حيا) أي ويجدي حياة مستقرة (فيذكي) حيث ذك فقبل لقوله صلى الله عليه وسلم لا يي طلبة الخشني في حديثه وما سدت بكلك غير العلم فأدركت ذكاته فكل متفق عليه «تنبيه» علامة الحياة المستقرة شدة الحركة بعد قطع الحلقوم والمريء على الأصح في الزوائد المجموع وقال فيه يبق بها وحدها ولو لم يجر الدم على الصعيح المتعد وقد مر في الإشارة الى ذلك مع تفصيل تقدم وظهر بما ذكر من الشرط كونها امثلة ثم أكلت من لحم صيد أو فخره بماله لم يحل ذلك الصيد في الظاهر هذا اذا أسهلها صاحبها فان استرسلت بنفسها قتلها أو أكلت لم يقدح في ذلك في تعليلها ولا لائق الدم لانه لا يقصد للصيد فصار كتناوله الفروث وبعض الكلب من الصيد يخص كغيره مما يفعله الكلب والاص انه لا ينعى عنه وأنه يلقى غشه سباعا وترأب في أحداها كغيره وأنه لا يصيب ان يقرب المعض وطرح لانه لم يرد ولو ضحمت الجوارحة على صيد قتلته بنقلها أو فخره كعضها وصدها لم يخرجه حل في الظاهر لمعوم قوله تعالى فكلوا مما أمكن عليكم ثم شرع في الركن الثالث وهو الآية فقال (وتجو زكاة بكل ما يجرح) كمدد حديثه وقص وجر وصاب وذبح وقضه لانه أسرع في إزهاق الروح (الاباسن والطفر) وبقي العظام متصلا كان أو منفصلا من أديم أو غيره نظير العصين ما أنهر الدم كرام الله عليه فكلوا ليس السن والظفر وسأحدثكم من ذلك أما السن فظلم وأما الظفر فحدي الحشيشة والحق بذلك باقي العظام والنبس عن الذبح العظام فيسلي تعدي وبه قال ابن الصلاح ومال ابن عبد السلام وقال النووي في شرح مسلم معناه لا تدبحوا بها فأنها تقبس بالدم وقد نهيت عن تقيسها في الاستبقاء لكونها طعام اخوانكم من الجن ومعنى قوله أما الظفر فحدي الحشيشة أنهم كفار وقد نهيت عن النشبه بهم نعم ما قبلته الجارحة بظفرها أو أنماها حلال كالحمل مما خرج بعد عدم ما لو قتل وتقتل كندقة وسط وسهم بلا نصل ولا حد أو بسهم وندقة أو الخنق ومات باجولة منصوب بذلك أو أصابه سهم فوقع على طرف جبل ثم سقط منه وفيه حياة مستقرة ومات ثم الصيد في جميع هذه المسائل أبقى القتل بالقتل فلا نهام موقدة فأنها ما قبل بغير أو فخره مما لاحد له أو ما مرته بالسهم والندقة وما بعدهما يشيتن مريض ومجروح فقلب الحرم لانه الاصل في الميتات وأما المنتهية بالا بسبولة فقلوه تعالى والمختصة ثم شرع في الركن الرابع وهو الذابغ فقال (وتخل ذكاة) (وسيد كل مسلم) ومسل (وكتابي) وكتابية تحمل من كتنا الاصل ملتمها قال تعالى وطعام الذين أؤوا الكتاب حل لكم وقال ابن عباس انما حلت ذابغ اليهود والنصارى من أجل أنهم آمنوا بالتوراة والانجيل ورواه الحاكم رحمه ولائز الرق في الذابغ فقل ذكاة أمه كتابية وان حرم منها كتنا العموم الآية المذكورة ولا تفصل ذكاة الجحش ولا ذبتي ولا غيرها مما لا كتاب ولو شارك من لا تحمل من كتنا مسلم في ذبح أو صايد حرم المذبح والمصاد فقلبا للقر يبول أو رسل السلم والجحش كلين أو سهمين على صيد فان سبق له المسلم آله الجحش

في المقدمة في كتاب التبايح هو العمد تراخ فقلنا لاهل ملته لاهل المعتز وان لم تحمل من كتنا الذابغ نفسه كالأمة الكافرة (قوله ولو شارك) أي ولو كانت أمتها واحدة أو جاز ختما واحد أو ما يأتي فكان لكل آله أو كلب (قوله مسلما)

المراد من فصل ذيضة مسلأولا

(قوله غير خلال الصبي والعلم من حرامهما وتبين الخ) فيه ركاكة لانه أخذ الدعوى في الدليل (قوله أوتكب) أي وكانت المذبة كافة من الصيد المنوح اسألة أوتكبت أنسية وتوحشت (قوله ذكاة الجنين الخ) اعرب عنه عند الشافعي خبر مقدم وخبر مؤخر عند أبي حنيفة المتقدم مبتدأ وما بعده خبر ويقدّر مضاف أي مثل ذكاة أمه فلا بد من ذكاة عندهم (قوله الا ان يوجد) أي بفصل खाياصة مستقرة يشك من ذبحه فلا بد من ذبحه في المخرج بعضه وقبه حياة قبل ذبح أمه أو بعده قتل بعضهم لا بد من ذبحه لانه صار مقدورا عليه وقال بعضهم لا يحتاج إلى ذبح ويحل بذبح أمه سواء كان ذبح أمه قبل خروج بعضه أو بعده بشرط ان لا يطول بقاؤه بحيث ينسب موته لغير أمه (قوله ذكاة أمه) متعلق بقوله فيصل وقوله اذا مات الجن ينفرد ليحل (قوله في الغرة ونحوها) كاقضاء العدة فلا تنقض بغيره بعضه وكذا أمية أوله لا تثبت بغيره بعضه وأما الغرة فان خرج أمه ميتا وجبت الغرة وان ألفت بدلا وجبت الغرة وان عاشت وجب نصف غرة وان ألفت أصلا فلا يجب به شيء فكلام الشارح في الغرة ينزل على هذا التفصيل (قوله تتعلق بالصبي) أي بالذبح أيضا (قوله محل) أي لانه لما أزمته الصبي صار مقدورا عليه فلا يحل إلا بذبحه في مذبحه وقد وجد (قوله حرم) أي لا نلأ أزمته السهم صار مقدورا عليه فلا يحل بإرسال الكبش سواء ذبحه الكبش في مذبحه أولا

في صورة السهمين أو كبش المسلم كلب المجوسي في صورة الكلبين فقتل الصبي أو لم يقتله بل أنهاه إلى حركة مذبح حل ولو انعكس ما ذكرنا وحرامه وحصل الهلاك لهما أو وحل ذلك أو حرامه أو بنا ولكن لا يذبحه الأول فهلك بهما حرم الصيد في مسئلة العكس وما عطف عليها تغليباً للحریم (قائدة) قال النووي في شرح مسلم قال بعض العلماء والحكمة في اشتراط الذبح وإنهاء الدم بتغيير خلال العلم والعلم من حرامهما وتبينه على غير المينة لبقاء دمها وحل ذبحه وصغير مسلم أو كنانة لا يذبحه لأنه قصده صحيح بدليل صحة العبادة منه إذا كان مسلماً فالذبح تحت الأدلة كالبان وغيره وكذا صغير غير مجنون وسكران تحل ذبحه في الأظهر لأن لهم قصد أو إرادة في الجملة لكن مع السكر اهتدوا في إكله عليه في الألام خوفا من عدو لهم عن محل الذبح وتكره ذكاة الأحمى قلت ويحرم سيده يرى وكلب وغيره من جوارح السباع لعدم صحة قصده لانه لا يرى الصيد وأما الصبي الصغير غير المجنون والمجنون والسكران فغفقتى عبارة المنهاج انه حلال وهو مائة في المجموع انه المذهب وقيل لا يصح لعدم المقصد وليس بشيء انتهى (وذكاة الجنين) حاصله ذكاة أمه فلو وجد جنين ميتا أو عيشه عيش مذبح سواء أضرع أم لا في بطن أمه ذكاة سواء أكانت ذكاتها بذبحها أو أرسل سهم أو فرك كبش عليها حل لم يذبح ذكاة الجنين ذكاة أمه أي ذكاته التي أحلتها أحلتها تبعاً لها ولا يزم من أجزائها ذكاتها ذكاة جميع أجزائها ولا يذبح ذكاة أمه طرم ذكاتها مع ظهورها والذبح لا تقتل الحامل فودا أما إذا خرج به حياة مستقرة كما قال (الآن يوجد حيا) حياة مستقرة وأمكن ذكاته (فيذكي) وجوباً فلا يصل بذكاة أمه ولا بد أن يكون مقبضاً ذبح أمه فلو اضطرب في البطن بعد ذبح أمه زماناً طويلاً ثم سكن لم يصل طاله لشج أو يحمى في الفروق وأقره الشيطان قال الأدهي والقاهران مراد الأصحاب إذا مات بذكاة أمه فلو مات قبل ذكاتها كان ميتة لا حاجة لأن ذكاة الأم لتؤثر فيه والحديث بشي رآه انتهى وعلى هذا لو خرج رأسه ميتاً لم يذبح أمه قبل انقضاء الحمل وقال البلقيني محل الحل ما إذا لم يوجد سبب يحال عليه موته فلو ضرب حامل على بطنها وكان الجنين مضمراً فكسكن حين ذبح أمه فوجد ميتاً لم يصل ولو خرج رأسه وفيه حياة مستقرة لم يجب بذبحه حتى يخرج لأن خروج بعضه كعدم خروجه في الغرة ونحوها فيصل إذا مات عقب خروجه بذكاة أمه وإن صار بخروج رأسه مقدورا عليه ولو لم تقطع المضة لم يحل بناء على عدم وجوب الغرة فيها وعدم ثبوت الاستبدال كونه من أدى ولو كان المذبة ذكاة عضو أشل حل كسائر أجزائها (وما قطع من حي فهو ميت) أي فهو كجنته طاهراً وبخاصة تلحق ما قطع من حي فهو ميت وإن أكله وحجمه غرق البشر والسمك والجراد طاهرون جزء غيرها (الاشعور) الساقطة من الماء كقول وأصافه وأبواره المنتقع في المفارش والملابس وغيرها) سائر أنواع الانتقاعات طاهرة قال تعالى ومن أصوافها وأربارها وأشعارها أثاثاً متاعاً لها حين يخرج بالما قول نحو شعر غيره فقص منه نحو شعر عضو ابن من مأ كقول لأن العضو صار غيراً كقول (تمة تتعلق بالصبي) لو أرسل كلباً رسماً فأزمنه الكبش ثم ذبحه السهم حل وإن أزمنه السهم ثم غمته الكبش حرم ولو أخره فانسأ أو كنانة يذبح هذه الشاة مثلاً لا كالألأمن أهل الذبح كان في البلد مجوسون ومسلمون وجعل ذابح الحيوان هل هو مسلم أو مجوسي لم يحل أكله لثلاث في الذبح المبيع والأصل عدمه نعم إن كان المسلمون أغلب كافي بلاداً لإسلام فينبغي أن يحل وفي معنى المجوسي كل من لم يحل ذبحته

(فصل في الاطعمة الخ) اعترض بان المنزل بين حكم الاطعمة وانما بين ما يحل من الحيوان وما لا يحل ويحاج بيان ما اده من الاطعمة الحيوانيات وما ادها اطعمة باعتبار ما يؤكل وانه غلب الاطعمة على الحيوان وسمى ما في الفصل كله اطعمة مع ان بعضه اطعمة وهو قولان يأكل من الميتة لحمه الخ (قوله وشربه) الاولى حذره لانه لم يبين حكم المشروب في هذا الفصل (قوله لانص فيه الخ) كان الاولى حذره لانه يفتي عنه الاستئناف المتن ويضع الاستئناف ٣٥٤ بذلك الا ان يقال انه يكون استناده منقطعاً حتى استثنى ما فيه نص بما لا يصح فيه (قوله استطابته) أي ألقته نفوسهم ورجبت فيه واجنبه (قوله وعلم بالعقل الخ) الصغير راجع لله في قوله ويجعل لهم الطبائيات أي الطبائيات عند بعض الناس لا كل الناس على استطابة حيوان أو استقباليه ولا يصح أن يكون الصغير راجعاً للمصنف لان هذا الحكم مستفاد من صريح المتن لا من العقل لانه اغاذا كرام العرب (قوله

لاختلاف طبائياتهم) علة للاستحالة (قوله والمراد به ما ليس بيسق الخ) تقييد الحيوان الذي رجع فيه الى ما ذكرناه هو الذي ليس بيسق الخ وقوله في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ليس قيدا بل هو وجد فيه كلام طائفة قبل هؤلاء الذين لم يعرفوا الحكم فكذلك رجع لمن قبلهم (قوله فان اختلفوا الخ) مقابل لمحدوث أي ما تقدم ان اختلفوا (قوله قطب العرب) أي أسلمهم أي أفضلهم (قوله أو طبع الخ) أي كونه يعلو بنابه أو ظفروه أو أظفار لم يوجد الا سفة من ذلك جعلها فان تعارضت هذه الصفات قدم الطبع ثم الظم ثم العسرة (قوله فان استوى الشبهان) المراد انه استوى في جميع الصفات مع حيوان يحل وحيوان لا يحل (قوله ولا يعتمد فيه) أي الحيوان المختلف فيه أو المشكوك فيه الذي استوى شبهاء أو الذي لم يوجد حيوان يشبهه (قوله وان جعل اسم حيوان الخ) بوجه مغايرة هذا لما قبله ان الأول معرف والاسم لكن مجهول الحكم وما هنا مجهول الاسم والحكم معا فترجع لتسميته فان سموه باسم حيوان حلال حل والاسم (قوله ماهو) أي باسم ماهوا خو في عبارة غيره مباح (قوله كان شديد الشبه بالفرس) أي فهو شبه أمه على كل حال (قوله ويحرم من السباع الخ) بيان لقوله الاما ورد الشرع بصرحه وقوله من السباع بيان لما تقدم ذكرنا يقال في قوله يحرم من الطيور الخ

(فصل) في الاطعمة يجمع طعام أي بيان ما يحل أو كله وشربه منها وما يحرم اذ معرفة أحكامهما من المهمات لان تناول الحرام الوعيد الشديد بقدر رد في الخبر أو العلم بان من حرام فانارأوى به والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى قل لا أجد لها أوصى الى محرم الاية وقوله تعالى ويجعل لهم الطبائيات ويحرم عليهم الخبايا (وكل حيوان) لانص فيه من كتاب أو سنة أو أجماع لانص ولطعام يحرم ولا تحيل ولا ورد فيه أمر بقتله ولا بدمه (استطابته العرب) وهم أهل يار أي ثروة وعصبوا أهل طباع سله سواء كافي سكان بلاد أو قري في حال رفاهية (فهو حلال الاما) أي حيوان (ورد الشرع بصرحه) كاسياني فلا يرجع فيه لاستطابتهم (وكل حيوان استقبته العرب) أي عدوه غنيمة (فهو حرام الاما) أي حيوان (ورد الشرع باباحه) كاسياني فلا يكون حراما لان الله تعالى انما أحل للطيب والعصم بالبيث وعلم بالعقل انه لم يرد ما يستطبه ويستحب لكل العالم للاستحالة اجتماعهم على ذلك عادة لا اختلاف طبائياتهم فتعين أن يكون المراد بعضهم والعرب بذلك أولى لانهم أولى الامم اذهم الحاطبون أو أولاد الدين عربى وخرج باهل يار المحتاجون وسلامة أخلاق البوادي الذين يأكلون ما يدرج من غزيرتين فلا عبرة بهم وبحال رفاهية حال الضرورة فلا عبرة بها **(تنبيه)** قضية كلام المصنف انه لا بد من اخبار جمع منهم بل طائفة جميع العرب والظاهر كقائل الزركشي الاكتفاء بتبريد الذين يرجع في كل زمان الى العرب الموجودين فيه فان استطابته خلال وان استقبته غرام والمراد به ما ليس بيسق فيه كلام العرب الذين كانوا في عهده صلى الله عليه وسلم فمن بعدهم فان ذلك قد صرف حاله واستقر أمره فان اختلفوا في استطابته اتبع الأكثران استوى واقدر يش لا غلب العرب فان اختلفوا لا ترجع أو شكوا ألبم تجدهم ولا غيرهم من العرب اعتبر بأقرب الحيوان شبهه بصورة أو طبعاً أو طعماً فان استوى الشبهان أو لم يوجد ما يشبهه خلال لاية قل لا أجد لها أوصى الى محرم ولا يعتمد فيه شرع من قبلنا لانه ليس شرعاً لنا اعتماد ظاهر الآية المقتضية للعلة أولى من استحباب الشرائع السالفة وان جعل اسم حيوان مثل العرب عن ذلك الحيوان وعلم بتسميته له ماهو حلال أو حرام لان المرجع في ذلك الى الاسم وهم أهل اللسان وان لم يكن له اسم عندهم اعتبر بالاشبه به من الحيوان في الصورة أو الطبع أو الطعم في اللحم فان تساوى الشبهان أو فقد ما يشبهه حل على الاصح في الروضة والمجموع فتباد النص بصرحه البطل للنهي عن أكله في خبر أبي داود وتولده بين خلال حرام فإنه متولد بين فرس وحمار أهلى فان كان الكافر فرساً فهو شديد الشبه بالحمار أو حماراً كان شديد الشبه بالفرس فان يولد بين فرس وحمار وحشى أو بين فرس وبقر حل بالاختلاف والحمار الاهلى للنهي عنه في خبر الصبيحى وكنيته أبوزيد كنية الانثى أم محمود (ويحرم من السباع) كل (ما له ناب قوى بعدوه) أي يسطو به على غيره من الحيوان كاسد ذكر كره ابن خالو في حسائنه اسم وزاد على بن جعفر عليه مائة وثلاثين امماً وبقر ينفخ النون وكسر الميم وهو حيوان معروف أختب من الاسد معى الملك لتتموه واختلاف لون جلده يقال

(قوله وان جعل اسم حيوان الخ) بوجه مغايرة هذا لما قبله ان الأول معرف والاسم لكن مجهول الحكم وما هنا مجهول الاسم والحكم معا فترجع لتسميته فان سموه باسم حيوان حلال حل والاسم (قوله ماهو) أي باسم ماهوا خو في عبارة غيره مباح (قوله كان شديد الشبه بالفرس) أي فهو شبه أمه على كل حال (قوله ويحرم من السباع الخ) بيان لقوله الاما ورد الشرع بصرحه وقوله من السباع بيان لما تقدم ذكرنا يقال في قوله يحرم من الطيور الخ

تتمر فلان أي تنكروا تغير لاه لا يوجد غالباً الا غضبان مجباً بنفسه اذا شبع نام ثلاثه ايام
ورائحه فيه طيبة وقد ثبت بالهمز وعدده حيوان معروف موصوفاً بالا نفردوا الوحده ومن
طبعه أنه لا يعود الى فرسه شبع منها و ينام باحدى عينيه والاخرى يفتل حتى تنكتي العين
الثالثة من النوم ثم يفتحها و ينام بالاخرى يحرص بالفتل ويستر بجم بالناخه و دب بضم الدال
المجهول و كنيته أبو العباس والفيل المذكور في القرآن كنيته ذلك واسمه محمود وهو
صاحب حدو لسانه مقلوب ولو لا ذلك لتكلم و يخاف من الهرة خوفاً شديداً وفيه من الفهم
ما يقبل به التاديب والتعلم ويهر كثير والله تعظمه لما اشتمل عليه من الخصال المحموده
وقد روه حيوان ذكرى سرب الفهم يشبه الانسان في غالب حالاته فانه يفتل ويضرب
ويناول الشيء يسده و يأنس بالناس ومن ذوى الناب الجلب والخرى بالهدوء وان أرى
بالمده الهرة وهو فوق الثعلب ودون الكلب طو بل الخالب فيه شبه من الذئب وشبه من
الثعلب ومعنى بذلك أنه يأوى الى عواء أبناء جنسه ولا يعوى الا لبلداً استوحش والهرة
ولو وحشية (ويحرم من الطيور) كل (ماله مخلب قوى) بكسر الميم واسكان المجهية وهو الطير
كافضل الانسان (يجر به) كالسفر والباز والشاهين والنسرو العقاب وجميع جوارح
الطير كقوله في الروضة و ماورد النص فيه بالخل الانعام وهي الابل والبقرة والغنم وان
استلقت أنوارها لعله تعالى أخلتكم جميعه الانعام والطيول ولا واحد له من لفظه كقوم
تخبر المصعبين عن جابر بنى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر عن طوم الجر الا هليله وأذن
في طوم الخليل وفيه ما عن أسماء بنت أبي بكر الصديق رضى الله تعالى عنها قالت غرت فافرسا
على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فأكلناه ونحن بالمدينة وأما خبره خالفه النسي عن
أكل طوم الخليل فقال الامام أحد وغيره منكروا قال أودود منسوخ وبقرو حش وهو أشبه
شيئ بالجر الا هليله وجر حش لانهم من الطيبات ولما في المصعبين أنه صلى الله عليه وسلم
قال في الثاني كوا من طوم كل منه وقس به الا اول وطي وطية بالاجماع وضبح لانه صلى الله
عليه وسلم قال يجل أكله لان طاه ضيعق لا يتقوى به وهو من أجن الحيوان لانه يتناول حتى
يصاد وهو اسم للذئب قال الدهيرى ومن عيب أمها انها تحبض وتكون سنة ذكراً سنة
أنثى ويقال لذ كرضيعان وضبلانه أكل على مائدته صلى الله عليه وسلم يحضره لولياً كل
منه فقيل له أكرام هو قال لا ولكنه ليس بأرض قوى فأجرتني أفاقه وهو حيوان لا ذكراً منه
ذكران ولذا في منه فرجان وأرنب وهو حيوان يشبه العناق قصيرا يسدين طويل الرحلين
عكس الزرافة لا يثبت بوركها الى النسي صلى الله عليه وسلم قبلها كل منه رواء البغارى
وقبل لانه من الطيبات ولا يتقوى بنا به و كنيته أبو الحصين والأنثى ثعلبة و كنيته أم هويل
و يروى عن العرب تستطيع ونابه ضيف وقتل بفتح الفاء والتون لان العرب تستطيع ونابه
ضيف وهو حيوان يزحف من جلده القرو لينة وخفته معور بفتح الميم المجهول فوض الميم المشددة
وتجانب لان العرب تستطيع ذلك وهو قوتان من تعالبت الترك والقضبان اذال المجهية والوبر
باسكان الموحدة و ية أصف من الهر كلال العين لا تذب لها والاله وهو دوسه قدر السخلة
ذات شوك طويل يشبه السهام ابن عرس وهو دوسه بفتح القاف تعادى القار قد شل جمره
وتخرجه والحوائل ويقال له حوصل وهو طائر أبيض أكبر من الكرى ذو حوصلة عظيمة يفتد
منها فهو يحرم كل ما تدب قتله لا بدانه كنيته وعقرب هو غراب أبيض وحده وأقارم والبرغوث

(قوله الاخرى يفتل) أي حسب
الظاهر من حاله والا فهو ناغم حقيقة
فوما كمالا كن جعل الله قوة على
فتح احدى عينيه وتقبض الاخرى
ليرى من يحركه أنه متيقظ (قوله
الى عواء أبناء جنسه) وهو يضم
العين والمد (قوله ومما ورد النص
بجله الخ) مضاف على قوله مما ورد
النص شرحه بجل الخ (قوله عن
طوم الجر) فقال فاهر يشوها فان
الله فليسرها وأذن في طوم الخليل
(قوله ضبعان) وزن عمران
وسرحان ويجمع على ضباعين
كسر احين (قوله عكس الزرافة)
أي معنى وحكما (قوله بوركها) أي
الارب فيفيد انها مؤنثة معنى
كزرب وقوله قيسل وهو حيوان
الذكور بالنظر للفظ (قوله القنفذ)
يضم القاف والقاف قد قطع الفاء
للتضيق وبالف الى آخره ولابد
(قوله ويحرم كل ما تدب الخ) كان
الناشد كره عند كرميا يحرم
(قوله الا فالعند الخ) وهو كذلك
مطلقا

والزبور بضم الزاي والبتور بفتح الباء تذب قتلها لا يذاتها كما هو اذا نفع فيها وما فيه نفع ومضرة
لا يستقبل قتلها لنفعه ولا يكره لمضره ويكره قتل ما لا ينفع ولا يضر كالخنافس والجسملان وهو
دوية معروفة تسمى الزعقوق والكلب غير العقور الذي لا منفعة فيه مباحة وتجرم الزخمة
وهو طائر أبيض والبغاة لانه كالحداة وهي طائر أبيض طليء الطيران والبغاة بفتح
الموحدين وتشديد الثانية وهو الطائر المعروف بالدرة والطاوس وهو طائر في طبعه
الغفة ويحب الزهو بنفسه والحيلا والاعجاب يشهوهم حسن بشامهم به ووجه تحريمه
وما قبله خشها ولا يحمل ما منى عن قتله كسلاف يسمى عصقور الجنة لانه زهد ما في أيدي
الناس من الاقوات وغل وذباب ولا تحمل الحشرات وهي صفار ودواب الارض كخنفساء ودود
ولا ما قبله من ما كقول وغيره كقول بدين كلب وشاة فلولم زذال وتلد تشاة مخلة تشبه الكلب
قال البغوي لا تحرم لانه قد يحصل الخلق على خلاف صورة الاصل ومن المتولد بين ما كقول
وغيره السم بكسر السين المهملة فانه متولد بين الذئب والضبغ والابيل تولده بين قرس وجمار
كجمار الزرافة بفتح الزاي وشها وبصرهما جزم صاحب التبيسه وقال النووي في المجموع
انه لا خلاف في منع ابن الرقعة التصريم وحكي أن البغوي أفتى بحلها قال الاذري وهو
الصواب ومتقول اللغاة انها متولدة بين ما كقول من الوش وقال الزركشي ما في المجموع
سهور صوابه العكس اه وهذا الخلاف يرجع إلى الوجود ان ثبت انها متولدة بين
ما كولين فاقوله هو لا يظهر الا لظلمة ما في المجموع ويحصل كركي وأوز و بطر دجاج
وحمام وهولك ما عباد وهدروما على شكل عصقور وان اختلفت لونه كعندليب وهو الهزار
وصعورة وهي صفار العصفور ويحل غراب الزرع على الاصغر وهو أسود صغير يقال له الزاغ وقد
يكون عجم المنقار والجلين لانه مستطاب بأكل الزرع تشبه الفواخت وأما اعدا الا بقم الحرام
وغراب الزرع الحلال فأقواع أحدهما العقوق وقاله القعقوع وهو ذو لونين أسود وأبيض
طويل الذئب قصير الجناح عينا تشبهان الزئبق سونه الفعقة كانت العرب تشبهه بصورته ثانيا
الغداد الكبير يسمى الغراب الجبلي لانه لا يسكن الا الجبال فهذان حرامان لخبرهما ثانيا
الغداد الصغير وهو أسود رمادي اللون وهذا قد اختلف فيه فقيل يحرم كما يحرم في أصل
الروضة ويحرم عليه ابن المقرئ للآدم بقتل الغراب في خبرهم وقيل يحله كاهو قضيه كلام
الرافعي وهو الظاهر وقد صرح بحله البغوي والجرجاني والزواي وعله بأنه يأكل الزرع واعتقده
الاسنوي والبيهقي (ويحل المضطر) أي يجب عليه اذا خان على نفسه (في حال) (الخصه)
معيين مفتوحين بينها خلاصه معصية بصدحها صاد أي الجماعة متوآمرين ضاعفوا أو زادته أو
طول مدته أو انقطاعه عن رفقة أو خوف ضعف عن مشي أو كروب ولم يجد خلاصا له (ان)
يأكل من البنية المحرمة) عليه قبيل اضطراره لان تاركه ساع في هلاك نفسه كما يجب دفع
الهلاك بأكل الحلال وقد قال تعالى ولا تقتلوا أنفسكم ولا يشرط فيما يخاف تحديق وقوله ولم
يأكل بل يكفي في ذلك الظن كإفرا كراه على أكل ذلك فلا يشترط فيه التيقن ولا الاشراف على
الموت بل لو انتهى إلى هذه الحاله لم يحل له أكله فانه غير مفيد كاصرح به في أصل الروضة
(تنبيه) يستثنى من ذلك العاصي بسفوه فلا يباح له الاكل حتى يتوب قال البيهقي
وكالباصي بسفوه هراق الدم كالزبد والحرق فلا يأكل من ذلك حتى يسلم قال وكذا هراق
الدم من المسلمين وهو متمكن من اسقاط القتل بالتوبة كترك الصلاة ومن قتل في قطع

(قوله) يحصل كركي الخ) كان
المنابذ كره هذا الكلام على
ما يحصل من الحيوان (قوله) وهو
الهزار) بوزن سلام ويسمى الليل
بضم الباء بن (قوله) أو خوف ضعف
الخ) معطوف على موافقة الخوف
مساط عليه فيصير المعنى أو خاف
خوف ضعف وفيه علاقة فكان
الاولى حذف خوف وقول أو ضعفا
(قوله) كما يجب الخ) التاكيد للقياس
وما مستدركه أي وفيما على
وجوب الخ) قوله هل أكل ذلك
أي المبيته بخلاف الإكراه على
الانكاح حال الغير متفلا بد من
تحقق ما يخوف به (قوله) والاشراف
معطوف على قوله يتيقن أي ولا
يشترط الاشراف الخ) (قوله) وهو
متمكن الخ) خرج الزايف المحسن
والقاتل قصاصا في خبر الحراة
فصل لهم لعدم تمكنهم من اسقاط
القتل بالتوبة أدق بهم لا تسقط
القتل

قوله لكن لو كانت الخ) غزلة التعليل لمحقوق حديره وليس كذلك لانه يقدم ميتة الطاهر (قوله ميتة حيوان طاهر) الواو يعني مع
أى وجد ذلك مع ميتة الخ (قوله ثم ان موقع الخ) أشار بذلك الى قول المتن ما يصدق مقروض فيأذا وقع جلالا عن قريب اما اذا لم
يتوقع فلا يقتصر على سدا الرق بل يأكل حتى يدفع الضرر (قوله ٢٥٧ قيل أراد به) أى بالنقص وهو الاخراف

والمثل وقوله الشبع اغناك انما
لانه لعله توقع جلالا عن قريب فكان
يقصر على سدا الرق (قوله
وبذلك) أى يكونه بمعنى القوة
فالحاصل انه ان فسر الرق بالقوة
كان الشد بالشين وان فسر الرق
ببقية الروح كان السدا بالسين
ولكن لا يتعين ذلك بل يصح قرأته
بالشين والسين مع كل من المعنيين
لانه بقوى بقية الروح والقوة
ويسد الخلل الحاصل في ذلك (قوله
يجوز ان لا توضع) يعنى ان الشخص
اذا أراد سفر ادم بعد ما بسطت عنه
السفر الى الميتة أو الحرم غير ما اذا هم
الحرام جلق لأن يأخذ زاد من ذلك
ولو جلا الخلل (قوله روضها) أى
كل من صوب مثلاً (قوله فليسته أن
يتقيا) مسلم في مثله الا كراه
دون ألقى الميتة فلا يجب على المعتد
بقوله ولو هم الحرام الخ) أى لهذا
الزمان فان وجود الخلل الصرف
قليل (قوله بأنه يصور الخ) وهذا
الجواب ضعيف لانه يفيد أنهم
يعرفون حقيقة ولا ترجع أرواحهم
الا بعد قهرهم وليس كذلك بل ليس
موتهم كوت غيرهم لان أرواحهم
انصلا بايادهم قبل الدفن وبعده
(قوله وما اذا كان انضطر الخ) هذه
نصه وفي نصه وما اذا كان الخ
قتل الأولى يكون حتر زقيد مقدر
عقب قوله بأن كل الخ أى عالم
يكن كافرا والميتة ميتة مسلم والا فلا
يجوز الاكل وعلى النكسة الثانية
يكون مطلقا على ما اذا كان الواقعة

الطريق يقال ولم أر من تعرض له وهو متعين (تنبيه) أنهم الملاق المصنف الميتة الحرمه
التصبير بين أنواعها كمنه شاة وجار لكن لو كانت الميتة من حيوان نجس في حياته كمنزير
وميتة حيوان طاهر في حياته كمنزير وجب تقديم ميتة الطاهر كاصحها في المجموع وهو المعقد
بان خالفه الاستوى ثم ان يوم المظطر جلالا على قريب لم يحزن أى غير (مانسدر مقه)
لان دفع الضرر و به و قد يجد بعده الحلال وقوله تعالى غير متجانف لا ثم قيل أراد به الشبع
قال الاستوى ومن تبعه والرق بقية الروح كما قاله جماعة وقال بعضهم انه القوة وبذلك
ظهر لك ان الشد المذكور بالسين المحجمة الى الميتة قال الاذرى وغيره الذى لم يحفظه انه ما لمهمة
وهو كذلك في الكتب والمعنى عليه صحيح لان المراد سد الخلل الحاصل في ذلك بسبب الجوع نعم
ان خاف تلفا أو حدث مرض أو زادت ان اقصر على سدا الرق جازت له ان يأكل بل وجبت
لثلاثه (تنبيه) يجوز له ان يترك ومن الحرمات ولو رجح الوصول الى الحلال و يبدأ
وجوبه بالقيمة جلالا نظرها فلا يجوز له ان يأكل هذا كرحى بأكلها الصق الضرر ورة واذا
وجد الحلال بعد تناوله الميتة ونحوها لم يمت الى أى اذ لم يضره كاهر قضيه نص الامهانه قال
وان أكره رجل حتى شرب خرا أو أكل محرما فليسته ان يتقيا اذا قد وعده ولو هم الحرام جاز
استعمال ما يحتاج اليه ولا يقتصر على اليه ورة وقال الامام بل على الحاجة قال ابن عبد السلام
هذا ان وقع معرفة المستحق اذا مال عند اليأس منها للمصالح العامة ولم يضطر أى أدى
ميت اذا لم يجد ميتة غيره كائيد الشبان في الشرع والروضة لأن حرمه الى أعظم من حرمه
الميت واستثنى من ذلك ما اذا كان الميت نيا فانه لا يجوز الا لى منه جرما وان قيل كيف يصح هذا
الاستثناء والاشياء احياء في قورهم يصلون كاحتبه الا لاديت اوجب بأنه يصور ذلك من
مضطر و جديته تبي قيل دفنه وما اذا كان الميت مسلو والمضطر كافر فانه لا يجوز الا لى منه
لشرع الاسلام وحيث جوزنا أى ميتة الا لى لا يجوز قطعها ولا شيئا مما فيه من هتك
حرمته وتضرير غيره بين أكله نيا وغيره ولا يقتل من ذوا كله وقتل حربي ولو صغيرا أو امرأة
وأكله لا يمتدح غير مصومين وأما حرم قتل الصبي الحربي والمرأة الحربية في غير الضرورة
لا طرمه بل طق الفاعلين له قبل قتل الزاني المحصن والمخاريب وتارك الصلاة ومن له عليه قصاص
ولم يأذن الامام في القتل لان قتلهم مستحق وانما اعتبروا الذنوب في غير حال الضرورة تأبأ
معه وحل الضرر ورة ليس فيها رابة أدب وحكم مجانين أهل الحرب وارقاتهم وشنائهم
كصبايهم قال ابن عبد السلام ولو وجد المضطر صبا مع بالغ حربيين أكل البالغ وكف عن
الصبي لما في أكله من ضياع المال ولان الكفر الحقيقي أبلغ من الكفر الجسكى أى حتى وكذا
يقال فيما يشبه الصبي ومحل الاياه كقوله القضي اذا لم يستول على الصبي والمرأ أى
وتحرهما والاصار أو أرقا معصومين لا يجوز قتلهم طق الفاعلين ولا يجوز قتل ذى ومعاهد
لمرمة قتلهم ولو وجد مضطر طعام فأتى أكل منه وغرم بدله أو حاضر مضطر ربه لم يلزمه بدله
لغيره ان لم يفضل عنه بل هو أحمق بقوله صلى الله عليه وسلم ابدأ بنفسك واجزاء لهيته نعم ان
كان غير المالك نيا وجب على المالك بدله فان أثار المضطر مضطر مسلما معصوما جاز بل
يسن وان كان أرى به كافي الرضة لقوله تعالى ويؤثرون على أنفسهم ولو كان هم خصاصة

(٣٣ - خطيب ثاني) بعد استثنى أى وما اذا كان الخ ويكون المستثنى مستثنين (قوله ولو قتل من تدخل الخ) مقابله لمحقوق
أى ما تقدم اذ وجد ميتة فان لم يجد الامن ذكر الخ (قوله قتل حربي ولو صغير الخ) أى ان لم يجد معه ما يأكله وكف عنها وان
لا يكون ملكا للفائزين والا فلا يجوز (قوله طعام غائب) أى ولم يجد ميتة أو اقدمها كذاية لى فيها بدله

(قوله) أو وجد مضطربة وطعام الخ) هذا قسم باق من أي ما تقدم إذا وجد طعاما فقط وأما هنا فوجد الطعام والميتة الخ (قوله ميتة) أي ميتة غير آدمي (قوله طعام غيره) أي بأن كان صاحبه غائبا أو حاضرا مضطرا أو غير مضطرب وليبذل له (قوله) وحل قطع جزء نفسه الخ) مقابل لحذف أي هذا أو وجد شيئا بأن لم يجد شيئا فقط من نفسه بشرط أربعة كون القطع من نفسه وكون القطع لاجل نفسه وعدم وجود ميتة ولا غيره وكون الخوف في القطع أقل أو اتقن الخوف بالمرتبة في القطع أما إذا كان الخوف في القطع فقط أو كان فيه أكثر أو استوى الخوف في القطع وعدم مضمون القطع يفرق بين ما هنا وبين مسألة السلعة إذا

استوى الضربى القطع وعدمه
حيث قالوا بقطع نذال في قطع
عضو زائد بترتب على بقائه شيئ
قوسوا فيه دون ما هنا فانه لقطع
عضو واسى فضة وقا فيه (قوله من
حيوان معصوم) أى أدى (قوله
ولنا ميتان الخ) كان الاولى تأخير
نأهلى حلالا لان تغديه يند قصر
الحكم علينا وليس مرادنا بل أهل
الغمة وغيرهم كذلك (قوله الجدل)
ومنه القرش ومن السهل ما لا يدرك
الطرف أو ما آخره كغيره ومنه ما لا
يدركه الطرف للصغر ولا رتبة
ولا يدخل الهواء جوفه واعتقه
وصغره بقر زمن كبيره ونحل
«كفى قلب» مائة مائة تقنت
وتتغير ونحل ما طاف على وجه الماء
واتنفس فلم يضر ويجوز بله وقوله
وما وشبهه ولا كراهة تخلاف
جميعها ما بين ولا يثبت الدفن ما في
جوفه من الروث ان كان سفيها
لان كان كسيرا وكذا يقال في
الجراد (قوله وسرطان) وكسبه
أبو بكر وموسى يد الشئ وقيل محل
وبه قال مالك رضى الله عنه (قوله
ألفا ألفا) أى نوع والهاء في
الرواية الثانية المراد به النوع (قوله
وفقه) أى أوصله للنبي صلى الله عليه
وسلم (قوله وقفه) أى أوصله للنبي

وهو من شيم الصالحين وخرج بالمسلم الكفار واليهمة والمعصوم من الرأى فقبيل عليه أن
يقدم نفسه على هؤلاء وأجد طعاما جاضرا غير مضطر لزمه بذله المعصوم من مثل مقبوض
حضره ولا في ذمته ولا عن إلهان بل ذكره من استغفر المضطر من بذله باقن فاقض قهره
وأخذ الطعام وإن قتلوا لضعفه بقتله إلا أن كان مسلما والمضطر كافر معصوم فيضعفه كما يحسنه
ن إلى الدم وأجد مضطربة وطعام غيره بل بذله وأمنه وصيدا اسم بخارم أو حرم
بصفت الميتة ويحل قطع حرقه لانه قد خوصمته وكان خوف قطعه أقل ويحرم قطع
بعضه لغيره من المضطرب لأن قطعه لغيره ليس فيه قطع البعض لاستيفاء الكل نعم أن كان ذلك
الضرب نيا لم يحرم بل يجب يحرم على المضطرب أيضا أن يقطع لنفسه قطعه من حيوان معصوم
المأخوذ ولنا ميتان حلالان وهما (السلطان الجراد) ولو يقتل بحجر أو نبل أو طعن لانتقام
المسلطان الجراد أفضل أكلها ولو أكلها ماوان لرشه السلطان المشهور ككتاب وغيره وفرض وكره
قطعه ما جدين ويكره ذبحهما إلا معك كبرية يطول بقاؤها فيسن ذبحها ويحرم ما يعيش في
بر ويحرم كسفه دم ومطمان ويسعى عقرب الماء وحية ونسنا وسحاح وسفحاة بضم السين
وقض الدم لحيت الجهار لله عن قتل الضفدع (قائده) وروى القز وبنى عن عمر رضي الله
تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن الله خلق في الأرض ألف أمه مستمالة في البحر
وأرما تسمى البروقال مقاتل بن حيان الله تعالى غشاوان ألف عالم أو دون ألفا في البحر وأربعون
ألفا في البر (ودمان حلالان) وهما (الكبد) بكسر الواو الحدة على الأصح (والطحال) بكسر
الطاء لحديث أكلت لنا ميتتان ودمان السطح الجراد والكبد والطحال رفعه ابن ماجه بسند
ضعيف عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما وصحح البيهقي وقبده عليه وقال حكمه حكم المرفوع
ولذا ظن في الصحيح الصحيح أن ابن عمر هو القائل أكلت لنا وإنه يكون بضم السين فيكون
(تة) أفضل ما كسبته من كسبته من ذراعا لأنها أقرب إلى التوكيد ثم من سناعة لأن
الكسب فيها يحصل بالكبد الغن من تجارة لأن أصحابها كانوا يكتبون بها ويحرم ما يضر البدن
أو السقل كالخمر والربا والزنا جازع السم كالافون وهو ابن الخشاش لأن ذلك مضر وربما
يقتل وقد قال الله تعالى ولا تلقوا بهاكم إلى التهلكة قال الزركشي في شرح التبيين يحرم أكل
الشراء المسكوره وهو ما يتقأ عليه غطاء بعد استوائه لاضراره بالبدن وبين ترك التبسط
في الطعام المباح فإنه ليس من أخلاق السلف هذا إذا لم تدع إليه حاجة فحرم الضيف وأوقات
الترسعة على الصالح كيوم عضو راعى بوى الصلوة بقصد ذلك التقاخر والتكابر بل لطيف
خاطر الضيف والصال وقضاء وطهره بما يشتهون في إعطاء النفس شيواتها المباحة مذهب
كهاها الماوردى الأول نهوا قهرها ثلاثا فظنوا الثاني أعطوا لها نهوا على نشاطها وبتا

صلى الله عليه وسلم أعلم أن القرم من أطحالها رجل لا يرى له والدة ولا ثمة ولا بدخل
 خوفه هوا (قوله أفضل الخ) أي بعدهم القنينة فهي أفضل على الإطلاق ولذا كانت كسب النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه أولاً (قوله
 صناعة) وهي قديمة فكان آدم عزرا وأوديس خياطون فحجارا وشعب استجار موسى والنبي باع واشترى واقتضى واستعار واستأجر
 وبيع وتوكل وأهدى إليه وهبه (قوله يحرم أكل الشواء الخ) المعتد الكراهة ويحل الخلاف إذا غطي من أوله وضعه على النار
 إلى استوائه ومنه وج البخار منه ودخل الهواء ولا فلا حرمه ولا كراهة (قوله مذاهب) أي أقوال (قوله منها) أي على سبيل
 التدبير كذا فيما وجد لا الكلاف في الشهوات المباحة (قوله بحثا) أي أبحاثا وأعمالا ويحل الخلاف فيمن ردها تذبذب نفسه أمام

لرحمتها قال والاشبه التوسط بين الامرين لان في اعطائها الكل سلاطة عليه وفي منعها بلادته يسر الحلقين الاطعمة وكثرة الايدى على الطعام وان يحمده الله تعالى عقب الاكل والشرب وروى ابو داود بسند صحيح عن ابي الله عليه وسلم كان اذا اكل أو شرب قال الحمد لله الذي اطلعني وسقى ووسعني وجعل لي مغرجا

(فصل في الاضحية) مشتق من الضعوف وميت بأول زمان فعلها وهو النضى وهى بضم هـ زاء وكسر ها وتشديد بائنها وتخفيفها ما يذبح من النعم تفر إلى الله تعالى من يوم العيد إلى آخر أيام التشريق والاصل فيها قبل الاجاع قوله تعالى فصل لربنا وانحر فان أشهر الاقوال ان المراد بالصلاة صلاة العبد وبالذرائع ما وخبر الترمذى عن ما يشترطه الله تعالى عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما عمل ابن آدم يوم النحر من عمل أحب الله تعالى من ارفاقه قدم انها لثاني يوم القيامه بقر ونحوها وظلها فان الدم يقع من الله بكان قبل أن يقع على الارض فليس بها نفسا والاضحية بمعنى التضحية كافي أو رضة لا الاضحية كما يشبهه كلامه لان الاضحية اسم لما يضحي به (سنة) مؤكدة في حقنا على الحقا به ان تعدل أهل البيت فاذا فعلها واحد من أهل البيت كفى عن الجميع والافسنة عين والمخاطبة بها المسلم الخوالبائع العاقل المستطيع وكذا المبعض اذا مقل ما يبعضه الحرقة في الكفا به قال الزكشي ولا بد أن تكون فاضلة عن حاجته وحاجة من يرميها لانها فاع صدقة وظاهر هذا انه يكفي أن تكون فاضلة عما يحتاجه في ليلته ويومه وكسوة فضله كافي صدقة التطوع وينبغي أن تكون فاضلة عن يوم العيد وأيام التشريق فان وقتها كان يوم العيد ويلة العيد وقت ركافة الفطر واشترطوا فيها أن تكون فاضلة عن ذلك وأما المكاتب فهي منه تبرع فغيري فيها ما يجرى من سائر نعماته (تنبيه)

تدل كلام المصنف أهل البوادي والحضر والسفروالحاج وغيره لانه صلى الله عليه وسلم ضحى في معنى عن نسائه بالبقرة واده الشخان والتضحية أفضل من صدقة التطوع للاختلاف في وجوبها وقال الشافعي لأورخص في تركها لمن قدر عليها انتهى أى يفكر للمقادير تركها وبين لمرد ها أن لا يزول شربه ولا تفرقه في عشر ذى الحجة حتى يضحي ولا تجب الا بالذروين أن يذبح الاضحية الرجل بنفسه ان أحسن الذبح للذباغ اما المرأة فليست لها أن تقول كافي المجموع والخشني مثله من لم يذبح لعذر أو غيره فليشهد بالماروى الحاكم صلى الله عليه وسلم قال لفاطمة رضي الله تعالى عنها هي التي التحصنت فاضلها فاته بأول فطرة منها أى من دهما يفرق ما مضى من ذوقه قال عمران بن حصين هذا كذا ولا هل يبتله فاهل ذلك أنهم لم للمسلمين عامة قال بل للمسلمين عامة وشرط التضحية تمام ابل وقر وغيره لقوله تعالى ولكل أمة جعلنا منسكاً بذكر اسم الله على ما رزقهم من بهيمة الانعام ولان التضحية عبادة تتعلق بالحيوان فانما خصت بالنعم كالركاة (و يجرى فيها) من النعم (الجذع من الضأن) وهو ما استكمل سنة وطعن في الثانية ولو اذبح قبل تمام السنة أى سقطت أسنانه أجز العموم خبر أحد ضحوا بالجذع من الضأن فانه جائز أى يكون ذلك كالسوط بالنس أو الاحتلام فانه يكفي أسبقهما كما صرح به في أصل الرضة (والثمن من المعز) وهو ما استكمل سنتين وطعن في الثالثة (و) (التي من) (الابل) وهو ما استكمل خمس سنين وطعن في السادسة (و) (التي من) (البقر) (الاسي) وهو ما استكمل سنتين وطعن في الثالثة وخرج بفيلد لانسى الوحش فلا يجرى في الاضحية وان دخل في اسم البقر ويجرى التضحية بالذ كروا التي بالاجاع وان كثر المتاجد بذلك في البقر دون غيره لان غيره لم يوجد منه وحش وما القباء فقال الهشاهة البر لاغنى الوحش ولا معز الوحش

بالنعم وقد سبق ذكر النحر في الفصل السابق (قوله سميت بأول الخ) كان الاولى تأشير به عن نحر بقها الاسي لانه في حرمه (قوله سميت بأول زمان فعلها) أى باسم مشتق من اسم أول زمان فعلها وهو النضى أو المعنى سميت باسم يسبح ويرعى ويشير لاول زمان فعلها (قوله بضم الهمة الخ) حاصل ما في الشارح أربع لغات وجع الاربعه أضافى وبقال في المفرد ايضا ضحية بكسر الصاد وقصها مع التشديد ويجمعان على ضحايا وفي المفرد أيضا لغتان يقال أضحية بكسر الهمة وقصها ويجمعان على أضحية كرامة وارطى بجملة غائبة

والجوع ثلاثة (قوله من يوم العيد الخ) يصح أن تكون بمعنى في وإن تكون للابتداء ثم بذلك يصدق بذمها من طلوع الشمس فيقيد بما يأتي (قوله انها لثاني) أى ليركبها صاحبها يدل لكونه ووده كذلك في بعض الروايات (قوله على الحقا به) حال من سنة (قوله فاذا فعلها واحد) أى سواء كان هو المذبح أو غيره وبضمهم قيد بالمتفق وليس كذلك (قوله وظاهر هذا) أى قوله لانها فاع صدقة (قوله) وينبغي الخ) معتدل (قوله فاضلة عن ذلك) أى فكذلك الاضحية بشرط أن تكون فاضلة عن كتابتيوم البدر أيام التشريق لان ذلك وقتها (قوله هذاك) أى خضران ما سلف وقوله فاهل ذلك أنتر تحليله أى لانه ليس أهلا لذلك الا بتم وقوله أم للمسلمين عطف على قوله الله ولا هل يبتله (قوله ولو اذبح قبل تمام السنة) أى بشرط أن يكون بعد سنة (قوله الاسي الخ)

(قوله البدنة) التامة الواحدة فبشأن الله كروا الاثنى والخمسة عشرة وكذا يقال فيما بعده والمراد بالبدنة المعينة كإثباتي أخذها من التقسيم بذلك في الشاة فيكون حذف من الأول دلالة الثاني (قوله البرقرة) أي المعينة ليخرج ما لو اشترك سبعة في بدنتين أو بقرتين مشاعيتين فلا يفي لأن كل واحد لم يصبه سبع من كل بدنة فإن ذبح البدنة أو البرقرة عن الشاة كان السبع واجباً وما زاد طوع وكذا إن اشترك ثلاثة مع غيرهم من البرد الأضحية فيجب على كل أن يتصدق من سبعة ولا يكفي تصدق واحد من الجميع وكذا الوضعي سبع شاة فإنه يجب أن يتصدق من كل واحدة لا ثمناً بل بسبع أشخاص ٢٦٠ (قوله والشاة من واحد) فإن قلت إن هذا مناف لما بعده حيث قال فإن ذبحها عنه وعن أهله أو عنه وأمرتك

نوزان المذكور ولادة الاثنى ثم التضحية بالذبح أفضل على الأصح المنصوص لأن له أطيب كما قاله الرافعي ونقل في المجموع في باب الهدى عن الشافعي أن الاثنى أحسن من الذكر لأنهما أطيب لهما ولم يصل غيرة ويحكم حمل الأول على ما إذا لم يكثر نزوانه والثاني على ما إذا كثر (تنبيه) لم تعرض كثير من الفقهاء لأجزاء الخنثى في الأضحية وقال النووي أنه يجوز لأنه ذكر أو أنثى وكلاهما يجوز وليس فيه ما ينقص اللحم (وتجزي البدنة) عند الاشتراك فيها (عن سبعة) لما رواه مسلم عن جابر رضي الله تعالى عنه قال خرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم مهلين للحج فصر بأن نشتري في الأبل والبقرة كل سبعة متراين بدنة وسواء تقوا وفي نوع القر به أم اختلفوا كأننا قصد بعضهم التضحية وبعضهم الهدى وكذا أوراد بعضهم اللحم وبعضهم الأضحية ولهم قسمة اللحم لأن قسمة قسمة أفراز على الأصح كما في المجموع (و) كذا (البقرة) تجزى (عن سبعة) للحديث المار (تنبيه) لا يحتجب أجزاء البدنة والبقرة عن سبعة بالتضحية بل لو لم يخصص سبعة بأسباب مختلفات كالتمتع والقران والفوات ومباشرة محظورات الأسرام أجزأ عن ذلك بدنة أو بقرة (و) تجزى (الشاة) المعينة من الضأن والمعز (عن واحد) قطبان ذبحها عنه وعن أهله أو عنه وأمرتك غيره في نواحيها جازو عليها محل خبر مسلم خصي رسول الله صلى الله عليه وسلم بكشين وقال اللهم تقبل من محمد وآل محمد ومن أمة محمد فقال في المجموع ومما يستدل به ذلك الخبر الأصح في الموطن أبا أيوب الأنصاري قال كنا نضحي بالشاة الواحدة بذبحها الرجل عنه وعن أهل بيته ثم ينهي الناس بعد فصارت مباحة وخرج بمعينة الاشتراك في شاتين مشاعيتين بين اثنين فإنه يصح وكذا لو اشترك أكثر من سبعة في بقرتين مشاعيتين أو بدنتين كذلك لم يجز عنهم ذلك لأن كل واحد لم يخصه سبع بدنة أو بقرة من كل واحدة من ذلك والمتولى بين ابل وغنم أو بقرة وغنم ينبغي أنه لا يجزى عن أكثر من واحد وأفضل أنواع التضحية بالنظر لأقامة شعارها بدنة ثم بقرة لأن لحم البدنة أكثر ثم من معز لطيب الضأن على المعز ثم المشاركة في بدنة أو بقرة أما بالنظر لحكم الضأن خيرها وسبع شاة أفضل من بدنة أو بقرة وشاة أفضل من مشاركة في بدنة أو بقرة لأن فردا بدنة أو بقرة وأجود على استحباب السمين في الأضحية فالسبعة أفضل من غيرها ثم ما تقدم من الأفضلية في الذوات وأما في الأوصاف فالأضحية أفضل ثم السفراء ثم الغنم وأما التي لا يصفو بها ضأن ثم الجراء ثم البقاء ثم السوداء ثم البقر فليقل التبعيد وقيل حسن النظر وقيل لطيب اللحم وروى الإمام أحمد بن حنبل ومروا أن أحب إلى الله تعالى من دهم ودارين (و) أربع لا تجزى في الضحايا الأولى

فسميه في فواحيها أحب إليه من غيرها لأن قوله هنا عن واحد أي حصول التضحية حقيقة وما بعده المحاصل للقران أو سقوط الطلب عنه وأما الثواب والتضحية حقيقة فخاصان بإفادته على كل حال (قوله جازي) أي تحبب التضحية مع هذا القصد (قوله وعليه حل الخ) يقتضي أن الثواب حاصل للذمة بهذا النشر بل هو كذلك فيكون ذلك خصوصية له وحيداً فلا يظهر به الاستدلال على ما قبله لأن ما قبله الثواب خاص بالفاعل فقط لأن يقال الاستدلال من جهة تحبب التضحية مع هذا القصد مع قطع النظر عن حصول الثواب والحدث يدل على ذلك وإن اختص النبي صلى الله عليه وسلم بزيادة حصول الثواب للذمة بشرطه فخلص أن الواحد من أهل البيت يسقط تخصسه الطلب عن الباقي والثواب خاص بالمضحي وكذلك الإمام بالنسبة للرعية إذا ضحي من بيت المال وأما النبي صلى الله عليه وسلم فيسقط الطلب عن الأمة بقله ويحصل لهم الثواب خصوصية له

صلى الله عليه وسلم (قوله وأفضل أنواع التضحية) حاصل ما أشار إليه أربعة أنواع تختلف فيها الأضحية (العوراء) باعتبار قرن حيث أظفارها والشعار بالبدنة ثم البرقرة أفضل وهي المرتبة الأولى ومن حيث طيب اللحم أفضلها الضأن وهي المرتبة الثانية ومن حيث الانفراد باراقة لحم فاشاة أفضل من المشاركة في البدنة وهي المرتبة الثالثة ومن حيث اللون فالبيضاء الخ أفضل وهي المرتبة الرابعة وكان الأولى للشارح أن يبينها كذلك لأن هذا التفصيل والاختلاف بهذه الاعتبارات لم يفهم من كلامه الشارح فإن تعارضت الصفات فسمية سوداء أفضل من بيضاء هزيلة ومما جمع صفتين أفضل مما جمع صفة واحدة والبيضاء ما سمية الذكر أفضل مطلقاً (قوله وأربع لا تجزى) إشارة إلى شرط ما يخصص به فكأنه قال شرطه أن يكون سلباً من العيوب المذكورة (قوله وأربع لا تجزى الخ) محل عدم إجزاءها بل يترجمها متصفة بالعيوب المذكورة فإن التزمها كذلك كقوله الله تعالى عن أضحية هذه وكانت عرباً مثلاً واجعت

(المعوراء) بالمد (البن عوراء) بان لم تبصر ما حدى عينيها وان بقيت الحذقة فان قيل لاجابة لتقييد العور بالبن لان المدار في عدم اجزاء المعوراء على ذهاب البصر من احدى العينين اوجب بان الشافعي رضى الله تعالى عنه قال اصل العور بياض نطفي المناظر واذا كان كذلك فائدة يكون يسيرا فلا يضر فلا بد من تقييده بالبن كما في حديث الترمذي الا في (تنبية) قد علم من كلامه عدم اجزاء المعوراء بطريق الاولى وتجزئ المعوراء وهي ضعيفة البصر مع سيلان الدمع غالباً والمكروه لان ذلك لا يؤثر في النعم والعشواء وهي التي لا تبصر لئلا يهاجم تبصر وقت الرمي غالباً (و) الثانية (العرجاء) بالمد (البن عرجاء) بان يشد عرجها بحيث تنبسطها الماشية الى المرمى وتتخلف عن القطيع فلو كان عرجها يسيراً بحيث لا تتخلف به عن الماشية لم يضر كافي (و) الثالثة (المرضة البين مرضها) بان يظهر بسبب مرضها هزالها وفسادها فلا يكون مرضها يسيراً لم يضر ويدخل في اطلاقه الهماة بفتح الهاء والمد فلا تجزئ لان الهماة كالمرض بأخذ الماشية فتهم في الارض ولا ترى كما قاله في الزوائد (و) الرابعة (البغاة) بالمد وهي (التي ذهب لها) العين بسبب ما حصل لها (من الهزال) يضم الهاء وهو كما قاله الجوهري ضد البغى ويدل لما قاله المصنف ما رواه الترمذي وصححه انه صلى الله عليه وسلم قال اربع لا تجزئ في الاناسي المعوراء البين عورها والمرضة البين مرضها والعرجاء البين عرجها والبغاة التي لا تنفي مأخوذة من التي بكسر الزون واسكان القاف وهو الخ أي لانها من شدة الهزال وعظم من هذا عدم اجزاء المجنونة وهي التي تدور في المرمى ولا تزي الا قليلاً فتقتل ونسعى أيضاً التولاء بل هو اولى بها (تنبية) قد عرفت ما تناوله كلام المصنف من ان العيناء والهجمات والمجنونة لا تجزئ ويصارب الصيوب المذكورة سبعة في منهاهما لا يتناوله كلام المصنف الجبر بأهوان كان الجبر يسيراً على الاصح المنصوص لانه يفسد النعم والودك والحامل فلا تجزئ كما كاه في المجموع عن الاعجاب وتبعه عليه في المهيات ونجيب من ابن الرقعة حيث صحح في الكفاية الاجزاء (فائدة) ضابط التجزئ في الاضحية السلامة من عيب نقص اللحم أو غيره مما يؤكل (و) تجزئ الطهي لانه صلى الله عليه وسلم صلى بكبشين مؤبوسين أي خضيين رواه الامام أحمد وأبو داود وغيرهما وجرى ما قطع منه زيادة طعم طيباً وكثرة أيضاً الضحية المفقودة منه غير مقصودة بالكل فلا يضر فقد هارت في الاعجاب الا ابن المنذر على جواز خضاء الماء كولي في صفه دون كبره ونحوه فيما لا يؤكل كما اوضحته في شرح المنهاج وغيره (و) تجزئ (المكسور القرن) ما لم يصب اللحم ودعى بالكسر لان القرن لا يتناوب كبره غرض ولهذا لا يضر فقد خلقه فان عيب اللحم ضرر كالجرب وغيره وذات القرن اولى بالخبر الضحية الكرش الاقرن ولانه احسن منظراً بل يكره غيرها كما قلناه في المجموع عن الاعجاب ولا يضر ذهاب بعض الانسان بحيث لا يؤثر في الاختلاف ونقص اللحم فلا يذهب الكل ضرراً لا يؤثر في ذلك وقضية هذا التعليل أن ذهاب البعض اذا أثر يكون كذلك هو الظاهر ويدل لذلك قول القوي ويجزئ مكسور سن أو سنين ذكره الاذري وصوبه انزركشي (ولا يجزئ مقطوع) بعض (الاذن) وان كان يسيراً فذهب جزءاً كقول وقال أبو حنيفة ان كان المقطوع دون الثلث اجزأ وأفهم كلام المصنف منع كل اذن بطريق الاولى ومنع المخلوقة بلا اذن وهو ما اقتصر عليه الرافعي بخلاف فائدة الضرع أو الالية أو الذنب خلقه فانه لا يضر والفرق أن الاذن عضولاً لازم غالباً بخلاف ما ذكر في الاولين وكما يجزئ ذكر المعز

هذه اضية وكانت مريضه مثلاً
أولاه على ان اضية بصرها أو
بما حصل فتجزئ الضحية في ذلك
كله ولو كانت معيبة (قوله) وأربع
لا تجزئ (الخ) والعبرة بالسلامة
وعدها عند الفزع ما لم يتقدمه
اجباب فان تقسيم فان أوجها
على نفسه معيبة فذالوا والا فلا بد
من السلامة كما قال الله على
اضحية ثبتت في ذمته سليمة ثم ان
عسين سليمان عن الذي في الذمة
واسبقوا الفزع فذاك وان عين
سليمان تم تعيب قبل الفزع اذ الله
بسليم (قوله الهيا الخ) هو النضم
والكمرداء يصيب الابل يشرب
ما بينهما ما قبل داء يصيبها من شرب
ماء يستنقع وقيل داء يصيبها فتعشش
ولا تروى ويقال للابل العطاش
هيام (قوله) وأفهم كلام المصنف
(الخ) بناء على ان لفظ بعض من
المتن ولعلها نسيئة وقعت للشارح
اماعلى حذف بعض فيكون ذلك
منطوق المتن لا مفهوم منه (قوله)
بلا اذن) وسكتوا عن المخلوقة
فائدة بعض الاذن والظاهر عدم
الاجزاء

وأما الثالث فبما سأل على ذلك اماذا فقد قطع ولول بعض منه كما يؤخذ من قوله (ولا مقطوع بعض (الذنب) وان قل أو يقطع بعض لسان فانه يصير لحدوث ما يؤثر في قص اللحم ويبحث بعضهم أن شلل الأذن كفسدها هو طوارع ان خرج عن كونه مأكولاً ولا يصير شلل الأذن ولا خوفها بشرط ان لا يسط من الأذن شيء بذلك كما علم مما مر فلا ينافي ذلك شيء من لهما ولا يصير الطر ينف وهو قطع شيء من الألية ليزد ذلك بمنها ولا قطع قلفة سيرة من عضو كبير كفضه لان ذلك لا يظهر بخلاف الكبيرة لا يضافه إلى العضو فلا يجوز نقصان اللحم (و يدخل وقت الذبح) للأضحية المذوبة والمنذورة (من وقت مضى قدر (صلاة) ركعتي (العبد) وهو طالع خمس يوم التصوم مضى قدر خطبتين خفيقتين ويسمى (الى غروب الشمس من آريام التمرين) الثلاثة تصوم الضرب بحيث لو قطع الحلقوم والمريء وقبل عام غروب شمس آخرها صحت أضحية فلو ذبح قبل ذلك أو بعده لم يقع أضحية لسبب الإيجين أول ما تبدا به في يومها هذا صلى ثم رجع ففصر من فعل ذلك فقد أصاب سبباً ثم ذبح قبل فافهاو لحم قدمه لاه ليس من النسل في شيء وشعبان في كل أيام التمرين ذبح والأفضل تأخيرها إلى مضى ذلك من ارتفاع خمس يوم الضرب كرمع خروج من الخلاف يوم نذر أضحية معينة أو في ذمته كله على أضحية ثم عين المنذورة لمه ذبح في الوقت المذكور فان تلفت المجبة في الثانية ولو بلا تقصير بقي الأصل عليه أو تلفت في الأولى بلا تقصير فلا شيء عليه وان تلفت بتقصير لمه الا كرم من مثلها يوم الضرب وقته يوم التلف ليشترى ما كرمه أو مثله للمتلقة فأكرم ان تلفها أجنى لمه دفع قمتها للشار يشترى ما مثلها فان لم يجد فدونها واستحب عند الذبح (مطلقاً) خمسة بل تسعة (أشياء) الأولى (التسمية) بان يقول بسم الله ولا يجوز ان يقول بسم الله ونام محمد (و) الثاني (الصلاة) والسلام (على) سيدنا (رسول الله صلى الله عليه وسلم) ثم كاهما (و) الثالث (استقبال القبلة بالذبح) أي يذبحها فقط على الأصح دون وجهها لئلا يكتبه الاستقبال أيضاً (و) الرابع (التكبير ثلاثاً) بعد التسمية كقوله الماوردى (و) الخامس (الهداء بالقبول) بان يقول اللهم هذا منك واليك تقبل مني والسادس تعبد الشفرة في غير مقابلتها والسابع امر اراها وتعامل ذهاباً وإياباً والثامن اضجاعها على اليسر وشد قوائمها الثلاث غير الرجل الجني والتاسع عقل الأبل وقد مر في الإشارة إلى بعض ذلك (ولا يأكل من الأضحية المنذورة) والهدى المنذور كدم الجمل فان في الحج (شيئاً) أي يحرم عليه ذلك فان أكل من ذلك شيئاً فحرمه (و) باء (من الأضحية) (المنطوعة) أي يسبب لذلك قياساً على هدى التطوع الثابت لقوله تعالى فكلوا منها وأطعموا الباس الفقير رأى الشاهد الضفر وفي البيهقي انه صلى الله عليه وسلم كان يأكل من كبدا أضحيته وأغلب يجب الاكل منها كما قيل بل لظاهر الآية لقوله تعالى والبدن جعلناها لكم من شعائر الله فجعلها لنا وما جعل للأنسان فهو مختص بينا كله وتركه قاله في المذهب (ولا يبيع من الأضحية شيئاً) ولو جلدتها أي يحرم عليه ذلك ولا يصح سواء كانت منذورة أم لا وله ان يتفج يجلد أضحية تطوع كما يجوز له الاتفاع بها كل يجعله دلو أو نهلاً أو خفاً والتصدق به أفضل ولا يجوز بيعه ولا اجارته لانها بيع المنافع غير الحيا كم يحرمه من باع جلد أضحيته فلا أضحية له ولا يجوز اعطائه أجرة الجزار ويجوز زه اعارته كما يجوز له اعارته أما الواجبة فيجب التصديق بجلدها كافي المجموع وأقرن مثل الجلد فياذ كروله جز سوف علم ان ترك الذبح ضرباً للضرورة والأفلا يجوز له قوله والبدن الخ تعطيل لشيء أي

قول المستن ولا مقطوع الذنب ولكنه لا معنى له لانه يصير المعنى اماذا فقد ذلك أي الضرع الخ يقطع بعض لسان (قوله) ويدخل الخ) غير الشارح اعراب المتن لانه مبتدأ يسله الشارح فعلا وقد قدم انليس مبيلاً لنوع الأهراب لم يختلف وأما اختلف فخصه (قوله من وقت الخ) هي الابتداء أي مبتدأ أو ثابت من وقت الخ (قوله وهو طالع الشمس) سواه من طالع (قوله ومضى قدر الصلاة) بالجر عطف على مضى قدر صلاة فيكون فيه إشارة إلى ان المتن حذف الواو مع المظوف أو وقع بان أراد بالصلة ما يشمل الخطبة (قوله الخ) متعلق بمحذوف أي يستمر ذلك إلى غروب الخ (قوله إلى مضى ذلك) أي قدرا الصلاة والخطبة (قوله من ارتفاع الشمس) أي انما يصير حتى يزعم الشمس كرمع ثم تقصر قدر الصلاة والخطبة (قوله فان تلفها أجنى الخ) أي جميع الصور (قوله مطلقاً) أي مندوبة أو واجبة أوفى الأضحية وغيرها الا التكبير والهداء بالقبول فخاصان بالأضحية (قوله بعد التسمية الخ) ليس قبلها بل أو قبل فيحصل أصل السنة بكل ويبدأ أصل السنة مرة والا كل ثلاث (قوله المنذورة) الأولى أن يقول الواجبة لتشمل هذه أضحية وجلدها أضحية فحكمها كذلك وان لم يشل ذلك نذر (قوله لظاهر الآية) مسألة للوجوب المتني فالقائل بالوجوب ناظر لظاهر الأمر في الآية وقوله لقوله والبدن الخ تعطيل لشيء أي

(قوله وولد الاضحية الواجبة) أي سواء كان وجوبها بنذر أو بغيره أو كان وجوبها بالجل يجعل هذه أضحية في
 هاتين الصورتين لو كانت حلالاً أو طراً لها الجمل بعد ذلك لم يضر فإن جاز وقت الذبح وهي حامل ذبحت وان ولدت قبل الذبح ذبحت وذبح ولدها
 ويجزأ كل ولدها وكذلك إذا عمن جاز في ذمته فحلت بعد التسعين وولدت قبل الذبح فجاز ذبحها أيضاً وذبح ولدها ويجزأ كل ولدها وعمن
 حلالاً عما في الذمة فانه لا يصح أربعين حلالاً فحلت واستقر الجمل الى وقت الذبح فلا يصح ذبحها بكلام الشارع ينزل على ذلك وأما لو قال
 قد على أن أضحي بحامل فحين حمله واستمر الحمل الى وقت الذبح فانه يجزئ ذبحها حلالاً وان ولدت قبل الذبح فلا يجزئ ذبحها لانها لم تجز في
 صفه النذر وحمل جواز كل ولده الاضحية اذا ثبت أمه أما اذا مات فلا يجزئ ٢٦٣ (قوله على سبيل الصدق الخ) خرج

ما على سبيل الهدية فلا يكتفي والقرق
 أن ما كان لا جمل الهديدية يكون
 المقصد منه الاكرام بخلاف ما كان
 المقصد به الصدقة فإن المقصد منه
 الثواب (قوله بعضها) مفعول يطم
 (قوله وأكل ولدها حلالاً) وصوره ذلك
 أنه اشترى ثمانية مثلاً لينة أضحية
 بقلبه فقط وأعني ما به الأضحية
 بقلبه أيضاً ثم أنها حلت وولدت
 قبل الذبح ولم يلد معها ما عجب فانها
 تذبح ويذبح ولدها ويجزأ كل ولدها
 وأما إذا استمر الحمل الى وقت الذبح
 فلا يجزئ ذبحها بل يسد لها سبعة
 وإن لم تكن مثل الأولى (قوله أيضاً
 عن لها بنذر أو صورته على أن
 أضحي هذه فلا يحتاج لينة لا عند
 الذبح ولا عند النذر حتى لو ذبحها
 غيره بغير إذنه فانه يكتفي ويفرقها
 صاحبها وأماناً كانت واجبة بالجل
 يجعلها أضحية أو بالاشارة كونه
 أضحية فلا بد من النية عند الذبح
 أو عند الجمل أو عند التسعين
 بالاشارة وأماناً كانت في الذمة ثم
 عنها افتتاح لينة عند الذبح أو
 التسعين (قوله وإن وكل يذبح كفت
 نيته) أي المضي أي عند ذبح
 الوكيل أو الذابغ إليه أو فيما قبله

أن كانت واجبة لانتفاع الحيوان به في دفع الأذى وانتفاع المسكين به عند الذبح وكالصدق
 فيما ذكرنا للشعر والورود الاضحية الواجبة يذبح منها كاسه ويجزأ كل ما كان منها جاز
 فيما سألني اللبن وهذا هو المعتد قبل لا يجزأ كالأضحية الاقل من أمه وله شرب فاضل لينها
 عن ولا هامع الكراهة كقوله الماوردي (و يطعم الفقراء أو المساكين) من السبلين على سبيل
 التصديق من أضحية التطوع بعضها وجوباً ولو جزأ يسيراً من جهتها بحيث ينطلق عليه الاسم
 ويكتفي الصنف الواحد من الفقراء أو المساكين وإن كانت عبارة المصنف تقتضي خلاف ذلك
 بخلاف سهم الصنف الواحد من الزكاة لا يجزئ صرفه لاق من ثلاثة لأنه يجوز هنا الاقتصار
 على جزء لا يكثر صرفه لا أكثر من واحد بشرط في اللحم أن يكون شيئاً يتصرف فيه من
 يأخذه ما شاء من بيع وغيره كافي الكفارات فلا يكتفي بجله طعاماً أو طعاماً للفقراء إلا به لأنهم
 في ذلك ولا تخليكم به مطبوخاً ولا عليكم غير اللحم من جدو وكروش وكبد وطحال ونحوها ولا
 الهدي عن التصديق والفقراء لا فقه من اللحم كما اقتضاه كلام الماوردي ولا كونه فليد كما
 قاله البلقيني ولو صدق بقدر الواجب أكل ولدها حلالاً جازوا على المكاتب جاز كالمسكين
 على الزكاة وخص ابن الصاعد بغير سيده والأهوا كالأضحية اليه من زكاته انتهى وهو ظاهر
 وخرج بقيد المسكين غيرهم فلا يجزأ طعامهم منها كإص عليه في البيوطى وقع في المجموع
 جوازاً أو طعاماً فقراء أهل الذمة من أضحية التطوع دون الواجبة وتجب منه الأذرى (نتمه)
 الأفضل التصديق بكله لأنه أقرب للتقوى وأهد من حظ النفس الألقية أو لقسامين أو لقسما
 يشترط أكلها بغيره القرآن والاتباع والتفريع من خلاف من أوجب الأكل ويسن أن
 يجمع بين الأكل والتصديق والأدهاء وأن يجعل ذلك أثلاً لما إذا أكل البعض وتصدق البعض
 فله ثواب الأضحية بالكل والتصديق البعض بشرط النية للتضحية عند ذبح الأضحية أو قبله
 عند تسعين ما مضى به كائنية في الزكاة لا فقه من أكلها بنذر فلا يشترط له نية وإن وكل يذبح كفت
 نيته ولا حاجة لنية أو وكل يذبح فنيته ما مضى به لا تضحية لا حد من آخر بغير إذنه ولو كان
 ميتاً كسائر العبادات بخلاف ما إذا نذر له كان كالأضحية ولو لم يكن ما كان أذن له سيده فيها
 وقت سيده إن كان غير مكاتب وإن كان مكاتباً وقتته لأنها تبرع وقد أذن له سيده فيه
 (فصل في الحقيقة) هو سنة مؤكدة لا لخيار الواردين في ذلك منها خبر الغلام فمن من بعقفته
 نذبح عنه يوم السابع ويحكي رأسه ويسمي ومنها أنه صلى الله عليه وسلم أمر بشعبة المولود
 يوم سابعه وروى عن الأذى عنه والعرواها الترمذي ومعنى من من بعقفته قبل لا يذبح يومئذ

من المواضع المتقدمة في القران قبل هذا (قوله ولو كان ميتاً الخ) صرحت في الميت أن يوصى ما قبل موته وما حاله أنه لا تجزئ تضحية عن
 الغير بلا إذن الألفاظ أضحي عن أهل البيت أو ضحي عن موليه من مال الولي أو ضحي الإمام من بيت المال عن السبلين والله أعلم
 (فصل في الحقيقة) ذكرها بعد الأضحية لشاركتها في غالب الأحكام وانما اختلفا فيها من جهة أنه يجوز طبع ما ذبح منها للفقراء وإنه
 تطوى وجلها لينة للثابتة أنه يجوز لأغنياء أن يتصرفوا فيما يأخذونه منها بغير ائذنها (قوله من من) بصيغة اسم
 المفعول ٧ ويصح بصيغة اسم الفاعل
 (٧) قول الترمذي ويصح بصيغة اسم الفاعل الذي في كتب اللغة أن المرتن بالكسر هو خذال من وهو من من بالفتح لا غير

(قوله وقيل اذ لم يكن الخ) هذا هو الاصغر في تفسيره (قوله والعقيقة مستحبة الخ) هذه الجملة تابعة في بعض النسخ وهي المصواب وفي بعضها حذفها ويقول وهي الذبيحة الخ ولا يستقيم لعدم تقدم مرجع الضمير (قوله والعقيقة مستحبة) أي ذبحها بالهي نفسها لانها الحيوان (قوله عند خلق شعور رأسه) بيان لان الف النكاح ٣٦٤ وأصل السنة لا يتقيد بذلك وأكل من ذلك تقديم الذبح على الخلق وبعد ذلك

ذكر ذلك في التعريف لا يصح لانها عقيقة وان لم يولد جلد خلق (قوله تسمية للثني) وهي الذبيحة وقوله باسم سببه أي هو خلق الرأس هذا هو ادا الشارح وفيه نظرون وسهين الاول أنه لا يصح جعل الخلق سببا للتسمية ولا يصح لذلك اثباته لانها الاوكان الخلق يسمى عقيقة مسح أنه لا يسمى الا بحباب بان هو اده السبب البعيد وهو الشعر لان الشعر سبب الخلق والخلق سبب الذم وكان الاولى من ذلك كله أن يقال لان مدحها حق أي يثنى وقطع (قوله من السابيع) الاولى من السبعة بدليل ما بعده الا أن يؤول ويقال المني أي يوم الولادة بعد سببها من جهة السبعة (قوله عقيقة فلان) مبتدأ مؤخر وقوله مثل خبر مقدم متعلق بمحذوف أي نعمة متصلة وقوله والسبب متعلق بمحذوف أي وعشرب بالسبب قوله بل قال الحسن) فيه نظر لانه ليس نصافي سبب الدم على رأسه بل يحصل أن يكون المراد اذ اجوز وقوله عليه أي لاجله وقوله مطبو الخ المراد به الخلق فلذلك لم يكن حراما نظر الظاهر الحديث وكان مكروها نظر التسمية بالجاهلية وان كان القياس يقتضي التبريم (قوله والخلق) بالخلاف اتفاق مع الطيب وفي بعض النسخ بالخلاف اتفاق الرخصة (قوله ويجرم التكني بأبي القاسم الخ) المقتضى عدم الحرمة

وقيل اذ لم يكن عنه لم يشفعوا له يوم القيامة (والعقيقة مستحبة وهي) لغة اسم الشعر الذي على رأس المولود حين ولادته وشرا (الذبيحة على المولود) عند خلق شعور رأسه تسمية لاشئ باسم سببه ويدخل وقتها بانفصال جميع الولد لا تحسب قبل بل تكون شاة لحم ويسمى بجها (يوم سابيع) أي ولادته ويحسب يوم الولادة من السابيع كافي المجموع بخلاف الجنان فانه لا يحسب منها كما يحسب في الزوائد لان المرعي هنا المبادرة الى فضل القرية والمرعي هنالك التأخير زيادة القرية ليعتله ويسمى أن يقول هذا يوم بعد التسمية اللهم هذا منك الله عقيقة فلان خبر ورد فيه رواء البيهقي باسناد حسن ويكره لظن أن المولود يهدمها لانه من فعل الجاهلية وانما يحرم الضرب الصحيح كافي المجموع صلى الله عليه وسلم قال مع الغلام عقيقة فأهرقوا عليه دما أو مطبوأه الاذي بل قال الحسن وقادة انه يسحب ذلك ثم يصف لهذا الخبر ويسمى بطخ رأسه بالزعفران والخلق كافي في المجموع ويسمى أن يسقى بالسابع كافي الحديث البار ولا بأس بتسميته قبل ذلك وذكر النووي في أذكاره أن السنة تدعيه يوم السابيع أو يوم الولادة واستدل لكل منهما بما خبر به وجعل البخاري أخبار يوم الولادة على من لم يرد الحق وابتاع يوم السابيع على من أراد فقال ابن حجر شراعه ورجوع لطيف أو لم يغيره ويسمى أن يحسن اسمه لخبرناكم ذكر عن يوم القيامة باسمه أيكم وأبائكم خشنا أعماءكم وأفضل الاماء عبد الرحمن وعبد الله خير مسلم احب الاسماء الى الله عبد الله وعبد الرحمن ونكره الاسماء القبيصة كسباب وشيطان وجاروا من نظير بنسبه عادة كوكرة وتجع ولا تكره التسمية باسماء الملائكة والانبيا ويرى عن ابن عباس انه قال اذا كان يوم الاقامة أتمم الله اهل التوحيد من النار واول من يخرج من رفاق اسمه اسم نبي وعنه اقول اذا كان يوم القيامة نادى مناد الاقيم من اسمه محمد فدخل الجنة كرامة تليه محمد صلى الله عليه وسلم ويحرم تلقيب الشخص بما يكره وان كان فيه كالا عيش ويجوز ذكره بقصد التعريف لمن لا يعرف الا بهوال انقاب الحسنه لا ينهي عنها ومولات الانقاب الحسنه في الجاهلية والاسلام قال الزمخشري اما أحدثه الناس في زماننا من التوسع حتى لقبوا بالسفة بالانقاب الصالحة ويسمى أن يكنى أهل الفضل من الرجال والنساء ويحرم التكني بأبي القاسم ولا يكتفى كافر قال في الروضة ولا فاسق ولا مبتدع لان التكنية تتركه ولبسوا من أهلها الخ لوفق فتنه من ذكر ما سبه أو قهر به كقيل في قوله تعالى ثبت يد أبي لهب واسمه عبد العزى ويسمى سابع ولادة المولود أن يخلق رأسه كله ويكون ذلك بعد ذبح العقيقة وان تصدق بزنة الشعر ذهبا فان لم يتيسر كافي الروضة ففضة (ويذبح) على البتة المفعول حذف فاعله العلم به وهو من نلزمه نفقته كما قاله في الروضة (عن الغلام ثمان) منسوبا بمان (وعن الجارية شاة) الخبر عائشة رضي الله تعالى عنها أمر نارسول الله صلى الله عليه وسلم أن يذبح عن الغلام شاة بدين وعن الجارية شاة وانما كانت الاتي على الصنف تسميها بالبدية وتبدأ أصل السنة عن الغلام شاة لانه صلى الله عليه وسلم علق عن الحسن والحسين كيشا وكشاوا كشاة مسح بدنة أو فروة أمان مال المولود فلا يجوز زلولي أن يذبح عنه من ذلك لان العقيقة تبرع

مطلقا أي في حياة النبي ويهدم لمن اسمه محمد وغيره سواء كان له ولد أو اسمه قاسم أو لا لفرق بين المعروف والمنكر ولا بأس بالتكني بأبي الحسن (قوله أن نطق) بكسر العين (٣) وضمها وفي اللغة الاقتصار على التزم من باب نطق فيقولون بكسر العين أي جريا على القاعدة من أن اللزوم المضعف بالكسور وان لم ينطق به من طريق اللغة ولعمرو رواية الحديث

(قوله كالأخصية المسنونة) لاجابة اليه مع قوله قبل فهي كالأخصية (قوله الحلواء) بلذوقه وليس العسل عطف مفاربان أن أرباب الحلواء مادختها النار لصل الفصل لانه نادر وان أرباب الحلواء أهم

٣٦٥

كان من عطف الخاص على العام (قوله رجل

وهو مجتمع من مال الولود (تنبيه) لو كان الولي عاجزا عن الحقيقة حين الولادة ثم أسير قبل تمام السبع احتجب بحقه وان أسير بها بعد السبع وبعدمية مدة النفاس أي أكثره كما قاله بعضهم بل بغيرها اذا أسير بها بعد السبع وتردد لا يحجب ومقتضى كلام الأفاضل ترجيح مخالفتها وهو الظاهر (و بضم الفقه والمساكين) المسلمين فهي كالأخصية في جنسها وسلامتها من العيب والافضل منها والاكمل منها وقدر المأكل منها والتصدق والاهداء منها وتعيينها اذا عينت واعتناع بها كالأخصية المسنونة في ذلك لانها ذبيحة مستدوب اليها فاشتت الأخصية لكن الحقيقة سن طبعها كسائر الولد بخلاف الأخصية لما روى البيهقي عن عائشة رضي الله تعالى عنها أنه السنة و سن أن تطبخ بحلوقا ولا بحدارة أخلق المولود في الحديث الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم كان يحب الحلواء والعسل (تنبيه) ظاهر كلامهم أنه بسن طبعها وان كانت مذكورة وهو كذلك ويستثنى من طبعها رجل الشاة فانها تعطى للقاطلة لان فاطمة رضي الله تعالى عنها فعلت ذلك بأمر النبي صلى الله عليه وسلم ورواه الحاكم وقال صحيح الاسناد و بسن أن لا يكسر منها عظم بل يقطع كل عظم من مفصله تقاؤا لسلامة أعضاء المولود فان كسره لم يكره (خاتمة) بسن ان يؤذن في أذن المولود العيني ويقام في اليسرى تطهير ابن السني من ولده مولود فأذن في أذنه العيني وقام في اليسرى لم تضره أم العيين أي التابسة من الجن وليكون اعلامه بالتوحيد أول ما يقرع سمعه عند قدومه الى الدنيا كما يقرع عند خروجه منها وان يحتل بقرع سواء أكل ذكرا أم أنثى فضغ ويدك به حسنة ويغفر فاه حتى يغزل في جوفه منه شيء في معنى التفرار طبعه بسن لكل أحد من الناس أن يدن غيا بكسر الفين أي وقتا بعد وقت بحيث يحلف الأول وان يحتل وترا لكل عين ثلاثة وأن يحلق لعانة ويحلق الظفر ويقتب الاط وأد يغسل العرجام ولو في غير الوضوء وهي عقد الأصابع ومفاسلها وأن يشرح الحية تطير أي داود يساند حسن من كان له شعر فليكرمه ويكره الفرج وحلق بعض الرأس وأما حلق جبهة فإلّا بأس به لمن أراد الانتظف ولا يتركه لمن أراد أن يدهن ويرجله ولا بسن حلقه إلا في النسك أو في حق الكفار اذا أسلم أو المولود اذا أو يدان تصدق بزنة شعر ذهاب أو فضة كأمه وأما المرأة فيكره لها حلق رأسها الا الضرورة ويكره تنف البنية أول طوعها بأشار المرودة وتنف الشيب واستئجال الشيب بالكبر أو غير مطلب الشيوخه (كتاب السبق والري)

السبق بالسكون مصدر سبق أي تقدم وبالنظر بفتح الهمال الموضوع بين أهل السباق والري يشمل الري بالسهم هو المزارق وغيره وهذا الباب من منكرات امامنا الشافعي رضي الله تعالى عنه التي يسبق اليها كقوله الخنزير وغيره والمسابقة الشاملة لغيره من السباق والري المسلمين بقصد الجهاد بالاجماع وقوله تعالى وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة الآية وفسر النبي صلى الله عليه وسلم القوة بالري ونظرا من كانت الأعضاء ناقصة رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تسبق خفاء أعزاني على قعوده لفسقه فاشتق ذلك على المسلمين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن حقنا على الله أن لا يرفع شيئا من هذه الدنيا الا وضعه ويكرملن علم الري تركه كراهية شديدة فان قصد بذلك غير الجهاد كان مباحا لان الاحمال بالنيات وان قصد به محرما كقطع

الشاة) ومثل الشاة البذنة والبقرة (قوله العرجام) جمع رجه كبنذقة وهي عقد الأصابع ومفاسلها مما يلي ظهر الكتف اذا قبض الكتف انتشرت وارتفعت والرا واجب بطونها (قوله وان يشرح البنية) ونقل عن ابن العماد أن تسريحها بالليل مكره وكذا بعد العصر وبعد المغرب ولم يرضه بعضهم (قوله اذا أريد الخ) ليس قيد (قوله أو فضة) أو للتوسيع لا للتغيير لانه يقدم الذهب وان وجد (قوله أول طوعها) ليس قيد وكذا الكبير أيضا وأخذ ما على الحلقوم فليس مكره وقيل مباح ولا بأس بقاءه السائلين وهما طرق الشارب وأحباء الشارب الحلق أو الفص مكره والسنة أن يحلق منه شيئا حتى تظهر الشفة وأن يقص منه شيئا ويبقى منه شيئا (كتاب السبق والري)

كان الناس قد تبعه على الجهاد لانه آية له الا أن يقال انه لما كان قد سبق الجهاد بنية من غير تعلم المسابقة قدم الجهاد وأخر السبق (قوله والري الخ) من عطف المفاربان أن أرباب الري بالسهم وبالسبق ما يميم القرب والسهم (قوله كرى باجمار) كرى باجمار (قوله من منكرات امامنا الشافعي الخ) أي انه أول من دونه وأخلفه كتب الفقه وليس المراد ان كتب اللغة نزلت منه هكذا قال بعضهم في تأويل العبارة (قوله والمسابقة

(٣٤ - خطيب ثاني) الشاملة الخ) بشرأني انه من عطف الخاص على العام في الترجمة والمحال ان سبق تعربه الاحكام الخمسة ثلاثة في الشارح وقد يجب اذا تعين طر بقا للقتال والكفار وقد يكره اذا كان مسليا في قتال قريب كافر لم يسب الله ورسوله وكذا يقال في المناضلة (قوله ضيقة الخ) أي وكان المسابق غير النبي صلى الله عليه وسلم

(قوله أم النساء) ومثلن الخنثى (قوله لا مطلقا) أى فيجوز زمن غير عوض سواء كانت النساء مع بعضهن أو مع رجال (قوله سابت
التي صلى الله عليه وسلم) أى على الأعداء ٢٦٦ (قوله بعوض) أى وأخذته خلال لانه بذل مال في طاعة (قوله لا في خف) أى
فى خف وكذا ما بعده (قوله لا بعوض)

الطريق كان حراما أما السافرة الصيرى فممنوع ذلك ومن وأقره الشيطان قال الزركشى وممراده أنه لا يجوز بوضوح لا مطلقا فقدر على أو دأب بساند صحيح أن عائشة رضى الله تعالى عنها سابت النبي صلى الله عليه وسلم (نصص السابقة) بعوض أو غيره (على الدواب) الخيل والابل والغنم والخيول والقطيع قطع لقره صلى الله عليه وسلم لاسيما في خف أو حافر فلا يجوز على الكلاب ومهارشة الديك ومناطلة الكباش لا بعوض ولا بغيره لان فعل ذلك سفه ومن نسل قوم لوط الذين أهلكهم الله ذنوبهم ولا على طير وصراع بعوض لانهم ليسوا آلات القتال فان قيل قد صار على النبي صلى الله عليه وسلم ركنه على شياؤه وأه أو دأب أجيب بان الفرض من مصارعتة له أن يرتدته ليس بديل لها لصارعه التي صلى الله عليه وسلم فاسلم رد عليه غنمه فان كان ذلك بغير عوض جاز وكذا على ما لا ينفع في الحرب كالشال والمسا بقية على البقر فيصير بلا عوض وأما القطس في الماء فان جردت المادة لا يستعانة به في الحرب فكاسا بة فيصير بلا عوض ولا فلا يجوز مطلقا (و) يجوز (المناطلة) بالترن والضاد المصيبة أى المغالبة (على) (رضي) (الهام) سواء كانت مريضة أو النبل أم بحية وهى الشناب ونصص على من أدرك جمع رانته وروى صغير على رماح وعلى رجاها و بقتل أو ويدوى فنجيبه وكل نافع في الحرب مما يشبه ذلك كالري بالسلات والار والتربد بالسيف والرمح وخرج بما ذكر المرأة ابن رى عن واحد منهما الطحاى صاحبه وأشالة الطحاى باليدوسى العلاج فلا يصح العقد على ذلك وأما التقاط المشاة ونقله العامة بالله فلا يخل فيه قال الأذرى ولا شبه جواز له ينفع في حال المسابقة وقد جئنا خشية الضرر إذ لم يحصر على إصابه صاحبه كالسكك وهذا هو الظاهر ولا نصص على رى يندثر به رى حفرة وغوها ولا على سباحة في الماء ولا على شطرنج ولا على خاوى ولا على وقوف على رمل ولا على معرفة ما يبده من شفره ورتو كذا سائر أنواع اللعب كالسابقة على الأقدام أو بالسفن أو بالفرق لان هذه الأمور لا تنفع في الحرب هذا إذا عقد عليها بعوض ولا إباحة أو المالى باليئسند على قوس فظاهر كلهم إلى روضة وأصلها أنه كذلك لكن المغرور في الحماوى لجواز قال الزركشى وفتية كلامهم أنه لا خلاف فيه قال وهو الأقرب وشروط المسابقة عشرة أشياء أقصر المصنف منها على ذكر اثنين أولهما (إذا كانت المسابقة) أى سافرة ما بين موقف الرامى والغرض الذى رى اليه (معلومة) ابتداء وغاية نتائجها الحلل إلا فى كلامه من الثالث من شروط أن يكون المغرور عليه عدة للقتال والرابع تعيين القدرين مثلاً أن الغرض سبعة أقدار وهو يقتضى التعيين ويكن وسفوفه فى القيمة وتعيينان لا تعيين فان وقع هلاك أنقص العقدان وقع العقد على موصوف فى القيمة لم يتعينا كجئته الرامى فلا ينقص العقد موت القدرين الموصوف كالاجبر غير المعين والمخلص أماكن سبق له واحد من القدرين مثلاً كان أحدهما ضاعاً بقطع تخلفه أو أفاها بقطع يتقدم له ليجوز السادس أن ركب الماركو بين ولا يرسلاهما فلو شرط أن رسلاهما ليجزى بأنفسهما لم يصح لانها لا يقصد ان الغاية والسابع أن يقطع الماركو بان المسافة فيعتبر كونها بحيث يمكنهما قطعها بلا انقطاع وتعبو الثامن تعيين الرامىين فلو شرط كل منهما أن ركب دابته من شاةم يجوز حتى يتعين الرامىين ولا يكتفى بوصف الرامى كجئته الزركشى والتاسع العلم بالمال المشروط جنسا وقدر وصفه كسائر الأعراض عينا كان أو ديناً حالاً أو مؤجلاً فلا يصح عقد بغير مال ككلب ولا جمل فيجوز ككثوب بغير موصوف والعاشر اجتناب

شماره

(قوله في حق مؤلفهم العوش) خرجنا اذا كان من غير عرض اركان الشائخ غير المتأتمم فالحائز (قوله ليس بفضله) أي
سواء كان المتأتمم من المتأقين أم أجنبياً وقوله لا ركة على أي أن كان المتأتمم من المتأقين وقوله لا زيادة ولا نقص أي سواء كان
المتأتمم من المتأقين أم لا (قوله وقوله وصفة المناضلة) ظاهر كلام الشارح أنها أثر ما عدا ما يقع خبره من الخ والجملة معطوفة
على صافته المتقدم فيلزم صطفاً لجملة على المفرد مع أن ظاهر المتن أن صفة المناضلة معطوفة على الصافته وقوله معلومة معطوفة
معلومة الأولى وفيه التطف على معمولي حامل واحد وهو حائز (قوله ٢٦٧ على ما) وهو أن يكون المعشود عليه هذه القتال

[illegible]

يكون منهم بان يقول أنت باذن سبقت كل العشرة وان جاء عمرو بعدك فله ثمانية وسبقت عن نفسه فالظاهر انهم (قوله على) اختيار قوتها) أي كان بموضع أخذ من قوله من كل أموال الناس بالباطل (قوله ولا يجلب عليه) بكسر اللام (قوله الذي كده بالركوب) أي أتعبه بالركوب فهو يبالغ في المجهود وفي نسخة كره بالركوب لعل معناها الذي أقبل به على مطلبه

(كتاب الإيمان والنذور) قد هما على القضاء لان القاضي قد يصحناح إلى العين من المصروع جمع النذور معها لان كلا منهما عقد بعقد المرعى على نفسه ولا يفسد أقسام النذور فيه كفارة عين وهو نذر البهاج (قوله وأطاعت على الحلف الخ) أي فيكون مجازا من سلا علاقته المجاوزة للملابسة أو انه مجاز بالاستعارة المصروفة بان شبهه العين بالضم والمعرى بفتحها من كذا يحفظ الشيء فاليمن تحفظ الشيء المحفوظ عليه على الحلف واليد تحفظ الشيء على ٣٦٨ صاحبها ثم صار حقيقة شرعية فيما ذكر (قوله تحقيق) أي بالفظ مما

بأنى والمراد بتحققه تأكيده وقوته وجعله كالطاسل بحيث كان التأكيد والتحقيق بمعنى فلا حاجة لقول الشارح وقد تكون التأكيده لان يقال ان الشارح ناظر لتفسير التحقيق بالتقوية والتثيت اذا كانت هناك شك أو انكار من السامع وأما التأكيده فهو فيما اذا لم يكن شك فلا تزايد ماذ كر (قوله تحقيق أمر الخ) أي التزام تحقيقه وعقد على نفسه

سواء كان يمكنه تحقيقه بان كان يمكنه أو لا يمكنه تحقيقه بان كان مستحيلا وحلف عليه اثباتا كما في والمراد بالامر بالنسبة وقوله ما سب خبر كان مقدما وجعل كان حصة لاهي وقوله اثباتا الخ حالان من أمر يتأويل المصدر وامر المفعول أو متصرفان على التمييز المحول هن

شرط العوض من غير المتسقين وسواء كان من الامام أم من غيره كان يقول الامام من سبق منكافه في بيت المال كذا أو على كذا ويكون ما يخرج من بيت المال من سهم المصالح ككافه الباقين أو لا يجني من سبق منكافه على كذا لانه بدل مال في طاعة ولا شك أن حكم اخراج أحد المتسقين للعوض واخرجهما معا حكم السابقة في السابق من غير فرق وسورة اخراج أحدهما أن يقول أحد هما زني كذا فاذا أصبت أنت منها كذا فلك على كذا وان أصبتها أو افلائتني لا حدنا على صاحبها صورة اخراجهما معا أن يشترط كل واحد على صاحبه عوضا أن سب أو لا يجوز هذا لا يعمل بينهما كما سبق (خاتمة) لوزار من رجلان على اختيار قوتها بصعود جبل أو اقلل حضرة أرا على كذا فمنهم من على أموال الناس بالباطل وكله حرام ذكر ابن كعب وأقره في الرضة قال الاميرى ومن هذا النمط ما يفعله العوام من الرهان على حل كذا من موضع كذا الى مكان كذا أو إجراء السباي من طلع الشمس الى الغروب كذلك صلاة وجهها مع ما شتمت عليه من ترك الصلوات وفعل المنكرات انتهى وهذا أمر ظاهر ويندب أن يكون عند الغرض شاهدان يشهدان على ما وقع من اصابة أو عتيا وليس لهما أن يمدح المصيب ولا أن يمتدح المخفي لان ذلك يخل بالفشاط ويمنع أحدهما من اذية صاحبه بالجمع والفرع عليه ولكل منهما حق الفرص في السابق بالوسط أو بخبريل البهاج ولا يجلب عليه بالصباح ليز يدعه ويخبر لا حطب ولا حطب قال الرازي وقد كرم معنى الحب انهم كانوا يحبسون الفرس حتى اذا ظفروا الاخذ ولو ان المركوب الذي كده بالركوب الى الجنة فنهوا عن ذلك

(كتاب الإيمان والنذور)

الإيمان بفتح الهمزة جمع عين وأصلها في اللغة اليدين وأطلقت على الحلف لانهم كانوا اذا تحالفوا يأخذ كل واحد منهم بيد صاحبه وفي الاصطلاح تحقيق أمر غير ثابت ما ضاها كان أو مستقبلا نفي أو اثباتا يمكنه كلفه ليسد ثخن الهدا أو يمنعا كلفه ليقنن الميت سادقة كانت أو كاذبة مع العلم بالحال أو الجهل به وتخرج بالتقنين لغوا العين فليس يميننا وغير ثابت الثابت كقول الله لا مؤمن تصفقه في نفسه فلا معنى لتحقيقه ولا لا لا تصور فيه الحنث وفارق انعقادها بالصور فيه البركة لقفله ليقنن الميت فان امتناع الحنث لا يخل بتعظيم الله تعالى وامتناع البري يخل به فيصير الى التكفير وتكون العين أيضا لا كيد ولا اصل في الباب

الذي تارة يكون مثبتا وتارة نفياما المستحيل فلا يكون يميننا الا اذا حلف عليه اثباتا لوقال تحقيق محتمل كافي قبل المنهج لكان أولى ويكون في مفهوم المحتمل تفصيل وهو انه ان كان واجبا وحلف عليه اثباتا فلا تنعقد يمينه وان حلف عليه نفياما اعتدت وحنث حال أو اما المستحيل فان حلف عليه اثباتا حنث في الحال وان حلف عليه نفياما فلا تنعقد (قوله ليقنن الميت) أي ليصدق العهد أو ليؤمن الجسد فينت حالان أطلق فان قيد وقت حنث فيه لا قبله فان أحيا الله الميت وقوله لا يصعد الجبل سقطت الكفارة فيتردها ان كان دفعها (قوله مع العلم بالحال الخ) راجع للكاذبة (قوله لغوا العين) هي المقصودة سواء كانت بالصفة المشهورة إلا نية أو غيرها (قوله لا مؤمن) ومنه لا يصعد الجبل أو لا أجل الجبل نعم ان فرض صعوده السجاء أو حمله الجبل حنث

(قوله وضابط الحالف الخ) سكت عن اشتراط النطق بقيل بشرط والمجمل عدم اشتراطه فتعقد اليمين بأشارة الأخرى بأن حلف بالإشارة أنه لا يدخل الدار أو لا يلبس الثوب مثلا بدليل قوله اشتارة الأخرى معتد بها في جميع الأبواب الثلاثة لا يعتد بأشارة نفسها وليس الحلف على ما ذكر منها نعم أن حلف بالإشارة على علم الكلام فتكلم بالإشارة لا يبحث وإن كانت عينه معتقدة لفظا وسوا الحلف وهو ناطق ثم خرج أو حلف بعد الحرس (فائدة) ضابط انعقاد اليمين أن يكون الحنث واجبا أو ممكنا فإن كان الحنث ممكنا لم تنعقد إلا وجوب الحنث محل بتعظيم الله كذا إمكان الحنث أو امتناع الحنث فلا يحتل بتعظيم الله فلذلك لم تنعقد في ذلك وانعقدت فيما قبله (قوله ولا عين الخ) هي غير المقصودة سواء كانت بالصيغة الأولى أو غيرها (قوله لم تنعقد اليمين إلا بذات الله) يحتمل معنيين الأول أن يحلف بعنوان الذات بأن قال بذات الله لأفعلن كذا وعلى هذا يكون اللطف بسد من عطف الغايرو ويحتمل أن يكون المراد بذات الله ما يفهم منه الذات مجردة عن الصفات وهو لفظ الله وكل المتن قال لا تنعقد اليمين إلا بهذا الاسم الكرمي ويكون عطف ما بعده عليه من عطف العام على الخاص وهذا نسخة وهي لا تنعقد اليمين إلا بالله (قوله أي بما يفهم الخ) إما أفعلة على لفظ (قوله) أو باسم من أسمائه) عطف على الاسم الأول عطف مغاير لأن الله خاص وهذا ٣٦٩ غالب وفيها تسعة كسائيات تنعقد اليمين في أربعة دون خمسة لأنه إن أراد

قيل الاجماع آيات كقوله تعالى لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم الآية وأخبار كقوله صلى الله عليه وسلم والله لأغزو قريشا ثلاث مرات ثم قال في الثالثة إن شاء الله وأه الأوداد وضابط الحالف مكلف مختار قاصد فلا تنعقد في الصبي والمجنون ولا المكره ولا عين القوم شرع المصنف فيما تنعقد اليمين به فقال (ولا تنعقد اليمين إلا بذات الله تعالى) أي بما يفهم منه ذات الباري سبحانه وتعالى المراد به الحقيقة من غير احتمال غيره (أو باسم من أسمائه تعالى) المختصة به ولو مشتقا أو من غير أسمائه الحسنى سواء أكان اسماء مفردا كقوله هو الله أو مضاعفا كقوله ورب العالمين وما لا يقوى الدين أو لم يكن كقوله والذي أعده أو أبعده أو أنفسي بيده أي بشدتي بصرفها كيف يشاء وألحق الذي لا يوتى إلا أن يرده غير اليمين فليس يمين فيقبل منه ذلك كإيالة رضى كصلها ولا يقبل منه ذلك في الإطلاق واعتاق ولا يلاظهارا لمتعلق حتى غيره به أما إذا أراد بذلك غير الله تعالى فلا يقبل منه ارادته لاظهارا ولا باطنا لأن اليمين بذلك لا تختص بغيره تعالى فقول المنهاج ولا يشيل قوله لم يرد اليمين مؤول بذلك أو باسم من أسمائه الغالب إطلاقا عليه سبحانه وتعالى وعلى غيره كقوله والرحيم والخالق والرازق والرب انعقدت عينه ما لم يرد ما غيره تعالى بأن أرادته تعالى أو أطلق بخلاف ما إذا أراد بها غيره لأنها تستعمل في غيره تعالى مقيدا كرحيم القلب وخالق الأفلاك ورازق الجيش ورب الأيول وأما الذي يطلق عليه تعالى وعلى غيره سواء كالموجود والمالم والحق فإن أرادته تعالى به انعقدت عينه بخلاف ما إذا أراد بها غيره أو أطلق لانها لم أطلق عليهم أسماؤه أشبهت الكسائيات (أو بصفة من صفات ذاته) كوعظمته وعزته وكبريائه وكلامه ومشيئته وعلمه وقدرته وحقه لأن يرده باحق العبادات وبالأذن قبله المعلوم المقدر وربا البقية ظهورا لئلا يراه

في الكل (قوله) أما إذا أراد بذلك غير الله تعالى الخ) هذا تفصيل آخر غير الذي قبله وحاصل ذلك أن اسم الله امتنع أو غلب أو سكتو وعلى كل ما لم يرد به الله أو غيره أو يطلق فتعرب ثلاثة في مثله تلخ تسعة ثم تعرب أحوال قصد اليمين أو عدمه أو الإطلاق في التسعة تلخ تسعة وعشرين في الاسم المختص تسعة وفي الغالب كذلك والمستوى فيه وفي غيره كذلك وأحكامها انتهى القسم الأول تنعقد اليمين في ستة دون ثلاثة لأنه إن أراد اليمين أو أطلق انعقدت سواء أراد بالاسم الله أو غيره أو أطلق وإن أراد غير اليمين لم تنعقد سواء أراد بالاسم الله أو غيره أو أطلق (قوله أو بصفة من صفات ذاته) فيه تسعة أيضا بيان حكمها تنعقد في أربعة دون خمسة لأنه إن أراد اليمين أو أطلق أو أضاف الصفة معناها أو أطلق انعقدت وإن أراد بها غير معناها لا تنعقد سواء أراد اليمين أو أراد غير اليمين أو أطلق وإن أراد بها معناها أو أطلق لم يرد اليمين لم تنعقد أيضا (قوله كوعظمته الخ) ثم إن أضافته إلى الظاهر كان صريحا وإن أضافته إلى الضمير كان كناية (قوله وحقه الخ) المراد به استحقاقه للعبادة والألوهية (قوله ظهورا ثارها) تارة بالظنمة والكبرياء هلك الجارية وقهرهم تارة لفرقة أن يصل إليه مكره ومن أحدوا تارة لإرادة تخصيص الممككات لكن هذا ظاهرا غير الكلام لئلا يفسد من صفات التأثير فكان المناسب أن يذكره بالكلام الألفاظ والأصوات المعنى القديم كإراد ذلك بعضهم

(قوله القرطبي) وكذا قرآن الله (قوله والمصنف) وكذا وحق المصنف (قوله إلا أن يراد الخ) المستثنى منه صادق إذا أراد بها الضميمة القديمة القائمة بذاته أو أطلق (قوله والصلاة) أو راجع إلى أو كما هي موجودة في بعض النسخ (قوله وسور القسم الخ) ذكرها في الحلف شرط للصراحة لا لصحة اليمين فيصح بدو من أن يؤي اليمين (قوله بالثناء القولية) الباء داخلة على المقصور أي أن الثناء لا يدخل على غير لفظ الجلالة وأما هو فيكون مع غيرها (قوله بالوإو) الباء داخلة على المقصور أي أن الواو لا تعدى المظهر إلى غيره وأما هو فيكون مع غيرها أيضا (قوله رب الكعبة وتالخن) وهما كذا يتان في اليمين (قوله ولو قال الله الخ) أو ما لو قال ذلك بحذف الهاء لم يكن عينا لما لم يحذف الهاء إلى الالف وبجرف القسم ٢٧٠ فهو صريح في القسم (قوله هو الله الخ) هذه أفاظ متقاربة المعنى فإن أراد

بها اليمين يكون معناها استحقاقه لا يجب ما أو جبه علينا وتعدنا به وإن لم يكن عينا بكون معناها العبادات وهذه الأفاظ كتابية في القسم سواء أضافها إلى ظاهر أو ضمير على المتعمد وبعضهم قال إن أضافها إلى ظاهر كانت صريحة وإن أضافها إلى ضمير كانت كتابية وقوله أقسمت أو أقسم مقابيل محذوف أي ما تقدم إذا حلف بفرد وهذا الحلف بالجملة (قوله أقسم عيسى بالله أو أسألك الخ) ليس قيدا بل لو اقتصر على قوله بالله الخ كان كذا (قوله وفعل أي) ندبوا وقوله يستغفر أي وجوبه لأن ما قاله ذنب والتوبة منه واجبة (قوله وتكره) أي الأصل فيها الكراهة وقد تكون مندوبه كذا إذا كانت في طاعة وقد تقسم كذا إذا كانت على ترك واجب أو فعل حرام وقد تكون مباحة كأي شيء من البليسي وأما الحنث فيكون واجباً وسراً وأما مندوباً ومكروها (قوله ومن حلف بصدق ماله الخ) المراد أنه علق الصدق بصدق ماله على منع من شيء أو على حدث على شيء أو على تحقيق شيء مثال المنع دخول الدار ثلاثاً مثال الحنث أن لم يدخل الدار ومثل تحقيق الخبر

فليس عينا لاحتمال اللفظ وقوله وكتاب الله عين وكذا القرآن والمصنف إلا أن يراد بالقرآن الخطبة والصلاة والمصنف الورق والجلد وخروف القسم المشهورة بأمر محدثه أو وثاء قوبه كسأله والله وبالله لا فعل كذا ويخص لفظ الله تعالى بالثناء القولية المظهر مطلقا بالوإو ومع شاذ رب الكعبة وتالخن وتدخل الموحدة عليه وعلى المضره فهي الأصل وتليها الواو ثم ألو قال الله مثلا بثلاث الهاء أو تسكينها لا فعل كذا فكسابة كقوله أشهد بالله أو لعمر الله أو على عهد الله وميثاقه رذمته وأمانته وكما أنه لا فعل كذا أي أن يؤي بها اليمين فمين أو أفلا والنس وإن قيل به في الرفيع لا يجمع الانقضاء على أنه لا حنث في ذلك قاله بالبناء أي الله أسأله لا فعل ولا نصب بنزع الخافض والجر يحذفه وإبقاء عمله والتسكين بإسراء الوصل مجرى الوقف وقوله أقسمت أو أقسم أو حلفت أو أخطأ بالله لا فعل كذا أي أن يؤي خبرا ماضيا في صيغة الماضي أو مستقبلي المضارع فلا يكون عينا لاحتمال ماؤه وقوله لغيره أقسم عيسى بالله أو أسألك بالله لا فعل كذا أي أن أراد بعين نفسه بحلف ما ذكرها وتحمل على الشفاعة وعلم من مصر الانقضاء فيما ذكره عدم انعقاد اليمين بمخلوق كالشيء وجبريل والميكائيل وبذلك لو وقع قصد به بل يكره الحلف به إلا أن يسبق إليه لسانه ولو قال إن فعلت كذا فأنا مودى أو برى من الإسلام أو من الله أو من رسول الله يسبين ولا يتغير به أن أراد كذا نفسه عن الفعل أو أطلق أو اقتضاه كلام الأذكار وليل لاله إلا الله محمد رسول الله ويستغفر الله تعالى وإن قصد الرضا بذلك ذاقه فهو كافر في الحال (تنبيه) نصح اليمين على ماض وغيره وتكره الأفي طاعة وفي دعوى مع صدق عندنا كم وفي حاشية كتوك كذا فإن حلف على ارتكاب معصية عصى بخلفه ولزمه حنث وكفارة أو على ترك أو فعل مباح من ترك حنثه أو على ترك مندوب أو فعل مكروه من حنثه وعليه بالحث كفارة أو على فعل مندوب أو ترك مكروه كره حنثه وله تقديم كفارة بلا صوم على أحسنها ككذب ومال (ومن حلف بصدق ماله) كقوله لله على أن أتصدق على أن فعلت كذا أو أعتق عبدى وسعى نذر الباج والغضب ومن صور ما إذا قل العتق يلزمى ما فعل كذا (فهو تخيير) على أظهر الأقوال (بين فعل) الصدقة التي التزمها أو العتق الذي التزمه (بين فعل) الكفارة عن اليمين الاتي بيانه خبر مسلم كفارة النذر كفارة عين وهي لا تسقى في نذر التبرر بالثلاثة فحق عين جله على نذر الباج ولو قال إن فعلت كذا فعلت كفارة عين أو كفارة نذر لزمته الكفارة عند وجود العصة تقليدا لحكم العين في الأولى وخبر مسلم السابق في الثانية ولو قال فعلت عين فلغروا فعي نذر صرح ويخبر بين قربة وكفارة عين (ولا شيء في لغو اليمين) لقوله تعالى لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم

إن لم يكن الأمر كقولته بصدق ماله ليس قيدا وإنما هي ذلك حلقا لأن الحلف ما يتعلق به شيء أو متع أو يتحقق خبر فلا ذلك لما كان يسعى لحلفه كره في اليمين ولما كان يسعى لنذره ذكره بعضهم في باب النذر فانسب كل منهما (قوله) ومن صور ما إذا قل العتق يلزمى الخ بعضهم من ذلك وجهه لغو لأن نذر الباج لا يذنبه من منع أو حث لم يرو جدوا وأجيب بأنه هنا نعت نقد لأن المعنى الذي يلزم من عدم الفعل فرضه حث نفسه على الفعل فهو بمنزلة قوله إن لم أفعل فالعتق يلزمى (قوله) تقليدا لحكم اليمين الخ ليس قيدا بل ولو غلبنا النذر فبعض كفارة عين أيضا لكن تكون جهة وجوب الكفارة مختصة (قوله فلعنوا) أي لأن اليمين ليست غريبة ينذر بها النذر (قوله ولا شيء في لغو اليمين) المراد بها غير المقصودة سواء كانت بالصيغتين المشهورتين أو لا

(قوله والمراد بتفسير لغو اليمين) أي ما عرفت من هذا ما صدر عن إمام المقول (قوله وجعل صاحب الكفاي الخ) ظاهره أنه من لغو اليمين من غير تفصيل وليس كذلك بل يفصل أن قصد اليمين كان مينا وكذا أن أطلق لا يكون مينا بخلافه إلا خلاف في غير هذه الصورة فإنه عين الضعف حاله لا إطلاق هنا هو كما قرئ منه أنه على عدم قصد اليمين بل المتبادر الشافعية فلهذا التفصيل ضعف بعضهم كلام صاحب الكفاي لأنه أطلق في محل التفصيل (قوله ومن حلف أن لا يفعل شيئا الخ) هذا ظاهره بالضرورة ولا يتوهم خلافه فلا حاجة في الأخبار به ولكن ذكره نقطة لفهمه فإن حكمه فيه تفصيل بين الفعل تامد أو ناسية فيحتاج إلى البيان (قوله لم يبحث) ولكن اليمين منعقدة فيبحث أن فعل بعد العلم تامد أو هذا إذا علق بفعل نفسه فإن علق بفعل غيره ففعل ناسيا الخ في فصل فأن قصد منه من الفعل وكان من يثنى عليه خلت الخالف كايه وبنو أمه وصديقه ورجل صالح ٢٧١ وروجه من يثنى عليه الخت بسبب النسيان فلا يبحث بفعله في حال النسيان أو الجهل أو لا كراه إذا وجد الشرطان فإن اختلف واحد منهما حدث بذلك (قوله لا يعرف أنها المحلوف عليها الخ) وإذا علم وهو فيها لا يلزمه الخروج فورا ولا يبحث بالاستدانة لأنها لا تسمى دخولاً وكذلك الحلف إذا لم يخرج منها وهو خارج فاستدانة الخروج لا يبحث لأن استدانة الخروج لا تسمى خروجاً وكذلك الصلاة والصوم والطهور والغيب والتزويج والوطء والغصب إذا حلف لا يفعلوا وكان مستلباً بها فاستدانة ما فيه لا يبحث بخلاف ادانة السكى والركب واللبس والمقعود واستقبال القبلة والمشاركة العيصية فإن الاستدانة في ذلك كالاتدانة إذا حلف لا يفعلها وهو مستلب بها فاستدانة ما فيها لا يبحث بخلافه في هذا المثل وصورة الحلف في الصلاة بأن حلف ناسياً للصلاة أو حلف بالأشارة وكان آخرس (قوله فسلم عليه في ظلة) فإن سلم عليه من صلاة فإن قصد العمل أو أطلق لم يبحث وإن قصد وحده أو قصد مع الفعل بحث وطلبت الصلاة في الأولى دون الثانية فالتبعية متغيرة في

إيمانكم ولكن يؤخذ بهم بما عرفت من الإيمان أي قصدتم بدليل الآية الأخرى ولكن يؤخذ بهم بما كسبت قلوبكم ولغو اليمين هو كما قالت عائشة رضي الله تعالى عنها قول الرجل لا والله وبلى والله وواه البخاري كأن قال ذلك في حال غضب أو لحاج أو مصلحة كلام قال ابن الصلاح والمراد بتفسير لغو اليمين بلا والله وبلى والله على البطل لا على الجمع أو قال لا والله وبلى والله في وقت واحد قال المارودي كانت الأولى لغو والثانية منعقدة لأنها استدراك فصارت مقصودة ولو حلف على شيء فسبق إسنائه إلى غيره كان من لغو اليمين وجعل صاحب الكفاي من لغو اليمين ما إذا دخل على صاحبه فأراد أن يقوم له فقال والله لا تفعل وهو مما تهم به البولي (ومن حلف أن لا يفعل شيئاً) مينا كان لا يبيع أو لا يشتري (فعل) شيئاً (غيره) لم يبحث لأنه لم يفعل المحلوف عليه أما إذا فعل المحلوف عليه بأن باع أو اشترى بنفسه بولاً أو وكافاً كان عالماً بمختاراً حثت أو ناسياً أو جاهلاً أو مكرها لم يبحث من سوء الفاعل جاهلاً أن يدخل داراً لا يعرف أنها المحلوف عليها أو سلف لا يسمع على يده فسلم عليه في ظلمة ولا يعرف أنه يدق الباب في روضة (تنبيه) مطلق الحلف على العقود ينزل على الصحيح منها فلا يبحث بالفساد قال ابن الرفعة ولم يخالف الشافعية هذه القاعدة إلا في مسألة واحدة وهي ما إذا اذن لبيد في النكاح فتكسر فاسدا فإنه أو حب فيها المهر كالحجب في النكاح الصحيح وكذا الصادات لا يستثنى منها إلا ما لا يفسد فإنه بحث به ولو أضاف العقد إلى ما لا يفعله كان حلفاً لا يبيع اتجر أو لم يستولده ثم أتى بصورة البيع فإن قصد التلطف بلفظ العقد مضى إلى ما ذكره حثت وإن أطلق فلا (ومن حلف أن لا يفعل شيئاً) كان حلفاً أنه لا يرجع موافقة أو لا يطلق امره أنه أو لا يعتق عبده أو لا يضرب غلامه (فأمر غيره) بفعله (فعله) وكيله ولو لم حضوره (لم يبحث) لأنه حلف على فعله لم يفعل إلا أن يرد الحالف استعجال التلطف جرمته وبما زه وهو أن لا يفعله هو ولا غيره فيبحث بفعله وكيله فيما ذكره عملاً بارتد ولو حلف لا يبيع ولا يركب ولا يركب قبل ذلك لا يبيع ماله فباع الوكيل يفسد عنه بالوكالة النافذة في فناء الوكيل القاضي حسين أنه لا يبحث لأنه بعد اليمين ما يشرى بركب وقبضه أنه لو حلف على زوجه أن لا يخرج إلا بإذنه وكان أدنى لها قبل ذلك في الخروج إلى موضع معين فخرجت إليه بعد اليمين لم يبحث قال البيهقي وهو ظاهر ولو حلف لا يعتق عبده فكتابه وعتق بالإدانة لم يبحث كما نقله الشيخان عن ابن إسحاق وأقره ابن صوب في المهمات الخت ولو حلف لا يتكلم حث

ذلك بخلاف الفحول فيبطل حلف لا يدخل على زوجه يدخل على قوم فهو مباح مع علمه فإنه بحثت وإن استثناءه بطله لأن النحول لا يتبعس قوله ما إذا لم يبعد ما الخ) اعترض بأن الكلام في الحلف على العقود وهذه لا حلف فيها ليست بمباحين فيه إلا أن يقال إن المعنى أن السيد حلف لا يذن لبيد في النكاح ثم أن له فيه فإن تكلم بمصداق المهر والمؤن بكسبه وماله العارية وكذا أن تكلم فاسداً فكان مقضى القاعدة أن الأذن لا يتناول الفاسد ويبحث السيد بإذنه سواء تكلم السيد بمصداق أم فاسداً بل لو لم يتكلم أصلاً حثت وأما إذا لم يذن السيد ونكح ما رتب من مكلفه طاعة مرسدة تلحق المهر بدمته ولا تلحق المهر برقبته كما هو في المنهج وشرحه في باب نكاح الرقيق (قوله وكذا الصادات الخ) معطوف على العقود أي في أن مطلق الحلف على الصادات ينزل على الصحيح (قوله كاتبة) أي أوردته أو هلكت عقده بصفة (قوله ولو حلف لا يتكلم الخ) هذا غير أن الاستثناء من كلام المتن فإنه قال ففعل القبول لا يبحث فيه إلا في النكاح وإلى جهة على العقود فيها

(قوله لقمضى نصوص الشافعي) وهي انه لا يبحث فيه ليقول نفسه لا بفعل غيره وقوله والقاعدة أي التي في المتن وقوله والدليل هو قول الشارح لانه خلف على فعل نفسه ولم يفعل (قوله فروع) أي أحد عشر وثلاثا من قبيل منطوق المتن (قوله فعلى قولي المكروه) أي المعتقد عدم الحنث ويحل اختلاف في المكروه إذا كره على الحنث أما إذا كره على الخلاف ثم فصل لا يبحث قولاً واحداً لعدم انعقاد العين وهذا هو الفرع الأول وقوله ولو خلف الأديم هو الثاني وقوله وأحلف لا يني هو الثالث وقوله أو لا يحلف رأسه هو الرابع وقوله أو لا يبيع مالاً زدهو الخامس وقوله ولو حلف لا يبيع لي زدهو السادس وقوله وقت الغداء هو السابع وقوله وقت العشاء هو الثامن وقوله وقد زدها نأكل الخ هو التاسع وقوله وقت السحر هو العاشر وقوله ولو حلف هو الحادي عشر (قوله لا يبيع لي زدها) أي يبيع أصحابيان كان في سورة من الصور رائي تقدمت وقوله في معلقة بمذوق ٢٧٢ حال من مال مقدمة عليه لان نعت المنكرة إذا تقدم عليها ينصب على الحال

ولا يصح نطقه ببيع لانه لا يقدر أنه لا يبحث إلا إذا وقع زيد البيع للعائف بان علم أن المال له وليس كذلك وتظهر ذلك ما لو حلف لا يدخل لي زدها داراً فصحت بدخول دار الحائفة ولو لم يعلم أنها له أراه فيها ولا يبحث بدخول دار غيره ولو لا حلفه (قوله والمجمل أو النسيان) انما يعتبر في المباشر للفعل لا في غيره فظاهر ان المباشر إذا كان غير الحائفة بحث الحائفة بفعله ولو ناسيا أوجاهل من غير تفصيل وليس كذلك بل لا بد من التفصيل كما في القولة السابقة (قوله وهما فروع كثيرة) منهما ما حلف لا يأكل الحشيشة فقلعهما من غير مضغ فإنه يبحث لانه يسمى أكله صرفاً ولو كان الحلف بالاطلاق فقلعهما بلا مضغ لم يبحث لان الإطلاق مبني على اللغة والعين مبني على البحث ومنها ما لو حلف لا يبيع على الحنث بصلاة الحائفة لا هنا لا يبيع في العرف صلاة ومنها ما لو حلف لا يبيع شيئاً فقلعه في غير المختص لم يبحث ومنها ما لو حلف لا يكتب بهذا القلم فكسر يريته ويرأه بغير جديدة وكتب بها

بفقد كبله لا يقبل الحائفة النكاح بغيره لان الوكيل في النكاح سفير محض ولهذا يجب تسمية المؤكل وهذا ما جزم به في المنهاج تبعاً لاسه وهو المعتمد صحيح في التنبيه عدم الحنث وأقره النووي عليه في تصحيحه صحيحه الحقيقي في تصحيح المنهاج تأخذه عن الأكثرين وقال إن ما في المنهاج من الحنث بخلاف لقمضى نصوص الشافعي رضي الله تعالى عنه وخلاف القاعدة والدليل وما عليه الأكثر من أصحاب أطال في ذلك لا يجري هذا الخلاف في التوكيل في الراجحة بما إذا حلف أنه لا راجعه أو فكل من راجعه (فروع) لو حلف المرأة أن لا تزوج فقد عليها ولها نظران كانت مجبرة فعلى قولي المكروه أن كانت غير مجبرة وأثبت في التزويج فزوجها الولي فهو كالأذن الزوج لمن تزوجه ولو حلف الأديم أن لا يضر بزيد فأمره الحاد يضر به فضر به لم يبحث أو حلف لا يني بيته فأمر البناء ببنائه فيناه فكذلك أو لا يحلف رأسه فأمر حلقه لم يبحث كجرى عليه ان المقرى لعدم فعله وقيل يبحث للعرف وجرم به الرافعي في باب محرمات الاحرام من شرعيه وصححه الاسدي أو لا يبيع مالاً زدها فباع يبيعاً صححاً بأن باعه بذاته أو ظفراً أو أذن حاكم طبر أو امتناع أو أذن ولي أصفهراً أو طبراً وجنون حنث بعد قسام البيع عما ذكر ولو حلف لا يبيع لي زدها لا يبيع عجز بدخول الحائفة سواء علم زيد أنه مال الحائفة أم لا لان العين متعقدة على في فعله وقد فعل باختياره والجهل أو النسيان انما يعتبر في المباشر للفعل لا في غيره وقت الغداء من طلوع الفجر الى الزوال وقت العشاء من الزوال الى نصف الليل وقد زدها أن يأكل فوق نصف الشيع وقت السحر وبعد نصف الليل الى طلوع الفجر ولو حلف لم يني عن الله أحسن النساء أو أعظمه أو أجله فليقل لأحصى ثمانية عليهن أنت كاتبت على نفسك أو ليصمدن الله تعالى بجماع الحمد أو باجل الصامد فليقل الحمد لله جداً أو في نفسه وبكافي من زده وها هنا فروع كثيرة ذكرتها في شرح المنهاج وغيره ولا يستعملها هذا المختصر وفيما ذكرته كتاباً لا في الألباب ثم شرع في صفة كفارة البمين واخصت من بين الكفارات بكونها مجبرة في الاستداهم بنية في الاتهام أو البصيص في سبب وجوبها عند الجهور والحنث والعين معاقلة (وكفارة البمين هو) أي المكفراً لحراً أو شيداً ولو كافراً (غير فيها) ابتداء (بين) فعل واحد من (ثلاثة أشياء) وهي (عق رقبة مؤمنة) بلا عيب يحل بعمل أو كسب (أو إطعام) أي

لم يبحث فيها ما لو حلف لا يفارق غيره حتى يوفيه حقه فبر بغيره أو أذن لي في الفارقة ولم يفارقه ولم يبحث سواء تمكن من اتباعه أو لا كان حلف الاستحراه لا يوفيه فالطريق ان يؤخذ منه فهو بان رفعه حاكم أو ذي شوكة بآمره بالدفع ويقهره عليه (قوله هي بنية في الانتهاء) بمعنى إذا جرح عن الحصال الثلاثة انتقل للصوم واستقر في ذمته حتى لو أيسر بذلك لا يلزمه الرجوع الى غير الصوم من بنية الحصل الثلاثة (قوله وكفارة البمين الخ) الاضافة لا دق لماسة أي الكفارة التي سببها البمين سواء كانت مكفرة للبمين بان كانت البمين حراماً أو كانت مكفرة لآثم الحنث بان كان الحنث حراماً فان لم يكن آثم في البمين ولا في الحنث كانت متعلقة بهما (قوله بين فعل واحد) الأول حذف فعل واحد لان بين لا تنضاف الى الال متعده والتخيير لا يكون الا بغير متعده (قوله أو إطعام الخ) أو بمعنى الأول انه بيان وتفصيل للثلاثة والبيان للمجموع لا لاحد الثلاثة

(قوله كل مسكين مد) ميتد أو خبر و بقدر مضاف في جانب الميتد لأجل صحة الأخبار أي نصيب كل واحد ملو يصع كل بدل لمن
عمل عشرة فاجر ور وعلى هذين يكون مدا منصو بامفعولاً ثانياً لا طعام ٢٧٣ أومر قوما خبر ميتد المحذوف أي نصيب كل

واحد ملو (قوله أو كسوم) أي ولو

بعض البدين (قوله أو عمامة الخ)

أشار بذلك إلى أن قوله هو باليس

قيداً (قوله الذي يحصل في اليد)

كصحة الصبر التي يصح بها البدين

والوجه (قوله أو قافزير) سواء به

قفازان ويحاب بان الأسل رفع

قفازير في حذف المضاف وأقيم

المضاف إليه مقامه وأتى على

ما كان عليه كما قال مالك

ورجعوا الذي أشركا

فكان قبل حذف ما قدما

(قوله كك الطعام العتيق)

ونسخه ككاف المتيق وعلى الشاق

يكون ما نحن فيه لأن الكلام في

الكسوة وعلى الأول لأنبسه الآن

تجعل الكاف للتظهير (قوله وكونه

رد) أي إذا اشتري فمما هو جده

صفاً وسافه رده لأن ذلك يخل

بالمالصة ومع ذلك يحجز في

الكفارة في ذكاة الفطرة إذا كان

هو بالبقوت اللدول فيخرج بذلك

عن كونه ما كولا (قوله ثوبا) أي

كالقطع أقماش لأنه كله يهي

شيئاً واحداً بخلاف ما لو دفع لهم

الامداد دفعة واحدة (قوله لم يعد

شيأ) أي كاملاً فاضلا عن كفاية

الضرر الغالب بيان لم يعد شيئاً أصلاً

أو جده بعضاً من الثلاثة أو وجد

كاملها لم يكن فاضلاً عن كفايته

فيكفر بالصوم في ذلك كله (قوله

يرق) متعلق بجزء وقوله بشرعية

ماله متعلق بحذف أي حاله كون

الجزء كافياً بغير غيبة ماله (قوله

فصيام الخ) خبر ميتد المحذوف أي

تخليك عشرة مسا كين كل مسكين مد) من جنس الفطرة على ما مر بيانه فيها (أو كسوم)

بما يصح كسوة مع اعتدائه ولو بواحدة أو أزار أو طيلبانا أو ميتد بلا خيال في الر ونة

والمراد به المعروف الذي يحمل في البدن ومقتضى أو درامن سوف وأخبره وهو فيص لا كم

له أو لموسا لم يخبونه ولم يصنع له فو له قميص صغير لكبير لا يصغر له ويحرقه زقطن

وكتان وسحر وشعر وصوف منسوج كل منها أة ور جبل لوقوع اسم الكسوة على ذلك

ولا يحجز جلد مهال الشجر إذا كان لبسه لا يودم ولا يقدردا يودم لبس الثوب البالي الضعف

النقص به ولا خف ولا قفازير ولا مكعب ولا منطقة ولا قلنسوة وهي ما يغطي بها الرأس ونحو

ذلك مما لا يصح كسوة كدرع من حديد ويجزى فرة ولبداء عتيق في اللبداء لهما ولا يحجز

التيان وهو سراويل قصير لا يبلغ الركبة ولا الخاتم ولا الشكة والعريفة ووقع في شرح المصنف

أنها تكتفي وردبان القلنسوة لا تكتفي كاهم وهي شامة لها ويمكن جعلها على التي تحصل تحت

البرذعة وإن كان بعد اذ أولى من مخالفتها للأصحاب ولا يحجز فيص العين ويجزى

التيقيص وعليه أن يعلمهم بفاسه ويجزى ما غسل ما لم يخرجه من الصلاة كالأطعام

العتيق لا يطلق اسم الكسوة عليه وكونه يرد في البيع لا يؤثر في مقصودها كالصبي الذي

لا يضر بالعلم في الرقيق وينسب أن يكون الثوب جديداً كان أو مقصورا لا يثنى قالوا

البرقي تنفقهما بغيره ولو أعطى عشرة ثوبا ولو بلا يخرجه بخلاف ما لو قطعه قطعاً قطعاً

ثم دفعه إليهم قال الماردي وهو محمول على قطعة تعني كسوة مخرج بقول المصنف عشرة

مسا كين ماذا أمام خمسة وكسي خسة فانه لا يحجز كالا يحجز اعتاق نصف ربة وأطعام

خسة (فان لم يكن المكفر رشيداً أو لم يجد) شيئاً من الثلاثة ليعزه عن كل ما يخرجه ماله

برق أو غيره (فصيام ثلاثة أيام) لقوله تعالى لا يؤخذكم بالله العقوق بآيمانكم الآية

والرقيق لا يهلك أو يهلك مكاناً ضعيفاً فلو كفوفه سيده بغير صوم لم يجز ويجزى بعد موته

بالأطعام والكسوة لأنه لا يرد بعد الموت وله في المكاتب أن يكفر عنه بما يذنه للمكاتب أن

يكفر بما يذنه سيده أما العاهر فبغير ماله فكفر العاهر لأنه واحد في نظر حضرة وماله بخلاف

فأقد المأمة مع غيبة ماله فانه ينجم بضميق وقت الصلاة وبخلاف المتمتع الممسر بمكة الموسر ببلده

فانه يصوم لأن مكانه لم يغير بداره وعندهما هو مكان الكفارة مطلقاً فاعتبر مطلقاً

فان كان له هناك رقيق غائب يعلم حياته فله اعتاقه في الحال (تيسه) المراد بالجزء أن لا يقبل على

المال الذي يصرفه في الكفارة كمن يجد كفايته وكفايته من تارمه موته فقطوا ليجلها فيضل

عن ذلك قال الشيخان ومن له أن يأخذهم الفقراء والمساكين من الزكاة والكفارات له أن

يكفر بالصوم لا يفتري في الاختفاد في أعطائه يذنه يكتفياً ولا يذنه يدخله بغيره فكل من

أز كاهة أخذها والفرق بين البابين أن الأول أسقطنا الزكاة خلا لاصحابها بالبدل والثاني

له بدل وهو الصوم ولا يجب تناوب في الصوم لا إطلاقاً لا يفتن في قيل قرآن مسعود ثلاثة

أيام متتابعات والرافعة الشاذة تكفي الواحد في وجوب العمل كما أو جينا قطع يد السارق

اليمين بالرافعة الشاذة في فرة تعالى والسارق والسارقة فطعوا أيماهما أوجب بان آية الجسين

نسخت متابعات ثلاثة وسكافلا يستدل بها بخلاف آية السرقة فانهما نصت لثلاثة لا لحكا

(٢٥ - خطيب تاني) فالواجب صيام واجبة جواب الشرط (قوله فله من الزكاة) أي في المال الذي عنده ومع ذلك

يكفر بالصوم لأن المال الذي عنده والفرق في ماله فكان على الشارح أن يرد بقوله أي يكفر بالصوم لأجل أن يظهر الفرق (قوله

نسخت متابعات) أي منها أوقعها فلا بد من هذا التقدير ولا يخطئ في قيل آية وعليها الاحتجاج بقدر

(قوله من أمة لا تلحق) بأن كانت محرماً أو مستزكراً والحاصل أن الأمة أن كانت تحل لا يجوز الصوم مطلقاً إلا بآذن وإن كانت لا تلحق أركان من يلزمه الصوم ذكر أو نكح الصوم على الأذن بشرطين أن يضر السيد في الخدمة وأن يكون الحث من غير أن السيد أخذ الشارح محترماً والقيد على القلب والنشر المشوش (قوله وان أذن) غالية لقوله وان لم يآذن له (قوله للولاية) أي ولاية الترخيص (فصل في التذوق) سبأني وجه مناسبته للإيمان (قوله وسكني فحقها الخ) ويكون مصداقاً عما عدا خلاف السكن يكون مصداقاً قياساً (قوله وشراً الخ) فيكون للتذوق معنيين شرعيين والثاني أولى لأن الأول يشمل ما كان معه التزاماً (قوله تأ) كيداً لما التزم الخ) فحقه نظراً لأنه يقتضي أن الالتزام سابق على البين والتذوق لكن يأتى كدسها وليس كذلك بل محصل الالتزام الإجماع فكان الأول أن يقول لأن بعض أفراد التذوقه فمفارقة عين أو يقال إن المعنى تأ كيداً لما أواد التزمه (قوله وفي كونه قربة أو مكرها الخ) أهل وجه الأكرامه الحديث وهو لا تذوقان التذوق لا ردقضا ولكن يستخرج ٢٧٤ بمال الضيف (قوله اسلام الخ) ويراد إمكان الوفاء بغير مال ولا تذوق المرض

التي لا يقصد على الصوم سوما والبيد عن مكة بجاف في هذه السنة فلا ينقد التذوق فيها ومنقلب الطبع حمرة (قوله فلا يصح التذوق من كافر) أي في نذر التبرأ ما نذر الباج فيصح من الكافر والفرق بينه وبين البقي والوقف والصدقة حيث تصح منه أنه قربة به محضه بخلافها مع كونه مناجاة للرب (قوله المعينة) المراد بها المتعلقة بأعيان المال وخرج بها المتعلقة بالذمة فيجوز للتذوق المفلس فيها (قوله لفظي شعر) وهو المحجب فقط لا يشترط قبول لفظ بل عدم الرد (قوله تأ على أنه الخ) فيه يخرجهما للتذوق سواء ابتداء على ذلك أو لا يجب بأنه متعلق بمسؤول أي يراعى في التذوق واجب المخرج إذا كان له ربح شرعي من نفسه (قوله اختلاف) ترجيحاً أي إقاربه بها أنه ملكه مسكناً واجب الشرع وتارة (قوله) والتذوق يلزم في المجازة على مباح وطاعة الخ) بمقتضى معنيين الأول أن يكون المباح والطاعة ملتزمين بالتذوق ومنها في المجازة مثال الأول أن شئ الله مرضي على أن أكل الخبز ومثال المصنف الثاني قول المصنف أن شئ الله مرضي الأول حكم عليه الشارح بأنه سهو أو سبق فلم يأخذ الثاني فهو صحيح وقوله على مباح على هذا المعنى ليس متعلقاً بالمجازة بل بمقتضى حال من انذرى حالة كون التذوق متعلقاً على مباح وإفلا نذر الذي أذاه الشارح قبل مباح ليس بمعناه الشرعي لأنه لا معنى لكون التذوق متعلقاً على نذر بل معنى مطلق الالتزام فيحصل معنى العبارة والتذوق يلزم في المجازة أمثلة كون التذوق مشتقاً على الالتزام قبل مباح من اشتغال الكل على الجزو تكون المجازة معناها التقابل للتذوق وهي ما كان فيها تطبيق على أمر محسوب والمعنى الثاني من معنى التذوق أن يكون المباح والطاعة متعلقاً على ما مثال الأول أن أكلت فقه على صلاته ومثال الثاني أن صليت فقه على صلاه والتذوق يصح في كل من القسمين لا يشترط وجهه على المقتضى اعتراض من الشارح لكن كل من القسمين من نذر الباج والمنشئ قال في المجازة وهي نوع من التذوق ويجب أن المراد المجازة المعنى القوي وهو الكفاة والمال بالجو يكون قوله على مباح وطاعة متعلقاً بالمجازة لا بالمصنف وبعد ذلك يكون قول المتن قوله أن شئ الله مرضي ضاماً ليس من شرطه بل لأنه لا يبلغ مثاله

﴿تم﴾ أن كان العاجز أمة تحمل لسيدها لم تصم إلا بآذنه كغيرها من أمة لا تلحق له وصيد والصوم يضر غيرهما في الخدمة وقد حثت بلاذن من السيد فإنه لا يصوم إلا بآذنه وإن أذن له في الحلق سبق الخدمة فإن أذن له في الحث سأم بلاذن وإن لم يآذن له في الحلق فالعبرة في الصوم بلاذن فيما إذا أذن في أحدهما بالحث ووقع في المنهاج ترجيح اعتبار الحلف والأول هو الأصح في الروضة كالشرح فإن لم يضره الصوم في الخدمة لم يصح أن يذنيه ومن يضره حره لم يملك يكفر بطعام أو كسوة ولا يكفر بالصوم لساو له لا يفتى لأنه يستغيب الولاء المتضمن للولاية والأول وليس هو من أهلها واستثنى الباقي من ذلك لوقال له مالك بعضه إذا اعتقت عن كفارة لنفسه من تركه قبل اعتناقه عن الكفارة أومعه فيصم اعتناقه عن كفارة نفسه في الأولى قطعاً وفي الثانية على الأصح

﴿فصل﴾ في التذوق يرجع نذره وهو بزال مجمعه ساكنه وسكني فحقها لله الوعد بغير أو شرطاً والوعد بغير خاصة قاله الروائي والمروزي وقال غيرهما التزاماً بقوله تعالى كما يعلم مما يأتي ذكره المصنف عقب الإيمان لأن كلامهما عقد يفقه المرء على نفسه تأ كيداً لما التزمه والأصل فيه آيات كقوله تعالى ويلوفوا نذورهم وأخبار تكبر البضاري من نذر أن يطعم الله فيطعمه ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه وفي كونه قربة أو مكرها خلاف والذي رجحه ابن الرقبة أنه قربة في نذر التبريد وغيره وهذا أولى ما قيل فيه (و) أركانه ثلاثة سبعة ومنذور ونذره وشرطي الناذر اسلام واختيار ونذره تصرف فيما ينذره فلا يصح (التذوق) من كافر لعدم أهليته للقربة ولا من مكروه بغير رفع من أمي الخطأ ولا ممن لا يشهد تصرفه فيما ينذره كمن عورسقه أو قل في القرب المالية المعينة رصعي ويجنون وشرطي الصينية لفظي شعر بالتزام في معناها مرفي الضمان كقوله على كذا أو على كذا كإثر العقود (يلزم) ذلك بالتذوق بناء على أنه يملك به مسكناً واجب الشرع وهو مباحه الشيطان هنا وقع له ما فيه اختلاف ترجيحاً وبين المصنف متعلق التزوم بقوله (في المجازة) أي المكافأة (على) نذره فصل (مباح) لم يرد فيه ترغيب كالشرط وقود وقدم أورث ذلك وهذا من

إذا كان الحلق عليه ما كان الشفاء لا يثبت للثقل ولا يصلح مثلاً لما إذا كان الحلق عليه طاعة لأن الشفاء ليس طاعة ومما يحايل
المراد بالمحايل والطاعة المنطق عليها ما ليس راسماً ولا مكرهاً والشفاء يصدق عليه ذلك فذكر مثلاً ما قبلها أحضاراً بزيادة على الأمانة
المقدمة (قوله في الحجازة الخ) الفاء السببية وهي ترجع لتعليل (قوله فلا يرى بها في المنهاج الخ) ووجه بين القولين يحمل الأول على ما
إذا أضافه تعالى وأراد به العين والثاني على ما إذا أضافه ولم يرد به العين فخلص ابن ٢٧٥ نذر المنهاج شفعاً فينا إذا أضافه لله وأرى

المصنف لله سبحانه وأوسق قلمه التذرع على فعل سباح أو تركه لا بنقد باقيا لأصحاب فضله
لزمه ولكن هل يكون عيناً لزمه فيه الكفارة عند مخالفة أو لا يختلف فيه ترجيح الشيعين
فالذي رجحناه في المهاج والهاجر للزوم لانه يذري غيره مصيبة الله تعالى والذي رجحناه في الروضة
والشريحين وصوب في المجموع انه لا كفارة فيه وهو المتمد لعلم انعقاده فلن قبل ووافق الاول
مافى الى روضة واسلامان أنه قال ان فعلت كذا الله على ان اطلقه وأن اعل الخبر والله على
ان أدخل الدرافان عليه كفارة في ذلك عند مخالفة أوجب بان الاولين في نذر الباج وكلام
المصنف في نذر التبر وأما الأخيرة فلزوم الكفارة فهما من حيث اليمين لأن من حيث النذر
(و) يلزم التذرع على فعل (طاعة) مقصود لم تنعيق كتمت وعيادة مرضي وصلاح وتبعية جنازة
وقراءة سورة معينة وطول قراءة صلاة وصلاة جماعة أو الفرق في صحة نذر الثلاثة الأخيرة
كونها في فرض أم لا فالقول بان مجتهداً مقيد بكونها في الفرض أخذنا من قبيد الروضة
وأصلها بذلك وهم لانها افتيد بذلك التلحاق فيه فلو نذر غير القرية المذكورة من واجب
عيني كصلاة الظهر أو غير كاد خصال كفارة الأيمن ولو عينه كاصحح به القاضي حسين
أو مصيبة كإسباني كسرب خمر وصلاته يحدث أو تكرره كصوم الله هل ينحى في عصره
أو فوت - من حين يصح نذره أم لا واجب المذكو فلا نذر لم عيناً بازم الشرع قبل النذر فلا معنى
لالتزامه وأما المنكر وفلا نذر لا يتقرب بموت غير أبي داود لا نذر إلا لعقاب يتغى به - وجه الله تعالى
ولم يلزمه بعينه فلا كفارة ثم بين المصنف نذر المجازاة وهو قرض عن التبر وهو المعلق بشئ
(كقوله ان شئ الله تعالى) (مرضى) أو قدم فائى أو فحوت من الفرق أو تحوذلك (الله تعالى
على ان أصلى أو أصوم أو أتصدق) وأوفى كلامه ثم روي (و) يلزمه (بحدصول المعلق عليه
من ذلك) أى من أى نوع التزمه عند الاطلاق (ما ينطلق عليه الاسم) منه وهو في الصلاة
وكتان على الاظهر بإيجاب مع القدرة جلا على أقل واجب الشرع وفي الصوم يوم واحد لانه
الدين فلا يلزمه زيادة عليه وفي الصدقة ما يتولى شرعاً ولا يتقدر بحسبه ذراهم ولا بنصف دينار
وإغاضلنا المطلق على أقل واجب من جنسه كما قلنا في الروضة لأن ذلك قد يلزمه في الشركة (فرع)
لو نذر شيئاً كقوله ان شئ الله مرضى فشيئ مثل شئ لن نذر صدقة أو وثقاً أو صلاة أو صوماً قال
السيوطى في فتاويه محتمل ان يقال عليه الأيمان بجميعها كمن نسي صلاة من الخمس ومحتمل ان
يقال بجهد بخلاف الصلاة لا تانقاً ان الجميع له تجب عليه وإغاضلنا عليه شئ واحد واشبهه
فيجهد كالواقي راقبته انتهى وهذا وجه وان لم يعلق النذر بشئ وهو النوع الثاني من قرض
التبر كقوله ان شئ الله على صوم أو حج أو غير ذلك لانه ما التزمه لعموم الالة المتقدمة ولولم يعلق
النذر بعينه الله تعالى أو مشيئة زيد لم يصح وان شاع زيد لعلم الجزاء الا ان يقرض نعم ان قصد
بعينه الله تعالى التبر أو وقوع حدث مشيئة زيد نعمة مقصودة كقدوم زيد في قوله ان قدم
زيد يصح كذا قاله الوجه كاصح بذلك بعض المتأخرين (ولا يصح) (نذري) فعل (مصيبة)

(قوله كفولة ان قلت فلا تأخذ بهذا المثال لا يناسب من وجهين الاول ان محل الشارح هيدان المحصية هل تزعم والمثال يفيد انها معلقة عليها والثاني ان معنى المتر لا يتعدى الى ما يتعدى التذرة لان من قبيل البياض ان كان القتل ليس مرغوباً فيه أو من قبيل التبران كان مرغوباً فيه (قوله لا تترك محصية) بأن قال على ٢٧٦ ان أقتل فلانا (قوله من نذر ان يصي الله) بأن قال على ان أقتل فلانا

(قوله ولا تجبه كفارة) سيأتي
تفسيره (قوله وكفارة كفارة عين)
أي ان أراد العين (قوله ان نقتل)
(صحة في الحال) أي من الموصوفه وقوله
عند اداء المال أي من المعسر وهذا
أي ضيف والمعتد له لا ينفذ
عقده من المعسر فلم ينفذ نذره فلم
يكن نذراً ما منعنا (قوله وان
ثم الكلامان) المراد بالكلامين
قوله صرح نذر عقده ونفذ عند اداء
المال وقوله لا يجوز الاقدام على
حق المهر ونذر اتمام الكلام
تسلطه وقدرت أن قوله في
الكلام الاول ينفذ عند اداء المال
ضعيف فلم يتم الكلامان (قوله ولا
يلزم النذر على ترك فعل مباح الخ)
على زائدة لان تنفيذ المباح
معلق عليه مع ان مقتضى وصورة
ذلك ان يقول على ان لا أكل أو ان
أكل أو الله على ان لا أكل أو ان
أكل فلا ينفذ نذراً لما عاقب ولكن
يجبه كفارة عين في المثال الثاني
لانه صفة عين وكذا في الاول ان
أراد به العين فان لم يرد به العين ولم
ينصفه فلا انعقاد ولا كفارة (قوله
والاوجه الاعتقاد) قيل نذر مباح
وقيل نذر يبرأ ويختلف بقصد
البائع (قوله نذر المرأة) أي وان لم
تكن طاهرة بالنذور وسواء ذلك أن
تقبل لله على ان ترك لما يجب
في حله قبحاً الزوج ويكر ذلك
حسب في صحة البراءة مع عدم العلم
بالمعاري يفتر ذلك ولو كان معدوماً
ويجوز (قوله فانه أهم من ان يكون
الخ) أي فيكون الموقف عليه

المعين الذي لم يوافق ظهراً زوج الذي لم يبرأ منه (قوله صلاة أو صوما) أي وأغيرهما
المعين الذي لم يوافق ظهراً زوج الذي لم يبرأ منه (قوله صلاة أو صوما) أي وأغيرهما
(قوله) النذر للكعبة أي في النذر شيئاً أتبع كتر وطيب الاصراف لمصالحها من كسوة ونحوها حتى نحو الشمع والازيت تصرف
لصالحها ان لم يخصص للاسراج (قوله من غلته) هي بمعنى الباس والجار والمجرود بل من الجار والمجرود بله

(قوله بقياس الخ) مبتدأ وقوله لينة

القدر خبر أي فيصلي في ليالي العشر كلها حتى يبرأ يمينه وصورة الطلاق أنت طالق في أفضل الأوقات تطلق بقية رمضان (قوله وما ورد الخ) مبتدأ أخيره مردود

(كتاب الاضحية والشهادات)

آخرها المصنف في هنا لها خبر

في جميع ما قبلها من معاملات

وغيرها وقدم الايمان عليها لان

القاضي قد يحتاج الى اليقين (قوله

جمع قضاء) وأصله قضاي وقمت

الياء متطرفة اثر الفزائلة فقبلت

همزة والله ليل على ذلك جمعه على

أفضلية لان الجمهور رد الاشياء الى

أصولها وكذلك نقول قضيت بكذا (قوله

امضاء الخ) أي أنه من جملة

معانيه ويطبق على الوصي والخلق

وليس مرادنا (قوله بلفظ خاص

الخ) هذا انه يف بالاعم لانه يشمل

الدعوى والافراق فكان الاولى ان

يريد بقوله في غيره (قوله بالقسط)

أي العدل ويطبق على الجور وليس

مراد (قوله عالم) أي يجتهد بديل عليه

قوله أهل الحكم (قوله ولا ينفذ حكمه

سواء أوافق الحق أم لا) محل ذلك اذا

كان عدم اهليته بسبب عدم معرفة

الاحكام أما اذا كان بسبب آخر وكان

فيه طرف من معرفة الاحكام فنفذ

انذا ووافق الحق كما سيأتي (قوله في

التاحية) المراد بها طوته ومحاو اليه

الى مسافة السدد ويدون مازاد فلا

يلزمه قوله ولا طلبه فيه لانه محل

القضاء لا آخره فحذف تعذيبه من

عيته الاما لذلك المحل البعيد ولم يكن

ولا يشر به من يصغر لزمه قوله

امتناع الامام (قوله لزمه قوله)

ولزمه طلبه ايضا ولو بديل مال وان

حرم اخذ منه فلا عا طرأ الاخذ

سواء (قوله وبإسالة) عطف مراد

الى الحرم لزمه حله ان سهل ولزمه صرفه بعد ذبح ما يلزم منه لسا كنه أما اذا لم يسهل حله
كقمار فليزيمه حل ثم نه الى الحرم ولو نذر تصدقا بشئ على أهل بلد معين لزمه صرفه لسا كنه
المسلمين ولو نذر صلاة قاعدا جاز فعلها قاعدا لا ينافيه بالافضل لا عكسه ولو نذر عتقا جزءه رقية
ولو ناقصة بغيره أو نذر عتق ناقصة جزءه رقية كاملة عين ناقصة كان فقال الله على عتق
هذا الزرق الكافر تعذت ولو نذر شيئا أو شعرا لاسراج مسجد أو غيره أو وقتا مباشرة بان به من
غلبه صرح لمن النذور والوفاء كان يدخل المسجد أو غيره من ينتقم به من هو موصول أو ناثم
والالم بصم لانه اضاعة مال ولو نذر ان يصلي في أفضل الأوقات بقياس ما قالوه في الطلاق ليست
القدر أو في أحب الأوقات الى الله تعالى قال الزركشي ينبغي أن لا يصح نذره والذي ينبغي العصة
ويكون كذره في أفضل الأوقات ولو نذر ان يصداته بعبادة لا يشر كفيها أحسن قيل بطرف
باليث وندبه وقيل يصلي داخل البيت وحده وقيل يتولى الإمامة العظمى وينبغي أن يكفي
واحد من ذلك وما روي به من أن البيت لا يتخلف عن طاعة ملك أو غيره مردلان المبررة بما
ظاهر الحال وذكر في شرح المنهاج وغيره فانه رقية لا يحفظها هذا المختصر فن أرادها
فليزيمها في ذلك

(كتاب الاضحية والشهادات)

الاضحية جميع قضاء بالمد كقبول أوقية وحرقة افضاء الشئ واحكامه وشروطه فافصل الخصومة
بين خصمين فأكثر حكمكم تعالى والشهادات جميع شهادة وهي اخبار عن شئ بلفظ خاص
وسبأى الكلام عليها والاصل في القضاء قبل الاجماع آيات كقوله تعالى وان احكم بينهم
بما أنزل الله وقوله تعالى حكم بينهم بالقسط وأخبار تكبر الخصمين اذا اجتهد الحاكما خطأ
فله أجران أصاب فله أجران وفي رواية فله عشرة أجور قال النووي في شرح مسلم أجمع
المسلون على أن هذا الحديث يعني الذي في الخصمين في حكم عالم أهل السكك أن أصاب فله
أجران اجتاده واصابته وان اخطأ فاجرى اجتاده في طلب الحق لامن ليس باهل الحكم
فلا يعمل له ان يحكم وان حكم فلا أجر له هو ثم ولا ينفذ حكمه سواء أوافق الحق أم لا لان
اصابته اتفاقية ليست صادرة عن أصل شرعي فهو خاص في جميع أحكامه سواء أوافق الصواب
أم لا وهي مردودة ككاهل لا يعترف في شئ من ذلك وقد روى الاربعة والحاكم والبيهقي أن النبي
سلى الله عليه وسلم قال الضعفة ثلاثة قاضيان في النار وقاض في الجنة فاما الذي في الجفة فزجل
عرف الحق وقضيه والذان في النار وجعل عرف الحق تجار في الحكم ورجل قضى للناس
على جهل ورافاهي الذي ينفذ حكمه هو الاول والثاني والثالث لا اعتبار بحكمهما وفروا
القضاء فرض كفاية في حق الصالحين في التاحية اما قوله الامام لاحدكم ففرض عين عليه
فن تعين عليه في ناحية لزمه طلبه ولزمه قوله (ولا يجوز) ولا يصح (أن يلى القضاء) الذي هو
الحكم بين الناس (الامن استكمل فيه) بمعنى اجتماع فيه (خمس عشرة خصة) ذكر المصنف
منها خصنتين على شعبتين وسكت عن خصنتين على الصحيح كما ستر في ذلك الاولى (الاسلام)
فلا يصح ولاية كافر ولو عني كفار وما روي به العادة من نصب شخص منهم الحكم بينهم فهو
مخلة وبإسالة وزماتة لا تقلد حكم قضاء كقوله الماوردي (و) الثانية (البلوغ) الثالثة
(العقل) فلا تصح ولا غير مكلف لنفسه (و) الرابعة (الحرية) فلا تصح ولا به وحق ولو لمعضا
نقصه (و) الخامسة (الذكورية) فلا تصح ولا به أمرأة ولا خنثى بشكل أمان الخنثى الواضح

(قوله معرفة الكتاب الخ) المراد أن يكون عنده ملكة يشكو بها على استنباط الأحكام من الكتاب والسنة لا معرفة باللفظ عن ظهر قلب (قوله على طريق الاجتهاد) أي لا على وجه التقليد للكتب ولعلم علماله (قوله والمراد أن يعرف الخ) أي المراد من كلام المتن وإنما أول بذلك لان ظاهر المتن أنه يشترط معرفة خبريات الأحكام وليس كذلك بل المراد أنواع الأحكام بأن يكون عنده ملكة يقتدر بها على استنباط الوجوب مثلا (قوله فن) ٢٧٨ أنواع الكتاب الخ) هذه الجملة لا ارتباط لها بما قبلها وهي منقولة من المنهج

مع بعض تفسير أو يجب الخلط فيها
وقص صبرته شرط القاضي أن
يكون مجتهدا وهو المصنف بأحكام
الكتاب والسنة والقصاص
وأقواها فن أنواع الكتاب السنة
والضمير في أقواها راجع للكتاب
والسنة والقصاص ويكون قوله فن
أنواع الكتاب الخ تفصيل لقوله
وأقواها وهذا كلام مرئى منسب
وبعضهم أجاب عن المارح وجعله
منسكما بطلان بقدر مضاف في
قوله أنواع الأحكام أي أنواع عمل
الأحكام العام وما عطف عليه يقال
له عمل الأحكام فيستقيم قوله فن
أنواع الكتاب أي من أنواع عمل
الأحكام الخ (قوله والمتواتر ما روي
جماعة عن جماعة في جميع الطبقات
والأحد ما روي به واحد من واحد
(قوله الإجماع والاختلاف فيه)
الجارح والجموع متعلق بالاختلاف
وهما مصدران بمعنى اسم المفعول
(قوله معرفة جميع ذلك) أي بناء
على الظاهر من جعل الألف والألف
للاستغراق (قوله بموافقة الخ)
متعلق بجملة ما قبله أي علم
أن واقع بعض المتقدمين (قوله أو
ينبغي) منصوب بأن مضاف إلى
المصدر الذي هو علم على حد
* وليس جهاد وتقرير * الخ
وقوله تعالى أو يرسل رسولا الخ
(قوله فخاص معرفة الناسخ الخ) أي

لا يشترط معرفة جميعها بل يكفي أن يعرف أحكامه ليس له ناسخ من كتاب أو سنة (قوله إلى مدارك) جمع مدارك
يشتمل المصنفين بمعنى أدر الخ (قوله ما تقدم) وهو قوله فن أنواع الكتاب الخ ومن قوله تقدم الخاص على العام الخ والذي سبذ كره
هو قوله معرفة طرف من لسان العرب والتفسير لان هذه كلها طرق للاجتهاد الذي هو بذل الوسع للحصول على الحكم (قوله لان به يعرف
مجموع اللفظ الخ) هذا يستفاد من اللغة وقوله صريح الأمر ان كان المراد هيئة صيغته فتؤخذ من علم التصريف وان كان المراد معرفة
معناه ولفظه فتؤخذ من علم النحو كذا معرفة الاعمال وما بعدها (قوله ولا يشترط أن يكون متبحرا الخ) هذا فهم من تعبيره بطرف فكان

وجود أو فله قلب الغوث فانه لا يكون
الا بجهتها (قوله ولا يخلو العصر)
أي كل عصر عن مجتهد أي وإن لم
يكن ناهرا (قوله وقربت الساعة)
ففسير لما قبله (قوله وامتنع منه
الشافعي) أي لما فيه من الخطر (قوله
في باب) أي كالفرايض (قوله
الطالب) أي المدهي والمطلوب أي
المدهي عليه (قوله وكذا من يبصر
هارا) وينفذ حكمه وقت ابصاره
وأما في وقت عدم الابصار فإن احتاج
إلى إشارة لم يشفق حكمه وإن لم يصح
بأن كان ثابتا أو مباحص فيكفيه
حكمت عليه (قوله دون من يبصر
إيلا) هذا صيف (قوله ثم هي قضى)
أي أن لم يصح إلى إشارة كالتقدم
بأن كان الحكم عليه ثابتا أو مباحصا
فانه يكفيه حكمت عليه فإن كان
حاضر الاحتاج للإشارة فلا ينفذ
(قوله واستنى أيضا) هو استثناء
سوري لأنه ليس من القضاء (قوله
نزل أهل قلعة) أي روضوا قالوا
ما يحكم علينا الأفلان إلا هي أي
كأرضي بشوق رطله بحكم سعد بن
معاذ فهم من سي وقتل وجزة مثلا
واغتارضوا بحكمه لأنه كان بينهم
وبين قبيلته بحالفة في الجاهلية فلما
منهم أهل رجمهم فقتل كبارهم
وسبي نساءهم وذراريهم (قوله ولا
يصعد من غرة) عطف مرادف
ومعاهما لا يستعمل بكلام ابن
ولاهدية بل يحكم بالحق ولا يبياني
(قوله استنبأ ذلك) أي أن قسر
بشدة الحسنات والفضيلة (قوله فإن
تعدوا إلخ) يجوز قوله مع وجود
الصالح والتعد ليس قيد بل ولو
أمكن لكن لم يوجب الفصل والجميع

الاصحاب اشتراطه ثم اجتماع هذه العلوم إنما يشترط في المجتهد المطلق وهو الذي يقتضي جميع
أبواب الشرع أما المقلد بذهب امام خاص فليس عليه غير معرفة قواعد امامه ولا راع فيها
ما راعى المطلق في قوانين الشرع فامع المجتهد كالمجتهد مع خصوص الشرع ولهذا ليس له أن
يسئل عن نص امامه كالإسيع في الاجتهاد مع النص قال ابن دقيق العيد ولا يخلو العصر عن
مجتهد الا إذا تدانى الزمان وقربت الساعة وأما قول الفزاري والفتال أن العصر خلا عن المجتهد
المستقل فالظاهر أن المراد بمجتهد قائم القضاء فإن العلماء يرغبون عنه فقد خال مكسول
لو خيرت بين القضاء والقتل لا اخترت القتل وامتنع منه الشافعي وأبو حنيفة رضي الله تعالى
عنهما وهذا ظاهر لا شبهة اذ كيف يمكن القضاء على الأعصار ويخوفا عن المجتهد والشيخ أبو
علي والقاضي الحسين والاسناد أبو إسحاق وغيرهم كانوا يقولون لنا مقلدين للشافعي بل
وافقوا رأينا بأنهم يجوز لبعض الاجتهاد بأن يكون العالم مجتهدا في باب دون باب فيكفسه علم
ما يتعلق بالباب الذي يجتهد فيه (و) الثانية عشرة (أن يكون سميعا) ولو بصياح في أدنه فلا
يولي أمه لا يصح أصلا فلا يفرق بين إقرار وانكار (و) الثالثة عشرة (أن يكون بصيرا)
فلا يولي أمه ولا من يرى الاشباح ولا يعرف الصور ولا يعرف الطالب لمن المطلوب فإن كان
يعرف الصور وأذا ثبت منه صعب وخرج بالاعى الا عورفانه بصع قولته وكذا من يبصر نارا
فقط دون من يبصر ليل فقط قال الأذري فإن قيل قد استخلف النبي صلى الله عليه وسلم ابن أم
مكتوم على المدينة وهو أعمى ولفظ قال الإمام مالك رحمه الله لا يعي أوجب بأنه إنما استخلفه
في إمامة الصلاة دون الحكم (تنبيه) لو سمع القاضي اليه ثم هي قضى في تلك الواقعة على
الأصح واستثنى أيضا ما لو نزل أهل قلعة على حكم أعمى فانه يجوز كاهو مذكور في محله
(و) الرابعة عشرة (أن يكون كاتباً) على أحد وجهين واختاره الأذري والزمخشري لاحتياجه
إلى أن يكتب إلى غيره ولأن فيه أماناً من غش رعا أئاري عليه وأصعبهما كافي إلى روضة وغيرهما
عدم اشتراط كونه كاتباً لأنه صلى الله عليه وسلم كان أمياً لا يقرأ ولا يكتب ولا يشترط فيه أيضاً
معرفة الحساب لتعصيم المسائل الحسابية الفقهاء كما صوب في المطلب لأن الجهل به لا يوجب
الحذف في غير تلك المسائل ولا يحاط بجميع الأحكام الشرعية لا تشترط (و) الخامسة عشرة (أن
يكون متيقظاً) بحيث لا يوق من غفلة ولا يتخذه من غرة كإقتضاه كلام ابن القاسم
وصرح به الماوردي والرواني واختاره الأذري في التوسط واستند فيه إلى قول الشافعي
ويشترط في المقضي التيقظ وقوة الضبط قالوا والقاضي أولى باشتراط ذلك والاضاحت الحقوق
انتهى ملخصاً ولكن المهرم به كافي إلى روضة وغيرهما استنبأ ذلك لا اشتراطه (تنبيه) هاتين
الحصلتين الضعيفتان المعروجهما وأما المتروكتان فالأولى كونه ناطقاً فلا يصح قوله الآخر من
على الصحيح لأنه كالجداد والائمة أن: ونفسه كافية للقيام بأمر القضاء فلا يولي بمشغل نظر
بكبارهم رضي الله عن ذلك وقسر بعضهم الكتابة لأنه ثقة بالقضاء بأن يكون قوة على تنفيذ
الحق بنفسه فلا يكون ضعيف النفس جبا فإن كثيراً من الناس من يكون عالماً بما يوافقه
ضعفه عن التنفيذ والازام والسطوة قطع في حياته بسبب ذلك وإذا عرف الإمام أهلية أحد
ولا والابحث من حاله كما اختبر على الله عليه وسلم معاذ أو لولو من لا يصح للقضاء مع وجود
الصالح له العلم بالحال ثم المولى بكسر اللام المولى بنفسها ولا يشترط قضاءه وإن أصاب فيه فإن
نظر في شخص جميع هذه الشروط السابقة فولى سلطان لشركة فاسقام مسلماً ومقلداً لنفسه

ليس قيد بل ولو شرطوا واحداً أو قوه سلطان ليس قيد بل ولو أهمل السلطان ناحية وكان فيها رشوة كان جمع اليه في ذلك وغيره كان
حكمه حكم السلطان وقوله رشوة كقولنا في السلطان بل ولو زالت أهليته بحسب أو أمره في ذلك أيضاً (قوله فلهما لا يشترط قضاءه)

أي إذا كان عدل أهليته لعدم معرفة الأحكام وأما إن كان عدم أهليته لشيء آخر وكان فيه أهلية معرفة الأحكام فإن أحكامه تنفذ
القسورية (قوله معرفة طرف من الأحكام) ٢٨٠ واللام تصح قوليته ولا ينفذ قضائوه (قوله لمن استقضاه)

زيادة اللام بمعنى عن أي سئل عن

الخ يعني أن زياداً أضاف الجواب على أمراً
جائزاً وولي شخصاً على القضاء
فصلت طائفة من ذلك أي هل يجوز
أولاً فقلت إن لم يقض الخ أي إن
اعتنع العادل فعلى له الباقى (قوله
فروع) أي خصوصاً العشرين (قوله
كشتر القاضي الخ) أي فإن كان
الخليفة يجتهد أشر ما فيه ما سطره
القاضي المجتهد وإن كان مقلداً
شرط فيه ما في المقلد (قوله ويحكم)
أي الخليفة (قوله هو مع وجود الأهل
الخ) ليس قيداً أمثله مع وجود القاضي
الضروري فبينت التكليف إلا أن كان
القاضي يأخذ ردهم لها وقع (قوله
حكمه) أي الحكم ولا بد من الرضا
لفظاً فلا يكتفى بالسكوت (قوله عزله)
بالرفع فاعل بلوغ أي قبل أن يبلغ
القاضي عزله (قوله في غير محفل
ولايته) متعلق بقول وقوله حكمت
مقول القول سواء أقالها على وجه
الاقرار أو الانشاء وقوله ولا شهادة
كل أي من المعزول والمتولى أي في
غير محفل ولا يثبت له شهادة على
فعل نفسه وقيل تقبل لأنه لم يجر
لنفسه فقوله لم يدع عنها ضرراً
(قوله ولا معزول الخ) خرج ماله
أضاف القول لما قبل الزل قوله
كنت حكمت بكلاً فإنه قبل
ولم يعلم القاضي أي الذي أجهت
الدعوى عنده وقوله أنه حكمه أي
المذكور من المعزول والمتولى في
غير محفل ولا يثبت (قوله لا يثبت)
أي فلا يثبت عنه عدم اليثبة
وصورة المسئلة أدهى عليه في غير

محفل ولا يثبت مثله إذا أدهى عليه أنه شهد وزد والم قيل لا يثبتة أما لو أدهى عليه وهو في محفل ولا يثبتة فلا تدع ولوم يناسبه
اليثبة وطريق المدعي أن يدعي عليه خصمه وقيم اليثبة بأن القاضي الضال في حكمه لا يثبتة القاضي الثاني وسع اليثبة ويحكم له بالحق
و يتقضى حكم الأول (قوله شرطاً) حال من الأربعة قبله وكذا إن الذي بعده (قوله مبرج الخ)

(قوله ولان الاسلام) معطوف على قوله لاروى البيهقي وقوله الزبيلي قيل بالزاي وقيل بالالف وهو الصواب (قوله والافلا تظاهروا خلفه) ويظهر ان يقدم من المسلمين الاول فالاول الى حصول الضرر (قوله لكثرة) ضرر المسلمين ومن اضافته لمصدر لتفاعله والمفعول محذوف أى الكفار ولو قال لكثرة ضررنا تخبر لكن اولى (قوله فيه تخرجه) ضعفوا المعتدين الذى رفع على المرتد (قوله فى الافظ) أى اعم من المعوى والحواس وغيرهما (قوله وهو لا طرغوا غير العين) ليس قيدا (قوله وقد توضحنى هذا) أى الانتظار (قوله تنبيهه) الخ كان الاولى تأخير هذا التنبيه عن المتن ٢٨٢ الا ترى ان من قبل الهدية ومعناه انه بين ترك البيع والشراء بنفسه أو بوكيله

المعروف فان اشترى بلا محابة
كان الشراء مكروها وان كان
محابة فخاصا به يحرم قبوله لانه
هدية وهى حرمه (قوله لا رذق
رشوة) أى ان كان لاجل
الحكم بالباطل أو ترك الحكم بالحق
وقوله أو هدية أى ان كانت لاجل
الكرام (قوله ولا يصح زان
يقبل الهدية الخ) شرعى بعض
الآداب المطلوبة من القاضي على
سبيل الوجوب وهو عدم قبول
الهدية لكن كلام المتن يجعل ظاهره
انه يمنع قبولها مطلقا مع انه فيه
تفصيل فلتذكر فصل الشارح بقوله
فان كان الخ والحاصل انه ان كان
له هدى خصومة فى الحال أو غلب
على الظن ووقعها من قريب متنع
قبول الهدية مطلقا حسوا كان
المهدي من أهل عمه أم لا كان له
عاده بالهدية أم لا وسواء أهدى
له فى محل ولا يه أو لا وان كان ليس
للمهدي خصومة ولم يكن له عاده
بالهدية امتنع قبولها أيضا سواء
كان من أهل عمه أم لا وان كان له
عاده بالهدية زاد عليها قدرا أو
خسرا أو صفته ثم قبولها أيضا أى
وكان ذلك فى محل ولا يه فى هاتين
الاخيرتين على تفصيل فى هذه باتى
فى الشرح وان كان له عاده ولم

يرد لاجسا ولا قدرا ولا صفقة جاز قبولها ولا فرق فى هذا التفصيل بين الاجابى وبعض القاضى
على المتقدم وفى الشرح من الاستثناء ضعف (قوله ثم أهدى اليه) أى سواء كان من أهل عمه أم لا ولكن يقدح فى ذلك بما إذا أهدى
للقاضى فى محل ولا يه والابن ذهب للقاضى اليه وليس من أهل عمه فاهدى له جاز قبولها (قوله مصت) أى حرام (قوله وقضية
كلامهم انه لو أرسلها) أى من ليس من أهل عمل القاضى وانما أقر ذلك بالذکر لاجل فيه والافلا تظاهروا خلفه بالشراء بفساد القاضى حرم قبولها
أيضا لكن من غير خلاف بخلاف الذى فى الشرح

هدية

(قوله هدية بأخاضه الخ) من إضافة المصدر إلى فاعله والمفعول محذوف أي القاضي (قوله والاولى اذ قبلها ان يرد الخ) قيسه منافية
عن قولها وردها فكان الاولى ان يقول والاولى ان ردها أو يثيب عليها اذا ٣٨٣ قبلها (قوله أو يثيب عليها أي أو يضمنها في

هدية امامه كماله الا ترى ان لا ينفذ حكمه لهم ولو اهدى اليه من لا خصومة له وكان يهدى اليه قبل ولا يتهمه لانه قبلها ان كانت الهدية بقدر اعادة المسألة والاولى ان قبلها ان ردها أو يبسط عليها لذلك أمد عن التهمة اما اذا زادت على العادة فكذلك لم يعد منه ذلك كذا في أصل الزمعة وقضية تحريم الجمع لكن كمال الزماني يتقاعن المذهب ان كانت الزمعة من جنس الهدية جاز قبلها لغيرها في المأثور والافلاقي الفخار ينفي ان يقال ان تم تميز الزمعة في جنس أو قدر أو مرقوم بقول الجميع والا فلا زيادة وهذا هو الظاهر فان زادت في المعنى كان اهدى من اعادة تقاعن سر راحل تبطل في الجميع أو يصح منها بقدر المعنانية فيه نظر استظهره الا سنوي الاول وهو قاهران كان للزادة زعم والا فلا يصحها والضيافة والهبة كالهبة والعار به ان كانت مما يقابل بأجرة فحكمها كالهبة والافلاقي كالجدة بعضهم وبحت بعضهم ايضا ان الصدقة كالهبة وان كان كذلك ان يشتمل الدفع اليه وما يجسه ظاهر ويقول الشريعة حرام وهي ما يبذل للقاضي لصحة الحق أو ليعتق من الحكم الخلق وذلك نظير لعن الله الراعي والمرتش في الحكم (فروع) ليس للقاضي حضور وابعاد أحد الخصمين حالة الخصومة ولا حضور وليهمها ولو في غير محل ولا يتخلو المسبل وله تخصيص الجانية من اعتدال تخصصه قبل الاقوال فيثبت له اية بقية خصم أحد الخصمين ان نعم المولى اذلتها ولم تقطع كثرة الاوامر عن الحكم والا فلا الجمع ولا يضيف أحد الخصمين دون الآخر ولا يلقى فيما ذكره المرقى والواعظ ومعلوم القرآن وليس لهم أهلية الا الزام والقاضي ان يشفع لاحد الخصمين أو يزن منه ما عليه ولا ينفعها ولا بعدد المرضى وبشدة الخنازير وزور القادمين ولو كانوا متخصصين لان ذلك قربة (ويحجب) القاضي القضاء أي بكرة وذلك (في عشرة مواضع) وأهمل مواضع كاستيفاء مواضع المواضيع التي يكره للقاضي القضاء على حال يتغير فيها خلقه وكالعهلة الموضوع الاول عند القضاة (تخصيص) نظير الخصمين لا يحكم أحد بين اثنين وهو غضبان وتظهر هذا أنه لا فرق بين المجتهد وغيره وبين ان يكون لله تعالى أولا وهو كذلك لان المقصود تشويش الفكر وهو يختلف بذلك ثم تنسى الكراهة اذا دعت الحاجة الى الحكم في الحال وقد يعين الحكم على الفور في سور كثيرة (و) الثاني عند الجوع (و) الثالث عند العطش (المفرط) ينزك عند الشبع المفرط وأهمله المصنف (و) الرابع عند ارشدة الشهوة أي التوقان الى النكاح (و) الخامس عند (الحزن) المفرط في مصيبة أو غيرها (و) السادس عند (الفرح المفرط) ولوقال المفرطين لكان أولى لانه فينبغي الحزن أيضا كالحزن (و) السابع عند (المرض) المؤلم كالهبة في الزمعة (و) الثامن عند (مدافعة) أحد (الاثنين) أي البول والفاط ولو ذكر أحد كقدرته في كلامه لكان أولى لاقادة الاكتفاء وكراهته عند مدافعة بالاولى وكذا يكره عند مدافعة الرجحان ذكره الاميري وأهمله المصنف (و) التاسع عند (التماس) أي غلبته كالهبة في الزمعة (و) العاشر عند (شد الحزن) (شد البرد) وأهمل المصنف عند الخوف المزعم وعند الملال وقد جزم بهما في الزمعة وبما كرهه القضاة في هذه الاحوال تغير العقل والميل فيهما فلو خاف رخصي فيها فنقضناه كالجزم في الزمعة بقية الصلة بين المشورة ولا ينفذ حكم القاضي لنفسه لانه من خصائصه صلى الله عليه وسلم ولا يحكم بقرعة ولا شر بركة في المال المشترك

الله عليه وسلم حكم لزيد بن يسق، وألوا أهرال زير بن يساح خيمه وبتزل له شياً من - حقه فأوى الخيمه شدة حقه وقال للبي سلى
الله عليه وسلم حكمت لأن كان ابن عمك فغضب البي سلى لله عليه وسلم فرجع وحكم نأله الزير بن حكيماً ما بأن يحبس الماء إلى الكعبين
في أرضه (قوله لنفسه) أي سواء لأن الحق عليه أولاً (قوله لرفقه الخ) أراد الحاكم عليهم فيه فنفذ لعلم التهمة (قوله لا لشر بكه)

أى ولا احد أصليه على الآخر
ولا بين أصله وفرعه (قوله الدعوى
الثانية) أى ولا الأولى أيضا (قوله
وتسمع الدعوى عليه الخ) الأولى
حذفت لانه لا فائدة للدعوى مع
الاقرار (قوله ولا يمكن من العود
الى الأولى الخ) راجع لاصل المسئلة
(قوله قد علم بما ذكر) أى طريق
القياس (قوله ولا يشبهه كلاما
الخ) بعضهم جعله عطف مغاير بأن
يراد بالتلفين وقت الدعوى بأن يقول
للمدعى أو المدعى عليه كل كذا وكذا
والتفهم يكون قبل الدعوى بأن
يقول إذا أردت أن نذكر حقك كذا
وكذا الخ بعضهم جعل الالتزمين
قبيل المرافعة متعارفين المعنى (قوله
من منع تلفين الشهادة) الذى هو
ممتنع جعله لتفهم المدعى وجاز
وصورة التلفين أن يقول كل كذا
وكذا تابعى فى الكلام وأما
التفهم فبان بقوله إذا أردت
الشهادة فأتيت بلفظ أشهد وأذكر
المشهود به بجر ورايا باللام والمشهود
عليه بجر ورا بعي وإذا ذكر المشهود
به بجر ورا بالباء والفوق بين
المعتنين حيث امتنع الأول وجز
الثانى أن الشاهد فى الأول يكون
مقتضى كل كلمة قالها القاضى
بمختلف التفهم فانه قبل الشهادة ثم
يشهد باختياره (قوله عندها كم)
أى أعظم من الحاكم الذى يشهدون
عنده أو ثبت عنده غيره (قوله ولا
تقبل شهادة عدو على عدوه) أماله
فتقبل ما لم تقضى العداوة الى القضى
فإن أقضت العداوة الى أن يسرق
ماله أو ينفذ فاقضت مع الشهادة
لعود عليه واعلم انه ان كانت العداوة
من الجانبين نعت شهادة كل على
الآخر وان كانت من جانب شخص
منع الشهادة بالصلو وأما الآخر
فيعفى الشهادة منه لا تخبر عليه

بينهما التهمة وبحكم القاضى ولن ذكره الامام أو قاض آخر أو نائبه وإذا أقر المدعى عليه
عند القاضى أو نكل عن البين خلف المدعى البين الردود وسأل القاضى أن يشهد على اقراره
عنده فى صورة الاقرار أو على عينه فى صورة النكل أو سأل الحاكم عما ثبت عنده والاشهاد به
نزه اجابته لانه قد ينكر بعد ذلك (ولا يسأل) القاضى (المدعى عليه) الجواب أى لا يجوز له
ذلك (الابعد كمال الدعوى) الضميمة ويشترك لصفة كل دعوى سواء أكانت بدم أو غيره
كتقصص ومعرفة وتلافى ستة فسر وط الاول ان تكون معلومة قاله بان يفصل المدعى ما يدعيه
كقوله فى دعوى القتل قتله عمدا أو شبه عمدا أو خطأ أفرادا أو شره فان أطلق ما يدعيه كقوله
هذا قتل ابني من القاضى استقصاه عما ذكر والثانى ان تكون ملزمة فلا تسمع دعوى به شئ
أو يبيعه أو اقرا به حتى يقول المدعى وقبضته باذن الواهب ويلزم البائع أو اقرا بالنسب
والثالث ان يعين مدعى عليه فلو قال فلان تسمع دعواه لا يهاجم المدعى عليه والرابع
والخامس ان يكون على من المدعى والمدعى عليه غير سري لا أمين له مكافأ وماله السكنان فلا
تصح دعوى سري لا أمينه ولا سبي ولا يجنون ولا دعوى عليهم والسادس ان لا تناقضا
دعوى أخرى فلو ادعى على أحد افراده بالقتل ثم ادعى على آخر شركة أو انفرادا لم تسمع
الدعوى الثانية لان الأولى تكذبها من صدقة الآخر فهو مؤخذ باقراره وتسمع الدعوى
عليه على الاصع فى أصل الرضة ولا يمكن من العود الى الأولى لان الثانية تكذبها (ولا يحذفه)
أى لا يجوز للقاضى ان يحلف المدعى عليه (الابعد) أى طلب (المدعى) تحليفه فلو حلفه
قبل طلبه لم يشهد فعلى هذا يقول القاضى لمدعى حلفه واخضع طلبك عنه قال ابن القتيب
فى مختصر الكفاية ولو حلف بعد طلب المدعى قبل اطلاق القاضى لم يشهد به صرحه بالقاضى
الحسين انتهى (تنبيه) قد علم بما ذكره المصنف انه لا يجوز للقاضى الحكم على المدعى
عليه الابعد طلب المدعى وهو كذلك على الاصع فى الرضة فى باب القضاء على الغائب (ولا يلقن
خصما) منهما (بج) فيستظهر بهما لخصمه أى يحرم عليه ذلك لضراره به (ولا يفهمه)
أو واحدا منهما (كلاما) يحرف به كيفية الدعوى وكيفية الجواب أولا الاقرار أو الانكار
لما خرج عن قيد الخصم فى كلامه الشاهد فيجوز للقاضى تعريضه كيفية اداء الشهادة كما
يجوز للقاضى أو الحاكم والراى أقره عليه فى الرضة لا لا لا يشترط فى ادعائه
المنع فله ان تنقل نظره من منع التلفين الى ذلك فلقن القاضى باللقن الشاهد الشهادة كما
يجز به فى الرضة (ولا يقتض بالشهادة) أى لا يشق عليهم كان يقول لهم لم تشهدتم وما هذه
الشهادة ونحو ذلك مما يردى الى تركهم الشهادة فيفسر والنص المشهود به ذلك (لا يقبل)
القاضى (الشهادة) اذا لم يعرف عدالة الشاهد (الامم ثبتت عدالة) عندها كم سواء اطمعن
بالنص فيه أم سكت لانه سكت بشهادة تضمن تعديله والتعديل لا يثبت الا بالائنية وسيأتي بيان
العدالة التى فصل بعد ذلك فإذا ثبتت عدالة الشاهد ثم شهد وقاله أخرى قال فى الرضة ان لم
يطل الزمان سكت شهادته ولا يطلب تعديله ثانيا أو قال فوجهان أحدهما يطلب تعديله ثانيا
لان طول الزمان يغير حيث سكت الحاكم فى ماولة ونصرت انتهى قال فى الخادم ان
الطلاق فى الطول لا يغير الشهود المرتبين عند الحاكم أماله كما يجب طلب التعديل قطعاً قاله
الشيخ عز الدين فى قواعد انتهى وهو حسن وقال فى العداوة استفاض فقضى الشاهد بين
الخاص فلا حاجة الى البص والسؤال (ولا تقبل شهادة عدو على عدوه) لحديث لا تقبل

(قوله وفي معجم الطبراني الخ) غرضه الاستدلال على ان العداوة الباطنة لا يعرفها الا الله (قوله اخوان العلامية) الاضافة على معنى في وكذا ما بعده وقول المشي ولو عادى من يشهد عليه وبالغ في خصامه ولم يجبه ثم شهد عليه قبلت شهادته عليه لئلا يفتن ذلك ذريرة الى رد الشاهدة ايضا فذلك ان تخصصا علم ان تخصصا يشهد عليه ضاداه وخاصه والخال ان ذلك لم يباشر ولو بد منه مبادل على الكراهة لخاصه ثم شهد عليه قبلت شهادته هذا هو المراد (قوله لا يشترط ظهورها الخ) هذا نافي قوله المراد السابق العداوة الظاهرة الا ان يقال المرادها فيما تقدم اظهره ولو باعتبار اماراتها والمنى هنا اشتراط ٣٨٥ ظهورها في نفسها لا انها خصه لاجلها الا الله (قوله لا يكفر بدعته الخ) ان قلت اذا

لا يكفر بدعته الخ ان قلت اذا لم يكفر فقد صدق وانما قيل لا تقبل شهادته الا ان يقال لما كان لهم تأويل لم يقضوا (قوله كنسرى صفات الله) أي المعاني اما انكار المنعوبة فهو كفر (قوله ولا شهادة من يدعو الناس الخ) خفيف (قوله ولا تقبل شهادة والد لولده الخ) يستثنى من ذلك ما لو ادعى القاضي بئال لبيت المال فتشهد له به اسله أفرعه فتقبل لعموم المذهب (قوله أو أصل) مرطوف على فرع والصغير فيه عائد للشاهد يستثنى من الأصل المشارك لا يجبي أو أفرعه المشارك لا يجبي شهد لهما الأصل ان كان المشارك مع الاجنبي الفرع أو شهد لهما الفرع ان كان المشارك مع الاجنبي الأصل وانما قبلت الشهادة بغير ما للصفة وأما حصه الأصل أو أفرعه فان كان له بينه غير ذلك أو شهد حلف معه واستحق وان لم يكن فيصاف المدي عليه ويستحق النصف الآخر (قوله ان يصح شهادته) لم يظهر ماعلة عدم صحة الشهاده فكأن يقال انه منهم في شهادته لانه اذا شهد احد القاذي وثبت كذبه ثبتت عقبا وهو غرض في عقبا (قوله وان خالف ابن عبد السلام الخ) راجع لقوله ولا تقبل شهادة الشخص لاحد

شهادة ذى غرضي أو أخيه أو أوداد وان ما به اسنادا حسن والعمى بكسر الغين الفعل والحسد ولما في ذلك من التهمة (تنبيه) المراد ما عداوة العداوة الدنيوية الظاهرة لان الباطنة لا يطلع عليها الا العلم القويوت وفي معجم الطبراني ن النبي صلى الله عليه وسلم قال سبأى قوم في آخر الزمان انخوان أعداء السرية بخلاف شهادته لانه لا تهمة * والفضل مشاهدته بالاعداء * وعدوا الشخص من يحزن بفرجه ويفرح بجزه وقد تكون العداوة من الجانبين وقد تكون من أحدهما فيقتضى رد شهادته على الآخر ولا يشترط ظهورها بل يكفي دليل عليها من المقامه ونحوها كإثباته الباقي ن ناقلا عن نص المحقق أما العداوة الدنيوية فلا تقى جبرود الشهاده فتقبل شهادة المسلم على الكافر وشهادة السبى على المبتدع وتقبل من مبتدع لا تكفره بدعته كنسرى صفات الله تعالى وخلقه افعال عباد وجواز رؤيته يوم القيامة لا اعتقادهم انهم مصيرون في ذلك لما قام عندهم بخلاف من تكفره بدعته كنسرى حدوث العالم والبعث والحشر لا جسام وعلم الله تعالى بالمعلوم وبالجزئيات لا انكارهم ما علم بحجى الرسول بضرورة فلا تقبل شهادتهم ولا شهادة من يدعو الناس الى بدعته كالا تقبل روايته بل أرى ولا شهادة خطاى لمنه ان لم يذكر فيها ما يبنى احتمال اعتقاده على قول المشهود له لا اعتقاده انه لا يكذب فلا ذكر فيه ذلك كقوله رأيت أو سمعت أو شهد فخالقه قبلت ن والمانع (ولا) تقبل (شهادة) والد وان عللا (لولده) وان سئل (ولا) تقبل شهادة (ولد) وان سئل (لوالده) وان عللا لتهمة ولو قال المصنف لا تقبل شهادة الشخص ليخصه لكان أخسر وأقهم كلامه قبول شهادة والد على ولده وعكسه وهو كذلك لا تنافى التهمة (تنبيه) يستثنى من ذلك ما لو كان بينه وبين أسله أو فرعه عداوة فان شاد نه لا تقبل ولا عليه كإختره في الأقاوا اذا شهد بحق الفرع أو أصل هو اجنبي كان شهد برقين لهما قيات الشهادة فلا يجبي على الاصح من قولى نشر بن الصفة وتقبل الشهادة لكل من الزهدين من الآخر ان الحاصل بينهما عقد بطر أو يزول نعم لو شهد ن وحسنه ان فلا ن قدفى الموضع شهادته ن أحد وجيهين وبجه البقيتين وكذا لا تقبل شهادته عليها بان لا نه بدى خيانه فقرأه لا تقبل شهادة الشخص لاحد أسله أو فرعه على الآخر كإختره الفرع و يؤيده منع الحكم بين أبيه وابنه وان خالف ابن عبد السلام في ذلك مع بيان الوازع الطبيعى قد تعارض فظهر الصدق ولصفت التهمة ولا تقبل تركبة أو الولد ولا شهادته له بالترسوا أو كان في جهره أم لا وان أخذناه بقراره برشد من في جهره (تنبيه) قد علم من كلام المصنف أن ما عدا الأصل والفرع من حواشى النصب تقبل شهادة بعضهم بعض فتقبل شهادة الأخ لآسبه وهو كذلك وكذا تقبل شهادة الصدق بصدقه وهو من صدق في ودادك بان جبه ما عملنا قال ان المقام قليل ذلك أى في زمانه وناذر في زمانه أو ممدوم (ولا يقبل) القاضي (كتاب قاض) كتيبته (القاض) ولو غير عين أى لا يعمل به (في) ما أنهاء من (الاحكام) كان

أصله أو فرعه على الآخر وان كان ظاهر كلام الشارح انه راجع لقوله ويؤيده منع الحكم بين أبيه وابنه (قوله الوازع) أى الميل الطبيعى أى الجلبى قد تعارض لان في شهادته لما كورة فعلا لاحد أصله المشهود له ومضى راجع الى آخر الشهود عليه فلا جناح أن راجع جانب الضرر ولا أن يرجع جانب النفع فعارضنا قساقطار هذا التعليل وان كان ظاهر الكتبه ضيف والمقدم الاول (قوله كتيب الخ) البازا نة وفي بعض النسخ كتيبته (قوله الى قاض الخ) اظهار في مقام الاشارة بالنظر لكلام الشارح مع المنع (قوله فيه) أى الى الكتاب (قوله كان حكمه فيه) أى الى الكتاب أى ذكر الحكم فيه

(قوله واشهد بالحكم) في بعض النسخ هكذا وفي بعضها واشهدت بالحكم وهو متعين ليعبدانه من جهة المكتوب (قوله شاهدان) المراد به شاهدان غير شاهدي الحق اماهما فلا يذهبان الى القاضي المكتوب اليه واذا الذي يذهب هذا الحكم (قوله وبهما) أي شاعدي الحكم بالحق وهذا اذا كان المراد انهما الحكم اما اذا كان مع البينة ولم يحكم وأراد انهاء البينة أي انه معها فيكون المراد وبهما أي شاهدي الحق ان لم يعلمهما ٣٨٦ الخ وكذا شاهد الكتاب ان لم يكن عدلها فبينة بهما في هذه الحالة كما في

حكمة طاهر على نائب بدين (الابعد شهادة شاهدان) عدلي شهادة (شاهدان) عند من وصل اليه من القضاة (عاجية) أي الكتاب من الحكم (تنبيه) صورة الكتاب كما هو حاصل كلامه لروضة حضر فلان وادعى على فلان القائب المقيم ببلد كذا بدين وسكنت له بحجة أوجب الحكم وسألي أن أكتب البسك بذلك فاجبته وأشهد بالحكم شاهدان وبهما ما لم يعدلها ولا خلافه ترك نسبهما ويسمى بدينه بعد قرأته على الشاهدان يحضره بقوله أشهد كما أتى كبت الى فلان بما مضى وبضمان خطهما فيه ولا يكتفي أن يقول أشهد كما كان هذا الخطي وان ما فيه حكمي ويدفع للشاهدان نسخة أخرى بلا ختم ليطالها هو ويتذكر عند الحاجة ويشهدان عند القاضي الآخر على القاضي الكاتب عاجري عنه من ثبوت حكمه أن أنكر الخصم المحضر ان المال المذكور فيه عليه فان قال ليس المكتوب امهي سدي بهينه ان لم يعرف به لانه غير نفسه والاصل براءة الغمة فان عرف لم يصدق بل يحكم عليه اوقال است الخصم وقد ثبت بقراره أو يحجه انه اجمعه حكم عليه ان لم يكن ثم من شره فيه أو كان ولم يعاصر المدعي لان الظاهر انه الحكم عليه فان ثم من شره فيه وطاهر المدعي فان مات أو أنكر الحق بعث المكتوب اليه للكتاب ليطالب من الشهود زادة تميز لمشهود عليه ويكتبها وبنيها ثانيا لقاضي البلد القائب فان لم يجد زادة تميز الامر حتى يتكشف فان اقترن بالشارك بالحق طوله وبه وتعتبر اوضاع المعاصرة امكان المعاملة كما صرح به البندنجي وغيره (تنبيه) لو حضر قاضي البلد القائب ببلد الحاكم لم يدعي الحاضر فشافه بحكمه على القائب امضاة اذا ادلى محل ولايته وهو حينئذ قضاء عليه بخلاف ما لو شافه به في غير محل فليس له امضاة اذا ادلى محل ولايته كما قاله الامام والفرزاي ولو قال قاضي بلد الحاضر وهو طرف ولايته لقاضي البلد القائب طرف ولايته حكمت بكذا على فلان الذي يملك فذلك لانه ابلغ من الشهادة والكتاب في الاعتماد عليه والانه ولو بشر كتاب يحكم بعض مطلقا عن التقيد بفوق مسافة العلوي والانه اجماع حجة يقبل فيما فوق مسافة صدوي لا فاعداؤها وفارق الانما بالحكم بان الحكم قد تم ولم يبق الا الاستيفاء بخلاف جماع الحجة اذ يسهل احضارها مع القرب والعبرة بالمسافة بما بين القاضيين لا بما بين القاضي المنهي والغريم مسافة الصدوي ما يرجع منها مبكرا الى محله يومه المعدل ومبست بذلك لان القاضي يدعي أي بعين من طلب خصما منها على احضاره و يؤخذ من تعليلهم السابق انه لو عسر احضارا لمج مع القرب بضرر من قبل الانهاء كذا كره في المطلب

«فصل» في القسمه بكسر القاف وهي تميز بعض الانصاء من بعض والقسم الذي يقسم الاشياء بين الناس قال لبيد فارض ما قسم المثلث ثاقما * قسم المعيشة بيننا فادما والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى واذا حضر القسمة الا بقران صلى الله عليه وسلم يقسم الغنائم بين أو بآهار واه الشجان والحاجة داعية اليها لئلا يتمكن كل واحد من الشركاء من

حالفها ما بالحكم (قوله من ثبوت أو حكم الغلبة الثبوت مرت له من عبارة التميز لان ذكر أو لانها الحكم والثبوت ثم قال من ثبوت وحكم فهو صحيح هناك واما هنا فلم يذكر الانهاء بالحكم فقط (قوله بل يحكم الخ) أي ينقد الحكم ان كان الانهاء بالحكم أو ينقض الحكم ان كان الانهاء بجماع البينة (قوله زادة تميز) أي أو لا بد من حكم ثان من قاضي بلد الحاضر ولا يشترط اعادة الدعوى والتعليل (قوله لمدعي) متعلق بالحاكم وقوله الحاضر مفعول المدعي (قوله امضاة) أي فضده أي شافه به بالحكم أو المراد انشاء الحكم ان شافه به جماع البينة (قوله قضاء به) فيشترط ان يكون مجتهدا (قوله في غير محله) أي الخبر بكسر الباء سواء كان الخبر بعضها في محل ولايته أو لا فلا ينفذ الخبر بفتح الباء في الصورتين لان الخبر بكسر الباء في غير محله كالمزول فلا يشيل خبره (قوله والانه الخ) يعني المنهي واجابة فيها قلب أي الحكم للمنهي وقوله معني مطلقا أي ينقد مطلقا (قوله مبكر) بالفتح مفعول أي شخص مبكر أي شيء من طلوع القمر أو من قبل طلوع الشمس وقوله يومه منصوب على الظرفية وفي بعض النسخ مبكر بالصبغ حال من فاعله يرجع والمعنى ان يذهب اليها ويرجع في يوم (قوله بدى) من الاعادة (قوله أي بعين) من الاعانة فهو ضم اليها وكسر العين (قوله على التصرف احضاره) متعلق بعين (فصل في القسمه) ذكرها المصنف في القضا لانها قد تقع من القاضي أو من صوبه (قوله في غير الحاضر الخ) قبل هو معني لنوى ونسرى على خلاف القاعدة من كون المنهي القوي اعظم من الغني الشريحي وقيل معنى شرعي واما معناه فانه فهو مطلق التميز (قوله والقسم الخ) هذا زادة فائدة من الشارع (قوله المثلث) هو من أسماء الله تعالى قال كمال الله تعالى عند مدليل مقتدر (قوله عواذ احضر القسمة الخ) كان في صدر الاسلام يجب اعطاء ذوي القربى وما عطف عليهم شيئا من التركات ثم نسخ الوجوب وبقي التليب

التصرف
 (قوله في غير الحاضر الخ) قبل هو معني لنوى ونسرى على خلاف القاعدة من كون المنهي القوي اعظم من الغني الشريحي وقيل معنى شرعي واما معناه فانه فهو مطلق التميز (قوله والقسم الخ) هذا زادة فائدة من الشارع (قوله المثلث) هو من أسماء الله تعالى قال كمال الله تعالى عند مدليل مقتدر (قوله عواذ احضر القسمة الخ) كان في صدر الاسلام يجب اعطاء ذوي القربى وما عطف عليهم شيئا من التركات ثم نسخ الوجوب وبقي التليب

(قوله الذي نصبه الامام) ومنه منصوب الشركاء اذا حكموه (قوله وعلم الحساب) يحذف على علم المساحة من عطف العام على الخاص (قوله وانما اشترط عليها الخ) لاحاجة لذلك لانه ينفي عنه قوله لانه لا سند عام للمساحة (قوله تنبيهه على صبر الخ) غرضه الاهتراء على المتن ووجهه بقوله لانه يستفاد من التعبير بقول الشهادته انه يدخل فيها اشراط الجمع والمصر الخ أي التعبير بالعدالة لا يقتضيه ذلك لان العدالة لا تتحقق وان كان أصم أخس الخ وانما يستغنى بذلك عن ذكر الاسلام بوجهه الخ ولكن رد على الشارح انه لو علم المتن يقال ان الشارح لم يدخل فيه النساء مع انه لا يصح فهمهم ويخرج منه المرأة والولد والعدو وانهم لا يتقبل شهادتهم مع انه تصح فهمهم (قوله قبل شهادته) الا لو كان يقول وان تعبد شهادته لاجل ان يكون مصدرا مؤلما مطبوعا على ما قبله بدل امد الله لانها مصدر (قوله بل ويستغنى الخ) ترقى في الاعتراض على المتن وهو اضرب المتأني وغرضه بان ذكر الاسلام بالبلوغ والفعل مستغنى عنه على كل حال اما بالعدالتين عبرهما أو بقبول الشهادة التقدمة (قوله واداء الم يكن ٢٨٧ القاموس الخ) انشأ بذلك الى ان قول المتن فان تراضى

الشركاء يمكن مقابل لمخوف تقديمه محل اشراط ما تقدم من منصوب الحكم امام تراضى الشركاء قوله لا يشترط فيه الا التكليف (قوله المال المشترك) مشعول بقسم وليس مغف ولا يعكس (قوله اشترط مع التكليف العدالة) أي وغيرها مما تقدم كعقوبة المساحة والحساب وكونه عقيفا (قوله اما حكمه الخ) والفرق بين من حكمه ومن تراضى به من غير تحكيم انهما حال الحكم جعله عذرا للحاكم بلزومه حال تراضهما فلهذا خلا من تراضى عليه لانه يراه الرضا بحكمه (قوله لم يقتصر فيه) أي ان يقوم به دليل قوله لاشترط العددي المقوم بحتم ان يكون اضمورا جمعا للقاسم بدليل قوله فان لم يكن تقوم فيكي قاسم واحد والحاصل ان القاسم ان كان هو المقوم اشترط تعدده وان كان القاسم غير مقوم لم يشترط في القاسم التعدد ويشترط في المقوم التعدد (قوله وان كان فيه حرص) غاية في عدم التعدد (قوله انه انظر الشهادة) بان

النصر في ملكه على الكلال ويخلص من سوء المشاركة واختلاف الايدي (ويقتصر القاسم) الذي نصبه الامام أو القاضي (التي سبعة شرائط) يزيد عليها شرائط أخر كما شرطها وهي (الاسلام والبلوغ والعقل والطهر والعدالة) لان ذلك لولاه ومن لم يتصف بها ذكر كريس من أهل الولا يوقع المساحة على الحساب لاستدراكها للمساحة من غير عكس وانما اشترط عليها لانها آفة القسمة كان القضاة اعتبروا بالماوردي وغيره من ذلك ان يكون صفيقا عن الطمع حتى لا يرتفع ولا يفتون واقتضاه كلام الام وهل يشترط فيه معرفة التقويم فيه وجهان أو جهه ما يشترط ما كبرى عليه ابن المقرئ وقال الاستنوي حرم باسحابه القاضي ابن البزنجي وأبو الطيب وابن الصباغ وغيرهم (تنبيه) لو قال المصنف بل بالعدالتين قبل شهادته لاستغنى عنه اشراط السمع والبصر والطق والضيقة ادلا به من ذلك واستغنى عن ذكر الاسلام والبلوغ والعقل بل يستغنى عن ذكر ذلك أيضا بالعدالة واذالم يكن القاسم منصوبا من جهة القاضي فأشار اليه بقوله (فان تراضى) وفي نسخة فان تراضى (الشركاء) أي المطلقان التصرف (بين قسمين بينهما) من غير ان يحكمهما المال المشترك (لم يقتصر) أي هذا القاسم (الذي) أي الشروط المذكورة لانه وكيل عنها يمكن يشترط فيه التكليف فان كان فيه ما يحجب وعليه قاسم عنه وليه اشترط مع التكليف العدالة أما بحكمه فهو كصوب القاضي فيشترط فيه الشروط المذكورة (وان كان في القسمة تقويم) هو مصدر قوم السعة برفعتها (لم يقتصر فيه على أقل من اثنين) لاشترط العدد في المقوم لان التقويم شهادة بالقيمة فان لم يكن فيها تقويم فيكي قاسم واحد وان كان فيها حرص وهو الاصح لان الحارس يتحمل ويعمل باجتهاده فكان كالحاكم ولا يحتاج القاسم الى لفظ الشهادة وان وجب تعدده لانه استند الى عمل محسوس وللامام جعل القاسم حاكما في التقويم فيجعل فيه بديلين ويقسم بنفسه والقاضي الحكم في التقويم بماله ويجعل الامام رقيب منصوبه ان يشجع بيت المال ان كان فيه سعة ولا يفسره على الشر كاه لان العمل اعم فان استأجر ورجع على كل منهم قدر الزمان هو المرأة مطلقة في اجرة صحبة وأجدة فالأجرة موزعة على قدر الحصص المأثورة لانها من مزن الملك ثم عاظم ضرر قسمته ان يسطر

يقول أشهد ان قيمة هذا رقيقة هذا أو أشهد ان هذا قدر هذا (قوله وللامام جعل القاسم الخ) غرضه به التيقيد أي جعل اشراط التعدد في القاسم ان كان هناك تقويم عالم يجعل الامام القاسم حاكما في التقويم أي ينقله من غيره ويحل به ويقسم نفسه حيث يسأل عن القيمة عدلين ويقسم نفسه وكذلك لو لم يجعل الامام حاكما فيه ولكن لم يقوم فيسأل عدلين عن القيمة ويقسم نفسه (قوله وللقاضي الخ) تيسر لقوله وان كان في القسمة تقويم لم يقتصر على أقل من اثنين أي ما لم يكن القاسم القاضي بنفسه وهو عالم بالتقويم فله ان يحكم فيه بعله ان كان يجتهد أو قسم بنفسه من غير تعدد (قوله فان استأجره الخ) بأن وكلوا واحدا يستأجرهم مخصصا عن كل منهم على نفسه قدرا أو اثنين ولو كل واحد على ما جرت عادته أو كثيرا وكذا لو استأجرهم من يبايعين كل قدر أو كذا ليعقدوا معا ومن يبايعون (قوله أجرة مطلقة) أي بعين كل منهم قدر ايمان قالوا استأجرناك لتقسم لنا بكذا (قوله ثم عاظم ضرر قسمته الخ) تكميل للاقسام لان المتن تكلم على قيمة المأثورة وقوله ثم عاظم ضرر قسمته أي سواء كان الشر لكل الشركاء أو لبعضهم كقوله العشر المذكورة وقوله منهم

أى كلمهم ان كان الضرر للجميع أو منع من لحقه الضرر كصاحب العشرة في الصورة الآتية (قوله صورة قه) سواء كان مثلباً أو متقوماً
مثال المثلي القراهوم والحبوب والأدهان ومثال المتقوم أرض متقومة الأجزاء ودون متقومة الآتية (قوله وان هذا النوع أو نوع الثاني الخ)
يقضى أن القهين داخلان في المنع من الشارع حسب كراهية القسم الثاني بقوله النوع الثاني الخ والجواب ان ذكر الشارع له زيادة
إيضاح ويبان لامثله وفروعه (قوله مثلاً) راجع للكتابة لأن القهية كلها طرق كثيرة عند القهوان (قوله ينجذب) أى نحو بالو لا فرق بين
كتابة الأجزاء أو المعاصى حتى الاختلاف في كتابة الأجزاء لا يوجب إصباح المدس ومعنى الاختلاف في كتابة الأسماء أن لا يبدل أو يوضع
القصة على الجزء الثاني أو الخامس ومحل ٢٨٨ وجوب ذلك في قصة الأرض والأرو وأما المنقول فلا يجب فيها ذلك لأن ضرر

التفرق أفاضه في الأرض دون
المنقول (قوله النوع الثاني القصة)
بالتعديل الخ اعلم أن مدار قصة
التعديل على الاختلاف في أمانى
القصة كعبيد من جنس قهية مختلفة
أو الاختلاف في الصورة كقاي عبيد
من جنس من مع استواء القصة أو
الاختلاف في القصة والجنس كعبيد
من أجناس مع اختلاف القصة
(قوله كارضين الخ) القصة كارض
واسعة قهية جيد وروى وعين قهية
الجيد وحده والروى وسده ههنا
المردود يكون استدراكه على قوله لم
شريكه الآ خر أيا به أى متى تمكن
قصة كل على حدته أو لا فلا يجار
(قوله ويجعل قصة التعديل الخ)
أشاره إلى أنها تخرى في العقار
والمنقول وقد اشغلت هذه المسئلة
على قيود قصة قوله منقول لا وقوله
نوع وقوله لم يختلف وقوله متقومة
وقوله زالت الشر كة مثال ذلك
مافاه الشارع وانما كان من قصة
التعديل مع كون الجنس واحداً
والقصة مستوية نظراً لاختلاف
الصورة فخرج بقولنا العقارات
ففيها تفصيل ان كانت متقومة
الأجزاء والقصة قهية أفرز والا
تعديل وخرج بنوع منقولان

نفعه بالكيفية كقوة وثوب نفيس متعهم الحاكم منها وان لم يطل نفعه بالكيفية كان
نقص نفعه أو بطل نفعه المقصود منه لم يمنعهم ولم يجبهم فالأول كسيف بكسر واثنى كحسام
وطاحون صغيرين فلا تمنعهم ولا يجبهم ولو كان له عشر دار مثلاً لا يصلح للسكنى والباقي لا شر
يصلم لها أجبر صاحب البشرى على القصة بطالب الآخر لا عكسه ومالاً يعظم ضرر قسمته أنواع
ثلاثة وهى الآ تية لأن المقسوم ان تساوت الانصبا منه صورة وقصة فهو الأول والاثنى لم
يصحح في الرد حتى الثاني والثالث النوع الأول القصة بالأجزاء وتسمى قصة المشتبهات وإلى
هذا النوع والنوع الثاني أيضاً أشار المصنف بقوله وإذا زاد أحد الشرى بغير شريكه في قصة
مالاً ضرر فيه) كثل من حبوب ودرهم وأدهان وغيره دار متقومة الآتية أو أرض مستوية
الأجزاء (لزم) شريكه (الآخر) المطلوب إلى القصة (الجانبة) إذا ضرر عليه فيها فجزأ
ما قسم كإلا في المكبل و زنا في الموز ون ذرعى في المزرع وعدا في المعدود بعدد الانصبا
ان استوت ويكتب مثلاً هو قهية بآتى من قهية الأنواع في كل قصة أما قسم بطن من الشركاء
أو جزء من الأجزاء ميزان البقية بعد أو غيره ودرج في الرقيع بنادق من نحوطين مستوية
ثم يخرج من لم يحضر الكتابة والأدراج قصة اماعلى الجزء الأول ان كتبت الأجزاء وأعلى
اسم زيد مثلاً ان كتبت الأجزاء فبعض ذلك الجزء ويسهل كذلك في الرقعة الثانية وتعين
الثالثة للباقي ان كانت الرقعة ثلاثة فان اختلفت الانصبا كنصف وثلث وسدس جزئى ما قسم
على أقفالها وينجذب إذا كتبت الأجزاء تفرق حصصها بآلى لا يبدل أصحاب المدس النوع
الثاني القصة بالتعديل بان تعدل السهام بالقصة كارض تختلف قصة أجزاءها بقوة أو أمان
وقرب ما أو يختلف جنس ما فها كستان بضه قتل وبضه عنب فاذا كانت لاثنين نصفين
وقصة ثلثها المتأمل على ما ذكر قصة ثلثها الخالين من ذلك جعل الثلث سهماً والثلثان سهماً
وأقرع كامر وبارم شريكه الآخر أيا به كجعل ذلك عبارة المصنف كما صارت الإشارة إليه
الحال للمساوى في القصة بالسماوى في الأجزاء في الأرض المذكورة نعم ان أمكن قسم الجيد وحده
والزرى وحده بلزمه فيها أيا به كارض يمكن قصة كل أرض منها بما بالأجزاء فلا يجبر على
التعديل كاجتهه الشخان وخرم به جمع منهم الماردى والروى يوجب برعى قصة التعديل في
منقولان نوع لم يختلف متقومة كعبيد وثياب من نوع ان زالت الشر كة بالقصة كثلثة
أصداً بقصة مساوية القصة بين ثلاثة على قصة التعديل أيضاً في حدود كين صفار مثلاً لقصة
مما لم تختلف على كل منها القصة أعيا نا ان زالت الشر كة فيها الساجبة بخلاف نحو الدكاكين الكبار
والصغار غير الملازمة لشدة اختلاف الأغراض باختلاف الحال والآتية النوع الثالث

أجناس كعبيد كى هذى وجشى فلا يجارى ذلك وخرج بقوله لم تختلف مالاً واختلفت كذا اثنين مصر يتين القصة
وثنابتين فلا يجارى في ذلك وخرج بقصة المثلية فاما إفراز لا تعديل وان كان فيها اجبار (قوله مما لا يختلف في كل منها الخ) معناه ان
الأغراض لا تختلف في قسمها إلا بما ملاسقة ومستوية القصة وعبارة المنهج مما لا يجتم على منها القصة أعيا نا لا يقبل ان يصير كل
دكان دكانين وهى أوضح من عبارة الشارع (قوله أعيا نا) حال من دكانين ومعناه مستوية القصة أو حال من القصة ومعناه ان كل واحد
أخذ عيناً (قوله النوع الثالث القصة بالرد) تقدم أن الشارع لم يجعل كلام المتن شاملاً له وإنما جعله شاملاً للرد لان المتن قال لم
الآخر أيا به ومعناه انه يجبر الآخر عليها إذا امتنع والثالث لا يجارى فيه فلهذا لم يكن دخلاً فيه

(قوله وشروطاً في قسمة ما قسم براض) وذلك يجري في الأقسام الثلاثة يخرج مقسم بأخبار وقرينة الإفراز والتعديل فلا شرط فيها الرضا بعد القرعة ولا قبلها (قوله رضاها) يخرج قرعة بأن يقولوا رضاها أخرجنا القرعة أو هذا القسمة أو بذلك (قوله أوجب) ولو قبل ذلك (قوله في قسمة أخبار) وهي إفراز أو تعديل (قوله لم تنقض ولو مع البينة (قوله وإن لم يثبت) يخرج زوجه ولو ثبت (قوله فله تحليف شريكه) أما تحليف القائم ذلكان منصو بالسا كم أو يحكماه فلا يجوز (قوله بطل الفسخ) يعني أن المال بمان كان مشتركاً بين اثنين مثلاً بصير مشتركاً بين ثلاثة (قوله ما يذنبه الفسخ) فإن كان هناك بينه أجيال أو رجل واحد أو أن لا شاهد معين وقيل يكفي وهو المحدث ((فصل في الدعوى والبينات)) (قوله في الدعوى الفسخ) ذكرها في باب القضاء لأنها لا تكون إلا عند فسخ أو بحكم والدعوى تجمع على دعوى بكسر الواو وفتحها أو الفها الثابت كالف وحلى وقد توثق بالتأجيل لدعوة وتجميع على دعوات كجسدة وسجدات (قوله والبينات) ذكرها غير مناسب لأنه سيء كراهته ودفعها ٢٨٩ بعد ذلك فكان الأولى حذف قوله أو البينات أو

كان يعبر بكتاب أو بابو بندرج الفصل الأسبق بعد فتحه (قوله من وجوب) أي ثبوت وقوله على غيره هذا مثل الشهادة فالأولى أن يزيد له قبل على غيره (قوله عندنا كم) ومثله الحكم وكذا النكاح والسجد في حق العبد (قوله الأصل في ذلك) أي على الفسخ والنشر المرتب (قوله لا دعوى ناس الخ) أي سوى ذلك فخطب عظيم فانتقم ذلك لا متناع الإطاعة بالدعوى المجردة من الثبوت الشرعي على تأجيله لأننا إذا دخلت متى ثبتت فتعقروا إذا دخلت على متى أثبتته فيصير المعنى امتنع ادعاء الناس دماء رجال وأموالهم لا متناع الإطاعة بالدعوى المجردة (قوله وروى البيهقي الخ) ذكره بعد ما تقدم لأن فيه زيادة فائدة وهي أن البينة على المدعي (قوله والذي يتعلق بهذا الفصل الخ) أي يذكر فيه ولو قال والذي يتعلق بالخصومة خمسة أشياء فكان أولى وهذا خمسة اثنان منها في جانب المدعي وهما الدعوى والبينة والثلاثة الباقية في

الخصومة بالرد بان يحتاج في القسمة إلى رد مال أجنبي كان يكون بأحد الجانبين من الأرض يجوز بشر كثير لا يمكن قسمة فريد أخذها بأقسمة قسط قيمة فخر الشرفان كل ألفا وله النصف فرد خصمه أو لا يجاري في هذا النوع لأنه فيه عيلاً كما لا يشترط فيه فكل كغير المشترك وشروط في قسمة ما قسم براض من قسمة رد وغير هارضاها بعد خروج قرعة والنوع الأول إفراز للفق لا يبيع والنوع الثاني الترخا بسم وأن أسعى على الأول منهما كما هو ثبتت بحجة غلط أو حيف في قسمة أخبار أو قسمة تراض وهي بالأجزاء فنقض القسمة بتوحيها فإن لم تكن بالأجزاء بان كانت بالتعديل أو الرد لم تنقض لأنها إما لم يثبت ذلك فله تحليف شريكه ولو استحق بعض مقسوم معيناً وليس سواه بطلت القسمة لا حياج أحد هيا إلى الرجوع على الآخر وتعود الإطاعة وإن استحق بعضه شأناً بطلت فيه لا في الباقي (تتبع) لوراع الشرع كالمال في قسمة في قسمة ملك بلا بينة كم يجزم وإن لم يكن لهم منافع وقيل يجيزهم وعليه الإمام وغيره (فصل في الدعوى والبينات) هو في بعض النسخ أن هذا الفصل مقدم على الذي قبله والدعوى في اللغة الطلب التي ومنه قوله تعالى ولهم ما يدعون وشروطاً اختياراً وجوب حق على غيره عندنا كم والبينات جمع بينة وهم الشهود معاً بذلك لأن بهم بين الحق والأصل في ذلك قوله تعالى وإذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم إذا فرق منهم معرضون وأخبار كغير مسلم لو دعوا الناس بدعواهم لا دعوى ناس دماء رجال وأموالهم ولكن المدعى على المدعي عليه وروى البيهقي بإسناد حسن ولكن البينة على المدعي والعين على من أنكر والذي يتعلق بهذا الفصل خمسة أمور الدعوى وجوابها والعين والبينة والشكول وتقدم شرط صحة الدعوى فيما قبل ذلك وإن لها ستة شروط وأما الأربعة فله في كلام المصنف كاستراء (و) المدعي من خالف قوله الظاهر والمدعي عليه من وافقه فقولاً الزوج وقد أسلم هو وزوجه قبل وطأ أسلمامها فالتناكح باق قولاً ثبت لم يأت فلا نكاح فهو مدعى مدعي عليها (إذا كان مع المدعي بينة) بما ادعاه (معها الحاكم وحكم له) أن كانت بعدة فيشرط في غير عين ردن كقود وسد فذلك ونكاح ورجعة ولها دعوى عندنا كم ولو عكفا فلا يستقل صاحبها باستيفائه نعم أو استقل الاستحقاق لقود باستيفائه وقع الموقف وإن سمي مخرج بذلك العسن والدين فيقسمهما

(٣٧ - خطيب ثاني) جانب المدعي عليه وهي العين والنكول وجواب الدعوى أي هو الإقرار أو الإنكار (قوله والمدعي الخ) هذه الواو بفتح الجمة أصلها داخلة على كلام المتن فادخلها الشارح على المدعي وأدخل على المتن افتاء وجهه تقريراً على تعريف المدعي والمدعي عليه لأن معوقاً مهممة ناعمة (قوله فهو مدعى) أي مدعى عليها ومقتضاه أن تصدق فيجب وهو قول في المسئلة والمتبعة أن أقول قول الزوج بيمينته وديم النكاح لأن الأصل بقاء النكاح ويكون ذلك مستمسك من قولهم المدعي في جانيه البينة أي الأهدوم مسئلة لقسماء العاتان وزاد بعضهم على ذلك الوديع إذا دعى إلى رد أو التلف فإن العين في جانب فيكون أيضاً مستمسك وبعضهم قال نه على الأصل ويكون قوله موافقاً للظاهر لأنه أي الوديع مدعى بقاءه على الأمانة والأصل بقاءها فيكون العين في جانبته على الأصل (قوله معها الحاكم كم الخ) أشار بذلك إلى أنه إذا لم يسمعها لم تقضى شيئاً (قوله في شرط الخ) فنشرع على قوله معها الحاكم كم وما صل مفرمه ثلاثة أقسام العين والدين وغيرهما بين العين والدين فيهما تفصيل تاريخاً جان إلى تاريخ وتارة لأن غيرها لا بدقته من الرفع

(قوله ان استحق شخص عبدا) ومثلها المنفعة المتعلقة بالعين بان كانت اجارة واردة على عين من ماله (قوله للضرورة) أى ضرورة الرفع الى الحاكم لما فيه من المؤنة المشقة (قوله وان استحق ديناً) ومثلها المنفعة المتعلقة بالذمة تحكمها كالتدين فله ان يأخذ من ماله من حيث يذمته قدر قيمتها ان كان متجماً (قوله على منجني) أى سواء كان مقراً ومنكرام المدي بينه أولاً (قوله طالبة) أى استقر على مطالبته والمراعاة استقر على المطالبة ان أرادوا الاخذ من ماله من غير مطالبة بهذا الطلب المتقدم (قوله فان لم يكن معه بينة) أى ليس هذا من تطالبه يقول الشارح وان استحق ديناً الخ وان كان ظاهره انه يمتط ببل هو من يمتط بقوله وان كان مع المدي بينة وكان الاولى ذكره عقبه وتأخير الكلام على العين والدين أو كان بهم الكلام ٢٩٠ على مسئلة الدين ثم يذكر ذلك (قوله وله جئنا ان يأخذ الخ) امر يمتط بقوله وان

استحق ديناً وليس راجعاً للدين
(قوله ان كان بصفته أى أو ردنا
لا جود) (قوله كسر ياب) أى
غير صلب ويجنون وغائب فلا يأخذ
من ماله من ان ترتب عليه كسر أو
تعب للدين ثم خصوصاً الغائب وان
لم ترتب على الاخذ كسر وان
أخذ من ماله كغيره على المعقد
وبعضهم منع الاخذ من ماله
مطلقاً (قوله فان نكل عن العين
ودت على المدي) أى ردنا
القاضي فلو حلف قبل رد ماله
القاضي لفت وحمل ذلك ماله بحكم
القاضي بشكول الخصم فان حكم
بان قال حكمت بشكول أو حلفنا
ناكلاً فلا تتوقف على رد القاضي
فاذا حلف بعد ذلك امتنعها ولكن
في عبارة ابن قاسم ما يقتضيه لابد
من رد العين في هذه الحالة أيضاً
كالتى بعدها حرو ويكون رد
القاضي العين على المدي وقوله
الحلف بمنزلة الحكم بشكول (قوله
فيحلف ويحصى) أى يبرأ العين
من غير توقف على حكم لهما
كالقرار وهما يتوقف على حكم
(قوله فيحلف المدي ويحصى) أى
غالباً وتد لا يحلف كالإدنى

تفصيل وهو ان استحق شخص عبداً شرط ان لا يعصى بها عندنا كم ان نحشى بأخذها
ضرراً نحو زواجه والا فله أخذها استقلاً للضرورة وان استحق وضا على مجتمع من أدائه
طالبة به (فان لم يكن) معه (بينة) معدلة (فانقول) جئنا قول المدي عليه الموافقة
الظاهر ولكن (بينته) في غيراته ما في دعوى الدم اذا الهين هذا في جانب المدي لوجود اللوث
كأقدم هناك وله جئنا ان يأخذ من ماله المدي عليه بغير مطالبة جنس حقه وإذا أخذ
ملكه ان كان بصفته فان تعدد عليه جنس حقه أولم يجد جنس حقه بصفته أخذ غيره مقدماً
النقد على غيره فيعيه مستقلاً كما يستقل بالاخذ لثاني الرفع الى الحاكم من المؤنة هذا حيث
لا جهة ولا فلا يسبغ الا باذن الحاكم وان جاز له الاخذ فعل ما يصل للمال الابه ككسر باب
وثب حدار وظاهر أن يحمل ذلك اذا كان مسلماً للمدين ولم ينطق به حق لازم كرهن واجارة
والمأخوذ مضمون على الاخذ ان تلف قبل غلظه ولو بعد البيع لانه أخذه لغرض نفسه كالمستأمن
وان كان الدين على غير مجتمع من أدائه طالبة به فلا يأخذ من ماله بغير مطالبة ولو أخذ من ملكه
وزمعه وردد وضمنه ان تلف عنده (فان نكل المدي عليه أى امتنع عن العين) بغير عرضها
عليه كان قال أنا نكل أو يقول القاضي احلف فيقول لأحلف أو يسكت لأنه منه وغاية
(ردت) أى العين جئنا (على المدي) لانه صلى الله عليه وسلم ردنا على صاحب الحق كإرواه
الحاكم وصححه وكذا فعل عمر رضي الله تعالى عنه بمضرم النخعي رضي الله تعالى عنه من
غير مخالفة كإرواه الشافعي رضي الله تعالى عنه (فيحلف) المدي ان اختار ذلك (ويستحق)
المدي به بينته لا بشكول خصمه وقول القاضي المدي احلف نازل منزلة الحكم بشكول المدي
عليه كافي الى رضى كاساها وان لم يكن حكم بشكوله حقيقه وبالجملة فللخصم بعد نكوله الهدوء
الى الحلف ماله بحكم بشكوله حقيقه أو تنزلاً ولا فلا يسبغ له الهدوء اليه الا رضاه المدي وبين
القاضي حكم النكول الباهل به بان يقول له ان نكلت عن العين حان المدي أو أخذ منك
الحق فان لم يقبل وحكم بشكوله نفذ حكمه لنتصيره بذلك (بجئت من حكم النكول وعين الرد
وهي عين المدي) بشكول خصمه كالقرار ان الخصم لا كالبينة لانه يتوصل بالعين بعد نكوله الى
الحق فائتبه اقراره به فيحلف الحق بغير فراغ المدي من عين الرد من غير افتقار الى حكم كالقرار
ولا تدفع بعدها حجة بمسقط كإدائه أو إقراره بان يحلف المدي عي الرد ولا عذر سقط عنه من العين
والمطالبة لا عراضه عن العين ولكن تسع حجة فان أبدى عذراً كإقامة حجة وسؤال قبيته
ومراجعة حساب أهل ثلاثة أيام فقط الثلاثون لمداخلة الثلاثة مدة مخففة شرعاً وبارق

الولى لوليها حقاً انكر المدي عليه ونكل عن اثنين فلا يحلف بل يعهل حتى يبلغ الصبي ثم يحلف وكذا لو ادعى على
شخص جبال لميت لا وارث له نصب الامام شخصاً وادى نكل المدي عليه فلا يحلف المدي بل يحبس المدي عليه انى ان يحلف أو يقر
وكذا ناطر الوقف والمصددا ادعى شيئا بالإصل فحلف بل يحبس المدي عليه انى ان يحلف أو يقر وكذا الوصي اذا ادعى على الورثة ان
مورثهم أوصى لفقراء مثلاً بكذا فأنكروا ونكلوا فلا يحلف الوصي بل يحبس الورثة الى أن يلقوا أو يقروا (قوله الارضا المدي)
اذا نكل ثانياً لم يحلف المدي لانه أسقط حقه برضاء يحلف خصمه (قوله كالقرار ان الخصم) وفرع عليه فرعين قوله فيجب الحق بضرار
المدي الخ وقوله ولا تدفع بعدها حجة أى المدي عليه بسقط (قوله فان أبدى) أى المدي عذراً (قوله وسؤال قبيته) أى هل يلزمه
الحلف أولاً (قوله ومراجعة حساب) أى يدر

(قوله تضرع الجاهل) أي التي لم يتقدمها رد الجاهل من المدعى عليه على المدعي (قوله واليمين إليه) أي موكله إليه وناصفة ولا بد بخلاف
الجنة (قوله إلى آخر المجلس) أي المجلس الخصومة المتعلقة بالخصمين بأن لم يشرع في غيرهما وذلك كره المشي غير ظاهر (قوله فذلك الخ)
أي سقط عنه كتمان ادعى الإسلام من أول الخول أو بعضها إن ادعاه في أثناء الخول (قوله وليس ذلك قضاء بالنكول) المدعى ليس
المطالب بالجزئ بوزن وماله بسبب النكول بل لا يجوز حبس واستغلت ذمته بما لو لم يأت بدافع (قوله وان ادعى الخ) غايته في عدم حلف
الولي (قوله وإذا ادعى الخ) التبرير بذلك ما على سبيل التغلب أو باعتبار صورة الدعوة لما لم يرد إلا في بيده العين يقال له مدعى
عليه لأنه موافق لظاهر دعواه أنه ملكه والآخر يقال له مدعى لأن دعواه مخالفة لظاهر (قوله في أحد ههما الخ) المراد اليمين المتأصلة
ليخرج ما لو أخذ شخص شيئا من إنسان ثم ادعى لنفسه وادعى من كان ٣٩١

اليد لا تنقل ذلك لأنه قال قول قوله وإن لم تكن له
اليد لا تنقل ذلك لأنه قال قول قوله وإن لم تكن له
أفقا وقال أقول في ما أو كانت عنده
أمانة وأبكر الأثر وادعى ملكه
لها قال قول قوله وإن لم تكن العين
الآن بيده وكذا لو كان له دار فأكراه
فأدى المكثر شيئا ثانيا ثم الله
وقال المكري هو ملكي قال قول
قول المكري وإن لم تكن العين
بيده لأن اليد في الأصل له بخلاف
المقول في ما إذا ادعى ما قال قول
قول المكثرى (قوله ولا يثبت) فإن
كان هناك يثبت عملهما وإن كان
لكل يثبت قدمت بينة الداخل كما
يأتي تفصيل ذلك (قوله ولا يثبت
لهما) وكذا إن كان لهما بينة في ياني
ويجانب به قبيد بذلك لأجل قوله
فقالوا أما إذا كان لهما بينة قهولهما
أي من غير تصحاف (قوله سقطنا)
بمثل ذلك إذا تساوت البينات عددا
ونارحما بدليل قولهما ياتي
ويرجح برجلين أو رجل واحد
على شاهد عين وكذا قوله ويرجع
بتاريخ سابق وكذا يقال في قوله
فهو لهما (قوله وإن أقر به لاحدهما)
أي أولهما (قوله ولو أقرت الخ)

جواز تأخير الجاهل أي بما قد لا تساعده ولا تخضر واليمين إليه وهل هذا الإمهال واجب أو
مستحب وجهان والظاهر الأول ولا يعمل خصمه لئلا حتى يستغفر الأرض المدعى لأنه مشهور
بطلب الأقرار أو اليمين بخلاف المدعى وإن استعمل الخصم في ابتداء الجواب لعذر ما هل إلى
آخر المجلس إن شاء القاضي وقيل إن شاء المدعى أو الأول هو ما جرى عليه ابن المقر وهو
الظاهر لأن المدعى لا يتسدد بأثر المجلس ومن طوب بجزية فادعى مسقطا كاستلامه قبل
تمام الخول فإن وافقت دعواه الظاهر كان غائبا فالحق وادعى ذلك وحلف فذلك وإن لم
يوافق الظاهر بأن كان عندنا ظاهرا ثم ادعى ذلك أو وافقه وتكفل طوبى لمولى ذلك قضاء
بالنكول بل لا يجوز حبس ولما أت بدافع أو بر كاة فادعى المسقط كدفعها لسلخ آخر لم يطالب
بما وإن نكل عن اليمين لأنها مستحبة ولو ادعى في سبي أو مجنون حقه على شخص فأنكر وتكفل
لم يصف الولي وإن ادعى ثبوته بسبب ما شتره بل يقتصر كالأل اثبات الحق لغیر الحالف بعيد
(وإذا ادعى الخ) أي الخصم إن ادعى على منهما (شيئا) أي عينا أو (في أحد ههما) ولا
يثبت لهما بينهما قال قول) يشهد قول صاحب اليد) يثبت لهما ملكه إذا لزم من الأسباب
المرجحة (فإن كان) المدعى هو العين (في يدهما) ولا يثبت لهما (مخالفا) على التي فقط على
النص (وجعل) ذلك) بينهما) نصين لقضاء على الله عليه وسلم بذلك كصححه الحاكم
على شرط الشيخين ورواه عن علي بن المدعيين يثبت لهما دعواه وهو بد ثالث سقطنا لنقص
مو جها فالحق لكل منهما يمينان أو قهول لاحدهما عمل بعضه أقراره أو بيدهما أو لا يثبت
أحد قهولهما لأليس أحدهما يولي به من الآخر أو يبد أحدهما ويسمى الداخل رجحت بيته
وإن تأخر تاريخها أو كانت شهادتهما على الخراج جاهد من أول بين سبب الملك من شراه
أو غيره بر جاهلية من بيده هذا إذا أقرهما بدينه الخراج ولو قبل تعدلها لهما انما تنص
بدها لأن الأصل في جاهلية الجاهل فلا بد من دعواه ما دامت كافية ولو أقرت بيده وبينه واستندت
بينته إلى ما قبل أزاله يده واعتذر فيها مثلا فأنها ترجع لأن يده إنما أقرت لدهم الجاهل
وقد ظهرت لكن لو قال الخراج هو ملكي اشتريته منه فقال الداخل بل هو ملكي وأقاما
بينتين بما لا يرجع الخراج زيادة علم بينته بما ذكره فلأقرت بدهما فإقراره لم يسمع دعواه
بغيره كرائتقال لأنه مؤخذ بإقراره ثم لو قال وجهه وملكه لم يكن إقرارا بل زوم الهمية

غاية لقوله رجحت بينته الداخل وقوله فأنها ترجع لاجابة إليه لأنه ما علم من أول الكلام إلا أن يجعل قوله ولو أقرت بيته مسندا وأما وقوله
فأنها ترجع جوابه (قوله واعتذر فيها الخ) ليس قيد على العقد (قوله لكن لو قال الخراج) استند إلى على قوله رجحت بينته الداخل
فكانه قال ما لم يكن مع بينة الخراج زيادة علم (قوله فلأقرت بدهما) أي حقيقة أو حكما وهو الجاهل المردود من الداخل على الخراج
(قوله بغيره كرائتقال) أي من الخراج المقر للداخل المقر فان ذكر الانتقال بان عاودا دعواه ووثقه منه أو اشتراه منه أو نحو ذلك
وإن كان ذلك سمعت دعواه (قوله لم يكن إقرارا بل زوم الهمية الخ) ويثبت على ذلك أنه سمع دعواه بغيره كرائتقال لكن محل ذلك إذا كان
من يجعل لزوم الهمية وعدمه بالعقد أما إذا كان علنا وأقر بعد ذكره عاودا دعواه أنه ملكه لم يسمع بغيره كرائتقال وكذا يقيد بما إذا لم
تنقل العين من يد المقر بالهمية إلى المقر به والافلا تسمع دعوى المقر بعد ذلك الإبد كرائتقال

(قوله لجواز اعتقاده من وهما بالقدح) يؤخذ منه ان المسئلة مفيدة بالبعد بن السابحين (قوله ويرجع بشاهدين الخ) كلام مستفاد ليس
مر بطلانها قبل بل هو من تطبقه فيما ساقى والعين يدهما أولاً لا يبدأ أحد أو يبدأ ثالث أما إذا كانت العين يدهما أحدهما فلا يأتي هذا بل
تقدم بينة الداخل مطلقاً كما تقدم بالخلاص أصل أن قوله والعين يدهما الخ راجع لقوله ويرجع بجلين الخ وقوله ولا يبدأ بهود وقوله
ويرجع بناوح سابق (قوله مالو كانت العين يدهما الخ) صورته مالو كانت العين يدهما الخ وادعى واحد على أنه مالكة وادعى الآخر
انها مالكة وأما بينتین مؤرختين تباريح مختلفين فانه يحكم لصاحب التاريج الزائد ولا يستحق على البائع أجرة المدة الماضية من حين
ملكه بالاشهاد (قوله ومن حلف الخ) جملته رقمه ٦٩٢ في جواب سؤال مقدّر بشأن الكلام السابق في قوله فان لم يكن معه بينة

الخ ومن قوله فان تكرر رد الخ
فكان سائلاً ما كيفية حلف
فقال ومن حلف الخ ولا فرق في
هذا التفصيل بين المدي والمدي
عليه وتقدم من أجل وجوب البين
على المدي عليه ما لم يرد المدي
من البين (قوله وأخط مورثه)
فيه نظر لأن خط مورثه يكون في
فصل مورثه لا في فصل نفسه الذي
الكلام فيه فكان الأولى حذف
قوله وأخط مورثه وسوره بعضهم
بما إذا وجد وقت خط مورثه ان
ابن زيد على عمر وعشرة قدامهم
ثمن مبيع باعه فاقبل فصل نفسه
واخط خط مورثه فقصوا كراه
وبعضهم أجاب بان التكا في قوله
كان يعتد الخ ففصل القطر المؤكد
فقطع القطر عن كونه في فصل نفسه
أخبره (قوله نفيها مطلقاً) أي غير
مقيد بزمن ولا مكان (قوله تنبيه
الخ) غرضه الاعتراض على المتن
(قوله قد تكون الخ) تعليل لحذف
أي وليس كذلك لأنه الخ (قوله
لأن فصل الخ متعلق بحذف أي
لامتنوعه ولا مستندة إلى فعل الخ
(قوله ولو ادعى بنا الخ) هذان
أفراد قول المتن فان كان نفيها مطلقاً
فاذ كره يجنبه لكان أولى (قوله
ولو قال جنى بعد الخ) غرضه

التعميم في قوله من حلف على فصل نفسه الخ أي سواء كان فعله حقيقة أو حكماً كقول دابته وعبد (قوله الدعوى
الافدام
هذه) أي السيدان بعد كل كذا (قوله وأتأوله) عطف على قصد الخ والفرق بينه وبين قبله أنه فيما قبله يستعمل للفظ في معنى آخر
غير ظاهره وأما قول فيبقى اللفظ على معناه المتبادر عنه ولكن يخالف القاضي في النية بان حلفه القاضي انما عليه عشرة
قصة وقصد جنى مبيع وساق ما عليه عشرة قضية وقصد حلفه متلف (قوله لم يدع الخ) أي بشرط أربعة أن يكون
ذلك عند القاضي أو اشكرك فان كانت البين عند المدي نعت التوبة الثاني أن طلب القاضي منه الحلف فان حلف قبل ذلك وري
فحلفه التوبة به ثالثاً أن لا يكون الحلف بالطلاق أو العتق فان كان بذلك وري نفيته التوبة به الرابع أن لا يكون المدي عليه مطلوباً

فان كان مظلوماً كان مقسراً وادعى عليه وار بدأ أخذ منه مالا فأنكر وحلف وقال لا يلزمني شيء أو لا يشتق على شيأ أو أراد الآن لكونه مسرراً فغضبته الجورية (قوله بمن التغطية) أي لغبر مريض ومن وما نض ومن حلف بالطلاق أنه لا يحلف فيها مغلظة ومن التغطية أن يضع المصنف في جرحه أو يطلقه مسورة برأه أو يقول له ضع يدك على ذلك أو بقوله تعالى ان الذين يشتركون بعد الله وأعمالهم متناقلا لا تارة (قوله في مالي) قيد وقوله زكاة فندوا ومقيته ٢٩٣ الخ قيد خرج النصاب الذي يبلغ نصاب التقبولا

قيمتة تكسبه من الابل لا تساوى ما أتى درهم ولا عشرين مثقالا (قوله عشرين مثقالا الخ) بدل من نصاب (قوله عزه) أي أو جوابا ان كان شافعيًا أو الإبان كان حنفيا فلا يعزله لان مذهبه يرى ذلك (فصل في الشهادات الخ) ذكرها بعد الدعوى لأنها تكون بعدها ومن قدم الشهادة نظر العمل لانه يكون قبل الدعوى (قوله عن شيء) أولى من قول غيره بحق لان ذلك لا يشمل الشهادة بمسائل ومضات (قوله بلفظ خاص الخ) قبل هو معنى لغوي وشرعي على خلاف القاعدة من كون المعنى الشرعي أخص وقيل اعم معنى شرعي وما القوي فهو الحضور أو أثاره (قوله ليس لك الخ) أي ليس لك في اثبات الحق على خصمك لا شاهدك وليس لك على خصمك عند عدم البينة الا عين خصمك فالحدث يحتاج الى هذا التأويل والا فلا يلزم في جانب الخصم ليست للمدعي أو نفاهي عليه من حيث انها تسقط الخصومة (قوله ترى الشمس الخ) على تقدير رهبة الاستفهام أي أرى (قوله على مثلها فاشهد أردع) أي أشهد ان تحقققت الامر كالشمس والافلاك أي ان لم تحقق فارتكز ويحتمل أن يكون مخبراً عند انتحقق بين الشهادات وعدمها أو يحمل على ما إذا لم يتعين للشهادة (قوله

الافتاد عليها خوفان الله تعالى فلو صح تأويله لطلعت هذه الفائدة (تسمه) بمن تغطية عين مدح اذا حلف مع شاهد أو وردت اليمين عليه وعين مدعى عليه وان لم يطلب الخصم تغطيتها فعلى ليس بمال ولا يقصد به مال كشكاح وطلاق ولعان وفي مال يبلغ نصابه كاة تعد عشرين مثقالا ذهاباً أو ما قيمته فضة أو ما قيمته فلك والتغطية يكون بازمان والمكان كالحرف في اللسان وبزيادة أسماء وصفات كان يقول والله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم السر والعلانة وان كان الحلف جوداً بالحلفه القاضي بالله الذي أنزل التوراة على موسى ونجاه من الغرق أو نصراً بما حلفه بالله الذي أنزل الانجيل على عيسى أو مجموعاً أو وتناحلفه بالله الذي خلقه وصوره ولا يجوز لغاوض أن يحلف أحد بالطلاق أو عتق أو نكاح أو قاله الماوردي وغيره قال الشافعي رضي الله تعالى عنه ومضى بلغ الامام أن فاضلياً يحلف الناس بالطلاق أو عتق أو نكاحه من الحكم لا لمياعل وقال ابن عبد البر لا أعلم أحد من أهل العلم يرى الاختلاف بذلك ولا يحلف فاضل على تركه ظلماً في حكمه ولا شاهدان لم يكذب في شهادته ولا مدع سبوا واحتمالاً بل يحلف حتى يبلغ الاكفر امسياً أئبت وقال يخطب انبات العانة فيصلى لسقوط القتل واليمين من الخصم تقطع الخصومة حالاً لا الحق فتجتمع بينه المدعي بعد حلف الخصم ولو ادعى بغير غير مسمى ويحتمل مجهول نسب فقال أنصار الصلصديق يمينه لان الأصل الحرية وعلى المدعي البينة ولو ادعى بغير مسمى أو يحتمل ولا يسأله لم يصدق الا ببيعة أو يسعد وجعل لفظهم حلفاً وحكمه لم يرقمها لانه الظاهر من حالها وانكارها بعد كمالها لغو فلا بد لها من جهة ولا تسمع دعوى بغير مؤجل وان كان به بينه أذ لا يتعلق بها الزام في الحال ولو كان بعضه حالاً وبعضه مؤجل لا يثبت الدعوى به لاحتحاق المطالبة ببعضه

قاله الماوردي (فصل) في الشهادات يجمع شهادة وهي اخبار عن شيء بلفظ خاص والاصل فيها قبل الاجماع آيات كقوله تعالى ولا تكونوا الشهادة وقوله تعالى واستشهدوا شهودين من رجالكم وأخبار كثيرة اخصيص بنسب لك الاشهادك أو ينعو خبراً نهضى لفعليه وسلم سئل عن الشهادة فقال سألني ربي الشمس قال نعم فقال على مثلها فاشهد أردع رواه البيهقي والحاكم وصححه اسناداً وأركاناً خمسة شاهد وشهوده ومشهود عليه ومشهود به وصيغة ثم شرع في شرطه والركن الاول فقال (ولا تقبل الشهادة) عند الاداء (الا عين) اجتماعه فيه (خمس) بل عشر (خصال) كاستدرفها الاولى (الاسلام) فلا تقبل شهادة الكافر على مسلم ولا على كافر فلا يلا في حقيقته في قبره للشهادة الكافر على الكافر ولا حتى الوصية لقوله تعالى ولا تقبل شهادة رقيق خلا لا جلد ولو لم يعضوا أمكان لان أداء الشهادة فيه معنى الولاء بقره و

وأركانها خمسة وكلها تؤخذ من كلامه ثم هنأ بخذ الشاهد من قوله فيما يأتي أو الحق فخر بان المشهود به من قوله عن الله وحق الاكابر المشهود له وتنضم ذلك المشهود عليه والصيغة (قوله عند الاداء) هو مقدم من تأخير وسقته أن يذكر عقب قوله الا عين اجتمعت فيه (قوله في الوصية) أي في السفر لا في غيره أي انه اذا أراد السفر فوصى بين عنده ودية أي أوصى بردها الى صاحبها وأشهد بذلك كافر من سواء كان المشهود عليه مسلماً أم كافراً

(قوله والسادسة الخ) زيادة ذلك مبنى على ان المراد بالعدل عدم الشقاق ان ارادها قبول الشهادة فمثل المرواة بل وغيرها فلا حاجة للزيادة (قوله واذا في أن لا تراثوا) أي أقرب من عدم الريبة الخ فدل على انه متى كانت هناك ريبة امتنعقت الشهادة (قوله والعاشرة الخ) لاحاجة بزيادة ذلك لان سبب السقمة معصية فالعدالة تنفي عن زيادته إلا أن يقال قد يكون سببه غير معصية كان يضيع المال باختياره غبن فاحش مع عدم العلم بذلك فزاد هذا الاجل ذلك (قوله أو صبي) بخلاف ما لو شهد وهو سيد وعدوا وخارم المرواة أو أوصق فزوت ثم أضافها هذا زال هذه الاسباب فأتى التسهيل ٣٩٤

مسلوب منها (و) الخامسة (العدالة) فلا تقبل شهادة فاسق لقوله تعالى ان جاءكم فاسق فبذوا
 قلوبكم والسادسة أن يكون له مرواة وهي الاستقامة لان من لا مرواة له لا حاجة له ومن
 لا حاجة له لا حاجة له لقوله صلى الله عليه وسلم اذا لم تسخ فاصنع ما شئت والسادسة أن يكون غير
 مهم في شهادته لقوله تعالى ذلكم أقسط عند الله وأقوم للشهادة وراى أن لا تراثوا والريبة
 حاصلة بالثبوت والتأني أن يكون ناطقا فلا تقبل شهادة الاخرس وان فهمت اشارته والتاسعة
 أن يكون يقظا كقوله صاحب التنبيه وغيره فلا تقبل شهادة مغفل والعاشرة أن لا يكون
 محمورا عليه سقمة فلا تقبل شهادته كقوله في أصل الروضة قبيل فصل التوبة عن الصيمري
 وخرجه الزاقي في كتاب الوصية وخرج بقيد الاداء القمل فلا يشترط عنده هذه الشروط
 بدليل قوله انه لو شهد كافر أو عبد أو صبي ثم أضافها بدليل كقوله في الزاقي في خاتمة قال
 ولا يشترط من ذلك غير شهود الكا حقه بشرط الالهة عند الفصل أيضا (وله الله) المقدمة
 (تخص شرائط) الاول (أي يكون محتسبا للكسائر) أي لكل منها والثاني أن يكون (غير مصر
 على القليل من الصغار) من نوع أو أوضاع فصر جماعة الكبيرة بانها مالحق صاحبها ويصير
 شليد ينص كتاب أو سنة وقيل هي المعصية الموجهة للسود كرفي أصل الروضة انهم الى
 ترجع هذا أميل وان الذي ذكرناه لا هو والموافق لما ذكره عند تفصيل الكسائر انتهى
 لانهم عدوا الى باو كل مال اليتيم وشهادة الزور وهو هان الكسائر ولا حد في قول الامام
 على عر عمة تؤذن بقلة كرات من تكسائر بالدين انتهى والمراد بها بقرينة التعريف المذكورة
 غير الكسائر الاعتقادية التي هي المدعى ان الراجع قبول شهادة أهلها ما لم تكفرهم كسائتي
 بيانه هذا اضبطها بالحد وما ضبطها بالسد فاشياء كثيرة لا ابن عباس هي الى السبعين أقرب
 وقال سعيد بن جبير انها الى سبعين أقرب أي باعتبار أصناف أو أوضاع وما عهد اذ كان
 المعاصي من الصغار ولا بأس بدسئ من التوسيع فمن الاول تقديم الصلاة أو تأخيرها عن
 وقتها بلا عذر ومنع ان كاه وترك الامر بالمعروف والنهي عن المنكر من القدرة ونسيان
 القرآن واليأس من رحمة الله تعالى وأن مكره تعالى أو كل الياو كل مال اليتيم والافراطي
 رمضان من غير عذر وعقوق الوالدين والزنا والواط وشهادة الزور ورضع بالمسلم فيخرج
 والتميمة وأما التنبية فان كانت في أهل العلم والجملة القرآن فهي كبيرة كجبري عليه ان المقر
 والافضوية ومن الصغار انظر المحرم وجبر المسلم فوق ثلاثة أيام والنيابة وشق الجلب
 والجنون في المشي وادخال صبيان أو حيوانين يغيب قلوبهم المسجد واستعمال نجاسة في بدن
 أو توب غير حاجة في ارتكاب كبيرة أو اصرار على صغيرة من نوع أو أوضاع تنفي العدالة إلا أن
 تغلب طاعة على معاصيه كقوله الجبهوري فلا تنفي عدالته وان اقتضت عبارة المصنف الاشتفاء
 حلقا (فاضة) في الجرو لوقى العدل قبل كبيرة عدا كزنا لم يصر بذلك فاقبا بخلاف ينة الكفر

فيها صدق في به الفاسق وصلح حال
 خادم المرواة وأما السيد والصدو
 في ذال المانع وشهد قبل ولا
 يتقدرون زمان (قوله غير مصر الخ)
 أي أو مصر وأعلنت طاعته على
 معاصيه كإتاني (قوله أصناف
 أنواعها الخ) أي كالأوضاع نوع
 تحتها أصناف بالفضل والبد
 والنساء والعرض والزنا في عرقته
 أصناف زنا فممن وغيره وصر
 وصيد (قوله والنهي عن المنكر
 الخ) أي بشرط أن يكون مجرما
 عليه أو يكون منكرا عند المفاعل
 وان لم يكن منكرا عندنا هي ولا بد
 أن يأمن الضرر على نفسه أو
 ماله وان لا يحلف الوعود في مقدرة
 اعظم من الخفي عنه وسواء كان
 التائب محتسبا للثبوت أو لا وسواء كان
 من الولادة أم لا (قوله ونسيان
 القرآن الخ) أي بان ينقص عن
 حاله قبل ذلك يحتاج الى عمل
 جديد بشرط ان يكون حقيقته
 بهذا القول لو غ (قوله ومن مكره الله)
 بأن يستقر في المعاصي ويجزم
 بالعدو اعتمادا على سعة فضل الله
 أو يضل الماطن وترك المعاصي
 ويجزم بالنبذة (قوله وضرب المسلم
 الخ) ليس قيدا (قوله والتنبية)
 وهي قبل السلام على وجهه
 الاقصاد أو قصد الاقصاد أم لا
 وسواء تفعله ان تكلم به فيه أو تفعله
 الى غيره كايه وابنه مثلا وحصل
 الاقصاد والمراد ان لا يضر ولا يجهل ونقل الكلام ليس قيدا بل نقل الاشارة والفعل كذلك وسواء تفعله

وكلاما أو اشارة أو كتابة (قوله وأما التنبية الخ) وهي ذكر كرك اخطأ بأكبره ولو كان فيه سواء كان يحضره توافي غيبته وأهل ان التنبية اذا
 لم تصل الى المقاب كفي قالها ان يستقر للمقابلة وان وصلته اشترط طاعة التوبة تنصص عليها وتفصل من ذكرت عنده (قوله والنيابة
 الخ) قبل من الصغار وقيل من الكسائر (قوله الا ان تغلب طاعة الخ) ويعرف ذلك بالمقابلة بان يغالب حسنة بسببه يوما يوم قبل
 بالمعصية وهذا في نسخة (قوله لم يصر بذلك فاقبا) لكن يحرم عليه ذلك وتجب التوبة منه

(قوله لا يكفر ولا يفسق الخ) قال الحنفى هذه عبارة غير صحيحة المعنى لان فى التثنية اثبات فكهة كال شرطه ان يكون مبتدعا بكفر أو يفسق
 ببدعته وهذا لا يصح فكان الاولى حذف لا الثانية و يكون معناه صادقا بصورتين ان يكون غير مبتدع أصلا أو يكون مبتدعا لا بكفر ولا
 يفسق وهذا المعنى صحيح أو كان يحذف الاولى ويقول بان يكون مبتدعا لا يقفر ولا يفسق و يكون سكت عن غير المبتدع لانه ظاهر (قوله
 قالوا كى كبرى البحث) هذا مبنى على ما فى بعض النسخ من قوله فلا تقبل شهادة مبتدع بكفر أو يفسق اما على عدم ذلك فغير جاع الاول
 للمعنى الذى هو بكفر وكذا الثانى يرجع ليعنى المعنى (قوله ويستثنى من ذلك) أى من قولنا لا يقبل فان معناه كل ما لا يقبل تقبل
 شهادة فدخل فيه الخطاوية فكل مقتضا قبول شهادتهم اذا شهدوا المواقيم ٢٩٥ ومع ذلك رد ذلك قال ويستثنى (قوله باكل

أو شرب في سوق الخ) لا بد من
 الكثرة في كل من الأكل والشرب
 والمضى (قوله ولا يفرح بحرم) اللام زائدة
 لا معطوف على من لا يلبس به
 فتكون من مسطرة عليه أو ان اللام
 بمعنى من (قوله فكشفها حرام) أى
 فيبطل العمل العزائدية على حرم المروءة
 (قوله أو يشرب زوجته) أى ولو مرة
 والاشرب اللام فى الناس الجنس
 فيصدق بالواحد المراد من يفسق
 منهم لا خصوصا ويحاجبوا ولا جواربه
 وزوجاته وكذا وطأ إحدى زوجتيه
 بحضرة الأخرى اذا خلاص كنف
 العورة وقصد الايضافه لا يحرم
 المروءة (قوله كثار حكايات الخ)
 وكثرت سدا (قوله وليس شيئا)
 الاوضح وليس الاشياء بل بحراة
 امثاله كلبس العالم ليس حار
 والعكس وليس خواجاليس حار
 ومن ذلك ما قاله الشارح وليس
 المحرمة من غير شاش أو كثر من
 ذلك (قوله واكتاب) أى اللدائمة
 والا كثرانته أو كان مع فحش ولومن
 غيرا كثار ومثل الشريط المنقطة
 والحيطة السبعو يوافقوا به اذا
 كانت من غير طاب أو مال أو ماع
 ذلك غرام وكذا الطب يوجد حرام
 وان ردوه اطاولوا وشره بافاه

وانا لثانث يكون العدل (سليم السريرة) أى العقيدة بان لا يكون مبتدعا لا بكفر ولا
 يفسق ببدعته فلا تقبل شهادة مبتدع بكفر أو يفسق ببدعته فالاول كبرى البه شوالثانى
 كساب الصحابة ويستثنى من ذلك الخطاوية فلا تقبل شهادتهم وهم فرقة يحوزون الشهادة
 اصحابهم اذ معونه يقول على فلان كذا هذا الذى يدينوا السبب كما ترى الاشارة اليه فان
 يدينوا السبب كان قالوا ابناء يقرضه كذا فقبل حيث ذكروا شهادتهم والى اربع ان يكون العدل
 (مامونا) بما وقع فيه النفس الامارة صاحبها (عند الغضب) من ارتكاب قول الزور والاصرار
 على التوبة والكذب لقيام غضبه فلا عاقبة يحملة غضبه على الوقوع فى ذلك والخاص ان
 يكون (محافظا) على موهبة مثله بان يفتاى الشخص بخلاف امثاله من ابناء عصره من راي
 مناهج الشرع وادابهم وزمهم و كانه لان الامر والعرفية فلا تنضبط بل تختلف باختلاف
 الانتماء والازمنة والبلدان وهذا بخلاف العدالة فانها لا تختلف باختلاف الأشخاص فان
 النفس يستوى فيه الشرع والوضع بخلاف المروءة فانها تختلف فلا تقبل شهادة من
 لامروءاته كمن باكل أو يشرب في سوق وهو غير سوي كافى الرضوخ وغير من يظلم جوع أو
 عطش أو عيش في سوق مكشوف الرأس أو الدن غير العورة من لا يلبس به مثله ولا يفرح بحرم سبب
 اما المروءة فكشفها حرام أو يقبل زوجته أو أمته بحضرة الناس أو ما قيل ابن عمر رضى
 الله تعالى عنهما أمته التي وقعت في سهمه بحضرة الناس قال الزركشى كان تقبل استقصان
 لا يتم أو ظن انه ليس ممن ينظره أو على ان المرأة الواحدة لا تضر على ما اقتضاه نص الشافى
 ومذاجل عند الناس بلا ضرورة كقبلة أمته بحضرة من ومن ذلك كثار حكايات مضحكة
 بين الناس بحيث يصير ذلك عادلة وخرج بالا كثار ما يكفر أو كان ذلك طبعا لا تصنعها كواقع
 لبعض الصحابة وليس فقيه قباء أو قلنوسة في محل لا يستاد الفقيه ليس ذلك فيه واكتاب على
 لعب الشطرنج بحيث يشغله عن مهماته وان لم يفرق بين ما يحرمه أو على غناء أو استماعه وكثار
 رقص وحرفة ذرية مباحة كعباءة أو كنسز بل وبتحريمه ويغنى عن لا يلبس ذلك به واعترض جعلهم
 الحرفة الله يشبه ما يحرم المروءة مع قولهم انها من فروض التقاضيات واجب جعل ذلك على من
 اختارها لنفسه مع حصول الكفاية بغيره واما المعرفة غير المباحة كالنجم والعراف والكاهن
 والمصور فلا تقبل شهادتهم قال الصيرفى ان شاعروهم التليس (نبيه) هذا الشرط الخامس
 انه ما هو شرط في قبول الشهادة لاقى العدل الفقيه مع ذلك لا يخرج من كونه عدلا لكن شهادتهم
 تقبل لفقده مروءته ومن شروط القبول أيضا ان لا يكون متهمًا بالتهمة أن يجزأ به بشهادته
 نفعا أو يبدع عنه ما ضررا كاسبا فى كلامه (تهمة) لو شهد ثمان لاثنتين أو بوسمة من ركعتشهد

المعروفه ذلك حرام و كذا الزاميرا الا التفرع والبطول لجلال الاقدار بكه (قوله وكثار رقص) أى لا تكسر ولا احرع وحل
 التقيد بالكثرة اذا كان ممن يلبس به من ذكر أو أنثى اما من لا يلبس به فيسقطها ولو مرة (قوله وحرفة ذرية) اعلم انما كانت لا تلبس به فلا
 تسقط لا اذا كثر منها وان كانت تلحق فلا تسقط سواء كانت صنعة أو به أم لا (قوله وما الحرفه الخ) على تقدير مضان أى أهلها يصح
 التمثيل والاختيار (قوله كالنجم) هو الذى يصعد منازل النجوم بان يقول اذا جاء النجم القلاني في الحلال القلاني حصل كذا والكاهن
 الذى يخبر بالغيب بان يزل غدا يحصل موت أو قتل (قوله ومن شرط القبول الخ) هذا مكر ومعا تقدم فيه قوله ان لا يكون متهمًا
 فكان الاولى حلقه أو يقول والتهمة جرت على الخ

(قوله وتقبل شهادة الحسبة) سواء سجدوا دعوة أم لا سواء كانت بحضرة المشهود عليه أم لا وسواء ان يقولوا ان شاهد على فلان بكذا فاحضره للشهادة فإن قالوا فلان زني فمذنب فمصدقون ما يقولوا وشهد عليه فاحضروه وان اسمع عند الحاجة كقولهم فلان طلق زوجته وهو يحتج بها أو اعتق عبيده وهو يسترقه أولها يشهد وهو ماذن لمن النفقة والكسوة (قوله أو فاسق الخ) عطف على الضمير في آحادها والمعنى شهد فاسق فرددت شهادته ثم تاب أو آحادها فأنها لا تقبل وأما اذا شهد في دعوة أخرى فان مضت حدة يغلب على الظن صدق قوله قبلت وكذا يقال في خارج المروءة (قوله في قوله معصية قولية) يستثنى من ذلك ما لو قال الشخص يا ملعون أو يا خنزير فأنه لا يحتاج لقوله فيه سي باطل لانه كذب وباطل ٢٩٦ فيمنافيك فيه الندم الخ مما يأتي ويشرط طوقه بأن لا تطلع الشجس من مغرها وأن

لا يكون سكران وإن صح إسلامه وإن يشارك مكان المعصية وإن لا يضر لغيره قال بعضهم أي هذا في قوة الكفار أو المسلم إذا تاب من المعاصي وقت الضميمة قصص قوله (فصل) (قوله كافي بعض النسخ) متعلق بمصدقون أي يشهد في شخصي اثباتا مما شاهد الأثبات الذي بعض الذمعة فتكون الكفاية للشبهة وما مصدرية (قوله يذكرفيه العدد) أي وشبهه وقوله والذ كورة أي وضدها والمعنى يذكرفيه ما يعتبر فيه الذكورة وما لا يعتبر (قوله عدد) أو وصفا (مكتفي بعض النسخ في بعضها بهذا الهمزة قبل الواو على كل حال فالأولى حذف ذلك مثالان كون الحقوق ضربين أحمر العقل لا يدخل لما ذكر فيه فكان المناسب تأخير ذلك وذكره عند قوله حق الآدي ثلاثة فكان بقول بالنسبة إلى ما يعتبر فيه عدد أو وصفا وكذا كان يقول ذلك عند قوله حقوق الله تعالى ثلاثة أي بالنسبة لما يعتبر فيه عددا أو وصفا (قوله لأنه الأغلب) عليه تليد أو كان المناسب ذكره عقبه (قوله ويطلع عليه الرجل) عطف على لا يقصد ذلك قدر الشارح ما

ولا يصح عطفه على يقصد لانه يكون مستفاد من أن القصد اثباته (قوله كطلاق) أي يعرض أو بغيره إن ادعته الزوجه والشهادة بان ادعاء الزوج يعرض ثبت بشاهد معين (قوله وتكاح الخ) أو حق الآدي فيه اتفقوا والنفقة والكسوة وفي الطلاق العدول في الرجعة العدول في الإقرار عوف اشتاء الأسباب في نحو الموت البهذه وفيها الوفاة وزاد المحشى على ذلك العتق والاسلام والرد والابساغ والفتور القصص (قوله لا الطلاق) أي إن ادعاء الزوج من غير عوض فلا بد من رجلين (قوله يقرب منه) أي من هذا التفصيل (قوله التكاح) أي إذا أريد اثبات المعصية فإن ادعته الزوجه وأرادت للمهر أو الأرت فثبت بما ثبت به المال (قوله في غير هذه الصورة) بأن أريد اثبات المعصية فلا تثبت إلا برجلين (قوله يذكرفيه شاهد) أي بوايه مستحق لكذا سواء تقدم صدق الشاهد عن استحقاقه أو أخوه عنه

(قوله في كل ما كان الخ) متعلق بمحذوف خبره أي كائن في كل وقت متعقبي كل (قوله وثمان الخ) هو مثال للقد الذي كان في كل ما كان المناسبه ذكره عقبه (قوله بخيار واصل) وزاد الحشي الجنبه اذا اوجبت مالاً يستحق من ذلك الشركه والقراض فلانها لا يشتركان الا بالرجلين اذا اريد اثبات الشره وان كان مالاً (قوله من هذا الضرب الوقف) أي ان القصد منه وفاءه وهي مال وصورة فتعتبر رجل ورجلين أو رجل واحد إن أريد به ضمان هذه الاموال أي به وانه وقفها عليه وأقام بذلك شاهداً وحلف معه أو رجل واحد أي أنه قاله ثبت الملك أو ثبت الوقف بها ولكن قال بعضهم لا بد من الرجال (قوله أو رجل واحد إن أتان) ٢٩٧ أي لا رجل ورجلين (قوله ككارة الخ) مثال

والشهادة بجهنم مختلفان الجنس باعتبار ارتباط أحدهما بالآخر ليسيرا كالنوع الواحد (وهو) أي هذا الضرب الثاني في كل (مكان) مالا يعينا كل أودننا أو منفعه أوكان (القصد منه المال) من عقدناى أو منفعه أو حوق ملكي كبيع ومنه الحلو اللاهيايع دين بدين وبأقاله رخصان ونشيار واجسل وذلك لعموم قوله تعالى واستشهدوا شهودن من رجالكم يأبىونكم أن تكونوا جليلن فرجل وامرأتان ورور مسلم وغيره أنه صلى الله عليه وسلم قضى بشاهدو عين وأد اشافعي في الأموال وقيس عاقبه ما فيه مال (تنبيه) من هذا الضرب الوقت أيضا كإلّا مال ابن سريج وقال في الروضة أنه أقرى في المعنى وصححه الإمام والبقوى وغيرهما انتهى وصححه أيضا الرازي في الشرح كما أفاده في المهمات (و) الثالث (ضرب يقبل فيه) شاهدان (رجلان) أو رجل وامرأتان أو أربع نسوة منفردات (وهو) أي هذا الضرب الثالث في كل (ملا يطلع عليه الرجال) غالباً بكثرة وولادة وتوضوح وضاع وعيب امرأه أو تحقّق بها كجرامة على قربة جارة كانت أو أمة واستئصال ولد الماروي أو ابن شبيهة عن الزهرى مضت السنة بأنه يجوز شهادة النساء فيما لا يطلع عليه غيرهن من ولادة النساء وعيوبهن وقيس بما ذكره غيره مما يشاركه في الضابط المذكور وإذا قبلت شهادتهن في ذلك منفردات تقبيل الرجلين أو الرجل والمرأتين أو لى (تنبيه) بقيد النفل وغيره مسألة الرضا عما إذا كان من الشدي فإن كان من أئمه حطب فيه اللين لا تقبل شهادة النساء فيه لكن تقبل شهادتهن بان هذا اللين من هذه المرأة لأن الرجال لا يطلعون عليه غالباً يخرج بسبب امرأه أو تحقّق بها ما فيه في الروضة عن البقوى وأقره السبكي وجهه الحرف في قولها فإنه لا يثبت إلا بالرجلين وفي وجه الأمانة وما يبدو وعند المحققين فإنه ثبت برجل واحد المقصود منه المال فإن قيل هذا وأقبله أعما يأتيان به القول في النظر إلى ذلك أم لا يصححه الشافعي في الأولى والنووي في الثانية

في نكح من ذلك تقبيل النساء فيه منفردات أو جسدان أو وجهه والمحققون يطلع عليهم الرجال غالباً أو أن قلنا بجزمه نظر الاجنبى لأن ذلك جائز فحمازوه وجوه ويجوز النظر للاجنبي لوجهه التعليم ومعاملة وتقبل شهادة وقد قال الولي الهراق أمالي الماروي نقل الإجماع على أن عيوب النساء في الوجه والمكثن لا تقبل فيه إلا الرجال ولم يفصل بين الأمانة وأنه يقبل فهار جسل القاضي حين قسمها انتهى أي فلا تقبل النساء المخلص في الأمانة أنه يقبل فهار جسل وامرأتان لما لم وكل مالا يثبت من الحقوق برجل وامرأتين لا يثبت برجل وعين لأن الرجل والمرأتين أقرى وإذا ثبتت بالأقوى لا يثبت بحدوده وكل ما يثبت برجل وامرأتين يثبت برجل وعين إلا عيوب النساء وهو ما كان راضاً عنها لا يثبت بشاهد وعين لأنها أمور خطيرة بخلاف المال وقد علم من تفسير المصنف المذكور أنه لا يثبت شيء بامرأتين وعين وهو كذلك لعدم ورود ذلك فيما هما مقام رجل في غير ذلك لو روده (قرع) ما ثبت فيه شهادة النسوة على فعله لا تقبل

(٣٨ - خطيب ثاني)
 قضي النكاح (قوله هذا) أي كون عبد الامة يقبل فيه رجلان أو رجل وامرأتان وقوله
 وقوله وهو كون عيب الحرة يقبل فيه رجلان (قوله أعيب الخ) حاصله جواب بمن قوله أيأبأن الخ (قوله وقد قال الخ) غرضه به
 تقوية الجواب بأن الحرية يكفي فيها رجلان والامة رجلان أو رجل وامرأتان (قوله لم فصل) أي من النساء الخالص أرفى يقول
 الر جليل أمافي الرجل والمرأتين ففصل بينهما في فصلان في الامة دون الحرة فيكون قوله لم يقبل الا لرجل أي الخالص فيها أو لرجل
 مع النساء في الامة (قوله لسانه الخ) هو على تقدير من يان لسانه والتقدير من أضاف الخ

(قوله والحقى كلراة) أى فاقبلت فيه شهادة النساء قبل فيه الخفى وما ردت ردفه الخفى، (قوله أقل من أربعة الخ) محل ذلك إذا كانت الشهادة لأجل إقامة الحد عليه فإن كانت لأجل الجرح بان شهدوا بما جرحوا فمفسر وبان لا يفتق في الشهادة وبالحكم بفسقه جملته ذكره أربعة أدلة ثلثان ثلثيان وثلثان عقليان (قوله وردشهادته قوله تعالى إلى آخره) ٣٩٨

شهادتهم على الأقرار فيه مما يسمعه الرجال غالباً كما رأينا في ركاد كره لدهري (واما حقوق
الله تعالى فلا تقبل فيها النساء) أصلاً والخشى كالمرة في هذا وفي جميع ما مضى (وهو) أي حقوق
الله تعالى (على ثلاثة أضرب) أيضاً الأول (ضرب لا يقبل فيه أقل من أربعة) من الرجال
(وهو) أي هذا الضرب (الزنا) ثانياً عليه وعلى الذين يرمون المحصنات ثم لما أتى بأربعة شهداء
ولما في صحيح مسلم عن حديث عباد بن رضى الله تعالى عنه أن قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
لو رجعت مائة مرة إلى قبر جلامه حتى أتى بأربعة شهداء قال نعم ولا لا لأصوم الامن اثنين
فصار كاشهاده على فطين ولان الزنا ممن اضبط الفواحش فغلطت الشهادة فيه ليكون أسوأ
وإنما تقبل شهادتهم بالزنا إذا زاولوا حالت من الاعتناء فقرأنا أو تعدنا النظر لإقامة الشهادة
قال المارودي فإن قالوا تعدنا تأخير الشهادة فسقوا ورت شهادتهم انتهى هذا إذا نكر ذلك
منهم ولم تقبل ما طعن على معاصيهم ولا تقبل إلا ذلك صغيرة وينبغي إذا أطلقوا الشهادة
أن يستسروا وأن ينسروا لا تقبل شهادتهم ولا بد أن يقولوا رأينا أنه أدخل حشقة أو قدرها
من فقهه خافى فجهار إن يقولوا كالمصعب في الحاتم أو كلهم في المكعبة (فتبينه) اللواط
في ذلك كالأزواك إذا تباين البينة على المذهب المنصوص في الإجماع في زيادة الرخصة لأن كلاً
جماع وتفصح العقوبة لا يخرج من العدد كذا في زنا الأمة قال القليوبي وطه المستنصرية
المحدث على الأصح وهو كباين البان في أنه لا يثبت إلا بأربعة على العقيدة انتهى وخرج مما ذكر
وطه الشبهة إذا قصد بالمدعى به المال أو شهده بحسبه ومقدمات الزنا فكله ومعناه فلهما يحتاج
إلى أربعة وقبل في الأقرار بالزنا وما للحق به جلال كثيره من الأقرار (و) الثاني (ضرب
يقبل فيه اثنان) أي جلال (وهو) أي هذا الضرب الثاني (ماسوسى الزنا)
وما لحق به من الإحدود سواء كان قتلاً لا يتردد أم قاطع طر في شرطه أم لقطع من مرقعة أم في
طريق أم في جلد شارب مسكر (و) الثالث (ضرب يقبل فيه) رجل (واحد) وهو هلال
لملأجل أول وقوعه طلاق فلا كافي ذلك في الصيام والحق بذلك مسائل أنها ما نذر صوم رجب
مثلاً فشهدوا وحيداً به فهل يجب الصوم إذا قلنا يثبت برب رمضان حتى ينال الرخصة وفيه وجهين
عن الجهر ورجح ابن أبي عمير في كتاب الصيام أو جوب ومنها ما في المجموع آخر أصالة على الميت
عن المتولى أنه لو مات ذى فقد عدل بإسلامه لم يكفى في الأرض ولا كفايته في الصلاة عليه
وتوابعها وجهان بساء على القولين في هلال رمضان ومقتضاه رجب القبول وهو الظاهر وإن
أقوى القاضى حسين بالمع ومنه أن يثبت وشال شهادة العدل الواحد بطريق التبعه فيها إذا
ثبت رمضان وشاهدته ولم ير الهلال بعد الزنا لأن ما ينظر على الأصح ومنها المدعى النقص كلام
القاضى أو القاضى كلام النقص يقبل فيه الواحد فهو من باب الشهادة كذا كره الرافعي قبيل
القضاء على الغائب ومنها ما هو زيادة على ذلك كرهنا في شرح المنهاج وغيره (ولا تقبل
شهادة) على فقل كزنا وشرب خمر وغضب وأتلف ولادة ورضاع وأصبغوا وأوجاء
كون المدعى مال إلا بصا ولا قلت الفعل مع فاعله لأنه يصل به إلى العلم واليقين فلا يكتفي فيه

السلامة

تقبل شهادة علي فعل (الخ) هذه متعلقة بالاعني في المتن فعلها ان الشرح متعلقة بهذا المقدر وهو

قوله على فعل وقد عندنا دخول على المتن قوله ولا تقبل شهادة الاعي الخ فلما في المتن على ظاهره وقد ساءدهنا وجعلنا من عنده كان أحسن قوله كذا الخ لا بد من أربعة وقوله وشرب لا بد من اثنين وقوله وغصب حكمه حكم المال وكذا الأتلاف وقوله ولو لاداة ورضاع حكمهما حكم عيوب النساء وقوله وأصابوا وحاميهما حكم المال (قوله وكون الأبد على مال) باني يشهدان المال تحت يد فلان الخ متضمنة أنه لا بد من رفقة المال تحت يده وليس كذلك بل يكفي فيه الاعتداء على الاستفانة بأنه تحت يده وإن لم يلمس المال تحت يده

وسورة ذلك ان يشهد وان فلا نارضي فلان على مال وانتهت بده وان لم يروا المال تحت يده فكللام الشارح ضعيف (قوله ولا تشبهل
شهادة الاعمى الخ) هذا في كلام المتن مستأنف ليس من بطائري القصد منه بيان الحكم وأما بالنظر لكللام الشارح فانه بمنزلة الاستثناء
تقدم فكانه قال بشرط في الشهادة بالفعول الابصار وفي القول الابصار والسمع الا في هذه المسائل (قوله ولا تقبل شهادة الاعمى الخ)
وضابط ذلك كل موضع ثبت بالتسامع يكفي فيه شهادة الاعمى وذلك ٢٩٩ أربع عشرة مسئلة الثالثة التي في المتن والبيعة

مذكورة في التنبيه وادخلها المحقق
البيهقي غيرها (قوله فيما يتعلق
بالسمع) فيه نظرا لانه يصح الاستثناء
بعده منقطعاً لا في انتمه الا في
الشهادة لا يتعلق بمصر بل بغيره

السمع فكان الاولى حذف قوله
فما يتعلق بالسمع (قوله فانه ثبت
بالتسامع) أي وكل ما ثبت بالتسامع
يكفي فيه شهادة الاعمى المستندة
للتسامع (قوله وان لم يروا سمع
المسئوب إليه) لكن يعرف اسمه

ونسبه (قوله فيشهد أن هذا الخ) فيه
مسامحة والتصور الصواب أن يقول
أشهد أن الرجل الذي اسمه كذا

ومصلحه كذا مكانه كذا ان فلان
(قوله المالك المطلق) أي فتكفي فيه
شهادة الاعمى لانه ثبت بالاستقاضة
وكذا يجوز الشهادة بالمالك من غير

استقاضة لكن بواسطة وضع يده
عليه مدة طويلة وتصرفه تصرف
ملاك فيصير له شاهدان يشهد المالك
اعتماداً على ذلك (قوله اذا لم يكن

لهم منافع الخ) ارجع المتجسس في هذا
المحل فانه جعله راجعاً لطلب فقط
وتظاهر الشارح ان ارجع لكل
وقال في المتجسس رشح ما لو عرض

النسب كان انكر المنسوب اليه
انتمى أو طعن بعض الناس فيه
فلا يكفي شهادة لاختلاف الظن
(قوله لا يثبت والاولاء) أي ولا يثبتها

ممن رزى قوله ووقف حكمه حكم
المال وقوله ونكاح ان قصدت اثبات
ظاهر في فاطمة اما عائشة فانه نقل

اصحاح من الفروع تعالى ولا تقبل ما ليس لك به علم وقال صلى الله عليه وسلم على مثلها فاشهد
أودع الأذن في الحقوق ما كنتي فيه باطن المؤكدة لتعذر اليقين فيه وقد عدا الحاجة الى اثباته
كالمالك فانه لا دليل الى معرفته شيئاً وكذا العدا لغير الاعصار وتقبل في القول من أهم لايصاره
ويجوز تعدد انظر اقرع في الزاين لعمل الشهادة كما مرث الاشارة اليه لانها كانت حكمة
أنفسها والاقوال كقصد وضيق وقرار بشرط في الشهادة بها معها ابصار فالحال
المطلوبها حتى لو تقي بها من وراء حجاب وهو يتحقق لم يكف وما سكاها وياتي عن الاصحاب
من أن على جلس باب بيت فيه اثنتان فقط فسمع فاعدهما بالبيع وغيره كفي من غير رؤية
ز يفقه البند نصيب بانه لا يرف الموضوع من التايل ولا تقبل شهادة (الاعمى) فيما يتعلق
بالسمع ولو اراشياء الاصول وقد عدا في الانسان صوت غيره (الافسنة) وفي بعض
النفوس خاصة (مواضع) وسأتي في وجه ذلك الموضوع الاول (الموت) فانه ثبت بالتسامع
لان أسبابه كثيرة منها ما يخفى ومنها ما يظهر وقد عدا لاهل على ان يسمع على
الاستقاضة (و) الموضوع الثاني (النسب) لا كروا نتي وان لم يعرف عن المنسوب اليه من أب
فيشهد أن هذا فلان فلان هذه بنت فلان أو قبيلة فيشهد أنه من قبيلة كذا الا لا يدخل
الرواية فيه فلان غاية الامكان أن يشاهد الولادة على الفرائض وذلك لا يفيد القطع بل الظاهر فقط
والحاجة داعية الى اثبات الانساب الى الاجداد المتوفين والقبائل القديمة فربما عفا في
المتن وهذا مما لا علم فيه خلافه كذا ثبت بالنسب بالاستقاضة الى الامم الاصح كالأب
وان كان النسب في الحقيقة الى الأب (و) الموضوع الثالث (المالك المطلق) من غير اضافة المالك
معين اذا لم يكن منازع (تنبيه) هذه الثلاثة من الامور التي ثبتت بالاستقاضة وتوفي من
الامور التي ثبتت بالاستقاضة الحق والاولا مال الوقت والنكاح كما هو الاصح عند المحققين لانها
أمر ومؤبد فاذ طالت مدتها عسر إقامة البينة على اثباتها فثبتت الحاجة الى اثباتها
بالاستقاضة ولا يشك أن عائشة رضي الله تعالى عنها وعن أوصيائها زوج النبي صلى الله
عليه وسلم وان فاطمة رضي الله تعالى عنها ثبت النبي صلى الله عليه وسلم ولا مستند غير الجماع
وماد كفي الوقت هو بالنظر الى أصله وأما شرطه فقال النووي في قتله لا يثبت
بالاستقاضة شرط الوقت وقفاً صلب بل ان كان وقفاً على جماعة معينين أو جهات متعددة
فثبت الغلبة بينهم بالسوية أو على مدرسة مثلاً وتمتد معرفة الشرط صرف الناظر والفتنة
فجاء به من مصالحها انتهى والوجه جل ما عفا في به ان الصلاح شخص من أن الشروط
ان شهد بها ممن قدرة لم يثبت بها وان ذكرها في شهادة بأصل الوقت سمعت لانه يرجع حاصله
الى بيان كيفية الوقت ومجاهاً في الاستقاضة القضاء والجرح والتصدل والارشاد والارث
واستحقاق الزكاة ورضاع وحبث النكاح بالاستقاضة لا يثبت الصدق بها بل يرجع لمهر
المثل ولا يكفي الشاهد بالاستقاضة ان يقول سمعت الناس يقولون كذا وان كانت شهادته
مبنية عليها بل يقول أشهد انه له أو انه ابنه مثلاً لا يفصل خلاف ما جمع من الناس

العصمة فلا بد من رجلين وان أرادت اثبات المهر والارث فكلال (قوله ولا مستند غير الجماع)
بالسند الصحيح انه عقده عليها وكذا نقل كيفية العقد (قوله فثبت الغلبة الخ) المراد بها فواؤها من غيرها (قوله القضاء الخ) هو
والثلاثة بعده لا بد فيها من اثنين وقوله الارث حكمه حكم المال وكذا استحقاق الزكاة وقوله الرضاع حكمه حكم عيوب النساء

(قوله ولو صرح الخ) هذا هو معنى قوله ولا يكتفى بالشاهد أن يقول الخ فهو مكرر لكن اعاده لاجل التعليل وللاجل الحكم الذي أخذته منه (قوله أو حكاية حال أي أخبارا وعلماني

أي سواء ترجم كلام المصنف القاضي وفي هذه لابد من اثنين أو ترجم كلام القاضي المصنف وفي هذه يكتفى واحد (قوله نعم لوصي الخ) واعلم أن الصور الأربعة التي ذكرها الشيخ المحقق في الشهادة بعد المعنى تأتي في المضبوط لكن بينهم ما فرق وهو أنه في المضبوط لا يأتي لا يقال فحصل وهو بصير والذي قبله يقال أنه فحصل وهو بصير وكان ضابطا لهما أو لا أحدهما أو لم يكن ضابطا لأحدهما فالتصوير في كل بعض في الآخر (قوله مطلقا) أي سواء كانا معروفي الاسم والنسب أو لا وقوله مع قبض أي يكونه مقرأ أو مذكوره أو باعنا أو مشتر (قوله وأعلمه حجر فليس) هو عطف على ميت وكل منهما عطف فخرم وخرج بمجسرا فليس حجر لفسفه والغريم المحي وهو موصى أو مرسول بمجسره عليه فتقبل شهادة الغريم (قوله بما هو ولي الخ) كإمامه الذي السبقه شي أو أقام عليه شاهد أو قوله أو وصي موصيه وصيان ادعي أحدهما شي أو وصي أو أقام الآخر شاهد أو قوله أو وكيل كإمامه الذي المولى شي أو أقام الوكيل شاهدا بذلك (قوله أو وكيل) وثبت أو كالنائب المولى أو وكيل وفروعه وبانزل المولى وفروعه بخلاف الوصاية لا تثبت بذلك لأن الوصاية أقوى من الوكالة ومثل ذلك الإمام والقاضي وناظر الوضوء المستبعد إذا ادعوا شي أو أقاموا أو ولم أو فروعهم شهدوا فإنها تقبل (قوله

ولو صرح بذلك ثم قبل شهادته على الأصح لأن ذكره يشعر بعدم حزمه بالشهادة أو بخنث من التعليل حل هذا على ما ظاهره بذكره تردد في الشهادة فإن ذكره لتقوية أو حكاية حال قبلت شواهد وهو ظاهر وليس له أن يقول أشهد أن فلانة ولدت فلانا أو أن فلانا اعتنق فلانا لما هي أنه يشترط في الشهادة بالفعل الإبصار واليقول الإبصار والسمع وشرط الاستفاضة التي يستند الشاهد إليها في المشهود به جماع المشهود به من جمع كثير يؤمن بواقفهم على الكذب بحيث يقع العلم أو الظن القوي خبرهم كذكره الشيطان في الشرح الصغير والروضة لأن الأصل في الشهادة اعتماد اليقين وإنما يعدل عنه عند عدم الوصول إليه إلى ظن يقرب منه على حسب الطاقة (و) الموضع الرابع (الترجيح) إذا اتخذ القاضي متر جوارقلا يجوز له وهو الأصح فتقبل شهادته فيها لأن الترجمة تفسير للفظ لا يحتاج إلى معانيته وإشارته وقوله وما شهد به قبل (المعنى) ساقط في بعض النسخ من عدم الموضع منه عند ذلك ومن عداه خاسمة لم يعد ذلك معناه أن الأعيان لا تحصل شهادة فيها يحتاج البصير قبل عروض المعنى له ثم هي بعد ذلك شهدا فعمله أن كان المشهود عليه معروفي الاسم والنسب لا يمكن الشهادة عليه شافيا يقول أشهد أن فلان بن فلان أو فلان بن فلان بكذا بخلاف مجهوليهما أو أحدهما أخذنا من مفهوم الشرط نعم لوصي ويدها أو يد المشهود عليه في يده فتقبل عليه في الأولى طلقا مع تغييره من خصمه وفي الثانية لمعروف الاسم والنسب قبلت شهادته كقبضه الزركشي في الأولى وصرح به في أصل الروضة في الثانية (و) الموضع الخامس أو السادس على ما تقدم بما فعله (على المضبوط) عنده كان يعرفه شخص في ذاته بخوططان أو صنف أو مال شخص معروفي الاسم والنسب فبشأن الأعيان هو يضيبطه حتى يشهد عليه جماع مع عند القاضي بقبول على الصحيح لحصول العلم بأنه المشهود عليه وله أن يظان وجهه اعتمادا على صوته بالضرورة ولأن الوطء يجوز بالظن ولا يجوز أن يشهد على زوجته اعتمادا على صحتها كغيرها حالها لما جحد الأثر من قبول شهادته عليها اعتمادا على ذلك (ولا تقبل شهادة جار لنفسه نفعا) فتد شهادته له سواء كان مأذونا له أم لا ومكانه لأن له فيه عطفه نعم لو شهد بشر شخص لشهره بوقته شفه لمكانته قبلت وتقر به لميت وإن لم تستقر تركته الديون أو عليه حجر فليس له أن أثبت للغير شي أو أثبت لنفسه المطالبة به وترو شهادته أيضا بما هو ولي أو وصي أو وكيل فيه ولو بدون جعل لأنه ثبت لنفسه سلطانه انصر في براءة من خصمه بإدائه أو إقراره لا يدهف به الغريم عن نفسه ويجرحا عنه وموته قبل اندمالها لأنه لو ميت كان الأرش له ولو شهد بتركه لم يضر أو جرح بمال قبل الاندمال قبلت شهادته والفرق بين هذه والتي قبلها أنها الجرحا عنه بسبب الموت انخاف للتعاليه بخلاف المال واحتج لمنع قبول الشهادة في ذلك وأما ما عليه قوله تعالى وأدنى أن لا تزناوا والبيعة خاصة هنا بقوله صلى الله عليه وسلم لا تقبل شهادة خصم ولا ظنن ولا ظنن التهم (و) لهذا (لا) تقبل شهادة (دافع عنها) أي عن نفسه (خبرنا) كشهادة عاقلة بفرض شهود قل بصلها من خطأ أو شبهة عند وشادة غرما فليس بضرر شهود دين آخر ظهر عليه لأهم يدهفون بها ضرر المراجعة (تنم) لا تقبل شهادة مغفل لا يضبط أصلا أو غاها لمادهم أو نون بقوله أمان لا يضبط نادرا ولا أغلب فيه الحفظ والضبط فتقبل شهادته قطعا إلا أن أحد الأسم من ذلك ومن تعادل غلطه وضبطه فالظاهر أنه من غلب غلطه ولا شهادة مبادر بشهادة قبل أن يستند للجهة وتخير المحققين أن النبي صلى الله عليه وسلم قال غير القرون ثم في الدين

وأدنى أن لا تزناوا أي أي أحد من عدم الرتبة فدل على أنه متى كان هناك رتبة امتنع الشهادة (قوله والظنن المتهم) قال تعالى وما معصي الغيب بظنن (فرج)

لشهد البعض أو العدول أو الفاسق والقاضي لا يعلم ذلك فلا يتم على القاضي البهل ولا على صاحب الحق لأنه أخذ حقه ولا على الشاهد لأن فيه إثمًا على وصول ذي الحق لحقه بل يجب عليه أن تعين طريقا (قوله حقن الله) متعلق بقوله الذي تقدم (قوله كطلاق الخ) لا بد من اثنتين في كل ذلك وقوله كطلاق يقولان وهو يحتل بها وقوله عتق أى هو ورثه وهكذا لما أتى أنها لا تنقام الا عند الحاجة (قوله ولو أشرت الخ) بأن كان وقت رتيب (قوله لا تسمع) وينبئ على ذلك أنه لو ادعى شخص على شخص بأنه زنى يكون فادافيد والمتمتع بقوله الدعوى الا بعض حق بخلاف الشهادة فانها تقبل ولو في شخص حق الله تعالى (كتاب العتق)

ختم المصنف كتابه بالتمتع وبيان الله بعبثه وقدرته من الناس والعق ٣٠١ بالقول من الشرائع القديمة دليل عتق ذي

الكراع الحريء ثمانية آلاف وكان ذلك في الجاهلية ودليل عتق أى لهم ثوبيسه لما بشرته بولادة النبي صلى الله عليه وسلم وأما العتق باستبداد فهو من خصوصيات هذه الأمة واعلم ان العتق بالقول من المسلمين قربة سواء المجز والمعلن وأما صيقته فان تعلق بها حث أو منع أو تحقيق خير فليست قربة ولا كانت قربة كما نطعت الشمس فأنت حر مثلا وأما العتق بالفعل وهو الاستبداد فليس قربة لأنه متعلق بضيء أوطار الان قصد به حصول عتق أو كفي يكون قربة (قوله العتق) هوام مصدر لاعتق والمصدر الاعتراف وهذا اذا اعتبرت الفعل اعتق فان اعتسر مجرد اكتنق فالمصدر القيام عتقا كقوله أواما عتقا كقوله هوام مصدر سامع والمراد بالعتق ما ينجل ما كان

بصيغة وهو ظاهرا وما كان بغير صيغة كشرا القريب وقد ذكر المتن الامرين بقول الشارع معنى الاعتراف فيه فيصور لأنه خاص بما كان بصيغة فكان الاولى التعميم (قوله وهو لفته الخ) أى فيكون معناه الاستقلال بالتخلص بقوله ازاله

بأنهم ثم الذين بأنهم ثم بحسب قوم يشهدون ولا يشهدون فان ذلك في مقام التزم لهم وأما خبر مسلم إلا أخبركم بخبر الشهود الذي أتى بشهادة قبل أن يسئلوا فمحمول على شهادة الحسبة وهي مأخوذة من الانساب وهو طلب الاجر فتقبل سواء أسمع عتق أم لا سواء كانت في غيبة المشهود عليه أم لا وهي كغيرها من الشهادات في شرطها السابقة في حقوق الله تعالى المتحصنة كصلاة وكافة وصوم بأن يشهد بكراهية الله تعالى فيه حق مؤكدا كطلاق وعتق وعفوع فصاص وبقاء عدة وانقضاء لها وحلله تعالى بأن يشهد بحب ذلك والمحبس بستره اذا رأى المصلحة فيه وحصان وتعديل وكفارة وبوغ وكفر واسلام وتحريم مصاهرة وثبوت نسب وصيه وقت اذاعت جهنهما ولو أخرت الجهة العامة فدرنل تحرم أختي به البغوى من التورق دار على اولاده ثم الفقر فاقسوا على علمي ورثته وتلكوها فشهد شاهدان حسبة قبل ان يراض اولاده في قريتهما قبلت شهادتهما لان آخره وقت على الفقراء لان خصت جهنهما فلا تقبل شهادتهما لتعلقها بعقوبت خاصة وخرج حقوق الله تعالى حقوق الآدميين كالقصاص وحسد القذف والبيع والافار ولكن اذا لم يصاحب الحق به أعلمه الشاهد به ليستشهد بذلك أى بدله عوى وانما تسمع شهادة الحسبة عند الحاجة إليها فشهدا اثنتان ان فلانا عتق عبده أو أنه أخوه فلا يتم من الرضا علم بكنى حتى يقول أنه بستره أو أنه رد نكاحها وكيفية شهادة الحسبة أن الشهود يصيرون على القاضي ويقولون نحن نشهد على فلان بكذا فأحضره لنشهد عليه فان ائتدأ ردا أو فلان زنا فم قدفة وما قبل فيه شهادة الحسبة هل تسمع فيه دعواها وجها أو حجهما كما جرى عليه ابن المقرئ بعا للاستوى ونسبه الامام القارئين لا تسمع لأنه لاح للمدعى في المشهود به ومن له الحق لم يأذن في الطلب الاثبات بل أمر فيه بالاعراض والدمع ما أمكن والوجه الثاني في رجه البلى حتى أنها تسمع ويجب عليه على غير ذلك والله تعالى ولذا فصل بعض الآخر فقال أنها تسمع الا في بعض حدود الله تعالى (كتاب العتق)

بمعنى الاعتراف وهولفة مأخوذة من قولهم عتق القربى اذ اسبق غيره وعتق الفرح اذا طار واستقل فكان العبد اذا قل من الرق فخلص واستقل وشرط ان المعلن عن أدنى لا لا مالك تقر بالماله تعالى وخرج الا ترى الطبر والبيضة فلا يصح عتقهما كافي وبالجملة باع الرافى ولو ملط طارا وادار سالة فوجهان أحدهما لمنه لأنه في معنى السواوب والاصل في مشر وعيته قبل الاجماع قوله تعالى فقرة وقوله تعالى واذا تقول لمدى أهم الله عليه أى بالاسلام وأنعت عليه أى بالعتق كما قاله المفسر ونرى في غير موضع فخر رقيه وفي العصبين

ملك المراد بالازالة ما يشمل الزوال كالقصور بملك القريب (قوله الا مالك) خرج به لبيع ونحوه وخرج لوقف أيضا فان ارأه الى مالك على بعض الاقوال وبعضه أخرجه بزيادة بصيغة مخصوصة وهذا على تغيير الشارع مالكا أمانى تغيير من غير بار بالوقف خارج لانه لم يزل فيه الرقب له هو باق (قوله فخره الخ) يصح قراءته بلفظ الفعل الماضي فيه وفيما بعده يكون بدلا من انتم الغنية أو عطف بيان يصح قراءته تعالى فعلى أنه مصدر من غير تنوين فيه والتونن فيما بعده يكون خبر المبتدأ محذوف أى هو فلان وقية والمغير راجع للاقتحام المفهوم من انتم الغنية أى جاوزها (قوله في غير موضع) التقدير قوله تعالى في غير موضع كآية القتل والظهار والكفارة (قوله في العصبين الخ)

عبارة غيره أعمار رجل أعنت أمرا مسلما الخ فلفه ما رواه ابنان (قوله مؤمنة) التبعية لا اكمل (قوله حتى البخر الخ) هي طائفة (قوله الغل) يضم الغن طون من الحد يجعل في العنق وأما الكسب فهو الحق في الصغر (قوله نسبة الخ) هي الانسان ذكرا كان أو أنثى أعذ ويضم وسده ثلاثا وسين يذنه (قوله وأعتق عبد الله بن عمار الخ) أي وأعتق ألف عبدة وسبيل ألف فرس في سبيل الله وسحب سجنه (قوله والاكراع) (٢) يضم الكاف هو هاسم لجماعة من الخيل (قوله جازا التصرف) أي نافذ التصرف (قوله أهل للتعز) هو معنى أي لكنه فيه زيادة على المتن من حيث كونه نزع الكسابة ليس أهلا لتعز مع كونه جازا للتصرف (قوله ومحجور عليه بسفه) أي بالقول المتجزأ اما الفعل فنفيذته وأما العلق كالأد برفه كذلك فذمته، وأما الفلن فلا ينفذ منه بالفعل ولا بالقول المتجزأ بخلاف العلق كالتسدير ٣٠٢ فصمته (قوله ولا من معص) أي بأهل المتجزأ اما الفعل فنفيذ

ومكاتب) أى لا بالقول ولا بالفعل

ولا معلقا ولا متبجرا (قوله) يتصور

الأكواء الخ) مرتبط بمعدنوف

ای اما الا کراہ بحق فیہم ویتصور

الحج وكذا ينص وفي كفارة لزمت

اللهـي فامتنع الولي من العتق

فاكرمه اطاكم وأعتق فيصم

(قوله ولا يصح عندى موقوف الخ)

كان الانسبذ كرهه عند الكلام

على الركن الثاني وهو الرقيق الا

ان يقال انها مناسبة للمجانبين (قوله

بطلان به حدی الخ) ای ان کان وہب

ربيب وكان الأول ان يقول لانه

يُطْلَقُ بِهِ دَقِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ الْعِلْمُ مِنْ
أَمْرِكَ بِمَنْزِلَةِ مَنْ لَا يَلَاةَ لَهُ

ان يكون ايه رقيب اول (قوله ان لا يتعلم به الحظ) هذا الخه صادق

بار و صوم و انابت و روزه و اصلا

[illegible]

وَمَا يَنْبَغِي لَكُمْ أَنْ تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَسُوا اللَّهَ فَأَنسَاهُمْ أَنْ يَتَذَكَّرُوا فَيَكُونُوا حَسْرَةً بَيْنَ الْأَوَّلِينَ

أو تعلق به حق لازم غير عشق ولا

نعم به كالا حارة وهذا هو المنطوق

وأما المفهوم فصورة واحدة وهي

ما اذا تعلق به حق لازم، يرتق عنه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(کیتولہ) مثال لنفوی ای بعض

سوره (قوله بخلاف ما يتعلق العلم) مثال

فكان الاولى أن يقول بصريح مشتق

بصرف منها عطف علی صریح لفظ

بنيّة ورد (توله وكذا ذرقة) الواو دا.

مال من الخبر أى حالة كونها مثل ذاء

(٣) قوله بضم الكاف الخ الذي في كتم

لا يفتقر تقرير التقرير إلى

من أعتق رقبة مؤمنة أعتق الله بكل عضو منها عضواً من أعضائه من النار حتى الفرج
بالفرج وفي سنن أبي داود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أعتق رقبة مؤمنة كانت قداه
من النار ونصت الرقبة بالذكري هذا من الخبرين لأن مالك السدال يقي كالفرج في رقبة فهو
معتق به كالحبس الإلهي بالجل في عنها فإذا أعتقه أطلقه من ذلك العمل الذي كان في رقبة
وفوه حتى الفرج بالفرج خصه بالذكري لأن مالاً ذنبه فافس وأمالاً قد يختلف من المعتق
والمعتق (قائدة) أعتق النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثاً وستين نسمة وعاش ثلاثاً وستين سنة
وأعتقت السيدة عائشة رضي الله تعالى عنها تسعاً وستين وعاشت كذلك أعتق عبد الله بن
عمر الفراء أعتق حكيم بن حزام مائة مطوق بالفضة وأعتق ذوالكراع الحميري في يوم غانية
ألا فو أعتق عبد الرحمن بن عوف ثلاثين ألفاً رضي الله تعالى عنهم وحشرناهم هم أمين
وأركاناً ثلاثة معتق وعقب في وسيفه وقد شرف في الركن الأول فقال (دبص المعتق من كل
مالك البرقية (جائز التصرف في ملكه) أهل التبوع والوالا مختار ومن وكيل أولي في
كفاوة أعتق مولاه فلا يصح من غير مالك إلاذن ولا من غير مطلق التصرف من سبي ويجوزون
بمخبر وعور عليه بشفه أو فلس ولا من مبغض ومكاتب ومكره وغير حق وبصوراً لا أراهم في
البيع بشرط العتق وبصح من سكانه ومن كافر ولو لم يباوئت ولاؤه على عتقه المسلم
سواء أعتقه مسلماً أم كافراً أم أسلم ولا يصح عتق موقوف لأنه غير مملوك ولا ذلك يطل به
في قبضة الطرادون بصح مطلقاً بصفة تحفة الوقوع وغيرها كالذهب الماشية من التوسعة
تخصيص الرقبة بغير إذن المالك على الأصناف على سبعة ألقاب الرقبة جوبه بالفعل وعليه ما تصرف
البيع ونحوه ولو باعه من اشتراكم تعد الصفه ولو علقه على سبعة بعد ذلك ثم مات أعتقه
طل الصفه أو بصح مؤقتاً بلغوا الثابت والركن الثاني العتق وهو بشرط فيه أن لا يتناع
حق لأمره بعتق عنه بعه كسوة أو فوج بل بخلاف ما قلناه من ذلك كنه على تفصيل
وبما هو هذا الركن بل ذكره المصنف ثم شرف في الركن الثالث وهو الصفه وهي أما صريح
أما كناية وقد شرف في القسم الأول بقوله (وبقع العتق) أي بنقد (بصرح) أعتق
الغريب أو ما صرف منهما كانت عتق أو معتق أو محرر أو حرر أو حرر أو حرر أو حرر أو حرر أو حرر
أعتق متكررين ويستوي في أفعالهما الهال واللاعب لأن هرماً ما جد كمالاً واه
مضى وغيره وكذلك الرقبة وما تصرف منه كسكوك الرقبة صريح في الأصح ولو رده

ينفي قوله لفظ الحق الخ ظاهر ان لفظ الحق صريح وليس كالتبديل موكناية في
حق وتكون اضافة صريح الى مشتق اضافة يائية او على معنى من الان يجب بان قوله وما
حق للتفسير قوله لو رد هذا الخ ظاهري انصريح بردن الحق ولذلك قال نحشى انظره في أي
اصل فلهذا ومبتدأ وقوله انصرف منه معطوف على فلهذا فهو صريح خبر وكذا المتقدمه
ندم ولو قال ومن الصريح ما مشتق من هذا الرقية لكان أرفع
القسمه والتاريخ بأيدينا فوالكلع شع الكاف واللام لا باراء في الشارح تحسن في

(قوله فروع) أي سبعة وقيل ثمانية
 (قوله عتق باقراره الخ) أي لأنه لو لم
 يكن حرافي نفس الامر لم يكن الخطاب
 غايًا بغيره وقد اعترف المالك
 بحله والعلل لا يختلف بخلاف مسئلة
 الظن فإن اعتراف المالك بالظن
 الخطاب بغيره لا يستلزم كونه معترفا
 بغيره في نفس الامر لأن الظن
 تارة يوافق وتارة يخالف بخلاف
 العلم فإنه لا يكون الامرافًا (قوله
 قصد الصريح لغناه) أي بان لا يسبق
 لسانه اليه ولا يكون حاكما عن
 غيره ولا نالما ولا اعجابا هذا هو
 المراد لو قال له امتثلن زانية فقال
 بل حرره وقصد أنها عفيفة عن الزنا
 أو أطلق لم ينعق ولا اعتقت (قوله
 أنت مولاي أي وكذا أنت لله أو
 بالابن يختلف أنسابي أو بنى
 أو أبي أو أبي وأمكن فانه يعنى وان
 كان معروف النسب من غيره (قوله
 مدين الخ) سفة لبعض فكان
 الصواب نصبه الآن يقال الله نعت
 مقطوع أي هو معين أو غير محدد
 للجاورة أو أنه على أكثر ربيعة الذين
 يرمعون المنسوب بصورة المرفوع
 والمجرد (قوله مشترك الخ) فيه
 مسامحة لأن الاشتراك ليس في
 التصيب وإنما في العدد (قوله يوم
 الاعتاق) ظرف للقيمة وظرف لفعله
 مرسو ولو كان يساره عال غائب
 لأنه لا يشترط للعتق دفع القيمة
 بالفعل (قوله غن العبد) وهي حصه
 الشرع التي تقسم لحصه الشرع
 فقط لا للعبد والمراد بالثمن القيمة
 (قوله قيمة عبد) مفعول مطلق
 والعبد معنى الاستواء أي لزيادة
 ولا نقص فيه وهو يصح أن يكون
 ممدد بمعنى اسم الفاعل أي نقص
 طيل لا ظلمت: ولا جرحه وعنده وقوله
 قوم العبد أي باقية وهو حصه
 الشرع (قوله حصصهم) أي قيمتها

في القرآن (فروع) لو كان اسم أمته قبل ارفاقها حرة فسببت بغيره فقتل لها باحرة عتقت
 ان لم يقصد النداء لها باسمها القديم كان اسمها في المال حرمة تمتنع لأن قصد العتق ولو
 أقر بغيره رقيقه خوفا من أخذ المكس عنه أو طاليه المكاس به وقصد الإخبار به لم يعنى
 باطنه ولو قال لأمي أتزاحمتي تأخرى باحرة فبانت أمته بغيره ولو قال لعبد فرغ من عتقه
 وأنت حر وقال أردت حرمان العبد لم يقبل ظاهرا وبدين ولو قال الله اعتقتك عتق أو أعتقت
 الله فكذلك كما هو مقتضى كلام الشيخ ولو قال لعبد أنت حر مثل هذا العبد أو أشار إلى عبد
 آخر له لم يعنى ذلك العبد كما يحسنه النووي لأن وصفه بالعبد يصدق وعنه يعنى الخطاب فإن قال
 مثل هذا ولم يقل العبد عتقا كما صرح به النووي رأى قال الاسنوى أنما يعنى الأول فقط ولو قال
 السيد لرجل أنت تعلم أن عبدى حر عتق باقراره وان لم يكن الخطاب طالع بغيره لا أن قال له
 أنت تظن أني وأمرى والصريح لا يحتاج إلى نية لا بقائه كسائر العتقات لأنه لا يقع منه غيره
 عند الإغلاق فليجتمتع لتقوى نية بالنية ولا نية له كما هو فيم العتق وان لم يقصد باقائه اما
 قصد الصريح لغناه بلا: منه أخرج أعجمي تلفظ بالعتق ولم يعرف معناه ثم صرح في القسم
 الثاني به والكتابه بقوله (و) يشع العتق أيضا بلفظ (الكتابه) وهو ما جعل العتق وغيره كقوله
 لا ماله لي عليك لا لمان لي عليك لا سيد لي عليك لا خدمه لي عليك أنت سائبه أنت مولاي
 ونحو ذلك كالت ملكي أو حكمي عند الشارح كبرازالة الملك مع احتمال غيره ولذلك قال
 المصنف (مع النية) أي لا بد من نية العتق وانما احتفت بما قرينه لا خفاها لغير العتق فلا بد
 من نية التيميم كالامتنان في الصوم (تنبيه) يشترط أن يأتي بالنية قبل فراغه من لفظ الكتابه كما
 هو ذلك في الطلاق بالكتابه ولو قال لعبد يأسدي هل هو كتابه أو لأوجهان ورجح الامام أنه
 كناية عن نية عليه ما بين المقر وهو الظاهر ورجح القاضي والقزالي القول بغيره من السود
 وتذير الماتز وليس فيه ما يقتضى العتق وصيغة طلاق أو ظاهرا صريحا كانت أو كناية كناية
 هنا أي فيها هو صالح فيه بخلاف قوله لعبد اعتد أو استبرئ رجلك أو رقيقه أنا منك حر فلا نية
 به العتق ولو فاه ولا يضر خطأ بتدكير أو تأنيث فقوله لعبد أنت حر ولا منه أنت حر صريح
 ونصح إضافة العتق إلى جزء من الرقيق كقوله (وإذا أعتق) المالك (بعض عبد معين كلبه أو
 شاع منه كربعه عتق جميعه) سراه كظن فيه في الطلاق سواء المومر وغيره لما روي النسائي
 أن رجلا أعتق شقصا من غلامه فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فأجاز عتقه وقال ليس لله
 شريك في ذلك إذا كان باقية له فإن كان باقية لغيره فقد كره بقوله (وان أعتق شركا) بكسر الشين
 أي نصيبا مشتركا (في عبد) سواء كان شركا مسلما أم لا كترشيده أم قل (وهو موسر سري
 العتق) منه بمجرد ناطقه به (أي بالنية) من غير توقف على أداء القيمة (تنبيه) المراد بكونه
 موسرا أن يكون موسرا بقيمة حصه شركه فإلا ذلك عن قوته وقوت من تازمه نفقته في
 يوه ولياته ودست ثوب بلبسه وسكنى يوه على ما في الفلوس ويصرف إلى ذلك كل ما يباع
 ويصرف في الدوز (وكان عليه) بمجرد السراية (قيمة نصيب شركه) يوم الاعتاق لا ينوقت
 إلا ثلاث فأن أسير بعض حصه سري إلى ما يسر به من نصيب شركه والاصل في ذلك خبر
 الصحيحين من أعتق شركا في عبد وكان له مال بلغ غن العبد قوم العبد عليه قيمة فاعطى
 شركاه حصصه وعتق عليه العبدون لا فقد عتق منه ما عتق وفي رواية من أعتق شركا في
 عبد وكان له مال يبلغ فيه العبد فهو عتق واخر زبيد يساره عن اعساره فإنه لا يسرى بل

(قوله ويجرى هذا الخلق) أي المشار إليه بقوله أو على الأصح (قوله لأن عقده الخ) علة المستلزم وهو تحليل لعدم لزوم القية فيما
 أي إنما كان لكل من الأصل و باع المجلس الرجوع نزل عقده من ترجوعه فكانه ما عتق المملوك فلم يلزمه القية (قوله وأحداهما
 معسر الخ) فإن أسرا قوم عليها حصه الشريك ٣٠٤ على عدل أو من لا على قدر المثل (قوله والمرضى معسر) أي ثلاث

الباقي ثلاث شريكه ويعتق نصيبه فقط والاعتبار بالسار بحاله الاعتاق فلا يعتق وهو معسر
 ثم أسير فلا تقويم كقوله في الرضة وقضية إطلاق التقويم شموله ما لو كان عليه دين بقدره
 وهو كذلك على الظاهر عند الأكثرين كقوله في الرضة لأنه ما للثالث يده فاذا تصرف فيه
 ولهذا وإن اشتري به عبدا أو أعتقه نفذت - متى من السراية ما لو كان نصيب الشريك مستولدا
 بأن استولدها وهو معسر فلا سراية في الأصح لأن السراية تتضمن النقل ويجرى الخلف
 فيها لو استولدها أحدها وهو معسر ثم استولدها الآخر ثم أعتقها أحدهما ولو كانت حصه
 الذي لم يمتق موقوفه لم يسرا عتق أنها قول واحد كقوله في الكفاية ويستتق صورتان
 لا تقويم فيما على المعنى مع يساره الأولى ما ذاهب الأصل لمفرع شقصا من رقيق وقضه
 ثم اعتق الأصل ما بقي من ملكه فله يسرى نصيب الفرع مع السار ولا قية عليه على الأصح
 والثانية ما لو باع شقصا من رقيق ثم جحر على المشتري بالنفس فأعتق الباقي نصيبه فله يسرى
 إلى الباقي الذي له مال جوع فيه بشرط السار ولا قية عليه لأن عقده صادق ما كان له أن
 يرجع فيه ولو كان رقيقين بين ثلاثة فأعتق اثنتين منهم نصيبهما معا وأحدهما معسر
 والأخر معسر قوم جميع نصيب الذي لم يمتق على هذا الموضع كقوله الشيطان والمرضى معسر
 الثاني ثلث ماله فإذا أعتق نصيبه من رقيق مشترك في مرض من موته فإن خرج جميع العبد من
 ثلث ماله قوم عليه نصيب شريكه وعتق جميعه وإن لم يخرج إلا نصيبه عتق بالسرية ولا
 يخص السراية الاعتاق ويصير مستولدا أحد الشريكين المومر الأمة المشتركة بينهما يسرى
 إلى نصيب شريكه كالعق قبل أولى منه بالنفوذ لأنه قول وهو أقوى من القول ولهذا نفذ
 استيلاء المجنون والمحصر وعليه دون عقدهما وأبلاذ المرض من رأس المال واعتاقه من
 الثلث يخرج بالمومر المعسر فلا يسرى استيلاؤه كالعق نعم إن كان الشريك المستولدا أسلا
 لشريكه يسرى كالأصول الحاربه التي كلها وعليه قية نصيب شريكه لأن الخلاف بإزالة
 ملكه وعليه أيضا حصته من مهر مثل للاقتناع على غيره - ويجب مع ذلك أرض البكرة
 لو كانت بكر وهذا إن تأخر الانزال عن نصيب الحشفة كأهو الغالب ولا فلا يلزمه حصه مهر
 لأن الموجه له نصيب الحشفة في ملك غيره وهو متفوض ووط سراية العتق أربعة الأول
 اعتاق المالك ولو بناه باختياره كثيرا جزء أسله وليس المراد بالاختيار مقابل الإكراه بل
 المراد السبب في الاعتاق ولا يصح الاحتراز بالاختيار عن الإكراه لأن الكلام فيما يمتق فيه
 الشخص والأكراه لا يمتق فيه ويخرج بالاختيار ما لو ورث بعض فرعه أو أسله فله أن يسر عليه
 العتق إلى باقية لأن التقويم سبيل ضمان المتلفات وعند انتفاء الاختيار لا يصنع منه
 تلافيا للشرط الثاني أن يكون له يوم الاعتاق ما بقي بقيمة الباقي أو بعينه كما في الشرط الثالث
 أن يكون محملا قابلا لنقل فلا سراية في نصيب حكم الاستيلاؤه ولا إلى الحصه الموقوفة
 ولا إلى المنذور باعتاقه الشرط الرابع أن يعتق نصيبه ليعتق أولا ثم يسرى اعتاق نصيب
 شريكه فلا يعتق نصيب شريكه لغاذا لا ملك ولا تبعية فلا يعتق نصيبه بعد ذلك يسرى إلى
 حصه شريكه ولو أعتق نصف المشترك وأطلق حل على ملكه فقط لأن الإنسان غنا عتق
 ما عليه كالجزء ما صاحب الأفرار (ومن ملك واحد من والديه أو مولوديه من النسب) بكسر

ما الخ) غرضه بذلك الإشارة إلى
 التعميم في قوله السابق وهو معسر
 أي فكانه قال حوسر ما بطل ماله أو
 بثله وذلك حتى المرض (قوله
 فلا يسرى استيلاؤه الخ) أي ويلزمه
 حصه شريكه من المهر ومن أرض
 البكرة ومن الولد لانه فوت ريق حصته
 منه عليه بناء على أنه غير بعض
 (قوله وعليه قية الخ) راجع لأصل
 مسألة السراية في الأمة لا بخصوص
 المعسر المستولدا لانه فرعه أو
 المشتري كبنه وبين فرعه (قوله هذا)
 أي لزوم الحصه من المهر وأرض
 البكرة وقية حصه الشريك وقوله
 والابن تقدم الانزال أو فإن فلا
 يلزمه حصه المهر ويلزمه حصه شريكه
 من القية ولا يلزمه حصه شريكه من
 أرض البكرة (قوله باختياره) المراد
 منه أن ماله الذي ترتب عليه العتق
 اختياري وليس المراد أن العتق
 بالاختيار يخرج بذلك المكروه لأن
 الكلام في عتق الجوز مع السراية
 الباقي والمكروه لا يعتق عليه شيء
 أصلا لاجز ولا غيره - حتى يمتزجه
 بقيد الاختيار فيكون قوله بالاختيار
 متعلقا بالثاني أي كتابه ملكه
 بالاختيار كالسراية لا بالظاهر كالإث
 (قوله ما لو ورث بعض فرعه أو أسله
 الخ) سورته أن زوجته ما ملكه لانه
 أبا منه من غيرهما ماتت عن
 زوجها أو أنها فترت زوجها النصف
 من أبيه أو أمه ويعتق عليه ولا
 يسرى ومثل الأرض والد العيب
 مثال ذلك ما لو باع بعض ابن أخيه
 شوب وكان باقيه لغيره ثم ماتت
 فورته أخوه الذي هو أبو الولد

المبيع ثم إن المشتري اطلع على عيب المبيع فرده على أبي الولد فيدخل في ملكه فله أن يعتق ولا سراية فاطلع الأب
 على عيب الثوب فرد واسترجع بائنه عتق المبيع عليه ومضى أن كان مومرا لأنه قد ثبت بالاختيار (قوله ومن ملك الخ) أي
 وكان المالك حرا كالأخراج المالك إذا أسله أو فرعه فلا يعتق عليه لأن ملكه ضعيف لكن بشعير أو نحو ينفذ إذا

كان شراؤه باذن السيد فان كان من غير اذن السيد فلا يصح واما البعض اذا ملك أصله أو فرعه فكذلك لا يعتق عليه وبورئان عنه (قوله فيعققه الخ) ذكر ابن جرير الرواية بالرفع وعليه ففيه ضعف بعد على الشراء على الولد كما فهمه بعضهم (قوله وما ينبغي للرجن الخ) هذا من قياس الشاهد على الغائب (قوله لا يصح شراؤه الخ) ولا فرق في ذلك بين حال لزوم النسخة وعدمه (قوله أخرجه من ملكه) أي بعد ان دخل فكانه لم يدخل (قوله ولا يرثه الخ) أي لا يرث القهر يب المهرورق فيه الميت لا ولو رث الخ بخلاف صورة عقده من رأس المال فبئر لدم المحتور (قوله فيبطل) أي التبرع للذور والمهرورق وما دى ٣٠٥ الى المحال محال (قوله لم يورثها) أي الاجازة (قوله المتوقف) أي الأرض على

عقده (قوله المتوقف) أي عقده على اجازته (قوله كل من ملكه) أي اجازته وارثه على الاثر (أي وذلك دور محال لكن توقف الاجازة على الارث من غير واسطة وتوقف الارث على الاجازة بواسطة العتق) (قوله فان كان الميرض الخ) تعقيب لقوله لو ملكه بعض بالإجماع عتق من انثاء وقول المحقق انه تعقيب لقوله عتق من رأس المال فيه مسابقة (قوله قدورها كملكه مجانا) أي فيقطع النظر عنه ولا يدخل في الاعتبار بل يتصور مدقه فقط وهو الخجون فإذا كان عنده مائة أخرى عتق العدد كله لان المحسن التي قد هاجر بعضها من الثلث والمحدون المحايها قطعنا النظر عنها فلو لم نقطع النظر عن المحاي بها لانه لا يعتق العبد الا اذا كان عنده مائتان أخرى أو ان غيره عتق العبد فان لم يكن عنده الا الخجون التي دفعها عتق منه بقدر قدرها فانها من الثلث (قوله ليق الخ) أي غير مكاتب ولا لا يعتق حتى على السيد أي وغير بعض أيضا فينظر فاب كانت مهاباة فكل حكمه فإذ في ثوبه البعض ملكه والذي في ثوبه السيد ملكه ويعتق وان لم تكن مهاباة فزوج على قدر الزجر وطيرة فخاص البعض

الاله فيما ملكه قهر بالآثار أو اختياريا كالشراء والهبة (عتق عليه) اما الاصول فلقوله تعالى واخفض لهما جناح الذل من الرحة ولا يتأى خفض الجناح من الاسترقاق والماضي صحيح مسلم ان يجزى ولد والده الا ان يجده مملوكا فيشتره فيعققه أي فيعتقه الشراء لان الولد هو المقتن بانشاءه العتق كما فهمه داود الظاهري بدليل رواية معتق عليه واما القروع فلقوله تعالى وما ينبغي للرجن أن يغتولوا ان من في السموات والأرض الا آتى الرحمن عذابا قال تعالى وقالوا اغتصب الرحمن ولدنا بجاننا بل عباد مكرمون دل على نفي اجتماع الولد به والعبدية (تنبيه) محل قوله والديه أو مولوديه المذكور منهما والاثاء علوا وأسفوا اتحد بينهما أم لانه حكم متعلق بالقرابة لا يتأخر في نفسه من ذكرناه وخرج من هداهم ان الاقارب الاخوة والاعمام فانهم لا يعتقون بالملك لانه لا يرد فيه نص ولا وفي معنى مولوديه نص لا تنفاه البعض عنه واما خبر من ملك ذارحم فقد عتق دليمة فضعيف بل قال النسائي انه منكر وخرج بقولنا من النسب أنه لا يورثه من الرضا فانه لا يعتق عليه (تنبيه) لا يصح شراء الولد لطفل أو مجنون أو مسقى قريبه الذي يعتق لانه لا يملك تصرفه عليه بالنسبة ولا غبطة لانه يعتق عليه ولو وهب لمن ذكر أو وصى له ولم يترده ففقه كان من كان مرسرا أو فرعه كسوا فعتق الولد بقوله ويعتق على مولاه لا تنفاه الضرر وحصول الكمال للبعض فان زامة ففقه لم يجز لولي قوله ولو لماله أصله أو فرعه في مرض موته مجانا كان ورثه أو وهبه عتق عليه من رأس المال لان الشرع أخرجه عن ملكه فكانه لم يدخل وهذا هو المذهب كما فهمه في الرضة كالشريين وان يصح في المنهاج ان يعتق من ثلثه وان ما كرهه بعض بالإجماع عتق من ثلثه لانه قوت على الورثة فمأبذاه من الثمن ولا يرثه لانه لو ورثه لكان عتقه تبرعا على ورثته فيبطل لانه راجع لثبوته ففقه قال ارثه المتوقف على عقده المتوقف عليه افيشتره قتل من اجازته وارثه على الاكثر ففتح ارثه فان كان الميرض دينا بدين مستقر قبله عتق منه ببيع للدين ولا يعتق منه شيء لان عتقه يعتبر من الثلث والدين ينجح منه وان ملكه بعض مجاباة من البائع قدورها كملكه مجانا فكون من رأس المال وانباي من الثالث ولو وهب لغيره جزء بعض سيده فقبيل عتق قال في المنهاج وسرى على سيده فمأبذاه لان الهبة له كسبده وقال في الرضة ينبغي ان لا يسرى لانه دخل في ملكه قهرا كالآرث وهذا هو الظاهر كما عقده البعض وقال على المنهاج وجه ضعيف غريب لا يلتفت اليه

(قوله في الولاء هو ضم الواد والمداخلة اقرا به مأخوذة من الموالاته وهي المعاونة والمعاراة وتوشر عاصموه بغيرها والالماعن الرقيق بالحر يتوهمه تراخيه عن عصبه النسب فبئرهم المتقوى على أمر التكااح والصلاة وعقل والا صل فيه قبل الاجماع قوله تعالى ادعوههم الى الله تعالى ومواليكم قوله صلى الله عليه وسلم انما اولادنا ان عتق

(٣٩ - خطيب ثاني) له وما خص السيد بعتق ويحل ذلك كله حيث لم يلزم السيد النسخة والام يصح قبول العبد لضرر السيد (فصل في الولاء الخ) قيل كان الانسب تأخيرها عن اواب العتق كلها لانه يرتب على جميع أنواعه كما بان في قوله سره وان كان مضرا الخ الا ان يقال انه ذكره بعد العتق بالقرابة لثبوته لا لمرتب له منه بخلاف الذرير والاستيلاء فان الولاء فيها ما لا يصح ففقه (قوله المعاونة والمعاراة) هما معان فابان في المعنى (قوله بالقرابة) الاولى باقتن (قوله تراخيه) أي اكلها ما تترتب عليها متأخرة عن أحكام النسب المترتبة عليه

(قوله له الخ) لغة التوب هي ما ينسج عن مال الفخر والضم والنجاسة أي قرأته (قوله لكلمة التوب) أي علقته وارتباط كل ارتباط بالنسب (قوله من حقوق العلق) أي غمغمة وفوائد المترتبة عليه (قوله قضاء الله) أي حكم الله أحق أي أولى بالامتثال والاتباع وقوله وشربله عطف تفسير مبني به بقوله أعاد الوالدين أعتق (قوله أبصفت) متعلق بمحذوف أي أم متعلق بالخ (قوله أداء الصوم) الباء بمعنى مع (قوله أمضاه الخ) فان قلت أنت الأقرب ٣٦ متصرف وصف القراءة شافاً فائدة ثبوت الوالدين أحجب بابه قد

يظهر لبسوت الوفا فائدة قلت
أعنت يا باعالم يكن غير هافنا
تأخذ النصف بالنسب والنصف
الأخر بالوفا تقدم على بيت المال
وأضاف الأيمان والتأمين (قوله
من هذا الخ) إنما كان ذلك عقا
صنعنا من السائل مصرح بصيغة
العقود والمسؤول كذلك بمصرح
بصيغة العقود ومحاب بان صيغة
السائل المالم يحصل بها العقد وكان
طالباً بمن الغير ممنى العقد شخصياً
بذلك الاستعداد (قوله ماذا أعتق
من هذا الخ) هذا مختصر قولنا عقداً
على فأن معناه أن لا يخفى أن ذلك
في العقد منه ما إذا لم يذن فهو
مقالة الشارع بقوله ماذا أعتق
الخ (قوله فانه يصح) أي ولا حجب
الثواب لا الولاء (قوله هو موقوف)
أي إلى أن يعطى. وعرف بأنه رقيق
فربح اليه الولاء إن اشاع عقداً
(قوله أي الأرض الخ) فيه مائة
مروحة من الأول أن الأرض لم
يتقدم له ذكر وثائقه جعل
حكم الأرض بالولاء حكم التعصيب
بالنسب في أربعة أحكام منها الأرض
قول العبارة إلى أن حكم الأرض
بالوفا حكم الأرض بالنسب مع زيادة
قول ذلك كما ذكرنا فكان الأول إبقاء
لنوع على ظاهره و يقتصر على قوله
في أربعة أحكام عقب النسب (قوله
لا يشتر الخ) ومحاب بأن الحق على
تقدير معضاي أي فوائد الوفا فلا

ينافي أن كان ثابته لهم من قبل؛ وقوله: بثبت لهم في حياته (الخ) أو يترتب على ذلك أنه لا فرق بين عصبية العتق وعصبية عصامته في الدين دون العتق، ثم إن العتق في حياة س. ه. فإن ثبوتاً بثبت لهم في حياته ورثوه والأفلا (قوله ومتى ما (الخ) سواء أومنت لانهجور و طفا على من عتبهها إلا أن امرت له من المنهج وهي فيه نصبة الصحيح لأن ما قبلها متصوب (قوله بنسب) أي كما بنوه وبنته وابن ابنه وبنت ابنه وإن سفلوا (الخ) أو غيره راجعاً هو وأصوله

(قوله ونسبة غلط القضاء الخ) العبارة فيها قلب أى نسبة الأعضاء لغلط ٣٠٧ (قوله قال الزركشى) غرضه التورك على الشيعين بأن

الغضا غائب الهم الغلطى
غير هذا (قوله فماذا اشتري)
معلن بمحذوف أى كان ومتحقق
(قوله فلاولا الواحدة منهما على
الآخرى) (الخ) فلذا ماتت احدها
أخذت أخنها نصف والتقى الباقى
محقق ولن يموت أوجهما وهما
حياتن أخذتا الثلثين بالنسب
وفاتت الآخرى بالولا وإن كانت
احداهما حية أخذت من أبيها
النصف بالنسب بقى نصف تأخذ
منه نصفا أيضا لأنها أعتقت
نصف الأب والابن الذى أعتق
الآخرى التى اشتركت مع أختها
محقق لا يأخذ نصف النصف
المذكور لأن نصف الولاء سرية
(قوله فلاولا الواحدة منهما) (الخ)
دفع للمساءة يقال إن احدى
الآخرين تقول للآخرى أنالى عليك
ولا لأنك ابت الذى اشتركت
أنا وأنت فى عتقه فتقول لها
الآخرى يحل ثبوت الولاء على فرع
العتق إذا كان المحقق أعتق الكل
وأنت أعتقت البعض لحفظت
شروطك عند أنشاء (قوله)
فإنه لم يمت المال) نصف وهذا
يمضى على ألا يثبت لهم فى حياة
المحقق والمعتق إن رثما ولو اقتصى
يدين من النصف بما على أنه يثبت
لهم فى حياته (قوله لايه) ليس
ببديل بل مثلهم الأشقاء أيضا (قوله)
فلا يابى أن يكون له على نفسه
والخ) يؤخذ من ذلك أنهم
واشترى وأباهم دفعه لا يجبر الولاء

عصبته هكذا وارث المدة هنا عصبته فصكان مدماعلى معنى معتقه ولاشئ لها معنى وجوده ونسبة غلط القضية في هذه الصورة حكاية الشجان قال الزركاشى والذي حكاها الامام عن غلطهم فيماذا اشترى أمي وأختها ماها فاعتق الأب عبد اوما ت ثم مات العتيق فقالوا اميرائه بن الاخ والاخت لانها معقما معتقه وهو غلط وانما الميراث للاخ وحده والاولاد لا على العصبات في الرجوع القرب مثلا لعين المعق مع ابن ابيه فلو مات المعق عن ابنين أو أخوين مات أمهدهما وخلف ابنا قالوا لعله مدهون كان هو الوارث لانه فطما لا الاخر وخلف تسعة بنين قالوا لابين العشرة بالسوة ولو اعقت بنتي ابامعتقه فكل منهنما اولاد على الاخر وان اعنت اجنبي اختني لا يورث أولاد فاشترت ابها فاولادها واحدة منهنما على الاخرى ولو اعنت كافر لماله ان يسرد ابن كافر ثم مات العتيق بعد موت معتقه فاولاده بالسلم فقط ولو اسلم الا ترقى قبل موته فاولاده لهما ولو مات في حياة معتقه فغيره لبيت المال (ولا يجوز بيع الولاء ولا هبته لان الولاء كالنسيب فكلا يصح بيع النسب ولا هبته فكذلك لا يصح بيع الولاء ولا هبته ولانه صلى الله عليه وسلم نهي عن بيع الولاء وهبته تنفق عليه (ثم) لو نكح عبد معتقه فانت ولد فاولاده لولى الام لان الهنم فانه يعتق باعتاق أمه فاذا اعتق الاب المجرى الولاء من موالى الام الى موالى الاب لان الولاء فرع النسيب والنسب الى الابد دون الادهات وانما ثبت لولى الام لعدم من جهة الاب فاذا أمكن جادى موضع معنى الانجرار أنه ينقطع من وقت عتق الاب عن موالى الام فاذا انجر الى موالى الاب فم يثبت منهم أحدا لم يرجع الى موالى الام بل يكون الميراث لبيت المال ولو لمات الاب رقيقا وعتق الجدا انجر الولاء من موالى الام الى موالى الجد لانه كالاب فان عتق الجدا لولا يثبت انجر الولاء من موالى الام الى موالى الجد أيضا فان اعتق الاب بعد الجد انجر من موالى الجد الى موالى الاب لان الجد انما يجره ليكون الاب كان رقيقا فاعتق كان أولى بالجر لانه أقوى من الجد في النسب ولو مات هذا الولد الذي لاؤه لمولى أمه أباه جوا لا موته لانه من موالى أمهم اليه ولايجزى لانه نفسه لانه لا يمكن أن يكون له على نفسه ولا مولهذا لو اشترى العبد نفسه أو كاتبه سيدا أو أخذ النجوم كان الولاء له لانه كاتبه كاتبه الاشارة اليه

(فصل في النذر وهو لغة النظر في عواقب الامور ومبرأ تعليق عقوب الموت الذي هو در الحياة فهو تعليق عقوب نصفه لوصفه ولهذا لا يقتصر الى اعتناق بعد الموت ولفظه مأخوذ من البرلان الموت در الحياة وكان معروفا في الجاهلية فأقره الشرع والاصل فيه قبل الاجماع خبر العصيين ان زجلادر غلاما ليس له مال غير فباعه النبي صلى الله عليه وسلم فقرر به رضى الله عليه وسلم له ودم انكاره يدل على جواز زكاته ثلاثة صيغة ومالاً ومعل وهو الرقيق ومبرأ فيه كونه رقيقا غير مال ولا لهناستحق العقاب بجهة أقوى من الذنب وبشرط في الصيغة فقط يشترطه وفي معناه ماضى الضمان وهو امراض كايؤذي من قوله (ومن قال لبعده اذ مات) أنا (فانتصر) ارا عقبتك واحمررتك بعد موتى اوبرتلك ارا أنت مبروما كناية وهى ما يحتفل الذنب وغيره كملت سبيلك واجسنت بعد موتى نارا بالعتق (فهو مبر) وسكناه (يعتق) عليه (بعدوته) أى السلب محسوبا (بذلك ثلثه) بهذا الدين وان وقع الذنب في الصحة فلا يستغرق الدين الزكاه بعقوب منه شئ انصفتها وهى فقط ببيع نصفه في الدين وصقت ثلث الباقي منه وان لم يكن دين ولا مال غيره عتق ثلثه فائدة الحيلة في عتق الجميع بعد الموت ان لم يكن له مال سواء ان يقول ان الرقيق حر قبل مرض موتى في يوم وان مت فجأة

أوهي لوفته بعد مونه فيكون صر بحافي غيره فكيف يكون ذلك كتابه في التدبير وأجيب بان التدبير والوسية متقاربان والاشكال أقوى

ليس بتدبير في الصورتين بل تعليق
الخ) والفرق أنه إن كان من قبيل
التدبير عتق من الثلاث وإن كان
تعلقا عتق من رأس المال مع أنه
صرف التدبير فمما تقدم وفرض عليه
بقوله فهو متعلق عتق بصيغة
فئة مضمي أي ما بعد أن في الحكم
الآن يقال إن بينهما عموم ولو صح
مطلقا فكل تدبير تعليق ولا يحسن
فإذا علق العتق على الموت أوسع شيء
قبله فهو تدبير محسوب من الثالث
ويقال له تعليق أضادون علقه
بغير الموت أو بالموثوقين معه أو
بعده فهو تعليق عتق محسوب من
رأس المال ولا يقال له تدبير (قوله
عزوت الشرط) أي الذي يموت
آخر (قوله المتأخر موتا) منصوب
على التدبير وإنما كان مذكرا لأنه
معلق بموت السيد وشيئ معه وهو
موت أشرى من المتقدم (قوله
وطري حل مدبر الخ) أي إن كان
كافرا أصليا فإن كان المدبر مريضا
فلا يحل له لبقاء علقه الإسلام
بالمطالبة (قوله قبل انفضاله) قيد
وقوله يلا موتها قيد مخرج الأول
ملاوطة تدبيرها بعد انفضاله فلا
يطلق تدبيره مخرج بقوله يلا موتها
ما لو مات وتبقى الحمل حيا فلا يطلق
تدبيره (قوله ويصح تدبير حمل)
أي استقلاله لافراقه قبل ولاده من
نفخ الروح فيه (قوله سواء
أكان الخ) تعميم في القن (قوله أو
عتيقين) أي حدث قبل عتق
الأم زمانا إن حدث بعد عتق الأم
فيدها في الحرية إن لم يكن وضئ
به فلا يتبع فقوله الفرع يتبع الأم
في الرق والحرية أي إن حدث وقت
الرق فهو رقيق وإن حدث وقت
الحرية فهو حر إن لم يكن موصيا به

قبل موته يوم فإذ مات بهذا التعليقين باكر من يوم عتق من رأس المال ولا سبيل لاحد عليه
ويصح التدبير مقيدا بشرط كان مت في هذا الشرأ والمرض فانت حرفان مات فيه عتق والا فلا
وهذا كان دخلت الدار فانت حر بعد موته فانت جلدت نصفه ومات عتق والا فلا ولا يصير
مدبر حتى يدخل بشرط الحصول العتق دخوله قبل موت سيده فإن مات السيد قبل الدخول
فلا بد من بيان قال إن ثم دخلت الدار فانت حر بشرط دخوله بعد موته ولو متراجعا من الموت
والوارث كسبه قبل الدخول وليس له التصرف فيه جازيل الملك كالمبيع اتعلق حق الدخول
به كونه له أم لا وفي شهر مثلا بعده وفي فانت حر فوارث كسبه في الشهر وليس له التصرف
فيه جازيل الملك وهذا ليس بتدبير في الصورتين بل تعليق بصيغة لأن المعلق عليه ليس هو
الموت فقط ولا مع شيء قبله ولو قال إن شئت فانت حر بعد موته بشرط وقوع المشقة قبل الموت
فورا فإن أتى بصيغة فمضمي لم يشترط الفرو ولو قال لا بعد هذا زمانا فانت حر لم يعلق حق موتا
مما أومر بها وإنما أحدهما فليس لوارثه بيع نصيبه لأنه صار مستحق العتق بموت الشرى
وله كسبه ثم عتقه بعد موتهما معا عتق تعليق بصيغة لا عتق تدبير لأن كلامهما لم يعلقه بموته
بل بموته موت غيره وفي موتهما معا تباعص نصيب المتأخر موتا عتق المتقدم مدبر دون نصيب
المتقدم بشرط في المالك أن يكون مختارا وعدم صياحون فصعب من سقته ومقتل ولو
بعد الجبر عليهما ومن مبيع وكافر ولو حر بالان كلامهم جميع العارية والمالك ومن سكران
لأنه كالسكف حكاه تدبيره ندمه وقوف إن أسلم بانت محنة وإن مات من ذناب فساد وطري
حل مدبره لدارهم لأن أحكام الرق ببقية ولو دبر كرام مسلم بيع عليه إن لم يزل ملكه عنه أودبر
كافر كافر فاسلم تزعمه وجعل عند عدل وليسده كسبه وهو باق على تدبيره لا يباع عليه
لتوقع الحرية (ويجوز له) أي السيد الجا نزل التصرف (ن نصيبه) أي المدبر وأوجه يقبضه
وتجوز ذلك من أنواع التصرفات المزية للملك (في حال حياته) كإقبال التدبير (ويطلق تدبيره)
بإزالة ملكه عنه لغير السابق فلا يعود وإن ملكه بناء على عدم عود الحنف في العين ونخرج بجائز
التصرف السقيمة فلا يصح بيعه وإن صح تدبيره ويطلق أيضا بلا مدبرته لأنه أقوى منه
بدليل أنه لا يعتبر من الثالث ولا يمنع منه الدين بخلاف التدبير فيرقه الأقوى كما فرغ من العين
النتكاح ولا يطلق التدبير بردة السيد ولا المدبر صيانة حتى المدبر عن الضياع فيعتق عتق
السيد وإن كانا مدينين ولا رجوع عنه باللفظ كقصدته أو نقضته كسائر التملكات ولا إنكار
التدبير كان إنكار لردة ليس إسلاما وإنكار الإطلاق ليس رجعة فيصاف أنه مدبر ولا وطئ
مدبرته ويحل وطؤها لبقاء ملكه ويصح تدبير المكاتب كما يصح تعليق عتقه بصيغة وكذا مدبر
ويصح تعليق كل منهما بصيغة حتى بالاسبق من الوصفين (تنبيه) حل من دبرت حاملا
مدبرتها عالما وإن انفصل قبل موت سيده فلا يطلق بل قبل انفضاله تدبيرها بلامتها كبيع
فيطلق تدبيره أيضا ويصح تدبير حمل كالمبيع احتاقه ولا يتبعه أمه لأن الأصل لا يتبع الفرع
فإن باعها فرجوع عنه ولا يتبع مدبر أولادها وإنما يتبع أمه في الرق والحرية (وسكن) الرقيق
(المدبر في حال حياة السيد) كالعبد القن (في سائر الأحكام) إلا في رده فإنه باطل على المذهب
لأنه يقطع به الجهر وكذا قاله في الروضة في بابه والقن يكسر القاف وتشديد النون هو من لم ينصل
به شيء من أحكام العتق ومقدمه بخلاف المدبر والمكاتب المعلق عتقه بصيغة والمستولدة
سواء أكان أبواه محلو كين أو تميقيين أو حرين أصليين بان كانا كافرين أو استرقا هو كقوله
الزوجه في ذبيته (تنبيه) لو وجد مع مدبر مال أو نحوه في يده بعد موت سيده فقتل عهوه

(قوله لا يتبعها راءها) أي المنفصل منها وقت التعليق لأن الخطاب معها لا يشمل نحو جرح الولد الجرح وحاصله أنه إن كان موجودا وقت التعليق تبعها، فلو أنها انفصل قبل موت السيد أو بعده وإن حلت به بعد التعليق ولو لم تكن قبل موت السيد لا يتبعها بل لا يمتنع أصلا وإن لم تكن بعد موت السيد تتبعها وكذا إن حلت به بعد موت السيد (قوله فيمتقن من رأس المال) أي وأما ما من الثلث ووجهه أنه تجدد بعد موت السيد فكان من رأس المال وأما لام فمضى كالدرية في الثلث ولكن هذا ضعف والمقدّم أنهما من رأس لأن ذلك تعليق لاتدبير (قوله ما قاله الامام في الحصول الخ) غرضه بذلك تضعيف كلام البغوي وأنه ٣٠٩ لا فرق بين المعروف والمنكر (قوله يطلق على القليل والكثير) أي لا فرق بين المعروف والمنكر (قوله ليس على هذا الوجه) أي ليس مهموزا (قوله اسم جمع) أي فيمفرق بين المعروف والمنكر (قوله كأنه البغوي) الضمير راجع للذين هم وهمز كون القرآن بالهمز يصح على القليل والكثير والذين من غيرهم زام جبا فظهر كيف كذا في البغوي وفصل في المهموز بين المعروف والمنكر فخصا كلامه المنقول عنه في التفسير فإن كان الهمز الذي قبل ما تقدم هو البغوي المفسر توجه الاعتراض عليه وإن كان غيره فلا اعتراض عليه (قوله) والواقف على كلام الشافعي (قوله) وهو البغوي (قوله بفتح المألوفة) أي من غير الهمز (قوله لا يغيرها) وهو المهموز (قوله انفتح الاشكال) أي ينقل لامه إلى كلام الحصول وحاصله أن البغوي فصلت بين المعروف والمنكر ونسبت ذلك للأمام الشافعي مع تفصيل الشافعي في غير المهموزات أي شافعي المهموز (قوله وأجب عن السؤال) المراد بالاشكال لو عر به لكان أولى وحاصل الجواب أن البغوي ظن أن الامام فصل في المهموز فهو معذور بذلك الظن أي لا متعذر له على الجواب قوله والواقف على كلامه

والواقف فيه فقال المبرر كسبه بعد موت السيد وقال الوارث بل قبله صدق المبرر بعينه لأن المبدء ترجح وهذا خلاف قول المبدء إذ قالت بطلته بعد موت السيد فهو وقال الوارث بل قبله فهو حق فإن القول قول الوارث لا ما تزعم من بطلته والحال لا يدخل تحت اليد وتقدم بينة المبرر على بينة الوارث إذا أقامها بين على ما قاله لا اعتصاما بالبدل ودر جحان أمهما وأنت قوله وأما أحدهما لحقه وضمن بشر به نصف ففتحها ونصف مهرها وشارت أم ولد له وبطل التدبير وإن لم يأت بشر به نصف ففتحها لأن السراية لا تتوقف على أخذها ولا يخورد المبرر التدبير في حياة السيد بعد موته كإثبات المقاتل حقه بصفه ولو قال لامته أنت حرة بعد موتني بعشرين مثلاً نعمت الأعمى تلك المدة من حين الموت ولا يتبعها ولدها في حكم الصفه إلا أن أنت بعد موت السيد ولو قبل مضي تلك المدة في جها في ذلك فتدبر من رأس المال كونه المستوفى بجماع أن كلا منهما لا يجوز إرفاقه يؤخذ من القياس أن حمل ذلك إذا علمت به بعد الموت ولو قال لبعده إذ قرأت القرآن ومعتقت من قرأت القرآن قبل موت السيد عتق أو تفرأ بضع لم يفتق عتق السيد وإن قال إن قرأت قرأتا لموت فأنشأ فقر بعض القرآن ومات السيد عتق والفرق بينهما في التفسير والتدبير عن النص قال المبرر والاصواب ما قاله الامام في الحصول أن النص لا يطلق على القليل والكثير لأنه اسم جنس كالمراد بالصل لقوله تعالى نحن نخص عليك أحسن القصص بما أوحينا إليك هذا القرآن وهذا الخطاب كان علة الإجماع لأن السورة وكيفية بعد ذلك نزل كثير من القرآن وما قبل عن النص ليس على هذا الوجه فإن القرآن بالهمزة عند الشافعي يقع على القليل والكثير والقرآن بغير همزه عند اسم جمع كأنه البغوي في تفسير سورة البقرة ولغة الشافعي بغير همز وواقف على كلام الشافعي رضي الله تعالى عنه نطقه مهموزا وإن أطلق في ذلك بلفظه المألوفة لا يغيرها وهذا انفتح الاشكال وأجب عن السؤال

(فصل في الكتاب) أي في الكتاب وهو بكسر الكاف على الأشهر لغة الضم والجمع لأن فيها ضم فتم إلى ضم والضم يطلق على الوقت أيضا الذي يعمل فيه مال الكتاب كإسائه ومعت كتابه لغير الجارى بكتابه في كتاب يرفقه وشرعا فاعتق بلفظه بعض منهم يعني بما أكثر لفظه أسلاي لا يعرف في الجاهلية ولا صل فيها قل الإجماع والذين يتبعون الكتاب ما ملكت أيمانكم فكانت بهم أن علمت فيهم خبرا وخبر المكتاب عبد ماني عليه درهم رواء أو داود وغيره والحاجة داعية إليها (والكتابه متخبة) لا واجب وإن طلبها الرقيق قياسا على التدبير وشراء العرب ولا يتنقل أن المثل وتصح المثل على المالكين وإنما تصح (إذا سألها السيد) من سيده (وكان مأموئا) أي أمنا منها بكسبه بحيث لا تضعفه في مصيبة (مكتبا) أي إذا دارا على الكسب وبما فسر الشافعي رضي الله تعالى عنه التفسير في الآية واعتبرت الامامة مثلا

(فصل في الكتاب الخ) ذكر ما بعد التدبير لأن العتق في كل حال وإن كان هناك ما تقابلت وتوهمنا مع ما إذا التزم (قوله لأن فيها ضم فتم الخ) يصح أن يكون تعليلا للمعنى الغوي ويصح أن يكون توجيها للمعنى الشرعي إلا في مكان الأولى تأخيرها إلى هناك (قوله ومعت الخ) الواو بمعنى أولاته فوجه له المعنى الشرعي إلا في يكون له توجيها (قوله وإن طلبها) تأخير عن علم الجواب أو إعادة وإن كان معلوما (قوله لم تخب لاجل القياس والتعليل لانهما يتناسبان عدم الوجوب لا الاستيجاب) (قوله إذا سألها الخ) تبدلنا كدها فلم يسألها فهي مسنونة عن غيرها كاختلاف الشرطين بعد فهم الاستيجابان فقد أحدهما كانت مباحة

(قوله فان فقد شرط من هذه الثلاثة الخ) مسلم في الاخيرين اما الاول فقد قد لا يقتضي الاباحة بل فقد مع وجود الشرطين يتق مع على الاستباحة لما تقدم انه شرط كذلك (قوله وكتابه مرض الخ) المراد بها المكاتب لاجل قوله محسوبة لان المحسوب المكاتب لا الكتابة أو يؤول في الثاني وقال محسوب متعلقها وهو المكاتب (قوله في ذمة المكاتب) مأخوذ من قوله الى اجل معلوم (قوله لان الاعيان الخ) على خلافه فقد مره وانما امتنع عقد هاء على الاعيان (قوله فولا) اي اخبار وفلا أي في عقد الكتابة منهم (قوله جان) ولا يشترط فيها الاتصال بالعقد بل ولو تأخرت وحينئذ شرط التأجيل بظاهرها في غير المنفعة التي يقدر على الشرع فيها عقد العقد اما هي فلا يشترط فيها التأجيل (قوله ثم ان كان العوض منفعة عين حالة الخ) فيه نظر لانه يقتضي ان العوض اذا كان منفعة عين تارة تكون حالة تارة تكون مؤجلة وكل يصح وليس كذلك بل يشترط ان تكون منفعة العين حالة ولا بدعها من ضمنية حال أو منفعة ذمة كإياها بخلاف منفعة الذمة فلا يشترط فيها الخلق ولا يشترط ضمنية بل الشرط تعدد ابعاد اعتبار زمانها (قوله منفعة عين) المراد بها عين المكاتب فقط لانه لا عين هناك كما لا الا اذا كان المكاتب مبيعاً له عين ملكها فقيم ان يجعل منفعتها عوضاً لثابتها مع ضمنية كما تقدم

ينص على ما يحصه فلا يعتق والذمة على المكسب. وثق بتخصيل العوض وتعارف الايمان حيث جرى على ظاهر الامر من الوجوب كإسباقي لانه ماسة وأدوال الشرع لا تمنع وجوبها كالزكاة (نبيه) قوله مكسب قد فهم انه أي كسب كان وليس مراداً بل لا بد أن يكون قد راعى كسب يوفي ما التزمه من العوض فان فقد شرط من هذه الثلاثة فهو السؤل والامانة والقدرة على الكسب فباحة اذا سوى ربح العتق. وما لا تتركه بحال لانها عتق قدما ذكر نقض الى العتق نعم ان كان الرقيق فاسقاً سرقة أو فحواً وعلم السيد ان لو كانه مع المجتر من المكسب لا كتب بطريق العتق كرهت كقوله لا ذم على أو كانها أربعة سيدور في وضيفة وعوض وشرط في السيد وهو ان كان الاول ماعى في المعنى من كونه مختاراً أهل تبرع وولا لانها تبرع وآية لا ولا فتمنع من كافر أو سيكران لا من مكروه ومكاتب وان اذن له سيد ولا من صبي ومجنون ومجور عليه بسفه وأولياهم ولا من مجبور فليس ولا من مرن لا ان ملكه موقوف وان فقد لا يوقف على الجدي ولا من معرض لا ليس أهلاً ولا لا وكتابه مرض مرض الموت محسوبة من الثلث فان خلفه على قيمته صححت كله أو مثل قيمته في ثلثه أو يختلف غيره في ثلثه وشرط في الرقيق وهو ان كان الثاني اختياراً وعدم صيا وجنون وان لا يمتنع به حق لازم وشرط في الصبي وهو ان كان ثلث لفظ شعراً لكتابه وفي معنى ماعى في الضمان اي بما ككاتبك أو أنت مكاتب على كذا كالمستعجم قوله اذا أدبته مثلاً فأت سرفظاً أو نية وقولا ككاتبك ذلك وشرط في العوض وهو ان كان الرابع كونه مالا كالعرض له المصنف رحمه الله تعالى ولم يذكر غيره من الاركان بقوله (ولا نصح أي الكتابة) (الاجمال) في ذمة المكاتب قد كان أو عرضاً موصوفاً بصفة السلم لان الاعيان لا يمكنها حتى يورده العقد عليها (معلوم) عندهما قد اوجزنا وصفاً وفعاله لانه عوض في الذمة فشرط فيه العلم بذلك كدين السلم ويكون (الى اجل معلوم) بصليهم يؤدونه فلا تصح بالخال ولو كان المكاتب مبيعاً لان الكتابة عقد خلاف القياس في وضعة واعتبر فيه سفن السلف والمأثور عن الهابة رضى الله تعالى عنهم فمن بعدهم قولاً وفعلاً انما هو التأجيل ولا يصفه أحد منهم حاله ولو جازم يتفقوا على تركهم اختلاف الاغراض خصوصاً فيه تجبيل عتق (نبيه) لو كان العوض منفعة في الذمة كبناء دار بن في ذمته وجعل لكل واحدة منهما وقفاً معلوماً جازماً تجبيل المنافع ثنائياً أو جراً أما لو كان العوض منفعة عين فانه لا يصح تأجيلها لان الاعيان لا تقبل التأجيل ثم ان كان العوض منفعة عين حالة نحو ككاتبك على ان تخدمني شهراً أو تحيط لي ثوباً بنسختك فلا بد منها من ضمنية مال كقوله وتطيني بنا رابداً فضاء لان الضمنية شرط فلم يجوز ان يكون العوض منفعة فقط فلو اقتصر على خدمة شهر بن وصرح بان كل شهر فقيم لم يصح لانها قيم واحد ولا ضخمة ولو كاتبه على خدمة شهر وجب وصرح ان لا يصدق اذا بشرط في الخدمة أو المنافع المتعلقة بالاعيان ان تنصل بالقدرة ولا بد لعدد نجوم الكتابة (وقوله تجبان) لانه المأثور عن الهابة رضى الله تعالى عنهم فمن بعدهم ولو جازت على أقل من نجمين فليقل ولا نهم كقائبا يدرون في نقر بات واناطات ما أمكن ولانها منقطة من ضم العوض بعضها الى بعض وأقل ما يحصل به الضم تجبان والمراد بالضم هنا الوقت كالفي الصباح قال التوروى رحمه الله تعالى في تهذيبه حكاه عن ارفاعي رحمه الله تعالى يقال كانت لعرب لا تصرف الحساب وينبذون أمورهم على طوع العوض والمنازل فيقول أحد هم انطاع لم يثر يا

(قوله كاتبها) مثال ذلك ان يكتبها ويقول كل منهما كاتبت على دينار كل شهر دينار وقوله أو وكلاهما مثالان وكلاهما واحد
يعين كل منهما قدرا كدينارين كل شهر دينار (قوله انما نعت التجوم الخ) المراد بالنعوم ما مثل المال بدل
قوله جناس وصفة وما شمل

٣١١

ادبت حقل فسميت الاوقات بحروما ثم سمي المؤدى في الوقت نجما (تنبيه) قضية اطلاقها
نصح بضمين قصيرين لو في مال كبير وهو كذلك لا مكان القدرة عليه كالسلم الى مصر في مال
كثير الى بل قصر ولو كاتب عبدا ثلاثة شقة واحدة على عوض واحد كان مقبوع بضمين
مثلا وعلى حقه يادانه صرح لاجتماع المال فصار كالو باع عبدا بثمان واحد ووزع العوض
على قيمته وقت الكتابة فمن ادنى حصته منهم عتق ومن جازق وتصح كتابة بعض من باقية ح
لانها تقيد الاستقلال المقصود بالعدول لا تصح كتابة بعض رقة وان كان باقية لغرموا اذ ناله
في الكتابة لان الرقيق لا يستقل فيها بالترد لا ككتاب التجوم فعم لو كاتب في مرضه بعض رقيق
والبعض ثلث ماله أو روى بكتا به رقيق فلم يخرج من الثلث الا حصه ولم يخرج الورثة الا حصه
صححت الكتابة في ذلك القدرة وعن النص والنفوق صححت الوصية بكتا به بعض عبده ولو تعدد
السيد كثر بدين في عبدا كاتبه معا أو وكلا من كاتبه صرح انفق التجوم جناس وصفة وعددا
وأجلوا جعلت التجوم على نسبة ملكهما فلو عتق احد فجزءه أحدهما وفسخ الكتابة وأشاه
الاخر فيهما لم يصح كاتبهما عقدها ولو أبرأ أحدهما من نصيبه من التجوم أو عتق نصيبه من
العبدة عتق نصيبه منه وقوم عليه الباقي ان أسير وطاد الرق لم يكاتب وشراح بالبراءة والاتفاق
بالوقض نصيبه فلا يعتق وان رضى الاخر بشقيه اذ ليس له تخصيص أحدهما بالقبض
(وهي) ي الكتابة العيصية (من جهة) أى جانب السيد لا زمة ليس لعضها لانها اعتدت
لحظ مكاتبه لا لحظه فكان فيها كل ارض لا ساق عليه اما الكتابة بالفسادة فهي جائزة من
جهة على الاصح فان عتق المكاتب عند اهل بيعة أو بعضه غير الواجب الاتناء أو امتنع
منه عند ذلك مع القدرة عليه أو غاب عند ذلك وان حضر ماله أو كانت قبيلة المكاتب بدون
مسافة قصر على الاشبه في المطلب وقيد هاهنا في الكتابة بتساقط القصر وهذا هو الظاهر كان له
فخصها بنفسه ويحتمل متى شاءت بعد العوض عليه ولما اكتم الاداء من مال المكاتب القالب
عنه بل يمكن السيد من الفسخ لانه راعى بنفسه أو امتنع من الاداء ولو حضر (و) هي (من
جهة) العبد المكاتب جازق (قوله) الامتناع من الاعطاء مع القدرة (وله تهيئ نفسه) ولوع القدرة
على الكسب وتخصيل العوض (و) له (فخصها متى شاء) وان كان معه وفاء ولو استسهل سيده
عند اهل البيعة لم ينس له امهاله مساعدته في تحصيل العتق أو لبيع عرض وجب امهاله البيعة وله
أن لا يزيد في المدة على ثلاثة ايام سواء عرض كادام فلا فسخ فيها أولا حضار ماله من دون
مرحلة. بل يجب ايضا امهاله الى حضارته لانه كالحاضر بخلاف عاقبة ذلك لظول المدة ولا
تفسخ الكتابة من السيد والمكاتب يجنون ولا انهما ولا يجرسفه لان الاذن من أحد
طريقه لا يفسخ بشئ من ذلك كل ارض ويقوم السيد الذي جن أو جرح عليه في أدا ان وجده لاول ما عتقه السيد
ويقوم الحاكم مقام المكاتب الذي جن أو جرح عليه في أدا ان وجده لاول ما عتقه السيد
استقلالاً وبثبت الكتابة وحل التجوم. ولما السيد على استحقاقه قال الغزالي وراى له مصلية
في الحرية فان رأى ان يضيع اذا أقال لم يؤد قال الشافعي وهذا حسن فان استقل السيد بالخذ
عتق لحصول القبض المستحق ولو جنى المكاتب على سيده زمة قود أو ارض باخاها ولم يلغ لان
واجب جنابته عليه لا تعلق له برقبته مما عهده وما سبكه لانه مع كالا جنى فان لم يكن معه
ما يفي بدله فليسيد أو الوارث نجس به فدعا القصر وعنه أو جنى على أجنبي زمة قود أو الاقل

التجوم الخ) جملة من أمة ولا يصح عطفه لاهلا بصير العتق على عطفها، لا يصح العتق الا اذا عتق جانيك مع انه يصح صراحتك،
أطلقا (قوله ان أسير) قيدر قوله وطاد الرق فيدومى جلته ماله أى والحال ان الرق قد عتق (قوله عليه) متعلق بخيانة أى بجنابة العبد
وقعت على السيد وخيان قوله لا تعلق له برقبته ما عهده وقوله لا تعلق الخ معترض بين اسم ان وخبرها (قوله فدعا القصر رعه) أى

من قيمته والارض لانه يفت بحجر نفسه واذا عجزت هالفا متعلق سوى الرقبة وفي اطلاق الارض
على دية النفس تغليب فان لم يكن معه مال يفي بالواجب عجزت الحالكيم طلب المستحق وبيع
بقدر الارض ان زادت قيمته عليه وبقيت الكتابة فيما بقي والا يبيع كله والسيد قد اداه
بأقل الامرين من قيمته والارث فيبقى مكانا وعلى المستحق قبول الفداء ولو اعتقه أو أبرأه
بعد الجناية عتق ولزمه الفداء لانه فوت متعلق على الحقى عليه ولو قتل المكاتب طلت الكتابة
ومات رقيقا الفوات محلها وليس له قود على قتله ان أو جبت الجناية قدرد والا فالقيمة له
(والمكاتب) بفتح المثناة (التصرف فيما يده من المال الحاصل من كسبه او التبرع فيه
ولا خطر كبيع وشراء واجارة املأه بفتح كصدقة أو نطرق كقرض وبيع مع ذبته وان استوفى
يرهن أو كفيل فلا بد فيه من اذن سيده نعم ما تصدق به عليه من فهو لهم أو خبزهما العادة في
أكله وعدم بيعه له اهداؤه كغيره على النص في الامم له قمارا من يفت عليه باذن سيده وإذا
اشترى باذنه بعه رقا وعتقا ولا يصح اعتاقه عن نفسه وكتائبه ولو باذن سيده انصم منها الولاء
وليس من أهله كاعلم عامر (و) يجب (على السيد ان يضع) أى يحيط (هذه) أى عن مكاتبه
(من مال الكتابة) الخصصة إما أى أقل متوول أو بدفعه له من جنس مال الكتابة وان كان
من غيره مجاز والخط أو دفع قبل العتق (يسعونه) على العتق قال تعالى وآتوهم من مال الله
الذى آتاكم فمن الاتباع بما ذكر لان القصد منه الاعانة على العتق وخرج بالخصصة انفسا
فلا شئ فيها من ذلك واستثنى من لزوم الاتباع ما لو كاتبه في مرض موته وهو ثلث ماله ومالو كاتبه
على منتهىه والخط أولى من الدفع لان القصد سدا لخط الاعانة على العتق وهى محققة نية
موهومة في الدفع قد يصرف المدفوع في جهة أخرى وكون كل من الخط والدفع في النعم الاخير
أولى منه فيه اقبله لانه اقرب الى العتق وكونه بيع النجوم أولى من غيره فان لم ينع به نفسه
فسعه أولى روى ط الربع النسائي وغيره ووط السبع ملكه عن ابن عمر رضى الله تعالى
عنهما ويحرم على السيد التمتع بمكاتبته لاختلال ملكه فيها ويجب لها فوطه مهرها ولا حد
عليه لانها ملكه والولد سر ولا يجب عليه قيمته لان عقاده حرا وصارت بالولد مستوفدة مكاتبته
وهذا المكاتبه الرقيق الحد بعد الكتابة يتبعها رقا وعتقا وحق الملك فيه للسيد فلو قتل بعتقه
لهو بموته من ارض جنايته عليه وكسبه ومهره وما فضل وقتل فان عتق فله والافسده ولو اتى
المكاتبه مال فقال سيده هذا حرام ولا يئنه صدق المكاتب بيومته ويقال للسيد سيد له خذ
أو تبرئه عن قدره فان أبي قبضه القاضي عنه فان نكل عن الحلف حلف سيده نعم لو كاتبه على
لحم فحبه بقتل السيد هذا غير مذكى صدق بيمينه لان الاصل عدم التذكية والمكاتب شراء
الامان للتجارة لا تزوج الا باذن سيده ولا وطا لمتته وان ذن لسيد فله فان خاف وطا فلا
حد عليه شبهة الملك والولد نسيب فان ولدت قبل عتق أبيه أو بعده فلون سنة أشهر من العتق
تبعه رقا وعتقا وهو مولك لايه يمنع بيعه ولا نصير أمه أو ولد لا ماعلقت بمولك وان ولدت
لنه أشهر فأكثر من العتق ووطها مع العتق مطلقا أو بعده في صورة الاكثر ولدت نسبة
أشهر فأكثر من الوط فهى أم ولد ولو حمل المكاتب النجوم أو بعضها لم يحل له بيع السيد
على ذضا ان امتنع منه كونه حقا والا جبر على النصف فان أرفضة القاضي عنه
وعتق المكاتب ولو حمل بعض النجوم ليبرئه من الباقي قبضه وأبرأه وطلا ولا يصح بيع النجوم
ولا الاعتراض عنهم من المكاتب وهذا هو المتعذر وان جرى بعض المتأخرين على خلافه ولو باع

المكاتب لان عليه غراما من ارض
الجناية وعوض الكتابة فاذا هجر فقد
سقط عنه ويصح رجوع الصغير
للوارث أو السيد وذلك لان في اصدار
المكاتب ذان على ارض الجناية
برقبته فيطلب المستحق بيعه ولا
يتأتى بيعه وهو مكاتب فيخرج الامر
لها كالمليح به ثم يبعه المستحق
وليس سيد غرض في العتق فيقول
السيد أنا فسيدي وبقى الكتابة
وهكذا في كل جناية هذا ضرر
على السيد أو الوارث فيدفعه
بشعير فاذا جنى به ذلك تعلقت
الجناية برقبته فيباع فيها ولا يفتق
السيد ضرر (قوله أى أقل متوول)
ولو تعدد السيد لزم لكل ذلك المتوول
(قوله المتع) ولو بالنظر فيما بين
السرة والركبة مطلقا أرفضا عداها
بشهوة ما بالاشهوة فيجوز (قوله
وردة المكاتبه) أى من نكاح أوزنا
(قوله وقا وعتقا) ان وشتر مرتب
أى رقا وان ولدت قبل عتق أبيه وعتقا
ان ولدت بعد عتق أبيه

السيد النجوم وأدى المكاتب النجوم إلى المشتري لم يفتق و يطالب السيد المكاتب والمكاتب
المشتري بما أخذته ولا يصح بيع رتبة المكاتب كتابة صحيحة في الجدي لان البيع لا يرفع الكتابة
لزمها من جهة السيد فيبقى مستحق العتق فلم يصح بيعه كالسنة وهذا اذا لم يرض المكاتب
بالباع فان رضى به جاز وكان رضاه فصح كما جزم به القاضي حسين في تعليقه لان الحق له وقد
رضى باطلا وحبته كيبعه وليس للسيد بيع ملى يد مكاتبه ولا اعتاق عبده ولا تزويج أمته ولا
التصرف في شيء مما في يده لانه معه كالأجنبي ولو قال رجل مثلاً للسيد أعتق مكاتبك على كذا
كالف ففعل عتق ولزمه ما لو قال أعتق مستولك تل على كذا وهو بمنزلة قضاء الاسير هذا
اذا قال أعتقه والحق اما اذا قال أعتقه على كذا فانه لا يعتق عن السائل ويعتق عن المعتق
في الاصح ولا يفتق المال (ولا يفتق) شيء من المكاتب (الا بعد ادا جميع المال) الباقي (بعد
القدر الموزع عنه) فلو لم يضع سيده عنه شيئاً بقي عليه من النجوم القدر الواجب حله أو
ايشاؤم لم يفتق منه شيء لان هذا القدر لم يسقط عنه ولا يحصل التقاس كقائه في الرضة حال لان
السيد ان يؤديه من غيره وليس للسيد تجيز لان له عليه مثله لكن يرضه المكاتب لما حكم حتى
يرى أو يهره بفصل الامر بينهما انتهى (تنبيه) قضية تقيد المصنف بالاذا قصر الحكم عليه
وليس مراد اهل يعق بالايام من النجوم ايضا كقائه في الرضة أو بالحواله ولا تصح الحوالة
عليه وعلم من تقيد بالجميع انه لو بقي من القدر الباقي شيء ولو درهما فقل لم يفتق منه شيء وهو
كذلك لقوله صلى الله عليه وسلم المكاتب قن مابقي عليه درهم والمخفي فيه انه ان كان المقلب فيه
العتق بالصفة فلا يعتق قبل استكماله وان كان المقلب فيه المعاوضة فكالباع فلا يجب تسليمه
الا بعد قبض جميع ثمنه (تنبيه) في الفرق بين الكتابة الباطلة والقاسدة وما اشار إليه
الفاسد الصحيحة وما خالفها فيه وغير ذلك فالباطلة ما اخلت بحمتها باختلال ركن من أركانها
تكون أحد المتعاقدين صدياً أو مجنوناً أو مكروها أو عتقت بغير مقصود كدم وهي ملغاة الا في
تعليق مقبر بأن يقع من بضع تعليقه فلا تلغى فيه والفاصلة ما اخلت بحمتها بكتابة بعض
رقيق أو فساد شرط كشرط أن يبعه كذا أو فساد عوض كشمراً أو فساد أجل كتبم واحد
وهي كالصفة في استقلال المكاتب بكسبه وفي أخذ أرض جنابة عليه وفي أنه يعتق بالاداء للسيد
وفي أنه يبعه اذا عتق كسبه والتعليق بصفة وفي أنه لا يعتق بغير اداء المكاتب كإيرائه واداء
غيره عنه مشيراً إلى ان كتابته تطل بموت سيده قبل الاداء في انه تصح الوصية به وفي أنه لا
يصرف له سهم المكاتبين وفي صحة اعتاقه عن الكفارة وتعليقه ومنعه من السفر وجواز وطه
الامة وكل من الخصية والقاسدة عقوداً وضمه لكن المقلب في الأولى معنى المعاوضة وفي
الثانية معنى التعليق والباطل والفاصل عندنا سواء الا في مواضع يسيرة منها الحج والمأيرة
والخلع والكتابة وتختلف الكتابة الفاسدة والخصية والتعليق في ان السيد فسخها بالقول وفي
انها تبطل بشواغل السيد ويجز سفعه عليه وفي أن المكاتب يرجع عليه بما آذاه ان بقي وبسببه ان
تفاضل ان كان له قيمة والسيد يرجع عليه قيمته وقت العتق فان اخذوا جبا السيد والمكاتب
تقاسا ولو بلا ضرر يرجع صاحب الفضل به هذا اذا كانا قندين فان كانا متقوين فلا تقاس أو
مثلين ففيهما تفصيل ذكرته في شرح المناهج وغيره مع فوائد مهمة لا بأس بمرآتها فان هذا
يختصر لا يهتمل ذكر كراهي ولو ادعى رقيق كتاباً فأغكر سيده وأواره حلف المنكر ولو اختلف
السيد والمكاتب في قدر النجوم أو في قدر الاجل ولا يثبت له أو لكل يثبت تحالفان ان لم يتفق على

(قوله باختلال ركن) أي شرط
وكن من الاركان لكن اختلال
شرط العقد يقتضي البطلان
واختلال شروط العوض تارة يكون
مقتضياً للبطلان ان عقدها باسدا
غير مقصود كدم وان كان باسدا
مقصوداً انكسر فهي باسدة أو كان
العوض مجهولاً أو منجبا وقت
واحد اخل

(قوله) والمكاتب ممن يعتق على الوارث (الخ) وهو ومما قاله كاتب ابن أخيه ثم مات عن أخيه أم المكاتب فمروا بعتق عليه وبطلان الكتابة (قوله) أو بضعه بمعطوف على كل من الزوج أو الزوجة وكانه يقول لا فرق بين ملك الكل أو البعض (فصل في أمهات الأولاد) أي أحكامها التي هي النسب التامة كالاستيلاء والعق وجواز الاستخدام والوطء كقولنا أم الولد استيلادها فانظر يجب لها العتق ويجوز استخدامها وهي من طرفه المال في الدول بان يخصص الماعن أو لا يضع لها انقطاعا على طبعها فكان الماعن يحيطه بطراف اللفظ (قوله في أمهات الأولاد) أي وفي الأولاد والأولاد جميع ولد يطلق على الذكر والأنثى والمجموع ففصل بمعنى مفصول ويجمع أيضا على ولد وبن وزن فصل وأولاد جمع قلة من أبنه الكثيرة (قوله) وأمهات (الخ) تكلم على ضبط لفظه بذلك ثم تكلم على بيان معناه بقوله وقال بعضهم (الخ) والمحال ان الجمع الذي فيه الماهية أرفع من لغات والجمع الخالي عن الماهية يضم الهمزة وكسر هاءه لا يمكن وإنما المفرد ففيه لغتان فقط كالجمع الخالي عن الماهية ونزل الشارح الكلام على الأولاد وتقدم الكلام فيها (قوله) وأصلها أمهات (الخ) لعل في العبارة سقطا بعد قوله وكسر هاءه وجمع أمهات لفظه ذلك من غير قصد (قوله) وأصلها أمهات (الخ) جواب عما يقال من شرط الجمع ان يناسب مفردة والمفرد لأهائيه والجواب بظاهره لأن أصل أم أمهات في الحروف الأصلية (قوله) وقال بعضهم

(الخ) هو الذي عبر عنه فيما يأتي
 بالاول (قوله) قال بعضهم الأمهات للثاني أي فقط والأمات للهامن أي فقط حتى يظهر معنا لفظه للقول الثاني ويحتاج الى الجواب عن المخالفة
 رد الاول والثاني (قوله) أمات يمكن أن يكون جمعا مائيا سيالي لفظه من قال في مفردة أمهات مع كون الهامن أمهات زائدة فلها ذلك في الجمع (قوله) رد الاول أي قوله وقال بعضهم (الخ) (قوله) والاصل في ذلك أي في أحكام هذا الباب وأعراب الحديث في العتق (قوله) عن (براه) الذي يطلق على الموت وتكون عن بمعنى مع أو بعدو يطلق على آخر جزء من الحلية وتكون عن بمعنى بعد (قوله) ما عليكم أن لا تفعلوا (الخ) ما استهنا منه أي شيء عليكم في عدم العزل أي هو عليكم أسهل

من العزل وهذا على جعله لأصلية ويجعل أمات إذا أي أي فائدة ونفع لكم في العزل بدليل قوله ما من نسبه كائنه أي الحر مقترن في الأزل وجوده علم الله وجوده وقوله الإلهي كائنه أي موجود في الخارج على طبق ما سبق في علمه فان سبق في علم الله خلق آدم من ذلك سبقكم المني فيستحق منه الولد فلم تحصل لكم فائدة من العزل فلم يحصل مقصودكم و اختار الامام الشافعي جواز عن الأمة مطاوعا عن الحربا بنهايم ومكر ومما فيه من قطع النسل وقيل هو خلافه الاول ويجعل ذلك إذا لم يقصد ضررها أو الإحرام وإذا امتنع من تنكبه من العزل لم تكن ناشئة لأن لها حق في الفتح (قوله) وإذا أصاب (الخ) هي لمة نيقه أو المختنون الغالب وجوده كالوطء هناك ذلك أثرها على ان لها لعموم وجوده وعبارة بعضهم غير باذاة التحقق وهي اذا دونت ولو نحو وهما من أدوات الشرط والكثرة وقوع الاحبال وتعلق الاداة بأحداهن من حيث الشهوة والرغبة في النسل وتظهر ذلك قوله تعالى فإذا جاءتهم (الخ) والوافي هذا الحل للاستئناف القوي لا البياني لان هذا الوجه لم يقع جوابا لسؤال (قوله) أي وطئ (قوله) لا الإصابت تكون بجميع الحقيقة أو بعضها بخلاف الوطء (قوله) (الرجل) أنترز به عن الصبي كسب كره وقوله الحر لا حرز به بأصناف الرقيق (قوله) (الرجل) أي المحقق المذكورة ليخرج ما لو اشترى الخبيث أمه فبطلت من المالك الخبيث ثم ان المالك حبل أيضا فلا تكون أم ولد ولا يحل السيد انضع بالاقامة وهي لا يحكم لها بالانفلاق إلا من ذكر وجعلها يحتمل انه من شبهة أو زنا ولا قصد ليدم تحققة وهو يدرك بالشبهة وهذا يدفع ما استشكله بعضهم من

فوجه في ذلك (قوله أمته) أي المملوكة كالأمة بعضها أو تقدرا أو بالاعتبار المتعلق بها حتى لا يفتقر شمل أمته المكاتبه وبقاها المزرعة والمحرمة عليه والمشتري كعبي التفصيل الذي هو أول الكتاب وشمل من اشتراها بشرط اعتناها وان لم يسقط عنه طلب الاعتاق وشمل أمة زكاه ولو مكاتبته أو مزرعة أو مئة مكاتبه أو مكاتبه ونحوه مما لو كره غير من ذكره وسأى ومن نذر التصديق بها أو بعضها ومن اشتراها مائة بشرط اعتناها والموصى بها وتخرجت من الثلث ومن تعلق بها بل جارية أو ورثة وهو معتبر ولم يملكها بعد موته ج الموروثة مع تعلق دين بالتركة ومن اشتراها عبدا المأذون وعليه دين أو مئة بيت المال وإن ملكها بعد (قوله أي بان الخ) تفسير لوطي وقوله ولوسفيا ليس السبيح من محل الخلاف فتكون إجابة للتعديل الذي من محل الخلاف المحصور عليه بفلس (قوله حال أسلامها) ليس قيد لقوله بان علقته منه تفسير للإصا في المتن (قوله لوطي) أي في القبل ومثله أدخل المتن فوق كان ظل منها في الدرر لم يثبت الاستيلاء (قوله فوضعت) أي لو من غير طوط بقه المتأد (قوله أوما تصب فيه غرة) كان كان مضغعة ثبت الاستيلاء اتفاقا وإن كان يد أو يدين مع الانفصال عما في البطن ففي ذلك خلاف عند شيخ الإسلام لم يثبت الاستيلاء وعند غيره لا يثبت بل لا بد من انفصال الجميع في ثبوت الاستيلاء كأنه لا بد منه في العتق وهذا هو المعتمد وأما إذا كان البعض الذي يصب فيه الغرة لم يفصل كالرأس أو اليد مع الانفصال لم يثبت الاستيلاء اتفاقا وإن كانت الغرة تجيب ظهور رأسه مع الانفصال ولا تجيب اليد مع الانفصال ٣١٥ ولاتوهم من ثبوت الاستيلاء به يجوز بيعها

وغيره مما يأتي بل منع ذلك مطلقا ولو حال الجمل لأنها حامل بحر والحامل بحر لا يباع ولا يوهب وإن كانت قورث هذا ما ظهر (قوله جواب إذا حرم عليه بيعها) لا يحق علقته إن جواب إذا اشتد في الكتب المتأد لا يثبتا لخصه في التصريح صارت أمه ولو جعله في المنهاج عتقت عبوت السيد وجعله المصنف حرم عليه بيعها كما علمت وكل جميع لكن قال الخليلي قول المنهاج هو الأنسب لأنه أصرح في الدلالة على المنصوح وما عقده الباب هو بيان صحة عبوت السيد الذي هو أهم أحكامها وأوصفها بأية الولد وإنما خص الجواب بهذا الحكم صاحب التصريح لأنه أصل بقية الأحكام ثم

الحر كالأمة بعضها مسلما كان أو كافرا أصليا (أمته) أي بان علقته منه ولوسفيا أو مجنونا أو مكرها أو أربها المكافير حال أسلامها قبل بيعها عليه في طمهاح أو محرر كان تكون حاضرا أو محرمة كانت أو مزرعة أو باستدخاله لأمه المقتدر في حال حياته (فوضعت) حيا أو ميتا أو ما تصب فيه غرة وهو (ما) أي سلم (يدين) لكل أحد أو لأهل الخيرة من القوابل (فبسه ثي من خلق آدمي) كصفة ظهر فيها سرور آدمي وإن لم تظهر إلا لأهل الخيرة ولو من غير النساء وجواب إذا (حرم عليه بيعها) ولو من غير عتق أو بشرط العتق أو من أقر بجرمتها (ورهنها وحبستها) مع بطلان ذلك أيضا خبر أمهات الأولاد لا يبيع ولا يوهب ولا يورث بفتح ما سجد هالدا ما حيا فإذا مات فهي حرة وراه لدارقطني وقال ابن القطان وإنه كانهم تقات وقد نكح الإجماع على عدم صحة بيعها وأشتهر عن علي رضي الله عنه بالكوفة أنه خطب يوماعي المنبر فقال في أثناء خطبته أجمع رأيي ورأي عمر على أن أمهات الأولاد لا يبيعن وأنا الآن أرى بعضهن فقال عبدة السلياني وأبلغ من رأي عمر في رواية مع الجماعة أحب إلي من رأيي وأبلى حلف فقال أقضوا فقه ما أتم فاضن فاني أكره أن أخالف الجماعة فلو حكموا حكمي بعهة بيعها تفض حكمه لمخالفة الإجماع وما كان في بيعها من خلاف بين القرن الأول فقد انقطع وصار مجمعا على منعه وما رواه أبو داود عن جابر بن كنانة مع مرارة أمهات الأولاد والتهى صلى الله عليه وسلم حتى لا يرى بذلك بأسا أوجب عنه بأنه منسوخ وبأنه منسوخ للتهى صلى الله عليه وسلم استدلالا وأجتادا فيقدم عليه ما نسب إليه فلا ونصا وهو بعهه صلى الله عليه وسلم عن بيع أمهات الأولاد كما هو مبني من منع بيعها

على كلام المنهاج في الأنسية كلام المصنف (قوله يستقيم ما سجد هالدا) قوله هو مادام حيا) القصد منه التعميم في جميع الأزمان لأن يستقيم فعل والفعل نكرة لا عموم لها فيصدق مرة (قوله ابن القطان) نسبة لدارقطني بيده (قوله فاني أكره أن أخالف الخ) لا يظهر هذا دليل وجوبه لأنه يجتهد فلا بد منه دليل آخر (قوله أوجب عنه) أي بأمره أوجب بغيري الخشي أرواها ما أثار إليه بقوله أنه منسوخ فإن قلت شرط المنسوخ عدم إمكان الجمع وهو هنا ممكن بحمل التهى على التنزيه قلت يجاب عن ذلك بأن محل صيغة لا يبيع عن التنزيه بخلاف لفظه هو بأن الإجماع المتقدم ذكره منع من محل التهى على التنزيه فلا يمكن فصع القول بالنسخ (قوله وأجتادا الخ) عطف تفسير رأي علي استدلالا أي أن جابرا اجتهد في ذلك أطلع عليه النبي صلى الله عليه وسلم وأقره وغلط على ظنه ذلك (قوله ونصا) عطف على قولنا عطف تفسير أي أن القول المذكور منسوب للنبي صلى الله عليه وسلم يقينا فيقدم على ما نسب إليه فظنا وأجتادا ومحل الاحتجاج إلى ذلك الجواب أن قرئ يرى بالماو ضميره النبي صلى الله عليه وسلم أما إذا قرئ بالتأني ورجعا للصحاح فلا يحتاج إلى الجواب عنه لأن فعل الصحابي وقوله لا يبيع بعهه وكذا إذا قرئ بإياد وضميره راجع للأنبياء وضميره راجع للآحاد المفهوم من السابق وقوله ويستقيم من منع بيعها الخ (وجهها ما استشهدا عشر مائة) لكن عبر في بعضها بالاستدلال وبعضها بصورة الاستدلال تسعها وأخذ المشتري من مسئلة القتل (قوله من منع بيعها الخ) من جهة المنوع الوصية بما سجد أو رعى من النفسها وهو ظاهر لأن الوصية لا تحال بالملوك وهي تقيق بالموت فلا يتأتى عتقها بالوصية وكذا فقيرها أيضا ومن المنوع عرقها أيضا

(قوله ببعها من نفسها) أي ولا بد من القبول ومثل البيع الهبة ثم إن أراد في صورة الهبة المتفق فلا يحتاج إلى القبول وإن قوى التحليل
استحاج إلى القبول فورا وكذا يقال في البيع (قوله بناء على أنه عقد عاققة وهو الأصح) لولا ذلك لم ثبت فيه خيار المجلس لو أحدهما وكذا
لا ثبت فيه خيار الشرط للمشتري ولا لائق أيضا لذلك لرجوع لها على حيد هبها لأش إذا طلعت على عيب فيها (قوله أنه لو باعها
بعضها أنه يصح) ومثل ذلك الهبة والقرض (قوله يسرى إلى بائنها) أي ولا يلزمها بقية مامرى بل لا يلزمها إلا ما تزمت به (ر) وقوله ولا
يسرى إلى بائنها وهذا هو ما اعتمدته البرماوى ٣١٦ آخره إذا كان قررا أو لأنه يسرى ولا يلزمها بقية مامرى ولو قال لها
بعث نفسك فأنكرت عقلت أسها

ببعها من نفسها بناء على أنه عقد عاققة وهو الأصح وينبئ عليه أنه لو باعها بعضها أنه لا يصح
و يسرى إلى بائنها كالأحقق بعض قبيحه وإنه إذا كان السيد بمحض أنه لا يصح منه أنه ليس
من أهل الولاء وهذا ظاهر وإن لم يؤمن ذكره ومحل المنع إذا لم يرتفع الإيلاد فان ارتفع بأن
كانت كافرة وليست مسلمة وسببت وصارت قسمة فاته بصح جميع التصرفات فيلزم كذا يصح
ببعضها في صورتهما مستولدة الزمان المقتضى المعسر بتابع الدين ومنها جارية التركة التي
تعلق به دين إذا استولدها الوارث وهو معسر بتابع دين الميت ومنها ما إذا استولده الجارية
بجانبه فيوجب الاستقلال بقبضها وهو معسر بتابع دين الجانية ومنها ما إذا استولده السيد أمة
العبد المأذون به في التجارة وهو معسر بتابع دينه وتذكر في أوله هذه الصور الأربع
أواخر الباب الخامس من النكاح وقال إن الملك إذا عاقق هذه الصور إلى المالك بعد البيع
فإذا الاستيلاء انتهى أمال الصورة الأولى وهي مسألة السبي فألقى يظهر فيها أنه لا يعود
الاستيلاء إذا طوت لمالكها بعد ذلك لا أن يطأه بالكلية بخلاف هذه المسائل
ويستثنى من نفوذ الاستيلاء ما لو نذر التصديق بشئها ثم استولدها فاته يلزمه بيعها والتصدق
بشئها ولا يتفقد استيلاءه فيها وإذا أوصى بعتق جارية فخرج من الثلث ما قالم فيها للوارث
ومع ذلك الاستولاد فاقبل اعتاقها فنقدل قضاءه إلى إبطال الوصية وما إذا استكمل الصبي
تسع سنين فوطئ أمته فولدت لا كثر من ستة أشهر فإن الولد يلققه فالو ولكن لا يحكم ببلوغه
قال البلقي وظاهر كلامهم يقتضى أنه لا يثبت استيلاءه الذي سبناه الحكم ببلوغه وتبوت
استيلاء أمته فقل كلامهم مستثنى هذه الصورة وعلى ما قلناه لا استثناء انتهى والمعتقد
الاستثناء واختلف في نفوذ استيلاء المحصور عليه بالفلس فرجم نفوذها من الرفقة وتبعه
البلقي ورجح السبكي خلافة وتبعه الأذرى والركنى ثم قال لا يمكن سبق عن الحارثي
والغزالي النفوذ انتهى وكونه كاستيلاء الزمان المعسر أشبه من كونه كالمرضى فان من يقول
بالنفوذ يشبه بالمرضى ومن يقول بدمه يشبه بالزمان المعسر وخرج بقيد الحارثي كذا أبو بعض
المكاتب إذا جيل أمته ثم مات فقبضها قبل الجوز أو بعد فلا تعق بموته بل ماء المحترم فإذا كان
غير معسر وهو الحارثي خرج على وجه محرم لعينه كان نافلا يثبت به استيلاءه بمجال الحياة ما لو
استنطحت عينه الفصص في حال سبانه بدمه فلا يثبت به أمية الولد لأنها باقوت انقضت إلى
ملك الوارث ويدخل في عبارته أمته التي اشتراها بشرط العتق فإذا استولدها ومات قبل أن
يعتقها فاقم تعق بموته وقد توهم عبارته أنه لو أجبل الحارثي التي عاك بعض أنه لا ينفذ الاستيلاء
فيها وليس مراد بل يثبت الاستيلاء في نصيبه وفي الكل إن كان موسرا كأمير في الحق (و جاز له)
أي السيد (التصرف فيها بالاستخدام) والأجارة والأطارة لبقا ملكه عليها فان قبل فصرح

في جميع ما عاكف في كل منهما الجرح لمصلحة الغير بخلاف السفه فان الجرح فيه لمصلحة نفسه وبخلاف المريض فان الإجماع
الجرح عليه فمما زاد على الشئ المراد بدمه نفوذ ظاهر أفقرى من الدين أو بعث فيه ثم لكها فإذا الجرح فحكم بالاستيلاء (قوله وهو
الشارح على وجه محرم) فلما جمع محرم وغيره غلب المحرم لأنه من قبيل المقضي وغير المقضي فغلب المقضي على غيره (قوله فالزنا)
أي الحقن وخرج الحكمي كذا الجوزي فإذا زنى المحرم فخرج منه فاستدله أمته بنبأه إذا استيلاء (قوله أنه إذا اشتراها بشرط
العتق) وكذا إذا نذر عتقها ثم استولدها فاته ينفذ تعق بموته ويخرج به من الشرط والنذر (قوله بالاعتقاد الخ) محل ذلك لا يمكن
(ر) يقول القمري وقوله لا يسرى الخ هذه العبارة غير موجودة في الشارح كآرى فقلها نصية عشر عليها ويرى هذا الخلاف في غيرها

الاصحاب بأنه لا يجوز جارة الاعمى المعينة كماليجوز بيعها الحقة النافعة بالاعيان فهلا
 كان هنا كذلك كما قاله الامام مالك اوجب بان الاعمى يخرج ملكه عنها **(تنبيه)** عمل
 صحة اجارته اذا كان من غيرهما اما اذا اجرها نفسها فانه لا يصح لان الشخص لا يملك نفسه
 نفسه وهل لهما ان تسعير نفسها من سيدها قياس لما لو في الحران لو اخرج نفسه وسلمها
 استمارها جاز ان هنا كذلك ولو مات السيد بعد ان اجرها انقضت الاجارة فان قيل لو اعتق
 رقيقه الموزون لم تنقضي فيه الاجارة فهلا كان هنا كذلك اوجب بان السيد في العبد لا يملك
 متفعة الاجارة فاعتاقه يقلل على ماله كرام ولو ملكت نفسها ماتت لا تنقضي الاجارة في المستقبل
 في المستقبل ويؤخذ من هذا انه لو اجرها ثم اقبلها ثم ماتت لا تنقضي الاجارة في المستقبل
 وهو كذلك وله تزويجها بغير اذن البقاء ملكه عليها وعلى منافعها **(وله)** الوطء لام
 وله بالاجماع وسيدته اذا رقتي المتقدم هذا اذا لم يحصل هناك مانع منه والموانع كثيرة
 فيها ما لو سبل الكافر آمنه السلة أو اجبل الشخص آمنه المهرمة عليه بنسب أو رضاع
 أو مصاهرة وما لو ولد مكانة بموالاته ولد البعض آمنه واذا مات السيد ولو يقتلها له بقصد
 الاستيغال **(عققت)** بلا خلاف لما مر من الأدلة ولما روى البيهقي عن ابن عمر رضي الله
 تعالى عنهما انه قال أم الولد اعتقها وله اي أنبت لها حق الحرية ولو كان سقطا وهذا
 أحد الصور المستثناة من القاعدة المهر وقطوعه من استجبل بشئ قيل أو انه عوقب بحرمانه
 وصقتها **(من رأس المال)** لقوله صلى الله عليه وسلم اعتقها وله ها وسواها اجلها أم
 اعتقها في المرض أم لا أو صي بها من الثلث أم لا يخالف ما لو وصي ببيعة الاسلام فان الوصية
 بها غصب من الثلث لان هذا الاتفاق حصل بالاستمتاع فأنشبه انفاق المال في الذات
 والشبهات ويبدأ بعقدها **(قيل)** قضاء الدين ولو تعلق كال كفارة **(والوصايا)** ولو طهها
 طاعة كال فقراء **(وله)** احوال قيل الاستيلاء من زنا أو من زوج لا ينعق بموت السيد
 وله بيعه أو التصرف فيه بغيره التصرف لغيره قبل ثبوت الحرية للام بخلاف الوالد احوال
 بعد الاستيلاء **(من غيره)** بنكاح أو غيره فانه **(يجزئها)** في منع التصرف فيه عما يجتمع عليه
 التصرف فيه فيها ويجوز له استئذامه واجارته وما جاره على النكاح ان كان أنثى لان كان ذكر
 وعقده بموت السيد وان كانت أمه فقامت في حيلة السيد كما قاله في الروضة لان الولد يبيع
 أمه فلو وصي بغيره فذلك في سببه اللزوم لانه حتى استقر في حياة أمه فترسب بموتها ولو اعتق
 السيد مستولنه لم يعتق وله ها وليس له وطء بنت مستولنه علة ذلك بغير متباوط أمها وهو
 جرى على الغائب فان استدخل المني الذي يثبت به الاستيلاء كذلك فلو طهها لم تصير مستولنة
 كالو كاتب ولد المكتبة فانه يصير مكرابا أولا ينبغي ان يصير رقائنه الحلف والتعاليق
(تنبيه) سكت المصنف عن أولاد أولاد المستولنة ولم أر من تعرض لهم والظاهر ان هذا
 من كلامهم أنهم ان كانوا من أولاد الاناث فكسهم حكم أولادها أو من الذكور فلا لان
 الولد يبيع الام فلو وصي بغيره فذلك في سببه اللزوم لانه حتى استقر في حياة أمه فترسب بموتها ولو اعتق
 السيد فهو حر وأبكر الوارث ذلك وقال بل حدث قبل الاستيلاء فهو حق سلق بغيره بخلاف
 مالي كان في يد هامل وادعت انها اكتسبته بعد موت السيد وأبكر الوارث فانها المصدقة
 لان اليد لها فترسب بخلاف في الأولى فان ادعى حرية والحر لا يدخل تحت اليد **(ومن أماب)**
 أي وطئ أمه غيره **(بنكاح)** لا غرو فيه بحرية أو زنا **(وله)** منها **(حيث)** مملوك لسيدها
 بالاجماع لانه يبيع الام في الزنا والحرية أما ذا غر بحرية أمه فكسها أو ولدها فلو وصي

مكتبة والا امتنع ذلك **(قوله)** ويؤخذ
 من هذا أي الجواب وللمصنف
 الاخذ من شقه الاول المشتق بالسيد
 لا من كله **(قوله)** وله الوطء الخ
 ظاهر انه عطف على التصرف
 ويصير عطفه على الاستئذام
 وكل صحيح **(قوله)** فنها الخ وكل
 المسائل المذكورة يحرم فيها الوطء
 الثاني كان الاول حرام أيضا
(قوله) وما لو ولد البعض آمنه الخ
 وجهه ان بعضه مملوك للسيد
 فلا يجوز له صرف متفعة لغير السيد
 فلو طئ فقد استحل كل بدنه
 الذي من جلته بعض السيد وذلك
 لا يجوز حتى لو اذن السيد لا يجوز
(قوله) عقت أي من حين الموت
 وان تأخر الوضع عن الموت لكن
 بشرط أن تملكه لمدة يمكن وجوده
 فيها من حين الوطء واستدخل المني
 ان الولادة **(قوله)** ومن وطئ أمه
 غيره أي سواء كان حرا أو رقيفا
 وسواء كانت الامه مستولنة أم لا
(قوله) فله الخ الاضافة لادنى
 ملازمة فيشمل ما كان من زنا أو ما
 كان من نكاح **(قوله)** يبيع أمه
 أي سواء نسب الوطئ كالوطئ
 القيل في النكاح أم لم ينسب الوطئ
 بان كان ممن زنا أو وطئ في الدبر
 في النكاح فانه لا يثبت به النسب
 من الوطئ على المصنف

ذكره الشيخان في باب الخيار والاعفاف وكذا اذا انكحها بشرط أن أولادها الحادئين منه
 احرار فانه يصح الشرط وما حدث له منها من ولد فهو حر كما اقتضاه كلام القوت في باب الصداق
 (تنبيه) لو نكح حرجرية اجنبي ثم ملكها ابنه أو تزوج رقيق جارية ابنه ثم عتق لم ينفص
 النكاح لان الاصل في النكاح الثبات والدمام فلا استوله الاب بعد عتقه في الثانية ومالك
 ابنه لها في الاولى لم ينفذ استيلاؤها لانه رضى بوقوله حين نكحها ولان النكاح حاصل بمحقق
 فيكون واطنا بالنكاح لا يشبه الملك بخلاف ما اذا لم يكن نكاح كما جرى على ذلك الشيخان في باب
 النكاح ولو ملك المكاتب وبعه سيده الامه انفسخ نكاحه (فان اسأجا) أي وطنها بالنكاح
 بل (بشبهة) منه كان ظنها أمته أو زوجته الحرة (فوله منها) حينئذ (حرسب) بلا خلاف
 اعتبارا بظنه (و) لكن (عليه) في هذه الحالة (فيمته) وقت ولادته بأن يقدر رقيقا فلما بلغت
 قيمته دفعه (السيد) لتقوية الرق عليه بظنه أما اذا ظنناه وبه الامه فالولد رقيق للسيد
 اعتبارا بظنه واطلاق المصنف ينزل على هذا التفصيل كما نزلنا عليه عبارة المنهاج في شرحه اذ
 هو المذكور في الروضة وغيره ولو أنقص به كان الولد تزوج مخصص بمصر قوامه بشرطه فوطئ
 الامه بظنها الحرة فلا شبهة ان الولد سر كافي أمه الغير بظنها وبجسه الحرة (تنبيه) أطلق
 المصنف الشبهة ومقتضى تعليلهم شبهة الفاعل فتخرج شبهة الطريق التي أباح الوطئ بها عالم
 فلا يكون الولد حراما كان تزوج شافيا أمه وهو موسر وبعض المذاهب يرى بعضه فيكون
 الولد رقيقا كما ذكره على أمه الغير كما قاله الزركشي (وان ملك) الواطئ بالنكاح
 (الامه المطلقة) منه (بهذا) أي بعد ولادته من النكاح (لم تصر أمه) بما لو فاته
 منه (بالوطئ في النكاح) لكونه رقيقا لانهما علقته به في غير ملك (المن والاسيلا) فغايت
 تبعاطرية الولد كما قاله في الروضة (تنبيه) تصيد المصنف بالمطلقة لانهما به بل قد يوعم
 قصر الحكم عليه وليس مراد افاته اذا ملكها في نكاحه بعد الولادة كان الحكم كذلك بلا
 فرق وكذلك اذا ملكها في نكاحه حامل لم تصر أمه ولد لكن ينعق عليه ولده ان وضعت له دون
 أقل مدة الحمل من الملك أو دون أكثره من غير وطء بعد الملك فان وضعت بعد الملك لدون
 أقله من الوطئ فصيح بمصطلح علقه في ملكه وان أمكن كونه سابقا عليه كما قاله السيد لاني
 وأقره في الروضة فلو حذف المصنف لفظ المطلقة لكان أولى وأتم (وساوت) أي الامه
 التي ملكها (أم ولد) بما ولده منه (بالوطء بالشبهة) المقررة بظنه (على أحد القولين) وهو
 المرجوح لانهما علقته منه بمصر والعلو بالخبر سبب السر به بالوطئ والقول الثاني وهو الاظهر
 كافي انها جارية وغيره لا تصير أمه ولد لانهما علقته به في غير ملك فاشبهه ما علقته به في النكاح
 (تنبيه) محل الخلاف في الحر اما لو طئ العبد جارية بغيره بشبهة ثم عتق ثم ملكها فام
 لا تصير أمه ولد بلا خلاف لانه لم ينقص من حر (خاتمة) لو أولد السيد أمه مكاتبه ثبت فيها
 الاستيلا ولو أولد الاب الحرة أمه التي لم يسو لها ثبت فيها الاستيلا وان كان الاب موسرا
 أو كافرا أو غائبا لم يختلف الحكم هنا ليدار والاعصار كافي الامه المشتركة لان الاب لا يرد
 اغتائب طرمة الاو وشبهة الملك وهذا المعنى لا يختلف بذلك ولو أولد الشريكة الامه المشتركة
 فان كان موسرا ثبت الاستيلا في نصيبه خاصة وان كان موسرا لمصلحة شريكه ثبت الاستيلا
 في جميعها كما حرمت الاشارة اليه وكذا الامه المشتركة بين فرع الواطئ واجنبي اذا كان الاصل
 موسرا ولو أولد الاب الحر مكاتبه ولده هل ينفذ استيلاؤه لان الكتابة تقبل الفسخ أو لا لان
 الكتابة لا تقبل النقل وجهان أو جهما كما حرم به الفقهاء الاول ولو أولد أمه ولده الحر وجه

(قوله شبهة الطريق) أي المذهب
 (قوله يرى بعضه) يعني يرى معنى
 يقول فعده بالباطل يصح أن يكون
 يرى بمعنى يعتقد وتكون الباء
 زائدة (قوله فان وضعت بعد الملك
 الخ) هذا محتمر وقوله من غير وطء
 بعد الملك فان وقع وطء بعد الملك ففيه
 التفصيل الذي قاله (قوله فصيح
 بمصطلح الخ) وتكون مستولدة
 (قوله التي ملكها) أي بعد الولادة
 مطلقا سواء كان ملكها ببيع أو
 ارث أو هبة وان ملكها وهي حامل
 فان كان سببه بيعا أو هبة لم يصح
 لان الحامل بحر لا تباع ولا توهب
 وان كان سببه ارثا فصح ملكها به
 (قوله وصارت أم ولد الخ) صورة
 ذلك ان رجلا وطئ أمه غيره بشبهة
 وكان الولد حرا لكونه ظنه اوزوجه
 الحرة أو أمته ثم ملكها بعد ذلك
 فهل يصير بمجرّد الملك مستولدة
 أو لا وصورة التي قبلها ان طأ أمه
 غيره بنكاح أو بزو كان الولد رقيقا
 ثم اشتراها بعد الاطلاق أو في حال
 النكاح فالخاطم لا تصير مستولدة
 بمجرّد الملك فيكون قول المتن وان
 ملك الامه المطلقة الخ راجعا لقول
 المتن ومن وطئ أمه غيره الخ على
 اللفظ والنشر المرتب

(قوله وسحرت على الزوج) ولا نفقة لها مدة الحمل لعدم تمكن الزوج من التمتع بها والنفقة في مقابلة التمكن وسحرت على الابن ابدا لانها موطوءة آية (قوله فبعدوا طغيها) نعم ان كان من يحق عليه حرمة ذلك فلا حد للشبهة ويأمره المهران لم تطارعه (قوله لان الاعفاف الخ) لتعليل لقوله فبعدوا وقوله ولا نسب الخ (قوله ولو شهد ثنائ الخ) اعلم ان مسئلة الشهادة بالاستيلاء والرجوع عنها وكذا الشهادة بالتعليق والرجوع عنها لكل منهما حالتان الاولى قبل الموت فلا يفرمون الا ان يفرض من بعد الموت وان رجعا بعد الموت فغير موافق للحال وقد ذكر الشارح هذين القسمين وأما التعليق فذكر حكم ما اذا رجعا بعد وجود الصفة فقضى وان في الحال وان رجعا قبل وجود الصفة فلا يفرمون في الحال ويضربون بدور الصفة فقضى وان في الحال وان رجعا قبل وجود الصفة فلا يفرمون في الحال ويضربون بدور الصفة فذكر الشارح (قوله ان الزوج اذا كان يظن ان أمه الموتى حرة الخ) سواء كان سرا أم رقيقا وسواء كان من يحق عليه ذلك أم لا (قوله فننقضي في بيت المال) فان لم يكن فيه شيء فبغيره تزويجها فان لم ينسرق في السبد ونقوله ونقتضي في بيت المال وطاهر كلامه كغيره انها تكون فرضا نافعا لا فرضا لله سبحانه وتعالى (اعلم) نظره هل فعل التفصيل على بابيه أو لا يمكن ان يقال ان نظره لم يرعة وغيره بل احكام بالنسبة ٣١٩

والنظر لما ذكر بالنسبة لما في نفس الامر فأفضل التفصيل ليس على بابيه ان لا يسلم ما في نفس الامر على ما هو عليه الا الله وقال بعضهم كان قصد المصنف رحمه الله تعالى التبري من دعوى الالة وزعم بعض الحنفية انه لا ينبغي أن يقال ذلك قيل مطلقا قيل الاعلام يحتمل الدرس ورواها لايام فيه بل فيه غلبة النقض المطول (قوله سبحانه) هو اسم مصدر معناه التزبه والمصدر التسبح أي ارفع عما به قوله الجاحدون علوا كبيرا (قوله في حل) انما أي شجاع أي يمان معانيها في تسميته بذلك اشارة الى ان من قنع به كفاه عن غيره (قوله قد نزل الخ) هو اسم فصل بمعنى خذ قوله مؤلفا هو اخص من المصنف لانه يعتبر فيه حصول الافة بين الاجزاء (قوله موضع المسائل) يجوز فيه بناؤه للفاعل وبنائه للفعول أي وقع عليه التوضيح

نفذا بآله كالبلاد السيد لها وسحرت على الزوج مدة الحمل وجارية بيت المال كجارية الاجنبى فبعدوا طغيها وان أولادها فلا نسب لا استيلاء وان ملكها بعد سواء أكل قسيرا أم لا لان الاعفاف لا يجيب من بيت المال ولو شهد ثنائ على اقرار سيد الامة ببلادها وحكمه خرجها عن شهادتها لم يفرم شيئا لان الملك باق فيها ولم يفتوا بالسلطنة السبع واقامه لها بانصرادها وليس كافا القيد من يد فاحصه فانه في هذه ضمان يده حتى يعود الى سقته فان مات السيد غريما لوارث لان هذه الشهادة لا تنقطع عن الشهادة بتعليق الحق ولو شهدا بتعليق فوجدت الصفة وحكم بعقته خرجها فمر ما وحكى الرافعي قبيل الصدوق عن قتاد بن الربيع وأقره أن الزوج اذا كان يظن ان أمه الموتى حرة فلو لم يفرم عليه فمته السيد ولو شهد السيد عن نفقة أم الولد أجبر على تخليتها لتكسب وتنق على نفسها أو على إيجارها ولا يجبر على عتقها أو تزويجها كما لا يفرم ملك الجنب بالمعز عن الاستمتاع فان صرحت عن الكسب فنقضي في بيت المال والله سبحانه وتعالى أعلم (قال المؤلف رحمه الله تعالى هذا آخر ما سره الله سبحانه وتعالى من الاقتناع في حل المسائل في شجاع قد نزل موضع المسائل) محرر الله لائل فلو كان له نفس ناطقة ولسان منطق له لقال فقال مصرح بكلامه فصيح لله درم مؤلف هذا التأليف الرائع الرئيس ولا شئت بد مصنف هذا التصنيف الفائق النقيض وهذا المؤلف لا بد أن يقع لاحد رجلين اما عالم يحب مصنف فيشده لي بالمرور يسد في عياصيه يحمده من الثناء الذي هو لازم الاكثر واما جاهل مبغض مصنف فلا اعتبار بعوونه ولا عتد ادبوسه ومثله لا يبا عواقبه ولا محالفة وانما الاعتبار بنظر الذي ينطلي على ذنب حقه اذا رشت حتى كرام عشرين * فلزال غضبا ناعلي لثامها فان نظرت بفائدة شاردة فاعلى بحسن الخاتمة وان نظرت بقرعة فادع على التجاوز والخفرة والمهز عند خيار الناس مقبول * والاطف من شم السادات مأمول

والسائل جمع مسئلة وهي اثبات عرض ذاتي لموضوع يقال له مسئلة وباعتباره بطلب بالدليل يقال له مطول (قوله محرمه واللائل) أي مهذب واللائل جمع دليل وجهه على دلائل غير مقبس (قوله فلو كان له) أي المؤلف المذكور وقوله نفس أي ذات وقوله لسان منطقية روي خمسة مطلقة وأنت اللسان باعتبار الجارحة أو لمرعاة الصحاح وقوله فقال أي لنادى وقوله فقال أي قول وقوله مصرح أي واضح لا خفا فيه (قوله لله دالح) تعجب من المرأى الذين شرع بمؤلف هذا التأليف من تدعى أم حمت نشأته هذا العالم الكامل والتعجب بكيفية نفسانية نابعة لا دراك الامور القليلة الوقوع المجهولة لاسباب هذا يقال اظاهر السبب بطل الجبر (قوله الرئيس) أي الكمال لفصل المجيدة (قوله فمعا عسى يجد الخ) عسى في قوله المذكور لاستبعاد وجوده وانما يطلب ذنبه (قوله بعوونه) أي صاحبه كصاحب الكلاب (قوله عسى) أي على وجواب الشرع محذوف أي فهو المطلوب ويكون قوله فلزال الخ اعلم ان تأليف افرانه على معنى ولولزال غضبا ناو يكون غايته في الجواب المقدر (قوله غضبا نا) أصله غضبانين أو فرد ولورن والله أعلم وكان القراء من كتابة هذه النسخة المباركة يوم الجمعة المباركة سلخ شهر شعبان، شهر سنة ألف وثمانين وثلاث من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة

وَأَنَا سَأَلْتُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَجْعَلَ لَوْجَهُ خَالِصًا وَأَنْ يَنْقَعَنِي بِهِ حِينَ يَكُونُ الْطَلْقُ فِي الْآخِرَةِ
قَالَ صَاحِبُ الْوَأْنِ يَصْبُ عَلَيْهِ قَبُولُ الْقَبُولِ فَإِنَّهُ أَكْرَمُ مَسْئُولٍ وَأَعَزُّ مَأْمُولٍ وَيَنْتَهِي هَذَا الشَّرْحُ
بِمُخْتَصَرِّهِ الْإِزْفِي كِتَابَهُ الْخُرُوفِيَّةَ بِقَوْلِهِ اللَّهُمَّ كُنْ خَاتَمَنَا بِالْعَقْدِ كِتَابَنَا بِزُجْرَانِ نَعْتَقُ مِنَ النَّارِ بِرَبَّنَا
وَأَنْ يَجْعَلَ الْجَنَّةَ مَأْنِيًا وَأَنْ تَسْهَلَ لَنَا عِنْدَ سُؤَالِ الْمَلَكَيْنِ جَوَابًا وَيَرْضَاؤُنَا بِأَنَا اللَّهُمَّ
بِفَضْلِكَ حَقِّقْ رِجَاءَنَا وَلَا تَخْشِبْ دَعَاءَنَا بِرَحْمَتِكَ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ أَنْتَ هُوَ صَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمَ عَلَى سَيِّدِنَا
مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَأَحْبَابِهِ وَأَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ وَأَهْلِ بَيْتِهِ صَلَوةً وَسَلَامًا دَائِمِينَ مِثْلًا زَمِينًا وَسَلَامًا
كَثِيرًا إِلَى يَوْمِ الدِّينِ وَرَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ وَتَبَّ عَلَيْنَا إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ
الرَّحِيمُ وَانْتَهَى تَابِعِيًّا رَجَعِينَ وَرَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِأَخَوَاتِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي
قُلُوبِنَا غِلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا إِنَّا نَعْلَمُ أَنَّكَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ وَكَانَ الْقِرَاءَةُ مِنْ ذَلِكَ يَوْمَ الْاَتْنِينَ الْمُبَارَكُ ثَلَاثِي
شَهْرِ شَعْبَانَ مِنْ شَهْرِ رِسْنَةِ اَتْنِينَ وَسَبْعِينَ وَسَعْمَانَةً مِنَ الْهَجْرَةِ النَّبَوِيَّةِ عَلَى سَاحِبِهَا أَفْضَلُ
الصَّلَاةِ وَأَتَمُّ السَّلَامِ عَلَى يَدِ مَوْلَانَا فَتَقْرِيرُ رَحْمَتِهِ الْقَرِيبِ الْحَبِيبِ مُحَمَّدٍ الشَّرِيفِ الْخَطِيبِ
غُفْرَانَهُ ذُوهُهُ وَسُتْرُ الْبَارِئِينَ عِيَاوَهُ آمِينَ

(يَقُولُ عَبْدُ الْوَهَّابِ خَلْفَ الْمَطْبَعَةِ الْخَيْرِيَّةِ حَامِلُهُ اللَّهُ بِالطَّافَةِ الْخَفِيَّةِ)

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)

فَجَعَلَ اللَّهُ الْأَهَمُّ بِإِذَا الْفَضْلُ الْعَظِيمُ وَنَسْتَدِينُكَ إِلَى صِرَاطِكَ الْمُسْتَقِيمِ وَنُصَلِّي وَنُسَلِّمُ عَلَى نَبِيِّكَ
الصَّادِقِ الْأَمِينِ الْقَائِلِ مِنْ رِوَايَةِ اللَّهِ بِهِ شَيْراً يَفْقَهُهُ فِي الدِّينِ سَيِّدَنَا مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ ذِي الْخَلْقِ
الْعَظِيمِ وَالْقَدْرِ الْمُنِيفِ الْمُبْعُوثِ رَحْمَةً لِقَانَامٍ بِالشَّرِيعَةِ الْغَوَاةِ وَالَّذِينَ الْخَنِيفِ وَعَلَى آلِهِ
وَأَحْبَابِهِ الْمُتَمَكِّنِ بِسُنَّتِهِ وَأَدَابِهِ (وَبَعْدُ) فَقَدْ تَمَّتْ بِطَائِفَةِ الْقُرْبِ الْحَبِيبِ طَبِيعُ شَرْحِ الْحَقِّ
الْعَلَامَةِ الْخَطِيبِ الْمُسَمَّى بِالْإِنْقَاعِ عَلَى مَنَاقِبِ شُعَابٍ فِي فِقْهِ مَذْهَبِ الْإِمَامِ الْاَتْنِينَ سَيِّدِنَا
وَمَوْلَانَا الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ مُحَمَّدِ بْنِ إِدْرِيسَ عَلَى الْهَوَامِشِ وَالطَّرِيقِ بِتَقْرِيرِ الْعَلَامَةِ الشَّيْخِ
عُوضِ الْمَشْتَلِ عَلَى فَنَائِسِ الدَّرَدِ وَذَلِكَ بِالْمَطْبَعَةِ الْخَيْرِيَّةِ الْعَامِرَةِ بِصِرَاطِ الْخُرُوسَةِ
الْقَاهِرَةِ لِلْمَالِكِهَا وَمُدِيرِهَا الْمُتَوَكِّلِ عَلَى عِلَى الْجَنَابِ حَضْرَةِ السَّيِّدِ
(عَمْرِ حَسَنِ الْحَنَابِ) فِي الشَّهْرِ الْأَوَّلِ مِنْ شَهْرِ شَعْبَانَ
الْعَظِيمِ سَنَةِ ١٣٢١ مِنْ هَجْرَةِ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ الْحَبِيبِ
الْاَعْظَمِ عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَأَتَمُّ
السَّلَامِ وَعَلَى آلِهِ وَأَحْبَابِهِ
تَجْوِيزُ الْهَدْيِ وَدُرُوزُ
الْتِمَامِ

وَأَتَمُّ السَّلَامِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَسْأَلُ أَنْ
يَجْعَلَهَا نَافِصَةً لِكُلِّ طَالِبٍ قَلْبٍ
سَلِيمٍ وَأَنْ يَجْعَلَ مِنْ كُلِّ حَاسِبٍ
مُحِبٍّ لِسَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ
أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ وَالْجَدَّةُ
عَلَى التَّحَامِ جَدًّا كَثِيرًا فِي الْهَوَامِ
وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى
آلِهِ وَهَجْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا
كَثِيرًا وَالْجَدَّةُ هَبْ
الْعَالَمِينَ

Bibliotheca Alexandrina



0653222